

— الجزء الثالث —

من حاشية العالم العلامة شمس الدين
الشيخ عرفة الدسوقي على الشرح
الكبير لابي البركان سيدي
أحمد الدردير تغمدهما
الله برحمته
آمين

(وبها مشها)

الشرح المذكور * جزى الله خير من قام بهذا العمل المبرور

(طبع على ذمة كبر العائلة المهدية)

﴿ الطعة الاولى ﴾

بالمطبعة الخيرية

للكاظمديرها السيد عمر حسين الحشاش

١٣٣٤



٣٦٣٤٤	واشبهه
٢٣	الف
١٥	ف

ومن يتوكل على الله
فم وحسبه

بسم الله الرحمن الرحيم

((باب بيع عقد البيع بما يدل على الرضا))

(قوله أي يحصل ويوجد) انما يفسر ببيع عقد ما دل على ان انعقاد الشيء عبارة عن تقومه باجرائه ولا يصح أن يفسر ببيع أو يلزم لانه قد يحصل البيع بالمعاطاة أو غيرهما من الصبيغ ولا يكون صحيحا أولا لزاما والحقائق الشرعية تشمل الصحيح والقاسد (قوله عقد معاوضة) أي عقد محتو على عوض من الجانبين (قوله على غير) أي على ذوات غير منافع وغير متعة أي انتفاع بملءة (قوله وتدخل هبة الثواب الخ) أي ويدخل فيه أيضا التولية والشركة والاقالة والاحدا الشفعة وتخرج من الاخص بقوله ذو مكايسة (قوله والصرف) هو بيع القيد بنقد مغاير لنوعه وأما المراطلة فهي بيع النقد بنقد من نوعه (قوله أي لانه الخ) هذا التفسير من عند الشارح ولما كان ما خوذ من كلام ابن عرفة قال الشارح كما قال أي ابن عرفة (قوله قال) أي ابن عرفة والعالم عرفا أي والعالم اطلاقه في عرف الفقهاء بمعنى أخص منه أي من المعنى الأعم المتقدم بسبب أن يراد في التعريف السابق ذو مكايسة الخ (قوله ذو مكايسة) أي صاحب معاملة ومشاحة تخرج هبة الثواب فانه ليس فيها مشاححة لانه متى دفعت القيمة لم الواهب قبولها ولا يجاب لاز بدو المراد أن شأنه المكايسة والمعاينة وحيثما فلا يضر تخلفها في بعض الافراد كبيع الاستئمان (قوله أحد عوضيه غير ذهب ولا فضة) أي وأما العوض الاخر فصادق بان يكون ذهباً أو فضة أو غيرهما بان يكون عرضا وخرج بهذا القيد الصرف والمراطلة فانه ليس أحد العوضين فيهما غير ذهب ولا فضة بل العوضان ذهب أو فضة في المراطلة أو أحدهما ذهب والاخر فضة في الصرف (قوله معين غير العين فيه) اضافة غير فيه للعموم أي معين فيه كل ما خالف العين خرج السلم فان غير العين فيه ليس معيناً بل في الذمة والمراد بالعين ما ليس في الذمة فيشمل العائيب فيبيع العائيب ليس سائماً لان غير العين فيه معين والحاصل أن المعين لا يجب أن تكون معينة في البيع والسلم وأما غير العين فيجب أن يكون معيناً في البيع وغير معين في السلم فان قلت طاهر كلامه أن رأس المال في السلم لا بد أن يكون عيناً مع أنه يجوز أن يكون عرضاً قلت المراد بالعين رأس المال نقداً كان أو عرضاً وانما أثر العين بالذ كر نظراً للشأن اه عدوى (قوله عايدل على الرضا) أي بسبب وجود ما يدل على الرضا من العاقدين وأشار

((باب))
ذكر فيه البيع وهو أول النصف الثاني من هذا المختصر (بمعقد) أي يحصل ويوجد (البيع) وهو كما قال ابن عرفة عقد معاوضة على غير منافع ولا متعة لانه فتخرج الاجارة والكرام والدكاح وتدخل هبة الثواب والصرف والمراطلة والسلم أي لانه تعريف للبيع الأعم كما قال قال والعالم عرفا أخص منه بزيادة ذو مكايسة أحد عوضيه غير ذهب ولا فضة معين غير العين فيه فتخرج الاربعة انتهى والمكايسة المعاينة وأركانه ثلاثة الصبيغة والعاقدة وهو البائع والمشتري والمعقود عليه وهو الثمن والمثمن وهي في الحقيقة خمسة وصرح بالاول مبتدئاً به لقوله السلام عليه بقوله (بما) أي شيء أو بالشئ الذي يدل على الرضا من قول أو كتابة

او اشارة منهما او من أحدهما (وان) حصل الرضا (بمعاطاة) بان يأخذ المشتري المبيع ويدفع للبائع الثمن او يدفع البائع المبيع فيبد
له الاخر عنه من غير تكلم ولا اشارة ولو في غير المحقرات ولزم البيع فيها بالتقايض اي قبض الثمن والمثلن واما اصل البيع فلا يتوقف
على ذلك خلافا لما يوهمه المصنف فمن اخذ ما علم ثمنه من مالته وايدفع له الثمن (٣) فقد وجد اصل العقد لا لزومه

الشارح بقوله أي بشئ الخ الى ان ما في كلام المصنف يصح أن تكون نكوة وان تكون معرفة وهو اولى
لان الموصول بعدم دائما وهو المراد هنا وأما النكوة في سياق الاثبات فقد نعم وقد لا نعم (قوله بما يدل)
أي عرفا سواء دل على الرضا لعله أيضا أو لا فالاول كبعث واشترى وغيره من الاقوال والثاني كالكتابة
والاشارة والمعاطاة (قوله منهما أو من أحدهما) راجع للقول وما بعده أي من قول من الجانبين أو كتابة
منهما أو قول من أحدهما أو كتابة من الآخر أو اشارة منهما أو من جانب وقول أو كتابة من الآخر (قوله
وان بمعاطاة) أي هذا اذا كان دال الرضا غير معاطاة بان كان قولا أو كتابة أو اشارة بل وان كان دال الرضا
معاطاة وفاقا لاجد وخلافا لاشاوي القائل لا بد من القول من الجانبين مطلقا أي كان المبيع من المحقرات
أم لا ولا يبي حنيقة في غير المحقرات ولا بد فيهم من القول عنده من الجانبين وتكفي المعاطاة في المحقرات
(قوله ولزم المبيع فيها) أي في المعاطاة بالتقايض أي بالقبض من الجانبين فمن أخذ رخيضا من شخص
ودفع له عنه فلا يجوز له رده وأخذ بدله للثمن في التماثل بخلاف ما لو أخذ الرخيض ولم يدفع عنه فيجوز له
رده وأخذ بدله لعدم لزوم المبيع (قوله ولا يتوقف العقد) أي صحة العقد وقوله ويجوز أن يتصرف فيه
بالاكل ونحوه أي كالمصدق قبل دفع عنه أي ان وجد من الآخر ما يدل على الرضا والالم بالعقد ببيع بينهما
وأكله غير حلال انظر بن (قوله وان حصل الرضا بقول المشتري للبائع يعني) أشار الشارح الى أن قول
المصنف وبمعنى الخ مدخول للمبالغة فهو عطف على معاطاة وليس من افرادها وهو من ذكر الخاص بعد
العام لا ندراج هذا تحت قوله بما يدل على الرضا كما أن كل مبالغة ذكرها بعد المبالغ عليه كذلك وحاصله
أنه كما ينقد البيع بالمعاطاة بعقد بتقديم القبول من المشتري على الإيجاب من البائع بان يقول المشتري
بمعنى فيقول له البائع بعثك خلافا لاشاوي في هذه وفيما قبلها ولهذا أتى منه عقب قوله وان بمعاطاة
لدخولها معها في حيز المبالغة (قوله ويقول المشتري اشتري ونحوه) أي كأخذتها أو رضيت بها بكذا
(قوله وقع في محله) أي لان الأصل في الإيجاب أن يقع من البائع أولا ويقع القبول من المشتري ثانيا (قوله
العقد المبيع) أي لزومه وليس لاحدهما الا بغيره أي يقول المشتري أولا يعني فيقول له البائع
بعثك (قوله وهو قول راجح) هو قول مالك في كتاب محمد وقول ابن القاسم وهيب في كتاب ابن مري
واختاره ابن المواز ورجحه أبو اسحق واقصر عليه اه خش والحاصل ان المصنف يعتقد ببيع
اتفاقا ولا عبرة بقول من أتى به انه لم يرد المبيع أو الشراء ولو حلف والمصارح ان حلف من أتى به انه لم يرد
المبيع أو الشراء قبل قوله والالرم وأما الامر فهل هو كالمصنف وهو قول مالك وابن القاسم في غير المدونة
أو كالمصارح وهو قول ابن القاسم في المدونة (قوله وليكن الارجح والمعول عليه ان عليه البيع) لانه
قول ابن القاسم في المدونة كذا قال عيج لكن كلام بن قسلا عن ح يقتضي اعتماد ظاهر المصنف من
اعتقاد البيع ولو قال المشتري لا أرى أو كنت هارلا ولو حلف ونصه من المعلوم ان قول ابن القاسم في
المدونة مقدم على قوله وقول غيره في غير ما لكان ابن القاسم في المدونة استند في هذه المسئلة
للقياس على مسئلة التسوق وكان قياسه هداما طعونا فيه اعتماد المصنف البحث فيه فجرم بالروم ولو
رجع المشتري وحلف وهو المعتمد اه (قوله كما في مسئلة التسوق الآتية) مراده ما قول المصنف
الآتية وحلف والالرم ان قال الى قوله أحدثها بدليل ما يأتي (قوله والالم يلزمه الشراء) أي والابان حلف
أنه لم يرض واعا كان هارلا لم يلزمه الشراء (قوله لان دلالة المصارح على البيع) أي في المسئلة الآتية

ولا يتوقف العقد
دفع الثمن فيجوز
يتصرف فيه بالاء
ونحوه قبل دفع عنه
قال المصنف وان اعط
لكان احسن أي وان
الدال على الرضا اعطا
ولو من احد الجانبين
كلامه في الانعقاد ولو
لزم (و) ان حصل الرضا
(و) قول المشتري للبائع
(يعني) ونحوه بصيغة
الامر ابتداء (فيقول)
له البائع (بعث) ونحوه
واذا انعقد فيما اذا كان
القبول بصيغة الامر
متقدمة على الإيجاب
فاولى اذا كان الإيجاب
بصيغة الامر وهو مقدم
بان يقول البائع اشتري
السلعة متى أخذها بكذا
ونحوه ويقول المشتري
اشترى ونحوه لان الإيجاب
وقع في محله وظاهر المصنف
انعقاد البيع ولو قال
المشتري لا أرى أو كنت
هارلا ولا يمين عليه لانه
قدمها على المسائل التي
يحلف فيها وهو قول راجح
وليكن الارجح والمعول
عليه ان عليه اليمين كما
في مسئلة التسوق الآتية
لا يقول ابن القاسم في

المدونة ويثبت مدحه محل الاعتماد بذلك ان اسهر عني ارضاه او حلف ولم يحلف والالم يلزمه الشراء واجب عن المصنف بانه لما بين انه
يحلف مع صيغة المضارع الآتية فاول مع صيغة الامر لان دلالة المصارح على البيع اقوى من دلالة الامر عليه لدلالة المضارع على
الطال بخلاف الامر (و) بنقده (و) قول المشتري (ابتعت) واشترى ونحو ذلك بصيغة الماضي (او) يقول البائع (بعثك) او عطيتك او نحو ذلك

(جبر احراما) وهو ما ليس بحق فيصح (٦) ولا يلزم (ورده عليه) ما جبر على بيعه أو على سببه ولا يفتنه تداول املاك ولا عشق ولا هبة

وانما يرجع على الظالم وذلك لان للمكره أن يقول للحميل أنت ظلمت ومالك لم تدفعه لي بخلاف المسلف وهذا هو الصواب خلافا لما في عبق من عدم رجوع المسلف كالحميل على المكره بل على الظالم (قوله جبرا خراما) أي وأما لو أجبر على البيع جبرا حلالا كان البيع لازما كجبره على بيع الدار لتوسعة المسجد أو الطريق أو المقبرة أو على بيع سلعة لوفاء دين أو لنفقة زوجه أو ولد أو ابوين ومن الجبر الحلال الجبر على البيع لأجل وفاء ما عليه من الخراج الحق كما قاله شيخنا العدوي (قوله فيصح ولا يلزم) أي وحيد شذوذ غير المباع ان شاء دفع الثمن للمشتري وأخذ سلعته التي أكرهه على بيعها وان شاء تركها للمشتري وأمضى البيع فقوله ورد عليه أي على البائع أي ان أراد البائع ردوله أن يرضيه (قوله بلائع الخ) أي ويرجع المشتري على الظالم أو وكيله بالثمن وسواء علم المشتري بأنه مكره أم لا نولي المكره بالفتح قبض الثمن بيده أو قبضه غيره (قوله هذا خاص الخ) وقد اعتمد بعضهم أن الاكراه على سبب البيع كالاكراه على البيع في أن البائع انما يرد المبيع اذا رد الثمن للمشتري والحاصل أن الاكراه على سبب البيع فيه أقوال ثلاثة قيل انه لازم وبه العمل وقيل انه غير لازم وعليه اذا رد المبيع فهل يرد بالثمن وهو المعتمد أو بلائع وهو ما مشى عليه المصنف وبقى قول رابع لسعدون وحاصله أن المصعوط ان كان قبض الثمن رد المبيع بالثمن والا فلا يغرره وأما الاكراه على البيع فهو غير لازم ويورد المبيع ان شاء البائع بالثمن قول واحد (قوله الابينة) تشهد بتلقه من البائع بالتقريب منه أي ولا يلزمه رد الثمن حينئذ وظاهره أن البائع اذا ادعى التلف من غير تقريب ولم يكن له بينة بذلك لم يصدق وهو قول وقيل انه يصدق بيمين كالمودع (قوله في جبر عامل) المراد به من يلزم بالبلد أو الاقليم ويظلم الناس وكذا كل حاكم ظلم في حكمه كقائم مقام الذي يدر البلد من طرف الملتزم (قوله لكان أحسن) أي لان قوله نضى يوهم ان جبر العامل على بيع ما بيده لوفاء ما ظلم فيه غيره عبر جائز ابتداء وان كان بمضى البيع بعد الوقوع والنزول مع أنه جائز بل واجب وأجاب بن بان معنى قوله ومضى في جبر عامل أي ومضى عمل القضاة بجوار البيع في جبر عامل وهو إشارة لقول ابن رشد الذي نضى عليه عمل القضاة أن من تصرف للسلطان في أخذ المال واعطائه له اذا ضغط له وبيعه جائز ولا رجوع له فيه وان كان لم يتصرف في أخذ المال واعطائه فلا يشتري منه اذا ضغط فان اشتري منه فله القيام وهو صحيح لانه اذا ضغط فيما خرج عليه من المال الذي تصرف فيه وتبين انه حصل عنده شيء منه فلم يضغط الا فيما صار عنده من أموال الناس (قوله ومحل بيع الخ) يعني أن محل جبر السلطان للعامل على البيع لأجل أن يوفي من ثمنه ما ظلم فيه اذا لم يكن العامل عصب أعيا ما راسمته باقية عنده وعلم رجاها والا أحدها رجاها (قوله ومصحف) أي ولو كان بقراءة شادة كمصحف ابن مسعود لانه كتب العلم وقول الشارح وكتب حديث لا مفهوم له بل يجمع بين كتب العلم لهم مطلقا وظاهره ولو كان الكافر الذي يشتري ما ذكر يعظمه وهو كذلك لان مجرد غلظه له اهانة ويمنع أيضا بيع التوراة والانجيل لهم لانها مبدلة ففيه اعانة لهم على ضلالهم واعلم انه كما يمنع بيع ما ذكر لهم غنم أيضا مبدلة لهم والتصدق به عليهم ويمضى الهبة والصدقة عليهم من المسلم بذلك بعد الوقوع ولكن يجبرون على اخراجه من ملكهم كالمبيع لهم (قوله كبيع جاربه لاهل الفساد) أي أو يبيع أرض لتتخذ كنيسة أو حارة والحشمة لمن يتخذها صليبا والعنب لمن يعصره جرا والنحاس لمن يتخذها ناقوسا وكذا يمنع أن يباع للحر بين آلة الحرب من سلاح أو كراع أو سرج وكل ما يتقوى به في الحرب من محاسن أو خباء أو ماعون ويجبرون على اخراج ذلك وأما بيع الطعام لهم فقال ابن بوس عن ابن حبيب يجوز في الهبة وأما في غير الهبة فلا يجوز والذي في المعيار عن الشاطبي أن المذهب المنع مطلقا وهو الذي عزاه ابن فرحون في التبيين وأما جري القوانين لابن القاسم ودكر في المعيار أيضا عن الشاطبي أن يبيع الشمع لهم ممنوع اذا كانوا يستعملون به على اضرار المسلمين فان كان لا عبادهم فكرهوا نظربن (قوله وأجبر المشتري من غير فسخ للبيع على اخراجه) هذا هو المشهور كما قال المازني وهو مذهب المدونة ومقابله أنه يفسخ البيع اذا كان المبيع قائما ونسبه

ولا ايلاد (بلائع) هذا خاص بما اذا اجبر على سببه بأن اجبر على دفع مال لظالم فباع ماله لذلك وأما لو أكره على البيع فقط فله رد البيع ويجب رد الثمن الذي أخذه الابينة على تلقه بلا تقريظ منه (ومضى) بيع المجبور (في جبر عامل) جبره السلطان على بيع ما بيده ليوفي من ثمنه ما ظلم فيه غيره لان جبره هذا حق فعليه السلطان فلو عبر المصنف بيجاز لكان أحسن ومحل بيع ما بيده العامل ان تكن السلعة المفصولة باقية بعينها والا أخذها رجاها (ومنع) يحرّم على المكلف بيع (مصحف) (مسلم) غير أو كبير (ومصحف) جزئه وكتب حديث (وصغير) كافر كتابيا كان أو مجوسيا جبرهما على الاسلام وفي مفهوم صغير وهو الكبير أي البائع تفصيل فان كان جبر على الاسلام كالمجوسي لم يجز بيعه كان لي دين مشتريه ام لا ان كان لا يجبر كالكتاني الكبير جاربه ان ان على دين مشتريه (لكافر) ذمي أو غيره اذا بيع بيع كل شيء علم المشتري فله رد الهبة يجوز كبيع جاربه

بيوع او (عق) ناجز (اوهبة) مسلم (ولو) وهبته كافر اشترته (لولدها الصغير) المسلم وقدرتها على اعتضارها منه لا تمنع من الاكتفاء بها
في الاخراج (على الارجح لا) يكفي الاخراج (بكتابه) ان لم ينسج والاكتفى وقد ذكر المصنف ما يفيد وجوب بيعها بقوله ومضت كتابة كافر
لمسلم وبيعت ولو قال لا بكتابه وبيعت ليشمل التدبير والاستيلاء والعق لاجل كان (٧) اولى ويؤاجر المديروين بخرعتن ام الولد وبيع خدما

المعتق لاجل (و) لا (رهن)

في دين فيؤخذ الرهن

وباع (واني) الكافر الرهن

بدله (برهن ثقة) فيه وفاء

للمدين (ان علم مرتنه) حين

ارتثانه (باسلامه) اي

اسلام العبد الرهن وهذا

القيس لابن محرز (ولم

يعين) للرهنه اي لم يقع

عقد المعاملة في فرض او

يسع على رهنه بعينه وهذا

القيس لبعض القرويين

(والا) بان لم يعلم المرتن

باسلامه عينه ام لا وعلم

باسلامه وعين (عجل)

الدين لربه في الثلاث صور

ان كان موسرا والدين

مما يعجل بان كان عيننا

او عرضا من فرض فان كان

عرضا من بيع خبر المرتن

في قبول التعجيل وفي بقاء

ثمن العبد الذي اسلم رهننا

وفي رهن ثقة بدله وان

كان الراهن معسرا بقي

تم شبهة في التعجيل قوله

(كعقبة) اي ان الكافر

اذا اعتق عبده المسلم

المرهون قبل بيعه عليه

فانه يعجل الدين لربه

ويحتمل ان العبد

المرهون اذا اعتقه سيده

مطلقا كافر او مسلما

فيضة المرتن أولا ويجب

سحون لا كثر أصحاب مالك قال ابن رشد والخلاف مقيد بما اذا علم البائع أن المشتري كافر أما إذا ظن
أنه مسلم فانه لا يفسخ بخلاف ويجبر على اخراجه من ملكه ببيع ونحوه اه بن (قوله ببيع) لم يذكره
المصنف لعلمه بالاولى مما ذكره من العتق والهبة الذي يتولى بيعه الامام لا السيد الكافر لان فيه اهابة
للمسلم بخلاف العتق والهبة والصدقة فان السيد الكافر يتولاها وليس توليته لها كتولية البيوع في اهانة
المسلم فان تولى الكافر بيعه نقضه الامام وباعه هو كما قاله بعضهم (قوله ولولدها الصغير) هذا مبالغة
في الاكتفاء في الاخراج عن الملك بالهبة أي ولو كانت تلك الهبة صادرة من كافر اشترته و وهبته لولدها
الصغير أي أو من كافر اشتراه و وهبته لولده الصغير فالاب كالأمر الا ان في فرض مسئلة (قوله على الارجح الخ)
ما رجحه ابن يونس هو قول ابن الكاتب وأبي بكر بن عبد الرحمن ورد المصنف بقول ابن شاس ان هبتها
لولدها الصغير لا تكفي في الاخراج واغاذ كالمصنف الصغير مع أن الصغير والكبير سواء في الاعتبار منهم ما
لان فيه فرض الخلاف والترجيح عند ابن يونس وأما الهبة للكبير فاهم ان تكفي في الاخراج انفا وان قدرت
على افاة الاعتصار بالتصرف بخلاف الصغير فانه محجور عليه اه بن (قوله ولا رهن) أي ولا يكفي
الاخراج برهن (قوله فيؤخذ الرهن) أي الذي هو العبد المسلم الذي رهنه الكافر في الدين الذي عليه
و يساع ويدفع ثمنه لما ملكه الكافر ولا يبقى العبد رهنا لان فيه استمرار ملك الكافر على المسلم (قوله
وأتى برهن ثقة) أي ادا لم يرض المرتن ببقاء دينه بالرهن (قوله ان كان موسرا) أي أن محل كون الرهن
يباع ويأتي الراهن برهن ثقة بالشرطين المدكوبين والاعجل الدين ان كان الراهن موسرا الخ وقوله فان
كان عرضا من بيع أي والموضوع أن الراهن موسر (قوله بان كان عينا) أي مطلقا من بيع أو من فرض
(قوله بقي) أي بقي العبد الذي أسلم رهنا (قوله بشرطه) أي المتقدم وهو قوله ان كان أي ذلك المعتق موسرا
والدين مما يعجل فان كان مما لا يعجل خبر المرتن في تعجيل الدين وفي الايمان له برهن مكان العبد وان
كان المعتق معسرا تختم رد العتق وبقاء العبد رهنا (قوله وجار للمشتري رده) أي رد العبد المسلم وفرض
ابن المسئلة فيما اذا طرأ اسلام العبد بعد بيعه قال وجب له رد البعث بان البيوع هنا من السلطان
و بيع السلطان بيع براءة ولا موجب لتخصيص عبق القاعدة ببيع المفلس اه وعلى هذا لو كان
الاسلام سابقا على البيع لم يكن للمشتري رده بالغيب خلافا للشارح حيث قال واذا باع الكافر عبده المسلم
الخ فقد فرض الكلام في عبدا اسلامه سابقا على بيعه فتأمل (قوله بخيار المسلم) أي لمشتري مسلم وقوله أو
كافر صادق بان يكون ذلك الكافر الذي جعل له الخيار مشتريا أو كان هو البائع (قوله وفي خيار الخ) الجار
والحر ومرتعلق بجهل ولما قدمه عليه أوقع الظاهر موقع المصحر والعكس والاصل و جهل مشتري مسلم في
خياره لا نقضائه اه بن (قوله فان رده الخ) أي وان أجاز المشتري المسلم البيوع فالامر ظاهر (قوله
وان أسلم في خيار الكافر الخ) أشار المؤلف لقول المدونة لو باع نصراني عبدا نصرانيا من نصراني بخيار
للمشتري أو للبائع فاسلم العبد في أيام الخيار ولم يفسخ البيوع وقبل للملك الخيار احترازا ورد ثم بيع على من
صار إليه اه و ظاهر كلام المصنف ان الكافر يستعجل سواء كان العاقد معه مسلما أو كافرا أو الذي
في نص ابن يونس ان محل ذلك اذا كان العاقدان كافرين أما ان كان احدهما مسلما لم يعجل اذا قد يصبر
للمسلم مما هو قد نقل كلامه في التوضيح واعتمد مقتصر عليه وليس فيه ما يشير الى ضعفه فقوله عبق
ان كلام ابن يونس ضعيف كما في التوضيح وعيره والمعتد اطلاق المصنف فيه بطر اطر بن والحاصل انه

تعجيل دينه بشرطه (و) اذا باع الكافر عبده المسلم (حار) للمشتري (رده عليه) أي على الكافر (بعيب) ثم يجبر الكافر على اخراجه

تماما (و) ان باع الكافر عبده الكافر بخيار المسلم أو كافر فاسلم العبد من الخيار فان حصل اسلامه (في) (من) (خيار مشتري) بالتقوين

(مسلم) بعته (يمهل) المشتري المسلم ذو الخيار (لا نقضائه) أي لا نقضه من خياره لسبق حقه على حق العبد فان رده لبا نعه جبر على

اخراجه بما تقدم (و) ان أسلم في خيار الكافر بائعا أو مشتريا ولا يمهل بل (يستعجل الكافر) صاحب الخيار منهما

بالامضاء أو الرد ثلاثين يوم مائة الكافر على المسلم وشبهه في الاستعجال قوله (كبيته) أي كما يستعجل السلطان ببيع العبد (أن أسلم) في غيبة سيده الكافر (و بعدت غيبته سيده) بأن (٨) يكون على عشرة أيام فأكثر أو يومين على الخوف فإن قربت لم يبيع بل يكتب له فإن

إذا كان المشتري مسلماً وكان الخيار له وحصل إسلام العبد في مدة خياره فإنه يملك لا نقضاء أمه خياره اتفاقاً وإن كان المشتري مسلماً وكان الخيار للبائع الكافر فظاهر المصنف أنه يستعجل والمعتدله ما قاله ابن بونس من الإمهال لا نقضاء أمه الخيار لا احتمال أن البائع صاحب الخيار يحجز البيع لذلك المسلم (قوله بالامضاء) أي بالامضاء البيوع أو رده فإن أمضى البيوع أجبر المشتري على أخراجه من ملكه بما هو وان رد البيوع أجبر البائع على أخراجه بما هو (قوله كبيته أن أسلم و بعدت غيبته سيده) محل الاستعجال بيده في الحالة المذكورة إذا كان لا يرجي قدوم سيده فإن رجي قدومه انتظر كافي أبي الحسن على المدونة انظر بن (قوله بأن يقول على عشرة أيام) أي مع أمن الطريق (قوله على الخوف) أي مع الخوف في الطريق (قوله فإن أجاب) أي بأخراجه بواحد مما هو فالأمر ظاهر (قوله وفي البائع يمنع من الامضاء) ذكر ابن الحاجب في هذا قولين وهما مخرجان كما نقله ابن شاس عن المازري على أن يبيع الخيار هل هو منحل فيمنع من الامضاء لأنه كاستداء يبيع أو منسبرم فيجوز قال في التوضيح والمعروف من المذهب انحلاله ثم قال والظاهر المنع ولو قلنا أنه منبرم إذا لفرق بين أن يكون بيد السيد ورفع تقريره وبين ابتداءه بجماع تلك الكافر للمسلم في الوجهين اه وحاصله أنه لا فرق في حرمة الامضاء سواء قلنا أنه منبرم وان الذي بيد السيد رفع تقريره أو قلنا أنه منحل وان بيد السيد ابتداء تقريره لملك الكافر للمسلم في الوجهين فقد اعتمد المصنف ما هو مخرج على المعروف من المذهب مع أن المنصوص لابن محرز خلاصته ونصه ولو كان البائع مسلماً والخيار له واسلم العبد فواضح كون المسلم على خياره ولو كان الخيار للمشتري احتمل بقاء الخيار لمدته إذا المالك للبائع وتعجيله إذا حرمة لعقد الكافر اه ونقله ابن عرفة واقربه وبه نظر الموافق في كلام المصنف اه بن (قوله استعجل) أي في امضاء البيوع أو رده فإن رده فلا كلام وان امضاء أجبر على أخراجه من ملكه بواحد مما هو (قوله وفي جواز الخ) يريد أن الكافر إذا أسلم عبده وقلنا أنه يجب على بيعه دهـ ل يجوز للأمام أن يبيعه على خيار المالك أو للمشتري لما فيه من طلب الاستقصاء للكافر في الثمن وفي العدول عنه تضيق على الكافر ولا يدفع ضرر العبد لضرر السيد الكافر ولا يجوز لبقاء المسلم في ملك الكافر ومن الخيار طريقان فقوله تردد أي طريقان لبعض المتأخرين الأولى لعياض والثانية لابن رشد كافي أبي الحسن وعلى الثاني إذا يبيع خيار فظاهر فسخ البيع وعلى الأول وهل أمه الخيار رجعة هنا كغيره أو ثلاثة أيام طريقان (قوله فلا يجوز الخ) أي بل يجب بيعه بنا (قوله أو كان الأب عند المشتري) أي قبل شراء الولد (قوله والأجاز) والأب أن كان معه أبوه جاز مطلقاً كان على دين مشترية أم لا (قوله وهو قيد في قوله مطلق) قال بن فيه نظر بل الظاهر أنه شرط في كل من التأويلين فلو قدمه عليه ما وقال وهل منع الصغير إذا لم يكن معه أبوه مطلقاً أو إذا لم يكن على دين مشترية تأويلان كان أولى وبذلك لذلك كلا عياض انظر التوضيح وح ومفهوم القيد أنه إذا كان معه أبوه فلا كلام بالنسبة للأب لأنه تاسع لآبيه وأما بنظر للأب فإن كان على دين مشترية جاز ولا كما قال المصنف وجاز شراء بالغ على دينه فقول شارحنا تبع العقب والأب أن كان معه أبوه جاز أي مطلقاً غير صحيح كما علمت اه (قوله وما يجوز) أي وأما الصغير المحجوس يمنع بيعه لكافر اتفاقاً كان معه أبوه أم لا (قوله على المشهور) أي كما أن كبار المحجوس يمنع بيعهم لكافر على المشهور وسواء كان المشتري موافقاً لذلك المبيع في الاعتقاد أم لا (قوله مقابلان لظاهر المدونة) أي فهما ضعيفان وقوله من المبيع مطلقاً بيان لظاهر المدونة السابق الراجع (قوله من المنع مطلقاً) أي منع بيع الصغير لكافر سواء كان ذلك الصغير كتابياً أو مجوسياً كان على دين مشترية أم لا كان معه أبوه أم لا لأن الصغير يجب على الإسلام ولو كتباً بفاهو مسلم (قوله مطلقاً)

أجيب والإيبيع عليه (وفي البائع) المسلم لعبد الكافر من كافر بخيار البائع وأسلم العبد من الخيار (يمنع) البائع المذكور (من الامضاء) أي امضاء البيوع للمشتري الكافر فلو جعل الخيار لمشتري الكافر استعجل (وفي جواز بيع من أسلم) بن رقيق الكافر عنده بخيار) أما ان اشتراه مسلماً فلا يجوز بيعه بالخيار لا تردد وعدم الجواز بخيار (تردد) استظهر الجواز للاسضاء في الثمن لأنه وان حدث سلامة عنده فلا يمنع بن حقه من الاستقصاء فيه (وهل منع) بيع الكافر الصغير (الكافر كما هو محله إذا لم يكن) الصغير (على بن مشترية) كان يبيعه يهودي وهو نصراني يعكسه لما بينهما من لعداوة وسواء كان معه أم لا فإن كان على دين مشترية أي معتقده لخاص جائز (أو) المنع مطلقاً (واقف دين مشترية) ولا (أن لم يكن معه) في بيع (أبوه) أو كان الأب عند المشتري والأجاز وهو في قوله مطلقاً (تأويلان) الصغير الكتابي وأما

المجوس فيمنع اتفاقاً ككبيرهم على المشهور لأنهم مسلمون حكماً والتأويلان مقابلان لظاهر المدونة السابق الراجع من المبيع أي مطلقاً وإن ملك المسلم عبداً يجب على الإسلام وهو المجوس مطلقاً والكتابي الصغير يعين عليه أن يعرض عليه الإسلام فإن امتثل والأجبه عليه (وجبه به تهدد وضرب) ويحتمل وهو الأقرب أن المعنى وجب الكافر على إخراج المسلم أو المصنف من يده ما ذكره لا قتل

وقدم الاول على الثاني وجوابا (وله) اي الكافر الكفاي (شراء بالغ) مفهوم صغير في ما تقدم (على دينه) كمنضري لمثله (ان اقام) المشتري في بلاد الاسلام يعني ان محل جواز البيع المذكور ان شرط في عقد البيع ان يقيم في بلاد الاسلام لا يخرج به لبلاد الحرب كذا يعود جناسا او بطلع الحرب بين علي عورات المسلمين وان لم يشترط ذلك لم يجز البيع ولم يصح وان اقام بالفعل كذا استظهر (لا) بال (غيره) اي على غير دين مشتمية فذبحور (على المختار) بقوله (والصغير على الارجح) (٩) الصواب خلافه لانه ان عطف

على بالغ اي وله شراء الصفة
ي ان كان على دينه كما هو
احدالة او يدين خالف ما
تقدم من الارجح ومع ذلك
فليس لابن يونس فيه
ترجيح وانما هو لابن الموا
واختاره اللخمي وان
عطف على المنفي اي غير
كان المعنى لا يجوز شراء
الصغير وهو عين قوله فيما
مرو صغيرا كافر وهو يص
المدونة وليس لابن يونس
فيه ايضا ترجيح و اشار
للكم الثالث وهو المعقود
عليه بذكر شروطه وذكر
انما ستم بقوله (وشرط
للمعقود عليه) اي شرط
اصحة بغير المعقود عليه
ثما او ثمة (طهارة)
وتفادع به وباحة وقدرة
على تسليمه وعدم نفي
وجهل به وقوله طهارة اي
اصلية باقية او عرض لها
بجاسة يمكن ازاها كالثوب
اذا تنجس ويجب تبينه
مطلقا حـ سـ دـ اولا
يفسده لعسل او لا كان
المشترى يصلي او لا لان
المفوس تذكره فان لم
يبين وجب للمشتري الخيار
(لا) ببيع ما بجاسته
اصلية او لا يمكن طهارته

اي صغيرا او كبيرا (قوله وقدم الاول) اي وهو التهديد اي التخويف بانضرب والمراد بالثاني الصرب بالفعل
(قوله وله شراء بالغ) اي شراؤه من مسلم او من كافر (قوله ان اقام) اي ان شرط عليه حين البيع لاقامة
به (قوله كما هو أحد التاويلين) اي السابقين كلام المصنف (قوله خالف ما تقدم) اي لما مر ان الراجح
مذهب المدونة وهو منع بيع الصغير للكافر مطلقا كان مجوسيا او كتابيا على دين مشتمية ام لا كان معه
أبوه ام لا (قوله وهو عين قوله فيما مر) وهو صغيرا كافر اي فيكون مكررا وأجاب بعضهم باختيار عطفه على
المنفي وهو وان كان عين قوله فيما مر وصغيرا كافر لكنه كرهه للتنبيه على ما فيه من الترجيح نعم الترجيح
هنا ليس لابن يونس بل اعياض وكان على المصنف ان يقول على الاصح (قوله وعدم نفي) اي عن بيعه
(قوله وجهل به) اي وعدم جهل به (قوله اي اصلية باقية الى الخ) فيه انه يرد على مفهومه الجرا اذا انحجر
او دخل ولو قال عوض اصلية باقية او عرض الخ حاله او ما ليه او يقول حاصلة او مستحصلة لكان ظاهرا
ويدخل الثوب المتنجس ولا يدخل الحجر في قولنا او ما ليه لانه اذا انحجر او دخل لا يبقى خيرا فهو مادام خيرا
لا يظهر اذنا مل (قوله او عرض لها) لعل الاولى له اي للمعقود عليه المصنف بالطهارة الاصلية (قوله
ويجب تبينه) اي ما ذكر من النجاسة ولو قال تبينه كان اوضح (قوله وجب للمشتري الخيار) اي ولو
كان لا يصلي ولا يمسح الثوب العسل على ما استظهره (قوله او لا يمكن طهارته) اي او كانت نجاسته
عارضة ولا يمكن طهارته والاسباب ان يقول او لا يمكن زوالها (قوله كزوال الخ) مشي المصنف
على قياس ابن القاسم له على العذرة بما على قول مالك يمنع بيعها بدل كلام المصنف على ان العذرة
ممنوعة بالاولى وقد حصل ح في بيع العذرة اربعة اقوال المنع لما لك على فهم الاكثر للمدونة والكراهة
على ظاهرها وفهم اي الحسن لها والحوار لاس المناجشون والفرق بين الصرور لها ويجوز وعدها
نبيع وهو لا شبه في كتاب محمد واما لـ بل قد كرا من عرفه فيه ثلاثة قول المنع وهو قياس ابن القاسم
له على العذرة في المنع عند مالك وقول لابن القاسم بخواره وقول أشهب بخواره عند الضرورة وتراد
الكراهة على ظاهر المدونة وفهم اي الحسن وفي التحفة

ونجس صفقته محظوره * ورخصوا في الزبل للصروره

وهو يفيد ان العمل على حوار بيع الزبل دون العذرة للضرورة ونقله في المعيار عن ابن اب وهو الذي
به العمل عندما اه بن (قوله ولو لمكررها) اي هذا اذا كان غير المباح محرما كالخيل والعمال والحبر
بل ولو كان مكروها كسبع وضع ونعل يدب وهو (قوله ويرت نجس) ما ذكره من انه لا يصح بيعه
هو المشهور من المذهب ومقاله رواية وقعت لما لك حواز بيعه كل يفتي بها ابن اللباد قال ابن رشد في
جماع القرينين في كتاب الصيد ما نصه والمشهور عن مالك المعلوم من مذهبه في المدونة وغيرها ان
بيعه لا يجوز ولا طهر في القياس ان بيعه جائز ممن لا يغش به اذا بين لان تجديسه بسقوط النجاسة فيه
لا يسقط ملكه عنه ولا يذهب جملة المباح منه ولا يجوز ان يتلف عليه فحار له ان يبيعه ممن يصرفه
وبما كان له هو ان يصرفه فيه وهذا في الرتب على مذهب من لا يجبر عسله واما على مذهب من يجيز عسله
وروى ذلك عن مالك فسبيله في البيع سبيل الثوب المتنجس اه بن (قوله احتيارا) اجمع لقوله لا يصح
بيع الخ (قوله لم يكن ربح بعضهم) هو اس عرفة (قوله والمصنف) اي حيث قيد المشرف بالحرف

(٢ - دسوقي ثالث) (كر بل) من غير المباح ولو لمكررها وعظم ميتة وحلده ولود بيع (و) (كرت) وسمن وعسل (تنجس) كما
لا يقبل التطهير اختيارا او اما اضطرارا كخمر لارالة عصاة فيصح (وانتفاع) به انتفاعا شرعيا ولو قل كتراب (لا كحرم) اكله (اشرف)
على الموت لم يباغ حد السباق اي البرع لعدم الانتفاع به واحترره عن المباح المشرف ولم يباغ حد السباق فيجوز بيعه لا مكان ذكاته لكن
رجح بعضهم حوار بيع ما لم يباع حد السباق فيرلوشر ما لا يمان حياته والمصنف تبع ابن عبد السلام

في بحثه وهو ضعيف في البائع حد النسيان فلا (و) شرطه (عدم شيء) من الشارح عن بيعه (لا ككاتب صيد) وحراسة وأولى غيرهما يجوز
اتخاذهما (وجاز هو وسبع) أي بيعهما حوازا مستويا (للجلد) أي لا تحده وأما اللحم فقط أوله وللجلد فأكبره ثم إذا ذكرى بقصد أخذ الجلد
فقط لم يؤكل لحمه بناء على أن الذكاة تتبع غرضه لعدم تعلق الذكاة به وعلى أنها لا تتبع غرضه وهو المعتمد في مؤكل وأما الجلد فيؤكل على كل حال
(وحامل مقرب) آدمية أو دابة أي جاز بيعها لأن الغالب السلامة ومقرب اسم فاعل من أقربت الحامل إذا قرب وضعها (و) شرطه (قدرة ذ
عليه) أي على تسليمه وتسليمه (لا كآبق) (١٠) حال ناقه ولم يعلم موضعه أو علم أنه عند من لا يسهل خلاصه منه أو عند من

يسهل خلاصه منه ولم
تعلم صفته ولا جاز أذهو
مقدور عليه حينئذ (و)
لا (أبل) وتقر (أهملات)
أي تركت في المرحى حتى
توحشت ولم يقدر عليها
الابسر (و) لا (مغصوب)
لغير عاصبه حيث كان
العاصب لا تأخذ الأحكام
أو تأخذ وهو منكر ولو
عليه دينه لمع شرا ما فيه
خصومه فإن كان مقرا
بإقرار (الا) أن يبيعه (من
عاصبه) أي له فيجوز لانه
يسلم بالفعل للمشتري
(وهل) محل جواز بيعه
لعاصبه (أن رد له) وفي
عنده (مدة) هي سنة
اشهر فأكثر كما قيل أولا
يشترط الرد على الإطلاق
بل فيه تعصيل وهو أن
علم أنه عازم على رده جار
اتفاقا وغير عازم منع اتفاقا
وان اشكى الأمر فقولان
مشهورهما الجواز (تردد
أي طريقان أرجحهما
الثانية (وللعاصب) ذا
باع المعصوب قبل ملكه من
ربه (نقص) بيع (مبايعه)
أو وهبه أو اعتقه أو وقعه

(قوله في بحثه) أي استظهره (قوله ولا) أي فلا يجوز بيعه سواء كان محرم الأكل أو مباحه (قوله لا ككاتب
صيد) أي لانه شيء عن بيعه في الحديث شيء النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب ومهر البع وحلوان
الكاهن وقوله لا ككاتب صيد أي خلافا للصحاح حيث قال أبيه وأحج شحمه وكلام التوضيح
وغيره يفيد أن الخلاف في مباح الاتخاذ طائفا سواء كان كلب صيدا أو حراسة وأما قول النخعة

وانفقوا أن كلاب المشايخ * يجوز بيعها ككلب البادية

فقد انتقد ولده عليه في شرحه حكاية الاتفاق في كلب الحراسة بل أن لا يفي فيه مثل كلب الصيد (قوله
للجلد) الصواب أن قوله للجلد قيد في بيع السبع فقط وأما الحر فيجوز بيعه ليدفع به حيا وللجلد على
ظاهر المدونة وبه شرح المواق خلافا لظاهر المصنف اهـ بن (قوله وحامل مقرب) ومثلهما ذو المرض
لخوف وماد كره من جوار بيع ماد كره بن محمد بن محمد عن المذهب وقطع ابن الحاجب وابن
سلمة وابن بابه الأصح ونقل الساجي عن ابن حبيب منع بيع ذي المرض والخوف والحامل بعد ستة أشهر (قوله
أي على تسليمه) أي على تسليم البائع له وعلى تسليم المشتري له (قوله ولم تعلم صفته) منع البيع في هذه
الحالة تاجه لصفته لعدم القدرة على تسليمه الذي هو الموضوع تأمل (قوله والجار) نحوه للمتنبطي
ووجهه ويجوز بيع العبد لا يبق إذا علم المبتاع موضعه وصفته وكان عند من يسهل خلاصه منه فإن
وجد هذا لا يبق على الصفه التي علمها المبتاع قبضه وصح البيع فيه وإن وجدته قد تغير أو تلف كان
صحابه من البائع ويسترجع المبتاع الثمن اهـ بن (قوله قال كان) أي العاصب الذي تأخذه الأحكام
مقرا (قوله حاز) أي بيعه للعاصب من غير رد بالفعل وأولى إذا رده له بالفعل (قوله منع) أي منع بيعه
للعاصب إذا لم يحصل رده بالفعل (قوله فقولان) أي هل يجوز بيعه للعاصب قبل رده بالفعل أولا يجوز
قولان (قوله أرجحهما الثانية) وحاصلها جواز البيع للعاصب إذا لم يعزم على عدم رده له بان رده له
بالفعل وعزم على رده له أو جهل الحال فإن عزم على عدم رده له لم يصح البيع له (قوله لا أن اشتراه) ابن
عاشر اطر كيف يتصور مع فرض بيعه وجود شرط شرائه الذي هو العزم على رده أو رده بالفعل وأجيب
بان محل الشرط المتقدم إذا كان العاصب غير مقدور عليه بحيث لا تساله الأحكام والأجاء بيعه للعاصب
من غير شرط وعليه ما هما اهـ بن (تسمية) من فروع هذه المسئلة شريفة في دار باع كلها تعد باثم ملان
حظ شريكه فإن ملكه بآثر رجوع فيه وبأحد نصيبه بالشفعة وإن ملكه بشراء أو هبة أو صدقة فلا رجوع
له (قوله أن رقب بيعه) أي امضاء بيعه بالبائع صحيح وأوقوف على رضا المرتهن امضاءه ولو ربه (قوله
أن بيع) أي وانما يكون له الردان بيع الخرج خاصة أنه لا يمكن للمرتهن رد بيع الرهن ونقاؤه رهنا بأحد
أموه ثلاثة الأول أن يباع له من الدين ولم يكمل الراهن للمرتهن دينه فإن كمل له فلا رد له الثاني
أن يباع الرهن بغير دين وبأثر الراهن رهن نفسه بدل الأول فإن أتى رهن نفسه بدل الأول فلا رد
للمرتهن وفي الدين لأجله والثالث أن يكون الدين مما لا يجعل كعرض من بيع ولا فلا رد له ويجعل دينه

(أن ورثه) من المعصوب منه لا تقال ما كان لمورثه (لا) ن (أشتره) من المعصوب منه بعد أن باعه أي (قوله)

أو ملكه هبة أو صدقة من المعصوب منه فليس له المقض (ووقف من هون) باعه مال له الراهن بعد حوره أي وقف بيعه (على رضا مرتهنه)
فله الإجازة وتعمل دينه والردان بيع بأقل من الدين ولم يكمل له أو بيع بغير جنس الدين حيث لم يأت رهن نفسه أو كان الدين عرضا من
بيع وأما لو باعه الراهن قبل حوره مبيع بيعه أو رطه مرتهنه ولا يلزم الراهن دفع بدله وإن لم يفرط فتأويلان بالرد والامضاء وجعل
الثمن رهنا وإلى هذا كله أشار المصنف في باب الرهن بقوله ومضى بيعه قبل قبضه إن فرطه مرتهنه والاتفاق بيلان

وبعد فله رده ان يبيع باقل اود يئنه عرضا وان اجازته ليشق (و) وقف (ملك غيره) أي بيع ملك غير البائع (على رضاه) أي رضاه المالك
لم يعلم المشتري ان البائع فضولي بل (ولو علم المشتري) بذلك وهو ولازم من جهة من جهة المالك وبطالب الفضولي فقط بالثمن لا
باجازته يبعه صار وكيله ومحل كونه محلا من جهة المالك اذ المالك يبيع محضه (١١) والا كان البيع لارمان جهة ايضا وكذا
بغيرها ادا بلغه ذلك

وسكت عاما ولا يعذر بجهل
في سكونه ادا ادعاه ومحل
مطالبة الفضولي بالثمن
مالم يمض عام فان مضى
وهو ساكت سقط حقه هذا
ان يبيع محضه وان
يبيع بغيرها مالم يمض مدة
الخيار عشرة أعوام
وحيث نقص بيع الفضولي
مع القيام فلا يشتري
العله ان اعتقد ان البائع
مالك أولا علم عنده بشي
او علم انه غير مالك يمكن
قامت شبهة في عنقه
العداء كان يكون من
ناحية المالك ويتعاطى
أموره فيظن ان المالك
وكله ويحذرك (و)
وقف (العبد الجاني) أي
وقف امصاء ببعه الواقع
من سيده (على) رضا
(مستحقها) أي الحماية
وسله الرد والامضاء
(وحلف) سيده العالم
بحمايته أنه مباع راضيا
تحميها (ان ادعى عليه
الرضا) تحمى الارش
(بالبيع) أي سبيبه
ومثل البيع الهبة
والصدقة فان نكل لزمه
الارش (ثم) بعد حلفه
كان (للمستحق) وهو
لجى عليه أو وليه (رده)

اقوله وبعده) أي وان باعه الراهن بعه قصاصا رهن له قوله ووقف ملك غيره) تكلم المصنف
على حكم بيع الفضولي بعد الوقوع وما اقدم عليه فقل ببعه وقيل يجوز وقيل ببعه في العقار
والجواز في العروض (قوله وبطالب الفضولي فقط بالثمن أي ادا اجار المالك ببعه وانما يطالب بالثمن
الفضولي البائع ولا يطالب بما شترى لانه باجازه ببعه صار وكيله أي والموكل انما يطالب بالثمن وكيله
لا المشتري من وكيله (قوله وكذا) أي يكون لارمانا كان لبيع بغير حضرة المالك اذ بلغه ذلك البيع
وسكت عاما أي من - بين علمه أي والحال انه ليس هناك مانع ببعه من القيام وأما لو سكت بعد العلم اقل
من عام أو أكثر من عام وكان هذا المانع ببعه من قيامه لم يلزم البيع (قوله سقط حقه) أي رصار الثمن
ملا كالبائع الفضولي (قوله وان يبيع غيرها) أي وعلم وسكت العام ولا يسقط حقه من الثمن مالم يمض
مدة الخيار وقوله عشرة أعوام طاهره كان المبيع عقارا أو عرضا مع أن الخيار في العرض مدتها سنة
فتأمل ذلك انتهى مؤلف (تنبيه) محل كون المالك له نقص بيع الفضولي عاصيا أو غيره ان لم يفت
المبيع فان بدهاب عينه فقط كان على الفضولي الاكثر من ثمنه وقيسته عاصيا أولا (قوله فلا يشتري
العله الخ) حاصل كلامه أن العلة للمشتري في جميع صور بيع الفضولي الا في صورة واحدة والعلة فيها للمالك
وهي ادا علم المشتري أن البائع غير مالك ولم تقم به شبهة تنفي عنه العداء وأولى ادا علم بتعدي البائع (قوله
والعبد الجاني الخ) لم يدكر حكم الاقدام على بيعه مع علم الحماية وقال ابن عرفة وفي هبتها (ابن القاسم من
باع عبده بعد علمه بحمايته لم يحز الا أن يحمل الارش ونقل أبو الحسن عن الاخميمي الجواز واستحسنه
وهو ظاهره ابن وحاصل فقه المسئلة على ما ذكره المصنف والشارح أن العبد الجاني ادا باعه سيده كان
بيعه صحيحا لكنه غير ماض فيتوقف مصيبه ولزمه على رصا مستحق الحماية به لتعلق الحماية برفقة العبد
الجاني فان شاء مستحق الحماية أمضى ذلك البيع وأخذ الثمن وان شاء رده وأخذ العبد في الحماية
ومحل تخييره على الوجه المذكور ادا يدفع له البائع أو المشتري أرش الحماية والا فلا كلام له واعلم أن سيد
العبد ادا باعه فانه بخير أولا بين دفع ارش الحماية وعدم دفعه فان أي من دفعه خير للمشتري بين دفعه
وعدم دفعه فان أبي خير المستحق بين اجازته البيع وأخذ الثمن وبين رد البيع وأخذ العبد ودفع المانع
الارش فالامر طاهر وان دفعه المشتري رجع با على البائع ان كان أقل من الثمن أو بالثمن ان كان أقل
من الارش واداد على البائع العالم بالحماية أنه قد رضى تحمى الارش سيد ببعه وقال ما رضيت تحمى
طوبى بالميمر فان نكل عزم الارش وان حلف أنه ماضى تحمى له كان مستحق الحماية رد البيع وأخذ
العبد أو امصاء البيع وأخذ الثمن ان لم يدفع له البائع أو المشتري الارش على ما مر (قوله على رضا الخ)
أي تتعلق الحماية برفقة العبد الجاني قوله فله رد أي وأخذ العبد في حمايته ان لم يدفع اليه أو المشتري
لرب الحماية ارشها وقوله والامضاء أي امصاء ببعه وأخذ الثمن من المشتري (قوله وحلف سيده) أي
حلف سيده الجاني للمجنى عليه وقوله راضيا تحمى أي الحماية أي تحمى أرشها (قوله ان ادعى الخ)
يدعى ضبطة بالساء للمفعول ليشمل ما اذا ادعى المجنى عليه وما اذا ادعى المشتري لماله من الحق ثم محل
الحلف ادا باعه بعد علمه بالحماية كما في المدونة اهـ (قوله ان لم يدفع له السيد الخ) أي ومحل كون
المستحق للحماية له رد البيع وأخذ العبد أوله امصاؤه وأخذ الثمن ان لم الخ (قوله والخيار للسيد) أي في
دفع الارش رد م دفعه أولا فان أبي خير المشتري في دفعه وعدم دفعه فان أبي من دفعه خير المستحق
للحماية في رد البيع وأخذ العبد في امصائه وأخذ الثمن (قوله لتعلق حقه بعين العبد الاولى أن يقول
لانه اسقط له ما كان يملك بالبيع والافهده العلة موجودة في مستحق الحماية فلا تنتج تقديم بمتاع

أي رد البيع احدا بعد في الحماية أي و امصاؤه واحد منه ان يدفع له السيد ارش الخيار للسيد أولا وبعد امتناعه
للمبتاع لتبر له مهرته تتعلق حقه بعين العبد (وك) أي للمجنى عليه امصاء ببعه رد (أخذ ثمنه) وكان الاولى تأخير قوله ان لم يدفع الخ بعد
هذا لانه مفيد به أيضا كما أنشر ناله ثم ان دفع السيد الارش

يا سي (و) شرط عدم (جهل) من احد هما (بضمون) كبيع نرنة حجر او شجرة مجهول (او غن) كان يقول بعثك بما يظهر من
السعر بين الناس اليوم وقوله (ولو تفصيلا) مبالغة في المفهوم اي فان جهل الثمن او المثل من ضر ولو كان الجهل في التفصيل وعلامة
جملته واما ان يتعلق الجهل بالجملة فقط (١٤) وعلم التفصيل فلا يفسد البيع كبيع صبرة نعامها مجهولة القدر كل صاع

قد علم انه اذا اشترى قتي خيل فوجد احداها اخر اول يعلم بذلك واحد منهما فانه يجوز له ان يتجسس بالخل
بما ينوبه من الثمن حيث كان وجه الصفقة ويرجع على البائع بما يخص الخمر من الثمن لفساد بيعه
وهذا ما هو اذا استمر الخمر على حاله فلو تخال او تحجر قبل رده فانه لا يبيع من رده عنه والرجوع على
البائع بما يخصه من الثمن لعدم ملك البائع له حين البيع وهل يرد للبائع او هو رزق ساقه الله للمشتري
قولان الاول لابن أبي ريد والثاني للقاسمي انظرين (قوله عدم جهل الخ) اي فلا بد من كون الثمن والمثل
معلومين للبائع والمشتري والافسد البيع وجهل احدهما كجهلها على المذهب سواء علم العالم منهما
بجهل الجاهل او لا وقبل بخير الجاهل منهما اذ لم يعلم العالم بجهله فان علم بجهله ففسد البيع كجهلها معا
وقوله وجهل عطف على حرمة (قوله كبيع نرنة حجر) اي فلا يصح البيع للجهل بكمية الثمن وقدره
(قوله ضر) اي هذا اذا كان الجهل بالجملة والتفصيل معايل ولو كان الجهل بالتفصيل فقط ورد بلوقول
اشهب وهو قول لابن القاسم ايضا (قوله واما ان يتعلق الجهل بالجملة فقط وعلم التفصيل فلا يفسد البيع)
اي بل هو صحيح كما اذا كان كل من الجملة والتفصيل معلوما كشرائه صبرة او شقة معلومة القدر كل ذراع او
اردب منها بكذا والحاصل ان الاحوال اربع علم الجملة والتفصيل وجهلها وجهل الجملة فقط وجهل
التفصيل فقط ففسد البيع في حالتين ويصح في حالتين (قوله ومثل للتفصيل الخ) اي للجهل به اي
واما جهل الجملة والتفصيل معا فكان يشتري شقة نعامها غير معلومة القدر بقياس خشبة مجهولة كل
خشبة بكذا (قوله بالتفاوت) اي واما لو كانت الشركة نسبة واحدة حازا البيع لانه لا جهل في الثمن في
هذه الصورة وحينئذ فلا بد خل في كلام المصنف ادعيت له للجهل بالتفصيل وهذه لا جهل فيها (قوله
فالثلاث فاسدة) ظاهره علم المشتري باشتراكهما ام لا وهو كذلك (قوله فان فات) اي المبيع عفو من
مقومات البيع الفاسد الا بنية مضي بالثمن اي لانه يبيع مختلف فيه لما علمت من خلاف اشهب (قوله
كما اذا سميا) اي عند البيع اكل عبدا كما اشتري هذا انكذا وهذا بكذا (قوله او قوما) اي قبل البيع لاجل
وض الثمن على قيمتهما بان قوم احدهما بعشرة والاخر بخمسة واشترى بهما المشتري بثمن واحد (قوله
او دخلا على المساواة) اي او دخلا على تساوي العبدان في الثمن سواء كان لم يحصل منهما تقويم او بعد
ان حصل منهما تقويم (قوله او جعل احدهما بعينه جزا معييا الخ) اي بان اتفقا على ان يجعل احدهما
العبد ثلث الثمن الذي يباع به العبدان ويجعل للآخر ثلثاه مثلا (قوله وكرطل الخ) كما اذا رايت الحرار
قابضا على شاة قبل ذبحها او بعده وقبل السلخ فقلت له اشترى من رطل امها بدرهم او اشترى من
كلها كل رطل بكذا فيجمع ان كان البيع على البت واما شراؤها كلها بعد السلخ كل رطل بكذا فهو جائز
وكذا شراؤها رطل بكذا (قوله اذ لم يكن المشتري للارطل) اي اول الشاة كلها كل رطل (قوله ولو قبل
الذبح) اي هذا اذا كان قبل السلخ بل ولو قبل الذبح فيجوز اي لعلم البائع بصفه لحم شاته اي ومجمله
ايضا اذا كان البيع على البت واما لو وقع البيع على ان للمشتري الخيار كان صحيحا (قوله ان رى) اي
قبل العقد وكذا يقال فيما بعده (قوله ولو خلاصه) رد بلوما قاله ابن ابي زيد انه اذا خلاصه فانه لا يردو بيني
لمشتريه وعزم قيمته على عرره ان لو جار بيعه (قوله ان لم يرد على قيمة الخارج) اي بان كانت الاسرة
اقل من قيمة الخارج او مساوية لها واما لو كانت الاسرة اريد من قيمة الخارج واديس له الا ما خلاصه او
قيمته (قوله لا يبيع ببيع تراب معدن) اي واما نفس المعدن بشماه ولا يجوز بيعه لما تقدم ان حكمه
للامام يقطعه لمن شاء واما جار بيع تراب المعدن دون تراب الصوانين لخمسة رطلين الاول دون الثاني
وقوله لا يبيع ببيع تراب معدن ذهب او فضة بغير صفة اي سواء كان البيع جرافا او كيبلا كفي بن

كذلك كما سيأتي ومثل
تفصيل بقوله (كعبدى
جايين) مثلا لكل واحد
بدا واحدهما الواحد
لا آخر مشترك بينهما
شتر كان فيهما بالتفاوت
ثلث من احدهما وثلثين
من الاخر لاحدهما
عاصفة واحدة (بكذا)
بمائة مثلافه وكمية
في الثمن فالثلاث فاسدة
هل بالتفصيل اذ لا
يما يخص كل واحد
فات مضي بالثمن
موضعا على القيم والمنع
لصور الثلاث مفيد
ذالم ينف الجاهل
بجاز كما اذا سميا السكل
سا او قوما كذا بانفراده
خلا على المساواة قبل
تويم او بعده او جعل
سدهما بعينه جرا
نما من الثمن الذي
به المشتري قبل العقد
بيع (و) (وطل من)
شاة) مثلا قبل الذبح
سلخ وهذا مثال لجهل
به لانه لا يدري ما صفة
م بعد خروجه واما
السلخ فجائز ومحل
المصنف اذا لم يكن
رى للارطل هو البائع
الشراء عقب العقد
ل الذبح فيجوز (و)

ب) حانوت (صانع) او عطار وهو مثال لما جهل تفصيلا ان رى فيه شيء او جملة وتفصيلا ان لم يريه شيء (ورده مشريه) (قوله
اصه) ولا يكون تخليصه فوات يجمع رده (وله الاجر) ان لم يرد على قيمة الخارج فان لم يخرج شيء ولا شيء له (لا) يجمع ببيع تراب معدن
بافضة) بغير صفة واما به ويجمع للثاني الجهل (و) لا يبيع (شاة) مدبوحة جرافا (قبل سلخها) فياسا على الحن الذي لا يراة

اللاذبح وأخرى بعده وأما وزننا فيمنع لما فيه من بيع لحم وعرض وزنا (و) جازي بيع (حنطة) مثلاً بعد بيعها فالمراد كل ما يشترط
معرفته جودته ورداءته برؤية بعضه بقوله أو نحوه (في سنبل) قبل حصده أو بعده إذا لم يتأخر تمام حصده ودرسه وذروه أكثر من
عشر يوماً (و) في (تبن) بعد الدرس (ان) وقع (تكيل) راجع لهما فإن وقع على غير كيل لم يجوز كالأول اشتراه مع تبنه ما لم يكن رآه في سنبل
قائم وحزره فإنه يجوز لجواز بيع الزرع قائماً في أرضه شرط ينسبه وكون ثمرته في رأسه (١٥) كقوله وأن يكون جزاء مع ما يجزى
تنبه لا بالفدان بلا

(قوله وأما وزننا) أي وأما شرائها كما قبل السليح وزنا كل رطل بكذا (قوله لما فيه من بيع لحم وعرض وزنا) مراده بالعرض الحلد والصوف وكلامه يقتضي الجواز إذا استثنى ذلك وليس كذلك فالأولى ما قاله غيره
أن علة المنع أن الالتفات للورن يقتضي أن المقصود اللحم وهو مغيب بخلاف الحزاف فإن المقصود
الذات تمامها وهي مرتبة وعسارة خش وأعمال حازية بها جزاء لانها تدخل في ضمان المشتري بالعقد لان
المبيع الذات المرتبة بتمامها كشاة حية بخلاف ما إذا وقع البيع للشاة بتمامها قبل السليح على الوزن
فالمقصود حينئذ ما شابه الوزن وهو اللحم فيرجع إلى بيع اللحم المغيب المجهول الصفة اهـ وهي ظاهرة
(قوله وحطه في سنبل وتبن ان تكيل) اعلم ان أحوال الزرع خمسة لانه إما قائم أو غير قائم والثاني إما وقت
وأما منفوش وأما في تبن وأما مخلص والمبيع إما الحب وحده وأما السنبل بما فيه من الحب فإن كان المبيع
الحب وحده فيجوز بالتكيل في الأحوال كلها ويجوز جزاء في المخلص فقط دون غيره وإن كان المبيع
السنبل بما فيه من الحب جاز بيعه جزاء في الوقت والقائم دون المنفوش ودون ما في تبنه ما لم يكن رآه وهو
في سنبله قائماً وحزره ولا حاز فيه ما (قوله وبيع حنطة) أي وحدها (قوله أو بعده) أي سواء كانت قائماً أو
منفوشاً (قوله إذا لم يتأخر) أي والامتنع أن لا يكون سلمياً معين (قوله وتبن) عطف على سنبل والواو
بمعنى أو أي أو في تبن بعد درسه (قوله ان وقع تكيل) أي كاشري كل هذه الحنطة كل أردب بكذا (قوله
وجازي بيع جزاء) أي وأولى بيع القائم جزاء (قوله لا يحوفول) أي ولا يجوز بيع قته جزاء ولو رآه
قائماً لعدم إمكان حزره (قوله لا منفوشاً) أي يبيع جزاء وأولى إذا كان في تبنه وهذا قسم قوله وقت (قوله
ان لم يختلف) أي ان كان خروجه عند الناس لا يختلف في الجودة والصفاء والخصورية والبياض وليس
المراد الاختلاف بالقلة والكثرة اد لا ينظر لذلك مع كون المبيع الكل أو قدر معلوماً واعلم أنه إذا كان
لا يتأخر عصره أكثر من نصف شهر لم يختلف خروجه عند الناس جاز بيعه بما واشترط النقد فيه وان
كان يختلف خروجه امتنع بيعه بتأجير ان اشترط الخيار للمشتري ولا يحوف فيه المقد حيث يشترط
لترده بين السلفية والشمسية وما قيل في مسألة لريت يقال في مسألة الدقيق الآتية (قوله وان لا يقدر
بشرط) أي بان لا يقدر أصلاً أو يقدر تطوعاً وان نقد بشرط أو بشرط النقد وان لم يحصل نقداً لفعل فسد
البيع (قوله أو كل صاع) أي أو بمعنى جميع دقيق هذا القمح كل صاع بكذا (قوله ان لم يختلف خروجه)
أي في العمومية والحشونة (قوله وأن لا يتأخر) أي أن لا يلزم السلم في معين (قوله وصاع أو كل صاع من
صبرة) أي ان المشتري إذا قال للمائع أشترى منك صاعاً من هذه الصبرة أو أشترى منك كل صاع من هذه
الصبرة بكذا أو أراد في الصورة الثانية شراء جميعها كان البيع جائزاً سواء كانت الصبرة معلومة الصيعان
أو لا لانها ان كانت معلومة الصيعان كانت معلومة الجلة والتفصيل وان كانت مجهولة كانت مجهولة الجلة
معلومة التفصيل وقد علمت أن جهل الجلة فقط لا يبصر (قوله لا منها الخ) كقوله أبيعك من هذه الصبرة
أو أشترى منك من هذه الصبرة كل أردب بدينار وأراد بمن التبعض وان المعنى أشترى منك بعض هذه
الصبرة كل أردب بدينار والحاصل انه إذا أتى بمن كقوله أشترى من هذه الصبرة كل أردب بدينار أو أشترى
من هذه الشقة كل ذراع بكذا أو أشترى من هذه الشمعة كل رطل بكذا فان أريد بها التبعض منع وان
أريد بها بيان الجنس والقصد ان يقول أبيعك هذه الصبرة كل أردب بكذا فلا يمنع وأما ان لم يرد بها واحد

ولا جزاء فجوز ادعنا
(و) جازي بيع (فت
نحو قمع مما ثمرته في
قصبتة (جزافاً) لا
حزره لا يحوفول بما
في جميع قصبتة (لا)
بيع الزرع بعده
(منفوشاً) أي تحت
بعضه بعض في الجوز
أو في موضع حصده
يكن رآه قبل حصده
وحزره ولا جاز (و) بـ
بيع (زيت زيتون) أ
قدر معلوم منه قبل
عصره (بوزن) كبيع
عشرة أرطال من زيت
زيتون بكذا أو جميعه
كل رطل بكذا (ان
يختلف خروجه عند
الناس وأن لا يتأخر
عصره أكثر من نصف
شهر فان اختلف خروجه
لم يجوز بيعه قبل عصره
(الا أن يجزى) المشتري
أي بشرط خياره إذا رآه
بعد العصر وأن لا ينقد
بشرط فالاستثناء من
المفهوم (و) جازي بيع
(دقيق حنطة) قبل
طحنها كبيع صاعاً أو كل
صاع من دقيق هذه

الحنطة بكذا ان لم يختلف خروجه وأن لا يتأخر الطحن أكثر من نصف شهر فان اختلف مع الا أن يجزى بغيره جازي فيه ما جرى في الزيت
ولو قدمه على الشرط لكان أحسن ارجع ان شرط والاستثناء اليهما (و) جازي بيع (صاع) مثلاً (أو كل صاع من صبرة) أريد شراء جميعها
ان علمت صيعانها بل وان جهلت (لا) يجوز بيع كل صاع بكذا (مها) أي من الصبرة أو كل ذراع من شقة أو كل رطل من زيت أو شمعة
لنفاف (وأريد البعض) أي يبيع البعض بمقادير ولا يجوز سواء أراد كل منهما أو أحدهما

لأنه يجهل بالثمن والمشتري لا يعلم الحاصل في المال (و) جاز بيع (شاة) مثلاً (واستثناء) مفعول معه (أربعة أرطال) منها
 مثلاً مادون الثلث واستثناء الثلث (١٦) ممنوع ولو كان قدر أربعة أرطال ان بيعت قبل الدبح أو السلخ فإن بيعت بعدهما فله

منهما فطريقان المنع اتبادر التبعض منها وهو ما يفيد كذا من ابن عرفة والخوا لا حتمه ال ربادته وهذه
 الطريقة متبادرة من المصنف لانه قيد المبيع بإرادة البعض وأقوى الطريقين الأول كما يفيد كذا من
 بقلا عن الفأ كها في فائده ومثل الا تيان بمن وإرادة البعض في المبيع ما إذا قال اشترى مني ما يحتاج له
 الميت من هذه الشقة كل ذراع بكذا أو اشترى مني ما يكفي قميصاً من هذه الشقة كل ذراع بكذا أو
 اشترى مني ما فوقه النار من هذه الشقة في الزقاق كل رطل بكذا (قوله للجهل الخ) أي لان البعض
 صادق بالقليل والكثير والثلث يختلف بحسب ذلك (قوله وجاز بيع شاة الخ) بناء على أن المستثنى مبيع
 لا يشتري والا كان من باب شراء اللحم المعيب وهو ممنوع للجهل بالصفة عبرة لاشترائه رطل أو كل رطل منها
 قبل سلخها كذا قيل لكن مقتضى العلة الجواز ولو بلغت الارطال المستثناة الثلث تأمل (قوله مثلاً)
 أي أو بقرة (قوله واستثناء أربعة أرطال) انما خص المصنف الأربعة أرطال بالذكرة لانه ورص المسئلة
 في شاة والأربعة أرطال أقل من ثلثها بحسب الشاة (قوله فله استثناء قدر الثلث) أي من الارطال سواء
 قلنا ان المستثنى مبيع أو يشتري لان الشاة المسلوخة عبرة للصبرة ويأتي أنه لا يجوز أن يستثنى من ماعدا ما
 على الثلث والحاصل أن الفرق بين المسلوخة وغيرها انما هو في حوار استثناء الثلث في المسلوخة ومنعه
 في غيرها وأما استثناء ما راد على الثلث فهو ممنوع فيهما واستثناء الأقل من الثلث وهو جائز فيهما هذا هو
 التحقيق خلافاً لما في عمق من أنها اذا بيعت بعد السلخ وليا نعتها استثناء ما شاء (قوله فان استثنى جزءاً
 شائعاً) أي كربع أو خمس أو سدس قبل السلخ أو بعده وقوله فله استثناء ما شاء أي من الاجزاء ولو
 كان أكثر من ثلثها مثل نصفها أو ثلثها (قوله ولا يأخذ) أي لا يجوز أن يأخذ البائع المستثنى من المشتري
 أرطالاً أو صاعاً من الارطال التي استثناءها من لحم شاة أخرى غير الشاة المستثنى منها (قوله بناء على ان
 المستثنى يشتري) أي فالبايع قد اشترى الارطال المستثناة وباعها باللحم أو الدراهم قبل أن يقبضها من
 المشتري (قوله وأما على أنه مبيع) أي لما استثناءه على ذلك وهذا القول هو الراجح كما أفاده بعض
 الاشياخ بقلا (قوله من بيع اللحم المعيب) أي وبيع اللحم المعيب لا يجوز سواء كان بلحم أو دراهم
 (قوله وصرة وغرة واستثناء قدر ثلث) مثل الشمرة المقاني والخضر ومعيب الاصل فيجوز في ذلك كله أن
 يستثنى قدر ما يعلم بالكيل أو الوزن أو العدد بشرط كونه الثلث فأدنى اهـ بن قال ابن رشد في البيان
 أجمعوا على أن من باع جزءاً ولا يجوز له أن يستثنى منه كيلاً الا الثلث فأقل فاداباع جزءاً ولم يستثن منه
 شيئاً ولا يجوز أن يشتري منه الا ما كان يجوز أن يستثنيه منه وذلك الثلث فأقل فان اشترى منه الثلث
 فأقل مقاصدة من الثمن جاز وان اشترى منه ذلك فقد لم يقاصه جاز ان كان البيع بقدا ولم يكن لأجل
 (قوله وغرة) لو اوجعني أو (قوله ولو كان جزءاً شائعاً) أي كبيع هذه الصرة بكذا الاربعها مثلاً (قوله
 بكل حال أي سواء كان ذلك الجزء ثلثاً أو أقل أو أكثر) (قوله ويمجرى فيها الخ) أي ويقال ان حصل البيع
 واستثناءها قبل الدبح أو قبل السلخ جاز ان كانت أقل من الثلث وان كانت بعد السلخ جاز ولو كانت
 الثلث لا أكثر (قوله بسفر فقط) أي وكره ذلك مالك في الحصر وأبى أو الحسن الكراهة على باعها ولا يفسح
 البيع عند استثناء ما ذكر في الحضر وطاهر كذا المصنف في التوصية أنها محمولة على المبيع وان البيع
 يفسح و يوافقه نقل المازوي المنع عن المذهب انطرس (قوله كما هو مفاد النقل) أي خلافاً لما في حش
 وعمق من رجوع قوله بسفر فقط للجلد فقط وأما السقط وهي الرأس والا كارع في مجرور استثناءها في
 السفر والخضر على حكم قليل اللحم ولا كراهة فيه وهذه طريقة لابن يوسف وماء شتي عليه شارحنا
 طريقة المدونة ونصها أو أما استثناء الجلد أو الرأس فقد أجاز مالك في السفر اذا لم تكن له هامة وكرهه في
 الحضر وقول بن طريقة المدونة (قوله لخفة ثمنها فيه دون الحضر) أي ولو بعكس الحال وهل ينعكس
 الحكم وهو الطاهر لمقتضى العلة أولاً والمعتبر سفر البائع فيه ما ينظر ولو كان المشتري مقيماً (قوله أو غيره)

استثناء قدر الثلث فان
 استثنى جزءاً شائعاً فله
 استثناء ما شاء (ولا يأخذ)
 المستثنى الأربعة
 الارطال (لحم غيرها)
 بدلا عنها ولو قال ولا يأخذ
 لها أي الارطال لشم
 أخذ بدلها لحماً أو غيره
 دراهم لم يفيده من بيع
 الطعام قبل قبضه بناء
 على أن المستثنى مشتري
 أما على أنه مبيع فاما
 به من بيع اللحم المعيب
 هو ممنوع لدر هذا
 التعليل لا يعض فيما
 لا يبيعت بعد السلخ مع
 ان الحكم المنع (و) جاز
 بيع (صرة وغرة) جزافاً
 واستثناء كيل (قدر
 ث) وأقل لا أكثر
 أشعرز كقدر كان
 استثنى كيل فلو كان جزءاً
 انما جاز بكل حال كما
 أنى قريباً (و) جاز بيع
 بيوان واستثناء (جلد
 ساقط) رأس وأ كارع
 كرش وكبد وطحال
 انما من اللحم فيجرى
 بها ما جرى وبه وقدم
 بسفر فقط) راجع
 جلد والساقط معاً كما هو
 فاد النقل فله شيء كما
 اعما جاز استثناءها في
 سفر فقط لخفة ثمنها
 دون الحضر (و) جاز

تثناء (جزء) شائع (مطلقاً) من حيوان أو غيره سفر أو حصر انما أو أقل أو أكثر وسواء اشترى الحيوان على
 بيع أو الحياة أو يكون شراً بكامله مشتري بقدا وما استثنى

(وتولاه) أي المبيع ببيع أو سلخ أو علف وسقي وحفظ وغيره (المشتري) لأن الشراء مظنة ذلك (١٧) (ولم يحجر) المشتري (على الد

أي كصورة أو غيرة (قوله وتولاه المشتري) قال طي انظر ما معنى هذا الكلام فانه مشكل سواء عاد الضمير على الذبح أو على المبيع لانهما في مسألة الجزع والارطال شريكان واحرة الذبح عليهما قال ولم ار هذا الفرع بعينه لعبر المؤلف اه قلت وقد يقال يصح أن يعود الضمير على الذبح ويجعل هذا الفرع خاصا بمسألة الجلد والساقط بناء على ما صوبه ابن محرز من أن احرة الذبح على المشتري وعلى هذا حله المواق وايضا لما كان المشتري لا يحجر على الذبح في الجلد والساقط وان له أن يدفع المثل أو القيمة للبائع صار كأنهما في ذمته وكان البائع لا حق له في المبيع فصح كلامه حينئذ يعود الضمير للمبيع وهذا الفرع على هذا وان لم يذكره صريحه فهو لازم من كلامهم اه بن واذا علمت هذا فقول شارحنا وتولاه أي المبيع الخ مراده المبيع المستثنى منه الجلد او الجلد والساقط وليس المراد المستثنى منه مطلقا ارطالا او حرأشائعا او جلد او ساقطا كما هو ظاهره (قوله بخلاف الارطال يحجر على الذبح) اعلم أن احرة الذبح وكذا السلخ في استثناء الجلد مع الساقط على المشتري لانه غير مجبور على الذبح ادلو شاء اعطى القيمة او المثل من عنده على ما صوبه ابن محرز لا عليهما بقدر ما السكل كما قال ابن يونس وأما احرة الذبح والسلخ في مسألة استثناء الجلد وحده فهو على البائع بناء على ان المستثنى مبيع وأما على انه مشتري فقول على البائع وقيل على المشتري واختار بعضهم أهم عليهما ما رأينا في مسألة استثناء الساقط وحده فهو على المشتري بناء على القول بصحان المشتري له في الموت هذا ما نقله اس طائر عن ابن عرفة انظر بن واجرة الذبح والسلخ في استثناء الارطال وكذلك في استثناء الجزع عليهما على قدر الاصلاء لانهما شريكان (قوله اذا ليس له احدهما) أي والمشتري داخل على أن يدفع للبائع الحما من المبيع ولا يتوصل اليه الا بالذبح (قوله وخبر في دفع رأس) لما قدم أن المشتري لا يحجر على الذبح في مسألة استثناء الجلد والرأس ذكر انه بخبر بين أن يدفع مثل المستثنى من جلد ورأس أو قيمته وهي أعدل لموافقة القواعد وما ذكره من التخيير معنى على ان المستثنى مبيع لا مشتري والا منع أخذ شئ عوضا عنه ثم ان محل التخيير حيث لم يدبجها المشتري فان دبجها تعين للبائع ما استثناء من جلد وساقط الا أن يفوت فالقيمة ~~ك~~ اقيما وقيل يحجر بين دفع المثل والقيمة سواء دبجت أم لا فها طرقتان ورجح بعضهم الطريقة الثانية كما قال شيخنا (قوله وبقية ساقط الخ) لوقال المصنف في دفع كمرأس كل أشمل لدخول ما ذكره الشارح قوله وهل التخيير للبائع أو للمشتري قولان) قال ح قال الجراح والقولان تؤولا على المدونة والقول بانه للمشتري أليق بظاهرها قال ابن عرفة وصوبه اس محرر وهو ظاهرهما اه والخلاف وان كان مفر وصافي الجلد في كلام عياض وابن يونس وعبرهما لكن كلام المدونة الذي تؤول عليه القولان صريح في تسوية الجلد لرأس في الحكم فلا يقال كان على المصنف أن يذكر الخلاف في محله وهو الجلد اه س (قوله لا ضمير المشتري) أي وان نائب الفاعل ضمير عائد على المشتري وذكر القول المعتمد ولا ثم ذكر ما في المسألة من الخلاف كما هو عادته (قوله ما استثنى منه معين) اراد بالمعنى ما قال الشائع فيدخل فيه استثناء الجلد والساقط والارطال كما شار ذلك الشارح (قوله ضمن المشتري جلد او ساقطا) أي فيضمن مثلها ما و قيمتهما كذا قال الشيخ سالم وقال طي أطلق المصنف في الصمان سواء كان الموت تفريط من المشتري أم لا وهو مرتضى ابن رشد قال وليس معنى الصمان انه يغرم للبائع قيمته او جلد امثله وانما معناه انه يعزم ما يخص ذلك من قيمة الشاة وذلك بان يطر الى مثله وان كانت قيمته درهمين وكانت الشاة تساع بالجلد بعشرة دراهم رجع البائع على المشتري بسدس قيمة الشاة كمن باع شاة بعشرة دراهم وعرض قيمته درهمان واستحق العرض من يد البائع وقد فاتت الشاة عند المشتري وهذا بين لا اشكال فيه اه قامت وقد نقل كلامه ابن عبد السلام وابن محرز والمصنف في التوضيح وقبلاه وهو مراد المصنف بالصمان وقول الشيخ سالم وله دفع مثلها و قيمتها حلاوه اه س (قوله لا الحما) أي فلا يصح للمشتري التفريط المانع كما قال الشارح وهذا ما لم يأكلها المشتري والا ضمن مثل الارطال لانه مثلي (قوله وحار بيع حراف) الحراف فارسي معرب وهو بيع الشيء بالكيل ولا وزن ولا عدد والاصل معه ولكنه حذف فيما شق

فيهما أي في مسألة الجلد الساقط ومسألة الجزع ام الاولى فليقيم مثله مقام واما في الثانية فانه شريك (بخلاف) استثنى (الارطال) فيحجر على الذبح اذ ليس له اخذ غير (وخبر) المشتري (في دفع مثل) (رأس) وبقية ساقط مثل جلد (او قيمتها) أي قيمته الرأس والاولى قيمته لان الرأس مذكور (وهي) أي القيمة (اعدل) لموافقة القواعد في اهم مقومة وللإسلامة من بيع اللحم بالمحم (وهو) التخيير للبائع لانه صاحب الحق وهذا لا يناسب قوله دفع لانه يبين ان التخيير للمشتري ولو حذف لفظ دفع لاستقام قوله هذا وهل الخ الا ان يجعل نائب فاعل حبر هو في دفع لا ضمير المشتري أي وقع التخيير لاهل المذهب في دفع (او للمشتري) وهو المعتمد (قولان ولومات ما) أي حيوان (استثنى منه) شئ (معين) من جلد وساقط او ارطال (ضمن المشتري) للبائع من المعين (جلدا وساقطا) لانه لا يحجر على الذبح فيهما ادله دفع مثلها ما وكأنهما في ذمته (لا الحما) وهو ما عبر عنه قبل بالارطال فلا يصح منه كاستثناء الجزع لتفريط البائع في

(أن يرى) حال العقد أو قبله واستمر (المنه) على المعرفة لوقت العقد وكنت رؤية بعضه المتصل به كما في مغيب الأصل وكصبرة

فيكفي رؤية ما ظهر من ماله
ومحل شرط الرؤية ما لم يلزم
عليها تلف المبيع كقلا
خل مطينة يفسدها فتحها
والاجازان كانت مماواة
او علم المشتري قدر بقصها
ولو من اخبار البائع ولا بد
من بيان صفة ما فيها من
الخل (ولم يكن) المبيع
(حدا) أي أن يكون كثيرا
لا حدا فان أثر حد بحيث
يتعذر حرره او قل جدا
بحيث يسهل حله لم يحرك
جرا فاما ما قل جدا من
مكيل ومورون فيحوز
بيعه جرافا (وجهلاه)
يحترره عما اذا علمه
احدهما فقط لا عما اذا
علماه لانه في هذه الحالة
يخرج عن كونه جرافا
(وحرراه) أي المبيع جرافا
(بالفعل واستوت ارضه)
شرط صحتها فلا بد من علم او
ظن الاستواء والفسد
ثم ان وجد الاستواء في
الواقع لم والافان طهر في
ارض علوا والخيار للمشتري
او انخفاض الخيار للبائع
(ولم يعد بالمشقة) بأن عد
مشقة وبه اللفظ العدم على
أن المكيل والموزور يباع
كل جرافا ولو لم يكن مشقة
(ولم تقصد افراده) أي
آحاده وهذا كالمستثنى من
الشرط قبله أي فان كان
في عدم مشقة جاري بيعة
جرافا لم أر تقصدا افراده
بالمثل كالعبيد والشياب
والدواب فلا بد من عدمه

علمه من المعداد او قل جهله في المكيل والموزور اذا اشترط المشقة فيهما كما يأتي (قوله ان يرى حال
العقد او قبله واستمر الخ) هذا مني على ما اختاره ابن رشد وهو قول ابن حبيب انه لا يشترط في الخراف
الحضور مطلقا سواء كان زرافا قائما أو صبرة طعام أو غيرهما وانما يشترط فيه الرؤية بالبرص سواء كانت
مقارنة للعقد أو سابقة عليه وعلى ما في المدونة من رواية ابن القاسم عن مالك يشترط في بيع الخراف كله
أن يكون حاضرا حين العقد لكن يستثنى منه الزرع القائم والثمار في رؤس الاشجار فقد اغتفر فيهما
عدم الحضور ان تفرغت الرؤية وبالثاني قرر ح كلام المصنف فقال مرادهم بالمرئي الحاضر كما
يفيده كلام التوضيح ويلزم من حضوره رؤيته او رؤيته بعضه لان الحاضر لا يكتفي فيه بالصفة على
المشهور الا لعسر الرؤية كقلا للخل المحتومة اذا كان في فتحها مشقة وفساد فيحوز بيعها بدون فتح هذا
محصل كلامه فحده قول المصنف ان يرى على اشتراط الحضور وأخذ منه شرط الرؤية بالاروم انظر بن
(قوله واستمر) أي البائع والمشتري وقوله على المعرفة أي معرفة ذلك المبيع (قوله والاجاز) أي عدم
رؤيته (قوله فان أثر الحد) حاصله أن ما كثر جدا يمنع بيعه جرافا سواء كان مكيلا او موروا او معدودا
لانه عذر حرره وما كثر لا حدا يحوز بيعه جرافا مكيلا كان او موروا او معدودا لا مكان حرره وأما ما قل
جدا يمنع بيعه جرافا فان كان معدودا لانه لا مشقة في علمه بالعدد ويجوز ان كان مكيلا او موروا
و جهلا قدر كيله او وزنه ولو كان لا مشقة في كيله او وزنه (قوله وجهلاه) أي وجهل المتبايعان قدر ذلك
المبيع من كيل او وزن او عدد (قوله عما اذا علمه احدهما فقط) أي اذا علم احدهما قدره كيدا او وزنا
او عددا وجهله الآخر فانه لا يجوز العقد سواء علم صاحبه بعلمه أم لا لان الذي علم قصد حديعة من لم يعلم
لكن ان علمه حال العقد بعلمه بقدره فسد والا فلا (قوله وحرراه بالفعل) أي مع كونهما من اهل الحرز
بأن اعتماداه والا فلا يصح ولو وكلا من يحترره وكان من اهل الحرز كفي كما من اهل الحرز رام لا فالشرط
حرز المبيع بالفعل من اهل الحرز كل الحرز متهما او من وكلاه (قوله واستوت ارضه) أي في علمهما
او ظهما (قوله والافسد) أي والا فان علم احدهما عدم الاستواء فسد (قوله ولم يعد بالمشقة) سالبية
عدولة المحمول أي جعل فيها السلب جرافا من مدحوله وقد صرحوا أنهم لا تقتضي وجود الموضوع
وحيث لم يمتطوقها صادق عما اذا كان المبيع بعد مشقة و كونه لا بعد اصلا بان كان مكيلا او موروا ولو لم
يكن في كيله او وزنه مشقة اذا علمت هذا تعلم أن الشارح لو ذكر هذا وأسقط قوله وبه اللفظ العدم الخ
لكان صوابا وقل عبق وتبعه الشارح ولم يعد بالمشقة بأن عدم مشقة وهذا منطوقه لان نفي النفي اثبات
وفيه نظرا علمت أن منطوقه ثلاثة - و أن يعد مشقة وأن لا يعد اصلا لكونه مكيلا او موروا ولو لم
يكن في كيله او وزنه مشقة والحاصل أن المعدود لا يباع جرافا الا اذا كان في عدم مشقة بخلاف المكيل
والمورون فانه يباع كله ما حرر فلولم يكن مشقة في كيله او وزنه وذلك لانهما مطبوعان للمشقة
لا احتياجهما لآلة وتحرير لا يتأتى لكل الناس بخلاف العدلتين لعل الناس فالخراف يتعلق بكل من
الثلاثة لذكر شروط سبعة في المعدود وجسه في غيره باسقاط ولا يعد بالمشقة ولم تقصد افراده لان هذين
الشرطين مختصان بالمعدود (قوله ولو لم يكن مشقة) أي في كيله او وزنه (قوله وهذا كالمستثنى الخ) أي
ومفهوم هذا الشرط كالمستثنى من منطوق الشرط قبله لأن منطوق هذا كالمستثنى مما قبله كما هو واضح من
تقريره وزاد الكافي في قوله كالمستثنى لعدم أدائه استثناء ولا خصوصية لهذا الشرط بل الحكم بل كل شرط
هو باعتبار مفعومه كاستثنى من منطوق ما قبله لان حقيقة الشرط تقتضي ذلك (قوله الا أن تقصد
أفراده) أي الا أن تكون افراده مفعولة وكان التفاوت بينهما كثيرا فلا يحوز بيعه جرافا فان قل لتفاوت
حار وهو قوله بعد الا أن يقل الخ (قوله الا أن يقل ثمة) أي ثمن افراد ما تقصد افراده بأن كان التفاوت
بين افراده قايلا وهذا المستثناء من مفهوم ما قبله أي فان قصدت افراده فلا يباع جرافا لا بد من عدمه
الا أن يقل ثمن تلك الافراد فانه يجوز حينئذ بيعه جرافا ولا يكون قصد الافراد مصرافي بيعه
جرافا فعلم من المصنف ان ما يباع جرافا ما أن يعد مشقة او لا وفي كل ما أن تقصد افراده ام لا وفي كل
اما أن يقل ثمنها ام لا فمتى عد بالمشقة لم يحرك جرافا فقصدت افراده ام لا قل ثمنها ام لا ومتى عد بمشقة

و بطيخ وبقى من شروط الجراف ان لا يشترطه مع تكيل على ما سيأتى ثم صرح بجهة فهم بعض الشروط لما فيه من الخفاء فقال (لا غير من)
بالجر عطف على محل ان رى اذ هو فى محل الصفة لجراف اى جراف من ثى لا غير من ثى (وان) كان غير المرئى (مل طرف) فارغ كقوة
يملؤها من حنطة بدرهم او قارورة يملؤها زيتا بدرهم ولم يتقدم لها بيع ملته جرافا بل (ولو) كان الطرف مملواً أولاً فاشترى ما فيه
جرافا بدرهم على أن يملأه (ثانياً) من ذلك المبيع (بعد تفرغه) مثل الثمن الاول لان الثانى غير من ثى حال العقد وليس الطرف بمكيا
معلوم (الا) ان يكون ذلك (فى كسلة تين) وعصب رقرقة ماء ووجره وحموها مما جرى العرف بأن (١٩) ضمايه من بائعه اذا تلف قبل

تفرغه فيجوز شراء ملته
فارعاً وملته ثانياً بعد
تفرغه بدرهم مثلاً فى
عقد واحد لان السلسلة
ونحوها بعيرة المكيا
المعلوم والسلسلة بفتح
السين الا بناء الذى يوضع
فيه الزبيب والتين
ونحوهما ثم عطف على
غير من ثى اربعة اشياء
مشاركة له فى المنع
الا ولان منهما محتررو خزا
والثالث والرابع محترزان
تقصده افراداً احدها
قوله (و) لا (عصافير)
ونحوها مما يتدخل من
الطير كحمام وصغار دجاج
(حيه) لعدم تبس حزره
بخلاف المدبوحه فيجوز
ان **كثرت** محبوسة
(بقفص) وأولى غير
المحبوسة ثانياً بقوله (و) لا
(حمام فى برج) لعدم
امكان الحر فيه ان لم
يحط به معرفة قبل الشراء
والاجاز واحترزان بقوله
حمام برج من بيع البرج
مع الحمام فانه جائز لانه
تبيع للبرج ثالثاً بقوله
(و) لا (تباب) ورفيق

فان لم تقصد افراره جار ببعه جرافا قل ثمها أم لا واد اقصدت جار جرافا فان قل ثمها ومنع ان لم يقل فالبيع فى
جسه أحوال والحوار فى ثلاثة (قوله ويطيخ) قال بعضهم لعل المراد بطيخ كله كبيراً وكله صغيراً لا مانعه
صغير وبعضه كبير وهذا ان ترى قصور قال فى القباب مانعه والحوار فى المعدود اما يكون اذا تحققت
المشقة فى عدده لكثرة وتساوى افراده كالخوز والبيص أو يكون المقصود مبلعه لا آحاده كالبطيخ فانه
بحور الجراف فيه وان اختلفت آحاده والنصوص بذلك فى العتية والموارية (قوله وبقى الخ) أى وأما
عدم الدخول عليه فقيل انه شرط لا بد منه وعليه ولا يجوز ان تدفع درهما لطارىء عطينت به شيئاً من
الارار من غير وزن ولا لقول لا يدفع لك بها ولا حاراً أو مدمسوا لا أن تاتى لجرار وتفق معه على ان يكون
لك كوما من اللحم لتشتريه جرافا بل لا بد فى الحوار ان يكون مجزاً عنه قبل طلبك وان تراه عند الشراء
وقيل انه لا يشترط عدم الدخول عليه بل يجوز الدخول عليه وهو فسخه واختار شيخنا هذا القول الثانى
(قوله لا غير من ثى) أى لا غير من صرحى العقد ولا قبله ولو كان حاصراً والمراد لا غير حاصر ولو أبصر
قبل العقد على ما مر ثم ان طاهره منع بيع غير المرئى ولو بيع على الخيار للخروج عن الرخصة ويستثنى
من قوله لا غير من ثى جواز الخل بناء على أن المراد بالرؤية الرؤية بالصر وشرائط والرغ الفائم بناء
على أن المراد بها الحضور (قوله ولم يتقدم لها بيع ملته جرافاً) أى بل دخلا على ذلك من غير حصول
ملته قبله (قوله غير من ثى حال العقد) أى ولا قبله وان رى بعده (قوله الا أن يكون الخ) كلام الشارح
يقضى أن قول المصنف الا فى كسلة تين مستثنى من المبايعتين معا وهو كذلك كما بنى خلافاً لما هو
صدر كلام عبق من رجوعه للثانية فقط (قوله مما يتدخل من الطير) أى مما يدخل بعضه تحت بعض
(قوله ان كثرت) أى بان كان فى عددها شقة (قوله ولا حمام فى برج) أى وقع العقد عليه بدون البرج (قوله
والاجاز) أى والابان أحاط بهم معرفة بالحرر فى وقت هدم أو فومها جار شراؤها جرافاً ما قبل هذا يقال
فى العصافير (قوله واحترزان الخ) هذا يقتضى أن الصورتين مختلفتان فى الحكم وليس كذلك بل هما عند
عند ابن القاسم سواء فى الحوار ان أحاط بالحمام معرفة وعدم الحوار ان فقد القيد فى العتية من سماع
أصغ من ابن القاسم انه أحار بيع البرج بمافيته اذ آراه وأحاط به معرفة وحرراً اه وحكى ابن عرفة
عن محمد عن ابن القاسم مثل ما روى عنه أصح ونص محمد عن ابن القاسم لا بأس ببيع من فى البرج من حمام
أو ببعه بحمامه جرافاً ان رآه وأحاط به معرفة اه ب (قوله لتفاوت الخ) الا وضح أن يقول لعله
افرادها مع تفاوت آحاده (قوله لا مفهوم له) أى بل المدار على التعامل بالعدد فى تعومل بها عدد اول
يجوز بيعها جرافاً كات مسكوكة أم لا وان لم يتعامل بها عدد بل تعومل بها اور باجار ببعها جرافاً
مسكوكة أم لا هذا هو المعتمد (قوله فهذا راجع الخ) هذا الكلام أصله لعج وتبعه عبق نقله شارحنا
ثم اعترضه (قوله وفيه نظر) أى وفى هذا الاقتضاء نظر والصواب رجوعه للقيد من معاً أى والايجتمع
الشرطان بأن فقد أو أحدهما جرافاً دخل تحت الثلاث صور وحاصله أن عجب وتبعه عبق ذكر أن
قوله والاحار يتبع رجوعه للقيد الثانى ولا يصح رجوعه للقيد من معاً لانه يحل المتنى والابان كان غير

وحيوان لتفاوت آحاده فى القيمة لقصد افرادها رابعاً بقوله (و) لا (نقد) ذهب او فضة وكذا فليس اقصد افرادها ايضاً (ان سئل)
لام مفهوم له ولو حذفه لكان اولى (والتعامل بالعدد) لو اولى الحال (والا) يتعامل بالعدد بل بالوزن (جار) ببعه جرافاً لعدم قصد الافراد
حينئذ فهذا راجع لقوله والاعمال بالعدد فقط ولا يرجع لقوله من سئل ايضاً والا لا يقتضى ان المسكوك الممل به وزناً لا يجوز بيعه
جرافاً وليس كذلك ووجه الاقتضاء اذ ادخل تحت الا لى الشرط اى ان لم يسد ولم يتعامل به عدد بل وزناً جرافاً فيفيد ان المسكوك
المتعامل به وزناً لا يجوز جرافاً مع انه جائز وفيه نظر ان فى ادبوجه الكلام مقيد بقيد من افاد نفهم ما معاً ونفى احدهما فقط فمصدق

(و) يجوز (مكيلا) ذلك صفقة واحدة (و) يجوز (جزاف) على غير كيل بدليل قوله ولا يضاف الخ اي ويجوز جزاف اصله ابيع كيلا كصبرة او جزافا كقطعة ارض (مع عرض) كعبد مالا يبيع كيلا ولا جزافا (و) يجوز (جزافا) صفقة واحدة (على كيل او وزن او عدد) ان اتحد الكيل (اي المكيل وفي الكلام مضاف مقدر لوزن كره (٢١) كما روي اي عن المكيل واحتوز بذلك

اختلافه كصيرتي فم
احداهما ثلاثة اقفر
بدينار والاخرى اربعة
بدينار وانما امتنع
لاختلاف الثمن واما
بيع الاربعة بدينار
والثلاثة بثلاثة ارباع
دينار لحاز كما لو كانت كل
صبرة ثلاثة ارباع دينار
(و) اتحدت (الصفقة)
كاملا احتوا من صبرة
قمح وشعير والاختلاف
بالجودة والرداءة
كالاختلاف في الصفقة
(ولا يضاف لجزاف على
كيل) او عدد او زرع
(غيره مطلقا) مكيل او
موزون او موزون او موزون
جنسه او من غير جنسه
اي ان من باع جزافا
كصبرة على ان كل قفيز
مها يكذا وعلى ان مع
المبيع سلعة كذا من غير
تسمية ثمن لها بل ثمنها
من حيلة ما اشترى به
المكيل فانه لا يجوز لان
ما يخص السلعة حين
البيع مجزول (وجاز)
المبيع (برؤية بعض
المثلي) من مكيل كقمح
وموزون كقطن وكتان
بجلاف المقوم فلا يكتفي
برؤية بعضه (و) برؤية
(الصوان) بكسر الصاد

(قوله ومكيلا) كاشترى منك عشرة ارباب صبرة وعشرة ارباب شعير من هذه الصبرة
بكذا اتفق الثمن في المكيلين او اختلف وكاشترى منك عشرة اذرع من هذه الارض وعشر بن ذراع من
ارض اخرى بكذا وكاشترى منك عشرة ارباب حب وعشرة اذرع من هذه الارض بكذا فقول الشارح
ومكيلا ان ذلك اي سواء كان اصله مالا يبيع جزافا او كيلا او احدهما كيلا والاخر جزافا (قوله وجزاف
مع عرض) كاشترى منك هذه الصبرة او القطعة الارض المجهولة القدر مع هذا الثوب بكذا (قوله
وجرافا على كيل) كاشترى منك هاتين الصبرتين من التمر او القمح كل ارباب بكذا فقد اتحدت في المكيل
واتحدت صفقة المبيع ايضا (قوله ثلاثة ارباب) اي منها وقوله بدينار اي وذلك لاتحادت في المكيل فيهما
(قوله احتراز من صيرتي فم) اي سواء اتحدت في المكيل ككل ارباب منها بدينار او اختلفت ككل
ارباب من صبرة القمح بدينار بن ومن الشعير بدينار (قوله والاختلاف بالجودة والرداءة) اي كالم
كانت الصبرتان من القمح واحداهما جيدة والاخرى رديئة واشتراهما معا كل ارباب مهما بدينار او
الارباب من هذه بدينارين ومن الاخرى بدينار (قوله كصبرة الخ) اي وكبلاصي سمن كل رطل بدرهم
على ان مع المبيع ثوبا وكذلك صفقة قماش كل ذراع بكذا على ان مع المبيع سلعة كذا من غير تسمية ثمن
لها وكوم بطيخ كل بطيخة بدرهم على ان مع المبيع سلعة كذا من غير تسمية ثمن لها (قوله من غير
تسمية ثمن لها) تبين في ذلك عبق قال بن انظر من اين له هذا القيد وطاهر كلام ابن رشد الاطلاق ومن
خط شيخ شيوخنا أبي العباس بن الحاج هنا ما يسهل سواء سمى لذلك العبري ثمننا أم لا بدليل صور المنع
الثلاث في مفهوم ما قبله اه والحاصل ان الحق ان المنع مطلقا سواء سمى لتلك السلعة ثمنها بان قال
اشترى منك هذه الصبرة كل ارباب بدينار وهذا الثوب بدينار ولم يسم للثوب أصلا لا مع التسمية قد
يساوي الثوب أكثر مما سمى له واعتقر لاجل هذا الجزاف فصارت التسمية كالتسمية ومع عدم
التسمية لا يدرى ما يخص الثوب من الثمن (قوله وجازا المبيع رؤية بعض المثلي) اي بسب رؤية بعض
المثلي سواء كان المبيع ثوبا وعلى الخيار ولو جزافا لما من رؤية البعض كالبعض فيه (قوله بجلاف المقوم)
اي كعدل مملوء من القماش وقوله فلا يكتفي برؤية بعضه اي على طاهر المذهب كما قال في التوضيح وقال ابن
عبد السلام الروايات تدل على مشاركة المقوم للمثلي في كفاية رؤية البعض اذا كان المقوم من صنف
واحد والراجح الاول قال شيخنا الا أن يكون في نشره اطلاق كاشاش والاكتفي برؤية البعض (قوله
والصوان) عطف على مدخول رؤية وهو بعض (قوله للصبر مرة) اي لمسا في حل العدل من الخرج والمشقة
على المانع من ثبوته ومؤنه شدة ان لم ير ضمه المشتري فأقيمت الصفقة مقام الرؤية (قوله والاخير
المشتري) اي وأما لو وجد الصفقة بها ولو كان وجد في العدل زيادة في العدد على ما في البرامج كالمواش
عد لا يبرأ منه على ان فيه خمسين ثوبا ووجد فيه احدى وخمسين فقال مالك يكون البائع شرى بكامله في
الثياب بجزء من احدى وخمسين جرأ من الثياب ثم قال مالك يرد منها ثوبا كيف وجدته فيه أي يرد أي ثوب
شاء رده قال ابن القاسم وقوله الاول أحب الي وان وجد في العدل تسعة وأربعين ثوبا وضع عنه من
الثمن جرأ من خمسين جرأ كما قاله في المدونة فان وجد فيها أربعين ثوبا مطلقا قال مالك ان وجد من الثياب
أكثر مما سمى لزمه محضته من الثمن وان كثرت النقص لم يلزمه وردا المبيع اي ان شاء ولا يتعين الرد وليس
هذا من قبيل قوله الا تني ولا يجوز التمسك بأقل استحقاقا كثره لان هذا في المعين وما هنا غير معين (قوله
وجاز البيع أو الشراء من الاعمي) اي اذا كان المبيع غير جزافي لان الجزاف يعتبر فيه الرؤية كما مر

وضمها وهو ما يصدق الشيء نفسه الزمان وجوز وروى برؤية قشر بعضه وان لم يدسر شيئا منه لم يدرى ما بداخله (و) جاز بيع وشراء
معتدافيه (على) الاوصاف المكتوبة في (البرامج) بفتح الباء وكسر الميم اي المدفتر المكتوب فيه اوصاف ما في العدل من الثياب
المبيعة لا يشترى على تلك الصفقة الا في مرة فان وجد على الصفقة لزم والاخير المشتري (و) جاز البيع والشراء (من الاعمي) سواء ولد

التي اوترا حده في غير ذلك على اوجه البيع (و) جاز البيع (برؤية) سابقة على وقت العقد (لا يتغير) المبيع عادة (بعدها) الى وقت العقد ولو حاصر المجلس العقد فان كان يتغير بعده لم يحزم على البت ويجوز على الخيار بالرؤية (وحلف) باء (مدع) عدم مخالفة (ليبيع) اي في مسئلة (٢٣) بيع (برنامج) وقد تلف او غاب المشتري على المبيع وادعى مخالفته فقال البائع

(قوله ويعتمد في ذلك) اي فيما ذكر من البيع والشراء على اوصاف المبيع فتذكر له الاوصاف ليعتمد عليها في البيع والشراء وهذا فيما لا يمكن فيه معرفته للمبيع غير وصف وامام يمكن معرفته للمبيع بدون وصف فيجوز زعم اوجه وان لم يوصف له المبيع كالسمن في الشاة وكالادهان والمشمومات لا يدركها باللمس والذوق والشم (قوله وجاز البيع برؤية) اي جاز البيع تناوعا على الخيار برؤية (قوله لا يتغير بعدها) اي اذا طن او حزم انه لا يتغير بعدها (قوله ولو حاصر المجلس العقد) ادلا يشترط العيبة عن مجلس العقد الا فيما بيع على الوصف (قوله فان كان يتغير) اي جرمنا لو طنا او شكا بعدها اي وقبل وقت العقد (قوله وحلف باء مدع عدم مخالفة) اشار الشارح بما ذكره الى ان صلة مدع بخدوفة وان اللام في لبيع ليست صلة مدع اذ البيع على البرنامج متفقان عليه لا مدع له احدهما فقط وانها معني في وحاصل ما ذكره المصنف ان المشتري على البرنامج اذ ادعى عدم قبض المتاع وعاب عليه او بعد ما قبض المتاع وتلف البرنامج عدم موافقة ما في العدل لما في البرنامج وادعى البائع الموافقة فان البائع يحلف ان ما في العدل موافق للمكتوب في البرنامج وهذا اذا قبضه على تصديق البائع فان قبضه على ان المشتري مصدق كان القول قوله وكذا اذا قبضه ليقلب وينظر قوله او الحسن عن اللخمي اه بن (قوله وقد تلف) اي البرنامج (قوله ان موافقة) اي ان موافقة ما في العدل للمكتوب في البرنامج حاصله تغير ان محذوف ان قلت القاعدة ان الذي يحلف المدعي عليه لا المدعي وهو ما قد حلف البائع وهو مدع للموافقة قلت البائع وان ادعى الموافقة الا انه في المعنى مدعي عليه لان المدعي عليه من ترجع قوله معهود او اصل وهذا كذلك اذ الاصل الموافقة (قوله حلف المشتري) اي انها مخالفة لما في العدل (قوله وعدم دفع الخ) عطف على قوله لبيع برنامج اي حلف مدع عدم دفع ردي او ناقص ردي او لا ناقصا ففعل حلف محذوف (قوله او غيرهم) كشرودع الثمن للبائع (قوله انه وجدها الخ) اي او ادعى انه وجدها ناقصة العدد (قوله فادعى اخذها) اي بعد ان غاب عليها (قوله ويحلف في نقص العدد على المت) اي انه يحلف انه دفع القدر الفلاني بتمامه جرمنا وقوله مطلقا اي سواء تحقق ان هذه الدراهم الناقصة العدد دراهم ام لا (قوله على نفي العلم) اي بان يحلف انه ما دفع الا كاملا او جبا في علمه وما ذكره من انه يحلف في نقص الوزن على نفي العلم كالعش خلاف ما اعتمدته شيخنا في حاشيته من انه يحلف في النقص مطلقا سواء كان نقص وزن او عدد على البت ويحلف في العش على نفي العلم الا ان يتحقق ان تلك الدراهم المعشوشة ليست دراهمه والا حلف على البت (قوله وان اشترى على رؤيته الخ) اي واما ما يبيع على الصفة وادعى المشتري انه ليس على الصفة التي يبيع عليها وادعى البائع انه عليها فانه في حالة الشك يحمل على عدم بقاء الصفة فيكون القول قول المشتري كما في حش وعبره (قوله انه اي المبيع (قوله ولم يتغير) تفسير لبقائه على الصفة التي رآه عليها (قوله حصل شن) اي من اهل المعرفة (قوله والقول للمشتري كذلك) اي بلا غير (قوله وان رجحت لواحد منهما) اي بان قال اهل المعرفة الذي في طمنا انه تعير او انه لم يتغير والحاصل انه اذا قطعت اهل المعرفة باحدهما والقول قوله بلا غير وان رجحت لواحد منهما بان ظنت التعير او عدمه والقول له بيمين وان اشكل الامر فاقول للبائع بيمين ولا يشترط كون القطع او الترجيح حاصل من جماعة من اهل المعرفة بل يكفي واحد منهم على المدعي كما قال شيخنا (قوله وجاز بيع عائب) اعلم ان بيع العائب فيه ست صور لا به اما ان يباع على الصفة او بدونها وفي كل منهما اما ان يباع على البت او على الخيار او على السكوت وكلها جائزة الا ما يبيع بدون صفة على الاكروم او السكوت فقول المصنف وجاز بيع عائب اي على البت والخيار او السكوت هذا اذا وصف ذلك المبيع

بل انت قد بدلته ومعمول حلف قوله (ان موافقته) اي موافقة ما في العدل اي انها موافقة (للمكتوب) في البرنامج فان نكل سلف المشتري ورد المبيع (و) حلف دافع مدع (عدم دفع ردي او ناقص) وهو دافع الدناير او الدراهم من صرف او مدين او مقرض او غيرهم اذا قبضها المدفوع له بقول الدافع انها جبا فادعى اخذها منه وجدها او شيئا منها رديا او ناقصا وانكر الدافع ان تكون من دراهمه ويحلف في نقص العدد على البت مطلقا وفي نقص الوزن والعش على نفي العلم الا ان يتحقق انها ليست من دراهمه فيحلف على البت فيهما وهذا كله اذا اتفقا على انه قبضها على المفاضلة او اختلاف فان اتفقا على انه قبضها ليربها او ليربها فالقول للقباض بيمينه في الردي والناقص (و) ان اشترى على رؤية متقدمة وادعى المشتري انه ليس على الصفة التي رآه عليها وادعى البائع انه عليها حلف البائع على (بقاء الصفة) الى

رآه المشتري عليه ولم يتغير (ان شن) اي حصل شن اهل تعير فيما بين الرؤيه والقبض ام لا فان قطع اهل المعرفة العائب بعدم التعير فالقول للبائع بلا غير وان قطع بالتعير فالقول للمشتري كذلك وان رجحت لواحد منهما فالقول له بيمين فهذا من تنجية قوله و في غير لا يتغير بعدها الخ

(ولو بلا وصف) لذو عنه أوجنسه لكن (على) شرط (خياره) أي المشتري (بالرؤية) للمبيع لينتفع غرضه لأعلى اللزوم أو السكت
فيفسد في غير التولية إذ فيها لا يضر السكوت لانها معروفة بقوله على خياره الخ شرط (٢٣) في المبالغ عليه فقط اذا بيع على الوصف
يجوز بالزام ولو حذف ولو

كان أوضح (أو) بيع
غائب بالصفة على
اللزوم ولو (على يوم)
ذها فقط فيجوز رأوى
أكثر فكلاديه فيمبيع
بالصفة على اللزوم لا فيما
يمبيع على الصفة بالخيار
ولا فيمبيع على خيار
الرؤية ولا فيمبيع على
رؤية متقدمة فلا يشترط
كون ذلك على يوم بل ولو
حاضرا في المجلس فأتى
بهذا في حيز المبالغة للرد
على من قال ان ما على
يوم ودون كالحاضر
لسهولة احضاره والا
كان حقه أن يدكره بعد
قوله الا تى ولم يمكن
رؤيته بلامشقة المفروض
في بيع الغائب على
الصفة باللزوم واعترض
على المصنف بانه يقتضى
انه لا بد من احضار حاضر
بالبلد مجلس العقد
ورؤيته مع أن الذي
يفيده النقل ان حاضر
مجلس العقد لا بد من
رؤيته الا فيما في فقه
ضر رأوفساد وغير حاضر
مجلس العقد يجوز بيعه
بالصفة على اللزوم ولو
بالبلد وان لم يكن في
في احضاره مشقة (أو
وصفه) أي ولو وصفه

الغائب بل وان بلا وصف ان كان المبيع على الخيار للمشتري لان كان متا أو على السكوت فانه لا يجوز
فقوله على خياره بالرؤية قيد فيما بعد ولو فقط وهو المبيع بلا وصف وما ذكره هو المشهور ومذهب المدونة
كما عراه له غير واحد وأشار بالورد القول بان الغائب لا يساع الا بالصفة أو رؤية متقدمة ولا يجوز بيعه
بلا وصف مطلقا ولو كان على الخيار ونسب هذا القول لبعض كبار أصحاب الامام قال ح قال في
المقدمات وهو الصحيح (قوله ولو بلا وصف لموعه أوجنسه) يحتمل أن المراد انه لم يذ كر الجنس أو
الموع بناء على ما لا ين عبد السلام فانه قال وطاهر سلمها الثالث أنه لا يحتاج لذكر جنس السلعة أهى
عند اثبات مثالا ويحتمل ان مراد الشارح ان المنقوص وصف المجلس أو الموع وأما هما فلا بد من ذكره
بناء على ما قاله ح (قوله على شرط خياره) أي لكن شرط أن يجعل الخيار للمشتري اذا رأى المبيع
(قوله ادعيا لا يضر) يعنى أنه اذا قال له وليتكن ما شترت عما شترت بدون وصف لما اشتراه فيجوز اذا
جعل الخيار للمولى أو دخل على السكوت ويكون للمولى في هذه الحالة الخيار أو ما على اللزوم فيمنع
للجهالة (قوله شرط في المبالغ عليه) أي وهو الذي لم يوصف وأما الذي وصف فيجوز بيعه على البت
وعلى الخيار وعلى السكوت والصورت المنع في اثنين والجواز في أربع (قوله ولو على يوم) أي هذا اذا
كان غائبا عيبه بعيدة بل ولو كان عائنا على يوم وحاصله ان ما يبيع على الصفة باللزوم لا بد في حوار بيعه
من كونه عائنا على مجلس العقد ولو كانت مساواة العيبة يوما ما يبيع على الصفة بالخيار أو يبيع على
الخيار بلا وصف أو يبيع على رؤية متقدمة متا أو على الخيار ولا يشترط في حوار بيعه غيبته بل يجوز
بيعه ولو كان حاضرا في المجلس اذا علمت هذا تعلم أن قول المصنف ولو كان غائبا على يوم فيمبيع على
الصفة باللزم كما قال الشارح (قوله للرد على من قال) أي رهواس شعبان (قوله كالحاضر) أي في كونه
لا يجوز بيعه على الصفة متا بل لا بد من حضوره في مجلس العقد ورؤيته (قوله والا كان حقه الخ) أي
والا يكن ذكره هاهنا في حيز المبالغة للرد ولا وجه لذكره هاهنا وكان حقه أن يذكره بعد قوله الا تى ولم يمكن
رؤيته بلامشقة المفروض في بيع الغائب بالصفة على اللزوم وان يقول ولم يمكن رؤيته بلامشقة وهو
على يوم (قوله واعترض على المصنف) المعترض له بذلك الاعتراض ح وقوله بانه يقتضى الخ أي لانه قال
ولو كان عائنا على يوم فناداه أنه اذا كان لي دون يوم الصادق بالحاضر في البلد لا بد من احضاره بمجلس
العقد ولا يجوز بيعه على الصفة باللزم (قوله مع أن الذي يفيد النقل) مراده به المدونة فقد ذكر
بعضهم ان هذا يؤخذ منها من خمس مواضع وتحصل من كلام الشارح أولا وانما أن ما يبيع على الصفة
بالخيار أو بلا وصف على الخيار بالرؤية أو يبيع على رؤية متقدمة سواء كان متا أو على الخيار لا يشترط
فيه أن يكون عائنا بل يجوز بيعه ولو كان حاضرا في مجلس العقد أو بالبلد أو ما يبيع بالصفة على اللزوم
فقداد المصنف أنه لا بد أن يكون عائنا يوما أو اثر ولا يجوز بيعه ان كان حاضرا بالبلد الا اذا حضر مجلس
العقد ورى ومقاد النقل انه ان كان حاضرا في مجلس العقد فلا بد من رؤيته الا اذا كان في رؤيته صرر
وان كان حاضرا بالبلد دون مجلس العقد صح بيعه على اللزوم وان لم يكن في احضاره في مجلس العقد
مشقة (قوله أي ولو وصفه) أشار الشارح الى أنه عطف على قوله بلا وصف وهو في حيز المبالغة (قوله وانما
الحال في وصف البائع) في الموارد والعتبة لا يجوز أن يساع الشيء بوصف بانه لانه لا يؤتق بوصفه
ادق يقصد الى بادة في الصفة لانفاق سلعة وهو حلال ما ارتصاه اس رشدا والاحمى من حوار المبيع
يوصف البائع نعم لا يجوز العقد وهو أي كون الوصف من غير البائع شرط في العقد عد هما لا في صحة البيع
انه متى كان الوصف من البائع مع العقد كان ملوفا أو بشرط كل المبيع عقارا أو غيره كما ارتصاه شيخنا

(عبر بانه) فيجوز والاولى حتى غير لان وصف غير البائع لا حلال فيه وانما الحلال في وصف البائع واجب بأن وصف بقراً مصدرا
معطوفا على المصدر المنقضي ونفي النفي انبات والتقدير

ولو لا وصفه غير البائع أي بان رضى (عنه) بالبيع بشرط ما يبيع عاتبا على اللزوم وصف أمران أشار إلى الأول بقوله (أن لا يبيع بعد)

(قوله ولو بلا وصفه) أي ولو اتفق وصف غير البائع له (قوله ويجوز هذا الشرط أيضا فيما يبيع على رؤية سابقة الخ) فالخص من هنا ومما أمر أن ما يبيع على رؤية سابقة بشرط فيه شرطان أن لا يتغير بعدها أي أن يعلم أو يظن أنه لم يحصل فيه تغير بين الرؤية والعقد وأن لا يعد جدا بحيث لا يتغير بين العقد والقبض وهذا إذا بيع على اللزوم وأما على الخيار فلا بشرط قرب ولا عدم تغير (قوله أن ما يبيع على الخيار) أي سواء يبيع بوصف أو بلا وصف أو رؤية سابقة (قوله لا يشترط فيه ذلك) أي بل يجوز ولو بعد جدا على ما عند ابن عبد السلام خلافا لظاهر كلام المصنف في ضيقه اه خش (قوله ولم تكن رؤيته بلامشقة) المنق بلامشقة أي وإن اتقى إمكان رؤيته من غير مشقة وإذا اتقى إمكان رؤيته من غير مشقة ثبت إمكانها مع المشقة فكأنه قال ولا بد أن يكون في رؤيته مشقة (قوله بأن أمكنت بمشقة) أي وذلك كالعائب على مسافة يوم ذهابا (قوله وأما العائب الذي يبيع على الخيار سواء كان موصوفا أو غير موصوف (قوله أو رؤية سابقة) أي أو يبيع رؤية سابقة سواء كان متا أو على الخيار (قوله ولو كان حاضرا مجلس العقد) أي بين يدي المتعاقدين بأن يكون بينهما حائل كجدار أو في صندوق مثلا ولا منافاة بين كونه حاضرا وبين كونه غائبا لأن المراد بعيبته غيبته عن البصر فلا ينافي أنه حاضرا (قوله وتقدم أن هذا الشرط ضعيف) وإن المعتمد ما أفاده العقل وهو أن الحاضر في مجلس العقد لا بد من رؤيته إلا الضرر وغير الحاضر في مجلس العقد يجوز بيعه على الصفة ولو كان في البلد وإن لم يكن في حضره مشقة (قوله وجار النقد تطوعا فيه) أي قيد جوار النقد بالتطوع لقوله بعد ومع الشرط الخ وحاصل فقه المسئلة أن المبيع العائب يجوز النقد فيه تطوعا بشرط وهو كونه المبيع على اللزوم سواء كان المبيع عقارا أو غيره قريبا أو بعيدا فإن كان البيع على الخيار منع مطلقا كان المبيع عقارا أو غيره قريبا أو بعيدا وهل يشترط أيضا في جوار النقد تطوعا إذا يبيع على الصفة أن يكون الواصف له غير البائع لأن رصفه يبيع من حوالة النقد ولو تطوعا كافي عقب وارتضاء شيخنا ولا يشترط ذلك وهو المأخوذ من كلام بن فانه يارح في كون وصف البائع يبيع من جوار النقد تطوعا وأما النقد بشرط فإن كان المبيع عقارا قريبا أو بعيدا فيجوز شرطين أن يكون البيع على اللزوم وأن يكون الواصف له إذا كان يبعه بالصفة غير البائع فإن تخلف شرط منهما امتنع النقد بالشرط وإن كان المبيع غير عقار فيجوز اشتراط النقد بأربعة شروط أن تقرب غيبته كيومين وأن يكون البيع على اللزوم وأن يكون الواصف له إذا يبيع بالوصف غير البائع وأن لا يكون في المبيع حق توفية فإن تخلف شرط منها امتنع النقد بشرط (قوله في المبيع العائب) أي سواء كان يبعه بالوصف أو برؤية متقدمة لكن محل حوالة النقد تطوعا إذا يبيع بالصفة أن كان الواصف له غير البائع والافلا يجوز على ما علمت فيهما (قوله عقارا أو غيره) أي سواء كان ذلك المبيع العائب قريبا أو بعيدا (قوله أو الاحتمار) أي كأن يقول له بعث سلعة من سلعتي كذا العائتي ببيع كذا بدينار على الاختيار أي على البائع اختيار واحدة منهما بعد رؤيتهما (قوله ومع الشرط في العقار) قيده في التوضيح بما إذا يبيع العقار جرافا فإن يبيع مدارعة فلا يصح النقد فيه قاله أشهب في العتية وكذا قاله مالك وتبعه في الشامل واعترض طي تقييد التوضيح قائلا الطاهر أن قول أشهب هذا وما روى عن مالك خلاف المعتمد ولذا أطلق غير واحد حوالة النقد في العقار كالمدينة وابن الحاجب وابن عرفة وغيرهم إذا علمت هذا تعلم أن قول الشارح ولو يبيع مدارعة على المعتمد الأولى له أن يقدمه قبل قوله وضمنه مشتر ويدكره بعد قوله ويجاز النقد مع الشرط في العقار لأن العقار إذا يبيع مدارعة النزاع فيه من جهة حوالة النقد فيه شرط أو لا من جهة دخوله في ضمان المشتري بالعقد وعدم دخوله كما هو ظاهر الشرح لأن العقار لا يدخل في ضمان المشتري بالعقد إلا إذا يبيع حرافا أو ما إذا يبيع مدارعة لم يكن ضمانه قبل قبضه من المشتري لأن فيه حق توفية وما كان كذلك لا يدخل في ضمان المشتري إلا بالقبض لا بالعقد (قوله وأما بوصف البائع ولا يجوز النقد فيه بالشرط) ظاهره أنه يجوز النقد تطوعا إذا يبيع بوصف

جدا بحيث يعلم أو يظن أن المبيع يترك على ما وصف فإن بعد جدا (كغيره من أدريقية) من كل ما يظن فيه التغير قبل ادراكه لم يحز ويجوز هذا الشرط أيضا فيما يبيع على رؤية سابقة ومفهوم قولنا على اللزوم أن ما يبيع على الخيار لا يشترط فيه ذلك وهو كذلك وإلى الثاني بقوله (ولم تكن رؤيته بلا مشقة) بأن أمكنت بمشقة فإن أمكنت بدونها بأن كان على أقل من يوم فلا يجوز بالوصف لأن العدول عن الرؤية إلى الوصف غرر ومخاطرة فهو شرط في العائب المبيع على الصفة باللزوم فقط وأما على الخيار أو رؤية سابقة فيجوز ولو كان حاضرا مجلس العقد وتقدم أن هذا الشرط ضعيف (و) جاز (النقد) تطوعا (فيه) أي في المبيع العائب على اللزوم عقارا أو غيره لا على الخيار المبسوط له أو الاختيار فيمنع النقد فيه ولو تطوعا (و) جاز النقد مع الشرط في العقار المبيع على اللزوم بوصف غير البائع ولو بعد جدا لانه مأمون لا يسرع له التعير بخلاف غيره وأما بوصف

البائع ولا يجوز النقد فيه بالشرط لتردده بين السلفية والتمنية

(وضمنه) أي العقار الغائب (المشترى) بالعقد أي دخل في ضمانه بمجرد العقد ولو بيع مزارعة على الممتد ببيع شرط النقد لا وهذا إن وافق المشتري البائع على أن الصفقة أدركته سالما والاقضاه من البائع كما يأتي في قوله أو مزارعة (و) جاز النقد مع الشرط (في غيره) أي غير العقار (أن قرب) محله (كاليومين) فأقل وبيع على المزمع (٢٥) برؤية متقدمة أو بوصف غير بائعه ولم يكن فيه حق توفيق (وضمنه)

أي غير العقار ببيع بشرط النقد لا (بائع) وقوله (الشرط) راجع لهما أي الشرط من المشتري في العقار على البائع أو من البائع على المشتري في غيره فيعمل بالشرط ويتنقل الضمان عن كان عليه إلى من شرط عليه وقوله (أو مزارعة) راجع للأول لا الثاني لعدم صحة تفرعه عليه أي ضمن العقار المشتري المزارعة بينه وبين البائع في أن العقد صادق المبيع سالما أو معيبا باقيا أو هالكا فإن الضمان حينئذ من البائع لأن الأصل انتفاء الضمان عن المشتري إلا بأمر محقق (وقبضه) أي الغائب أي الخروج للبيان به (على المشتري) لأعلى البائع بشرطه على بائعه يفسد العقدان كان الضمان منه لأن كان ضمانه على المشتري بخائر (و) حرم كتابا وسنة واجماعا (في نقد) أي ذهب وفضة ولو قال في عين كان أولى لأن النقد خاص بالمسكوك والحرمة لا تختص به (وطعام ربا فضل) أي زيادة (ونساء) يفتح

البائع وهو ما قاله بن قانظوه (قوله وضمنه المشتري بالعقد) أي ضمن المشتري العقار الذي يبيع وهو غائب بوصف أو برؤية بمجرد العقد حيث كان البيع وقع على البت (قوله أي غير العقار) أي الذي يبيع وهو غائب (قوله كاليومين) أي ذهابا والكاف استقصائية لا تدخل شيئا لأن المروي عن ابن القاسم يومان وعن مالك يوم وفحوه وهو يوم ثان وإلى هذا يشير الشارح بقوله كاليومين فأقل تأمل (قوله فيعمل بالشرط) هذا ظاهر إذا كان الشرط في صلب العقد وأما إذا تطوع به أحد هاتين اللاتين فربما يفسد العقد في المسئلة قولان وظاهر المصنف اعتباره لأن قوله لا بشرط يشمل الواقع في العقد وبعده فله شيننا (قوله أو مزارعة) قال أبو علي المسناوي المشتري على رؤيته سابقة إذا هلك قبل أن يقبضه المشتري ضمانه من البائع كافي المدونة وتبعه المصنف وقالت في بقاء الصفقة وتبعها المصنف القول للبائع فيه وكلاهما على خلاف الأصل إذا أصل عدم الهلاك وعدم النقص فلم فرقوا بينهما ما قلت الهلاك ثبت وقوعه والصفقة البائع يقول هي باقية لم تتغير أصلا والمشتري يزعم تغيرها فعليه البينة ولو سلم البائع نقصها أو ثبت ببينة إسكان القول للمشتري كالمسئلة الأولى اهـ بن (قوله لعدم صحة تفرعه عليه) أي بذلك لأن المزارعة لا توجب الضمان على المشتري وإنما وجبه على البائع والحاصل أن العقار المبيع عائب على الصفقة أو على رؤيته سابقة ضمانه من المشتري لا بشرط أو مزارعة ولا كان ضمانه من البائع وغير العقار المبيع عائباً ضمانه من البائع إلا بشرط ولا كان الضمان من المشتري (قوله إلا بأمر محقق) أي وهو مصادفة العقد له سلبا (قوله يفسد العقد) أي لأنه لما شرط عليه المشتري الاتيان به صار كوكيله فانتفى عنه الضمان اللازم له بمقتضى العقد فصار اشتراط الاتيان به موجبا للفساد لا به كالمسئلة المماثلة لمقتضى العقد (قوله لا إن كان ضمانه من المشتري بخائر) أي وإن كان فيه بيع واجارة (قوله وحرم كتابا وسنة الخ) أي بالكتاب والسنة والاجماع أما الأول فقد قال الله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا وأما الثاني فقد قال في الصحيح لعن رسول الله آكل الربا وموكله وكتابه وشاهده وقال هم سواء وأما الاجماع فقد أجمع علماء الأمة على حرمة وقد صح رجوع ابن عباس عن القول باباحة ربا الفضل (قوله لأن النقد خاص بالمسكوك) هذه طريقة وقيل إن النقد لا يختص بالمسكوك وعلى هذا القول يظهر قول المصنف في نقد (قوله والحرمة لا تختص به) أي فتجوز في المسكوك وغيره (قوله أي زيادة) يعني في الكيل أو الوزن أو العدد لا في الصفقة إذا حرمة في زيادتها (قوله ولا بأس به) أي بربا الفضل في مختلف الجنس فيجوز بيع ذهب بفضة متفاضلا إذا كان بدايبدو ببيع قمح بأرز أو فول متفاضلا إذا كان بدايبدا (قوله مطلقا) أي اتحد الجنس أو اختلاف فلا يجوز بيع ذهب بذهب قدره لأجل ولا فضة بفضة قدرها لأجل ولا ببيع ذهب بفضة قدرها أو أكثر منها أو أقل لأجل (قوله وكذا في الطعام) أي مطلقا اتحد الجنس أو اختلف فلا يجوز بيع أرنب قمح مثله أو بارنب فول لأجل (قوله ولو غير ربوي) أي كخنوخ وتفاع فلا يجوز بيع قنطار من أحد هاتين القنطارين الآخر لأجل (قوله فكل ما يدخله ربا الفصل) أي وهو المقدور الطعام الربوي (قوله دون عكس) أي وليس كل ما يدخله ربا النساء يدخله ربا الفضل أي لأن الطعام غير الربوي يدخله ربا النساء ولا يدخله ربا الفضل فيجوز بيع الخوخ بالخوخ متفاضلا إذا كان بدايبدا (قوله ومثله طعام) أي سواء كان ربويا أو غير ربوي (قوله إن جنس كل نوعا) أي أن تؤخذ جنس كل من المقدور الطعام الربوي (قوله محمل) أي لأن طاهره أن

(٤ - دسوقي ثالث) المون أي تأخير لكر حرمة ربا الفضل فيما اتحد جنسه من المقدور واتحد من الطعام الربوي ولا بأس به في مختلف الجنس مهما بدايبد و ربا النساء يحرم في المقدور مطلقا وكذا في الطعام ولو غير ربوي فكل ما يدخله ربا الفصل يدخله ربا النساء دون عكس قال العلامة الأجهوري و ربا ساق المقدور ومثله * طعام وإن جنسا ههما فقد تعددا وخص ربا فضل بهقد ومثله * طعام ربا إن جنس كل نوعا فكل ما يدخله المصنف محمل أراد به بيان أن ربا الفضل والنساء

يدخلان في التقدير الطعام في الجاهل من غير علم من حرم وان وعروض وأما تفضيل ذلك فيؤخذ مما يأتي ولذلك قال الساطي هذا
كالترجمة ويأتي تفضيلها في قوله على طعام الرب بالخ (٢٦) ثم عطف على مقدر تقديره فيجوز ما سلم من قسمي الرب (لا) يجوز (دينار

ودرههم) دينار ودرهم
منهما (أو غيره) أي غير
الدرهم كشاة مثلاً بدل
الدرهم مع الدينار ويبع
الدينار وشاة (بمثلهما)
أي دينار وشاة ووجهه ربا
الفضل في الصورة الأولى
احتمال كون الرغبة في
أحد الدينارين أو أحد
الدرهمين أكثر وجهه
التمائل لتحقيق التفاضل
وجهه في الثانية أن
ما صاحب أحد التقديرين
كالشاة يربل مرة المقد
(و) لا يجوز صرف (مؤخر
ولو) كان التأخير منهما أو
من أحدهما (قريباً) مع
فرقة يبدن اختياراً ولو
بأن يدخل أحدهما في
الحاوت أي يأتي له بالدرهم
منه لا أن لم تحصل فرقة
فلا يضر إلا إذا طال كما
يأتي (أو) كان التأخير
(غالباً) فهو عطف على
قريباً خلافاً لابن رشد
القائل أن التأخير عملية
لا يصح وظاهره ولو طال
كان يحول بينهما سبيل أو
ناراً وعدو وعطف عليه
على قريباً يكون في كلامه
الرد على ابن رشد حال العلة
مطلقاً خلافاً لمن جعله
معطوفاً على الصفة
المقدرة أعني اختياراً فإنه
لا يفيد الرد حال البعد
وعطف على قريباً أيضاً قوله

كلام من ربا النساء وربي الفضل يحرم في التقدير اتحاد الجنس أو اختلافه ويحرم في الطعام سواء اتحد الخ من أو
اختلف كان الطعام ربواً أو غير ربوي وليس كذلك (قوله فيؤخذ مما يأتي) أي في الرويات (قوله هذا
كالترجمة) أي لما بعده وكأنه قال باب حرمه الربا في المقود والطعام (قوله لا يجوز دينار ودرهم) أي لأنه لم
يسلم من الربا بل فيه ربا الفضل كما بيده الشارح (قوله احتمال كون الخ) ويدفع ذلك الراغب لأجل رغبته
أكثر من دينار وأكثر من درهم (قوله وجهه التماثل لتحقيق التفاضل) أشار بهذا إلى أن محل المنع في الصورة
الأولى إذا لم يتحقق مساواة الدينار للدينار والدرهم للدرهم بل شئت في تساويهما أو توهم ذلك أما لو جزمنا
بالمساواة لحازو يكون هذا من قبيل المبادلة لا من قبيل الصرف (قوله وجهه في الثانية الخ) حاصله أن
ما صاحب أحد التقديرين من العرض يقدر أنه من جنس التقدير المصاحب له يأتي الشك في التماثل والمنع
في هذه مطلق ولو تحقق تماثل الدينارين وتماثل قيمة العرضين أو إذا منع البيع لأجل هذا التفاضل
المتوهم فأحرى المنع للتفاضل المحقق كبيع دينار ودرهم يائنين واعلم أن ما لكافة منع الصورتين وأما
خليفة أجازهما والشاقي قد فرق بينهما فاجار الأولى ومنع الثانية وتسمى المسئلة الثانية عند الشاقي
مسئلة درهم ومدعجوة (قوله ولا يجوز صرف مؤخر) أي لوجود ربا النساء (قوله ولو قريباً) أي هذا إذا
كان التأخير منهما أو من أحدهما بعيداً مع تفرق الأبدان بل ولو كان التأخير منهما أو من أحدهما مع
تفرق الأبدان قريباً هذا إذا كان التأخير بعيداً أو القريب اختياراً بل ولو كان غلبته وما ذكره من منع
التأخير القريب مع المفارقة هو المشهور ومقابلته المشار إليه بالموذهب العتبية من جواز التأخير القريب
مع تفرق الأبدان اختياراً (قوله ولو بأن يدخل الخ) أي ولو كان التأخير بأن يدخل الخ (قوله ولا يضر إلا
إذا طال) حاصله أنه إذا حصل التأخير اختياراً وان حصلت مفارقة الأبدان منهما أو من أحدهما فذلك
اتفاقاً أن كان التأخير كثيراً وان كان التأخير قليلاً يضر أيضاً لكن على المشهور وخلافاً لما في العتبية وإن لم
تحصل مفارقة الأبدان ضرر إن كان التأخير كثيراً على المشهور وإن كان قليلاً فلا يضر اتفاقاً وذلك
كاستقراضه من بجانبه من غير قيام وأما أن حصل التأخير غلبة ضرراً مطلقاً قليلاً كان أو كثيراً خلافاً
لابن رشد القائل بعدم الضرر مطلقاً (١) كان التأخير غلبة قليلاً أو كثيراً (قوله كما يأتي) أي في قوله أو غاب
تقدراً أحدهما وطال فانه محمول على عدم المفارقة (قوله أو كان التأخير غلبة) أي في ضرر قليلاً كان التأخير
أو كثيراً (قوله مطلقاً) أي في قرب التأخير وبعده (قوله أو بطل الصرف الخ) أي لأنهم أحرروا التوكيل
على القصد مثلاً التأخير وأجره عليه حكمه وما ذكره من بطلان الصرف أن تولى القبض غير طاقده هو
المشهور وخلافاً لمن قال بالصحة وهو المردود عليه بل وفي كلام المصنف لا قول أو عقد الخ واقع في حيز
المسألة لأن المعنى ولو كان التأخير قريباً ولو عقد ووثق في القبض (قوله ولو شريكه) أي لأنه لا فرق بين
أن يوكل اجنبياً أو يوكل شريكه وهذا هو الأرجح وفي سماع أصح أنه يجوز أن يقبض إذا كان الموكل
شريكاً ولو في غيبة الموكل (قوله على الأرجح) أي خلافاً لما في الشامل من المانع مطلقاً أي سواء قبض
بمحصره الموكل أم لا والحاصل أن المسئلة ذات أقوال أربعة قيل إن التوكيل على القبض لا يضر مطلقاً
سواء كان الموكل شريكاً أو اجنبياً قبض بمحضرة موكله أو في غيبته وقيل أنه يضر مطلقاً وقيل إن كان
شريكاً فلا يضر ولو قبض في غيبة موكله وإن كان غير شريك يضر إن قبض في غيبة موكله وإن قبض
بمحضرته فلا يضر وقيل إن قبض بمحضرة موكله فلا يضر مطلقاً سواء كان شريكاً أو اجنبياً وإن قبض في
غيبته يضر مطلقاً وهذا هو الأرجح كذا قرر شيخنا (قوله فيفسد) أي على المشهور وخلافاً لمن قال بالصحة
وهو المشار إليه بل وفي المصنف وأشار الشارح بقوله لا فرق بين دفع ما يقال إن بين مفهوم قوله هذا وطال

(أو عقد ووثق في القبض) أي وبطل الصرف أن تولى القبض غير طاقده وكأله عنه ولو شريكه إذا لم يقبضه بمحضرة الموكل والا
يجاز على الأرجح (أو) ولو (عاب قد أحدهما) عن المجلس (وطال) بلا فرقة بين فيفسد وإن لم يطل كما لو استقرضه من بجانبه أو حل

بصرته أو فتح صندوقه من غير تراخ كثير يضر فان حصلت الفرقه ضرر ولو قريبا كما مر (أو غاب) نقدا هما) معان لمجلس الصرف وان لم يحصل طول ولا فرقة بدن لانه مظنة الطول (أو) كان التأخير (بمواعدة) أي بسببها بان جعلها معقدا لا يأتان فان غيره كاذب بنا إلى السوق لنقد الدراهم أو وزنها فان كانت جيادا أخذت منك نارا كذا (٢٧) بدينا وقال له الآخر نعم قال فيها ولكن يسير

معه على غير موعدة
انتم أي من الجانبين كما
هو حقيقة المواعدة بان
يقول أحدهما لصاحبه
ادهب بنا إلى السوق للصرف
فيذهب معه الآخر ثم
يجددان عقد بعد النقد فهذا
جائز (أو) كان الصرف
(بدن) بان يكون لأحدهما
على صاحبه دراهم ولا آخر
عليه ديون يسير فيسقط
الدراهم في الدين ويروى المنع
(ان تأجل) مهمابيل
(وان) كان التأجيل (من
أحدهما) ومن الآخر حال
لان من عجل المؤجل عند
مسافا وإدعاء الاجل
اقتضى من نفسه لنفسه
فكان الذي له الدينار
أحذه من نفسه لنفسه
في نظير الدراهم المتروكة
لصاحبه وكذا الآخر
فانقبض انما وقع عند
الاجل وعقد الصرف قد
تقدم فقد حصل التأخير
فلو لامعاجار كن له دراهم
حالة على أحد قدر صرف
دينار أخذ منها دينارا
فيجوز ان لم يحصل تأخير
بمواعدة أو غيرها (أو)
صرف من من بعد وفاء
الدين أو قبله من الراهن
أو ودع بالكسر من
مسودع بالفتح و (غاب

وبين قوله ساقا ولو قريبا نقدا قضا وحاصل الجواب ان ما هنا لم يحصل (١) مفارقة وما تقدم في قوله ولو قريبا
محمول على ما اذا حصل تفرق (قوله وار لم يحصل طول الخ) أي بان أسلف هذا الدينار من رجل يجابه
وأسلف الآخر الدراهم من رجل يجابه وأما لو حل كل منهما صرته فلا مسع اهشبحنا عدوى واعلم ان قوله
أو غاب نقدا هما هي مسألة الصرف على الذمة أي على استحداث شيء في الذمة وأما قوله فيما يأتي أو
بدن وهي مسألة صرف ما في الذمة أي صرف ما هو متقرر في الذمة وهو جائز اذا حل الدينان فان كانا
مؤجلين أو أحدهما منع الصرف والحاصل أن الصرف على الذمة لم تكن الذمة مشغولة بشيء قبل الصرف
والصرف هو الذي أحدث شغلا بخلاف صرف ما في الذمة فان الذمة مشغولة فيه قبل الصرف (قوله أو
كان التأخير) أي تأخير الصرف (قوله كاد هب بنا إلى السوق إلى قوله وقال له الآخر نعم) أي ويجعل ذلك
القول نفس العقد (قوله ولكن يسير معه) أي ولكن المطلوب أن يسير معه الخ (قوله للصرف) أي لأجل
أن أصرف من هذه الدنانير وقوله فيذهب معه أي من غير أن يتفقوا على أن يأخذ منه قدر كذا في مقابلة
كل دينار وقوله ثم يجددان عقد بعد النقد أي ثم يعددوا صولهما للسوق وقد هما لا ما يسجدان عقد
الصرف بان يتفقوا على أن كل دينار صرفه كذا من الدراهم (قوله ان تأجل الخ) أي ان كان الدينان أو
أحدهما مؤجلا (قوله اقتضى) أي قبض وأحدهما من نفسه وقوله لنفسه متعلق باقتضى أي أحدهما من نفسه
لنفسه ما أسلفه (قوله وكان الذي له الدينار أحذه من نفسه الخ) أي اذا حل الاجل (قوله المتروكة
لصاحبه) أي التي تركها لصاحبه (قوله وكذا الآخر) أي الذي له الدراهم كانه اذا جاء لأجل أحدهما
نفسه لنفسه الدراهم في نظير الدينار الذي تركه لصاحبه وحاصله أن الذي في ذمته الدينار حين تصارفا
عجل الدينار الذي في ذمته فأسلفه لصاحبه إلى أن يأتي الاجل يصرفه بالدراهم التي في ذمته وظهر
الصرف المؤخر وكذا يقال في الجواب الآخر (قوله ولو حل معاجار) لا يقال هذا مقاصه لا صرف لا ما نقول
قد تقرر أن المقاصه عما تذكور في الدين المتحدى الصرف فلا تكون في دينين من نوعين كذهب ووصفة
ولا صفي نوع كبراهيمي ومحمدي (قوله أحذه عن الدينار أي من ذلك الأحدهما المدين (قوله ان لم يحصل
تأخير) أي في دفع الدينار عن تلك الدراهم (قوله أو قبله) أي حيث رضى المرتهن بصرفه وبقاء الدين من
من غير رهن (قوله وغاب الخ) مفهومه أنه لو كان حاضر في مجلس الصرف جار صرفه (قوله ولو شرط
الضمان) أي ضمان الدينار المرهون أو المودع وقوله بمجرد العقد أي عقد الرهن والوديعة خلافا للخمى
القائل بالجوار اذا شرط الضمان على المرتهن والمودع وقت عقد الرهن أو الوديعة ولو قامت على هلاكهما
بينه لانه لم يدخل في ضمان المرتهن أو المودع صار كانه حاضر في مجلس الصرف (قوله ولو سئل) أي هذا
اذا كان كل من الرهن والوديعة غير مسكوك بل ولو كان مسكوكا فيمنع صرفه في عيبه عن مجلس
الصرف لعدم المناخلة على المشهور وردا أصناف البومارواه محمد من حوار صرف المرهون أو المودع
المسكوك العائب عن مجلس العقد لحصول المجازة بالقول قال ح وطاهر كلام المصنف ان الخلاف في
المسكوكين لا في المصوغين وليس كذلك بل الخلاف في الجميع كافي التوضيح عن الجواهر اهـ (قوله كل
من الرهن والوديعة) أي لعدم المجازة وانما لم يقل المصنف ولو سكتا بالمطابقة لان المطابقة اذا كان بأو
نجوزية المطابقة وعدمها هو الأكثر (قوله خلافا لما قال) أي وهو محمد بن الموار (قوله جار صرفه
غيبتهما) أي لحصول المجازة بالقول ولانه لا الخاصر لانه يمكن تعاقبه بذمة المرتهن أو المودع على تقدير
عدم اليقظة على هلاكه فلما كان يمكن تعاقبه بالذمة فكانه حاصر (قوله كسنا جرو عارية) تشبه بما قبله

رهن) مصارف عليه (أو وديعة) كذلك عن مجلس الصرف فيمنع شرط الضمان على المرتهن والمودع بالفتح بمجرد العقد وأما ان
كان الضمان من رهن ما فيمنع اتفاقا (ولو سئل) كل من الرهن والوديعة خلافا لما قل ان سكا جارا للصرف في عيبتهما (ك) امتناع
صرف حلي (بمسنا جرو عارية) ان عابا عن مجلس الصرف والجار

(و) كالمستأجر صرف (مغصوب) غائب (ان مبيع) بخلاف مسكوك ومسكوك وبنو كل ما لا يعرف بعينه فيجوز صرفه ولو غائبا لم يعلق بالذمة (الا ان يذهب) أي يذهب المصوغ عند الغائب (فيضمن قيمته) لانه بدخول الصنعة فيه صار من المصوغ

واذا زعم القيسية بالتلف (فكالدين) أي حكمه كصرف الدين الحال المستحب في الذمة وهو الجواز (و) لا يجوز الصرف (بتصديق فيه) أي في وزنه أو عدده أو حدوده وشبهه في منع التصديق فروعا خمسة فقال (كبادلة ربوين) من نقدين أو طعامين متحدى الجنس أو مختلفيه فالمراد ولور بانساء يحرم التصديق فيهما (و) كل شيء (مقروض) بفتح الراء طعام أو غيره لا يجوز لا أخذه التصديق فيه لاحتمال وجدان نقص فيغفره لحاجته أو عوضا عن المعروف فيدخله بزيادة (و) كسل (مبيع لاجل) طعام أو غيره لاحتمال نقص فيه فيغفره أخذه لاجل التأخير ففيه أكل أموال الناس بالباطل (و) كل (رأس مال سلم) لماد كره والراجح أنه يجوز فيه التصديق فكان على المصنف حذف هذا الفرع (و) كل دين (معجل قبل أجله) لا يجوز نقضا فيغفره فيصير سلفا جاز نفعه لاجل المعجل مسلف (و) حرم (بيع وصرف) أي اجتماعهما في عقد واحد كأن يدفع دينارين ويأخذ

من المنع ان غاب عن مجلس الصرف والصحة ان حضر لافيهما وفي سلكا عدم ثبوت العارية والاجارة في المسكوك على المذهب لا تقلايه صرفا في العارية وعدم جواز اجارته لا تقلايه سلفا بزيادة الاجرة لان القاعدة أن الغيبة على المثل تعد سلفا (قوله ومغصوب) أي أنه يحرم صرفه اذا كان غائبا عن مجلس العقد اغاصبه أو غيره (قوله ان مبيع) أي كالحلي (قوله وكل ما لا يعرف بعينه) أي كالسبائك (قوله لانه بالذمة) هذا اشارة للفرق بين المصوغ وغيره وسأصله أن المصوغ اذا هلك تلزم فيه القيمة لدخول الصنعة فيه وقبل هلاكه يجب على الغائب رده بعينه فيحتمل عند غيبته انه هلك ولو لم يمتد قيمته بدفعه في صرفه قد يكون أقل من القيمة أو أكثر فيؤدي للتفاضل بين العيينين وأما غير المصوغ فبمجرد عصبه ترتب في ذمته مثله فلا يدخل في صرفه في غيبته احتمال التفاضل (قوله لانه) أي المصوغ وكان الاول ان يقول لان المثل اذا دخلته صنعة الخ (قوله ولا يجوز الصرف) أي في حال كونه ملتبسا بتصديق فيه فالبراء للملابسة وهو عطف على قوله في نقد أي وحرم في نقد وحرم الصرف ملتبسا بتصديق فيه لانه قد يختبره بعد التفرق فيجده ناقصا أو رديئا فيرجع به فيؤدي الى الصرف وتأخير وان اشترط عدم الرجوع عند العقد لزم أكل أموال الناس بالباطل (قوله كبادلة ربوين) أي لئلا يوجد نقص فيدخل التفاضل ان شرط عدم الرجوع بالنقص أو التأخير ان شرط الرجوع به بعد الاطلاع عليه (قوله والمراد) أي بالر بوبين وقوله ولور بانساء أي ما يدخله ولور بانساء (قوله يحرم التصديق فيهما) ماد كره المصنف من حرمة التصديق في هذه المسئلة وهي مبادلة الشئين الربوين هو أحد قولين فيهما والآخر جواز التصديق فيهما قال بن ولا ترجع لاحدهما على الآخر (قوله لان المعجل مسلف) قال خش ثم ان الذي يقيد به كلام الغرياني في حاشيته على المدونة أن الحكم في التصديق اذا وقع في القرض الفسخ على ظاهر المدونة خلافا لمن قال بعدمه وأن الحكم في التصديق في البيع لاجل عدم الفسخ على ظاهرها كما قال عبد الحق انه الاشبه بظاهرها وحكى أبو بكر بن عبد الرحمن أنه يفسخ ثم ان الظاهر أن رأس مال المسلم كالمبيع لاجل في جريان الخلاف وان المعجل قبل أجله يرد ويبقى حتى يأتي الاجل وان الصرف يرد وكذلك مادلة الربوين كما قال ابن يونس وقال ابن رشد بعدم فسخها (قوله وحرم بيع وصرف) أي خلافا لاشبه حيث قال بجواز جمعهما نظرا الى أن العقد قد احتوى على أمرين كل منهما جائز على انفراد وأما أن يكون مالك حرمة قال وانما الذي حرمه الذهب بالذهب مع كل ما ساعده والورق بالورق مع كل ما ساعده ابن رشد وقول أشبه أظهر من جهة النظر وان كان خلاف المشهور وكما يمنع مصاحبة الصرف للبيع يمنع أن يصاحبه شيء من العقود التي يمتنع اجتماعها مع البيع التي أشار لها بعضهم بقوله

عقود منعها مع البيع سنة * ويحتمل في اللفظ حص مشتق
لجعل وصرف والمساقاة شركة * تكاح قراض منع هذا محقق

(قوله لتسا في أحكامهما) أي أحكام البيع والصرف ومن المعالوم أن تساقى اللواري يدل على تسا في الملزومات (قوله ولانه) أي اجتماع البيع والصرف (قوله لتزق الحل) أي حل الصرف (قوله بوجود عيب) الباء سببية (قوله أو تأديته) أي اجتماع البيع والصرف (قوله فيها) أي في السلعة (قوله فلا يعلم ما ينوبه) أي الصرف بمعنى الدينار المصروف (قوله الا في ناسي حال) أي بعد تقويم السلعة المستحقة ثم لا يخفى أن تزق حل الصرف يكون بوجود العيب والاستحقاق والتأدية للصرف المؤخر تكون ههما أيضا وعبارة الشارح توهم خلاف ذلك ولو قال الشارح ولا يؤولي لتزق الحل بوجود عيب أو استحقاق وذلك يؤدي للصرف المؤخر لانه اذا ظهر بها عيب واستحققت لا يعلم ما ينوب الصرف الا في ناسي حال لكان أظهر

ثوباً وعشرين درهما وصرف الدينار عشرون لتسا في أحكامهما لحوار الاجل والخيار في البيع دونه (قوله) ولانه يؤدي لتزق الحل بوجود عيب في السلعة أو لتأديته الى الصرف المؤخر لاحتمال استحقاق فيما لا يعلم ما ينوبه الا في ناسي حال

واستثنى أهل المذهب من أن يسارهم ما أشار لا ولاهما هوية (الآن يكون الجميع) أي البيع والصرف أي ذو الجميع (دينار) كان يشتري شاة وخمسة دراهم دينار فيجوز وللثانية بقوله (أو يجتمع) أي البيع والصرف (فيه) أي في الدينار بأن يأخذ من الدراهم أقل من صرف دينار كان يشتري عشرة أثواب وعشرة دراهم بأحد عشر ديناراً وصرف (٣٩) الدينار عشرون درهماً فلو كان صرفه يساوي عشرة

في هذا المثال لم يجز لعدم اجتماعهما فيه ولا بد من المناجزة في سلعته البيع والصرف في الصورتين على المذهب لأن الساعه كالنقد خلافاً للسيدوري في بقاء كل منهما على حكمه حال الانفصال فأوجب تعجيل الصرف وأجاز تأخير الساعه (و) حرم (ساعه) كشاة أي بيعها لشخص (دينار) لا درهمين (فدون) (أن تأجل الجميع) الدينار من المشتري والساعه والدراهمان من البائع (أو) تأجلت (الساعه) من البائع لأنه يبيع وصرف تأخر عوضه أو بعضها وهو الساعه وتأجيل بعضها كذا تأجيل كلها لا بقدر خياطتها أو بعث من يأخذها وهي معينة (أو) تأجيل (أحد المقددين) كلا أو بعضاً أيضاً (بمخلاف تأجيلهما) لأجل واحد وتعجيل الساعه فيجوز لأن تعجيلها فقط دل على أن الصرف ليس مقصوداً ليسارة الدراهمين فلم يلزم تأخير الصرف وإنما المقصود البيع (أو تعجيل الجميع)

(قوله واستثنى أهل المذهب) أي من منع اجتماع البيع والصرف (قوله أي ذو الجميع) أي أنما قدر ذلك لأجل صحة الأخبار لأن الدينار ليس هو البيع والصرف وإنما هو صاحب الاجتماعهما فيه (قوله كان يشتري شاة) أي تساوي خمسة دراهم أو تساوي أربعة دراهم التي معها ستة أو تساوي ثلاثة دراهم التي معها (١) تساوي سبعة (قوله بأن يأخذ الخ) أي بأن تكون الدراهم التي مع الساعه أقل من صرف دينار كما مثله السارح أو عن الساعه أقل من صرف دينار (قوله وصرف الدينار الخ) أي والحال أن قيمة الأثواب تساوي مائتي درهم وعشرة دراهم فالعشرة دينار وقعت في بيع ليس إلا والحادي عشر بعضه في مقابلة العشرة دراهم وبعضه في مقابلة بعض الأثواب فقد اجتمع البيع والصرف في الدينار الحادي عشر فأل الأمر إلى أن كل ثوب خصه دينار ودرهم (قوله فلو كان صرفه يساوي عشرة) أي والأثواب تساوي مائة درهم (قوله لعدم اجتماعهما فيه) أي لأن الدينار الحادي عشر في مقابلة الدراهم وهذا صرف والدنانير العشرة في مقابلة الأثواب كل دينار في مقابلة ثوب وهذا بيع فلم يجتمع البيع والصرف في دينار وليس الجميع دينار بل اجتماع البيع والصرف في غير دينار (قوله لأن الساعه كالنقد) أي لأنها لما صارت الدراهم صارت كما من جملة الدراهم المدفوعة في مقابلة الدينار في الصورة الأولى والدنانير في الصورة الثانية (قوله أو تأجلت الساعه من البائع) أي وعجل الدينار من المشتري والدراهمان من البائع (قوله لا يبيع وصرف تأخر عوضه) علة للحرمة إذا تأجل الجميع وقوله أو بعضهما علة للحرمة إذا تأجلت الساعه (قوله وتأجيل بعضها) أي الساعه وكذا تأجيل بعض أحد المقددين كذا تأجيل أحدهما تماماً (قوله إلا بقدر خياطتها) أي إلا أن يكون تأجيلها بقدر خياطتها (قوله وهي معينة) أي لأنها حينئذ كالقصة بالفعول بخلاف غير معينة فلا يجوز التأخير فيها مطلقاً (قوله أو تأجل أحد المقددين) أي كالأثواب الدينار من المشتري وعجلت الساعه والدراهمان من البائع أو عجل الدينار من المشتري والساعه من البائع وأجل الدراهمان منه (قوله وإنما المقصود البيع) أي لأن الاعتناء بتقديم المقوم يدل على أنه هو المقصود ولا يرد على هذا التعليل ما إذا تعجل النقدان وتأجلت الساعه فكان القياس الجوار لأن الصرف حينئذ مقصود وقد حصلت المناجزة لأن الساعه لما كانت كالجزء من الدراهم كان تأجيلها كذا تأجيل بعضها وقد علمت أن تأجيل بعض أحد المقددين كذا تأجيل كله (قوله فذكره) أي فذكر هذا القسم مع علمه بمما قبله بالأولى (قوله لتتجهيم الأقسام) أي الخمسة (قوله لكن الجواز حينئذ) أي حين عجل الجميع لا يتعبد بالدراهمين بل الجواز حينئذ ولو كانت الدراهم المستثناة أكثر من درهمين لأن هذا من جملة البيع والصرف في دينار وأما في صورة تأجيلهما بأجل واحد وتعجيل الساعه فالجواز مقيد بما إذا كانت الدراهم المستثناة درهمين فأقل لأن كانت أكثر لأن الصرف حينئذ مراعى بخلاف الدراهمين فاعمالها فلتهم ما تسمى مع فيها وعلم أن الصرف غير مراعى فاجيز تأجيل المقددين لأجل واحد وتعجيل الساعه والحاصل أنه إذا كان المشتري درهمين فأقل كان المنع في ثلاث صور والجوار في صورتين وأما لو كان المشتري ثلاثة أو أربعة فالمنع في أربع صور والجواز في واحدة وهي ما إذا تعجل الجميع (قوله لما استثنى من القاعدة) أي وهي قوله وحرم اجتماع بيع وصرف (قوله فهل هذا) أي الاستثناء أي هل جوار هذا المستثنى على إطلاقه (قوله تفصيلاً وتقييداً) أي وأجاب بأن محل الجوار إذا لم يترتب على اجتماع البيع والصرف في الدينار محظور كالصرف المؤخر كما في هاتين المسألتين الأخيرتين والألمع كما في المسائل الثلاث الأولى (قوله وشبهه في مطلق الجواز لا بقيد الخ) أي بل هو تشبيه في الجواز مطلقاً وحاصله أنه إذا تعددت السلع

فيجوز بالأولى قد كره لتتجهيم الأقسام لكن الجواز حينئذ لا يتعبد بالدراهمين وهذه المسئلة وما بعدها في قوة الاستثناء والتقييد لقوله الآن يكون الجميع ديناراً أو يجتمع عا فيه وكانها استثنى من القاعدة الكلية قوله الآن يكون الخ قبل له فهل هذا على إطلاقه فأجاب بأن في أفرادها تفصيلاً وتقييداً وشبهه في مطلق الجواز لا بقيد تعجيل قوله (كدرهم) أي كجوار استثناء دراهم (من دنانير)

كان يشترى عشرة أثواب كل ثوب دينار أو درهمين وصرف الدينار عشرون وربع البيع (بالمقاصة) أي على شرطها بان دخلا على ان
كلما اجتمع من الدراهم المستثناة قدر صرف دينار أو عشرة دينارا (و) الحال انه (لم يفضل) من الدراهم بعد المقاصة في المثال لانه
يعطيه تسعة دنانير ويسقط العاشر في نظير العشرين درهما فان لم يدخل على المقاصة لم يحز ولو حصلت بعد وأشار لفهوم ولم يفضل بقوله
(و) الحكم (في) فضل الدرهم أو (الدرهمين) بعد المقاصة (كذلك) أي مثل دينار أو درهمين في الأقسام الخمسة السابقة ان تعجل الجميع
أو السبعة جازوا فلا كان يكون المستثنى في المثال المتقدم درهمين وعشر درهم أو خمسة من كل دينار (و) الحكم (في) فضل (أكثر) من
درهمين بعد المقاصة كان يكون (٣٠) المستثنى في المثال المتقدم من كل دينار درهمين وخمسة درهم فجاءت المستثنيات حينئذ أربعة

وعشرون درهما عشرون
منها في نظير دينار يفضل
أربعة دراهم (كالبيع
والصرف) أي كاجتماعهما
في دينار لانهما اجتماعان
الدينار التاسع في المثال
فيجوز ان تعجل الجميع
(و) حرم اتفاقا (صانع)
أي معاقبته وفسرها بقوله
(يعطى الزنة والاجرة)
أي حرم اعطاء صانع الزنة
والاجرة وهذا صادق
بصورتي أحدهما أن
يشترى من صانع سبيكة
فضة بوزنها دراهم أو
انصاف فضة مسكوكة
ويدفع له السبيكة
ليصوغها له ويزيده
الاجرة الثانية أن يراطله
الشيء المصوغ عنده
يجنسه من الدراهم ويزيده
الاجرة والاولى تمنع وان لم
يزده اجرة وأما الثانية
فمحل المنع ان راده والا
جار بشرط المماثلة ولو
وقع الشراء بنقد مخالف
لنقد الصانع جنسا

والدنانير والدراهم المستثناة ووقع البيع على شرط المقاصة فان ذلك يجوز اذا لم يفضل من الدراهم شيء
كانت الدراهم المستثناة صرف دينار أو دينارين أو أكثر سواء تأجلت السلع والدنانير أو تعجلا أو تأجل
أحدهما أو تعجلا الآخر (قوله كأن يشترى عشرة أثواب الخ) أي وكما لو اشترى ستة عشر ثوبا كل ثوب
دينار أو درهمين على شرط المقاصة صرف الدينار ستة عشر درهما فيكون ثمن الأثواب خمسة عشر
دينارا ويسقط عنه واحد في نظير الستة عشر درهما للمقاصة (قوله والا فلا) أي والا بان تأجل الجميع
أو تأجلت السلعة فقط أو تأجل أحد الباقين فقط فلا يجوز (قوله في المثال المتقدم) أي بان اشترى
عشرة أثواب كل ثوب دينار أو درهمين وعشر درهم وصرف الدينار عشرون ودخلا على المقاصة فان
المشتري يعطيه تسعة دنانير ويحط عنه العاشر للمقاصة وبأخذ من البائع الأثواب العشرة ودرهما (قوله
درهمين وعشر درهم) راجع لقوله قبل والحكم في أصل الدرهم وقوله أو خمسة راجع لقوله أو الدرهمين
(قوله أو خمسة) أي فاد اشترى منه عشرة أثواب كل ثوب دينار أو درهمين وخمس درهم وصرف الدينار
عشرون درهما ودخلا على المقاصة فان المشتري يدفع للبائع تسعة دنانير ويحط عنه دينار للمقاصة ويدفع
البائع عشرة أثواب ودرهمين (قوله عشرون مضافا في نظير دينار) أي وحينئذ فيغرم المشتري للبائع تسعة
دنانير ويحط الدينار العاشر للمقاصة ويدفع البائع له عشرة أثواب وأربعة دراهم (قوله كالبيع والصرف)
أي المدخول عليه وبه يدفع ما يقال ان هذا بيع وصرف حقيقة فكيف يشبه الشيء بنفسه (قوله وفسرها
بقوله الخ) فيه أن المعاقبة ليست نفس الاعطاء فتأمل (قوله ويدفع له السبيكة الخ) أي قال الامر للبدل
المؤخر (قوله ويزيده الاجرة) أي سواء كانت نقدا أو غيره (قوله والاولى تمنع) أي لعدم المناجزة في بيع
الفضة بالفضة (قوله امتنعت الاولى) أي سواء دفع له اجرة أم لا (قوله وجازت الثانية) أي سواء دفع له
اجرة أم لا (قوله وكريون الخ) ادخل بالكاف الخجلان ويزر الخجل الاجرة والفصح يدفعه لمن يطعمه
وبأخذ الآن منه دقيقا قدر ما يخرج منه بالتحري (قوله وان لم يدفع اجرة) أي فلا مفهوم لقول المصنف
وأجرته لمعصره اذا المنع حاصل وان لم يدفع له اجرة لما فيه من بيع الطعام بالطعام سبيكة وللشئ في التماثل
(قوله ومسكوك بسكة لا تروج الخ) يفيد أنه لا مفهوم للبر وهو كذلك وانما عبر به تبعاً لابن الحاجب وقد
عبر في العتبية بالمال وعبر الماردي واس عرفة والتوضيح بالذهب والفضة وكذا عبرهم من أهل المذهب
وبه نعلم ان قول عبق وانظرو كان مع المسافر مصوغ الى قوله والظاهر المنع عبر صواب اه بن (قوله يعطيه
المسافر المحتاج) أي وأما عبر المحتاج فجميع اتفاقا كما ان عبر المسافر مع كذلك اتفاقا وأما دار الضرب والظاهر
عبر خاص هم فلو أعطاه لخدم من الناس عبر أهل دار الضرب والظاهر الجوار قد ذكر المصنف لدار الضرب
لمجرد التمثيل عما هو الشأن كما قاله شيخنا العدوي (قوله والاطهر خلافه) أي خلاف ما مر من الجوار وهو
المنع (قوله وبخلاف الخ) هذا مما أجيز للضرورة وهو أن يدفع الشخص درهما لا آخر ليا خدمته بمصفه

كذهب فضة امتنعت الاولى للتأخير وجازت الثانية بما يبد (كريتون) أي كمنع دفع
زيتون مثالا (وأجرته) أي اجرة عصره (لمعصره) وبأخذ منه الآن قدر ما يخرج منه بالتحري للشئ في المماثلة أو يخطه على زيتون
عنده ثم يقسمه بعدا على حسب كل وأما على أن يعصره له بعينه فلا شئ في جواره والمنع في المصنف وان لم يدفع اجرة كما هو ظاهر
(بخلاف تبر) ومسكوك بسكة لا تروج عيول الحاجة للشراء بها كسكة معربة بمصر (يعطيه المسافر) المحتاج (و) يعطى (أجرته دار
الضرب) أي أهله (ليا حد) عاجلا (رنته) فيجوز حاجته الى الرحيل وطاهره وان لم تشتد (والاطهر خلافه) ولو اشتدت الحاجة ما لم
يحتج على نفسه اهلاك والا جاز والمعتد الاول (وبخلاف) اعطاء (درهم

ينصف) أي فيما يروج رواج النصف وإن زاد وزنه أو نقص عن النصف (وفلوس أو غيره) أي غير الفلوس كطعام فيجوز بشروط سبعة
أولها كون المبيع درهماً لا أكثر ثانيها كون المردود نصفه فأقل ليعلم أن (٣١) الشراء هو المقصود واليه ما أشار بقوله درهم

بنصف ثالثها أن يكون
(في بيع) لذات أو منفعة أن
دفع الدرهم بعد استيفاء
المنفعة من الصانع أجرة
له وعجل الصانع نصفه
وأشار إليها بقوله (وسكا)
أي الدرهم والنصف فلو
كانا قطعتي فضة لاسكة
فيهما لم يجز وخامسها
بقوله (وانتقدت) سكتتهما
أي تعومل بهما معاوان
كان التعامل باحدهما أكثر
من الآخر لا أن كان
أحدهما لا يتعامل به فلو
قال وتعومل بهما كان أوضح
ولسادسها بقوله (وعرف
الوزن) أي عرف أن هذا
بروج بدرهم وهذا نصف
وإن اختلفا وزنا ولسادسها
بقوله (وانتقد الجميع) أي
الدرهم ومقابلته من
النصف مع السلعة (كدينار
الدرهمين والاولى صوابه
قديم والا فلا علم كدينار
أي والابان فقد شرط فلا
يجوز وقوله كدينار الا
درهمين مثال لما انحرم فيه
بعض الشروط والاحسن
كدينار أو درهمين أي
كالدينار أو درهمين
كان يدفع ديناراً أو يأخذ
بنصفه ذهباً وبالنصف
الآخر سلعة أو يدفع
درهمين ليأخذ درهماً
وبالثاني سلعة فتأمل
(وردت زيادة) رادها

طعماً أو عرضاً أو فلوساً والنصف الآخر فضة وذ كر المصنف لجوازها شروطاً تبعاً لما أخبرين كابن أبي
زمنين وابن لب وانما توقف الجواز على هذه الشروط لأن الأصل المنع بسبب أن الدرهم مثلاً يبيع بعضه
ببعض معه سلعة والسلعة تجعل من جنس ما انضمت اليه فيكون هناك تفاضل مشكوك (قوله بنصف)
أي في نصف درهم (قوله أي فيما يروج رواج النصف) أي مثل الفضة العادية واللاطة الحساوية
والمراد بكونه بروج واجبه أن يكون مثله في النفاق بفتح النون بأن تكون السلعة التي تشتري بهذا
تشتري بالآخر (قوله وإن زاد وزنه) أي وزن ذلك الرائج عن نصف درهم أو نقص عنه فالاول كتسعة
أصاف فضة والثاني كاللاطة الحساوية أو خمسة أنصاف فضة عادية (قوله كون المبيع درهماً) أي
شريعياً أو ما يروج رواجه راد وزنه عنه كثمان ريال أو نقص كلالطة بشمانية ويستفاد من هذه الشروط
عدم الجواز إذا كان المبيع ريالاً أو نصف ريال أو ربع ريال وليكن قد أجاز بعضهم ذلك في الريال الواحد
أو نصفه أو ربعه للضرورة كما أجبر صرف الريال الواحد بالفضة العادية وكذا نصفه وربعه للضرورة وإن
كانت القواعد تنص على المنع للثمن في النماثل وأما ما راد على الواحد ولا يجوز كذا قرر شيخنا العديوي
والعلامة الشارح (قوله لا أكثر) أي فلو اشترى بدرهم ونصف لم يجز أن يدفع درهمين ويأخذ نصفاً وكذا
لو اشترى بدرهمين ونصف ويدفع ثلاثة ويأخذ نصفاً (قوله هو المقصود) أي بالذات وأما الصرف والمبادلة
فغير مقصودة (قوله في بيع لذات) أي كان تشتري سلعة بنصف درهم فتدفع للبائع درهماً ليرد لك نصفه
(قوله أو منفعة) أي كاجارة أو كراء كدفعك للصانع فعلاً أو دلوياً بصلحه فبعد اصالحه دفعت له درهماً
كبيراً نصفه في مقابلة أجرته ورد عليك الصانع نصف درهم حالاً فلو دفعت له الدرهم وأحدث منه نصفه
وتركت شيئاً عنده لصلحه لم يجز لأن من شروط الجواز انتقاد الجميع ولا يكون ذلك إلا بعد تمام العمل
واحترق بالبيع من القرض والصدقة كان يكون عليه فلوس مثلاً أو عرض من قرض فيدفع درهماً أو يأخذ
نصف درهم وكان يدفع لا خرد درهماً على أن يكون له نصفه صدقة ويرد له نصفه فضة (قوله كان أوضح)
أي لأن الشرط التعامل بهما لا كونهما سكة سلطان واحد كما يرويه كلام المصنف (قوله أي عرف الخ)
أي أن عرف أن هذا يشتري به قدر ما يشتري بالآخر من ثمن (قوله وإن اختلفا وزناً) أي بأن كان النصف
المردود أكثر من الوزن من الدرهم فلا يضر ذلك اعتباراً بالنفاق والراجح والحاصل أنه متى جرى العرف أن
هذا نصف هذا ولا عورة تبادلة وزنه مع تحقق الضرورة للرد وبعضهم منع ذلك اعتباراً بالوزن قال ابن ماجي
والظاهر الجوز كما قال شارحنا نظراً حاشية شيخنا وانما اشترط معرفة الوزن لتلازم بيع الفضة بالفضة
جزاً فاولاً انخفاضاً في منعه (قوله صوابه تقديم الخ) اعاصوبه بما ذكر لأن ظاهر المصنف أنه تشبيهه في الانتقاد
وإن المعنى يشترط في الجوارهما انتقاد الجميع كما يشترط ذلك في مسألة شراء سلعة كدينار الدرهمين فيفيد
أن مسألة دينار الدرهمين لا تخور إلا إذا انتقد الجميع مع أنه قد مر أنه في تلك المسألة لا يتوقف الجواز على
انتقاد الجميع بل يجوز البيع أبداً إذا عجلت السلعة فقط (قوله والاولى) أي والابان فقد شرط من هذه
الشروط ولا يجوز وصرح بالمفهوم للإيضاح (قوله ليأخذ درهماً والثاني سلعة) الاولى ليأخذ نصفهما
وصة ونصفهما الثاني سعة تامل ولا يقال إن الصورة الاولى من هاتين الصورتين وهي صورة الدينار
جائز لاهما من أفراد قوله سابقاً إلا أن يكون الجميع ديناراً أو يجتمعان فيه لأن ما هما ليس مما اجتمع فيه
بيع وصرف في دينار واعما فيه بيع نصف الدينار بالسلعة وأخذ نصفه الثاني ذهباً والصرف بيع
الذهب بالفضة وأما الذهب بالذهب فهو ليس بصرف حتى يقال يجتمعان فيه (قوله وردت الخ)
صورتهما رجل صرف من رجل ديناراً ثم بعد أيام لقيه فقال له قد استرخصت مني الدينار فتقصني
عن صرف الساس مردى فزاده دراهم هذا جائز ولا ينقض الصرف فإذا اطلع على عيب في الدراهم

أحدهما على الأصل حيث وقعت (بعده) أي بعد عقد الصرف بأن لقي صاحبه فقال له

أما في البيع في الدينار فذكر في الأصل في البيع في الدينار (قوله استرخصت من الدينار) أي ونقصني عن صرف
 ردت السلعة بغيرها (أي لو جرد عيبها فقط) وهل (عدم ردها لغيرها) مطلقا (عيبها أم لا) أم لا كما هو
 ظاهر المدونة وهو المذهب فحاق الموازين من أن لا يرد وأخذ بدل المزداد الزائف مخالفا لها (أو) محل عدم ردها لغيرها (الأن بوجهها)
 الصيرفي على نفسه فترد وحدها ومعنى إيجابها (٣٢) أن يعطيه له بعد قوله ونقصني عن صرف الدينار فزدني ونحوه وإن لم

يقبل له نعم أريدك أو أن
 يقول له بعد قوله عن صرف
 الناس أنا أريدك وأولى
 أن اجتمع طلب الزيادة
 مع قوله أريدك فإن عدمه
 يكن إيجابا (أو) محل عدم
 ردها لغيرها (أن عينت)
 هذا الدرهم وإن لم تعين
 كإريدك درهما جاز ردها
 أخذ بدل وعليها ما غا
 في الموازنة وفاق لها
 (تأويلات) وفهم من قوله
 أنه أنها لو كانت في العقد
 رد لعيبه وعيبها * ولما
 كالم على شرط المناجزة
 به بالسكلام على ما إذا
 له ردها عيب أو
 مستحقا فقال (وإن
 ضي) وأجل العيب منها
 بالحضرة) أي في حضرة
 لاطلاع (بقص وزن)
 أي أو عدد فيما دفع له صح
 صرف لا أن يبيع
 ابتداء ولو قال قدر بدل
 زن لشمل العدد (أو)
 ضي (بكرصاص) خالص
 دليل ذلك كالمعشوش
 أدخلت الكاف المحاس
 القردير (بالحضرة) أي
 حضرة العقد أي بقرنه
 بهذا قيد للحضرة الأولى
 لا تكرر أصح الصرف

الأصلية فردها فإن ثلاث الزيادة ترد مع الأصلية (قوله استرخصت من الدينار) أي ونقصني عن صرف
 الناس (قوله فزدني) أي فزاده دراهم ثم اطلع على عيب في الدراهم الأصلية التي صرفها الدينار
 فردها على صاحبها بسبب العيب الذي وجدته فإنه يرد معها الدراهم المزدادة بعد الصرف (قوله للبيع) أي
 لأجل البيع وقوله فرد أي تلك الملبسة لو أهبها حيث ردت السلعة لصاحبها بسبب العيب (قوله لا ترد
 الزيادة) أي الحاصلة بعد العقد لغيرها وأما الزيادة في سلب الصرف فتد لغيرها كما ترد لعيب غيرها (قوله
 عيبها) أي دافعها بأن كانت حاضرة وأشار له بأخذها إشارة حسية (قوله أوجبها) أي الصيرفي على نفسه
 أم لا (قوله فترد وحدها) أي لغيرها أو يأخذ بدلها (قوله وإن لم يقل نعم أريدك) (الواو للعالم للمبالغة
 والا لتكرار قوله الاتي وأولى الخ مع ما قبل المبالغة تأمل (قوله فإن عدمه) كان يقتصر على دفعها له عقب
 قوله ونقصني عن صرف الناس من غير نطق بطلب الزيادة ولم يقل الصيرفي أريدك (قوله وعليها ما غا في
 الموازنة الخ) أي لأن ما في الموارد يجهل على ما إذا أوجبها الصيرفي على نفسه وما في المدونة على ما إذا لم
 يوجبها أو أن ما في الموازنة يجهل على ما إذا لم تعين الزيادة وما في المدونة على ما إذا عينت (قوله تأويلات)
 أي ثلاثة الأول بالخلاف والآخران بالوافق والأول ظاهرهما والثاني للقاسي والثالث لعبد الحق
 واعترضه المازري بأن فيها ما يمنع لقولهما فزاده درهما بقدا أو إلى أجل والمؤجل غير معين ورد بأن التعيين
 لا ينافيه التأجيل بل المعين قد يؤجل قال في التوضيح وفي كلام عبد الحق إشارة إلى الخواص لأنه تأويل
 قولها إلى أجل على أنه قال أنا أريدك لو تأتيني عند أجل كذا وكذا ثم عند الأجل أنه وأعطاه درهما
 فوجده رائفا فليس عليه بدله لأنه رضى بما دفع له ولم يلتزم غيره بخلاف قوله أريدك درهما فإنه يحمل على
 الحيداهن (قوله على شرط المناجزة) أي لما تكلم على أنه يشترط في الصرف المناجزة وهو عدم افتراق
 المتصارفين لأن افتراقهما يؤدي للصرف المؤخر وهو يؤدي إلى ما أنشأ (قوله وإن رضى الخ) حاصله أن
 العيب الذي اطلع عليه أحد المتصارفين بعد العقد ما نقص عددا أو وزن أو رصاص أو نحاس خالص أو
 معشوش بأن كان فصه مخلوطا بغيره من مثله وان اطلع الآخر على ذلك بحضرة العقد من غير مفارقة
 أبدان ولا طول ورضى بذلك مجازا صح العقد وكذا إن لم يرض إلا بذلك ورضى الدافع ما إذا طافا بالعقد
 يصح في الجميع مطلقا عيب الدراهم والدراهم لا يبرأ ولا يوجب على انعام العقد من أباه مهما ان لم تعين الدراهم
 والدراهم فإن عينت فلا يجبر (قوله أي في حضرة الاطلاع الخ) هذا الحل الذي حل به الشارح أصله
 للقاسي ونصه قول المؤلف بالحضرة أي حضرة الاطلاع ولما كانت قد تعدت من العقد قيد ذلك بالحضرة
 الثانية أي حضرة العقد والاحسن كافي بن وغيره أن المراد بالحضرة الأولى والثانية حضرة العقد
 ويلزم من القرب بالنسبة للعقد القرب بالنسبة للاطلاع فإن الاطلاع بعد العقد ولو حذف المصنف
 الثانية كان أولى لأن الأولى منصبة على الجميع اهـ (قوله وهذا قيد للحضرة الأولى) أي وكما قال وإن
 رضى بحضرة الاطلاع الكائنة في حضرة العقد (قوله ليسكون راجعا للجميع) أي ليسكون قوله
 بالحضرة راجعا لكل من رضا الآخر رضا الدافع (قوله وهو) أي قوله مطلقا راجع للجميع (قوله
 وأجبر الممتنع منها عليه) أي فادارضى الآخر لا يخذل الممتنع بها مجازا وطلب الدافع له أن يفسح العقد

(أو) لم يرض المطلع على النقص به أو على كالرصاص ولكن (رضي) الدافع للمعيب (بإتمامه) أي إتمام الصرف
 بمعنى العقد يشمل تكميل الوزن والعدد وتبديل الرصاص ونحوه وكان الأولى أن يؤخر قوله بالحضرة إلى هنا ليكون راجعا للجميع
 (أو) رضى (بمعشوش) أي مخلوط بغيره أو رضى الدافع ما بدله (مطلقا) أي سواء كانت الدراهم والدراهم معينة أم لا والفرص أنه
 بالحضرة بدليل قوله وإن طال نقض الخ وهو راجع للجميع لا للمعشوش فقط (صح) الصرف (وأجبر) الممتنع منها (عليه) أي على
 الإتمام (إن لم تعين) الدافع والدراهم من الجاهلين كادفع لثلاثة دراهم أو عين السالم فإن عينته ما عدا الجاهل كان عين أحدهما

هو المعيب (وان طال) ما بين العقد والاطلاع أو حصل افتراق ولو قرب (نقص) الصرف على (٣٣) التفصيل الآتي في قوله وحيث نقص

الخ وهذا في المغشوش غير
المعين بدليل ما بعده (ان
قام) واحد المعيب (به) أي
بالمعيب أي بحقه فيه بان
طلب البديل أو تسميم
الناقص أي وأخذ البديل
بالفعل وأما ان قام فارضاه
شيء من عنده زاده له فلا
نقص وشبهه في النقص لا
يقيد القيام قوله (كنقص
العدد) ولو يسيرا اطلع
عليه بعد طول أو مفارقة
وان لم يقم به ومثله نقص
الوزن فيما يتعامل به
ورنا (وهل معين ما غش)
ولو من احد الجانبين
(كذلك) أي بنقص مع
الطول أو المفارقة ان قام
به (أولا) بنقص بل يجوز
فيه الدل (تردد) مستوفي
المعين من الجانبين وأما
من أحدهما فالراجح
النقص وحيث نقص
الصرف أي حكمنا بنقصه
وكان في الدنانير صغار وكبار
(فاصغر دينار) هو الذي
ينقص ولا يتجاوز لا كبر منه
(الا أن يتعداه) موجب
النقص ولو درهم (ف) الذي
ينقص (أ كبر منه) فان
تعددت وتساوت في الكبر أو
الصغر نقص واحد فقط مالم
يتجاوز به موجب النقص ولو
دراهم فالثاني وهكذا (لا
الجميع) على المشهور (وهل)
نقص الأصغر الا ان يتعداه
فأكبر منه دون الجميع مطلقا
(ولو لم يسم) عند العقد

أجبر الله افع على امضائه وكذا اذ رضى الاخذ للمعيب بآدائه وامتنع الدافع من البديل فانه يجبر عليه
أو أراد الاخذ للمعيب فسخ العقد وطلب الدافع البديل فان الاخذ للمعيب يجبر على قبول البديل وعدم
الفسخ (قوله وان طال الخ) حاصله انه اذا اطلع على ما ذكر من نقص الوزن أو العدد أو الرصاص أو
النحاس أو المغشوش بعد مفارقة الأبدان أو بعد طول فان رضى أخذ المعيب به مجانا صح الصرف في
الجميع الا في نقص العدد وليس له الرضا به مجانا على المشهور ولا بد من نقص الصرف فيه سواء قام بحقه فيه
وطلب البديل أو رضى به مجانا والحق الاخمى به نقص الوزن فيما اذا كان التعامل بها وزنا وان لم يرض
بأخذ المعيب مجانا بل قام بحقه بحيث طلب البديل نقص الصرف في الجميع الا في المغشوش المعين من
الجهتين كهذا الدينار بهذه العشرة دراهم ثم اطلع على غش في الدينار أو في العشرة دراهم فقيهه طريقان
الطريقة الاولى أن المذهب كله على اجارة البديل ولا ينقص الصرف لان ما لم يفترقا عن العقد وفي ذمة
أحدهما لا تخرش ولم يزل المعين مقبولا وقت الدل فلم يلزم على البديل صرف مؤخر بخلاف غير المعين
فان ما ية تفرقا وذمة أحدهما مشغولة لصاحبه في البديل صرف مؤخر والثانية أن المغشوش المعين فيه
قولان والمشهور منهما نقص الصرف وعدم اجارة البديل (قوله ما بين العقد والاطلاع) أي سواء حصل
افتراق أبدان وانقصا من مجلس الصرف أم لا (قوله أو حصل افتراق) أي بالابدان (قوله وهذا في
المغشوش غير المعين) الاولى وهذا في غير المغشوش المعين الشامل للرصاص والنحاس والمغشوش غير
المعين وشامل لنقص العدد والوزن الا انه أخرجهما بعد واعلم أن الذي عليه أكثر الاشياخ أن الرصاص
ونحوه مثل المغشوش غير المعين في انه يجوز الرضا به مجانا وان قام به فسخ الصرف واحتار ابن الحاجب أن
الرصاص ونحوه مثل نقص العدد يتبع فيه فساد الصرف سواء رضى به مجانا أو قام به وطاهر الشارح
موافقه ولو قال الشارح وهذا في غير المغشوش المعين لكان جاريما على مختار أكثر الشيوخ ونص الماروي
انظر بن (قوله بدليل ما بعده) أي وهو قوله وهل معين ما غش الخ (قوله ان قام به) أي وأما ان رضى به مجانا
فلا نقص (قوله فأرضاه شيء من عنده) أي ولم يبدل له ذلك المعيب وكان لا ينقص في هذه الحالة لا ينقص
أيضا فيما ادا قام به بعد الطول ولم يأخذ شيئا بل رضى به بعد القيام بالشيء على ما استظهره بعضهم (قوله
كنقص العدد الخ) الفرق بين نقص العدد وغيره حيث قلتم ان نقص العدد يوجب نقص الصرف ولو رضى
الاخذ به مجانا أو ما غيره ان رضى به مجانا فلا ينقص فان قام به وأخذ البديل نقص أن ما نقص العدد بنقص
لا حسا ولا معنى بخلاف غيره فقد قضى حسا أو معنى (قوله وان لم يقم به) أي بل رضى به مجانا (قوله وهل
معين ما غش) أي كهذا الدينار بهذه العشرة دراهم فيجدا أحدهما مغشوشا بعد المفارقة أو الطول (قوله
تردد) أي طريقان الاولى لان السكك والثانية للاخمى وأي بكر من عبد الرحمن وعلى الطريقة الاولى
فالمعين كغير المعين وأما على الثانية فليس المعين كغيره (قوله صغار) أي كاصا في محاييت (قوله وكبار)
أي مثل المحاييت الكاملة (قوله الا أن يتعداه والذي ينقص أ كبر منه) أي ولا ينقص الا صغروا تقطع حبة
من الا كبرى بطير ما زاد على الأصغر لان الدماير المضر وبه لا تقطع لانه من الفساد في الارض ومحل نقص
الا كبر اذا تعدى موجب النقص الا صغر مالم يكن حسا أو صغرا وان والا فالنقص للأصغر الثاني (قوله لا
الجميع) مقابل لقوله فأصغر دينار الا أن يتعداه فأكبر منه وقوله على المشهور رأي لان كل دينار كان مفرد
بنفسه اذا لا تختلف قيمته من قيمة صاحبه ومقاله ماروي عن ابن القاسم أنه ينقص الجميع سواء على
ان المجموع مقابل للمجموع (قوله مطاوعا ولو لم يسم الخ) أي سواء سموا عند العقد لكل دينار عددان من
من الدراهم أو لم يسموا لكل دينار عددان بل جعلوا كل الدراهم في مقابلة كل الدماير (قوله وكان الاولى
حذف التردد) أي ان الاولى للمصنف كالحكم من غير تكرار التردد لا أن ذكره فيه تشويش على الفهم
ادرمائهم ان المراد به التحير في الحكم وأحيب بان مراد المصنف بالتردد طريقان وهما محتموتان

(هـ - دسوق ثالث) (لكل دينار) عدد من الدراهم أو انما ذلك ان سمي والا نقص الجميع (تردد) الراجع لاطلاق فكان الاولى حذف التردد

أجيزاً أو وجب على ما تقدم في قوله (٣٤) وأجيز عليه أن لم تعين (جنسية) أي نوعية السلامة من التفاضل المعنوي فلا يجوز أخذ قطعة ذهب بدل درهم زائف لأنه يؤول إلى أخذ ذهب وفضة عن ذهب ولا أخذ عرض عنه إلا أن يكون العرض يسيراً يغتفر اجتماعه في البيع والصرف ولا يشترط اتفاق الصنفية فيجوز أن يرد عن الدرهم الزائف أجود منه أو أردأ أو أوزن أو أنقص (و) شرطه (تعجيل) للسلامة من ربا النساء ولما كان الطاري على الصرف إما عيباً أو قد قدم الكلام عليه وأما استحقاقا شرع في بيانه بقوله (وان استحق) من أحد المتصارفين شيء (معين) من دينار أو درهم وكذا غير معين على الرجح وانما قيد به لأجل قوله وهل ان تراخيا الخ لان التردد في المعين وأما غيره فيجبر إلا أن يلمن طالب انعام العقد لا تردد (سن) مراده بالمسكوك ما قابل المصوغ فيشمل التبر والمكسور (بعد مفارقة أو طول) لا افتراق بدن (أو) استحق (مصوغ مطلقاً) أي حصلت مفارقة أو طول أم لا لأن المصوغ يراد لعينه وبعده لا يقوم مقامه (نقص) الصرف ولا يجوز لمن استحق عنه أن يأتي ببطلانها ويتم الصرف (والا) بان استحق المسكوك بالحضرة (صح وهل) محل الصحة (ان تراخيا بالبدل) ومن أباه منها لا يجبر أو يصح مطلقاً ومن أباه مذهب أجيز عليه

أَخَذَ قِطْعَةً ذَهَبٍ بَدَلَ
ذَرَاهِمَ زَائِفٍ لِأَنَّهُ يَقُولُ إِلَى
أَخَذَ ذَهَبَ وَفَضَّهُ عَنْ
ذَهَبٍ وَلَا أَخَذَ عَرَضَ عَنْهُ
إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْعَرَضُ يَسِيرًا
يُغْتَفَرُاجْتِمَاعُهُ فِي الْبَيْعِ
وَالصَّرْفِ وَلَا يَشْتَرِطُ
اتِّفَاقُ الصَّنِيفَةِ قَبْلَ جُوزِ
أَنْ يَرُدَّ عَنْ الدَّرَاهِمِ الزَّائِفِ
أَجْسُودَ مِنْهُ أَوْ أَرَادَ أَوْ
أَوْزَنَ أَوْ أَنْقَصَ (و) شَرْطُهُ
(تَعْجِيلُ) لِلْإِسْلَامِ مِنْ رَبِّهَا
النِّسَاءِ وَلَمَّا كَانَ الطَّارِئُ
عَلَى الصَّرْفِ أَمَّا عِيَاوُودُ
قَدَّمَ السِّكَاكَ عَلَيْهِ وَأَمَّا
اسْتِحْقَاقُ شَرْعٍ فِي بَيَانِهِ
بِقَوْلِهِ (وَأَنْ اسْتَحَقَّ) مِنْ أَحَدٍ
الْمُتَصَارِفِينَ شَيْئًا (مَعِينُ)
مِنْ دِينَارٍ أَوْ دَرَاهِمٍ وَكَذَا
غَيْرَ مَعِينٍ عَلَى الرَّاجِحِ
وَأَمَّا قَيْدُهُ لِأَجْلِ قَوْلِهِ
وَهَلْ أَنْ تَرْضَى الْخِلَافَ
الْتِرْدُّ فِي الْمَعِينِ وَأَمَّا غَيْرُهُ
فَيُجْبَرُ إِلَّا بِمَنْ طَلَبَ انْقِطَاعَ
الْعَقْدِ لِاتِّرْدُّ (سَلْ)
مُرَادُهُ بِالْمُسْكُوتِ
مُقَابِلُ الْمَصْغُوعِ وَيَشْمَلُ
النَّبْرَ وَالْمَيْكُورَ (بَعْدَ
مُقَارَقَتِهِ أَوْ طَوَّلَ) سَلَا
افْتِرَاقَ بَدَنِ (أَوْ) اسْتَحَقَّ
(مَصْغُوعٌ مُطْلَقًا) أَيْ
حَصَلَتْ مُقَارَقَتُهُ أَوْ طَوَّلَ

أم لا لأن المصوغ يراد له عينه وغيره لا يقوم مقامه (نقص) الصرف فلا يجوز لمن استحققت عنه أن يأتي المصوغ
ببدلها ويتمم الصرف (والا) بأن استحق المصوغ بالخصم (صح وهل) محل الصدقة (ان تراخيا بالبدل) ومن أباه منهم لا يجبر أو يصح
مطلقا ومن أباه منهم اجبر عليه

بأن يكون في نزعها فساد أو عيب (وهو محال) المعقود عليه من ثمن أو مسمى فلا أجل منع بالنقد فان وجدت الشرط
جازيعة (مطلقا) كانت الحلية تبعا للجزء هرام لا يبيع بصفته أو غير صفته لكن يزاد أن يبيع بصفته شرط رابع أشار له بقوله
(و) جازيعة (بصفته ان كانت) (٢٦) أي الحلية (الثالث) فدون لانه يبيع (وهل) يعتبر الثالث (بالقيمة) أي ينظر إلى كون

صرف دينار لان هداها والشرط (قوله بأن يكون في نزعها فساد الخ) أي سواء كانت مسجرة أو مخبطة أو
منسوجة أو مطرزة أو نحو ذلك فليس المراد بقوله ان سميت خصوص التسمية (قوله مطلقا) في بعض
النسخ غير صفته مطلقا وهذا هو الملائم لما بعده ويبدو في تفسيره على نسخة سقوطه ليناسب الكلام
وعلى كل ولا يصح التنازع الذي ادعاه الشارح في قوله باحد التقدين لتعين كونه معمولا للحلي اه بن
(قوله لكن يزاد ان يبيع بصفته الخ) حاصله انه اذا يبيع بغير صنف الحلية يمكن الشروط الثلاثة السابقة
سواء كانت الحلية كثيرة أو قليلة وان يبيع بصفته فلا بد من شرط رابع وهو أن تكون الحلية قدر الثالث
فأقل (قوله ثلث القيمة) أي قيمة الحلي بحليته (قوله خلاف) الاول قال ابن بونس هو طاهر الموطا
والموازية وطاهر ابن الحاجب ترجيحه والثاني قال الباقي هو طاهر المذهب قياسا على السرقة والركاة
اعدم اعتبار الصبغة فيهما اه (قوله على الاول) أي في كلام المصنف وكذا المراد بالثاني وقوله لم يحرم
على الاول أي لان قيمة الحلية ثلاثون وهي أكثر من ثلث قيمة الحلي بحليته لانها ثلثون وثلاثة
وعشرون وثلث (قوله وجاز على الثاني) وذلك لان قيمة ذلك السيف بحليته ٣٥ وعون وورن الحلية عشرون
وهي أقل من ثلث القيمة المذكورة (قوله لم يحرم بعهما) لانه اذا امتنع ببيع سلعة وذهب بذهب
وأخرى بفضة وذهب بذهب أو ببيع فضة وذهب بفضة (قوله ان تبعا للجوهر) أي بان لم يزيدا على الثالث
كما قال الحبيب (قوله فلا يجوز على ما تقتضيه قواعد المذهب) أي لانه يبيع ذهب بذهب وفضة بفضة
بفضة وذهب (قوله وجازت مبادلة القليل) أي النقد القليل بالقليل صفه لمحدوف وقد أشار الشارح
لذلك حيث قال من أحد المقدين بما لا يقل (قوله بشروط) أي ستة (قوله وأن تكون معدودة) أي
وأن تكون الدراهم أو الدنانير التي وقعت المبادلة فيها معدودة أي يتعامل بها أعدادا لا يورثها ولا يجوز المبادلة
في الدراهم أو الدنانير المتعامل بها وراوا لا في أوقية تبر كاملة بأوقية ناقصة (قوله وأن تكون قليلة) أي
وأن تكون الدراهم أو الدنانير المبادلة قليلة (قوله وأن تكون الزيادة) أي التي في أحد البديلين في
الوزن لا في العدد أي أن تكون زيادة كل واحد على ما يقابلها في الوزن لا في العدد وحينئذ لا بد أن
يكون واحدا بواحد لا واحدا باثنين (قوله وأن يكون) أم المريد في كل دينار أو درهم سدس أو أقل
قال بن هذا الشرط ذكره ابن شاش وابن الحاجب وابن جماعة لكن قال في القباب أكثر الشيوخ لا بد كرون
هذا الشرط وقد جاء لفظ السدس في كلام المسدونة وهو محتمل للتمثيل والشرطية وقال ابن عرفة
أطلق الأحمى والصقلى والمازرى والجلاب والتلفين وغير واحد القول في قدر النقض وهو طاهر ما نقله
الشيخ وعمر ابن عبد السلام اشتراط كون المقص سدس مسدونة وفيه نظر لا به لم يذكره تحديد ابل
ورضا (قوله وأن تقع على قصد المعروف) أي لا على أوجه المبايعة ولا بد في جوار المبادلة من كون الدراهم
أو الدنانير مسكوكة وهل يشترط اتحاد السدس أو لا يشترط في ذلك قولان والمعتمد عدم اشتراط
اتحادهما اه ود كر بعصمهم أن ما يتعامل به عددا من غير المسكوك حكمه حكم المسكوك (قوله
وصرح المصنف بثلاثة) شروط الاولى باربعة شروط ادسه أشار إلى اشتراط اقله بقوله القليل وإلى
اشتراط كون المعامل بها عددا بقوله لمعدود وأشار إلى اشتراط كون الزيادة في الوزن لا في العدد بقوله
بأورن منها وأشار إلى اشتراط كون الزيادة في كل دينار أو درهم سدس أو أقل (قوله لمعدود) أي
المتعامل به عددا فلا يجوز المبادلة في المتعامل به ورا كبادلة أربعة أواق تبر كاملة بأربعة ناقصة وكذلك

قيمتها ثلث قيمة الحلي
بحليته وهو المعتمد (أو
بالوزن) أي انما ينظر إلى
كون وزنها ثلث القيمة
(خلاف) فان يبيع
سيف محلي بذهب
سبعين دينارا ذهبيا
وكان وزن حليته عشرين
ولصياغتها تساوى ثلاثين
وقيمة النصل وحده
أربعون لم يجوز على الاول
وجاز على الثاني (وان
حلي) ثمن (بهما) أي
(لنفسين) معا (لم يحرم)
بيعه (بأحدهما) وأولى
بهما كانا تساويين أولا
(الأن تبعا للجوهر)
الذي هما فيه وهو ما قابل
النقد فيجوز بأحدهما كان
أقل من الآخر أو أكثر
وأما ببيعهما فلا يجوز
على ما تقتضيه قواعد
المذهب * وما كان يبيع
النقد بنقد غير صفته
يسمى صرفا وبصفته
مسكوكين عددا مبادلة
وبه وزنا ماطلة وأمرى
الكلام على الاول شرع
في حكم الثاني وشروطه
فقال (وجازت) جوار
مستويا (مبادلة القليل)
من أحد المقدين بشروط
أن تقع بلفظ المبادلة

وان تكون معدودة وان تكون قليلة دون سبعة وان تدون الزيادة في الوزن لا في العدد وان يكون في كل دينار أو درهم
سدس أو أقل وان تقع على قصد المعروف وصرح المصنف بثلاثة منها وأشار لا اشتراط اقله بقوله القليل ولما كونه معدودة بقوله (المعدود)
وقوله (دون سبعة) بيان للقيل وأراد بالسنة دون وأشار إلى كون الزيادة في كل دينار أو درهم سدس أو أقل بقوله (بأورن منها)

بسدس سدس) فاقول على مثالبه في الجانب الآخر وأشعر قوله بسدس سدس أنه لو كانت الدنانير أو الدراهم من أحد الجانبين مساوية للجانب الآخر جازت في القليل والكثير من غير شرط من شروط المبادلة وهو كذلك (٣١) ولما كان السبب في الجواز المعروف بشرط

الدنانير إذا تعوملها ورنا (قوله بسدس سدس) كرر لفظ السدس لئلا يتوهم أن زيادة سدس في الجميع ومثله إذا كانت الزيادة في كل دينار أو درهم أقل منه كما يرشد له التعليل بسماحة النفس وكذا لو كانت الزيادة في بعضها السدس وفي البعض الباقي دون السدس وأما لو كانت الزيادة في كل واحد أكثر من السدس أو كانت الزيادة في بعضها السدس وفي بعضها أقل من سدس وفي البعض الآخر أكثر منه فانهما تمنع وسدس الثاني عطف على سدس الأول بحذف العاطف وهو جائز شرطا ونظما عند بعض النحاة (قوله من غير شرط الخ) طاهره حوازا بدال واحد كامل باثنين مواز بين له وهو كذلك كابدال ريال باربعة أربع ريال موازنة له وماتقدم من أنه يشترط في المبادلة أن تكون واحدة واحدة لا واحدة باثنين مفروض فيما إذا كان هناك زيادة في أحد الجانبين لا مساواة كما قرر شيخنا العدوي رحمه الله والحاصل أن المبادلة إما أن تكون الدراهم والدنانير فيما من أحد الجانبين مساوية للجانب الآخر وإما أن تكون غير مساوية بل فيها زيادة من أحد الجانبين فإن كانت مساوية جازت المبادلة عطايا لا بشرط وإن كان فيها زيادة من أحد الجانبين فلا يجوز إلا بالشرط السبعة المتقدمة (قوله ولما كان السدس في الجواز) أي في جواز المبادلة المعروف أي لأن القواعد تقتضي منعها لطلب الشارع المساواة في النقود المتحدة الجنس (قوله ومنع دورانه من جهتين) ظاهره ومنع دوران المعروف وليس كذلك فالأولى أن يقول بشرطه وهو تمحض الفصل من جهة ومنع دورانه من جهتين لأن ذلك يؤدي إقصاء المبادلة فيبقى المعروف من أصله تأمل والحاصل أن القواعد تقتضي منع المبادلة لكن الشارع أجارها للمعروف بشرطه وهو تمحض الفصل من جهة فإن دار الفصل من الجانبين استفي المعروف الذي هو السبب في الجواز فتجتمع المبادلة حينئذ فعلمت أن الذي يدور من الجانبين إنما هو الفصل لا المعروف تأمل (قوله أشار إلى منعه) أي إلى منع دوران المعروف من الجانبين هذا طاهره (قوله فحذفه) أي الحال وهو قوله أنقص من هنالك لالة الأولى عليه أي وحيث قدرنا الحال فلا إشكال في الإخبار بقوله ممنوع بالنسبة للثاني وحاصل الإشكال أن قوله أو أجود سكة تمتع طاهره مع أن الدال الأجود سكة بالأرداسكة إذا كانا كاملين في الوزن وليس كذلك بل ذلك جائز لوجود الفصل من جانب واحد وحاصل الجواب أن المصنف حذف الحال من هنالك لالة ما قبله عليه والأصل والأجود سكة حالة كونه أنقص وربما ممنوع أن الدال يردى السكة الكامل وزنا والحاصل أن المصنف حذف من الأول التمييز وهو جوهرية يهود كالحال الذي هو أنقص وحذف من الثاني الحال وهو أنقص ود كر التمييز الذي هو سكة وفيه احتمال ولو لم تقدر الحال في المعطوف لاشكل الإخبار بالامتناع وذلك لكون الفصل من جانب واحد وبالقدرنا الحال طهر أن الفصل من الجانبين فظهر الامتناع فصيح الإخبار (قوله ممنوع) أعلم بقول ممنوع مع أنه خبر عن الأمرين لأن العطف بأو (قوله وتكون في المسكوك وغيره) أي أحدا من قول المصنف عين لا ما تشمل المسكوك وغيره بخلاف التقديراته قاصر على المسكوك كما مر وقوله وتكون في المسكوك وغيره أي وسواء كان المسكوك من متحدى السكة أم لا وسواء كان التعامل بالوزن أو بالعدد (قوله أما صنجة أو كفتين) أو في كلام المصنف لحكاية الخلاف كما في عتيق والقولان في الأولوية كما يدل له قول التوضيح تبعا لابن عبد السلام أنه لا خلاف في جواز المراطلة بصنجة وكفتين وإنما الخلاف في الإرجح منهما وقيل أن الخلاف في الجواز وبدل له قول عياض في الأكمال اختلاف في جواز المراطلة بالمشاقيل وقيل لا تجوز المراطلة إلا بكفتين وقيل تجوز بالمشاقيل أيضا وهو أصوب اه قال طفي وما صوبه عياض سبقه إليه المازري وصرح به ابن شاس تبعا لهما والمراد بالمشاقيل كما قال لابي الصنجة اه بن وعلى هذا معنى قول المصنف بصنجة أي وأولى بكفتين وقوله أو كفتين يعني فقط (قوله بصنجة) أي سواء كانت معلومة القدر أم لا والصنجة تفتح الصادر بالسبين وهو أفصح كما في القاموس (قوله ولو لم يورنا على الإرجح) مباينة في جوارها بكفتين

تمحضه وحصوله من جهة واحدة ومنع دورانه من جهتين أشار إلى منعه بقوله (و) النقود (الأجود) جوهرية حال كونه (أنقص) وربما ممنوع الداله بارد أجوهرية كاملا ورنالدوان الفضل من الجانبين (أو أجود سكة) بالرفع عطف على الأجود كالأجود نعر به أي وهو أنقص فحذفه من هنالك لالة ما قبله عليه كما حذف مما قبله جوهرية لدلالة قوله هنالك سكة عليه فالمراد أجود سكة وأنقص وربما يقرأ له ردي والسكة كامل ورنالدوان والأجود جوهرية أو سكة أنقص (ممنوع) الدوران الفصل من الجانبين كما أنخصر وأوضح (والا) بأن لم يكن الأجود جوهرية أو سكة أنقص بل مساويا أو أوزن فتعنه أربع صور (جار) تتمحض الفصل من جانب واحد ولما تقدم الصرف والمبادلة ذكر المراطلة بقوله (و) جازت (مراطلة عين) ذهب أو فضة (مثله) أي عيني مثله ذهب بذهب أو فضة بفضة وتكون في المسكوك وغيره وربما ما (بصنجة) في إحدى الكفتين والذهب أو الفضة في الأخرى (أو كفتين) يوضع عين

أحد ههناي كعه عيني الأخرى (ولم يورنا) أي العيمان قبل وضعهما في الكفتين (على الإرجح) لأن كل واحد منهما يأخذ

مثل عينه خلافه أي المال لا يجوز ولا يبيح المسكوك جزافا ويجوز المراطلة (وان كان
أحدهما) أي أحد التقديين كله أجود من جميع مقابله كدنانير مغربية تراطل بمصرية أو اسكندرية (أو بعضه أجود) والبعض
الأخر مساو لجميع الآخر في جودته (لا) ان كان أحدهما بعضه (أدنى) من الآخر (و) بعضه (أجود) منه كاسكندرية ومغربية
تراطل بمصرية وفي فرضهم أن الاسكندرية (٣٨) أدنى من المصرية والمغربية أجود منها فيمنع لدوران الفصل من الجانبين

(والاكثر) من الاشياخ
(على تأويل السكة) في
المراطلة كالجودة فكما
لا يجوز مراطلة جيد
وردي ومتوسط لا يجوز
مراطلة ردي مسكوك
يجيد تبر (و) الاكثر على
تأويل (الصياغة) في
المراطلة (كالجودة) فما
قيل في السكة يجزى في
الصياغة وقول الاقل
هدم اعتبارهما لان العبرة
بالمساواة في القدر وهو
الراجح لكن الذي في
التوضيح عن ابن عبد
السلام وأقره أن الأكثر
على عدم اعتبارهما
فصوابه انهما ليسا كالجودة
(و) جازييع (مغشوش)
كذهب فيه فصاة (بمثله)
مراطلة أو مبادلة أو غيرهما
(و) بيعه (بحالص) على
المذهب (والاظهر خلافه)
راجع للثاني والخلاف في
المغشوش الذي لا يجزى
بين الناس كغيره والجار
قطعا وشروط جوار بيع
المغشوش ولو تعرض
أن يباع (لمن يكسره أولا
يفش به بل يتصرف به

(قوله مثل عينه) ظاهر هذا عدم اعتقاد الزيادة في المراطلة ولو قليلة وهو كذلك كافي المواق بخلاف المبادلة
ان قلت اذا كان كل واحد انما يأخذ مثل عينه فأى غرض في ذلك الفعل قلت يمكن أن يكون الغرض
باعتبار الرغبة في الانصاف دون الكبار أو بالعكس اذا كانت المراطلة من كبار وصغار أو عند الاختلاف
بالجودة فيرغب في ذهب صاحبه لكونه جيدا مثلا (قوله لئلا يؤدي الى بيع المسكوك جزافا) أى وهو
لا يجوز ويؤخذ من تعليقه بالجزاف جريان الخلاف في المراطلة اذا كانت بصيغة مجهولة القدر وهو ظاهر
انظر من واعلم أن محل الخلاف في ذهب أو فضة يمنع بيعه جزافا للتعامل بهما عددا وأما المتعامل بهما ورا
فيتفق على جواز المراطلة فيهما بصيغة مجهولة وكفتين ولو لم توزن العينان قبل المراطلة بهما لجواز بيع
النفق المتعامل به ورا جزافا كما هو (قوله وان كان أحدهما أجود) أى هذا اذا كان العينان متساويين في
الجودة بل وان كان أحدهما أجود (قوله كدنانير مغربية الخ) أى والفرض ان المغربية أجود من
المصرية والمصرية أجود من الاسكندرية (قوله أو بعضه أجود الخ) أى كمراطلة دنانير بعضها مصرية
وبعضها اسكندرية بدنانير كلها اسكندرية (قوله لدوران الفضل من الجانبين) أى قرب المصرية يعتفر
جودتها بالنسبة لرعاة الاسكندرية نظر الجودة المصرية ورب المغربية يعتفر جودتها على المصرية نظرا
لصاحبة الاسكندرية لها (قوله والاكثر على تأويل السكة) أى والاكثر على تأويل المدونة السكة في
المراطلة كالجودة فكما لا يجوز مراطلة جيد ناقص رديء كامل ولا مراطلة سكتين جيدة ورديشة سكة
متوسطة لا يجوز مراطلة الرديء المسكوك تبر جيد لدوران الفضل من الجانبين (قوله فما قيل في السكة
يجزى في الصباغة) أى فيقال كما لا يجوز مراطلة جيد ناقص رديء كامل ولا مراطلة جيد ورديء متوسط
لا يجوز مراطلة رديء مصوغ بجيد غير مصوغ بل مكسر لدوران الفضل من الجانبين (قوله عدم
اعتبارهما) أى حينئذ فيجوز مراطلة رديء مسكوك بجيد تبر و مراطلة رديء مصوغ بجيد مكسور (قوله
ان الاكثر على عدم اعتبارهما) أى والذي يعتبرهما كالجودة انما هو الاقل (قوله فصوابه انهما ليسا
كالجودة) أى ان الصواب لو قال المصنف والاكثر على تأويل أن السكة والصياغة ليسا كالجودة فلا يدور
فيهما الفصل لعدم اعتبارهما (قوله ومغشوش بمثله) أى بمغشوش مثله و طاهره تساوى العشام لا وهو
طاهر ابن رشد وغيره كافي ج ولم يلتفت المصنف لقول ابن عبد السلام واعل ذلك مع تساوى العش لا به لم
يجرم به لكن في المواق عن أبي عمر ابن عبد البر أنه لا يجوز بيع المغشوش بمثله الا اذا علم أن الداخل فيه ما
سواء انظر من (قوله بمثله) أى وأولى تعرض (قوله راجع للثاني) أى وهو بيع المغشوش بالخالص وأما
بيعه بمثله فهذه الخلاف في جواره (قوله أولا يعيش به) أى أو ببقية من غير كسر لكن لا يعيش به (قوله
تخاية) أى ما ينصرف فيه تحليه (قوله وكره لمن لا يؤمن أن يعيش) مثله اس رشد بالصياغة ومارعه
ابن عرفة بان التمثيل موقوف في الرواية لمن يعيش لا لمن لا يؤمن اطرح اهن (قوله أى بتجدد ملكه) أى
بعد الفوات وأما قوله فلا يدخل الثمن في ملكه لفساد البيع (قوله أو يتصدق بالجميع) وذلك لان البيع
غير منعقد والمغشوش باق على ملك البائع فيجب عليه رد الثمن للمشتري ان علمه والتصدق به عنه ان
لم يعلمه (قوله أو بالزائد) وجه ذلك القول ان البيع لا يفسخ ولو عثر عليه قبل الفوات بل يباع ذلك

بوجه جائز كتجلية أو تصفية أو غير ذلك

على

ولو قال لمن لا يعيش به كان أخصر وأظهر في افادة المراد (وكره) بيعه (لمن لا يؤمن) ان يغش به بان يشك في غشه (وفسخ ممن) يعلم انه
(يفش) به فيجب رده على بائعه (الا أن يفوت) بذهاب عينه أو بتعدد المشتري فان فات (فهل يملكه) أى بتجدد ملكه لثمن المغشوش
فلا يجب ان يتصدق به وان بدله بالتصدق (أو يتصدق) وجوبا (بالجميع) أى جميع الثمن (أو بالرائد على) فرض بيعه (بمن لا يغش)
به لانه اذا بيع من يغش يباع بالزائد (أقوال) أعد لها مالهاتهم شرع في بيان حكم قضاء الدين بقوله

لا قبله ولا ان كان فضل الا في صورة اشارة الى ان قضاء ثمن المبيع اذا كان عينا (ما كثر) عليه او وزنا ما في الذمة واولى صفة
 ان جعل منع ذلك في القرض وهي السلف بزيادة منقبة هنا وظاهره ولو لم يحصل الاجل وهو كذلك ومفهوم قوله من العين انه لو كان عرضا
 او طعاما فان حل الاجل او كان حالا ابتداء (٤٠) جاز مطلقا بمساو وازيد قدر اوصفة وباقل ان كان عرضا كطعام وجعل الاقل في

مقابلة قدره ويبريه مما
 زاد لان جعل الاقل في
 مقابلة الكل فيمنع عما
 فيه من المفاضلة في الطعام
 وان لم يحل الاجل جاز ان
 كان مثله صفة وقدرا
 لا يزايد لما فيه من حظ
 الضمان وازيدك ولا
 باقل الضع وتعجل (ودار
 الفضل) من الجانبين في
 قضاء القرض وثمن المبيع
 (بسكة) في أحد العوضين
 (وصياغة) أي أوصياغة
 بدلها (وحودة) أي معها
 أي يقابلان الجودة أي
 كل واحد منهما يقابل
 الجودة فلا يفرض عشرة
 تراجيد عن مثلهما
 رديئة مسكوكة أو مصوغة
 ولا العكس بخلاف المراطلة
 ولا بدور الفضل فيها على
 مذهب الاكثر بالحدودة
 خاصة على ما تقدم من
 التصويب والفرق أن
 المراطلة لم يحجب فيها
 لأحدهما قبل الآخر شي
 يتهم انه ترك الفضل في
 المسكوك والمصوغ لفضل
 الحدودة (وان بطلت فلوس)
 أو دباير أو دراهم ترتب
 لشخص على غيره أي
 قطع التعامل بها واولى
 تعبيرها بزيادة أو نقص
 ولعله اطلق الفلوس على
 ما يشمل غيرها نظرا

الصور الجائزة ثمانية ومفهوم وباقل صفة أو قدر ان حل أنه ان لم يحل الاجل فهو ممنوع فيهما فتكون
 الصور عشرة فيما اذا كان الثمن عينا ثمانية جائز: واثنان منه وعتان كما علمت واذا كان الثمن
 عرضا أو طعاما ففيهما عشرة صور: تأتي (قوله أم لا) لا يقال اذا لم يحل الاجل كان فيه قضاء العسرين
 بأفضل منها صفة ففيه حظ الضمان وازيدك لان الحق في الاجل في العين مطلقا أي كانت من بيع أو من
 قرض لمن عليه الدين فلا يأتي ما ذكر (قوله لا قبله) أي فلا يجوز لما فيه من ضع وتعجل (قوله واولى
 صفة) أي واولى أكثر بمعنى أعلى صفة كاردب قمع عن شعير (قوله لو كان) أي عن المبيع (قوله لما فيه
 من حظ الضمان وازيدك) اعلم أن هذه العلة أغناك عن حل قضاء ثمن المبيع اذا كان عرضا أو طعاما لان
 الحق في الاجل لرب الدين ولا يأتي في القرض مطلقا ولا في ثمن المبيع اذا كان عينا لان الحق لمن عليه
 الدين ان شاء عجل أو بقي للاجل وأما ضع وتعجل فام انجرحى في قضاء القرض وثن المبيع كان القرض أو
 الثمن عينا أو طعاما أو عرضا (قوله في قضاء القرض الخ) فيه نظر بل لا فرق بين قضاء دين القرض وغيره
 كدين الصداق فلو قال الشارح في قضاء الدين كان أحصروا شمل لشموله لقضاء دين القرض والصداق
 وثن المبيع انظر بن (قوله أي أوصياغة) أشار إلى أن الواو الاولى بمعنى أو والثانية بمعنى مع أي ودار
 الغضل بسكة أوصياغة مع حودة (قوله فلا يفرض) أي اتفاقا وأما قضاء المسكوك عن المصوغ وعكسه
 ففيه خلاف حكاه ابن عبد السلام وغيره ومذهب ابن القاسم كما في المواق عن ابن محرز الجواز وهذه
 الصورة خارجة عن كلام المصنف على التقرير الذي قرر به شارحا تبالنت من جعل الواو الاولى بمعنى
 أو والثانية بمعنى مع (قوله ولا العكس) ولا يفرض عشرة دباير رديئة مسكوكة أو مصوغة عن عشرة
 تراجيد (قوله الا بالحدودة خاصة) ولا بدور بالسكة أو الصياغة مع الحدودة (قوله وان بطلت فلوس والمثل
 أو عدمت فالقيمة) أي ولا عبرة بشرط غير ما ذكر كافي ح فانه في المبح (قوله ترتب لشخص على غيره) أي
 بقرض أو بيع أو نكاح أو كانت عنده ودبعة وتصرف فيها وكذا لو دفعها لمن يعمل فيها اقراضا كما وقعت
 الفتوى بذلك فاطوره مع قول الشارح كغيره فالواجب المثل على من ترتب في ذمته قبل قطع التعامل بها
 أو التغير فان مال القراض لم يترتب في ذمته العامل والا كان في ضمانه لكن رأيت في شرح الموطأ للرفاعي
 نقلا عن الساقى ان المال القراض بعضه يتعلق بذمة العامل ادلوا دعوى المسارة ولم يبين وجهها فقال بعض
 أصحابنا يصح من حينئذ فلا اشكال (قوله على ما يشمل غيرها) أي غير الفلوس ما اراد بها ما يتعامل به
 الشامل للدباير والدرهم (قوله نظرا للعرف) أي فان العرف اطلق الفلوس على كل ما يتعامل به (قوله
 ولو كانت) أي الفلوس حين العقد مائة بدرهم ثم صارت ألفا وكذا لو كان الريال حين العقد تسعين ثم
 صار مائة وستين أو كان حين العقد مائة وستين ثم صار تسعين (قوله على من ترتب عليه مما تحدد) أي
 بدفعها مما تحدد وظهر من المعاملة أي بان يقال ما قيمة العشرة دراهم التي عدمت بهذه الدراهم التي
 تحددت فيقال ثمانية دراهم مثلا في دفع المدين ثمانية من تلك الدراهم التي تحددت قيمتها واذ قبل
 قيمتها اثنا عشر دفع اثني عشر منها وهكذا وتعتبر القيمة في بلد المعاملة وان كان القرض في غيرها كما
 ذكره ج عن الرزلي (قوله فالعبرة) أي فان كان العدد والاستحقاق حصلا في وقت واحد فالامر طاهر وان
 تقدم أحد هما على الآخر فالعبرة بالتأخر منهما ماد لا يمتنع ان الا وقتا متأخرا منهما فان استحققت ثم
 عدمت اعتبرت القيمة يوم العدم وان عدمت ثم استحققت اعتبرت القيمة يوم الاستحقاق (قوله فاشبهه
 وقت الاتلاف) أي للسلعة (قوله يوم الحكم) أي الذي هو متأخر عن يوم العدم وعن يوم الاستحقاق

للعرف (فالمثل) أي فالواجب قضاء المثل على من ترتب في ذمته قبل قطع التعامل بها أو التغير ولو كانت حين العقد مائة وانظر
 بدرهم ثم صارت ألفا وعكسه (أو عدمت) بالكلية في بلد تعامل المتعاقدين وان وجدت في غيرها (فالقيمة) واحدة على من ترتبت
 عليه مما تحدد وظهوره بتعتبر القيمة (وقت اجتماع الاستحقاق) أي الحلول (والعدم) معا فالعبرة بالتأخر منهما فاشبهه وقت الاتلاف
 والمعتد ان القيمة تعتبر يوم الحكم فكان على المصنف أن يمشي عليه

(فصل علة) حرمة (طعام الربا) أي الطعام المختص بالرأى ربا الفضل يعني الرأى في الطعام (اقتنيات) أي إقامة البنية باستعماله بحيث لا تقصد عند الاقتناء عليه ربح معنى الاقتنيات اصلاح القوت كملح وتابل (وادخار) بأن لا يقصد بتأخيرها الى الامد المبتغى منه عادة ولا حله على ظاهر المذهب بل هو في كل شيء بحسبه (وهل) يشترط مع ذلك كونه متخذاً (لغلبة العيش) بأن يكون غالب استعماله اقتنيات الا دى بالفعل كقمح ذرة أو أن لو استعمل كغريباً أو لا يشترط ذلك وهو قول الاكثر المعول عليه (تأويلان) وتظهر فائدة الخلاف في البيض والطين والجراد (٤٢) والزيت وقد اقتصر المصنف في البيض والزيت على أنهم ماربويان سواء على أن

العلة الاقتنيات والادخار فقط وذكر في الجراد الخلاف في ربوبته بناء على الخلاف في العلة وذ كر أن التسبين ليس برأى بناء على أن العلة الاقتنيات والادخار وكونه متخذ للعيش غالباً وأما ربا النساء فعلة مجرد الطعام لا على وجه التداوى فتدخل الفاكهة والخضر كبطيخ وقثاء أو بقول كعس ونحو ذلك (كعب) مراده به البر ولو عبر به لكان أحسن (وشعر ولسان) وهو المعروف بشعر النبي (وهي) أي الثلاثة (جنس) واحد على المعتمد لقارب منفعتها فيحرم بيع بعضها ببعض متفاضلاً (وعاس) قريب من خلقة البرطعام أهل صنعاء البهن (وآرزودحن وذرة وهي) أي الاربعه المذكورة (أجناس) يجوز التفاضل بينهما مناجرة (وقطية) بضم القاف وكسر هاء وسكون الطاء وكسر المون وتشديد

(فصل علة طعام الربا اقتنيات وادخار)

(قوله حرمة) انما قدر حرمة دفعها لما يقال ان الذوات كالطعام لا تعال وانما تعال الاحكام (قوله أي الطعام المختص بالرأى) أشار بذلك الى ان الاضافة للاختصاص فورد عليه ان الطعام الربوي لا يتصف بالحرمة فاجاب بان في الكلام قلباً والاصل علة حرمة الرأى في الطعام أو أن فيه حذف مضافي ثان أي علة حرمة ربا الطعام الربوي تأمل والمراد بالعلة العلامة لا المباعث لانه يستحيل ان يبعث المولى أمراً من الامور على أمر اللهم الا أن يراد المباعث الذي يبعث المكلف على الامتنال (قوله أي ربا الفضل) أشار الشارح بذلك الى أن المراد بالرأى ربا الفضل وأما ربا النساء فسيأتي أن علة حرمة مجرد الطعمية وجد الاقتنيات والادخار أو وجد الاقتنيات فقط أو لم يوجد واحد منهما (قوله على ظاهر المذهب) أي كما قال ابن ناجي وحكي المتأدلي حده ستة أشهر وأكثر (قوله بل هو في كل شيء بحسبه) أي فالمرجع فيه للعرف ولا بد من كون الادخار معتاداً فلا عبرة بادخار الرمان في بعض البلاد لانه نادر (قوله لغلبة العيش) أي للعيش غالباً (قوله أو أن لو استعمل) أي أو يكون غالباً استعماله اقتنيات الا دى ان لو استعمل (قوله تأويلان) الاول قول القاضي بن وتأول ابن مرزوق المدونة عليه والثاني تأويل ابن رشد والاكثر وهو المعول عليه والمشهور من المذهب اه بن (قوله فتدخل الفاكهة) أي فتدخل الفاكهة وما بعدها في علة ربا النساء المسد كورة الفخذ الجنس أو اختلف ولو قال فتدخل أي العلة المذكورة في الفاكهة وما بعدها أي تحقق فيها ما كان أولى فتأمل (قوله كبطيخ وقثاء) أي وليمون وباريج (قوله ونحو ذلك) أي ويحو الخس ككرات وجزر وقلناس وكرنب (قوله البر) هو القمح خاصة (قوله لكان أحسن) أي لاسلامته مما أو رد على كلام المصنف وحاصله أنه أطلق الحب فيشمل القمح والشعير والسلت وغيرها فكيف يقول وهي جنس (قوله جنس واحد على المعتمد) أي خلافاً للسيوري وتلميذه عبد الحميد الصائغ حيث قال ان الثلاثة المذكورة اجناس فيجوز التفاضل فيما بينهما اذ وقع البيع على سبيل المناجرة (قوله لتقارب منفعتها) أي في القوتية (قوله فيحرم بيع بعضها ببعض متفاضلاً) ولو ما حرة وطاهره ولو قل التفاضل جداً كبيع حبة بحبتين وهو الصحيح واعلم ان محالة القمح مثله بخلاف محالة الشعير فانها كالتبن (قوله يجوز التفاضل بينهما) أي ويحرم بيع بعضها ببعض لاجل اتفق القدر أو اختلف للساء (قوله وقطية) هي كل ماء غلاف من الحبوب وهو الاصناف السبعة المذكورة (قوله أمها) أي القطية (قوله بضم بعضها البعض) أي لاجل تكميل النصاب (قوله وهي هنا أجناس) أي على المشهور وقيل امهاها جنس واحد كالركاة (قوله ونحو) أي وهو جنس واحد فلا يجوز بيع بعضه ببعض متفاضلاً ولو من صنفين كرنى وصيحاني وبجوة وكذا يقال في الزيت (قوله وبحري) المراد بالطير الحري الطير الذي يألف البحر كالعطاس فانه يعطس في البحر ويخرج منه بالسعال فهو من جنس الطير البري وأما الذي في داخل الماء ولا يخرج منه فهو من دواب الماء ولا يصح ادخاله هنا الطرب (قوله ولو اختلف مرقته) لاجل لهما والاولى تأخيرها بعد ذوات اللحوم ويقول والمطبوخ من جنس جنس ولو اختلفت مرقته كما في المدونة اه بن (قوله ولا يخرج ذلك)

التحتية وتخفيفها عدى ولو بيا وحصى وترمس وقول وجلان وبسيلة (ومها) أي القطية (كرسمة) بكسر الكاف أي وتشديد النون قبل قريبة من البسيلة وقيل هي البسيلة نفسها ولم يختلف قول مالك في الركاة امها جنس واحد يضم بعضها البعض (وهي) هنا (أجناس) يجوز التفاضل بينهما مناجرة (ونحو) رنى وصيحاني وغبرهما (وريب) أجرة واسوده وصغيره وكبيره (ولحم طير) برى وبحري انسي ووحشي كعربان ورحم ومنه المعام (وهو) أي لحم الطير بأنواعه (جنس) واحد (ولو اختلفت مرقته) بأن طبخ بامران مختلفة بأمران لا ولا يخرج ذلك عن كونه جنساً واحداً وما يأتي من قوله ولحم طبخ بأمران

أما هو في نقله عن اللحم التي في غير ما هنا (كدواب الماء) كلها جنس واحد حتى آدمية وترسه وقلبه ونخريه (وذوات الأربع) إن كان أنسيا
كابل وغنم بل (وان) كان (وحشيا) أغزال وحبار وحش وبقره كلها صنف واحد إن كانت مباحة فإن منع أو كره أكلها ففيها لا بأس بل اللحم
الأنعام بالخيل وسائر الدواب نقدا أو مذكرا لا يؤول كل لحمها إلى الخيل وبهيمة غير الأنعام وأما طير وأما طير (و) ليس من متفاعلي
الأنعام بها الاختلاف الصحابة في أكلها ومالك يكره أكلها من غير تحريم انتهى (والجراد) (٤٣) جنس غير الطير (و) ليس من متفاعلي

ربويته بل (في ربويته
خلاف) والراجح أنه ربوي
(وفي جنسية المطبوع من
جنسين) كلهم طير وبقر
في أناه أو أناه من بزار نافذة
لكل منهما فيصيران
بالطبخ هاجنسا بحرم
التفاضل بينهما أو كل
واحد باق على أصله ولا يحرم
(قولان) رجح كل منهما
فالأولى خلاف وأما إن
طبخ أحدهما بأبرار فقط
أو كل بلا بزار فهما جنسان
اتفاقا (والمسرق) كاللحم
فيباع بمرق مثله وبلحم
مطبوع ومرق ولحم كهما
مثلهما متماثلان في الصور
الأربع (والعظم) المختلط
باللحم كاللحم بمرة نوى
التمر حيث لم ينفصل عنه
أو انفصل وكان يؤكل
كالقرفوش والأصابع باللحم
متفاضلا كالنوى بالتمر
(والجلد كهو) أي كاللحم
فتباع شاة مذبوحة بمثلها
تحرى ولا يستثنى الجلد
لأنه لحم بخلاف الصوف
فلا بد من استثنائه لأنه
عرض مع طعام والجلد
المذبوح كالعرض فيما
يظهر (ويستثنى قشر
بعض المعام) إذا بيع بمثل
أو بيع دجاج أي لا يصح

أي طبخه بالابزار (قوله) أما هو في نقله عن اللحم) حاصل كلامه هنا وفيما يأتي أن الطبخ بالابزار إنما
ينقل اللحم المطبوع عن التي في صير المطبوع بالابزار جنسا والتي جنسا أخرى نحو رفيفها التفاضل بدا
بدا وأما اللحم المطبوع من جنس كاطير فكله جنس واحد لا فرق بين ما طبخ بابرار وما طبخ بغيرها كما أن
التي في المطبوع بغير ابزار جنس واحد (قوله) كدواب الماء تشبيه في قوله وهي جنس وقوله وذوات الأربع
أي وذوات الأربع تشبيه في قوله وهو جنس أيضا (قوله) حتى آدمية (وأولى السمك المملح كالفسيفخ
فتمليح السمك لا يصير جنسا غير جنس السمك والبطارخ في حكم المودع في السمك وليس من جنسه
فيباع منفردا عن السمك بالسمك متفاضلا كما يباع لحم الطير ببعضه متفاضلا كذا في عتق (قوله) وذوات
الأربع أي أكلها جنس واحد فيعبر به بيع لحم بعضها ببعض متفاضلا (قوله) بالخيل وسائر الدواب أي
كالغزال والخير يعني الحية (قوله) وبهيمة غير الأنعام مراده من البغال والخير (قوله) مذكروه يبيع لحم
الأنعام بها أي سواء كانت حية أو مذبوحة والتفاضل بين لحم المباح ولحم المذكروه مذكروه فقط كافي المبح
(قوله) خلاف الأول فالسند والحلاب هو المذهب والثاني قال المارري هو المعروف من المذهب فكل
من القولين قد شهور ولكن الراجح أنه روي لما تقدم أن الذي عليه الأكثر وهو المألوف عليه أن العلة في
حرمة ربا الفصل في الطعام الأقيمت والأدحار ولا يشترط علة الأقيمت (قوله) بأقله لكل منهما أي بأقله
لكل واحد من المطبوعين عن التي من جنسه (قوله) رجح كل منهما أي لأن الأول قال في الجواهر أنه
المذهب والثاني اختاره ابن بونس واللخمي ابن قال شيخنا وكل من القولين وان كان قد رجح الأول أن
الظاهر الثاني وهو بقاء الجنس على حالهما (قوله) فالأولى خلاف أي لا جل أن يكون جاريا على قاعدته
من أنه يعبر بالقولين عند عدم التشهير لهما بالخلاف عند التشهير لكل منهما (قوله) كهما أي كإصابع لحم
ومرق بمثلها أي بلحم ومرق (قوله) في الصور الأربع أي وهي بيع مرق بمرق وبيع مرق بلحم وبيع
مرق مرق ولحم وبيع مرق ولحم فلا بد من التماثل في القدر في الجميع والامتنع البيع (قوله) حيث
لم ينفصل أي العظم عن اللحم (قوله) والأصابع أي والأبأن انفصل عن اللحم وكان ذلك العظم لا يؤكل
(قوله) فتباع شاة مذبوحة بمثلها أي بشاة مذبوحة وأما بيع الشاة الحية بشاة أخرى حية فيجوز من
غير استثناء وأما بيع الحية بالمذبوحة فهو يبيع اللحم بالخيل وسائر الدواب (قوله) بمثلها فخرى أي إذا كانت
المماثلة بينهما بالتحرى والتخمين (قوله) لأنه عرض مع طعام أي ولا يجوز بيع عرض مع طعام عرض مع
طعام لأن العرض مع الطعام بقدر طعاما فبأنى التماثل (قوله) كالعرض أي ويجوز بيعه باللحم
نقد أو لا جل (قوله) وذوزيت) مبتدأ أو الزبوت عطف عليه وقوله أصناف خبر عنها (قوله) أي أصناف أي
وحينئذ فيجوز بيع بعضها ببعض متفاضلا مما جرة (قوله) على التحقيق أي خلافا لمن قال أنه كزيت
غير ربوي لأنه لا يؤكل وأكله عرف طارئ (قوله) أي أحماص) فيجوز بيع بعضها ببعض متفاضلا مما جره
(قوله) لا الخلول) بالجر عطف على العسل والانبذة والحبار عطف على الخلول (قوله) والانبذة) كماء
الزيت والتين والخروب والعرق سوس والتمر والمشمش والقراصية (قوله) جنس واحد على المعتمد
أي ويجرم التفاضل بينهما وأما الذي يدمع أصله كالتمر فلا يجوز مطلقا لأنه يبيع رطب بياض من جنسه
وهو مزابة وأما يبيع الخل بالتمر فيجوز ولو متفاضلا لأنهما جنسان (قوله) على المعتمد أي وهو الذي
يفيده كلام ابن رشد ونصه يجهل أن يقال النبد لا يصح بالتمر وأقرب ما بينهما ولا بالخل الأمثلة

البيع إلا بشرط استثنائه إلا يلزم في الأول بيع طعام وعرض وفي الثاني بيع طعام وعرض بطعام وهو مذكوع (وذوزيت)
أي أصناف وبه لم منها أن يرويه (كفجل) أي برر الفجل الأحمر لأنه الذي يخرج منه الزيت ويحل بالكاف ساجم وجاجلان وقرطم
وزيتون وبزر الكتان أولى بالخلول من السلم على التحقيق (والزبوت أصناف) أي اجناس كاصولها (كالعسل) المختلفة من قصب
ونخل ورطب وعنب فاما أصناف يجوز التفاضل بينها ما حرة لا الخلول) فليست بأصناف بل كلها صنف واحد لأن المبتغى منها
شي واحد وهو الخوض (و) لا (الانبذة) فانها صنف واحد لأن المبتغى منها الشرب والخلول مع الانبذة جنس واحد على المعتمد وإن
كان مقابله أظهر (والأخبار) جميعها صنف واحد

(ولو) كان (بعضها قطنية) كقول وعده من (الا الكعك بالبراز) فانه يصير بها اجناسا منفردة ايباع بالخبر متفاضلا من اجزء والمراد جنس الابرا فيصدق بالواحد (ويخص) بالبر عطف على حب أي فهو ربوي على المشهور وجميعه صنف واحد من زعم أو غيره المازري فتتخرى المساواة وان اقتضى التحري مساواة بيضة بيضتين (وسكر ربوي وكله صنف) (وعسل) ربوي وفيه نوع تكرار مع قوله كالعسل لانها لا تكون أصنافا الا وهي ربوية لكن لما لم يكن صريحا (٤٤) في ربويته صرح بهما والسكر والعسل صنفان (ومطلق لب) ربوي وهو

صنف واحد من لب وبقر وغنم حليب ونخض ومضروب ومنه اللبأ وهو ما يؤخذ وقت الولادة (وحلبه) ضم الحاء واللام وتسكن تخفيفا ربوية (وهل ان اخضرت) أو ولو يابسة (تردد) هذا طاهره وهو خلاف النقل اذا النقل عن ابن القاسم أنها طعام وعن ابن حبيب دواء وايسر طعام وفيه ل الخضراء طعام واحتلاف المتأخرون فبعضهم أبقى الاقوال على طاهرها وعليه فالراجح ما لابن القاسم وبعضهم ردها لقول واحد يحمل كلام ابن القاسم على الخضراء وابن حبيب على اليابسة فعلم انها ليست ربوية قطعا واعمال الخلاف في انها طعام يحرم فيها النساء اولادها (ومصلحه) أي مصلح الطعام وهو ما لا يتم الانتفاع بالطعام الا به ربوي ومثله بقوله (كالحج وبصل ونوم) بثلاثة مضمومة (وتابل) بفتح الموحدة وكسرها وقد تميز ومثله بقوله (كفلفل) بضم الفاءين (وابرة) بضم الكاف وبراى وقد تبدل سيبا

لان الخل والتمر طرفان بعيد ما بينهما فيجوز التفاضل بينهما والبيد واسطة تقرب من كل واحد منهما ولا يجوز بان تمر على كل حال ولا بالخل الامثلا يثقل وهذا أظهر اهلين والحاصل أن البيد واسطة بين التمر والخل فلا يجوز بيعه بالتمر مطلقا ولو متمائلا ويجوز بيعه بالخل اذا تماثلا قدر اواءا التمر بالخل فيجوز مطلقا ولو مع تفاضل أحدهما (قوله الا الكعك بالبراز) أي مثل محلب وسمس وسبيسة وكافورة وأولى من البراز ما اذا كان بدهن كسمن أو زيت كالغطير واستظهر بعض الاشياخ أن ما كان بالبراز من الكعك صنف وما كان بدهن منه صنف آخر واختاره شيخنا (قوله فهو ربوي على المشهور) أي بناء على ان علة الربا في الطعام الاقنيات والادخار وان لم يكن الاقنيات عاليا كما في (قوله وكله صنف) أي لا فرق بين السبع منه والمكرور والعوام والنبات فلا يجوز بيع صنف منها آخر متفاضلا (قوله لاها لا تكون أصنافا الخ) هذا جواب عما يقال لا يسلم التكرار لانه فيما تقدم حكم عليها بانها أصناف وهذا حكم عليها بانها ربوية والحكمان متعاربان (قوله لما لم يكن صريحا) أي الحكم عليه بأنه أصناف (قوله صنفان) أي فيجوز بيع العسل بالسكر متفاضلا وليس هذا من باب بيع رطب بياض الممنوع لان الممنوع في الجنس الواحد ويجوز بيع السكر بالقصب وعماؤه قتل طسحه وبربه وهو ماؤه المطبوخ ولا يجوز بيع القصب بعسله ولا بر به لانه من الرطب بالياس الا أن يدحلر به بزاز (قوله ومنه) أي من اللب (قوله وقيل الخضراء طعام) أي واليابسة دواء وهذا قول اصبع (قوله فعلم انها الخ) اعلم أن طاهر المصنف هنا كطاهر اس الحاجب في أن التردد في كونه ربوي أم لا واعتز به في التوضيح عاد كره شارحنا من هذا خلاف النقل واعتز ص الشارح مرام على المصنف هنا مثل اعتراضه في التوضيح وأجاب عجب بأن كلام الخزولي في شرحه الكبير يدل لابس الحاجب والمصنف من كونه طعاما قطعا والخلاف في ربويته وعدم ربويته أي في كونهما يدخلها بالفضل أولا يدخلها وقال ح بعد ما ذكرنا اعتراض الشارح ويظهر من كلام ابن عبد السلام أنه يستفاد من الخلاف المدكوك والخلاف في كونه ربوي أم لا ودكر كلامه في طهره والطاهر أن المصنف اعتمد ذلك بطرين (قوله ليست ربوية قطعا) أي لا يدخلها بالفضل قطعا بل يجوز فيها التفاضل من غير خلاف (قوله أولا) أي أو ليست بطعام ولا يحرم فيها النساء (قوله كفلفل) أي ورببجيل (قوله وهي أحناس) الضمة يراد كره من المصلح والاقوال أي فيجوز بيع بعضها ببعض متفاضلا لا يدايد ثم ان ماد كره من أنها أحناس هو ما استظهره النجاشي ونقل الشيخ أبو محمد عن محمد بن المواز عن ابن القاسم أن الشمار والابيسون حنس والكعوبين حنس وهو المعتمد كما قرر شيخنا (قوله بل ولا طعام) أي ولا يدخل حله لاربا الفضل ولاربا النساء (قوله كحس) أي وقلفاس وساق وباذبحان وبامية وما وجيهة وطبخ وقتاء وخيار (قوله ودواء) لا يدخل فيه الاشر به كشراب الورد والسفنج والحاص وشرب الخلاب مثلا لا لاربوية وهي جنس واحد لان منفعتها متقاربة فلا يجوز التفاضل فيها بطرين (قوله كصبر) أي ومروبان ونجاب وعبر ذلك من العقاقير العطر به (قوله والمعتمد أنه ربوي) لانه يقتات ويدحر وان لم يتجدد للعيش غايبا (قوله وفاكهة) أي ما عدا العنب فانه ربوي وان لم يترب كاد كره شيخنا في حاشيته خلافا لخش (قوله ولو ادحرت بقطر) رد بلو على ما اختاره اللحمي من ربويته ما دخر بقطر (قوله والكثيري) أي وكذلك الرمان والمشمش (قوله بضم الفاء الخ) قال في القاموس فسق كقنفذ وجندب معروف (قوله مما يدحروا يقتات) فيه أن الجور واللور والبندق والفسق يقتات ويدحروا الحق أن القول بانها غير ربوية بهي على أنه يعتبر في الاقنيات ان يكون غالبا أو أعالى القول بعد اعتبار ذلك فهو ربوية ومذهب المدوة امتناع الكاف وبراى وقد تبدل سيبا

وصم الباء وقد تفتح (وكروبا) بفتح الراء وسكون الواو ويبعة على وزن كروبا وأخرى كيميما (وأيسون) التفاضل وشمار وكروين) أبص وأسود (وهي) أي المدكورات (أجناس لا حردل) فليس بربوب والمعتمد أنه ربوي (ورعضران) ليس بربوب بل ولا طعام (وحصر) كخص (ونواء) كصبر (وتين) صعب والمعتمد أنه ربوي (وموز) ليس بربوب (وفاكهة) كتفاح ادالم تدخربل (ولو ادخرت بقطر) كالتفاح والكثيري بدمشق (وبندق) وفسق بضم الفاء مع فتح الباء أو صمها وجور ولور مما يدحروا لا يقتات فليس

بروي لتركب العلة منهما (وبلغ ان صغر) بأن انعقد لانه يراد للعطف لا لكل فأحرى الا غريض والطلع وأما الزهر وما بعده من سدر
 فرطب فمنه فطعام روي وهو مفهوم صغر (وماء) عذب او مالخ ليس بروي بل ولا طعام على المعروف والعذب جنس والمالخ جنس وفائدة
 اختلاف الجنسية انه لا يدخل بينهما سلف حرم منفعة بخلاف الجنس الواحد (وبحوز) بيعه (بطعام لا حل) وكذا ابيع بعضه بعض
 متفاضلا لا يبدل الى حل ان كان المعجل الاقل لانه سلف حرم منفعة كان (٤٥) كان المعجل الاكثر على طاهرها والعلة معنى على ان ثمة

ضمان يجعل نوجب المنع
 والا فلا وجه لمنعه ثم شرع
 في بيان ما يكون به الجنس
 الواحد جنسين وما لا يكون
 فمن الثاني قوله (والطحن)
 الحبوب (والعجن) للدقيق
 (والصافي) الشئ من
 الحبوب (الا الترمس
 والتباعد) التمر او زبيب
 (لا ينقل) كل منهما عن اصله
 والدقيق ليس جنسا منفردا
 عن اصله لانه يفرق اجزاء
 والعجين مع الدقيق او
 القمح جنس واحد
 والمصنوع مع غيره جنس
 لكن لا يباع مصنوع بمثله
 لعدم تحقق المماثلة ولا
 يبايس لانه رطب يبايس
 وكذا التنبيد لا ينقل عن
 اصله وكذا عصير العنب
 مع العنب واما الترمس
 وصلقه ينقله عن اصله
 لطول امسه وتكلف
 مؤنته ولا بد من بقعه في
 الماء حتى يحلو وشاره لا يقدم
 لزول بقوله (بخلاف خله)
 يعني تحييل التنبيد فانه
 ينقل عن اصل التنبيد عن
 التنبيد اذ الحل والتنبيد
 جنس على المعتمد (و)
 بخلاف (طبخ لحم ببرار)
 فانه ينقل عن الى وعن
 المطبوخ بعينه والجمع ليس
 بمراد والمراد الجنس اصادق
 بان واحد واما بايصال

التفاضل فيها وطاهر الباحي اعتمادا ما مشى عليه المصنف انظر بن (قوله لتركب العلة منهما) أي
 لتركب علة الى ما من أمرين وقد اتفق أحد هما فيما ذكر فتكون العلة غير موجودة فيه هذا كلامه وقد
 علمت ما فيه (قوله بان انعقد) أي ولم يبلغ حد الرامح وهو الصغير جدا (قوله فأحرى الا غريض والطلع)
 الحاصل أن مراتب الملح سبعة طلع وأغريض فيبلغ صغير وهو المسمى بالنبت فيبلغ كبير وهو المسمى
 بالزهر وهو سدر وطرط ومنه روي بحكمها قولك طاب ررت وكل واحد من هذه إما أن يباع بمثله أو بعينه فالجمله
 تسعة وأربعون صورة المكرر منها إحدى وعشرون صورة والباقي من غير تكرار ثمانية وعشرون صورة
 وهي بيع الطلع بمثله وبالسنة بعده وبيع الاغريض بمثله وبالحصة بعده وبيع الملح الصغير بمثله وبالأربعة
 بعده وبيع الكبير بمثله وبالثلاثة بعده وبيع البسر بمثله وبالأثنين بعده وبيع الرطب بمثله وبالتمر وبيع التمر
 بالتمر والجائر من هذه أربع وعشرون صورة وهي بيع كل عثله بشرط المماثلة والمماثلة في الأربعة
 الأخيرة وأما في الثلاثة الأولى فالجواز لو مع التفاضل ولو مع عدم المماثلة وبيع الطلع بكل واحد من
 الستة بعده وبيع الاغريض بكل واحد من الحصة بعده وبيع الملح الصغير بكل واحد من الأربعة بعده
 ولو متفاضلا ولو لا أجل ان كان البيع على شرط الجداد أو محدودا أو ما على التسقية في شجره حتى يراد
 لا كانه فيمنع كما يمنع بيع التمر وطرط أو بسدر أو كبير بلح وكذا يمنع بيع كبير الملح رطب لا بد من لانهما
 كشئ واحد وكذا يمنع البسر الرطب على أي حال لا مثله بمثل ولا متفاضلا فصور المصنف خمسة (قوله على
 المعروف) أي والا لمنع بيعه بطعام لا حل واللام باطل (قوله والماء جنس) المراد به كل ما يشرب ولو
 عند الضرورة والمراد بالماء ما لا يشرب أصلا ولو عند الضرورة (قوله أنه لا يدخل بينهما سلف حرم
 منفعة) أي وحينئذ فيحوز بيع أحد هما بالآخر متفاضلا من أحواله أو بالآخر فلاهما جنسان
 وأما الثاني ولانه ليس بطعام حتى يدخله بالساء وحيث كانا جنسين كان ذلك سليما (قوله بخلاف الجنس
 الواحد) أي فانه يجوز بيع بعضه بعض ولو متفاضلا اذا كان يدا يدا ولا يجوز متفاضلا اذا كان لا حل لا
 سلم الشئ في نفسه سلف حرمه وهو واضح ان كان المعجل اعمها والقليل وأما ان كان المعجل الكثير
 فظاهر المدونة منه أنه أيضا والعلة معنى على أن ثمة ضمان يجعل نوجب المنع والا فلا وجه لمنعه (قوله الا
 الترمس) أي فان صلغه ينقله عن جنسه وألحق بصاق الترمس ندريس الفول وصلق الفول الحار للكلغة
 أي المشقة وحينئذ فيحوز بيع الفول المدمس والفول الحار بالفول اليابس ولو متفاضلا اذا كان مباحرة
 (قوله والدقيق ليس جنسا منفردا عن أصله) أي وحينئذ فيحوز بيعه بالحبة متماثلا لا متفاضلا وبأي
 أن المماثلة هنا تتم بالورن لا بالكيل وقيل تعتبر بكل منهما (قوله والعجين مع الدقيق او القمح جنس
 واحد) أي فلا يباع العجين بواحد منهما الا اذا كان متماثلا وتعتبر المماثلة في قدر الدقيق فحرم يبايس
 الجانبين في بيع العجين بالقمح وفي جانب العجين اذ ابيع بالدقيق كما يأتي (قوله على
 المعتمد) وحاصله أن التنبيد مع التمر جنس واحد وكذلك مع الحل حرم واحد لا يمنع بيعه بالتمر مطلقا
 ويجوز بيعه بالحل متماثلا لا متفاضلا وأما الحل مع التمر فحرمهما جنسان فالتمر طرف والحل طرف والتنبيد
 واسطه بينهما فهو مع كل طرفي جنس والطرفان حرام (قوله وطبخ لحم ببرار) أي وأما طبخ أرز ببرار
 فانه لا ينقل كذا في عقب وفيه نظرفان طاهر كلام ابن شبر كافي المواق أن كل ما طبخ ببرار ينقل عن أصله
 بذلك سواء اللحم والارز وغيرهما (قوله وبخلاف شبهه وتجنيفه) أي بالانزاع أي أو غيرهما من
 المصلح كالبصل أو الثوم مع الملح (قوله لا بدونها) أي لا ان كان التجفيف بدون أن يراد فانه لا ينقل عن
 اليه (قوله وسويق وسمن) الطاهر كالملاح ان الواو في قوله وسمن بمعنى مع وأب صراده أن السويق ادالب

فحتى اضيف للماء والملاح لبصل كفي في النقل (وبخلاف شبهه) أي اللحم بالبار (وتجنيفه) انزاع وهو (بها) أي
 بالانزاع فانه ما قبل لا بدونها (وبخلاف الخبر) بفتح الحاء فانه نازل عن العجين والدقيق (وقلي قمح) مثلا فانه ما قبل (وسويق) المراد
 به القمح المصنوع المطبوخ بعد صلغه فانه ينقل لاجتماع هين فيه وان كان كل واحد منهما منفردا لا ينقل (وبخلاف سمن) أي تسمين

فانه ناقل عن اللبن الذي اخرج زبدته (وجازته) أي بيعة (ولو قدم شجر) بجد يد أو قديم فالصور أو بيع وقيل لا يجوز قديم بجد يد لعدم تحقيقه جائلة (و) جازا بن (حليب) أي بيعة بمثله (ورطب) بمثله يضم الراوي قطع الطامع ما اضيق ولم يبدس والاقنمر (ومشوى) بمثله (وقديد) بمثله واعلم أن اللحم اما قديد أو مشوى أو مطبوخ أو في بيعة كل واحد بمثله جائز كالتي بكل واحد ان كان مأزرا كما تقدم والامنع مع المشوى والقديد مطلقا لا به رطب بياس ومع (٤٦) المطبوخ متفاضلا فقط أو المشوى والقديد والمطبوخ ولا يجوز بيع واحد منها

واحد من باقيها ان كان الناقل في كل أولنا وفيها ولو متماثلا فان كان الناقل بأحد هما فقط جاز ولو متفاضلا (وعفن) وهو ما تغير طعمه من اللحم بمثله ومغلول بمثله ان قل الغلت (وزبد) بمثله (ومن) هو زبد مطبوخ بمثله (وجبن) بمثله (وأقط) لبن مستحجر يطبخ به بمثله فقوله (بمثلهما) راجع للجميع أي كل واحد منها بمثله (كربون ولحم) أي يجوز كل واحد منهما بمثله ان كانا رطبين أو يابسين (لارطبهما بياسهما) بطنية الصمير وفي بعض النسخ لارطبهما بياسهما بضمير المؤنث العائد على أكثر من اثنين وعليها يكون مرفوعا لعطفه على المرفوعات قبل الكاف (و) لا (مباول) من قمع أو غيره (بمثله) من جنس وبوي لا متماثلا ولا متفاضلا لا كيلا ولا وزنا لعدم تحقيق المماثلة في البطل لجواز أن أحدهما يشرب أكثر من الآخر (و) لا (لبن) حليب (زبد) سواء أريد أحد اللبنين لأخراج زبدته أم لا إلا أن يخرج زبدته (فيجوز بيعه بالزبد وأولى بالسمن) واعتبر

سمن ينتقل عن السويق غير الملتوت وبهذا سلم من اعتراض ابن غازي في قوله وسمن بأنه يقتضي أن السمن جنس غير الزبد والحليب وان أجيب عنه أيضا بما قال شارحنا وحاصله أن المراد بالسويق التسويق والمراد بالسمن التسمين أي اس التسويق ينقل السويق عن أصله وهو القمع والتسمين ينقل السمن عن اللبن الذي أخرج زبدته (قوله ومشوى بمثله وقديد بمثله) نقل المواق عن ابن حبيب أنه لا يباع واحد منهما بمثله ونقل عقبة عن ابن رشد أنه لا يباع المشوى بالمشوى ولا القديد بالقديد إلا بتحري أصولها واداعتبرت المماثلة بينهما تحري الأصول فلا عبرة بالشئ والتقديم استوى أو اختلف اهـ بن (قوله وقديد) أي مقيد ومشمس بالشمس ثم ان شارحنا تبع العج حله على أن المراد قديد من اللحم وعفن من اللحم وفيه أنه يصير تكرار مع قول المصنف بعد ولحم فالأولى أن يحمل قوله قديد وعفن أي من الباع (قوله واعلم الخ) أشار بذلك إلى أن صور بيع اللحم باللحم ست عشرة صورة لأن اللحم اما قديد أو مشوى أو مطبوخ أو في بيعة وكل واحد منها ما أن يباع بمثله أو غيره فالجمله ست عشرة صورة من ضرب أرعة في أرعة المكرر منها ستة والباقي بلا تكرار عشرة وقديد ذكر الشارح أحكامها مستوفاة (قوله ان كان) أي كل واحد بأمرار (قوله مطلقا أي متماثلا ومتفاضلا) (قوله بأحد هما) أي بأحد المبيعين (قوله مستحجر) أي بعد اخراج زبدته (قوله أي كل واحد منهما بمثله) اعلم أن اللبن وما قلد منه سبعة أنواع حليب وزبد وسمن وجبن وأقط ومخيض ومضروب وبيع كل واحد من هذه السبعة اما بوعه أو بعرفوه فالصور تسع وأربعون صورة المكرر منها إحدى وعشرون والباقي بعد اسقاط المكرر ثمانية وعشرون الجائز منها قطعا ست عشرة صورة وهي بيع كل واحد بمثله وبيع المخيض والمضروب فهذه ثمانية وكذلك بيع كل من المخيض والمضروب بالحليب أو الزبد أو السمن أو اللبن فهذه ثمانية أيضا واما بيع المخيض أو المضروب بالأقط ففيل بالجوار بشرط المماثلة وقيل بالمنع واستظهر لان الاقط اما مخيض أو مضروب فهو بيع رطب بياس من جنسه وكذا اختلف في بيع اللبن بالأقط والظاهر المانع كذا قالوا وطاهره سواء كان اللبن من حليب أو من مخيض أو مضروب والظاهر المانع اذا كان من مخيض أو مضروب وأما ان كان من حليب فانه يجوز لان المقصود منه ما يختلف فهذه صور ثلاثة تختلف فيها واما الصور الممنوعة اتفاقا فتسعة بيع الحليب بزبد أو سمن أو جبن أو أقط وبيع زبد بسمن أو جبن أو أقط وبيع السمن بجبن أو أقط (قوله لارطبهما بياسهما) أي لارطب الزبد واللحم بياسهما (قوله لعطفه على المرفوعات) أي وهو الاتمر وما بعده (قوله ولابن حليب بزبد) أي أو سمن وقوله إلا أن يخرج زبدته أي بحيث يصير مخيضا أو مضروبا (قوله وطاهره كلامهم ولو كان الخ) أي طاهره كلامهم جوار البيعة اذا استوى الخبران دقيقا بالتحري ولو كان وزن أحد الخبرين أكثر من الآخر (قوله اعتبر وزن الخبرين فقط لا الدقيق) أي قال استوى وزنه ما جارا ولا لاسما أن الاخبار كلها جنس ولو من وطنية وقمع فان كانا من صنفين غير ربويين كبربرسيم وزرغاسول أو كان أحدهما ربويا والآخر غير ربوي لم يعتبر وزن ولا غيره لحواز المفاضلة حينئذ انظرين (قوله فيكفي العدد) أي رذا العدد ولو راد الوزن على العدد أو نقص وما ذكره الشارح من الاكتفاء بوزن العدد هو ما نقله الطحطاوي عن ابن شعبان وذكره المواق أن القرض اما يعتبر فيه الوزن لا قدر الدقيق ولا العدد سواء كان الخبران من صنف واحد ربوي أو من جنسين ربويين واستظهر شيخنا العدوى ما لابن شعبان والحاصل أنه يعتبر في بيع الخبر بمثله تحري قدر الدقيق ان اتحدا أصلا ولا يتحدا أصلا فلا بد من التساوي في الوزن كالقرض مطلقا عند المواق وعند غيره يكفي العدد وان

الدقيق) أي قدره (في) بيع (خبر مثله) من صنف واحد ربوي فيعتبر قدره دقيق كل ولو بالتحري وطاهر زاد كلامهم ولو كان وزن أحد الخبرين أكثر من الآخر فان كانا من صنفين ربويين اعتبر وزن الخبرين فقط لا الدقيق وقولنا في بيع خبر وأما في القرض فيكفي العدد لأنهم لا يقصدون المبايع بذلك بل المعروف ونقل عن ابن شعبان لا بأس أن يتسايف الخبران في جابئتهم والخبر والخبر

ويقتضون مثله (كعجين) يبيع (بخطئة أو بدقيق) فيعتبر قدر الدقيق في المستلثين تحريما من الجانبين في الأولى ومن العجين في الثانية إذا كان صلها من جنس واحد ونوى والابراز من غير تحري (وبجارية ص) أي يبيعه (بدقيق) بشرط التماثل لأن الطحن غير ناقل (وهل) محل الجواز (ان رونا) أي فالشرط التماثل بالوزن ولا عبرة بتماثل الكيل أو مطلقا (٤٧) وهو المعتمد (تردد واعتبرت المماثلة) المطالبة

في الرويات (بمعيار الشرع) وما ورد عنه في شيء أنه كان يكال كالقمح والمماثلة فيه بالكيل لا بالوزن وهذا ما يضعف القول باعتبار الوزن في المسئلة قبلها وما ورد عنه في شيء أنه كان يوزن كالقمح والمماثلة فيه بالوزن لا بالكيل فلا يجوز بيع قمح بقمح وزنا ولا نقد بنقد كيلا (والا) برده عن الشرع معيار معين في شيء من الأشياء (وبالعادة) العامة كاللحم فانه يوزن في كل بلد أو الخاصة كالسمن والابن والزيت والعسل فانه يختلف باختلاف البلاد فيعمل في كل محل بعادته (فان عسر الوزن) فيما هو مغاير له سرفا وبأدب (بجاز التحري) ان لم يقدر على فاسد اذ عند العجز لا يتأتى الجواز والصواب ان لم يتعد التحري لكثرة أو يريد لا قبل ان والاخص أن يقول ان أمكن وخص التحري بعسر الوزن لأن الكيل والعدد لا يعسران حوار الكيل بنظر المكيال المعهود ثم تقييده بالعسر هو قول الأكثر في ابن عرفة

راد أحدهما في الوزن (قوله ويقتضون مثله) أي في العدد (قوله من غير تحري) أي لا فيقفهما لكن لا بد من علم قدر العجين ومقابلته ولو بالتحري فيما يكون فيه التحري لأجل أن يقع العقد على معلوم (قوله غير ناقل) أي حتى انه يجوز التفاضل (قوله وهل ان ورنا الخ) قال ابن شاس اختلف في بيع القمح بالدقيق ف قيل بالحوار وقيل بنقيته وقيل بجواره بالوزن لا بالكيل وبعض المتأخرين يرى أن هذا تفسير للقوانين ويجعل المذهب على قول واحد وبعضهم ينكر ذلك وإلى الطريقتين أشار المصنف بالتردد بقوله وهل ان وزنا أي وهل الحوار محله ان وزنا وما ان كيلا فالمنع بناء على أن المذهب على قول واحد وقوله أو مطلقا أي أو الجواز مطلقا سواء كيلا أو وزنا بناء على أن المذهب ذو أقوال ثلاثة والراجح أولها (قوله معيار الشرع) أي بالمعيار الذي اعتبره الشارع في ذلك النوع من كيل أو وزن ولا يشترط خصوص المعيار الذي كان في زمانه صلى الله عليه وسلم وما ورد عنه أنه يكال كالقمح ولا تصح المبادلة فيه الا اذا حصل التماثل بالكيل أي كيل كان وكذا يقال فيما ورد عن الشارع انه يوزن كالقمح (قوله فلا يجوز بيع قمح بقمح وزنا) أي كقسطا رقة حاب قسطا رقة حابا (قوله ولا نقد بنقد كيلا) أي كربع وصة عددية بربع مثله (قوله باختلاف البلاد) أي في بعض البلاد تستعمل الكيل فيما ذكره من الوزن وبعض البلاد بالعكس (قوله فيعمل في كل محل بعادته) أي ولا يجوز بيع سمن بسمن ولا زيت بزيت ولا عسل بعسل كيلا في بلد عادتهم وزنه ولا وزنا في بلد عادتهم كيله (قوله فان عسر الوزن جاز التحري) حاصل ما لا بد من رشد في سماع عيسى أن كل ما يباع وزنا ولا يباع كيلا مما هو نوى تحريمه المبادلة والقسمة على تحري الوزن وهو ما في المدونة وكل ما يباع كيلا ولا وزنا مما هو نوى فلا يجوز فيه المبادلة ولا القسمة بالتحري كيله لا خلاف بل لا بد من كيله بالفعل وأما ما ليس بنوى فاختلاف في جواز القسمة فيه والمبادلة على التحري على ثلاثة أقوال أحدها الجواز فيما يباع وزنا ولا كيلا وهو مذهب ابن القاسم فيما حكى ابن عبدوس والثاني الحوار مطلقا وهو قول أشهب وابن القاسم في العتبية وابن حبيب والثالث عسر الجواز مطلقا وهو الذي في آخر كتاب السلم الثالث من المدونة ونقل ابن عرفة عن الساجي أن المشهور جواز التحري في الموزون سواء كان زنا أو وزنا ولم يكن في وزنه عسر وهو ظاهر المدونة خلافا لما صنف فانه قيد حوار تحري الوزن بعسره بالفعل فتأمل انظر بن (قوله ان لم يقدر على تحريه) أي ان انتفت القدرة على تحريه بان عجز عنه (قوله فالصواب) أي لا نطاهره أن حوار التحري عند عدم القدرة على التحري مع ان العجز عن التحري انما ينتج منعه لا جواره (قوله أو يزيد لا قبل ان) أي يكون عطف على محذوف أي فان عسر الوزن جاز التحري ان قدر عليه لا ان لم يقدر على تحريه (قوله ان أمكن) أي لعدم الكثرة جدا (قوله الجواز الكيل بعير المكيال المعهود) المراد حوار الكيل بعير المعهود في هذا الموضع الذي يحصل فيه العذر وهو المادية ومحل السفر وليس المراد أن الكيل بعير المعهود جائز مطلقا ما عدا قوله وجهل شمس أو مشمن أن شراء كل قفة من القمح بكدام ممنوع للجهل بقدر المبيع (قوله بعير المكيال المعهود) أي كالقفة والطافية والاماء والحلة والعرارة (قوله ثم تقييد بالعسر) أي ثم ان تقييد حوار التحري بعسر الوزن (قوله وفسد مهي عنه) أي مهي عن تعاطيه وهذه قصية كلية شاملة للعبادات والمعاملات وهي العقود سواء كان العقد عقد سكاح أو بيع كما مثل لذلك الشارح واعلم ان الهى عن الشيء اما لذاته كالدم والخمر أو لوصفه كالخمر وهو الاسكارا ونحوه لا ربه كصوم يوم العيد لان صومه يستلزم الاعراض عن ضيافة الله فان كان الهى لو احدث ماد كركان مقتصيا للفساد وان كان الهى عن الشيء لخارج عنه غير لارم كالصلاة في الدار المعصومة فلا يقتضي الفساد بقول الشارح ومحل القاعدة أي فساد الهى عنه اذ لم يكن الهى لامر خارج عنه غير لارم أي بان كان لذات الشيء لوصفه ولا مخرج خارج عنه لارم له (قوله لان الهى الخ) علة لقول المصنف وفسد مهي عنه (قوله لا الدليل) أي امر على يدل على الصحة أي على صحة

والمدونة أنه يجوز التحري في الموزون وان لم يعسر (وفسد مهي عنه) أي بطل أي لم ينقض سواء كان عبادة كصوم يوم العيد أو عقدا كسكاح المريض أو المحرم وكبيع بالادارة على تسليمه أو مجهول لان الهى يقتضي الفساد (لا الدليل) يدل على الصحة

كأنه نجس والمهرأة وثاق الركبان ويكون مخصصاً لتلك القاعدة ويؤخذ من هذا فساد الصلاة وقت طلوع الشمس وغروبها إذا دلل على صحته أو دلالة لقول المصنف وقطع محرم بوقت نهى على الصحة وحمل القاعدة ما لم يكن النهى لأمر خارج غير لازم فلا يقتضي الفساد كالصلاة بالارض المغصوبة والوضوء بالماء المصسوب ألا ترى أن اشغال بقعة العير بلاذنه أو اتلاف ماله أو الاعراض عن سماع الخطبة أو انس الحرير حرام في ذاته مطلقاً فليس (٤٨) بصلاة أم لا ثم مثل للمنهى عنه بقوله (كحيوان) مباح الاكل يباع (بلحم

جنسه) لانه معلوم مجهول وهو مرأنة (أو لم يطبخ) فان طبخ ولو بغير أترار جارياً بعد الطبخ عن الحيوان وشمل قوله كحيوان ما فيه منفعة كثيرة وبراءة للفنسية وما لا تطول حياته أولاً منفعة فيه إلا اللحم أو قلت فهذه أربع صور ومفهوم بلحم جنسه جواز بلحم غير جنسه مطلقاً في الصورة الأولى وبشرط المساجرة في الثلاثة بعدها لأن ما لا تطول حياته وما بعده طعام حكا (أو) كحيوان مطلقاً بأقسامه الأربعة (ع) أي كحيوان (لا تطول حياته) كطير ماء (أو) كحيوان (لا منفعة فيه إلا اللحم) كخصى معز (أو) قلت (منفعته كخصى صان فهذه اثنتا عشرة صورة من ضرب أربعة في ثلاثة إلا أنه يتكرر منها ثلاثة لأن الأربعة فيما لا تطول حياته بأربعة وأدصر منها فيما بعده تكررت واحدة وهي ما لا تطول حياته بما لا منفعة فيه إلا اللحم وإذا دصر منها في الأخيرة تكررت انسان وهما ما لا منفعة فيه إلا اللحم أو ما لا تطول حياته بما قلت والباقي تسعة تضم إلى الأربعة المتقدمة وهي بيع الحيوان مطلقاً

المنهى عنه فلا فساد وسواء كان الدليل المدكور متصلاً بالهوى أو منفعة صلاحه ويكون ذلك الدليل مخصصاً لتلك القاعدة (قوله كالجش والمهرأة) يعني العتمة بهما لانه هو الذي يوصف بالفساد لولا وجود الدليل على صحته (قوله ولا دلالة لخال) لحوار أن يكون المعنى ترك التباس بهذا الأمر العير المعقولة تأمل (قوله كحيوان) أي حى وأما قيد بقوله مباح لا كل لاجل صحة الدليل بعد ذلك بالمزاينة أذ يبيع الخيل ونحوها باللحم حائراً لعدم المزاينة وسواء كان البيع نقداً أو لاجل (قوله لانه معلوم) أي وهو اللحم وقوله مجهول أي وهو الحيوان (قوله ولو بغير أترار) أي كما أفاده اللفظ وهو المعول عليه فنقل اللحم عن الحيوان يكون بأدنى باقل بخلاف نقل اللحم عن اللحم فانه لا يكفي فيه مجرد الطبخ خلافاً لمن قال ان اللحم لا ينقل عن الحيوان إلا بالطبخ بازار (قوله ما فيه منفعة كثيرة) أي كالمقرو والابل واثبات الضأن وفحوله وكذا اثبات المزدحموطا (قوله وما لا تطول حياته) أي كطير ماء (قوله أو لا منفعة فيه إلا اللحم) أي كخصى المعز (قوله أو قلت) أي منفعته كخصى صان إذ منفعته وهي الصوف يسيرة (قوله فهذه أربع صور) أي كالأصنوعة (قوله جواز) أي الحيوان بلحم غير جنسه بأن يبيع الحيوان الحى بلحم طيراً أو بلحم معز (قوله مطلقاً) أي سواء كان مناجرة أو لاجل والمراد بالصورة الأولى ما إذا كان الحيوان المبيع بلحم من غير جنسه منفعة كثيرة ويراد للفنسية (قوله وبشرط المساجرة في الثلاثة بعده) أي ما إذا كان الحيوان الذي يبيع لحم من غير جنسه لا تطول حياته أو لا منفعة فيه إلا اللحم أو كانت منفعة قليلة (قوله طعام حكا) أي يبيع الطعام بالطعام تحب فيه المساجرة ولو كانا جنسين (قوله أو كحيوان مطلقاً) أي سواء كان كثير المنفعة أو لا تطول حياته أو لا منفعة له إلا اللحم أو قلت منفعته (قوله وأدصر منها) أي الأربعة وقوله فيما بعده وهو ما لا منفعة فيه إلا اللحم (قوله في الأخير) أي وهو ما قلت منفعته (قوله عما قلت) أي إذا بيع كل منهما بما قلت منفعته (قوله نصم الخ) والحاصل ان المصنف شمل كلامه ست عشرة صورة كلها مبيعة وهي بيع الحيوان بأقسامه الأربعة بلحم جنسه وبيع الحيوان بأقسامه الأربعة بما لا تطول حياته وبيع الحيوان بأقسامه الأربعة بما لا منفعة فيه إلا اللحم وبيع الحيوان بأقسامه الأربعة عما قلت منفعته فهذه ست عشرة صورة المذكور منها ثلاث يبنى ثلاث عشرة صورة (قوله على تفصيل المتقدم) أي فان كان اللحمان من جنس واحد وبت المساجرة والمماثلة في الورن والحفاى أو الرطوبة وان كانا من جنس حار والمماثلة في رطوبة المساجرة (قوله وانما منع) أي يبيع الحيوان بأقسامه الأربعة (قوله لان الثلاثة طعام حكا) أي فإذا بيعت عما فيه منفعة كثيرة كان من بيع الحيوان بلحم جنسه وإذا بيعت بما كان من بيع الطعام بالطعام المشكوك في غائله (قوله وللدائى) أي فلا حل اعتبار أن ما لا تطول حياته قسم وما بعده قسم ثنى الصمير الخ (قوله ولا يجوز) أي الثلاثة طعام لاجل أي ولا يؤخذ منها كراء أرض ولا تؤخذ قصاء عن دراهم أو كريت بها الأرض ولا يؤخذ قضاء عن غيرها طعام بخلاف الحيوان الذي يراد للفنسية لكثرة منفعته فانه يحور به بطعام ولولا حل ويحور كراء الأرض به وأحده قصاء عما كريت به الأرض وأخذ الطعام قصاء عن غيره وذلك لانه لما كان مقتضى لمساغع غير الاكل صار ليس طعاماً لا حقيقة ولا حكماً واعلم أنه كما لا يجوز بيع ما ذكر من الحيوانات الثلاثة طعام بسببه لا يحور أن يباع اللحم بطعام بسببه ولا الاقتضاء عن غير الطعام طعاماً ولا يجوز بيع شاة للحرار بدراهم ثم يأتى حديد الدرهم لحماً أو قمحاً أو لعلها الدراهم المتوسطة بين العقد والقض فكأنه باعها أولاً بطعام (قوله فان كان) أي خصى الصان يقتنى لصوفه وقوله حار أي حار يبعه بالطعام لاجل لان اقتناءه لاجل صوفه يرله مرة ذى المنفعة الكثيرة ومثله خصى المعز إذا كان يقتنى شعره كما يفيد المعنى ونص عليه

وباللحم الثلاثة عشر وبقى بيع اللحم بمحور على تفصيله المتقدم وبيع حيوان يراد للفنسية بمثله وحائز قطعاً في الصور خمسة عشر وانما بيع ما لا تطول حياته وما بعده لان الثلاثة طعام حكا وإذا كانت كذلك (بلا يجوز ان) أي بما لا تطول حياته وما بعده وللدائى الصمير وقال ولا يجوز أي الثلاثة (طعام لاجل) لانه طعام بطعام بسببه كان أحسن وقوله (كخصى صان) مثال لما قلت منفعته كما هي

أذنته وهي الصوف يسيرة فإن كان يقتنى لصوفه جاز (وكبيع الثور) فإنه فاسد للمس عنه (كبيعهها في حبتها) التي ستظهر في السود
أو التي يقولها أهل الذبيرة للجهل بالعوض (أو) بيعها (على حكمه) أي العاقد من (أو) بائع أو مشتر (أو) على (حكم غيره) أجنبي أي بـ
بحكم به ولأن أي جعل العقد

بناو الثمن هو كره على
حكمه (أو) على (رضاه)
أي رضامن ذكر والفرق
بين الحكم والرضا أن الحكم
يرجع للزام بخلاف
الرضا كما يفهم من قولنا أنا
حكمت عليكم بكذا وأنا
رضيت بكذا (أو تولى
أيها البائع) (ساعة) (لغيره)
عما اشترى بها (لم يذكرها)
المولى ولا غيره لمن ولاه
(أو) لم يذكر (غها)
قوله (بالزام) راجع لما بعد
الكاف فإن كان على الخيار
صح في الجبيع والسكوت
كالزام إلا في التولية
فتصح وله الخيار لأنها
معروف (و كلامه الثوب
أو منابذته) فانه فاسد
للمس عنه ذلك أما بيع
الملاسة فهو أن يبيعه
الثوب ولا ينشره ولا يعلم
ما به أو يبيع ولو مقمرا
ولا يتأمل بل يكتفي في لزوم
البيع بالمسة فالمفاعلة
على غير باعها والمنابذة أن
أن يبيعه ثوبه بثوبه
وتنذه اليه وينذه اليك
بلا تأمل مسكنا على الزام
فالمفاعلة هي على باعها ومثله
في المنع ما لو باعه بدراهم
وبمنذه له (فيلزم) فيهما فإن
كان بجبار جاز (وكبيع

(قوله وكبيع الثور) أي البيع الملايس للعر ولا أن العر ومبيع والعر والتردد بين أمرين أحدهما على
العرض والثاني على خلافه (قوله للجهل بالعوض) أي حين العقد وان كان يعلم بعد ذلك (قوله أو بيعها على
حكمه) أي بان يقول البائع للمشتري بعثت هذه السلعة بما تحكم به أو بما ترضى به أنت من الثمن فيقول
المشتري اشترى بها بذلك ثم يفرض المشتري الثمن بأن يقول رضيت أن الثمن كذا أو حكمت بأن الثمن
كذا أو يقول المشتري اشترى تلك السلعة منك بما تحكم به أنت يا بائع أو بما يحكم به فلان الأجنبي أو بما
ترضى به أنت أو بما يرضى به فلان الأجنبي فيقول له البائع بعثت بذلك ثم يحكم البائع أو الأجنبي بشمن
يذكره أو يقول رضيت أن الثمن كذا (قوله من ذكر) أي من البائع والمشتري والأجنبي (قوله يرجع
للزام) بمعنى أن الحكم يلزمهما الثمن الذي حكم به حبرا عليهم ما بخلاف الرضا فإنه لا يلزمهما الثمن الذي
رضيه بل إن رضيا به فيها ونعمت والار جعاعن ذلك الثمن لما يرضيان به وليس له الزام به وهذا لا ينافي
قول المصنف بالزام لأن مراده بالزام لاصل العقد وأما الثمن فقد يكون موقفا على ما يرضيان به وانما جع
المصنف بين الحكم والرضا نظر السكون العاقد قد يعبر بهذا وقد يعبر بهذا فاندفع ما يقال كان الأولى حذف
الرضا لأن الحكم أخص منه فيلزم من الحكم بشئ الرضا به فتأمل (قوله لم يذكرها المولى ولا غيره لمن ولاه) أي
وانما ذكره ثمها وقوله أو لم يذكر غها أي أورد كرهاه ولكن لم يذكر غها (قوله بالزام) اعلم أن المضر الدخول
على روم البيع لهما أولا أحدهما في مسألة بيعها بغيرتها أو على حكم غير المتبايعين أو رضاه وأما على حكم
أحد المتبايعين أو رضاه فالمضر الزام غير من له الحكم أو الرضا بهما وأما في التولية فالمضر الزام الجاهل
منهما ما شمن (قوله وكلامه الثوب) أي وكالبيع المحتوي على ملاسة الثوب أو منابذته بأن يتفق
معه على أن يبيع له الثوب قبل تأمله فيها بكذا وأنه بمجرد لمس المشتري لها يصدق البيع من غير أن ينشرها
و يعلم ما فيها أو أنه بمجرد أن يأتي بها البائع و يطردها للمشتري لزم البيع والممس من المشتري وأما التبدل
فهو من البائع وقوله وكلامه الثوب أي ملاسة المشتري الثوب أي ويكتفي في لزوم البيع وتحققه
بذلك من غير أن ينشرها أو يعلم ما فيها أو مالوا باعها له قبل التأمل فيها على شرط أن ينظر فيها فإن أعجته
أمسكها أو أوردها كان جائزا (قوله ولا ينشره) أي والحال أن المشتري لا ينشره الخ وقوله ولا يتأمل بل
يكتفي في لزوم البيع بالمسة أي بلمس المشتري له هداما تنم تصور مسألة الملاسة فكان الأولى للشاح
أن يقدمه قبل قوله أو دليل مقمرا لانه إشارة لمسألة أخرى وحاصلها أن يبيع الثوب الذي لا يعلم ما فيها
بالليل ولو كان مقمرا مبيع ومثل الثوب في عدم جواز بيعه بالليل ولو مقمرا الحيوان غير ما كقول
اللحم وكداما كوله عند ابن القاسم وقال أشهد شراء ما يؤكل لحمه في الليل جائز سواء كان الليل مقمرا
أو غير مقمرا لأن الخبرة بالبدن بين المقصود منه من سمن أو هزال وأما الدابة الغير المأكولة ويحور بيعها في
الليل المقمرون المظلم والظاهر أن الحوت كهيئة الانعام وانظر هل شراء الحبوب في الليل المقمرون يجري
على الحلال أم لا (قوله وتنبذه اليه) أي بلا تأمل فيها والحال أنهم قد دخلوا على روم البيع بمجرد حصول
نبذها من البائع (قوله وهل هو بيع) أي بأن يقول البائع للمشتري أبيعك على البت قدر من أرضي هذه
مبدؤه من محل وقوى أو من محل وقوى فلان إلى ما ينتمى رمية الحصاة أي أو من فلاي بكذا فيبيع ذلك
للجهل بقدره لاختلاف الرمي ومحل الفساد ادا وقع البيع على اللزوم (قوله أو هو بيع يلزم وقوعها) بأن
يقول له اشترى منك هذه الساعة بكذا أو انعقاد البيع اذا وقعت الحصاة مني أو منك أو من فلان باختيار
ممن هي معه وبأحد الحصاة في يده أو حبيبه فإذا أرفعه المبيع فقد علق الانعقاد على السقوط في زمن
غير معين فالبيع فاسد للجهل بزمن وقوعها ففيه تأجيل بأجل مجهول فلو عين لوقعها باختياره أجلا
معلوما وكان قد رزمن الخيار كذا وقعت الحصاة من طلوع الشمس إلى الظهر أو من اليوم إلى غده قصدا
كان البيع لازما لم يفسد (قوله ممن هي معه) أي في زمان غير معين (قوله أو على ما تقع عليه الخ) أي بأن

(٧ - دسوقي ثالث) الحصاة وهل هو بيع) قدر من أرض مبدؤه من الرمي الحصاة إلى (منهاها) أي
الحصاة (أو) هو بيع (يلزم وقوعها) من بد أحد المتبايعين أو غيرهما أي متى سقطت ممن هي معه ولو باختياره لزم البيع وفساد
للجهل زمن وقوعها ففيه تأجيل بأجل مجهول (أو) هو بيع يلزم (على ما تقع عليه) الحصاة من الثياب مثلا (بلا قصد) من الرمي

التي هي من أجل كونها من جنس الباش فبشرط أن يكون المشتري بغير شرط أن يكون المقطع الذي تأخذه هو الذي تقع عليه الحصاة فيأخذ حصوة ويرميها فكل ما جاءت عليه كان هو المبيع والفرض أنه ليس هناك قصد للمقطع معين (قوله ان كان) أي ذلك القصد (قوله بأن يقول) أي البائع للمشتري (قوله فما خرج) أي من أجزاء تلك الحصاة التي تكسرت وقوله فما خرج أي وجده (قوله كان لا) أي أيها البائع (قوله للحديث) أي وهو ما في مسلم من نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصاة (قوله وكبيع ما في بطون الابل) أي من الجبين قال أبو اسحق الشاطبي يبيع الاجنحة لا يجوز وفسخ وان قبضها المشتري ردت فان كانت عليه القيمة وأجبر على أن يحكم ما بينهما أو يبيعهما (قوله وخصها بالذكر) أي مع أنه يهي عن بيع الجبين مطلقا سواء كان جبين ابل أو غيرها (قوله تبعه الامام في الموطا) وذلك لأنه روى في الموطا عن سعيد بن المسيب مرسل لا راي في الحيوان واعماله في فيه عن ثلاثة المصنفين والملاقيع وحبل الحيلة فقال مالك المصنفين يبيع ما في بطون اناث الابل والملاقيع يبيع ما في ظهور الفحول وحبل الحيلة يبيع الجزور الى أن ينتج نتاج الساقة (قوله أو يبيع ما في ظهورها) الضمير عائدة على الابل المتقدمة لكن في الكلام حذف مضاف أي أو ما في ظهور فحولها أو الضمير عائدة على الابل لا بالمعنى المتقدم ولا حاجة للمحذوف (قوله الى أن تلد الاولاد) أي التي هي في بطون أمهاتها كاشترى منها سلعة كذا بدينار مؤجل الى أن يولد للجنيين الذي في بطن ناقتي ولد (قوله بفتح الحاء والباء) أي وكل منهما مصدر بمعنى اسم المفعول أي ومجيئ بول المحبولة لأن الاول اسم مفعول والثاني جاع حائل كظالم وظلمة والا كان عين الاول وهو المصنفين فالحبل الاول مصدره الولد الثاني والحيلة مصدره الولد الاول الذي في بطن أمه وفي جعل الولد الثاني محبولا بحمار الاول (قوله حياته) أمالو كان بالنفقة عليه مدة معلومة جازان كان على أنه ان مات البائع قبل تمامها رجع ما في بطن ناقتي للوارث أو لبيت المال فان كان على أنه هبة للمشتري لم يرجع له عدوى (قوله ان كان مقوما) أي مطلقا معلوم القدر أو مجهوله وذلك كالأموال كل يوم يعطيه دجاجة وكان ما أعطاه له منصبا معلوم القدر أو كان غير منصف بطوحين الجهل تكون القيمة للحرى العادي (قوله والصورة أوسع) أي لان مادونه المشتري للبائع اما مقوم أو مثلي وفي كل امان يكون معلوم القدر أو مجهوله (قوله ولو سرفا) أي ولو كان ما نفقه المشتري على البائع من مقوم ومثلي سرفا بالنسبة للبائع (قوله في مسألة الاجارة) أي في الرجوع بالسرف في مسألة الاجارة مطلقا (قوله كان) أي السرف قائما أو فاقا وهذا بيان للاطلاق (قوله لم يرجع بدله) أي بدل السرف والحاصل ان غير السرف يرجع به مطلقا قائما أو فاقا وأما السرف فيرجع به في الاجارة مطلقا وأما في البيع ويرجع به ان كان قائما أو فاقا لم يرجع به وهذه التفرقة التي ذكرها أشارح بين الاجارة والبيع هي ما في المواق وفي من تحقيق أنه لا فرق بينهم ما وأن البيع كالاجارة في الرجوع بالسرف مطلقا كان قائما أو فاقا الا انه ان كان قائما أخذ بدله وان فات رجع بدله من قيمة أو مثل على ما هو ومن فروع المسئلة ما يقع كثيرا يخدم الشخص عند آخروا لا يخرج طعمه ويرجع عليه بأجرة مثله ويرجع الا يخرج عليه بما نفقه عليه (قوله ويقاصصه بما أنفق) أي ويقاصصه المشتري البائع بما أنفق عليه (قوله وكعسب الفحل) يطلق العسب على الذكر وعلى ضرب الفحل وهو المراد وقوله على عقود الاشياء أي جعلها أي يستأجر الفحل للضراب الى اجل الاشياء وعلى معنى الى واعتراض على المصنف في تعبيره بعقود بان المسموع اعقاق وسبق قول المصنف فان أعقت رباعي وعقاق كسحاب وكتاب انظر بن (قوله لانها قد لا تحبل) أي فيعسبن رب الفحل وقد تحبل في زمن قريب فيعسبن

أربعة للحديث ولذا لم يقل نأويلات (وكبيع ما) أي جنيين (في بطون الابل) مثلا وخصها بالذكر تبعه الامام في الموطا (أو) يبيع ما في (ظهورها) أي يبيع ما يكون منه الجنيين من ماء هذا الفحل بخلاف العسب فانه لا يستجار على الفعل أي صعوده على الانثى كما يأتي فلا تكرار (أو) اشترى شيئا أو أجل ثمنه الى أن ينتج بالبناء للمفعول (النتاج) بكسر نون أي الى أن تلد الاولاد وفسر المصنف الثلاثة بما في الموطا بقوله على سبيل اللف والنشر المرتب وهي المضامير والملاقيع جمع مضمون وملقوح وحبل الحيلة بفتح الحاء والباء فيهما (وكبيعه) بشمل الاجارة لان المراد يبيع الدات أو المنفعة أي يبيع البائع سلعة ذرا أو غيرها (بالنفقة عليه) أي على البائع (حياته) فانه مدله وراعه لم مدة الحياة (ورجع) المشتري الى البائع (بقيمة ما أنفق) ان كان مقولا أو مثليا مجهول القدر كما اذا كان

في عيال المشتري (أو مثله ان علم) المثلي بأن دفع اليه قدرا معلوما من طعام أو دوا أو دراهم فالصور أربع برجع بالقيمة في ثلاث وبمثل في واحدة (ولو) كان في الحالين (سرفا) بالنسبة للبائع المنفق عليه (على الارحح) في مسألة الاجارة مطلقا كان قائما أو فاقا وأما في البيع فلا يرجع الا اذا كان السرف قائما أو فاقا لم يرجع بدله (ورد) المبيع داتا أو منفعة (الا أن يفوت) هدم أو بناء فيغرم المشتري القيمة يوم قصه ويقاصصه بما أنفق فيه فصل أخذ (وكعسب الفحل) وهو ذلك بقوله (يستأجر على عقود الانثى) حتى تحبل ولا شأن في جهالة ذلك لانها قد لا تحبل

(وجا زمان) كيوم او يوفين (او هرات) كرتين او ثلاث بگذا (فان اعقت) اى جلت و علامته اعراضها عن الفحل (انفسخت
الاجارة فيهما وعليه بحساب ما انتفع) و كيعتقن (بجاءها بيعتين باعتبار تعدد الثمن في السلعتين والثمن في السلعة الواحدة) (ف
بيعة) اى عقد واحد وفسر ذلك بقوله (بيعهما بالزام بعشرة نقدا او اكثر لاجل) و يختار بعد ذلك فان وقع لاعلى الالزام وقال المشتري
اشترى بكذا فلا منع (او) يبيع بالزام (سلعتين) اى احداهما (مختلفتين) جنسا كتوب و دابة او صنفا كزراة و كساء للجهل في الثمن
ان اتحد الثمن او فيه وفي الثمن ان اختلف (الا) ان كان اختلافهما (٥١) (بجودة و رداة) فقطع مع اتفاقهما فيما عداهما.

فيجوز بيع واحد
على اللزوم شمن واحد
لان الغالب الدخول على
الاجود (وان اختلفت
قيمتها) الواو للعمال ولو
حذفه لكان احسن
ومحمل الجواران كان
الاختلاف بالجودة والرداء
مع اتحاد الشمن في غير
طعام (لا) في (طعام) فلا
يجوز بيع أحد طعامين
كصبرتين شمن واحد
على أن يختار ما يأخذ
منهما لان من خيرين
شئين بعد مستقلا لا به قد
يختار شيئا ثم ينقل عنه
الى اكثر منه أو اقل أو
أجود وهو تفاضل ولانه
يؤاى الى بيع الطعام قبل
قضه هذا اذا لم يكن معه
غيره بل (وان مع غير)
كبيع أحد طعامين مع
كل منهما أو مع أحدهما
ثوب وبالع عليه لئلا
يتوهم الجواران الطعام
تبع غير منظور اليه
وفهم من المصنف أن
الطعام لو اتفق جودة
ورداء وكبلا أنه يجوز هو
ظاهر بل المعتمد الجواز
فيما اذا اختلفا جودة
ورداء مع الاتفاق فيما
عداهما خلا فالظاهر
المصنف ووجه بأن الغالب

رب الاتى (قوله وجار زمان) أى جارا الاستعجار على ضربه زمانا معينا أو ممرات معينة فان جمع بينهما
كثلاث ممرات فى يوم لم يحز (قوله فان أعقت) أى حلت قبل تمام الزمان أو المرات (قوله انفسخت
الاجارة فيهما) أى عند ابن عرفة وهو المعتمد وقال ابن عبد السلام تنفسخ فى المرات دون لزمان بل
بأتى المستأجر بعد ذلك أى بعد أخذها بانئى تستوفى بها المنفعة أو يؤدى جميع الأجرة (قوله وعليه) أى
من الأجرة فإدا آجره ثلاث ممرات بدينار وحلت من أول مرة لزمه ثلث الدينار (قوله فى السلعتين) أى فى
مسئلة ما إذا كان المبيع سلعتين وقوله فى السلعة أى فى مسئلة ما إذا كان المبيع سلعة (قوله أى عفسد
واحد) أشار به إلى أن المراد بالبيعة العقد وحينئذ فى املا للظرفية أو السببية (قوله يبيعها) أى وهى
أن يبيع السلعة ثمانية عشر (الخ) (قوله لاجل) أى معين ويأخذها المشتري على السكوت ولم يعين أحد
الامرئين (قوله ويختار بعد ذلك) أى بعد أخذها الشراء عشرة نقدا أو بأكثر لاجل وانما منع للجهل
بالثمن حال البيع (قوله فان وقع لاعلى الارام) أى بل وقع على الخيار (قوله فلا منع) أى كما أنه لا منع فى
عكس مثال المواقف وهو أن يبيعها بأحد عشر نقدا أو بعشرة لاجل وذلك لعدم تردد المشتري فإلا لان
العاقل انما يختار الأقل لاجل (قوله فيما عداهما) أى من الجنس والثلث (قوله الواو للحال) أى لان
القيمة دائمة تختلف باختلاف الجودة والرداءة ولا معنى للمبالغة على اختلافهما (قوله فى غير طعام) أى
بأن كانا ثوبين أو غيرهما من العبيد والبقر والشجر الذى لا عرفيه (قوله لاقى طعام) أى لاس كان
السلعتان المختلفتان بالجودة والرداءة فقط كل واحدة منهما طعام وأشار الشارح بقوله ومحل الجوار الخ الى
أن قول المصنف لا طعام بالجرح عطف على مقدرات الجودة وورداءة ويحور ذلك فى غير الطعام لاقى طعام
(قوله ولا يجوز بيع أحد طعامين) أى متحدى الجنس والكيل مختلفين فى الجودة والرداءة كما هو الموصوع
(قوله لانه قد يختار الخ) الاوضح فإدا اختار واحدة بعد أن احسار قبلها غيرهما وانتقل ثمنها لهذه والمستقل
اليه بمقتضى أن يكون أقل من المستقل عنه أو أثرا ومساويا والثلث فى التماثل كتشقق التماثل (قوله
أومع أحد هما ثوب) أى كما إذا كان صبرتان من الطعام مع كل واحدة ثوب أو مع أحدهما ثوب دون الأخرى
ويقول المالك لهما للمشتري أبيعك أحدى الصبرتين مع الثوب الذى معها بدينار على اللزوم ولان الخيار فى
التعيين أو أبيعك اما هذه الصبرة مع الثوب بدينار واما هذه الصبرة وحدها بدينار على اللزوم ويحسب
المشتري فى تعيين ما يأخذ وعلته لبيع فيهما ما فى ذلك من بيع الطعام قبل قبضه ولان من خير بين شئتين
بعد مستقلا فيؤدى أى يبيع طعام وعرض بطعام وعرض او يبيع طعام وعرض طعام وكل منهما ممنوع
الدخول الثلث فى التماثل (قوله فيما عداهما) أى من الجنس والكيل والثلث (قوله لانه لو أسلم الخ) أى
وحيثئذ فيقاس هذا المختلف فيه على المتفق عليه (قوله فى أنه لا يضر اختلافهما بالجودة والرداءة) أى
فقط مع اتفاقهما فى النوع والكيل والثلث (قوله فيما عداهما) بان كل اختلافهما فى الجنس أو الكيل
والحاصل ان الاقسام ثلاثة اذا اتحد الطعامان نوعا وكيلا وصفة أى جودة أو رداءة وأجزاختلفا فى النوع
والكيل فامنع اتحد فى النوع والكيل واختلفا فى الصفة فهو محل الخلاف والمعتمد الجوار (قوله ومثل
لأصعاب مع غيره الخ) أى لان البائع طعام والليف والجريد والخشب غير طعام (قوله من نخلات) المراد بالجمع
ما فوق الواحد (قوله ثم انتقل اليها) أى وهذه المستقل اليها بمقتضى أن يكون بيعها أقل من المستقل عنها

الاحول على اختيار الاجود كما مر فلا يصل وبأنه لا يدخله بيع الطعام قبل قبضه لانه لو أسلم في محوالة جاز أن يأخذ سحرا مثل الكيل بعد الاجل وجبئذا فالطعام وغيره سواء في أنه لا يضر اختلافها بالجوذة ولردائه ويضر اختلافها بما عداهما مثل للطعام مع غيره بقوله (كخولة) أي يبيع نخولة (متتمرة) على اللزوم لاختارها المشتري (من نخولات) مشمرات بساء على ان من خبر بين شيئين بعد متمم فلا فاذا اختاروا حدة بعد أي اختار فيها غير ما تم استقل اي ما في رد الى التفاضل بين الطعامين ان كانا يوجبون والى بيع الطعام قبل قبضه

ان كان البائع يبيع ثوبا كان له ان يبيعه بثمن باع بستانه المثلث واستثنى منه عدد ثلث
 مشتملة يختارها اشار الى جواز بقوله (لا البائع يستثنى (52) بخلافه المبيع على ان يختارها منه فيجوز اما لان المستثنى

مبني اعلان البائع يعلم
 عند حياضه من رديته
 فلا يختار ثم يشتغل ولا
 ان يكون غير المستثنى قد
 ثلث الثمن كليا او اقل ولا
 ينظر لعدد النخل ولا
 لقيمة على المعتمد
 (وكبيع حامل) امة او
 غيرها من الحيوان (بشره
 الخ) ان قصد استزادة
 الثمن فان قصد التبري
 جاز في الخلل الظاهر كالحق
 في الوحش اذ قد يربدها
 به دون الرائحة فان لم يصرح
 بما قصد حمل على الاستزادة
 في الوحش وفي غير آدى
 وعلى التبري في الرائحة
 (واغتفر غرر يسير) اجماعا
 (للمحاجة) أى للضرورة
 كاساس الدار فانما تشتري
 من غير معرفة عمقه ولا
 موضعه ولا مناته وكجارها
 مشاهرة مع احتمال
 نقصان الشهور وكجبة
 محشوة اوطاف والحشو
 مغيب وشرب من سقاء
 ودخول حمام مع اختلاف
 الشرب والاستعمال (لم
 يقصد) أى غير مقصود أى
 لم تكن العادة قصده
 فيخرج بقصد البشارة
 لكثير كبيع الطير في الهواء
 والسمك في الماء ولا يفتقر
 اجماعا وبقيد عدم القصد
 ببيع الحيوان بشرط الحمل
 على ماص (وكمزانة)
 بالتسوين من الزبن وهو
 الدفع لان كل واحد يدفع

أو أكثر أمساو أو الشك في التماثل كتحقق التفاضل (قوله ان كانا كيلين) أى ان دخلا على كيلهما أو على
 كيل أحدهما ثم لا يحق ان قوله والى بيع الطعام قبل قبضه ان كانا كيلين أو أحدهما غايته ان يبيع
 احدي صيرتين على الاروم يختاروا احدهما ثم لا يتأتى في بيع نخلة مثمرة من محلات مشمرات فالاولى
 للشارح ان يقره على قوله فيؤدى للتفاضل بين الطعامين ويحذف ما بعده تأملى (قوله موجوده) أى
 ظاهره ولا ينافى جوابه الا تبين بقوله اما لان المستثنى مبيع الخ ثم ان العبارة لا تخلو عن حذف والاصل
 ولما كانت العلة المذكورة موجودة فيمن باع الخ مع أنه جائز ان يشار لجوازه بقوله الخ (قوله يستثنى خسا الخ)
 أى بأن يقول أى هذا البستان المثمر بمائة الا خمس نخلات اختارها منه وأعنيها على حدة والمستثنى
 هذه الثمرة مع الاصول لان الكلام هنا في الطعام مع غيره وحيث يتحقق التكرار مع قوله سابقا وصورة وثمرة
 واستثناء قدر ثلث لان المبيع هناك الثمرة فقط (قوله اما لان المستثنى مبيع) أى لا يشتري وقوله اولا لان الخ
 أى أو أنه مشتري لكن لما كان البائع يعلم جيد حياضه الخ (قوله ثمر المستثنى) أى ثمر النخل المستثنى
 (قوله قدر ثلث الثمن) أى الذى في البستان (قوله أو اقل) أى سواء زاد عدد المستثنى منه على خمس
 نخلات أو نقص أو كان قدرها (قوله ولا ينظر لعدد النخل) أى المستثنى فلا يقال انه لا بد من كونه خمس
 نخلات كما هو ظاهر المصنف ولا يقال ان عدد النخل المستثنى أو قيمته لا بد ان يكون ثلث عدد محمل البستان
 أو ثلث قيمة محله (قوله وكبيع حامل) أى وهو فاسد لانه عنده فان وان المبيع بشرط الحمل مضى بالثمن لان
 البيع المذكور مختلف في صحته لان الشافعية يقولون بصحته كذا في حاشية شيخنا العدوى يختار ظاهره
 به يعضى بالثمن عند الفوات طهر انما حامل أو طهر عدم الحمل والصواب قصره على ما اذا تبين أنها حامل
 فان تبين عدم الحمل فانه يعضى بالقيمة لا بالثمن كذا في المجل وهو وجه لان الحمل يزاد في ثمنها فاخذ ما زيد
 من الثمن من أصل أموال الناس بالباطل تأمل (قوله ان قصد) أى البائع باشرطه الحمل استزادة الثمن
 بان كان مثلهما لو كانت غير حامل تباع بأقل مما بيعت به وهذا يتأتى في الدواب والامه الوحش لافي العلية
 لان الحمل لا يوجب زيادة ثمنها بل يقصده (قوله فان قصد التبري) كان يقول البائع للمشتري أخاف أن
 أبيعها لك وتردها على باطل فانا لا أبيعها لك الا على انما حامل لاجل ان لا تقدر على ردها لو ظهر بها حمل
 وقوله فان قصد التبري أى من عيب الحمل واشترط الحمل للتبري لا يتأتى في الدواب وانما يتأتى في الامه
 لان البراءة من العيون انما تجوز في الرقيق لافي الدواب (قوله جازي الحمل الظاهر) أى سواء كانت الامه
 المبيعة من على الرقيق أو وحشه (قوله دون الرائحة) وذلك للغرر في الخفى لان المشتري يجوز وجوده
 وعدمه بخلاف الظاهر فانه قادم عليه محقق لوجوده وأما الوحش فالحمل يزيد في ثمنها والحاصل انها اذا
 كانت وحشا وكان الحمل خفيا يجوز اشتراط الحمل لاجل البراءة لان المشتري على فرض اذا لم يصدق البائع
 لا يضره وجود الحمل لانه يريد في ثمنها بخلاف العلية فانه اذا كان خفيا بما جاور المشتري أنها غير حامل ولم
 يصدق البائع ومظهر انها حامل فيعود عليه الضرر (قوله فان لم يصرح بما قصد الخ) الحاصل انه اما ان
 يصرح بما قصد من اشتراط الحمل بأن يقول أردت باشرط ذلك الشرط البراءة أو الاستزادة في الثمن واما
 ان لا يصرح بما قصد وان صرح بما قصد فحله طاهر مما تقدم وان لم يصرح فقد اشار له الشارح هنا
 بقوله فان لم يصرح بما قصد باشرط الحمل الخ (قوله غرر يسير) أى وهو ما شأن الساس التامح فيه
 (قوله كاساس الدار) أى كالعرب بالنسبة لاساس الدار المبيعة والا فالاساس ليس عربا وكذا يقال فيما بعد
 (قوله وكجبة محشوة اوطاف) أى واما حشوا الطراحة فلا بد من نظره ولا يعتفر العرف فيه لانه كثير (قوله
 ولا يعتفر اجماعا) أى بل يفسد البيع (قوله بشرط الحمل) أى فانه يقصد في البيع عادة وهو غرر لا يحتمل
 حصوله وعدم حصوله وعلى تقدير حصوله هل تسلم امه عند ولاده او غوت (قوله بالتسوين) هذا غير متعين
 لجوار فراءه بالاصافة وتكون الا صافه للبيان (قوله من الزبن وهو الدفع) من قولهم ناقة زبن ادا مسعت
 من حلالها والمفعول الدفع ومنه الربايضة لدفعهم الكفار في النار (قوله مجهول معلوم) بدل مما قبله او عطف
 بيان او خبر بمتد المحذوف (قوله ربوي او غيره) أى كبيع اردب قمح بعرارة معلومة لا يدري قدر ما فيها من

صاحبه مما يقصد منه وفسرها المصنف تبع الالهي المذهب بقوله (مجهول) أى بيع مجهول (معلوم) ربوي او غيره القمح

(أو) بيع مجهول (بمجهول من جنسه) فهذا لا يورسبب المغالبة فإن تحققت المغالبة في أحد الطرفين جاز كماله بقوله (وجاز) المجهول بماله أو بالعلوم (إن كثر أحدهما) أي العوضين كثرية بينة تنفي معها المغالبة (في غير روى) أي فيما لا يورسبب فيه فبشمل ما يدخله بالنساء فقط كالقوا كماله وما لا يدخله بأصله كقطن وحديد لكن بشرط (٥٣) المناجزة في الطعام كما تقدم في قوله وحرم

في نقد وطعام بأفضل ونساء وأما الروى ولا يجوز للتفاضل في الجنس الواحد وقوله من جنسه فإن اختلف الجنس جاز كما لا يخفى ولما قيد المراد بالجنس مع اختلافه ولو بدخول باقل لامرأته فيه عطف على فاعل جاز قوله (و) جاز (لجناس) أي ببعه (تور) بمشاة فوقها مفتوحة أيا من جناس يشرب فيه وسواء كانا جزئين أو أحدهما والحوار أن يبيع نقدا وكذا مؤجلا وقد دم الجناس حيث لم يمكن أن يعمل فيه مثل لمصنوع المؤجل والامنع وكذا يجوز بيع أواني الجناس بالفلوس لا محالة ومصنوعان أن علم عدد الفلوس ووزن الأواني واهل الوزن ووجدت شروط الجزاء والامنع كما لو جهل العدد والوزن معا وأما ما ذكر من أنها ما بطل من الفلوس فلا يجوز بيعهما بالفلوس معاملة بها وهما داخلان تحت قوله (لافلوس) عطف على تور أي لا يجوز بيع جناس بفلوس لعدم انتقاله بفلوس بصفتهما بخلاف صنعه الأنا وهو محل المنع

القمح وكفطار خوخا بقص مخلو خوخا لا يعلم وزن ما فيه (قوله أو بيع مجهول بمجهول) أي كبيع غرارة مخلوأة قمحا غرارة مخلوأة منه ولا يعلم قدر ما فيه ما أو يبيع بقص خوخا بمخلوأة لا يعلم قدر ما فيه ما (قوله ويهما) أي في المعلوم بالمجهول والمجهول بالمجهول أي أنه راجع لهما (قوله وأما الروى الخ) هذا مختار قول المصنف في غير روى (قوله فلا يجوز) أي يبيع المعلوم بالمجهول منه أو يبيع المجهولين منه إذا كثر أحدهما كثرية بينة كما لا يجوز إذا كانت الكثرة غير بينة (قوله فإن اختلف الجنس) أي كبيع اردب أرز بصبرة قمح مجهولة القدر أو صبرتين منهما بمجهولتي القدر (قوله جاز) أي بشرط المناجزة كما مر (قوله وجناس) هو مثل النون أي غير مصنوع وقوله تنور هو في اللغة إناء من جناس يشرب فيه والمراد به هنا مطلق جناس مصنوع سواء كان تورا أو حلة أو أريقا فإراد المصنف أنه يجوز بيع الجناس غير المصنوع بالجناس المصنوع وهذه إحدى مسائل أربعة الثانية بيع الجناس الغير المصنوع بالفلوس المتعامل بها وهذه هي الآية للمصنف والثالثة بيع الجناس المصنوع بالفلوس وقد ذكرها المصنف بقوله وكذا يجوز بيع أواني الجناس بالفلوس إلى آخره والرابعة بيع الفلوس المتعامل بها بمثلها وسند كرها وأما جاز بيع الجناس غير المصنوع بالنور ولم يمنع للمراينة لا تنقله بالصنعة (قوله وسواء كانا جزئين) أي بمجهولي الوزن أو أحدهما بمجهول أو ربه والآخر معلوم أو مالمو كما يعلم الوزن جاز مطلقا من غير قيد كفطار بجناس بأنا نصف قنطار (قوله وكذا مؤجلا وقدم الخ) حاصل فقه المسئلة أنه إذا علم قدر كل من الجناسين جاز من غير شرط وإن جهل قدر كل منهما أو أحدهما والحوار أن كان المبيع نقدا أو كان المبيع مؤجلا ففيه تفصيل فإن كان المقدم الجناس ولا بد أن يكون الاجل قريبا بحيث لا يمكن أن يعمل فيه ذلك الجناس تورا ولا مع وإن كان المقدم التور فأجره مطلقا كان الاجل يمكن أن يكسر التور فيه ويعمل محاسبا أم لا وقال بعضهم لا بد أن يكون الاجل قريبا بحيث لا يمكن أن يكسر التور فيه ويعمل محاسبا أم لا (قوله حيث لم يمكن أن يعمل فيه) أي في الاجل لقصره (قوله أن علم عدد الفلوس) حاصله أنه إذا علم عدد الفلوس ووزن الجناس والحوار كثر أحدهم كثرية بينة أم لا وأما أن علم عدد الفلوس واهل الوزن والجناس فإن كثر أحدهما كثرية بينة للمراينة جاز والآخر وجد شرط الجزاء أيضا وإن لم توجد مع كماله إذا لم يعلم عدد الفلوس علم وزن الجناس أو لا فإنه يبيع كثر أحدهما كثرية بينة أم لا (قوله منها) أي من أواني الجناس (قوله وهما داخلان تحت قوله لا فلوس) أي لأن المعنى لا يجوز بيع جناس غير مصنوع بفلوس وهذا صادق بكون الجناس مكسرا أو فلو سبطل العامل بها وقوله بفلوس أي متعاضل بها (قوله ومحل المنع حيث جهل عددها) أي الفلوس ونعم مع ذلك ولو مع الكثرة التي تنفي المزاينة لأن المنع لكون الفلوس لا تنافي جازا كما سبق لا مجرد المزاينة والآخر في حال الكثرة المذكورة (قوله كما إذا علم عدد هار ورن الجناس) أي بأنه يجوز سواء كثر أحدهما كثرية بينة أم لا فعلم أن أقسام هذه المسئلة هي مسألة بيع الجناس بالفلوس ثلاثة أقسام قسم يمنع فيه البيع مطلقا وقسم يجوز فيه البيع مطلقا وقسم يمنع فيه البيع لم يكثر أحدهما كثرية بينة للمراينة والآخر (قوله) سكت المصنف والشارح عن المسئلة الرابعة وهي بيع الفلوس السعائيت المتعامل بها بالفلوس الذي رابطة فعلى المعتمد من أن الفلوس غير رويية فإن غاها لعدد فأجزوا من جهل عدد كل فإراد أحدهما زيادة تنفي المزاينة فأجزوا لافلا وأما على أن الفلوس رويية فلا يجوز البيع إلا إذا قلنا وزنا وعددا (قوله من الكلاسة بكسر الكاف وهي الحفظ) استشكل ذلك بأن الدين مكحول لا كالي وإن كالي إنما هو صاحبه وهو الذي يحفظ المدين وأجيب بأنه مجاز في اسناد معنى الفعل للملاسة فحق الكلاسة وهي الحفظ أن تسند للشخص بأن

حيث جهل عددها وسواء علم وزن الجناس أم لا كثر أحدهما كثرية بينة أم لا أو علم عددها واهل الوزن الجناس حيث لم يمكن فضل أحد العوضين والآخر كما إذا علم عددها ووزن الجناس (وككالي) أي دين من الكلاسة بكسر الكاف وهي الحفظ أي يبيع دين (بمثله)

يقال وكدين كالتى صاحبه فاسندت للدين للملاسة التى بين الدين وصاحبه أو أن كالتى بمعنى مكلوه فهو مجاز مرسل من إطلاق اسم الفاعل وإرادة اسم المفعول لعلاقة الأروم لا يلزم من الحافظ المحفوظ وعكسه (قوله وهو) أى بيع الدين بالدين ثلاثة أقسام فسخه ان من حلتها ببيع الدين بالدين ويلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره وهو باطل وأجيب بأن بيع الدين بالدين يشمل الاقسام الثلاثة لعمدة التى هى فسخ ما فى الذمة فى مؤخر وبيع الدين بالدين وتأخر رأس مال السلم فكل واحد منهما يقال له بيع الدين بالدين لعمدة الا ان الفقهاء سموه اكل واحد منهما باسم يخصه (قوله لا يكونه بالجاهلية) أى فتحريمه بالكتاب بخلاف الاخيرين فتحريمهما بالسنة (قوله فسخ ما فى الذمة) هو بالجواب لبيان أو بالنصب مفعول محذوف أو بالرفع خبر لمحذوف (قوله فى مؤخر) أى فى شئ يتأخر قبضه (قوله حل الدين) أى المفسوخ (قوله ان كان المؤخر) أى الذى فسخ فيه (قوله من غير جنسه) أى من غير جنس الدين كما لو كان الدين عيناً ففسخه فى طعام يتأخر قبضه أو بالعكس أو كان الدين دراهم ففسخه فى دينار يتأخر قبضها (قوله أو من جنسه بأكثر منه) أى من الدين كما لو كان الدين عشرة دنانير ففسخه فى خمسة عشر ديناراً يتأخر قبضها وأما تأخير الدين أخلاً ثانياً من غير زيادة أو مع حطية بعينه فهو جائز ولو كان الدين طعاماً من بيع أو كان نقداً من بيع أو من فرض حلالاً لعقب اذ ليس هذا من فسخ الدين فى الدين بل هو سلف أو مع حطية ولا يدخل فى قول المصنف فسخ ما فى الذمة لأن تأخير ما فى الذمة أو بعينه ليس فسخاً لأن حقيقة الفسخ الاشتغال عما فى الذمة الى غيره كما قاله عجم ثم ان قول المصنف فسخ ما فى الذمة أى ولو اتها ما دخل فيه حينئذ ما إذا أخذ منه فى الدين شيئاً ثم رده اليه بشئ مؤخر من غير جنس الدين أو من جنسه وهو أكثر منه لأن ما خرج من اليد وعاد اليها بعد لهو أو ودخل أبصاراً لوقصا لدين ثم رددته له سلماً أو هاتان الصورتان يقعان بعصر كثير التحويل على التأخير من زيادة (قوله ولو كان المفسوخ الخ) أى هذا اذا كان المفسوخ فيه مضموناً فى الذمة بل ولو كان المفسوخ فيه معيباً (قوله يتأخر قبضه) أى يتأخر رضاه وان حصل قض ذلك المعين بالفعل كما فى الامه التى شأها أن تتواضع أو المراد يتأخر قبضه حساً أو شرعاً فالاول كالغائب والثانى كالامه المتواضعة ادلاً بقبضها شرعاً بحيث تدخل فى ضمانه الا برؤية الدم (قوله كغائب) أى سواء كان أخذ ذلك الغائب فى الدين على وصف أو رؤية سابقة (قوله وغيره) أى كعرض لانه لا يدخل فى ضمانه الا باقبض مع بقاها لصفة المعينة حين الفسخ (قوله ببيع العقار مرارعة) كما لو طلبت الدين من المدين عند حلول الاجل فأعطاك داراً عاتبة كل دراع بكذا وقوله أو جزاً أى كما لو طلبت الدين من المدين بعد حلوله فأعطاك داراً عاتبة فى الدين حراً فأعطاك داراً عاتبة المبيع حراً فادخل فى ضمان المشتري بالعقد وليس فيه بيع معين يتأخر قبضه قلت هو وان كان مقبوضاً شرعاً لكان قبضه متأخراً حساً ومتى تأخر القبض شرعاً أو حساً فالحال ولا يحصل الخلاص منه الا بالقبضين كما يفيد ابن يونس واللخمي وما ذكره من المبيع فى الجرافى كالمراعاة هو تأويل ابن يونس واللخمي واسمحوا وهو اعتماد كما فى شب خلافاً لما فى خش من الجوازى الجرافى تبعاً لشيخنا سالم الشارح بهرام وهو تأويل فصل وابن أبى زمنين وعليه اقتصر المصنف فى التوضيح تبعاً لابن عبد السلام (قوله أو أقر بوطئها) أى سواء كانت رائحة أو وخشا (قوله أو منافع عين) عطف على قوله معيناً يتأخر قبضه وهو داخل فى حيز لمبالغة أى هذا اذا كان المفسوخ فيه منافع مضمونة لـ ولو كان منافع عين أى ذات معينة ورد بل على أشبه القائل ان فسخ ما فى الذمة فى منافع الذات المعينة غير ممنوع بل هو جائز ومثل الفسخ فى منافع الذات المعينة فى عدم الجوار الفسخ فى غار يتأخر جذها أو سلعة فيها خيار أو رقيق فى عهدة ثلاث أو ما فيه حق توفية بكيل أو وزن أو عدد (قوله كركوب دابة) أى كالتى يفسخ ما عليه من الدين فى كركوب دابة معينة جمعها أو خدمة عبد معين شهراً أو سكنى دار معينة سنة (قوله لتأخر أجزائها) أى فقبض الاوائل ليس قسماً لاداءها واخر عند ابن القاسم وعبد الله بن قبض الاوائل قص للاواجر (قوله وصحح) قد كان عجم يعمل به فكأنه حانوت ساكر فيه المجلد يجلد الكعب فكان اذا برت له أجرة فى دمه يسأله بجره بها على نفسه كتب وكان يقول

الدين وبيع الدين بالدين
واستبداء الدين بالدين
وبدأ المصنف بالاول
لانه أشدها لكونه ربا
الجاهلية بقوله (فسخ ما فى
الذمة) أى ذمة المدين (فى
مؤخر) قبضه عن وقت
الفسخ حل الدين أم لا ان
كان المؤخر من غير جنسه
أو من جنسه بأكثر منه
(ولو) كان المفسوخ فيه
(معيناً) يتأخر قبضه
كغائب (عقاراً أو غيره ببيع
العقار مرارعة أو جزاً
(و) أمة (مواضعة) فى
حال مواضعها فسخها
المشتري فى دين عليه أو
أن المراد شأنها أن تتواضع
فلا يجوز لمن عليه دين أن
يدفع له فيه أمة عنده رائحة
أو أقر بوطئها (أو) كان
المفسوخ فيه (منافع عين)
أى ذات معينة كركوب
دابة وخدمة عبد معين
فلا يجوز لأن المنافع وان
كنت معينة فى الدابة والعبد
مختلفة هى كالتى لتأخر
أجزائها وقال أشبه بجور
لأنها اذا اسندت لمعين
أشبه المعينات المقبوضة
وصحح لكن الراجح الاول
وأما المنافع المضمونة
كركوب دابة غير معينة
يسكنى دار كذلك ولا خلاف
بين ابن القاسم وأشبه فى
منعها وأشار للقسم الثانى
الثانى بقوله (وبيعه) أى
الدين ولو حالاً (بدين)

غير من هو عليه ولا بد فيه من تقدم عبارة ذمتين أو احداهما وتصور الاول في اربعة كنه دين على زيد ولا خرد دين على عمرو فيبيع كل منهما دينه بدين صاحبه والثاني في ثلاثة كنه دين على شخص فيبيعه من ثالث لا أجل ولا يمنع في هذا القسم بيعة معين يتأخر قبضه ولا يمنع معين ولد الميقل ويبيعه بماد كثر وأشار لثالث بقوله (وتأخير (٥٥) رأس مال السلم) أكثر من ثلاثة أيام

وهو عين لما فيه من ابتداء

دين بدين لان كلا منهما

أشعل ذمة صاحبه بدين

له عليه وهو أخف من

بيع الدين بالدين الا أخف

من فسخه به ولما تسكلم

على منع الدين بالدين ذكر

بيعه بالشق ولا يتخلو من هو

عليه من أن يكون ميتا أو

حيا حاضرا أو غائبا بقوله

(ومنع بيع دين ميت)

أي عليه (أو) على (غائب

ولو قربت غيبته) أو علم

ملاؤه (و) على (حاضر)

ولو ثبت بالبيعة (الا أن يقر)

به والدين مما يباع قبل

قبضه لا طعام معاوضة

وبيع بغير جنسه وليس

دهبا بقصة ولا عكسه وأن لا

يكون بين المشتري والمدين

عداوة (وكبيع العربان)

اسم مفرد ويقال أربان

بضم أول كل وعربون

أربون بضم أولهما وفتح

وهو (أن) يشتري أو يكتري

السلعة (يعطيه) أي

يعطي المشتري البائع

(شيأ) من الثمرة (على

أنه) أي المشتري (أن كره

البيع لم بعد البه) ما أعطاه

وإن أحبه حاسبه به من

التمس أن يتركه مجانا لانه

من اسأل امسوال الناس

بالباطل وبفسخ وان فات

هذا قول أشهب وصححه المتأخرون وافق به ابن رشد (قوله لغير من هو عليه) أي وأما بيعة لمن هو عليه فلا يكون من بيع الدين بالدين وإنما هو من فسخ الدين في الدين (قوله والثاني في ثلاثة) أي ولا يتصور بيع الدين بالدين في أقل من ثلاثة كما أن فسخ الدين في الدين لا يتصور الا في اثنين (قوله ولا يمنع في هذا القسم بيعة) أي لغير من هو عليه وقوله معين يتأخر قبضه أي سواء كان عقارا أو غيره أي فاد كان لزيد دين على عمرو ويجوز له بيعه لحاله معين يتأخر قبضه أو بمنافع ذات معينة وإذا علمت أن الدين يجوز بيعه بماد كثر ولا يجوز فسخه فدل أن هذا القسم أوسع مما قبله ان قلت سيأتي ان الدين لا يجوز بيعه الا اذا كان على حاضر أو كان الشراء بانقضاء المعبر الذي يتأخر قبضه ومنافع الذات المعينة ليست بقدا قلت المراد بالقدم ليس مضمونا في الذمة ولا شئ من المعين ومنافعه ليست مضمونة في الذمة لانه لا تقبل المعينات فهي نقد هذا المعنى وليس المراد بالنقد المقبوض بالفعل فقط (قوله وهو عين) أي وأما لو كان رأس المال غريبا عين حاز تأخير أكثر من ثلاثة أيام ان لم يكن بشرط كما يأتي (قوله على منع الدين بالدين) أي على منع بيع الدين بالدين وقوله ذكر بيعه أي ذكر حكم بيعه في كلامه حذف مضافين واحدا في الاول وواحدا في الآخر (قوله أي عليه) طاهره ولو علم المشتري تركه وهو كذلك لان المشتري لا يدري بما يحصل له مما يتقدر دين آخر (قوله أو علم ملاؤه) أي بخلاف الحوالة عليه فانها جائزة (قوله الا أن يقر الخ) حاصله انه لا يجوز بيع الدين الا اذا كان الثمن نقدا وكان المدين حاضرا في البلد وان لم يحضر مجلس البيع وأقر بالدين وكانت تأخذ الاحكام وبيع بغير جنسه أو بجنسه وكان مساويا لأقص والا كان سلفا لزيادة ولا أزيد ولا كان فيه حظ الصمان وأزيدك وليس عينا معين وليس بين المشتري والمدين عداوة وان يكون الدين مما يجوز أن يباع قبل قبضه احترازا من طعام المعاوضة فان وجدت تلك الشروط حار بيعه وان تخلف شرط من هذه الشروط أو ما اشترط حضوره لم يعلم حاله من فقر أو غنى اد لا بد من علم ذلك لا اختلاف مقدار عوض الدين باختلاف حال المدين من فقر أو غنى والمبيع لا يصح أن يكون مجهولا ولا يعلم أن من اشترى ديننا أو وهب له وكان رهنا أو حيلة لم يدخل فيه الرهن أو الحيلة الا بشرط دخولهما وحصول الحيلة وإقراره بالحالة وان كره التحمل لم يملكه ولرب الرهن اذا شرط دخوله وكره ذلك الثاني وهو المشتري للدين أو الموهور له وضعه عند أمين وهذا بخلاف من ورث ديما برهن أو حيلة فانه يكون له مما وارث لم يشترط ذلك وللراهن وضعه عند أمين اذا كره وضعه عند الوارث (قوله اسم مفرد) أي لاجمع ولا اسم جمع (قوله وفتح) الا انه اذا صم أوله سكن ثابته واذا فتح أوله فتح ثابته كدار أيتيه في بعض التقايد (قوله وهو أن يشتري أو يكتري الخ) أشار بذلك الى أن منع العربان بحري في البيع والاحارة لا في البيع فقط كما هو ظاهر المصنف والظاهر منعه في جميع العقود لانه من أكمل أموال الناس بالباطل وأولى منه في المصالح للعدالة كورة المراجعة التي تقع من عوام الناس (قوله أو تركه مجانا) كقول المانع للمشتري لا يبيد السلعة الا اذا أعطيتني ديما أو آخذت مطلقا سواء أخذت السلعة أو كرهت أخذها (قوله جار) أي ويحتم عليه ان كان لا يعرف بعينه قاله المواق لئلا يتردد بين السلمية والتمنية (قوله وكفريق أم) أي فهو مهيأ عنه لقوله عليه الصلاة والسلام من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أخته يوم القيامة (قوله أي والدته) أي وأما الام من الرضاع فلا تحرم التفرقة بينها وبينه (قوله غير حربية) أي وأما لو كانت حربية بان طفر بالام دون ولدها أو بالعكس جاز أن يأخذ احداهما من طفر به ويبيعه وان لم يفرق (قوله أو مجنونة) عطف على كفرة أي هذا اذا كانت عاقلة بل ولو كانت مجنونة (قوله وان نسمة) أي هذا اذا حصل التفريق ببيع بل وان حصل نسمة أو دفع

مضى بالبيعة فان أعطاه على انه ان كره البيع احده والا حاسب به جاز (وكتفريق ام) أي والدته ولو كفرة غير حربية أو مجنونة (فقط) لا باب ولا جده من ولدها وان من ربا (ان) حصل التفريق (نسمة) في ميراث أو غيره فادورث جماعة الامه وولدها لم يحز لهم قسمتها واولي

بالفرقة وان اشترطوا عدم التفريق بينهما في الملك (أو يبيع أحدهما) إلا أن الوالد (أو السيد الآخر) ولو غير ما ذور لا احتمال أن يعتقه سيده ولا يفتق ماله (عالم يشعر) أي مدة عدم نيات بدل روضعه بعد سقوطها انقاراً (معتاداً) فإن تعجل الانتفاع لا تفريق (وصدقت المسيية) مع ولدها في دعواها الامومة فلا يفريق بينهما التحسد سايبهما أو اختلفا القرينة على كذب (ولا توارث) بينهما لا احتمال كذبها ولا توارث مع شئ (٥٦) اما في فلا ترثه قطعا واما هو فذلك ان كان طارث ثابت انفس بأخذ جميع المال

ويجوز هنا وخصه المختار بما اذا لم يطل الاقرار فان لم يكن طارثا على الوجه المسد كور ورتها ومنع التفريق بين الام وولدها (مالم ترث) بذلك لانه حق طارثا ورضيت طائفة غير محدودة جاز على المشهور والراجح ان منع التفريق خاص بالعاقل وقيل به في البهائم ايضا حتى يستعني عن اسمه بالرحى وعليه ولو فرق بينهما بالبيع لم يفسخ فليس كفر يق العاقل (وفسخ) العقد المتضمن للتفرقة اذا كان عقدا معارضة (ن) ليجمعها في ملك واحد بأن أي ممتاع الام أريش تری الولد أو عكسه فان جمعها صح البيع ومحل الفسخ أيضا حيث لم يفت المبيع والام بفسخ وجبر على جمعها في حوزة اما اجارة أحدهما أو رهنه فلا يوجب الفسخ وجبر على جمعها في حوزة واحد أيضا (وهل) التفريق الحاصلة (يعبر عوض) كهبه أحدهما أو التصديق به أو الوصية به أو هبتهما الشخصين (كذلك) أي لا بد من جمعها في ملك يبيع أو غيره ولا يفسخ لان

أحدهما أجرة أو صداقا فلا يملك في حش وانما تحوزا التفريق في الاجارة والسكاح باجارة أحدهما أو انكاحه لا يدفع أحدهما أجرة أو صداقا كما في س (قوله) ان اشترطوا عدم التفريق أي في الحوزة بان اشترطوا جمعها عند واحد من الشركاء بعد القسم (قوله) أو يبيع أحدهما الخ) هذا داخل في حيز المبالغة و بالغ عليه لئلا يتوهم جواز له لان العبد ومالك سيده وحاصله انه لا يجوز لمن ملك أم أو ولد ها ان يبيع الام لم يرحل ولدها العبد ذلك الرجل (قوله) مالم يشعر أي مدة عدم انقاره أي مدة عدم اتيان زمن انقاره المعتاد فان جاء زمن الانقار المعتاد فلا تمنع التفريق سواء حصل انقار بالفعل أم لا لان شدة احتياج الولد لأمه وظهوراً نار المحبة تنتهي لزمن الانقار والظاهر ان المراد بزمن الانقار زمن نيات بدل الرواضع كلها لا بعضها ولو المعظم (قوله) بدل روضعه أي بدل اسنانه التي نشت في زمن الرضاع (قوله) وصدقت المسيية الخ) اعلم ان النوة المانعة من التفريق نشت بالبيعة وبقرار مالكيها ودعوى الام مع قرينة صدقتها لا مع قرينة كذبها وتصديق الام انما ينفع في منع التفريق لا في غيره من احكام النوة ولا يختل في ما ولا توارث بينهما بخلاف شهادة البيعة بالنوة وقرار المالكين بها فان ذلك ينفع في منع التفريق ويثبت به الميراث و جواز الخلوة بها (قوله) فلا يفريق بينهما أي في الملك وقوله التحسد سايبهما أو اختلفا أي صدقتها السامى أو كذبها أو قوله وصدقت أي يمين ان اتهمت والاصدقت بدونه (قوله) وكذلك أي لا يرثها قطعا ان كان لها الخ أي فان لم يكن طارثا أصلاً أو وارث لا يحوز جميع المال فانه يرثها على أحد القولين وقيل لا يرثها والاول هو المعتمد ومعنى القولين هل بيت المال وارث أو حائز فعلى الاول لا يرث وعلى الثاني يرث وخص الاخيرى الخلاف بما اذا لم يطل اقرارها به ومنه والاورثها قولاً واحداً الطول بمضى ثلاث سنين فأكثر (قوله) ويجوز هنا وخصه المختار الخ) أي وخص الاخيرى الخلاف بما اذا لم يطل الاقرار واما اذا طال الاقرار ورثها اتفاقاً وكان الاول حذف هذا من ههنا لانه متى كان طارثا ثابت النسب حائزاً فلا يرثها اتفاقاً ولو طال زمن الاقرار كان الاولى أن يؤخر هذا بعد قوله فان لم يكن طارثا على الوجه المذكور ورتها فيقول وقيل لا يرثها ويجوز هنا وخصه المختار بما اذا لم يطل الاقرار (قوله) فان رضيت طائفة غير محدودة جاز على المشهور) أي سواء على المشهور من أن منع التفريق حق للام وقيل له حق لولد وعليه فيمنع ولو رصيت (قوله) وقيل به في البهائم) وهو رواية عيسى عن ابن ابي اسلم والاول هو ظاهر لمذهب كما قال ابن ماضي (قوله) فلو فرق بينهما بالبيع لم يفسخ) أي ويجوز ان على جمعها في حوزة (قوله) اذا كان عقدا معارضة) دخل فيه همة الثواب ودفع أحدهما صداقا والمخالعة به ودفع أحدهما في اجارة أو يبيع فترد الهبة والخلع ويلزمها اقيمته ويقطع الطلاق وبفسخ السكاح والبيع (قوله) أو عكسه أي بان أي مشتري الولد أن يشتري الام (قوله) فان جمعها أي بعد التفريق بان اشترى أحدهما من صاحبه أو باعها مع العبرهما (قوله) صح البيع) الاولى مضي العقد أي الذي حصلت به التفريق قبل جمعها سواء كان بيعاً أو غيره (قوله) واما اجارة أحدهما أو رهنه أي وكذا ترويج الام وقوله فلا يوجب الفسخ أي لعدم التفريق في الملك وهذا ما قاله اللقاني واختاره خش وعبيق وقال عجم انه يفسخ ذلك واختاره شب (قوله) أو هبتهما الشخصين أي بان وهما مالمالكهما الشخصين وكذلك لو ورثتهما شخصان (قوله) كذلك أي كالتفريق الحاصلة بعوض فلا بد من جمعها في ملك ويجوز ان على ذلك ان ايبا (قوله) راجع لما قبل الكاف) أي وأما ما عد الكافي فهو تشبيهه بالتأويل الثاني ولم يعلم من كلام المصنف حكم ما يجب اذا وجد الولد في ملك شخص والام في ملك شخص آخر ولم يعلم هل صار اليها معاوضة أو غيرها والحكم في هذا وجوب

ما حصل بالعوض لا فسخ فيه اتفاقاً وتشبيهه غير تام (أو يكتفى في جمعها) (محور) لان السيد لما اتته أنا المعروف علم انه لم يفسخه رافداً سبب التخييف عنه (كأنه يكتفى) لاحدهما او انه يكتفى في جمعها في حوزة اتفاقاً لعدم قصد العبر وقوله (تأويلان) راجع لما قبل الكافي والراجح منهما الاول

(وجاز بيع نصفهما) مثلاً لو احدى أو اثنين اتفق الجزء أو اختصا ومعهما أن يبيع نصف أحدهما لا يجوز وهو كذلك (و) جاز (بيع أحدهما للعق) الناجر وبقاء الآخر فالتشوف الشارع للمرية وقوله للعق قيد في الثانية فقط (و) جاز بيع (الولد مع) بيع (كتابة أمه) يعني إذا بيعت كتابة أمه وجب بيعه معها فالمراد بالجواز هنا الاذن (٥٧) وكذا يجوز بيع الأم مع كتابة الولد قال وأحد همام مع كتابة

الاخر لكان أشمل (و) جاز (للمعاهد) حربي نزل اليها بأمان ومعه أمه وولدها (التفرقة) بينهما (أو كره) لنا (الاشتراء منه) بالتفرقة والكراهة محمولة على التحريم ويجوز البائع والمشتري على الجمع في ملك مسلم ولا يفسخ لانه اذا فسخ رجع للملك المعاهد (و) كبيع وشرط يساقص المقصود) من البيع أو يخل بالثمن فالاول (كان) يشترط البائع على المشتري أن (لا يبيع) أولاً ولا يتخذها أم ولد أولاً يخرجها من البلد أولاً يركبها أولاً يلبسها أولاً يسكنها أولاً يواجرها أو على أنه ان باعها فهو أحق بها بالثمن بخلاف ما لو طلب البائع الاقالة فقال له المبتاع على شرط ان يعتق العيرى فأنا أحق بها بالثمن فيجوز لانه

جمع همام ولا يكتفى بجمعهما في حوزة كافي عبث (قوله وجاز بيع نصفهما) أي لاتحاد المالك وسواء كان مشتري ذلك الجزء الذي (٢) اشتراه للعق أم لا (قوله مثلاً) أي أو ثلثهما أو نصف أحد همام وبيع الآخر مثلاً لو بقي بيع أحد همام مع جزء الآخر فنقص في المدونة على منعه خلافاً لابي الحسن القائل بجوازه كذا قال شيخنا (قوله وجاز بيع أحد همام للعق) أي وبقاء الآخر فلو يجب حينئذ جمعهما في حوزة لا يجوز تفرقهما (قوله الناجر) أي وأما بيع أحد همام للعق الموجل فلا يجوز وكذلك الكتابة والتسديد بالاولى وينبغي أن يكون التحبيس كالعق كافي شب اهـ شيخنا (قوله وجاز بيع الولد الخ) أشار الشارح الى أن الولد يقرأ بالجر عطف على نصفهما لا بالرفع على أنه نائب فاعل فعل محذوف أي وبيع الولد لأن هذا ليس من المواضع التي يحذف فيها الفعل (قوله الاذن) أي المصادق بالوجوب واعلم انه إذا بيع الولد مع كتابة أمه فيجب أن لا يفرق بينهما اذا عتقت الأم الى وقت الانعاز ويجوز المشتري على جمع أمه معه في حوزة ان أبي (قوله وحار لمعاهد التفرقة بينهما) أي يبيع أو غيره فاداناع أحد همام فلا يفسخ ببعده ولا تعرض له خلافاً لابن محرر القائل بفسخ البيع ان لم يجمعهما في ملك وأدهم قوله معاهد أن الذي ليس له التفرقة ولا يمكن منه وهو كذلك وسواء كانت ممنوعة في شرعهم أم لا (قوله ويجوز البائع) أي وهو المعاهد وقوله على الجمع في ملك مسلم أي غيرهما أو ملك المشتري وحاصله ان المعاهد اذا وقع ويرل ربا ع مفرقا لهما فانه لا يفسخ ببعده لكن يجوز المشتري والمعاهد على جمعهما في ملك مسلم (قوله وكبيع وشرط) اعلم أن الشرط الذي يحصل عند البيع اما أن لا يقتضيه العقد وينافي المقصود منه أو يخل بالثمن أو يقتضيه العقد أو لا يقتضيه ولا ينافيه فالمضر الأول ولان دون الاخيرين وقد ذكر المصنف مثال الأولين وأما الثالث كشرط تسليم المبيع للمشتري والقيام بالعيب ورد العوض عند انتقاض البيع وهذه الامور لا رمة دون شرط انتضاء العقد لها فشرطها تأكيد الرابع كشرط الاحل والخيار والرهن فهذه امور لا تنافي العقد ولا يقتضيها بل ان اشترطت عملها والافلا هذا تفصيل الامام مالك وذهب أبو حنيفة الى تحريم البيع مع الشرط مطلقا لما ورد من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم من عن بيع وشرط وذهب ابن شرمه الى الحوار مطلقا عما في الصحيح من أن جارية باع ناقة لرسول الله صلى الله عليه وسلم واشترط حلاها وطهرها للمدينة وذهب ابن أبي ليلى الى بطلان الشرط مع صحة البيع مطلقا الحديث عائشة رضي الله تعالى عنها أمر في رسول الله صلى الله عليه وسلم أن اشترى بريرة وأعتقها وان اشترط أهلها الولاء فان الولاء لمن اعتق فجار البيع وبطل الشرط وعرف مالك الاحاديث كلها فاستعملها في مواضعها وتأولها على وجوها ولم يعم غير هذه النظر ولا أحسن تأويل الا نازقها اسـ رشد (قوله أن لا يبيع) أي لا أحد أي أصلاً أو الا لمن يفر قليل (قوله على شرط ان يعتق العيرى) فأنا أحق بها بالثمن ويجوز أي ويعمل بذلك الشرط ان باعها بالقرب والا فلا (قوله الا شرط الخ) أشار الشارح هـ الى أن الاستثناء من محذوف أي وكبيع وشرط ما ليس بكل كيفية الا شرطاً ملتصقاً بالخ تأمل (قوله فانه لا يجوز) أي بان اشترط ذلك لا يجوز وفسد البيع (قوله وجوها أربعة) أي أقساماً أربعة البيع فيها صحيح وانما يفتقر الخواص في صفة وقوع العتق من افتقاره لصفة وعدم افتقاره لها وفي الخبر على العتق وعدمه وفي شرط المقد (قوله شرط أن تعتقه) أي وإذا قال له أبيعك هذا العبد شرط أن تعتقه كان البيع صحيحاً ولا يجوز المشتري على عتقه بل ان شاء أعتقه وان شاء ترك عتقه وإذا ترك عتقه خير البائع في امضاء البيع ورده (قوله ولم يفسد ذلك بايجاب) أي بان يقول له أبيعك هذا العبد شرط أن تعتقه والعتق لا رمل (قوله ولا خيار) أي بان يقول للمشتري أبيعك هذا

(٨ - دسوقي ثالث) والكتابة واتحاد الامه أم ولد والعق لا حل فانه لا يجوز ثم أشار الى أن شرط تنجيز العتق وجوها أربعة أولها الامام وأشار له مع حكمه بقوله (ولم يجوز) المشتري على العتق اذا امتنع منه (ان أهم) البائع في شرطه العتق على المبتاع بأن قال أبيعك شرط أن تعتقه ولم يقيده بذلك بايجاب ولا خيار وشرط النقد في هذا يفسده

السلفية والتمنية والخيير وحكمه كالاول كما اشار به بقوله (كالمخير) عند الشراء في العتق ورد البيع أي وقع البيع على أن المشتري مخير بين أن يعتق أو يرد البيع فلا يجبر على العتق ولا يقصد البيع لتشوف الشارع للحرية ويثبت للبائع الخيار في رد البيع وامضائه ان أي المشتري العتق وشرط النقد يفسده أيضا فليس مراده التخيير بين العتق وعدمه وثالثها الايجاب وأشار به بقوله (بخلاف الاشتراء على) شرط (ايجاب العتق) بأن قال السائم (٥٨) أبيعك على شرط أن تعتقه لزوما لا تخلف لك عنه فرضي

العبد بشرط أن تعتقه أو ترده على (قوله لترده بين السلفية والتمنية) وذلك لتخيير المشتري في العتق فبتم البيع ويمضي وفي عدمه فيخير البائع في رد البيع وفي امضائه فإن حصل الرد قبل الفوات رد الثمن للمشتري وأن رد بعد الفوات فعلى المشتري القيمة (قوله على أن المشتري مخير بين أن يعتق أو يرد البيع) أي بأن قال له البائع أبيعك هذا العبد بشرط أن تعتقه أو ترده على (قوله فلا يجبر على العتق) أي بل أما أن يعتق أو يرد العبد لبائعته فإن رده له خير للبائع بين امضاء البيع ورده (قوله وشرط النقد يفسده أيضا) أي لتردد المنقود بين السلفية والتمنية (قوله فليس مراده التخيير الخ) أي تخيير المشتري بين العتق وعدمه بل مراده تخييره بين العتق ورد البيع (قوله على ايجاب العتق) أي الزامه (قوله فانه يجبر على العتق) أي فالبيع صحيح ويجبر على العتق أي وشرط النقد فيسه لا يفسده والعتق هيا يتوقف على صيغة بخلاف ما بعده (قوله كأنها) أي الرقبة حرة بالشراء وحاصله أنه إذا قال له أبيعك هذا العبد بعشرة على أنه مجرد الشراء كان البيع صحيحا ولا يفسده اشتراط النقد ولا يتوقف العتق على صيغة لحصوله بمجرد الشراء (قوله أن كان شرط السلف من المشتري) أي صادر من المشتري لأنه إذا كان الشرط منه يشتري السلعة ضمن غال لأنه المتسلف أما لو كان الشرط صادرا من البائع فانه يبيعها بنقص لأنه حينئذ متسلف (قوله كبيع وسلف) مثال للشرط الذي يخل بالثمن وقوله لأن الانتفاع بالسلف من جملة الثمن أي أن كان شرط السلف صادرا من البائع وقوله أو المثلث أي أن كان شرط السلف صادرا من المشتري وقوله وهو مجهول أي والانتفاع بالسلف مجهول (قوله لأن الانتفاع الخ) علة لمحدوث أي وانما لم يجر لأن الخ ولا يخفى أن مفاد هذا معاير لمفاد قوله أن يؤدي الخ لأن حاصل الاول الجهل بالثمن وحاصل الثاني الجهل اما بالثمن أو بالمثلث (قوله أو لما فيه من سلف جرفعا) أي للمقترض لأن المقترض ان كان هو المشتري صار المقترض له وهو البائع منتفعا بزيادة الثمن وان كان المقترض هو البائع صار المقترض له وهو المشتري منتفعا بنقص الثمن تأمل (قوله وصح البيع ان حذف شرط السلف) أي وليس فيه الا الثمن الذي وقع البيع به وهذا مع قيام المبيع فان فاق فسيأتي في قول المصنف فان فات الخ (قوله المؤثر في العقد خلا) أي سواء كان يناقض المقصود أو يخل بالثمن (قوله كشرط رهن وجبيل وأجل) أي ان البيع يصح مع اشتراط هذه الامور مثل أن يبيعه السلعة ضمن مؤجل على شرط رهن أو جبيل أو لأجل معلوم للثمن من غير رهن ولا جبيل وهذه الامور المشترطة يقضى بها مع الشرط ولا يقضى بها دون شرط (قوله ولو غاب الخ) أي هذا اذا لم يعب المتسلف على العين التي تسلفها بل ولو غاب عليها بحيث يمكنه الانتفاع ما وحاصله أنه اذا رد السلف له والسلعة قائمة صح العقد ولو بعد غيبة المتسلف على السلف غيبة يمكنه الانتفاع به أو قوله ولو غاب هذا هو المشهور من المذهب وهو قول ابن القاسم وتأول الأكثر المدونة عليه ومقابلته المشار له بلوقول سحنون وابن حبيب ان البيع يقضى مع الغيبة على السلف ولو أسقط شرط السلف لوجود موجب الرابطة ما وهو الانتفاع وعلى هذا القول تأول المدونة الاقلون واليه أشار المصنف بقوله وتوالت بخلافه ولو لا قول المصنف وتوالت بخلافه لا يمكن رجوع المبالغة من قوله ولو غاب الى الرهن والجبيل أي انه يصح اشتراط الرهن والجبيل العائنين أما شرط الرهن العائنين ففيها أنه جائز قربت غيبته أو بعدت وتوقف السلعة حتى يقبض الرهن العائنين وأما شرط الجبيل العائنين ففيها أنه جائز ان قربت غيبته لا ان بعدت والفرق بين الرهن والجبيل قد يرضى

المشتري بذلك فانه يجبر على العتق فان أبي اعتقه الحاكم عليه وأشار للرابع بقوله (كأنه حرة بالشراء) تشبيهه في لزوم العتق لا يقيد الجبر لان العتق حاصل بنفس الشراء ولا يحتاج الى انشاء عتق ثم عطف على يناقض المقصود قوله (أو) شرط (يخل بالثمن) بأن يؤدي الى جهل به بزيادة ان كان شرط السلف من المشتري أو بنقص ان كان من البائع (كبيع و) شرط (سلف) من أحد هما لان الانتفاع بالسلف من جملة الثمن أو المثلث وهو مجهول أو لما فيه من سلف جرفعا وهو ظاهر وأما جمعها من غير شرط فجاء على المعتمد (وصح) البيع (ان حذف) شرط السلف مع قيام السلعة (أو حذف شرط التدبير) ونحوه من كل شرط يناقض المقصود ولو اقتصر على قوله وصح ان حذف أي الشرط المؤثر في العقد خلا لكن أخصر وأشمل ثم شبه في الصحة لا يقيد حذف الشرط بل يقيد بقائه ولزومه قوله (كشرط رهن

وجبيل وأجل) معلوم وخيار لان ذلك من الشروط التي لا يقتضيها العقد ولا ينافيها بل مما تعود على البيع بمصلحته بالجملة وهي جائزة ثم بالغ على صحة البيع مع اسقاط شرط السلف بقوله (ولو غاب) أي المتسلف منها على السلف غيبة يمكنه الانتفاع به وهو راجع لقوله وصح ان حذف ولو ذكره عمده كالأولى (وتوالت بخلافه) وهي نقض البيع مع الغيبة ولو أسقط الشرط لتمام الرابطة

والمعتمد الاول حذف كذا اذا فاق المبيع في العقد المشتمل على البيع والسلف بشرط سواء أسقط شرط السلف أم لا بقوله (وفيها) أي
 البيع بشرط السلف (ان فاق) المبيع بمقتضى البيع الفاسد (أكثر الثمن) أي يلزمه فيه الاكثر من الذي وقع به البيع (والقيمة) يوم
 القبض (ان أسلف المشتري) البائع لانها أسلف أحدها بالنقص فعومل بنقيض قصده (والا) بان كان السلف من البائع (فالعكس)
 أي يكون على المشتري الاقل منها لانه أسلف ليزداد فعومل بنقيض قصده (٥٩) وتعرض المصنف لما اذا فاق ما وقع

فيه الشرط المحل بالثمن
 ولم يتعرض لمحكم ما وقع
 فيه الشرط المناقض
 للمقصود والحكم أن البائع
 الاكثر من قيمتها يوم
 القبض أو الثمن لو وقع
 البيع بأقل من الثمن
 المعتمد لاجل الشرط
 (وكالتجش) بفتح
 النون وسكون
 الجيم أي بعبه لان هذا
 من جملة البياعات المنهي
 عنها والنهي يتعلق بالبائع
 أيضا حيث علم بالتجش
 والا يتعلق بالتجش فقط
 وهو الذي (يريد) في
 السلعة على ثمنها من غير
 ارادته سراءها (ليعر)
 غيره بأن يقتدي به كذا
 مسرعه في الموطا وقال المازري
 هو الذي يزيد في السلعة
 يقتدي به غيره فلم يقيده
 بالزيادة على الثمن وظاهره
 العموم وعليه حمله ابن
 عرفة والظاهر ان كلام
 المازري مساو لكلام
 الامام بحمل الثمن في كلام
 الامام على الثمن الذي
 وقع في المادة لا القيمة
 وقول المازري يزيد أي
 على ثمن المادة وقول

بالجملة وقد لا يرضى لذلك اشتراط فيه القرب (قوله والمعتمد الاول) أي كافي التوضيح والذي حكى طي
 تشهيره القول الثاني في المجمع نقله عنه المشهور أن حذف شرط السلف بعد الغيبة عليه لا يرفع (قوله
 وفيه ان فاق الخ) حاصله أنه اذا وقع البيع بشرط السلف وفات السلعة عند المشتري سواء أسقط شرط
 الشرط شرطه أولا فان كان المشتري أسلف البائع فان المشتري يلزمه الاكثر من الثمن والقيمة فاذا
 اشتراها بعشر بن والقيمة ثلاثون أو بالعكس لزمه ثلاثون وان كان المسلف هو البائع فعلى المشتري
 للبائع الاقل من الثمن والقيمة فيلزمه في المثال المذكور عشرون وهذا التفصيل الذي ذكره المصنف
 مذهب المدونة ومقابلته لزوم القيمة مطلقا سواء كان المسلف البائع أو المشتري وقيل ان محمل كون
 المشتري يغرم الاقل اذا تسلف من البائع اذا لم يرغب على ما تسلفه وانفع به والالزمه القيمة بالغة ما بلغت
 فهو قول ثالث في المسئلة كما قال طي لا تقييد للاول خلافاً لتجش (قوله والقيمة الخ) هذا اذا كان مقوماً وان
 كان مثلياً فاعاقبه المثل لانه كعينه فلا كلام لو اختلف فهو بمثابة مالو كان قائماً او رد بعينه (قوله ولم يتعرض
 لمحكم ما وقع) أي لمحكم ما اذا فاق ما وقع فيه الشرط المناقض سواء أسقط ذلك الشرط أم لا (قوله أرا الثمن)
 المناسب ان يعبر بالاول لا بأو (قوله لان هذا من جملة البياعات المنهي عنها) أي لما في الموطا عن ابن عمر
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع التجش وقوله لان هذا الخ تعليل لتقدير بيعه أي وانما
 قدرنا ذلك لان هذا الخ ثم ان هذا التقدير مع الالتفات لقوله بعد يزيد ليعرى بوزن بأن التجش مراد به
 التجش وأن المراد بالبيع المقدر الزيادة ولو حمل التجش على حقيقته أعنى الزيادة ورجع ضمير يزيد
 للعامل المستفاد من الحديث كان في عناية عن تقدير بيع (قوله أيضاً) أي كالتجش (قوله حيث علم
 بالتجش) أي وأقره على فعله (قوله على ثمنها) أي الذي شأنه ان تباع به تلك السلعة وهو القيمة وعلى
 هذا اذا بلغها سراءه بزيادة قيمتها فلا حرمه عليه بل قال ابن العربي هو مدبوب (قوله فلم يقيده بالزيادة على
 الثمن) أي الذي شأنه ان تباع به (قوله وظاهره العموم) أي وظاهره سواء اراد على الثمن الذي شأنه ان
 تباع به أو زاد على أقل منه بلغها القيمة بزيادة أم لا (قوله وعليه) أي على العموم حمله ابن عرفة وهو
 المعول عليه (قوله الذي وقع في المادة) أي سواء كان ذلك الثمن قيمتها وزود التجش عليها أو أقل من
 قيمتها وبلغها التجش قيمتها بزيادة أم لا والحاصل أنه اذا اراد على قيمتها فالمنع اتفاقاً وادام يرد على
 القيمة بل ساواها بزيادة أو كانت زيادته أنقص منها فهو مسموع على ظاهر كلام المازري وجائز على ظاهر
 كلام الامام ومدبوب على كلام ابن العربي وعلى تأويل كلام الامام وكلام المازري وهو ممنوع كالزيادة على
 القيمة تأمل (قوله والمدار) أي في الحرمة (قوله على أنه لم يقصد الشراء) أي سواء قصد أن يعرضه أم لا
 (قوله فان علم البائع بالتجش) أي وسكت حتى حصل البيع فالمشتري رده الخ وأما ان لم يعلم فلا كلام
 للمشتري ولا يفسد البيع والاثم على من فعل ذلك انظر المواق (قوله والمشتري رده وله التماس) هذا
 ظاهر في أن البيع صحيح وحينئذ فالقيمة اذا فاقت تعتبر يوم العقد لا يوم القبض وفي ايراد هذه المسئلة مع
 أمثلة الفاسد هي ومثلها مسئلة التلقى الآية وشارحنا تبع عجم في قوله القيمة يوم القبض انظر حاشية
 شيخنا (قوله والقيمة يوم القبض ان شاء وان شاء أدى ثمن التجش) كذا قال ابن حبيب قال ابن بوس
 قول ابن حبيب ان شاء يريد ان كانت القيمة أقل يدل على ذلك قوله وان شاء أدى الثمن اد لا يشاء أحد

المصنف ليعر أي يقول أمره لا عور ولولم يقصده فاللام لا عاقبه والمدار على أنه لم يقصد الشراء (فان علم) البائع بالتجش (فالمشتري
 رده) أي المبيع ان كان قائماً وله التماس به (فان فاق ما وقع) يوم القبض ان شاء وان شاء أدى ثمن التجش (وجاز) لحاضر رسوم سلعة
 يزيد أن يشتري بها (سؤال الباعض) من الخايعين (ليقتضي عن الزيادة) فيها المشتريها المسائل برخص

ولو يعرض لكف عن
الزيادة ولك درهم ويلزمه
العوض اشتراها أم لا
ويجوز مثل ذلك فيمن
راد تزويج امرأته أو يسي
في رزقة أو وظيفة ولو قال
كف ولك بعضها كربعها
فإن كان على وجه الشركة
جاز وإن كان على وجه
العطاء مجازاً لم يجز (لا)
يجوز سؤال (الجميع) أو
الأكثر أو الواحد الذي
في حكم الجماعة كشيخ
سوق فإن وقع هذا وثبت
بيئته أو اقرار خبير البائع
في قيام السلعة بين ردها
وعدمه فإن فاتت فله
الأكثر من الثمن والقيمة
فإن أمضى فله - ثم أن
بشار كوه فيها وله أن يلزمهم
الشركة أن أبوا (وكبيع
حاضر) سلعاً ولو لونه تجارة
(له - مودى) قدم بها
الحاضرة ولا يعرف ثمنها
بالحاضرة وكان البيع
مخاضراً فلا يجوز للمدعي عن
ذلك بخلاف ما لو باع لمدعي
مشبه أو كان العمودي
يعرف ثمنها فيجوز تولي
بيعه له إذا أقدم بها
للحاضر بل (ولو بارسله)
أي العمودي (له) أي
للحاضر السلعة ليبيعهها
له (وهل) يمنع بيع الحاضر
(لقروي)

أن يودي أكثر مما عليه قطهر أن الذي يلزمه الأقل من الثمن الذي اشتراها به والقيمة أهون والمطلوب
أن المشتري يخبر في حالة قيام المبيع وحالة فواته في حالة قيامه بخبر ما أن يجيز البيع أو يردده فإن فات
فانه يلزمه الأقل من الثمن والقيمة وليس المراد أنه يخبر بينهما في حالة الفوات كما هو ظاهر العبارة (قوله
ولو يعرض) مبالغة في سؤاله عن الكف وقوله يعرض أي من غير السلعة (قوله ويلزمه العرض اشتراها
أم لا) كذا لابن رشد قال ابن عازي في تكميل التقييد في أول باب المراجعة كان ابن هلال يستشكل ذلك
ويقول انه من أكل أموال الناس بالباطل لا سيما إذا كان ربهما لم يبيعهما وقال العبدوسي لا اشكال لانه عوض
على تركه وقد ترك أهبن (قوله فيمن أراد تزويج امرأته) أي فيجوز سؤال البعض ليكف عن الزيادة فيها
ولو يعرض ويلزمه ذلك العرض أخذها أم لا وكذلك إذا مات إنسان عن بلد كان ملتزماً بها أو عن رزقة أو
وظيفة وانحلت عنه فيجوز إن سعى في أخذها من نائب السلطان سؤال البعض ليكف عن الزيادة في
حلوائها ليأخذها ولو يعرض يجعله لهم ويلزمه ذلك العرض أخذها أم لا (قوله على وجه الشركة جاز) أي
بجيت يغرم ذلك المسؤول من الثمن ما يتوب البعض الذي جعله له السائل (قوله فإن وقع هذا) أي سؤال
الجميع أو الأكثر أو الواحد الذي في حكم الجماعة (قوله أو اقرار) أي من المشتري (قوله في قيام
حالي قيام السلعة) (قوله وعدمه) أي عدم ردها أي بخبر بين امضاء البيع وقسح (قوله فله الأكثر من
الثمن والقيمة) أي على حكم الغش والخدعة في البيع (قوله فإن أمضى) أي فأن أمضى البائع البيع
في حال قيام السلعة وقوله فاهم أي لمن سألهم الكف أن بشار كوه أن كافيهما ربيع وهذا ظاهر في أن الاشتراك
انما هو في حال قيام السلعة واجازة البيع وأما ان فاتت وليحصل امضاء ولزم المشتري الأكثر من الثمن
والقيمة فانه لا اشتراك بينه وبينهم ويختص بهما المشتري اهش (قوله وله أن يلزمهم الشركة) أي ان
حصل فيها تلف أو خسر وظاهره كان الاشتراء في سوق السلعة أم لا أرادها للتجارة أو لعبيرها كان
المشتري من أهل تلك التجارة أم لا وانما لم يجعلوا هذه كمسئلة شركة الجبر لا قيمة في قول المصنف وأجبر
عليها ان اشترى شيئاً بسوقه لا لكسفر أو قنية وغيره حاضر لم يتكلم من تجارده لاستواء الجميع هنا في الظلم لأن
السائل ظالم بسؤاله الجميع ولو حكما وهم ظالمون باجانبه بخلاف مسئلة الجبر فانه لا ظلم فيها من أحدها
وما ذكره الشارح من أن المشتري الرام المسؤول الشركة أن أبو اقدرد بن بان هذا كلام لا صحة له لأن
الضروري سؤالهم انما كان على البائع وهو قد رضى حيث أمضى البيع وأما المشتري فقد سلمه والى الماسألهم
وأسقطوا حقهم ورضى هو باشرائه وحده وحيداً ولا يجبر واحد منهم على الشركة بحال (قوله سلعا) أي
كسبه من غسل وفحم وحطل وبانونج وشيخ وسنامكي (قوله ولو لونه تجارة) أي هذا إذا حصلها بعد برئمن
بل ولو حصلها من ثمن أن كانت لتجاره وهذا هو المعتاد خلاف ما نخص المبيع بالبيع اني حصلها بلا ثمن
اهش يخنا عدوى (قوله لله عن ذلك) أي وهو قوله عليه الصلاة والسلام دعوا الناس في غفلاتهم يوزق
الله بعضهم من بعض رواه مسلم وقوله عليه الصلاة والسلام أيضاً لا يبيع حاضر لباد رواه مسلم (قوله
بخلاف ما لو باع) أي الحاضر لمدوي مثله أي فانه يجوز لأن المدوي لا يجهل أسعار هذه السلع فلا يأخذها
إلا بأسعارها سواء اشتراها من حضري أو من بدوي فيبيع الحصري له بمسئلة يبيع بدوي لمدوي (قوله
أو كان العمودي يعرف ثمنها) وذلك لأن الهوى لا جل أن يبيعوا للناس برخص وهذه العلة انما تنفذ إذا
كانوا جاهلين بالأسعار فإذا علموا بالأسعار فلا يبيعون إلا بقيمتها كما يبيع الحاضر فيبيع الحاضر حينئذ
بمسئلة يبيعهم وما في حش من المنع مطلقاً سواء كان العمودي عالماً بالأسعار أو جاهلاً بها وهو ضعيف كذا
قال شيخنا العمودي وفي من ما يعضي اعتماد ما في حش فانه أيده بالقل عن الباجي وغيره انظره (قوله
فيجوز تولي بيعه له) أي يجوز له حصر أن يتولى بيعه له فله متعلق فيجوز (قوله ولو بارسله) هذا
من إضافة المصدر للمفعول والمفعول محذوف أي ولو بارسل العمودي السلعة للحاضر وحذف المفعول
لعدم تعاقب العرض بورد بل على الإجماع القائل بجواز البيع في هذه الحالة لا ما أمانة اضطرابها

أي لسا كن قر ية صغيرة) هذا فيسند أن المدي يجوز أن يبيع له الخاص اتفاقا قبل وقيل أن
المراد بالقرى ما ليس بعمودي فيشمل المدي وجبته فيجوز في الخلاف في البيع له (قوله أطهرهما
الجواز) بل جعله بعضهم هو المذهب كما قال شيخنا في حاشيته (قوله وفسخ) أي يبيع المأخر لمن يمنع البيع
له وهو البدوي والقروي على أحد القولين (قوله والامضى بالثمن) هذا هو المعتمد وقيل بالقيمة (قوله
أن لم يعذر بجهل) أي بأن علم بالحكمة ولا أدب على الجاهل لعذره بالجهل وقوله وهل وان لم يعتد به أي وهل
الأدب مطلقا وهو الظاهر لقول المصنف وأدب الإمام لعصبة الله وان اعتاده قولان (قوله على أحد
القوانين) أي وهو القول بمنع البيع له والاولى حذف ذلك لانه يجوز الشراء له على كل من القولين تأمل
(قوله بالنقد أو بالسلم) متعلق بالشراء له أي جاز الشراء له بالنقد وبالسلم مطلقا سواء حصلها بمال أو
بغير مال كما هو ظاهر المصنف واختاره شيخنا وخص عبق السلم بالتي حصلها بمال وأما التي حصلها بغير
مال فلا يجوز أن يشتري له بها السلم وقال بن طاهر كلام الأئمة أن لا يجوز الشراء له إلا بالنقد لا بالسلم مطلقا
والا كان يبيعها لساكنه وهو ممنوع مطلقا على المعتمد كما تقدم وهو وجيه (قوله وكتفى السلم) يعني انه يمسى
عن باقي السلم الواردة ابند مع صاحبها قبل وصولها للبلد واختاف هل الهى عن التقي مفيد بما اذا كان على
أقل من ستة أميال فاذا كان على ستة أميال ولا يحرم لان هذا سفر لا تلقى وقيل ان الهى اذا كان التلقي
على مسافة فرسخ أي ثلاثة أميال ولا يحرم التلقي اذا كان على مسافة أكثر منها وقيل ان الهى اذا كان
التلقي على مسافة ميل فان كان التلقي على مسافة أريد من الميل ولا يحرم والاول أرجحها (قوله كاخذهما)
أي كشرائهما على الصفة من صاحبها المقيم أو القادم والحال أنه في البلد قبل وصولها (قوله ولو طعنا ما) أي
هذا اذا كان الشراء للتجارة بل ولو كان ما يشتريه طعاما لقوته وهذه المسألة راجعة لقوله وكتفى السلم
أو صاحبها ولقوله كاخذهما في البلد من صاحبها بصفة (قوله بل هو صحيح بدخل في ضمان المشتري بالعقد)
أي ما لم يكن ذلك المبيع فيه حق توفية والا فلا بدخل في ضمانه إلا بالقبض وبهى المتلقي عن تلقيه فان
عاد أدب ولا يبرع منه شئ لعدم فساد البيع (قوله وهل يخص بها) أي وهل يخص المتلقي بالسلمة التي
تلقاها أو تلقى صاحبها (قوله أو يعرضها على أهل السوق) أي أو يجبر على عرضها على أهل السوق ان كان
لهما سوق والأفعلى أهل البلد (قوله قولان) الاول مهم مشهور لما روى والثاني شهره القاصي عياض وأشعر
قول المصنف وكتفى السلم جوار تلقى جمال السفائين من البحر والخبر من الفرس وكذلك تلقى الثما وهو كذلك
كافي عبق (قوله من السلم) أي وليس هذا من الباقي المهسى عنه لان المتلقي يخرج من البلد التي يجلب
اليها وهذا صحت عليه وهو في ماله أو قرينه الساكن بها (قوله مطلقا) أي سواء كانت لقوته أو للتجارة
كان للسلمة المحلولة سوق في البلد المجلوب اليها أو كان لا سوق لها لبيع في البيوت (قوله وليكن المعتمد
الح) أي وهو قول ابن سراج كفى بس (قوله له الا حذم مطلقا) أي سواء كان لها سوق في البلد المجلوب اليها
أم لا كان الشراء للتجارة أو لقوت وجبته وقول المصنف وجاز لم على ستة أميال أحد محتاج اليه
ضع فلا ل له الا حذم مطلقا (قوله أحد لقوته) أي مما صرح عليه من السلم (قوله ولا يجوز) أي كان الشراء
للقوت أو للتجارة (قوله ولا جاز مجرد الوصول) أي كان الا حذم لقوت أو للتجارة (قوله متفقا عليه) أي
على الفساد أم لا (قوله بالقبض) أي لا يتم كمين المستري منه ولا بإقباضه الثمن للبائع خلافا لاشبه القائل
ان الضمان ينقل بواحد من هذه الثلاثة واعلم أن المشتري بالقبض عدا ب انقسام ضمان أصالة لا ضمان
الرهان المفصل فيه بين ما يعاب عليه وبه وبه بقيام ابيسة وعدم قيامها خلافا لاسحقون القائل انه

وقيل فرسخ أي السلم
التي مع صاحبها قبل وصولها
البلد (أو تلقى) صاحبها
قبل وصوله ليشتري منه
ما وصل من السلم قبله أو
سيصل (كاخذهما في البلد)
من صاحبها المقيم أو القادم
قبل وصولها (بصفة)
فيمنع ولو طعنا ما لقوته (ولا
يفسخ) هذا البيع ان وقع
بل هو صحيح بدخل في
ضمان المشتري بالعقد وهل
يخص بها أو يعرضها على
أهل السوق فيشاركه من
شاء منهم قولان (وجاز لمن)
مهرله أو قرينه (على كسنة
أميال) من البلد المجلوب
لها السلم (أخذ) أي شراء
(محتاج اليه) لقوته
للتجارة من السلم المارة
عليه ان كان لها سوق بالبلد
المجلوب لها أو لا أخذ ولو
للتجارة وأما من على دون
الستة فلا يجوز له الاخذ
مطلقا لانه من التلقي
وليكن المعتمد أن من كان
على مسافة زائدة على
ما يمنع تلقى البلد منه له
الاخذ مطلقا ولو للتجارة
أو لها سوق ومن كان على
مسافة يمنع التلقي منها فان
كان لها سوق أخذ لقوته
فقط أو لا أخذ ولو للتجارة

وأما الشراء بعد وصولها للبلد ولا يجوز ان كان لها سوق حتى تصل اليه والاجاز مجرد الوصول
على ما أراد من البياعات التي ورد المهسى عنها اتسع ذلك بما يوجب ضمان المبيع على المشتري فيهما فقال (وانما ينقل ضمان) مبيع
المبيع (الفاصل) على البتة متفقا عليه أم لا إلى المشتري (بالقبض) المستعمل عند المشتري الثمن أم لا كان المبيع بدخل في ضمان

الأحراز على الورق
المشتري النعمة له
على وجه المائة أو غيرها
كالواستنى ر كوبها مائة
وأخذها بعد قبض المشتري
لها فاسد فهل يكت والضمن
على البائع (ورد) المبيع
بيعا فاسدا أم إن لم يفت
وجوبه يحرم إسقاط
المشتري به مادام قائما
(ولا علة) تصحبه في رده
بل يفوز به المشتري لانه
كان في ضمانه والعلة بالضمن
ولا يرجع على البائع
بالمفقة لأن من له العلة
عليه النفقة وان أنفق
على ماله علة لرجوع بها
وان أنفق على ماله علة
لأنفق بالمفقة رجوع برئ
النفقة (وان فات) المبيع
فاسدا به المشتري (مضى
المختلف فيه) ولو خارج
الذهب (بالضمن) الذي وقع
به البيع (والا) يكن محسنا
فيه بل متفقاً على فساده
(ضمن) المشتري (فيمتته)
ان كان مقوما (حينئذ)
أي حين القبض كما تقدم
المصنف في الجملة بقوله
فان فات فالقيمة حين
القبض (و) (ضمن) مثل
المثلي (ادايه كمالا
أو ورثا أو كمالا
أو ورثا ولم يفت
وجوبه) والمسمى بقيمة
يوم القبض أو يوم
وفاء المسمى أو يوم
إشهاد جدي

لا يضمن المشتري الا اذا كان مما يباع عليه ولم يفت على هلا كه بينه لأن المشتري لم يقبضه الا لحق
نفسه على نحو ما يقبضه المالك لا توثقه كالرهان ولا لادته مع بقاء عينه على ملك المالك كالعواري
ولا دخل على احتمال رده كالخيار قال بن ولا يفت قبض على الحصاد وحذا الثمرة حيث كان البيع بعد
استحقاقهما فقولوا وانما يفتل ضمان الفاسد بالقبض أي وأما ملكه فانما يفتل للمشتري بالقوات واعلم
أن محل انتقال ضمان الفاسد بالقبض اذا كان ذلك المبيع الفاسد منفعته شرعا فخرج من امانة المبيته
والزبل فان ضمانه من بانه ولو قبضه المشتري كما قاله شيخنا العدي وأما نحو كات الصيد وجلد الأضحية
والقيمة بالآلافه لا تغدي لا للقبض حتى لو تلف سماري كات ضمانه من البائع (قوله بالعقد) أي وهو
ماليس فيه حق توفية أي لا يكال ولا يوزن ولا يعد كالتياب والعديد (قوله أو بالقبض) أي وهو ما فيه حق
توفية بان كان يكال أو يوزن أو يعد كالطعام وكالتياب وما فيه مواضعه (قوله وأخذها) أي البائع
ليستوفي الر كوب المدة التي استثناه (قوله فاسدا) أي ثمرا فاسدا (قوله على البائع) أي لا على المشتري
لعدم انتقال الضمان اليه لانه لم يقبضها قبضا مستمرا (قوله ورد الخ) أي من غير احتياج لحكم برده ان
كان مجمعا على فساده وأما ان كان مختلفا في فساده فلا بد من فسخ الحاكم أو من يقوم مقامه كالحكم والعدول
يقومون مقام الحاكم عند تعذرهما لعدم أمانته أو لعدم اعتيانه بالأمور فان عاب أحد المبيعين رفع
الاخر الامر لهما كم أو للعدول وفسخه (قوله ولا علة) أي الا أن يشتري موقوفا على غير معين واستغله
عالم بوقفيته ويرد العلة وكذلك اذا كان موقوفا على معين وعلم بوقفيته عليه والحال أنه لم يرض ببيعته
بخلاف ما اذا ظهر أنه وقف على معين سواء كان هو البائع أو غيره راضيا ببيعته فان المشتري يفوز بالعلة ولو
علم أنه وقف وانما يعتبر رضا الرشد دون غيره (قوله بل يفوز بها المشتري) أي إلى غير الحكم رد المبيع
لكونه في ضمانه إلى ذلك الوقت لأن الخراج بالضمن ولو علم بالفساد ان عامه بالفساد وبوجوب الرد
لا يفتي عنه الضمان واعلم أن المشتري يفوز بالعلة في البيع الفاسد ولو في بيع الثياب الممنوعة على الرجوع
و بيع الثياب المعروفة بمصر ببيع المعداد بأن يشترط البائع على المشتري أنه متى أتى له بالشحن رد المبيع له
فان وقع ذلك الشرط حين العقد أو توطأ عليه قبله كان البيع فاسدا وأما شرط الشرط لتردد الشمن بين
السلفية والتمنية وهذا مستثنى مما مر من أن إسقاط الشرط الموجب لحمل المبيع بصحته واداف قبض
المشتري ذلك المبيع واستعله قبل الرد كانت العلة له على ما قاله ح وهو الرجوع إلا ان لصمان منه خلافا
للشيخ أحمد الرقاني القائل ان البائع وان لم يقبضه بل بقي عند البائع والعلة له لا للمشتري ولو كل المشتري
أنفاه عند البائع باجرة كما يقع عصر لانه فاسد ولم يقبضه وأما اذا تبرع المشتري للبائع بذلك بعد البيع بان
واله بعد الترام المبيع متى ردت إلى الثمن دعت لك المبيع كن المبيع صحيحا ولا يلزم المشتري الوفاء
لذلك الوعد بل يستحب فقط (قوله ولا يرجع على البائع بالمفقة) أي حيث كانت قدر العلة أو كانت
علة أو يد منها (قوله فان أنفق على ماله علة له) أي كسفي وعلاج في ررع ونحوه لم يبد صلاحه وحصل الرد
على بدو صلاحه (قوله وان أنفق على ماله علة لا في الخ) لدى في المواق في الخيار وغيره أنه اذا أنفق على
ماله علة بالنفقة في العلة رأسا رأس كانت النفقة قدر العلة أو رأس ماله أو أنقص وعليه اقتصر في ملح
(قوله مضى المحلف به بالثمن) هذه قاعدة للمبيته ذقيا تأتي ما هو مختلف فيه ولكنه يمتصى اذا فات
بالقيمة بقوله مضى المحلف به بالثمن أي ما استثنى كالمبيع وقت نداء الجمعة فانه مختلف فيه ومع ذلك
داوات تمضي بالقيمة (قوله والا ضمن قد) منه حينئذ هذا اشارة لعادة وهي كل وسد متفق على فساده
اذا فات فانه يمتصى بالقيمة وتعتبر القيمة بوقت القبض وهذه اعلمية ايضا لما يأتي في بيان مسئلة وان باعه
قبل قبضه فمأو بلان من ان القيمة تعتبر يوم البيع (قوله والا ضمن قيمته يوم القضاء) أي والابان
ببيع جزاها وكيلي أو رن أو تدولكن نسي ذلك وقت القضاء بالرد أو علم ذلك في الوقت المذكور وان
مصر ووجه يوم القضاء بالرد به من قيمته يوم القضاء بان وقوله ضمن قيمته يوم القضاء لرد أي

بعد والاوجب رد المثل ثم شرع في بيان مقولات البيهقي القاسدة بقوله والفوت (٦٣) (بتغير سوق غير مثلي و) غير (عقار) كحيوان

وعرض وأما المثلي والعقار
فلا يفتيهم ما يعبر السوق
على المشهور (وبطول
زمان حيوان) ولو لم يتغير
سوقه ولا ذاته (وفيها شهر)
يعد طولاً (و) وفيها أيضاً
شهران (بل وثلاثة ليست
بطول ولو قال وفيها الشهر
طول والثلاثة ليست بطول
لكان أصوب) (واختار)
الشيخ (أهـ خلاف)
معنوي (وقال) المازري
على ما فهم المصنف (بل)
هو خلاف لفظي (في شهادة)
أي مشاهدة أي معاينة أي
أن الامام رضى الله عنه
رأى مرة أن بعض الحيوانات
يفيته الشهر بمظنة تغيره
فيه لصغر ونحوه فحكم بان
الشهر فيه طول ورأى
مرة أن بعض الحيوانات
يفيته الشهران والثلاثة
لعدم مظنة تغيره في ذلك
حكم فيه بعدم طول ما ذكر
الحق أن المازري قائل
بأن الخلاف حقيقي
كاللخمي غير أنه اعترض
على اللخمي بما لا وجه له
وطس المصنف رحمه الله
من أول عبارة أنه قائل
بأن الخلاف لفظي فراجع
في التتائي والشهرين
تفهم المقصود (و) يفوت
(تقل عرض) ككتاب
(ومثلي) كتمح من بلد
العقد (بلد) آخر أو
العكس وكذا المحل آخر

ولا ينتظر لوقت وجوده إذا تعذر رده بخلاف القاصد فإنه إذا تعذر عليه وجود المثلي فإنه يصح رده
لوقت وجوده يؤخذ منه المثلي لا القيمة يوم القضاء بالرد (قوله بعد) أي بعد البيع (قوله والفوت
بتغير سوق الخ) هذا حل معنى لا حل اعراب فلا ينافي أن قوله بتغير سوق متعلق بقوله فإن فات لأنه متعلق
بما حل محذوف وقد يقال إن تغير العامل أولى من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي (قوله ولا
يفيته ما يعبر السوق) أي لأن غالب ما يراد به العقار القسيه فلا ينظر فيه لكثرة الثمن ولا لقلته وحيث أنه
ولا يكون تغير الاسواق وهو فتاوان الأصل في ذوات الأمثال القضاء بالمثل والقضاء فيها بالقيمة كالأ
عدم المثلي كالفرع فلا يعدل إليها مع إمكان الأصل ثم إن كون المثلي لا يفتيه حواله السوق مقيده بما إذا لم
يسح جزاها والإفات بحواله السوق وغيرها كافي النواذر انظرين (قوله وطول زمان حيوان) يعني أن مجرد
طول إقامة الحيوان بيد المشتري من غير ضمنية نقل ولا تعبير في ذات أو سوق مقيته له لأن الطول مظنة
التغير في الذات وإن لم يظهر وإذا كان التعبير مع المطمة مفيداً والتغير مع التحقق أولى (قوله وفيها) أي في
المدونة في كتاب البيهقي القاسدة وقوله وفيها أيضاً أي في كتاب السلم شهران أي ليس بطول هذا مراده
والألم يكن له فائدة مع ما قبله ولم يصح قوله واختار أنه خلاف وكاله قال وفي حواله الطول قولان فيمنع
للغاري أن يستكت سكتة لطيفة على قوله شهر ثم يتدى بقوله وشهران وكان ينبغي للمصنف أن يقول
وشهران أو ثلاثة أو يقتصر على الثلاثة ويستفاد الشهران بطريق الأولى ادماد كره يفيد أن الثلاثة
طول باتفاق المحلين وليس كذلك (قوله أنه خلاف معنوي) أي أن ما وقع بين المحلين خلاف حقيقي راجع
للمعنى لأن المحل الذي حكم به بان الشهر طول طاهره مطلقاً كان الحيوان كبيراً أو صغيراً والمحل الثاني
الذي حكم فيه بان الشهر والشهرين والثلاثة ليس بطول طاهره مطلقاً والمعتمد منهما الأول (قوله بل)
هو خلاف لفظي (في شهادة) أي أن ما حكم به الامام أولاً من أن الشهر طول بالظن لما شاهدته ومعاينه أي
بالنظر لحيوان صغير حضر عنده ومعاينه وشاهده كعم بان الشهر فيه مظنة التغير وحكمه ثانياً بان
الشهرين والثلاثة ليست طولاً بالنظر لما حضر عنده وشاهده من حيوان كبير كبقروا بل فإن الشهرين
والثلاثة فيها ليست مظنة للتغير ومن المعلوم أن الحكمين المختلفين لا خلاف محلهم إلا بما يختلفان حقيقة
إنما الخلاف الحقيقي عند اتحاد المحل كما قرر شيخنا وهو المناسب لكلام المصنف لأنه لما قابل الخلاف
الحقيقي بالشهادة بعلم أنه أرادها الخلاف اللفظي وبوجه عاد كر (قوله والحق أن المازري قائل الخ) نص
كلام المازري بعدم ما ذكرنا في الموضوعين من المدونة اعتقد بعض أشياخي يعني اللخمي أنه اختلاف
قول على الإطلاق وليس كذلك إنما هو اختلاف في شهادة يعادة لأنه أشار في المدونة إلى أن المصنف من
الزمان الذي لا يفتي الاوقد تعبر الحيوان بتغيره في ذاته أو سوقه معتبر اتفاقاً وإنما الخلاف في قدر الزمان
الذي يستدل به على التغير اه قال ابن عرفة في رده على اللخمي تعسف واضح لأن حاصل كلامه أن
الخلاف بين المحلين إنما هو في قدر الزمان الذي هو مظنة لتغير الحيوان وهذا هو مقتضى كلام اللخمي لم
نأمله وأنصف اه وحاصله أن المازري اعترض على اللخمي من جهة أن كلامه يقتضي أن الخلاف بين
المحلين ولو وجد التعبير بالفعل مع أنه لا خلاف عند وجود التعبير بالفعل وإنما الخلاف في قدر الزمان الذي
هو مظنة لتغيره ورد عليه ابن عرفة بأنه ليس في كلام اللخمي ما يفيد أن الخلاف ولو وجد التعبير بالفعل
قال بن والصواب اتفاق كلام المازري واللخمي على أن الخلاف الواقع في المدونة خلاف في شهادة لأهمها
يتفقان على أن ما هو مظنة لتغير الحيوان فوت قطعاً وعلى أن الخلاف بين الموضوعين في الشهر إلى الثلاثة
هل هو مظنة للتغير فيكون فتواً ولا يكون فتواً وليس الخلاف الذي فيها الفطيا وهو الخلاف في حال
وبين ذلك بالفرق بين الخلاف في حال والخلاف في شهادة فإن الأول يقال حيث يكون لمشي حالاً فيقول
أقائل يجوز باعتبار إحدى الحالين وهي الحاصرة في دهنه حين القول ويقول الآخر منعه باعتبار
الحالة الأخرى لأنها هي التي حصرت في دهنه حين القول ولو حضر في دهن كل واحد من انقائلسين

وان لم يكن لبلد إذا كان ذلك (ككافة) في الواقع وإن لم يكن عاراه هو كافة كحمله له على دوابه وخدومه أو في سفينة قير بقيمة العرض ومثل

ما حضر في ذهنه الا تحلو وافقه فهذا ليس خلافا في الحقيقة وأما الخلاف في شهادة فيقال حيث يكون
 القول من كل منهما من تبا على أحد الحالين وهو مع ذلك ينفي الاخر بأن يقول كل منهما مثلاً المشاهدة
 نقضي بكذا وينفي غيره فهو خلاف حقيقى مثلاً الخلاف في ما جعل في القم هل يصح التطهير به أم لا فان
 كان هذا الخلاف من أجل أن الماء قد ينضاف بالريق فن منع تكلم على حالة الاضافة ومن أجاز تكلم على حالة
 عدمها وكل يسلم وقوع الحالين فهو خلاف في حال وان كان هذا الخلاف من أجل أن القائل بالجمع يرى انه
 ينضاف ولا بد ولا يمكن عادة عدم اضافته والقائل بالجواز يرى نقيض هذا فهو خلاف في شهادة والخلاف
 في مسئلتنا من هذا الثاني لان من قال ان الثلاثة ومادونها قوت يرى أنها مظنة للتغير ولا بد ومن قال انها
 ليست بقوت يرى أنها ليست مظنة للتغير ولا بد وهذا ما يفيد ابن عرفة كما يفيد ما تقدم وأما قول
 شارحنا أي أن الامام رأى الخ فتوفيق لم يقبله المازري ولا هو معنى كلامه على أن ما بين به الخلاف معنى
 الخلاف في حال لا معنى الخلاف في شهادة اهـ كلام من ثم قال بعد ذلك واعتصم الصقلي على اللخمى
 والمازري ومن تبعهما في المعارضة بين كلامي المدونة بأر قولها الثلاثة أشهر ليست قوتاً انما هو في الاقالة
 من السلم اذا كان طعاماً ورأس المال حيواناً فان وقعت الاقالة على عين رأس ماله حاز وان تغيرت قوت
 منع لا به يبيع الطعام قبل قبضه قال فيها والثلاثة أشهر لا تفيته حيث لم يتغير في ذاته ولا يلزم من ذلك أنها
 لا تفيت البيع الفاسد حتى يتعارض الموضوعان لان الاقالة معروفة وتخفف فيه ألا ترى أنهم عدا حواله
 الاسواق وبها غير مفيدة مع القطع هنا بأنها مفيدة وهذا اعتراض ظاهر اهـ كلامه (قوله في محلهما)
 أي في المحل الذي قضى ما فيه فلو كان النقل غير مقوت لرد العرض بذاته ودفع المثلي في المحل الذي نقله
 (قوله ويرد) أي ورده على البائع لكر الضمان من المشتري حتى يسلمه المانع (قوله وبالوطء) أي عوض
 عن المضاف اليه أي ووطئه وانما عدل عن قوله ووطء لصدقه بما اذا ووطئها الغير عند المشتري وهو
 لا يفيتهما وأفهم قوله وبالوطء أن المقدمات لا تفيت وأما الخسوة فما قال ادعى وطأها صدق عليه أو وخشا
 صدقه البائع أو كذبه فتقوت في هذه الاربع صور فان ادعى عدمه صدق في الوخش صدقه البائع أو كذبه
 وترد ولا استبراء كعليه ان صدقه البائع وترد ولكن نستأرقا كذبه فانت (قوله لامة) أي لا للمولود ذكر
 ولا يكون فوتاً وقوله لا أمة أي ولو بدبرها (قوله والا فلا) أي ولا يكن بالعال صعباً ولا يكون وطؤه فوتاً
 (قوله ويفضتها) أي غير البائع (قوله ولو حذف غير مثلي كل أحسن أي لان رد المثل اعتراف بفواته نعم
 التقييد بغير المثلي يظهر على القول بان المثلي مع الفوات يضمن بالقيمة فاذا كان تعبير الذات لا يفيته
 فالواجب في هذه الحالة رد مثله لقيامه مقامه والخلاف مذ كورني طفي وصه اعتمد المصنف قوله في
 توضيحه الذي للخمى والمازري وابن شبر أن المثلي لا يفوت بتعير الذات لان مثله يقوم مقامه لكنه غير
 ملتئم مع ما قدمه من قوله والا ضمن قيمته ومثل المثلي اد المثل هو المرتب على الفوات عنده وتلك
 طريقة اس شاس وابن الحاجب وتبعهما المصنف هنالك وأما لها ابن يونس فهما طر يقضان احداهما لابن
 يونس ومن تبعه أن اللازم في الفوات القيمة في المقوم والمثل في المثلي الا أن يعدم كثر في غير اياه
 وقيمتيه وعلى هذه الطريقة مشى المصنف سابقاً قوله ومثل المثلي والثانية لابن رشد وابن شبر
 والآخمي والمازري أن اللازم مع الفوات هو القيمة مطابقة المقوم والمثل واختارها ابن عرفة وغيره
 من المتأخرين وعليهم ما يأتي التفريق بين الخلاف في حواله الاسواق والنقل والتعسير هل يفيث المثلي أم لا
 من أو حب فيه المثل وهو المشهور وقال بعدم الفوات ومن أو حب فيه القيمة قال بالفوات وأما رد مع
 أرش المقص كما توهمه عح فلا قائل به اهـ (قوله عن يد) أي عن يده مشتريه (قوله أو نجحيس من
 المشتري عن نفسه) ليس المراد أنه حبسه عن نفسه بأن قال هذا احس عن نفسي بل المراد أنه احس
 متعلق بنفسه كان احس داراً على الصقراء أو طلبة العلم احتراراً عما اذا أوصى الميت بشراء دار أو
 بستان وأن يحس فاشترى ذلك الوصى شراءاً فاسداً وحسبه فان المبيع برود ولا يكون له حيس مفيداً له
 (قوله كبيع الكل) أي في كونه فوتاً وقوله كبيع أكثر ما يقسم أي فانه فوت والمراد بالاكتر ما اراد على

في محلهما واحترز بهما
 ليس في نقله كافة كعبد
 أو حيوان ينتقل بنفسه
 فليس ذلك بقوت ويرد الا
 ان يكون في الطريق خوف
 أو مكس فالقيمة (وبالوطء)
 لامة ولو وخشا ثيباً اذا كان
 الواطئ بالعا ولا فلا ان
 تكون بكر أو يفضها لانه
 من تعير الذات (وتغير
 ذات غير مثلي) من عقار
 وعرض وحيوان ومنه
 تغير الدابة بالسمن
 أو الهزال والامة بالهزال
 فقط وأما تعير ذات المثلي فلا
 تفيته وطأه انه يرده
 وليس كذلك بل يرده مثله
 حيث قد ولو حذف غير مثلي
 كان احسن (وخروج)
 للمبيع (عن يد) يبيع صحيح
 أو عتق أو هبه أو صدقة أو
 تحببس من المشتري عن
 نفسه لا يبيع فاسداً فلا
 يفيث ويبيع بعض مالا
 ينقسم ولو قل كبيع الكل
 كبيع أكثر ما يقسم

والايات ما يبيع فقط (وعلق حق) بالمبيع فاسد الغير المشتري (كبره) ولم يقدر على خلاصه له من الارض فلو قدر له لانه لم يكن ذوا
 (واجارته) اللازمة بان كانت وحيدة أو تعد كراء أيام معلومة ولم يقدر على فسخها تراض وهذا في رهن واجارة بعد القبض واما قبله
 فيجوز فيه الخلاف الا في قوله وفي بيعه قبل قبضه الخ ولما قدم ان تعبر الذات مقيمت وشمل ذلك الارض وكان فيها تفصيل وخفا
 بينه بقوله (و) بتغير (أرض بيشتر) حفرت فيها غير ماشية (وعين) فتقت فيها اولول ماشية أو أحرقت اليها والواو بمعنى أو وكذا في قوله (و)
 بالشاء (عرس وبناء عظيم المؤنة) صفقة لعرس و بناء ولا يرجع لبشر وعين لان أنهما ذلك ومثل العرس والبناء القلع والهدم وكلاهما
 المصنف فيما أحاط العرس أو البناء بها ولم يعم الارض ولا معظمها والافات (٦٥) وان لم يكن عظيم المؤنة لحب له على ذلك وأم

ان عم مادون الجبل فهو ما
 أشار به بقوله (وفانت بهما)
 أو بأحد هما (جهة هي
 الربع) أو الثلث أو النصف
 عند أبي الحسن (فقط)
 راجع لقوله جهه أي
 لا الجيع فلم يحترزه عن
 الثلث أو النصف (لا أقل)
 من الربع فلا يقيت شيأ
 منها ولو عظمت المؤنة
 ويعتبر كون الجهة الربع
 أو أكثر أو أقل بالقيمة يوم
 القبض لا بالمساحة وإذا لم
 يكن العرس أو البناء مقيمتا
 أما انقص محلها عن الربع
 أو لعدم عظم المؤنة وجها
 يعتبر فيه العظم فانه يكون
 لمائع الارض (وله) أي
 للمشتري (القيمة) يوم
 الحكم أي قيمة ما عرسه أو
 ساه قائما لا مقلوعا لانه
 فعله بوجه شبهة على
 التأيد (على المقول) عند
 المارري (والمصحح)
 عند ابن محرز (وفي بيعه)
 أي بيع الشيء المشتري
 شراء فاسدا بعا صحيحا
 وقع من مشتريه أو من

النصف (قوله والا) أي بأن ناع بعض ما ينقسم فات ما يبيع الخ (قوله وأرض بشر وعين) أي ولو كان
 كل من البشر والعين بدون ربع الارض (قوله لغير ماشية) أي بأن كان حفرة لراعية (قوله لان شأنهما
 ذلك) أي عظم المؤنة من هذا يعلم وجهه خروجه بشر الماشية لانه ليس شأنه عظم المؤنة فعلى هذا لو كان
 عظيم المؤنة بالفعل كان مقيمتا كالبناء والعرس قاله شيخنا (قوله ومثل العرس والبناء الخ) أي وأما
 لزوع فلا يقيت كما قاله محمد في فسخ البيع ثم ان كان الفسخ في الابان أي زمن زراعة الارض فعلى
 المشتري كراء المثل ولا يقطع زرعه وان كان بعد فواته فلا كراء عليه وفار بذلك الزرع لانه غلة (قوله
 ومثل العرس والبناء القلع والهدم) أي في كونها موقوفين اذا كان كل واحد منهما عظيم المؤنة كما قاله
 شيخنا (قوله فيما أحاط العرس أو البناء بها) أي كالسور والحاصل أنهما ان أحاطا بها كالسور فان كانا
 عظيمي المؤنة أفتاوا ولا يقيتان شيأ وان عم الارض كلها أو معظمها فانهما يقيتان الارض بشماهما
 سواء كانا عظيمي المؤنة أم لا (قوله عند أبي الحسن) أي خلافا لمن قال ان عرس النصف ووجهه بالعرس
 كان مقيمتا للارض بشماهما كما لو عم كلها أو معظمها وعلى هذا القول مشي ابن عرفة فحدد البشير عند
 الثلث فما زاد عليه كثير مقيت طامتها ومثل ما لا بي الحسن لان رشداد كلامه يفيد أن النصف
 كالربع لانه قال واذا كان العرس ساحة قيمها وحلها لا عرس فيه وحب أن يفتوت منها ما عرس و يفسخ
 البيع في سائرهما اذ لا ضرر على البائع وذلك اذ كان المعروس من الارض يسيرا كما لو استحق من بد
 المشتري في البيع الصحيح ولزمه البيع ولا يمكن له أن يردده فأن تراه أحال القدر الذي يفتوت بالعرس
 دون ما لم يغيرس على القدر الذي لو استحق من بد المشتري في البيع الصحيح لزمه الباقي وقد قال المصنف
 ورد بعض المبيع بمحضته الا أن يكون الاكثر ثم قال وتلف بعضه واستحقاقه كعيب به اه (قوله بالقيمة)
 أي فيقال ما قيمة تلك الجهة ما قيمة الجهة الاقية فان قيل قيمة الجهة المعروسة مائة وقيمة الجهة
 الاخرى مائتان أو ثلثا فانت تلك الجهة ورد الباقي وقاص تلك القيمة من الثمن (قوله وله القيمة)
 أي لا الرجوع بما أتفق كما خرج به بعضهم ونسبه للعتية وقوله قائما أي لا مقلوعا يوم جاء به كما هو قورن
 رشد (قوله والمصحح) أي وهو المعتمد فنحصل أن المسئلة ذات أقوال ثلاثة قيل يرجع المشتري على
 البائع بما أتفق وقيل بقيمة البناء والعرس قائما وقيل مقلوعا يوم جاء به المشتري (قوله بتغير السوق)
 أي وهو العروس والحيوان (قوله أم لا) أي وهو المثل والبقار (قوله تأويلان) الاول لابن محرز وجماعة
 والثاني للفصل وابن الكاتب (قوله لزمه قيمته) أي مصى البيع ولم المشتري الاول قيمته للمائع يوم
 بيع ذلك المشتري له ولا يقال هذا بخالف ما مر من أن المشتري يصمم قيمة المبيع فاسدا اذ اذات يوم
 القبض لا يقول يبيع المشتري للسلعة يبرل مرة قبضها وقول المصنف والا ضمن قيمته حينئذ أي حين
 القبض حقيقة أو حكما (قوله ويكون نقصا للمبيع الفاسد) أي وهذا هو المراد بالقوات تسعها والحاصل
 أنه لا معنى لكون مصى بيع البائع قبل قبضه من المشتري فو تالبيع الفاسد وانما هو نقص وفسخ له

(٩ - دسوقي ثالث) بانه (قبل قبضه) أي قبل قبض أحد المتبايعين له من هو يبيده ثم ما بأن يبيعه المشتري وهو يبيد بانه أو يبيعه
 بانه وهو يبيد المشتري قبل أن يردده ويقبضه منه (مطلقا) أي سواء كان مما يفتوت بتغير السوق أم لا متفق على فساد أم مختلفا فيه ولا
 يصح تفسير الاطلاق بقول بعضهم سواء كان البيع الثاني صحيحا أو لا اذ لا يحصل القوات بالبيع الفاسد اتفاقا (تأويلان) بالقوت
 وعدده وعلى القوت فان كان البائع له المشتري قبل قبضه من البائع لزمه قيمته للمائع يوم يبيعه أي يبيع المشتري له وان كان البائع له
 البائع وهو يبيد مشتريه قبل أخذه منه فانه يبيد ويبيد المشتري ويكون نقصا للمبيع الفاسد من أصله

ورد المشتري ان كان قبضه وعلى عدم القوت وان كان البائع له المشتري رد لبايعه الاصل وان كان البائع له البائع كان بمنزلة ما اذا باعه بغيره فاسدا وقبضه المشتري ولم يحصل من بايعه فيه يسع بعد قبض المشتري له واستظهر الخطاب من القولين فيما اذا باعه مشتريه قبل قبضه من بايعه الامضاء قياسا على العتق والتدبير والصدقة في المدونة عتق المشتري بأفواعه وهبته قبل قبضه فوت ان كان المشتري مليا بالثمن والارد عتقه ورد (٦٦) لبايعه (لان قصد) المشتري (بالبيع الاقانة) فلا يفوته معاملة له بنقيض قصده (و)

لوفات المبيع فاسدا ووجبت القصة في المقوم أو المثل في المثلي ثم زال المفيت (ارتفع المفيت) أي حكمه وهو عدم رده لبايعه (ان عاد) المبيع حاله الاصلية سواء كان عوده اختياريا أو ضروريا كارت وصار كأنه لم يحصل فيه مفوت ورد لبايعه ما لم يحكم حاكم بعدم الرد (الا) أن يكون الفوات (تغير السوق) ثم يعود السوق الاول فلا يرتفع ووجب على المشتري ما وجب في غير مثلي وعقار (فصل) في بيع الوع الا حال وهي بيع طاهر الجواز لكن ما تؤدي الى ممنوع ولذا قال (ومنع) عند مالك ومن تبعه (للتهمة) أي لاجل ظن قصد ما منع شرعا للذريعة (ما) أي بيع جائز في الطاهر (كتر قصده) أي قصد الماس له للتوصل الى الربا الممنوع وذلك (كبيع وسلف) أي كبيع جائز في الظاهر يؤدي الى بيع وسلف فانه يمنع للتهمة على أهم ما قصد البيع والسلف الممنوع كأن يبيع سلعتين بدينارين لشهر ثم يشتري احداهما بدينار نقدا قال امر البائع الى انه خرج

فكان المراد بالقوت في هذا فوت المبيع على المشتري تفسير مراد (قوله ورد) أي ذلك البائع الثمن للمشتري أي الاول (قوله ان كان قبضه) أي ان كان ذلك البائع قبضه منه قبل أن يبيعه ثانيا (قوله رد) أي ذلك المبيع وكان الاوضح أن يقول بقى يدي بايعه الاصل لان الفرض ان المشتري لم يقبضه من ذلك البائع الا أن يقال المراد رد المشتري الثاني ان كان قبضه بعد البيع له وهذا لا ينافي أن المشتري الاول باعه له قبل قبضه من بايعه (قوله لبايعه الاصل) أي ونقض ذلك البيع الثاني (قوله ولم يحصل من بايعه فيه يسع) هذا محط الكاتبة أي وحيث لا يرد ذلك البيع الثاني وضمائه ان حصل فيه ما يوجب الضمان من ذلك المشتري (قوله لان قصد الخ) أي ان المشتري اذا علم بالفساد فباعه بغيره عتق قبل قبضه أو بعده وقصد بالبيع الاقانة فان البيع الاول الفاسد لا يعضى ولا يفوته البيع الثاني اتفاقا ولا مفهوم للبيع بل الهبة والصدقة كذلك لا العتق فانه فوت لتشوف الشارع للحرية (قوله بالبيع) أي بعد أن قبضه من بايعه (قوله الاقانة) أي لشرائه الفاسد (قوله وهو عدم رده لبايعه) أي ويثبت رده لبايعه (قوله ان عاد المبيع) أي فيما يمكن عوده كالسمن والهزال ونقل العرض والمثلي لا مالا يمكن عوده كالوطء والعتق وطول الرمان والموت وذهاب العين (قوله سواء كان عوده اختياريا) أي بالشراء كما لو اشترى سلعة ثم اسدا وباعها بغيره كما اشترى هذا الذي باعه له أو أن من باعه له وهب له أو تصدق به عليه أو باعه له وارثه ثم ورثها منه وقوله أو ضروريا أي كالارث (قوله ما لم يحكم حاكم بعدم الرد) أي والا فلا يرد قطعا (قوله لا تغير السوق) أي لان تغير السوق الذي أوجب الفوات ليس من سبب المشتري ولا قدرته فلا يهتم على أنه حصله لاجل أن يفوت السلعة على ربه بحيث لا يرد له فلذا اذا عاد السوق الاول مازال فواته على ربه باقيا لانه أمر من الله بخلاف البيع والصدقة والنقل فانه يهتم على أنه فعل ذلك لاجل فواته على ربه فاذا حصل شيء من ذلك حكمه بالفوات نظرا لظاهر الحال فاذا زال ذلك المفيت حكمه بمنزلة الحكم وعدم الرد نظرا للاثم ولا يقال ان تعبر الذات ليس من سببه لانا نقول قد يحصل منه تنجويع أو تنفريط في صونه وحل العالم على غيره طرد اللاب على وتيرة واحدة (قوله فلا يرتفع) أي حكم المفيت الذي هو عدم الرد بل هو باق على حاله (قوله ما وجب في غير مثلي وعقار) أي وهو الحيوان والعروض وأما المثلي والعقار فقد مر أهم ما لا يقوتان بتغير الاسواق (فصل في بيع الوع الا حال) (قوله تؤدي الى ممنوع) أي وهو اجتماع بيع وسلف أو سلف جر منفعه أو ضمان بجعل (قوله ومنع للتهمة) اما عطف على قوله وفسد مبيع عنده بساء على ما صرح به السعد في شرح نصريف العري وغيره من أن الفصل بالترجمة ليس مانعا من العطف فوجوده لا يصر له بجسلة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه أو أن الواو للاستئناف لما صرح به ابن هشام في شرح باني سعاد من أن أكثر ما تقع واو الاستئناف في أوائل الفصول والابواب ومطالع القصائد (قوله ما كثر الخ) نائب فاعل منع أي منع البيع الذي كثر قصد الناس اليه لاجل التهمة وطاهره وان لم يقصده فاعله وفي المواق عن ابن رشد أنه لا اثم على فاعله فيما بينه وبين الله حيث لم يقصد الامر الممنوع وقوله كبيع الخ مثال لما كثر قصده وفي الكلام حذف أي كبيع يؤدي لبيع وسلف (قوله كبيع وسلف) أدخلت السكاف الصرف المؤخر والدين بالدين والمبادلة المتأخرة فالبيع المؤدى لشيء مما كثر ممنوع لكثرة قصد الناس اليه للتوصل للممنوع المذكور (قوله فانه يمنع للتهمة على أنهم ما قصد البيع والسلف الممنوع) أي لان التهمة على قصد ذلك تزل منزلة اشتراط ذلك والمص عليه بالفعل (قوله قال أمر البائع الى أنه خرج من يده سلعة ردينا) أي لان السلعة التي خرجت من يده ثم عادت اليها لمعانة (قوله كذا قيل) فأنه عبق

من يده سلعة ودينار نقدا احدهما عدا لاجل دينارين احدهما عن السلعة وهو بيع والاخر عن الدينار وهو سلف ولكن قال واذا كره المصنف في هذا ضعيف واعتمد ما قدمه من ان منع البيع والسلف اذا شرط الدخول عليه بالفعل لا الاتهام على ذلك كذا قيل

وقوله نظرنا سبأني المصنف من القروخ المبنية على ذلك (وسلف بمنفعة) أي وكبيع يؤدي إلى ذلك كبيع سبعة عشرة شهرا
ويشترى بها خمسة قفأ فال أمره لدفع خمسة قفأ يأخذ عنها بعد الأجل (٦٧) عشرة (لا) ما (قول) قصده

فلا يمنع لصعف التهمة
(كضمان يجعل) أي كبيع
جائز في الظاهر يؤدي
لذلك كبيع ثوبين بدينار
لشهر ثم يشتري منه عند
الأجل أو دونه أحدهما
بدينار فيجوز ولا ينظر
لكونه دفع له ثوبين ليضمن
له أحدهما هو الثوب الذي
اشترى مدة بقائه عنده
بلا آخر لصعف تهمة ذلك
لغلة قصد الناس إلى ذلك
وأما صريح ضمان يجعل
فلا خلاف في منعه لأن
الشارع جعل الضمان
والحالة والقرض لا تفعل إلا
لله تعالى فأخذ العوض
عليها سحت (أو أسلفني)
يقطع الهمة المفتوحة
(وأسلفني) بضم الهمة
ونصب الفعل أي وكبيع
أدى إلى ذلك كبيع ثوبا
بدينارين إلى شهر ثم يشتريه
منه بدينار بقدا ودينار إلى
شهرين فال أمر البائع أنه
دفع الآن دينار أسلفا
للمشتري ويأخذ عند رأس
الشهر دينارين أحدهما عن
ديناره والثاني سلف منه
يدفع له مقابلته عند رأس
الشهر الثاني فلا يمنع لصعف
التهمة لأن الناس في الغالب
لا يقصدون إلى السلف إلا
بأجل لا بعد مدة ولما كان
ما تقدم فاقحة لبيع
الأجل أن يبعه بالكلام

قال ح اعلم أنه لا خلاف في منع صريح بيع وسلف وكذلك ما أدى إليه وهو جائز في ظاهره لا خلاف
في المذهب في منعه صرح بذلك ابن بشر وتابعوه وغيرهم انتهى فقول حقيق ومادة كره هنا ضعف الخ غير
صحيح لما علمت ولا منافاة بين ما هنا وما تقدم وذلك لأن الصور ثلاث بيع وسلف بشرط ولو يجز بان
العرف وهذه هي التي تكلم المصنف على منعها سابقا وبيع وسلف بلا شرط لأصراحة ولا حكاية هذه
هي التي أجازوها وقد ذكرها الشارح فيما مر وتهمة بيع وسلف وذلك حيث يتكرر البيع وهي التي
تكلم على منعها المصنف هنا فأجازوه سابقا غير ما منعه هو هنا لأن ما هنا فيه التهمة بالدخول على شرط
بيع وسلف انظر بن (قوله وسلف بمنفعة) هذا مثال ثان لما كثر قصد الناس إليه لأجل التوصل للممنوع
فإن قلت البيع والسلف إنما يمنع لادته لسلف جر نفعه فكان يعني عن قوله كبيع وسلف وقوله وسلف
بمنفعة قلت الشيء قد يكون مقصود لذاته كسلف بمنفعة وقد يكون وسيلة كالبيع والسلف فبين
المصنف أن كلاهما يقتضي المنع فلا يقتصر على ما يقصد لذاته لم يعلم حكم كثرة القصد لما يكون وسيلة
ضرورة أن قصد المقاصد أقوى من قصد الوسائل (قوله فال أمره لدفع الخ) أي فال أمر البائع إلى
أن شيئا راجع إليه ودفع الآن خمسة يأخذ عنها بعد ذلك عشرة (قوله لا ما قل) أي لا يمنع بيع جائز في
الظاهر قل قصد الناس إليه للتوصل إلى ممنوع لصعف التهمة وقوله كضمان يجعل الخ مثال لما قل وفي
الكلام حذف أي كبيع جائز مؤد ضمان يجعل وأشار الشارح بتقدير ما لي أن المعطوف بالمحذوف
وهو الموصول الاسم وحذفه مع بقاء صلته جائز ومثله بقوله تعالى آمننا بالذي أرسل البنا وأرسل إليكم
أي والذي أرسل إليكم لا اختلاف المبرين (قوله كضمان يجعل) إطلاق الضمان هنا تجوز ولا يلبس فيه
شغل ذمة أخرى بالحق وإنما المراد بالحفظ كدأ قال عبق وفيه نظر لأن الضمان عند الفقهاء إطلاقين
أخص وهو شغل ذمة أخرى بالحق وأعم وهو الحفظ والصون الموحب تركه للعزم ومنه قولنا وأما ينتقل
ضمان الفاسد بالقبض ومنه ضمان الرهان وضمان المبيع ومن هذا الإطلاق الضمان هنا فهو حقيقة
لا محاز اه بن (قوله فيجوز ولا ينظر الخ) حكى ابن بشر وابن شاس في البيع المؤدى لضمان يجعل
قولين مشهورين قال في التوضيح والجوارطاهر المذهب ولذا اقتصر عليه المصنف هنا اه بن (قوله
ليضمن له أحدهما) أي ليحفظ له أحدهما (قوله بالآخر) أي بالثوب الآخر (قوله وأما صريح ضمان
يجعل) أي سواء كان الضمان بالمعنى الخاص أو بالمعنى العام فالأول ظاهر وذلك كأن يكون عليك دين
لإنسان فيضمنك شخص في ذلك الدين والثاني كأن تسلفه مائة عشر على شرط أن يرد لك عشرة كافي
الصور الآية (قوله سحت) فسر به بأنه كس ما لا يحل (قوله يقطع الهمة المفتوحة) انما فتحت
الهمة في الأول وصحت في الثاني لأنه من باب الأفعال وباب الأفعال تفتح همة أمره وتضم همة مضارعه
بحوا كرمي وأكرم (قوله ونصب الفعل) أي بأن مصممة بعدوا والمعينة في جواب الأمر أي ليكن مي
سلف مع سلف منك أي ليكن من كل منهما سلف للآخر (قوله فال أمر البائع الخ) أي لأن السلعة
التي خرحت من يده وعادت إليها لمغاة فكأنه لم يحصل لها بيع أصلا (قوله سلف منه) أي من المشتري
للبيع وقوله يدفع أي البائع للمشتري مقابلته (قوله لا يقصدون إلى السلف الخ) أي أن الشأن أنهم
يقصدون السلف حالما يدفعونه (قوله لا بعد مدة) أي ولا يقصدون أن ما يدفعونه قد يؤل أمره أي كونه
سلفا كما في دفع المشتري الأول الدينارين عند رأس الشهر (قوله ولما كان ما تقدم فاقحة لبيعوع الأجل)
أي أن ما تقدم قاعدتان لبيعوع الأجل يتفرع عليهما جميع مسائل الباب الآية وقوله يمنع ما كثر
قصده يشمل جميع مسائل الباب المجموعة وقوله لا قل يشمل جميع مسائل الباب الجائرة فالأمثلة التي
ذكرها المصنف فيما يأتي مفصلة للقاء سدي المدكورين اجالا (قوله فاشتمل على إحدى العلتين
المتقدمتين) أي وهما بيع وسلف وسلف جر نفعه (قوله فمن باع لأجل الخ) أشار المصنف به إلى أن

عليها إذا اشتمل على إحدى العلتين المتقدمتين منع وما لا فلا بقوله (فمن باع)

مقوماً أو مثلاً (الأجل) (ثم اشتراء) أي اشتري البائع أو من نزل منزله من وكيله أو مادونه عين ماباعه من المشتري أو من نزل منزله (بجنس ثمنه) الذي باعه به (78) قوله (من عين) متفق في البيهقيين سنناً وصفه كعبد يمين أو يزيد يمين وصنيد كز

تمس وطبيعاً إلا حال المتطرق اليها التهمة خمسة أن تكون البيعة الأولى لأجل فلو كانت بقدا كانت الثانية نقداً أولاً فلا يستأن من هذا الباب وأن يكون المشتري ثانياً هو المبيع أولاً وأن يكون البائع ثانياً هو المشتري أولاً ومن نزل منزله والبائع أولاً هو المشتري ثانياً أو من نزل منزله والمشتري منزلة كل واحد وكيله سواء علم الوكيل ببيع الآ خر أو ثرائه أو جهله وأن يكون صف عن الشراء الثاني من صف ثمنه الأول الذي باعه به أولاً (قوله مقوماً أو مثلاً) اعلم أن الكلام هنا في المقوم فقط وسيأتي الكلام على المثلي في قول المصنف والمثلي قدراً أو صفه بمثله فنعم هنا فقد أخطأ كذا قال ح (قوله ثم اشتراء) ليس المقصود من ثم الترخي أو أنه نص على الترخي لأنه المتهوهم جواره على الإطلاق فاعل اشتراء هو فاعل باع والضمير المنصوب طائد على المفعول المحذوف أي باع شيئاً وحذفه للعموم وقوله اشتراء المتبادر منه اشتراء لنفسه وأما لو اشتراه غيره كحججوره مثلاً فهو كزوه فقط وقوله فاما نقداً فعلة المحذوف هو الجواب والتقدير ففي ثرائه بجنس ثمنه من أي واحد مما ذكرنا عشرة صورة لأن الشراء اما نقداً الخ (قوله أو مادونه) أي عبده الذي أذن له في التجارة والحال أنه يتجر لسيدته أما ان اشتري لنفسه جاز مطلقاً وقيل بذكره وقيل بمنع كالوكيل (قوله ويجري مثل ذلك في قوله وعرض) أي والمراد عرض متفق الصنفية في البيعتين سواء اتفقت صفتها أو اختلفت والمراد بالعرض ما قابل العين والطعام فيشمل الحيوان (قوله يحصل اثنتا عشرة صورة أي من ضرب ثلاثة أحوال الثمن الثاني وهو كونه مثل الأول أو أقل أو أكثر في أربع أحوال الشراء الثاني من كونه نقداً أولاً أو أولادونه أولاً ثم ثمنه وان شئت قلت وفي كل أحوال تكون العقدة الثانية في مجلس العقدة الأولى أولاً وفي كل أحوال تكون السلعة قد قبضها المشتري الأول أم لا فهذه أربعة أحوال مضروبة في اثني عشر تكون الصور ثمانية وأربعين صورة وان شئت قلت وفي كل أحوال يكون الثمن الأول والثاني عينا أو عرضاً أو طعاماً أو حيواناً ولكن المصنف فرض الكلام في العين وسيأتي الكلام في الطعام والعرض والحيوان (قوله بأن يشتري بأقل الخ) كأن يشتري ماباعه بعشرة لأجل ثمانية نقداً أولادونه أولاً أو بائني عشر لا بعد من الأجل الأول لأن البائع الأول يدفع ثمانية في الأولين إلا أن أو بعد نصف شهر ويرجع له بدله عشرة بعد شهر والبائع الثاني وهو المشتري الأول في الأخيرة يدفع بعشرة بأخذها بعد شهرين اثني عشر (قوله إلا أنه) أي دفع القليل في الكثير (قوله وأما التسع صور الباقية) أي وهي شراؤه ماباعه بعشرة لأجل بعشرة نقداً أولاً أو أولادونه أولاً بعد ثمنه وشراؤه ثمانية ماباعه بعشرة لأجل أو بعد ثمنه وشراؤه بائني عشر ماباعه بعشرة نقداً أولاً أو أولادونه أولاً (قوله أو اثني عشر) أي أو تساوي الثمنان فأجر وان اختلف الأجلان وهذا صادق في ثلاث صور وذلك بأن باع بعشرة لأجل ثم اشتري بعشرة نقداً أولاً أو الأول أولاً أو لا بعد ثمنه وقوله ان تساوي الأجلان الخ أي فأجر ولو اختلف الثمنان وهذا صادق في ثلاث صور لا به ما أن يكون الثمن الثاني قدراً أو أولاً ثم ثمنه أو أولاً (قوله فالمنع) أي وذلك في ثلاث صور بأن يشتري ماباعه بعشرة لأجل ثمانية نقداً أو أولادونه أولاً أو بائني عشر لا بعد من الأجل الأول (قوله والا فالجواز) وذلك في ثلاث صور أن يشتري ماباعه بعشرة لأجل بائني عشر نقداً أو أولادونه الأجل أو بأقل من عشرة لا بعد من الأجل الأول (قوله وكاب) أي أحوال تأجيل الشمس الثاني كله أو تأجيل كله أو بعضه وهي تأجيله إلى الأجل الأول أو أولادونه أولاً بعد ثمنه فهذه ثلاث نظم لتأجيله كله فهي أربع وقوله في ثلاثة أي كون الثمن الثاني قدراً أو الأول أو أقل أو أكثر (قوله في كل الصور) أي كان هذا الثمن الثاني قدراً أو الأول أو أقل أو أكثر (قوله مضروبة) في أحوال قدر الثمن أي قدر الثمن الثاني وهو كونه قدراً أو الأول أو أقل أو أكثر (قوله وكذا لو أجل بعضه) أي كما يقع فيما مضى ما تعجل فيه الأقل كذلك لو أجل من الثمن الثاني بعضه يمتنع في صورة ما تعجل فيه الأقل كله على كل الأكثر وعلى بعضه (قوله فمتنع) خبر مقدم وما تأجيل متدا

اختلاف السكة في قوله وسكتين إلى أجل (وطعام) ولو اختلفت صفتها مع اتفاق صنفه ويجري مثل ذلك في قوله (وعرض) والواو فيهما بمعنى أو (فاما) ان يشتريه (نقداً أو لأجل) الأول (أو) لأجل (أقل) منه (أو أكثر) فهذه أربعة أحوال بالنسبة للأجل وفي كل منها ما أن يشتريه (بمثل الثمن) الأول (أو أقل) منه (أو أكثر) يحصل اثنتا عشرة صورة (يمنع منها) ثلاث وهي ما تعجل فيه الأقل (بأن يشتري بأقل نقداً أو أولادونه أو بأكثر لا بعد ثمنه وعلة المنع) ثممة دفع قليل في كثير وهو سلف بمضعة إلا أنه في الأولين من البائع وفي الأخيرة من المشتري وأما التسع صور الباقية فيجائز والضابط أنه ان تساوي الأجلان أو الثمنان فالجواز وان اختلف الأجلان أو الثمنان فانظر إلى اليد السابقة بالعطاء فان دفعت قليلاً عاد إليها كثيراً فالمنع والا فالجواز وما ذكرنا أحوال تأجيل الثمن الثاني كله أو تأجيله كله وكاب أربعة في ثلاثة كذا أحوال تأجيل بعضه في كل الصور وتأجيل البعض الباقي إلى أجل دون دون الأجل الأول أو مثله

أو بعد وهذه الثلاثة مضروبة في أحوال قدر الثمن الثلاثة فالمجموع تسع وتسعون صور بالنقد الثلاث مشتمل في المنع فقال (وكذا لو أجل) من الثمن الثاني (بعضه) (بمنع) عن الصور التسع (ما تعجل فيه الأقل)

أي كلمة على كل إلا أكثر أو بعضه فحينئذ صورتي الأولى أن يبيع السلعة بعشرة لأجل ثم يشتريها بثمانية أربعة نقدا وأربعة لدون الأجل
والثانية أن يشتريها في الفرض المذكور باثني عشر خمسة نقدا وسبعة لا بعد من الأجل لأن البائع تعجل الأجل وهو العشرة على بعض
الاكثر وهو السبعة التي لا بعد والمشتري الأول يدفع بعشرة خمسة منها عن الخمسة الأولى وخمسة يأخذ عنها بعد ذلك سبعة (أو)
ما تعجل فيه (بعضه) أي بعض الأقل على الأكثر أو بعضه فحينئذ صورتي أيضا (١٦٩) الأولى أن يبيعها بعشرة لشهر ثم

يشتريها منه بثمانية
أو أربعة نقدا وأربعة
للاجل لا يتقاع المقاصة
في أربعة عند الشهر
ويأخذ ستة عن الأربعة
التي نقدها ولا فهو سلف
بمنفعة والثانية أن
يشتريها بثمانية أربعة
نقدا وأربعة لا بعد من
الأجل لأن المشتري
الأول يدفع بعشرة
عشرة سنة عن الأربعة
الأولى وهو سلف بمنفعة
وأربعة يأخذ عنها بعد
ذلك أربعة فالمشروع
أربعة والجائز خمسة ولما
كان من ضابط الجواز أن
يستوى الأجلان ومن
ضابط المنع أن يرجع إلى
البذل السابقة أكثر مما
خرج منها به على أنه قد
يعرض المنع للجائز في الأصل
والجواز للمنع في الأصل
بقوله مشبه في المنع
(كتساوي الأجلين) كبيعها
بعشرة لأجل ثم شرائها
إليه (أن شرطاً) حين
الشراء (بني المقاصة)
وسواء كان الثمن الثاني
مساوياً للأول أو أقل أو
أكثر (للدين بالدين) أي
لأنه لا بد منه بسبب عبارة
ذمة كل للآخر ومفهوم
أن شرطاً بني المقاصة
أنهما أن لم يشترط فيها

مؤخر ويجوز أن يكون ممنوع مبتدأ وما بعده فاعل على مذهب من لا يشترط وقوع الوصف مبتدأ
الاعتماد وكذا مفعول مطلق مؤكداً عاملاً بمنع أي ممنوع ما تعجل فيه الأقل كالا منناع السابق في عاقبته
وهو سلف حر نفعاً (قوله أي كلمة على كل إلا أكثر) أي تعجل فيه كل الأقل على كل إلا أكثر وقوله أو بعضه أي
أو تعجل فيه كل الأقل على بعض الأكثر (قوله الأولى) أي وهي ما إذا تعجل كل الأقل على كل إلا أكثر (قوله
ثم يشتريها بثمانية أربعة نقدا وأربعة لدون الأجل) أي فقد دفع قليلاً في كثير فهو سلف حر نفعاً وتوضيحه
أن السلعة لما خرجت من يد البائع الأول ثم عادت إليه صارت ملغاة فأل أمره إلى أنه خرج من يده
ثمانية بعضها نقداً وبعضها مؤجلاً يأخذ عنها عند الأجل الثاني عشرة فهو سلف حر نفعاً (قوله والثانية)
أي وهي ما إذا تعجل كل الأقل على بعض الأكثر (قوله في الفرض المذكور) أي بيعها بعشرة لأجل (قوله
لأن البائع) أي الثاني وهو المشتري الأول ولو قال لأن المشتري كان أوضح (قوله وخمسة يأخذ عنها بعد
ذلك سبعة) أي وهذا سلف بمنفعة (قوله الأولى) أي وهي ما إذا تعجل بعض الأقل على كل إلا أكثر (قوله
والثانية) أي وهي ما إذا تعجل بعض الأقل على بعض الأكثر وقوله أن يشتريها بثمانية أربعة نقدا الخ
هذه الصورة لا يصح التمثيل مما لم تعجل فيه بعض الأقل على بعض الأكثر كما ذكره بل هي مما تعجل
فيه بعض الأقل على كل إلا أكثر فقول المصنف أو بعضه المراد به أو تعجل بعضه على كل إلا أكثر وهو
يشمل صورتين اللتين ذكرهما الشارح ولا حاجة لقوله أو على بعضه (قوله أن يشتريها) أي السلعة
التي باعها بعشرة لأجل (قوله فالمشروع) أي من الصور التسع وقوله والجائز خمسة أي وهي أن يشتري
السلعة التي باعها بعشرة لأجل بعشرة خمسة منها نقداً وخمسة لدون الأجل أو للأجل أولاً لا بعد منه أو
يشتريها باثني عشر خمسة نقداً وسبعة لدون الأجل أولاً لا بعد نفسه وحاصل هذه الصور التسع أن تقول
إذا كان الثمن الثاني أقل من منع طاقاً كان البعض المؤجل أجله أبعد من الأجل الأول أو مساوياً له أو
دونه وإن كان الثمن الثاني قدراً الأول جارماً لم يبق إلا حوالا الثلاثة وإن كان أكثر منعت واحدة وهي
ما إذا كان البعض مؤجلاً لا بعد (قوله مشبه في المنع) هو ببيعة اسم الفاعل حال من فاعل نبيه (قوله
كتساوي الأجلين) أي سواء كان الثمن الثاني قدراً أو أقل أو أكثر (قوله أن شرطاً) كان الأولى أن
يقول أن شرط كان الشرط منهما أو من أحد هما فالتمثيلية ليست شرطاً (قوله جاز) أي لأن الأصل
المقاصة لا يهتفي بها عند تساوي الأجلين فإذا سقط المتمثلان فلم يبق إذا كان الثمن الثاني أقل أو
أكثر غير الرائد في إحدى الذمتين وليس فيه إلا تعميم ذمة واحدة (قوله صح) أي البيع في مسئلة شرائها
بأكثر من الثمن لا بعد من الأجل ولا مفهوم لقوله في أكثر لا بعد باقي الصور المجموعة كذلك وهي
شرائها ثانياً بأقل نقداً أو لدون الأجل كما في ح وجيد فاقصصار المصنف على الأكثر فرض مثال (قوله
بني المنع على أصله) أي لوجود العلة وهي سلف حر نفعاً فقط هو الفرق بين الصور التي أصلها المنع والتي
أصلها الجواز والحاصل أن التي أصلها الجواز لا يفسدها الا شرط بني المقاصة لا السكوت لأن التهمة
فيها ضعيفة فادأ شرط فيها تحقق التهمة وأما أصلها المنع فتجوز ادأ شرطها لأن التهمة فيها
قوية فادأ شرطها بعدت التهمة فادأ قبل بالمنع إذا سكنت عن اشتراطها (قوله والرداءة والجودة كالقلة
والكثرة) مقصدي التشبيه أن الصور اثنا عشر بأن تقول إذا باع بجيد واشترى برديء أو بالعكس
فذلك الشراء ما نقداً أو لأجل من الأجل الأول أو له أولاً لا بعد منه وفي كل إمام أن يكون الثمن الثاني
أقل عدداً من الأول أو مساوياً له أو يزيد منه فهذه اثنا عشر صورة وفي كل إمام أن يبيع بجيد ويشتري
برديء أو بالعكس فهذه أربع وعشرون صورة وأن الصور التي تمنع ما تعجل فيها الأقل وهي أن يشتري

بأن اشتراطها أو سكتها جارو هو كذلك (ولذلك) أي ولا جيل وللشرط المدعى بالمقاصة تأثير سواء تعلق بشيئها أو نفيها (صح في
أكثر) من الثمن المبيع به كبيعها بعشرة لشهر وشرائها باثني عشر (لا بعد) من الأجل (أو شرطاً) أي المقاصة للسلاسة من دفع
قليل في كثير ولو سكتها عن شرطها بني المنع على أصله (والرداءة) من جانب (والجودة) من جانب آخر مع برتان في الثمنين (كالقلة والكثرة

مقتضى التبيين وهو
يقيد الجواز فمما إذا
استوى الاجلان أو دفعت
البدا السابقة أجود فجاد
اليه أو أدوا ليس كذلك
سيأتي له قرباني اختلاف
السكرين من منع صور
الاجل كاهو يجب بأن
التشبيه هنا بالنسبة لوقوع
التمن الثاني مع جلائقدا
والمسئلة مقروضة في اتحاد
القدر وصور هاتمانية
فقط يجوز منها صورة فقط
وهي ما نقد فيها الاجود
ويمنع الباقي فهي أخص
من الاية ثم صرح ببعض
مفهوم قوله بجنس ثمنه
بقوله (ومنع) بيع سلعة
(بذهب و) شراؤها (بفضة)
أو عكسه في الصور الاثني
عشر في نقد - ديم الذهب
ومثلها في تقديم الفضة
للصرف المؤخر أى الاتمام
عليه ولذا لو انفت التهمة
جاز كما أشار له بقوله (الا
أن يعجل أكثر من قيمة
المأخر جدا) بأن يكون
المعجل يز يد على المؤخر
بقدر نصف المؤخر
كبيع ثوب بدينارين
اشترى ثم اشتراه بدينارين
ورهما نقد او صرف الدينارين
عشرون (و) منع البيع
ثم الشراء (مستكين الى
أجل) سواء اتفق
الاجلان أو احدهما وسواء
اتفقهما في الع - رد بقوله

بأقل نقداً أو ولدون الأجل أو بأكثراً بعد من الأجل فيمنع تعجيل الأجل إذا اشترى بآجل أو نقد أو ولدون الأجل أو بأجل أو بأكثراً بعد من الأجل فإنه يمنع هذا مقتضى التشبيه وليس كذلك لأن صور الأجل كلها ممنوعة كما قال الشارح (قوله فثبت يبيع الخ) أي فالصور الثلاث التي يمنع فيها تعجيل الأجل يبيع فيها تعجيل الردى فثبت ظرف مكان مجازاً (قوله وحيث جاز الخ) ظاهره أن ضمير جازر راجع لتعجيل الأجل مع أن تعجيل الأجل دائماً ممنوع ولا يتأتى هنا مقاصد الاختلاف الصفة وقد يجاب بأن ضمير جازر راجع للتعجيل لا بقيد الأجل أو أنه راجع للعقد المدة فهو من السياق (قوله فيما إذا استوى الأجلان) أي كان الثمن الثاني أجود من الأول أو أردأ منه كان الثاني أقل عدداً من الأول أو مساوياً له أو أزيد منه (قوله فعاد إليها أردأ) أي سواء كان ذلك الأجل الذي عاد إليه أزيد عدداً مما دفعه أو مساوياً في العدد لما دفعه أولاً أو أقل منه في العدد (قوله لمساوياً في تقريباً في اختلاف السكتين الخ) أي باختلاف السكتين من جهة الاختلاف بالجودة والرداءة (قوله من منع صور الأجل كلها) أي وهي ثمانية عشر لأن الأجل الثاني أجد من الأول أو مساوياً له أو أجد منه وفي كل أمان يكون الثمن الثاني مساوياً للأول في القدر أو أقل منه أو أكثر منه وفي كل أمان يكون البيع يجيد والشراء يردى أو العكس فهذه ثمانية عشر صورة كلها ممنوعة لاستغال الدين ولا يتأتى هنا المقاصد باختلاف الصفة (قوله ويجاب بأن التشبيه هنا بالنسبة لوقوع الثمن الثاني معجلاً) أي فكأنه قال بالجودة والرداءة في الجواز والمنع كالمقابلة والكثرة حيث كان الثمن الثاني معجلاً أي والقرض اتحاد الثمنين في القدر وقد مر أنه إذا كان الثمن الثاني معجلاً كان أكثر من المؤجل جازراً وإن كان أقل منع فكذلك هنا إن كان المعجل الأجود جازراً إن كان الأجل أجد منه وقوله بالنسبة الخ أي بدليل ذكره المنع في اختلاف السكتين حيث كان الثمن الثاني مؤجلاً مطلقاً أو باختلاف السكتين من جهة الاختلاف بالجودة والرداءة (قوله والمسئلة مفروضة الخ) أي لا به ولو كان الثمنان غير متعدي القدر بأن كان أحدهما أريد من الآخر كان هناك قلة وكثرة حقيقة فلا يصح التشبيه (قوله في اتحاد القدر) أي قدرا ثمن الثاني للأول أي أنه ما متساوياً في القدر والعدد وإن كان أحدهما جديلاً والآخر رديلاً (قوله وصورها ثمانية) أي وصور المسئلة ثمانية وذلك لأنه إذا كان الثمنان متعدي القدر وبيع يجيد واشترى يردى أو العكس فإما أن يكون الثمن الثاني نقداً أو مؤجلاً ولدون الأجل الأول أو له أولاً بعد منه وهذه ثمانية أربع فيهما إذا باع يجيد واشترى يردى أو العكس فيهما إذا باع يردى أو العكس فيهما إذا باع يردى واشترى يجيد فتي كان الثمن الثاني مؤجلاً ولدون الأجل الأول أو مؤجلاً ولدون الأجل الأول أو له أولاً بعد منه منع لا ابتداء الدين بالدين وللبديل المؤخرون كان الثمن الثاني معجلاً فإن عجل الأجل الأول أو له أولاً بعد منه منع لا ابتداء الأجل جازراً لا تنقضاء الدين بالدين والبديل المؤخر والسلف بمنفعة (قوله وهي أحص من الآية) أي أن مسئلة الجودة والرداءة أخص من مسئلة السكتين لفرض هذه في اتحاد الثمنين قدراً وأما الآية فهي أعم من اتحادهما قدراً أو كور الثاني أقل من الأول أو أكثر منه (قوله في الصور الاثني عشر) حاصلها أنه إذا باع بفضة لا حل ثم اشتراها بذهب فلا يحل أو ما أن يكون الذهب قيمة الفضة أو أقل من قيمتها أو أكثر في كل أمان أن يكون الشراء الثاني نقداً أو ولدون الأجل الأول أو له أولاً بعد منه فهذه اثنا عشر صورة ومساها يقال فيما إذا باع أولاً بذهب لا حل ثم اشتري بفضة فالصور أربع وعشرون كلها ممنوعة انتهى مصرف المؤخر لا ما استثناء المصنف فإنه جائز لا تنقضاء التهمة المسد كورة (قوله إلا أن يعجل أكثر الخ) أي لو عجل أقل من قيمة المتأخر حداً كان يبيع ثوباً بستانين درهمين الشهر ثم اشتراها بدينارين نقداً مصرف الدينار عشرون هل هو جائز كذلك لأن التهمة المسد مصرف المؤخر متفية بالكثرة المسد كورة أم لا ينبغي الثاني لأن المحتاج قد يأخذ القليل لحاجته ويدفع بعد ذلك الكثير جداً بقيمة دفع قليل في كثير كذا ظر الشيخ أحمد الزرقاني قال بن وهو قصور فقد نص في المدونة على المنع ودكر بعضها فانظر فيه (قوله مصرف الدينار عشرون) أشار بهذا إلى أن القلة والكثرة والمساواة هنا أي في هذه المسئلة باعتبار مصرف المال باعتبار الدات لأن القلة والمساواة والكثرة باعتبار الدات إنما تأتي في الجنس الواحد (قوله يستقيم إلى أجل) حاصله أنه إذا باع بذهب لا حل ثم اشتري بذهب أخرى لا حل فإما أن يتساوى الأجلان

(بمحمدية) نسبة محمد السفايح أول خلفاء بني العباس وهي الجيدة (ما) أى شيأ (باع بزيادة) نسبة ليزيد بن معاوية وهي الرديئة لا اشتغال الذميين لعدم تأني المتخاصة هنا اذ شرطها تساوي الدينين (وان اشترى) ماباعه (بعرض مخالف ثمنه) أى ثمن المبيع بأن باع السلعة بدسار أو ثوب واشتراها بشاة اما نقدا أو لاجل أو أقل أو لاكثر وفي كل (٧١) من الاربع اما قيمتها قدر قيمة السلعة

أو أقل أو أكثر (جازت ثلاث النقود فقط) ومنعت التسعة الباقية وهي ما أجل فيه الثمنان للدين بالدين (و) المبيع (المثلي) ممن مكيل وموزون ومعدود والموافق لماباعه لاجل (صفة وقدرا كئله) أى كعينه أى كعين ماباعه ومن اشترى عين ماباعه ففيه الانتعا عشرة صورة فن باع ارد بالاجل ثم اشترى من المشتري مثله فاما نقدا أو لدون الاجل أو له أولا بعد الثمن اما مساو للاول أو أقل أو أكثر (فيمنع) منها الثلاث التي عجل فيها الأقل وصورتان أيضا هما بقية صور الأقل وهما شراؤه مثله (بأقل لاجله أو لا بعد) منه لكن محل المنع فيهما (ان غاب مشتريه به) أى عليه غيبة بمكته الانتفاع به للسلف بمنفعة لانهم يعدون العيبة على المثلي لكونه لا يعرف بعيبه سلفا ويصير الممنوع خساوه شراؤه مثل المثلي وقد باعه عشرة الى شهر بعد العيبة عليه بشاوية نقدا أو لصف الشهر أو للشهر أو لشهرين أو بأشئ عشر لشهرين لان المشتري

أو يكون الاجل الثاني أقل من الاول أو بعده منه وفي كل اما ان يتساوى الثمنان في القدر أو يكون الثاني أقل أو أكثر فهذه تسعة وفي كل اما أن يبيع بسكة جيدة ويشتري بديئة أو العكس فهذه ثمان عشرة صورة ممنوعة لا ابتداء الدين بالدين لا اشتغال الذميين كل هذا اذا كان البيع الثاني مؤجلا كالاول أو اما ان كان نقدا فصوره ستة لأن الثمن الثاني اما قدر الاول أو أقل أو أكثر وفي كل اما ان يكون الشراء بالاجل أو بالارد ابحوز منها اثنتان ما اذا اشترى بأجود أكثر أو مساويا والاربعة ممنوعة والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به واعلم أن الاختلاف بالسكتين كالاختلاف بالجوذة والرداءة وأخذهما هنا المنع في صور الاجل كلها وهي ثمانية عشر كما علمت وأخذت ما تقدم التفصيل في صور النقود وهي ستة كما علمت (قوله بمحمدية الخ) أى وأولى عكسه فقد نبه بالمثال الاخف تهمة على منع الاشء منه (قوله تساوى الدينين) أى في القدر والصفة (قوله بعرض مخالف ثمنه) الضمير في مخالف راجع لعرض لانه نعت له وضمير ثمنه للمبيع فهو منصوب على المفعولية بمخالف أى وان اشترى بعرض مخالف ذلك العرض الثمن الذي يبيع به أولا أعم من ان يكون يبيع أولا بعرض أو بعين والمراد بالعرض ما قابل العين فيشمل الطعام والحيوان ولو قال المصنف وان اشترى بعرض مخالف لصف الثمن الاول كان أظهر ومفهوم قوله مخالف ثمنه أنه لو اشتراه بعرض موافق لثمنه الاول في الصنفية كالوباع سلعة ثوب لشهر ثم اشتراه بثوب فالشراء اما نقدا أو لدون الاجل أو لا بعد منه وفي كل اما أن تكون قيمة الثوب الثاني مساوية لقيمة الاول أو أقل أو أكثر فهذه اثنا عشرة صورة يمنع منها ما عجل فيه الأقل اتفاقا وذلك ثلاث صور ما اذا كانت قيمة الثوب الثانية أقل وكان الشراء نقدا أو لدون الاجل أو كانت قيمة الثوب الثانية أكثر من قيمته الاولى وكان الشراء لاجل أو بعد من الاجل الاول وما عداها فالجوار اتفاقا في الجميع وذلك اذا كانت قيمة الثوب الثاني مساوية لقيمة الاول كان المبيع الثاني نقدا أو لدون الاجل أو له أولا بعد منه أو كانت قيمة الثانية أقل من قيمة الاولى وكان المبيع الثاني لاجل الاول أو بعده وأما قول عبق اذا عجل الاكثر في جواره ومعه فولد فقد رده بس ان هذا جائز اتفاقا وليس هذا من محل الخلاف لان هذا المفهوم داخل في قول المصنف أول الباب ثم اشتراه بخمس ثمنه من غير طعام وعرض وحيث قد فاعجل فيه الأقل من الصور ممنوع اتفاقا وما عدا ذلك جائز اتفاقا (قوله حارت ثلاث النقود) أى وهي ما اذا كان العرض الذي اشترى به ثانيا نقدا واء كانت قيمته قدر الثمن الاول أو قدر قيمته أو أقل منه أو أكثر (قوله وهي ما أجل فيه الثمنان) أى سواء كان أحل الثمن الثاني لاجل الاول أو أقل منه أو لا يزيد منه سواء كانت قيمة العرض المشتري به ثانيا قدر الثمن الاول أو قدر قيمته أو أقل أو أكثر فهذه تسعة كلها ممنوعة لا ابتداء الدين بالدين (قوله والمثلي صفة) هذا مفهوم الضمير في قوله سابقا ثم اشتراه الخ (قوله الى عجل فيها الأقل) أى وهي شراؤه ثانيا بأقل نقدا أو لدون الاجل أو بأكثر لا بعد من الاجل (قوله ان غاب الخ) أى وأما ان لم يعجب عليه جارت هاتان الصورتان فتكون صور الجوار تسعة وهي الشراء بمثل الثمن نقدا أو لدون الاجل أو لا بعد منه أو بأكثر نقدا أو لدون الاجل أو لا بعد و بأقل لاجل أو لا بعد (قوله لان المشتري الخ) هذا الاعدل انما يظهر في الصور الاربع الاول في كلام الشارح وأما الخامسة فوجه وجود السلف بمنفعة فيها أن المشتري الاول دفع عند الاجل الاول قليلا ليعود اليه عند الاجل الثاني كثيرا (قوله في حوز مطلقا) أى في الصور الاثني عشر أعنى ما اذا كانت قيمة الثاني مساوية لقيمة الاول أو أقل منها أو أكثر

الاول بصيره درهمان تركهما للبائع الاول في نظير عيبته على المثلي وهي تعد سلفا فالسلف بمنفعة ومفهوم صفة أمر ان المباينة حنسا كقمح وفول فيجوز مطلقا والمباينة نوعا وابنه أشار بقوله (وهل غير صنف طعامه) الموافق له جسا (كقمح) باعه لاجل ثم اشترى من المشتري مثله صفا آخر من جنسه كسات (وشعر مخالف) بمرلة مالمو باعه عمدا فاشترى منه ثوبا فتحوز الصور كلها (أولا) يكون

في شرائه بمثل أو أقل نقداً أو لدون الاجل والبيع والسلف في شرائه بأكثر نقداً أو لدون الاجل أولاً به (أو) اشتراه بعدد عشرة
لاجل (بخمسة وسبعة) نقداً أو لدون الاجل أولاً بعد (امتنع) للبيع والسلف (٧٣) وأما لاجل فجاءت بقوله أو بخمسة

معطوف على مع سبعة
وقوله امتنع جواب عن
السبع فيما قبلها وعن
الثلاث أو النسخ فيها
ووجه كونها تسعاً أن قيمة
السبعة التي مع الخمسة
أما أن تفرض خمسة أو
أقل أو أكثر فلهذه ثلاثة
مضروبة في الثلاث الأول
والكل ممنوع (لا) ان
اشتراه (عشرة) أو أكثر
(وسبعة) فيجوز نقداً
أو لدون الاجل أو لاجل
الاجل لا بعد ويجوز تعجيل
السبعة في صور الجواز
من صور خمسة وسبعة أو
عشرة فأكثر وسبعة لثلاثة
يلزم بيع معين يتأخر
فضله ان كانت معينة
وابتداء الدين بالدين ان
كانت مضمونة (و) لا بمثل
وأقل لا بعد من الاجل
فيجوز وهو مفهوم قوله
بأكثر من قوله أولاً بعد
بأكثر فهو من تمتته وليس
متعلقاً بما هو بلصقه
وأخره هو اللام شاركة في
الجواز فهذان الصورتان
وثلاث صور الاجل جائزة
وتقدمت سبع ممنوعة
وصورتها اثنا عشرة (ولو
اشترى) ثمانية (أقل) مما
باع به (لاجله) أولاً بعد
وقلنا بالجواز (ثم رضى)
المشتري الثاني (بالتعجيل
للاقل ففيه) (قولان)
بالجواز نظر الحال العقد

منها سبع وهي ما إذا كان الشراء الثاني نقداً أو لدون الاجل كان الثمن في السلعتين مثل الأول أو أقل
منه أو أكثر منه والسابعة ما إذا كان الثمن الثاني أكثر من الأول لا بعد من الاجل والخائز من تلك الصور
الاثنى عشر خمسة صور الاجل الثلاث أي ما إذا اشترى لاجل نفسه بمثل الثمن أو أقل أو أكثر
اشترى مبيعه مع السبعة الأخرى بمثل الثمن الأول أو أقل لا بعد (قوله في شرائه بمثل أو أقل الخ) ووجه
ذلك أنه آله الأمر إلى أن البائع الأول ثوبه قدر حجت اليه وقد دفع للمشتري الأول عشرة أو ثمانية يأخذ
عنها بعد الاجل عشرة وزاد المشتري أيضاً ثوباً أو شاة والحاصل أن المسلف هنا البائع الأول المشتري
ثانياً وانتفاعه بالسبعة الثانية فقط ان كان الشراء بمثل الثمن نقداً أو لدون الاجل أو هو أو مزايده
الثمن الأول ان كان قد اشترى بأقل من الثمن الأول نقداً أو لدون الاجل (قوله في شرائه بأكثر نقداً
أو لدون الاجل) ووجه ذلك أن البائع الأول قدر حجت له سلعة فكان المخرج من يده وخرج من يده
عشرة خمسة منها في مقابلة السبعة الثانية وخمسة سلفاً فإذا جاء الاجل رد المشتري له الخمسة التي أخذها
سلفاً (قوله أولاً بعد) ووجه ذلك أن البائع قد رجعت له سلعة والمشتري الأول قد دفع له عند الاجل
الأول عشرة وهي سلفاً فإذا جاء الاجل حصل الثاني دفع له البائع يده اثني عشر عشرة عوضاً عن السلف
واثنين عن السبعة الأخرى والحاصل أن المسلف هنا المشتري وفيما قبله البائع (قوله للبيع والسلف)
بيانه أنه آله الأمر إلى أنه يخرج منه خمسة وسبعة فيما إذا كان نقداً أو لدون الاجل يأخذ عند الاجل
عشرة خمسة في مقابلة الخمسة وهي سلف وخمسة في مقابلة السبعة وهي الثمن وأما إذا كان لا بعد من
الاجل والمسلف نفس المشتري وذلك لأنه إذا جاء الاجل يدفع عشرة للبائع خمسة عوضاً عن السبعة وهي
بيع وخمسة أسلفاً للبائع بقبضها منه بعد ذلك (قوله معطوف على مع سبعة) أي لكن السبعة فيما امر
من المشتري الأول وهنا من البائع الأول (قوله ووجه كونها تسعاً الخ) أي وأما وجه كونها اثناً
الشراء الثاني اما نقداً أو لدون الاجل أولاً بعد منه (قوله اما أن تفرض الخ) الا أوضح أن يقول ان قيمة
السبعة مع الخمسة اما أن تكون مثل الثمن الأول أو أقل أو أكثر والحاصل انما إذا عت سبعة عشرة
لشهر ثم اشترى بها خمسة وسبعة اما أن تكون قيمة السبعة مع الخمسة قدر الثمن الأول أو أقل أو أكثر
وفي كل اما أن يكون البيع الثاني نقداً أولاً حل دون الأول أو له أولاً بعد منه فهي اثنا عشرة صورة
يجوز منها صور الاجل الثلاثة ويمتنع منها الباقي وهو تسعة للبيع والسلف (قوله لا عشرة وسبعة) هذا
مرتبط بما قبله كأنه مقابل خمسة وسبعة وحاصله أنه إذا باع سبعة عشرة لاجل ثم اشترى بها ثمن آخر مع
سبعة فان كان ذلك الثمن الذي مع السبعة أقل من الثمن الأول فقد تقدم الكلام عليه وان كان الثمن
الذي مع السبعة قدر الثمن الأول بأن كان عشرة أو كان أكثر منه كاثني عشر فلا يحلوا ما أن يكون الشراء
نقداً أو لدون الاجل الأول أولاً بعد منه فهذه ثمانية يجوز في سنة وهي ما إذا كان الشراء الثاني
نقداً أو لدون الاجل أولاً كان الثمن الذي مع السبعة عشرة أو أكثر ويمتنع في اثنين إذا كان الشراء الثاني
لا بعد من الاجل كان الثمن الذي مع السبعة عشرة أو أكثر ووجه الجواز في السنة المذكورة أن البائع
آله الأمر إلى أنه يدفع شاة وعشرة دنانير أو أكثر نقداً أو قبل الاجل يأخذ عوضاً عنها عشرة دنانير إلى شهر
ولا تخمسة فيه وأما في صورة الاجل فالجواز لوقوع المقاصة الا أن يشترط فيها وأمالاً بعد فالمنع مما لا يقوله
أولاً بامتنع ما تعجل فيه الاقل (قوله لاجل) أي ما إذا كان الشراء الثاني لاجل الأول بمثل الثمن أو
أقل أو أكثر (قوله ولو اشترى بأقل الخ) يعني أنه إذا باع سبعة عشرة لاجل ثم اشترى بها ثمانية لاجل الأول
أولاً بعد منه ثم رضى بتعجيل الثمن فهل يستمر الجواز على حاله لا سيما إذا كان الثمن عيناً لان الاجل
من حق من هو عليه أو يمتنع من التعجيل لانها مأمومة على السلف بزيادة قولان قال ابن وهبان ويذهب
أن يكون المنع هو الراجح لعلمه المذكورة وكذلك الخلاف إذا اشترى بأكثر لاجل ثم راضياً على التأخير
أو اشترى بأكثر نقداً أو لدون الاجل ثم راضياً بالتأخير لا بعد فلو قال المصنف وفيما آله المنع وقد وقع

(١٠ - دسوقي ثالث) والمع نظر لما آله الأمر من أن السبعة رجعت لصاحبها ودفع الاثنى ثمانية يأخذ عنها عند الشهر
عشرة ووجه بعضهم نظر هذه العلة ثم شبه في القولين قوله

(كتمكبر) بالثوب (مثل) حقيقة (مفعول) أي مبيع (قيمة) وثالث (الذمة) (أول) من ثمنه كما لو باعها عشرة لأجل
وقيمتها وقت الاتفاق ثمانية وعشرها (٧٤) عاجلا (من) أخذ (الزيادة) أي الزائد على القيمة (عند الاجل) أي هل يمكن

بما أن قولان اشتمل جميع ما ذكر (قوله كتمكبر) أي أن من باع ساعة بعشرة لأجل ثم أبلغها على
المشتري وكانت قيمتها حين الاتفاق ثمانية ودفع له قيمتها حين الاتفاق وهو الثمانية وإذا جاء الاجل
هل يمكن البائع من أخذه من المشتري ما زاد الثمن على القيمة وهو الدرهمان فيأخذ العشرة بتمامها
أولا يمكن وإنما يأخذ الثمانية التي دفعها ويسقط عن المشتري الدرهمان قولان (قوله متلف) بأن أحرق
الثوب أو ذبح الحيوان فالحكم جار فيهما يتفق به بعد الاتفاق وفيما لا يتفق به وهو واضح في الأول دون
الثاني إذا كان مقتضاه أنه لا يأخذ الزائد قولاً واحداً إلا أنهم أجروا الباب على سنن واحد (قوله أي الزائد)
جواب عما يقال إن الزيادة معنى من المعاني فلا يتعلق الأخذ بها فلا يصح بالمز يد كان أولى وحاصل الجواب
أن الزيادة بمعنى المزيد أو أنها تعورفت في المزيد فلا اعتراض (قوله ليعاد التهمة) أي لاستحقاقه تلك
الزيادة قبل الاتفاق (قوله للأنهام على سلف بزيادة) أي فالبائع قد سلف المشتري ثمانية وأخذ منه عند
الاجل عوضها عشرة (قوله وإن أسلم فرس الخ) قال في التوضيح مسئلتا الفرس والحمار ليستا من يبيع
الاجل ولا كتم ما شئتم تان به البناءهما على سد الذرائع وقد ذكرهما في المدونة في هذا الباب اه وببحث
فيه الناصر اللقاني بأن يبيع الاجل حقيقة يبيع ساعة بثمن لأجل ولا شأن أن كلا من الفرس والحمار يبيع
بالاثواب لأجل ولا مانع من كون رأس المال مبيعاً لنصهم على أن كلا من العوضين مبيع بالآخر فقتاً ماله
اه بن (قوله مثلاً) أشار بهذا إلى أن مراد المصنف مجرد التمثيل فلا مفهوم لفرس ولا عشرة ولا
لاثواب ولا خمسة وإنما المراد أنه أسلم مقوماً فرساً أو غيره في مقوم كالذلك المسلم فيه ثياباً أو غيرها كانت
الثياب عشرة أو أقل أو أكثر كان المردود خمسة أثواب أو أقل أو أكثر (قوله ثم استرد) أي المسلم اليه
(قوله مع خمسة) ليس المراد مع تعجيل خمسة والأبني بعض سور الاطلاق بل المراد مع الموافقة على رد
خمس ومفهوم قوله مع خمسة أمران الأول مالوا استرد مثله فقط فتجوز الصور والاثنا عشرة المتقدمة
وهي ما إذا كانت قيمة المثل المردود مساوية لقيمة الأول أو أقل أو أكثر سواء كان رد المثل نقداً أو لأجل
دون الأول أو مثله أولاً بعد منه وذلك لأن هذا استثناء يبيع غير الأول وهذا عين قوله سابقاً وإن باع
مقوماً مثله كغيره والثاني مالوا استرد مثله مع غير جنس المسلم فيه كشاة فتتمنع الصور كلها كالمنطوق لما
فيه من سلف جر نفعاً والحاصل أن رد مثل الفرس مع غير المسلم فيه كرد مثلهام مع بعض المسلم فيه في أن
كلامهم ما يمنع سلف بزيادة كما بينه الشارح بقوله لأنه لا أمره أي المسلم إلى أنه أسلفه أي المسلم اليه
الخ (قوله كالوا استرده) أي كما يمنع لو استرده بعد العيبة عليه وقبل الاجل مع خمسة أثواب معجلة أو لدون
الاجل أولاً بعد منه لأجل اجتماع البيع والسلف كما بينه الشارح بعد (قوله وأما لا حل فيجوز الخ)
حاصله أنه إذا رد قبل الاجل فرساً مثله لما أسلمه مع خمسة فالمنع في الأحوال الأربع واما لورد الفرس
بذاتها قبل الاجل مع خمسة فالمنع في ثلاثة أحوال والحوازي حالة أن قلت إذا كانت الاثواب الخمسة مؤجلة
للاجل الأول ما وجه الحوار إذا كان المردود عين الفرس والمنع إذا كان المردود مثلهام قلت إذا كان
المردود مثلهام أسلم انهما قصد السلف بالساعة المدفوعة أولاً وسموه سلماً تحيلاً بخلاف ما إذا كان المردود
عينهما فكأنهما اشتراط رد العين فغردا عن حقيقة السلف إذا الشأن فيه عدم رد العين ولذا جرى السلف
بزيادة في الأول دون الثاني وما مل (قوله في الثلاثة التي قبل الاستثناء) أي ما إذا رد الفرس بعينه قبل
الاجل مع خمسة معجلة أو مؤجلة لدون الاجل أولاً بعد منه (قوله لأن المعجل الخ) حاصله أنه إذا عجل
خمس الاثواب أو آخرها لدون الاجل فيقال أنه ترتب للبائع في ذمة المشتري عشرة أثواب للاجل عجل
منها خمسة مع الفرس قبل الاجل فهذه الخمسة التي عجلها سلف أسلفها للبائع بقبضها من نفسه لنفسه
عند تمام الاجل والخمسة الاثواب الأخرى التي أسقطها عنه البائع مبيعة بالفرس فقد اجتمع البيع
والسلف وأما إذا أخر تلك الخمسة بعد الاجل فيقال إن البائع ترتب له في ذمة المشتري عشرة أثواب أسقط

عند الاجل من أخذ
الدرهمين في الفرس
المدكور فيأخذ العشرة
بتمامها بعد التهمة وهو
سرها أولاً يمكن الا من قدر
مادفع وهو الثمانية ويسقط
عن المشتري الزائد
للأنهام على سلف بزيادة
ولا وجه له قولان وأشعر
قوله متلف أنه نعمد وأما
لوتلف منه خطأ يمكن قولاً
واحداً (وإن أسلم) شخص
(فرساً) مثلاً (في عشرة
أثواب) مثلاً (ثم) بعد
العبية عليه وقبل الاجل
(استرد) فرساً (مثله مع)
زيادة (خمس) من العشرة
الاثواب وأبراه من
الخمس الباقية (منع
مطلقاً) سواء كانت
الخمس المريدة مع
الفرس معجلة أو مؤجلة
للاجل أو دونه أولاً بعد
منه لأنه لا أمره إلى أنه
أسلفه فرساً مثله وهو
عين السلف وزاده
الاثواب فهو سلف بزيادة
(كما) يبيع (لو استرده)
أي الفرس بعينه مع
خمس أثواب معجلة أو
مؤجلة لدون الاجل
أولاً بعد وأما لا حل فيجوز
كما أشار بقوله (الآن تبقى
الخمس) الاثواب المريدة
(لأجلها) على الصفة
المشترطة لأدنى ولا أجود

بدليل ما يأتي في مسألة الحمار وأما منع في الثلاثة التي قبل الاستثناء لأن المعجل لما في الذمة كأي الصور بين الأولين وهو
المسلم إليه الدافع الفرس مع الاثواب عما في ذمة المسلم (أو المؤخر) عن الاجل كأي الثلاثة وهو المسلم (مسلف) وقد اجتمع السلف

بيع بغير فائدة الممنوع ببيع وسائق بيانه في الاول ان الخمسة المعجلة سلف من المسلم اليه يقبضها من نفسه عند الاجل وفي الثاني ان ناخيرها من اجلها سلف من المسلم يقبضها من المسلم اليه اذ ذلك والفرس المردودة مبيعة بالخمس الاثواب الباقية فقد اجتمع بيع وسلف (وان باع حمارا) مثلا (بعشرة) من العين (لاجل) كشهيد (ثم استرده) من المشتري بالاقالة (ودينارا) من المشتري (نقدا) ممنوع مطلقا كان الدينار من جنس الثمن الذي يباع به الحمار او من غيره لانه بيع وسلف اذا المشتري (٢٥) ترتب في ذمته عشرة دنانير دفع

عنهما مع جلا الحمار المشتري

مع دينارا لباخذ من نفسه عند الاجل تسعة عوض الحمار وهو بيع ودينارا عن الدينار السابق وهو سلف وقولنا من العين وأما من العرض كما اذا باع الحمار بعشرة أثواب لشهر ثم استرده ودينارا نقدا فينبغي الجواز لان الحمار والدينار مبيعان بالاثواب (أو) راده مع الحمار دينارا (موجب الامنع) أيضا (مطلقا) كان للاجل أو لدونه أو بعد فسخ الدين في الدين (الا) أن يكون الدينار المؤجل (في) أي من (جنس الثمن) أي صفته بأن يوافق سكة وجوهريه وكذا وزنا (للاجل) لالدونه ولا بعد وجوز لانه آل أمر البائع الى أنه اشترى الحمار تسعة من العشرة وأبقي دينار لاجل ولا محذور فيه (وان ريد) مع الحمار المردود (غير عين) كنوب أو شاة جازان عجل المرید لانه باع ما في الدمة بعرض وجار مع عجلين ولا مانع من ذلك بخلاف مالو أخره لفسخ الدين في مؤخر

عده منها خمسة في مقابلة الفرس وهو بيع فاذا جاء الاجل وأخره بالخمس الثانية كان ذلك سلفا من البائع للمشتري وقد اجتمع البيع والسلف (قوله في الاول) أي في القسم الاول وهو أن المعجل للماني الدمة بعد سلفه (قوله وفي الثاني) وهو أن المؤخر عن الاجل بعد سلفه (قوله الباقية) أي التي أبرأه منها (قوله وان باع حمارا الخ) حاصله أنه اذا باع حمارا بعشرة لاجل ثم استرده ودينارا فالدينار ما نقدا أو مؤجلا دون الاجل الاول أو له أولا بعد منه وفي كل امكن يكون من جنس الثمن الاول أي موافق له في صفته أولا فهذه ثمانية ممنوعة الا اذا كان الدينار موافقا للثمن في صفته وكان مؤجلا للاجل نفسه (قوله كان الدينار من جنس الثمن) أي من صفته بأن يوافق سكة وجوهريه ووزنا (قوله أو من غيره) أي بأن كان الدينار المردود محمدا وكان البيع يزيديه أو عكسه أو كان البيع بفضة والمردود ذهبا أو العكس وأما لو باعه بعشرة أثواب ثم استرده ودينارا نقدا الجاز كما يأتي (قوله مبيعان بالاثواب) أي لان البائع للحمار قد باع للمشتري ما في ذمته من الاثواب بدينار وجار (قوله لفسخ الدين الخ) هذا التعليل لا يظهر الا لو كان باع الحمار بعشرة أثواب لاجل ثم استرده ودينارا مؤجلا فيقال انه قد باع الحمار بتسعة أثواب وفسخ الثوب العاشر وهو مؤجل في الدينار المؤجل فحل فهو فسخ دين وهو الثوب العاشر في دين وهو الدينار المؤجل مع أن الموضوع أن الحمار باعه بعشرة من العين فالاولى التعليل باجتماع بيع وسلف كما عجل به ابن يونس لان الدينار المرید اذا لم يبق لاجله فهو محض سلف قارنه ببيع (قوله للاجل) حال الاستثناء والحال وان كانت قيد العاملها الا أن الاستثناء محطه الاول مقيد بالثاني وليس الثاني مقصودا بالذات بل بالتبع فلا يلزم استثناء شيئين بأداة واحدة وهو غير سائغ اهـ عدوى (قوله فيجوز) أي اذا لم يشترط في المقاصة كذا قال عبيد وفيه أن هذا القيد لا معنى له هنا لعدم تأني المقاصة اذ ليس للمشتري في ذمة البائع شيء (قوله الى أنه اشترى الحمار بتسعة) أي من الدينار التي في ذمة المشتري (قوله وان ريد مع الحمار المردود غير عين) أي والفرس أنه باع الحمار أو لا بعرض بان باعه بعين لاجل كما لو باعه بعشرة ما يبر لاجل ثم استرده مع عرس (قوله لفسخ الخ) علة لفسخ أي ولا يجوز لفسخ الخ (قوله بالنسبة للمريد) مثلا لو باع الحمار بعشرة دنانير مؤجلة ورده وعرض مؤجلا للاجل الاول أو دونه أو آخر وقد فسخ دينار مثلا في العرض المؤخر وبيع الحمار تسعة دينار رده اهـ (قوله وبيع الحمار بنقدا) يعني أنه اذا بيع الحمار بذهب أو فضة على المعجل ولم يقبض ذلك الثمن حتى وقع التقابل بزيادة من المشتري كان المرید عينا أو عرضا أو حيوانا فانه يجوز ان عجل المرید مع الحمار (قوله ويشترط أيضا) أي بالنسبة للمسئلة الثانية لان هذا الشرط انما يتأني فيها ولا يتأني في الاولى لان المرید فيها غير عين (قوله أن يكون المرید أقل من صرف دينار) أي والامنع للصرف المسوخر (قوله لان المرید) أي مع الحمار ان كان من جنس الثمن هذا بالنسبة للمسئلة الثانية أعني قوله وبيع بنقدا وقوله تأخير في بعض الثمن أي الاول وقوله وذلك سلف أي من البائع الاول لانه قد أحرما هو معجل وتوضيحه أنه اذا باع الحمار بعشرة نقدا ولم يقبض حتى يقابل على أن يدفع المشتري دينار مؤجلا لكان البائع قد أخذ الحمار من المشتري تسعة وقد سلفه الدينار العاشر الحل يأخذه منه بدله الدينار المؤجل (قوله وهو الحمار المشتري) أي الذي اشتراه البائع من المشتري حين الاقالة (قوله وان كان) أي المرید وقوله فان كان عينا والثمن غير هذا أيضا بالنسبة للمسئلة الثانية (قوله وهو صرف مؤخر) فاذا كان

بالنسبة للمريد (وبيع الحمار بنقدا) أي دهب أو فضة حال والواو بمعنى أو ادهى مسئلة ثانية (لم يقبض) أي الثمن النقدا حتى وقع التقابل وكذا ان يبيع بمؤجل ولم يقابل الا بعد حلوله والمرید في هذه أعم من أن يكون عينا أو غيره (جاز) في المسئلتين (ان عجل المرید) مع الحمار ويشترط أيضا حيث كان المرید فضة والثمن ذهبا أن يكون المرید أقل من صرف دينار فان تأخر المرید بذا مبيع لان المرید ان كان من جنس الثمن فهو تأخير في بعض الثمن بشرط وذلك سلف مفارق للمبيع وهو الحمار المشتري به باقي الثمن وان كان من غير جنس الثمن فان كان عينا والثمن غير عيني فهو صرف مؤخر

الثاني فأشاره بقوله (الـ)

ان بفوت (مبيع البيع
 الثاني) بيد المشتري
 الثاني وهو البائع الاول
 بفوت من مفوات الفاسد
 (قيمة خا) مع السريان
 الفساد الاول بالتفاوت
 وحينئذ لا مطالبة لواحد
 منهما على الاخر بشئ
 لان المبيع فاسد اقدر رجوع
 لبياعه فضاء منه وسقط
 الثمن عن ذمة المشتري
 الاول برجوع المبيع
 لبياعه وسقط الثمن الثاني
 عن المشتري الثاني لفساد
 شرائه باتفاق (وهل)
 فسخ البيعتين في الفوات
 بيد المشتري الثاني
 (مطلقا) كانت قيمة
 السلعة في البيع الثاني
 قدر الثمن الاول او اقل او
 اكثر (او) انما يفسخ الاول
 (ان كانت القيمة) اللازمة
 للبائع الاول في الشراء
 الثاني يوم قبضه (اقل)
 من الثمن الاول كماله
 كانت ثمانية والثمن الاول
 عشرة وان كان مثله او
 اكثر فلا يفسخ الاول في
 ذلك (خلا) فيجعله في
 فسخ الاول حيث فات بيد
 المشتري الثاني وهو البائع
 الاول وكان القيمة

مساوية للثمن الاول او اكثر وان فات بعد بيعه لبايعه بثلث المتبقى الاول فسخ اسامى فقط باتفاق وان كانت القيمة الاجال
اقل من الثمن الاول فسخا معا باتفاق * (فصل) * د كرويه يحكم بيع العينة ومسايله المتعلقة به ووجه مناسبتها لما قبله لتجمل
على دفعه قبل في كثير والعينة بكمم العين المهمة (١) وما سقط بفهم من عبارة عني فارجع اليها كتبه

فباعت عينية فثمن وأهل العينة قوم يبيعون أنفسهم لطلب شراء السلع منهم وليست عندهم فيذهبون إلى التجار فيشترونهم منهم لبيعهم ما لمن طابها منهم فهي بيع من طلبت منه سلعة قيل ملكه أيها الطالبها بعد شرائها سميت بذلك لاستعانة البائع بالمشتري على تحصيل مقصده من دفع قليل لباخذ عنة كثير وهي ثلاثة أقسام جائز ومكروه وممنوع وبذلك الأول بقوله (جاء لطلبها منه سلعة) وليست عنده (أن يشتريها) بن مالكة (ليبيها) لطلبها منه (بثمن) وفي نسخة بنما وهي (٧٧) أحسن لأنه المقصود في هذا

الفصل وعلى كل فهو متعلق ببيعها هذا إن باعها الطالب بنقد كله أو مؤجل كله بل (ولو مؤجل بعضه) وعجل الطالب بعضه للمطوب منه ورد بلوقول العينة بكرة ذلك لأنه كانه قال خذها مع -ها حاجتك والباقي لك ببقية الثمن للأجل والغالب أن ما بقي بعد بيع بعضها حاجته لا يبيعها اشتريته بوليته أمل وأشار للقسم الثاني بقوله (وكره) لمن قبل له سلفه ثمانين وأردت عماماته أن يقول (خذ) مني (عمامة) أي سلعة (ثمانين) قيمة له يكون حلالا وما سألته حرام (أو اشتريها) أي بكره أن يقول شخص لبعض أهل العينة إذا أمرت عليك السلعة الفلانية فاشترها لي (و يومئذ لست ببيعه) اعترض بأن الذي في توضيحه وأما أن رجلا ولا يلزم من اشتراها مع أنه يبيعها مع الإجماع وبما كان كارهه أبوهم حرمه العينة وبيعها واجب بأن هو أراد ببيعها فذكر الربح من غير نسبة وهو قسمها بينهما فلا يهزم

الأحوال وقوله التحصيل أي في كل منهما (قوله وبيعه تحبب) أي مقابلة عن واولا أصلها العون (قوله لاستعانة البائع بالمشتري الخ) أراد بالبائع المطوب منه السلعة والمشتري الطالب لها وحينئذ قسم بينه بائعا باعتبار المال لأنه حين طلبت منه السلعة لم يكن بائعا بل مطوب منه فقط والاحسن أن يقال إنما سميت عينة لاستعانة أهلها المضطر على تحصيل مطوبه على وجه التحصيل بدفع قليل في كثير (قوله لأنه المقصود في هذا الفصل) أي وعلى نسخة بثمن يقال لا غرة لك إلا التوصل للمبالغة والافق المعلوم أن كل من باع لا يبيع إلا بثمن (قوله وهو متعلق ببيعها) أي لا نقوله يشتريه إلا أن شراء المطوب منه لا خلاف في جوازها سواء عجل كل الثمن أو أجل الكل أو عجل البعض وأجل البعض وحينئذ فلا يناسبه التعبير بلوقول الخلاف إنما هو في بيع المطوب منه للطالب بثمن مؤجل بعضه وبعضه معجل ثم إن قول المصنف جاز لطلبها منه سلعة أي وإحال أنه من أهل العينة أي الذين يتجهلون على دفع قليل في كثير لأنه محل الخلاف المشار إليه بلوقول موضوع الصور الآتية بعد (قوله لأنه كانه الخ) أي لأن المطوب منه كانه قال للطالب حين باعها له حدها الخ ولا يتأتى هذا إلا إذا كان الطالب من أهل البياعات وكانت السلعة يمكن بيع بعضها (قوله منها الحاجتك) أي وهو ما يدعوه معجلا للمطوب منه (قوله لا يبي الخ) الأولى لا يبي ببقية الثمن الذي اشتريته أي والشراء بغلو والبيع برخص مكروه (قوله وليته أمل) أي في رد المصنف على العينة بلوقوله غير صحيح فإن كلام المصنف مسألة وكلام العينة مسألة أخرى لأن كلام العينة فيمن كان من أهل العينة يشتري السلعة من التجار ويبقيها عنده حتى ياتي به من يشتريها منه بثمن بعضه مؤجل وبعضه معجل وظاهر المسدودة والامهات جواز ذلك لأهل العينة وظاهر العينة الكراهة ومحل الخلاف إذا دل أي البائع والمشتري على أن المشتري لا يحتاجه ببيع من تلك السلعة بقدر ما يقدره البائع ويبقى ببقية ما قبل في مقابلة ما في من الثمن والأولا كراهه وكلام المصنف فيمن طلبت منه سلعة فبشترها من مال كهاثم ببيعها لمن طلبها منه فيجوز له أن يبيعها له بثمن كله معجل أو كله مؤجل أو بعضه معجل وبعضه مؤجل فادعيت هذا علم أن على المصنف الدرد من وجهين أتبان به بالمبالغة في مسألة المطوب منه سلعة وليست عنده وليست هذه محلا للثاني أنه على تقدير أنه لا فرق بين الشراء من المطوب منه سلعة وليست عنده والشراء من هي عنده محل المبالغة مقيد بما إذا اشترى لبيع الحاجة وقد أحل بالقبول نظر بن (قوله وكره حذمنا الخ) ظاهر المصنف أن الكراهة إذا كان الفاعل لذلك من أهل العينة كما يقتضيه قوله هنا ولكن ظاهر الفصل الاطلاق كما قال عقب وأما أن أعطى رب مال لمريد سلف منه بالر بائنا من يشتريها سلعة على مال رب المال ثم يبيعها له وهو ممنوع كما نقله عن ابن رشد في آخر الفصل لا هم المالم تكن عنده السلعة كان المقصود بشرائها ولو على وجه الوكالة صورة إجماع ودفع قليل لباخذ عنة كثير (قوله وأجيب بأن مراده الخ) الأولى أن يقال أنه أراد بالاجماع لتربيحه عدم التصريح بقدر الربح سواء أو مالا يبيع أو صرح به لا وأما ما ذكره شارح من الجواب فباطل فيه لأنه يطبق كلام المصنف على ما في الوصيح (قوله فإن صرح بقدره حرم أي ذلك الشراء الثاني لأجل وأما إذا كان نقدا في الجوار أو الكراهة فهو كالمسألة ولا معارضة من كلام الشارح هنا وما يأتي للمصنف من أنه إذا قال له اشترها بعشرة نقدا أو ما أخذها من يداني عشر من في الجوار أو الكراهة قوله (قوله جاز) أي كما هو مفاد الوصيح وهو في حلال الفاعل وكلام المصنف هنا من الكراهة (قوله ولا يصح بالرد على من قال الخ) أي ح أن يبيعه بربح وهو فضل يحب أن يبيع حله الكراهة في المدونة على أن يحرم ما قبله من التحصيل على دفع قليل في كثير (قوله بخلاف اشتريها) حاصل

ليرد كرهه والربح فإن صرح بقدره حرم وال أو أمره بربحه يبيعه بربحه وهو يجوز أن يبيعه مع عنة من الكراهة لا دفع توهم أن المراد بالكراهة المحرم والتعريض بالرد على من قال بالفسخ وأشار للقسم الثاني من الجوار بقرينة (بخلاف) قول الإمام (اشترها) بعشرة نقدا

يقول (ولزمته) السلعة (الامر) بالعشرة (ان قال) ان القرض المذكور اشتراها (لي) وبفسخ البيع باثني عشر لاجل رجل للمأمور
جعل مثلهما والاقل منه ومن الربيع خلاف (وفي الفسخ) للبيع الثاني وهو اخذها باثني عشر (ان لم يقل لي) فيرد عينها (الا ان نفوت)
بيد الامر (والقيمة) للمأمور حالة يوم (٧١) قبضها الامر (او امضاءها) او بمعنى الواو كافي بعض الفسخ أي وفي الفسخ ان لم

صور هذه المسئلة وهي ما اذا امره ان يشتري بثلثين وبأخذها منه بثلثين آخر ان لثنتين اما أن يكونا نقدا
أو مؤجلين أو الاول نقدا والثاني لأجل أو بالعكس وفي كل من الاربعة اما أن يقول لي أم لا فهذه ثمانية وفي
كل اما أن يكون الثمن الثاني قدرا الاول أو أقل أو أكثر فهذه اربعة وعشرون والمصنف لم يذكر منها
الاستصور لانه ذكر لفظ بخلاف ثلاث مرات وفي كل منها صورتان لانه في كل منها اما أن يقول لي أولا (قوله)
وأخذها اما بالرفع أي وأما أخذها فهو واستثناف أو أنه منصوب بأر مضمرة بعد واو المعية في جواب
الامر (قوله فلا يجوز) أشار به الى أن قول المصنف بخلاف الخ مخرج من قوله جاز الخ لا من قوله وكره الخ
(قوله ثم تارة يقول الامر لي) أي تارة يقول الامر لي عشرة نقدا وأما أخذها الخ (قوله خلاف
الخ) ومشى المصنف فيما يأتي على القول الثاني ونقل أيضا عن ابن رشد أنه لا جعل له (قوله وفي الفسخ
ان لم يقل لي الخ) حاصله أنه اذا لم يقل لي والقرض أنه امره بشرائها بعشرة واتفق معه على أن يشتريها منه
باثني عشر لاجل ووقع ذلك فقبل بفسخ البيع الثاني وهو أخذ الامر لها باثني عشر لاجل ثم ان كانت
الساعة قائمة في يد الامر ردت للمأمور بعينها وان كانت في يد الامر بفسخ البيع الفاسد ردت قيمتها يوم
القبض حالة بالقيمة ما بلغت رادت على الاثني عشر ونقصت وقيل ان البيع الثاني يفسخ مع الامر باثني
عشر لاجل ولا يفسخ كانت الساعة قائمة أو فائتة وإذا علمت ذلك طهر ذلك أن الاستثناء في قول
المصنف وفي الفسخ ان لم يقل لي الا أن يفوت والقيمة فيه نظر من وجهين أحدهما أن مقتضاه أن المبيع
ادوات لا يفسخ مع أنه يفسخ على هذا القول مطلقا لكن يرد عينه اذا لم يفوت وقيمه اذا فات الثاني لروم
القيمة هنا حال الفوات وهذا بخلاف ما تقدم من أن المختلف في فساده بمضي ادوات بالثمن والجواب
عن الاول ان الاسماء من مقدّر أي وترد عينه الا أن يفوت والقيمة والى هذا الجواب أشار الشارح
والجواب عن الثاني أن ما تقدم أكثرى لا كافي واعمالهم يصح هنا باثني عشر لما فيه من سلب جزمها (قوله أو
بمعنى الواو) أي لان الخلاف اعني هو في الفسخ را المصنف لا في أحدهما كما يستفاد من أو (قوله لان صماها
من المأمور) أي لو هلك قبل شراء الثاني (قوله ثم لم يلزمه) أي لعدم قوله (قوله وليس للمأمور معها)
هذا امره بقبض المبيع أربع أعين قوله ولو شاء الامر الخ (قوله لدونه) نو كس الامر بهدح في هذا جعله
صامها وفيه يقول : فإذ بين كون صماها من المأمور وبين كونها في الشراء وعدمه ألا
يرى أن ما يبيع بالخيار للمشتري كذلك فان صماها من بائعه مدة الخيار والمشتري مخير في امضاء الشراء
وعدمه وقد وجد نظير لما هنا (قوله والمعتد الثاني) قال ح وكان على المصنف ان يقتصر على القول
الثاني لانه قول ابن القاسم وروايه عن مالك والنقول الاول لابن حبيب هـ (قوله على القولين) أي
القول بفسخ البيع الثاني وامضاءه ان لم يقل لي ثم انه لا حاجة لقوله ولا جعل له على القولين لانه اذا فسخ
البيع الثاني على القول به فظاهر عدم الجعل وادام صي على القول الثاني وقد أخذ الدهبي (قوله وهو
يبيد الخ) لصحيرة لتعجيل المد كور ووجه الا فاده أن هذا شأن الاجارة والسلف لانه لا فرق بين الاجارة
والسلف والبيع والسلف في حصول المصلحة اذا سقط الشرط (قوله وأن شرط المقدم أي من الامر على
المأمور أي والاصل أنه لم يفسد في ماله قد وقوله كالمقد أي كالمقد بالفعل من المأمور بشرط الامر عليه
(قوله ولم تمت السلعة الامر في هذه أيضا) أي امره اعاد لقوله لم يبدأه ركب عنه (قوله وبفسخ الثاني
وقع) امره اعاد لعلها اجتمع اسما واما جاز به مدر (قوله ولا جعل له) كما تقدم قدس في ما فيه من

يقول لي وامضاء العقدة
الثانية بمجرد العقد
(ولزمته) أي الامر
(الاثنا عشر) للاجل
لان ضمانها من المأمور
ولو شاء الامر عدم
الشراء كان له ذلك لانها
لم تلزمه فقوله أو امضاءها
أي ان أخذها الامر
وليس للمأمور معها
منه لكونه كوكيل
الامر (قولان) والمعتد
الثاني ولا جعل للمأمور
على القولين (وبخلاف)
قول الامر للمأمور
(اشترى لي بعشرة نقدا
و) أما أخذها من
(باثني عشر نقدا) فيمنع
ان يرد المأمور العشرة
بشرط سلبه من
الامر بأن قال لا
اشترى لي بعشرة نقدا
عني وأما اشتريه من
باثني عشر نقدا لانه حينئذ
جعل له الدرهين في نظير
سلفه ونقوله الشراء فهو
سلف واجارة بشرط وهو
يفيد به اذا حذف الشرط
صح كالمبيع والسلف
وان شرط المقدم كالمقد
بشرط وله في السلف
الامر في سلفه ايضا
بأنه الاول وهو المشترى

الامر بفسخ الثاني او قيم (قوله) أي للمأمور على الامر (الاقل)
من جعل له لانه حينئذ لم يفسد في ماله قد وقوله كالمقد بالفعل من المأمور بشرط الامر عليه
الامر بفسخ الثاني او قيم (قوله) أي للمأمور على الامر (الاقل)

(والأظهر والأصح) أنه (لأجل أنه) فيهما لا يلزم تشييم الفاسد وهو ضعيف والراجح ما قدمه (وجاز) نقدا للمأمور (بغيره) أي بغير شرط بل وقع تطوعا وله درهمان (كقصد الآخر) نفسه بأن دفع العشرة للمأمور وقال له اشترها لي بالعشرة وأخذها باثني عشر نقدا فانه يجوز له درهمان لانهما أبوة له (وان لم يقل لي) بأمر قال اشترها بعشرة نقدا وأخذها له باثني عشر نقدا (في الجواز) أي جواز شرائه منه باثني عشر نقدا (والكراهة) وهو الراجح (قولان) محلهما ان نقدا للمأمور بشرط فان تطوع جاز قطعا (وبخلاف اشترها لي باثني عشر لاجل واشترها) من (عشرة نقدا) فمنوع للسلف بزيادة لانه يسلفه عشرة على (٧٩) أن يشترها له باثني عشر (فتلزم)

الآخر (بالمسمى) الحلال وهو الاثناعشر لاجلها (ولا تعجل العشرة) للمأمور لانه يؤدي الى السلف بزيادة (وان عجلت أخذت) أي ردت للأمر ولو غاب عاينها للمأمور ولا يفسد العقد (وله جعل مثله) زاد على الدهمين أو نقص (وان لم يقل لي) في الفرض المذكور فهذا ثاني القسم الثالث وهو عام السنة الأقسام الممنوعة (فهلا يرد البيع) الثاني بالعشرة نقدا (إذا فات) بل يعرض بالعشرة نقدا وعلى المأمور الاثنا عشر لاجل يؤدى البائع عنده (وليس على الآخر الا العشرة) التي أمر بها (أو يفسح) البيع (الثاني) مطلقا فأتى بفتح لشن تردان كانت قائمة ولا فالقيمة يوم قبضها وحينئذ فالقولان متفقان على الردان لم تفت وانما لاق بينهما ان كانت فأخذها المصداق الثاني والثاني لزوم القيمة ونظام رد له

أنه لا حاجة لذلك لانه ان فسح فظاهر عدم الجعل وأن أمضى فقد أخذ (قوله والأظهر والأصح أنه لاجل أنه) أي وهو قول ابن المسيب واختاره ابن رشد وابن زرقون ولا اختيار ابن زرقون أشار المصنف بالأصح وهذا يفسد تعقب الموافق على الموافق بقوله لعل الواو في قوله والأصح أفهمها الناسخ وذلك لان اعتماد الموافق على ابن عرفة وهو لم يذكر كلام ابن زرقون ثم اعلم ان المسئلة الثانية ذات أقوال ثلاثة ذكر المصنف منها قولين والثالث أن له أجر مثله بخلاف الأولى ففيها قولان له الأقل أو أجر مثله وليس فيها الثالث الذي استظهره ابن رشد وحينئذ فلا يصح قول المصنف فيها بالنسبة للأولى لانه يقتضي أن القولين المذكورين جاربان في المسئلة الأولى والثانية كذا اعترضه الموافق ورده بن بأن ابن رشد ذكر هذا القول في المسئلة الأولى أيضا ونقل ح كلامه فاطوره (قوله فانه يجوز) ظاهره الجواز ولو كان نقدا الآخر بشرط اشترطه للمأمور عليه وهو كذلك كافي عبث (قوله محلهما الخ) هذا غير صحيح وفي التوضيح لما ذكر المسئلة قال ما نصه واختلف فيها قول مالك فارة أجازا إذا كانت البيعتان نقدا وانتقد الآخر وعمره كرهه للمراوضة التي وقعت بينهما في السلعة قبل أن يصير في ملك المأموراه وهذا يدل على أن محل القولين إذا نقدا الآخر (قوله لانه) أي الآخر يسلفه الخ هذا التعليل أصله لتتوالى والشيخ سالم وكانهما رايان أن الآخر يسلف عشرة للمأمور ليس دفع له عنها عند الاجل اتى عشر وهو بعيد لان السلف لم يكن للزيادة المذكورة بل لاجل تولية الشراء فالأحسن عبارة ابن رشد في المقدمات والبيان لانه استأجر المأمور على أن يتنازع له السلعة يسلف عشرة فان يرد فعها اليه ينفع بها الى الاجل ثم يرد لها اليه والآخر يدفع الاثني عشر عند الاجل للبائع الأصلي وصحوه في التوضيح والموافق له (قوله فهلا يرد) أي فهلا يرد البيع الثاني إذا فاتت السلعة وتلزم القيمة وان كانت قائمة ردت بذاتها ويفسح البيع (قوله عنده) أي عند الاجل (قوله أي وترد بعينها الخ) أي وهذا الثاني أحسن

(فصل في خيار شرط) (قوله عندنا) أي خلافا للشافعية فانه معمول به عندهم ووافقهم ابن حبيب من أنتمنا والسيوري وعبد الحميد الصائغ وعلى المشهور من عدم العمل به فاشترطه مفسد للبيع لانه من المدة المجهولة الآتية (قوله وان ورد به الحديث) أي وهو قوله عليه الصلاة والسلام البيعان بالخيار ما لم يتفرقا وهذا الحديث وإن كان صحيحا لكن صحته لا تنافي أنه خبر آحاد وعمل أهل المدينة مقدم عليه عند مالك وذلك لان عمل أهل المدينة كالمتواتر لانه من قبيل الإجماعات والمتواتر يغلب القطع بخلاف خبر الآحاد فاعلم بغيد الطن ونقل ابن يونس عن شهاب أن الحديث مذبذب وبعض المالكية جعل التفريق في الحديث على تفرق الأقوال لا على تفرق الأبدان كما جعل الشافعي (قوله خيار نرو) أي ويقال له خيار شرط وهو الذي ينصرف له لفظ الخيار عند الإطلاق (قوله ولما كانت مدة الخيار تحذف الخ) أي لما كانت مدة الخيار تحذف عند الخ أي خلافا لابي حنيفة والشافعي القائلين بأن مدة الخيار ثلاثة أيام في كل شيء (قوله كشهري) أي أنه إذا شرط الخيار في دار فإن مدته لا تكون أكثر من شهر وستة أيام فلا ينافي أمهات

(الا أن يموت) أي البيع (فالقيمة) أنه لا يفسح مع الفوات على هذه القول وليس كذلك وهو ما يصحح به السلف الاطلاق أو انما من مقدر أو وترد بعينها الخ (قولان) (فصل) في أحكام الخيار وهو قسمان خيار نرو أي تأمل ودار بغير تعيين أو خيار نقيصة وهو ما كان موجبه نقصا في المبيع من عيب أو استحقاق يسمى الحكمي لانه جاز اليه الحكم وأشار للأول بقوله (انما الخيار بشرط) أي لا يثبت الا بشرط أي لا بالمجس فانه ليس معمول ولا به عذر بالان عمل أهل المدينة على خلافه وان ورد به الحديث شافعي ولما كانت مدة الخيار تحذف عند الخ أي المبيع بينهما بقوله مدته (كشهري) أي شهر وستة أيام (في دار) ومثلها

بقية انواع العقار (ولا
يسكن) اي لا يجوز ان
يسكن بأهله كثير اي مدته
سواء كان بشرط ام لا
لاختبار حالها ام لا وقصد
البيع باشرطه هذا اذا
كان بلا اجور ولا جاز في
الاربعة فهذه ثمانية وان
سكن يسير العير اختبارها
بجاز بشرط وغيره ان
كان باجرة والا فلا فيهما
ويقصد البيع في صورة
الشرط ولا اختبارها جاز
في الاربع فهذه ثمانية
ايضا فالمنوع ست الفاسدة
منها ثلاثة (وكجمعة في
رقيق) وادخلت الكاف
ثلاثة ايام فالجملة عشرة
(واستخدامه) اي جاز
استخدامه بما يحصل به
اختبار حاله فقط ان كان
من رقيق الخدمة وان
تكون يسيرة لا ثمن لها
فان كان لا لا اختبار حاله
او كثيرة لم تجز فيرجع
الاستخدام لسكنى الدار
وكذا ليس الثوب وركوب
الدابة واستعمالها تجزى
فيه الست عشرة صورة
المتقدمة وقول المصنف
ولا يسكن وقوله واستخدامه
يؤهم خلاف المراد
(وكثلاثة في دابة)

تكون أقل من شهر وأشار الشارح بتقدير مدته الى أن قول المصنف كشهرو مثال لمقدرو يصح أن يكون
من مدخول الحضر وهو أحسن ويكون برادنا الاول علم عبد الحميد وابن حبيب وبالثلثي على الشافعي أبي
حنيفة (قوله بغيره أنواع العقار) أي كإرض وضعة وحائوت وخان وغير ذلك ثم ان ظاهر المصنف أن أمد
الخيار في العقار شهر وما ألحق به سواء كان الحيا لا اختبار حال المسمى له للتروي في الثمن وهو ظاهر كلام
أهل المذهب وقيل انه قاصر على الاول وان الثاني ثلاثة أيام وهو ما نقله ابن عرفة عن التونسي وكذا
يقال فيما يأتي في الرقيق والدابة والاربع (قوله سواء كان) أي الاسكان وليس الضمير للاختبار (قوله
ويقصد البيع باشرطه) أي كان للاختبار أم لا (قوله في الاربعة) أي كان بشرط أم لا لا اختبار حالها أم لا
(قوله والا) أي والا يكن بأجرة فلا يجوز فيها أي كان الاسكان بشرط او بغيره (قوله في الاربع) أي سواء
كان بشرط او بغيره كان بأجرة أو كان بغيرها (قوله فهذه ثمانية ايضا) أي فيكون صور سكنى المشتري في
مدة الخيار ست عشرة صورة وحاصلها أنه اما أن يسكن كثيرا أو يسير وفي كل اما أن تكون السكنى بشرط
أو بغيره وفي كل من هذه الاربعة اما أن تكون لا اختبار حالها أم لا وفي كل من هذه الثمانية اما أن تكون
السكنى بأجرة أم لا فهذه ست عشرة صورة علم حكمها من الشارح وحاصل ما ذكره الشارح أنه ان سكن
بأجر جاز مطاقي صورها الثمان كانت بشرط او بغيره كانت كثيرة أو يسيرة لا اختبار أو بغيره وان سكن
بغير أجر منع في الكثير في صورة الاربع بشرط وبغيره لا اختبار وبغيره ومنع في اليسير في صور في غير الاختبار
أي ما اذا سكن بغير الاختبار بشرط وبغيره وحاز في صوتي الاختبار (قوله فالمنوع ست) أي وهي ما اذا
كان الاسكان كثيرا بشرط أو بغيره لا اختبار حالها أم لا وكان ذلك بلا أجرة وكذا ان كان يسير العير اختبار
كان بشرط أو بغيره وهو بلا أجرة (قوله الفاسدة منها ثلاثة) أي وهي ما اذا كان الاسكان كثيرا بشرط من غير
أجرة سواء كان لا اختبار حالها أم لا أو كان يسيرا بلا أجر لغير اختبار (قوله وكجمعة في رقيق) ولو بيعت دار
به أي بالرقيق وكل بالخيار فالظاهر ان الخيار ان قصد به كل منهما اعتبر امدالا بعد منهما وان قصد به
أحدهما اعتبر امدالمقصود منهما بالخيار انظر من (قوله أي جاز استخدام) أي في مدة الخيار أي جاز
استخدام المشتري له (قوله أو كثيرة) أي بغير أجرة (قوله فيرجع الاستخدام لسكنى الدار) أي في حريان الست
عشرة صورة فيه وحاصلها أن الاستخدام اما أن يكون كثيرا أم لا وفي كل اما بشرط أم لا وفي كل من الاربعة
اما لا اختبار حاله أم لا وفي كل من هذه الثمانية اما بأجرة أم لا فهذه ست عشرة صورة وحاصل حكمها أنه اذا
كان بأجرة جاز في ثمانية وان كان بغير أجرة فان كان يسيرا لا اختبار حاله جاز بشرط وبغيره والا منع فالمنوع
ست والفاسدة منها ثلاث ولو قال المصنف ولا يسكن مجانا والا جاز كاختبارها في اليسير والاستخدام في
الرقيق كذلك لكان حسنا (قوله يؤهم خلاف المراد) أي وذلك لان ظاهره ان السكنى ممنوعة في الصور كلها
والاستخدام حائز في الصور كلها وهذا خلاف المراد (قوله وكثلاثة في دابة) قال طفي ظاهر كلامه في توضيحه
ومختصره تبعا لابن عبد السلام أن مدة الخيار في الدابة تختلف باختلاف ما يراد منها فان كان ليس شأنها
الركوب فمدة الخيار فيها ثلاثة أيام وان كان شأنها الركوب فان اشترط الخيار فيها الاجل اختصارها بالركوب في
البلد كان أمد الخيار فيها يوما وان كان لاجل اختصارها بالركوب خارجها فبغير بلد أو يريد ان وهو خلاف
ما لعبد الحق وابن يونس وعياض وابن شاس من أن اليوم ليس أمد للخيار وانما هو أمد للركوب مع نفاء
أمد الخيار ثلاثة أيام مطاقي سواء كانت تراد للركوب أم لا وهذا هو التحقيق ولو لا ما في النص صريح لا يمكن
جل قوله كيوم لركوبها عليه أي كيوم لا شترط ركوبها لاجل اختصارها به داخل البلد مع نفاء الخيار الى
ثلاثة أيام اه وعلى هذا اجل ابن غاري واستدل به بكلام عبد الحق وابن يونس بحاصله أنه يجوز بيع
الدابة بالخيار ثلاثة أيام سواء اشترط اختبار حالها بغير الركوب أو بالركوب في البلد أو خارجها الا انه اذا اشترط
اختصارها بالركوب في البلد لا يركب الا يوما واحدا مع كون الخيار الى ثلاثة أيام وان شرط اختبارها

في يوم ونحوه كما أشارا بقوله (وكي يوم الر كوبها أي بشرطه فقط فاشترطه وغيره فثلاثة وليس قصده بدون شرط كشرطه على الراجح وأما ان اشترط اختبارها بالر كوب خارج البلد فإشارته بقوله (ولأنه ليس بشرط) سير (السريدي) ونحوه عند ابن انقاسم وقال (أشهب والبريد) وفي كونه (أي قول أشهب (خلافاً) لقول ابن القاسم فالبريد عنده ذهاباً وإياباً والبريد ان عند أشهب كذلك أو السريدي ذهاباً ومثله إيا أو البريد ان كذلك أو فاقا فالبريد عند ابن القاسم ذهاباً والبريد ان عند أشهب ذهاباً وإياباً (تردد) الأولى تأويلان (وكثلاثة في ثوب) وعرض ومثلي (وصح) أي الخيار وجاز (بعد) عقد (بت) أي يصح فيما وقع فيه البيع على البت أن يجعل أحدهما لصاحبه أو كل مهمال لا خيار (وهل) محل الصلحة والحوار (ان نقد) المشتري لثمن للبائع وعليه الأكثر وهو المعتمد وكان الأولى الاقتصار عليه لانه ادالم بمقدور فقد فسخ البائع ماله في دمة المشتري في معين يتأخر قبضه ان كان

الابريد أو بر يدين مع بقاء الخيار ثلاثة أيام (قوله ليس شأنها الر كوب) أي كالمقر والعنم ودخل فيها الخبير والاوز والدجاج كذا قرر وقال اللقاني ان جرى عرف فيها بشئ عمل به والا فلا خيار فيها فيما يظهر اهـ عدوى (قوله أول بشرط الخ) أي أو كان شأنها الر كوب ولم يشترط الخيار فيها الر كوب بل لقوتها الخ (قوله فان اشترط الر كوب) أي فان كان شأنها الر كوب واشترط الخيار لا خيارها بالر كوب فاما ان يشترط اختبارها بالر كوب في البلد كالحمير والبغال عصر أوفى خارجها كحمير التراسين (قوله في يوم) أي فأمد الخيار يوم فقط لثلاثة هذا ظاهر المصنف (قوله أي بشرطه) أي بشرط اختبارها به فقط (قوله فان اشترطه وغيره) أي فان اشترط اختبارها به وسيره كالكها (قوله وليس قصده) أي وليس قصده المشتري الاختيار بالر كوب بدون شرط كشرط اختبارها به على الراجح وما ذكره من ان قصد الر كوب ليس كاشترطه قول أبي بكر بن عبد الرحمن ومثاله أن قصد الر كوب كاشترطه قول أبي عمران ومثاله عياض فإذا اشترى دابة على الخيار ثلاثة أيام ولم يشترط ر كوبه الاجل اختبارها به فلا يجوز له ر كوبه في أيام الخيار على الاول ويجوز على الثاني ونص عياض ذهب أبو بكر بن عبد الرحمن الى أنها لا تركب أيام الخيار الا بشرط وذهب أبو عمران الى أنه اذا لم يشترط ر كوبه اقله من ذلك ما يجوز شرطه اذا كان العرف عند الناس الاختيار بالر كوب وهو الصحيح ثم ان قول الشارح وليس قصده الخ هذا الغايه سبب طريقه عبد الحق من أن أمد الخيار في الدابة مطلقاً ثلاثة أيام فان كان شأنها الر كوب وشترط اختبارها بالر كوب في البلد جاز له ر كوبها يومها وان لم يشترط ذلك فهو حل يجوز له ر كوبها أم لا فيه ما علمته من الخلاف وأما على طريقه المصنف من أن دابة الر كوب اذا اشترط فيها الخيار لا اجل اختبارها بالر كوب داخل البلد فأمد الخيار فيها يوم فلا يتأتى فيها ذلك الخلاف فتأمل (قوله ولأنه ليس بشرط سير البريد) هو سفر نصف يوم بالسير المعتاد أي وإذا اشترط اختبارها بالر كوب خارج البلد ولا بأس باشتراط سير البريد (قوله الأولى تأويلان) لان هذا اختلاف من شرح المدونة في فهمها والاول لا ي عمران والثاني لعياض (قوله وعرض) من جلته الكتب وهل السفن كذلك أو كالدور قولان وأما الخمر والغوا كه فأمد الخيار فيها بقدر الحاجة مما لا يغير فيه كذا في الميج (قوله وحاز) أي ابتداء لا أنه يصح بعد الوقوع مع منعه ابتداء (قوله بعدت) أي وأما الجمع بين البت والخيار في عقد واحد فهو مجموع كما نقله بن عن السويعي لخر وج الرخصة عن مورد هالان إباحة الخيار رخصة وذلك لان الخيار محتو على عر راذ لا يدري كل من المتبايعين ما يحصل له هل الثمن أو المثل لجهله بالبرام العقد ومتى يحصل فكان مقتضاه أن يكون مجموعاً لكن رخص الشارع فيه فأباحه عند انفراد (قوله ان يجعل أحدهما لصاحبه أو كل مهمال لا خيار) قال في المدونة وهو بيع مؤتلف بمبرلة يبيع المشتري لها من غير البائع وما أصاب السلعة في أيام الخيار فهو من المشتري لانه صادر بائعاً (قوله فقد فسخ البائع الخ) حاصله أن البائع قد تقرر له بالمت الواقع أو لا عن عند المشتري أو جـ ذلك الثمن للمشتري عند البائع سلعة فيها خيار فقد فسخ البائع ماله من الثمن في ذمة المشتري في معين يتأخر قبضه لان تلك السلعة في ضمان البائع لتمام مدة الخيار والمراد بالقص القبض الشرعي وهو دحر لها في ضمان المشتري (قوله فالمنع لمطنة التأخير) أي تأخير رد السلعة فكاه اذا اختار الر داً ثم ردها بعد يومين فقد فسخ البائع ماله في ذمة المشتري في معين وقد تأخر قبضه له بالنظر لا آخرة الامر وحاصله أن الثمن الذي تقرر في ذمة المشتري للبائع بائت قد فسخه البائع في سلعة يتأخر قبضه لها لان المشتري يحتمل أن يبيع البيع وأن يردده وعلى احتمال رده له يظن انه آخر ردها للبائع يوماً أو يومين وقوله لا احتمال الا لامعني مع وقد علمت ان العلة في المبيع عدم النقد وفسخ البائع ماله في ذمة المشتري في معين يتأخر قبضه سواء كان الخيار للبائع أو للمشتري الا انه ان كان الخيار للبائع فتأخير القبض بالنسبة للمشتري وان كان الخيار للمشتري فتأخير القبض بالنسبة للبائع وعلى كل حال والقاسم لما في الذمة هو البائع اذا علمت هذا فالأولى لشارح أن يقول لانه

زمن الخيار وما في حكمه
فان كانت الساعة يد
البائع لزمه الرد للبيع
كان الخيار له أو غيره
وان كانت بيد المشتري
لزمه الا مضاء كان الخيار
له أو لغيره (ورد) المبيع
بالخيار أي وجادل من يده
المبيع أن يرد به بعد انقضاء
زمن الخيار على الآخر
(في كالع) اليوم واليومين
ولو كانت مدة الخيار يوما
وهذا حيث وقع النص على
مدته المتقدمة فان وقع
بخيار ولم ينص على مدته
المتقدمة لزمه بأنقضائه
من غير زيادة كالغسل
والظاهر أن مثل ذلك
ما إذا نص على مدة أقل
كعشرة أيام في الدار (و)
وبدفع الخيار (بشرط
نقد) لاشمن وان لم ينقد
بالفعل لتردده بين السلفية
والثمنية ولما كان الغالب
حصول التقديا لفعل عند
شرطه أ ما طوا الحكم به
وان لم يحصل نقد بالفعل
ادالدار لاحكامه ولما
شارك هذا الفرع في الفساد
بشرط المقدور وسبعة
شبهها به فقال (كعائب)
من غير العقار بيع بالصفقة
على البعد وبعثت عينته
ببيل قول المصنف سابقا
ومع الشرط في العقار وفي
غيره ان قرب كاليومين
وعهدة ثلاث فان شرط
المقدور به (ومواضعه)

لنفسه فلا يضر (قوله لان الغلة في بيع الخيار لا يضر) لان ضمان منته
والحاصل أن الاجرة والعلة للبائع في بيع الخيار رمنه سواء كان صحيحا أو فاسدا ولو كان الخيار في الصباح
للمشتري وأمضى البيع لنفسه لان الملك للبائع رمنه ولم يدخل في ضمان المشتري وما تقدم من أن العلة
للمشتري في البيع الفاسد والضمان منه محمول كما تقدم على ما إذا كان البيع تنافيع البت الفاسد
ينقل فيه الضمان بالقض فيعوز المشتري بالعلة وأما بيع الخيار فالملك فيه للبائع ولا ينقل الضمان
فيه بالقض كان صحيحا أو فاسدا فإذا كانت الاجرة والعلة فيه للبائع (قوله وما في حكمه) أشار إلى أن
في كلام المصنف حذف الواو مع ما عطفت وحيتن ذلك في بين قوله ولزمه بأنقضائه وبين قوله ورد في كالع
(قوله بعد انقضاء زمن الخيار) أي وبعد انقضاء ما أتى به كالغسل وهو اليوم واليومين فقول المصنف
ورد في كالع أي بعد كشهر في دار وبعد كجمعة في رقيق وبعد ثلاث في دابة وبعد كيوم في ثوب أي له
أن يرد الدار بعد مضي يومين واقعين بعد الشهر وما ألحق به وهو ستة أيام كما مر فالجملته ثمانية وثلاثون يوما
وله أن يرد الرقيق بعد مضي يومين واقعين بعد الجمعة وما ألحق بها وهو ثلاثة أيام كما مر فالجملته اثنا عشر يوما
وله أن يرد الدابة بعد مضي يومين واقعين بعد الثلاثة الأيام وما ألحق بها وهو يوم فالجملته ستة أيام وكذا يقال
في الثوب فالكاف في قوله كالع ادخلت اليوم والكاف في كشهر ادخلت الستة بالنسبة للدار والثلاثة
بالنسبة للرقيق واليوم بالنسبة للدابة والثوب اهـ تقرير شيخنا عدوى (قوله ولو كانت مدة الخيار
يوما) أي كالدابة تشتري بالخيار لاجل اختبارها بالركوب داخل البلد على ما مر للمصنف والحاصل أن له
الرد في كالع ولو كانت مدة الخيار يوما لان كانت أقل كما تقدم في الفواكه والخضر (قوله وهذا حيث رفع
النص على المدة الخ) تنوع فيه عجم وطاهر المدونة كأي الموافق الاطلاق وعراش بذلك لتقييد لابي الحسن
انظر بن (قوله بشرط نقد) أي ولو أسقط الشرط على المعتمد فليس كشرط السلف المصاحب للبيع
وقوله بشرط نقد الخ وأما النقد تطوعا فلا يضر لصعف التهمة كالأستنفه بعد عقد البيع (قوله من غير
العقار) أي فلو كان المبيع عقارا مطلقا أو غيره وهو قريب العيبة كالثلاثة الأيام فلا يفسد بشرط النقد
فيه كما مر في بابه (قوله ومع الشرط) أي وجار المقدم مع الشرط وقوله ان قرب راجع لغير العقار وأما
العقار فيجوز فيه اشتراط النقد مطلقا (قوله وعهدة ثلاث) أي ثلاثة أيام يرد فيها العبد المبيع بكل
حادث من العيوب وأما اشتراط النقد في هذه المسئلة فلا يفسد العقد لعله الصغار فيها المدرة أمرا صها
فاحتمال اشمن في السلف ضعيف بخلاف هذه الثلاث وهو قوي لانه يرد فيها بكل حادث (قوله ومواضعه)
أي وأمة بيعت على البت بشرط المواضعه لاحتمال ان تظهر حاملا فيمدون سلم أو يحضر فيمدون ثمنا
لان شرط عدم المواضعه أو كان لعرف عدمها كأي يباع مضمرا فلا يضر بشرط النقد لكن لا يقران
على ذلك بل تنوع من المشتري وتجعل تحت يد أمينة ومفهوم بيعت على البت انه لو بيعت على الخيار امتنع
المقدور بها مطلقا ولو طوعا كيباني (قوله بخلاف الس) برأة أي وهي الامسة الوحش أي لم يقر البائع
بوطئها اذا اشتراها انسان ففسد الوطء فانه يجب استبرأؤها واشتراط المقد لا يفسد بيعها (قوله وأرض
لزراعة) أي أجرها ر بها على البت وقوله لم يؤمن ر بها بأن كانت من أراضي الميسل العالمية أو من
الأراضي التي تروى بالمطر وقوله فان شرط النقد يفسدها أي لتردد المقدور بين الثمنية ان روت
والسلفية ان لم تروى فان آمن ر بها كارض النيل المنخفضة جار لفسد فيها ولو بشرط (قوله فان شرط
نقد الكراء يفسد اجارها) أي وأما النقد تطوعا فهو جائز والموضوع ان الاجارة على البت وأما على
الخيار فالمقدور فيها مضموع ولو تطوعا والحاصل أن كراء الارض ان كان على الخيار منع لمقدوره مطلقا
تطوعا وبشرط كالب الارض مأمونة أو غير مأمونة وان كان على البت جار للنقد تطوعا وبشرط ان
كانت الارض مأمونة وان كانت غير مأمونة جار المقدور ان كان تطوعا ومع ان كان بشرط وسبباني في
الاجارة أن مأمونة الرد بالميسل اذارو يت بالفعل يجب المقدور بها حيث يفسد فالتقدي كراء الارض على

يعتبه في البت بخلاف المستبرأة لمدور الحبل فيها وأرض الزراعة (لم يؤمن ر بها) فان شرط نقد الكراء يفسد اجارها

تألف الزرع عند فتح الإجازة فيكون (٨٤) المنقود سلفاً أو لا منه فيكون ثمناً (وأجير) معين (تأخر) شروعه (شهر)

ونحوه انه ان من استأجر
 الجير لمعينة عاقلا أو غيره
 وكان لا يشرع في العمل
 الا بعد شهر فكان عليه
 ان يقول بعد نصف شهر
 فان شرط نقد الاجرة
 فنقد الاجرة لا يحتاج
 لنقد الجير المدين فيكون
 سلفا ولا منه فيكون
 ثمنا فالعلة في الكل التردد
 بين السلفية والشمسية
 وتقييد الجير بالمعين
 لانه يأتي ان الكراء
 المضمون يتعين فيه
 تعجيل النقد أو الشروع
 ثم ذكر أربع مسائل يمتنع
 النقد فيها مطلقا بشرط
 وغيره ولا خصوصية
 للاربعة المد كورة وضابط
 ذلك هو ما بناه حرقبضه بعد
 أيام الخيار مع النقد فيه
 الا انه مخصوص بكون
 الثمن مما لا يعرف بعينه
 لان ملة المبيع فسخ ما في
 الدمة في مؤخر وما يعرف
 بعينه لا يترتب في الدمة
 وقال (ومع) المعد (وإن
 لا شرط في) بيع (موصعه)
 بخيار (و) بيع شئ
 (عائب) بخيار (و) في
 (كراء صحن) بخيار ولا
 مفهوم اضمن من اكرى
 دابة مثلا معينه أو غير
 معينه على الخيار ليربها
 مثلا فلا يجوز النقد فيها
 مطلقا وانما منع في الكراء

ثلاثة أقسام جائز وممتنع واجب (قوله وجعل الخ) أي ان من جعل شخصاً على الايمان بعبد الا بقى
 مثلاً واشترط المجهول له انتقادا لجعل في العقد فانه يكون فاسداً لان كان النقد تطوعاً فلا يضر على المعتمد
 كما ذكر ذلك بن وأيده بالنقول جلالاً من قال ان النقد يمتنع في الجعل مطلقاً ولو تطوعاً (قوله واجارة
 لحر زرع) أي أول عي غنم أو لحياطة ثوب وقوله فتنفخ الإجارة أي لتعذر الخلف وما ذكره المصنف
 من أن النقد بشرط في مسألة الإجارة لحر زرع مفسد لها بناء على أنه لا يجب خلف الزرع اذا تلف
 وأما على أنه يجب خلفه وهو المذهب في جواز شرط النقد فيه فالمصنف مشي على ضعف لا جمل جمع
 النظائر نعم اذا كان لزرع المستأجر على حراسته معينا فلا يجب الخلف اتفاقاً وحيداً فيمتنع اشتراط
 النقد (قوله عاقلاً أو غيره) أي كمن اكرى سفينة بعينه على أن يركبها وقت صلاح البحر للركوب
 والكراء جائز ثم ان كان وقت صلاح البحر للركوب فربما مثل نصف شهر جار بشرط النقد وان كان
 بعد نصف شهر كعشرين يوماً كثيراً يجوز اشتراط النقد (قوله فكان عليه) أي على المصنف أن يقول
 وأجيراً حرشروعه بعد نصف شهر ويعلم المبيع عندنا حرشروعه شهر بالاولى وأما عبارته فتوهم عدم
 المنع عندنا حرشروعه بعد نصف شهر وليس كذلك (قوله فالعلة في الكل التردد بين السلفية والشمسية)
 يؤخذ من هذا أن محل امتناع اشتراط النقد في المسائل المد كورة اذا كان الثمن مما لا يعرف بعينه لان
 العينة عليه تعد سلفاً وان كان مما يعرف بعينه جار المقدم مطلقاً بشرط لعدم وجود هذه العلة
 يستدلان الغيبة على ما يعرف بعينه لا تعد سلفاً (قوله يتعين فيه تعجيل النقد) أي والا كان فسخ دين
 ودين وقوله أو الشروع أي بقاء على أن قبض الاوائل قبض للواحد (قوله ولا خصوصية للاربعة
 المد كورة) أي لا خصوصية للمسائل الاربع التي ذكرها في مع النقد فيها بشرط وغيره بل هذا الحكم
 ثابت لمسائل أخرى غير ما ذكره اورد بعضهم هذه الثلاث بخيار لان هذه الثلاث انما تكون بعد أيام الخيار
 ولا تدخل في أيامه ولا لم ينع لاشتراطها فائدة (قوله كل ما) أي كل مبيع (قوله مع النقد فيه) أي تطوعاً
 وبشرط (قوله مما لا يعرف بعينه) أي وهو المثل مديلاً كان أو موروثاً أو مبيعاً ودأباً يجعل ذلك رأس مال
 السلم وأجرة الكراء وثن الامه المواضع أو العائب فان كان الثمن من المقومات فانه لا يجمع نقده في هذه
 المسائل سواء كان البيع بتأويل على الخيار ولو بشرط لان ما يعرف بعينه من المقومات لا يترتب في الدمة
 حتى يفسخ في غيره والعينة عليه لا تعد سلفاً فلا ياتي فيه فسخ ما في الدمة في مؤخر ولا التردد بين
 السلفية والشمسية (قوله فسخ ما في الدمة) أي وهو هذا الثمن الذي قبضه المانع وصار في دمه وقوله في
 مؤخر أي وهو ما يبيع الذي بما حرقبضه بعد أيام الخيار (قوله في مواضعه) يعني ان من ابتاع أمه بخيار
 وهي ممن يتوابع منها فانه لا يجوز له النقد فيها أيام الخيار ولو تطوعاً حيث كان الثمن مما لا يعرف
 بعينه لا يهتدي بفسخ ما في الدمة في معين بما حرقبضه بياضه ان البيع اذ انهم باهضه من الخيار فقد فسخ
 المشتري الثمن الذي في دمه البائع في شئ لا يسعجه الا أن وكذا من باع دابة عائبة على الخيار فلا يجوز
 الفسخ فيها ولو تطوعاً حيث كان الثمن مما لا يعرف بعينه للهالة المد كورة لان البيع اذ انهم باهضه من الخيار فقد فسخ
 أمه الخيار فقد فسخ المشتري الثمن الذي في دمه البائع في شئ لا يسعجه الا أن وكذا من باع دابة عائبة على الخيار فلا يجوز
 في وقوع البيع على الخيار لانه لو كان بتا كل الممضوع عما هو شرط النقد وأما التطوع بالنقد
 فلا يضر وفرصاً ان الثمن مما لا يعرف بعينه لانه لو كان يعرف بعينه جار نقده ولو بشرط
 كن البيع على البت أو على الخيار وكذا يقال في بقيه المسائل الاربع وبحسبها (قوله ضمن
 بخيار) أي في امصانه ورده والظاهر ان قدر امه الخيار في الكراء لانه أيام كفي الدابة التي
 تباع بشرط الخيار لا حباريه ما قاله شيخنا العدوي (قوله أو غير معينه) أي وهي التي كراؤها
 يملكه مضمون (قوله ليربها) أي بمجرد انقصاء امه الخيار (قوله مطلقاً) أي ولو تطوعاً وذلك

بأن خيار ولو طوعا وجار في البيع - إلى الخيار طوعا ولا إكراه في بيع الخيار التردد بين السلمية والشمسية وهذا
انما يؤتمر مع الشرط وأما في الكراء والخيار فالإدراج فيه مستغنى في الدلالة في مخرج وهذا يستحق في النقد ولو طوعا

لان الكراء اذا عقده بانقضاء امد الخيار فقد فسخ المكثري الثمن الذي له في ذمة المكري في متى لا يجعله
الا ن بل بعد مضي ايام الخيار لان قبض الاوائل ليس قبضا فلا واخر (قوله وسلم بخيار) أي أن من أسلم
شيئا لا يعرف بعينه في متى بجار لا حد هما فانه لا يجوز له النقص فيه مطلقا لما فيه من فسخ ما في الذمة في مؤخر
لان ما يجعل من النقص في زمن الخيار سلف في ذمة المسلم اليه ولا يكون ثما الا بعد مضي مدة الخيار
وانبراهمه فاذا مضت مدة الخيار فقد فسخ المسلم ماله من الدين في ذمة المسلم اليه في مؤخر وهو المسلم فيه
(قوله وهذه المسئلة ذكرها المصنف) أي في باب السلم (قوله وجاز) أي السلم بخيار لما يؤخر أي لما يؤخر
اليه رأس المال وهو ثلاثة ايام وقوله ان لم يسقط أي ان في النقص شرط وطوعا فان حصل بقدمه ففسد
وهو ما ذكره هنا (قوله واستبداد بائع) متعلقه محذوف أي استقل بائع بامضاء البيع أو رده اذ باع على
مشورة غيره كان ذلك العير واحدا أو متعدد واستقل مشتر بامضاء البيع أو رده اذ اشترى على مشورة
غيره وكذلك يستقل البائع والمشتري اذا كان كل من البيع والشراء على مشورة غيرهما فوقي كلام
المصنف مانعة خلو فحجور الجمع وحاصله أن من باع سلعة أو اشترى على مشورة غيره كزبد ثم أراد البائع أو
المشتري أن يبرم البيع أو يرده دون مشورة زيد فانه لا يستقل بذلك ولا يفتقر في ابرام البيع أو رده
الى مشورته لانه لا يلزم من المشاورة الموافقة لمبرشا وروهن وخافوهن وقوله على مشورة غيره أي
والحال ان الثمن والمؤمن معلومان كاشترى مثلا سلعة كذا وكذا او كذا على مشورة فلان وما مر من قوله أو
على حكمه أو حكم غيره أو رضاه أي في الثمن فلم يكن الثمن معلوما فلا منافاة ثم ان ما ذكره من ان من باع
أو اشترى على مشورة غيره فله الاستبداد هذاني المشورة المطلقة وأما اذا قال على مشورته ان شاء أمسى
وان شاء ردد فكما الخيار والرصاص ليس له الاستبداد لان هذا اللفظ يقتضي توقف البيع على امضاء ولا انظر
حش (قوله فليس له الخ) أي ولا بد من رضا فلا أو اختياره لا امضاء البيع 'ورده (قوله على نفيه فيهما)
أي على نفي الاستبداد في البائع والمشتري في الخيار أي فيما اد باع على خيار فلا أو اشترى على خياره
(قوله أي في الخيار والرصاص) فاد اقل نعمتك على خياره فلا أو رضاه أو اشترى بكذا على خياره فلا أو
رضاه فلا (قوله والمعتد الاول الخ) حاصله أن من اشترى سلعة على خياره فلا أو رضاه
أو باع سلعة على خياره أو رضاه في المسئلة أقوال أربعة الاول وهو المعتد أنه لا استقلال له سواء كان
بائعا أو مشتر يا وهو لما شاركه بقول المصنف لا خياره أو رضاه والقول الرابع له الاستقلال بابرارم البيع أو
رده بائعا كان أو مشتر بامضاء نفيه فلا لعير ما حصل منه والقول الثاني له الاستقلال ان كان بائعا في
الخيار والرصاص ان كان مشتر يا فليس له الاستقلال في الخيار ولا في الرصاص والقول الثالث الاستقلال في
الرضا بائعا كان أو مشتر يا فليس له الاستقلال في الخيار بائعا كان أو مشتر يا (قوله الى رافع الخيار الخ)
الحاصل أن الخيار المشروط لاحد هما برفع ما يقول أو فعل فاشترى ما يرفع من الفعل وسيأتي يتكلم
على ما يرفع من القول (قوله ورضي مشتر الخ) يعني أن من اشترى عبدا أو امه على الخيار له وكأنه أو رده
أو اعاقه في رمن الخيار كان العتق باجرا أو موقفا اعتق كله أو بعضه فان هدا يدل على رضاه بالمبيع
و يلزمه ذلك وكذا اذا روج الامه في رمن الخيار فانه يعد رضاه منه ولا خلاف في ذلك وأما بعد اذ روجه في
ايام الخيار ففيه خلاف انشهور أنه يعد رضاه خلافا لا سبب وفي الرد على أشهب أشار المصنف بكونه
قوله ولو عبدا (قوله رضى فعل ماض) أي والواو للاستئناف لا ما يعطى ورضاه صدر عن عيوب على
بانقضاءه لا يبرأ منه أنه لا بد من الرضا مع الكتابة وما معها وليس كذلك بخلاف ما عمل فانه يبرأهم ذلك لان
معناه وهذا المشتري راضيا بالكتابة وما معها وما يخص الكتاب به بالذم دون غيره من انواع العتق لانه
رجح فيها القول بما يبيع ويرى يتوهم انها لا تدل على الرضا كما أن البيع لا يدل عليه كما يأتي فرفع هذا
التوهم بالنص على أهم مقوته بناء على ما رجح فيها ايضا من أنها عتق (قوله وروج) طهوه أو اصدق
كأن في عدم المشتري راضيا بالمبيع ولو كان ذلك العقد فاسدا وهو كذلك ما ليس صحيحا على ما هو عليه

يشق قوله بخيار راجع للرد
(واستبد) أي استقل
(بائع) باع (أو مشتر
اشترى) على مشورة
غيره) أي جازله أن
يستقل في أخذها وردها
بنفسه ولا يتوقف أمره
على مشورة ذلك الغير
(لا) ان باع أو اشترى
(على خياره) أي الغير
(أو رضاه) فليس له أن
يستبد بنفسه دون من
شرط له الخيار أو الرضا
لان من شرط الخيار أو
الرضا للغير معرض عن
نظر نفسه بالكتابة بخلاف
مشروط المشورة فانه اشترط
ما يقوى نظره (وتوالت
أيضا على نفيه) أي
الاستبداد (في مشتر
اشترى على خياره أو
رضاه دون البائع فانه ان
يستبد فيهما كالمشورة
(و) توالت ايضا (على
نفيه) أيهما (في الخيار)
دون الرضا فليس كل منهما
الاستبداد كالمشورة (و)
توالت ايضا (على انه) أي
المجهول له الخيار والرضا
(كأنه ليس فيهما) أي في
الخيار والرضا من
مهما بامضاء أو ردا عني
وعليه والمعتد الاول
والثلاثة بعد ذلك هي
أشارتي رافع الخيار من
الاعتق قوله (ورضى مشتر)
رضى فم ما عني ومشتري
باعتق ووجهه بقوله (كأنه
يرضى عن العتق) فانه

بالخيار والبيعة كذا أو بهما ولا يلزم أو السد بغير (أوروج) من له الخيار الواقعي ان كان أمه بل (ولو عبدا)

قصد بفعل غير صحيح (الذي اذا فعل فعلا ليس موضوعا بقصد التلذذ بها بل بغير بدعيها
كصدور سابق من الاقوال قال قصدت به التلذذ بذلك رضامته وان لم تحصل لذة بالفعل وان قال قصدت
بذلك الفعل فليس عليه الا بعد ذلك رضامته ولو حصلت لذة بها واما ان كان الفعل موضوعا لقصد اللذة مثل
كشف الفرج والنظر اليه فهو محمول على قصد التلذذ والرضا اقراره بقصد اللذة أم لا (قوله أو من)
اشهور وهو مذهب المدونة أن المشتري اذا رضى الامة أو العبد أو غيرهما في أيام الخيار فان ذلك يكون
رضامته وظاهره وان لم يقبضه المرحمن من الراهن الذي هو المشتري وهو كذلك لكن ينبغي أن يقيد ذلك
بما اذا كان الراهن قبضه من البائع أما اذا لم يقبضه من البائع ورخصه فلا بعد ذلك رضامته والخياره (قوله
أو آخر) أي ولو كانت الاجارة مياومة وقوله أو أسلم للصنعة أي ولو كانت هبنة (قوله أو حلق رأسه) أي
لان الاسير لا يحلق رأسه عادة الا المشتري (قوله أي أوقفه في السوق للبيع) أي ولو مرة فلا يشترط في عدم
رضاء تكراره كافي بر (قوله أو جنى المشتري على المبيع ان نعمد) كما لو اشترى عبدا على الخيار ثم انه قطع بد
ذلك العبد أو رجه أوقفه عليه في مدة الخيار عمدا فيبعد ذلك رضامته (قوله وسيأتي الخطأ) أي انه لا يدل
على الرضا بل له أن يرد مع أرش الجناية (قوله الفرج الذكر) أي فلا يبعد رضا (قوله أو العبد) أي فانه
لا يبعد رضا ولا يحمل بحال والحاصل أن قول المصنف أو بطر الفرج محمول على ما اذا كان المبيع أنثى
والحال أم انشتمى وكان المشتري ملها كراو كان نظره للفرج قصد الا ان ينظر للفرج الذي يدل على
الرضا والنظر للذكر يحمل بالذلة فظهر لذكر الفرج الذكر لا يحصل به الرضا اذا لم يحمل بحال وكذا انظر المرأة
الفرج امرأة أو لفرج ذكر واشترته بالخيار لا يدل على الرضا لانه لا يحمل بالملك (تنبيه) لو اشترى المشتري
بالخيار أن لا يكون شيء مما ذكر وصافا لظهور أعمال الشرط وغير قصد التلذذ ونظر الفرج للتحريم كافي
المع من صح (قوله ودجها) تشديد لدال (قوله لا الاجارة) راد اللغو والاسلام للصنعة (قوله لان
اعلة له) أي غلة المبيع من الخيار له (قوله ما لم ترد مدتها على مدة الخيار) أي والا كانت ردا من البائع
وهذا لقيد يجري فيما اذا سلمه البائع للصنعة بعمله مدة لان هذا من الاجارة في الحقيقة (قوله ولا يقبل
الح) هذا من تنجته قوله السابق ولم يلم بانقضائه وهو يشمل من له الخيار من بائع أو مشتري وليس بيد المبيع
ويشمل ما اذا كان الخيار لاحد هما وعبا الآخر ثم قدم بعد انقضاء أمد الخيار فادعى من له الخيار ان كان
بائعا أنه أمضاء في زمة أو مشتريا أنه رد في زمة ولا يقبل منه لا بيعة قال ابن يوسف قال به أصحابنا
اذا كان الثوب بيد البائع والخيار له لم يحتاج مد أمد الخيار الى الاشهاد ان أراد الفسخ وان أراد امضاء
المبيع فليشهد على ذلك ون كان الثوب بيد المشتري فادعاء امضاء المبيع لم يحتاج لاشهاد وان أراد فسخه
فيشهد وهذا بين اه فمعنى كلام المؤلف على حد اوله لا يقبل من البائع ذي الخيار أنه اختار لامضاء والمبيع
بيده أو اختار ارد والمبيع بيد المشتري الا بيعة ولا يقبل من المشتري ذي الخيار انه اختار لرد والمبيع
بيده أو اختار الامضاء والمبيع بيد البائع الا بيعة وهذه أربعة صور يفتقر فيها الى البيعة فان أراد
بائع ذي الخيار لرد والمبيع بيده أو الامضاء والمبيع بيد المشتري أو أراد المشتري ذي الخيار لرد
المبيع بيد البائع أو الامضاء والمبيع بيد المشتري لم يحتاج الى بيعة كما تقدم فالجموع ثمان صور وقد
حصلنا انوار الحسن هكذا اه بن والحاصل ان البيعة قد تقدم أن المبيع يلزم من كان في يده أيام الخيار
من بائع أو مشتري بانقضاء أمد مدته ما ألحق به وهو كالعقد كما مر فادا كان المبيع بيد البائع حتى انقضى
أمد الخيار وما ألحق به فانه يلزم رد المبيع كن الخيار له أو للمشتري ولو كان بيد المشتري حتى انقضى
أمد الخيار وما ألحق به كان للمبيع لا رما له كن الخيار له أو للبائع فلو كان المبيع بيد البائع وكان الخيار
مشتريا رادعى المشتري بهما انقضاء أمد الخيار وما ألحق به أنه اختار امضاء المبيع قبل انقضاء أمد
الخيار ما رادعى البائع بالرد وهو لا بيعة او كن الخيار للبائع والمبيع بيد المشتري بعد انقضاء أمد
الخيار وما ألحق به رادعى البائع ان كان اختار اجارة المبيع لا يحمل الرام المشتري فلا تقبل دعواه الا بيعة وكذلك لو
كان للمبيع بيد المشتري والخيار له رادعى البائع بالخيار وما ألحق به أنه كان اختار الرد ليلزمه للبائع

وهن) المشتري المبيع
بالخيار (أو تجر أو أسلم)
الرفيق (للمصنعة) أو
المكتب أو حلق رأسه أو
جمعه (أو تسوق) بالمبيع
أي أوقفه في السوق للبيع
(أو جنى) المشتري على
المبيع (أو نعمد)
وسيأتي الخطأ (أو نظر
الفرج) من الامة قصد
يختلف نظرا لذكر الفرج
الذكر ولا يحصل بحال
وكذا انظر للمرأة لفرج
الامة أو العبد (أو عرب
ذاته) أي قصد مدعاه
اسد لها (أو ودجها)
قصد هاق ودجها (لان
جرد جارية ماء افرجها
فلا يدل على رضامته
يقرانه قصد التلذذ
(وهو) أي كل ما تقدم انه
رضا من المشتري (رد)
للمبيع (من البائع) اذا
مدر منه ومن خياره (ا)
الاجارة) مدعه رادعى
البائع لان العلة له ما لم
تزد مدته على مدة الخيار
(ولا يقبل منه) أي من
له الخيار من بائع أو مشتري
دعوى (نه اختار) فامضى
المبيع (ورد) يعطى
على امضى المصدق لا على
اختار لان الرد احد نوعي
الاختيار ولا يكون قسما
له ولا يصح طرده عليه
لان الذي يدفعه الى
نفسه (بعمه) ان بعد
مضى زمة وما ألحق به

فلا تقبل دعواه الابينة أو كان الخيار للبائع والمبيع بيد المشتري وادعى بعد انقضاء أجل الخيار وما الحق
 به أنه إذا اراد لأجل انقضاءه من المشتري فلا تقبل دعواه الابينة قوله بعد أمدا الخيار (أي وما الحق
 به) قوله تشهد له بما ادعاه أي من اختياره الامضاء والرد (قوله فان فعل الخ) أي ان من اشترى سلعاً
 على الخيار ثم باعها في زمن الخيار ولم يختر البائع باختياره امضاء البيع ولم يشهد به وادعى أنه اختار الامضاء
 قبل البيع وخالفه البائع وأراد نقض البيع أو أخذ الربح فهل يصدق البائع في دعواه اختيار الامضاء
 قبل البيع بمعين وميئيد ولا يكون للبائع سلطة على المشتري لا بأخذ ربح ولا بنقض بيع وهذا ما حكاه
 ابن سيبويه عن مالك وأصحابه وهو قول ابن القاسم في بعض روايات المدونة وفي الموازية ولا يصدق المشتري
 أنه اختار الامضاء قبل بيعه وحينئذ فيخير البائع بين نقض بيع المشتري وبين إجازته واخذ ربحه وهذه
 رواية على بن زياد (قوله أو لا يصدق ولربما نقصه) كذا قال ابن الحاجب وتعقبه في التوضيح بأن سحنونا
 طرح التخيير في هذا القول وقال ابن مافي رواية على أن الرجح للبائع لأنه لا فائدة في نقض بيعه لأنه لو
 نقضه لكان للمشتري أخذ السلعة لأن أيام الخيار لم تنقض وانما للبائع الرجح فقط لأنه يتم المشتري على
 أنه باع قبل أن يختار فيقول له أنت بعيت السلعة وهي في ضمانني فالرجح لي والصواب أن لو قال المصنف أنه
 لربح ربحه أي ربح المشتري الحاصل في بيعه قولان والحاصل أن بيع المشتري لما كان لا يسقط خياره
 يوم البيع باقراره أنه باع بعد الاختيار ولم يكن للأنع نقضه على القولين لكنه من أجل الرجح يتم على
 البيع قبل الاختيار يصدق بمعين على القول الاول وكان الرجح للبائع على القول الثاني هذا ما يفيد كلام
 التوضيح والناصر للفقهاء ثم قال في التوضيح وانما يتم نصيب التخيير في القول الثاني إذا كان الرابع
 في أيام الخيار وهي باقية أما لو كان الرابع بينهما بعد أيام الخيار وقع البيع في أيام الخيار والقول بتخيير
 المانع بين نقض البيع وامضائه وأخذ ربحه ظاهر لأن المشتري لا يمكنه أخذ السلعة بعد النقص لأنه
 لم يبق له اختيار فحمل المصنف على هذا الفرض طاهراً نظراً إلى ما علم أن محل الخلاف ادّعاء البيع
 ومن الخيار ووقع الرابع فيه أو بعده والحال أن الخيار للمشتري وأما لو كان للبائع وباع المشتري زمنه
 ما يده فللبائع رد المبيع قطعاً كان قائماً فان بات بيد المشتري الثاني لزم المشتري للبائع أكثر من
 الثمن الاول والثاني والقيمة فان باعه بعد مضي زمنه والخيار للبائع أيضاً فليس عليه الاثنان فقل
 فان باه البائع والخيار للمشتري كان للمشتري الفسخ أو لا أكثر من فضل القيمة والثمن الثاني على
 الاول (قوله وأحد الثمن) أي ربحه (قوله والمعمول عليه قول ابن القاسم) أي في المدونة من أن التسوق
 وأخرى البيع دال على الرضا وحاصل ما في المسئلة أن مذهب ابن القاسم في المدونة أن كلاماً من التسوق
 والبيع من المشتري يدل على رضاه وقال غيره أن كلامهم لا يدل على رضاه وإن وقع وباع قبل انقضاء
 زمن الخيار وادعى أنه انما باع بعد اختياره الرضا فان كان تراهما بعد مضي أيام الخيار وقولان الاول
 يقبل قوله بمعين والثاني أن المانع يخبر في نقض البيع وامضائه وأخذ الربح وإن كان تراهما قبل فراجع
 أمدا الخيار وقولان أيضاً الاول به يقبل قول المشتري بمعين والثاني لا يقبل قوله وللبائع أحد الرجح
 والمعتمد طريقة ابن القاسم وأما الطريقة الثانية فمع ما يدعي عليها من الخلاف وضعيفة (قوله وانتقل
 لسيد مكاتب) أي أن المكاتب إذا باع سلعة بخيار له أو اشترى سلعة بخيار له ثم عجز عن أداء مجرم الكتابة
 قبل انقضاء زمن الخيار فإنه ينتقل ما كان له من الخيار لسيد فانه شاء السيد أمضى البيع وإن شاء رده
 ولا كلام للمكاتب به لعجزه لأن اختياره بعد عجزه يؤدي أنه صرف الرقيق بعير أو دن سبده (قوله وانتقل
 خيار مدني الخ) أشار الشارح إلى أن قوله ولعزم متعلق بعقد وركن من عطف الحمل وليس عطفاً على
 سيد مكاتب المعمول لا ينتقل الاول لأن فاعله خيار المكاتب وكذا يقال في قوله ولوارث (قوله وقام العزم
 عليه الخ) أشار هذا إلى أن محرد احاطة الدين لا يكفي في انتقال الخيار الذي للمدين للعزم بل لا بد من

بعد أمدا الخيار أنه اختار
 أيام الخيار ليأخذها من
 هي يسيده أو يلزمها من
 ليست يده إلا (بينة)
 تشهد له بما ادعاه (ولا)
 يدل على الرضا (بيع
 مشتري) له الخيار في زمنه
 (فان فعل) أي باع رادعي
 أنه اختار الامضاء (فهل
 يصدق أنه اختار) الامضاء
 (بمعين أو لا يصدق
 و) (لربما نقصه) وله إجازته
 وأحد الثمن (قولان)
 واستشكل قوله وبيع
 مشتري الخ من دالة
 التسوق على الرضا كان
 البيع أولى والصواب أن
 مسألة التسوق إنما هي لابن
 القاسم وعليه فاني بيع
 أخرى في الرضا أو مسألة
 البيع لغيره وعليه
 والتسوق حرم في عدم
 الرضا والمعمول عليه قوله
 ابن القاسم فكان على
 المصنف حذف مسألة
 البيع هذه (واسفل)
 الخيار من مكاتبه الخيار
 (السيد مكاتب عجز)
 عن أداء الكتابة ومن
 خياره وقبل اختياره (و)
 انتقل خيار مدين باع أو
 اشترى على خياره (للعزم
 أحاطة بینه) عمل المدين
 حتى أو لم يتوقاف العزم
 عليه قبل انقضاء زمن
 خياره

والاحتياج الى حكم محكم ما لا يرد عليه من ادعاء الاخذ بالعرف (قوله ولا يحتاج الا تنقل الى حكم الخ) أي الذي هو القياس بالمعنى الاخص بل ينقل خيار المدين لغرمائه بمجرد تنقيسه بالمعنى الاعم وهو قيام الغرماء عليه وان لم يحكم الحاكم بجمع ماله للغرماء (قوله واذا اختار) أي الغريم الاخذ بأي السلعة التي اشتراها المدين بخيار (قوله بخلاف ما اذا أدى الخ) أي بخلاف السلعة التي اشتراها المدين على البت وفلس قبل أن يؤدي ثمنها فأداء الغريم فان رجحها للمفلس وخسارتها عليه والفرق بينهما أن ما اشتراها المدين على البت ثمنها الا ان لم يلزمه كان له رجحها وخسارتها عليه وأما التي اشتراها بخيار فانه لا يلزمه ثمنها الا بعيشة العرماء لان الخيار صار لهم فليس لهم أن يدخلوا عليه ضررا (قوله ولا كلام لو ارث) أي ان من مات وعليه دين محبط بماله وقد اشترى بخيار ومات من الخيار فالكلام في ذلك لغرمائه ولا كلام لو ارثه وقوله قام الغريم قبل الموت أو بعده هذا هو الصواب خلافا لما في عجم من أن محله حيث قام العرماء عليه قبل الموت انظر بن (قوله الا أن ياخذ الوارث شيئا بماله) حاصله أن المدين اذا اشترى سلعة بخيار له وأدى ثمنها بالبايع ومات قبل انقضاء زمن الخيار فرد العرماء تلك السلعة فأراد الوارث أخذ تلك السلعة بماله ويؤدي ثمنها للغرماء فانه يمكن من ذلك وكذلك اذا كان الميت باع بخيار له ومات ورد العرماء ببعده وأراد الوارث أخذها ودفع الثمن لهم فانه يمكن من ذلك فصحيح قول الشارع ويؤدي ذلك أي الثمن للعرماء وأما لو كانت السلعة التي اشتراها المدين بخيار ولم يؤدي الثمن لبايعها ورد الغريم البيع وأخذها الوارث ثمن من ماله فانه يؤدي الثمن لبايعها ولا يؤديه للعرماء ويحتمل أن يكون مراده يؤدي الربح للعرماء وهو صواب لقول ابن عرفة اذا أخذ الوارث ماله فالربح للميت ونقله ابن غاري (قوله وانتقل لو ارث) أي فان انتقلوا على الاجازة أو الرد فالامر طاهر وان اختلفوا بالقياس الخ (قوله والقياس رد الجميع) أي يقتضي رد الجميع أي قياس الوارث على المورث وان ما كان للمورث يكون للوارث يقتضي رد الجميع فكما أن المورث اذا اشترى بالخيار ثم انه في زمن الخيار أجاز البيع في البعض ورد البيع في البعض فانه يجبر على رد الجميع حيث لم يرص البائع بالشركة فكذلك ورثته اذا رد بعضهم البيع وأجاز به بعضهم فان المحيز يجبر على الرد كغيره قياسا على مورثه لانه لما كان الخيار للمشتري وانتقل الحق في الخيار لو ورثه وقد أسقط بعضهم حقه منه وطلب الرد للبائع أن يقول للمجبر ان صاحبك أسقط حقه وصار الآن لاحق لاحد في السلعة الا أنا وأنت لأن نصيب الراد يعود لمالك البائع وقيامك أنت بحقق موحد اضرب من تبعض السلعة وليس لك أخذها كلها لان صاحبك لم ينتقل حقه لك بل أسقطه وانتقل لي فحينئذ يقتضي رد الجميع (قوله حل معلوم) أي علم تصور ولا علم تصديق ادلو كان هناك حكم معلوم لم يصح القياس (قوله وان ص) أي التعريف بقاء قياس الصحيح وقوله حذف الخبر أي القيد الاخير وهو قول عند الحامل لان الصحيح مساو في الواقع (قوله على الرد) أي على رد ما به لاجل أن يكمل جميع البيع له ائنه (قوله من ضرر الشركة) أي بين البائع وبين الذي لم يرد السلعة للبائع (قوله والحكم الخ) الاولى والحكم عدم التبعض (قوله والاستحسان) أي والذي يقتضيه الاستحسان أخذ المحيز الجميع (قوله معنى ينفذ) كأن يصرح المحيز بالحكم وينفذ العلة في ذهنه ولكن لا يقدر على التعبير عنها وقوله تقصر عنه عبارته أي أولا فلا يثنى دكر التوجيه في قوله بعد والفرق الخ فان هذا دليل للحكم الذي استحسنه لان المراد بالدليل العلة قاله شيخنا (قوله أحد المحيز الجميع) أي ولو لم يرص البائع بعض البيع لان للمحيز أن يقول للبائع الخيار كان لمورثي وأنت ليس لك الا ثمن سلعتك فانما أوفيه لك (قوله ان شاء المحيز ذلك) شرط في قول أحد المحيز الجميع (قوله كذلك) أي كورثة المشتري المتقدم فيدخلهم القياس

بختيار ميت غير مفلس بائع أو مشتري على الخيار (لو ارث) ليس معه غريم أصلا أو معه غريم لم يحط دينه والافه هو ما قبله (والقياس) عند أشهب وهو نص المدونة قال في جمع الجوامع وهو جعل معلوم على معلوم مساواته له في علة حكمه عند الحامل وأن خص بالصحيح حذف الاخير (رد الجميع) من ورثة المشتري بالخيار فيجبر مريد المصاء على الرد مع مريد الرد (ان رد بعضهم) السلعة للبائع لما في التبعض من ضرر الشركة فالمعلوم الثاني هنا والمورث والاول لو ارث والمعلقة ضرر الشركة والحكم التصرف بالاجارة والرد (والاستحسان) عند أشهب أيضا وهو مافي الموازية وهو معنى ينفذ في ذهن المحيز تقصر عنه عبارته والمراد بالمعنى دليل الحكم الذي استحسنه وأما الحكم فقد عبر عنه (أخذ المحيز الجميع) أي جميع السلعة فيمكن من أراد الا حارة من أحد سبب الرد ويدفع جميع الثمن للبائع ليرفع ضرر التبعض ان شاء المحيز

والاستحسان أخذ الراد

الجميع أو اغيا بدخلهم

القياس فقط دون

الاستحسان والفرق

على هذا التأويل بين

ورثة البائع والمشتري

المحيز أن المحيز من ورثة

المشتري له أن يقول لمن

صار له نصيب غيره وهو

البائع أنت رضىت باخراج

السلعة بهذا الثمن فأما

أدفعه لك ولا يمكن الراد

أن يقول ذلك لمن صار له

حصة المحيز وهو المشتري

لا تنقل الملك عنه للمشتري

عبردا لأجازة (تأويلان)

ثم المعتمد القياس في

ورثة المشتري والبائع

(وان جن) من له الخيار

وعلم انه لا يفيق أو يفيق

بعد طول بصر الصبر

اليه بالآخر (نظر

السلطان) في الاصلح

له من امضاء أورد (ونظر)

بالسواء للمجهول أي انتظر

(المعنى) عليه لا فاقته

ليست لنفسه (وان طال)

اغماؤه بعد مضي زمنه

بما يحصل له الصبر

(فسخ) البيع ولا ينظر

له السلطان وقال أشهب

ينظر له (والملك) زمن

الخيار (للبائع) لا به

محل فالامضاء نقل

لا تقرب (وما يوهب

للعبد) المبيع بالخيار في

رمته أي للبائع (الا ان

يستثنى) أي يشترط المشتري (ماله)

والاستحسان اذا اختلفوا في الاحارة والرد (قوله وينزل المحيز منهم)

المحيز هنا أراد عدم أخذ السلعة والراد للمبيع من ورثة المشتري أراد أيضا عدم أخذها (قوله فالقياس

أجازة الجميع) أي فقياس ورثة البائع على مورثهم يقتضي أجازة الجميع ان أجاز بعضهم وذلك لان

المورث اذا باع بحيار له ثم انه في زمن الخيار أجاز البيع في البعض وامتنع المشتري لصبره الشر كفاه يمتضي

البيع في الجميع وتدفع السلعة تمامها للمشتري لدفع ضرر الشر كفاه فذلك ورثته اذا أجاز بعضهم

المبيع ورده بعضهم (قوله بين ورثة البائع والمشتري) أي حيث كان ورثة المشتري بدخلهم الاستحسان

كما بدخلهم القياس وأما ورثة البائع فلا بد حلهم الاستحسان بل القياس فقط (قوله نصيب غيره) أي

الذي هو الراد وقوله وهو البائع بيان لمن يصير له نصيب الراد (قوله ولا يمكن الراد) أي الذي هو من ورثة

البائع وقوله عنه أي عن المحيز وقوله لا تنقل الملك عنه علة لصبر ورثة حصة المحيز للمشتري (قوله تأويلان)

الاول لابن أبي زيد والثاني لبعض القرويين (قوله ثم المعتمد القياس في ورثة المشتري) وهو رد الجميع

السلعة للبائع ان رد بعضهم وان من طلب امضاء المبيع بحيز على أن يرد مع غيره (قوله والبائع) أي وفي

ورثة البائع وهو أجازة الجميع للمبيع ودفع السلعة للمشتري ان أجاز بعضهم (قوله وان جن من له الخيار)

أي قبل اختياره (قوله أو يفيق بعد طول) أي أو يفيق بعد أيام الخيار بطول وأما ان أعاد أيام

الخيار وما ألحق بها اقرب بحيث لا يضر الصبر اليه على الاخر فانه ينتظر افاقته ولا ينظر السلطان (قوله

نظر السلطان) أي ذو السلطة فيشتمل فواب السلطان ولو نظر السلطان وحكم بالاصح من الرد أو

الامضاء ثم انه افاق المحزون فلا يعتبر ما حثاره بل ما نظره السلطان هو المعتمد ولو لم ينظر السلطان ومضى

يوم أو يومان من أيام الخيار فالخون فهل تحبس تلك المدة من أيام الخيار لقيام السلطان مقامه

وهو الظاهر أو تلغى وتنتدأ أيام الخيار ولو لم ينظر السلطان حتى افاق بعد أمدا الخيار فلا بد تأني له أحل

على الظاهر والمبيع لا ردم لمن هو بيده كذا قرر شيخنا (قوله أي انتظر المعنى عليه لا فاقته) أي على

المشهور ومقابلته قول أشهب انه ينظر له السلطان كالمحزون (قوله وان طال اغماؤه بعد الخ) أي وان مضى

زمن الخيار وطال اغماؤه بعده بما يحصل به لصبره لا آخر (قوله مسح) أي فاعلم يفسح حتى افاق بعده

استوفى له الاجل ومفهوم طال انه لو افاق بعد أيام الخيار بقرب فانه يختار لنفسه وهل يختار فوراً أو

يؤتلف له أجل طريقتهان وهذا بخلاف المحزون اذا تكامل السلطان ولم ينظر حتى افاق بعد أيام الخيار فانه

لا يستأنف له الاجل على الظاهر واعلم ان المفقود كالمحزون على الراجح وقيل كالمعنى عليه فان طال فسخ

وأما الاسير فانظر هل هو كالمفقود بحيز في نفسه الخلاف أو يتفق على انه كالمحزون وأما المرتد فان مات على

ردته نظر السلطان وان تاب نظر بنفسه لغصص المدة اشد عداوى (قوله والمالك للبائع) أي والمالك

للمبيع بحيز في ريمه للبائع وهذا هو المعتمد وعليه فالامضاء نقل للمبيع من ملك البائع للمالك المشتري

وقيل ان الملك للمشتري فالامضاء تقرب الملك المشتري وأصل ملكه حصل بالعقد وهذا معنى قولهم ان يبيع

الخيار من حصل أي ان المبيع على ملك البائع أو مع عقد أي انه على ملك المشتري لكن ملكه غير تام

لا حتمال رده ولذلك كان ضمان المبيع من البائع على القولين اتفاقاً فحرة الخلاف في العلة الخاصة له في

رمن الخيار وما ألحق بها فقط وهي للبائع على الاول وللمشتري على الثاني الا أن كون العلة للمشتري على

القول الثاني مخالف لقاعدة الخراج بالصمان ومن له العزم عليه العزم فان العزم هو للمشتري والعزم

أي الصمان على البائع فتأمل (قوله وما يوهب للعد) هذا وما بعده من غرات كون الملك للبائع وما يوهب

مبتدأ والعلة وأرش ما جى أجنبي عطف عليه والخبر قوله له (قوله الا أن يستثنى ماله) أي الا أن

يشترط المشتري ماله أي لنفسه أو للعد واعلم ان استثناء العبد حائز مطلقاً كان الثمن من حنن مال

العبد أم لا وأما لو كان الاستثناء للمشتري فان كان الثمن مخالفاً للمال العبد جاز الاشتراط وان كان موافقاً

له منع وأجازة بعضهم يصح الا ان الراد لا يراعى بين مال العبد وغمه وهذا هو الظاهر كما قاله شيخنا والطريقه

الاولى طريقه ابن يونس واسرشد وأنى الحسن والطريقه الثانية طاهر التوضيح واسر ما جى

في بيعه (والعلة) الجاذبة زمن الخيار من لن وسمن ويض (وارش ما جني اجنبي) على المبيع بالخيار (له) أي للبائع ولو استثنى المشتري ماله فيهما (بخلق الولد) فانه لا يكون للبائع لانه كجزء المبيع لا علة ومثله الصوف التام وغيره وأما الشجرة المؤثرة فكمال العبد لا يكون للمشتري الا بشرط (والضمان) في (٩٠) زمن الخيار (منه) أي من البائع اذا قبضه المشتري وكان مما لا يعاب عليه

وغيرهما (قوله في بيعه) أي لان المشتري اذا استثنى أي اشترط مال العبد فانه يدخل فيه المال المعلوم والمجهول كالذي يوهب له في زمن الخيار (قوله والعلة) أي وحينئذ فتكون النفقة مدة الخيار عليه لازمة للبائع (قوله وارش ما جني اجنبي له) أي للبائع ولو كان الخيار لغيره واذا أخذ البائع أرض الجنابة فيغير المشتري حينئذ ما مال يأخذه معيبا جانا وأما ان يرد ولا شيء عليه (قوله ولو استثنى المشتري ماله فيهما) أي كما يدل على ذلك تقديم المصنف قوله الا أن يستثنى ماله عليهما (قوله لانه كجزء المبيع) أي ان الولد كالحزب الباقي بخلاف ما تقدم من أرض الجنابة فانه كجزء فات وهو على ملك البائع (قوله ومثله الصوف التام وغيره) أي وغير التام وعلى هذا فالصوف التام مخالف للشجرة المؤثرة وقيل انه مما لا يعاب على القاعدة (قوله وسواء كان الخيار له الخ) هذا تعميم في قول المصنف والضمان منه أي وسواء كان البيع صحيحا أو كان واسدا وما تقدم من انتقال ضمان الفاسد بالقبض فهو في بيع البت والكلام هنا في بيع الخيار (قوله متهم أم لا) أي بخلاف المودع والشريك فلا يلحق الا اذا كان متهما والمراد المتهم عند الناس لا عند من قام عليه فقط قاله شيخنا (قوله الا أن يظن كذبه) استثناء من مقدر أي وحلف مشتروا ضمان عليه الا أن يظهر كذبه فانه يضمن وليس استثناء من قوله وحلف مشتروا قوله الا بيينة راجع ليعاب عليه لا لقوله الا أن يظهر كذبه أيضا ورجعه بعضهم لهما ما فاد اشهدت بيينة بكذبه وشهدت أخرى بصدقه والحال أنه مما لا يعاب عليه قدمت بيينة صدقه بناء على أن الاستثناء منهما معا وقيل تقدم بيينة الكذب بناء على أن الاستثناء من الثاني فقط وهما قولان في المسئلة والمعتد الثاني وهو تقديم بيينة الكذب اهتبا بخنا عدوى (قوله أو يعاب عليه) طاهره أنه لا يمين على المشتري مع ضمانه وهو كذلك ويدل على أنه لا يمين عليه مع الصما قول المصنف بعد الا أن يحلف فالثمن فانه صريح أو كالصريح في أنه اذا عزم القيمة وهي أكثر أو عزم الثمن وهو مساو أو أكثر لا يكلف باليمين وهو طاهر اه بن (قوله كان الصمان منه) أي بان كان المبيع بخيار مما لا يعاب عليه وظهور كذبه أو لم يظهر كذبه لكن نكل عن اليمين أو كان مما يعاب عليه ولا بيينة له بالتلف أو الضياع فالضمان من المشتري في ثلاث حالات كما أن الضمان من البائع في حالتين (قوله وضمن المشتري الاكثر الخ) هذا يجري فيما لا يعاب عليه ان نكل عن اليمين أو ظهر كذبه وفيما يعاب عليه اذا لم تقم له بيينة وأما قوله الا أن يحلف فهو خاص بالاخير لا يمين مع ظهور الكذب قاله اس عاشر (قوله أو القيمة) أي وتعتبر يوم قبض المشتري للمبيع (قوله ان كان الثمن أكثر) لا يقال كيف يتأتى الامضاء في معدوم لا بالقول العدم غير محقق فكأنه في موحود (قوله أنه ما فرط) أي انه ضاع بعير تفريط أو يحلف انه تلف بعير سبه (قوله فالثمن يضمنه الخ) هذا اذا كانت القيمة أكثر من الثمن فان كان الثمن أكثر من القيمة أو مساويا لها ضمن الثمن من غير يمين وحاصله أن المبيع اذا كان مما يعاب عليه وادعى المشتري ضياعه أو تلفه ولم تقم له بيينة فانه يلزمه الاكثر من الثمن والقيمة كما مر فان كان الثمن أكثر أو مساويا للقيمة غرمه ولا كلام وان كانت القيمة أكثر وغرمها ولا كلام وان أراد أن يعزم الثمن الذي هو أقل مما يحلف اليمين فعلم أن المشتري لا يكلف باليمين مع الضمان كما تقدم (قوله وادعى ضياعه أو تلفه) أي فانه يضمن الثمن فقط لا به بعد راضيا وسواء كان الثمن أقل من القيمة أو أكثر ما لم يحلف عند أشبه أنه لم يرد الشراء والا كان عليه القيمة ان كانت أقل (قوله تعليل جانب البائع) أي وحيد فيضمن المشتري الاكثر من الثمن والقيمة ان لم يحلف ما فرط والا ضمن الثمن فقط (قوله وكعبية نائع على المبيع بالخيار) أي سواء كان مما يعاب عليه أم لا (قوله فانه يضمن الثمن) أي بعد حلفه لقد ضاع كافي المواق عن اللغوي اه بن وذكر بعضهم انه لا يمين عليه لان

حيث لم يظهر كذب المشتري أو كان مما يعاب عليه وثبت تلفه أو ضياعه بيينة وسواء كان الخيار له أو للمشتري (أو لهما) أو لغيرهما (وحلف مشتري فيما لا يعاب عليه حيث ادعى تلفه أو ضياعه بعد قبضه متهما أم لا ويحلف المتهم لقد ضاع وما فرطت ويحلف غيره ما فرطت فقط (الا أن يظهر كذبه) كان يقول ضاعت أو ماتت فتقول البيينة باعها أو أكلها أو يقول ضاعت يوم كذا فتقول البيينة رأيناها عنده بعده (أو) الا أن (يعاب عليه) كحلي وثبات بضمن المشتري في دعواه التلف أو الضياع (البيينة) تشهد له بذلك ولا ضمان عليه ثم بين ماله بضمنه المشتري حيث كان الضمان منه بقوله (وضمن المشتري ان خير البائع) أي ان كان الخيار له (الاكثر) من ثمنه الذي يبيع به أو القيمة لان من حق البائع اختيار الامضاء ان كان الثمن أكثر والرد ان كانت القيمة أكثر (الا أن يحلف) المشتري أنه ما فرط (فالثمن)

الملل

يضمنه دون التلفات الى القيمة ثم شبه في ضمانه الثمن قوله (كخياره) أي كما اذا كان الخيار

للمشتري وعاب عليه وادعى ضياعه أو تلفه ولو كان الخيار لهما فالظاهر تعليل جانب البائع لان الملل له (وكعبية نائع) على المبيع بالخيار وادعى التلف أو الضياع (والخيار لغيره) مشترا أو اجنبي فانه يضمن الثمن ومعنى ضمانه أنه يردده للمشتري ان كان قبضه

والأفلاشي له ولم يقدم حكم جنابة إلا جنبي في قوله وارث من ما جنبي أجنبي له ذكر جنابة العاقدين وأنهاست عشرة صورة ثمانية في البائع ومثلها في المشتري لأن جنابة كل ما عدا أو خطأ متلفه أو غير متلفه وفي كل من الأربعة إما أن يكون الخيار للبائع أو للمشتري وبدأ بالكلام على جنابة البائع فقال (وان جنبي بائع) ومن الخيار (والخيار له عمدا) ولم يتلفه (فرد) أي دفعه دال على رد البيع (وخطأ فله المشتري) أن أجاز البائع بماله فيه من خيار التروى (خيار العيب) أن شاء تمسك ولا شيء له أو ردوا أحد الثمن (وان تلف) المبيع (انفسخ) البيع (فيهما) أي في صورتي العمد والخطأ (وان خير غيره) أي غير البائع (٩١) وهو المشتري والاولى التصريح به (وتعمد) البائع الجنابة

المالك للبائع كما هو (قوله والأفلاشي له) أي لا نهيما يتقاصان ان وجدت شروط المقاصة بان كان الثمنان متفقين حلولا وأما لو كان المشتري اشتراهما بجعل وقد تلفت عمدا البائع والخيار للمشتري فإن البائع يعزم الثمن حالا فادخل الأجل غرم المشتري ما عليه من الثمن قاله شيخنا تبع العتيق وفي بن الظاهر أنهما يتقاصان مطلقا لأن البائع يضمن الثمن على الوجه الذي وقع عليه البيع من أجل أو حلول ولذا قال لاخمس في كافي المواقف على قول ابن القاسم يحلف البائع لقد ضاع ويرأ وظاهره مطلقا (قوله أي دفعه دال على رد البيع) أي دال على أنه رد البيع قبل جنابته لأن هذا تصرف شأنه لا بفعله الإنسان إلا في ملكه ثم ان هذا مكرور مع قوله سابقا وهو رد من البائع إلا لاجارة كورده لاجل تجميع الصور (قوله وخطأ) أي وان جنبي بائع والخيار له خطأ والحال أنه لم يتلفه (قوله ان أجاز البائع) أي البيع وأمضاء بسبب ماله في ذلك المبيع من خيار التروى فإن رد البائع البيع ولا كلام للمشتري وأما لم تكن جنابته خطأ ردا كجنابته عمدا إلا الخطأ منافي لقصد الفسخ إذا الخطأ لا يجامع القصد (قوله ان شاء تمسك) أي بذلك المبيع المجبي عليه (قوله وان تلف المبيع) أي وان جنبي بائع والخيار له عمدا أو خطأ وتلف المبيع انفسخ البيع فيهما (قوله فيهما) أي في صورتي الجنابة عمدا أو خطأ (قوله بجنابة البائع) أي عمدا (قوله ضمن للمشتري الأكثر من الثمن) أي لأن للمشتري أن يختار الرد أو كان الثمن أكثر أو الامضاء ان كانت القيمة أكثر (قوله فله رده وما نقص) الأولى التعبير بارش الحماية لما تقدم في قوله أو أخذ الجنابة (قوله والذي نقله ح عن ابن عرفة الخ) الحاصل أن المشتري اذا جنبي عمدا أو خطأ على المبيع بخيار البائع جنابة غير متلفه وفي المسئلة طرفتان طريقة للمصنف أن البائع يخبر ما لم يرد البيع ويأخذ أرش الحماية وأما أن يعرضي البيع ويأخذ الثمن كانت الحماية عمدا أو خطأ وطريقة لابن عرفة أن الحماية ان كانت عمدا خيرا للبائع على الوجه المذكور وان كانت الحماية خطأ خير للمشتري بين أحد المبيع ودفع الثمن وأرش الحماية وأما أن يترك المبيع للبائع ويدفع أرش الحماية فأرش الجنابة يدفعه في كل من حائتي تحييره فقوله السراح مع دفع أرش الحماية في الحالتين أي حالتي تخييره وليس المراد حالة العمد أو الخطأ واعتمد بعضهم ما لا يبره حرفة واقتصر عليه في المح (قوله وفي ترك) أي رد المبيع للبائع (قوله وان تلفت ضمن الأكثر) هذا تكرار مع قوله وضمن المشتري ان خير البائع الأكثر أعاده لتم الأقسام اهـ ب (قوله الأكثر من الثمن والقيمة) أي لانه اذا كان الثمن أكثر كان للبائع أن يجبر المبيع لماله فيه من الخيار وان كانت القيمة أكثر من الثمن فللبائع أن يرد البيع لماله فيه من الخيار ويأخذ القيمة (قوله فالأقسام ثلاثة) أي بيع خيار فقط وبيع اختيار فقط وبيع خيار واختيار وبيع الخيار فقط هو البيع الذي جعل فيه الخيار في التروى لاحد المتبايعين في الاحد والرد كما يعلن هذين الشوبين بهذا على الخيار مدة ثلاثة أيام في الاحد والرد وبيع الاختيار فقط بيع جعل فيه البائع للمشتري المعين لما اشتراه كما يعلن أحد هذين الشوبين على البت بدينار وجعل للب يوم أو يومين يختار فيه واحد منهما وبيع الخيار والاختيار بيع جعل فيه البائع للمشتري الاختيار في التعيين وبعده هو فيه ما يعينه بالخيار في الاحد والرد كما يعلن هذين

ولم يتلف المبيع (وللمشتري الرد أو الامضاء) (أخذ) ارش (الحماية وان تلفت) السلعة بجنابة البائع (ضمن) للمشتري (الأكثر) من الثمن والقيمة (وان أخطأ) البائع والخيار للمشتري (فله) أي للمشتري (أخذه) ما قصا ولا شيء له لأن بيع الخيار منحل وجنابة البائع على ملكه (أورده) للبائع (وان تلفت) السلعة بجنابة البائع (انفسخ) البيع وهذه ثمانية جنابة البائع ثم شرع في ثمانية جنابة المشتري بقوله (وان جنبي مشتري والخيار له ولم يتلفها عمدا وهو رضا) كما تقدم (وخطأ فله رده وما نقص) وله التمسك ولا شيء له (وان تلفها) المشتري فيهما (ضمن) للبائع (الثمن) كما تقدم (وان خير غيره) أي غير المشتري وهو البائع (وجنبي) المشتري (عمدا أو خطأ) ولم يتلف السلعة (فله) أي للبائع رد البيع (أخذ) ارش

(الحماية أو) الامضاء وأحد (الثمن) في العمد والخطأ كما عليه جملة من السراح والذي نقله الخطاب عن ابن عرفة أن الخيار المذكور للبائع حيث كانت الحماية عمدا فان كانت خطأ خير للمشتري في دفع الثمن وأحد المبيع وفي ترك المبيع مع دفع أرش الجنابة في الحالتين (وان تلفت) في العمد أو الخطأ (ضمن) المشتري (الأكثر) من الثمن وقيمته ولما أمى الكلام على بيع الخيار شرع في الكلام على الاختيار المجامع بخيار والمفرد عنه فالأقسام ثلاثة وقد ذكرها المصنف فأشار إلى الاختيار مع الخيار بقوله

(وان اشترى) المشتري (أحد ثوبين) لبيعته من شخص واحد (رثه هما ليختار) واحدا منهما وهو فيما يختاره بالخيار في امساكه ورده (فادعى ضياء هما ضمن واحدا) منهما (بالثمن) الذي وقع عليه البيع ان كان الخيار له كما هو قضيته فان كان الخيار للبائع فانه يضمن له الاكثر من الثمن والقيمة الا ان يحلف ويضمن الثمن (٩٣) خاصة وبحري مثل ذلك في قوله اوضياع واحد ضمن نصفه

الثوبين يدينار على ان تختار واحدا منهما وهذا اختيار واحد لك الخيار في الاخذ والرد ثلاثة ايام وفي كل من هذه الثلاثة اما ان يصيب الثوبان او احدهما او تقضي ايام الخيار ولم يخترفه هذه تسع والمصنف تكام على حكمها وحاصله ان الثوبين في بيع الخيار فقط كلاهما مبيع فيضمنهما المشتري اذا قبضهما ضمان الخيار ان ادعى ضياءهما او ضياع احدهما فان مضت مدة الخيار ولم يخترفه هذه ثلاثة وفي بيع الاختيار فقط ان ادعى ضياءهما معا او ادعى ضياع احدهما او مضت مدة الاختيار ولم يخترفه المصنف من كل منهما بكل الثمن فهذه ثلاثة ايضا وفي بيع الخيار والاختيار ان ادعى ضياءهما معا ضمن واحدا بالثمن وان ادعى ضياع واحد ضمن نصفه وله اختيار الباقي واذا مضت المدة ولم يخترفه يلزمه شيء فهذه ثلاثة ايضا وقد علمت احكام التسع (قوله وان اشترى أحد ثوبين) الكاف مقدرة في كلامه أي أحد كثر من أي أحد شيئين مما يعاب عليهما (قوله من شخص واحد) احتراز عما اذا اشتراه من شخصين فبأنى حكم ذلك (قوله الا ان يحلف) أي لقد ضاعا وما فرطت (قوله وبحري مثل ذلك في قوله اوضياع واحد ضمن نصفه) أي نصف الثمن الذي بيع به فيقال هذا اذا كان الخيار للمشتري فان كان للبائع فيضمن له نصف الاكثر من الثمن والقيمة (قوله راجع الخ) أي لا لقوله بالثمن لثلاثيته وهم أنه يضمن الآخر بغير الثمن (قوله بدفعهما) أي للمشتري ليختار واحدا منهما (قوله ولو سأل في اقتضاهما الخ) رد المصنف بلو إلى أشبه القائل ان سأل فانه يضمنهما أحدهما بالقيمة لا ما عير بيعة والاخر بالاقول من الثمن والقيمة وتضميه القيمة اذا كانت أقل بعد ان يحلف له صاعا ونظرة فانه اذا كان غير مبيع فأوجه ضمائه لقيمتيه (قوله ضمن نصفه) أي نصف الثمن الذي وقع البيع به (قوله فاعملنا الاحتمالين) أي احتمال كون الصانع هو المبيع واحتمال كونه غيره أي اننا نرى في حالة وسطى لانه على احتمال كون الصانع هو المبيع يلزمه كله وعلى احتمال كونه غير المبيع يحكم بعدم اللزوم أصلا لانه ودبعة عنده وعملنا بكل من الاحتمالين وأخذنا من كل طرفا (قوله على المشهور) أي وهو قول ابن القاسم وقال محمد بن المواز القياس أن له اختبار نصف الباقي لاجبته وذلك لان المبيع ثوب واحد واذا احتار جميع الباقي لزم كون المبيع ثوبا ونصفه هو حلا في الفرض وأجيب بأن هذا أمر جرت اليه الاحكام لدفع صرر الشركة (قوله ضمنه تماما) أي وليس له بعد ذلك اختيار الباقي كما في ح عن الرجاء بن يونس (قوله وشبهه في مطلق الضمان) أي في ضمان الاشتراك وهو ضمان جبري بحسب ما لكل مطلقا أي لا يقيد بكونه قبض ليختار ثم هو فيما يختاره بالخيار ولا يقيد بكون المصنوع نصفه (قوله فيعطى ثلاثة) أي على أن له من حيز القبض واحد منهما غير معين ليختار منهما واحدا (قوله وأولى ان قامت له قيمة بذلك) أي كما قال ابن يونس لانه قبضها على وجه الارام أي الارام أن له واحدا منهما من حيز قبضها حلا فالسحنون حيث قال معنى المدونة أن تلف الديارين لا يعلم الا من قوله (قوله ويكون شريكا) هذا نص يوجب وجه الشبه خلفائه في المسئلة السابقة فلا يقال ان هذا ضائع لانه قد استفيد من التشبيه والحاصل أن وجه الشبه بين المسئلتين مطلق الشركة وهو حفي في التشبيه به لان قوله وفيها ضمن المصنف ينص من الشركة فيها (قوله ويحلف على الصياح ان كان متهما) أي لا جمل ان يبرأ من ضمان التلشين ويحل حلفه اذا عدم البينة (قوله فان لم يحلف ضمن التلشين أيضا) أي ضمن التلشين من السابق ومن التالفين كما يصح من التلث التام وحديثه في ضمان الديارين التالفين ويرثي له مما بقى والحاصل انه اذا لم يكن متهما أو متهما وحلف على الصياح حسب له ديناران أحده قصاء ويكون عليه ان أحده قرصا وان كان متهما ولم يحلف حسب له الديناران التالفان ان أحده قصاء وحسب عليه ان أحده قرصا

وقوله (فقط) راجع الى قوله ضمن واحدا أي فلا يضمن الثاني لانه أمين فيه ولا فرق بين طوع البائع بدفعهما وسؤال المشتري له ذلك عند ابن القاسم واليه أشار بقسوله (ولو سأل في اقتضاهما) وفهم من قوله فادعى انه ان قامت له بينة بذلك لم يضمن شيئا (أو) ادعى (ضياع واحد) مهمه فقط ولم تقم له بينة (ضمن نصفه) لعدم العلم بالصانع هل هو المبيع أو غيره فاعملنا الاحتمالين (وله) أي للمشتري في ادعاء ضياع واحد فقط (اختيار جميع الباقي) ورده ان كان من الخيار باقيا وليس له اختيار نصفه على المشهور لما في اختيار نصف الباقي من ضرر الشركة فان قال كمت اختارت هذا الباقي ثم ضاع الآخر لم يصدق ويضمن نصف التالف وان قال كمت اختارت التالف ضمنه بتساممه وشبهه في مطلق الصمان قوله (كسائل) غيره (دينارا) مثلا فضاء عن دين أو قرضا (فيعطى) السائل

(ثلاثة) ليختار أحدها غير معين (فرغم تلب الثمين) وأولى ان قامت له بينة بذلك (فيكون) السائل (شريكا) بالثلث في السلم والتالف فله في السلم ثلثه وعليه ثلث كل من التالفين ويحلف على الصياح ان كان متهما فان لم يحلف ضمن التلشين أيضا

فان قبضها على أن ينقذها فان وجد فيها جيدا وازنا أخذها والارد الجبيع فلا شيء عليه لانه أمين فيها وأشار الى القسم الثاني وهو الخيا فقط بقوله (وان كان) اشتراها معا على أن له فيها ما خيار التروي وقبضها (ليختارهما) معا أو يرد هما معا فالمراد باختبارهما أنه فيهما بالخيار لا الاختيار المقابل للخيار (فكل واحد مبيع) يصمنهما ضمان مبيع الخياران لم تقم له بينة (ولمناه بعض المدة) أي مدة الخيار (وهما يده) وهذا معلوم مما مر أتى به لتتميم أحكام مسألة الثوبين وأشار الى القسم الثالث وهو الاختيار فقط بقوله (وفي) اشتراؤه على (الاروم لاحدهما) أي على أن أحدهما الاروم وهو انما الخيار في التعيين (٩٣) ولا يرد الا أحدهما صحت مدة الاختيار

ولم يختار ولم يدع ضياع شيء منها فانه (يلزمه النصف من كل) منهما لان ثوبا قد لزمه ولا يعلم ما هو منهما فوجب أن يكون فيهما شيء يكوم مثل ذلك ما اذا ادعى ضياعهما أو ضياع أحدهما كما قررته بعضهم وسواء كانا يده البائع أو المشتري كان المبيع مما يعاب عليه أم لا (وفي) اشتراؤه أحدهما على (الاختيار) ثم هو فيهما يختاره بالخيار وهي أول صور هذا المسح اذا صحت مدة الخيار ولم يختار (لا يلزمه شيء) من الثوبين لان تركه الاختيار حتى تمت مدة الخيار دليل على الرجوع عن المبيع وسواء كانا يده أو يده البائع اذا لم يقع البيع على معين فليزمه ولا على لزوم أحدهما فيكون مريكا * ولما أنهى الكلام على خيار التروي أتبعه بخيار القيصه أي العيب فقال (ورد) أي المبيع أي جار رده لما طرأ له فيه من الخيار (بعدم) وجود وصف (مشروط)

بقوله فان قبضها على أن ينقذها الخ) هذا محرم رقولنا فيعطى ثلاثة على أن له واحد منهما من حين القبض (قوله فلا شيء عليه لانه أمين فيها) فلو ادعى الدافع على الآخر خذ أنه اختارهما أو أحدهما بعد نقضها وورهما وادعى الآخر خذ أنها ضاعت قبل أن يختار كان القول قول الآخر خذ بيمينته فلا يلزمه شيء (قوله ليختارهما) أي ليتروى في أن يأخذهما معا أو يردهما معا (قوله أو يردهما) هذا يشير إلى أن في العبارة حد فائقه أو يرد هما وقوله بعد والمراد بالا اختيار الخ يؤدون بان العبارة لا حذف فيها لان كونه فيهما بالخيار صادق بالطرفين الرضا والرد والتفريع لا يناسب فلو قال أو المراد الخ كان أولى (قوله فكل واحد مبيع) يؤخذ منه انه اذا ادعى ضياعهما معا لمناه بالجر وان ادعى ضياع واحد فقط لزمه بحصته من الثمن وهو كذلك كما في المدونة اربوس قال بعض فقهاء القرويين ولو كان المالك منهما وجه الصفقة لوجب أن يلزمه جميعا كضياع الجميع ويحمل على أنه عيبه قال في التكميل التقييد حكى ابن حجر هذا التقييد عن بعض المداكرين قال وهو غلط والصواب أن له رد الباقي كان الوجه أو التسع وذلك لان ضمانه اياه بثمنه اعماهوم من أجل انه لم يحكم عليه بأنه احتبسه لنفسه ولو كان لضمان عليه ذلك لم يكن له رد الباقي كان الوجه أو التسع اهـ س (قوله أتى لتتميم الخ) الحاصل أن رد كرا المصنف لهذا القسم وهو ما اذا اشترى الثوبين معا على الخيار عما هو لا حل استيعاء أقسام الثوبين المدكورة في كلام غيره والافهم ما ذكر مع ما مر من أحكام الخيار من أنه اذا ادعى المشتري الضياع أو التلف كان الضمان منه وان كانا يدين بيده حتى انقضى أجل الخيار لزمناه لقوله سابقا ولما ناقصائه (قوله كما قررته بعضهم) قال بن وهذا التقرير برهوا ظاهر من ح ومقابلته انه ان ادعى ضياعهما صحت واحدة فقط بالثمن وان ادعى ضياع واحد أو صحت المدة من غير اختيار لزمه النصف من كل منهما بالثمن فلزوم المصنف من كل بالثمن في صورتيه على انتقير بر الثاني وفي ثلاث عن الاول (قوله مما يعاب عليه أم لا) قامت بينة على الضياع أم لا لان البيع على الاروم (قوله ورد) بالباء للمفعول (قوله لما طرأ له) أي للمشتري المفهوم من السياق وقوله بعدم الباء سببه (قوله كان فيه ماله) أي بأن كان الثمن بريد عند وجوده ويقل عند عدمه (قوله أن عليه عيبا) أي ولو لم تقم له بذلك بينة حلا والمال في يده كذا م ابن سهل من أنه لا يصدق بما ادعاه من العيب كالأبصدق فيما ادعاه من غيره وأنه لا بد من ثبوت ذلك (قوله في غيره) أي كالأشترى حاربه بشرط كوما بصراية فوجدتها مسلمة فأراد ردها وادعى أنه انما اشترط كوما بصراية لكونه أراد أن يرد وجهها من بصراية فوجدتها مسلمة فإراد ردها وادعى أنه انما اشترط كوما وبغيره ما حيث صدق في البعير دون غيرها ان ليمين مطنه الخفاء ولا كذلك غيرها (قوله وان بمادة) أي هذا اذا حصل الشرط من المشتري لوان حصل عنادة ولو استدلى عم الرقيق كأن يقول السمسمار بامن يشتري من زعم أمه اطبة حة ولا يحد ما يقع في المادة من تافيق السمسمار حيث كانت العادة أهم لا يلفقون مثل ذلك فان كانت العادة أهم يلفقون مثل ذلك ولا رد عند عدمه ماد كره في المادة على الطاهر لا حول المشتري على عدم ذلك كذا قرر شيعة (قوله ويلزم منه انتفاء المالبية) أي لان المشتري لا تعرض اما ان يكون فيه مالبية أم لا فاعرض أهم من المالبية ويلزم منه انتفاء الاعمال انتفاء الا حص (قوله ويدعى الشرط) أي لكونه لا تعرض فيه ولا يبيع المشتري قوله لا أعين العالم بحد مني نعم كبر بعضهم انه

اشترطه المتاع له (فيه عرض) كان فيه مالبية كاشراط او ما طباحه ولا فو حد كذلك أو لا مالبية فيه (كثيب) أي كشرط ثبوتة أمه (ليمين) عليه أن لا يطأ بكرا واشرا ما لا يودع بحد هـ س (و) بصدق دعواه أن عليه عيبا ولا يصدق في غيره الا ببيته أو وحده (وان) كان الشرط (بمادة) عام باحار البيع ام ما طباحه أو حينا طه أو غيره فترد بعده (لا ان تنفي) العرض ويلزم منه انتفاء المالبية كعبد لا يخدمه ويشترط أنه غير كاتب فيوجد كاتبا أو انه جاهل فهو جسد عالم لا يعلو الشرط ولا يرد

(و) رد (بما العادة السالمة منه) مما ينقص الثمن أو المبيع أو التصرف أو يخاف عاقبته ثم شرع في أمثلة ذلك بقوله (كعور) وأخرى
العمى إذا كان المبيع غائبا أو المبتاع لا يبصر حيث كان ظاهرا فإن كان خفيا بأن كان المبيع تام الحداقة يظن به الابصار رد وان كان
حاضرا أو المشتري بصيرا (وقطع) ولو أعمى (٩٤) (وخصاء) بالمدون زاد في عن رقيق لأنه منفعة غير شرعية كغناء الاما

ويستثنى البقر فان الخصاء
فيها ليس عيبا لان العادة
أنه لا يستعمل منها الا
الخصي (واستحاضة) ولو
في وحش لانه مرض
والنفوس تكرهه - ان
ثبت أنها من عند البائع
اختار ان من الموضوع
لا استبراء تحيض ثم يستمر
عليها الدم فلا ترد ولا
حاجة لهذا القيد لان
الكلام في العيب القديم
(ورفع حيضة استبراء)
أي تأخيرها عن وقت
مجيئها زمنا لا يآخر
الحيض لمثله عادة لانه مظنة
الريبة والمراد أنها باحرت
فيمن تتوضع وأمام لا
تتوضع فلا ترد وتأخر
الحيض اذا ادعى البائع
أنها حاضت عنده لانه عيب
حدث عند المشتري
لدخولها في ضمانه بالعقد
الا ان تشهد العادة بقدومه
(وعسر) بفتح حين وهو
العمل باليسرى فقط وسواء
كان ذكرا أو أنثى عليها أو
وخشا (وزنا) ولو غصبا
(وشرب) لمسكر أو أكل
نحو أفيون (وبحر) ثم
أو - روح وله وحش
(ورعر) أي عدم نبات
شعر العانة ولو ولد كثر
لدلالته على المرض الا

اذا اشترط في عدم الخدمة أن يكون غير كاتب فوجده كاتباً أن له الرد وان هذا الشرط لعرض وهو خوف
اطلاع العبد على عورات السيد قاله شيخنا (قوله وبما العادة السالمة منه) أي ولو لم يشترط السلامة منه
(قوله ثم شرع في أمثلة ذلك) أي أمثلة الشيء الذي حثت العادة بالسلامة منه المنقص للثمن أو المبيع
أو التصرف أو يخاف عاقبته (قوله أو المبتاع الخ) أي أو كان حاضر الكن كان المشتري لا يبصر وقوله
حيث كان الخ شرط في المفهوم أي فلو كان المبيع حاضر أو المشتري مبصر أو لارده بالعمى ولا بالعور
حيث كان ظاهرا الحمله على الرضا حال العقد وان كان خفيا لا يظهر الا بتأمل كان له الرده (قوله كغناء
الامسة) أي فانه موجب لردّها وان كان قد يزيد في ثمنها لانه منفعة غير شرعية (قوله احتراز من
الموضوعه للاستبراء) قال في الشامل ان حاضت حيضة استبراء ثم استمر بها الدم فهو من المتناع ولا رد
اه وحله اذا قبضها وهي قيمة من الحيض أما ان قبضها في أول الدم ثم تملى استحاضة فان له أن يرد
بقوله ابن عروبة عن الأحمى وهذا محمل قول المصنف واستحاضة وقوله احتراز من الموضوعه للاستبراء
أي أوله واضحة ومراده بالاستبراء ما يشمل المواضع (قوله ورفع حيضة استبراء) أي فيمن تتوضع
كما قال الشارح وبهذا قيد ابن سهل في نوارله ونصه الذي في المدونة ارتفاع الحيض انما هو عيب في التي
فيها المواضع لا في الوحش التي لا مواضع فيها وكذلك في المقرب ثم ذكر أن ابن عتاب أفق بأنه عيب
حتى في الوحش التي لا مواضع فيها لان للمشتري وطأها ومن حيث أنه يقول لا أصبر على ارتفاع
حيضتها كما ان الحمل فيها عيب وان كانت وخشا والى هذا ذهب ابن القصار وقد رأيت لأبي عن ابن
القاسم ما قاله ابن عتاب اه منه وهذا اذا ارتفع حيضها حين الاستبراء ولم يعلم قدم ذلك أم اذ علم انها
لا تحيض من قبل وهو عيب مطلقا قال ابن يونس قال ابن القاسم واداعلم أهل التحيض وقد بلغت ست
عشرة سنة وشبه ذلك وهو عيب في جميع الرقيق فارهة ودنيئة اه بن والحاصل ان من اشترى امه فتأخر
حيضها زمنا لا يتأخر الحيض لمثله كان ذلك عيبا وجب لاردها باتفاق ان كانت تتوضع وان كانت تستبراء
وطريقان طريقه ابن سهل انه لا يكون ذلك التأخير عيبا ردها وطريقه ابن عتاب انه عيب ومحمل
الحلاف ان لم يعلم أهل التحيض من قبل فان قال البائع انها كانت تحيض عمدى واحتمل صدقه وكذبه فان
علم انها كانت لا تحيض عنده كان عيبا اتفاقا رده (قوله لا يتأخر الحيض لمثله) أي بان تأخر شهرين أو
ثلاثة قال في المدونة وان تأخر حيضها شهرين أو ثلاثة فذلك عيب اه واداعلمت انها تردنا حرا الحيض
لما يضر بالمشتري فتدريسية عيوب الفرج بالاولى قال في الحلاب الا العنة والاعتراض (قوله وادنا)
أي سواء كان فاعلا أو مفعولا وشمل اللواط اذا كان فاعلا لا مفعولا وان كان عيبا ايضا لذكره بعده في
قوله وتحت عيبه (قوله وا كل نحو أفيون) أي فتمى ثبت عليه انه يفعل ذلك فانه يرد سواء كان من على
الرقيق أو من وخشه (قوله نعم) أي ولو ولد كثر كافي ح لتأدى سيده بكلامه (قوله لدلالته على المرض
أي لان الشعر يشد الفرج وعدمه برخييه (قوله الادواء) أي ان محمل كون الزعر عيبا يردنه اذا كان ذلك
الزعر لعيرد وادنا كان خلفه وأما اذا كان لدواء استعماله فلا يكون عيبا (قوله عدم نبات شعر غيرها) أي
مما هو دليل على المرض (قوله بمقدم لهم الخ) تنازه كل من زيادة سن وطول احداها (قوله لحم نبات
على بياض العين) عبارة عيج ابن عروبة عن ابن حبيب الظفر لحم نبات في شفر العين (قوله ومثله الشعر
النبات في العين) أي يردنه وان لم يمنع البصر ولا يخاف المشتري انه لم يره كافي رواية عيسى عن ابن
القاسم كذا في حاشية شيخنا حلا والمضى عنق من حلقه (قوله وبحر) في الصحاح البجر بالتحريك
خروج السرة وتوها وعلظ اصلها (قوله وجود احد الوالدين) أي بمكان قريب يمكن اباقه اليه لان

لدواء والحق بذلك عدم نبات شعر غيرها كالحاجبين (وريادة سن) على الاسنان أو طول احداها في كرا أو أنثى كان
على أم وحش بمقدار عدم الأم أو مؤخره (وظفر) بالتحريك لحم نبات على بياض العين من جهة الانف الى سوادها ومثله الشعر النبات
في العين (وبجر) بفتح جيم كبير بطن وقيل عقدة على ظهرا له أو غيره وقيل ما يقع في العصب والعروق (وبجر) بضم الجيم
بفتح الجيم ما يقع في العين (و) وجود أحد (والدين) دنية وأولي وجودهما معا (أو) وجود (ولد) وان سفل حرا أو رقيق

(لا بد ولا يخ) ولو شقيقا (وبعدا أم أب) أو أم وإن عللا لأنه يغدي ولو لا ربيعين جدا ولو قال أصل لكان أشمل (أو جنونه) أي الأصل (بطبع) المراد به ما لا دخل لمخلوق فيه فيشمل الوسواس والصرع المذهب للعقل (لا) أن كان (عس حن) فلا يرد به الفرع لعدم سرية له (وسقوط سنين) مطلقا (وفي الرائحة) أي الجملة لا سقوط (الواحدة) عيب ترد به (٩٥) كوخش أوز كرم من مقدم فقط ينقص الثمن

أم لا ولو قال وسقوط سن

الأي غير المقدم من وخش

فانتان لوني بالمسألة

(وشيبها) أي بالرائحة

التي لا يشيب مثلها (فقط

وان قل) لا بوخش أوز كرم

الأن يكثر بحيث ينقص

من الثمن (وجعودته)

أي كونه غير مرجح أي

مرسل بأن يكون فيه

تكميرات من لفة على

عود ونحوه ولو في وخش

لا من أصل الخلقة لأنه

مما بعد حبه (وصهرته)

أي كونه يضرب إلى الحرة

في رائحة فقط أن لم يعالج

المشتري عمدا البع ولم

تكن من قوم عادتهن ذلك

(وكونه ولدنا) لأنه مما

تكرهه المفوس (ولو

وخشا) أي دنيأ حسيبا

(وبول في فرش) حال فومه

(في وقت ينكر) فيه البول

بأن يملح رما لا يبول

الصغير فيه عالبا (ان ثبت)

ببينة حصوله (عند البائع

والا) يثبت وأنكره البائع

(حلف) أم لم يبل عنده

والأردت عليه (ان أقرت)

بصم الحرة أي وضعت

السمة المبيعة من د كرم

أو أشي (عند غيره) أي غير

المشتري وبالت عنده كما

كان يمكن بعيد جدا أو انقطعت طريقه (قوله لا جد) أي لا وحده في بلد قريب ولا يكون ذلك عيما
يرد به وذلك لما جيل عليه العبد والامة من شدة الالفة والشفقة للأبوين والاولاد فيحملها ذلك على
الاباق لمادون غيرهما من أقاربهما (قوله المراد به ما لا دخل لمخلوق فيه) أي المراد بالجنون الطبيعي ما لا
دخل الخ بأن كان من غلبة خلط السوداء بعبد من الاخلاط الثلاثة الصفر والدم والبلغم على ما ذكره
أهل الطب وهذا أظهر من قول بن تقي عن شيخه ابن مبارك أن الجنون الطبيعي ما يكون من حن
يسكن في الشخص من أول الخلقة فتخلق الله الإنسان خلقا معه فصارعهم ووسوسهم
بالطبع أي من أصل الخلقة ومس الخن هو الصرع العارض من الخن الاجنبي الذي لا يسكن في المصروع
بل يعرض له أحيانا اه كلامه (قوله لا بمس جن) قال ابن عاشور تأمل كيف جعلوا هاهنا مس الجن ليس
بعيب مع أن عيوب الرقيق يرد ثقلها وكثيرا جعلوا الجنون في الزوجين ولو مرة في الشهر عيما مع
أن عيوبها التي يرد هاهنا كانت كثيرة لا قليلة اه وأجيب عنه بأن ما في النكاح في نفس الزوج بخلاف
ما هنا وأنه في أصل الرقيق وهو أضعف كما هو ظاهر اه ب (قوله التي لا يشيب مثلها) صفة لمخدوف أي
بالرائحة الشابة التي لا يشيب مثلها أو محل الرمال شيب وما بعده اذ لم يعلم المشتري بذلك وقت العقد والاولا
لدخوله على الرضا بذلك العيب (قوله وجعودته) قال في المدونة من اشترى حارية فوجد شعرها قد سود
أو جعد فانه عيب ترد به اه المصنف ان فعل شعرها فعل وكان ذلك مما يريد في ثمنها ردت به أبو الحسن
والنجميد أن يكون شعرها أسبط ويكلف على عود لان الاجد أحسن من الأسبط وعليه مكان على
المصنف لو قال وتجميده (قوله ولو وخشا) قال ح الظاهر وجوعه للمسائل الثلاث قبله أي المعودة
والصهوبة وكونه ولدنا اه وفيه نظري في أبي الحسن قال عياض مفهوم المدونة أن الصهباء والسود
شعرها لكان له القيام لان هذا غش وتدليس قال أبو محمد بن حبيب وذلك في الرائحة وليس في غيرها عيما ثم
قال ابن القاسم ولا أرى أن يرد هاهنا إلا أن تكون رائحة أو يكون ذلك يصح من ثمنها اه وبه يعلم أن
ما ذكره عقب التاسع له شارحا من التقييد بالرائحة هو الصواب بطرين (قوله في وقت) أي اذا حصل
ذلك البول في وقت وقوله ينكر فيه البول أي منه وقوله انها أي الذات المبيعة ذكر أو أنش (قوله ان
أقرت) شرط في قوله وحلف وحاصله أنه اذا لم يثبت حصول البول عند البائع وأنكر البائع حصول البول
منه فانه يوضع عند أبي فادا أخبر ببوله حلف البائع أنه لم يبل عنده فانه حلف كانت مصيبته من
المشتري وان نكل رد ذلك المبيع على البائع والمفقة في رمن وضعها عند الاجنبي على المشتري لا يقال
قول المصنف وحلف أي البائع ان أقرت الخ بخالف قوله الا في والبول للبائع في نفي العيب أي لا يبيع
لانا نقول ان السمة لما أقرت عند الغير وبالت كان في ذلك تر جميع لقول المشتري ولذلك حلف البائع اه
خش (قوله كما هو الموصوع) الاولى كما هو المقصود أي ان المقصود من وضعه عند الغير أن يبول عنده
فيحلف البائع أنه ليس بقديم والحاصل أنه لا يحلف المشتري بانه على عدم قدمه بمجرد دعواه ولا مجرد
الوضع عند الغير بل لابد من البول عند من وضعت عنده لانه حينئذ تنأى المارة بينهما فيحلف البائع
(قوله وليس عراد) أي لان البائع لا يوضع عنده أصلا كما لا يوضع عند المشتري بل يوضع عند غيرهما
أما ما لا يوضع عند المشتري ولا به يتهم في قوله بالت عندي وأما ما لا يوضع عند البائع فلا احتمال أن
يبول عنده ويذكر ذلك (قوله من امرأة أو رجل ذي زوج) هذا اذا كان المبيع أمسة وأما لو كان
عبد افاه يوضع عند رجل وان لم يكن له زوج (قوله ببوطها) أي الامه المبيعة (قوله فلو قال الخ) هذا

هو الموصوع وظاهر كلامه يشمل ما اذا أقرت عند البائع لان غير المشتري يشمل البائع والاجنبي وليس عراد اذا المراد أنها أقرت عند
اجنبي من امرأة أو رجل ذي زوج ويقبل خبر المرأة أو الزوج عن روجه ببوطها عنده ولو قال المصنف ان بالت عند امين كان ابن
ودل قوله ان أقرت الخ على ان اختلافهما في وجوده وعدمه لاني حدوته وقدمه

اذ لا يحسن حينئذ ان يقال ان اقوت الخ واختلافهما في الحدوث وقدمه القول لمن شهدت العادة له او رجحت بلا عين وان لم تقطع لواحد
منهما قلبا ببيع يمين كياتنى (وتخت عبدا وفحولة (٩٦) امة اشتهرت) هذه الصفة بكل منهما فكان حقه ان يقول اشتهرا بالالف

مفرع على ما مر من انه لا بد في حلف المانع من اقرارها تحت يد أمين غير المشتري وأنه لا بد من بوطا عند
(قوله اذ لا يحسن حينئذ ان يقال الخ) أى لان البول ثابت باتفاق كل من البائع والمشتري ونراعهما ان
هو في كونه قدما عند المانع أو حادنا عند المشتري فلا يتأتى ان يقال ان المانع يخاف ما نالت عبده ان وضعت
عده أمين وأخبر بأنها بالت (قوله لمن شهدت العادة له) أى شهدت له البيعة مستندة للعادة (قوله اور رجحت
الأمين) فيه نظر لقول المصنف الا تى وحلف من لم يقطع صدقه والحاصل ان من شهدت له البيعة
قطعا فالقول قوله بالأمين وان شهدت له طنا والقول قوله يمين وان لم يقطع ولم تظن لواحد بل حصل الشك
فالقول للبائع يمين وانما حلف مع أن القول قوله في نفي العدم وحدوده لان الشأن في الدل الشك في
قدمه وحدوده (قوله نكل متهما) أى وليس المراد اشتهرت الامة فقط تلك الصفة كما هو ظاهره (قوله
فكان حقه ان يقول اشتهرا بالالف التسمية) أى فالاشتهار لا بد منه في تخت العبد وفي فحولة الامة وهو
كذلك في نقل المواق عن الواضحة ليمه خلاف ظاهر المدونة كما في المواق أيضا عما في ظاهرها ان
الشهرة شرط في رد الانثى بالفحولة وأما العبد فبردا بالتخت اشتهر بذلك أم لا قال في التوضيح أبر عمران
واغما اختصت الامة بهذا القيد ولم يجعل الرجل مشاركا لها فيه لان التخت في العبد يصعفه عن العمل
وينقص نشاطه والتذكير في الامة لا يمنع جميع الحصول التي تراد منها ولا ينقصها فاذا اشتهرت بذلك
كان عيبا لانها معلومة في الحديث وجعل في الواضحة الاشتهار قيد ان العبد والامة اه عياض وتبين
هذا ان الايراد في الاشتهار كما في المصنف هو الصواب الموافق لما هو المدونة ولا الحاجب اه بن
(قوله بأن يؤتى الد كر) أى في دبره وقوله فعل شرار النساء أى من المساحقة وقوله والام يردا أى والا
بحصل ماد كرم من الفعل فلارد ولو حصل التشبه متهما (قوله أوالتشبيه) أى واذا حصل الرد بالتشبيه
فالرد بالفعل أولى (قوله وماها في المفعول الخ) علم من كلامه ان الفاعل يرد بالربا وان لم يشتهر بذلك ولو
كان ذلك الفاعل لا نطا واما المفعول فلا يرد الا اذا اشتهر بتلك الصفة على ما في ذلك من الخلاف كما مر
(قوله تأو يلان) الاول لعبد الحق والثاني لابس ان يردوس بينهما ان المدونة قالت يردت تحت العبد
وتد كرا الامة ان اشتهرت وفي الواضحة انهما يردان بالفعل دون التشبيه ويجعله عبد الحق نفسه يرالها
وجعله ابن أبي زيد خلافا واحتج له ابو عمران بأنه لو رأى الفعل عيبا ولو مرة واحدة ولا يحتاج لقيد
الاشتهار في الامة فلدا حل المحنت والفحولة على التشبه اه س (قوله او طويل الإقامة) أى او كان
ليس مولدا سلبا الاسلام لكنه طال إقامة بينهم (قوله وفات وقته فيهما) أى وفات وقت الختان في كل من
الذ كر والانثى (قوله والمصنف اخل بغير ثلاثة) أى لان شرط الرد عدم الختان اذ ولد سلبا الاسلام
ان يولد في ملك مسلم وان يكون مسلما وان يفوت وقت حتمه وشرط الرد فيمن لم يولد بلاء الاسلام ان
يكون مسلما وان تطول إقامته في ملك مسلم وان يفوت وقت حتمه والمصنف لم يتعرض لشي من تلك
القبود ووطا هره ان ما ولد بلبدا الاسلام او ولد بغيرها ووطا اقامته فيها يرد ترك الختان مطاها وابس
كذلك (قوله وكون المولود متهما) أى وكون المولود الذي ولد في بلاد الاسلام حالة كونه متهما أي د كرا او
انثى ولد في ملك مسلم (قوله وخس مجلوها) أى المجلوب منها من الد كور والاباث والنص
بفيدان الختان اعما يكون عيبا في المجلوب اذا كان صرايا او كافرا عيره لا يحتمل فان كان من
يختس كاليهود فلا يكون وحوده محتوبا عيا اه شجاعا دوى (قوله ثم شبه الخ) كذا في نسخة
المؤلف بخطه والاولى ثم شبه في قوله (قوله اى عدم راءة) اشارهم الى ان المواد بالعهدة
هاضمان المبيع من عيب واستحقاق لاضمانه من الاستحقاق فقط لان عدم الراءة عبارة عن
الحنان من العيب والاستحقاق (قوله كبيع بعهدة الخ) أى واما عكسه رهو بعه براءة ما اشتراه بعهدة
وفيه قولان وقيل كذلك للمشتري الرد لان ذلك داعية للمدليس بالعيوب وهو المعتمد وقيل ليس له الرد

التشبيه (وهل هو) أى
ماذ كرم من تخت العبد
وفحولة الامة (الفعل)
بأن يؤتى الذ كر وتفع
الانثى فعل شرار النساء
والام يردا ولا يتكرر
هذا مع ما مر من قوله وذا
لانه في الفاعل وماها في
المفعول (أوالتشبيه) ان
يتكسر العبد في معاطفه
ويؤت كلامه كالنساء
وتد كرا الامة كلامها
وتغلظه (تأو يلان وقلف
ذ كر) أى ترك ختانه
(و ترك خفاص) (أشئ)
مسلمين ولو وخشا (مولد)
كل متهما بلبدا الاسلام
وفي ملك مسلم (أو طويل
الإقامة) بين المسلمين
ملكهم وفات وقته فيهما
بان بلعاطو را يختشى
مرضهما ان ختنا والمصنف
أخل بغير ثلاثة كونهما
مسلمين وفات وقت الفعل
وكون المولود منهما ولد
في ملك مسلم أو طالت
إقامته في ملكه (وختن
مجلوها) حشبه كرمها
من رفيق أنى اليهم أو غاروا
عليه وهذا اذا كان من
قوم ليس عادتهم الاختتان
ثم شبهه في قوله ورد بعدم
مشروط فيه قوله (كبيع
بعهدة) أى عدم راءة
(ما) أى رفيقا (اشتراه)

من عيوب لا يعلمها مع طول أقامته عنده أو حكا كثرائه من الحاكم أو الوارث ان بين انه ارث ومعنى كلامه ان من اشترى رقيقا على البراءة من العيوب ثم باعه بالعهد انه يثبت للمشتري الرد بذلك لا يقول (٩٧) لو علمت انك اشتريته بالبراءة لم اشتره منك

اذ قد أصيب به عيبا وتفسر
أو تكون عديدا ولا يكون
لي رجوع على بائعك ثم
شمرع في بيان العيوب
الخاصة بالدواب ولذا
عطفه مكررا كالتشبيه

بقوله (وكرهص) وهو
داه يصيب باطن الحافر
من حجر (وشر) شهدت
العادة بقدمه أو قامت
القرائن على قدمه والا
فالقول للبائع يمينه

(وحرن) وهو عدم
الانقياد (وعدم حل
معتاد) بان وجدها
لا يطبق حمل أمثالها
لضعفها ومثله عدم
سيرها سير أمثالها عادة

(لا) رد في (ضبط) وهو
العمل بكلتا اليدين حيث
لم ينقص قوة اليمين عن
قوتها المعتادة لو كان العمل
هما وحدها (و) لرد في
(ثبوت) فيمن ينقض
مثلهما لورائته (الا

فيمن لا ينقض مثلهما)
اصغرها فعيبت في رائحة
مطلقا كوحش ان اشترط
أنها غير مفتصة (وعدم
فحش ضيق قبل) فان
نفاحش ضيقه فعيبت

وكذا السعة المتفاحشة
واختلاط مسلكي السول
والعائط (و) عدم فحش
(كونها رلاء) أي قليلة
لحم الاليتين (و) لرد في (ك) بار (لم ينقص) الثمن فان نقصه

(قوله من عيوب لا يعلمها) اعلم أن البراءة من العيب الذي يوجد في المبيع لا تجوز الا في الرقيق ولا تجوز في غيره فاذا باع عرضا أو حيوانا غير رقيق على البراءة من العيوب ثم اطلع المشتري على عيب قديم فيه كان له رده ولا عبرة بشرط البراءة بخلاف الرقيق اذا بيع على البراءة ثم اطلع المشتري على عيب فلا رده وانما تجوز البراءة في الرقيق اذا طالت أقامته عند البائع وان يجهل البائع العيوب التي تبرأ منها ولذا قال الشارح تبرأ له من عيوب لا يعلمها مع طول أقامته عنده (قوله كثرائه من الحاكم) أي الذي يبيع تركه الميت أو مال المفلس لاجل وفاء ما عليه من الديون (قوله ثم باعه بالعهد) أي الضمان من العيب والاستحقاق والحال أن البائع لم يعلم المشتري حين باعه أن هذا العبد الذي باعه له بالعهد كان اشتراه على البراءة (قوله وكرهص) أدخل بالكاف الدبر وهو القرحة والمطاح والرفس ان كان كل منهما ينقص الثمن وتقويس الذراعين وقلة الاكل والنفور المفرطين وأما كثرة الاكل فليست عيبا في الحيوان الميمى وعيب في الرقيق ان كانت خارجة عن المعتاد اعدوى وفي بن وجدت بحطاب عارى ما نصه قيل العمل اليوم أن من اشترى فرسا فأقام عنده شهر لم يمكن من رده بعيب قديم فانظر هل يصح هذا اهقلت وقد اشترى هذا العمل في فاس في نظم العمليات

و بعد شهر الدواب بالخصوص * بالعيب لا ترد فانهم النصوص

(قوله شهدت العادة) الاولى شهدت البينة تقدمه بان شهدت بأنه كان ما هو عند البائع (قوله على قدمه) أي بان كان بقوائمه أو بعيرها أنزه وقال أهل النظر انه لم يحدث بعد بيعها (قوله فالقول للبائع يمينه) أي على انه ما علمه عنده فان نكل حلف المشتري انه قديم وردها ان كانت لدعوى ودعوى تحقيق والا كان للمشتري الرد بمجرد نكول البائع (قوله وعدم حل معتاد) لمراد بالحل ما يحمل على الدابة لا الولد كما أشار له الشارح ولا يصح أن يصور بما اذا اشترط المشتري عند الشراء حمل الدابة فوجدها غير حامل وله الرد حيث اعتيد حملها الا لما اشترط المشتري حملها جعل للجنين غما وذلك مفيد للبائع فلا يتأتى الخيار في الرد (قوله حيث لم ينقص قوة اليمين) أي فان نقصت كان للمشتري الرد بذلك ولا يحبر ضعف اليمين زيادة قوة اليسار كما في اس شاس (قوله ولا رد في ثبوت) يعني أنه اذا اشترى أمه ينقص مثلهما لكونها كبيرة فوجدها ثيبا والحال أنه لم يشترط بكارنها فانه لا يرد لها سواء كانت عليه أو وخالان العادة عدم سلامتها من الافتصاص وتحمل على أنهما قد وطئت لا على أنها ردت لان الاصل في الاماء اقتناؤهن للوطء (قوله فعيبت) أي رده (قوله مطلقا) أي اشترط أنها غير مفتصة أم لا لقول المصنف وبما العادة اسلامته (قوله ان اشترط) أي واما ان لم يشترط ذلك فلا ترد بالثبوت (قوله وعدم فحش الخ) أي انه اذا اشترى أمه فوجدتها ضيقة فاصيغا غير متفاحش فلا رده لان هذا مدوح (قوله فعيبت) أي وترده ان كانت تلك الجارية من جوارى الوطاء لانه كالتفص في الحلقة والاولا فان تسارع البائع والمشتري في فحش ضيقه أو في فحش انساؤه وعدم فحشه نظرها لانسائها ونحوه بالامه على تمكين من الاطلاع بخلاف الحرة فاما لا تجز على نظرها لكان لو مكنت جارها النظر اذ تقرير شيخنا عدوى (قوله وكومها رلاء) عطف على ضيق والقييد وهو عدم الفحش مستفاد من كلامه بمعونة العطف أي انه اذا اشترى أمه فوجدها صغيرة الا لثبوت صغرها غير متفاحش فانه لا يرد لها أما لو جعل عطفها على عدم فلا يكون كلامه مفيد لذلك القيد واعلم أن التقييد بذا القيد هو الصواب كافي لانه وان أطلق في المدونة ان كونها زلاء ليس عيبا لكن أولها المتأخرون عما اذا كان يسيرا كما قال المارري (قوله لم ينقص الثمن) طاهر ولو نقص الجمال وهو مفاد الشامل كافي وح كلام المواق يحالفه ويفيد أنه متى نقص الثمن أو الجمال أو الحلقة فهو عيب وهو الظاهر ان والاولى أن يعنى في كلام المصنف أن يقال قوله لم ينقص أي لم يحصل به نقص

وأولى أن لم يحبس (ثم ظهرت براهنه) بثبوت أن السارق غير أولي بوجوب المتاع لم يشترط أو بأقرار رب المتاع بذلك فإن لم تظهر براءته فله الرد وأما لو كان متعاضداً في نفسه مشهوراً بالعداء فظاهر أنه عيب (و) لا رد فيه (ما) أي عيب (لا يطلع عليه إلا بتعريف) أي تغيير في ذات المبيع (كسوس الخشب وفساد طيب الجوز) ونحوه (ومر قشاء) وطبخ وجده غير مشغولاً أن يشترط الرد في جميع ما ذكر في عمل به كما ذكره المصنف بلفظ تبعي والعادة كالشرط (ولا قيمة) (٩٨) للمشتري على البائع في نقص هذا الأشياء بعد تعديدها ثم ذكر ما

يمكن الاطلاع عليه قبل تغييره الذي هو مفهوم ما لا يطلع عليه الخ بقوله (ورد البيض) لفساده لأنه قد يعلم قبل كسره ويرجع المشتري بجميع الثمن ولا شيء عليه في كسره إن كسره دلس البائع أم لا هذا إن كان لا يجوز أكله كالمثلين وكذا إن جاز أكله كالمزود إن دلس بانه كسره المشتري أم لا أولم يدلس ولم يكسره فإن كسره له رده وما قصده ما لم يفت نهوقلي والافلارد ورجع المشتري بما بين قيمته سالما ومعيها فيقوم على أنه صحيح غير معيب وصحيح معيب فإذا قبل قيمته صحيحا غير معيب عشرة ومجربا معيبا ثمانية فيرجع نسبة ذلك من الثمن وهو الخمس وهذا إذا كسره بحضرة البيع فإن كان بعد أيام لم يرد لأنه لا يدرى أوسد عند البائع أو المشتري ولا كان المذهب وجوب الرد بالعيب القليل والكثير إلا الدار فإن عيبها قد يورل بالأصلاح فلذلك قسموه

للثمن ولا لجمال ولا للخلف والمراد بالثمن هنا القيمة (قوله وأولى أن لم يحبس) أي والحال أنه غير مشهور بالعداء (قوله وأما لو كان متعاضداً في نفسه) أي بالسرقه لكونه مشهورا الخ (قوله ولا رد فيه ما الخ) أي لا رد بالعيب الذي لا يمكن الاطلاع عليه إلا بتعريف ذات المبيع على المشهور ورواية المسددين الرد به (قوله والعادة كالشرط) أي فإذا جرت العادة بالرد بذلك العيب بعد الاطلاع عليه عمل بها (قوله بعد تعديدها) أي إذا اطلع على عيبها بعد تغييرها (قوله ثم ذكر ما يمكن الاطلاع عليه قبل تعديدها) أي ثم بعد ذكر العيب الذي لا يمكن الاطلاع عليه إلا بعد تعديدها المبيع ذكر العيب الذي لا يمكن الاطلاع عليه إلا بعد تعديدها المبيع ذكر العيب الذي يمكن الاطلاع عليه قبل تعديدها المبيع (قوله ورد البيض الخ) الحاصل أن البيض إما أن يطلع المشتري على كونه مذرا أو معروفاً في كل أما أن يكون البائع مدلساً أو لا وفي كل أما أن يكسره المشتري أو يشويه أو لا يفعل به فعلاً فالصوران اثنا عشرة ففي اطلع المشتري على كونه مذرا فإنه يرد لبايعه ويرجع المشتري بجميع الثمن سواء كان البائع مدلساً أم لا كسرها أو شواه أولم يفعل به فعلاً أصلاً وذلك لفساده به وإن اطلع على كونه معروفاً فإن دلس البائع كان المشتري بالخيار أما أن يتماسك ولا شيء له أو يردو يأخذ جميع الثمن ولا شيء عليه وهذا إذا كسره أولم يفعل به فعلاً أصلاً أو أما أن شواه رجوع بالارش وفات البيع وإن لم يكن البائع مدلساً فإن اطلع على عيبه قبل الكسر والشيء خير للمشتري بين التماسك والرد ولا شيء له ولا عليه وإن اطلع عليه بعد شيه أو قبله ورجع بقيمة القص وفات البيع وإن اطلع عليه بعد كسره ولم يشوه وفيه طريقتان المعتمد منهما أنه يخير بين رده ودفع ارش الحادث بالكسر والتماسك به وأحد ارش القديم بأن يقوم على الكيفية التي ذكرها المشرح والطريق الثانية أنه ليس للمشتري الرد بل يتعين التماسك وأخذ ارش العيب القديم (قوله إن كسره) أي أو شواه (قوله وإن كسره) أي فإن لم يدلس وكسره (قوله ما لم يفت نهوقلي) المراد نهوقلي الشيء (قوله وما قصده) أي وله التماسك به وأرش العيب القديم (قوله لم يرد) أي سواء ظهر أنه مذرا أو معروفاً (قوله بالعيب القليل والكثير) فلذلك قيل إن الكتاب يرد بنقص ورقة كافي المصدر القرائي (قوله إلا الدار) أي وكذلك غيرها من بقيمة العقار كالفن والحمام والطاحون والظان فلا ترد غيرها بالقليل والكثير بل بالكثير فقط وقوله فإن عيبها الخ هذا إشارة للفرق بين الدار وغيرها وحاصله أن الدار يسهل إصلاح عيبها وردها بحيث لا يبقى منه شيء بخلاف غيرها ولا الدار لا تخلو عن عيب فلوردت بالقليل لا ضرر بالبائع فتسوهل فيها ولا لها لئلا تتحارر بل للتنبيه فتسوهل فيها (قوله ولا قيمة) أي ولا رجوع على البائع بقيمة (قوله وكسره عتبه) أي أورد أو حلق بلاطة أو ضعه (قوله أي القليل) يعني من العيب لا جذا وأشار المشرح بهذا إلى أن كلام المصنف استعمله ما لا يتردد فيها فيه الارش وهو المتوسط هو غير اليسير المتقدم (قوله هل يرد للعرف) أي فاقضى العرف بقوله فهو قليل وما قضى بكثرة فهو كثير (قوله أو هو مادون الثلث) أي ما نقص من القيمة أقل من الثلث وهذا قول أبي بكر بن عبد الرحمن وقوله أو مادون الربع أي أو ما نقص من القيمة أقل من الربع وهذا قول ابن عتاب (قوله أو ما نقص عن معظم الثمن) المراد بالثمن القيمة أي أو ما نقص عن معظم القيمة بأن نقص نصف القيمة وأقل وهذا قول أبي محمد فاد اشتريت داراً فوجدت بها عيباً أرشها إذا طرح من قيمتها يكون أقل من معظمها بأن كان نصفها أو أقل منه كان ذلك العيب متوسطاً (قوله أو عن عشرة) أي أو ما نقص القيمة عن عشرة بالنسبة لما إذا كانت القيمة مائة أما المنقص للعشرة فكثير فإذا اشتريت داراً فوجدت بها عيباً

ثلاثة أقسام قليل جداً لا ترد به ولا قيمة ومتوسط لا ترد به وفيه القيمة وشبه ترد به أشار إلى ذلك بقوله (و) ينقص لا رد بوجود (عيب قل) حداً (ندار) كسقوط شرافة وكسره عتبه ولا أرش له (وفي قدره) أي القليل لا جذا فالضمير عائده على القليل لا بالمعنى المتقدم والمراد في قدره القليل المتوسط هل يرد للعرف والعادة أو هو مادون الثلث والكثير وهو الراجح أو مادون الربع أو ما نقص عن معظم الثمن أو عن عشرة من المائة (تردد)

ورجع بقيمته) أي المتوسط الذي في قدره التردد فتقوم الدار سالمة ومعينة ويؤخذ من الثمن النسبة (كصدع جدار لم يخف عليها) أي على الدار (منه) السقوط سواء خيف على الجدار أو لم يمدح (أو كان الصدع (٩٩) ينقص الثمن والا كان من القليل جدا الذي

لا رده ولا رجوع بقيمته
فان خيف عليها منه فن
الكثير الذي ترد به وفي
قدره تردد يعلم من التردد
في المتوسط لانه ما راد
على المتوسط على كل من
الاقوال (الا أن يكون)
الجدار الذي لم يخف عليها
منه أو العيب (واجهتها)
أي في واجهتها ونقص الثلث
أو الربع فأكثر أو غير
ذلك على الخلاف المتقدم
(أو يكون متعلقا) بقطع
منه (من مفاعها
ومنه بقوله) كملح
بشرها جعل الخلاوة) أي
بجعل الأبار التي ماؤها
حلو وكثيرا ويرشها
وغور ماؤها أو خلل أساسها
أو لا مرضا لها أو كونه
على ناسها أو سوء جارها
أو شؤمها أو جنمها أو كثرة
غناها أو فقارها ونحو ذلك فله
الرد بذلك (وان قالت)
الامة لمشتريها (أنا
مستولدة) لئاني أو أنا
حرة وكذا الذكر (لم تحرم)
عليه ما لم يثبت ذلك
(لكنه عيب) يثبت له الرد
به ان قائمه قبل الشراء أو
بعده وقبل دخولها في
صمان المشتري بل في
رمن العهدة أو المواضعة
لا ان قائمه بعد دخولها
في ضمانه ثم (ان رضى
به) وأراد بيعها (بسين)

ينقص تسعة دنانير من مائة قيمتها وهو قليل وان كان ينقص عشرة فهو كثير وهذا قول ابن رشد وعلله
تفسيره قول ابن العطار ان الذي ينقص عن العشرة وما ينقص العشرة كثير ولم يبين من كم (قوله ورجع
بقيمته) أي ورجع المشتري على البائع بقيمته ولا رد للمشتري به أيضا الا أن يقول البائع اردد على
ما عتته لك وخذا الثمن والا كان له الرد الا أن يفوت المبيع فيتعين أخذ بقيمة العيب كذا في المواق نقلا عن
نوازل ابن الحاج وفي التحفة ان المتوسط كالكثر في الرد به قال فيها

وبالكثير المتوسط لحي * فيهما من العيب الخيار قد يحق

قال الشيخ ميارة في شرحها وهذا هو الذي جرى به العمل بقاس (قوله سواء خيف على الجدار أو لم يمدح
أم لا) هكذا في الامهات قال في التوضيح وصرح به الشيخ وعياص حلاقا لما احتصرها عليه أو سعيد
ونصه ومن انتاع دارا فوجد فيها صدعا كان بخاف منه على الجدار فليرد به ولا فلاه وقد تعقب عليه
اهس (قوله وان خيف عليها منه) أي فان خيف عليها لم يمدح من ذلك الصدع (قوله وفي قدره تردد) أي
فقلل انه ما نقص القيمة الثلث وقيل ما نقصها الربع وقيل ما نقصها عشرة اذ اكان مائة وقيل انه معبر
بالعرف وقيل ما نقص معظم القيمة (قوله الا أن يكون الخ) يصح أن يكون استثناء من قوله كصدع
جدار لم يخف عليها السقوط منه أي الا أن يكون الجدار الذي فيه الصدع ولم يخف عليها السقوط منه في
واجهتها أي حائط بابها أو لاي رجح بقيمته بل اما أن يرد هاهنا أو يتماسد ولا شيء له ويصح أن يكون
استثناء من قوله ولا رد بعيب دل أي الا أن يكون العيب لا يقيد كونه قليلا في واجهتها أي حائط بابها
أن يرد به وان تماسد ولا شيء له واي كذا الاحتمالين أشار الشارح (قوله أو العيب) أي لا يقيد كونه
متوسطا الا العيب الذي يكون في واجهتها لا يكون متوسطا (قوله ونقص الثلث) أي ثلث القيمة أو
ربعها (قوله أو يكون) أي العيب متعلقا الا وضح مصورا أو ملتبسا بقطع من مفعلة وأشار الشارح بما
ذكره الى أن قوله أو يقطع مفعلة متعلق بمحذوف معطوف على خبر يكون (قوله بجعل الخلاوة) أي حالة
كون الدار بجعل خلاوة (قوله أو كونه على بابها) أي مواجها لبابها أو كان في دهليزها أو كان مرصفا
بقرب البيوت أو قرب الحائط (قوله أو شؤمها) أي بأن كان يترقب المكروه سلكا ما كان يكون من
سكنها يموت أو يحصل له الفقر أو يموت دريته (قوله أو جنمها) أي أو سوء جنمها (قوله أو بقها) أي أو كثرة
بقها فبق الدار انما يرد به اذا كان كثيرا كالمحل وأما قول التحفة

والبق عيب من عيوب الدور * ويوجب الرد على المشتري

فقد تعقبه ابن الناطم في شرحه بأنه لا بد من قيد الكثرة وأصلحه بقوله

وكثرة البق عيب الدور * ونحو الرد لاهل الشورى

(قوله أو ناحرة) أي يعتق أو ناحرة الأصل من المملوك العلابية وعار العدة على المملوك وأخذني منها اه وقال
بعضهم اذا قالت ذلك فانها تصدق اد اشاعت العارة على احرار المملوك واعتد الاول ولكن الا حوط أن
تعقد عليها ولا يطؤها بالملك (قوله لم تحرم) أي لخالها على عدم الصدق فيما قالتها وانما ما على الرجوع
للبيع (قوله في رمن العهدة أو المواضعة) أي أو في رمن الخيار والمراد بالعهدة عهدة الثلاث لا ما هي التي
تكون فيها في ضمان البائع والمراد أن المشتري اطلع على انها ادعت على البائع بذلك (قوله لا ان قائمه
بعد دخولها في ضمانه) أي ولا يكون له الرد بذلك لان شرط الرد بالعيب ثبوته في رمن ضمان البائع (قوله
بين ذلك وحويا) أي لان هذا ما تكرهه النفوس (قوله ولوى الصورة الثالثة) أي وهي ما اذا قالت ذلك
بعد دخولها في ضمان البائع أو المواضعة حلا فالطاهر المتيقن به يقتضي أنه لا يجب عليه البيان
الا حيث يكون له الرضا وهو ان يصدر مهادلت وهي في ضمان البائع وليس كذلك فلو قال المصنف لكان
عيب ولو باعها ببن كان أحسن (قوله لذاتية) أي القائمة بالذات (قوله تكلم على ما هو) أي شرع: تكلم على

ذلك وجوبه ولو في الصورة الثالثة الى لارده فيها ولما تكلم على العيوب الذاتية تكلم على ما هو كالداني وهو ان يعمله
البائع فعلا في المبيع بظن به كالأول ليس كذلك

ولو خلت من ارادها ما اضاف الى الجلب الحاصل في غير زمن الخصام فما حصل في زمنه لا يمنع ولو كثر لان الغلبة فيه للمشتري (ومنعه منه)
 أي من الرد بالعيب (بيع حاكم) (دقيق) (١٠٣) مدين أو نائب (ووارث) لقضاء دين أو تنفيذ وصية (رقبة فقط) واجب
 له ما أن (بين) الوارث (انه ارث) وأما الحاكم فلا يشترط فيه ذلك فان لم يبين الوارث أنه ارث لم يكن بيع براءة إلا أن يعلم المشتري ان البائع وارث ثم محل كون بيع الحاكم والوارث مانعا من الردان لم يعلم كل بالعيب ويكتفه أو يعلم المدين وان لم يعلم الحاكم والادلا (وخير) في الرد والتماسك (مشتري) وان لم يطلع على غيبه (ظنه) أي ظن المشتري البائع (غيرهما) أي غير الحاكم والوارث حال البيع وتنفعه دعوى جهله واعترض المصنف بأنه لا يتأني في الوارث ظن أنه غير وارث لما قدمه من أن شرطه أن يبين أنه ارث وأجيب بان في مفهومه تفصيلا أي فان لم يبين أنه ارث فان ظنه المشتري غير وارث خير والادلا ردله وفهم من قوله فقط أن بيعهما غير الرقيق من حيوان وعروض ليس ببيع براءة (و) منع من الرد بالعيب أيضا (تبري غيرهما) أي غير الحاكم والوارث (وبه) أي في الرقيق فقط (مما) أي من عيب (لم يعلم) به البائع (ان طالت اقامته) عمد بانه بحيث يعاب على

يوم وضالان أن يدعي الاحتياط كذا لزم لو فوجئ أحد من قول المدونة في هذه المسئلة فان حصل الاختيار بالتأني فهو أي سلبها ثالثا (قوله ولو لم يمت مرارا) أي ولو حابها أهله وهو وغائب مرار (قوله لان الغلبة فيه) أي في زمن الخصام (قوله أي من الرد بالعيب) أي وأما الاستحقاق فلا يمنع من الرد به ببيع الحاكم ولا الوارث ولو بينا أنه ارث (قوله لقضاء دين أو تنفيذ وصية) أي وأما بيع الوارث لاجل القسم بينهم فظاهر المصنف أنه كذلك مانع من الرد وهو قول عياض وظاهر الشارح أنه ليس ببيع براءة وللمشتري الرد وهو قول الباجي وهو الظاهر كافي شب اه عدوى (قوله فلا يشترط فيه ذلك) وحينئذ في بيع براءة مطلقا بين أولي وبين ومافله الشارح تسع فيه عجز والصواب ان قول المصنف بين أنه ارث راجع لكل من الوارث والحاكم فان كان بيعهما مال الرقيق ببيع براءة وان لم يبين كان المشتري بالخيار بين أن يرد أو يتمسك كافي طي اه عدوى (قوله لم يكن ببيع براءة) أي فله المشتري رده بالعيب عليه (قوله إلا أن يعلم الخ) أي فالمسدار على علم المشتري أن ذلك لبائع وارث سواء كان باعلام الوارث نفسه أو غيره فان لم يعلم خير ويمكن أن يقال ان قول المصنف بين أنه ارث ليس مقصودا لخصوصه بل هو كناية عن علم المشتري أن البائع وارث كذا قرر شيخنا (قوله ثم محل كون بيع الحاكم والوارث مانعا من الرد) أي بشرطه وقوله ان لم يعلم الخ أي ان اتنى علم كل منهما بالعيب المصاحب لكتماه وان اتنى علم المدين له أي والحال أنه لم يعلم به الحاكم (قوله والادلا) أي والابان علم به كل من الحاكم والوارث وكتمه أو علم به المدين وحده فلا يكون مانعا من الرد بالعيب لان كتمه تدليس (قوله وخير الخ) يعني أن من اشترى رقيقا من آخر ظن أنه غير الوارث والحاكم ثم تبين له أنه أحدهما فانه بخير بين الاجارة والرد ولو لم يطلع على عيب وتنفعه دعوى جهله (قوله ظنه الخ) الأولى أن يقول جهلهما ليشمل ما اذا ظنه غيرهما أولم يظن شيئا نظرا بن والحاصل أنه بخير ان ظن ان البائع غيرهما أو جزم بانه غيرهما فبين انه واحد منهما أولم يظن شيئا فبين انه واحد منهما أو ما اذا ظن حين البيع انه أحدهما أو جزم بذلك فظهر أنه كذلك فلا ردله (قوله وتنفعه دعوى جهله) أي بان قال ليس عدوى لم أن البائع وارث أو حاكم خلا فالابن حبيب القائل ليس له الرد لان الجهل في متعلق الاحكام لا يمنع من نوجه الحكم ابن عبد السلام وهو اقرب (قوله راع- ترص الخ) لا يخفى عليه أنه لا ورود لهذا السؤال لما مر ان المدار على حصول العلم للمشتري وانه بخير عند بي العلم (قوله من أن شرطه) أي شرط كون بيعه براءة (قوله والادلا ردله) أي والابان ظنه وارثا فلا ردله والحاصل أنه ان بين أنه ارث فلا ردوان لم يبين أنه ارث فان ظنه المشتري غير وارث خير وان ظنه وارثا فلا رد مثل ما اذا بين أنه ارث وقول المصنف وخير مشروطه غيرهما راجع لفهم قوله ان بين أنه ارث فالسائل نظرا لرجوعه للمنطوق والجهيب نظرا لرجوعه للمفهوم وبعد هذا كله فالأولى حذف هذا الاعتراض وجوابه كافي بن وحاشية شيخنا وذلك لان الشارح بيانه على ما قاله سابقا من أن القيد وهو قوله ان بين أنه ارث خاص بالوارث وان المراد حقيقة التبيين وعلى ما علمت من أن الصواب انه كناية عن العلم وهو مشترك بين الوارث والحاكم ليكون قول المصنف وخير مشترط مفهوما لا يرد لهذا الاشكال أصلا (قوله ليس ببيع براءة) أي وحينئذ فله المشتري الرد بالعيب القديم (قوله وتبري غيرهما) يعني ان البائع اذا كان غير وارث وحاكم وتبرأهما بطهر في الرقيق من عيب فانه ماله البراءة من رد المشتري له اذا اطلع على عيب قديم بشرط ان يتبرأ من عيب لم يعلم به ولما أن تطول اقامته عند بائعه بحيث يعاب على لظن أنه لو كان به عيب لظهر له (قوله ان طالت اقامته الخ) عند بعضهم الطول سنة أشهر (تممه) قال المارري والباجي ولا يجوز التبري في عيب الفرض لانه اذا سلمه عبدا وبرأ من عيبه بدخلة سلب جرمه واما رد الفرض فلا وجه لمع البراءة به الا اذا رجع لرد قبل الاجل لانه عيبه عيب وعجل وتقدم

الظن انه لو كان به عيب لظهر له فتنبه له البراءة به من الشرطين

فلا يردده المشتري ان وجد به عيبا بخلاف ما اذا علم بالعيب وكنهه أو باعه بفور ملكه له فلا تنفع البراءة وله الرد وأما غير الرقيق فلا تنفع فيه البراءة مطلقا فشرطها باطل والعقد صحيح * ولما كان الواجب على كل من (١٠٣) علم أن سلعته شيئا يكرهه المبتاع

أن يسهه مفضلا أشار لذلك بقوله (واذا علمه) أي علم البائع حاكما أو وارثا أو غيرهما العيب (بين) وجوبا (أنه به) أي بالمبيع (وصفه) زيادة على البيان أن كان شأنه الخفاء كالأباق والسرقعة وصفافيا لا أنه قد يغتفر شيء دون شيء (أو أراه له) أن كان ظاهرا كالعور والكمي (ولم يحمله) يعني ولم يحجزه أن يحمله وكثيرا ما يقع للمصنف التعبير بالمصنف المصنف والمراد الحال أو الاستقبال فيحمل على ما ذكرنا ولو قال ولا يحمله لكان أحسن فإن أجمله مع غيره من غير جنسه كقوله هو زان سارق وهو سارق فقط لم يكن له الرد لأنه ربما علم سلامته من الأول فظن أن ذكر الثاني معه كذا كالأول وإن أجمله في جنسه مع تفاوت أفراده كقوله سارق فهل ينفعه ذلك في سائر السرقعة وهو الوجه الأول ينفعه (و) منع من الرد بالعيب (زواله) أي العيب قبل الرد سواء زال قبل القيام به أو بعده وقبل الحكم عند ابن القاسم كان يكون للرقيق ولدا أو والد ويموت فلا رد (الا) أن يكون مازال (محتمل العود) كقول بفرش في وقت ينكر وساس قول وسعال مفروط

منع التصديق في معجل قبل أجله اه بن (قوله فلا يردده المشتري) أي فاذا وجد لشرطان فلا يردده المشتري إذا وجد به عيبا قال ابن عرفة ولا يرد في بيع البراءة بما ظهر من عيب قديم إلا بينه أن البائع كان عالما به فإن لم يكن له بينة وجب حلفه ما كان عالما به وإن لم يدع المبتاع علمه وفي حلفه على البت في الظاهر وعلى نفي العلم في الخفي وعلى نفي العلم مطلقا قول ابن العطار وابن الفخار وحكي ابن رشد إلا أنهما اتفقا على الثاني اه بن (قوله العيب) أي الذي في المبيع سواء كان رقيقا أو غيره (قوله بين وجوبا) أي العيب به أي كأن يقول هذا العمد أنت أو يسرق أو هذه الدابة تعثر ولو قال أبيعك بالبراءة من عيب كذا كالأباق أو السرقعة والحال أنه يعلم أن هذا العيب به ولم يقل له هو به لم يفده (قوله وصفافيا) أي كاشفا عن حقيقته بأن يقول أنه يأتى لموضع كذا أو شأنه سرقعة مفدرة كذا ولا يحمل في البيان بحيث يقول أنه يأتى أو أنه سارق لأنه قد يغتفر الأباقي لموضع دون موضع وقد يغتفر سرقعة شيء دون شيء انتهى والمراد بالاجمال أن يذكرا كرا مراكبا يدل على العيب الجزئي القائم بالعيب وعلى غيره كسارق فإنه شامل لسرقعة دينار أو أكثر وأقل وشامل لسرقعة كل شهر أو كل يوم أو كل أسبوع أو كل سنة ولا شأن أن القائم به واحد من تلك الأشياء (قوله أو أراه له) الضمير المنصوب راجع للعيب والمجروح والمشتري وكان الأولى أن يقول أو أراه إياه لأن أراه صريحا تنعدي بنفسه الملهوولين به مزة النقل وقال اللقاني اللام هذا مقحمة لتفوية (قوله ولم يحمله) أي في البيان (قوله فيحمل على ما ذكرنا) أي فيحمل كلام المصنف في المواضع التي عبر فيها بالمفيدة للمضي على الحال أو الاستقبال كافي قوله هذا لم يحمله (قوله فإن أجله مع غيره) أي فادكر من فيه مجمل لا ذكره مع غيره كقوله سارق ران فلا يحكي أن الاجمال من حيث سارق (قوله وإن أجله في جنسه) أي وإن أجل في بيان العيب الذي فيه بأن ذكر جنسه كقوله سارق (قوله مع تفاوت أفراده) أي مع تفاوت أفراده فيسه بأن كان بعض أفراد الجنس يأخذ منه أكثر من البعض إلا أن حرمانا سرقعة دينار يأخذ من مطلق سرقعة أكثر مما تأخذ منه سرقعة درهم (قوله فهل ينفعه ذلك في سائر السرقعة) أي في البراءة من سائر السرقعة دون المتفاحش منها أولا ينفعه ذلك مطلقا لأن بيانه مجمل كالأباق والأول البسيط والثاني لبعض معاصريه وفي بن أن كلام المدونة والمواد كالأصريح فيهما قال البساطي كافي بقل الموافق وح واهم أن محل الخلاف إذا أتى بلفظ محتمل للقليل والكثير من ذلك العيب والحال أنه عالم أن فيه قليل ذلك لعيب وأما لو أتى بلفظ محتمل للعيب كالأباق فلهما هو يعلم أن بعضهما فيه كأيضا عطفه في قفه أو أبيعك هذا الحيوان حراري فانظر هل يجري فيه خلاف البساطي وغيره أو يتفقان على أن البراءة لا تنفع في هذا وفي شبه الظاهر أن البراءة لا تنفع في هذا لأن ما علمه لم يبين أنه به اه عدوى وهو ظاهر المدونة كافي بن (قوله أي العيب) يعني القديم وهو الكائن حين البيع أو قبله وقوله قبل الرد متعلق برؤاه (قوله أو بعده وقبل الحكم) أي بأن زال في زمن الخصام (قوله عند ابن القاسم) أي خلافا للشبه القائل أن رؤاه بعد القيام وقبل الحكم بالرد لا يمنع من رده (قوله كأن يكون للرقيق ولدا أو والد فيموت) وكأن يكون به حي أو يماض على سواد عينه فيموت ولأن أو نزل ماء من عينه فيموت (قوله في زواله الخ) يعني أنه وقع خلاف فيما إذا لم يطعم المشتري على ترويع الرقيق المشتري إلا بعد زوال العصمة عوب أو طلاق كالأشترى عبدا وظهر له أنه كان قد تزوج امرأة وماتت أو أنه طلقها واشترى أمه وظهر له أنها كانت زوجة برجل وأنه مات أو طلقها وقبل لارده لزول عيب التزويع نزال العصمة بالموت والطلاق وقبل لارده إن زالت العصمة بالموت لا بالطلاق وذلك لأن عيب التزويع يقع بغير نزال العصمة بالموت لأنه قاطع للعلة لا بالطلاق وقبل له الرد برهنا بكل من الموت والطلاق لأن عيب التزويع يقع بغير نزال العصمة لا بالموت ولا بالطلاق (قوله إذا أقوال الثلاثة الخ) ولو قال المصنف وفي رؤاه موت لزوج أو طلاقه لكان أحسن أشمول الزوج للرجل

واستحاصة وجع ومرض وجراد حيث قال أهل الطب يمكن عوده فان روال ما ذكر لا يمنع الرد ولو وقع الشراء حال زواله (وفي زواله) أي العيب إن كان عيب تزويج (موت الزوجة) المدحول به أو الزوج الذي دخل إذا أقوال الثلاثة في الزوج أيضا

(وطلاؤها) بانثاء مثله الفسخ بغيره والواو بمعنى أو (وهو المتأول) على المدونة (والاحسن أو) يزول (بالموت) فقط من أخذهما دون الطلاق (وهو الاظهر) لان الموت قاطع (١٠٤) للعلاقة دون الملاقاة لكن في موتها مطلقا عليه أو وخشا أو أمان في موته

والمرءة (قوله وطلاقها) طاهر كالمواقيت أن الخلاف إنما هو في طلاق الرجوع المدخول بها أو إذا
موتها أو أماً طلاق غير المدخول بها كذا موتها فانه يمنع من الرد اتفاقا ولذا قيد الشارح بالمدخل بها (قوله
بأنها) أي لا رجعية لانها زوجة (قوله وهو المتأول) أي تأويل فصل على المدونة واستحسنه التونسي
وذلك لان العصمة إذا ارتفعت بموت أو طلاق لم يبق الا اعتبار الوطء وهولو وهما العبد فوطئها ثم
انزعها منه وأراد بيعها لا يجب عليه بيان ذلك قاله المواقيت والثاني قول ابن حبيب وأشهد واستظهره ابن
رشد والثالث رواية ابن القاسم عن مالك اهـ بن (قوله أو يزول) أي عيب التزويج (قوله دون
الطلاق) أي وحينئذ فزوال العصمة بالطلاق لا يمنع من اردن العيب بخلاف زوالها بالموت فانه يمنع من
الرد (قوله لكن في موتها مطلقا) أي لكن في موت الزوج وجه يزول عيب التزويج من الرجل مطلقا سواء
كان من على الرقيق أو من وخشه وفي موت الزوج يزول عيب التزويج من الامه اذا كانت وخشا الا ان
كانت من على الرقيق فقوله الشارح عليه أو وخشا الاولى عليها أو وخشا (قوله أو لا يزول) أن عيب
التزويج بموت أو طلاق أي وحينئذ فالمشترى ان رد ذلك العيب ولو رالت العصمة بموت أو طلاق (قوله
فيعيب مطلقا) الاولى فالعيب باق مطلقا وحينئذ فله الرد باتفاق ولو رالت العصمة بموت أو طلاق والمراد
بتسلط العبد على سيده بطلبه تشفعه بجماعة وسيافعهم على سيده أن يزوجه (قوله ومع من الرد ما يدل
على الرضا) هذا اذا كان المشتري حاصرا في بلد البائع بدليل قوله الا في فان عاب بانه (قوله من قول)
أي كرضيت وقوله أو فعل كركوب واستخدام وليس ثوب واجارة واسلام للصنعة ونحوها من كل ما ينقص
المبيع سواء كان قبل زمن الخصام أو بعده (قوله الا ما لا ينقص الخ) ظاهره أنه يدل على الرضا وان كان
لا يجمع من الرد لانه استثناء مما يدل على الرضا والاصل في الاستثناء الاتصال مع أن ما لا ينقص لا يدل على
الرضا كما صرح به ابن الحاجب فيجعل الاستثناء منقطعاً أي لكن الفعل الذي لا ينقص فانه لا يدل على
الرضا فلا يجمع من الرد (قوله من الخصام) أي محاصرة البائع مع المشتري وتنازعهما في الرد وعدمه
(قوله ولو في غير زمن الخصام) أي بان كان قبله (قوله فالأقسام ثلاثة ما يدل على الرضا مطلقا) أي
كاستعمال الدابة والعبد والثوب والاجارة واسلام العبد للصنعة (قوله ما لا يدل مطلقا) أي وهو العلة
الناشئة من غير تحرير كالأبن والصوف ما لم يطل سكوته بعد العلم بالعيب والا كان استعماله دالا على الرضا
وعلى هذا القسم يحمل قولهم العلة للمشتري للقضاء المفيد أنه يأخذ العلة ثم رد كذا فان عيب وقال انه
طاهر كذا مهم وكتب الشيخ أحمد الفراءى بطرته تأمله مع قول المصنف سابقا وان حلت ناشئة فان
حصل الاختيار بالتأني فهو رضا فانه يفيد أنه متى استعملها بعد علمه بعيبها فانه يدل على الرضا حيث لم
يكن في زمن الخصام فلم يعد لعله الناشئة من غير تحرير كالأبن مثل ما لا ينقص كسكنى الدار واسكانها
واغتلال الخائط فان كان بعد الاطلاع على العيب في زمن الخصام لم يدل على الرضا وان كان قبل زمن
الخصام دل على الرضا ولو لم يطل اهـ كذا منه (قوله وهو ما مثل به المصنف) أعني سكنى الدار
واسكانها العير (قوله بعد العلم بالعيب) أي وأما حصولها قبل العلم به فلا يجمع من الرد بعد العلم به
(قوله والمطالبة في الكتب) أي وحكمها حكم سكنى الدار فيدلان على الرضا قبل زمن الخصام
لا فيه (قوله وحلف ان سكت بلا عذر) حاصله أنه اذا طلع على العيب وسكت ثم طلب الرد فان
كان سكوته بعذر رد مطلقا أم لا لا يمين وان كان سكوته بلا عذر فان رد بعد يوم ومحوه أوجب
لذلك مع اليمين وان طلب الرد قبل مضي يوم أوجب لذلك من غير يمين وان طلب الرد بعد أكثر من
يومين ولا يحسب ولو مع اليمين وحيث قيل يحلف المشتري ونكل ولا رد ويحلف المانع ان كانت دعواه
على المشتري الرضا دعوى تحقيق لا ان كانت دعوى اتهام ولا يحلف (قوله في كاليوم) أي في
اليوم ومحوه وهو أقل من يوم كالي شب والظاهر أن الكافي أدخلت يوما آخر كما قاله شيخنا

فلا يزول عيبها الا اذا
كانت وخشا على هذا
القول (أولا) يزول بموت
ولا طلاق لان من اعتاد
اشر وج منها لا صبره
على تركه فالله هو قول
مالك قال الساطي ولا
ينبغي أن يعدل عنه
(أقوال) محال في التزوج
بأذن السيد من غير أن
يتسلط على سيده بطلبه
وأما لو حصل بعذر أن
سيده أو يتسلط على
السيد فعيب مطلقا في
موت أو طلاق (و) منع
من الرد ما يدل على الرضا
بعد الاطلاع على العيب
من قول أو فعل أو سكوت
طال الاعتذر (الاما) أي
فدلا (لا ينقص) المبيع
فانه لا يجمع الرد (كسكنى
الدار) أو الطلوت أو
سكانها العير ومن الخصام
وكذا ما شأ من غير تحرير
كالبن والصوف ولو في غير
زمن الخصام بحسب خلاف
كسكنى الدار في غير زمن
الخصام وكاستعمال الدابة
والعبد والثوب والاجارة
والاسلام للصنعة ولو في
زمن الخصام فدل على
الرضا فالأقسام ثلاثة
ما يدل على الرضا مطلقا
ما لا يدل مطلقا ما يدل
عليه قبل زمن الخصام
دون زمنه وهو ما مثل به

المصنف وكما بعد العلم بالعيب وأدخلت الكافي القراءة في المصنف والمطالبة في الكتب (وحلف ان
سكت بلا عذر) بعد العلم بالعيب (في كاليوم) أي اليوم ومحوه ورد فان سكت أقل من اليوم رد باليمين وأكثر فلا رد. ولعذر فالرد مطلقا

ولما قدم ان التصرف

اختيارا يدل على الرضا
أخرج منه مسئلتين
أولاهما قوله (لا كسافر)
اطلع عليه بالسفر (اضطر
له) أي للاداء لركوب أو
حمل فلا يدل على الرضا
لانه كلما كره ولائى عليه
في ركوبها بعد علمه ولا
عليه أن يكرى غيرها
وبسوقها ولا ردها الا
فيما قرب وخفت مؤنته
فان وصلت بها لاردها
وان عجزت ردها وما
نقصها أو حسنها أو أخذ
ارش العيب ولا مفهوم
لا صطر على المعتمد اذا السفر
من غير اضطرار وثانيتهما
بقوله (أو تعذر قودها)
الحاضر (أما العسر قودها
واما السكونه من ذوى
الهيئات فركم العبر الرد
بل لمحله ثم يبحث بها لى
رهبها أمار كونه للرد ولو
اختيارا ولا يمنع ردا (فان
عاب بانه) أي بائع المطلاع
على العيب (أشهد)
عدلين بعدم الرضا ثم رد
عليه بعد حضوره ان
قربت غيبته أو على
وكيله الحاضر (فان عجز)
عن الرد له على غيبته وعدم
وكيل أو عدم علم محل
(أعلم القاضى) بعجزه
وما ذكره المصنف من
قوله أشهد الخ ضعيف
والمعتمد أهما غير شرط
في الرد نعم يستحب الاشهاد

(قوله لا قدم) أي في قوله وما يدل على الرضا وقوله أن التصرف أي بالركوب الاستعداد والامس
والاجارة والاسلام للمصنف وقوله اختيارا يعني عمدا ان كان مضطرا ولو حذف اختيارا كان أحسن وقوله
أولاهما أي أخرج أولاهما قوله (قوله لا كسافر الخ) ظاهر المصنف أن الكافي دأبه على مساهرواها
مدخلة لغيره والظاهر أنها دخلة في المعنى على لفظ دأبه محذوف فيشمل اعتماد الامة والتقدير لا كدأبه
مساهرواها فبقى سواء كان ذكر أو رأس كالدأبه في أن استعمال كل في السفر لا يعذر صاحب خلاص الحضر فان
استعملها فيه بعد رضا سواء كان في زمن الخصام أو قبله كما هو الحال في الثوب ووطء الامة فانه يدل على
الرضا ما كان في الحضر أو السفر (قوله ولائى عليه في ركوبها بعد علمه) أي لا يكون ذلك الركوب مانعا
له من الرد ولا يلزمه أحدهما (قوله ولا ردها) أي ولا يجب عليه الرجوع بها (قوله ولا مفهوم لا صطر) أي
لا ركوب المسافر لها اختيارا كذلك لا يصدق ردها وقوله على المعتمد أي لانه قول ابن القاسم وروايته
عن مائه في العتية وبه أخذ اصبح وابن حبيب ومقاله كافي البيان قول ابن نافع ان المشتري اذا اطلع على
العيب وهو مسافر لا يركبها ولا يحمل عليها الا اذا اضطر لذلك فليشهد على ذلك ويركبها أو يحمل الى الموضع
الذي لا يجوز له أن يركبها فيه فان ركبها من غير اضطرار عذر ضامنه والمراد بالاضطرار طاق الحاجة
سواء كانت شديدة أم لا وهذا الثاني هو ظاهر المصنف لكن يجب حمله على الاول لانه لرا حجاج انظر (قوله
وثانيتهما) أي وأخرج ثانيتهما بقوله الخ (قوله أو تعذر قودها) يعني أنه اذا كان المشتري حاضرا في بلد
البائع ثم انه اطلع على عيب قديم في الدأبه ثم انه ركبها في حال ذهابه لموضعه ليرسلها اليها فلا يكون ذلك رضا
ما حيث كان يتعذر قود الكوم الا تسير غير مركوبه أو لكونه ذاهبا لا يلبق به أن يسوقه أو يمشي خلفها
(قوله حاضر) الا لم بمعنى على وأصل هذا الكلام أو حاضر تعذر قودها عليه (قوله ولو حثيا) أي ولو
من غير اضطرار للركوب (قوله فاعاب بانه) أي سواء قربت غيبته أو بعدت كما هو ظاهر (قوله أشهد)
ظاهره أن لا شاهد واجب حيث عبر بالفعل وهو ضعيف كما قال الشارح اذا المعتمد أنه مدون وقوله بعدم
لرضا أي ولا يشترط اشهادهما بالرد (قوله ثم رد عليه بعد حضوره) أي ان لم يكن له وكيل حاضر والارد
عليه قبل أن يحضر البائع من عيبته وسيأتي قريبا أنه اذا كان قريب العيبة يرسل له الحاكم اما أن يحضر
والاردد بانما عليه فقد عسر الشارح في العبارة ما فقر به العيبة لا يقضى عليه من أول الامر بقول
الشارح ثم رد عليه بعد حضوره أي ان انتظر من غير رفع للقاضي أو بعد حضوره بعد ارسال القاضي له
واذا حضر وادعى رضا المشتري كان له تحليفه ولا يكون الاشهاد ما عاين اليه من (قوله فان عجز عن الرد)
أي المفهوم من رد المقدور وليس المراد عجز عن الاشهاد لانه لا يتعذر مع وجود القاضي (قوله المعتمد
أما ما عسر طالح) في بن أن أصل هذا الاعتراض لاس عرفة على اس شاس وابن الحاجب الا أنه انما يتوجه
على الاشهاد وأما اعلام القاضي فلا بد منه ان أراد المشتري القيام في عيبة البائع ولرد عليه لانه لا بد
فيه من حكم كما قال المصنف وأما اذا أراد انتظاره ليرد عليه اذا حضر فلا يشترط اعلام القاضي بقول
المصنف فان عجز أعلام القاضي أي اذا أراد القيام على البائع في غيبته والرد عليه وكلام اس عرفة محمول
على ما اذا انتظره حتى يحضر وجهه فلا اعتراض (قوله أهما) أي الاشهاد وعلام القاضي بعجزه عن
الرد (قوله نعم يستحب الاشهاد) أي كما قال ابن رشد وحاصل المقام أن المشتري اذا اطلع على عيب
ووجد البائع غائبا يستحب له أن يشهد لى عدم الرضا بالمبيع - واه كان قريب العيبة أو بعد
وبعد الاشهاد المذكور يفصل فان كان قريب العيبة رد على وكيله ان كان له وكيل حاضر وان لم يكن له وكيل
حاضر وان شاء انتظر حضوره فاذا حضر رد عليه وان شاء رفع للقاضي فيرسل له اما أن يحضر والاردد بانما
عليه وان لم يشهد بعدم لرضا ورد على وكيله أو انتظر حضوره حتى حضر ورد عليه كان له ذلك عاينته
أنه وانه المستحب وان كان بعيد العيبة فان كان له وكيل حاضر رد عليه وان لم يكن له وكيل حاضر رد
عليه وعجز عن رده لم يعد عيبة البائع أو عدم علم محله فاما أن ينتظر قدومه فاذا قدم رد عليه واما أن

قوله انتظاره عند بعد غيبته وقيل حتى يحضر فيرد عليه المبيع ان كان قائما ويرجع بارشاه ان هلك وان لم يشهد ولا أعلم الحاكم وعلمه ابن القاسم نقل الخصومة عند انقضاء (قيلوم) القاضي أي تبريرا (في بعيد الغيبة) كعشرة في الامن ويومين في الخوف (ان ربحي قدومه) فان لم يرج ولا يتلوم (١٠٦) له وأما قريب الغيبة كيومين مع الامن وهو في حكم الحاضر فيكتب له ليحضر فان أبي حكم

عليه بالرد (كان لم يعلم موضعه) فيتلوم له ان ربحي قدومه (على الاصح) وما تقدم من التلوم وقع في المدونة في موضع (وفيها) في موضع آخر (أيضا في) أي انتفاء أي عدم ذكر (التلوم) يعني ان الموضع الاخر لم يتعرض له ذكر التلوم لأن فيها أنه لا يتلوم له إلا بتأني له حينئذ لو فات الاخر (وفي جملة) أي المحل الذي لم يدكر فيه التلوم (على الخلاف) للمحل الذي ذكره أو الوفاق بحمل المسكوت فيه على المدكور فيه أو يحتمل على ما اذا لم يرج قدومه أو على ما اذا حيف على العبد اهلال التلوم ويحمل المحل الذي فيه التلوم على ما اذا ربحي قدومه ولم يخف على العبد ذلك (تأويلان) الرابع لو فات (ثم) بعد مضي زمن التلوم (قضى) القاضي بالرد على العائ (ان أثبت) المشتري عند القاضي (عهدة) أي أثبت أنه على حقه في الرد بالعيب القديم لا احتمال أنه اشترى على البراءة من عيب لا يعلم به البائع ولا يكون له القيام به وهذا انما يكون في الرقيق لما علمت من ان البراءة لا تنفع الابيه بالشرط (مؤخره) في استناد التاريخ لاهية بحور وانما لمؤرخ حقيقة من البيع حاضر يعلم هل العيب قديم أو حادث (و) أثبت (حكمة الشراء) خوف دعوى البائع عليه وساده إذا حضر في كلغه البيني بالصحة وانما يلزمه

يقوم فيعلم القاضي بعجزه فيتلوم له فاذا مضت مدة التلوم حكم برده عليه وهذا اذا علم موضعه ورجى قدومه وكذا ان لم يعلم موضعه ورجى قدومه عند ابن سهل وان كان لا يرجي قدومه حكم برده من غير تلوم (قوله) انتظاره عند غيبته أي وكذا عندق بهانه انتظاره والرد عليه من غير اشهاد بالاولى (قوله) وعدم وكيل أي وعنده عدم وكيل (قوله) لا أعلم الحاكم أي بعجزه عن الرد (قوله) وعلمه أي علم عدم وجوب الاشهاد وعدم وجوب الاعلام بالعجز (قوله) في بعيد الغيبة أي المعلوم الموضع بدليل قوله بعده كان لم يعلم موضعه (قوله) ارجى قدومه أي ان علب على الظن قدومه (قوله) على الاصح أي عند ابن سهل خلافا لابن القطان القائل انه كفر بيب الغيبة لا يتلوم له (قوله) وفيها الخ أي انه في موضع آخر منها لم تذكر التلوم بل قالت وان كان بعيد الغيبة أو لم يعلم موضعه حكم عليه بالرد وظاهره أنه لا يتلوم له (قوله) أي انتفاء أي أنار بذلك إلى أنه أطلق المصدر وهو البني وأراد الحاصل به وهو الانتفاء وقوله أي عدم ذكره بيان لانقضاء التلوم (قوله) لأن فيها أي كما هو متبادر من قوله وفيها في التلوم ابقاء للمصدر على حاله قوله اد لا يتأني له حينئذ لو فات الاخر (أي) إذ يجمع أوجهه فلا ينافي أنه يمكن حل الموضع الذي ذكر فيه التلوم على ما اذا كان مرجو قدومه والموضع الذي نفي فيه التلوم على من كان غير مرجو قدومه على أن من نقل ان فيها التصريح بعدم التلوم وحينئذ فالاولى ابقاء المصنف على ظاهره ولا داعي لما ذكره الشارح من التكلف (قوله) على الخلاف أي بان يقال لمحل الاول ذكر فيه أن بعيد الغيبة ومن لا يعلم موضعه لا يرد الحاكم عليهما الا بعد التلوم والمحل الثاني ذكر فيه أنه يرد عليهما بدون تلوم (قوله) بحمل المسكوت فيه على المدكور فيه أي بأن يقال فوطا في المحل المسكوت فيه وان كان بعيد الغيبة أو لم يعلم موضعه حكم عليه بالرد أي بعد التلوم أخذ من الموضع الاول (قوله) ما اذا خيف على العبد اهلال (أي) في مدة التلوم (قوله) ان أثبت الخ هذا شرط في قوله ثم قضى وفي قوله قبله فتلوم في بعيد الغيبة الخ لان التلوم انما يكون بعد اثبات تلك الموجبات ثم ان طاهر المصنف ان اثبات العهدة المؤرخة وما بعدها متأخر عن التلوم لان ان الشرطية اذ ادخلت على ماض قلتمته للاستقبال وليس كذلك رجاؤه ان المراد ان كان أثبت عهدة والمعنى يرشد لذلك وكان لتوعلها في المضي لا تقبلها ان للاستقبال ثم ان ثبوت العهدة يكون بالبيضة المشبهة للامول كفي (ج) (قوله) على حقه في الرد) الاولى أي أثبت أنه اشترى على العهدة أي على الرد بالعيب القديم وليس المراد بالعهدة عهدة الثلاث أو السنة أو لا سلام وهي ذلك المبيع من الاستحقاق أي ضمايه منه لان اشتراط عهدة الثلاث أو السنة لا يوجب الرد بالعيب القديم لحوار أن يكون المانع تراضيه براءة تمنع من الرد به والبراءة من عهدة لا سلام لا تمنع فادا استحق رد ولا يعمل بتبريه منه ويسقط الشرط ويصح البيع وحينئذ لا يحتاج المشتري الى اثباتها فقهين أن المراد بالعهدة هما قلما وهما المبيع من العيب (قوله) وهذا انما الخ أي اثبات اشترائه على العهدة (قوله) في الرقيق أي فيما اذا كان المبيع الذي اطلع فيه المشتري على عيب قديم رقيقا أمالو كان المبيع غيره ولا يحتاج لاثبات ذلك فيه لان البراءة من العيب لا تنفع فيه (قوله) بالشرطين هما طول اقامته عنده وعدم علمه بالعيب الذي تراضيه (قوله) وانما المؤرخ حقيقة الخ أي والاصل الحقيقي مؤرخ ردهما الذي هو يوم البيع واثبات تاريخ زمهنا بان نقول البيضة عند القاضي تشهد أنه اشترها في يوم كذا من شهر كذا على العهدة أي لصحان من العيب ولرده على المانع (قوله) لا أعلم الخ) دلالة لاثبات التاريخ (قوله) هل العيب أي الذي يدعي المشتري قدومه قديم في الواقع كيدعي المشتري أو ليس قديما لحدث عنده (قوله) حوى دعوى المانع الخ أي ففائدة اثبات صحة لشراء البيضة وان كان البيع محمولا على سلامة العقد من الفساد سلامة من البيضة ان اذا

من ان البراءة لا تنفع الابيه بالشرطين (مؤخره) في استناد التاريخ لاهية بحور وانما لمؤرخ حقيقة من البيع حاضر يعلم هل العيب قديم أو حادث (و) أثبت (حكمة الشراء) خوف دعوى البائع عليه وساده إذا حضر في كلغه البيني بالصحة وانما يلزمه

اثبات هذين الامرين (ان لم يحلف عليهما) أي على العهدة وصحة الشراء أو ما التاريخ فلا بد من ثبوته بالبيينة كمالك إلا ان كان له وقت بيعة ولا يكتفى بالحلف على هذين بخلاف الحلف على عدم اطلاعه عليه بعد البيع وعدم الرضا فلا بد منه ولا يكتفى البيينة فلا يعلم الا من جهته وظاهر كلامه أن الحلف مقدم على التثبت فيهما وليس كذلك إذ (١٠٧) اثبات العهدة مقدم على الحلف وفي صحة

الشراء بخبر بن أحمد
الامر بن أبي طاع به
كفي (و) منع من الرد
(قوته) قبل الاطلاع
على العيب (حسب) كلفه
أو صباغته أو حكما
(ككتابته وتديبر) وحسب
وهبة وصدفه ويرجع
المشتري بالارش في الجميع
ففسوله حسا ترك مثله
وقسوله ككتابته مثال
لحدوث وإذا وجب للمبتاع
الارش (فيقوم) المبيع
ولو مثليا (سالميا) بمائة
مثلا (ومعيبا) شهابين
مثلا (ويؤخذ) للمشتري
(من اشتهر النسبة) أي
نسبة نقص قيمته معيبا
إلى قيمته سليما أي
نسبة ما بين لقيمتين
وهو والخمس في المثال
ويرجع على البائع بحسب
الشئ كبيع كل (ولو)
تعلق بالمبيع حق الغير
المشتري من رهن أو
اجارة قبل سلمه بالعيب
(وقب في رهنه واجارته)
يحوم كاحداه واعارته
(لخلاصه) بماد كمر (ورد)
على بائعه بعد الخلاص
(ان لم يعبر) فان تعبر
جرى على ما يأتي من
أقسام التعسير الحادث
القبيل والمتوسط والمخرج
عن المقصود ثم شبهه في
قوله ورد ان لم يعبر قوله

حضر إلى كل يستظهر ما عليه والذي في الحاشية به مما احتاج لاثبات صحة الشراء لا سيما أرى بكون
فاسدا وحصل مفوت فيمضي بالقيمة يوم القبض ولو تخلف ما في فساد له لان الثمن الذي حصل به اعماهو
لاعتقاده لامتته من العيب وهو الم يعتقد سلامته لا اطلاع على العيب والحاصل أن قولهم المبيع المحلف
في فساد له إذا مات بعضي بالثمن محمول على ما إذا كان المبيع سالما ولا موصى بالقيمة (قوله اثبات هذين
الامرين) أي العهدة وصحة الشراء (قوله ان لم يحلف) أي المشتري (قوله على عدم اطلاعه عليه بعد
البيع) أي قبل البيع (قوله وع) أي الرضا أي بالمبيع حين اطلاع على العيب (قوله لا يعلم الا من
جهته) أي فالأقسام ثلاثة منها ما لا بد من ثبوته بالبيينة وهو التاريخ ومالك البائع له وقت البيع ومنها
ما لا بد من الحلف فيه وهو عدم الاطلاع على العيب قبل ان يبيع وعدم الرضا بالمبيع حسب الاطلاع على
العيب ومنها ما يكتفى فيه باليمين أو الاثبات بالبيينة وهو العهدة وصحة الشراء (قوله فوته) أي فوت المبيع
عند المانع أو عند المشتري قبل اطلاعه على البيع (قوله كلفه) أي سواء كان التلف باختيار المشتري
كقتله للعبد لم يبيع عمدا أو بغير اختياره يقتله خطأ أو قتل غيره له أو ماله ختم أنفقه (قوله ككتابته)
أي ولو أحداً اشتري أرش أعيب ثم عجز المالك ولا رد للمشتري فإن لم يأخذه أرشاً ثم عجز كان له رده
أو عدوى (قوله ويرجع المشتري بالارش في الجميع) حتى في ضرورة ما إذا وهبه المشتري أو تصدق به قبل
الاطلاع على العيب فيكون الارش لا الواهب والمتصدق لا للمعطى بالفتح لانه لم يخرج عن ملك الماطى
الا المعيب والارش لم يضمنه عقد اعطيه رجوع المشتري بالارش إذا مات المبيع بذهاب عينه أو
تخروجه من يد المشتري وكان خروجه لا عوض كاملاً وأما خروجه من يده دون ذلك فلا أرش فيه
وسيقول وان باعه الخ (قوله إذا وجب للمبتاع الارش) أي كالأوفات المبيع بعد المشتري قبل الاطلاع
حسب أو كما يقوم وشارح إلى أن انقضى في قوله ويقوم واقعة في حوت شرط مقدرو قوله ويقوم
ولو كان محسوساً عند البائع لا ثم وتعتبر في حوله في صان المشتري (قوله ولو مثليا) أي هذا
إذا كان مقوماً بل لو كان مثليا لان المقوم لما كان لمعربة بمقص كل في المثليات أيضا (قوله أو اجارة)
أي أو اجارة أو احداً (قوله قبل علمه) أي المشتري أو وحصل ذلك من المشتري قبل علمه بالعيب وقت
الخ أي وأما لو حصل ذلك بعد علمه بالعيب فانه يبيع رصا (قوله ووقف) أي المبيع أي يني في رهنه الخ (قوله
ورده على بائعه) ظاهره ولو لم يشهد حين الاطلاع على العيب أنه ماصى به وهو كذا (قوله جرى الخ) أي
لان تعبره ما قبل أو متوسط أو كثيره جرى على ما يأتي (قوله أي للمشتري) أي الاول الذي هو المانع
الثاني وحاصله أن الاسان إذا اشترى سلعة من آخر ثم خرجت من ملكه ببيع عير عالم بالعيب ثم ان
المشتري الثاني رده على بائعه وهو المشتري الاول بعيب قديم فقط أو بعيب قديم وعيب حديث بعده في زمن
العهدة حيث اشترى به من المشتري الاول أن يردده على بائعه الاول بالعيب القديم ان لم يردده للمشتري
(قوله كان هو) أي ذلك العيب الذي رده على المشتري الاول وقوله أو حدث عند المشتري أي ان شئ
(قوله رهن العهدة) أي ردها ما شمل العهدة الثلاث وعهدة النسبة (قوله فبرده) أي ذلك المشتري الاول
على بائعه (قوله أو ووله) أي للمشتري بمالك مسأف كالمشتري سلعة من اسان ثم باعها لآخر قبل
اطلاعه على العيب القديم لاني بها ثم خرب للمشتري الاول بملك مسأف فله ردها على المانع
الاول بالعيب القديم وطاهره ولو كان ذلك لمشتري الاول اشتراها من اشترى منه عالم بالعيب وهو كذلك
لان من حجته أن يقول اشتريته لارده على بائعي وطاهره ولو اشترا بعد تعدد الشراء كما واشترى عمرو
من زيد ثم باعه عمر والحال انهم ائتمه خا لم يكرتم يشترى به عمرو ومن بكر وهو قول ابن القاسم وقال أشهب
أن يرد على من اشترى منه وله أن يرد على بائعه الاول كما قال ابن القاسم فان رد على بائعه الاول أحسد
منه ان شئ من الاول ان رده على المانع الا حراً أحسنه ان شئ ويحبر ذلك المانع الا حراً ما أن يتواصل أو

(يعود له) ان لم يشترى بعد خروجه من ملكه عير عام بالعيب ربيع كان عوانه بم عطاء لم عند المشتري رهن العهدة
حيث اشترى بها فبرده على بائعه ان لم يعبر فان تعبر جرى على الأقسام الأربعة (أو) عود له (بملك مسأف)

كبيع أو هبة أو ربح) ولما قدم الحكم الفوات في قوله ككتاب الخ وكان في حكمه بعض تفصيل أشار له بقوله (فإن باعه) المشتري (لا يجزي) أي غير البائع (مطلقاً) أي على الثمن الذي اشتراه أو أقل أو أكثر بعد اطلاعه على العيب أو قبله مادام لم يعد إليه فلا رجوع له بشيء على بائعه فإن عاد إليه رده في الأخير فقط وهو ما ادّباعه (١٠٨) قبل اطلاعه على العيب (أو) باعه للمشتري (له) أي لبائعه

يرد على بائعه وهكذا بائعه إلى أن يحصل تمامه أو يرد على البائع لأول قوله كبيع أو هبة أو ربح أشار به إلى أنه لا فرق بين أن يعود له بمعاوضة أو غيرها ولا بين ما عاد له اختياراً أو جبراً (قوله) ولما قدم الخ أي ولما قدم الكلام على الفوات الحكمي في قوله ككتاب الخ وكان بعض تفصيل أشار الخ (قوله أي غير البائع) أي ولو كان انشأ ذلك المشتري أو بآله قوله بعد اطلاعه على العيب أو قبله (أي وفي كل ما أن يعود ذلك المبيع إليه أولاً فالصوران ثمانية عشرة قوله فلا رجوع له بشيء) أي من الأرض فهذه ست وحاصلها أن المشتري إذا باع ما اشتراه لا يجزيه والحال أنه معيب بعيب قديم ولم يعد ذلك المبيع للمشتري فلا رجوع له على بائعه بأرض العيب سواء باعه بمثل الثمن الذي اشتري به أو أقل منه أو بأكثره سواء باعه بعد اطلاعه على العيب أو قبله وهذا الإطلاق في الثمن قول ابن القاسم وقال ابن الموارز أن باعه بمثل ما اشتري به أو بأكثره ولا رجوع له وإن باعه بأقل مما اشتري به فإن كانت تلك القلة ما ولفه لا سواق فكذا ذلك وإن علم أن القلة من أجل العيب كأن يبيعه أو يبيعه ظاهراً أن العيب حدث عنده فإنه يرجع على بائعه بالأقل مما أنقصه من الثمن أو قبضته وجعل ابن رشد وابن يونس وعياض قول ابن الموارز في قول ابن القاسم وكان على المصنف أن يبيعه على ذلك (قوله رده في الأخير) أي في أحوال الثمن الثلاثة وأما في الأول فلا رد له في الأول الثمن الثلاثة لأن بيعه بعد الاطلاع على العيب يعد رصاً بالمبيع (قوله أو باعه المشتري له) أي قبل اطلاعه على العيب وقوله أو بأكثر أي أو باعه قبل اطلاعه على العيب لبائعه بأكثر من ثمنه الأول وقوله إن دلس أي إن علم به حين البيع وكنهه (قوله فلا رجوع للمشتري) أي بشيء من الأرض وقوله فيما قبل هذه المسئلة أعني ما ادّباع المشتري لبائعه بأكثر من الثمن وكان البائع مدلساً وما قبلها ما ادّباع المشتري لا يجزي أو باع لبائعه بمثل الثمن (وقوله وليس له رد المبيع) أي ليس للبائع الأول الذي اشتراه تأييداً على المشتري الذي باعه له (قوله) ولقد أحسن في حذف صفة فلا رجوع لا حذف مرجع الصمير في المسائل المذكورة (والأ) يمكن البائع الأول مدلساً (رد) المبيع على المشتري الأول (ثم رده عليه) أي على البائع الأول إن شاء وأخذ ثمنه منه وهو الثمانية فتقع المقاصة في الثمانية وبفصل للبائع الأول درهمان (و) إن باعه المشتري الأول قبل اطلاعه على العيب (له) أي لبائعه (بأقل) مما اشتراه به منه كالمواضع ثم اشترا منه ثمانية (كامل) البائع الأول للمشتري ثمنه ويدفع له درهمين

(بمثل ثمنه) دلس بائعه الأول أم لا (أو بأكثر) من ثمنه (إن دلس) بأن علم بالعيب حين البيع وكنهه كان باعه مدلساً بثمانية ثم اشتراه بعشرة (فلا رجوع) للمشتري فيما قبل هذه على البائع الأول ولا للبائع الأول في هذه على بائعه وهو المشتري الأول بما أخذه من الزيادة وليس له رد المبيع عليه لظلمه بتدليس وسبباً في قوله وفرق بين مدلس وغيره ولقد أحسن رحمه الله في حذف صفة فلا رجوع لا حذف مرجع الصمير في المسائل المذكورة (والأ) يمكن البائع الأول مدلساً (رد) المبيع على المشتري الأول (ثم رده عليه) أي على البائع الأول إن شاء وأخذ ثمنه منه وهو الثمانية فتقع المقاصة في الثمانية وبفصل للبائع الأول درهمان (و) إن باعه المشتري الأول قبل اطلاعه على العيب (له) أي لبائعه (بأقل) مما اشتراه به منه كالمواضع ثم اشترا منه ثمانية (كامل) البائع الأول للمشتري ثمنه ويدفع له درهمين

المقص

نفسه ويدفع له درهمين دس أم لا ولما قدم أن المبيع ذو رجوع ليدع المشتري به بعد خروجه منها يرد ما لم يتغير كالأقسام المتغير الحادث عند المشتري لئلا يفتد حذونه بعد خروجه من يده ويؤده لها

معروفة قيمته بقوله
(وقوما) أي القديم
والحدث (تقويم) أي
بسبب تقويم (المبيع)
صحيحا ومعيبا فاستفيد
منه ثلاث تقويمات أي
حيث اختار الرديف قوم
صحيحا بعشرة مثلا وبالقديم
بثمانية وبالحدث بمائة
سنة فإن رد دفع خمس
الذهب وإن تماسك أخذ
خمسه فإن اختار التماسك
لم يحتج إلا لتقويمتين
صحيحا ومعيبا بالقديم فقط
ليعلم النقص ليرجع بارشه
فتأمل وتعتبر التقويمات
(يوم ضمه المشتري)
لا يوم العقد ولا يوم الحكم
ولا القديم يوم صمان
المشتري والحدث يوم
الحكم خلافا لراعيهما (وله)
أي للمشتري (نراد)
المبيع العيب ولم يحدث
عنده عيب (بكسبغ)
كسر الصاد ما يصبغ به
وبفتحها المصدر ولو بالهاء
رجع إلى الصبغ وأدخلت
الكاف الحياطة والكمد
وكل ما لا ينفصل عنه أو
ينفصل بفساد (أن)
يتماسك ويأخذ أرش
القديم أو (يرد ويشتري)
الزوب (بما راد) بصعده
على قيمته غير محبوب
معيبا فإذا قيل قيمته
أم لا والتقويم (يوم المبيع)

معبد صـ بـ غـ شـ رـ نـ وـ بالصـ غـ خمسة وعشرون ومئذراة الصـ غـ الخمس وياون شر يكابه وـ واء دلس
على الاظهر) صوبه على الارجح قال بعضهم وانظروا ان المراد بيوم البيع

تتفق أي في الرقيق الذي ظالمات أقامته عسدة ولو حذف قوله مما لم يعلم لكان أحسن أو يجاب أيضا بان في الكلام حذف الواو مع ما عطف أي ومما علم والأقوال تبرى مما لم يعلم لا يتصور فيه ذلك ليس حتى يحتاج الفرق (ورد سار جعل) أخذ من البائع وردت السعة على البائع يعيب فان كان البائع مدلسا فلا يرد السهم سار جعل على (١١١) البائع بل يفوز به وان كان غير مدلس رده وهذا

ان كان رد السلعة يحكم
حاكم وأما ان قبلها
البائع بلا حكم فلا يرد
الجعل (و) رد (مبيع)
نقله المشتري لموضعه
ثم اطلع على عيب (لحله)
متعلق برده المقدور أي ان
رده للمحل الذي قبضه
فيه المشتري على البائع
ان كان مدلسا ولو بعد
وعليه أيضا أجرة نقل
المشتري له لموضعه التي
عرها وقوله (ان رد)
المبيع على بائعه (يعيب)
راجع للمسائل الستة
(والا) يكن البائع مدلسا
(رد) أي فرده على
المشتري (ان قرب)
الموضع لدى نقله بأن
لم يكن في نقله كلفة (والا)
بأن بعد (فات) بنقله
ورجع المشتري بأرش
العيب ثم مثل للعيب
المتوسط الحادث عند
المشتري مع وجود القديم
بقوله (كعيب دابة)
أي هزأها (وسمها)
سمها يدا لا ماصلاحت به
فليس يعيب ثم جعل
اسم من المتوسط ضعيف
والمتقدم أنه ان رد بالقديم
لا يلزمه أرش السهم
وان تماسك فله أرش
القديم وعلى هذا فهو
ليس من المتوسط ولا من

البرى من عيب لم يعلم به في رده (قوله لكان أحسن) أي لان التبري المطلق هو الذي يفتقر فيه المدلس
من غيره وأما اذا تبرأ مما لم يعلم ولا يتصور فيه تدليس (قوله أو يجاب) عطف على قوله في رده (قوله ورد
الخ) أي وقر في رد السهم سار جعل لا أخذ من البائع بين مدلس وغيره (قوله اذا كان رد السلعة يحكم حاكم)
أي كالمحل الذي قبضه قديم قامت البيعة على قدمه وحكم الحاكم بالرد (قوله فلا يرد الجعل) أي كان البائع
مدلسا أو لا وهذا كله ذالم يعلم السهم سار بالعبث أما ان علم به وكتبه فلا جعل له طمعا وهذا كله اذا رد
المبيع وأما اذا تم المبيع فابن يوس يقول له الجعل المسمى له اذا لم يتفق مع البائع على التدليس والا فجعل
مشله والقاسي يقول له جعل مثله اذا علم مطلقا اتفق مع البائع أم لا فان لم يعلم فله الجعل المسمى انظر بن
واعلم ان الأصل في جعل السهم سار أن يكون على البائع عند عدم الشرط أو العرف ولو اشترطه البائع أو
السهم سار على المشتري أو تبرع به المشتري على السهم سار ابتداء فان المشتري ادارد المبيع على البائع يرجع
به على البائع ثم البائع اذا كان غير مدلس يرجع به على السهم سار وان كان مدلسا فلا يرجع به عليه وانما
رجع به المشتري على البائع لان أصله عليه وللمشتري رده عنه كجزء من الشئ (قوله ومبيع لحله) عطف
على سهم سار أي ورد مبيع الخ أي وقرق ببر مدلس وغيره في رد مبيع لحله الذي اشتراه منه وفي الكلام حذف
والأصل فان كان مدلسا رده لحله ان رد يعيب ولا راسا ان قرب وحاصله أن البائع المدلس عليه رد
المبيع الذي نقله المشتري للمحل الذي قبضه منه المشتري وعليه أيضا أجرة نقل المشتري له البيعة ويرجع
المشتري عليه بها ولا يرجع له بأجرة حله اذا سار به الا أن يعلم البائع المدلس أن المشتري ينقله لبلده
والا لزمه أجرة الحمل لسدرة واسعاره بحمل قصه وأما البائع غير المدلس فلا يلزمه رد المبيع لحمل قصه بل
رده لحمل قبضه على المشتري ان قرب ذلك المحل فان بعدات الرد (قوله والاراد ان قرب الخ) ماد كره المصنف
من التفرقة بين القرب والبعد اذا كان البائع غير مدلس تبع فيه المتبسط والذي لا يوس راسا رشدا أنه
اذا نقله والحال ان البائع غير مدلس وهو كعيب حدث عنده فيخير بين أن يرده لحله أو يتماسك ويرجع
بأرش العيب القديم ولا فرق بين قرب وبعدها عدوى (قوله راجع للمسائل الستة) أي وهو من
التصريح بما لم السرا كما قاله شيخنا (قوله فهو ليس من المتوسط الخ) أي فهو ليس يعيب أصلا وانظر
ما وجه أحده أرش لقديم اذا تماسك حيث كان السهم غير عيب أصلا مع أن مقتضاه أنه اذا تماسك
لا شئ له وان رد فلا شئ عليه لما مر من أن من اشترى سلعة واطلع عليها على عيب قديم ما به يخبر بين ردها
ولا شئ عليه أو يتماسك ولا يلامى له ولا يأخذ أرش لقديم الا اذا فات الرد أو حدث عنده عيب متوسط
(قوله في مطلق التعجب) أي وار كالتعجب بر فيه معاير التعجب بر في المتوسط (قوله وعي الخ) أي ان
العمى وما بعده اذا حدث منه شئ عند المشتري فهو من المتوسط بوجوب للمشتري الخيار بين رد ودفع
أرش الحادث والتماسك واحد أرش القديم (قوله وزويج أمة) أي بجرأو بعد حصول دخول أولا
(قوله وكذا عند) أي فترويح عيب متوسط على الراجح كما يفيد ح (قوله وان لم يكن عيب تزويج)
أي بأن ردت لأمة أرحصل لها عي ثم ردت (قوله وان تماسك فلا شئ له الخ) الذي لابن عامر أنه اذا
تماسك أخذ أرش القديم وذا رد فلا شئ عليه وهذا هو الموافق لما مر عن ابن يونس في قوله وحبر به
الحادث لكن ماى الشارح هو الذي نقله ابن عرفة ومثله في تكميل التقييد ووصى التكميل قال أبو
اسحق وابن محرر والمأزى سعة القوم أن يقال في قيمتها المائة وبالعيب القديم ثمانون
وبالقديم عيب المكاح الحادث عند المشتري ثمانون فان كانت قيمتها بالقديم وعيب المكاح وزيادة
الولد ثمانين أو تسعين فقد جبر الولد عيب المكاح للمشتري أن يحبسها ولا شئ له أو يرد هاو يأخذ جميع

المفيت ولا من انقلر وأحيب بان من عده من المتوسط كالمصنف أو اد أنه منه في مطلق التخيير ومفهوم دابة أن هزال وسمن الرقيق
ليس يعيب وهو كذلك (و) حدوث (عمى وشلل وزويج أمة) وكذا عيب على الراجح (وجس) العيب الحادث وان لم يكن عيب تزويج
(بالولد) الحاصل عند المشتري فيصير كان لم يحدث عنده عيب وان رد ولا غرم وان تماسك فلا شئ له ان كانت قيمته

نقص النقص أي تساويه أو ترددها في النقص ردمع أو لدماع في شأني من قوله أنه أخذ القديم قوله (الآن قبله) البائع (بالحدث أو
يقول) العيب الحادث جدا بحيث لا يؤثر (١١٣) نقصا في الثمن (فكأنه لم) في المشتري فلا خيار للمشتري في التماسك وأخذ الارش بل

عنه وان كان قيسه بجماد كرسيعين خير في أمساكها من رجوعه بأرش العيب القديم وهو خمس الثمن
وردها مع ما نقص عنده وهو عشر الثمن اه كلام التكميل وذكر ابن عرفة في سماع ابن القاسم لو اشترى
بدارية فزوجها فولدت ثم وحدثهم عيبا فادعوا بولدها أو ولدتها ولا شيء له إذا جاز الولد عيب التزويع
اهن (قوله نجر النقص) أي أرش النقص الحادث عنده (قوله أي تساويه أو تزيد) أي كالألو كانت قيمتها
سالمة مائة وبالعيب القديم تسعين وبالعيبين ثمانين وبالنظر للولد تساوي تسعين أو خمسة وتسعين في غير
المشتري فهم ما أم أن يرد ولا شيء عليه أو يتماسك ولا شيء له على ما قال المشرح وهذا صريح في أنه إذا
كانت قيمة الولد أكثر من أرش الحادث أنه لا يشارك البائع بالإنذار بخلاف الصبيغ وأهل الفرق أن
الصبيغ يشبه بخلاف الولد (قوله فان نقصت الخ) أي كالألو كانت قيمة الامة سالمة مائة وبالعيب القديم
ثمانين وبالعيبين ستين وبالنظر للولد تساوي سبعين فانه إذا رد الامة بردها عشر الثمن وان تماسك برجع
بخمسة (قوله لأن يقبله الحادث) أي بدور أرش (قوله أو يقبل) بالخزم عطف على توسط من قوله ان
توسط أي ونعير المبيع ان قبل فكأنه لم ولا يصح عطفه على يقبله لانه استثناء من المتوسط فيكون
المعطوف منه مع أنه قسيمه قاله شيخنا (قوله بل اغتاله التماسك ولا شيء له أو لرد ولا شيء عليه) وذلك لانه
اغتاك له التماسك وأخذ القديم لحارته نعزم أرش الحادث إذا رد فحيث سقط عنه حكم العيب الحادث
انتهت العلة وانما اعتبر العيب القليل إذا كان قدما فيرد به كما مر بخلاف القليل إذا كان ناديا به غير
معتبر أليس له أن يتماسك معه وبأخذ أرش القديم لان البائع يتوقع ندائسه فلا رد عليه بالقديم
مطلقا قبيلا كان أو كتب ارجحلاي لمشتري وهذا الاستحسان والقياس التسوية بإلغاء القليل فيها أو
اعتباره فيها (قوله يحس ألمها) أي المدافعة بعضها ببعض (قوله والظاهر أن ما راد على لو اخدم وسط
في لرائحة) أي وأما في غيرها فهو غير متوسط بخلاف الاصبيغ فانه من المتوسط مطلقا وذهب الامة من
المتوسط في لرائحة لاني الوحش وانظر ذهاب ما راد على الاغلة فيها هل هو يسير كالاغلة أو من المتوسط
(قوله أو للبلد التي يتجرها) أي يتجر بالسلعة فيها (قوله وأما غير المعتاد) أي كتحصيل الشقة قلع مركب
سوء كانت الشقة من حرير أو من كتان أو من صوف كما قال شيخنا لا من خصوص الحرير كما هو ظاهر صبيغ
(قوله ففوت) أي للرد ويرجع المشتري بأرش القديم (قوله والخروج عن العرض المقصود) أي والتعبر
الخروج عن المنافع المقصودة من البيع لادهاها لها (قوله فالارش) أن فارش القديم متعين للمشتري على
البائع فيقوم سائلا ومعيه بالقديم ويأخذ المشتري من الثمن النسبة وظاهره فوات الرد وأخذ الارش
ولو رضى البائع بقوله الحادث لذي لا يذهب عيبه وظاهره أيضا تعين الارش ولو حدث عند المشتري
جابر لما حدث عنده ولا يأتي مما قول المصنف سابق في العيب الحادث المتوسط رجربه الحادث أي وجبر بما
حصل عند المشتري من الامور الموجبة لزيادة غنمه كخياطة وصنغ وطرز وكذا العيب الحادث كقائه عيب
وقال الشيخ السالم القياس أن يحرق ذلك هما فاداجر بخياطة ويحرقها صار متوسطا ولا يقال ذلك العيب
بالحر كانه لم في حق المدلس لا هذا في المتوسط ابتداءه شيئا عدوي (قوله ككبر صغير الخ) عاقل أم لا
أما الصغير العاقل فلا يبراد منه الدحول على النساء فاداجر أي بلغ فقد زال المقصود منه وأما غير العاقل
فصغيره يبراد لجمعه ويكره يبرول ذلك الامر المقصود منه (قوله وهو ما) أي كبر أضعف القوى أي السمع
والبصر وأضعف المنفعة المقصودة منه أي أضعفه عنها (قوله واقتضاض بكر) أي فاد اقتصضا ثم طلع
على عيب قديم تعين التماسك بها وأخذ أرش العيب القديم وظاهره كان البائع مدلسا لا وهذا القول
حكاه ابن راشد في كتابه المسمى بالمذهب في تحرير المذهب وهو أحد أقوال ثلاثة في المسئلة تأيها قول مالك
ان لا اقتضاض من المتوسط فان شاء تماسك وأخذ أرش القديم وان شاء رد ودفع أرش البكارة ولو كان
مدلسا وقيد به الباعث بالعليه وارتضى ح ما لم يرام وان عارى من الاطلاق كما قال شارحنا وتأنيها قول ابن
الكاتب ان كان البائع غير مدلس فهو متوسط كما قال مالك ان كان مدلسا ان نعم ان كان أحد أرش القديم

اغتاله التماسك ولا شيء له
أو الرد ولا شيء عليه ومثل
للقليل جدا بقوله
(كوعك) سيكون العيب
وقد تفتح وهو امر اض
يخف المهار وهذا أولى
من تفسيره غث الخبي
أي خفيفها لا يتكرر
مع قوله وخفيف حتى
(ورمد وصداع) يصم أو
له وجميع الرأس (وذهب
ظفر) ولو من رائحة
والظاهر أن ما راد على
الواحد متوسط في الرائحة
فقط (وخفيف حتى)
وهو ما لا يمنع التصرف
(ووطء ثيب وقطع) لشقة
(معتاد) للمشتري أو
للبيد التي يتجر بها
كقطعها نصفين دلس
أم لا وكجهلها فبصار أو
قباهان دلس والافتوسط
وأما غير المعتاد ففوت ثم
شمرع كإيمان القسم الثالث
وهو المفيت بقوله (و)
التعبر الحادث عند
المشتري (المخرج عن)
العرض (المقصود) من
المبيع (مفيت) للرد
بالقديم ولو دلس البائع
وإذا كان مفيتا (فالارش)
متعين للمشتري على
البائع عند التمازج وأما
عند التواصي فعلى
ما تراضيا عليه (ككبر
صغير) عند المشتري عاقل
أو غير (وهرم) وهو
ما أضعف القوى والمنفعة
أو أكثرهما (واقتضاض بكر) بالقاف وبالهاء والمعتمد أنه من المتوسط ولو في العلية وما مشى عليه المصنف ضعيف وإن

(وقطع غير معتاد) كجعل الشقة برانس أو قلاعا للمركب واستثنى من قوله فالارض قوله (الا أن يمان) العيب عند المشتري (بعيب التديس) من البائع كتدليس بحرابه فحارب فقتل (أو يمانك) سماوي زمينه (أي زمن عيب التديس) (كوتة) ولو حكما كان لم يعلم له خبر (في) زمن (أياقه) الذي دلس فيه بأن اقتحم نهر أو تردى أو دخل (١١٣) جوارف شته حبة فأت فان المشتري يرجع على

البائع بجميع الثمن واحترز بقوله زمينه الخ عما لو مات سماوي في غير حال تلبسه بعيب التديس ولا يرجع ثمنه بل بأرض القديم فقط ولما ذكر هلاكه عند المشتري بعيب التديس ذكر ما إذا هلك به عند المشتري من المشتري بقوله (وان باعه المشتري) قبل اطلاعه على العيب (وهلك) عند المشتري منه (بعيبه) أي عيب التديس (رجع) المشتري الثاني (على) البائع الاول (المدلس ان لم يمكن) رجوعه (على بائعه) هو لعمده أو غيبته ولا مال له حاضر (بجميع الثمن) الذي أخذه المدلس لكشف العيب أنه لا يستحقه بتدليس (فان) ساوى ما خرج من يده فواضح وان (راد) الثمن الاول المأخوذ من المدلس على ما خرج من يده (فللثاني) أي فالزائد للبائع الثاني وهو المشتري الاول بحفظه له المشتري الثاني حتى يدفعه له أو لورثته (وان نقص) المأخوذ من المدلس عما خرج من يده (وهل) البائع الثاني (يكمله) للمشتري منه لا يقبض هذا الزائد

وان رد فلا شئ عليه والمعتد من هذه الاقوال ثانيا (قوله وقطع غير معتاد) أي سواء كان البائع مدلسا أم لا وما من قول المصنف وقرئ بن مدلس وغيره ان نقص أي المبيع بفعل المشتري فمحمول على الفعل المعتاد وأما غير المعتاد فهو مقيت مطلقا كان مدلسا أو غيره (قوله كجعل الشقة برانس أو قلاعا) أي سواء كانت حريرا أو قطننا أو كنانا (قوله الا أن يمان) أي انه اذا حدث فيه عند المشتري مفوت للرد ثم هلك عند بسبب عيب التديس وكذلك اذا لم يحدث فيه عند المشتري مفوت مكررا مع قوله سابقا كهلاكه من التديس وذ كره هناك لجميع النظائر وذ كره هنا لا به عمله وأما قول عبق انه غير مكرر لانه فيما تقدم لم يحدث فيه عند المشتري عيب مقيت وانما هلك بالقديم فقط وماها حدث فيه عند المشتري عيب مقيت وهلك بالقديم أيضا فلما افهم أنه لا يرجع عما لا بالارض نظر المحدث عنده نفسه على أنه يرجع بالثمن في هذه الصورة المذكورة ففسه نظر والحق التعميم فيماها وفيما امر أي لا فوق بين أن يكون حدث عند المشتري مقيت ثم مات بعد ذلك بالقديم أولا (قوله كتدليس بحرابه الخ) أي وكما لو باعه أمة حاملا ودلس عليه بحملها فأت من الولاية فخرج على البائع بجميع الثمن لموتها بعيب التديس (قوله ان اقتحم) أي دخل (قوله أو تردى) أي سقط من محل عال كجبل لاسفل فأت (قوله بجميع الثمن) أي لا بأرض القديم فقط ولا شئ على المشتري فيما حدث عنده من الهلاك (قوله عما لو مات سماوي في غير حال تلبسه بعيب التديس) أي كالودلس البائع ما به فأت من غير أن يحصل الباق (قوله ما إذا هلك به) أي بعيب التديس (قوله منه) أي من المشتري (قوله فان سار) أي الثمن الذي أخذه من المدلس (قوله ما خرج من يده) أي ما خرج من يد المشتري الثاني كالوبا عه المدلس بعشرة وباعه المشتري منه بعشرة (قوله وان راد) أي كالوبا عه المدلس باثني عشر وباعه المشتري منه لاخر بعشرة وقوله فالزائد للبائع الثاني وهو المشتري الاول بحفظه له أي اذا سلمه الاول ذلك الرائد رصاه والا فلا دل منع الثالث من أحد تلك الزيادة لان الثالث غير وكيل للثاني حتى يقض له من الاول قهرا عنه وقد يرى الثاني الاول من ذلك الزيادة (قوله وان نقص) كالوبا عه المدلس بعشرة وباعه المشتري منه لاخر باثني عشر (قوله فهل يكمله الخ) وهذا القول حكاه الماردي وابن شاس (قوله أريلا يكمله له) وهو ما حكاه في النوادر وفي كتاب ابن بوس (قوله لا به لما رضى الخ) ان قلت انه امر صي با بعا عه لصورة انه لم يكمله الرجوع على الثاني فالجواب أنه يمكنه كان أن يصبر حتى يحضر الثاني أو يحصل له يسار فله الم يصبر لحضوره لم يكن له رجوع عليه (قوله وانما يرجع على بائعه بالارض) أي بأرض العيب القديم وفيه ان بائعه ليس مدلسا حيث يأخذ منه أرض العيب الا أن يقال ان يده كيد بائعه مدلس كذا قيل ونأمله (قوله ثم هو) أي بائعه وهو المشتري الاول (قوله بالاقل من الارش) أي الذي دفعه أو بما يكمل الثمن الاول وذلك لان من حجة المدلس أن يقول ان كل الارش أقل لم يقص عليك تديس سوى ما دفعته من الارش فدفعه وان كان الثمن أقل يقول له لا رجوع لك على لو هلك بيدك الا بما دفعته لي بخذه هذا والاول للشارح أن يقول بالاقل من الارش والثمن الاول كما يشهد له التوجيه الذي قد علمته وأما قول عبق ثم يرجع هو على المدلس بالاقل من الارش أو كان الثمن الاول مراده كما قاله شيخنا العدوي الثمن الاول بكامله وليس مراده تتمته اه فاداناه المدلس بعشرة ليدفعه زيدا لعمرو وبائة با طام عمر وفيه عيب قديم ويرجع على زيدا الذي باعه وأخذ منه أرض العيب فان أخذ منه خمسة بعين أن يرجع لها على بائعه المدلس فان أخذ عمر من زيد أرض العيب خمسة عشر رجع على بائعه المدلس بعشرة التي هي الثمن

(١٥ - دسوقي ثالث)

منه ويرجع عليه به أولا يكمله له لا به لما رضى بالتباعد الاول ولا رجوع له على الثاني (قولان) ومفهوم قوله ان لم يمكن على بائعه أنه ان أمكن ولا رجوع له على المدلس وانما يرجع على بائعه بالارض لانه غير مدلس ثم هو يرجع على بائعه المدلس بالاقل من الارش أو بما يكمل الثمن الاول ولما امرى الكلام على العيب

الثابت المشتري به الرد في الكلام على تنازع المتبايعين في العيب أو في سبب الرد فيقال (ولم يحلف المشتري ادعى ر وقب) العيب
أي ادعى البائع عليه أنه رآه وأنكر المشتري بل يرد بلا يمين (الا) أن يحقق البائع عليه الدعوى (بدعوى الراء) أي أنه أراه له هو أو
غيره فإن حلف رد وان نكل ردت اليه يمين على (١١٤) البائع ومثل دعوى الراء ما إذا أشهد على نفسه أنه قلب ومابن (ولا)

يخلف أيضا ان ادعى عليه
(الرضا به) حين اطلع عليه
(الا) أن يحقق عليه
ذلك (بدعوى مخبر) أي
دعوى البائع ان مخبرا
أخبره برضا المشتري
بالعيب حين اطلع عليه
ولم يسمه البائع فله تخليفه
فان سماه بأن قال أخبرني
فلان حلف المشتري أيضا
ان لم يكن أهلا للشهادة
بان كان مسخوطا او كان
أهلا لم يسم البائع
بشهادته فان قام بشهادته
أي بآبائات الرضا بالعيب
بشهادته له فله ان يخلف
معه ويتم البيع ولا يفيد
المشتري حينئذ دعوى
عدم الرضا والحاصل
ان المتبايعين اذا تنازعا
ولم يشهد للبائع شاهد
عدل فالقول للمشتري
بلا يمين ان ادعى عليه
البائع الرؤية او الرضا
عند الاطلاع في الحنفى
وبيمين ان ادعى عليه
الراء أو أشهد على نفسه
بالتقليب أو ادعى عليه
انه أخبره بالرضا به مخبر على
ما تقدم كان القول قد
قول البائع بلا يمين اذا باع
عبدًا فأبقى مثلاً عند

الاول بكتابه (قوله الثابت) أي الذي ثبت للمشتري به الرد (قوله على تنازع المتبايعين في العيب) أي
وهو المشار له بقوله ولا يبيع أنه لم يأتى وقوله أو في سبب الرد به هو المشار له بقوله ولم يخلف مشترا الخ (قوله
ولم يخلف الخ) يعني أن المشتري اذا اطلع على عيب قديم وأراد الرد فقال له البائع أنت رأيت وقت الشراء
وأكررت رؤيته فطلب البائع عيبه فان المشتري لا يلزمه يمين ويرد المبيع بلا يمين وقول المصنف ولم يخلف
يصح فيه صم الباء وفتح الحاء وتشديد اللام أي ليس للبائع تخليفه ويصح فتح الباء وسكون الحاء
وكسر اللام أي لم يقض الشرع بتخليفه (قوله ما إذا أشهد) أي المشتري انه قلب المبيع ومابنه أي ثم بعد
مدة قال أنا لم أطلع على هذا العيب القديم وقت التقليب وقال له البائع بل اطاعت عليه فليس له أن يرد
الا اذا حلف فان نكل حلف البائع أنه اطلع عليه حين البيع ولم المشتري البيع (قوله ولا يخلف أيضا
ان ادعى) أي البائع عليه الرضا يعني أن البائع اذا ادعى على المشتري أنه حين اطلع على العيب رضى به
وأنكر المشتري الرضا به فانه لا يلزمه يمين وله أن يرد المبيع من غير يمين (قوله ولم يسمه) أي لم يسم البائع
ذلك المخبر (قوله فله تخليفه) أي بعد أن يخلف البائع أولا لقد أخبرني مخبرا بالرضى به حين اطلع
عليه كما نقله ابن عرفة عن ابن القاسم واختاره ابن أبي زمنين وطاهر المدونة كطاهر الشارح الاطلاق
أي ان المشتري يخلف مطلقا اذا لم يسم البائع له المحرر سواء حلف البائع لقد أخبرني مخبرا ولم يخلف
(قوله فان سماه) حاصله أن المخبر اذا سماه البائع يستل فان صدق البائع على أنه أخبره وكان أهلا للشهادة
وقد قام بها البائع حلف البائع معه لانه شاهد عدل وسقط الرد عليه وان كان مسخوطا أي فاسقا أو أهلا
ولم يسم البائع بشهادته حلف المشتري أنه ما رضى ورد وانما وجبت عليه اليمين وان كان المخبر مسخوطا
لان تصديقه مما يرجح دعوى البائع في الجملة فان كذب المخبر البائع فالطاهر أنه لا يمين على المشتري انه
ما رضى سواء كان المخبر عدلا أو مسخوطا كما قاله المسنوي خلافا لما ذكره عقب من اليمين اه بن
(قوله حلف المشتري أيضا) أي وسقطت اليمين عن البائع حيث سماه (قوله ولم يشهد للبائع شاهد
عدل) أي بأن لم يكن له شاهد أصلا أو له شاهد مسخوط وقوله ان ادعى الخ أي ولم يحقق عليه الدعوى
وقوله وبيمين ان ادعى الخ أي ان حقق عليه الدعوى بأن ادعى الخ (قوله عند الاطلاع في الحنفى) أي عند
الاطلاع على العيب اذا كان العيب خفيا (قوله كما ان القول قول البائع بلا يمين الخ) أي لانه لو ممكن
المشتري من تخليف البائع لحلفه كل يوم على ما شاء من عيب يسميه أنه لم يسمه وهو به قاله في المدونة
(قوله يجوز فتح الهمة) أي بناء على أن في الكلام حذف حرف الجر أي لم يخلف بأنه لم يأتى أي لم يخلف
حلفا مصورا بذلك وقوله وكسرها أي على الحكاية أي حكاية الصيغة التي تصدر من البائع لو كان يخلف
(قوله انه لم يأتى الخ) فرض مثال أي ولم يسرق ولم يزن ولم يشرب ونحو ذلك (قوله لا باقه) علة للمنفى
وهو يخلف أي ان الحلف من البائع لاجل ان البائع بالقرب منى (قوله الا أن يحقق عليه الدعوى) هذا
قول اللخمي وصححه في الشامل وهو طاهر المصنف حيث قال لا باقه بالقرب فان طاهره أن عدم تخليف
المشتري للبائع لكونه اتهمه باقاؤه عنده سبب اباقه عند المشتري بالقرب ففهمه أنه لو حقق عليه الدعوى
كان له تخليفه وطاهر المدونة أن المشتري ليس له تخليف البائع سواء اتهمه بأنه أتى عنده أو حقق عليه
الدعوى بأن قال أخبرني مخبرا باقاؤه عنده وهو طاهر مالا في الحسن والمعتمد ما قاله اللخمي من التقييد

المشتري يقرب البيوع فادعى عليه والمشتري انه ما بقى يقرب البيوع الا لكونه كان يأتى
عبدك وانت قد دلست على كما اشار له بقوله (ولا) يخلف (بائع به) يجوز فتح الهمة وكسرها (لم يأتى) بفتح الموحدة وكسرها من باب
منع وضرب العبد عنده (لا باقه) عند المشتري (بالقرب) وأولى بالبعد الا أن يحقق عليه الدعوى بأن يقول له أخبرني بأنه كان يأتى عندك

قوله تحليفه ولما انتهى الكلام على الغيب المبين جميعه أو المكتوم جميعه شرع بتكليم على ما إذا بين بعضه وكنتم بعضه فقال (و) إن أقر
بائع بعض الغيب وكنتم بعضه وهلك المبيع فاختلف (هل يفرق بين) بيان (أكثر الغيب) كقوله يأتى خمسة عشر يوماً وكان أبى عشرين
(ف) هذا (يرجع) المشتري (بالزائد) الذى كتبه البائع فقط أى بأرشفه وهو (١١٥) الخمسة التى كتها فيقال ما قيمته سلماً ما وان قيل

عشرة قبل وما قيمته على
أه يا نوح خمسة أيام فان
قبل ثمانية رجع بخمس
الثلثم (و) بين بيان (أقله)
كالخمس في المثال وبكم
الخمس عشرة في رجع
(بالجميع) أي بجميع
الثلثم لأنه لما كنم الاكثر
كاه لم يبين شيئا ولا فرق
بين هلا كه فيما بين أو كنم
ولا بين المسافة والازمنة
(أو) يرجع (بالزائد) أي
بأرش ما كنم (مطلقا)
بين الاكثرا والاقل
هناك فيما بين أو كنم (أو)
يفرق (بين هلا كه فيما
بينه) في رجع بأرش
الزائد الذي كنمه سواء
كان هو الاكثر والاقل
(اولا) يهناك فيما بينه بل
فيما كنمه في رجع بجميع
الثلثم (اقوال) ثلاثة
(و) ان ابتاع مقسوما
معيناه تعدد في صفقة
واحدة كعشرة اثواب
بمائة واطلع على عيب
ببعضه (رد بعض
المبيع) المعيب (ببعضه)
من الثمن ولزمه المصن
بالباقى اذ لم يكن المعيب
وجه الصفقة بأن كان
يسويه من الثمن
الصف فأقل واذا كان
قيمة كل ثوب عشرة

(قوله فله تخلفه) أي بعد أن يخاف أنه أخبره مخبر بذلك وأن صرح باسمه كان له تخليفه أيضا وسقطت البيعة عنه وهذا إذا كان المخبر الذي سماه مسخوطاً أو عدلاً ولم يقم المشتري بشهادته والاحلف معه ورد العبد على البائع (قوله يرجع بالزائد) أي على ما ينه وهو ما كتبه البائع (قوله ما قيمته سليما) أي من عيب الأباقي وما ذكره الشارح من تقويمه سليما ثم بالعيب الذي كتبه فحوله في عبثه وخش وهو غير صواب والصواب أنه يقوم معيبا بما بين فقط ثم يقوم معيبا بما بين وبالزائد على ما بين وهو ما كتبه ويرجع بما بينهما فإذا قال البائع إنه يأتى بخمسة عشر يوما وهو يأتى بعشرين يوما فإذا قيل ثمانية رجب بخمسة الثمن ولا يقوم سليما لما فيه من الظلم على المبتاع كذا في بن وغيره ويمكن غشيه كلام الشارح على ذلك بأن يقال أراد بقوله ما قيمته سليما أي مما كتبه وليس المراد ما قيمته سليما أي من عيب الأباقي من أصله (قوله كأنه لم يبين شيئا) أي وسكت هذا القول عما إذا بين النصف وكتب النصف كما لو قال إنه يأتى بخمسة عشر وهو يأتى بعشرين وينبغي على هذا القول أنه يرجع بأرش الزائد على ما بين أي يرجع بأرش ما كتبه مثل ما إذا بين الأكثر وأتم الأقل كذا في خش وعبيق قال شيخنا بل وكذا ينبغي أن يقال ذلك على القولين الاثنين (قوله ولا بين المسافة) أي كما إذا كان شأنه يأتى بعشرين يوما فيبين البائع بعضها ويكتب بعضها وقوله واللازمة كما إذا كان شأنه يأتى بعشرين يوما فيبين البائع بعضها ويكتب بعضها (قوله أو بالزائد) أي بأرش الزائد على ما بين وهو ما كتبه (قوله أو يفرق بين هلاكه الخ) حاصله أنه يفرق بين أن يهلك المبيع فيما ينسبه البائع فيرجع المشتري بأرش ما كتبه على البائع كان هو الأقل أو الأكثر بين أن يهلك فيما كتبه فيرجع هلك البائع بجميع الثمن سواء بين الأكثر أو الأقل فلو ادعى البائع أنه هلك فيما كتبه فيه ما يبينه فالظاهر العمل بقول المشتري (قوله أو لا يهلك الخ) لو عبر المصنف بقوله وغيره بدل قوله أولا كان أحسن إذ وجبوا بهم أن قوله أولا قول رابع وأنه قسم قوله هل يفرق ولا جل أن يسلم من عطفه بأومع أن البيعية لا تكون إلا بين شيئين (قوله أقوال ثلاثة) الأول لا بين يونس عن غير أهل بلد والثاني قول بعض أهل بلد بين يونس والثالث قول أبي بكر بن عبد الرحمن (قوله عشرة أثواب) أي معبسة (قوله فاطم على عيب ببعضه) أي أو استحق بعضه لأن استحقاق بعض المعيب المتعدد كالعيب (قوله ولزمه التمسك بالباقي) أي بما يخصه من الثمن وليس للمشتري رد الجميع إلا برضا البائع وليس للبائع أن يقول أما أن ترد الجميع أو تأخذ الجميع كما قاله ابن يونس وقال ابن عرفة هو ظاهر المسدود بخلاف التوسعي انظر ح (قوله بأن كان ينوبه) تفسير لما إذا كان المعيب ليس وجه الصفعة أما لو كان المعيب وجه الصفعة وسبأني في قوله إلا أن يكون المعيب أكثر من النصف (قوله فإذا كان الخ) حاصله أنه يقوم كل سلعة بمفردها على أصل سليمة وينسب قيمة المعيب على أنه سليم إلى الجميع ويرجع بما يخص المعيب من الثمن كما أوضح ذلك بقوله فإذا كان الخ وللتقويم طريقة أخرى غير هذه وحاصلا أن يقوم الأثواب كلها سلمة ثم تقوم ثانيا بدون المعيب وتنسب القيمة الثانية للدولى وبذلك النسبة يرجع بما يخص المعيب من الثمن (قوله وأما المثلى) أي وأما لو كان المبيع مثليا أو كان مقوما غير معيب كالموصوف في الدمه ثم اطلع على عيب في بعضه بعد قبضه سبأ ثمان أهما يرجعان فيهما بمثل ما ظهر معيبا أو استحق سواء كان أقل الصفعة أو أكثرها وهذا محترق وقوله وإن ابتاع مقوما معيبا (قوله وهذا) أي قول المصنف رد بعض المبيع بحصته من الثمن ظاهر الخ وقوله إن كان الثمن عيبا أي كانه دينار (قوله أو مثليا) أي مكبلا أو موروثا أو معدودا كما إذا

والمعيب واحد أو اثنين إلى خمسة رجع بعشر الثمن وهو عشرة في المثال أو خمسة وهو عشرون إلى نصفه وهو خمسون وأما المثلي والشائع
ففيه إيمان وهذا ظاهر إن كان الثمن عينا أو مثليا فإن كان سلعة كالأشياء بعبد فأشار به بقوله

كان الثمن مائة أردب أو مائة قطار (قوله ورجع بالقيمة أي قيمة ما يقابل المعيب من السلعة) الأولى
 أن يقول أي ورجع بنسبة قيمة المعيب إلى جميع المبيع من قيمة السلعة ليوافق قوله الثاني ورجع
 بعشر قيمة العبد أو الدار (قوله ورجع بعشر قيمة العبد) أي على المعتمد خلافاً لمن قال يرجع بقيمة
 عشر العبد ولا شك أن قيمة عتق العبد أقل من عشر قيمته وحاصل فقه المسئلة أن الثمن إن كان مقوماً
 كدار أو عبد أو كتاب أو ثوب أو طلع المشتري على عيب في بعض المبيع فقال أشهب يرجع ثمري كافى الثمن
 المقوم بما يقابل المعيب وقال ابن القمام لا يرجع ثمري بكالبايع في الثمن لضرر الشريعة وإنما يرجع بالقيمة
 من الثمن وعلى هذا القول فاحتماف فقبل معناه أنه يرجع بنسبة قيمة المعيب لقيمة المبيع من قيمة
 المقوم الواقع غناؤه وما في التوضيح والموافق إذا كان المعيب ثوباً فبقا لقيمة عشرة نسبته لثلاثة قيمة
 الأثواب المبيعة العشر فيرجع بعشر قيمة الدار الواقعة غناؤه وهذا هو المعتمد وعليه مشى شارحنا هنا
 وقبل معناه أن المشتري يرجع بقيمة ما يقابل المعيب من الثمن فإن كان المعيب ثوباً يرجع بقيمة عشرة
 الدار وعلى هذا مشى شارحنا أولاً حيث قال ورجع بقيمة ما يقابل المعيب من السلعة فتأمل (قوله
 وهكذا) أي وإن كان المعيب ثوبين يرجع بخمس قيمة العبد أو الدار لبقية خمسة هما وإن كان المعيب ثلاثة
 أثواب يرجع بثلاثة أعشار قيمتهما لبقية ثلاثة أعشارهما وإن كان أربعة يرجع بخمسة قيمتهما لبقية
 خمسة هما وإن كان خمسة يرجع بنصف قيمتهما لبقية نصفهما (قوله ولا يرجع بجزء من السلعة) أي
 ولا يرجع ثمري بك بعشرها إذا كان المعيب ثوباً ولا بخمسها إذا كان المعيب ثوبين وهكذا (قوله أما إن تماسك
 بالجميع) أي بجميع المبيع سليماً ومعيماً بكل الثمن (قوله أو يرد الجميع) أي بجميع المبيع السليم والمعيب
 وبأحد كل الثمر (قوله أو يتماسك بالبعض) أي وهو السليم بكل الثمن ويرد البعض المعيب مجزئاً أي
 وأما التماسك بالبعض السليم بما يقابله من الثمن ويرد المعيب بما يخصه من الثمن فهو ممنوع ولو تراضيا
 على ذلك لحق الله وسبأ في الشرح علة المانع من أن التماسك بالبقية كالشاة عقدة بشم مجهول
 إذ لا يعرف ما ينوب الأقل إلا في ثلثي حال بعد التقويم (قوله هذا) أي ومحل هذا أي محل منع التماسك
 بالأقل وورد المعيب الأكثر بما يوجب من الثمن إن كان السليم كله باقياً وكذلك المعيب وقوله وإن فات أي السليم
 بأن حصل فيه هلاك وقوله وله رد المعيب أي والتماسك بالسليم من العيب لهما لا يخصه من الثمن وقوله
 مطلقاً أي سواء كان وجه الصفقة أم لا وهذا إذا كان الثمن عيباً أو عرضاً وفات وذلك لأنه لو رد الجميع في تلك
 الحالة رد قيمة هالك عيباً ورجع في عين وهو الثمن العين وقيمة العرض الذي قد فات عند البائع وورد
 العين والرجوع فيه إلا فائدة فيه وأما لو كان الثمن عرضاً لم يفت فانه يتعين رد الجميع لأنه لو تمسك بالسليم من
 المعيب الذي هلك عنده يخصه من العرض انقائم والعرض إن المعيب وجه الصفقة لكان كاشاة عقدة
 بشم مجهول إذ لا يعلم ما يخص السليم من ذلك العرض القائم إلا بعد التقويم (قوله فليس له رد المعيب) أي
 من أحد المردوجين يخصه من الثمن والتمسك بالسليم أي بما يخصه من الثمن بل أما أن يتماسك بالجميع
 أو يرد الجميع وطاهر اشرح عدم جواز رد المعيب والتمسك بالسليم من المردوجين ولو تراضيا على ذلك
 وهو ما في خش وعبيق تبعاً لعج لما في ذلك من الفساد الذي مع الشرع منه ولكن رد ذلك طئي وقال الصواب
 جواز ذلك عند التراضي كما ذكره في القسمة من جوارها مراضاة في الخفين ومحورها لا مكان شراء كل
 واحد من الثمر يمكن ورده الآخر ليكمل انتفاعه انظر (قوله وجب رد هماماً أو التماسك بهما معاً)
 أي ولا يجوز رد المعيب منهما بخصته من الثمن لأن الشارع مع من التفرقة بينهما قبل الانعاز بهذا
 حيث لم ترض الام بذلك ولا جاز رد المعيب بخصته من الثمن إلا أن يكون وجه الصفقة بناء على أن الحق
 في عدم التفرقة للام لا لاولد ولا لمنع ولو رصبت الام بذلك ولو كان المعيب أقل من وجه الصفقة (قوله أو
 تعيب) أي عند البائع أو تلف عند البائع أكثره كما إذا اشترى عشرة أثواب فحجبها بالبائع لأجل الثمن

(ورجع بالقيمة) أي
 قيمة ما يقابل المعيب من
 السلعة وتعتبر يوم البيع
 (إن كان الثمن سلعة)
 كعبد أو دار فإذا كان
 المعيب ثوباً رده ورجع
 بعشر قيمة العبد أو الدار
 وهكذا ولا يرجع بجزء
 من السلعة خلافاً لأشهب
 واستثنى من قوله ورد
 بعض المبيع بخصته قوله
 (إلا أن يكون) المعيب
 (الأكثر) من النصف
 ولو ليس بغيره فليس له رده
 بخصته بل أما أن يتماسك
 بالجميع أو يرد الجميع
 أو يتماسك بالبعض
 بجميع الثمن هذا إن
 كان السليم باقياً فإن فات
 قله رد المعيب مطلقاً واخذ
 حصته من الثمن (أو)
 يكون المعيب (أحد
 مردوجين) لا يستغنى
 أحدهما عن الآخر
 كما خفف في أم مصرعين
 أو قرطين أو سوارين
 يلحق العادة بأنه لا يستغنى
 بأحدهما عن الآخر
 فليس له رد المعيب بخصته
 من الثمن والتمسك
 بالسليم (أو) يكون المعيب
 (أما ولدها) الواو بمعنى
 وإذا وجد العيب بأحدهما
 جرد هماماً أو التماسك
 بهما معاً (ولا يجوز)
 للمشتري (التمسك بأقل
 استثنى) أو تعيب (أكثره)
 بخصته من الثمن

أولا ثم تقويم كل جزء من الأجزاء وهذا في المبيع المقوم المعين المتعدد ككتاب وأمان كان متحدا كدار فاستحق بعضها قليلا أو كثيرا فإن المشتري يخير في الرد والتمسك كما يأتي في قوله أو استحق شائع وإن قيل وأما الموصوف فلا ينتقص البيع ويرجع بالمثل ولو استحق أكثر كالمثلي وضميرا أكثره للبيع لا أقل ولما ذكر أن المبيع إذا استحق أكثره انفسخت العقدة أتى بشمرة ذلك ولو فرغ بالفاء لكان أولى فقال (وإن كان درهمان وسبعة نساي عشرة) بيعا (شوب) مثلا فاستحق (السعة) المساوية للعشرة وهي خمسة أسداس الصفقة وسع البيع لاستحقاق حل الصفقة ورد من استحققت منه السلعة الدرهمين وأخذ الشوب أن كان قائما (و) ان (فات الشوب) بحوالة سوق وأعلى (وله) أي لمن استحققت منه السلعة (قيمة الشوب بكماله ورد الدرهمين و) جار (رد أحد المشتريين) غير الشر يكتن بصيبه من مبيع محدد أو معدد اشترى به في صفقة واحدة واطلعا فيه عيب ولو أبي

فتعيب أو تلف أكثرها عده فلا يجوز للمشتري أن يتمسك بالباقي عينا بخصه من الثمن (قوله بل يتعين رد الباقي) أي ما لم يرض بالتمسك بذلك الباقي بجميع الثمن (قوله لأن التمسك بالباقي القليل) أي بما يخصه من الثمن (قوله كأنشاء عقدة الخ) إن قلت هذا التعديل موجود فيما إذا استحق الأقل أو تعيب و رده وتمسك بالأكثر بخصه من الثمن قلت لما كان الحكم للغالب انفسخت العقدة بردا لا أكثر أو استحقاقه وكان التمسك بالأقل كابتداء عقدة مجهول إلا أن بخلاف رد غير الأكثر أو استحقاقه والحاصل أن العقدة الأولى انحللت من أصلها حيث استحق الأقل أو تعيب لأن استحقاق الأقل أو تعيبه كاستحقاق الكل وإذا تعيب الأقل أو استحق الأقل أو تعيبه كان تمسك المشتري بالأقل السالم كأنشاء عقدة بشم مجهول إلا أن بخلاف رد غير الأكثر أو استحقاقه وأجاز ابن حبيب ذلك أي رد الأكثر بخصه قائلا هذه جهالة طارئة (قوله ثم تقويم كل جزء الخ) أي وبسبب قيمة الباقي الواقعة جميع المبيع (قوله وأمان كان متحدا) أي وأما لو كان المبيع مقوما معينا متحدا (قوله وأما الموصوف) أي وأما المقوم الموصوف والحاصل أن كلام المصنف هنا في المقوم المعين المتعدد وأما المثلي والمقوم المتحد والموصوف فلا يحرم فيه ذلك (قوله ولو فرغ بالفاء لكان أولى) أي لأن التعبير بالواو يوهم الاستئناف وأعلم أن نفر يسع هذه المسئلة على ما تقدم مبني على أن حرمة التمسك بأقل استحقاق أكثره مطابقة سواء كان الثمن عينا أو عرضا باقيا أو فائتا وسيأتي ما فيه (قوله وإن كان درهمان وسبعة الخ) اسم كان ضمير الشأن ودرهمان مبتدأ وقوله بيعا شوب خبره والجملة خبر لكالاشابة أو إن كان غير شائبة ودرهمان اسمها وخبرها محذوف دل عليه من قوله يكسر اللام أي بيعا شوب وفي بعض النسخ وإن كان درهمين فاسم كان ضمير يعود على المبيع ودرهمين خبرها وسبعة بالرفع على الأول وبالصحب على الثاني (قوله فاستحققت السلعة) أي من يد المشتري وهو عطف على بيع المقدر (قوله فأعلى) أي من حوالة السوق كغير الذات (قوله فله قيمة الشوب كلها) أي يأخذها من البائع ولا يجوز له أن يتمسك بالدرهمين فيما يقابلها من سدس الشوب بحيث يكون ثمن يكابدها أو سدس قيمتها وأما تمسكه بالدرهمين في مقابلة الشوب بتماها فإجازة وإنما أتى بقوله بكماله لأجل المباينة في الرد على ابن حبيب القائل له أن يرصى بالدرهمين في مقابلة سدس الشوب فيشتر كان فيهما والا فلا حاجة لقوله بكماله لأن هذا قد علم من قوله قيمة الشوب (قوله أي لمن استحققت الخ) أشار إلى أن ضمير له لمن استحققت منه السلعة واللام للاستحقاق أو بمعنى على وقوله ورد الدرهمين يقرأ بصيغة الفعل الماضي والدرهمين مفعوله والفعل يفيد وجوب الرد وسقط الاعتراض بأن قوله فله المبيع لا يخبر مع انقراض بيع على حرمة التمسك بالأقل مشكلا والجواب من وجهين أو لهما أو قسمين ماد كران له أن يرصى بالدرهمين في طبر الشوب كله لا في مقابلة سدسه وقوله الثاني أن اللام في قوله فله ما بمعنى على أولا لاستحقاق لا للتخيير وقوله رد يقرأ بفتح الهمزة ويفيد الوجوب أي من حقه أن يأخذ قيمة الشوب ويحب عليه رد الدرهمين ولا يجوز له أن يأخذ الدرهمين في مقابلة سدس الشوب وهذا لا ينافي جواز تمسكه بما في مقابلة الشوب بتماها ماد أقدم اعرض طي حرمة التمسك بها بالدرهمين بما يوجبها من الشوب عند دوائها بأنه خلاف ما ذكره الشراح ففسد أطبق من وقعت عليه من الشراح على تقييد حرمة التمسك بأقل استحقاق أو تعيب أكثره بما إذا كان الثمن عينا أو عرضا كان باقيا أو فائتا وهو ما استحقاق أو تعيب الأقل في جوار التمسك بالسالم بما يخصه من الثمن اه ومقتضى هذا أن اللام في كلام المصنف على حاله لا يجبر ولا يجعل قول المصنف وإن كان الخ مصرعا على ما مر من حرمة التمسك بأقل استحقاق أكثره بل هو مسألت (قوله وجار رد أحد المشتريين غير الشريكين) أي في الجارة وإن كان غيرا أو هما للقيمة ولو كان شبا واحدا وحاصله أنه لو اشترى شخصان سلعة واحدة كعبد خدسهما أو سلعة معددة في صفقة واحدة لا على سبيل الشركة بل على أن كل واحد باحدها مثلا ثم ادعيا على عيب قديم بأرد أحد المشتريين أن يرد نصيبه على البائع وأبي غيره من الرد فالشهر وإن له أن يرد نصيبه على البائع ولو قال البائع أه قبل الإجماع بناء على

البائع وقال لا أقبل الإجماع بناء على تقدير تعدد العقد الواحد

شبهه في حقه ومشتريه أو ما الشري كان إذا اشترى بامعينة في حقه وأراد أحدهما الرد فلما أحبه منه وقبول الجميع كما يأتي في الشرع
لأن كلا وكيل عن الآخر (و) جاز لمشتري من (١١٨) بائعين مثلاً (على أحد البائعين) الغير الشري يمكن نصيبه دون الرد على الآخر

ولما أتت في الكلام على العيب الثابت وجوده وقدمه ذكر تنازع البائع والمشتري في وجوده أو قدمه فقال (والقول للبائع في) نفي (العيب) الخ كإلزام السرقه (أو) نفي (قدمه) بأن قال المشتري قديم والبائع حدث بلا يمين في الأولى إذ الأصل السلامة من العيب إلا أن يكون ثم ما يصفه قوله فيحذف كما قدمه في قوله وبول في فرش الخ ويهين في الثانية تارة وبعد ما أخرى كما يأتي قريباً وقوله (الابتهادة عادة للمشتري) تقدمه قطعاً أو رجحاناً بالقول له قديم في قوله أو قدمه فقط (وحذف من لم تقطع بصدقه) من بائع أو مشتري بأن ظنت قدمه والمشتري يمين أو طعت حدوده أو شكك في البائع يمين ومفهومه أن قطع بقدمه والمشتري بلا يمين أو حدوده للبائع بلا يمين فالصور خمس وهذا في عيب خفي أو ظاهر شأنه الخفاء على غير المتأمل ككونه أعشى وهو قائم العينين وأما الظاهر الذي شأنه أن لا يحمي فلا قيام به ولا يرجع فيه لعادة ولا غيرها (وقبل) في معرفة العيب وأنه قديم أو حدث (للتعذر) لانه هو له على المعتمد (غيره) ولو لم يشر به بشرط بحدوثه السلامة من جرحه أو كسبه المراد بالمشتري الكافر ويكفي الواحد لا به خبر لا شهادة (وبينه) أي البائع أي صفه إذا تقي جهت عليه في حدوث العيب

أن العقد يتعدد بتعدد متعلقه ومشتريه وإلى هذا يرجع مالك واختاره ابن القاسم وكان مالك يقول أولاً إنما هما الرد معاً أو التماس من معا وليس لأحد منهما أن يرد دون الآخر والقولان في المسدونة (قوله) وأما لشري كان) أي في التجارة (قوله) وأراد أحدهما) أي دون الآخر (قوله) وعلى أحد البائعين الخ) حاصله أن البائع تعدد بان باع تخصصان عبداً واحداً كأن يتخذاه للخدمة مثلاً واشتراه منهما واحداً فاطلع فيه على عيب قديم فيجوز له أن يرد على أحد البائعين نصيبه من المبيع دون الآخر ما لم يكن البائعان شريكين في التجارة والافلالا منهما كإلزام الواحد والرد على أحدهما رد على الآخر (قوله) والقول للبائع في نفي العيب الخ) كإلزام السرقه) أي إذا ادعى المشتري أنه به عيباً قديماً كالزنا والسرقه وقال البائع لا عيب به أصلاً فالقول قول البائع ولا عبرة بدعوى المشتري وجودهما أو وجود أحدهما فيه (قوله) أو نفي قدمه) أي بأن وافق البائع المشتري على وجود العيب لكن البائع يدعي حدوثه عند المشتري والمشتري يدعي قدمه ليرد المبيع على بائعه فالقول قول البائع ثم اعلم أنه إنما يكون القول قول البائع في حدوث العيب المشكوك فيه إذا لم يصاحبه عيب قديم ثابت وأما أن صاحبه عيب قديم فالقول قول المشتري أنه ما حدث عنده مع عينه وبه أخذ ابن القاسم واستحسنه في التوضيح ومثله في ابن عرفة عن ابن رشد قال لأن المتنازع فدو جب له الرد بالقديم وأخذ جميع الثمن والبائع يريد نقضه من الثمن بقوله حدث عندك فهو مدع اهـ بن (قوله) بأن قال المشتري قديم) أي هذا العيب الموجود فيه قديم قبل الشراء (قوله) والبائع حدث) أي وقال البائع أنه حدث أي بعد الشراء (قوله) كما قدمه الخ) حاصل ما تقدم أن المشتري إذا ادعى أن العيب لا يبول في الفرش وأنكر البائع بوله فانه يوضع عند أمين فاذا قال الأمين أنه بال عندى حذف البائع أنه لم يحصل منه بول عنده ويمنع المشتري من رده لحمله على الحدوث فقول الأمين قد أضعف قول البائع أنه لا يبول في الفرش أصلاً (قوله) كما يأتي قريباً) حاصل ما يأتي أنه إذا شهدت له بينة بحدوث العيب فإن قطعت بذلك كان القول قوله بلا يمين وإن رجحت ذلك أو شككت كان القول قوله يمين (قوله) (الابتهادة عادة) استند الشهادة للعادة مع أن الشاهد أهل المعرفة لاستنادهم في شهادتهم لما دلت عليه العادة غالباً (قوله) قديم الخ) أي وجبت ذلك كان الأولى للمصنف أن يقول بدل قوله أو قدمه كقدمه وحاصله أنهما إذا تنازعا في قدم العيب وحدوثه والقول قول البائع في نفي قدمه إلا أن تشهد العادة للمشتري بقدمه وإلا كان القول قوله وحديثه في نفسه له الرد واعلم أنه يعمل بشهادة البينة بقدمه سواء استندوا في قولهم ذلك للعادة أو لا معانية أو لا حيار العارفين أو لا قرار البائع لهم بذلك (قوله) وحذف من لم تقطع بصدقه) فإن اختلف أهل المعرفة في قدمه وحدوثه وشهدت بينة للبائع بالحدوث وشهدت بينة للمشتري بالقدم عمل بقول الأعرابي فإن استويا في المعرفة عمل بقول العدل فإن تكافأ في العدد التسقطا لتساكدهما وإذا سقطا كان كالشك على ما استظهره مصنفه (قوله) ومفهومه) أي مفهوماً قول المصنف من لم تقطع بصدقه (قوله) في عيب خفي) أي كالزنا والسرقه والابان تنازعا في حدوثه وقدمه (قوله) الذي شأنه أن لا يحمي) أي ككونه مقعداً أو أعشى أو فاقداً للحدقتين (قوله) ولا قيام به) أي لحمله على أنه عليه ورضى به أي وجبت ذلك لا يرفع المشتري شهادة العادة بقدمه ولو طعت بذلك (قوله) وقيل في معرفة العيب) أي المتنازع في قدمه وحدوثه فقول الشارح وأنه قديم الخ عطف تفسير (قوله) لانه هو له على المعتمد) أي بل الترتيب بين العدل والمسلم غير العدل عند وجودهما على وجه الكمال فقط وأما الكافر فلا يقبل مع وجود المسلم ولو كان غير عدل اتفاقاً (قوله) (ون مشتري بن) أي هذا إذا كان غير العدل مسلماً بل وإن كانوا مشركين (قوله) ويكفي الواحد) أي أن أرسله القاضي وكان المبيع حاصراً حياً لا يحمي عيبه والافلالا من عدلين (قوله) إذا توجهت عليه في حدوث العيب) أي عندنا سارع في حدوث العيب وقدمه وذلك بأن شهد له بيمينه

غيرها (وقبل) في معرفة العيب وأنه قديم أو حدث (للتعذر) لانه هو له على المعتمد (غيره) ولو لم يشر به بشرط بحدوثه السلامة من جرحه أو كسبه المراد بالمشتري الكافر ويكفي الواحد لا به خبر لا شهادة (وبينه) أي البائع أي صفه إذا تقي جهت عليه في حدوث العيب

في حدوث العيب

أو عده والله الذي لا اله الا هو (بسته) وما هو به في غير ذي التوفية وهو ما يدخل في ضمان المشتري العقد (و) يزيد (في ذي التوفية) أي ما فيه على البائع حتى توفية بان لا يدخل في ضمان المشتري الا بالتبضع من مثلي وغائب ومواضعة وتماز على رؤس شجر وذي عهد وخيار (وأقبضته) للمشتري (وما هو) أي العيب (به) ويختلف (بنا) أي على (١١٩) القطع (في) العيب (الظاهر) كالأحوار

والعرج وحرق الثوب (وعلى) نفي (العلم) بان يقول وما أعلمه به (في الخفي) كالزنا والسرقة والاباق وسكت عن يمين المتاع اذا توجهت عليه وفيه ثلاثة أقوال قيل يحلف على نفي العلم فيهما وقيل على البت فيهما وقيل كالبائع أي بتاني الظاهر وعلى نفي العلم في الخفي بان يقول اشترى بته وما أعلم به حال العقد عيبا (والعلة) أي للمشتري من حين العقد (للمفسخ) أي فسخ البيع بسبب العيب أي الدخول في ضمان البائع بان يثبت العيب عند الحاكم أو يرضى بأخذه من المشتري والمراد بالعلة التي لا يدل استيفاءها على الرضا بان نشأت عن غير تحريك كصوت ولبس أو عن تحريك قبل الاطلاع على العيب أو بعده لسكن في رهن الخصام كسكن دار لا ينقص (ولم يرد) العلة من المشتري للبائع أي لا يقضى بردها وصرح هداوان علم من قوله والعلة له ليرتب عليه قوله (بجلاف ولد) حدث عند

بحدونه ظنا (قوله أو عده) أي أرتو جهت عليه عند التنازع في وجود العيب وعده وذلك بان وحد ما يضعف دعوى البائع عده أو قام للمشتري شاهد واحد على وجود العيب ونكل عن اليمين معه وتوجهت على البائع فاندفع ما يقال ان القول قول البائع في نفي العيب بلا يمين وكيف يعهم في قول المصنف ويمينه تأمل (قوله ويزيد) أي بعد قوله بعته وأقبضته وما هو به وأعرض بأن قوله وما هو به ليس نقيض دعوى المشتري قدمه ومتعلق اليمين يجب أن يكون نقيض الدعوى كما هو مقتضى القواعد وأحسب أنه متضمن لنقيضه لان نقيض القدم عدم القدم وقول البائع أو ضخته وما هو به يتضمن عدم القدم وتضمن اليمين لنقيض الدعوى كلف مثل الحلف على نقيضها (قوله اذا توجهت عليه) أي كالمشهدات البيهنة له تقدم العيب ظنا (قوله فيهما) أي في الظاهر والخفي ويقول في كل منهما ما الله الذي لا اله الا هو لقد اشترى بته وهو بذلك العيب في علمي (قوله وقيل على البت) أي فيقول بالله الذي لا اله الا هو انه قد اشترى بته وفيه هذا العيب قطعا (قوله وقيل كالبائع) هذا القول رواه يحيى عن ابن القاسم واختارها ابن حبيب (قوله أي الدخول في ضمان البائع) تفسير للمفسخ أي ان المراد به ما ذكره لخصوص حكم الحاكم بالرد (قوله بأن نشأت الخ) أي سواء كان استعلاها قبل الاطلاع على العيب أو بعده في زمن الخصام أو قبله (قوله أو عن تحريك قبل الاطلاع الخ) أي كركوب الدابة واستخدام العبد وان هذا انما يكون للمشتري اذا استوفاه قبل الاطلاع على العيب اما ان حصل شيء من ذلك بعد الاطلاع على العيب فهو رضاء بالمبيع سواء كان قبل زمن الخصام أو فيه (قوله لكن في زمن الخصام) أي وأما قبله ورضا فاداسكن المشتري الدار واطلع على العيب وقام به حالا فالعلة وهي السكينة الحاصلة في زمن الخصام تكون له للمفسخ ولو طال زمن الخصام وأما لو سكن بعد الاطلاع وقبل الخصام فذلك رضاء ولو دل الزمن والحاصل ان العلة التي تجتمع للمفسخ ما كانت قبل الاطلاع على العيب سواء نشأت عن تحريك منقوص كالركوب والاستخدام أو عن تحريك غير منقوص كالسكنى أو نشأت لاحث تحريك كاللبس والصوف وكذلك ما كانت بعد الاطلاع على العيب ونشأت لاحث تحريك سواء كانت في زمن الخصام أو قبله ولم يطل أو نشأت عن تحريك غير منقوص كالسكنى اذا كانت في زمن الخصام لا قبله وأما العلة التي لا تجتمع للمفسخ أي لا يحصل معها الدلالة لها على الرضاء فهي الحاصلة بعد الاطلاع على العيب ونشأت عن تحريك منقوص كالركوب والاستخدام سواء كان في زمن الخصام أو قبله أو نشأت عن تحريك غير منقوص كالسكنى وكان ذلك قبل زمن الخصام أو كان ذلك ايسر ناشأ عن تحريك أصلا وكان ذلك قبل زمن الخصام وطال (قوله بخلاف ولد) أي لامة أو لابل أو بقرا أو غنم أو نحوها وقوله فيرده مع أمه أي لا يهائس بعلة خلاف للسيوري حيث جعل الولد علة ولائته على المشتري في ولادتها اذا ردها الا اذا نفصتها الولادة فيردها ما نقصها الا أن يحذر ذلك النقص الحاصل بالولادة بالولد فلا شيء عليه حينئذ اذا ردها كما قال ابن القاسم (قوله وبجلاف ثمره أرت) أي وأما غير المؤثرة حين الشراء فإما غلة يفوزها المشتري اذا حصل الرد بعد أن جدها فلا يرد لها للبائع حينئذ وأما ان حصل الرد قبل حذرها ردها للبائع ما لم يره وان أرها فإرهما للمشتري (قوله فان فات) أي تأكل أو يبيع أو اسماء (قوله وقيمتها ان لم يعلم) هذا اذا كان الفوات بعير البيع وأما ان كان الفوات بالبيع ولم تعلم المكيلة فانه يرد غنمه ان علم كما قال أو غنمه ان علم الخ (قوله والارد الغنم محصتها من الثمن) أي ويكون له الصوف في مقابلة نقيضه الثمن ولا يلزمه أن يرد مع الغنم ثمن الصوف ان باعه أو قيمته ان ادفع به في نفسه كما قيل في الثمرة ان قلت لم فرق بين الثمرة والصوف عند اتقاء علم المكيلة والورن قلت لا به لو

المشتري فيرده مع أمه سواء اشترى الام حاملا أم جلب عنده فوجد بها بعد الولادة عيبا (و) بجلاف (ثمره أرت) حين الشراء واشترطها مع الاصل فيردها مع الاصل المغيب ولو طالت أو جذت فان فات رد مثله ان علم كيلة وقيمتها ان لم يعلم أو ثمنه ان باعه وعلم قدر الثمن والا فالقيمة أيضا (و) بجلاف (صوف ثم) وقت الشراء وان لم يشترط المشتري لدخوله غير شرط بجلاف الثمرة المؤثرة فيرد للبائع مع الغنم المغيبة وان فات رد وزنه ان علم والارد الغنم محصتها من الثمن

ومحل رد الصوف التام
 اذ لم يحصل بعد جزؤه مثله
 والا فلا يلزمه بما حصل
 ثم شبه بقوله ولم ترد قوله
 (كشفة واستحقاق
 وتقليس وفساد) فالغلة
 لمن أخذ منه الشقص
 بالشفعة ولا ترد لانه
 بها ولا مستحق منسه
 وللمفلس والمشتري الذي
 فسخ شرائه لفساده ولا
 ترد للمستحق ولا للبائع وهذا
 في غلة غير ثمرة أو فيها أن
 فارت الاصول والارد في
 الشفعة والاستحقاق مالم
 قبس على أصولها وفي
 البيع الفاسد والعيب
 مالم تره وفي الفليس مالم تجز
 (ودخلت) السلعة
 المردودة بالعيب (في ضمان
 البائع ان رضى بالقبض)
 أي بقبضها من المشتري
 وان لم يقبضها (أو ثبت)
 العيب (عند حاكم وان
 لم يحكم به) أي بالرد ان
 كان الرد على حاصر والا
 فلا بد من القضاء كما يفيد
 قوله ثم قضى ان أثبت
 عهدة (ولم يرد) المبيع
 (بعاط) أي بسبب غلط في
 ذات المبيع أي جهل اسم
 المبيع الخاص (بان سعى
 باسمه) العام الذي يشمله
 وغيره مع العلم بالمعقود
 عليه بشخصه كأن
 يشتري أو يبيع هذا
 الحجر برخص ثم يتبين
 انه باقوته مثلالا به يسمى
 محجرا ففوز به المشتري

رد الاصول بحصتها من الثمن مثل الغنم يسع الثمرة مقدرة قبل بدو صلاحها وهو لا يجوز والابشروط
 تأتي وهي متفقة هنا وأخذ القيمة ليس بها بخلاف رد الغنم بحصتها من الثمن فإنه لا يحظر رقبته لان
 الصوف سلعة مستقلة يجوز شرائه منقردا عن الغنم وانما كان يلزم على رد الاصول بحصتها من الثمن
 يسع الثمرة مقدرة قبل بدو صلاحها لان العقد انما وقع على الاصول بعد الابار وقبل بدو صلاح
 والمنظور له هذا الزمن لازم جدا للمشتري طلالا به لا يجوزها عابا الا بعد بدو صلاحها لانه لا ينظر لهذا
 وانما ينظر لوقت العقد (قوله ومحل رد الصوف الخ) أي وأما الثمرة المؤبرة فهل كذلك قياسا على الصوف
 وهو الظاهر أو ترد مطلقا ولو لم ترد أصولها حتى ظهر فيها أخرى وهو ظاهر المصنف (قوله ثم شبه بقوله
 ولم ترد) أي وليس هذا راجعا لقوله بخلاف الولد وما بعده وذلك لان الولد لا تنأى الشفعة في أمه وفي
 الاستحقاق يأخذ المستحق مع أمه وكذلك في الفليس وأما في البيع الفاسد فالولد مفوت له وموجب للقيمة
 (قوله كشفة الخ) يعني ان مثل الرد بالعيب القديم الاحد بالشفعة والاستحقاق والرد للفاسد والفساد
 فكما أن المشتري اذا رد بعيب قديم بقور بالغلة ولا ترد للبائع كذلك من أخذ منه الشقص بالشفعة يقوز
 بالغلة ولا ترد لانه خذبه او كذلك يقوز به المستحق منه ولا ترد للمستحق وكذلك يقوز به من أخذ منه
 الشيء المبيع لاجل تقليسه أو لفساد بيعه ولا ترد لبايعه وهذا اذا كانت الغلة غير ثمرة أو كانت ثمرة غير مأبورة
 يوم الشراء وفارقت الاصول بالحدقان لم تجز واستمرت على أصولها في العيب والفساد يجب رد البائع
 مالم تره فان أزهت استحقها المشتري وفي الشفعة والاستحقاق يجب رد البائع المستحق والا خذنا الشفعة مالم
 تبس والا فازها المأخوذ منه الشقص بالشفعة والمستحق وفي الفليس يجب رد البائع مالم تجز بالفعل والا
 فازها المشتري المفلس والى هذا أشار ابن غازي بقوله

والجذني الثمار فيما اتقيا * بضبطه تجز عقر اشيا

فالتاء في تجز للتقليس والحيم وحدها أو مع الذال للجدأي نفوت الثمار على البائع في التقليس بالجذوالعين
 والفاء في عقر للعيب والفساد والزاي للزهو والشين والسين في شسيا للشفعة والاستحقاق والياء لليس اه
 وقال بعضهم

الفائرون بغلة هم خمسة * لا يطلبون بها على الاطلاق * الرد في عيب وبيع فاسد
 وبشفعة فليس مع استحقاق * فالاولان لزهوها فازا بها * والحد في فليس وبيع الباقي

وانما قلنا أو كانت ثمرة غير مأبورة لان المأبورة حين الشراء أو حين الاستحقاق ليست غلة وترد للبائع
 في الفليس والعيب والفساد مطلقا ولو أزهت أو بدت أو جدت وفي الشفعة والاستحقاق يأخذها
 الشفيع والمستحق مطلقا (قوله والمشتري الذي فسخ شرائه) ولو علم المشتري بالفساد الا في الوقف على
 غير معين اداعلم المشتري بوقفه فانه يرد العلة (قوله ولا للبائع) أي الذي باع لفليس ولا الذي باع ببيع
 فاسدا (قوله أو فيها الخ) أي وكذا في الثمرة ان فارقت الاصول أي والحال انها غير مأبورة حين البيع
 والا فهي للبائع كما مر (قوله والارد في الشفعة) أي والاتفاق في الاصول بل كانت عليها فام ترد للمستحق
 وللا خذنا بالشفعة مدة كونها لم تبس ولو أزهت فان بدت فاز بها المستحق منه والمأخوذ منه بالشفعة
 (قوله وفي البيع) أي وترد للبائع في البيع الفاسد وفي العيب مدة كونها لم تره فان أزهت فاز بها المشتري
 فيها (قوله مالم تجز) أي ولو بدت فان جدت فاز بها المفلس (قوله بالقبض) متعلق برضى
 لا بدخلت (قوله وان لم يقبضها) أي سواء كان عدم قبضها مع مضي زمانا كان قبضها فيه أولا وظاهر
 قوله ان رضى بالقبض أنه لو وافقه على أن العيب قديم ولم يرض بقصصها انما لا تدخل في ضمانه لانه قد
 يدعى عليه أنه تبرأه من ذلك العيب (قوله أي جهل اسم المبيع الخاص) أشار به الى أن المراد بالعلط في
 ذات المبيع جهل اسمه الخاص والعلط واقع في الاسم الخاص والتسمية واقعة بالاسم العام ولا تناقض

بين قوله غلط وبين قوله ان سمي باسمه (قوله ولا كلام للبائع) أى لتقريبه اذ لو شاء تسميته لقوله وأولى ان لم يسمه أصلاً) أى كاشترى منك هذا الدرهم أو يقول البائع أبيعك هذا الدرهم ويرضى الآخر فيوجد باقوته ووجه الاول به أنه لم يقع غلط يحتاج به (قوله بالمعنى المذكور) وهو الجهل لذات المبيع وعدم معرفة اسمه الخاص به (قوله انه لو سماه بغير اسمه) أى أنه لو سماه باسم خاص غير اسمه الخاص الاصلى (قوله وكذا الوسمى باسم خاص) أى فظهر أنه غير مسمى به وانما هو مسمى بعلم (قوله كتسمية الحجر باقوته) أى فاذا سمي الحجر باقوته فوجده المشتري حجراً فله الرد والحاصل ان البائع اذا جهل ذات المبيع أى لم يعلم اسمه الخاص به فان سماه باسم عام فلا رد وان سماه باسم خاص فلا رد وليس المسمى بذلك الاسم الخاص فله الرد سواء كان مسمى باسم خاص آخر أو كان مسمى بالاسم العام (قوله ولا يرد المبيع بعين) أى ما لم يكن البائع بالعين أو المشتري به وكيل أو وصياً والارد ما صدر منه ما من بيع أو شراء فان باع بعين وفات المبيع رجع الموكل والمجور عليه على المشتري بما وقع العين والمخاطبة به فان تعدد الرجوع على المشتري رجعا على البائع وهو الوكيل والوصى بذلك وان اشتريا بعين وفات ذلك المشتري رجع الموكل والمجور على البائع على وقعت المخاطبة والعين بهما تعدد الرجوع على البائع رجعا على المشتري وهو الوكيل والوصى كما عرج به ان عتاب في طرده وغيره وهل ينقلب العين في بيع الوكيل والوصى بالثالث كالعين في بيعهما ما لا نفسه ما هو طاهر قول أبي عمران أولاً لا يتقيد به بل ما نقص عن القيمة تقديماً يثبتاً أو ادعاءاً يثبتاً وان لم يكن الثالث قال ابن عرفة وهو الصواب وهو مقتضى الروايات في المدونة ان (قوله ولو خالف العادة) أى هذا اذا كان العين عابرة به العادة في معاملة الناس بل ولو كان العن بمخاطفة العادة وقوله بأن خرج عن معتاد العقلاء أى في المعاملة وهذا تفسير للمعالية الغير المعتادة واما المعالية المعتادة فهي الزيادة على الثالث وقيل الثالث ورد المصنف بقوله اس القصار انه يجب الرد بالعن اذا كان أكثر من الثالث قال ابن رشد وهو غير صحيح لقوله عليه الصلاة والسلام لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس في عملاتهم يردن الله بعصمهم من بعض اه وقال المتبسطى قال بعض البعديين ان راد المشتري في المبيع على قيمته الثالث وأكثر فسخ البيع وكذلك ان باع بنقصان الثالث من قيمته فأعلى اذا كان جاهلاً بما صنع وقام قبل مجاورة العام وهذا أفنى المارري وابن عرفة والبرلى وابن السومشى عليه ابن عاصم في متن التحفة حيث قال

ومن بعين في مبيع قاما * فشرطه أن لا يجوز العامة * وأن يكون جاهلاً بما صنع

والعين للثالث ما راد وقع * وعند ذاك يفسح بالاحكام * وليس للعارف من قيام

اهدقت والعمل به مستمر عند انفاستاهن (قوله فاني لا أعلم القيمة) أى ويقول له بعث للناس بكدا والحال أنه يكذب بل باع بأقل (قوله كاشترى من عبرى) أى فيقول له قد اشتريت من عبرى بكدا وهو يكذب بل اشترى بأكثر (قوله وهو تنويع طاهري) أى تنويع لعطف التفسير فقوله أو يستأمنه عطف على قوله وبحره بجهله لا أنه مقابل لقوله وهل الا أن يستسلم والمقابل مخدوف كما بيده الشارح بقوله أولاً يرد مطلقاً (قوله والمؤدى واحد) أى وهو أن موجب الرد جهل البائع أو المشتري وكذب الآخر عليه فنى كان هناك جهل من أحدهما وكذب عليه الآخر فالرد وان لم يكن جهل ولا رد (قوله وله الرد حينئذ) أى حين أخبره بجهله أو استأمنه وكذب عليه ولو كان العين بأقل من الثالث وأما لو وقع البيع على وجه المكايسة فلا رد بالعن لكن ماد كرهه من القطع أى الاتفاق على الرد اذا كان هناك استسلام بأن أخبره بجهله أو استأمنه بخلاف لما ذكره بعد ذلك من قوله أولاً يرد مطلقاً وأجيب بأن المراد اتفاقاً بحسب ما ظهر لذلك القائل كداد كرش خنا (قوله أولاً يرد مطلقاً) أى سواء وقع البيع على وجه الاستسلام أو المكايسة (قوله رد) أى طريقان وقد علمت الطريق المردود عليها بلو خفلة ما في العين على المأخوذ من المصنف ثلاث طرق (قوله المعتمد منه الاول) أى وهو ما ذكره المصنف من أن محل عدم الرد بالعن اذا وقع البيع

أو من أحدهما مع علم الآخر ومحل كلام المصنف اذا كان البائع غير وكيل والارد بالغلط قطعاً ومعه سوم الشرط أنه لو سماه بغير اسمه كهذه الزباجة فاداهى باقوته ثبت الرد وهو كذلك وكذا لو سمي باسم خاص كتسمية الحجر باقوته (ولا) يرد المبيع (بغيب) بأن يكثر الثمن أو يقل جلد (ولو خالف العادة) بأن خرج عن معتاد العقلاء (وهل) عدم الرد بالغيب (الا أن يستسلم) المعبون (ويخبره) أى يخبر صاحبه (بجهله) تفسير للاستسلام بأن يقول المشتري للبائع بعنى كما يبيع للماس فاني لا أعلم القيمة أو يقول البائع اشترى منى كاشترى من غيرى أو غير ذلك (أو يستأمنه) بأن يقول أحدهما للآخر ما قيمته لا اشترىها أولاً يبيعها فيقول له قيمته كذا والحال أنه ليس كذلك فهو تنويع طاهري والمؤدى واحد فله الرد حينئذ قطعاً أولاً يرد مطلقاً (تردد) المعتمد منه الاول (ورد) الرقيق خاصة المتقدم في قوله ومنع منه يبيع حاكم وراثتاً رقيقاً

(في زمن) (عهد الثلاث) والعهد لغة من العهد وهو الالتزام والالتزام واسطلاحاً ملق المبيع بضمان البائع مدة معينة وهي قسمان
عهد سنة وستة وستين وهي طويلة الزمان قليلة الضمان وعهد ثلاث وهي قليلة الزمان كثيرة الضمان يرد فيها الرقيق (كل) عيب
(حادث) في دينه أو بدنه أو خلقه ولو موتاً (بسماعوى) (الأن يبيع براءة) من عيب معين كالإباق أو السرقة (١٢٢)

على وجه المكايسة وأما أن وقع على وجه الاستسلام بأن أخبره بجهله أو استأمنه فانه يرد للرجوع للغش
والخديعة حتى أن بعضهم أنكروا القول الثاني القائل بعدم الرد مطلقاً انظر بن (قوله في عهد الثلاث)
متعلق بحادث وكل حادث متعلق برد وبأوه للسيب أي يرد بسبب وجود كل عيب حادث حدث في زمن
عهد الليالي الثلاث لكن لا بد من اثبات أنه عيب وانما قدرنا الموصوف الليالي لاجل تذكير العدد والليالي
تستلزم الأيام قاله شيخنا (قوله وهو الالتزام) أي الزام العير شيئاً والالتزام لغيره بشئ (قوله قليلة الزمان
كثيرة الضمان) وأعلم أن البيع فيما هي فيه لازم لا خيار فيه لكن إن سلم المبيع في مدة العهد ثم رومسه
من المتبايعين معاً وإن أصابه نقص ثبت اختيار للمشتري كعيب قديم طهر له فيه ويلحق اليوم الأول منها
أن سبق بالفجر (قوله في دينه) أي بان حادث فيه فسق (قوله ولو موتاً بسماعوى) أي أو غرقاً أو حرقاً أو
سقوطاً من عال أو قلة لعياله ويستثنى من الكليبة ذهاب المال من اشترى عدا واشترط له للعبد ثم ذهب
في زمن العهد فلا يرد له ولو كان جل الصفة لانه لا حظ له من ماله ولما كان المشتري لا شيء له في المال صار
غير منظور له ولو تلف العبد المشتري لماله في العهد وبقي ماله انتفى ببعده ورد المال لبايعه وليس للمشتري
حبس ماله شمله وأما لو اشترط المال لنفسه وذهب المال في زمن العهد فله رده بذهابه وما ذكره من
الاستثناء وهو بالنظر اظا هر كلام المصنف وأما من حل الشارح له بقوله وكل حادث حدث في دينه أو بدنه
أو خلقه فلا استثناء (قوله فلا يرد له) ان حادث مثله) أي وأولى لو اطلع على عيب قديم مثله وطاهره سواء
كانت تلك العهد مشترطه أو معتادة أو حل الناس السلطان عليهم أو حص سهم من الدين اللقاي قوله الآن
يبيع براءة بالمعتادة فقط وأما لو كانت مشرطة أو حل السلطان الناس عليها فبردها بالحدث دون
القديم ويفهم من كلام عجم اعتماده (قوله مع بقاء العهد) أي الضمان فيما عداه فإذا تبرأه من إياقه
وقد باعه بالعهد فأبق في رصها ولم يتحقق هلاكه بل سلم فلا يرد له بالإباق لانه تبرأ منه فتنفعه البراءة منه
أما إذا تحقق هلاكه رصها فضمها من السائم لانه اعتماده من الإباق فقط لانه ومما يترتب عليه (قوله
ويحتمل الخ) فإذا باع شرط البراءة من كل عيب فانه لا يرد بها حادث في زمن العهد وطاهره كانت البراءة
مشرطة أو معتادة أو حل السلطان الناس عليها وخصه اللقاي بالمعتادة وأما المشرطة أو التي حل
السلطان الناس عليها فبردها بالحدث ون السائم وقد علمت أن اللقاي حصص كلام المصنف
بالمعتادة على كلا الاحتمالين فيه انظر بن (قوله وعلى الأول فالاستثناء متصل) قال بن والتقرير الأول قرر
به في الثاني قرر به حصص وهو الموافق للمدونة قال الشيخ أحمد ما و هذا الثاني أولى لأن الأول يدخل في
الثاني ولا عكس اطرس (قوله أي المواضع) اعلموا أن الاستبراء عفا بالمواضع لأن التداخل إما يكون
فيما إذا كان الصمان من البائع والاستبراء الضمان فيه من المشتري (قوله انتظرت الثاني والثالث)
أي ونذا خلا في الأول قوله ولا تدخل مع شيء) أي من الاستبراء كما لا يدخل أي ضام في الخيار بل
انتدأها من وقت نصي الخيار ولا تدخل أيضاً في عهد السعة لانه تؤلف عهد السعة بعد الثلاث
وكذا بعد الخيار والمواضع ودخل الاستبراء في عهد السعة (قوله مما يقية الحر والبرد) أي لا ما يستر
تورته فقط كما قيل (قوله والعلة) ما ذكره من أن العلة من عهد الثلاث للبائع هو المعول عليه لأن الخراج
بالصمان وقال ابن شمس واس الحاجب اسم للمشتري وقد اعترضه في التوضيح بأن المخصوص أم البائع
(قوله لا صلة الموهون) أي لا انه صلة للموهوب أي لصلته مقدرة بلفظه على أم المفعول ثان نائب
المسائل صبر راجع لال (قوله بمعنى على) أي هي مستعملة في حقيقة تبار مجازها (قوله والخبر محدود)
أي لكمه بقدر النسبة للمصنف عليه والنسبة لما بعده (قوله بحدام و برص) أي بحدوث حدام و برص
محققين وفي مشكوكهما قولان وفيصل أن المشكوك كالحق وهو قول ابن القاسم ومقاله لابن وهب والأول

فلا يرد له ان حادث مثله في
زمن العهد مع بقاء
العهد فيما عداه ويحتمل
أن المعنى الآن يشترط
البائع سقوطها وقت العقد
بالتبري من جميع العيوب
لانه إذا تبرأ من جميعها لم
يكن ثم عهداً وعلى الأول
فلا استثناء متصل
بخلافه على الثاني
(ودخلت) عهد الثلاث
(في) زمن (الاستبراء)
أي المواضع بأن تنتظر
أقصاهما حتى تخرج
من صمان البائع فان
رأت الدم في اليوم الأول
انتظرت الثاني والثالث
وان تأخر عن الثلاث
انتظرته وأما الاستبراء
من غير مواضع فتدخل
في ضمان المشتري بمجرد
العقد فتستقل العهد
بمفسها ولا تدخل مع
شيء (والفقه) على
الرقيق زمن العهد
ويدخل فيها الكسوة مما
يقية الحر والبرد (والارض)
في جباية عليه رصها والعلة
(كاد وهو) للعبد رصها
ثابتة (له) أي للبائع
فالخار والمجور وجبر المبتدأ
الذي هو الفقه لا صلة
الموهوب واللام بالنسبة
لا فقه بمعنى على ويجوز أن

ووجدون في الرقيق اطلاق او من جز (لا) ان كلا (بأنهم به) وطارية وشوق لسهولة زواله بـ بـ دون الاولين ومحل العمل بالعهدين (ان شرطاً) عند العقد ولو يحمل السلطان الناس عليهما (أو أعنيذا) أي (١٣٣) جرت العادة بهما (وللمشتري اسقاطهما)

عن البائع اذا وقع البيع
عليهما بشرط أو عادة لأن
الحقوله (و) العيب
(المحتمل) حدوته زمهما
وبعده المطلاع عليه
(بعدهما) أى بعد انقضاء
رمهما (منه) أى من
المشتري بخلاف ما قطع
أرظن أنه حدث زمهما
ومن البائع ولما استثنى
المتبطل احدى وعشرين
مسئلة لأعهدتهما أشار
لها المصنف بقوله عطفاً
على مقدرة تقديره ورد
بما مر في رقيق غير منكح
به (لا في) رقيق (منكح
به) دفعه الزوج صداقاً
لأن طريقه المكارمه
ومحل سقوط العهدة
في هذا وما عده ان
اعتيدت وان اشترطت
عمل بها (أو) رقيق
(محال) به لأن طريقه
المناجرة (أو مصالح)
به (في دم عمد) فيه
قصاص كل الصلح على
اقرار أو انكار وما عدها
ذلك من العمد الذي فيه
مال لدونه من المتألف
أو من الخطأ فان وقع فيه
الصلح على انكار بعد ذلك
ان وقع على اقرار أو بينة
العهد (أو) رقيق (مسلم
فيه) كان يسلم ديناراً
في عهد (أو) كان يسلم
عبد راني بر لسان المسلم
رحمته يطلب فيها

هو المعتمد (نفيه) قول ابن شاس انما اختصت هذه السنة بهذه الادواء الثلاثة لان هذه الادواء تقدم
اسبابها ويظهر منها ما يظهر في فصل من فصل السنة دون فصل بحسب ما أجرى الله العادة من حصول
ذلك الداء في فصل دون فصل (قوله وجنون) ولا يرد في هذه السنة تغير هذه الادواء الثلاثة فلما صاب
الريق في ثوب من تلك الادواء في السنة ثم ذهب قبل انقصائها لم يرد الا ان يقول أهل المعرفة بعوده (قوله
بطبيع) أي بفساد الطبيعة أعابسة السوداء وقوله أو من جن أي بأن كان بوسواس ويرد به ما دون
الكاح بخلاف الجنون الطبيعي فترده في البيع والشكاح وأما ما كان بضر به ونحوها كطربة فلا يرد به
فيها وقد اعترض حج قول المصنف لا يكسر به بأن الحق أنه لا فرق بين كون الجسد طبيعياً أو عسجن
أو حدث بكسر به في الرد بكل منهما في هذه السنة والثلاث فاطوره (قوله ان شرطاً أو اعتياداً) وان انتفيا
لم يعمل بهما في الرد بمحدث أو علم أن رواية المصنفين أنه لا يقضي باله هذه في الرقيق الا بشرط أو عادة أو حمل
السلطان الماس عليهم أو ان انتفى ماد كرم لم يعمل بهما في الرد بمحدث ولو قول المشتري اشترى ثوباً على هذه
الاسلام لا يختصا بها بذكر المبيع من الاستحقاق فقط دون العيب وروى المديون أنه يقضي بهما في
كل بلد وان لم يكن شرط ولا عادة وفي البيان قول ثالث لابن القاسم في الموازنة لا يحكم بينهم بها وان
اشترطوا (قوله ولو بحمل السلطان الخ) أي والمراد بالشرط ولو كجور المصنف الفقهاء من علامة
التأنيث نظراً إلى أن العهدة في معنى الرمار أو الصمان أي ان شرط الرمان أو الصمان أو اعتياداً
(قوله ادفع البيع) لم يجر شرطاً أو عادة) مراده بالشرط ولو حكماً كحمل السلطان عليهم ولو أسقط
حقه في أشياء هذه الثلاثة ثم اطاع على عيب حدث قبل الاسقاط فقال ابن عبد السلام حكمه حكم من
اطاع على عيب قديم وله الرد به ولا يكون باسقاط حقه في باقي العهدة مسقطاً لما مضى منها قاله شيخنا (قوله من
البائع) أي بدون عيب من المشتري في القطع وبه عند اطن وبجلاى ما اذا قطعت البيعة بانه بعد ثمان
المشتري بدون عيب على البائع فان طبت أو شكت من المشتري ليس مع يمين البائع على قياس ما مر (قوله
وردها من) أي ورد بكل حادث في عهدة الثلاث وبالادواء الثلاثة في هذه السنة في رقيق غير مكسح به لاقى
منسكح به (قوله فان اشترطت عمل بها) أي في المنسكح به وما بعده ويستثنى منه المأخوذ عن دين وهو شرط
فاسد للدين بالدين (قوله لان طريقه) أي الخلع المباحرة أي والعهدة بما في ذلك وفي هذا المعنى انظر لان
المخالع به يكون حالاً وموجباً كما تقدم في الخلع فالاولى السعييل بالنسائل فيه ولذا أجازوا فيه العررا نظرياً
(قوله وان وقع على اقرار أو بيمينه فانه عهدة) صريحه أنه اذا أقر بما فيه ائمال من دم العمد أو الخطأ أو ثبت
بيمينه فصالح عنه بعد وفيه العهدة وهو غير صحيح لان العبد يبيد بدون مأخوذ عن دين ولا عهدة في
المأخوذ عن دين مطلقاً كما يأتي في الاصل كلام المصنف على اطلاقه وأن العبد المصالح به عن دم العمد
لا عهدة فيه سواء كان فيه قصاص أو مال وسواء كان الصلح على اقرار أو نكار ولا مفهوم لدم العمد بل
كذلك المصالح به عن دم الخطأ لا عهدة فيه سواء كان الصلح من اسكار أو اقرار فالخامس أن العبد المصالح
به عن الدم لا عهدة فيه مطلقاً سواء كان دم خطاً أو عهدة فيه انقص من أو ائمال كان الصلح على اقرار أو نكار
ذلك لان العبد المددوع في صلح النكار كهيبة والمددوع في صلح الاقرار مددوع عن دين وهذا ظاهر في الدم
الموحد المصلح كان عمداً أو خطاً وأما ما وجب له قصاص من دم العمد ففيه ان الصلح من النكار لا يبيد
المددوع كطية وان كان من قرار فاقصد بدفع العبد دفع الخصومة وقطعها بيمينه في المباحرة والعهدة
تقتضي عدمها وأما المصالح به عن غير الدم وكون الصلح من النكار ولا عهدة فيه لانه كطية وان كان عن
قرار فان كان ذلك المقربه معيباً ففيه العهدة لانه يبيع وكون كان غير معيب فلا عهدة فيه به مأخوذ عن
دين اذا علمت هذا فقول بر رشد ان المصالح به على لا يرد فيه العهدة محمول على ما اذا كان الصلح على الاقرار
عيب لا بما في الدمة كما يدل عليه كلامه في نوارك من رواه وأما المصالح به الذي لا عهدة فيه فمعناه المصالح

التخريب (اور من) فاد اتر هر رجه ده ديد - ۴ - تب لا برد. و يلزم رد غيره لا يبرى اء - ۵ - رص لا به معروف والمأخو
عن قصائمه كذلك وشده دوله الا اى او ما - ۶ - ودر دهر (انما روى) - ۷ - بيع (على سماعه) - ۸ - الم - ۹ - ۱۰ - ۱۱ - ۱۲ - ۱۳ - ۱۴ - ۱۵ - ۱۶ - ۱۷ - ۱۸ - ۱۹ - ۲۰ - ۲۱ - ۲۲ - ۲۳ - ۲۴ - ۲۵ - ۲۶ - ۲۷ - ۲۸ - ۲۹ - ۳۰ - ۳۱ - ۳۲ - ۳۳ - ۳۴ - ۳۵ - ۳۶ - ۳۷ - ۳۸ - ۳۹ - ۴۰ - ۴۱ - ۴۲ - ۴۳ - ۴۴ - ۴۵ - ۴۶ - ۴۷ - ۴۸ - ۴۹ - ۵۰ - ۵۱ - ۵۲ - ۵۳ - ۵۴ - ۵۵ - ۵۶ - ۵۷ - ۵۸ - ۵۹ - ۶۰ - ۶۱ - ۶۲ - ۶۳ - ۶۴ - ۶۵ - ۶۶ - ۶۷ - ۶۸ - ۶۹ - ۷۰ - ۷۱ - ۷۲ - ۷۳ - ۷۴ - ۷۵ - ۷۶ - ۷۷ - ۷۸ - ۷۹ - ۸۰ - ۸۱ - ۸۲ - ۸۳ - ۸۴ - ۸۵ - ۸۶ - ۸۷ - ۸۸ - ۸۹ - ۹۰ - ۹۱ - ۹۲ - ۹۳ - ۹۴ - ۹۵ - ۹۶ - ۹۷ - ۹۸ - ۹۹ - ۱۰۰ - ۱۰۱ - ۱۰۲ - ۱۰۳ - ۱۰۴ - ۱۰۵ - ۱۰۶ - ۱۰۷ - ۱۰۸ - ۱۰۹ - ۱۱۰ - ۱۱۱ - ۱۱۲ - ۱۱۳ - ۱۱۴ - ۱۱۵ - ۱۱۶ - ۱۱۷ - ۱۱۸ - ۱۱۹ - ۱۲۰ - ۱۲۱ - ۱۲۲ - ۱۲۳ - ۱۲۴ - ۱۲۵ - ۱۲۶ - ۱۲۷ - ۱۲۸ - ۱۲۹ - ۱۳۰ - ۱۳۱ - ۱۳۲ - ۱۳۳ - ۱۳۴ - ۱۳۵ - ۱۳۶ - ۱۳۷ - ۱۳۸ - ۱۳۹ - ۱۴۰ - ۱۴۱ - ۱۴۲ - ۱۴۳ - ۱۴۴ - ۱۴۵ - ۱۴۶ - ۱۴۷ - ۱۴۸ - ۱۴۹ - ۱۵۰ - ۱۵۱ - ۱۵۲ - ۱۵۳ - ۱۵۴ - ۱۵۵ - ۱۵۶ - ۱۵۷ - ۱۵۸ - ۱۵۹ - ۱۶۰ - ۱۶۱ - ۱۶۲ - ۱۶۳ - ۱۶۴ - ۱۶۵ - ۱۶۶ - ۱۶۷ - ۱۶۸ - ۱۶۹ - ۱۷۰ - ۱۷۱ - ۱۷۲ - ۱۷۳ - ۱۷۴ - ۱۷۵ - ۱۷۶ - ۱۷۷ - ۱۷۸ - ۱۷۹ - ۱۸۰ - ۱۸۱ - ۱۸۲ - ۱۸۳ - ۱۸۴ - ۱۸۵ - ۱۸۶ - ۱۸۷ - ۱۸۸ - ۱۸۹ - ۱۹۰ - ۱۹۱ - ۱۹۲ - ۱۹۳ - ۱۹۴ - ۱۹۵ - ۱۹۶ - ۱۹۷ - ۱۹۸ - ۱۹۹ - ۲۰۰ - ۲۰۱ - ۲۰۲ - ۲۰۳ - ۲۰۴ - ۲۰۵ - ۲۰۶ - ۲۰۷ - ۲۰۸ - ۲۰۹ - ۲۱۰ - ۲۱۱ - ۲۱۲ - ۲۱۳ - ۲۱۴ - ۲۱۵ - ۲۱۶ - ۲۱۷ - ۲۱۸ - ۲۱۹ - ۲۲۰ - ۲۲۱ - ۲۲۲ - ۲۲۳ - ۲۲۴ - ۲۲۵ - ۲۲۶ - ۲۲۷ - ۲۲۸ - ۲۲۹ - ۲۳۰ - ۲۳۱ - ۲۳۲ - ۲۳۳ - ۲۳۴ - ۲۳۵ - ۲۳۶ - ۲۳۷ - ۲۳۸ - ۲۳۹ - ۲۴۰ - ۲۴۱ - ۲۴۲ - ۲۴۳ - ۲۴۴ - ۲۴۵ - ۲۴۶ - ۲۴۷ - ۲۴۸ - ۲۴۹ - ۲۵۰ - ۲۵۱ - ۲۵۲ - ۲۵۳ - ۲۵۴ - ۲۵۵ - ۲۵۶ - ۲۵۷ - ۲۵۸ - ۲۵۹ - ۲۶۰ - ۲۶۱ - ۲۶۲ - ۲۶۳ - ۲۶۴ - ۲۶۵ - ۲۶۶ - ۲۶۷ - ۲۶۸ - ۲۶۹ - ۲۷۰ - ۲۷۱ - ۲۷۲ - ۲۷۳ - ۲۷۴ - ۲۷۵ - ۲۷۶ - ۲۷۷ - ۲۷۸ - ۲۷۹ - ۲۸۰ - ۲۸۱ - ۲۸۲ - ۲۸۳ - ۲۸۴ - ۲۸۵ - ۲۸۶ - ۲۸۷ - ۲۸۸ - ۲۸۹ - ۲۹۰ - ۲۹۱ - ۲۹۲ - ۲۹۳ - ۲۹۴ - ۲۹۵ - ۲۹۶ - ۲۹۷ - ۲۹۸ - ۲۹۹ - ۳۰۰ - ۳۰۱ - ۳۰۲ - ۳۰۳ - ۳۰۴ - ۳۰۵ - ۳۰۶ - ۳۰۷ - ۳۰۸ - ۳۰۹ - ۳۱۰ - ۳۱۱ - ۳۱۲ - ۳۱۳ - ۳۱۴ - ۳۱۵ - ۳۱۶ - ۳۱۷ - ۳۱۸ - ۳۱۹ - ۳۲۰ - ۳۲۱ - ۳۲۲ - ۳۲۳ - ۳۲۴ - ۳۲۵ - ۳۲۶ - ۳۲۷ - ۳۲۸ - ۳۲۹ - ۳۳۰ - ۳۳۱ - ۳۳۲ - ۳۳۳ - ۳۳۴ - ۳۳۵ - ۳۳۶ - ۳۳۷ - ۳۳۸ - ۳۳۹ - ۳۴۰ - ۳۴۱ - ۳۴۲ - ۳۴۳ - ۳۴۴ - ۳۴۵ - ۳۴۶ - ۳۴۷ - ۳۴۸ - ۳۴۹ - ۳۵۰ - ۳۵۱ - ۳۵۲ - ۳۵۳ - ۳۵۴ - ۳۵۵ - ۳۵۶ - ۳۵۷ - ۳۵۸ - ۳۵۹ - ۳۶۰ - ۳۶۱ - ۳۶۲ - ۳۶۳ - ۳۶۴ - ۳۶۵ - ۳۶۶ - ۳۶۷ - ۳۶۸ - ۳۶۹ - ۳۷۰ - ۳۷۱ - ۳۷۲ - ۳۷۳ - ۳۷۴ - ۳۷۵ - ۳۷۶ - ۳۷۷ - ۳۷۸ - ۳۷۹ - ۳۸۰ - ۳۸۱ - ۳۸۲ - ۳۸۳ - ۳۸۴ - ۳۸۵ - ۳۸۶ - ۳۸۷ - ۳۸۸ - ۳۸۹ - ۳۹۰ - ۳۹۱ - ۳۹۲ - ۳۹۳ - ۳۹۴ - ۳۹۵ - ۳۹۶ - ۳۹۷ - ۳۹۸ - ۳۹۹ - ۴۰۰ - ۴۰۱ - ۴۰۲ - ۴۰۳ - ۴۰۴ - ۴۰۵ - ۴۰۶ - ۴۰۷ - ۴۰۸ - ۴۰۹ - ۴۱۰ - ۴۱۱ - ۴۱۲ - ۴۱۳ - ۴۱۴ - ۴۱۵ - ۴۱۶ - ۴۱۷ - ۴۱۸ - ۴۱۹ - ۴۲۰ - ۴۲۱ - ۴۲۲ - ۴۲۳ - ۴۲۴ - ۴۲۵ - ۴۲۶ - ۴۲۷ - ۴۲۸ - ۴۲۹ - ۴۳۰ - ۴۳۱ - ۴۳۲ - ۴۳۳ - ۴۳۴ - ۴۳۵ - ۴۳۶ - ۴۳۷ - ۴۳۸ - ۴۳۹ - ۴۴۰ - ۴۴۱ - ۴۴۲ - ۴۴۳ - ۴۴۴ - ۴۴۵ - ۴۴۶ - ۴۴۷ - ۴۴۸ - ۴۴۹ - ۴۵۰ - ۴۵۱ - ۴۵۲ - ۴۵۳ - ۴۵۴ - ۴۵۵ - ۴۵۶ - ۴۵۷ - ۴۵۸ - ۴۵۹ - ۴۶۰ - ۴۶۱ - ۴۶۲ - ۴۶۳ - ۴۶۴ - ۴۶۵ - ۴۶۶ - ۴۶۷ - ۴۶۸ - ۴۶۹ - ۴۷۰ - ۴۷۱ - ۴۷۲ - ۴۷۳ - ۴۷۴ - ۴۷۵ - ۴۷۶ - ۴۷۷ - ۴۷۸ - ۴۷۹ - ۴۸۰ - ۴۸۱ - ۴۸۲ - ۴۸۳ - ۴۸۴ - ۴۸۵ - ۴۸۶ - ۴۸۷ - ۴۸۸ - ۴۸۹ - ۴۹۰ - ۴۹۱ - ۴۹۲ - ۴۹۳ - ۴۹۴ - ۴۹۵ - ۴۹۶ - ۴۹۷ - ۴۹۸ - ۴۹۹ - ۵۰۰ - ۵۰۱ - ۵۰۲ - ۵۰۳ - ۵۰۴ - ۵۰۵ - ۵۰۶ - ۵۰۷ - ۵۰۸ - ۵۰۹ - ۵۱۰ - ۵۱۱ - ۵۱۲ - ۵۱۳ - ۵۱۴ - ۵۱۵ - ۵۱۶ - ۵۱۷ - ۵۱۸ - ۵۱۹ - ۵۲۰ - ۵۲۱ - ۵۲۲ - ۵۲۳ - ۵۲۴ - ۵۲۵ - ۵۲۶ - ۵۲۷ - ۵۲۸ - ۵۲۹ - ۵۳۰ -

بمخلاف المبيع على الزوجة (أو ما دام به كاتب) أي دفعه المكاتب مما لا بد من النجوم لتسويق الشارع للحرية لذكر بما اذنت العهدة
لعجزه فيرق (أو) رقيق (مبيع على كفلين) لأن بيع الحاكم على البراءة وأدخلت الكاف السفيه والعائبلين أو غيره كنفقة زوجة
(أو مشترى العتق) أي بشرط عتقه لأعهدة (١٣٤) فيه لتسويق الشارع للحرية وللتساهل في عتقه (أو ما أخذ عن دين) على

وجه الصلح للتساهل فيه بخلاف المأخوذ على وجه المشاحة والبيع فقبه العهدة (أورد بعب) على بانه فلا عهدة للبائع على الراد لانه حل للبيع لا ابتداء ببيع ومثله الاقالة (أوردت) أي اذا خص بعض الورثة رقيق من التركة ولا عهدة له على بقية الورثة وكذلك ما بيع في الميراث (أوردت) للثواب وأولى غيره لانها معروفة (أواشترها ز وجهها) ولا عهدة له على بائعها لا عهدة السابقة بينهما بخلاف العكس لان المبيعة حصلت بفسخ الكاح (أوموصى ببيعه من ريد أو من أحب الرقيق البيع له فاحب شخصه فلا عهدة اذ اتم المثل ترى حال البيع بالوصية فيهما والا فليفسخ بصره في عرص الميت (أو) موصى بشرائه للعصى) حيث عصى بأن يقول اشترى سعيدا عبد ريد وأعتقه عصى (أو مكتوب به) أي وقعت الكتابة عليه ابتداء بان قال لعبد كاتبتك على عبدك ولا وهو غير قوله أوه فاطع به مكتوب (أو المبيع فاسدا)

[illegible]

ما فيه حق توفيه وما يثبت به ضمانه فقال (وضمن بائع) مبيعاً (مكيلاً) وتأييده ضمانه (تقبضه) مبيعاً (مكيلاً) متعلق بمكيلا والباء ظرفه
 أي ضمن البائع المكيلا في حال كيله إلى قبضه وتقبضه تفريغ في أوعية (١٣٥) المشتري والظاهر أن الباء سببية متعلقة

تقبضه (كموزون ومعدود) فإنه يضمه البائع إلى أن يقبضه المشتري بالوزن أو العدد (والاجرة) للمكيلا أو الوزن أو العدد الحاصل به التوفية (عليه) أي على البائع إذا تحصل التوفية إلا بذلك حيث لم يكن شرط أو عرف بخلافه كما أن أجرة الثمن إذا كان مكيلاً أو موزوناً أو معدوداً على المشتري لا يباع له (بخلاف الأقاله والتولية والشركة) فلا أجرة على فاعلها لأنه فعل معروف واغما هي على المقال والمولى والمشارك بالفتح (على الأرحح) فالخاضع إلى الأجرة على سائل ماد كرم لا على مسؤول (فكالقرض) الفاء داخله على محدود أي فلا أجرة عليه لأنها كالقرض أي مقبوضة عليه بحامع المعروف فن اقترض أردنا مثلاً واجبة كيله على المقترض وإذا اردت فاحرة كيله عليه بالأزاع ومحل التوهم الاول (واستمر) ضمان ما فيه حق توفيه على البائع (بمعياره) الشرعي من مكيال أو ميزان حتى يقبضه المشتري أو وكيله منه (ولو نوله) أي ما ذكر من المكيال

القولين فيما (قول ما فيه حق توفية) الإضافة بيانية وتوفية الشيء تأديته (قوله لقبضه) أي إلى أن يقبضه مشتريه فاللام بمعنى إلى (قوله متعلق بمكيلاً) فيه أنه لا معنى لتعلقه بمكيلاً كما كتب شيخنا فالأولى تعلقه بضمن وقوله في حال كيله أراد المكيلا الفعل لا الآلة والالتكر رمع قوله واستمر بمعياره (قوله تفريغ في أوعية) أي فإذا ملك بعد التفريغ في أوعية المشتري كان الضمان منه وأما إذا ملك حال تفريغ في فاضمانه من البائع ان كان التفريغ منه وان كان من المشتري كان الضمان منه كما يأتي قريباً وحيث قد المراد بقبض المشتري له ما يشمل تسليمه له وتفريغه في أوعيته لا خصوص التفريغ في أوعيته المقترضى أنه إذا تلف في حال التفريغ يكون الضمان من البائع مطلقاً وهذا يخالف ما يأتي (قوله متعلقة بقبضه) أي وهي داخله على مضاف محذوف أي قبضه بسبب تمام كيله وتتمام كيله خروج من معياره ولك أن تجعل الباء في بكيله بمعنى عدم تعلقه بقبضه (قوله كموزون ومعدود) أي كما أن ضمان الموزون والمعدود من البائع حتى يقبضه المشتري بوزن أو عدد فلو دعه المشتري على زبته مثلاً ثم وجدت ثارة ولم تعلم من أيهما فعلى المشتري كفي ح (قوله والاجرة عليه) أي على البائع لأن التوفية واجبة عليه ولا تحصل إلا بذلك وفي ح اختلاف هل يلزم البائع القمع أيضاً لأن التوفية تتوقف عليه أوباقى المشتري بامه واسع اه وانظر لوتولى المشتري المكيلا أو الوزن أو العدد نفسه هل له طلب البائع بأجرة ذلك أم لا والظاهر كما قال شيخنا أن له الأجرة إذا كان ضامناً له أو سأل البائع في ذلك (قوله كما أن أجرة الثمن) أي أجرة كيله أو وزنه أو عدده (قوله على فاعلها) أي وهو البائع أعني المبيع والمولى والمشارك بالكسر (قوله لا به فعل معروف) أي فلا يصير بالامه الأجرة (قوله على سائل ماد كرم) أي سائل الأقاله والتولية والشركة وهو المقال والمولى والمشارك بالفتح (قوله لا مسؤولاً) أي وهو المكيل والمولى والمشارك بالكسر (قوله أي فلا أجرة عليه) أي على فاعلها (قوله بجامع المعروف) أي وفاعل المعروف لا يعرف (قوله فاحرة كيله على المقترض) أي لا على المقترض لأنه فعل معروف لا يعرف (قوله ومحل التوهم الاول) لعله لأن دفع الأجرة صورة ريدة مجله (قوله بمعياره) حال أي مدام المبيع بمعياره وقوله حتى يقبضه المشتري أو نائبه منه أي من المعيارين بحوجه منه وسواء ذلك النائب غير البائع أو كان هو البائع (قوله ولو نوله المشتري) هذا مباح في قوله وضمن نفع مكيلا لقبضه كموزون ومعدود أي هذا إذا تولى البائع ماد كرم من المكيلا والوزن والعدال ولو نوله المشتري بامه عدده ود نوله ما بائع وسقط المكيال فقام ما فيه قبل قبض المشتري وصح ما من البائع وأدته إذا نوله المشتري بامه عدده عن البائع وسقط المكيال من يده فهلك ما فيه قبل وصوله لعرائره أو نائبه وصح ما من البائع عند ذلك وابن القاسم خلافاً للاحقون وسواء كان المكيال له أو يباع له لأن يكون المكيال هو الذي يمد في المبيع المتعلق إلى ماله وليس له ما حاصر غيره فصح ما فيه من المشتري ولو استعاره من البائع رصده إلى ماله من ربه وأخذ في أن لصورهما أن مع الاول أن يولى البائع الوزن لا يتم بأحد الموزونين ليعرفه في طرفي المشتري فيسقط من يده والمصيبة من البائع اتفاقاً الثاني أنه لو يولى المشتري البائع أي يباعه من الميزان ليعرفه في طرفه ويسقط من يده فالمصيبة من المشتري اتفاقاً كما أن ابن رشد فهم جار بارعه ابن عرفة في الاول فقال قوله في هلاكه بيد البائع أنه ما خلاصه من قول المارري واللاحق من أنه من بانه أو من مبيعه الثالث أن يتولى المشتري الوزن والتفريغ فيسقط من يده فصل ابن القاسم ومالك في مبيع من البائع لأن المشتري وكيل عن البائع ولم يقبضه له منه حتى يصل إلى طرفه وول سحون المصيبة من المشتري لأنه قاص له منه ولم يجز هذا خلافاً في الثاني لأن البائع يتولى بامه لو رن دل على أن قبض المشتري منه ليعرف قبض نفسه لرباعه أن لا يحصر طرف المشتري ويريد المشتري حل الموزون في طرف البائع ميرابا

والوزن والعد (المشتري) بامه عن البائع وسقط المكيال من يده قبل وصوله

للمرارة المشتري فانه ان من البائع لاف مالو كلة البائع أو نائبه وناوله المبتاع فذلك في يده قصيصته من المبتاع لانه قد تم القبض
 تأخذ وليس نائبه من البائع حينئذ والمباير صفة فبعض المالى بين صفة فبعض غيره بقوله (وقبض العقار) وهو الارض وما اتصل بها من
 بناء وشجر (بالخفية) بينه وبين (١٢٦) المشتري وتمكنه من التصرف فيه بتسليم المفتاح ان وجدت وان لم يخل

البائع متاعه منها لم
 تمكن دارسكنى وأما هي
 فان قبضها بالاخلاء ولا
 يكفي التخلية (و) قبض
 (غيره) أى غير العقار
 من عروض وأنعام
 ودواب (بالعرف) الجارى
 بين الناس كاختيار
 الثوب وتسليم مقود
 الدابة وتظهر فائدة
 القبض فيما ذكر اذا كان
 البيع فاسدا أو اذا بيع
 العقار مدارعة أو غيره
 اذا كان عائلا أو فاسدا
 الصحيح يدخل في ضمان
 المشتري بمجرد العقد ولا
 يحتاج التخلية ولا عرف
 (وصح من بالعقد) بالباء
 للمفسر أى يصح من
 المشتري المبيع الخاص
 اذالم يكن فيه حق توفية
 ولا عهدة ثلاث باء فقد
 الصحيح اللارم من
 الجبابير وأما فاسد
 فتقدم وقوله وانما ينقل
 ضمان الباع بالقبض
 وتقدم أن ضمان المبيع
 بالخيار من البائع واستثنى
 من ذلك خمس مسائل
 بقوله (الا) المسألة
 (المجوسه) عمدانها
 (للمن) الحال أى لا خيار
 المشتري (أو) المجوسه
 (للمسألة) على تسليمها

أو جلودا أو أربابا فاضمان من المشتري بمجرد الفراغ من الوزن لانه قابض له في طرف البائع
 ويحور له بعه قبل بلوغه الى داره لانه قد وجد القصة حقيقة فليس فيه بيع الطعام قبل قبضه فعامل
 بهذا التحريم وقوله من زيادة القصة اهـ بن (قوله لمرارة المشتري) اظهار في محل الاصحاب (قوله بخلاف
 مالوكه الخ) هذا اشارة لصورة الثابتة (قوله وقبض العقار بالخفية) عطف على المعنى أى قبض المالى
 بالكيل أو بالوزن وقبض العقار بكذا (قوله وتمكنه الخ) أى بأن يخرج منه ويمكنه من التصرف فيه
 (قوله بتسليم المفتاح) الباء سببية (قوله ان وجدت) أى وان لم يكن له مفتاح كفى تمكنه من التصرف
 وانظر لو مكده من التصرف ومنه من المفتاح كقوله له الدار وأخذ المفتاح منه هل يكون ذلك
 قبضا أولا وهو ظاهر كلام الشارح بهرام وشارحا أيضا لا معنى للتمكن من التصرف مع عدم أخذ
 المفتاح (قوله فان قبضها بالاخلاء) أى اخلاء الامتعة منها (قوله ولا يكفي التخلية) أى تمكنه من
 التصرف فيها بتسليم المفتاح (قوله كاختيار الثوب) أى جازتها (قوله وانما تظهر الخ) هذا اشارة
 للجواب عن اعتراض المواق على قول المصنف وقبض العقار الخ بأن كيفية القبض لا تظهر له فائدة
 في البيع الصحيح لدخوله في ضمان المشتري بالعقد وانما تظهر فائدته في الفاسد وفي كل ما يحتاج لمورد
 كلوقف والجهة والرهن فلو اتى المصنف بهذا بقوله وانما ينقل ضمان الفاسد بالقبض كان أولى وحاصل
 الجواب أنا لا نسلم أن بيان كيفية القبض لا تظهر له فائدة الا في البيع الفاسد بل تظهر فيه في بعض أفراد
 البيع الصحيح فأمثل (قوله اذا كان البيع فاسدا) أى لان الضمان فيه انما ينقل من البائع للمشتري
 بالقبض وكذلك العقار اذ ابيع مدارعة لا يدخل في ضمان المشتري الا بالقبض وكذلك العائنا اذ ابيع
 بالهبة أو على رؤى سابقة لا يدخل في ضمان المشتري الا بالقبض (قوله والا فالبيع الخ) أى والا نقل
 ان فائدة القبض تظهر فيما ذكر كل قايما از فائدته تظهر فيما ذكر وغيره ولا يصح لان البيع الصحيح
 الخ (قوله يدخل) أى متعلقه وهو المبيع ولو دلل لار المبيع بعبارة يدخل الخ كان أولى ومحل الدخول
 في ضمان المشتري بالعقد اذ كان ذلك المبيع حاصرا ولم يكن فيه حق توفية ولا مواضعة ولا عهدة ولا
 محمول لا من أول الشهاد على ما قال بعد (قوله المبيع الخاص الخ) أى وأما العائنا وما فيه حق توفية فلا
 يدخل في ضمان المشتري بالعقد الصحيح اللارم بل بالقبض وكذلك المبيع على العهدة لا يدخل في ضمان
 المشتري بمجرد العقد بل يتوقف دخوله في ضمانه على انقضاء العهدة كما يأتى (قوله واستثنى من ذلك)
 أى من قوله وصح من المشتري ما شتره بمجرد العقد اللارم خمس مسائل ويراد عليها ما فيه حق توفية وما
 فيه عهدة ثلاث وما يبيع بخيار فتكون جملة المسائل المستثناة ثمانية ولم يذكر هذه الثلاثة المريدة انكالا
 على ما تقدم له من أن الضمان في مدة الخيار والعهدة من البائع وأما ما فيه حق توفية ضمانه من البائع
 حتى يقبضه المشتري الكيل أو وزن أو عدد (قوله ضمان الرهان) أى فيفريق بين ما يعاب عليه وما لا
 يعاب عليه ولا يعاب عليه لا ضمان عليه فيه اذ ادعى بانه أو دلا أنه الا أن يظهر كدبه وما يعاب عليه
 هو في ضمانه الا أن يقيم بيمينه انه نافع بعرضه وانه لا ضمان عليه حينئذ (قوله وهو مسلم في الثانية الخ)
 بقرينه بين المستثنين غير ظاهر بل ما جرى في إحدى المسائل من الخلاف يجري في الأخرى لقول ابن
 شاس وفي معنى احتباسه لاجل النقص احتباسه حتى يشهد عليه بقله المواق اهـ بن ثم اعلم أنه على ما ذكره
 المصنف من أن البائع يضمن ضمان الرهان لا يحسن الاستثناء في الصورتين الأولى لان كون ذلك
 كالرهن لا يخرج به عن ضمان المشتري او البائع اذ تضمنه انما يضمنه ضمان تامة فقط وهذا لا ينافي
 أن ضمانه أصالة على المشتري ألا ترى أن الضمان يتقضى عن البائع رتبة بحسن الاستثناء على
 القول بضمن البائع مطلقا (قوله أن ضمانها من البائع) أى مطلقا لا يمكن المشتري منها وليس كالرهن

المشتري (ذكر لرس) فيهما أى قبضهما البائع ضمان الرهان وهو مسلم في الثانية وأما الأولى فعلى المشهور وقوله
 من قول ابن القاسم وقوله التامى وهو رأى جميع الأصحاب أن ضمان البائع وهو الارجح (والا) المبيع (العائنا) غير العقار على
 ما يظهر فيه من قوله (قوله) كذا من مظهره فمأرا أو غيره (والا) المواضعة وبغير وجهان الخيصه (يضمنها المشتري والمعهدة

أنهم مجرد رؤية الدم تخرج من ضمان البائع خلافا لظاهر المصنف (والا التمار) المبيعة بيعا صحيحا على أصولها بعد الطيب فضاء ما هنا على بائعها (للجائحة) أي إلى وقت أمن الجائحة وأمنها ابتهاهي الطيب كما يأتي (١٢٧) وظاهره أن ضمانها من بائعها أي كل شيء ولو

من غاصب حتى تؤمن الجائحة وليس كذلك وانما هو بالنسبة للجائحة فقط وأما غيرهما ومن المتابع بمجرد العقد (ر) لو قال كل من المتبايعين لصاحبه لا أقبضك ما يبيدي حتى أقبض ما يبيدك (بدئي المشتري) بدفع الثمن المتبايعين (للتارخ) أي عنده إذا كان المبيع عرصا أو مثليا لأنه في يدائه - - - كالأرض على الثمن فكلامه في بيع عرض أو مثلي بقدر الأمان بحجر واحد على التبدل ثم إن كان العقد على نقدين مبادلة أو صرفا قبل لهما إن تأخر قبضك انتقص العقولان كما بمثليين غير ماد كالأرضين تركا حتى يصح طحاها كما بحضرة حاكم وكل من يتولى ذلك لهما (واللف) للمبيع بهما صحا لارما الحاصل (وقت ضمان البائع) بأن كان مما يبيده حتى توفيه أو غيرا قبل أمن جائحتها أو مواصدة أو عاينا (سماوي) أي بامر من الله تعالى لا بحسابه أحد (بنفسه) العقد فلا يلزم البائع الا بئان بحجر

وقوله وهو الأرجح أي كما قاله طي ولا يلزم من كون مقابله مشهورا من قول ابن القاسم أن يكون مشهورا في المذهب لأن معنى كونه مشهورا من قوليه أنه معلوم من قوله فهو يشير إلى أن الرواية الأخرى غير معلومة من قوله وفي بن أن القولين لما لك (قوله) المبيع مجرد رؤية الدم تخرج من ضمان البائع (أي وتدخل في ضمان المشتري سواء قبضها أم لا وهذا في البيع الصحيح وأما الفاسد فلا تدخل في ضمان المشتري إلا إذا رأت الدم وقبضها المشتري لقول المصنف ما نقا وانما ينتقل ضمان الفاسد بالقبض (قوله) خلافا لظاهر المصنف (أي التابع لابن عبد السلام وهو قول ضعيف وعكس الجواب عن المصنف يجعل من يعني إلى أن وجهها من الطهر الذي رعت فيه إلى الخيضة (قوله) المبيعة بيعا صحيحا (أي وأما التمار المبيعة بيعا فاسدا قال اشترى بعد طيبها فقص ما من المشتري بمجرّد العقد لأنه لما كان متمكنا من أخذها كان عملة لقصد ويغرمه فيقال لما قاله رعت من العقد وان اشترى قبل طيبها فقص ما من الدائع حتى يجدها المشتري كدائي عيج وتبعه عبق وخش وكتب عليه الشيخ أحمد النغراوي في وقفة مع ما سبق من أن الفاسد لا يدفعه من الفاسد بال فعل ولا يكفي فيه السمك ولا ينظر (قوله) أي إلى وقت الخ) أشار إلى أن اللام بمعنى إلى وأن في الكلام حذف مصاف (قوله) وأمنها ابتهاهي الطيب (أي سواء جدها المشتري بعد ذلك أم لا) حتى تهاهي طيبها انتقل الصمان لمشتريها (قوله) بالنسبة للجائحة (أي كما إذا سقطت التمار بربح أو مطر أو برد أو أحد الجيش طار أو أما المعين كالعاصب والسارق وليس بجائحة) (قوله) ولو قال كل الخ) حاصله أنه إذا تنازع البائع والمشتري في التسليم أو لأن قال الدائع للمشتري لا أدفع المبيع حتى أقبض الثمن وقال المشتري للمدعي لا أدفع لك الثمن حتى أقبض المبيع قال المشتري يجزى على تسليم الثمن أو لأن من حق البائع أن لا يدفع ما باع حتى يقبض غنمه لأن الذي باعه في يده كالأرض في الثمن فمن حقه أنه لا يدفعه إليه حتى يقبض غنمه (قوله) واللام بحجر (أي) أي بالأن كان بيع دراهم بدراهم أو ديارين بدناير عرضا طيلة أو مبادلة أو دراهم بدناير على وجه الصرف أو بيع عرض بعرض أو مثلي بمثلي أو عرض بمثلي لم يجز واحدا الخ (قوله) وان كما بمثليين الخ) أرادهم ما يمشي من بيع المثلي بالمثلي والمثلي بالعرض والعرض بالعرض (قوله) فان كانا الخ) أي أن يحمل كونهما في الصرف والمراطة - - - لهما ماد كروبي العرضين والمثليين يترك أن كانا لم يكونا بحضرة القاصي بان كانا الخ (قوله) من يتولى ذلك لهما (أي أنه يוכל شح صا بمسكن الميراث في المراطة ويصنع كل واحد عبثه في كنفه لا يدفع لكل منهما ما حازه وما أخذ العين من مافي الصرف لا يدفع كل منهما ما حازه ويقبض منهما في المثليين لا يدفع لكل منهما ما حازه (قوله) والتلف سماوي (أي والحال أنه ثبت اليه أو تصادقا عليه) (قوله) بأن كان مما يبيده حتى توفيه (أي وذلك سماوي قبل قبض المشتري له بكيل أو وزن أو عدد أو ما المحبوسة للثمن أو للاشهاد ولابد حلال هاتين على ما قاله المصنف من أن ضمانهما كالأرض لانه متى ثبت التلف سماوي انتفى عنه الصمان وأما على القول بأن ضمانهما من البائع مطلقا فيكونان داخلين هما (قوله) أو غمارا (أي تلفت سماوي قبل أمن جائحتها وقوله) أو عاينا أي تلفت سماوي قبل قبضه (قوله) وقد تقدم حكمه (أي من أنه إذا تلفت سماوي كان صمانه من البائع وينسخ البيع وان ادعى البائع صيانعه وكان الخيار للمشتري ضمن البائع الثمن كما سر في قوله وكعبية نافع والخيار لغيره في الفقه بيع التلبيح الخيار انما هو بالنسبة لما يأتي أعني قوله وحيران عيب وإذا عيبه البائع وادعى صيانعه وكذبه المشتري ففي بيع التلبيح المشتري كما قال المصنف هذا وفي بيع الخيار إذا كان للمشتري يعزم البائع الثمن كما مر وأما الفسخ إذا هلك سماوي فلا يفرق فيه (قوله) وحيز المشتري الخ) حاصله أن المانع إذا أحق المبيع وقت صمانه وادعى دسلا كنه والغرم أن البيع على التلبيح لم يصدق المشتري بل ادعى أنه أحقاه وأن دعواه الهلاك

المعبر المدفوع عليه بخلاف المبيع فيه عند احصائه وقبل قبض المشتري فيهرم مثله لوقوع العقد فيه على ما في الذمة لا على معين وخرج بقوله لارما بيع الخيار وقد تقدم حكمه وسيل كراذلي الدائع أو المشتري أو الا حبي بقوله إلى المشتري قبض الخ وكان الالبس كونه بالآية من جهة (وحيز المشتري) بها

بين الفسخ لعدم تمكنه من المبيع (١٢٨) والتماسك ويرجع على البائع بالمثل أو القيمة (ان غيب) بغير معجزة أي

ان اخفى البائع المبيع وادعى هلاكه ولم يثبت ولم يصدق المشتري وتكل البائع عن اليمين والافليس له الا الفسخ (أو غيب) بالمهمة لأن فعله بانه ما ينقصه فيخير المشتري بين الرد والتماسك بالارش في العمل وبغيره في الخطا كالسماوي (أو استحق) من المبيع جزء (شائع وان قل) فيخير المشتري بين التماسك بالساق ويرجع بحصة ما استحق وبين الرد ويرجع بجميع الثمن ان اكثر المستحق ثلث فأكثر مطلقا انقسم أولا لتحذ للعدة أولا كان قل عن ثلث ولم ينقسم كجسوان وشجرة ولم يتخذ للعدة فان انقسم أو اتحد للعدة منقسم أم لا فلا خيار بل يلزمه الا في حصته من الثمن فالصور غان واحترز بالشائع من المعين فانه قد قدمه في قوله ولا يجوز التمسك باقل استحق أكثره (وتلف بعضه) أي المبيع المعين وهو في ضمان البائع سماوي (أو استحقاقه) أي العيص المعين كان في ضمان البائع أم لا (كعيبه) فينظر في

لا أصل لها وتكل ذلك البائع عن اليمين فان المشتري يخبر بين الفسخ عن نفسه لعدم تمكنه من قبض المبيع أو التماسك ويطلب المانع عنه أو قيمته وأما لو كان البيع على الخيار لزم البائع الثمن ولا خيار للمشتري وانما خیر المشتري هنا أي في البت دون الخيار مع أن ضمان السلعة في المسئلتين من البائع لان العقد هما منبرم فتعلق المشتري بها أقوى من تعلق البائع لكون السلعة على ملكه وما تقدم كان على ملك المانع قال طي ولا يدخل في كلام المصنف هنا المحبوسة للثمن أو الاشهاد بناء على ما درج عليه المصنف من أمه كالهن اد لا تخير للمشتري فيها واعماله القيمة بالعدة ما بلغت نعم له التحجير بناء على القول الآخر من أن البائع بضمهم اضمن اصاله (قوله بين الفسخ) أي وأخذت منه (قوله ولم يصدق الخ) أي بأن ادعى أنه أخفاه وأن دعواه اطلاق الأصل لها (قوله والافليس له الا الفسخ) هذه طر بقة أي محمول وعليه يكون ما هنا موافقا لكلام المصنف الا في السلم وقال ان عبد السلم لا يثبت التحجير للمشتري مطلقا عند النكول وهذه الخلف وهو الذي يفهم من كلام ابن رشد وهرام وت ذلك كلام المصنف على هذه الطريقة انظر طي (قوله أو غيب) قال طي يبعي أو يبعين أن يقرأ عيب الباء للمفعول أي بخير المشتري ان تعيب سماوي رمان ضمان البائع اما أن يردوياً خذال الثمن أو يتماسك ولا تفي له وهكذا فرض المسئلة في الجواهر وابن الحاجب وابن عرفة وتقرر المصنف على كون البائع عيبه بوجب التساقص مع ما يأتي من قوله وكذلك تعيبه أي بوجب غرم الارش ويغوث الكلام على العيب السماوي هو جل بعينه هم العيب هنا على تعيب البائع وقال انه لا مسافة بين ما ذكره هاهنا من تخير المشتري وما ذكره فيما يأتي من لزوم المانع الارش لانه يغرم الارش اذا اختار المشتري التماسك ان كان التعيب عمداً وأما ان كان خطأ فبغيره أي ان يكون كالسماوي فيخير المشتري اما ان يردوياً خذال الثمن أو يتماسك ولا تفي له ورد بأن ظاهر كلامهم أن تعيب البائع له بوجب الارش كان عمداً أو خطأ ولا تخير والتخير انما هو في السماوي وحده فذلكم الشارح نعم العبق غير مسلم (قوله أو استحق من المبيع) أي سواء كان في ضمان البائع أو المشتري (قوله وان قل) دفع بالمباينة ما يتوهم انه ان قل المستحق يتعين التماسك بالباقي بما يخصه من الثمن ولا خيار وينبغي أن يقيس ذلك القليل المبالغ عليه بما اذا كان غير منقسم وغير متخذ للعدة كما قال الشارح (قوله انقسم) الصمير للمبيع الذي استحق بعضه وكذا الضمير في قوله ان يتخذ للعدة (قوله ولم ينقسم) أي لم يمكن قسمه (قوله فان انقسم الخ) الاولى فان انقسم كان متخذ للعدة أولاً أو اتحد للعدة وكان لا يمكن قسمه فلا خيار الخ وهذه ثلاثة تصمم لاجمعة السابقة فالجدة ثمانية وحاصلها أن المبيع اما أن يكون قابلاً للقسمه أولاً وفي كل اما أن يتخذ للعدة أولاً وهذه أربعة وفي كل اما أن يكون الجزء المستحق كثيراً كالثالث فأكثر أو قليلاً وهذه ثمانية فان كان كثيراً كان للمشتري الخيار سواء كان المبيع يمكن قسمه أولاً أو متخذ للعدة أولاً وكذا ان كان قليلاً وكان المبيع لا يمكن قسمه ولم يتخذ للعدة فان كان يمكن قسمه متخذ للعدة أولاً أو كان لا يمكن قسمه وهو متخذ للعدة فلا خيار للمشتري ويلزمه الباقي بحصته من الثمن (قوله فان قدمه في قوله ولا يجوز التمسك بأقل استحق أكثره) أي بأن كان ذلك المستحق يسو به من الثمن أكثر من النصف فغهرمه أنه لو استحق أقله وهو ما يسو به من الثمن النصف فأقل فانه يتعين التماسك به بما يخصه من الثمن (قوله وتلف بعضه) هذا في المتعدد كما يفيد عه وحاصله أن التفصيل السابق في حل قوله أو استحق شائع وان قل من اصوره التمامية في المستحق من الدار والارض مطلقاً شائعاً ومعيها وفي المتعدد الشائع وأما المتعدد المستحق منه معين فهو قول المصنف وتلف بعضه فله شيخنا (قوله سماوي) أي وذلك كما لو كان المبيع غاراً وتلف بعضه سماوي والخال أهل تؤمن من الجائحة أو عائناً وتلف بعضه سماوي قبل أن يقصده المشتري واحترز بقوله سماوي عما لو كان بفعل البائع عمداً أو خطأ فيلزمه الارش من غير تخير كما في (قوله فان كان النصف) أي فان كان الباقي النصف (قوله لزم الباقي) أي لم التمسك بذلك الباقي بحصته من الثمن ويرجع بحصة ما تلف أو استحق من الثمن وقوله لزم الباقي الخ لان بقاء النصف كبقاء الحل

فإن المحدث المشتري (و) أن كان أقل منه (بحرم التمسك بالأقل) الباقي لا يخلل البيع بثلاث جهله أو استحقاقه فتمسك المشتري ببقائه
كانشاء عقدة بثمن مجهول إذا لم يعلم ما يخص الباقي إلا بعد تقويم الجميع (١٣٩) ثم النظر فيما يخص كل جزء على انفراد

(لا مثلي) فلا يجوز
التمسك بالأقل بل يجزى
لكن التخيير في الاستحقاق
والتلف بين الفسخ
والتمسك بالباقي بحضته
من الثمن وفي التعيب
يخير بين الفسخ فيبرد
الجميع وبين التمسك
بجميع المبيع لا بالسليم
فقط بما ينوبه من الثمن
(ولا كلام لواحد) عيباً
(في) مثلي من مكمل
وموزون ومعدود
(قليل) عيبه بأن
لا يزيد على المعتاد
(لا ينقل) عنه المثلي
بأن تقول أهل المعرفة
أنه ليس من الأهم
الطارئ (كفاح) أي
فعرخ خزن الطعام أو
الاندوبه بل ليس به
يحط عنه شيء من الثمن
(وان انفك) العيب
القلييل عنه عادة
كانتلال بعضه بطرأ
نسي ولم يبلغ الثلث
(ولما نفع الترام الرابع)
المعيب مراده به مادون
الثلث (بحضته) ويلزم
المشتري السليم عما ينوبه
(لا أكثر) من الربع
بالمعنى المتقدم بأن بلغ
الثلث فأكثر فليس
للبائع الترام المعيب
والراعه المشتري السليم

فيلزم المشتري (قله فإن انفك) أي المبيع كعده أو ذاته والموضوع أن الباقي بعد التلف أو الاستحقاق
النصف فأكثر (قله خبر المشتري) أي في رد المبيع وأخذ ثمنه والتمسك بالباقي بحصة من الثمن ويرحم
بحصة ما تلف أو استحق (قله وإن كان أقل) أي وإن كان الباقي بعد التلف أو الاستحقاق أقل من النصف
بحرم التمسك بذلك الأقل الباقي ووجب رد المبيع وأخذ جميع ثمنه (قله إلا المثل الخ) حاصله أن المبيع
إذا كان فيه حق توفية وتلف بعضه سماعي وهو في ضمان المائع أو استحق بعضه كان في ضمان المائع أم لا
أو تعيب بعضه سماعي وهو في ضمان المائع فإن كان الباقي بعد التلف أو الاستحقاق والسلام من التعيب
النصف فأكثر تعين التمسك بذلك الباقي بحصته من الثمن وإن كان الباقي بعد التلف أو الاستحقاق والسلام
من التعيب أقل من النصف ففي التلف والاستحقاق يخير المشتري بين فسخ المبيع والرجوع بثمنه وأما
أن يتمسك بذلك الباقي القليل بحضته من الثمن ويرحم بحصة ما تلف أو استحق وأما في التعيب فيخير
بين فسخ المبيع أي رد جميع المبيع وأخذ ثمنه وأما أن يتمسك بجميع المبيع سلاماً به بكل الثمن ولا يجوز
أن يتمسك بذلك السلام فقط بحضته من الثمن وهذا التخيير هو الثالث في المقوم إذا وجد له ما أكثره
وبني الأقل كما مر في قوله إلا أن يكون إلا أكثر الممنوع فيه التمسك بالباقي بحضته من الثمن فإن تمسك بالباقي
بجميع الثمن حاز وحيداً فنفذ في المعيب حكم المستثنى والمستثنى منه وهو لا يضع اضاعاً فائدة الاستثناء
فالأولى رجوع الاستثناء للتلف والاستحقاق فقط ويدل عليه عبارة ابن المطاح إذا قال بخلاف المثلي
فيهما فقال في التوضيح أي في التلف والاستحقاق فيخير المشتري في أخذ الباقي وفي الفسخ انظرين (قله
فلا يحرم التمسك بالأقل) أي الباقي بعد التلف أو الاستحقاق أو التعيب (قله بحضته من الثمن) أي
لأن المثلي مناه من الثمن معلوم فالتمسك بالباقي القليل كانشاء عقدة بثمن مجهول وانما يأتي هذا
في المقوم (قله ولا كلام لواحد الخ) هذا شروعه فيما إذا قبض المشتري المثلي فوحده متغيراً بعضه وهذه
الجملة مستأنفة حوالاً للسؤال نشأ من قوله وحرم التمسك بالأقل إلا المثلي فلا يحرم التمسك فيه بالأقل بل
يخير المشتري فكماله قيل وهل هذا الحكم مطرد فأجاب بأن فيه تفصيلاً (قله لواحد) مسألة الكلام وقوله
في قليل خير لا وقيل نعم لمخوف قدره الشارح وبهوله عيبه بالرفع فاعل قليل أي لا كلام لواحد عيباً
في مثلي قليل عيبه وكان حقه أن يقول ولا كلاماً لأنه شبه بالضاف لأن كلاماً بمعنى تكلم عامل النصب
في قوله لواحد إلا أن يقال إنه جرى على طريقة الفقهاء الذين يحوزون نصيب الشبهة بالضاف من
غير تنوين وجملاً من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت وحامل
ما في المسئلة أن من اشترى شيئاً من الطعام أو نحوه حراً أو كلاً فوجد فيه عيباً فإسقطه مخالفاً لأعلاه
فلا يجوز ما أن يكون ذلك التعبير عما ينفع عن الطعام عادة أو لا فإن كان عما لا ينفع عن الطعام كالليل
الذي يوجد في قعر الحرن فلا كلام للمشتري والمبيع كله لا يرد له ولا يحط عنه من الثمن شيء كان المعيب
قليلاً أو كثيراً وإن جرت العادة ما انفك ذلك العيب عن الطعام وإن كان المعيب أقل من الثلث خير البائع
بين أن يرد المبيع ويبين أن يلتزم المعيب بحضته من الثمن ويلزم المشتري السليم عما ينوبه من الثمن لأن
مادون الثلث قليل لا يوجب للمشتري رد المبيع ولطلب المشتري أن يتمسك بالسليم بحضته من الثمن وأما
البائع وطلب رد المبيع فلا يحجب المشتري لما طلب فإن طلب أن يتمسك بالسليم بجميع الثمن أحجب لذلك
وإن كان المعيب الثلث فأكثر فلا كلام للبائع حينئذ ويخير المشتري إما أن يرد الجميع أو يتمسك بالجميع وليس
للمشتري أن يلتزم السليم بحضته ويلزم البائع المعيب بحضته وإن طلب التمسك بالسليم بجميع الثمن
أحجب لذلك وإذا علمت هذا تعلم أن قول المصنف في قليل لا مفهوم له اه عدوى (قله كفاح) أي
كبدل قاع محرن أو أندر (قله ولا نفع الترام الرابع) أي وللمشتري المبيع (قله وأما جميع الثمن) أي وأما
الترام السليم بجميع الثمن فله ذلك والحاصل أنه يخير بين أمور ثلاثة رد الجميع أو التمسك بالجميع أو

(١٧ - دسوقي ثالث) عما ينوبه بل الخيار للمشتري في التمسك بالجميع أو رد الجميع (وليس للمشتري الترامه)
أي الترام السليم ويلزم البائع المعيب (بحضته) وأما جميع الثمن فله ذلك (مطماناً) كان الربع وأقل أو الثلث فأكثر إذ من جهة البائع
أن يقول أبيع له ليجعل بعضه بعضاً وهذا عند التسارع وأما عند التراخي فلا اشكال

بالجودة والرداءة وبيعها مع
تقدم ببيع الحماة قد شوى
العثم والمساوى أكثر
منها والمساوى أقل
(وصح) البيع ان شرط
عقد عقد البيع الرجوع
للقيمة بل (لو سكتا)
من بيان الرجوع
طاولا لتسمية (لان
شرطا الرجوع لها)
أي للتسمية فلا يصح
الان نكح في الواقع
موافقة للقيمة ولما قدم
ان التالف بسماوى
وقت ضمان المائع
يفسخ تكام على ما اذا
حصل من مشتري بائع
أو أجنبي ولو قدمه
ثم كان أولى كما في فقال
(وانتلاف المشتري)
وقت ضمان المائع
(قبض) لما ألتفقه مقوما
أو مثليا فيلزمه الثمن
(و) انتلاف (المائع)
لمبيع على الت
(والأجنبي بوجوب العزم)
أي قيمة المقوم ومثلي
المثلي لمن الضمان منه
(وكذلك انتلافه) أي
من ذكر وأراد انتلاف
بعضه معني تعيبه ولو
قال تعيبه لكان
أصرح في المسراد أي
تعيب المشتري قص
وتعيب الأجنبي بوجوب
العزم لمن الضمان
وتعيب المائع مع ما
ضمان المشتري بوجوب
عزم أرض التعيب

بالسليم فقط بكل الثمن وأما التماسه بالاسام بخصته من الثمن والزام المائع المعيب بخصته من الثمن
فليس له ذلك إلا أن تراخيا على ذلك كما قال الشارح (قوله ورجع للقيمة) أي ان من اشترى موقوفاً بعددا
كعشرة أو ثواب أو شاة مثلا عانة وسمه ابكا واحدة عشرة واستحق بعضها أو أطلع فيه على عيب وليس
وجه العقد وحب التمسك باقي الصفة مما يخصه من الثمن فالتسمية انغوطوا واختلاف الأفراد
بالجودة والرداءة ولا يلزم الرجوع للقيمة لأن ثمنه المستحق أو المعيب وبقيته أجزاء الصفة وتنسب
قيمة المعيب أو المستحق إلى مجموع القيمة فيرجع تلك النسبة من الثمن فإذا كان المعيب أو المستحق
من تلك العشرة أربعة وقومت عشرين وقومت الستة السالبة استثنى فنسب قيمة المعيب وهي عشرين
إلى مجموع القيمة وهو ثمانون يكون ذلك بعاقبة رجوع على المائع بسم المائة التي هي الثمن (قوله
و) التماسه (أي في التسمية) (قوله ان شرط) عند عقد البيع الرجوع للقيمة (أي ان حصل استحقاق
لبعضها أو ظهوره في بعضها عيب لا يكون وجه الصفة) (قوله بل لو سكتا) بيان الرجوع طاولا لتسمية
أي ورجع حينئذ للقيمة (قوله فلا يصح) أي عقد البيع (قوله كان أولى) أي لان هذا من تنمة ما تقدم
(قوله وانتلاف المشتري) أي لما اشتراه سواء كان الانتلاف لكل المبيع أو بعضه والفرص أن البيع وقع
على الت لان المبيع بالحمار قد تقدم الكلام على الحنابلة عليه في قوله وان حتى بائع الخ وقوله فيلزمه
الثمن أي غير ذلك المبيع الذي انتلف كله أو بعضه (قوله وانتلاف البائع والأجنبي) أي لمبيع على الت
كان في ضمان المائع أو في ضمان المشتري كان الانتلاف لكل المبيع أو لبعضه كان الانتلاف عمدا أو خطأ
(قوله لمن الضمان منه) أي سواء كان بائعا أو مشتريا وهذا ظاهر بالنسبة لانتلاف الأجنبي والحاصل
أن انتلاف الأجنبي بوجوب عزم قيمة المقوم وغرم مثل المثل لمن كان الضمان منه بائعا أو مشتريا وأما
بالنسبة للبائع فإدعى الضمان منه خصوص المشتري أي ان حنابلة البائع عمدا أو خطأ بوجوب غرم
القيمة أو المثل للمشتري سواء كان الضمان منه أو من المائع خلافا لمن قال ان محل تقويم المائع اذا جنى
على المبيع حيث كان ضمانة من المشتري وأما له كان الضمان من المائع فإنه لا غرم عليه وظاهرة اختيار
المشتري الامضاء أو الرد وقال نت ان اختيار الامضاء غرم المائع أيضا والأفلاوة تبعه على ذلك خش قال
من ولا سلف لما فيما ذكر من تخيير المشتري بل كلام المدونة صريح في خلافه ففيها في كتاب الاستحقاق
ما نصه ومن انتاع من رجل طعاما بعينه فقارقه قبل أن يكتاله فتعدي المائع على الطعام فألتفقه فعليه
أن يأتي بطعام مثله ولا خيار للمنتاع في أخذ ذنابرة ولو هلك الطعام بأمر من الله انتقض البيع وليس
للمائع أن يأتي بطعام مثله ولا ذلك عليه اه والحاصل ان انتلاف الأجنبي بوجوب العزم لمن الضمان
منه سواء كان بائعا أو مشتريا كان الانتلاف عمدا أو خطأ وانتلاف المائع بوجوب العزم للمشتري كان
الضمان منه أو من المائع كان الانتلاف عمدا أو خطأ كان الانتلاف لكله أو لبعضه هدا هو والصواب
(قوله وأراد الخ) دفع هذا ما يقال ان قول المصنف وكذلك الأفلاوة فيه تشبيه الشيء بنفسه لان انتلاف
الكل والبعض قد مر الكلام عليه (قوله أي تعيب المشتري) يعني وقت ضمان المائع كان التعيب عمدا
أو خطأ (قوله قص) أي للمبيع فيلزمه ثمنه كله وما في حش انه يعزم ثمن البعض وأنه يقوم بما
ومعينا إلى آخر ما قاله مخالف لذلك ولم أر ما قاله صرح به أحد اه س (قوله وتعيب الأجنبي) أي لما هو في
ضمان البائع أو المشتري كان التعيب عمدا أو خطأ وقوله بوجوب العزم لمن الضمان أي سواء كان
بائعا أو مشتريا وقوله وتعيب البائع أي عمدا أو خطأ وقوله ما في ضمان المشتري أي أو المائع والحاصل
أن تعيب المائع بوجوب عزمه للمشتري المثل أو القيمة كان التعيب عمدا أو خطأ كان المبيع في ضمان
المائع أو المشتري وما مر من أن المبيع اذا تعيب وهو في ضمان المائع يخير المشتري بين رد البيع والتمسك
بما هو فيما اذا كان التعيب بسماوى هدا هو والصواب كما مر (قوله وان أهلك المائع الخ) أي عمدا أو خطأ
وأصلوا أهلك المشتري الطعام المحمول قبل كيله وقد كررنا الحاح أن انتلاف المشتري له كان انتلاف الأجنبي

(فالمثل) يلزمه (تحريرا بوفيه) للمشتري (ولا خيار لك) بامتنري في رد البيع أو التماسك وأخذ القيمة ولو مع رضا البائع لما فيه من بيع الطعام قبل قبضه لانه لما وجب له المثل بانه قبل أن يقبضه (أو) أهله (أو) أجنبي بالقيمة) يوم التماسك (ان جهات المكيالة) والا فتلها (ثم) اذا عزم القيمة للبائع (اشترى) بها (البائع ما يوفي) قدر تحري ما فيها من الصيعان (وان وضل) شيء من القيمة لحصول (فالبائع) ادلاطم على المشتري اذا أخذ مثل ما اشترى (وان نقص) (١٣١) ما اشتراه بالقيمة عن قدر تحري ما فيها من

الصيعان لحصول علاه
(وسكالا مستحقاق) فان
كثرت النقص الثالث فكثر
والمشتري الفسخ
والتماسك بما يخص دلائل
من الثمن وان نقص عن
الثالث سقط عنه حصته
من الثمن (وجاز) لمشتري
ومو هو شيئا (البيع
قبل القبض) من البائع
والواهب (الامطلق طعام
المعاوضة) أي الذي في
مقابله شيء وأراد بطلانه
ربو يا قمح أولا كنفاح
ولا يجوز بيعه قبل قبضه
(ولو) كان طعام المعاوضة
(سرق فاص) وامام
مسجد ومؤذن وجمدي
ركاب مما جعل لهم في
بيت المال كعالم جعل له
في نظير التعليم لأعلى وجه
الصدقة ومحل الميع حيث
(أحد) أي اشترى
(بكيل) أو رر أو عدد
لا جرافا يجوز بيعه قبل
قبضه له حوله في صجان
المشتري بمجرد العقد
وهو مقبوض حكما وليس
فيه قواني عقدتي بيع لم
يشهد لها قبض (أو) ولو
كان الطعام (كلين شاة)
مثلا فيجمع بيعه فسل
قبضه لانه يشبه الطعام

يو جب القيمة للبائع لا المثل وهو تاسع في ذلك لابن شير وفصل المارري فحل هذا أي لزوم القيمة في
الأجنبي فقط وأما المشتري فيعد اتلافه قبض الما تحري فيه من المكيالة فيلزمه ثمة والذي في ابن عرفة
تلاف عن اللغوى أن المذهب انه ان اتلف طعاما ابتاعه على الكيل قبل قبضه وعرف كبسه وهو قبض له
وان لم يعرف كبسه والقدر الذي يقال انه كان فيها ان كيل بعزم ثمة ومثله للمارري انظر بن (قوله والمثل
يلزمه) أي فيلزم البائع أن يأتي بصيرة مثله الموي للمشتري بها حقه (قوله أراجبي) أي أو أهله
أجنبي عمدا أو خطأ فالقيمة أي فيلزمه أن يدفع قيمتها للبائع (قوله والا فتلها) أي فيلزمه أن يدفع
صيرة مثله أي الكيل للبائع (قوله وان نقص وسكالا مستحقاق) قال ابن عرفة قال التونسي فان لم يوجد
المتعدي لكان للمبتاع المحاصصة في مسح البيع عه لصره وتأخره لو جود المتعدي اه المارري وكذا
لو كان المتعدي معسر المكان للمبتاع المسح أو انتظار اليسر ولو تطوع البائع بمال المتعدي ارتفع خيار
المشتري اه بن (قوله سقط عنه حصته من الثمن) أي ووجب التماسك بالقدر الذي اشترى بالقيمة
بحصته من الثمن ولا عزم على البائع (قوله شيئا) تمارعه مشترو مو هو شيئا سواء كان ذلك الشيء طعاما أو
غيره لان الاسمة ماء عيار العموم وفي كلام الشارح اشارة الى أن قول المصنف الامطلق طعام المعاوضة
استثناء من محدود والاصل وجار البيع قبل القبض لكل شيء ملكه بشراء أو هبة الامطلق الخ (قوله
الامطلق طعام المعاوضة) أي الا الطعام الذي حصل بمعاوضة مطلقا أي سواء كان ربويا أو غير ربوي
(قوله ولا يجوز بيعه قبل قبضه) أي لما ورد في الموطأ والبحاري ومسلم عن أبي هريرة عن النبي عن ذلك
وهو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اشترى طعاما فلا يبيعه حتى يكتانه قال في التوضيح والصحيح
عند أهل المذهب أن هذا المسمى تعبدى وقيل انه معقول المعنى لان الشارع له عزم في طهره وهو أجاز
بيعه قبل قبضه لباع أهل الاموال بعضهم من بعض من غير ظهور بخلاف ما اذا منع من ذلك فانه يمنع به
الكيل والجمال ويطهر للعقراء فتقوى به قلوب الناس لا سيما في زمن المسغبة والسدة (قوله في مقابلة
شيء) أي دراهم أو غيرها قال عتيق صابط مع بيع الطعام قبل قبضه أن تتوالى في الطعام عندنا بيع
لم يحدلهما قبض (قوله كورق فاص) أي طعام جعل فاصي من باب المال في نظير حكمه لان حكمه بمنزلة
العوض ورد المصنف نوعا على القول بجواره لانه عن فعل غير محصور وهو الحكم فاشبهه العطية (قوله مما
جعل الخ) أي ويحويهم مما جعل الخ الا في محل جعل له في بيت المال في نظير قيامه بمصلحة من مصالح
المسلمين (قوله لأعلى وجه الصدقة) أي والاجار بيعه قبل قبضه والحاصل أن كل من له شيء من الطعام
في بيت المال في مقابلة قيامه بمصلحة من مصالح المسلمين لا يجوز له أن يبيعه قبل قبضه ومنه شيء من
الطعام فيه على وجه الصدقة جاز له بيعه قبل قبضه قال عتيق ودحل بالكافي في قوله ولو كورق فاص
أي صاط طعام جعل صدقا أو حلهما ولا يجوز بيعه قبل قبضه لا ما سود عن مستهلان عمدا أو خطأ ويجوز بيعه
قبل قبضه والمثلي المبيع فاسدا اذافات ووجب مشله فالصواب كما بين أنه كلما حود عن مثلي جوامع أن
المعاوضة ليست اختيارية بل حرة لها الخالي في من وجب له ويجوز بيعه قبل قبضه خلافا لعتيق (قوله ومحل
الميع) أي مع بيع الطعام قبل قبضه (قوله أحد كيل) جملة عالية من طعام المعاوضة أو صدقة له وقوله
بكيل أي كل اردب بددا وحاصه أن محل مع بيع الطعام قبل قبضه دا كان باعه اشتراه بكيل وباعه قبل
أن يقبضه سواء باعه جرافا أو على الكيل وامان كل باعه شتره جرافا فباعه قبل قبضه كل بيعه
جانبا باعه جرافا أو على الكيل (قوله فيجمع بيعه قبل قبضه) أي فانه اشترى ابن شاة لمدة شهر وكان

الكيل وأجاره أشهب بطر الكوة جرافا وسياتي في السلم جوار بيع ابن شاة أو شياء بالدة ان علم قدر ما تحبب تحريها وكانت من جملة شياء
معمية كثيرة كعمرة وانا كل القبض الصعيف لا يكفي في جوار بيع الطعام

حلاب ما له بالتحري وكانت من جهة شياء معينة كثيرة فلا يجوز له أن يبيع لبن تلك الشاة قبل قبضه
والحاصل أنه يجوز أن يقول رب أغنام أو ثور اشتري منك لبن واحدة أو اثنتين مثلا شهرا أو شهرين بكذا
بشرط أن تكون الشاة التي وقع العقد على لبنها غير معينة وأن تكون الأغنام التي منها الشاة أو
الثانان معينات وأن تكون كثيرة كعشرة وأن يكون الشراء لأجل وأن يكون الأجل لا ينقص اللبن
قبله وأن يعرف وجه حلاب تلك الأغنام بالتحري وأن تكون متقاربة اللبن وأن يكون الشراء في أبان اللبن
فإن وجدت هذه الشروط الثمانية جاز البيع ولا يجوز للمشتري بيع لبن تلك الشاة قبل قبضه عند
ابن القاسم وهو المشهور ونظر إلى كونه في ضمان البائع إلى أن يقبضه المشتري وأجازه أشهب نظرا إلى
كونه جزاءا وقد حل في ضمان المشتري بالعقد (قوله ولم يقبض من نفسه) ليس هذا عطفًا على الحال
المتقدمة لأن شرط في المنع وماها شرط في الجواز بل هي حال من مقدّر بعد الاستثناء أي المطلق
طعام المعاوضة فيمنع بيعه قبل قبضه حيث أخذ بكيل ويجوز بيعه بعد قبضه حال كونه لم يقبض من
نفسه لنفسه فإن قبض من نفسه لنفسه منع بيعه لأن هذا القبض الواقع بين العقدين كذا قبض (قوله
كما إذا وكل الخ) أي وكما لو اشترى طعاما رهنا أو ودعه عنده فلا يجوز بيعه معتمدا على قبضه المعنوي
بل حتى يكيله بخضرة به لأن قبضه الأول ضعيف (قوله فباعه لأجنبي) راجع للصورة الثانية فقط أي
وقبل قبض الأجنبي له اشتراه الوكيل منه لنفسه فقبضه الأجنبي قبل قبضه الوكيل من نفسه
لنفسه وأما في الصورة الأولى وهي ما إذا وكله على شراء طعام فاشتراه وصار في يده ثم باعه لنفسه فقد
قبضه من نفسه لنفسه هكذا قيل وهو ظاهر الشارح أيضا وفيه أنه يلزم على هذا التصور للمسئلة
الأولى أنه لم يتوال فيها عقد تبيع لم يتخللها قبض بل يتخللها قبض لأن يدا الوكيل كبدا الموكل فالأولى
أن تصور المسئلة الأولى بما إذا وكله على شراء طعام فاشتراه وقبضه ثم باعه لأجنبي واشتراه منه قبل أن
يقبضه ذلك الأجنبي منه فقول الشارح وباعه لأجنبي راجع لكل من الصورين أما إذا وكله على
شراؤه واشتراه ثم باعه لنفسه فليس هذا من صور بيع الطعام قبل قبضه لأن الوكيل قد قبضه قبل
بيعته لنفسه ويد الوكيل كبدا الموكل فالحق الجواب في هذه كافي طي وبه والحاصل أن في كل من المسائلتين
أن باعه الوكيل لأجنبي ثم اشتراه منه قبل أن يقبضه فانه يبيع وأما أن اشتراه من موكله فانه يجوز بعد
صرحوا بجواز شراء الوكيل إذا كان ياديه رمية مع عدمه (قوله ويبيع أن يقبضه) أي ويمنع أن يقبض
الوكيل الطعام لنفسه أيضا في دين له على موكله أي الذي وكله على بيعه أو على شراؤه وماذا لو من مع
أخذ الوكيل له في دين على موكله فيه نظر لأن الوكيل وإن كان يقبض من نفسه لنفسه إذا أحده في الدين
لم يكن ليس هناك توالي عقد في بيع أصلا فليس هذا من صور بيع الطعام قبل قبضه وشارحنا يبيع فيما قاله
من المنع التوضيح واعتراه طي بما تقدم ثم قال واستدل أن المبيع بمسئلة المدونة وهو أن
من له دين الطعام إذا وكله المدين على شراؤه وقبضه لنفسه لم يجوز لأن يبيع الطعام قبل قبضه لا يدل له
لأن من له دين الطعام إذا وكله المدين على شراؤه وقبضه لنفسه ينهم على عدم الشراء وأحد الثمن لنفسه
فيكون قد باع به الدين قبل قبضه فليست علة المنع وبها قبضه من نفسه بل اتهامه على بيع ما في دمه
الموكل من الطعام قبل قبضه (قوله ثمان في وكيل البيع الخ) أي لأنه إذا وكله على البيع وقبضه من
موكله أما أن يبيعه لأجنبي ثم يشتريه من ذلك الأجنبي قبل قبضه له وأما أن يأخذه في دين على موكله وإذا
وكله على شراؤه واشتراه وقبضه فاما أن يشتريه بعد ذلك من موكله أو يأخذه في دين على موكله وظاهر
الشرح المنع في الصور الأربعة وقد علمت ما فيه (قوله وتأمله) أشار به إلى أن بعضهم في المسئلة من
جوار هذه المسئلة لاسيما والصحيح عند أهل المذهب أن الهوى عن بيع الطعام قبل قبضه تعبدى وإن
لم يكن اتفاق في المسئلة على الجواز فالأقرب منعها اه لكن تعقب ابن عرفة قوله الأقرب منعها بأن ما ذكره
ابن الحاجب وابن شاس من الجواز هو ظاهر السلم الثالث من المدونة بطريق (قوله جراف) أي جاز بيع
طعام اشتراه جرافا مجرد العقد عليه قبل أن يقبضه والحاصل أنه إذا اشتري طعاما فإن اشتراه على الكيل

أشاره بقوله (ولم يقبض من نفسه) كما إذا وكل على شراء طعام فاشتراه وصار بيده أو على بيعه وقبضه من الموكل ليبيعه فباعه لأجنبي فيمنع في الصورين أن يبيعه لنفسه ولو أدن له موكله ويمنع أن يقبضه لنفسه أيضا في دين له على موكله ولو ياديه لانه في كلا وجهي بيعه لنفسه وقبضه في دينه يقبض من نفسه لنفسه وليس من يتولى الطرفين وقبضه كذا قبض هذه أو بيع صور ثمان في وكيل البيع وثمان في وكيل شراء (ال) أن يكون القبض من نفسه من يبيع طريقا (نوصي يبيعه) ووالد لولده الصغيرين وسيد لعبده ويجوز بيع طعام أحدهما للأخر ثم يبيعه عليه لأجنبي قبل قبضه لمن اشتراه له فتمامه ثم صرح بمفهوم أحد بكيل بقوله (وجاز بالعقد) أي بمجرد من غير قبض (جراف) أي بيع طعام اشتراه جرافا قبل قبضه وصرح بمفهوم المعاوضة بقوله

(وكصدقة) وهبة الغير ثواب بطعام ولو من بيت المال لشخص فيجوز بيعه (١٣٣) قبضه من المتصدق أو من بيت المال (و)

جار للسيد (بيع ما) أي
طعام (على مكاتب كاتبه
به) (منه) أي من المكاتب
أي له قبل قبضه منه
بعين أو عرض لأنه يعتقر
بين السيد وعبد مالا
يعتقر بين غيرهما (وهل)
محل الجواز (ان عجل
العتيق) للمكاتب بأن
يبعه جميع ما عليه من
السجوم أو بعضها ويحل
العتيق على بقاء الباقي في
دمته أو الجواز مطلقا لان
الكتابة ليست ديننا ثابتا
في الدمة ولا يحاصص بها
السيد العرماء في موت
ولا ولدس ويجوز بيعها
للمكاتب بدين مؤجل لا
لاجمي (تأويلان و)
جار لمن اشترى طعاما
(أقرضه) قبل قبضه
(أو وفاهه) قبل قبضه
(عن قرص) عليه اذ
ليس في ذلك نوال عتق في
بيع لم يتخللها قبض وأما
وفاهه عن دين فيصح
لوجود علة المنع (و) جار
(ببعضه لمقتصر) أي يجوز
لمن تسلف طعاما ان يبيعه
قبل قبضه من المسلف
وسواء باعه لا جمي أو
للمقرص لان القرص
يملك بالبول (و) جار لمن
اشترى طعاما ولو على
وجه السلم (أقاله من
الجميع) أي من جميعه أي

ولا يجوز له بيعه قبل أن قبضه لا جزا فاولا على الكيل وان اشتراه جارا فجار له بيعه قبل أن يقبضه سواء
باعه جزا فاولا على الكيل (قوله وكصدقة) أي ان طعام الصدقة والهبة والقرض وما أشبه ذلك من كل
طعام ليس معارضا عليه يجوز بيعه قبل قبضه قال بن ويقيد الجواز بما اذا لم يكن المتصدق اشتراه
وتصدق به قبل ان يقبضه والا فالمتصدق عليه لا يبيعه حتى يقبضه انظر المواق وكذا يقال في طعام الهبة
والقرض قال في الجلاب من ابتاع طعاما بكيل ثم أقرضه رجلا أو وهبه له أو فاضاه له حل عن قرض كان له
عليه ولا يبيعه أحد ممن صار إليه ذلك الطعام حتى يقبضه (قوله وجار للسيد الخ) أي سواء قلنا ان
الكتابة عتيق أو قلنا انها بيع لأنه يعتقر بين السيد وعبد مالا يعتقر بين غيرهما قاله شيخنا (قوله أي طعام)
جعل ما واقعة على طعام وان كانت من صبيح اليوم مأخوذة من قرضه كونه البحث في بيع الطعام قبل
قبضه (قوله كاتبه به) أي لا حل معلوم (قوله لا به يعتقر الخ) أي وأما بيع ما على المكاتب من الطعام قبل
قبضه منه لغيره فلا يجوز لأنه يعتقر الخ (قوله وهل محل الجواز ان عجل العتيق) أي لان العتيق لكونه أمرا
عطيما محرما يشوف الشارع اليه اعنفه لاجله بيع الطعام قبل قبضه (قوله بان يبيعه جميع ما عليه
من السجوم) أي لا به اذا باع له جميعها خرج عن مجرد البيع ولا يتوقف العتيق على صيغة (قوله أو بعضها)
أي أو باعه بعض السجوم وأبقى السجوم الباقية لاجلها وعجل عتيقه على ذلك بان يقول للعبد أنت حر على
أن تأتي بكذا من الدراهم عوضا عن السجوم الاول وبقى السجوم في ذمتك حتى تحل وعلى هذا التأويل فلا
يجوز للسيد أن يبيع نجما من سجوم الكتابة للمكاتب قبل قبض ذلك النجم والحال انه لم يجعل العتيق
الا أن لا به من باب بيع الطعام قبضه ولم توجد حرمة العتيق التي اعتقر ان كتاب المحط ورثا فانها (قوله
أو الجواز مطلقا) أي سواء باعه جميع سجوم الكتابة أو باعه نجما منها أو باقى الباقي لاجله عجل عتيقه حين
باعه النجم أو لم يجعله (قوله ليست ديننا ثابتا في الدمة) أي في دمة العبد حتى يلزم بيع الطعام قبل قبضه
(قوله ولا يحاصص بها السيد العرماء) أي عرماء المكاتب في رثته ولا في فلسه وهذا كالعلة لما قبله وكذا
مابعده (قوله ويجوز بيعها للمكاتب بدين) أي ولو كانت دينيا في دمة لمع ذلك لما فيه من نسخ الدين في
الدين (قوله لا لاجمي) أي ولا يباع بدين لاجمي لأنه يبيع بدين بدين وهذا المجرد اعادة حكم والا فلهما سب
للمعرض الذي يحسن بصدده ما قبله فقط (قوله أو وفاهه عن قرص) أي به يجوز لمن اشترى طعاما أن يحل
على البائع قبل أن يقبضه منه شيئا بطعام له عليه من قرص وأما علسه وهو أن يحل بطعام عليه
من بيع على طعام لك على شخص من قرص فقد نص ابن الموار على عدم جوره لان المشتري من ادأ حلقه
فقد باع لك الطعام الذي له في ذمتك من بيع بغيره قبل قبضه منك وهو ظاهره (قوله وأما وفاهه عن
دين) أي عبر قرض بان كان عن مباحه (قوله وجار بيعه لمقتصر) الجار والمجرور من متعلق بجاز المدلول
عليه بالعطف أي جار لمن اقترض طعاما ببيعة قبل قبضه وهذا عكس قوله وجار لمن اشترى طعاما اقرضه
ثم ان الجواز مقيد بان يكون ذلك المقترض اقرضه من ربه وأما لو اقرضه ممن اشتراه قبل أن يقبضه
المشتري ولا يجوز للمقرض أن يبيعه قبل أن يقبضه من البائع لمقرضه كافي المدونة وبصدها وان
ابتعت طعاما ولم تقبضه حتى أسلفته رجلا فلا يجزي أن يبيعه قبل أن يقبضه (قوله أي جميع
طعام المعارضه) فبسه بطر والاولى أن يقول أي جميع المبيع وبذلك ما ذكره من المفهوم بعد
والحاصل ان معنى المتن ان من اشترى طعاما من شخص يجوز له ما أن يواقع الاقالة في جميعه قبل
قبضه سواء كان الثمن عينا أو عرضا ب عليه البائع أم لا (قوله لا ساحل للمبيع) أي لا يبيع مؤثقا ولا
معتلما فيهما من بيع الطعام قبل قبضه (قوله وبشروط كون الطعام) أي الذي وقعت الاقالة فيه ببلد
الاقالة والاولى جسد ذلك اذ لم يرد كدلك الشرط ههنا لان كلام المصنف في الاقالة في الطعام قبل
قبضه وهو في ضمان البائع سواء كان في بلد الاقالة أو غيرها وكيف يشترط فيه ماد كروا وما كره هذا
الشرط ابن يونس فيما اذا كان الطعام رأس مال السلم فاذا سلمت طعاما على عرض ولا تصح الاقالة من
ذلك العرض الا اذا كان الطعام في بلد الاقالة فان بعت ذلك الطعام لمحل بعهده فقلت صارت الاقالة

جميع طعام المعارضه قبل قبضه من بائعه بان يرد له به لا بها حل للمبيع وبشروط كون الطعام ببلد الاقالة و
نقص والام تجز لا بها حتى ينفذ بيع مؤثقا لا حل للمبيع واذا كانت في سلم

وجب فيه تعجيل رأس مال السلم للأيدي الفسخ دين في بن بخلاف تأخير في غير الإلته فيجوز ثلاثة أيام كإبائي وهو مفهوم من الجميع المنع من الإقالة على البعض وأخذ البعض وهو مسلم أن غاب البائع على الثمن المثل في ما لم يعجب عليه أو كان مما يعرف عينه كعرض جازت من البعض في المفهوم تفصيل وبالغ على جواز الإقالة من الجميع بقوله (وان تغير سوق شيئين) بامشترى المدفوع ثم نافي الطعام المقال فيه قبل القبض بعلاء أو رخص لأن المدار على عيبه وهي باقية وعدل عن ثمنه إلى شيئين لئلا ينوهم أن المراد بالثمن خصوص العين أي الذهب والفضة لأنها الغالب فيه أي (١٣٤) وان تغير سوق ثمنه كان عينا أو غيره (لا) ان تعير (بدنه) بزيادة (كسمن

دانة) دفعها ثمننا وكبرها وزوال عيبها أو نقصان كبرها (وهرا لها) عند البائع فلا تجوز الإقالة لأنها بيع مؤنفة لتغير رأس المال فيلزم بيع الطعام قبل قبضه (بخلاف) تعير (الامة) يسمن أو هرا ل فلا بقيت الإقالة والعبد أولى و فرق بان الدواب تشتري للخدمة والرفيق ليس كذلك وفهم من ذلك أن الامة لو تعيرت بعور أو قطع عضو لمكان ذلك مفيتا وهو ظاهر (و) لا تجوز الإقالة من الطعام قبل قبضه على أن يرد عليه البائع (مثل مثلين) أيها المشتري أي مثل ثمن المثل الذي دفعته ولا بد من قبض الطعام إلا أن يرد عليه عين مثلين ولا الإقالة عليه ثم التراضي على أخذ غيره عنه ولا مع زيادة أو تأخير (العين) فتجوز الإقالة قبل قبض الطعام على مثلها (وله) أي للبائع إدوم مثلها (وان كانت عينه) بدنه (الا ان يكون

على تأخير فلا تجوز لانه في ضمانه الى ان يصل الخرس (قوله) وجب فيه تعجيل رأس مال السلم (أي تعجيل رده للمسلم وقوله) لفسخ دين أي وهو المسلم فيه وقوله في دين أي وهو رأس المال المؤخر (قوله) فيجوز ثلاثة أيام أي ولو بالشروط لا إلزام فيه ابتداء دين بدين وهو أخف من فسخ الدين في الدين الذي هو لازم لما هنا (قوله) وهو مسلم ان غاب البائع على الثمن المثل أي سواء كان عينا أو طعاما لان فيه بيعا وسلفا فالبيع ما كان من الثمن في مقابلة البعض الذي لم تقع الإقالة فيه والسلف ما كان في مقابلة البعض الذي وقعت فيه الإقالة (قوله) فان لم يغب عليه أي اما لعدم قبضه أو اياه قبضه ولكنه لم يعجب عليه وقوله أو كان مما يعرف عينه كعرض أي سواء غاب عليه أم لا والحاصل أنه اذا كان رأس المال عرضا يعرف بعينه غاب عليه المسلم اليه أم لا أو كان عينا أو طعاما لا يعرف عينه ولم يقبضه المسلم اليه أو قبضه ولم يعجب عليه جازت الإقالة في البعض وان كان عينا أو طعاما وقبضه المسلم اليه وغاب عليه لم تجز الإقالة في البعض (قوله) دفعها ثمننا أي في الطعام الذي أريد الإقالة منه (قوله) بخلاف تعير الامة أي المدفوعة ثمنها في الطعام الذي أريد الإقالة منه وطاهره كانت أمة رطبة أم لا (قوله) ورق الخ) فيه ان عند انما يقتضي مخالفة الدواب الماء كولة اللحم للرفيق مع ان الدابة ولو كانت غير أكلة تعيرها مع من الإقالة وما ذكره المصنف من مخالفة الرفيق للدابة طريقة من طرق ثلاث والثانية انما يراد من الرفيق الخدمة كالدابة وهي طريقة ابن عرفة والثالثة طريقة يحيى الرفيق والدواب سواء في أن تعيرها بالسمن والهرال ما ع من الإقالة قال ابن يونس وهذا هو الصواب (قوله) ومثل مثلين) عطف على بدنه من حيث المعنى لا من حيث اللفظ لانه لا يصح تسلط تعير على المعطوف فكأنه قيل لا تجوز الإقالة على ردمه تعير بدنه ولا مثل مثلين وقيد ح وتبعه عقب بالسلم قال وأما في البيع فتجوز الإقالة على مثل المثل في قوله في أو آخر السلم الثاني من المدونة قال بن قلت وفيه نظر بل لا فرق بين السلم والبيع وما استدل به من كلام المدونة فلا دلالة فيه لان الإقالة بما استدل به مفروضة بعد القبض وكلامه نافي الإقالة من الطعام قبل القبض وأيضا المدونة مثله في كلام المدونة المبيع وفي مسئلتها هو الثمن وحاصل المسئلة ان اذا أسلمت فطارا من الكتان أو من القطن في اردب قمح أو اشترى بالكتان أو القطن اردبا من القمح حالا فلا تجوز الإقالة من القمح قبل قبضه على ان يرد اليه المسلم اليه كذا ما مثل كتان وانما تجوز اذا كان يرد اليه كتان بدانه حالا وأما لو أسلمت اليه الكتان في عبر طعام جازت الإقالة من ذلك المسلم فيه ولو قبل قبضه على ان يرد عليه مثل كتان (قوله) ولا الإقالة عليه أي ولا تجوز الإقالة على رده ثمن المثل ثم يقع التراضي بعد ذلك على أحد غيره عوضا عنه (قوله) ولا مع زيادة أو تأخير أي ولا تجوز الإقالة مع زيادة على ثمنه أو على تأخير لئلا ينوهم بامشترى ولو يوما ولو يره أو جيل (قوله) تعير في حقه أي وحيد فلا تجوز الإقالة من الطعام قبل قبضه على ردمه سواء كانت بدنه أم لا (قوله) ان وقعت أي والا كانت بيعا وقوله في البلد أي لا بد أن يكون الطعام الذي وقعت الإقالة فيه في البلد والاولى حدودها علمت سابقا وانما نقوله وأن تقع بالمط الإقالة لا البيع والامنع (قوله) لى لا عنه أي وهي باطلة ثم عا كالمعدومة حسا (قوله) والشفعة بانه أي وليست مرتبة على كون الإقالة به عادل على البيع

البائع من ذوى الشبهات لأن الدابة والدرهم تعير في حقه (والإقالة بيع) فيشترط فيها ما يشترط فيه الاول وينبغي ما يمنعها فاذا وقعت رقت بداء الجملة فسحت واذا حدث بالمبيع عيب وقت صمان المشتري ولم يعلم به البائع الا بعد الإقالة فله الرد به (الاي الطعام) قبل قبضه وهي حل بيع ان وقعت بمثل الثمن الاول لا أكثر ولا أقل في البلد الذي وقعت فيه الإقالة كما هو (و) الا في (الشفعة) أي الا حدها فلم يست بيعا ولا حل بيع بل هي لا عية فمن باع شقصا ثم اقال المشتري منه لا يعتد بهما والشفعة ثابتة وعهدة الشفيع على المشتري ادلو كانت بهما الخير الشفيع بين ان يأخذ بالبيع الاول والثاني

ويكتب هذه ته على من أخذ ببيعته مع أنه انما يأخذ الاول فقط ولو كانت حل

(١٣٥)

بيع لم ينشأ الشفعة (و) الا في

(المراجعة) فهي حل

بيع فن اشترى سلعة

ب عشرة و باعها بخمسة

عشر ثم نقاها فلا بيع

مراجعة على الثمن الثاني

الله الا ان سب (و) حازت

(تولية) في الطعام قبل

قبضه (و) حازت

(شركة) في قبل قبضه

لانها كالاقالة من باب

المعروف كالفرض ومحل

الحواجز (ان لم يكن

على) شرط (ان ينقد)

المولى والمشارك بالفتح

فيهما (عنك) بالمولى أو

مشارك بالكسر فيهما الثمن

أو حصتك منه في الشركة

والا لم يجز لانه مع سلف

منه لك وبفسخ الا ان

يسقط الشرط والتحقيق

أن علة بيع وسلف لم تظهر

الا في الشركة فهذا الشرط

خاص بها كالمولى والمشارك

(واستوى عقداهما)

أي عقد المولى والمشارك

بالكسر والمولى والمشارك

بالفتح قدرا وأجلا

وحولا ورهنا وجبلا

(فيهما) أي في التولية

والشركة في الطعام قبل

قبضه خاصة وبقي شرط

ثالث وهو أن يكون

الثمن عينا (والا) بان

احتمل شرط (وبيع

كغيره) يعتبر فيه شروطه

وانتفاء مواعنه كعدم

القبض وتبطل الرخصة

الاول (قوله ويكتب هذه ته على من أخذ ببيعته) أي بحيث يترجم عليه بالعيب والاستحالة (قوله فلا
بيع مراجعة على الثمن) أي ولو كانت عا حازله أن يبيع مراجعة على الثمن الثاني من غير بيان (قوله
وتولية) عطف على حراف من قوله وحازر بالعقد حراف والتولية يصير مشترما لغير بائعه شمله
وهي في الطعام غير الحراف رخصة وشروطها كون الثمن عينا كائني (قوله وشركة الخ) المراد بالشركة
هنا جعل مشتركرا لغير بائعه باختياره مما اشتراه لنفسه مما به من ثمنه كذا قال ابن عرفة وقوله هنا احترازا
من الشركة المترجم عنها بكتاب الشركة والاشارة بقوله هنا الى محبت الاقالة والتولية وقوله قدرا أخرج
به التولية وقوله لغير بائعه أخرج به الاقالة في بعض المسموع وقوله باختياره أخرج به ما اذا اشترى شيئا ثم استحق
حزبه منه فانه يصدق عليه ان المشتري جعل قدرا لغير بائعه لكن بغير اختياره وقوله مما به من ثمنه أخرج به
ما اذا اشترى سلعة بدينار ثم جعل لآخر ثمنها ربع نصف دينار فلا يصدق على ذلك شركة هنا (قوله
كالفرض) خبر عن أن وقوله كالاقالة حال أي لانها في حال كونها مماثلين للاقالة كالفرض من جهة
المعروف أي وطعام الفرض يحوز بعه قبل قبضه (قوله ان لم يكن على شرط أن ينقد عنك) أي ان لم يكن
على شرط في صل العقد أن ينقد عنك (قوله الثمن) بالنصب مفعول لينقد وهو راجع للمولى وقوله أو
حصتك راجع للمشارك (قوله لانه مع وسلف) أي في الشركة فواضح لان المشارك بالفتح اذا دفع الثمن
كاه فقد سلف المشارك نصف الثمن ونصف الثمن الاخر بيع فقد احتج المبيع والسلف وأما في التولية فلان
البائع الاول قد يشترط النقذ على المشتري وقد لا يكون معه نقد فاذا اشترط المشتري ذلك على من ولاه ان
ينقد الثمن عنه ثم ولاه بعد ذلك كان ذلك سلفا لانه من حيث شرط النقذ وبعاء انتهاء من حيث أخذ
المبيع في نظير الثمن كذا وح (قوله منه) أي من المولى والمشارك بالفتح (قوله لم تظهر الا في الشركة) أي
ولا تظهر في التولية لانه في بوايه من أول الامر ويشترط عليه أن ينقد عنه ولا سلف الا اذا كان برجع
المولى بالفتح عارضا وهو لا يرجعها انماها من قبل الحواجز لا سلف (قوله في هذا الشرط) أي قوله ان لم
ينقد عنك خاص بها وهو الذي في ح والمواق والمدونة وان عرفة وغير واحد وما في ثمن رجوعه للتولية
أي لا اساعده نقل وما وحده به غير صحيح اه (قوله خاص بها) أي وأما التولية فحائزة مطلقا ولو شرط
المولى على المولى نقذ الثمن كله قال عوف ولا يخفى ان التعديل بالمبيع والسلف بحري في الشركة في غير
الطعام وان كان المصنف قد ذكر هذا الشرط وهو قوله ان لم يكن على شرط أن ينقد عنك في خصوص
الشركة في الطعام (قوله قدرا) أي في قدر الثمن وفي أحله ان كان مؤحلا وفي حلولة ان كان حالا (قوله أي
في التولية والشركة) أي وحكم الاقالة في هذا الشرط حكمهما كما مر من انه لا بد فيها من اتفاق العقدين
في قدر الثمن نعم لا يتأتى فيها اتفاقهما في الاحل والرهن والحيل لان شرطها التعجل (قوله خاصة) أي
وأما عقد قبضه ولا يشترط أو كائني غير الطعام قبل القبض أو بعده فكذلك لا يشترط هذا الشرط وهو استواء
العقدين (قوله وبقي شرط ثالث) أي حواجز التولية والشركة وأما في الاقالة فلا يشترط ادلا ورق فيهما بين
كون الثمن عينا أو عرضا (قوله وهو أن يكون الثمن عينا) أي فان كان عرضا منعلا لا خلاف العقدين
لعمام ايضا العرض في القيمة وان كان الثمن مكبلا أو مور ونامنعا عند اس القاسم لا سيما في الطعام
قبل قبضه رخصة والرخصة يقتصر فيها على ما ورد وأحارهما أشهر فتحصل مما تقدم أن شرط الاقالة
في الطعام قبل قبضه اتفاق الثمنين قدرا ووقوعها في كل المبيع ووقوعها بلفظ الاقالة لا المبيع وتعجل رد
الثمن ان كان قد قبضه البائع وشرط التولية فيه قبل قبضه استواء العقدين في قدر الثمن وأحله أو
حلولة وفي الرهن والحيل ان كان وكون الثمن عينا وشرط الشركة فيه قبل قبضه ان لا يشترط المشارك
بالكسر على المشارك بالفتح ان ينقد عنه وأن يتفق عقداهما وأن يكون الثمن عينا والاتفاق في قدر
الثمن شرط في الثلاثة وكون الثمن عينا شرط في التولية والشركة فقط دون الاقالة واشترط عدم النقذ
عنه شرط في الشركة فقط (قوله والا بان احتل شرط) أي بان اشترط المشارك بالكسر النقذ على المشارك أو

في الثلاثة وتمنع الاقالة والتولية والشركة في الطعام قبل قبضه لا بعده

ولا على غير طعام ان لم يكن على ان ينقله كالمهر (وضمن) المشرک بفتح الهمزة (المشتري) يمنع الرأى (المعين) كعبد وهو الحصنة التي حصلت له بالشركة فقط فيرجع المشرک بالكسر عليه بنصف الثمن مع عدم ضمة المشرک ولو طعاما لانه فعل معه معروفا (و) ضمن المشرک والمولى بالفتح (طعاما كانه) يا مشرک (١٢٦) أو مولى بالكسر (وصدقك) من شركته أو وليته ثم تلف

وأولى ان قامت كبنية (وان أشركه) أى أشرك المشتري شخصاً سألته الشركة بأن قال له اشركتكم (حل) التشریک (وان أطلق) الواو حاله وان زائدة (على النصف) وان فيه بدشئ فواضح (وان سأل) شخص (ثالث شركتهما) أى شركة اثنين اشترى بأسلعة واتفق نصيبهما أن صار لكل منهما النصف (قوله الثالث) فان اختلف نصيبهما فله نصف مال الكل كالوشا لهما بجلسين بلفظ الافراد ولو اتفق نصيبهما (وان أبت) شخصاً (ما اشترت) من السلع (عما) أى عمل تمن (اشترت) به ولم تذكر له ثمناً ولا مثلاً (حازان لم يلزمه) المبيع بان شرط له الخيار أو سكت (وله الخيار) إذا رآه وعلم الثمن وسواء كان الثمن عيناً أو عرضاً أو حيواناً وعليه مثل صفة العرض أو الحيوان أى ان كان المثل حاضراً عنده لئلا يدخله بيع ما ليس عندك ومفهوم الشرط انه ان دخل على الالتزام لم يحز لا مخاطرة والقمار (وان رضى) المولى بالفتح (بانه) أى المبيع (عند) ولم يعلم بثمنه (ثم علم بالثمن فكره) شراءه وعكسه أى رضى بالثمن ثم علم بالثمن وفكره (وبذلك) لما أتى ولما كانت الابواب التي يطالب فيها المناجزة ستة أشار لها بقوله (والاضيق) مما يطالب فيه المناجزة (مصرف) لانه يضر فيه المفارقة

اختلف العقدان في النقد والتأجداً أو غير ذلك من وجوه الاختلاف أو كان الثمن في التولية والشركة غير عين أو اختلف قدر الثمنين في الاقالة كان كل من الاقالة والتولية والشركة بيعاً مؤتلفاً (قوله ولا على غير طعام) أى ولا ان كان كل من الاقالة والتولية والشركة في غير طعام قبل قبضه أو بعده (قوله ان لم يكن على ان ينقله عنه) أى لما مر من أن علة المنع وهي اجتماع بيع وسلف فحزى في غير الطعام أيضاً (قوله وضمن المشرک) أى وكذلك المولى (قوله المشتري المعين) أشار بهذا القول المدونة في كتاب السلم وان ابتعت سلعة بعينها فلم تقبضها حتى أشركت فيها ثم هلكت السلعة قبل قبض الشريك أو ابتعت طعاماً فاكتله ثم أشركت فيه وحلها فلا تقاسمه حتى هلك الطعام فضمن ذلك منكما وترحم عليه بنصف الثمن (قوله وهو الحصنة) الضمير راجع للشئ المشتري المعين وحقيقته فالأولى للشارح حذف قوله كعبد وقوله بنصف الثمن أى لا نكاه اذا لم يضم المشرک بالفتح حصنة المشرک بالكسر (قوله ولو طعاماً) يفرض ذلك في الحزاف والافاقية حق توفيقه ضمانه من بانه الاصل لا من المشرک بالفتح ولا من المشرک بالكسر لعدم قبضهما (قوله كانه) أى من بانه قبل ان تولى أو تشرک فيه (قوله وصدقك من شركته) أى صدقك في وفاء الكيل من بانه لا يشرط في ضمان المولى والمشرک بالفتح تصديقه ولذا لم يذكره في المدونة كما علمت تصديقه وحل الطبخ بخي والشيخ سالم كلام المصنف على ما اذا اشترى شخص طعاماً وصدق المائع في كنهه ثم ولى غيره أو شرک فيه ضمه المولى المشرک بالفتح بمجرد التولية والشركة وعلى هذا فالطالب للمائع المولى والمشرک بالكسر وهذا بعيد من المصنف وسيأتى في السلم انتقال الضمان من المسلم اليه للمسلم اذا قال المسلم اليه للمسلم كالت طعام على ذمتك ووضعه في ناحية البيت تعالى خذوه وصدقته فتلف لكن ليس الكلام فيه فحمل كلام المصنف عليه كما فعل خش وغيره بعيد (قوله حل وان أطلق على النصف) أى لانه الحزف الذي لا يرجع فيه لاحد الطرفين (قوله الواو حاله) أى وان أشرك حل على النصف والحال أنه أطلق وهذا أولى من قول بعضهم ان المصنف حذف متعلق حل أى وان أشركه حل على ما قبله وقوله وان أطلق على النصف شرط وحوا لا مبالغة لعدم ذلك مع ما ذه من حذف فاء الجواب اختياراً وهو شاذ وانما لم يجعل الواو لاجتماعه لانه ان كان ما قبل المبالغة التقييد بالنصف فهذا لا يقال فيه حل وانما الحل عند الاطلاع والاختمال وان كان ما قبل المبالغة التقييد بغير النصف فهذا لا يقول فيه أحد بالحمل على النصف (قوله وان سأل ثالث شركتهما) أى سألهما مجتمعين وقال لهما أشركاني فقالا له أشركناك (قوله فان اختلف نصيبهما) أى كالأول كاشر بيمين بالثلث والثلثين فاذا قال له أشركناك كان له نصف الثلث ونصف الثلثين وحينئذ قد يكون له النصف وللأول السدس والثاني الثلث (قوله كالوشا لهما بجلسين) أى وقال لكل واحد على انفراد أشركني فقال له أشركك فله نصف مال الكل سواء اتفق نصيبهما أو اختلف فالصواب (بع) قوله حازان لم يلزمه (أى والفرض أهما حصلت بصيغته التولية وأما لو كانت بلفظ المبيع وسد في صورتي الأرام والسكوت وصح ان شرط الخيار (قوله وسواء كان الثمن الخ) ان قلت تقدم أن شرط التولية أن يكون الثمن عيناً قلت ذلك في التولية في الطعام قبل قبضه وأما فيه بعد القبض أو في غيره مطلقاً فتحوز وان كان الثمن غير عين (قوله ان كان المثل حاضراً عنده) أى أن محل الخيار اذا كان مثلاً لثمن حاضراً عند المولى بالفتح والالم يحز لئلا يدخله بيع ما ليس عندك لان المولى بالفتح قد باع مثلاً لثمن الذي ليس عنده بالسلعة التي حصلت التولية فيها (قوله وان رضى) أى وان علم حين التولية بانه أى بان المبيع الذي ولأه مبيعاً عند قوله ولم يعلم بثمنه (أى حين التولية) (قوله وذلك له) أى الخيار له وذلك لان التولية من ناحية المبيع لم يلزم المولى بالكسر ولا يلزم المولى بالفتح الا رضاه (قوله المفارقة) أى مفارقة المتصارفين معاً أو أحدهما

أى المبيع (عند) ولم يعلم بثمنه (ثم علم بالثمن فكره) شراءه وعكسه أى رضى بالثمن ثم علم بالثمن وفكره (وبذلك) لما أتى ولما كانت الابواب التي يطالب فيها المناجزة ستة أشار لها بقوله (والاضيق) مما يطالب فيه المناجزة (مصرف) لانه يضر فيه المفارقة

أطول المجلس (ثم أقالة طعام) من سلم لانه اعتقر فيه المفارقة للبيان بالثمن من نحو (١٣٧) البيت والاحالة والتوكيل على القبض

قبل الافتراق (ثم تولية
وشركة قبضه) أي في
طعام السلم لانه يجوز
تأخير الثمن فيها فيما
قارب اليوم (ثم أقالة
عروض وفسخ الدين في
الدين) أي أقالة العروض
المسلم فيها فيمتنع تأخير
رد الثمن لانه يؤدي لفسخ
دين في دين فهو كصريح
فسخ الدين في الدين ولذا
عطف صريحه على ما يلزمه
ذلك بالاول ولا يستويان
في الرتبة ومثال صريحه
أن يطالبه بدينه فيفسخه
في شيء يتأخر قبضه
ومقتضى أنه أوسع مما
قبله جواز تأخير اليوم
(ثم بيع الدين) بالدين
المستقر في الذمة كبيع
عرض من سلم لعير من هو
عليه فانه أوسع مما قبله
لاعتقار التأخير ثمنه
اليوم واليومين فتأمل
(ثم ابتداءه) أوسع
لاعتقار التأخير قبضه
ثلاثة أيام وما قررناه
خلاف المشهور والمشهور
أن الحكم في الصرف وفي
ابتداء الدين بالدين
ما علمت والحكم فيما
بينهما متحد وهو التأخير
للذهب لنحو البيت
والضيق والوسع باعتبار
قوة الخلاف وضعفه
(فصل) في المراجعة
وهو بيع السلعة بالثمن
الذي اشتراها به وزيادة

ليأتي بدراجه (قوله أو طول المجلس) أي بعد العقد وقبل الاضطراب (قوله ثم أقالة طعام من سلم) أي
ثم إلى الصرف في الصبي الأقالة في الطعام إذا كان من سلم ظاهر تقييده الأقالة المذكورة تكون الطعام
من سلم أن الأقالة في الطعام إذا كان من بيع سواء وقعت قبل قبضه أو بعده يجوز فيها تأخير رد الثمن ولو
سنة وليس كذلك بل ما ذكره المصنف في الأقالة من الطعام والتولية والشركة فيه قبل قبضه سواء كان
الطعام الذي لم يقبض من سلم أو من بيع فلو حصلت الأقالة بعض القبض أو التولية أو الشركة بعد القبض
ولا يجري فيها ما قاله المصنف بل يجوز تأخير الثمن في كل من غير قصد بد من وأما الأقالة في العروض
فيستلزم أن تكون من سلم لانه هو الذي يتأخر فيه التعليل بفسخ الدين في الدين وأما لو كانت من بيع فيجوز
تأخير رد الثمن ولو سنة كذا ذكر شيخنا في حاشيته (قوله من نحو البيت) أي وأما تأخير البيان به يوم أو ما
قاربه فهو ممنوع لما فيه من فسخ الدين في الدين وأما الم يكن في المرتبة الآتية لبقائه هنا باضماع بيع الطعام
قبل قبضه له فارتفعت مرتبته في الاضيق ولا يقال الأقالة في الطعام ليست ببيع فكيف يكون قبضه ببيع
الطعام قبل قبضه لانه نقول هذه الأقالة لما قارنها التأخير عدت ببيع الخرجها عن مورد الرخصة (قوله
والاحالة) أي احالة المسلم على المسلم اليه بالثمن الذي أخذه وقوله والتوكيل أي على قبض رأس المال منه
(قوله قبل الافتراق) أي افتراق المسلم اليه من مجلس الأقالة (قوله أي في طعام المسلم) أي المولى قبضه أو
المشرك فيه قبل قبضه (قوله فيما قارب اليوم) أي ويمنع تأخير أزيد من ذلك لما فيه من بيع الدين بالدين
مع بيع الطعام قبل قبضه (قوله لعير من هو عليه) أي بضمن مؤجل وأما لو بيع لمن هو عليه بدين فهو فسخ
الدين في الدين (قوله والمشهور الخ) قال ح الترتيب في قول المصنف والضيق الخ إنما هو بين الصرف وبين
الدين بالدين فشددوا في الصرف وخففوا في الأخير وأما ما بينهما من المسائل فلا ترتيب بينهما من هذه
الحثية وإنما هو من جهة قوة الخلاف وضعفه وأما من هذه الحثية فهي مستوية في عدم جواز التأخير
الابتداء نقل الثمن (قوله ما علمت) أي من أنه يضر في الصرف المفارقة بطول المجلس ويعتقر في ابتداء
الدين بالدين التأخير ثلاثة أيام ويضر التأخير فيما زاد عليها (قوله وهو التأخير) أي اغتفار التأخير
للذهب الخ وأما التأخير لاكثر من ذلك فلا يعتقر على المعتمد (قوله باعتبار قوة الخلاف الخ) أي فالخلاف
في أقالة العروض وفسخ الدين في الدين أقوى من الخلاف فيما قبله وهكذا وان كان المشهور أنه لا يجوز
التأخير في الجميع إلا في ابتداء الدين بالدين

(فصل في المراجعة) (قوله وزيادة ربح الخ) هذا يقتضي أن البيع على الوصبة والمساواة لا يقال له
مراجعة والظاهر أن إطلاق المراجعة عليهم ما حقيقة عرفية وأحيب أن هذا تعريف للنوع العال في
المراجعة الكثير الوقوع لأنه تعريف حقيقة المراجعة الشاملة للوصبة والمساواة وقد عرف ابن عرفة
المراجعة بأنها بيع مرتب عنه على غن بيع تقدمه غير لازم مساواته له فقوله غير لازم مساواته له صادق
يكون الثاني مساو بالاول أو أريد أو نقص منه قال نخرج بالاول المساومة والمرادة والاستثمان وخرج
بالثاني الأقالة والتولية والشفعة والرد بالعيب على القول بأنها بيع واعلم أن إطلاق المراجعة على الوصبة
والمساواة ما مجرد اصطلاح في التسمية أي اصطلاح مجرد عن المناسبة أو أن الوصبة ربح للمشتري كما
أن الزيادة ربح للبائع وإطلاق المراجعة على المساواة باعتبار ربح البائع بالثمن لا تنفعه به إذ قد يشتري به
سلعة أخرى يربح فيها وارتفاع المشتري بالسلعة إذ قد يبيعها ويربح فيها (قوله وجار) الأولى جعل الوار
للاستئمان لما ذكره ابن هشام من أن الأنسب بالوار الواقعة في أول التراجم الاستئمان ويجوز أن تكون
طائفة للجملة بعدها على جملة جار لمطلوب منه سلعة والضمير في جار للبيع المفهوم من السياق وقوله حال
كوبه مراجعة أي ذارح وظاهر المصنف الحوار ولو اقتصرت فكرة حسابية وهو المذهب كما في ابن عرفة غاية
الامر أنه خلاف الأولى كما قاله بعد ذلك فالتقييد بالمرادى الجوار بما إذا لم يفتقر ادراكه لأجزاء جملة الربح
لفكرة حسابية تشق على المتبايعين أو أحدهما حتى يعلب العلو والامع (قوله والاحالة) أي وأما

هو فهو غير محبوب لكثرة احتياج البائع فيه الى البيان (قوله فالمراد بالخوارخلاف الاول) أي بقدر ينه
قوله والاحب خلافه لا المستوى الطريقين والانا قاضيه ماعده وليس المراد بالخوارخلاف لانه خلاف
اصطلاح المصنف (قوله ومراوده بخلاف بيع المراجعة ببيع المساومة فقط) أي فيكون قوله والاحب خلافه
من قبيل العام الذي أريد به الخصوص أو الاضافة للمعنى (قوله ببيع المساومة) كان تأتي لرب السلعة
وتقول له يعني هذه السلعة بكذا فيقول لك يفتح الله قنيدله شيئا فشيئا إلى أن يرضى فتأخذها ولم يبين لك
التمس الذي اشتراها به وليس هناك من يزيد عليك ولذا عرفها ابن عرفة بقوله ببيع لم يتوقف ثمن مبيعته
المعلوم قدره على اعتبار ثمن في بيع قبله أن التزم مشتريه ثمنه لا على قبول زيادة عليه فقوله لم يتوقف
الخ أخرج به بيع المراجعة وقوله أن التزم الخ أخرج به بيع المزايدة (قوله لا ما يشمل المزايدة) أي وهي أن
تعطى السلعة للدلال ينادى عليها في السوق فيعطى زيد فيها عشرة فيزيد عليه عمرو وهكذا إلى أن تنفق
على حديقاً أخذها به المشتري (قوله والاستثمان) كان تأتي لرب السلعة وتقول له أنا أجعل ثمنها يعني كما
يبيع الناس فيقول له أنا أبيع لهم بكذا فتأخذ منه بما قال وعرفها ابن عرفة بأنها ببيع يتوقف صرف قدر
ثمنه على علم أحدهما (قوله لما في الاول) أي وهو ببيع المزايدة وقوله من السوم على سوم الاخر أي قبل
الركون وهو موجب للشحناء وانما قبل الركون لانه مذهب حرام (قوله ولما في الثاني) أي ببيع الاستثمان
وقوله من جهل لمشتري بالثمن أي جهله به من من غير جهة البائع ولا ينافي انه عالم به من جهته وليس
المراد انه جاهل به من سائر الجهات والا كان فاسدا والمراد لما في الثاني من نوع من الجهالة فتأمل (قوله
ولو على مقوم) أي هذا اذا كان ثمن السلعة المبيعة مراجعة عبادها أو فضة بل ولو كان مقوما (قوله
موصوف) الاول اسقاطه لان كون الثمن في البيع الاول موصوفا ليس بالارز بل ولو كان معينا وسيأتي
في التأويلين التعرض للمعنى في البيع الثاني فالمراد انه اشترى السلعة بمقوم سواء كل معينا أو موصوفا
فإذا أراد بيعها مراجعة على ذلك المقوم فلا بد أن يبيعها بمقوم مماثل للمقوم الاول في صفته ويزيده المشتري
عليه رجاء معلوما ولا يجوز له بيعها مراجعة على قيمة المقوم الذي اشترى به (قوله ومنعه أشهب) أي
إذا كان ذلك المقوم الموصوف ليس عند المشتري مراجعة لما فيه من السلم الحال أي الذي لم يكن أجله
خمس عشرة يوما وذلك لان دخول المانع على أن المشتري يدفع له ذلك المقوم الا وهو مضمون في الذمة
هو عين السلم الحال وهو باطل عندنا (قوله فيوافق أشهب على هذا التأويل) أي لان قول ابن القاسم
بالجوار محمول على ما اذا كان المعين في ملك المشتري وقول أشهب بالمع محمول ما اذا كان ليس في ملكه فلا
خلاف بينهما (قوله فحلها الخ) أي ان نمرة الخلاف بين التأويلين تظهر في هذه الحالة (قوله فالصور
خمس) أي لان المقوم المشتري به مراجعة امام مضمون أو معين في ملك المشتري فيجوز اتفاقا فيهما وأما
معين في ملك الغير فلا يجوز اتفاقا امام مضمون ليس في ملك المشتري فان كان لا يقدر على تخصيصه لم يمنع
اتفاقا ولا خلاف (قوله وحسب ربح ماله الخ) أي وحسب ربح أجرة الفعل الذي لا ثمره عين قائمة وكما
يحسب ربح تلك الأجرة تحسب تلك الأجرة من باب أولى وحاصله انه اذا وقع البيع على ربح العشرة أحد
عشر فانه يحسب على المشتري ثمن السلعة ورجحه ويحسب عليه أيضا أجرة الفعل الذي لا ثمره عين
قائمة ورجحها واعلم ان قول المصنف وحسب الخ في حالتي ما اذا بين البائع جميع ما لزم تفصيلا اما ابتداء
أو بعد الاجال كان يقول قامت على بمائة ثم يفصل ولم يبين ما يربح له وما لا يربح له ولم يشترط
صرب الربح على الكل ولا على البعض بل غاية ما قال أبيع على المراجعة العشرة أحد عشر مثلاً
و بقي صور الشرط وهي أربعة لانه اما أن يشترط صرب الربح على الكل أو على البعض وفي كل
اما أن يكون ذلك بعد تفصيل ما لزم ابتداء أو بعد تفصيله بعد الاجال فيعمل بما اشترط في الصور
لأربع كما يأتي قاله شيخنا (قوله من غير بيان ما يربح) أي ما يربح له وما لا يربح له وقوله
بل وقع على ربح الخ أي والحال ان البائع قد بين ما لزم تفصيلا اما ابتداء أو بعد الاجال كما مر

اذا الأولى تسركهما أيضا
لما في الاول من السوم
على سوم الاخر ولما في
الثاني من جهل المشتري
بالثمن والجسواز (ولو
على) ثمن (مقوم)
موصوف كالواشترى
ثوباً ببحيوان أو عرض
فيجوز بيعه ببحيوان أو
عرض مثله على الوصف
لا القيمة ويزيده رجاء
معلوما عند ابن القاسم
ومنعه أشهب (وهل)
الجواز عند ابن القاسم
(مطلقاً) أي سواء كان
المقوم عند المشتري أم لا
حسب الكلام ابن القاسم
على ظاهره (أو) محمل
الجواز عنده (ان كان)
المقوم (عند المشتري)
مراجعة أي في ملكه والا
لم يجز أن يشتري مراجعة
عليه فيوافق أشهب على
هذا التأويل (تأويلان)
فحلها في مفهوم مضمون
ليس عند المشتري ولكن
يقدر على تخصيصه والا
لمنع اتفاقاً كما يتفقان على
المنع في معين في ملك
الغير لشدّة العذر وأما
مضمون أو معين في
ملكه فينتفقان على
الجواز فيه فالصور خمس
(وحسب) على المشتري
إذا وقع البيع على
المراجعة من غير بيان
ما يربح وما لا يربح بل
وقع على ربح العشرة
أحد عشر مثلاً (ربح ماله عين قائمة) أي مشاعرة

محسوسة بحساسة البصر (كصبيغ) أي اجرة عمله ان استاجر عليه كان ممن يتولاه بنفسه ام لا فيحسب ويحسب ربحه فان عمله بنفسه او عمله بمجانا فلا يحسب ولا يحسب ربحه وكذا ما يصبيغ به وما يخاط به (١٣٩) فانه لا يحسب هو ولا ربحه ان كان من عند

البائع والا يحسب وكذا يقال في قوله (وطرز) وقصر وخياطة وقفل) بالفاء والتاء الفوقية أي قفل الحرير والغزل (وكذا) سكنون الميم دق القصار الثوب لتعسينه (ونظريه) جعل الثوب في الطراوة ليلين ويذهب ما فيه من خشونة واما ما ليس له عين قائمة فاشار له بقوله (و) حسب اصل ما زاد في الثمن) مما ليس له عين قائمة ولكنه اثر زيادة في المبيع فيعطى للبائع دون ربحه حيث استاجر عليه (كعمولة) يضم الحاء الاحمال اي كراؤها وفتحها الا بل التي تحملها وقد تطلق على نفس الاجرة فلا يحتاج لتقدير المضاف اي ان كانت تزيد في الثمن بان تنقل من بلد أرخص الى بلد اعلى فاذا اشتراها بعشرة مثلاً واستاجر في جدها بخمسة او على شدها او طيها فانه يحسب ما خرج من يده فقط دون الربح كما اشار له بقوله (و) حسب كراء (شروطي) اعتبدا جرتما) بان لم تجر العادة بتوليتهما بنفسه بل بتولية الغير لهما وكذا اذا كان لاعادة أصلاً (و) حسب اصل

(قوله محسوسة بحساسة البصر) لعل المراد ارمي حكمها كاليونة في التطرية ولو قال الشارح أي مدركة بأحدى الحواس بدل قوله أي مشاهدة الخ كان أظهر (قوله كصبيغ) بفتح الصاد مصدر المصباح ما بعده وهو مثال للفعل الذي لا ثمره عين قائمة ويصح قراءته بالكسر أي الاثر وعلى هذا يحتاج لتقدير في الكلام أي كعمل صبيغ وتفسير الشارح اجرة وعمل يقتضي انه مثال للاجرة المقدرة في قوله وحسب ماله عين قائمة وان المراد بالصبيغ الاثر ولا داعي لتقدير كل منهما (قوله فيحسب) أي الصبيغ أي اجرة (قوله فانه لا يحسب هو) أي قيمته ولا ربحه أي انه لا يجوز البيع من اجهة اذا دخل على ذلك لانه حينئذ انما ينظر للقيمة ولا يصح النظر في بيع المراجعة للقيمة فان ألغى ذلك صح البيع من اجهة (قوله والا يحسب) أي عن ماذ كرو ربحه (قوله وكذا يقال الخ) أي فاذا استاجر على الطرز والخياطة وما بعدها حسب الاجرة و ربحها ولو كان شأنه عمل ذلك بنفسه فان عمل شيئاً من ذلك بنفسه أو عمل له بمجانا فلا يحسب له اجرة ولا ربحها (قوله وأصل ما زاد) أي وحسب اجرة الفعل الذي زاد في الثمن وليس لثمره عين قائمة فيعطى للبائع تلك الاجرة بمجردة عن الربح (قوله يضم الحاء الاحمال) أي فقول المصنف كعمولة بالضم مثال لما زاد في الثمن وان قدرت مضافاً أي ككراء حولة كان مثلاً لا أصل ما زاد في الثمن (قوله وفتحها) (الابل) أي وعليه فيقدر مضاف أيضاً أي كاجرة حولة ان جعل مثلاً لا أصل ما زاد في الثمن أو كعمل حولة ان جعل مثلاً لا زاد في الثمن (قوله وقد نطق) أي الحولة بالفتح (قوله على نفس الاجرة الخ) انظر في ذلك اذ ليس في القاموس والصحيح ان الحولة تطلق في اجرة الحمل تأمل (قوله أي ان كانت تزيد في الثمن) أي ان محل حساب اجرة الحولة ان كانت الحولة تزيد في الثمن أي وكانت مما لا يتولاه بنفسه كما في المواق عن ابن رشد فان كان شأنه ان يتولاه بنفسه وآجر عليه فانه لا يحسب له اجرة كما لا يحسب له ربحها ومن باب أولى اذا تولاه بنفسه وكذا يقال في الشد والطي ولو قال المصنف اعتبدا جرتما لفظ الافراد ليرجع للعمولة والشد والطي كان أولى اهـ بن (قوله بان تنقل من بلد أرخص الخ) أي ولو كان سعر البلدين سواء لم يحسب اجرة الحولة وكذا لو كان سعرهما في البلد الذي نقلت اليه أرخص ولا يبيع في هذه الحالة من اجهة حتى يبين للمشتري انه في هذه البلد أرخص من بلد الشراء ان كان المشتري لا يعلم بذلك والالم يحتاج للبيان وكما أنه لا يبيع من اجهة في هذه الحالة الا اذا بين كذلك في حالة المساواة لا يبيع من اجهة الا اذا بين لان النقل على هذا الوجه مظنة العيب فهو من بيان ما يكره كما قرر شيخنا (قوله بان تنقل من بلد أرخص الى بلد اعلى) انما كان نقلها على الوجه المذكور وهو حال زيادة الثمن لرغبة المشتري فيها اذا علم انها نقلت من محل فيه رخص (قوله ولا طما) أي ولا يحسب اجرة بيت لهما هذا اذا كانت السلعة تابعة بل ولو كانت غير تابعة وانما لم تحسب الاجرة اذا كان الكراء لهما لانه انما يكون لها بعض الكراء وهو رجوع للتوظيف وهو لا يعمل به هنا (قوله معتادين) الاولى معناه جرتما بان كان شأنه تعاطي ذلك بنفسه والحاصل انه متى كان شأنه تعاطيها بنفسه وآجر عليها فانه لا يحسب اجرتها ولا ربحها واولى لو تعاطاها بنفسه وهذا بخلاف الفعل الذي لا ثمره عين قائمة فانه متى آجر عليه حسب الاجرة و ربحها ولو كان شأنه ان يتولى ذلك بنفسه والفرق ان مالا عين له قائمة لا بقوى قوة ماله عين قائمة كما قرر شيخنا (قوله كسما لم يعتد) حاصل ما ذكره ان السمسار اذا لم يعتد بان كان من الناس من يتولى الشراء بنفسه دونه ففيه ثلاثة اقوال قيل فحسب آخرته و ربحها وقيل لا يحسبان وقيل فحسب آخرته دون ربحها ومذهب المدونة والموطأ لا يحسب اصلاً لا هو ولا ربحه كذا في التوضيح وعليه مشي المصنف هنا وان اعتبدا بان كان المتاع لا يشتري مثله الا سمسار فقال ابو محمد واسرشد يحسب اصله دون ربحه وقال اس محمد ز يحسب هو و ربحه كما في المواق اهـ بن (قوله الا بواسطة) ١- الا بواسطة السمسار

(كراء بيت لسلعة) فقط لا له ولا لهما ولو كانت غير نفع (والا) يمكن الطي واشتمعتا دين اولم يدين البيت للسلعة خاصة (لم يحسب) اصله ولا ربحه (كسما لم يعتد) ولا يحسب ما احده ولا ربحه فان اعتبدا بان جرت العادة ان لا يشتري السلعة الا بواسطة كان من الجلاس او غيرهم حسب الاجرة فقط على المذهب (ان بين) ابتداء (الجميع) شرط في جوار المراجعة اي محل جوارها ان بين جميع

ما لم يشر إليه من وجهين الأول أن بين ما يحسب وما لا يحسب بشرط ضرب الربح على الجميع الثاني أن بين ما يحسب
 ويربح له وما لا يربح له وما لا يحسب أصلا (١٤٠) ويضرب الربح على ما يربح له فقط والعرف كالشرط ثم أشار لوجه

وقوله كان أي ذلك السمسار من الجلاس أي في أما كنهم وقوله أم لا أي بان كان من الطوافين (قوله ما لم يربح
 السلعة) أي ما عرمة فيها من ثمن وأجرة صبيغ وطرز وخياطة وأجرة حمل وشروط وغير ذلك وقوله مع
 الربح أي مع دخولها على البيع بالربح (قوله الأول أن بين ما يحسب) أي ما شأنه أن يحسب أصله وربحه
 أو أصله دون ربحه فالأول كالثمن وأجرة الصبيغ والطرز والخياطة والقتل والكمد والثاني كأجرة
 الحمل والشد والطي إذا استأجر على ذلك وقوله وما لا يحسب أي وبين ما شأنه أنه لا يحسب لا أصله ولا ربحه
 كأجرة السمسار وأجرة صبيغ وماله إذا تعاطاه بنفسه وذلك كأن يقول البائع اشتر ينهابك إذا ودفعت
 أجرة الصبيغ كذا وأجرة الخياطة كذا وأجرة الطرز كذا وأجرة الحمل كذا وأجرة الطي والشد كذا
 وأجرة السمسار كذا ويشترط ضرب الربح على جميع ذلك (قوله الثاني أن بين ما يحسب ويربح له) أي
 ما شأنه أن يحسب ويربح له كالثمن وأجرة الصبيغ والطرز والخياطة والقتل والكمد وقوله وما لا يربح
 له أي وبين ما شأنه أنه لا يربح له كأجرة الحمل والشد والطي وقوله وما لا يحسب أصلا أي وبين ما شأنه أنه
 لا يحسب أصلا كأجرة الدلال الغير المعتاد (قوله ويضرب الربح على ما يربح له فقط) أي أو يضرب
 الربح على شيء معين وإن كان الشأن أنه لا يربح له فيعمل بذلك الشرط والحاصل أن الوجه الثاني أنه
 بين جميع ما عرمة على السلعة ويشترط ضرب الربح على شيء معين سواء كان ما يربح له أو غيره (قوله
 والعرف كالشرط) أي وجريان العرف بضرب الربح على الجميع أو على ما يربح له فقط كالشرط البائع
 ذلك على المشتري في العمل به ولو لم يشر إليه (قوله لوجه ثالث) أي من أوجه الجواز وفيه أن الوجهين
 المتقدمين يجريان هنا أيضا لأنه إذا أجل أولا ثم فسر المؤنة بعد ذلك فاما أن يشترط ضرب الربح على
 الجميع أو على ما يربح له بحسب الشأن خاصة فتكون الصور أربعة فله شيخنا وشارحنا حمل كلام
 المصنف تبعا لعنق على ما إذا أجل أولا ثم فسر المؤنة بعد ذلك ولم يبين ما يربح له وما لا يربح له ولا كون الربح
 يضرب على جميع ما يربح له أو على بعضه وهو صحيح أيضا وقوله فيفض الربح على ما يحسب أي على ما شأنه
 أن يحسب أي ويربح له وقوله ويسقط ما لا يحسب أي ويسقط عن المشتري ما شأنه أن لا يحسب فلا يحسب
 عليه من الثمن الذي يشتري به وذلك كأجرة الدلال غير المعتاد وفيه الصبيغ الذي من عنده وأجرته أن
 تعاطاه بنفسه وأما ما شأنه أن يحسب ولا يربح له فلا يفض عليه الربح ولا يسقط عن المشتري (قوله وهذا
 محل التفصيل الخ) المشار إليه الوجه الثالث بحالتيه فتحصل أنه إذا بين المؤنة ابتداء أو بعد الأجل ولم
 يبين ما يربح له وما لا يربح له فله يجزى على قول المصنف وحسب ماله عين فائمه الخ (قوله وأنه من
 تمتته) أي لأنه إذا أجل ابتداء ثم فسر المؤنة له حالتيه هذا أي قوله أو على المراجعة حالة وقوله
 هي بمائة الخ حالة أخرى فكأنه إذا بين ابتداء له وجهان كذلك إذا أجل ابتداء ثم فسر له وجهان
 فحصل أنه إذا لم يبين الجميع ابتداء بل أجل ثم فسر المؤنة فاما أن يقول هي بمائة أصلها كذا وحملها كذا
 وشدها كذا وطبها كذا ولم يبين ماله من الربح من غيره ولا كون الربح على جميع ما يربح له ولا على بعضه
 واما أن يقول أبيع على المراجعة العشرة أحد عشر ثم يبين الثمن والكلف ولم يبين كون الربح على
 ما يربح له ولا على بعضه (قوله ويحتمل الخ) وهذا مقابل لقوله أولا بين الثمن والكلف (قوله وعلى
 هذا التقرير ير) أي على جعل مفعول بين الربح وقوله راجعا لقوله فقال بمائة الخ أي ولا يربح
 لقوله أو على المراجعة وبين لأنه إذا لم يبين الثمن والكلف لا يتأتى تفصيل ماله ربح من غيره
 لأن التفصيل المدكور رورع عن بيان الثمن والكلف أما على جعل مفعول بين الثمن والكلف
 فهو أجمع لقوله فقال هي بمائة الخ ولقوله وعلى المراجعة الخ (قوله وبه يسقط الخ) أي بهذا
 التقرير وهو قوله سابقا فقال هي بمائة أصلها كذا وحملها كذا ولم يبين ماله ربح من غيره المفيد أن هذه مسألة

ثالث بقوله (أو) لم يبين
 الجميع ابتداء بل أجل
 ثم فسر المؤنة فقال هي
 بمائة (أصلها كذا)
 بقوله (أصلها كذا)
 كتمانين (وحملها كذا)
 عشرة وصبتها خمسة
 وقصرها ثلاثة وشدها
 واحد وطبها واحد ولم
 يبين ماله ربح من غيره
 فيفض الربح على ما يحسب
 ويسقط ما لا يحسب في
 الثمن (أو) قال أبيع (على
 المراجعة وبين) الثمن
 والكلف ولم يشترط الربح
 على جميع ما يربح له ولا على
 بعض معين وإنما قال أبيع
 بربح العشرة أحد عشر
 وهذا محل التفصيل في
 قوله وحسب ربح الخ فلم
 أن قوله أو على المراجعة
 مخطوف على قوله هي بمائة
 وأنه من تمتته ويحتمل
 أن يكون مفعول بين
 طائدا على الربح المفهوم
 من قوله مراجعة ومثل له
 بقوله (كربح العشرة
 أحد عشر ولم يفصلا) حين
 البيع (ماله الربح) من
 غيره وعلى هذا التقرير
 يكون قوله ولم يفصلا الخ
 راجعا لقوله فقال هي بمائة
 الخ كما أشرنا له وبه يسقط
 قول ابن غازي معترضا
 على المصنف أن المناسب

استقاط أو من قوله أو على المراجعة (و) إذا قال أبيعها بربح العشرة أحد عشر (وبعد عشر الأصل) أي
 الثمن الذي اشتريته به السلعة فإذا كان الثمن مائة فالزيادة عشرة وإذا كان الثمن مائة وعشرين فالزيادة اثنا عشر

وهكذا وليس معناه أن يزيد على العشرة أحد عشر وإذا قال أيها برج العشرة اثنا عشر زيد خمس الأصل وإذا قال العشرة خمسة عشر زيد نصف الأصل وهكذا وشبهه في زيادة عشر الأصل وإن كان في (١٤١) الأول يؤخذ وفي المشبه بترك فقال

مستقلة وأن قوله أو على المراجعة أي أوقال أبيسع على المراجعة وبين مسألة أخرى مستقلة بسقط قول ابن غاري المناسب اسقاط أو من قوله أو على المراجعة لأنه من تنمة قوله أو فسر المؤنة على ما في مسنده عياض وأن المعنى أو فسر المؤنة بعد الاحمال فقال هي بمائة أصلها كذا وحملها كذا وباع على المراجعة وبين كرج العشرة أحد عشر وقد يقال الوجه ما قاله ابن غاري لأنه إذا جعل مفعول بين الثمن والكلف كما هو الاحتمال الاول عطف قوله أو على المراجعة على قوله هي بمائة لا يصح لانه اذا قال هي بمائة الثمن كذا وشدها كذا وطبها كذا الا يرجح له الا اذا دخل على المراجعة وبين قدر الربح فلا تصح المقابلة وان جعل مفعول بين الربح وان المعنى أو قال أبيسع على المراجعة وبين الربح فلا يصح عطف هذا على قوله هي بمائة لانه ليس في هذا اجمال ابتداء ثم تفسير للمؤنة فتأمل (قوله وهكذا) الحاصل انه ينسب ذلك الى ان يدعى الاصل كالعشرة اليه وبتلك النسبة يزداد على الثمن فاذا قال أبيسع برمح عشرة أحد عشر فالأحد عشر يزيد على العشرة بواحد ينسب اليها يكون عشر ازيد على الثمن عشرة فاذا كان الثمن مائة زيد عليها عشرة واذا قال أبيسع برمح العشرة اثني عشر فالاثنا عشر تزيد على العشرة باثنين نسبتهم للعشرة خمس فيزداد على الثمن خمسة فاذا كان الثمن مائة زيد عليها خمسة هو ذلك عشر ون وهكذا (قوله وليس معناه أن يزيد على العشرة أحد عشر) أي ان يزيد لكل عشرة من الثمن أحد عشر بحيث يبقى اذا كان الثمن عشرة أحد وعشرين فاذا كان الثمن عشريين يصير اثنين وأربعين لان هذا ليس يراد ولذا بين المصنف المراد بقوله رز بد الخ (قوله والوضيعة) أي وضعية العشرة أحد عشر (قوله كذلك) أي كالمراجعة أي كالمراجعة العشرة أحد عشر في زيادة عشر الاصل الا انه في مراجعة العشرة أحد عشر تجعل العشرة أحد عشر بزيادة واحد على العشرة وتأخذ البائع وفي وضعية العشرة أحد عشر تجعل العشرة أحد عشر لكن لا بزيادة واحد بل باعتبار ان العشرة تجر لأحد عشر ويسقط منها واحد عن المشتري والحاصل انه في كل مهمما تجعل العشرة أحد عشر الا ان الاعتبار مختلف (قوله والصابط الخ) هذا صابط لما اذا زادت الوضيعة على الاصل وأما اذا كانت الوضيعة تساوي الاصل وتنقص عنه فصابطه أن تضم الوضيعة للاصل وتنسب الوضيعة للمجموع ويحيط من الثمن بتلك النسبة فان ناعة بوضعية العشرة عشرة فتزيد بها على الاصل فالجمله عشر ون تنسب الوضيعة للمجموع تكون نصفاً فيسقط عن المشتري نصف الثمن واداباع بوضيعة العشرة خمسة زبدت الوضيعة على العشرة فالجمله خمسة عشر نسبة الوضيعة للمجموع ثلث فيسقط عن المشتري ثلث الثمن لكن هذا خلاف عرفنا الآن فان عرفنا الآن في وضعية العشرة خمسة وضع النصف والمفعول عليه في الفتوى العرف كافى بن عن ابن عبد السلام (قوله أن تجرى الاصل) أي الذي هو العشرة مثلاً (قوله فاذا قال بوضيعة العشرة ثلاثون الخ) أي واذا قال بوضيعة العشرة أحد عشر تجزئ العشرة أحد عشر جزاً وتنسب ما زاد على الاصل وهو واحد للأحد عشر يكن جزءاً من أحد عشر جزءاً فاذا كان الثمن مائة جعل مائة وعشرة اجزاء وحط منها عشرة واذا قيل بوضيعة العشرة خمسة عشرة جعلت العشرة خمسة عشر جزءاً ونسب الخمسة عشرة عشر كانت ثلثاً فيحيط عن المشتري ثلث الثمن واذا قيل بوضيعة العشرة عشر بن جعلت العشرة عشر بن جزءاً وستة العشرة للعرض بن ثكن نصفاً فيحيط عن المشتري نصف الثمن وعلى هذا فوضيعة العشرة عشر بن كوضيعة العشرة عشرة ولم تقع هذه العبارات في عرفنا الا أن (قوله ولم يفصل) أي لم يبين قدر الثمن ولا أجره كل واحد من الاعمال التي فعلتها لأماله الرجح من غير (قوله فلا يجوز الخ) اعلم انه اذا أهم وأجل الاصل مع المؤنة فلا يجوز كذا في المدونة قال ابن رشد وفسخ البيع ونقله عياض عن أبي اسحق وعبره كما في الموافق وقال انه طاهر المدونة ونص ابن بشير على ان البيع لا يصح لعدم التبيين وعلى هذا ينبغي التأويل في كلام المصنف والحاصل أنه لا ينبغي حمل كلام المصنف على كلام ابن رشد اما ثل بالفساد لانه في كراساو يلبي وهما على

أو تمهما كدا ولم يفصل وباع مراجعة العشرة أحد عشر فلا يجوز والا صل فيه الفساد (أوقامت بشدها وطبها بكدا ولم يفصل) أي لم يبين ماله الرجح من غيره

(و) يجب بيان (طول زمانه) أي زمان مكث المبيع عنده ولو عقارا لان الناس (١٤٣) يرغبون في الذي لم يتقدم عهده في البيع

(و) ان اشترى بشئ زائف كله أو بعضه وأراد أن يبيع من أجله وجب عليه بيان (تجاوز الزائف) أو الساقص من الدراهم أو الدنانير والمراد بتجاوزه الرضا به ولو لم يعتد فان لم يبين فكذب كما يفيد النقل (و) وجب بيان (هبة) لبعض الثمن (اعتبرت) بين الناس بأن تشببه عطية الناس فان لم تعتد أو وهب له جميع الثمن قبل النقد أو بعده لم يجب البيان (و) وجب بيان (أنه ليست ببلدية) إذا كانت تلبس ببلدية مرغوب فيها أكثر وكذا يجب بيان أنها بلدية ان كانت الرغبة في غيرها أكثر (أو من السركة) يحتمل عطفه على ليست أي يجب بيان أهم من السركة إذا كانت الرغبة في غيرها أكثر ويحتمل عطفه على بلدية أي يبين أنها ليست من السركة إذا كانت الرغبة في السركة أكثر فان لم يبين فعش في المسئلتين (و) وجب بيان (ولادتها) عنده (وان باع ولدها معها) لان المشتري يظن أنها اشترى مع ولدها وبائع

يفتضي انه مثل ما تقدم وعقد عليه اذا كتبه في كونه ليس غشاً ولا كذباً ولا ذكر عيبه اذا اكتب الاجل و باع من أجله فان كان المبيع قائماً ومطلماً سواء أراد المشتري رده أم لا على ظاهر المدونة فلم يكن حكمه حكم العش وان فات فعلى المشتري الاقل من الثمن والقيمة بقدر ما من غير ربح والحاصل أنه اذا لم يبين الاجل و باع من أجله فقبل بصحة البيع ويكون عدم بيانه من العش وهو ما مشى عليه خش وقيل بفساده وهو ظاهر المدونة وهو ما مشى عليه من وعليه فيتعين الرد مطلقاً قائماً أو فائتاً والمردود في القيام السلعة وفي الفوات دفع الاقل من الثمن والقيمة وعلى هذا القول فهذه الجزئية ليست جارية على العش ولا على الكذب ولا يجوز للمشتري أن يتمسك بالمبيع بالثمن الذي أخذ به للاجل مطلقاً لاني حالة القيام ولا في حالة الفوات لانه في حالة القيام سلف جرة لان البائع الثاني سلف المشتري حيث أخره للاجل بالثمن وقد انتفع بما زاد له من أجله وفي حالة الفوات يلزم عليه الصرف المؤخر ان كان الثمن والقيمة من صنفين فان كان من صنف لزم السلف بزيادة ان كانت القيمة أقل وان كان الثمن أقل ففيه سلف جرة نعموا وقال شيخنا والظاهر الجواز في هذه الحالة لان تأجيل الاقل محض معروف لا يقع فيه (قوله وطول زمانه) أي وأمالو مكث عنده مدة يسيرة وأراد المبيع من أجله فلا يجب البيان (قوله ولو عقارا) أي وسواء تغير المبيع في ذاته أو في سوقه أو لم يتغير أصلاً لكن قلت الرغبة فيه خلافاً لما في حيث قال انما يجب بيان طول اقامته عنده اذا تغير في ذاته أو تغير سوقه والا فلا يجب البيان فان مكث عنده كثيراً و باع من أجله ولم يبين كان غشاً فيخير المشتري بين الرد والتمسك بجميع الثمن ان كان المبيع قائماً فان فات لزمه الاقل من الثمن والقيمة (قوله وتجاوز الزائف) أي والتجاوز عن الزائف وهو المعشوش الذي خلط ذهبه أو فضته بنحاس أو رصاص (قوله والمراد بتجاوزه الرضا به) أي وليس المراد تركه وترك بدله لان هذا داخل في الهبة (قوله ولو لم يعتد) أي هذا اذا كان تجاوز الزائف معتاداً ولو كان غير معتاد كما هو ظاهر المدونة وابن عرفة خلافاً لما في الشامل من تقييده بالمعتاد والا فلا يجب البيان (قوله وان لم يبين فكذب) أي فان كانت السلعة قائمة فان البيع يلزم ان حط البائع عن المشتري لرائد و ربحه فان لم يحط عنه ذلك خير المشتري في الرد والا مصاباً بما دفعه من الثمن وان فاتت السلعة خير المشتري في دفع الثمن الصحيح أو القيمة ما لم تزد على الكذب (قوله كما يفيد النقل) أي يقلل أبي الحسن وابن عرفة عن سعدون وابن محرز وابن يونس وأبي بكر بن عبد الرحمن وهو ظاهر لان الزائف أنقص مما في عبق وخش ان ترك بيانه من العش فيه نظر ووصح عن ابن محرز فان كان الثمن عشرة ودفع من جهتها واحداً زائفاً ولم يبين التجاوز عنه فللبائع ان يلزم المشتري البيع بالتسعة وقيمة الزائف وان فات المبيع لزم فيه القيمة ما لم تزد على العشرة وما لم تنقص عن التسعة وقيمة الزائف (قوله ووجب بيان هبة اعتبرت) أي وان ترك البيان فكذب وان كانت قائمة وحط البائع عن المشتري ما وهب له من الثمن و ربحه لزم البيع كما قال أصبغ وقال سعدون انه يلزم اذا حط عنه ما ربح له وان لم يحط عنه ربحه والظاهر الاول وما قاله سعدون مشكل حيث جعل عدم بيان الهبة كذا وبأنه أي الكذب يحط فيه الرائد و ربحه فان فاتت عند المشتري خير في دفع القيمة أو الثمن الصحيح و ربحه ما لم تزد القيمة على الكذب و ربحه (قوله ووجب بيان أنها ليست ببلدية) أي وان ترك البيان كان غشاً فيخير المشتري بين الرد والتمسك بما تقدم من الثمن ان كان المبيع قائماً فان لزمه الاقل من الثمن والقيمة (قوله في المسئلتين) أي قوله انها ليست ببلدية أو من السركة (قوله ولادتها) أي ان من اشترى ذاتاً سواء كانت من نوع مالا يعقل أو من نوع ما يعقل فولدت عنده سواء حملت عنده أو كان اشتراه حاملاً ولو لم يولد ولادتها فانه لا يبيعهما من أجله حتى يبين ذلك ولو باع ولدها معها وأشعر قوله ولدت أن وطء السيد لا يجب بيانه الآن تكون بكرر اربعة واقضها ان لم يبين افتضاها الرابعة فكذب فيلزم المشتري ان حط عنه ما يثبت الافتضاها و ربحه ان كانت قائمة فان فاتت قبل للسائق أعطه ما نقصه الافتضاها و ربحه والا فله ان

عليه لئلا يتوهم أنه يجب لبيان كونه يجبر المقتضى بالتقدم (و) وجب بيان (جذعته اوت) أي كانت بأبوة وقت الشراء فأخذ غرضه أو أراد بيع الاصل من أجله فان لم يبين فكذب

بستر جمع قيمتها يوم قبضها مفتضة مالم ترد على الثمن الاول فلا رد أو ينقص عنه بعد الافتضاخ فلا
 تنقص * واعلم أن الولادة عند البائع في مسئلة المصنف عيب وطول اقامتها عنده الى أن ولدت غش وما
 نقصها التزويج والولادة من قيمتها كذب في الثمن فان ولدت عند البائع بائرها أو باعها امرأته ولم
 يبين فقد اتفى الغش لعدم طول الزمان واتفى الكذب في الثمن لعدم التزويج ووحد العيب فلا يشتري
 القيام به فاما أن يرد ولا شيء عليه واما أن يتماسك ولا شيء له هذا اذا كانت قائمة فان قامت فعين التماسك
 والرجوع بائع عيب الولادة وان وجدت الامور الثلاثة وباع مراجحة ولين وكات قائمة فله القيام
 بأي واحد من هذه الثلاثة شاء فلو أسقط عنه البائع الكذب ورجحه كان له القيام بالغش والعيب فيخير
 اما أن يرد أو يتماسك بما تقدم من الثمن ولا يكون حط البائع الكذب ورجحه عنه ملزمه بالبيع لأن له أن
 يحتاج بالغش والعيب فان لم تكن قائمة وقامت عند المشتري بمقوت فان كان من مقوتات الرد بالعيب ومن
 لوازمه أن يكون مقوتات الغش والكذب وذلك كبيعها واهلاكها ونحوهما بمقوت المقصود فان شاء
 قام بالعيب فحط عنه أرشيه وما ينوبه من الرجوع وان شاء رضى بالعيب واذا رضى به كان له القيام بالغش
 أو الكذب وقيامه بالاول أنفع له وان كان من مقوتات الغش دون الرد بالعيب كحواله سوق وحدوث قليل
 عيب أو حدوث عيب متوسط فله الرد بالعيب وله الرضا به ويقوم بالغش فيعزم الاقل من القيمة والمسعى
 لانه أحسن من قيامه بالكذب لانه يغرم الاكثر من الثمن الصحيح ورجحه والقيمة مالم ترد على الكذب
 ورجحه (قوله وأما غير المأبورة) أي وقت الشراء اذا جذاها قبل طيها عمدته أو بعده وأراد بيع الاصل
 مراجحة فلا يجب لبيان وقوله الا أن يطول الزمان أي حتى طابت وجذاها (قوله فيجب لطوله) أي فيجب
 البيان لطول الزمان ولا يحتاج لبيان جدا الثمرة التي كانت وقت الشراء غير مأبورة فقوله الا أن يطول
 الخ استثناء منقطع تأمل (قوله وحب بيان جرسوف تم) أي فان ترك البيان كان كذبا ترك بيان جذا
 الثمرة المؤبورة كما قال الشارح (قوله ولو لم يكن تاما وقت الشراء) أي سواء حصل طول في الزمان أولا
 والفرق بين الثمرة حيث لم يجب البيان اذا لم تكن مأبورة وأما الصوف فيجب فيه البيان اذا أخذ ولو كان
 غير تام أن الثمرة غير المأبورة اذا جذت الشأن أنه لا ينتفع بها بخلاف الصوف غير التام فانه ينتفع به ولو في
 حشو ونحو طراحة فان ترك بيان جزا الصوف غير التام كان غشا كفي عني وما ذكره من وجوب بيان جز
 الصوف اذا كان غير تام بخلاف النقل والنقل أن غير التام يكون غلة ولا يجب بيانه اذا لم يطل الزمان نعم
 اذا طال الزمان وجب البيان لانه بل لطول الزمان فلو بين طول الزمان كفي ونص المدونة كفي المواق
 ومن ابتاع حوانيت أو دورا أو حوانط أو رقيقا أو حيوانا أو غنما فاعتاها أو حلب العنم فليس عليه أن
 يبين ذلك في المراجعة لان العلة بالضممان الا أن يطول الزمان أو تحول الاسواق فليبين ذلك وأما ان جز
 صوف العنم فليبينه كان عليها يوم الشراء أم لا لانه ان كان يومئذ تاما فقد صار له حصة من الثمن فهذا
 نقصان من العنم وان لم يكن تاما لم ينبت الا بعد مدة تعبر فيها الاسواق اه فقد علمت بيان عبر التام
 بانه لم ينبت الا بعد مدة تعبر فيها الاسواق وحيث قد اذاب طول الزمان لم يحتاج لبيان جرد ذلك عبر التام
 فله شيئا العدوى قوله فلا بد من بيان الاقالة عما بها أي لفترة النفوس مما وقعت فيه الاقالة فان لم
 يبين كان كذبا على المعتمد وقيل هو غش وعلى انه كذب فاذا حط الساع الزائد وهو الخمسة ورجحه الزم
 البيع للمشتري وان لم يحطه البائع خير المشتري بين الرد والامضاء بما تقدمه من الثمن هذا اذا كانت السلعة
 قائمة فان قامت خير المشتري بين الثمن الصحيح ورجحه والقيمة مالم ترد على الكذب ورجحه (قوله بزيادة)
 أي ملتزمة بزيادة أو نقص كان تقع الاقالة على ستة عشر أو أربعين عشر في المثال المذكور
 في الشارح (قوله لاسع ثمان) أي فلا ينفذ لعدم الرغبة فيما تقع فيه الاقالة (قوله ومنها ما) أي
 في عدم وجوب البيان (قوله اذا وقعت مع بعد) أي اذا وقعت بالثمن الذي حصل الشراء به
 من غير زيادة ولا نقص وهو الخمسة عشر لكن مع بعد من البيع (قوله والركوب للادابة)
 كان يقول شترتها عمانية وركبتها المسافة الفلاية فان فرق بيان الركوب أو اللبس كان كذبا

وأما غير المأبورة فلا
 يجب البيان الا أن يطول
 الزمان فيجب لطوله
 (و) وجب بيان جز
 (صوف تم) حين الشراء
 اذا أراد بيع العنم مراجحة
 لان لكل من الثمرة
 المأبورة والصوف حصة
 من الثمن ولا مفهوم لهم
 على المعتمد فيجب بيان
 أخذ الصوف ولو لم يكن
 تاما وقت الشراء (و) وجب
 بيان (اقالة مشتريه) اذا
 باع بالثمن الذي وقعت
 عليه الاقالة كاشترائه
 بعشرة وبيعته بخمسة
 عشر وتعا عليها فاذا
 باع مراجحة على الخمسة
 عشر فلا بد من بيان
 الاقالة عليها بخلاف من
 باع مراجحة على العشرة
 فلا يجب البيان على
 المعتمد (الا) أن تكون
 الاقالة (بزيادة أو نقص)
 فلا يجب بيانها الا ببيع
 ثان فله البيع عليه
 مراجحة ومنها ما اذا
 وقعت مع بعد (و) وجب
 بيان (الركوب) للادابة
 (واللبس) للثوب

إذا كانا منقذين (و) وجب بيان (التوظيف) وهو توزيع الثمن على السلع بالاجتهاد (ولو) كان المبيع الموظف عليه (متفقا) في الصفة
 كثو بين جنس أو صفة لأنه قد يخطئ في توظيفه ويريد في بعضها الرغبة فيه ويهد التعليل خرج المالى فلا يجب فيه البيان إذا باع بعضه
 من راجحة على التوظيف حيث اتفقت أجزاؤه فإن لم يبين في مسئلة المصنف (١٤٥) فغش على الراغب واستثنى من المبالغ عليه

فقط قوله (الا) أن كان
 المبيع (من سلم) متفق
 فلا يجب البيان لأن
 أحاده غير مقصودة وأغما
 المقصود الصفة ولذا إذا
 استحق منه ثوب رجح
 بمثله لا بقيمته بخلاف
 المبيع في غير السلم ومحل
 أن لا يكون المسلم تجاوز
 عن المسلم إليه بأخذ
 أدنى مما في ذمته (لاغلة
 ربيع) مشتري اغتالها
 وأراد بيعه مرابحة فلا
 يجب البيان والرسم
 المنزل والمراد به ما يشمل
 الأرض وما اتصل بها من
 بناء وشجر وقلع وغيره
 ركان أحسن ومثله
 الحيوان وأصل عدم
 ذكره لفهمه بالأولى لأن
 الحيوان يحتاج من
 النفقة ما لا يحتاج إليه الربيع
 وشبهه في عدم وجوب
 البيان قوله (كتكميل
 شرائه) لسلعة اشترى
 نصفها بعشرة مثلاً ثم
 اشترى باقيها بأربى
 كخمس عشرة فإنه يبيع
 جاتهما مرابحة على خمسة
 وعشرين ولا يبيع أنه
 اشترى أولاً بكذا وثانياً
 بكذا (لأن ورث بعضه)
 أو وهب له بعضه واستكمل

(قوله إذا كانا منقذين) ولا يشترط كون الر كوت في السفر وقول المدونة وركوب الدابة في السفر
 إنما يدل على أنه لا يكون منقذاً له بغيرها وتنفيداً كما قال أبو الحسن فالمدار على التلقيص كان الر كوت في سفر
 أو حضر (قوله ووجب بيان التوظيف) أى بيان أنه منه كان يشترى مقوماً لعدداً كعشرة أثواب
 مثلاً صفة واحدة بعشرة دراهم مثلاً ويوظف على كل ثوب منها درهما فإذا أراد أن يبيع مرابحة فإنه
 يجب عليه أن يبين أن ذلك التوظيف منه إذ قد يخطئ نظره في التوظيف ومحل البيان إذا أراد بيع
 بعض الصفة ولما لو أراد بيعها تمامها صفة على المرابحة فلا يجب البيان (قوله ولو متفقا) أى
 هذا إذا كان المبيع متفقا في الصفة بل ولو كان متفقا في الماورد بل وقول ابن نافع بعدم وجوب البيان
 عند الاتفاق قال لأن من عادة التجار الدخول عليه (قوله على الراغب) أى وقيل أنه كذب قال عجم
 و ينفى كما وقع في مجلس المذاكرة التوفيق بين القولين فيقال إن ترك البيان غش إذا كان الموظف
 عليه متفق الصفة لاجتماع شرائه كذلك وكذب في مختلف الصفة لاحتمال خطئه (قوله واستثنى من
 المبالغ عليه) أى وهو وجوب البيان إذا كان المسلم الموظف عليه متفقا (قوله فلا يجب البيان)
 أى بخلاف بيع المقذوفات يجب فيه البيان (قوله وأغما المقصود الصفة) أى بخلاف بيع النقد فإن
 المقصود فيه إلى الأبد (قوله بخلاف المبيع في غير السلم) أى فإنه يرجع بقيمته (قوله ومحل) أى محل
 عدم وجوب البيان للتوظيف إذا كان المبيع المتفق عليه من سلم (قوله بأخذ أدنى) أى ويوظف
 الثمن على هذه السلع التي أخذها فإنه يجب عليه البيان إذا أراد أن يبيع بعضها مرابحة ومحل أيضاً
 ما يرفع المسلم إليه بعض المسلم فيه أحد مما في ذمته والسبب الآخر على حاله ويوظف قيمة الأجود
 عليه ما ولا وجب البيان عليه إذا أراد أن يبيع البعض مرابحة لأن أخذ هذه الأجود بمنزلة ماله وهذه
 البائع شئ أو قد سبق أنه أن وهبه شيئاً أو حب أن يبين (قوله فلا يجب البيان) أى بيان الاستغلال
 لعدم حدوث ما يؤثر نقصاً في المبيع (قوله والربيع) أى في الأصل وقوله والمراد الخ أى فهو هنا مجاز من
 إطلاق الخاص وإرادة العام (قوله ومثله الحيوان) أى لقول المدونة ومن اتعاع دوراً أو حوانطاً أو
 حيواناً أو رقيقاً واغتنها وحلب الغنم فليس عليه أن يبين ذلك في المراجعة لأن الغلة بالضمان اه
 واعتصر أبو الحسن تعليل عدم وجوب البان بالتعليل المذكور لعدم صلاحيته لما ذكرنا لا يلزم
 من كون العلة له شرطاً أنه لا يبين الأثر والأس والركوب فإن له ذلك ويبين فلذا قال الواو غنى الصواب
 أن يعلل عدم البيان بعدم حدوث ما يؤثر نقصاً في المبيع ولا ما يختلف به الأغراض (قوله ما لا يحتاج
 إليه الربيع) أى فإذا كان ما لا يحتاج إلى نفقة لا يجب بيان أخذ عائلته فما لا يحتاج إلى نفقة فلا
 يجب بيان أخذ عائلته بالطريق الأولى (قوله ولا يبين أنه اشترى أولاً بكذا وثانياً بكذا) قيد اللزوم
 عدم وجوب البيان بما إذا لم تكن الزيادة في ثمره البعض الثاني لدفع ضرر الشركة بل لحالة سوق وشحوه
 والابن والمصنف لوح لهذا القيد بقوله كتكميل شرائه اه شيخنا عاصم (قوله لأن ورث بعضه)
 يخرج من قوله كتكميل شرائه (قوله وأراد يبيع البعض المشتري مرابحة) هذا هو موضوع المسئلة في
 المدونة وفيه وقع التأويل للقباسى وأى ذكر من عند الرجن وبه شرح شيخ وغيره خلافاً لعق حيث
 فرض الموضوع أنه أراد أن يبيع الجميع مرابحة إذ هذا لا يجوز ولو بين اه بن (قوله فيجب البيان)
 أى فيجب أن يبين للمشتري أن ثمن المصنف المشتري عشرة ولا بد أن يقول له والنصف الآخر مودوث
 وعلمه في المدونة بأنه إذا لم يبين أن النصف الآخر مودوث دخل في ذلك ما ابتاع وما ورث فإذا بين فأما
 يقع البيع على ما ابتاع وذلك لأن الفرض أن المصنف شائع وقوله فيجب البيان الخ أى فإن باع المصنف

الباقى بالشراء وأراد يبيع البعض المشتري مرابحة فيجب
 (١٩ - دسوقى ثالث)
 البيان وأما البعض الموروث ونحوه فلا يباع مرابحة إذا لم يبين له (وهل) وجوب البيان (أن تقدم الارث) على الشراء لأنه يزبد في ثمن
 المصنف المشتري ليكمل له ما ورث بعضه

بمطلق ما تقدم الشراء (أو) وجوب البيان (مطلقا) وهو المذهب (أوبلان وان غلط) البائع مرا بحة على نفسه فأخير (بنقص)
 هما اشترى به (وصديق) بالبناء (١٤٦) لا مفعول أى صدقه المشتري في غلطه (أرأيت) ذلك بالينة (رد)

المشتري ولم يبين أن النصف الثاني ميراث فان كانت السلعة قائمة خيرا المشتري بين الرد والتماسك بموقع
 العقد عليه وان فات المبيع وهو النصف بقوات السلعة فنصفه مشتري يعطى بنصف الثمن ونصف
 الربح ونصفه الآخر مود وث فيمضى بالاقبل من القيمة أو ما يقع عليه من الثمن والربح لسريان
 المورد وث في اجزاء ما اشترى اهـ يش وحاصله أن النصف المورد وث على حكم الغش لانه مع قيام المبيع
 بخير المشتري ومع القوات يلزمه في النصف المورد وث الاقل من الثمن والقيمة وأما النصف المشتري
 فالبيع عنه ماض مع القيام والقوات بنصف الثمن ونصف الربح تأمل (قوله بخلاف ما تقدم) أى فلا
 يحسب السان اعداء زباده في الثمن (قوله أو أثبت ذلك بالينة) أى أول صدقه المشتري ولكن أثبت البائع
 ذلك (قوله أى له ذلك) أى للمشتري رد ما رآه أخذ عنه وله أن يعطى المبيع ويدفع ما تبين أنه ثمن صحيح
 وربحه على حساب ما أرى للثمن الذى غلط فيه وانما كان الخيار للمشتري لان خبرته تنبئ ضرر البائع له
 حيث يدفع له الصحيح وربحه مع أن البائع عنده نوع شرط حيث لم يثبت في أمره (قوله لا بحسالة
 سوق) أى لان حوالة السوق وان أفادت السلعة في الغش والكذب لا تفيها في الغلط (قوله أيضا) أى كما
 ثبت له الخيار في حال قيام السلعة (قوله فلا ينقص عنهما) أى من الغلط وربحه بحيث يدفع القيمة لانه قد
 رضى بدفع الغلط وربحه ومعلوم أن الغلط وربحه أقل من الصحيح وربحه والعاقلة اذا خير بين دفع أحد
 أمرين انما يختار دفع أقلهما وحينئذ فيتعين دفعه للغلط وربحه حيث نقصت القيمة عنهما (قوله أى زاد
 في اخباره) أى على ما هو عنه في الواقع وقوله كان يخرج الخ أى أو يترك بيان تجاوز الزائف أو الركب أو
 اللبس أو هبة اعتيدت أو خرا الصوف النام أو النمرة المؤرة فكل هذا اذا اخل في تعريف الكذب المذكور
 (قوله كان يخبر أنه اشتراها بخمسين) أى رباها امرأحة بخمسة وخمسين (قوله وسواء كان عمدا) أى سواء
 كان اخباره بالزيادة عمدا أى على جهة العمل أو السهو (قوله أى خط البائع الزائد المكذوب به وربحه)
 هو في المثال المذكور واحد عشر (قوله بن التماسك) أى بجميع ما دفع من الثمن وهو الخمسة والخمسون
 وقوله والرد أى وبأخذ عنه من البائع (قوله بخلاف العش فلا يلزمه) أى فلا يلزم المشتري المبيع وان
 خط عنه البائع ما غش به كما اذا اشتراها بثمانية مثلا وبرقم عليها عشرة ثم يبيعها امرأحة على الثمانية
 بعشرة ليوهم المشتري انه غلط على نفسه فهو غش والمشتري مخير في حالة العش اذا كانت السلعة قائمة بين
 أن يتماسك بجميع الثمن الذى نقده وهو الثمانية وربحها أو يردّها على البائع ويرجع بثمنه ولو خط
 البائع عن ما غش به وهو الدرهمان وقد علم من هذا أن العش موافق للعيب في حال القيام ومخالف له في
 حال القوات وأما الكذب فهو مخالف للعيب في الحالين (قوله أن يوهم وجود مفقود مقصود وجوده في
 المبيع) مثاله أن تباع سلعة وقد تهازقهم أنك اشتريتها فقد أوهمت وجود مفقود وهو شراؤها وشراؤها
 في بيعها امرأحة مقصود لا مشتري ومثال صورة الكتم أن يشتري سلعة ونظول اقامتها عنده ثم يبيعها
 امرأحة ولم يبين طول اقامتها عنده فهذا قد كتم وجود موجود مقصود فقدده اهـ شيخنا (قوله أو يكتم
 فقد موجود) هكذا لفظ ابن عرفة وصوابه أو يكتم وجود موجود مقصود فقدده لان المكتوم هو وجود
 ما يكون المقصود فقدده مثل أن يكتم طول اقامته عنده ويظهر جلدته قاله طفي وراد ابن عرفة بعد قوله
 مقصود فقدده منه لا تنقص قيمته لهما اهـ وصحير لهما لا مقصود والموجود واحترزه عن العيب وذلك
 أمم وقواني باب المراهقة بين العش والعيب فما كان بكثرة ولا تنقص القيمة لأجله يسمى غشا كطول
 اقامة الساعة عندد وكونها غير بلدية أو من التركة وما تنقص القيمة لأجله يسمى عيبا كالعيب ب
 المتقدمة والمراد بكون القيمة لا تنقص للعش باعتبار دات المبيع فقط بقطع النظر عن ذلك بخلاف دات
 العيب فان ذات المبيع باقصة عالبا فافهم قاله طفي اهـ بن (قوله كان برقم الخ) أى كان يشتريها

المشتري السلعة أى
 لذلك وأخذ ثمنه (أو
 دفع ما تبين) أنه ثمن
 صحيح (وربحه) ان كانت
 السلعة قائمة (فان كانت)
 بنساء أو نقص لا بحسالة
 سوق (خير مشتريه) أيضا
 (بين) دفع الثمن (الصحيح
 وربحه و) دفع (قوته)
 في المقوم ومثله في المثلي
 (يوم يبعه) لان العقد
 صحيح لا يوم قبضه (مالم
 ينقص) قيمته (عسن
 الغلط وربحه) فلا ينقص
 عنهما * ولم يجزى في
 كلامه ذكر الكذب
 والغش شرع في بيان
 حكمهما مع قيام السلعة
 وقوتها بقوله (وان كذب)
 البائع أى زاد في اخباره
 كان يخبر أنه اشتراها
 بخمسين وقد كان اشترى
 بأربعين وسواء كان عمدا
 أو خطأ (لزم) المبيع
 (المشتري ان خطه) أى
 خط البائع الزائد المكذوب
 به (وربحه) فان لم يحطه
 لم يلزم المشتري وخير بين
 التماسك والرد بخلاف
 العش فلا يلزمه ويثبت
 له الخيار بين التماسك
 والرد ابن عرفة العش أن
 يوهم وجود مفقود
 مقصود وجوده في المبيع
 أو يكتم فقد موجود

مقصود فقدده منه انتهى كان برقم على السلعة أكثر من ثمنها
 و يبيع بالثمن الاصل أي يوهم المشتري الغلط على نفسه أو يفتخ اللحم لاهام أه سمير وجعل المداد في يد العبد أو ثوبه لاهام أه كاب

وكان يكتن طول اقامتها عنده ثم يبيعها من غير بيان طول الاقامة (١٤٧) فقد كنتم بيان وجود مقصود ففقد هذا كله

مع قيام السلعة (وان
فانت) ولو بحواله سوق
(ففي العش) يلزم المشتري
(أقل الثمن) الذي يبعث
به (والقيمة) يوم قبضها
ولا يضرب ربح عليها
(وفي الكذب خير) المشتري
(بين) دفع الثمن
(الصحيح ورجحه أو
قيمتها) ما لم تزد على الكذب
(ورجحه) فان زادت خير
دفع الصحيح ورجحه أو
الكذب ورجحه فكلام
التأني من أن التخيير
للمشتري هو الصواب *
ولما كان الغاش أعم من
المدلس لأن من طال زمان
المبيع حده ولم يبين غاش
ولا يقال فيه مدلس أو
باع على غير ما عقد أو نقد
ولم يبين غاش عند مدلسون
وليس بمدلس أفرد
المدلس بحكم يخصه
فقال (ومدلس) ببيع
(المراجعة كغيرها) أي
كالمدلس في غيرها في أن
المشتري بالخيار بين الرد
ولاشئ عليه والتماسه
ولاشئ له إلا أن يدخل
عنده عيب ويحتمل
كغيرها مما من المسائل
السنه المتقدمة في قوله
في الخيار وفسرق بين
مدلس وغيره ان نقص
وتفترق المراجعة من غيرها
فيما لو هلك السلعة في

ثمانية و برقم عليها عشرة و يبيعها من اربعة على الثمانية (قوله وكان يكتن الخ) هذا مثال للشق الثاني
من التعريف وجب مع ما قبله مثال للشق الاول منه وقوله وكان يكتن طول اقامتها عنده أي أو يكتن كونها
بلدية أو انها من التركة وارث البعض (قوله أقل الثمن والقيمة) أي الأقل من الثمن والقيمة (قوله
يوم قبضها) هذا رواية ابن القاسم وروى علي بن زياد يوم يبيعها والراجح الاولى وعليها الفرق بين الغش
والكذب حيث اعتبرت القيمة في يوم القبض وبين العلط حيث اعتبرت القيمة في يوم البيع كما هو
أن الغش والكذب أشبه بفساد البيع من العلط والضمان في الفساد بالقبض كما هو (قوله هو الصواب)
وفي خش وعقب تبعاً له رآه ان الخيار للبائع فيخير بين أخذ الثمن الصحيح ورجحه وقيمة ثمنها يوم
القبض ما لم تزد القيمة على الكذب ورجحه والا عزم المشتري الكذب ورجحه فقط ولا يراد عليه لأن
البائع قد رضي بذلك قال عقب ويدل على أن التخيير في كلام المصنف للبائع قوله ما لم تزد على الكذب
ورجحه ادلو كان الخيار للمشتري لم يكن لهذا التقييد معنى اذ له دفع القيمة ولو كانت رائدة على الكذب
ورجحه لانه يدفعها باختياره وله دفع الصحيح ورجحه الذي هو أقل من القيمة ولانه لا يختار الا الأقل
وحينئذ فلا فائدة في التقييد في كلام المصنف وقد رد شارحنا ذلك بقوله فان زادت خير بين الصحيح
ورجحه والكذب ورجحه فالتقييد حينئذ ظاهر ولكن ماد كره عقب وخش من ان الخيار للبائع هو ما في
ابن الحاجب واقتصر عليه ح وكذلك المصنف (قوله لان من طال الخ) أي وكذا من كنتم كونها بلدية أو
كونها من التركة أو وارث بعضها فانه يقال له غاش ولا يقال له مدلس (قوله ولم يبين الخ) لعل الاولى أو نقد
غير ما عقد عليه وباع من اربعة ولم يبين (قوله غاش عند مدلسون) أي حكمه حكم الغاش وهذا عيب
والمتقدم رواية عيسى عن ابن القاسم انه عند قيام المبيع يحسب المشتري بين الاجازة والرد وان فاتها
تلمزمه بأقل مما عقد عليه البائع ونقد وطاهر كلام الشارح ان غير مدلسون وهو ابن القاسم يقول ان من
نقد غير ما عقد عليه وأراد أن يبيع من اربعة وكنتم ذلك ولم يبيعه يكون مدلساً مع ان ابن القاسم يقول انه
ليس بمدلس كما انه ليس بغاش ولا كاذب بل هو واسطة كما هو (قوله ومدلس المراجعة الخ) المراد بمدلس
المراجعة من سلعة عيب سواء علم به وكنتم كما هو حقيقة المدلس أو لم يعلم به وهذا على الاحتمال الاول
أما على الثاني والمراد به من علم بسلعته عيباً وكنتم (قوله إلا أن يدخل عنده عيب) أي فان حدث عنده
عيب فاما أن يكون قليلاً جداً أو متوسطاً أو مقيماً للمقصود ما تقدم في بيع المساومة يأتي في المراجعة فان
كان العيب الحادث عند المشتري يسيراً كان بمرة لعدم وخياره على الوجه المذكور وثابت له وان كان
متوسطاً حراً ما أن يرد ويدفع أرش الحادث أو يتماسك ويأخذ أرش القريم وان كان مقيماً للمقصود
نعم التماسك وأخذ أرش القريم (قوله ويحتمل كغيرها مما من المسائل السنه) أي ان المدلس وهو
الذي يعلم ان بالسلعة عيباً وكنتم يفرق بينه وبين غير المدلس في المسائل السنه السابقة في كل من بيع
المراجعة والمرايدة والمساومة (قوله ان نقص) أي بعيب التدليس (قوله لانه قال فيها) طاهره أن صغير فيها
للمدونة وليس كذلك بل للمراجعة عند الكذب والغش وصحير لانه لا يوس وأصل العبارة كما في عقب
وتفترق المراجعة من غيرها كما قال ابن يوس فيما لو هلك السلعة في مسألة الكذب بزيادة في الثمن قبل
قبض المشتري فصماها من البائع لانه قال فيها أي في المراجعة عند الكذب
والعش امها تشبه البيع الماسد أي والبيع الماسد اعما يضمن فيه بالقبض وحاصله ان المراجعة اذا وقعت
محتوية على الكذب بزيادة في الثمن أو على عش أو كتمان عيب فاما تكون شبيهة بالبيع الفاسد فلا
يلتزم الصمان للمشتري الا بقبضه بحال ما لو اشترى سلعة شراء مريدة أو مساومة وكان في السلعة
عيب كنتمه البائع أو عش أو كذب بزيادة في الثمن وتلفت عند البائع قبل قبض المشتري فان الضمان
من المشتري بمجرد العقد

(وهصل تناول البعاء والشجر الارض الخ) قد اشتمل هذا الفصل على أربعة أشياء المداحية وبيع الثمار

مسئلة الكذب بزيادة في الثمن يريد أو العش قبل قبض المشتري فصماها من البائع لانه قال فيها تشبه البيع الفاسد (فصل) في بيان

أب العلة على شئ يتناول غيره بالتبع

أي العقد عليها من بيع
أرد من أو وصية رتب في
أن الهبة والصدقة
والحسب كذلك (الأرض)
التي هما (وتناولتهما)
أي تناول العقد على
الأرض ما فيها من بناء
وشجر ومحل ذلك ان لم يكن
شرط أو عرف والأعمال
عليه (لا الزرع والبذر)
صوابه والبذر لا الزرع
أي تناول العقد على
الأرض ما فيها من بذر لا
الزرع الظاهر عليها لان
إبارته حرجية فلا تناوله
(ولا تناول) (مدفونا)
فيها من رخام أو عهد أو غير
ذلك حيث باع أرضه غير
هالم بما فيها وعلم المالك
أوداعه وأشبه أن يملكه
هو أو مورثه والافه لقطعة
ان علم أنه لمسلم أو ذي
والافر كارو هدا معني
قوله (كارو جهل) ماله
أي فلا تناوله بل لقطعة أو
ركاز أو أمانا تخاق فيها من
المصادن فهو للمشتري
جزء ما يؤخذ منه أن من
اشترى حوتا وجد في بطمه
جوهره أو ما للمشتري مالم
يعلم أنه جرى عليها ملك
العسير والافه لقطعة
(ولا تناول) (الشجر)
أي العقد عليه الثمر
(المؤبر) كله هو

والامر أي الجوانح قال ابن عاتق ولم يحضر في وجه مناسبة بعضها البعض كما لم يظهر في وجه مناسبة هذا
الفصل لما قبله اه وقد بينت من المناسبة بينهم ما وحاصل ما ذكره أن المراجعة تارة تكون زيادة في
التمن وتارة تكون نقصا منه والتدخل المذ كور في هذا الباب يشبه المراجعة من جهة أنه زيادة في
المبيع تارة ونقص منه أخرى والزيادة هي المشار لها بقوله تناول البناء والشجر الأرض الخ والنقص
هو المشار له بقوله لا الزرع ولا الشجر المؤبر فإذا عقد على شجر وفيه ثمر مؤبر أو على أرض وفيها زرع
فلا يتناولها فهو نقص بحسب الظاهر (قوله تناول البناء والشجر الأرض) أي تناول العقد عليها الأرض
تناولها شريعا وان لم يجز عرف بذلك تناول مالم يجز عرف بخلافه كما يقول الشارح (قوله التي هما
ها) أي لا يزيد أي وهو ما يمتد فيه جريد النخلة وجذرها المسمى بحريم النخلة إلا أن يشترط دخوله
وعدم دخول حريم النخلة طريقه للشيخ سالم وبنو الشيخ خضر ووجهها شب تبع العج واستظهر
الشيخ أحمد الزرقاني دخوله في العقد على الشجرة وهو ما في الأخيرة ووجهه بعض وشارحنا قدم مشي
على الطريقة الأولى (قوله أي تناول العقد على الأرض) أي سواء كان العقد بيعا أو رهنا أو وصية أو هبة
أو صدقة أو حبا (قوله ما فيها من بناء وشجر) وإذا كان على الشجر الذي دخل تبعا للأرض ثمر مؤبر فهو
للبيع السنة خلافا لابن عتاب محتجا بأنه حيث تناولت الأرض الشجر وهو أصل الأمر المؤبر فتناولها
بالأولى أما ان كان غير مؤبر فهو للمشتري اتفاقا (قوله ومحل ذلك) أي ومحل تناول العقد على البناء
والشجر للأرض وتناول العقد على الأرض ما فيها من بناء وشجر كان ذلك العقد بيعا أو غير ان لم يكن
شرط أو عرف بخلافه والأعمال بذلك الشرط أو العرف فإذا اشترى البائع أو الراهن أو نحوهما أفراد البناء
أو الشجر من الأرض أو جرى العرف بأفرادها من الأرض في البيع أو الرهن أو نحوهما أو لا تدخل
الأرض في العقد عليها ما وكذا لو اشترط البائع أفراد الأرض عن البناء والشجر أو جرى العرف بذلك
فإنه ما لا يدخل في العقد على الأرض (نبيه) ليس من الشرط تخصيص بعض أمكنة بالذ كره قوله
جميع ما أملاك مثلا فاد اقل بتمه جميع أملاكه بقربة كذا وهي الدار والحانوت مثلا وله غيرهما وذلك
الغير للمبتاع أيضا ولا يكون كذا الخاص بعد العام مخصصا له لأن كذا الخاص بعد العام انما يخصه
ويقتصره على بعض أفرادها إذا كان منافعها له رهنا ليس كذلك (قوله صوابه والبذر) أي عطفها على الصغير
البارز في تناولتهما أي تناول العقد على الأرض ما فيها من بناء وشجر وتناول أيضا البذر أعجب فيها
لا زرع البارز على وجهها وانما كان هذا الصواب لان البذر ان جعل عطفها على الزرع كان ما شيا على
خلاف المشهور ومن عدم تناول الأرض للبذر وان جعل البذر عطفها على الميث يلزم عليه الفصل بين
المنفيين بميث لان قوله ومدهو اعطى على الزرع فيكون فيه شبهة في العطف حيث عطف على
المثبت تارة وعلى المتي أخرى (قوله لان إباره) أي المصية له حوله ببعاء حرجية من الأرض أي ظهوره على
وجهها وما ذكره من ان إبار الزرع حرجية من الأرض هو المشهور ويرتب عليه ما ذكره من تناول العقد
على الأرض البذر الكائن فيها عدم تناوله للزرع بطاهر على وجهها وقيل ان إبار الزرع بخروج البذر
من يد بادره وعليه فلا يتناول العقد على الأرض البذر ولا الزرع وقيل إباره بأفرا كه وعلى هذا العقد
على الأرض يتناول البذر المعيب فيها والزرع الطاهر على وجهها (قوله ولا تناوله) أي لما يأتي من أن المؤبر
لا يدخل تبعا (قوله ولا تناول) أي الأرض ان العقد عليها مدفون الخ (قوله أو ادعاه) أي شخص فليس
الماعل ضميرها تداعى المالك (قوله وهو عطفة) أي بعرضها أو جدها منه وبعدها توضع في بيت المال
هذا مقتضى نص بن حلاف الماني عقب من أن المصادن يكونه لقطعة أنه يوضع في بيت المال ابتداء من غيبه
وعرف منه لان شأن المدفون طول العهد وهو مال جهات أو باب محله بيت المال (قوله فركار) أي ويحتمس
والباقي لواجده (قوله والافه لقطعة) أي والابأ علم أنه جرى عليها ملك الغير بان وجدت عفو به فهمي
لقطة فحل كونه للمشتري اذا علم أوطن أو شئنا مخالفت في بطمه وما ذكره من أنها اذا لم يعلم أنه جرى

(أو أكثره) والتأبير خاص بالنخل وهو تعليق طلع الذكر على الآتى لئلا يفسد ثمرة أو أماً التأبير في غيره من الثمار فهو برزخ جميع
الثمار عن موضعها وتغيرها عن أصلها وأما الزرع فإنه يظهر على وجه الأرض (١٤٩) وسواء وقع الشراء على الشجر

فقط أو دخل ضمنه فإن
اشترى أرضاً بها شجر فيه
ثم مؤبر ومفهوم أكثره
شبان النصف وسبب
عليه والأقل المؤبر هو
بمعنى لا كثر العبر المؤبر ومثله
عبر المنعقد فللمبتاع
ولا يجوز للبائع شرطه على
المشهور (الابشرط) من
المتاع لجميع ما أبر ولا يجوز
شرط بعضه لانه قصد
لبيع الثمار قبل بدو
صلاحها بخلاف شرط بعض
المرعى ولما كان التأبير
خاصاً بالنخل شبه غيره به
بقوله (كالمعقد) من ثمر
غير النخل من ثمر وجوز
دخول وخروج وغير ذلك لأنه
لا يدخل في البيع لانه
لا بشرط أو بعداها برورها
وتغيرها عن أصلها (ومال
العبد) بالجر عطف على
المنعقد أى لا يندرج في
العقد على العبد ماله
الأشترط وسواء اشترطه
المشتري لنفسه أو للعبد
وبه في بيده حتى ينزعه
المشتري وهذا في العبد
الكامل الرق ماله واحد
وان كان مشترطاً له
للمشتري إلا أن بشرطه
البائع عكس ماله منصف
والمعص إذا بيع ما فيه من
الرق ماله له ليس لبائع
ولا اشتراطه وبأى حال
منه في اليوم الذي لا يخدم

عليه ما لم يكن لاحد أن يكون للمشتري أحد أقوال ثلاثة واختاره الشيخ أحمد الرقاني وقيل إن البائع رصوبه
بعضهم وقيل إن بيع الطوت وزنا فالجوهرة الموجودة في بطنه للمشتري وإن بيع جزافاً فهي للبائع (قوله
أو أكثره) بالرفع عطف على الضمير المستتر في المؤبر أى المؤبر هو أو أكثره من غير فصل بضمير أو غيره
والى هذا أشار الشارح بقوله المؤبر هو أو أكثره حاصله أن من اشترى أمولا عليها ثمرة قد أبرت كلها
أو أكثرها فإن العقد على الأصول لا يتناول تلك الثمرة وحينئذ فهي للبائع والقول قوله في أن التأبير كان
قبل العقد إن نازعه المشتري وادعى حدوثه بعده كما قاله ابن المواز وقيل القول قول المشتري وهو قول
القاضي اسمعيل (قوله والتأبير خاص) أى التأبير بالمعنى الآتى خاص الخ ولا يتأبير في قوله بعد والتأبير في غيره
الخ كذا قيل وقدر شيخنا العدوى أن المسئلة ذات طريقتين فهذه طريقه لبعضهم وقوله وأما التأبير في غيرها
هذه طريقه للبائع ولو مشى على الأولى لقال وفي معنى التأبير برزخ الثمرة الخ (قوله وهو تعليق طلع الذكر
على الآتى) المراد بتعليقه عليها وضعه عليها (قوله وتغيرها عن أصلها) عطف بصير (قوله أو دخل ضمنها)
أى في العقد على الأرض (قوله فيه ثمر مؤبر) أى فلا يكون الثمر المؤبر للمشتري بل للبائع كفى الجلاب
خلافاً لابن عتاب كما مر (قوله وهو بيع الخ) أى فإذا اشترى بخلافه كان فيها ثمرة مؤبراً أكثره مؤبرها
ذلك المؤبر بالقليل يكون تبعاً لكثيرا غير المؤبر في سائر العقد على أماله وحينئذ يكون الثمر كله
للمشتري (قوله ومثله غير المنعقد) أى مثل العبد المؤبر في تبعه الأقل المؤبر به غير المنعقد لا أثر
في تبعه المنعقد الأقل له في تناول العقد على الشجرة وإذا اشترى شجرة أو ثمر منعهده وغير منعهده وكان
غير المنعقد أكثر من المنعقد القليل يكون تبعاً له غير المنعقد للمشتري في تناول العقد على الشجرة وهو
الثمر كله للمشتري (قوله على المشهور) أى سواء على أن المشتري مشترى حلاً والمساكنة المسمى من
الجوار بناء على أن المشتري متى (قوله الابشرط) أى أن فعل عدم تناول العقد على الشجرة للثمر
المؤبر كله أو أكثره مالم بشرط المشتري دخوله فان شرط دخوله كان العقد متبادلاً له (قوله ولا يجوز شرط
بعضه) أى ولا يجوز للمشتري اشتراط بعض المرء برزخه لانه قصد الخ لا بشرط بعضه وقصد الخ
وذلك لأن البعض دليل على المشاحة فيه والاعتماد به (قوله بخلاف شرط بعض مرعى) أى بخلاف
اشتراط المشتري بعض المرعى فانه جائز لانه بيع للثمر بعد بدو صلاحها (قوله فانه لا يدخل في البيع
لأصله) أى إذا كان مفعداً كله أو أكثره (قوله ومال العبد) إضافة المال للعبد بمعنى انه يملك وهو
كذلك لكن ماله غير نام ولا يشكل قوله تعالى صرب الله ماله ماله كالأبقر معنى لا صرب الممل
بعبد لا يقدر على شئ لا يقضي أن كل عبد كذلك (قوله أى لا يندرج في العقد ماله) أى بل
هو لبائعه (قوله وسواء اشترطه المشتري لنفسه أو للعبد) أى أو بشرطه ماله بقاء على القول بصحة
البيع ويكون للمشتري (قوله ويبقى بيده الخ) هذا الاستثناء أى والخم فيهما إذا استثناه المشتري للعبد
أن يبقى الخ واعلم أن اشتراط المال للعبد جائز مطلقاً كان المال معلوماً أو مجهولاً بشرطه كما أن بعضه كان
التمن أن أكثر من المال أم لا كان مال العبد مبيعاً أو عراً أو طعماً كان الثمن عينا أو غيره كان نقداً
أو لأجل وأما اشتراطه للمشتري ولا يجوز إلا إذا كان المال معلوماً في البيع وهل يشترط أن يدور الثمن
مخالفاً لمال في الجنس أولاً بشرط قول لا راد لعدم الاشتراط من بشرط في الجوار إذا كان بشرط
كل المال فإن اشترط بعضه منع وهو مائة عبق أولاً بشرط ذلك الشرط بل يجوز للمشتري أن يشترط لمعه
بعضه كما يجوز أن يشترط كله وهو ما أحياه بن وأما اشتراطه ماله في صحة البيع وسأله حلال
وعلى الصحة فهو للمشتري والقول بالفساد لا يوجب عدم الخ كفى البذر العرفي والقول بالصحة للمعنى
وطاهر بن ترجيعه (قوله وهذا) أى عدم ادراج مال البعد في العقد على العبد (قوله بان كان مشركاً

فيه سيده فإن مات أحد المتهملين بالرق وعطف على المنعقد قوله (وحله العصيل) بمعنى مقصود أى مجذور والخلفه بكسر الخاء المعجمة
ما يخلفه الزرع عد حده أى إذا عقد على قصيل كقصب وبرسيم ولا يندرج فيه حلفته وليس للمشتري إلا الجدة الأولى التي وقع عليها العقد

الاشترط ويجوز اشتراطها
بأربعة شروط أن تكون
مأهونه كبلدي سقي بغير
مطروا أن يشترط جميعها
وأن لا يشترط تركها حتى
تجب وأن يبلغ الأصل
حد الانتفاع به لا اشتراط
هذين الشرطين في بيع
الأصل ففي الخلفه أولى
(وان أبو) أو انعقد
(النصف) أو ما قاربه
(فكل حكمه) فما أبرأ
انعقد للبائع الا لشرط
ومقابلته للمبتاع الا لشرط
(واكليةهما) أي البائع
والمشتري اذا كان الأصل
لا حدهما والثمر للآخر
أو بينهما (السقي) الى
الوقت الذي جرت العادة
بجذ الثمرة فيه (مالم يضر
بالآخر) بأن يضر سقي
المشتري بثمرة البائع أو
سقي البائع بأصل المشتري
(و) تناولت (الدار) المبيعة
أو المكثرة (الثابت) فيها
بالفعل حين العقد لا عبره
وان كان شأنه الثبوت
(كتاب ورق) عبر
مخلوعين لا مخلوعين أو
مهيأين لدار جديدة قبل
التركيب

(الخ) هذا اذا بيع غير أحد الشر كأيان يبيع لاجنبي وأما اذا يبيع لأحدهم فان استثنى المشتري ماله
فلا مظهر ولا كان بعضه للبائع وبعضه للمشتري كذا في بن قلا عن سحنون وما ذكره الشارح من ان
العبد المشترك اذا يبيع لاجنبي ولم يشترط البائع المال له فانه يكون للمشتري هو مافي البدر القراقي وغيره
تقلا عن اللخمي ونقل بن عن ابن رشد أنه اذا كان البيع لاجنبي ولم يشترط المشتري المال قبل يفسخ
البيع لفساده وهو قول مالك من سماع ابن القاسم واقتصر في المجموع على مال اللخمي (قوله الا لشرط) أي لان خلفه
القصيل كالبطن الثاني والبطن الثاني لا يتناول العقد على البطن الاول (قوله ويجوز اشتراطها) أي
الخلفه بأربعة شروط اعلم أن هذه الشروط اشتراط في الخلفه حين العقد على الأصل وأما شرائها بعد
أن يشتري أصلها وقبل جذه فانما يشترط الشرط الاول كذا في عقب ورده بن قائلها هذا غير صحيح بل لا بد
من اشتراط جميعها الا الأخير بن شرطان في جوار شرائ القصيل وجواز شراء الخلفه فرع عنه وما كان
شرطا في الأصل يعتبر في الفرع وأما الاولان فاشتراطهما في الخلفه ظاهر وأما شرائها بعد شراء أصلها
وبعد جذه فهو مسموع لانه غير غير تابع بل مقصود (قوله كبلد) أي كزرع بلدي سقي الخ (قوله وأن
يشترط جميعها) أي لان التبعض بدل على قصدها بالعقد فيمنع (قوله وأن لا يشترط تركها) أي في
الأرض وقوله حتى تجب أي لانه حينئذ يبيع لأحب قبل وجوده وهو لا يجوز (قوله وأن يبلغ الأصل) أي
حين العقد عليه (قوله لا اشتراط هذين الشرطين في بيع الأصل) أي الذي هو القصيل قال في المدونة وإذا
خرج القصيل من الأرض ولم يبلغ أن يرعى أو يحصده لم يجوز شرائه حتى يبلغ أن يرعى أو يحصده ولا يجوز
شراء قصيل أو قوط أو قصب قد بلغ أن يرعى أو يحصده على أن يترك حتى يجيب أو يترك شهره إلا أن
يبتدأ إلا أن في قصده في ثأ خوشه رواه ودانم فيه (قوله ففي الخلفه أولى) في بن ان هذين الشرطين
كما جعلهما في المدونة شرطين لا اشتراط الخلفه كذلك جعلهما شرطين في جوار شرائ القصيل اه لكن
جعلهما شرطين في اشتراط الخلفه غير ظاهر لان اشتراط الخلفه فرع جوار شرائ القصيل والقصيل
الذي اشتراه على الجذ ان بلغ حد الانتفاع به بأن بلغ أن يرعى فهو الذي يجوز اشتراط خلفته وان كان
لم يبلغ أن يرعى فلا يجوز شرائه أصلا فضلا عن اشتراط خلفته لان في قطعه حينئذ فسادا وكذلك اذا بلغ
حد الانتفاع به وأراد شرائه على التبقية في أرضه حتى يجيب فله لا يجوز شرائه أصلا فضلا عن اشتراط
خلفته فالخلفه أن الشرطين الأخيرين ليسا معتبرين أصالة في شراء الخلفه بل في شراء الأصل بخلاف
الشرطين الأولين تأمل (قوله وان أبر النصف ولكل حكمه) هذا اذا كان النصف معيناً بأن كان ما أبر في
فخلات بعينها ومالم يؤثر في فحلات بعينها أو أمان كان النصف المؤبر شائعاً بأن كان ما أبر شائعاً على كل فحلة
وكذلك مالم يؤثر شائعاً فاختلاف فيه على خمسة أقوال قيل كله للبائع وقيل كله للمبتاع وقيل بغير البائع
في تسليمه جميع الثمرة وفي فسخ البيع وقيل البيع مفسوخ وقال ابن العطار الذي به القصاص أن البيع
لا يجوز إلا برضا أحدهما بتسليم الجميع للآخر وهو الراجح كما قال شيخنا العدوي (قوله ومقابلته
للمبتاع الا لشرط) أي والنصف الذي لم يؤثر للمبتاع الا اذا شرطه البائع لنفسه والا كان له وهذا
مبنى على جواز اشتراط البائع غير المؤبر وأن المستثنى مبقى وهو قول اللخمي وتقدم للشارح أن المشهور
امتناع اشتراط البائع غير المؤبر وأن ماقاله اللخمي ضعيف وان صدر به في الشامل (قوله ولكل حكمه ما السقي)
هذا عدم المشاحة وأما عند المشاحة فالسقي على صاحب الأصل أخذاً مما يأتي في القسمة في قوله وسقي
ذو الأصل أي ان الشر يكتن اذا اقتسم الثمرة ثم اقتسمها الاصول فوقع ثمره هذا في أصل هذا والسقي على
ذو الأصل (قوله اذا كان الأصل لأحدهما) أي كما لو وقع البيع على أصول عليها ثمار مؤبرة كلها وقوله أو
بينهما كملو بعه أصولاً عليها ثمار مؤبر نصفها (قوله مالم يضر الخ) أي فان ضرر سقي أحدهما بالآخر منع
من السقي (قوله لا عبره) أي لا عبر الثابت (قوله لا مخلوعين أو مهيأين لدار جديدة قبل التركيب)

ولا ما ينقل من دلو ويكره ويحرق وتراب معدلا صلاحها للبائع الا بشرط (و) تناول الدار (رحى مبنية بفوقانيها) اذ لا يتم الانتفاع الا بها خلافا لمن قال انها تناول السفلى فقط والبناء بمعنى مع (وسلم سحر) (١٥١) عطف على باب (وفي غيره) أي وفي

تناول الدار السلم غير
المسمر (فولان) وانما
جري الفولان في هذا
دون الباب المخلوع ونحوه
لان ترك اعادة له مظنة
هدم الحاجة له بخلاف
السلم فانه مظنة الحاجة
وان لم يسمر (و) تناول
(العقد) أي العقد على
الرفيق ولو أمة (باب
مهنة) بفتح الميم على
الاقتضاح أي خدمته ولولم
تكن عليه حين البيع
بخلاف ثياب الزينة فلا
تدخل الا بشرط أو عرف
(وهل يوفى) للبائع (بشرط
عدمها) بأن شرط أن
لا تكون داخلة في البيع
وذلك لا يستلزم بيعه
مكتشف العورة اذ لا يمكن
من ذلك (وهو الاظهر
أولا) يوفى له بشرطه بل
يبطل الشرط ويصح
البيع ابن حبيب وبه مضت
الفتوى عند الشيوخ
وشبه في هذا الثاني ست
مسائل بقوله (بشرط
زكاة ما لم يطب) من حب
أو ثمرة على البائع فيصح
البيع ويبطل الشرط
لانه غير راد لمقداره
وتكون الزكاة على المبتاع
لحدوث سبب الوجوب
عنده لانه اشتراه ثم لم
يبدل صلاحه أو زروا أخضر
مع أصله واعترض الخطاب
على المصنف بانه لم يرد

ما ذكره من عدم تناول العقد على الدار للباب والرف المخلوعين أو المهيأين لدار جديدة قبل تركيهما هو
ما يفيد به ابن عرفة وهو المعتمد خلافا لاستظهار بعض مشايخ الشيخ أحمد الزرقاني من تناول العقد على
الدار لهما (قوله ولا ما ينقل) من حمله الدار كما لم تكن مشمورة بحيث لا يتأتى نقلها ومن جملة ما ينقل
الآبار فهي للبائع ما لم تكن مبنية بها أو الأفعى للمشتري كذا في بن (قوله وصغر) أي أحجار مطروحة
فيها وكذا حديد وأخشاب وأما الأخشاب والعقد المبنى عليه والبلاط المبنى فهي داخلة (قوله معد
لا صلاحها) أي كالذي تسوى به الأرض أو البناء (قوله ورحى مبنية الخ) قد أطلق المصنف الرحي على
السفلى تجاوزا والافق الحقيقة الرحي اسم للسفلى والعليا وعليه فقوله بفوقانيها غير محتاج اليه الا أن
يقال فصد بالتصريح به الرد على القول المفصل بين العليا والسفلى (قوله فولان) فالقول بانه للمشتري
وأن العقد يتناول له لا ينزب وابن العطار ر القول بانه للبائع وأن العقد لا يتناول الا بشرط لابن عتاب
وبهذا تعلم أن المحل للتردد لان الخلاف للمتاخرين ومحل الخلاف اذا كان السلم لا بد منه لرفي غرفها كما
صرح به ابن عرفة نقلا عن المتيطي والافلا يتناول العقد اتفاقا انظر بن (تنبيهه) يجب كما في ح على
البائع أن يسلم للمشتري وسائق العقار والاخير المشتري ولا بد من ذلك في العقد على الدار حانوت بجوارها
حيث كان لم يتناول له حدودها وحده المبيع سواء كان دارا أو أرضا منه اذا كان ملكا للبائع فاذا قيل حدها
الشرقي شجرة كذا دخلت الشجرة ان لم يصرح به فانه فاذا قيل حدها القبلي دار فلان فلا تدخل تلك
الدار ولو وقع العقد على دار وفيها ما لا يتناول له العقد عليها كحيوان أو أزار غير مبنية وكان لا يمكن
إخراجه من بابها الا بهدمه فقال ابن عبد الحكم لا يقضى على المشتري بهدمه ويكسر البائع أزاره ويذبح
حيوانه وظاهره كان المشتري طالبا بذلك حين الشراء أم لا وقال أبو عمران الاستحسان هدمه وبينه
البائع اذا كان لا يبق به بعد البناء عيب ينقص الدار والاقيل للمبتاع أعطه قيمة مناعه فان أبي قيسل
البائع هدمه وابن وأعطه قيمة العيب فان أبي نظر الحاكم والذي اختاره عجم وهو الاوفاق بالقواعد انه ان
كان الضرر من مختلفين ارتكب أخفهما وان تساوى فان اصطلاح المتبايعان على شيء فالامر ظاهر وان لم
يصطلاحا فعل الحاكم باجتهاده ما يزيل ذلك وعلى هذا اقتصر في المبح (قوله وهل يوفى للبائع بشرط عدمها)
بأن قال البائع عند عقد البيع أي عند العقد أو الأمانة ما عدا ثياب المهنة (قوله لا يستلزم بيعه مكتشف
العورة) أي اليباغ لا يسألها فاذا أخذ المشتري كسائه ورد ثياب المهنة للبائع (قوله وبه مضت الفتوى)
أي وإلى ذلك أشار المصنف بقوله فيما يأتي وصحح فهو راجع لقوله أولا وما بينهما نظائر ترجع لقوله أولا
واعلم أن القول الاول القائل انه يوفى للبائع بشرط عدمها هو قول عيسى بن دينار وروايته عن ابن القاسم
واستظهره ابن رشد والقول الثاني القائل بانه لا يوفى بشرط عدمها بل الشرط باطل هو قول أشهب قال
ابن مغيث وهو الذي جرت به الفتوى وبهذا تعلم أن المحل ليس للتردد لان الخلاف للمقدمين فلو عبر
المصنف بخلاف لا اختلاف الترجيح كان أقرب لاصطلاحه اه بن وقول الشارح ابن حبيب وبه مضت
الفتوى الاولى ابن مغيث كما علمت (قوله كمشترط) أي أنه اذا اشترى الاصول مع غارها التي لم يبدل صلاحها
صفقة أو الأرض وما فيها من الزرع قبل طيبه صفقة واحدة واشترط المشتري زكاة الثمر أو الحب على
لبائع اذا طاب فالبيع صحيح والشرط باطل (قوله لانه غير راد الخ) أي ولذلك لو اشترطها البائع على المشتري
جاز لا نه ان كان حصل سبب الوجوب فقد علم المقدار والا فالشرط مؤكد انظر بن (قوله لحدوث
سبب الوجوب عنده) أي الذي هو افرال الحب وطيب الثمر (قوله مع أصله) راجع لكل من الثمر
والزرع (قوله وان الذي في كلام أهل المذهب فساد البيع) أي كما يدل عليه كلام الغنمية والنوادر وابن
يونس وأبي الحسن وصاحب الطراز وصرح بالفساد أيضا ابن رشد وقد يقال انه لا يلزم من عدم
رؤيته القول بصحة البيع عدم وجوده فالمصنف قد نقل صحة البيع وفساد الشرط عن المتيطي

البيع وبطلان الشرط لغير المصنف في مختصره ونوصيحه وان الذي في كلام أهل المذهب فساد البيع أي لانه يؤدي لجهل الثمن

لا بد من ما يفضل به (و) مشروط (أن لا هبة) اسلام وهو ذلك الاستحقاق أو العيب بأن أسقط المشتري حقه من
القيام بما ذكره فإنه لا يلزمه وله القيام (١٥٢) لا يلزمه سقاط الشيء قبل وجوبه وأما التبري من العيب من الرقبة

بشرطه المتقدم فمستحب ولا يصح أن يراد بالهبة هبة الثلاث أو السنة لأن أصل من المشتري والبائع اسقاطها عند العقد (و) مشروط أن (لا مواضع) فالبيع صحيح والشرط باطل ويحكم بها لأنها حق لله تعالى (أو) مشروط أن (لا جائحة) فيبطل الشرط والبيع صحيح وظاهره ولو فيها عاده أن يجاح وقال أبو الحسن إن البيع فيه بفساد أي زيادة الغرر (أو) مشروط أن لم يأت المشتري (بالثمن لكذا) كشه ومثلا (ولا يسم) مستمر بينهما فالبيع صحيح ويبطل الشرط ويكون الثمن مؤحلا للأجل الذي سمي به (أو) مشروط (ملا عرض فيه ولا مالية) كشرط أن يكون العبد أميا فيوجد كاتبا أو ألامه نصرانية فتوجد مسلمة ولم يكن لأجل تزويجها عبدة النصارى كإبراهيم (و) صحيح أي القول الثاني وهو قوله أولا وهو الراجح (تردد) فيما قبل التشبيه ولما قدم أنه يدخل السدر والتمر العبر المؤثر في العقد على أنهما شرع في الكلام

فغايته الأمر أن المسئلة ذات قولين انظر من قوله (أو لا يدرى) أي الدائع ما يفضل له منه أي من الثمن (قوله) وشرط (أن لا هبة) أي وكشرط الدائع على المشتري أنه لا يقوم عليه هبة الاسلام (قوله) ذلك أي شأن (قوله) بأن أسقط الخ) أي سخر الشراء كقول المالك للمشتري أبيعك هذه السلعة بكذا على أن إذا استحققت بذلك أو طهر بها عيب قديم فلا قيام لك بذلك على ورعي المشتري بذلك وأسقط حقه وأما لو أسقط ذلك بعد الشراء ففي التزامات مع من أي الحسب وإذا أسقط المشتري حقه من القيام بالعيب بعد العقد وقبل ظهور العيب فإنه يلزمه سواء كان مما يجوز فيه البراءة أم لا انظر من (قوله) عاذ كر أي من الاستحقاق والعيب القديم (قوله) اسقاطها عند العقد أي ويعمل بذلك الاسقاط وأما إذا حصل اسقاطها بعد العقد فيجوز له أيضا إذا كان من المشتري لا من الدائع (قوله) أو شرط أن لا جائحة) هو نحو قول ابن عرفة سمع ابن القاسم اسقاط الجائحة لغو وهي لازمة أن يرشد لأنه لو أسقط القيام بها بعد العقد لم يلزمه لأنه اسقاط حق قبل وجوبه فكذلك في العقد ولا يؤثر فساد إلا أنه لا يظلم في الثمن لأن الجائحة أمر نادر اه قال عيج وظاهر المصنف ولو اشترط هذا الشرط فيما عاده أن يجاح وفي أي الحسب أنه يفسد فيه العقد لزيادة الغرر اه وقد يقال إن أصل النص الذي تدعيه المصنف فيه التعديل بتدوير الجائحة وحينئذ فيمكن أن يقال كلام المصنف مقيد بما إذا كان المبيع ليس من عادته أن يجاح اعتمادا على الأصل التابع له قاله شيخنا في حاشية الشيخ الأمير عليه أن ابن رشد اقتصر في البيان والمقدمات على ما للمصنف من صحة البيع وطلان الشرط لكنه علم فيهما بقوله لتسدر الجائحة فقتضاه أن المبيع إذا كان من عادته أن يجاح فلا يكون الحكم كذلك ولذا قال أبو الحسن بالفساد في تلك الحالة اه وهذا يقتضي أن كلام أبي الحسن ليس مقابلا لما في عليه المصنف بل هو تقييد له وقد مشى في المجمع على هذا القول حيث قال ونسب العقد باسقاط جائحة ما يجاح على الظاهر وفاقا لأبي الحسن والآخرين يمكن بجاح عادة لغا الشرط اه أسكن هذا بغير على ما ذكره شيخنا في حاشية من أن قول أبي الحسن بالفساد ليس خاصا بهذه الحالة حيث قال قوله وقال أبو الحسن إن البيع فيه بفساد أي أن البيع فيه هذا الفرع وهو عدم اشتراط القيام بالجائحة بقطع النظر عن كون المبيع تدر فيه الجوائح أو أكثر فإن هذا يقتضي أن كلام أبي الحسن مقابل لما قاله المصنف وبواقفه قول من هذا القول الذي قاله أبو الحسن نقله الأخير عن السليمان بن ماعن المصنف من صحة البيع وطلان الشرط هو قول مالك في كتاب ابن المواز وفي سماع ابن القاسم وعليه اقتصر ابن رشد في البيان والمقدمات (قوله) أو أن لم يأت الثمن كذا قال بعضهم أن يقول الدائع بعثتك بكذا الوقت كذا أو على أن تأنيثي بالثمن في وقت كذا فإن لم يأت به في ذلك الوقت فلا بيع بينهما مه قال في توضيحه ذكر ابن أبيات عن مالك في هذه المسئلة ثلاثة أقوال صحة البيع وطلان الشرط وفسخ البيع والذي اقتصر عليه في المدونة الأول ومشى عليه المصنف هذا نص المدونة آخر النوع الفاسدة ومن اشترى سلعة على أنه لم ينقل ثمنها إلى ثلاثة أيام وفي موضع آخر إلى عشرة أيام فلا بيع بينهما فلا يعجنى أن يعتد على هذا فإن نزل ذلك حار البيع وطل الشرط وغرم الثمن اه فدل كلامه على أن البيع انعقد على هذا الشرط لا قبله فقوله عية إذا البيع بينهما انعقد قبل ذلك ليس مراده أن الشرط وقع بعد انعقاد البيع كقولهم بل مراده أن البيع انعقد على ذلك الشرط قبل مجيء الأجل (قوله) ويكون الثمن الخ) قال عياض على هذا أجل أكثرهم المدونة وإن كان ظاهرها أن المشتري يجبر على نقد الثمن في الحال والحاصل أن الثمن يكون مؤحلا للأجل المذكور فلا يطالب المشتري به قبل الأجل فإذا جاء الأجل ولم يأت به طوالب به ولا يفسخ البيع إذا لم يأت به فيه (قوله) وصح بيع ثمر أي جزاها وحاصل ما ذكره المصنف أن الثمار أي الفواكه والخوب والنقول لا يصح بيعها إلا إذا بدلت أصلها أو بيعت مع أصلها أو ألحقت بأصلها المبيع أولا أو بيعت على الحد بقرب أو بفتح واحتيج له ولم يكسر

على بيعهما منفردين فقال (وصح بيع ثمر عثله من بلع ورمي وتين وعنب وغير ذلك) (ونحوه) ذلك كفتح وشعر وفول ونخس وكرات وجزر وفجل قوله وشرط الخ نسخ الشارح التي بأيدى وشرط الخ هنا وفيما بعده

(بدا) أي ظهر (صلاحه) ببسبب حب وبانثفاع بكتفوس ومهشور (ان لم يستتر) باكامه فان اشتريها كقلب جوز ولوز في قشره وكفم في سنبله وبزر كنان في جوز لم يصح جزا فالانه غير مرن ويصح كيلا كما سبق في قوله وسنطة في سنبل وتبين ان بكيل وأما شراء ماد كرمع قشره في جوز جزا فالو كان باقيا في شجرة لم يقطع اذا بدا صلاحه ما (١٥٣) لم يستتر في ورقة فيماله ورق والا منع بيعه

جزا فالأبضا (و) صح بيع
ما ذكر (قبله) أي قبل
بدو صلاحه في ثلاث مسائل
وهي بيعه (مع أصله)
كبلح صعب مع نخله وزرع
مع أرضه (أو) بيع أصله
من نخل أو أرض ثم بعد
ذلك بقرب أو بعد (الحق)
الزراع أو الشجر (به) أي
بأصله المبيع قبله (أو) بيع
ماد كرمع فرد قبل بدو
صلاحه (على) شرط
(قطعه) في الحال أو قريبا
منه بحيث لا يزيد ولا ينقل
عن طوره إلى طور آخر
فيجوز بشر ثلاثة (ان
يقع) أي بلغ حدا لا انتفاع
به كالحصرم والاد هو
أصاعه مال كالكثيري قبل
ظهور الحلاوة فيها فانما
غير ممنوع مما اذهى مرة
في هذه الحالة (واضطر
له) المراد بالاضطرار
الحاجة أي احتاج له
المتبايعان أو أحدهما
(ولم يتمالا) أي لم يقع
من أهل محله أو أكثرهم
النمالق (عليه) أي
على قطعه فاتفق
البائع والمشتري على
ذلك من غير وقوعه
من أكثر أهل البلد لا يصح
في الجواز فان غابا عليه
الأكثر بالفعل منع والمراد
بالتما أو اتفاقهم ولو باعتبار

ذلك بين الناس وان تخاف شرط من هذه الثلاثة مع بيعه على الجذ كما يمنع بيعه على التبقية أو الاطلاق
(قوله بدو صلاحه) بلاهمز لانه من البدو بمعنى الظهور لا من البدء وانما عبر المصنف بالصحة ليعلم
بالصراحة عدم الصحة في المفهوم أو الخارج لو عبر بالجواز لم يستفد منه ذلك صراحة وان كان الأصل
فيه ما يمنع الفساد (قوله ببسبب حب) أي وزه وبلح وحصول الحلاوة في غيره من الثمار (قوله ان
لم يستتر) أي كالبليح والتين والخوخ والعنب والفجل والكراث والجرو والبصل وحاصل ما ذكره الشارح
أنه ان استتر بغلافه ولم يكن له ورق كالقمح في سنبله لا يجوز بيعه وحده جزا فالو يجوز كيلا وأما بيعه بقشره
أي تبنه فيجوز جزا فالو كاليلا والفرض أنه بدو صلاحه وأما لو استتر بورقه كالقول فلا يجوز بيعه جزا فالو
لا منفردا ولا مع تبنه ويجوز بيعه كيلا والحاصل أن ما ليس مستترا في أكامه ولا في ورقة يجوز بيعه جزا فالو
وأولى على الوزن وما استتر في أكامه ان يبيع وحده يمنع بيعه جزا فالو ويجوز كيلا وان يبيع مع تبنه جار
جزا فالو وما استتر بورقه يبيع مع بيعه جزا فالو يبيع وحده أو مع تبنه وجار كيلا (قوله ويصح كيلا) أي
كاشترى مثل هذا الزرع تمامه كل اردب بكذا (قوله وقوله) عطف على بدو صلاحه كما أشار لذلك الشيخ (قوله
بقرب أو بعد) أي والحال أن الأصل لم يخرج من يد المشتري (قوله أو الحق الزرع أو الزرع الخ) أي رما
عكس ذلك وهو يبيع الثمر أو لزرع أو لثم الحق أصله في مجموع أمصاد البيع الأول ولا يتبع الثاني لتأخره
عنه (قوله فيجوز) أي بيعه بثلاثة شروط أنت خبير بأن المصنف قد جعل قوله ان تقع شرط في الصحة
وظاهر الشارح أنه شرط في الجواز فيقول انما ذكر الشارح ذلك للاشارة إلى أنه شرط فيه مما لا يلزم
من كونه شرط في الصحة أن يكون شرط في الجواز قاله شيخنا (قوله ان تقع) ذكر المصنف هذا الشرط
مع أنه معلوم من شرط البيع أنه لا يتوهم أنه مما يخص فيه كعدم بدو صلاحه (قوله واصطرله) أي للبيع
قبل بدو صلاحه (قوله الحاجة) أي لا يلزم الحد الذي ينتفي معه الاختيار (قوله أي على قطعه) أي وبيعه
قبل الطيب (قوله فاتفق المائع والمشتري على ذلك) أي على قطعه وبيعه قبل الطيب (قوله فان
غابا عليه الأكثر) أي فان غابا أكثر أهل البلد على قطعه قبل صلاحه منع البيع وان لم يقطعهوا إلا بعد
(قوله لا على التبقية أو الاطلاق) أي فلا يصح مطلقا كان الضمان من المائع أو من المشتري اشتراه
بالنقد أو بالسيئة هذا ظاهر وهو المعتمد كما في حاشية شيخنا العدوي نقلا عن ح وقيد اللحى
والسيوري والمأزري المنع هنا يكون الضمان من المشتري أو من المائع والحال أنه قد باع بالنقد للتردد
بين السلفية والشمسية فان كان الضمان من المائع والبيع بالنسيئة جاز انظر المواق واختار بن هذا
القييد وواقعه على ذلك في المجمع وقد ذكر المواق هنا فروعا عن ابن رشد من سماع عيسى ونصه اذا اشترى
الثمرة على الجذ قبل بدو صلاحه ثم اشترى الأصل جاز له انقاؤها بحسب ما إذا اشترها على التبقية ثم
اشترى الأصل فلا بد من فسخ البيع فيها الا ان شرائها كان فاسدا فلا يصح شراء الأصل فان صار إليه
الأصل بغير اثر من بائع الثمرة لم يفسخ شرائها اذ لا يمكن ان يرد لها على نفسه فان رده من غير بائع
الثمرة وجب الفسخ فيها ولو اشترى الثمرة قبل الا بار على الغاء ثم اشترى الأصل فلم يفسخ لذلك حتى
أزهد فالبائع ماض وعليه قيمة الثمرة لانه شراء الأصل كان فاسدا للثمرة وفانت بما حصل فيها عده من
الزهو ولو اشترى الثمرة قبل الا بار ثم اشترى الأصل قبل الا بار أيضا ففسخ البيع فيها لانه بغيره من اشترى
فخلاف قبل الا بار على أن تبقى الثمرة للمائع وهو لا يجوز فلو اشترى الأصل بعد الا بار ففسخ البيع في الثمرة فقط
(قوله مادامت في رؤس الشجر) أي فان جذها المشتري رطبا والموضوع أنها اشترها على التبقية رد قيمتها
وتغراده بعينه ان كان باقيا والارد مثله ان علم والارد قيمته وأما لو اشترها على الاطلاق وجدها فانه
بعضي بالثمن على قاعدة المختلف فيه كفي ثمن وغيره اه بن وذلك لان ما لم يبدو صلاحه بيعه منفردا على

(٢٠ - دسوقي ثالث) العادة اذ لا يشترط التوافق حقيقة (لا) بيعه منفردا قبل بدو صلاحه (على) شرط (التبقية
أو) على (الاطلاق) من غير بيان جذولا تبقية فلا يصح وضمان الثمرة من البائع مادامت في رؤس الشجر (وبدوه) أي اصلاح

(في معنى حائط) ولولا حائطه (كأن في حائطه) في ذلك الحائط وفي مجاورته حائطه طيبة بطيبة عادة لا في جميع حوائط البلد وأخرج بقوله جنسه غيره فلا يباع بين بدو صلاح خوخ أو بلع ولا عكسه (أن لم تبكر) الشجرة أي إن لم تكن باكور أي يسبق طيبها غيرها بالزمن الطويل الذي لا يحصل معه تمنع الطيب لعرض كرض وهي كافية في

نفسها وفيما ماثلها (لا يباع) (بطن ثان) مما يطرح بطنين فأثر قبل بدو صلاحه (بأول) أي بدو صلاح بطن أول فن باع بطما بدو صلاحه ثم بعد انتهائه أراد أن يبيع البطن الثاني بعد وجوده وقبل بدو صلاحه بدو صلاح الأول فان ذلك لا يمكن (وهو) أي بدو صلاح (الزهو) في البلع باجراره أو اصفراره وما في حكمهما كالباح الطسراوي (وظهور الحلاوة) في غيره من الثمار كالعنب (والتهيو للضحج) بأن يميل أن قطع إلى صلاح كالسوز لأن من شأنه أن لا يطيب حتى يذفن في نحو التين (و) هو (في ذي النور) بفتح النون أي صاحب الورق كالورد والياسمين (بافتتاح) أي افتتاح أكامه فيظهر ورقه (و) في (البقول باطعامها) بأن يقطع في الحار وذلك باستقلال ورقه ونعامة بحيث لم يبق في قاعه فساد (وهل هو) أي بدو صلاح (في الطبخ) الأصفر كالعبدلي والخربز

التبعية إلى أن يطيب فاسدا جماعا أو ما على الإطلاق وقد اختلف في فساد ما عدا أن المختلف فساد إذا لم يفسد بالزمن والمتفق على فساد ما يفسد بالقياسية أن كان مقوما أو كان مثلبا رجعت مكبلته والا فله كما مر (قوله في بعض حائط) أي في بعض شجر حائط وقوله ولو في نخلة أي ولو في بعض عراجين نخلة وقوله كاف في صحة بيع جنسه الكائن في ذلك الحائط أي ولو اختلفت أصنافه وقوله وفي مجاورته أي وكاف في صحة بيع جنسه الكائن في الحوائط المجاورة لتلك الحائط التي بدو صلاح في بعض شجرها وقوله بما يتلحق الخ أي فان كان لا يتلحق طيبة بطيبة بل يتأخر طيبة عنه عادة فلا يكون بدو صلاح في أحد الحائطين كافيا في صحة بيع ذلك الجنس في الحائط الآخر على المعتمد خلافا لابن كنانة وقوله لا في جميع حوائط البلد أي خلافا لابن القصار وأفهم قوله وبدوه في بعض حائط أن هذا خاص بالثمار كما يؤخذ من قول الرسالة وإن نخلة من نخلات كثيرة فلا يجوز بيع الزرع بدو صلاح بعضه بل لا بد من بيع جميع الحبال لأن حاجة الناس لا كل ثمار رطبة لأجل التفسكه مما أكثر ولأن العامة تتابع طيب الثمار وليست الحبوب كذلك لأنها للقوت لا للتفكه وهذا الكلام يفيد أن نحو المقناة كالثمار فلو قال وبدوه في بعض حائط كاف في جنسه لشمع نحو المنة (قوله فلا يباع بين بدو صلاح خوخ الخ) أي خلافا لابن رشد حيث أجار ذلك أن كان مالم يطب تعالما طاب نظرين (قوله أن لم تبكر) بفتح التاء والكاف لقول القاموس بكرر كفرح إذا كان صاحب ما كور أي سبق بالزمن الطويل (قوله غيرها) أي طيب غيرها (قوله لعرض كرض) علة لقوله يسبق طيبها غيرها وقوله وهي كافية في نفسه أي فتساع وقوله وفيما ماثلها أي مما هو مريض عادة أن يبكر لمصره واختلفت علة أنه لم يبكر بالفعل في هذا العام (قوله لا بطن ثان الخ) حاصله أن الشجر إذا كان يطعم في السنة بطنين متميزين فلا يجوز أن يباع البطن الثاني بعد وجوده وقبل صلاحه بدو صلاح البطن الأول وهذا هو المشهور وحكى ابن رشد قول الجواز بناء على أن البطن الثاني يبيع الأول في الصلاح وفي المواق مع ابن القاسم الشجرة تطعم بطنين في السنة بطما بعد بطن فلا يباع البطن الثاني مع الأول بل كل بطن وحده ابن رشد ظاهر قوله لا يجوز أن يباع أي آخره وإن كان لا يقطع الأول حتى يبدو طيب الثاني اه (قوله ثم بعد انتهائه) أي فراغه ولا مفعول له بل ولو كانت البطن الأولى لا تفرغ إلا بعد طيب الثانية فلا يجوز أن يباع البطن الثانية بدو صلاح البطن الأول كما مر عن ابن رشد والفرص أن البطون متميزة بعضها عن بعض كالسوق والحمير فان كلا منهما يطرح في السنة مرتين مرة في الشتاء ومرة في الصيف فكل بطن متميزة عن الأخرى وأما ما لا تتميز بطونه فانه يجوز أن يباع بدو صلاح البطن الأولى لأن طيب الثانية يلحق طيب الأولى عادة وهو المراد بقول المصنف فيما يأتي وللمشتري بطون كياسمين وحينئذ فلا منافاة بين ما هو ما يأتي وكما أنه لا يجوز أن يباع البطن الثانية المتميزة بدو صلاح البطن الأولى لا يجوز لمن اشترى الأولى اشتراط دخول البطن الثانية ولا يعارض هذا ما مر من حوار اشتراط خفة القصيل لأن خفة القصيل إنما تختلف مما في من القصيل بخلاف البطن الثانية (قوله لزهو) بفتح الزاي وسكون الهاء وضمهم ما وتشديد الواو (قوله وما في حكمهما) أي وما في حكم الاجرار والاصفرار وقوله كالباح الخضراوي أي كذا هو الحلاوة في السلح الخضراوي فهو دائما أخضر لا يحمر ولا يصفر فهو بظهور الحلاوة فيه (قوله نحو التين) بالمشافة القوية ثم بقاء موحدة ونحوه كالنخالة (قوله وفي ذي النور) متعلق بمبتدأ المحذوف وقوله بافتتاحه متعلق بالخبر أي وبدو صلاح في ذي النور كائن بافتتاحه (قوله والخربز) مجاء معجزة فراء مهمة فباء موحدة وزاي معجزة المهماوي (قوله ولم يبد كر بدو صلاح الطبخ الخ) أي وكذا لم يبد كر بدو صلاح في قصب السكر ولا في الحب ولا في المرعى وحاصل ما في ذلك أن بدو صلاح في قصب

والنارون والضمير (الاصفرار) بالفعل (أو التهيو للطحين) بأن يقرب من الاصفرار (قولان) ولم السكر يبدو بدو صلاح الطبخ الأخضر وأعله تكون له بالحرة أو غيرهما ولما ذكر ما تتميز بطونه بقوله لا بطن ثان بأول ذكر ما لا تتميز بطونه وهو فساد علة آخره لا غير له وأشار إلى أولى نظيره (وللمشتري) عند الإطلاق (بطون)

كياسمين) وورد (ومشاة) بفتح الميم كخيار وقتاء وطبخ وكجيز من كل ما يخلف ولا يتميز بصفة من بعض أي يقضى له بذلك ولو لم يشترطه (ولا يجوز) توقيته (بكشهر) لاختلاف جهاتها بالقلة والكثرة وأشار للعزم الثاني بقوله (١٥٥) أو وجب ضرب الاجل) فيما يخلف

(أاستمر) بأن كان كما قطع منه متى خلفه غيره وليس له آخر يتهي إليه (كالوز) في بعض الاقطار (ومضى بيع حب) مع سنبله كقمح وشعير وفول وذرة (أفرك) ولا يجوز ابتداء وفي المدونة أكرهه فان وقع فاته وهي محتملة لا يمنع وعليه جازها بعضهم ولا يقاتلها على ظاهرها وعليه بعضهم (قبل يسه) متعلق ببيع ولم يشترط قطعه بل اشترط ابتداءه ليس أو أطلق (تقبضه) منه متى مضى أي يقضى بقبضه بخصاده في موضوع المصنف وهو بيبعه مع سنبله وأما بيعه مجردا عن سنبله قبل يسه فتبضه كسنبله لا به مما فيه حرق فويسه وأما بيعه بعد يسه مجردا عن سنبله فيجوز على الكيل لآعلى الجوزاف لعدم رؤيته ومع سنبله يجوز جزا فالان يبيع الزرع القائم جزا فاجاز ولما ذكر أن يبيع الثمر قبل ادوصه لآحه ممنوع وعده جائز بشرط عدم ربا الفصل والنساء ذكر ما استثنى من ذلك وهو بيع العريفة فقال (ورخص) جواز المعر وهو وأهب الثمرة

السكر بطيبه بحيث لم يكن في قلبه فساد والبر والفول والحبان والخص وغيرهما من الجبوب بدوصه لآحها باليس وكذلك الجوز واللوز والبندق والفسق وأما القرط والرسم بدوصه لآحه أن يبلغ أن يرعى ون فادوبدو اصلاح في القضاء والفقس والخيار أن يعقد بوجده طعم وكذلك القرع والبادجنان اه شيخنا عدوى (قوله كياسمين) هو ممنون ولا علمية فيه لانه يقبل آل والاضافة فهو اسم جنس خلافا لما في عقب من أنه ممنوع من الصرف للعلمية الخنسية والعجمة (قوله وكجيز الخ) أي ربادجنان ان قلت هذا يقتضي ان بطون الجيز غير متميزة وأنه يجوز بيع كلها بصلاح البطن الاول وأنه لا يجوز بيع بعضها منفردا عن بعض كما يفيد قول المصنف ولا يجوز بكشهر وهذا يخالف ما قدم من أن بطونه متميزة ولا بداع كل من بطونه الامنفردا ولا يباع الثاني بدوصه لآحه لاول وأجيب بأن الجميز بطرح في السنة من تين متميزتين كل مرة محتوية على بطون غير متميزة فتوجد بطون في آن ثم تقطع ثم توجد بطون في آن آخر وهو بالنظر للمرتين المتميزتين طرحة فيهما كمره الشاة والمصنف من أفراد قول المصنف لا بطن ثان بأول وبالنظر للبطون الا تية في آن من أفراد قوله وللمشتري بطون كياسمين (قوله ومضى الخ) يعني ان الحب اذا بيع قائما مع سنبله جزا فاجاز كما وقيل يسه على التبقية أو الاطلاق فان بيعه لا يجوز ابتداء أو اذا وقع مضى بقبضه بخصاده وقولنا اذا بيع قائما احترازا مما اذا جاز كالقول الاخضر وكالقرن بل فان بيعهما جازا فاجاز لا به يتفق به وقولنا مع سنبله احترازا مما اذا بيع وحده والاحال اه أفرك ولم يبيس فلا يصح بيعه جزا فالآله مغيب ولا يجوز بيعه على الكيل لعدم بدوصه لآحه باليس فان وقع وبيع على الكيل فانه يسه بقبضه بالكيل كما قال الشارح ومفهوم قولنا وقيل يسه أنه اذا بيع بعد اليبس فاما ان يباع وحده أو مع سنبله فان يبيع وحده جاز على الكيل لآحزافا لكونه غير مرنى وان كان مع سنبله جاز على الكيل كمثل اردب بكذا وجزا (قوله وهي محتملة لا يمنع) أي فتوافق ما قبله من عدم الجواز ابتداء وقوله ولا يقاتلها على ظاهرها أي من كون الكراهة للمتنزیه وحينئذ فتكون مخالفة لما تقدم لكن بقبضة كلام المدونة يفيد أن المراد بالكراهة فيها الحرمة ونصها أو يبيع الحب بعد افراكه وقيل يسه أكرهه فان وقع وفاته فلا يرى أنه يفسخ اه قال عياض اختلاف في أو بل الفوات هنا فذهب أبو محمد إلى أنه القبط بالخصادر عليه اختصار المدونة ومثله في كتاب ابن حبيب وذهب غير أبي محمد إلى أن الفوات بالعمد نقله أبو الحسن والذي في إجماع يحيى عن ابن القاسم أنه باليس وقيل أنه لا يفوت بالقبض بل بفوت بعده فهي أربعة أقوال ومحل منع البيع المذكور ومثله بالفوات ان اشترى الحب على ان يتركه حتى يبيس أو كان العرف ذلك أما ان لا يشترط تركه ولم يكن العرف ذلك فيبيعه جاز وكان لشتره تركه حتى يبيس كفي سماع يحيى وكذا في ابن رشد لكن في التوضيح فرض المسئلة في البيع على السكوت ونبيه شارحنا فأنظره مع كلام ابن رشد أنظر بن (قوله وأما بيعه مجردا عن سنبله) أي على الكيل كما علمت (قوله ممنوع) أي اذا كان على التبقية أو الاطلاق كما هو (قوله ذكر ما استثنى من ذلك) أي من ربا الفصل والنساء وذلك لان ثمر الشجرة الرطبة يحوصها بابسايدوع عند الجذاذ فيه ربا نساء تحق قاور بافضل شكلان الحرص ليس قدر الشجرة قطعا (قوله ورخص) أي والاصل فيها المنع للربا بن (قوله المعراج) قال تن العريفة غير تحمل أو غيره يبيس ويدحرجهها مالها ثم يشترها من الموهوب له ثم يباس الى الحداد (قوله من وارث) أي للاصول والثمره بعد اعراء موثره بعض الثمرة (قوله ووجوب) أي له الاصول والثمره بعد اعراء بعض الثمرة (قوله مع الثمرة) أي الباقي بعد العريفة (قوله أو الاصل فقط) أي مع بقاء بقية الثمرة (قوله اشتراء ثمرة الح) فاه أ رخص انما يتعدى للمرخص فيه فيقال رخص الشرع بقاى كاه كاه لاولى للمصنف أن يقول في اشتراء ثمرة الخ الآن يقال انه ضمن رخص معنى أبيع أو أنه عداه للمرخص فيه بنفسه توسعا

(وقائم مقامه) من وارث وموهوب ومشتري للاصل مع الثمرة أو الاصل فقط بل (وان) قائم مقامه (باشتراء) بقبضة (الثمره) المعرة (فقط) دون أصلها (اشتراء ثمره) نائب فاعل رخص

أي اشتراؤها من المعري بالفتح أو من قام مقامه (يبس) أي ثأما أن يبس بالفعل أن تركت كابدل عليه التعيير بالمضارع لا أنها حين الشراء يابسة ولا يكتفي ببس جنسها فيخرج عنب مصر ويلبدها ويزيدها ولو زهي (كلوز) وحوز ونخل وعنبت وتين وزيتون في غير مصر (لا كور) ورماد وخنوخ وفتح وفتح وفتح (157) لفقد يسه لوزك ومثله ما لا يبس مما أصله أن يبس كعنبت

كفي واختار موسى قومه أي من قومه (قوله أي اشتراؤها) أي الثمرة التي منعت (قوله أو من قام مقامه) أي وهو وارثه الذي ورث تلك العربة منه والمشتري الذي اشتراها منه والموهوب الذي وهبها له (قوله كابدل عليه) أي على تقدير شرائها منها تبس ولم تكن إلا أن يابسة أن قلت المضارع يدل على الحال والاستقبال فغامضني ذلك قلت عدوله عن صيغة المياضي للمضارع قرينة على أن المراد من المضارع الاستقبال (قوله ولا يكتفي ببس جنسها) أي بل لابد من ببس شخصها (قوله بشروط ثمانية) هذا عدد لا مفهوم له لأن الشروط عشرة الثمانية المذكورة هنا والتاسع فهم من قوله المعروف أنهم مقامه فلا يجوز بيعها بخيرصها إلا بنبي والعاشرون فهم من قول ثمرة تبس (قوله أن لفظ بالعربة) أي بما دلتها (قوله لئلا يتوهم عدم اشتراطه لأجل الرخصة) لا سيما وقد ذكر الباجي عدم اشتراطه (قوله فان المذهب الجواز) لكن إذا بيعت بالعرض أو بالعين فلا يشترط الأبد والصلاح وأما إذا بيعت بثمرة فلا بد أن يكون قدر كيلها لا يزيد ولا ينقص مع بقية الشروط والحاصل أن موضوع المسئلة اشتراء الثمرة الممنوحة رطبة بمكيل يابس فلا يجوز إلا بشروط من جلتها أن يكون المكيل خرصها أي قدر كيلها لا يزيد ولا ينقص وهذا لا ينافي جواز شرائها بالعين والعرض وإذا علمت أن موضوع المسئلة اشتراء الثمرة الممنوحة بمكيل تعلم أن قول المصنف اشتراء ثمرة تبس فيه حذف أي بمكيل (قوله لا على شرط التعجيل) أشار به إلى أن المراد بوفاء الخرص عند الجذاذ أن لا يشترط تعجيله على جذاذ العربة بشرط تعجيله مفسد سواء عجل بالفعل أم لا وأما التعجيل بالفعل من غير شرط فلا يصح سواء اشتراط التأجيل أو سكت عنه فلو قال غير مشروط تعجيله لطاق النقل (قوله فانه مفسد) أي أنه إذا وقع البيع على شرط تعجيل الخرص فانه يفسخ وان جذاذ العربة رطبا ودمثها أن وجدوا لا رد قيمتها هذا إذا كانت بعد الجذاذ وأما لو كانت موحودة بعد جذاذها لرد ذاتها كما هو الموافق للراعي فانه لا شيء هنا (قوله في الذمة) أي ولا بد أن يكون ذلك الخرص في ذمة المعري لا في حائط معين والافسد البيع اتباعا للرخصة وهذا هو المعتمد خلافا لما في المبسوط من صحة البيع وطلائ شرط تعيين ويبقى في الذمة (قوله فأقل) أي وأما لو كانت العربة أكثر من ذلك وأراد شرائها بنماها فيجمع ساء على أن علة الرخصة المعروفة وأما على أنها دفع الضرر فانه يجوز بقول الشارح ساء الخ علة للمفهوم أي لا أكثر ساء الخ (قوله ولا يجوز أخذ رائد عليه) أي مما أعراه أما لو كان رائدا ساءة كالأشترى منه خمسة أو سوق محرصها وساعة بعين أو عرض فاشهور الجواز كذا في خش قال بن وهو غير صحيح لأن علة المبيع موحودة فيه على أن الميزان ذكر ما قاله فضلاء عن مشهوريته اه والحاصل أن الحق أن المعري لا يجوز له أن يأخذ من القدر المرخص في شرائه وهو الخمسة أو سوق زيادة عليه بعين أو عرض سواء كان ذلك الرائد من جملة ما أعراه أو كان ساعة أخرى لخروج الرخصة عن موضعها وأشار المصنف بقوله ولا يجوز أخذ رائد عليه معه بعين على الأصح لقول ابن بونس قال بعض أصحابنا إذا أعرى أكثر من خمسة أو سوق فاشترى منها خمسة بالخرص والرائد عليها بالذناير أو الدراهم أو عرض فقال بعض شيوخنا أنه جائز ومنع منه بعضهم والصواب المجمع لأنها رخصة خرجت عن حدها كقولنا من طعام انتاعه قبل قبضه وباعه المشتري ساعة في عقد واحد وكسافة وبيع واقراض وبيع ونحو ذلك من الرخص فانه لا يجوز بيعه وكذا ذلك ممداه كلامه وانما عبر المصنف بالأصح دون الأرجح لأن ابن بونس حاله للتصويب عن غيره

معه وفتح كاعلم شروط ثمانية أشار لها بقوله (ان لفظ المعري من الاعطاء) (بالعربة) كاعريتك لا بل لفظ العطية ولا الهبة والمنحة على المشهور (وبداصلاحها) وقت الشراء وانما نص على هذا الشرط وان لم يختص بالعربة لئلا يتوهم عدم اشتراطه لأجل الرخصة (وكان) الشراء (بخيرصها) أي قدرها من الثمر لا بأقل أو أكثر وليس المراد أنه لا يجوز الشراء إلا بخيرصها لا بعين ولا عرض فان المذهب الجواز (ونوعها) فلا يباع صبيحاني بربي ولا عكسه ومما به المصنف (يوفي) الخرص (عند الجذاذ) لا على شرط التعجيل فانه مفسد وان لم يعجل بالفعل وأما التعجيل من غير شرطه فلا يصح سواء اشتراط التأجيل أو سكت عنه (في الذمة) أي ذمة المعري بالكسر لا في حائط معين (و) كان المشتري من العربة (خمس) أو سوق فأقل) وان أعرى أكثر ساء على أن

علة الرخصة المعروفة (ولا يجوز أخذ رائد عليه) أي على القدر المرخص فيه وهو خمسة (قوله) (أو سوق) أي مع غيره المذكور (بعين) أو عرض (على الأصح) لخروج الرخصة عن موضعها واستثنى من قوله خمسة أو سوق فأقل قوله (الأم أعرى عرابا) لو أحدها أو متعدد (في حوائط أو حائط) (فكل) منها (خمس) من الأوسق وفي بعض النسخ وكل خمسة أو أطال والأولى أولى

لأنها أصرح في المعنى المراد أي فيجوز من كل خمسة أوسق فأقل (ان كان) الأعراء وقع (بالفاظ) أي بعقود ولا بد من اختلاف زمنها أيضا فان اتحد الزمن فهي بمنزلة العقد الواحد (لا بلفظ) أي عقد واحد (١٥٧) كبا لفاظ بوقت واحد (على

(الارجح) عند ابن
يونس لانه وان حكى
الترجيح عن غيره
الا انه أقره فصيح نسبه
اليه وأشار الى الشرط
الثامن ببيان علة
الترخيص وهي إحدى
علتين على البطل بقوله
(لرفع الضرر) عن
المعري بالكسر الحاصل
له بدخول المعري بالفتح
وخروجه وإطلاعه
على ما لا يجب الإطلاع
عليه من حريم أو غيره
(أو للمعروف) أي الرفق
بالمعري بالفتح لكفايته
المؤنة والحراسة للتجر
فيمنع بالحصر كما هو
الموضوع ويجوز بهين
وعرض وفرع على الثانية
ثلاث مسائل فقال
(فبشترى بعضها) كثلثها
أو نصفها (ككل
الحائط) اذا أعري
جميعه وهو خمسة
أوسق فأقل (وبعه)
بالجراي وكبيع المعري
بالكسر (الاصول)
للمعري بالفتح أو لغيره
كان ذلك قبل شراء
العربة أو بعده ولما كان
لنا ما يشبه العربية في
الترخيص في شراء الثمرة
بخرصها وليس هو من
لعربة في شيء ذكره بقوله
(وجار لك شراء أصل)
على حذف مضاف أي

(قوله لأنها أصرح الخ) أي لأنها تفيد جواز الشراء من كل عارية خمسة أوسق كانت العارية في ذاتها
خمس أوسق أو أكثر أو ما نسخها الواقصونهم أن كل عربة لا بد أن تكون خمسة أوسق ولا يعلم عين الحكم لانه
اذا كانت كل عربة خمسة أوسق فما زاد من ذلك يحتاج إلى أن يقدر أي يأخذ جميعها بخلاف نسخته فمن كل
فلا يجوز تقدير خمسة أوسق (قوله ان كان بالفاظ) اعلم أن محل اشتراط الالفاظ اذا كان المعري بالفتح واحدا
فان تعدد لم يشترط تعدد الالفاظ أي العقود كما في التوضيح والموافق ونحوه للرجحاني وهو المتعين انظر
والحاصل أنه اذا تعدد المعري بالفتح فلا يشترط تعدد العقد اتفاقا والخلاف بين القاسمي وابن أبي زمنين
ان كان المعري واحدا فالقاسمي يقول يجوز أن يشتري من كل عربة خمسة أوسق ان كانت العرايا بالفاظ
مختلفة في أوقات وابن أبي زمنين طاهر كلامه عدم الحوار (قوله على الارجح) هو قول القاسمي ورجحه
ابن الكاتب ونقله ابن يونس وأقره وقد اعترض ابن غاري على المصنف بأنه لو قال على الأصح لكان أولى لان
ابن يونس لم يرجحه وأجاب بتبانه لما نقله ابن يونس وأقره بحيث نسبته اليه ومقابل الارجح ما لابن أبي
زمنين ان أعري عرايا بالرجل واحد فلا يشتري من جميع تلك العرايا بالحرص الا خمسة أوسق وظاهره
ولو كانت تلك العرايا بالفاظ في أوقات مختلفة (قوله ببيان) أي مع بيان أو حال كون الشرط الثامن
متممًا لبيان الخ (قوله لرفع الضرر) أي ولا بد أن يكون شراء الثمرة لاجل دفع الضرر أو للمعروف
لان كان ثمر أو هالته تجر فلا يجوز شرؤها بالحرص بل بالعين أو العرض والحاصل أنه لا بد أن يكون الباعث
للمعري على الشراء أحد الأمرين المذكورين وأولى هما عار هذا مذهب مالك وابن القاسم وعمل عبد
المالك بالاول فقط وعمل المذموم الثاني فقط فاذا كان الشراء للتجارة منع باتفاق الطرق الثلاثة وان كان
الشراء لدفع الضرر جاز على الطريقة الاولى والثانية دون الثالثة وان كان للمعروف جاز على الطريقة
الاولى والثالثة دون الثانية (قوله لكفايته المؤنة) المراد بها عير السقي مثل التقليم والتنقية والحراسة
وأما السقي فهو على المعري كما يأتي للمصنف (قوله وفرع على الثانية) أي فرع على أن العلة في جواز شراء
العربة بخرصها المعروف (قوله وبشترى بعضها) أي وبشترى أن العلة المعروفة يجوز للمعري بالكسر شراء
بعض عربته وأما على أن العلة دفع الضرر ولا يجوز ادلا بزل الضرر بشراء البعض لدخول المعري بالفتح
للحائط لما بقي من العربية بلا بيع فشرى بعض العربية جائز على طريقته مالك وابن القاسم وكذا على
طريقته المذموم لا على طريقة عبد الملك بن الماجشون (قوله ككل الحائط) أي كما يجوز للمعري بالكسر
شراء كل الحائط بخرصه اذا أعراء جميعه وكان خمسة أوسق فأقل سواء على أن العلة المعروفة وأما
على أن العلة دفع الضرر فلا يجوز ادلا بخرصه على رب الحائط مع كون جميع الثمرة لغيره كذا قيل وتوقف
في ذلك شيخ مشايخنا الشيخ سالم المفرأوي بان الضرر ليس قاصرا على الثمرة ادقدي يلحق الاصول أو الساء
مثلا فالحق أن شراء كل الحائط جائز على كل من العلتين (قوله وبعه الاصل) أي يجوز للمعري بالكسر
اذا باع الاصل للمعري بالفتح أو لغيره شراء عربته بخرصها الا انه ان باع الاصل دون الثمرة فيعمل بكل
من العلتين وان باع الثمرة مع الاصل فيعمل بالمعروف فقط كما نقله ابن يونس وبه اذا باع المعري
أصل حائطه وثمرته جاز له شراء العربية لانه رفق بالمعري وعلى ذلك جعل ابن غاري والموافق كلام المصنف
فان لا في كلام المصنف نقص والاصل وبعه الاصل مع ثمرته اه بن وانما حمله على هذا الاقترانه بالمثالير
قبله لمبيين على العلة الثانية واذا باع المعري بالكسر الاصل لغير المعري بالفتح وباقي الثمرة لا خير
وكان ذلك قبل شراء المعري العربية وانما يشتري العربية من صار له بنفسه لثمرة لا من صار له الاصل
فان لم يشتري من صار له الاصل ويجوز للمعري بالكسر في هذه الحالة شراءها بخرصها اذا استعلا لانه
تت له الرخصة بالعربة تعدم لا بقرعة (قوله على حذف مضاف) أي بدليل قوله بخرصه
(قوله في حائط) نعم لا أصل (قوله لا يتأني هما) أي والمتأني هاسته بدو الصلاح وكون

ثمر أصل لغيرك (في حائط بخرصه) مع ثقبه الشروط الممكنة او شرط لفظ العربية وكون المشتري هو المعري لا يتأني هنا (ان فصلت)
بشراء الثمرة (المعروف) برب الاصل

(فقط) لأن قصديت زرع الضرر وأما العين فيجوز أن بدأ صلاحه (وطلت) العربية (ان مات) معريها أو حصل له مانع كساطة دين أو جنون أو مرض متصل بموته (قبل الحوز) لها لانها عطية لا تتم الا بالحوز كسائر العطايا (وهل هو) أي الحوز (حوز الاصول) فقط أي تخليته بينه وبينها كما تقدم في قوله (١٥٨) وقبض العقار بالتخليته (أو) لا بد زيادة على ذلك من (ان

يطلع ثمرها) بضم الياء
التحسية بوزن يكرم
أي يصير طبعاً وضع عليه
طلع الذكرو هو التأبير
أولاً ويجوز فتح الياء من
طلع بطلع كنهض ومعا
يظهر فلو حازها ولم يطلع
ثمرها بطلت (تأويلان)
الراجح الثاني ويحسرى
مثل هذا في هبة الثمرة
وصدقتها وتخصيصها
(وزكاتها) أي الثمرة المعرة
ان بلغت نصاباً (وسقيها)
حتى تنهي (على المعري)
بالكسر وسواء أعري بعد
الطيب أو قبله وما عدا
السقي من تغليم وتقيفة
وسراة ونحو ذلك فعلى
المعري بالفتح (و) ان
نقصت العربية عن النصاب
(كملت) من ثمر الطائظ
وزكاهامعريها) بخلاف
الواهب) والمنصديق
لار كاه عليه ولا سقي
ان وهب قبل الطيب
وانما هي على الموهوب
له ان بلغت نصاباً فان
وهب بعد الطيب فعلى
الواهب ولما كانت الحاجة
من متعلقات الثامر
في بيانها فقال (ونوضع
جائحة الثمار) عن المشتري
والمراد به ما خلفه طلق
ما يثبت لا بالمعنى المصطلح
عليه فقط ويشمل

الحرم من نوعها وعدم اشتراط تعجيل ذلك الحرم وأن يكون في الذمة وأن يكون الثمر المشتري
خمساً أو سقياً فأقل وأن يكون الشراء بقصد المهر وفقط واعتبار هذه الشروط كلها اذا وقع البيع
بخصوصها كما هو الموضوع وأما اذا وقع البيع بعين أو عرض فانما يشترط في الحوز بدو الصلاح فقط (قوله
فقط) راجع لقوله وجاز ذلك ولقوله ان قصدت المعروف فلا يجوز ثمره أو لغريب الحائط بخرصة قصد
المعروف أو دفع الضرر ولالب الحائط ان قصد دفع الضرر أو التجار (قوله وهل هو أي الحوز) الذي تم
به العربية للمعري ان مات المعري أو قام به مانع من فليس أوجنون أو مرض متصل بموته حوز الاصول فقط
الحواشي أن ابن حبيب قال ان الحياة التي تصح بها العربية للمعري ان مات المعري هي أن يكون قد
قبض الاصل وطلع فيها الثمر قبل موته واختلف الاشياخ في تأويل قول المدونة وطلت العربية ان
مات المعري قبل حوزها فقال ابن القطان قول ابن حبيب تفسير لما في المدونة في العربية والهبة والصدقة
وقال ابن مردوان ما قاله ابن حبيب خلافاً لما في المدونة لصحة الحياة للمعري والموهوب له بقبض
الاصول في حياة المعري وان لم يطلع فيها الثمرة على ما هو ظاهر كلامها في كتاب الهبة والصدقة وقال ابن
زرب كلام ابن حبيب مفسر لما في المدونة في العربية وخلاف لما في الهبة والصدقة وهو أظهر
التأويلات على ما في المدونة وقال أشهب اذا برت النخل قبل موت المعري صح للمعري لانه لا يمنع
من الدخول لعريته وان قبض الاصول وحازها فهي له وان لم تؤبر فالذي يعتبر التأبير انما هو أشهب وقوله
قال للتأويلين لانه يقول يكفي أحدهما من التأبير أو حوز الاصل وأما قول المصنف أو أن يطلع
ثمرها فبمعنى تفسير يطلع يظهر سواء صبط بضم الياء مع تخفيف اللام المسكورة أو بفتح الياء مع ضم
اللام ثلاثياً من باب أكرم أو نصر أقول القاموس يطلع الكوكب والشمس طلوعاً ظهر كطلع اه وأما
قول الشارح أي يصير طبعاً فبمعنى نظره انظر بن ثم نقل عن طي ان ما ذكر من ان المراد ظهور الثمرة
هو ظاهر عبارات أهل المذهب وساق عباراتهم بعد ذلك فانظرها فيه وذكر ان المراد بظهور الثمرة تميزها
عن الاصل وهو سابق على الابار لا ظهور صلاحها خلافاً لما في عقب (قوله أو لا بد الخ) أشار به هذا الى
أن التاويل الثاني يشترط في الحوز الامر من معاً خلافاً لظاهر المصنف فكان الاولى للمصنف ان يقول
أو وأن يطلع وان كان الشارح قد حله بحسن لكنه خلاف ظاهره (قوله بخلاف الواهب الخ) أي لا
مادة العربية تقتضي بقاء تعلق له بها ولذا رخص للمعري ما لم يرخص لغيره كما سبق (قوله فعلى الواهب)
أي كل من لزكاة السقي لوجوب كاتما عليه قبل الهبة ولا به لا كبير منفعة للموهوب له في السقي
حيث (قوله ونوضع جائحة الثمار) الجائحة مأخوذة من الجوح وهو الهلاك واصطلاحاً ما تلف من
معجوز عن دفعه عادة قدر من غرائب ثبات بعد بيعه كذا عرفها ابن عرفة وقوله من معجوز بمان لما وقوله
قدرا مفعول لان تلف وأطلق في القدر لا جل أن يعم الثمار وغيرها لان الثمار وان اشترط فيها كون التلف
مثالاً لكن القول لا يشترط فيها ذلك وانما وضعت جائحة الثمار عن المشتري لما بقي على البائع في الثمرة
من حق التوفيق (قوله والمراد بها) أي بالثمار (قوله وما كان طونا) الاولى وما كان بطناً واحداً
كما هو ما كان الخ (قوله والباد بجان) أي بالبامية والقول الاخضر وأشار به هذا الى أن المراد
بالمقاني ما يشمل ما ذكر (قوله الا اذا اريد بالثمار حقيقة الثمار العرفية) أي وأما اذا اريد بها ما يثبت
الصادق بالمعنى العرفي وعبره فالكاف للتمثيل (قوله ون بيعت على الجذ) أي هذا اذا بيعت
على التقيفة لا جل ان يذبح طيبها بل وان بيعت على الجذ أي القطع وعدم التأخير لانها طيبها وان
قلت هذا بعارض قول المصنف الا في وقت ايقنت طيبها أو وجهه المعارضه انه اشترط في وضع

ما يبيع كذا هو الثمر والنور وما لا يبيع كالحوخ والمور والارج وما كان بطوناً ولا يبيعس اوله على
آخره بل يؤخذ شيئاً أو شيئاً كالتقاني والورد والياسمين ولذا مثل نقوله (كالمسوز والمقاني) المراد بها ما يثبت القناع والخيار والطبخ
بالعري والباد بجان والكاف ليست للتشبيه الا اذا اريد بالثمار حقيقة الثمار العرفية (وان بيعت على الجذ) واجبة في مدة فحذوها

بذلها فيها على ما شرط

ان يأخذ شيئا فشيئا مدة معينة وأجبت فيها (و) ان كانت الثمرة (من عريته) بان اشتراها معريها بخبرها فاجبت فتوضع عنه لانها مبيعة ولا تخرجها الرخصة عن ذلك خلافا لاشبه (لا) ان كانت من (مهر) فليس للزوج حصة فيام بجائعتها على الزوج لثناء المكاح على المكارمة هذا قول ابن القاسم وابن المعتمد الذي به الفتوى ان فيه الجائحة فكان على المصنف ان يقول ولو من عرية أو مهر والردى الاول على أشبه وفي الثاني على ابن القاسم ثم ذكر شروط وضع الجائحة الثلاثة بقوله (ان بلغت) الجائحة (ثلث المكيلة) أي مكيلة المحاج ثم أوثق الوزن أو العدى مسوزون أو معدود كبطيخ (ولو) كان المحاج (من) أحد صنفين نوع (كصبيحاني وبرني) بيعا معا وأجبت أحدهما وكانت ثلث المجموع ولا ينظر لثلث المحاج وحده وأشار الثاني الشروط بقوله (و بقيت) على رؤس الشجر (ليتهى طيها) فان تركت لذلك فلا جائحة فيها والراجح ثبوت الجائحة ومن أيام الطيب حكاهما إذا المعتادة وثالثها بقوله

الجائحة التبقية فيفيد أنها اذا بيعت على الجذ لا توضع جائحتها وهذا ينافي بالمبالغة هنا وحاصل الجواب أن في المسئلة أعني ما اذا وقع البيع على الجذ قبل مشي هنا على قول وهو وضع الجائحة وفيما يأتي على قول وهو عدم وضعها والراجح ما هنا أنه عدوى راعلم أن محل الخلاف فيما اذا بيعت بعد انتهاء طيها على الجذ فابقاها المشتري فأجبت بعد أيام الجذ المعتاد مع ثمنه من جذها فيها كما يأتي وأما لو بيعت على الجذ وأجبت في مدته المعتادة أو بعد ما قد مضى ما تم من جذها فيها فلا خلاف في وضعها (قوله عادة) أي على ما جرت به العادة وقوله أو بعدها أي أو حصلت الجائحة بعد انقضاء المدة التي تجب فيها بحسب العادة والحال أنه منع الخ (قوله فتوضع عنه) أي من الخرص كما توضع عن اشتري ثم ادراهم ان بلغت الجائحة ثلث المكيلة (قوله عن ذلك) أي عن كونها مبيعة وقوله خلافا لاشبه أي القائل بانها لا توضع جائحتها لان العرية مبنية على المعروف ومحل الخلاف اذا أعراه ثم فخلات ثم اشترى عريته بخبرها أما لو اشتراها عين أو عرض فان الجائحة من المعري بالفتح وحينئذ فتعط عن المشتري وهو المعري بالكسر اتفاقا وان أعراه أو سقاه من حائطه ثم اشتراها منه ثم أجمع ثم الجائحة فلم يبق الا مقدار تلك الاوسق فلا قيام للمعري بالجائحة ولا تحط عنه اتفاقا فالمسئلة ذات صورتين ثلاث طرفان وواسطة (قوله ولكن المعتد الخ) ونص ابن عرفة وفي اعوها في السكاح لبنائه على المعروف وثبوتها لانها عوض قولنا العتيبي عن ابن القاسم وغير واحد عن ابن الماحشون وصوبه الصقلي والنعيمي اه وقوله لانها عوض أي للبضع ومحل الخلاف اذا كان المهر ثمرا أو مالو كان المهر غير ثمرة عرضت فيه ثمرة ففيه الجائحة اتفاقا ((تنبيه)) لا جائحة في الثمرة المدفوعة خلعاً ولو على القول بثبوتها في المهر وذلك لضعف الخلع عن الصداق بخوار الغرر فيه دون الصداق (قوله ان بلغت الجائحة) أي بمعنى الهالك (قوله ثمرا) أي حالة كون المحاج ثمرا (قوله في موزون) أي كالعنب والتين وأشار الشارح بقوله أو ثلث الوزن أو العدى إلى أن في كلام المصنف قصور ولو قال ان بلغت ثلث كيل المحاج أو وزنه أو عده كان أولى (قوله ولو من كصبيحاني وبرني) أي هرا اذا كان المبيع صنفاً واحداً بل ولو كان المبيع صنفين نوع بيعا معا فاجبت واحد منهما فانما توضع ان بلغت ثلث مكيلة الجميع كما رواه ابن المواز عن مالك وابن القاسم وعبد الملك خلافا لاشبه القائل باعتبار ثلث القيمة فان بلغت الجائحة ثلث قيمة الجميع وضعت والا فلا ولو بلغت ثلث مكيلة النوعين وهذا هو الذي رد عليه المصنف بل هو الحاصل أنه لا خلاف في اعتبار كون ما تلفته الجائحة من أحد الصنفين ثلث المبيع لكن هل تعتبر ثلث قيمته أو ثلث الثمرة خلاف بين الشيعين والخلاف بينهما على الوجه المذكور في صورتين ما اذا كان المبيع نوعاً لا يحبس أوله على آخره كالمقاني أو كان المبيع صنفين نوع حلالاً مباحاً وهو كلام المصنف من قصره على الصورة الثانية وأما لو كان المبيع نوعاً يحبس أوله على آخره كالشمر والعنب فهذا لا خلاف في اعتبار ثلث مكيله انظر بن (قوله بيعا معا) أي وأما لو بيع كل واحد على حدة فانه ينظر للاحد من كل واحد بانفراده (قوله وكانت ثلث المجموع) أي ثلث مكيلة المجموع وان لم يكن قيمة ذلك الداهب ثلث قيمة الجميع (قوله ولا ينظر لثلث المحاج وحده) هذا يقتضي أن القول المقابل المردود عليه بلو يقول انه ينظر لثلث مكيلة المحاج وسدده مع أنه لا يقول ذلك كما علمت فالاولى أن يقول ولا ينظر لثلث قيمة الجميع فتأمل (قوله وبقيت ليهي طيها) من أيام الطيب حكاهما أيام الجذ اذا المعتادة كما قال الشارح فقول المصنف وبقيت ليهي طيها أي أو لتجذ في أيام الجذ اذا المعتادة الكائنة بعد الطيب (قوله لذلك) أي كالأواني طيها واشترائها على الجذ وأبقاها وأجبت بعد أيام الجذ اذ مع ثمنه من جذها وكذا لو اشتراها بعد تمام طيها أو أخرج جذها لو حودر طوبه فيها كالعنب وقوله فلا جائحة فيها قال الباجي وهو مقتضى رواية أصبغ عن ابن القاسم (قوله والراجح) أي وهو رواية سمعون عن ابن القاسم والحاصل ان الثمرة اذا بيعت بعدد صلاحها فاما أن تكون قد تمام طيها حين الشراء أو لا فان كانت

الطيب حكاهما أيام الجذ اذا المعتادة وثالثها بقوله

(وأفردت) بالشرا من أسائها (أو الحق أسائها) بها في الشراء (لا عكسه) وهو شراء أسائها ثم شراؤها (أو معه) أي مع أسائها فلا جائحة فيها (و) إذا أبيع بطن مما يطعم بطونا (١٦٠) كالمقشاة وبخني بطنين مثلاً أو اشترى بطناً واحدة مما لا يحبس أوله على

آخره كالغيب أو أصنافاً
كغيره في بيعه حتى وغير
ذلك مما يختلف أسواقه
في أول مجناه ووسطه
وآخره وأبيع بعضه فان
بلغ ما أبيع ثلث المكيلة
فوضع عن المشتري كما تقدم
(تطرس) أي نسب
واعتبر قيمة (ما أصيب)
بالجائحة (من البطون)
أو ما في حكمها مما ذكرنا
(إلى) قيمة (ما بقي)
سليماً (في زمنه) أي
والمعتبر قيمة كل من
المصاب والسليم في زمنه
فالمجاح يوم الجائحة
ويستأنى بغيره (لا يوم
البيع) خلافاً للحنون
وابن أبي زمنين بان يقال
ما قيمة ذلك يوم البيع
ثم المعتمد اعتبار كل يوم
الجائحة (ولا يستعجل)
بتقويم السالم يوم الجائحة
(على الأصح) بل يستأنى
به حتى يجي السالم ثم يقال
ما قيمته على تقدير
وجوده زمن الجائحة
هذا على ما هو المعتمد
وأما على ما مشى عليه
المصنف فيقال ما قيمته
الآن كما يقال في المجاح
ما قيمته يوم الجائحة
واعلم أن وضع الجائحة
انما يكون إذا أصابت
الثلث فأكثر أو ما الرجوع

لم يتناه طيبها وبقيت على رؤس الشجر ليقطع طيبها فأبيعته فان جائحتها توضع عن المشتري اتفاقاً
وكذا لو اشترى بطناً على الجذ بعد أن تناهى طيبها وأبيعته في المدة التي تجلدها طاعة أو بعد ما وقدم منع
مانع من جذها بيه أو ان كانت متناهية الطيب حين الشراء واشترى بطناً على الجذ وأخرج جذها فأبيعته بعد
مضي أيام كان يمكن الجذ فيها فلهذا خلاف والمعتبر وضع الجائحة أيضاً (قوله لا عكسه أو معه)
أي فلا جائحة في الأول على المشهور ولا في الثاني اتفاقاً وانما ذكر المصنف العكس وما معه مع انه مفهوم
شرط لا أجل لجميع الصور (قوله ونظراخ) أي ونسب قيمة ما أصيب إلى قيمة ما بقي وما أبيع وسط عن
المشتري من الثمن بتلك النسبة في كلامه حذف مضافين وحذف الوار مع ما عطف (قوله أو ما في
حكمها) أي كصنف من صنفين برقي وصيداني اشتراهما معا وأبيع أحدهما (قوله ما بقي سليماً) أي
مع انضمام قيمة ما أبيع اليها (قوله في زمنه) أي ملحوظاً بقيمة كل من المجاح والسالم في زمنه (قوله
ويستأنى بغيره) أي لزمنه ولا يستعجل على الظن والتعظيم فإذا أبيع البطن الأول انتظر لفرغ
البطن الثاني والثالث ثم يقال ما قيمة المجاح في زمنه فإذا قيل ثلاثون وما قيمة البطن الثاني في زمنه قيل
عشرون وما قيمة الثالث في زمنه قيل عشرة فبرجع بنصف الثمن لانه اذا نسبت الثلاثين للستين قيمة
مجموع المجوح والسالم يكون نصفاً وقوله ويستأنى بغيره أي خلافاً لمن قال انه يعتبر قيمة المجاح يوم الجائحة
ويستعجل بتقويم غيره على الظن والتعظيم في يوم الجائحة يقال ما قيمة المجاح في ذلك الوقت فيقال
كذا ثم يقال ما قيمة السالم في ذلك الوقت لو كان موجوداً فيقال كذا وإلى ردها أشار المصنف بقوله ولا
يستعجل بتقويم السالم يوم الجائحة على الأصح والحاصل ان الاقوال أربعة قيل يعتبر قيمة كل في وقته
ولا يستعجل بالتقويم وقيل يعتبر قيمة كل يوم البيع على تقدير وجود البطون فإذا أبيعته بطن مثلاً
قيل ما قيمته يوم البيع وما قيمة السالم لو كان موجوداً يوم البيع فيقال كذا وقيل يعتبر قيمة كل يوم
الجائحة وعلى هذا القول فقيل يستعجل بالتقويم بحيث يقال يوم الجائحة ما قيمة المجاح في ذلك الوقت
فيقال كذا وما قيمة السالم لو كان موجوداً فيه فيقال كذا وقيل لا يستعجل بتقويم السالم على الظن
والتعظيم بل بعد انتهاء البطون ينظر كم تساوى كل بطن زمن الجائحة على انها تقبض بعد شهر مثلاً
وهذا القول هو المعتمد وقد رد المصنف القول الثاني والثالث بقوله لا يوم البيع ولا يستعجل بتقويم
السالم يوم الجائحة على الأصح ولم يتعرض للقول الرابع الذي هو المعتمد هذا المحصل كلام المصنف
والشارح وفي بن عن أبي الحسن ان الاول لم يقل به أحد من أهل المذهب وانما اختلفوا هل يراعى في التقويم
يوم البيع أو يوم الجائحة وعلى الثاني فقيل يستعجل بتقويم السالم على الظن والتعظيم وقيل لا يستعجل
بتقويمه وهو الأصح (قوله زمنين) هو بفتح الميم (قوله ما قيمة ذلك) أي المجاح والسالم يوم البيع أي
على تقدير وجود السالم (قوله هذا على ما هو المعتمد) فيه نظر بل المعتمد انه بعد انتهاء البطون ينظر
ما قيمة كل بطن زمن الجائحة على أن يقبض في أوقاته فالاولى للشارح أن يقول ثم يقال ما قيمة كل بطن
على تقدير أنها تجذ وتقبض وقت كذا ولا شأن بقيمة ما يقبض في أوقاته وجوده اذا كانت تعجل الآن أقل
من قيمة ما اعتبر وجوده الآن أعنى يوم الجائحة لان الاجل له حصصة من الثمن (قوله ولو قلت) أي
ولو كانت قيمة المجاح أقل من ثلث قيمة المبيع (قوله وفي المزهية الخ) يعني أن من اكترى داراً أو أرضاً فيها
نخلة مثلاً مزهية وهي تبع للدار أي قيمة ثمرها ثلث الكراء فأقل واشترط ادخالها في عقد الكراء فأبيعته
تلك النخلة فذهب ثلث مكيلتها فهل توضع جائحتها لانها ثمرة متعاقبة وقع العقد عليها مفردة فهي كغيرها
أو لا جائحة ولو ذهب جميعها لانها تبيع والجائحة انما تكون في ثمرة مقصودة بالبيع فولان (قوله في
النخل) أي حالة كونها من النخل وقوله في غيره أي حالة كونها من غير النخل (قوله فلا جائحة اتفاقاً) أي

فان لم تكن تابعة فإلحاقها اتفاقا والمراد بتبعيتها أن تكون الثلث فاقول أم أن تكون قيمتها ثلث قيمة الكراء فاقول واشترط ادخالها بعد الكراء وعدم وضع جائعتها (تأويلان) وانما يجوز اشتراط غير المزية التابعة بشرط (١٦١) ثلاثة أن يشترط جعلتها وأن يكون

طبيها قبل انقضاء مدة الكراء وان يقصد بالاشتراط عدم الضرر بالتصرف اليها فان كانت غير مزية وغير تابعة فاشتراط ادخالها مقصد للمنفعة فان أزهت جاز اشتراطها مطلقا (وهل هي) أي الجائحة (ما) أي كل شيء (لا يستطيع دفعه) لو علم به (كسماوي) كالرد والحر أي السوم والثلج والمطر والجراد والفأرة والغبار والنار ونحو ذلك (وحيش) لا سارق فانه يستطاع دفعه وهو قول ابن القاسم وعليه الأكثر (أو سارق) بالرفع عطف على مقدم معطوف على (ما) (خلاف) ومحل كون السارق جائحة على القول به حيث لم يعلم وأما علم فببعية المشتري (وتعنيها كذلك) أي كذا هب عينها فيوضع عن المشتري ان نقص ثلث قيمتها فأكثر ولا ينظر إلى ثلث المكيلة قاله الشيبه في مطلق الوضع لا بقيد المكيلة فان أصابها غبار أو عفن من غير ذهاب عين فان نقصت ثلث القيمة اعتبرت والا فلا (وتوضع) الجائحة الحاصلة (من العطش وان قلت)

كما قال الشارح بعد لافي الاول اذا اشترط ادخالها فيه (قوله فان لم تكن تابعة) أي والحال انها مزية (قوله وانما يجوز اشتراط غير المزية) أي اشتراط ادخالها في عقد الكراء (قوله فان أزهت جاز اشتراطها مطلقا) حاصله انها ان كانت مزية جاز اشتراطها مطلقا كانت تابعة للكراء أولا ولا تدخل في عقد الكراء الا بالشرط ثم ان كانت غير تابعة وضعت جائعتها اتفاقا وان كانت تابعة ففي وضع جائعتها وعدم وضعها تأويلان وان كانت غير مزية فان كانت غير تابعة فاشتراطها مقصد للمنفعة وان كانت تابعة فلا جائحة فيها اتفاقا ولا يجوز اشتراطها الا بشرط ثلاثة كما قال الشارح (قوله كسماوي) أي كلامي المنسوب للسماوي وقوله كالرد هو والثلاثة بعده أمثلة للسماوي وقوله والجراد هو والثلاثة بعده داخلية تحت الكافي وقوله ونحو ذلك أي كالردود (قوله عطف على مقدم معطوف على ما) أي والتقدير أو مالا يستطيع دفعه وسارق (قوله خلاف) القول الاول لابن نافع وعزاه الباسي لابن القاسم في الموازنة قال في التوضيح وعليه الاكثر وأشار ابن عبد السلام الى أنه المشهور واه والقول الثاني لابن القاسم في المدونة وصوبه ابن يونس واستظهره ابن رشد قائلا لا فرق بين فعل الايدي وغيره في ذلك لما بقي على البائع في الثمرة من حق التوفيق اه بن (قوله فببعية المشتري) أي ولا يحيط البائع شيئا عن المشتري من الثمن وقوله فببعية أي سواء كان مليا أو معدما والحال أنه يرجح يساره عن قرب والا كان جائحة على كل من القولين ومحل كون السارق المعين الموسر أو المبرج أو اليسار عن قرب جائحة على القول الثاني دون الاول اذا كانت نقاله الاحكام والا كان جائحة اتفاقا واعلم أن محل كون الجيش جائحة اذا لم يعرف منه أحد أو عرف منه أحد وكان لا تناله الاحكام او كان معسرا ولا يرجح يساره عن قرب أما لو عرف منه أحد وكانت تناله الاحكام وهو مرمس أو يرجح يساره عن قرب فلا يكون ما أخذته الجيش جائحة توصع بل يضمن جميعه ذلك المعروف كما هو ظاهر المدونة (قوله وتعنيها كذلك) يعني أن الثمرة اذا لم تهلك بل تعبت بغبار وشبهه فان ذلك جائحة تحيط بالثمرات السابقة في قوله ان بلغت ثلث المكيلة ألغى لكن يعتبر هنا نقص ثلث القيمة لا نقص ثلث المكيلة كافي ذهاب العين قال في التوضيح فان لم تهلك الثمار بل تعبت فقط بغير تغيير قيمتها أو ربح يسقطها قبل أن يتناهي طبيها فينقص ثمنها في البيمان المشهور أن ذلك جائحة ينظر لما نقص هل ثلث القيمة أم لا وقال ابن شعبان وهو أحد قولي ابن الماجشون ليس ذلك جائحة وانما هو عيب والمبتاع بالخيار بين أن يفسك أو يبرده اه بن (قوله وتوضع) أي جائحة الثمار من العطش وقوله وان قلت أي هذا اذا بلغت قدر الثلث فأكثر بل وان قلت (قوله كالقول) أي كقوله حائجة البقول وان قلت سواء كانت جائحتها من العطش أو من غيره والحاصل أن الجائحة من العطش توصع وان قلت كان المجاح ثمارا أو بقلا وان كانت من غير العطش فان كان المجاح نفسا وضعت وان قلت وان كان المجاح ثمارا وضعت ان كانت ثلث المكيلة فليست البقول كالثمار وذلك لان البقول لما كانت تحوز أولا فأولا لم ينضبط قدرها بذهب منها (قوله ما لم يكن) أي التالف بالجائحة تافها (قوله والزعفران) أي والورد والياسمين والعصفر (قوله ما يرعى) أي كالجلبان والبرسيم (قوله أي لعلفه) أي فتوضع جائحتها قليلا أو كثيرة (قوله والفجل واللفت) أي والكزب والقلقاس فتوضع جائحتها وان قلت كانت من العطش أو غيره واعلم ان جعله مغيب الاصل كالبقول هو فنحو قول المدونة وأما جائحة البقول كالسلق والبصل والجزر والفجل والكراث وغيرهافيوضع قليل ما أجمع منه وكثيره اه وقال المتبسطي وأما المقائي والبطيخ والبادنجان والقرع والفجل والجزر والمور والورد والياسمين والعصفر والبقول الاخضر والجلبان فيحكم ذلك كله حكم الثمار يراعى فيه ذهاب الثلث روى محمد بن أحمد عن أشهب أن المقائي كالبقول يوضع

لان سقيها على البائع فأشبهت ما فيه حق توفيقه ما لم يقل جدا بحيث لا ينفذ اليه عادة فلا يوصع وشبهه في قوله وان قلت قوله (كالبقول) من حسوكر مرة وهندنا ولساق وكراث ولا فرق بين كونها من العطش أولا ما لم يكن تافها الا بال له (والزعفران والريحان والقرط) يضم القاف حشيش يشبه البرسيم في الخلقة (والقضب) يفتح القاف وسكون الضاد المعجمة ما يرعى (ورق التوت) يشترى له ود الحار يرى لعلفه (ومغيب الاصل كالجزر) والبصل والثوم والفجل واللفت

ويجوز بيعه بشرط رؤية ظاهره وقلم شيء منه ويرى فانه يعرف بذلك ولا يكون مجهولا (ولزم المشتري باقيها) أي ما بقي بعد الجائحة (وإن قل) وليس له التخلل العقدية عن نفسه بخلاف الاستحقاق فقد يخبر أو يحرم التمسك بالباقي والفرق كثرة تكرار الجوائح فكان المشتري داخل عليها بخلاف الاستحقاق (وإن ١٦٢ اشترى أجناسا) مختلفة من حائط أو حوائط في صفقة واحدة (فأجيب بعضها) من

قليلها وكثيرها وما قدمناه أشهر وبه القضاء اهتداه فاطره مع ما تقدمه من إيجاب المال إن التماسه لا بد في وضع جائحتها من ذهاب الثلث والبقول توضع جائحتها وإن قلت والمقاني ملحقة بالثمار ومغيب الأصل ملحق بالبقول عند المصنف وهو مذهب المدونة وألحقها بالمنبسط بالثمار وألحق أشبه بالمقاني بالبقول (قوله ويجوز بيعه) أي يبيع مغيب الأصل كما أنه بذلك قول المصنف وتوضع الجائحة من مغيب الأصل وإن قلت لكن الجواز بشرط ثلاثة أن يرى المشتري ظاهره وأن يقلم شيء منه ويرى فلا يكفي في الجواز رؤية مظهره منه بدون قلم خلافا للناسر اللقاني والشرط الثالث أن يجوز راجحالا ولا يجوز بيعه من غير حرز بالقيراط أو القدان أو القصبة (قوله فانه يعرف بذلك ولا يكون مجهولا) أي خلافا لما قاله بعضهم من أن مغيب الأصل لا يجوز أن يباع منه إلا ما كان مفسوعا بالفعل لأن ما لم يقلم مجهول (قوله أي ما بقي بعد الجائحة) أي بما يخصه من الثمن سواء كان الباقي كثيرا أو قليلا (قوله فقد يخبر) أي إذا كان المستحق جزءا شائعا كجزء من دار سواء كان قليلا أو كثيرا وأما لو كان معيناً كالأرض أو المبيع أو ثوبا واستحق شيء منها معين فإن كان قليلا وجب التمسك بالباقي بما يخصه من الثمن وإن كان كثيرا حرم التمسك بالباقي بما يخصه من الثمن ويجب رد الباقي منه (قوله بخلاف الاستحقاق) أي فانه لا بد من أن يدخل عليه (قوله فأجيب بعضها) أي فذهب بالجائحة بعضها وقوله من جنس حال أي حاله كونه ذلك البعض المباح مضام من جنس أو مضام من كل جنس أي أو جنسا أو جنس آخر (قوله إن بلغت الخ) اعلم أن ما ذكره المصنف من الشرطين أعلاه في ما إذا أبيع جنس من أجناس وأما لو أبيع كل واحد من الأجناس قومت كالأصالة ومجاجة ونسب قيمة المجاجة لقيمة الأصالة ونظر للنقص فإن كان قدر الثلث وضعت الجائحة والأفلا ولا يشترط أن يكون المباح من كل ثلث مكيلته نعم يشترط أن يكون الذاهب ثلث قيمة الجميع ومثل هذا يقال فيما إذا كان المباح جنسا أو بعض جنس كذا قال شيخنا العدوي وبهذا نعلم أن الأولى للشارح أن يقتصر على قوله من جنس ويحذف قوله أو من كل جنس (قوله فان عدما أو أحدهما لم توضع) أي ولو أذهبت الجائحة الجنس تنامه (قوله وإن تناهت الثمرة الخ) لما ذكر أن شرط وضع الجائحة أن تصيب الثمرة قبل انتهاء طيبها ذكره في ذلك بقوله وإن تناهت الخ وحاصله أن الثمرة المبيعة إذا أصابها الجائحة بعد تنهاى طيبها فأنها لا توضع وسواء بيعت بعد بدو الصلاح وتنهاى طيبها عند المشتري أو بيعت بعد تنهاى طيبها على الجذ فآخر جذها فأجيبحت والمراد بتنهاى طيبها بلوغها للحد الذي اشترت له من تمر أو رطب أو زهو والمراد بالشجرة هنا ما يخرج من الشجر أو من الأرض فيشمل البقول لا ما قابلهما انظر خش وما ذكره المصنف من عدم وضع الجائحة حينئذ هو رواية أصح عن ابن القاسم من رواية سحنون عنه من وضعها كما مر أيضا (قوله فتواني المشتري في الحد) أي بعد بلوغها الحد الذي اشترت له اختيارا من غير مانع (قوله وأما لو حصلت الجائحة في مدة جذها على العادة فانها توضع) أي لأن أيام الحد المعتادة في حكم أيام الطيب كما مر (قوله على المشهور) أي وهو مذهب المدونة وسحنون وقد قال ابن القاسم توضع الجائحة القصب الحل وهو أحسن ابن يونس هو القياس انظر المواق وفيه أيضا عن ابن يونس قال ابن حبيب والجائحة القصب غير الحلو توضع إذا بلغت الجائحة الثلث اه ونقله ابن عرفة أيضا وانظر هل هو القصب الفارسي اه بن وقال السدر القرافي الحق أن مراده قصب السكر قل دخول الحلاوة فيه إذا بيع على الحد أي وأما الفارسي فلا جائحة فيه (قوله يمنع اعتبار الجائحة فيه) أي فهو وإن صح بيعه لكنه

جنس أو من كل جنس (وضعت) بشرطين الأول (إن بلغت قيمته) أي قيمة الجنس الذي حصلت فيه الجائحة (ثلث) قيمة (الجميع) فأصغر أي جميع الأجناس التي وقع العقد عليها كان يكون قيمة الجميع تسعين وقيمة المباح ثلاثين والشرط الثاني قوله (وأجيب منه) أي من الجنس الذي حصلت فيه الجائحة (ثلث مكيلته) فأكثره فإن عدما أو أحدهما لم توضع (وإن تناهت الثمرة) في طيبها (فلا جائحة) لفوات محل الرخصة والمراد تنهاى الطيب بلوغها الحد الذي اشترت له من تمر أو رطب أو زهو فتواني المشتري في الحد وأما لو حصلت الجائحة في مدة جذها على العادة فانها توضع (كالقصب الحل) لا جائحة فيه على المشهور لانه إنما يباع بعد طيبه بدخول الحلاوة فيه فالظاهر أن مجرد دخول الحلاوة فيه وإن

لم يتكامل يمنع اعتبار الجائحة فيه (و) (كياس الحب) المبيع بعد بيعه أو قبله على القطع ونفى إلى أن ييسر ولا جائحة فيه وأما لو اشترى على التسقيف أو على الإطلاق فأجيب فانها توضع قلت أو كثرت بعد البيع أو قبله لانه يبيع فاسد لم يقض فضمايه من بائة (وخبر العامل في المساقاة) إذا أصاب الثمرة جائحة (بين سقي الجميع) ما أبيع وما لم يبيع بالجزء المساقى عليه (أو تركه) بأن يحل العقد عن نفسه ولا شيء له فيما تقدم (إن أبيع الثلث فأكثر) ولم يبيع الثلثين وكان المباح شائعا فإن كان معيناً في جهة لزمه سقي ما عدا المباح فإن بلغ الثلثين فأكثر خير مطلقا كان المباح شائعا أو معيناً ومفهوم الشرط لو أبيع دون الثلث

لزمه سقى الجميع مطلقا
 فالاقسام ثلاثة (و) بائع
 (مستثنى كيل) معلوم
 كعشرة أرادب (من
 الثمرة) المبيعة على
 أصولها بخمسة عشر
 ديناراً مثلاً (تجاح)
 تلك الثمرة (بما) أى
 بالقدر الذى (يوضع)
 في الجائحة وهو الثلث
 فأكثر (يضع) البائع
 من ذلك الكيل المستثنى
 (عن مشتريه) أن
 يشتري الثمرة (بقدره)
 أى بقدر التجاح من
 الثمرة بناء على أن المستثنى
 يشتري ولو باع ثمرة
 ثلاثين أردباً بخمسة
 عشر واستثنى عشرة
 أرادب فأجيب ثلث
 الثلاثين وضع من
 المشتري ثلث الثمن وثلث
 القدر المستثنى
 * (فصل) في اختلاف
 المتبايعين * (ان اختلاف
 المتبايعين) لذات أو
 منفعة نقد أو غيره (في
 جنس الثمن) أى العوض
 فيشمل الممنه اذ هو ثمن
 أيضاً ولو قال في جنس
 العوض كان أوضح
 كذهب وعرض (أو)
 في (نوعه) كذهب
 وفضة أو قمح وشعير (حلقاً
 وفسخ) مع القيام
 والفوات وجد شبهة منهما
 أو من أحدهما أولاً

لجائحة فيه عنزاة ما تنهى طبيعه من غيره وسواء بيع وحده أو بأرضه أو بعهالها أو ما ان يبيع قبل
 ظهور الحلاوة فيه فلا يصح الاعلى شرط الجذو حينئذ يوضع جائعته اذا حصلت في أيام جذه أو تأخر
 جذه لعدم التمكن منه (قوله لزمه سقى الجميع مطلقاً) هذه طريقتان يونس وطريقته المتبسطى عن
 محمد بن المواز أنه انما يلزمه سقى السالم اذا كان معيناً (قوله فالاقسام ثلاثة) أى لان التجاح اما أن يكون
 الثلثين أو الثلث أو أقل منه وحاصل ما في المسئلة أن التجاح نارة يكون الثلثين فأكثر ونارة يكون أقل من
 الثلث ونارة يكون الثلث فأكثر ولم يبلغ الثلثين فان كان التجاح الثلثين فأكثر خير بين سقى الكل أو فاك
 العقد لا فرق بين كون التجاح شائعاً أم لا وان كان الثلث فأكثر ولم يبلغ الثلثين فان كان التجاح شائعاً خير
 أيضاً بين سقى الكل وبأخذ الجزء الذى جعل له أو بفك العقد عن نفسه وان كان معيناً لزمه سقى السالم
 وحده وان كان التجاح أقل من الثلث لزمه سقى الكل كان شائعاً أم لا هذا حاصل ما ذكره الشارح ولكن
 كلام المواق عن المتبسطى صريح في أنه اذا كان التجاح أقل من الثلث انما يلزمه سقى الجميع اذا كان
 التجاح شائعاً وأما ان كان معيناً فانما يلزمه سقى السالم دون التجاح ونص المتبسطى وأما ان أجبرت
 جهة واحدة وأخرى سالمة فانه يلزمه مساقاة السالمة اذا كانت الجائحة بسيرة الثلث فأقل فانه مجرد
 اه مواق وفيه عن ابن يونس نحو ما ذكره الشارح فالجاصل أن في اليسير وهو ما دون الثلث طريقتان
 وكلام البدر القرافي يقتضى اعتماد ما قاله ابن يونس (قوله تجاح بما يوضع الخ) أى وأما لو أصبحت تلك
 الثمرة المبيعة بأقل من الثلث فانه لا يحط عن المشتري شئ من الثمن وبأخذ البائع جميع مكيلته
 من المشتري بخلاف ما اذا كان التجاح الثلث فأكثر فانه يضع عن المشتري بتلك النسبة من الثمن ويوضع
 من المكيله بتلك النسبة عند ابن القاسم فان نقصت الثمرة الثلث حط عن المشتري في مثال الشارح
 خمسة من الثمن ووضع من المكيله ثلثها ثلاثة وثلث وان نقصت الثمرة النصف حط من الثمن نصفه
 سبعة ونصف ومن المكيله نصفها خمسة (قوله بناء على ان المستثنى يشتري) أى وهو المعتمد أما على
 أنه مبني فلا يوضع من القدر المستثنى شئ وانما يوضع من الثمن وهو رواية ابن وهب (تنبيه) لو تنازعا
 في حصول الجائحة فالقول قول البائع لان الاصل السلامة حتى يثبت المشتري ما يدعيه فان تصادقا
 عليها واختلفا في قدر ما أدهبته هل هو الثلث أو أقل فأقول قول المشتري على المعتمد
 (فصل ان اختلاف المتبايعان في جنس الثمن الخ) كما اذا قال بعثت هذا الحمار بدينار فهذا أولاً لاجل فقال
 بل بعته لي بشوب محلاوى مثلاً (قوله لذات أو منفعة) أشار بهذا الى أن اختلاف المسألتين جريين والكثيرين
 يجري فيه ما ذكره من قوله أو غيره المراد به النسبة فحاصل أنها متبايعا بالحلول أو بالاجل واختلفا في
 جنس الثمن أو نوعه أو قدره (قوله أى العوض) قال بن يونس يحتمل أن يريد بآثمن ما قابل الممنه فيكون
 قوله بعد كمنهونه تشبيهاً في الجميع أى في الجنس والنوع والقدر في الاولين يفسخ مطلقاً وفي الاخير
 يفسخ بشرط القيام ويحتمل أن يريد بالثمن العوض الصادق بالثمن والممنه وعليه فقوله كمنهونه
 تشبيه في قوله وقدره فقط وفيه بعد لان ضمير قدره يرجع للثمن الشامل للممنه فيكون قوله كمنهونه
 ضامناً فالظاهر الاحتمال الاول كما قال ح وسبأ في الحواب بارنكاب الاستخدام (قوله
 فيشمل الممنه) أى كما اذا قال بعثت هذا الحمار بدينار فقال بل الذى بعته لي بالدينار هذا العبد
 (تنبيه) من الاختلاف في جنس الممنه كما قال المازرى مالوان عقد السلم أو بيع النقد على خيل
 فقال أحدهما على ذكران والاخر على اناث وذلك لتباين الاغراض لان الاناث تراد للنسل بخلاف مالو
 كان الاختلاف في ذكران البعال وانهاها فان هذا من الاختلاف في صفة الممنه لان البعال لا تراد
 للنسل واذا اختلفا فيها فالقول قول البائع بيمينه ان انتقدوا فالقول للمشتري بيمينه (قوله
 كذهب وفضة) بأن قال البائع بعته بعشرة محبوب وقال المشتري بعشرة ريال (قوله أو قمح وشعير) أى
 قال أسلمت في قمح وقال الاخرى شعير أو قال اشتريت هذا الحمار من ثلث عشرة أرادب من الشعير
 وقال البائع بل بعشرة أرادب قمح (قوله حلقاً) أى حلف ثل منهما على نفى دعوى صاحبه مع تحقيق
 دعواه ويبدأ البائع باليمين (قوله مع القيام والفوات) لكن مع القيام برد السلعة بعينها (قوله

في (أي قول الثمن) عشرين ويقول المشتري عشر (كثيرة) أي كاختلافهما في قدر الثمن كبيع عبد أبلد يشار فقال المشتري بل العبد وهذا الثوب به والتبنيه (١٦٤) في القدر فقط كما قال الشارح لأن المصنف ذكر حكم الجنس والنوع في الثمن ومثله

التمن كاهن وهو أنهما يتعاقبان ويتفاسخان مطلقا ويرد مع الفوات قيمتها يوم البيع ولا ينظر لدعوى شبه ولا لعدمه بخلاف هذه المسائل الخمسة فإنه ينظر لدعوى التبنيه وعدمه مع الفوات وإذا أعاد العامل فيها بقوله وفي قدره الخ (أو) في (قدر أجل) كبيع لشهر وقال المشتري لشهرين وسيأتي حكم اختلافهما في أصل الأجل عند قوله وإن اختلاف في انتهاء الأجل (أو) في أصل (رهن) أي اختلاف وقع البيع أو القرض على رهن أو على غير رهن وهذا لا يخالف قوله في الرهن والقول لمدهي نسق الرهن به لا يها اختلافها هناك في سلعة معينة هل هي رهن أو ربيعة وهنا اختلاف في أصل الرهن (أو) في (جبل) حلقا في كل من هذه الفسوخ الخمسة (رفسخ) أن كانت السلعة قائمة على المشهور وسيأتي حكم فواتها ومحل الفسخ في هذا الباب (أن حكم به)

ورد أي المشتري للبائع مع الفوات أي مع فوات السلعة ولو بجواز الموقوف قيمتها أي وأخذ ثمنه من البائع ونقاسا إذا سوت القيمة الثمن وأما لو كان أحدهما رائدا فمن له الزائد يرجع به على صاحبه (تنبية) مثل الاختلاف في الجنس والنوع في التحالف والفسخ مطلقا الاختلاف في صفة العقد كمن باع حائطه وقال اشترطت بخلاف اختيارها بغير عينها وقال المتبايع ما اشترطت إلا هذه التخللات بعينها ذكره في الشامل وترك المصنف الكلام على اختلافهما في أصل العقد لوضوحه وهو أن القول لمنكره يبين سواء كان هو البائع أو المشتري ومن هنا مسألة التنارع هل هي أمانة أو بيع أو سلف فالقول لمنكر البيع لأن الأصل عدم انتقال الملك (قوله ومثلهما أن كانت مندية) أشار الشارح إلى أن في كلام المصنف قصورا ولو قال المصنف ورد مع الفوات عوضها كان أشمل (قوله يوم بيعها) أي لأنه أول زمن تساط المشتري على المبيع وهذا قول أبي محمد وقال ابن شبلون تعتبر القيمة يوم ضمان المشتري (قوله بل العبد وهذا الثوب به) أي أو قال أسلمت هذا يشار إلى ثوبين أو أرد بين فقال المسلم إليه بل في ثوب أو أرد ب فقط وانما يجعل الاختلاف في قدر الثمن كمنكر العقد بحيث يكون القول قول من أنكر أن العقد وقع على العبد والثوب بدنيار يمينه لا تنافهما على وقوع العقد في الجملة (قوله كما قال الشارح) أي بهرام وعلى هذا فيتعين أن يكون الصير في قدر الثمن لا بمعنى العوض الصادق بالثمن والا كان قوله كمنونه ضائعا بل يجعل الضمير في قدره راجعا للثمن بمعنى المقابل للثمن (قوله مطلقا) أي مع القيام والفوات (قوله مع الفوات) أي أنه مع الفوات يفسى البيع بمقالة المشتري إن كان مشبها أو بمقالة البائع إذا انفرد بالشبه وأما مع القيام فأنهما يتعاقبان ويتفاسخان ولا ينظر لشبه ولا لعدمه (قوله الخمسة) أي التي هي الاختلاف في قدر الثمن وقدر الثمن وقدر الأجل وفي الرهن والجبل (قوله أو في أصل رهن الخ) أشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف أو رهن أو جبل عطف على المضاف وهو قدر ويحتمل أن يكون قوله أو رهن أو جبل عطف على المضاف إليه وهو الأجل أي أنهما اتفقا في قدر الرهن والجبل وهذا وإن كان هو المتبادر لكن العطف على المضاف أولى من العطف على المضاف إليه لأنه مجرد التفسير كافي المعنى ولذا اقتصر الشارح عليه والحاصل أن اختلافهما في أصل الرهن والجبل أو في قدرهما حكمهما واحد وهو أن ذلك كالاختلاف في قدر الثمن وأما الاختلاف في جنس الرهن أو نوعه فلا كره في ذلك وخش أن الذي ينبغي أن يكون الحكم فيه كالحكم في الاختلاف في جنس الثمن أو نوعه وهو الفسخ بعد التحالف مع القيام والفوات والذي ذكره بن أن الظاهر أنه كالاختلاف في قدر الثمن وحيتتد والتحالف والتفاسخ في حالة القيام فقط واختاره شيخنا العدوي في حاشيته على خش (قوله أو جبل) أي بأن قال البائع وقع البيع على أبلد تأنيبي بحميل وقال المشتري بل وقع بيع لا بحميل (قوله حلقا) أي حلف على كل تحقيق دعواه ونفي دعوى صاحبه وقضى التحالف معهما على الماك (قوله وسيأتي حكم فواتها) أي في قول المصنف وصديق مشتري ادعى الشبه وحلف أن فات (قوله أن حكم به) أي بالفسخ أي أو ترا ضيا عليه وتعود السلعة على ملك البائع حقيقة طالما أو مظلوما واشترط الحكم في الفسخ إذا لم يترضا عليه الفسخ قول ابن القاسم وقوله وقيل الخ هو قول سحنون وابن عبيد الحكم (قوله في الفسخين) الفسخ الأول ما كان في حالة القيام والفوات وذلك في مسئلتين وهما اختلافهما في الجنس والنوع والفسخ الثاني ما كان عند القيام فقط وذلك في خمس مسائل تقدمت (قوله فيمالو رضى أحدهما قبل الحكم) أي بالفسخ أي وبعد تحالفهما (قوله لا عند مقابله) أي لحصول الفسخ عنده بمجرد التحالف (قوله إذا لم يترضا عليه) أي إذا استمر التنارع موجودا ولم

فهو قيد في الفسخين معا يشمل التسع مسائل وقيل يحصل الفسخ بمجرد التحالف كالمعان ولا يتوقف على حكم ونظير فائدة الخلاف فيما لو رضى أحدهما قبل الحكم بإمضاء العقد بما قال الآخر فعند ابن القاسم له ذلك لا عند مقابله ومحل اشتراط الحكم في الفسخ إذا لم يترضا عليه بهر والائت الفسخ وكانهما متقابلا كما ذكره عند قوله

(ظاهر) عند الناس (وباطنا) عند الله سبحانه على الحال من نائب فاعل فسخ (١٦٥) أو على نزع الخافض فيجوز تصرف

البائع في المبيع بجميع
أو جسمه التصرف ولو
بوطء الجارية ولو كان
هو الظالم في الواقع
(كنا كلهما) يفسخ
ظاهر وباطنا ان حكم
به (وسدق مشتر) في
الفروع الخمسة فقط
المشارطة بقوله وفي قدره
الح بشرطتين أشار
لاولهما بقوله (ادعى
الاشبه) أي ان أشبه
في دعواه أشبه البائع
أم لا فان انفرد البائع
بالشبه فالقول قوله يمين
وان لم يشبهها تنافى وقضى
بالقيمة في المقوم والمثل
في المثلي وقضى للعالم
على الناكل وإشانيهما
بقوله (وحاب) المشتري
(ان ذات) المبيع كله فان
ذات البع من ذلك حكمه
وهو راجع لقوله صدق
وحاب وان لم يفت وهو
ما تقدم بيانه (ومنه)
أي من التحالف والتماسخ
(تجاهل الثمن) بان
قال كل منهما لا أعلم
ما وقع به المبيع ونرد
السلعة ان كانت قائمة
وقيمتها ان كانت هذا اذا
كان التجار حاصل من
المتبايعين بل (وان) كان
(من وارث) لهما أو
لاحدهما فيحذف كل انه
لا يدري ما وقع به المبيع
فان ادعى أحدهما

بتراضي على الفسخ بغير حكم (قوله ظاهر وباطنا) ابن الحاجب و يفسخ ظاهر وباطنا على الأصح
قال في التوضيح ما صححه المصنف ذكر سند أنه ظاهر المذهب ورجح الثاني وهو أنه يفسخ في الظاهر
فقط بأن أصل المذهب أن حكمها كما لا يحصل حراما و ذكر المأري القولين وزاد ثالثا لبعض الشافعية
ان كان البائع مظلوما ففسخ ظاهر وباطنا ليصح تصرفه في المبيع بالوطء وغيره وان كان ظالما ففسخ
ظاهر فقط لانه حينئذ تناسل المبيع اه بن (قوله من نائب فاعل فسخ) فيه أن نائب فاعله ضمير
يعود على العقد ولا يصح جعل قوله ظاهر وباطنا حلالا منه فالأولى أن يقول انه حال من الفسخ بالمفهوم
من فسخ والمعنى حالة كون الفسخ ظاهرا وباطنا وفي الظاهر والباطن (قوله فيجوز زالح) أي ولا
يجوز للمبتاع وطء الامسة اذا طفر بها أو أمكنه وطؤها كان ظالما أو مظلوما وهذا ثمة كون الفسخ في
الباطن وثمة كونه ظاهرا أنه يمنع التعرض للبائع الذي أراد التصرف بعد الحكم (قوله أي ان أشبه في
دعواه) أشار بهذا الى أن أفعل ليس على بابه لان بقاءه على حاله يوجب أن البائع اذا كان أشبه أي
أقوى شبهة من المشتري أو نساويا فالقول قوله وليس كذلك (قوله تحالف وقضى بالقيمة الخ) أي
وهذا معنى الفسخ فكانه قال فان لم يشبهها تحالف وفسخ ونكولهما كحلفهما بيمين وقضى للعالم على الناكل
(قوله والمثل في المثلي) هذا هو المعتمد واقتصر عليه شب وهو الموافق للقواعد خلافا لما في عبق من أنه
يقضى بالقيمة في المقوم والمثلي الا السلم وسلم وسط اه تقرير شيخنا عدوى (قوله ان ذات المبيع) أي
بيد المشتري ولو بحواله سوق وكذا ان ذات بيد البائع على أحد قولين (قوله وهو) أي الشرط أعني
قوله ان ذات راجع الخ (قوله وهو ما تقدم) أي من تحالفهما والفسخ ان حكم به أو تراديا عليه وحاصل
ما ذكره المصنف انه في المسائل الخمسة المذكورة يتحالفان ويتقاسمان هذه قيام السلعة وأما مع فرواها
فان المشتري يصدق بيمينه ان ادعى شبهة البائع أيضا أم لا ويلزم البائع ما قال للمشتري فان انفرد
البائع بالشبه كان القول قوله يمين ويلزم المشتري ما قال فان لم يشبهه واحد منهما حلفا وفسخ
وردت قيمة السلعة يوم بيعها ان كانت مقومة و رد مثلها ان كانت مثلية ونكولهما كحلفهما بيمين وقضى
للعالم على الناكل (قوله ومنه تجاهل الثمن) ظاهر المصنف ومن المقيت تجاهل الثمن و اذا كان
كذلك ففيه القيمة سواء ذات السلعة أم لا وليس كذلك وأجاب الشارح بقوله ومنه أي من التحالف
والتقاسم أي من متعلقهما تجاهل الثمن (قوله لا أعلم ما وقع به المبيع) أي فاذا ادعى كل منهما أنه
لا يعلم قدره ما وقع به المبيع فانه يحلف على أنه لا يعلم قدره ويفسخ المبيع وترد السلعة ان كانت قائمة فان
فانت ولو بحواله سوق ردت قيمتها ان كانت مقومة ومثلها ان كانت مثلية وعلم بمما قلناه أن كلا منهما
انما يحلف على تحقيق دعواه فقط ولا يتصور حلفه على نبي دعوى خصمه لقول كل منهما لا أدري
واعلم أن نكولهما كحلفهما في الفسخ وكذا نكول أحدهما فيما يظهر فاذا حلفا أو نكلا أو أحدهما
فسخ المبيع وردت السلعة والظاهر أن الفسخ هنا لا يتوقف على حكم الحاكم به كذا قيل وردت شيئا
بأنه لا يقطع النزاع الا بالحكم (قوله وقيمتها) أي وترد قيمتها يوم المبيع هذا ان كانت مقومة والارد
مثلها وقوله ان ذات أي بيد المشتري ولو بحواله سوق (قوله بل وان كان من وارث لهما) أي بأن
ادعى وارث كل انه لا يعلم ما وقع به المبيع وقوله أولا سد عما أي ان وارث أحد هما ادعى الجهل وأحد المتبايعين
ادعى الجهل أيضا وحاصل الفقه ان وارث كل اذا ادعى الجهل بالثمن أو ادعاه أحد المتبايعين و وارث
الآخر فام ما يتحالفان أي يحلف كل بالله الذي لا اله الا هو أنه لا يعلم القدر الذي وقع به المبيع فاذا حلفا
أو نكلا أو حلف أحد عما دون الآخر ففسخ المبيع وردت السلعة للبائع أولوارثه ان كانت قائمة فان
فانت لزم رد قيمتها يوم المبيع ان كانت مقومة أو مثلها ان كانت مثلية (قوله فان ادعى أحدهما) أي أحد
المتبايعين أو أحد الوارثين فهذا يجري في العاقدين وكذا بين ورثتهما أو ورثة أحدهما مع العاقد
(قوله ان وافقه الآخر) ظاهر أي فان وافقه الحافل على ما ادعاه فظاهر أنه يعمل بما اتفق عليه من
غير عين أشبه قول مدعي العلم أم لا (قوله وان لم يوافق) أي على ما ادعاه من المعلوم له (قوله وان فانت
الخ) أي وان فانت صدق مدعي العلم أو أشبهه مع يمينه (قوله فان نكل) أي مدعي العلم وقوله ردت
العلم فان وافقه الآخر وان لم يوافق صدق مدعي العلم بيمينه ان كانت قائمة وان لم يشبهه وان فانت ان أشبهه فان نكل ردت

السلعة في قيامها والقيمة في فواتها ويد المشتري هنا باليمين وكذا بورثته وجبته في مستثنى من قوله (ويبدأ البائع) بالخلف وجوبا
 أي في غير مسئلة التجاهر وهذا إذا كان الاختلاف في الثمن فإن كان في الثمن بدأ المشتري كما في العتبية وورثته كل غزله فان وقع
 الاختلاف فيهما معا فالظاهر تبدل البائع (وخلف) من توجهت عليه اليمين منهما (على نفي دعوى خصمه مع تحقيق دعواه)
 ويقدم النفي على الاثبات كان يقول ما بعته (١٦٦) له بشمانية ولقد بعته بعشرة ويقول المشتري ما اشتريتها منه بعشرة ولقد

اشتريتها بشمانية
 قال بعض وجاز الحصر
 كان يقول ما بعته الا
 بعشرة أو انما بعته
 بعشرة (وان اختلفا في
 انتهاء الاجل) مع
 اتفاقهما عليه كان
 يقول البائع هو هو
 وأوله هلال رمضان وقد
 انقضى فيقول المشتري
 بل أوله نصفه فالانتهاء
 نصف شوال (فالقول
 لمسكر النقصي) يمينه
 لان الاصل بقاؤه وهذا
 ان أشبهه سواء أشبهه
 غير أم لا فان أشبهه غيره
 فقط فالقول قوله يمينه
 فان لم يشبهه أيضا حلقا
 وفسخ ان كانت السلعة
 قائمة والا فالقيمة ويقضى
 للجائز على الناسخ وأما
 ان اختلفا في أصل
 الاجل عمل بالعرف
 باليمين فان لم يكن عرف
 فبالقانون فاسخا ان كانت
 قائمة والاصل في المشتري
 يمين ان ادعى أجلا
 قريبا لا ينهم فيه والا فالقول
 للبائع ان خلف (و) ان
 اختلفا في قبض الثمن
 بعد تسليم السلعة فقال
 المشتري قبضت وانكر

السلعة أي لبائتها وقوله والقيمة أي وردت له القيمة الخ (قوله ويبدأ المشتري هنا) أي عند
 تجاهل الثمن من المتبايعين وانما بدأ المشتري باليمين عند التجاهر لان تجاهل الثمن عندهم كالفوات
 وأشبهه ما لو كانت السلعة في ملكه والقاعدة ان الفوات يوجب تبدل المشتري لانه الذي يصدق أولا اذا
 ادعى ما يشبه أشبه البائع أم لا (قوله وكذا بورثته) أي وكذا يبدأ بورثته أي المشتري اذا حصل تجاهل
 في الثمن من ورثة المتبايعين (قوله وهذا اذا كان الاختلاف في الثمن) أي في جنسه أو نوعه أو قدره
 مع القيام أو الفوات في الجنس والنوع ومع القيام في القدر ومن الاختلاف في قدره الاختلاف في أصل
 الرهن والحمل وكذا في قدرهما لان لهما حصص من الثمن وانما بدأ البائع باليمين في هذه الاحوال لان
 الاصل استصحاب ملكه والمشتري يدعي اخراجه بغير ما رضى به (قوله فان كان في الثمن) أي في جنسه
 أو نوعه أو قدره مع قيام السلعة وفواتها في الجنس والنوع ومع قيامها في القدر (قوله وان وقع الاختلاف
 فيهما) أي كالوقال المشتري اشتريت مثل هذه الدابة بعشرة والبائع يقول انما بعته لك هذا الثوب
 بخمسة فينتع القان ويتقاسمان ويبدأ البائع باليمين (قوله مع تحقيق دعواه) أي دعوى نفسه (قوله
 ويقدم النفي على الاثبات) أي فالوقدم الاثبات على النفي فلا تعتبر يمينه ولا بد من اعادتها كما قال ابن
 القاسم واعلم ان قول المصنف مع تحقيق دعواه مبني على ضعف وهو ان اليمين ليست على نية الخلف
 والا فلا حاجة الى حلفه على تحقيق دعواه أفاده البدر القرافي اهـ عدوى (قوله ولقد بعته بعشرة) أي
 لانه لا يلزم من نفي البيع ثمانية البيع بعشرة لجواز ان يكون باع بتسعة (قوله ولقد اشترى منها بشمانية)
 أي لانه لا يلزم من نفي الشراء بعشرة ان يكون اشترى بها بشمانية لجواز ان يكون اشترى بها بتسعة (قوله
 وجاز الحصر) أي فيقوم مقام النفي والاثبات ومثل الحصر لفظ فقط في القيام مقامهما (قوله مع اتفاقهما
 عليه) أي على قدره (قوله فالقول لمسكر النقصي) أي فالقول لمن ادعى بقاء الاجل وانكر انقضاءه
 سواء كان بائعا أو مشتريا كان مكررا أو مكررا بارا لفرص عدم اليقينة فان كان لاحد هما يمينه عمل به وان
 كان لكل يمينه على دعواه عمل باسبغهما تار يخ (قوله وفسخ ان كانت السلعة قائمة) أي فترد السلعة للبائع
 ان كانت قائمة وترد قيمتها له مع فواتها ويبدأ البائع باليمين والحاصل ان الفسخ يرد السلعة أو رد قيمتها
 فقول الشارح ان كانت الخ شرط في منعه رد أي وترد السلعة ان كانت الخ لا في الفسخ تأمل (قوله عمل
 بالعرف باليمين) أي سواء كانت السلعة قائمة وفانت (قوله ونفاسخا ان كانت قائمة) أي فترد السلعة
 (قوله وان اختلفا في قبض الثمن) أي وان اختلف البائع والمشتري في قبض الثمن وكذا اذا اختلف لبائتها
 البائع وورثة المشتري في قبض الثمن فالاصل بقاؤه فاذا ادعى البائع على ورثة المشتري أن ثمن السلعة
 التي باعها لمورثهم لم يقبضه وادعى الورثة أنه قبضه من مورثهم قبل موته فلا يقبل دعواهم لان الاصل
 بقاء الثمن عند المشتري ما لم يتم لهم يمينه بأن مورثهم أقبض ذلك قبل موته وهذا اذا عرفت الورثة
 بأن مورثهم اشترى تلك السلعة من المدة وانما وقع التنازع في قبض الثمن وعنده وأما اذا أنكرت
 الورثة شراء مورثهم من ذلك المدة فلا تقبل دعوى ذلك المدة أن له على مورثهم كذا ثمن سلعة
 كذا الا يمينه ويعبر فان ادعى المدة على من يظن به العلم من الورثة أنه علم بدينه كان له تحليفه فان
 حلف والا عزم كذا فيرويه شيخنا العدوي (قوله أو في تسليم السلعة) أي مع الاتفاق على تسليم الثمن
 (قوله كلهم أو بقل الخ) هذا مثال لما وافقت دعوى المشتري فيه العرف فاد اقبض المشتري اللحم

البائع (أو) في تسليم السلعة وقال البائع قبضتها وانكر المشتري (فالاصل بقاؤه) الثمن عند المتبايع والسلعة أو
 عند البائع (بالعرف) بتبعض الثمن أو الثمن قبل المضاربة والقول من واقفة العرف يمينه لانه كاشا حصد ويدخل في العرف
 طول الزمن في العرض والحيلوان والعقار طولا يقضى لعرف بان البائع لا يصبر بالثمن الى مثله وذلك عامان على قول ابن حبيب
 وعشرون على ما لا ينفعهم ولا يظهر من احوال الرمن والمكان كما يفيد قوله (بالعرف) وقوله (كلهم أو بقل بان به)

أرأيت قبل وما أشبهه كالمحاكمة وبيان أي ذهب به عن بانه ثم اختلفا في قبض الثمن فقال البائع ما دفعت إلى
 ثمنه وقال المشتري دفعت إليك ثمنه فان القول قول المشتري لشهادة العرف له لانه قاض بأن ذلك لا يأخذه
 المشتري إلا بعد دفع ثمنه ولا فرق بين القليل والكثير (قوله والا فلا ان ادعى دفعه بعده) أي وان لم يكن
 بان عاذ كبريل وقع الاختلاف بينهما بالخضرة لكن بعد أن قبض المشتري المبيع فقال المشتري دفعت
 ثمنه بعد أن قبضته وأنكر البائع ذلك سواء جرت العادة والعرف بدفع الثمن قبل أخذ المثلث
 أو اعتيد دفعه قبل أخذه وبغده معاذ فلا يصدق المشتري لدعواه ما يخالف العرف في الحالة الأولى لان
 العرف دفع الثمن قبل أخذ المثلث وهو قد ادعى الدفع بعد أخذ المثلث ولا تقطع شهادة العرف له في
 الحالة الثانية بخبرائه بالدفع قبل الأخذ وبغده (قوله والا بان ادعى دفعه قبل الأخذ) أي والفرض أنه
 لم يبين بالمبيع (قوله والعرف الدفع) أي والموضوع أن العرف أن المشتري يدفع الثمن قبل أن يبين
 من البائع أعم من أن يكون دفعه قبل أخذه المثلث أو بعده (قوله فهل يقبل) هذا القول رواية ابن
 القاسم في الموازية (قوله سواء كان الدفع قبل الأخذ) أي قبل أخذ المبيع من البائع وقوله هو الشأن
 أي العرف وقوله أولاً أي بأن كان الشأن دفع الثمن بعد الأخذ وبوجه قبول قول المشتري على هذا القول
 شهادة العرف له في الحالة الأولى أعني ما إذا جرى العرف بدفع الثمن قبل أخذ المبيع ودلالة تسليم البائع
 له السلعة على أخذه الثمن في الحالة الثانية لان من حق البائع أن لا يدفع السلعة للمشتري حتى يقبض
 ثمنها فدفعها له دليل على أخذ ثمنها (قوله أو فيما هو الشأن) أي أو يقبل قوله فيما كان العرف فيه
 الدفع قبل أخذ المبيع لا غيره وهذا قول ابن القاسم في الموازية (قوله وهذا لا يشكل الخ) أي لان الدفع قبل
 البيئونة صادق بكونه قبل أخذ المبيع أو بعده (قوله جرى عرف الدفع) أي بدفع الثمن قبل أخذ المبيع
 الخ وهذا قول مالك في العتبية قال شيخنا العدوي وهو ظاهر الأقوال (قوله لانه مقر بقبض المبيع الخ)
 أي لان المشتري مقر بالقبض ومدع لدفع الثمن فهو معترف بمعاملة ذمته فإدماؤه دفع الثمن لا يبريه
 حتى يثبت (قوله أقوال ثلاثة) اعلم أن ما ذكره المصنف بعد قوله لا يعرف من التفصيل بانه نارة بين
 المشتري بالمبيع ونارة لا يبين به وفي هذه الحالة نارة يدعى دفع الثمن قبل قبض المبيع ونارة يدعى الدفع
 بعد أخذه بخلاف لما في الباب من قواه اذا اختلف في القبض فالاصل بقاء كل عوض بيد صاحبه فان
 قامت بينه أو ثبت عرف حمل به وهو المطابق لما تحب به الفتوى فكان على المصنف الاقتصار عليه وترك
 ما ذكره من التفصيل الذي بعضه مخالف لهذا بأن يقول بعد قوله لا يعرف فيعمل بدعوى موافقه
 ويحذف ما عساه كذا قاله هو وروى بن بأن هذا كلام غير صحيح اذا ما ذكره المصنف هو عين ما في
 الباب وقد ساق الخ كلام الباب شاهد الكلام المصنف وفيه التمثيل للعرف بالأهم ونحوه ونفريع
 التفصيل والخلاف عليه مثل ما فعله المصنف (قوله كما هو ظاهر من كلامه) أي لان قوله ان ادعى
 دفعه بعد الأخذ الخ يفيد أن المشتري قبض السلعة (قوله لم يقبل قوله اتفاقاً) هذا مفيد بما اذا لم يجر
 العرف بدفع الثمن قبل قبض المثلث والاقبل قوله كما في عقب (قوله واشهاد المشتري بالثمن الخ) يعني أن
 المشتري اذا شهد بأن ثمن السلعة التي اشتراها من فلان باقى في ذمته فان هذا مقتضى قبضه السلعة
 فان ادعى بعد ذلك أن السلعة المبيعة بذلك الثمن لم يقبضها لم يقبل قوله أنه يخلف البائع أنه أقبضها
 له ان بارد وأما لو شهد أنه دفع الثمن للبائع ثم ادعى أنه لم يقبض المثلث وان كان التسارع بعد شهر خلف
 البائع أنه أقبضه المبيع وان كان كالجمعة فالقول قول المشتري بيمينه أنه لم يقبض المبيع وهذه الصورة
 لا تدخل في كلام المصنف بحال كذا في خش وخ وهذا يفيد أن حكم اشهاد المشتري بدفع الثمن مخالف
 لمسئلة المصنف وهي اشهاد المشتري بالثمن في ذمته ولكن ان رشد في سماع أصح سوى بين المسئلتين
 في جريان القولين والمعتمد منهما القول الذي مشى عليه المصنف على ما قال ابو اسحق التوماني ونصه
 الاشبه اذا شهد على نفسه بالثمن أن البائع مصدق في دفع السلعة اذا الغالب أن الانسان لا يشهد على

المشتري أي انفصل عن
 البائع به (ولو كثر)
 فالقول للمبتاع عند ابن
 القاسم لموافقة دعواه
 العرف (والا) بتفصيل
 به (فلا) يقبل قوله أنه
 دفع الثمن (ان ادعى
 دفعه) أي الثمن (بعد
 الأخذ) للمثلث (والا)
 بأن ادعى دفعه قبل
 الأخذ والعرف الدفع
 قبل البيئونة كما هو
 الموضوع (فهل يقبل)
 دعوى المشتري الدفع
 سواء كان الدفع قبل
 الأخذ هو الشأن أولاً
 (أو) يقبل قوله (فيما
 هو الشأن) أي العرف
 بالقبض قبل الأخذ
 وهو المعتمد وهذا لا يشكل
 مع موضوع المسئلة ان
 الدفع قبل البيئونة به
 (أولاً) يقبل مطلقاً جرى
 عرف بالدفع قبل الأخذ
 فقط أو به بالدفع بعده
 لانه مقر بقبض المبيع
 مدع لدفع ثمنه (أقوال)
 ثلاثة وهذا حيث قبض
 المشتري السلعة كما هو
 ظاهر من كلامه فان
 يقبضها وادعى دفع
 الثمن لم يقبل قوله اتفاقاً
 (واشهاد المشتري بالثمن)
 أنه في ذمته

(المشتري) عروفاً (قبض مضمون) وهو السعة فلا يقبل منه دعوى عدم القبض (وحلف) تشديداً لإلزام أي المشتري (بأنه) إن أدهى عليه أن لم يقبض السعة (أن يادر) المشتري كالعشرة أيام من يوم الاشهاد لأن بعد كالشهر (كاشهاد البائع) على نفسه (قبضه) أي الثمن ثم ادعى أنه لم يقبضه فلا يقبل قوله وله تخلف المشتري أن يادر (و) أن اختلفا (في البت) والخيار فالقول (مدعيه) أي البت لآية الغالبين بآيات الناس (كمدهي) (١٦٨) الصحة) يقبل قوله دون مدعي الفساد إذا اختلفا في الصحة والفساد كقول

أحدهما وقع البيع وقت
شحن يوم الجمعة وقال
الاخر وقت الذداء الثاني
وظاهره فان المبيع أم لا
وربيع (ان لم يلب الفساد)
فان غلب كما لصرف
والسلم والمعارضة قال قول
لمدعيه لانه الغالب فيها
(وهل) القول لمدعي
الصحة ان لم يلب الفساد
مطلقا اختلف بهما الثمن
أم لا أو انما يكون القول
قوله (الا أن يختلف
بهما) أي بالصحة
والفساد في نسخة بها
بافراد الضمير أي بالصحة
(الثمن) كدعوى أحدهما
وتوجه على الام والولد
وادعى الاخر وتوجه
عليهما معا وكس دعوى
البائع أن البيع عبثية
والمشترى أنه بقيمتها
(فكفله) أي فكالاختلاف
فيه يتعالفان وبه سخان
عند قيام السلمة فان
فانت صدق المشتري
ان أشبهه أشبهه البائع
أم لا فان نفرد بالشبهه
صدق يمينه وان لم
يشبهها حلفا ولزم المتابع
لقبحة يوم القبض وهذا
ظاهر حيث كان المشبه
مدعى الصحة وأما ان

نفسه بالثمن الا وقد قبض العوض اذ كان قوله أشهد على نفسه بالثمن صادق بأن يكون أشهد أنه في ذمته
أشهد على نفسه وجملة ما علم أنه يصح حل قول المصنف وأشهد المشتري بالثمن على ما يشمل الشهادة
به على أنه في ذمته وأشهد بدفعه الخرب (قوله مقتضى قبض مثمنه) أي لأن الغالب أن أحد الأيتشهد
على نفسه بالثمن الا وقد قبض المبيع وقيل أن كان التنازع بعد طول صدق البائع بيمينه في دفع السلعة
وأن كان بالقرب صدق المشتري بيمينه (قوله كأشهاد البائع بقبضه) هذا تشبيه في الحكم وهو أنه يلزم
المشتري المبيع البائع أن يادروا حاصله أن البائع إذا أشهد على نفسه بقبض الثمن من المشتري ثم قام
بطلبه منه وقال إنما أشهدت له به ثقة مني به ولم يوقى جيعه وطلب بيمينه على ذلك وقال المشتري وفيتك
ولي بينة ولا أحلف فأقام البائع على المشتري بالقرب فله تحليف المشتري والا فلا لأن البينة رجعت
قوله ومثل أشهاد البائع بقبض الثمن ما إذا أشهد المشتري بقبض الثمن ثم ادعى أنه لم يقبضه فلا يقبل
قوله وله تحليف البائع أن يادروا والا فلا (قوله ثم ادعى أنه لم يقبضه) أي رآه إنما أشهد بقبضه ثقة منه به
(قوله فالقول قول مدعيه) وهذا ما لم يجز عرف بخلافه كان جرى العرف بالخيار فقط والا كان القول قول
مدعي الخيار وأما ان افتاء على وقوع البيع على الخيار المكن ادعاء كل منهما لنفسه فقبل يتفاسخان بعد
أيامهما وقبل ينحالفان ويكون البيع تناوفاً ولأن القاسم والظاهر الأول كقر رشيخنا وهذا
ما لم يجز اعرف بأن الخيار لأحدهما والأصل به فيكون القول قوله (قوله كقول أحدهما وقع البيع الخ)
أي وكقول أحدهما وقع البيع فاسداً ولم يبين وجه الفساد وقال الآخر وقع صححي حاذل فرق بين كون
مدعي الفساد بين وجهه كما مثل الشارح أو لم يبين وجهه (قوله وظاهره فان المبيع أم لا) هذا قول بعض
القرويين واقتصر عليه شب واهتم به بعضهم وقال أبو بكر بن عبد الرحمن القول قول مدعي الصحة
أن كانت السلعة قد فاسدت والاتحالف تناوفاً بخلافه اقتصر على لكن قد علمت أن ظاهر المصنف
الاطلاق وهو مبين لمسا به الفتوى فله شيننا العدوى (قوله أن لم يغلب الفساد) أي في ذلك العقد الذي
وقع التنازع في صحته وفساده والا كان القول قول مدعي الفساد ما لم يتقارروا على صحة العقد قبل تنازعهما
والا فالقول قول مدعي الصحة (قوله كالصرف) أي كمدعى فساد الصرف سواء بين وجه الفساد أم لا
(قوله والمعارضة) بحث فيه البدر القرافي أن القول في القراض والمعارضة مدعى الصحة ولو غلب
الفساد فيه ما رآنا نظراً ما وجهه (قوله وهل القول مدعى الصحة أن لم يغلب الفساد مطلقاً الخ) هذا الطل
يقضي أن التردد في منطوق قوله مدعى الصحة أن لم يغلب الفساد مع ختلاف الثمن بهما وعدمه
وأما مفهوم الشرط وهو ما إذا غلب الفساد فالقول مدعيه اتفاقاً سواء اختلف بهما الثمن أم لا وهو كذلك
كما هو ظاهر كلامهم (قوله أم لا) كان يدعى أحدهما أن البيع وقت نداء الجمعة بعشرة ويدعى الآخر أنه
وقع بعشرة قبل النداء (قوله أي بالصحة) ومن المعلوم أن اختلاف الثمن لا يكون بالصحة فقط بل
بالصحة والفساد فلا بد من تقدير الفساد على هذه النسخة (قوله كمدعى أحدهما وقوعه على الأم
الخ) اعترض التمثيل بذلك لا اختلاف الثمن بالصحة والفساد بأن التفريق منتهى عنه من غير فساد
وأما يفسخ العقد إذا لم يجز ما هما في ملك والفسخ لا جل عدم الجمع لا لجل الفساد فالأولى للشارح حذف
هذا المثال والاقتصار على ما بعده تأمل (قوله وكمدعى البائع أن البيع بمانه الخ) أي وكمدعى
أحدهما بيع عبد حاضر بعشرة والاخر بيع عبد حاضر مع عبد آخر بعشرة ففقد اختلاف الثمن (قوله
وهذا) أي مذكور من أن القول قول المشبه (قوله والعزم) أي لأنها إذا فادت عزم المشتري الثمن أن لم

كان مدعى القصاد يظهر أنه لا عبرة بشبهه فيتحالان ويتفاه حار ولزم القيمة يوم القبض لا به بيع
فاسد ذكر بعضهم (أردد) وما قدم أن قوت المبيع في غير لائحة لاني في الخمس والموع يرجح به جاب المشتري أن أشبه
لبيعه بالثمان وأمرم وكان لمسلم مثله بالمدعي به لا عاتبه على أن الأمر في باب السلم على العكس في باب بيع المقلب قوله

(والمسلم اليه مع فوات) رأس المال المسلم يده (العين) الذهب والفضة (بالزمن الطويل) الذي هو مظنة التصرف فيها والانتفاع بها (أو) فوات (السلعة) التي هي رأس المال غير العين من مقوم أو مثلي ولو ببحر أو سوق (١٦٩) (كالمشتري) في باب البيع بالنقد وإذا كان

مثله (فيقبل قوله) حيث
فوات رأس المال يده وكان
الاختلاف في قدر المسلم
فيه أو به أو قدر أجل أو
رهن أو حيل (ان ادعى
مشبهها) أشبه المسلم أم لا
فان لم يشبه فالقول للمسلم
ان أشبه (وان ادعى)
معا (ملا يشبه) والموضوع
فوات العين بالزمن
الطويل أو السلعة بحواله
سوق فأهل (فسلم وسط)
من سلومات الناس في
ثلث السلعة وزمانها عند
ابن القاسم وهذا ان
اختلفا في قدر المسلم فيه
وأما ان اختلفا في قدر
رأس المال أو الأجل أو
رهن أو حيل فأنهما
يتبعان ان ويتفاسخان
ورداً ما يجب رده في فوات
رأس المال من قيمة
وغيرها (و) ان اختلفا
(في موضعه) الذي يقبض
فيه (صدق مدعى موضع
عقده) بيمينه (والا) يدع
واحد منهما موضع العقد
بال ادعى معا عبده
(فالبائع) وهو المسلم اليه
صدق ان أشبه سواء أشبه
المشتري أم لا فان أشبه
المشتري وحده صدق
(وان لم يشبه واحد)

يقض البيع والقيمة اذا فسخ وعطف الغرم على الضمان لتفسيره (قوله والمسلم اليه الخ) حاصل فقه
المسئلة أنه قد سبق انهما اذا تنازعا في جنس الثمن أو المثلين أو في عهدهما تفاوتا فاسخا في حالة القيام
والفوات ولا فرق في ذلك بين بيع النقد والمسلم وأما اذا تنازعا في قدر الثمن أو المثلين أو في قدر الأجل أو
في الرهن أو الحيل فمع القيام يتبعان ويتفاسخان لا فرق في ذلك بين بيع النقد والمسلم وأما مع الفوات
فيتم عكس المسلم مع بيع النقد في بيع النقد يصدق المشتري بيمينه ان أشبه البائع أم لا فان انقرد
البائع بالشبه يصدق بيمينه فان لم يشبه واحد منهما يتبعان ويتفاسخان في المسلم اذا فوات رأس المال حينئذ أو
غيرها الذي يصدق بيمينه البائع وهو المسلم اليه ان أشبه المسلم أيضاً أم لا وان انقرد المسلم بالشبه
فالقول قوله بيمينه فان لم يشبه يتبعان ويتفاسخان اذا كان التنازع في غير قدر المسلم فيه ورد المسلم ما يجب
رده من قيمة رأس المال أو مثله وان كان التنازع في قدر المسلم فيه لم يزم المسلم اليه سلم وسط (قوله الذي
هو مظنة التصرف فيها والانتفاع بها) فطول الزمان الذي هو مظنة لما ذكره على العين وهو بيد المسلم اليه
منزل منزلة فوات السلعة المقبوضة في بيع النقد وقيل ان فوات العين بالعبية عليه (قوله أو به) فيه انه
بعد فوات رأس المال كيف يعقل الاختلاف في قدر المسلم به وقد يقال يمكن أن المسلم اليه يدعى بعد يوم أو
يومين من القبض أن ما قبضه بعض رأس المال والباقي لم يقبضه والمسلم يدعى أن المقبوض رأس المال
كله تأمل (قوله فسلم وسط) أي فيلزم المسلم اليه سلم وسط وظاهره من غير به (أو به) قدوى فاذا كان بعض
الناس من أهل البلد يسلم عشرة دنانير في عشرة أرباب مثلاً وبعضهم يسلمها في ثمانية وبعضهم يسلمها
في اثني عشر يلزم الوسط وهو العشرة (قوله وهذا الخ) علم من كلام الشارح أن قول المصنف والمسلم اليه
مع فوات رأس المال كالمشتري فيقبل قوله ان ادعى مشبهها عام فيما اذا اختلفا في قدر المسلم به أو فيه أو في
قدر الأجل أو في الرهن أو الحيل وان قوله وان ادعى مشبهها لا يشبه فسلم وسط خاص بما اذا تنازعا في قدر المسلم
فيه فيعمم في أول الكلام ويخصص في آخره (قوله وغيرها) أي وهو المثل (قوله وان اختلفا في موضعه)
أي في موضع المسلم فيه (قوله صدق مدعى موضع عقده) أي لانهما لو سكتا عن ذكره موضع القبض لم يحكم
بموضع العقد وقوله صدق مدعى موضع العقد أي سواء كان المسلم أو المسلم اليه (قوله والا فالبائع يصدق
ان أشبه) أي لانه غارم فقد ترفع جانبه بالغرم (قوله تخالفا) أي وبدأ البائع وهو المسلم اليه باليمين
(قوله قولان) ظاهر المدونة الثاني منه ما وانظر ما حكاه من الخلاف فيما يحصل به الفوات هنا فان
ظاهرة أنه حارفي رأس المال حينئذ كان أو غيرها وقد تقدم في المسئلة السابقة التفرقة بين ما نقوت به العين
وما نقوت به غيرها قاله شيخنا (قوله فان تنازعا) أي في محل قبضه قبل فواته وقوله مطلقاً أي ادعى أحدهما
موضع عقده أو ادعى غيره أشبه أحدهما أم لا (قوله واحتاج الفسخ لحكم) أي فلا يحصل بمجرد
تخالفهما ما لم يترضا عليه (قوله كالأجل) أي في أن لهما حصة من الثمن (قوله وتقدم احتياج الفسخ
فيها لحكم) أي تقدم أهمهما اذا تنازعا في قدر الأجل حلقاً وفسخاً ان حكاه به (قوله كفسخ ما يقبض عصر)
يعني أن العقد اذا وقع بينهما على أن المسلم يقبض المسلم يصر وأريد به الفطر تمامه فان العقد
يفسخ للجهل بالموضع الذي يقبض فيه المسلم (قوله أي الفطر تمامه) وحده طولاً من اسوان الى
الاسكندرية وعرضه من عقبية ابلة البرقة (قوله بالفسطاط) أي أو عصر القاهرة لعدم الجهل
والفسطاط بضم الفاء وكسر هاء وسميت مصر القديمة بذلك لضرب هروب العاص بها فسطاطه أي
خيمته حين فتحها وأرسل يستشيرهم بن الخطاب في سكتها أي وفي الاسكندرية لانها دار الملك اذ ذلك
فقال عمر لرسول أبيهما تبلغه راحتي في أي وقت شئت فقال له يا أمير المؤمنين لاتصل الى الاسكندرية
الا في السفن وتصل الى المحل الذي هو فيه في أي وقت شئت فقال عمر لا يسكن أميرى حيث لاتصل اليه

(٢٢ - دسوقي ثالث) منهما (تخالفوا وفسخ) وهذا كله مع فوات رأس المال وهل هو بطول الزمن أو يقبضه قولان فان
تنازعا قبل فواته تخالفوا وتفاستحاجا مطلقاً واحتاج الفسخ لحكم على الاظهر لان المواضع كالأجل وتقدم احتياج الفسخ فيها لحكم
(كفسخ ما يقبض عصر) لفساده حيث أطلق وأريد

الفتاوى (وقضى) (سوقها) (أى) (١٧٠) سوق تلك السلعة أن تنازعاً في محل القبض منها أن كان لها سوق (والا ففى أى مكان

منها) (الأعرف خاص فيعمل به

(باب)

في كرفيه السلم وشروطه وما يتعلق به (شرط) صحة عقد (السلم) وهو بيع يتقدم فيه رأس المال ويتأخر المثلثن لأجل وهو سعة زيادة على شروط البيع أولها (قبض رأس المال كله) ورأس الشئ أصله ولما كان ما يعمل أصلاً للمسلم فيه سمي رأس المال فالمراد بالمسلم فيه ورأسه المسلم (أو تأخيره) بعد العقد (ثلاثاً) من الأيام (ولو بشرط) تخلفه الأخرى لأن ما قرب الشئ يعطى حكمه وهذا إذا لم يكن أجل السلم كيومين وذلك فيما شرط قبضه ببلد آخر على ما يأتي والافلا يجوز تأخيره هذه المدة لأنه عين الكائى بالكائى فيجب أن يقبض بالمجلس أو ما يقرب منه ومعنى كلام المصنف أن شرط السلم أن لا يتأخر قبض رأس المال أكثر من ثلاث فلفضر تأخيرها أكثر منها وهو معنى قول بعضهم من شروط السلم أن يكون رأس المال نقداً أى معجلاً وفى حكم

راحاتى قبله يسكن حيث هو نازل (قوله وقضى بسوقها) حاصل كلام الشارح أنه إذا اشترط المسلم قبض المسلم فيه بالفسطاط كان جائزاً فإن حصل تنازع بين المسلم والمسلم اليه في محل القبض من الفسطاط فضى بالقبض في سوق تلك السلعة من الفسطاط إن كان لتلك السلعة سوق بالفسطاط وقال بعضهم إن جعل الضمير راجعاً للبلد كان منوطاً بما قبله خاصة أى وقضى سوق البلد المعد لتلك السلعة وإن جعل الضمير راجعاً للسلعة كما قال الشارح كان عاماً لصدقه بما إذا كريت حماراً على حل أردب مثلاً للفسطاط فيلزم الجمار حمله على حماره لسوق تلك السلعة (قوله والا) أى والا يمكن لتلك السلعة سوق في تلك البلاد فى أى مكان منها أى من تلك البلاد قضاء برى من عهدته ويلزم المشتري قبوله منه في ذلك المكان (قوله الأعرف خاص) أى إلا أن يكون العرف بالقضاء يجعل خاص والأعمال به

(باب السلم)

(قوله وهو سبعة) فيه إشارة إلى أن قول المصنف شرط السلم مفرد مضاف بهم جميع شروطه (قوله قبض رأس المال) من إضافة المصدر لفعله أى قبض المسلم اليه رأس المال وانفاً كد بأكمله لفساد جميعه وتأخير قبض شئ منها ولو يسيراً (قوله أصلاً للمسلم فيه) أى لأنه لولا هو ما حصل وقوله سمي أى ذلك المعجل (قوله فالمراد بالمسلم) أى المضاف اليه رأس (قوله أو تأخيره) أى رأس المال وذو كره الضمير لاكتساب المضاف التذكير من المضاف اليه (قوله ولو بشرط أى هذا إذا كان تأخيرها من غير شرط بل ولو كان تأخيرها بشرط ورد بالقول ابن سحنون وغيره من البغداديين بفساد السلم إذا أخر رأس المال ثلاثة أيام بشرط ظهور قصد الدين بالدين مع الشرط وعدم قصد مع عدم الشرط واختاره عبيد الحق وابن الكاتب وابن عبد البراه بن (قوله لأنه عين الكائى بالكائى) أى ابتداء الدين بالدين يعنى في غير محل الرخصة لأن السلم رخصة مستثناة من ذلك ومن يبيع الإنسان ما ليس عنده (قوله ومعنى الخ) جواب عما يقال إن ظاهر المصنف أن التأخير المذكور من شروط السلم وليس كذلك وحاصل الجواب أن كلام المصنف في قوة قولنا بشرط السلم أن لا يتأخر رأس المال أكثر من ثلاثة أيام وهذا صحيح أو يحجب بأن الشرطية منصبة على الأحكام الدائريين الأخرين أى أن شرط السلم أحد شئين إما القبض أو التأخير ثلاثاً فدون فإن فقد أبان تأخراً أكثر فقد الشرط (قوله أن لا يتأخر الخ) أى بأن يقبض بالفعل أو يؤخر ثلاثة أيام تأمل (قوله أى معجلاً الخ) أى فالشرطية منصبة على الأحكام الدائريين الأخرين وهذا يرجع في المعنى لما قاله الشارح (قوله وفي فساد الخ) حاصل ما في المقام أنه إذا أخر رأس المال عن ثلاثة أيام فإن كان التأخير بشرط ففسد السلم اتفاقاً كان التأخير كثيراً جداً بأن حل أجل المسلم فيه أولم يكثراً جداً بأن لم يحل أجله وإن كان التأخير بلا شرط ففقولاً في المدونة لمالك بفساد السلم وعدم فساد سواء كثر التأخير جداً أو لا إذا علمت هذا تعلم أن في كلام المصنف أمور أربعة الأول أن ظاهره سواء كانت الزيادة بشرط أم لا مع أن محل الخلاف إذا كانت بلا شرط والافساد اتفاقاً الثاني أن قوله إن لم يكثراً جداً الأولى اسقاطه لأن ظاهره أن الزيادة إن كثر جداً لا يختلف في الفساد وليس كذلك بل الخلاف في الزيادة بلا شرط ولو كثر جداً وحل أجل السلم الثالث أن تعبيره بالتردد ليس جارياً على اصطلاحه فقد قال ح القولان كلاهما للمالك في المدونة الرابع كان من حق المصنف الافتصاص على القول بالفساد لتصريح ابن شبر بأنه المشهور كما نقل عن غيره انظر بن وإذا علمت هذا تعلم ما في عبارة الشارح تبعاً للعج (قوله أو كثر جداً) أى وكان التأخير بلا شرط (قوله فساد اتفاقاً) أى فالانفاق في ثلاثة أحوال والخلاف في حالة واحدة وهي ما إذا حصلت الزيادة على ثلاثة أيام بلا شرط ولم يبلغ أجل المسلم فيه (قوله وإن التأخير) أى مطلقاً ولو من غير شرط (قوله وليس كذلك) أى بل التأخير إذا كثر جداً إن كان

النفذ ولا يؤخر بشرط فوق ثلاثة انتهى (وفي فساد بزيادة) على الثلاثة بلا شرط (إن لم يكثراً جداً) بأن لا يحل أجل بشرط المسلم فيه وعدم فساد (تردد) فإن أخر شرط وإن قل أو كثر جداً حتى حل الأجل فساد اتفاقاً خلافاً لما يوجهه إطلاقه من أن التردد جارٍ في التأخير بشرط وغيره وإن التأخير إن كثر جداً ولو لم يحل الأجل مفسد قطعاً وليس كذلك ثم المصنف الفساد بالزيادة ولو قلت بغير شرط

(وجاز) السلم (بجواز) في عقد له أو لا حد مما لا يجزئ (المأخوذ) رأس المال (اليه) وهو الثلاثة الأيام فقط ولو في رقيق ودار على المعتمد (ان لم ينقد) رأس المال ولو تطوعا ولا يستلزم الدين السلفية والشمعية بشرط ١٧١ النقد مفسد ولو لم ينقد وان اسقط

الشرط وحصل الفساد

بالفساد تطوعا ان كان

المشهود مما تقبله الذمة

بان كان لا يعرف بعينه

كالعين وأما المعين كثوب

أرجحوان معين فيجوز

نقده تطوعا فعلم ان شرط

النقد مفسد مطلقا

حصل نقدا بالفعل أم لا

كان مما يعرف بعينه

أم لا أسقط الشرط أم

لا وأن النقد تطوعا

جائز فيما يعرف بعينه

وان لم يسترده فان لم يعرف

بعينه أو سدان لم يسترده

والأفلا (وجاز) السلم

أيضا (بمنفعة) شيء

(معين) كسكنى دار

وخدمة عبد وركوب

وابه معينة مدة معينة

ان قبضت ولو تأخر

استيقاؤها عن قبض

المسلم فيه بناء على أن قبض

الأوائل قبض للأواخر

وانما منعت عن دين لانه

فسخ دين في دين وهذا

ابتداء دين في دين وهو

أخف وأحرز بعين عن

منفعة مضمونة فلا

يجوز كقول المسلم للمسلم

اليه أحملك الى مكة

بارد قبض في ذمتك

تدفعه لي وقت كذا (و)

جاز (بجواز) ويعتبر

فيه شروط بيقضه

(و) جاز (بأخير حيوان) جعل رأس مال ولو الى أجل المسلم فيه لانه يعرف بعينه (بلا شرط) ويمنع به أكثر من ثلاثة أيام لانه يبيع

معين بئنا خرق قبضه (و) هل الطعام والعرض كذلك (يجوز تأخير على بلا شرط) (ان قيل)

بشرط كان مفسدا مطلقا حل الاجل أو لم يحل باتفاق وان كان بغير شرط أفسد اتفاقا حل الاجل والا فمن محل التردد هذا كلامه وقد علمت عدم صحته (قوله وجاز بخيار) أي حال كونه ملتبسا بخيار وقوله لما يؤخر اليه اللام بمعنى الى وما واقعة على زمان أو أجل وضهير يؤخر واجمع رأس المال لا على ما فكان الواجب ابراز الضهير أي لما يؤخر هو اليه (قوله ولو في رقيق ودار) أي ولو كان رأس المال رقيقا أو دارا وليس مراده أن الدار مسلم فيها المسببات من منع ذلك (قوله على المعتمد) اعلم ان ما ذكره من ان أمدا لخيار هنا ثلاثة أيام في الأنواع كلها هو ظاهر المذونة وذهب ابن محرز الى ان الخيار يختلف هنا باختلاف جنس رأس المال من دار ورقيق وغيرهما مثل ما تقدم في باب الخيار ورده عياض وابن عرفة أنظر ح (قوله فيجوز نقده) الاولى اشتراط الخيار مع نقده تطوعا (قوله مفسد) أي للسلم الواقع على الخيار (قوله كان مما يعرف بعينه أم لا) ان قلت اذا كان مما يعرف بعينه كثوب وحيوان فلا يلزم في نقده بشرط سلف فإوجه منعه قلت وجه المنع أن فيه دخولا على غرضه لانه على تقدير ادائه البيع كان غناؤه على تقدير عدم تمامه كان المسلم اليه قد انتفع به باطلا لانه أبو الحسن في كتاب الخيار وكما لا يجوز للبائع اشتراط النقد لانتفع به أمدا لخيار وكذلك لا يجوز للمبتاع اشتراط الانتفاع بالبيع أمدا لخيار لانه غرضه أيضا لانه ان لم يتم البيع كان قد انتفع بالسلعة باطلا من غير شيء اهـ بن (قوله جائز) أي في السلم الواقع على الخيار (قوله كسكنى دار) أي كاسلمت سكنى دارى هذه أو خدمة عبيدى فلان أو ركوب داني هذه شهراني أو رب قمح آخذ منك في شهر كذا (قوله ان قبضت) أي المنفعة أي ان شرع في قبضها وأشار بهذا الى ان منفعة المعين سواء كان حيوانا أو عقارا أو عرضا كسفينته مثلا ملحقه بالعين فلا بد من قبضها حقيقة أو حكما وقبضها يقبض أصلها ذي المنفعة والشرع في استيفائها منه فلا بد من قبض أصلها حين العقد أو قبل مجاوزة أكثر من ثلاثة أيام والشرع في قبضها منه ويكتفي بذلك في سلم المنفعة ولو قلنا ان قبض الأوائل ليس قبضاً للأواخر لان غاية ما يلزم عليه ابتداء الدين بالدين وقد استخفوه في السلم (قوله ولو تأخر استيقاؤها عن قبض المسلم فيه) كاسلمت سكنى هذه الدار سنة في اربب قمح آخذ منك بعد مضي شهر من هذه السنة (قوله بناء على ان قبض الأوائل قبض للأواخر) هذا امر بيقوله ولو تأخر استيقاؤها عن قبض المسلم فيه أي وأما على أن قبض الأوائل ليس قبضاً للأواخر فلا يجوز ادائها تأخر استيقاؤها عن قبض المسلم فيه (قوله وانما منعت عن دين) أي وانما منعت أحد من منعة المعين عن الدين أي عند ابن القاسم وأما أشهب فيجيز ذلك كما تقدم بناء على أن قبض الأوائل قبض للأواخر واستظهره ابن رشد وعمل به عجمي في نازلة وهي أنه كان له حانوت فيه مجلد فترتب له في ذمته أجرة فدفع له كتابا يجلدها له بما في ذمته من الدين (قوله فلا يجوز) محل مع السلم بالمنافع المضمونة ما إذا لم يشرع المسلم اليه في استيفائها والواجب كافي خش تبعا لقافي قال بن وهو الظاهر وعلى هذا فتقييد المصنف بالمنفعة بالمعنى لا مفهوم له لان المعين شرط في جواز السلم بمنافعة الشرع أي بصا وادان كذلك ولا فرق بينه وبين المنافع المضمونة اهـ بن وقال عجمي لا يجوز السلم بالمنافع المضمونة مطلقا ولو شرع فيها متمسكا بظاهر النقل واقتصر عليه عجمي وهو ظاهر شارحنا واعتمده بعضهم كما قال شيخنا العدوي (تنبيه) * لو وقع السلم بمنفعة معين وتلف ذو المنفعة المعين قبل استيفائها رجع المسلم اليه على المسلم بقيمة المنفعة التي لم يقبض ولا يفسخ العقد قياسا للمنفعة على الدراهم الزائفة انظر عجمي (قوله وتأخير حيوان الخ) لما تكلم على ان تأخير رأس المال عن الثلاثة الأيام ان كان عينا لا يجوز ذكر حكم تأخير رأس المال عن الثلاثة الأيام اذا كان غير عين فقوله وتأخير حيوان أي عن الأيام الثلاثة (قوله بلا شرط) أي وأما مع الشرط فلا يجوز التأخير الا ثلاثة أيام فقط (قوله لانه يبيع معين بئنا خرق قبضة) لا يقال هذا التعليل موجود فيما اذا كاي التأخير بلا شرط لان محل منع بيع معين بئنا خرق قبضه اذا كان التأخير بشرط فقوله بئنا خرق قبضه أي بالشرط تأمل (قوله ان قيل

(و) جاز (بأخير حيوان) جعل رأس مال ولو الى أجل المسلم فيه لانه يعرف بعينه (بلا شرط) ويمنع به أكثر من ثلاثة أيام لانه يبيع معين بئنا خرق قبضه (و) هل الطعام والعرض كذلك (يجوز تأخير على بلا شرط) (ان قيل)

الطعام (أو أحضر العرض) لا تغال في شأنه ما للمسلم إليه فكانه فيضه ما فتركه به ذلك لقبضه ما لا يضره فان لم يكن الطعام
ولم يحضر العرض لم يضر لعدم دونه في ضمان المسلم إليه والنقل أنه يكره فقط خلافا لما يوهبه كلامه (أو كائنين) لا يجوز تأخيرهما عن
الثلاثة بلا شرط مطلقا حصل (١٧٢) كبل أو أحضر أو لم لا هذا ظاهره والنقل الكراهة فالمراد كالهين في عدم

الجواز المستوي الطرفين
(أو بيلان و) جاز (رد
زائف) و جسد في رأس
المال ولو بعد شهرين
(وعجل) بدله وجوبا
حقيقة أو حكما فيغتفر
الثلاثة بالشرط وهذا
ان قام بالبدل قبل حلول
الاجل بكثير فان قام به
بعده أو قبله بكيومين
جاز التأخير ماشاء ولو
بشرط (والا) يعجل
حقيقة ولا حكما بان آخر
أكثر من ثلاثة أيام ولو
بلا شرط (فسد ما يقابله)
فقط (لا الجبيع على
الاحسن) اذا كان رأس
المال عينا ولم يدخلا
هند العقد على تأخير ما
يظهر زائفا تأخيرا كثيرا
فان لم يقم بالبدل بل رضى
بالزائف أو سامح من
عوضه لم يفسد ما يقابله
أو دخلا عند العقد على
التأخير كثيرا ان ظهر
زائف فسد الجبيع وكذا
ان كان غير عين ان
وقع عقد السلم على
عينه فان وقع على
موصوف وجب رد
مثل ما ظهر معيبا (و)
جاز للمسلم (التصديق)
أي تصديق السلم إليه

الطعام وأحضر العرض) أي والحال انه لم يأخذ المسلم إليه الحوزة بل تركه ما في حوزة المسلم (قوله لا يجوز
الخ) أي لان ما كانا يغاب عليه ما أشبه العين فيؤدي لا ابتداء الدين بالدين بخلاف الحيوان فان تأخير
لا يؤدي لذلك لانه يعرف بعينه فلا يقال له دين (قوله والنقل انه يكره) أي النقل أن القول الثاني يقول
بالكراهة مطلقا لا بالحكمة مطلقا وظاهر التشبيه بالعين أن ذلك القول قائل بالحكمة مطلقا وأجاب
الشارح بقوله فالمراد الخ أي ان مراد المصنف التشبيه في عدم الجواز المستوي أو انه تشبيه في مطلق النفي
والحاصل أن تأخير العرض والطعام اذا كانا رأس مال عن الثلاثة الايام ان كان بشرط منع مطلقا وان
كان بلا شرط فالجواز ان كبل الطعام وأحضر العرض في مجلس العقد ولا كرهه وقبل بكراهة تأخيرهما بلا
شرط مطلقا ولو كبل الطعام أو أحضر العرض هذا حاصل النقل (قوله وجاز رد زائف) أي وجاز للمسلم
إليه رد زائف ومن المعلوم أن الزائف هو المغشوش بان يكون الذهب أو الفضة مخلوطا بنحاس أو رصاص
وأما لو وجد المسلم إليه في رأس المال نحاسا أو رصاصا خلاصة فلا يجوز للمسلم إليه رده عن المسلم وأخذ بدله
بل يفسد مقابله حيث لم يرض به كما قاله سحنون وغوا المعتمد ظاهر المدونة عند أبي عمران أن ذلك مثل
المغشوش فيجوز للمسلم إليه رده على المسلم وأخذ بدله ويجب على المسلم أن يعجل له البدل والافسد
ما يقابله (قوله ولو بعد شهرين) بل ولو بعد حلول الاجل (قوله وعجل بدله) أي وجب على المسلم أن
يعجل بدله (قوله فيغفر الثلاثة) أي ويغفر تأخير رد البدل الثلاثة أيام ولو بالشرط وأما التأخير أكثر
منها فلا يجوز ولو من غير شرط يفسد السلم فيما قبل الزائف (قوله وهذا) أي وجوب تعجيل ود البدل
حقيقة أو حكما وعدم اغتار ما زاد على الثلاثة (قوله جاز التأخير) أي لرد البدل وقوله ماشاء ولو بشرط أي
بان شرط عليه عند العقد أنه اذا رد زائفا فطهره لا يدفع له بدله الا بعد جعة مثلا (قوله ولا يعجل) أي
بدل الزائف (قوله فسد ما يقابله) أي الزائف رصح الباقي اعطاء للمتابع حكم نفسه وهذا قول أبي عمران
القاضي واستحسنه ابن حجر وقوله على الاحسن راجع لقوله فسد ما يقابله (قوله لا الجبيع) أي ولا يفسد
الجبيع خلافا لما قاله أبو بكر بن عبد الرحمن (قوله اذا كان الخ) طرف لقوله فسد ما يقابله وحاصله ان فساد
ما يقابل الزائف فقط مقيد بقيود أن يكون رأس المال عينا وأن يقوم المسلم إليه بالرائد وأن يكون الباقي
من الاجل عند قيامه ثلاثة أيام فأكثر وأما لو قام بعده أو قبله بيومين فلا يفسد ما يقابله ويجب ابداله وان
لا يدخل عند الفسد على تأخير بدل ما يظهر زائفا تأخيرا كثيرا (قوله فان لم يقم بالبدل) أي فان لم يقم
المسلم إليه ببدل الزائف أي فان لم يطالب به (قوله وكذا ان كان الخ) أي وكذا يفسد الفسد ان كان رأس
المال غير عين ووقع عقد السلم على عينه ثم طهره كذا أو بعضا عيبا وأما ان كان رأس المال غير عين
ولم يقع العقد على عينه بل كان موصوفا فلا يفسد العقد اذا ظهر فيه أو في بعضه عيب بل يلزم المسلم أن
يأتي ببدل ذلك المعيب (قوله معنى السلم فيه) أي لا معنى السلم به لما مر انه لا يجوز التصديق في رأس مال
السلم (قوله لما قدمه من) أي من منع التصديق في معجل قبل أجله أي خوفا من ظهور نقص فيلزم
عليه شح وتعجل أو ظهور زيادة فيلزم عليه حط الضمان وأزيد (قوله كطعام من بيع) أي على الحلول
(قوله الزيد والنقص) انه ونشر مرتب على قوله لك وعليك أي فلك الزيادة وعليك النقص سواء
قامت عليه بيبه أم لا وحكى ح هنا الخلاف اذا اشترى دارا على انها ثلاثون ذراعا مثلا فوجدت
أكثر من يفوز به المشتري أو يكون شرا بكافي الرائد وأما اذا وجدها المشتري أنقص فانه يخير
(قوله المعروف فيهما) أي الذي جرى به العرف بين الناس كالأردب ثلاثا وعشرين ربعيا أو
خمس وعشرين ربعيا وان هذا جرت به عادة لسان في الغالب فلا رجوع للمشتري بعد التصديق على

(فيه) أي في السلم بمعنى السلم إليه أي في كونه وزنه وقياسه اذا أتى به بعد أجله لا قبله لما قدمه من منعه في معجل المائع

قبل أجله (كطعام من بيع) يجوز التصديق فيه لامن فرض (ثم) ان وجدت نقصا أو زيدا على ما صدقت في السلم والبيع يكن (لك)
أي المصدق (أو عليك الزيد والنقص المعروف) فيهما (والا) يكن الزيد معروفا قبل فاحشا وجب رد الزائد كانه ولا تأخذ منه المتعارف

وترك هذا الموضوع وأشار للمتفاحش من النقص لما فيه من التفصيل بقوله (فلارجوع لك) عليه (الابن صدق) منه (أو بينه ثم تفارق) من وقت قبضه إلى وجود النقص أو بينه حضرت كليل البائع وشهدت بما قال المشتري من النقص فيرجع بجميع النقص (وحلف) المسلم إليه أو البائع عند عدم التصديق والبيينة (لقد أوفى) جميع (ماسمى) للمشتري ١٧٣ المصدق له وهذا إن ادعى أنه اكتماله

أو حضر كليله فان لم يكن اكتماله ولا قام على كليله بل بعث به إليه من دين له على شخص أو وكيل فأشار له بقوله (أو) يحلف (لقد باعته) المصواب لقصد صله أو أرسل له (ما) أي القدر الذي (كتب به إليه) أو قيل له به (إن أعلم) البائع (مشتريه) وهو المسلم بأنه كتب له أن قد رما أرسلته للمشتري كذا (والا) بأن لم يحلف ولم يعلمك بالمشتري في الثانية (حلفت) بامشترى في الصورتين المذكورتين فانه لا يفتقر إلى نافي (ورجعت) فان لم يحلف فلا شيء لك في الأولى ولا ترد السبب على البائع أو المسلم إليه لانه تمكّل أولاً وحلف البائع أو المسلم إليه في الثانية وبرى فان لم يبرأ فغرم (وإن أسلمت عرضاً) يعاب عليه كتوب في شيء والمراد عفتت السلم عليه لا أسلمت بالفعل بدليل قوله (فهلك) العرس (بيدك) بامسلم (فهو) أي ضمانه (منه) أي من المسلم إليه (إن أهمل) أي تركه عندك على السكت (أو أودع) أي تركه عندك على وجه

البائع شيء في النقص ولا رجوع للبائع في حالة الزيادة (قوله وترك هذا) أي الكلام على الزيادة الفاحشة (قوله وشهدت بما قال المشتري) أي شهدت بأنه حين الكيل كان ناقصاً لهذا القدر الذي ادعاه المشتري (قوله فيرجع بجميع النقص) أي ولا يترك له قدر المتعارف ثم انه إن كان الطعام مضموناً كافي المسلم يرجع على النقص وإن كان الطعام معيناً كافي البيع يرجع بحصة النقص من الثمن كافي المدونة اهـ بن (قوله عند عدم التصديق) أي تصديق المسلم إليه والبائع على النقص (قوله والبيينة) أي وعند عدم البيينة التي تشهد للمسلم أو المشتري بالنقص الذي يدعى به (قوله المصدق له) أي على الكيل (قوله بل بعث به) أي بالكيل وقوله إليه أي إلى المسلم أو المشتري وقوله من دين له أي للمسلم إليه أو البائع وذلك بأن اكتماله وكيل البائع أو مدينه وأرسله للمشتري وكتب ذلك أو كليل أو المدين ورقة للبائع أخبره بذلك وأرسل له رسولا أخبره بذلك أو أخبره هو بنفسه بذلك القدر الذي اكتماله وأرسله إلى المشتري (قوله المصواب لقصد صله) أي لأن هذا جار في مسألة البيع والسلم والمشتري والمسلم لا ينافر في البيع لحصوله باتفاقهما وإنما الرافع في أنه هل وصل له أو أرسل له ما كتب به إليه أم لا فيحلف لصدق أو أرسل اليك القدر الذي كتب لي به وكيل أو مدين أو القدر الذي قال لي عليه وكيل أو مدين أي أخبرني به مباشرة أو مع رسول وقوله لقصد صله أي وصل للمشتري أو للمسلم (قوله إن أعلم الخ) هذا شرط في البيعين الثانية أي إنما يحلف المسلم إليه أو البائع على هذه الكيفية إذا كان المسلم إليه أعلم المسلم أو البائع أعلم المشتري قبل ذلك حين أخذ هذه الطعام أنه لم يحضر الكيل وإن وكيل أو مدين كتب لي كتاباً أن الطعام الذي أرسله اليك قدره كذا وقبله على هذا الوجه ثم طهر له النقص الفاحش (قوله بأن لم يحلف) أي وإن لم يحلف لقد أوفاه ماسمى فيما إذا اكتماله بنفسه أو حضر كليله وقوله أولم يعلمك بامشترى أي أولم يعلمك البائع بامشترى أن مدينه أو وكيله أعلمه أن الطعام الذي أرسله اليك قدره كذا وقوله في الثانية أي فيما إذا لم يكن له ولم يحضر كليله (قوله ورجعت) أي على البائع بالطعام إن كان مضموناً كافي السلم أو بحصته من الثمن إن كان الطعام معيناً جازي البيع على المقد (قوله وحلف البائع أو المسلم إليه في الثانية الخ) حاصله أن المسلم إليه إذا لم يعلم المسلم في الحالة الثانية فإن المسلم يحلف فإن رجع بالنقص فإن نكل حلف المسلم إليه أنه وصل إليه الطعام على ما كتب به إليه وإن حلف بربى ولا شيء للمسلم وإن نكل غرم النقص للمسلم أو المشتري وأما في الحالة الأولى وهي ما إذا باشر كليل الطعام أو حضره أولم يحضره ولكن أعلم المسلم إليه المسلم بذلك إن حلف المسلم إليه فقد برى وإن نكل حلف المسلم أو المشتري ورجع بالنقص فإن نكل أبصاه لا شيء وليس له رد البعدين على المسلم إليه لانه نكل أولاً (قوله عرضاً يعاب عليه) أي سواء كان طعاماً أو غيره (قوله فهو) أي ضمانه منه أي لا تنفاه بالعقد الصحيح (قوله أن أهمل) أي إن تركه المسلم إليه عند المسلم هملاً وكسلاً لم يملكه من قبضه (قوله بأن يستثنى) أي المسلم وقوله منفعته أي يومين أو ثلاثة فقط (قوله أو يستأجره من المسلم إليه) أي وحينئذ والسلم ثابت ويضيع رأس المال على المسلم إليه وهذا إذا كان الهلاك بسماوى وإن كان بجنابه أحد رجوع عليه المسلم إليه بمثله إن كان مثلياً وبقيته إن كان مقوماً (قوله إن لم تقم بيمينه لانه منك أو من غيرك) أي وادعيت أن هلاكه بسماوى أو من أجنبي (قوله وكذا إن تركه على وجه الخ) أي لأن الموضوع أنه مما يعاب عليه ولم تقم بيمينه بهلاكه (قوله وحلف المسلم) أي دافعاً لحلف هو المسلم المخاطب بقوله ومنك الخ وإنما التفتت من الخطأ في قوله ومنك إلى الغيبة في قوله وحلف ولم يقل وحلفت لأن قوله وحلف

الوديعه (أو على) وجه (الانتفاع) به لكن على وجه خاص بأن يستثنى منفعته أو يستأجره من المسلم إليه (و) ضمانه (منك) أيها المسلم (إن لم تقم بيمينه) لك بهلاكه منك أو من غيرك (و) قد (وضع) عندك (للقنوق) بأن حبسته حتى تشهد على المسلم إليه بالتسليم أو بآنيه برهن أو حبل وكذا إن تركه على وجه العارية (ونقص السلم) في هذا لا يخبر أي قوله ومنك الخ (وحلف) المسلم على هلاكه

تجلىت لكان أظهر في
المبراه وهذا حيث لم
تشهد بينة بتلقه منه
أرمن غيره كمال والام
ينقض لكان ان شهدت
بأنه من الغير فضمانه
من المسلم اليه وان شهدت
بأنه من المسلم فضمانه
منه (والا) فحلف بأن
نكحت (خير الآخر)
وهو المسلم اليه في نقض
السلم وبقائه وأخذ
قيمته (وان أسلمت
حيوانا أو عقارا) أي
عقدت السلم بذلك
قتل من المسلم أو من
أجنبي (فالسلم ثابت)
لأنه نقض (ويتبع) المسلم
اليه (الجاني) على
الحيوان أو العقار في
هذه وعلى العرض في
السابقة وهو ما للمسلم
عند عدم البينة وقد
وضع عنده للتوثق أو
العارية واما الأجنبي
حيث اعترف بالتلف أو
قامت عليه به يمينه فقوله
يتبع بالبناء للقاعل
وضميره يعود على المسلم
اليه (و) الشرط الثاني
من شروط السلم ما شتمل
على نقي خمسة أشياء
(أن لا يكون) أي رأس
المال والمسلم فيه
(طعامين) لا نحو من في
بر (ولا نقدين) لا ذهب
في فضة أو عكسه أو ذهب
في ذهب أو فضة في فضة
(ولا شيئا في أكثر منه)

والأخير ليس من كلام المدونة الذي ذكره المصنف بقوله وان أسلمت عرضا لمخ وانما هو تقييد للتونس
(قوله لانه يتوهم على تنبيه) أي لانه يتوهم على انه استأجر وادعى هلاكه (قوله لكان أظهر في المبراه) أي
وهو ان محل نقض السلم في الأخير اذا حلف المسلم على هلاكه (قوله وهذا) أي محل ضمان المسلم في الأخير
ونقض السلم ان حلف حيث لم تشهد المخ وهذا مذهبهم قول الشارح ان لم تقم بينة ولو جعله الشارح
مقهورا لكان أحسن على أنه سيأتي له ادراج هذا تحت قوله ويتبع الجاني فتأمل (قوله فضمانه من
المسلم اليه) أي فالسلم ثابت وضاع رأس المال على المسلم اليه وهذا اذا كان ذلك الأجنبي الذي شهدت
البينة بالافه غير مملوم وأما ان علم كان الضمان منه كما يأتي له في قوله ويتبع الجاني (قوله فضمانه منه)
أي فيعزم قيمته للمسلم اليه أو مثله (قوله وأخذ قيمته) أي ان كان مقوما أو مثله ان كان مثليا والحاصل
أن رأس المال اذا كان مما يغاب عليه وهلك بيد المسلم على وجه العارية أو التوثق فان قامت بينة على
أن أحدا أهلكه كان الضمان منه ولا ينقض السلم وان لم تقم بينة على هلاكه كان الضمان من المسلم
ونقض السلم ان حلف فان نكل خير المسلم اليه في نقضه وامضائه والرجوع بقيمة رأس المال أو مثله
على المسلم (قوله وان أسلمت حيوانا أو عقارا) أي فأقلت الحيوان أو أبق أو أهدم العقار بغير فعل أحد
أو بفعل أحد العاقلين أو غيرهما فالسلم ثابت لكن ان هدمه أو أفلته المسلم اليه فالأمر ظاهر وكذا اذا
هدم أو أبق بنفسه وان هدمه أو أفلته المسلم أو أجنبي رجع المسلم اليه عليه بقيمة كما قال المصنف
ويتبع الجاني (قوله في هذه) أي في هذه المسئلة وهي اسلام ما لا يغاب عليه من عقار أو حيوان والمراد
بالسابقة ما اذا أسلم عرضا يغاب عليه (قوله وهو) أي الجاني في المسئلة السابقة اما المسلم المخ (قوله عند
عدم البينة) أي وذلك عند عدم البينة بالافه له والحال انه قد وضع عنده للتوثق أو العارية وهذا
لا يظهر الا اذا نكل المسلم عن اليمين واختار المسلم اليه بقاء المسلم وأما اذا حلف وفسخ السلم فلا يعقل
رجوع المسلم اليه على المسلم الجاني ولو قال لشارح وجو ما للمسلم وذلك حيث اعترف أو قامت عليه بينة
بالتلف أو لم تقم عليه بينة به والحال انه قد وضع عنده للتوثق أو العارية كان أولى وحاصل ما في المقام أن
الحيوان أو العقار اذا نزل همل عند المسلم أو وديعه أو لانتفاع فانقلت الحيوان أو أهدم العقار
بنفسه فالضمان من المسلم اليه والسلم ثابت مثل مالو كان رأس المال عرضا فان هدم العقار أو أفلت
الحيوان بيمينه أجنبي أو أسلم فالضمان من الجاني والسلم ثابت وأما لو كان الحيوان أو العقار عند المسلم
للتوثق أو عارية ثم انه تلف من غير بينة على اتلاف أحده فضمانه من المسلم والسلم ثابت وليس كالعرض
في ان السلم ينتص ان حلف المسلم على هلاكه لا يمين هنا على المسلم لان الحيوان والعقار لا يغاب
عليه حتى انه يطالب باليمين لدفعه اخفائه وان قامت البينة على تلقه بيمينه أجنبي أو أقر بذلك
كان الضمان منه والسلم ثابت كالعرض وان قامت البينة على تلف المسلم له أو أقر بذلك فالضمان منه
والسلم ثابت وليس للعقار والحيوان حالة بخير فيهما المسلم اليه بين الفسخ والبقاء كالعرض كما أنه ليس
لها حالة يتعين فيها نقض السلم بخلاف العرض (قوله وأن لا يكونا طعامين) فلا يجوز أن تقول لا آخر
أسلمت أردب قمح في أردب قمح أو دول ولا يجوز أسلمت دينار في دينار فان وقع بلفظ القرض أو السلف
جاءوا علم ان الفلوس الجدد هنا كالعين ولا يجوز سلم بعضها في بعض وانما امتنع أن يكونا طعامين أو نقدين
لأدائه لربنا الفضل والنساء عند تحقق الزيادة أو لادائه لربنا النساء عند تنازل رأس المال للمسلم فيه فقوله
وأن لا يكونا طعامين ولا نقدين أي سواء تساوى رأس المال والمسلم فيه أو زاد أحدهما على الآخر وأما
قوله ولا في أكثر منه أو أبود هذا في غير الطعامين والنقدين اه بن ومذهبهم قوله ولا في أكثر منه وأجود
جواز سلم الشيء في مثله من غير النقدين والطعامين كقطار من السكتان أبيض في مثله كما يقول المصنف
والشيء في مثله عرض (قوله ولا شيئا) أي وأن لا يكون رأس المال شيئا أسلم في أكثر منه من جنسه (قوله
كتوب في ثوبين) أي وكسلم قطار كتما في قطارين وكأردب جبس في أردبين (قوله أو في أجود منه من
جنسه) كتوب رد في جسد وكقطار كتما أبيض في قطار من كتما أسود لان الأبيض

كتوب في ثوبين (أو في) (أجود) منه من جنسه لما فيه من سلف بزيادة (كالعكس) وهو سلم شيء في أقل منه أو أردأ أجود

لما فيه من ضمان يجعل واستثنى من قوله ولا شيء في أكثر منه الخ قوله (الا أن تختلف (١٧٥) المنفعة) في أفراد الجنس الواحد

أجود (قوله لما فيه من ضمان يجعل) أي من جهة ضمان يجعل فإذا أسلمت ثوبين في ثوب فكان المسلم إليه ضمن للمسلم ثوباً منهما للجل وأخذ الثوب الآخر في تطير ضمانه وإنما اعتبر برها هنا والغرض في بيع الأجل لأن تعدد العقد هنا لأضعفها (قوله الا أن تختلف المنفعة) اعلم أن المسئلة ذات أوجه أربعة لأن رأس المال والمسلم فيه إما أن يختلفا جنساً ومنفعة معاً ولا اشكال في الجواز كسلم العين في الطعام والطعام في الحيوان وإما أن يتفقاً معاً ولا اشكال في المنع الا أن يسلم الثمن في مثله فيكون قرصاً وإما أن يتعدا الجنس وتختلف المنفعة وهو المراد هنا وإما أن تتعدا المنفعة ويختلف الجنس كالبحال والبراذين من الخيل وفيه قولان فمن منع نظر إلى أن المقصود من الأعيان منافعتها ومن أجاز نظر إلى اختلاف الجنس وهو الأرجح كما يأتي في قول المصنف ولو تقاربت المنفعة اظهرين (قوله المتعددة) أي فسلاب من سلم الحمار السريع المشي في متعدد غير سريع أو العكس وأما سلم الواحد في الواحد فلا يجوز لقول المصنف أو أجود الا أن يختلفا بالصغير والكبير والأجازان جعل الصغير كما يأتي كذا في حش وعبق وقال بن تعبير المصنف بالاعرابية المفيد للتعدد تبع فيه لفظ المدونة وليس المراد اشتراط ذلك كما توهم بدليل أن المدونة عبرت أيضاً بالأفراد فقالت كاختلاف الحمار الفارة النجيب بالحمار الاعرابي فيجوز أه وفي المتبعية ويجوز أن يسلم حمار يراد للعمل في آخر يراد للركوب أه وذ كر بن قبل هذا الكلام أن الذي يفيد كلام اللغوي أنه لا يشترط اختلاف العدد الا مع ضعف اختلاف المنفعة أما إذا قوى اختلاف المنفعة فيجوز السلم ولو اتحد العدد وقبله ابن عرفة وابن غازي في تكميل التقييد واختاره شيخنا قائلًا إن هذا هو الذي يقتضيه قولهم إن اختلاف المنافع بصير الجنس كالجنسين وما قيل هنا يقال فيما يأتي بعد (قوله وهي الضعيفة السير) أشار إلى أن المراد بالاعرابية ضعيفة السير سواء كانت منسوبة للأعراب أي سكان البادية أو كانت مصرية لا خصوص المنسوبة للأعراب والا لاقتضى أنه لا يجوز سلم حمار سريع السير في متعدد من المصرة بضعف غير سريع كحمار الجباسة والترابن وليس كذلك بل هو جائز على المعتمد إذا مدار على الاختلاف في المنفعة (قوله سابق الخيل) أي وهو الذي يسبق غيره في حال الرماحة به واعلم أن الخيل إما أعرابية وهي ما كان أبوها من الخيل وإما أعجمية وهي البرذونة وهي ما كان أبوها من الخيل وأما من البقر والعربية قسمان منها ما كان منخذاً للرماحة والجرى وحسنها بكثرة سبقها لغيرها ومنها ما هو غير منخذاً للرماحة بل للهملجة أي للمشي درجا كالرهبان وحسنها بسرعة مشيها وكثرة درجها وأما الأعجمية فهي ما اتخذ للعمل وهي تارة تكون كثيرة الهملجة والدرج وتارة لا تكون كذلك أي لا درج ولا جرى فيها فالهملجة تنصف بها كل من الأعرابية والبرذون إذا علمت هذا فيجوز سلم أحد النوعين الأعرابين في الآخر الواحد في اثنين أو في واحد على ما هو ويجوز سلم كل واحد من النوعين في النوع الثالث الذي هو البرذون الواحد في اثنين وعكسه ويجوز سلم النوع الأول من الأعرابية وهي التي سبقها كثير في فرسين أعرابين من نوعها ليس سبقهما كثيراً وأما النوع الثاني وهو الذي لا سبق له بل له درج فلا يجوز سلم الواحد في اثنين من نوعه إذا علمت هذا فقول المصنف وسابق الخيل أي يجوز سلمه في نوعه الواحد في اثنين وقوله لا هملاج الهملجة سرعة السير أي السردر جافاً الهملاج هو الزهوان أي لا يجوز سلمه في نوعه الواحد في اثنين إلا أن ينضم للهملجة برذونة فيجوز ذلك كالبرذون المنصف بالهملجة فيجوز أن يسلم في اثنين عربيين اتصفا بالهملجة بل ويجوز أيضاً سلم البرذون الهملاج في برذونين حالبيين عن الهملجة كما هو المتبادر من كلام ابن حبيب أه تقرير شيخنا العدوي (قوله أي مع المشي) أي عنده سرعة درج في المشي من غير رماحة وقوله منها حال أي حال كونه من الخيل (قوله مما ليس له السرعة) أي والحال أن فيه هملجة (قوله ولا يلزم منها) أي من الهملجة (قوله أن يكون سابقاً) أي لغيره في الرماحة لما علمت أن الهملاج لا رماحة عند (قوله أبواه أعجميان) لعل المراد أن أبواه منشؤهما بلاد العجم أي أن أبواه منسوبان لبلاد العجم بحسب الأصل والأفالبرذون ما تولد من الخيل والبقر فدره شيئاً (قوله وجعل كثير الحمل) أي أنه يجوز أن يسلم الحمل إذا كان يحمل كثيراً في واحد أو اثنين معدلين لا يحمل لكن حملهما

فيصير كالجنس فيسلم البعض منه في أكثر أو أجود (كفاره الجمر) جمع حمار أي سريع السير منها (في) الجمر (الاعرابية) المتعددة وهي الضعيفة السير (و) كسلم الواحد من (سابق الخيل) في أكثر منه غير سابق وعكسه (لا) فرس (هملاج) أي سريع المشي منها إذا لا تصيره سرعة مشيه مغاير الأبناء جنسه حتى يجوز سلم الواحد منها في أكثر مما ليس له السرعة ولا يلزم منها أن يكون سابقاً (الا) أن يكون هذا الهملاج (كبرذون) بكسر الباء الموحدة وفتح الذال المعجمة وهو الفرس الذي أبواه أعجميان وهو العريض الخلق العليظ لا سبق له بل يراد لما يراد له البعال من الحمل والسير فيسلم الهملاج منها في أكثر من غيره أي من الهملجة التي لم تنصف بها اثنين الصفتين بل بسرعة السير خاصة (و) كسلم (جمل) أراد به ما شمل الذكر والأنثى (كثير الحمل) في أكثر مما ليس كذلك لتباين المنفعة بذلك (وصحيح) تبين المنفعة في الأبل

بما تقدم (و بسبقه) في السير أي كل من الوصفين كاف والمقصود بالتصحيح الثاني إذا كلام في الأول

(وبقوة البقرة) على العمل والتأني فيه لورحدة لا لتأنيث فلذا قال اذا كانت البقرة ذكرا بل (ولو أنشئ وكثرة لبن الشاة) وكذا الجواميس والبقرة على الأوجه (وظاهرها عموم (١٧٦) الضأن) لدخولها في الشاة في قولها الاشارة غزيرة اللبن موصوفة بالكرم فلا بأس

ان تسلم في حوائش الغنم (وصحح خلافه) لان الضأن مفصولة بالصوف لا اللبن (و) (ك) صغيرين اي وكسلم صغيرين من كل الاجناس فيجوز (في كبير وعكسه) من جنسهما (او صغير في كبير وعكسه ان لم يؤد) ما ذكر بعد الكاف (الى المزابنة) بأن يطول الاجل المضروب الى ان يصير فيه الصغير كبيرا او يلد فيه الكبير صغيرا لادائه في الاول الى ضمان يجعل في الثاني وهو العكس فيهما للجباله فسكانه قال له خذ هذين الكبيرين او هذا الكبير في صغيرين او صغير يتخرج منه بخدملة كذا ولا يدري يخرج منه شي اولاً وتوالت على خلافه) اي خلاف جواز سلم صغير في كبير وعكسه وان لم يؤد الى المزابنة واما صغيران في كبير وعكسه فجائز بشرطه ولم تتأول على خلافه (كالا آدي والغنم) فلا يسلم صغير كل في كبيرة ولا عكسه اشهد عدد كل او اختلف لعدم اعتبار اختلافهما بالصغر والكبر وقال الباجي القياس عندي ان صغير الرقيق جنس مخاف

قليل وقوله وبسببه أي يجوز سلم المعدل سبق كالمعدلين في المعدل سبق من جنسه الذي هو أقل سبباً وأما سلم المعدل ليعمل في المعدل لركوب والسق والعكس فهو جائز بالاولى وقوله وصحح وسببه أشار به لاختيار ابن عبد السلام باعتبار السابق واعلم ان الابل صنفان صنف يراد بالعمل وصنف يراد للركوب لا العمل وكل صنف منهما صنفان جيد وودي فيجوز ان يسلم ما يراد بالعمل فيما يراد للركوب والسير عليه جيد أحدهما في جيد الآخر وفي رديته والردى في الجيد وكذلك في الردى ما تنفق العدد أو اختلف وأما اذا كان كل من رأس المال والمسلم فيه مما يراد بالعمل أو الركب فلا يجوز ان يسلم الجيد في الردى ولا عكسه ويجوز ان يسلم جيد في رديته فأكثر وعكسه ولا يجوز ان يسلم واحداً في واحد تقدم الجيد أو الردى لأنه سلف جرت عا ان تقدم الردى وضمنان يجعل ان تقدم الجيد انظر بن (قوله وبقرة البقرة) أي فيجوز ان يسلم ثوراً قويا على العمل في اثنين ضعيفين لا قوة لهما مثله على العمل وهذا عطف على المعنى أي الا أن تختلف المنفعة بالفراحة وبقرة البقرة (قوله ولو أنشئ) رد على من قال ان المستغنى من الاتشئ اللبن لا القوة وحينئذ فلا يجوز سلم واحدة في اثنين أقل قوة منها (قوله وكثرة لبن الشاة) أي فيجوز سلم شاة كثيرة اللبن في اثنين ليس فيهما كثرة لبن وكذا يقال في الجاموس والبقرة فظهر ان البقرة يعتبر في اختلاف منافعتها امران خلافاً لظاهر المصنف (قوله وظاهرها عموم الضأن) أي عموم الشاة للضأن لان قولها الاشارة غزيرة اللبن يقتضي أن المصدر هي غزارة اللبن ولا فرق بين معز وضأن ونص المدونة ولا يجوز ان يسلم ضأن الغنم في معزها ولا العكس الاشارة غزيرة اللبن موصوفة بالكرم فلا بأس أن تسلم في حوائش الغنم فشمول لفظ شاة للضأن انما هو من جهة العلة وهي غزارة اللبن لان تعليق الحكم بشتى يؤذن بعناية مأمنة الاشتقاق والافظة شاة لا عموم فيه بل مطلق وحينئذ فمراد المصنف بالعموم العموم القوي وهو الشمول لا الاصطلاح وهو استغراق اللفظ الصالح له من غير حصر وذلك لان العموم الاصطلاحي من موارد الالفاظ العامة وشاة ليس منها ما شمول اللفظ لشي آخر فمقتطوفها العلة كما هنا فان شمول الشاة للضأن انما هو من جهة العلة كما قلنا (قوله وصحح خلافه) أي صحح ابن الحاجب خلاف ظاهرها من عموم الشاة للضأن فلا يجوز سلم النعجة في حوائش الغنم ولو كان لبنها عزيراً بخلاف المعزة الغزيرة اللبن فانه يجوز سلمها في حوائش الغنم وذلك لان اللبن في الضأن كالتابع لمنفعة الصوف ولان لبنها غالباً اقل من لبن المعز واما المعز فممنفعة شعرها يسيرة ولبنها كثير فهو المقصود منها قال ثلقاني وما صححه ابن الحاجب هو المذهب وكتب بعضهم ان قول المصنف وظاهرها الخ هو المعتمد وان قوله وصحح ضعيف لأنه شين غداً (قوله من كل الاجناس) أي الا ما يخرج منه بعد من الآدي والغنم (قوله فيجوز) أي لان اختلاف المنفعة بينهما كالحنسين فصار مباينة خالية عن السلف بزيادة والضمان يجعل (قوله ان لم يؤد ما ذكر بعد الكاف) اشار الشارح بهذا الى ان الشرط المذكور راجع للاربعة صور قبله التي بعد السكاف المتفق عليه منها وهما الاوليان والمختلف فيهما منها وهما الاخيرتان لانه راجع للاخيرتين فقط (قوله ان لم يؤد الى المزابنة) أي فان أدى لها منع وقوله بأن يطول الخ) تصوير للتأدية للمزابنة وفيه اشارة الى ان المراد هنا بالمزابنة الضمان يجعل في الاول والجهالة في الثاني وليس المراد بهما معناه المتقدم وهي بيع مجهول بعجهول أو معلوم من جنسه وان كان عكس أن تكون هنامن الاول أعني بيع مجهول بعجهول نظر الجهل انتفاع المسلم والمسلم اليه برأس المال والمسلم فيه (قوله الى ضمان يجعل) لان المسلم كانه قال للمسلم اليه اضمن لي هذا لاجل كذا فان مات في ذمتك وان سلم عاد الى وكانت منفعة لك في ضمانك (قوله فسكانه قال له خذ هذين الكبيرين) الاولى حذفه والاقتصار على ما بعده اذ ليس في صورة مما سبق يسلم فيها كبيران لافي صغير ولا في كبير تأمل (قوله وتوالت على خلافه) راجع لمسئلة الانفراد أي سلم صغير في كبير وعكسه فهي التي فيها الخلاف فظاها المدونة بجواز وعليه جلهما ان لبانة وابن محرز

لكبيره لا خلاف في المنافع ابن عبد السلام وهو الصحيح عندي انتهى قال ابن عرفة وحدا الكبير في الرقيق ان فرقنا بين صغيره وغيرهما وكبيره بلوع سن التكسب بالعمل والتجبر وهو عندي بلوع خمس عشرة سنة أو الاحتمال انتهى ثم عطف على كفارة قوله (وكجدع طويل عليه

(في جذع أو جذوع) (غيره) فصار رقتي فيجوز وظاهر أنه لا بد من الوسعة من ولا يكتفى (١٧٧) أحدهما خلافا لابن الحاجب

واعتبرت هذه المسئلة
بأن الكبير قد يصنع
منه صغارا فيؤدي إلى
سلم الشئ فيما يخرج
منه وهو مزبنة
وأجيب بأن المراد
بالجذع الخلق لا المنجور
المنعوت فإنه يسمى جائزة
لأنه عاقل الكبير لا يخرج
منه جذوع بل جوائز
وبأن الكلام في كبير
لا يخرج منه الصغير
الافساد لا يفصده
العقلاء وبأن المراد
بالكبير ما ليس من نوع
الصغير كغسل في صنوبر
وهذا الأخير مبني على
أن الخشب أجناس وهو
الراجح (وكيف فاطم)
جيد الجوهرية فيجوز
(في سبعة دونه) فيهما
معالي أحدهما فقط
خلافا لما يوهمه المصنف
(و كالجنتين ولو تقاربت
(المنفعة) بينهما يجوز سلم
أحدهما في الآخر
(كرفيق) ثياب (القطن
(رفيق) ثياب (الكتان)
فأولى غليظهما أو غليظ
أحدهما في رفيق
الآخر (لاجل) مثلا
أي أو عباد أو ثوب (في
جلين) أي في منعسدد
(مثله) بالجر صفة
الجلين (عجل) أحدهما
وآخر الآخر لا جمل
السلم فلا يجوز على
المشهور لأن المؤجل هو

وغيرهما واختاره الباجي وقال ابن الحاجب أنه الأصح وتأول أبو محمد المدونة على عدم الجواز وأما سلم صغيرين
في كبير وهكسه فهو جائز اتفاقا بشرطه وهو عدم طول الأجل جدا بحيث يؤدي للمزبنة والتأويل
الثاني ضعيف والمعتمد الأول كما قال شيخنا العدوي (قوله في جذع أو جذوع) أي فالمسلم فيه لا يشترط
فيه التعدد ومثل ما للشارح نخس وشب قال شيخنا العدوي وظاهر المدونة أنه لا بد من تعدده والواجب
الرجوع له لكن قد علمت مما مر عند قاره الحجر أن المسئلة ذات طريقتين وهما هل يشترط تعدد المسلم فيه
إذا سلم بعض أفراد الجنس المختلفة المنفعة في بعض أو لا يشترط التعدد والشارح قدم شيئا فيما تقدم على
اشتراط التعدد ومشي هنا على عدم اشتراطه (قوله في غيره) أي من جنسه والأفلا يشترط طول ولا غلط
وهذا على أن الخشب أجناس وهو الراجح (قوله خلافا لابن الحاجب حيث اكتفى بالغلط والحاصل أن ابن
الحاجب يقول أن وجد أمعا جاز وأن وجد الطول فقط منع وأن وجد الغلط فقط جاز فالمدار في الجواز
عنده على الغلط والمعتمد كلام ابن الحاجب والفرق بين الغلط والطول أن الغلط لا يتأني معه إخراج
جذوع من الجذع إلا عسفة بخلاف الطول فقط فإنه يمكن ذلك معه بسهولة كقطعه قطعاً وعدوي (قوله
واعتبرت هذه المسئلة بأن الكبير) أي وهو الطويل العليظ المسلم (قوله وأجيب الخ) حاصله أن مراد
المصنف بالعبر المسلم فيه جذوع معبرة لا طوي بل العليظ في وصفه وإنما تكون جذوعاً إذا كانت خلفة
ليس فيها نجس ولا تحت ولا كانت جوائز لا جذوعاً فعلى هذا إذا كان المسلم فيه جوائز منع السلم (قوله ما ليس
من نوع الصغير الخ) فيه شيء لا به إذا كان الخشب أنواعاً فلا يشترط الكبير ولا الصغير وقد تقدم أول الكلام
اعتبار ذلك (قوله وهو الراجح) مقابله أن الخشب كله جنس فلا يجوز سلم بعضه في بعض ما لم تختلف
منفعته كاللواح والأبواب والجوائز للسقف وهذا القول هو ظاهر المصنف كالمدرسة (قوله دونه) أي
دونه في القطع والجوهرية معا وإنما جاز لتباينهما ليس (قوله لا في أحدهما) أي لا أن كان السيفان
دونه في القطع فقط أو في الجوهرية فقط فلا يجوز لعدم التباين استويا معه في القطع والجوهرية منع
اتفاقاً لأنه سلم الشئ في أكثر منه من جنسه وظاهر قوله في سيفين منع سلم سيف قاطع جيد الجوهرية في سيف
واحد دونه فيهما وهو أحد قولين كما تقدم في قاره الحجر (قوله وكالجنتين) ليس في كلامه ما يعطف هذا
عليه إلا قوله كفارة الحجر لكن بعده أن قوله كفارة الحجر مثال للجنس الواحد الذي اختلفت فيه المنفعة
ولا يصح اندراج هذا فيه فلو حذفت المصنف الواو من هنا واقصر على الكاف كان أولى قال ابن عاشر
وهذه المسئلة والتي بعدهما فحتمان بين نظائر من غط واحد اه بن وقال شيخنا يصح عطف قوله
وكالجنتين على معنى قوله إلا أن تختلف المنفعة وكما قال الجنس الواحد لا يسلم بعضه في بعض إلا أن
تختلف المنفعة والجنسان يسلم أحدهما في الآخر ولو تقاربت المنفعة (قوله ولو تقاربت المنفعة) أي
بجلاف متحد الجنس فلا بد فيه من اختلاف المنفعة كما مر كسلم غليظ ثياب كتان في رفيقها ورفيق
غزل في غليظه وعكسه وأما سلم غليظ ثياب كتان في غليظ مثلهما أو رفيقها في مثله فليس لعدم اختلاف
المنفعة (قوله فأولى الخ) وجه الأولوية اختلافهما بالمنفعة اختلافاً قوياً زيادة على اختلاف الجنبية
(قوله مثله) أي في الصفة أعنى السبق والقوة على الجمل (قوله صفة جلين) أي لأن مثل لا تعرف
بالإضافة لتوعلها في الإبهام فهي نكرة كوصفها ورشدة إبهامها وتوعلها فيه منع تثنيها بدليل الزيدان
أو الزيدون مثل عمرو (قوله فلا يجوز على المشهور) مقابله جواز ذلك في المواق ما يفيد أن القول
بالجواز هو المعتمد لأنه رواية ابن القاسم عن مالك وذكر أن المقابل له القول بالكراهة فقط لا بالمنع كما هو
ظاهر المصنف ونص ابن عرفة عن المازري وفي جمل في جلين مثله أحدهما نقد والآخر مؤجل روايتان
بالجواز والكراهة فبالأولى أخذ ابن القاسم والثانية أخذ ابن عبد الحكم وسحنون اه قال بن وقد حمل
بعضهم الكراهة المروية عن مالك على المنع ورجعه عبد الحق وأبو اسحق التونسي وحينئذ فلا
اعتراض على المصنف (قوله وأولى إذا جلا معاً) وجه الأولوية أنه سواء تعلق العرض بهذا أو بهذا فقد
تحقق السلف مع النفع بخلاف مسئلة المصنف فإنه لا يتحقق السلف إلا بالنظر لجهة واحدة (قوله فإن كانا

في كتابه المسمى بـ (البيان) في بيان ما لا يملك من الجمل والاعمال (والمطير علم) منعه شريعة في علم الواحد في الواحد في
 لا كونه العلم وليس كمنه (١٧٨) فانه الجمل والبقرة في غيره المشروط فيها التعداد كما مر (لا) تختلف المنفعة (بالبيض) اي

بشره فلا علم بحاجة
 يروض في غيرها (و) لا
 (الذ كورة) والافونة في
 غير آدمي بل (ولو آدميا)
 على الصحيح والاشهر
 لكن اكثر المتأخرين
 على اختلافه بهما
 لا اختلاف خدمة التوهمين
 فخدمة الذ كره خارج
 البيت والاسفار وشبهه
 وخدمة الاناث داخل
 البيت كالعجن والخدم
 والطبخ وشبهها ولا اختلاف
 اغراض الناس فانه
 التثاني وهو ظاهر (و)
 لا تختلف الجوارى بسبب
 (عزل وطبخ) لسهولة لهما
 والواو بمعنى او (ان لم
 يبلغ كل منهما) النهاية
 بان تفوت نظائرها في
 وزاد السواق وان يكون
 العزل هو المقصود منها
 ومثله تراء وما ذكره
 المصنف مسلم في العزل
 واما الطبخ فالمعتمدا
 ناقلا مطلقا لانه صناعة
 معسرة تبلغ النهاية اولا
 (و) لا يصنف الرقيق
 بجمعه (حساب وكتابة)
 فلا يسم حاسب في اكثر
 منه ولا كاتب كذلك
 لانه علم لصناعة وينبغي
 تقيدهما بما اذا لم يبلغا
 النهاية والمعتمدا هما
 لا ينفلان ولو اجتمعا

مع الخ) هذه هي قول المصنف مثله وقوله أجود أي من الجمل المسلم واعلم أن ذلك المقهور فيه تفصيل
 وحاصله أنه إذا دفع جلا أدنى في اثنين أجود منه جلا ذلك جلا أو أجل أحدهما وكذا لو دفع جلا أجود
 في اثنين رديين فهذه صورة سنة حكمها الجواز وقد ذكرها الشارح وأما لو دفع جلا في جملين أحدهما
 أعلى من رأس المال والثاني أدنى منه فإن هبلا معا أو هبل الأعلى فأجزوا أن أجلا معا أو هبل الأدنى
 فامنع وان دفع جلا في جملين أحدهما مساو لهبل المدفوع رأس مال والاخر أعلى منه فأجزوا أن هبلا
 أو هبل المساوي وان أجلا أو أجل المساوي وهبل الأعلى فامنع لانه لما أجل المساوي سار العرض
 ملتفتا له فهو سائر فاعوان دفع جلا في جملين أحدهما أدنى والثاني مساو جازان هبلا أو هبل
 المساوي وأخر الأدنى وان أجلا أو أجل المساوي وهبل الأدنى فامنع فالصور أحدي وهشرون صورة
 منطوقا ومما وهذا التفصيل نقله ابن هرقية عن اللخمي ومقتضى كلام التوضيح أنه لا مفهوم لقول
 المصنف مثله بل المنع مطلقا إذا أجل أحدهما أو أجلا معا ونحوه قول ح لا مفهوم لقوله مثله وأما
 هو نبيه بالاختلاف على الأشد (قوله سنة شريعة) أي كالصيد به وتوصيل الكتب واحتراز بالشريعة
 من غيرها أي كتعليمه الكلاهد الصباح فانه لا يوجب جواز السلم في متعدد غير معلم (قوله فيسلم
 الواحد) أي المعلم في الواحد أو في الاكثر غير المعلم أي إذا كان من نوعه وأولى إذا كان من غير نوعه وأما
 سلم واحد لا تعليم في أكثر منه من غير صنعة بالانعام فيجوز بناء على ما نقله ابن رشد في المقدمات من أن
 الطير أجناس لا على سماع عيسى من ابن القاسم وهو المعتمد أن الطير جنس وحينئذ فلا يسلم بهضه
 في بعض الأجزاء اختلقت منسقة بالتعليم (قوله وليس كمنه) فانه الجواز (أي لان قوة الاختلاف
 بالتعليم كقوة الاختلاف بالصغر والكبر في غير الأدي ثم ما ذكره من اشتراط التعداد في فاره الجمل وقد
 علمت أنه أحد قولين والمعتمد عدم اشتراط التعداد فيها كما مر (قوله في غيرها) أي في اثنين غير يروض
 لعدم الاختلاف في المنفعة وأما في واحدة غير يروض فجائز لانه قرض (قوله ولا الذ كورة الخ) أي ولا
 تختلف المنفعة في الحيوان مطلقا سواء كان طيرا أو غيره بالذ كورة والافونة فليس هذا راجعا للطير فقط
 بل دليل قوله ولو آدميا فلا تسلم الدجاجة في ديكين ولا عكسه ولا الذ كره من الأدي في اثنين وعكسه لان
 هذا سلف برتقا ولا الدجاجة في الديك والافونة من الأدي في الذ كره منه لا يسلم الأجود في الأردا وأما
 سلم الذ كره في الذ كره من الأدي أو من الطير أو غيرهما والافونة في الأدي فهو جائز لانه قرض (قوله
 ولا اختلاف أغراض الناس) أي فيهما (قوله ان لم يبلغ النهاية) أي فان بلغتهما جاز سلمها في غير بالعة
 أهم من كونها لا تعزل ولا تطبخ أو تعزل أو تطبخ ولكنها غير بالعة النهاية في ذلك كما عبق (قوله
 وما ذكره المصنف) أي من أن الجوارى لا تختلف بالعزل والطبخ ان لم يبلغ النهاية (قوله فلا يسلم حاسب
 في أكثر منه) أي لا معرفة له بالحساب (قوله ولا كاتب كذلك) أي في أكثر منه لا معرفة له بالكتابة قال
 اللخمي في التبصرة العبيد عند مالك جنس واحد وان اختلفت قبائلهم فالبربري والنوبي والعسقي
 وغيرهم سواء لا يسلم أحدهم في الآخر إلا أن الصنعة تفرقهم فتصيرهم أجناسا إذا كانتا جارين مختلفين
 التجارة كزروع طار أو صانعين مختلفين الصنعة كخباز وخباط ويسلم الصانع في التاجر لا أحدهما في
 واحد يراد الجرد الخدمة ويسلم أحدهما في عدد يراد منه الخدمة (قوله لانه علم لصناعة) أي والذي
 ينقل الرقيق عن جنسه انما هو الصنعة كما علم من كلام اللخمي المتقدم (قوله والمعتمد أنهما لا ينفلان
 ولو اجتمعا) أي كما هو قول ابن القاسم خلافا لابي بن سعيد القائل بنقلهما إذا اجتمعا وقوله ولو اجتمعا
 أي ما لم يبلغ النهاية ولو في أحد هما ولا ينفلا (قوله بخلاف الخياطة والبناء) الظاهر أنه إذا كان أحدهما
 يبنى البناء لم يبر والآخر دونه أن ذلك بمثابة جنسين وكذا يقال في الخياطة والتجارة اه شيخنا
 عدوى (قوله والنجارة) بالنون ويصح قراءته أيضا بالناء (قوله أو غيرهما) أي كالقرض والسلف أو

وكذا القراء بخلاف الخياطة والبناء والنجارة ومحوها فاهامقالة (والشئ) طعاما أو نقدا أو عرضا أو حيوانا
 إذا سلم (في مثله) سنة وقدرا (قرض) سواء وقع بلفظ البيع أو السلم أو غيرهما في العرض والحيوان وحينئذ إذا قصد نفع المقرض جاز

والا فلا وأما الطعام والنفقة فلا يكون قرضا الا اذا وقع بلفظ القرض فان وقع بلفظ البيع أو السلم أو أطلق فانه يمتنع (د) الشرط الثالث (أن يؤجل) أي السلم بمعنى المسلم فيه (معلوم) أي بأجل معلوم المتعاقدين ولو حكما (١٧٩) كمن لم يحدد بوقت القبض والافساح

وأشار لاقل الاجل بقوله (زائد على نصف شهر) ظاهره ان نصف الشهر لا يكفي وليس كذلك فالوجه أن يقول أقله نصف شهر ولاحد لاكثره الا ما لا يجوز والبيع اليه وأشترط بقوله (كأن يبروز) الى أن الايام المعلومه كالمقصود وهو أول يوم من السنة القبطية فهو مناه اليوم وفي سابعه ولادة عيسى عليه السلام (والخصاد والدراس) بفتح أولهما وكسر (وقدوم الحاج) والصيف والشتاء (واعتبر) في الخصاد وما معه (مبقات معظمه) وسواء وجدت الأفعال أو عذمت فالمراد وجود الوقت الذي يعمل فيه الوقوع ثم استثنى من قوله زائد الخ قوله (الا) أن يشترط (أن يقبض) المسلم فيه (بلد) غير بلده العقد على مسافة (كم يومين) فأكثر فهاها فقط ولا يشترط نصف شهر بخلاف ما إذا كانت أقل من اليومين ويشترط أيضا أن يخرج بالفعل كما أشار بقوله (ان خرج) العاقله الشامل لهما (حيثما) أي حين العقد بانفسهما أو بوكيلهما ولا بد من اشتراط الخروج ونهجهيل قبض رأس

الاطلاق وقوله في العرض أي بالنسبة للعرض والحيوان (قوله والا فلا) أي والا بان قصد تنفع المقرض أو نفسه ما عاف لا يجوز (قوله الا اذا وقع بلفظ القرض) أي أو السلم (قوله فان وقع بلفظ البيع) الخ) كما يعلم هذا الدينار بدينار لشهر أو بدينار القمح بأردب القمح لشهر أو أسلمك هذا الدينار في دينار لشهر أو أسلمك هذا الأرنب في أردب مثله لشهر (قوله أو أطلق) كخذه هذا الدينار في دينار آخذ منك بعد شهر أو خذه هذا الأرنب القمح وآخذ منك بعد شهر أردبا قال شيخنا ويعمل بالقرائن عند الإطلاق فإذا لم يسموا شيئا وتعرف أنه إذا دفع دراهم في مثلهما يكون قرضا كان ذلك جائزا لا ممنوعا (قوله وأن يؤجل) أي لأجل أن يسلم من يبيع ما ليس عند الانسان المنهي عنه بخلاف ما إذا ضرب الأجل فان الغالب تحصيل المسلم فيه في ذلك الأجل فلم يكن من يبيع الانسان ما ليس عنده إذا كان انما يبيع ما هو عنده عند الأجل واشترط في الأجل أن يكون معلوما ليقلم منه الوقت الذي يقع فيه قضاء المسلم فيه والأجل المجهول لا يقيد للفرور وانما أحد أقل الأجل بخمسة عشر يوما لانها مظنة اختلاف الاسواق غالباً واختلافها مظنة لحصول المسلم فيه فكانه هذه (قوله كمن لم يحدد بوقت القبض) أي فلا يحتاج لضرب الأجل وذلك كارباب المزارع وأرباب الالبان وأرباب الثمار فان مادة الأول القبض عند حصاد الزرع وعادة من بعدهم الوفاء بدفع ما عليهم زمن الربيع وزمن جد الثمار (قوله وليس كذلك) بل الخمسة عشر كافية في الأجل (قوله الا ما لا يجوز البيع اليه) أي كمدة التهمير فتأجيل الثمن أو الثمن اليها مفسد للعقد وأما ما أجله عشرون سنة ونحوها فمذكور ولا يفسد البيع (قوله كالنبروز والخصاد الخ) أي والحال أن الباقي من حين العقد لذلك خمسة عشر يوما فلا بد من ذلك الا ما يستثنى (قوله الى أن الايام المعلومه) أي المتعاقدين كالمقصود فالأول كخذه هذا الدينار سلما على أردب قمح الى النير وزاوي عاشوراء أو لم يبدأ الطر أو بعد الاضحية أو لولد النبي صلى الله عليه وسلم والحال انما يعلم ان النبروز أول يوم من شهر ثوث وان عاشوراء عاشور يوم من شهر المحرم وان مولد النبي ثاني عشر ربيع الأول وهكذا والثاني كخذه هذا الدينار سلما في أردب قمح الى أول شهر رجب أو آخذ منك بعد عشرين يوما (قوله والخصاد الخ) أشار بهذا الى أن التأجيل بالفعل الذي يفعل في الايام المعتادة كالتأجيل بها (قوله والصيف والشتاء) أي ولو لم يعرفاه الا بشدة الحر أو البرد لا بالحساب (قوله واعتبر في الخصاد وما معه) أي من الدراس وقدوم الحاج وقوله مبقات معظمه أي الوقت الذي يحصل فيه غالب ما ذكر وهو وسط الوقت المعد لذلك وقوله وسواء وجدت الأفعال أي الخصاد والدراس في بلد العقد أو لم توجد فيها (قوله الا أن يشترط الخ) أشار بهذا الى أن محل اشتراط التأجيل بالخمسة عشر يوما إذا كان قبض المسلم فيه ببلد عقده لانها مظنة اختلاف الاسواق في البلد الواحد أو ما إذا كان قبضه في غير بلد عقده فالمشترط أن يكون أقل المسافة السكائنة بين البلدين يومين لانها مظنة اختلاف الاسواق في البلدين وان لم يختلف بالفعل قال في معين الحكام اذا اشترط القبض بغير البلد الذي وقع فيه السلم ولم يضرب أجل ولم يكن للمسلم فيه وقت لا يوجد الا فيه جاز ذلك وكانت المسافة التي بين البلدين كالأجل ويجبر المسلم اليه على الخروج بفور العقد أو التوكيل على الوفاء فاذا وصل الى البلد جبر على القضاء هذا هو المشهور اراه ثم ان الاكتفاء بمسافة كيومين مقيد بقيود أربعة أشار المصنف لبعضها وأشار الشارح لبعضها (قوله بخلاف ما إذا كانت أقل من اليومين) أي فانه لا يكفي ولو اختلف السوق بالفعل فلا بد من التأجيل بنصف شهر فأكثر لان البلدين حينئذ كالبلد الواحد خلافا لما جروى حيث قال يكفي ولو نصف يوم اذا اختلفت الاسعار (قوله ولا بد من اشتراط الخروج) أي حين العقد والخروج بالفعل من غير اشتراطه لا يكفي كما أن اشتراطه من غير خروج بالفعل لا يكفي فالشرط مجموع الامرين من اشتراط الخروج والخروج بالفعل كما يفيد ما بين عرفة (قوله بالجلس) أي أو قربه كما مر أول الباب (قوله راجع لقوله كيومين) أي انه من نبطيه قال ابن رقيه نظرا لا به يقتضي تحديد المسافة بالبر تارة وبالبحر أخرى مع أنها انما

المال بالجلس وأن يكون السفر في اليومين (بر أو) بحر (غير ربيع) كالمحدرين احترازاً من السفر بالربيع كالمقامين فلا يجوز لعدم الانضباط لجواز قطع المسافة الكثيرة في ساعة فيؤدي الى السلم الحال فقوله ببر الخ راجع لقوله كيومين فلو قدمه على قوله ان خرج كان

الحسن والحاصل أن الشرط خمسة في اختلاف منها شرط وجوب ضرب الأجل (والأشهر) إذا تضمنت إجمالا لم تحسب (بالأهلة) أن وقع العقد في أولها كان وقع في أثناء شهر من ثلاثة مثلاً حسب الثاني والثالث بالهلال (وتسمى) الشهر الأول (المنكسر) ثلاثين يوماً (من الرابع) وإن كان تسعة وعشرين هلالاً (١٨٠) (و) أن أجل (الربيع) مثلاً (باله) أي بأول جزء منه وهو أول ليلة منه

تقدر بالبر فقط فالصواب أنه متعلق بقوله أن خرج أي أن خرج في الحال فالواجب أن يكون السير في البر أو في البحر غير ربيع والآن لا بد من ضرب الأجل (تنبيه) لو حصل مائق عن الخروج ورجى انكشافه انتظره والآخر المسلم في البقاء والفسخ قاله البدر القرافي وأما لو ترك الخروج من غير مائق ففسد العقد فإن سافر ووصل قبل مضي اليومين فإن كان السفر برب أو بغير ربيع كان صحيحاً ولكن لا يمكن من القبض حتى مضي اليومين وإن كان السفر برب كان فاسداً (قوله والحاصل أن الشرط) أي المعتبرة في عدم التأجيل بنصف شهر (قوله خمسة) الأول اشتراط قبضه بمجرد الوصول للبلد الثانية وإليه أشار المصنف بقوله إلا أن يقبض الخ إلا أن يشترط قبضه بمجرد الوصول للبلد إذا اشترط قبضه فوراً لا قبضه بالفعل الثاني أن تكون البلد الثانية على مسافة يومين من بلد العقد وإن لم يلفظ بمسافتها الثالث أن يشترط في العقد الخروج فوراً أو أن يخرج بالفعل أما بقية هـ ما أو بوجهها الرابع تعجيل رأس المال في الخامس أو قبله الخامس أن يكون السفر في يومين برب أو بغير ربيع والحاصل أن المسلم لا بد أن يؤجل بأجل معلوم أقله نصف شهر إلا إذا اشترط قبضه بمجرد الوصول لبلد غير بلد العقد وكانت على مسافة يومين من بلد العقد واشترط حين العقد خروج هـ ما أو بوجهها أو بوجهها أو بوجهها بالفعل وعجل رأس المال في الخامس العقد أو قبله وكان السفر في البر أو بغير ربيع فإذا وجدت هذه الشروط فلا يشترط التأجيل بنصف شهر اهـ (قوله والأشهر) أي وكذلك الشهر والشهران فتجعل ال في الأشهر الخمس (قوله وإن كان) أي ذلك الأول (قوله أي بأول جزء منه) أي بأول جزء منه أي بأول جزء الليلة الأولى وعلى هذا اقتصر المواق وقيل المراد بأوله رؤية هلاله وثمرة الخلاف تظهر إذا طالب المسلم المسلم إليه وقت رؤية الهلال فامتنع المسلم إليه من الدفع وقال لا أدفع إلا بعد مضي الليلة الأولى فإن المسلم إليه يجبر على الدفع على القول الثاني لا على الأول (قوله على المقول) أي عند المازري (قوله والمعتمد الخ) هذا هو الذي رجحه ابن رشد في نوازل أسنخ من كتاب النذور ورجحه أيضاً ابن زرب وابن سهل وعزاه لمالك في المبسوط والعنينة قائلاً لا يكون حلول الأجل في وسط الشهر إذا قال في شهر كذا وفي وسط السنة إذا قال في سنة كذا (قوله ومثله) أي مثل في ربيع في العام الفلاني أي مثله في جريان الخلاف وقد علمت المعتمدة منه (قوله نطفة الأمر) علة لمخذوف أي ولا يضرب الجهل لاحتمال أوله ووسطه وآخره نطفة الأمر (قوله ويحمل) أي قوله أفضيل في اليوم الفلاني على طلوع فجره أي على أن القضاء وقت طلوع فجره (قوله وإن يضبط بعادته) أي أن من شروط صحة السلم أن يضبط المسلم فيه وأن يكون مضبطه بما جرت العادة بضبطه به في بلد السلم فلا يصح إذا لم يضبط كخذ هذا الدينار سلماً على قمح مثلاً من غير ضبط أمثله أو ضبط بغير ما يضبط به كخذ هذا الدينار سلماً على قنطار قمح أو أردب لحم أو أردب بيض أو قنطار طينخ (قوله يصح الخ) إلا أنه رانه مثال لما يضبط بالوزن وقوله إلا في والبيض مثال لما يضبط بالعدد على سبيل ألف وألفين المرتب (قوله وفيه بخيط) أي بسعة خيط ويوضع عند أمين حتى يتم الأجل فإذا حضر الرمان فيست كل رمانة بالخيط (قوله ولو بيع وزناً) بأن يقال أسلمت في قنطار من الرمان ديناراً كل رمانة سعة هذا الخيط أو أسلمت ديناراً في مائة رمانة كل رمانة سعة هذا الخيط آخذ ذلك منك في شهر كذا (قوله لأنه يقاس بالفعل) أي عند العقد (قوله أو بحمل) أي كان يقال أسلمت ديناراً في عشرة أجمال برسيم كل حمل مل هذا الخيل ويجعل تحت يد أمين (قوله أو جرزة) أي واعتبر قياساً بها أيضاً بخيط كاسلمت ديناراً في مائة حزمة من البرسيم أو الكراث أو السكر بوزن كل حزمة غلاً هذا الخيط آخذها منك في شهر كذا (قوله لا بغداد) أي أو قنطار أو قصبه ولو اشترط كونه بصفة جودة أو رداءة لأنه يختلف ولا يحاط بصفته فلا يكون السلم في هذا أي في التفصيل والبقول الأعلى الأجمال أو الحزم * (تنبيه) * لوضع الخيط الذي يعتبر عند العقد القياس به جرى على ما يأتي في ذراع الرجل المعين حيث تعذر معرفته كذا ينبغي (قوله أو شهر) عطف على بعادته لا على كسب

(وفسد) السلم أن قال أفضيلك (فيه) أي في ربيع مثلاً بجهته باحتمال أوله ووسطه وآخره (على المقول) وهو ضعيف والمعتمد قول مالك وابن القاسم لا يفسد ويقضيه وسطه ومثله العام (لا) أن قال أفضيلك (في اليوم) الفلاني فلا فساد لنطفة الأمر فيه ويحمل على طلوع فجره وأشار إلى الشرط الرابع بقوله (وأن يضبط) المسلم فيه (بعادته) أي عادة أهل محله أي محل العقد (من كيل) كقمح (أو وزن) كاهم (أو عدد) كتياب وحيوان وقوله (كأرمان) يصح أن يكون مثلاً للوزن والعدد لا يوزن في بعض البلاد ويعد في بعضها (وقيس) الرمان (بخيط) ولو بيع وزناً لا اختلاف الأعراس بالكبر والصغر أي اعتبر قياسه به عند العقد لا أنه يقاس بالفعل إذ هو في الخمسة غير موجود عند العقد (والبيض) وقيس بخيط أيضاً وعطف على من كيل أو على بعادته قوله (أو بحمل) تكسر الحاء قال المصنف بأن يقاس بحمل ويقال أسلمت

وبما بيع هذا (أو جرزة) يضم الجيم حزمة من القمح (في كفضيل) ما يفعله أي ما يبرح راد خات الكاف البقل والقنطار بضم لثلا الفان والغضب بفتحها (لا) يضبط كالتفصيل (بغدان) لما فيه من الجهل (أو) يضبط (بتجر) مع عدم آلة الوزن لا مع وجودها على

المعتمد (وهل) معنى التحرى أن يقول آخذ منك يلما مثلاً ما إذا تحرى كان (بقدر كذا) أى عشرة أرتال مثلاً (أو) بمعنى أن يسلم في نحو لحم (بأني به) أى بالقدر بأن يأتيه بحجر أو قفة مثلاً (ويقول) أسلمك في (كنهه) وزناً أو كيلاً فإذا حصل المسلم فيه تحرى مماثله لأنه يوزن به أو يكال والافسد للجهل (تأويلان) أظهرهما الأول (وفسد) السلم ان (١٨١) ضبط (بجهول كمل هذا الوعاء أو وزن

هذا الحجر) (وان نسبه)
المعلوم كمل هذا الوعاء
وهو اردب أو وزن هذا
الحجر وهو رطل (ألفى)
الجهول واعتبر المعلوم
(وجاز) أن يضبط (بذراع
رجل معين) أى عظم
ذراعته قال في المدونة إذا
أراه الذراع ثم شبهه في
الجواز قوله (كويبة
وحفنة) أى مع حفنة
معينة ليسارة الغر فيها
إذا أراه أياها وفي شرط
رؤيتها قولان (وفي
الويجات والحفنت
قولان) محلها ما إذا كانت
الحفنت بعدد الويجات
أو أقل فإن زادت على
عدد الويجات فالمنع
(و) الشرط الخامس
(أن تبين صفاته) أى
السلم بمعنى السلم فيه
(التي تختلف بها القيمة
في السلم عادة) يبلد السلم
ومكانه فإن القيمة تختلف
باختلاف الصفات كما في
البربرى والروى والبخت
والعراب والكبر والصغر
نعم لو قال التي تختلف بها
الوعبات كان أوضح
(كأنوع) أى الصنف
كروى وبربرى (والجودة
والرداءة) (و) المتوسط

مثلاً يقتضى أنه لا بد من جريان العادة بالتحرى (قوله وهل الخ) حاصله أنه إذا فسد آلة الوزن وكنا
نعلم قدرها واحتجنا للسلم في الحجم مثلاً فيجو أن نسلم الجزأ في مائة قطعة مثلاً كل قطعة لو وزنت
كانت رطلاً أو رطلين أو غير ذلك وكذلك إذا عدهت آلة الكيل وعلم قدرها واحتج للسلم في الطعام فنقول
للمسلم إليه أسلمك ديناراً في قمع مل زكيتين كل زكيتين كل زكيتين لو كملت كانت اردباً أخذ ذلك القمع في شهر
كذا هذا معنى ضبط السلم بالتحرى على التأويل الأول والتأويل الثاني يقول المراد أن تاتي الجزأ
بحجر أو بقطعة لحم مثلاً ونقول له أسلمك في مائة قطعة من اللحم كل قطعة لو وزنت كانت قدر هذا الحجر
أو قدر هذه القطعة اللحم والقرض أنه لا يوزن اللحم بعد حضوره بهذا الحجر أصلاً بل إذا جاء الأجل
أعطى المسلم إليه مائة قطعة لحم مماثلة لذلك الحجر تحرياً بدون أن يوزن به والافسد أو تأتي لصاحب
القمع بقفة أو غرارة مثلاً لا يعلم قدرها ونقول له أسلمك ديناراً في قمع لو كمل بهذه القفة لكان ملاً لها
مرة أو مرتين آخذ في شهر كذا ولا يكال بها عند حضوره بل يتحرى المماثل للمثاهرة أو مرتين والافسد
فسد للجهل والأول لابن أبي زمنين والثاني لابن زرب (قوله وان نسبه) أى الجهول المعلوم وقوله ألفى
أى الجهول واعتبر المعلوم وحيث أن يكون العقد صحيحاً (قوله وجاز به ذراع الخ) كاسلمك ديناراً في
نوب طوله ثلاثون ذراعاً بذراع فلان وأراه ذراعته وقوله رجل معين فإن لم يعين الرجل في سماع أصبع
من ابن القاسم يحملان على ذراع وسط أصبع وهذا مجرد استعسان والقياس القسح فإن خيف غيبة
ذى الذراع أخذ قدره وجعل يبدع دل أن اتفاقاً والا أخذ كل منهما قياسه عنده فإن مات أو غاب ولم يأخذ
قياسه وتنازعا في قدره فإن قرب العقد بأن لم يفت رأس المال فحالفوا فمساخا وإن فات فالقول قول المسلم
إليه أن أشبه فإن اتفرد المسلم بالشبه كان القول قوله فإن لم يشبه واحد منهما حمل على ذراع وسط ولا
ينش قبره إن دفن ليقاس ذراعته ولو دفن بقرب (نسبه) قوله وجاز بذراع رجل محل الجواز ما لم
ينصب السلطان ذراعاً ولا يجوز كافي المواق عن ابن رشد (قوله أى عظم ذراعته) أى وليس المراد
ذراعته الحديد أو الخشب الذى يقاس به (قوله كويبة وحفنة) كاسلمك ديناراً في ويبة وحفنة بحفنة
فلان لشهر كذا فالويبة معلومة والحفنة غير معلومة قدرها إذا لم يعلم هل هي ثلث قدح أو نصفه والمراد
بالحفنة ملء الكفين معالاً ما تقدم في الحج من انهم ملء يد واحدة (قوله إذا أراه أياها) الأولى صاحبها
والحاصل أنه لا بد من رؤية صاحبها وأما رؤية الحفنة ففيه الخلاف (قوله وفي الويجات الخ) أراد بها
ما زاد على الواحدة وكذلك الحفنت فإذا أسلم في ويجات وحفنت معلومات كثلاث ويجات وثلاث حفنت
بحفنة فلان فهل يجوز ذلك وهو قول أبي عمران وظاهر الموازية أو يمنع كما هو نقل عياض عن الأكثر
وسمعون قولان شاء على تعدد العقد بتعدد الموقوف عليه وعدمه (قوله وأن تبين صفاته التي تختلف بها)
أى سبها (قوله كان أوضح) أى لأن المنظور له اختلاف الأغراض لا القيمة وقد يقال إن القيمة تتبع
الرغبات وتختلف باختلاف الأغراض وحيث أن الفات التي تختلف بها القيمة تختلف بها الأغراض
وحيث أن عبارة المصنف ظاهرة لا اعتراض عليها (قوله كأنوع) خبر بلسان المحذوف أى وذلك كأنوع
وماعطف عليه والجملة مستأنفة استئنافاً بياناً كما أنه قيل وما تلك الأوصاف التي تختلف بها القيمة فقال
وذلك كأنوع (قوله أى الصنف) ولا يصح أن يقول أسلمك في آدمى مثلاً بل لا بد من بيان صنفه (قوله
واللون أى كونه أجراً أبيض أو أسود (قوله الاظهر أنه بالجور) أى ويجوز فيه الرفع والنصب أى
واللون يزيد على ما تقدم في الحيوان والثوب والغسل أو يزيد اللون على ما تقدم في الحيوان والثوب
والغسل (قوله وأدخلت السكاف) أى الدخلة على اللون (قوله وليس بالآزم الخ) أى بل بيان الصنف
والجودة أو الرداءة أو المتوسط بينهم الآزم في كل مبيع وأما اللون وما أدخلته الكاف من الطول والعرض

(بينهما) وقوله (واللون) الاظهر أنه بالجور عطف على النوع وأدخلت السكاف الطول والعرض والعظم الرقة والكبر والصغر وليس
بالآزم بيان الجميع في كل حجر وربنى مما سبذ كره المصنف

في كتابه الكافي بيان اللون في الحيوان انما هو في بعضه كالاودي والليل لاني الطير ونحوه
 بها اذ لم يمتد في الحيوان الخ متعلق بتبيين صفاته فان اختلف نوع شئ عطفه
 (١٨٢)

أشاره بقوله التي تختلف

الخ انما يحتاج لبيانها اذا كانت الاغراض تختلف باختلافه واللون فختلف الاغراض باختلافه في الثياب
 والعسل وبعض الحيوان كالاودي والليل والعرض فختلف الاغراض باختلافها في الثياب
 والغلظ والرقفة فختلف الاغراض باختلافهما في الثياب والعسل والصغر والكبر فختلف الاغراض
 باختلافهما في الحيوان (قوله وانما المراد) أي بقوله وان يبين كالأون فيما يحتاج لبيان اللون (قوله وما
 أدخلته السكاف) أي وليان ما أدخلته السكاف من الطول والعرض والغلظ والرقفة والصغر والكبر
 (قوله ونحوه) أي كالقرو والجاموس والغنم (قوله متعلق بتبيين صفاته) أي وان يبين في الحيوان والثوب
 والعسل صفاته التي تختلف بها القيمة عادة وذلك كالنوع والجودة والرداءة والتوسط بينهما واللون هذا
 اذا قرئ اللون بالجر وأما على قراءة نه بالنسب أو الرفع فقوله في الحيوان متعلق بمحذوف أي ويزيد على
 ما تقدم من النوع وما بعده في الحيوان والثياب والعسل اللون أو واللون يزداد على ما تقدم في الحيوان
 (قوله ومراء) اعترضه ابن قاضي بأنه لم يرم من ذكر وجوب بيان المراء في العسل والمصنف لم يطلع ورده
 ح بأن المازدي في شرح التلخيص نص عليه اه بن واغما وجب بيان المراء في العسل لاختلافه
 بذلك طعما ورائعة وحلاوة (قوله يبين ما ذكر) أي من النوع والجودة أو الرداءة أو التوسط (قوله
 الناحية) أي المأخوذة منها ككون التمر مدينا أو الواحيا أو راسيا والحوت من بحر هذب أو ملاح أو من
 بركة الفيوم أو نحو ذلك (قوله كالقرو والصغر) أي يبين في التمر والحوت كونه كبيرا أو صغيرا أو
 متوسطا (قوله وكذا في البر) أي وكذا يبين ما ذكر في البر (قوله من الاوصاف الخمسة) أي نوعه وجوده
 أو ردائه أو كونه متوسطا ولونه من كونه أبيض أو أحمر ولا بد فيه أيضا من ذكر البلدان اختلفت قيمة
 البر باختلاف البلدان أخذ من قوله وان تبين صفاته التي تختلف بها القيمة عادة (قوله ان اختلف الثمن
 بهما) أي بكل واحد منهما مع مقابلة فالمسألة على عرف البلدان اختلف الثمن فيها بذلك وجب البيان
 والافلا ولا شأن أن هذا المعنى قد أشار له المصنف أو لا بقوله وان تبين صفاته التي تختلف بها القيمة عادة
 وحينئذ فلا حاجة لما هنا مع ما تقدم (قوله وسراء) أي وبذ كرونها سمرأ أي جراء وقوله أو محمولة أي
 بيضاء وقوله ببلدهما أي اذا وقع عقد السلم ببلدهما واحترض على المصنف بانه ان أريد بالسمرأ
 والمحمولة مطابق سمرأ ومحمولة كان ذكر النوع مغنيا عنهما لانهم ما فوطان للبر وان أريد بهما سمرأ على وجه
 خاص أي شديدة الحرارة وبالمحمولة والمحمولة على وجه خاص أي شديدة البياض كانت الجودة وورداءة معينة
 عنهما لانهما حينئذ حلان في الجودة والرداءة والحاصل أن ذكر النوع والجودة والرداءة معن عن
 ذكر السمرأ والمحمولة (قوله ولو بالحمل) رد بلوغه على ابن حبيب القائل انهم ما اذا كانا بمحملان لبلد فلا
 يجب البيان أي ببيان كونها سمرأ أو محمولة ولا يفسد السلم بترك بيان ذلك (قوله والموافق للفصل) أي
 نقل ابن يونس والحاصل أن ابن يونس حكى خلاف ابن حبيب فيثبت فقال اذا كانا في البلدتين فلا يجب
 البيان عند ابن حبيب وأما بلد الحمل فيجب فيها البيان اتفاقا وطريقه ابن بشير كما قال المصنف أن خلاف
 ابن حبيب انما هو في بلد الحمل وأما بلد الثبت فيجب فيها البيان اتفاقا (قوله فالمحمولة) الفاء واقعة
 في جواب شرط مقدر أي بخلاف مصر فلا يجب البيان واذا أردت معرفة المقضي به فيها فالمحمولة لانها
 هي الموجودة فيها وكذا يقال فيما بعده (قوله وهذا) أي كون الموجد بمصر انما هو المحمولة والموجود
 بالشام انما هو السمرأ بالنسبة للزمان المتقدم (قوله والا) أي والانتقال ان هذا بالنسبة للزمان المتقدم
 بل قلنا ان هذا حتى بالنسبة لزماننا هذا فلا يصح لانهما أي السمرأ والمحمولة في كل من مصر والشام
 في زماننا هذا (قوله ويحمل) أي عند عدم البيان وقوله على الغالب أي على الاكثر عند أهل البلد
 في الاطلاق لا وجود على ما يأتي في المتن (قوله ما ذكر) أي من النوع والجودة أو الرداءة أو التوسط
 بينهما ولا يحتاج لبيان اللون في الحيوان الا اذا كان آدميا أو من الخيل كما مر للشارح

عليه بالبر كقوله ومراء
 فانما بالعسل (في
 الحيوان والثوب والعسل)
 يزداد على بيان اللون وما
 محذوف (مراء) أي مراء
 العسل أي مراء في نفسه
 من قرو أو غيره (و) كذا
 يبين ما ذكر (في التمر
 والحوت) يزداد (الناحية
 والقدر) كالقرو والصغر
 (و) كذا (في البر) يزداد
 فيه على ما مر من الاوصاف
 الخمسة (جذته) أو قدمه
 (وملاء) أو سمرأ (ان
 اختلف الثمن بهما)
 والافلا (وسمرأ أو محمولة
 ببلدهما) أي السمرأ
 والمحمولة (به) أي فيسه
 تتقابل (ولو بالحمل)
 اليها من غيرها والموافق
 لنقل أن يقول ولو بالثبت
 لانه المختلف فيه (بجلاف)
 ما اذا لم يكونا بلدا بل
 أحدهما نحو (مصر)
 فالمحمولة وهي البيضاء
 (و) محمودة (الشام
 فالسمرأ) أي فهي التي
 يقضي بها فيه ولا يحتاج
 لذكر البيان ابتداء وهذا
 بالنسبة للزمان المتقدم
 والافلا في زماننا في كل
 منهما فلا بد من البيان
 ابتداء والافلا عند
 (و) بجلاف (نق أو غلط)
 بكسر اللام ولا يجب
 البيان ويحمل على الغالب
 ان كان والافلا توسط
 كباقي وفي نسخة ونق
 كونه بل يندب فان لم يذكر حمل على الغالب (و) يبين ما ذكر (في الحيوان

(قوله)

الملت بنون وراء مصدر مضاف للعلت أي وبجلاف نقى العلت ولا يجب
 ذكره بل يندب فان لم يذكر حمل على الغالب (و) يبين ما ذكر (في الحيوان

(قوله يزيد) سنة والذ كورة السنن وضد هما (بين ما ذكر في العمود) يزيد (شعبا) (١٨٣) وراعيها أو معلوما لا اختلاف

الاغراض في ذلك (لا)
يشترط أن يبين في اللحم
(من كجذب) إذا لم يختلف
فيه الاغراض والا
وجب البيان (و) يبين
ما ذكر (في الرقيق و)
يزيد (القدر) أي القدر
من طول أو قصر ونحوهما
(والبكارة واللسون)
الخاص به ككونه شديدا
البياض أو مشربا بحمرة
(قال المازري) (وكالدهج)
وهو شدة سواد العين
مع سعتها والسكحل وهو
الحوراي شدة بياض
العين وسوادها (وتكلم
الوجه) وهو كثرة لحم
الخددين والوجه بالكاح
وهو كثرة في عبوسة
(و) كذا (في الثوب و)
يزيد (الرقعة والصفاقة
وصد بهما) يبين (في
الزيت) النوع (المعصر
منه) من الزيتون أو
السوسم أو حب الفجل
أو بزر الكتان (وبما
يعصر) به من معصرة
أوماء وهذا وما قبله
مستغنى عنه بما تقدم
(وجمل في) إطلاق
(الجيد والردى على
الغالب) أن كان (والا
فالموسط) أي يقضى
بالموسط بين الجودة
والرداءة (و) الشرط
السادس (كونه) أي
السلم بمعنى المسلم فيه
(وبنا) في ذمة المسلم إليه
والا كان معينا وهو مؤدب مع معين به آخر قبضه

(قوله يزيد سنة) أي في الرقيق يذ كونه بالغاً أو مراهقاً أو يافعاً وهو ما دون المراهق وفي غير الرقيق
يبين كونه جذعاً أو ثقباً أو يذ كره عدد السنين كإن سنة أو سنتين وقد يستغنى عن ذ كوالسن يذ كوالجودة
أو الرداءة لأن ما عرسته من مأ كواللحم جيد وغير مأ كواللحم ردياً رغب في كبره ما لا يرغب في
صغيره وقد يستغنى بالجودة والرداءة عن ذ كوالسن والذ كورة وضد ما قوله (والسنن) المواقف أو من
ذ كوالسنن في الحيوان اه قلت ذكره أبو الحسن من جامع المطر ونقصه المواقف عن ابن يونس في
اللحم والحيوان مثله اه بن (قوله و يبين ما ذكر في اللحم) المراد بما ذكر النوع والجودة أو الرداءة أو
التوسط بينهما والذ كورة لالسن (١) وضد ما اه (قوله لا من كجذب) أي أو ظهر أو فخذ (قوله
الخاص به) دفع به ما يقال إن ذ كواللون هنا مكرراً مع ما هو حاصل الجواب بل ما هنا على اللون الخاص
بالرقيق وما تقدم على اللون العام مثل مطلق حمرة أو سواد وقد يقال إذا جمل ما تقدم على اللون العام
كان يستغنى عنه يذ كوالجنس تأمل ابن غازي وفي أكثر النسخ اسقاط اللون هنا لتقدمه في الحيوان
الذي هو أهم من الرقيق وعلى هذا فيحمل اللون فيمَا تقدم على الخاص ولا يفتى عنه ذ كوالجنس (قوله
الخاص به) أي فإذا أسلم في صدر روي قيد كوالونه الخاص به من كونه شديداً البياض أو بياضاً مشرباً بحمرة
وإذا أسلم في صدر أسود قيد كوالونه الخاص به مثل كونه شديداً السواد أو كونه يميل لصفرة أو لحمرة (قوله
والسكحل) أي ويزيد السكحل وهو داخل تحت الكفاف (قوله وهو) أي السكحل (قوله وكذا في الثوب)
أي وكذا يبين ما تقدم من النوع والجودة أو الرداءة أو التوسط بينهما واللون في الثوب ولو حذف الثوب
فيما مر كان أولى لاغناء ما هنا عنه أو قال أولاً في الحيوان والعسل ومرعاه في الثوب والرقعة والصفاقة
وضد ما لا غنى عما هنا تأمل (قوله وضد بهما) ضد الرقة العظيمة والصفاقة وهي المتانة ضدها الخفة
(قوله المعصر منه) اعترض بأن المسحوق في فعله عصر ثلاثية فكان حقه أن يقول المعصور منه كذا بحث
ابن غازي وأجاب بعضهم بورد عصر الرابح في قوله تعالى وأنزلنا من المعصرات فيل هي الريح لأنها
نعم السحاب (قوله من الزيتون) بيان للنوع المعصر منه (قوله وهذا) أي بيان المعصر به والمعصر
منه (قوله بما تقدم) أي بيان النوع والجودة والرداءة وفيه أن هذا الاعتراض لا يتوجه على المصنف
الالوقال وفي الزيت والمعصر منه بالواو كما قال فيما سبق حتى يفهم منه الاحتياج لبيان الأوصاف السابقة
ويزيد عليها بيان المعصر منه والمعصر به وأن ذلك قدر زائد على ما سبق فيقال أنه ليس كذلك إذا ما
مندرج فيما سبق والمصنف إنما قال وفي الزيت المعصر منه أي ويبين في الزيت النوع المعصر منه وهذا
لا يفيد أنه يذ كوالوصاف السابقة ويزيد عليها بيان المعصر منه تأمل (قوله وجمل الخ) مثلاً لو كان
أهل البلد يطلقون الجيد على القمح الذي إذا غر بل الأردب منه يأتي نصف أردب وعلى الأردب الذي
إذا غر بل يأتي ثلثي أردب وعلى القمح الذي إذا غر بل الأردب منه يأتي ثلاثة أرباع أردب وكان
الغالب في الإطلاق الأخير فإذا أسلم في قمع وقال بشرط أن يكون جيداً أو أطلق قضى بهذا الغالب في
الإطلاق فلو كان أهل البلد يطلقون الجيد على الثلاثة من غير أغلبية في الإطلاق قضى بالموسط وهو الذي
إذا غر بل الأردب منه يأتي ثلثي أردب وقوله على الغالب أي في الإطلاق لفظ الجيد عليه كما يفيد الباجي
لما يغلب وجوده في البلد كما قاله ابن فرحون في شرح ابن الحاجب وقوله والافالموسط أي مما يصدق
عليه الجيد والردى وليس المراد بالموسط بين الجيد والردى كما قال الشارح تبعاً لابن فرحون كذا قرر
شيخنا تبعاً لعيني ولكن ما قاله ابن فرحون من أن المراد بالغالب الغالب في الوجود أي الأكثر عند
أهل البلد وأن المراد بالموسط المتوسط بين الجيد والردى وهو ما ارتضاه طي وبن (قوله وهو مؤد الخ)
أي إذا كان ذلك المعين عند المسلم إليه فإن كان عند غيره أدى ليبس ما ليس عند الإنسان وهو منهي
عنه لا يقال إن هذا الشرط يعني أنه ما تقدم من قوله وإن تبين صفاته إذا تبين في الحاضر المعين فتعين
أن التبيين إنما هو لما في الذمة وحيث شذف كان يذهب الاستعناء عن هذا الشرط بما قبله لأننا نقول إن

وهو متزوج والامه كل القران معنى شرعي مقدور في المكاف قابل للالزام والمزوم ونظمه ابن عاصم بقوله * والشرح للذمة وصف
قالا * قبل الالتزام والالزام اي وصف قام بالنفس به صحة قبول الالتزام كانه عندى دينار وانما من لسكدا وقبول الالتزام
كله متقدمة فلان (و) الشرط السابع (١٨٤) (وجوده) اي المسلم فيه (عند حلوله) اي حلول اجله المعين بينهم ولا يشترط

وجوده في جميع الاجل
وقال (وان انقطع
قبله) وعطف على مقدار
مقرر على الشرطين
قبله مرفوع او مجرور
اي فيجوز تحقيق الوجود
عند الاجل او في تحقق
الوجود قوله (الانسل
حيوان عين وقيل) فلا
يجوز له فقد الشرطين
السابقين مع ما فيه من
يسع الاجتهاد المنهي عنه
وتسبغ في قيد القلة ابن
الحاجب وابن شاس
وتعقبه ابن عرفة بان
ظاهر المدونة المنع مطلقا
(او) ثمر (حائط) عين
وقيل اي صخرة حذقه
من الثاني لدلالة الاول
عليه فيمنع السلم فيه
لما تقر ان السلم فيه
لا بد ان يكون ديناني
الذمة وثمر الحائط المذكور
ليس كذلك ولا يتعلق به
العقد على وجه السلم
الحقيقي والعقد المتعلق
به انما هو بيع حقيقة
فيجوز على حكمه غير
انه تارة يقع العقد على
تسميته سلما وتارة يقع
عليه مجردا عن التسمية
المذكورة ولكل منهما
شروط الا انهما يتفقان
في معظمها كما بينه وحيث
فالتفرقة ظرا للفظ ولا
فهو يسع في الحقيقة لان

تبيين الصفات قد يكون في جانب معين هو وجوده عند المسلم اليه فلهذا احتيج لهذا الشرط (قوله وهو
منوع) اي لانه قد يهلك قبل قبضه فيتردد الثمن بين السلفية ان هلك وبين التمنية ان لم يهلك (قوله
معنى شرعي) اي وصف اعتباري يحكم به الشرع ويقدر وجوده في المثل وهو الشخص من غير ان
يكون له وجوده وتفسير قولهم في الطهارة صفة حكمية وقوله قابل الخ الاسناد فيه مجازي اي يقبل
المكاف بسببه ان يلزم بأرش الجنابات واجور الاجارات وأثمان البساتين والمخوذات ويقبل بسببه
ايضا الالتزام للاشياء فاذا التزم شيئا اختيارا من قبل نفسه لزمه قال القرافي بعد هذا التعريف
وصح اناطة الاحكام بهذا الوصف وان لم يكن له وجود لا ارتباط تقديره بأوصاف ما تحقق وهي العقل
والبلوغ والرشد فن بلغ سفيها لاذمة له فن اجتمعت هذه الشروط فيه رتب الشرع عليه هذا المعنى
المقدر وهو الذي تقدر الاجناس المسلم فيها مستقرة فيه حتى يصح مقابلتها بالاهواض المقبوضة وتقدر
أثمان لمبيعات مستقرة فيه وكذا صدقات الانسكة وسائر الديون ومن لا يكون هذا المعنى مقدرا
في حقه لا ينعقد في حقه سلم ولا ثمن لاجل ولا سواها ولا شيء من ذلك (قوله وقبول الالتزام) اي من العسر
اذا كان ذلك العبرحا كما (قوله ووجوده عند حلوله) اي أن يكون مقدورا على تحصيله وقت حلول
الاجل لئلا يكون الثمن تارة سلفا وتارة بيعا (قوله ولا يشترط وجوده في جميع الاجل) اي بل
الشرط وجوده أي القدرة على تحصيله عند حلول الاجل ولو انقطع في اثناء الاجل بل ولو انقطع في
الاجل بتمامه ما عدا وقت القبض خلا فلا يبيح فيه المشتري لو وجوده في جميع الاجل (قوله وان انقطع
قبله) اي هذا اذا كان موجودا في الاجل تمامه من حين عقد السلم بل وان انقطع قبل الحلول ووجد
عنده (قوله وعطف على مقدار الخ) انما يلحق به عطف على قوله ووجوده الخ لاقتضائه فسادا اذ هو
مخرج من الشرط اي بشرط كذا الانسل الخ فقتضاء صحة السلم في نسيل الحيوان وهو باطل (قوله او
مجرور) هو الاول لان محقق الوجود هو المسلم فيه والمصنف بالجواز العقد (قوله افقد الشرطين) اي
لا انتهاء الاول بحصول التعيين والثاني بعدم وجوده اذ انقضاء لا يوجد المسلم فيه عند الاجل (قوله
وتعقبه ابن عرفة) اي في مخرجه لابن الحاجب (قوله المنع مطلقا) فاذا قال خذ هذا الدينار سلما على
عجل من اولاد هذه البقرات وكانت القفاة يمنع على المعتمد خلا فالظاهر المصنف من الجواز لان
كثرة البقرات سيرها كغير المعين فكان السلم فيه في الذمة والعالم حصول الولادة عند الاجل (قوله
فحذفه من الثاني الخ) قد تسبغ الشارح في قيد القلة في الحائط المعين انت وعرضه ابن قاسم وطى بان
المدونة وعبرها من وقفت عايشه لم يقيد الحائط بالصغر فظاهر كلامهم اوصريحه ان الحائط قابل
وان كان كثيرا في نفسه وهذا مراد المصنف ولذا اخبره عن قوله وقيل اهـ بن (قوله فيمنع
السلم فيه) اي فاذا قال لا آخذ هذا الدينار سلما على قنطار من بلع هذا الحائط آخذته منذ وقت
كذا فانه يمنع بمعنى انه لا يكون سلما حقيقة بحيث يجوز آخذه عند الاجل بدون الشرط الاتية
بل هذا العقد بيع حقيقة وسلم مجازا لا بد من الشروط الاتية (قوله المذكور) اي المعين الصغير (قوله
غير انه تارة يقع العقد) اي على ثمر الحائط المذكور (قوله ولكل منهما) اي من الحائطين أي واحدة
العقد في كل من الحائطين شروط (قوله وحيث اذا كان العقد المتعلق بثمر الحائط المعين بيعا
حقيقيا لا سلما (قوله فالتفرقة) اي بين ما اذا سمى سلما وما اذا لم يسم حيث اعتبر في كل شرط على حدة
منظورة في اللفظ لا المعنى والانتقل ان التفرقة منظورة في اللفظ بل للمعنى فلا يصح لان العقد على
الثمار في الحائطين يسع لانه في أحدهما يسع وفي الآخر سلم لان الفرض الخ (قوله وهي احصى
المواضع التي فرقوا فيها بين اللفظ) اي وان كان المعاني متعددة (قوله وشرط لشرا ثمرة الحائط المعين

الفرض ان الحائط معين وعلى احدي المواضع التي فرقوا فيها بين اللفظ فظهر بهذا التقرير انه لا منافاة بين قوله او حائط الخ
اي لا سلم فيه سلما احتياضيا وبين قوله (وشرط) لشرا ثمرة الحائط المعين

(ان سمي) في العقد (سلما لا) ان سمي (بيعا زهارة) لان تسميته سلما مجاز لا حقيقة وأشار بذلك الى أنه يشترط حيث سمي سلما مشروط
 ستة فان سمي بيعا اشترط فيه ما عدا كيفية قبضه فانه يشترط في السلم خاصة خلافا لما يفيد كلام المصنف من انه ان سمي بيعا لا يشترط فيه
 شيء منها الشرط الاول ازهاره للنهي عن بيع الثمرة قبل بدو صلاحها (و) الشرط الثاني ١٨٥ فيها (سعة الحائط) بحيث يمكن

استيفاء القدر المشتري
 منه فلا ينافي كونه صغيرا
 (و) الثالث فيما اذا سمي
 سلما فقط (كيفية قبضه)
 متواليا أو متفرقا وقد
 ما يؤخذ منه كل يوم وهذه
 الثلاثة هي معنى كيفية
 القبض فان سمي بيعا
 لم يشترط ذلك وحمل على
 الحلول لان لفظ البيع
 المناجرة ولفظ السلم يقتضي
 التأجيل (و) الشرط
 الرابع فيهما (اسلامه
 لمالكه) أي مالك الحائط
 اذ لو أسلم لغيره وهو معين
 ربما لم يبعه له مالكه فيعذر
 التسليم (و) الخامس فيهما
 (شروعه) أي في الاخذ
 حين العقد أو بعد زمن
 قريب كنصف شهر فقط
 لا أريد واليه أشار بقوله
 (وان) تأخر الشروع
 (لنصف شهر) فلا يضر
 (و) السادس فيهما
 (أخذه) أي انتهاء أخذه
 لكل ما اشتراه (سرا أو
 رطبا) وزيد سابع وهو
 اشتراط أخذه كذلك على
 المعتمد فلا يكفي الاخذ من
 غير شرط ولا الشرط من
 غير أخذ (لا) أخذه (عرا)
 أو شرط ذلك فلا يجوز
 لبعده ما بينه وبين المشتري
 حين الازهار وقرب الرطب

(الخ) أي لصحة شرائه ثمرة الحائط المعين (قوله لان تسميته الخ) علة لعدم المناقاة وأجاب اللقاني عن المناقاة
 بجواب آخر وحاصله أن قوله أو حائط أي أسلم في جميع ثمره كل قطار أو اردب بكذا فلا يجوز ذلك ويحرم
 وقوله وشرط ان سمي سلما أي وشرط في صحة العقد سلما على بعض ثمر الحائط المعين مثل قطار منه أو
 قطارين فها هو فيما إذا أسلم في جميع ثمره وهذا فيما إذا أسلم في بعضه وكلاهما على لكيل (قوله فانه يشترط في
 السلم) أي فيما اذا سمي سلما (قوله لا يشترط فيه شيء منها) أي وليس كذلك بل ان سمي سلما اشترط لصحة
 المبيع شروط ستة وان سمي بيعا اشترط شروط خمسة واعلم أن هذا هو قول بعض القرويين واعتمده ابن
 يونس وأبو الحسن وظاهر المدونة اعتبار الشروط كلها سواء سمي سلما أو بيعا وهو ظاهر ابن الحاجب وابن
 عرفة أنظر طي اه بن (قوله الشرط الاول) أي فيهما (قوله ازهاره) أي اصفراره أو احمراره وطيب غير
 الدخل كارهائه وان كان لا يجري فيه قوله وأخذه سرا أو رطبا قاله عبق (قوله سعة الحائط) أي والا فلا
 يجوز للغير (قوله وكيفية قبضه) أي وبيان كيفية القبض حال العقد قال أبو الحسن عن ابن يونس اذا شرط
 ما يأخذ كل يوم من وقت عقد البيع أو من بعد أجل ضرباه فذلك جائز وان لم يضرب أجلا ولا دكرا ما يأخذ
 كل يوم من وقت عقد البيع ولا متى يأخذ فالبيع باسدا لانهما اسمياه سلما وكان لفظ السلم يقتضي التراخي
 علم أم ما قصد التأخير ففسد لذلك (قوله متواليا) أي كل يوم وقوله أو متفرقا أي يوما بعد يوم أو يوما بعد
 يومين (قوله وهذه الثلاثة هي معنى كيفية القبض) أي لانه شروط ثلاثة زائدة على الخمسة فتكون ثمانية
 وقوله متواليا أو متفرقا الخ قضيته أنه اذا وقع العقد على أخذه دفعة واحدة لا يصح والمعتمد الصيغة فالمضر
 اعما هو السكوت حين العقد عن بيان ما يأخذ كل يوم وعن بيان ابتداء وقت الاخذ اه تقرير شيخنا
 عدوى (قوله وحمل) أي عند السكوت على الحلول أي على أحده دفعة واحدة حالا وتأخير قبضه لا يضر
 (قوله لان لفظ البيع الخ) هذا اشارة للفرق بين ما اذا سمي سلما يشترط بيان كيفية القبض واذا سمي بيعا
 لا يشترط بيانها (قوله يقتضي المناجرة) لكن لو تأخر القبض لم يضر (قوله واسلامه) أي رأس المال لمالكه
 (قوله أو بعد زمن قريب كنصف شهر فقط) هذا هو المعتمد وقبل ان العشر من قريب يجوز تأخير القبض
 اليها وقيل لا يجوز تأخير القبض عن وقت العقد أصلا (قوله فلا يضر) أي اذا كان أجل الشروع لا يستلزم
 صيرورته ثمر أو لا فسد (قوله والسادس فيهما أخذه الخ) لا يحكي ان لا معنى لجعل أخذه سرا أو رطبا بشرط
 اذ الشروط معتبرة حال العقد وهو في حالة العقد لم يأخذه بالفعل فالاولى أن يقال قوله وأخذه سرا أي
 واشترط أخذه سرا أو أما الاخذ بالفعل فيجعل أمرا طارئا أي أنه اذا وقع العقد على كيفية المدكورة
 فانه يقضى بأخذه سرا أو رطبا لا تمرا (قوله لبعده الخ) أي في دخله الخطر وضمير بينه للتمر (قوله حيث وقع
 العقد عليه بعبارة) أي كما اذا قال حذ هذا الدينار سلما على قطار من ثمر هذا الحائط أو اشتري منك قطارا
 من ثمره بدينار (قوله فان وقع عليه جزافا) كما لو قال حذ هذا الدينار سلما في ثمر حائطك كله أو اشتري ثمر
 حائطك هذا كله بدينار (قوله لان الجراف الخ) أي بخلاف غير الجراف فانه لم يدخل في ضمان المشتري
 بالعقد وانما يدخل في ضمانه بالتوفية (قوله قد تناوله العقد الخ) هذا كناية عن دخوله في ضمان المشتري
 بمجرد العقد فقوله وقد دخل الخ عطف تفسير (قوله الاضمان الجوائح) أي وهو خلاف الاصل أي الكثير
 أي انه أمر نادر لا يشترط في صحة العقد على ثمر الحائط المعين تعجيل رأس المال ولو سمي سلما
 لانه مجاز كما مر ثم يشترط كون رأسه غير طعام فان كان طعاما منع للتبينة وانه اذا ضبط فلا بد من ضبطه
 بعبارة المعتاد فيه فان بيع جر فافا لا مظهر (قوله فان كان الخ) أي انه اذا أسلم في قدر معين من الرطب

(٢٤ - دسوق ثالث) منه وحمل هذا الشرط حيث وقع العقد عليه بعبارة فان وقع عليه جزافا فله مقاؤه الى أن يتم لان
 الجراف قد تناوله العقد على ما هو عليه وقد دخل في ضمان المبتاع بالعقد ولم يبق على البائع فيه الاضمان الجوائح (فان) كان حين العقد عليه

وطباً لا يسر أو (شرط) في العقد (ثمر الرطب) شرطاً صريحاً أو التزاماً كالوشرط في كيفية قبضه أياً ما يصير فيهما (مضى بقبضه) ولم يفسخ لانه ليس من الحرام اليين ١٨٦ قاله في المدونة ومثله اذا يس قبل الاطلاع عليه ومفهوم بقبضه أنه اذا اطلع عليه قبل

والموضوع بحاله ان الحائط معين وكان له ما حين العقد وطباً واشترط المسلم على المسلم اليه بقاء ذلك الرطب على أصوله حتى يتمرفاه لا يجوز زلبه بعد ما بين التمر والرطب قيدخله لخطر واثقله أمن الجوائح فيه فان قبضه بعد التمر أو قبله مضى العقد ولا يفسخ (قوله لانه ليس من الحرام اليين) أي المتفق عليه (قوله قاله) أي قال هذا التعليل (قوله أنه اذا اطلع عليه قبل القبض) أي وقيل ليس (قوله وهل المزهى الخ) أي أنه اذا أسلم في قدر معين على الكيل من تمر حائط معين والحال أنه مرء أي أجر أو أصفر وتمر شرط المشتري بقاءه على أصله حتى يتمرفاهل يكون حكمه حكم اشتراط تمر الرطب ومضى بقبضه ولو كان قد قبضه قبل التمر وعليه الاكثر من الشيوخ كابن أبي ريد وصوبه عبد الحق أو لا يكون حكمه كذلك بل حكمه حكم البيع الفاسد فيفسخ ولو قبض وحيت قد يرجع على المشتري بالمثل ان علمت مكيته والافيا القيمة وهذا رأي ابن شبلون (قوله يضم الميم وكسر الهاء) عبارة ابن الاثير في النهاية عن بيع التمر حتى يزهي وفي رواية حتى يزهر يقال زها الدخل يزها اذا ظهرت ثمرة وازهي يزهي اذا جرد أو اصفر وقيل هما بمعنى الاجرار أو الاصفرار ومنهم من أنكر يزهر ومنهم من أنكر يزهي اه اذ علمت ذلك تعلم أنه يصح ضم ميم المزهى لانه من أزهي (٣) رقعها لانه من زها خلافاً لمن اقتصر على الفتح ولمن اقتصر على الضم كالشارح (قوله كالبيع الفاسد) أي في غير هذه الجزئية فلا ينافي أنه فاسد في هذه الجزئية أيضاً (قوله مالم يفت) أي بحواله السوق فأعلى والا مضى بالثمن (قوله أي عدمه) أي بسرقه مثلاً (قوله فان انقطع تمر الحائط المعين) أي ومثله تمر القرية العبر لما مونة إلى ما سطره وسواء كان الانقطاع بجائحة أو بفوات الابان على الصواب فتقول الشارح بجائحة أي أو بفوات الابان قال طي غير به بالانقطاع كالمدة طاهر في انقطاع بانه وكذا لو تلف بجائحة فالمدار على عدم قبض الكل قال ابن عبد السلام وانما وجب الرجوع بحصة ما بقي لان المبيع في هذه المسئلة معين فيكون حكمه حكم سائر المعينات من فسخ البيع لتلفه أو عدمه قبل قبضه وليس من السلم في شيء ولذا قال في المدونة اذا قبض بعض سلمه ثم انقطع تمر ذلك الحائط لزمه ما أخذه بحصته من الثمن ورجع بحصة ما بقي ولا يختلف في هذا كما اختلف في المضمون اذا انقطع ابانه قبل استيفاء الثمن وهو الا في كلام المصنف فتقول عجب ومن تبعه هذا اذا كان الانقطاع بجائحة وأما بفوات الابان فسيأتي حكمه وهم لان ما يأتي في المضمون وما في حكمه وهو القرية لما مونة اه بن (قوله قد قبض بعضه) أي وأما لو انقطع تمر الحائط بجائحة أو بفوات ابان قبل أن يأخذ شيئاً فانه يتعين فسخ أيضاً ولا يجوز البقاء لقابل يأخذ من ثمرة (قوله ورجع بحصة ما بقي) أي من الثمن (قوله عاجلاً اتفاقاً) صاهره أن يعجل الرجوع بما بقي واه بوانه من حق الله تعالى وليس كذلك وعبارة بن يوسف كافي الموق ورجع بحصة ما بقي من الثمن معجلاً بانه قضاء ومغفاه اه ان طلب تعجيله يقضى له به وله أن لا يأخذ عاجلاً وينظره لان ذلك من حقه ولا يجوز فيه وانما منع من البقاء لسبب لا يأخذ من ثمرة اه بن والحاصل أنه متى انقطع تمر الحائط بجائحة أو بفوات ابان فانه يتعين الفسخ ولا يجوز البقاء لسبب حصل الانقطاع قبل قبض شيء منه أو بعد أن قبض حصه الا أنه في هذه اعماً يفسخ العقد وبما بقي من غير قبض وكل هذا اذا كان المسلم قد دفع الثمن فان كان لم يدفعه حار البقاء لقابل اذا تراخى عليه لانه لا يلزم عليه فسخ دين في دين كذا في حش (قوله وله أخذ بدله) أي بدل ما بقي له من الثمن أي عاجلاً ولا يؤخر ما يأخذ من البديل قال ابن القاسم فان تأخر قبض ما يأخذ به بدلاً عن ثمن ما بقي له لم يجز لانه من فسخ الدين في دين وقوله وله أخذ بدله ولو طعاماً لا يقال انه يلزم عليه بيع الطعام قبل قبضه لانا نقول العقد قد انفسحت فيما لم يقبض فأيأخذ من طعام أو غيره ليس ثمناً عن الطعام وانما هو عوض عما في الذمة (قوله وانقطع) أي تمر الحائط بجائحة أو بفوات ابانه (قوله ونسبة الباقي للمأخوذ) أي ونسبة قيمة الباقي لقيمة المأخوذ مع قيمة الباقي الثلث وذلك لان قيمة الباقي تنسب لمجموع لقيمتين بدليل قوله الثلث ولو قال الشارح قسم قيمة الباقي لقيمة المأخوذ ثم تنسب قيمة الباقي لمجموع القيمتين تكون ثلثاً فيرجع ثلث الثمن

القبض فسخ وهو كذلك (وهل المزهى) يضم الميم وكسر الهاء وهو مالم يربط فيشمل البسران شرط تمره (كذلك) يعنى بقبضه (وعليه الاكثر) وصوب (أو) هو (كالبيع الفاسد) يفسخ ولو قبض مالم يفت (أو يسلان) ولما كان السلم في تمر الحائط بيعاً لا سلماً حقيقة وبيع المثل المعين يفسخ بتلفه أو عدمه قبل قبضه لانه ليس في الذمة أشار لذلك بقوله (فان انقطع) تمر الحائط المعين الذي أسلم في كيل معلوم من تمر بجائحة أو تعيب بعد قبض بعضه لزمه ما قبضه منه بحصته من الثمن و(رجع) المسلم (بحصة ما بقي) له من السلم عاجلاً اتفاقاً ولا يجوز التأخير لانه فسخ دين في دين وله أخذ بدله ولو طعاماً (وهل) يرجع (على) حسب (القيمة) فينظر لقيمة كل مما قبض ومالم يقبض في وقته ويخص الثمن على ذلك فاذا أسلم مائة دينار في مائة وسق من تمر الحائط المعين ثم قبض من ذلك خمسين وسقاً فنقطع فاذا كان قيمة المأخوذ مائة وقيمة الباقي خمسين فنسبة

الباقى للمأخوذ الثلث فيرجع ثلث الثمن قبل أو أكثر (وعليه الاكثر أو) يرجع (على) حسب المكيلة قل

فيرجع بنسبة ما بقي منها من غير ثمن فيرجع بنصف الثمن في المثال (تأويلان) ومحلها ما حيث لم يشترط عليه أخذه في نحو اليومين بمالم
تختلف فيه القيمة عادة والارجح بحسب المسئلة اتفاقا ١٨٧ (وهل القرية الصغيرة) وهي ما ينقطع عمرها

في بعض ابانه من السنة
(كذلك) يشترط في السلم
فيها الشروط السابقة في
الحايط المعين (أو) هي
مثله (الافى) وجوب تعجيل
النقد (أي رأس المال
(فيها) لان السلم فيها
مضمون في الذمة لاشتغالها
على عدة حوائط بخلاف
السلم في المعين فلا يجب
تعجيل النقدية بل يجوز
تأخيرها أكثر من ثلاثة أيام
لانه يسع معين وتسميته
سلما مجاز (أو) تخالفه
فيه (أي في وجوب تعجيل
النقد فيها) (وفي السلم)
فيها (لمن لا ملك له) في
القرية الصغيرة دون
الحايط (تأويلات وان
انقطع ما) أي مسلم فيه
(له ابان) أي وقت معين
يأتي فيه وهذا في السلم
الحقيقي (أو من قرية)
مأمونة ولو صغيرة قبل
قبض شيء منه (خبر
المشتري في الفسخ) وأخذ
رأس ماله (و) في (الاتقاء)
لقابل الآن يكون التأخير
بسبب المشتري فينبغي
عدم تخييره لظلمه النافع
بالتأخير فتخييره زيادة ظلم
قاله ابن عبد السلام
فيجب التأخير (وان
قبض البعض) وانقطع
بجائحة أو هروب المسلم

قل أو أكثر كان أرفع (قوله فيرجع بنسبة ما بقي منها) أي من المسئلة لما أخذه منها وما لم يأخذه في المثال
السابق تضم الخمسين المأخوذة للخمسين التي لم تؤخذ يكون المجموع مائة ثم تنسب مالم يؤخذ للمجموع يكون
نصفه فيرجع بنصف الثمن (قوله تأويلان) الاول للقاسي والثاني لابن مزين قال طاق وتعبه المواق
بأنه لم يجد من ذكر هذين التأويلين على المدونة وهو صواب فكان الاولى أن يبرر بقولان (قوله حيث لم
يشترط) أي المسلم وقوله عليه أي على المسلم اليه وقوله أخذه في نحو اليومين أي أخذه في مدة لا تختلف فيها
القيمة فان اشترط ذلك عليه وأخذ البعض وانقطع عمر الحايط قبل أخذ الباقي رجع بحسب المسئلة اتفاقا
ومثل الاشتراط المذكور ما اذا كان الثمر يجنى في أوقات مختلفة وكان الشأن انه لا يباع الا جهة واحدة فاذا
قبض المسلم البعض وانقطع الثمر الحايط قبل أخذ الباقي رجع بحسب المسئلة اتفاقا كافي خش (قوله
وهل القرية الصغيرة كذلك) أي وهل السلم في قدر من عمر القرية كالسلم في قدر من عمر الحايط المعين من
كل وجه فيشترط في السلم فيها الشروط السابقة في الحايط المعين ويدخل في التشبيه مالم أو سلم في قدر من عمر
قرية صغيرة وقبض البعض ثم فوات الباقي بجائحة فتعين الفسخ والحاسبة بالباقي وحيث رجع بحصة ما بقي فهل
يرجع على حسب القيمة أو على حسب المسئلة تأويلان وهذا قول اللخمي وقيل انه يتعين البقاء لقابل مالم
يراضيا بالحاسبة فاذا رضيا بهما اجاز الرجوع ثمن الباقي وهل الرجوع بالثمن على حسب القيمة أو على حسب
المسئلة تأويلان واعتمد عجم القول الثاني فلو تنازعا فطلب أحدهما الفسخ وطلب الآخر البقاء لقابل
كان القول قول من طلب البقاء اه تقرير شيخنا عدوى (قوله يشترط في السلم فيها الشروط السابقة في
الحايط المعين) أي من بدو الصلاح وسقيها وبيان كيفية القبض وان يسلم لملك حايط وان يشترط الشرع
في الاخذ وان يشترط أخذه بغير أو وطبا ولا يجب تعجيل رأس المال (قوله لاشتغالها على عدة حوائط) أي
فلا يدرى المسلم من أيها يأخذ سلمه فأشبه السلم الحقيقي (قوله وفي السلم) أي وفي جواز السلم فيها لمن لا ملك له
بخلاف الحايط المعين فانه لا يجوز أن يسلم لمن لا ملك له (قوله تأويلات) الاول ظاهر المدونة والثاني لابي
محمد والثالث لبعض القرويين اه بن (قوله وهذا في السلم الحقيقي) أي وهو السلم في الذمة في غير الحايط
المعين وغير القرية (قوله أو من قرية) عطف على مقدار أي وان انقطع ماله ابان من غير قرية أو من قرية
أو منه أي وأما القرية غير المأمونة فسكوت عنها أو ادخله تحت حكم التشبيه في قوله وهل القرية الصغيرة
الح فيتعين في قطع عمرها الفسخ كافي الحايط المعين ولو كان بالحائجة كما عند اللخمي وأما الحايط المعين فلا
يدخل هنا بحال خلافا لعجم ومن تبعه بل يتعين فيه الفسخ اتفاقا حكمه اللخمي وابن بوس وهو داخل في
قوله سابقا وان انقطع رجع بحصة ما في الخ لما علمت ان المراد من انقطاع لثمة أعم من أن يكون بجائحة
أو بفوات الابان اطر بن (قوله فيجب التأخير) أي ويتعين البقاء لقابل (قوله وجب التأخير بالباقي) أي
للعام القابل ليأخذ من عمره (قوله الا أن يرضيا معا بالحاسبة بحسب المسئلة لا القيمة فيجوز) هذا ظاهر
اذا كان عدم القبض بالحائجة أو طر وبالمسلم اليه لانه ممة قصد البيع والسلف أما اذا كان عدم القبض
لتقريب المشتري فلا يجوز تراضهما على المحاسبة لانها ممة على قصد البيع والسلف واد تراضيا على
المحاسبة فلا يجوز أن يأخذ بغيره رأس ماله عرضا ولا غيره لمافيه من بيع الطعام قبل قبضه قاله أبو بكر بن
عبد الرحمن والتونسي (قوله بحسب المسئلة) أي وتكون المحاسبة اذا تراضيا عليها بحسب المسئلة لا القيمة
(قوله ولو كان رأس المال مقوما) هذه مبالغة في المفهوم أي فان تراضيا على المحاسبة جاز عدم البقاء لقابل
هذا اذا كان رأس المال مثلا ابل ولو كامقوما كحيوان وثياب واد تراضيا بدارد ممة ما قيمته قدر قيمة مالم يقبض
من السلم فاذا أسلمه أربعة أثواب في عشرة قماطير لم يقصص منها حصة وانقطع الثمر فانه يرد ثمن قيمتهما
قيمة مالم يقبض اذا تراضيا بالحاسبة ورد ثمنه ولو قول سحنون اعم يجوز تراضيهما على المحاسبة اذا كان رأس

اليه أو تقرير المشتري حتى مضى الابان (وجب التأخير) بالباقي لقابل لان السلم يتعلق بدمه النافع فلا يسل بانه قضاء الاجل كالدين (الا أن
يرضيا) معا (بالحاسبة) بحسب المسئلة لا القيمة فيجوز ان كان رأس المال مثليا بل (ولو كان رأس المال مقوما) كحيوان وثياب

الجواز الاقالة على غير رأس المال * ولما انتهى الكلام على شروطه شرع في بيان ما يجوز اذا استكملت الشروط وما لا يجوز اذا اختل
منها شيء فقال (ويجوز) وفي نسخة بالقاء ١٨٨ وهي أنسب (فيما طبع) من الاطعمة ان حصرتها صفة (و) في (الاولى) كذلك

المال مثلبا واما لو كان مقوما فانه يمنع لعدم الامن من الخطأ في التقويم لانه اذا اتفقا على رد ثوب بعينه
هو ضاعا لم يقبض احتمل أن يكون ذلك الثوب المردود مساويا لما بقي من المسلم فيه فيجوز أو مخالفا له بالقلّة
أو الكثرة فيجتمع لانه اقالة في ذلك الشيء على خلاف رأس المال وهي بيع قبل ان يبيع الطعام قبل قبضه اللهم
الا أن يرد من الاثواب جزأها ما يكون المشتري يربحها بالبائع فيسلم من احتمال الخطأ في التقويم فيجوز
باتفاقهما (قوله لجواز الاقالة على غير رأس المال) فيه ان الاقالة على غير رأس المال لا تجوز لانها حينئذ
بيع وبيع الطعام قبل قبضه ممنوع فلعل الاولى أن يقول لجواز الاقالة في بعض المبيع ولو طعاما اذا كان
الخن مثلبا ولم يقبض عليه أو كان مقوما كما مر (قوله ويجوز فيما طبع) أشار به ذاك إلى أن المسلم فيه لا يشترط فيه أن
يكون ذاتا فاقمة بعينها لافسادها بالتأخير بل يجوز أن يكون مستهلكا لا بقاء له لفساده بالتأخير (قوله ويجوز
فيما طبع) أي سواء كان لحما أو غيره وقوله فيما طبع ليس المراد خصوص ما كان مطبوخا وبالفضل حال العقد بل
المراد فيما يطبخ في المستقبل يتخذ هذا الدينار سلما على خروف محجر آخذة منك في شهر كذا أو كان مطبوخا بالفعل
حال العقد كالمربات التي لا تقصد بالتأخير (قوله كذلك) أي اذا حصرته الصفة (قوله الا أن يندرج وجوده)
أي لكونه كبيرا كراخا رجاء عن المعتاد فلا يصح السلم فيه وهذا داخل تحت قول المصنف الا أن وما لا يوجد
(قوله وأولى وزنا) أي يتخذ هذا الدينار سلما على أربعة أحوال من الحطب كل جل قطاران أو كل جل ملء
هذا الحبل ولا بد من وصف الحطب من كونه حطب سبط أو طرفاء أو غير ذلك (قوله أي الحبل) أي فيجوز
السلم في جلود الغنم والبقر والابل ونحوها اذا شرط شيئا معلوما أو الادم في الاصل الجلد بعد الدبغ والمراد هنا
مطلق الجلد سواء كان مدبوغا أو غير مدبوغ (قوله لا بالجزز) أي عددا يتخذ هذا الدينار سلما في أربع جزز
من الصوف فيمنع لاختلافها بالصغر والكبر (قوله فيهما) أي في الجمع والمفرد (قوله وأما سراه لا على
وجه السلم) أي والحال انه على ظهر الغنم بل ليل ما ذكره من الشرط وأما سراه مجزؤا فيجوز جززا
وبالوزن من غير شرط (قوله وثو ليكمل) صورته وحدت نحاسا بعمل طشتا أو حلة أو تورا أو غير ذلك
فقلت له كلفه على صفة كذا دينار فيجوز ان شرع في تسكميله بالفعل أو بعد أيام قلائل تكتمسه عشر
يوما أو أقل والامنع لما فيه من بيع معين يتأخر قبضه ومحل الجواز أيضا اذا كان عند النحاس نحاس بحيث
اذا لم يأت على الصفة المطلوبة كسره وأعاده وكله مما عنده من النحاس كما يأتي وقد جعل عيج وعيق
وشارحنا هذه المسئلة تبعا لابن الحاجب والتوضيح من باب اجتماع البيع والاجارة وهو مغاير لاسلوب
المصنف ويصح أن يكون من باب السلم بناء على مذهب أشهب المخوز في السلم تعيين المصنوع منه والصانع
وهنا عين المصنوع منه وهذه عندها ابن القاسم وأنت اذا أمعنت النظر وجدتها لها شبه بالسلم بطر المعدادوم
في حال العقد وطاشبه بالبيع نظر المعدادوم وليست من اجتماع البيع والاجارة ولكن أقرب مما يمشي عليه
كلام المصنف قول أشهب الذي يحيز تعيين المعدادوم منه انظر بن (قوله مجاز) أي فهو مثل اني أراني
أعصر خرا (قوله فهو من أفراد قوله وان اشترى المعدادوم منه الخ) كذا قال عيج واعترضه شيخنا بأن
بينهما فرقا لانه هنا وقع العقد على المصنوع ولم يدخل المعدادوم منه في ملك المشتري والا تية دخل في ملكه
المعدادوم منه بالعقد عليه ثم استأجره وبخوه لب كما تقدم حيث قال وليست هذه المسئلة من اجتماع البيع
والاجارة بل لها شبه بالسلم والبيع كما مر (قوله ويضمنه مشتريه بالعقد) أي اذا لم يكن فيه حق توبة كما يأتي
(قوله ضمان الصانع) أي فان كان التلف منه أو ادعى هلاكه ولم تقم بينة بذلك والحال انه مما عاب عليه
ضمنه والا فلا ضمان عليه (قوله فان اشترى على وزن) أي بأن قال له كلفه على صفة كذا أو ما اشترىه من
كل رطل كذا (قوله الا أن يكون عنده عمل الخ) هذا تقييد للمع في مسئلة الثوب (قوله فان اشترى جلة

(والغنم والجوهر) وهو
كبار اللؤلؤ الا أن يندرج
وجوده (والزجاج والحبص
والزرنج وأحوال الحطب)
كل هذا السبل ويوضع
عند أمين وأولى وزنا
كقطار (و) في (الادم)
بالفتح أي الجلد (و) في
(سوف بالوزن لا بالجزز)
جمع جزء بكسر الجيم
فيهما وأما سراه لا على
وجه السلم فيجوز بالجزز
نحوه يا بالوزن مع رؤية
العين وأن لا يتأخر الجز
أكثر من نصف شهر كما
سأقي للمصنف في القصة
(و) في (البيوف)
والسكاكين (و) في (نود)
بالمثناة الفوقية اثناء يشبه
الطشت (ليكمل) على
صفة خاصة واطلاق التور
عليه قبل كاله مجاز كما أن
اطلاق السلم على هذا
الشراء مجاز وما هو بيع
معين يشترط فيه الشروع
ولو حكا فهو من أفراد
قوله وان اشترى المعدادوم
منه واستأجره جاران
شرع ويضمنه مشتريه
بالعقد وما يضمنه بانه
ضمان الصانع ومعنى
كلامه أن من وجد
صاعا شرع في عمل نور
مثلا فاشترى منه جزفا
بشمن معلوم على أن يكمله
له جاز فان اشترى على

الورن لم يضمنه مشتريه لا بالقبض وهو بخلاف شراء ثوب ليكمل ويجمع كما يأتي لا مكان عادة الورن جاء على
حلال الصفة لم يشترطه أو المعتادة بخلاف الثوب لأن يكون عنده غزل يباع منه غيره جاء على غير الصفة فان اشترى جلة

الغزل على أن ينسجه منع كما إذا اشترى جلة النحاس ليعمله ثورا وهذا إذا كان كل من الصانع والمصنوع منه معينا فان كان الصانع معينا دون المصنوع منه فهو ما أشار له بقوله (و) جاز (الشراء من دائم العمل) حقيقة أو حكما ١٨٩ ككون البائع من أهل حرقه ذلك

الشيء ليس به عنده فاشبه
المعقود عليه المعين في
الصورتين والشراء اما
لجمله يأخذها مفرقة على
أيام كقطار بكذا كل يوم
رطلين أو يقدمه على
أن يشتري منه كل يوم
عدد معين وليس لاحدهما
القسخ في الاولى دون
الثانية (كالخيار) والجزار
بنقد وبغيره فلا يشترط
تعجيل رأس المال ولا
تأجيل الثمن بل يشترط
الشروع في الاخذ حقيقة
أو حكما فأجازوا التأخير
لنصف شهر كما أشار لذلك
بقوله (وهو بيع) فان
مات البائع وجب القسخ
في الصورة الثانية
لا الاولى (وان لم يدم فهو
سلم) فلا يعين العامل
والمعمول منه ويكون
دين في الذمة كعقد على
قطار خبز يؤخذ من
المسلم اليه بعد شهر قدره
وصفته كذا وقوله
(كاستصناع سيف أو
سرج) تشبيهه لا تعجيل
والا لا يقتضي أن الصانع
ان كان دائم العمل كان
بيعا لا سلما مع أنه سلم
مطلقا والحاصل أن دائم
العمل حقيقة أو حكما ان

العمل على أن ينسجه منع كما إذا اشترى جلة النحاس الخ) انما منع قيمه للتقص اذا انقض لعدم إتيانه على
الوصف المطلوب (قوله كما إذا اشترى جلة النحاس ليعمله ثورا) هذا تعييد للجواز هنا في مسألة التور
والحاصل ان في كل من التور والثوب ثلاثة أحوال يتفقان في المنع اذا اشترى جلة ما عند البائع من الغزل
والنحاس بدنيا مثلا واتفق معه على أن يصنعه له ثورا أو ثوبا ويتفقان على الجواز اذا كان عند البائع جلة
من النحاس أو الغزل غير ما اشترى باق على ملكه بحيث اذا لم يأت ما اشتراه على الصفة المطلوبة يعمل له بدله
من ذلك النحاس أو الغزل الذي في ملكه ويختلفان في حالة وهو المنع في الثوب اذا كان عند البائع غزل
لا يأتي ثوبا على تقدير اذا لم يأت المبيع على الصفة المطلوبة والجواز اذا كان عند النحاس لا يأتي
ثورا لانه اذا لم يأت على الصفة المطلوبة يمكن كسره واعادته وتكميله بما عنده (قوله من دائم العمل
حقيقة) أي وهو من لا يقرعنه غالبا وقوله أو حكما اعترضه شيخنا العدوي بأنه ان كان من أهل حرقه بالفعل
رجع لما قبله والا فلا يكفي قال والذي غر عبق التابع له الشارح أن بعضهم عبر بقوله من أهل حرقه وأراد
به نفس المعنى الاول فتوهم التعاير فجمع بينهما (قوله وليس لاحدهما القسخ في الاولى) أي وهي ما اذا كان
الشراء لجمله يأخذها مفرقة على أيام وذلك للروم البيع فيها (قوله دون الثانية) وهي ما اذا اشترى منه كل يوم
عدد معين فابيع فيها وان كان جائر السكنه غير لازم فكل منهما القسخ (قوله كالحيار والجزار) يتأني في
كل منهما الصورتان المتقدمتان (قوله بنقد وبغيره) متعلق بالشراء من دائم العمل والمراد بالنقد المعجل
وبغيره المؤجل أي جاز الشراء من دائم العمل بثمن معجل ومؤجل (قوله فلا يشترط الخ) أي فالشراء من
دائم العمل مخالف للسلم في هذين الأمرين (قوله كما أشار لذلك) أي لعدم اشتراط تعجيل الثمن وتأجيل
المنع بقوله وهو بيع اذ من المعلوم ان البيع لا يشترط فيه واحد من الأمرين (قوله أو حكما) أي بان يؤخر
الشروع في الاخذ خمسة عشر يوما كما أشار له الشارح بقوله وأجاز والخ (قوله وهو بيع) صرح به مع قوله
والشراء لان الشراء يطلق على السلم ووجه كونه بيعا لا سلما أنهم نزلوا دوام العمل منزلة تعين
المبيع والمسلم فيه لا يكون معينا (قوله وان لم يدم) بأن كان انقطاعه أكثر من عمله أو تساوى عمله وانقطاعه
وحاصله ان الشراء من غير دائم العمل جائز وهو سلم بشرط فيه ما يشترط في السلم من تعجيل رأس المال
وضرب الاحل وعدم تعيين العامل والمعمول منه فان عييا أو أحدهما كان فاسدا (قوله كاستصناع سيف)
أي كما أن استصناع السيف والسرج سلم سواء كان الصانع المعقود معه دائم العمل أم لا كأن تقول لانيان
صنع لي سيفا أو سرجا صفته كذا بدنيا فلا بد من تعجيل رأس المال وضرب الاجل وان لا يعين العامل ولا
المعمول منه (قوله تشبيهه) أي بقوله فهو سلم بشرط فيه ما يشترط في السلم من تعجيل رأس المال
والا لا يقتضي أن الصانع (قوله يمكن فيه البيع) أي ان عين العامل أو المعمول منه كالوقال له
أشترى منك قطار خبز من هذا القمح أو من عملك (قوله والسلم أخرى) أي اذا لم يعين العامل ولا المعمول منه
وفيه أنهم نزلوا دوام العمل منزلة تعين المبيع فالسلم فيه وان لم يعين حقيقة فهو معين تزيلا وجبئ لا يتأني
السلم عند دوام العمل تأمل (قوله والا) أي والا يكن دائم العمل لاحقيقة ولا حكما بان كان انقطاعه أكثر من
عمله أو تساوى عمله وانقطاعه (قوله فالسلم بشرطه) أي من تعجيل رأس المال وضرب احل لقبض المسلم
فيه وعدم تعيين العامل والمعمول منه (قوله ولو استديم عمله) الاولى حذره لان الموضوع به غير دائم العمل
فتأمل (قوله وفسد) أي السلم وقوله تعيين المعمول منه أي على ما قاله ابن القاسم خلافا لآلهمب القائل ان
يعين المعمول منه أو العامل لا يصرف السلم (قوله أو تعيين العامل) قال في المدونة فان شرط عمل رجل بعينه
لم يجز وان نقده لانه لا يدري أي سلم ذلك الرجل الى ذلك عر را هو على هذا درج ان رشد وفي
المدونة في موضع آخر ما يقتضي الجواز اذا عين العامل فقط لقوله من استأجر من يبي له دارا على ان الجص

صت نفسه على أن يؤخذ منه كل يوم مثلا ما نصب نفسه له من ورن أو كيل أو عدد كالحيار واللبان والجرار واليقال يمكن فيه البيع
ارة والسلم أخرى شرطه والا فالسلم بشرطه ولو استديم عمله كالحراد والبجار والحياك (وقد يعين المعمول منه) كاعمل من هذا
الحديد بعينه أو من هذا الخشب بعينه أو من هذا العرل بعينه لانه حينئذ ليس دين في الذمة (أو) تعيين (العامل)

أو هما بالاولى وهذا اذا لم يشتر المعول منه (و) أما (ان اشترى المعول منه) وعينه ودخل في ضمانه (واستأجره) بعد ذلك على عمله (جازان
نصر) في العمل ولو حكما آتيا خبره نصف شهر ١٩٠ (عين عامله أم لا لا) يجوز السلم (قبلا لا يمكن وصفه) عادة وصفا كاشفا عن

حقيقته (كتاب المعدن) والاشترى من عند الابحار وهو قوله ابن بشير اه مواق (قوله أو هما بالاولى) أي فهذه الصور الثلاثة يقصد
فيها السلم وعلة الفساد في الاحترقين دوران المعقدين لثنية والسلفية فهو غرر لانه لا يدري أسلم العامل
الى ذلك الاجل أم لا وفي الاولى أن السلم لا يكون في شيء معينه ل في شيء في الذمة (قوله وهذا) أي المنع فيما اذا
عين المعول منه أو العامل اذا لم يشتر الخ (قوله وان اشترى المعول منه الخ) يعني انه اذا اشترى منه حديدا
مثلا معينا واستأجره على أن يعمل له منه سيفا يد ينار فان ذلك جائز سواء شرط تعجيل النقد أم لا لانه من باب
اجتماع البيع والاجارة في الشيء وهو جائز وسواء كان العامل معينا أم لا بشرط أن يشرع في العمل وفهم من
قوله واستأجره أنه لو استأجر غير البائع لم يلزم من غير قيد الشرع (قوله وان اشترى المعول منه الخ) الفرق
بين هذه والتي قبلها وهي قوله وتور ليكمل أن العقد فيما قبلها وقع على المصنوع على وجه السلم ولم يدخل
المعول منه في ملك المشتري وهذه وقع العقد فيها على المعول منه على وجه البيع وملكه المشتري ثم
استأجره حال العقد على عمله وهذه الثانية مسألة ابن رشد والتي قبلها مسألة المدونة في الاولى أربعة أحوال
وهي تعيين المعول منه والعامل وعدم تعيينهما وتعيين الاول دون الثاني والعكس صحة العقد في حالة فساد
في ثلاثة وفي الثانية حالتان فقط أن يعين العامل أو لا يعين والعقد صحيح في كل منهما (قوله لا فيما لا يمكن الخ)
عطف على قوله فيما لا يمكن (قوله ومن ذلك الحناء المخلوطة الخ) أي وأما بيعهما فتقدم من غير سلم بخلاف اذا تعرى
قد رما فيهما من الخلط (قوله ولا يسلم في الارض والدور) أي فلا يجوز أن تقول لا تخرا سلمك مائة دينار في
أربعة أفدنة من الطين أو في دار وثلث لان شرط صحة السلم أن تبين صفاته التي تختلف بها الاعراض ومن
جلتها البقعة التي تكون الدار والافدنة وبها ومتى عينت البقعة كان ما فيها من الدار والافدادين معينا والسلم
في المعين لا يصح (قوله ولا في الجراف) قيل هذا مخالف لما تقدمه من قوله أو يتعراخ لان المتعري جراف
قطعا وأبيب بأن الجراف الذي يمنع السلم فيه هو الذي لا يمكن فيه التعري لكثرة والسابق الجائر الذي
يمكن فيه التعري أفاد هذا المعنى كلام المقدمات اه بن (قوله ولا فيما لا يوجد) أي لعدم القدرة على تحصيله
وقوله أصلا أي كالكبريت الاحمر (قوله وبالعكس) أي ولا تسلم سيف في حديد سواء كان يخرج منه
سيف أم لا والمنع مذهب ابن القاسم وهو المشهور وقال سحنون يجوز سلم الحديد الذي لا يخرج منه سيف
في سيف ووجه الاول أن السيف مع الحديد كشيء واحد فسلم أحدهما في الآخر يؤدي الى سلم الشيء في
جسه وانما كانت السيف مع الحديد كشيء واحد لان الصفة المفارقة أي التي يمكن ازالتهما لوبخلاف
الملازمة (قوله لا مكان معاملة الغليظ) أي وجبت في السلم الغليظ في الرقة في يؤدي الى سلم الشيء في جنسه وانظر
هذا التعليل فإنه لا يجري في عكس كلام المصنف مع به ممنوع تأمل (قوله لان غليظ العزل يراد لغير ما يراد
له رقيقة) أي وجبت في هذا اختلاف المنفعة هما واختلاف المنفعة بصير أفراد الجنس كالجنسين كالحديد (قوله ولا في
ثوب) أي لا يجوز ثوب قد سجد بعضه ليكماله له صاحبه على صفة معينة لان الثوب اذا لم يأت على
الصفة المطلوبة لا يمكن عوده اليها بخلاف الثوب النحاس وقد تقدم أن كلام المنع في الثوب والجواز في الثوب
مفيد بقيد الجوار في الثوب مفيد بأن لا يشترى جلة النحاس الذي عنده والممنوع هو الثوب مفيد بان لا يكون
عنده عزل كثير والاحراز (قوله وهو عين الخ) أي والحال انه عين الصنعة وحاصله أنه لا يجوز أن يكون
المصنوع عين الصنعة رأس مال سلم في غير المصنوع من جنسه لان الصنعة الحسية كالعزل لا يخرج
الكان من أصله الذي هو الكتان فكأنه أسلم كتابا في كتان ولا مفهوم لقول المصنف لا يعود لان عين
الصنعة لا يسلم في أصله ولا يسلم أصله فيه أمكن عوده أم لا ولا يعتبر الاجل بحيث يقال ان كان الاجل متسعا
بحيث يمكن عود ذلك المصنوع فيه لأصله مع ولا حازل المنع مطلقا اتسع الاجل أولا (قوله وكذا العكس)
أي سلم اصروف أو الكتان في العزل وقوله الاولى أي لان الكتان المعول رأس مال يمكن عزله (قوله يسلم في
عزل من جنس أصله) فيجوز أن يسلم ثوب المدسوج من الكتان في عزل من الكتان أو في كتان بالاولى

وأولى تراب الصواعين ومن ذلك الحناء المخلوطة بالرمل والنبيلة المخلوطة بالطين الا أن يعلم قدر ما في ذلك من الخلط (و) لا يسلم في (الارض والدور) لان وصفهما مما يختلف فيه الاغراض التي من جلتها تعيين البقعة التي هما في صيرهما من المعين وشرط السلم كونه في الذمة (و) لا في (الجراف) لان من شروط صحة بيعه رؤيته وبها يصير معينا يتأخر قبضه (و) لا في (ما لا يوجد) أصلا أو الا نادرك كبار الاول والخارج عن العادة (و) لا يجوز (حديد) أي سلمه (وان لم يخرج منه السيف في سيف وبالعكس) لیسارة الصنعة (ولا كان غليظ في رقيقه) لا مكان معاملة الغليظ حتى يصير رقيقا (ان لم يغزلا) والاحراز لان غليظ العزل يراد لغير ما يراد له رقيقه كغليظ ثياب في رقيقها (و) لا في (ثوب) ناقص (ليكمل) على صفة معينة الا أن يكثر عنده لعزل كغير في الثوب (و) لا (مصنوع فله) أي

(قوله)

جعل رأس مال سلم (لا مرد) لأصله وهو أصله كالعزل (لا يسلم في أصله من كان أوصوف أسهل لصنعة)

وكذا العكس بالاولى (يجوز لبيع) أي ما سوج يسلم في عزل من جنس أصله وأولى في شعر

لأن صعوبة صنعه صيرته جنسا آخر (الإتياب الخ) فلا تسلم في خزاله ان تنفس وتصير خزا ولا يخفى ما فيه (وان قدم أصله) أي أصل
المصنوع لا يقيد كونه هين الصنعة بل يقيد كونه صعبا كغزل في ثوب أي جعل رأس ١٩١ مال (اعتبر الاجل) المضروب

بينهما فان كان يمكن جعل
غير المصنوع مصنوعا منع
للمزاينة لانه اجارة بما
يفضل منه ان كان والا
ذهب عمله هدرًا والاجاز
لا تتفاء المباح (وان عاد)
المصنوع صعب الصنعة
أي أمكن عوده (اعتبر)
الاجل (فيهما) أي في
اسلام المصنوع في أصله
واسلام أصله فيه فان
وسع الاجل جعل المصنوع
كأصله أو جعل أصله مثله
بوضع الصنعة فيه لم يجر
والاجاز كاسلام آنية من
نحاس أو رصاص في نحاس
أو رصاص وعكسه لكن
الراح في هين الصنعة
الاطلاق فلا يعول على
قوله لا يعود فهين الصنعة
عادًا ولا يسلم في أصله
ولا أصله فيه وغيرهين
ان لم يعد أسلم في أصله وان
أسلم أصله فيه اعتبر الاجل
وان عاد اعتبر الاجل أسلم
في أصله أو أصله فيه
(والمصنوعان) من جنس
هات الصنعة أم لا
(يعودان) أي يمكن
عودهما لأصلهما وأولى
ان لم يمكن (يطر
للمنفعة) المتصودة منهما
فان تقاربت كقدر نحاس

(قوله لان صعوبة) أي النسج بمعنى المنسوج وأشار الشارح بهذا الى أن قول المصنف بخلاف الخ
مفهوم هين الصنعة فكأنه قال وان كان غير هين الصنعة جاز كافي النسج بمعنى المنسوج (قوله فلا تسلم في
خر) أي فالنسج فيها كالغزل في الكتان فكما لا يسلم الغزل في الكتان لانه لا يشغل عنه لا يسلم ثياب الخرز في الخرز
والخرما كان قيامه من حرير ولحمته من وبر (قوله وان قدم الخ) لما ذكر ان غير هين الصنعة يجوز ان
يسلم في أصله ذكر حكم ماذا أسلم أصله فيه بقوله وان قدم الخ (قوله وان عاد المصنوع صعب الصنعة الخ) أشار
الشارح الى أن صير عاد راجع للمصنوع صعب الصنعة المفهوم من قوله بخلاف نسجه وليس مفهوما
لقوله سابقا لا يعود بحيث يكون ضمير عاد للمصنوع الهين الصنعة وحينئذ فلا اعتراض على المصنف (قوله
فهين الصنعة الخ) حاصله ان هين الصنعة كالغزل سواء كان يمكن عوده لأصله أم لا لا يسلم في أصله ولا يسلم
أصله فيه ولا يعتبر في ذلك اتساع الاجل ولا ضيقه فهذه أربعة وغير هين الصنعة ان كان لا يمكن عوده لأصله
كالثياب المنسوجة جاز سلمه في أصله كالغزل والكتان وان أسلم أصله فيه اعتبر الاجل وان كان يمكن عوده
لأصله كإني النحاس اعتبر الاجل في سلمه في أصله وسلم أصله فيه فهذه أربعة أيضا (قوله عاد) أي أمكن
عوده أم لا وقوله لا يسلم في أصله ولا أصله فيه أي ولا ينظر لاجل ولا لعدم (قوله وان عاد) أي أمكن عوده
(قوله والمصنوعان الخ) حاصله أن المصنوعين اذا أراد سلم أحدهما في الآخر وهما من جنس واحد سواء
أمكن عوده لأصله أم لا فانه ينظر للمنفعة ان تقاربت منع لانه من سلم الشيء في مثله وان تباعدت جاز فقول
المصنف والمصنوعان أي سواء كانت صنعتهم ماهينة أم لا وقوله يعودان أي وأولى ان لم يعودا كما نبه على
ذلك الشارح (قوله هانت الصنعة) أي كسلم غزل في غزل وقوله أم لا أي كسلم طشت نحاس في حلة أو في
طشت مثله (قوله وأولى ان لم يمكن) أي لانه اذا اعتبر النظر للمنفعة عند إمكان العود وانما اذا تباعدت
يجوز زفأولى اذا لم يمكن العود (قوله فان تقاربت كقدر نحاس مثله) وكسلم ثوب رقيق في مثله (قوله منع) أي
لانه من سلم الشيء في مثله (قوله كابر يق في طشت) أي وكتب رقيق في غايط (قوله وجار الخ) هذا شروع
في حكم اقتضاء المسلم فيه ممن هو عليه أي وجاز للمسلم قبول الموصوف بصفة المسلم فيه كان طعاما أو غيره قبل
حلول أجله أي وفي محله (قوله بلا جبر) أي لان الاجل في السلم حق لكل منهما ما لم يكن المسلم فيه نقدا والا
أجبر المسلم على قبوله قبل الاجل لان الاجل حينئذ حق لمن عليه الدين وأما في القرض فيجبر المقرض على
قبوله قبل أجله كان القرض عينا أو غيرها كحيوان أو طعام (قوله قبل زمانه) أي والحال أنه في محله بدليل
مابعده (قوله أي موصوفها) أشار الشارح الى أن في كلام المصنف حذف مضاف أي قبول موصوف صفته
لان الذي يخبضه المسلم موصوف الصفة لا الصفة ولوقال المصنف قول مثله لكان أصرح في المراد أي
قبول المماثل له صفة وقدر سواء كان طعاما أو غيره لا أجود ولا أردأ (قوله لما فيه من ضعف الخ) أي اذا كان
المدفوع أقل أو أردأ وقوله أودح الضمان وأريدك أي ان كان أجود أو أكثر وكل من ضعف وتعجل وحط
الضمان وأريدك ممنوع في السلم والقرض لا يدخله الثاني لان الاجل من حق المقرض ولا حق فيه للمقرض
حق انه يحط الضمان عن المقرض (قوله كقبل محله) أي كما يجوز له أي للمسلم قبوله قبل محله في العرض
مطلقا الخ (قوله في العرض مطلقا وفي الطعام ان حل الخ) اعلم أن في العرض والطعام قولين أحدهما لا يس
القاسم وأصبح الجوار قبل محله شرط الحلول فيهما والثاني لم يحرم واختاره ابن ررقون الجوار قبل محله
وان لم يحصل فيهما اس عرفة وهذا أحسن والأول أقيس والمصنف فصل بين العرض والطعام وانظر
ما استنده في ذلك ولو جرى على ما لابن القاسم لقال في العرض والطعام ان حل أو على ما للسحنون لقال في
العرض والطعام مطلقا انظر المواق وقوله وفي العرض أي سواء كان ثيابا أو جوهرا أو لا أي على المشهور

في مثله منع والاجاز كابر يق في طشت أو مسامير في سيف (وجار) بلا جبر (قبل زمانه) أي أجل المسلم فيه (قبول صفته) أي موصوفها
(فقط) لا أدنى ولا أجود ولا أقل ولا أكثر لما فيه من ضعف وتعجل أودح الضمان وأريدك (كقبل محله) أي الموضع الذي اشترط فيه
القبض أو موضع العقد عند عدم الشرط فيجوز (في العرض مطلقا) حل الاجل أم لا (وفي الطعام ان حل) والمعتمد

باب المعروف (لا يجوز) (أقل) عددا ١٩٢ أو كيلة أى مع الجودة أو الرداءة في طعام أو تقدم له فيه من يبيع طعام بطعام من

سنته غير مماثل (الا)
أن يأخذ الأقل قدرا (عن
مثله) صفة (ويبرئ)
المسلم المسلم إليه (بما زاد)
لأنه معروف لا مكابسة
وأما غير الطعام والتقد
فيجوز قبول الأقل مطلقا
أبرأ ولم يبرئ كمنصف
فقطار من نحاس عن
قطار منه حيث حل
الأجل ولم يدخل على
ذلك (ولا) يجوز (دقيق)
أى أخذه (عن قمح) مسلم
فيه (و) (لا) عكسه) شاء
هلى أن الطحين ناقل
وان كان ضعيفا فصارا
بكتلين في أحد أحدهما
عن الآخر يبيع الطعام
قبل قبضه ولما انتهى
الكلام على قضاء المسلم
بجنسه شرع في قضائه
بغيره فقال (و) جاز قضاؤه
ولو قبل الأجل (بغير
جنه) أى المسلم فيه
بشروط أربعة ذكر
المصنف منهم ثلاثة أولها
قوله (ان جاز يبعه) أى
المسلم فيه (قبل قبضه)
كسليم ثوب في جيبه
فأخذ عنه دراهم فجوز
بيع الحيوان قبل قبضه

وسواء كان للعرض كلفة في نقله لمحل أم لا (قوله أنه لا بد) أى في حوارة القضاء قبل المحل (قوله لأن من محل
الخ) علة لمخدوف أى والامتنع لأن من محل الخ (قوله بسقوط الضمان) أى عنه للأجل (قوله بأن فيه يبعه
قبل قبضه) أى لأن ما عله عوض عن الطعام الذى لم يجب عليه الآن وإنما يجب عليه إذا حل الأجل فتد
باع المسلم الطعام الذى له على المسلم إليه قبل قبضه به (المأخوذ قبل الأجل) (قوله ومحل الجواز) أى جواز
القبول قبل المحل في العرض والطعام داخل الأجل (قوله والامتنع) أى لما فيه من سلف جرفعا ان كان
المأخوذ من جنس رأس المال ولما فيه من بيع وسلف بيان الأول أنه إذا سلمت عشرة محاييب في عشرة
أراد بقمح أو في عشرة أثواب أخذها منك في رشيد فدفعتهالى في بولاق وأعطيتى أجرة المحل دينار أصرت
كأنى اشتريت منك تسعة أرباب أو تسعة أثواب تسعة دنائير والعاشر كأنه سلف ردالى الآن والأرباب
أو أثواب العاشر عاد على بفعلا لأجل ساقى لدينار وبيان الثانى أن التسعة دنائير الواقعة في مقابلة العشرة
أرباب أو العشرة أثواب يبيع وما وقع من الكراء في مقابلة لدينار العاشر سلف (قوله ولزم بعدهما) أى لزم
المسلم قبول المسلم فيه كان طعاما أو غيره حيث حل لأجل وكان المسلم والمسلم إليه في بلد الشرط كما يلزم المسلم
إليه الدفع إذا طلب منه وكان مليا فقله بعدهما أى بعد انقضاء لأجل وبعد الوصول للمحل فبعدية المحل
بعدية وصول وبعدية لأجل بعدية نقضاء (بعبية) أى يلزم المسلم قبول المسلم فيه بعدهما إذا أتاه المسلم إليه
بجميعه فان أتاه ببعضه لم يلزمه قبوله حيث كان للمدين موصرا وأما القرض في ابن عرفة ما نصه وفي جبروب
دين حال على قبض بعضه وقبول امتناعه حتى يقبض جميعه والمدين موصرا لابن رشد ورواية محمد مع ابن
أبى زيد عن ابن القاسم وأهل الفرق أن القرض بأية المعروف والمسامحة (قوله كقراض) تشبيه في لزوم
القبول أى إذا غاب المسلم عن موضع القبض ولا وكيل له وأتى المسلم إليه بالناسى بالشئ المسلم فيه فانه يلزمه
قبوله (قوله وجاز أجود وأردأ) أى وجاز للمسلم عد الأجل والمحل قبول أجود مما في ذمة المسلم إليه وقبول
أردأ مما فيها وعبر المصنف بالجواز لأنه لا يلزمه قبله كما لابن عبد السلام وابن هرون والتوضيح وقال ابن
الحاجب وابن عرفة يلزمه القبول ولا طهر أن المسلم إليه إذا دفع ذلك على وجه التفضل لا يلزم المسلم القبول
وان دفعه لأجل أن يدفع عن نفسه مشقة تعويضه عمل ما لشرط لزم قبوله نظربن (قوله لأنه حسن قضاء)
أى حسن دفع من المسلم إليه وقوله لأنه حسن قضاء أى قبض من المسلم (قوله أى مع الجودة) أى مع الاتفاق
في الجودة أو الرداءة وإنما قيد بذلك لأجل لاحتماء بعده ولا يأخذ الأقل عن لا كثر ممنوع مطلقا كان بصفة
مافى الذمة أو أجود منه أو أردأ مما عدا صورة الاستثناء وهذا هو الذى ذهب إليه أبو الحسن عن ابن اللباد ومشى
عليه عبق وحش وذكر ابن عرفة أن التمسمة في الأقل لا تعتبر إلا مع اختلاف الصفة ففى كان الأقل بصفة
مافى الذمة جازأرأه مما أراد أم لا والتفصيل لذى ذكره المصنف بقوله لا أقل إلا عن مثله فما إذا كان الأقل
غير الصفة بان كان أجود أو أردأ مما في الذمة قال منى وهو المعتمد واقتصر عليه في الملح (قوله وأما غير الملح)
هذا مفهوما قوله في طعام أو نقد (قوله ولا يجوز دقيق) أى أخذه عن قمح مسلم فيه أى وأما فى القرص فيجوز
أخذ أحد هما عن الآخر تحرى مافى الدقيق من القمح ومافى القمح من الدقيق (قوله وان كان ضعيفا) أى
فهو مشهور مبنى على ضعيف (قوله شروط أربعة) أى وحوار القضاء بغير الجنس مشروط بشروط أربعة

وثانيها قوله (و) جاز (ببعه) أى (المأخوذ عن المسلم فيه) (بالمسلم فيه مناجزة) كدراهم في ثوب أخذ عنه طشت نحاس مطلقا
أن يجوز بيع الطشت بالثوب يد يد ولو قال بالمأخوذ ليكون سببا يبعه عائد على المسلم فيه لسلم من تشتيت الضمير والثالث قوله (وان
يسلم فيه) أى فى (رأس المال) كالمثال المتقدم فيجوز تسليم الدراهم في طشت نحاس والرابع أن يعجل بالمأخوذ ليسلم من فسخ دين
في دين ثم ينحترز كل من الثلاثة على طريق اللقب والشر لم يرتب فقال في محترز الأول (لا طعام) أسلم فيه فلا يقضى عنه غيره من نقد أو
عرض أو طعام من غير جنسه كقول عن قمح للنهى عن بيع الطعام قبل قبضه وفي محترز الثانى

(و) لا (لحم) غير مطبوخ أي أخذه (بحيوان) أي عن حيوان مسلم فيه ولا عكسه من جنسه إذا لا يجوز بيعه به مناجزة وهذا كالذي قبله عام في بيعه لمن هو عليه أو غيره واستشكل بأن الكلام في القضاء بغير الجنس وبيع اللحم بالحيوان من غير جنسه جائز فلا يصح أن يكون محترز الثاني وأجيب بأنه ليس المراد بالجنس ما تقدم في الرويات وإنما المراد به ما يجوز رسامه في غيره كبقر في غنم ومع ذلك فقد يتوهم جواز أخذ لحم أحدهما عن نفس الآخر لا بخلاف الجنس هنا في المنع

(١٩٣)

للم يالحاص عن بيع اللحم

بالحيوان وفي محترز الثالث (و) لا (ذهب) عن عرض أرحيوان (ورأس المال) المدفوع فيه ورق (و) لا (عكسه) أي أخذ ورق عن عرض رأس ماله ذهب للصرف المؤخر وهذا خاص بما إذا باع العرض لغريمه فان باعه لأجنبي فلا يراعى رأس المال فيجوز وقوله وعكسه يرجع لما قبله أيضا كما أثرنا له (و) أن أسلم في ثوب موصوف إلى أجعل معلوم (بجاز) للمسلم (بعد) - (أجله الزيادة) على رأس المال (ليريده) المسلم إليه في الثوب الموصوف (طولا) أو عرضا أو صفاقة والمراد أنه يدفع له ثوبا أطول مما وقع عليه القعد أو أعرض أو أصفق بشرط تعجيل الثوب قبل التفرق وتعيينه بأن يقول من هذه الشقة أو هذه الشقة فان لم يعين منع لانه سلم حال وكذا ان لم يعجل لانه بدخله ببيع وسلف ان كان من صنف المسلم فيه وفسخ دين في دين ان كان من غير صنفه وشبهه في الجوار قوله

مطلقا أي سواء كان القضاء بغير الجنس قبل الاجل أو بعده (قوله ولا لحم) أي ولا يجوز أخذ لحم (قوله أي عن حيوان مسلم فيه) فإذا أسلم دراهم أو عرضا في حيوان فلا يجوز أن يأخذ بدله لحما من جنسه أو أسلم في لحم فلا يجوز أن يأخذ بدله حيوانا من جنس اللحم المسلم فيه (قوله ولا عكسه) أي فلا يجوز أن يؤخذ حيوان عن لحم مسلم فيه إذا كان ذلك الحيوان المأخوذ من جنس اللحم المسلم فيه ظاهرة أنه إذا كان من غير جنسه يجوز وفي بن أن صورة العكس لا يتقيد بالمنع فيها بالجنس بل تمنع مطلقا لانه من بيع الطعام قبل قبضه فهذا خارج بالشروط الأولى لان اللحم طعام (قوله وبيع اللحم بالحيوان من غير جنسه جائز) أي فيجوز بيع الطير وحيوانات الماء بلحم ذوات الأربع من الأعام (قوله وأجيب) حاصله أن المراد بقوله لا لحم عن حيوان من جنسه أي جنسه في باب الرويات وان كان غير جنسه هنا في باب السلم فالقبر والعنم جنس واحد في الرويات وحيوان في السلم يجوز أن يسلم أحدهما في الآخر ومع ذلك لا يجوز أخذ لحم أحدهما قضاء عن الآخر (قوله ما تقدم في الرويات) أي من أن ذوات الأربع جنس واحد والطير كل جنس واحد ودواب الماء جنس واحد (قوله وإنما المراد بالخ) أي وإنما المراد بالجنس في باب السلم وهو ما كانت منفعة متحدة وهو ما يسلم في غيره لا بخلاف منفعتهما (قوله ولا ذهب) أي ولا يجوز أخذ ذهب عوضا عن عرض (قوله ورأس المال) جملة حاله وقوله المدفوع فيه أي في العرض أو الحيوان (قوله بما إذا باع العرض لغريمه) أي وهو من عليه العرض (قوله الزيادة على رأس المال) أي سواء عجلها أو لا لانه لا يشترط تعجيل الزيادة على رأس المال إلا بما بعد الكاف في كلام المصنف على المعتمد (قوله أو عرضا) أشار إلى أنه لا مفهوم للطول حيث كانت الزيادة هذا لاجل بل العرض والصفقة كذلك (قوله والمراد) أي يكون المسلم إليه يريده طولا أو عرضا (قوله أنه يدفع له ثوبا أطول) أي سواء كانت تلك الثوب التي يدفعها المسلم إليه من صنف ما أسلم فيه أو لا أي وليس المراد أنه يريده طولا يوصل بالطول الأول للروم تأخير قبض المسلم فيه وهو مجموع (قوله بشرط تعجيل الثوب) أي التي يدفعها المسلم إليه للمسلم مشتملة على زيادة الطول أو العرض أو الصفاقة (قوله فان لم يعين) أي وأخذ مقطعا يريد من الأول بثلاثة أدرع أو أصفق من الأول (قوله لانه سلم حال) وذلك لانه إذا لم يعين كانت في الذمة فيؤدي السلم الحال (قوله وكذا ان لم يعجل) أي وكذا يمنع ان لم يعجل الثوب المأخوذ المشتمل على الزيادة (قوله وبيع وسلف) أي لان الزيادة مبيعة بالدراهم وتأخير ما في الذمة سلف (قوله ان كان) أي الثوب التي يدفعها المسلم إليه (قوله وفسخ دين) أي وهو الثوب المسلم فيه وقوله في دين أي وهو الثوب الأطول أو الأعرض الذي يأخذه من غير صنف الأول (قوله كقبضه) أي كما يجوز للمسلم أن يدفع للمسلم إليه قبل الاجل زيادة على رأس المال يريده في المسلم فيه لكن بشرط حصة الأول أن يعجل تلك الدراهم المريدة لانه سلم الثاني أن تكون الزيادة التي يريدها المسلم إليه في الطول فقط لا في العرض والصفقة لئلا يلزم عليه فسخ الدين في الدين لانه أخرجه عن الصفقة الأولى إلى غيرها بخلاف زيادة الطول فاهل المخرج عن الصفقة الأولى وانما تلك الزيادة صفقة ثانية لان لأدرع المشتركة أولاً قد بقيت على حالها والذي استأنفوه صفقة أخرى الثالث أن يبقى من الاجل الأول حين العقد على الزيادة مقدار حل السلم فأكثر لان الثاني سلم حقيق الرابع أن لا يتأخر الأول عن أجله لئلا يلزم البيع والسلف الخامس أن لا يشترط في أصل العقد أن يريده بعد مدة ليريد طولا ولا فساد العقد (قوله وان لا يتأخر الأول عن أوله) أي ليعرذ فراع الاجل الأول يدفع له الثوب الأول عما فيها من الزيادة (قوله وعزل ينسجه) أي

(٢٥ - دسوقي ثالث) (كقبضه) أي الاجل أي رد المسلم دراهم قبل الاجل ليريد المسلم إليه طولا على طوله (ان عجل المسلم دراهمه) المريدة ولو حكما كما أخبرها لانه أيام وبقى من أجل الأصل صنف شهر فأكثر لا بها صفقة ثانية وأن لا يتأخر الأول عن أجله لئلا يلزم البيع والسلف وأن تكون الزيادة في الطول فقط (و) جارأ بضا زيادة (عزل) على العزل الأصلي (ينسجه)

ويزيد في طول الشقة
أو عرضها وهذا من الاجارة
لا البيع ذكره المصنف هنا
للمناسبة وأخرج من
قوله كقبوله ان عجل
دراهم قوله (لا) ان زاده
دراهم قبل الاجل يعطيه
اذا لم (أعرض أو أصفق)
مما سلم فيه فيمنع لفسخ
الدين في الدين بحسب لاف
زيادة الطول فان العقدة
الاولى باقية واستأنف
عقدة ثانية (ولا يلزم)
المسلم اليه (دفعه) أي
السلم بمعنى المسلم فيه
(بغير محله) أي لا يقضى
عليه بذلك (ولو خفف
حمله) كجوهه وكذا لا يلزم
المسلم قبوله بغير محله
ولو خفف حمله فان رضى
بجاز ولو ثقل حمله وأما العين
فيتضى بها كما سيأتي في
الفصل بعده

(فصل في القرض * فتح
القاف قبل يكسرهما
(يجوز قرض ما يسلم فيه)
أي كل ما يصح أن يسلم فيه
من عرض وجبوان ومثلي
والاصل فيه الندب
(فقط) أي دون ما لا يصح
فيه السلم كدار وبستان
ونراب معدن وصائغ
وجوه وثقبس فلا يصح
فيه العرض ولما كان السلم
في الجوارى جائزا ولا يصح

قرضهن على الإطلاق استثناهن بقوله

كما جاز قبل الاجل الزيادة للمسلم اليه ليزيده طولاً جازراً يادة عرض ودراهم لمن عاقده أو لا على نسج غزل على
صفة معلومة أبر يد ذلك العرض في طول الشقة أو عرضها ادلا فرق بين البيع والاجارة (قوله لا المناسبة)
قد يقال ان المصنف ذكر هذه المسئلة استدلالاً على مسئلة الزيادة قبل الاجل لكن كان الاولى له أن يقول
كغزل ينسجه (قوله وحط الضمان وأريدك) هذه العلة ثالثة في بعض النسخ وهي مشطوب عليها في
نسخة الشارح بخطه لما فيها من المطر لان معنى المسئلة نه راده دراهم ليأخذ اذا حل الاجل أعرض
أو أصفق وعاله بأنه فسخ دين في دين وهو ظاهر ولا يصح حط الضمان وأريدك لانه انما يتصور في القبض
قبل الاجل وقد علمت أن القبض هنا بعده فأمل (قوله أي لا يقضى عليه بذلك) فاذا اتى المسلم المسلم اليه
بغير بلد القضاء وطلب منه المسلم فيه وامتنع فلا يقضى عليه بالدفع سواء حل الاجل أو لم يحل (قوله ولو خفف
حمله) قيل المناسب للمبالغة على عدم لزوم الدفع أن يقول ولو ثقل حمله تأمل (قوله فان رضى) أي رضى
المسلم اليه بدفعه في غير محله ورضى المسلم بقبوله في غير محله جاز شرط حلول الاجل في العرض والطعام على
المعتمد كما مر (قوله وأما العين) أي ان كلام المصنف اذا كان الدين غير عين وأما لو كان عيناً فالقول قول
من طلب القضاء منها حيث حل الاجل ولو في غير محل القضاء ويلزم به القبول اذا دفعه له من هو عليه
ويلزم من هو عليه دفعه اذا طلبه منه ولو في غير محل القضاء وأما ان لم يحل الاجل فالقول لمن عليه العين
في المكان والزمان فاذا طلب المدين تعجيل العين قبل انقضاء الاجل أو طلب دفعها في غير محل القضاء فانه
يجبر بها على قبولها كانت العين من بيع أو قرض الا أن يتفق بين الزمانين أو المكانين خوف فلا يجبر من هي
له على قبولها قبل الزمان أو المكان المشترط فيه قبضها فلو جبره على قبولها وانقضت منه ضاعت على الدافع
ولا فرق بين عين البيع والقرض على المعتمد خلافاً لما في نخس من التفرقة بينهما

فصل في القرض * هو ائحة القطع سمي المال المدفوع للمقرض قرضاً لانه قطعة من مال المقرض وشرعا
عنه ابن عرفة بقوله دفع متمول في عوض غير مخالف له لا عاجلاً تفضلاً فقط لا يوجب امكان عار به لا تحل
متعلناً بذمة فأخرج بقوله متمول دفع غير المتمول كقطعة نار فليس يقرض وقوله في عوض أخرجه دفعه
هبة وقوله غير مخالف له أخرجه السلم والمصرف وقوله لا عاجلاً عطف على محذوف أي حالة كون ذلك العوض
مؤجلاً لا معجلاً وأخرج بهذا المبادلة المثلية كدفع دينار أو اردب في مثله حالاً وقوله تفضلاً أي حالة كون
ذلك الدفع تفضلاً أو لاجل التفضل ولا يكون الدفع تفضلاً الا اذا كان النفع للمقرض وحده وقوله لا يوجب
امكان أي لا يقتضى ذلك الدفع جواز عار به لا تحل واحترز بذلك من دفع يقتضى جواز عارية لا تحل
فلا يسمى قرضاً شرعاً بل عارية وقوله متعلقاً بالذمة حال من عوض (قوله يجوز قرض ما يسلم فيه) أي
ما يقبل جنسه السلم فيه فلا يرد أنه يجوز القرض في المسكيات المجهول ولا يجوز السلم فيه لان منع سلمه
لعارض الجهل كما يمنع السلم في العرض والحيوان لعارض كعدم الاجل وأشار المصنف الى قاعدة كلية
مطردة منعكسة قائله كل ما يصح أن يسلم فيه الا الجوارى يصح أن يقرض وبعض ما يصح أن يقرض يصح
أن يسلم فيه فعكسها بالمستوى مع وأما عكسها عكس العوبار هو كل ما لا يصح أن يسلم فيه لا يصح أن يقرض
وهو معنى قول المصنف فقط على القول بأنه يمنع قرض جلد الميتة المدبوغ مثله وكذا جلد الاضحية لانه
معاوضة على نجس يكون ذلك العكس مستقيماً وأما على القول بجواز قرضهما وهو المصحح لا باحة الانفاع
بهما فلا تكون تلك القاعدة منعكسة عكس العوبالاً لانهما لا يصح السلم فيهما و يصح قرضهما فقوله المصنف
فقط فيه نظر تأمل (قوله والاصل فيه الندب) أشار بهذا الى أن المراد بالجواز الادن لا المستوى الطرفين
لان حكمه من حيث ذاته الندب وقد يعرض له ما يوجب كالقرض لتخليص مستهلك والكراهة كقرض من
في ماله شبهة أو ان يحشى صرفه في محرم من غير أن يتحقق ذلك أو حرمة بكارية تحل للمقرض
ولا يكون مباحاً (قوله وجوهه وثقبس) أي يتنافس فيه لكبره ككبراً خارجاً عن العادة

(قوله)

(الاجارية تجعل للمستقرض) فلا يجوز قرضها لمالكه من اعادة الفروج ولذا اتفق المنع (١٩٥) ان خربت عليه او كان المقرض امرأة

(وردت) وجسوبا ان
أقرضها لمن تحصل له (الا
أن تقوت بعقود البيع
الفاقد) كوطء أو حوالة
سوق فاعلى وليس الغيبة
عليها نفوت على الاظهر
(فالقبيحة) أى فتلزم
المقرض بالقبيحة ولا يجوز
النراضى على ردها ان فاتت
وطء ولو ظنا كغيبة عليها
على أنها مفوتة وحازان
فاتت بحوالة سوق ونحوه
وأما لو خرجت من يده
فالامر ظاهر (كفاسده)
أى كفاسد البيع لان
القرض اذا فسد رد الى فاسد
أصله فيفوت بالقبيحة
لا الى صحيح نفسه وأق هذا
التشبيه ليفيد أن القبيحة
يوم القبض وعلى هذا فلا
يستفاد من كلام المصنف
حكم ما فسد من القرض
غير هذا الفرع الا بالقياس
على ما ذكر (وحرم) على
لمقرض (هديته) أى هدية
المقرض لرب المال لانه
مدين فيؤل للسلف بزيادة
وان جعل الضمير عائدا
على المدين مطلقا كان أفيد
ثم الحرمة طاهرا وباطنا
ان قصد المهدى بهديته
تأخير به بالدين ونحوه
ووجب ردها ان لم تفت
والا بالقبيحة ومثل المثلى
وطاهرا فقط ان قصد

(قوله الاجارية تجعل للمستقرض) أى الطالب للقرض والاخذ له فالسين والثاء للطلب (قوله لمالكه من اعادة
الفروج) أى من احتمال اعادة الفروج أى لانه يجوز فى القرض رد العين المقرضة ويجوز رد مثلها كما
بأتى ولهذا التعليل أجاز ابن عبد الحكم قرضها اذا اشترط أن يرد مثلها لا عينها قال فى التوضيح ولا تبعد
موافقته للمشهور وفيه أنه يبرجع لسم الشئ فى جنسه الا أن يفرض فيما اذا كان الشرط من المقرض
وتعوض النفع له ونقل ح فى آخر الفصل منع مثل هذا الشرط من المقرض وهذا المشهور ومنع قرض
الاجارية التى تحصل سواء كان قرضها للوطء أو لخدمة سدا للذريعة سواء شرط رد عينها أو مثلها كما قرره
شيخنا (قوله ان خربت عليه) أى بقراة أو رضاع أو صهر (قوله أو كان المقرض امرأة) أى أو كان
شبه خافيا أو كانت الاجارية فى سن من لا توطأ فى مدة القرض أى أو كانت الاجارية لا تشتمل على مدة القرض
(قوله وليس العيبة الخ) حاصله أن العيبة عليها فيها ثلاثة أقوال فقيل انها فوت مطلما وقيل ليست فوتنا
مطلقا وقيل انها فوت ان كان يمكن فيها الوطء الاول لابن بوس عن بعض أصحابه والثانى ظاهر المعونة
واخبار المازرى الثالث بر يادة أن يكون الغائب من يظن به الوطء وبص ابن عرفة وفى فواتها بمجرد
العبية عليها ثالثها ان كانت عيبة يمكن فيها الوطء للصلى عن بعض الاصحاب وظاهر نقل المعونة والمازرى
اذا علمت هذا فكلام الشارح محتمل لارتضاء القول الثانى ويحتمل أن المراد وليس بمجرد الغيبة عليها
فوت بل لا بد أن يمكن فيها الوطء فيكون مرتضيا للقول الثالث فتأمل (قوله ان فاتت لوطء) وأولى باستيلاء
وتكون بذلك الولد أم ولد خلا فالعقب لان لزوم قيمتها مجرد الوطء أو العيبة يوجب أنها حلت وهى فى ملكه
ولزم أن تكون به أم ولد وقد صرح ابن عرفة بأنه لا حد عليه بطر بن (قوله وجازان فاتت بحوالة سوق
أى وليس فيه تميم للفاسد لان ذاتها عوض عما لزمه من القيمة ولا محذور فى ذلك ان قلت ردها بذاتها
يعارض قولهم للمقرض أن يرد المثل أو العين اذا لم يتغير القرض وهنا قد تغير فقضاء عدم رد العين قلت قولهم
المذكور محمول على القرض الصحيح (قوله أى كفاسد البيع) أى فيجب رده الا أن يفوت بعقود
فانه يعفى بالقيمة ويحتمل أن المعنى بالقبيحة كالفبيحة فى فاسده أى من كونها اقتر يوم القبض هذا ويصح
أن يكون المراد كفاسد القرض أى كفاسد جميع مسائل القرض وهذا مفاد التوضيح (قوله الى فاسد أصله)
أى وأصله البيع وانما كان البيع أصلا للقرض لان كلامهم مادفع متمول فى عوض الا أن الغالب فى دفع
المتمول فى العوض أن يكون على وجه المشاحة وأما كونه على طريق التفضل فهو خلاف الغالب (قوله
في نفوت بالقيمة) أى ان كان مقوما وان كان مثليا يرد مثله وقوله لا الى صحيح نفسه أى بحيث يرد المثل سواء
كان مثليا أو مقوما (قوله وعلى هذا) أى على جعل الضمير فى فاسده للبيع فلا يستفاد الخ أى وأما الوجه
الضمير فى قوله كفاسده أى القرض يعنى غير هذا الفرع فيستفاد من كلامه ذلك ومحصله أنه شبه نفيه
جزئيات القرض الفاسد بها الجزء منه (قوله أى هدية المقرض) أى الهدية الكائنة من المقرض وكذا
يقال فيما بعده الا فى ذى الجاه والقاضى فان المراد الهدية الواصلة لهما والظاهر أن الحرمة متعلقة بكل من
الاخذ والدافع فى المسائل كلها قال خش فى كبره ايس المراد بالهدية حقيقة فتنها فقط كل ما حصل به الانتفاع
كركوب دابة المقرض والاكل فى بيته على طريق الاكرام أو شرب قنجان قهوة أو حرسه ماء والتظلل
بحداره اه وانما حوار الشرب والتظلل وكذلك الاكل ان كان لاجل الاكرام لا لاجل الدين كما قاله
شيخنا (قوله لرب المال) اطهاري محل الاضمار لان رب المال هو المقرض (قوله مطلقا) أى مفترضا
أو غيره فيشمل مدين القرض والبيع والسلم (قوله ثم الحرمة طاهرا الخ) هذا التفصيل فى الحرمة متعلقة
بالهدية وأما المتعلقة بالدافع وهى باطية فقط (قوله والا فالقيمة) أى والاراد القيمة وردد مثل المثل
(قوله وظاهر فقط) أى ويقضى عليه ردها ان كانت قائمه أو رديتها أو مثلها ان فاتت ولا حرمة عليه فيما
بسه وبين الله (قوله ان قصد وجه الله) أى لا مكافأة لرب الدين والاحرم أحدها على المعتمد والمكافأة
المطلوبة فى حديث من صنع معكم معروفا فكافؤ وان لم تكافؤ فادعوا له حتى تطمأنوا انكم كافأتموه فالمراد

وجه الله تعالى (ان لم تقدم) قبل القرض (مثلها) فان تقدم مثلها من المهدى للمهدى له صفة وقد روى المحرم

(أو) لم يحدث
 موجب (كشهادة أو
 حواري كان الأهداء لذلك
 لا الدين) كرب القراض
 وعامله (نسيبه تام فيحرم
 هدية كل منهما إلا أن
 لم يتقدم منها أو يحدث
 موجب قوله (ولو بعد
 شغل المال على الأرجح)
 راجع لقوله وعامله فقط أي
 تمنع هدية العامل بعد
 شغل المال لربه نظر الماتل
 أي لما عد نضوض المال
 أي للاتهام على أنه إنما
 أهدي لربه ليبقى المال
 بيده بعد النضوض أي عمل
 به ثانيا (وذي الجاه) تحرم
 الهدية له إن لم يتقدم مثلها
 أو يحدث موجب
 (والقاضي) كذلك ومحل
 الحرمة على الدافع للقاضي
 إلا أن لا يمكنه خلاص حقه
 أو دفع مظلمته عنه
 بدونه فالحرمة على الماضي
 فقط (ومبايعته) أي
 من تحرم هديته من
 مدين وذي جاه وقاض
 تحرم مبايعته (مساحته)
 أي غير من المثل فإن وقع
 رد إلا أن يفوت فالقيمة
 في المقوم والمثل في المثل
 (أو مفعلة) لا حسن
 كونه مصدرا هو فوعامضا
 لمنفعة معطوفا على
 هديته كافي بعض المسح

بها الكفاة على قانون الشرع قاله شيخنا (قوله أو لم يحدث موجب) أي للهدية من المدين لرب الدين (قوله
 كرب القراض) أي يحرم عليه أهدها العامل لتلايقص بذلك أن يستديم عمله وكذلك يحرم هدية العامل
 لرب المال ولو بعد شغل المال أما قبل شغل المال فلا خلاف لأن لرب المال أخذه منه فينبغي أنه إنما أهدي
 إليه ليبقى المال بيده وأما بعد شغل المال فعلى المشهور وقبل يجوز وهو ما ينبغي أن على اعتبار الحال فيجوز
 لعدم قدرة رب المال على اتزاعه منه حيث أن المال وهو أن يترقب من رب المال أنه بعد نضوض المال
 بعامله ثانيا لاجل هديته له (قوله راجع لقوله وعامله فقط) أي هذا إذا كانت هدية العامل قبل شغل المال
 بل ولو كانت بعد شغله ورد له على القائل بالجواز بعد الشغل لعدم قدرة رب المال على فسح القراض
 حيث نذر وإنما كانت المبالة راجعة للعامل فقط لأن الخلاف فيه فقط وكان الأولى للمصنف أن يقول كما عمله
 بالكاف (قوله وذي الجاه) قال أبو علي المساوي محل منع الأخذ على الجاه إذا كان الإنسان يمنع غيره بجاهه
 من غير مشي ولا حركة وأن قول المصنف وذي الجاه مقيد بذلك أي من حيث جاهه فقط كما إذا احتزم زيد
 مثلاً بدي جاء ومنع من أجل احترامه فهذا لا يعمل له الأخذ من زيد ولذا قال ابن عرفة يجوز دفع الضبعة لذي
 الجاه للضرورة أن كان يحصى بسلاحه فإن كان يحصى بجاهه فلا لأنها من الجاه ما وبيانه أن ممن الجاه إنما
 حرم لأنه من باب الأخذ على الواجب ولا يجب على الإنسان أن يذهب مع كل أحد أه وفي المعيار سئل أبو
 عبد الله القوري عن ممن الجاه فأجاب بما نصه اختلف علماءنا في حكم ممن الجاه فمن قائل بالتحريم بإطلاق
 ومن قائل بالكراهة بإطلاق ومن مفصل فيه وأنه إن كان ذو الجاه يحتاج إلى نفقة وتعب وسفر فأخذ
 أجره فذلك جائز ولا حرم أه قال أبو علي لم أرى بهذا التفصيل بل هو الحق وفي المعيار أيضا سئل
 أبو عبد الله العبدوسي عن من يحرم من الناس في المراضع الخفيفة يأخذ منهم على ذلك فأجاب ذلك جائز بشرط
 أن يكون له جاه قوي بحيث لا تجاسر عليه عادة وأن يكون سيره معهم مقصداً فيجوز لهم فقط لا الحاجة له وإن
 قد دخل معهم على أجرة معلومة أو يدخل على المساحة بحيث يرضى بما يدفعونه له أه وفي المعيار أيضا
 سئل بعضهم عن رجل حبسه السلطان ظلماً فبذل ماله لمن يتهكم في خلاصه بجاهه أو غيره هل يجوز أم لا
 فأجاب نعم يجوز صرح به جماعة منهم القاضي الحيزي ونقله عن النفاذ أه من ينييه في لوجاءت مغرمة
 على جماعة وقد رآه نعم على الدفع عن نفسه لكن حصته نوحده من باقيهم فهل له ذلك وهو ما قاله لدودي
 أو يكره وهو اختيار الشيخين أو يحرمونه قال ابن المنبر وعراه في المواقف لـ عذون فإن تحقق أن حصته
 لا تؤخذ من باقيهم كان له دفع عن نفسه قولاً واحداً وعمل فيما يأمره المكاس من المراكب شوز به على
 الجميع لأنهم يجوانه (قوله والقاضي كذلك) أي تحرمه له لأنه إن لم يتقدم مثلها أو يحدث موجب هذا طاهر
 وهو مبني على أحد القولين لا تبين له في باب القضاء من أن في جواز الهدية له بعد الولاية إذا كان
 متتادها قبل الولاية قولين (قوله ومبايعته مساحته) أي وأما بيعه بعير مساحته فتقبل يجوز وقبل يكره
 واستظهر الأول وأما عكس كلام المصنف وهو شراء المدين من رب الدين مساحته فيكره لاحتمال جعل
 المدين على زيادة في السلف (قوله معطوفاً) لا أولى زياده لو أوكاه هو الواقع في كلام ابن عاري ولأن كونه
 مصدراً معطوفاً على هديته لم يختلف فيه السمع وإنما اختلفت بالعطف بأو والواو وإنما كان العطف بالواو
 أحسن لأن أوتوهم أن المنوع أحد الأمرين وأن أجيب عنه أن أو بمعنى الواو أو أنها للتوسيع اد الهدية
 نوع من المحرم وهذا نوع آخر وإنما كان جعله مصدراً مضافاً أحسن لأن جعله معامضياً ومنفعة مفعوله
 فهو مامضة لمحدوف أي أو ما حرمة مفعلة وحذف الموصول من جاز ولا بد من دليل يدل عليه كافي وقولوا أما
 الذي أرسل ليسوا أنزل إليكم ولا دليل لها وأما مفعلة محذوف أي أو قرص بحر منفعة وحذف الموصوف بالجهة
 لا ينفاس لا أن كان بعض اسم محذوف عن أو في نحو منافع وما أقام أي ما هو بيق طهر وهو بيق أقام وكما

أي وحرم في القرض بغير منفعة (كشرط) قضاء (عقن بسالم) والعادة كالتسليم (أو) شرط غير دفع (دقيق أو كعلك ببلد) بلد القرض ولو
 الحاج لمكافئة من تخفيف مؤنة حله ومفهومة الجواز مع عدم الشرط وهو كذلك (أو) شرط دفع (خبر قرن ببلد) بفتح الميم اسم للمواد الحار
 الذي يخبر به أو للحفرة التي يجعل فيها الرماد الحار لذلك أي بخبر زملة لحسن خبرها على خبر القرن (أو عين) أي بحرم قرضها إذا (عظم
 حلالها) ليأخذها بغير عوض آخر ليدفع عن نفسه أجرة الحل وغرر الطريق والمراد (١٩٧) بالعين الذات الشامل للعرض والمثل في

شبهه في المنع قوله
 (كسفتجة) بفتح السين
 وضمتها وسكون الفاء
 وقع التاء المثناة من فوق
 وفتح الجيم لفظه أعجمية
 معناها الكتاب الذي
 يرسله المقرض لو كيلة
 ببلد ليدفع للمقرض تطير
 ما أخذته منه ببلده ويحتمل
 أنه مثال لما جرم منفعة
 (الآن بضم الخوف) أي
 يغلب سائر الطرق فلا
 حزمة بل يشدد للامن
 على النفس أو المال بل
 قد يحجب (وكعين) أي ذات
 من عرض أو غيره
 (كرهت أقامتها) عند
 مالكها خوفا تلف أو
 ضياع فيحرم سلفها بالآخذ
 بدلها إن جرى شرط أو
 عرف كإمر (الآن يقوم
 دليل) أي فريضة (على
 أن القصد نفع المقرض
 فقط) فيجوز (في الجميع)
 أي جميع المسائل الخمس
 السابقة كما إذا كان القرض
 الموس أو العفن إذا
 باعه لا أن أحظه مما
 يأتي له بدله لعلاء ونحوه
 (تفدين) هو أربعة
 وعشرون قيرطاً من

في قوله
 أن قلت ما في قومها لم يتيم * بفضلها في عسب وميسم
 أي أحد يفصلها وهن ليس كذلك وأما * أنا ابن بلا وطلاع الثنايا * أي أنا ابن رجل جلا فشاذا (قوله
 أي وحرم في القرض بغير منفعة) أي للمقرض ولو كانت تلك المنفعة قليلة قال في المج ومن ذلك فرع مالك وهو
 أن يقول شخص لرب الدين أحر المدين وأنا أعطيك ما تحتاجه لأن التأخير سلف نعم إن قال له أخوه وأنا
 أقضيه عنه جار (قوله أو شرط دفع دقيق) الأولى أن يعبر بقضاء هنا وفيما بعده لاجل أن يظهر جرم المنفعة
 للمقرض (قوله ولو لحاج) أي خلافاً لما في الحديث من حرار ذلك ولو مع الشرط للحاج ونحوه (قوله أي
 بخبر زملة) أشار الشارح إلى أنه على هذين القولين في الملة في الكلام حذف مضاف وقيل إن الملة اسم لما يخبر
 في الرماد الحار الذي في الحفرة وعلى هذا فلا يحتاج لتقدير خبر في كلام المصنف ومفهوم قول المصنف
 وخبر قرن ببلد أن قرض خبر قرن ببلده وخبر زملة ببلده يجوز مع تجري ما في الخبرين من الدقيق ولا يكفي
 وزمما من غير تجري كما مر في قوله واعتبر الدقيق في خبر ببلده وذكر ابن عرفة هنا ثم ذكر عن اللخمي أنه
 يعتبرون زمما وقرن ببلد أن شيعنا اعتماد الاكتفاء بالمماثلة في العدد في قرض الخبر لأنه مما يتسامح فيه وهذا
 كله إذا كان من جنس واحد بوي فان كانا من جنسين أو من جنس غير بوي فانه يعتبرون زمما فقط في تنبيهه
 خبر الملة هو المشهور وبالقطير الدماسي (قوله والمراد الخ) فيه أنه إذا كان المراد ماد كرفا لم يناسب إسقاط
 قوله أو دقيق أو كعلك ببلد لأنه من جزئيات قوله أو عين عظم حلالها تأمل (قوله والمثل) أي سواء كان نقداً
 أو طعماً كالدقيق والكعلك (قوله معناها الكتاب) أي وهي المسماة الآن بالبالوصة (قوله فطير ما أخذته منه
 ببلده الخ) وأما منع لأن المقرض انتفع بحرزماله من آفات الطريق (قوله ويحتمل أنه مثال لما جرم منفعة)
 هذا مقابل لقوله ثم شبه الخ ويحتمل أيضاً أنه مثال للعين التي عظم حلالها وعلى هذا فوله كسفتجة فيه حذف
 مضاف أي كضمون سفتجة أي ما تضمنته السفتجة وهي العين العظيمة الجمل تأمل (قوله إلا أن يتم
 الخوف) أي على النفس أو المال جميع طرق المحل التي يذهب المقرض منها إليه فان غلب الخوف لافي
 جميع الطرق فلا يجوز والمراد بالخوف على النفس والمال أن يغلب على الظن الهلاك أو نهب المال في كل
 طريق (قوله للامن) أي تنديماً لمصلحة حفظ المال والنفس على مضرة سلف حرزها (قوله خوف تلف)
 أي بعثة أرسرس أو عفن وحاصله أن العين سليمة لكن طالت أقامتها عند ربها فمكره ذلك خوفاً من تلفها
 بطروما كرفية قرضها بشرط أن يأخذ جديداً (قوله يأخذ بدلها) لأنه سلف بغير منفعة لأنه إنما قصد نفع
 نفسه (قوله إن جرى الخ) شرط في قوله يحرم سلفها بالآخذ بدلها يعني أن محل حرمة سلفها بالآخذ بدلها
 أن شرط أخذ البديل جديد أو جرى العرف بذلك والأفلا حرمة في تنبيهه من مثل الحرام الداخل تحت كاف
 التمثيل في قوله كشرط عفن الخ قرض شاة مسلوخة ليأخذ عنها كل يوم رطلين مثلاً وكدوع قدر معين من
 دقيق أو قح الحبار في قدر معين من خبر على أن يأخذ عنه كل يوم قدر معيناً (قوله إلا أن يقوم دليل) أي مع
 الشرط أو العادة (قوله فقط) أي لا نفع المقرض أو نفعهما معا كقرض المترمين بالبلاد فلا حرجهم بغير ربرعوا
 وبدفعوا لهم الحراج أو نفع أخني من ناحية المقرض بحيث يكون نفعه كسفتجة في ثلاثة (قوله
 لمسائل الخمس) أي التي أولها قوله كشرط عفن بسالم (قوله اسم فاعل أحصد) الأولى اسم فاعل استحصده
 (قوله والمقرض يحصده ويديره) أي وضماه في حال حصده ودرسه من مقرضه (قوله وتشبهه يفيد
 هذا يقتضي أن قوله كقدان تشبهه في الحرار إذا كانت المنفعة المقرض ويصح أن يكون مثلاً إذا قام

الأرض في عرف مصر جمع أهده وهادين ودر (مستحصد) بكسر الصاد اسم فاعل أحصد وهو لارم أي حان حصده أقرضه
 لرس (حفت مؤنة عايه) أي على المقرض في حصده ودرسه ودر وهادينه في حاس زرعه والمقرض (يحصد) بكسر الصاد وسمها
 (ويديره) ويديره ويضبط مكبلته ويستفيع بها والمقرض عبر قاصد دفع نفسه كإله الموصوع والتشبيه يفيد (ويرد مكبلته) على المقرض

وتقدم الكلام على التصديق فيها بقوله ومقرض وأما التين فلمقرضه (وملك) القرض أى ملكه المقرض بالعقد ككل معروف من هبة
وصدقة ومارية وان لم يقبض (ولم يلزم رده) لمقرضه ان أراد به (الاشراط أو عادة) فيعمل كل فان اتفقا كان كالعارية المشتق فيهما شرط
الاجل والعادة فيبقى له القدر الذي (١٩٨) يرى أنه عادة مثله على الأرجح فان أراد المقرض رده قبل الاجل لزم المقرض قبوله لان

الاجل حق لمن هو عليه
ولو غير عين (كاخذه) أى
كما لا يلزم ربه أخذه (غير
محله) لمأخذه من الكلفة
عليه (الا لعين) فيلزم
ربها أخذها بغير محلها
لخفة محلها وينبغي الا
لخوف أو احتياج الى كبير
حمل وأن مثل العين
الجواهر الخفيفة وان
كانت في الباب السابق
كالعروض

فصل في الكلام على
المقاصة وهذا الفصل
يضل المصنف وأما
تلميح بهرام فقال
تجاوز المقاصة) وهى
اسقاط مالك من دين على
غيره في نظير ما له عليه
شروطه وعبر بالجواز
أما لانه العايب أولان
المراد به لادن الصادق
بالوجوب ذحل الدينان
أو اتفاقا أحلا أو طلبها
من حل دينه فإن المذهب
وجوب الحكم به واعلم
أن الدينين إما من بيع
أو من قرض أو مختلفين
وفي كل نم أن يكونا عينا
أو طعاما أو عرضا فأشار
الى كونهما عينا بقوله (في
دينى العين مطنقا) أى سواء
كانا من بيع أو من قرض
أو أحدهما من بيع
والآخر من قرض

الدليل على ان القصد دفع المقرض (قوله وتقدم الكلام الخ) أى تقدم أن المقرض يجوز له أن يصدق
المقرض في قدر القرض إذا أتى له به (قوله ملكه المقرض) أى وصار مالا من أمواله ويقضى له به وقوله
بالعقد أى وان لم يقبضه (قوله ككل معروف) أى فانه يملك بالعقد لكن لا يتم ذلك الملك الا بالقبض والخيار
على ما يأتى والحاصل ان القرض وغيره من المعروف كالمدينة والصدقة يلزم بالقول ويصير مالا من أموال
المعطي بالفتح مجرد القول ويقضى له به الآن القرض يتم ملكه بالعقد وان لم يقبض فان حصل للمقرض
مانع قبل الحل لم يطل بخلاف غيره من المعروف فانه لا يتم ملكه للمعطي بالفتح الا اذا حازه فان حصل مانع
للدافع قبل الحل لم يطل هذا ما يفيد بن خلافا لما يؤخذ من كلام تمت من ان القرض كغيره لا يتم ملكه
الا بالحول فان حصل مانع قبل حوزة بطل (قوله ولم يلزم الخ) أى ولا يلزم المقرض أن يرد القرض لمقرضه ان
طلبه قبل أن يتفق به عادة أمثاله ما لم يشترط المقرض عليه رده متى طلبه منه أو جرت العادة بذلك والالزমে
رده ولو قبل ابتعاه به عادة أمثاله والحاصل أن المقرض اذا قبض القرض فان كان له أجل مضروب أو معتاد
لزمه رده اذا انقضى ذلك الا حلا وان لم يتفق به عادة أمثاله فان لم يكن ضرب له أجل ولم يعتد فيه أجل فلا
يلزم المقرض رده لمقرضه الا اذا اتفق به عادة أمثاله واعلم أنه يجوز للمقرض أن يرد مثل الذي اقترضه وأن
يرد عينه سواء كان مثليا أو غير مثلي وهذا ما لم يتغير بزيادة أو نقص فان تغير وجب رد المثل (قوله على
الأرجح) أى خلافا لمن قال ان القرض اذا لم يؤجل وحل بشرط أو عادة كان على الحلول فاذا طلبه المقرض قبل
اتفاق المقرض به رد اليه (قوله لزم المقرض قبوله الخ) أى لكن يقيد غير العين بما اذا كان في محل القضاء والا
فلا يحبر المقرض على قبوله بخلاف العين فانه يلزمه قبولها مطلقا كان في محل القضاء أو غيره كما ذكره المصنف
عند (قوله وينبغي اللخوف) أى خلافا لما في خش من ان العين يلزم ربهما أخذها مطلقا ولو قبل الحل
والاحل ولو كان في الطريق خوف (قوله وان كانت في الباب السابق كالعروض الخ) حاصل فقه المسئلة
ان القرض ان كان عينا أو اذ المقرض رده لزم به قبوله مطلقا كان في محل القضاء أو في غيره حل الاجل
أولا اللخوف في الطريق أو احتياج الى كبير حمل فلا يلزمه قبولها قبل الحل وان كان القرض غير عين
أن كان عرضا أو طعاما فيحبر المقرض على القبول اذا أتى به المقرض في محل القضاء حل الاجل أم لا ولا فلا
يحبر أو مادى البيع فان كان عينا فحكمه حكم عين القرض وان كان غير عين فيحبر رب الدين على القبول ان
كان في محل القضاء وحل الاجل وان كان في غير الحل حل الاجل أم لا أو كان في الحل ولم يحل الاجل فلا يحبر ربه
على القبول

فصل في المقاصة (قوله بض له المصنف) أى ترك المصنف له بإضافته ذكر هذه باب الرهن وانما ألف
بهرام في هذا لبيان فصل المقاصة لقوله علم أن عادة الاشياخن العالم أن يذيلوا هذا الباب أى باب
القرض بذكر المقاصة والشيخ رحمه الله تعالى لم يتعرض لذلك فأردت أن أذكر شيئا منها ليكون تسميها لعرض
لناظر اه (قوله أما لانه العايب) أى فيها أفعال أحوالها الخواز وأما وحواها فقيل اذ هو في أحوال
ثلاثة (قوله أولان المراد به لادن الصادق بالوجوب) أى وليس المراد بالخواز المستوى الطرفين القسم
للو وجوب لو حواها ذحل الدينان الخ واعترضه من أن هذا يقتضى حرمة العدول عنها في صور الوجوب
ولو تراخى على ذلك وليس كذلك بل المراد بالوجوب هنا القضاء بها الطالبها أى وجبهته فلما أراد بالجوار في
المصنف المستوى الطرفين وهذا لا ينافى القضاء بها الطالبها في هذه الاحوال الثلاثة وأما (قوله وفى كل اما
أن يكونا عينا أو طعاما أو عرضا الخ) أى فهذه تسعة أحوال وفى كل اما أن يكون الدينان حالين أو أحدهما
حالا ولا آخر مؤحلا أو بكونا مؤحلين متفقين في الاحل أو مختلفين فيه فالخمس ست وثلاثون (٣) حالة وفى كل

(٢) قوله ست وثلاثون بل غماية واربعون أسقط المحشى منها اثني عشرة صور واختلافها قد اوضحه
وحكمها احكم صورها ستلاف فقد رقت اه كتيب شيخنا الشيخ محمد عيسى

(ان اتحد اقدر) أي وزنا أو عددا (وصفة) كحمدية ومثلها (حلا) معا (أو) حل ١٩٩ (أحدهما أم لا) بأن كانا مؤجلين انقرا

أجلهما أو اختلفا
حذف هذا اكتفا
بدخوله تحت الاطلاق
لكان أخصر (وان
اختلفا) أي العينان
(صفة) أي جودة ورداءة
(مع اتحاد النوع)
كحمدية وزيدية (أو
مع) (اختلافه) كذهب
وقضيه (فكذلك) أي
تجاوز المقاصة (ان حلا)
معاذهي مع اتحاد النوع
مبادلة ومع اختلافه صرف
مافي الذمة (والا) بأن لم
يحل أحدهما دون
الآخر (فلا) تجاوز لانها
مع اتحاد النوع بدل
مستأخر ومع اختلافه
صرف متأخر (كان
اختلافه من بيع)
فتجاوزان حلا والافلا
فهو تشبيه تام على المعتمد
لا في قوله ولا فقط ومفهوم
من بيع أحدهما ان كانا من
قرص مع حلا أم لا
وان كانا من بيع وقرص
منعت ان لم يحل أحدهما
أحدهما فان حلا فان
كان الآخر هو الذي من
بيع منعت لانه قضاء
عن قرص بزيادة وان كان
من قرص جارت لانه قضاء
عن بيع بزيادة وهي
جائرة (والطعامان) في
المعاصرة كلاهما (من

اما ان يتحد اقدر او في القدر فقط أو في الصفة فقط أو بختلافهما فالجملتان وأربع وأربعون حالة
(قوله ان اتحد اقدر او صفة) حاصل ما ذكره المصنف ان ديني العين ان اتحد اقدر او صفة ففيه اثنا عشرة
صورة كلها جائزة وان اختلفا صفة ففيه اثنا عشرة صورة ثلاثة جائزة وتسعة ممنوعة وان اختلفا قدرا
ففيه اثنا عشرة صورة واحدة جائزة والباقي ممنوع فجعله مافي دين العين ستة وثلاثون (قوله ان اتحد اقدر او
وصفة) أي ويلزم من اتحادهما في الصفة اتحادهما في النوع لان المراد بالصفة الجودة والرداء والذهبية
والفضية (قوله حلا معا) أي ويقضي بها حيثئذ ان طلبها أحدهما وقوله أو أحدهما أي رتبة قضى بها أيضا في
هذه الحالة اذا طلبها من حل أحل دينه لان طلبها من لم يحل دينه اذ الذي حل دينه الامتناع منها وأخذه
لدينه لينتفع به حتى يحل دين الا آخره قضيه له وقوله أم لا أي ويقضي بها أيضا في هذه الحالة اذا اتفق أجل
الدينين وطلبها أحدهما وانما جازت المقاصة في هذه الصور الا اثني عشرة لان المقصود بالمعاصرة والمباراة
(قوله ولو حذف هذا) أي قوله حلا الخ (قوله وان اختلفا صفة) هذا مفهوم اتحاد الصفة فيما مر أي وان
اختلفا صفة والموضوع اهمه اتحدان في القدر أي الوزن أو العدد (قوله ان حلا معا) أي سواء كانا من
بيع أو من قرص أو اختلفا (قوله صرف مافي الذمة الخ) أي وكلاهما جائز بشرط التعجيل في الاول
والحل في الثاني (قوله والابان لم يحلا) أي واتفقا أجلا أو اختلفا أو حل أحدهما فهذه ثلاثة تضرب في
أحوال لا تطلق الثلاثة السابقة فالجملتان تسعة وحاصلها ان العينين اذا اختلفا صفة واتحد نوعهما أو
اختلف نوعهما وكانا مؤجلين بأجل واحد أو مختلفين في الاجل أو أحدهما حال والا آخر مؤجل فالمنع سواء كانا
من بيع أو فرض أو أحدهما من بيع والا آخر من فرض فهذه تسعة (قوله كان اختلافه) أي كدينار
كامل ودينار ناقص وقوله من بيع حال أي والحال انه من بيع ومثل اختلافهما في الزنة اختلافهما في
العدد بل هي أخرى فالمصنف نص على المتوهم فلا حاجة لما قيل ان الاول أن يقول كان اختلافهما ثم
ان قوله كان اختلافه مفهوم قوله سابقا ان اتحد اقدر وحاصله ان ديني العين اذا اختلفا في الوزن أو في
العدد فان كانا من بيع حازت المقاصة ان حلا (قوله والافلا) أي الابان حل أحدهما دون الآخر أو كانا
مؤجلين اتفقا أجلا أو اختلفا فلا يجوز فهذه صور أربعة واحدة جائزة والثلاثة ممنوعة ثم اذا حل أحدهما
دون الآخر ان كان كانت الحالة هي العين الوارثة جازت المقاصة كما يفيد ابن عرفة انظر عبق (قوله على
المعتمد) أي كما هو قول ابن شبر وارتضاء ابن عرفة وقوله لا في قوله الخ أي لانه تشبيه في قوله فلا فقط أي
بحيث يكون ما شيئا على طريقة ابن شاس وابن الحاجب وحاصلها المنع اذا كان الدينان من بيع حلا أو لم
يحلا واتفقا أجلا أو اختلفا أو حل أحدهما لمافيها من المبادلة وأحد العينين أكثر فالحلاف بين القولين فيما
اذا حلا في الاول نحو زوعلى الثاني منع (قوله انهما ان كانا من قرص منعت) أي في الاحوال الأربعة حلا
أو حل أحدهما أو لم يحلا واتفقا أجلا أو اختلفا (قوله وان كانا من بيع وقرص منعت ان لم يحلا) أي سواء
اتفقا أجلا أو اختلفا أو حل أحدهما فهذه ثلاثة واعلم ان ما ذكره الشارح من التفصيل على الوجه
لمذكور في العينين المختلفتين العدر طريقة ابن شبر واعتمدها ابن عرفة وطريقة غيره المنع مطلقا من غير
تفصيل (قوله كذلك) أي كدين العين في صور الجوار والمع وحاصل ما ذكره الشارح ان الطعامين اذا كانا
من قرص ففيه اثنا عشرة صورة فان اتفقا قدرا او صفة جازت في أربعة وان اختلفا قدرا منع في أربعة
وان اختلفا صفة جازت في واحدة ومنع في ثلاثة فقوله فتجاوزان اتفقا صفة وقدرا أي كاردب وارديب من قمح
وقوله أم لا أي أولم يحلا اتفقا أجلا أو اختلفا وقوله والافلا أي والابان حل أحدهما أو لم يحلا واتفقا أجلا
أو اختلفا فلا يجوز وقوله كان اختلافهما أي فتمنع عبدان بشري وغيره لانهما من قرص وسواء حلا أو
أحدهما أو لم يحلا واتفقا أجلا أو اختلفا (قوله ومنع من بيع) أي كان أسلمان على اردب وتسلمنى على

قرص كذلك فتجاوزان اتفقا صفة وقدرا حلا أو أحدهما أم لا كان اختلافهما مع اتحاد النوع كسمراء ومحمولة أو اختلافه كقمح
وقوله فتجاوزان حلا والافلا كان اختلافهما (ومعنا) أي الطعامان أي منعت المقاصة في الطعامين (من بيع

(مطلقا) سواء كانا من

بيع أو من قرض والصواب
حذف قوله متفقة مع لفظ
أو بأن يقول والصفة
مختلفة لأن كلامه يقتضي
أنه لا بد من اتفاق الأجل
حيث اتفقت الصفة وهو
خلاف ما قدمه في قوله
وتجوز في العرضين مطلقا
الخ وتفسير الإطلاق بما
ذكرنا هو ما ذكره
الشارح وهو خلاف
المعول عليه إذا معول
عليه أنه عند اختلاف
الأجل لم تجز على تفصيل
وهو أنه أن أدى إلى ضم
وتعجل أو حط الضمان
وأريدك منع كذا من
بيع أو قرض أو أحدهما
انظر تفصيله في الأصل

باب

في الرهن وما يتعلق به وهو
أربعة الألروم والحبس وعرفا
ما أشار له ابن عرفة بطوله
ما قضى توثيقا به في دين
فتخرج الودعة
والمصنوع عند صناعه
وقبض المجني عليه عبدا
جني عليه كما قال وعرفه
المصنف رحمه الله تعالى
بالمعنى المصدري بقوله
(الرهن بدل) أي إعطاء
(من له البيع) صحة ولزوما
(ما يباع) من كل طاهر
منفعة به مقدور على
تسليمه معلوم غير ممنوع

مختلف أو حل أحدهما دون الآخر (قوله مطلقا) أي في جميع الأحوال سواء كانا من بيع أو من قرض أو
أحدهما من بيع والآخر من قرض (قوله وتفسير الإطلاق) أي هنا وقوله بما ذكرنا أي من كونه
العرضين من بيع أو من قرض أو أحدهما من بيع والآخر من قرض (قوله إذا المعول عليه) أي وهو قول
ابن شاس وقوله لم تجز على تفصيل أي لم تجز مطلقا بل على تفصيل وقوله أن أدى إلى ضم وتعجل أو حط
الضمان وأريدك منع أي وإن لم يؤد ذلك جازت وحاصله أن العرضين المختلفين في الصفة إذا اختلفا في الأجل
بأن كانا مؤجلين بأجلين مختلفين أو حل أحدهما دون الآخر فإن كانا من بيع وكان الحال منهما أو الأقرب
حلولاً أجوداً أو أكثر منع لما فيه من حط الضمان وأريدك وإن كان الحال أو الأقرب حلولاً أدنى أو أقل فامنع
أيضا لما في المقاصة حينئذ من ضم وتعجل بخلاف ما إذا اتفقا أي لا فإنه لا يلزم شيء من ذلك فلذا جازت وأما إذا
كانا من قرض فإن كان الحال أو الأقرب حلولاً أدنى أو أقل فامنع لما فيه من ضم وتعجل وإن كان الحال أو
الأقرب حلولاً أجوداً فجز لأن الأجل من حق من عليه الدين في القرض فلا يدخله حط الضمان وأريدك
وإنما يدخله ضم وتعجل وسلف جرثومة بخلاف دين البيع فإنه يدخله ضم وتعجل وحط الضمان وأريدك
فإن كان الحال أو الأقرب حلولاً أكثر فامنع لما فيه من سلف جرثومة وأما إن كان أحدهما العرضين من بيع
والآخر من قرض فجزه على ما سبق فتقول إن كان الحال أو الأقرب حلولاً من بيع فامنع إن كان أدنى صفة
أو أقل قدر لما فيه من ضم وتعجل وإن كان أجود صفة أو أكثر قدر لما فيه من سلف جرثومة وإن كان
الحال أو الأقرب حلولاً من قرض فإن كان أدنى صفة أو أقل قدر فامنع لصع وتعجل وإن كان أكثر قدر فامنع
لما فيه من سلف جرثومة وإن كان أجود صفة والحاصل أن العرضين المختلفين في الصفة إذا اختلفا في
الأجل أو حل أحدهما دون الآخر من بيع منعت المقاصة فيهما مطلقا للضم وتعجل أو حط الضمان وأريدك وإن
كانا من قرض منعت المقاصة فيهما أيضا إلا أن يكون أحدهما أقرب لصع وتعجل أو لسلف جرثومة وإن كان
أحدهما من بيع والآخر من قرض منعت المقاصة أيضا إلا أن يكون الأجود من بيع أقرب أو حالا

درس

باب في الرهن

(قوله في الرهن) أي في ذكر حقيقته وقوله وما يتعلق به أي من المسائل (قوله الألروم والحبس) قال تعالى
كل نفس بما كسبت رهينة أي محبوسة (قوله كما قال) أي ابن عرفة واعترضه الوانوغني بأنه لا يشمل من
الرهن إلا ما هو مقبوض قطاهره أن عـ بر المقبوض لا يسمى رهنا وليس كذلك إذا اختلف في المذهب أن
لقبض ليس من حقيقة الرهن ولا شرطاً في صحته ولا لزوماً بل ينبغي أن يصح ويلزم بمجرد القول ثم يطلب
المرئ من الاقباض قال ابن الحاجب يصح الرهن قبل القبض ولا يتم إلا به فأتت ترى القبض والاقباض
متأخرين عن الرهن والمتأخر عن الشيء غيره ضرورة أنه ليس عينه وهذا الاعتراض توجه على المصنف
أيضا ويمكن الجواب بأنه ليس المراد بالإعطاء في كلام المصنف والقبض في كلام ابن عرفة الإعطاء أو
القبض الحسي بل المعنوي وذلك يحصل بالعدة أي الإيجاب والقبول وتأمل (قوله وعرفه المصنف بالمعنى
المصدري) أي شاء على الاستعمال القليل وأما ابن عرفة وعرفه بالمعنى الاسمى شاء على الاستعمال الكثير
(قوله من له البيع) أي من فيه أهلية البيع صحة وهو المبرور ولزوماً وهو المكلف الرشيد فمن يصح بيعه يصح
رهنه ومن لا يصح بيعه لا يصح رهنه فلا يصح من مجنون ولا من صبي ولا ميراث ولا يصح من الميراث والسفينة والعبد
ووقوف على إجارة وليهم أي أن اشترط في صلب عقد البيع أو القرض والافه وتبرع باطل كما قال شيخنا
و يلزم من المكلف الرشيد كالمبيع فإن قلت الميراث يصح بيعه دون رهنه فلا يتم ما قاله المصنف قلت ما قاله
المصنف محمول على ما في الوثائق المجموعة من جوار بيع الميراث ورهنه فلا يبحث حينئذ لمكان ما في الوثائق
من الجوار محمول على رهن في معاملة جديدة ومحمل المبيع في كلامهم في دين سابق على مرصه (قوله فيجوز من

المدين وغيره) أي في جوار رهنه للمدين وغيره في معنى اللام فالاول لو كان لي دراهم دين على زيد وله على
 طعام أو عرض ديناً فأجل الدين الذي على رهنه في الدين الذي عليه والثاني لو كان لي دين على زيد وله
 له دين على عمرو فبرهنني زيد دينه الذي على عمرو وفي ديني الذي عليه بان يدفع لي وثيقة الدين الذي له على
 عمرو وحتى يقضي ديني (قوله في الاصل) مراده به شرح الشيخ عبد الباقي الزرقاني وحاصل ما في المسئلة
 من التفصيل انه في القسم الاول وهو رهن الدين للمدين لا بد في صحة الرهن سواء كان الدينان من بيع أو
 من قرض أن يكون أجل الدين الرهن مثل أجل الدين الذي فيه الرهن أو يكون أعم منه فان كان أجل
 الدين الرهن أقرب أو كان الدين الرهن حالاً منع الرهن لادائه لاسلفي وأسلفك ان كان الدينان من قرض
 ولادائه لاجتماع بيع وسلف ان كانا من بيع وذلك لان دين الرهن اذا كان أقرب أجلاً بقاؤه بعد حلوله عند
 المدين حتى يحل الدين المرهون فيه بعد سلفاً وكذلك اذا كان الرهن حالاً بقاؤه عند المدين الى حلول أجل
 المؤجل بعد سلفاً وهو مصاحب للبيع أو القرض وأما في القسم الثاني وهو رهن الدين لغير المدين فالشرط في
 صحته قبضه بالاشهاد على حوزة ودفع الوثيقة للمرتهن وأما الجمع بين من عليه الدين والمرتهن فشرط كمال
 هذا هو الصواب (قوله أي ذاعر) أي لان الآتي مثلاً اذا كان رهنه كان ذاعر ولا نه يحتمل وجوده وقت
 الرهن وعدمه وعلى الاول يحتمل التبعض عليه وعدمه وليس العبد نفس العرر (قوله ولو اشترط في العقد)
 أي هذا اذا لم يشترط رهنه في صاب العقد بأن وقع الرهن نطوعاً وبإل أو اشترط رهنه في حال عقد البيع أو
 اقترض ابن رشد المشهور وجواز رهن الغرر في عقد البيع وهو ظاهر قول ابن القاسم في المدونة يجوز رهن
 الزرع والشجر قبل بدو صلاحهما اهـ بن (قوله لعدم سر بانه) أي العرر لعقد البيع أي أو القرض
 بشرط رهنه فيهما وكان الاولى للشارح أن يقول بناء على عدم سر بانه الخ لان المقابل المردود عليه لو
 يقول بالسريان (قوله ولا بد من كونه) أي الحق الذي يتوفق فيه بالرهن (قوله ولذا يصح في الجعل) أي لانه
 دليل للروم بالشرع في العمل وقوله ولم يصح في كتابة لان البست لازمة ولا آيلة للروم (قوله فله) أي
 للمرتهن وهو قاض الرهن وهذا مقرر على كلام المصنف أي واذا كان المرتهن يقبض الرهن لأجل أن
 يتوفق به في حقه فله اذا لم يدفع له الرهن دينه أن يحسبه حتى يستوفي حقه منه أي من ثمنه لانه ذاته اذا
 لا يعقل ذلك (قوله ولم يصح في كتابة من أجنبي) أي تحمّل ذلك لأجنبي الكتابة ورهن عليها رهنه فلهذا
 الرهن لا يصح لان العبد الذي تحمّل لأجنبي كتابته لا يجوز له شيء فلم تكن آيلة للروم (قوله أو غيره)
 أي كوصي ومعدم قاص (قوله لمصلحة) أي تعذر على المحجور ولظاهر أن الولي محجور على المطر
 والمصلحة في رهن مال الصغير ولو رعا أي عتاراً فادار عن عتار فانه يحتمل على المصلحة ولا يكلف الحاكم
 بيان السبب بخلاف البيع لعتار الصغير فانه لا يحتمل على النظر والمصلحة له حتى ينبتا عند الحاكم (قوله
 للمصلحة الولي) أي فادار عن الولي مال محجوره في مصلحة هو كان الرهن باطلاً (قوله ومكاتب) أي فله
 أن يرهن اذا تدابن أو اشترى بالدين ولا يرهن لسيد في نجوم الكتابة لان ما غير لازمة ولا آيلة للزوم كما مر
 (قوله لحصول الاشتغال الخ) أي لتفتيشهما على المضمون والمحافظة عليه خوفاً من هرق به والبحث عن
 أحواله هل حدث له مال أو لا وما قول اشرح عن مصالح السيد فالاول حذفه لان ما لم يلزمها خدمة
 لسيد هما وجبتا فلهما لا يستعلان بمصالح السيد بل بمصالح أنفسهما فالاول في الفرق بين الرهن والضمان
 أن يقال ان الرهن معاوضة والضمان تبرع وهما أدون طهما في المعاملات دون التبرعات اهـ بن (قوله
 فهو راجع لقوله أو عررا) أي راجع له على أنه مثال له (قوله والمصدر فيه) أي والمصدر المندرج فيه وهو
 قوله وبديل آتي ر قوله بخلاف الثلاثة قبله أي قوله كبديل ولي ومكاتب وما دون (قوله والمراد بالعرر) أي
 الذي يصح رهنه (قوله ولذا لا يصح رهن الحين) أي على المشهور بخلاف الابن المباحشون القائل صحة رهنه
 (قوله بسحوالا بق) أي بالآتي بقوهم كالعبير الشارد (قوله قبل المانع) أي من موت أو فليس وقوله ان

(أو عررا) أي ذاعر ر
 (ولو اشترط في العقد)
 لعدم سر بانه لعقد البيع
 لجواز ترك الرهن من
 أسسه فشي في الجملة خير
 من لا شيء (وثيقة) لأجل
 توثيق المرتهن به (بحق)
 أي في حق له على الراهن
 موجود أو سيوجد بدليل
 قوله الآتي وارتهن ان
 اقترض ولا بد من كونه
 لازماً أو آيلة للزوم ولذا
 يصح في الجعل ولا يصح في
 كتابة من أجنبي كإتاني فله
 حقه فيما يصح منه إلى أن
 يستوفي حقه منه أو من
 منافعه ومثل بمن له البيع
 بقوله (كولي) لمحجور
 من أب أو غيره يرهن مال
 محجوره لمصلحة
 ككونه أو طعامه
 للمصلحة الولي (ومكاتب)
 لانه أحرز نفسه وماله
 (وما دون) له في تجارة وان
 لم يأذن طهما سيدهما في
 الرهن بخلاف ضمانهما
 فلا بد من أذنه طهما فيه
 لحصول الاشتغال به طهما
 عن مصالح السيد دون
 الرهن (و) للسيد رهن
 (آتي) وبعبر مردي دين
 على السيد الراهن لصحة
 رهن العرر فهو راجع
 لقوله أو عررا والمصدر
 فيه مصاب للمفعول
 بخلاف الثلاثة قبله
 خلافاً على والمراد بالعرر
 ما كان خفيفاً ولذا لا يصح رهن الجنين كما سيد كونه لقوة العرر فيه ثم ان المرتهن يختص بنحو الآتي ان يحصله
 وجازة قبل المانع للرهن

والأفاسوة الغرماء (و) رهن (كتابة) ومكاتب (واستوفى منها) فيهما (أو) من عن ٢٠٣ (رقبته ان عجز) فان فلس السيد أو

مات قبل الاستيفاء لم يلزم
المرتتهن الصبر لحلول
النجم - وم يل له طلب بيع
الكتابة وبأخذها
عاجلا فقله أو رقبته
عطف على الضمير
المجسور وفي منها من غير
اعادة الجار (و) رهن
(خدمة مدير) ومعنى
لاجل ولد وأم ولد (وان
رق) جزء من المدير بعد
موت سيده (فنه) أي
من ذلك الجزء الرقيق
يستوفى الدين ومعنى رهن
الخدمة رهن الاجرة
الناشئة عنها لأنها التي
ترهن (لا) رهن (رقبته)
أي المدير لبيع في حياة
السيد فليس له ذلك في
دين تاخر عن التدبير
بخلاف دين تقدم أو على
أن يباع بعد موت سيده
فيصح رهنها (و) لو رهن
رقبته على أنه مدير (هل)
عضي و (ينتقل) الرهن
(الخدمة) أو يبطل ويصير
الدين بلارهن وهو الراجح
بل قيل اتفاقا (قولان)
ومن قال بالبطالان اتفاقا
جعل محل القولين فيما إذا
رهن عبدا على أنه قرق
فتبين أنه مديروا قال
المواق لو قال خليل فلو
رهنه عبدا قطهر مديرا
فهل ينتقل الخ لتزل على
ما ذكرنا وشبه في القولين
قوله (كطه - ورجس

حصوله وحازة قبل المانع أي سواء استمر عنده بعد تحصيله وحيازته حتى حصل المانع أو أبق منه بعد أن
حصوله وحازة واستمر آبقا حتى حصل المانع ولا فرق بينه وبين عبدا حاضر رهن وحازة المرتتهن ثم أبق عنده
واستمر آبقا حتى حصل المانع ولا يضر في المستثنى الأرجوع العبد لسيد بعد حوز المرتتهن له واستمراره
عنده حتى حصل المانع مع علم المرتتهن بذلك وسكوته هذا هو الصواب كافي بن وأما ما في عبق وخش
من أن المرتتهن إذا حصل الأبق وحازة قبل المانع ثم أبق ثانيا واستمر آبقا حتى حصل المانع فان المرتتهن
لا يختص به بل يكون أسوة الغرماء بخلاف ما إذا رهنه عبدا حاضر أو حازة ثم أبق واستمر آبقا حتى حصل
المانع فانه يختص به فقد ردة بن بأن هذه التفرقة غير صواب والصواب اختصاص المرتتهن به في المستثنى
(قوله والأفاسوة الغرماء) أي والأبصار قبل المانع بل بعده فهو أي المرتتهن أسوة الغرماء أي مثلهم في
المخاصة في ذلك الأبق (قوله وكتابة) عطف على ولي وقوله ومكاتب أي بناء على صحة رهنه وقيل انه لا يصح
رهنه وعليه فقبل إذا وقع ينتقل الرهن لكتاتيه وقيل يبطل الرهن وبصير الدين بلارهن (قوله واستوفى
منها) أي من الكتابة أي من نجومها ان لم يعجز وقوله فيهما أي في رهن الكتابة والمكاتب وقوله أو من
من رقبته ان عجز أي كذلك فيهما (قوله قبل الاستيفاء) أي والحال أن المكاتب لم يعجز عن تحصيل نجوم
الكتابة (قوله عطف على الضمير المجسور) أي لا على كتابة لتلايقضى أن رقبته المكاتب انما يجوز
رهنها إذا عجز لاق العجز (قوله وخدمة مدير الخ) يعني أنه يجوز رهن خدمة المدير ومن معه في الدين
مدة معلومة سواء اشترط ذلك في عقد الرهن أو بعده ويستوفى المرتتهن دينه من بمن تلك الخدمة إذا لم يدفع
به الراهن دينه ولو رهن السيد خدمة المدير ومات السيد وعليه دين سابق على التدبير أو لاحق له ورق
المدير أو جزء منه فان المرتتهن يستوفى دينه من بمن ذلك الجزء الذي رقب (قوله لبيع في حياة السيد) أي إذا
عجز عن وفاء الدين (قوله بخلاف دين الخ) أي فانه يصح رهنها بطلان التدبير وذلك لان التدبير يطله الدين
السابق عليه كان السيد حيا أو مات وأما الدين المتأخر عنه فلا يطله الا اذا مات السيد لان كان حيا (قوله أو
على أن يباع الخ) أي في دين سابق أو لاحق وعلى هذا يحمل قول المصنف في التدبير والسيد رهنه فلا منافاة
بين كلامه هنا وما يأتي له اه وفي بن ان ما ذكر من أنه إذا رهن لبيع بعد موت السيد مطلقا صح الرهن
ظاهر اذا كان الرهن بعد عقد الدين وأما لو اشترط في صلب العقد فانه يجري على الخلاف في رهن الغرر
اذ لا يدري متى يموت السيد (قوله على أنه مدير) أي ودخلا على الإطلاق من غير بيان أنه يباع في حال
حياة السيد أو بعد موته فهذا هو محل القولين (قوله وهل ينتقل الرهن لخدمته) أي فيستوفى دينه من ثمنها
بأن تباع له وقتا بعد وقت (قوله وبصير الدين بلارهن) أي ولا ينتقل الرهن لخدمته لانه انما رهنه الرقبة
وهي لا ترهن (قوله ولذا قال المواق الخ) قال بن لم يقتصر المواق على هذا البحث بل قال في آخر كلامه ثم
بعد حين اطاعت على كلام اللخمي فاداهو عين ما اختصر خليل أي من جعل قوله وهل الخ من تمة قوله
لارقبته اه وكان هذا من الملحقات التي ألحقها المواق بها مش نسخته ولذا ترى نسخ المواق مختلفة بسبب
الإطلاع على المخرجات واعلم أن نت والشارح هرام قررا كلام المصنف على ظاهره من جعل قوله وهل
ينتقل الخ من تمة قوله لارقبته وكذا الشيخ سالم معترض على المواق بأنه لا عبرة لما قاله لان المصنف ثقة أمين
على العلم وفي ح عن اللخمي ما يفيد أن قوله وهل ينتقل الخ من تمة قوله لارقبته وبكفي هذا شاهدا
للمصنف (قوله ثبت حسبها عليه) أي والحال ان كلام الراهن والمرتتهن لم يكن عالما بالحس وقت الرهن
هذا هو محل الخلاف أما لو كان الراهن عالما بما هو واقف وعر المرتتهن فانه يتفق على انتقال الرهن للعلة ولو
فرد المرتتهن بالعلم بطل الرهن قول واحد ولا ينتقل الى العلة معاملة له فمقتضى مقصوده كذا ذكر البدر
قر في شرحه (قوله فهل ينتقل الرهن لمفعلةا وكرائما) أي فيقبضه المرتتهن من أصل دينه ان لم يوفه
لارهن (قوله ولا يبطل هذا الجزء) أي رهن هذا الجزء وقوله بطلان ما أخذ أي بطلان رهن لدار التي أخذ

دار رهن رقبته على أهمها لارهنها وثبت حسبها عليه فهل ينتقل الرهن لمفعلةا وكرائما لان المفعلة بكرة منها يجوز رهنه ولا يبطل
هذا الجزء بطلان ما أخذ منه وظاهر كلامهم أنه الراجح أو يبطل الرهن

والمرحلة الثانية من هذه المرحلة هي غير الرهن أو انتقال الحق لغيره بموته أو بانقضاء مدة معينة شرطها الواقف فلا يتقبل الرهن لمنفعة قطعه أو صلبه على آبق قوله (و) رهن (مالم يبد صلحه) من عمر أو زرع بل ولولم يوجد كإعزاء ابن عرفة تظاهر الروايات (وانظر) بدو صلاحه (ليباع) بعده في الدين (وحاص مرتهنه) أي مرتهن مالم يبد صلاحه بدينه كله الغرماء (في الموت والفلس) قبل بدو الصلاح فيماعد الثمرة أو الزرع الذي لم يبد صلاحه ٢٠٤ (فإذا صلحت) أي بد صلاحها بعد المحاصة (يعت) واختص المرتهن بثمرتها

(فان وفي) عنهما بالدين
(رد) للغرماء جميع
(ما) كان (أخذته) في
المحاصة يتحاصون فيه
(والا) يف الثمن بدينه
(قدر) أولا (محاسا)
للفرماء (عما بقى) له من
دينه بعد اختصاصه بما
أخذ من الثمن لا بالجميع
كالوكان عليه ثلاثة دينار
لثلاثة أنصار لكل واحد
مائة رهن لا أحدهم مالم
يبد صلاحه ففلس أومات
فوجد عند الراهن مائة
وخمسون دينارا فان
الثلاثة يتحاصون فيها
فيأخذ كل خمسة نصف
دينه وانما دخل المرتهن
معهم لان دينه متعلق
بالذمة لا بالدين الرهن
والرهن لا يمكن بيعه
الآن فاذا حل بيعه
بدو الصلاح يبيع واختص
الممرتهن بالثمن فان كان
الثمن مائة ودينارين التي
كان أخذها وكذا ما زاد
على المائة ان يبع بأكثر
لتبين انه لا يستحقها وان
يبع بأقل كخمسين
اختص بها وقدر محاسا
بالخمسين الباقية له من

منها هذا الجزء والحاصل أن رهنه للدارية ضمن رهن منفعته فاذا ظهر انها حبس بطل رهن أحد الأمرين ولا يلزم من بطلان رهن أحد الأمرين بطلان رهن الأمر الآخر هذا أوجب القول الأول (قوله ولا يعود لمنفعته) أي لانه انما رهن الرقبة وهي لا يصح رهنها لانها لا تباع (قوله وما لا يبد صلاحه) أي على المشهور لما علمت من ان التردد جاز في هذا الباب (قوله تظاهر الروايات) أي خلافا لما في خش من ان مالم يخلق من الزرع أو الثمر لا يصح رهنه كرهن الجنين وهو مالم يزرع ونص ابن عرفة المازري ورهن ثمرة لم تخلق كالجنين قلت تظاهر الروايات خلاف ذلك اه وقال ابن حارث اتفق ابن القاسم وابن الماجشون على ارتهان الثمرة التي لم تظهر واختلفا في ارتهان ما في البطن فاجاز ابن الماجشون كالثمرة ومنعه ابن القاسم وقال المازري في موضع آخر يجوز ان يزرع الرهن وان لم يظهر وقد أجازوا ارتهانه مستين والحال انه لم يظهر في الثانية انظر بن (قوله وانظر الخ) يعني اذا رهن زرعاً أو عمر لم يبد صلاحه ومات أو فلس قبل بدو صلاحه ولا مال له فانه ينتظر لبو الصلاح ثم يباع ويوفي دين المرتهن من ثمنه وهو أحق به من الغرماء فقوله وانظر الخ أي واذ لم يكن له مال غيره انظر الخ (قوله وحاص مرتهنه الخ) يعني أن من رهن عمر أو زرعاً عالم يبد صلاحه ثم مات أو فلس قبل بدو الصلاح وخلف مالا من نقد أو عرض أو حيوان غير ذلك الرهن الذي لم يبد صلاحه فان المرتهن يحاصص الغرماء بجميع دينه في المال الذي تركه غير الرهن (قوله فان وفي عنهما بالدين) أي بالدين المرتهن كله (قوله قدر ظاهراً) تعبيره بقدر ظاهر وذلك لان المحاصة قد وقعت والذي يقع بعد البيع بتقدير أنه ليس له الاما بق بعد ثمن ما يبيع فكان المحاصة الواقعة سابقا لباقي فيرد ما فضل به الغرماء قاله شب (قوله والرهن لا يمكن بيعه) أي لان الرهن لا يمكن الخ فهو عطف على معنى معلول (قوله الا ثلاثون) وذلك لان مجموع الديون وتنسب مال الكل واحد لذلك المجموع وبذلك النسبة يوزع خذله من تركه الميت أو من مال المفلس في مجموع الدين مائتان وخمسون والمرتهن له منها خمسون نسبتها لمجموع الديون خمس فيعطى خمس مال المفلس وهو مائة وخمسون يكن ذلك ثلاثين (قوله كأحد الوصيين) أي على يتيم وقوله فلا يرهن أي شيأ من مال اليتيم في دين عليه وقوله الا بادن صاحبه أي لان له نصف النيابة عن الموصي فان اختلفا نظر الخ كم في ذلك (قوله مطلق التصرف) أي من قبل الاب الذي أوصاهما أن يص على استقلال كل منهما بالتصرف أو بالرهن والظاهر كما عبق ان ايضاء هما مترتبين كنصه على الاستقلال بالتصرف (قوله ودخل في كلامه الخ) أي لان الكاف في الحقيقة داخل على المضاف اليه والمعنى لا أحد كوصيين (قوله والقيمين) أي اللذين أقامهما القاضي للظرف في شأن اليتيم (قوله من كل ما توقف الخ) هذا بيان لمحدوف أي ونحوهما من كل ما توقف الخ وذلك كالناظرين على وقف (قوله ولودبغ) أي هذا اذا لم يبدبغ اتفاقا بل ولودبغ على المشهور وانما لم يصح رهن جلد الميتة والاصحية لان كلامه من الايباع لنجاسة جلد الميتة في ذاته ولشرف جلد الاصحية لانها خرجت قرينة الله تعالى (قوله وكاب صيد) أي بناء على المشهور ومن منع بيعه للنهي عنه وأما على القول بجواز بيعه وأن النهي انما هو عن بيع غيره فيجوز رهنه (قوله وبكنتين) أي فلا يجوز على ما في كتاب الصلح من المدونة وأجاز ذلك ابن الماجشون وأحمد ابن ميسر وهذا الخلاف انما هو اذا كان ارتهانه في عقد البيع وأما ارتهانه في عقد البيع أو في عقد القرض فلا اختلاف في جواره قاله ابن رشد ويحوم نقل ابن عرفة عن الأئمة حتى يجوز رهن الجنين في

دينه وليس له من المائة والخمسين الا ثلاثون مع الخمسين ثمن الثمرة يجتمع له ثمانون ويرد لصاحبيه عشرين لكل عشرة عقد مع خمسين فيصير لكل منهما ستون ثم أحدين رجه الله تعالى محتر من له البيع وما يباع فأشار للاول فقوله (لا) من ليس له البيع (كأحد الوصيين) فلا يرهن كالا يبيع ولا يشتري الا بادن صاحبه لم يكن كل منهما مطلق التصرف والا حار ودخل في كلامه أحد الوكيلين والقيمين من كل من توقف تصرفه على تصرف الآخر وأشار للثاني وهو محتر من ما يباع فقوله (وبلاد ميتة) ولودبغ وحلاد اصحية وكاب صيد ولودام ولد (وبكنتين) وسمنش ما وطير في هواه ولو أدخل الكاف على جلد لانه أهل أمثلة ما لا يرتهن وحدها من خمسين كان أحسن (و) لا رهن (خبر

(وان) كانت ملكا (لذي) رهنها عند مسلم (الا أن تغلل) الخمر قبل اراقته على المسلم وردها الذي فانه تكون للمرتين يختص به المدين
الغرماء (وان تخمر) عصير ونحوه مرهون لمسلم عند مسلم أو ذبي (أهراقه) المرتين (٢٠٥) (بحاكم) براه ان كان في المحل من

بحكم بقائها وتخليها والا
أراقها بالرفع للامن من
التعقب وتقر به قيمتها
فان كان المرهون لذبي عند
مسلم ردت له ولا تراق
ويبقى دينه بلارهن
(وصح مشاع) أي رهنه من
عقار وعرض وحيوان كما
يصح بيعه وهبه ووقفه
وسواء كان الباقي للراهن
أو لغيره (وحيز) الجزء
المشاع لثم الرهن
(بجميعه) أي مع جميع
ما يملكه الراهن الذي من
جلكه الجزء المرهون (ان
تبقى فيه) شيء (للا رهن)
لئلا تجوز يد الراهن في
الرهن فيبطل فان كانت
البقية لغير الراهن اكتفى
المرتهن بحوز الجزء
المرهون (ولا يستأذن)
الراهن للجزء المشاع
(شريكه) أي ليس عليه
دفع الا لضرر على الشريك
لانه يتصرف مع المرتين
لعدم تعلق الرهن حصته
هذا قول ابن القاسم المشهور
نعم يشد الاستدلال لما
فيه من جبر الخواطر
(وله) أي للشريك الذي
لم يرهن (أن يقسم)
بإذن الراهن (ويبيع)
منه ولو من غير إذن
شريكه (ويسلم) للمشتري

عقد القرض وعقد البيع واختلف في جوازه فيه اه بن (قوله وان لذبي) أي هذا اذا كانت ملكا
لمسلم ورهنها عند مسلم أو ذبي بل وان كانت ملكا لذبي ورهنها عند مسلم (قوله الا أن تغلل الخ) هذا
استثناء من محذوف والتقدير وأريقت على المسلم ورت على الذي الا أن تغلل الخ (قوله قبل اراقته على
المسلم) هذا راجع لما قبل المبالغة وقوله وردها الذي أي وقبل ردها الذي راجع للمبالغة وهي ما اذا كانت
لذبي ورهنها عند مسلم وقوله فانها تكون للمرتين الأولى فانها لا تراق ولا ترد ويختص بها المرتين دون غيره
من الغرماء (قوله ونحوه) أي كماء التين والزبيب والعناب وعرق السوس (قوله أهراقه المرتين) أي وجوبا
وقوله بحاكم أي بعد رفعه للحاكم الذي يرى اراقته وحكمه بذلك فكل من الارقة وما توقفت عليه من الرفع
واجب قال البدر القرافي ويؤخذ من هذا أن حكم الحاكم عندنا لا يتوقف على سبق دعوى لغيبة المدعي
عليه (قوله ان كان الخ) أي ان محل وجوب الرفع للحاكم المذكور ان كان في المحل حاكم حتى يرى بقاءها
وتخليها دون اراقته فان لم يكن في المحل حاكم يرى بقاءها اراقها المرتين بدون رفع (قوله فان كان المرهون)
أي وهو العصير الذي تخمر وقوله ردت له أي ان لم يسلم قبل ردها والا أريقت ويبقى الدين بلارهن والظاهر
أن الارقة بحاكم كاهم (قوله وصح مشاع) أي صح رهن جزمه مشاع كنصف وثلث وربع خسلا فالمن قال
لا يصح رهن المشاع ولا هبه ولا تصدق به ولا وقفه كالخفية (قوله وسواء كان الباقي) أي الجزء الباقي بلا
رهن للراهن أو لغيره لكن ان كان الباقي لغير الراهن اقتصر المرتين في المحل وعلى حصة الراهن وان كان
الباقي له حازم كله مارهن ومالم يرهن كما قال المصنف بذلك (قوله أي مع الخ) أشار إلى ان الباقى مع
ويصح جعلها للشيبة وأشار الشارح بحمل ضمير جميعه لما يملكه الراهن لا للمرهون منه الجزء للشارة إلى
ان الراهن لو كان يملك النصف ورهن الر ربع فانه يكتفى بحوز ما يملكه الراهن فقط وهو النصف ولو جعل
الضمير راجعا للمرهون منه الجزء لا يقتضى انه لا بد من حوز الجميع في القرض المذكور وليس كذلك (قوله
ولا يستأذن شريكه) أي في وهبه لذلك الجزء المشاع (قوله لانه) أي الشريك يتصرف مع المرتين أي ولا
يمنعه من التصرف بالبيع وغيره رهن الشريك لعدم الخ (قوله هذا قول ابن القاسم) ومقابلته قول أشهب
يجب على الشريك اذا أراد رهن الجزء الشائع ان يستأذن شريكه في رهنه لانه يمنعه من بيعه ناجزا وان
القاسم يرى أن ذلك لا يمنع الشريك من بيع حظه (قوله نعم يشد الخ) أي كما صرح به المصنف في التوضيح
حيث قال ينبغي ان يستأذنه على قول ابن القاسم واعتراض ابن غازي على المصنف حيث قال تأمل ما هنا مع
قوله في توضيحه ينبغي ان يستأذنه ورد عليه بان غاية ما نفي المصنف هنا الوجوب وهذا لا ينافي ان جاء استدانه
كفى التوضيح وائس المنفى هنا الوجوب والسدب حتى تحصل المعارضة واعاد استدانه الشريك لعدم
تميز الاقسام ومن ذكر عجزها ان ما عصب باسم أحد الشريكين مع الشيوع يورع عليه ما على الاصح ولا
يختص به من غصب باسمه كغصب حصة أحد شريكين في دابة أو عبد أو قبح وذكر أيضا خلافا في براءة مدين
أخذ منه ظالم وقوى القول بعدم البراءة لعدم تعيينه وأما لو كان المأخوذ دية أو عارية أو لراءة لتعينها
(قوله ان يقسم) أي المشترك ان كان مما يقبل القسمة ويبقى الرهن كما هو في المرتين ولا يخرج من يده
(قوله بادن الراهن) هذا هو الصواب دون قول عبيد بن الراس والمرتهن قال في المدونة اذا كان
الشيء مما ينقسم من طعام ونحوه فرهن أحد الشريكين حصته منه جاز ذلك وان شاء الشريك البيع قاسمه
فيه الراهن والرهن كما هو بيد المرتين لا يخرج من يده فان غاب الراهن أقام الامام من يقسم له ثم تبقى حصة
الرهن في الوجهين رهنًا يطبع على كل ما لا يعرف بعينه اه بن وأجاب شيخنا بأن مراد عبيد بقوله
يعبر عن الراهن أي يعبر رضاه أي انه لا يتوقف القسمة على رضاه بل يحبره الحاكم على ذلك وهذا لا ينافي انه
لا بد من حضور الراهن ومقاسمته له اه وس قرأنا في ظاهر العبارة فاعتراض عما ذكر (قوله ويبيع)

مباذنه غير اذن شريكه فان نقصت حصته ببيعها مفردة جبر الراهن على البيع معه وكان غنمه رهنا ان يبيع بغير جسد الدين والا قضى
الدين منه ان لم يأت برهن ثمة (وله) أي للراهن (استجار جزء غيره) أي حصة الشريك غير الراهن ولا يمنعه من ذلك رهن جرته

لكن لا يمكن من جولان يده عليه كما اشار بقوله (و يقبضه) أي أجرة المستأجر (المرتهن له) أي الشريك الراهن المستأجر لاهول لا يجوز
يده عليه فيبطل حوز المرتهن (٢٠٦) ولو (رهن أحد الشريكين حصته من أجنبي و (أمنا) أي الراهن والمرتهن (شريكا)

أي بطلان الشريك الذي لم يرهن أمينا لهما على الرهن ووضع الحصص تحت يده (فرهن) الشريك الأمين (حصته للمرتهن) أيضا أو لغيره (وأمنا) أي الأمين والمرتهن (الراهن الأول) على هذه الحصص الثانية وهي شائعة (بطل حوزهما) للحصصين معا لجولان يده الراهن الأول على ما رهنه لأنه أمين على حصص شريكة الراهن الثاني وهي شائعة فيلزم منه أن حصته تحت يده والثاني يده جائلة أولا على حصص شريكة بالاستئذان الأول فلو جعل حصص الثاني تحت يد أجنبي بطل رهن الثاني فقط (و) صبح الشيء (المستأجر) أي رهنه عند المستأجر له قبل مضي مدة الاجارة (و) الحائط (المساقى) أي رهنه عند العامل (وحوزهما الأول) بالاجارة والمساقاة (كاف) عن حوزتان للرهن وأشعر قوله الأول بأنه رهنه عندهما فإن رهنه عند غيرهما جعل معهما أمينا أو يجعلانه عند رجل برضاها (والمثلي) أي طعام وأدم ومكيل ومودون صبح رهنه (ولو عينا) أي ليس منه مما طهي لعدم احتياجه الطبع عليه حال كون المثلي (يده) أي يسد المرتهن (أن طبع عليه) أي على المثلي طبع لا فائدة عن فكه عاليا أو دارا ل علم رواه

أي بطلان الشريك الذي لم يرهن أمينا لهما على الرهن ووضع الحصص تحت يده (فرهن) الشريك الأمين (حصته للمرتهن) أيضا أو لغيره (وأمنا) أي الأمين والمرتهن (الراهن الأول) على هذه الحصص الثانية وهي شائعة (بطل حوزهما) للحصصين معا لجولان يده الراهن الأول على ما رهنه لأنه أمين على حصص شريكة الراهن الثاني وهي شائعة فيلزم منه أن حصته تحت يده والثاني يده جائلة أولا على حصص شريكة بالاستئذان الأول فلو جعل حصص الثاني تحت يد أجنبي بطل رهن الثاني فقط (و) صبح الشيء (المستأجر) أي رهنه عند المستأجر له قبل مضي مدة الاجارة (و) الحائط (المساقى) أي رهنه عند العامل (وحوزهما الأول) بالاجارة والمساقاة (كاف) عن حوزتان للرهن وأشعر قوله الأول بأنه رهنه عندهما فإن رهنه عند غيرهما جعل معهما أمينا أو يجعلانه عند رجل برضاها (والمثلي) أي طعام وأدم ومكيل ومودون صبح رهنه (ولو عينا) أي ليس منه مما طهي لعدم احتياجه الطبع عليه حال كون المثلي (يده) أي يسد المرتهن (أن طبع عليه) أي على المثلي طبع لا فائدة عن فكه عاليا أو دارا ل علم رواه

عنده أي يسد المرتهن (أن طبع عليه) أي على المثلي طبع لا فائدة عن فكه عاليا أو دارا ل علم رواه

ممنوع والطبع المقدر على فسخه

ولا يعلم زواله كالعديم

ومفهوم بيده أنه لو كان بيد

أمين فلا يشترط في رهنه

طبع وظاهر المصنف أن

الطبع شرط صحة والمعتد

أنه شرط لجواز الرهن وعليه

فإذا لم يطبع عليه لا يجوز

رهنه ابتداءً ولكنه يصح

ويكون المرتهن أحق

به قبل الطبع أن حصل

مانع (وفضله) أي فضلة

الرهن يصح رهنها بأن

رهن رهنًا يساوي مائة في

دين أقل من مائة كخمسين

ثم برهن الزائد على

قدر الدين الأول في دين

آخر (أن علم الأول ورضي)

بذلك ليصبح حائر المرتهن

الثاني وهذا إذا كان الرهن

بيده فإن كان بيد أمين اشترط

رضا الأمين دون المرتهن

(ولا يضمنها) أي الفضلة

المرهونة للثاني المرتهن

(الأول) إذا كانت بيده وهي

مما يعاب عليها ولم تقم على

هلاكها بينه لأنه أمين فيها

وإنما يضمن قدر دينه أن

أحضر الثوب الرهن وقت

ارتهاق الفضله أو علم

بقاؤه بسنة حيث دللوا

ضمن الجميع وشبه في

عدم الصمان قوله (كثرة

الحصة المستحقة) من رهن

يعاب عليه أي تركها

المستحق تحت المرتهن

فماقت ولا يضمنها لأنها باستحقاقها خرجت من

الرهنية وصار المرتهن أمينًا

عند بين العين وغيرها في عدم اشتراط الطبع ومذهب المدونة والمشهور أن جميع المثليات لا ترهن إلا مطبوعا عليها قاله ح والحاصل أن المثلي غير العين فيه خلاف بين ابن القاسم وأشهب فإن القاسم يقول بوجوب الطبع وأشهب يقول بعدم وجوبه فإن كان عينًا وجب الطبع عند ابن القاسم وفي وجوبه أو نفيه عند أشهب طريقتان اه بن (قوله حاية) حاية المحذوف أي وإنما اشترط الطبع عليه حماية أي سدا للذرائع أي لأجل حاية الذرائع وسدا وقوله لا احتمال الخ حاية للمعلل مع علته أي وإنما اشترط الطبع لأجل الحاية لا احتمال الخ (قوله والسلف مع المدايعة) أي المصاحب لها سواء كان السلف مشروطًا في عقد المدايعة أو متطوعًا به بعدها ممنوع لأنه أن كان مشروطًا في عقد المدايعة فهو بيع وسلف أن كان الدين من بيع أو سلفي وأسلفًا أن كان الدين من قرض وإن كان السلف متطوعًا به فهو هدية مديان (قوله كالعديم) أي فلا يكون كافيًا في تحصيل الواجب (قوله أن الطبع شرط صحة) أي شرط في صحة الرهن وبه قيل وقيل أنه شرط في صحة اختصاص المرتهن بالرهن وكلاهما ضعيف وعلى هذين القولين إذا حصل الرهن مانع قبل الطبع فلا يختص به المرتهن (قوله ويكون المرتهن أحق به) يدل لهذا ما في ح عن أبي الحسن ونسبه قال الشيخ أبو الحسن انظر لو قامت الغرماء على الرهن قبل أن يطبع على الرهن ففي بعض المواضع يكون المرتهن أسوة الغرماء الشيخ وليس هذا بين لأن هذا رهن محو زفيكون المرتهن أولى به (قوله قبل الطبع) متعلق بقوله إن حصل مانع ولو قال الشارح أحق أن حصل مانع قبل الطبع كان أظهر (قوله وفضله) أي وصح رهن قيمة فضله (قوله ثم برهن الزائد) أي من قيمة الرهن (قوله أن علم الأول) أي أن علم المرتهن برهنها ورضي بذلك وهذا إذا رهن الفضلة لغير المرتهن الأول أمالورهنها له فلا بد أن يكون أجل الدين الثاني مساوياً للأول لا أقل ولا أكثر والامنع وذلك لأنه أن كان أجل الثاني أبعد من أجل الأول يباع الرهن عند انقضاء أجل الأول ويقضى الدين الثاني قبل أجله وهو سلف وإن كان أجل الثاني أقرب من أجل الأول يباع الرهن عند انقضاء أجل الثاني ويقضى الدين الأول قبل أجله وهو سلف وإن كان الدين الأول من بيع لزم اجتماع بيع وسلف وإن كان قرضًا لزم أسلفي وأسلفك والحاصل أن الفصلة إما أن ترهن للمرتهن الأول وإما أن ترهن لغيره فإن رهنه للأول فلا بد من تساوي الأجلين وإن رهنه لغيره جارٍ مطلقًا تساوي الأجلان أو لا نعم يشترط رضا الحائر له سواء كان هو المرتهن الأول أو كان أمينًا غيره (قوله وهذا) أي اشتراط علم الأول ورضاه إذا كان الرهن بيده (قوله اشترط رضا الأمين) أي لأجل أن يصبح حائر الثاني وقوله دون المرتهن أي فلا يشترط رضاه لأنه غير حائر ولا يقال لم يشترط رضاه ومن حقه أن يقول أنا لم أرض إلا برهنه كما في ديني لا نقول حيث كان الثاني لا يستحق منه في دينه شيئًا إلا بعد أن يستوفي الأول جميع دينه فإن فضل شيء كان للثاني والأفلا شيء له كما يأتي لم يكن له كلام لأن دينه مضمون فيه يأخذه كاملاً وإن تغيرت الاسواق اه بن (قوله ولا يضمنها الأول) يعني أن الفضلة لا يضمنها الأول إذا كانت بيده وهي مما يعاب عليها أو تلفت ولم تقم بينه لأنه أمين فيها وإنما يضمن مبلغ دينه فقط ويرجع المرتهن الثاني دينه على صاحبه وهو الراهن الآن يأتيه برهن ثقة وهذا إذا رهنه الفضلة لغير المرتهن وإما إذا كان كاه عنده في متاعه دينه وفيه فضل عن دينه فله يضمن جميعه إذا تلف وكان مما يعاب عليه ولم تقم بينه على تلفه (قوله وهي مما يعاب عليها) أي وأما لو كانت مما لا يعاب عليها أرقامت على هلاكها بينه فلا ضمان اه بن (قوله لا انفصاه ولا المساقاة) أي لا انفصاه (قوله أن أحضر الخ) هذا شرط في عدم صمان المرتهن الأول الفضلة (قوله ولا من الخ) أي لا يحمل على أنه ضاع تمامه قبل الرهن الثاني (قوله من رهن يعاب عليه) أي وأولى كانت من رهن لا يعاب عليه كعقار أو حيوان الآن يقال قبل ذلك لأجل قوله بعد فلا يضمن إلا ما بقى

فإنه إذا كان الرهن نصف ثوب مثلاً فقبض المرتهن بجمعه فهناك عنده لم يضمن إلا النصف
 قيمته وهو في النصف الآخر مؤمن (ومعطى) بالتقريب اسم مفعول (دينارا) أعطاه له مدين أو مئلف (ليستوفي نصفه) قرضاً أو قرضاً
 (و برده نصفه) فزعم تلفه قبل صرفه ٢٠٨ أو بعده فلا يضمنه كله بل نصفه إن أعطاه له ليكون له نصفه من حين الإعطاء أو أماً لو ما
 أعطاه له أي صرفه ويأخذ

(قوله فلا يضمن إلا ما بقى) أي من غير استحقاق فإذا كان المستحق النصف فإنه يضمن قيمة النصف الباقي
 رهناً من غير استحقاق وأما النصف الذي قد استحق فلا يضمن قيمته (قوله فلا يضمنه كله بل نصفه) أي
 ولا يضمن عليه إلا إذا اتهم كافي المدونة (قوله فضمنه من ربه) أي فصان الدينار كله من ربه أي لأن الفاضل
 له أمين فيه قبل الصرف (قوله فإن ساع بعده فمعهما) أي لأنه بعد الصرف قبض الحق نفسه وحينئذ يضمن
 حصته فإن تنازعاً في كونه تلف قبل الصرف أو بعده فالقول قول إلا أنخذلناه وكيل كافر وشيخنا (قوله
 فإن حل أجل الدين الثاني) لم يتعرض لحكم ما إذا تساوى الدينان في الأجل أو كان أجل الثاني أبعد لوضوحه
 وهو أنه يباع ويقضيان معاً مع التساوي ولو أمكن قسمه أدر بما أدى القسم لنقص الثمن وأما أن بعد أجل
 الثاني فالحكم أنه إذا حل الأول يقسم الرهن أن أمكن والبيع وقضيا (قوله قسم أن أمكن قسمه)
 ويدفع لصاحب الدين الأول من الرهن قدر ما يوفيه ويبقى ذلك رهناً عنده حتى يحل أجله واعتراض بأن في
 القسم اشكالاً لأن قسم الأول قد يتغير سوقه فلا يبقى دينه مع أنه إنما دخل على رهن الجميع وجواب ابن عاشر
 أن الفضلة رهنه بملكه ورضاه فهو داخل على ذلك برهان أن الرهن إذا كان يبدأ أمين لا يشترط فيه رضا المرتهن
 كما تقدم تأمل اهـ بـ (قوله ويدفع للأول قدر ما يخلص منه لا يزيد) أي بأن ينظر بعدد الدين الأول
 ويعطى من الرهن مقدار ما يوفيه ويبقى ذلك رهناً للأول أجله (قوله والباقي) أي من الرهن للدين الثاني
 سواء كان ذلك الباقي يوفيه أم لا (قوله والبيع وقضيا) طاعره أنه يباع ولا يوقف ويقضى الدينان ولو
 أتى للدين الأول رهن ثقتة وهو كذلك كما سطره ابن رشد ولا يقال أنه إذا أتى رهن ثقتة فإنه لا يقضى
 الأول لأن أجله لم يحل لا بالتقريب أن الرهن قد أدخل على المرتهن ببيع رهنه فأشبه ذلك ما لو باع الرهن بغير
 إذن المرتهن فإنه يبيع للدين كما يأتي وما قاله ابن رشد هو المعتمد خلافاً لما في سماع القرينين من أن محل
 كونه يقضى الدينان إذا لم يأت رهن كالاول فإن أتى رهن كالاول فلا يقضى الدينان (قوله الدينان معاً) أي
 من ثمنه وصفة القضاء أن يقضى الدين الأول كله أولاً لعدم الحق فيه ثم ما بقى الثاني (قوله حيث كان فيه فضلة
 عن الأول) أي كما أشعر به قوله وقضيا (قوله ورجع صاحبه بيمينته يوم الاستعارة) هذا القول هو الأقرب
 من القول بالرجوع بالثمن كالمج (قوله وقيل يوم الرهن) تظهر فائدة الخلاف فيما إذا كان يوم الرهن
 متأخراً عن يوم الاستعارة وكانت ليمينته يوم الرهن أو بدأ أو نقص من التيمنة يوم الاستعارة (قوله أو بما
 أدى) أي أو بما أداه المستعير في دينه من ثمن الشيء المستعار وأولى كلام المصنف لتتوابع الخلاف لا للشك
 بدليل قوله بعد ثلثت عليهما (قوله سلت المدونة عليهما) أي رويت المدونة على كل من القوابل فرواها
 يحيى بن عمر ربه قيمته وروى غيره ويبيع لمعير المستعير بما أدى من ثمن سلعة ولما اختصرها البراذعي
 فنصر على القول الثاني ولما اختصرها ابن أبي ريدان فنصر على القول الأول وهو الرجوع بالقيمة (قوله وعلى
 الأول) أي وهو الرجوع صاحبه بالقيمة فإذا كانت قيمة الشيء المستعار خمسين وباعه المستعير بمائة وفي يده دينه
 يرجع صاحبه على الأول لاول خمسين وخمسون لاخرى تكون للمستعير لأنه إنما أسلفه نفس السلعة
 وهي حينئذ تمسكت على مائة رهن المستعير وعلى القول الثاني يرجع عليه بالمائة تمامها ولو كانت
 القيمة مائة وباعه المستعير بخمسين فبالعكس (قوله كدراهم) أي كاستعارته رهنه في دراهم فرهنه في
 طعام (قوله أي تعلق بالضمان ولو لم يتلف) أي إن سمعير صمينة قيمته ولو لم يتلف لتعديبه وله أخذه من

أعطاه له أي صرفه ويأخذ
 نصفه فضاغ قبل الصرف
 قضمانه من ربه فإن ضاع
 بعده فمعهما كمسئلة
 المصنف فإن أعطاه له
 ليكون رهناً عنده حتى
 يوفيه حقه ضمن جمعه
 ضمان الرهان ثم يرجع
 لتجميع مسئلة وفضائه
 بقوله (فإن حل أجل الدين
 الثاني أولاً) قبل أجل
 الأول (قسم) الرهن
 بينهما على الدينين (أن
 أمكن) قسمه ويدفع للأول
 قدر ما يخلص منه لا يزيد
 والباقي للثاني الآن
 يكون الباقي يساوي أثر
 من الدين الثاني فلا يعطى
 للثاني منه إلا مقداره
 ويكون ثقتة الرهن كلها
 للدين الأول (والا) يمكن
 قسمه (بيع) الرهن
 (وقضيا) أي الدينان معاً
 حيث كان فيه فضلة عن
 الأول ولا لم يبيع حتى يحل
 أجل الأول وعطى على
 مشاع قوله (والمستعاره)
 أي وصح رهن الشيء
 المستعار للرهن بمعنى
 الارتهان فإن أتى رهن

بما عليه رجع لرهن لربه ولا يبيع في الدين (ورجع صاحبه) وهو غير (بيمينته) على المستعير يوم الاستعارة
 وقيل يوم الرهن (أو) يرجع (بما أدى من ثمنه) الذي يبيع به في الدين قولاً (ثقت) مدونة (عليهما) وعلى لاول يكون الفاضل عن
 القيمة ووفاء الدين للمستعير (وشمن) المستعير (أن ضاع) ورهن في غير ما استعاره لتعديبه كدراهم فرهنه في طعام أو عكسه أي تعلق به
 الضمان ولو لم يتلف وقامت على ثقتة يمينته وتبعه غير أخذه من مرتته ويضل تعاربه وقال أشهب لا يضمن ويكون رهناً في قدر الدرهم
 من قيمة الطعام ويختلف هل يشترط في أن عرفه وهو الصواب أو وفان وفي ذلك أشار بقوله (وهل) يضمن (مطلقاً)

المرتهن وتبطل العارية كذا قال عبق ونحوه الشيخ سالم وعج و ابن عاتر وفيه ظر لانه على هذا الكلام لا يصح تأويل الوفاق لان أشهب لا يقول به ذا التخيير وأيضا يكون المعبر اذا نكل بخبر فله أخذ شيء واذا حلف لزمه ابقاؤه في الدراهم فيكون النكول أنفع له من الحلف وهذا عكس القواعد فالصواب كما افاده ح والمراق ونخش وغيرهم أن المراد ان ضمان العداء يتعلق به بحيث اذا هلك أو سرق أو ضاع بضمنه عملا باقراره بالتعدي كان مما يخاب عليه أم لا قامت على هلا كه بنة أم لا وما اذا كان قائما فلا سبيل الى تصمينه بل يأخذ به وتبطل العارية مثل ما يأتي في الغصب من قوله وضمن بالاستيلاء أي يتعلق به الضمان وهذا هو الذي يدل عليه كلام ابن عبد السلام وابن عرفة وغيرهما اه بن اذا علمت هذا تعلم أن الاول للشارح أن يقول أي يتعلق به الضمان اذا تلف ولو قامت الخ (قوله سواء وافق المرتهن) أي المعبر والمستعير على التعدي وقوله أو خالف أي أو خالفهما بان قال للمعبر انما اعترته ليرهن في عين ما رهن فيه ولم يتعد (قوله كما هو ظاهرها) أي بناء على أن بين ابن القاسم وأشهب خلافا بان القاسم يقول ان المستعير يضمن مطلقا وأشهب يقول بعدم ضمانه مطلقا وهذا تأويل أبي محمد (قوله اذا أقر المستعير لمعيره بالتعدي) أي و واقعه المعبر على ذلك (قوله ولم يخلف المعبر) أي ونكل المعبر عن اليمين على ما ادعاه من التعدي (قوله فقول أشهب حينئذ وفاق) أي لان قول أشهب لا يضمن ويكون رهنا في قدر الدراهم من قيمة الطعام محمول على ما اذا وافق المرتهن على المخالفة أو خالفهما وحلف المعبر وقول ابن القاسم انه يضمن ليس على اطلاقه بل محمول على ما اذا اقر المستعير لمعيره بالتعدي وخالفهما المرتهن ولم يخلف المعبر فكلام ابن القاسم محمول على حالة وكلام أشهب محمول على حالة أخرى (قوله تأويلان) الاول لابن أبي زيد والثاني لابن يونس وقد صوب ابن عرفة التأويل الاول كما قال الشارح (قوله محلها حيث واصل الخ) أي وحينئذ فقول المصنف أو محل الضمان حيث أقر المستعير لمعيره لا يدخل له في التوفيق اذ هو موضوع المسئلة ومصعب التوفيق على الحال بعده وهو قوله وخالف المرتهن الخ فقول الشارح أو خالف المرتهن الاول حذفه فتأمل (قوله وبطل بشرط الخ) طاهره ولو أسقط الشرط والفرق بين الرهن والبيع المصاحب لشرط مناقض لمقتضاه فانه يصح اذا أسقط الشرط ان قبض الرهن و بعه اذا احتجج له بكل منهما مأخوذ جزم من حقيقة الرهن والامر المناقض لهما مناقض للحقيقة وأما شرط عدم التصرف في المبيع فهو مناقض لما يترتب على البيع لانفس حقيقته (قوله بمعنى الارتهان) الاول أن يقول بمعنى العقد لان الذي يتصف بالبطلان الرهن بمعنى العقد لا بمعنى الارتهان ولا بمعنى المدفوع للتوثق في حق الصالح لان يباع (قوله لمقتضى العقد) أي لما يقتضيه عقد الرهن من الاحكام فهو يمتضى أن الرهن يقبض من الراهن وأنه يباع اذا لم يوف الراهن الدين فاد اشترط الراهن أنه لا يقبض منه أو انه لا يباع في الدين الذي رهن فيه كان ذلك الشرط مناقضا لما يقتضيه عقد الرهن (قوله أو لا يباع في الدين) أي الذي رهن فيه (قوله وباشرطه في بيع فاسد) يعنى ان البيع الفاسد كالواقع وقت بداء الجمعه أو لاجل مجهول والقرص الفاسد كالودفع له عفتا في جيد اذا شرط فيه رهس فدفعه المشتري أو المقترض طائما أنه يلزمه الوفاء بذلك الشرط وأولى اذ لم يظن اللزوم بأن دفعه جار ما يلزم الوفاء بالشرط أو شا كافي ذلك فان الرهن يكون فاسدا ويسترد المرتهن للراهن ولو فات المبيع كالوطن ان عليه دينا فدفعه لصاحبه ثم تبين أنه لا دين عليه فانه يسترده ممن أخذه منه وأما لو دفعه عالما أنه لا يلزمه لفساد البيع أو القرض فانه يرد اذا كان للمبيع قائما وأما ان فات وانه يكون رهنا فيما يلزم من قيمة أو مثل كما يأتي للشارح (قوله فدفعه) أي المشتري للمبايع رهنا على الثمن طائما أنه يلزمه الوفاء به أو دفعه المقترض للمقرض طائما أنه يلزمه الوفاء به (قوله فيرد للراهن) طاهره ولو فات لمبيع ولا يكون رهنا في عرض المبيع من قيمة أو مثل لان الرهن مبني على بيع الفاسد والمبني على الفاسد فاسد وما مشى عليه المصنف من بطلان الرهن المشروط في بيع فاسد اد دفعه للمدين طائما أنه يلزمه وأنه يرد له فان المبيع أم لا طر بقة لان شاس وهي خلاف المعتاد والاشهاد ذات المبيع يكون ذلك الرهن رهنا

المستعير) على نفسه (لمعيره) بالتعدي (وخالف المرتهن) أي خالفهما في التعدي وقال للمعبر انما اعترته ليرهنه في عين ما رهن فيه ولم يتعد (ولم يخلف المعبر) على تعدي المستعير فان وافق المرتهن على المخالفة أو حلف المعبر عليها فلا ضمان ويكون رهنا فيما أقر به من الدراهم أي قدرها من قيمة الطعام وهو تأويل ابن يونس فقول أشهب حينئذ وفاق (تأويلان) محلها حيث وافق المستعير المعبر على أن الإعارة انما وقعت على أن يرهن المعاد في قدر من الدراهم وخالفهما المرتهن اذ لو اختلف المعبر والمستعير لكان القول للمعير يمينه ويضمنه المستعير له قيمة سلعة وارفع الخلاف (وبطل) الرهن بمعنى الارتهان (بشرط) أي سبب اشتراط شرط (مناف) لمقتضى العقد (كان) بشرط الراهن أن (لا يقبض) من يده أو لا يباع في الدين عند الاجل حيث احتجج اليه (وباشرطه) أي الرهن

ولا مفهوم لا شرطه فلو علم أنه لا يلزمه فدفعه وقت المبيع كان رهنا في قيمته (و) من جنى خطأ جناية تحمّلها العاقلة وظن أن الدية تلزمه
 بافتراده فاعطى به رهنا ثم علم أن ٢١٠ جميعا لم يلزمه (حلف المخطئ الراهن أنه ظن لزوم الدية) له بافتراده وما علم عدم اللزوم

فيما يلزم المشتري من مثل أوفية وقد جعل الشارح فيما يأتي فجعل المصنف ما شيا على ذلك القول (قوله ولا مفهوم لا شرطه) أي لال المتطوع به كذلك على ظاهر المذهب ظن فيه اللزوم أولا بل ربما يقال إن المتطوع به أولى بالفساد لأنه ربما يتوهم في المشرط العمل بالشرط بخلاف المتطوع به فإن البطلان فته يذهب كذا في
 سبق وبجته بن نبالا سلم أن ظاهر المذهب أن المتطوع به كالمشرط فان ابن يونس فرق بين المشرط والمتطوع به (قوله فلو علم الخ) هذا مفهوم قوله ظن فيه اللزوم وحاصله أنه لو علم فساد البيع وأنه لا يلزمه
 الرهن ودفعه فانه برد أيضا ليه لكن إن كان المبيع قائما فان فات المبيع كان رهنا في القيمة وهذا اتفاق حتى على القول الذي مشى عليه المصنف (قوله وحلف المخطئ الخ) أي وإن لم يحلف كان رهنا في الجميع
 وقوله ورجع في رهنه راجع الخ الأولى أن يقول وقوله ورجع أي الرهن راجع الخ لأن المتبادر من رجوع في رهنه أن المعنى ورجع الراهن في رهنه وهذا انما يظهر في المسئلة الأولى وكذا في الثانية على ما مشى عليه
 من الضعيف ولا يظهر في الثالثة بخلاف قولنا ورجع الرهن فانه صادق برجوعه بتمامه له به ورجوعه من جهة أخرى فيظهر رجوعه للمسائل الثلاث (قوله أي ورجع الرهن) أي لراهنه وقوله جلة أي بتمامه
 وقوله في الأولى أي في المسئلة الأولى وهي قوله وطل شرط مناف كان لا يقبض (قوله وكذا في الثانية مع قيام المبيع الخ) المراد بالمسئلة الثانية قوله وبان شرطه في بيع فاسد وما ذكره الشارح من أن الرهن فيها
 يرجع جلة للراهن إن كان المبيع قائما وأما إذا كان الرهن يرجع من جهة جلة هذا بناء على المعتمد لأعلى ما هو ظاهر المصنف من القول الضعيف لأنه عليه يرجع الرهن جلة ولا يرجع من جهة جلة أصلا
 كان المبيع قائما أو فات (قوله كما يرجع في لبيع الفاسد) أي دوات المبيع في المسئلة الثانية (قوله من جهة لعاقلة) الأولى من جميع الدية إلى حصته منها فإذا في حصته منها أخذ رهنه ولا يبقى رهنا عن العاقلة
 وهذا إذا خصه شيء منها بأن كان غنيا كبيرا فإن كان فقيرا أو صغيرا فلا يلزمه شيء منها وجبته فله أن يأخذ
 رهنه من أول الأمر (قوله ومفهوم قوله ظن الخ) الأولى أن يقول ومفهوم قولنا وظن أن الدية تلزمه لأن
 قول المصنف له ظن الأمر وما ليس من تصور المسئلة بل الخوف عليه وإن كان يعلم منه تصور المسئلة تأمل
 (قوله أو بان شرطه في قرض جديد الخ) علم أن محل فساد الرهن إذا كان المدين معسرا به أو كان الدين القديم
 مؤجلا حين أخذ الرهن أما لو كان حالا أو حل أجله لصح ذلك إن كان العريم ملبا لأن رب الدين لما كان
 قادرا على أخذ دينه كان تأخيره كأنه سلف وكذا لو كان العريم عديما وكان الرهن له ولم يكن عليه دين
 محيط لأنه حينئذ كما لم يكن عليه شيء من دينه فيقول لمصنف أو في قرض مفهومه لو كان في بيع جديد أصح في
 البيع القديم والجديد كذا في عيني ونحوه قول ح وانظر لو كان الثاني غير قرض بل من ثمن بيع وشرط
 أن الأول داخل في رهن الثاني فالظاهر الجواز له وهو قصور وقد صرح ابن القاسم بالحرمة كفا في المواق
 وكذا سرح أبو الحسن في كتاب الفلاس أن دين البيع مثل القرض في الفساد انظر بن وعلة المنع إذا كان
 الدين الأول حالا اجتماع بيع وسلف وإن كان مؤجلا فالعراد لا منفعه له في الرهن كذا في بن عن ابن رشد
 وانظر وجهه (قوله فمردبا لصحة الاختصاص) هذا هو الصواب وبه يندفع قول ح كلام المصنف نص في
 صحة الرهن ولم أقف على ذلك أعبره اه بن (قوله ولا يجب برده قبل المانع) أي فلا حل كونه فاسدا يجب رده
 إذا طلع عليه قبل حصول مانع (قوله ولو بابه معنى لا عم) أي هذا إذا فاس بالمعنى الخاص بأن حكم الحاكم
 بحل ماله لعرماء عد قيامهم عليه بل ولو كان سلبه بالمعنى العام أن قام عليه العرماء ومنعوه من التصرف
 في ماله (قوله لا مانعة الخ) أي لا يبطل رهن مجرد لاحاطة المالك كوردة من غير قيام العرماء عليه (قوله
 وكذا يبطل بمرضه الخ) أي وجبته والخواري حاله مرض والخواري المذكورين لا ينفع (قوله ولا يفيد) أي
 على مشهور ومقتضاه أنه يفيد وهو لم يرد عليه نو (قوله لاه ما خرجا عن ملكه بالقول) أي فاكنتي في

وقوله (ورجع) في
 رهنه راجع للمسائل
 الثلاثة قبله أي ورجع
 الرهن جلة في الأولى وكذا
 في الثانية مع قيام
 المبيع أو من جهة إلى
 أخرى كما يرجع في البيع
 الفاسد من الثمن إلى
 ما لزم مع الفوات وفي
 المخطئ الراهن من حصة
 العاقلة إلى حصته فقط
 ومفهوم قوله ظن لزوم
 الدية أنه لو علم لزومها
 للعاقلة فانه يكون
 رهنا في جميع الدية وهو
 كذلك (أو) باشرطه (في
 قرض) جديد اقترضه
 مدينه فطلب منه رهنا
 يكون في الجديد (مع
 دين قديم) من بيع أو قرض
 لأنه سلف برقعاه وهو
 توفيق في القديم بالرهن
 (وصح) لرهن (في الجديد)
 بمعنى أنه إذا لم يطلع على
 ذلك حتى قام العرماء على
 الراهن أو عند موته كان
 المرث من أحق به في الجديد
 فقط وبخاصة بالقديم
 فالمراد بالصحة الاختصاص
 به عند حصول المانع
 للراهن لا الصحة لمقابلة
 للفساد إذا فاسد فلا
 يجب رده قبل المانع فقد
 تجوز اضلاق لصحة
 على الاختصاص (و)
 بطل يموت رهنه أو فله) ولو بالمعنى العام لا لاحاطة لدين فقط وكذا يبطل بمرضه أو بجنونه المتصلين بموته (قبل
 جوارحه) أي قبضه (ولو بغيره) أي في جوارحه فلا يفيد بخلاف الجبة والصيغة فإن جلد في جوارحه لا يفيد لأنهم ما خرجا عن ملكه بالقول

حوزها قبل حوزها

بجوزهما أدنى شيء (قوله بخلاف الرهن) أي فانه لم يخرج عن ملك رايته فلا بد في حوزة من أمر قوي وهو القبض (قوله وباذنه في وطء الخ) اعلم أن الاذن في الوطء وما بعده قيل انه مبطل للحور فقط وقيل انه مبطل للرهن وهو ما مشى عليه المصنف وعلى الاول للمرتهن بعد الاذن فيما ذكره وقبل فوات الرهن بعق أو تدبير أو بيع أو حبس أو قيام الغرماء رد الرهن طوعاً بالقضاء على الراهن وعلى القول الثاني ليس له رده لبطلانه نظر بن وقوله وباذنه في وطء لامة مرهونه أي سواء كان الراهن المأذون له في الوطء بالعا أو غير البالغ لجولان يده في أمة الرهن وان كان وطء غير البالغ ليس معتبراً في غير هذا المحل (قوله أو اسكان) أي أو اذن المرتهن للراهن في أن يسكن غيره الدار المرهونة وفي الكلام حذف أو مع ما عطف أي أو سكنى أي وباذنه في أن يسكن بنفسه الدار كلها أو بعضها (قوله أو اجارة) أي أو اذن المرتهن للراهن في أن يؤجر الذات المرهونة أعم من أن تكون عقاراً أو حيواناً أو عرضاً (قوله ولو لم يسكن) ردنا على أشهب القائل أنه لا يبطل الرهن بمجرد الاذن فيما ذكر بل حتى يطأ أو يسكن أو يؤجر بالفعل (قوله ولو لم يسكن أو يؤجر أو يطأ) أي فالوطء بالفعل لا يشترط فإلى الاحمال وذلك لأن تصرف الراهن في الرهن باذن المرتهن يبطل الرهن من أصله كافي أي الحسن وابن ناجي في شرحهما على المدونة والاذن في التصرف كالتصرف بالاذن كافي ح وابن الحاجب (قوله ويصير الدين بلا رهن) أي وإذا بطل الرهن بمجرد الاذن في واحد مما ذكر فيصير الدين بلا رهن هذا وما ذكره الشارح من أن مجرد الاذن فيما ذكر مبطل للرهن وان لم ينضم اليه فعل هو ما يفيد التوضيح أنه الرجح ونحوه في المدونة في محل وعليه فالمبالغة في قول المصنف ولو لم يسكن في محلها رد بها على أشهب القائل أنه لا بد في بطلان الرهن أن ينضم للاذن وطء أو اسكان أو اجارة وأما مجرد الاذن في ذلك فلا يبطل الرهن وفي محل آخر من المدونة أنه لا بد أن ينضم للاذن فعل وأما مجرد الاذن فلا يبطل الرهن وعلى هذا فالمبالغة في المصنف غير ظاهرة ووفق أبو الحسن بين المحلين بأن ما لا ينقل يكتفي فيه الاذن كالأجارة والاسكان وما ينقل كالامة لا بد أن ينضم للاذن فعل الوطء وعلى هذا التوفيق فالمبالغة في محلها لا عن يحتاج لتقييد قوله وباذن في وطء بقولنا ووطئ الراهن بالفعل وقدمشي في المح على هذا التوفيق فتأمل (قوله وتولاه المرتهن باذنه) أي فان ترك المرتهن اجارته مع اذن الراهن له في ضمانه مافات وعدمه قولان فان لم ياذن له في ذلك لم يكن له أن يتولاه قولاً واحداً لم يشترط ان كراهه رهن مع رقبته والا كان له كراهه غير اذنه وكان هذا قريبة على الاذن (قوله مما يمكن الخ) بيان لمحدوف أي ونحوه مما يمكن فيه الاستئانة وذلك كالأجارة للرهن اذا كانت مقيدة أحل أو عمل ينقض قبل أجل الدين وخرج وطء لامة مرهونة (قوله اني استيفاء المنافع) أي مع صحة رهن (قوله أو يبيع) عطف على قوله في وطء أي وطل الرهن بادن المرتهن للراهن في بيع الرهن والحال أنه قد سلمه له وباعه ويبقى الدين بلا رهن ولا يقبل قول المرتهن اني لم أذن له في بيعه إلا لحياته ثمه لا يأنس منه كافي المدونة ونقل ابن بونس عن بعض الفقهاء قول قوله ولو أذن له في بيعه وسلمه له ولم يبيعه فهل يبطل الرهن أو لا يبطل ويقبل قول المرتهن انه انما أذن له لحياته قولان على حد سواء فان أذن له في بيعه ولم يسلمه له أي وباعه وهو باق تحت يد المرتهن وقال المرتهن ما أذن له في بيعه إلا لحياته ثمه لا يأنس منه حلف على ذلك ويبقى الثمن رهناً للأجل ان لم يأت الراهن برهن كالاول في قيمته يوم الرهن (قوله وسلم له الرهن) أي وأسلمه للمشتري فلا يضرك في حاشية شيخنا (قوله ولا يسلمه له) أي وباعه الراهن وهو تحت يد المرتهن بأن أحده من حلفه وباعه (قوله حلف) أي فان بكل اطل الرهن وصار الدين بلا رهن (قوله لحياته ثمه) أي حوفاً عليه من عفن أو أكل سوس أو عثة (قوله في قيمته يوم الرهن لا يوم البيع) أي لاحتمال حولة الاسواق بزيادة أو نقص وطاره ما لا دمن مماثله للاول في القيمة ولو كان ديناً قبل وهو كذا لك لانهم ما تعاقبوا عليه أولاً (قوله كفرته الخ) هذا تشبيه في قوته وفي الثمن إلا أن يأتى رهن كالاول (قوله بحاشية عليه) أي أنلفت كاه أو عصه (قوله وحدث قيمته) الوو والمحال واحدة رها عما لم يؤخذ منها به شيء بأن عفا الرهن عن الحاشية وان الدين يبقى بلا رهن كافي ابن عرفة ومقتضاء أن عفو

بجوزهما أدنى شيء (قوله بخلاف الرهن) أي فانه لم يخرج عن ملك رايته فلا بد في حوزة من أمر قوي وهو القبض (قوله وباذنه في وطء الخ) اعلم أن الاذن في الوطء وما بعده قيل انه مبطل للحور فقط وقيل انه مبطل للرهن وهو ما مشى عليه المصنف وعلى الاول للمرتهن بعد الاذن فيما ذكره وقبل فوات الرهن بعق أو تدبير أو بيع أو حبس أو قيام الغرماء رد الرهن طوعاً بالقضاء على الراهن وعلى القول الثاني ليس له رده لبطلانه نظر بن وقوله وباذنه في وطء لامة مرهونه أي سواء كان الراهن المأذون له في الوطء بالعا أو غير البالغ لجولان يده في أمة الرهن وان كان وطء غير البالغ ليس معتبراً في غير هذا المحل (قوله أو اسكان) أي أو اذن المرتهن للراهن في أن يسكن غيره الدار المرهونة وفي الكلام حذف أو مع ما عطف أي أو سكنى أي وباذنه في أن يسكن بنفسه الدار كلها أو بعضها (قوله أو اجارة) أي أو اذن المرتهن للراهن في أن يؤجر الذات المرهونة أعم من أن تكون عقاراً أو حيواناً أو عرضاً (قوله ولو لم يسكن) ردنا على أشهب القائل أنه لا يبطل الرهن بمجرد الاذن فيما ذكر بل حتى يطأ أو يسكن أو يؤجر بالفعل (قوله ولو لم يسكن أو يؤجر أو يطأ) أي فالوطء بالفعل لا يشترط فإلى الاحمال وذلك لأن تصرف الراهن في الرهن باذن المرتهن يبطل الرهن من أصله كافي أي الحسن وابن ناجي في شرحهما على المدونة والاذن في التصرف كالتصرف بالاذن كافي ح وابن الحاجب (قوله ويصير الدين بلا رهن) أي وإذا بطل الرهن بمجرد الاذن في واحد مما ذكر فيصير الدين بلا رهن هذا وما ذكره الشارح من أن مجرد الاذن فيما ذكر مبطل للرهن وان لم ينضم اليه فعل هو ما يفيد التوضيح أنه الرجح ونحوه في المدونة في محل وعليه فالمبالغة في قول المصنف ولو لم يسكن في محلها رد بها على أشهب القائل أنه لا بد في بطلان الرهن أن ينضم للاذن وطء أو اسكان أو اجارة وأما مجرد الاذن في ذلك فلا يبطل الرهن وفي محل آخر من المدونة أنه لا بد أن ينضم للاذن فعل وأما مجرد الاذن فلا يبطل الرهن وعلى هذا فالمبالغة في المصنف غير ظاهرة ووفق أبو الحسن بين المحلين بأن ما لا ينقل يكتفي فيه الاذن كالأجارة والاسكان وما ينقل كالامة لا بد أن ينضم للاذن فعل الوطء وعلى هذا التوفيق فالمبالغة في محلها لا عن يحتاج لتقييد قوله وباذن في وطء بقولنا ووطئ الراهن بالفعل وقدمشي في المح على هذا التوفيق فتأمل (قوله وتولاه المرتهن باذنه) أي فان ترك المرتهن اجارته مع اذن الراهن له في ضمانه مافات وعدمه قولان فان لم ياذن له في ذلك لم يكن له أن يتولاه قولاً واحداً لم يشترط ان كراهه رهن مع رقبته والا كان له كراهه غير اذنه وكان هذا قريبة على الاذن (قوله مما يمكن الخ) بيان لمحدوف أي ونحوه مما يمكن فيه الاستئانة وذلك كالأجارة للرهن اذا كانت مقيدة أحل أو عمل ينقض قبل أجل الدين وخرج وطء لامة مرهونة (قوله اني استيفاء المنافع) أي مع صحة رهن (قوله أو يبيع) عطف على قوله في وطء أي وطل الرهن بادن المرتهن للراهن في بيع الرهن والحال أنه قد سلمه له وباعه ويبقى الدين بلا رهن ولا يقبل قول المرتهن اني لم أذن له في بيعه إلا لحياته ثمه لا يأنس منه كافي المدونة ونقل ابن بونس عن بعض الفقهاء قول قوله ولو أذن له في بيعه وسلمه له ولم يبيعه فهل يبطل الرهن أو لا يبطل ويقبل قول المرتهن انه انما أذن له لحياته قولان على حد سواء فان أذن له في بيعه ولم يسلمه له أي وباعه وهو باق تحت يد المرتهن وقال المرتهن ما أذن له في بيعه إلا لحياته ثمه لا يأنس منه حلف على ذلك ويبقى الثمن رهناً للأجل ان لم يأت الراهن برهن كالاول في قيمته يوم الرهن (قوله وسلم له الرهن) أي وأسلمه للمشتري فلا يضرك في حاشية شيخنا (قوله ولا يسلمه له) أي وباعه الراهن وهو تحت يد المرتهن بأن أحده من حلفه وباعه (قوله حلف) أي فان بكل اطل الرهن وصار الدين بلا رهن (قوله لحياته ثمه) أي حوفاً عليه من عفن أو أكل سوس أو عثة (قوله في قيمته يوم الرهن لا يوم البيع) أي لاحتمال حولة الاسواق بزيادة أو نقص وطاره ما لا دمن مماثله للاول في القيمة ولو كان ديناً قبل وهو كذا لك لانهم ما تعاقبوا عليه أولاً (قوله كفرته الخ) هذا تشبيه في قوته وفي الثمن إلا أن يأتى رهن كالاول (قوله بحاشية عليه) أي أنلفت كاه أو عصه (قوله وحدث قيمته) الوو والمحال واحدة رها عما لم يؤخذ منها به شيء بأن عفا الرهن عن الحاشية وان الدين يبقى بلا رهن كافي ابن عرفة ومقتضاء أن عفو

فأما خذ يقي رهنا ان لم يأت الراهن برهن كالاول (و) بطل (بعارية) من المرتهن للراهن أو لغيره بأذنه (طلقت) أي لم يشترط فيها رد في الاجل ولم يكن العرف كذلك ٢١٢ أولم يقيد بزمن أو عمل ينقضي قبله (و) ان لم تطلق بل وقعت (على) شرط (الرد) أي ردها اليه حقيقة أو حكما في الاجل فله

أخذه من الراهن (أو رجع) الرهن للراهن (اختيارا) من المرتهن بوجوبه ونحوها (فله أخذه) من الراهن بعد حلقه انه جهل أن ذلك نقض رهنه وأشبه ما قال (الابن خلدون) قبل أخذه أي الآن يفتيه مالكة الراهن على المرتهن (بكتفي) أو كتابة أو ايسلاد (أو حبس أو تدبير) أو بيع (أو قيام الغرماء) على الراهن فليس له حينئذ أخذه ويعجل الدين في غير قيام الغرماء وأما في قيامهم فهو أسوة الغرماء كالموت (و) ان رجع لرهنه (غصبا) من المرتهن (فله) أي للمرتهن (أخذه) منه (مطلقا) فان أولم يفت ان لم يعجل له الدين (وان وطئ) الراهن أمته الموهونة (غصبا) من المرتهن (فولده) منها (حر) لأنها ملكه (وعجل) الراهن (المليء الدين) للمرتهن (أو قيمتها) أي عجل الأقل من الامرين (والا) يكن مليا (نق) الرهن الذي هو الامة لأقصى الاجلين الوضع أو حلول الاجل قباع كلها أو بعضها ان وفي وجد من يشترى البعض فان نقص عنها عن الدين اتبع السيد الباقي ولا يباع ولدها لانه حر وهذه إحدى المسائل التي تباع فيها أم الولد (وصح) الرهن (توكيل مكان الراهن في حوزة وكذا أخوه) غير محجوره على

على يباع ولدها لانه حر وهذه إحدى المسائل التي تباع فيها أم الولد (وصح) الرهن (توكيل مكان الراهن في حوزة وكذا أخوه) غير محجوره

وكذا ولده الرشيد (على الأصح لا) نوكيل (محبجوره) الصغير أو السفيه أو زوجته (ورقيقه) ولو ما ذونا أو أم ولد (والقول) عند تنازع
 الراهن والمرتهن (الطالب تحويزه لأمين) لأن الراهن قد يكره حيازة المرتهن ٢١٣ خوف دعوى ضياعه وقد يكره المرتهن

حيازة نفسه خوفا
 الضمان اذا تلف (و) ان
 اتفقا على الامين واختلفا
 (في تعيينه نظر الحاكم)
 في الاصح منها فيقدمه وان
 استويا خيرا في دفعه لهما أو
 لاحدهما (وان سلمه)
 الامين لاحدهما (دون
 اذنهما) يعني دون اذن
 الراهن ان سلمه للمرتهن
 ودون اذن المرتهن ان
 سلمه للراهن فالكلام
 على التوزيع وجواب
 الشرط محذوف تقديره
 ففيه تفصيل يدل عليه
 قوله (فان سلمه للمرتهن)
 وضاع عنده (ضمن)
 الامين للراهن (قيمه)
 يوم تلفه أي نعلق به
 الضمان فان كانت قدر
 الدين سقط الدين وبرئ
 الامين وان زادت على
 الدين ضمن الامين الزيادة
 ورجعها على المرتهن
 الا لينة (على تلفه بلا
 تقريط (و) ان سلمه
 للراهن ضمنها) الامين
 (أو الدين) أي ضمن
 الأقل منهما والاولى أو
 الدين بدل الثمن (والدرج)
 في رهن العم (صوف نم)
 على طهرها يوم الرهن
 تباعها والالم يندرج
 (و) الدرج في رهن أمة
 (جنين) في طهرها وقت
 الرهن وأولى بعده (وقرخ

على ما في سبيل كما أن أخاه غير محجوره كذلك (قوله وكذا ولده الرشيد) هو قول سخنون لو كان الابن
 كبيرا بائنا عن الاب جاز للمرتهن قال ابن رشد قول سخنون في الابن صحيح مفسر لقول مالك اه بن (قوله
 على الأصح) أي عند الباجي وهو قول ابن القاسم في المجموعة خلافا له في الموازية والعينة (قوله ورقيقه)
 شمل المدبر ولو مرض سيده والمعنى لاجل ولو قرب الاجل (قوله ولو ما ذونا) أي له في التجارة (قوله والقول
 لطالب تحويزه لأمين) أي عند أمين وسواء جرت العادة بوضعه عند المرتهن أم لا خلافا لقول اللخمي اذا
 كانت العادة تسليمه للمرتهن كان القول لمن دعي اليه لأنه كالشرط والا فالقول لطالب الامين ويحمل هذا
 الخلاف اذا دخل على السكرت وأما الوامتغ المرتهن عند العقد من قبضه فلا يلزمه قبضه ولو كانت العادة
 جارية بوضعه عنده اتفقا قاله في شرح التعفة اه بن (قوله عند تنازع الراهن والمرتهن) أي في كيفية
 موضع الرهن فقال الراهن مثلاً يوضع على يد أمين وقال المرتهن يوضع عندى أو بالعكس بأن قال المرتهن
 يوضع عند أمين وقال الراهن يوضع عندك فان القول قول من طلب بوضعه عند الامين (قوله نظر الحاكم
 في الاصح منها فيقدمه) أي ولا يعدل لغيرهما فيقدمه ولو كان كل منهما لا يصلح لوضعه عنده لرضاها بهما
 (قوله وان استويا) أي في الصلاحية في وضعه عند كل منهما وقوله خيرا أي الحاكم (قوله أي نعلق به
 الضمان) أي بحيث اذا تلف يضمن قيمته وليس المراد أنه يضمنها بالفعل ولو كان ما قبله لأنه اذا تعدى وسلمه
 للمرتهن وكان الرهن باقيا فانه يؤخذ منه ويحمل تحت يد أمين آخر وقول الشارح أي نعلق الاولى أن يقول
 أو نعلق الخ لأنه إشارة الى تقرير ثمان والاصل أن قول المصنف وضمن اما أن يحمل على الضمان بالفعل
 و يقيد بما اذا ضاع الرهن أو يحمل قوله وضمن الخ على أن المراد نعلق به الضمان فتأمل (قوله سقط الدين)
 أي دين المرتهن هلاك الرهن بيده (قوله وان زادت) أي قيمة الرهن وسكت بها اذا كانت القيمة أقل من
 الدين والحكم أنه يحط عن الراهن من الدين بقدر قيمة الرهن ولا غرم على الامين في هذه الحالة كحالة المساواة
 ثم ان محل تضمين الامين الزيادة اذا سلم الرهن للمرتهن بعد الاجل أو قبله ولم يطلع الراهن على ذلك التسليم
 حتى حل الاجل وأما ان علم بذلك قبل الحل كان للراهن أن يغرر القيمة أم لا شاء لانها متعديان عليه
 هذا بأخذه وهذا بدفعه وتوقف تلك القيمة على يد أمين غيرهما لاجل وللراهن أن يأتي برهن كالاول
 ويأخذ القيمة ثم ان الراهن ان أخذ القيمة من الامين فلا رجوع له على المرتهن لأنه هو الذي سلطه عليه
 وان أخذها من المرتهن ففي بن عن اللخمي أنه ان غرم المرتهن القيمة بالتعدي رجوعها على الامين (قوله
 الا لينة الخ) الحق أن الامين يعرر تلك الزيادة ويرجعها على المرتهن سواء كان الرهن مما يباع عليه أم لا
 قامت بينه على هلاكه بدون تقريط أم لا وذلك لان الامين متعدي بالدفع للمرتهن والمرتهن متعدي بأخذه كذا
 قرر شيخنا ومثله في بن (قوله ضمنها) أي قيمة الرهن للمرتهن (قوله أي ضمن الأقل منهما) أي ضمنه
 للمرتهن وعمره له حيث تلف الرهن عند الراهن ورجع الامين على الراهن بكل ما عرره للمرتهن من قيمة
 أو غيرها وأشار الشارح بقوله أي ضمن الأقل منهما الى أن أوفى كلام المصنف للتفصيل لا للتخيير أي ضمن
 القيمة ان كانت أقل من الدين أو الثمن ان كان أقل منها وقوله والاولى أو الدين أي لشموله لما اذا كان الدين
 من قرض ويحويه بخلاف الثمن فانه قاصر على دين البيع (قوله وان درج صوف نم) أي لانه سلعة مستقلة
 قصدت بالرهن (قوله والالم يندرج) أي والا يكن تاما وقت الرهن فلا يندرج به الراهن أخذه بعد تمامه
 وذلك لان غير التام عملة العلة وهي لا تدرج (قوله وجين) أي لانه بجره منها قد حل بها كالبيع ان الموار
 ولو شرط الراهن عدم دخوله لم يجر لانه شرط ماقص لمقتضى العقد لانه عملة الحر من أمه (قوله وأولى
 عده) وجه الاولوية أنه بعد الرهن يكون جزأها وقد تعلق بها الرهن بخلافه قبل فقد يتوهم أنه ذات
 مستقلة (قوله ورخ نخل) أي وان درج ورغن لنخل فرخ لنخل وهو المسمى بالقصيل والودى وبعضهم

يحمل (بجاء معجمة وهو المسمى بالقصيل بالفاء والسين المهملة

(الاقدم) كائن وما لو لم يمتد غسل فمحل فلا تدخل في الرهن وكذا اليخس بل هي للراهن كاحرة الدار والحيوان ونحوها الا ان يشترط ذلك المرتهن فتدخل (و) لا (محرمة وان وجدت) يوم الرهن ولا تكون بازائها كالصوف الثام كما قال ابن القاسم (و) لا (مال عبد) الا بشرط (وارتهن ان اقترض) أي يجوز ويلزم عقد رهن بقبض الا ان على أن يقرضه في المستقبل فاذا أقرضه استمرت رهنه بقبضه الاول من غير احتياج لاستئناف عقد (أو باع) ٢١٤ له أو لغيره أي وجاز الارتهاان على أن يبيعه شيئا ويكون الرهن رهنًا في يمينه (أو بعمل

له) بالجزء عطف على
محل اقترض أي وجاز
الارتهاان وأخذ الرهن
على أن يعمل بنفسه أو
ذاتيه أو عبده بتكليف
ثوب أو نسجه أو حراسة
أو خدمة بان يدفع رب
الثوب رهنًا بتكليف مثلاً
في الاجرة التي تكون على
المستأجر الراهن وشمل
صورة أيضاً وهي أن
يجعل المستأجر دفع
الاجرة للاحبير ويحتج
أن يفرط في العمل فيأخذ
منه رهنًا على أنه ان لم
يعمل يكون الرهن في
الاجرة أو يستأجر من
الرهن من يعمل هذا اذا
كان العمل في اجارة بل
(وان) كان (في جعل)
أي عوض جعل بان
ياخذ العامل من رب
الابق مثلاً رهنًا على
الاجرة التي تنبت له بعد
العمل لان الجعل وان لم
يكن لازماً فهو يؤل الى
اللزوم بالعمل (لا) يصح
رهن (في) شيء (معين)
كبيع دابة معينة يأخذ
المشتري من البائع رهنًا
على أنها ان استعقت أو

ضبطه بالحاء المهمة أي اندرج فرخ النحل في رهنه (قوله لا غلة) عطف على صوف أي لا يندرج في
الرهن غلة فاذا رهن حيواناً فلا تدخل غلته في الرهن بل للراهن أخذها (قوله وان وجدت) أي وان كانت
موجودة يوم الرهن ولو أزهت أو عست (قوله ولا تكون بازائها كالصوف) الفرق بينها وبين الصوف انها
تركزت زاد طيافه غلة لا رهن والصوف لا فائدة في بقاءه بعد تمامه بل في بقاءه تلف له فالسكوت عنه دليل
على ادخاله اه نخس وهذا الفرق ذكره ابن بوس وهو منقوض بالثمرة لياسته (قوله ولا مال عبد) أي ولا
يندرج في رهن العبد ماله الا بالشرط (قوله وارتهن ان اقترض) صورته انه يقول شخص لا آخذ رهنًا هذا
الشيء عند رهنه على ما أقرضه من ذلك أو على ما يقرضه من ذلك فلا ن أو على ثمن ما يبيعه لي أو فلان قال رهن علي
هذه الكيفية صحيح لازم لانه ليس من شرط صحة الرهن أن يكون الدين ثابتاً قبل الرهن لكن لا يستمر
لزومه الا اذا حصل بيع أو قرض في المستقبل فان لم يحصل كان له أخذ رهنه بقول المصنف وارتهن أي
واستمر لزوم رهنه الشيء الذي رهنه أن اقترض أو باع في المستقبل ولو قال المصنف وصح أي الرهن فيما
يحصل في المستقبل من بيع أو قرض ولزم بمحصوله كان أوضح (قوله استمرت رهنه) أي استمر لزوم
رهنه الحاصلة بقبضه الاول (قوله من غير احتياج لاستئناف عقد) أي خلافاً للشافعية فان لم يقرضه في
المستقبل كان له أخذ رهنه والحاصل ان صحة الرهن ولزومه حاسلان من الاثن والثوقف على القرض أو
البيع في المستقبل انما هو استمرار اللزوم (قوله على محل اقترض) أي لانه فعل ماض مبني على الفتح في محل
جزم لانه فعل الشرط (قوله بتكليف ثوب) أي كان تستأجر زيداً على أن يحيط لك هذا الثوب بنفسه أو
بغلامه أو على أن يبيع لك بنفسه أو بغلامه هذا الثوب أو تستأجر دابة مدّة معينة باجرة قدرها كذا وتعطيه
رهنًا في الاجرة التي تحب له عليك بعد العمل (قوله يكون الرهن في الاجرة) أي بحيث يباع الرهن وتستوفي
الاجرة من يمينه وقوله أو يستأجر من الرهن أي من يمينه (قوله بل وان كان) أي العمل في جعل أي في عوض
جعل أي في مقابلته والمراد بالجعل هنا الاجرة لا العقد وقوله لان الجعل أي بمعنى الاجرة وقوله وان لم يكن
لزاماً أي حين العقد (قوله على أنها) أي الدابة التي اشتراها (قوله أي له يمينها من ذلك الرهن) أي أخذ الدابة
من ذات الرهن (قوله لانه مستحيل عقلاً) أي لما فيه من قلب الحقائق (قوله على أن يستوفي قيمة المعين
منه) أي بان يبيعه ويستوفي من يمينه قيمة المعين أو قيمة المنفعة (قوله فحائز) الحاصل أنه يشترط في المرهون
فيه أن يكون ديناً احترازاً من الامانة ولا يجوز أن تدفع وديعة أو قراضاً وتأخذ به رهنًا ويشترط فيه أيضاً أن
يكون في الذمة احترازاً من المعينات ومصادفها لان الذمة لا تقبل المعينات وأما أخذ رهن على أن يستوفي من
يمينه قيمة المعين أو قيمة منفعته فذلك جائز لان قيمة ذات المعين وقيمة منفعته في الذمة (قوله وفي نجم كتابه)
المراد به الجنس الصادق باو واحد والمتعدد (قوله من أجنبي) متعلق برهن وكذا قوله للسيد أي لا يصح أن
برهن أجنبي للسيد رهنًا فيما على المكاتب من التجزؤ ومفهوم قوله أجنبي صحة أخذ الرهن من المكاتب
في نجم أو في الجميع وهو كذلك كافي المدونة خلافاً لابن الحاجب وعلى الاول اذا نبي على المكاتب شيء ولم يأت به
بيع الرهن فيما نبي من نجوم الكا (قوله لان الرهن) أي لان صحة رهن الاجنبي في الشيء فرع عن صحة
تحملة وضما له لذلك الشيء بحيث لو عجز المضمون عن ذلك الشيء لزم الضامن دونه والرجوع به على المضمون

ظهر ما عيب أي له يمينها من ذلك الرهن لانه مستحيل عقلاً (أو منفعته) أي المعين كما كثر له دابة يمينها على أن يدفع (قوله)
له رهنًا فان تلفت أو استعقت أي له يمينها يستوفي العمل منها لاستعانة ذلك وما كان يسعى للامانة رضى الله عنهم ذكر هذه المسئلة اذ لا يتوهم
وقوعها في واما ان أخذ رهنًا على أن يستوفي قيمة المعين منه أو قيمة المنفعة فحائز (و) لا يصح رهن في (نجم كتابه) (على عبد) (من أجنبي)
أي غير العبد المكاتب السيد لان الرهن فرع لتحميل والمكاتب

لا يصح التحمل بها لأنها غير لازمة ولا آيلة للزوم فلا يصح دفع رهن فيها من أجنبي ولما ٢١٥ كانت غلات الرهن ومنافعه للراهن

تتكلم على جوار اشتراطه
للمرتهن بشروط فقال
(وجاز) للمرتهن (شرط
منفعته) أي الرهن لنفسه
مجانا بشرطين أشار للأول
بقوله (أن عينت) مدتها
للخروج من الجاهلية في
الاجارة وللثاني بقوله
وكان (بيع) أي واقعا في
عقد بيع فقط (لا) في
عقد (قرض) لأنه في
البيع بيع واجارة وهو
جائز وفي القرض سلف
جره وهو لا يجوز فيمنع
شرطها والتطوع بها في
العرض عينت أم لا
كالتطوع بالمعينة في البيع
وهذا مفهوم قوله شرط
وكذا يمنع في غير المعينة
في البيع شرط أو لا وهذا
مفهوم الشرط فاشتمل
كلامه على ثمان صور
المنع في بيع والجواز في
صورة المصنوع (وفي
ضمانه) أي الرهن الذي
شرطت منفعته للمرتهن
مجانا (إذا تلف) عنده في
المدة المشترطة وهو مما
يعاب عليه اصدق اسم
الرهن عليه وعدم
لضمان لانه صار مستأجرا
كسائر المستأجرات (تردد)
الراجح لضمان (وأجبر)
الراهن (عليه) أي على
دفعه للمرتهن بعينه (أن
شرط) الرهن (بيع) أي في عقد بيع ولا مفهوم لبيع إذا لم يشرط كذلك (وعين) الرهن المشروط (والا) يعني عند العقد بأن وقع على شرط
رهن ما (فرهن ثقة) أي فيه وثق بالدين

(قوله لا يصح التحمل بها) أي لأن الضمان إنما يكون في دين ثابت في الذمة لا يسقط بالعجز والكتابة ليست كذلك لأنها تسقط بالعجز (قوله لأنه في البيع بيع واجارة) أي لأن السلعة المباعة بعضها في مقابلة ما يسمى من الثمن وبعضها في مقابلة المنفعة والأول بيع والثاني اجارة ومحصله أن تلك المنفعة لم تضع على الراهن بل وقعت جزأ من ثمن السلعة التي اشتراها (قوله والتطوع بها في القرض عينت أم لا) كالتطوع بالمعينة في البيع (أي في المنع لأنها هدية مديان في كل منهما) (قوله وكذا يمنع في غير المعينة في البيع بشرط) أي لما في ذلك من الجاهلية في الاجارة (قوله وهذا مفهوم الشرط) أي وهو قوله أن عينت (قوله ثمان صور) حاصلها أن منفعة الرهن إما أن تكون مدتها معينة أو غير معينة وفي كل إحداهما أن يشترطها المرتهن أو يتطوع بها الراهن عليه وفي كل إحداهما أن يكون الرهن واقعا في عقد بيع أو قرض فأخذ المرتهن طائفي رهن القرض ممنوع في صورته الأربعة وهي ما إذا كانت مدتها معينة أو لا مشترطة أو متطوعا بما وفي رهن البيع المنع في ثلاثة وهي ما إذا كانت متطوعا بما إذا كانت مدتها معينة أم لا وكذا إذا كانت مشترطة ولم تعين مدتها والجواز في واحدة وهي ما إذا اشترطت وكانت مدتها معينة ومحمل الجواز فيها إذا اشترطت ليأخذها مجانا كما قال الشارح أو تحسب من الدين على أن ما بقي منه يعجل له وأما أن كان الباقي يدفع له فيه شيئا مؤجلا امتنع لفسخ ما في الذمة في مؤخر وان كان على أن ما بقي منه يترك للراهن جارا لا إذا كان اشتراط أن الباقي يترك للراهن واقعا في سلب العقد والامتنع للعررا إذا لم يعلم ما بقي وأما الصور السبعة المتنوعة فالمنع فيها مطلقا سواء كان أخذ المرتهن المنفعة مجانا أو على أن يحسبها من الثمن وعلة المنع في صور القرض سلف جرها أن اشترطت مجانا وان اشترط أخذها لتعصب من الدين اجتماع السلف والاجارة وان كانت غير مشترطة في سلب العقد بل أباح له الراهن الاتقاع بها فان كانت بغير عوض فهدية مديان وان كانت لتعصب من الدين جرى على مبيعة المديان فان كان فيها ما يحرم والافتقار لان بالحرمه والكراهة وعلة المنع في صور البيع أنها ان كانت غير مشترطة فهدية مديان ان كانت مجانا وان كانت لتعصب من الدين فيجري على مبيعة المديان وان كانت مشترطة في عقد البيع والحال أنه لم تعين مدتها فعلة المنع الجهل بالثمن اذا اشترطت مجانا لان المرتهن لما اشترط أخذها في العقد صارت هي وما سوى من الثمن في مقابلة المبيع وهي غير معلومة للجهل بمدتها وان اشترطت لتعصب من الدين فعلة المنع اجتماع البيع والاجارة المجعولة الاجل هذا كله في أحد المرتهن المنفعة التي ليست من جنس الدين وأما لو شرط المرتهن أحد العلة التي هي من جنس الدين من دينه فان لم يوجب لذلك أجلا جازي القرض ومنع في البيع لان العرض يجوز فيه الجهل بالاجل دون البيع وان أجل ذلك باجل معلوم وان دخلا على أنه ان بقي شيء من الدين بعد الاجل ليوفيه الراهن من عنده أو من ثمن الرهن جاز ذلك في البيع والقرض وان دخلا على أن الفاصل من الدين يعطيه به شيئا مؤجلا امتنع ذلك في بيع والقرض وان دخلا على أن الفاصل من الدين يترك للراهن جازي القرض دون البيع (قوله تردد) هذا لتردد كره ابن يونس وقال ابن رشد الصواب في ذلك أن يعلب حكم الرهن بثقه في التوضيح وابن عرفة فلهذا قال الشارح الراجح الصمان وقد علمت من قول الشارح إذا تلف عنده في المدة المشترطة الخ ان محل التردد إذا تلف في المدة المشترطة منفعتها وأما لو تلف بعدها فهو كالرهن في ضمان قولوا حسدا وشمله أيضا إذا شرطت المنفعة ليأخذها مجانا فان اشترطت لتعصب من الدين فيبقي أن يترج المول عدم ضمانه ضمان الرهن لترج جازب الاجارة فيه لكون المنفعة وقعت ومقابلته عوض صراحه (قوله وأجبر الخ) حاصله أن الرهن إذا شرط في عقد البيع أو القرض وكان معيناً وان الراهن يجبر على دفعه بعينه للمرتهن (قوله إذا ترص كذلك) أي كما نقله المواق عن ابن عرفة (قوله وعين) الجهة عليه أي والحال أنه عين عند العقد (قوله أن وقع) أي عقد البيع أو القرض (قوله فرهن ثقة) أي فبارءه أن يأتي رهن ثقة فان هبت رهن المعين أو استحق قبل أن يقبضه المرص خير للمرتهن في مصاء ابيع ويبقى دينه بالرهن وينتفع به يأخذ

شرط) الرهن (بيع) أي في عقد بيع ولا مفهوم لبيع إذا لم يشرط كذلك (وعين) الرهن المشروط (والا) يعني عند العقد بأن وقع على شرط رهن ما (فرهن ثقة) أي فيه وثق بالدين

حصول المانع أن حوزي
للهن كل قبل المانع
ونارعه الغرماء في ذلك
(لا يفيد) ولا يختص به
من الغرماء (ولو شهد) له
(الامين) الذي وضع
الرهن عنده بأن الحوز
قبل المانع لا شاهدادة
على فعل نفسه ولا بد من
بينه خبر الامين (وهل
تكني بينه) للمرتهن أو
شاهدوين (على الحوز)
للهن (قبله) أي المانع
ولا يشترط الشهادة على
التحوير (وبه عمل) وهو
الاطهر (أو) لا يكفي بل
لا بد من بينه على
(التحوير) أي معانيهم
أن الراهن سلم المانع
للمرتهن قبل المانع
(تأويلان وفيها دليلهما
و) لو باع الراهن الرهن
المعين المشترط في عقد
البيع أو القرض (مضى
بيعه) وإن لم يجر ابتداء
(قبل قبضه) للمرتهن
(أن فرط مرتبه) في
طلبه حتى باعه وصار دينه
بلا رهن لتفريطه (والا)
يفرط بل جدي الطلب
(قأويلان) في مضي البيع
فإن أم لا ويكون الثمن
رهنًا وفي رده أن لم يفت
ويبقى رهنًا ولا فائدين
(و) إن باعه (عده) أي

المبيع أن كان قائمًا بقيمته أو مثله إن فات فإن حصل الهلاك أو الاستحقاق بعد قبض المرتهن له فلا مقال له
الآن يغره الراهن فيغير في الفسخ وعده ويبيد الدين لارهن (قوله والخوذة) أي ودعوى المرتهن الحوز
بعد حصول المانع أي دعواه به حصول المانع أي جاز قبل حصوله فهو على حذف مضاف بدليل قوله ولو
شهد الامين لأن الشهادة تقتضي حصول دعوى و عدم متعلق بدعوى المقدرة فحذف المضاف وأقيم
المضاف إليه مقامه وبقاء كلام المصنف على ظاهره لا يفيد لأن من المعلوم أن الحوز بعد المانع لا يفيد
لأن الحكم لا يثبت إذا وجد المانع (قوله ونارعه الغرماء في ذلك) أي وقالوا له إن حوزك لما هو بيدك إنما
حصل بعد المانع (قوله ولو شهد الامين) أي أو أقر لراهن أنه حازه قبل المانع وكذبه الغرماء (قوله لأنها
شهادة على فعل نفسه) أي وهو الحوز أي والشهادة على فعل النفس لا تعتبر لأنها دعوى هذا أو يستفاد من
التعليل المذكور أن شهادة القباي بأن وزن ما قبضه فلان كذا لا تقبل لأنها شهادة على فعل نفسه بخلاف
ما إذا شهد أن فلان قبض ما وزنه فإنه يعمل بشهادته فإن شهد به معًا فظاهر البطلان لأن الشهادة إذا بطل
بعضها بطل كلها حيث كان طلاق بعضها بالزعم كما هنا ومجمل طلاق شهادة القباي إذا شهد بالوزن ما لم يكن
مقاما من طرف السلطان أو نائبه كالقاضي كإمامه والاعمال بشهادته كما استظهره عجم والظاهر أن تابع
المقام من القاضي مثله (قوله وهو الاظهر) أي لأن الأصل صحة وضع اليد وعدم احتلاسه من لا يشترط
في الحوز نقل الرهن من دار الراهن بل يصح أن يجعله في موضع منها أو يطبع عليه أو يأخذ مفاتيحه وتقدم
بينه الحوز على النافية له لأنها مثبتة والمثبتة تقدم على النافية لأنها أريد علمها ما لم تروى بالنافية بقرائن كما
في فتوى ابن رشد لما سأل عياض عن رهن دار ادعى المرتهن حيازتها بينه فأقام الغرماء بينه على أن الراهن
ساكن فيها فقال المرتهن لم أشعر برجوعه لها وفي السوء أن العادة أنه لا يحق عليه ذلك فأرسل ابن رشد
لعياض أن يحكم بالبطلان اطرح (قوله وفيها دليلهما) قال ح أشار بذلك ظاهر كلام المدونة في كتاب
الهيبة ونصها ولا يقضي بالحيارة إلا معاينة البينة بخبر زه في حاس أو رهن أو هبة أو صدقة ولو أقر المعطي في
صحته أن المعطي قد حاز وقبض وشهد عليه بأقراره بينه ثم مات لم ينص بذلك أن أنكر الورثة حتى تعين البينة
الحوزاه ووجه كون كلامها المذكور ذا لعل في التوابع ومجمل طلاق طحا حتى تعين البينة الحوزي يحتمل
أن المراد حقيقة الحوز أي حتى تعين البينة أن ذلك الشيء الموهوب أو المصدق به أو المرهون في حوز
الشخص المعطى بالفتح قبل المانع ويحتمل أن المراد التحوير أي التسليم كما هو المتبادر من المعايضة (قوله
المشترط) أي وأما إن كان الرهن متطوعا به بعد العقد وباعه الراهن قبل أن يقبضه المرتهن مضى بيعه وهل
يكون غنمه رهنًا أو يكون للرهن ولا يكون رهنًا فيه خلاف مخرج على الخلاف في بيع الهبة قبل قبضها
وبعد علم الموهوب له في مضي البيع ويكون الثمن للمعطي بالكسر أو للمعطي بالفتح كما سيأتي وهذا كله إذا
كان الراهن معينًا وإن كان غير معين وكان مشروطًا في عقد الدين وقبضه المرتهن وباعه الراهن بعد قبضه
مضى بيعه وللمرتهن منع الراهن من تسليمه للمشتري حتى يأتيه رهن بدله (قوله وفي رده أن لم يفت الخ)
حاصل هذا التأويل الثاني أن البيع يرد إذا لم يفت المبيع ويبقى ذلك المبيع رهنا على حاله وإن فات المبيع
فلا يرد البيع ويحتمل الثمن رهنًا أو بل الأول لابن أبي زيد والثاني لابن القصار وأعلم أن محل الخلاف في
بيع الراهن الرهن المعين المشترط في عقد البيع أو القرض كما قال الشارح والحال أن الراهن البائع سلم
الرهن المبيع للمشتري فإن لم يسلمه له كان للمرتهن أن يمنع الراهن من تسليمه ولو أتاه رهن بدله لأن العقد
وقع على رهن معين فلا بد من تسليمه للمرتهن بعينه فإن خالف الراهن وسلمه للمشتري كان للمرتهن فسخ
العقد لأصل الشرط فيه الرهن (قوله وعده) حاصله أنه إذا باعه رهنه فاما أن يبيعه بأقل من الدين أو
أكثر منه أو بمساو له وفي كل ما أن يكون الدين عينا مطلقا أو عرضا من بيع أو من قرض فإن باعه بأقل من
الدين ولم يكمل له ما نقص من الدين خبر المرتهن بين أن يرد البيع ويرجع الرهن لما كان عليه من الرهنية
أو يحجزه ويأخذ الثمن ويطالب ببقية دينه سواء كان الدين عرضا من بيع أو من قرض أو كان عينا

أو عرض من قرض (أو) بيع مثل الدين فأكرو (دينه عرضا) من بيع اذ لا يلزم قبول ٢١٧ العرض قبل أجله ولو بيع ففسد

الدين اذ الاجل فيه من
 حقه ما خلاص العرض من
 فرض فان الاجل فيه من
 حق المقرض (وان أجاز)
 المرتهن البيع (تعجل)
 دينه من الثمن فان وفي والا
 اتبعه بالباقي ولو لم تكلم
 على تصرف الراهن في الرهن
 بعوض ذكر تصرفه بغيره
 فقال (وفي) العبد رهن
 (ان دبره) سيد الراهن
 ولو قبل القبض (وهي
 عتق) الراهن (الموسر)
 لعبد الموهون (وكاتبه)
 له بل ونحو زابتداء (وعجل)
 الدين ان كان مما يعجل
 ولا يلزمه قبول رهن
 بدله (والمعسر) ان أعتق
 الرهن أو كاتبه (يتى) عبده
 رهنا على حاله مع جوار
 فعله ابتداء فان أيسر في
 الاجل أخذ من الراهن الدين
 ونفذ العتق والكتابة
 والبيع من العبد مقدار
 ما يني بالدين (فادأ تعذر بيع
 بعضه بيع) العبد (كله
 والباقي) من ثمنه عن الدين
 (لراهن) ملكا (ومنع
 العبد) الرهن (من وطه
 أمته الموهون هو معها)
 بأن نص على دخولها معه
 في الرهن أو اشترط دخول
 ماله معه قد خلت والاخصر
 والاضح لو قال المرهونة
 معه وأولى في المنع
 لو رهن وحدها وأما
 لو رهن العبد وحده

مطلقا وان كله له أخذ ولا كلام له فان باعه بمساو أو أكثر فان كان الدين عينا مطلقا أو عرضا من قرض فلا كلام
 للمرتهن بل البيع لازم ويعجل الدين وان كان عرضا من بيع خير المرتهن في رد البيع وامضائه فان رد بيعه
 رجع رهنا وان أمضاه عجل الدين فالخيار في خمس صور ولزوم البيع في أربعة (قوله أو عرض من قرض)
 أي أو من بيع (قوله وان أجاز المرتهن البيع) أي في الصور الخمس التي يخير فيها بين الإجازة والرد وأولى في
 التعجيل الصور الأربع التي يكون البيع فيها لازما ولا خيار له (قوله وفي ان دبره) أي بقي على حكم الرهنبة
 للرجل فان دفع سيده الدين فالامر ظاهر والبيع فيه وظاهره سواء كان السيد حيا أو تديرا موسرا أو معسرا
 وهو كذلك كان التدبير بعد قبض المرتهن له أو قبله كما قال الشارح وهو ظاهر المدونة لكن قال أبو الحسن ان
 كلام المدونة محمول على ما اذا دبره بعد القبض وأما لو دبره قبله فلا يبق على حكم الرهنبة بل يفوت بتدبيره
 لحصول التقصير بعدم قبضه اهـ واعتمد بعضهم هذا التقييد وعليه فانظر هل يبقى الدين بالرهن كمسئلة
 العارية المطلقة أو يكون التدبير كالكتابة والعتق فيفصل بين كون السيد موسرا أو معسرا قاله شيخنا
 ولكن الظاهر ان يقال ان شرط المرتهن في القبض حتى دبره لم يكن رهنا وان لم يفرط كان رهنا تأمل ان قلت
 قد تقدم ان رهن المدبر جائز ابتداء وحينئذ فلا يتوهم بطلان الرهن بطر وادبره فلا فائدة في النص على هذا
 قلت انما يجوز رهن المدبر ابتداء اذا دخل على انه انما يبيع بعد موت سيده ولا مال له يستوفي منه الدين وأما
 اذا كان على أن يبيع اذا حل الاجل فهذا ممنوع بخلاف طر والتدبير فانه لا يمنع من بيعه اذا حل اجل الدين
 ولم يدفعه سيده له (قوله ومضى الخ) أي ولو كان العتق أو الكتابة قبل قبض المرتهن له (قوله ان كان بما
 يعجل) أي بأن كان عينا من بيع أو من قرض أو كان عرضا من قرض وأما ان كان لا يعجل كالعرض من بيع
 فان رضى المرتهن بتعجيله فكذلك يعجل والابق رهنا على حاله وقيل بقي قيمته رهنا وقيل يأتي سيده برهن
 مماثل له (قوله بل ونحو زابتداء) فيه نظر والذي في التوضيح على قول ابن الحاجب قال أعتقه أو كاتبه أو
 دبره قبل القبض أو بعده فكذلك البيع الخ ما نصه لا يريد أنه يجوز له ذلك ابتداء لان ذلك لا يجوز كما نص عليه
 في المدونة وغيرها وانما مراده أنه ان فعل ذلك مضى ونحوه في حاهـ من (قوله ولا يلزمه) أي المرتهن (قوله
 والبيع من العبد) أي وان لم يحصل له يسار في الاجل يبيع من العبد بمقدار ما يني بالدين أي فان كان لا يني
 بالدين الا بغير كل العبد يبيع كله لكن لا يبيع الا اذا حل الاجل لعله أن يحدث فيه يسار وان كان يني بالدين ثمن
 بعض العبد يبيع بعضه وكان الباقي حرا وهذا في العتق وأما في الكتابة فانه يبيع كله اذا حل الاجل ولو وجد
 من يشتري بعضه ففي التوضيح عن أشهب ان يبيع البعض خاص بالعتق اذ لا يعمد البعض في الكتابة
 وحينئذ اذا حل الاجل في الكتابة يبيع كله ولو وجد من يشتري بعضه والباقي من ثمنه عن الدين للراهن
 (قوله ومنع الخ) يعني ان السيد اذا رهن أمة عبده وحدها أو رهنها مع العبد يبيع من وطئها كان مأذونا
 له في التجارة أو لا لان رهنها وحدها أو معه يشبه الاتراع من السيد لها لانه عرض كل واحد من العبد والأمة
 للبيع وقد يباعان مجتمعين فيحل له وطؤها بعد البيع أو مفردين فلا يحل له وطؤها فلما احتل الامر حل
 الوطء وعدمه صار ذلك التعريض شبيها باتراعهامه فان تعدى وطئها فانه لا يحسد وقلنا يشبه الاتراع لانه
 ليس اتراعا حقيقيا لان المشهور انه اذا اقتكها السيد من الرهن والعبد أن يطأها بالملك السابق على الرهن
 ولو كان اتراعا حقيقيا لافتقر لتعليك ثان (قوله المرهون هو معها) صفة لامة ولم تجرت الصفة على غير من
 هي له أبرز الضمير ولا يصح جعله صفة لعبد لما يلزم عليه من الفصل بين الصفة والموصوف كذا قيل ورد
 بأن محل المنع اذا كان الفاصل أجيبا من العامل وهنالك كذلك فالحق انه يجوز رفعه على انه صفة للعبد
 وحينئذ فلا يزال جائزا ولا واجب لحرمان الصفة على من هي له وهو مثل ربه هـ سارته هي (قوله وأولى الخ)
 وجه الأول في عدم اجتماع العبد معها في الرهنبة (قوله كزوجته) أي كما يجوز له وطء زوجته ولو لم تكن للسيد
 ومهرهونة مع زوجها العبد لان الرهن لا يبطل النكاح والسيد ليس له اتراع أثره فلا يمنع من وطئها كالأول

من هونة عندنا لا شبهة فيها وعليه ما تصحها وطوره (الاباذن) من الراهن فلا حد مراعاة لقول عطاء بجواز اعادة الفروج مع ما في ذمة ربه من الدين فتقوت الشبهة ٢١٨ ولكن عليه الادب وتكون أم ولدان حملت وهذا ان لم تكن متزوجة (وتقوم) الموطوءة باذن

باعها السيد (قوله ادلا شبهة له فيها) أي قلدا كان وطوره لما زادنا محضا في حد ولو ادعى الجهل والولد الناضج من وطنه رقيق للراهن ويكون ذلك الولد مع أمه وما تنص به هاهنا في الدين ولا تلحق بالمرتتهن ولو اشترى هاهنا المرتتهن لم يعتق عليه ولدها لانه لم يثبت نسبه منه لكن لو كان الولد ناشئ لحرمت عليه كما في المدونة عن ابن القاسم ولعله راعى في منع وطنها الزنا بالام لانه يحرم على أحد قولي مالك قاله الباجي وعلى ذلك مشي المصنف فيما تقدم حيث قال وحرم أصوله وفصوله ولو خلقت من مائه (قوله وعليه ما تنص بها) أي بوطنه سواء كانت بكر أو ثيبا ان أكرهها أو طارعتة وهي بكر أم الوطوءة وهي ثيب لم يلزمه ما تنص بها ما لم تكن صغيرة فتدفع والافطوءة كالأكره (قوله 'حملت') أي من وطء المرتتهن المأذون له في وطنها (قوله وهذا) أي عدم الحد إذا أذن له الراهن في وطنها فعدها إذا كانت غير متزوجة والأحد ولا يسقط عنه الحد باذن السيد له في الوطء (قوله وتقوم الموطوءة باذن بلا ولد الخ) أي تقوم على المرتتهن يوم الوطء من غير حمل أي على أنها غير حامل سواء كانت حاملا أم لا لاجل أن يغرم قيمتها للراهن وقوله وتقوم الخ مستأنف أو معطوف على مقدر أي فان أذن فلا حد وتقوم الخ فتقوله وتقوم الخ قاصر على الثانية لا للثنتين لأن قوله بلا ولد يعدد رجوعه للأولى لأنها في الأولى تقوم بولدها لاجل أن يعرف نقصها وترجع لمالكها مع ولدها وأما في الثانية فتقوم وحدها لاجل أن تلزم الواطئ بالقيمة فتقوله وقومت أي لاجل أن تلزم له بالقيمة لا ليعرف نقصها وترجع لمالكها (قوله لان حملها انعقد على الحرية) أي الحقوق بالمرتتهن وقوله فلا قيمة له أي فلا يمن له بدفع للراهن (قوله فتقوم بولدها وتقوم ليعرف نقصها) فإذا وطئها وولدت وكان الوطء ينقصها عشرة قوم الولد فان كانت قيمته عشرة جبر النقص به وان كانت قيمته أقل رجوع على الواطئ بالباقي ان رادت قيمته فلا يرجع المرتتهن بزيادة على سيدها وقوله وترجع مع ولدها لمالكها أي بعد وفاة الدين (قوله ولا ترجع للراهن) أي وأما ترجع للمرتتهن لأنها صارت أم ولده (قوله وللأمة يبعه في الدين) أي سواء كان دين قرض أو بيع (قوله باذن) أي إذا أذن له الراهن في بيعه (قوله واقع في عقد الرهن) أي في وقت عقده (قوله لانه) أي الاذن محض توكيل أي توكيل شخص سالم عن توهم الاكرام فيه (قوله وأولى بعده) وجه الأولوية أنه رعايتوهم أن الاذن الواقع في العقد كالأكرام على الاذن لضرورته فيمأ عليه من الحق فاذنه كالأذن (قوله ان لم يقل الخ) أي فان قاله فلا يستقل الامين بالبيع حيث ذل لا بد من اذن الحاكم لما يحتاج اليه من اثبات العيبة وغيرها (قوله كالمرتتهن بعده) أي وأما اذن الراهن للمرتتهن في البيع في حال العقد فلا يجوز استقلاله بالبيع لا بن رشد وابن زردون والمنع لبعض الموثقين قال لانه هدية مديان ولما ذكر ابن عرفة القولين في الاذن للمرتتهن في أصل العقد قال بعد ذلك وسوى اللغوي بين شرط توكيل المرتتهن والعهد وهو نص المدونة اهـ لكن المصنف قدم مشي على ما قاله بعض الموثقين من منع استقلال المرتتهن بالبيع في تلك الحالة أطلق أو قيد (قوله والاباذن قال الخ) الاوضح والاباذن قيد الامين في العقد أو بعده أو قيد أو أطلق للمرتتهن في العقد أو قيد له بعد العقد لم يجز بيعه في الصور الخمس بغير اذن الحاكم والحاصل أن الراهن اما أن يأذن ببيع الرهن للامين أو للمرتتهن في نفس العقد أو بعده وفي كل اما أن يطلق أو يقيد فالصور ثمانية فان وقع منه الاذن للامين في العقد أو بعده وأطلق حازه البيع بلا اذن وان قيد فلا بد من الرفع وان وقع الاذن للمرتتهن بعد العقد وأطلق فله البيع بلا اذن وان قيد فلا بد من الرفع وان وقع الاذن منه له في حالة العقد فلا بد من الرفع قيد أو أطلق على ما قاله المصنف تبعا لبعض الموثقين (قوله مطلقا) أي سواء قال ان لم آت بالدين في وقت كذا أو لم يقل (قوله فبحضرة الخ) أي في بيعه من أذن له في بيعه سواء كان أمينا أو مرتتهنا بحضرة الخ (قوله ولم يحش فساد) أي لو في (قوله والاجاز مطلقا) أي تيسر الرفع له أولا وأهلم أن يحل المضي اذا أصاب وجه البيع أمالو باع بأقل من القيمة كان لربه أخذه من المشتري وان تداولته الاملاك فله أخذه بأي ثمن شاء

(بلا ولد حملت أم لا) لان حملها انعقد على الحرية فلا قيمة له وأما الموطوءة بلا اذن فولدها رقيق فتقوم بولدها لرقه وتقوم ليعرف نقصها وترجع مع ولدها لمالكها وأما المأذون فتقوم عليه لتلزم قيمتها الواطئ بالاذن ولا ترجع للراهن (والامين) المرضوع عنده الرهن (بيعه) في الدين (باذن) من الراهن واقع (في عقده) أي الرهن وأولى بعده لانه محض توكيل في بيعه وسواء أذن له في بيعه قبل الاجل أو بعده وهذا (ان لم يقل) الراهن به (ان لم آت) بالدين في وقت كذا (كالمرتتهن) له يبعه اذا أذن له في بيعه (بعده) أي بعد العقد لا في حال العقد ان لم يقل ان لم آت فهو تشبيه تام (والا) بان قال للامين أو المرتتهن به ان لم آت بالدين وقت كذا أو أذن للمرتتهن في العقد مطلقا لم يجز بيعه في الصور الخمس الا باذن الحاكم لما يحتاج اليه من ثبوت العيبة وغيرها فان عسر الوصول اليه فبحضرة عدول من المسلمين ندبا فان باع بغير اذن الحاكم مع تيسره

(مضى فيهما) أي في الامين والمرتهن في الصور الخمس وان لم يجز ابتداء رجوع المبيع نافعها ولم يحش فسادها والاجاز مطلقا (ولا يعزل الامين) الموكل على حوزة أو بيعه كالشفيح

كالشعب كما قاله شيخنا العدوي (قوله أي لا يعزله واحد منهما) أي لا يجوز ذلك ولو إلى بدل أو توقي منه وكما لا يجوز أن يعزله أحدهما كذلك ليس له أن يعزل نفسه سواء كان موكلًا على حوز الرهن أو على يده على ما يظهر كافي عقب (قوله واحد منهما) أي الراهن والمرتهن (قوله وليس له إيصاء به) أي ليس له إيصاء بوضعه عند أمين غيره إذا أراد سفرًا أو حضرته الوفاة فإن أوصى بذلك لم تنفذ وصيته ولو قال المصنف ولا ينفذ الإيصاء به كل أحسن لأنه لا يلزم من عدم جواز الإيصاء به عدم نفوذه اه خش وقوله وليس له إيصاء به أي كأن القاضي ليس له الإيصاء بالقضاء والقاضي مثل الأمر بين في ذلك ومثلها الوكيل ولو مقرر ضا إليه ومقدم القاضي المقام على أيتام بخلاف الخليفة والوصي والمجبر وأمام الصلاة المقام من طرف السلطان وناظر الوقت فلكل واحد أن يوصي بعنصره ويستخلف عليه والمراد الناظر الذي جعل له الواقف الإيصاء به والافهوك القاضي كافي عقب (قوله إن امتنع الراهن من بيعه) أي والحال أنه لم يأذن للأمين ولللمرتهن في بيعه على ما مر (قوله ولا يهدد) أي لا يخوف بما ذكر من الحبس والضرب (قوله وكذا يبيع) أي يبيعه الحاكم وقوله إذا غاب الراهن أي أومات (قوله والرهن) أي وثبت أن الرهن ملك له أو استعارة أي وبعد حلف المرتهن عين الاستظهار في ح عن ابن رشد أن الذي جرى به العمل أن القاضي لا يحكم للمرتهن ببيع الرهن إذا غاب الراهن أومات حتى يثبت عنده الدين وملك الرهن له ويحلف مع ذلك أنه ما ورهبه دينه ولا يهضمه ولا أحال به وانه باق عليه إلى حين قيامه (قوله ولو كان غيره) أي غير الرهن أولى بالبيع أي لو فاء الدين وذلك لتعلق حق المرتهن بعينه وهذا ما استظهره ابن عرفة مخالفاً لابن يونس في قوله ينظر الحاكم في الأولى بالبيع الرهن أو غيره فيبيع ما هو الأولى لكن في كلام ابن رشد ما يقتضي ذلك ونصه الرهن لا يبيع على الراهن إذا امتنع من بيعه أو غاب ولم يوجد له ما يقضي منه دينه فيحتاج إلى البحث عن ذلك وعن قرب غيبته من بعدهما ولا يفعل ذلك إلا القاضي فأشبهه حكمه على الغائب اه فقوله ولم يوجد له ما يقضي منه دينه ربما اقتضى أنه لو وجد له شيء يقضي منه دينه غير الرهن نظر الحاكم بموافق ما لابن يونس انظر من (قوله ورجع مرتهنه بنفقته في الذمة) ابن عاشر أي التي شأنها الوجوب على المالك لو لم يكن المملوك رهنا بدليل ما يأتي في قوله وإن أئق مرتهن على كشجر خيف الخ وقال في قوله وإن أئق على كشجر أي مما يتوقف سلامته على النفقة ولا يلزم مالكة لو لم يكن رهنا بنفقته وبعدم اللزوم فارت هذه قوله ورجع مرتهنه بنفقته في الذمة قال طي وهذا الجمل صواب ولعله أخذ من ابن عرفة فهو أخذ من التقرير المذكور أن العقار كالشجر لا كالحيوان لأن نفقته غير واجبة واختار الشيخ المسناوي ما أفاده شارحنا من أن العقار كالحيوان لأنه لما رهنه وهو عام باقتضائه للأصلاح فكانه أمره بالنفقة فيرجع بها في ذمته قال وهذا هو الفرق بين ما هنا وبين الأشجار اه بن (قوله ولو لم يأذن) مبالغة في قوله في الذمة ورد بلوقول أشهب أن نفقته على الرهن إذا لم يأذن له فيها تكون في الرهن مبدأها في غنه (قوله لأنه قام عنه بواجب) أمافي الحيوان فظاهر وأما في العقار فلتعلق حق المرتهن به فاندفع ما يقال أن التعليل بقوله لأنه قام عنه بواجب يقتضي قصر الرهن على الحيوان دون العقار لأن الإنسان يجب عليه الاتفاق على دابته وعلى رقيقه فان امتنع أجبر على بيعهما ولا يجب عليه إصلاح عقاره وحيث أن الأولى للشارح الاقتصار على الحيوان وأما العقار فهو داخل في قوله إلا أني وإن أئق على كشجر وحاصل الجواب أن محل كون العقار لا يجب على صاحبه إصلاحه ما لم يتعلق به حق غيره كما هنا (قوله رهنا به) أي سبه أو فيه وعلى هذا والمراد بالاتفاق النفقة أي الشيء المنفق أي وليس الرهن رهنا في النفقة بل مجرد وفاء الدين فنحل الرهن من الرهنية ويكون المرتهن أسيرة العرماء فيه واعترض على المصنف أن الأولى حذف قوله وليس رهنا به لأنه مستفاد من قوله في الذمة فلا داعي لذلك كره ورد بأن كونه في الذمة لا ينافي كونه رهنا فيه إلا أن الديون في الذمة ومع ذلك يرهن فيها ويؤخذ كقولنا وليس رهنا فيه مصطلح كره والحاصل أن فائدة كون النفقة في الذمة

أي لا يعزله واحد منهما ولا يعضى عزله فان اتفق على عزله فلهما ذلك (وليس له) أي للأمين (إيصاء به) أي بالرهن عند سفره أو موته لأن الحق في ذلك للمتراهنين وهما لم يرضيا الإيصاءات لأمانة غيره (وباع الحاكم) الرهن (إن امتنع) الراهن من بيعه وهو معسر أو امتنع من الوفاء وهو موسر ولا يحبس ولا يضرب ولا يهدد وكذا يبيع إذا غاب الراهن مع ثبوت الدين والرهن ولو كان غيره أولى بالبيع (ورجع مرتهنه) على الراهن (بنفقته) التي أئقها عليه حيث احتاج لنفقة كالحيوان وكعقار احتاج لمرمة ولوزادت النفقة على قيمة الرهن لأن غلته له ومن له الغلة عليه النفقة (في الذمة) أي ذمة الراهن لا في عين الرهن (ولو لم يأذن) له الراهن في الاتفاق لأنه قام عنه بواجب (وليس) الرهن (رهنا به) أي بالاتفاق بمعنى النفقة بخلاف الضالة

بها) أي النفقة فان
صرح بأن قال أتفق
عليه وهو رهن في النفقة
أو بما أنشئت أو على
ما أنشئت كان رهنا بها
يقدم على الغرماء بنفقته
في ذلك الرهن قطعا
وإختلف فيما إذا قال
أتفق على أن تنفقت في
الرهن هل يكون رهنا فيها
لأنه من التصريح أولا
وعليه لو بيع بخمسة
عشر والدين عشرة فان
الخمس الفاضلة تكون
أسوة الغرماء وإليه أشار
بقره (و هل وان قال)
أتفق (ونفقت في الرهن
تأويلان) واعترض بأن
التأويلين فيما إذا قال
على أن تنفقت الخ لافي
الواو واجب بأنه ان سلم
ذلك فالمستفاد أي أنه
لا فرق بين على والواو
وهو ظاهر خلافا لمن
ادعى الفرق على أن الوجه
ان الظاهر التأويل بأنه
رهن في النفقة لأنه ان لم
يكن صريحا في الرهنية
فهو ظاهر فيها فلا وجه
للقول بأنه ليس رهن
فيها وفرع على التأويلين
وعلى تعريضه أول الباب
للرهن الدال نظايره
على عدم افتقاره للفظ
قوله (ففي افتقار الرهن

أنه إذا زادت على قيمة الرهن فانه يشعه بذلك في ذمته وهذا صادق تكون الرهن رهنا فيها أولا فأذا أنه
ليس رهنا فيها بقوله وليس رهنا به (قوله فانه يرجع بها) أي بالنفقة في عين الشيء الملتقط وقوله ويكون أي
المنفق موقفا الخ فان زادت النفقة على قيمة الضالة فلا يرجع بتلك الزيادة على ربه أو ضاعت على المنفق
والفرق بين الضالة والرهن إذا كان حيوانا حيث كانت النفقة عليها في عينها والنفقة على الرهن في الذمة أن
الضالة لا يعرف صاحبها حين الاتفاق عليها ولا بد لها من النفقة عليها فلا يرجع بالنفقة في عين ما أنفق
عليه وأما الرهن فان صاحبه معروف حين الاتفاق عليه فلو شاء طالبه بالاتفاق عليه فان امتنع أو طاب رفع
للحاكم (قوله بأن قال) أي الراهن للمرتبة أنفق عليه أي على الرهن (قوله أولا) أي أولا يكون الرهن
رهنا فيها لأن هذه الصيغة ليست صريحة في أن الرهن رهن فيها لاحتمال أن المراد أتفق على أن تنفقت
بسبب الرهن أو واقعة في مقابلة الرهن فالرهن رهن فيها على الاحتمال الثاني دون الأول (قوله وهل
الخ) أي وهل يكون رهنا فيها وان قال الراهن للمرتبة أنفق ونفقت في الرهن أي أولا يكون رهنا فيها في
هذه الحالة تأويلان الأول لابن يونس وجاعة والثاني لابن رشد وابن شبلون (قوله وأجب بأنه ان سلم
ذلك) أي ان سلم أن محل التأويلين إذا قال على أن تنفقت في الرهن لافي الواو وحاصل هذا الجواب أن لا نسلم
ان محل التأويلين إذا قال على أن تنفقت في الرهن فان كلام ابن يونس صاحب التأويل الأول يفيد أن الرهن
رهن في النفقة سواء قال على أن تنفقت في الرهن أو قال ونفقت في الرهن وكلام ابن رشد يفيد أن النفقة في
الذمة سواء قال على أن تنفقت في الرهن أو قال ونفقت في الرهن سلطنا أن التأويلين إنما دعاهما في على أن تنفقت
الخ لافي الواو لكن المستفاد أي أنه لا فرق بين على والواو والحاصل ان أحوال الاتفاق ثلاثة الأول أن يقول
الراهن للمرتبة أنفق على الرهن فقط ولا يرد في هذه الحالة النفقة في الذمة فقط الثاني أن يقول أتفق
عليه وهو رهن في النفقة فالرهن في هذه الحالة رهن في النفقة اتفاقا الثالث أن يقول أتفق على أن تنفقت في
الرهن وهو محل التأويلين ومثلهما عند المصنف ما إذا قال أتفق ونفقت في الرهن خلافا لمن قال أنه رهن في
النفقة في هذه الحالة اتفاقا (قوله فالمصنف رأى أنه لا فرق بين على والواو) أي رأى أنه لا فرق بين الصيغة
التي فيها على والصيغة التي فيها الواو وقوله وهو ظاهر أي وعدم الفرق بينهما ظاهر أي وجب عند قياس
الصيغة التي فيها الواو على التي فيها على في جريان التأويلين ووجه ظهور عدم الفرق ان أتفق ونفقت في
الرهن يحتمل أن المعنى أتفق ونفقت واقعة في مقابلة الرهن ويحتمل أن المعنى أتفق ونفقت بسبب الرهن
أي أنه الحامل لك على الاتفاق فهي محتملة للاحتمالين كالمقبس عليه (قوله خلافا لمن ادعى الفرق) أي فقال
ان أتفق على أن تنفقت في الرهن قريب من الصريح بأنه رهن في النفقة بخلاف أتفق ونفقت في الرهن
فانه بعيد من التصريح بأنه رهن فيها لان المتبادر منه ان النفقة بسبب الرهن وحينئذ فلا يتم القياس (قوله
على ان الخ) استدراك على ما يتوهم من تساوي التأويلين (قوله في افتقار الخ) اعلم انه قد وقع خلاف هل
لرهن يحتاج للفظ مصرح به أو لا يحتاج لذلك والأول قول ابن القاسم والثاني قول أشهب فأدفع المدين
لرب الدين سلعة ولم يرد على قوله أمسكها حتى أدفع لك حقل كانت تلك السلعة رهنا عند أشهب لا عند ابن
القاسم وعليهما يتفرع التأويلان السابقان في النفقة إذا قال الراهن للمرتبة أنفق ونفقت في الرهن فن
قال ان الرهن لا يكون رهنا في النفقة بل في الدين فصدر اعي قول ابن القاسم بافتقار الرهن للفظ مصرح به
ومن قال يكون الرهن رهنا في الدين والنفقة معا فقد راعى قول أشهب بعدم افتقار الرهن للفظ مصرح به
والمصنف قد عكس في البناء لان التأويلين في النفقة مفرعان في الواقع على هذا الخلاف لا العكس وأجاب
بعضهم بأن القاء في قول المصنف في افتقار الخ للتعليل لا للتفريع أي فيه تأويلان لان في افتقار الرهن
للفظ مصرح به وعدم افتقاره لذلك قوانين فالتأويلان مفرعان على القوانين ومن هذا تعلم أن قول الشارح
وفرع على التأويلين الخ لا يظهر وتعلم أن قول المصنف تأييدا وتأويلان صوابه قولان أحدهما عدوى (قوله في

في النفقة من التصريح فيها برهن الرهن فيها وعدم اقتقاره للفظ مصرح به بل يكفي ما يدل على ذلك (وأو بلائان وان أنفق مرتين) من ماله (على) رهن (كشجر) أو زرع (خيف عليه) التلف بعدم الاتفاق وأي الراهن منه ولم يأذن للمرتين فيه حيث انقطع الماء عنه فاختص لاجرائه أو لصلاح البئر (بدئ) من الثمر أو الحب (بالنفقة) التي صرفها في ذلك على الدين الذي رهن فيه الشجر أو الزرع ولا تكون النفقة في ذمة الراهن والفرق بينه وبين قوله قبله في الذمة أن نفقة الحيوان وكذلك العقار لا بد منها فكان المرتين دخل على الاتفاق عليهما فإذا لم يشترط كون الرهن رهنهما اكلن سلفا منه للراهن

٢٢١

عليه ولما كان احياء الزرع ونحوه انما يحصل عن اتفاقه بدئ به على دين المرتين فان أنفق بأذن الراهن أو بدون علمه فالنفقة في ذمة الراهن (وتؤولت) المدونة (على عدم جبر الراهن عليه) أي على الاتفاق على الشجر أو الزرع (مطلقا) كان الرهن مشروطا في صلب العقد للبيع أو القرض أو متطوعا به بعده والمرتين بالخيار في الاتفاق فان أنفق كان في الرهن لا الذمة وهذا جواب عن سؤال مقدرنشأ من الكلام السابق وهو هل يجبر الراهن على الاتفاق لاجياء الرهن اذا كان كشجر أو لا (و) تؤولت (على التقييد) لعدم جبره (بالتطوع) بالرهن (بعد العقد) دون المشترطي العقد فيجبر الراهن عليه ليعلق حق المرتين به وان كان الانسان لا يجبر

النفقة) بأي في كون الرهن رهنا في النفقة (قوله وعدم اقتقاره) أي بناء على أن كون الرهن رهنا في النفقة لا يشترط فيه التصريح بكون الرهن رهنا في النفقة (قوله من ماله) أي ولو كان قد تدانسه ليوفيه (قوله خيف عليه) الظاهر ان المراد بالخوف هنا الظن فافوقه وهو فهم خيف عليه أنه اذا لم يخف عليه اذا ترك لا ينبغي أنه لا شيء للمرتين (قوله ولم يأذن) أي وانفق عليه مع علم الراهن فالشرط أربعة (قوله على الدين) متعلق بقوله بدئ أي بدئ بالنفقة على الدين في ذلك الرهن فان زادت النفقة على قيمته لم تتعلق بذمته الا باذنه (قوله وكذلك العقار) أي لشبهه بالحيوان من حيث استعماله في نحو السكنى فتأمل (قوله بدئ به على دين المرتين) قال عبيق معنى التبذنه بما أنفق أن مائة نفقة يكون في ثمن الزرع والثمرة وفي رقاب النخل فان ساوى ما ذكره النفقة أخذها المرتين وان قصر ذلك عن نفقته لم يشبع الراهن بالزائد وضاع عليه وكان أسوة الغرماء بدئ به بخلاف المسئلة السابقة المتعلقة باتفاقه فيها بذمة الراهن فان فضل شيء عن نفقته بدئ بها في دينه فان فضل شيء كان للراهن (قوله على الشجر أو الزرع) أي المرهونين وخيف عليهما الفساد (قوله وهذا) أي قول المصنف وتؤولت الخ (قوله بالتطوع بعد العقد) أي فاذا كان الرهن متطوعا به فلا يجبر الراهن على النفقة عليه والمرتين بخير فان أنفق كانت النفقة في الرهن لاني الذمة وأما ان كان الرهن مشروطا في العقد فان الراهن يجبر على الاتفاق عليه فان امتنع وأنفق المرتين عليه كانت نفقته في الذمة لاني الرهن (قوله وضمنه مرتين) أي ضمن المرتين مثله ان كان مثليا وقيسته ان كان مقوما ان ادعى تأخره أو ضياعه أو رده وهل تعتبر القيمة يوم الضياع أو يوم الارتهاق قولان وفق بعضهم بين القولين بأن الاول فيما اذا ظهر عنده يوم ادعى التلف والثاني فيما اذا لم يظهر عنده من يوم قبضه حتى ضاع اهـ بن قلاء عن المتبعية (قوله لا يبدأ أمين) أي والا كان الضمان من الراهن (قوله من كل الخ) بيان لمحذوف أي ونحوها من كل الخ وذلك كالسفينه وقت جريها رهن وحدها أو مع آلتها وأما آلتها فهي مما يغاب عليه مطلقا رهن وقت جري السفينة أو راسية (قوله لاجيوان وعقار) أي وسفينه واقفة في المرسى فاذا ادعى ضياع ذلك الذي لا يغاب عليه أو تأخره أو رده فانه يصدق ولا ضمان عليه ومحل تصديقه في دعوى الردع ما يمكن قبضه بينه للتوثق والا فلا يصدق كأي ح واعلم أن مثل الرهن في الفارقة بين ما يغاب عليه وما لا يغاب عليه باب العواري وضمان الصناعات والمبيع بخيار ونفقة المحضون اذا دفعت للحاضن والصدقات اذا دفع للمرأة وحصل فسخ أو طلاق قبل الدخول وما يبدأ الورثة اذا طرأ دين أو وارث آخر والمشتري من غاصب ولم يعلم بغصبه والسلعة المحبوسة للثمن أو للاشهاد (قوله لان الضمان الخ) علة لمحذوف أي فان شهدت بينة بتلفه أو هلاكه يعرسيه فلا ضمان عليه لان الضمان هنا ضمان ثمة وهي تبقى باقامة البينة (قوله والتهمة موجودة) أي ولان التهمة موجودة عند عدم البينة والاولى حذف هذا التعليل والاقتصار على ما قبله لان هذا انما يصلح علة لاشتراط عدم البينة لا لاشتراط عدم الضمان فتأمل (قوله القائل بعدم الصمان عند الشرط) قال اللخمي ونحوه لما روي اعما حسن خلاف الشيخين في الرهن المشروط في عقد البيع والقرض اما في رهن متطوع به فلا يحسن الخلاف لأن تطوعه بالرهن معروف واسقاط الصمان معروف ثان فهو

على اصلاح عقاره وعليه فان أنفق كان في الذمة وانما لم يقل وهل كذا أو كذا أو بلائان إشارة الى رجحان الاول ثم شرع في شروط ضمان الرهن وهي ثلاثة قوله (وصمنه مرتين ان كان يسده) لا يبدأ أمين (وكان مما يغاب عليه) كشي وسلاح وذياب وكتب من كل ما يمكن اغناؤه وكسبه لاجيوان وعقار (ولم تشهد بينة) أو شاهد مع عين (بكحرقه) أو سرقته أو تلفه لان الصمان للتهمة عند اداس التاسم فيضمن مع الشروط المذكورة (ولو بشرط) المرتين في عقد الرهن (البرأة) أي عدم الصمان لانه من استنطأ شيء قبل وجوبه والتهمة موجودة خلاف الاشبه القائل بعدم الضمان عند الشرط

علم احتراق محله فلا ضمان
وقوله محرقا فرض مسئلة
أى مطوبا محرقا أو
مقطوبا أو مكسورا أو
مبالولا (وأفتى) أى أفتى
الإمام الباجي (بحمد الله)
أى عدم الضمان (في
العلم) أى علم احتراق محله
الرهن المعتاد وضعه فيه
وادعى المرتهن أنه كان
به اذ لو ثبت أنه كان به لم
يضمن اتفاقا وقوى
الباجي ضعيفة (والا)
بأن لم يكن يده بل يده
أمين أو تركاه في موضعه
كتماربت بجرة وزرع
بأرضه أو كان الرهن
بيد المرتهن وهو مما
لا يغاب عليه كدور
وعبيد أو شهدت بينة
بكحرقه أو وجد بعضه
محرقا مع علم احتراق محله
أو علم احتراق المحل الموضوع
فيه الرهن فقط على
مال الباجي (فلا) ضمان على
المرتهن (ولو اشتراط)
الراهن على المرتهن
(ثبوته) أى الضمان عليه
(الآن يكذبه عدول)
وكذا عدل وامرأتان فيما
يظهر (في دعواه موت
دابة) ونحوه معه في سفر
أو حضر ولم يعلم به أحد
فيضمن بخلاف لو
صدقوه فلا ضمان ولو

احتمال على احسان فلا وجه لعدم اعتباره قال شيخنا العدوي وهذا التقييد معمول به (قوله أو علم الخ) هذا
داخل في حيز المبالغة على الضمان لاحتمال كذبه بخلاف ما قلنا قال انه اذا علم احتراق محله المعتاد فانه لا ضمان
عليه ولو لم يأت ببعضه فيه الحرق (قوله وادعى حرقه) أى وادعى أنه كان به وأنه حرق مع متاعه (قوله الا بقاء
بعضه محرقا) قيل الأولى غير محرق اذا البعض المحرق لا يبقى وانما الذى يبقى البعض غير المحرق وأوجب بأن
المحرق يطلق على ما أذهبته النار بالكلية وعلى ما بقيت آثارها فيه ولم يذهب بالكلية فاطلقه المصنف أولا في
قوله بكحرقه بالمعنى الاول واطلقه ثانيا في قوله الا بقاء بعضه محرقا بالمعنى الثانى على طريق شبه الاستخدام
واعلم أن الرهن ان كان متعددا كفى الاتيان ببعض منه محرقا وان كان متعددا فلا بد من الاتيان ببعض كل
واحد منه محرقا (قوله فلا ضمان) أى فلا يبرئ من الضمان الا مجموع شئتين الاتيان ببعضه محرقا وعلم
احتراق محله وأما ان أتى ببعضه محرقا ولم يعلم احتراق محله أو علم احتراق محله ولم يأت ببعضه محرقا فالضمان
ثابت على المرتهن وزاد ابن الموازي قدانا لنا وهو أن يعلم أن النار التي أحرق المحل ليست من سببه فان
جهل كونها سببه أولا فالضمان عليه وهذا التقييد معتبر فلا وجه لاحتمال المصنف له (قوله أى أفتى الإمام
الباجي) أى لما احترقت أسواق طرطوشة وهو وجيه قال بن و بذلك جرى العمل عندنا ونقل في التوضيح
مثل فتوى الباجي عن المازري ونصه وذكر المازري أنه نزل عندهم سنة ست وعثمانين وأربع مائة لما
فتح الروم زويلة والمهدية ونهبوا الاموال وكثرت الخسومات مع المرتهنين والصناع وفي البلاد مشايخ من
أهل العلم متوافرون فأفتى بعضهم بتكليف المرتهن والصناع البيعة أن ما عنده قد أخذته الروم وأفتيت
بتصديقهم وكان القاضي حينئذ يعتمد فتوى أى فتوى لكثرة من خالفنى حتى شهد عنده عدلان ان شيخ
الجماعة السيوري أفتى عما أفتيت به ثم قدم علينا كتاب المنتقى فذكر فيه في الاحتراق مثل ما أفتيت به
وذكر كلام الباجي اه (قوله المعتاد وضعه فيه) أى والحال انه لم يأت ببعضه محرقا فهو محل الخلاف (قوله
وقوى الباجي ضعيفة) قد علمت أن بن قد اعتمد فتواه وأما شيخنا في حاشية خش وغيره فقد ضمه فوهما
ومحروا القول بالضمان وتبعهم في ذلك شارحنا (قوله وهو مما لا يغاب عليه كدور وعبيد) أى والحال انه
لم يحصل من المرتهن تعدد والاضمين ومن التعدي أن يسافر بالرهن أو يبيع لدين قبل علم الرهن للمشتري
من غير إذن ربه كفى ح (قوله أو علم احتراق المحل الموضوع فيه الرهن فقط على مال الباجي) فيه أن ادخال
هذا تحت الا لا يناسب لان هذا هو قول المصنف قبله وأفتى بعدمه فالأولى حذفه فتأمل (قوله ولو اشتراط
ثبوته) مبالغة في عدم الضمان لكن لا بد من حلفه أنه انب لا داسة منهما كان أولا كإسبأى ورد لو على
أشهب القائل انه يعمل بالشرط (قوله الآن يكذبه عدول) أى ان الرهن اذا كان مما لا يغاب عليه وادعى
تلفه وكذبه العدول صريحا بأن قالوا انه باعها ونحوه أرضنا بأن قال جيرانه أو المصاحبون له في السفر
لا علم موتها فانه يضمنها وهم يكذبونه لو صدقه العدول كما لو قالوا ان هذا الرجل كان معه دابة وماتت
ولكن لا ندرى هل هي دابة لرهن أو غيرها فانه لا يضمن وأولى اذا قالوا انها دابة الرهن لكن في الأولى لا بد
من حلفه انها هي دون الثانية ومفهوم عدول انه لو كذبه غيرهم لم يضمن لتطرق الهمة بكتهم الشهادة
له بموتها (قوله وكذا عدل وامرأتان) أى وكذا يكتفى في تضمينه تكذيب عدل وامرأتين وقوله فيما يظهر أى
لانها دعوى مالية يكتفى فيها العدل والمرأتان (قوله في دعواه موت دابة) المراد دعواه تلف مالا يضمنه فلا
مفهوم لدابة ولا موت وذلك بأن يكذبه العدول في دعواه سرقة الدابة أو السفينة (قوله وحلف انها الرهن)
أى وان نكل بحس وان طال سجنه دين وعلى كل حال لا ضمان عليه (قوله وحلف فيما يغاب عليه) أى حيث
قلنا بضمان المرتهن فيما يغاب عليه فلا بد من حلفه سواء كان متهمًا أولا فان حلف غرم القيمة أو المثل وان
نكل حاس فان طال سجنه دين وغرم المثل أو القيمة فانه شيخنا والحاصل أنه انما أمر بالحلف مع تضمينه
محلفه أن يكون أهلا فان حلف غرم القيمة فتطوان نكل حاس فان طال سجنه دين وغرم القيمة أو المثل
على ما تقدم ثم ان التول بخلافه مطابقا قول ابن مزيه قال عياض وحل عليه بعض الشيوخ ظاهر المدونة

قالوا رأيناها ميتة ولم يعلم أنها الرهن وحلف أم الرهن (وحلف) المرتهن (فيما يغاب عليه)

ومقاله

وأولى في غيره (أنه تلف بلا دلسة) في دعوى التلف (و) أنه (لا يعلم موطنه) في دعوى الضياع فالواو للتقسيم بمعنى أو وإنما حلف مع ضمانه القيمة أو المثل لانهامه على انقضائه رغبة فيه (واستمر ضمانه) أي ما يغاب عليه (ان قبض الدين) من الراهن (أو وهب) له حتى يسلمه المرتهن لئلا يكون بعد البراءة من الدين قبل تسليمه كالوديعة لانه قبض على وجه الترتيق به لا الأمانة (الأن يحضره المرتهن) لئلا يبعد البراءة من الدين (أو يدعوه لاخذه) من غير احتضار (فيقول) ربه (٢٣٣)

وديعة فلا ضمان على المرتهن لانه صار أمانة فإذا لم يقل في الثانية أتركه عندك فالضمان ولا مفهوم ليدعوه لاخذه بل متى قال بعد قضاء الدين في الثانية أتركه عندك فلا ضمان ثم شرع بشككم على ما إذا جنى الرهن بعد حيازة المرتهن له على مال أو بدن فقال (وان جنى الرهن) أي ادعى شخص على الراهن جنابة الرهن بدليل قوله (واعترف راعيه) بالجنابة (لم يصدق) الراهن (ان أعدم) أي ان كان معدما ولو بالبرهان حال اعتراقه لانها ماسة على تخليصه من الرهن ودفعه للمجنى عليه والمراد أنه لم يصدق بالنسبة للمرتهن وأما بالنسبة للراهن فيصدق لانه مكلف يؤخذ باقراره فيخير بعد وفاة الدين في تسليمه للمجنى عليه وفدائه فان بيع في الدين تبع المجنى عليه الراهن بالأقل من الثمن وأرض الجنابة وهدي رهن تتعلق به الجنابة كعبد وأما حيوان لا يعقل فلا

ومقابل يقول لا يمين على المرتهن إلا أن يدعى الراهن أنه علم بذلك والاحتلف له المرتهن كذا في المواضع ابن عرفة (قوله وأولى الخ) أي لانه إذا حلف فيما يضمنه فأولى فيما لا يضمنه إلا أنه فيما لا يغاب عليه يحلف محققا أن يكون أخفاه فان نكل حبس فان طال سجنه دين ولا غرم وما ذكر الشارح من حلف المرتهن فيما لا يغاب عليه الذي لا يضمنه أحد أقوال ثلاثة وهي حاقه مطلقا متبعا أو لا وعدم حاقه مطلقا ثالثها يحلف المتهم دون غيره (قوله واستمر ضمانه ان قبض الدين) يعني ان الرهن اذا كان مما يضمن بأن كان مما يغاب عليه فان ضمانه من المرتهن ولو قبض دينه من الراهن أو وهبه له لان الأصل بقاء ما كان على ما كان إلى أن يسلمه لئلا يكون ذلك الرهن عند المرتهن بعد براءة ذمة الراهن كالوديعة وقول المصنف أو وهب أي هبة يراها المدين الذي هو الراهن بأن وهب الدين له هذا هو المراد والافق كلامه اجال لانه يصدق على هبته لغير المدين مع انه اذا وهب الدين لغير المدين صار من عنده الرهن أميناً على الرهن لا امرئها ويحتمل فلا يضمن قال ح وإذا وهب المرتهن الدين للراهن ثم تلف الرهن فضمنه فوجهه كان للمرتهن ابطال الهبة اذا حلف انه انما وهبه للدين لاجل أن يرى ذمته من الرهن ويلزم الراهن غرم الدين ويتقاسمان فان فضل عند أحدهما لا تنحصر في دفعه له قاله أشهب وتردد فيقال يحتمل ان ابن القاسم يقول بما لا شهب ويحتمل أن يخالف فيقول بلزوم الهبة وان ضمن المرتهن القيمة أو المثل قال شيخنا وما قاله أشهب أصل يخرج عليه كل ما فعل لغرض فلم يتم (قوله بعد البراءة من الدين) أي بعد براءة الراهن منه بقبضه منه أو هبته له ومفهوم قوله بعد البراءة انه لو أحضره له قبلها فأعرض الراهن عنه فانه لا يسقط ضمانه من المرتهن (قوله فيقول أتركه عندك) أي أو أتركه عندك أو دخله عندك أو دعه عندك أو أمسكه عندك (قوله فإذا لم يقل في الثانية أتركه عندك فالضمان) أي بان دعاه لاخذه من عنده فأعرض عنه ولم يجبه وأما اذا أحضره له ودعاه لاخذه فأعرض عنه ولم يقل أتركه عندك فلا ضمان فقول المصنف فيقول أتركه عندك راجع للثانية ولا يحتاج لرجوعه للأولى لانه حيث أحضره له كفي ذلك في إسقاط الضمان سواء قال له أتركه عندك أو لا بان أعرض عنه ولم يجبه (قوله بل متى قال بعد قضاء الدين في الثانية) لعل الأولى حذف قوله في الثانية) لانه متى قال الراهن بعد براءة من الدين للمرتهن أتركه عندك فلا ضمان عليه سواء كان المرتهن أحضره له أو دعاه لاخذه أو لم يحصل واحد منهما كما أنه اذا أحضره له فأعرض عنه وتركه عنده ولم يقل أتركه عندك فانه لا ضمان على المرتهن أيضا اذا تلف أراضاع (قوله وان جنى الخ) يعني أن الرهن اذا حازه المرتهن ثم ادعى شخص على الراهن ان الرهن جنى جنابة أو استهلك مالا واعترف راعيه فقط وذلك فان كان معدما وقت اعتراقه ولو يبيع الدين لم يقبل قوله لانه يتهم على خلاصه من يد المرتهن ودفعه للمجنى عليه نعم ان خلاص من الدين تعلقت الجنابة برقبته وخير سيدة بن اسلامه وفدائه (قوله أي ادعى شخص على الراهن جنابة الرهن) ظاهر انه لا فرق بين ان يدعى جنابته قبل الارتهان أو بعده وهو كذلك لان الفرض ان الراهن المتبر بالجنابة معدوم والمرتهن حائره فيهما وانما يعترفان اذا كان ملبا كما يأتي (قوله واعترف راعيه بالجنابة) أي فقط دون المرتهن والحال ان تلك الجنابة لم تثبت بالينة (قوله حال اعترفه) أي ولو كان في آخر الأصل (قوله وأما بالنسبة للراهن) الاوضح وأما بالنسبة له في نفسه (قوله فان يبيع في الدين تبع المجنى عليه الراهن) أي في ذمته (قوله بل ما هدر) أي لم يكن سائق ولا راسب ولا قائد (قوله بل كان ملبا) أي من حيز لا عترف بالجنابة إلا بل (قوله بقي الرهن على رهبته) أي للأجل ثم بعد ذلك ما أن يفكه سيده يدفع الدين وأما أن يترصوا على بيعه وأما أن يترصوا على بقاء الدين أجلاتنا بما لذلك الرهن أو برهن بدله فادخل

تعلق به جنابة بل ما هدر وأما أن تعلق بالعبر كالتائق والقائد والراكب كما سيأتي (والا) يكن الراهن معدما بل كان ملبا (بقي) الرهن على رهبته (ان فداه) راعيه بان دفع للمجنى عليه أرض الجنابة

(والأجل سيده المولى) (أسلم) الرهن وجبر بالمعنى عليه لكن (بعد) مضى (الأجل ودفع الدين) لرب له لأنه وثيقة مقدمة على الجناية فإذا
جاء الأجل جبر على دفعه وعلى أسلامه ٢٢٤ كذا في المدونة وقد علم من هذا أنه يبقى وهناك في المستلثين لكنه في حال الفداء يبقى

الأجل الثاني فكذلك (قوله) (والأجل) (أسلم) (دفع الدين) أي وإن لم يفته بق ذلك الجاني رهنا للأجل فإذا
جاء الأجل أجبر على وفاة الدين وأسلام ذلك الجاني للمعنى عليه ابن عرفة انظر لو أبي من فداؤه أو لا وهو
ملى ثم أراد حين جاء الأجل ونارعه الجاني عليه فالأظهر أنه ليس له ذلك لأنه لو مات كان من الجاني عليه وسبق
إليه أبو الحسن (قوله) (وقد علم من هذا) أي التقرير الذي قلناه (قوله) (في المستلثين) أي مسألة
الفداء ومسألة عدم الفداء (قوله) (يقي ساقطا) أي يقي رهنا حالة كونه ساقطا حق الجاني عليه منه وقوله يبقى
معه أي يبقى رهنا صاحبه تعلق حق الجاني عليه ومحل قوله والابق أن فداء إذا اعترف الراهن المولى أنه جاني
بعد الرهن وأما أن اعترف بعد الرهن أنه جاني قبله ثم رهنه بقي أيضا رهنا فداء فان أي من فداؤه حلف
أنه لم يرض به جعل أرش الجناية وأجبر على أسلامه مع تعجيل الحق أن كان مما يجعل فان كان مما لا يجعل
بأن كان عرضا من بيع ولم يرض من هوله بتعجيله ألغى إقراره على المرتهن كالأول كان محسرا في المسئلة
السابقة ويخير الجاني عليه بين تعريم الراهن قبله يوم رهنه لتعديبه وبين صبره حتى يحل الأجل ويباع
ويشبعه بثمنه وهذا ما لم يكن الأرض أقل والأعرمه (قوله) (وان ثبت الجناية بعد الرهن بينه) أي وان ثبتت
الجناية بينه حالة كونها بعد الرهنية وأشار الشارح بهذا إلى أن محل كلام المصنف إذا جني بعد رهنه أما
إذا جني قبله ففيه تفصيل آخر وحاصله أنه ان ثبتت بينه وفداء الراهن بقي رهنا على حاله وان أراد أسلامه
أي برهن نفسه كالأول لأنه عر المرتهن وان اعترف فان فداء الراهن بقي رهنا وان أسلمه فينبغي أن يبقى
الدين بالرهن (قوله) (فان فداء الراهن) حاصله ان الجناية بعد الرهنية إذا ثبتت بينه أو اعترف من
المرتهنين فقد تعلق بالجاني ثلاث حقوق حق السيد وحق المرتهن وحق الجاني عليه فيخير الراهن أولا لأنه
المالك لذاته في دفع فداؤه ودفع أرش الجناية وأسلامه للمعنى عليه فان فداء بقي رهنا على حاله وان أراد
أسلامه خير المرتهن أقدم حقه على الجاني عليه في فداؤه وأسلامه فان أسلمه كالراهن بقي الدين بالرهن
وإذا اختار فداءه فاما أن يرضيه بغير دين الراهن أو بأذنه فان فداء بغير أذنه كان الفداء في رقبته ويبقى رهنا
على حاله وان فداء بأذنه كان الفداء دينيا في ذمة الراهن والعبد رهنا في الدين وقد ذكر المصنف كل ذلك
الأفداء الراهن له فانه تركه للاستعانة عنه بما سبق من التصريح بالفداء لأن الحكم هنا مساو لذلك (قوله)
بما له) أي مع ماله قل أو أكثر (قوله) (وان فداء المرتهن) أي من مال نفسه لا من مال العبد قال ابن يونس
ليس للمرتهن أي يؤدي أرش الجناية من مال العبد ويبقى رهنا إلا أن يشاء سيده زاد عبد الحق في التكت
وسواء كان مال العبد مشروطا دخوله في الرهن أم لا لأن المال إذا قبضه أهل الجناية قد يستحق منهم
في تعلق بالسيد غرم مثله لأن رضاه بدفعه إليهم كدفعه ذلك من ماله وأما إذا أراد الراهن فداء العبد من ماله
وأي المرتهن فلا كلام للمرتهن والقول للراهن سواء كان المال مشروطا دخوله في الرهن أم لا (قوله) (ولم
يباع) أي جبر على الراهن كافي خش (قوله) (سواء كان فداؤه في الرقبة فقط) أي لكونه رهنا بغير ماله وقوله
أو فيها وفي المال أي إذا كان رهنا بماله (قوله) (وهو) أي العبد الراهن انما يباع (قوله) (أي باذن الراهن) أي
الذي أراد أسلامه (قوله) (فليس الرهن) أي فليس العبد المرهون ولا ماله (قوله) (بل هو سلف في ذمة الراهن)
أي إلا أن ينص على كون العبد رهنا في الفداء (قوله) (وهذا ضعيف) هو قول أشهب ومحمد وقوله والمعتمد
الخ هو قول ابن القاسم عن مالك الميسطي وقد خالف كل من ابن القاسم وأشهب قوله فيما أمر أن يشتري
له سلعة يفتد منها عنه فمقد قال ابن القاسم لا تكون بيد المأمور رهنا فيما دفع لا فتقار الرهن للفظ
مصرح به وقال أشهب هي رهن فيه لعدم افتقاره للفظ مصرح به ابن عرفة وقد يجاب لابن القاسم بأن
الدفع في الجناية مرتين فاستحب عليه حكم وصفه ولاشبه بتقديم اختصاص الراهن بمال العبد
قبل جناية مرتين فاستحب عدم تقديم اختصاص الآخر بالسلعة قبل الشراء (قوله) (فقد أوزه في رقبته
ن) أي أن لم يرض ماله ولا في رقبته وماله (قوله) (والمعتمد) أي الرهن يكون رهنا به أي فيه أي في
الفداء كما نره في الدين والمفصل أن أراحح أن الفداء في رقبته العبد فقط أن رهن بغير ماله والا كان

ساقطا حق الجاني عليه منه
وفي حال عدمه يبقى معه
تعلق حق الجاني عليه به
(وان ثبتت) الجناية بعد
الرهن بينه (أو اعترفا)
مع أي المرتهن فان فداء
الراهن بقي رهنا حاله
كما تقدم وان لم يفته
(وأسلمه) أي أراد أسلامه
للمعنى عليه خير
المرتهن (فان أسلمه
مرتته أيضا) كالراهن
(قوله) (العبد الجاني) (للمعنى
عليه بماله) رهن معه
أولا ويبقى دين المرتهن
بالرهن لرضاه بذلك
(وان فداء) المرتهن
(بغير أذنه) أي الراهن
(فقد أوزه) (فقد)
فقط دون ماله مبدأ به
على الدين ويبقى رهنا
على حاله (ان لم يرض
بما له) فان رهن به فقد أوزه
فيهما وأما ذمة الراهن
فلا يتعلق الفداء بها مطلقا
(ولم يبيع) العبد الجاني
المفدى سواء كان فداؤه في
الرقبة فقط أو فيها وفي
المال (لا في الأجل)
أي عده لا يرجع لما
كان عليه من الرعية
وهو ما يباع عند الأجل
(وان) فداء المرتهن
(بأذنه) أي باذن الراهن
(فليس) رهن (رهنا

به) أي بالفداء بل هو سلف في ذمة الراهن وهذا ضعيف والمعتمد أنه يكون رهنا به ولو قال كذا به لوافق الراجح مع افادة في

أنه يجري فيه أيضا قوله فقد أوفى رقبته الخ (وان قضى بعض الدين أو سقط) البعض به أو صدقة أو طلاق قبل بناء (فجميع الرهن) ولو تعدد (فيما بقي) من الدين لأن كل جزء منه رهن بكل جزء من الدين ولأنه قد تحول عليه ٢٢٥ الاسواق فليس للراهن أخذ شيء منه (كاستحقاق بعضه)

أي الرهن متحد أو متعددا
فما بقي منه رهن في جميع
الدين فهذه عكس ما قبلها
فإن كان الرهن مما ينقسم
قسم وبقي نصيب الراهن
رهنًا ولا يبيع جيعه كغيره
من المشتريات التي
لا تنقسم إذا طلب أحد
الشر يكتسب البيع فإن
استحق كله قبل القبض
فإن كان معينًا خيرا المرتهن
بين فسخ البيع ولو فات
وامضائه فيبقى الدين بلا
رهن كبعد القبض إن
غره الراهن والباقي الدين
بلا رهن وإن كان غير
معين بعد قبضه جبر على
خلفه على الراجح ولا
يتصور استحقاقه قبل
قبضه (والقول) عند
تأخر المرتهنين بأن قال
واضع اليد على شيء هو
رهن وقال ربه بل أمانة
أو عارية أو وضعت يدي
عليه بلا ادنى (لمدعى في
الرهن) لتسكه بالأسل
من ادعى خلافه فعليه
البيان وقد يدعى ثبوتها
المرتهن كما إذا كان مما
يعاب عليه وادعى ضياعه
وأنه أمانة وقال ربه بل
رهن يضمه قيمته أو
مثله (وهو) أي الرهن
المحذور بارتباط قيمته
(كالشاهد) للراهن أو

في رقبته وماله سواء فداء المرتهن من ماله بأذن الراهن أو بغير إذنه (قوله وان قضى) أي الراهن بعض الدين
وقوله أو سقط البعض أي أو سقط بعض الدين عن الراهن به أو صدقة عليه من المرتهن (قوله ولو تعدد)
أي هذا إذا تعدد كعبد ودواب ولو تعدد كتياب (قوله لأن كل جزء منه) أي من الرهن ولو قال لأن جميع
الرهن رهن في كل جزء من أجزاء الدين كان أوضح (قوله قد تحول عليه الاسواق) أي فبرخص الرهن ولا يبقى
بما بقي من الدين إلا الرهن تمامه (قوله فليس للراهن أخذ شيء منه) مفرغ على قول المصنف بجميع الرهن
فيما بقي واعلم أن كلام المصنف فيما إذا كان كل من الراهن والمرتهن متحدا أو أمانة تعددا أو أحدهما فانه
ينبغي لمن وفي حصته من الدين بأخذ حصته من الرهن ومثال تعدد كل منهما كرجلين رهنًا داراهما من
رجلين فإذا قضى أحدهما حصته من الدين كان له أخذ حصته من الدار وإذا تعدد المرتهن واتحد الراهن كالأول
رهن زيد وعمر أو بكر رهنًا وفي أحدهما حصة كان له أخذ حصته من الرهن إذا كان الرهن ينقسم والا كانت
تلك الحصة أمانة عند المرتهن الثاني أو يجعل الرهن كله تحت يدي أمين ولا يمكن الراهن منه لتلاي بطل حوز
رهن الثاني وإذا تعدد المرتهن وتعدد الراهن كالأول رهن زيد وعمر وداراهما كان من كره فكل من قضى دينه
ممكن من حصته ولا يحتاج في هذه لأمين (قوله كاستحقاق بعضه) سواء كان ذلك الاستحقاق بعد قبضه أو
قبله بخلاف استحقاق الكل فانه يفصل فيه بين كونه قبل القبض أو بعده كما قال الشارح (قوله عكس
ما قبلها) أي لأن ما قبلها جميع الرهن رهن في بعض الدين وهذه بعض الرهن رهن في جميع الدين (قوله والا
يبيع جيعه) أي والا يمكن قسمه يبيع جيعه وجعل ثمن حصة الراهن رهنًا لم يأت برهن آخر (قوله كغيره
المشتريات) أي كالأول كان حيوان بين شخصين فلهن أحدهما حصته دون الآخر وطلب الآخر يبيع حصته
ولم يوجد مشتركة حصته أو كان بينهما واحدًا ينقص من ثمنها فإن الحيوان يباع بتمامه ويجوز ثمن حصته
الراهن رهنًا (قوله كبعد القبض) أي كما يخير المرتهن بين فسخ البيع وامضائه إذا استحق الرهن المعين بعد
قبضه إن كان الراهن قد غره ولا يعرفه بقى الدين بلا رهن (قوله بعد قبضه) أي واستحق بعد قبضه (قوله
جبر) أي الراهن على الاتيان برهن بدله وقوله ولا يتصور استحقاقه أي غير المعين (قوله والقول لمدعى في
الرهنية) الحق في تصوير هذه المسئلة ما صور به ح وهو الذي في المواق عن المدونة وهو أم - ما تارعا في
سادة معينة وعند صاحبها دين لمن هي عنده هل هي رهن أو ودعة مع اتفاقهما على ثبوت الدين ومدعى
في الرهنية هو رب السلعة غالبًا وقد يدعى بغيرها من يده ويدعى بالإداع لاجل أن يسقط الضمان عن نفسه
فيما يضمنه المرتهن وأما تصوير عبق لهذه المسئلة فهو غير صواب بطر بن ولذا صورها شارحًا بما صور
به ح فتقوله بأن قال واضح اليد على شيء أي معلوم لغيره وعليه دين له (قوله باعتبار قيمته) أي سواء كان
قائمًا أو فائتًا (قوله كاشاهد في قدر الدين) أي الذي رهن به لأن المرتهن اعما أحده وثيقة بحقه ولا يتوثق
إلا بعقد رهنه فأكثر قال ح وسواء أنكر الزئيد بالكلية أو أقر به وادعى أن الرهن في دونه فإذا أقر الراهن
أن الدين مائة دينار وأن الرهن في خمسين منها والمرتهن يقول له رهن في المائة وقيمته خمسون فالقول قول
الراهن يمين في دفع الخمسين وباخذ الرهن وتبقى الخمسون الثانية بلا رهن وليس القول قول المرتهن أنه رهن
في المائة وأقول الراهن الدين المرهون فيه دينار وقال المرتهن ديناران صدق من شهد له الرهن بيمينه فإن
كانت قيمته دينارًا صدق الراهن أو دينارين صدق المرتهن وانظر لو كان للمرتهن أو للراهن شاهد واحد
يقدر الدين هل يضم للرهن ويسقط اليمين عنه أو لا ولا بد من اليمين مع الشاهد وقل بعضهم عن المتبطل أنه
لا يضم له وأنه لا بد من اليمين لأن الرهن ليس شاهدًا حقيقيا وهو ظاهر (قوله لا عكس) عطف على
مبني أي لا يكون الدين كاشاهد - في قدر الرهن سواء كان الرهن قائمًا أو فائتًا فادفع له ثوبين وتارعا في أن

(٢٩ - دسوق ثالث) المرتهن إذا اختلعا (في قدر الدين) من شهد له حلف معه وصدق (لا عكس) أي ليس الدين كاشاهد
في قدر الرهن بل القول للمرتهن إذا تلف واختلعا في وصفه بعد هلاكه ولو ادعى صفة دون قدر الدين لأنه غارم والغارم مصدق وكذا إذا لم

يدع هلاكه ولا يكن أي برهن دون قدر الدين وقال الراهن بل الرهن غير هذا وهو ما وللدين فالقول للمرتهن أيضا على المشهور وشهر
شهادته (أي قدر قيمته) أي الرهن يوم الحكم وبالغ على أن الرهن يكون كالشاهد في قدر الدين بقوله (ولو) كان الرهن (يبدأ أمين على
الاصح) لأنه حائز للمرتهن (ما) أي مدة ٢٢٦ كونه (لم يفت في ضمان الراهن) بأن كان قائما أو فاق في ضمان المرتهن بأن كان مما

كما يمارهن أو أحدهما ودعيه فالقول للمرتهن ولا يكون الدين شاهدا في قدر الرهن على المعتمد (قوله على
المشهور) هذا قول أشهب قائلا وان لم يسأ الرهن الا درهما واحدا وروى عيسى عن ابن القاسم نحوه وبه
قال ابن حبيب وابن عبد الحكم ابن عبد السلام وهو المشهور وعمله القاضي في المعونة بأنه مؤتمن عليه ولم
يتوثق منه بشهادة على عينه ومقابل هذا القول وهو أن القول للراهن ان أشبه بناء على أن الدين شاهد في
قدر الرهن لا يصح واختاره ابن رشد اه بن (قوله وتنتهي شهادته) أي شهادة الرهن بالدين إلى قدر قيمته
أي إلى قدر بلوغ قيمته يوم الحكم فاذا قال الراهن الدين خمسة وقال المرتهن عشرة فان كانت قيمة الرهن مثل
دعوى المرتهن فأكثر صدق مع عينه وان كانت قيمته مثل دعوى الراهن فهو مصدق مع عينه (قوله ولو
يبدأ أمين) أي ولو كان الرهن يبدأ أمين فيشهد بقدر الدين على الاصح ابن عرفة وما يبدأ أمين في كونه شاهدا
ولغوه قول لا محمد واللعن من القاضي وصوب الأول اه وعليه فصواب المصنف على المختار ونسب في
التوضيح التصويب لابن محمد اه بن (قوله لأنه حائز للمرتهن) فهو بمثابة مالو كان في حوزة وجه القول
الاخر القائل لا يكون الرهن شاهدا بقدر الدين اذا كان يبدأ أمين أن الشاهد يكون من قبل رب الحق واذا
كان يبدأ أمين لم يتمحض كونه للمرتهن فلم يعتبر ويحل كون ما يبدأ الامين من الرهن شاهدا اذا كان قائما واما
اذا فاق فلا يكون شاهدا لأنه ذات حيث في ضمان الراهن وحيث فاق في ضمانه فلا يكون شاهدا كما أشار له
المصنف بقوله ما لم يفت في ضمان الراهن (قوله ما لم يفت الخ) ما مصدرية ظرفية معمولة لما فهم من قوله
كالشاهد أي والرهن يشهد في قدر الدين مدة عدم فوائده في ضمان رآه بان كان قائما الخ وقوله بان كان قائما
أي مطلقا بما يعاب عليه أولا بدليل ما بعده (قوله لم يكن شاهدا على قدر الدين الخ) بل القول قول المرتهن
لأنه غارم والدين بمنزلة ما لا رهن به (قوله فالصو رخس) يكون الرهن شاهدا على قدر الدين في اثنتين منها
ولا يكون شاهدا على قدره في ثلاثة وانما يكون شاهدا اذا فاق في ضمان المرتهن ولم يكن شاهدا اذا فاق في ضمان
الراهن لأنه اذا فاق في ضمان المرتهن يضمن قيمته وهي تقوم مقامه واذا فاق في ضمان الراهن لم يضمن
المرتهن قيمته فلم يوجد ما يقوم مقامه فصار الدين الذي عليه كدين بلا رهن فالقول قوله فيه لأنه غارم (قوله
وكانت أحواله) أي أحوال الرهن ثلاثة (قوله لان الراهن الخ) دليل لكون الأحوال ثلاثة (قوله فقيمه
اما عشرة) لا أولى فقيمه اما عشرون فأكثر أو عشرة أو خمسة عشر لاجل قوله أشار للاولى بقوله الخ (قوله
وحلف مرتنه الخ) حاصله ان المرتهن اذا ادعى أن الدين عشرون وادعى الراهن أنه عشرة فوجدت قيمة
الرهن عشرون أو أكثر فان المرتهن يحلف بالله الذي لا اله الا هو ان الدين عشرون فاذا حلف خيرا الراهن
بين ان يدفع له العشر بين التي حلف عليها أو يدفع له الرهن في دينه سواء كانت قيمة الرهن عشرون أو أكثر
وادادع له الراهن الرهن فانه يجبر على قبوله على المشهور وقيل لا يجبر على قبوله الا اذا حلف الراهن أن
الدين عشرة بعد حلف المرتهن أنه عشرون فاذا حلف وأراد أن يدفع للمرتهن الرهن فانه يجبر على قبوله
وان لم يحلف أجبر الراهن على دفع العشرين وذلك لان المرتهن قد يكره أخذ الرهن لما في أخذه من كلفة
يغلبه وخوفا من استحقاقه من يده فان سلم الراهن الرهن للمرتهن واستحق من يده رجع المرتهن على
الراهن بقيمته ان كانت قدر ما ادعاه وأما ان كانت أكثر مما ادعاه كالأول كانت قيمته خمسة وعشرين فليس له
لا دينه لأنه هو الذي خرج من يده خلا لما يوجبه عبق من الرجوع بالقيمة في هذه أيضا بطرس (قوله
والاخر أحق) أي والابان اقتكاه فهو أي الراهن أحق به (قوله وهذا) أي قول المصنف وأحده ان لم يفتكه
صادق الخ (قوله كما دعي) أي المرتهن (قوله وغرم ما قر به) أي فان بكل أيضا عمل قول المرتهن فيعمل
قرنه دا حلف أو بكل (قوله لم يفتكه) أي الدين عشرة وقوله وأحده أي الرهن وقوله ودفع

يضاب عليه وهو بيده ولم
تتم على هلاكه بينة
ومعهم أنه لو فاق في
ضمان الراهن بان قامت
على هلاكه بينة وهو بيد
المرتهن أو كان مما لا يقاب
عليه أو تلف يبدأ أمين لم
يكن شاهدا على قدر الدين
فالصو رخس ولما ذكر
أنه كالشاهد في قدر الدين
والشاهد لا بد أن يخلص
من شهادته وكانت أحواله
ثلاثة وهي شهادته للراهن
أو للمرتهن أو لا بشهر
لواحد منهما لان الراهن
اذا قال الدين عشرة وقال
المرتهن عشرون فقيمه
اما عشرة أو عشرون
فأكثر أو خمسة عشر
أشار إلى الاولى بقوله
(وحلف مرتنه) الذي
شهد له الرهن بقدر دينه
(وأخذه) في دينه لثبوته
حيث يشاهد وعين (ان
لم يفتكه) الراهن بما
حلف عليه المرتهن والا
فهو أحق به وهذا صادق
بما اذا كانت قيمته
عشرين كما دعي أو أكثر
تكملة وعشرين وانما
أخذه في هذه الحالة مع
أنه لم يدع الا عشرين لان
حبرة به تنفي صروقه فاذا
لم يدفع الحق كان متسرعا
بالزائد فان نكل المرتهن

حلف الراهن وغرم ما قر به وأشار بحالته عليه بقوله (فان رد) قول المرتهن على
قيمة الرهن ووافقت قيمته قول الراهن وهو عشرة (حلف الراهن) على أنه عشرة فقط وأخذه ودفع ما قر به فان نكل حلف المرتهن

وأخذ ما دله وأشار إلى الثالثة بقوله (فإن نقص) قول الراهن عن قيمة الرهن والموضوع بحاله انه زاد قول المرتهن على قيمته بان كانت
قيمه خمسة عشر في المثال (حلقا) أي الراهن والمرتهن كل على دعواه ويبدأ المرتهن ٢٢٧ (وأخذ) المرتهن (ان لم يفتكه)

الراهن (بقيمه) وهو
الخمس عشر لا يحلف
عليه المرتهن ونكروهما
ككفهما وقضى للحالف
على التام (وان اختلفا
في قيمة) رهن (تألف)
عند المرتهن لتشهد على
الدين أو ليغرمها المرتهن
حيث توجه القرم عليه
(تواسفاه ثم) ان اختلفا
على الصفة (قوم) من
أهل الخبرة وقضى بقولهم
وكنى الواحد على ما رجح
هنا (فان اختلفا) في صفته
(فالقول للمرتهن) اييمينه
ولو ادعى شيئا سيرا لانه
غادم وقيل الا أن يقين
كذبه لقله ما ذكره حذا
(فان اختلفا) بان قال كل
لا علم لي (فالرهن عافيه)
ولا يرجع أحدهما على
صاحبه شيء (واعترفت
بقيمه يوم الحكم) (ان
بني) لا يوم الارتهان لانها
شاهدة والشاهدان
تعتبر شهادته يوم الحكم
(وهل) تعدر (يوم التلف)
أو القبض أو الرهن) لان
الناس انما يرهنون
ما يبايرونهم غالبا
(ان تلف) مقابل ان يني
(أقول) ثلاثة لاس القاسم
وهي من تعلقات قوله
وهو كالشاهد في قدر
الدين (وان اختلفا) بعد
لفضاء أو عنده (في

أي للمرتهن ما أقر به وهو عشرة (قوله وأخذ ما دله) أي وهو عشرون فان نكل المرتهن أيضا عمل بقول
الراهن فيجعل بقوله في صورتين اذا حلف وحده أو سكلاما (قوله كل على دعواه) أي يحلف كل واحد على
ما يدعيه فيحلف الراهن ان الدين عشرة ويحلف المرتهن أنه عشرون وان كان يأخذ قيمة الرهن فقط
خمس عشر وهذا بخلاف من ادعى على شخص بعشرين وأقام شاهدا بخمس عشرة فانه يحلف على ما شهد
به الشاهد فقط والفرق ان المرتهن يدعي أن الرهن في مقابلة ما يدعيه من الدين وان شهادته سارية في كل
جزء من أجزاء الدين واليمين تابعة للشهادة (قوله ويبدأ المرتهن) أي لان الرهن كالشاهد بقيمته ومن المعلوم
انه لا يبدأ بالحلف الا من تقوى جانبه وقيمة الرهن قريبة من دعوى المرتهن فقد تقوى جانبه (قوله
وأخذ المرتهن) أي فلو أخذ واستحق من يده رجع على الراهن بقيمته خمسة عشر (قوله ان لم يفتكه
الراهن بقيمته) أي يوم الحكم فان افتكه بقيمته يوم الحكم وهي الخمس عشر في المثال المذكور أخذ
وهذا هو قول مالك وابن نافع وابن المواز خلافا لمن قال اذا أراد الرهن أن يفتكه فلا يفتكه الا بما قال المرتهن
وحلف عليه وهو العشرون والاول هو المعتبر وانما اعتبر هنا كقيمة فقط لا بما ادعاه المرتهن وحلف
عليه لدعوى المرتهن الزيادة على قيمته وأخذ فيهما ما ادعاه المرتهن ولو ردت قيمته على ما ادعاه
لشهادة الرهن له (قوله وكفى الواحد) أي في التقويم لان التقويم من باب الاخبار لانه اعلام بالقيمة
لا من باب الشهادة على ما رجح خلافا لما في خش من انه لا بد من اثنين لانه من باب الشهادة (قوله وقيل الخ)
هذا قول أشهب وهو ضعيف (قوله فان تجاهلا الخ) يعني أن الرهن اذا هلك أو ضاع عند المرتهن وجهل
الراهن والمرتهن صفته وقيمه بان قال كل منهما لا أعلم قيمته الآن ولا صفته فانه لا شيء لواحد منهما ما قبل
الاخر لان كلا لا يدري هل يفضل له شيء عند صاحبه أم لا وانظر هل لا بد من ايمانهما كتجاهل المتبايعين
التمن أو لا قال الشيخ سالم السهري لم أرفه نصا والظاهر انه مثله كقوله شيخنا ومعه يوم قوله فان تجاهلا لانه
لو جهله أحدهما وعلمه الاخر حلف العالم على ما ادعى فان نكل فالرهن عافيه (قوله فالرهن عافيه) أي
فالرهن يكون في مقابلة الدين الذي رهن فيه (قوله واعتبرت قيمته) الكلام هنا في اعتبار القيمة لتكون
شاهدة في قدر الدين لا لتضمن بدليل قوله ان يني لانه اذا كان الرهن باقيا لا تضمن قيمته واعتبار القيمة
لتضمن قبل يوم قبض الرهن وقيل يوم التلف وقيل ان لم يرعه من حين أخذه فالضمان من يوم القبض
وان روى عنده بعده من يوم التلف كما تقدم ذلك وقوله يوم الحكم أي بقدر الدين خلافا لقول الشارح يوم
الحكم بها وذلك لان قدر الدين هو الذي يحكم به لا القيمة وحاصل المسئلة ان الرهن اذا كان موجودا واختلف
الراهن والمرتهن في قدر الدين فان القيمة تعتبر يوم الحكم لتكون شاهدة لا يها اليوم الارتهان (قوله وهل
يوم التلف الخ) يعني ان الرهن اذا تلف واختلفا في قدر الدين فهل تعتبر قيمته لتكون شاهدة يوم التلف لان
قيمة الرهن انما تعتبر يوم الضياع لان عينه كانت شاهدة الى وقت الضياع وحيد فتكون قيمته شاهدة وقت
الضياع أو تعتبر يوم قبض المرتهن للرهن لان القيمة كالشاهد يضيع خطه ويموت ويرجع لخطه فيقضي
بشهادته يوم وضعها أو تعتبر قيمته يوم الارتهان أي يوم عقد الرهن أقول ثلاثة والمعتبر منها الاحبر (قوله
أو لرهن) أي الارتهان أي يوم عقد الرهن ولا شك ان يوم القبض قد يتأخر عن يوم الارتهان (قوله ان
تلف) اعترض بانه لا حاجة له بعد قوله يوم التلف وأجيب بان قوله ان تلف مدخول هل وهو موضوع
المسئلة وقوله يوم التلف من تبطيخ حذف وأصل الكلام وهل ان تلف فتر قيمته يوم التلف الخ وحيد فلا
زيادة في الكلام أصلا (قوله وان اختلفا في مقبوض الخ) حاصله انه اذا كان يزيد عشرون دينار على عمر و
فومنه عمر وعلى عشرة منهار هاتم قضاء منها عشرة ثم انما بعد القضاء عدة أو حين القضاء قال الراهن
الشجرة التي دعوتها لك قد بينت لك وقت دفعها أم اقضاء لدين الرهن وقال المرتهن بل بينت لها قضاء لدين
غير لرهن فالحكم بما يتحالفان ونقص العشرة لمقبوضة على العشرين قصير العشرة الباقية نصفها
الرهن نصفها لا آخر بالرهن وطاهره سواء حل لدين أو حل أحدهما أو لم يحل أحدهما أو اختلف

مقبوض) بيد صاحب دينين ثابتين أحدهما برهن والاخر بلا رهن (وقال الراهن عن دين الراهن) لا أخيه وقال المرتهن عن الآخر

الدينان أو أحدهما أولاً (كالجمالة) تشبيه في التوزيع بعد حلفهما ودعوى يمتثل صورتي الأولى مدين بمائتين أحدهما عليه أصالة والثانية بجمالة الثانية عليه مائتان أصالة ضمنه في أحدهما شخص في الصورة الأولى ادعى القابض أن المقبوض مائة الجمالة وقال الدافع بل الأصالة وفي الثانية ادعى أن المقبوضة هي التي بغير الجمالة وقال الدافع بل هي التي بالجمالة وزع المقبوض عليهما بعد حلفهما كل على نفي دعوى صاحبه وتحقيق دعواه

باب في أحكام القس (للغريم) رب الدين واحداً أو متعدداً وطلق الغريم على من عليه الدين ففعل بعمى فاعل أو مفعول ويدل على إرادة الأول قوله (منع من أحاط الدين) ولو مؤجلاً (بماله) بأن زاد الدين عليه وقيل وكذا إن ساواه واستظهر (من تبرعه) بعتق أروبة أو صدقة أو حبس أو جمالة ولا يجوز زله هو ذلك وطسم رده حيث علموا ومن التبرع فرض لعدم لما في ذلك من ضياع مال العسير وليس منه ما جرت العادة به ككسرة لسائل وثقفة عبيد وأحجية وثقفة أبيه وأبيه دون سرف في الجميع

تقارب أو تباعد قال عبيق ونخش وهو كذلك على المذهب وتفصيل اللغوى ضعيف وحاصله أن محل توزيع المقبوض على الدينين أن كانا حالين أو مؤجلين واتفق أحدهما أو تقارب أو أمان كانا مؤجلين وأجلهما متباعد فالقول قول مدعى الأجل القريب وكذا إذا حل أحدهما فالقول لمدعيه اهـ وقد علمت مما قلناه أن موضوع المسئلة أن الراهن قد حصل منه بيان عند الدفع وإن الراهن والمرتهن اتفقا في الذي بينه عند القضاء هل دين الرهن أو دين غيره كافي بن نفعلا عن ابن يونس وأبي الحسن فقول المصنف فقال الراهن عن دين الرهن أى ادعى أنه بين له ذلك وأما مجرد التمسك فانه بوزع المقبوض على قدر الدينين من غير حلف كافي بن ونصه ابن عرفة ابن رشد ولو اختلفا عند القضاء أى الحقين يبدأ به لجرى على هذا الاختلاف لأنه لا يمين في شيء من ذلك اهـ فلو ادعى أحدهما بيان المدفوع عنه وادعى الآخر إهمامه فنقل مجرد عن أشهب وعبد الملك أن القول لمدعى الإهمام لأنه الأصل وقال ابن يونس على قول ابن القاسم لمدعى البيان ثلاثة أرباع الحق لأن المدفوع يقسم بين البيان والإهمام والنصف الثاني فيه التنازع فيشطر وذكر بن بعد ذلك أن قول عبيق وتفصيل اللغوى ضعيف فيه نظر فإن ظاهر كلام ابن عرفة والتوضيح يقتضى أن تفصيل اللغوى هو المذهب (قوله بقدرهما) أى لأعلى الجهة (قوله بعد حلفهما) أى بعد حلف كل واحد على تحقيق دعواه ونفي دعوى خصمه (قوله أولاً) أى أول محل واحد منهما بأن كانا مؤجلين اتفقا أسلاً أو اختلفا كان الأجلان متقاربين أو متباعدين (قوله والثانية بجمالة) أى تحمل بها عن غيره أى ضمنها (قوله ادعى القابض أن المقبوض الخ) الأولى أن يقول ادعى القابض أنه بين له عند الدفع أن هذا المقبوض مائة الجمالة وقال الدافع بل بنت لك أنها مائة الأصالة وكذا يقال في الصورة الثانية فوضع المسئلتين أنهما اتفقا في حصول البيان ولكن اختلفا في تعلقه بمائة الأصالة أو الجمالة لأن هذا هو محل حلفهما وأما لو اختلفا في أى المائتين يبدأ بهم فإن المقبوض بوزع عليهما من غير حلف كذا قررته شيخنا العدوى رحمه الله تعالى

باب في القس

(قوله بمعنى فاعل) راجع لرب الدين لأنه غارم لماله ودافع له الدين وقوله أو مفعول راجع لمن عليه الدين لأنه معروم ومدفوع له المال فهو نائب ونشر مرتب (قوله منع من أحاط الدين بماله) أى منع المدين الذى أحاط الدين بماله أو منع مدين أحاط الدين بماله من إمام موصولة أو بكرة موصوفة وعلى كل حال فهي واقعة على المدين (قوله ولو مؤجلاً) أى إذا كان الدين حالاً ولو كان مؤجلاً وأشار بذلك لقول المدونة ولا يجوز عتق ولا صدقة ولا هبة لمن أحاط الدين بماله وإن كانت الديون عليه لأجل بعيد اهـ خلافاً لما في تن من أن الغريم إذا كان دينه مؤجلاً لم يكن له منع المدين الذى أحاط الدين بماله من التبرعات المذكورة وهو ما ع في ذلك لشيوخه الشيخ على السهوى لكن كلام ابن عرفة يفيد بل في كلام بعضهم ما يفيد ترجيح كما كتب ذلك بعض تلامذة ابن عبيق نقل عنه (قوله وكذا إن ساواه واستظهر) أى لأن العلة ائتلاف مال الغير وهي متعققة في الزئد وكذا في المساوى بل النقل أن الدين إذا أحاط ببعض ماله فانه يمنع من التبرع إذا كان التبرع بقص ماله عن الدين فإذا كانت حالته التي تحملها لا يحملها ما فضل من ماله بعد الدين الذى عليه فلا تجوز وتفسخ وأما إن كان يحملها ما فضل من ماله بعد ما عليه من الدين فهي جائزة في الحكم سائعة في فعلها نظر بن فاذا كان يملك مائة وعليه خمسون ديناراً فإن تحمل بأربعين ديناراً وإن تحمل بستين منع (قوله من تبرعه) متعلق بجمع (قوله أو جملة) أى لاها من ناحية الصدقة (قوله ولا يجوز له) أى من أحاط الدين بماله وقوله ذلك أى التبرع المذكور (قوله حيث علموا) أى ولو بعد طول زمان (قوله ومن التبرع قرص الغريم) الأولى حذف قوله الغريم لما يأتي له في إعطاء قبل الأجل (قوله وأضحية) أى لاها سمة وليست تبرعاً وثقة به وأيه أى للمعدين لاها وأجبية فليست تبرعاً وأما ذكر كانا مؤجلين فيمنع من الإساق

وخرج تبرعه تصرفه المالى كبيعته وشراؤه ومنه هبة الثواب (و) التبرع منه (من سفره) أى المدين مطلقا ولو لم يحط الدين بماله (ان
حل) الدين (بغيبته) وأبسر ولم يوكل فى قضائه ولم يضمه موسر (و) له ٢٢٩ منعه من (اعطاء غيره) من الغرماء

بعض ما يبداه (قبل) حلول
(أجله) لانه سلف فيرجع
للتبرع (أو) اعطاء غيره
(كل ما يبداه) ولو حل
الدين (كأقراره) أى
المدين (لتهتم عليه)
كأنه وأخيه وزوجه يميل
اليها وصديق ملاطف
فالتبرع منه منه (على
المختار والاصح) بخلاف
غير المهتم عليه فيعتبر
أقراره وسواء كان الدين
الذى عليه ثابتا بالبينه أو
بأقراره على أحد القوانين
والفرق بينه وبين المقدس
الآتى أن هذا أخف من
ذلك (لا) منعه من اعطاء
(بعضه) أى بعض ما يبداه
بعض غرمائه الحال
دينه ويجوز له هو أيضا
ذلك ان كان صحيحا
لامرضا (و) لامنعه
من (رهنه) أى رهن
بعض ماله لبعض غرمائه
في معاملة حدثت بشرط
فيها الرهن لمن لا يهتم عليه
وتراهن صحيح - أما
وجه الرهن ان لا يبرهن
كثيرا في قلنس بشرط
عدم المنع منه وقد
ثبت من قبل فلا يبرهن
فيه (و) (بشرطه)
رهنه - على أن يرجع
ومنعه - على أنه يبرهن

عليه ما لا يبرع (قوله) وخرج تبرعه تصرفه المالى (أى فلا يمنع منه بمجرد احاطة الدين بماله وانما يمنع من
ذلك بالتفليس بالمعنى الاعم وهو قيام الغرماء عليه وأولى بالمعنى الاخص فيمنع بكل منهما من التصرف المالى
بالتبرعات والبيع والشراء ولو بغير محاباة (قوله ومنه) أى ومن التصرف المالى الذى لا يمنع منه (قوله أى
المدين مطلقا) أى لا يقيد احاطة الدين بماله فى كلامه استغناء لان من واقعة على المدين بقيد كونه احاط
الدين بماله بدليل الصلة أو الصفة وضمير سفره راجع للمدين الاعم (قوله بغيبته) أى وأما ان كان الدين
لا يصل فى غيبته فليس له منعه من السفر كأنه لو كان يحل فى غيبته ولكنه ناس العسر فلا يمنعه أو كان موسرا
ووكل فى قضائه اذا حل أو خدمته موسر فلا يمنعه من السفر ويحل عدم منعه اذا كان لا يحل فى غيبته مالم يكن
معروفا باللدن والى كان للتبرع منه لاحتمال أن يترأى فى الرجوع من السفر لاداء (قوله واعطاء غيره قبل
أجله) أو ما يدفعه بعض ما يبداه لغيره من الغرماء بعد حلول أجله فلا يمنع منه كذا كره المصنف بعد (قوله
لانه سلف) أى لان من يحل ما أجل عدم سلفا والسلف من جهة التبرع فيرد كل ما أعطاه للغير وقال بعضهم
لا يرد كل ما أعطاه لذلك الغير بل بعضه لان قيمة الموءجل أقل من قيمته مع مجلا فالزائد على قيمته مؤجلا
هبة ترد اتفاقا (قوله أو اعطاء غيره) أى غير المانع له من الغرماء كل ما يبداه ومثل اعطاء الكل ما اذا تقي فى يده
فضلة لا يعامله الناس عليها فان وقع وأعطى جميع ما يبداه لبعض الغرماء بعد الاجل كان اغيره ردا لجميع على
الظاهر ولا يبقى البعض الجائز مع الحلول من باب صفقة جعت حلالا وسرا ما فسدت كلها (قوله على المختار)
أى على ما اختاره اللغوى من خلاف - كما بالجوار وعدمه ثم قال عدم محكاه وان لا يجوز أحسن (قوله
والاصح) أى لانه هو الذى قضى به قاضى الجماعة حين زلت تلك المسئلة بقصة وقال الميطى انه المشهور
(قوله وسواء الخ) هذا مهم فى اعتبار أقراره لمن لا يهتم عليه (قوله على أحد القولين) أى وسياق القول
الآخر هو الراجح أنه لا فرق بين المفلس ومن أحاط الدين بماله من أن أقرار كل من لا يهتم عليه نعمى قضى اذا
كان دين الغرماء ثابتا بالأقرار لا بالبينه كما أن أقرار كل من يهتم عليه لا ينعى سواء كان دين الغرماء ثابتا
بالأقرار أو بالبينه (قوله والفرق بينه) أى بين من أحاط الدين بماله حيث جاز أقراره لمن لا يهتم عليه مطلقا
كان الدين الذى للغرماء ثبت بالبينه أو بالأقرار وبين المفلس حيث جاز أقراره لمن لا يهتم عليه اذا كان دين
الغرماء ثابتا بالأقرار لا بالبينه (قوله أخف من ذلك) أى لان ذلك قام عليه الغرماء أو حكم الحاكم بخلع ماله
فهو أشد (قوله ان كان صحيحا لأمريضا) هذا هو الذى فى كتاب المدين من المدونة لان الشأن ان المريض
تمقطع معاملته أو انه مظنة لذلك بالموت وحسبى اس عرفة قولنا لبعضهم من الماله وان المريض كالصحيح فى
الجواز (قوله فشرط عدم المنع) أى من الرهن ستة مساقها هكذا أن يكون المرهن مرضا وان يكون
في معاملة حدثت بعد احاطة الدين بماله وان يكون الرهن قد اشترط في تلك المعاملة وأن يكون الرهن مان
لا يهتم عليه وأن يكون الرهن صحيحا وأن يصيب وجه الرهن قال س لم أر من ذكر هذه اشروط وصاهر
المدونة وابن عرفة والتوضيح وغيرهم أن الجواز مطلق وتعقب شيخنا هذه الشرط بما حاصله من سياق
الكلام فيما بين الغرماء الاول بعضهم مع بعض فلا يظهر التقييد بالمعاملة لحدثة ويلزم من ذلك عدم التقييد
بشروط الرهن ولا معنى للتقييد بعدم التهمة لان هذا ليس أقرارا وأما كون الرهن صحيحا فالمرضى فيه
الخلاف السابق فى اعطاء البعض كفى س عن ح انه والحاصل أنه يجوز للمدين الذى أحاط الدين بماله
أن يبرهن بعض ما يبداه لبعض غرمائه في معاملة حادثة أو قديمة على احاطة الدين بماله ولو كان ذلك
للمدين صحيحا أو مريضا على أحد القوانين كان لمرتبه من لا يهتم عليه (قوله من أحد القوانين) أى
أى لم يهتم عليه الغرماء وأما المفلس بالمعنى الاعم وهو من قدم عليه الغرماء فليس - من يرجع بالمال من حود
كفى المدونة وليس لحاجه س (قوله وفى تزوجه أو ما صح صاهره) أى تزوجه أو تزوجه ثانيا

(قولان) محلهما ان كانته كما انه منزه لا أقل فلا يجوز فقه إلا أن تردد جواز طمأنينه أى أن يبرهن بعضه (المرج) أو طمأنينه
وشرا جارية (وفى تزوجه أو ما صح صاهره) أى تزوجه أو تزوجه ثانيا

والخيار المنع فيأزاد على
واحدة تعفه وح التطوع
منوع اتفاقا وقول مالك
في حجة القرينة المنع فلو
قال وله تزوج واحدة فقط
لا حجة قرينة لطابق النقل
ولما أنى الكلام صلى
التفليس بالمعنى الأعم
وهو قيام الغرماء على من
أحاط الدين بماله شرع
في الكلام عليه بالمعنى
الاخص وهو حكم الحاكم
بخلق ما يده لغيره من اجزائه
عن وفاء ما عليه فقال
(وقلس) بالبناء للمفعول
أي المدين الذي أحاط
الدين بماله أي فلسه الحاكم
بان يحكم بخلق ما يده
لغيره بالشروط الآتية
ويحتمل تناؤه للفاعل
والضمير للحاكم والاول
أقرب (حضر) المدين
(أوغاب) ولوعلى مسافة
شهر (ان لم يعلم) حال
تخروجه (ملاؤه) بالمد
والهمز أي تقدم غناه
على وقت غيبته المتوسطة
كعشرة أو البعيدة فان
علم لم يفلس وغيبته ماله
كغيبته وأشار بشرط
التفليس الثلاثة بقوله
(بطلبه) أي لتفليس أي
بسبب طلب العريضة له
(ون أي غيره) من بقية
الغرماء فيبقى طلب بعض

زائدة على الواحدة التي يحصل بها العتاق وغير جار في تزوجه ثلاثة زائدة على الثانية التي يحصل بها العتاق
وليس كذلك بل التردد جار في كل ما زاد على ما يحصل به العتاق لاني خصوص الاربع كما هو ظاهره (قوله تردد
لابن رشد) أي فهو تردد لواحد وحيد فنعناه التعير كما مر (قوله تعفه) أي لا نها تعفه عادة ونص ابن عرفة
بعد ذكر تردد ابن رشد والظاهر منعه من تزوج ما زاد على الواحدة لعفته به إعادة ثم ان محل جواز تزوجه
بالواحدة اذا كانت ممن تشبه نساءه لان كانت أعلى وأن يصدرها مثل صداقها فان أصدرها أكثر من صدق
مثلها فلغيره الزائد يرجعون عليها به وكان ذلك الزائد ديناً لها عليه (قوله وقول مالك) أي والمختار قول
مالك الخ (قوله ولما أنى الكلام على التفليس بالمعنى الأعم الخ) هذا غير صحيح لانه إنما نسلكم فيما تقدم على
أحاطة الدين بماله وذلك ليس بتفليس بل حالة قبله وقد يقال ان ما سبق من قوله وللغريم منع من أحاط الدين
بماله يشترط قيام الغرماء وهو التفليس بالمعنى الأعم والحاصل أن المدين له ثلاثة أحوال الحالة الاولى إحاطة
الدين بماله قبل التفليس فلا يجوز له في هذه الحالة اتلاف شيء من ماله غير عوض فيما لا يلزمه فلا يجوز له هبة
ولا صدقة ولا عتق ولا حبس ولا اقرار بدين لمن يتهم عليه وإذا قل شيئاً من ذلك كان للغرماء إبطاله ويجوز
أنصره اذا كان ذلك المصروف مالياً وإلى هذه الحالة أشار المصنف بقوله للغريم منع من أحاط الدين بماله
الحالة الثانية قيام الغرماء عليه فيسجنونه أو يقومون عليه فيستتر منهم فلا يجدونه فيحولون بينه وبين ماله
ويمنعونه من التبرعات والتصرفات المالية بالبيع والشراء والاخذ والعطاء ولو بعير محابة ومن التزوج ولهم
قسم ماله بالمخاصة وهذه الحالة سكنت المصنف عنها ولم يذكرها الحالة الثالثة حكم الحاكم بخلق ما يده لغيره من اجزائه
عن قضاء ما لزمه ويترتب على هذه الحالة أيضاً منعه من التبرعات والتصرفات المالية وقسم ماله بين الغرماء
وحلول ما كان مؤجلاً من الدين وإلى هذه الحالة أشار المصنف بقوله وفلس حضر أو غاب كما قال الشارح تبعاً
لغيره ويحتمل أنه أشار بقوله وفلس الخ للحالة الثانية والثالثة كما قال بعضهم والمعنى حيثئذ وجبر عليه
بسبب طلبه بدين حل عليه أعم من أن يكون ذلك الجبر من قيام الغرماء أو من حكم الحاكم بخلق ما يده والحالة
الثانية تسمى فلساً بالمعنى الأعم والثالثة تسمى فلساً بالمعنى الاخص والاعية والاختصية باعتبار التعقق
لان حكم الحاكم بخلق المال إنما يكون بعد قيام الغرماء فكما وجد الاخص وجد الأعم ولا عكس إذ قد يقوم
الغرماء على المدين من غير أن يرفعوا الأمر للحاكم كذا قرر شيخنا (قوله أي فلسه الحاكم) أي جازله أن
يفلسه خلافاً لعطاء القائل انه لا يجوز التفليس لان فيه هتكاً لحرمة المدين واذلالاً له (قوله حضر أو غاب)
أي حال كونه حاضراً أو غائباً مثل اضرب يداذهب أو جلس أي اضربه على كل حال أي فلس على كل حال
(قوله فان علم لم يفلس) أي استصحباً بالحالة قبل غيبته (قوله وغيبته ماله كغيبته) طاهره انه اذا حضر المدين
وغاب ماله فانه يجوز تفليس سواه كانت غيبته المال بعيدة أو متوسطة أو قريبة والذي في بن عن ابن عاتق
الاتفاق على انه ليس ان بعد المال جدا كشهراً وأما ان غاب غيبته متوسطة كعشرة أيام فابن القاسم يقول
انه لا يفلس وأشهب يقول انه يفلس وأما اذا كانت الغيبة قريبة فانه يكشف عن المال ويقصص عنه هل
ينى بالدين فلا يفلس أو لا ينى به فيفلس (قوله وأشار بشرط التفليس الثلاثة) أي وهي أن يطلب الغرماء
بماله كطلبهم أو بعضهم وان يكون الدين الذي عليه وطلب التفليس لأجله حالاً وان يكون ذلك الدين الحال
يريد على ما يبد المدين من المال أو كان ما يبد المدين يزيد على الدين الحال ولكن تلك الزيادة لا ينى بالدين
الموجب (قوله بطلبه) متعلق بفلس (قوله وان أبي غيره) أي غير الطالب أو سكت (قوله ويكفي طلب بعض
الغرماء) أي فيكفي في تفليس الحاكم له طلب بعض الغرماء لتفليس وأشار به في القول المدققة قال مالك اذا
أراد واحد من الغرماء تفليس العريضة وجب عليه وقال بعضهم بدعه يسمى حبس لمن أراد حبسه ونحوه في
التوضيح (قوله كان لبقا في محاصره) أي كان لمن لم يطلب تفليس محاصره من طلب تفليس (قوله انه لا يفلس
نفسه) أي ليس له أن يرفع الأمر للحاكم وثبت عدمه وبماله الحاكم من غير طلب الغرماء ذلك (قوله

(دينار) أصالة أو بآنها أجله فلا يفسد بمرور جمل والثالث قوله (زاد) ذلك لدين ٢٣١ الذي عليه (على ماله) الذي يده فلا يفسد

بساو (أول) يزد لكن
(بقي) من مال المدين
(مالا بني بالموجب) فيفسد
على المذهب كن عليه
ماتان مائة حال والأخرى
موجبته ومعه مائة
ونحوه فالباقى بعد وفاء
المائة الحالة لا يني بالدين
الموجب فيفسد ولو آتى
بجمل ولما كان العجز
أحكام أربعة منع المفسد
من التصرف المالي
ويمنع ماله وجسه ورجوع
الإنسان في عين شئيه
شرع في بيانها وأشار
لأولها بقوله (فنع) المفسد
بالمعنى الاخص (من
نصرف مالي) كبيع
وشراء وكراه وكراه ولو
بغير محابة خلافا لمن قيده
بالمحابة لأنها من التسرع
وهو يمنع منه بمجرد
الاحاطة كأن تقدم فان وقع
التصرف المالي لم يبطل
بل يوقف على نظر الحاكم
أو العزماء (لا) ان التزم
شيئا (في ذمته) لغيره
الدين ان ملكه فلا يمنع
منه الا أن يملكه ودينهم
باق عليه فله منعه حتى
يوفيه دينهم ولا يمنع من
نصرف غير مالي (ككلمه)
لما فيه من أخذ المال
(وطلاقه) ولو أدى الى
حلول مؤخر الصداق

دينار مفعول لأجله أي لأجل دين أي لأجل إرادة دين لأن المفعول لأجله لا بد أن يكون مصدرا (قوله زاد
ذلك الدين) أي الحال الذي عليه على ماله الذي يده سواء كان ذلك الحال كله لطالب تفليسه أو بعضه
وبعضه لغيره هذا هو الصواب خلافا لما يقتضيه كلام بعضهم من أن المدين لا يفسد الا إذا كان دين الطالب
لتفليسه الحال زائدا على ما يده فعل هذا إذا كان الدين الحال زائدا على ما يده ولكن دين الطالب لتفليسه
الذي هو بعض الحال لا يزيد على ما يده لا يفسد وليس كذلك (قوله فلا يفسد بساو) أي إذا كان ما يده
مساو بالدين الذي عليه الحال فإنه لا يفسد ولا تهتك حرمة وهذا لا ينافي أنه يمنع من التبرعات كما مر (قوله
فيفسد على المذهب) وقيل لا يفسد في هذه الحالة لأن الدين الموجبة لا يفسد بها والقول الأول للخامس
والثاني لما زرى (قوله فيفسد ولو آتى بجمل) نظاره أنه يفسد في هذه الحالة ولو كانت الفضلة الباقية بيده
يعامله الناس بسببها ويرجى من تمتعها ما يقتضى به الدين الموجب وقال ابن حجر زانه لا يفسد وظاهر كلام
ابن عرفة أن هذا التقيد هو المذهب فيجعل القول بتفليسه على ما إذا كان لا يرجى تحريكه الفصل وفاء
الموجب بقول المصنف لا يني أي ولو بواسطة التحريك فوافق ما لابن حجر (قوله من التصرف المالي) أي
وأما من التبرعات فهذا يصحل بوجود احاطة الدين بماله (قوله ويسع ماله) أي ما وجد من ماله وقوله وجسه
أي إذا جهل حاله حتى يثبت عدمه لاحتمال أنه أخفى ماله واعلم أن هذه الأحكام الأربع المذكورة كما ترتب
على التفليس بالمعنى الاخص الذي هو حكم الحاكم بخلع ماله للغير ما ترتب أيضا على التفليس بالمعنى الاعم
وهو قيام الغرماء كما يدل على ذلك كلام ابن الحاجب وابن شاس نعم يختص الفلاس بالمعنى الاخص عن الاعم
بحلول ما أجل إذا علمت هذا فقول الشارح ولما كان للعجز أي الحاصل بالفلاس الاخص أو الاخص وقوله
الا في وحل به أي بالفلاس لا بالمعنى السابق بل بمعنى الاخص وهذا مبني على أن قول المصنف سابقا وفلاس
إشارة للفلاس بمعنى كاهر تأمل (قوله بالمعنى الاخص) بل وبالمعنى الاعم أيضا وهو قيام الغرماء كما تقدم
(قوله من تصرف مالي) دخل فيه السكاح كما قال ح (قوله لم يبطل) وقال ابن عبد السلام أنه يبطل وقد نقله
ابن عرفة ولم يعرض له برد ولا قبول فكانت فهمه على الصواب والالم يقبله على عادته انظر بن (قوله على
نظر الحاكم) أي عند عدم اتفاق العزماء واختلافهم في رده وامضائه وقوله أو العزماء أي عند اتفاقهم
وبهم إذا حصل التوفيق بين قول ابن عرفة إذا حصل من المفسد تصرف مالي فلا يبطل بل يوقف على نظر
الحاكم ان شاء رده وان شاء أمضاه وقول الجواهر بل على نظر العزماء وهذا التوفيق لعن واستحسنه بن
(قوله لا في ذمته) أي لا يمنع من التصرف في ذمته كالأمر شيئا لغيره بدين ان ملكه ثم ملكه فلا يمنع
من دفعه له حيث ملكه مدوفا دينهم وأشار بقول ابن الحاجب ونصرفه بشرط أن يقبض في غير ما جبر
عليه فيه صحيح انظر ح (قوله فلا يمنع منه) أي من دفع ما التزمه (قوله ككلمه) تشبيه في قوله لا في ذمته وقوله
لما فيه الخ هذا المصنف يقتضي ان المرأة إذا لم تستل لا يجوز لها أن تتحاج زوجها على مال وهو كذلك لأن طاهر
كلام ابن يونس أو صريحه أن خلع المرأة المفسدة كزوج الرجل المفسد وبصه ومادام المدين قائم الوجه
فاقر به بالدين جائز وله أن يتزوج فيما يده من المال ما لم يفسد وكذلك المرأة تتحاج زوجها على مال والدين محيط
بما أو ليس لها أن تلح من المال الذي تدين فيه (قوله وطلاقه) أي لما فيه من تخفيف المؤنة عنه
(قوله ونحوه) به أي لأنه لا يمتنع من مطلقها أو لا وهذا جواب عما يقال كيف جعل له
اصلاق مع ان الصداق المؤخر يدفعه حالا وحاصل الجواب انما انما خص به مطلقا طلق أم لا فليس الطلاق
موجبا لذلك (قوله وقصاصه) أي لا يمنع المفسد من أن يتقصد ممن وجب له عليه قصاص عمر لأن الواجب
فيه على مذهب ابن تيناسم ما انما خص أو انما خصه المفسد على ما عاقبته لزام لما في الحديث ثم
لهم نرضى عنها وأما على مذهب الثمالي أن المحمي عليه يجبر بين ثبوت وترددها فهو محاطة منصاه
أن عزماء منعه من انما خصه ويلزمونه أحد ردية لأن يثاق قاعدة مذهب تنقض حوار قصاصه حتى
مما أشبه بقوله ليس به عزماء جبر المفسد على انزع مال ردية فتأمل فيه شيئا (قوله بخلاف الخطا

ونحوه (وقصاصه) من جاز عليه أو على غيره إذا ليس فيه مال بالأصالة (وعنده) عن قصاص

أو حرم المال فيه بخلاف الخطا

والحمد الذي فيه مال (وعتق أم ولد) التي أحباها قبل النفيس الآخر ولو بعد الأعم (و) إذا اعتقها (تبعها ما لها من قل) بل ولو عتق
على المذهب إذا لازم باتباع مال رقيقه ٢٣٢ (وحل به) أي بالنفاس الآخر (وبالموت) للمدين (ما أجل) عليه من

والحمد الذي فيه مال) أي مقر ركائنا في الأربعة فلا عزماء منعه من الفرع عن ذلك مجانا (قوله التي أحباها
قبل النفيس الخ) أي وأما التي أحباها بعده فانه يمنع من عتقها لانها تباع عليه ويعلم كونه أحبا لها قبل
النفيس يكون الولد معها أو بشهادة النساء أو شهرة ذلك قبل العتق وأما مجرد دعواه انه أولادها قبل النفيس
فلا يكفي (قوله وتبعها ما لها) أي ان لم يستثنه سيدها أو مالها أو استثناء سواء كان قليلا أو كثيرا أخذه العري بم اتفاق
(قوله لحراب دمه فيها) فلو طلب بعض العزماء بقاء دينه مؤجلا لم يجب لذلك لان للمدين حق في تخفيف
دمه بحكم الشرع وأما لو طلب جميع العزماء بقاء ديونهم مؤجلة كان لهم ذلك ثم ان ما ذكره المصنف من
حلول المؤجل بالموت والنفيس هو المشهور ومن المذهب ومقابله ان المؤجل لا يحل بهما (قوله ما لم يشترط
المدين) أي على رب المال (قوله وما لم يقتل الدائن المدين) المراد بالدائن رب الدين والمدين من عليه
الدين (قوله كوتوب الدين أو فلسه) أي فالدين انما يحل بموت من عليه الدين لا بموت من له (قوله
وجيبه) كالأستاجر هذه الدابة أو هذه الدار شهرا بمائة دينار بمؤجلة أسبوعية ثم فلس أو مات قبل استيفاء
منفعة تلك الدار أو الدابة التي أكثرها ففعل تلك الدائير تمامها مجرد موته أو فلسه (قوله لم يستوف
المنفعة الخ) هذا هو محل الخلاف لشارحه لوفى كلام المصنف لان ما حله الشارح عليه من أن دين الكراء
إذا كان مؤجلا ولم تستوف المنفعة يحل بالموت ونفيس هرطاهر المدونة به صرح أبو الحسن في شرحها
ومقابله قول ابن رشد في المنذرات ونحوه انه لا يحل بالموت ونفيس بل يخصص المكري بأجرة المدة
للمسأجرة بتمامها ولكن لا يأخذ إلا أجرة البعض المستوفى ويوقف مقابل ما لم يستوف فكل ما استوفى شيء
من المنفعة أي استوفاه العزماء أخذ المكري ما يسو به مما وقف ومحل الوقف المقابل ما لم يستوف اذ لم يفسخ
لكراءه فيما في من المدة لانه يخبر في الفسخ وعدمه في النفاس لاني الموت وما في خش من حل كلام المصنف
على ما اذا استوفيت المنفعة ففيه طرلان لمقمة اذا استوفيت محل دين الكراء المؤجل باتفاق والحاصل ان
فرع الاستيفاء يمنع من المحل عليه لكونه محل وفاق وخلاف ابن رشد انما هو عند عدم الاستيفاء ولورد
الخلاف فتعين حل المصنف على عدم الاستيفاء وحل الكراء على الوجيبة لانها هي التي يتأتى فيها كون
الكراء مؤجلا بخلاف المشاهدة فان الكراء فيها حال بنفسه فلا يقال فيها وحل به وبالموت ما أجل لا يقال
ما ذكره المصنف من أن دين الكراء المؤجل يحل بالنفاس بحالته قوله لا تقي وأخذ المكري دابته وأرضه
لا تقول المراد أخذها في النفاس ان شاء لأنه يتعين الفسخ قبل الاستيفاء كما فهمه المواق انظر بن (قوله
ون ترك عين شيئا للمنفاس) أي الى أن تضي مدة الاجارة ثم بأحده بعدها وقوله وان ترك الخ أي والموضوع
بحاله من أنه لم يستوف شيئا من المنفعة (قوله للمنفاس) هو بفتح الفاء وتشديد اللام المفتوحة ويقال فيه
أيضا سكون الفاء وكسر اللام (قوله حاصصها) أي ببعض المنفعة التي استوفاه وأنت الضمير العائد
على البعض لا كإسائه لثابت من المصنف اليه (قوله والا) أي ولا يكن قبضه وقوله حاصص بالجميع أي
بجميع الأجرة أي أجرة ما استوفاه من نفاس وما لم يستوفه (قوله أو قدم) عطف على دين كراء وهو داخل في
حين منبأه أي ولو قدم المدين العائيب مليا وهذا ظاهر قول أصبغ ومقالة اختيار بعض القرويين اذا قدم
لمدين عائيب مليا فوجد الحالك ماله ولا يحل ما كان وما جلا عليه قال لان العيب كشف خلاف ما حكم به
فصار حكمكم غير خطوه قال في الموضع قال اس عبد السلام والاول أقرب لان الحالك حين قصي تنفليه كان
مجرد لما ظهر الآن من الملاءم أيضا فهو حكم واحد وقد وقع الاتفاق على أن من قبض شيئا من دينه
المؤجل لا يرد ذلك إذ قدم مليا فكذا في أم بن (قوله وليس له أن يدعي) أي ليس للمدين أن يدعي
أن حكمه من خطوه صحيح بل للمدين تعزماء لان هذه الدعوى لا تنفعه شيئا (قوله حلف كل

الدين لخراب ذمته فيهما
ما لم يشترط المدين عدم
حلوله بمحاول يقتل الدائن
المدين عمدا فلا يحل
كوتوب الدين أو فلسه
فلا يحل به ما دينه (ولو)
كان الدين المؤجل على
النفاس أو الميت (دين
كراء) لدار أو دابة أو
عبد وجيبه لم يستوف
المنفعة فيحل بالنفاس
المكثري أو موته وللمكثري
أخذ عين شيئا في النفاس
لا الموت فان كان للمنفاس لم
يستوف شيئا من المنفعة
فلا شيء للمكثري ورد
الأجرة ان كان قبضها وان
ترك عين شيئا للمنفاس
حاصص بأجرته لا وان
كان استوفى بعض المنفعة
حاصص بها كما يخصص
في الموت وأخذها
بالخصص حاله ويخبر في
فسخ ما بقي في النفاس فان
أبقاه للمنفاس رد منها
من الأجرة ان كان قبضها
وحاصص به والا حاصص
بالجميع هذا ما يستدل به
كلام شارح المدونة وغيره
ابن هود (أو قدم) عائيب
أي دابته الخ كما في
قوله (ما لم يشترط)
مدينه من مؤجل وليس

نحو أن يستوفى من خطوه شاهد من خطوه (ولو كان الحكم من) الذي قدم شاهد بحق على شخص عن لغيره معه أحد
منه (حلف كل) من عرض مع شاهد من خطوه لنفاس ش (كهو) أي كتحف المنفاس فيحلف كل أن ما شهد به الشاهد حق
(أو قدم) كراءه (حاصص)

من الدين فقط (ولو نكل غيره) أي غير الخائف فلا يأخذ الخائف سوى قدر نصيبه مع حلقه على الجميع (على الأصح) وهو المشهور ومقابلته قول ابن عبد الحكم يأخذ جميع حقه ولو نكل الجميع فلا شيء لهم وعلى الأول يستقطب حق ٢٣٣ الناكل أن حلف المطالب فان نكل

غرم بقية ما عليه (وقبل اقراره) أي المقلس الاخص هذا ظاهره والراجح ان مثله الاخص أي اقراره بدين في ذمته لمن لا ينهم عليه (بالمجلس) الذي جهر عليه فيه أو قامت عليه الغرامة عليه (أو قر به) بالغرف (ان ثبت دينه) الذي جهر عليه به بالحكم أو قام الغرامة عليه به (بأقرار) منه به (لا) ان ثبت عليه (بينه) فلا يقبل اقراره لغيرهم وهذا اذا كانت الديون الثابتة تستغرق ما يبيده ولم يعلم تقديم معاملته للمقر له والاقبل اقراره (وهو) أي ما أقر به ولم يقبل فيه اقراره بأن ثبت دينه بينه أو أقر بعد المجلس بطول لمن لا ينهم عليه (في ذمته) بحاصص المقر له به فيما تجدد له من مال لا فيما يده فقولوه وهو في ذمته راجع لمفهوم قوله بالمجلس أو قر به وقولوه لا يبينه (وقبل) من المقلس مطلقا تعيينه القراض والوديعة) بأن يقول هذا قراض أو وديعة ولو لم يعين ربهما أو كان بعد المجلس بطول (ان قامت بينه بأصله) أي بأصل

الخ) أي اذا نكل كل من الغرماء غير مجبور وعليه وأما لو كان منهم مجبور وعليه فقبل بحلف المجبور وعليه أو وصيه وقيل لا يمين على واحد منهما وقيل يؤخر شديده في ذلك ثلاثة أقوال للأندلسيين وأقوى ابن مهاب بالآخر نظر بن وقوله حلف كل أي على جميع الحق الذي ادعى به المقلس وقوله أي حلف المقلس أي أن لو كان بحلف (قوله من الدين فقط) أي أخذ كل حالف مناه فقط من ذلك الدين بالمخاصة هذا اذا حلف كلهم بل ولو حلف بعضهم ونكل غير الخائف (قوله سوى قدر نصيبه) أي بالحصص من ذلك الدين (قوله على الأصح) هو قول ابن القاسم في رواية عيسى ومحمد بن أبي زيد كافي شبه (قوله يأخذ جميع حقه) أي أنه اذا حلف أحد الغرماء ونكل غيره فان الخائف يأخذ جميع حقه من ذلك الدين لان نصيبه في الحصص فقط (قوله فلا شيء لهم) أي للغرماء ان حلف المطالب فان نكل غرمو يقتسمه جميع الغرماء (قوله فان نكل غرم بقية ما عليه) أي ويقسمه جميع الغرماء من حلف ومن لم يحلف فبأخذ الخائف حصصه بالخلف وحصصه بالحصص مع الناكلين وهذا هو الظاهر دون قول خش واختص به الناكل اه بن (تبيينه) لو طلب من نكل من الغرماء العود لليمين فان كان بعد حلف المطالب فلا يمكن اتفاقا وان كان قبل حلقه في تمكنه قولان الاظهر منهما عدم تمكنه كما يأتي ذلك آخر الشهادات ان شاء الله تعالى (قوله وقبل اقراره بالمجلس) ان عرفه قال ابن ميسر اقراره بعد القيام عليه جائز ان كانت ديون القائمين عليه بغير بينة أو بينة وهي لا تستغرق ما يبيده أو تستغرقه وعلم تقدم معاملته لمن أقر له وكلام ابن ميسر هذا هو الذي قرر به شارحنا كلام المصنف قد رجمه عيني واعترضه بن بأن قوله أو بينة وعلم تقدم معاملته الخ خلاف مذهب المدونة فان مذهبها أن دين الغرماء الذين قاموا عليه متى كان ثابتا بالبينه فلا يقبل اقراره ولو علم تقدم معاملته لمن أقر له كما في التوضيح فانه بعد أن ذكر القول الأول وهو قبول اقراره سواء كانت الديون ثابتة عليه بأقرار أو بينة قال واختاره بعض الشيوخ واستظهره ابن عبد السلام ثم قال لكن الذي نص عليه محمد وهو اقراره عليه المدونة ان هذا خاص بما اذا ثبت الدين الذي عليه بأقراره فان كان بينة فلا يقبل وان كان بالمجلس ولما لك في الموازية قول ثالث أن من أقر له المقلس ان كان يعلم تقدم مدانيه أو خلطة بينه وبين المقر حلف المقر له ودخل في الحصص مع من له بينة اه فجعل الثالث خلاف مذهب المدونة اه (قوله وهذا) أي عدم قبول اقراره لغير الغرماء اذا كان دين الغرماء ثابتا بالبينه اذا كانت الخ (قوله والاقبل اقراره) أي والابان كانت الديون الثابتة بالبينه لا تستغرق ما يبيده أو علم تقدم معاملته للمقر له قبل اقراره ودخل ذلك المقر له مع الغرماء في المحاصة ان قلت اذا كانت الديون الثابتة بالبينه لا تستغرق ما يبيده لا يفسد كما تقدم قلت فرض فيما اذا كان ما يبيده العريم حال القيام عليه كاسد الايسوى الدين ولما فليس حصل للمال الذي يبيده غلوه وصار الدين لا يستغرقه فاذا أقر له في هذه الحالة قبل اقراره (قوله وقبل من المقاس مطلقا) أي سواء كان بالمعنى الاعم أو الاخص سواء كان صحيحا أو مريضا كد قرر الشارح (قوله وقبل تعيينه الخ) مفهوم تعيينه أه اذ لم يعين كما لو قال لفلان في مالي قراض كذا لم يقبل كافي ابن عرفة آخر القراض وصيه الصقلي عن ابن حبيب ما عينه في القرض قر به أحق به وان لم يعين شيئا فلا يحاصص بذلك ربه الغرماء كما لا يصدق في الدين اه بن (قوله أو كان بعد المجلس بطول) هذا عطف على قوله لم يعين ربهما فهو داخل في حيز المبالغة أي هذا اذا كان عيّن ربهما بل ولو لم يعينه هذا اذا كان التعيين لما ذكر في مجلس القرض أو قر به بل ولو كان بعد المجلس بطول والذي في التوضيح تقيده في المجلس أو قر به لكن نقل البدر القرافي عن الناصر في حاشية التوضيح رد هذا التقييد (قوله ان قامت بينة بأصله) أي عند ابن القاسم خلافا لأصبح حيث قال يقبل تعيين القراض والوديعة ولو لم تشهد بينه بأصلهما واختاره الخنمي (قوله وقبل منه تعيينه) أي ولو تعين من سواه كان ما عينه منهما عليه أم لا (قوله فلا عبرة بأقراره)

(٣٠ - دسوق ثالث) ما ذكر من القراض والوديعة أن عنده ذلك أو أنه أقر به قبل إقامة الغرماء ولو لم يعين ربه وقبل منه تعيينه ولو لم يتم عليه فان لم يتم بينه بأصله فلا عبرة بأقراره ونحو حصصه الغرماء ولا يكون في ذمة المقلس

لأنه معين وأما أن أقر مرضى ٢٣٤ في مرضه فيقبل أقراره ولو لم يتم بأصله بينه إذا أقر لمن لا يهتم عليه (والمتأخر قبول قول الصانع

أي خلافاً لأصبح كما علمت (قوله لأنه معين) هذا إشارة للفرق بين هذه المسئلة والتي قبلها وهي قوله وهو في ذمته وحاصله أن المسئلة السابقة فيها أقرار بشئ في الذمة وهنا أقرار بشئ معين ولم يقبل منه وقد أعطى ما يبدى للفرمان فلم يبق في ذمته وظاهره ولو أدها المقر له (قوله وأما أن أقر مريض) أي غير مفلس كذا قرأ الشارح ونحوه في بن خلافاً لما في خش وهو حق من محل قوله وقبل الخ على المفلس الصحيح ثم قال وأما أن أقر المفلس المريض وهذا تحرير يفتي بالنقل (قوله ولو لم يتم بأصله بينه) لأن الجرحى على المريض أضعف من الجرحى على المفلس لأن المريض أن يشتري ما يحتاجه بخلاف المفلس كذا أقر قبا بن بونس وهذا يدل على أن مراده مريض مفلس لا مريض مفلس كما توهمه خش وعقب (قوله لمن لا يهتم عليه) فإن أقر لمن يهتم عليه قبل أقراره أن كان بأصله بينه والا فلا يقبل (قوله والمتأخر الخ) أي والمتأخر عند اللغوى قبول قول الصانع في تعيين ما يبدى لأربابه كما هو قول ابن تيمية وأعلم أن المفلس إذا كان صانعاً وعين المصنوع أو كان غير صانع وعين القراض أو الوديعة فالمسئلة ذات أقوال أربعة الأول لما لك في العتية عدم قبول تعيينه مطلقاً خشية أن يخص صديقه الثاني يقبل تعيينه القراض والوديعة أن قامت بأصله بينه ويقبل تعيينه المصنوع مطلقاً وهو لابن القاسم والثالث يقبل تعيينه القراض والوديعة والمصنوع مطلقاً وهو لأصبح والرابع لمحمد بن المراز يقبل تعيين المفلس القراض والوديعة والمصنوع إذا كان على أصل الدفع أو على الأقرار قبل التقليل بينه قال المخمى بعد حكاية هذه الأقوال وقول ابن القاسم في الصانع أحسن لأن ما يبدى أمتعة الناس وليس العرف الا شاهد عليه عند الدفع له وكذا قول أصبح في القراض والوديعة فاللغوى اختار قول ابن القاسم في تعيين الصانع وقول أصبح في تعيين القراض والوديعة ولما كان اختياره في القراض والوديعة ضعيفاً عرض عنه المصنف ولما كان اختياره في تعيين الصانع قوياً مشى عليه المصنف وظاهر لك أن المصنف مشى في كل من المسئلتين على قول ابن القاسم كذا أقر شيخنا (قوله لأن الشأن الخ) مقتضى هذا التعليل قبول قول الصانع سواء كان الأقرار بالجلوس أو بعده ولو بطول وبذلك صرح عقب (قوله أيضاً) أي به يدفع توهم أن المراد واستمر الجرحى عليه أن تجدد له مال مع أنه متى حكم بخلع ماله وأخذ المال من تحتيده انقل الجرحى عنه بمجرد أخذه منه ولو لم يقتسموه فأفاد المصنف بقوله أيضاً أنه جرحان وحاصله أن المفلس إذا حكم الحاكم بخلع ماله وأخذ ماله منه فقد انقل الجرحى عنه فإذا تجدد له مال كان له التصرف فيه حتى يجبر عليه غرامه الذين جروا عليه أولاً أو غيرهم بالشروط الثلاثة المتقدمة (قوله أن تجدد له مال) أي ولو لم يحصل قسم بين العرمان للمال الذي أخذوه منه أولاً (قوله ومفهوم الشرط) أي وهو إذا فله الحاكم ولم تجدد له مال بعد أخذ المال منه وقوله عدم الجرحى عليه ولو طال الزمان أي زمان عدم تجدد المال (قوله وقبل يجدد الخ) أي أنه يكشف عن حاله كل ستة أشهر لأن الغالب تغير الأحوال فيها وحصول الكسب فإن وجد عنده مال جرحى عليه والأفلا هذا هو المراد (قوله وانقل الجرحى عليه بعد قسم ماله) الأولى بعد أخذ المال منه فانقسم ليس بشرط بل متى أخذ المال من تحتيده زال الجرحى عنه اه عدوى (قوله لكان أنسب) أي لأن الجرحى بالمال يتجدد من المال انما يكون بعد ذلك الأول (قوله ولو بلا حكم) أي وعلى هذا فالجرحى على المفلس ليس كالجرحى على السفيه لعدم احتياج قسمة جرحى المفلس لما حكم بخلاف جرحى السفيه فإن فيه يحتاج له ورد المصنف بلو على ابن القصار وتلميذه عبد الوهاب القائلين لا ينقل جرحى عن محجور وعليه الإجماع الحاكم (قوله ولو مكتمهم العريم) أي مما يبدى وقوله فباعوا الخ مفهوماً أنهم لو قاموا عليه فلم يجدوا شيئاً فتركوه فداين آخرين ثم فلسوه دخل الأولون مع الآخرين (قوله حيث يسوغ ذلك) أي بأن كان الدين الذي عليه موافقاً لما يبدى جساماً ونوعاً وصفة (قوله فلا تدخل الخ) جواباً للشرطية في قوله ولو مكتمهم أي لأن فعلهم هذا تقليل كنفائس الحاكم في سماع أصبح سمعت ابن القاسم يقول عن مالك في رجل قام عليه غرامه فلسوه فيما بينهم وأخذوا ماله ثم دابسه آخرون أن الآخرين أولى بما في يده بمنزلة تقليل السلطان (قوله في أمان ما أخذه) أي في أمان السلع التي

المفلس في تعيين ما يبدى لأربابه كهدية السلعة لفلان مع عين المقر له ولو متسماً عليه (بلاينة) بأصله لأن الشأن أن ما يبدى أمتعة الناس وليس العرف الا شاهد عليه عند الدفع ولا يعلم الا من قوله فلا يهتم أن يقر به لغيره به (وجبر أيضاً) على المفلس الاخص بالشروط المتقدمة (ان تجدد له) (مال) بعد الجرح الأول سواء كان عن أصل كرجح مال تركه يبدى بعض من فلسه أو عن معاملة جديدة أو غير أصل كبراث ودية وصية ودية لأن الجرح الأول كان في مال مخصوص فيتصرف في المتجدد إلى أن يجبر عليه فيه ومفهوم الشرط عدم الجرحى عليه وإن طال الزمان وبه العمل وقبل يجدد عليه بعد كل ستة أشهر (وانقل) الجرحى عليه بعد قسم ماله وحلقه أنه لم يكتم شيئاً أو واقعه الغرماء على ذلك وبقيت عليه من الدين بقية (ولو بلا حكم) بالنقل ولو قدم هذا على قوله وجبر أيضاً أن تجدد مال لكان أنسب كما لا يخفى (ولو مكتمهم العريم) أي المدين فأطلقه أول الباب على رب الدين

وهنا على المدين لأنه مشترك (فباعوا) ماله من غير دفع الحاكم (واقسموا) الخن على حسب ديونهم أو اقتسموا السلع أخذها من غير بيع حيث يسوغ ذلك (ثم دابن غيرهم) بعد ذلك ففلس (فلا تدخل للأولين) في أمان ما أخذه من الآخرين

وفيما تجد من ذلك إلا أن يفضل من دينهم فضلة (كتفليس الحاكم) أي حكمه بخلاف المال للغرماء فداين غيرهم فلا دخل للأولين معهم
 إلا أن يفضل فضلة (الا) أن يتجدد له مال من غير مال الآخرين (كارث وسنة وارث ٢٣٥ جناية) ووصية وخلع فلاولين

الدخول مع الآخرين
 ثم أشار إلى بقية أحكام
 الجهر بقوله (و يبيع ماله)
 أي بآله الحاكم إن خالف
 جنس دينه أو صفته
 بعد ثبوت الدين عليه
 والاعذار للمفلس فيما
 ثبت عنده من الدين
 ولكل من القائمين في دين
 صاحبه لأن لكل الطعن
 في بيعة صاحبه وبعد حلف
 كل أنه لم يقبض شيئا من
 دينه ولا أسقطه ولا
 أحال به وأنه باق في ذمته
 إلى الآن (بمحضرة)
 ندبا لأنه أقطع بحقه
 بالخيار) للحاكم فإن
 باعه بغيره فلكل من
 الغرماء والمفلس الرد
 أياما (ثلاثا) لطلب الزيادة
 في كل سلعة إلا ما يفسده
 التأخير (ولو كتب) ظاهره
 ولو احتاج لها ولو فقها
 وليست كآلة الصانع
 لأن شأن العلم أن يحفظ
 (أو تولى جعته أن كثرت
 قيمتهما) قال فيها القضاء
 أن يباع عليه ما كان
 للتجارة أو لخدمة كداره
 وخدمه ودابته وسرجه
 وسلاحه وخاتمه وغير ذلك
 إلا ما لا بد منه من ثياب
 جسده وبيع عليه ثوبا
 جعته أن كان له ما قيمة
 وأن لم يكن له ما تلك القيمة
 فلا انتهى والمراد بثوبي
 جعته ملبوس جعته

أخذها (قوله وديما تجد) أي ولا فيما تجد عن أثمان تلك السلع التي أخذها من الآخرين (قوله إلا أن
 يفضل) أي يبدل المفلس عن دين الآخرين فضلة فيتعاضد بها الأولون كالو كانت السلع عند المفلس
 وقت التفليس قيمتها أقل من الدين لكسادها ثم بعد التفليس حصل فيها رواج وصارت أكثر من الدين
 فاندفع ما يقال أنه لا يقاس إذا كان ما يبدله أكثر من الدين (قوله كتفليس الحاكم) الكاف داخلة على المشبه
 به (قوله بخلاف المال) أي وإن لم يحصل منه قسم للمال بل وقع القسم منهم (قوله إلا أن يفضل فضلة) أي بعد
 وفاء الآخرين دينهم فإن الأولين يتعاضدون فيها (قوله إلا أن يتجدد له مال) هذا استثناء من عدم دخول
 الأولين مع الآخرين وهو متصل لأن المعنى لا دخول للأولين مع الآخرين في حال من الأحوال إلا إذا
 استفاد ما لا من غير أموال الآخرين كارث (قوله مع الآخرين) أي فيتعاضدون كلهم فيه (قوله إلى بقية
 أحكام الجهر) أي التفليس (قوله و يبيع ماله) أي وجوبا إن خالف جنس دينه أو صفته والأفلا يجب
 والمستحب أن يكون البيع بحضرة المدين لأنه أقطع لجته وقال المصنف في التوضيح لا يبعد وجوبه وقوله
 و يبيع ماله ظاهره الشيء وللدين الذي له على الغير وهو الذي نص عليه ابن رشد واختاره إلا أن يتفق الغرماء
 على إبقائها حتى تنقبض وقيل إنها لا تباع وتبقى على آجالها اهـ شب (قوله بعد ثبوت الدين) أي بعد أن يثبت
 كل غريم دينه بالبيعة وبعد اعذار الحاكم للمفلس في كل بيعة وبعد اعذاره لكل واحد من الغرماء في البيعة
 الشاهدة لكل واحد من القائمين والمراد باعذاره له فيها قطع عذره وبجته بأن يقول له ألك مطعن في تلك
 البيعة وإذا علمت أن الاعذار في البيعة تعلم أن قول الشارح والاعذار للمفلس فيما ثبت عنده من الدين فيه
 ناسخ وكذا قوله ولكل من القائمين في دين صاحبه لأن الاعذار ليس في الدين بل في البيعة التي أثبتت فتأمل
 (قوله وبعد حلف كل الخ) قال الشيخ مباركة في بعض طرره تأمل هل هذه البيعة عين قضاء وهم إنما أوجبوها
 على طالب بمن لا يمكنه الدفع عن نفسه أما حلا فقط كالعائب أو حالا وما آلا كالميت أو هي عين منكر فلا توجه
 لا بدعوى كل واحد من الغرماء على غيره أنه قبض أو أسقط مثلا وفي كلام ابن رشد ما يؤيد الثاني حيث
 قال إذا كان المطلوب حاضر أو ادعى قضاء ما ثبت عليه فيجب مطالبه بعين منكر لا بعين قضاء اهـ بن (قوله فإن
 باعه بغيره) أي بغير خيار بان اشترط البت (قوله لطلب الزيادة) فإذا زاد أحد في تلك المدة على غن المشتري
 الأول رد الحاكم بعه وباع لهذا الثاني ثم إن يبيع الحاكم وان كان منعه من جهته فهو لازم من جهة المشتري
 ولذا تلزمه نفقة المبيع وإذا ضاع كان الضمان منه اهـ عدوى (قوله في كل سلعة) متعلق بقوله بالخيار ثلاثا
 وقوله في كل سلعة أي سواء كانت عرضا أو حيا أو عرقا أو هدا بخلق أخبار التروى فانه يختلف باختلاف
 السلع كأمرو الطاهر أن للحاكم البيع بخيار التروى وعليه فيكون خيار الحاكم ثلاثا بعده وأعلم أنه لا يختص
 ماد كره المصنف من الخيار ثلاثا ببيع المفلس بل كل ما باعه الحاكم على غيره من سلع عائب ومغتم كذلك
 (قوله إلا ما يفسده التأخير) أي كطوى اللحم ورطب الفاكهة فلا يستأنى بها إلا ساعة من الزمان (قوله
 ولو كتب) رد بلو على من قال أن الكتب لا تباع أصلا وأعلم أن الخلاف في الكتب الشرعية كالفقه والتفسير
 والحديث وآله ذلك أما غيرها فلا خلاف في وجوب بيعها (قوله وليست كآلة الصانع) أي المحتاج إليها فإن
 فيها تردد (قوله لأن شأن العلم أن يحفظ) قال شيخنا أن الحفظ قد ذهب الآن فلذا أجراها بعضهم على آلة
 الصانع (قوله أن كثرت قيمتهما) يحتمل أن المراد أن كانت قيمتهما كثيرة في نفسها ويحتمل أن كثرت
 قيمتهما بالظن صاحبها وإذا بيعا فبشئ له دونهما كما أن دارس كاهم تباع عليه ن كل فيها أفضل ويشتري له
 دار تناسبه فإن كان لأفضل فيها فلا تباع (قوله تلك القيمة) أي القيمة المعتبرة (قوله والمراد الخ) دفع هذا
 ما يقال أنه لا فرق بين الثوب والأثواب وحيت قد فلاو حة للتنبيه وقد أجيب به آخر وحاصله أن النسبة
 طر للعالم إذا لم يلبس ثوبين فيص و رداء أو حنة و رداء (قوله وهو يختلف باختلاف العرف) أي من
 لبس ثوب واحد أو ثوبين أو ثوب وشئ آخر يجعله على الكتفين أو أزار و رداء (قوله وفي بيع آلة الصانع
 أقل له القيمة المحتاج إليها تردد) حاصله أن عبد الحيد الصانع تردد في آلة الصانع المحتاج لها هل هي مثل

وهو يختلف باختلاف العرف والامكنة والارمنة (ويبيع آلة الصانع) القليلة القيمة المحتاج لها (تردد)

لجلب الجيد الصالح وحده وأما كثيرة القيمة وغير المحتاج لما تباع جزماً (وأورج رقيقه) الذي لا يباع في الدين كدير قبل الدين ومعنى
لاجل ولد وأم ولد من غيره (بخلاف ٢٣٦ مستولته) فلا تورج إذ ليس له قيمة إلا الاستمتاع وقليل الخدمة وأولى المكاتب إذ

كتاب الجعة لا يباع إلا إذا كثرت قيمتها أو شترى له دونها أو تباع مطلقاً قلت قيمتها أو كثرت فكثيرة القيمة
يجزوم بيعها والتردد في قبلة القيمة يقول الشارح وفي بيع آلة الصانع القليلة القيمة أي وعدم بيعها
واعتبارها إذا كثرت قيمتها كتاب الجعة تردد (قوله لعبد الجيد الصالح وحده) ويستند فعناء النهر وأما
إذا كان من اثنين فعناء الاختلاف كان ينزل ابن رشد عن ابن القاسم قوله لا جازم به وينقل النخعي عنه قوله
مغايير له جازم به فإدعاء المصنف في مثل هذا تردد كان بمعنى خلاف في النقل من المتأخرين من المتقدمين
(قوله كدير قبل الدين ومعنى لاجل) النخعي تباع خدمة المعتق لاجل وإن طال الأجل كعشر سنين
ويباع من خدمة المدير الستة والستين وانما قيد الشارح بقوله قبل الدين لأن المدير بعد الدين تباع
رقبته لبطان التدبير كما تقدم (قوله وولد أم ولد من غيره) أي وأما العبد القن فهذا يباع عليه فهو داخل في
قوله ويبيع ماله (قوله بخلاف مستولته) أي التي أولادها قبل الجرع عليه وأما من أولادها بعد الجرع عليه فأنها
تباع قال في المقدمات ولو ادعى في أمه أنها أسقطت منه لم يصدق إلا أن تقوم بينة من النساء أو يكون قد فشا
ذلك قبل ادعائه وأما لو كان لها ولد قائم ففعله مقبول أنه منه (قوله ولا يلزم الخ) ولو عامله الغرماء على التكسب
إذا قلس ولو شرطوا عليه ذلك فلا يعمل بذلك الشرط وسواء كان صانعاً أو تاجراً هذا هو المعتمد خلافاً لما في
عقب من جبره على التكسب إذا شرطوا عليه التكسب في عقد الدين انظر بن (قوله أي لا يلزمه أن يسلف)
أي يطلب مالا على وجه السلف لاجل وفاء غرمائه وقوله ولا قبوله أي من غير طلب (قوله فيه فضل)
أي زيادة على الثراء (قوله لانه ابتداء ملك) أي وابتداء الملك واستحداثه لا يلزمه لأنهم عامله أخرى ولو
مات المقلس عن شفعة فالشفعة للورثة لا للغرماء كافي خش (قوله ولا عفو) أي ولا يلزم بعفو عن قصاص
لاجل أخذ الدية وهذا ظاهر على مذهب أبي حنيفة من أن المحمي عليه مخير بين أمور ثلاثة القود والعفو ومجانا
وعلى الدية وأما على مذهب ابن القاسم القائل أنه يخير بين القود والعفو ومجانا فقط فلا ينافي الزامه على العفو
لاجل الدية ومعلوم أن نفي الشيء فرع عن صحته تبينه إلا أن يحمل على ما إذا رضى البطاني والمحمي عليه بها تأمل
(قوله أي ليس لهم أن يلزموا ذلك) ابن عرفة وفيها ليس لغرماء المقلس جبره على انتزاع مال أم ولده أو
مديره ابن زروق في سماع ابن القاسم من حبس حبسا وشرط أن للمحبس عليه البيع فغرمائه البيع
عليه ابن رشد روى محمد بن ليس لغرماء ذلك وهو لا يفتي على قول المدونة لا يجر المقلس على انتزاع مال أم
ولده ولا مديره (تنبيه) قال في المقدمات فإن كان المقلس امرأة فليس لغرماء أن يأخذوا معجل مهرها
قبل الدخول ولا بعده بأيام يسيرة لانه يلزمها أن تجهز به للزوج ولا يجوز لها أن تقضي منه دينها إلا الشيء
اليسير قال في المدونة الدينار ونحوه وفي الموازية الدينارين والثلاثة وأما ما تدايتسه عدد دخول زوجها فإن
مهرها يؤخذ فيه هذا نص رواية يحيى عن ابن القاسم وفيها نظر وسكت عن كالتها كونه خرا لصداق هل
لغرماء بيعه في دينهم أم لا الطاهر أن ذلك لهم وأنه لا يلزمها أن تجهز به للزوج اه بن (قوله أي اعتصار)
الخ) أشار الشارح إلى أن المصنف استعمل الانتزاع في حقيقة بالنسبة لا انتزاع مال رقيقه ومجانزه بالنسبة
لا انتزاع ما وهبه لولده لانه إنما يقال فيه اعتصار فاطلاق الانتزاع على هذا مجاز بالنسبة لعرف الفقهاء
لأن النسبة للعة لانه يقال لعة لاخذ السيد مال رقيقه ولاخذ الوالد ما وهبه لولده انتزاع فالحجاز عرفي لا لعمى
(قوله أي لا يستأني) أي في المناداة عليه وقوله فلا ينافي أنه يترص به أي في المسادة عليه وقوله الأيام يسيرة
أي كثلثة أيام ونحوها ثم يباع بعد ذلك بالخيار للحاكم كثلثة أيام كامر (قوله فليس المراد) أي بقوله ومحل
بيع الحيوان أنه يباع بلا تأخير أصلاً أي بل المراد أنه لا يستأني به كاستأني بالعقار وهذا لا ينافي أنه يؤخر في
المناداة عليه ثلاثة أيام ونحوها ثم يباع بالخيار للحاكم كثلثة أيام كامر (قوله واستأني بعقاره) أي في المناداة
على عقاره وعلى عرضه إذا كان كثير القيمة وقوله كالشهرين أي ثم يباع بعد ذلك بالخيار للحاكم كثلثة أيام

ليس له فيه خدمة نعم تباع كتابته (ولا يلزم) المقلس بعد أخذ ما يبدى (بتكسب) لو فاعل عليه من الدين ولو كان قادراً على ذلك لأن الدين إنما يتعلق بذمته (وتسلف) أي لا يلزمه أن يسلف ولا قبوله ولا قبول صدقة ولا هبة (و) لا (استئذان) أي أخذ شقص بالشفعة فيه فضل لانه ابتداء ملك (و) لا (عفو) عن قصاص وجبه (لدية) أي على أخذها في يوم دينه وله العفو مجازاً بخلاف ما يجب فيه الدية خطأ أو عمدًا لا قصاص فيه كجائفة وما مومة فيلزم عدم العفو ولا نعمال (واتزاع مال رقيقه) الذي تقدم أنه يؤجر أي ليس لهم أن يلزموه ذلك وإن جازله ذلك فإن انتزعه فلهم أخذه (أو) انتزاع أي اعتصار (ما وهبه) قبل إحاطة الدين (لولد) الصغير أو الكبير بخلاف ما وهبه له بعد الإحاطة فلهم رده ثم بين كيفية بيع ماله من معجل واستيناء بقوله (ومحل بيع الحيوان) أي لا يستأني به كاستأني بيع عقاره وعرضه فلا ينافي أنه يترص به الأيام

اليسيرة طلباً للزيادة ثم يباع لا يسرع فيه لتعريضه لاجل مرة وفيه قصص لمال الغرماء وليس المراد أنه يباع بلا تأخير أصلاً أو بلا حياز ثلاثة أيام (واستأني بعقاره) وعرضه لطلب الزيادة (كالشهرين) وأدخلت الكاف الأيام اليسيرة

بالنظر كما يفيد النقل وأما الخشني فساد كطري لم وفا كنه فلا يستأنى به إلا كساعة وأما نحو سوط ودلو فيباع عاجلا (وقسم) مال المفلس المتحصل (نسبة الديون) بعضها إلى بعض ويأخذ كل غريم من مال المفلس تلك النسبة وطريق ذلك أن تجمع الديون وتسب كل دين إلى المجموع فيأخذ كل غريم من مال المفلس تلك النسبة فإذا كان لغريم عشرين ولا أكثر ثلاثون ولا أكثر خمسون فالمجموع مائة ونسبة العشرين لها خمس ونسبة الثلاثين لها خمس وعشر ونسبة الخمسين لها نصف فإذا كان ٢٣٧ مال المفلس عشرين يأخذ صاحب الخمسين نصفها عشرة

مرادة لخال المفلس وقوله واستوفى أي وجوباً فإن لم يستأنى بذلك خسر المفلس في امضاء البيع ورده ولا يضمن الحاكم الزيادة التي في سلع المفلس حيث باعها بخير استيناء إذا مضى المفلس بيع الحاكم لأن الزيادة غير محققة والذمة لا تلزم إلا بأمر محقق اهـ شيخنا عدوى ابن يونس قال مالك يستأنى في بيع ربيع المفلس يتسوق به الشهر والشهرين وأما الحيوان والعرض فيتسوق به ما يسيرا والحيوان أسرع يعاوس مع ابن القاسم يستأنى بالعرض والشهر والشهرين مثل الدار ابن رشد لفظه مشكل لاقتضائه أن العرض كالعقار يستأنى به الشهر والشهرين وهذا مخالف لما قاله الإمام فيجوز أن يكون معنى قوله يستأنى بالعرض الشهر والشهرين أن العرض الذي كالغرض في كثرة الثمن يستأنى به الشهر والشهرين اهـ بن (قوله بالنظر) أي بحسب ما يراه القاضي (قوله فلا يستأنى به) أي في المناداة عليه (قوله وقسم نسبة الديون) يجوز أن المراد بنسبة كل دين لمجموع الديون ويجوز أن المراد بنسبة مال المفلس لمجموع الديون ويأخذ كل واحد من دينه تلك النسبة فهو صادق كل من الطرفين في عمل الخاصة (قوله وهي نسبة مال المفلس لمجموع الديون) أي بتلك النسبة يأخذ كل غريم من دينه (قوله أي لا يكلف القاضي الخ) أي بخلاف الورثة فإن الحاكم لا يقسم عليهم حتى يكلفهم دينه تشهد بحصرهم وموت مورثهم وتعدد هم أي من بينهم من الميت اتفاق ذلك لأن عددهم معلوم للجيران وأهل البلد فلا كلفة في اثباته والدين يقصد اخذوا غالياً فإثبات حصر الغرماء متعسر اهـ ثم انه يجب أن يكون شهادة البينة الشاهدة للورثة على نفي العلم لاعلى القطع بأن يقول الشاهد لا أعلم له وارثا سوى هذا فلو قال لا وارث له غير هذا قطعت شهادته (قوله واستوفى به) أي وجوباً وحاصله أن الميت إذا كان معر وفابالدين فإن الحاكم لا يجعل تقسم ماله بين الغرماء بل يستأنى به وجوباً بقدر ما يراه لاحتمال طر وغريم آخر فتجمع الغرماء وأما المفاس فلا يستأنى بقسم ماله إن كان حاصراً أو غائباً غيبة قريية أو كان بعيد العيبة وكان لا يخشى أن يكون عليه دين لغير الحاضرين من الغرماء فإن كان يخشى أن يكون عليه دين لغيرهم فإنه يستأنى بالقسم باجتهاده في مفهوم الموت وهو المفلس تفصيل (قوله فقط) مرتبط بقوله أن عرف بالدين أي أن عرف بالدين لا غير ولا يصح أن يكون مرتبطاً بقوله في الموت لأن معنى فقط فحسب فهو صريح في الحصر فكأنه قال واستوفى بالقسم في الموت فحسب أي لا غيره وهذا ينافيه ما علمت من التفصيل في المفلس وأنه قد يستأنى فيه (قوله والذمة قد خربت) أي حقيقة وحكما (قوله لعدم ثواب الذمة) أي لعدم خراب حقيقة وان خربت حكماً لا يجعل ما كان فيها مؤجلاً من الدين فذمة المفلس لما كانت باقية حقيقة فإذا طر أغريم تعلق حقه بذمة لم يخرج للاستيناء في المفلس بخلاف الميت فإن ذمته قد زالت بالمرءة فلو طر أغريم لم يجد من يتعلق حقه بذمته فلذا أوجب الاستيناء في الموت ولأن المفلس لو كان له غريم آخر لا علم به بخلاف الميت فإنه لا عكس الاعلام به (قوله منه) أي حالة كونه ذلك المخالف من جملة الدين (قوله من مفهوم الخ) بيان لمخالف النقد (قوله بأن كان ماعليه عرض الخ) أي بأن كان الذي عليه مخالفاً للنقد عرضاً الخ (قوله فليس المراد بمخالف التقدم من مال المفلس الخ) أي وأما المراد بمخالف التقدم من الدين الذي على المفلس وقوله لا يتعلق به تقويم أي بل يباع ليقسم نفسه على الغرماء وحاصله إذا كان على المفلس ديون مختلفة بعضها نقد وبعضها عرض وبعضها طعام بأن كان لأحد الغرماء ديناً غير واحد

الخمسين نصفها عشرة وصاحب الثلاثين خمسة وعشر هاستة وصاحب العشرين خمسة أربعة ويجوز طر فقا آخر وهي نسبة مال المفلس لمجموع الديون فلو كان لشخص مائة ولا أكثر خمسون ولا أكثر مائة وخمسون ومال المفلس مائة وخمسون فنسبته لمجموع الديون النصف فكل غريم يأخذ نصف دينه (بلا ذمة حصرهم) أي لا يكلف القاضي غرماء المفلس وكذا غرماء الميت اثبات أن لا غريم غيرهم (واستوفى به) أي بالقسم (أن عرف بالدين في الموت فقط) لاحتمال طر وغريم آخر والذمة قد خربت وأما في المفلس فلا يستأنى لعدم خراب الذمة لكن ذلك في المفلس الحاضر أو قريب الغيبة أو بعيداً حيث لا يخشى عليه دين والاستوفى كالموت ففي مفهومه تفصيل والظاهر أن المراد بعد الغيبة ما قبل القرية فيشمل المتوسطة (وقوم) دين على المفلس

(مخالف النقد) منه من مفهوم أو مثلي بأن كان ماعليه عرضاً أو طعاماً متفق الصفة أو مختلفاً فليس المراد بمخالف التقدم من مال المفلس إذا لا يتعلق به تقويم (يوم الحصاص) أي قسم المال يقوم حالاً ولو مؤجلاً لأنه حل بالمفلس (واشترى له) أي لصاحب مخالف النقد (منه) أي من جس دينه وصفته من طعام أو عرض (بما يخصه) أي الحصاص من مال المفلس كأن يكون مال المفلس مائة دينار وعليه لشخص مائة دينار وعليه أيضاً عرض ساوي مائة وطعام ساوي مائة فلصاحب المائة ثلث مائة لمفلس وبشترى لصاحب العرض عرض صفقة

(وهي) القسم (ان
رخص) السعر بالضم
مكرم عند الشراء كأن
يشترى لصاحب العرض
بما يابز يد على الثلث
ولو جيع دينه (أو غلا)
كان يشترى له به سدس
دينه فلا رجوع للغرماء
عليه في الرخص ولا له
عليهم في الغلاء ويرجع
على المدين فيها بما بقي له
فان زاد ما اشترى له على
دينه رد الزائد على الغرماء
(وهل يشترى) ان دينه
يخالف النقد كان أسلم
للمفلس في عشرة أثواب
أو أراد ب (في شرط جيد)
شرطه المسلم عليه عند
عقد السلم (أدناه) أي
أدنى الجيد رفقا بالمفلس
(أو) يشترى له (وسطه)
لأنه العدل بينهما (قولان)
ولو اشترط في هل يشترى
له بما ينوب به أدنى الدين
أو وسطه قولان أيضا
(وجاز) لمن له دين مخالف
(الثمن) أي أخذ الثمن
الذي يابز في الحصص (الا
لمانع) شرعي (كالاقتضاء)
كالمانع المتقدم في الاقتضاء
في قوله وغير جنسه ان
جاز بيعه قبل قبضه
وبعه بالمسلم فيه مناجزة
وأن يسلم فيه رأس المال
فسلو كان رأس المال
عرضا كعبد أسلمه في
عرض كثير بين حصل له

عرض ولو مضى طعام فان ما خالف النقد من مقوم ومثلي يقوم يوم قسم المال وهو مراده بيوم الحصص
فاذا كان قريم مائة دينار عليه ولغيره عرض قيمته مائة ولا آخر طعام قيمته مائة ومال المفلس مائة فانه تقسم
بين الغرماء أثلاثا فأي أخذ صاحب النقد ثلثها ولكل من صاحبي العرض والطعام الثلث فيعطى لصاحب النقد
منابه ويشترى لصاحب العرض عرضا من صفة عرضه بما يابز كذلك صاحب الطعام كما أشار له المصنف
بقوله واشترى الخ واعلم أن محل تقويم مخالف النقد اذا كان مال المفلس بقدا وأما لو كان الدين كله عرضا
موافقا لمال المفلس في النوع والصفة فلا حاجة للتقويم بل يتعاصرون بنسبة عرض كل مجموع العروض
(قوله ومضى ان رخص أو غلا) فاذا كان على المفلس مائة دينار لواحد وعشرة أراد ب لواحد وعشرة
أثواب لواحد وقوم كل من الاراد ب والياب بما به فجعلت الدين ثلثمائة وكان مال المفلس مائة فاقسمها
أر باب الدين فخص كل واحد ثلثها ثلاثة وثلاثون وثلث فسلم يشترى لصاحب الطعام أو الثياب بما يابز في
الحصص حتى رخص السعر فاشترى له خمسة أراد ب أو خمسة أثواب أو عشرة فان ذلك يعرض فيما بين رب
ذلك الدين وما بين الغرماء وليس لهم عليه رجوع في الرخص بل يقوز بنصف دينه أو كله دونهم وليس لهم أن
يقولوا له نحاصصك فيما زاد على ثلث دينك ل يختص بما راده الرخص الا أن يز يد على دينه فيرد الزائد
عليهم يتعاصرون فيه كالأشترى أحد عشر ثوبا بالثوب الحادية عشرة كمال طرأو كذلك لو أخر الشراء حتى
حصل فلو كالأشترى في المثال المذكور خمس دينه كارد بين أو ثوبين فليس لمن له الطعام أو العرض أن يقول
ارجع على الغرماء بما نقص عن ثلث ديني الذي تاني في الحصص وانما يكرن التعاسب بين من له الطعام
أو العرض وبين المفلس فيسقط عن المفلس ما زاد الرخص من دين من له الطعام أو العرض ويتبعه في الغلاء
بما نقص من دينه فيصير لمن له الطعام أو العرض في الرخص في المثال نصف الاراد ب أو الثياب ويقتل له في
ذمة المفلس في الغلاء أربعة أخماس دينه وهو ثمانية أراد ب أو أثواب (قوله فلا رجوع للغرماء عليه) أي
على صاحب العرض الذي حصل الرخاء أو الغلاء عند الشراء له (قوله ويرجع) أي الغريم صاحب العرض
على المدين الخ (قوله فيما) أي في الرخص والغلاء فيسقط ما زاد الرخص عن المفلس من دين من له الطعام
أو العرض وفي الغلاء يتبعه بما نقص لأجل الغلاء من دينه (قوله بما بقي له) أي بعد الذي أخذه (قوله على
الغرماء) أي يتعاصرون فيه (قوله في شرط جيد) أي فيما إذا كان المسلم اشترط على المسلم اليه المفلس عند
عقد السلم جيدا بان أسلمه في عشرة أراد ب سمراء أو محمولة جيدة أو أسلمه في عشرة أثواب محلاوى جيدة
(قوله أدنى الجيد) أي من ذلك النوع المسلم فيه (قوله وسطه) أي وسط الجيد من ذلك النوع المسلم فيه
(قوله لا به العدل بينهما) أي بين المفلس وصاحب الدين لأن الأعلى ظلم على المفلس والأدنى ظلم على صاحب
الدين (قوله ولو اشترط) أي رب الدين على المسلم اليه المفلس أدنى أي من النوع المسلم فيه (قوله قولان) ان
قلت هذا مخالف ما مر من قوله في السلم وحل في الجيد والردى على الغالب والا فالوسط قلت ما مر اذا لم يقبل
المسلم اليه وما عتقا فيما اذا قبل فللمفلس حكم غير حكم غيره (قوله وجاز) أي عند التراضي وأما عند المشاحة
فقد سبق أنه يشترى له صفة طعامه أو مثل عرضه بما يابز في الحصص (قوله أخذ الثمن الذي يابز في
الحصص) أي بدلا عما ينوب به من دينه (قوله الا لمانع كالاقتضاء) المواق هدا مبنى على ان التفليس
لا يرفع التهمة وقيل ان التفليس يرفع التهمة فيجوز في التفليس ما لا يجوز في الاقتضاء ابن عرفة وهما
روايتان اه بن (قوله وغير جنسه) أي وجاز وفاء المسلم فيه غير جنسه وقوله ان جاز بيعه أي المسلم فيه قبل
قبضه (قوله وبيعه) أي وجاز بيع المأخوذ بالمسلم فيه (قوله وأن يسلم فيه) أي في المأخوذ (قوله لانه) أي
المسلم آل أمره وقوله الى أنه أي المسلم دفع له أي للمسلم اليه (قوله ولا يجوز أخذ ما يابز) بل يتعين الشراء له
من جنس دينه (قوله لا به يودي الى بيعه وصرف متأخر) أي والى اجتماع البيع والصرف (قوله وبيع

الطعام الخ) أي والبيع والسلف ان كان المسلم فيه العين عرضا كثر بين والحاصل أن رأس المال اذا كان ذهباً فلا يجوز أخذ ما نابه في الحصاص ان كان قبضة لمسايقه من الصرف المؤخر واجتماع البيع والصرف أو كان ذهباً وكان المسلم فيه طعاماً أو عرضاً كثر بين لما في الاول من بيع الطعام قبل قبضه ولما في الثاني من اجتماع البيع والسلف (قوله ان كان المسلم فيه طعاماً) قال في التوضيح لو أسلم عشرة درهما في ارد بين قحما ونابه في الحصاص عشرة مثلاً فلا يجوز أن يأخذها لانه يدخله بيع الطعام قبل قبضه ويدخله أيضاً البيع والسلف اهـ وهو ظاهر لان العشرة من مثليها من العشر من سلفها والاردب الباقي بذمته من العشرة الاخرى يبيع اهـ بن (قوله بما أنفقت على نفسها حال يسر زوجها) سواء كان ما أنفقته من عندها أو تسلفته وسواء كان الدين الذي فلس فيه قبل الاتفاق أو بعده لان ما أنفقته حال يسره عوض عما لزمه (قوله لا حال يسره) أي سواء تسلفت أو كان ما أنفقته من عندها وسواء كانت تلك النفقة حكمها أم لا كان الدين الذي فلس بسببه قبل الاتفاق أو بعده (قوله وبصد اقها كاه) فلو حصلت بصد اقها ثم طلقها الزوج قبل الدخول بهارت ما زاد على تقدير الخاصة بنصف الصداق ولا تخصص فيما ردتته على الصواب مثلاً لو كان لرجلين على زوج مائتان وحاصت الزوجة معهما بمائة الصداق ومال المفلس مائة وخمسون نسبته من الديون النصف وأخذ كل واحد نصف دينه وهو خمسون فاذا قدرت بعد الطلاق خاصة بخمسين نصف الصداق كان لما في الحصاص ثلاثون لتبين أن مجموع الديون مائتان وخمسون فقط ومال المفلس ثلاثة أخماسها وترد عشرين للغير عشرين الاخرين ليكمل لكل واحد منهما ستون هي ثلاثة أخماس دينه ولا دخول لها معهما فيما ردتته كما هو ظاهر وما في عقب ونخش فهو غلط في صناعة العمل كما قال شيخنا (قوله لا بنفقة الولد) حاصله أن الزوجة اذا أنفقت على ولد المفلس في حال يسره فانها لا تخصص به مع العرماء وهذا لا ينافي أنها ترجع بها على الأب في المستقبل اذا طرأ له مال وهذا ما لم يحكم بها احاكم والا حاصت به اسواء كانت تسلفتها أو أخذتها من عندها فالخاصة بها مشروطة بامر ين أن يكون اتفاقها على الولد في حال يسر الأب وان يحكم بها احاكم (قوله لكن لها الرجوع بها عليه) أي في المستقبل اذا طرأ له مال (قوله ان أنفقت حال يسره) والا فلا رجوع لها عليه (قوله وكذا لا تخصص) أي الزوجة بما أنفقته على أبوي زوجها المفلس الا بشروط ثلاثة أن يكون قد حكم تلك النفقة وأن تكون الزوجة قد تسلفت تلك النفقة وأن يكون اتفاقها عليها حال يسره والحاصل أن الاتفاق حال اليسر معتبر في الخاصة في المسئلتين مسألة الاتفاق على ولد المفلس ومسألة الاتفاق على أبويه وكذا الحكم به او يختلفان في اشتراط التسلف فهو شرط في الثانية دون الاولى هذا محصل كلام الشارح وما ذكره من أم لا تخصص بما أنفقته على أبوي زوجها المفلس بالشروط الثلاثة هو قول أصبغ والمعمدرواية ابن القاسم عن مالك أنها لا تخصص بنفقة الابوين مطلقاً نظرين وعليه اقتصر في المجمع (قوله وان ظهر دين الخ) يعني أن المفلس أو الميت اذا قسم العرماء ماله ثم طرأ عليهم غريم بعد القسم ولم يعلموا به والحال أنه لم يعلم به الوارث ولا الوصي ولم يكن الميت مشهوراً بالدين فانه يرجع على كل واحد من العرماء بالحصصة التي تنو به لو كان حاضراً ولا يأخذ أحد عن أحد فلو كان مال المفلس عشرة وعليه ثلاثة كل واحد عشرة أحدهم غائب اقتسم الحاضر ان ماله فأخذ كل واحد منهما خمسة ثم قدم الغائب فانه يرجع على كل واحد منهما واحد وثلاثين اهـ وقولنا لم يعلموا به احترازاً بما اذا قسموا عالمين به فانه يرجع عليهم حصته ولكن بأخذ المالى عن المعدم والحاضر عن الغائب والحى عن الميت كما سيأتى للشارح نقلاً عن المصنف وقولنا الحال الخ احترازاً عما لو كان الوارث أو الوصى عالماً بالغريم أو كان الميت مشهوراً بالدين فبأنى للمصنف أن الغريم الطارىء يرجع حصته على الوارث أو الوصى وهما يرجعان على الغريم عما دفعه لهما واحترز المصنف بقوله ظهر عما لو كان أحد العرماء حاضراً المقسم ساكتاً بلا عدوله عن القيام بحقه فانه لا يرجع على أحد بشئ لان سكوته بعد رضائه ببقاء ما ينوبه في ذمة المفلس وأما لو حضر نسان قسمة

الطعام قبل قبضه ان كان المسلم فيه طعاماً (وحاصت الزوجة بما أنفقت) على نفسها حال يسر زوجها الا حال يسره لقوله في النفقة وسقطت بالعسر (وبصد اقها) كاه أو ياقبه ولو فلس قبل البناء لانه دين في ذمته حل بالمفلس (لموت) أي كما تخصص بنفقةها وصد اقها في الموت ولو مات قبل الدخول (لا) تخصص (بنفقة الولد) في فلس أو موت لانها مواساة لكن لها الرجوع بها عليه ان أنفقت حال يسره لانها قامت عنه بواجب وكذا لا تخصص بنفقةها على أبويه الا ان يكون حكمها عليه حاكم وتسلفت وأنفقت عليها وهو مسلمة فتخصص (وان ظهر دين) لغريم بعد القسم (أو استحق مبيع) من مال مفلس أو ميت

أي بما ينوب به في الحصاص
على الغرماء ولا يأخذ ملياً
عن معدوم ولا حاضراً
عن غائب ولا حياً عن
ميت فلو أخذ غريم سلعته
في نظير حصته فاستحققت
من يده رجوع على بقية
الغرماء بما ينوب به ولو
بيعت سلعته قبل القسم
لاجنبي فاستحققت من
يده رجوع على جميع الغرماء
بالتنهن ولو باعها المفلس
قبل فله لانهم اقتسموا
ما كان يستحقه فلا يقال
انه لا يرجع عليهم لانهم
لم يتنا ولوا من ماله شيئاً
فالباقية في المصنف
موجبة خلافاً لمن قال
الاولى أن يقول وان بعد
فله وجعل المبالغة في
البيع أولى من جعلها في
الاستحقاق لان ثمن
المستحق قبل الفليس من
جدة الديون الثابتة في
الذمة فلا يتوهم فيه عدم
الرجوع (كوارث أو
موصى له) طراً كل (على
مثله) فيرجع على المطرقة
عليه بالحصة ثم ذكر
مفهوم قوله ظهر دين
بقوله (وان اشترى ميت
بدن أو علم وارثه) أو
وصيه بانه مدين (واقص)
الغرماء (رجع عليه)
بما ثبت على الميت

تركت ميت ولم يدع شيئاً من غير مانع عنه ثم ادعى بعد ذلك بدين فلا تسمع دعواه حيث حصل القسم في الجميع
فان بقي بعد القسم ما يني يدينه لم يسقط حقه اذا حلف أنه ما ترك حقه كما أشار لذلك ابن عاصم في التحفة بقوله
وحاضر لقسم متروكه * عليه دين لم يكن أهله
لا يمنع القيام بعد أن بقي * للقسم قدر دينه المفق
يقبض من ذلك حقه مملوكه * بعد اليقين أنه ما تركه
اه فان قال ما علمت بالدين الا حين وجدت الوثيقة حلف وكان له القيام فان نكل حلفت الورثة لا يعلمون
له فافان قال كنت أعلم ديني ولكن كنت أظن رجداً للوثيقة أو اليقينة فلا قيام له بحقه كما صرح به ابن ناجي
وقاله الجزولي وابن عمر قال ابن ناجي واختار شيخنا أبو مهدي أنه يقبل وذلك عذر ثم رجوع عنه انظر ح
(قوله وان يبيع الخ) أي هذا اذا كان ذلك المستحق يبيع بعد فله بل وان كان قد يبيع قبل فله ولكن وقع
الاستحقاق من المشتري بعد القسم والحاصل أن يبيع السلعة وقع بعد الموت أو الفليس أو وقع قبلهما لكن
الاستحقاق وقع بعد القسم اه وبعد هذا فاعلم أن العوالب حذف قوله وان فيقول أو استحق مبيع قبل
فله لانه انما يرجع المستحق فيه على الغرماء بما ينوب به في الحصاص اذا كانت السلعة قد بيعت قبل الفليس
وأما لو بيعت بعده ثم استحققت بعد القسم فانه يرجع على الغرماء بجميع الثمن لا بالحصة فقط كما هو ظاهر
المصنف اللهم الا أن تجعل الواو للحال وان زائدة وأما جعلها للمبالغة في البيع أو الاستحقاق فلا يصح
والحاصل انها اذا بيعت بعد الفليس يرجع بجميع الثمن واذا بيعت قبله يرجع بالحصة فقد اختلفا في هذا
الحكم وان اتفقا في أنه لا يؤخذ ملياً عن معدوم ولا حاضراً عن غائب انظر بن (قوله بالحصة) أي التي تخصه
لو كان حاضر للقسم ولا يأخذ ملياً عن معدوم ولا حاضراً عن غائب (قوله فلو أخذ غريم سلعته الخ) هذا بيان
لمفهوم قول المصنف أو استحق مبيع وقوله رجوع على بقية الغرماء بما ينوب به أي بالحصاص (قوله وهم
بيعت سلعته قبل القسم لاجنبي) هذا حل لمنطوق المتن ولو شرطية جوابها رجوع الخ وقوله فاستحققت من يده
أي فاستحققت من يدا الجنبي المشتري بعد القسم (قوله ولو باعها المفلس قبل فله) أي هذا اذا بيعت بعد
الفليس بل ولو باعها المفلس قبل فله وأنت خير بأن قول الشارح رجوع على جميع الغرماء بالثمن مخالف
لقول المصنف رجوع بالحصة أي التي تخصه لو كان حاضر القسم فان ظاهر المصنف الرجوع بالحصة سواء
باعها المفلس قبل فله أو بيعت بعد فله ومخالف لما تقدم تحقيقه عن بن من أنه يرجع على الغرماء
بالحصة ان كان المفلس باعها قبل فليس وان بيعت بعد فليس رجوع عليهم بالثمن فكان الا حسن للاقائه
لكلام المصنف أن يقول رجوع على جميع الغرماء بالحصة التي تنوب به في الحصاص فيأخذ من كل واحد
ما راد على ما يستحقه لو كان حاضر أو لا يأخذ أحداً عن أحد ولو باعها المفلس قبل فله وان كان المعتمد
في المسئلة ما علمته من التفصيل قائل (قوله ما كان يستحقه) أي وهو ثمن السلعة المستحقة من يده (قوله
لانهم لم يتنا ولوا من ماله شيئاً) أي وانما الذي اقتسموه مال المفلس (قوله كوارث الخ) لما كان الطاري ثلاثة
اما غريم على غريم واما وارث أو وصى له على مثله واما غريم على وارث ولما أنهى الكلام على الاول شبه
به الثاني بقوله كوارث الخ (قوله ثم ذكر مفهوم الخ) فيه أن هذا لا يني ليس مفهوم مامر نعم هو تقييد لما
مر فالاولى أن يقول ثم قيد قوله وان طهر الخ (قوله رجوع عليه) أي رجوع ذلك الطاري على الوارث أو الوصي
فيأخذ منه ما يخصه بالحصة لو كان حاضراً ثم يرجع الوارث أو الوصي على الغرماء الذين قبضوا أو لا يقدر
ما أحده هذا الطاري منه كما يأتي في قول المصنف ثم رجوع على العريم فهو من تسمية هذا الفرع ولا يأخذ
الوارث اذا رجع بما دونه للطاري أحد من الغرماء عن أحد الا أن يكون الغرماء عالمين بذلك العريم
الطاري حين قسمهم ولا يأخذ المولى منهم عن المعدوم والحاضر عن الغائب والحى عن الميت وقوله رجوع عليه

(وأخذ على) أو حاضر أو حي من الورثة (عن معدوم) وعائب وميتهم (مالم يجاوز) دين الطارئ (ما قبضه) لنفسه من التركة فإن جاوزه لم يأخذ منه أكثر من ذلك خاص بما قبضه الوارث لنفسه (ثم) إذا غريم الوارث للطارئ مع الشهرة أو العلم (رجع على الغريم) بما دفعه للطارئ كذا في المدونة (وفيها) أيضاً (البداية بالغريم) فإن لم يوجد أو وجد عديماً ٢٤١ فعلى الوارث ثم يرجع الوارث عليه (وهل

خلاف أو) لا يحمل كل من القولين (على التخيير) أي أن الطارئ يخبر في رجوعه ابتداء على الغريم أو على الوارث فإن رجع ابتداء على الوارث يرجع الوارث على الغريم (تأويلان) قال اللخمي محلها ما لم يكن أحدهما يسهل الأخذ منه عن الآخر والأقلا خلاف أنه يرجع على من كان الأخذ منه أسهل لعدم الاتراء لديه أو نحو ذلك قال المصنف وينبغي إذا علم العرماء بالغريم الطارئ أن يكونوا كالورثة يؤخذ المولى عن المعدوم والحاضر عن العائب أي لا من كل حصته فقط وكذا ينبغي إذا علم الوارث وقبض لنفسه أن يرجع عليه بمبلغ التركة كلها لا بما قبضه لنفسه فقط (فإن تلف نصيب غريم) عائب عزل له أي عزله الحاكم أو نائبه عند القسم (فإنه) أي فضماؤه من العائب لأن الحاكم أو نائبه أمين لضمان عليه إلا إذا فرط فإن طرأ

بما ثبت على الميت الأولى يرجع عليه بالحصصة التي تخصه أن لو كان حاضراً ومقابل قول المصنف يرجع عليه يأتي في قوله وفيها البداية بالغريم فهو مرتبط به (قوله وأخذ على الخ) ما تقدم في قوله وإن ظهر دين الخ وكذا قوله وإن اشتهر ميت في طر وغريم على غرماء ميت أو مفلس وأما قوله وأخذ الخ في طر وغريم على ورثة وحاصله أن الورثة إذا قسموا التركة ميراثاً سواء كان الميت مشتهراً بالدين أو لا علموا بأن عليه ديناً أو لا لم طرأ عليهم غريم فإنه يأخذ الخ عن الميت والمولى عن المعدوم والحاضر عن الغائب بجميع حقه مالم يجاز حق الطارئ بما قبضه الوارث والأقلا يدفع له إلا ما قبضه فقط ويرجع ذلك الطارئ بنفسه دينه على بقية الورثة إن كانوا أملاء وعلى المولى منهم فإن أعدموا كلهم لم يرجع بذلك الباقي على أحد (قوله من معدوم وعائب وميت) راجع لقوله وأخذ على أو حاضر أو حي على سبيل اللقب والنشر المرتب (قوله مالم يجاوز ما قبضه) أي الوارث لنفسه أي ولا يشترط فيه شهرة الميت بالدين ولا علم الوارث بالدين (قوله فهذا) أي قوله وأخذ على ملى عن معدوم مالم يجاوز ما قبضه خاص بما قبضه الوارث لنفسه وأما المقبض لغيره فلا يؤخذ ملى عن معدوم وهي قوله وإن اشتهر الخ (قوله عليه) أي على الغريم إذا حصل له يسار (قوله تأويلان) الأول للخمس والثاني لابن يونس اه بن والظاهر كل في المجمع من التأويلين التأويل الأول بأن بين المحلين يحملها على التخيير لا على التعيين كما هو تأويل الخلاف (قوله قال المصنف) أي في الترضيع (قوله إذا علم الغرماء الخ) أي في مسألة طر والغريم على العرماء المشار لها بقوله وإن ظهر دين لغريم عند القسم (قوله أن يكونوا كالورثة) أي القابضين لأنفسهم إذا طرأ عليهم غريم (قوله وكذا ينبغي إذا علم الوارث) أي حين القسم بذلك الغريم الطارئ وقوله بمبلغ التركة أي إذا كان دينه يستغرقها بتمامها (قوله لا بما قبضه لنفسه فقط) أي حينئذ فيحمل قول المتن هنا مالم يجاوز ما قبضه على ما إذا كان الوارث المطر وعليه غير عالم بالغريم الطارئ (قوله فإن تلف الخ) لما كان قسم مال المفلس أو الميت على العرماء لا يتوقف على حضور جميعهم بل ينقسم ولو غاب بعضهم والمحاكم وكيل العائب في عزل نصيبه إلى قدومه بين حكم تلف ذلك النصيب المعزول له بقوله وإن تلف الخ وحاصله أن ضمان نصيب العائب المعزول له منه أن عزله الحاكم أو نائبه لا من الحاكم ولا من المديان وإن عزله الورثة أو العرماء فضمائه من المديان ومحل كون ضمان ما عزله الحاكم من العائب إذا كان ذلك النصيب المعزول من جنس دينه والايكن من جنس دينه بل عزل يشتري له به من جنس دينه فضاؤه فضماؤه من المفلس (قوله فضماؤه من المديان) أي فإن كان معدوماً تبعت ذمته في المستقبل وإن كان ميتاً ترتب ظهور مال له فيؤخذ منه فإن لم يكن له مال ضاع المال على أربابه (قوله فلا رجوع له على العائب) أي ولا على غيره أيضاً بالحصصة التي كانت تؤخذ من نصيب العائب لو بقي وما ذكره من عدم الرجوع على العائب هو ما صححه في الشامل قال وهو خلاف ما عراه الماروي المعروف المذهب من رجوع الطارئ على العائب بحصته مما ضاع كما هو قول ابن المواز لأنه لما وقف له صار كانه قبضه وهلاك بيده (قوله كدين الخ) ابن عرفة عن ابن رشد معنى قول ابن القاسم أن ضمان العين من العرماء أن كل دينهم عينا ونحوه في أبي الحسن اه بن فلي هذا الووقف العين يشتري لهم من جنس دينهم فضاؤه كان ضماناً من المدين (قوله وقف لعرمائه) أي وقف لي قسم على غرمائه (قوله لتفريطهم) طاهره أنه إذا لم يقع منهم تفريط لا يضمنون وظاهر النقل الضمان مطلقاً فالأولى في العليل أن يقال لأن العين ليست معدة للسماء فلما وقفت للعرماء كان ضماناً منهم بخلاف العرض فإنه معد للسماء فلا بد من دخله في ملكهم اه عدي (قوله فصاع) أي أو تلف قبل دفعه لهم في الأولى وقبل بيعه في الثانية (قوله والمراد بالعرض مقال العين) أي فيشمل لطعام

(٣١ دسوق - ثالث) غريم فلا رجوع له على لعائب شيء مما ضاع ولو عزله العرماء أو الورثة فضاؤه فضماؤه من المديان (كدين) أي فقد ذهب أو فسد (وقف) من الحاكم (لعرمائه) فلفظهم لتفريطهم في قسمها إذا لا كلفة في قسم العين (لا عرض) وقف للعرماء ليعطى لهم إن وافق دينهم أو ليباع لهم إن خالفه فضاؤه فعلى المفلس أو الميت والمراد بالعرض ما قابل العين

(الذي) عدم ضمان العرض كان مثله بهم أو مخالفته في الجنس وهو الراجح أو (الأن يكون) العرض (بكتبه) أي عكسا بصيغة دين
 الغريم الضمان من الغريم كالدين ٢٤٢ (أو يلا) ولو حذف الباء كان أوضح وعطف على قوله وبيع ماله الخ قوله (وترك له)

والحيوان والنبات والكتب (قوله وهل عدم ضمانهم) أي الغرماء (قوله أو لا أن يكون الخ) أي أو عدم
 ضمان الغريم للعرض إلا أن يكون ذلك العرض مما لا دين الغرماء والا كان الضمان منه (قوله أو يلا) (قوله تأويلان)
 الإطلاق المعنى والمأزى والباحي والتقييد لابن رشد وعبد الحق عن بعضهم والحاصل أن ابن القاسم قال
 إن ضمان العين الموقوفة للقسم على الغرماء منهم وضمن العرض من المدين فاختلف الأشياخ في فهم قوله
 وضمن العرض من المدين فقال ابن رشد هذا مقيد بالعرض الخالف لابن الغرماء وقت إيباع ويشترى
 بثمنه مثل دينهم أم لو كان موافقا لدينهم ووقت لي قسم بينهم فضمنه منهم وقال غيره ضمان العرض الموقوف
 من المدين مطلقا وظاهر المصنف اعتماد حيث ذكره أولا ثم ذكر بعد ذلك ما في المسئلة من الخلاف وإنما
 كان المعتمد الإطلاق لأن العرض وإن كان موافقا لدين لا يسطى حكم العين لأن العرض لو حصل فيه نماء
 كان يربحه للمفلس ومن له النماء عليه الضمان قال طي والتأويلان في كلام ابن القاسم في غير المدونة وقد
 اعترض المواق كلام المصنف قائلا أن قوله تأويلان مع انهما ليسا على المدونة اه بن واعلم أن الخلاف
 محله إذا كان الذي أوقف العرض للغريم القاضى لا الغرماء أو الورثة والا كان الضمان من المدين اتفاقا اه
 خش (قوله لا ما يترفع به) أي فإذا كان يقتات بطعام فيه ترفه فلا يترك له ذلك (قوله والنفقة الواجبة عليه
 لغيره) أي فيترك له ما تقوم به البنية لا ما فيه ترفه (قوله الواجبة لغيره) أي بطريق الإصالة لا بالالتزام
 لسقوطها بالتفليس (قوله لظن يسرته) متعلق بقوته لأنه وإن كان جامدا في معنى المشتق وهو المقتات أي
 ما يقتات به لظن يسرته يترك له وليس متعلقا بتركه على أنه غاية لأن المعنى حينئذ تركه تركا مستمرا لظن
 يسرته وهذا غير صحيح لأن الترك في لحظة فلا استمرار فيه (قوله بخلاف مستغرق الذمة) اعلم أن من أكثر
 ماله حلال وأقله حرام المعتمد خلافا لأصبح المحرم لذلك وأما من كان كل ماله حراما وهو المراد مستغرق الذمة فهذا يمنع
 بحرمة ذلك وأما من أكثر ماله حرام والقليل منه حلال فذهب ابن القاسم كراهة معاملته ومداينته والاكل
 من ماله وهو المعتمد خلافا لأصبح المحرم لذلك وأما من كان كل ماله حراما وهو المراد مستغرق الذمة فهذا يمنع
 معاملته ومداينته ويمنع من التصرف المالي وغيره خلافا لمن قال أنه مثل من أحاط الدين بماله فيمنع من
 التبرعات لا من التصرف المالي وسبيل ماله إذا لم يمكن رده لأربابه سبيل الصدقة على الفقراء ليس الاوقيل
 يصرف في جميع منافع المسلمين كبناء القنطرة وسد الثغور واختلف إذا نزع منه ليصرف في مصالح المسلمين
 هل يترك له منه شيء أولا والمعتمد أنه يترك له منه ما يسد جوعته ويستر عورته فقط اه تقر برشيخنا عدوى
 (قوله والنظام) عطف تفسير (قوله لا ما يسد رمقه) أي جوعته وهذا هو المعتمد هو قول ابن رشد
 وكلام ح في شرح المناسك يفيد أنه لا يترك له شيء ولا ما يسد جوعته (قوله لم يعاملوه على ذلك) أي على
 الاتفاق من ماله أي بخلاف المفلس فإن أرباب الاموال عاملوه على ذلك (قوله ولو ورث أباه بيع الخ) قول
 الشارح لو ورث المفلس أي سواء كان بالمعنى الأعم وهو من قام عليه الغرماء ومنعوه التصرف أو بالمعنى
 الاخص وهو من حكم الحاكم بخلاف ماله ليعجزه عن وفاء ما عليه وسكت المصنف عن شراء المفلس لمن يعتق عليه
 وحاصل ما فيه أن شراء ممنوع استداء بعد الوقوع فاسد عند ابن عبد السلام وصحيح موقوف على نظر
 الحاكم على نقل ابن عرفة أو على نظر الغرماء وهذا هو محصل ما تقدم في تصرفه المالي فلم يقولوا ذلك في مسألة
 شرائه لآبيه بخصوصها وتقدم أن الصواب أنه صحيح موقوف على نظر الغرماء ثم إن رده الغرماء قطاهر وإن
 أجازوه بيع كائن عليه المصنف في العتق انظر بن (قوله لا أن رهله) أي للمفلس مطلقا من يعتق
 عليه (قوله وجبس) عطف على قوله فيمنع من تصرف مالي وقوله لا ماله بالمعنى الاخص فيه بطر بل فاعل
 جبس ضمير راجع للمدين فمفلسا كان بالمعنى الاخص أم لا كما هو الظاهر لأن من جلة هذا التقسيم كما
 يأتي ظاهر الملاء ومعاملته وهما لا يفسدان بالمعنى الاخص ويستفاد من ذلك أن التفليس لا يترقب

أي بالمعنى الاخص من
 ماله (قوته) أي ما يقتات
 به مما تقوم به البنية
 لا ما يترفع به (والنفقة
 الواجبة عليه) لغيره
 كزوجاته ووالديه وأولاده
 ورفيقه الذي لا يباع عليه
 كام ولده ومديره (لظن
 يسرته) أي إلى وقت يظن
 بحسب الاجتهاد أنه يحصل
 له فيه ما يتأتى به المعيشة
 وهذا بخلاف مستغرق
 الذمة بالتبعات والمظالم
 فإنه لا يترك له الا ما يسد
 رمقه وحده لأن أهل
 الاموال لم يعاملوه على
 ذلك (و) يترك لهم أيضا
 (كسوتهم كل) أي كل
 واحد منهم (دستا) بدال
 مفتوحة وسين مهملتين
 مقابل ثياب الزينة معتادا
 تقيص وعمامة وقلنسوة
 ويزاد للمرأة مقنعة
 وازار ولحوف شدة برد
 ما يضيء (ولو ورث) المفلس
 (أباه) أو من يعتق عليه
 (بيع) في الدين ولا يعتق
 عليه بنفس الملك إن
 استعرقه الدين والبيع
 منه بقدره وعتق الباقي إن
 وجد من يشتري البعض
 والبيع جميعه ويملك باقي
 الثمن (لا) ان (وهب
 له) فلا يباع عليه بل يعتق

عليه بجبر داهية (ان علم واهبه أه يعتق عليه) لأنه اعاملوه به حينئذ لاجل العتق فلم يعلم أنه يعتق عليه ولو علم بالقراءة
 كالأبوة فإنه يباع في الدين ولا يعتق كالارث وأشار إلى ثالث أحكام التفليس الاخص بقوله (وجبس) المفلس بالمعنى الاخص (لثبوت عسر

ان جهل حاله (لان علم عسره (ولم يسأل) أي لم يطلب من جهل حاله (الصبر) أي التأخير عن الجلس (له) أي لثبوت عسره (بحصيل بوجهه) وأولى بالمال (فخرم) جيل الوجه (ان لم يأت به) أي بجهول الحال (وان أثبت عدمه) عند ابن رشد بناء على أن عين المدين أنه لا مال له بعد ثبوت العسر من تمام النصاب بمعنى أنه يتوقف عليها ثبوت عسره وقال اللخمي ان أثبت عسره لم يضمن بناء على ان عين المدين استظهار لا يتوقف عليها ثبوت العسر واقتصر عليه المصنف في باب الضمان حيث قال لان أثبت عدمه أو موته في غيبته قال بعضهم والمشهور ما لللخمي لكن اللخمي قد عا اذ لم يكن القريم ممن يظن به أنه يكتم ٣٤٣ المال والاغرم الضامن مطلقا ويمكن تشبيه

المصنف هنا على ما لللخمي أيضا بأن يقيد قوله ولو أثبت عدمه بمن يضمن باخفاء المال وذكر قسم بجهول الحال بقوله (أو ظهر ملاؤه) بحسب ظاهر حاله فيجب (ان تقالس) أي أظهر القلس من نفسه بأدعائه القصر ولم يعد بالقضاء ولم يسأل الصبر بحصيل وملاؤه بالمدة الغنى وأما بالقصر فهو زان الجاعة وبلا همز فالارض المتسعة (وان وعد) أي من ذكر من بجهول الحال وظاهر الملاء (يقضاء وسأل تأخير كالיום) واليومين بل والاربع والخمسة على قول مالك قال في المبسوط وهو أحسن (أعطى جيلا بالمال) عند سحنون ولا يكفي جيل بالوجه وقال ابن القاسم يكفي (والا) بقط جيلا بالمال بان لم يأت بحصيل أصلا أو آتى بحصيل بالوجه (سجن) حتى يأتي بحصيل المال أو يوفاه لدين (كملوم الملاء) وهو

على ثبوت العسر وهو ظاهر المدونة وظاهر قول المصنف وقلس الى قوله بطلبه الخ فإنه يقتضي ان التفليس يحصل بمجرد طلبه بالشروط السابقة وقد يخفى بعد ذلك ما لا فيحتاج أن يجلس الى أن يثبت عسره ولم يخف ما لا خلافا لما يقوله ابن عبد السلام من توقف التفليس على ثبوت العدم (قوله لثبوت) أي الى ثبوت (قوله ان جهل حاله) أي هل هو ممل أو معدم لان الناس يحولون على الملاء وهذا مما قدم فيه العال وهو التكسب على الأصل وهو الفقر لان الانسان يولد فقيرا لا مالا له غالبا (قوله لان علم عسره) أي فلا يجلس (قوله ولم يسأل الصبر) جلة حاله من ضمير جهل أي ان جهل حاله في حال كونه لم يسأل الخ ولو سأل الصبر عن الجلس لا يثبت عسره بحصيل بضمه حتى يثبت عسره فإنه يجلس ثم ان أثبت عسره وحلف أنه لا مال له فالامر ظاهر وان هرب قبل ان يثبت عسره أو بعد ان أثبت بالينة وقبل أن يحلف غرم الجيل الدين واليه أشار المصنف بقوله فعزم الخ (قوله بحصيل بوجهه) قال في التوضيح لم يبين في المدونة هل الجيل بالوجه أو بالمال والصواب أن يكون بالوجه وأولى بالمال ولا يتعين أن يكون بالمال قاله أبو عمران وأبو اسحق وغيرهما من القرويين والاندلسيين ولا يقتضي النظر غيره وتقل بعضهم عن الميتى أنه يكلف بإقامة جيل بالمال الى أن يثبت العدم فان عجز عن جيل المال سجن على القول المشهور المعمول به واطره ادين (قوله وان أثبت) أي الجيل عدم المدين (قوله بعد ثبوت العسر) أي بالينة وقوله يتوقف عليها ثبوت عسره أي بالحكم (قوله ان أثبت) أي الجيل وقوله عسره أي عسر المدين (قوله والمشهور وما لللخمي الخ) قال بن قلاع عن بعضهم هو الذي يرى به العمل عندنا بفاس (قوله مطلقا) أي سواء أثبت عدمه أم لا (قوله أو ظهر ملاؤه) عطف على جهل حاله أي جلس ان جهل حاله أو ظهر ملاؤه أثبت عسره ولو كان متعذرا ويحدد من يخشى هروبه وأجرة الجلس كاجرة العون من بيت المال ان كان وأمكن أخذه منه والافعل الطاب ان لم يلد المطلوب كما أفاده ح والمراد بظاهر الملاء من يظن به ذلك بسبب ادسه الفاجر من الثياب وركوبه الجيد الدواب وله خدم من غير أن يعلم حقيقة حاله (قوله ولم يسأل الصبر) أي لا يثبت عسره بحصيل أي فان سأله أي بوهل يكفي جيل بالوجه كالمجهول وأولى بالمال وهو لابن القاسم أو لا بد من جيل بالمال ولا يكفي جيل الوجه وهو سحنون وقيل ان الاول في غير الملل والثاني في المدا فليس في المسئلة قولان بل قول واحد (قوله كملوم الملاء) أي فإنه يجلس أبدا ولا يتبل منه جيل كذا قال شارحنا تبعا لعقب وظاهره ولو كان ذلك الجيل جيلا بالمال وقبه نظر بل الذي في المواق عن ابن رشد ولا ينبغي من السجن والضرب الا جيل عارم ومنه في التوضيح عن عياض وكذا في متن العاصمية اه بن (قوله ومنه) أي من الملاء المعاند وقوله للتجارة أي لان ينجرهم فيها بجزء من الر بيع مثلا (قوله وليس للحاكم بيعه) أي بيع ماله (قوله قد ضرب على يديه) أي قد ضرب به الحاكم على يديه أي منعه التصرف أي ألزمه ذلك المنع (قوله ومنعه من التصرف) أي بخلاف ظاهر الملاء ومعلومه فإنه لم يمنع من التصرف اذ لا يقلس واحد منهم ما فكان كل واحد هو الذي يتعاطى بيع ماله (قوله وفي حلقه) أي المدين الذي يبيع له وقبض عنه وقوله ولو مفلسا أي هذا اذ كان غير مفلس بان كان معلوم الملاء أو ظاهره بل ولو كان مفلسا لجهل حاله وقوله لم يعلم أي الذي لم يعلم أن عنده مالا (قوله أي في جبره على الحلف على عدم الناص الخ) قال في التنبيهات واختلف هل يحلف على إثناء الناص اذ لم يكن

الملاء المعاند ومنه من يأخذ أموال الناس للتجارة ثم يدعي دهايم او لم يظهر ما يصدق من احراق مبره أو سرقة أو نحوهما فإنه يجلس أبدا ولا يقبل منه جيل فالتشبيه في مطلق السجن (وأجل) باجتهاد الحاكم المدين غير المفلس علم ملاؤه أو أظهر اذ اطلب التأجيل (لبيع عرضه ان أعطى جيلا بالمال) لا بالوجه (والاسجن) وليس للحاكم بيعه كالمفلس لان المفلس قد ضرب على يديه ومنعه من التصرف في ماله فبيع عرضه عليه كما قدمه المصنف فلا يحتاج تأجيل (وفي حلقه) أي المدين ولو مفلسا لم يعلم عنده مالا أي في جبره على الحلف (على عدم الناص) أي الذهب والفضة وعدم جبره على حلقه (تردد) في بجهول الحال وظاهر الملاء ومعلومه وأما معلوم الناص

سجن لا على لم يؤخر (مرة بعد مرة) باجتهاد الحاكم قال ابن رشد ولو أدى إلى اتلاف نفسه (وان شهد بعسره) أي شهدت بينة بعسر مجهول الحال وظاهر الملاء قائله (انه) أي مسددي العسر (لا يعرف له مال ظاهر) ولا باطن حلف كذلك أي يقول في يمينه لا أعرف له مال ظاهرا ولا باطنا اذ يحتمل أن له مالا في الواقع لا يعلمه والمذهب أنه يحلف على البت (وزاد) في يمينه (وان وجد) مالا (لينة ضين) الغرماء حقهم وقائده هذه الزيادة عدم تحليفه اذا ادعى عليه أنه استغاد مالا (واتظر) باجتهاد الحاكم لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فتطسرة إلى ميسرة (وحلف) المدين بتشديد اللام (الطالب) الذي هو رب الدين (ان ادعى) المدين (عليه) أي على الطالب (علم العدم) ولم يصدقه لان حبه حينئذ ظلم فان صدقه على أنه عديم فلا عين ولا حبس ووجب انظاره فان نكل الطالب حلف المدين ولا يحبس فان نكل حبس ويجوز تخفيف حلف وقاعله الطالب (وان

معرفه فاقبل يحلف وهو مذهب ابن دحون وقيل لا يحلف وهو مذهب أبي علي الحداد وقيل ان كان من التجار حلف وهو قول ابن زرب ولا يحلف ان لم يكن تاجرا والخلاف في هذا مبني على الخلاف في توحه عين التهمة اه بن و الطاهر الاول كافي المبح (قوله فلا يحلف) أي فلا يجبر على الحلف اتفاقا (قوله علم بالناس) أي علم بان عنده ناسا أم لا (قوله لا على لم يؤخر) أي لا قضاة أنه لا يضرب الا من علم بالناس فقط وأما من علم بالملاء ولم يعلم بالناس فلا يضرب وليس كذلك (قوله مرة بعد مرة) أي حتى يؤدي ما عليه (قوله ولو أدى الخ) أي من غير أن يفسد الحاكم ذلك أما لو ضرب به قاصدا اتلافه فانه يقتص منه (قوله أي شهدت بينة) أي عدلان فاكثر خلافه قال لا يثبت العسر الا بشهادة أكثر من عدلين (قوله قائله الخ) أشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف انه لا يعرف الخ بكسر الهمزة على انها محكية بقول مقدر وهذا غير متعين بل يجوز قبحها على انها مجرورة بجار محذوف متعلق بشهاد أي وان شهد بعسره على أنه الخ وفهم منه أن الشهادة على نفي العلم لا على البت والاحتال أن يكون له مال في الواقع ولا يعلم الشاهد به واتظر هل يغتفر ذلك للعوام أم لا والطاهر كما قرر شيخنا الاغتفار قياسا على ما قالوه من أن الشاهد اذا شهد وحلف أن مشهده حق فانها تبطل شهادته ما لم يكن عاميا والا اغتفر له ذلك وأما اذا احتملت الشهادة البت ونفي العلم ففي بطلانها وعدمه قولان كما لو قالت انه فقير عديم لا مال له ظاهر ولا باطن (قوله بعسر مجهول الحال وظاهر الملاء) أي وأما مع ائوم الملاء فلا ينفعه الا اليقينة الشاهدة بذهاب ما بيده ولا يكفي قوطها لا عرف له مالا ظاهرا ولا باطنا ومثله من يقر بتدريته على دفع الحق وملائه فلا تنفعه اليقينة الشاهدة بعدمه وانها لا تعرف له مالا ظاهرا ولا باطنا لانها مكذب لها ما لم تتم قرينه على كذبه في ذلك الاقرار (قوله اذ يحتمل الخ) علة لمحذوف أي وانما حلف على نفي العلم لا على البت لانه يحتمل الخ (قوله والمذهب أنه يحلف على البت) أي وعليه اقتصر ابن عرفة عن ابن رشد واقتصر عليه أيضا في المقيد ورحح ابن سلمون انه يحلف على نفي العلم ومشى عليه المصنف ووجه بعضهم باحتمال أن يكون له مال لا يعلمه بكارث أو وصية فتحصل ان في اليمين قولين وأما الشهادة فهي على نفي العلم على كل من القولين واعلم ان اليمين لا تتوقف على قوله ظاهر او باطنا اذ لو قال والله مالي ما لك في زيادة ذلك مجرد توكيد وذلك لان اليمين على نية المحلف كما ان قوله وان وجدته لا قضيت ليس شرطافي صحة اليمين وانما يزيد لها لاجل دفع اليمين عنه في المستقبل اذا ادعى عليه حدوث مال فزيادتها مجرد استحباب لان الشارع منشوف لترك الخصومات اه تقرير شيخنا عدوى (قوله اذا ادعى عليه) أي في المستقبل (قوله واتظر باجتهاد الحاكم) الاولى أن يقول وانظر ليساره أي اثبت ذلك ولا يلزم رب الدين العريم بحيث كلما يأتيه شيء يأخذه منه لان المولى قد أوجب انظاره للبسر خلافا لابي حنيفة القائل انه بعد اثبات عسر العريم يلزمه رب الدين (قوله وحلف المدين الطالب) أي سواء كان المدين مجهول الحال أو ظاهر الملاء أو معلوم الملاء وكان غير معروف بالناس لانه لا يقبل منه دعوى العدم ويجبس حتى يؤدي أو يحلف في السجن حتى يموت وحينئذ فلا يحلف ولا يحلف أحدا (قوله فان نكل الطالب حلف المدين) أي حلف ان الطالب يعلم عدمه وقوله فان نكل أي المدين كائنكل الطالب والحاصل ان المدين سواء كان مجهول الحال أو ظاهر الملاء أو معلومه اذا طالبه رب الدين بدينه فادعى عليه أنه يعلم عدمه فان صدقه على ذلك فلا حلف على واحد منهما ولا سجن وان كدنه رب الدين حلف انه لا يعلم عدمه وحبس المدين في الحالين الاولين إلى أن يثبت عسره وفي الثالثة حتى يؤدي ما عليه أو يقيم جيلا بالمال فان نكل رب الدين ردت اليمين على المدين فان حلف لم يسجد لان حسه حينئذ ظلم وان نكل حبس (قوله وان سأل تفتيش داره ففيه تردد) أي وان سأل الطالب الحاكم تفتيش دار المدين لعلمه أن يجد فيها شيئا من متاعه يباع له ففي اجابته لذلك وعدم اجابته تردد وظاهره ان التردد لو بعد الشهادة على عدمه وحلفه على ذلك لان الشهادة على نفي العلم لا على البت والطاهر كما في عتق أنه اذا ثبت العدم فلا تفتيش اتفاقا (قوله ففي احاطته لذلك) أي وعدم اجابته فالقول

أمر خفيف (ورجحت بينة الملاء) على بينة العدم (ان بينت) سببه بأن بينت أنه أخفاه فإن لم تبين قدمت بينة العدم بينت وجه العدم أم لا (وأخرج المجهول) حاله من السجن (ان طال سجنه) وطوله معتبر (بقدر الدين) قلة وكثرة (و) حال (الشخص) قوة وضعف ويحلى سبيله بعد حلفه على نحو ما هي وأخبر بالمجهول من ظاهر المساء فانه لا يخرج الإبشادة بينة بعدمه على ما تقدم (وحبس النساء) في دين أو غيره (عند أمينة) منفردة عن الرجال (أو) عند امرأة (ذات) رجل (أمين) معروف بالخير والصلاح من زوج أو أب أو ابن (و) حبس (السيد) في دين عليه لمكاتبه (إذا لم يحصل من بحرم الكتابة ما يفي بالدين ولم يكن في قيمة الكتابة ما يفي به (والجد) بحبس لولدانه (والولد لا يسه) وأمه (لا العكس) أي لا يحبس لوالده (كأب) فالولدان يحلف ولده لا لعكس (ألا) البمين (المعكس) من الولد على ولده كان يدعي

بالاجابة أفتى به فقهاء طليطلة قال ابن سهل وأنا أراهم حنفاً فيمن ظاهره الالداد والمطل والقول بعدمه بالاجابة لا بن عتاب وابن مالك أظن المواقف في بن عن ابن رشد الاظهر أنها تفتش عليه فابعد فيها من متاع النساء وادعته زوجه كان لها وما وجد من عرض تجارة يبيع لغرمائه ولم يصدق ان ادعى انه ليس له وأما ان وجد فيها من العروض التي ليست من تجارته وادعى أنه ودعة عنده أو عارية أو نحو ذلك جرى على ما تقدم من الخلاف اه فكان من حق المصنف الاقتصاد على ما رجحه ابن سهل وابن رشد من التفتيش اه بن وفي البدر القرافي أفتى بعضهم تفتيش دار من ادعت عليه سرقة حيث كان متهماً والا فلا تظنه (قوله والعمل عندنا) أي بتونس (قوله ورجحت بينة الملاء ان بينت) يعني ان المدين لو شهد له قوم بالملاء وقوم بالعدم فان بينة الملاء تقدم ان بينت سبب الملاء أي ان عينت ما هو ملي به سببه بأن قالت له مال باطن أخفاه سواء بينت بينة العدم سبب العدم بأن قالت له سرق أو غرق أم لا وان لم تبين بينة الملاء ما هو ملي به رجحت بينة العدم بينت وجه العدم أم لا هذا هو الراجح ولكن الذي به العمل تقديم بينة الملاء وان لم تبين سببه والقاعدة تقديم ما به العمل على المشهور فالأولى للمصنف حذف قوله ان بينت فان قيل شهادة بينة الملاء مستحسنة لان الغالب الملاء وبينة العدم ناقلة وهي مقدمة على المستحسنة وأجيب بأن الناقلة هنا تهتد بالنقي فقدمت عليها المستحسنة لانها مثبتة فتقدم الناقلة على المستحسنة مفيد بما إذا لم تشهد الناقلة بالنقي والمستحسنة بالاثبات اه تهرير شيخنا عدوى (قوله ان طال سجنه) أي ولم تشهد له بينة بالعدم لان طول سجنه ينزل منزلة البينة الشاهدة بعدمه فاذا حلف مع الطول أخرج (قوله وحال الشخص) أي فليس الوجه كالحقير ولا القوي كالضعيف ولا الدين الكثير كالقليل (قوله بعد حلفه على نحو ما هي) أي أنه لا مال ظاهر ولا باطن وان وجد ما لا يقضين الغرماء حقهم (قوله فانه لا يخرج الإبشادة بينة) أي لا بطول سجنه وحلفه ومعلوم الملاء لا يخرج حتى يؤدي أو يموت أو تشهد له بينة بذهاب ماله وأما لو شهدت له بينة بعدمه فلا يخرج بذلك (قوله عند أمينة) أي لا يخشى على المرأة اذا جبت عندها أي والامرء البالغ والحشى المشكل بحبس وحده أو عند محرم وغير البالغ لا يحبس (قوله أو ذات أمين) عطف على محذوف كما قدره الشارح ليفيد اشتراط الأمانة فيها أيضاً مع عدم الانفراد ولا يصح عطفه على أمينة لان العطف بأو يقتضي المعايير فيقتضي عدم اشتراط أمانتها وليس كذلك (قوله والسيد لمكاتبه) كذا في المدونة قال ابن عرفة ابن محرز عن سحنون هذا اذا كان الدين أكثر مما على المكاتب من الكتابة وأما ان كان الدين مثلها أو أقل منها لم يحبس لان للسيد يبيع الكتابة بنقد اه بن وقوله في دين عليه لمكاتبه أي حال وامتنع من ادائه وقوله لمكاتبه أي لانه أحرر نفسه وماله والحقوق المتعلقة بالذمة لا يراعى فيها الحرية ولا علو المنزلة ألا ترى أن المسلم يحبس في دين الكافر (قوله إذا لم يحصل الخ) أي وأما لو كانت قيمة الكتابة توفى بالدين وان كان الحال منها لا يفي به أو كان الحال منها يفي بالدين فلا يحبس له ويتقاصان (قوله أي لا يحبس الوالد لولده) أي ولو ألد يدفع الحق والمراد الوالد نسباً لا رضاعاً وأما الوالد رضاعاً فيحبس لدين ولده قال مالك وان لم يحبس الوالد في دين الوالد فلا أطم الولد لما أي فيجب على الامام أن يفعل به ما يفي به بالمدان الدامن الضرب وغيره كالنفر يبع لان ذلك ليس لحق الولد بل لحق لله تعالى رد عا ور جراً وصيانة لأموال الناس ولا يقال ان الضرب أشد من الحبس فينتفى كون الوالد لا يحبس لولد عدم صريح ما لا نأقوله بل الحبس لدوامه أشد من الضرب وجبئذ فلا يلزم من ترك الأشد ترك ما هو دونه فانه شبيهنا (قوله فالولد ان يحلف ولده لا العكس) أي لانه عقوق ولا يقصى للولد تحليف والده اذا شح الولد وطلب تحليفه واذا كان الولد ليس له تحليف والده وليس له حده بالأولى لان الحد أشد من البمين وما ذكر من أنه ليس للولد تحليف والده في حق يدعيه عليه ولا يمكن من ذلك ولا من حده هو قول مالك في المدونة وانه قال مطرف وابن الماجشون وابن عبد الحكم وسحنون وهو المذهب وروى عن ابن القاسم أنه يقتضى للولد أن يحلف والده في حق يدعيه عليه وان يحدوه ويكون ذلك عاقلاً لا عذراً به بجهل وهو بعيد فان العقوق من الكبار ولا يسمى أن يمكن أحد من ذلك وعلى هذا القول لصعوبة مشي المصنف

على بينة بحق فأكرهه لابن

في باب الحدود حيث قال وله حد أي به وفسق (قوله ولم يحلف) أي الابن رد دعوى أبيه وقوله فردت أي اليقين (قوله كدعوى الابن) أي وأما لو ادعى الولد على أبيه بحق وأقام شاهدا ولم يحلف لولده معه فردت اليقين على الابن فهل يحلف الابن لشهادة الشاهد وهو ما ظله عبق وهو غير صواب كما ظن ابن رشد بأن مذهب المدونة أن الابن لا يحلف في شيء مما يدعيه الابن عليه وأما إن ادعى الوالد عليه فنسكل الولد عن اليقين ورد ما عليه أو كان للابن شاهد على حقه على الولد فلا اختلاف في أنه لا يقضي له عليه في الوجهين إلا بعد بعينه انظر بن (قوله والزوجين أن خلا) هذا قول ابن المواز وقول المصنف بعد بخلاف زوجه فانه قول سنعنون وجعلها ابن رشد خلافا واستظهره السعنيون ونقل ابن عرفة كلامه وقوله وجع المصنف بينهما لأنهما عنده ليسا بخلاف لعدم تواردهما على محل واحد انظر ابن غازي وما صنعه المصنف نحوه للباسي في المنتقى ووجه ما لا ين المواز بأنه لم يقصد بكونها معه ادخال الراحة عليه والرقب به وانما قصد بذلك استيفاء الحق من كل منهما قتل منهما موم والتفريق ليس بشيء عسرو بخلاف ما فيها عند المحبوس فانه تعيم له أهبن (قوله ولا يمنع مسلما) أي من حيث أنه يسلم عليه أما من يخشى سلامه عليه أن يعلمه الخيلة في خلاصه فيمنع (قوله يخدمه في مرض) أي شديد وأما لو كان صحيحا أو كان مرضه خفيفا فانه يمنع من خادم يخدمه ولو كان مثله يخدم عادة وهذا هو الذي يفيد كلام ابن المواز وهو المعتمد خلافا لاطلاق المصنف (قوله بخلاف زوجه) أي غير محبوسة معها فانها تمنع من سلامها عليه (قوله ان قصدت البيات) أي وأما إذا دخلت عليه بقصد السلام فلا تمنع لقول المصنف ولا يمنع مسلما وهو شامل للزوجة والظاهر أن مثل البيات طول الإقامة (قوله والامتنع) أي لأنها ان شاء لم تحبس كما أنها لا تمنع إذا حبسها معافي حق علمها وخطا الحبس عن الرجال كما تقدم (قوله وأخرج) أي المدين من السجن غير كفيل لأجل إقامة حد عليه هذا إذا كان الحد غير قتل بل ولو كان قتل (قوله أذهب عقله) أي أن المحبوس إذا ذهب عقله فانه يخرج من السجن بخير جيل أصلا لا بالوجه ولا بالمال ويستمر خروجه إلى أن يعود له عقله فان عاد له عقله عاد للسجن (قوله لعوده) أي حال كون الخروج مستمر إلى أن يعود له عقله وحينئذ يرجع للسجن فالمستمر هو الخروج الذي هو صاحب الحال لا الإخراج إذا استمراره (قوله واستحسن) أي كما نقل ابن بونس عن ابن المواز (قوله لمرض أبويه) أي أو لحضور جنازة أحد أبويه إذا كان إلا أخرجا والاولا يخرج كما في الاعتكاف أهش بخناعدوى (قوله والقياس المنع) أي منعه من الخروج للسلام على من ذكر ولو مرض ضا شديدا وانظر لم تزل المصنف القياس الذي هو به الباسي وجرى على استحسان ابن المواز إلا أن يكون قد استنحسه غيره أيضا فتأمل (قوله لاجعة وعيد) أي ولا طهجة الاسلام فان كان قد أحرم بحجة أو عمرة أو نذرا أو حنت ثم قيم عليه بالدين حبس ونفى على أحرامه وإذا بقي على أحرامه وفاته الحج لم يتحلل إلا بفعل عمرة كما في الحصر وانما ذكر المصنف العيد بعد الجعة لأن الأبدل لها فرعا يتوهم خروج طهقة على عدم خروج طهقة لذلك التوهم (قوله بل لوضوء) أي لا يخرج لوضوء أي إذا كان لا يمكنه فعله في السجن والاولا يخرج له (قوله وللغريم أخذ عين ماله) أي وله انقاره للمفلس ويخاصص مع الغرماء بثمنه وإذا أراد أخذه فلا يحتاج لحكم إذ لم ينزعه الغرماء في تنبيهه يتعين ضبط لام ماله بالقض فيكون من كبا من ما لم يوصله ومن له أي له أحد عين الشيء الذي له سواء كان مالا أو لا فيصح حينئذ اشتراط إمكان أخذه وأما على جرم اللام على أن لفظ مال مضاف لضمير الغريم فلا يصح معه شرط الامكان لأن محتراته لا تدخل في المال اه شب (قوله وموهوب له النمن) أي بخلاف من اشترى الثمن من بائع السلعة فانه ليس له الا خاصة الغرماء بالثمن وليس له أخذ السلعة (قوله أو اقرار المفاس قبل الفلاس) يعني أو بعده على أحد الا قول قال في المقدمات وهو أي مال الغريم

فلا يجاب رب الحق الى التفريق ان طلبه وقوله ان خلافي الثانية فان لم يخل جبت المرأة في محل لا رجال فيه (ولا يمنع) أي الحاتم (مسلم) يسلم على المحبوس ولو زوجه لا تبين عنده ويجوز أن يقر أئمنع بالبناء لله فعول واثاب الفاعل ضمير يعود على المحبوس ومسلما مفعوله الثاني (وخادما) يخدمه في مرض (بخلاف زوجه) ان قصدت البيات عنده وجبت في تحبوسها والا لم تمنع (وأخرج لحد) ولو قتلا ويؤخذ الذين من تركته ان وحدت والاضاع على أربابه (أو ذهب عقله) لعدم شعوره بالضيق المقصود من السجن (لعوده) أي إلى عود عقله فيعاد في السجن (واستحسن) اخراجه (بكفيل بوجهه) لمرض أبويه وولده وأخيه وقريب (قريباً) أي قريب القرابة لا بعيدا والمراد المرض الشديد (يسلم) على من ذكر وقال الباسي والقياس المنع وهو الصواب اه

(لا جعة وعيد) فلا يخرج طهرا ولا صلاة جماعة لوضوء وقضاء حاجه (و) لا يخرج لقتال (عدو) يتعين (الطوف قتل أو أسره) بموضعه فيخرج إلى موضع آخر ثم شرع في الكلام على الحكم الرابع من أحكام الحجر الخاص بقوله (وللغريم) أي رب الدين ومن يرث منزله من وارث وموهوب له الثمن (أخذ عين ماله) الثابت له بينة أو باقرار المفلس قبل الفلاس

(الحاز) صوابه المحوز من حاز ولا يقال أحاز (عنه) عن الغريم (في الفلاس) الواقع بعد ٢٤٧ البيع ونحوه وقبل قبض الثمن فإن

وقع قبضه بعد قبضه
السلعة قبلها أولي
في أخذها ثم عقد البيع
بعد الفلاس فلا يكون أحق
به (لا) المحوز عنه في
(الموت) فلا يأخذ به
لخراب ذمته فصار ثمنه
أسوة الغرماء فإن لم يصح
عنه فهو أحق به فيه أيضا
وبالغ على أخذ عين ماله
المحوز عنه في الفلاس
بقوله (ولو) كان (مسكوكا)
عند ابن القاسم صرف
بطبع عليه ونحوه (و) لو
كان عين ماله رقيقة (آبقا)
فأمر به الرضا به أن وجده
بناء على أن الأخذ من
المفلس نقض للبيع وعلى
أنه ابتداء بيع لا يجوز
(و) إذا رضى (نه) لزمه
أن لم يجده (ولا يرجع
للحصاص خلافا لأشبه
والرجوع في عين ماله
شروط ثلاثة أشار لها
بقوله (أن لم يقد غرماءه)
بشمنه الذي على المفلس
فإن قدره (ولو عاظم)
وأولى بمال المفلس لم
يأخذه وكذا لو ضمنوا له
الثمن وهم ثقات أو
أعطوه جيلانقة لم يأخذ
ولنا بها بقوله (وأمكن)
أخذه (لا) أن لم يمكن
(بضع) فإن وجهه يتعين عليها
لخاصة بصدقاتها في الفلاس

يتعين بأحد وجهين أما بيئته تقوم عليه أو بإقرار المفلس به قبل التفتيس ما خلت إذا لم يقر به إلا بعد التفتيس
على ثلاثة أقوال أحدها أن قوله مقبول قبل مع عين صاحب السلعة وقيل بدين بين والثاني أن قوله غير
مقبول ويختلف الغرماء أنهم لا يعلمون أنه سلعة والثالث أن كان على الأصل ينفذ قبل قوله في تعيينه أو لا لم
يقبل وهو رواية أبي زيد عن ابن القاسم اهـ بن (قوله من حاز) أي لانه بما يقال حاز ثلاثيا واسم
المفعول منه محوز وقوله ولا يقال أحاز أي حتى يكون اسم المفعول منه محاز وأصل محوز محوز وزو أمما محاز
فأصله محوز بضم الميم وسكون الحاء وفتح الواو وتصريحها لا يخفى عليك (قوله الواقع بعد البيع ونحوه) أراد
بشعوره هبة الثواب وكذلك القرض على أحد القولين إلا تبين فيه (قوله فإن وقع قبضه) أي فإن وقع الفلاس
قبل البيع لكن بعد قبضه الخ (قوله فلا يكون أحق به) أي وإن لم يعلم حين البيع قبضه لعدم ثبته بأن هذا
الذي اشترى منه مفلس وإذا لم يكن البائع المذكور أحق بسلعته فانه يتبع بالثمن ذمة المفلس ولا دخول
له مع الغرماء في المال الذي خلعه من تحت يده سواء وقع البيع بعد قسم ذلك المال أو قبله لانه عامله بعد
الحكم بخلع ماله لهم ثم انه ان كان عنه حالا فله حسن سلعته في الثمن أو بيعها لاسيما ولا دخول للأوليين معه في
ممنها لانها معاملة حادثة نعم ان حصل ربح كان للمفلس وان كان الثمن مؤجلا لم يكن له الا المطالبة به وحاول
ما على المفلس سابق على هذا فلا يقال انه حل به (قوله لخراب ذمته) أي الميت وقوله فصار أي ربه بشمنه أسوة
الغرماء بخلاف المفلس فإن الذمة موجودة في الجملة ودين الغرماء متعلق بها قلنا كان للغريم أن يأخذ عين
شبهه وله أن يتعاضد معهم بشمنه (قوله فهو أحق به فيه) أي في الموت أيضا أي كما أنه أحق به في الفلاس
والحاصل أن الشيء غير المحوز به أحق به في الفلاس والموت وأما المحوز فربه أحق به في الفلاس لافي الموت
وعند الخليفة ربه أحق به في الفلاس والموت مطلقا سواء كان محوزا أو غير محوز وعند الشافعية ربه ليس
أحق به في الموت والفلاس (قوله ولو مسكوكا) أي دفع رأس مال سلم ففلس المسلم اليه وعرف ذلك المسكوكا
عنده بطبع عليه أو بينه لأرمت المسلم اليه من وقت قبضها الوقت ففلسه ورد المصنف بالوعلى أشبه حيث
قال لا يرجع المسلم في عين دراهمه المسكوكة بل يخصص به الان الموجود في الأحاديث من وجد سلعته أو
مناعه والنقدان لا يطلق عليهما ذلك اهـ وحجة ابن القاسم قياس الثمن على المثل (قوله وآبقا) اهـ
داخل في حيز المبالغة وحاصله أنه لو باع عبدا فأبق عند المشتري ثم فلس المشتري فلبائع أن يرضى بعبد
الآبق بأن يتفق البائع مع الغرماء على أخذه وأنه لا شيء له في الحصاص فإن وجده أخذه وان لم يجده لزمه
ولا يرجع للحصاص ولا شيء له والحاصل أن لبائع العبد إذا أبق أن يرضى بالخاصة ولا يطلب العبد وله أن
يرضى بعبده وأرضى به فإن وجده أخذه وان لم يجده لزمه ولا يرجع للحصاص هذا مذهب ابن القاسم
ومذهب أشهب الذي رد عليه المصنف لا يجوز لبائع العبد الرضا به ويتعين أن يخصص ثمنه فإن وقع
ونزل ورضى به ولم يجده رجع للحصاص ولا عبرة باتفاقه مع الغرماء أنه لا يرجع للحصاص وهذا الخلاف
الواقع بين الشيخين مبني على خلاف آخر وهو أن أخذ السلعة من المفلس نقض للبيع الأول أو ابتداء
بيع فكلام ابن القاسم مبني على الأول وكلام أشهب مبني على الثاني (قوله ان وحده) الأولى حذفه لقول
المصنف ولزمه ان لم يحده (قوله وأولى بمال المفلس) أي وأولى إذا كان القداء بمال المفلس المخلوع منه
(قوله وأمكن) أي أمكن أخذه واستيفاءه هذا مما يدل عليه قراءة قوله سابقا ماله ففتح اللام لان المال
لا يكون الا يمكن الاستيفاء فلا وجه لاشتراط هذا الشرط فيه بخلاف الشيء الذي ثبت للغريم فانه تارة يمكن
استيفاءه وتارة لا يمكن (قوله فالزوجه) أي المدخول بها يتعين الخ (قوله ولها الخ) أي المدخول (أي إذا
فلس قبل الدخول وهذه مسألة أسطردادية غير داخلية في المصنف لأن الكلام فيما قبض وحيز قبل الفلاس
ولزوج وهو المبيع لم يحصل منه قبض للبضع قبل الفلاس (قوله كما قدمه المصنف) أي من أن لزوج
لطلاق على الزوج قبل الباء بعد ثبوت عسره بالصداق (قوله نصفه) أي سواء قلنا ما عتبت باله قد نصف

زوجها وطلبته منه إذا لم يمكن رجوعها في البضع ولها الفسخ قبل الدخول كما قدمه المصنف في الصداق فتعاضد بنصفه (وعصمة) كمن
خاله على مال تدفعه له فيها عاقلست في حاصص

فرواها على ما كان عليه ولا يرجع في السعة التي خرجت منه (و) لاني (قصاص) صولح فيه حال ثم فلس الجاني ان عذر الرجوع شرعا في القصاص بعد العفو في جعل ما لا يمكن شرطا نظرا اذا لا يحاطب المكلف الا بما في وسعه ولثالثها بوجه (ولم ينتقل) عين ماله عما كان عليه حين البيع فان انتقل فالقصاص ٢٤٨ (لان طمعت الحنطة) فلا رجوع وأولى لو عجزت أو بذرت (أو خلط) عين

ماله (بغير مثل) ولم يفسر
تميزه كخلف زيت بزي
من غير نوعه أو بسمن
أو بمسوس وأما خلطه
بمثل قنبر مفوت (أو
سمن زبد أو فصل ثوبه)
أو قطع الجلد نعالا ولو
قال أو فصل شيء لشمل
مسئلة الجلد وغيرها وهذا
يختلف دمع الجلد وصنع
الثوب أو نسج الغزل فلا
يفوت (أو ذبح كبشه) أو
غيره من الحيوان (أو تسمر
رطبه) الذي اشتراه مفردا
عن أصله والأفلا يفوت
الابجدها كاتقدم ولا
يجوز التراضي على أخذ
الكبش المدبوح أو
التمر أو السمن ان قلنا
ان التعليل ابتداء بيع
وأما ان قلنا هو نقص
لليبيع من أصله فيجوز
وشبه في عدم الأخذ قوله
(كاجير رعي) لا يكون
أحق بما يرعاه في أجرة
رعيه اذا فلس رب الماشية
أومات قبل دفع الأجرة بل
بخاصص العرماة وقوله
(أو نحوه) أي كاجير علف أو
مراصة أو صانع ساعة بمحاون

الصداق والدخول يكمله أو قلنا انما اتمك بالعقد كل الصداق والطلاق بشرطه وقوله ولها الفسخ أي ولها الرضا
بالاقامة معه وحينئذ في خاصص بجميعة بناء على أن اتمك بالعقد كل الصداق والطلاق بشرطه ونخاصص
بنصفه بناء على أن اتمك بالعقد النصف والدخول يكمله (قوله ثم فلس الجاني) أي في خاصص الجاني عليه
أو وارثه غرما الجاني بما صالح عليه (قوله وفي جعل ما لا يمكن شرطا الخ) الأول اسقاط هذا الكلام لان
الذي جعل شرطا لاخذ الغريم عين شيه امكان استيفائه وهذا ظاهر ولم يجعل عدم الامكان شرطا تأمل
(قوله لان طمعت الحنطة) عطف على معنى قوله ولم ينتقل أي واستمر لان الخ فادفع ما يقال ان المصنف
قد عطف بلا بعد النفي مع أنما لا تعطف بعده وانما كان الطعن هنا ناقلا مع أنه قد تقدم في الربويات أنه غير
ناقل على المشهور لان النقل هنا عن العين وهو يكون بأدنى شيء والنقل فيما تقدم عن الجنس ولا يكون الا
بأقوى شيء فلا يلزم من عدم النقل هنا عدمه هنا ولا عكسه (قوله أو بمسوس) أي أو خلط قنبر بمسوس
(قوله أو قطع الجلد نعالا) ما ذكره من أن هذا مفوت هو ما في التوضيح اه بن (قوله فلا يفوت الابجدها
كاتقدم) أي وأما التمر ولا يفوت الرجوع في أخذ عين شيه (قوله ان قلنا ان التفاسيس) الأولى ان قلنا
ان أخذ السلعة من المفلس ابتداء بيع وذلك لان في أخذ التمر بيع رطب يابس من جنسه وفي أخذ الكبش
بيع الحيوان بلحم من جنسه لانه اقتضاء عن ثمن الحيوان لحم من جنسه وهو يرجع لما قلنا وفي أخذ
التمر الاقتضاء عن ثمن الطعام طعاما أو التراضي على أخذ النعال أو أخذ الثياب فهو جائز على كلا القولين
(قوله كاجير رعي) هذا مقيد بما اذا كانت المواشي دائما أو غالبا تبين بالدليل عند رعيها أو أما اذا كانت تبين
عنده دائما أو غالبا فانه يختص بها في أجرته (قوله أو صانع سلعة بمحاون رعيها أو بيته) أي يترجم بها فلا
يكون أحق بها أو أمواله استولى الصانع على السلعة بحيث صار يصنعها في محله فهو أحق بها من الغرماء في أجرته
اذا فلس رعيها كإبائي (قوله فيما به) أي بما فيه ابن عرفة فيها مع سماع أبي زيد من ابن القاسم أرباب الدور
والحوانيت فيما فيها من أمتعة أسوة الغرماء في الموت والفلس ابن رشد اتفقا قال ابن عرفة هذا خلاف نقل
الصقلي حيث جعل هذا قول الجماعة إلا عبد الملك فانه جعل رب الدور والحوانيت أحق بما فيها من الأمتعة
كالدواب تكثري للحمل عليها وفلس المكثري فرمها أحق بالحل في أجرته كإبائي ونقله أيضا المارري وغيره
عن ابن الماجشون ودكر الجمان أن العمل جرى بفاس في الرحاقول عبد الملك فصاحبها أحق بما فيها من
الأمتعة كالدواب اه بن (قوله فلس البائع) أي بعد ان ردت عليه بدليل ما ذكره من البناء وأما لو ردها
المشتري بعد الفلس سواء كان عالما بفلس البائع حين ردها عليه أم لا فلا يكون أحق بها مطلقا سواء بنا
على أن الرد بالعيب نقص للبيع أو ابتداء بيع لان ابتداء البيع حين الفلس يمنع البائع من أخذ عين
شبهه كأي المدونة وكما هو ظاهر بن (قوله فهو أحق بها الخ) أي الا ان يعطيه العرماة ثمنه واعلم أن كلا
من القولين أعني محاصة المشتري للعرماة واختصاصه بها منصوص فقد حكى ابن يونس كلاما من القولين
انظر بن (قوله وأما لو تراضيا الخ) هذا الفرع حمل عليه مرام كلام المصنف ونحوه لابن عبد
لسلام والتوضيح في شرح قول ابن الحاجب والراد للسلعة عيب لا يكون أحق بها في الثمن وما حمله
عليه شارحنا قال ابن عاري هو الذي ينبغي أن يحمل عليه كلام المصنف وقال ابن عاشر حمل المصنف
على كل من التقريرين أولى وكلاهما ذكره ابن رشد (قوله وان أخذت عن دين) أي هذا اذا كانت

رعيها أو بيته لا يكون كل أحق بما يده مما استوجر عليه في فاس أو موت بل يخاصص (و) نحو (دي حانوت) ودار تلك
تجمل له كراء على مكثريه حتى فلس أومات المكثري فلا يكون رعيه أحق (فيما) أي بما (ه) من أمتعة بل أسوة العرماة (وراد للسلعة)
على بائنها ما فعل (يعيب) اطلع عليه فلس البائع وهي يده وعليه ثمنها فلا يكون المشتري أحق بها بل أسوة العرماة بناء على أن الرد
بالعيب نقص للبيع من أصله وأما على أنه ابتداء بيع فهو حق بها من العرماة وقولا بالفعل وأما لو تراضيا على الرد ففلس البائع قبله فهو
كونه أحق بها قولان (وان أخذت) المبيعة (عن دين) أي بدله

كان على بائعها فاطمة ان تأخذها هل عيب فورها من اخذت منه ثم فلس فلا يكون رادها الحق ما بل أسوة العرماء فلا فرق بين كونه
أخذها بشئ أو من دين هذا كله في سلع البيع (وهل العرض) أي المأخوذة على وجه (٣٤٩) القرض في فلس المقرض (كذلك)

لا يكون مقرضه أحق به
(وان لم يقبضه مقرضه)
و يأخذ العرماء من
المقرض للزوم عقده
بالقول و يحاسبهم
المقرض به (أو كالبيع)
يفرق فيه بين أن يقبل
أو يموت المقرض قبل
قبضه فيكون ربه أحق به
أو بعده فله أخذها في
الفلس ويحاسب به في
الموت (خلاف) في التشهير
والارجح الثاني وقول
صح مقتضى نقل المواق
وابن عرفة أن القول
الثاني لم يرجح وإنما
المرجح قولان هل ربه
أسوة العرماء مطلقا أي
قبض أم لا أو أحق به
مطلقا في نفسه (وله)
أي للعريم إذا وجد
ساعته قدرها المفلس
في دين عليه و حارها
المرئ (فإن الرهن)
بدفع ما رهنه في نفسه
وأحده (وخاص) العرماء
(بفدائه) وله تركه
والمخاصة بشيء (لابفداء)
الرفيق (الجاني) عند
المفلس إذا أسلمه
للمجنى عليه ففداء ربه
بارش الجناية فلا يحاسب
بالفداء عرماء المفلس بل
ولا يرجع به عليه ويضيق

تلك السلعة المردودة بعيب مأخوذة بشئ بل وان كانت مأخوذة من دين وإنما الخ على المأخوذة من دين
لدفع نوبهم أنه أحق به لأن الغالب فيما يؤخذ من الدين أن ربه الدين يتسامح فيما يأخذ حتى يأخذ
ما يساوي عشرة عن عشرين مثلاً فربما يتوهم أن من حق المدين إذا طلب ربه الدين أخذها أن يمكنه من
ذلك ما في ذلك من الرق به إذ لو ردت لبيعت مثلاً بعشرة فتبقى العشرة الأخرى مخددة بذمته و يأخذ ذلك
نسقط عن ذمته بخلاف بيع النقد فإن الغالب فيه خلاف ذلك أه خش و بما علمت من صحة المبالغة
بالتقرير المذكورة تعلم سقوط قول ح قول المصنف وان أخذت عن دين لا معنى له لأنه لا حكم بأن الراد لا
يكون أحق بالسلعة إذا بيعت بالنقد من باب أولى إذا أخذت عن دين فلو قال المصنف وان أخذت بالنقد
كان أبين الأهم إلا أن يحمل كلام المصنف على القول الآخر وهو اختصاص الراد بالسلعة ويكون قوله راد
السلعة الخ عطف على قوله أولاً وللغريم الخ أي فتمسك حينئذ بالمبالغة و بهذا حل ابن غازي المبالغة أه
كلامه (قوله كان على بائعها) أي للمشتري (قوله في فلس المقرض الخ) أي وأما إن فلس المقرض فان كان
تقليسه قبل حوزا المقرض لم يطل القرض كالبرع وان كان بعد حوزة فلا كلام للمقرض ولا العرماء مع
المقرض قبل حلول الاجل كذا قيل وهذا بخلافه ما تقدم في القرض من الفرق بينه وبين الهبة من بطلانها
بطور ما تم قبل حلول الاجل بخلاف القرض (قوله لا يكون مقرضه أحق به) أي وهو قول ابن الموارش وره
المازري (قوله أو كالبيع) وهو قول ابن القاسم وروايته عن مالك ورواية عامة أصحها (قوله هل
ربه أسوة العرماء مطلقا) هذا هو قول ابن الموارش الذي هو أول القولين في كلام المصنف (قوله فيه نظر) أي
لأن ابن رشد صرح في سماع محضون بترجيح الثاني في كلام المصنف وكذلك المواق والقول الثاني المرجح
عند عجم لم ينقله ابن رشد ولا ابن عرفة ولا في التوضيح انظر بن (قوله بدفع ما رهنه فيه) أي عاجلا لأن
الدين المرهون فيه وان كان مؤجلا لكنه يحمل بالفلس وهذا حيث لم يشترط الراهن عدم حلول ما عليه بفلسه
وأما لو اشترط ذلك الراهن عدم حلول ما عليه بالفلس فليس للعريم نفع الرهن فداؤه بدفع ما رهن فيه حالا
وأخذه بل يبقى الرهن على حاله ويحاسب بائعه بشيء (قوله لا بفداء الجاني) حاصله أنه إذا باع عبدا بشئ
مؤجل فجنى ذلك العبد عند المشتري قبل فلسه أو بعده فسلمه المشتري بعد فلسه في الجناية فبائعه مخير بين
أن يسلمه للمجنى عليه ويحاسب بشئ وبين أن يفديه ولا يحاسب بما فداه به بل يضيع عليه الفداء
بالكفاية لأن الجناية ليست في دمة المفلس بل في رقبته الجاني أدله تسليمه فيها فصار فداءه الجاني له محض
نبرع منه بخلاف الدين المرهون فيه فإنه كان في ذمته والرهن من سيئه وأما ما سلمه المشتري للمجنى عليه
قبل الفداء فلا خيار لبائعه وإنما يتعين له المخاصة بشيء (قوله لا بفداء الجاني) هو بانقضاء مصدر فداءه
وبالمصدر فداؤه وكل جار لأن المراد من كل المفدى به وهو المال المدفوع لانه هو الموصوف بكونه يحاسب
به أولاً يحاسب به (قوله بل ولا يرجع به عليه) أي على المفلس خلا والمبايعة كلام المصنف من رجوعه
به دين على المفلس لأن المصنف اعما في المخاصة إلى هي أحص من بني برية في الدمة ولا يلزم من نفي
الاخص نفي الأعم (قوله نقص المخاصة) أي وأخذت تلك السلعة التي باعها للمفلس أي وله البقاء على
المخاصة ويسلم تلك السلعة للعرماء ويحاسب معهم في ثمنها كمال طراً (قوله ان ردت) أي تلك السلعة التي
حاصص بائعها بشئ العدم وجودها عند المفلس وقت المخاصة (قوله بعيب) أي قديم عند البائع الأول أو
حادث عند المفلس و يأخذها بائعها بجميع الثمن ولا أرش له في ذلك العيب الذي ردت به ان كان ذلك
العيب طراً عند المفلس وليس هذا مكرراً مع قوله فيما يأتي و ردها والمخاصة بعيب سماوي الخ لأن
الكلام هنا فيما إذا خرجت السلعة عن ملك المفلس وكلامه الآتي فيما إذا لم يخرج عن ملكه (قوله
لأنها ردت عليه) أي على المفلس ملك جديد وحينئذ ليس لبائعه انقص المخاصة وأخذها وإنما يحاسب

(٣٢ نسوفي ثالث) عليه (و) لمن حاصص بشئ طاعته (نقص المخاصة ان ردت) على المفلس (بعيب)

أفساد وأخذها لا ان ردت به به أو صدقة أو ارض أو شراء أو أقاله لأنها ردت عند جسد بد بخلاف العيب فإنه نقض لبيعه فإسكانها لم يخرج
عن ملك المفلس

(و) لمن أخذ سلعة من الفلاس فوجد بها عيباً حدث عنده (ودها والمخاصة) بثمنها (بعيب) أي بسبب وجود عيب (سماوى) حدث عند الفلاس (أو) بسبب عيب نشأ (من مشريه) الذي هو الفلاس مادامه يثمنه أم لا (أو) نشأ (من) صنع (أجنبي لم يأخذ) الفلاس (أرضه أو أخذ) منه (وطاد) المبيع في جنابة الأجنبي (لهيئته) الأولى ولائى لربها من الأرض الذي أخذها لأن العيب لما طاد له يثمنه صار ما أخذ الفلاس من الأرض كالأقله فقوله وطاد له يثمنه زابح جنابة الأجنبي مطلقاً (والا) بعد لهيئته في جنابة الأجنبي أخذ له أشار أم لا (فبنسبة نقصه) أي نقص المبيع فان شاء أخذه بما ينوبه من الثمن بأن يقوم يوم البيع سالماً ومعيماً وبخاصص بما نقصه العيب من الثمن كساعتين فانت أحدهما ٢٥٠ عند الفلاس وان شاء تركه وخصص بجميع ثمنه (و) لمن وجد سلعته بأقبة

عند الفلاس وكان قد قبض قبل التفليس بعض ثمنها ولو أكثره (رد) بعض ثمن قبض وأخذها) وله تركها والمخاصة بباقي الثمن (و) لمن باع سلعة غير فأكثر أو مثلاً وبقي بعض الثمن أو لا ففلاس المشتري فوجد بعض المبيع والباقي فانت (أ) أحد بعضه (الموجود وبرد) ما يخصه مما قبض ان كان قبض شيئاً (وخاص بالقات) أي بما ينوبه من الثمن مفضوضاً على القيم وان شاء ترك ما وجد وخصص بجميع الثمن أو بباقيه ان كان قبض شيئاً ويقوم يوم الأحد كالو باع عبدين بعشرين واقضى من ثمنهما عشرة وباع المشتري أحدهما ثم فليس فأراد البائع أخذ العبد الباقي فليس له أخذه حتى يرد من العشرة التي قبضها خمسة لأن العشرة المفوضه مفضوضه عليها وهذا

مع الغرماء في ثمنها (قوله وودها) بالرفع عطف على فاك الرهن وحاصله أن البائع اذا وجد من سلعته عند المشتري الفلاس فلما أخذها وجد بها عيباً سماوى أو ناشئاً عن فعل المشتري مادامه يثمنه أم لا أو ناشئاً عن فعل أجنبي وطاد المبيع لهيئته سواء أخذ الفلاس له أرضاً أم لا فذلك البائع بالخيار ان شاء رضى بسلعته بجميع الثمن ولائى له من أرض العيب الذي أخذ من الأجنبي وان شاء ردها للعمران وخصص بجميع ثمنه (قوله أو من مشريه) الضمير للبائع أي مشتري سلعة البائع وهو الفلاس (قوله أو أخذ منه وطاد لهيئته) استشكل بانه لا يفعل جرح الا بعد البرء على شين وحينئذ فلا يتصور العقل اذا طاد لهيئته وقد يحاب بانه قد يتصور ذلك في الجراحات الاربعه فان فيها ما قدره الشارع سواء برئت على شين أو لا فان قلت ما الفرق بين جنابة المشتري وجنابة الأجنبي حيث جعلتم الخيار للبائع في جنابة المشتري طاد المبيع لهيئته أم لا وأما في جنابة الأجنبي فالخيار له على الوجه المذكور وانما هو اذا طاد المبيع لهيئته فقط قلت الفرق أن جنابة المشتري جنابة على ما في ملكه فليس فيها تعدد فأشبهت السماوى بخلاف جنابة الأجنبي (قوله ولائى لربها من الأرض) أي ارضى بها وأخذها (قوله مطلقاً) أي أخذ الفلاس من الأجنبي الجاني أرضاً أم لا (قوله فبنسبة نقصه) أي في خاصص بنسبة نقصه أي ان أخذه وأما ان تركه فانه يخصص بجميع ثمنه فتحصل من كلام المصنف أنه في الفروع الاربعه التي قبل والايخير بائع السلعة بين ردها والمخاصة بجميع الثمن وبين أخذها بجميع الثمن ولا أرض له وأن الفرع الذي بعد قوله والاله فيه الخيار بين أن يرد ما وجد وخصص بجميع الثمن وأما أن يتجاسل بها ويخصص بنسبة النقص (قوله أن يقوم الخ) فإذا باعها بمائة وفي ثمنها سائة خمسون وبعد الجنابة أربعون وقد نقصتها الجنابة الخمس فله أن يأخذ الساعة ويخصص بعشرين خمس الثمن أو يتركها ويخصص بجميع الثمن ومائة (قوله كساعتين الخ) هذه المسئلة هي المشار لها بقول المصنف وأخذ بعضه وخصص بالقات (قوله وان شاء تركه) أي ترك ذلك المبيع للفلاس وهذا مقابل لقوله فان شاء أخذه بما ينوبه الخ (قوله رده بعض ثمن الخ) أي سواء اتخذ المبيع أو تعدد وليس قوله الآتى وأخذ بعضه قسمياً لهذا المسئلة مستقلة (قوله وردد بعض ثمن) هو بالرفع عطف على فاك الرهن وحاصله انه لو باع سلعة أو سلعتين بعشرة مثلاً فقبض منها خمسة ثم فليس المشتري فوجد الباقي مبيعة فأعادها وبخبراً ما أن يخصص بالخسة الباقية وأما ان يرد الخسة التي قبضها ويأخذ مبيعة (قوله فوجد بعض المبيع) أي فأعاد الباقي فانت أي يبيع أو يرد (قوله مفضوضاً على القيم) أي على قيم السلع (قوله وباع المشتري أحدهما) أي أو مات عنده أحدهما (قوله مفضوضه عليهما) أي على العبدين أي على قيمتهما (قوله يوم البيع) ظرف لقوله قيمة الولد أي تعتبر قيمة الولد يوم بيع أمه أو لأعلى أنه على هذه الحالة التي هو عليها الآن (قوله فإذا قبل خمسة) أي وجملة قيمة الولد وأمه خمسة عشر ونسبة الخسة قيمة الولد للمجموع ثلث فإذا أخذ الولد الباقي فلا يبيع خاصص الغرماء بثلثي الثمن وذلك لأن لكل واحد من الثمن بنسبة قيمته الى مجموع الخسة عشر (قوله ووجه المخاصة الخ) أي ووجه أحد الولد بما ينوبه من الثمن والمخاصة بما ينوب الام من الثمن فيما اذا اشتراها غير حامل ولم نقل ان الولد حينئذ علة ليس له أخذه ويخصص بجميع ثمن الام (قوله نص للبيع)

اذا كانت قيمة قهامة مساوية والافض العشرة المقتضات على حسب قيمتها وردد حصه الباقي وشبهه في قوله وأخذ بعضه وخصص بالقات فونه (كبيع أم) عاقلة أو غيرها (ولدت) عند الفلاس الذي كان اشتراها حاملاً أو قبل الحمل بدين فولدت عنده ثم باعها قبل تفليسه وأبقى ولدها ثم فليس فوجد بائعها الولد فان شاء أخذه بما ينوبه من الثمن وخصص بما ينوب الام وان شاء تركه وخصص بجميع الثمن وتعتبر قيمة الولد على هيئته الآن موجودة يوم البيع وقيمة الام يوم الحكم فيقال ما قيمة الام يوم بيعها للفلاس فإذا قبل عشرة قبل وقيمة الولد يوم بيع على هيئته الخاصة الآن فإذا قبل خمسة خاصص الغرماء بثلثي الثمن قلي أو أكثر ووجه المخاصة فيما اذا اشتراها غير حامل أو حدد نقص للبيع وأما اشتراها

المفلس مع ولدها المورود منها حين الشراء لسكان من افراد ما قبلها أي ما تعدد (٢٥١) فيه المبيع (وان مات أحدهما) أي الام

أو الولد بغير جنابة (أوباع
الولد) وأبقى الام وأولى
ان وهبه أو اعتقه (فلا
حصه) للميت منهما ولا
للولد المبيع بل أما أخذ
الباقى بجميع الثمن
أو تركه والمخاصة بجميعه
فلومات احدهما بجنابة
فكالمبيع في تفصيله ان
أخذ له عقلا والافكالوت
أي قليس له أخذ
الموجود الا بجميع الثمن
(وأخذ) لمفلس (الثمرة)
غير المؤبرة حين شراء
أصلها التي جذها من
الشجار أي فاز بها اذا
أخذ البائع أصولها وكذا
يقوز بالصوف الغير
النام اذا حزه فاذا كان
باقيا على أصوله أخذ
البائع ورجع عليه
المفلس بسقيه وعلاجه
(و) أخذ (العلة) الحادثة
بعد الشراء كحل العسل
اذا انتزعه وكالبن اذا
حلبه والادلبائع (الا
صوفان) يوم شراء العنم
(وثمرة مؤبرة) يوم
الشراء لاصولها ثم فلس
المشتري فباخذ البائع
أصوله والصوف ولو حزه
فان فان يسد المفلس
حاصص شمنه وكذا
لثمره ان لم يحزها فان
حزها حاصص البائع بما
يخصها من لثمن ولو
كانت قائمة عنده بعينها
على مشهور والشرق

أي فكانت اولادته في ملك البائع (قوله من افراد ما قبلها) أي وهو قول المصنف وأخذ بعضه وحاصص بالفات
لتعدد العود هامة فلا فرق بين موت أحدهما وبيع (قوله وان مات الخ) أي انه اذا باع أمه مثلا
فولدت عند المشتري ثم مات أحدهما عنده أو باع الولد وأبقى الام ثم فلس ذلك المشتري فالبائع مخير بين
ان يترك الباقي ويحاصص بجميع الثمن أو ياخذ الباقي بجميع الثمن ولا حصه للميت في الاول بانفاق
والولد المبيع في الثانية على المشهور والفرق بين بيع الام وبيع الولد حيث قالوا اذا بيعت الام
وأخذ الولد حاصص بالام القائمة واذا بيع الولد وأخذ الام فلا يحاصص بالولد الفات ان الام هي
المقصود بالشراء بعينها فلذا اذا باعها وأخذ الولد حاصص بما بقي من ثمنه وأما الولد فهو كالقوله فلذا اذا
باعه وأخذت الام فلا يحاصص بقيته فلوردها معا أخذها البائع لان الولد ليس بغلة حقيقة فلا
يستحقه المشتري المفلس (قوله وأولى الخ) أي لانه لم ياخذ فيه عوضا (قوله فكالمبيع في تفصيله) أي
المشار له بقول المصنف كبيع أم ولدت وان باع الولد الخ وحاصله انه ان كان الهني عليه المأخوذه عقلا
الام ان أخذت له حاصص بما بقي من ثمنها وان كان الهني عليه المأخوذه عقلا الولد ان أخذت أمه
فلا يحاصص بقيته (قوله والافكالوت) أي المشار له بقول المصنف وان مات أحدهما الخ (قوله وأخذ
الثمرة) يعني انه اذا اشترى أصولا وعليها ثمار غير مؤبرة فطابت تلك الثمار وجذها المشتري ثم انه
فلس وأخذ البائع أصوله فان المشتري يقوز بتلك الثمار حيث جذها قبل الفلاس والام يقوز بها وتكون
البائع (قوله غير المؤبرة) أي بدليل ما بعده (قوله فان كان باقيا) أي فان كان الثمر باقيا على أصوله حين
التفليس (قوله ورجع عليه المفلس بسقيه وعلاجه) ظاهره ولو زاد ذلك على قيمة الثمرة وهو كذلك
(قوله كحل العسل) أي الحادثة بعد الشراء وقوله اذا انتزعه أي المشتري قبل ان يقلس وقوله اذا حلبه
أي قبل ان يقلس وأما الذي لم يحلبه بان كان في ضرع الحيوان حين التفليس فهو للبائع ومثل الأسن
الاستخدام والسكنى (قوله الا صوفان وثمرة مؤبرة) ان كان هذا استثناء من قوله وأخذ الغلة كان
منقطع لانها ليسا غلة وان كان استثناء من قوله وأخذ الثمرة والعلة كان متصلا بالنسبة فلاول ومنقطع طعا
بالنسبة لثاني (قوله فباخذ البائع أصوله والصوف ولو حزه) هذا قول ابن القاسم في المدونة ولا يشهد
في المدونة أن الصوف اذا حزه المشتري غلة ليس للبائع وحينئذ فيخير البائع اما ان يأخذها أي الثمن
بجزوة بجميع الثمن أو يتركها ويحاصص العرماء بجميع الثمن وأما ان اشترى العنم ولا صوف عليها
ثم فلس والصوف الذي نت بعد الشراء تابع للعنم فان تركها لثمنها العرماء وحاصص بالثمن كان الصوف
لهم وان أخذها ببيع كان الصوف لهم لم يحز فان جز كان غلة ولا اختلاف في هذا انظر بن (قوله فان
جزها حاصص البائع بما يخصها من الثمن ولو كانت قائمة) أي ولا يأخذها البائع أصلا ومحل هذا اذا لم
تسكن الثمرة يوم البيع فطابت والا أخذها البائع ولو جذها المشتري كالصوف كما صرح به ابن رشد
وذكر انه لا خلاف في هذا بين ابن القاسم وأشهب انظر بن (قوله والفرق الخ) أي حيث قالوا ان الصوف
اذا جز يراد للبائع اذا كان موجودا وأما الثمرة اذا جذت فلا ترد ولو قائمة بعينها ويحاصص البائع بما
يخصها (قوله بجزء لا يفيته) أي على البائع وانما يفيته عليه ذهاب عينه (قوله بخلاف الثمرة) أي
المؤبرة يوم البيع فانها لم تسكن مستقلة اذا لا يجوز بيعها منفردة عن أصولها بجزء لا يفيتها على البائع
ويؤخذ من هذا الفرق أن الثمرة لو كانت طابت يوم بيعها لسكانت كالصوف وهو كذلك كما تقدم عن
بن (قوله وأخذ المكري دابته وأرضه الخ) حاصله أن من أكرى دابة أو أرضا أو دارا لشخص وجب له ثم
فلس المكري قبل دفع الكراء وقبل استيفاء المنة فان المكري يخبر ان شاء أحد دابته وأرضه
وداره ووسع الكراء فيما اتى استوفى المفلس فيها المنة قبل الفلاس وان
شاء ترك ذلك للعرماء وحاصص بجميع الكراء كما أنه يتعين بحاصصته في موت وليس له أحد غير شبيهه فقول
المصنف وأخذ المكري دابته أي له أخذ ذلك لأنه يتعين له الكراء والآخر والرأى المكري في هذا الباب

بين الثمرة والصوف ان الصوف لما كان دائما يوم البيع كان مستقلا عنه ويجوز بيعه منفردا عن أصله فحذا لا يشبهه بخلاف الثمرة
(و) زاد فلس مكثري دابة أو أرض أو دار قبل دفع الكراء (أو المكري) وجب له (دابته وأرضه) ودبره من المكثري

فلس قبل استيفائه من كذا كروفسح في سابق ويخاص بغيره ما في أي ان شاء وان شاء تركه وخلص من حلوله بالفلس بحيث
الكراء وأما في الموت فيتعين الترك (٢٥٣) والخاصة بجميع الكراء حالاً كما تقدم وبهذا يعلم أنه لا منافاة بين ما هنا وبين ما في

وهو باب الفلس وقوله دأته أي المسكوبة كراء وجبته وحنانه على باب الفلس لأنه في الموت بخاص
مطلقاً (قوله وفاس قبل الخ) جملة حاله ولو قال الذي فاس كان أوضح وانما قيد المكثري بكونه فلس قبل
استيفائه المنفعة لأنه لو فاس بعد استيفائها كان الكراء منقضي فلا يقال حجة لنا أخذ المكثري الخ
(قوله وفسخ الخ) عطف على قول المصنف أخذ المكثري دأته (قوله وان شاء تركه) أي ترك ما ذكر من
الدانة والدار والارض للفلس (قوله طاوله) أي الكراء المؤجل (قوله فينته بين الترك) أي ترك الشيء
المكثري للعرماء حتى تنقضي مدة الوجبة (قوله كما تقدم) الكاف للتعليل أي لما تقدم من قول المصنف
وحل به وبالموت ما أجل ولودين كراء وانما ذكر المصنف قوله وأخذ المكثري الخ وان فهم من قوله فيها
والغريم أخذ من شبهة الحوز عنه في الفلس لا الموت لأجل التوطئة لمباعدة وهو قوله وقدم في زرعها
(قوله وهذا) أي التقرير يعلم أنه لا منافاة الخ وحاصل المناقاة أن المصنف قد أفاد فيما مر أن دين الكراء
يحل بالموت والفلس وإذا حل الدين المذكور كان الحق في المنفعة للعرماء وليس للمكثري أحداً كراء
وقد جعل له هنا الأخذ وحاصل الجواب أنه لا يلزم من الحلول كون المنفعة للعرماء لأن أخذ المكثري دأته
وأرضه فرع عن حلول الكراء فالمصنف لما أفاد فيما تقدم أن دين الكراء يحل بالموت والفلس أفاد هنا
أن المكثري مخير في الفلس بين أن يأخذ دأته وأرضه وبين أن يخاصص بجميع الكراء بخلاف الموت
فانه يتعين فيه التسليم والخاصة بجميع (قوله وقدم في زرعها الخ) حاصله أنه إذا اكرت أرضاً من
زبدجائة دينار عشر سنين فزرعتها ثم اكرت بثمنها عشرة يسق في الزرع ثم دأته ديناراً ورهنت
ذلك الزرع فيه ثم ألتفت ففلس فرب الارض يقدم في الزرع لأن الزرع له بالارض اتصال قوى فسكانه جزء
منها فإذا بقيت بقية من ذلك الزرع بعد أخذ رب الارض أجرته قدم الساقى بأخذ حقه منها على المرتن
ثم يليه المرتن (قوله وقدم رب الارض بكرائها في زرعها) استشكل تقديمه في زرعها بأه يلزم عليه
كراء الارض بما يخرج منها وهو ممنوع وأجاب عبق بأن هذا أمر جرائسه الحال لا به مدخول عليه
وأجاب المساوي بأن معنى تقديم رب الارض بالكراء في زرعها أن زرعها يكون رهناً بيده فيباع ويؤخذ
من ثمنه الكراء فإذا بقي من ذلك الثمن بقية قدم الساقى فيها على المرتن فلا يلزم كراء الارض بما
يخرج منها وهو ظاهر ولا حاجة لجواب عبق (قوله ومثل الزرع العرس) بل وكذلك البناء لأن
القاعدة الحاق البناء بالعرس كما ذكر شيخنا (قوله وأما في الموت فهو والساقى أسوة العرماء ويقدم عليها
المرتن) ماد كره من التفرقة بين الموت والفلس هو المشهور ومقابلته أن رب الارض يقدم في الموت
والفلس كافي التوضيح (قوله الذي استؤجر على سقيه) الاولى أن يراد بالساقى الذي استؤجر على
خدمة الارض وخدمة زرعها سواء كانت بالسقى أو بأصلاحها ما لفحت أو بالحرف أو غير ذلك كما قررر شيخنا
العدوى وهذا غير عامل المساقاة لانه يأخذ حصته قبل رب الارض وعبره في الموت والفلس لانه شريك
(قوله ثم مرتنه) أي الزرع أي المرتن الذي رهن المكثري الزرع عنده في دين تدأته منه (قوله أحق
بما بيده) محله كفاي التوضيح إذا فلس ربه بعد تمام العمل أما إذا فلس ربه قبل العمل فيخير الصانع بين أن
يعمل ويخاصص بالكراء أو يفسخ الاجارة بـ (قوله ولو يموت) لو هنا لدفع توهم أن هذه المسئلة مقيدة
بالفلس كالتى قبلها لالخلاف مذهبى اذ ليس في هذه المسئلة خلاف وقوله في الخطبة وبلوالى
خلاف مذهبى أي غالباً كما تقدم وما هنا من غير الغالب اهـ شـ (قوله بان سلمه لـ به) أي ثم فلس
ر به بعد أن قمضه أو سلمه ربه بعد تفليس (قوله كالبناء) أي وكالصانع الذى يصنع لرب الشيء في بيته
ثم إذا انصرف بتركه في بيت ربه (قوله فلا يكون أحق به بل أسوة العرماء) أي في الموت والفلس

فصوله ولودين كراء لان
ما هنا في الفلس خاصة
وما مر فيه في الموت مع
ارادة الخاصة لا مع ارادة
الاخذ في الفلس (وقدم)
رب الارض بكرائها (في
زرعها) حتى يستوفى
منه حصة السنة المزروعة
وما قبلها وكذا ما بعدها
اذالم يأخذ أرضه والالم
يكن له فيما بعد هائى
(في الفلس) أي فلس
المكثري لانه نشأ عنها
وهى حائز له فحوزها
كحوز ربها فكان بمنزلة
من باع سلعة وفلس
مشتريها قبل قبضها
وسواء جز الزرع أم لا
ومثل الزرع العرس
أرانه يشمله وأما في الموت
فهو والساقى أسوة العرماء
ويقدم عليها المرتن
(ثم) اذا استوفى الكراء
مقدم على العرماء فيما
بقى من الزرع (ساقيه)
أي الاجير الذى استؤجر
على سقيه بأجرة معلومة
في الذمة اذ لولاه ما انتفع
بالزرع (ثم) بلى ساقيه
فيما فضل عنه (مرتنه)
الحائز له ثم ان فصل شئ
فالعرماء وتقدم أن
المرتن يقدم على الساقى
وعلى رب الارض في

الموت (والصانع أحق) من العرماء في فلس رب الشئ المصنوع (ولو يموت) له (عما بيده) حتى يستوفى
أجرته منه لانه وهو تحت يده كثره حائز له حتى به في فلس وموت (ولا) يكن مصنوعه بيده بأن سلمه لـ به أو لم يحرره كالبناء أو كان
بيد أمين (فلا) يكون أحق به بل أسوة العرماء قول المصنف باللفظ اعلمه بالحرف وهو ظاهر اهـ

(ان لم يصف لصنعة شيئا) كالحياطة والاصار والبنار (الا النسج فكالمزبد) أي فهو كالمضاف المزيين في الصنعة أي حكمه في القاسر فقط حكم من أضاف لصنعة شيئا من هذه أصباغ يصيبغ الثوب (٢٥٣) يصيبغه ورقاع يرفع القراء مثلا برقع من

عنده وبين حكمه بقوله (بشارك بقيمته) أي قيمة المزيديوم الحكم ولو نقص الثوب مثلا بان يقال ماقيمة الغزل وما قيمة الصنعة أي النسج كما يقال ماقيمة الثوب بلاصبيغ وماقيمة الصنعة والشركة بقيمة قيمته كل ثم ما ذكره المصنف من أن النسج كالمزبد ضعيف والمعمد أنه ليس مثله بل كعمل اليد كما أن المزيدي في الموت كعمل اليد بحاصصة (والمكثري) الدابة ففلس ربها أومات أحق بالمعينة حتى يستوفي من منافعتها مانفده من الكراه قبضت أم لا لقيام نعيمها مقام قبضتها (و) أحق أيضا (بغيرها) أي غير المعينة (ان قبضت) قبل تفليس ربها أو موته لا بعده فلا يعتبر (ولو أدبرت) الدواب تحت المكثري وذ كوعكس التي قبلها بقوله (وربها) أحق (بالمحمول) عليها من أمتعة المكثري إذا فلس أومات يأخذه في أجرة دابته (وان لم يكن) ربه (معها) في السفر (بالمقبضة) أي المحمول (ربه) المكثري المفلس

(قوله ان لم يصف الخ) شرط في قوله والا فلا يكون أحق به وقوله الا النسج استثناء مما لم يصف لصنعة شيئا وحاصل ما ذكره المصنف أن عمل كونه الصانع إذا كان مصنوعه ليس بيده بخاص باجرته ولا يكون أحق به مما لم يكن ذلك الصانع نساجا والاشارة الغرماء بقيمة تسجعه كما أنه لو أضاف الصانع لصنعة شيئا من هذه فإنه لا يخاص باجرته إذا كان المصنوع ليس بيده بل بشارك الغرماء بقيمة ما خرج من يده والمشاركة في مسئلة النسج وكذا في مسئلة الاضافة أعني في الفلس وأما في الموت فإنه يتعين أن يخاص بخاص بما جعل له من الاجرة (قوله أي فهو) الضمير للنسج (قوله بشارك) بقيمة النسج لان المصنف جعله مشبها به (قوله أي قيمة المزيدي) أي بقيمة ما زاد من هذه فقط وأما أجرة العمل فهو قيم السوة الغرماء كافي بن (قوله بان يقال الخ) أي ولا يقال ماقيمة مصبوغا وماقيمة بلاصبيغ لان الصانع ليس له الا الصنعة فلا تقوم الا صنعة ولو تقوم بجملة له بما زاد ذلك فبأخذ زيادة على حقه (قوله والشركة بقيمة قيمة كل) فإذا كانت قيمة الصبيغ خمسة دراهم وقيمة الثوب أيضا خمسة كان لصاحب الصبيغ ثلث الثوب وللغرماء ثلثا وإذا كان قيمة الغزل خمسة وقيمة النسج واحدا كان للناسج سدس الثوب وللغرماء خمسة أسداسه (قوله ضعيف الخ) اعلم أن ما ذكره المصنف من أن النساك كالمصنوع ليس كالصانع ونصه ان كان الصانع قد عمل الصنعة ورد المصنوع لصاحبه فإن لم يكن للصانع فيها الا عمل يده كالحياطة والاصار والنسج فالمشهور أنه أسوة الغرماء (قوله بل كعمل اليد) أي فيكون النساك أحق به من الغرماء حتى يستوفي حقه ان كان الثوب المنسوج بيده والا فلا يكون أحق به بل أسوة الغرماء (قوله كما أن المزيدي) أي مثل الصبيغ في الموت كعمل اليد بخاص به الغرماء أي ولا يشاركهم في الثوب بقيمة المزيدي كافي الفلس (قوله قبضت) أي قبضتها المكثري قبل تفليس ربها أو قبل موته (قوله لا بعده) أي لا ان قبضت بعده فلا يعتبر ذلك القبض وحينئذ فيكون أسوة الغرماء باجرته (قوله ولو أدبرت الخ) أي بان كان كما هزئت دابته أومات أني له ربها بسدس ما بقي فلس ربها أومات فان المكثري أحق بتلك الدابة التي قبضها (قوله وذكر عكس التي قبلها) أي فالمسئلة السابقة فلس رب الدابة وهذه فلس المكثري (قوله وربها) أحق بالمحمول مثل الدابة في ذلك السببية والفرق بين هذه المسئلة والمسئلة المتقدمة وهي قوله ولا يختص ذوات بمقابله أن حيازة الظاهر أقوى من حيازة الحانوت والدار لما فيها من الحمل والنقل فله الناصر (قوله اذا فلس أومات) أي اذا فلس المكثري أومات (قوله يأخذه في أجرة دابته) أي أنه يبدأ بأخذ أجرة الدابة أو السببية منه فان بقي من ثمنه فضلة كانت للغرماء وليس المراد أنه يأخذ المحمول مطلقا ولو كانت قيمته أكثر من الاجرة (قوله قرب الدابة أحق به) أي في الموت والفلس وقوله حال نزول الاحمال في المنازل أي لان ربها لم يقبضها قبض نسلم (قوله والادبر بها) أسوة الغرماء في الموت والفلس أي والابان قبض المحمول ربه قبض نسلم كان رب الدابة أسوة الغرماء في ذلك المحمول وعسيره في الموت والفلس وظاهر التوصيع أن ربها أسوة الغرماء قام لطلب الاجرة القرب من النسليم أولا وهو ظاهر وقياس ما على يأتي في الاجارة لا يصح لان ما يأتي أعني في الاختلاف في قبض الاجرة وعده ولا يلزم من قبول الحال فيما قرب أن يكون له حكم المحوراه بن غافق عبق من أنه اذا قام ربها بالقرب يكون أحق بالمحمول منه نظرا نظر بن (قوله وفي كون المشتري الخ) حاصله أن من اشترى سلعة شراء فاسدا انقد دفعه لباها أو أخذها عن دين في ذمته كما اذا رفع البيع عند الاذان الثاني لاجتماع متلازم فلس البائع قبل فسح البيع وقبل الاطلاع على الفساد فهل يكون المشتري أحق بها من الغرماء في الموت والفلس إلى أن يستوفي ثمنه أو لا يكون أحق بها وأحواسوة لغرماء لانه استغنا عن شيء لم يتم أو ان كان اشترى بالبائبة فهو أحق بها من الغرماء وان كان أحد شاع دين في ذمته بائع ولا يكون

قبض نسلم رب الدابة أحق به حال نزول الاحمال في المنازل ونحوها والادبر بها أسوة الغرماء في الموت والفلس (وفي كون المشتري) سلعة شراء فاسدا دفع ثمنها للبائع أو أخذها عن دين في ذمته (أحق بالسلمة) الفائدة

(بفسخ) أي ان فسخه الحالك (فساد البيع) وقد فسخ البائع أو مات قبل الفسخ وهو المسمى بالاولى الاقتصار عليه (أولا) يكون
أحق بها بل أسوة الغرماء لانه أخذها عن (٢٥٤) فهي لم يتم (أو) هو أحق بها (في) الثمن (النقد) المدفوع ل بها الا فيما أخذت عن

أحق بها لقول ثلاثة (قوله يفسخ) أي التي يفسخ الحالك كم عقد شرائها أي التي يستحق عقده
شرائها أن يفسخ الحالك كم لفساد البيع هذا والاولى ما قاله الشارح (قوله وهو) أي القول بان
المشتري أحق بالسلعة في الموت والفلس سواء اشتراها بالنقد أو بالدين المعتمد (قوله أقوال) أي ثلاثة
الاول لسعدون والثاني لابن الموار والثالث لعبد الملك بن الماسحون ومخاها اذا لم يطالع على الفساد
الا بعد الفلس وأما لو اطالع عليه قبل فهو أحق بها باتفاق ومخاها أيضا اذا كانت السلعة قائمة وتعذر
رجوع المشتري بثمنه وأما اذا كان قائما وعرف بعينه تعين أخذ ولا طرفة بالسلعة وهذا التقييد
أما يأتي اذا اشتراها بالنقد لا بالدين ومحل الخلاف أيضا مقيد بما اذا كانت السلعة وقت التقيد
بيد المشتري وأما لو ردت للبائع وفلس بعد ذلك فهو أسوة الغرماء وهذا هو الذي يشهد به كلام ابن رشد
ومشي على ذلك خش وهو المعتمد خلافا لعنه ونعنه حيث هم في محل الخلاف أي كانت وقت
التقليد بيد المشتري أو بيد البائع وقد علمت ان الأقوال الثلاثة جارية في الموت والفلس خلافا لمن
قال انما خاصة بالفلس ولا يكون أحق بها في الموت على جميع الأقوال كذا في رشيخنا العدوي (قوله انه)
أي المشتري شراء فاسدا وقوله مطلقا أي كانت السلعة قائمة أو فانت (قوله وتارة بالسلعة) أي وتارة
يكون أحق بالسلعة (قوله والسلعة ان بيعت الخ) يعني أن عهرا الواشترى سلعة من زيد شرأ صعيها
وأولى فاسدا ثم فلس زيد أو مات واستحققت السلعة التي خرجت من يده فان المشتري وهو عهرا وأحق
بالسلعة التي خرجت من يده ان رجسها بعينها في الموت والفلس ولا يخالف أخذها هنا في الموت قول
المصنف وللعزم أخذ عين ماله المحوز عنه في الفلس لا الموت لان البيع هنا وقع على معين فباستحقاقه
انفسخ البيع فوجب رجوعه في عين شئبه ان كان قائما في الموت والفلس وبعبارة ان فات بخلاف مسألة
الفلس المشار إليها بقول المصنف وللعزم أخذ عين ماله المحوز عنه في الفلس لا الموت فان البيع فيها على
ثمن غير معين كالذائب (قوله لا تنقاس البيع) أي لان المبيع اذا كان معينا يفسخ البيع لاستحقاقه
(قوله ولو حذف الخ) حاصله ان قوله استحققت صفة لسلعة والصفة لا تعطى على الموصوف فلا تقترن
بالواو الا أن يقال انما زائدة بناء على ما قاله الزمخشري من حوازي زيادة الواو في الصفة لنا كيد لصوق
الصفة بالموصوف ويصح جعل الواو للعالم وسوغ مجيء الحال من السكره وفروعها في حيز الشرط المشابه
لأنني أو بقدر لها صفة أي سلعة أخرى والحال انما استحققت كما فعله الشارح ولا يصح جعل الواو عاطفة
لجمله استحققت على جملة بيعت لاقتضائه ان المستحق السلعة الخارجة من يد المشتري لانها المحدث عنها
وليس كذلك (قوله وقضى بأخذ المدين الوثيقة) يعني ان من عليه الدين اذا داه لصاحبه وطلب منه
الوثيقة التي فيها الدين ليأخذها وليقطعها فانه يجب لذلك ويقضى له بذلك لتلاي يقوم رب الدين بهامرة
أخرى وقد يقال ان أخذ المدين الوثيقة او تقطيعها لا يفيد فائدة وجبته فلا وجه للقضاء بأخذها
او تقطيعها كما قال المصنف وذلك لانه اذا أخذ المدين الوثيقة فادعى من له الدين انها سقطت منه فالقول
قوله كما يأتي فلا فائدة حينئذ في القضاء بأخذها وان أخذها وقطعها لا يفيد ايضا لان من له الدين يخرج
عوضها من السجل وقد يجب بان المراد قضي بأخذ الوثيقة أي بعد الخدم عليها وقوله او تقطيعها أي
بعد الاشهاد على وفاء ما فيها أو كتب وثيقة تناقضا لها وقد يقال ان الخصم عليها لا يفيده لجواز ان رب
الدين يدعي انها سقطت منه وان المدين أخذها وخصم عليها فالاولى ما قاله ح والجزيري من انه
يقضى بأخذها ليعصم عليها ثم زد صاحبها وهو صاحب الدين (قوله على رب الدين) أي الذي اقتضى
دينه (قوله بأخذ المدين الوثيقة منه وبالخصم عليها) أي وتبقى بعد ذلك يسد بها وهو صاحب الدين
كأعليه العمل كافي ح عن ابن عبد السلام ونقله ت عن الخضر راوي وهو ابو القاسم الجزيري
صاحب الوثائق وكلام الشارح يقتضي أنه يخصص عليها وتبقى عند المدين وليس كذلك لما علمت أنه لا
فائدة فيه الا أن يحمل على ما اذا كان الخصم بالاربية فيه بان كان يحطرب الدين ونعنه (قوله قال صاحب
التكملة) هو العلامة التويري والمراد بالتكملة تكملة شرح شيمحة الساطي فانه قد ترك مواضع

دين في ذمته (أقوال وهو)
أي المشتري شراء فاسدا
(أحق بثمنه) الذي دفعه
للبائع اذا كان قائما
وعرف بعينه فلس أو
مات بقيت السلعة أو
قالت فهي من ثمنه ما قبلها
فهذا تقييد لمحل الأقوال
والحاصل أنه تارة يكون
أحق بثمنه مطلقا وذلك
قيما اذا كان موجودا
لم يفت وتارة بالسلعة على
الراجع وذلك قيا اذا
كانت قائمة وتعذر
الرجوع بثمنه وتارة يكون
أسوة الغرماء وذلك قيا
اذا فانت وتعذر الرجوع
بثمنها (و) المشتري أحق
ب(السلعة) التي خرجت
من يده (ان بيعت) بسلعة
أخرى (واستحققت)
أي أخذها لا تنقاس
البيع الموجب لخروج
سلعته عن ملكه ولو
حذف الواو ليكون قوله
استحققت تعنا لسلعة
كان أولى وهذه المسئلة
من أفراد قاعدة دفع
العرض في العرض المشار
إليها فوله الا أن في
عرض بعرض بما يخرج
من يده الخ (وقضى) على
رب الدين (بأخذ المدين
الوثيقة) منه وبالخصم
عليها أي الكتابة على
ظاهرها بالوفاء كما قاله ابن

من

عبد الحكم لئلا يدعي رب الدين سقوطها منه فيقبل كما يأتي فربا أو يخرج صورته من السجل ان
كان لها سجل ويدعي بها (أو تقطيعها) حيث لا سجل لها لا يخرج غيرها قال صاحب التكملة

الحزم نقطعها وكتابة براءة بينهما (لا) بغير زوج طلق ولا وارثه ان مات اثناء وثيقة (صدائق قضى) لما في حجبها عند الزوجه من المنفعة بسبب الشروط التي فيها وطوق النسب اذا اختلفا في النسب وقدر المهر ليقاس عليها فغواشتها وهلم من حضر العقد من اشراق الناس وغيرهم ونحو ذلك (ولر بها) أي الوثيقة (ردها) من المدين ان وجدت عنده (ان ادعى) ر بها (سقوطها) أو سرقتها منه وعليه دفع ما فيها ان حلف ربه على بقائه اذا اصر في كل ما كان باسهادانه لا يبرأ منه الا باسهاد (٣٥٥) ولو ادخل السكاف على سقوطها

لشمل السرقة والغصب ونحوهما وفي نسخة بردها بالياء أي قضى لربها بردها (و) قضى (الراهن) وجد (بيده) رهنه يدفع الدين للمرتن ولم يصدق بل ادعى سقوطه أو اعارته أو سرقة أو غصبه ويرأ الراهن من الدين ان قام المرتن بعد طول فان قام بالقرب فالقول للمرتن بلا خلاف ذكره الخطاب فتحصل أنه يقضى للراهن بأنه دفع الدين الذي عليه أي يمينه ان طال زمن حوره لونه والا فالقول للمرتن وأما الوثيقة فالقول للمرتن مطلقا والفرق ان الاعتناء بالرهن أشد من الاعتناء بالوثيقة كوثيقة زهم رهنا سقوطها) أي كما يقضى للمدين بدفع الدين لربه ان ادعى الوفاء ونقطع الطجة وادعى رب الدين عدمه وان الطجة ضاعت منه وليس على المدين عليه الا اليمين أو وفاء جميع الدين ولا يخالف هذا قوله ولربها ردها الخ لوجود الوثيقة بيد المدين فيها فهي من جزئيات

من المتن لم يكتب عليها فكتب عليه التبرير وسماه التكملة (قوله الحزم) بالخاء المهملة والزاي المعجمة أي الرأي السديد (قوله وكتابة براءة بينهما) أي بأن يكتب في ورقة أخرى ان فلان رب الدين وصلة دينه من فلان أو أبرأ المدين منه و يكتب الشهود وخطوطهم على تلك الورقة (قوله قضى) أي قضاء زوج أو وارثه وقوله بأخذ وثيقة صدق أي ليقضيها عنده أو ليقطعها (قوله وطوق النسب) أي نسب الولد بالزوج اذا اختلفا في ذلك الولد هل هو منه أو لا فانه يعلم من تلك الوثيقة طوقه وعنده اذا كتب فيها تاريخ عقد الشكاح (قوله ولر بها) أي وهو صاحب الدين يعني أن وثيقة الدين اذا وجدت بيد من عليه الدين فطلبها صاحبها وقال سقطت أو سرقته مني وقال من عليه الدين بل دفعت ما فيها فالقول قول رب الدين وله أخذ الوثيقة من المدين ان حلف على سقوطها أو سرقتها وان لم يأخذها فمافيه ولا أبرأ منه ولا أحال به (قوله وعليه) أي على المدين دفع ما في الوثيقة من الدين (قوله وقضى الراهن الخ) حاصله ان الرهن اذا وجد رهنه فطالبه المرتن بدين الرهن فادعى الراهن أنه دفعه اليه فكذب المرتن وقال لم تدفع شيئا منه والرهن سقط مني أو سرق مني فالقول قول الراهن بيمينه ويرأ من الدين هذا اذا قام المرتن على الراهن بعد طول من حوز الراهن للرهن وان قام بالقرب كان القول قول المرتن بيمينه (قوله ولم يصدق) أي والحال ان المرتن لم يصدق في دعواه أنه دفع الدين الذي عليه (قوله بل ادعى سقوطه أو اعارته أو سرقة الخ) في نسوبته بين دعوى الاعارة وغيرها نظير بل التفصيل اغماض في غير الاعارة كدعوى السرقة أو الغصب أو السقوط وأما في الاعارة فالقول للراهن مطلقا قام المرتن عن قرب أو بعد نظرين (قوله بعد طول) أي من حوز الراهن للرهن وقوله فان قام بالقرب أي من حوز الراهن لرهنه وان قرب عشرة أيام فادل والبعد ما راد عليها كذا قرر شيخنا (قوله فالقول للمرتن) الاولي فالقول لربها مطلقا سواء قام بالقرب أو بعد طول (قوله أشد من الاعتناء بالوثيقة) أي فالتأني أن الوثيقة توضع في الجيب وأما الرهن فأن يوضع في الصدوق فيسقط الرهن بالنسبة للوثيقة (قوله كوثيقة زهم رهنا سقوطها) هذا تشبيه فيما تضمنه قوله وقضى الراهن الخ من أنه لا شيء للمرتن وحاصله ان من ادعى على آخر بدين وزعم أن له وثيقة به واما سقطت أو تلفت ولم توجد بيد أحد فقال المدعى عليه قد دفعت لك الدين وقطعت الوثيقة فالقول قول المدعى عليه ولا يلزمه الا اليمين أنه وفاء جميع الدين وذلك لان فقد الوثيقة من يد المدعى وهو رب الدين بعينه شاهد للمدعى عليه فيحلف معه (قوله بدفع الدين لربه) أي بانه قد دفع الدين لربه (قوله وليس على المدعى عليه) أي الذي هو المدين الا اليمين وذلك لان فقد الوثيقة من يد رب الدين شاهد للمدين فيحلف معه (قوله لوجود الوثيقة بيد المدين فيها) أي بخلاف ما هنا فلم توجد الوثيقة بيد أحد (قوله وهي) أي هذه المسئلة وهي قول المصنف كوثيقة زهم رهنا الخ (قوله وهي) أي القاعدة التي قالوها مخصوصة بهذا أي يخرج من عمومها هذه المسئلة (قوله ولم يشهد شاهد الا بها) جملة مستأنفة لا ارتباط لها بالمسئلة قبلها (قوله يعني ولم يكن) أي والحال انه لم يكن الخ وأشار الشارح الى أن ما ذكره المصنف من أن شاهد الوثيقة لا يجوز له أن يشهد بما فيها الا بعد حصوله فبيد بأمرين الاول أن يكون الشاهد عر متدا كوثيقة وأما ان كان متدا كوثيقة فلا تنوقف شهادته على حصولها والثاني أن يكون المدعى عليه مكررا لمعنى من أصله أو مدعى بالدفع جميعه والمدعى يدعى دفع بعضه والحال أن الوثيقة مكنته عدو فاذ كان شاهد غير مستنصف لم يدرج

(باب في بيان أسباب الحجر)

بشهادتها

قوله من ادعى القصد فعليه البيان والاسم وهي مخصوصة به واية من (ولم يشهد) أي لم يجز أن يشهد (شاهدنا) أي الوثيقة التي كتب شهادته فيها (الابها) أي بان صارها هي ولم يكن شاهد مستنصف حضر الخصية وطلب احصار الوثيقة لينتد كرها ويعلم حقيقة ما فيها والحال ان المدعى عليه مكررا وادعى دفع الجميع ورب الدين ادعى دفع البعض (باب في بيان أسباب الحجر) أحكامه

ومنها الدين كما تقدم ومنها الجنون والصباء والسفه والمرضى وأشار الى ذلك بقوله رضى الله عنه (الجنون) بصرع أو أسهلا وسواس (مجنون) عليه من حين جنونه لا ييه أو وصيه ان كان وحين قبل بلوغه والافلا كما ان كان والاف جماعة المسلمين ويعتد الطهر عليه (الافاقة) من جنونه ثم ان كان صغيرا أو سفيهها حجر عليه لاجلها والافلام من غير احتياج الى ذلك (٢٥٦)

الحجر صفة حكمية توجب منع موصوفها من نفوذ تصرفه فيما زاد على قوته أو تبرعه برائده على ثلث ماله فدخل بالثاني حجر المريض والزوجة ودخل بالاول حجر العبي والمجنون والسفيه والمفلس والفقير فيمنعون من التصرف في الرائد على القوت ولو كان التصرف غير تبرع كالبيع والشراء وأما الزوجة والمريض فلا يمنعان من التصرف اذا كان غير تبرع أو كان تبرعا وكان ثلث ماله ما أو أتا تبرعهما برائد عن الثلث فيمنعان منه (قوله ومنها الدين) أى ومن أسباب الحجر الدين وأراد به الفلاس لاجل الدين وقوله والسفه أراد به التبذير وعدم حسن التصرف في المال أى ومنها أيضا الرق والنكاح بالنسبة للزوجة فأسباب الحجر سبعة وليس منها الردة لان المرتد ليس بمالك (قوله المجنون بصرع) أى وهو الذى يلبسه الجنى وقوله أو وسواس وهو الذى يخيل اليه وسواس كان كل منهما مطبقا أو منقطع عارجل الشارح الجنون في كلام المصنف على ما بصرع أو وسواس لان ما بالطبع أى غلبة السوداء لا يفتق منه عادة فلا يدخل في كلام المصنف (قوله ان كان) أى ان كان له أب أو وصى وحين قبل بلوغه وقوله والاف أى وان لم يكن له أب ولا وصى أو وجد واحد هما ولكنه جن بعد البلوغ فالذى يحجر عليه الحاكم (قوله ثم ان كان) أى بعد الافاقة صغيرا أو كان كبير الكنه سفيه (قوله والافلا) أى والافان كان ليس صغيرا ولا سفيهها بل رشيد افلا يحجر عليه بعد الافاقة من الجنون (قوله من غير احتياج الى ذلك) راجع لقول المصنف للافاقة أى انه بمجرد الافاقة اذا افان رشيد افان الحجر ينشأ عنه ولا يحتاج لحكم الحاكم بنفسه (قوله والعبي) أى الذى كره محجور عليه أى بالنسبة لنفسه للبلوغ وأما بالنسبة لماله فسيأتى في قوله لحفظ مال ذى الأب بعده والمواد بالحجر عليه بالنسبة لنفسه حجر الحصانة من تدبير نفسه وصيانته مهجته من الهلاك أو الفساد فيه (قوله لمن ذكر) أى من الأب ووصيه والحاكم وجماعة المسلمين (قوله ذهب حيث شاء) أى ولا يمنع من الذهاب لانفسك الحجر عنه بالنسبة لذاته والحاصل انه متى بلغ عاقل زال عنه ولاية الأب والوصى والحاكم من حيث تدبير نفسه وصيانته مهجته اذ يؤمن عليه حينئذ من وقوع نفسه في مهواة أو فيما يزدى لنفسه أو عطسه وحينئذ فلا يمنع من الذهاب حيث شاء لأن يخاف عليه الفساد لجهاله مثلا والا كان لايه أو وصيه أو الناس أجمعين معه (قوله بالنسبة لنفسها) أى وأما الحجر عليها بالنسبة للمال فسيأتى في قوله وزيد فى الانثى الخ (قوله أى الانزال) أى انزال المني مطلقا فى نوم أو قظة (قوله وان كان الاصل فيه) أى وان كان المعنى الاصلى العلم الانزال فى النوم (قوله أو الحيض) أى الذى لم يتسبب في جلبه والافلا يكون علامة اه خش (قوله أى النبات الخشن) أى النبات الشجر الخشن وظاهره ولو حصل في زمن لا ينبت فيه عادة وقوله للعانة متعلق بقول المصنف أو الانبات (قوله فانه يتأخر) أى فان نبات الشعر فى الابط ونبات اللحية والشارب يتأخر عن البلوغ وحينئذ فلا يكون علامة عليه لان المراد بالعلامة ما يحصل البلوغ عندها من غير تأخر عنها (قوله الا فى حق الله تعالى) أى فليس علامة على البلوغ (قوله نرد) أى طريقان الاولى للماروى والثانية لابن رشد وحاصل ما فى المقام أن الماروى قال ان الانبات علامة على البلوغ على المشهور ووقيل انه ليس بعلامة فلما لكان فى كتاب القذف من المسدونه أنه ليس بعلامة على البلوغ ونحوه لابن القاسم فى كتاب القطع وظاهره لافرق بين حق الله وحق الآدمى وقال ابن رشد هذا الخلاف بالنسبة لما بين الشخص وغيره من الآدميين من قذف وقطع وقتل وأما فيما بينه وبين الله من وجوب الصلاة ويحوها فلا خلاف انه ليس بعلامة هذا يحصل ما فى التوضيح لكن ما سبه لابن رشد خلاف ما فى المواق عن ابن رشد من أنه علامة مطلقا فالظاهر أن لابن رشد طريقه أخرى وأن المصنف أشار بالتردد لتردد ابن رشد لقوله انه علامة مطلقا على ما نقل عنه المواق ولقوله ثانيا انه ليس بعلامة فى حق الله على ما نقله المصنف عنه

ولا ولاية للام من حيث الحجر وانما لها الحصانة (والعبي) محجور عليه لمن ذكر (بلوغه) فاذا بلغ الذى كره رشيد اذهب حيث شاء الا أن يخاف عليه فساد أو هلاك فيمنعه الأب أو من ذكر وأما الانثى فيسمنع الحجر عليها بالنسبة لنفسها الى سقوط حضانتها بالبناء بها ثم ذكر من علامات البلوغ خمسة ثلاثة منها مشتركة واثنان مختصان بالاشى فقال (ثمان عشرة) سنة أى يتما مها وقيل بالدخول فيها (أو الحلم) أى الانزال مطلقا وان كان الاصل فيه الانزال فى النوم (أو الحيض أو الحمل) بالنسبة للانثى (أو الانبات) أى النبات الخشن لا الزعب للعانة لا لابط أو اللحية أو الشارب فانه يتأخر عن البلوغ (وهل) النبات علامة مطلقا فى حق الله تعالى من صلاة وصوم مما لا يتطرق فيه الحاكم وحق العباد من طلاق وقصاص وحكم ما ينظر فيه الحاكم أو هو علامة (الافى حق الله تعالى) فلا اثم عليه فى ترك الواجبات عار نكاح المحرمات ولا يلزمه فى الباطن طلاق ولا عتق ولا حد وان كان الحاكم يلزمه ذلك لانه يتطرق فيه ويحكم بما ظهر له (نرد) وانما ذهب الاول وهو أنه علامة مطلقا كغيره وبقي من علامات البلوغ فى الابط وفوق الارنية وغلظ الصوت (وصدق) العبي

عن

في شأن البلوغ طالبا أو مطلقا ورجان ادعى هذه الدرة الخلد بالشبهات وكما دعي وجوده لباخذ سهمه في الجهاد أو ليؤم الناس أو
ليكمل به عدد جماعة الجمعة ولو بالانبات (أن لم يرب) أي بثلثي (٢٥٧) شأه فان أرتبب فيه لم يصدق لكن فيما يتعلق

بالاموال كأن ادعى
البلوغ لباخذ سهمه أو
ادعى عليه أنه أنفق مالا
أو من عليه وأنه بالغ
فأقر بذلك وخالفه أو
في بلوغه فلا ضمان عليه
وصدق في الجنابة
والطلاق فلا يقع عليه
أن ادعى عدم البلوغ
لدره الحدود بالشبهات
واستصحب بالاصل في
مفهوم الشرط تفصيل
(وقولي) أب أو غيره (رد
تصرف) شخص (مميز
ذكر أو أنثى بمعاوضة
من قبله أو بغيره وأما
بغير معاوضة كهبة
وهنق فيتعين رده
ومراد بالمميز المحجور
ولو صرح به لكان أولى
يشمل الصبي والبالغ
السفيه وبذلك قوله
الأنثى واستلحق نسب
ونفيه وعنق مستوله
فانه انما يصور في البالغ
وجاز أن يراد به خصوص
الصبي ويجعل قوله الأنثى
كالسفيه تشبيها تاما
إذا رد الولي بيعه والتمن
الذي أخذه للمميز يؤخذ
من ماله إذا لم يكن أنفقه
في شهواته التي يستغنى
عنها رجل عديم العقل
الحال على أنه أنفق فيما
لا بد له منه فإذا لم يكن
له مال أتبع به في ذمته

عنه في التوسيع (فإن في شأن البلوغ) أي اثباتا أو نفيا (قوله طالبا أو مطلقا) أي كان مدعيا أو مدعى
عليه (قوله ادعى عدمه) أي لأجل عدم وقوع الطلاق وعدم القصاص منه أي فيصدق لأن انكار
البلوغ شبهة والحدود تدبر بالشبهات (قوله ولو بالانبات) أي هذا إذا كان دعواه البلوغ بالانزال أو
الحيض بل ولو بالانبات وفي حق وخش أن ادعاء بالسن لا يصدق ولا بد من اثبات ذلك رقبه ظهر والذي
في ح من ذروق ويصدق في السن أن ادعى ما يشبه حيث يحفل التاريخ (قوله أن لم يرب) المحنوط فيه
ضم الياء وفتح الراء مبنيا للمفعول فالرؤية واقعة عليه لانه أي أن لم يقع منار يسه فيما ظاهره أما على
قراءته بكسر الراء مبنيا للفاعل فالمعنى أن لم يقع غيره في رؤية (قوله فلا ضمان عليه) أي وجبت فلا
يصدق في دعواه البلوغ لو جرد الشك في صدقه (قوله أن ادعى عدم البلوغ) أي وأما أن ادعى البلوغ
فانه يلزمه الطلاق دون الجنابة للشبهة (قوله في مفهوم الشرط تفصيل) فحصل من كلامه أن الصبي
يصدق في شأن البلوغ اثباتا أو نفيا أن لم يرب ولم يثبت في صدقه فيما أخبر به فان أرتبب فلا يصدق في
الاموال و يصدق في غيرها كالطلاق والجنابة أن ادعى عدمه فان ادعى وجوده يصدق في الطلاق فقط
دون الجنابة لأن الرؤية في قوله شبهة تدبر الحد عنه (قوله وقولي الخ) حاصله أن المميز إذا تصرف في ماله
بمعاوضة مالية بغير إذن وليه وكانت تلك المعاوضة على وجه السداد ولا أجل اتفاقه على نفسه فيه لا بد
له منه واستوت المصلحة في إجازته أو ردّها فانه ثبت لوليه إذا اطلع عليها الخمار بين إجازته أو ردّها وهذا
هو المشهور ولا فرق بين كون المبيع عقارا أو غيره ولو لم يكن عنده غيره قال في البيان إذا باع اليتيم بدون
إذن وصيه أو غيره بدون إذن أبيه شيئا من عقاره أو أصوله بوجه السداد في نفقته التي لا بد له منها وكان
لا شيء له غير الذي باع أو كان له غيره ولكن ذلك المبيع أحق ما يباع من أصوله فاختلف فيه على ثلاثة أقوال
أحدها أن البيع يرد على كل حال ولا يتبع شيء من الثمن لأن ذلك المشتري ساطع على اتلافه وهو قول
ابن القاسم وهو أضعف الأقوال القول الثاني يرد البيع أن رأى الولي أن ردّه هو الوجه والمصلحة ولا
يبطل الثمن من اليتيم ويؤخذ من ماله الذي صونه بذلك الثمن فان ذهب ذلك المال الموقوف للمصون
وتجده له مال غيره فلا يتبع بالثمن فيه وهو قول أبيه فيقول الثالث أن البيع يرضى ولا يرد فان كان
قد باع بأقل من الثمن أن باع ما غيره أسبق ما يبيع منه في نفقته ولا يخلط في أن البيع يرد ولا يبطل
الثمن من اليتيم لا دخاله أباه فيما لا بد له منه (قوله أو غيره) أي وهو وصيه والحاكم رده عدمه (قوله رد
تصرف مميز) أي ولو عقاره ولو كان لا شيء له غيره (أنثى) قول المصنف وقولي رد الخ أي وله إجازته
واللام للتخيير وهذا إذا استوت المصلحة في الإجارة والرد فان تعينت في أحدهما تعين ويصح جعل
اللام للاختصاص والمعنى وقولي لا عبرة رد تصرف مميز وهذا لا يخفى أن الرد متعين إذا كانت المصلحة
فيه وإن الإجارة كذلك تعين إذا كانت المصلحة فيها (قوله بمعاوضة) أي على وجه السداد بأن كان
البيع بالقيمة أم لا أو بأقل من ثمن المثل فحكم الرد ولا بد أن يكون تصرفه لأجل اتفاقه فيما لا بد له
منه ولا فسخ الرد ولا يتبع بالثمن اتفاقا (قوله فادالم يكن الخ) أي بأن كل أنفقه فيما لا بد له منه (غاية
وجعل هذا جهل الحال على أنه أنفقه فيما لا بد له منه) فيه نظر بل يحمل على جهل الحال اتفاقه على
التبذير لانه الغالب على المحاجر كافي نقل ح وابن عرفة (أن أتبع به في ذمته) سواء لم يتبع به في ذمته
انظرين (قوله أي للمميز) أن المحجور عليه لصداقة (قوله أو علم وصية) فيه نظر إذا تصرف في هذه
الحالة مع ليس له ردّه إذا ارشدا لا سكوت الولي مع علمه أم صاهبه في الموقد إذا تصرف المحجور روبا
من وصيه وطال تصرفه فاقضى بن ساج ومن عتاب وإن ارشدا من مطلقه من دين فانه لم يرد وإن تصرفه
مما سقنا بغير روي فوريه له على (قوله رد تصرفه) أي هو كان تصرفه عما يحجور ولول
رده كالمعاوضة أو لا يجب عليه ردّه كالمعق والحكمة وأما ردّ المحجور إذا فعل يستقل له ما كان مؤثرا من
ردّه تصرف أم لا ولأن الأصل أن المحجور ردّه تصرفا أو هبة ويستحق ولم يقطع عن ذلك لا بعد

(٢٥٨ - دسوقي ثالث) قال نفقه في شهواته التي يستغنى عنها فلا خلاف أنه لا يتبع شيء من الثمن
(وله) أي للمميز ذمته ولله تصرفه أو علم وصية أو علم وصية أو علم وصية

(القول الثاني) لكن جعل كلام المصنف شاملا لما اذا لم يكن له قول انما يأتي على قول ابن القاسم لا على قول مالك (الراجح) ولو حث بعد بلوغه (أي ولو فعل المحلوف عليه بعد بلوغه كقول (روا) حلف في حال صغره يعتق أو صدقة لا يفعل كذا ثم بلغ ففعله فله رد ذلك

وامضاؤه فالمراد بالحنث فعل ما حلف على تركه أي الحنث العسوي لا حقيقة الحنث اذ الصبي لا تتعقد عليه يمين وانما المراد أنه علق اليمين في صغره وفعل بعد بلوغه نقض المحلوف عليه مما يوجب الحنث أو لو كان بالعلم حين التعليق فلا يلزمه ولا يخالف هذا قوله واعتبر في ولايته عليه حال النفوذ أي لا حال التعليق لأنه في يمين اعتقدت وهي هنا لم تتعقد لعدم بلوغه لقوله اليمين تحقيق ما لم يجب والصبي لا يجب عليه شيء (أو وقع الموضع) حلف على حدث أي وله بعد رشده انطيار في رد صغره وامضاؤه ولو وقع نصرفه الموضع أي العه والاب وهذا اذا تغير الحال بزيادة فيما باعه أو نقص فيما اشتراه فان استمر فلا رد له كما يفعله ابن رشد والتحقيق الاطلاق كإيفاء المصنف والعلة المطالبة فيما بين تصرفه ورده كان الرد منه أو من الولي للمشتري ان لم يعلم أنه مولى عليه والارد العلة أيضا بخلاف بيع غير المميز فترد العلة مطلقا علم المشتري أو لم يعلم

مرتبه فهل لو ارثه أو برده من بعده كان يردده ولو كان حيا أو لا يردده قولان من جملة انظر بن (قوله ان رشد) ما ذكره المصنف من تخييره بعد رشده هو الذي صرح به ابن رشد ولم يحنث فيه خلافا عليه اقتصر ابن عرفة وغيره وخالف في ذلك ابن سلمون وابن عتاب فقالا ان الولي اذا لم يعلم بالنكاح ولا بالبيع حتى رشد المحجور فان ذلك يمتنع انظر المواقف (قوله انما يأتي على قول ابن القاسم الخ) هذا الكلام مرجحونهم ان الخلاف الا في جاري كل من الصغير الممهل والسفيه الممهل وليس كذلك بل ذلك الخلاف انما هو في السفيه البالغ الممهل وأما الصغير الممهل فلا خلاف في رد تصرفه وحينئذ فيجعل كلام المصنف شاملا لما اذا لم يكن له وجه جهور ظاهر بالنسبة لا صغير المميز من غير احتياج لبيان على قول القاسم المرجوح وانما يحتاج لذلك البناء بالنسبة للسفيه قنائل (قوله ولو حث بعد بلوغه) مبالغة في أن له الرد والامضاء أي هذا اذا كان تصرفه بغير يمين أو يمين حث فيه قبل بلوغه بل ولو كان تصرفه بيمين حث فيها بعد بلوغه (قوله لا يفعل كذا) أي لا يدخل دار زيد مثلا وقوله فله رد ذلك أي الذي حلف به وهو المعتق والصدقة وله امضاؤه وهذا هو المشهور بخلاف ابن كنانة القائل اذا حث بعد بلوغه لزمه ما حلف به من صدقة أو عتق وليس له رده وهذا القول هو المردود عليه لوفى المتزواهم أن محل الخلاف اذا كان الحنث بعد بلوغه ورشدته فلو حث بعد البلوغ وقبل الرشد كان كالحلف في حال صغره وحنث في حال صغره فان دخلها قبل بلوغه أو بعده وقبل رشده فلا يلزمه ما حلف به اتفاقا في الصورتين ولذا قال ح لو قال المصنف ولو حث بعد رشده لكان أبين وأوضح وأما لو حلف السفيه في حال سفهه وفعل المحلوف على تركه بعد رشده فان كان الحلف بالطلاق لزمه قول واحد وان كان الحلف بعمل كعتق أو صدقة أو نحوه ما فظاهر المدونة والمقدمات أنه لا يلزمه واستظهره ابن رشد وفي سماع ابن القاسم أنه يلزمه (قوله واعتبر في ولايته عليه) أي على محل الطلاق حال النفوذ لا حال التعليق فاذا قال لز وجسه ان دخا الدار فانت طالق ثم طافها ثلاثا وفعل المحلوف عليه وتزوجها بعد زوج لم يلزمه الطلاق لأنه لم يكن ما كالحل الطلاق وهو العصة حال نفوذ الطلاق ولو اعتبر حال التعليق لوقع الطلاق للمسكة لمحلة حينئذ وتقرير المخالفة بين ما هنا وما من ابن ماضي يقتضي اعتبار حال النفوذ لا حال التعليق أي وقد اعتبر في هذه المسئلة حال التعليق لا حال النفوذ (قوله أو وقع الخ) هذا مبالغة أيضا في أن له الامضاء والرد بعد بلوغه ورشدته أي ولو صدر منه ذلك التصرف على وجه المظن والصدق فلا يلزمه امضاؤه (قوله فلا رد له) أي خلافا لظاهر المصنف من أن له الرد والامضاء مطلقا سواء استمر الحال على ما هو عليه أو تغير بزيادة مما باع أو نقص فيما اشترى (قوله والتحقيق الاطلاق) أي كما قاله شيخ أحمد لزواني ووجهه شيخنا (قوله والارد العلة أيضا) أي ولا بان علم ذلك المشتري ان هذا البائع مولى عليه فانه رد العلة كما يرد المبيع ولو كان أمه زوجها المشتري لغيره فولدت منه فتردها فان ولدت من المشتري رد هاتين قيمته ولو تردت العنق فبهاها والارض ولو سبت وله قيمة بساتنه فلو عاله كالعاص (قوله فترد العلة مطلقا الخ) هذا ما اعتمدته هبتي وقال الشيخ سالم السنهوري بفوز المشتري من غير المميز بالعلة مطلقا علم انه مولى عليه أم لا لما تقدم أن المشتري يفور باخلته في البيع القاسم ليوم الحكم بالرد (قوله هذا هو الصواب) نحوه في ابن عرفة من ابن يونس وكذا في المدونة ونصها في باب الوديعة ومن أودعته وديعة فاستهلكها أنه الصغير فذلك في مال الابن فان لم يكن له مال في ذمته اه وظاهره كان اتلافه بأكله أو بطرحه في البحر أو غير ذلك سون به ماله أم لا وأما قول عيني قبا لعج ولا يتبع به في ذمته فغير صواب واستدلال حج بقول الجرجاني ولا خلاف انه لا يتبع بالحنث في ذمته قال طائي انه وهبهم لان كلام الجرجاني المذكور في الثمن الذي أخذته الصبي فيما باعه وأخفقه فيما لا بد له منه ولا خلاف انه لا يتبع به في ذمته كما ذكره ح في التنبيه الثاني انظر بن (قوله وضمن الصبي) مثله السفيه فما قبل في الصبي من الضمان الا أن يؤمن والا فلا

ببطلان بيعه (وضمن) الصبي ولو غير مميز (ما أفسد) أي ما أتلفه في ماله ان كان له مال والا يتبع بالقيمة في ذمته ضمان هدا هو الصواب قال ابن عرفة الا ان شهرو فلا ضمان عليه لانه كالعجماة ومحل ضمان الصبي

(ان لم يؤمن عليه) أي على المال الذي أفدته فان آمن أي استعده فله عليه لم يضمن إلا أن يصون به ماله بان ينفق على نفسه مما آمن عليه في كل أربعة أشهر أو نحو ذلك فيضمن في المال الذي صونه أي حفظه خاصة فان تلف بأحد غيره (٢٥٩) لم يضمن وإذا باع ما آمن

عليه وصون به ماله في نفقته ولا يضمن من ماله الا قدر ما يصون الا ان رب السلعة يرجع على مشتريها أو يبيعها والمشتري يرجع على الصبي إذا كره وأما المحنون فلا يتصور تأمينه وفيما أتلفه ثلاثة أقوال الأول ان المال في ماله والدية على العاقلة وقيل المال ضرر ل كلاهما مدر (وصحت وصيته) أي المميز (كالسفيه) تشبيه في صحة الوصية أو في جميع ما تقدم من فوه والولي رد تصرف مميزا هنا ان أريد بالمميز الصبي (ان لم يخلط) من ذكر في وصيته بان لا يتناقض أو بأن يوصي بقربة تأويلان كما يأتي في الوصية (الى حفظ مال ذي الاب) وان لم يفكه أبوه عنه (بعده) أي بعد البلوغ ويحفظه لماله بان لا يصرفه في شهواته النفسية مع البلوغ ثبت رشده (و) الى (فناوصي ومقدم) من فاض والحاصل أن ذا الاب لا يحتاج الى فن من أبيه بخلاف ذي الوصي والمقدم فيحتاج اليه ولا يحتاج القتل

ضمنان مالم يصون به ماله يقال في السفيه في اتلافه (قوله ان لم يؤمن عليه) نص ابن الحاجب ومن أودع صبياً أو سقيها أو أقرضه فأنلفها لم يضمن ولو أدن له أهله قال في التوضيح وانما لم يضمن لان صاحب السلعة قد سلطه عليها وهو محجور عليه ولو ضمن المحجور لم يملك فائدة الحجر قال الغني وغيره الا أن يصرفها ذلك في ماله لا بد لها منه ولها مال فيرجع عليه بالاقبل مما أتلفه ما سواه من ماله ما (قوله لم يضمن) أي لان ربه هو الذي سلطه على اتلافه ولو كان اتلافه باكاهه (قوله الا قدر ما يصون) أي صونه فاذا كان من عادته كل يوم يتعدى بنصف فضة فباع ما آمن عليه وصار يتعدى كل يوم بفضة أنصاف فلا يضمن في ماله الا النصف الفضة لا ما زاد اه وقوله الا قدر ما يصون في التوضيح عن الغني وابن عبد السلام أن الرجوع عليه بالاقبل مما أنلفه وما صونه من ماله فاذا كان ما صونه أقل كافي المثال المذكور ضمنه واذا كان ما صوفه وصون به ماله أقل لزمه القدر الذي صرفه وصون به ماله (تنبيه) عكس كلام المصنف وهو مال وأودع المميز شيئا عند آخر اتلافه فانه يضمنه وان لم يعلم أنه غير جائز التصرف (قوله يرجع على الصبي بما ذكر) أي بما صون به ماله (قوله ان المال في ماله) أي ان كان له مال والا فني ذمته اه بن (قوله والدية على العاقلة) أي ودية جنائنه على نفس أو على عضو على عاقلة اذا كانت دية ذلك قدر ثلث الدية الكاملة فأكثر وان كانت أقل من ثلث الدية الكاملة ففي ماله فهو كالميز في ذلك اه وهذا القول الأول هو الراجح لقول المصنف في التوضيح فبما لا ين عبد السلام والقول الأول أظهر لان الضمان من باب خطاب الوضع الذي لا يشترط فيه التكليف بل ولا التميز (قوله وقيل المال مدر) أي والدية على العاقلة (قوله وصحت وصيته) أي في حال صحته أو في حال مرضه (قوله تشبيه في صحة الوصية) أي بناء على أن المراد بالمميز في جمل مطلق المحجور عليه الشامل للسفيه وقوله أو في جميع الخ أي بناء على أن المراد بالمميز في جمل مخصوص الصغير (قوله من ذكر) أي المميز والسفيه وأشار الشارح بهذا الى أن الشرط في كلام المصنف راجع لما بعد الكاب ولما قبله على خلاف قاعده الغلبة وانه انما أفرد الضمير باعتبار من ذكر (قوله بان لا يتناقض) أي فيها فني لا يتناقض فيها كانت صحيحة سواء كانت لفقيه أو غني كان الموصي له صالحاً أو قاصياً أما ان تنافض كان بقول أوصيت زيد بدينار أو صيت زيد بدينارين كانت باطلة ولو كان الموصي له فقيراً (قوله بقربة) أي وأما الوصي بعبرها كابصائه لاهل المعاصي أو لافتياء كانت باطلة (قوله تأويلان) الأول لاني عمران والثاني للغني (قوله الى حفظ) أي مع حفظ الخ أي مع صيرورة ذي الاب حافظاً للماله وحاميه أنه لما قدم ان الحجر على الصبي بالنسبة لنفسه لبلوغه فقط ذكر أن الحجر عليه بالنسبة لماله ليكون لبلوغه مع صيرورته حافظاً لماله بعده فقط ان كان ذا اب أو مع قل الوصي والمقدم ان كان ذا وصي أو مقدم فذا الاب مجرد صيرورته حافظاً للمال بعد بلوغه بنفسه الحجر عنه وان لم يكن أبوه عنه قال ابى عاشر يستثنى منه اذا حجر الاب عليه في وقت يجوز له ذلك وهو عنوان البلوغ وانه لا يتفك الحجر عنه وان كان حافظاً لماله الا انه ذا الاب كما نقله ابن سهل عن ابن القصار (قوله مع أنه) أي لاب لاصل والوصي فرع أي ومقتضاه أن يكون حجر الاب أقوى من حجر الوصي وحيداً فيحتاج للقل بالاولى من حجر الوصي (قوله لان الاب لما حل الخ) حاصل هذا الجواب أن حجر الاب لما كان حجرأ ماله من غير جعل ولا ادخال أحد كل الولد أن يخرج منه من غير أن يخرج أحد وحجر الوصي بالحمل ولا ادخال فلا يخرج منه لا ما حراج الوصي ألا ترى أن الولد اذا حجر عليه أبوه لنفسه قبل البلوغ أو بعد ما قرب منه بان قل لاب أشهدوا أي حشرت على أي فان الولد لا يزال باقياً في حجره ولو صار يحسن التصرف في المال ولا يتفك الحجر عنه لا ذ قال أبوه

منه ما الى ادخاله في وسوءة ان من يقول للمدول شهيداً أو وكنت الحجر عن لان محجوراً وأطاعت له التصرف وملكته له ماله لما قام عدي رشده وحفظه لماله وانما يحتاج ذو الوصي الى اثبات بخلاف ذي الاب مع أنه لاصل لان الاب لما ادخل ولده في ولاية الوصي صار بمنزلة

الحجر عليه السلام لا يتصل بالطلاق وكذا يقال في المقدم فان مات الوصي قبل الفكاك لم يرض عليه فافعله بعد ذلك على الحجر ولا بد من قلنا ان لا يقال صار مهورا لان فيه الخلاف لا في بين مالك وابن القاسم لانه محجور عليه وقول المصنف الى حفظ الخ متعلق بقوله بلوغه والى بمعنى مع وفيه اشعار بان اليتيم الماهل يخرج من الحجر بالبلوغ وحذف المصنف لفظ بعدد من هنا لانه الاول عليه واخرج من قوله وفادى رد (٢٦٠) تصرف مبرأوله (الا كدرهم لعيشه) وعيش ولده وام ولد، ورقيقه من

لحم وبغل وخبز وغسل ثياب وما يخلق به رأسه وأجرة حمام بالمعروف فلا يحجر عليه فيه ولا يرد لانه ممن ضرورات المعاش الا اذا كان لا يحسن التصرف في نفسه أيضا (لا طلاقه) بالجرح طاف على تصرف أي فلا يرد بل يلزمه (واستلحاق نسب ونفيه) أي النسب بلمان فلا يرد (وهنق مستولاه) وتبعها ما لها ولو كثر على الارجح (وقصاص) بلناية منه على غيره في نفس أو جرح (ونفيه) أي القصاص أي اسقاطه بالعفو من جان عليه أو على وليه همدا وأما الخطأ فليس له العفو لانه مال (واقرار بعقوبة) كقوله قطعت يدي أو قدقته (وتصرفه) أي السفه الذكرا البالغ الماهل المحقق السفه وقبل الحجر عليه محمول (على الاجازة) فلا يرد ولو تصرف بغير عوض كعق (عند مالك) وكبراء أصحابه كابن كنانة وابن نافع وهو الراجح لان العلة في رد تصرفه المحجور له يوجد

فككت الحجر عنه أو يحكم حاكم بالطلاق (قوله مالو حجر عليه) أي اسفه بان قال اشهدوا أني حجرت على ولدي وهل له الحجر عليه لسفه بعد البلوغ أو ولو قبله خلاف ذكره شيخنا في حاشيته وقوله لا يتصل أي ذلك المحجور عليه من الحجر بالطلاق وهذا أقوى طريقين في المسألة وانما يحجر عليه الاب لسفه بعد بلوغه اذا كان يقربه كالعام فان راد فلا بد من حكم الحاكم بالحجر انظر بن (قوله وكذا يقال في المقدم) أي انه لما أدخل الولد الحاكم الذي هو بمنزلة الاب في ولايته صار بمنزلة من حجر عليه الحاكم ومن حجر عليه الحاكم لا يتصل من الحجر بالطلاق (قوله فافعله بعد ذلك على الحجر) أي وحيداً فتصرفه بعد موت الوصي كتصرفه قبل موته قال ح وهذا هو الذي جرى به العمل وذكره البرزلي أيضا (قوله لانه) أي من مات وصيه قبل فكه الحجر عنه محجور عليه والخلاف لا في موضوعه السفه الماهل (قوله والى بمعنى مع) أي فالعاية هنا منصفة للعاية السابقة فيكون غاية الحجر بمجموع الغائتين (قوله بان اليتيم الماهل يخرج من الحجر) أي حجر الصغور وهذا لا ينافي أنه ن طرأه سفه بين البلوغ فانه يحجر عليه وقوله بالبلوغ أي اذا كان ذكرا أو أمالا لا تفي قسياني أنها لا تخرج من الحجر الا اذا غنست أو مضى لها عام بعد البناء بها (قوله الا كدرهم) أي الا تصرفه بكدرهم فليس لولي رده بل يكون ماضيا ولا يحجر عليه فيه وانظر لو وجبه مال بشرط أن يتصرف هو فيه هل يعمل بذلك الشرط أولا وفي بن أن الهبة صحيحة والشرط باطل لوجوب حفظ المال (قوله لا طلاقه) هذا اخراج لما يخص السفه البالغ (قوله واستلحاق نسب) أي كاستلحاقه لو لم سواء كان لا عن فيه أولا (قوله وتبعها ما لها) أي ما لم يكن استثناء حين العتق والالتمس بها (قوله على غيره) أي فليس لولي أن يرد ذلك ويدفعه عنه (قوله بالعفو عن جان) فاذا جنى شخص جنابة همدا على محجور عليه أو على ولي ذلك المحجور فليس لولي رده وعذوه عنه بل يعفى ذلك العفو (قوله فليس له العفو) لانه مال فلو عفا عنه كان لولي رده وله أيضا رده ان رشد كما هو (قوله وتصرفه قبل الحجر) أي سواء كان سفه أم صلبا غير طارئ أو طرأ بعد أن بلغ رشيدا فالخلاف المذكور جار في المسكتين كما قال ابن رشد والراجح منه القول الاول خلافا ليعق حيث جعل موضوع الخلاف المذكور الصورة الاولى وجعل في الثانية قولين على حد سواء ونص كلام ابن رشد في الاسبعة وأما اليتيم الذي لم يرض به أبوه لا حدولا أقام السلطان عليه وليا ولا ناظر افي ذلك أربعة أقوال أحدها أن أفعاله كلها بعد البلوغ جائزة نافذة رشيدا كان أو سفها معلنا بالسفه أو غير معلن اتصل سفهه من حين بلوغه أو سفه بعد حصول الرشيد منه من غير تفصيل في شيء من ذلك وهو قول مالك وكبراء أصحابه ثم قال الرابع أن ينظر الى حاله يوم يرضيه واتباعه وما قضى به في ماله فان كان رشيدا في أحواله جازت أفعاله كلها وان كان سفها لم يحزم منها شيء من غير تفصيل بين أن يتصل به أو لا يتصل وهو قول ابن القاسم واتفق جميعهم أن أفعاله جائزة ليرد منها شيء داجه في حالته ولم يعلم رشدا ولا سفه ونظر بقية الأقوال ورح اد بن (قوله عبد الرحمن بن القاسم أي المصري تلميذ الامام مالك لا يندني شيخ الامام (قوله ان الصبي والاشق) أي الماهلين وقوله رد تصرفهما أي اتصفا الى أن يبلغ الصبي والى أن نعس الاشق ونقعد عن المحض أو غضى سنة بعد دخول الزوج بها (قوله وزيد في الاشق المحجورة) أي ذات الاب والوصي والمقدم أي زيد في خروج الاشق البكر من حجر الاولياء الثلاثة شرطا في دخول الزوج بها وشهادة العدل على تصرفه المحجور له يوجد

(لا) عند الامام عبد الرحمن (بن التماس لان العلة لسفه وهو موجود والمراد بالماهل من لا ولي له وفهم قولنا الذكر صلاح البالغ أن الصبي ولا شيء رد تصرفهما وفهمه وحققت السفه ان محج وله مض تصرفه انما قال (و) ينبغي (عليهما) أي على القولين المتقدمين (انعكس في تصرفه ادرشد) يحفظ المال بعده أي بعد الحجر عليه وقبل الحكم فكه على قول مالك لا يجوز ولا يرضي تصرفه في جود العلة عنده وهو المحجور وعند ابن القاسم يعفى لا تنفاه لعله عنده وهي السفه (وزيد في الاشق) المحجورة على ما تقدم

من سخط المال في ذات الأب وقلت الوصي والمقدم (دخول الزوج) (ب) (شهادة العدول) اثنين فأكثر (على صلاح حالها) أي حسن تصرفها لم يدخل نفس على الحجر ولو شهد برئها أو مجرد الدخول كان في ذات الأب (٢٦١) (ولو جدد أبوها حجرا) عليها ولا

عبرة بتجديده (على الأرجح) سواءه على الاظهر ومع ذلك فإن رشد لم يرتب هذا على القول بالشهادة على صلاح حالها بعد الدخول بل على مقابله وهو أنه لا ينفك عنها الحجر إلا بعد مضي سنة من الدخول وقيل ستة أعوام وقيل سبعة فإذا مضى ما ذكرنا تلك منها الحجر ولو كان أبوها جدد عليها حجرا بعد الدخول وقبل مضي المدة المحددة بالاستيلاج إلى فلت منه ولا يقبل منه أنها سفيهة إلا إذا ثبت ذلك وأما ذات الوصي والمقدم فلا بد من فلت بعد الدخول كما هو الموضوع إذا الموضوع زيادة أمرين على ما تقدم الدخول والشهادة المسد كورة أو مضي عام أو أكثر على ما تقدم وأما المهمة فأفعالها مردودة حتى يمضي لها عام بعد الدخول وليست داخله في كلام المصنف فليحفظ هذا المقام فكثيرا ما يقع السؤال في تصرفات النساء بعد الدخول وكثيرا ما يقول المفتي إن كانت حسنة التصرف فأفعالها ماسية والا فلا وهو خطأ بل لا بد من الشروط

صلاح حالها وعلى هذا فذات الأب لا ينفك الحجر عنها إلا بأمر وأربعة بلوغها وحسن تصرفها وشهادة العدول بذلك ودخول الزوج بها أو أمانات الوصي والمقدم فلا ينفك الحجر عنها إلا بأمر وخمسة البلوغ وحسن تصرفها وشهادة البينة بذلك ودخول الزوج بها أو أمانات الوصي أو المقدم فإن لم ينفك الحجر عنها كان تصرفها مردودا ولو عشت أو دخل بها الزوج وطالت أقامتها عنده (قوله من سخط المال) أي بعد بلوغها (قوله فلت الوصي والمقدم) أي بعد البلوغ (قوله وشهادة العدول على صلاح حالها) أي شهادتهم بذلك بعد الدخول (قوله ومجرد الدخول كان في ذات الأب) أي في فلت الحجر عنها يعني مع الشهادة برئها ولا يحتاج لفلت من الأب ولا مضي مدة قدرها سنة أو أكثر على ما قبل وقوله ومجرد الدخول على كلام المصنف (قوله لم يرتب هذا على القول بالشهادة) أي على القول بخروجها من الحجر بالشهادة على صلاح حالها بعد الدخول (قوله لا ينفك عنه الحجر إلا بعد مضي سنة من الدخول) أي والشهادة على صلاح حالها بعد ما فلو قال المصنف وزيد في الأثني مضي سنة بعد الدخول وشهادة العدول بصلاح حالها لكان ما شاء على ما به العمل ويكون قوله بعد ولو جدد أبوها حجرا على الاظهر وواقع في محله (قوله ولا يقبل منه أنها سفيهة) أي دعواه أم سفيهة أي دعواه أنه اغتصب الحجر لنفسه فلا ينفك الحجر عنها إلا إذا فلت (قوله فلا بد من فلت بعد الدخول) هذا هو المتعين لما ذكره ابن رشد في المقدمات ونقله مع التوضيح من أن المشهور المعمول به في المذهب أن ذات الوصي أو المقدم لا تخرج من الولاية ما لم تطلق من الحجر وإن عشت أو دخل بها الزوج وطال زمنها وحسن حالها والقول بانها كذات الأب لا يتوقف فلت الحجر عنها على إطلاقها لابن الماجشون (قوله الدخول) أي مجرد الدخول على المعتمد والشهادة المذكورة (قوله أو مضي عام) أي بعد الدخول وقوله أو أكثر أي ستة أعوام أو سبعة وهذا على مقابل المعتمد (قوله فأفعالها مردودة) أي أنها ما حيث علم سفيهة فإن علم رشد هانئ بن مضي أفعالها في حج عن الناصر رد حاجته ينفك الحجر عنها بمضي سنة بعد الدخول بها أو تعنس وتعد عن الحيض (قوله وليست داخله في كلام المصنف) أي لأن المصنف قال وزيد أي في الأثني المحجورة على ما سبق في الذكر المحجور عليه وهو حفظ مال ذي الأب وقلت وصي ومقدم (قوله وللاب ترشيدها) أي بان يقول لها رشدك ورفعت الحجر عنها فإذا قال لها ذلك ارتفع الحجر عنها وصارت تصرفاتها ماضية قال لها ذلك قبل دخولها أو بعده شهدت العدول بصلاح حالها أولا فهل توقف فلت حجر ذات الأب على الأمور الأربعة السابقة إذا لم ترشدها أبوها وكذا يقال في ذات الوصي (قوله وكذا بعده) أي وكذا له ترشيدها بعد الدخول ومجرد ترشيدها أنفك الحجر عنها (قوله كالوصي) اعلم أن الوصي قيل أنه كالأب فله أن يرشد البكر قبل الدخول وبعده وقيل ليس له ذلك حتى يدخل بها زوجها وعلى كل فهل الوصي مصدق في ذلك وإن لم تعرف البينة رشدها وبه قيل أو ليس له ذلك إلا بعد ثبوت رشدها وقوله ابن القاسم في سماع أصبع ونحوه لعبد الوهاب واعتد من هذه الأقوال أنه ليس له ترشيدها إلا بعد الدخول فإذا دخلت كان له ترشيدها ولو لم يعلم برشد هانئ غيره وهو الذي جرى به العمل انظر بن (قوله من غيرهما) أي من غير الأب والوصي وهذا ظاهر في أن قول المصنف ولو لم يعرف رشدها راجع للمستثنين ونحوه تمت واعترضه طفي فقال الصواب أنه خاص بالثانية ذهي التي فيها الخلاف المشاكلة ولو أما الأولى فلا خلاف بها وبمذورح انظر بن (قوله وطاهرة أن تصرفها) أي تصرف المرشدة التي رشدها أبوها قبل الدخول ماض أي وهو كذلك خلافاً لحش وعبق حيث قال بردها وإن كانت لا زوج إلا برضاها قال بن وهو خروج عن المذهب لأن الترشيده لا يتبعص (قوله والراجع لا) أي والراجع أن مقدم أنه مضي ترشيدها بعد الدخول بل وكذا قبله وهذا إذا لم يعلم رشدها بيمينه والآن كان له ترشيدها ولو لم يعلم ترشيدها

المستدومة ودكرها وكذا استثناء من قوله وزيد في الأثني الخ عمل أو مضي ترشيدها قبل الدخول أو بعد وكذا هذه (كالوصي) لكن بعده لأبيه (ولو يعرف رشد هانئ من غيرهما وطاهرة أن تصرفها ماض ولا يردها) أنه لا يجوز له ترشيدها إلا بدونها كما مر في النكاح (والمقدم القاضي خلاف) هل له ترشيدها بعد الدخول والراجع لأقواله والأب ترشيدها

مطلقا بل لم يشهدا كالموصى بعده لا المقدم لطابق الممتد به وانه هو لما جرى في كلامه ذكر الوصي ثم علم عليه بقوله (والوصي) على
 المحجور من صغيرا وسفيا لم يطرأ عليه السفة بعد بلوغه (الاب) الرشيد لا الجذ ولا الخ والعم الا بايمانه من الاب (وله البيع) لما لم يملكه
 المحجور (مطلقا) ربعا او غيره (وان لم يذكر سفيه) (٢٦٢) أي البيع بل وان لم يكن سبب مما يأتي لعله على السداد عند كثير من أهل

مطلقا قبل له دخول وبعده لكل من الاب والوصي والمقدم ومجهرولة الرشيد يجوز للاب ترشيدها قبل
 الدخول وبعده والوصي بعد الدخول لا قبله ولا يجوز للمقدم ترشيدها الا قبل الدخول ولا بعده ومعلومه
 السفة ترشيدها العموم مطلقا (قوله مطلقا) أي قبل الدخول وبعده (قوله ولو لم يعلم) أي الرشيد من غيره
 (قوله لم يطرأ الخ) أي وأما الوطرأ عليه بعد البلوغ ما لم يجر عليه الحاكم لا للاب كالموصى (قوله الاب الرشيد)
 أي فان كان سفيهها فلا كلام له ولا لولايه الا بتقديم على الابن خاص مغاير لتقديم على أبيه (قوله وان لم
 يكن له سبب مما يأتي) أي من الاسباب الاتية في قوله وانما يباع عقاره الخ وكلامه يقتضي أن المنق
 اشتراطه وجود سبب مما يأتي وهذا لا ينافي أنه لا بد من وجود سبب أي سبب كان وهو كذلك اذ لا يحمل
 للاب فيما بينه وبين الله أن يبيع بدون سبب أصلا انظر بن (قوله عند كثير من أهل العلم) أي كان
 سلمون والمتبسطي وقال ابن رشد يعرف الاب يحمل على غير السداد حتى يثبت خلافه ويحمل هذا الخلاف
 اذا باع الاب متاعا وله من نفسه وأما لو باعه لغيره فهو محمول على السداد والنظر اتفاقا حتى يثبت خلافه
 اذا علمت هذا تعلم أن الاول للشارح أن يقول لعله على السداد ولو باع متاعا وله من نفسه عند كثير
 من أهل العلم (١) لكان أظهر وأبين للمراد واذا كان يبيع الاب متاعا وله فلا جني محمول على النظر
 والسداد اتفاقا فلا اعتراض للابن بعد رشده فيما باعه عليه أبوه ابن حبيب عن أصبغ يعني ببعده وان باع
 لمنفعة نفسه ثم رجع لقول ابن القاسم أن باع لمنفعة نفسه ونفق ذلك فسسخ اهو أطلق في الفسخ فظاهره
 كان الاب موصرا أم لا وهو كذلك عند ابن القاسم ابن رشد حكم ما باعه الاب من مال وله الصغير في
 مصلحة نفسه أو حاجي به يرد مع القيام ويعزم قيمته مع العوات (قوله مطلقا) أي كان المبيع عقارا أو
 غيره (قوله في بيان السبب) المراد ببيانه ثباته بالبينه لا مجرد ذكره باللسان وان لم يعرف الامن قوله كما يعلم
 ذلك من كلام ابن رشد والتوضيح انظر بن والحاصل أن الاشياخ اختلفوا فيما اذا باع الوصي عتار
 القيم هل يصدق الوصي أنه باعه لذلك السبب ولا يلزمه اقامة البينة عليه ولا يصدق ويلزمه اقامة البينة
 عليه قولان بخلاف الاب اذا باع عقارا انه الذي في حجره فانه لا يكف اثبات الوجه الذي باع لاجله بل
 فعليه ذلك محمولا على النظر (قوله خلاف) ظاهر المصنف تشهير القولين معا أما الاول فقد شهره أبو القاسم
 الجزيري في وثائقه وأما الثاني فقد فهم أبو عمران وغيره المدونة عليه كافي أبي الحسن وهذا يقتضي ترجيحه
 انظر بن (قوله والوصي كالحاكم لا يبيع بالقيمة الخ) هو ظاهر اذا كان البيع لغير حاجة أما اذا كان
 لحاجة فهو وصي أن يبيع بالقيمة كما نص عليه المتبسطي وحديث يقال لم يكن له في هذا الغرض أن يهب
 هبة الثواب وأجاب الشيخ المساوي بما حاصله ان هبة الثواب انما يهبه في هبة بالقيمة بعد القوات لان
 وهو ب له قبل القوات محجور بين الرد واعطاء القيمة والقيمة التي يقضى بها بعد القوات غنا عن خبر يوم
 القوات ومن الجائز أن تنص قيمته يوم القوات عن قيمته يوم الهبة وهذا ضرر باليتيم فليد الم يجوز
 للوصي هبة الثواب بخلاف ما به بالعقد يدخل في ضمان المشتري يوم البيع فاذا حصل نقص بعد ذلك فلا
 ضرر على اليتيم اهـ بن (قوله واهماله) أي من وصي ومقدم (قوله وملكه لما يبيع) أي لما قصد ببعده
 (قوله وحجارة الشهود له) أي واطلاع الشهود عليه ان كان سقارا ان يرسل القاضي جماعة بظلمون عليه
 ويظفون به من داخل ومن خارج ثم يقولون للحاكم هذا الذي حزنه واطلعه عليه هو الذي شهد عندك
 به ملك للصغير أو يرسل القاضي معهم أحدا من طرفه فيقولون له بعد الطوائف به هذا البيت الذي حزنه
 واطلعه عليه هو الذي شهد به عند القاضي انه ملك لليتيم (قوله هو الذي شهد بالخ) هذا اذا كانت بينة
 لحجارة هي بيعة المالك وقوله أو شهد بالخ اذا كانت غيرها (قوله حشيه الخ) علة للاحتجاج لينة لحجارة
 (قوله والتسوق) أي وثبوت التسوق للمبيع أي لشيء الذي أريد ببعده وقوله في اظهاره للمبيع والمادة

العلم (ثم) بلى الاب (وصيه)
 فوصى الوصي (وان بعد
 وهل) هو (كالب) له
 البيع مطلقا وان لم يذكر
 السبب وان كان لا بد من
 سبب من الاسباب
 الاتية لكن لا يلزمه
 البيان مطلقا (أو) لا
 يلزمه بياحه (الا الرابع)
 أي المنزل والمراد العقار
 مطلقا اذا باعه (فبيان
 السبب) الاتي ذكره
 (خلاف وليس له) أي
 للوصي (هبة) من مال
 محجوره (الثواب) لان
 الهبة اذا فانت يصد
 الموهوب له فلا يلزمه الا
 القيمة والوصي كالحاكم
 لا يبيع بالقيمة بخلاف
 الاب (ثم) بلى الوصي
 (حاكم) أو من قيمته
 (وباع) الحاكم مادحت
 الضرورة الى بيعه من
 مال اليتيم (بشوت يثمه
 واهماله وملكه لما يبيع
 وأنه الاول) بالبيع من
 غيره (وحجارة الشهود
 له) بان يقولوا للحاكم أو
 لمن وجهه الحاكم معهم
 هذا الذي حزنه
 واطلعهنا كم عليه هو
 الذي شهدنا أو شهد بانه
 ملك لليتيم خشية ان
 يقال بعد ذلك ما يبيع ليس

هو ما شهد بانه ملك لليتيم وثبت بينة المالك أو له في المكان المعلق صفته كذا وكذا وتنتهي
 حدوده الى كذا وكذا كفت عن بيعة الحيازة كما عندنا عصر (والتسوق) بالمبيع أي اظهاره للبيع والمناداة عليه
 (١) قوله لكان أظهر هذا جواب لم يتقدمه شرط كما لا يخفى كتبه مصدحه

(و) ثبوت (عدم الفاء) أي وجود (زائد) على الثمن الذي أعطى فيه (والسداد في الثمن) المعطى بأن يكون ثمن المثل فاكثر وأن يكون
عينا حالالا مرضا ولا مؤبلا خوف الرخص والعدم (وفي لزوم) (تصريحه بأسماء الشهود) (٢٦٣) الشاهدين بذلك (قولان) محلهما

في الحاكم العدل الضابط
وأما غيره فلا بد من
التصريح بهم والانتفاء
حكمه وأما الغائب فلا بد
من التصريح بهم والانتفاء
نقص حكمه كإسقاط
المصنف والشروط
المذكورة شروط في صحة
البيع كإسقاط
(الخاص) أي كإسقاط
(كجدة) وأم وعم فليس
يولي على اليتيم فلا يبيع
مناعه مالم يكن وصيا
بالتصريح واستحسن أن
العرف كالنص كما يقع كثيرا
لاهل البوادي وغيرهم
أن يموت الأب ولا يوصي
على أولاده اعتمادا على
أخ أو عم أو جد ويكفل
الصغار من ذكرفهم
البيع بشروطه وبمضى
ولا ينقض وينبغي أن
يكون ذلك فيمن عرف
بالشفقة وحسن التربية
والإفلاحة من حاكم أو
جماعة المساجين (وهمل
بإمضاء) تصرف الحاكم
في الشيء (اليسير) حيث
لا شرط ولا عرف (وفي
حده) أي اليسير بمشقة
دنانير أو عشرين أو ثلاثين
(تردد) والظاهر الرجوع
للعرف وهو يختلف باختلاف
الأشخاص والمكان

عليه أي المرة بعد المرة (قوله وعدم الفاء زائد) أي وعدم وجود من يدفع رائدا على ما أعطى فيه من
التمن (قوله والسداد الخ) لا يقال الوصي لا يبيع الاغبطة بأن يكون الثمن زائدا على القيمة بقدر
الثالث والوصي مقدم على الحاكم فهو أقوى منه فمقتضاه أن الحاكم لا يبيع بالسداد لا نقول هذا
ممنوع لوصي يبيع اغبطة وذيرها من الأسباب الا تية والحاكم لا يبيع الا الحاجة نصار الوصي
بهذا الاعتبار أقوى (قوله وفي لزوم) أي وعدم لزومه أي بل يكفي أن يقول ثبت عندى بالينة
الشرعية أن لولد الغلاني يتيم مهمل وأنه يملك محلا في جهة كذا الخ (قوله نصريحه) أي في السجل الذي
يكتب فيه الوقائع التي حكم فيها (قوله بذلك) أي بالامور المتقدمة بان يكتب في السجل ثبت عندى
بشهادة فلان وفلان يتيم وبشهادة فلان وفلان أهله وبشهادة فلان وفلان ملكه محل في جهة كذا الخ
(قوله قولان) صوابه تردد انظر المواق وعلى القول بلزوم التصريح بأسمائهم فإذا ترك التصريح
نقص حكمه على الظاهر قياسا على ما إذا ترك ذلك في البيع على الغائب (قوله وأما الغائب) أي إذا أراد
الحاكم بيع ماله لأجل دين عليه أو لأجل نفقة زوجته أو أولاده فلا بد الخ (قوله أي كافل) أشار بهذا
إلى أن المراد بالخاص الكافل الذي يكفل اليتيم ذكر كان أو أنثى فر يبا أو أجنبيا (قوله فلا يبيع مناعه
الخ) حاصل فقه المسئلة أن الكافل إذا جرى العرف بتوليته أمر اليتيم والنظر في شأنه كان تصرفه صحيحا
في القليل والكثير إذا كان التصرف لمصلحة وإن لم يكن عرف بذلك فالمشهور أنه لا يمتنع تصرفه لافي
القليل ولا في الكثير والذي جرى به العمل مضي التصرف في القليل دون الكثير ولا بد من الرفع للحاكم
في الكثير ولا فرق في ذلك بين كون الكافل ذكرا أو أنثى فر يبا أو أجنبيا حلالا مالا يوصيه نصيب المصنف
بماضن من اختصاص ذلك بالقرب (قوله واستحسن أن العرف كالنص) أي أن العرف الجاري بتولية
أمر اليتيم والنظر في شأنه كالمصنف على وصايته ونقل ابن غاري رواية عن مالك أن الكافل بمسئلة الوصي
بدون هذا العرف وذكر أبو محمد صالح أن هذه الرواية جيدة لاهل البوادي لا مهمهم بلون الإصاء
(قوله وغيرهم) أي كاهل القرى الذين لا يعرفون الإصاء على أولادهم الصغار وكل من مات عن صغار
يعتمد في تربيتهم على أخ لهم كبير أو أم أو عم (قوله شروطه) أي وهو أن يكون البيع لواحد من الأمور
الآتية (قوله وحمل بامضاء اليسير) ابن حلال في بيع الماخذن على محضونه اليتيم الصغير اضطراب كثير
والذي جرى به العمل مالا سبب في قوله من التفريق بين القليل والكثير فيجوز في النافه اليسير ثم
قال فعلى ما جرى به العمل لا يبيع الا بشروط وهي معرفة الخصانة وصحة المحضون والحاجة الموجهة
لبيع ونفاه المبيع وأنه أحق بالبيع من غيره ومعرفة السداد في الثمن ونش هذه الشروط كلها
بينية معتبرة شرطا إذا اختلف شرط من هذه الشروط كان للمحضون إذا كبر الخيار في رد البيع وإمضائه
وقال أبو الحسن أيضا ونقله في المعيار ابن (قوله أي الاخذ له جوره بالشفقة) أي سواء كان ذلك المحجور
صغيرا أو سفيها (قوله وترك القصاص) أي ولولي سواء كان أباً أو غيره ترك القصاص الواجب للصغير
بسبب الجنابة على أمه أو على أمه إذا كان ذلك وترك نظرا ومصلحة للمحجور وترك القصاص
بالفقهاء الجاني (قوله وأما السفيه فينظر له نفسه) أي فيما أوجب له من انقصاص أي وحيفته فلا يتأق
لولي له أن يترك ما أوجب له وإذا نظر فيما أوجب له من ذلك وعفا عن الجاني فليس لولي رد ذلك العفو
تقدم في قول المصنف ونفيه فقوله الشارح كما مر في قوله وقصاص الأولى كما مر في قوله ونفيه أو يرد قوله
الخ لان قوله وقصاص مسألة أخرى معارة هذه (قوله فيسقطان) حواش شرط مقدر أي وإذا حصل ترك
ما ذكر من التشفع والقصاص بالنظر فيسقطان وقد أشار الشارح لذلك (قوله ولا ينعو) أي ولا يجوز

والزمان (ولولي) أباً أو غيره (ترك التشفع) أي الاخذ له جوره بالشفقة إذا كان نظرا (و) ترك (القصاص) الواجب للصغير خاصة
وأما السفيه فينظر له نفسه كما تقدم في قوله وقصاص وإذا ترك بالنظر (فيسقطان) فلا قيام للمحجور بما ذيل بلغ ورشد بخلاف تركهما
على غير وجه النظر فله القيام كما يأتي في قوله (أما السفيه) (ولا ينعو) أي في محله أو خذ الجوا أو على أقل من الدية

الأشهر كإتيان الجراح (ومضى بنفسه) أي الولي لم يجد مجبوره بل مجبورا ابتداء (بموضع) من مال غير العبد (كأبيه) أي أبي المجبورة الصغيرة أو السفيه وان بلا عوض ففرق (١٦٤) بين عتق رقيقه إذا كان غير أبيه وبين ما إذا كان أباه لكن محل من عتق أبيه (ان

أبسر) الأب يوم العتق
أو بعد قبل النظر فيه
وغرم من ماله ثمه فان
أعسر لم يهرع نفسه ورد
ثم ذكر مسائل على سبيل
الاستطراد والانسب
ذكرها باب القضاء
فقال (واعلمكم) أي
انما يجوز ابتداء أن يحكم
(في الرشد) في (ضده)
وهو السفه الذين تقدم
بيانها (و) في شأن
(الوصية) من تقديم
وصي ومن كون الموصي
له إذا تعدد يحصل
الاشتراك أو يختص به
أحدهما ومن محتملها
وفسادها وغير ذلك (في)
(الحبس المعقب) أي
المتعلق بوجوده وعدم
كسبه على زيد وعقبه
لأنه حكم على غائب وأما
غير المعقب كعلي زيد
فلا يتقيد بالقضاء
لكون الحكم فيه على
غير غائب (و) في (أمر
العائب) فيما يباع عليه
لنفقة زوجته أو فده أو
دينه (و) في (النسب)
من حقوق وهدمه (و) في
(الولاء) ككون فلان
له الولاء على فلان (و) في
(حد) لحسر أو رقيق
متزوج بغير ملك سيده
(وقصاص) في نفس أو
طرف (ومال بنيم) الأولى
وأمر بنيم يشمل ترشيده

الولي أن يعفو عن الجناية خطأ مجانا أو على أقل من الدية وأما مهاد فمقدم في قوله والقصاص فيقول
الشارح عن مهاد الأولى إسقاطه وقوله الأعسر أي من الجاني ويحتمل الأعسر المعنى عليه واحتياجه
كإتيان (قوله ومضى بنفسه) يعني أن الولي المجبور إذا كان غير أبيه وأعتق رقيق المجبور سواء كان
سغيرا أو سفيها فان عتقه بمضى أي إذا كان العتق بعرض معين حين العتق وأما لو كان بغير عرض ورد
العتق سواء كان الولي موصرا أو معسرا هذا هو الصحيح والفرقة بينهما انما هو إذا كان الولي أباه
للمجبور كافي الشارح ومافي خش مما يخالف هذا فغير صواب (قوله من غير مال العبد) أي بان كان
ذلك العوض من الولي أو من أجنبي فان كان العوض من مال العبد فان العتق رد إذا لمصلحة نفسه
للمعسر وعليه (قوله أي أبي المجبور الصغير الخ) أي كما مضى عتق الولي إذا كان أباه للمعسر وصغيرا
أو سفيها وان بلا عوض معين حين العتق (قوله إذا كان غير أبيه) أي إذا كان الولي الذي أعتقه غير
أبيه (قوله وبين ما إذا كان) أي الولي الذي أعتقه أباه وأشار الشارح بهذا إلى أن التشبيه في كلام
المصنف غير تام (قوله وغرم) أي الأب والمراد بثمنه قيمته (قوله واعلمكم في الرشد الخ) أي إذا
احتج بالحكم بان حصل تنازع وليس المراد أن هذه المذكورات لا بد فيها من الحكم مطلقا (قوله من
تقديم وصي) أي على الوارث في الصلاة على الميت ونعاطي أموره وتركته ووفاء ما عليه من الدين منها وغير
ذلك (قوله ومن محتملها وفسادها) أي فلا يحكم بان هذه الوصية صحيحة أو فاسدة إلا القاضي (قوله وفي
الحبس المعقب) أي محذور بطلانا وأصله فلا يحكم بصحة الحبس المعقب أو بطلانه أو بآب هذا الحبس
معقب أو غير معقب أو أن هذا يستحق قول هذا أو هذا يشارك هذا إلا القاضي رأيا لحبس غير المعقب
كحبس على فلان وفلان وفلان مثلا فلا يتقيد بالقضاء لكون الحكم على غير غائب وينبغي أن يكون مثل
المعقب الحبس على الغصراء لأنهم لما كانوا لا ينفقه طعنوا سائر الوفاق عليهم عزلة المعقب وحيث فلا يحكم
في شأنه إلا القضاة (قوله وأمر العائب) أي غير المفقود لان زوجته رفع للقاضي والوالى والى الماء
أو يقال مراده بالعائب ما يسمى غائبا في الاصطلاح الفقهاء والمفقود لا يسمى غائبا في اصطلاحهم لان
العائب في اصطلاحهم من علم موضعه والمفقود من لم يعلم موضعه (نبيه) من جلة أمر العائب فسخ
نكاحه لعدم النفقة أو لعدم رزوجه محلو لغرض ولا يفسخ نكاحه إلا القاضي ما لم يتعذر الوصول
إليه حقيقة أو حكما بان كان يأخذ رزقهم على الفسخ والإقام مقامه جماعة المسلمين كما ذكر ذلك شيخنا
العدوى (قوله والنسب) أي لا يحكم في النسب اثباتا ونفيًا إلا القضاة ولا يحكم بان فلان من ذرية فلان
أوليس من ذرية فلان إلا القاضي (قوله ككون فلان له الولاء على فلان الخ) فاد أفقت بنية على أن ريدا
عقبى لابي أو لمدى وان لى الولاء عليه وآثره إذا مات وحصل تنازع فالدعى يحكم بان لى الولاء عليه أعما
هو القاضي (قوله متزوج بغير ملك سيده) أي بان كان متزوجا بجمرة أو بامه مملوكة لغير سيده وأما
الرقيق المتزوج بملك سيده وكذا إذا كان غير متزوج أصلا فيقيم الحد عليه سيده إذا ثبت موجب الحد
بغير علمه (قوله الأولى الخ) قد يقال ان النسب فيه والترشيده هما دول المصنف أو لافي الرشد وصده وأما
ما بعدهما فكله داخل في قول المصنف ومال بنيم وحيث فلا حاجة لهذا التصويب (قوله القضاة)
أي ان هذه الأمور العشرة لا يحكم فيها ذا الحبيج للحكم لا القضاة وزيد على هذه العشرة العتق والطلاق
واللعان بان حكم غير القاضي في هذه الثلاثة مضى حكمه ان كان صوابا وأدب وأما التفرير في لاطيان
المرصدة على البر فانما يكون للسلطان أو الباشا لا القضاة وهم معزولون عن تقريرها كما ذكره شيخنا
في الحاشية فقلنا عن حج ومحل كون هذه المسائل الثلاث عشرة لا يحكم فيها إلا القاضي ان كان ولا يتعذر
الوصول إليه حقيقة أو حكما بان كان لا يأخذ رزقهم على حكمه ولا قام جماعة المسلمين مقامه فيما
ذكره تقرير شيخنا عدوى (قوله لاطيان هذه العشرة) أي لاطيانها أي لاطيان بعضها كالتقصاص وقوله
أولئك حق الله أي بالنظر في نسب وأمانته حلوه بجمع حق الله والخطري في الحدود (قوله أو حق)

وضده وتقدم مقدم عليه وتعدده وانفراده وغير ذلك
(القضاة) فاعل يحكم لخطره هذه العشرة أو لتعاقب حق الله أو حق

من ليس موجودا فان حكم فيها غيرهم مضي ن احكم صوابا و ابوالمراد والقضاة اوتوا بهم وأولى السلطان بخلاف الحكم والوالي و والى
الماء ونحوهم ولما جرى ذكر السبب الذي يباع له عقار اليتيم في قوله أو الا الر بيع في بيان السبب شرع في تعداد وجوهه وهي أحد عشر
ذكر منها عشرة وأسقط الخوف عليه من ظالم لعله بالاولى أو لدخوله في أو لمّا فقال (وانما يباع عقاره) أي اليتيم الذي لا وصى له و يباع الحاكم
بشر وطه المتقدمة أو له وصى على أحد المشهورين المتقدمين (حاجة) ٣٦٥ كنفقة أو وقاعدتين لأقضاء له الأمن عنه (أو

غبطسة) بان زبد في عن
مثله الثلث فأكثر من مال
حلال (أو لكونه موظفا)
أي عليه خراج أي حكر
فيباع ويبدل بما لا حكر
عليه إلا أن يكون
الموظف أكثر نفعا فلا
يبيع (أو) لكونه (حصنة)
فيستبدل به غيره كاملا
للسلامة من ضرر الشركة
(أو قلت عنه) وأولى اذا
لم يكن له غلة (فيستبدل)
أي فيباع ليستبدل له
(خلافه) وهذا راجع
لما عدا البيع لحاجة حتى
ما يباع لعبطة و راجع
لما عدا أيضا ما عدا مسألة
أو لارادة شريكه بعا (أو)
لكونه أي مسكنه (بين
زميين) وان قولا فيستبدل
له مسكن بين مسلمين
لا عقاره الذي للتجر أو
الكراء اعلاوه غالبا بين
دميين (أو) لكونه بين
(حبرين) أي ينجش منهم
الضرر في الدين أو لذيها
فيستبدل أهل البدع
فيستبدل له منزل بين
أهل السنة (أو لارادة
شريكه بعا) فيما لا ينقسم
(ولا مال له) بشترى له به
حصنة الشريك وان لم
يستبدل خلافه كما مر (أو

من ليس موجودا) أي كالعائب والحبس المذهب (قوله والمراد الخ) أشار بهذا إلى أن الحصر في كلام
المصنف اضافي أي انه بالنسبة للوالي و والى الماء والحكم فلا ينافي ان نائب القاضي والسلطان مثل القاضي
(قوله بخلاف الحكم والوالي الخ) أي فلا يجوز أن يحكموا في هذه الامور المذكورة ابتداء فان حكموا مضي
حكمهم ان كان صوابا أو ادبوا (قوله الخوف عليه من ظالم) أي يأخذه غصبا (قوله أي اليتيم الذي لا وصى له
وباع الحاكم أو له وصى على أحد المشهورين المتقدمين) تبع الشارح في ذلك عجم وأصله لشبكه الشيخ سالم
واعترضه طي قائلا البيع لهذه الوجوه انما هو في اليتيم الذي الوصى خاصة كما صرح به في المدونة وكلام ابن
رشد وغير واحد من الاثمة كابن عرفة وغيره أما اليتيم المهمل فقد تقدم ان الحاكم يتولى أمره وانه انما يبيع
لحاجته فقط وحينئذ فكلام الشيخ سالم غير مسلم وقوله على أحد المشهورين يقتضي أن المشهور لا يخر
قول أن الوصى له أن يبيع لغير هذه الوجوه وليس كذلك اذا الوصى لا يبيع عقار اليتيم الا لوجه من هذه
الوجوه اتفاقا وانما الخلاف في كونه يكلف اثبات الوجه الذي يبيع لاجله أو لا يكلف اثباته ويصدق في ان
يبيع لهذا الوجه انظر بن تينيه في قوله أي اليتيم أي وأما الصغير الذي له أب فقال في التوضيح ظاهر المذهب
أن الأب يبيع على ولده الصغير والسفيه الذي في حجره الر بيع وغيره لاحد هذه الوجوه ولغيرها وفعلة في ربيع
ولده كغيره من السلع محمول على الصلاح وانما يحتاج لاحد هذه الوجوه الوصى وحده ثم نقل نحوه عن ابن
رشد (قوله بشرطه المتقدمة) أي من ثبوت يثمه وأعماله وما كماله قصد بعبه وانه الاولى الى آخر ما مر
قوله على أحد المشهورين المتقدمين) أي في قول المصنف وهل هو كالأب أو الا الر بيع في بيان السبب
قولان (قوله من مال حلال) التذييد بذلك وقع في كلام سحنون حيث قال ويكون مال المبيع حلالا طيبا
كذا نقل عنه ابن قنوج اه ولا يقال ان الحلال وجوده متعذرا لما قول الحلال ما جهل أصله لا ما علم أصله
وأصل أصله حتى تعذر (قوله أ ترفعا) أي من الخالي عن التوطيف (قوله فلا يباع) أي ولو كان نفع
لموظف مثل نفع الخالي فالظاهر كما قال - لو لو التمسك بالأصل وعدم بيعه الا لماع آخر - نظر شب (قوله أو
لكونه حصنة) أي أمكن قسمها أم لا أراد شريكه البيع أم لا والحال ان لليتيم مالا (قوله أو قلت عنه) أي
فيباع ويستبدل له له غلة كثيرة (قوله وأولى اذا لم يكن له غلة) أي فيباع ويستبدل له عقاره غلة (قوله
فيستبدل - خلافه) ظاهره ولو كان ذلك الخلاف عبر عقار لكن كلام الشيخ سالم السهموري يقتضي تخصيصه
باعتبار اه - ش (قوله حتى ما يباع لعبطة) أي فيجب الاستبدال فيها على ما قاله لعرناطي وهو المعتمد
كما قال شيخنا خلافا لمن قال بعدم وجوب الاستبدال فيها كالبيع لحاجة (قوله لعلوه غالبا) أي لعلو كرائه
فلا صلاحه حينئذ في ابقائه (قوله ينجش منهم - الضرر في الدين) أي بان كانوا حوارج ينجش على الولدان
عند اعتقادهم (قوله أو لذيها) أي أو ينجش منهم على الولد في دياه بأن يسرقوا منه (قوله فيما
لا ينقسم) أي ولا قسم لليتيم حصته ولا يباع حينئذ (قوله ويجز على الرقيق) أي جبر أصليا كالجزع على
الصغير وحينئذ تنصرف انه مردودة وان لم يجز عليه السيد (قوله لسببه) وذلك لما ثبت للسبب من الحق
في زيادة قيمته بسبب المال لان العبد الذي له مال قيمته أكثر من قيمة ماله له (قوله بمعاوضة أو غيرها)
أي وهو تنصرف انه كانت بمعاوضة أو غيرها (قوله لا أدن له) أي سيده في التصرف في يومه والا كان
صرفه فيه ماصيا (قوله لا يادن) أي لا أن يكون ماله سارا لادن في التجارة فلا يجزعه هذا كان

٣٦ - دسوق ثالث في حشبة تسالي لعمارة) عنه يصير مضرر عنها (أو) حشبة (الطراب ولا مال له) بعمره (أوله)
مال (والبيع أولي) من لعمارة لعرص من لأعراس و لفرغ من فحج جبر ثلاثة نصبي والسفيه والنجون شرع في المحجور الرابع فقال
(وجز على الرقيق) يعني أن الرقيق محجور عليه شرعا ليد في نفسه وماله فلا كان أو كثر ولو كان مائضا لمال بمعاوضة أو غيرها وسواء
كان قذا أو مدبرا أو معتقلا لابل وأما لمبعض فهو يوم نفسه كالحر في يوم - له محجور عليه لا إذا ذن له (الابادن) له في التجارة

ولو كان السيد له مال فله ان يشتره له بضاعة ووضعها بھا توت مثلاً امره بجلبه له للتجارة به والمأذون من
أذن له سيده ان يتجر في مال نفسه ٢٦٦ ولو كان الربح للسيد أو في مال سيده والربح للعبد أو مال السيد فوكيل لا مأذون (ولو) أذن

له (في نوع) خاص كالبيع
(فكوكيل مفوض) فيما
أذن له فيه وفي غيره من
باقي الأنواع لأنه أقعده
للناس ولا يدرون في أي
الأنواع أقعده فهو تفويض
على ما تضمنه ما قبله أي
فان أذن له ولو في نوع
فكوكيل مفوض في
سائر الأنواع ثم انه اذا
أذن له في نوع سواء منعه
من غيره أم لا فلا يجوز له
أن يتعدى ما أذن له فيه
وان مضى ما فعله على وجه
التعدي وكلام المصنف
لا يفيد منعه من التعدي
في غير المأذون فيه وأما
مضيه في ما يخبره قوله
كوكيل مفوض (وله)
أي للعبد المأذون (أن
يضع) عن بعض غرمائه
من دين له عليه بالمعروف
(و) له ان (يؤخر) عريضا
بحايل عليه ما لم يبعد
التأخير (ويضيف)
بطعام يدعو له الناس وله
الإعارة (ان استألف) في
الجميع أي فعله استئلافا
للتجارة (و) له ان (بأحد
قراضا) من غيره ورجحه
تكراره لا يقضي منه دينه
ولا يتبعه ان عتق لا يباع
به مائة نفسه فأشبهه ما لو
استعمل نفسه في الإجارة
(و) ان (بدفعه) لمن يعمل
فيه (ويتصرف في كهيته)
له ووصية وصدقة أعطيت له (بالمعاوضة) ولو جبهه ثواب لا بصدقة وهبة لعبد

الادن في كل نوع بل ولو في نوع واحد وحكمه اذا أذن له في التجارة أنه لو وكيل مفوض لانه وكيل فاد
تصرف مضى تصرفه ان كان صوابا ولا (قوله ولو ضمنا) أي هذا اذا كان الادن صريحا كذا ثبت في التجارة
بل ولو كان الادن ضمنا (قوله واشرائه) أي وكشراه السيد للعبد بضاعة ووضعها الخ قال شيخنا العدوي
ولا مانع من ان يجعل من الادن الحكمي ترشيد السيد له بان يقول له زدتك (قوله والمأذون الخ) أشار بهذا
الى أن العبد المأذون له أقسام ثلاثة يكون العبد وكيل في صورة وكوكيل في صورتين فاد اتصرف فيهما
مضى تصرفه ان كان بطرا أو افلا الا أن يقول له أمضيت تصرفك كان نظرا أم لا وأما في الصورة التي يكون
فيها وكيل فتصرفه ماض لا يرد أصلا ولو غير صواب (قوله فوكيل لا مأذون) أي وحينئذ يكون محجورا
عليه في غير ما وكل عليه كما فرده شيخنا (قوله ولو في نوع خاص) أي هذا اذا أذن له في كل نوع بل ولو في نوع
خاص (قوله فكوكيل مفوض فيما أذن له فيه وفي غيره) قال في التوضيح هذا مقيد بما اذا لم يشهر أنه أذن في
النوع الفلاني خاصة وأعلن ذلك فان أشهر ذلك وأعلمه احتص به قال شيخنا العدوي وهو خلاف النقل
والنقل الاطلاق (قوله وفي غيره) أي فاد اتصرف في غير ذلك النوع الذي أذن له فيه كان تصرفه ماضيا بل
وجائزا ابتداء خلافا لما في عقب وتبعه الشارح من مضيه بعد الوقوع وان كان غير جائزا ابتداء اه شيخنا
عدوي والحاصل ان في جوار القيد على التصرف في غير ما أذن له فيه ولو اشتهر منعه منه خلافا والمعتد
بجواز كما قال شيخنا (قوله في أي الأنواع أقعده) بل واقتصر على النوع المأذون فيه فقط كان ذلك غورا للناس
(قوله بالمعروف) متعلق بوضع أشار به الى أن يحمل جوار الوصية من الدين اذا كان ما يرضاه فليلا وان كان
كثيرا منعت الوصية والفلة والكثرة معتبران بالعرف (قوله ما لم يبعد التأخير) أي والامنع والبعث أيضا
معتبر بالعرف كما ذكره اللغوي ولم يبعدوا تأخير الدين للاستئلاف سلفا جرم منعه لعدم تحقق النفع كن يؤخر
دينه لحب الشاء عليه والحمدة ومعه سحنون (قوله وله الإعارة ان استألف) فيه نظري المدونة لا يجوز
للعبد أن يعبر من ماله عارية مأدونا كان أو غير مأدون وكذلك العطية اه وقال ابن عرفة وفيها لا يعبر بأمن
ماله يعبر ادن سيده الصعلي عن محمد لا بأس أن يعبر دابته للمكان القريب اه والممنع منها ولو للاستئلاف هو
لصواب اه بن (قوله استئلاف التجارة) أي وله أن يعق عن ولده ولو لعبر استئلاف ولو قل المال اذا علم أن
سيده لا يكره ذلك كما في المدونة اه بن فان علم كراهه السيد ذلك منع وكل من أكل منها شيئا ضمنه السيد
كما في عقب (قوله ويا حد قراضا ويدفعه) ابن عرفة وفي استئلام الادن في العجر أحد القراض واعطاه
به الا الصقلي عن ابن القاسم وأشهب ساء على انه تجر أو اجارة وايداع للعبر اه بن فن قال ان العمل في
القراض من قبيل التجارة أجاز للمأذون أحد المال من غيره ودفعه قراضا لا له مادون له في التجارة ومن
قال ان عمله في مال العبر قراضا من قبيل الإجارة ودفعه الى العبر قراضا من قبيل الوديعة منع من دفعه الى
لغيره وأحد من غيره قراضا لا يجوز له أن يودع شيئا من ماله ولا يؤجر نفسه الا بادن سيده (قوله في نفسه)
كما يجوز للمأذون ما ذكره المصنف يجوز له أيضا ان يسري وهبته الثواب وقبول الوديعة وأخذ اللقطه
لا اللقيط والتوكيل يعبر ادن سيده (قوله ورجحه) أي القراض وقوله تكراره أي أجرة خدمته وقوله فأشبهه
ماله استعمل نفسه في الإجارة أي وما تحصل من اجارته فهو لسيده (قوله ويتصرف في كهيته بالمعاوضة) أي
ولا يتوقف في ذلك على ادن السيد (قوله لا بصدقه) أي ولا يتصرف فيما ذكر بصدقة ولا هبة لعبر ثواب
ولا يتجوزهما من كل مال بس معاوضة مالية واعماص المصنف على جوار تصرفه في الهبة ونحوها بالمعاوضة
وان كان داخلا فيما جعل له من الادن في التجارة لان المال الموهوب لما كان طارئا بعد الادن رجحا يتوهم
انه عبر داخل في الادن (قوله وأقيم معها الخ) حاصله ان المدونة قالت واداهب للمأذون مال وقد عتقه
دين فعرماؤه أحق به من سيده ولا يكون للعمر ما من عمل يد وثنى ولا من حراجه وأرش جراحه ونما يكون

وفاء

له ووصية وصدقة أعطيت له (بالمعاوضة) ولو جبهه ثواب لا بصدقة وهبة لعبد

ثواب (وأقيم منها) أي أخذ من المدونة (عدم منعه) أي المأذون (منها) أي من الهبة أي من قبولها أي ليس السيد بمنع عبده من قبولها

قال المصنف ولو قيل ان له المنع لكان حسنا للمانية التي تلحق السيد (ولغير من اذن له القبول) للهبة (بلا اذن) من سيده فيه فاولى المأذون ومن استقل بالقبول استقل بالرد ثم المفهوم من المصنف هنا خلاف قوله في النكاح ٣٦٧ فأخذ منه جبر العبد على الهبة والراجح

ما هنا (والجبر عليه) أي على المأذون في قيام غرمائه عليه (كالحجر) من كون القاضي يتسولي ذلك لا الغرماء والسيد ويقبل اقراره لمن لا يثبتهم عليه قبل التفليس لا بعده ويمنع من التصرف المالي بعد التفليس وغير ذلك كالحجر وليس للسيد اسقاطه بخلاف غير المأذون (وأخذ) الدين الثالث عليه (بما) أي من المال الذي (يسده) أي بماله سلاطة عليه سواء أذن له في التعريف أم لا حاضرا أو غائبا (وان) كان ما يده (مستولته) أولدها قبل الاذن له في التجارة أو بعده ان اشترها من مال التجارة أو ربحه وأما ولدها فهو للسيد فلا يباع في دينه فلو اشترها من خراج وكسبه فهي وولدها للسيد قطعا (كعطيته) مصدر مصاف مفعول أي كاعطاء العبد له عطية أو خد في دينه (وهل ان منح للمدين) أي لاجل قصائه والافكر خرجه تكون للسيد (أو) يقضى دينه منها (مطلقا أو بسلان) وأخرج من قوله واحد مما يده قوله (لا عتبه) لخاصة عند الاذن في التجارة بخلاف التي قبله فتوحد لدخولها في المال

وفاء الدين من مال وهب للعبد أو تصدق به عليه أو وصى له به قبله العبد اه فقال عياض هذا ظاهر في أن السيد لا يمنع من قبوله وظاهر أن الغرماء لا يجبرونه على القبول (قوله قال المصنف) أي في توضيحه (قوله) ولغير من اذن له القبول بلا اذن) أي وان كان لا يتصرف في تلك العطية الا باذن (قوله فاولى المأذون) أي وجبت فلا حاجة لقول المصنف وأقيم منها عدم منعه منها لفهمه من قوله ولغير من اذن له القبول بالاولى (قوله ومن استقل بالقبول استقل بالرد) أي وحيثما فكل من المأذون وغيره له قبول الهبة وله ردها من غير اذن له في ذلك فاذا ردها فليس للسيد أن يجبره على قبولها واذا قبلها فليس للسيد جبره على ردها (قوله جبر العبد على الهبة) أي على قبولها اذا ردها ومعلوم أن من يجبر على قبولها يجبر على ردها اذا قبلها (قوله والراجح ما هنا) أي من انه لا يجبر على قبولها اذا ردها كما أنه لا يجبر على ردها اذا قبلها (قوله من كون القاضي الخ) أي لان الجبر بمعنى خلع المال للغرماء لا يكون الا للحاكم بالشر وط الساقطة المشار لها بقول المصنف سابقا عليه دينا حل اي اذا طلب الغرماء تفليس له لاجل عجزه عن دفع دين حل (قوله لا بعده) أي فلا يقبل في المال الذي خلع للغرماء وان لزمه فيما تحدد في خاص مع الغرماء فيه (قوله اسقاطه) أي الدين أي عن المأذون له في التجارة (قوله بخلاف غير المأذون) أي فانه لا يقبل ولا يعتبر اقراره بدين ولا للسيد اسقاط الدين عنه بان يقول له اسقطت الدين عنك فيسقط ولا يتبع به ولا عتق (قوله وأخذ الدين الثالث عليه) أي سواء فليس وجبر عليه أم لا (قوله أي بماله سلاطة عليه) أي سواء كان محو زابده حيازة حسيبة أولا (قوله وان مستولته) أي قباض لانها ماله ولا حرة فيها والا كانت أشرف من سيدها وكذلك بيعها لغير دين عليه لكن باذن السيد لا غير اذنه مراعاة للقول بأنها تكون أم ولدان عتق فان باعها بغير اذن السيد مضى بيعها ومثل مستولته في البيع للدين من يده من أقاربه ممن يعتق على الطرفان لم يكن عليه دين محيط لم يبيع أحدا منهم الا باذن سيده كما في المدونة وقوله وان مستولته أي التي اشترها من غير خراج وكسبه بل من هبة أو صدقة أو وصية أو من مال تجارة أو ربحه (قوله فلا يباع في دينه) لانه ليس ماله بل للسيد لا اتفاق على عتقه عليه ان عتق ولو كان مالا لبعه ان عتق واستمر على الرقبة حتى يكون مالا فلو باعه بغير اذن السيد رده به واذا علمت ان مافي يظنها لسيد فلا تصاع في دينه الا بعد وضعها وتباع حيثما تولدها ويقوم كل واحد بانفراده قبل البيع ليعلم كل واحد ما يبيع به ملكه اه من (قوله كعطيته) انما ذكرها وان دخلت فيما يده لبيان ما ذهبا من الخلاف (قوله وهل ان منح) أي وهل محل أخذ الهبة في الدين ان منح لاجل وفائه ولا فلا تؤخذ فيه بل تكون للسيد (قوله أو يقضى دينه منها مطلقا) أي وهو الظاهر كما قاله شيخنا في حاشيته (قوله تأويلان) الاول للقاسي والثاني لان أي يريد قال عتق ونحوهما حاربان فيما من بعد قيام الغرماء وأما ما منح قبل قيامهم فهو للسيد قال من قد تبع في هذا القيد نت قال طي ولم أره لغيره ولا سلف له فيه ولا معنى له بل لا فرق بين ما منح قبل قيامهم وبعده في حريان الخلاف كما هو ظاهر اطلاق الآية انظر من (قوله لدخولها في المال المأذون) أي الذي اذن له في التعريفه (قوله ورقبته) مثل رقبته في كون الغرماء لا يأخذون دينهم من ثمنها أو ربح الحناية عليه فلا يؤخذ في دينه (قوله تعلق بذمته) أي ولهذاذا فضل من دين الغرماء فصلة فانهم يتدعون مادمته اذا عتق يوما (قوله وان لم يكن سريما الخ) أي وانما كان له غريم فليس لسيد أن يتبرع الا ما فضل عذوق الدين فان لم يفضل شيئا ولم يترع شيئا (قوله وله الحجر عليه غير حاكم) نحوه العج وهو غير صواب لما تقدم من أن الحجر عليه كالحجر في موهبة والحجر هو على أنه لا يحجر عليه الا بعد الحاكم بالحجر سواء كل عليه دين مسروق أم لا ولا أولى ترير كلام المصنف هنا بالمرح فقط كما قلناه تب الخ طي اه من والحاصل أن لرة في حجر عليه لا صفة لسيد فان اذن له

بأذن صمما (ورقبته) لا ردين غرماء تعلق بدمته لا رقبته (سريما كمن) مأذون (سريما كمن) أي وهو كغير المأذون لسيد

مخرج ماله وله الحجر عليه بغير حاكم (ولا يمكن) عدم ردي أي يجوز له سيده تعذيبه (من تجر في كمر) وحرير بربما لا يباح عليك

غير كالزكوى على التماسه والى ٢٦٨ وقصوه كذا (والا) يتجر لبيده ل نفسه عاله (فقولان) في عكينه وعليه فيجاء

للسيد تناوله وعدم تمكنه
 ثم ذكر السبب الخامس
 من أسباب الجحر وهو
 المرض الخوف فقال
 (وصلى مريض) أو من
 تنزل منزلته بدليل تمثله
 للقسامين (حكم الطب)
 أي أهله العارفون به
 (بكثر الموت به) أي بسببه
 أو منه ولو لم يعالج (كسل)
 بكسر السين مرض ينحل
 به البدن فكان الروح
 تنسل معه قليلا قليلا
 (وقولنج) بضم القاف
 وسكون الواو وفتح اللام
 وتكسر مرض معروف
 مؤلم يعسر معه خروج
 الغائط والريح وقوله معوى
 بكسر الميم وفتح العين
 نسبة للمعى (وحى قوية)
 حارة تحاوز العادة في
 الحرارة مع ارتجاج البدن
 والمداومة (وحامل ستة)
 أي أنتمها ودخلت في
 السابع ولو يوم هذا هو
 الراح خلافا لظاهره
 (ومحبوس لقتل) ثبت
 عليه بالينة أو الاعتراف
 وأما الحبس لمجرد الدعوى
 ليستبرئ أمره فلا يصحجر
 عليه (أو) مقرب (القطع)
 لا محبوس له فالمعطوف
 محذوف (ان خيف
 الموت) يعنى أن من قرب
 أن تسلم يده أو رجله

في التجارة أقل ذلك الجرح منه فان أريد الجرح عليه بعد ذلك الدين مستغرق أو لا فلا يحجر عليه إلا الخاف
(قوله ان تجر لسيده) أي عمال السيد أو عمال العبد (قوله لان تجارتك له عزلة تجارة السيد) أي لانه وكيل
عنه فان مكنته السيد من ذلك وباع ما ذكره لذي أو سلم تصديق بالثمن أو بالسيد سواء قبض العبد البائع الثمن
أم لا على المول عليه كافي المجر (قوله ولا تجر) عطف على قوله لذي أي لا مفهوم لذي ولا تجر (قوله
كالتوكيل على التقاضي والسلم) أي فاذا وكل عمده المسلم أو الكافر على قبض ماله من الدين أو على سلم دراهم
في سلع فانه لا يمكن من أخذه الخمر أو الخنزير قضاء عن الدين ولا يمكن من السلم فبهما (قوله بماله) أي لا بعمال
السيد والامن اتفاقا هذا ظاهره والذي في حاشية شيخنا حريان القولين فيما اذا انجر العبد لنفسه سواء كان
عماله أو عمال السيد وهو ظاهر المصنف (قوله في تمكينه) أي وهو المدة تمد بناء على عدم خطاب الكفار
بفروع الشريعة فهو مشهور ومبنى على ضعف ويدل هذا القول قول المدونة في السلم الثاني ولا يمنع المسلم
عبد النصراني من شرب الخمر وأكل الخنزير أو بيعهما أو شرائهما أو أي الكنبسة لان ذلك دينهم اه
عياض قبل مراده عبيده ههنا مكاتبه اذ لا تصحير له عليه وقيل هو في ما أدون يتجر بعمال نفسه وقيل فيما تركه
له سيده توسعة له اه واذا علمت هذا تعلم ان ما جل عليه طئي كلام المصنف من ان المراد بعدم التمكين منع
أخذ السيد ما أتى به من الثمن وبالتمكين جوازه لاحقية التمكين اذ لا يجزله تمكينه من التجرة مطلقا به نظر
اه بن (قوله تناوله) أي أخذ ما أتى به من الثمن اذا اراد اتزاع ما يده (قوله وعدم تمكينه) أي وعلى
فلا يحل السيد أخذ ما أتى به من الثمن (قوله أو من تنزل منزلته) أي كحامل سنة والمحبوس للقتل وحاضر صف
القتال (قوله ولولم يفتل) أي ولولم يحصل الموت به غالباً والحاصل ان المدار على كثرة الموت من ذلك المرض
بحيث يكون الموت منه شهيراً لا يتعجب منه ولا يلزم من كثرة الموت منه غلبة الموت به فيقال في الشيء انه
كثير اذا كان وجوده مساوياً لعدمه والغلبة أخص من ذلك (قوله فكان الروح الخ) أي ان ذلك المرض ينحل
به البدن ويضعفه ويترأى منه ان الروح تنسل الخ (قوله مرض معوى الخ) كذا في القاموس والذي ذكره
داود الحكيم في الترهة انه ربح غليظ صحت في المعى (قوله نسبة للمعوى) بكسر الميم واحداً الامعاء أي
المصارين يحلوه فيها لافي المعدة (قوله وجى قوية) أي وهى الحى المطبقة بكسر الياو ويسمونها أهل مصر
بالنوشة (قوله ودخلت في السبع ولو بيوم) أي فلو تدرعت بعد الستة وقبل تمام اليوم الذى هو من السبع
بان كان في أثناءه كان ترعها ما ضا خلافاً لظاهر المصنف من انها مجرد تمام الستة تمنع من التصرف ولولم
تدخل في السبع لان قوله وحامل ستة معناه حامل منسوب الستة ومتى أتت على جميعها تنسب اليها ويكفى في
العلم بلوغها الستة أشهر اخبارها بذلك ولا يسئل النساء (قوله فالمعطوف محذوف) لا يقال ان عطف العامل
المحذوف الذى بقى معموله من خصوصيات أو او كما قال ابن مالك وهى انقردت * عطف عامل
مزال قديقى * معموله لا نأقول ذكر غير ابن مالك أن أو مثل الواو في ذلك (قوله وخيف بالقطع موته) فيه
أنه متى خيف بالقطع موته ترك القطع فاذا ذكره من الشرط مشكلاً وأجيب بأنه يفرض في المعطوف للحجربة
فانه يجوز أن يقطع ولو خيف موته لان القتل أحد حدوده فاذا قرب للقطع وخيف موته من القطع فانه يحجر
عليه حيثئذ (قوله صف القتال) أي حضر صف القتال فهو معمول المحذوف أو هو محذور بإصافه لحاضر
واحتراز صف القتال عن حضر صف الطارة بكسر النون وتخفيف الطاء أو صف الردفانه لا يحجر عليه
وصف الطارة هم الذين ينظرون المعلوب من المسلمين المحاهدين فينصرونه وصف الردفهم الذين يردون
من فر من المسلمين أو يردون أسلحتهم اليهم (قوله ملحق) بكسر الحيم الاولى مشددة اسم فاعل (قوله أحسن
العموم) أي وأما من لا يحسن العموم فانه يحجر عليه اذا كان غير سقيمة لان كانها (قوله ولو حصل لهول)

وحیف باقطع موته فانه بحذر علیہ (وحاصر صف القال) وان لم یصب صحر ح (لا) حقیف مرض (کجرب) ورمد رد
 اوضرس اوجی یوم بعد یوم من کل مالایه شاعیه موت عاده (و) لا صحر علی (ملجج) ای سائری للجة (ببهر) ملح او غیره ولو عائما
 احسن العوم (ولو حصل الهول) ای الفرع شدة الرج او غیرها و لحر

على المريض الخوف (في غير مؤنته وتداويه) لا في حاله (في غير مؤنته وتداويه) (معاوضة مالية) لا مالية (تفراض ومساواة ويتبع وشرا
وتفوضا بمافيه تنبيهه فان حاي في المالية فمن ثلثه ان ملك وكانت لغير وارث والابطلت (ووقف تبرعه) ان تبرع ولو ثلثه ولا بنفسه
(الا) ان يكون تبرعه (لمال) أي من مال مأمون (أي لا يخشى غيره) ٢٦٩ (وهو الفقار) كدار وأرض وشجر فلا

يوقف بل ينفذ لا أن
حيث حله الثلث بأن
يأخذ المتبرع له به ولا
يتطهر به الموت فان حله
بعضه نفذ ذلك البعض
عاجلا فان مات لم يرض
غير ما نفذ وان صح نفذ
الجميع (فان مات)
من وقف تبرعه لعدم
أمن ماله (فمن الثلث)
يوم التفيذ ان حله والا
فما حله لانه معروف
صنعه في مرضه (والا)
يمت بان صح (مضى)
تبرعه ولا رجوع له فيه
ولست الوصية من
التبرع الذي فيه التفصيل
لانها توقف مطلقا وله
فيها الرجوع ثم ذكر
السبب السادس للحجز
وهو الزوجية وعقبه
بالحامس لمشاركتهما في
أن الحجز فيهما فيم اراد
على الثلث من أنواع
التبرعات فقال (و) حجر
(على الزوجية) الحرة
الرشيقة بدليل ما قدمه
من حجر السيد على رقيقه
والولي على السفينة
(الزوجها) البالغ رشيد
أولى السفينة (ولو) كان
الزوج (عبدا) لان العرض
من مالها التجميل به
والزوج ولو عبد له حق
في التجميل من مالها دون
سيدة (في تبرع راد على ثلثها) ولو
لاجنبي لالز وجهها فيلزمها لانه لا يحجز على نفسه لنفسه وان قالت أكرهني لم تصدق وهذا في غير ضمان الوجه والطلب فله منعها

رد بالوعلى من قال بالحجز عند حصول الطول (قوله على المريض الخوف) أي الخوف عليه الموت من ذلك
المرض وقوله على المريض أي ومن نزل منزله (قوله في غير مؤنته الخ) الحاصل أن المريض لا يحجز عليه
في تداويه ومؤنته ولا في المعاوضة المالية ولو تكل ماله وأما التبرعات فيحجز عليه فيها اذا كانت بزيادة عن
الثلث وأما تبرعه بالثلث فلا يحجز عليه فيه ومن قيل التبرعات التسكاح والخلع فيمنع من ذلك كمنع التبرعات
وكذلك صلح القصاص فاذا جنى جنابة ومرض وأراد أن يصلح بالدية فلا يمكن من ذلك اذا كانت أزيد
من الثلث ويمكن أن باب الجنابة من القصاص (قوله من ثلثه) أي فتنفذ تلك الهبة من ثلثه فان وسعها
مضت بتمامها وان لم يسعها نفذ منها حمل الثلث فقط وتعتبر الهبة يوم فعلها لا يوم الحكم فحوالة السوق
عند فعلها بزيادة أو نقص لعم (قوله والا بطلت) أي ولو حله الثلث لانها عطية لو ارث في المرض (قوله
ووقف الخ) حاصله أن المريض مرضا مخوفا اذا تبرع في مرضه بشئ من ماله بأن أعتق أو تصدق أو وقف
فان ذلك يوقف فان مات قوم بعد موته ويخرج كله من ثلثه ان وسعته كله والا أخرج ما وسعته الثلث فقط
وان صح ولم يمت مضى جميع تبرعه هذا اذا كان ماله الباقي بعد التبرع غير مأمون كالحيوان والعروض وأما
لو كان ماله الباقي بعد التبرع مأمونا وهو الارض وما اتصل به امن بناء أو شجر فان ما تله من عتق أو صدقة
لم يوقف وينفذ ما حله ثلثه عاجلا ووقف منه ما زاد ثم ان صح نفذ الجميع وان مات لم يرض غير ما نفذ (قوله لانه
معروف الخ) أي وكل معروف صنع في المرض فانه انما ينفذ من الثلث (قوله والامضى تبرعه) أي ولو كان
رائدا على الثلث وقوله ولا رجوع له فيه أي لانه تله ولم يجعله وصية (قوله الذي فيه التفصيل) أي بين كونه
تارة يوقف لموته أو صحته وتارة لا يوقف وينفذ حالا (قوله لانها) أي الوصية توقف مطلقا أي سواء كان
مال الموصى مأمونا أو غير مأمون (قوله وعقبه بالحامس) أي وذكره عقب الخامس وهو المرض (قوله
وحجز على الزوجة) أي وحجز الشرع على الزوجة لوجه لزوجها لا لبيها ونحوه (قوله أوولى السفينة) أي أو
لولى الزوج السفينة (قوله ولو كان الزوج عبدا) أي فالحجز له للسيدة بخلاف الزوج السفينة وكذلك الصغير
فان الحجز على زوجته لوليه لاله (قوله لان العرض) أي المقصود من مالها التجميل به أي لزوجها والزوج ولو
عبد له حق في التجميل بماله دون السيدان قيل يلزم على هذا أن الزوج اذا كان سفيها أن يكون الحق له في
الحجز درن وليه وقد مر أنه لوليه فحوايه ان السفينة قد تموت زوجته فبرئها قلنا كان الحجز والبطرفي
تبرعها للولي بخلاف العبد فان زوجته اذا ماتت لا يرثها وانما له التجميل حال حياتها قلنا كان الحجز له دون
سيدة تأمل (قوله في تبرع) احتريه عن الواجبات عليهما من نفقة أو غيرها فلا يحجز عليها فيه كما لو تبرعت
بالثلث فأقل ولو قصدت بذلك صرر الزوج عند ان القاسم خلا فالساروى عن مالك من رد الثلث اذا قصدت
به صرر الزوج واختاره ابن حبيب ومحل الحجز عليها في تبرعها برائد الثلث اذا كان التبرع لغير وجهها أو ماله
فلها أن تم بجميع مالها ولا اعتراض عليها في ذلك لاحد انظر شب (قوله ولو عتق) أي ولو كان تبرعها
بأزيد من الثلث عتق (قوله لانه لا يحجز على نفسه لنفسه) أي فاذا ضمن ما يبريد على ثلثها فان كان المضمون
غير الزوج موصرا كان أو معدما كان للزوج رد الصمان من أصله وان كان المضمون زوجها كان الصمان
لازما وليس للزوج رد ضمانه له وهما والمعتد وما يأتي في باب الصمان من أن ضمان الزوجها كضمانها
لاجنبي وحيث سد فلزوج أن يرد كفالته له عماراد على ثلثها كما يرد كفالته لاجنبي اذا كفالته فيما اراد على
الثلث فهو ضعيف اه تقرير شيخنا عدوى (قوله فان قالت) أي الزوجة أكرهني أي الزوج على
ضمانه لم تصدق (قوله وهذا) أي التفصيل بين كون المضمون زوجها أو غيره وكون ما ضمنته قدر
الثلث أو أكثر (قوله في غير ضمان الوجه والطلب) أي وهو ضمان المال (قوله فله منعها)

سيدة (في تبرع راد على ثلثها) ولو عتق حلت به وحشت وله رده ولا يعتق منه شيء (وان) كان تبرعها عاجلا (بكفالة) أي ضمان منها
لاجنبي لالز وجهها فيلزمها لانه لا يحجز على نفسه لنفسه وان قالت أكرهني لم تصدق وهذا في غير ضمان الوجه والطلب فله منعها

ثم طلقا بلفظ الثلث أولا (وفي) بجواز (أقراضها) أي دفعها مالا قرضا لا جني بريد على ثلثها بغير إذن زوجها لرددها فهو كبيعها أو منعه
لأنه معروف كالميت ولا نها قد تخرج ٢٧٠ لمطابقتها (قولان) الاظهر الاول وأما دفعها مالا قرضا للعامل فليس

يسه قولان لأنه من
التجارة (وهو) أي تبرعها
بزائد الثلث (جائز) أي
ماض (حتى يرد) أي
حتى يرد الزوج جميعه
وما شاء منه على المشهور
مقابله مردود حتى يجزه
يقضى (جميع ما تبرعت
به (ان لم يعلم) الزوج
تبرعها (حتى تأبى)
بطلاق وأولى ان علم
يسكت (أومات أحدهما)
يلو قال أومات لكفى
لدخول موته تحت تأبى
(كعتق العبد) رقيقه ولم
يعلم سيده حتى أعتقه
بمضى إذا لم يستثن ماله
(أو) كترع مدين بشئ
نيل (وفاء الدين) ولم يعلم
غريمه به حتى وفى دينه
تبرعه ماض ليس للغريم
رد، (وله) أي للزوج
(رد الجميع ان تبرعت
بزائد) على ثلثها وله
مضاؤه وله رد الزائد
فقط إلا ان يكون تبرعها
بعق لشخص واحد
فليس له لارد الجميع أو
إجازته لارد الزائد فقط
لئلا يلزم عتق المالك
بعضا بالاستكمال (وليس
لها حد الثلث تبرع إلا
ان يبعد) ما بين
التبرعين عام على قول

وأما ما قلناه منعها منها لأن ما يؤدى ان الخروج والزوج يتضرر بذلك وقد تحبس (قوله مطلقا) أي الزوج
أو الأخي (قوا) وفي جواز أقراضها (أي وجبت فليس لزوجه رده) (قوله أو منعه) أي وجبت فليس لزوجه ردها
أطرا أو العبدان يصح بيعها في ذلك (قوله قولان) قال بعضهم وينبغي أن يكون أقراض المريض مرضا
مخوفا كإقراض الزوج في سر يان الخلاف المذكور (قوله فليس فيه الخ) أي بل هو جائز اتفاقا (قوله وهو
جائز حتى يرد الخ) حاصله أن تصرف الزوجة والعبد والمدين محمول على الإجازة حتى يرد وجبت فيمضى تبرع
الزوجة بزائد الثلث إذا لم يعلم به الزوج حتى زالت الزوجة بطلاق مائن أو موت أحدهما وكذا يمضى تبرع
العبد إذا لم يعلم به السيد إلا بعد عتقه وكذا يمضى تبرع المدين إذا لم يعلم به الغرماء إلا بعد وفاء الدين (قوله
فمضى الخ) هذا من عرات ما قلناه (قوله وسكت) أي لم يرد ولم يمض حتى تأبى وقوله حتى تأبى بطلاق أي
مائن أو رحي وانقضت العدة لأن لم تنقض لأن الرجعية زوجة مادامت في العدة اه شب (قوله كعتق
العبد رقيقه) هذا يقتضى أن عتق مصدر متعد مع انه مصدر عتق الثلاثي وهو لازم لأن المتعبدى إنما هو
أعتق الرابعى ومصدره الاعتاق وكان الشارح جعل عتق اسم مصدر الرابعى بمعنى اعتاق فيضاف للمفعول
والاولى أن يجعل من إضافة المصدر لفاعله وأنه لازم لا يطلب مفعولا أي كان يقع العتق على العبد بعد أن
تبرع تبرعات من عتق ونحوه ولم يعلم سيده بها فأنها تمضى ولذا قال ابن غازي كما يمضى تبرع العبد إذا لم يعلم
سيده حتى عتق انظر من (قوله فيمضى الخ) هذا صريح في أن أفعال العبد محمولة على الإجازة حتى يرد لها
السيد (قوله كترع مدين) أي صدقه أو عتق أو وقف (قوله حتى وفى دينه) أي فلو علم الغرماء تبرعات
المدين ورددوها ونبت بيده حتى أوفاهم ديونهم فان تلك التبرعات تكون ماضية لأن رد الغرماء رد باقاف
لا بطلان وأما لو تلقت بيده قبل وفاء الدين فلا يلزم بدله (قوله وله رد الجميع) هذا مبين لأجل قوله وعلى
الزوجة الخ فلا معارضة اه شب (قوله رد الجميع) أي لأنها ما تبرعت بالزائد جعلت على أن تصددها
أضرار الزوج فعومت بنقيض قصد هافا نرفع ما يقال أنه قد مر أن الزوج ليس له رد الثلث فقتضاه أنه لا يرد
إلا الزائد اه تقرير عدوى وظاهر قوله وله رد الجميع أي ولو بعد مدة طويلة وهو كذلك كما قرر شيخنا وما
ذكره المصنف من أن الزوج رد الجميع هو المشهور من المذهب خلافا لمن قال ليس له لارد الزائد على الثلث
أو أجازته ولا كلام له في الثلث كورثة المريض (تتبعه) رد الزوج رد باقاف على المعتمد كما هو مذهب
المذوية ورواها طال : ما أشبه وأما رد الغرماء فهو رد باقاف باتفاق ورد الأول الشامل للسيد لأفعال محجورة
فهو رد ابطال باتفاق قال ابن غازي رحمه الله تعالى

أبطل صنيع العبد والسفيه * رد مسو له ومن يليه
وأوقف رد العسر وم واختلف * في الزوج والقاضي كمبدل عرف

أي للتأضي حكم من باب عنه فان رد على لمدين فإيقاف أو على المحجور فإبطال (قوله ان تبرعت بر ئد على
ثلثها) ظاهره ولو كانت زيادة سيرة وهو كذلك (قوله وله رد الزائد فقط) وهذا بخلاف المريض ما تبرع
بزائد عن ثلثه وليس للوارث رد الجميع بل رد الزائد عن الثلث فقط وإجازة الجميع والفرق بين المرأة والمريض
أن المرأة قادرة على إنشاء ما أظله الزوج بعد مدة بخلاف المريض (قوله على قول) أي على قول ابن سهل
وقوله على آخرى وهو قول أصبغ وابن عرفة وحكى مع ترجيح الاول حيث قال قيل وهو لا رجح ورسي
الثاني الشيخ ابراهيم النقي قال شيخنا والظاهر أن المعتمد قول أصبغ لأنه تلميذ أصحاب الامام كابر
القاسم وأشهب واس وهب فهو أدري بأقوالهم خصوصا وقد قبله ابن عرفة وأما ابن سهل فهو من المتأخريين
باب الصلح

أو صدقه على آخر فلها التبرع من تنشيب البايين وكذا للعبد مالا برأسه لم يتبع به تبرع
وأنه أعلم (باب) في أقسام الصلح وأحكامه ومبطلاته * (الصلح ثلاثة أقسام عن إقرار أو سكوت أو نكاح
(قوله)

وهو اما بيع أو اجارة أو هبة وبين هذه الثلاثة في الصلح عن الاقرار بدليل ذكره السكوت ولا نكار بعد فقال (علي) أخذ (غير المدعي) به
(بيع) لذات المدعي به فيشترط فيه شروط البيع واستفاء موانعه كدعواه بعرض أو حيوان ٢٧٨ أوطعام فأقر به ثم سألته على دنانير

أردراهم نقدا أو على
عرض أو طعام مخالف
للمصالح عنه كذلك فهو
معاوضة فإن اختلف شرط
البيع كصلحه عن عبده
بشوب بشرط أن لا يلبسه
أو لا يبيعه أو بشي مجهول
أو لاجل مجهول أو بشي
نجس أو غير مقدور وعلى
تسليمه لم يصح (أو اجارة)
أو للتبوع أي ان الصلح على
غير المدعي به ان كان بمنافع
فهو اجارة للمصالح به
فبشرط فيها شرطها فان
كان المدعي به معينا كهذا
العبده أو هذه الدابة جاز
صاحبه عنه بمنافع معينة أو
مضمونه لعدم فسخ الدين
في الدين وان كان المدعي
به غير معين بل كان
مضمونا في الذمة كدينار
أو ثوب موصوف فأقر به
لم يجز الصلح عليه بمنافع
معينة ولا مضمونة لانه
فسخ دين في دين وأما
الصلح عن انكار قسيته كره
له المصنف ثلاثة شروط
زيادة على شروط البيع
والاجارة (و) الصلح
(علي) أخذ (بعصه) أي
المدعي به (هبة) فلبعض
المزول وبراءته (وجاز)
الصلح (عن دين بما يباع به)
ذلك الدين أي بما تصح به
المعاوضة كدعواه عرضا
أو حيوانا أو طعاما فيصالحه
بدنانير أو دراهم أو بهما

(قوله وهو) أي الصلح من حيث هو (قوله اما بيع الخ) أي لان المصالح به ان كان معاير للمدعي به وكان دانا
فهو بيع وان كان مسفعا فهو اجارة وان كان بيعا المدعي به فهو هبة وهذه الاقسام الثلاثة تجري في الصلح
على الاقرار وعلى الانكار وعلى السكوت اما جرائم في الاقرار وتطاهر وأما في الانكار فيالنظر للمدعي به
والمصالح به وأما في السكوت فلا نه راجع لاحد مما أي الاقرار أو الانكار لان المدعي عليه في الواقع امامت
أو منكره فقول الشارح بين هذه الاقسام الثلاثة في الصلح على الاقرار أي وان كانت تجري أيضا في الصلح على
السكوت وعلى الانكار وانما أفرد المصنف الانكار والسكوت بالد كرفعا يأتي حيث قال أو السكوت أو
الانكار ولم يقتصر على ما هنا ومعهم في قوله هنا الصلح الخ أي كان على اقرار أو سكوت أو انكار لانفرادهما عن
صلح الاقرار بشرط ثلاثة ذكرها المصنف (قوله به) أشار به الى أن كلام المصنف من باب الخلق
والإيصال لأنه من باب حذف نائب الفاعل اد لا يجوز وقوعه ببيع لذات المدعي به أي ان كان المأخوذ عوضا
عنه ذاتا وسواء كان المدعي به معينا أم لا فهذا يحمل ميان تفصيله بقوله وجاز عن دين الخ وكان ينبغي أن
يفرعه بالفاء فكان يقول ببيع أو اجارة فلا بد في الجوار أن يكون المأخوذ تصح المعاوضة به عن المدعي به
بأن يكون المدعي به في البيع معلوما وفي الاجارة معينا حاضرا (قوله فيشترط فيه شروط البيع) أي من كون
كل من المدعي به والمأخوذ عوضا تطاهرا منتفعا به مقدورا على تسليمه الى آخر ما مر من الشروط (قوله
نقدا) اعلم أنه اما يحتاج لهذا اذا كان المصالح عنه في الذمة لئلا يلزم فسخ الدين في الدين وأما ان كان المدعي به
معينا ولا يشترط كون المصالح به نقدا (قوله كذلك) أي نقدا أو مالا لاجل بيع لربا النساء (قوله فهو معاوضة)
أي جارة اذ هو كبيع عرض أو حيوان أو طعام نقدا أو بعرض مخالف له أو بطعام مخالف له نقدا (قوله أو
جارة) أي بالمدعي به أي اجارة للمانع المصالح بها لذات المدعي بها (قوله فان كان المدعي به معينا الخ) حاصله
أن المصالح به اذا كان منافع فلا بد أن يكون المدعي به معينا حاضرا ككتاب مثلا تدعي على ربه وهو يدره
والمصالح به سكي دارا وخدمة عبده ولو كان المدعي به دينيا في الذمة كدراهم فلا يجوز الصلح عليه بمنافع لانه
فسخ دين في دين وأما ان كان المصالح به ذاتا فلا بد أن يكون المدعي به معلوما والا كان بيع مجهول فقول
الشارح فان كان المدعي به معينا أي حاضرا يدر المدعي عليه (قوله كهذا العبد أو هذه الدابة) أي أو هذا
الكتاب الحاضر (قوله بمنافع معينة) أي سكي هذه الدار أو خدمة هذا العبد سنة وقوله أو مضمونة أي
سكي دار أو خدمة عبده (قوله لانه فسخ دين في دين) أي لان الذمة وان لم تقبل المعين تقبل منافعه
كما مر وقبض الاوائل ليس قبضا لا واسرا كما هو قول ابن القاسم (قوله وأما الصلح الخ) مقابل لمحدوف أي ولا
يشترط في كل من الصلح على الاقرار والسكوت غير شروط البيع ان كان ببراءة غير شروط الاجارة ان كان
جارة وأما الصلح على الانكار الخ (قوله وبراءته) أشار بذلك الى أنه ليس المراد بالهبة حقيقة حق يحتاج
فيها لقبول من المدعي عليه قبل موت الواهب الذي هو المدعي بل المراد بها البراءة وحيدة فلا يشترط قبول
ولا تجدد حيازة على المعتمد فاذا أقرت ببراءته عليه صح وان لم يقبل حلا فالماي حش من أراء البراءة
بحاجة لقبول وان لم يحتج لحيازة والهبة تحتاج لها معاها تقرير عدوي (قوله وجاز عن دين) الانسب
فيجوز فناء الدين ببيع بدل الواولان هذا مفصل لاجال قوله ببيع وموضح له (قوله أي بما تصح به المعاوضة)
أي عن الدين واما تصح المعاوضة عن الدين اذا انتفت أوجه الفساد من فسخ الدين في الدين والفساد ببيع
الطعام قبل قبضه والصرف المؤخر وضع وتعجل كإد كره الشارح وعرف المدعي قد رما بمصالح عنه فان كان
مجهولا لم يحرم وهذا شرط في كل صلح كان بيعا أو اجارة ولذا اشترط في المدونة في صلح الزوجة عن زوجها
معرفة الجميع الزكاة اه لكن اذا أمكن معرفة ذلك فان تعدت حار على معنى التحلل اذ هو غاية المقدور
كما قاله ج عن أبي الحسن (قوله كدعواه عرضا أو حيوانا أو طعاما) أي كدعواه بأن ما ذكره دين عليه من
قرض أو سلم (قوله يمنع الخ) أي ويمنع الصلح عن الدين بما لا يباع به كصلحه بمنافع أو به مؤخر مما ذكر

أو بعرض أو بطعام مخالف للمصالح عنه نقدا أو بمنع بمنافع كسكي دار أو مؤخر لئلا يؤدي الى فسخ دين في دين أو صرف مؤخر أو سياه وكذا

أن يدعى بمائة درهم على أن يؤخره إلى شهر أو على خمسين ومائة أشهر فالصالح يتخير على دعوى كل لأن المدعى أخر صالح
أو أسقط عنه البعض وأخره أشهر والمدعى عليه أقدم من اليمين بما التزم أداءه عند الأجل لا يجوز على ظاهر الحكم لأنه سلف بمنفعة والسلف
التأخير والمنفعة سقوط اليمين المنقالية إلى المدعى عند الإنكار بقدر يكول المدعى عليه أو حقه فيسقط جميع الحق المدعى به فهذا ممنوع عند
الامام جائز عند ابن القاسم وأصبح ومثال ما يمنع على دعواه أن يدعى عليه بدراهم وطعام من بيع فيعترف بالطعام وينكر الدراهم
قبضه على طعام (٢٧٤) مؤجل أكثر من طعامه أو يعترف بالدراهم ويصالحه بدنانير مؤجلة أو بدراهم أكثر

من دراهمه فخفى ابن
رشد الاتفاق على فساد
ويضغ لمافيه من السلف
بز يادة والصرف المؤخر
ومثال ما يمنع على دعوى
المدعى وحده أن يدعى
عليه بمائة درهم على
فإنكرهائم يصالحه على
مائة درهم إلى أجل
فهذا يمنع على دعوى
المدعى وحده الصرف
المؤخر ويجوز على انكار
المدعى عليه لأنه إما
صالحه على الاقتداء من
اليمين الواجبة عليه
فهذا ممتنع عند
مالك وابن القاسم
جازه أصبح إذ لم
تتفق دعواهما على فساد
ومثال ما يمنع على دعوى
المدعى عليه وحده أن
يدعى بمائة أو أدب قحا
من قرض وقال لا آخر
أعمالك على خمسة من سلم
وأراد أن يصالحه على
دراهم ونحوها معجلة
فهذا جائز على دعوى
المدعى لأن طعام القرض
يجوز بيعه قبل قبضه
ويمنع على دعوى المدعى

أن تلك الدراهم عليه ادغابه ما فيه به البعض وأخذ الباقي أو أقر أنه ليست عليه لأن عابه ما فيه أن مادفه
قداء عن اليمين (قوله أن يدعى بمائة درهم حالة) أي فينكرها المدعى عليه أو يسكت فيصالحه الخ (قوله
السلف التأخير) أي من المدعى وقوله سقوط اليمين أي عن المدعى ولم من هذا المثال أنه لا يلزم من جواره
على دعواه ما جواره على ظاهر الحكم بل قد يجوز على دعواه ما يمنع على ظاهر الحكم (قوله أو حقه)
عطف على اليمين وقوله فيسقط مفرع على الحلف وهذا تنويع في المنفعة العائدة على المدعى وضرب حلفه
للمدعى عليه يعني لو حلف المدعى عليه لسقط دين المدعى عنه فتأخير المدعى له مسقط لذلك فقد جبر إليه ضعا
(قوله فيسقط) منصوب بأن مضرة بعد القاء العاطفة على مصدر صريح وهو حلف على حدس وليس عبادة
وتقر عني * (قوله ما يمنع على دعواه ما) أي وكذا على ظاهر الحكم فتكون هذه الصورة ممنوعة عند
الامام وعند ابن القاسم وعند أصبح (قوله فيعترف بالطعام الخ) لا يقال الصالح على الاقرار المختلط بالانكار
كالصالح على الاقرار لمحض فلا وجه لادراج في صلح لانكار واعتبار شرطه فيه لا بانقول لما كان المقر به
غير المدعى به وأمكن أن يجوز على دعوى أحدهما دون الآخر أدر حقه لذلك في صلح الانكار وجعلوا به
شرطه بخلاف الاقرار لمحض فإن المعتز فيه جوزه على دعواه ما كان بارم من جواره على دعواه ما في
لاقرار لمحض جوزه على ظاهر الحكم لكنه حاصل بمرقة صود فتأمل (قوله أكثر من طعامه) أي فيه
سلف بز يادة على دعوى كل من المدعى والمدعى عليه وعلى ظاهر الحكم (قوله بدنانير مؤجلة) أي فيه
صرف مؤخر على دعوى كل وعلى ظاهر الحكم (قوله أو بدراهم أكثر) أي فيه سلف بز يادة على دعوى كل
وعلى ظاهر الحكم (قوله فخفى ابن رشد الاتفاق) أي بين الأئمة الثلاثة مالك وابن القاسم وأصبح (قوله ومثال
ما يمنع على دعوى المدعى وحده) أي ويلزم امتناعه على ظاهر الحكم فلهذا رغب عنه بقوله وحده لا امتناع على
دعوى المدعى عليه ونظير هذا يقال في قوله لا أتى ومثال ما يمنع على دعوى المدعى عليه وحده أي لا دعوى
المدعى وإن كان متمسعا على ظاهر الحكم أصا والحاصل أنه متى امتنع على دعواه أو دعوى أحدهما كان
متمسعا على ظاهر الحكم ولا يبارم من جواره على دعواه ما حواره على ظاهر الحكم في الانكار فتأمل (قوله هذا
ممتنع عند مالك وابن القاسم) أي ويجوز وعند أصبح لعدم اتفاق دعواهما على فساد (قوله ولا يجل الصلح)
أي معنى المصالح به سواء كان مأخوذاً ومتروداً فإن كان لظالم هو المدعى حرم عليه الشيء المأخوذ وإن كان
الظالم هو المدعى عليه حرم عليه الشيء المتروك وقوله في نفس الأمر أي فيما بينه وبين الله وطاهره أن الصلح
لا يجل لظالم ولو حكم له حاكم يرى حله للظالم وهو الموافق لقوله لا أتى في النصارى لأجل حرامنا (قوله وفرع الخ)
حاصله أنه فرع على قوله ولا يجل لظالم فروعاً عما به يستبوع المطوم فيها نص الصلح اتفاقاً أو على المشهور
واثنان لا بد من فيهما اتفاقاً أو على المشهور فإتي المطوم نص الصلح فيها اتفاقاً ثلاثة المسألة الأولى والثالثة
والرابعة في كلام المصنف والتي له قصه وهما على أشهر ثلاثة الثانية والخامسة والسادسة والتي لا ينقص
فيها على المشهور واحدة وهي السادسة والتي لا ينقص فيها اتفاقاً واحدة وهي السابعة (قوله ولو أقر
الظالم منهم بالحق) حاصله أن الظالم إذا أقر بطلان دعواه عد الصلح بأن أقر المدعى عليه أن ما ادعى به
عليه حق وأقر المدعى بطلان دعواه كالمطوم وهو المدعى الأول والمدعى الثاني قض

عليه لعدم جوارح طعام لم قبل قبضه وهو ممتنع من السهم ولا يجل صلح
(الظالم) في نفس الأمر إذ أنه مشعرة تام مطوم يطول يجوز الصلح على أي في ظفر الخال وإن من عرفة حوارته إلى لا ينكر باعتار
عقده وما في الساطن فإن كان مدعى مسكراً فمأخوذه حرم ولا يجل في ذلك وفي ما سبق رأى أنه لا يجل في الباقي وفرع على قوله
ولا يجل لمطام قوه (ولو أقر الظالم منهما بالحق) أي صلح بينهما مطوم قصه لأنه لا يجل عليه

(أو شهدت بينة) المطلع منوها على الظالم (لم يعلمها) حال الصلح قربت أو بعثت فله نقضه أن حلف أنه لم يعلمها (أو) له بينة جديدة جدا يعلمها (أشهد) هذا الصلح (وأعلن) أن كان شاهداً عند الحاكم (أنه يقوم بها) إذا حضرت وكذا أن لم يعلن كاسيد كره قوله كن لم يعلن لأن علمها وكانت حاضرة أو قريية أو بعيدة لا جذا فليس له القيام بها ولو أشهد وأعلن (٢٧٥) (أو) صلح على انكار اهدم وحوادث وثيقة

ثم (وجدد وثيقته) التي
 صالح لفقدها (بعده)
 أي الصلح ولو حذف
 بعده الأول لا غناء هذا
 (فله قضاة) في الرابع
 مسائل وله امضاؤه فان
 نسخها حال الصلح ثم
 تذكرة ما قبله قضاة
 أيضا والقيام بهامع
 يمينه انه نسخها (كن لم
 يمان) عندها كم
 واكتفى بالشهادة سرا
 أنه يئنه بعيدة جدا
 وأنه ان حضرت فامها
 فله قضاة (أو غير)
 المدعي عليه (سرافظ)
 ويجوز له علانية فأشهد
 المدعي يئنه على حده
 علانية ثم صالحه على
 التأخير سنة مثلا يستدعي
 اقراره في العلانية
 وأشهد بئنه قبل الصلح
 لم يعلمها لمدعي عليه أنه
 انما صالحه على التأخير
 ليقره بالحق علانية فله
 نفسه اذا قربته علانية
 ويأخذ حقه عاجلا
 (على الاحسن فيهما)
 أي في المسئتين وتسمى
 هذه الية بئنه استعزاء
 قال ابن عرفة وشرط
 لاستعزاء تقديمه على
 الصلح فيجب ضبط وقته
 وشرطه أيضا الكار
 منسوب ورجوعه

ذلك الصلح اتفاقا (قوله أو شـ هـ دت يسه الخ) هذا مقيد بأن يقوم له على الحق شاهدان فإن قام له به شاهد واحد وأراد أن يحلف معه لم يتصل له بذلك فإنه لاخوان وابن عبيد الحكم وأصبح تعدله القلشاني وابن ناحي في شرح الرسالة اهـ بن (قوله وكذا ان لم يعلن) الأولى حذفه لأن هذه ستأتي آخر الصور وصورة المسئلة أن يقول المظلم وهو عند الحاكم محضرة جماعة بأبها الجماعة أن فلانا مدعي الذي له عليه وصالح على كذا أولى بينة تشهد بذلك الحق إلا أنها غائبة فاشهدوا على أنه إذا حضرت وقتهم أو لست ملتزما لذلك الصلح فإذا حضرت كان له نقضه اتفاقا شرط بعد ما حذر الكافر ببقية من المدينة أو من مكة لأن قرأت أهدت لأجدا (قوله الأول) أي المذكور في قول المصنف فلما أقر بعده (قوله فله نقضه) أي باتفاق في الأول والثالثة والرابعة وعلى المشهور في الثانية ثم إن ظاهر قوله فله نقضه ولو وقع بعد الصلح إقراره وهو ما قاله الناصر وشيخه البرهان اللقاني وحينئذ فيقيد قول المصنف الثاني وإن أبرأ فلانا مما له قبله برئ مطلقا الخ عما ذكرنا من الإبراء مطلقا غير معلق وأما إذا أبرأه مع الصلح على شيء ثم ظهر خلافه فلا يبرأ لأنه إقراره معلق على درام صفة الصلح لا إبراء مطلق فلما لم يتم الصلح وجعل الشارع له نقضه لم ينفعه إقراره فله عبق قال العلامة بن وما قاله الناصر من أن له نقضه ولو وقع بعد الصلح إقراره ظاهر ذاق مع الصلح إقراره فله عبق وأما إذا أبرأه مع الصلح وأترم عدم التيام عليه ولو وجد بينة فلا قيام له بكاد كره ابن عاتر ونقضه قوله فله نقضه ينبغي تقييده عند كره ابن هر ون في اختصار المتبسط ونقضه فإذا أشهد عليه في وثيقة الصلح أنه متى قام عليه فيما ادعاه فقيامه باطل وحججه داحضة والبيئة التي تشهد له زور والمسترعاة وغيرهما سواء فلا تسمع ما يدعي بعده هذا الإبراء بينة سواء كان عارفا ما حجب الصلح أم لا لأن أسقط هذا التفصيل من الوثيقة فله التيام بينة لم يعرفها من (قوله أو يقر) هو بالرفع عطفا على لم يعلن أي وكما يقر له المدعي عليه من الأعلى مدعي لم ولم يبال المصنف بتثبيت لما على فان ضمير يعلن عائد على من لو قعه على المدعي وضمير يقر عائد على المدعي عليه أنسكا لا على الموقف (قوله وأشهد بينة الخ) أي والحال أن المدعي قد أشهد قبل الصلح وبعد الأشهاد على أنكار بينة أخرى أنه إنما صالحه على التأخير لأجل أن يقر له بالحق علانية وتكفي بينة واحدة تشهد بالجد وبأنه إنما صالحه على التأخير لأجل أن يقر له بحجته سلاية وإن لم يدكر لها أنه غير ملتزم للتأخير عند إقراره بحجته علانية لأن شهادته على أنه إنما صالحه على التأخير ليقر بالحق علانية تنصم كره غير ملتزم تتأخير عند إقراره بحجته علانية (قوله وبأحد حقه عاجلا) أي ولا يلزم ما أترمه من تأخير به لا قرأ المدعي عليه (قوله على الأحسن فيهما) أي في المستثنين اللتين بعد الكاف وأشار بقوله على الأحسن ما سببه نشانية فتوى بعض أشياخ شيخه ذلك وهو قول سعدون ومقاله لطرف كافي الموضح وأما بالنسبة لصوره الأولى ففيه نظر فقد قال بن عاري ذكر الخلاف فيها بن بوس وعبره ولكن استظهر فيها أن بعد السلام عدم القيام عكس قول المصنف على الأحسن وأجاب شبث بأن الاستعانة في الثانية للمصنف لا عبرة وهذا يشمل قوله وأشير بصحيح أو استعانة بن أبي شريفة الذين قدمتهم صحيح هذا أو استعانة وأن المصنف نفسه من جهة غير الذين قدمتهم (قوله ونسبى هذه البيعة) أي التي أشهد بها المدعي عند منكار المدعي عليه وقبل الصلح بالتأخير (قوله وشرط الاستعانة) أي وشرط إقاده في نفس الصلح (قوله فيجب بسط وقته) أي ويجب على الشهود تعجيل وقته لحاصل فيه خوفا من تعاد وقته أي الاستعانة ووجب الصلح ولا يبرأ (قوله ولا يبرأ) أي ولا يرجع بان ثبت نكازه وتعادى عليه وصالح لم يفسد استراؤه شيئا وقول الناصر مع من نكح نكاحا طلقا لم يفسد عليهم (قوله فليس به قياما) أي وحضرت من شهادتها (قوله

[illegible]

(منه) أي من الذهب (٢٧٦) كصلحها بعشرة دنانير والذهب ثمانون عند العرض الوارث أو أربعون عند عدمه والذهب
على غير المدعى به يبيع صلح أحد الورثة بما يخصه من الميراث سواء ذلك بمسئلة المدونة على سبيل المثال فقال (و) جاز صلح لبعض الورثة (عن
أرث زوجه) مثلاً (من) تركته شملت على (عرض وورق وذهب) حاضر (بذهب) كائن (من التركة) أو بورق منها (قدر مورثها) بوزن حجام
(منه) أي من الذهب (٢٧٦) كصلحها بعشرة دنانير والذهب ثمانون عند العرض الوارث أو أربعون عند عدمه والذهب

حضرت قام بها وان لم يشهد فلا قيام له بها (قوله أو ادعى ضياع الصلح) صورته ادعى على شخص بحق فقال له
المدعى عليه حقة ثابتة أن أثبت بالوثيقة التي فيها الحق فقال المدعى ضاعت مني فصالحه ثم وجد الوثيقة بعد
فلا قيام له بها ولا ينقض الصلح اتفاقاً قال أنه انما صالح على إسقاط حقه (قوله فهو منكر في الحقيقة) أي
فالمدعى عليه في الحقيقة منكر أي كما أنه في المسئلة السابقة كذلك إلا أنهم ما يفترون من جهة أن المدعى هنا
ادعى ضياع الوثيقة وصالح على إسقاط حقه وما سبق المدعى قد أشهد سراً أنه انما صالح لضياع وثيقته
وان وجدها قام بها فهو بمنزلة من صالح لغيبه بينته العيبة البعيدة فله القيام بها عند قدومها والمأخوذ
من كلام ابن يونس أن صورة المسئلة أن يدعى إنسان على آخر بحق فيقول له حقة ثابتة بالوثيقة
التي فيها الحق وأصحها وخذ ما فيها فقال المدعى ضاعت مني وأنا أصالحك فصالحه ثم وجد الوثيقة بعد ذلك
فلا قيام له بها ولا ينقض الصلح اتفاقاً في التوضيح عن ابن يونس الفرق بين هذه المسئلة والتي قبلها أن
غريمه في هذه معترف وانما يطلبه بأحضار سكة ليمعروا فيه فقدرضى هذا إسقاطه واستعمال حقه
والأول منكر للحق وقد أشهد أنه انما صالحه لضياع سكة وهو ظاهر (قوله صلح أحد الورثة) أي إذا صلح
بشيء من غير التركة وأما إذا صلح بشيء من التركة فهو داخل في قوله وعلى بعضه هبة وجبت فقوله على
غير المدعى به يبيع في الكلام حذف أي الخ (قوله بما يخصه) أي مما يخصه (قوله وعن أرث زوجه)
حاصله أن الميت إذا ترك دنانير ودراهم وعروضاً وعقاراً فانه يجوز لابن الميت مثلاً أن يصالح الزوجة أو غيرها
من الورثة على ما يخصها من التركة فان أخذت ذهباً من التركة قدر مورثها من ذهب التركة فأقل
أو أخذت دراهم من التركة قدر مورثها من دراهم التركة فأقل كان ذلك جائزاً ان كان المصالح عنه
حاضراً كما لو صالحها الولد عشرة دنانير فأقل والذهب ثمانون لأنها أخذت بعض حقه من التركة وترك
الباقى (قوله والذهب حاضر) أي والحال أن الذهب المتر ولذا المصالح عنه حاضر فلا بد من حضوره
كله وكذا ان كان المصالح منه الورق فلا بد من حضوره كله سواء كان غير المصالح منه حاضر أيضاً أو غائباً
وهذا إذا صلحت بقدر ما يخصها من الذهب أو الورق أو بأقل مما يخصها وأما إذا صلحت بأكثر
مما يخصها من ذلك فلا بد من حضور جميع المتر ولزم من ذهب وورق وعرض اه وانما شرطوا في النوع
الذي أخذت منه أن يكون حاضر لأنه لو كان بعضه غائباً لزم النقد بشرطى الغائب نعم ان أخذت حصتها من
الحاضر فقط جاز لإسقاط الغائب اه بن (قوله لم يجز) أي وانما يجوز له صالحتها بقدر ما يخصها من الذهب
الحاضر حيث صلحت بذهب (قوله كذلك) أي صرف ديناراً أو أكثر (قوله فان حاروها الخ) وذلك لأن
الهبة هنا شيء موجود في الخارج بخلاف ما في الهبة هبته ابراء لا يحتاج لحيارة كما مر قوله ولو كثرت
الدراهم أي هذا إذا قلت الدراهم التي تخصها من التركة بل ولو كثرت قوله فقد اجتمع الصرف والبيع
في دينار من هذا يعلم أنه ليس المراد بقوله الدراهم في كلام المصنف أن يكون حظها منها قليلاً كما حل به
الشارح أولاً بل المراد أن يأخذ في مقابلتها مع العرض ديناراً بحيث يجتمع البيع والصرف فيه (قوله
وأولى إذا قلنا ما الخ) فتحصل من كلامه أن الصور الجائرة أربع أن تقل الدراهم التي تنوبها عن
صرف الدينار أو تقل قيمة العرض الذي ينوبها عن صرف دينار أو يقل ما عن صرف دينار أو تأخذ
عن الدراهم والعرض ديناراً فقط وان كثر (قوله لا من غيرها مطلقاً) يعني إذا وقعت المصالحه

حاضر فان صلحت
بعشرة من عين التركة
وحضر من الثمانين
أربعون لم يجز (فأقل)
كصلحها بخمسة من
ثمانين حاضرة حضر
ما عداها أو غاب كان
حظها من الدراهم
صرف ديناراً أو أكثر
وقيمة حظها من العرض
كذلك لأنها أخذت
حظها من الدنانير أو
بعضه وترك الباقي هبة
للورثة فان حاروها قبل
موثها صحت الهبة والا
بطلت وكان لورثتها
الكلام (أو أكثر) من
أرثها من ذهب كصلحها
بأحد عشر من الثمانين
الحاضرة فيجوز (ان)
حضر جميع المتر ولو
من عرض ونقد (قلت
الدراهم) التي تخصها
من التركة بحيث يجتمع
البيع والصرف في دينار
فإذا كان حظها من
الدنانير عشرة وصالح
على أحد عشر ديناراً جاز
ولو كثرت الدراهم أو
العروض لأن العشرة
التي أخذتها في نظير عشرة

والدينار لا تصرف في مقابلة الدراهم والعرض فقد اجتمع الصرف والبيع في ديناراً فإما أخذت من
الدنانير الزائدة على ما يخصها على ديناراً فان قلت الدراهم التي تخصها بأن لم تباع صرف ديناراً أو قلت قيمة العرض بأن لم تباع ديناراً جاز وأولى
إذا قلنا معافان كثر ما يمنع لا يؤدي إلى اجتماع بيع وصرف في أكثر من ديناراً أو ما صلحها بالعرض فيجوز مطلقاً كان قدر مورثها منه
أو أقل أو أكثر (لا) ان صالحها شيء (من غيرها) أي التركة فيمنع (مطلقاً) كان المصالح به ذهباً وفضة أو عرضاً كانت التركة أو شيئاً

عليها خضرة او عاتيه (العرض) من غيرها فيجوز بشرط ان يكون له (ان شرط) اي الوارث والزوجه (جميعها) اي التركة ليكون الصلح
على معلوم (وحضر) جميع التركة حقيقة في العين وحكم في العرض بان كانت قريبة (٢٧٧) الغيبة تجزئ يجوز ان ينفذ فيه بشرط

فهو في حكم الحاضر
وهذا الشرط الثاني
السلامة من التقيد بشرط
في الغائب (واقتر
المدين) بما عليه
(وحضر) وقت الصلح
وكان ممن تأخذه الاحكام
ان كان في التركة دين
ولا بد من جميع شروط
بيع الدين كما يفرضه قوله
وان كان في يده دين فكيه
(و) جاز صلح الزوج
مثلا (من دراهم) او
ذهب (وعرض تركا
بذهب) من عند الوارث
(كبيع وصرف) اي
كجواز بيع وصرف فان
كان حطها من الدراهم
قليلا اقل من صرف
دينار جاز ان لم يكن في
التركة دين وان كان
حطها منها صرف دينار
فاكثر منع (وان كان
فيها) اي في التركة (دين)
لميت على غريمه
(فكيه) اي الدين
يجوز حيث يجوز ويمنع
حيث يمنع فيمنع صلحها
بدناير او دراهم من عند
العاصب نقدا ان كان
الدين دنائير او دراهم
فان كان الدين حيوانا
او عرضا من بيع او
قرض او كان طعاما من
قرض فصالحها الوارث من

على شيء يعطيه اياه من غير التركة ذهب او فضة او عرض فان كان بدناير او دراهم لم يجز مطلقا لما فيه من
التفاضل بين العينين المدفوعة صلحا والعين المصالح عنها لانها باعته خطها من التقدين والعرض باحد
التقدين فبيعه بذهب وفضة وعرض بذهب او فضة والقاعدة ان العرض اذا كان مصاحبا للعين فانه
يعطى حكم العين وان كان بعرض جاز بشرط (قوله ان شرطها جميعها) هذا الشرط وما بعده معتبران ايضا
في قوله او اكثر بخلاف الصلح عين قدوم ورثتها اقل او بعرض من التركة فانه لا يشترط معرفتها ولا حضورها
(قوله ليكون الصلح على معلوم) لانها مائة لتصيبها من ذلك (قوله وحكم في العرض) الاولى ولو حكم في
العرض وقوله ان كان قريب الغيبة اي كيومين (قوله وعلة الشرط الثاني الخ) اي انما اشترط حضور
التركة لاجل السلامة من التقيد في الغائب بشرط وفيه انه لا شرط هنا فكان الشارع جعل عقد الصلح على
التعجيل شرط في المعنى فتأمل (قوله واقتر المدين بما عليه وحضر) زاد بعضهم ولا بد ان يكون العرض الذي
اعطاه المصالح مخالفا للعرض الذي على الغريم واللام يجوز لانه حيث يشذكون سلفا بمنفعة لان الغالب انها
لا تأخذ الا اقل من حقها (قوله وعن دراهم الخ) يعني ان التركة اذا لم يكن فيها الادراهم وعرض
فصلحت الزوج عينا بخصها بذهب او لم يكن فيها الا ذهب وعرض فصلحت عما يخصها بدراهم من غير
التركة فهو جائز كجواز اجتماع البيع والصرف فقوله بذهب اي اذا كان المتروك عن الميت دراهم وعرضا
او دراهم ان كان المتروك ذهب وعرضا (قوله فان كان خطها من الدراهم قليلا) هذا اذا كان في التركة دراهم
واما اذا كان فيها دنائير فيقال له ان كان خطها من الدناير اقل من دينار (قوله منع) اي ان كانت قيمة العرض
اكثر من دينار والجار والحاصل انه اذا قلت الدراهم التي تخصها او قيمة العرض الذي يخصها بان نقصت او
نقصت قيمة العرض عن دينار جاز الصلح لانه بيع وصرف اجتماعي دينار (قوله وان كان في يده دين فكيه)
لا يعني عن هذا قوله فيما مر واقتر المدين وحضر وذلك لاختلاف الموضوع فيهما لان قوله فان كان في يده دين
موضوعه ان التركة عرض ودراهم فصالح بدناير من عنده واما قوله سابقا واقتر المدين وحضر فموضوعه
ان التركة دراهم ودناير وعرض والصلح فيها عرض من عنده (قوله فكيه) اي فالصلح حيث يشذ عماثل لبيع
الدين في الجواز وعدمه وقوله يجوز اي الصلح وقوله حيث يجوز اي بيع الدين وذلك حيث لم يكن الدين عينا
ولا طعاما من بيع ان كان حيوانا او عرضا او طعاما من قرض وكان المدين حاضرا مقرا تأخذه الاحكام وقوله
ومنع اي الصلح حيث يمنع بيع الدين بان كان الدين عينا او طعاما من بيع او لم يحضر المدين او حضر ولم
يقر او لم تأخذه الاحكام (قوله فيمنع) اي لما فيه من التفاضل بين العينين تقديرا او الصرف المؤخر (قوله ان
كان الدين) اي الذي هو من جملة التركة دراهم او دنائير حالة او مؤجلة (قوله فان كان الدين حيوانا الخ) طاهره
ان الموضوع ان التركة دراهم وعرض والدين حيوان او عرض فيجوز الصلح في هذه الحالة بدراهم او دنائير
حالة وفيه انه يمتنع الصلح حيث لم ينفذ من التفاضل بين العينين فتعين ان يحمل كلام الشارع على ان الدين
حيوان او عرض والتركة كلها عرض فيجوز الصلح حيث بدراهم او دنائير وان كان هذا خلاف السياق
(قوله او كان طعاما من قرض) اي لا من بيع فيمنع لما فيه من بيع طعام المعاوضة قبل قبضه (قوله وهذا
يجري الخ) المشار اليه مراعاة بيع الدين اي ان ما ذكره المصنف من مراعاة بيع الدين جواز او منع يجري
في جميع صور المصالحات من غير التركة (قوله من غيرها) اي من غير التركة (قوله وجاز الصلح عن دم العمد)
طاهره جواز الصلح عما ذكر ولو قبل ثبوت الدم وهو كذلك (قوله عما قل عن الدية) اي دية الخطا وقوله لان
دم العمد لاديه اي وليس فيه الا ما صلحوا عليه (قوله لا عرر) عطف على ما يفرضه الكلام السابق اي
جار له على ما استوفى الشروط لا عرر وان عطف على ما من قوله قل ونه على منع الصلح بالعرر لان دم

ذلك على دنائير او دراهم بغيرها من حده جاردا ان العمد حصور معين وهم ممن تأخذهم الاحكام وهذا يجري في جميع صور
المصالحات عن غيرها ولما هي الكلام على صلح الاموال انتقل للكلام على صلح الدماء فقال (و) جاز الصلح (عن) دم العمد فليس اوجز
(عما قل) عن الدية (وكرر) عنها لان دم العمد لاديه (لا يجوز الصلح عن دم عمد ولا غيره

(فانكر) فسقط القتل وكذا المال أن حلف الجاني فان لكل حلف مستحق الدم واستحق المال وانما سقط القتل والمال لان دعوى الولي تضمنت امرين اقراره على نفسه بعدم القصاص وأنه يستحق ما لا يأخذ باقراره ولم يعمل بدعواه المال (وان صالح مقر خطا) أي يقتل خطأ (جماله) متعلق اصالح (لرمه) الصلح فلا رجوع له عنه (وهل) يلزمه (مطلقا) أي فيما دفع ومالم يدفع فيلزمه دفعه بناء على أن العاقلة لا تحمل الاعتراف كما هو المشهور (أو) انما يلزمه (مادفع) والباقي على العاقلة بناء على أنها تحمل الاعتراف (تأويلان) ولا يلزم من بناء الثاني على ضعيف أن يكون هو ضعيفا (لان ثبت) ببينة أنه قتل خطأ وهو منكر (وجهل) أي ظن (لرمه) أي لزوم المال الذي هو الدية فصالح بشي فلا يلزمه ولا بد من ثبوت الجهل أو أن منه به جهل وحلف أنه انما صالح

التأويلين فان مات من مرضه لزم الصلح الوارثة وان نزي قيات فالحكم ما تقدم في المسئلة الاولى من أن لو رثه رد الصلح والقتل بقسامة ولا يقال الصلح لازم للورثة في هذه الحالة لان الصلح على الجرح فقط فكيف يلزم فيما آل اليه مع أنه خلاف ما وقع عليه الصلح وان صالح عليه وعلى ما يراد اليه فعلى التأويل الثاني الصلح باطل ويعمل بمقتضى الحكم لو لم يكن صلح من أن الاولياء القسامة والقصاص وعلى التأويل الاول يلزم الصلح وان نزي قيات منه فلا كلام للاولياء (قوله) فيأخذ ما يشاء ولو صالح قليل ولا يرجع على الجاني واحد منهما بشي والذي في ح مائه فلا آخر أن يدخل معه فيما صالح به بان يأخذ نصيبه من القاتل على حسدية العمد ويضمه الى ما صالح به صاحبه ويقسمان الجميع كانه هو المصالح به كما ذكر ذلك ابن عبد السلام في باب الديات اهـ وبه قرر المصنف في التوضيح عن ابن عبد السلام أيضا وبهذا النقل تعلم أن ما في خش وعقب من التنظير الذي محمله أنه اذا دخل الا آخر مع الاول فيما صالح به هل له بعد ذلك مطالبة على الجراح ببقية حقه من دية العمد أو لا شيء له بعد ذلك قبل الجراح قصور لو بخود النقل لكن هذا الذي ذكره ابن عبد السلام مخالف لما ذكره المصنف في قوله الا في وان صالح عن عشرة من خمسينه الخ فتأمل ما نظر بن والحاصل ان المسئلة ذات طريقتين والمتمم منها كما قرر شيخنا ما مشي عليه شارحنا وهي الموافقة لكلام المصنف الا في وعليه اقصر في المص لا طريقه ابن عبد السلام (قوله) وسقط القتل لو قدم المصنف وسقط القتل على قوله ولا آخر الدخول معه كان أولى ليفيد سقوط القتل وان لم يدخل معه اهـ بن وقد يقال انه آخره لاجل أن يشبه به (قوله) فلا يدخل للمصالح معه) أي ولا رجوع لواحد منهما بعد ذلك على الجاني بشي (قوله) له أي لا آخر العفو وليس له القصاص لقول المصنف وسقط القتل ان عفا رجل كالباقى فالجواب ان الا آخر بخير أو لا في العفو وعدمه فان عفا فلا دخول له مع المصالح ولا شيء له أصلا وان لم يعف فيخير ما أن يدخل مع المصالح فيما صالح به ولا رجوع لواحد منهما على الجاني على العمد أو لا يدخل وله نصيبه من دية عمد (قوله) فانكر) أي الجاني (قوله) فيلزمه دفعه) أي دفع مالم يدفعه (قوله) وهل مطلقا أو مادفع تأويلان) الاول لابي عمران والثاني لابن محرومهما على قول المدونة ولو أقر رجل بقتل رجل خطأ ولم تقم بينة فصالح الاولياء على مال قبل أن تلزم الدية العاقلة بقسامة وظن أن ذلك يلزمه فالصلح جائز اهـ أبو الحسن أي لا رم بافدوا حلف عما إذا يلزم فقال أبو عمران بالعقد وقال ابن محروم انما يلزم بالدفع اهـ اذا علمت هذا فكان الاولى للمصنف أن يثبت على أن الخلاف فيما به اللزوم بأن يقول وهل اللزوم بالعقد فيلزمه مادفع ومالم يدفع أو اللزوم بالدفع فلا يلزمه الا مادفع وقول ا شارح بناء على أن العاقلة لا تحمل الاعتراف الخ فيه نظر لان التأويلين مبنيان على أنها تحمل الاعتراف كما في ح و ط في انظر بن (قوله) ولا يلزم الخ) جواب عما يقال تعبير المصنف تأويلان يشعرون انهما مع أن الثاني مبني على ضعف فمقتضاه أن يكون ضعيفا وحاصل الجواب أنه لا يلزم من شأه على ضعف أن يكون ضعيفا ادلا يلزم من ضعف المبني عليه ضعف المبني فلا غرابة في شأه أحد مشهورين على ضعف (قوله) أي ظن لزوم الدية له وقوله فلا يلزمه أي ما صالح به بل يرد له ما صالح به كما قال المصنف والدية على العاقلة (قوله) ولا يدخل الخ) أي في كون المال الذي صالح به لا يلزمه ويرد له مادفعه زيادة على حصته وقوله من ثبت الجهل أي من ثبت جهله أي ظنه أن الدية لا رمة له وفيه أن هذا امر خفي لا يعلم الا منه فكيف يتأتى اثباته وأجيب بان المراد لا بد من ثبوت جهله باليمين وهو قول المصنف وحلف لا الثبوت بالبينة بخلاف ثبوت ان مثله بجهل ذلك قال أبو الحسن يؤخذ من هذا أن من ادعى الجهل فيما العال أن يجهله فانه يصدق اهـ بن فان ادعى جهله بلزوم الدية من غير أن يثبت ذلك بالسبب كان الصلح لا رما له ولا يرد له ما اراد على حصته (قوله) وحلف

ظنا منه لزوم الدية له (ورد) مادفعه من المال المصالح به احـ ومن المدفع خ لهم عد ما يخصه فلا يرد له ولا يقال نصيبه هو لا يلزمه الا متجما لا نا نقول هو كالمطوخ شهجيلة

لا يحد بالجهل (أن طلبه) أي الصلح من أولياء المقتول (مطلقاً) وخدمه ما صلح به بأيديهم أم لا ويرجع بالمثل وقيمة المقوم إن فات بذهاب
 هبته (أو طلبه) هو (ووجد) ما دفعه لهم بأيدٍهم كذا أو حضار ما ذهب فلا يرجع له به عليهم (وإن صلح أحد ولدَيْن) مثلاً (وارثَيْن)
 شخصاً خليطاً لا يهمل ادعى عليه هذا الوارث المصلح بماله لا يهمل ما وثبت بينه أو أقرار بل (وإن) كان الصلح (عن أنكار) من المدعى عليه
 (فلا صاحبه) الذي لم يصلح (الدخول) معه فمما صلح به غيره نصيبه وله ترك (٢٨١) الدخول معه ويطلب بجميع نصيبه

أو بعضه أو يصلح كما
 صلح أخوه أو أفل أو
 أكثر أو يستركه فان أبي
 المدعى عليه أن يدفع له
 شيئاً ولا ينفقه فليس له
 عليه إلا اليمين (كحق)
 ثابت (لها) أي مشترك
 بين رجلين مثلاً فالضمير
 عائداً على ما تقدم باعتبار
 العدد لا باعتبار الوصف
 بالولدية والارثية كتب
 ذلك الحق (في كتاب) أي
 وثيقة (أو مطلق) بأن لم
 يكتب في كتاب أقرضاه
 أو باعاه بسلعة أو دفعاه فيه
 رأس سلم أو نحو ذلك
 فان من قبض شيئاً منه
 فلا تدخل معه
 فيه (إلا الطعام) والأدام
 من بيع (فيه تردد)
 ظاهر كلامه أنه إذا صلح
 أحد الشر يكن فلا تدخل
 الدخول معه إلا في
 الطعام في دخوله معه
 تردد وليس بمراد وإنما
 مراد أنه أن ينسب على أنه في
 المدونة استثنى الطعام
 والأدام لما تكلم على هذه
 المسئلة بقوله غير الطعام
 والأدام فتردد المتأخرون
 في وجهه استثنائه فقال
 ابن أبي رمنين أنه مستثنى
 من آخر المسئلة وهو

أي فان نكل عن اليمين مع ثبوت ما يجهل لزوم الدية للعاقلة لزمه جميع الصلح (قوله ولا يحد بالجهل)
 أي يجهله أنه لا يلزم تعجيلها (قوله أن طلبه) أي أن كان أولياء المقتول طلبوا الصلح من ذلك الجاني
 وقوله أو طلبه هو أي أو كان الجاني هو الذي طلب الصلح من أولياء المقتول (قوله ووجد) أي وقت الرد
 عليهم (قوله فلا يرجع له به عليهم) أي على أولياء الدم كن أعطى عليه لمن تصدق عليه بصدقة طماننة
 لزوم الأثابة فانه يرجع عما وجد مما أناب ولا يرجع بما فات منه وحيث لا يرجع له على أولياء الدم بما فات
 فهل يرجع على العاقلة بما زاد على حصته منه وبموجب ذلك الفات للعاقلة من الدية واختاره البينوقري
 وقيل لا يرجع به أيضاً على عاقلة وبموجب لم من الدية واختاره ابن هرون وقيل لا يرجع بذلك على العاقلة
 ولا يحسب لهم من الدية وهو مقتضى نقل المواق قال شيخنا وهذا هو المعتبر (قوله وإن صلح أحد ولدَيْن الخ)
 حاصله أن أحد الوارثين سواء كانا ولدَيْن أو أخوين أو عيين أو غير ذلك إذا ادعى بماله على شخص مخالط لورثته
 من تجارة أو ودعية أو قر بذلك أو أنكره وصالحه عليه فان للوارث الآخر أن يدخل مع صاحبه فيما صلح به
 عن نصيبه سواء كان ذهياً أو فضة أو عرضاً وله أن لا يدخل معه ويطلب بحصته كلها في حالة الإقرار وله
 تركها كلها وله المصالحه بأقل منها وأما في حالة الإنكار فاما أن يكون له يئنه أولاً فان كان له يئنه أقامها وأخذ
 حقه أو تركها أو صلح بما يراه سواء بان لم يكن له يئنه فليس على غيره إلا اليمين (قوله فلا صاحبه الدخول
 معه) ثم إن كان الصلح عن إقرار رجوع المصلح على العريم بما بقي له من حقه ورجع المصلح على العريم
 بما أخذه منه صاحبه كما يأتي للمصنف وقال ابن يوس ما بقي على العريم بعد صلح أحدهما يكون بينهما كافي
 المواق ووجهه كما قال المسناوي أن الصلح لا رمل للأول ولما شارك رب الدين الآخر فيما اقتضاه شاركه في
 حصته وإن كان الصلح عن إنكار ودخل غير المصلح مع المصلح فيما صلح به فلا يرجع للمصلح ولا لشر يكه
 على العريم به لأن الصلح لقطع النزاع ورجوع المصلح عليه بما أخذه منه فتح لباب النزاع خلافاً للعقب حيث
 قال يرجع المصلح على العريم بما أخذه منه صاحبه ولا يرجع لصاحبه على العريم ولا على المصلح بما رجع
 به على العريم (قوله أي مشترك بينهما) أشار الشارح إلى أن اللام في قول المصنف لهما بمعنى بين فرضوع
 الكلام هاهنا في الحق المشترك وأما إذا كان لكل منهما حق وكان الحقان على شخص واحد كتريد ولا اشتراك
 بينهما وكتب الحقان في كتاب واحد فبأنى المصنف يتكلم عليه وبذكر فيه قولين (قوله إلا الطعام ففيه
 تردد) حاصله أن المدونة قالت وإن صلح أحد شر يكن فلا تدخل معه إلا أن يشخص هذا الأعداد
 لا الطعام فصدر الكلام قوله فلا تدخل معه وبجوه قوله إلا أن يشخص هذا الأعداد فاحتلف
 شراحها في قولها إلا الطعام هل هو مستثنى مما يفهم من آخر الكلام أو مما يفهم من أوله على ما ذكر الشارح
 (قوله على هذه المسئلة) أي مسئلة ما إذا كان لشر يكن حق على ثالث في كتاب أو مطلق واقضى أحدهما شيئاً
 فلا تدخل معه (قوله من آخر المسئلة) أي مما يفهم من آخره وهو قوله إلا أن يشخص هذا
 الأعداد أي فليس بالحاضر أن يدخل مع الشاخص ويفهم من هذا أنه يجوز لأحد الشر يكن أن يسافر
 ليقبض ما يخصه منه بادن شر يكه إلا الطعام فلا يجوز له أن يسافر ليقبض ما يخصه منه بادن شر يكه لأن ذلك
 قسمة للطعام والقسمة بيع وحيث يدفع لم يبيع الطعام قبل قبضه (قوله كما يأتي للمصنف) أي وعلى
 هذا فيجوز لأحد الشر يكن أن يسافر بادن شر يكه لأخذ ما يخصه من الطعام (قوله أنه مستثنى من أول
 المسئلة) أي مما يفهم من أولها وذلك لأن قولها وإن صلح أحد الشر يكن فلا تدخل معه يفهم منه

(٣٦ - دسوقي ثالث) جوار دن أحد الشر يكن لصاحبه في اقتضاء نصيبه مقاسمة والمقاسمة في الطعام كبيعته قبل استيفائه
 يلزم عليه بيع طعام المعاوضة قبل قبضه وهذا مبني على أن القسمة بيع والمعتمد أم أنه يرجح كما أتى للمصنف في باب القسمة وقال عبيد
 الحق وأبو عمران أنه مستثنى من أول المسئلة وهو جوار مصالحة أحد الشر يكن عن حصته لأن المصالحه عن طعام السعير يعلمه قبل

هذه الآن هذا استفاد من قول المصنف الصالح على غير المذموم يسع ومن قوله وجاز من دين بما يباع به فلو ترك قوله الا الطعام الخ لكان احسن
 فتحصل ان التردد في فهم مرجع الاستثناء هل هو اول الكلام وهو ان صلح أحد الشر يكتن عن نصيبه جائز الا الطعام ولا دام من يسع
 فلا يجوز أو هو آخر الكلام وهو جواز اذن أحد الشر يكتن لصاحبه في الخروج لا قضاء نصيبه الا الطعام والادام من يسع فلا يجوز الا ان
 له في ذلك بل لا بد من خروجيه معه أو توكله لان اذنه له في ذلك مقاسمة والمقاسمة يسع ويسع الطعام قبل قبضه ممنوع واستثنى من قوله
 قلصاحبه الدخول قوله (الا أن يشخص) (٢٨٢) بفتح التحتية والهاء المعجمة أي يخرج شخصه أي دونه يقال شخص شخص شخص

من باب عـ لم أؤثر ب
 اذا خرج شخصاً أي
 مسافراً والمعنى أن له
 الدخول مع صاحبه الا
 أن يكون المدين ببلد غير
 لأرباب الدين فيسافر
 له بذاته لا قضاء نصيبه
 (ويعذر اليه) أي الى
 شريكه الذي لم يشخص
 أي يقطع عذره وحجته
 عند الحاكم أو ينسب (في
 الخروج) معه لا قضاء
 نصيبه (أو الوكالة) له أو
 لغيره في اقتضاء نصيبه
 (فيمنع) من ذلك فلا
 دخول لصاحبه معه فيما
 قضاؤه لان امتناعه من
 ذلك دليل على رضاه
 تباع ذمة العريم العائ
 (وأن لم يكن) عند المدين
 (غير المغتضي) منه وغير
 الرفع ويكن تامة أي
 وجد والمبالغة في مقدار
 قدره فلا يدخل معه
 صاحبه فيما قبضه
 اشخص ولو كان
 العريم حاضراً أو خرج
 بلا اعداد دخل معه كما
 (أو) الآن (يكون) الحق
 المشترك بينهما (بكتابين)
 كتب كل منهما نصيبه

أنه يجوز لأحد الشر يكتن أن يصالح عن حصته بعير اذن شريكه في كل شيء فاستثنى من ذلك اد الطعام ولا يجوز
 لأحدهما أن يصالح فيه عن حصته بدون اذن شريكه لانه اذا صالح عن حصته يلزم عليه بيع الطعام قبل
 قبضه لان الصالح غير المذموم يسع كما مر فقد علمت أن التردد انما هو في وجه الاستثناء للطعام لا في الدخول
 فيه وعدم الدخول فيه اذ الدخول فيه ثابت باتفاق والخلاف اقطي في وجه الاستثناء وأن الحكم وهو عدم
 جواز البيع فلو قبض ما يخص أحدهما من الطعام باذن الآخر منفق عليه بناء على أن القسمة يسع كما أن
 عدم حوار صلح أحدهما في الطعام باتفاق أي من المتأولين اه تقرير عدوى (قوله الا أن يشخص
 الخ) الحق كما قال عـ أن المدار على الاعدار ولو لم يكن سفير بان كان المدين حاضراً ببلد هما اه عدوى
 ونحوه قول أبي الحسن فصل في المدونة في العائ وسكت عن الحاضر وهو مثله في الاعدار اه بن (قوله
 فيسافر له بذاته) أي فيسافر له أحدهم بذاته (قوله ويعذر اليه في الخروج) أي بأن يطلبه عند الحاكم
 أو بحضور بينة ليخرج معه ليقبض حصته أو يوكله أو يوكل من يسافر معه بقبض حصته فيجتمع من ذلك
 فاذا أعذر اليه وامتنع وسافر للعريم وقبض منه شيئاً فلا دخول له مع الشاخص فيما اقتضاه لان امتناعه من
 الشخص مع ومن التوكيل دليل على عدم رضاه بالدخول معه فيما اقتضاه واتباع ذمة العريم (قوله وان
 لم يكن الخ) أي فان شخص أحدهما بعد الاعدار لصاحبه فلا دخول لصاحبه معه فيما اقتضاه ولو لم يوجد
 العريم فغير ما اقتضاه الشاخص (قوله ولو كان العريم حاضراً الخ) هذا مبني على ما قاله تت من أن عدم
 الدخول مقيد بقيد بن الاشخاص والاعدار لصاحبه فيجتمع وحاصله أن العريم اذا كان غائباً فخرج اليه
 أحد الشر يكتن بعد الاعدار لصاحبه وامتناعه فلا يدخل معه صاحبه فيما اقتضاه وأما ان كان العريم حاضراً
 سواء حصل اعداد أو لا أو كان غائباً وشخص اليه من غير اعداد فانه يدخل معه في هذه الصور الثلاث
 وأما على ما قاله عـ من أن المدار على الاعدار فان كان العريم حاضراً أو غائباً أو اعداد أحد الشر يكتن
 لصاحبه وامتنع فلا يدخل معه فيما اقتضاه وان خرج من غير اعداد كان العريم حاضراً أو غائباً فانه يدخل
 معه في هاتين الصورتين والخلاف في صورة وهي ما اذا كان العريم حاضراً أو غائباً في الخروج فلا يدخل
 معه على كلام عـ وهو المعتمد ويدخل معه على ما قاله تت وتبعه الشارح (قوله أو يكون الخ) عطف على
 بشخص كما أشار له الشارح (قوله كدينين) أي لان الكتابين يفرقان ما كان أصله مجتمعاً لانه كالمقاسمة (قوله
 وفيما ليس مشتركاً) أي وفي الدين الذي ليس أصله مشتركاً بينهما (قوله وباعاهما معا شمن واحد) أي بعد
 تقويمهما للسلعتين وهما قيمتهما واتفاقهما على بيعهما صفقة واحدة وباعاهما معا شمن واحد (قوله
 وان اختلف قدر كل) يحتمل ان المراد وان اختلف قدر مال كل من المتبايعين وذلك كما لو كان لأحدهما ثوب
 ولا آخر ثوبان وباعاهما صفقة شمن واحد ويحتمل أن المراد وان اختلف قدر مال كل من السلعتين من الثمن
 لا اختلافهما في القيمة (قوله قولان) المعتمد منهما دخول أحدهما مع الآخر فيما قبضه (قوله أو اختلف
 الخ) هذا ضعيف والمعتمد أن المدار في موضوع الخلاف على بيعهما شمن واحد في عقد واحد سواء
 اتفقا في الجنس والصفة أو اختلفا فيهما أو في القدر والحال أن الثمن كتب في كتاب واحد اه عدوى
 (قوله أو الثمن) أي أو اختلفا في الثمن بأمر يسع العمدار في صفقة واحدة لكن سمي المشتري لهذا

في وثيقة على حديثه ما اقتضاه أحدهما لا دخول للآخر معه لانهما صارا كدينين مستقلين (وفيما ليس) مشتركاً
 (لهما) أي بينهما كل منهما له شيء خاص به وتحدث السلعتان حصة واحدة كثنوبين أو صاعين وباعاهما معا شمن واحد في
 صفقة وان اختلف قدر كل (وكتب) الثمن (في كتاب) واحد (قولان) في دخول أحدهما مع الآخر فيما قبضه بناء على أن الكتابة
 الواحدة تجمع ما كان منفرداً في عدم الدخول بناء على عدم الجمع فان باع كل بائعاً بدين أو اختلف جنس المبيع أو صفته كقمح وشعير أو الثمن

أو باع كل سلعة منفردة لم يدخل أحد مما فيه قبضة إلا خرافاً مطلقاً (ولار جوع) لا أحد الشر يكتن على إلا خر فيما قبضه من الغريم (ان اختار ما على الغريم) مسلماً الصاحبه فيما اقتضاه (وان هلك) الغريم أو ما بيده من المال لأن اختياره ما على الغريم كالمقاسمة ولا رجوع له بعدها (وان صالح) أحد الشر يكتن في مائة على غريم بكتابة أولاً (على عشرة من خمسينه) أي بدلهما قبضها (فلا خر) الذي لم يصالح (اسلامها) أي العشرة لمصالح بالله مصالح ويتبع غريمه بخمسينه (أو أحد خمسة من شريكه) المصالح (ويرجع) على الغريم (بخمسة وأربعين) تمام خمسينه (ويأخذ الآخر) أي المصالح من الغريم (خمسة) ٢٨٣ أي يرجع ما عليه لأنه باعتباره المستحقة وهذا في

الصلح على اقرار وأما على انكار فبأحد شريكه من المصالح خمسة من العشرة ولا رجوع له ولا شر يكتن على الغريم شيء لأن الصلح على الانكار ليس فيه شيء معين يرجع به ولما ذكر الصلح المعلن ذكر ما إذا كان بموخر ولا يكون الا عن اقرار فقال (وان صالح) من له حق (بموخر) من جنسه أو غيره (عن مستهلك) من عرض أو حيوان أو طعام (لم يجز) لأنه فسخ دين في دين ادب استهلاك الشيء لزمت قيمته المستهلك فأخذ عنها موخر أو معلوم أن فسخ الدين في الدين انما يمنع في غير جنسه أو في جنسه بأكثر من سلم من ذلك جار كما أفاده بالاستثناء في قوله (إلا) أن يصالحه (بدراهم) موخرة وهي (كقيمتها فأقل) فيجوز إذا حصل أنه أنظره بالقيمة وهو حسن اقتضاء (أو) على (ذهب كذلك) أي

خمسين ولا خرار بعين (قوله أو باع كل سلعة منفردة) الأولى حذفه لاعتناء قوله قلوباوع كل باقراده عنه (قوله مطلقاً) أي كتب ما لكل في كتاب على حدة أو كتب ما لهما في كتاب واحد (قوله لا أحد الشر يكتن) أي الذي له الدخول على شريكه فيما اقتضاه من الغريم فلم يدخل معه واختار اتباع الغريم بجميع حقه (قوله في مائة) أصلها كان شركة بينهما وقوله بكتاب أي سواء كانت مكتوبة بكتاب أولاً (قوله على اقرار) أي حقيقة أو حكماً كما إذا أنكرها المدعي عليه وقامت عليه بهايئته (قوله ولا رجوع له) أي خلافاً لما في عبق من رجوعه على الغريم بالخمس المدفوعة لشريكه وذلك لأن الصلح لقطع النزاع ورجوعه على الغريم بما أخذ منه فتح باب النزاع اهـ عدوى وما ذكره الشارح من عدم رجوع شريكه على الغريم نحوه في عبق وخش وفيه نظر إذا فرض أن شريكه لم يصالح فالظاهر أن له أن يطالب الغريم حتى يختلف أو يؤدي أو يصالح اهـ بن (قوله ولا يكون الا عن اقرار) أي لما مر أن الصلح عن انكار انما يجوز بمعجل لا بموخر لما فيه من سلف جرمه فالان التأخير سلف والنفع سقوط اليمين المنقولة عنه (قوله وان صالح الخ) يعني أن من استهلك حل شيئاً من العروض أو الطعام أو الحيوان فصالحه على شيء مؤخر لم يجز (قوله من له حق) أي وهو صاحب الشيء المستهلك فإن له حقاً عند المستهلك وهو قيمة شيء (قوله من عرض أو حيوان أو طعام) تبس في ذكر الطعام وت والشيخ سالم قال طفي وفيه نظر لأن المسئلة مفروضة في المدونة وغيرها في المفومات ولأن الطعام مثلي يترتب على استهلاكه مثله وأخذ العين عنه مؤجلة فيه ففسخ الدين في الدين وأجاب عجب بأنه محمول على ما إذا كان الطعام جزافاً لا شأن أنه مقوم فإذا استهلك شخص صرة من الفصح جزافاً لزمه قيمتها ولا يجوز أن يصالح عنها بموخر إلا إذا كان ذلك المؤجل عيناً وكانت قدر القيمة فأقل (قوله لزمه قيمته المستهلك) أي حاله (قوله أو في جنسه ما كثر) أي وما في جنسه بمساوذه وقصده ولا فسح أصلاً (قوله فان سلم) أي الصلح من ذلك أي من فسخ الدين في الدين (قوله أنظره بالقيمة) أي أو حط منها وأنظره بباقيها وهو حسن اقتضاء وليس من فسخ الدين الممنوع (قوله فيجوز) أي لأن محصله أنه أنظره بالقيمة أو حط منها وأنظره بباقيها (قوله لا سلف جرمها) أي فالسلف تأخير صاحب المستهلك للمصالح والمنفعة الزيادة عن القيمة وفيه أيضاً فسح دين في دين لأنه فسخ القيمة الأقل الحالية فيما هو أكثر منها لاجل (قوله من عسراً اعتبار قوله كقيمتها) أي أنه يجوز مطلقاً سواء كانت تلك العين الحالية قدر القيمة أو أقل أو أكثر (قوله وهو مما يباع به) أي أن ما تقدم من جوار الصلح عن قيمة المستهلك بالدراهم المؤخرة والذهب إذا كانا قدر القيمة فأقل محمله إذا كان المستهلك مما يباع بما وقع به الصلح من الذهب والفضة والاسم (قوله احترازاً عما لو كان المستهلك ذهباً الخ) تبس في ذلك تبس قال طفي وفيه نظر أنه حاله أي تعبيراً لفرض المسئلة لا ما في المفومات كما علمت والصواب أن يقال احتراز به عما لو كان المستهلك يباع بالورق وأخذ ذهباً مؤخر أو عكسه كما في المدونة وإن أراد بالذهب الحلي الذي هو مقوم فلا يصح قوله فيجمع التأخير للصرف المؤخر بل يجوز بدراهم مؤخرة ففيها في كتاب العصب ومن غصب حل سوارين من ذهب فاستهلكهما فعليه قيمتهما من الدراهم وعليه أن يؤخره بتلك القيمة اهـ بن (قوله وعما لو كان المستهلك طعاماً) في جعل هذا محتمراً لقوله وهو مما يباع به نظر لأن الطعام المكبل بحور بيعه بالنقد والعرض حالاً ولا حل

فسر قيمة المستهلك فأقل مؤخر أو جوار ولو كان الأبقار كقيمتها فأقل لكان أحصر فإن كان أكثر من قيمته مع أنه سلف جرمها ولو كان بدراهم أو ذهب حالي من غير اعتبار قوله كقيمتها الخ وأشار الشارح إلى المسئلة بن قوله (وهو) أي المستهلك لاقبته (بما يباع به) أي بما صولح به من دراهم أو دنانير احترازاً عما لو كان المستهلك ذهباً ففسخه أو عكسه فيجمع التأخير للصرف المؤخر وعما لو كان المستهلك طعاماً كما لا يلزم منه مثله فيمنع أن يأخذ عنه شيئاً مؤخر إلا به فسخ دين في دين بخلاف مثلي من طعام أو غيره مجهول القدر فتلزم فيه القيمة

فهو داخل في كلامه (كعبه آبق) تشبيه تام فيما قبله لا تميل لانه ليس مستهلكا ومعناه ان من غصب عبدا فابق من الغاصب فانه يلزم ما قبله لا يجوز له ان يصالح عنها بعرض مؤخر ولا بعين أكثر منها مؤخر بخلاف قدرها فاقبل فيجوز وليس هذا من باب بيع الآبق لان الغاصب يضمن القيمة بالاستيلاء على (٢٨٤) المغصوب كما يضمن المستأجر والمستعير ونحوهما بتفريطه حتى آبق أو تلف

(قوله وهو داخل في كلامه) أي فمن استهلك صبرة طعام جزا فالزمت قيمته ولا يجوز ان يصالح عنها بمؤخر إلا بعين قدرها فأقل وهذا لا ينافي جواز الصلح عنها طعام من غير الجنس أو بعرض بقدا أو أما الصلح عنها طعام من جنسه فلا يجوز جزا فأما على كبل لا يشك في أنه أقل من كبل الصبرة الجزا فلابأس به لان صاحب الحراف أخذ بعض حقه وسامح المستهلك بالكسر من الباقي انظر بن (قوله تشبيه تام) أي في المنع والجواز (قوله ان يصالح عنها بعرض) أي لانه فسخ دين في دين (قوله ولا بعين أكثر الخ) أي لانه سلف بر بغير فسخ دين في دين (قوله فيجوز) أي لان محصله أنه انظره بالقيمة أو حط منها وانظره بالباقي وهو حسن اقتضاء (قوله وليس هذا من باب بيع الآبق) أي لان المصالح عنه قيمة العبد لا نفس العبد حتى يكون به ماله لان الصلح على غير المدعي يسع فان قلت جعل المصالح عنه قيمة العبد ظاهرا اذا كان الصلح بأقل منها لان كان بقدرها قلت لما كان قدرها مؤجلا ولا اجل له حصة صار كأنه صلح على بعض الحق (قوله بالاستيلاء) أي بمجرد الاستيلاء على المغصوب سواء استمر ياقا عنده أو آبق منه (قوله كما يضمن المستأجر والمستعير ونحوهما) أي كالمودع أي كما يضمن من ذكر القيمة حالا تنفريطه حتى آبق أو تلف ولا يجوز ان يصالح عنها بمؤجل الا اذا كان ذلك المؤجل عينا قدر القيمة أو أقل وكان ذلك المصالح عن قيمته مما يجوز بيعه بالعين المصالح بها (قوله وان صالح شقص الخ) صورته اشخص أو ضم آخر موضعين احدهما صدرت منه عمدا والآخرى خطأ ثم صالحه عن ذلك بشقص من عقار فيه الشفعة قيمته يوم الصلح عشرون مثلاً فأرد الشريك ان يأخذ ذلك الشقص أي الجزء المصالح به بالشفعة فان الشقص يقسم نصفين نصف في مقابلة الموضوعة العمد ونصف في مقابلة الموضوعة الخطأ في دفع الشفيع للمجروح نصف قيمة الشقص وهو عشرة في المثال المذكور في مقابلة العمد لانه ليس فيه مال مقدرو يدفع له أيضا دية الموضوعة الخطأ وهو نصف عشر الدية الكاملة وهو عشرون دينار لان النصف الثاني من الشقص في مقابلة الموضوعة الخطأ وفيها شيء مقرر تشبيهه بكلام المصنف حاص بالصلح على الاقرار أو ما في الانكار فالشفيع يأخذ الشقص بقيمته في الجميع فانه بن خلا القول عقب وان صالح أي على انكار أو اقرار (قوله في مقابلة معلوم ومجهول) أي في مقابلة ما فيه شيء مقرر وما ليس فيه شيء مقرر (قوله للمعلوم نصفه وللمجهول نصفه) أي فاذا أخذ الشفيع بالشفعة يدفع في مقابلة ما أخذ عن المجهول قيمته وما أخذ عن المعلوم يدفع فيه المعلوم الذي دفع نصف الشقص صلحافيه (قوله كنفس ويد الخ) أي فلو قطع ريد يد عمرو ومقتله وكان أحدهما عمدا والآخر خطأ فدية النفس ألف دينار ودية اليد خمسمائة فعلى القول الاول القائل أن اختلاف الجرحين كنسأوبهما يقسم الشقص بينهما فاذا كان القطع عمدا والقتل خطأ فلا يأخذ الشفيع نصف القتل الا اذا دفع ألف دينار واذا أخذ نصف القطع دفع عشرة قيمة نصف الشقص ولو كان القطع خطأ والقتل عمدا فان الشفيع لا يأخذ نصف القطع الا اذا دفع لأرباب الجناية خمسمائة دينار ولا يأخذ نصف القتل الا اذا دفع عشرة والقول الثاني يقول ان الشقص يجعل على قدر ديتيها ومعلوم أن دية اليد خمسمائة ودية النفس ألف والمجموع ألف وخمسمائة ثلثها لليد وثلثها للنفس فيقسم الشقص الثلث والثلثان ثلثا لليد وثلثا للنفس في مقابلة النفس فاذا كان القطع عمدا والقتل خطأ فلا يأخذ ثلثي القتل الا اذا دفع دية النفس كاملة ولا يأخذ ثلث القطع الا اذا دفع ثلث قيمة الشقص ستة وثلثين ولو كان القطع خطأ والقتل عمدا فلا يأخذ ثلثي الشقص اللذين في مقابلة النفس الا اذا دفع ثلثي قيمة الشقص ثلاثة عشر ديناراً وثلث ديناراً ولا يأخذ الثلث الذي في مقابلة القطع الا اذا دفع خمسمائة دينار

(وان صالح) جان (بشقص) من عقار فيه الشفعة (عن موضعتي عمد وخطا) وأراد شريك الجاني أخذ الشقص المصالح به بالشفعة وقيمته عشرون مثلاً (فالشفعة بنصف قيمة الشقص) وهو عشرة (وبدية الموضوعة الخطأ) وهي نصف عشر الدية وذلك بخسرون عند ابن القاسم لان من قاعدته فيما أخذ في مقابلة معلوم ومجهول أن يوزع عليهما للمعلوم نصفه وللمجهول نصفه والمعلوم هنا دية الخطأ والمجهول أرش العمد اذ ليس فيه مال مقدرو عذ في مقابلته نصف قيمة الشقص (وهل كذلك) يقسم ما قابل المجهول والمعلوم نصفين فتكون الشفعة بنصف قيمة الشقص ودية الخطأ (ان اختلف الجرح) كنفس ويد أولا بل يجعل الشقص على قدر ديتيها فيأخذ الشفيع الشقص بخمسمائة دينار وثلثي قيمة الشقص ان كان القطع خطأ والقتل عمدا

(باب الحوالة)

في مقابلة القطع الا اذا دفع خمسمائة دينار

(قوله)

وان كان بالعكس أحده بجميع دية النفس وثلث قيمة الشقص (تاويلان) وعلى الثاني أكثر القرويين وهي نقل الدين من دية بمنزلة إلى أخرى بترابها الاولى

(باب في غرور الحوالة وأحكامها)

رضا المحيل والمحال
فقط) لا المحال عايشه
على المشهور ولا يشترط
حضوره واقتراره على
أحد القولين المرجحين
والثاني يشترط (وثبوت
دين) للمحيل في ذمة
المحال عليه وكذا للمحال
على المحيل والا كانت
وكالة لا حوالة وإذا لم يكن
دين في الصورة الأولى
كانت جملة ان رضى
المحال عليه لا حوالة وان
وقعت بلفظ الحوالة
واحتراز بقوله (لازم)
عن دين سبي وسفبه
ورقيق عيراذن ولي
وسيد فلا تصح الاحالة
عليهم به ومثل ذلك ممن
سلعة مبيعة بالخيار قبل
لزومه (فان أعلمه) أى
أعلم المحيل المحال (بعدمه)
أى الدين بان قال للمحال
لادين لي عند المحال عليه
وكذا ان علم من غيره كما
في المدونة (وشرط)
المحيل (البراءة) من الدين
الذى عليه ورضى المحال
(صح التحول) ولا رجوع
له على المحيل لانه ترك
حقه حيث رضى بالتحول
(وهل) محيل عدم
الرجوع على المحيل (الا
أن يفاس أو يموت) المحال
عليه فيرجع المحال على

أقوله شرط صحة الحوالة) هي مأخوذة من التحول والالتزام على أنها رخصة من يرح الدين بالدين كما
بالعياض اه بن (قوله بمثله) متعلق بنقل وكذا قوله إلى أخرى أى نقل الدين من ذمة لأخرى بسبب وجود
مثله في الأخرى (قوله تبرأها) الأولى تبرأه أى بالنقل ولعله أنت الضمير نظر للمعنى لان النقل المذكور
حوالة (قوله لا المحال عليه) أى فلا يشترط رضاه على المشهور بل هي صحيحة رضى أو لم يرض الا اذا كان بينه
وبين المحال عداوة سابقة على وقت الحوالة فلا تصح الحوالة حينئذ على المشهور وهو قول مالك فان حدثت
العداوة بعد الحوالة منع المحال من اقتضاء الدين من المحال عليه وكل من يقتضيه منه لتلاي بالغ في ايذائه
بعتف مطالبته (قوله على أحد القولين المرجحين) فيه نظير الرابع اشتراط الحضور وأما عدم اشتراطه
فقد انفرد تشبهه ابن سلمون وهو متعقب بما نقله ح من اقتصار الشيوخ على اشتراطه اه بن لكن
في البدر القرافي خلافة من ترجح عدم الاشتراط والحاصل أن الموتقين من الاندلس اختلفوا هل يشترط
في صحة الحوالة حضوره واقتراره بما عليه من الدين أو لا يشترط ذلك وكل من القولين قدر حج كما علمت والقول
الأول مبنى على أن الحوالة من قبيل بيع الدين فيشترط فيها شرط وطه غاية الأمر أنه رخص فيها في جوار
بيعه بدين آخر والقول الثاني مبنى على أنها أصل مستقل بنفسه فلا يسلط بهامسك بيع الدين من اشتراط
الحضور والاقترار (قوله لثاني يشترط) إنما اشترط حضوره على هذا القول واقتراره وان كان رضاه لا يعتبر
لاحتمال أن يبدى مطعنا في البيعة اذا حضر أو ثبت براءته من الدين بينة على الدفع أو على اقراره به (قوله
وثبوت دين) قال ابن عاتر المراد بثبوت الدين وجوده لا خصوص الثبوت العرفي بينة أو اقراره وحينئذ
فيكفى في ثبوت تصديق المحال بثبوتها كإثبات آخر الباب (قوله وكذا للمحال على المحيل) أى وكذا يشترط ثبوت
دين للمحال على المحيل (قوله وكالة) أى للمحال بتخليص الحق من المحال عليه (قوله وإذا لم يكن دين في
الصورة الأولى) الأولى وإذا لم يكن دين للمحيل على المحال عليه (قوله كانت جملة) أى وعليه لو أعدم المحال
عليه لرجع المحال على المحيل الا أن يعلم المحال أنه لا يملك للمحيل على المحال عليه ويشترط براءته من الدين فلا
رجوع له على المحيل ولو فلس المحال عليه وان كان ذلك جملة لانه قد ترك حقه حيث رضى بالتحول على هذا
الوجه (قوله واحتراز بقوله لازم عن دين الخ) قال ابن فيه نظر لان هذا خارج شرط ثبوت الدين لانه لا دين
هنا تأمل وفيه ان الدين من حيث هو ثابت ثم المطر لولى الصعير والسفيه ان رأهما صرفاه فيما لمهما عني عنه
رده والا ضمنت قدر ما صوباه ما لمهما صح ثبوت الدين في الجملة قبل تبين شيء لكنه غير مجزوم بل رومه فلا
تصح الحوالة ادرك وأما العبد فثبوت ديبه ظاهر واعيا سقطه اسقاط السيد بدليل انه لو تنق قبل
لاسقاط لزومه فصح ما قاله الشارح (قوله فلا تصح الاحالة عليهم) أى اعدم لزوم ذلك الدين لان لولى
الصعير والسفيه وسيد الرقيق طرح لدين عنهم واسقاطه (قوله ممن سلعة مبيعة بالخيار) أى وكذا دين
الكتابة فانه غير لازم لان المكاتب اذا عجز منه لا يتبع به ولا يصح أن يجعل السيد أجنياً إلى المكاتب كما
لتوضيح على التونسي (قوله فان أعلمه بعدمه وشرط البراءة صح التحول) طاهره صحة التحول وان
يرضى المحال عليه وهو كذلك لكن ان رضى المحال عليه لزمه والا فلا بأس وهم من قوله وشرط البراءة ان له
الرجوع ان لم يشترطها ولا بد في صحة التحول حينئذ من رضا المحال عليه لانه لا حوالة ولا يطاق الا في حال عدم
اعريم أو عييته بخلاف ما اذا شرط البراءة فلا يشترط رضا المحال عليه لان المحال رضى اسقاط ديبه اه بشر
(قوله وإذا ان علم الخ) أى وكذا ان علم المحال بانه لا دين للمحيل على المحال عليه من غير المحيل كما في المدونة
وطاها الاطلاق أى سواء علم المحيل بعلمه بذلك حين الحوالة أو لم يعلم به (قوله ورضى المحال) حال من
الضمير في قول المصنف وان أعلمه (قوله وهل محال الخ) يعنى أن المحيل اذا علم المحال بعدم دين على المحال
عليه وشرط البراءة وأنه لا رجوع له حال بعد ذلك عليه صح التحول وهل لا رجوع له بعد ذلك عليه طه
سواء فلس المحال عليه أو مات أو لا وهو ظاهر قول ابن القمامه ورواية أشهب عن مالك مردحوع المحال
على المحيل في هذه الصورة ادافس المحال عليه أو مات خلاف لا تقصد وعليه تأولها ابن رشد وسجدون أو

المحيل أو لا يرجع مطلقاً مع شرط البراءة والارجع (أو يلان)

محمل ذلك ما لم يفسر المحال عليه أو يموت والافلام محال أن يرجع على المحمل بدنه وحينئذ فر واية أشهب
تقييد على هذا وأولها ابن المراز اه قال خش ولورضى المحال عليه بالحركة ودفع فأنظر أنه لا رجوع
له على المحمل به لأنه متبرع وفي عبق عن الشيخ أحمد الزرقاني ينبغي أن يكون له الرجوع لأن اشتراط
البراءة إنما هو بالنسبة للمحال ولأن رضاه بالدفع صيرته بمنزلة المحمل وهو يرجع إذا عزم وقال شيخنا العدوي
الذي ينبغي أنه ان قامت قرينة على تبرع المحال عليه فلا رجوع له بمادفعه والا كان له الرجوع (قوله
وصيغتها) عطف على قوله رضا المحمل وفي كلام المصنف مسامحة لأن الصيغة ركن لا شرط لكن الفقهاء
قد تسمعون فيطلقون الشرط على الركن (قوله مادل الخ) ظاهره كانت الدلالة بطريق الصراحة أولا
وقوله في ذمة المحمل أي الكائن في ذمة المحمل وقوله بمثله متعلق بترك أي سبب وجوده مثله الكائن ذلك
المثل في ذمة المحال عليه (قوله خلافا لظاهر المصنف) فيه أن ظاهر المصنف لا يقتضي انحصار صيغتها في
اللفظ المشتق من الحوالة إلا أن يقال إن هذا ظاهره بمعونه ما ذكره في الهبة حيث قال فيها بصيغة أو مفهمها
فأراد بالصيغة ما كان مشتقا من لفظ الهبة قرينة قوله أو مفهمها فلما اقتصر بها على قوله وصيغتها ولم يقل
ومفهمها علم أن مراده بصيغتها ما كان مشتقا من لفظ الحوالة تأمل في تنبيهه في تنكي الإشارة الدالة على
الحوالة من الآخر من لفظ الناطق خلافا لما يوهمه كلام ابن عرفة من كفايتها مطلقا في تعريفه الصيغة
كذا قرر شيخنا (قوله أدى إلى تعبير ذمة) أي ذمة المحال عليه وقوله بذمة أي دين ذمة أخرى وهي
ذمة المحمل إذ لزمه لا تعبر بذمة أخرى واعتراض بأن هذا التعليل موجود في حالة الحلول وقوله ويؤدي
إلى بيع الدين أي المحال به وقوله بالدين أي المحال عليه وقوله والذهب بالذهب أي ويؤدي إلى بيع الذهب
بالذهب الخ وفيه أن هذا التعليل موجود في حالة الحلول فلا حسن أن يقال إنما اشترط حلول الدين المحال به لأن
الأصل في الحوالة المبيع لكن رخص فيها عند حلول المحال به والرخصة لا تعدى مواردها (قوله إلا أن يكون
الدين المحال عليه حالا) هذا استثناء من مفهوم قول المصنف وحلول المحال به أي فإن كان الدين المحال به غير
حال فلا يجوز ألا أن يكون المحال عليه حالا ولا فلا يمنع كما قلناه في المواق عن ابن رشد قال طي فان خرجت عن
محل الرخصة بعدم حلول الدين المحال به فأجرها على القواعد فان أدت لممنوع فامنع والا فجز كما قال ابن
رشد والحاصل أن الشرط في جوارها ما حلول الدين المحال به أو المحال عليه أو مما لعدم وجود ما يقتضي المبيع
وأما إذا كان ما معاير حالي فالمبيع ليس بالدين (قوله وإن كناه) أي هذا إذا كان الدين المحال به غير كناه
بل وإن كان كناه ان قلت قد تقدم أول أنه لا بد في الحوالة أن يكون الدين الذي على المحال عليه لازما
ومقتضاه أنه لا تحوّل الحوالة على الكناه لا بها غير لازمة ومفاد ماها الجوار قلت لا سلم ذلك لأن ما هنا أحال
المكاتب سيده بالكناية على أجنبي مدين له وما تقدم أحال السيد أجنبيا على المكاتب فالكناية بها محال بها وما
مر محال عليها تأمل والحاصل أن الكناية تصح الحوالة بها ويمنع الحوالة عليها ولو كانت حالة كما في
لتوضيح عن النوشى خلافا لما في عبق من الجواز تبعثت وقد رده طي فأنظره في تنبيهه قال
في التوضيح وأما الكناية المحال بها فاشترط ابن القاسم في المدونة حلها قال والأهوى يبيع دين بدين وقال
غيره فيها لا يجوز إلا أن يعتق مكانه لأن ما على المكاتب ليس ديننا تناقذا أعتقه على أن عليه ذلك المال صار
لازم له فقد اشترط ابن القاسم الحلول لما حر من أن شرط الدين المحال به الحلول ورأى غيره أن ذلك ليس ديننا
بنا كالدون واختار سحنون وابن يوس وغيرهما قول ذلك العبر اه وإذا علمت هذا تعلم أن قول الشارح
أو عجل السيد عتقه أو لحكاية الخلاف أنظر من وجعل شبه تعجيل السيد العتق حلولا للكناية حكما (قوله
لا يربا في الأكثر) هذا التعليل لا يتم إذا كان الدين المحال به من يبيع أذبحو رقصاؤه بأريد عددًا فالأولى في
التعليل أن يقال لأنه يبيع دين بدين في غير مورد الرخصة فتأمل (قوله ومنفعة في التحول إلى الأقل) لأن
المحال أحد أقل من حقه وانفع المحمل يساقه (قوله ويخرج عن المعروف) أي الذي هو الأصل في الحوالة
أد من جعل معروفا لا يراعى منفعه (قوله تساوى ما عليه) أي ما على المحمل لما له أي على المحال عليه

وهي مادل على ترك المحال
دينه في ذمة المحمل
بمثله في ذمة المحال عليه
انتهى وهو شامل لنحو
خذ حقل من فلان وأما
برى منه ونحو ذلك فلا
تنحصر صيغتها في لفظ
مشتق من الحوالة وهذا
هو المعتمد خلافا لظاهر
المصنف (وحلول) الدين
(المحال به) وهو الذي على
المحمل لأنه إذا لم يكن حالا
أدى إلى تعبير ذمة بذمة
فيؤدي إلى بيع الدين
بالدين والذهب بالذهب
أو الورق بالورق أو أحدهما
بالآخر لا يدايدان كان
الدينان عينًا إلا أن يكون
المحال عليه حالا ويقبضه
قبل أن يتفرق فأمثل
الصرف فيجوز وبالغ على
شرط حلول المحال به
بقوله (وإن كناه) حلت
أو عجل السيد عتقه
وأحال بها المكاتب سيده
على دين له على عريم
(لا) حلول الدين المحال
(عليه) فلا يشترط
(و) شرطها (تساوى
الدينين) المحال به وعليه
(قدرا وصفه) مراده
بالتساوى قدرا أن
لا يكون المأخوذ من
المحال عليه أكثر من
الدين المحال به ولا أقل

(قوله)

فلا يحيل بخمسة على عشرة وعكسه لا يربا في الأكثر ومنفعة في التحول إلى الأقل فيخرج
عن المعروف وليس المراد أنه لا بد من تساوى ما عليه لما له حتى يمنع أن يحيل بخمسة

من عشرة على مدينه أو بخمسة من عشرة عليه كما توهم وكذا لا يحيل بخمسة محجوبة على مثلها يز يدية ولا عكسه ويلزم من التساوي في الصفة التساوي في الجنس فلا حاجة لزيادته (وفي جواز تحويلة) بالا على (على الأدنى) صفه أو قدر أو منعه (تردد) علل الجواز بانه معر وف والمنع بانه يؤدي الى التفاضل بين العيّن فمراده بالأدنى ما يشمل الأقل والمذهب المنع فكان الأولى الاقتصار على قوله وتساوى الخ (وان لا يكتفى) أي الدنان المحال به وعليه (طعاما من بيع) أي (٢٨٧) سلم لئلا يدخله بيع الطعام قبل قبضه وسواء

انقضى رؤس الاموال أو احتضنت وشمل كلامه ما إذا كان أحدهما من بيع والاخر من قرض فتجوز إذا حل المحال به فقط أخذ بما قدمه وهو قول جميع الأصحاب إلا ابن القاسم فاشتراط حلول المحال عليه أيضا ابن عرفة الصقلي وقولهم أصوب فلماذا مشى عليه المصنف هنا وقال بعضهم كلا القولين ضعيف وإن المذهب قول ابن رشد بالمنع مطلقا وهو الذي قدمه المصنف في البيع حيث قال وجاز البيع قبل القبض إلا في مطلق طعام المعاوضة ولما أتم في الكلام على الشروط الستة أخرج منها قوله (لا كشفه) أي ليس من شروطها أن يكشف المحال (عن ذمة المحال عليه) أعني هو أم فقير بل يصح مع عدم الكشف على المذهب (وبتحول) بمجرد عقد الحوالة (حق) المحال على المحال عليه

(قوله من عشرة على مدينه) أي ذاته تلك العشرة على مدينه (قوله من عشرة عليه) أي على خمسة كاذبة على غيره (قوله وفي تحويلة على الأدنى الخ) هذا مقال لمحذوف والأصل فلا تجوز الحوالة اتفاقا على الأكثر وفي تحويلة بالا على على الأدنى تردد وأشار بالتردد لقول ابن رشد بالبيع كما تقدم ولقول اللخمي والمازري والميتطي بالجواز (قوله فمراده الخ) أي أن الأدنى شأنه أن يستعمل في الأوصاف بخلاف القلة فأنها تكون في الذوات والمصنف أراد بالأدنى ما يشمل الأقل فلا يقال كان الأولى أن يقول وفي تحويلة على الأدنى والأقل تردد (قوله وشمل كلامه) أي منطوق قوله وأن لا يكونا طعاما من بيع فانه شامل لما إذا كانا غير طعامين من بيع أو من قرض ولما إذا كانا طعامين من قرض ولما إذا كانا طعامين من بيع والاخر من قرض في الصور الثلاثة الأولى يكفي صحة الحوالة فيها حلول المحال به لانزاع رأينا في الصورة الرابعة ففيها الخلاف الذي ذكره الشارح قوله فتجوز إذا حل الخ أي فتجوز الحوالة في هذه الصورة إذا حل المحال به فقط ابن عاتر علة لمنع السابقه وهي بيع الطعام قبل قبضه موجودة هنا فانظر ما وجه الجواز اه قلت وجهه أن قضاء القرض طعام البيع جائز وقد تقدم في كلام المصنف وقصاؤه عن قرض اه بن (قوله فقط) أي سواء حل المحال عليه أيضا أم لا (قوله الصقلي) المراد به ابن يونس (قوله وقال بعضهم الخ) هذه العبارة لشيخنا في حاشية خش نقلا عن شب (قوله لشروط الستة) لعل الأولى السبعة (قوله لا كشفه الخ) أي لان الحوالة معروف فاعترف فيها العور بخلاف بيع الدين فانه يشترط فيه العلم بحال ذمة المدين والاك ان عور الماردي شرط ببيع الدين علم حال ذمة المدين والاك ان عور بخلاف الحوالة لانها معروفة فاعترف فيها لغرر ونحو هذا الا بن يونس واللخمي اطر المواق اه بن (قوله وان أفلس أو جحد) ابن عرفة سمع سعدون المعبر أن شرط المحال على المحيل أن أفلس المحال عليه رجع على المحيل فله شرطه وذلك الباسي كانه المذهب وقال ابن رشد هد صحيح لا أعلم فيه خلافا اه ابن عرفة وفيه بطلان شرطه هداما فاض لعقد الحوالة وأصل المذهب في الشرط المناقض للعقد أنه يفسده تأمل اه بن (قوله ولا يئنه) أي والحال أن المحيل لم يصدق المحيل على ثبوت الدين ولو صدقه صححت لان تصديق المحال بالدين يكفي في ثبوته اطر بن (قوله حين الحوالة) أي قبلها (قوله بل بتحول الحق معه) أي حيث كان المحال حين الحوالة عالما بأفلاسه (قوله لانه عره) استفيد من كلام الشارح أن المحال إذا علم بأفلاس المحال عليه علم بذلك المحيل أيضا أولا فانه لا رجوع له على المحيل وان افرد المحيل بالعلم بذلك كان للمحال الرجوع عليه لانه عره فان شك المحال في افلاس المحال عليه مع علم المحيل بذلك ففي ابن عرفة والتوضيح والشامل أن للمحال الرجوع على المحيل (قوله والظاهر أن انظن القوى) أي طن المحيل حين الحوالة بافلاس المحال عليه كعلمه بذلك وحيد فتدبر رجع عليه المحال (قوله أو عدمه) أي وان لم يكن مفلسا ولو عبر المصنف بعدمه بدل أفلاسه كان أحصر وأحسن فيكون أفلاسه أولى بل كلامه يوهم ان العلم بالفقر ليس كالعلم بالأفلاس وليس كذلك (قوله ان كان مثله يظن به ذلك) أي يتهم بالعلم بفلسه ويؤخذ من قول الشارح ان كان مثله الخ ان هذه اليمين بين ثمة فلا تردد على المحال بل يرجع المحال على المحيل بمجرد كونه (قوله ولو أحوال بائع) مفهومه انه لو أحوال مشتركا لثمن الذي عليه البائع على عريمه ثم حصل رد عيب أو فساد أو حصل استعماق قبل قبض المحال للثمن وينبغي الحزم بمطال الحوالة لبطلان

ون. فلس أو جحد. المحال عليه الحق بعد عقد الحوالة وأما بعده قبلها و. بينه فلا يصح لعقد شرطه من ثبوت الدين بخلاف الفلس حين الحوالة فلا يمنع منها بل يتحمل الحق معه دليل قوله (الآن علم المحيل بأفلاسه) أي دلاس المحال عليه (فقط) أي دون المحال فله الرجوع على المحيل لانه عره والظاهر أن اطر القوي كالعلم ومثل علمه بأفلاسه تلمه بلده أو عدمه (وحلف) المحيل (على يقبه) أي نفي العلم بأفلاس المحال عليه د ادعى عليه المحال العلم ان ظن به العلم) أي ان كان مثله يظن به ذلك والالم يحلف وان اتهمه المحال فقوله طن بالبساء للمجهول ثم وقع على قوله و. تحول الخ قوله (ولو أحوال بائع) للبيعة تحصى لئلا يظن له كان على البائع (على مشتر) انك السلعة (بالثمن) أي بشئها

(ثم رد) المبيع المفهوم من بائع على بائعه الخيل (بعب) أو فساد (أو استحق) المبيع من يده مشتربه (لم يتفسخ) الحوالة
هنا بن القاسم لأنها معروفة فيلزم (٢٨٨) المشتري دفعه للمحال ويرجع به على البائع الخيل (واختبر خلافه)

حق الحال بالاستحقاق وملكه وما في خش من يلزم بعدم البطلان وصحة الحوالة فهو غير ظاهر وانظر من
ولو وهب البائع في مسئلة المصنف الثمن أو تصدق به على شخص ثم أحاله على المشتري ثم ردت السلعة بعيب
أو استحققت أو ردت لفساد دفعي التوضيح ان المعروف من قول ابن القاسم أن الهبة تبطل إذا لم يقبضها
الموهوب له فإن قبضها لم ينبع به الا الموهوب له ولا الواهب وبضيق ذلك على المشتري اهـ ويظهر من كلامه
ان هذا هو الراجح من الاقوال الخمسة التي ذكرها في المسئلة وامامنا عبيق من بطلان الحوالة فان قبض
الموهوب له اخذ منه المشتري فهو قول أشهب انظر بن (قوله ثم رد المبيع بعيب أو استحق) أي قبل أن
يقبض الحال الثمن من المشتري (قوله لأنها معروفة) أي ولان الدين لازم للمشتري حين الحوالة (قوله
واختبر خلافه) أي واختبر القول المخالف له وهو القول بفسخ الحوالة واعتراض على المصنف من حيث
التعبير عادة الاختيار وصيغة الفعل المقتضى ذلك انه للخمي من عند نفسه مع أن هذا القول الثاني القائل
بفسخ الحوالة لأشهب والذي اختاره ابن الموارز قال انه قول أصحاب الامام كلهم وليس للخمي اختيار
متعلق به فماد كره المصنف غير جار على قاعدته من وجهين تعبيره بالاختيار وكونه لمفظ الفعل فكان
الاولى للمصنف أن يقول والاصح خلافه ليكون جاريا على اصطلاحه انظر احـ بن ويعترض على المصنف
أيضا من جهة تصديره بقول ابن القاسم مع أن الثاني هو المعتمد قاله شيخنا العدوي ومحل الخلاف الواقع
بين ابن القاسم وأشهب في أن الحوالة المدكورة تفسخ أو لا تفسخ حيث كان البائع بطن ملكه لمبايع في
الاستحقاق والافسخت اتفاقا ومحله أيضا في الرد بالفساد إذ لم يعلم المشتري والالم تبطل اتفاقا وهل يدفع الحال
عليه للمحال الثمن الذي اشترى به شرا فاسدا أو يدفع له القيمة قولان الاول لابن القاسم والثاني لأشهب
ذكر ذلك في شرح الشامل (قوله ان ادعى عليه نفي الدين للمحال عليه) اللام بمعنى على متعلقة بالدين أو
بمعنى عن متعلقة بنفي وحاصله أنه إذا تنازع الخيل والمحال بعدم موت الحال عليه أو عيبه غيبة انقطاع فقال
الحال أحلتني على غير دين فأنا أر حح عليك بديني وقال الخيل بل أحلتك على دين لي في دمة الحال عليه وقد
ايرئت ذمتي فلا رجوع لك على قال القول قول الخيل يمين ولا يصدق الحال في دعواه (قوله لا يقبل قوله) أي
الخيل يعني أن الحوالة إذا صدرت بينهما بصيغتهما فلما قبض المحتال الذي احتال به قال له الخيل اما احلتك
بقبضه لي على سبيل الوكالة أو على سبيل أنه سلف مني لك ترد بدله وقال المحتال اما قبضته من الدين الذي
عليك فان القول في ذلك قول المحتال يمينه نعليبا الجانب الحوالة ان أشهبه أن مثله يداين الخيل والا كان
القول قول الخيل يمينه (قوله وهذا قول عبد الملك) اعلم أن ابن الحاجب قال ولا يقبل قول الخيل في دعواه
وكالة أو سلفا على الاصح أي في كل من الوكالة والسلف فقال في التوضيح أراد بالاصح قول ابن الحاجب
في المبسوط في مسئلة الوكالة وما خرج للخمي عليه في مسئلة السلف وغير الاصح قول ابن القاسم في
العتبة في السلف وما خرج عليه في مسئلة الوكالة فكل مسئلة فيها قول منصوص ومخرج عليه قول آخر
في الاخرى اهـ وتصحيح ابن الحاجب للقول المخرج في السلف يتدفع قول شارحنا تبعا لعبيق وكان
ينبغي للمصنف الجري عليه أي على قول ابن القاسم في السلف لاجل أن يكون جاريا على المنصوص في
المسئلتين اطرين

باب الضمان

(قوله جس) أي شامل للمعرف والبيع والحوالة لان في البيع شغل ذمة المشتري بالحق وفي الحوالة شغل
لذمة الحال عليه بحق الحال (قوله والحوالة) أي لان المراد بقوله شغل ذمة أخرى أي كما أن الاولى مشغولة

أي اختار ابن الموارز
وغيره خلاف قول ابن
القاسم وهو قول أشهب
بفسخ الحوالة وعليه
الاكثر (والقول للمحال)
يمين أنه أحال على أصل
دين (ان ادعى عليه)
الحال (نفي الدين للمحال
عليه) إذا مات أو غاب
غيبته انقطاع فلو كان
الحال عليه حاضرا فهو
ما قدمه في قوله ويتحول
حق الحال الخ (لا) يقبل
قوله (في دعواه وكالة)
للمحال على قبض مال من
مدينه (أو سلفا) من
المحيل للمحال ويرد له بدله
مع صدور لفظ الحوالة
بينهما بل القول للقباض
بيمينه أنه من دينه أحاله
به نعليبا لفظ الحوالة
وهذا قول عبد الملك بن
المناجشون في مسئلة
الوكالة لكنه فسده بأن
يكون القاض يشبه
ان يداين المحيل والا
فالقول لرب المال يمينه
انه وكالة وخرج للخمي
مسئلة السلف عليه
والمنصوص لابن القاسم
أن القول في دعوى
السلف للمحيل وخرج
عليه مسئلة الوكالة

ايضا

في باب الضمان وأحكامه (الضمان شغل ذمة أخرى بالحق) قوله
شغل ذمة جس وقوله أخرى فصل أخرجه به البيع والحوالة إلى أن ليس فيها شغل بل براءة ذمة وقوله شغل ذمة

من إضافة المصدر لمفعوله أي أن يشغل رب الحق ذمة الضامن مع الأولى وأراد بالذمة الجنس فيشمل الواحد والمتعدد وأراد الشغل بالحق بلا توقف على شيء أو بعد التوقف على شيء آخر كعدم إتيان المضمون في الوجه أو تهريره أو تقرير الضامن في الطلب فقد اشتمل تعريفه على أنواعه الثلاثة وآل في الحق للعهد أي الحق الأول فخرج ما لو باع سلعة (٢٨٩) لرجل يدين ثم باع أخرى لغيره بدين (وصح الصمان ولزم) (من أهل

الترع) وهو المكلف الذي لا يجبر عليه ولو فيه ضمن فيه فدخل ضمان الزوجية والمريض بالثلث كما يأتي ومفهوه من أهل الترع فيه تفصيل فتارة لا يصح كالواقع من سفيه أو مجنون أو صبي وتارة يصح ولا يلزم كالواقع من زوجة أو مريض في زائد الثلث ومن العبد بغير إذن سيده ومثل لأهل الترع بقوله (كمكاتب وماذون) له في التجارة (أذن سيدهما) لهما في الضمان فإن لم يأذن لهما فيه لم يلزمهما وإن صح دليل قوله لا ياتي وأتبع دو الرق به أن عتق ودخل تكاف التمثيل قن وذو شائبة من مدبر وأم ولد ومعتق لأجل وحصهما بالذ كر لدفع فوهم حوار ضماهما بصيرادن (وروجه ومريض) مرضا مخوفا (ثلث) أو عماراد عليه بصيرشأه أن لا يقصده الصرر كالديار لا مآراد على ذلك فلا يلزم وأن صح فيتوقف على اجازة الزوج أو الوارث بخلاف

أيضا والحوالة ليست الذمة الأولى فيها مشعولة لأنها رأت (قوله من إضافة المصدر) هذا دفع لما ورد بعضهم من قول المصنف شغل ذمة الخ هذا مبين للمعنى وحيد فليس للتعريف جامع ولا مانع إلا أن الضمان سبب في الشغل والشغل مسبب عنه لا نفسه كما أن الملك مسبب عن البيع لا نفسه وسلمه ابن عارى وح وأجاب ابن عاشر بأننا لا نسلم أن الضمان سبب في شغل الذمة بل هو عينه لأن شغل الذمة مصدر شغل الشخص دمه فاشتغلت فشكل الذمة فعل للشخص لأنه متعد واشتغالها مسبب عنه وشغلها هو الضمان فقوله شغل ذمة مصدر مضاف للمفعول معنى أن الشخص شغل ذمته بالحق أي ألزمها إياه فهو فعل مكتسب له والذي ليس فعلا للشخص إنما هو اشتغال الذمة والكلام في شغلها لا في اشتغالها اللازم انظر بن (قوله فيشمل الواحد) أي إذا كان الضامن واحدا وقوله والمتعدد أي إذا تعدد الجلاء (قوله لا توقف على شيء) أي كما في ضمان المال وقوله أو بعد التوقف الخ أي كما في ضمان الوجه والطلب وكان الاوضح أن يقول وقوله شغل ذمة الخ أعم من أن يكون الشغل غير متوقف على شيء أو كان متوقفا على شيء (قوله فقد شتم الخ) أي وحيد في دفع الاعتراض عليه بأن التعريف غير جامع لخروج ضمان الوجه والطلب (قوله فخرج الخ) أي وحيد فلا يعترض على التعريف بأنه غير جامع (قوله ولو فيهما الخ) أي ولو كان عدم الجبر عليه بالسبب لما ضمن فيه وإن كان محجورا عليه بالسبب لغيره فهو مبالغة في قوله لا يجبر عليه (قوله كالواقع من سفيه أو مجنون أو صبي) أي فهو فاسد يجب رده وليس للولي إجارته وسواء كان الصبي ميرا أم لا خلافا للقيود مع غير المير (قوله في زائد الثلث) أي فانه وإن كان صحيحا لكنه غير لازم ادللر وج رد الجميع وله اجازة الجميع وللورثة رد ما راد على الثلث ولهم اجازة الجميع (قوله بغير إذن سيده) أي فإن للسيد اجازته وله رده (قوله ومثل لأهل الترع بقوله كمكاتب وماذون الخ) فيه أن الحكم بأهم ما من أهل الترع ينافي توقف ذلك على الاذن لهما فيه والمناسب جعل التكاف للتشبيه ويمكن أن يقال أهم ما صار بعد الاذن من أهل الترع فقوله إذن سيدهما شرط في اتصافها بكونهما من أهل الترع وفي أن التكاف للتشبيه بالسبب للأولى ولا تميل بالنسبة لاخيرين فهو من استعمال المشترك في معنييه (قوله لم يلزمهما وإن صح) أي بالسبب رده وله اجازته وإذا اجازة أتبع المكاتب والمأذون أن عتق وظاهر المصنف أنه لا بد من إذن السيد ولو صمما وهو كذلك فادأضمانه غير رده كان له رد ذلك الصمان ثم إن مراد المصنف المكاتب والمأذون غير المحجور عليهما الذين يدل على جعلهما من أهل الترع فتأمل (قوله وزوجه ومريض ثلث) أي بقدر ثلث لا بأزيد فلا يلزم وظاهره لا فرق في ذلك بين صماها الزوج وغيره ولا بين ضمان المريض لو ارثته ولغيره ابن عرفة كقالة ذات الزوج في ثلثها وإن تكفلت لزوجهها وفيها قال مالك عطيتها وزوجهما جميع ما لها حاضرة وكذا كفالتها له عند الباسي بجميع ما لها وفيها أن ادعت أنه أكرهها في كفالتها فعليها البينة (قوله أو عماراد عليه بصير) قد يقال هذا مشكل مع ما تقدم أنه إذا تبرع كل منهما برأئيه عن الثلث ولو بصيرا كان للزوج أو الوارث رد ومناقاة باجارة الصمان وعدم رده إذا حصل براءة الثلث بصيرا إلا أن يقال ما تقدم ترع محص لا رجوع بعرضه والصمان فيه رجوع على المضمون بما أدى عنه فتأمل اه شيخنا (قوله فيتوقف على اجازة الزوج أو الوارث) أي فإن شاء الزوج رد الجميع أو أمضى الجميع وأما الورثة فإن شاءوا ردوا وعماراد على الثلث وإن شاءوا أعاروا الجميع (قوله بخلاف ما لو ضما قدر الثلث) أي فانه لا رد ولا يتوقف أمضاه على اجازة (قوله ولا يباع فيه) أي ولا يباع دو الرق في المال الذي ضمنه قبل عتقه ولو كان صما نادى سيده (قوله وليس للسيد جبره عليه) أما غير من له انتراع ماله وظاهر وأما من له ترع ماله فلا بد من قديتق والصمان بان عليه فيحصل له بذلك ضرر وظاهر المصنف أنه ليس له جبره عليه ولو كان الصمان له (قوله فانه لا يبيع الخ) كلام

(٣٧ - دسري ثالث) موصفا قدر ثالث وما الحق به (وتبع - وروى به) صمان عني المال الذي ضمنه (أن عتق) ضمن بذن سيده أو لا وليس له إسقاطه عنه في لا بد بخلاف الثاني فله طه قول له ولاية بيع به ولا يباع فيه قبل العتق ولو أذن له سيده فيه (وليس للسيد جبره عليه) أي على الصمان فإن جبره لم يلزم العبد شيء أن عتق وقيد بعضهم بما إذا لم يكن العبد مال أوله مال

ويجبره على أكثر مما يدينه وأما الوجه (٢٩٠) على ضمان قدر ما يدينه لأنه بمنزلة انتزاع ما يدينه (و) صحح الضمان (عن الميت

المفلس) يسكون الفاء
وكسر اللام أي المعسر
يعني الجمل عنه لأنه
معروف من الضامن
ونخص المفلس بذلك
لأنه محل الخلاف بين
الأئمة إذ منعه أبو حنيفة
والنوراني وأما الحنفي أو
الميت الموسر فلا خلاف
في صحة الضمان عنه
وكذا ضمان المفلس
بفتح الفاء وتشديد اللام
بالمعنى الخاص (و) صح
ضمان (الضامن) ولو
تسلسل ويلزمه ما يلزم
الضامن الأصلي وظاهره
يشتمل ما إذا كان معا
بالمال أو الوجه أو
أحدهما بالمال والثاني
بالوجه وهو كذلك (و)
صح ضمان الدين (الموئجل
حالا) أي على الضامن
بان رضي المدين بإسقاط
حقه من الاجل (ان
كان) الدين (مما يعجل)
أي يجوز تعجيله وهو
العين مطلقا والعرض
والطعام من قرض لا من
بيع ولا يجوز لما فيه من
خط الضمان وأريدك
توثقا بالضامن أذهب
مخصوص بالبيع فقط
(وعكسه) وهو ضمان
الحال مؤحلا كأن
يقول شخص لرب دين

ح قال الأحمسي للسيد أن يجبر عيده على الكفالة إذا كان يدينه مال بقدرها واختلف إذا كان قسما أو ليس
بدينه مال فقال ابن القاسم أنه لا يجبر وقال محمد أنه يجبر وكان المذهب اه بن (قوله) وصح الضمان عن
الميت المفلس) أي ولزوم أيضا وأداتحمل عن الميت المعسر عالم المعسر وأدى عنه فإنه لا يرجع في مال بطرا
بعد ذلك لأن تحمله معروف وتبرع منه وأما أن علم أن له مالا أو ظنه أو شك فيه ثم ظهر له مال فإنه يرجع بما
دفعه عنه بخلاف ما إذا أدى عن المفلس بالتشديد فإنه لا يرجع مطلقا كذا قال عبق وفتله شيخنا العدوي
قال بن وفيه نظر بل طاهر المدونة أن له الرجوع أن علم أن له مالا ولا فرق بين المفلس بالتشديد والتخفيف
انظر لفظها في ح (قوله) يعني الجمل عنه) أي لأحققة الضمان الذي هو شغل ذمة أخرى بالحق لأن ذمة
الميت قد خربت (قوله) إذ منعه أبو حنيفة) أي لأنه لا يرجع له مال يوفي منه ما عليه (قوله) وأما الحنفي) أي
موسرا أو معسرا (قوله) فلا خلاف في صحة الضمان عنه) أي وبأخذ الضامن ما أداه عن الميت من تركته
أن كان الميت موسرا ويرجع الضامن بما أداه عن الحنفي عليه والقول قول الضامن للحنفي والميت الموسر أنه لم
يدفع محسبا الأقربينة اه نخس (قوله) وكذا ضمان المفلس) أي فإذا قام العرمان على شخص وحكم
الحاكم تفليسه أي خلع ماله للعرمان وضمنه شخص فان المال الذي حكم الحاكم بحمله للعرمان يتحصون
فيه وما بقي لم يدفعه ذلك الضامن عنه ولا يرجع عليه بما أداه عنه مطلقا أي سواء علم أن له مالا أو ظنه
أو علم أنه لا مال له وطرا له مال وهذا بخلاف من تحمل ماعلى الميت المعسر ودفعه عنه فإنه يرجع بما أداه كما
مر أن علم أن له مالا أو شك في ذلك أو ظنه ثم تبين له مال وأما أن علم أنه لا مال له فلا رجوع له أن طرا له مال
لجمله على التبرع كذا قرر شيخنا العدوي ومثله في عبق وقد علمت أن النقل خلافه (قوله) ولو تسلسل) أي
ولا استحالة في ذلك لأنه تسلسل في المستقبل والتسلسل أنما يكون محالا إذا كان في الماضي (قوله) ويلزمه)
أي ضامن الضامن ما يلزم الضامن الأصلي أي وهو الضامن للمدين أو المراد أنه يلزمه ما يلزمه في الجلة
لاحتمال أن يكون الأول بالمال والثاني بالوجه تأمل (قوله) وظاهره يشمل الخ) أي وهو كذلك من حيث
الصحة وإن كانت مختلفة من حيث الرجوع فان كانا معا بالمال بدى العريم أن كان حاضرا مليا والا
فالضامن الأول أن كان كذلك والافاشاني وإن كانا معا بالوجه بدى العريم أن كان حاضرا فان غاب كلف
الأول بإحضاره فان غاب لأول أيضا كلف الثاني بإحضاره فإدراك ذلك فان غاب الجميع أحزن
مال العريم ثم من مال الكفيل الأول ثم الثاني كذا في شب فان كان الأول بالوجه وضمنه الثاني بالمال
بعناه أنه ارتب على الأول المال لعدم إحصار المضمون غرمه الثاني عنه ويبرأ أيضا بإحضار المضمون
الأول لأنه يبرأ بما يبرأ به الضامن الأول (قوله) حالا) أي على الحلول على الضامن وحاصله أن من له دين على
شخص مؤجلا فأسقط من عليه الدين حقه من التأجيل وضمنه شخص على الحلول خوف المماطلة مثلا فان
هذا الضامن صحيح ولازم شرط أن يكون هذا الدين مما يعجل واعلم أن مثل ضمان المؤجل على الحلول
في الجوار يقيد ضمان المؤجل لدون الاجل فان ضمنه للاجل نفسه وجاز من غير شرط ولا بعد متمتع كما
في المدونة لأنه سلف جر منفعة فالصور أربع والتقييد يكون الدين مما يعجل فذكره ابن يونس واعترضه
ابن عبد السلام كافي التوضيح ونصه وليس بين فان رب الدين ما أخذ زيادة في نفس الحق ولا منفصلة
يتفقها وإنما توثق وتعقبه بعض الشيوخ بمغاافته للنقل اه بن (قوله) توثقا) مفعول لقوله
وأريدك أي أنه وإن كان حالا لكن من الجائر أن يعاطله أو يأتى بالدين فالصمان زيادة توثق (قوله) أذهب
الخ) جواب عما يقال أن خط الصمان وأريدك موجود في العرض والطعام من قرض أيضا مقتضاها المنع
وحاصل الجواب أن خط الضمان وأريدك إنما يؤثر المنع في البيع لا في القرض لأن الاجل في القرض
من حق المقرض أن شاء عجل أو أنقى للاجل فلا يقال عند التعجيل أنه طلب من المقرض خط الضمان عن
نفسه بخلاف البيع فان الحق في الدين إذا كان طعاما أو عرضا مما يكافى مر فاذا عجل المسلم إليه شيئا منهما
قبل أنه طلب من المسلم خط الصمان عن نفسه (قوله) شرطين) أي على البذل ولو قال بأحد أمرين كان

(ان أسير غريمه) أي مدينه بالدين الحال ولو في أول الاجل لان العبرة بالحالة الراهنة للسلامة من سلف جرمه فإمكانه بالتأخير ان يسهل
بضامن ويسره لم يحصل بالضمان تقع فيكون التأخير محض سلف وأشار الثاني بقوله (أو لم يوسر) الغريم (في الاجل) الذي ضمن الضامن
اليه بل أعسر واستمر عسره الى ان قضائه فيجوز ضمانه لانه وان حصل بل دفع بالضمان لم يحصل سلف

(٢٩١)

يتأخيره لوجوب انتظار
المعسر فان لم يعسر في
جميعه بل أسير في أثنائه
كبعض أصحاب الفلوات
والوظائف كان يضمنه
الى أربعة أشهر وعادته
اليسار حد شهرين فلا
يصح لان الزمن المتأخر
عن انتهاء يساره يعد فيه
صاحب الحق مسلفا
لقدرة رب الحق على
أخذه منه عند اليسار
هذا قول ابن القاسم
شاء على أن اليسار
المستقرب كالحق وأجازه
أشبه لان الأصل
استصحاب عسره (و)
صح الصمان (بالموسر)
به دعت (أو بالمعسر) به
فقط وكلامه في ضمان
الحال مؤجل لا يعني اذا
كان الدين كله حالا
والعسر يوسر بموسر بمعه
ومعسر بالبعض الآخر
صح ضمانه مؤجلا هذا
أو هذا (لا بالجميع) لانه
سلف جرمه متفعة أدهو
سلف للموسر به لتأخيره
ايه بحميل به وانفع
بالصامن في المعسر به
فليست هذه الصورة
كضمان المعسر به فقط
ومثل ضمان الجميع
ضمان البعض من كل
وأشار للركن الثاني

أوضح (قوله ان أسير غريمه) أي ان كان العريم الذي عليه الدين موسرا هذا اذا كان يساره بالدين من قبل
الاجل دل ولو كان اليسار انما حصل له أول الاجل فقط أي حين الضمان (قوله للسلامة من سلف جرمه) (قوله
أي لان رب الدين قادر على أخذه الآن فكأنه ابتداء سلفا بضامن وهو يسره من أول الاجل لم يحصل دفع
الضمان وان حصل سلف بالتأخير لان من أجل ما جعل أو عكسه بعد مسلفا (قوله أو لم يوسر في الاجل) أي
أو يكون من عليه الدين معسرا أو العادة أنه لم يوسر في الاجل الذي ضمن الضامن اليه بل يعفى ذلك الاجل
عليه وهو معسر (قوله فان لم يعسر) أي فان كانت العادة أنه لا يستمر عساره لا آخر الاجل (قوله بل أسير
في أثنائه) أي بل كانت العادة حصول اليسار في أثنائه (قوله بعد فيه صاحب الحق مسلفا) أي وقد اتفق
بتوثقه بالضامن فان قلت ما الفرق بين الموسر حال العقد فيجوز ضمانه وبين يكون موسرا في أثناء
الاجل فيمنع ضمانه قلت أجاب البساطي بظهور المعروف في الموسر حال العقد لقدرة رب الدين على أن
يستوفي دينه منه حالا فتأخيره محض معروف منه وظهور قصد الانتفاع في المعسر أولا لا تنفع رب الدين
بالضامن زمن الاعسار (قوله وأجازه أشبه) أي أجاز ضمانه أشبه في صورة ما اذا كانت العادة حصول
اليسار في أثناء الاجل (قوله لان الأصل استصحاب عسره) أي ويسره قد لا يحصل (قوله بالموسر به الخ)
أشار الشارح الى أنه من باب الحذف والاصح هو سماعي أو قياسي قولان ذكرهما في الارتشاف
ورجح منهما الأول وليس مراده الاشارة الى أن في كلام المصنف حذف نائب الفاعل لانه لا يجوز حذفه
وحاصل كلام المصنف انه لو كان لا يد عند شخص ما ثابدينار حالة وهو موسر بمائة منهم ما وعسر بالمائة
الآخرى وضمنه شخص بالمائة الموسر بما مؤجلة بأن قال ضمان المائة التي بقدرها على الى شهر فيجوز ذلك
شرط أن يكون موسرا وقت الصمان ويجوز أن يضمنه بالمعسر بم الى شهر مثلاً ان كانت العادة اعساره
بجميع الاجل ولا يجوز أن يضمنه بما ولو وحده شرط الصمان في كل منهما ولو حوذا السلف في تأجيل
الموسر بها والانتفاع بالصمان في المعسر بما او ضمانه ببعض الموسر بما فط لاجل كصمانه بكلها في الجوار
شرطه وكذا ضمانه ببعض المعسر بما فقط لا حيل كصمانه بما كلها لا حيل في الجوار شرطه ومثله
ضمان الجميع في المبيع ما اذا ضمن البعض من كل (قوله لا بالجميع) قال عجمي محمل مع ضمانه للجميع اذا
حصل التأجيل للباين وضمنه ما معا أما اذا لم يحصل تأجيل بل ضمان فقط أو حصل التأجيل في المعسر به
فقط فانه يجوز ضمانهما معا (قوله فليست هذه الصورة كضمان المعسر به فقط) أي لجوار الضمان
في الثانية دون الاولى (قوله للركن الثاني) أي وأما الاول فهو الصامن وقد تقدم الكلام عليه في قوله
وصح من أهل التبرع (قوله بدين) الباء بمعنى في أي صح الضمان من أهل التبرع في دين لا في مبيع كان
ستعارة أو أحده من ربيعة أو مال قراض أو شركة أو تولى له بحميل على أيها ان تلفت أخذتاهما من
الحميل لاستعائته فان ضمن الحميل ما يترتب على ذلك الاخذ بسبب تعد أو تقر يربط من القيمة صح الضمان
ولزم وهو الذي يقصده الناس كما يقع في الاسواق من ضمان بعض الدالين لبعض على ان المصمر من هرب
ولم يأت به كان على الضامن قيمة ما هرب به وهذا صحيح وان كان صمانا في الامانات صورة (قوله كبائع) أي
في الورن لا في أن في كل همرتين ادا همرة في بائع وبائس واحدة فقط (قوله قادر فيقا) أي ورال العذر المحمول
عليه في دمه (قوله الا أن يجعل الخ) أي كولو كاتبه بمائة ثم قال له أنت حر وعليك بحجوم الكتابة واني له
بحميل ضمه ما وذلك الصمان جائز (قوله أو بشرط) أي الصامن على السيد عتقه ان عجز كان يقول
سان أنا أصميه في الكتابة بشرط أن يجعل السيد عتقه اذا عجز ورادى الشامل صورة نالسة وهي
د كانت الكتابة نجما واحدا وقال الصامن هو على ان عجز واعصا صمانا في هذه الصورة وان كان

وهو المصمون فيه بقوله (بدين لارم) ولا يصح ضمان عبدي عن سلطة شرها عبدا سيد له عدم عروم (أو آل) الى الوروم هم مرتين
كبايع ومائس ولا تبطل الثانية بقاء (لا بتأني) لا عبر لارمة لا آلة للوروم لان المكتوب لو عجز عتقه او الضامن يبرل مرة المصمون وما
لا يلزم الاصل لم يلزم الفرع بالاولى الا أن يجعل السيد عتقه أو بشرط عتقه اذا عجز فصاح صمانا في الصورة (بل كجعل)

ولو قيل الشروع في العمل فيصير كأن يقول أن يفتي بعبدى الشاردين متلا ذلك دينار وضمن القائل أجني فان جاء المجاعل به لزم الضامن
ما جعل به والا فلا يدخل بالكاف (٢٩٢) ما لو قال قائل لا ضمان ثبتت حديثي على فلان فانا ضامن له فثبت (و) كقول قائل

الحكم غير لازم لصوب الخربة (قوله ولو قيل الشروع في العمل) أي هذا إذا كان ضمان المجاعل بالكسرى
الاجرة بعد شروع العامل في العمل بل ولو كان قبل شروعه فيه لأن الجعل وان كان غير لازم قبل الشروع
لكنه آثر إلى اللزوم ولما جعله المصنف متاللا (قوله وضمن القائل أجني) أي خوف من مماطلة
ذلك القائل أو من عدمه (قوله فان جاء المجاعل به) أي بالعبد (قوله وكقول قائل لا ضمان فلانا) أي
وكقول قائل لا آثر خديم فلانا عندك وضمان ما أخذه مني أي وكقول قائل لا هل سوق اجعلوا فلانا عندكم
سما را وكل ما أخذه بسمسرة عليه ضمانه مني (قوله وأنا ضامن) أي لما تداينه أو لوجهه ولا بد في كونه
ضامنا من ذكر قوله وأنا ضامن والا كان غررا أو لا يلزم به شيء فإذا قال دابن فلانا أو بيع له أو عامله ولا يكن
في نفسه شيء من جهة الثمن فانه ثقة مأمون ولم يقل أنا ضامن له فلا يلزم ذلك القائل شيء إذا هرب ذلك
المشتري أو مات أو فلس (قوله ولزم فيما ثبت) أي انه دابنه فيه أو عامله فيه أو باعه له (قوله فيما ثبت) أي
بينه وكذا باقراره ان كان المقر ملبا أو كان معده على أحد قوانين والا آثر لا يكون ضامنا (قوله أن يعامل به
فقط) أي فإذا قال عامل فلانا وضمانه مني وشان فلان أن يعامل في ثلاثة فعامله في عشرة فلا يضمن
ذلك القائل الزائد على الثلاثة (قوله تاويلان) الاول لا يوجب وإن رشد الماررى وهو الاطهر والثاني
سبه ابن عبد السلام لعبر من ذكره وأكره أن عرفه فلو قال المصنف ولزم فيما ثبت وقيد بما يعامل به
واقصر على ذلك كان أحسن اهـ (قوله وله الرجوع) أي سواء قيد بان قال دابنه أو عامله بمائة أو أطلق
أي اتفاقا في الأخير وعلى الرجوع في الاول فلو رجع الصامن ولم يعلم المصموم له رجوعه حتى عامله فهل
لا يلزم الصامن ما تداين وهو ظاهر المصنف أو يلزمه وهو ظاهر المدونة والظاهر اللزوم فلا بد في عدم
الرجوع من علم المصموم له بالرجوع اهـ (قوله فان عامله في البعض) أي قبل رجوع الضامن ثم
رجع بعد تلك المعاملة كما لو قال دابن فلانا في مائة أو أنا ضامن لها فدفق له خبر وقال الصامن رجعت عن
الضمان فلا يكون ضامنا إلا للخمسين التي قبضها وأما التي لم يقبضها فلا يضمنها أن لو دفعها له رب المال بعد
الرجوع (قوله أي قبل تمامها) أي فهو صادق بما إذا كان قبل حصولها أو بعد حصول بعضها (قوله لتنزله منزلة
الح) أي والمدعي عليه إذا قال للمدعي أحلف وأما عارم لك فلا رجوع له بعد ذلك ولزمه الحق بخلاف من قال
عامله وأنا ضامن فانه غير لة قول المعامل نفسه عاملي وأنا أعطيتك جيلا فلما كان لهذا أن يرجع لانه لم يدخله في
شيء كان لمن قال عامله أن يرجع (قوله فان حلف) أي بالله أنه ليس عليه حق للمدعي وقوله فلا رجوع للصامن
شيء أي لا على المدعي عليه ولا على المدعي الذي أدى له وقوله وان نكل أي المدعي عليه وقوله عزم له أي
للضامن أي بجرد نكوله ولا يحلف الضامن لعدم علمه ولا المدعي لتقدم عينه (قوله شرطا في الضمان)
أي في صحة الضمان (قوله ان أمكن الح) شرط في قوله وصح من أهل النزع أي صح من أهل النزع ان أمكن
عقلا وشرعا استيفاء الحق من الضامن وحاصله انه يشترط في صحة الضمان أن يكون المضمون فيه مما يمكن
استيفائه من الضامن واحترار ذلك من مثل الحدود والتعازير والقتل والجراح وما أشبه ذلك فانه لا يصح
الضمان فيها إلا بجور استيفاء ذلك من الضامن واحترار بضامن المعينات فانه يستحيل عقلا استيفاءها من
الضامن (قوله اخراج المعينات) كاستعارتك دابة وتأتي بحميل على انها إذا تلفت تؤخذ بذاتها من الحيل (قوله
ولا يصح الضمان فيها) لعدم حوار استيفائها من الضامن شرعا أولا استحالة ذلك أي وهذه حارجة بالشرط
السابق وهو قوله بدين لازم لان هذه الاشياء ليست دينالا ان الدين ما كان في الذمة وهذه الاشياء لا تقبلها الذمة
واعترض على المصنف بان مفهوم الضمان وهو شغل ذمة أخرى بالحق لا يشمل ما احترره به هذا القيد لان
المعينات لا تقبلها الذمة وكذا الحدود ونحوها المتعلقة بالآبدان وحيد فلا حاجة لاجراء هذه الامور هذا
التميز وهذا لا يراه بتوجه أصابعي قوله بدين وذلك لان محترره لا شمله التعريف فلا حاجة لاجراءه

لا آخر (داين فلانا) أو
بايعه أو عامله وأنا
ضامن (ولزم) الضمان
(فيما ثبت) بينة أو
اقرار (وهل يقيد) لزوم
الضمان (بما يعامل)
المضمون (به) عادة والا
لم يلزمه الا ما أشبهه أن
يعامل به فقط وهو الراجح
أولا يقيد بل يلزمه مطلقا
كان مما يشبهه أن يعامل
به مثله أولا (تاويلان
وله) أي للصامن في
مسئلة دابن فلانا
(الرجوع) عن الضمان
(قبل المعاملة) لا بعدها
فان عامله في البعض لزم
فيما عامل به دون ما لم
يعامل به فقوله قبل
المعاملة أي قبل
تمامها (بخلاف) قوله
لمدع على شخص بحق
(احلف) بان لك عليه
مادعيه (وأنا ضامن)
فلا رجوع له ولو قبل
حلفه لانه بالتزامه صار
كأنه حق واجب لتنزله
منزله المدعي عليه وإذا
عزم الصامن واستمر
المدعي عليه على انكاره
ولم تقم عليه بالحق بينة
حافه الصامن فان
حلف فلا رجوع للصامن
بشيء وان نكل عزم له
ما أخذه منه المدعي

وأشار للمصموم فيه أيضا بحمله شرطا في ضمان بقوله (ان أمكن استيفاءه) أي الحق المضمون (من صاممه) وهذا واجب
الشرط يعني عنه قوله بدين إذا المقصود منه إخراج المعينات والحدود والتعازير والقتل والجراح فلا يصح الضمان فيها والا لولى حذفه

(وان جهل) الحق المضمون حال الضمان فان الضمان صحيح فهذه امبالغة في صحته (أو) جهل (من له) الحق وهو المضمون له (و) صحيح (بعبارة) أى اذن من عليه الدين وهو المضمون عنه (كادائه) من اضافة المصدر (٢٩٣) لمفعوله أى كما يصح اشخص أن يؤدى ديننا

عن آخر غير اذنه (رفقا)
بالمؤدى عنه ويلزم رب
الدين قبوله (لاعتنا)
أى لأجل العنت والضرر
بالمدين (فبىرد) ما آداه
لرب الدين ولبس له على
المدين مطالبة (كشراثة)
أى كما يمنع شراء دين من
ربه عنتا بالمدين فانه يرد
فان فات الثمن بيد البائع
فيقل المثلى وقيمة المقوم
فان تعذر الرد بموت رب
الدين أو غيبته فالحاكم
يتولى القيص من المدين
ليدفعه للمشتري عنتا
أو الدافع فى الأولى عنتا
(وهل) رد الشراء عنتا
(ان علم باثقه) فان
المشتري قصد العنت
فلا بد من علمهما بالدخولهما
على الفساد فان لم يعلم رب
الدين بذلك فلا رد ولا
فساد للبيع لعدمه بالجهل
وعليه أن يוכל من
يتعاطى الدين من المدين
(وهو الاطهر) عند ابن
يونس فحقه الارجح
أو الرد مطلقا علم أو لم يعلم
(تأويلان) وأخرج من
قوله ولزم وبما ثبت أو من
قوله وضح قوله (لا ان ادعى)
مدع (على غائب فضمن)
ضامن ذلك العائب فيما
دعى به عليه (ثم أنكر)
العائب عند حضوره

وأجيب بان العرص ايضاح ما يقوم بالذمه وقد قالوا ان الاصل في الصيود ان تكون لبيان الواقع فأمس
(قوله وان جهل) أي كان يقول الضامن أنا ضامن لكل ما على ريد لعمره والحال أنه لا يعلم وقت الضمان
قدر ما عليه (قوله حال الضمان) جهله له حال الضمان لا ينافي علمه بقدره بعد ذلك فلا يقال الجمالة فيها
الرجوع وهو مستحيل بالجهول (قوله أو جهل من له الحق) أشار الشارح الى أن قوله أو من له عطف على
ضمير الرفع المستتر من غير فصل وهو قليل (قوله وهو المضمون له) أي كان يقول الضامن أنا ضامن للدين
الذي على ريد الناس والحال أنه لا يعلم عين من له الدين (قوله أو غير ادته) هذا هو نص المدونة وغيرها وقال
المتنطى وابن فتوح ان بعض العلماء ذهب الى أنه يشترط في حالة ما على المدين أن تكون باده وبه لم يلزمه
أن يدفع للحميل ما دفعه عنه ولذا جرت عادة الموثيقين بذكر رضا المدين بأن يكتبوا تحمّل فلان عن فلان
برضاه أو بأمره كذا وكذا (قوله كذا) الخ أشار به لقول المدونة من أدى عن رجل ديناً بغير أمره جازان
فعله رفقا بالمطلوب وان أراد الغرض بطلبه واعنائه لعداوة بينهما منع من ذلك وكذا ان اشترى ديناً عليه لم
يجز البيع ورد ان علم اهـ (قوله ويلزم رب الدين قبوله) أي ولا كلام له ولا للمدين اذا طلب أحدهما للضم
وأجابه فان امتنع ما علم يلزمهما معا بما يطهر قاله عبق (قوله فبردا ما أدها رب الدين) أي ان لم يفت فان فات
يسد رب الدين رد مثله ان كان مثلياً وقيمته ان كان مقوماً (قوله فمثل المشلى) أي فاللازم له رد مثل المشلى
وقيمة المقرم (قوله بموت رب الدين) أي سواء كان غير بائع للدين كما في المسئلة الاولى او كان بائعاً له كما في الثانية
(قوله وهل الخ) راجع لما بعد الكاف لان الخلاف انما هو في شرائه الدين وأما دفعه الدين فيرد قولاً واحداً
وذلك لان الشراء لما كان عقد معارضة كان قويا ولا يوجب رده لاما هو قري كعلمهما بخلاف دفع الدين فانه
ليس عقداً فأنزله لاهم القليل وهو قصد الدافع (قوله فلا بد من علمهما) أهل الاولى فلا بد من علمه اهـ
أي فلا بد في رد الشراء من علم البائع أن المشتري قصد بشرائه العتوب يعلم ذلك اما باقراره أو بقرائن الاحوال
(قوله لا حولهما) أي البائع والمشتري (قوله وعليه أن يوكل الخ) في بن العقل أنه على التأويل الاول لا يفسخ
البيع في هذه الحالة ولكن يباع الدين على مشتريه ليرتفع الضرر كما في التوضيح وابن عرفة ونص ابن عرفة
لو ثبت قصد مشتري الدين ضرر المدين والبائع جاهل بذلك فيفسخ البيع ومضيه ويباع على مشتريه نقلاً
عبد الحق عن بعض الشرويين وغيره مع الصقلي اهـ (قوله وأخرج من قوله ولزم الخ) يعنى من مطلق اللزوم
أو من مطلق الصحة المأخوذ مما ذكره لو عبر به اذا كان أولى فليس هدامن عطف المحتررات على القيود كما هو
ظاهر الشارح (قوله ثم أسكر) أي ثم أسكر أن يكون عليه دين لذلك المدعى فان الصمان يسقط ولا يلزم وقوله
ثم أسكر أي والحال أن الحق لم يثبت بالبيعة وأما لو حضر وأقر به أو أنكر وثبت بالبيعة كان الصمان لا رما لكن
محل لزومه اذا أقر اذا كان مؤسراً أو لو كان معسراً فلا يلزم الصمان اذا أقر لاحتمال نواظره مع المدعى على
أكل مال الصمان هـ ما حصل المسئلة على ما قال الشارح (قوله أو ان لم آت له) أي هذا المدعى عليه المسكر
(قوله لانه وعدوه لا يقضى به) اعترض هذا التعليل المساوى بأعبر بظاهر كيف وهو التزام وأيضاً
لو كان وعداً لم يلزم ولو ثبت الدين فالاولى أن يقال سقرط الصمان في المسئلة الاولى لانه التزام معلق في المعنى
على ثبوت الدين ولم يحصل المعلق عليه وأما في المسئلة الثانية فلا لانه التزام معلق على أمرين أحدهما
في اللفظ وهو عدم الايمان به والاخر في المعنى وهو ثبوت الحق على هذا المسكر وكما يقول ان لم آت له
وثبت الحق فأنا صامن فاذا لم يأت به لم يثبت الحق فلا صمان ادلم يحصل المعلق عليه بحملته واذا
أتى به سقط الصمان ولو ثبت الحق لان الايمان به يفيض المعلق عليه كذا في س تقلا عن المساوى
(قوله مع الثبوت) أي ولا مع عدم الثبوت أيضاً (قوله بما قرره) أي بما قرره المصمون (قوله لانها هـ)

(أَوَّل) شخص (منع على مكره لم آت) ورد ما بعد (مات به) بالمره اصغر لانه عدو لا يقضي به (ان لم يثبت حقه
فيه) في المسئير على اسم المرفوض المسئلة لعدم ات عدو في المرفوض مع موثني مع لثوت بالبينه (وهل) يارم الصامن ما ادعى
به ادعى (بالمرفوض) كابد به أولا يارم في لانه انه على ارفوض مع مرفوض على روم صامن وهذا هو الراجح

(تأويلان) في المسئلة الثانية وأما (٢٩٤) الاولى فاقارره بعد انكاره لا يوجب على الضامن شيئا ومحلها ان اقر بعد الضمان وهو

أي المضمون (قوله تأويلان) الاول احياس الثاني لغيره وقوله في المسئلة الثانية أصل هذا الكلام لبهرام والبساطي وقال ح الشرط وما بعده راجع للمسئلتين قبله انظر المدونة في الحاله وكلام أبي الحسن عليها يفهم منه ذلك اه قال بن قال بعض شيوخنا التأويلان انما هما في الثانية وان كان في الاولى خلاف أيضا لكن ليس تناوب بل على المدونة (قوله فاقارره بعد انكاره لا يوجب الخ) أي حيث كان معسرا والا كان موجبا للضمان قطعا اه عدوى (قوله كقول الخ) هذه المسئلة ليست من مسائل الضمان لكن المصنف ذكرها كالدليل للمقدمة وذلك لان دلالة هذه المسئلة على الاقرار قديمة مع أنهم لم يجعلوا ذلك من الاقرار فلما جعل ما تقدم ضمنا (قوله فلا تثنى عليه) أي الالبسة أقامها المدعي عما ادعى أو اقرار من المدعي عليه بعد انكاره والا كان مؤاخدا قولا واحدا (قوله وانما لم يجعل الخ) هذا جواب عن سؤال وارد على النسخة الثانية وحاصله لم يحمّل قوله فان لم أو فك دينك الذي تدعيه على اقرار بالحق أي مستلما لا لقرار به (قوله أطل الخ) أي لتعليق الحقيقة عليه لان الحقيقة ليست ثابتة وانما هي معقدة على عدم التوفية وعدم التوفية غير محقق حين التعليق فكذا الحقيقة فلما حصل الابطال تأمل تقر بر شيئا عدوى (قوله ولو مقوما) اعلم ان محل رجوع الضامن بمثل المقوم لا بقيمته اذ كان المقوم الذي دفعه من جنس الدين كما لو كان الدين خمسة أثواب فاداهما الضامن أثوابا ف يرجع بمثلها لا بقيمتها فان كان من غير جنسه فانه يرجع بالاقبل من الدين وقيمة المقوم كما لو كان الدين خمسة محابيب ودفع الصامن خمسة أثواب فانه يرجع بالاقبل من الدين وقيمة الثياب و رد المصنف بلو على من قال بخير المطلوب اذا دفع الضامن مقوما من جنس الدين في دفع مثل المقوم أو قيمته ومحل الخلاف اذا كان ذلك الضامن لم يشتر ذلك المقوم الذي دفعه بان كان عنده في ملكه ودفعه لرب الدين أمالوا اشتراه لرجع بشئنه اتفاقا كما قال ابن رشد وابن يونس واللاخمي ما لم يحاسبوا الا لم يرجع بالزيادة فاداهما اثني عشر دين والحال ان قيمتها عشرة ودفعها لرب الدين فلا يرجع على المدين الا بقيمتها وهو عشرة وبضيق عليه عشرة المحابة (قوله أو باقرار رب الحق) أي لا باقرار المضمون وفي الشامل ولو دفع الضامن للطالب بحضرة المضمون دون بينة وأنكر الطالب لم يرجع الصامن على المضمون شئ لتفرطه بعدم الأشهاد وهو أقوى القولين كما في ح فان كان الدفع من مال المضمون فهو المقصر فان غرمها الضامن ثانيا لعسر المضمون لم يرجع على المضمون لعلمه انه آداهما انظر ح (قوله وجار صلحه عنه بما جاز للعريم على الاصح) أشار المصنف بهذا الى أن في مصالحه الكفيل رب الدين خلافا فاقبل بالمنع مطلقا وقيل بالحوار مطلقا وقيل بالمنع اذا وقع الصالح بمثل مخالف لجنس الدين فان كان بمثل لم يمس الدين أو بمقوم مماثل لجنس الدين أو مخالف جار والمصنف مشى على القول بالجواز مطلقا سواء صالح بمثل أو بمقوم لكن يستثنى منه الصورة ان الاتينان وقال بعضهم الطاهر أن المصنف أراد المصلحة بالمقوم عن العين وبذلك له قوله بعد ورجع بالاقبل منه ومن قيمته وقد حكى بعضهم الخلاف فيها كافي التوضيح وان كان نص المدونة فيها الجواز وحكي المارزي عليه الاتفاق وقوله ان عرفة (قوله فيجوز الصالح بعد الاحل الخ) أي كما تجوز المصلحة بالمقوم عن العين أما اتفاقا على ما قال المارزي أو على الراجح عنه لا غير وفي الصالح بمثل عن العين قولان بالمنع والحوار بناء على تأثير العرب بما يرجع به الجمل لتخثير العريم في دفع ما عليه وما أدى عنه ولعله لانه معروى (قوله نادى منها) أي لانه حسن اقتضاء وقوله أو عكسه أي وهو الصالح بعد الاجل عن دناءة ردة بجملة لانه حسن قضاء (قوله ولا يجوز زعن طعام) أي لما تقدم أن قضاء القرض باكثر ممنوع مطلقا قبل الاجل أو بعده في قول المصنف لا أريد عددا أو وزنا الا كرجحان ميراث للسانف بمفعلة (قوله نادى) أي لما فيه من ضعف وتعجل وقوله أو أجود أي لما فيه من حظ الصمان وأريدك (قوله وكذا عروص من سلم) أي يمنع الصالح عليها قبل الاحل نادى أو أجود وهذا اذا صالح عليها بحسبها أو ما عير بحسبها فيجوز بالشروط الثلاثة التي ذكرها المصنف في آخر السلم قوله وغير جنسه ان جار يبعه قبل قبضه ويبيعه لمسلم فيه مباحرة

معسرا والالزمت له الحالة قطعا وشبهه في عدم لزوم اذالم يثبت قوله (كقول المدعى عليه) المنكر للمدعى (أجاني اليوم فان لم أو اوفد عسرا فالذي تدعيه على حق) ولم يوافه فلا تثنى عليه هكذا في بعض النسخ بالنسبة بعد الواو من الموافاة وهي الملاقاة وفي بعضها أو دون بدون ألف مع تشديد الفاء من الوفاء وانما لم يجعل اقرار الان قوله فالذي تدعيه على حق أطل كونه اقرارا ولما تكلم على الضمان وأركاه وشروطه ذكر ما يرجع به الضامن اذا عزم فقال (ورجع) الصامن على أصله (بما أدى) عنه أي بمثلها ان كان مثليا بل (ولو مقوما) لانه كالسلف يرجع بالمثل حتى في المقومات (ان ثبت الدفع) من الصامن ببيعة أو باقرار رب الحق لسقوط الدين بذلك (وجار صلحه) أي ان يصالح الضامن رب الدين (عنه) أي عن الدين (بما جاز للعريم) المدين الصالح به عما عليه لتسزله من رتبته (على الاصح) بما جاز للعريم أن يدفعه عوضا عما عليه جار للضامن وما لا فلا

وان

فيجوز الصالح بعد الاجل عن دناءة ردة بجملة باسبى منها أو عكسه ولا يجوز زعن طعام فرض قبل الاجل بان يتركه بعد ولا يجوز زعن طعام سلم بأدنى أو أجود قبل الاجل وكذا عروص من سلم واستثنى مسئلتان من كلامه الاولى

صلحه بدنيار عن ذراهم وعكسه حال الثانية صلحه عن طعام سلم بأذى منه أو جود بعد الاجل في المستثنين فان ذلك جائز للعريم للضامن لان لم يحل الاحل فيهما (ورجع) الضامن الغارم على المدين (مالاقل منه) (٢٩٥) أي الدين (أو قيمته) أي ماصالح به أي رجع

وان سلم فيه راس المال (قوله صلحه بدنيار) أي سال عن درهم حل أحبها وقوله وعكسه أي وهو صلحه بدراهم حالة عن دينار حل أجله وأورد على الشارح ان كلام المصنف لا عموم فيه اذ لم يقل كل ما جاز صلح العريم فيه جاز للضامن الصلح فيه حتى يحتاج للاستثناء وانما قال وحاز الخ وهذه قضية مهمة لا عموم فيها في قوة الجزئية ويكفي في صحتها الصدق ببعض الافراد وأجيب بان الشارح لاحظ ما قالوه ان مهملات العلوم كليات (قوله فان ذلك جائز للعريم) أي لانه صرف ما في الذمة في الاولى وحسن قضاء أو اقتضاء في الثانية (قوله لا الصامن) أي للصرف المؤخر في الاولى بين الصامن والمضمون عند دفع الضامن وبيع الطعام قبل قبضه في الثانية لان رب الدين قد باعه للصامن قبل أن يقبضه من المدين (قوله ورجع الصامن) أي بما اذا صالح عن العين بمقوم كما اذا كان الدين خمسة دنانير فصالح عنها عشرة أثواب فرجع الصامن على المدين بالاقل من الخمسة دنانير وقيمة الاثواب العشرة (قوله أو موته مليا) أي وأمالومات معدما عزم الكفيل (قوله فرع ثبوت الدين) أي وقد اتفق ثبوته على الاصل بهية الدين له وبعوته مليا ورب الدين وارثه (قوله بل قد يبرأ) أي الاصل براءة الضامن أي كما اذا أدى الصامن فان كلا منهما يبرأ بدفعه (قوله بانقضاء الخ) أي فيما لو كان الضمان مقيدا بوقت كان يقول الصامن ضمانه على في مدة شهرين من أجل الدين أي انه ادامت أو فليس فيهما عزم متعاضدا لانه يجوز في الضمان أن يقع مؤجلا لأن يقع لمدة معينة وان كان لا يحل ذلك في الرهن لطلب الحو رفيه (قوله فان الاصل يكون مطلوباته) أي ولا تتم له هذه الهبة الا اذا قبض الضامن ذلك الدين من المدين قبل حصول المانع للواهب (قوله وعجل الدين المؤجل) أي المضمون بموت الضامن قبل الاجل وحاصله أن الضامن ادامت أو فليس قبل حلول أجل الدين فان الطالب يخبر به أن يبقى للأجل ويتبع العريم وبين أن يتعجل ماله فبأحده من تركه الصامن ادامت ويحاصص به مع غرمائه ان فليس ولو كان العريم حاضرا مليا فاذا حل الاجل رجع ورثة الصامن على العريم بما دفعوا عنه من تركه مورثهم في الموت وفي الفليس يرجع الجليل بعد الاجل على العريم بما أخذ الطالب بالمخاصة من ماله اذا علمت هذا فقول المصنف ويجعل الخ أي ان شاء الطالب لأن التعجيل واجب كإيوهمه كلام المصنف ومفهوم قول الشارح قبل الاحل أنه لو مات الصامن عند حلول الاجل أو بعده لم يكن لرب الحق طلب على تركه الضامن اذا كان العريم حاضرا موسرا والا كان له اتباعها (قوله أو موت العريم) عطف على موت الضامن (قوله ان تركه) أي ان ترك الميت الحق (قوله كلا أو بعضا) أي ويبقى البعض الذي لم يتركه لأجله (قوله ولو مات المدين) أي قبل الاجل ولم يترك شيئا الخ أي وكذا لو مات الصامن قبل الاجل ولم يترك شيئا لم يطالب العريم حتى يحل الاجل (قوله ولا يطالب الخ) ماد كره المصنف من أن الكفيل لا يطالب بالحق في ملاء المكفول عنه وحضوره هو الذي رجع اليه مالك وأخذه ابن القاسم ورأه ابن وهب ابن رشد وهو أظهر والقول المراجع عنه ان الطالب يخبر بين طلب العريم أو طلب الصامن قال بن وهب بمرى العمل بفاس وهو الانسب بكون الضمان شعل ذمة أخرى بالحق (قوله ان حصر العريم موسرا) اما ان حل وكان العريم غائبا أو مات أو حاضرا وهو معسر كان الطلب على الصامن (قوله غير ملد) فان كان ملدا توجه الطلب على الصامن والتقييد بكونه غير ملد ولا يماطل لعبر ابن القاسم في المدونة وجعله ابن شاس وابن الحاجب حلا فاجعله ابن عبد السلام وصاحب الشامل تقييدا وظاهر كلام ابن رشد أن التقييد به هو المعتمداه بن (قوله في الحالات الست) أي وهو العسر واليسر والعيبة والحضور والموت والحياة فان اشترط ضمانه في الحالات الست أو شرط الرب الحق أحدا يهما شاء كان له طلب الصامن اذا حل الاجل ولو حضر العريم مليا وماد كره الشارح هو المعتمد وهو ما في وثائق أبي القاسم الجزيري وغيره خلافا لابن الحاجب من أن الصامن لا يطالب اذا حصر العريم مليا مطاقا وهو ظاهر المصنف أيضا (قوله أو عاب العريم الخ) أشار الشارح هذا الى ان المعطوف على حصر

بالاقل من الامرين وهما الدين أو قيمة ماصالح به (وان برئ الاصل) أي المدين بهية الدين له أو موته مليا ورب الدين وارثه أو نحو ذلك (برئ) الضامن لان طلبه فرع ثبوت الدين على الاصل (لا عكسه) أي ليس كلما برئ الضامن برئ الاصل بل قد يبرأ وقد لا يبرأ كبراءة الصامن من الصمان بانقضاء مدة ضمانه وكما اذا وهب رب الدين دينه للضامن فان الاصل يكون مطلوباته (وعجل) الدين المؤجل بأحد أمرين (بموت الضامن) أو فليس قبل الاجل ويؤخذ من تركه وان كان المضمون حاضرا مليا ولا يؤخذ منه لعدم حلوله عليه (ورجع وارثه) أي وارث الصامن على المدين (بعد أحله أو) موت (العريم) أي المدين فيعجل الحق أيضا (ان تركه) الميت منهما فهو راجع للصورتين وقوله ان تركه أي كلا أو بعضا فلو مات المدين ولم يترك شيئا فلا طلب على الصامن حتى يحل الاجل اذ لا يلزم من حلول الدين على المدين حلوله على الكفيل لبقاء ذمته فيعجل

بموت المدين ولا يعجل (ولا يطالب) لصامن أي لا مطالبه رب الدين عيبه (ان حصر العريم موسرا) تاخذه لاحكام غير ملد ولم يقل رب الدين أيكم شئت أحدت حتى كسباني ولم يشترط الصمان في الحالات الست التي منها اليسر (أو) عاب العريم (لم يبعد اثباته) أي اثبات مالي

الغائب والتطريفة (عليه) أي على (٢٩٦) الطالب يل يسر عليه ذلك فلا مطالبة له على الضامن والاطالبه (والقول له) أي للضامن

مخدوف وقوله ولم يبعد اثباته أي ولم يشق على الطالب اثبات مال العائب وقوله والتطريفة الاولى والاستيفاء منه (قوله أي على الطالب) المراد به رب الدين (قوله والقول له في ملائته) حاصله اذا حل الاجل وتنازع رب الدين والصامن فادعى رب الدين ان المدين معيهم وطالب الضامن فادعى ان المدين مليء كان القول قول الضامن في ملائته المدين المضمون لان الغالب على الناس الملائ للترك فليس لرب الدين حينئذ طلب الصامن لتصديقه في ملائته المضمون ولا طلب له على المضمون لانه مقر بعدمه الا ان يقيم رب الدين بينة بعدم المدين فله مطالبة الصامن او تجدد للمدين مال مطالبته ثم ان قول المصنف والقول له في ملائته أي بلاعين الا ان يدعى عليه رب الدين انه عالم بعدمه والاحناف له الضامن على عدم العلم ماذا كره المصنف من أن القول قول الصامن في ملائته قول ابن القاسم في الواصفة وقال سحنون ان القول للطالب الا ان يقيم الخليل بينة بعلاء العريم قال ح والمواق وهو الذي استظهره ابن رشد قال المتبسط وهو الذي عليه العمل ونصه واد اطلب صاحب الدين الخليل بل يدينه والعريم حاصر فقال له الخليل شأنك عريم فهو مليء يدينك وقال صاحب الدين العريم معدم وما أجده ما لا فادى عليه العمل وقال سحنون في العتبية ان الخليل يعزم الا ان يثبت يسر العريم وملاؤه فيرأى وحلف له صاحب الحق ان ادعى عليه معرفة يسره على انكار معرفته بذلك وعزم الخليل وله رد البين على الخليل فان ردها حلف الخليل ويرى وقال ابن القاسم في الواصفة ليس على الخليل سبيل بل يمدأ بالعريم اه فبان لك أن لراجع خلاف ما عليه المصنف قال ح لكن المصنف استظهر في توضيحه أن القول قول الخليل اه وقد علم من عامة المصنف أنه لا يعتمد استظهار نفسه اه بن (قوله ولا المدين) أي ما لم تجدد له مال (قوله ما لم يثبت عدمه) أي ما لم يقيم الطالب بينة بعزم العريم والا فله أحد حقه من الخليل حينئذ (قوله وأفاد شرط أخذاهم ما شاء) ابن رشد هذا هو المشهور والمعلوم من مذهب ابن القاسم في المدونة وغيره ما به قال اصبح وقال ابن القاسم مرة ان الشرط المسد كونه لا يفيد الا اذا كان العريم ذاسلطان أو كان قبيح المطالبة اه بن (قوله وتقدمه) أي وأفاد اشتراط رب الدين تقدم الخليل بالمطالبة على المضمون على خلاف الاصل (قوله الا ان مات العريم معدا) أي وأما مادام حيا ولو معدا حاضر أو غائبا فلا يؤخذ منه شيء (قوله وكذا ان اقال) أي الصامن وقوله ان اقتقر أو جحد أي المضمون (قوله كشرط ذي الوجه) أي ان ضامن الوجه اذا شرط على صاحب الدين انه مصدق في احصاء المضمون بلاعين أو يمين فانه يعمل بشرطه وكذا اذا شرط رب الدين على الصامن عدم اليمين في تصديق دعواه في عدم احصاء المضمون فانه يعمل بشرطه والحاصل أنه اذا ضمن عزم ووجهه زيد ليكره ثم انا تنازع رب الدين والصامن في احصاء المدين فادعى الضامن انه أحضره وادعى رب الدين انه لم يحضره فالقول قول رب الدين بيمين هذا هو الاصل فان اشترط الضامن على رب الدين انه يصدق في دعواه احصاء المدين بيمين أو بلاعين عند السارع في احضاره عمل بالشرط في الصورتين وان شرط رب الدين على الصامن ان القول قوله في عدم احصاء بلاعين عمل بذلك الشرط فخلاف الاصل ثلاث صور ثنتان الشرط فيهما من الصامن واحدة الشرط فيهما من رب الدين (قوله وشمل) أي كلام المصنف بتقدير شأن (قوله عدمه) أي عدم احصاء المدين (قوله وله طلب المستحق) أي الزامه وقوله عند حلول أجله متعلق بطلب لا تخليص لانه وان كان عند الاجل الا انه غير ملاحظ (قوله وكذا له طلب المضمون) أي فلا مفهوم أقول المصنف طلب المستحق (قوله ولو سكت) أي هذا اذا حصل من رب الدين مطالبة الصامن به بل وان سكت عن الطلب به خلافا لقول ابن شام في الجواهر وللكتفيل اجبار الاصيل على تخليصه اذا طوالب وليس له ذلك قبل أن يطالب فانه قد اتفق عليه أنه مخالف لنص المدونة اطرن فان قلت ما قبل المبالغة مشكل اد كيف يتصور مطالبة رب الدين للصامن ومن عليه الدين حاصر مليء قلت يتصور وهذا فيما اذا كان من عليه الدين ملدا فان لم يكن الدين مطالبة الصامن حينئذ ولو كان المدين حاصرا مليء أو يتصور رأيضا فيما اذا شرط رب الدين أحد أيها ما شاء أو شرط تقديم الصامن بالطلب أو كان ضامنا في الحالات الست (قوله لا تسليم المال اليه) متعلق

عند التنازع (في ملائته) أي ملائ العريم فليس لرب الدين مطالبة الخليل ولا المدين لانه أقر بعدمه ما لم يثبت عدمه (وأفاد شرط) أي اشتراط رب الحق (أخذاهم ما شاء) من العريم أو الضامن بالحق (و) أفاد شرط (تقدمه) بالاخذ على المدين (أو) اشتراط الضامن أنه لا يؤخذ منه الا (ان مات) العريم معدا فانه يفيد وكذا ان قال ان اقتقر أو جحد فيعمل بشرطه وشبه في افادة الشرط قوله (كشرط ذي الوجه أو رب الدين التصديق) بلاعين (في) شأن (الاحصار) فشمول دعوى الصامن احصاء المدين ودعوى رب الدين عدمه (وله) أي للصامن (طلب المستحق) وهو رب الدين (تخليصه) من الضمان (عند) حلول (أجله) أي الدين ولو بموت المدين أو فلسه حيث كان المضمون مليئا أن يقول له اما أن طلب حقا من المدين أو تسقط عني الضمان وكذا له طلب المضمون بدفع ما عليه عند الاجل ولو سكت رب الدين (لا) اطلبه (بتسليم المال اليه) أي الى الصامن ليوصله لربه فليس له ذلك لانه لو أخذه الصامن ثم أعده أو فلس كان لرب الحق مطالبة المدين

(وَضَمَنَهُ) أَي ضَمِنَ الْجَمِيلُ الْمَالَ عَيْنًا أَوْ غَرَضًا أَوْ خِيَوَانًا إِذَا تَلَفَ أَوْ ضَاعَ مِنْهُ وَلَوْ بِغَيْرِ تَقْرِيطٍ مِنْهُ أَوْ قَامَتْ عَلَى هَلَاكِهِ بَيْنَهُ لِأَنَّهُ مُتَعَدِّ لِقَبْضِهِ
لَهُ بِغَيْرِ إِذْنِ رَبِّهِ (أَنْ اقْتَضَاهُ) أَي قَبِضَهُ عَلَى وَجْهِ الْاِقْتِصَاءِ بِأَنْ يَطْلُبَهُ مِنْ (٢٩٧) الْأَصِيلِ فِدْفَعَهُ لَهُ أَوْ دَفَعَهُ لَهُ بِأَنْ يَطْلُبَ وَقَالَ

لَهُ أَنَا بَرِيءٌ مِنْهُ وَمَتَى
قَبِضَهُ عَلَى وَجْهِ الْاِقْتِصَاءِ
صَارَ لِرَبِّ الْحَقِّ غَرِيمَانِ
الْجَمِيلِ وَالْمَدِينِ يَطْلُبُ
أَيُّهُمَا شَاءَ (لَا) أَنْ
(أَرْسَلَ) الضَّامِنَ أَي
أَرْسَلَ الْمَدِينِ لِرَبِّ الدِّينِ
(بِهِ) أَي بِالْمَدِينِ الْمَضْمُونِ
فَضَاعَ مِنْهُ أَوْ تَلَفَ بِغَيْرِ
تَقْرِيطِهِ فَلَا يَضْمَنُهُ لِأَنَّهُ
أَمِينٌ حَيْثُ ذُو يَضْمَنُهُ
الْعَرِيمُ وَعَلَامَةُ الْأَرْسَالِ
أَنْ يَدْفَعَهُ لِلْجَمِيلِ أَوْ يَدْفَعَهُ
بِأَنْ يَطْلُبَ لَهُ وَلَمْ يَقْبَلْ
الْمَدِينُ صَرَتْ بَرِيءًا مِنْهُ
وَمِثْلُ الْأَرْسَالِ أَوْ هُوَ
أَرْسَالٌ حَكْمًا إِذَا دَفَعَهُ
لَهُ عَلَى وَجْهِ الْوَكَالَةِ عَنْهُ
فَيَبْرَأُ الضَّامِنُ فَقَطْ
(وَلَزِمَهُ) أَي لَزِمَ الضَّامِنُ
(تَأَخَّرَ بِهِ) أَي رُبَّ
الدِّينِ مَدِينَتُهُ (الْمَعْسَرُ)
لَوْ جُوبَاطُ أَطْرَاهُ فَلَا كَلَامَ
لِلضَّامِنِ إِذَا تَأَخَّرَ بِرَفْقٍ
بِالضَّامِنِ فَإِنْ كَانَ الْمَدِينُ
مَوْسِرًا فَالضَّامِنُ لَا يَخْلُو
مِنْ ثَلَاثَةٍ أَوْ جِهَةٍ أَنْ يَعْلَمَ
وَيَسْكُتَ أَوْ لَا يَعْلَمُ حَتَّى
يَحْلُلَ الْأَجَلَ الَّذِي
أَطْرَاهُ إِلَيْهِ الدَّائِنُ
أَوْ يَعْلَمُ فَيَنْكُرُ أَشَارَ
لَا وَهِيَ نَفْسُهُ (أَوْ)
تَأَخَّرَ بِهِ الْمَدِينُ
(الْمَوْسِرُ) يَلْزِمُ الضَّامِنَ
(أَنْ) يَعْلَمَ بِالتَّأَخُّرِ

بِمَحْذُوفٍ كَمَا قَدَرَهُ الشَّارِحُ وَهُوَ الْمَعْطُوفُ عَلَى قَوْلِهِ طَلَبَ الْمُسْتَحَقُّ وَالْمَطْلُوبُ مِنْهُ فِيهِمَا مَخْتَلَفٌ فِي الْأَوَّلِ
الْمُسْتَحَقُّ وَفِي الثَّانِي الْمَدِينُ وَلَيْسَ قَوْلُهُ تَسْلِيمٌ عَطْفًا عَلَى تَخْلِيصِهِ لِنَعْلُقِ الطَّلَبَ الْأَوَّلَ بِالْمُسْتَحَقِّ فَلَا يَصِحُّ
تَعْلُقُهُ بِالتَّسْلِيمِ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ مِنْهُ التَّسْلِيمَ الْمَدِينِ (قَوْلُهُ وَضَمَنَهُ الْخ) أَي وَإِذَا وَقَعَ أَنْ الضَّامِنَ تَسْلِمَ الدِّينَ مِنَ
الْمَدِينِ لِيَدْفَعَهُ إِلَى رَبِّهِ فَضَاعَ مِنْهُ أَوْ تَلَفَ فَإِنَّهُ يَضْمَنُهُ أَنْ تَسْلِمَهُ عَلَى وَجْهِ الْاِقْتِصَاءِ وَلَوْ بِغَيْرِ تَقْرِيطٍ مِنْهُ لِأَنَّ
تَسْلِمَهُ عَلَى وَجْهِ الرِّسَالَةِ بِأَنْ دَفَعَهُ لَهُ الْمَضْمُونُ ابْتِدَاءً وَلَمْ يَشْطَرِطْ بَرَاءَتَهُ مِنْهُ فَتَلَفَ أَوْ ضَاعَ بِغَيْرِ تَقْرِيطٍ فَإِنَّهُ
لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ * وَاعْلَمْ أَنَّ قَبْضَ الْجَمِيلِ لِلدِّينِ يَنْقَسِمُ إِلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ لِأَنَّهُ أَمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى وَجْهِ الْاِقْتِصَاءِ أَوْ
الْأَرْسَالِ أَوْ الْوَكَالَةِ عَنْ رَبِّ الْحَقِّ أَوْ يَتَنَارَعُ الْمَدِينُ وَالضَّامِنُ فِي أَنَّهُ عَلَى وَجْهِ الْاِقْتِصَاءِ أَوْ الْأَرْسَالِ أَوْ بِمَوْتِ
الْمَدِينِ أَوْ الضَّامِنِ وَيَعْرِى الْقَبْضُ عَنِ الْقَرَائِنِ الدَّالَّةِ عَلَى الْاِقْتِصَاءِ أَوْ الْأَرْسَالِ أَوْ الْوَكَالَةِ فَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ أَنَّ
اِقْتِصَاءَهُ بِغَيْرِ أَوْ تَنَارَعًا قَطْلًا الْمَدِينِ اِقْتِصَاءٌ وَقَالَ الضَّامِنُ رِسَالَةً فَالْقَوْلُ لِلْمَدِينِ وَكَذَلِكَ مَا تَأَوَّنِيهِمُ الْأَمْرَ أَعَدَمَ
الْقَرِينَةَ وَقَوْلُهُ لَا أَرْسَلَ بِهِ أَي حَقِيقَةً أَوْ كَمَا بَانَ يَقْبِضُهُ عَلَى وَجْهِ الْوَكَالَةِ مِنْ رَبِّ الدِّينِ وَقَوْلُهُ وَضَمَنَهُ أَي لَمْ
قَبِضْهُ مِنْهُ وَهُوَ الْعَرِيمُ وَحَيْثُ ذُو يَكُونُ الضَّامِنُ غَرِيمٌ غَرِيمٌ فِي الصُّورِ الثَّلَاثِ الدَّخِلَةِ تَحْتَ قَوْلِهِ أَنَّ اِقْتِصَاءَهُ
وَمَعْلُومٌ أَنَّ غَرِيمَ الْعَرِيمِ غَرِيمٌ لِرَبِّ الدِّينِ أَنْ يَغْرَمَ الْأَصِيلُ وَلَهُ أَنْ يَغْرَمَ الضَّامِنُ نِيَابَةً عَنِ الْمَدِينِ كَمَا صَرَّحَ
بِذَلِكَ الرَّجُلُ فِي شَرْحِ مُشْكَلَاتِ الْمَدُونَةِ وَغَيْرِهِ وَيَفْهَمُ مِنَ التَّوَضُّعِ أَنَّ رَبَّ الدِّينِ إِذَا رَجَعَ عَلَى الْأَصِيلِ
كَانَ لِلأَصِيلِ الرَّجُوعُ عَلَى الْكَفِيلِ أَنْظُرْ شَبَّ (قَوْلُهُ أَوْ دَفَعَهُ) أَي الْمَدِينُ لِلضَّامِنِ بِأَنْ يَطْلُبَ مِنْ الضَّامِنِ وَقَالَ
الْمَدِينُ لِلضَّامِنِ أَنَا بَرِيءٌ مِنْهُ مِنْ هَذَا الْوَقْتِ (قَوْلُهُ عَلَى الْوَكَالَةِ) أَي لِأَجْلِ كَوْنِهِ وَكِيلًا عَنْ رَبِّ الْحَقِّ أَي
وَالْحَالُ أَنَّ رَبَّ الْحَقِّ وَاقِفُهُ عَلَى دَعْوَاهِ الْوَكَالَةَ وَأَمَّا أَنْ نَارِعَهُ فِيهَا فَيَسْأَلُنِي أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْمُوَكَّلِ وَحَيْثُ ذُو يَكُونُ
الْجَمِيلُ ضَامِنًا لِمَا قَبِضَهُ (قَوْلُهُ فَيَبْرَأُ الضَّامِنُ فَقَطْ) أَي دُونَ الْعَرِيمِ وَقَدْ يَقَالُ مُقْتَضَى كَوْنِ الضَّامِنِ وَكِيلًا
لِرَبِّ الدِّينِ فِي الْقَبْضِ أَنَّهُ إِذَا قَبِضَ وَتَلَفَ مِنْهُ بِغَيْرِ تَقْرِيطٍ أَنْ يَبْرَأَ كُلٌّ مِنَ الضَّامِنِ وَالْعَرِيمِ وَأَجِبَ بِأَنَّهُ
أَنْضَمِنَ الْعَرِيمُ لَا حَتْمًا لِتَوَاطُئِهِ مَعَ الضَّامِنِ عَلَى أَحَدِهِمَا الْحَقُّ وَدَعْوَى الضَّيَاعِ نَعَمْ أَنْ قَامَتْ بَيْنَهُ تَشْهَدُ
عَلَى دَفْعِ الْعَرِيمِ لِلضَّامِنِ الْوَكِيلِ بَرِيءٌ كُلٌّ مِنَ الضَّامِنِ وَالْعَرِيمِ اهْ تَقْرِيرُ شَيْخِنَا عَدْوَى (قَوْلُهُ وَلَزِمَهُ الْخ)
لَمَّا ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ أَنَّ الْكَفِيلَ طَلَبَ الْمُسْتَحَقُّ تَخْلِيصَهُ مِنَ الضَّامِنِ إِذَا حُلَّ الْأَجَلُ وَسَكَتَ عَنْ طَلَبِ حَقِّهِ
ذَكَرَ حَكْمَ مَا إِذَا أَخَّرَ الْمُسْتَحَقُّ عَرِيمَهُ أَجَلًا ثَانِيًا بَعْدَ مَضِيِّ الْأَجَلِ الْأَوَّلِ (قَوْلُهُ فَلَا كَلَامَ لِلضَّامِنِ) أَي فَلَيْسَ لَهُ
أَنْ يَقُولَ لِلْمُسْتَحَقِّ اطْلُبْ حَقَّكَ مِنَ الْمَدِينِ أَوْ أَسْقِطْ عَنِّي الصِّمَانِ (قَوْلُهُ إِذَا تَأَخَّرَ بِرَفْقٍ بِالضَّامِنِ) أَي حَيْثُ
لَمْ يَطْلُبْهُ رَبُّ الدِّينِ عِنْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ مَعَ كَوْنِ الْمَدِينِ مَعْسَرًا لِلدِّينِ أَجَلًا ثَانِيًا (قَوْلُهُ أَنْ يَعْلَمَ) أَي
تَأَخَّرَ رَبُّ الدِّينِ لِلْعَرِيمِ (قَوْلُهُ الَّذِي أَنْظَرَهُ إِلَيْهِ) أَي الَّذِي أَخَّرَهُ إِلَيْهِ الدَّائِنُ ثَانِيًا (قَوْلُهُ أَنْ يَعْلَمَ) بِالتَّأَخُّرِ
وَسَكَتَ) أَي أَنْ يَعْلَمَ الضَّامِنُ بِالتَّأَخُّرِ وَسَكَتَ بَعْدَ عِلْمِهِ بِهِ بِقَدْرِ مَا يَرَى عَرَفًا لَهُ رَضَى بِبَقَائِهِ عَلَى الضَّامِنِ فَلَوْ
ادَّعَى أَنَّهُ يَجْهَلُ أَنْ سَكَتَهُ يَسْقُطُ تَكْلِمُهُ فَإِنَّهُ يَعْذَرُ بِالْجَهْلِ وَحَيْثُ ذُو فَلَهُ أَنْ يَشْكُرَ عَلَى رَبِّ الدِّينِ ذَلِكَ التَّأَخُّرَ وَأَنْ
لَا يَرْضَى بِهِ وَيَقُولَ لَهُ تَأَخَّرَ لِي أَرَأَيْتَ مِنَ الضَّامِنِ فَيَجْرِي عَلَى الْوَجْهِ الثَّلَاثِ الْآتِيَةِ فَإِنْ حَلَفَ رَبُّ الدِّينِ
أَنَّهُ لَمْ يَسْقُطْ ضَمَانُهُ لَزِمَهُ الضَّامِنُ وَسَقَطَ التَّأَخُّرُ وَأَنْ نَكْلُ سَقَطَ الصِّمَانُ وَلَزِمَ التَّأَخُّرَ لِلْعَرِيمِ وَلَا يَضُرُّهُ إِلَّا الْعِلْمُ
بَأَنَّهُ سَكَتَهُ مَسْقُوطٌ لَتَكْلِمَتِهِ كَمَا قَرَّرْ شَيْخُنَا الْعَدْوَى وَالشَّرْطُ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ رَاجِعٌ لِلْمَسْئَلَةِ الثَّانِيَةِ لِأَنَّ
الْأَوَّلَى وَهِيَ تَأَخُّرُ الْمَدِينِ الْمَعْسَرِ لَارْمٍ مُطْلَقًا سَوَاءً سَكَتَ الضَّامِنُ أَوْ أَدَّاهُ (قَوْلُهُ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ) أَي الْجَمِيلُ بِالتَّأَخُّرِ
(قَوْلُهُ الَّذِي أَنْظَرَهُ إِلَيْهِ) أَي ثَانِيًا (قَوْلُهُ وَقَدْ أَعْسَرَ الْعَرِيمُ) مِثْلُهُ فِي عَيْجٍ وَهُوَ خِلَافُ مَا نَقَلَهُ ح عَنْ اللَّحْمِيِّ
مَنْ أَنْ مَحَلَّ لَزِمَ الصِّمَانُ إِذَا كَانَتْ ذِمَّةُ الْعَرِيمِ يَوْمَ حُلُولِ الْأَجَلِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي سَوَاءً أَمَّا أَنْ كَانَ مَوْسِرًا يَوْمَ
حُلُولِ الْأَجَلِ الْأَوَّلِ كَمَا هُوَ الْمَوْصُوعُ ثُمَّ أَعْسَرَ الْآخِرُ أَي عِنْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ الثَّانِي لَمْ يَكُنْ لِرَبِّ الدِّينِ عَلَى الْجَمِيلِ
شَيْءٌ لِأَنَّهُ فَرِطٌ فِي حَقِّهِ حَتَّى تَلَفَ مَالُ الْعَرِيمِ وَلَمْ يَعْلَمْ الْكَفِيلُ حَتَّى يَعْذَرَ ضَامِنًا اهْ (قَوْلُهُ حَلَفَ) هَذَا شَرْطُ

(٣٨ - دَسُوفِي نَائِت) وَ (سَدَب) يَعْلَمُهُ وَثَانِيًا بِهَا هَرَلَهُ (أَوْ لَمْ يَعْلَمْ) حَتَّى حُلَّ لِأَجَلِ الدِّينِ أَطْرَاهُ وَقَدْ أَعْسَرَ الْعَرِيمُ فَالصِّمَانُ
لَارْمٍ لِلضَّامِنِ (أَنْ حَلَفَ) لِرَبِّ الدِّينِ (أَنَّهُ لَمْ يُوَخَّرْهُ مَسْقُوطًا) الصِّمَانُ الضَّامِنُ فَإِنْ نَكْلُ سَقَطَ الصِّمَانُ وَأَشَارَ

لأنها بقوله (وإن أنكر) الضامن التأخير أي لم يرض به حين علمه وقال للدائن تأخير المدين إبرا على من الضمان (حلف) رب الدين (أنه لم يسقط) الضمان بتأخيره (ولزمه) الضمان وسقط التأخير فباخذ الحق عاجلا فإن نكل رب الدين سقط الضمان ولزم التأخير ولما تكلم على تأخير المدين تكلم على تأخير الجمل (٢٩٨) بقوله (وتأخر عريته) أي عزم وبالدن وهو المدين (بتأخيره) أي تأخير الضامن

حيث أخره رب الدين بعد حلول أجل الدين إلى أجل آخر (الآن يحلف) رب الدين أنه إنما قصد تأخير الجمل فقط فله حينئذ طلب المدين فإن نكل لزمه انظار المدين إلى ما أنظر إليه الجمل واستشكل قوله وتأخر عريته الخ بأنه لا يتأتى على المشهور من أن رب الدين لا يطالب الضامن أن حضر العريم مسورا وأجيب بأنه أخره والمدين معسر فإيسر في الاجل أو أنه إذا اشترط أخذ أيهما شاء أو تقديم الجمل ثم شرع يتكلم على ما يعسر من الضمان من المبطلات فقال (و بطل) الضمان (أن فسد متعجل به) أصالة كدراهم بدناير أو عكسه لاجل أو عروصا كما لو باع ذبي سلعة لذى خمر أو خنزير وضمنه لذى قاسم الضامن فلا يلزم الضامن حينئذ شيء وظاهره ولو فات المبيع الفاسد ولزم فيه القيمة (أو فسدت) الجملة سرعانا حرمت بطل الضمان بمعنى أنه لا يعتمد به فإراد فسادها الفساد

لزم الضامن كإدله عليه كلام الشارح لا في لزوم التأخير كما يقتضيه كلام المصنف اد لا يعقل عدم لزوم التأخير مع أن الاجل المؤخر إليه قد مضى أطرافين عاشر والحاصل أن فائدة الحلف لزوم الضمان وأما لزوم التأخير فلا فائدة للتفات إليه لكون الاجل المؤخر إليه قد مضى (قوله وسقط التأخير) أي بالنسبة لكل من الضامن والمدين وحينئذ يبقى الدين حالا لا يؤخذ من المدين لأن الموضوع أنه موسر فإن كان ملدا أو غاب أخذ من الضامن كما في عبارة ابن رشد وابن عرفة وابن غاري وح وغيرهم انظر بن (قوله فإن نكل رب الدين سقط الضمان ولزم التأخير) هذا قول ابن القاسم في المدونة كما في أبي الحسن والذخيرة وفي التوضيح وإن نكل لزمه التأخير والكفالة ثابتة على كل حال هذا مذهب ابن القاسم في المدونة وتعقبه طفي بأنه سبق قلم انظر بن والحاصل أن رب الدين إذا حلف لم يسقط الضمان عن المضمون ويسقط التأخير ويؤخذ الدين حالا وإن نكل لم التأخير ويسقط الضمان خلافا لما في التوضيح حيث قال يلزم وم التأخير وبقاء الكفالة وخلافا لما في تن من أن حالة السكول كحالة الحلف فيسقط التأخير ويغرم الدين حالا (قوله فله حينئذ طلب المدين) أي لأن رب الدين وضع الجملة من أصلها عن الضامن ويطالب العريم (قوله واستشكل قوله وتأخر الخ) حاصله أن العريم أن كان معسرا فلا يتأتى تأخيره بتأخير الضامن بل تأخيره أمر واجب فلا يتأتى تأخيره بتأخير الضامن إلا إذا كان موسرا وهو إذا كان موسرا فلا مطالبة لرب الدين على الضامن حتى أنه يؤخره (قوله وأجيب بأنه أخره) أي وأجيب بأن كلامه يحتمل على ما إذا أخره الخ وقوله فإيسر أي ذلك المدين المعسر وأجيب أيضا بحمل الكلام على ما إذا اشترط رب الدين أخذ أيهما شاء بحقه أو شرط ضمان الضامن في الحالات الست (قوله أن فسد متعجل به) أي أن كان المتعجل به فاسدا كما لو كان ربا كما لو قال شخص لا آخذ دفع لهذا دينار في دينارين أشهر أو أدفع له دراهم في دنانير إلى شهر وأناجيل بذلك فالجملة باطلة ولا يلزم الضامن شيء مطلقا ولو مات المدين. وما قيل لا يسقط الضمان لكن يضمن رأس المال فقط (قوله كدراهم) أي وكبيع سلعة بشمن مؤجل لأجل مجهول أو معلوم وكان البيع وقت نداء الجملة وضمن ذلك الثمن إنسان فإضمان باطل ولا يلزم الضامن شيء وظاهره ولو فات المبيع ولزم المشتري القيمة فلا يكون ضامنا لثالث القيمة (قوله أو عروضا) عطف على قوله أصالة وأشار الشارح بهذا إلى أن المتعجل به إما أن يكون فسادا أصليا أو عارضا (قوله فاندفع ما قيل الخ) حاصله أن قوله أو فسدت عطف على أن فسد فيجعل المعنى بطل الضمان أن فسدت الجملة ومعلوم أن الفساد هو البطلان والضمان هو الجملة فيلزم اتحاد الشرط والجراه وهو تهافت وحاصل الجواب أن المراد بالبطلان المعنى اللعوي وهو عدم الاعتماد بالشئ والمراد بالفساد الفساد الشرعي وهو عدم استيفاء الشروط فيجعل المعنى إلى قولنا إذا كانت الجملة فاسدة شرعا غير مستوفية للشروط كانت غير معتد بها كما إذا كانت يجعل فهي فاسدة لأن شرط الجملة أن تكون لله وحينئذ لا يعتد بها (قوله بأن كان) أي الجعل وقوله أو من غيرهما أي بأن كان من أجسبي والحال أن رب الدين علم به والالزمت الجملة ورد الجعل انظر بن (قوله لانه إذا عزم) أي لأن الضامن إذا عزم الحق للطالب رجع على المدين مثل ما عزم مع زيادة ما أخذه من الجعل وهذا لا يجوز ولا نه سلف بزيادة وإن لم يعزم بأن أدى العريم كان أحده الجعل باطلا وعلم أن الجعل إذا كان للجعل فانه يرد قول واحد أو يفترق الجواب في ثبوت الجملة وسقوطها وفي صحة البيع وفساده على ثلاثة أوجه فتارة تسقط الجملة ويثبت البيع وتارة تثبت الجملة والبيع والثالث يختلف فيه البيع والجملة جميعا فإن كان الجعل من البائع كانت الجملة ساقطة لأنها عوض ولم يصح والبيع صحيح لأن المشتري لا عرض له فيما فعل البائع مع الجهل وإن كان الجعل من المشتري أو من أجسبي والبائع غير عالم به فالجملة لا رمة كالبيع واختلف إذا علم البائع فقال ابن الداسم في كتاب

الشرعي وهو عدم موافقة الشرع بعدم استيفاء الشروط أو لحصول المانع وبالبطلان الفساد اللعوي أي عدم الاعتداد محمد به فاندفع ما قيل يلزمه اتحاد المعلق والمعلق عليه فندبر ومثله بقوله (كيجعل من غير ربه) أي رب الدين (لمدينه) بأن كان من رب الدين أو من المدين أو من غيرهما الصامن لانه إذا عزم رجع بمثل ما عزم مع زيادة ما أخذه أما يجعل من رب الدين لمدينه على أن ياتيه بصامن

فجائز كالأقساط عنه بعض الحق على أن يأتيه بضامن لكن شرط الجواز لرب الدين والامتنع بخلاف ما لو وقع من أجنبي للمدين على أن يأتي بضامن فجائز مطلقا وبالغ على بطلان الضمان يجعل بقوله (وان ضمان مضمونه) أي وان كان الجاهل الواصل للضامن ضمان مضمون الصامن وذلك كان يتداين رجلان دينان من رجل أو رجلين وبضمن كل منهما صاحبه (٢٩٩) فيماعليه لرب الدين فيمنع اذا دخلا

على ذلك بالشرط لا على سبيل الاتفاق اذ لا جعل واستثنى من المنع قوله (الافى اشتراشي) معين (ينهما) شركة ويضمن كل منهما الا تخوف قدر ماضيه فيه فانه جائز (أو) في (بعضه) أي يسع شئ معين ينهما كالأقساط لهما شخص في شئ وتضامنا فيه (كفرضهما) أي اقتراضهما نقدا أو عرضا بينهما على أن كل واحد منهما ضامن لصاحبه فيجوز (على الاصح) لعمل السلف بشرط أن يضمن كل صاحبه في قدر ماضيه الا تخوفه والامتنع (وان تعدد جلاء) غير غرماء (اتباع كل بحصته) من الدين بقسمته على عددهم ولا يؤخذ بعضهم عن بعض وهذا اذا تحملاوه دفعة بان يقول كل واحد ضمانه علينا ووافقته الباقي أو يقال لهم أنضمون فلانا فيقولون نعم أو ينطق الجميع دفعة واحدة وأما لو قال واحد أو كل واحد ضامه على فهو مستقل كما يأتي (الا أن بشرط) رب الدين في عقد الحالة (حالة بعضهم عن بعض)

محمد تسقط الحالة ير بذو يكون البائع بالخيار في سلخته وقال محمد الحالة لا رمة وان علم البائع ان المدين لصاحب الحق في ذلك سبب اه قاله ابن عاصم وأصله للخمى أنطرح (قوله والا امتنع) أي لما فيه من شبه وضع وتعجل لان الجاهل للمدين بمنزلة لو وضع عنه وضمانه بمنزلة تعجيل الحق أو سلف جرهما (قوله وذلك كان يتداين رجلان الخ) وكذا اذا ضمن كل من الرجلين دينا لصاحبه على آخر أو ضمن أحدهما لغيره الا آخر فيهما عليه وضمن ذلك المضمون ديناً للضامن على آخر فالصديق في كلام المصنف مضاف لفاعله وهو يصدق بالصور الثلاث لان معناه ان يضمن كل من الرجلين مضمونه في دين عليه أو في دين له أو يضمن أحدهما لصاحبه في دين عليه على أن يضمن له ديناً على آخر (قوله الا في اشتراشي) أي الا أن يقع ضمان كل منهما لصاحبه في اشتراخ (قوله معين بينهما) أي والا كان شركة كذم وهي ممنوعة وهي شركتهما للتجرب بلا مال على أن يشتربا في ذمتهم أي شئ كان وكل جيل بالآخر كما يأتي (قوله شركة) أمالوا اشترياه على أن لا أحدهما الثلث وللآخر الثلثين مثلاً وضمن كل منهما الآخر فيما عليه من الثمن لم لا يجوز لانه سلف جرهما وذلك لان رب الدين اذا أتى لأحدهما وأخذ منه ما عليه وما على صاحبه لكونه جيلاً عنه يكون مسلفاً لصاحبه وقد انفع بضمان صاحبه له الذي أدى هو عنه ولا يقال هذا التعليل يجري فيما اذا اشتريا السلعة بالسوية بينهما لا ناقول وان وجد التعليل لكنهم حكموا بالحوار بطر العمل السلف وعملهم انما كان عند التساوي (قوله كالأقساط لهما) الكاف للتظهير كما كتب شيخنا وحيداً فاضلاً في المعين قبله لاحتمال عيب أو استحقاق ويجعل الكاف للتظهير لا للتشبيه ان دفع ما يقال السلم في المعينات لا يصح لان المسلم فيه لا بد أن يكون في الذمة والذمة لا تقبل المعينات (قوله على الاصح) راجع لما بعد الكاف فهو محمول الخلاف دون ما قبله وقوله على الاصح أي عند ابن عبد السلام واليه ذهب ابن أبي رمنين وابن العطار خلافاً لابن الفخار القائل بمنع ضمان كل منهما لصاحبه في الغرض ورواه سلفاً جر منفعة والقول الاول لا يراه حراماً وان كان سلفاً جر منفعة نظر العمل السلف (قوله والامتنع) أي لانه خلاف عمل السلف وفيه سلف جرهما (قوله غير غرماء) أمالوا تعدد الجلاء العرماء كالأقساط اشتري جماعة سلعة شركة بينهم وضمن كل واحد منهم أصحابه فان رب الدين يتبع كل من وجده منهم بجميع الثمن عند عدم الباقي أو غير بقية (قوله تبع كل الخ) أي عند غيبة المدين أو موته أو عدمه أو لادته (قوله أو ينطق الجميع دفعة واحدة) أي بقولهم بضمه (قوله فهو مستقل) أي بجميع الحق وقوله كما يأتي أي في قوله كترتبهم (قوله الا أن بشرط الخ) استثناء متصل أي اتبع كل بحصته في كل الاحوال الا أن بشرط الخ ولا وجه لقول عقب انه منقطع (قوله في عدم الباقي أو غيبته) أي وحيداً ذقوا حد الملى عن المعدم لا عن ملى ويؤخذ الحاضر عن العائب لا عن حاصر مثله ويؤخذ الحى عن الميت (قوله فله أن يأخذ من كل واحد الجميع ولو كان غيره حاصراً الخ) ومنزل ذلك ما اذا تعددوا ولم يشترط جملة بعضهم عن بعض لكن قال أيكم شئت أخذت بحقي والحاصل أن هذه المسئلة التي نحن بصدد ها وهي ما اذا تعدد الجلاء من غير ترتيب بذات أطراف أربعة تعدد الجلاء ولم يشترط جملة بعضهم عن بعض ولا أحد أيهم شاء بحقه فلا يؤخذ كل واحد الا بحصته تعدد الجلاء واشترط جملة بعضهم عن بعض فيؤخذ كل واحد بجميع الحق ان عاب الباقي أو أعدم تعدد الجلاء واشترط جملة بعضهم عن بعض وقال مع ذلك أيكم شئت أخذت بحقي أخذ كل واحد بجميع الحق ولو كان غيره حاضراً ملىاً وللعارم الرجوع على أحد من أصحابه وله الرجوع على العريم تعدد الجلاء ولم يشترط جملة بعضهم عن بعض ولكن قال أيكم شئت أخذت بحقي أخذ كل واحد بجميع الحق ولو كان غيره حاضراً ملىاً وليس للعارم الرجوع على أحد من أصحابه بل على العريم (قوله ثم شبه في مفهوم قوله الخ) أي تشبيهاً غير تام لانه عند اشتراط جملة بعضهم عن بعض يأخذ كل واحد بجميع الحق

فيؤخذ كل واحد بجميع الحق في عدم بقية فيؤخذ كل واحد بجميع الحق في عدم بقية ولو كان غيره حاضراً ملىاً ثم شبه في مفهوم قوله الا أن بشرط جملة الخ وكأنه قال فان اشترط ذلك ربيع على كل بجميع الحق قوله (كترتبهم)

في الجملة أي ضمن كليل بعد كليل ولو بالخطأ فله أخذ جميع حقه من أحدهما ولو كان الآخر حاضر أمليا وسواء شرط جماله بعضهم عن بعض أم لا علم أحدهم بجماله الآخر أم لا (ورجع) العارم (المؤدى) اسم فاعل (عبر المؤدى) اسم مفعول (عن نفسه) أي رجع من أدى الدين لربه على الضامن الآخر بعبر القدر الذي أداه عن نفسه وأبدل من قوله عبر الخ قوله (كل ما على الملقى) ففتح الميم وكسر القاف اسم مفعول من الثلاثي أصله ملقوى (ثم ساواه) فيما غرمه عن غيره وذلك فيما إذا كانوا أجلاء عرما بدليل تمثيله أو أجلاء فقط واشترط جأ بعضهم عن بعض على أحد التأويلين وسواء في القسمين قال أيكم شئت أخذت بحقي أو لا مثال ذلك ما إذا اشترى ثلاثة أنفاد مثلا سلعة بثلاثمائة على كل مائة (٣٠٠) وكل جيل عن بعض فإذا لقي البائع أحدهم أخذ منه الجميع مائة عن نفسه ومائتين عن

صاحبه فإذا وجد العارم أحدهما أخذ به مائة عن نفسه وبخمسين نصف ما على الثالث ثم كل من وجد الثالث أخذ به خمسين ومثال ذلك أيضا مسألة المدونة التي أفرد بها بعض الناس بالتأليف وقد أشار لها المصنف مفرعا لها بالقاء على ذلك بقوله (فاشترى ستة) سلعة مثلا (بستمانه) من رجل (بالجملة) أي على أن كل واحد منهما عليه مائة عن نفسه أصالة والباقي جماله (قلقى) البائع (أحدهم) أخذ منه الجميع (الستمانه) (ثم ان لقي) المؤدى (أحدهم) أي أحد الخمسة الباقين (أخذه بمائة) أصالة (ثم) يقول له غرمت عن نفسي مائة لا رجوع لي بها على أحد وخمسمائة عنك وعن أصحابك فللمائة التي عليك قد وصلت لي يبقى أر بعمائة فساو في فيها بأحد (بمائتين)

عند عدم الباقي أو عيبته وعند قربتهم في الجملة يؤخذ كل واحد بجميع الحق ولو كان غيره حاضرا أمليا (قوله ورجع المؤدى الخ) حاصله أن الجلاء إذا كان الحق عليهم أو على غيرهم على أحد التأويلين وعزم أحدهم الحق لرب المال فإن المؤدى يرجع على من لاقاه من الجلاء بما عليه خاصة ولا يأخذ منه ما أداه عن نفسه ثم يساويه في غرم ما دفعه عن غيره كما في المثال المذكور في الشارح (قوله وأبدل الخ) أي بدل بعض من كل ولا يحتاج لرباط إذا كان جارا ومجرورا كما هنا أو كان فعلا كما في أن تصل تسجد لله رجلا (قوله اسم مفعول من الثلاثي) وجيند فهو بزنة مفعول لقول الخلاصة

وفي اسم مفعول الثلاثي اطرء * بزنة مفعول كاتت من قصد

(قوله ملقوى) أي قاجتعت الواء والياء وسبقت أحدهما بالسكون قبلت الواو ياء أو ذهبت الياء في الياء وقبلت الضمة كسرة لتسلم الياء (قوله وذلك فيما إذا كانوا أجلاء عرما الخ) أشار الشارح إلى أن التراجع على الكيفية التي ذكرها المصنف في قوله ورجع المؤدى الخ إنما يجري في الأربع صور التي ذكرها وهي ما إذا كان الجلاء عرما أو كانوا غير عرما واشترط جماله بعضهم عن بعض سواء قال أيكم شئت أخذت بحقي أم لا ولا يجري في مسألة ترتيبهم ولا فيما إذا تعددوا من غير ترتيب ولم يكن بعضهم جيلا عن بعض ولو قال مع ذلك أيكم شئت أخذت بحقي لأن في مسألة الترتيب انما يرجع المؤدى على العريم ولا رجوع له على أحد من أصحابه الجلاء وكذا في مسألة ما إذا لم يكن بعضهم جيلا عن بعض وقال مع ذلك أيكم شئت أخذت بحقي وكل من غرم الجميع رجوع على العريم عما دفعه ولا رجوع له على أحد من أصحابه الجلاء كما مر وأما إذا لم يقل ذلك فأنما يعرف كل واحد ما خصه فقط (قوله على أحد الخ) راجع لقوله أو جلاء فقط كما يأتي (قوله مثال ذلك الخ) هذا مثال لما إذا كانوا أجلاء عرما ومثال ما لو كانوا أجلاء غير عرما ما لو اشترى بثلثمائة وضمنه كل من ثلاثة وشرط البائع جماله بعضهم عن بعض سواء قال أيكم شئت أخذت بحقي أو لا فإذا حل الأجل ووجدوا أحدا أخذ منه الثلثمائة وإذا وجد العارم واحدا من صاحبيه رجوع عليه بمائة وخمسين وإذا لقي أحدهما الثالث رجوع عليه بخمسين على أحد التأويلين كما يأتي (قوله وكل جيل عن بعض) أي سواء قال رب المال وقت عقد الجملة أيكم شئت أخذت بحقي أم لا (قوله على ذلك) أي على قوله ورجع المؤدى الخ (قوله يبقى أر بعمائة) أي دعتهم عن أصحابها وقوله فساو في فيها أي لا تشريكي فيها بالجملة (قوله لانه عزم عنهم) أي عن الأربعة الباقين (قوله إذاها بالجملة) أي عن الثلاثة الباقين وقوله يساويه فيها أي لانه شريكي فيها بالجملة (قوله فقد عزم هذا الثالث مائة وخمسة وعشرين) خسون منها أصالة وخمسة وسبعون جماله (قوله يبقى للثالث خسون) أي جماله عن الاثنين الباقيين (قوله خمسة وعشرين) أي فيكون هذا الرابع قد دفع خمسين نصفها أصالة ونصفها جماله (قوله إذا لقي هذا الرابع خامسا الخ) حاصله أن الرابع يقول للخامس أنا دفعت خمسين خمسة وعشرين عن نفسي أصالة فلا رجوع لي بها ودفعت عنك وعن صاحبك خمسة وعشرين بن يخصص نصفها أصالة اثنا عشر ونصف ويخصص صاحبك اثنا عشر ونصف أنت شريكي فيها بالجملة فيؤخذ منه نصفها ستة وربع فيكون مجموع دفعه الخامس للاربع ثمانية عشر وثلاثة

جماله فكل منهما غرم ثلاثمائة مائة عن نفسه ومائتين عن الأربعة الباقين (فان لقي أحدهما ثالثا) من الأربع (أحدهم) (بخمسين) أربع أصالة لانه عزم عنهم مائتين على كل خسون أصالة يبقى مائة وخسبون إذاها بالجملة يساويه فيها (و) بأحدهم (بخمسة وسبعين) فقد عزم هذا الثالث مائة وخمسة وعشرين (فان لقي الثالث) العارم عن الثلاثة الباقيين خمسة وسبعين (رابعاً) منهم (أحدهم) (بخمسة وعشرين) أصالة يبقى للثالث خسون فيساويه فيها الرابع (و) يأخذه (بمثلا) خمسة وعشرين (ثم) ان لقي هذا الرابع خامسا أحدهم (بائى عشر ونصف) أصالة لانه يقول له دفعت خمسين نصفها خمسة وعشرون عنك وعن صاحبك يساويه فيها (و) بأحدهم (بستة وربع) فإذا لقي الخامس

السادس آخذته ستة ورابع لانه اذا احاطت وحده وسكت عنه المصنف لوضوحه ولهم في التراجع على بعضهم بعضا يستوفى كل حقه عمل يطول بطلب من المطولات ولما ذكر تراجم الجلاء والغرماء ذكر تراجم الجلاء فقط اذا شرط حالة بعضهم عن بعض فقال (وهل لا يرجع) الجليل (بما يخصه ايضا) أي كعدم رجوعه بما يخصه فيما سبق في الجلاء الغرماء (اذا كان الحق على غيرهم) وهم جلاء فقط بعضهم ببعض (أولا) بتشديد الواو مع التنوين أي ابتداء أي أصالة وعليهم بطريق الجمالة (٣٠١) وانما ضبط بذلك ولم يضبط بسكون الواو مع

لا النافسة لاجل قوله (وعليه الاكثر) من أهل العلم وهو المعتمد ومقابله الذي عليه الاقل مطوى تقديره أو يرجع بنصف ما غرمه وفي بعض النسخ وهل يرجع بما يخصه اذا كان الحق على غيرهم أولا وعليه الاكثر باسقاط لا النافذة وايضا ويكون قوله وعليه الاكثر راجعا لقوله أولا يسكون الواو أي أولا يرجع وعليه الاكثر وهذه النسخة هي الاصول (تأويلان) فلا تحمل ثلاثة عن شخص ثلثمائة واشترط حالة بعضهم عن بعض ولقي رب الدين أحدهم فغرم له جميعها ثم لقي العارم آخر فعلى الاول يقاسمه في مائتين على كل مائة ثم يرجع على الثالث بمائة كذا قيل والاصواب الموافق لما تقدم أنه يأخذ منه مائة هي عليه بالاصالة ثم يقاسمه في الأخرى فيأخذ منه خمسين أيضا فالجملة مائة وخمسون فاذا لقي أحدهما الثالث أحده بخمسين وعلى قول

أربع (قوله بطلب من المطولات) أي ولم يتفق تنبيه العمل في درس لاحد من المتقدمين ولا من المتأخرين قاله شيخنا العدوي (قوله وهل لا يرجع الجليل) أي على من لقيه من أصحابه بما يخصه وانما يرجع عليه بما غرمه عن أصحابه فيقاسمه فيه (قوله بعضهم ببعض) أي بعضهم جليل ببعض (قوله وهو المعتمد) وعزاه في التنبهات لا كثر مشايخ الاندلسيين (قوله الذي عليه الاقل) كابن لبابة والدونسي ونحوهما (قوله أو يرجع) أي العارم على من لقيه من أصحابه (قوله بنصف ما غرمه) أي مطلقا لا فرق بين ما غرمه عن نفسه أو غرمه عن أصحابه (قوله وفي بعض النسخ وهل يرجع بما يخصه الخ) أي وهل يرجع الجليل على من لقيه بما يخصه بل بحيث يقاسمه في جميع ما غرمه عن نفسه وعن أصحابه وقوله أولا أي أولا يرجع على من لقيه بما يخصه بل يرجع عليه بما دفعه عن أصحابه فيقاسمه فيه (قوله هي الاصول) أي وأما الاولى فغير صواب اذا قرئ أولا يسكون الواو مع لا النافذة وجعل هداها والتأويل الثاني وجعل قوله وعليه الاكثر راجعا له وأما اذا قرئ بتشديد الواو مع التنوين وجعل التأويل الثاني مطويا بعد قوله وعليه الاكثر كانت صوابا أيضا ولو قال الشارح هذه النسخة أولى أي لعدم احتمالها خلاف المراد بخلاف الاولى كان أحسن (قوله يقاسمه في مائتين) أي فالمائة التي تخصه لا يرجع بها عليه ويرجع عليه بقاسمه في المائتين اللتين دفعهما عن أصحابه فيأخذ منه مائة وقوله ثم يرجع أي ذلك العارم (قوله كذا قيل) الاشارة راجعة لقوله فعلى الاول الخ (قوله والاصواب الخ) أي والاصواب أن يقال انه على الاول الذي هو قول الاكثر ان العارم اداني آخر يأخذ منه المائة التي هي عليه بالاصالة ثم يقاسمه في المائة الأخرى المدفوعة عن صاحبهما (قوله فيأخذ منه خمسة وسبعين) أي واذا لقيه الاخر طالبه أيضا بذلك فيقول له أديت لصاحبنا الملقى قبلك خمسة وسبعين ساويتك فيها يبقى لك رائدا على ما دفعناه مثله أخذ نصفه وهو سبعة وثلاثون ونصف ثم يرجع كل من الثالث ومن لقيه آخر على الذي لقيه أولا باثني عشر ونصف فيستوي الجميع في أن كل واحد دفع مائة اه وبيان ذلك أن الذي لقيه أولا دفع عنه خمسين حالة وأخذ منه خمسة وسبعين فبقي ريادة عما دفع عنه خمسة وعشرون والذي لقيه آخر ادفع عنه خمسين حالة وأخذ منه سبعة وثلاثين ونصف وهي أقل مما دفعه عنه باثني عشر ونصف والثالث عليه مائة دفع عنها خمسة وسبعين للاول وسبعة وثلاثين ونصف للثاني فقد دفع أزيد مما يلزمه من المائة وذلك الزائد اثناعشر ونصف فيرجع كل من الثالث والملقى له آخر على من لقيه أولا يأخذان منه خمسة والعشرين التي معها رائدة يقتسمانها كل واحد اثني عشر ونصف (قوله الى توافق القولين) أي قول الأكثر بناء على ما صوبه وقول الأقل وقوله فيما ذكرنا أي من أن العارم اداني آخر فانه يأخذ منه مائة وخمسين على كل من القولين والحاصل أن الجليل الذي غرم أولا لا يرجع على من لقيه بمائة وخمسين على كل من القولين وحينئذ فلا تظهر عمرة الخلاف في المبدأ وانما يظهر في الرجوع على الثالث فعلى القول الاول يرجع عليه كل من الاول والثاني بخمسين وأما على القول الثاني فيستوي العارم ومن لقيه في أن من لقي الثالث أولا يأخذ منه خمسة وسبعين ومن لقيه آخر يأخذ منه سبعة وثلاثين ونصف على ما مر (قوله شرع في بيان ضمان الوجه) أي وهو التزام الاتيان بالعريم الذي عليه الدين وقت الحاجة اليه (قوله صح بالوجه) عطف على قوله وضح من أهل الترع والباء للملازمة والمراد بالوجه الذات كما قال السارح فهو محارم من اطلاق اسم البعض وارادة الكل في الكلام حدود مصاص كما شارله السارح أي دح الصان حالة كونه ملتصا

الاول يسكن في مائة حتى من يرجع من الاكثر فيأخذ منه خمسة وسبعين فبقي ريادة عما دفع عنه خمسة وعشرون والذي لقيه آخر ادفع عنه خمسين حالة وأخذ منه سبعة وثلاثين ونصف وهي أقل مما دفعه عنه باثني عشر ونصف والثالث عليه مائة دفع عنها خمسة وسبعين للاول وسبعة وثلاثين ونصف للثاني فقد دفع أزيد مما يلزمه من المائة وذلك الزائد اثناعشر ونصف فيرجع كل من الثالث والملقى له آخر على من لقيه أولا يأخذان منه خمسة والعشرين التي معها رائدة يقتسمانها كل واحد اثني عشر ونصف (قوله الى توافق القولين) أي قول الأكثر بناء على ما صوبه وقول الأقل وقوله فيما ذكرنا أي من أن العارم اداني آخر فانه يأخذ منه مائة وخمسين على كل من القولين والحاصل أن الجليل الذي غرم أولا لا يرجع على من لقيه بمائة وخمسين على كل من القولين وحينئذ فلا تظهر عمرة الخلاف في المبدأ وانما يظهر في الرجوع على الثالث فعلى القول الاول يرجع عليه كل من الاول والثاني بخمسين وأما على القول الثاني فيستوي العارم ومن لقيه في أن من لقي الثالث أولا يأخذ منه خمسة وسبعين ومن لقيه آخر يأخذ منه سبعة وثلاثين ونصف على ما مر (قوله شرع في بيان ضمان الوجه) أي وهو التزام الاتيان بالعريم الذي عليه الدين وقت الحاجة اليه (قوله صح بالوجه) عطف على قوله وضح من أهل الترع والباء للملازمة والمراد بالوجه الذات كما قال السارح فهو محارم من اطلاق اسم البعض وارادة الكل في الكلام حدود مصاص كما شارله السارح أي دح الصان حالة كونه ملتصا

ضمان الوجهه إذا صدر
(من زوجته) ولو كان
دين من ضمانته لا يبلغ
ثلثها لأنه يقول قد تجبس
أو تخرج للخصومة وفى
ذلك معرة وعدم تمكن
منها أو مثل ضمان الوجهه
ضمانها الطلب وهذا إذا
كان يغيب اذن زوجها
والا فلا رده (وبرئ)
الضامن (بتسليمه له) أى
بتسليمه المضمون للمضمون
له فى مكان يقدر على
خلاصه منه (وأن يسجن)
بأن يقول له صاحبك
فى السجن فعليك به (أو
بتسليمه نفسه) للمضمون
له (ان أمره) الضامن
(به) أى بالتسليم لأنه
يصير بأمره كوكيله فان
لم يأمره به أو سلمه أجنبى
بغير أمره لم يبرأ (ان
حل الحق) على المضمون
شرط فى براءة الضامن
بالتسليم المذكور أو ما
قوله ان أمره به فهو
شرط فى تسليمه نفسه فلم
يتوارد على محل واحد
فلذا ترك العاطف (و)
برئ ضامن الوجهه تسليم
المضمون (بغير مجلس
الحكم ان لم يشترط)
أحضاره فيه واللام يبرأ
الابحاله (و) تسليمه
(بغير بلده) أى بلد
الضمان (ان كان به) أى

بأحضار الدات التى عليها الدين وبقب الحاجة اليها (قوله فى نحو قصاص) أى لا يصح فى قصاص ونحوه كحر
وتعزير ولذا حذفه المصنف هنا وذكره فى ضمان الطلب (قوله لأنه يقول قد تجبس) أى قد تعجز عن الاتيان
به فتجسس الخ وقد يقال هذا وما بعده يأتى فى ضمان المال فلو عللوا بأنه مطنة تلجرونها للطلبه وفى ذلك معرة
عليه كان ظاهرا اه بن ثم ان ما ذكر من التعليل طاهر فى ضمانه العيره وضمانه له كما قال شيخنا لان المعرة
الحقه بخر وجهه لا يقتبس عليه وقد تجسس مع ثبوت عسره وحيتن ذلك للزوج رده ضمانها بالوجه ولو كان
الضمان له (قوله ضمان الطلب) أى التزامها بطلب المضمون والتفتيش عليه فالزوج منعها منه ولو كان
الدين الذى على المضمون أقل من ثلثها بخلاف ضمان المال فان الدين الذى ضمانته إذا كان قدر ثلثها فأقل
فليس للزوج منعها منه (قوله وهذا) أى ما ذكر من رد الزوج ضمان الزوجية الوجهه أو الطلب سواء كان له
أو لغيره (قوله فى مكان يقدر على خلاصه) أى يقدر رب الدين على خلاصه من المدين فيه (قوله وأن يسجن)
محل البراءة بذلك ما لم يشترط رب الدين على الصامن تسليم المضمون بمجلس الحكم والا فلا يبرأ بذلك قال عبق
والبراءة بتسليمه له فى السجن مقيدة بما إذا كان يمكن خلاصه منه وهو قال بن وفيه نظر فقد قال فى
لتوضيح ما مره اللغوى والمباررى ويبرأ بتسليمه له فى السجن سواء كان مسجونا بحق أو باطل لا مكان أن
بما كره رب الدين عند القاضى الذى حبسه فان منع هذا الطالب منه ومن الوصول اليه حرى ذلك مجرى
موته وموته يسقط الكفالة اه ونقله ابن عرفة أيضا اه وبما يشبه ذلك ما إذا حضر المضمون فى رايه
لا يمكن اخراجه منها فالذى وقع به الحكم وبه العمل أن ذلك انضار يبرأ به قال فى نظم العمليات

وضامن مضمونه قد حضرا * بموضع اخراجه تعذرا
يكفيه ما لم يضمن الاحضاره * بمجلس الشرع قتل المنزل

وهذا مما يدل على عدم صحة ما ذكره عبق من القيد اه كلام بن (قوله بأن يقول) أى وليس المراد بتسليمه
له فى السجن أن يسلمه له فى يده وهو فى السجن (قوله أى بالتسليم) أى تسليم نفسه (قوله لأنه) أى المدين
بسم أمر الضامن له تسليم نفسه كوكيل الضامن فى التسليم (قوله فان لم يأمره به) أى وسلم نفسه وقوله
بغير أمره أى الضامن وقوله لم يبرأ أى الضامن إذا هرب المضمون بعد ذلك ومحل عدم البراءة فى صورتين
المذكورتين ما لم يقل الضامن لرب الحق أنا ضمن لك وجهه بشرط أنك إذا قدرت عليه أوجاه نفسك سقط
الضمان عنى فان قال له ذلك عمل شرطه وبرئ فى صورتين (قوله ان حل الحق على المضمون) أى سواء
حل على الضامن أيضا أم لا كالأمره رب الحق وحلف انه لم يقصد بذلك تأخير غيره قاله عجب نقلا عن بعض
شيوخه اه وكان ذلك البعض رأى أن ضمان الوجهه كضمان المال فى هذا (قوله بالتسليم المذكور) أى
تسليم الضامن المضمون للمضمون له وتسليم المضمون نفسه بأمر الضامن وقوله فى تسليمه نفسه أى فى البراءة
تسليمه نفسه والحاصل أن قوله ان حل الحق شرطى للمستثنين أى شرطى البراءة بكل من تسليمه له وتسليمه
نفسه بأمره وأما ما قبله وهو قوله ان أمره به فهو شرطى فى البراءة بتسليمه نفسه وهو المسئلة الثانية (قوله فلذا
ترك العاطف) أى لأنه لو عطف الثانى بالاولا وهم قصره على الثانية كالذى قبله (قوله واللام يبرأ الابحاله)
أى شرط كون محل الحكم وهو المحكمة باقيا على حالة تحررى فيه الاحكام فان خرب وسلمه له فيه فهل يبرأ بذلك
أم لا قولان مبنيان على المراعى اللفظ أو المقصد لان المقصد من اشتراط ذلك وقوع الحكم عليه فى ذلك المحل
والمعتمد الثانى وهو عدم البراءة (قوله أى بلد الضمان) حورح كون الصمير عائد على الاشتراط المفهوم
من قوله يشترط أى انه إذا اشترط رب الحق على الضامن أن يحصر له المضمون فى بلد معينة فأحضره له فى
غيرها فانه يبرأ بذلك إذا كان فيها حاكم وهذا أحد قولين مرجحين فى المسئلة (قوله ان كان به حاكم) المراد أن
ان ذلك البلد لذى أحضر فيه يمكن خلاص الحق فيه سواء كان فيه حاكم أو لم يكن وإنما فيها جاعه المسلمين
اه شحنا عدوى (قوله ولو عديما) ما عدى فى البراءة أى ان صامن الوجهه يبرأ بتسليم المضمون لوجهه عن

والا) يحصل براءته بوجه مما سبق (أعزم) الضامن (بعد تخفيف تلوم) ومحل التلوم الخفيف (ان قر بت غيبة غريمه) وهو المضمون (كاليوم) ونحوه فان بعثت غريم الكفيل مكانه تلاوم ومثل قريب الغيبة في التلوم الحاضر فلو قال ان حضر أو قر بت غيبته كاليوم لوفى بما في المدونة (ولا يسقط الغرم) عن ضامن الوجه (يا حضاره) أي المضمون (ان حكم) عليه (به) أي بالعزم قبل احضاره لانه حكم مضي وهذا اذا لم يثبت الضامن عدمه أي فقره عند حلول الاجل (لان أثبت عدمه) عند حلول الاجل أي أثبت انه كان معسر اعنده فلا غرم عليه ولو حكم به الحاكم لانه حكم تبين خطؤه وهذا هو قول اللخمي وهو المعتمد ٣٠٣ وما قدمه المصنف في قوله فغرم ان لم يأت به ولو

أثبت عدمه فقول ابن رشد وضعف فماتقرر عندهم من تقديم قول ابن رشد على قول اللخمي أعلي (أو) أثبت (موته) أي أثبت الضامن أنه مات قبل الحكم عليه بالغرم فلا يغرم لان النفس المضمونة قد ذهبت فان ثبت أنه مات بعد الحكم بالغرم وقوله (في عينته) راجع لقوله لان أثبت عدمه فقط واحدة زيه عمالو أثبت عدمه في حضوره ولم يحضره رب الدين ولا يسقط عنه الغرم ادلا بدى اثبات العدم من عين من شهدت له البينة بعدمه حيث حضر فادام يختلف اتنى ثبوت العدم بخلاف العائب فان عدمه يثبت بالبينة فقط وقوله (ولو يعسر بلده) راجع لقوله أو موته فقط (ورجع) الضامن اذا غرم (به) أي بما غرمه على رب الدين اذا أثبت أن الغريم قدم مات قبل الحكم أو كان عديما وقت حلول الدين (و) صح

الوجه المذكورة ولو كان المضمون عديما على المشهور وخلافا لابن الجهم وابن اللباد القائنين لا يبرأ الضامن بتسليمه بوجه من الوجوه الا اذا سلمه وهو ملي فان سلمه وهو معدم لم يبرأ بذلك التسليم وهذا القول هو المردود عليه لوفى كلام المصنف (قوله والا أعزم الضامن) أي ما على المضمون وهذا هو المشهور وخلافا لابن عبدالحكم القائل انه لا يلزم ضامن الوجه الا احضاره ولا غرم عليه (قوله ان قر بت غيبة غريمه) وأما ضامن المال فهل يتلوم له اذا عاب الاصل أو أعدم أو لا يتلوم له قولان لابن القاسم والمعتمد الثاني (قوله كاليوم ونحوه) المراد نحوه يوم ثان (قوله الحاضر) أي الذي لم يسلمه لعدم قدرته على ذلك لكونه لا تأخذه الاحكام مثلالكن أمد التلوم للعائب أكثر من أمد الحاضر كما عند عج (قوله لانه حكم مضي) أي وحيد فيكون الطالب مخيرا بين طلب الضامن والمضمون (قوله وهذا) أي غرم الضامن اذا لم تحصل براءته بوجه مما سبق اذا لم يثبت الضامن عدم الغريم عند حلول الاجل وأشار الشارح بهذا الى أن قول المصنف لان أثبت عدمه عطف على مقدر بعد قوله والا غرم والاصل والا غرم ان لم يثبت عدمه عند حلول الاجل لان أثبت الخ (قوله لان أثبت عدمه) أي لان أثبت الخجيل بالبينة ولو بعد الحكم عليه بالغرم أن المدين كان معدما عند حلول الاجل أو أثبت أنه قدم مات قبل الحكم عليه بالغرم فلا يغرم فالا ثبات واقع بعد الحكم بالغرم والعدم أو الموت واقع قبله (قوله وما قدمه المصنف) أي في باب الفلاس (قوله ولو أثبت عدمه) أي ولو أثبت الضامن أن الغريم كان معدما عند حلول الاجل (قوله فقط) أي وأما ثبات موته قبل الحكم على الضامن بالغرم فلا فرق بين كون المضمون كان حاضرا ببلده أو عائبا (قوله فلا يسقط عنه) أي عن الضامن الغرم (قوله يثبت بالبينة فقط) هذا على طريقة اللخمي السابقة (قوله راجع الخ) أي فهو لف وشر مرتب وتقدير الكلام لان أثبت عدمه في عينته أو موته ولو غير بلده ولا يصح رجوع قوله ولو غير بلده لاثبات عدمه في عينته أيضا لان من أثبت عدمه في عينته عديم في غير بلده فلا تنافي المبالغة فتأمل (قوله ورجع الضامن) أي الذي حكم عليه بالغرم وأشار الشارح بقوله ان أثبت أن الغريم قدم مات قبل الحكم أو كان عديما الخ الى أن قول المصنف ورجع به راجع لمسئلة العدم والموت وجعله بعضهم راجعا لمسئلة الموت قال عبق وهو قصور منه (قوله وضح الضمان بالطلب) أي وضح الضمان حالة كونه ملتصقا بالطلب وضمان الطلب هو التزام طلب الغريم والتفتيش عليه فقوله الشارح وهو التفتيش الخ الصمير للطلب لا ضمان الطلب (قوله والدلالة عليه) أي من غير احضاره (قوله ويختص الوجه بالغريم) أي اذا لم يحضر الغريم ولو لم يفرض بأن تعذر عليه الاحضار وأما ضمان الطلب ولا غرم عليه الا اذا فرط في الاثبات به أو الدلالة عليه (قوله وضح في الطلب) أي وضح ضمان غير المال في الطلب (قوله أو ما يقوم مقامه) أي مقام اشتراط نهى المال نصريحا (قوله بما يقوى عليه) الذي يتعين حل كلام المصنف عليه ما اذا كان المصنوع معلوم الموضع في التوضيح والمواقف فلا عن بن القاسم ان معلوم الموضع ان كان مثل الخجيل يقوى على الخروج اليه لذلك الموضع كما في ذلك وان ضعف عن ذلك لم يكن عليه أن يخرج وأما مجهول الموضع فاما بطلبه في البلد وما قرب منه كما في التوضيح فقد علم من هذا انه انما يلزمه الطلب بما يقوى عليه اذا كان موضع الغرم معينا وعلم منه أيضا أن ما عراه عبق لابن

الصمان (بالطلب) وهو التصبش على الغريم والدلالة عليه وفيه بشرط مع ضمان الوجه في لزوم الاحضار ويختص الوجه بالغرم عند التعذر ولذا لم يصح ضمان الوجه في غير المال وضح في الطلب كما أشار له بقوله (وان في قصاص) ونحوه من الحقوق البدنية من حدود ونعير بات متعلقة بأدي وأشار الى صيغته وأما ما نصريح انظره وأما صيغة ضمان الوجه مع شرط نهى المال بقوله (كأنما يجبل طلبه) أو على طلبه أو لا أصمن الا الطلب أو نحو ذلك (أو اشتراط نهى المال) نصريحا كأي صمن وجهه وأيس على من المال ثنى (أو) ما يقوم مقامه كان (قال لا أصمن الا وجهه) فليس عليه الا الطلب (وطلبه) هو فعل ماض وهو يدل على وجوب الطلب (بما يقوى عليه)

في البلد وما قرب مثله وقيل على مسافة اليوم واليومين فان ادعى انه لم يجد صدق (وحلف ما قصر) في طلبه ولا يعلم موضعه فان نكل
تجرم (وعزم ان فرط) في الاثبات به او في الدلالة عليه بان علم موضعه وتركه حتى لم يتمكن رب الحق منه (او هربه) يعني عنه ما قبله (وعوقب
بما يراه الحاكم طاهره مع الحزم فجمع (٣٠٤) عليه العتق وان ولس كالتلجج العتق به فماد له وذلك في بعض القصاص

المسم من ان معلوم لموضع يرمه طلبه في ليد وما قرب منه فيه طرطر بن (قوله في البعد) الاوى ان
يقول كان ما يقوى عليه البلد فقط او البلد وما قاربها او مسافة يوم او يومين او ثلاثة (قوله وحلف
ما قصر) المتبطن اذا خرج لطلبه ثم قدم وزعم انه لم يجده يرى ان كان القول قوله اذا مضت مدة يذهب فيها
للموضع الذي هو فيه ويرجع وغاية ما عليه ان يحلف انه ما قصر في طلبه ولا دلس ولا يعرف له مستقرا وهذا
قول ابن القاسم في العتية وهو مثل قوله في الاحبر على تبليغ الكتاب انظر بن (قوله في نحو القصاص)
اى فان الصامن فيها اعيا يلزمه طلب المكفول فان قصر عرقب والحاصل انه في ضمان الطلب ان كان
المضمون عليه مالا وفرط الصامن في الاثبات بالمضمون او هربه فانه يعزم ما عليه من المال وان كان الضمان
في قصاص او اخرج او حدا وتعزير ترتب على المضمون وفرط الصامن في الاثبات به او هربه فانه يعاقب فقط
هذا هو المذهب وقال عثمان التي اذا تكفل بنفس في قصاص او جراح فان لم يأت بالمضمون لزمته الدية وارش
الجراحات وكانت له في رأس مال الجاني اذا قصاص على الكفيل وهو خارج المذهب (قوله وحلف في مطلق
الخ) حاصله انه اذا ذكر لفظا من هذه الالفاظ وقيد بالوجه او المال او الطلب او قامت القرينة على واحد
انصرف الضمان له ولا كلام وان قال اردت الوجه او غيره فقولان كافي ابن الحاجب وفي المدونة وان اراد
الوجه لزمه وصدق وان ادعى انه لم يرد شيئا فاختلف هل يحتمل على المال او الوجه اختيار ابن يونس
وصاحب المقدمات انه يحتمل على المال وقال المازي اختار بعض اشياخه انه يحتمل على الوجه لكونه اقل
الامر بن فقوله على الأرجح اى عند ابن يونس والظاهر اى عند ابن رشد وقد علمت ان مقابلة ما اختاره
بعض اشياخ المازي من حمله على ضمان الوجه ويدل الاول قوله عليه الصلاة والسلام الخيل عارم والزعيم غارم
(قوله وزعيم) من الزعامة وهو السيادة لعه والضمن كالسيد للمضمون (قوله عن التقييد بشئ) اى من الوجه
او الطلب او المال (قوله بلفظ او قرينة) في خش المراد بالمطلق الذي لم يقيد بمال ولا وجه ولا لفظ ولا به اذا
لوفى شيئا اعتبر كفي المدونة فاخر بقروله مطلقا بما لو قال اردت بما ذكر المال او الوجه فيارمه ما نواه (قوله
لان احتلغا) هذا يخرج من مقدر اى ولم ذلك اى المال لان اختلاف اى في الشرط او الارادة فلا يلزمه ذلك
فاذا قال الضامن انما شرط ضمان الوجه او اردته وقال الطالب ان المال كان القول قول الضامن يمين
وذلك لان الطالب يدعى عبارة ذمة الاصل برأه ما فهماد المصنف اختلافهما في شئ مخصوص وحينئذ
لا بد حل في كلامه اختلافهما في حلول المضمون فيه وتأجيله اى هل وقع حالا أو مؤجلا لان القول قول
مدعى الحلول ولو كان هو الطالب اتفاقا أو امالوا اختلاف في حلول أجله وعدم حله فالقول قول مدعى عدم
الحلول (قوله فلا يجب على المدعى عليه اقامة وكيل بذلك) اى ولو اقام المدعى شاهدا بالحق ولم يحلف معه
لرجاء قدوم الشاهد الثاني من عيبه (قوله من انه يجب كفيل بالوجه) اى بمجرد الدعوى سواء ادعى الطالب
قرب بينته أو بعدها قال أبو على المساوى وهذا القول هو الذي جرى به العمل اه بن (قوله والبا سببية)
اى ولا يجب اقامة وكيل ولا كفيل بسبب الدعوى اى المحررة عن بينة حاضرة لان للقاضي سماع البينة في
عيبه المطلوب (قوله وليس كذلك الخ) اعلم ان مذهب سحنون انه لا يجب مع الشاهد الاجيل بالوجه وقال
ابن القاسم يجب حيل بالمال ذكر هذا الخلاف ابن هشام الخضر اوى في المفيد وقال ان مذهب سحنون
هو الذي به العمل قوله أبو على المساوى فيدعى ان يحتمل عليه المصنف هما وفيما يأتي وهو المتبادر منه في
الموضعين خلافا لما في شارح حاتم بالشيوخ سالم اه بن (قوله بل يجب الكفيل بالمال) وحينئذ فلا يستفاد
منقطع لان ما قبله الكفيل فيه بالوجه وما بعده الكفيل فيه بالمال

(وحلف) الضمان (في
مطلق) قول الضامن
(أنا حيل وزعيم وأذن)
من الاذن وهو الاعلام
لان الكفيل يعلم ان الحق
قبله أو من الاذنة بمعنى
الايجاب لانه أوجب
الحق على نفسه (وقبيل
وعندي والى وشبهه) نحو
كفيل وضامن وعلى
(على) ضمان (المال
على الاربع والاطهر)
والمراد بالمطلق ما خلا
عن التقييد بشئ بلفظ
أو قرينة (لان اختلاف)
فالقول للضامن يمين
(ولم يجب) بفتح أوله
وكسر ثانيته (وكفيل)
فاعل يجب (للخصومة)
اى لاجلها اى لاجل
ان يخصمه المدعى في
المستقبل يعني ان المدعى
على شخص بحق فجحد
فطالبه الحكم بالبينة
فقال عندي بينة عاتية
ولسكني أخاف عند
حضورها أن لا أجد المدعى
عليه فليأتني بوكيل
أخاصمه عند حضور بني
فلا يجب على المدعى عليه
اقامة وكيل بذلك (ولا)
يجب عليه (كفيل)
يكفله (بالوجه) حتى

يأتى المدعى بينته العاتية وسأأتى في الشهادات ما يخالفه من انه يجب قبيل بالوجه وقوله (بالدعوى)
راجع للمسئلتين والبا سببية متعاقبة فيجب المتبني وقوله (الا شاهد) طاهره يجب كفيل بالوجه اى لا المال وليس كذلك بل يجب
الكفيل بالمال ان طلبه المدعى الى ان يتم الشاهد الثاني وسأأتى في تفصيل المسئلة في الشهادات (وان ادعى) الطالب (بينه) له (نكاسوف
أوقفه) اى أوقف المطلوب المنكر (القاضي عنده) ولا يسجبه فان جاء ببينة عمل بمقتضاها والاحلى سبيله والله أعلم

*(باب) في بيان الشركة وأحكامها وأقسامها وهي كسر الشين وقتعها وسكون الراء فيهما وكسرهما مع فتح الشين والاولى أفصح وهي لغة الاختلاط وتسمى قال المصنف (الشركة اذن) من كل واحد منهما أو منهما لا آخر (٣٠٥) (في التصرف) أي في أن يتصرف في مال (لهما) أي للماذنين معا وهو متعلق بالتصرف فقولها اذن في التصرف كالجنس يشمل الوكالة والقراض وقوله لهما كالفصل يخرج للوكالة من الجانبين بان يوكل كل واحد منهما في أن يتصرف في متاعه لانه لم يضع اذن كل منهما صاحبه في التصرف له ولصاحبه بل اذن كل منهما صاحبه أن يتصرف في الشيء الموكل فيه للموكل وحده وقوله (مع أنفسهما) فصل ثان أخرج به القراض من الجانبين لان التصرف للعامل فقط دون رب المال (واما تصح من أهل التوكيل والتوكيل) أي ممن فيه أهلية لهما بان يوكل غيره ويتوكل لغيره وهو الحر البالغ الرشيد وأشار للصيغة بقوله (ولمرت بما يدل) عليها (عرفا كاشتراكنا) أي بقوله كل منهما أو بقوله أحدهما وبكت الأخر اذ يشار إلى ويرضى الآخر ولا يحتاج لزيادة على القول على المشهور فلما أراد أحدهما المفاضلة قبل الخلط وامنع الآخر فاقول للمتبع حتى ينض المال

باب الشركة

(قوله وقتعها) أي فهو بوزن نعمة ورجعة وبقية (قوله والاولى) وهي كسر الشين مع سكون الراء (قوله اذن الخ) أي أن ياذن كل واحد من الشرىكين لصاحبه في أن يتصرف للآخر ولنفسه في مال لا أنه يتصرف للآخر وحده والا كان وكالة والمراد اذن كل منهما للآخر في التصرف ولو في ثانی حال أي بعد العقد وجبشذ فيشمل التعريف شركة المفاوضة وشركة الذمم (قوله وهو متعلق بالتصرف) أي وليس متعلقا باذن بل متعلقه محذوف أي لا آخر كما أشار له الشارح وانما لم يجعل قوله لهما متعلقا باذن لما يلزم عليه من الفصل بين المصدر ومعموله باحبي ولصدق التعريف حيث يذبح قول من ملك شيئا غيره أذن لك في التصرف فيه معي وقول الآخر له مثل ذلك في ملكه مع أن ذلك ليس شركة لانه لو ملك أحدهما لم يضمه الآخر وهو لازم للشركة ونفي اللزوم يقتضي نفي الملووم (قوله يشمل الوكالة والقراض) أي من الجانبين فيهما (قوله مع أنفسهما) أي مع بقاء تصرف أنفسهما أي الآذن والماذون وهما المراد بالماذونين في كلام الشارح سابقا وذلك لان كل واحد منهما آذن ومادون باعتبار وجبشذ فيصح جعل الضمير في لهما وفي أنفسهما للماذونين وللاذنين والآذنين والماذون لما علمت من اتحادهما بالذات واختلافهما انما هو بالا اعتبار فقط وبهذا سقط ما قاله بعضهم من تعيين رجوع الضمير للآذن والماذون وعدم صحته رجوعه للاذنين أو الماذونين اذ لو كان راجعا للمادونين لاقتضى أن لا يتصرف لنفسه ولو كان للاذنين لاقتضى تصرف كل واحد لشرىكه فقط ويدخل فيه الوكالة من الجانبين تامل (قوله وانما تصح من أهل التوكيل والتوكيل) أي انما تصح من كان متاهلا لان يوكل غيره ويتوكل لغيره لان العاقدين للشركة كل واحد منهما وكيل عن صاحبه وموكل لصاحبه فمن جازله أن يوكل ويتوكل جازله أن يشارك ومن لا فلا (قوله وهو الحر البالغ الرشيد) أي وحيث لا تصح شركة الرقيق ولا الصبي ولا المحنون ولا السفينة والمراد الحر حقيقة أو حكما ليدخل الماذون له في التجارة فان شركته صحيحة ولو شارك عبدا فلو اشترك عبدا بغير ماذون له في التجارة مع حر من حر المال أو تلف رجع سيد العبد على الحر برأس المال ان استقل الحر بالعمل لان عملا معا فان عمل العبد وحده فلا ضمان عليه للعمر الا أن يعر العبد شرىكه الحر بحريته فتكون الحسارة في مال الحر جناية في رقبة العبد الذي قد عمل فان كانا عبدين فلا ضمان على واحد منهما سواء عملا معا أو أحدهما كما في ح وينبغي أن يكون الحكم كذلك اذا اشترك صبي مع بالغ أو مع صبي أو اشترك سفيه مع مثله أو مع رشيد الا أنه لا يجري في الصغير والسفيه قوله فيكون حناية في رقبته كما هو ظاهر انظر عبق (قوله ولزمت بما يدل عليها عرفا) أي سواء كان قولها كاذ كالمصنف أو فعلا كخلط المالكين والتجرف فيهما والحاصل أنهما يلزم بكل ما دل عليها عرفا سواء كان قولها فقط أو فعلا فقط وأولى اذا اجتمعا وما ذكره المصنف من لزومها بالقول هو الذي لابن بونس وعياص وفي التسميات الشركة عقد يارم بالقول كسائر العقود والمعاوضات وهذا مذهب ابن القاسم ومذهب غيره أم لا تلزم الا بخلط المالكين انضم لذلك قول أم لا ثم ان الظاهر من قوله ولزمت بما يدل الخ ولو كانت تلك الشركة شركة زرعه وهو أحد قولين والآخر لا تلزم الا بالعمل والاول لسمعون والثاني لابن القاسم (قوله لزادة) أي كخلط المالكين (قوله حتى ينض المال) أي حتى يظهر المال بعد بيع السلع (قوله اتفق صرفهما) أي لذهبين والورقين أي اتفق صرفهما وقت العقد ولا يضر الاختلاف في الصرف بعد العقد وظاهر الشارح عدم اشتراط اتحاد الذهبين أو الفضتين في السكة وهو كذلك ولا يضر كون أحد الذهبين سكة محمديية والآخر سكة يريديية مع فرص اتفاقهما في الجودة وان كان الشأن أن المحمديية أجود من اليرديية (قوله في هذه الامور) وهي الاتفاق في الصرف والورق والجودة أو الرذالة (قوله لتركها الخ) المناسب لما بعده أن

(٣٩ - دسوقي ثالث) بعد العمل (ذهبين أو ورقين) متعلق بتصحيح أي ذهب من أحدهما وورق من الآخر أو ورق كذلك لا ذهب من جاس وورق من الآخر (اتفق صرفهما) وورق من أحدهما وأوردة من الآخر أو ورقة للركن الرابع وهو المحل أي المقود عليه والثلاثة المتقدمة العاقدان والصيغة وانما اختبر في شركة النقد الاتفاق في هذه الامور الثلاثة لتركها من البيع والوكالة فان

اشتراط في واحد منها فسدت الشركة وعلمته في اختلاف صرفهما شرط التفاوت ان دخلا على العاء الزائد وياقي أنها تفسد بشرط التفاوت وفي اختلاف وزنهما يبيع بغيره متفاضلا في اختلافهما جودة ورداءة دخولا على التفاوت في الشركة حيث عملا على الوزن لا القيمة لان قيمة الجيد أكثر من قيمة الرديء وان دخلا على القيمة فقد صرفا للنقد للقيمة وذلك يؤدي الى بيع المقد بغير معياره الشرعي من الوزن في بيعه بخنسه (و) تصح (هما) أي بالذهب والفضة (منهما) أي من كل من الشريكين وتعتبر مساواة ذهب كل واحد منهما لما لا تحرف في الامور الثلاثة المتقدمة (وعين) من جانب (وعرض) من آخر (وعرضين) من كل واحد عرض (مطلقا) اتفاقا خنسا أو اختلافًا ودخل فيه ما اذا كان أحدهما عرضا والاخر طاعما (و) اعتبر (كل) من العرض الواقع في الشركة من جانب أو جابين (بالقيمة) فالشركة في الاولى بالعين وقيمة العرض وفي الثانية بقيمة العرضين فاذا (٣٠٦) كان قيمة كل عشرة والشركة بالنصف واذا كان قيمة أحدهما عشرة والاخر

عشرين في الثلث والثلثين وتعتبر القيمة (يوم أحضر) العرض للاشتراك والمراد به يوم عقد الشركة وان لم يحضر بالفعل وهذا فيما يدخل في ضمان المشتري بالعقد في البيع وأما ما لا يدخل في ضمانه بالعقد كدى التوفية والعائت فبغيره قسرية فتعتبر قيمته يوم دخوله في ضمانه في البيع وأما قلنا في البيع لاي الشركة لان الضمان فيها انما يكون بالخلط (لا فوات) أي لا يكون التفويم يوم الفوات ببيع أو حواله سوق أو هلاك وهذا كله (ان صحت) شركتهما فان فسدت كما لو وقعت على تفاضل الربح أو العمل فلا تفويم ورأس مال كل ما يبيع به عرضة من الثمن لان العرض في الفاسدة لم يزل على ملك ربه وفي ضمانه الى وقت البيع فان لم يعرف ما يبيع به فذلك واحد قيمة عرضه يوم البيع والحكمي

يقول لئلا يلزم التفاوت في الشركة أو البيع الفاسد فتأمل ذلك (قوله وعلمته في اختلاف صرفهما) حاصله أهم ما اذا اختلفا صرفا مع اتحادهما وراوا اتفاقهما جودة أو رداءة فان دخلا على العاء ما زاد صرفه أدى ذلك الى الدخول على التفاوت في الشركة وان دخلا على عدم العاء فقد صرفا الشركة لغير الوزن فيؤدي الى العاء لوزن في بيع الذهب بالذهب أو الفضة بالفضة (قوله لان قيمة الجيد أكثر من قيمة الرديء) أي وحيث قد دخل على ترك ما فضلته قيمة الجيد (قوله وان دخلا على القيمة) أي دخلا على ان كل واحد باخذ من الربح ويعمل على قدر قيمة عيبه (قوله يؤدي الى بيع المقد بغير معياره الخ) أي وبيع النقد بنوعه بالقيمة والعاء الوزن لا يجوز (قوله ما اذا كان أحدهما عرضا الخ) أي أو أحدهما عينا والاخر طاعما وهذا وان لم يبيع عليه يبيع طعام قبل قبضه الا أنه علب جانب العين أو العرض ولا يمنع الا الصورتان الا تبتان في المصنف (قوله وهذا) أي اعتبار قيمة العرض يوم عقد الشركة (قوله فيما يدخل في ضمان المشتري بالعقد في البيع) وهو ما ليس فيه حق توفية ولا مواضعة ولا خيار ولا عائت (قوله وأما ما لا يدخل في ضمانه بالعقد) أي وأما ما يدخل بالقبض (قوله كدى التوفية) المراد به ما يكال أو يعد أو يورن من غير العين لان الكلام في العرض المقابل للعين (قوله لافات) قال طي اطر ما فائدة هذا مع أن عادة المصنف اذا نفي شيئا فاعما ينسكت على من قال به ولم أر من ذكر ان القيمة تعتبر في الشركة الصحيحة يوم الفوات مع ما توهمه عبارته ان القيمة في الفاسدة تعتبر يوم الفوات وليس كذلك كما أشار له ابن غاري أه بن (قوله على تفاضل الربح أو العمل) أي والفرض ان المالكين متساويان في القدر (قوله فان لم يعرف ما يبيع به) أي لكون العرضين قد خلطا ولم يعلم ما يبيع به كل واحد لبيعهما صفة مشلا (قوله كذلك) أي يكون رأس مال كل ما يبيع به طعامه (قوله لان خلط الطعامين) هذا اشارة للفرق بين الطعامين والعرضين اذا خلطا ولم يعرف ما يبيع به كل في العرضين تعتبر قيمة كل يوم البيع وفي الطعامين يوم الخلط (قوله ورد عليه أن المذهب الخ) أي ورد عليه أن المذهب في المذهب وهو قول ابن القاسم في المدونة لزومها بالعقد أي بما يدل عليها عرفا سواء كان قولها كاشتركا أو فعلا كخلط المالين أو هما معا أو ما القول بان الخلط شرط في لزومها فهو قول سحنون ودرج عليه صاحب المقصد المحمود وصاحب المعربة الا أنه خلاف المشهور وحيث لا يحمل المصنف عليه (قوله وما ان يبيع بعينه) أي غير الف في بينهما على ما دخلا عليه للروم الشركة بمجرد العقد (قوله فليكن شرط في الضمان) أي أنها بعد لزومها بالعقد يكون ضمان كل مال من صاحبه قبل الخلط فان وقع الخلط ولو حكما فالضمان بينهما فاذا اشترى أحدهما بما له قبل الخلط فهو بينهما لاه الرمت وما ضاع فهو من صاحبه واعلم أن اشتراط الخلط في الضمان انما هو بالنسبة لما فيه حق توفية وأما غيره فلا يشترط فيه الخلط بل متى انعقدت الشركة ولرمت كان ضمان المالين منهما اطر المجمع (قوله ولو حكما) هذا قول ابن القاسم ورد المصنف به وعلى قول

الطعامين كذلك ان لم يحصل خلط قبل ذلك ولا فرأس المال قيمة الطعام يوم الخلط لا يوم لبيع لان خلط الطعامين بينهما بعينه لعدم تغيير كل بخلاف خلط الرضين لتمييز كل عرض بعده (ان خلطا) ان جعل شرط في اللزوم كما هو ظاهره أي ولزمت بما يدل عرفا ان خلطا ورد عليه أن المذهب الروم انما بالعقد مطلقا حصل خلط أم لا وان جعل شرط في الصحة عارضة قوله وما ان يبيع بعينه في بينهما فانه يبيع في الصحة مع انتفاء الخلط فليكن شرط في الضمان المالكين منهما ان خلطا هما احسا بان لم يميز أحدهما من الآخر بل (ولو حكما) بان يكون كل واحد من المالين في صرة مفردة وجعل في حوزة أحدهما فصاعت واحدة منهما (والا) يحصل خلط حسي ولا حكمي (فالتالي من ربه) وحده (وما يبيع بعينه) أي غير التالي (في بينهما) على ما دخلا عليه للروم الشركة بالعقد

(وعلى المتلف) بالكسر اسم فاعل أى الذى تلف متاعه أو بالفتح اسم مفعول على حذف مضاف أى صاحب المال المتلف (نصف الثمن) أى
 ثمن الذى اشترى بالسالم ان كانت الشركة على النصف والاقتمن حصته فقط (وهل) ما يتبع غير النصف بينهما (الا أن يعلم) ذو السالم
 (بالتلف) ويشترى بالسالم بعد علمه به (فه) أى لذى السالم الرمح وحده (وعليه) الحسر فان اشترى قبل عامه بينهما على ما عروا ان لم يرض
 المشتري (أو) بينهما (مطلقا) اشترى بعد علمه أو قبله هذا ظاهره وليس كذلك اذ المذوق ان صاحب القول لاول وهو ان رشدي يقول ان
 اشترى رب السالم قبل علمه بالتلف خير من ان يختص به أو يدخل معه رب التلف وبعد العلم (٣٠٧) اختص به فله وعليه وأن صاحب

القول الثانى وهو ابن يونس
 يقول ان اشترى رب السالم
 قبل العلم بينهما وبعده
 فالذى تلف ماله بالخيار
 بين أن يدخل مع شريكه
 أو يدع ما اشتراه له ويحل
 تخييره ان قال المشتري
 اشترىته على الشركة
 فان قال اشترىته لنفسى
 اختص به وصدق في
 دعواه واليه أشار بقوله
 (الا أن يدعى) رب السالم
 (الاخذله) أى الشراء
 لنفسه فهو له (تردد) حقه
 تاويلان وبالغ على جواز
 الشركة بما سبق بقوله
 (ولو غاب نقد أحدهما)
 وشرط حوازا مع غيبة
 نقد أحدهما كلا أو بعضا
 أمران الاول (ان لم
 يبعد) بان قرب كاليومين
 (و) الثانى ان (لم يتجر)
 بالحاضر (الحضوره) أى
 الغائب والمراد بالحضور
 القبض أى يشترط أن
 لا يتجر بالحاضر قبل قبض
 الغائب القريب ومفهوم
 الشرط الاول ان بعدت
 عينته أكثر من اليومين

غيره فيها لا يكون الصمان الا بحاط المالين حسا واخلط الحكمى كما قال ابن عرفة هو كون المالين في حوز
 واحد ولو عند أحدهما أى هذا اذا كان عند هـ ما لـ ولو كان عند أحدهما بعد المبالغة كشال الشارح وما
 قبلها كان يكون المالان في صرتين بمحل وقفل عليه بقبليز وأخذ كل واحد مفتاح قفل أو قفل عليه بقفل
 واحد وله مفتاحان وأخذ كل واحد مفتاحا فهدا من جلة الخلط الحكمى كما اختاره بن مسند لا تكلام ابن
 عرفة المتقدم خلافا لعج ومن تبعه حيث لم يجعل هذا خلطا حكما ولا حسبا (قوله وعلى المتلف نصف
 الثمن) أى فاذا اشترى بالسالم سلعة بمائة فعلى الذى تلف ماله نصف المائة وهو خسون (قوله وهل الخ) اعلم
 ان الخلاف المذكور وانما هو اذا وقع الشراء بالسالم بعد التلف وأما الشراء الواقع قبل التلف فهو بينهما
 اتفاقا من غير تفصيل بين علم وعدمه اذ لا يعقل فيه التفصيل المذكور (قوله وان لم يرض المشتري) أى وهو
 ذو السالم (قوله خير) أى رب السالم بين أن يختص به الخ أى لان من جفته أن يقول لو علمت ان مال شريكى
 تلف لم اشترا لنفسى (قوله فله وعليه) أى فله الرمح وعليه الحسر (قوله حقه تاويلان) أى كما قال ح
 الاول لابن رشد والثانى لعبد الحق وابن يونس وهما على الوجه الذى بينه الشارح لا على ظاهر المصنف اطر
 ح (قوله وبالغ على جوار الشركة بما سبق) أى من الذهبين أو الورقين أو العين والعرص (قوله ولو غاب نقد
 أحدهما) مفهومه انه لو غاب نقد أحدهما مع ما منعت كفى التوضيح (قوله أمران) اعلم أن هذين القيدين
 لابن يونس عن بعض شيوخه ومقتضى كلام الأعمى عدم اعتبارهما لانه فى كون الشركة ببيعة اطر ابن
 عرفة اه بن (قوله أى يشترط أن لا يتجر بالحاضر) أى أن يستنى التجر بالحاضر قبل أن يقضى العائ
 أن يدخل على ذلك أو يدخل على السكوت ويمتنع من التجر بالحاضر حتى يقضى العائ (قوله لاجتماع
 الصرف والشركة) فالشركة من جهة بيع كل منهما بعض ماله بعض مال الآخر نقطع المطر عن
 كون أحد المالين ذهبا والآخر فضة والصرف من جهة بيع أحدهما ماله بمال الآخر منظورا به لمخصوص
 كون أحد المالين ذهبا والآخر فضة قال الأمر الى أن يبيع الذهب بالفضة هو الشركة والصرف لكهما
 مختلفان بالاعتبار فباعتبار بيع أحدهما بعض ماله بعض مال الآخر شركة وباعتبار كون المبيع
 ذهبا فضة والعكس صرف قررته شيخنا العدوى قال ابن عبد السلام احتجاجه فى المدونة على المبيع هذا
 التعليل عبر بن لان العقود المتضمنة للشركة انما يمنع من صحتها ان كانت تلك العقود خارجة عن الشركة
 فان كانت غير خارجة عنها لم تكن مبيعة لها وقد نص على معنى هذا فى المدونة وأضيف بأن هذا فى العقود
 المعاييرة للصرف وأما الصرف متى انضم للشركة اقتضى منعها سواء كان خارجا عنها أو لا لاجل ضيق الصرف
 وشدهته (قوله ولو اتفقتا أو عارضة وقدر) رد على ما روى عن ابن القاسم من حوارها حينئذ قياسا
 على العين (قوله لانه يؤدى الخ) هذا التعليل لعبد الحق قال ابن فرحون واعتز ذلك بأنه أجارى المدونه
 الشركة بالنقد والطعام والعرض والطعام ولو كان المبيع لماد كرمس العلة ليع لان فيه يبيع الطعام قبل قبضه
 اه وأصله لابي الحسن وقد تقدم الجواب عن هذا بابهم انما أثاروا الشركة بالنقد والطعام والعرض والطعام
 تعليلها بالقبض والعرض على الطعام وادا كانت الشركة طعامين فليس هناك شئ آخر غير الطعام

امتنعت الشركة وان كان لا يتجر الا بعد قبضه وكذا منع ان قربت والتجر قبل قبضه فان وقع فالرمح لما حصل به التجر كما فى بيع العيبة
 قال فى المدونة لو أخرج أحدهما ألفا والآخرا ألفا فباعها بمائة عايبه ثم خرج ربحا لى بها وخرج بجميع المال الحاضر فلم يجردها
 فاشترى بجميع مائة تجارة فاعماله ثلث الثلث أى الرمح (لا) تجر الشركة (بذهب) من جانب (ربويق) أى لو لم يجر كل ما أخرج
 اصحابه لاجتماع صرف والشركة فان عملا على كل رأس مائة يقسمان لرمح لكل عشرة دنانير دية ولو لكل عشرة دراهم درهم وكذا
 الوضعية (و) لا (بطعامين ولو اتفقا) نوعا وصفة وقدر الا به يؤدى الى بيع الطعام قبل قبضه وذلك

لأن كل واحد منهما باع نصف طعامه بنصف طعام الآخر فحصل قبض لبقاء كل واحد على ما باع فإذا باع الآخر الباقي كان كل واحد منهما باعاً لما اشتراه قبل قبضه من باعه ولما كان الشراكة ستة أقسام متفاوتة وعنان وجبر وعمل وذمم ومضاربة وهو القراض ذكره مرتبة هكذا إلا أنه أفرد الأخير باب (٣٠٨) سيأتي فقال (ثم إن أطلقا التصرف) بأن جعله كل لصاحبه غيبة وحضوراً في بيع

وشراء وكراء واكتراء وغير ذلك مما يحتاج له التجارة (وان نوع) كالرفيق (مفاوضة) أي فهي مفاوضة أي شركة مفاوضة أي تسمى بذلك وهي بفتح الواو من تفاوض الرجلان في الحديث إذا شرعافيه والاولى عامة لأن الإطلاق غير مفيد بنوع والثانية خاصة بالنوع المقيد بالإطلاق فيه وقيل هي من العنان (ولا يفسدها أفراد أحدهما) أو كل منهما (بشيء) من المال غير مال الشركة يعمل فيه لنفسه إذا تساوى في عمل الشركة (وله) أي لا أحد المتفاوضين (أن يتبرع) بشيء من مال الشركة (ان استألف به) للتجارة وهذا وما بعده يجري في شركة العنان أيضاً (أو) ان (خف) ولو لم يستألف (كاهارة) له ودفع كسرة لفقر (و) لا أحدهما أن (يبضع) أي يدفع مالا من الشركة لمن يشتري به بضاعة من بلد كذا (ويقارض) وهذا وما قبله فيما إذا اتسع المال بحيث يحتاج لذلك والامع (ودودع) مال الشركة (لعدر) يقتضي الإيداع (والا) بكن الإيداع (ضمن) له ان يشارك

بعلب جابه (قوله لا كل واحد باع الخ) هذا التعليل يجري فيما إذا حصل حلط الطعامين أيضاً لأنه يستعمل طعام كل في ضمان باعه حتى قبضه مشترية بما به الشريعة (قوله ثم إن أطلقا الخ) أي ثم بعد انعقاد الشركة بقولهم اشتركتنا مثلاً ان جعل كل واحد منهما للآخر التصرف في غيبته وحضوره بالبيع والشراء والكراء والاكتراء وغير ذلك هذا إذا كان ذلك الإطلاق في جميع الأنواع بل وإن كان في نوع خاص فتلك الشركة تسمى شركة مفاوضة وأعلم ان إطلاق التصرف ما بالنص عليه أو بالمرية وأما لو قالوا اشتركتنا مقتصرين على ذلك وليس هناك قرينة على إطلاق التصرف من كل منهما فلا تخفى كون ذلك شركة مفاوضة أو عنان يحتاج كل واحد لمرأحة صاحبه خلاف أظهرهما الثاني وهو أنها شركة عنان (قوله فتح الواو) أي لا غير وما ذكره عقب من جوار الكسر فقد رده بـ بأنه ليس في الصحاح والقاموس والمصباح والمشارك إلا الفتح اهـ وبالجملة فالكسر لا يصح في المصدر لقول الخلاصة: فاعل الفاعل والمفاعله نعم يصح الكسر بشكاف الاستناد المجازي للشركة على حد جديد كما قاله في المجمع (قوله والاولى) أي وهي ما قبل المبالغة وهي التي أطلق فيها كل من الشريكين لصاحبه التصرف في جميع الأنواع (قوله لا إطلاق) أي أطلق كل واحد لا آخر في التصرف (قوله والثانية) أي ما بعد المبالغة وهي التي أطلق فيها كل من الشريكين لصاحبه التصرف في نوع (قوله وقيل هي) أي الثانية (قوله بالإطلاق فيه) أي بإطلاق التصرف فيه (قوله ولا يفسدها أفراد أحدهما الخ) أي خلافاً لابي حنيفة والشافعي في فسادها مطلقاً أي تساوي في عمل الشركة أولاً (قوله إذا تساوى في عمل الشركة) أي والافسدت والمراد تساويهما فيه أن يكون عمل كل واحد على قدر ماله من المال فإذا كان ماله متساوياً كان على كل نصف العمل وإن كان المالان الثلث والثلثين كان العمل كذلك (قوله ويقارض) أي يدفع بعض المال لمن يعمل فيه قراضاً يجره من الربح ويكون جرء الربح الآخر شركة (قوله وهذا) أي جواز دفعه القراض وقوله وما قبله أي جواز الإيضاع وقوله والامنع أي غير إذن شريكه وهذا التقييد لا يخفى وذكر أنه إذا باع المبيع موت أحد الشريكين قبل شرائه لم يشتر لصيرورة المال للورثة (قوله والاضمن) أي وينبغي أن يصدق في دعوى العدر لأنه شريك بخلاف المودع إذا أودع وادعى أنه أودع لعدر فانه لا يصدق لأنه غير شريك (قوله وله أن يشارك في شيء معين) ظاهره سواء كانت الشركة في ذلك البعض المعين شركة مفاوضة أو غير مفاوضة وهو كذلك كما قاله طي (قوله في جميعها) أي بل في القدر المعين الذي شارك فيه فقط (قوله قدر حصته منه) أي من الربح الذي في تلك السلعة (قوله ويقبل المعيب) يعني أنه يجوز له أن يقبل المعيب الذي اشتراه أو شريكه أو المردود من بيع أحدهما بعير أو شريكه (قوله يحتمل رجوع المبالغة لجميع ما تقدم) أي وهو صحيح من جهة الفقه أي ويحتمل رجوعه لما قبله فقط أي وإن أبي الآخر من القبول والاولى والاولى والمراد بجميع ما تقدم قوله وله أن يتبرع إلى هنا (قوله ويقدر بدين) أي في حالة المفاوضة قبل التفرق وقبل موت شريكه وأما أن أقبل لا يتهم عليه بعدهما فسيأتي في قوله وإن أفرد واحد بعد تفرق أو موت وهو شاهد في غير نصيبه (قوله لم يلزم شريكه) أي وإن كان يؤاخذ به ذلك المقر في ذمته ومفهوم بدين أنه لو أقر أن هذه السلعة ليست من سلع التجارة لردية لفلان فانه يصدق بالاولى من الاقرار بالدين لأنه إذا كان اقراره بما يعم به ذمته شريكه معمولاً به فاحرى ما لم يكن فيه تعمير ذمته وهذا واضح إذا شهدت بينه باصل الوديعة والا كان تعيينه للوديعة كاتقاردها وحكمه أنه يكون شاهداً سواء حصل تفرق أو موت أو لا ان عرفة سمع يحيى ابن القاسم ان قدم شريكاً ثائباً على شريكه فقال في شيء

بما (في) شيء (معين) من مال الشركة أجبني التحول يده في جميعها (و) أن (يقبل) من سلعة باعها أو شريكه (ويولى) سلعة اشتراها هو أو شريكه ان جرت التجارة فاعاوا للزمه لشريكه قدر حصته منه (ويقبل المعيب وإن أبي الآخر) يحتمل رجوع المبالغة لجميع ما تقدم (وله أن) (يقدر بدين) في مال الشركة (لمن لا يتهم عليه) ويلزم شريكه فان أقر لمن يتهم عليه كابو به ورجعته وصديقه لم يلزم شريكه

(و) ان (بيّع بالدين) بخير اذن شريكه (لا الشراء به) أي بالدين بخير اذن شريكه فان فعل خير شريكه بين القبول والرد فيكون الثمن على المشتري خاصة فان اذن له في ساعة معينة جاز والا فلا لانها من شركة الذمم وهي ممنوعة (٣٠٩) ويختص المشتري بما اشتراه

وشبه فيما لا يجوز زفعله
 الاباذن الا - خر قوله
 (ككتابه) من أحدهما
 لعبد من عبيد المقاضاة
 نظر الى أنها عتق
 (وعتق على مال) يتمعجله
 من العبد ولو أكثر من
 قيمته لأن له أخذه منه
 للاعتق وأما من أجنبي
 فإن كان قدر القيمة فأكثر
 جاز كيومه (وأذن لعبد)
 من عبيد الشركة (في
 تجارة) لا يجوز لأحدهما
 الاباذن الا آخرها فيه
 من رفع الحجر عنه (أو
 مقاضاة) أي لا يجوز
 لأحد المتفاوضين أن
 يشارك شخصاً أجنبياً
 مقاضاة الاباذن شريكه
 ولو في معين من مال
 الشركة لأن ذلك عملك
 منه للتصرف في مال
 الشركة الا آخره غير
 اذنه اذ المراد من
 المقاضاة هنا أن يشارك
 من تحول يده معه في
 مال الشركة لا المعنى
 المتقدم (واستبد) أي
 استقل شريك (آخذ
 قراض) ممن أجنبي
 يتجر له به ولو بأذن
 شريكه برحمة وخسره
 لأن المقاضاة ليست من
 التجارة وأما هو أجرة نفسه
 بجزء من الربح ويجوز أن
 كان لا يشعه عن العمل

مما يبده هو ودية فان لم يعين ربه اسقط قوله وان عين ربه لم ياخذ به حتى يحذف مع اقراره لمن استحق فان
اسكل اخذ حظ المظروف طاه ولم يذكر حلف الشر بل ذكر لوجه حلفه ان حقق عليه انه اقر باطل وان اتهمه
ولا يعين عليه انظر بن (قوله وله ان يبيع بالدين) أي بان يبيع ثمن معلوم لاجل معلوم فان باع بالدين وفلس
المشتري أو مات معد ما ضاع الثمن عليهما معا لا على البائع وحده (قوله فان فعل) أي اشترى بالدين غير
اذن شريكه (قوله فان اذن له في سلعة معينة) أي اذن له في شراؤها بالدين (قوله والا فلا) أي والا تكن
معينة أي بان قال له كل ساعة وحدثها أو أعجبك واشترها بالدين فلا يجوز ربح حاصل ما ذكره الشارح ان
الشرياء اذا اشترى بالدقاما ان يكون باذن شريكه أو لا وفي كل اما ان تكون السلعة معينة أو لا فان كان
بغير اذن شريكه فالمنع كانت السلعة معينة أم لا وان كان باذنه جاز ان كانت السلعة معينة ولا منع هذا
وفي بن تيمية الطي أن ما ذكره المصنف من أنه لا يجوز لاحد الشر بكن الشراء بالدين بغير اذن شريكه فهو
خلاف المذهب والمذهب ما لابن الحاجب واس شاس واختاره ابن عرفة من جوار شرا أحدا الشر بكن
بالدين اذا دللت الناس من ذلك وحينئذ فلا فرق بين البيع بالدين والشراء به خلافا للمصنف تيمية لابن عبد
السلام في تعقبه على ابن الحاجب وانما شركة الدم المنهي عنها اذا لم يكن بين الشر بكن رأس مال اه
كلام بن (قوله ككتابة وعق) أي لا يجوز لاحد الشر بكن فعل ذلك بغير اذن شريكه فان فعل لزمته
الكتابة بخلاف ان شائبة الحرية وعليه قيمة نصف شريكه ويبقى مكاتبان وفي الاربع روى عنه وكذا
يبقى أن يفتد عتقه ويلزمه لشريكه قيمة نصفه كعبد مشترك اه بهرام (قوله نظر الى أه اعني)
أي لا نظر الى انه يبيع والا كان لاحد الشر بكن فعلها بغير اذن شريكه (قوله وأما من أجنبي) أي
وأما عتقه على مال يتعجله من أجنبي (قوله جاز) أي ولو بغير اذن شريكه (قوله واذن) بالحر عطف على
كتابة (قوله مفاوضة) أي بان فوس له التصرف في الشركة الاولى كلها سواء أشره في كلها أو في شيء
معين منها كقال الشارح (قوله لا المعنى المتقدم) أي من كونه يدفع له بعض مال الشركة ويشاركه فيه
مفاوضة بحيث يعمل فيه على حدة ولا تحول يده في المال الاصل (قوله وحسره) أي فجا اذا ادعى
التلف أو الحسر وتظهر كذبه والافعال القراض لا يلزمه خسره (قوله وانما هو آخره) بجزء من الربح
أي فلا شيء لشريكه فيه (قوله ويجوز ان كان لا يشع له عن العمل) أي ويجوز لاحد الشر بكن أن يأخذ
مالا من أجنبي يعمل فيه قراضا بغير اذن شريكه اذا كان لا يشع له عن العمل في مال الشركة (قوله أو اذن
الخ) أي أو كان يشع له عن العمل فيه ولكن اذن له شريكه في أحده أي لا به اذا أخذه باذنه يحمل على
أنه ترع له بالعمل في مال الشركة ولا يكون الشر بكن في هاتين الحالتين اللتين يجوز له فيهما أخذ القراض
متعديا ما أحده ولا يكون متعديا ما أحده القراض الا اذا أحده بغير اذن شريكه وكان العمل فيه يشع له عن
العمل في مال الشركة ثم أنه في حال تعديه لا يكون ذلك التعدى مانعا من استبداده بالربح والخسر كقوله
شبه خا العدو (قوله وان للشركة) أي والحال ان الامتعة التي حلت عليها الشركة (قوله وهو الاجرة
في حساب شريكه) أي ويأخذ منه ما ينوبه من تلك الاجرة وما ذكره الشارح من أن شريك المستعير لا
اذن يختص بالربح وأن المراد به الاجرة في حساب شريكه تباع فيه عيج واعترضه طي بان لداية
المستعارة لا يتأني فيها استبداد بالربح لانه ان جل على ما شام من خصوص الحمل كان يحمل عليها سلعا
للتجارة من محل الحمل آخر فحصل سبب الحمل ربح فهذا يتوقف على نص يساعده ولم يوجد وان حمل الربح
على الاجرة كما قال عجم فهذا بعيد ومع بعده يحتاج لنص يساعده فالظاهر ان المصنف أجمل في الربح والخسر
وان في الكلام توزيعان من صرف الكلا لا يصلح له العارية لا يتصور فيها استبداد بالربح بل بالخسر
والقراض والوديعه يتصور فيهما الاستبداد بالربح والخسر ويدل لهذا أنه في المدونة اقتصر في الدابة المستعارة
على الخسر فتأمل (قوله وهو ضمانها ان تلفت) أي لان لشريكه ان يقر له كذا استأثرت فلا تضمن ثم ان تفسير

في مال الشريك أو اذن له شريك فيه (و يستتبع ذللك لا اذن) من شريكه (و ان نشأ من كذا) او العمل وان رائدة فالاولى
في ذلها أي العمل عليها أمانة الشريك فيختص بالرفع وهو الاجرة فيحاسب بها شريكه وبالطبع وهو ضامان تلفت بتفريط

فان اذن شريكه فيشهما (و) استبد (متجر) منهما غير اذن الآخر (بوديعة) اودعت عندهما او عند احدهما (بالربح والخسر الا ان يعلم شريكه بتعديبه) بالتجر (في الوديعة) التي عندهما او عند غير المتجر به او يرضى به فالربح بينهما والخسر عليهما (وكل) منهما (وكيل) أي كوكيل عن صاحبه في البيع والشراء (٣١٠) والاخذ والعطاء والكرام والاكثر (فرد) بالنسبة للمفعول ونائب الفاعل يعود على

الخسر المحض به اذا استجار بغير اذن صاحبه اذا تنفب فيه شيء لانه ان كان التلف يتفر بطا او تعد كما قال الشارح فالضمان منه وحده لا فرق بين الاذن وعدمه وان لم يكن بتعديبه فلا ضمان عليه لا فرق بين الاذن وعدمه لانها مما لا يعاب عليه واجيب بان قولهم اذا اذن له في العارية فالضمان منهما مع ما يجوز على ما اذا تلفت بغير تفريط وبغير تعدل لكن وقع الترافع لقاض خفي يري ضمان العارية مطلقة فتعدي عليهما ام لا فاذا حكم القاضى بقيمتها وكان تلفها بغير تعدل كانت القيمة عليهما اذا استعارها باذن شريكه وان كان بغير اذنه فالضمان منه وحده (قوله فان اذن شريكه) أي في اعارتها (قوله اودعت عندهما او عند احدهما) أي ولو حاطها بمال التجارة (قوله او عند غير المتجر) أي اذا اقتضى انه لو اتجر بهما من اودعت عنده اختص بالربح والخسر ولو علم الاخر بتعديبه وهو لا ينافي طاهر المدونة وبصهارا ان اودع رجل احدهما وديعة فعمل فيها تعددا فربح فان علم شريكه بالتعدي ورضى بالتجارة ما بينهما فلهما الربح والضمان عليهما وان لم يعلم فالربح للمتعدي وعليه الضمان خاصة فطاهرها ان رصا الشريك بزل منزلة عمله معه والحاصل انه اذا علم شريكه بتعديبه بالتجر في الوديعة التي عندهما او عند احدهما سواء كان هو المتجر او غيره كان الربح بينهما والخسر عليهما او يتول علم الشريك ورضاه منزلة عمله معه وذكر بعضهم انه ان رضى الشريك وعمل معه كان له اجر مثله فيما اعانه وعليه الضمان وان رضى ولم يعمل معه فلا شيء له ولا ضمان عليه اه بن (قوله أي كوكيل) أي فليس وكيل لا حقيقة والالم يشترط الا في وهو قوله ان عدت عيبته لان الكوكيل يرد عليه ولو قررت عيبته الموكل بل ولو مع حضوره (قوله ثم قضى) أي الحاكم بالرد للمعيب ان أثبت المشتري عهدة أي ان ضمان ذلك المبيع من عيب او استحقاق من البائع وقوله مؤرخة أي وأثبت تاريخ البيع هذا هو المراد كما مر وقوله ان لم يحلف عليهما أي على العهدة وصحة الشراء وأما التاريخ فلا بد من اثباته بالبين (قوله ان عدت عيبته) أي العائب المشبه لا المشبه به فهو على حد عندي درهم ونصفه (قوله شريكه العائب) أي الذي صدر منه البيع (قوله ولا يرد على شريكه الحاضر) وأولى اذا كانا حاضرين أي لا يرد على الحاضر جبرا فيهما فلا ينافي ما مر من أن له ان يقبل المعيب المردود من بيع احدهما بغير اذن شريكه (قوله وتفسد بشرط التفاوت) من اضافة المصدر لمفعوله أي باشتراط احدهما التفاوت ومعلوم انه لا يقال اشتراط الا اذا كان ذلك عند العقد (قوله في ذلك) أي الربح والخسر والعمل (قوله ولكل اجر عمله للاخر) أي الذي عمله عن الآخر ثم ان المصنف أطلق اجر العمل على حقيقته ومجازة فعقيقته الاجرة التابعة للعمل ومجازه الربح التابع للمال والترينه على ذلك قوله ولكل لادلالته على الحالتين والا فاذي له اجر العمل الذي عمله عن الآخر عند اشتراط التفاوت اعم هو احدهما (قوله بعد العقد) أي ولو كانت بآثره فوراً والجوارب أي على ان الملاحق للعقد وليس كالواقع فيها أو أماً على القول بان للملاحق للعقد كالواقع فيها فيمنع كل من الثلاثة المذكورة باثر العقد (قوله لا قبله أو فيه) أي والا كان ذلك ممنوعاً وطاهره في التبرع والسلف والهبة أماً في السلف بقرعة أو أماً في الهبة والتبرع فلا بد ذلك كانه من الربح فيكون قد أحداً أكثر من حقه وما ذكره الشارح من منع كل من الثلاثة حال العقد كقبوله هو ما في شب والذي في عمق ان غير السلف يمنع في حالة العقد وقبله وأما السلف فيمنع قبل العقد وأما فيه فيفصل بين كون المتسلف ذاهباً بغيره بالبيع والشراء فيمنع لانه سلف بقرعة أو أماً في الجور وهذا هو الذي في كتاب ابن الموار عن مالك وانه أخذ ابن القاسم وروى عن ابن القاسم أن مالكا رجع عنه وقال يمنع

الشيء المشتري أي فله المشتري أو وارثه أو وكيله أن يرد ما اشتراه من أحد المتفاوضين حيث وجد به عيباً (على) شريكاً (حاضر لم يتول) يبيعاً والرد عليه (كالعائب) أي كالدعي الغائب المتقدم في خيار النقص في قوله ثم قضى ان أثبت عهدة مؤرخة وصحة الشراء ان لم يحلف عليهما وشرط الرد على الحاضر الذي لم يتول يبعاً (ان) عدت عيبته (أي غيبة شريكه العائب بان كان على مسافة عشرة أيام مع الامن أو اليومين مع الخوف) (والا) بان قررت غيبته (انتظر) ليرد عليه ما باعه بلو ار أن يكون له حجة ولا يرد على شريكه الحاضر وأولى ان كانا حاضرين (و) الربح والخسر) في مال الشركة وكذا العمل بنقص على الشريكين (بقدر المالين) من تساوت تفاوت ان شرطاً ذلك أو سكتا عنه (وتفسد بشرط التفاوت) في ذلك ويفسخ

العقدان اطلع على ذلك قبل العمل فان اطلع عليه بعد فسخ الربح على قدر المالين (ولكل اجر عمله للاخر) فاذا كان لاحدهما الثلث وللآخر الثلثان ورحلا على المصاففة في العمل والربح فيرجع صاحب الثلثين على صاحب الثلث بسدس الربح ويرجع صاحب الثلث بسدس اجرة العمل (وله) أي لكل واحد منهما (التبرع) لشريكه شيء من الربح أو العمل (والسلف والهبة بعد العقد) لا قبله أو فيه (والقول

عند تنازعهما فيهما
وحلف المتهم وهذا ان
لم يظهر كذبه والاغرم
(و) القول بلائمين
(لاخذ لائق) به أو
بعباله من طعام أو لباس
فقط اذا ادعى شراءه (له)
أو لعباله ولم يصدقه
شريكه وأما غير الطعام
واللباس وغير اللائق به
منهما فلا يصدق ويرد
للشركة (و) القول
(لمدعي النصف) بيمين
(و) حلا عليه في
تنازعهما (بيمينهما)
اعترض بان الثاني تكرار
مع الاول وأجيب
بحمل أحدهما على
ما بعد الموت والاخر
حال حياته (ولا اشتراك)
أي القول بمدعيه (فيما
يبدأ أحدهما) دون
مدعيه لنفسه (الا
ليينة) تشهد للحائر (على
كارته) وقالت وهو
متأخر عن الشركة بل
(وان قالت لا تعلم تقدمه
لها) الصواب تأخره
عنها فان قالت بعلم
تقدمه عليها فهو بينهما
مالم تقل وانهما عقداها
على اخراجه عنها وحمل
كون القول لمدعي
الاشتراك (ان شهد
بالمقارضة) أي

السلف مطلقا وهو ما في الشارح وشب (قوله لمدعي التلف) هو ما شألا عن تحريك بل باهر مساوي أو أص
وأما الخسر فهو ما نشأ عن تحريك وانما كان القول قول مدعي ذلك لانه أمين في مال الشركة (قوله عند
تنازعهما فيهما) أي بأن ادعى أحد الشريكين فيما يده من بعض مال الشركة تلفا أو خسر أو كذبه الآخر
وادعى عليه انه أخفاه ولم يحصل تلف ولا خسر (قوله وحلف المتهم) أي من اتهمه صاحبه وان كان في ذاته
غير منهم وقوله وحلف المتهم أي ان كانت التهمة غير قوية وأما التهمة القوية فانها توجب الصمان كافي ابن
عرفه انظر من ومرا دة بالتهمة القوية ظهور كذبه بالقريضة (قوله ان لم يظهر كذبه) أي بالبيينة أو القرائر
كدعواه التلف وهو في رقة لا يحق عليهم ذلك ولم يعلم به أحد منهم وكدعواه الخسارة في سلعه لم يعلم ذلك فيها
لشهره سعرها (قوله ولم يصدق شريكه) أي وقال له بل اشتريت ذلك للشركة (قوله وأما غير الطعام واللباس)
أي من عروص أو عقار أو حيوان عاقل أو غير عاقل ولو كان لا ثما به (قوله والقول لمدعي النصف) فاذا تنازعا
وادعى أحدهما ان له ثلثي المال وادعى الآخر ان لكل نصفه فالقول قول مدعي النصف فيقسم المال بينهما
منصفة بعد حلقهما هذا قول أشهب نظر التساويهما في الخوز والقضاء بالخو ولا يستقل الحكم به بدين يمين
وقال ابن القاسم اد ادعى أحدهما ان له الثلثين والاخر ادعى ان له النصف دفع لكل ما سلم له وقسم السدس
المتنازع فيه بينهما وحيث تدفيا خد مدعي النصف الثلث ونصف سدس وبأخذ مدعي الثلثين النصف ونصف
سدس وهذا كله اذا وقع التنازع من اثنين والاقسم المال على عدد الرؤس كما قال ابن عازي (قوله بحمل
أحدهما) أي وهو الاول (قوله على ما بعد الموت) أي فان مات أحد الشريكين فأرادت ورثته المفاصلة مع
شريكه وقالوا المورثا ثلثا المال وثلثا الميراث وقال الشريك بل المال بيني وبين مورثكم على النصف فيحملان
على النصف بعد حلف كل على ما ادعاه (قوله ولا اشتراك) عطف على التلف واللام مقربة وحاصله ان الشركة
اذا انعقدت بينهما فادعى أحدهما على شيء رآه بيد شريكه أنه للشركة وأنه من جملة سلع التجارة وادعى
الاخر اختصاصه بالقول قول من ادعى به للشركة اذا شهدت البيينة انهما يتصرفان تصرف المتفاوضين
سواء شهدت البيينة على اقرارهما بالمفاوضة أو لا وأولى اذا شهدت البيينة بوقوع الشركة على المفاوضة الآن
تشهد بيينة لمدعي الاختصاص على ارث أو هبة فانه يختص به ولا يكون للشركة لان الاصل عدم خروج
الاملاك عن يد اربابها وسواء قالت البيينة ان ذلك سابق على المفاوضة ولم يدخل فيها أو قالت لا تعلم هل
المفاوضة سابقة على الارث أو هو سابق عليها فانه يختص به في الحالتين وأولى ولو قالت تعلم تأخره عن المفاوضة
ففي هذه الحالات الثلاثة تكون لمدعي الاختصاص وأما اذا شهدت البيينة بتقدمه عليها ولم تشهد بعدم
الدخول في المفاوضة في هذه الحالة تكون تلك السلعة المتنازع فيها على الشركة فالاحوال أربعة قد علمتها
وزاد شيئا حالانها مساوهر ما اذا لم يحصل من البيينة قول أصلا زيادة على الشهادة بأنه قد ورثه أو وهب له
وحكمه كما اذا قالت لا تعلم تقدمه عليها ولا تأخره عنها (قوله الصواب تأخره عنها) أي الصواب أن يقول الا
ليينة على كارهه وان قالت لا تعلم تأخره عنها وحاصل ما في المقام ان المصنف قد اعترض عليه بان ظاهره ار
ما قبل المبالغة ما اذا قالت البيينة تعلم تقدم الميراث على الشركة وهو لا يصح لان السلعة حينئذ تكون للشركة
لمدعي الاختصاص مالم تشهد بأحدهما تدخل في المفاوضة فالأولى للمصنف أن يقول الا لبيينة على كارهه
وان قالت لا تعلم تأخره عنها لا جل أن يفيد أن ما قبل المبالغة ما اذا شهدت تأخره عنها وأجيب عن المصنف
بان الواو الحال وان رائدة لأهم المبالغة أو ان ما قبل المبالغة ليس قولها تعلم تقدم الميراث عليها كما فهم المعترض
بل قولها تعلم تأخره عنها وشارحنال المبالغة ممدائم صوب كلام المصنف وأنت حبرنا انما جعل ما قبل
المبالغة قولها لا تعلم تأخره عنها لا يتأتى الاعتراض على المصنف وكان الأولى للشارح أن يقول فاندفع
ما يقال الصواب أن يقول الا لبيينة على كارهه وان قالت تعلم تأخره عنها فأمس (قوله ان شهد
بالمقارضة) أي بان قالت البيينة بحسب علم أنهما يتصرفان في جميع أموالهما تصرف المتفاوضين

يتصرفهما تصرف المتفاوضين وأولى ان شهد بوقوع العقد عليها

(ولو لم يشهد) عليهما (بالاقرار بها) (٣١٢) أي بالمفاوضة (على) القول (الاصح) واحترضا بشرط وطعن الشهادة بمجرد الشركة

(قوله ولو لم يشهد عليهما بالاقرار) أي هذا إذا شهدت البيعة عليهما بالاقرار بها بل ولو لم تشهد عليهما بالاقرار لم يوجب ذلك ولو لم يوجب الخ مبايعته في شهادة على الشهادة على تصرفهما تصرف المتفاوضين (قوله على الاصح) أي عند ابن سهل خلافا لابن القطان وابن الشافعي وابن دحون حيث قالوا إن شهادة البيعة بالمفاوضة شهادة ناقصة لا يجب بها قضاء بشركة بينهما اذ لم يبينوا معرفتهم بالشركة إن كانت بشهادة من المتفاوضين أو باقرار منهم بذلك فيجوز أن يعرفوا ذلك سماع وهذا لا يقيد لاسيما إن كان الشهود من غير أهل لها اه وفي بن من القول المتعددة ما يقوى كلام ابن سهل وإن قول الشهود نحن نعرف أنهم شركاء كان متفاوضان شهادة تامة وإن لم يبين الشهود الوجه الذي عرفوا به ذلك فراجع (قوله أو الاقرار) أي الشهادة على مجرد الاقرار بالشركة من غير معرفة تصرفهما تصرف المتفاوضين (قوله فلا يقتضيان المفاوضة) الاولى فلا يقتضيان الاشتراك أي في الشيء المتنازع فيه وقوله وقبل يقتضيانها الاولى وقبل يقتضيانها وقوله وقبل الشهادة بها تقتضيانها الاولى تقتضيانها لان الخلاف في اقتضاءها للاشتراك لا للمفاوضة وإن كان ذلك لازما (قوله وقبل الشهادة بها تقتضيانها) الاولى وقبل الاقرار يقتضيانها والشهادة على مجرد الشركة لا تقتضيانها وكلام الشارح كعقب مقول وذلك لان في الشهادة بطلاق الشركة طريقين أحدهما للخصم أن ذلك ليس كالشهادة بالمفاوضة وحينئذ فلا يقتضي الاشتراك بل القول لمدعي الاختصاص مطلقا والثانية لابن يونس والتونسي ان الشهادة بالشركة كالشهادة بالمفاوضة فيجوز فيها القولان لا بد من الشهادة على الاقرار وكفاية الشهادة عليهما ولو لم تشهد على الاقرار كما قال المصنف اظرب (قوله والقول للمقيم بينة الخ) حاصله ان أحد الشريكين إذا أخذ من مال الشركة مائة وكان صاحبه أشهد عليه بها عند أخذها بيعة للتوثق خوفا من دعواه ردها ثم مات إلا أن خذولم توجد عنده مائة فادعى صاحبه أنها باقية عند شريكه الميت وقالت ورثته انه ردها فالاصل بقاؤها عند من أخذها والقول قول من أقام البيعة سواء طال المدة أو قصرت وكذلك الاصل بقاؤها عند من أخذها ان كان قبضها من غير بيعة مقصودة للتوثق لكن قصرت المدة من يوم أخذها ليوم موته فإن مضت سنة كان القول قول الوارثة في دعواه هم الرد أي إذا كان الميت يتصرف في المال وأما إذا علم أنه لم يصل للمال في تلك السنة لمرض أو حبس مثلا فلا تقبل دعوى الوارثة أنه ردها هذا حاصل الفقه (قوله على شريكه الميت) وأما إذا ادعى على شريكه الحي أنه أخذ مائة من مال الشركة فإن أقر بأخذها وادعى أنه ردها بعد ذلك فإنه يقبل دعواه الردت قصرت المدة أو طال ما لم يكن أشهد عليه عند أخذها بيعة مقصودة للتوثق فلا يقبل دعواه الرد لا البيعة وإن أنكر أخذها بالمرة وأقام عليه شريكه بيعة بالأخذ فادعى أنه ردها فلا تقبل دعواه الرد ولو طال المدة ولا بيعة الشاهدة له بالرد لا تكديبه لنفسه وليبنته بانكاره الاخذ أولا هذا حاصل ما عبق واعتصره بن بأن الذي في ابن الحاجب أن التفصيل في الحي المقر كالميت وحينئذ فإن كان القبض بعير بيعة للتوثق فلا تقبل دعواه إذا قصرت المدة وتقبل ان طال إذا كانت يده تصل للمال وأما ان كان القبض بيعة مقصودة للتوثق فلا تقبل دعواه الرد طال المدة أو قصرت البيعة بالرد (قوله اشارة الى أنه لا بد من كونها مقصودة للتوثق) أي لان كانت على سبيل الاتفاق والمصادفة وهل يشترط في قصد التوثق أن يقال لهم خوف دعوى الرد أو لا يشترط في ذلك خلاف والاطهر عدم الاشتراط (قوله على الوجه المذكور) أي قصد التوثق وهذا صادق عما إذا لم تشهد بيعة اصدقا بما إذا شهدت بذلك بيعة على وجه الاتفاق والمصادفة (قوله والزوج أنه من ماله الخاص به) كان أمانة عند شريكه (قوله وبالعكس) أي أن ادعى الدافع ان الصداق المدورع من ماله الخاص في ادعى الزوج أنه من مال الشركة (قوله في أنه من المفاوضة) وحينئذ يرجع ذلك الشريك على الزوج عما يخصه من الصداق (قوله للمدعي الاختصاص) أي لان عدم مطالبته لشريكه في هذه المدة يدل على صدقه (قوله والا لائمة عا كانه) بان شهدت البيعة بان ذلك المدورع في الصداق عا بعد مدونه

الاقرار بها فلا يقتضيان المفاوضة وقيل يقتضيانها وقيل الشهادة بها تقتضيانها دون الشهادة على الاقرار (و) القول (لمقيم بينة) على شريكه الميت كما في المدونة (بأخذ مائة) مثلا من مال الشركة قبل موته (اه باقية) معمول القول المقدر بأحد الشريكين أشار الى الاول بقوله (ان أشهادها عند التاخذ) وعبر بأشهاد دون الشاهد اشارة الى أنه لا بد من كونها مقصودة للتوثق ما وسواء طال الزمن أو قصر وأشار الى الثاني بقوله (أو) لم يشهد بهما على الوجه المذكور لكن (قصرت المدة) من يوم أخذها الى يوم موته بان قصرت عن سنة فإن مضت سنة فاكثرت جل على أنه ردها لمال الشركة (كدفع صداق) من أحد المتفاوضين (عنه) أي عن صاحبه وادعى الدافع أو وارثه أنه من المفاوضة والزوج أنه من ماله الخاص به أو بالعكس فالقول (في) ذلك لمدعي (أنه) أي الصداق المدورع (من) مال (المفاوضة) لتسكه بالأصل (الآن يطول) الزمن من يوم المدورع (كسنة) ولا يكون القول قول مدعي أنه من المفاوضة بل لمدعي الاختصاص (والا لائمة) أقامها مدعي الاختصاص (على كانه) فيكون القول قول مدعي الاختصاص

مال (المفاوضة) لتسكه بالأصل (الآن يطول) الزمن من يوم المدورع (كسنة) ولا يكون القول قول مدعي أنه من المفاوضة بل لمدعي الاختصاص (على كانه) فيكون القول قول مدعي الاختصاص

(وإن قالت) البيهقي (لا أعلم) تأخره عن المعلومة (وإن أقروا) من الشر يكتن بدين عليهما (بعد تفرق) وانفصال مع طول أم لا (أو موت فهو شاهد في غير نصيبه) إذا كان لمن لا يتهم عليه يختلف معه المقر له ويستحقه (٣١٣) وأما في نصيبه فيؤاخذ به ولو لم يتهم عليه

(و) إذا اتفق كل من المتقاضين أو اكتسى (الغيت نفقته) وكسوتهما (وإن) كافا (ببلدين مختلفي السعر) ولو بنا خلافا للباطي لان كل واحد منهما انما قد استعجر مع قلة مؤنة كل واحد فاعتقر اختلاف السعرين (كعيالهما) أي كالعاه نفقة وكسوة عيالهما (ان تقاربا) سنا وعددا يقول أهل المعرفة ببلد او بلدين اختلاف السعر أم لا ويشترط في مسألة العيال كون المال بينهما مناصفة (والا) يتقاربا بل اختلاف عددا أو سنا اختلافنا بينا أو كان المال بينهما على الثلث والثلثين (حسبا) أي نفقة كل وكسوته على عياله لئلا يأكل من مال الشركة أكثر من حصه (كانفراد) أحدهما (أي بالعيال) معي الأهل أو بالانفاق على العيال فيحسب انفاقه عليهم لا على نفسه ومقتضى كلامهم أنه إذا كان أحدهما ينفق على نفسه دون الآخر أمهاتاي والفرق بين نفقة أحدهما على نفسه

ورثة الزوج أو عياله فيصديق أهله (قوله وإن قالت لا أعلم تأخره) أي هذا إذا قالت بعلم تأخر الميراث عن المفارضة بل وإن قالت لا أعلم تأخره ولا تقدمه عنها أو قالت تعلم تقدمه عنها ولم يدخل فيها على ما مر (قوله فهو شاهد) ظاهره أنه لا بد من عدالة وهو الظاهر كافي المج وقال ابن رشد لا يشترط عدالته وأنه بمنزلة الشاهد من جهة الخلف معه لا شاهد حقيقة (قوله إذا كان لمن لا يتهم عليه) أي وصلة على ذلك المقر له والحاصل أنه إن كذبه المقر له فلا يعتبر إقرار الشر بل هو ان صدقه المقر له فإن كان يتهم في الإقرار له فلا يلزم إلا في حصة المقر وأما إن كان غير متهم في الإقرار له حائث المقر له مع ذلك الشاهد وأخذ حقه من الشر يكتن وإن نكل أخذ نصف الحق من المقر (قوله ويستحقه) أي الجميع فإن نكل فلا يأخذ إلا نصيب المقر (قوله) والغيت نفقته وكسوتهما أي مطلقا تقارب الانفاق أو لا تساوي المالان أولا كذا قال عجم وتبعه عبق قال شيخنا وهو الأوجه وقال ابن عبد السلام ومحل الغاء النفقة على أنفسهما إذا تساوى المالان فإن لم يتساوى المالان وكانت الشركة بينهما أثلاثا حست نفقة كل واحد منهما عليه وإن تساوى في النفقة والكسوة أو تقارب أو ارتضى بن ما قاله ابن عبد السلام ومحل الغاء نفقتهما وكسوتهما إذا كانتا معتادتين متعارفتين بين الناس لا ما كان سرفا خارجا عن المعتاد (قوله وإن ببلدين) أي هذا إذا كانا ببلد أو ببلدين متفقين السعر بل وإن كانا ببلدين مختلفي السعر سواء كانا وطنيين لهما أو غير وطنيين أو مختلفين (قوله ولو بنا) أي ولو كان اختلاف السعر في البلدين بينا وقد تبع الشارح في ذلك عجم واختاره شيخنا العدري وقال أنه الراجح (قوله خلافا للباطي) أي حيث قال وإن ببلدين مختلفي السعر والسعر متقارب فجعل الشرط الآتي راجعا لما قبل الكاف أيضا واختاره الشيخ ابراهيم القفاني (قوله لان كل واحد منهما انما قد استعجر) أي ونفقته على نفسه من ضرورياته في نجره وشأن النفقة على نفسه القلة فذلك اغتفر اختلاف السعر وقوله لان كل الخ تعميل لقول المصنف وإن ببلدين مختلفي السعر (قوله كعيالهما) دخل في العيال الزوجة والخدام والاولاد فهو شامل لذلك كله لان عيال الرجل من يعولهم ويعونهم (قوله ببلدا) أي كانت عيالهما ببلد أو ببلدين (قوله في مسألة العيال) وأما في مسألة الانفاق على نفسه فلا يشترط تساوي المالين خلافا لابن عبد السلام (قوله نفقة كل وكسوته الخ) يشير إلى أن ضمير حساب راجع للنفقة والكسوة وهذا ان بنى الفعل للمفعول فان بنى للفاعل فالضمير راجع للشر يكتن ونفقة كل الخ مفعوله (قوله بمعنى الأهل) جواب عما يقال كان الأولى للمصنف أن يقول كانفراد أحدهما أي بالعيال لا بجمع وحاصل الجواب أنه أفرد نظرا إلى أن المراد بالعيال الأهل أو ان الضمير للانفاق (قوله لا على نفسه) فيه نظراد النقل بخلافه ابن عرفة رويها أن كان لأحدهما عيال وولد وليس للأخر عيال ولا ولد حسب كل واحد ما اتفق ومثله في المواق والشارح مرام وغيرهما نقولها حسب كل واحد صريح في أن الذي لا عيال له يحسب ما أنفق على نفسه كما أن الآخر يحسب الجميع اهـ بن (قوله ومقتضى الخ) تبس في ذلك عجم ومقتضى كلام ابن عرفة والمواق المتقدم عدم الاعاء وما ذكره من الفرق فاعلم هو على ما قاله الطبري (قوله أن شأن الأولى) أي النفقة على النفس (قوله ولأنها من التجارة) أي من ضروريات التجارة قال ابن وهب ان مثل المتقاضين في جميع ما مر ما يقع بين الاخوة يموت أو وهم يمتي المال يسدهم يأكلون منه ويكتسون وريعاتهم وج حصصهم منه أو حج فتلقى نفقتهم وكسوتهم ولو حصل تفاوت فيهما ولو حصل اختلاف في الانصاف وكذلك تلغى النفقة والسكوة على عيال الورثة ان تقاربت العيال والاحسنت النفقة والكسوة كما أنه يحسب ذلك إذا انفرد أحدهما بالعيال ويرجع على من تزوج أو حج عاتر زوج أو حج به اهـ (قوله ولم يطأ) أي واطلع شر يكتن على ذلك قبل أن يطأ (قوله فان وطئ) أي فان اطلع شر يكتن على ذلك بعد ان وطئ (قوله أو الحمل ان حملت) طاهر كلام ابن عرفة أن القيمة تعتبر يوم الوطء

(٤ - دسوقي ثالث) دون الآ خر ونفقة العيال لأحدهما فخط أن شأن الأولى ليسارة ولاها من استجارة بخلاف نفقة العيال في الوجهين (وإن اشترى) أحدهما شر يكتن عن مال شركة (جارية لنفسه) غير أن شر يكتن حرمه أو وطئ ولم يطأ (فلا يخرج ردها) للشركة وامصاؤها بالثمن فان وطئ كانت له بالقيمة يوم الوطء أو الحمل ان حملت ولا خيارا شر يكتن الآ حر كما أفاده بقوله

(الا) أن يكون اشتراكها (الوطء) ووطئ بالفعل (بأذنه) أي أذن شريكه فليس له ردّها واعتراض بان العبرة بالوطء أو بالأذن فمضى ووطئ ولو لم يأذن أو أذن له في شرائها ولو لم يطأ قومت عليه فالأصوب ما في بعض النسخ بالوطء أو بأذنه لكن في الأذن يعنى بالثمن لأنه كأنه أسلفه نصف ثمناها في الوطء بالقيمة (وإن ووطئ جارية) اشترت (لشركة) فله ثلاث حالات أحداها أن يطأها (بأذنه) فتقوم عليه مطلقا جلت أم أيسر أم لا ولا حد عليه للشبهة لكن إذا لم تحمل وأعسر بيعت فيما وجب لشريكه من القيمة ولا ترد للشركة وإن جلت كانت أم ولد لم تباع ولو أعسر وانما يتبعه عماله من القيمة (٣١٤) ولا شيء له من قيمة الولد لمخلقه على الحرية بالأذن في الوطء ثانياً أنها أشار لها بقوله (أو)

وطئها (غير أذنه وجلت قومت) على واطئها وجوبا أن أيسر وجوازاً أن أعسر إذ لشريكه انقاؤها للشركة في الأعسار فإن اختار التقويم فله أن يتبعه عماله من القيمة وإن يلزمه بيع نصيبه منها أي نصيب غير الواطئ بعد وضعها ولا يباع الولد لحرية فإن لم يوف بمن نصيبه بما وجب له من القيمة اتبعه بالباقي كما يتبعه بحصة الولد تسمى التخيير حالة العسر لافي يسره لأنه وإن وطئها بلاذن لكنه يسره قد ملك جميعها بالقيمة بمجرد الإبلاج وقيمتها في العسر يوم الحمل وفي اليسر قبل يوم الوطء وقبل يوم الحمل قولان في المدونة فقوله وجلت قيد في الحالة الثانية وأشار للحالة الثالثة بقوله (والا) تحمل في الوطء بغير إذن (وللا) حر انقاؤها) للشركة (أو مقاولاتها) بأن يتزايد فيها حتى تنفد على عطاء

إذا جلت وهو المعتمد وما ذكره الشارح من أنه إذا واطئها ولم تحمل تكون له بالقيمة ولا خيار لشريكه إلا بخلاف المعتمد والمعتمد ما في ح من أنها إذا لم تحمل سواء وطئت أو لم توطأ فإن غير الواطئ يخير في ردّها للشركة أو تقويمها على الواطئ يوم الوطء وبهذا تعلم أن التخيير هنا في كلام المصنف مقيد بما إذا لم تحمل سواء وطئت أم لا لا بما إذا لم توطأ كما قال الشارح انظر بن (قوله إلا أن يكون اشتراكها للوطء بأذنه) معنى هذه النسخة إلا أن يكون اشتراكها للوطء بأذنه فلا يلزمه إلا الثمن ووطئ أم لا ولا خيار لردّها أو الوجه الثاني في كلام التوضيح إلا أنه لا مفهوم للوطء لأنه متى اشتراكها بأذنه سواء كان الشراء للوطء أو لغيره فلا يلزمه إلا الثمن ووطئها أم لا ولا خيار لشريكه انظر بن والحاصل أنه إذا اشتراكها بنفسه فلما أن يكون بأذن شريكه أولاً وفي كل منهما إما أن تحمل أولاً فإذا اشتراكها بأذنه فلا يلزمه إلا الثمن موسراً أو معسراً ووطئ أم لا ولا خيار لشريكه وإن اشتراكها بغير إذن شريكه حيز شريكه إذا لم تحمل بين ردّها للشركة والزامها له الثمن هذا لم توطأ وإن وطئت خبير بين ردّها للشركة والزامها له بالقيمة فإن جلت قومت عليه يوم الوطء موسراً كان أو معسراً ولا خيار لشريكه (قوله واعتراض الخ) حاصله أن العبرة في تقويمها على الواطئ بالوطء أو بالأذن في شرائها وكلام المصنف يقيد أن غير الواطئ مخير في ردّها للشركة وتقوم عليها على المشتري ولو وطئها فكان الأولى للمصنف أن يقول فلا ردّها إلا أن توطأ أو تكون المشتري اشتراكها بأذن شريكه وهذا الاعتراض مبني على ما قاله من أن مجرد واطئها ولو لم تحمل يفيت خيار الواطئ وقد علمت ما فيه (قوله يعنى) أي الشراء (قوله فتقوم عليه مطلقاً) أي وتعتبر القيمة يوم الوطء (قوله بيعت فيما وجب لشريكه من القيمة) أي أجبر على بيعها فلا ينأى أنه إذا كان موسراً كان له أيضاً بيعها فيما وجب لشريكه من قيمتها إلا أنه لا يجبر على البيع (قوله ولا ترد للشركة) أي لأن أذنه له في واطئها الخراج طاعن مال الشركة وتمليك لشريكه (قوله بالأذن) أي سبب الأذن في الوطء أي وللزوم القيمة للواطئ يوم الوطء وهو أي الولد لمخلقه على الحرية حينئذ (قوله وإن يلزمه ببيع نصيبه منها الخ) علم مما ذكره أن عدم أمة الشركة من المسائل التي تباع وبها أم الولد محمول على ما إذا واطئها معسراً بغير إذن إلا أن خروانه انما يباع منها في هذه الحالة نصيب شريكه لا كلها خلافاً لما يرويه كلام ابن باجي من بيعها كلها في هذه الحالة انظر عبق وقد اقتصر في المبع على بيعها وتأمل (قوله في قسمي التخيير) أي بين انقاؤها للشركة وبين تقويمها عليه والولد وإن كان لا يباع فيها لكن يعزم الواطئ فيهما نصف قيمته لشريكه (قوله بمجرد الإبلاج) هذا أحد القولين المدكورين بعد (قوله قولان) نطهر فائدة الخلاف في الولد هل يلزم له قيمة أم لا فإن قلنا إن القيمة تعتبر يوم الحمل غرم الواطئ حصه شريكه في الولد وإن قلنا يوم الوطء فلا يلزمه شيء لمخلقه الولد على الحرية (قوله أو مقاولاتها) المقاولاة هي المزايدة في الثمن (قوله واتبعه) أي بالقيمة (قوله أو يلزمه) عطف على قوله واتبعه (قوله وإن شرطاً) أي وإن شرط كل واحد منهما على الآخر في الاستقلال بالبيع والشراء والاحد والاعطاء والكرام والاكتراء وغير ذلك مما يحتاج إليه في التجارة (قوله وجار) أي اشتراكها هو صريح ابن بوس وطاهر الدواد عن العتبية والموارية عن ابن القاسم عن مالك ونقل ابن غاري أن ظاهر كلام ابن رشد أن هذا بعد الوقوع

الذي به الفتوى تقويمها على الواطئ أي بغير غير الواطئ في انقاؤها وتقويمها على الواطئ فإن والبرول اختيار القيمة أخذها من الواطئ أن أيسر واتبعه أن أعسر أو يلزمه بيع ما بقي بحصته منها وتعتبر القيمة يوم الوطء ولما أنهى الكلام على شركة المقارضة أتبعها بشركة العمان فقال (وإن شرطاً في الاستداد عمنان) أي فهي شركة عمنان أي تسمى بذلك من عمنان الدابة بالكسر وهو ما تماده كان ل واحد منهما أحد عمنان صاحبه لا يطلعه يتصرف حيث شاء ولذا لو تصرف واحد منهما بدون إذن الآخر كان لهما التصرف المطلق دون الآخر هل تكون مفارقة فيس أطلق له وعنا فافهم قيد عليه أو فاسدة واستظهر لأن الشركة يقتضيها على ملأء فيها ولأن هذه فيها تفاوت في العمل (وجار لذي طبر) ذكر (ودي طبرة) مما يشترك في الحصن كعمام

لادجاج واد لاغير طير كحمر وخيل ورقيق (أن ينفع على الشركة في الفراح) الحاصلة بينهما مناصفة لافي البيض وثقفة كل على ربه
لانه على ملكه الا ان يتبرع أحدهما بما (و) ان قال شخص لا آخر (اشترى) كذا (الى ذلك) والتمن بينهما فاشترى ما (فوكالة) في الشراء فقط
في النصف الذي اشتراه لاد لا غير فيطالب به ثمنه ولا يبيعه الا باذنه وقوله فوكالة أي وشركة (٣١٥) وانما سكت عن الشركة لانها معلومة

من المقام ومن قوله الى
ولك وأما الوكالة فتعني
قلدا يص عليها (وحاز)
لرجل أن يقول لا آخر
اشترى لك (وانقد)
ما يخصني من الثمن (عني)
لانه معروف صنعه معه
وهو سلفه له مع تولى الشراء
عنه ومحل الجواب (ان لم
يقبل) السائل (و) أنا
(أبيعها لك) أي عندك
أي أنا أتولى بيعها عندك
فان قال ذلك منع لانه
سلف جرتعا وكانت
السلعة بينهما وليس
عليه البيع فان باع فله
جعل مثله (وليس له) أي
للمشتري (حبسها) أي
السلعة في طير ما نقد
عن الآخر لانه سلف
مجرد عن الشرط فليس
فيه الا المطالبة (الا أن
يقول) لا آخر انقد عني
(واجبها) عندك حتى
أوفيك (فكالرهن) في
كونه أحق بها وفي الضمان
أي يكون له حبسها وعليه
ضمانها ضمان الرهن
وله حبسها أيضا ان كان
الا آخر ممن يحشى لده
ولما ذكر ما اذا كان
المشتري مسلما فاذ

النزول لا ابتداء لفقد العلم والو حود في الفراح التي حصل الاشتراك فيها (قوله لادجاج واد) أي
لانفراد الاثنى منهما بالحسن دون ذكرهما فان دفع أحد أيضا الذي دجاجة أو أورة ليرقده تحتها وبشركا في
الفراح فليس له الا مثل بيضه كن دفع بذرا لمن يزرعه في أرضه (قوله أن ينفع على الشركة) أي مناصفة ان
كانت قيمة عمل الطير قدر قيمة عمل الطيرة وأما ان كانت قيمة عمل الطير تساوي نصف قيمة عمل الطيرة فعلى
لثلاث والثلاثين وقوله ان ينفع على الشركة في الفراح أي والحال ان كل طير باق على ملك صاحبه كما يفيد
لنقل الذي في ابن عاري وغيره وهو محل التفرقة بين الحمام وغيره وأما بيع كل واحد منهما نصف ما يملكه بنصف
ما يملكه الا آخر فظاهر جواز مطلقا في الحمام وغيره ولا وجه لمنعه أهين (قوله ونفقة كل) أي اذا حصل
الشركة في الفراح مع نقاء كل طير على ملك ربه (قوله فيطالب به ثمنه) هذا فائدة الوكالة وحاصله أن فائدة
كون المأمور وكيل في شراء النصف لاد آخر أن يطالب ذلك المأمور ابتداء بالثمن من جهة البائع وهذا
لا ينافي أن كل واحد ينقد ما عليه (قوله ولا يبيعه الا باذنه) أي ولا يبيع المأمور النصف الذي لاد آخر الا باذنه
لان وكالته قاصرة على الشراء لا تتعدى غيره ور بما أشعر كلام الشارح ان بيع المأمور نصفه لا يتوقف
على اذن الشريك الا آخر وليس كذلك لان سياق هذه والمصلحة بعد شركة العنان يفيد أنها منها وحيد فلا
يجوز للمأمور أن يتصرف فيها الا باذن شريكه (قوله وأما الوكالة فتعني) اعترضه شيخنا بانها معلومة أيضا
من قوله الى وأجيب بأن المتبادر الالتفات لمجموع قوله الى ولك وهو ظاهر في الشركة والالتفات لخصوص
لي خفي فتأمل (قوله وانقد ما يخصني من الثمن) أي وهو وكالة وشركة أيضا (قوله صنعه) أي المأمور مع
الآخر وقوله وهو سلفه أي سلف المأمور لاد آخر وقوله مع تولى الشراء أي مع تولى المأمور الشراء عن الآخر
(قوله أي عندك) أشار بهذا الى أن اللام في لك بمعنى عن فاندفع ما يقال ان سلعة الشخص لا تباع له قوله لانه
سلف حرافعا) أي لان المأمور سلف الآخر وقد جرد ذلك السلف نقلا للمأمور وهو تولى الآخر البيع لحصه
ذلك المأمور (قوله وكانت السلعة بينهما) أي واد اعترض على ذلك قبل النقد أمر كل واحد ينقد ثمن حصته
ر يتولى بيعها وان عثر على ذلك بعد النقد أمر المقود عنه يدفع ما نقد عنه معه لا ولو اشترط تأجيله (قوله
وليس عليه) أي على الآخر البيع أي لحصه المسلف الذي هو المأمور (قوله فان باع) أي لا آخر له
السلعة (قوله في كونه أحق بها) أي عند موت الآخر أو فلسه (قوله أي يكون له) أي للمأمور رجبها حتى
يقبض ما نقد عنه عن الآخر ويكون المأمور أحق بها في موت الآخر أو فلسه (قوله ضمان الرهن) أي اذا
دعي تلفها فان كانت مما يعاب عليه ضمنها الا أن تقوم بينة بما ادعاه من التلف أو الصياع وان كانت مما
لا يعاب عليه فالقول قوله يمين الا أن يظهر كده كالحرق في الرهن فان قلت ان التشبيه في قول المصنف
فكالرهن مشكل لانه من تشبيه الشيء بنفسه لانه اذا قال له انقد عني واجبها عندك حتى أوفيك كانت
رهما حقيقة وحيد في تشبيه الشيء بنفسه وأجيب بأن المراد فكالرهن المصرح فيه بلفظ الرهن ولا
يسأل أن هذا من جريبات الرهن غاية الامر أنه لم يصرح فيه بلفظ رهن وأجاب عنهم منع كون عدا رعا
لان الرهن لا يدفعه من التصريح بلفظ الرهن وهذا لم يصرح فيه وحيد في تشبيه ظاهر والجواب الاول
مبنى على المعتمد من أن الرهن لا يحتاج للفظ مصرح به والثاني مبني على مقابله (قوله كان) أي المسلف
وقوله من ناحية المقترض الاولى من ناحية الآخر أم لا (قوله حار) أي السلف المستفاد من أسلف أو المراد
حار أي العقد المحتوي على ذلك (قوله الا لك بصيرة المشتري) أي معرفته ووحايتها وحاجته وانما أظهر في
مح الاضمار لانه لو قال لا لك بصيرة توهم عدا الصير على المصاف لان الأصل عوده عليه دون المضاف اليه
كون المصاف هو المتصور ودفعه الى يد غيره فقط (قوله لجره ونفع المسلف) هذا ظاهر اذا كان الآخر

كان المسلف غيره فقام (وان أسلف غير المشتري) من آخر أحصى كل من قاحيه المعترض أم لا (حاز الا لك بصيرة) (المشتري)
المستلف فيمنع لجره دفعه للمستهلف ولذا لو كان المستلف احتيايا وقصد دفع المأمور فقط جارئ كد كد شركة الحار التي قضى بها عمر رضي الله
عنه وقال بها مالك وأصحابه بقوله (وأجبر) المشتري (عليها) أي عني الشركة أي تشريك العير معه (ان اشترى شيئا) طعاما أو غيره

(سوقه) أى سوق ذلك الشيء وان كان المشتري من غير تجاره لكن بشرط أن يشتريه للتجارة به في البلد اشترازا مما إذا اشتراه بيته أو بجانوت ليس في سوقه أو في رقة أو لا للتجارة أو ليتجربه في بلد أخرى ولذا قال (لا تكسر) به ولولا للتجارة (و) لا (قصة) وأقراء صيف أو غيره أو اهدها وصدق في ذلك بين القريته تكدي به (وغيره) أى المشتري (حاضر لم تكلم من تجاره) اشترازا مما إذا اشتراه في غيبته ومما إذا تزايد معه أو كان الحاضر ليس من تحار (٣١٦) ذلك الشيء فلا جبر (وهل) يجبر (و) ان اشتراها (في الرقاق) أى الطريق (لا كيبته)

هو المساق وكذا إذا كان أجنيا من ناحيته كصديقه لان نفع الأمر حيث نفع للمسلم (قوله سوقه) هذا شرع في شرط وطالب الجبر على الشركة وهي ستة ثلاثة في الشيء المشتري وهي أن يشتري بسوقه وأن يكون شراؤه للتجارة وأن تكون التجارة به في البلد وثلاث في المشتري بالفتح وهي أن يكون حاضرا في السوق وقت شراء المشتري وأن يكون من تجارة تلك السلعة التي بيعت بحضوره وأن لا يتكلم اه واعلم أن محل الجبر إذا وجدت هذه الشروط ما لم يبين المشتري للحاضر من التجار ويقول لهم أنا لا أشارك أحد منكم ومن شاء أن يزيد زاد قاله ابن الحاجب واعلم أنه إذا وجدت شروط الجبر المذكورة فالظاهر من إطلاقهم جبره على الشركة ولو طال الأمر حيث كان ما اشتري باقيا ويحتمل أن يفصل فيه كالشفعة فلا جبر بعد السنة ثم ان عهدة الداخل الذي أجبر المشتري على دخوله معه على البائع الأصلي لا على المشتري الذي أجبر على مشاركته كما قال ابن يونس وأشعر قول المصنف وأجبر المشتري عليها الخ أنه لا يجبر الحاضر ونشرائه على مشاركتهم له وهو كذلك عند عدم تكلمهم وأما ان حضر والسوم وقالوا له أشركنا فأجابهم بنعم أو سكت فأنهم يجبرون على مشاركته ان طلب كما أنه يجبر على مشاركتهم ان طلبوا (قوله وان كان المشتري من غير تجاره) أى من غير تجارة ذلك السوق بل لا يشترط فيه كونه من أهل التجارة فضلا عن كونه من أهل السرقة وانما يشترط ذلك فيمن يريد المشتري مشاركته كافي المواق اه بن (قوله للتجارة به) أى بذلك المبيع (قوله اشترازا مما إذا اشتراه بيته) أى بيت البائع أو المشتري (قوله أو ليتجربه في بلد أخرى) أى ولو كانت قريته لا يسمى السرايا سافرا عرفا ما لم يكن البلدان في معنى البلد الواحد كصرب وبلق كما استظهره شيخنا (قوله الا لقرينة تكدي به) ككثرة ما اشتراه للقصة بدعواه أو ترك السفر غيره عذر ظاهر (قوله من تجاره) أى من تجارة ذلك الشيء المبيع سواء كان من أهل السوق الذي بيعت به تلك السلعة أم لا (قوله أرجعهما عدم الجبر) أى ولو كان الرقاق بافدا (قوله وجازت بالهـ حل) أى ولا تلزم بالعقد بل بالعمل (قوله ويجذف) أى يقذف بالمقداف (قوله أن يأخذ الخ) أشار بهذا الى أن الشرط أحد كل واحد من العلة بقدر عمله أو قريبا من عمله وأما التساوي في العمل حقيقة فلا يشترط (قوله وفي جوار خراج كل منهما آلة الخ) أى وهو قول سحنون وتأول بعضهم المدونة عليه (قوله وعدم جواره) أى ولا بد أن يشتركا فيها ما بملك واحد كشرائه أو ميراثا وما باستئجاره من غيرهما ليصير ضمناهما معا (قوله وهو طاهرها) أى وتأولها مباحض عليه (قوله وعلى عدم الجوار لو وقع) أى أخرج كل منهما آلة مساوية لآلة الآخر ولم يستأجر أحدهما نصف آلة صاحبه بنصف آله (قوله وفي استئجاره الخ) أى واحتلف أيضا إذا أخرج أحدهما الآلة كلها من عنده وأجر نصفها لصاحبه أو أخرج هذا آلة وهذا آلة وأجر كل منهما نصف آله بنصف آله الآخر فهل يجوز ذلك وهو طاهر المدونة وتأولها بعضهم عليه أولا بد من ملكهما لها ملكا واحدا بشرائه أو ميراثا أو هبة أو كراء من غيرهما وهو قول ابن القاسم وغيره وتأول بعضهم المدونة عليه أيضا (قوله كان أخرج كل منهما آلة) أى أو أخرج أحدهما الآلة من عنده واستأجر منه الآخر نصفها كالكلام المصنف صادق بالصورتين والخلاف موجود في كل منهما فعلم أن صور الخلاف ثلاثة أخرج كل واحد آلة مساوية لآلة الآخر ولم يستأجر كل واحد نصف آلة صاحبه بنصف آله وهذه هي المشارط بقول المصنف وفي جوار خراج كل آلة والثانية أخرج أحدهما الآلة

أى البائع أو المشتري (قولان) أرجعهما عدم الجبر ثم ذكر شركة العمل وتسمى شركة الإبدان أيضا فقال (و جازت بالعمل) أى فيه بشرط أشار لها بقوله (ان اتحد) كخطاطين (أو تلازم) بأن توقف عمل أحدهما على عمل الآخر كأن ينسج أحدهما والآخر ينربودور وكان يعوص أحدهما لطلب اللؤلؤ والثاني يمسك عليه ويجذف (وتساو باقية) أى في العمل بأن يأخذ كل واحد بقدر عمله من العلة فإذا كان عمل أحدهما الثلثين والآخر الثلث لم يجز الأفض الربح على قدر العمل (أو تقاربا) فيه عرفا بأن يز يدعن صاحبه في العمل شيئا قليلا وقسما على النصف أو يزيد على الثلث يسيرا وقسما على الثلث والثلثين (وحصل التعاون) بينهما (وان بمكاتبين) كخطاطين بجائوتين تجول يد كل واحد منهما على مافي

الا آخر ولما كان ما قدسه في صنعه لا آله فيها أو فيها آلة لا بالها كالحياطة ذكر أنها إذا كانت تحتاج لآلة لها بال كلها كالصياغة والتجارة والصيد بالجوارح دل يراد على ما تقدم اشتراط اشتراكهما في الآلة لتمام أو اجارة أو لا فقال (وفي جوار خراج كل منهما) (آلة) مساوية لآلة الآخر ولم يستأجر كل نصف آلة صاحبه بنصف آله وهو طاهر المدونة وعلى عدم الجوار لو وقع مضي (و) في جوار (استئجاره) أى أحدهما (من الآخر) كان أخرج كل منهما آلة واستأجر كل نصف آلة صاحبه بنصف آله وهو المشهور وعدم الجوار (أو لا بد) للجوار (من ملك) بأن يملكها معا بشرائه أو ميراث أو طيبة (أو ترا) لها من غيرهما ليصير ضمناهما معا

فهما ان يستامن محل الخلاف وكذا لو اخرج كل آله وباع كل صاحبه نصفها بنصف (٣١٧) آله الاخر (تاويلان) في صورتين

الاويلين في الجواز كما هو صريح المصنف لافي الصحة وعدمها ومثل اشركة العمل بقوله (كطيبين) اتحد طيهما ككحالين أو تلازم (اشتركا في الدواء وصاندين) اشتركا (في البازين) مثلا بملك أو استجار على ما سبق في الآله أو باز لاحدهما وكتب للآخر للتلازم (وهل) محل الجواز ان اتفقا في المصيد والمكان وفي ملك ذاتهما أو الجواز (وان اختلفا) في المصيد كأن يصاد أحدهما العرل والاخر بقول وحش أو في المكان أو في الملك بأن يملك أحدهما بازه والثاني منفعة الاخر (رويت عليهما و) كاشتركا (حافرين بكرارومعدن) أدخلت الكاف البئر والعين ونحوهما ان اتحد الموضع ونكر معدن ليشمل جميع المعادن (ولم يستحق وارثه بقبضة العمل في المعدن) وأقطعه الامام (لمن شاء من وارث أو غيره) (وقيد) عدم استحقاق وارثه بقبضه (بالميد) النيل بعمل المورث فان بدا أي طهر استحق الوارث قبضة

كلها من عنده وأخر نصفها لصاحبه والثالثة اخرج كل منهما آله مساوية لآله الاخر وأجر كل منهما نصف آله بنصف آله الاخر وهاتان صورتان يشملهما قول المصنف وفي استجاره من الاخر (قوله فها تان) أي ملكهما مع اللآله أو كراؤهما معا لهما من غيرهما (قوله ليستامن محل الخلاف) أي لجانرتان اتفاقا وقوله وكذا لو اخرج كل آله وباع الخ تشبيه في الخروج من محل الخلاف فعلم أن الصور المتفق على جوازها ثلاثة كما أن المختلف فيها بالجواز والمنع ثلاثة (قوله في الجواز) أي وعدمه وقوله لافي الصحة وعدمها أي للاتفاق على صحتها بعد الوقوع بقول المصنف أو لا بد أي في الجواز ابتداء (قوله اتحد طيهما) أي وأمالو اختلف طيهما ككحال وجرائحي لم تجز للفرر لانه قد زوج صنعه أحدهما دون صنعه الآخر (قوله اشتركا في الدواء) أي على التفصيل السابق وفافا خلافا ولا يقال حيث اشتركا في الدواء كانت شركة أموال لا أبدان والكلام فيها لا يقول الشركة في الدواء ناسع غير مقصود والمقصود الشركة في التطبيق (قوله اشتركا في البازين مثلا بملك) أي بأن يكون كل بار مملوكا لهما (قوله وهل وان اختلفا) طاهر المصنف يقتضي أن اشتراط الاشتراك في البازين أو الكلبين متفق عليه في الروايتين والخلاف بينهما أي أنه لا بد أن ينضم لذلك عدم افرأقهما أي في المكان والطالب أو يكتفى بالاول فقط وهذا خلاف الفقه اذ الفقه أنه لا بد من اشتراكهما في الملك واتحاد طلبهما أي مطلوبهما بأن كان ما يطلبه أحد البازين ويقصده بطلبه الاخر ويقصده ومن لو ارم ذلك عدم افرأقهما في المكان وهذا على إحدى الروايتين المدونة والرواية الاخرى أن المدا في جوار الشركة على أحد الأمرين اما اشتراكهما في الملك اتحد المصيد أو اختلف اتحد المكان أو اختلف واما اتحداهما في الطلب أي اتحداهما فاد اتحد أجزاء وان لم يحصل اشتراك في الملك اذ علمت هذا فكان الاولى للمصنف أن يقول وهل ان اتفقا في الملك والطلب أو أحدهما كاف رويت عليهما وأشارنا حول في كلامه حتى أجرى المصنف على الفقه لكمة أخرجه عن طاهره فقوله أو الجواز وان افرأقا في المصيد أو في المكان أي مع الاشتراك في ملكهما وقوله أو في الملك أي مع اتحداهما في الطلب (قوله رويت عليهما) لفظ المدونة ولا يجوز أن يشتركا على أن يصيدا ببازيهما وكتب عليهما إلا أن يملكا فابيهما أو يكون الكلبان والبازان طلبهما واحدا لا يفتقان فجائراه عياض رويت المدونة بالو أو وعز الرواية بأولها لا يفتقان رويت عن شيوخه والحاصل أن الاحوال ثلاثة ان اتحد طلبهما بان اتفق البازان في المصيد والمكان وحصل الاشتراك في ملك ذاتهما جازت الشركة اتفاقا وان لم يحصل الاشتراك في ذاتهما لم يتحد طلبهما بأن كان مصيدا أحدهما الطير والاخر الوحش منعت اتفاقا وان حصل اشتراك في ذاتهما واختلف طلبهما أو اتحد طلبهما ولم يحصل اشتراك في ذاتهما فهذا محل الخلاف فتجوز الشركة على رواية أولا على رواية الواقأمل (قوله وكاشتركا حافرين بكرار) أي في الحفر على ركازومعدن أو في حفر بئر الخ وأشار المصنف إلى جوار الشركة في الحفر على الركاز والمعدن والآبار والعيون وكذا البنيان بشرط اتحد الموضع فلا يجوز أن يحفر هدا في عارفيه معدن وهذا في عار آخر (قوله ولم يستحق وارثه) أي وارث أحد الشر بكن المشتركين في الحفر على المعدن (قوله أي بقية العمل) أي وهو الحفر المشار اليه بقول المصنف وكفار بن اشتركا في الحفر على ركاز (قوله وقيد الخ) امط التهذيب قال في المعادن لا يجوز بيعها لانه اذا مات صاحبها الذي عملها أقطعها الامام لغيره فرأى أهل التورث اه عياض في التسيهات لغيره اذا لم يدرك ذلك الميت فلا فان أدرك البيل ومات كان لورثته اه ونسب عبيد الحق في النكت هذا القيد للقاسي فقال كلامها محمول على ما اذا أخرج البيل واقسماه وأمالو كان البيل طاهر ام غير اخرج كان لورثته (قوله النيل) بفتح المون المشددة وسكون الباء المحذبة (قوله والراجح عدم التقييد) أي وان الامام أن يقطعه لمن شاء وان طهر البيل قبل موت مورثه (قوله ولزمه) يعني أن أحد شر يكي العمل اذا قبل شيئا يعمل فيه فانه يارم شر يكيه أن يعمل فيه اذا لا بشرط في شركة العمل أن يعقداهما (قوله وان تفاصلا) أي هذا اذا كان التلف المرحب للصمان قبل

الرجحان والراجح عدم التقييد (ولزمه) اذا اخرج شر يكيه (ما يصدقه حجة) فيلزمه العمل معه فيه

(و) يلزمه (ضمانه) أي ضمان ما يقبله صاحبه ان ادعى تنذه أي يشترط معه في ضمانه (وان تفاصلا)

ويحل الزوم والضمان اذا قبله في حضور صاحبه أو غيبته أو مرضه القريبين اللذين يلغيان كإيائى واللام يلزمه ولم يضمن كقوله اللخمي (والغنى مرض) أحدهما (كيومين وغيبتهما) أى اليومين فما فعله الحاضر الصحيح شاركه في غلبته الغائب أو المريض (لأن كثر) زمن المرض أو العيبة بأن زاد على يومين فلا يلغى عمله بل يختص بأجرة عمله بمعنى أنه يرجع بأجرة مثل عمله على صاحبه والأجرة الأصلية بينهما والصمان عليهما مثاله لو عاقد اشترى (٣١٨) على خياطة ثوب بعشرة فعاب أحدهما أو مرض كثيرا فخطأه الآخر فالعشرة بينهما

المفاصلة معه بل وإن حصل بعد المفاصلة كما وكان عندهما عشرة أبواب يحيطان بها فتارة عاقد وتفاصلا واخذ كل واحد خمسة يخطها فادان لى السارق على أحدهما فأخذ منه الحصة فصمما منهما معا كفى المدونة لا من ضاع منه فقط فهما كالوصيين إذا اقتسما المال وضاع ما بدا أحدهما فإن الآخر يضمنه أيضا لتعديده به برفع يده وأما لو جاب أحدهما أبواب بعد المفاصلة وتلفت فصمما منهما منه حصة قال فى المدونة ما يقبله أحد شريكي الصنعة لزم الآخر عمله وضمانه ويؤخذ بذلك وإن اختلفا اهـ فالمصنف تبع فى المبالغة المدونة وحينئذ ولاداعى لحل كلامه كفى ح على ما إذا تلف قبل المفاصلة ولم يقم صاحبه حتى تفاصلا وأن المعنى ولزم ضمانه إن تلف هذا إذا قام صاحبه بالتلف قبل المفاصلة بل ولو قام بعده إن تفاصلا بطرين (قوله ويحل للروم) أى لزوم العمل فيما يقبله صاحبه (قوله واللام يلزمه) أى والابان قبله بعد طول غيبته أو مرضه لم يلزم صاحبه العمل فيه ولا ضمان عليه فيه (قوله كيومين) قال عقب الكاف استقصائية أى وهو ظاهر المدونة والذي استظهره نخ أن الكاف أدخلت الثلاثة وما قاربها ود كر أنه يفهم من أبى الحسن فى مثل هذا أن القريب ليومان والثلاثة وأن البعيد العشرة وما بينهما من الوسائط مما قارب القريب منها فهو قريب وما قارب البعيد منها فهو بعيد انظر ب (قوله بمعنى أنه يرجع بمثل أجرة عمله على صاحبه والأجرة الأصلية بينهما) محله فيما قبله ثم طرأ مرض أحدهما أو غيبته بعد ما قبله سوية ومثله إذا قبله أحدهما مع وجود الآخر أى مرضه أو غيبته القريبين اللذين يلغيان أما ما قبله أحدهما بعد طول غيبته الآخر أو طول مرضه فالأجرة الأصلية كلها له كما يفيد ابن يونس واللخمي اهـ بن (قوله لى خياطة ثوب) أى لذلك الشخص (قوله فان عملا) أى فان اشتراط العاقد كثير المرض والعيبة وعملا وقوله كان ما اجتماعيه أى كان أجرة ما اجتماعى عمله (قوله وما انفرده أحدهما) أى وما انفرده أحدهما بعمله وقوله اختص به أى اختص بأجرته (قوله بما عمله) أى فى عيبته الكثيرة أو مرضه الكثير (قوله لا يفيد الشرط) أى فادان برع أحدهما لصاحبه فى صلب عقد الشركة بالآلة كثيرة طبا بال أو اشتراط ذلك أحدهما على صاحبه فان الشركة تكون فاسدة وأما إذا تطوع أحدهما بالآلة الكثيرة عد العقد فقال ابن رشد جمعه وأقره أبو الحسن بناء على أن شركة الأبدان لا تلزم بالعقد وانما تلزم بالشروع أما على أنها تلزم بالعقد فيجوز واستظهره ح انظر ب (قوله بخلاف العاقد الخ) سواء كان ذلك على سبيل الترع أو الاشتراط (قوله التى يعمل فيها الثياب) أى لاجل أن تلبس (قوله باشتراط العاقد الكثير) أى بالعاقد الكثير من المرض أو العيبة (قوله أولا يلغى شئ) أى وبأحد أجرة جميع ما عمله منفردا فى جميع المدة (قوله وليس كذلك) أى لأن الفاسدة لا خلاف فى أنها لا يلغى منها شئ وطاهر المصنف وجود الخلاف فيها (قوله وقدمه عند قوله لأن كثر) أى وقدمه بعد قوله لأن كثر لتفرعه عليه قل ذكر الفساد وقوله لكان أصوب أى لا فادانه حينئذ أن الخلاف فى الصحيحة (قوله أولا يلغى منها شئ) أى لأنه لا يلزم من اعتفاد الشئ وحده اعتفاده مع غيره (قوله أى وهل يلغى الخ) قد علم من كلام الشارح أن التردد انما هو فى الصحيحة إذا مرض أحدهما أو عاب ما لا يلغى لكثيرته وهو ما فى المواق وخ وغيرهما ولعل أصل المصنف وهل يلغى اليومان فى الصحيحة تردد وصحف مخرج المبيضة لقطعة فى بالكاف وأشار بالتردد لقول ابن يونس عن بعض القسرويين يلغى اليسير وقول اللخمي لا يلغى ويرجع بالجميع قال أبو الحسن والخلاف مبني على أن الحر من الجملة هل يستقل بنفسه ويصير له حكم آخر غير حكم الجملة أم لا كـ

ثم يقال ما مثل أجرة من خطه فاذا قبل أربعة رجوع على صاحبه بأثنين مضمومين لحسته فحاصله أنه يختص بأربعة من العشرة ثم يقتسمان الستة وهذا ظاهر فى هذا ونحوه وأما فى مثل العمل مباومة كبناء بن ونجارين وحافرين فظاهر أنه يختص بجميع أجرة عماله (وفسدت باشتراطه) أى اشتراط العاقد كثير المرض أو العيبة فان عملا كان ما اجتماعيه بينهما وما انفرده أحدهما اختص به على ما مرودهم من قوله باشتراطه أنهما لم يشترطاه وأحب أحدهما أن يعطى صاحبه نصيبه مما عمله جار (ككثير الآلة) تشبيهه فى مطلق الفساد لا يفيد الشرط بخلاف العاقد لا خطب لها كدفعة أو قصيرة وهى الصحفة التى يغسل فيها الثياب مخففة (وهل يلغى) فى الشركة الفاسدة باشتراط العاقد الكثير (اليومان كما فى الصحيحة) أولا يلغى شئ هذا ظاهر وليس كذلك ولو قال كالفيرة

بدل كالصحيحة وقدمه عند قوله لأن كثر ان كان أصوب بال الخطأ ان لمادة لا يلغى منها شئ سواء كان فاسدا لا اشتراط سجد العاقد طول المدة أو غيره وأما لصحة إذا طالت مدة المرض أو العيبة في أوله ولم يدخل على لعاء لمدة طويلة فهل يلغى منها اليومين وهو ما قاله بعض القسرويين أولا يلغى منها شئ وهو ما سببه أبو الحسن الصحيح لا يلغى ليومان فى الصحيحة من المدة الطويلة كما تلغى المدة القصيرة أولا يلغى شئ (تردد) ثم ذكر شركة الذمم بقوله (و) فسدت الشركة (بأنه را كهم بالذمم) وهى أن يتعاقدا على (أن يشتر باشيئا

غير معين (بلا مال) ينقد أنه يعني على اشتراشي بدني في ذمتهم على أن كلا جيل عن الآخر ثم بيعانه وما خرج من الرمح في بينهما وإنما فسدت لأنه من باب تحمل عني وتحمل عنلي وهو ضمان بجعل وأسلفني وأسلفني وهو سلف جرم منفعة فإن دخلا على شراء شيء معين وتساوي باقي التحمل جاز كما تقدم في قوله إلا في اشتراشي بينهما قال المصنف (وهو بينهما) إذا وقع على ما تعاقد عليه من تساوي أو غيره هذا هو المراد (وكبيع وجيه) يرغب الناس في الشراء منه (مال) شخص (خامس) بجزء من وجهه (ففساد للجهل بالاجرة وللعرر بالتدليس وظاهر المصنف أن هذا تفسير بان لشركة الذم وهو أحد قولين والثاني وهو الأوجه أن هذه شركة وجوه لا ذم وعليه فيكون معطوفا على باشرالك (وكذا رجاوذي بيت وذي دابة) عطف على باشرالك كالذي قبله أي (٣١٩) وفسدت الشركة من حيث هي باشرالكهما

ويمثل بيع وجيه ويمثل
ذو رجاوذي ولو حذف
الواو الأولى وجعله
مشبها فيما قبله من الفساد
كان أحسن (ليعلموا)
أي اشتراكوا في العمل
بايديهم والعلّة بينهم اثلاثا
(أن لم يتساوا الكراء)
في نفس الأمر بان كان
كراء الرحافى الواقع أقل
من كراء البيت وكراء
الدابة أقل من كراء كل
منهما مثلا فلو كان كراء
كل يساوي الآخر والعلّة
بينهم اثلاثا ففساد
فجعل الفساد أن كان
الكراء غير متساو
(وتساووا في العلة) فلو
أخذ كل من العلة بقدر
ماله من الكراء ففساد
أيضا وقوله (وترادوا
الأكريّة) بيان للحكم
بعد الوقوع أي أنه إن
وقع الاشتراك ففساد
الحكم أهم بترادون
الأكريّة بان يرد من عليه
شيء لمستهحقه فإذا كانت

سجدة على الألف بدلا عن الألفاء اه بن (قوله غير معين) أي حين العقد للشركة وإن كان الشراء أعمى يكون
لعين (قوله في بينهما) علم منه أنه لا بد في المنع من تعاقد هما على شراء شيء غير معين واشترائط تحمل كل منهما بما
على الآخر في تعاقد على ذلك كانت فاسدة وسواء اشتريا معا أو أحدهما (قوله وأسلفني وأسلفني) يعني أنه
بجمل أسلاف أحدهما لا أن تران دفع الكل فقوله من باب تحمل عني الخ أي بالطر لا أول الأمر وقوله
وأسلفني الخ أي في آخره الأمر (قوله جار) أي لعمل الماضين من السلف وإن كان علة المنع وهي الضمان
بجعل والسلف بمنفعة موجودة (قوله هذا هو المراد) أي أن المراد بكونه بينهما أنهما يكونان مشتركين
فيه على ما تعاقد عليه من تساوي أو غيره وليس المراد حقيقة البينة وهي التساوي وأشار الشارح بقوله إذا
وقع إلى أن قول المصنف وهو بينهما بيان للحكم بعد الوقوع لأنه من تمام تصوير المسئلة وإن كان الكلام
محتما لذلك إلا أن الاحتمال الأول أولى لأن عدة الشركة تستلزم كون ذلك بينهما على ما دخل عليه فالاحتياج
ليبانه إنما هو الحكم بعد الوقوع والنزول والحاصل أن شركة الذم فاسدة وإذا وقع كان الشيء الذي اشترى
بينهما على ما دخل عليه في الشركة سواء اشتريا معا أو اشتراه أحدهما فإن لم يعلم البائع باشرالكهما فله طلب
متولى الشراء بالثمن ولا يأخذ أحدا عن أحد وإن علم باشرالكهما فإن جهل فسادا وحكم ما وقع منهما من
الضمان كحكم الضمان الصحيح في غيرهما فإن حضر أموسرين لم يأخذ أحدهما عن صاحبه وبأخذ المولى
عن المعدم والحاضر عن العائب وإن علم فسادا لم يأخذ أحدا عن أحد بحال وإنما يأخذ من المشتري فعلمه
بفسادهما مع علمه باشرالكهما كجهله باشرالكهما اه خش (قوله حامل) أي ساقط لا النفقات له (قوله
ففساد) أي وإذا وقع ذلك كان للوجيه أجرة مثله بالعمه ما باعت وأما من اشترى من الوجيه فإن كانت السلعة
فائضة فله الخيار بين الرد والتماسك بالثمن وإن فاتت لزمت المشتري بالقل من الثمن والقيمة (قوله وظاهر
المصنف أن هذا تفسير) أي لأن المتبار من المصنف أن قوله وكبيع الخ عطف على أن يشتريا والكاف
للتشليل فهو مثال ثان لشركة الذم (قوله أن هذه شركة وجوه) أي وإن شركة الذم ليس لها تفسير إلا الأول
(قوله أي وفسدت الشركة من حيث هي باشرالكهما الخ) الباء بمعنى في أي في اشتراكهما أي عند تحققها
في هذا الفرد (قوله ولو حذف الواو الأولى) أي الداخلة على كبيع (قوله فلو أخذ الخ) أي ولو لم يتساوا الكراء
وأخذ الخ والحاصل أن الصور ثلاثة إذا كان الكراء غير متساو وتساوي باقي العلة كانت فاسدة وإن تساوت
الأكريّة وتساووا في العلة أيضا فالجواز وإن اختلفت الأكريّة وأخذ كل واحد من العلة بقدر ماله من
الأكريّة فالجواز أيضا والموضع في الصور الثلاث أهم دخلا على العمل بأيديهم (قوله مثلا) أي أو عمل
رب البيت أو رب الرجاوذي أو رب الدابة بالذم كرتبة الرواية (قوله وقضى على شريك الخ) شمل كلام
المصنف ما إذا كان ذلك العقار الذي لا ينقسم بغيره ملك وبغيره وقف وأنى الموقوف عليه أو الباطر التعجير
بعد أمر الخ كماله فانه يقضى عليه بالبيع على المعتمد خلافا لمن قال أنه لا يباع ويعمره طالب العمارة

الرجاوذي ثلاثة دراهم والبيت اثنين والدابة واحد مثلا فالخمس ستة تنقص عليها العلة فإذا كانت العلة ثلاثين وأخذ كل واحد عشرة
رجع صاحب الرجاوذي صاحب الدابة الخمسة ويصير الحكم في المستقبل على مقتضى هذه القسمة فلو أحب الرجاوذي المثال النصف
وأحب البيت الثلث وأحب الدابة السدس (وإن اشترط) في عقد الشركة (عمل رب الدابة) مثلا وعمل (فأعلة) كلها (له) أي للعامل
وحده لأن عمله كان رأس المال (وعليه كراؤهما) أي كراء المثل لهما وإن لم يصب علة لأن من اشترى شيئا فسادا عليه كراء المثل (وقضى على شريكه
فيما لا ينقسم) كجهم وفرن ورجاوت ورج أبي أن يعمر مع شريكه (أن يعمر) معه (أو يبيع) منه جميع حصته ولو لا أكثر من حصته إلا آخر

ابن كثير وقيل بقدر ما يعمر به لان البيع (٣٢٠) الجبري انما يبيع للضرورة ورجح الاول لتفصيل الشرط كما لا يخفى في الضرر والمراد

يقضى عليه بالبيع ان
أبي التعمير لان الحكم انما
يقع على معين فيأمره
القاضي أولا بالتعمير فان
أبي حكم عليه بالبيع
ويستثنى من كلامه
البئر والعين فان من
أبي العمارة لا يجبر على
البيع بل يقال لطالبها
عمر ان شئت ولك ما حصل
من الماء بعمارتك الى
ان تستوفي قدر
ما أنقصت ما لم يدفع له
الشريك ما يخصه من
النفقة وأما ما ينقسم
فلا يجبر الممتنع على
البيع لزوال الضرر
بالقصة (كذي سفلى)
أى كما يقضى على ذى
سفلى بالنسبة لمن هو
أعلى منه وان كان أعلى
بالنسبة لاسفل منه اد
قد يكون الربع طباقا
متعددة بان يعمر أو يبيع
لمن يعمر وسواء كان كل
منهما ملكا أو وقف أو
أحدهما ملكا والاخر
وقفالكن محصل بيع
الوقف اذ لم يكن للربع
يعمر منه ولم يمكن استئجاره
بما يعمر به ولا يباع منه الا
بقدر ما يعمر به فهذه
المسئلة مما استثنى من
عدم جواز بيع الوقف
(ان وهى) الاسفل أى
ضعف ضعفا شديدا
عن جمل العلو فان سقط

ويستوفى ما صرفه على الوقف من غلته وعلى الاول فيباع منه بقدر لاصلاح لاجبعه حيث لم يحتج له كذا
في عبق وكتب الشيخ رحمه الله تعالى في طرته المعتمد انه يباع الكل ولو كان ثمن البعض كفى في العمارة دفعا
للضرر وشكثير الشرط كما صرح به الوانوغنى اه نعم محل البيع اذ لم يكن للوقف ربع يعمر منه ولم يوجد من
يستاجر سنين ويدفع الاجرة معجلة يعمر به او الا فلا يباع (قوله لمن يعمر) أى لشخص آخر يعمر فان أبي
الشريك الثانى وهو المشتري أن يعمر فانه يقضى عليه بمثل ما قضى به على الاول (قوله وقيل بقدر) أى وقيل
يبيع القاضي منه بقدر ما يعمر ما أقامه من خطه (قوله انما يبيع للضرورة) أى وهى ترتفع بقدر الحاجة
(قوله الاخف) أى الذى هو أخف في الضرر من كثرتهم (قوله والمراد الخ) جواب عما يقال طاهر المصنف
أن الحاكم يقول للشريك الممتنع من التعمير من أول الامر حكمت عليك أن تعمر أو تباع وليس كذلك د
الحكم انما يكون معين وهو اذا قال له حكمت عليك أن تعمر أو تباع لم يكن المحكوم به معين بل الحاكم يأمره
أولا بالعمارة بأن يقول له عمر فان امتنع قال له حكمت عليك بالبيع ويجبره عليه والقضاء انما يتعلق بالبيع
والمتعلق بالعمارة الامر واجب بأن القضاء مستعمل في حقيقته وهو الحكم بالنسبة للبيع وفي مجازة وهو
الامر بالنسبة للتعمير فأوى كلام المصنف ليست للتريد في الحكم بل للتوزيع أى تنويع حالتين احدهما
من غير قضاء والثانية بقضاء ولا يتولى القاضي البيع بعد حكمه به بل الذى يتولى الشريك المحكوم عليه
أو وكيله وظاهر المصنف أن الأبي يجبر على البيع وان كان له مال طاهر يمكن التعمير منه وهو كذلك خلافا
لسخنون القائل ان كان له مال أجبر على العمارة منه فقط كما يفيد نقل ح عن الدررلى وانظر اذا جبره
القاضي على البيع هل للشريك الذى أراد العمارة أخذه بما وقف عليه من الثمن أولا لا احتمال أن يكون
أراد اخراج شريكه أو يفرق بين من يفهم منه ارادة ذلك فلا يمكن ومن لا يفهم منه ارادة ذلك فيمكن
والظاهر كما قال شيخنا الاول وما ذكره المصنف من أن الحاكم يأمر الأبي بالتعمير فان امتنع حكم عليه
بالبيع لجميع حصته ويجبره عليه أحد أقوال ثلاثة ذكرها ابن رشد أشار لها ابن عرفة بقوله وادعاء أحد
شريكي ما لا ينقسم صاحبه لاصلاحه أمر به فان أبي فنى جبره على بيعه ممن يصلح أو يبيع القاضي عليه من
خطه بقدر ما يلزم من العمل فيما بقى من خطه ثالثها ان كان مليا جبره على الاصلاح والا فلا الاول لاس
رشد عن ابن القاسم ومالك وسخنون (قوله فان من أبي العمارة لا يجبر على البيع الخ) أى سواء كان على البئر
أو العين زرع وشجر فيه ثم مؤبر أم لا وهذا القول الذى ذكره الشارح هو قول ابن القاسم وقال ابن باع يحبر
الشريك على البيع ان أبي العمارة ان كان على البئر أو العين زرع أو شجر فيه ثم مؤبر وقد ضمه ابن رشد
ورجح ما قاله ابن القاسم (قوله ما حصل من الماء بعمارتك) وهو اما كل الماء ان كان التخریب أذهب كل
الماء واصل الماء بالتعمير أو ما راد منه بالعمارة هذا هو الصواب (قوله وسواء كان كل منهما) أى من السفلى
والعلو (قوله فهذه المسئلة مما استثنى الخ) أى فهذه المسئلة وكذا ما قبلها مما استثنى الخ وحاصله أن
المسئلة من عدم جواز بيع الوقف خمس مسائل هذه المسئلة والتي قبلها وبيع العقار الوقف لتوسعة
المسجد والطريق والمقبرة اذا كانت الحاجة داعية لتوسيع ما ذكره وكان التوسيع انما يكون بالعقار الموقوف
لكونه بجوار المسجد أو الطريق أو المقبرة (قوله على الاسفل) أى الواهى وقوله أحررب الاسفل على البناء
أو البيع أى ولا ضمان على صاحب الاعلى الا اذا نذر كيانى وكذا عكسه وهو مال وهى العالى وحيف
إهدام الاسفل بوقوع الاعلى عليه فان أذرع صاحب العلو مضت مدة تعدل اذار يمكن فيها هدمه ولم
يهدمه وسقط على الاسفل هدمه لزم رب العلو إعادة السفلى على حاله وان لم يسد فلا يلزمه (قوله أى على
صاحب السفلى) يعنى اذا وهى سفله وقوله تعليق الاعلى أى اذا خيف سقوطه ويلزمه أحرة الخشب الذى
يعلق عليه الاعلى وأخر من يتولى التعليق وما ذكره من أن تعليق الاعلى على صاحب السفلى الواهى هو
المشهور وقيل ان تعليق الاعلى على صاحبه (قوله البناء) أى وجهه بالماء على دى السفلى فاداعلقه وسقط
لاعلى بعد ذلك فلا ضمان على صاحب السفلى لانه ومن المطلوب (قوله عليه أيضا السقف) وقد نقل أبو

الاعلى على الاسفل فهدمه أ
السفل (التعليق) أى تعليق الاعلى حتى يتم من اصلاح الاسفل لان التعليق عبره البناء والبناء على دى السفلى (و) عليه أيضا (السقف)
الحسن صاحب

(و) عليه أيضا (كنس
مرحاض) يلقى فيه
الاعلى سقاطاته لانه بمنزلة
سقف الاسفل وقيل
الكنس على الجميع بقدر
الجاحم واستظهر
(لا سلم) يرقى عليه الاعلى
فليس على صاحب
الاسفل بل على الاعلى
كالبلاط الكائن على سقف
ذي السفلى (و) قضى
على صاحب علوه مدخول
عليه (بعدم زيادة العلو)
على السفلى (الا
الخفيف) وهو ما لا يضر
هرقا لا ولا ما لا بالسفل
(و) قضى (بالسقف
للاسفل) أى لصاحبه
عند التنازع (وبالدابة
للراكب لا متعلق بلجام)
ولاسائق أوقائد الا
لعرف (وان أقام أحدهم)
أى أحد الشركاء
في بيت فيه رحا معدة
للكراء خربت (رحا) أى
عمرها أحدهم قبل
القضاء بالعمارة أو البيع
لمن يعمر (إذا بيا) أى
شريكاه من أقامتهما معه
ومن أذهماله في العمارة
(فالعلة لهم) جميعا
بالسوية (ويستوفى) أى
بعد أن يستوفى المقيم
(منها) أى من العلة

الحسن عن الشيخ أبي محمد صالح أن على صاحب السفلى الجرائر والورقة والمسمار والتراب والماء الذي يعجن
به التراب اهـ وأراد بالورقة الخشب الرقيق الذي يسهل في الجرائر وما يقوم مقام ذلك كالبرص الذي يرص
فوق الجوائز (قوله وعليه أيضا) أى على صاحب السفلى أيضا (قوله يلقى فيه الاعلى الخ) أى سواء كان فيه
أسفل وينزل صاحب العلوه فيه الاسفل ويلقى فيه سقاطاته أو كان له قم عند صاحب العلوه وفيه عند صاحب
السفل هذا هو الطاهر (قوله لانه بمنزلة سقف الاسفل) أى في لزوم اصلاح صاحب السفلى له مع ارتفاع
الاعلى به (قوله وقيل الكنس الخ) هذا قول ابن وهب وأصبح والقول الاول وهو أنه على صاحب السفلى
خاصة قول ابن القاسم وأشهد وهو المشهور من المذهب قال الشارح والذي ينبغي الفتوى به قول أصبح
وهو أنه على الجميع بقدر الجاحم ومحل الخلاف إذا لم يجز العرف شئ أما إذا جرى شئ عمل به اتفاقا
واختلف في كس كنيف الدار المستقرة فقبل على ربهما وقيل على المكترى والقولان عن ابن القاسم وفي
المدونة دليلهما وكل هذا عند عدم جريان العرف شئ والاعمل بالعرف قطعا وعرف مصر أنه على رب الدار
وأما طين الطر الذي ينزل بالاسواق وربما أضر بالمارة فلا يجب على أرباب الجوائز كنسه لانه ليس من
فعلهم فلو جعه أرباب الجوائز في وسط السوق فأضر بالمارة وجب عليهم كنسه البرزلى وهل على المكترين
للجوائز أو على الملاك وعندى أنه يخرج على كنس مرحاض الدار المستقرة اهـ شب وذكر المواق هنا
مسئلة وهي مالود دخلت دابة في دار وماتت فيها فقيل أخرجهما على رب الدار لا على ربهما لأن ربهما انما كان
يملكها حال حياتهما فإذا ماتت لم يملك منها شيئا فيلزم رب الدار أخرجهما وقيل ان أخرجهما على ربهما لا على رب
الدار لانه أحق بحلدهما وجنينهما وبلحمهما إذا أراد إطعامه لكلا به وموتها لا ينقل ملك ربهما عنها وروى ابن
قاضي وغيره القول الثاني أنظر بن (قوله لا سلم) بالرفع عطفا على التعليق أى لا على صاحب الاسفل سلم يرقى
عليه الاعلى (قوله كالبلط الكائن على سقف ذي السفلى) أى فانه على صاحب الاعلى وأما ما بوضع تحت ذلك
البلاط من تراب أو طين أو جبس فعلى صاحب الاسفل كما مر عن أبي محمد صالح (قوله وبعدم زيادة العلو)
يعنى أن صاحب العلو إذا أراد أن يزيد في البناء على علوه الذي دخل عليه فانه يجمع من ذلك ويقضى عليه بعدم
فهو لانه يضر ببناء الاسفل اللهم الا أن يريد زيادة خفيفة لا يحصل معها ضرر لا ولا مائة لا بالاسفل فلا يمنع
حيث ذو يرجع في ذلك لاهل المعرفة (قوله وقضى بالسقف) أى وأما البلاط الذي فوقه فهو لصاحب الاعلى
(قوله الا لعرف) أى كما في مصر فان رب الحمار بسوقه أو بقوده أو بتعلق بلجامه فادنازع مع الراكب
ولا يثبت لواحد قضى به للسائق أو المتعلق بلجامها (قوله وان أقام أحدهم رحى الخ) أى أو أقام حماما تدم
أو أقام دارا تهدمت فالحكم واحد وحيث ذو ولا مفهوم لرحا وصورته ثلاثة مشتركون في بيت فيه رحا معدة
للكراء ثم انما خربت أو انهم دهم البيت واحتاجت للاصلاح فأقامها أحدهم بعد أن أيا من الاصلاح ومن
أذنهم حاله فيه وقيل القضاء بالعمارة أو البيع فالمشهور أن العلة الحاصلة لهم بالسوية بعد أن يستوفى
منها ما أنفق عليه في عمارتها الا أن يعطوه ما أنفق فاعلة له ومقابل المشهور ما روى عن ابن القاسم أن العلة
كلاهما من عمره وعليه لمن شاركه حصته من كرائها خرابا على تقدير أن لو أكرت لمن يعمرها واستشكل الاول
أن استيفاءه ما أنفق من العلة فيه ضرر عليه لانه دفع جلة وأحد مفرقا واجب بأنه هو الذي أدخل نفسه
في ذلك اذ لو شاء رفعها للحماء فيجبرهما على الاصلاح أو البيع ممن يصلح (قوله قبل القضاء بالعمارة) أشار
بهذا الى أن هذه المسئلة من أفراد وقضى على ثمرين الخ لكن ما مر بيان للحكم ابتداء وما هنا في عمارته
إذا بيا قبل رفعها للقاضي فلا مباداة لاختلاف الجهة (قوله ومن أذهماله في العمارة) أى سواء كانت
أبائهم من الادن له من حين طلبت منهما العمارة الى آخرها أو سكنا حين الاستئذان ثم أيا حال العمارة أو
عكسه بان أيا حين الاستئذان وسكنا حين العمارة (قوله أو سكنا حين العمارة عالمين بها) أى سواء كان
استأذنها أم لا واعلم أن فروع هذه المسئلة سبعة الاول ما إذا استأذنها في العمارة وأبو واستمر وأعلى المنع
الى تمام العمارة والحكم أنه يرجع بما عمر في العلة والثاني أن يستأذنها بما فسكنها بما بيا حال العمارة

(و) قضى على جار (بالأذن في دخول جاره) في يثقه (لاصلاح جدار) من جهته (ونحوه) أي الجدار كغيره خشبة أو نحوها لا صلاح
كشوب سقط أو دابة دخلت في داره فيقضيه عليه بدخول جاره داره لاخذ ما ذكر (و) قضى (بقسمته) أي الجدار (أن طلبت) وصفا
القسمه عند ابن القاسم أن يقسم (٣٣٣) طولاً من المشرق للمغرب مثلاً فإذا كان طوله عشرين ذراعاً من المشرق للمغرب في

والثالث عكسه وهو أن يستأدمها أو يابوا ويكتاعند رويةها للعمارة والحكم في هذين أنه يرجع عما عساه
في العلة كالأول والرابع أن يرجع قبل علم أصحابه ولم يطلعوا على العمارة لا بعد تمامها سواء رضوا بما فعل
أولا والحكم في هذه أنه يرجع عما أنفق في ذمتهم لقيامه عنهما بما لا بد لهما منه والخامس أن يعمر بآدمهم ولم
يحصل منهم ما ينافي الأذن لا تقصاء العمارة وحكمها كالتى قبلها والسادس أن يسكتوا حين العمارة عالين
بها سواء استأذنتهم أم لا وحكمها كالتى قبلها والسابع أن يأذنوا له في العمارة ثم يمنعاه بعد ذلك فإن كان المنع
قبل شراء المون التى يعمر بها ثم عرفاه يرجع في العلة وإن كان المنع بعد شراء المون يرجع عليهم في ذمتهم ولا
عبرة بمنعهم (قوله وقضى على جار بالأذن) أي أنه يقضى على الجار أن يأذن لجاره في أن يدخل الأجزاء
والبياتين من داره لأجل اصلاح جداره السكان من جهته ارتكاباً لأخف الضررين وهما دخول دار الجار
ومروءة الاصلاح ودخول دار الجار أخف ويؤخذ من هذا أن مدرك كيف الجار إذا كان في دار جاره فانه
يقضى على الجار في أن يأذن لجاره بدخول العملة في داره لأجل نزع وأشعر قول المصنف لا صلاح جداره
لا يقضى على الجار بالأذن في الدخول لتفقد الجدار وهو ظاهر كلام ابن قنوح وأشعر أيضاً أنه إذا أراد تطيين
أو تبيض حائطه من جهة جاره فله منعه حيث لا يترتب على ذلك اصلاح جداره كما كان للجار منعه من ادخال
حصص وطين في داره ويفتح له كوة في حائطه لاخذ ذلك ادرباً كما ذكر عليه داره بل قالوا إذا أذن الجار لجاره في
ادخاله العملة في داره لأجل اصلاح جداره وتضرر من دخول الجار مع العملة كان له ويصعب ما يريد عمله للعملة
وهم يعملون (قوله أي من حيث العرض) أشار إلى أن عرضاً يغير محمول عن نائب القاعل أي لا يقسم
عرضه متبساً بطوله (قوله من الجانب الذى يليه) الصواب اسقاطه لأن القرض أن القسم بالقرعة
فتارة يأتيه بها ما يليه وتارة ما يلي صاحبها ولو أراد قسمه بالتراضى لجاز القسم على ما تراضوا عليه من
الطول أو العرض كفى ابن غارى ورحاه من وفي شبان محل جواز تراضيهما على قسمه عرضاً إذا تراضوا
على أن كل واحد يأخذ نصيبه من جهته وأما على أن كل واحد يأخذ نصيبه من جهة صاحبه فيمنع لأن
قسمه المراضاة بيع وشرط البيع الارتفاع بالمبيع فتعطل أن الجدار يقضى بقسمته بالقرعة طولاً لا عرضاً
ويجوز قسمته بالتراضى طولاً وعرضاً إذا تراضوا على أن كل واحد يأخذ نصيبه من جهته والامنع ومحل
القضاء بقسمه بالقرعة طولاً لا يمكن عليه جدوع للشرى يكن والامنع بقسمه جداراً طولاً ولا عرضاً بل
ينقاروا به من صار له حصص به وله قلع جدوع شرى بكنه ومحل عدم قسمه حيث إذا لم يدخل على أن من
جاءت جدوعه في ناحية الآخرة أبقاها بحالها لظن التوضيح (قوله أن يشق نصفه) المراد بان يجعل علامه
في نصف العرض كوتد يدق في الجدار (قوله على من هدمه) لعل الأولى اسقاط هذه الكلمة (قوله
لأن هدمه لا صلاح الخ) كلام ابن يونس طاهر أو صريح في الجدار الذى هو لأحد هما وهو ستر بينهما وأما
المشترك إذا نهدم فان اتسع موضعه قسم كما تقسم أنهاضه والافهون من أفراد قوله وقضى على شريك
الخ (قوله أو هدم) بالبلاء للمفعول لا بالبلاء للفاعل لأنه لم يرد لأرما أو ما تفسر بعصم له بقوله أي انه دام
نفسه فهو تفسير مرادوه وعطف على هدمه لواقع في خبر لا وقول الشارح فلا يقضى على صاحبه بأعادته
في الخالي أي ولو مع القدرة على أعادته (قوله فإن كان أصلاً) أي الطريق (قوله لم يزل ملكه عنها) أي
وحيث لا يجمع من البلاء فيها (قوله بما إذا لم يطل الرمان الخ) قال شيخنا والطول عشرة أعوام على الطاهر
(قوله فليس له فيها كلام) أي فإذا أراد البلاء فيها فانه يجمع من ذلك ويهدم ماؤه - أي (قوله وهى ما فصل
الخ) أي وأفضية الدور التى يقضى بحلوس الماعة فيها ما أراد على مرور الناس في طريق واسعة نافذة

بعرض شترين مثلاً
أخذ كل واحد عشرة
أذرع بالقرعة فعلم أن
المراد بطوله امتداده
من المشرق للمغرب مثلاً
لا ارتفاعه و (لا) يقسم
(بطوله عرضاً) أي من
حيث العرض بأن يأخذ
كل واحد منهما شترين
الجانب الذى يليه بطول
العشرين ذراعاً بان يشق
نصفه كما رأى عيسى بن
دينار (و) قضى على جار
(بأعادة) جداره (الساتر
لغيره) على من هدمه
(أن هدمه ضرراً) بجاره
(لا) أن هدمه (لاصلاح)
كفوف سقطه (أو
هدم) بنفسه فلا يقضى
على صاحبه بأعادته في
الحالين على ما كان عليه
ويقال للجار استر على
فصلان شئت (و) قضى
(بهدم بناء في طريق)
نافذة أولاً (ولو لم يضر)
بالمارة لأنها وقف لمصلحة
المسلمين فليس لأحد أن
يبنى بها شيئاً فإن كان
أصلها ملكاً لأحد بان
كانت داراً له وانهدمت
حتى صارت طريقاً لم يزل
ملكه عنها وقيد بعصم
بما إذا لم يطل الزمان
حتى يطن أعراضه عنها

(قوله)

فليس له فيها كلام (و) قضى (بمحلول مائة) أصله يبعه بفتح لياء جمع نافع كجائن وحكمة

وصانع وصاعه تحركت الياء وفتح ما قبلها قلبت ألفاً (بأفضية الدور) وهى ما فصل عن المارة من طريق واسع نافذة كان بين يديها أولاً

فلا قضاء لضيق أو غير نافذ (الببيع) أي لأجله لا لنحو حديث (نخف) البيع أو الجلوس فإن كثرت كل النهار أو أضر بالمارة منع فضلا عن القضاء به وقضاء المسجد كقضاء الدور قيل ثم الراجح جواز كراهة الألفية خلافا لما يفيد التثنية فتأمل (و) قضى (السابق) من الباعة فلا فنيان ناره فيه غيره ولو اشتهر به ذلك العبر (كمسجد) تشبيه في القضاء للسابق في مكان (٣٣٣) منه وهذا لم يكن غير السابق اعتاد الجلوس فيه لتعليم علم

كتدريس أو تحديث أراقراء أو افتاء فانه يقضى له كما يفيد قول الامام فانه أحق به من غيره وقال الجمهور أحق به استحسانا لا وجوبا أي أن الحاكم يقول لمن نازعه الأولى لأن الأحسن عند الله تعالى أن تنحى عنه لمن اتسم به فيكون كلامه له خارجا بخارج الفتوى لا الحكم والظاهر أن اختصاصه به انما هو في الوقت الذي اعتاد الجلوس فيه لما ذكر لا وقت آخر ولا بما اعتاده والده ولا أن سافر سفر انقطاع ثم قدم (و) قضى على جار (سدكوة) بفتح الكاف وضمة أي طاعة (فتحت) أي أحدث فتحها تشرف على دار جاره وأما القديمة فلا يقضى بسدها يقال للجار استر على نفسك إن شئت (أو يسد) بالتثنية (خلفها) أي حاربها وكذا داخلها أي مع بانها على ما هي عليه فيها فلا يكتفى ذلك بل لا بد من سد ما يبدل

(قوله فلا قضاء لضيق الخ) أي لأفناء الله والتي في طريق ضيق أو غير نافذة أي لأفناء فيها يمكن منه الجلوس لأن الحق في غير النافذة لخصوص أهل دورها والحق في النافذة لعامة المسلمين فيمنع من ضيق عليهم والخاصة لانه انما يقضى بجلوس الباعة بأفنية الدور بشرط أن به أن خف الجلوس وكان لا يضر بالمارة لا تساع الطريق وأن تكون الطريق نافذة وأن يكون جلوسهم للبيع (قوله لا لنحو حديث) أي لا يقضى بجلوسهم لنحو حديث بل يمنع فضلا عن القضاء (قوله وقضاء المسجد كقضاء الدور) أي في كونه يقضى بجلوس الباعة فيه أن خف ولم يضيق على مار (قوله ثم الراجح جواز كراهة الألفية) أي سواء كانت أفنية دور أو حوايت فيجوز لصاحب الدار أو الحائز أخذ الأجرة من الباعة الذين يجلسون كثيرا في فناء داره أو حائزته قضى المواق سمع عيسى ابن القاسم لأصحاب الألفية التي اتفعا عليهم بالاضيق على المارة أن يكررها ابن رشد لأن كل مال للرجل أن ينتفع به يجوز أن يكرهها وهو يشمل بعمومه فناء الحوايت وغيرها به يسقط تنظير عقب في فناء الحوايت اهـ بن (هـ) خلافا لما يفيد (ت) أي من منع كرائها وقد علمت أن النقل عن ابن القاسم خلافه (قوله كمسجد) أي كما أن من سبق غيره بالجلوس في محل من المسجد لأجل صلاة أو قراءة قرآن أو علم فانه يقضى له به وإذا قام لفناء حاجة أو تجديد وضوء فهو أحق به إذا رجع إليه لما في صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم قال إذا قام أحدكم من مجلسه ثم رجع إليه فهو أحق به اهـ بن وهل يكفي السبق بالفرش فيه أولا بد أن يكون بذنه وأما السبق بالفرش فهو تحجير لا يجوز خلاف ذكره ح (قوله فانه يقضى له) أي لذلك المعتاد بذلك المحل ويقام السابق الذي سبق إليه منه (قوله وقال الجمهور أحق به) أي وقال الجمهور أحق به استحسانا لا وجوبا ولكن رجح القول بالقضاء حقيقة لا مشتهر (قوله ان الحاكم يقول لمن نازعه) أي يقول للسابق الذي نازعه المعتاد (قوله فيكون كلامه له) أي فيكون كلام الحاكم للسابق (قوله فتحت) صفة لكونه وكذا قوله أو يسد خلفها ولا مفهوما لقوله أو يسد خلفها لو أراد بقاؤه من غير سد فالحكم كذلك من باب أولى وحاصله أن الكوة التي أحدث فتحها تقضى بسدها وإذا أراد يسد خلفها فقط بعد الأمر بسدها فانه يقضى بسدها جميعا ويرى كل ما يبدل عليها ويُدح القضاء بسد الكوة التي حدث فتحها بما إذا كانت غير عالية لا يحتاج في كشف الجار منها إلى صعود على مسلم ونحوه والأفلا يقضى بسدها وقيدته أيضا بما إذا كان يترأى منها الوجوه والمرارع والحيرانات والألم تسد اتفاقا وإذا سكت من حدث عليه فتح الكوة ونحوها عشر سنين ولم ينكر جبر عليه ولا مقال له حيث لم يكن له عذر في ترك القيام وهذا قول ابن القاسم وبه القضاء اهـ بن (قوله تشرف على دار جاره) أي بحيث ينبغي للرائي منها الوجوه وإن كان لا يظهر للرائي منها لوجوه فلا يقضى بسدها إذا لاضرر فيها له عدوى (قوله وأما القديمة فلا يقضى بسدها) أي سواء كانت مشرفة على دار الجار أم لا (قوله خارجها) أي وهو ما كان جهة الجار (قوله كإزالة العتبة الخ) أي ولو أزال ماد كرم ولم يبق ما يبدل عليها وجه وسدها من خارج فقط وهو جهة الجار وأني داخلها لا يسد جاره ذلك لأن الإنسان لا يمنع من حفر حفرة في حائطه ليضع بها أه شيئا عدوى (قوله بل لا بد من سد ما يبدل عليها) الأولى بل لا بد من إزالة ما يبدل عليها كان بسدها وغيره (قوله وكذا عبرها أي عبر الكوة كش الدار باب وعرفه وهي حدث شئ من ذلك وكان مشرفا على الجار قضى بإزالته وهدمه (قوله وبمع دى دحان) أي وقضى بجمع أحداث على دحان إذا تصرع بالخبران به بسبب تدويدات الباطن والحيطان ونحو ذلك وقوله ورأى دى رضى بجمع أحداث دى رائعه كريمة إذا تصرع بالخبران أمدها ومدح ومسطوم مطلق ومجبرة المدح لمح المدح المدح والمسطوم هو الذي يوضح فيه مصارين الهجمة

عليها كإزالة العتمة وإزاحة رالشبان والخشب بالجواب حرقا من أطلة لرمي و يريد من أحدثها أو غيره فتحها بادعاء قدمها للدلالة محلها عليها وكذا غيرها مما يشرف على الجار حيث حدث (وبمع دى) دى (دحان كحسب) وقرن ومطبخ وقهس (ورائعه كديباغ) ومدح ومسطوم من كل ما له رائحة كريهة للضرر والحاصل من ذلك والمراد بالحادث مما ذكره لا القديم

و رأسها وكروشها وبسطها في الماء الحار لارالة ما فيها من الاقدار والشعر والمصالح هو الماء الذي يطبخ فيه المصارين والروس بعد ان حراج قذرها في المسط * (تبيه) * يمنع الشخص من تنقيص الحصر ونحوها على باب داره اذا اصر العبار بالمارة ولا يحمله نهائيا فله على باب داره قال ابن حبيب (قوله وأندر) أي وقضى يمنع أحداث أندر وقوله بفتح الدال المهملة قال ح ولم أقف على غيره وهو مصرف لأنه ليس علما ولا صفة وانما فيه وزن الفعل وحده ولا يقتضي المنع من الصرف وحده (قوله قبل بيت) اعترض بان منعه لا يتقيد بكونه في مقابلة البيت بل بحصول الضرر كما يفيدته تعليل الشارح فلو حذف قوله قبل وأبدله بعتد أو قرب لمسلم مما أورد عليه وقد يقال ان الجارين اذا كان في أي ناحية من البيت يقال فيه انه قبل البيت (قوله أوحانوت) أي أو نحوهما كبستان ولا مفهوما لبيت فلوقال المصنف قبل كبيت بالكاف كان أشمل (قوله يمنع أحداث مضر) أي وقضى يمنع أحداث مضر (قوله كرحا الخ) أي وأما الغسال والحداد والدقاق اذا كان يؤدي وقع ضررهم فقط ولا يضر بجدار الجار فلا يمنعون من ذلك (قوله وأحداث اصطبل) أي وقضى يمنع أحداث اصطبل لحيل ونحوها من الدواب واعترض بأن هذا مستغنى عنه لأنه ان كان المنع للرائحة فهو داخل في قوله ورائحة كدباغ وان كان للضرر بالجدار فهو داخل فيما قبله وان كان للتأذي بالصوت فهو لا يقتضي منع الأحداث كما يأتي في قوله وصوت ككمد وأجيب بأن العلة في منع أحداثه الرائحة والضرر بالجدار لكن المصنف أراد التنصيص على أعيان المسائل المذكورة في المدونة (قوله أوحانوت قبالة باب) أي وقضى يمنع أحداث حانوت للبيع أو الشراء أو لصناعة قبالة باب شخص لما يلزم على ذلك من التطلع على عورات ذلك الشخص وأولى في المنع من أحداث الحانوت قبالة باب أحداث مصطبة لأجل الجلوس عليها قبالة باب (قوله ولو سكة نقذت) هذا خلاف ما لابن عارى من التقييد بالسكة غير النافذة بناء على التسوية بين الحانوت والباب قال ح وهو الذي حكاه ابن رشد في كتاب السلطان وأفتى به ابن عرفة لكن نقل البرزلي عن المازري أن بعض القرويين قال ان الحانوت أشد ضررا من الباب لكثرة ملازمة الجلوس به وانه يمنع بكل حال قال المازري وهو الصواب نقله ح وعليه جرى الشارح في اطلاقه لكلام المصنف هنا اه بن (قوله ان تجددت الشجرة) أي ان حدثت الشجرة على الجدار ولا مفهوم للأعصان بل اذا أضر بعض جدار الشجرة المتجددة بالجدار فانه يقطع ذلك الجزء أخذ من قول المصنف ومضر بجدار ولا تنقطع الشجرة وكما يقتضي بقطع أعصان الشجرة المضرة بالجدار يقتضي أيضا قطعها اذا صارت سلمها للصاعد عليها لبيت الحار بخلاف دار خربة بجدار لا آخر ويحشى توصل السراق منها الذي الدار فلا يلزم صاحب الخربة نأوا ولا يلزم صاحب الدار الاحتباس وحفظ متاعه (قوله فقولان) الاول لمطرف وابن حبيب وأصبح وعيسى بن دينار واستظهره ابن رشد والثاني لابن الماجشون لان باني الجدار علم أن هذا يكون من حريم الشجرة فهو داخل على اصرار الشجرة له وقد علمت أنها اذا كانت قديمة على الجدار فالخلاف انما هو في قطع ما أضر من أعصانها وأما نفس الشجرة فلم يسأل جار قطعها ولو أضر جدرانها المعيبة بجداره كما ذكره ابن رشد انظر بن (قوله ولا يقتضي منع بناء مانع ضوء وشمس ورياح) هذا هو المشهور ومقاله ما رواه ابن دينار عن ابن نافع انه يمنع من مانع الضوء والشمس والرياح (قوله الا أن يكون) أي البناء (قوله ولا يمنع من علو بناء) أي ولو عير منفعه تعود عليه ولو أضر بجاره قال ابن كنانة الا أن يرفعه ليضر بجاره دون منفعة له فانه يمنع اه في المدونة في آخر كتاب القسم ومن رفع بنيانه فجاوز به نيران جاره ليصرف عليه لم يمنع من رفع بنيانه ويمنع من الضرر بالتطلع على جاره قال أبو الحسن اللام في ليشرف لام العاقبة اه وهذا يفيد أن ما أدى الى الضرر ولم يدخل عليه ليس كالضرر المدخول عليه (قوله الا أن يكون ذميا فيمنع) أي من علوسائه على بناء جاره المسلم وفي جوار مساوانه لجاره المسلم ومنعه من المساواة قولان قال شيخنا العدوي ولدي شريكه كان عال وليس له ماء محل عال يشرف منه على المسلمين (تبيه) كما لا يمنع الشخص من علوسائه على بناء جاره لا يمنع من أحداث مانع من العلة انما قال

(و) يمنع (أندر) بفتح الدال المهملة أي الجارين (قبل) أي تجاه (بيت) أوحانوت للتضرر ببيتين التدرية (و) يمنع أحداث (مضر بجدار) كرحا ومصدق وبشر ومراحض (و) أحداث (اصطبل) أوحانوت قبالة باب ولو سكة نقذت (و) قصي (بقطع ما أضر من) أعصان (شجرة بجدار) لغيره (ان تجددت) الشجرة (والا) بأن كانت أقدم من الجدار (فقولان) في قطع المضر من أعصانها وهو الراجح وعدمه وهو قول ابن الماجشون (لا) يقتضي منع بناء مانع ضوء وشمس ورياح عن جاره وظاهره ولو منع الثلاثة (الا) أن يكون منع الشمس والرياح (لا ندر) أي عنه فيمنع ومثله الاندراطاحون الرياح (و) لا يمنع من (علو بناء) على بناء جاره الا أن يكون ذميا فيمنع كما يمنع المسلم الذي أشرف على بناء جاره من الضرر أي التطلع على جاره (و) لا يمنع (من صوت ككمد) وهو دق

وقصار واحد ونجار (و) لا يمنع رب دار من أحداث (باب) ولو قبالة باب آخر (٣٢٥) (سكة نافذة) إلى القضاء ولو ضيقة

(و) لا من (روشن) وهو جناح يخرج منه في علو حائطه لينى عليه ماشاء (و) لا يمنع من (سباباط) سقف ونحوه على حائطين له مكنسنى طريق ولذا قال (لمن له الجانبان) قيد في السباباط فقط وقوله (سكة نافذة) إلى القضاء قيد في الروشن والسباباط ولا بد من رفعهما عن رؤس الركبان رفعا بنسا (والا) تكن السكة نافذة (فكالمالك لجميعهم) فلا يجوز أحداث الروشن والسباباط الا باذن الجميع والمعتمد أنهم ما يجوز ان يغير النافذة أيضا ان رفع عن رؤس الركبان رفعا بنسا ولم يضرا بضوء المارة (الا ناسا) أى فتح باب بالسكة العبر النافذة فيجوز بغير اذن أحد منهم (ان نكب) عن باب جاره بحيث لا يشرف منه على ما في داره ولا يقطع عنه منفعة والاستثناء منقطع (و) الا (صعود محلة) لاصلاحها أو جنى عمرها فيجوز (وأندر) جاره (بطلوعه) ليستر ما لا يحب الاطلاع

كأحداث قرن قرب قرن أو حمام قرب حمام آخر أو طاحون قرب طاحون أخرى كما قاله في معين المحاكم والتبصرة الطرح (قوله وقصار) أى وصوت قصار وهو الذى يبض القماش كما أدخلت الكاف في كلام المصنف صوت القصار ومن معه أدخلت أيضا صوت حيطان بكتب بأمر معلمهم لأصواتهم للعب فيمنعون ودخل أيضا صوت معلم الانعام وصوت الكروان المتخذ للصياح والحمام المتخذ للهدير وظاهر المصنف عدم المنع ولو اشتد صوت كالصمود دام وفي المواق خلافه وأن محل عدم المنع ما لم يشتد ويدم والا فيمنع من ذلك وكل هذا اذا لم يضرب بالجدار ولا فالمنع اتفاقا (قوله سكة نافذة) أى وأما بغير نافذة فانه يمنع من الأحداث الا برضا الجيران هذا اذا كان ذلك الباب الذى أريد فتحه قبالة باب آخر أو ما لو كان منكبا عنه فانه يجوز فتحه ولو بغير رضا الجيران (قوله ولو ضيقة) أى هذا اذا كانت واسعة وهى ما كان عرصها سبعة أذرع بل وان كانت ضيقة عرصها أقل مما ذكر (قوله والا فكالمالك لجميعهم) أى والا فهى كالمالك لجميعهم (قوله الا باذن الجميع) أى ولو رفعه رفعا بنسا ولا يكتفى اذن بعضهم وقيل ان المعتبر اذن من يمر من تحتها بالمنزلة وأما من لم يمر من تحتها بالمنزلة فلا يعتبر اذنه هذا القول الثانى نقله عجم عن السكافى وأقره كانه المذهب والذى في حاشية القيسى أن الاول هو المذهب (قوله والمعتمد الخ) أى ان ما ذكره المصنف في الروشن والسباباط من التفصيل بين كون السكة نافذة أو غير نافذة ضعيف والمعتمد حوار أحداثهما مطلقا كانت السكة نافذة أو غير نافذة ولا يحتاج لاذن أحد حيث رفع عن رؤس الركبان رفعا بنسا ولم يضرا بضوء المارة قال ابن عارى التفصيل بين النافذة وغيرها لا بى عمر بن عبد البر في كافه ونقله عنه المتيطى وعليه فتصر ان الحاجب وقيله ابن عبيد السلام وابن هرون والمصنف وأما ابن عرفة فقد قال لا أعرفه لا قدم من أبى عمرو وطاهر سماع أصبغ عن ابن القاسم في الاقضية خلافه ولم يقيد ابن رشد بالطريق النافذة فتأمل اه وتعليقه ح بان التفصيل الذى ذكره أبو عمر ذكره قبله ابن أبى ريدى الترادود ذكره قبله أبو بكر الوقار ناقلا له عن ابن عبد الحكم وذكره أيضا ابن يونس ثم قال ح بعد نقل كلامهم فقد وجدنا الص لا قدم من أبى عمر على أرد كر أبى عمر له وقبول الجماعة المدكورين له كافى في الاعتماد عليه اه وبهذا تعلم ما في قول شارحنا تبعا لعقب ان التفصيل ضعيف والمعتمد الخ اطر بن (قوله الابابان نكب) أى حرف عن باب جاره (قوله ولا يقطع عنه منفعة) خرج ما دالا صفة حتى منعه من ربط دابة ببابه مثلا واعتراض ح قول المصنف الابابان نكب بانه يقتضى ان الباب الذى فتحه اذا كان منكبا عن باب جاره الذى يقا له يجوز فتحه ولو كان ذلك قرب باب جاره الملاصق له بحيث انه يضيق عليه فيما بينه وبين بابيه ويقطع ارتفاعه بذلك وليس كذلك كفى المدونة وكلام ابن رشد ولوقال المصنف الابابان نكب ولم يضرب بجدار ملاصق لوى بما في المدونة وبص كلام ابن رشد واعلم أن فى فتح الرجل الباب أو تحويله عن موضعه في الزقاق الذى ليس سافدا ثلاثة أقوال أحدها انه لا يجوز بحال الا باذن جميع أهل الزقاق وهو الذى ذهب اليه ابن زرب وبه جرى العمل بقرطبة والثانى ان له ذلك فيما لم يقابل باب جاره ولا قرب منه فيقطع به مرقعا عنه وهو قول ابن القاسم في المدونة وقول ابن وهب والثالث ان له تحويل بابيه على هذه الصفة اذ سدا الباب الاول وليس له أن يفتح فيه بابا لم يكن قبل بحال وهو قول أشهب اه بن (قوله والاستثناء منقطع) أى لان ما قبل الامتعلق بالروشن والسباباط وما بعدهما متعلق بالباب (قوله والا صعود ونحلة الخ) أى بخلاف المارة المحدثنة أو القديمة حيث كانت تكشف على الجيران فانه يمنع من الصعود عليها لان الصعود لجنى الثمرة ونحو ذلك بادر بخلاف الأذان ومحل منع الصعود على المارة المشرفة ما لم يجعل لها ساتر من كل جهة يمنع من الاطلاع على الجيران بحيث لا تبين الاشخاص والاطليات ولا الذكروا الا لاشى والا جاز صعودها (قوله وظاهر المصنف وجوب الأندار) أى وهو المعتمد وقوله وقيل الخ أى وهو ضعيف (قوله لعرر خشبة فيه) أى لادخال خشبة فيه والدليل على ذلك خبر الموطا لا يمنع أحد لم جاره أن يعرر خشبة في جداره رواه ابن وهب خشبة بالافراد ورواه بعضهم بصيغة الجمع بفتح الحاء والشين

عليه من حريم أو غيره مظاهر المصنف وجوب الأندار وهو طاهر وقيل يندب (وبدب إعادة جداره) لجاره المحتاج (لعرر خشبة) فيه لانه من المعروف ومكارم الاخلاق

(و) نذهب الجار (أو فاق بما) لجار أو أهل أو غيرهما فضل عنه لشرب أو زرع أو غيرهما (وقد باب) لجار ليعر منه حيث لا ضرر عليه في ذلك وكان الجار يشق عليه المروءة من غيره (وله) أي لمن أعار عرصته للبناء بها أو الغرس فيها (الرجوع) في عرصته المذكورة حيث لم يقيد العارية بزمان ولا عمل ولا لزمت لا تقضائه (٣٣٦) كما يأتي (وهذا) أن محل الرجوع في العرصه المذكورة (أن دفع) المعبر للمعارة

وصم البناء أو بضم الميم والشين وحل مالك ذلك على النذهب وجهه السامعي واجد في الوجوب وحذف هل لجار المسجد غرض خشية في حائطه وبه أفتى ابن عثاب تأقلا له عن الشيوخ أو ليس له ذلك ويمنع منه واليه ذهب ابن مالك قال ابن ناجي والنفس إليه أميل واستظهره غيره أيضا (قوله وفاق بما) يعني أنه يندب لمن عنده ما في بئر أو في زبر أو في غيرهما فضل عن حاجته أنه يدفعه لغيره ليرتفق به في شرب أو في سقي زرع كان ذلك العبر جاره أو من أهله أو غيرهما (قوله وفتح باب لجاره) أي إذا كانت دارك ذات بايين وكان يشق على جارك الذهاب لبيتك من بابك أو من طريقه ويسهل عليه ذلك من جهة دارك فيندب لك أن تفتح له بابك لينذهب لداره من بيتك من بابك الثاني حيث لا ضرر عليك في ذلك (قوله وله الرجوع) هذا ليس حريضا بقوله وندب عارة جداره لغيره خشية كما هو ظاهر بل محذوف بعد قوله خشية أي وعرضته لبناء بدليل قوله وفيها الخ وحاصل المسئلة أن من أعار عرصته لجاره أو لغيره لينتج أو ليعرس فيها ولم تقيد تلك العارية بأجل فلما فعل المستعير البناء أو الغرس أراد المعبر أن يرجع عليه قبل المدة المعتادة في الأمانة للبناء أو الغرس فلا يمكن من الرجوع قبل انقضاء المدة المعتادة إلا بدفع المعبر للمستعير ما أتفق في البناء والغرس كذا ذكر في المدونة في باب العارية ودكر فيها محل آخر إلا أن يدفع المعبر للمستعير قيمة ما أتفق والترك لما يرى الناس أنه عارة مثله من الامدواختلف الاشياخ هل بين الموضوعين المدكورين وفاق أو خلاف على ما ذكره الشارح إلا أن ما ذكره من التأويل الثاني من تأويل الوفاق لا يظهر لأنه إنما يعطيه قيمة ما أتفق يوم البناء فلا يراعى قرب الزمان أو بعده إلا لو كان المنظور له قيمة البناء لا قيمة المون مع أن المنظور له قيمة المون خلافا لما يفيد كلام الشارح وخش وعيق وشب قنامل (بقي شيء آخر) وهو أنه سيأتي للمصنف في العارية ولزمت المقيمة بعمل أو أجل والأقال المعتاد وهذا يفيد أنه ليس له الرجوع في العارية العبر المقيدة ولو دفع ما أتفق أو قيمته وهذا يخالف ما هنا وأوجب بأن المصنف قد ذكر بعد قوله والأقال المعتاد ما يفيد أن قوله والأقال المعتاد مخصوص بعبر المعارة للبناء والغرس وأما ما أعار لغيرهما فله الرجوع فيه (قوله لسلم من الإيهام) أي لأن المتبادر من قوله وله الرجوع أي في عارة الجدار لغيره الخشبة مع أنه متعلق بمسئلة العرصه بدليل قوله وفيها أن دفع الخ لا به لم يذكر ذلك في المدونة إلا في مسئلة العرصه وأما مسئلة عر الخشبة فلا رجوع له بعد الدن ولو قيل العر على المعتمد كما رجحه الفقهاء في خلافه من قال له الرجوع قبل الغرض لا بعده وقد حكى ابن ناجي لقول ابن علي حدسوا من غير ترجيح لأحد منهما والفرق بين عارة العرصه للبناء حيث أن له الرجوع بخلاف عارة الجدار لغيره الخشبة فلا رجوع له أن عارة الجدار لغيره الخشبة قد قال بعض أهل العلم بالقضاء (قوله أو الأجل) مرادف لما قبله وهو الإيهام بالموحدة

فصل في المزارعة (قوله وعقد ها غير لازم قبل البذر) أي كما هو قول ابن القاسم في المدونة فلا تلزم بمجرد الصبغة بخلاف شركة الأموال على المعتمد فيها كما مر اه وقد جزم ابن الماجشون وسعنون بلروم المزارعة بالعقد وهو قول ابن كدانه وابن القاسم في كتاب ابن سعنون وأما وقع هذا الاختلاف في المزارعة لاهما شركة عمل واجارة فنحسب الشركة تملزها لارمة بالعقد لما مر أن شركة العمل إنما تلزم بالعمل ولا أجارها الأعلى لكافؤ ولا اعتدال إلا أن يتطوع أحدهما بما لا فضل لكرائه ومن علم الاجارة ألزمها بالعقد وأجار النفاضل بينهما نظرا من قبلهم تلزم باله إذا انضم اليه عمل وجعله لا قول فيها ثلاثة (قوله ما معناه) أي كشتل لبصل والخس (قوله ولا بالعمل) أي ولا بهما معا بدون بذر (قوله قد قيل معناه) أي فيما عد ضرورة ما إذا سارياي الجميع فالحا حائرة اتفاقا كما في التوضيح بقول من لا به قد قيل بمعناه مطلقا صوابه حذف مطقة لأنه لم يدل بذلك أحد عندنا لمساعد من الاتفاق في صفة التساوي لأن يقال مرده بذلك القائل أبو حنيفة فاه

(ما أتفق) في البناء أو الغرس (أو قيمته) أو لتبوع الخلاف أي وفيها أيضا ما كان آخره الرجوع أن دفع قيمة ما أتفق قائما على التأييد (وفي موافقته) أي الموضوع الثاني للأول بحكم ما أتفق على ما إذا اشترى ما عر به وقيمتها على ما إذا كان من عنده أو ما أتفق إذا رجع المعبر بقرب وقيمتها إذا رجع بعد بعد أو ما أتفق إذا لم يشتره بغير كثير وقيمتها إذا اشتراه بغير كثير (ومخالفته تردد) وستأتي له هذه المسئلة في العارية مفصلة موضحة فلو حذفها من هنا سلم من الإيهام والأجل والأيهام حيث عبر بتردد مكان التأويل ومن التكرار الآتي في محله عليه رضوان الله وتحيته وبركاته

فصل في المزارعة * وهي الشركة في الزرع وعقد ها غير لازم قبل البذر كما أشار له بقوله (لكل) من المتعاقدين على شركة زرع (فسخ) عقد (مزارعة) أي

الرجوع بالانفصال عنه (أن لم يبدر) أي صرح سار في معناه حتى لا يس بلا لرم مائة ولا ما عمل قبل البذر ولو لم يكرث وتسوية أرض واجراءه عليه ما عني الأرجح تلمز ما عني رواب لم يندبه عمل وإعمال تلمز لعدم شركة المال لأنه قد قيل بمعناها فضعف أمرها فاحتيج في لزومها الأمر قوي وهو البذر

وهل اذا بذر البعض تلزم في الجميع او فيما بذر فقط او ان بذرا لا تترتب في الجميع والاقل فكالعدم وان بذرا النصف فلكل حكمه (وتحت شروط أربعة أشار لاوطا بقوله (ان سلما) أي المتعاقدان (من كراء الأرض بمشروع) بأن لا تقع الأرض أو بعضها في مقابلة بذر أو طعام أو ما تنبت ككراثها بذهب أو فضة أو عرض أو حيوان فان لم يسلما من ذلك منعت ككراثها طعام ولو لم تنبت كعسل أو بما أنبت ولو غير طعام كقطن وكتان واستثنى من ذلك الحشيش ونحوه فيجوز كإبائي في الجارة وأشار للشرط الثاني بقوله (وقالها) أي الأرض (مساو) لكراثها غير بذر دليل ما قبله من عمل قهر ويد والمراد قابلهما مساو على (٣٢٧) قدر الربح لو وقع بينهما كان تكون أجرة

الأرض مائة والبقر والعمل خمسين ودخلا على أن لرب الأرض الثلث ولرب البقر والعمل الثلث أو يكون آخرتها مائة كالأرض ودخلا على النصف فتجوز فيهما والافسدت فمتى التساوى أن يكون الربح مطابقا للمخرج ولثالثها بقوله (وتساوى في الربح) بأن يأخذ كل من الربح بقدر ما أخرج والافسدت ولا شأن أحدا للشرطين يعني عن الآخرة أن حصل ما قبل هذا على المقابلة بالنصف أفاد انه اذا كان أحدهما الثلث والآخرة الثلثين فسدت ولو دخل على أن الربح بقدر ما أخرج كل وليس كذلك فالحق أن شرطها شيطان فقط كقَالَ أبو الحسن الصغير لا تصح الشركة في المراجعة الا شرطين أن يسلما من كراء الأرض بما يخرج منها وان يعتد لافيهما بعد ذلك انتهى أي يعتد لافيهما يخرج من

بقول بعدهما مطلقا وان خالفه صاحبه قال سباص وحوها ثلاثة شتر في لارص ولعمل والآلة والزريعة جارت اتفاقا وان اختص أحدهما بالبدن من عبده والآخرة بأرض طابال واشتركا في غيرهما تساويا أو تفاوتا فسدت اتفاقا لا شتما طاعا على كراء الأرض بما يخرج منها الأعلى قول الداودي والاصيلي ويحيى بن يحيى بجواز كراء الأرض بما يخرج منها وهو خلاف مذهب مالك وأصحابه وما عدا هذين الوجهين مختلف فيه (قوله وهل اذا بذر البعض الخ) ظاهره انه لا نص في هذه المسئلة قال طي أصل هذا التوقف المعج وهو قصور وقد صرح ابن رشد بان مذهب ابن القاسم في المدونة أنه ان بذر البعض فلا يلزم العقد الا فيما بذر ولكل الفسخ فيما بقي انظر بن (قوله شروط أربعة) جعلها الشارح أربعة مجازاة لكلام المصنف وسيأتي له أن الصواب كما لابن شاس وأبي الحسن وغيرهما أن الشروط اثنان فقط السلامة من كراء لارض بمشروع والتساوى في الربح بأن يأخذ كل واحد منهم بقدر ما أخرج وسيظهر لك وجه ذلك (قوله ككراثها بذهب أو فضة) هذا مثال للجائر وهو السلامة من كراء لارض بمشروع (قوله فان لم يسلما من ذلك منعت) قال الشافعية محل منع كراء الأرض بما يخرج منها اذا اشترط الاخذ من عين ما يخرج من حصص تلك البقعة صريحا ولم يكتفوا بالجنس وهي فسخة وفي من جواز كراء الأرض بما يخرج منها عند الداودي ويحيى بن يحيى والاصيلي كما هو حجة في قول الشارح منعت أي على المشهور لا اتفاقا (قوله ونحوه) أي كالبوص افارسي والورد الفاقلي والصدل والحلفاء والحشيش والشب والكبريت ونحوهما من المعادن (قوله الا فسدت) أي والا بأن دخلا على المصنف في الصورة الاولى على الثلث والثلاثين في الصورة الثانية فسدت لدخولهما على التفاوت فيها (قوله مطابقا للمخرج) أي منهما أي فان كن لمخرج منهما مساويا فلا بد أن يكون الربح مساوية وان كان الخارج من أحدهما أكثر من الخارج من الآخر فلا بد أن يكون له من الربح بقدر ما أخرج (قوله بأن يأخذ كل من الربح بقدر ما أخرج والافسدت) أي والا يأخذ منه بقدر ما أخرج فسدت كما اذا تساوى في جميع ما خرجا وشرطا في عقد الشركة أن جميع ما يحصل من الزرع على الثلث والثلثين أو كان ما أخرجاه على الثلث والثلثين وشرطا أن ما يحصل من الزرع بينهما منصفه (قوله على المقابلة بالنصف) أي بان قبل وقابلها مساو من قهر وعمل بان يكون آخرتها قدر أجرة الأرض وتساوى في الربح بان كان كل واحد يأخذ نصفه (قوله اذا كان أحدهما الثلث) أي أخرج الثلث الخ (قوله وسياتي ما فيه) أي من أن اشتراط خلط البذر حقيقة أو كما قول سمخون والمذهب عدم اشتراط ذلك كما هو قول ابن القاسم ومالك على أنه لا وجه لخلط البذر شرطا من شروطها لان شرطها ما كان عاميا في جميع صورها وهذا خاص ببعض الصور (قوله بعد العقد) لبيان الواقع لان التبرع لا يكون الا بعد العقد اذا ما كان فيه لم يكن تبرعا ولو صرح بان تبرع لانه حينئذ يدخل عليه فهو مشروط اه وذلك ان يخرج كل قدر ما أخرج الآخر وعقد على التساوى في الخارج وبذر ثم تبرع أحدهما للآخر شيء من حصته (قوله خلط بذر) عطف على سلما أي وشرط صحتها خلط بذر وهو عطف عليه بالبطر المعنى هذا اذا قرئ خلط مصدرا أو أما ان قرئ بصيغة الفعل فالعطف ظاهر (قوله كالقطن والقصب ونحوهما) أي كالخس والبصل وغيرهما من الخضراوات التي تنقل اكن فيه أن القطن يزرع حبه وان كان لا يسد بل يدم في الأرض فان جعل قوله كالقطن راحا للعب وما عده راحا لغيره صح الا فاله الى حذف القطن (قوله أي منهما) أشار الشارح

الربح على قدر ما أخرجوا ما اشترط الراعي مسياني فيه (الالتبرع) من أحدهما للآخر شيء من الربح من غير وعد ولا عادة (بعد) لزوم (العقد) بالبدن فيجوز وأشار الشرط الرابع بقوله (خلط بذر ان كان) المراد بالبدن الزرع فيشمل الحب وغيره كالقطن والعبس ونحوهما وقوله ان كان أي منهما معا فان كان من عبدا أحدهما ولا يأتى خلط أي ان البذر اذا كان منهما فلا بد من خلطه حقيقة أو حكما كما أشار بقوله (ولو) كان الخلط (ما حراهما) له بأن يحمل كل بذرته الى الأرض ويسد بهما من غير تبرع للاحدهما عن الآخر فتصح الشركة حيث دخلا على التعاون والشركة في الجميع كما هو الموصوع فان تبرع بزرعه لغيره فلا شركة بينهما وكل واحد ما أنبت حبه ويتراجعان في الأكرية وتقاصان ورد بالمبالغة المول بعدم الصحة في الخلط الحكمي المذكور

واشتراط الحسي وما مشى عليه المصنف هو أحد قول سحنون وابن القاسم ورجح ولهما أيضا قول مالك أنه لا يشترط الخلط حسابا ولا حكما
 قالوا يترك كل منهما في جهة أو قدان غير الآ خر صحت عندهم وهو ظاهر كلام أبي الحسن المتقدم ورجحه بعضهم وبقي على المصنف شرط وهو
 ثمالهما جنسا وصنفهما فلما أخرج (٣٢٨) أحدهما قاعا والآ خر فولا أو شعيرا لم تصح ولكل واحد ما أنشأ بذره ويتراجعان

في الأكبرية وقيل
 بالصحة أيضا وفسر
 المصنف على ما مشى
 عليه قوله (فإن لم يثبت
 بذرا أحدهما وعلم) بوجه
 الذي لم يثبت بذره
 لغرضه أو سوسه أو
 قدمه وبعض الحب الذي
 إذا أصابه الدخان لم يثبت
 كالبرسيم وبذر الكتان
 والملوخية سواء تميز البذر
 المذكور في جهة أو
 اختلط (لم يحتسب به)
 في الشركة (إن غرس)
 صاحبه بأن علم ولم يبين
 له (وعليه) أي على العار
 لشريكه إذا الشركة باقية
 بينهما (مثل نصف)
 البذر (النابت) في
 شركة المناصفة ومثل
 حصته من النابت في
 غيرها فلو غرس به هذه
 العبارة لكان أشمل
 (والا) يغربان اعتقدا أنه
 يثبت أو أنه لا يثبت وبين
 لصاحبه (فعلى كل)
 منهما الشريك (نصف)
 بذرا الآ خر في شركة
 المناصفة (والزرع
 بينهما) على كل حال
 فعلى من لم يثبت بذره
 مثل نصف النابت

بذلك إلى أن كان في كلام المصنف ناقصة لأنها تامة كما قال بعض وإن المعنى وخلط بذرا وبقدان لم يوجد
 فلا تصح إلا بخلط الزرعة هذا إذا جاز البذر على حقيقته فإن أراد به ما يشمل الزرعة ضاع مفهوم أن
 وجد لا ندرا حقه في المنطوق تأمل (قوله واشتراط الحسي) تظهر ثمرة القولين إذا أخرجاه معا وبذرا وصار
 لا يتميز بذرا أحدهما من بذرا الآ خر فيصح على ما مشى عليه المصنف لا على ما رده لو (قوله وما مشى عليه
 المصنف) أي من اشتراط خلط البذر ولو كما أحد قول سحنون قال طفي هذا الشرط عما يعرف لسحنون
 وعراه في الجواهر واقتصر عليه وتبعه المصنف وابن الحاجب ومذهب مالك وابن القاسم عدم اشتراط
 الخلط لا حسابا ولا حكما بناء على أصلهما في شركة الأموال وسحنون على أصله في اشتراط الخلط هنا لكل طرف
 صله ثم نقل عن اللخمي ما نصه اختلف إذا كان البذر منهما هل يشترط الخلط في الصحة فأجاز مالك وابن
 القاسم الشركة إذا أخرجا قاعا أو شعيرا وإن لم يخلطاه بناء على أصلهما في العين الدراهم والدنانير وإن لم
 يخلطاهما واختلف قول سحنون فقال مرة بقول مالك وابن القاسم وقال مرة أما تصح الشركة إذا خلطا
 الزرعة أو جلاها إلى القدان أو جعاهما في بيت فظهر لك أن اشتراط الخلط ولو حكما عما هو عند سحنون
 فقط اه كلامه (قوله أحد قول سحنون وابن القاسم) نحوه في عبق قال بن وهب يقتضي أن
 لابن القاسم قولين كسحنون وهو خلاف ما تقدم عن اللخمي وابن يونس فكان الأولى للشارح أن يقول
 وهذا أحد قول سحنون وله قول آ خر مع ابن القاسم ومالك أنه لا يشترط الخلط حسابا ولا حكما تأمل انظر بن
 (قوله ثمالهما) أي ثمال ما أخرجاه من البذر إن كان البذر منهما (قوله على ما مشى عليه) أي من
 كفاية أخرجاهما البذر إلى القدان وبذلك واحد وفيه أن قول المصنف فإن لم يثبت الخ إنما يتفرع على قول
 مالك وابن القاسم أنه لا يشترط الخلط أصلا ولا يصح تفرعه على قول سحنون باشتراط الخلط لأن التمييز
 عنده يوجب بطلان الشركة مطلقا بحدركل واحد منهما أم لا فتعين أن يراد بالخلط في كلام المصنف مجرد
 المعاونة تساهلا حتى يصح التفرع والمعنى أن البذر إذا كان منهما فيشترط تعاونهما ولو بأخراجهما بأن
 يخرج جابا بالبذر معا وبذلك واحد منهما بذره كان بذركل واحد منهما عن بذرا الآ خر أو لا وهذا أحد قول
 سحنون والمردود عليه بأقوال سحنون والآ خر لا يكفي أخرجاهما على الوجه المذكور بل لابد أن يصير
 البذران بحيث لا يتميز أحدهما عن الآخر والقول الأول الذي مشى عليه المصنف موافق لقول مالك وابن
 القاسم أنه لا يشترط الخلط حقيقة ولا حكما وحينئذ فحمل شارحنا تعبيرا غير الأ خراج في كلام المصنف على
 القول الثاني غير مناسب لعدم صحة التفرع وهذا الذي قلنا محصل كلام بن وهب من هذا يعلم أن قول الشارح
 ورد بالمبالغة القول باشتراط الخلط الحسي لا يصح إذ لم ينقل عن أحد اشتراط الخلط الحسي في البذر وعدم
 كفاية الخلط الحكمي لأن الخلط الحكمي بمعنى عدم التمييز متفق على الجوار فيه وإنما الخلاف في التعاون
 مع التمييز كما علمت انظر بن (قوله بأن علم) أي أنه لا يثبت (قوله وعليه مثل نصف النابت) أي وعليه أيضا
 نصف كراء أرض مالم يثبت ونصف قيمة العمل به كما حرم بذلك في التوضيح وذكر ابن عرفة ما يقتضي أن في
 ذلك خلافا لطرح اه بن * (تبينه) * ذكر عيج أن من اشترى جباوير للبائع أنه للزراعة ولم يثبت فإن كان
 البائع يعلم أنه لا يثبت أو كان شاكا في ذلك فإن المشتري يرجع عليه بجميع الثمن وبأجرة الأرض والعمل إن
 فات الأمان والأرجح عليه بائنه فقط لأن البائع عره والشراء في زمن الزراعة بثمن ما يرجع كالشرط وإن
 اشترى لأجل كل زرعه فلم يثبت لم يرجع شيء (قوله وإن الأمان) أي وموضوع المسئلة أن الأمان الخ (قوله
 كان تساوبا) أي وذلك كان تساوبا الخ أي وذلك المستوفى للشرط كتساوبا في جميع ما أخرجاه

فالكاف

غرام لا وعلى من ثبت بذره مثل نصف غير النابت أي قديما أو موسسا إن لم يعرف

وموضوع المسئلة أن من لم يثبت بذره علم والأ فلا رجوع لأحدهما على الآخر والزرع بينهما وإن الأمان قد فات والافعلي من لم يثبت زرعه
 الأتيان ببدل بذره جيد في زرعه ثم على المصنف لما استوفى شروط الصحة بخمس مسائل بقوله (كأن تساوبا) أو تساوا (في الجميع)
 أرضا وعملا وبذرا وبقر أو آلة (أو قال بذر أحدهما عملا) والأرض بينهما ملك أو كراء أو كانت مباحة (أو) قابل (أرضه) أي أرض أحدهما

(وبذره) عمل من الآخر يبدو بقروالة أو بقر فقط وأما عمل يد فقط فتأتي مع قبدها (أو) قابل الأرض و (بعضه) أي بعض البذر عمل من الآخر مع بعض البذر فالمعنى أخرج أحدهما الأرض وبعض البذر والعمل وبعض البذر وشروط صحة هذه (أن لم ينقص ما للعامل) أي ما يأخذ من الربح (عن نسبة بذره) بأن زاد أو ساوى مثال الأول أن يخرج أحدهما الأرض وثني البذر والثاني العمل وثالث البذر على أن يأخذ كل نصف الربح فقد أخذ العامل أزيد من نسبة (٣٣٩) ماله من المدر ومثال الثاني أن يأخذ رب

الأرض الثلثين من الربح والعامل الثلث فان نقص العامل عن نسبة بذره منع كما لو أخرج مع عمله نصف البذر على أن يأخذ ثلث الربح (أو لا أحدهما الجميع) الأرض والبذر والبقر (أو العمل) باليد فقط وهي مسألة الخماس فتصح (أن عقدا بلفظ الشركة) على أن له جراً من الربح كالربح أو الخمس (لا) أن عقدا بلفظ (الاجارة أو أطقا) لأنها اجارة بحزم مجهول بالاطلاق محمول على الاجارة عند ابن القاسم وحده سحنوي على الشركة فأجازها وهو خلاف المشهور وعلى أن ابن عرفة اختار أنها اجارة فاسدة ولو وقعت بلفظ الشركة وشبهه في الفساد المستفاد من قوله لا الاجارة قوله (كالغاء أرض) لها بال من أحدهما (وتساويا غيرها) من مدر وعمل فلفظ التساوي عند الغاء الأرض فان دفع له صاحبه نصف كرائها

فالكاف للتمثيل لا للتشبيه ومن مصدرية لا شرطية وقوله كأي ساوي باقي الجميع أي ودخل على كل واحد يأخذ من الربح بقدر ما أخرج والافلا تجوز كما مر للدخول على التفاوت (قوله وبذره) أي ولو كانت الأرض لها بال (قوله أو بقر فقط) احتزبه عن عمل اليد فقط لئلا ينكر مع مسألة الخماس الاتية ومأقوله من الجواز في هذه الصورة قول سحنون وقال ابن المواز يمنعها (قوله أو العمل) المراد به الحرث لا الحصاد والدراس لأنه مجهول فتى شرط عليه أزيد من الحرث فسدت وليس للعامل الاجارة عمله والعرف كالشرط أما لو تطوع زائد عن الحرث بعد العقد كالحرث والسقي والتنقية والحصاد والدراس ونحو ذلك فذلك جائز اه خش وما ذكره من عدم جوار اشتراط الحصاد والدراس وما معهما هو قول سحنون وصححه ابن الحاجب والتوسي وابن يونس وعن ابن القاسم ان المراد بالعمل الحرث والحصاد والدراس فيجوز اشتراطها على العامل انظر بن (قوله لا ان عقدا الخ) هذا شروع في ذكر المسائل الفاسدة وهي خمسة أيضا (قوله أو أطقا) أي أو عقدا بالاطلاق فهو عطف على الاجارة باعتبار المعنى فلا يقال ان فيه عطف الفعل على الاسم العبر المشابه للفعل (قوله والاطلاق محمول على الاجارة عند ابن القاسم) أي فتكون ممنوعة لأنها اجارة بحزم مجهول القدر وحله سحنون على الشركة فأجازها والنقل عن ابن القاسم وعن سحنون على هذا الوجه هو الصواب كما قال ابن عرفة وتبعه ابن غاري وغيره وعكسه ابن عبد السلام وتبعه الابن في شرح مسلم والمواق واعتصره ابن عرفة وبص المواق ابن عبد السلام هذه مسألة الخماس بلفظها بل قد ان عقداها بلفظ الشركة جاز اتفاقا وان عقداها بلفظ الاجارة لم تجز اتفاقا وان عرى العقد عن اللفظين فأجاز ذلك ابن القاسم ومنعه سحنون ابن عرفة ما نقله ابن عبد السلام عن ابن رشد من أن ابن القاسم أحارها ومنعه سحنون وهم لان لفظ ابن رشد مانعه حله أي الاطلاق ابن القاسم على الاجارة فلم يحزمه واليه ذهب ابن حبيب وحله سحنون على الشركة فأجازها هذا تفصيل المسئلة والعجب من المواق كيف خالف هذا ابن (قوله وهو) أي مأقوله سحنون (قوله على أن ابن عرفة الخ) المذهب مأقوله المصنف وان كان مأقوله ابن عرفة أظهر في النظر وحاصله أن ابن عرفة قال الموافق لأقوال المذهب أنها اجارة ولو وقعت بلفظ الشركة وأنها فاسدة أما كونها اجارة لا شركة لان من خواص الشركة أن يخرج كل واحد ما لا وهذه ليست كذلك وأما كونها فاسدة ولان من شرط صحة الاجارة كون عوضها معلوما وهما غير معلوم وحاصل الرد عليه ان الحكم بالفساد اذا وقعت بلفظ الشركة خلاف النقل عن ابن القاسم وسحنون ولا سلم أنها اجارة لانه اذا أخرج العامل العمل فقد خرج من يده مال اه تقرير عدوي (قوله لفقد التساوي) أي في ربح عند الغاء الأرض اذا لم يأخذ كل واحد منه بقدر ما خرج من يده وحاصله ان غلة الفساد الدخول على التفاوت (قوله على الاصح) في التوضيح أن الجوار لسحنون والمنع لابن عبدوس وابن يونس قال والمنع هو الصواب ولذا قال ابن غاري لعل قوله على الاصح مصدق عن الارحاه ودكر أبو علي المسناوي أن كلام ابن يونس يدل على أن المصحح للقول بالبيع ابن عبدوس لان ابن يونس وجبت فتصحح المؤلف في محله ونقل كلام ابن يونس فإظرفه فيه اه بن (قوله لمقابلة حزم من الأرض للبدر الخ) في العبارة قلب وصوابه لمقابلة حزم من البذر للأرض (قوله وأما السابقة عن المدونة) أي في قوله وأما التي لا بال لها فالعواها جازرا (قوله وتقدمت الصورة الخامسة الخ) أي وهي ان يخرج أحدهما الأرض وبعض البذر ويخرج الآخر العمل وبعض البذر ويأخذ العامل من الربح أقصى من نسبة بذره لكامل المدر

(٤٢ - دسوقي ثالث) جار وأما التي لا بال لها فالعواها جازرا في المدونة (أو لا أحدهما أرض رخيصة) لا بال لها (وعمل) وللا آخر البذر ففسد (على الاصح) عند ابن يونس فالأولى الارحاه لمقابلة حزم من الأرض للبذر وأما السابقة عن المدونة فتساويها عداها فلم يقع شيء من البذر في مقابلة أرض وتقدمت الصورة الخامسة من صور الفساد في مقرر قوله ان لم ينقص ما للعامل عن نسبة بذره

(وان فسدت) وعثر على ذلك قبل العمل فسخت وان عملا (وتكافأ عملا) أي وجد عمل منهما سواء تساوبا فيه أم لا وأخرج أحدهما الأرض
والآخر البذر (فبينهما) الزرع بشرط ان ينضم لعمل يد كل منهما غيره من بذر أو أرض أو عمل بقدر أو بعض ذلك فاذا لم يكن لأحدهما
الأجور عمل بدفلاشي له وإعماله أجور مثله في عمله (وتراد غيره) أي العمل من كراء أو بدفع على صاحب الأرض أصاحب البذر نصف
مكبلته وعلى صاحب البذر نصف ٣٣٠ كراء الأرض وفسادها ظاهر لمقابلة الأرض بالبذر (والا) يعملان معا بل انفرد أحدهما

يعمل يده ولا يدخل
في كلامه ما إذا عملا معا
ولم يتكافأ وان كان
ظاهر كلامه الشمول لما
مر (فالعامل) الزرع
كله (وعليه) للآخر
(الأجرة) أي أجرة
الأرض أو البقر المنفرد
بها الآخر فان كانت
من عند العامل فاعما
عليه له البدر سواء
(كان له) أي للعامل
المنفرد بالعمل (بدر مع
عمل) أي عمله المدكور
والأرض للآخر وفسادها
لمقابلة الأرض بجزء من
البذر (أو) كان له
(أرض) مبيع عمله
والبدر للآخر (أو)
كان (كل) من الأرض
والبذر (لكل) منهما
والعمل من أحدهما
فالزرع لأصاحب العمل
واعترض قول المصنف
وان فسدت الخ لانه
لا يوافق قولاً من الأقوال
الستة في هذه المسئلة
إذا فأت القاسمة بالعمل

وبقي من صور المنع ما إذا كان كل من البدر والأرض نكل منهما والعمل من أحدهما ومنعهما للتفاوت وكذا إذا
تساويا في الجميع وأسلف أحدهما الآخر البذر فيمنع للسلف بمنفعه أو تساويا في الجميع ولم يأخذ أحدهما من
الرع بقدر ما أخرج ومنعهما للتفاوت كما مر (قوله والمراد بالعمل عمل اليد والبقر) أي الحرق مع إخراج البقر
هذا المراد (قوله أي وحد عمل الخ) أشار به إلى أن المراد بتكافؤهما في العمل تماثلهما في صدور العمل منهما
لاتساويهما فيه (قوله فبينهما) أي على قدر عملهما (قوله فاد لم يكن لأحدهما الآخر مجرد عمل يد) أي والفرض
انهما فاسدة بأن عقدا لفظ الجارة أو الإطلاق (قوله وعلى صاحب الأرض) أي فيما إذا كانت الأرض من عند
أحدهما والبذر من الآخر وحصل العمل منهما (قوله لما مر) أي من أن المراد بتكافؤهما في العمل تماثلهما
في صدورهما منهما لاتساويهما فيه (قوله فالعامل الزرع) أي إذا انضم لعمله شيء مما سيبذكره بقوله كان له الخ
فهو كالتفصيل لا إطلاقه هنا ولا كان له أجر مثله (قوله المنفرد بها الآخر) بأن كانت الأرض فقط لأحدهما
وللا الآخر البدر والبقر والعمل أو كان البقر من عند أحدهما فقط وللا الآخر الأرض والبدر والعمل (قوله فان
كانت من عند العامل) أي فان كانت الأمور المذكورة وهي الأرض والبقر من عند العامل بأن كان البدر
فقط من عند أحدهما وللا الآخر الأرض والبقر والعمل (قوله فاعما عليه) أي على العامل وقوله له أي للشرين
المخرج للبذر (قوله بدر مع عمل) قال ابن عاري فرص الكلام مع العامل معن عن قوله مع عمل (قوله أي
عمله) أشار إلى أن التسوية في عمل عوض عن المصاف إليه (قوله لمقابلة الأرض بجزء من البدر) صوابه
لمقابلة البدر بجزء من الأرض انتهى (قوله واعترض الخ) حاصله أن المصنف ذكر أنهما ان فسدت فان كان
العمل منهما فالزرع بينهما وتراد غيره وان كان العمل من أحدهما فان خرج من يده شيء آخر كارض أو بذر
فالزرع له ويلزمه الأجر حينئذ أو البدر وان لم يخرج من يده شيء آخر كان الزرع لغيره وله أجرة مثله وهذا لا
يوافق قولاً من الأقوال الستة المنصوصة في فساد المراجعة وقد ذكر الشارح أن كلام المصنف موافق للقول
السادس المرتضى وانظره فانك عند التأمل لا تجد موافقا وسيظهر لك (قوله الثالث) أنه لمن اجتمع له شيان
من ثلاثة أشياء الخ) أي فإذا كان الشراك ثلاثة واجتمع لكل واحد منهم شيان من الثلاثة المذكورة أو أفر
كل واحد بشيء منها كان الزرع بينهم أثلاثا وان اجتمع لواحد منهم شيان دون أصحابه كان الزرع له دووم
(قوله والسادس الخ) قد ظلم ابن عاري هـ الأقوال الستة بقوله

الزرع للعامل أو للبدر * في فاسد أولسوى المخابر
أو من له حرفان من إحدى الكلم * عاب وعاب ناعب لمن فهم

والمراد بالمخابر هنا الذي يعطى أرضه بما يخرج منها والعينان للعمل والالتان للأرض والبا أن للبذر والثاني أن
للشيران فقوله عاب إشارة للقول السادس وعاب إشارة للقول الثالث وناعب إشارة للقول الرابع (قوله أو انفرد
كل واحد منهما شيء منها) هذه الصورة مما يخالف فيها كلام المصنف والقول السادس فانه على كلام المصنف
ليس للعامل في هذه الأجرة مثله وذلك لأن المصنف قال وان فسدت وكافأ عملا فبينهما قال الشارح فان لم
يكن لأحدهما الآخر بدفلاشي له من الزرع وإعماله أجرة مثله وهذا يظهر لك عدم صحة جواب الشارح

الأول ان الزرع لأصاحب البدر وعليه كراء ما أخرجوه الثاني الزرع لأصاحب عمل اليد الثالث ان من اجتمع له شيان
من ثلاثة أشياء أرض و زر وعمل يد الرابع لمن اجتمع له شيان من أربعة أرض و بقر وعمل يد و بذر الخامس أنه للبدر ان كان فسادها
للمعابرة أي كراء الأرض بما يخرج منها فان كان غيرها فهو للثلاثة على ما شرط أو السادس وهو الراجح لانه مذهب ابن القاسم واختاره
محمد الزرع لمن اجتمع له شيان من ثلاثة بذر وأرض وعمل يد فان كانا ثلاثة واجتمع لكل واحد شيان منها أرا نفرد كل واحد منهما شيء
منها فالزرع بينهم أثلاثا وان اجتمع لأحدهم شيان دون صاحبيه فالزرع له دووم أما راجع شيان لشخصين منهم فالزرع لهما دون
الثالث فصور في قول ابن القاسم أربع أي فيما إذا كان الشراك ثلاثة ويجاب عن الاعتراض بحمله على كلام ابن القاسم وهو الظاهر مما قررنا

باب صحة الوكالة في فتح الواو وتسمى باسم مصدر بمعنى التوكيل وتسمى موكل ووكيل وموكل فيه وصيغة فأشار للاولين بقوله الوكالة لانهم امن النسب تقتضي متعددا وأشار لثالث وهو المحل بقوله (في قابل النيابة) أي انما تصح في كل أمر يقبل النيابة شرعا وهو مالا

(٣٣١)

باب صحة الوكالة

(قوله بمعنى التوكيل) أي لان الصحة متعلقة بالفعل لانها حكم شرعي وهو انما يتعلق بالافعال (قوله وهو المحل) أي الموكل فيه (قوله أي انما تصح الخ) أخذ المحصر من كون المبتدأ مضافا للمعرف بلام الجنس وقد صرح أهل المعاني بان المعروف بما اذا أجبر عنه نظرف أفاد المحصر كالكرم في العرب والائمة من قريش (قوله وهو) أي ما يقبل النيابة شرعا مالا يتبع الخ (قوله انما) أي النيابة والوكالة وقوله متساويان أي في المحل (قوله وقيل النيابة أعم) أي من الوكالة أي باعتبار المحل لا باعتبار المفعول (قوله فيما اذا أولى الحاكم أميرا أو قاضيا) أي فالولى المذكور نائب عن ولاه وليس وكيله عنه واعلم أن القول مساواة النيابة للوكالة لابن رشد وعياض كما نقله ابن عرفة عنهما من جعلها نيابة الامام وكالة والقول بأن النيابة أعم وأن نيابة الامام غير وكالة لغيرهما من أهل المذهب اه واعلم أن المراد بالنيابة في كلام المصنف الفعل عن الغير فقابل النيابة ما يقبل فعل الغير عنه والمراد بالوكالة التوكيل فهما متعايران في المفهوم وان تساويا محلا على القول الاول لأنهما مترادفان اذا تساوى في المحل لا يقتضى الترادف وهذا يندفع ما يقال انه على التساوى ينحل كلام المصنف لقولنا صحة الوكالة في قابل الوكالة أول لقولنا صحة النيابة في قابل النيابة وهذا معنى غير صحيح اذ هو حالة الشيء على نفسه (قوله وحكمها الجواز) أي وانما لم يعبر به بدل الصحة ليكون مفهومه عدم الصحة صريحا فيما لم يستوف الشروط لانه لا يلزم من عدم الجواز البطلان وما كان غير صحيح فهو باطل (قوله وقد يعرض لها غيره) أي بحسب متعلقها كالوكالة على قضاء دين لا يتوصل اليه الا بها أو كالوكالة على الصدقة وعلى البيع الحرام والمكروه ونحو ذلك (قوله من عقد) أي فيجوز أن يوكل من يعتد عنه عقدا كبيع أو اجارة الخ وفي ح خلاف فيما اذا اشترى الوكيل ما أمر به بعه وكله وادعى انه اشتراه لنفسه وصدر بالقول بأنه يقبل قوله يمين وستأتي هذه المسئلة للشارح في آخر الباب (قوله ويبع فاسد) أي معرض للفساد أي الفسخ كالصادر من عبد أو من صبي ميمر أو من سفينة ولا سيد أن يوكل في فسخه وكذلك ولي الصغير والسفيه وأما المسخ فمفسخه فهو مفسوخ في نفسه فلا يحتاج لوكيل فيفسخه (قوله ويدخل فيه) أي في الفسخ الطلاق بناء على أن المراد بالفسخ مطلق الحل وفي شب ان الطلاق داخل في العقد وقوله ويدخل فيه الطلاق أي فيصح أن يوكل الرجل من يطاق عنه روج حته وان يحبس مثلا لان النهي عنه عارض (قوله وكذا قضاؤه) أي وكذا له أن يوكل في قضاء دين عليه (قوله أو ولي) وله أن يوكل شخص على القتل كما أن للحاكم أن يوكل على الحد والتعذيب وكذا في قتل الحرارة والرذة (قوله أو سيد) أي في عبده اذا تروى بملكه (قوله فيما يجوز) أي للزوج عقوبة الزوجة عليه كترك الصلاة (قوله وحوالة) زاد ابن شاس وابن الحاجب التوكيل في الحجة وفسر ذلك ابن هر ون بأن يوكله على أن يتكفل لفلان عما على فلان وقد كان لترى لرب الدين الذي على فلان أن يأنه تكفيل به عنه وراد عنهم الوظيفة كادان وامامة وقراءة يمكن مخصص فيجوز النيابة فيها حيث لم يشترط الواقف عدم النيابة فيها واعلم أنه اذا شرط الواقف عدمها لم يكن المعلوم للأصلي تركه ولا للنائب لعدم تقرر ربه في الوظيفة أصالة وان لم يشترط الواقف عدم النيابة فالله المعلوم اصحاب الوظيفة المقررون فيها وهو مع النائب على ما تراعى عليه من قليل أو كثير كات الاستئانة اضرورة أولا كما قاله المصنف واختاره بن وعج وهو أسهل الاقوال وقال القرأى ان كانت الاستئانة اضرورة فكذلك والا فلا شيء للنائب ولا للموكل عنه من المعلوم (قوله أو وكل من يفتح عنه) أي لان كلامه في بيان ما تصح فيه الوكالة وان كره كما في هذا الا في بيان ما يجوز فيه وهذا التصوير الثاني في الحقيقة استئانة لا نيابة كما قال فيما تقدم ومنع استئانة صحيح في فرض ولا كره (قوله وكذا في عبه الخ) أي وكذا تصح الوكالة في عبه الخ (قوله واحد) هذا مستأنف أي ويوكل واحدا أو عطف على الوكالة باعتبار المعنى أي انما تصح لو كانت في قابل النيابة وانما تصح واحد أي وكالته في حصة واحدة لا شروخ فيها والمراد ان عدمه في قابله صحيح توكيل غير معين وادا كان

النيابة شرعا وهو مالا يتبعين فيه المباشرة أي ما تجوز فيه النيابة تصح فيه الوكالة ومالا تجوز فيه النيابة لا تصح فيه الوكالة شاعلى أنهما متساويان وقيل النيابة أعم لانفرادها فيما اذا ولي الحاكم أميرا أو قاضيا أو نيب امام صلاة يمكن غيره فيها وحكمها الجواز وقد يعرض لها غيره من نقيصة الاحكام ولما كان قوله قابل النيابة مجالا بينه بقوله (من عقد) كبيع واجارة ونكاح وصلى وقراض وشركة ومساقاة (وفسخ) انعقد يجوز فسخه كزراعة قبل بذرو بيع فاسد ونكاح كذلك ويدخل فيه الطلاق والخلع والاقالة (وقبص حق) له على العسر وكذا قضاؤه (وعقوبة) من قتل وتعزير بمن له ذلك من حاكم أو ولي أو سيد أو زوج فيما يجوز (وحوالة) بأن يوكل من يحبل غيره على مدين له (وإبراء) من حقه له (وان جهله) أي الحق المبرأ منه (الثلاثة) الموكل والوكيل ومن

عليه لدين لان لا يرأعبه وهي حائره بالمجهول (وحج) بان يوكل من يستيب عنه في الحج أو وكل من يحج عنه وكذا في حبة وصدقة وقف ونحوها (و) جاز توكيل (واحد) لا أكثر لبراء النعم (في خصوصية)

وان كره خصمه (الاعداء كاسياتي له واماني غير الخصم ومقتضوا كثر من واحد كياتي (لان قاعد) الموكل (خصمه) عند حاكم
وان عقدت المقالات بينهما (كثلاث) من المجالس ولو في يوم واحد فليس له حينئذ ان يوكل من يخاصم عنه لما فيه من الاعنات وكثرة
الشهر (الاعذر) من مرض أو سفر (٣٣٣) ومن العذر ما لو حلف أن لا يخاصمه لكونه شاعره ونحو ذلك لان حلفه لا يغير

موجب (وحلف في
كسفر) يعني أن الموكل
إذا قاعد خصمه ثلاث
وأراد أن يوكل بعد ذلك
وادي أن له عذرا
لكونه قصدا سفر أو
أن به مرضا خفيا
بباطنه أو أنه نذرا احتكافا
ودخل وقته فانه يحلف
أنه ما وكل الا لهذا العذر
فان حلف والا فليس له
توكيل الا برضا خصمه
(وليس له) أي للموكل
(حينئذ) أي حينئذ
قاعد الوكيل الخصم
ثلاثا سواء كان التوكيل
لعذر أم لا (عزله) أي
عزل الموكل عن الوكالة
الملتصق كظهور
تفريط أو مبطل مع
الخصم أو مرض أو سفر
أو نحو ذلك من الاعذار
(ولاه) أي الوكيل
حينئذ (عزل نفسه)
الاعذر وحلف في كسفر
كذا يظهر ومفهوم
حينئذ أن الوكيل عزل
نفسه قبل ذلك وكذلك
للموكل عزله قبل ذلك ولا
الاقرار) أي ليس
للكيل الاقرار عن
موكله (ان لم يوض له)

الحق لا يبين فقالا من حضر منا خصم فليس له ما ذلك لانه لو كبل أكثر من واحد واد احاصم الوكيل في
قضية ثم انقضت وأراد الدخول في أخرى والوكالة مبهمة فله ذلك بالقرب وليس له ذلك فيما طال نحو الستة
أشهر وأما إذا اتصل الخصم فيها فله التسليم عنه وان طال الأمر قاله ابن الناطم وذكر كره أنه ليس في الوكالة
اعذار بل إذا ثبتت عمل بها وقيل لا بد منه (قوله وان كره خصمه) أي توكيل ذلك الواحد (قوله الاعداء)
أي بين الوكيل والخصم ابن يونس في المدونة قال ابن القاسم وللحاضر أن يوكل من يطلب شفاعة أو يخاصم
عنه خصمه وان لم يرض بذلك الخصم الا أن يوكل عليه عدو له ولا يجوز اه (قوله كياتي) أي في قوله ولا أحد
الوكيلين الاستعداد أي الاستقلال بالبيع أو الشراء أو الطلاق أو الشرط عدم الاستعداد (قوله لان قاعد
الموكل) الاولى لان قاعد الخصم خصمه (قوله عند حاكم) هذا هو النص كما في سماع عيسى عن ابن القاسم
فالمقاعدة عند غير الحاكم لا تعتبر (قوله ثلاث) الاولى حذف الكاف لعلم ما زاد على الثلاث منها بطريق
الاولى وظاهره التقييد بالثلاث فأكثر وعليه فله أن يوكل في أقل منها وهو مقتضى كلام المتبسط وهو خلاف
ما في المقدمات إذ مقتضى ما فيها أن المرتين كالثلاث على المشهور وفي المذهب انظر رصه في المواق (قوله الا
لعذر) أي طرأ له بعد أن قاعد خصمه ثلاثا فله أن يوكل ويكون ذلك الوكيل على حجة موكله ويحدث من
الطجة ما شاء وما كان أقامه الذي لم يوكل من بينه أو حجة قبل وكالة صاحبه فهي جائزة على الوكيل اه بن (قوله
ومن العذر ما لو حلف) أي بعد أن قاعد خصمه ثلاثا (قوله لان حلف لعبر موجب) أي فلا يكون عدرا
يبيع له التوكيل بل يتعين أن يخاصم نفسه ويبحث في عينه الا أن يرضى خصمه بتوكيله (قوله يعني أن
الموكل) الاولى يعني أن الخصم (قوله أو أن به مرضا خفيا الخ) أي وأما لو كان مرضه ظاهرا فانه يصدق بغير
عين (قوله فان حلف) أي كان له أن يوكل فجواب الشرط محذوف وقوله والا فليس الخ أي والا يحلف
فليس له توكيل فقد حذف فعل الشرط (قوله وليس له حينئذ) أي حينئذ قاعد الخصم ثلاثا وقوله الا
لعذر أي كمرض أو سفر أو نذرا واعتكاف دخل وقته فله عزل نفسه حينئذ (قوله ومفهوم حينئذ) أي كما أن
مفهومه أن الوكالة لو كانت في غير خصم فله موكل عزله وله عزل نفسه (قوله وكذلك للموكل عزله قبل ذلك)
أي وإذا عزله موكله كان لخصمه أن يوكله كما صرح به ابن عاصم بقوله

ومن له موكل وعزله * لخصمه ان شاء ان يوكله

ونحوه في تبصرة ابن فرحون لكن زاد في شرحه على ابن الحاجب أنه ينبغي أنه لا يمكن من الوكالة لانه صار
كعدوه اه ونحوه للبرزني بخناه بن تميمية إذا فعل الوكيل شيئا بعد عزله كان فعله مرددا ان أشهد الموكل
بعزله ولم يفرط الموكل في اعلام الوكيل أنه عزله حيث كان الاعلام ممكنا ولا يشترط اشهار العزل عند حاكم كما
قال شيخنا خلافا لما في عبق فان اختلف شرط من هذين الشرطين لم ينفعه عزله ويعصى فعله بعد عزله له حين
اقراره بشرطه الا في المصنف وهو كونه مفوضا وهذا كله بناء على أنه ينعزل بعزله وان لم يعلم أما على أنه
لا ينعزل بعزله الا إذا علم فلا ينعزل قبله ولو أشهد به وأشهره عند حاكم (قوله أي ليس للوكيل الاقرار عن
موكله) فان أقر شئ لم يلزم الموكل ما أقره ويكون الوكيل كشاهد (قوله عند عقد الوكالة) أي الخاصة
(قوله ويلزمه) أي الموكل ما أقره الوكيل وقوله فيهما أي فيما إذا وكله وكالة مفوضة أو خاصة وجعل له الاقرار
عند عقد الوكالة (قوله وكان الاقرار من نوع المصومة) أي كان يوكله في دين فيقر بتأخير أو قبض بعضه
أو إرائه من بعضه لا أن وكل على بيع داره منه فيقر له بدين على الموكل أو ما لا يقره ودبعة له (قوله أي خصم
الموكل) أي وهو من عليه الدين مثلا (قوله أي ان يلجئ الخ) أي بان يقول أحد الخصمين لصاحبه الذي وكل

في التوكيل بان يوكله وكالة مفوضة (أرجع جعل له) الاقرار عند عقد الوكالة فله الاقرار ويلزمه ما اقر به

عنه فيهما ان أقر بما يشبه ولم يقر لمن يتهم عليه وكان الاقرار من نوع المصومة (واخصمه) أي خصم الموكل (اصطراه اليه) أي إلى
الاقرار أي له أن يلجئ الموكل إلى جعل الاقرار للوكيل (قال) المارري من عند نفسه (وان قال) الموكل لو كبله

(أقرعني بألف فأقرار)
 من الموكل بها فلا يحتاج
 لإنشاء التوكيل إقرارا بها
 ولا ينفع الموكل الرجوع
 ولا عزل الوكيل عنه
 ويكون شاهدا عليه بها
 وأخرج من قابل النيابة
 قوله (لا في كيمين) فلا
 تصح فيه الوكالة لأنها
 تفيد صدق الخائف بما
 يعلمه من نفسه وأدخلت
 الكاف الوضوء والصلاة
 والصوم وكل ما كان من
 الأعمال البدنية ويدخل
 في اليقين الأيلاء واللعان
 (و) لا (معصية كظهار)
 لأنه منكر من القول
 ورود وأدخل بكاف
 لتمثيل السرقة والعصب
 والقتل الحرام وغير ذلك
 ذلك فإذا قال الوكيل
 لزوجة الموكل أنت عليه
 كظهر أمه لم يقع عليه
 طهارا وظاهرا أنه إن وكاله
 على طلاق زوجته في
 الحيض فارقعه الوكيل فيه
 أنه لا يطلق لأن حرمة في
 الحيض عارضة أدهو في
 نفسه ليس بمعصية
 بخلاف الطهارا فإن حرمة
 ذاتية وأشار للركن الرابع
 وهو الصيغة بقوله (عما
 يدل عرفا) من قول أو
 إشارة أخرى (لا بمجرد)
 قوله (وكتن)

له وكيل لا أعطى الخاصة مع وكيلك حتى تجعل له الإقرار (قوله أقرعني بألف) أي يزيد أو اعترف بهالة
 وكذا أرى فلا تأن من حق الذي عليه فانه إقرار من الموكل كما ذكره ابن عبيد الله في الكافي ثم إن قوله قال الخ
 ليس نص المازري صرح في ذلك وأما اعتماد المصنف فمهم ابن شاس له ونصه لو قال لو كبله أقرعني لفلان
 بألف درهم فهو بهذا القول كالمقر بالألف قاله المازري واستقره من نص بعض الأصحاب (قوله لا في
 كيمين) أعلم أن الفعل الذي طلبه الشارع من الشخص ثلاثة أقسام الأول ما كان مشتملا على مصلحة من منظور
 فيها لمصروف الفاعل فهذا لا يحصل له مصلحة إلا بالمباشرة وتنع فيه النيابة قطعا وذلك كاليمين والايمن
 والصلاة والصيام والنكاح بمعنى الوطء ونحوها فإن مصلحة اليمين الدالة على صدق المدعي وذلك غير حاصل
 بخلاف غيره ولذلك قيل ليس في السنة أن يخلف أحد ويستحق غيره ومصلحة اليمان الاجلال والتعظيم
 وإظهار العبودية لله وأما تحصل من جهة الفاعل وكذلك الصيام والصلاة ومصلحة النكاح بمعنى الوطء
 الاعفاف وتحصيل ولد ينسب إليه وذلك لا يحصل بفعل غيره بخلاف النكاح بمعنى العقد فإن مصلحة تحقيق
 سبب الاباحه وهو يستحق بفعل الوكيل كتحقيقه بفعل الموكل الثاني ما كان مشتملا على مصلحة من منظور فيها
 لدات الفعل من حيث هو وهذا لا يتوقف حصول مصلحة على المباشرة وحيث قد تصح فيه النيابة قطعا
 وذلك كإدخال الوارث والودائع والمعصيات لأهلها وقضاء الديون وتفريق الزكاة ونحوها فإن مصلحة هذه
 الأشياء يصل إلها الحقوق لأهلها وذلك مما يحصل بفعل المكلف لها وغيره في الأمور بها بفعل الغير وإن
 لم يشعر والثالث ما كان مشتملا على مصلحة من منظور فيها لجهة الفعل ووجهة الفاعل فهو متردد بينهما
 واختلف العلماء في هذا بآب ما يلحق وذلك كالخمس فإنه عبادة معها اتفاق مال فذلك ومن وافقه رأوا أن
 مصلحة تأديب النفس وتهذيبها وتعظيم شعائر الله في تلك البقاع وإظهار الأقياد إليه وهذا أمر مطلوب من
 كل قادر فإذا فعله الإنسان عنه فأتت المصلحة التي طلبها الشارع منه ورأوا أن اتفاق المال فيه أمر مارض
 بإدليل المكى فانه يحج بلا مال فقد ألحقه بالقسم الأول لأن هذه المصالح لا تحصل بفعل الغير عنه ولذا كان
 لا يسقط الفرض عن حج عنه وله أجر الفقة ولدعاء والشافعي وغيره رأوا أن المصلحة فيه القرينة المالية
 التي لا ينفل عنها غالبا فألحقه بالقسم الثاني أطر بن (قوله لأنها تفيد صدق الخائف) أي وصدق الوكيل
 بها لا يدل على صدق موكله (قوله وأدخلت الكاف الوضوء الخ) وذلك لأن المصلحة التي اشتملت عليها هذه
 الأفعال الخضوع والخشوع واجلال الرب وإظهار العبودية له ولا يلزم من خضوع الوكيل خضوع الموكل
 فإذا فعلها غيره فأتت المصلحة التي طلبها الشارع من كل مكلف كما مر (قوله وأدخل بكاف التمثيل) أي في
 قوله كظهار لأنه مثال للمعصية (قوله والظاهر) أي خلافا للشيخ أحمد الزرقاني أي من أنها لا تطلق لأنه
 توكيل على معصية ومحل الخلاف إذا قال الموكل للوكيل وكلتك على أن تطلقها في الحيض فطلقها فيه كما لو قال
 الشارع وأما لو وكاله على طلاقها فطلقها الوكيل وهي حائض كان الطلاق لا رما اتفاقا (قوله بما يدل عرفا
 الخ) من العرف في الوكالة الوكالة بالعادة كما إذا كان ربع بن أخ وأخت وكان الأخ يتولى كراهه وقبضه
 سنين متطاولا فاقول قوله أنه دفع لخته ما يحصها في الكراه قال ابن فاسي عن بعض شيوخه لا به وكيل
 بالعادة وتصرف الرجل في مال امرأته محمول على الوكالة حتى يثبت التعدي قاله مالك انظر ح والموان
 اه بن (قوله أو إشارة أخرى) أي لا من باطق (قوله لا بمجرد وكتن) أي وأنت وكيل ونحوهما
 من كل ما أجهم فيها الموكل عليه فإذا قال وكتن كانت الوكالة باطلة بخلاف أنت وصي فام صحيحة ونعم
 كل شيء وهذا قول ابن شبر وقيل إنها وكالة صحيحة ونعم كل شيء وهو قول ابن يونس وابن رشد في
 المقدمات قال وهو قولهم في الوكالة قصرت طالت وإن طالت قصرت قال أبو الحسن وورق أن
 شاس بينها وبين الوصية أي إذا قال فلان وصي فانه يعم نوحهين أحدهما العادة قال لاهنائه تصي عند
 إطلاق لفظ الوصية التصرف في كل الأشياء ولا تنصية في الوكالة ويرجع إلى لفظ وهو محتمل
 الثاني أن الموكل مهما قصر فلا بد أن يبقى لنفسه شأ يقتر لمقرر بما أتى والوصي لا تصرف له إلا

لأنه لا يدل عرفاً على شيء (بل حتى يفرض) الوكيل الأمر بأن يقول وكنت وكالة مفوضة أو في جميع أموري أو أفتك في أموري
وتحذرك إذا فوض له (في بعض) ويجوز (٣٣٤) (النظر) أي الصواب لا غيره (الآن يقول) الموكل (و) بمعنى منك (غير النظر)

بعد الموت فلا يفتقر لتقريره (أ) (قوله) لأنه لا يدل عرفاً على شيء (أي وان دل على الوكالة) (قوله) في بعض
النظر (أي وهو ما فيه تنمية المال وقوله لا غيره أي وهو ما ليس فيه تنمية للمال كالعتق والهبة والصدقة
أشواب الاخرة) (قوله) الآن يقول (غير النظر) أي الآن يقول الموكل له أمضيت فملك النظر وغير النظر
وقوله في بعض أي غير النظر ان وقع وان كان لا يجوز للوكيل فعله ابتداء (قوله) ما ليس بمعصية) أي لان
الوكالة على المعصية باطالة كما هو وقوله ولا تبذير أي كان يبيع ما يساوي مائة بحمين والحاصل أن المراد
بغير النظر الذي لا يجوز للوكيل فعله ابتداء أو بمعنى بعد وقوعه ما ليس فيه تنمية للمال لا ما كان معصية أو
سفهها والامتناع من عدم صحة الوكالة في المعصية (قوله) الا الاطلاق) الصواب أنه استثناء من مقدر بعد
قوله وغير النظر والاصل الآن يقول وغير النظر في بعض الطر وغيره الا الاطلاق الخ خلافاً لما ظهر كلامه
من أنه مستثنى من قوله في بعض الطر ونحوه لان راشد وان فرحون وردده ح بان قوله بعد الآن يقول
وغير النظر يقتضي أنه اذا ذكر هذا القول لا تكون مستثناة وانما هي في بعض وهو خلاف ما قاله ابن عبيد
السلام اه بن (قوله) وبيع عبده القائم بأموره) أي أو التاجر وأولى عتقه فلا يعضى شيء من هذه الأمور
الاربع المستثناة في كلام المصنف ولو قال له وكالة مفوضة وأمضيت فملك الطر وغير الطر (قوله)
من بيع سلعة) أي بان يقول وكنت على بيع داري الفلانية أو هذه أرداتي الفلانية أو هذه أو ترويح بيتي
فلانة أو طلاق زوجي فلانة أو هذه وكل هذه أمثلة لتعيين الموكل عليه بالنص (قوله) ونخصص أي ما يدل
أشار الشارح إلى أن ضمير تخصص راجع لما يدل على الوكالة عرفاً ولما كان ما يدل عليها عرفاً لفظاً وغيره والذي
يقبل التخصص والتقييد انما هو اللفظ فال شارح أي اللفظ الخ وحاصله أن لفظ الموكل اذا كان عاماً
فانه يتخصص بالعرف وان كان مطلقاً فانه يتقيده أيضاً بقوله ونخصص أي اذا كان عاماً وقوله وتقيده أي
اذا كان مطلقاً وقد تقدم في باب اليمين أن العام لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر وأن المطلق هو
اللفظ الدال على الماهية لا قيد وهذا خاص بغير المفوض اليه وهو من عين له الموكل فيه (قوله) تخصص
بعض أنواعها) الأولى تخصصها ببعض أنواعها أي قصرها على بعض أنواعها كالجرم مثلاً وذلك لان
تخصص العام قصره على بعض أفرادها (قوله) لا يتجاوز ما خصصه) أي لا يتجاوز الوكيل الموكل عليه الذي
خصصه العرف أو قيده أي حصص داله أو قيده ثم ان قول المصنف فلا يعدونه مرة للتخصص والتقييد
وحينئذ فليس تكراراً مع قوله أولاً وتخصص الخ كذا قرر شيخنا وكان الأولى للشارح أن يقول أي لا يتجاوز
الوكيل ما وكل عليه سواء كان معيناً بالنص أو مخصصاً أو مقيداً داله بالعرف لاجل الاستثناء بعد في قوله الا
اذا وكل على بيع فانه مستثنى مما اذا كان الموكل عليه معيناً بالنص لا مخصصاً ولا مقيداً بالعرف فتأمل
(قوله) أي عليه طلب الثمن) أي من المشتري وقبضه منه أي وان كان مقتضى التوكيل على البيع أنه لا يلزمه
اطلب الثمن ولا قبضه لان الموكل عليه انما هو البيع وجعله اللام في كلام المصنف بمعنى على ما حوذا من قول
التوضيح لو سلم الوكيل المبيع ولم يقبض الثمن ضمنه اه وهذا حيث لا عرف لعدم طلبه واللام يلزمه بل ليس له
حينئذ قبض ولا يبرأ المشتري بدفع الثمن اليه قال المصنف قال أبو عمران في مسائله ولو كانت العادة عند
الماس في الرباع أن وكيل البيع لا يقبض الثمن فان المشتري لا يبرأ بالدفع إلى الوكيل الذي باع وانما يحمل هذا
على العادة الجارية بينهم ونقله في التوضيح وح اه بن (قوله) أو اشتراه فله قبض المبيع وتسليمه للمشتري) أي
لمن وكاه على الشراء وما قاله المصنف تبع فيه ابن شاس وابن الحاجب وقبله ابن عبد السلام وابن هرون وقال
ابن عرفة مقتضى المذهب التفصيل حيث يجب عليه دفع الثمن يجب عليه قبض المبيع وحيث لم يجب عليه
الدفع لم يجب عليه القبض والذي يجب عليه دفع الثمن هو من لم يصرح بالبراءة كما يأتي ومحصله أن الوكيل اذا
اشترى وصرح بالبراءة بان قال ويقتل الموكل دوني لم يكن له قبض الثمن لانه لا يطالب بالثمن وان اشترى ولم
يصرح بالبراءة وحب عليه قبض الثمن لانه هو المطالب بالثمن (قوله) وله رد المبيع) اللام عني على أي يجب

في بعض أن وقع وان كان
لا يجوز ابتداء فليس
للموكل رده ولا تضمن
الوكيل والمراد بغير
النظر ما ليس بمعصية
ولا تبذير (الا الاطلاق)
لزوجة الموكل (وانكاح
بكره وبيع دار سكناء و)
بيع (عبده) القائم
بأموره لقيام العرف
على أن تلك الأمور
لا تسدرج تحت عموم
الوكالة وانما يفعله الوكيل
بإذن خاص (أو بعين)
عطف على يفرض
أي أو حتى يمين له الشيء
الموكل فيه من بيع سلعة
أو انكاح بنته (نص أو
قرينه) أو عرف كما أشار
له بقوله (وتخصص) أي
ما يدل أي اللفظ الدال
عليها (وتقيده بالعرف)
فاذا كان لفظ الموكل عاماً
فانه يتخصص بالعرف كما
اذا قال له وكنت على بيع
دوابي وكان العرف يقتضي
تخصص بعض أنواعها
فانه يتخصص به واذا كان
الموكل عليه مطلقاً كما
اذا قال له اشتري عبداً
فانه يتقيده بالعرف اذا
كان العرف يقتضي تقيده
بما يليق به (فلا يعدونه)
أي لا يتجاوز ما خصصه
العرف أو قيده (الا) اذا

وكاه (على بيع فله) أي للوكيل أي عليه (طلب الثمن وقبضه) لانه من قواعد البيع (أو) الاداء
وكاه على (اشترائه) أي عليه (قبض المبيع) من البائع وتسليمه للمشتري (و) له (رد المبيع) على بائعه (ان لم يعينه) أي المبيع (موكاه)

فان عينه بان قال له اشترى هذه السلعة فلاردل الوكيل به وهذا في الوكيل (٣٣٥) الغير المفوض والا فله الرد ولو عين له الموكل (ثمن المثل) في البيع والشراء (والا) بان خالف نقد البلد التي بها البيع والشراء او اشترى مالا يلبق او باع او اشترى بغير ثمن المثل (خير)

المبيع (وطولب بضمن)
لسلعة اشتراها لموكله
او باعها له (ومضمن)
كذلك اشتراها او باعها لموكله
(مالم يصرح بالبراءة) من
الثمن او المضمن فان صرح
بان قال لا اتولى ذلك لم
يطالب وانما يطالب
موكله وشبهه في مفهوم
لم يصرح قوله (كبعثني
فلان لتبيعه) كذا او
لشترى منك كذا فلا
يطالب بالثمن فان اسكر
فلان انه ارسله فالثمن على
الرسول (لا) ان قال
بعثني (لاشترى منك) او
لاشترى له منك فيطالب
الرسول مالم يقر المرسل بانه
ارسله فاطالب على
المرسل (و) طولب
الوكيل (بالعهدة) من
حبيب او استحقاق (مالم
يعلم) المشتري انه وكيل
والا فاطالب على الموكل
لا الوكيل الا ان يكون
مفوضا (وتعين) على
الوكيل (في) التوكيل
(المطلق) لبيع او شراء
نقد البلد (وتعين) لائق
اي شراؤه (به) اي بالموكل
(الا ان يسمى الثمن) فان
سماه بان قال له اشترى
نوبا عشرة وكانت العشرة
لا تفي بما يليق به (فتردد)
في جوار شراؤه مالا يليق
وعدم جوارزه (و) تعين

على الوكيل ان يرد المبيع اذا كان لا يعلم بالعيب حال شرائه والا لزمه هو الا ان يشاء الموكل اخذه وله ذلك او
يقبل العيب والشراء فرصة فيلزم الموكل كما يأتي وظاهره انه يجب الرد على الوكيل حيث لم يعلم بالعيب سواء
كان من العيوب الخفية كالسرقة او كان من الظاهرة وهو كذلك مالم يكن ظاهرا بحيث لا يخفى حتى على غير
المثامل والا فلاردل به ويلزم الوكيل هذا هو المعتمد كما قال شيخنا خلافا لما في عبق ونخش عن اللغوي (قوله)
فان عينه فلاردل الوكيل به (اي ويحبر الموكل اما ان يقبله او يردده على بائعه (قوله والا فله الرد) اي فيجوز له ان
يرد كما يجوز له ان يقبل (قوله اشتراها لموكله او باعها له والمطالب له بالثمن في الاولى البائع الاجنبي وفي الثانية
موكله (قوله ومضمن) اي وطولب بضمن اشتراؤه (قوله او باعها لموكله) والمطالب به في الاولى موكله وفي الثانية
لاجنبي عكس ما قبله (قوله مالم يصرح بالبراءة) اي ومالم يكن العرف عدم طلبه مما والا عمل به كما مر (قوله
لا اتولى ذلك) اي بقدر الثمن او دفع الثمن بل يتولاه الموكل دوني (قوله لم يطالب) اي لا بضمن ولا بضمن (قوله
وشبهه في مفهوم لم يصرح) اي وهو ما اذا صرح بالبراءة (قوله لتبيعه كذا) اي بمائة وقوله او ليشترى منك
كذا اي بمائة مثلا فرضي صاحب السلعة (قوله لا اشترى منك الخ) الفرق بين هذه وما قبلها انه في هذه
اسند الشراء لنفسه وما قبلها اسنده لغيره (قوله او لاشترى له منك) اي فريادة له لا يخرج عنه كونه وكيله
ولو نص المصنف على هذه لفهمت صورته بالاولى (قوله مالم يقر المرسل الخ) فيه نظر والصواب كما في بن
انه اذا اقر المرسل بانه ارسله كان للبائع عريمان فيتبع ايهما شاء كما نقله في التوضيح وح الا ان يحلف المرسل
انه دفع الثمن للرسول فانه يبرأ ويتبع الرسول كما في ابن عرفة (قوله وطولب الوكيل بالعهدة) اي طولب
الوكيل على البيع بالعهدة اي طالبه المشتري بها فاذا باع الوكيل سلعة وطهرها عيبا او حصل فيها
استحقاق رجع المشتري على الوكيل (قوله مالم يعلم المشتري انه وكيل) اي كالمساراي ومالم يحلف الوكيل
انه كان وكيله في البيع كما نقله المواق عن المدونة معترضاه اطلاق المصنف (قوله الا ان يكون مفوضا) اي
فان كان مفوضا كان له الرجوع عليه وعلى الموكل بصيره غير عريمان يتبع ايهما شاء كاشترى من المفوض
والمقارض والحاصل ان الوكيل ان كان غير مفوض فانه يطالب بالعهدة مالم يحلف او يعلم المشتري انه
وكيل والا كان المطالب بها الموكل وان كان مفوضا كان للمشتري الرجوع عليه لا فرق بين عدم علم
المشتري انه وكيل او علم انه وكيل فقط او علم انه وكيل مفوض وفي المفوض بصيره للمشتري عريمان كما علمت
(قوله في التوكيل المطلق لبيع او شراء) المراد باطلاقة عدم ذكر نوع الثمن او جنسه عنده وقوله نقد البلد اي
لتي وقع بها البيع او الشراء سواء وقع التوكيل فيها او في غيرها (قوله ولا تقي به) قال ابن عاشر هذا لا يدرج
في قوله وتخصص وتقيد بالعرف فاذا جرى العرف بقصر الدابة على الجار وقتل رجل اشترى دابة فلا يشترى
الاجارا ثم اذا كانت افراد الجير متفانوه فلا يشترى الا لائقا فالائق احصى مما قبله وهو معتبر في كل فرد
بخصوصه (قوله الا ان يسمى الثمن) هذا استثناء من مفهوم لائق به اي لا عبر لائق به الا ان يسمى الثمن فان
سماه في جوار شراؤه وعدم حواره تردد فالتردد انما هو في شراء غير اللائق مع التسمية (قوله فتردد) كان الاولى
ان يقول تأويلان لان الخلاف اشراحي في ههنا (قوله وضمن المثل الخ) فاذا واكله على بيع سلعة فلا بد
من بيعها بضمن مثلها الا باقل منه فاذا واكله على شراء سلعة فلا بد من شرائها بضمن الثمن لا باكثر وحاصل
تعين ثمن المثل اذا كان التوكيل على البيع او الشراء مطلقا اي لم يسم له ثمن فان سماه تعين وهل التسمية
تسقط عن الوكيل النداء والشهرة اي النداء على المبيع واشهاره للبيع قولان قال ابن شير ولو باعه بما سماه
له من غير اشهار قولان أحدهما امضاؤه والثاني رده لان القصد طلب الزيادة وعدم النقص انظر ح (قوله)
بان خالف نقد البلد) اي بان باع اعرض او جبان او نقد غير متعامل به في البلد (قوله بين القبول والرد)
اي واخذ سلعته في المسئلة الاولى ان كانت قائمة والا صمنه قيمتها التعدي به وما ذكره من ان الوكيل اذا خالف
فيما ذكر يحبر الموكل بين القبول والرد ظاهرا اذا كانت الخالفة لا نزاع فيها وكذا اذا ادعى الوكيل الاذن

الموكل بين القبول والرد الا ان يكون ما خالف فيه شيئا يسيرا يتعابن الناس بمثله فلا كلام للموكل

(كفلوس) مثال لما فيه التخيير لأنها ملحقة بالعروض (الأمشأه ذلك) أي بعه بالفلوس (الخففة) أي خفة أمره كالبقل فيلزم الموكل لأن الفلوس في المحترات كالعين في غيرها (٣٣٣) (كصرف ذهب) دفعه الموكل للوكيل ليشتري له به شيئا عينه فلم يشر حتى صرف

وخالفه الموكل وادعى عدمه لأن القول قول الموكل (قوله كفلوس) أي كماله وكله على البيع فباع بفلوس (قوله كالبقل) أي وكالشي القليل الثمن كالسوط فاداع الوكيل بقلا أو سوطا بفلوس لزم الموكل ذلك ولا خيار له في رد البيع وامضائه (قوله كصرف ذهب الخ) هذا تشبيه في تخيير الموكل (قوله لكن ان كان ما اشتراه) أي بالدرهم التي هي صرف الدنانير (قوله خير مطلقا) أي قبضه الوكيل أم لا واعترضه بـ ما به اذا لم يقبض يلزم المحذور الذي ذكره في السلم ان أجار من فسخ ما في الدفعة في مؤخره وبيع الطعام قبل قبضه ان كان لدى اشتراه طعاما والصواب أن التخيير هنا أي فيما اذا اشترى نقدا أم ما هو بعد قبض الوكيل كما أن التخيير في السلم بعد قبض الوكيل المسلم فيه وكذا فيما تقدم وهو ما اذا باع بفلوس أو بغير نقد البلد التخيير ما هو بعد القبض وحينئذ والتشبيه تام (قوله ورده) أي على الوكيل وأخذ ذممه منه (قوله وليس له الجارة) أي بل يتعين أخذ ذممه والمسلم فيه سواء كان طعاما أو غيره لآدم للوكيل (قوله لما فيه من فسخ الدين في الدين) أي لانه بمجرد مخالفة الوكيل ترتب النفي في ذمته ديناً وقد فسخ ذلك في مؤخره وهو المسلم فيه (قوله وبيع الطعام قبل قبضه) انما لزم ذلك لان الطعام لزم الوكيل بمجرد شرائه بالدرهم المخالفة لنقد الموكل فاذا رضى الموكل بذلك فكان الوكيل ناعسه الطعام قبل قبضه من المسلم اليه (قوله هو الشأن) أي عادة الناس أي بأن كانت عادة الناس شراء تلك السلعة الموكل على شرائها بالدرهم أو سلم الدراهم فيها (قوله أو كان نظرا) أي أو كان صرف الدنانير بالدرهم فيه مصلحة للموكل ولعل المصنف ترك ذلك لوضوحه والافهم مصرح به في المدونة (قوله وكذا الفقه مشترى الخ) فاداع الموكل لو كره له اشتراعه كذا أو لا تبع الا في السوق الفلاني أو لا تبع الا في الزمن الفلاني فخالف حير الموكل ان شاء أجار فعله وان شاء رده وطاهره ثبوت الخبر للموكل سواء كانت الاعراض تختلف بالزمان والسوق أو لا واستقر به ابن عرفة وقال ابن شاس لا يخير اذا حالف سوقا أو زمانا عين الا اذا كانت تختلف بهما الاعراض (قوله بفتح الراء) أي ويصح كسرهما أيضا فاداع لا تبع هذه السلعة الا من فلان فلا يبيع من غيره فان باع لغيره خير الموكل اه بن (قوله أو يبعه بأقل) أي ومخالفته في بعه بأقل وفي مقدرة وهي للسببية أي ومخالفته بسبب بعه لان المخالفة سببه لافيه (قوله أو اشتراه بأكثر) أي أو مخالفته في اشتراه بأكثر أي بسبب اشتراه بأكثر أي بزيادة وهي صادقة بكونها كثيرة أو بسيرة فان كانت كثيرة فالتخيير وان كانت بسيرة فلا خيار والى ذلك أشار بقوله كثيرا فاداع الحكمين بالمنطوق والمفهوم (قوله الا كدينارين الخ) تقريره على أن الاستثناء خاص باشتراه بأكثر نحوه في ابن غاري قال ح وهو الذي مشى عليه عبد الحق وابن يونس واللخمي والمتيطي وصاحب الطواهر وأما من باع بأقل مما سماه له الا امره ولو سيرا لم يلزم الا امر ذلك ويخبر اه بن (قوله الكاف استقصائية) أي لان الزيادة البسيرة نصف العشر فأقل وما زاد عليه فهو كثير (قوله وثلاثة في ستين) أي وأربعة في ثمانين وواحد في عشرين أي ونصف واحد في عشرة وربع واحد في خمسة (قوله وهو الصواب) أي لان القصد بيان المفهوم بالاستثناء لان ما قبل الا لا يشمل ما بعدها حتى يصح الاستثناء (قوله الا أن تجعل الخ) أي أو يجعل الاستثناء منقطعا (قوله وصدق الوكيل بيمين في دفعهما للبائع من ماله) أي وحينئذ فيرجع بهما على الموكل ومحمل حلف الوكيل اذا لم يصدقه الموكل على دفعهما والا فلا يمين واذا صدقه الموكل في دفعهما وطال الزمان وادعى الموكل دفعهما للوكيل فقال بن الطاهر أنه يجرى على حكم من ادعى دفع دين عليه له به فيجرى فيه الخلاف المذكور في ذلك فصيل لا يصدق الا بينة ولو طال الزمان وقيل ان طال الزمان كعشرين سنة صدق ولا عبرة بوجود الوثائق بيد المدعي والمعتمد الاول كما قاله شيخنا العدوي وحاصل المسئلة أنه اذا وكله على شراء سلعة وعين له الثمن فادعى الوكيل أنه راد في الثمن زيادة بسيرة دفعها من ماله وطلب الرجوع على الموكل تلك الزبالة فله بصدق بيمينه حيث لم يطل زمن سكرته عن الطلب تلك الزيادة سواء ادعى دفعها من ماله قبل أن يسلم السلعة

الذهب (بفضة) واشترى بها فيخير الموكل لكن ان كان ما اشتراه نقدا خير مطلقا وان كان سلما خير ان قبضه في قبوله ورده فان لم يقبضه تعين الرد وليس له الجارة لما فيه من فسخ الدين في الدين وبيع الطعام قبل قبضه ان كان طعاما كما سبأني له (الا أن يكون) الصرف المذكور هو (الشأن) أو كان نظرا فلا خيار (وكذا الفقه) عطف على كفلوس (مشتري) بفتح الراء (عين أو سوقا أو زمانا) عين للوكيل فيخير الموكل لان تخصيصه بمعنبر (أو بعه) أي الوكيل (بأقل) مما سمى له الموكل ولو سيرا فيخير (أو اشتراه بأكثر) مما سمى له أو من عن المثل (كثيرا) فيخير وأما بالسيرة فلا لان شأن الشراء الزيادة لتحصيل المطالب ولذا قال (الا كدينارين) الكاف استقصائية (في أربعين) وثلاثة في ستين وواحد في عشرين فلا خيار ليسارته وشأن الناس التعانين في منسل ذلك وفي نسخة لا كدينارين بلا لما فيه وهي الصواب

لانه بيان لمفهوم قوله كثيرا فاداع لان طلب الزيادة كدينارين

للموكل

الخ اذا لوجه للاستثناء الا أن تجعل الاعني غير (وصدق) الوكيل بيمين (في دفعهما) أي الدينارين للبائع من ماله ان لم يسلم السلعة

بل (وان سلم) له السلعة المشتراة (مالم يطل) الزمن أي زمن سكوته عن طلبه - ما الذي بين التسليم وبين دعواه الدفع من ماله فلا يصح مذاق في دفعهما ولما تقدم أن الوكيل إذا خالف كان لموكله الخيار في الإجارة والرد شرع يبين أنه إذا رد لم يرد البيع بل يلزم الوكيل بقوله (وحيث خالف) الوكيل ما زاد كثيرا (في اشتراؤه) أو اشترى غير لائق أو عبر ما عين ٣٣٧ له بلفظ أو قرينة أو عرف أو نحو ذلك مما

يثبت فيه الخيار للموكل (لزمه) أي الوكيل ما اشتراه إلا أن يكون له فيه خيار لم ينقض زمنه (ان لم ير ضه) أي يرض به (موكله) فان رضيه لزمه حيث يجوز له الرضا بأن كان غير مسلم والامتنع الرضا على ما يأتي في قوله والرضا بمخالفته في سلم (كذي عيب) اشتراه الوكيل مع علمه به فيلزمه ان لم يرض به موكله (الا أن يقبل) العيب فله يعتقر مثلها عادة بالنظر لما اشترى له فانه ذكروا أن العور في جارية الخدمة قليل يعتقر مثله بخلاف جارية الفرس (وهو) أي الشراء (فرصة) أي غبطة فيلزم الموكل كسادة مقطوعة ذب لغير ذي هيئة وهي رخصة (أو) خالف الوكيل (بيع) بان باع بأقص مما سمى له أو من ثمن المثل ادالم يسم أو فلو س أو عروض وليس الشأن ذلك (في غير موكله) في الرد والامضاء فان رد البيع أخذ سلعة ان

للموكل أو بعد أن سلمها فان طال زمن سكوته عن الطلب بما فلا تقبل دعواه ومحل حلفه عند عدم الطول مالم يصدق الموكل والا فلا عين عليه وإذا صدقه وطال الزمن راد على دفعها له جرى على حكم من ادعى دفع دين عليه (قوله بل وان سلم) أي الوكيل السلعة للموكل (قوله عن طلبها) أي من الموكل (قوله الدفع) أي دفع الدينارين الزائدين (قوله شرع يبين أنه) أي الموكل إذا رد البيع على الوكيل لم يرد الوكيل البيع بل البيع لازم له (قوله وحيث الخ) يحتمل أنها شرطية فالفعل في محل جزم والجزم بها بدون ما قبل ويحتمل أن تكون ظرفية معمولية للزم وهو الأحسن وتكون ظرف زمان (قوله أو نحو ذلك الخ) أي كما صرف الوكيل الدينارين بدراهم واشترى بها ثوبا أو أسلمها في عرض أو طعام وكالو موكله على شراء متعدد من كتب بصفة معينة بثمن معين فاشتاها واحد بالثمن كله (قوله لزمه) أي الوكيل ما اشتراه أي ولو كانت مخالفته خطأ لتقصيره (قوله إلا أن يكون له فيه خيار الخ) أي أن محل لروم المبيع للوكيل الذي خالف في اشتراؤه إذا كان اشتراه على البت أو على الخيار للبائع وأمضى البائع البيع وأما لو اشتراه الوكيل على خيار له ولم ينقض زمنه فانه لا يلزمه وانه على بائعه فان كان الخيار لكل من البائع والمشتري الذي هو الوكيل فاختار أحدهما الرد فقد تقدم في باب الخيار أن الحق في هذه الحالة لمن اختار الرد منه ما سواه كان البائع أو المشتري ولا يلزم البيع إلا رضاهما معا بطرفين (قوله ان لم ير ضه) أي ان لم يرض بما خالف إليه (قوله بان كان) أي ما خالف إليه (قوله والامتنع) أي والابان كان المخالف إليه سلم ما منع الرضا به أي ان كان الموكل دفع الثمن للوكيل ليسلمه لما فيه من قسم الدين في الدين ويريد اذا كان المسلم فيه طعاما يبيع الطعام قبل قبضه وأما إذا لم يدفعه له كان له الرضا به (قوله مع علمه به) أي والامتنع لزمه وله الرد كما مر في كلام المصنف وقوله مع علمه به أي أو كان طاهرا لا يخفى حتى على غير المتأمل (قوله يعتقر مثله) أي إذا كانت لغير من لا تزري به خدمتها (قوله وهو فرصة) حال من الضمير في قوله إلا أن يقل الخ (قوله كسادة الخ) أي وكجارية لخدمة من لا تزريها خدمتها وهي رخصة (قوله لغير ذي هيئة) وأما شراء دابة مقطوعة الذيل الذي هيئة فلا تلزم ولورخصة وكسادة جارية عوراء لخدمة من يزوي به خدمتها لكون العيب غير قليل لأن السليل ما يعتقر مثله عادة بالنظر لما اشترى له ولمن اشترى له (قوله ناقص مما سمى له) أي ولو يسيرا (قوله والامضاء) أي وبأحد الثمن الذي باع به (قوله وقبضتها) أي وأخذ قيمتها من الوكيل (قوله فاعلى) أي من حوالة لسوق كتعريف من ويحويه (قوله هذا ان لم يسم) أي أخذ قيمتها إذا فات والحال أنه رد البيع (قوله فان سمي الثمن وفات) أي والحال أن الموكل رد البيع وقوله فله أي للموكل وقوله تعريبه أي تعريم الوكيل (قوله وهذا كله) أي ما ذكر من تعريم الموكل إذا بين الوكيل أي للمشتري أنها ملك للموكل (قوله والا فالنقص لارم) أي وان لم يبين أنها ملك للموكل فالبيع لارم وليس للموكل أخذها ان كانت قائمة ونقص ما سماه ان سمي ونقصه ثمن المثل ان لم يسم لارم للوكيل (قوله وكلامه هنا) أي قوله أو خالف في بيع في غير موكله (قوله وثمن المثل) أي وتعين ثمن المثل (قوله لانه أعم) أي لان ما تقدم من تحيير سبب المخالفة في شيء خاص وهو ما إذا باع بأقل من ثمن المثل وهنا تحيير سبب المخالفة في أمر عام كما بينه الشارح أولا بقوله بان باع الخ (قوله ولو كان الموكل فيه) أي في بيعه ربوي أو تعدى الوكيل وباعه ربوي مثله سواء كان الموكل أمره ببيع ربوي أو غيره (قوله في غير الموكل في إجارة البيع ورده) أي ما خير بين الأمرين المذكورين مع أن الخيار في بيع الربويات بعضها به نص مبطل له لادائه لربا النساء ما على أن الخيار الحكمي ليس كالشرطي وهو المشهور أي أن الخيار الذي جراه الحكم كخيار الموكل هنا يعي بين الرضا بما فعله الوكيل ورده ليس كالخيار الدخول عليه (قوله ولا فسد) أي والابان علم ما تعدى حين اشتراؤه فسد (قوله هو مبطل له أي لانه

(٤٣ - دسوقي ثالث) كتاب فائمه وقيمتها فان سمي الثمن وفات فله تعريبه تمام التسمية وهذا كله إذا بين الوكيل أنها للموكل والا فالنقص لارم له وكلامه هنا مستفاد من قوله المتقدم وثن المثل والاحير أعاده ههنا لانه أعم ولترتب عليه قوله (ولو) كان الموكل فيه (ربوي أو تعدى) بان قال له بيع هذا الذمحق بقول قباعة بار أو بعه را هم فباعه بقول مثالا فلو كان على بيعه ربوي والمخالف إليه ربوي أيضا وخير الموكل في إجارة البيع ورده ومحل التحيير فيما بالعلم عليه ادالم يعلم المشتري بتعدى الوكيل والافسد العقد فله ابن عرفه عن المارري لانه ادالم بالتعدي فهو مجزول لان يتم له البيع أولا فيكون داخل على الخيار في بيع الربوي وهو مبطل له

وحيث ثبت الخيار للموكل عند مخالفة في بيع أو شراء فاعلم ذلك (الآن يلتزم الوكيل) وأولى المشتري (الرائد) على الثمن الذي سباه له في مسألة الشراء وعلى ما باع في مسألة البيع فإن التزمه فلا خيار ولزم العقد (على الأحسن) عند ابن عبيد السلام (الآن زاد) الوكيل (في بيع) كان (٣٣٨) قال له سبع عشرة فباع بأكثر (أو نقص في اشتراء) كان قال

يؤدي للنساء (قوله الآن يلتزم الوكيل الرائد) قد استعمل المصنف الرائد في حقيقةه وبجاءه وهو يبيعه بأقل اذ هو نقص في المعنى أو هو من باب الاكتفاء أو هو الأولى فكانه قال الآن يلتزم الوكيل الرائد أو النقص على حدس رايل تقيكم الحرأي والبرد فينطبق كلامه على البيع والشراء قاله عبق وقد يقال المراد الآن يلتزم الرائد على ما سمي له وعلى ما باع به (قوله وأولى المشتري) انظر هل التزام الاجنبي كذلك أم لا لأن فيه منه بخلاف الوكيل لأنه لما تعدى كان ما يلتزمه لا رماله (قوله فإن التزمه فلا خيار) أي فإن التزم الوكيل ما زاده من الثمن على ما سماه له موكله في مسألة الشراء أو التزم الرائد على ما باع به حيث باع ناقص مما سماه له موكله فلا خيار للموكل فالأول كالوكله على ثمرات سلعة بعشرة فاشتراها بخمسة عشر والتزم الوكيل الخمسة الرائدة على ما سمي له والثاني وهو ما إذا التزم الوكيل الرائد على ما باع به كالوكله على بيع سلعة وسمى له الثمن عشرين فداعها بخمسة عشر والتزم الوكيل أو المشتري الخمسة الرائدة على ما باع به المسكولة لما سماه له (قوله وتقدوها) الواو بمعنى ثم التي للترتيب (قوله فلا خيار للموكل) أي لأن الذي له حصصه من الثمن إنما هو الأصل وهو منتف هنا لما علمت أن المراد بقوله في الذمة أن يكون الثمن غير معين وليس المراد بها التناجيل (قوله وعسكه) بالرفع مبتدأ خبره محذوف تقديره كذلك أو بالنصب عطف على اشتريها أي أرفأ عسكه لأنه هنا ومعنى الجملة فيصح أن يعمل فيه القول (قوله عليه) أي على الثمن (قوله لتعلق عرضه بالمبيع) أي يقبل قوله في عرضه كافي عبق فادأ قال الموكل في الأولى إنما شرطت الشراء هذه المائة لأن غرضي أنه إذا ظهر لها عيب أو حصل فيها استحقاق يفسخ البيع لأنه ليس عندي غيرها فيقبل قوله في أن غرضه ذلك وبشت له الخيار في رد البيع وامضائه وكذا أن قال إنما أمرته بالشراء في الذمة خوفاً من أن يستحق الثمن فيرجع ليأبى في المبيع وغرضي بقاؤه فانه يقبل قوله في غرضه وبشت له الخيار في امضاء البيع ورده (قوله أو قال شترشاة) أي صفتها كذا فاشتري به اثنتين أي فلا خيار للموكل ويأخذ الاثنتين فإن تلفتا كان ضمانهما منه والموضع أنه لم يمكن أفرادهما والآن يلتزم الوكيل واحدة كالموكل قال تترجماً أشعر قوله فاشتري به اثنتين أنه لو شترى به واحدة وعرضها معاً في صفقة واحدة أن الحكم ليس كذلك فقد حكى ابن حبيب عن ابن الماجشون لو أمره بشرا جارية بعينها أو موصوفة شتم فاشتراها ومطاعاً معها في صفقة واحدة فالأمر مخير بين أن يرد الجميع أو يأخذ الجارية بمحضتها من الثمن (قوله على الصفة) أي حال كونها على الصفة التي هيها الموكل (قوله أو أحداهما) عطف على محذوف تقديره على الصفة كلاهما أو أحداهما (قوله بأن أي البائع من بيع أحداهما مفردة) أي والحال أنه لم يجد الصفة المطلوبة في غيرهما (قوله والا) أي والابان أمكن أفرادهما والحال أنهما على الصفة واشتراهما بعقد (قوله خير في الثانية) أي لأنه لا يلزمه واحدة منهما بعينها وإنما يخبر في أخذ واحدة منهما بما يخصها من الثمن (قوله وخير في الأولى) وإن لم تكن واحدة منهما على الصفة خير فيهما كأننا عقد أو عقدين وأعلم أن ما ذكره المصنف من أنه إذا كان لا يمكن أفرادهما الرمال الموكل وإن أمكر أفرادهما واشتراهما معاً في قبول واحدة فقط هو الموافق لنقل ابن عرفة وإن لم توافق قولاً من أقوال ثلاثة ذكرها في التوضيح وحيث لا يعترض بما في التوضيح على كلامه هاهنا (قوله ضمان الرهان) أي فيضمن قيمته إن كان مما يعاب عليه ولم تقم على هلاكه يسهه والأفلاصمان (قوله قبل علمك به ورصاك) طرف لمحذوف أي رتلف قبل علمك به ورصاك به والأولى حذف قوله علمك به لاعتناء ما بعده علمه لأن الرضا بالشئ يستلزم العلم به (قوله والا فالضمان منك) أي ولا يلزم الرضا بالرهن لدى أخذ الوكيل لو حكما علمه به وسكوته طويلاً

له اشتري بعشرة فاشتري بأقل فلا خيار لموكله فيهما (أو اشتر) أي ولا أن قال اشتري سلعة كذا (بها) أي بهذه المائة مثلاً المعينة (فاشترى) بمائة على الحلول (في الذمة) أي غير معينة (وتقدوها) أي المائة المعينة المدفوعة له فلا خيار للموكل (وعسكه) بأن دفع له المائة وقال اشتري الذمة ثم انقضا فاشتري بها ابتداء فلا خيار وهذا لم يظهر لا اشتراط الموكل فائدة ولا اعتبار شرطه كما قاله في التوضيح كان يكون عرضه بتعيين الثمن في الأولى ففسخ البيع إذا طرأ عليه عيب أو استحقاق لكونه ليس عنده غير هذا الثمن وغرضه بالشراء في الذمة في الثانية عدم الفسخ لتعلق غرضه بالمبيع (أو) قال اشتري شاة بدينار فاشتري به اثنتين على الصفة أو أحداهما في عقد واحد دليل قوله (لم يمكن أفرادهما) أن أو البائع من بيع أحداهما مفردة

(والا) بأن أمكن أفرادهما (خير) المراد كل (في الثانية) أي في واحدة لا يسهها لأن الموضوع أنهما عقد واحد فان كانتا عقدين فصما لزم الأولى أن كانت على الصفة وخير في الثانية وإن كانتا على الصفة لزم وخير في الأولى (أو أحد) الوكيل (في سلمك) الذي وكلته فيه (جاء أورها) دلالة فلا خيار لك لأن ذلك زيادة توثيق وأما لو أخذها في حال العدة أو قبله خبرت لأن طما حصصه من الثمن (وضمنه) أي ضمن الرهن الوكيل له ضمان الرهان (قبل علمك به ورصاك) أيها المراد كل والا فالضمان منك (وفي) يسهه (بذهب

(في قوله الوكيل بعه) (بدراهم وعكسه قولان) فيما اذا كانا نقد البلد والسلعة مما يتباع بها واستوت قيمة الذهب والدرهم والاخير قول واحد
(وحدث) الخالف الموكل (فعله) (أي الوكيل في) حلقه (لا آفقه) (٣٣٩) أي الشيء المخلوف ليه لان فعله كفعل موكله

(الانسية) من الموكل
حال اليمين أنه لا يفعله
نفسه فلا حث ويبر
أيضا ففعل الوكيل
في لا فعله الانسية أنه
ليفعله بنفسه (ومنع
ذمي) أي تركيله عن
مسلم (في بيع أو شراء أو
تقاص) للدين لانه لا
يتحرى في ذلك ولا يعرف
شرط العقود عليه من
ثمن ومنه من وكلام
المصنف شامل لما اذا
كان الذمي عبد المسلم ولو
رضى من تقاضي منه
لحق الله ولا يهر بما غلط
على المسلم وشق عليه
بالحث في الطلب ولن
يحمل الله للكافرين
على المؤمنين سبيلا
ومن ذلك جعله مباشرا
وكاتبه لاهرا ونحوهم
فانه من الضلال المبين
(وعدوه على عدوه)
مسلم أو كافرا إلا أن
يرضى به الموكل عليه
ولو عداوة دينية كيهودي
على نصراني وعكسه
وجارة وكيل مسلم على
واحد منهما اذا لم تكن
بينهما عداوة دينية
(و) منع على الموكل
(الرضا بمخالفته) أي
مخافة الوكيل له (في
سلم) سماء له فأعرض
عنه لعيره (ان دفع) له
(التمن) وقال له أسلمه

فضمناه ان تلف بعد ذلك ضمان الرهان من الموكل فان لم يطل سكوته بعد علمه بتلف حلفه لم يبرص
به وضمنه الوكيل ومحل التفصيل المذكور في الوكيل المخصوص والا فالصمان من الموكل مطلقا علم به
ورضى أم لا (قوله في دراهم) في داخله على محذوف كما أشار له الشارح لان حرف الجر لا يدخل على مثله
(قوله وعكسه) أي وهو بعه بدراهم في قوله بعه بذهب (قوله قولان) أي في تحيير الموكل بناء على انهما
جنسان ولزوم البيع بناء على انهما جنس واحد في العرف وانقول بالتخيير بصره من عرفة فهو الراجح كما
قيل والقول بالمروم اختاره اللخمي وصححه ابن الحاجب وتوالت المدونة عليه واعتمده بن (قوله فيما اذا
كانا الخ) أي محلها فيما اذا كانا نقد البلد الخ (قوله وحدث الخ) أي فاذا حلف لا يشتري عبد فلان وامر غيره
فاشتراه فانه يحنث الا أن ينوي أنه لا يشتريه بنفسه فلا يحنث بشراء الوكيل وكلام المصنف في اليمين بالله
أو بعق غير معين لان كان اليمين بطلاق أو عتق معين والأفلا تنفعه تلك النية عند القاضي كما مر في باب
اليمين في قوله الامرافعة أو بينة أو اقرار في طلاق أو عتق فقط أي معين (قوله ويرأيضا الخ) أشار به ذالى
أنه لا فرق بين صيغة البر والحنث في فعل الوكيل في صيغة البر ويرفعه في صيغة الحث مثل فعل نفسه
سواء سواء (تنبيه) قال عبق كلام المصنف واضح في شئ يحصل المقصود منه فعل الوكيل أو الموكل
كبيع وضرر بوكلا دخول دار فيما يظهر لقبوله النيابة حيث لم يقصد الدخول بنفسه وهو ظاهر كلام
اللقاني في صيغة البر في كدخول لافي صيغة الحث كدخول الدار فلا يبرتو كيله في دخولها اه والذي في المواق
وح عن ابن رشد انه لا فرق بين صيغة البر وصيغة الحث من أن دخول الوكيل كدخول الموكل فيبر به في
صيغة الحث ويحنث به في صيغة البر اه بن وقال العلامة الاميري حاشيته على عبق والظاهر انه لا يسلم
اطلاق قبول النيابة في دخول الدار اعم ان كان العرض منه التفتيش على شئ مثلا فانه يقبل النيابة فيحنث
في حلقه لا يدخل الدار بدخول الوكيل ويريد دخوله في حلقه لا دخله الا أن ينوي نفسه فيهما والام يحنث
في الاولى ولم يبرى الثانية (قوله أي توكيله) أشار الى أن في الكلام حذف مضاف لان المع حكم الشرعي
لا يتعلق بالدوات واعما يتعلق بالافعال والمراد بالذمي مطلق الكافر فهو من عموم الحجار (قوله عن مسلم) أي
وأما توكيل الذمي لذمي فان كان على استخلاص دين له على مسلم منع لانه ربما أغلط وشق عليه بالحث
في الطلب وان كان على غير ذلك فلا منع (قوله أو تقاص للدين) طاهره كالدونه تقاصه من مسلم أو ذمي ولكن
الحق حوار توكيله على تقاضي الدين من ذمي كما هو مفاد بهرام في كبره وشامله وطاهر المصنف انه انما يمنع
توكيل الذمي للمسلم في الامور الثلاثة التي ذكرها ولا يمنع توكيله في غيرها كقبول نكاح ودفع حبة وانراء
ووقف وهو كذلك وينبغي كما قال ولد عبق أنه اذا وقع البيع أو الشراء أو التقاضي الممنوع على وجه الصحة
أن يكون ماضيا (قوله ولو رضى من يتقاضى منه) هذه المباحة مرتبطة بكلام المصنف (قوله ربما
أعطى على المسلم) أي الذي عليه الدين (قوله ومن ذلك) أي ومن قبل ذلك أي توكيل الذمي في التقاضي
(قوله وعدوه على عدوه) أي ومنع توكيل عدوه على خصمه عدوه المسلم لم أو الكافر (قوله ولو عداوة دينية)
أي ولو كانت العداوة التي بينهما دينية أي سبها خلاف الدين قال بن الحق تفيد العداوة ههنا بالديوية
وأما مع توكيل المسلم لليهودي على خصمه المصراني وعكسه فليعدم تحفظ كل منهما للعداوة (قوله على
واحد) أي على خصمه واحدهما سواء كان الموكل لذلك المسلم مسلما أو كافرا اذا لم يتوصل الكافر للخلاص
حقه الا بذلك والا كره توكيله لذلك لان فيه نوع ادلال فان تحقق حرم واعلم أن مثل توكيل العدو وتوكيل
من عدوه لدو يستتبه الناس في الخصومات ولا يجوز للقاضي قبول وكالته على أحد كما قال ابن لينة وان
سهل والرحل أن يحاصم عن نفسه عدوه الا أن يبادر لاداة فيجتمع من ذلك ويقال له وكل غيرك انظر ح
(قوله الرضا بمخالفته الخ) حاصه له أنه اذا امر وكيله أن يسلم له في كذا فحالف وأسلم له في غيره فلا يجوز
للموكل الرضا بما حالف له الوكيل ان كان الموكل قد دفع الثمن للوكيل رقا مما لا يعرف منه وكان

في كذا فحالف وأسلم له في غيره لا يملكه يدي ضمن الثمن في دميته فصار ديناً من فسخه فيما لا يتعجله وهو دين دين ويزاد في الطعام بعه

قبل قبضه لانه بعد بيعه ورجب له وشار الثمن ديناً في ذمته لموكله ورضاء الموكل به قد باعه الوكيل له قبل قبضه (و) منع (بيعه) أي الوكيل
 فهو مفسد ومضايق لقائه (لنفسه) ما وكل على بيعه ولو سعى له الثمن لاحتمال الرقبة فيه بأكثر ما لم يكن بعد تناهي الرغبات فيه ولم يأذن
 له ربه في البيع لنفسه والاجاز (٣٤٠) (ومحجوره) من صغير وسفيه ورقق غير ماذون فيبيع لانه من قبل البيع لنفسه ومثل

محجوره شره
 المقارن ان اشترى بمال
 المتفاوضة (بخلاف
 زوجته) أي الوكيل وولده
 الرشيد (ورقيقه)
 المأذون فلا يمنع
 لاستقلالهم بالتصرف
 لانفسهم بخلاف المحجور
 (ان لم يهاب) لهما فان
 حاجي منعه ومضى البيع
 وغرم الوكيل ما حاجي
 به والعبرة بالمحابة
 وقت البيع (و) منع
 (اشتراؤه) أي الوكيل
 (من) أي رقيقاً
 (يعتق عليه) أي على
 موكله (ان علم) الوكيل
 بانه أصل أو فرع أو
 أخ للموكل وان لم يعلم
 الحكم (ولم يعينه موكله)
 للشراء بنص أو إشارة
 واذا تنازعا في العلم أو
 التعيين فالقول
 للوكيل (و) اذا وقع
 شراؤه على الوجه
 الممنوع (عتق عليه) أي
 على الوكيل على الأرجح
 وغرم ثمنه للموكل
 (والا) بان عينه موكله
 كاشترى عبداً لانه أو هذا
 العبد وان لم يعلم الموكل

اطلاع الموكل على المخالفة والرضا بها قبل قبض الوكيل مخالفاً اليه فان لم يدفع له الثمن جاز الرضا
 بمخالفته كان المسلم فيه طعاماً أو غيره بشرط أن يجعل له رأس المال الآن والامع ولو تأخر يسيراً لانه
 بيع دين بدين وكذا يجوز الرضا بمخالفة اليه اذا كان قد دفع اليه الثمن وكان مما يعرف بعينه ولم يفت وكذا
 لو اطلع على المخالفة بعد قبض الوكيل المسلم فيه ولو قبل طول أجله فيجوز للموكل الرضا به طعاماً كان أو غيره
 كان الثمن المدفوع مما يعرف بعينه أم لا (قوله قبل قبضه) أي من المسلم اليه (قوله وجب له) أي وجب
 ذلك الطعام المسلم فيه للوكيل (قوله ما لم يكن الخ) هذا قيد في منع بيع الوكيل لنفسه وحاصله أن المنع
 محيد عما اذا لم يكن شراؤه بعد تناهي الرغبات وما اذا لم يأذن له ربه في البيع لنفسه فان اشترى الوكيل
 لنفسه بعد تناهي الرغبات أو ادنه الموكل في شرائه لنفسه جاز شراؤه حينئذ ومثل اذنه له في شرائه
 ما لو اشتراه بمحضرة ربه لانه مأذون له حكماً (قوله ومحجوره) عطف على نفسه أي منع أن يبيع الوكيل
 لمحجوره فلا يجوز لمن وكل على بيع سلعته أن يبيعها لمن في حجره من صغير أو سفيه أو مجنون أو رقيق (قوله
 غير مأذون) أي له في التجارة وأما بيعه له فجائز كما يأتى للشارح (قوله لانه من قبيل البيع لنفسه) أي لان
 لذى يتصرف لمن ذكر من المحاجر هو المحاجر فكانه باع لنفسه (قوله ان اشترى بمال المتفاوضة) أي وأما
 ان اشترى شريكه بماله الخاص به فالجواز ولا مفهوم لشريك المتفاوضة بل كذلك شره الا أخذ بعنايه
 يمنع البيع له اذا كان الشراء بمال الشركة والاجاز (قوله بخلاف زوجته) ذكر بعض المؤرخين أن الرجل
 اذا اشترى لزوجته شيئاً بطريق الوكالة ثم طلب منها الثمن فرعت أنها دفعت له فان نقد الثمن حلفت وان لم
 يتقدم حلفت ولكل منهما رد البين على صاحبه اهـ شب (قوله المأذون) أي ولو حكماً كما كتبه (قوله فان
 حاجي) أي بان باع ما يساوي عشرة بخمسة وقوله وغرم الوكيل أي لموكله (قوله وقت البيع) أي لا وقت قيام
 الموكل أو علمه (قوله أي الوكيل) ومثله المبيع معه وعامل القراض وقوله من يعتق على موكله أي وأما
 شراء الوكيل من يعتق على نفسه فقد سكت المصنف عنه لعدم النص عليه ووقع في مجلس المذاكرة أنه
 لا يعتق عليه لانه لا يملكه سواء قلنا ان العقد يقع فيه ابتداء للموكل أو للوكيل مراعاة للقول الآخر (قوله وان
 لم يعلم الحكم) أي وهو عتقه على الموكل (قوله واذا تنازعا في العلم) بان ادعى الوكيل أنه لا يعلم بقراءة ذلك
 لعبد من الموكل وادعى الموكل أنه يعلم بها وقوله أو اتهمين بان ادعى الوكيل أن الموكل عبده ذلك العبد وقال
 لموكل بل عبث له عبداً غيره (قوله فالقول للوكيل) أي على الأرجح كما قال الطخيني وقيل القول قول
 الموكل والعبد حر على كلا القولين الا أنه على الاول يعتق على الموكل وعلى الثاني يعتق على الوكيل ويغرم
 ثمنه للموكل (قوله على الوجه الممنوع) أي بان علم الوكيل بقراءة العبد ولم يعينه الموكل له (قوله عتق عليه)
 هذا مقيد كما في التوضيح بما اذا لم يبين الوكيل لبائع العبد أنه يشتره لفلان فان بين ولم يجهز الا حر نقض
 البيع اهـ بن (قوله وان لم يعلم الخ) أي هذا اذا علم الوكيل بالقراءة أو الحكم بل وان لم يعلم بها وهذا مباينة
 في قول المصنف فعلى أمره (قوله وان لم يعينه) أي والحال أنه لم يعينه (قوله يعتق عليه) أي بمجرد
 اشراءه لولا للموكل عتق عليه أو على الوكيل لانه كانه أعتقه عن الموكل اهـ عبق (قوله ومنع توكيله) أي
 منع أن يرسل الوكيل غيره على ما وكل فيه جبراً وصاموكله لان الموكل لم يرص الا باماته وهذا اذا كان الوكيل
 غير مفوض أي وأما المفوض فله أن يوكل بغير رضا موكله (قوله كوجه) أي كموكل وجه حليل القدر
 على أمر حقير كبيع دابة سوق (قوله في حقير) أي وكل في حقير (قوله ارأشتهر الوكيل بها) أي بالوجه
 لان الموكل حينئذ محمول على أنه لم يهاول لا يصدق في دعواه أنه لم يعلم (قوله والا فليس الخ) أي وان لم يعلم

الموكل

أمره) بالقراءة أو الحكم أو لم يعلم الوكيل بالشرائه وان لم يعينه (فعلى

أي يعتق عليه لعدم تعدى الوكيل أي توكيل الوكيل عبر المفوض على ما وكل فيه لان الموكل لم يرص الا باماته (الآن)
 يكون الوكيل (لا يلقى به) تولى ما وكل عليه بنفسه كوجه في حقير فله ان يوكيل حيث علم الموكل بوجهه أو شتر الوكيل بها والا فليس
 له التوكيل وضمن ان وكل لتعديده (أو) الآن (بكثر) فهو عطف على لا يلقى فيوكل من يشاركه في الكثير الذي وكل فيه ليعينه عليه

لأنه يوكل غيره استقلالاً وحيث جازله التوكيل (فلا ينزل الثاني بزل) الوكيل (الاول) ولا بد منه فهو من اضافة المصدر للمفعول أي اذا عزل الاصيل وكيله فلا ينزل وكيل الوكيل وينزل كل منهما بموت الاول وله عزل كل منهما ما لو وكيل عزل وكيله وأما المفوض فله التوكيل مطلقاً (وفي) جواز (رضاء) أي الموكل الاول بالسلم الذي أسلم فيه وكيل (٣٤١) وكيله وقد أمر به الموكل الاول (ان

تعدى) الوكيل (به) أي التوكيل بان لم يجزله التوكيل لانه لم تقع المخالفة فيما أمر به المسوكل وانما وقعت في التعدى بالتوكيل وعدم الجواراة تعدى الاول بالتوكيل صار الثمن ديناً في ذمته فلا يفسخه في سلم الثاني ما لم يحل الاجل لانه دين في دين (تأويلان) محلها ان كان التعدى بالتوكيل في سلم كما ذكرنا وكان الموكل الاول قد دفع الثمن وغاب به وكان لا يعرف بعينه أو يعرف بعينه وفات ولم يقبض الوكيل المسلم فيه قبل اطلاق الموكل على التعدى والاجاز باتفاقهما لعدم الدين في الدين (و) منسح (رضاء) أي الموكل (بمخالفته) أي الوكيل الذي لم يوكل (في سلم) متعلق بمخالفته (ان دفع) له الموكل (الثمن) أي رأس المال (بسماء) الباء بمعنى في أي في سماء وهو بدل كل من قوله في سلم أي لا يجوز للموكل أن يرضى بمخالفة وكيله فيما

الموكل بوجاهته ولا اشتهر الوكيل بها فليس له التوكيل فان وكل وتلف المال ضمنه لتعديده (قوله) لانه يوكل غيره استقلالاً أي بخلاف الصورة الاولى (قوله) فلا ينزل الثاني أي الوكيل الثاني وهو وكيل الوكيل عزل الوكيل الاول نظر الوكالة للاصيل حيث أذن فيه حكماً (قوله) فهو من اضافة المصدر للمفعول أي لان المعنى فلا ينزل الثاني اذا عزل الموكل الوكيل الاول (قوله) أي اذا عزل الاصيل أي الموكل (قوله) وينزل كل منهما بموت الاول المراد به الاصيل الذي هو الموكل وقوله وله أي الاول وهو الاصيل وقوله ولو وكيل عزل وكيله أي نظر الجهة وكالته له (قوله) وأما المفوض الخ أي محترق قوله ما بقا غير المفوض (قوله) اذ تعدى الاول أي الوكيل الاول (قوله) ما لم يحل الاجل طرف لعدم جواز الرضا أي وعدم جواز رضاء مدة عدم حلول الاجل لانه دين في دين فان حل الاجل صار الرضا لسلامته من دين بدين هـ راطا هـ وفيه أن فسخ الدين في الدين ممنوع ولو بعد حلول الاجل فالاولى للشارح حذف قوله ما لم يحل الاجل ويبدله بقوله ما لم يقبضه الوكيل كما يأتي (قوله) تأويلان الثاني لان يوس والاول عراء في التوضيح لبعضهم اهـ بن (قوله) وفات به أي وغاب عليه (قوله) ولا جاز أي ولا يمكن التعدى بالتوكيل في سلم بل في شراء هذا أو كان في سلم ولم يدفع الموكل الاول الثمن للوكيل الاول أو دفعه له وكان مما يعرف بعينه ولم يفت أو كان مما لا يعرف بعينه ولكن قبض الوكيل المسلم فيه قبل اطلاق الموكل على التعدى جاز الرضا باتفاقهما (قوله) في سلم أي سماء الموكل له فأعرض الوكيل عنه لعيره (قوله) ان دفع له أي ان دفع الموكل للوكيل رأس المال أي وكان لا يعرف بعينه واطلع الموكل على المخالفة قبل قبض الوكيل (قوله) الاستعانة عنها بما قدمه أي وهو قوله ومنع الرضا بمخالفته في سلم لكن التكرار مبني على ما حل به الشارح تبعا لت من حل المخالفة هنا على المخالفة في جنس المسلم فيه كما هو المتبادر من كلام المصنف وحل بعضهم لمخالفة هـ في رأس مال السلم فقال ومنع رضاء أي الموكل بمخالفة الوكيل في رأس مال سلم ان دفع له الموكل الثمن أي رأس المال وقوله بمسماه بدل من رأس مال سلم بدل كل مكانه قال ومنع رضاء بمخالفته أي الموكل في رأس مال سلم سماء له ودفعه له وأمره أن يدفعه بعينه للمسلم اليه فراد الوكيل على القدر الذي سماء الموكل زيادة كثيرة ودفع الجميع للمسلم اليه وعلة منع الرضا ان لو قيل لما تعدى صار الثمن ديناً فادارضى بالسلم فقد دفعه فيما لا ينعجله فهو دين بدين وعلى هذا فالمخالفة هنا في رأس مال السلم وقوله سابقا ورضاء بمخالفته في سلم المخالفة فيه في جنس المسلم فيه وحينئذ فلا تكرار (قوله) على كل حال أي سواء جلتا كلام المصنف على المخالفة في جنس المسلم به كما هو ظاهره أو جلتا على المخالفة في رأس المال كما قرره به بهرام وابن غاري أما الاستعانة بمسماه بما تقدم ان حلت المخالفة هنا على المخالفة في جنس المسلم فيه فظاهر لانه عين ما تقدم وأما الاستعانة بمسماه بما تقدم على جلت ما هنا على المخالفة في رأس المال فبالنظر للعلة لان العلة في منع الرضاء عند المخالفة في جنس السلم هو العلة في منع الرضاء عند المخالفة في رأس المال وهو الدين بالدين تأمل (قوله) ومنع رضاء بدين) حاصلة انه اذا وكله على بيع سلعة نقد فباعها بدين فانه يمنع من الرضاء به سواء كان ذلك الثمن المرحل عينا أو عرضا أو طعاما أو المنع سقيدا بقيود أن يكون الثمن المؤجل أكثر مما سماء له ان كان قد باع بخمس المسمى أو يكون من غير جنس المسمى والحال أن المبيع ذوات فلو باع بخمس المسمى وكان أقل أو مساويا لسماء له جاز الرضا بالدين وكذا ان كان المبيع قائما باع بغير جنس المسمى أو بجنسه بأكثر منه فيجوز له الرضا بذلك الدين ويبقى لاحله وان شاء أحد عين شبيهه ورد البيع (قوله) بمسماه موكله أي بأن أمره أن يبيعهها بعشرة قد اذاعها مائتي عشر لاجل (قوله) او من القيمة) بان كانت قيمتها عشرة قد اذاعها مائتي عشر لاجل (قوله) او من غير جنس مسمى

سماء له من السلم ان دفع له رأس المال وكان لا يسب بالاحصاء وحذف هذه المسئلة للاستعانة عنها بما قدمه على كل حال (أو بدين) عطف على قوله بمخالفته أي ومنع رضاء بدين باع الوكيل سلعة أمره الموكل أن يبيعهها بنقد أو كان العرف المقيد وهذا اذا كان الدين أكثر مما سماء موكله أو من القيمة اذا لم يسلم أو من غير جنس مسمى

موكله في الدين وقيد المنع بقوله (ان فات) المبيع الذي وقعت فيه المخالفة (و يبيع) الدين حيثئذ (فان وفي) ثمنه (بالتسمية) التي سماها مال
الموكل (أو القيمة) اذ لم يسم بأن ساوى أو زاد أخذ الموكل ولا كلام للوكيل (والا) يوف (عزم) الوكيل ما نقص (ون سأل)
الوكيل (عزم التسمية أو القيمة) (٣٤٢) لموكله ولا يباع الدين بل سقى لاجله (و يصبر) الوكيل

(ليقبضها) أي التسمية
أو القيمة من الدين
اذا حل (ويدفع الباقي)
للموكل (جازان كانت
قيمتها) أي الدين الآن
(مثلها) أي التسمية
أو القيمة (فأقل) اذ
ليس للوكيل في ذلك
تقع بل فيه احسان
للموكل فان كانت قيمته
أكثر لم يحز الصبر لانه
يصير كأن الموكل فسخ
ما زاد على التسمية أو
القيمة في الباقي مثلاً اذا
سمى الآخر للوكيل
عشرة نقد اقباع بخمسة
عشر لاجل قيمة الدين
الآن اما عشرة أو ثمانية
أو اثنا عشر في المثل أو
الأقل لا مانع اذا سأل
أن يجعل العشرة وفي
الثالث كأنه فسخ اثنين
في خمسة فتأمل فان
الوكيل لا شيء له من
الدين على كل حال وانما
بأخذ منه بقدر ما جعله
لموكله ويدفع له الباقي
وهذا اذا فات السلعة
فسلوكات قائمة فله رد
المبيع واجازته وهو
ظاهر (وان أمر) وكيله
(يبيع سلعة بأسمائها)
طعام أعزم) الوكيل

كما لو سمي له عشرة محاييب نقد اقباعها باثني عشر ريال لاجل (قوله أو من غير جنس انقيبه) كما لو كان شام
أن يباع بالريالات فباعها بالمحاييب لاجل (قوله ان فات المبيع) أي وأما لو كان قائماً جازاً للموكل أن يرضى
بذلك المؤجل ويبقى لاجله وان شاء رد المبيع وأخذ عين شئيه (قوله ورفعت فيه) أي في ثمنه المخالفة (قوله
حيثئذ) أي حين اذ حصلت المخالفة وباع بدين (قوله بالتسمية) مذهب بمعنى اسم المفعول أي بالمسمى (قول
بان ساوى) أي عن الدين التسمية أو القيمة أو اذ عن الدين عليهم ما قوله أخذ الموكل جواب ان وفي وضعه
أخذه راجع لثمن الدين (قوله لا كلام للوكيل) أي اذ اذ عن الدين عن التسمية أو القيمة وذلك لانه متعدد
ولا يرجح له (قوله والايوف) أي عن الدين بالتسمية أو القيمة بان نقص عنهما (قوله وان سأل عزم التسمية
أي وان طلب الوكيل من موكله أنه يعزم له حالاً من عنده المسمى الذي سماه له أو القيمة ولا يباع الدين بل
يبقى لاجله و يصبر الوكيل ليقبض ذلك الدين الذي دفعه من الدين اذا حل ويدفع ما بقي من الدين للموكل جاز
سأله لذلك بشرط أن تكون قيمة الدين وقب السؤال قدر التسمية أو أقل لان كانت أكثر مثلاً لو كان المسمى
شرة وباع السلعة بخمسة عشر لاجل وفات السلعة عند المشتري فسأل الوكيل موكله أن يدفع له المسمى
وهو عشرة من عنده حالاً و يصبر طالول اجل الدين الذي هو الخمسة عشر فاذا حل اخذ منها المسمى وهو العشرة
التي دفعها الموكله والخمسة الباقية يدفعها للموكل (قوله جاز) أي ويجبر الموكل على ذلك على الصواب كما
بال ابن القاسم والجواز لا ينافي الجبر وانما عبر المصنف بالحوار رد القول أشهب بالمنع ان كانت قيمة الدين
لا أن أقل من التسمية أو من القيمة وأما اذا كانت مساوية فيجوز والحاصل أنه عند تساويهما فالجواز اتفاقاً
وان كانت قيمة الدين أكثر من التسمية منع الصبر اتفاقاً وان كانت قيمة الدين أقل من التسمية جاز الصبر عند
ابن القاسم ومنع عند أشهب (قوله ليس للوكيل في ذلك دفع) أي لانه اذا كانت القيمة قدر التسمية لو بيع
الدين حالاً بقيمته لم يكن على الوكيل عزم لان القيمة قدر التسمية وادفع الوكيل الآن التسمية وان تط
حلل أجل الدين فاذا حل اخذ ما دفعه من التسمية وما زاد دفعه للموكل فلم يعد على الوكيل دفع بل دلا
أحسن للموكل لانه أخذ التسمية وزيادة عليها وأما اذا كانت قيمة الدين أقل من التسمية فنفع الوكيل طاهر
بأنه أن الوكيل يلزمه التسمية وهي أكثر من القيمة فاذا بيع الدين بقيمته عزم تمام التسمية وان أعطى التسبب
الآن ليقبضها عند الحل فاعطاه الآن سلف وقد انتفع بالسقاط عزم ما بين القيمة والتسمية لكن لا نقول
ان ما بين القيمة والتسمية لا يرم له ويعزمه فاذا دفع التسمية حالاً فقد انتفع بالسقاط ذلك عنه الا اذا قلنا ان
يعزم للدين لا يرم له ويجبر عليه كما قاله أشهب وقال ابن القاسم ان يبيع الدين لا يلزم الا برضاها فاذا دفع
لوكيل التسمية حالاً فلا نفع بالسقاط لعزم لان العزم لم يلزمه وانما يلزم لو كان يجبر على البيع وليس كذلك
يجبر الموكل على القبول اذا سأل الوكيل عزم التسمية الآن (قوله فان كانت قيمته أكثر) أي فان كان
قيمة الدين الآن أكثر من التسمية أو القيمة (قوله لم يجز الصبر) أي بل يتعين بيع الدين (قوله وفي الثالث) كما
الح) أي في الثالث لا يجوز سؤاله تعجيل العشرة والصبر الى حلول الخمسة عشر لان الموكل صار كأنه فسخ الاخير
لأن الدين على القيمة أو التسمية في خمسة لان ما يتأخر من قيمة الدين بعد دفع التسمية وهو اثنان سلف لار
من آخر ما يجعل بعد سلف فاذا حل الاجل أخذ عن الاثنين خمسة فقد ربح عليه انه فسخ اثنين في خمسة (قوله
فان الوكيل الح) علة لقوله كأنه أي الموكل فسخ اثنين في خمسة وقوله فتأمل جملة معترضة بين العلة ومعلولها
وكان الاولى تأخيرها بعد تمام العلة وانما أمر بالتأمل لدقة المقام (قوله وراصح) أي أخذ الوكيل

حالا وجوبا (التسمية) ان سمي له (أو القيمة) ان لم يسم واستوى بالطعام لاجله ولا يباع قبله لما فيه من بيع
الطعام قبل قبضه (فبيع) اذ قبض بعد الاجل فان كان فيه قدر التسمية أو القيمة فراصح (و) ان نقص (عزم النقص) أي الذي كان دفعه

أى استمر على غرمه (أو الزيادة لك) أى أيها الموكل وهذا إن قامت السلعة والافله ردها والاجازة لانه كانتم اء عفسد كما تقدم فى التى قبلها (وضمن) الوكيل مطلقا مقوضا أولا (ان أقبض الدين) الذى على موكله لربه (ولم يشهد) على القايض وأنكر أو مات أو غاب وسواء جرت العادة بالاشهاد أو بعده أولم تجر عادة على المذهب وكذا اذا قبض المبيع أى الموكل على بيعه ولم يشهد فلو أسقط لفظ الدين كان أشمل وقيل هو ساقط فى بعض النسخ وقوله ولم يشهد مراده ولم تقم بينة له باقباض سراء أو عاينت البيعة الاقباض بدون قصد اشهاد وبصح قراءة المتن فتفتح الهاء فى شمل الصورتين (أو باع) الوكيل (بكطاء ام أو عرض ٣٤٣) نقدا أى حالا (ما) أى متاعا وكل على بيعه

وهو مفعول باع (لا يباع)

عادة (به) أى بالطعام

ونحوه (وإدعى) الوكيل

(الاذن) له من الموكل

فى ذلك (فتوزع) أى

نارعه الموكل بان قال له

ما أذنت لك فى ذلك فانه

يضمن القيمة لموكله ان

شاء وله اجازة البيع بما

وقع هذا عند قوات السلعة

فان لم تقم فله رد البيع

وأخذها وله الاجازة

ومفهوم نقدا أنه لو باع

بما ذكر لاجل فهو المتقدم

فى قوله قبله وان أمر ببيع

سلعة الخ (أو أنكر)

الوكيل (القبض) للموكل

على قبضه (تقامت)

عليه (البينة) به (فشهدت)

له (بينة بالتلف) للمقبوض

أو بالرد ان ادعاه فيضمن

ولا تنفعه بينته بذلك لانه

أكذم ابا نكاره القبض

(كالمدين) يشكر ما عليه

من الدين فمقوم البينة

عليه به فيدعى الدفع

ويقيم بينة به فيعزم ولا

تسمع دعواه لانه أكذبها

كإسباني فى القصة فى قوله

وان أنكر مطلوب المعاملة

لذلك الثمن عوضا عما دفعه من التسمية أو القيمة (قوله أى استمر الخ) أى لان غرمه القيمة أو التسمية أولا قد دفع النقص (قوله وضمن ان أقبض الدين ولم يشهد) أى لتفريطه بعدم الاشهاد ومحل الضمان ما لم يكن الدفع بحضرة الموكل فان كان يحضرته فلا ضمان على الوكيل بعدم الاشهاد ومصيبة ما أقبض على الموكل لتفريطه بعدم الاشهاد بخلاف الضامن يدفع الدين بحضرة المضمون حيث أنكر رب الدين القبض فان مصيبة ما دفع من الضامن ولا رجوع له به على المضمون والفرق بين المسئلتين حيث جعل الدافع فى الاولى غير مفرط وفى الثانية مفرط مع أن الدافع فى كل منهما بحضرة من عليه الدين أن ما يدفعه الوكيل مال الموكل فكان على رب المال أن يشهد بخلاف الضامن فانه انما يدفع من مال نفسه فعليه الاشهاد لحفظ مال نفسه فهو مفرط بعدم الاشهاد (قوله وأنكر) أى ربه القبض (قوله أو عاب) أى وطلب ذلك الدين وكيه لعدم عامه قبض موكله (قوله على المذهب) وقيل لا ضمان عليه اذا جرت العادة بعدم الاشهاد وعلى المذهب فيستثنى هذا من قاعدة العمل بالعرف أما لو اشترط الوكيل على الموكل عدم الاشهاد فلا عزم عليه (قوله سواء الخ) تعميم فى المفهوم أى فان قامت له بينة بالاقباض فلا ضمان عليه سواء أشهدا على الاقباض اتفاقا أو عاينت الاقباض بدون قصد اشهاد على المشهور (قوله بفتح الهاء) أى مع ضم الياء مبهمة للمفهوم ونائب الفاعل ضمير مستتر عائد على الاقباض أى ولم يشهد عليه ولم تقم له شهد ديا لا فاص (قوله أو باع بكطاء ام) حاصله أنه اذا وكله على بيع سلعة فباعها بطعام أو عرض والعادة أنها لا يباع ذلك بل بالدين ودعى الوكيل أن موكله أدبه فى ذلك ونازعه الموكل بان قال ما ذكرك كان القول قول الموكل ويضمن لو كبل ادافات السلعة بمعنى أن الموكل يخبر ان شاء أخذ منه قيمتها وان شاء أجاز البيع عما وقع به فمضى ضمنا به أنه معرض للضمان لأنه يضمنه بالفعل وأما ان كانت السلعة قائمة فان الموكل يحير بين رد البيع وأخذها وبين اجازته (قوله أو بالرد) أى لمن قبضه منه (قوله ان ادعاه) أى ما ذكر من التلف والرد (قوله ينكر ما عليه من الدين) الاولى ينكر المعاملة لان قوله لا دين لك على مثل قوله لا حق لك على وقوله ولا تسمع دعواه الاولى ولا تسمع بينته لانه أكذبها (قوله ثم لا تسمع بينته) أى لا تسمع بينة المطلوب اذا شهدت بالقضاء بعد انكاره المعاملة (قوله بخلاف لاحق لك على) أى بخلاف ما اذا قال المدعى عليه لاحق لك على فاقام المدعى بينة بالحق وأشهد المدعى عليه بينة بانقصاء قائم اتقبل بينته (قوله رى الوكيل) أى بالنسبة للموكل (قوله لانه أمين) علة لحدوف أى وصدق فيما ادعى لانه أمين (قوله رى الجهل) أى وفى جهل العريم بتفريط لو كبل وعدم تفريطه قولان بالرجوع على ذلك الوكيل وعدم الرجوع عليه الاول منهما المطرف جلالا للوكيل عند الجهل على التفريط والثانى لابن الماحشون جلاله على عدم التفريط (قوله فيبرأ العريم حينئذ) أى كما يبرأ الوكيل وبصريح المال على الموكل ومثل البينة الشاهدة بعناية القبض من العريم اقرار الموكل بدفع العريم للوكيل بخلاف شهادة الوكيل على اقباض العريم فانها لا تنفعه لانها شهادة على فعل نفسه واعلم أن للعريم تحليف الموكل على عدم العلم بدفعه للوكيل وعدم وصول المال اليه عند عدم بينة للعريم تشهد بعناية القبض (قوله كما يبرأ) أى العريم بل وكذا الوكيل ونضع المال على الموكل حينئذ (قوله لان الاقرار على موكله) يفهم

فالبينة ثم لا تسمع بينته بانقصاء بخلاف لاحق لك على (ولو قال غير المفوض قصصت) الدين الذى وكلته على قبضه (وتلف) منى أو أقبضته لموكل (رى) الوكيل لانه أمين يصدق (ولم يبرأ العريم) أى المدين فيرجع رب الدين ثم يرجع عليه المدين على الوكيل ان علم أنه ضاع بتفريطه لان علم عدمه وفى الجهل قولان (الابينة) تشهد بعناية قبض الوكيل من العريم فيبرأ العريم حينئذ كما يبرأ الوكيل المفوض قبضت وتلف لان الاقرار على موكله (ولزم الموكل) لشخص على شراء سلعة فاشترها له ثم أخذ الثمن من الموكل ليدفعه للبائع فتلف منه قبل وصوله (غرم الثمن) ولو مرارا (الى أن يصل الى ربه

أن لم يدفعه) الموكل (له) أي لو وكيل ابتدأ قبل الشراء وكان الأولى زيادة هذا القيد وهذا إذا كان الثمن لا يعرف بعينه كالعين فإن كان يعرف بعينه وأمره بالشراء على (٣٤٤) عينه ففعل لم يلزم الموكل ثلثه شيء ويفسخ البيع (وصدق) الوكيل بيمين (في) دعوى

(الرد) لموكله ما قبضه
 من ثمن أو من أودين
 (كالمودع) يصدق في
 ربح الوديعه لربها الآن
 يقضيها بينة مقصودة
 للتوثيق فلا يبرأ الا بينة
 كتابا في الوديعه وإذا
 صدق (فلا يؤخر) كل
 من الوكيل والمودع الرد
 (للاشهاد) أي لاجله أي
 ليس له أن يقول لا أرد ما
 هندي له حتى أشهد
 إذا فائدة له وهو مصدق
 فإن أخرت المالك ضمن
 بخلاف من قبض بينة
 التوثيق فله التأخير ولا
 ضمان أن أخره لكن
 الراجح أن له التأخير
 للأشهاد يدفع عن نفسه
 اليمين ولا ضمان (و) جاز
 (لأحد الوكيلين) على
 مال ونحوه إذا وكلا على
 التعاقب علم أحدهما
 بالآخر (الاستبداد)
 أي الاستقلال بما يفعله
 دون الآخر (الشرط)
 من الموكل أن لا يستبد
 فليس له استقلال كما إذا
 وكلا معا في آن واحد
 وكلا وصيين مطلقا فإن
 تنازعا في الترتيب فالقول
 للموكل (وإن عت) أيها
 الموكل الساعة (وباع)
 الوكيل لها (فالاول) منهما
 هو الذي ينفذ بيعه

من هذا التحليل ان لو قيل المحصص اذا جعل له الاقرار يكون كالوكيل المقوض في هذا أعني براءة العريم
 ذ قال ذلك الوكيل قبضت منه وتلق مني وهو كذلك (قوله ان لم يدفعه الخ) انما ضمنه الموكل عند عدم
 دفعه قبل الشراء فان كان الدفع بعده لان الوكيل انما اشترى على ذمة الموكل فالثمن في ذمته حتى يصل للبائع
 وقوله ان لم يدفعه له ابتداء مفهوم الشرط عدم غرم الموكل اذا دفع الثمن للوكيل قبل الشراء وتلق بعده لانه
 مال بعينه لا يلزمه غيره سواء تلقى قبض السلعة أو بعده وتلزم السلعة للوكيل بالثمن الذي اشتراها به
 وهذا حيث لم يأمره بالشراء في الذمة ثم يتقده والا لزم الموكل الى أن يصل لربه في المفهوم تفصيل اه عبق
 فان دفعه له ابتداء قبل الشراء وتلق قبل أن يشتري لم يلزمه أن يدفع بدله ولا يلزم الوكيل شراء أيضا (قوله
 هذا القيد) أعني قوله قبل الشراء لانه ليس معناه ان لم يدفعه للوكيل أصلا لانه يقتضي انه متى دفعه له سواء
 كان قبل الشراء أو بعده فلا غرم عليه مع أنه ان كان الدفع قبل الشراء فلا غرم وان كان بعده فانه يعزم (قوله
 وهذا) أي ومحل هذا أي عزم الموكل الثمن ولو مرار الى أن يصل لربه (قوله ففعل) أي ثم بعد ذلك أخذه من
 الموكل لم يدفعه للبائع فتلق منه قبل وصوله له لم يلزم الخ (قوله ويفسخ البيع) أي لانه عبرة استحقاق الثمن
 المعين (قوله بيمين) أي ولو كان غير متهم (قوله يصدق في رد الوديعه) أي بيمين ولو كان غير متهم اه عبق
 (قوله فله التأخير) أي لاجل الاشهاد (قوله لكن الراجح أن له التأخير للاشهاد) أي للوكيل والمودع الذي
 قبض بغير بينة التأخير للاشهاد دخلا فالما مشى عليه المصنف تبعاً لابن الحاجب وابن شاس والخاصل أن
 المودع اذا قبض بينة مقصودة للتوثيق فله تأخير الرد للاشهاد اتفاقاً ولا ضمان عليه اذا تلقى للتأخير لذلك وأما
 الوكيل والمودع اذا قبض بغير بينة للتوثيق فليس لواحد منهما التأخير للاشهاد وإذا أخر لاجله وتلق
 ضمن وهو ما مشى عليه المصنف تبعاً لابن الحاجب وابن شاس وقيل له التأخير ولا ضمان وهو ما لابن عبد
 السلام وارتضاه الشيخ وفي بن عن ابن عرفة ان هذا القول للغزالي لاهل المذهب فيقدوة ما ذكره
 المصنف من عدم التأخير (قوله على مال) أي بان يكون وكلهما على بيع أو شراء أو اقتضاء دين وقوله ونحوه
 أي غير خصام كطلاق وعتق وأبراء ودية ووقف وأما على الخصام فقد عدم أنه لا يجوز تعدد الوكيل ولا يوكل
 اثنين على خصام واحد الا برضا فان رضى فكذلك لاحدهما الاستبداد ان ترتب (قوله أن لا يستبد) أي واحد
 منهما أو أن لا يستبد فلان (قوله كما اذا وكلا معا في آن واحد) أي فليس لاحدهما الاستبداد الا بشرط أن كل
 واحد يستبد والخاصل أنهما ان وكلا مترتين فلاحدهما الاستبداد الا اذا شرط الموكل عدم الاستبداد وان وكلا
 معا فليس لاحدهما الاستبداد الا اذا شرط الموكل لهما الاستبداد هذا هو المعتمد في المسئلة (قوله وكلا وصيين
 مطلقا) أي فلا يستقل أحدهما بالتصرف سواء أوصاهما معا أو مترتين وذلك لان الإصاء اعماء يكون تحتها
 وزوم في لحظة الموت ادله الرجوع قبل ذلك وحينئذ فلا أثر للترتيب الواقع قبله وحينئذ فلم يلزم الا معا (قوله في
 الترتيب) أي في ترتيب وكلائهما وعدم ترتيبها (قوله فالاول) مبتدأ أخبره محمدوف كقوله الشارح أي فالبيع
 الاول هو الماضي أو خبر لمبتدأ محذوف أي فالماضي بيع الاول (قوله لا يقبض) أي الا أن يكون بيع الثاني
 ملتصقا بقبض للمبيع منه ولا كان الماضي بيع الثاني (قوله ادا لم يعلم هو) أي البائع الثاني (قوله
 والا فالاول) أي والابان باعها الثاني وقبضها المشتري منه والحال أن البائع الثاني أو المشتري منه عالم
 ببيع الاول فالحق فيها للمشتري الاول (قوله كذات الوليين) أي فانها لذى العقد الاول مالم يتلذذ بها الثاني
 غير عالم بالاول والا كانت للثاني فان تلذذ بها الثاني عالم بالسكاح الاول كان الحق فيها الاول (قوله بخلاف
 السكاح) أي أن الوليين اذا عقدا عليها في وقت واحد فان السكاحين يفسخان لعدم قبول السكاح للشركة
 (قوله وان جهل الزمن) أي انه وقع ترتيب بين بيع الموكل والوكيل لكن لم يعلم البائع أولا الموكل أو الوكيل
 فقد وقع الجهل في الزمن الذي باع فيه هذا وهذا وقوله فلمن قبض أي فالسلعة تكون لمن قبضها فان لم

لصحة تصرفه (الانقبض) للمبيع من الثاني اذ لم يعلم بغيره ولا لمشتريه به بيع الاول والا فالاول
 كذات الوليين فان باعاه معا في زمن واحد فالمسح بهما القبر له الشركة بخلاف السكاح وان جهل الزمن فلمن قبض والا فبينهما (ولك)
 يا موكل (قبض سلمه) أي سلمه اليه الوكيل (لك) بغير حصة غيره

يجزأ على المسلم اليه غير بالدفع لك (ان ثبت بيئته) أن السلم لك ولو شاهدوا بين فان لم يثبت بالبيئته لم يلزمه الدفع ولو أقر المسلم اليه أن الوكيل اعترف بان السلم للموكل (والقول لك) ياموكل بلا يمين (ان ادعى) من تصرف (٣٤٥) في مالك يبيع ونحوه (الاذن)

أي التوكيل وكسبته لان الاصل عدم الاذن (أو) صدقته على الاذن له فالقول لك يمين ان ادعى (صفه له) دخالفته كان قال أذن لي في بيعه وقلت سئل في رهنه أو نصا دفا على البيع واختلفا في جنس الثمن أو في حاله وتاجيله واستثنى من ذلك مسئلتين القول فيهما للوكيل أو لهما قوله (الا أن يشتري) الوكيل شيئا (بالثمن) المدفوع له (فزعمت أنك أمرته بغيره) أي باشتراؤه غير (وحلف) أي القول للوكيل يمين فان نكل حلفت وهو م كالثمن الذي تعدى عليه فان نكلت أيضا لزمته السلعة وثانها قوله (كفوله) أي الوكيل للموكل (أمرت ببيعه بعشرة) مثلاً وقد بعها بها (وأشبهت) العشرة أن تكون ثمناً واستناد الشبه لضمير العشرة مجاز والمراد أشبه الوكيل سواء أشبه الموكل أم لا (وقلت) ياموكل (بأكثر وفات المبيع) يسد المشتري من الوكيل (أو زال عينه) بموت ونحوه (أولم يفت ولم نحلف) ياموكل أنت أمرته بأكثر فالتقول

قبضها أحد من المشتريين اشتراكاً فيها أن رضى والا فتردد دفع ضرر الشراكة وأما قيل بالقرعة عند جهل السابق دون ما إذا عدا معاً لانه عند جهل السابق الحق في الواقع لأحدهما والتس بخلاف ما إذا عدا معاً فانه لا وجه فيها للقرعة وفهم من قوله بعث أن الاجارة ليست كذلك والحكم أنها الاول سواء حصل قبض لمن استأجر أولاً أو لمن استأجر ثانياً أو لم يحصل قبض فله ابن رشد وقال أبو الحسن قال المارري على أن قبض الاول قبض لا وآخر يكون القاض أولاً وعلى أنه ليس قبض الاول وآخر تكون الاول انظر س * (نبيه) كلام المصنف فيما إذا باع الموكل والوكيل وأما الوكيل الوكيلان شيئاً وكلا مرتبين أو معا وشرط لكل الاستقلال في عبق أن المعتبر البيع الاول ولو انضم لذلك قبض والذي ذكره الشيخ أحمد الزرقاني أنهما كببيع الوكيل والموكل واختاره بن تبعاً للمساوي ورد ما قاله عبق من الفرق وهذا إذا باع الوكيلان مرتبين فان باعاً معاً أو جهل السابق فبيعهما كببيع الموكل والوكيل اتفاقاً (قوله جبرأ على المسلم اليه) أي ولا حاجة للمسلم اليه مع وجود البيئته إذا قال لا أدفع إلا لمن أسلم الي (قوله ولو أقر المسلم اليه الخ) فلا تغفل شهادته على المعتمد لانه يتهم على تقريره بيمينه وان كان قادراً على تقريرها بالدفع للحاكم لان الدفع للحاكم يتم بوقف على اثبات فصول متعددة وهذا هو الراجح وقيل تقبل شهادة المسلم اليه لانه قادر على تقريره بيمينه بالدفع للحاكم حيث كان الوكيل المسلم غائباً (قوله ياموكل) تسميته بموكل باعتبار الدعوى فقط (قوله ونحوه) أي كوقف أو هبة أو صدقة (قوله فالتقول لك يمين) أعما حلف في هذه المسئلة لتقوى جانب الوكيل بتصديق الموكل له على الاذن بخلاف الاول فان الموكل لم يصدق فيهها على الاذن (قوله صفه له) أي للاذن (قوله بل في رهنه) أي أو اجارته (قوله الا أن يشتري الخ) صورته وكنته على شراء سلعة ودفعته له الثمن فاشتري به سلعة فرعت أنك أمرته بشراء غيرهما فالقول للوكيل مع عينه فادأ حلف لزمته السلعة الموكل وسواء كان الثمن المدفوع للوكيل باقياً بيد البائع أو لا وسواء كان مما يعاب عليه أو لا وتقييد حش وعبق الثمن في هذه المسئلة بكونه مما يغاب عليه تبعاً للشيخ يوسف القيشي رده شيخنا بانه لا دليل عليه (قوله لزمته السلعة) أي وهي لازمة للموكل في حالين ما إذا حلف الوكيل وما إذا سكتاً معاً (قوله كفوله أمرت ببيعه الخ) حاصله انه اذا وكله على بيع سلعة فباعها بعشرة وادعى أن الموكل أمره بذلك وقال الموكل بل أمرته بأكثر من ذلك فالتقول قول الوكيل بيمينه إذا فات المبيع نزال عينه وأشبه قول ذلك الوكيل سواء أشبه الموكل أم لا وكذا ان لم يفت والحال انه لم يحلف الموكل فان حلف الموكل كان القول قوله والقول قول الموكل بيمينه إذا فات المبيع وأشبه قوله وحده أو لم يشبه واحد منهما وكذا ان لم يفت وحلف قتلخص أن القول للموكل في ثلاث مسائل وهي ما إذا فات المبيع برؤال عينه وأشبه الموكل وحده أو لم يشبه واحد منهما أو كان المبيع قائماً وحلف والقول للوكيل في ثلاث أيضاً وفات المبيع وأشبه الموكل أم لا أو لم يفت ولم يحلف الموكل والثلاثة الأخيرة وهي التي القول فيها للوكيل مستفادة من قول المصنف كفوله أمرت الي قوله ولم تحلف والثلاثة الاول التي القول فيها للموكل مستفادة من مفهومه فالصورتان الاوليان من تلك الثلاثة الاول مستفادة من مفهوم وأشبهت والثالثة من تلك الثلاثة مستفادة من مفهوم ولم تحلف (قوله مجاز) والاصل أشبه الوكيل في دعواه انه أمره بعشرة (قوله في الصورتين) أي المستثنيتين وهما قوله الا أن يشتري بالثمن فرعت أنك أمرته بغيره وقوله كفوله أمرت ببيعه بعشرة الخ (قوله فان حلفت) أي والحال انه لم يفت والقول قولك ولو لم تشبه لان الاصل قضاء ملكه على سلعته فمن أحب اخراجها عن ملكه كان مدعيها فعليه الاثبات وهذا بيان لمفهوم قوله ولم يحلف ثم حيث كان القول للموكل فيحلف ويأخذ ما ادعاه وهو القدر الزائد على العشرة في الفرض المذكور وهذا إذا فاتت السلعة أو كانت قائمة ولم يأخذها ورضى الوكيل بدفع الزائد وأما ان لم يرض فبتعين أحد الموكل السلعة وليس له أن يحجر البيع ويحجر الوكيل على دفع الزائد على المعتمد فلو أراد المشتري أخذها عما قال الموكل فهل يجبر الموكل على ذلك أولاً ولا فظرح فان كان القول قوله أي الموكل ولم يحلف دفع

وهذا عند فقد البيعة والأعمال بها أو لم الوكيل الغرم ومعه يوم يروا له عتبه أنه لا يثبت بعث ولا هبة ولا صدقة وهو كذلك (وان وكلته على أخذ) أي شراء (جارية) أي أمة (٣٤٦) من بلد كذا (فبعث بها) أي بجارية لك (فوطئت) منك أومن غيرك بسبيلك (ثم قدم

الوكيل العشرة فقط وهل يمسح أول قولان وعلى الأول فان سئل غرمه ما ادعاه الموكل على المعتمد فقول الموكل مقبول في حالتين ما إذا حلف أو نكأ معا (قوله وهذا عند فقد البيعة) أي للموكل والوكيل وأمان كان لأحدهما بيعة عمل بها (قوله أي بحاربه) يعني غير الموكل فيها فهو كقولك عندي درهم ونصفه وليس ضمير هاراجعاً للجارية الموكل على شرائها لقوله هذه لك والأولى وديعة ولو قال المصنف فبعث بجارية كان أحسن لأن النكرة إذا عيسدت بلفظ النكرة كانت غير الأولى (قوله وقال هذه لك) أي هذه هي التي اشتريتها لك بدراهمك (قوله والأولى وديعة) أي أرسلتها وديعة عندك (قوله فان لم يبين) أي الوكيل لك حين بعث الأولى مع الرسول أو مع غيره أنها وديعة وأشار الشارح بهذا إلى أنه ليس المراد بالبيان في كلام المصنف إقامة البيعة بل إرساله لمن وكله أنها وديعة (قوله وكذا إذا لم يعلمك الرسول) أي وكذا إذا بين للرسول ولم يعلمك الرسول بذلك (قوله وحلف) فان سئل الوكيل عن اليمين لم يأخذ الأولى بل تلزم الموكل ويحسب الموكل في الثانية ان شاء أخذها أيضاً وان شاء ردها اه عدوى (قوله فان بين) أي للرسول أنها وديعة وبلغه الرسول ذلك أخذها بلا عيب سواء وطئت أم لم توطأ وإذا وطئها مع البيان من غير أن يشهد بيعة عند الإرسال أنها وديعة فذكر بعضهم أنه يحد لانها مودعة وذكر بعضهم أنه لا حد عليه لاحتمال كذب المبلغ والخلاف في قول قول المأمور أنه قد اشتراها لنفسه وهاتان شبهتان ينفيان عنه الحد وهذا القول الثاني استظهره السننوى كما قاله بن واه صرح عليه البدر القرافي (قوله كان لم يبين ولم توطأ الخ) الحاصل أنه ان بين مع الرسول أو غيره أن الأولى وديعة أخذها بلا عيب وطئت أم لا وان لم يبين أو لم يعلمك الرسول أخذها بيمين ان وطئت وغير يمين ان كانت لم توطأ (قوله إلا أن تقوت عند البيان وعدمه) أشار من زال إلى أن الاستثناء من المنطوق المفهوم معاً كما هو الصواب فكانه قال ومحل أخذها بيمين ان لم يبين ولا يمين ان بين ما لم تقف بعباد كرفان فانت بعباد كرفان لم يكن له أخذها إلا من أخذها عند عدم البيان الذي هو المنطوق كما قاله بعض الشراح تبعاً للبدر القرافي لأنه يقتضي أنه لو بين ولم يشهد بيعة فانه يأخذها ولو فانت والحق أنها متى فانت بكونك لم يكن له أخذها بين أم لا كما هو مفاد المدونة (قوله فالاستثناء منقطع) صوابه متصل كما في س (قوله وتكون للموكل) أي بالثمن الذي سماه فان ادعى المأمور زيادة بسيرة قبل قوله كما تقدم في قوله لا كدبتار بن في أر بعين (قوله بدهاب عينا) أي بالموت (قوله أهله) أي أو أمها وديعة عند المرسل اليه (قوله ولولم يبين الرسول الخ) أي هذا إذا بين له الرسول أنها وديعة مع وجود البيعة التي أشهد بها الوكيل بل ولولم يبين له ذلك (قوله أخذها) أي الوكيل وأعطاه الثانية (قوله لأن المر كل متعدياً) أي فالولد ابن رنا سيد أمه وقوله قيمة الولد أي وأيس له أخذه لأنه حريص بالشبهة والحاصل أن الصور أربع لا بيان ولا بيعة البيان بدون البيعة البيعة بدون بيان البيعة والبيان في الثلاث الأول ليس وطؤه رقاب وطء شبهة فلا حد فيها ولا يأخذ الولد نعم تؤخذ قيمته في الثالثة وفي الأولى تقوت بالادلا فلا تؤخذ هي ولا ولدها ولا قيمته والوطء في الرابعة رنا بوجب الحد ويأخذ الوكيل الولد (قوله يوم الحكم) أي يأخذها (قوله ولزم منك يا موكل الأخرى في المسئلتين) هذا نص يرجع ما علم لتمام ذلك لأن المستفاد مما تقدم أنه يقبل قول الوكيل وإذا قبل لزم من ذلك أن الموكل يلزمه ما اشتراه له وكيله (قوله ادالم يبين وحلف وأخذها) وكذا إذا بين وأخذها بدون عيب (قوله وما إذا قامت بيعة) أي على دعواه أشهد بها عند الإرسال وأخذها سواء كان مع تلك البيعة بيان أم لا وأما إذا لم يأخذ الوكيل الأولى لكونه لم يبين وبشكل عن اليمين فالموكل مخير في الثانية ان شاء أخذها وان شاء ردها مع لزوم الأولى له (قوله وبعث بها) أي واشترها وبعث بها (قوله ان حلف) شرط في قوله خبرت في أخذها بما قاله وردها وحصل حلفه ان لم تقم بيعة بما اشترى والاخير الموكل من غير يمين الوكيل في أخذها بما قال أو ردها والحاصل أنها إذا لم تقف بخبر الموكل فيها في حالتين الأولى ما إذا كان للوكيل بيعة بالشراء بالمائة والجسب والثانية

الوكيل (بأخرى وقال هذه لك والأولى وديعة فان لم يبين) لك حين بعث الأولى مع الرسول أو غيره أنها وديعة وكذا إذا لم يعلمك الرسول (وحلف) على طبق دعواه (أخذها) وأعطاه الثانية فان بين أخذها بلا عيب وطئت أم لا كان لم يبين ولم توطأ (إلا أن تقوت) عند البيان وعدمه فالاستثناء منقطع (بكول أو تدبير) أو عتق أو كتابة فليس له أخذها وتكون للموكل وأولى فواتها بدهاب عينا لا يبيع وصدقة (الالينة) أشهد بها الوكيل عند الشراء أو الإرسال أنها له ولولم يبين الرسول لك ذلك فبأخذها الوكيل ولو أعترفها الموكل أو استولدها لكن ان بين له الرسول أخذها وولدها لان الموكل متعدد حينئذ وان لم يبين أخذها وقيمة الولد وتعتبر القيمة يوم الحكم (ولزم منك) يا موكل (الأخرى) في المسئلتين وهما إذا لم يبين وحلف وأخذها وما إذا قامت بيعة وأخذها (وان

أمرته) أن يشتر بها لك (بما أنه) وبعث بها ووطئت ثم قدم (فقال أحدثها لك) بمائه وخمسين فان لم تقف خبرت في أخذها بما قال) الوكيل بمائة وخمسين ان حلف وردها ولا شيء عليك في وطئها فان لم يحلف أنه اشتراها بمائة وخمسين فليس له إلا المائة (والا) بان فانت بما تقدم في التي قبلها (لم يلزمك إلا المائة) التي أمرته بها ولو أقام بيعة على ما قال

لتفريطه بعدم اعلامه به حتى فانت (وان ردت دراهمك) التي دفعته اليه ليسلمها لك في شيء (الزيف) فيها كلها أو بعضها (فان عرفها مأمورك الزيفك) أي لزمك بدلتها فان اتهمت الوكيل أنه أبدلها فالك تحليفه (وهل) (الزيم) (وان قبضت) بأمر ما وقعت فيه الوكالة أو الزوم ان لم تقبضه فان قبضته لم يلزمك بدلتها ولا يقبل قول الوكيل أنها ادراهم موكله (تاويلان) في غير التفرض وأما هو فيلزم مطلقا (والا) يعرفها (فان قبها) الوكيل حين ردت اليه (حلفت) أيها الآمر (وهل) تحلف (مطلقا) (٣٤٧) لعدم المأمور أو يسر (أو) انما تحلف (لعدم المأمور) أي عند

اذ لم تكن له بينة بذلك ولكن حلف عليه ومحل التخبير في هاتين الحالتين ما لم يطل الزمان بعد قبضها الا عذر فان طال الزمان بعد قبضها ولم يكن للوكيل عذر يمنعه من طلب الزيادة لم يقبل دعواه الزيادة (قوله لتفريطه بعدم اعلامه) أي بما قال من الزيادة حتى فانت أي فصار كالمطوع بتلك الزيادة (قوله ولا شيء عليا) أي اذ اردت تعال عليه (قوله عما تقدم) أي تدبر أو استيلا أو حتى أو كتابه أو موت (قوله وان ردت دراهمك) أي وان رد المسلم اليه دراهمك للوكيل التي دفعته اليه ليسلمها لك في شيء (قوله فان عرفها مأمورك) أي وكيالك (قوله لزمك بدلتها) سواء قبلتها مأمورك أو خالف الواجب ولم يقبلها لانه متى عرفها المأمور وحب عليه قبولها كما ان وشيخنا (قوله ما وقعت فيه الوكالة) أي وهو المسلم فيسه من طعام ونحوه (قوله تاويلان) المذهب من ههنا الاول وهو مبني على أن الوكيل لا ينعزل بمجرد قبض الموكل للشيء الموكل عليه والثاني مبني على عزل الوكيل بمجرد قبض الموكل ما وكل عليه وحينئذ فلا يسرى عليه قوله انه ادراهم موكله والتاويل الاول لابن يونس والثاني نقله ابن يونس عن بعضهم وعلى التاويل الثاني فهل لا يلزم الوكيل أيضا بدلتها أو يلزمه ابدلتها كما اذا قبلها ولم يعرفها الاول هو المطابق للنقل كافي عقب (قوله وأما هو فيلزم مطلقا) أي فيلزم الموكل بدلتها حيث قال ذلك الوكيل امه ادراهمك وسواء قبضت المسلم فيه أم لا وذلك لان المقوض لا ينعزل بمجرد قبض الموكل ما وكل فيه اتفاقا (قوله حلفت أيها الآمر) أي وعزم الوكيل بدلتها لقبوله أيهاا بالخسارة انما جاءت عليه وحده كما قال المصنف (قوله وهل تحلف مطلقا) أي لاحتمال نكولك فتعزم بمجرد نكول لانها يمين تهمة ولا يعزم الوكيل (قوله أو عما تحلف لعدم المأمور) أي عند عسره لا عند يسره أي لان من حلف الآمر أن يقول للوكيل عند يسره أنت قد التزمت الثمن بقولك له فلا تباعه لك ولا للبائع على (قوله وذكر مفعول حلفت) أي المعدى له بحرف الجر المحذوف أي على أنك ما دفعت الخ فاندفع ما يقال ان حلف لازم (قوله ما دفعت الاحياد في علمك) طاهره انه يحلف على نبي العلم ولو صيرفيا (قوله ولا تعلمها من دراهمك) انما احتاج اربادة ذلك لانه قد تكون حيا في علمه حين الدفع ولكن عرف الآمر انهم ادراهمه (قوله لانه انما يقول الخ) علة أقوله بالمعنى (قوله وأما المصنف فبقية حيا) أي لانه يحاطب الموكل (قوله تاويلان) نقله ما عياص ولم يعرفها وعرف الموان الثاني لابي عمران اطربس (قوله كذلك) أي كحلف الموكل في الصورة الاولى (قوله فكل من الآمر والوكيل يحلف) أي فاداخلها ضاعت الدراهم على المسلم اليه (قوله والآمر) أي بعد عزمه للبائع (قوله فان بكل البائع) أي كما بكل الآمر (قوله وليس له) أي للبائع حيث اكل هو والآمر (قوله وأعزمه) أي وأعزم البائع المأمور وقوله ثم هل له أي ثم بعد عزم المأمور للبائع هل للمأمور تحليف الآمر أو لا قولان (قوله ذكره) أي هذا التفصيل الرجحاني (قوله راجع لموت موكله) أي وكذا انفسه الا حص لا تنقل المال للغيره (قوله فلا يلزمهم مباح أو تناع بعده) أي بعد موت الموكل أي بل ن شأوا أجاروه وان شأوا لم يحجروا وحينئذ اذا كان قد تناع ارم الوكيل عزم الثمن واذا كان قد باع عزم لهم قيمة الثمن ان كان قد فات ورد المبيع لهم ان كان قائما (قوله فتاويلان) في عرله الخ وعلى الاول لو اشترى أو باع شيئا بعد موته ولم يعلم بالموت لم يلزم الورثة ذلك وعليه عزم الثمن وقيمة الثمن ان فات (قوله وهذا اذا كان البائع الخ) الانسب اعتبار الحضور في نفس الوكيل بان يقول وهذا الخلاف محله اذا كان لو كحل حاصرا بآدمه تهلان حضوره مظنة علمه وكناه اكتفى بالتلزام بين المتعاقدين

(لعدم المأمور) أي عند عسره لا عند يسره وذكر مفعول حلفت وفيه صفة يمينه بالمعنى بقوله (ما دفعت الاحياد في علمك) ولا تعلمها من دراهمك لانه انما يقول في علمي ودراهمي ياء المتكلم ونضم التاء للمتكلم وأما المصنف فبفتحها بناء الخطاب (و) اذا حلفت أيها الآمر (الزيمه) أي المأمور (تاويلان) (والا) بان لم يقبل الدراهم ولم يعرفها (حلف) الوكيل (كذلك) أي ما دفع الاحياد في علمه ولم يعرفها من دراهم موكله (وحلف) تشديد اللام فاعله (البائع) والمفعول محذوف أي الآمر فكل من الآمر والوكيل يحلف (وفي المبدأ) منهما هل الآمر أو الوكيل (تاويلان) وعلى الاول فان بكل الآمر حلف البائع وأعزمه والآمر تحليف الوكيل ان اتهمه ببدلتها فان بكل البائع سقط حقه

وليس له تحليف لو كحل لا في كحل موكله بكره عن يمين المأمور على تدبيرة المأمور ما حلف بكل حلف له ثم عزمه ثم هل له تحليف الآمر قولان ذكره الرجحاني وأبو الحسن كذا في الخطاب (واجرل) الوكيل مفرص أم لا (بموت موكله) لا في ثبته عنه في ماله وقد انتقل لورثته بموته فلا يلزمهم مباح أو تناع بعده (ان علم) الوكيل موت موكله (والا) يعلم (فتاويلان) في عرله بمجرد الموت أو حتى يبلغه وهو الأرجح وهذا اذا كان البائع الوكيل أو المشتري منه حاصرا بآدمه موته وبين له أنه وكيلا أو ثبت بينة والا فلا ينعزل الا اذا بلغه اتفاقا

يعلم) الوكيل بذل الشئ وعدم عزله حتى يعلم به وهو الراجح (خلاف) وقائده هل تصرفه بعد العمل وقبل العلم ما من أولا (وهل لا تلزم) الوكالة مطلقا وقعت باجرة أو جعل أولا اذهى من العقود الجائزة كالتضامن (أو ان وقعت باجرة) كتوكيله على عمل معين باجرة معلومة (أو جعل) بان يوكله على تقاضي دينه ولم يعين له قدره أو عينه ولكن لم يعين من هو عليه وليس المراد وقوعها بلفظ اجارة أو جعلالة (فكهما) وفي الاجارة تلزمهما بالعقد وفي الجعالة تلزم الجاعل فقط بالشروع (والا) بان وقعت بغير صوص (لم تلزم) وهذا من تنمة القول الثاني (تردد) ثم حيث لم تلزم ان ادعى الوكيل ان ما اشتراه لنفسه قبل قوله

*(باب) في الاقرار *

(ب) واخذ المكلف بلا

حجر) أي حال كونه غير

محجور عليه احتراز من

الصبي والمجنون والسفيه

والمكره فلا يلزمهم

اقرار وكذا السكران

ودخل في كلامه السفيه

المهمل هل قول مالك

وهو الراجح والريق المأذون له في البجارة والمكاتب فيلزمهم لعدم الحجر

فيلزم من حضور أحدهما ببلد موت الموكل حضور الآخر (قوله) وفي عزله أي الوكيل بعزله أي الموكل له ولم يعلم الوكيل بذلك) هذا القول مقيد بما اذا أشهد الموكل على عزله وكان عدم اعلامه بذلك لعذر كبعده عنه فان ترك اعلامه لعذر مطلقا أي أشهد بعزله أم لا أو ترك اعلامه لعذر ولم يشهد به مضى تصرفه اتفاقا (قوله خلاف) محله في غير وكيل خصام قاعد الخصم كالثلاث وأما وكيل الخصام اذا قاعد خصم الموكل كالثلاث فانه لا يتعزل بعزل الموكل له سواء عزله في غيبته أو بحضوره كما هو في عبق لا يتعزل الوكيل بجنونه أو جنون موكله الا أن يطول جنون الموكل جدا فيطرله الحاكم ولا يتعزل زوجته وكيسلة زوجها بطلاقه لها الا أن يعلم من الموكل كراهة ذلك منها وينعزل هو عن وكالته لها بطلاقه لها كما استظهره ابن عرفة وكان الفرق ان الطلاق بيده واذا ظهر منه الاعراض كرهت بقاءه اه وانعزل الوكيل برده أيام الاستتابة وأما عدوها فان قتل فواضح وان أخر لم يباع كالحمل فقد تردد العلماء في عزله وكذا يتعزل برده موكله بعد مضى أيام الاستتابة ولم يرجع ولم يقتل لما مع (قوله اذهى من العقود الجائزة) أي العبر الدائمة (قوله كالتضامن) أي عقد التضامن من السلطان غير لارم فلمن ولي قاضيا أن يفلح عن نفسه وكذا من وكل على شئ فله عزل نفسه (قوله) بأن يوكله على تقاضي دينه) اعلم أن التوكيل على اقتضاء الدين تارة يكون اجارة وتارة يكون جعلالة ففي الاجارة لا بد من بيان القدر الموكل على اقتضائه وأن يبين من عليه الدين ليعلم حين العقد هل هو معسر أو موسر مما طل أولا كوكلائك على اقتضاء كذا من فلان ولأن كذا أجرة وأما في الجعالة فالواجب بيان أحد الأمرين اما القدر أو من عليه الدين (قوله) كتوكيله على عمل معين) أي أو على عمل غير معين في زمان معين كتوكيله على أن يبيع له سلعة في خمسة أيام وله من الاجرة كذا مضى المدة باع أولا وأما تعيين العمل والزمان فانه يفسد الاجارة كما يأتي (قوله) وليس المراد وقوعها بلفظ اجارة أو جعلالة) أي لاسها لو كانت بلفظها فتقوله أجزتك بكذا على أن تتوكل لي على كذا أو جاعلتك بكذا على أن تتوكل لي على كذا كانت منهما حقيقة فيصير التشبيه في قوله فكهما غير صحيح لانه من تشبيه الشئ بنفسه وقوله وليس المراد الخ أي وانما المراد أن العقد وقع على صورة الاجارة بان عين الرمان أو العمل أو على صورة الجعالة بان لم يعين الزمان ولذا قال المصنف أو ان وقعت بأجرة أو جعل ولم يقل أو ان كانت اجارة أو جعل (قوله في الاجارة الخ) أي في الوكالة اذا وقعت على وجه الاجارة تلزم كلام من الوكيل والموكل بمجرد العقد وقوله في الجعالة أي وفي الوكالة لو ائتمنت على وجه الجعالة لا تلزم واحدا منهما قبل الشروع وتلزم الجاعل وهو الموكل بالشروع وأما المحجول له وهو الوكيل ولا تلزمه (قوله من تنمة القول الثاني) أي وليس تكرار ما مع قوله وهل لا تلزم الخ (قوله تردد) محله في الوكالة في غير الخصام وأما الوكالة فيه فهي لازمة مطلقا وقعت على وجه الاجارة أو الجعالة أولا اذا قاعد الوكيل الخصم كالثلاث والافلا (قوله) حيث لم تلزم) أي على القول الاول مطلقا وعلى الثاني حيث لم تقع باجرة أو جعل (قوله قبل قوله) أي يسببه وهذا أحد أقوال ثلاثة ذكرها ح وصدره وقبل لا وقبل لا يقبل قوله وتلكها يقبل قوله ان لم يكن الموكل قد قبضه الثمن والافلا الشئ للموكل

*(باب) في الاقرار *

اعلم أن الاقرار خبر كالابن عرفة ولا يتوهم من إيجابه حكما على المقر انه انشاء كبعث بل هو خبر كالعدوى

والشهادة والفرق بين الثلاثة ان الاخبار ان كان حكمه فاصرا على قائله فهو الاقرار وان لم يقصر على قائله فاما

أن لا يكون للمخبر فيه نفع وهو الشهادة أو يكون وهو الدعوى اهـ (قوله) والسفيه) أي وكذا الرقيق بالنسبة

للمال فكل منهما وان كان مكلفا لكنه محجور عليه بالنسبة للمال (قوله) والمكره) أي لانه غير مكلف (قوله) وكذا

السكران) أي فلا يواحد باقراره لانه وان كان مكلفا الا انه محجور عليه في المال كما ذكره بن وشيخنا العدوى

وكما لا يلزمه لقراره لا تلزمه سائر عقود من بيع واجارة وهبة وصداقة وحبس بخلاف جباياه فانها تلزمه

(قوله) دخل في كلامه) أي في المكلف المتناس بعدم الحجر السفيه المهمل فيصح اقراره على قول مالك لان المانع

وكذا المريض والزوجة وأما الحجر عليهما في زائد الثالث فمخصوص بالتبرعات (بأقراره) أي اعترافه (لاهل) أي لتأهل وقابل أن يملك ولو باعتبار المال كالحل أو باعتبار ما يتعلق به من اصلاح لبقاء عينه أو استحقاق كالوقف والمسجد فيصح الاقرار طمأ وخرج عن الأهل نحو الدابة والحجر (لم يكذبه) نعت لا هل أي لا هل غير مكذب للمقر في اقراره فان كذبه (٣٤٩) تحقيقا فهو ليس لي عليه شيء أو احتمالا

نحو لاعلم لي بذلك بطول
الاقرار ان استمر
التكذيب وانما يعتبر
التكذيب من الرشيد
فتكذيب الصبي والسفيه
لغو (ولم ينههم) المقر في
اقراره والواو للعالم
للا لطف لا اختلاف
الفاعل اذ فاعل يكذب
يعود على أهل وفاعل
يتهم يعود على المقر
والعطف يقتضي اتحاد
وقيد عدم الاتهام انما
يعتبر في المريض ونحوه
والصحيح المحجور عليه
لاحاطة الدين بماله
الذي حجر عليه فيه ثم
شرع في أمثلة من يلزمه
الاقرار بمن يتوهم عدمه
بقوله (كالعبد) أي غير
المأذون له فيلزمه
الاقرار (في غير المال)
بجرح أو قتل عدا أو
نحو ذلك مما فيه القصاص
وكسرة بالنسبة للقطع
دون المال وأما المأذون
له ولو حكما كالمكاتب
فيؤخذ بأقراره بالمال
فيما يده من مال التجارة
لا في غلته ورقبته
لكونهما للسيد وما زاد
عن مال التجارة ففي ذمته
ويلزمه القطع في السرقة
ويدفع المسروق ان كان
قائما أو قيمته ان أنلفه

من تصرف السفيه عند ملك الحجر وأما عدا بن القاسم فالمساع السفيه كما مر (قوله وكذا المريض والزوجة)
أي فيصح الاقرار منهم ما ولو بأزيد من ثلثهما حيث كان المقرر له غير متهم عليه والامنع اقرارهما ولو في الثلث
(قوله فمخصوص بالتبرعات) أي والاقرار بما في الذمة ليس من التبرعات حتى يحجر عليه في زائد الثالث
وحيث أنه معنى قول المصنف يؤخذ المكلف بالحجر معناه الموصوف بعدم الحجر عليه في المعاوضات ودخل في
كلامه من ذلك كراذ كل من الزوجة والمريض لا يحجر عليه في المعاوضات وان حجر عليه في التبرعات بالنسبة
لما زاد على ثلثه (قوله بأقراره) يؤخذ منه أن المال للمقر به لا يشترط فيه أن يكون معلوما حيث لم يقل بأقراره
بمال معلوم وهو كذلك (قوله وقابل أن يملك) أي الشيء المقر به هذا اذا كان قابلا للملكة في الحال بل ولو كان
قابلا للملكة باعتبار المال أي الزمان المستقبل بالنسبة لزمان الاقرار هذا اذا كان المقر له متأهلا وقابلا
للمقر به باعتبار ذاته بل ولو باعتبار ما يتعلق به من اصلاح لبقاء عينه أو استحقاق (قوله كالحل) أي يقره
أن له عنده شيئا من ميراث أبيه أو من هبة أو صدقة فالأقرار بذلك صحيح لان الحل قابل للملك ذلك باعتبار المال
(قوله من اصلاح) بيان لما يتعلق (قوله فيصح الاقرار طمأ) أي لان المسجد قابل للملك المقر به باعتبار ما
يتعلق به من اصلاح لأجل بقاء عينه والوقف قابل للملك المقر به باعتبار اصلاحه لأجل أخذ المستحقين له
الغلة أو لأجل سكناهم فيه (قوله وخرج عن الأهل نحو الدابة والحجر) أي فلا يؤخذ بأقراره طمأ بل هو
باطل اللهم إلا أن يقر لأجل اصلاح الحجر في كسبل أو لعطف الدابة في جهاد تأمل (قوله أي لا هل غير مكذب
للمقر في اقراره) أي بل مصدق له وأما اشتراط صحة الاقرار تصديق المقر له للمقر لانه لا يدخل مال
الغير في ملك أحد حرا فبا عدا الميراث (قوله ان استمر التكذيب) أي فيهما فان رجع المقر له الى تصديق المقر
في الاولى فأنكر المقر عقب تصديق المقر له فهل يصح اقراره أو يبطل قولان الثاني منهما هو الذي في النوادر
وعليه اقتصر ابن الحاجب والقول الاول هو الذي عراه ابن رشد للحدوث انظر كلامه في ج اهن وأما ان رجع
المقر له الى تصديق المقر في الثانية فأنكر المقر عقب تصديق المقر له صح الاقرار ولا عبرة بانكار المقر بعد ذلك
وأولى ان رجع المقر له لتصديق المقر ولم يحصل من المقر انكار (قوله لغو) أي وحيث أنه يلزم المقر ما أقربه طمأ
وان كذبه (قوله ولم ينههم المقر في اقراره) أي فان اتهم بأقراره لملاطفه ونحوه طل (قوله والواو للعالم) أي
وصاحب الحال هو المكلف (قوله والعطف يقتضي اتحاد) فيه أن هذا مسلم في مجرد عطف الفعل على الفعل
عطف مفردات نحو أكل وشرب بدلا في عطف الجملة على الجملة نحو ضرب زيد وقيام عمرو وماهما من هذا
القبيل تأمل (قوله ونحوه) أي مثل حامل مقر ومقرب وحاضر صف القتال ومحبوس لقتل أو قطع (قوله والصحيح
الح) المراد به المفلس واعترضه بن مان اقرار المفلس المحجور عليه لمن يتهم عليه لارم يتبع به في ذمته وان كان
المقر له لا يخاصص به مع العرماء خلافا لما يوهمه كلامه من بطلان الاقرار بالصواب ان عدم الاتهام انما يعتبر
في اقرار المريض فقط فان أقر الصحيح لمن يتهم كان اقراره لارما (قوله عن يتوهم) أي مماثل لمن يتوهم عدم
صحة اقراره (قوله في غير المال) أي وأما اقراره في المال فهو باطل لانه محجور عليه بالنسبة للمال لانه لسيد
وقد قال المصنف بالحجر (قوله وكسرة بالنسبة) أي فيقبل اقراره بالنسبة للقطع دون المال المسروق فلا
يلزمه قيمته ان تلف ولا يؤخذ منه ان كان قائما (قوله وما زاد) أي من المال المقر به (قوله فلا يؤخذ) أي بل
هو لسيد العبد (قوله حتى يشته) أي مدعيه بالبينه أو بأقرار السيد (قوله على كل حال) أي سواء أقر بالسرقه
أو ثبتت بينته أو بأقرار السيد (قوله وأخرس) لما كان يتوهم عدم صحة اقراره لكونه مسلوب العبارة به
المصنف على صحته منه فهو تمثيل بالحق (قوله يلزمه اقراره بالاشارة) أي لان اشارة الآخر تترل منزلة
اعبارة ولو اطلق لسانه وردح عن اقراره لم يعتبر رجوعه كما أنه لو لا عن روحته بالاشارة ثم يطلق لسانه وادعى

وكان له مال والا فلا شيء عليه بخلاف غير المأذون فلا يأخذ ما أقرب سرقته المسروق منه بمجرد
الاقرار ولو كان قائما بل حتى يشته بينته وأما قطعه فيلزمه على كل حال (وأخرس) يلزمه اقراره بالاشارة

كانت في إشارة الناطق (ومريض) مرضاً مخوفاً (أن ورثته ولد) بنت أو ابن أو ابنه فيلزمه إقراره أن أقر (لا بعد) كعم ولا مفهوماً للولد في هذا الفرع بل الشرط أن يرثه أقرب مع وجود أبعد كاخ مع ابن عم وكان عم قريب مع بعيد سواء استغرق الأقرب الميراث أم لا بخلاف المسائل الثلاثة بعده فيشترط الولد كما في المصنف (أو الملائكة) (أو) أقر (لمن) أي لقريب (لم يرثه) كخال فيصح أن ورثه ولداً أو أماً لا جنبي غير ملاطف فيصح مطلقاً ومفهوم مريض أن الصحيح يلزمه الإقرار بلا قيد (أو) أقر المريض (لجهول حاله) قريب أو ملاطف أو أجنبي فيصح أن ورثه ولداً ويكفر من رأس المال والالم يصح مادام مجهول حاله والأعمال بما تبين وقيل يصح وقيل أن كان المال يسيراً (كزوج) مريض أقر لزوجته بدين في ذمته أو أنه قبض دينه منها إذا (علم خصه لها) وبها أخذ به وإن لم يرثه ولد أو انقضت بالصحة بر على المعتمد وكذا إقرارها

أنه لم يلاعن لم يعتبر رجوعه اه (قوله) كانت في إشارة الناطق أي وحيداً فلو قال المصنف عقب قوله بإقراره ولو بإشارة ناطق لا فذلك وسلم بما يدل عليه ظاهره هنا من أن إشارة الناطق لا تعتبر أنظر شب (قوله) (مريض) اعلم أن المريض إذا أقر ما أن يقر لو ارث قريب أو بعيد أو لغيره غير وارث أصلاً أو صدق ملاطف أو لجهول حاله لا يدري هل هو قريب أو ملاطف أو أجنبي أو يقر لأجنبي غير صدق فان أقر لو ارث قريب مع وجود الأبعد أو المساوي كان الإقرار باطلاً وإن أقر لو ارث بعيد كان صحيحاً إن كان هناك وارث أقرب منه سواء كان ذلك الأقرب حائراً للمال أم لا ولا يشترط أن يكون ذلك الأقرب ولداً وإن أقر لقريب غير وارث كالحال أو صدق ملاطف أو مجهول حاله صح الإقرار إن كان لذلك المقر ولد أو ولد لولد أو لولد لولد أو لولد لولد لا جنبي غير صدق كان الإقرار لارماً كان له ولد أم لا (قوله) (أن أقر لا بعد) أي لو ارث أبعد (قوله) في هذا الفرع أي وهو إقرار المريض لو ارث أبعد فقط (قوله) مع ابن عم أي الذي هو المقر له وقوله بعيد أي الذي هو المقر له (قوله) فيصح مطلقاً أي كان للمقر ولد أم لا وحيداً فهو وعبد داخل في كلام المصنف (قوله) يلزمه الإقرار بلا قيد أي سواء أقر لو ارث بعيد أو قريب أو ملاطف أو لجهول حاله أو لقريب غير وارث أو لا جنبي غير ملاطف سواء أقام المقر له في الصحة أو في المرض أو بعد الموت لما مر من أن الاتهام انما يعتبر في إقرار المريض ولقول ابن عبيد البر في الكافي وكل من أقر لو ارث أو لعبد وارث في صحته بشئ من المال أو الدين أو البراءة أو قبض أثمان المبيعات فأقراره عليه جائز لا تلحقه فيه تهمة ولا يظن فيه تولي شئ أو إدخال شئ بالكذب ولا جنبي والوارث في ذلك سواء وكذا القريب والبعيد والعدو والصدوق في الإقرار في الصحة سواء ولا يحتاج من أقر على نفسه في الصحة ببيع شئ وقبض ثمنه أي معاينة قبض الثمن أهول وأقر بعدد بالتوليح فلا عبرة به كما في ح فإذا قام بقية أولاد من مرض بعد الإقرار في صحته بالبيع لبعض أولاده فلا كلام لهم أن كتب الموثق أن الأب قبض من ولده ثمن مباحه له وإن لم يكتب قيل يحلف الولد مطلقاً وقيل لا يحلف مطلقاً وقيل إن اتهم الأب بالميل له حلف والأول لا يقتصر في التحفة على الأخير حيث قال ومع ثبوت ميل بائع لمن * منه اشترى يحلف في قبض الثمن اه وما تقدم عن الكافي من أن إقرار الصحيح على قبض أثمان المبيعات جائز ولا يلحقه فيه تهمة ولا يظن فيه تولي شئ له محمول على ما إذا كان المقر له يظن به المال والأفني عجز وغيره لو أقر أن هذا الشئ لولده الصغير مثلاً وعلمنا أنه لا مال للولد بوجه فذلك تركه لأنه لم يجعله صدقة عليه حتى يجوز له فهو وتوليح فتأمل وفي بن إذا صير الأب لابنه دوراً أو عروضا في دين أقر له به فان كان يعرف سبب ذلك الدين بأن باع له شيئاً أو أخذ منه شيئاً جاز ذلك التصير كان في الصحة أو في المرض وإن لم يعرف أصله فحكمه حكم الإقرار بالدين فان كان في المرض جرى على نفسه وإن كان في الصحة كان ماضياً على قول ابن القاسم في المدونة وبه العمل كما في المتبسط وقيل أنه غير نافذ وهو قول المدنين (قوله) (أو لجهول حاله) كقوله اعلى أو لعمر والذي بمكة عندي كذا ولم يعلم حانه أصدق ملاطف أو قريب أو أجنبي (قوله) (الالم يصح) أي وإن لم يكن لذلك المريض المقر ولد ولم يصح ذلك الإقرار (قوله) (والاعمل) أي والأيديم جهل الحال بل تبين عمل الخ (قوله) (وقيل يصح) أي وقيل يصح الإقرار وإن لم يكن للمقر ولد كان المال المقر به قليلاً أو كثيراً (قوله) (وقيل) إن كان المال يسيراً أي وقيل يصح الإقرار لجهول الحال إن كان المال المقر به يسيراً لا كان كثيراً والموضوع أنه ليس للمقر المريض ولد (قوله) (كزوج) من فر وع إقرار الزوج أن يشهد أن جميع ماتحت يدها ملك لها فان كان مريضاً جرى على ما ذكره المصنف من التفصيل في الروضة وإن كان صحيحاً كان إقراره لازماً على مذهب ابن القاسم وغيره من المصريين من غير تفصيل بين كونه علم بها أو لا وللوارث تحليفها إن ادعى تجدد شئ كما في ح (قوله) (داعلم الخ) مفهوماً به أن علم به لها كل الإقرار باطلاً وإن أجاره الورثة كان انتداع عطية منهم لها (قوله) (على المعتمد) أي كالأب ورشد والناصر وغيرهما خلافاً لابن الحاجب الدائل محل صحة إقرار الزوج المريض لزوجته التي علم بعصه لها إذ لم تفرد بالصبر والالان باطلاً للتهمة (قوله) (بالحلاف الصحيح)

مطلقا (أو جهل) حال الزوج معها من حب أو بغض (و قد ورثه) حال جهل الحال (ابن) واحد منها أو من غيرها صغيرا أو كبيرا ((أو بنون) متعددون كذلك فيؤخذ بقراره لها (الأن تنفرد) الزوجة التي جهل حاله معها (بالصغير) فلا يصح إقراره لها وسواء كان معه كبير منها أو من غيرها أو لا فالاستثناء في كلامه راجع لهما لا للمتعدد فقط قال الزرقاني ومثل الانفراد بالصغير لذكرا الانفراد بالصغيرة (و) في جوار إقراره لها (مع) وجود (الاناث) الكبار منها أو من غيرها أو الصغار من غيرها (٣٥١) (والعصبية) نظرا إلى أنها أبعد

من البنت ومنحه نظرا إلى أنها أقرب من العصبية (قولان) فإن انفردت بالصغار منع قطع أمثله في القولين فروعا بقوله (كقراره) أي المريض (للولد العاق) مع وجود بار ولو اختلفا ذكورة وأنثوية فقبل بطلان لعقوقه وقيل لا نظرا لمساواته لغيره في الولدية (أو) إقراره (لامه) أي أم العاق قبل يصح نظرا لمساواة ولدها لغيره في الولدية وقيل لا يصح نظرا إلى أن وجود العاق كالعدم فكأنه أقر لها وليس لها ولد والموضوع أنه جهل بعضه لها فهذا كاستثناء مما قدمه من صحة إقراره لها مع جهل بعضه لها إذا كان له ابن فكأنه قال الآن يكون الولد عاقا فقصه قولان لكن الخلاف في الزوجة مع العاق ولو لم تكن أمه ولو قال أول زوجته معه كان أشمل (أولان من لم يقر له) بعصه (أبعدو) بعصه (أقرب) بمن أقر له كاخت مع وجود أم وعم فقيل لا يصح الإقرار لها

هذا محتر في تقييد الزوج بالمريض (قوله مطلقا) أي علم بعضه لها أو علم ميله لها انفردت بالصغير أو لا ورثه ابن أولا (قوله أو جهل حال الزوج) أي المريض (قوله ورثه ابن) هذا شرط في صحة الإقرار لها إذا جهل حاله فقوله أنه إذا لم يرثه ابن ولا بنون بأن كان لا أولاد له أصلا كان الإقرار باطلا (قوله واحد منها أو من غيرها الخ) أي قصورا لابن أربع (قوله أو بنون) أي ورثه بنون ذكور وحيثهم أو مع الاناث رأيا ما كان ورثه اناث فقط فهو قوله ومع الاناث والعصبية قولان لأن العاصب يشمل بيت المال وغيره كذا قرر طي وح فقله أو بنون صادق بما إذا كانوا ذكورا فقط أو ذكورا واناثا سواء كانوا كلهم صغارا أو كبارا أو بعضهم صغارا وبعضهم كبارا كان الجميع منها أو من غيرها أو البعض منها والبعض من غيرها فهذه ثمانية عشرة صورة داخلية تحت قوله أو بنون (قوله الآن تنفرد الخ) جعله عجا استثناء من قوله أو ورثه بنون فقط واصله أنما أتى بقوله أو بنون ليستثنى منه قوله الآن تنفرد على هذا إذا كان الوارث له ولدا صغيرا منها وأقر لها كان الإقرار صحيحا وجعله الشيخ إبراهيم اللقاني استثناء من قوله ورثه ابن أو بنون وحيث يكون الإقرار في هذه الصورة باطلا لخلاف بينهما أنما هو في هذه الصورة وما ذكره عجا غير طاهر والحق ما ذهب إليه اللقاني وتبعه شارحنا من أن الاستثناء راجع للمستثنى لا لقوله أو بنون فقط دلالة وجهه للتفرقة وحيث يشذ فالمراد بإقرارها بالصغير أن يقصر حبس الولد الصغير عليها سواء كان واحدا أو متعددا سواء كان لها ولد كبير أيضا أو لا كان ذلك الصغير ذكرا أو أنثى ولو لم يكن له زوجة غير هاتين في الصغير للجنس (قوله راجع لهما) أي لابن والبنون فخرجوه لأن تخرج صورة من صور الأربع وهي ما إذا كان الابن صغيرا منها وخرجوه للبنين يخرج ما إذا كان أولاده كلهم صغارا منها أو كان بعضهم صغيرا والبعض كبيرا أو الصغار منها والكبار من غيرها فقط أو منها ومن غيرها وسواء كان الجميع ذكورا أو ذكورا واناثا فهذه ست صور تخرج من صور البنين الثمانية عشرة بالاستثناء فالإقرار فيها باطل (قوله قال الزرقاني) المراد به الشيخ أحمد (قوله الانفراد بالصغيرة) أي خلافا لما يوهمه طاهر المصنف فقله الآن تنفرد بالصغير أي بالولد الصغير وليس المراد الابن الصغير (قوله وفي جوار إقراره) أي مجهول الحال (قوله والعصبية) المراد حبس العصبية أي غير الابن بدليل تقدمه في قوله ان ورثه ابن ومفهوم العصبية أنه لو أقر لها مع الاناث فقط سواء كانت بنتا أو بنتا فالإقرار صحيح الآن تنفرد بالصغيرة فالاناث كالدكور فلو قال المصنف أو جهل ورثه ولد أو أولاد الآن تنفرد بالصغير كان أحسن لشموله (قوله فان انفردت الخ) أي بأن ورثه مع العصبية اناث صغارا منها لم يصح إقراره لها اتفاقا سواء كانت الكبار منها ومن غيرها أو من غيرها فقط (قوله نظر العتوقه) أي فكأنه أقر لا بعدم مع وجود أقرب (قوله نظرا لمساواته لغيره في الولدية) أي والإقرار لا أحد المتساويين الوارثين باطل (قوله نظر المساواة ولدها لغيره في الولدية) أي فقد وجد شرط صحة الإقرار لها وهو وارث ابن (قوله أولان الخ) أي أو أقر لشخص مقول في شأنه أن من لم يقر له أبعد منه وأقرب منه فهو عطف في المعنى على قوله للولد العاق أو أن المعنى كإقراره للولد أو للمتوسط قاله شيخنا (قوله ولا الأقرب) أشار الشارح بتقدير لا إلى أن الواو بمعنى أو لا أنها على حالها وإن المعنى لا أن كان من لم يقر له مساويا أقرب فلا يصح إقراره لما علمت من قول الشارح ويجرى الخلاف أيضا لحد عدم صحة الإقرار أحد قواين متساويين فالأقصر عليه ليس على ما ينبغي على أن بعضهم اعتمد صحة الاقتصار (قوله كآخر سنة) أي كما أنه لا يلزم إقرار المريض للمساوي أو الأقرب لا يلزم أيضا إذا وعد بالإقرار إن أخره

نظرا لكون العلم بعدمها وقيل يصح بطر الكون الأم أقرب منها وكذا إقراره لام مع وجود بنت وأخ ويختري الخلاف أيضا فيما إذا كان من لم يقر له أقرب ومساويا كإقراره لأحد أخويه مع وجود أمه (للمساوي) فقط فلا يصح الإقرار له مع مساويه كإحد الأخوين أو الابنين (و) لا (الأقرب) كام مع وجود أخت فلا يصح إقراره لها بالاولى من المساوي وانما ذكره تنجيما لا قساما وشبهه في عدم صحة الإقرار بقوله (كآخر سنة وأنا أقرب) بما تقدم عليه على فلا يكرن إقرارا أخوه أولا

(ورجع) المدعى (المدعى) الآن أو بعد السنة وله تحليف أنه ما أراد عاصد رتمه الاقرار (ولزم) الاقرار (الحمل ان وطئت) أم هذا الحمل بان يكون طاروج أو سيد من نسل عليها بحيث ينسب الولد له بأن لم يقم به مانع عنهما من غيبه أو سجن (ووضع) الحمل (لاقله) أى لدون أقله أى الحمل يعنى وضعه حيا كاملا فى مدة أقل من ستة أشهر من يوم الاقرار بأن وضعه بعد يوم أو يومين أو شهر أو شهرين أو بعد ستة أشهر الاستة أيام لانه يعتبر نقص كل (٣٥٢) شهر ولو جاء بعضهم كاملا فى الواقع فيستحق ما أقله به للعلم بوجوده حال الاقرار فان

وضعه بعد ستة أشهر
الاجسة أيام فاكثر فلا
يكون له المقرب به لاحتمال
أن تكون حملت به بعد
الاقرار وهذا ظاهرا
كان حملها خفيا والافقد
يكون حال الاقرار ظاهرا
ظهورا لا خفاء به ثم تناخر
وضعه أكثر من ستة أشهر
فيلزمه الاقرار مطلقا
(والا) بأن لم توطأ أى لم
يكن من نسل عليها لغيبه
أو موت أو سجن حال
الاقرار (فلا كثره) أى
فالاقرار لا يرم لمن وضعه
لا كثر أمد الحمل من يوم
انقطاع الارسال عليها
وهو تارة يكون يوم
الاقرار وتارة يكون قبله
بقليل أو كثير فان نزل
الحمل ميتا فان لم يبين
المقر شيئا بطل الاقرار
لاحتمال كونه قصدا لطلبه
وان بين أنه من دين أبيه
أو وديعته كان لمن يرث
أباه (وسوى) فى قسم المقر
به (بين توأمية) الذكر
كالأش (الالبان الفضل
من المقر بأن يقول أعطو
الذكر مثلى الأثى أو
عكسه ومثله ما لو قال هو

وأخره هذا والذى نقله المواق وابن عارى عن الاستعانة هو التعبير بالمضى كأن يقول ان آخرتى لسنة أقررت
لك بما تدعيه على فلو عبر المصنف به لفهم عدم اللزوم فى المضارع بالاولى انظر بن (قوله ورجع) أى واذا
لم يلزم رجوع الخ (قوله ولزم الحمل) حاصل فقه المسئلة انه ان أقر الحمل بأن قال فى ذمى كذا الحمل فلائذ فلا يخلو اما
أن يكون لام الحمل روج أو سيد مسترسل عليها حين الاقرار أم لا فان كان طاروج أو سيد مسترسل عليها حين
الاقرار لزم الاقرار للمقران ولدته حيا لدون أقل أمد الحمل من يوم الاقرار للعلم بأنه كان موجودا يوم الاقرار
وان ولدته لاقل أمد الحمل من يوم الاقرار واولى لا كثر من أقل أمده كان الاقرار باطلا لاحتمال وجوده بعد
الاقرار وعدم وجوده حينئذ وهذا كله اذا كان الحمل حين الاقرار خفيا فان كان ظاهرا اجنبه لزم الاقرار ولو
أتت به لا كثر من ستة أشهر من يوم الاقرار واما ان كانت أم الحمل ليس لها حين الاقرار روج أو سيد مسترسل
عليها كان الاقرار لارمان ولدته لا أقصى أمد الحمل فدون من يوم انقطاع الاسترسال عليها فان ولدته بعد
كثر أمد الحمل بطل الاقرار (قوله ان وطئت) أى ان كان وطؤها ممكما وقوله مسترسل عليها المراد أنه ليس
بمانع من وطئها بأن كان حاصرا غير مسجون (قوله لدون أقله) أشار الشارح الى أن فى كلام المصنف حذف
والاصل ووضع لاقل من أقله أولدون أقله (قوله بعد ستة أشهر الايسة أيام) أى من يوم الاقرار (قوله فاكثر)
راجع لقوله ستة أشهر فهو من تبطبه وذلك كسنة أشهر الأربعة أيام أو الثلاثة أو الأيومين أو ستة كوامل
(قوله والا فلا كثره) أى وهو أربع سنين على المنصوص هنا فان جاوز الاكثر لم يلزم اه خش والذى فى عقب
ان الخلاف فى أكثره من كونه أربعا أو خمسا من السنين جار هنا (قوله من يوم) أى والا كثره معتبر من يوم الخ
(قوله وسوى الخ) أى واذا أقر للحمل سوى الخ (قوله بين توأمية) أى ان وضعها حين والافلاحي منها ولا شئ
لمن وضع ميتا لانه لا يصح تملكه (قوله وترث الام) أى أم التوأمين منه أى من المقر به وقوله حينئذ أى حين اذ
قال هودين لا بهما (قوله الثمن) أى ان كانت زوجة للاب وارثه احتراز اعمها اذا حملت منه وأما ان فى حال
صحته ثم مات بعد وحصل الاقرار قبل الوضع (قوله على) أى كعلى ألف لفلان أو فى ذمى له ألف أو له عمدي
لألف أو قال أخذت منه ألفا أو مالو قال أخذت من فدى فلان مائة أو من حمامه أو من مسجوده وليس ذلك
قرار لفلان صاحب الفندق أو الحمام أو المسجد ولو كتب فى الأرض ان لفلان عندي كذا وقال أشهدوا
على بذلك لزمه فان لم يشهد لم يلزمه وأما لو كتب فى صحيفة أو لوح أو خرقة أو نقش فى حجر لزمه مطلقا أشهد أم
لا ولو كتب فى الماء أو الطواء فلا يلزمه مطلقا ولو أشهد حيث لم يصرح بأقراره اه شب (قوله ولو زاد) ردنا قول
بن الموارنة لا يلزمه شئ اذا قال ان شاء الله أو ان قضى الله أو ان أراد الله أو ان يسر الله (قوله لانه لما أقر)
أى لما نطق بالاقرار (قوله ولان الاستثناء) أى بالمسببة فإداه اللعوى وهو الانخراج وأداة الشرط مخبره
(قوله بخلاف ان شاء فلان) أى فاذا قال له عندي مائة ان شاء فلان فلا يلزمه شئ ولو قال فلان شئت ذلك
أى لانه خطر لانه حين قال ذلك كان مجورا أن يشاء وأن لا يشاء وقد يقول ظننت أنه لا يشاء (قوله فاقرار منه)
أى من المدعى عليه بالملك للمدعى (قوله وعليه) أى وعلى المدعى عليه المقر (قوله حلف المدعى) أى الذى
هو المقر له (قوله فى البيع) أى فى دعوى المدعى عليه البيع (قوله حلاف) هو مبنى على الخلاف فى اليمين هل
توجه فى دعوى المعروف أم لا وظاهره جريان الخلاف سواء كان الشئ الذى ادعيت فيه الهبة فى يد المقر أم لا
وهما قول ثالث وهو توجه اليمين على المدعى ان كان المدعى عليه حائزا أو افلا وعليه اقتصر صاحب النخبة

دين لا بهما وترث لام منذ حينئذ الثمن وأشار لصيغته وهى احدا ركاه الاربعه بقوله (على اوى
ذمى أو عندي أو أحدث من لوراد ان شاء الله أو) راد ان (قضى) الله لانه لما أقر علمنا أن الله تعالى شاء أو قضى ولان الاستثناء لا يقيد
فى غير اليمين بالله بخلاف ان شاء فلان فلا يلزمه ولو شاء (أو) يقول المدعى عليه للمدعى شئ أت (وهبته لى أو بعته) فاقرار منه وعليه
أبات الهبة أو الصدقة أو البيع فان لم يثبت حلف المدعى فى البيع أنه ما باع اتفاقا وفى حلفه فى الهبة خلاف

(أو قال) (وفيته) لك أيها المدعي فإنه أقرار وعليه البيان بالوفاء (أو قال لشخص) (أقرضني) كذا فأقرار منه بمجرده (أو قال له) (أما أقرضني) (مائة) (أو لم تقرضني) ألفا مثلاً فأقرار أن أجابه بقوله نعم أو بلى أو أجل ولا ينفعه الجحد بعد ذلك (أو قال للمدعي بحق) (سأهني) أي لا طغني في الطلب فأقرار (أو أترنهماني) بخلاف أترن أو أترنهما ولم يقل مني فليس بأقرار على (٣٥٣) أحد القولين كما يأتي (أو قال

(لا قضيتك اليوم) فعل
ماض منسقي بلا فهو
أقراران فيسب باليوم كما
قال فان لم يقيد به فليس
بأقرار وأما لا قضيتك
بالمضارع المؤكد بالتون
فأقرار مطلقاً فيدأماً لا
(أو قال) (نعم أو بلى أو
أجسل جواباً لا ليس لي
عندك) كذا وهو
راجع للثلاثة قبله
وقيل بل الستة (أو)
قال لمن طالبه بحق
(ليس لي ميسرة) كانه
قال نعم وسأله الصبر
ومثله أنا معسر أو
أنظرني (لا) بقوله
للمدعي (أقر) فليس
بأقرار بل هو وعده (أو)
قال لمن قال له لي عليك
ألف مثلاً (على أو على
فلان) فليس بأقرار
(أو قال له لي الجواب
من أي ضرب تأخذها
ما عندك منها) فليس
بأقرار (وفي) بقوله
للتطالب (حتى يأتي وكيلي
وشبهه) كحتى يقدم
غلامي أو أسأل من ذكر
(أو أترن أو خذ قولان)
في كونه أقراراً أولاً
ومحلها ما لم تكن قرينة
تدل على أن مراده
الأقرار أو عهده
كالاستهزاء وشبهه

وأعلم أن محال كون دعوى الهبة أو البيع أقرار بالشئ إذا لم تحصل الحيازة المعتدة شرعاً فان مضت مدة
الحيازة المعتدة وقال المدعي عليه أنه باع لي أو وهب لي فإنه يصدق في ذلك يمينه ولا يكون هذا أقرار بالملك
للمدعي في حق أي آخر الشهادات مانصه قال ابن رشد إذا حارر رجل مال غيره في وجهه مدة تكون الحيازة فيها
حاصلة وأدعاه ملكاً لنفسه بالتباعد أو هبة أو صدقة كان القول قوله في ذلك يمينه قال ج عقيب وسواء ادعى
صيرورة ذلك ملكاً من غير المدعي أو ادعى أنه صار إليه ملكاً من المدعي أما في البيع فلا أعلم في ذلك خلافاً وأما في
الهبة والصدقة ففيه خلاف انظر بن (قوله أو قال وفيته لك) أي أو قال لمن ادعى عليه بحق وفيته لك (قوله
فانه أقرار) من المدعي عليه بالملك للمدعي وعلى المدعي عليه بيان الوفاء (قوله أو أقرضني) أي أو قال له
عندك كذا فقال أقرضني إياه فهو أقرار بمجرده (قوله ان أجابه) أي لا آخره فيما نعم أو بلى أو أجل ولا فلا
(قوله ولا ينفعه) أي المقر الجحد بعد ذلك أي بعد جواب الاتسروا علم أن هذا القيد الذي هو إجابة الاتسروا إنما
يحتاج له إذا وقع هذا اللفظ من المقر ابتداءً أو ما إذا وقع قوله أقرضني وما بعده جواباً للقول الطالب لي عندك
كذلك لا يحتاج لإجابه الاتسروا لأن هذا اللفظ أقرار مطلقاً قال نعم أولاً (قوله فليس بأقرار) أي لأنه لم ينسبه
لنفسه (قوله فان لم يقيد به) أي لأنه يمكن أن يكون نفي القضاء لنفي الدين (قوله أو قال نعم أو بلى أو أجل الخ)
وذلك لا يتفق معناها في العرف من أنها إذا أجيب بها النفي فإنها تصير إيجاباً بالمبنى عليه الأقرار وان اختلف
معناها لانه لا يلبى بإيجاب النفي فتصير موجبات أي أنها توجب الكلام المنفي أي تصير موجبات بعد أن كان
منفياً وأما نعم فإنها تقر بما قبلها من إيجاب أو نفي وكذا أجل (قوله جواباً) أي حاله كون الأقوال الثلاثة
أو الستة وهي قوله سأهني وما بعده جواباً لا ليس لي عندك كذا (قوله وهو راجع الخ) أي قوله ليس لي
عندك كذا راجع الخ (قوله أو أنظرني) أي أولست منكراً لها أو أرسل رسولك يأخذها (قوله لا بقوله للمدعي
أقر الخ) فإذا قال له لي عندك كذا فقال أقر لك بها فهو وعده لا أقراراً وأما إذا قال لا أقربها فليس أقراراً
قطعا ولا وعده وأما إذا قال له لي عليك مائة فسكت فقد ذكر ح الخلاف في كون السكوت أقراراً أو ليس
بأقرار وان الاطهر أنه ليس بأقرار وذكر ح أن مما ليس أقراراً إذا قال له لي عندك عشرة فقال وأنا لا أتر
عندك عشرة وهو مستعرب إلا أن يقال ان معناه وأنا أكذب عليك بأن لي عندك عشرة كما كذبت على بعمل
ذلك (قوله فليس بأقرار) أو بخلاف وسواء كان فلان كبيراً أو صغيراً إلا أن يكون ابن شهر فانه حينئذ كالعدم
وهو كالعجماء في فعله فيؤاخذ المقر بأقراره كقوله على أو على هذا الحجر أو على أو على هذه الدابة (قوله فليس
بأقرار) أي ان جمع بين اللفظين أو اقتصر على ثانيهما وكذا على أو لهما ان حلف به لم يرد الأقرار بذلك بل
الانكار والتهمك (قوله وفي قوله) أي جواباً للتطالب الذي قال له اقض العشرة التي عندك (قوله أو أسأل من
ذكر) أي أو حتى تأتي فائدة أو ربح (قوله تدل على أن مراده الأقرار أو عهده) أي والا كان أقراراً
اتفاقاً الأول وغير أقرار اتفاقاً الثاني (قوله فأقرار قطعاً) أي وأما أشك أو أتوهم أو في شكى أو وهى
فلا يلزمه أقرار اتفاقاً وعلى ما أفاده النقل تكون الأقسام ثلاثة قسم يكون أقراراً قطعاً وهو فيما أعلم وفي
علمي وقسم ليس أقراراً قطعاً وهو فيما أشك أو أتوهم أو في شكى أو وهى وقسم فيه الخلاف وهو فيما أظن
أو في ظني هذا وما قاله الشارح تبعاً للعقب وعج من أن مفاد العمل أنه لا خلاف فيما أعلم أو في علمي فقد
رده طي بأن التعليق بالعلم فيه شائبة الشك ولذا لا يكتفى به في إيمان البت وحينئذ فالخلاف مطلقاً بطر
بن (قوله ان نوكر) أي المقر (قوله فقال للمدعي بل من عن عبد) أي مسكراً أنها من عن خمر (قوله أقر
بعمارة ذمته) أي فيعد قوله بعد ذلك من ثم خمر وما ظهر كلام المصنف أنه لا يراعى حال المقر من أوبه
يتعاطى الخمر أم لا بحث يقال ان كان يتعاطى الخمر صدق ولا يلزمه الأقرار وان كان لا يتعاطى فلا يصدق ل

(٤٥ - دسوقي ثالث) في أهولين قوله (للمدعي الف فيما أعلم واطن أو علمي) واعترض بأن مفاد النقل
أن القولين فيما أظن أو طي وأما فيما أعلم أو علمي فأقرار قطعاً (ولزم) الأقرار (ان نوكرني) قوله لك على (ألف من ثم خمر) ونحوه
بما لا يصح به فقال المدعي بل من ثم عبد مثلاً لا نهى أقر بالالف أقل بعمارة ذمته فليزمه الف

و يحلف المقر له أنها ليست من ثمن خرفان لكل لم يلزم الاقرار كما اذا لم ينكر (أو) قال على ألف من ثمن (عبد ولم أقبضه) منك وقال
 البائع بل قبضته متى قبضته المقر له ولم أقبضه ندما (كدعواه الر با) بعد اقراره بأن قال على ألف من ربا وقال المدعى بل من
 بيع (وأقام المقر (بينة) تشهد له (أنه) أي أن المقر (رباه) أي رأى المقر (في ألف) قبضته الألف ولا تنفعه البينة لاحتمال أنه رباؤه في
 غير هذه المعاملة (لأن أقامها على اقرار المدعى) (٣٥٤) أي المقر له (أنه لم يقع بينهما الا الر با) فلا يلزم القدر الزائد على رأس المال

متى نوكر لزوم الاقرار ولا يصدق في دعواه أنها من ثمن خمر مطلقا (قوله ويحلف المقر له) أي اذا ناكروا سواء كان
 مسلما أو ذميا أنها ليست من ثمن خمر أو يأخذ الألف (قوله فان تكل لم يلزم الاقرار) هذا اذا كان المقر مسلما فان
 كان ذميا كان له قيمة الخمر (قوله كما اذا لم ينكر) أي كما لا يلزم الاقرار اذا لم ينكر المقر له المقر له صدقه وهذا اذا
 كان المقر له مسلما فان كان ذميا كان له قيمة الخمر مثل ما اذا ناكروا وتكل عن اليمين (قوله ويصدق له ولم أقبضه
 ندما) ان قيل قد تقدم أنهم اذا اختلفا في قبض المثل فالأصل بقاؤه وحينه فلا يكون قوله ولم أقبضه ندما
 قلت ان الاقرار بالثمن في ذمته كالشهادة في ذمته وقد سبق للمصنف واشهاد المشتري بالثمن مقتضى القبيض
 مشبهه (قوله كدعواه الر با) تشبيه في لزوم الاقرار وحاصله أنه اذا ادعى عليه بألف فأقر به او قال عقب
 اقراره هي من رباؤه أقام بيئته على أن المدعى رباؤه في ألف فلا تبيته تلك البينة شيئا ويلزمه الألف التي
 أقربها (قوله ولا تنفعه البينة) أي لعدم تعيينها المال الخ (قوله فلا يلزمه القدر الزائد على رأس المال)
 أي ويلزمه رأس المال فقط فان اختلفا في قدره ولا بيته لواحد منهما كان القول قول المقر لانه غارم
 (قوله أو قال اشترت منك خرا بألف) أي أو قال لمن طلب منه حقا عليه اشترت منك خرا بألف أو عبدا
 ولم أقبضه (قوله وفيه بحث) لهذا البحث للمصنف في التوضيح وحاصله أن قوله ما في التعليق الشراء لا يوجب
 عمارة الذمة الا بالقبيض ممنوع لان الضمان من المشتري بمجرد العقد وحينه قد تقدمت تعمير بمجرد العقد ولا
 تتوقف عمارتها على القبيض (قوله أو قال أقرت بكذا وأنا صبي) أي أو نائم فلا يلزمه شيء حيث قاله نسفا
 ولم تكذبه البينة وكذا اذا قال أقرت بكذا قبل أن أحلف حيث قاله نسفا لان هذا خارج مخرج الاستهزاء فلو
 قال أقرت بألف ولم أدر أ كنت صديقا أو بالعالم يلزمه شيء حتى يثبت أنه بالغ لان الأصل عدم البلوغ بخلاف
 ما لو قال لا أدري أ كنت عاقلا أم لا يلزمه لان الأصل العقل حتى يثبت انتفاؤه هداما استطهره ح (قوله
 أو أقر) أي بان الكتاب اقلان اعتدارا لمن سأله اعارته أو شرائه (قوله وكان السائل ممن يعتذر له ككونه
 ذاو جاهة) أي يستحق منه أو يخاف منه وحاصل ما ذكره الشارح أنه اذا أقر اعتدارا فان المقر له لا يأخذ
 الا بيئته تشهد له بما كره قبل الاقرار بشرط أن يكون السائل ممن يعتذر له فان كان ممن لا يعتذر له لردائه فان
 المقر له يأخذه بغير بيئته وقد تبع الشارح في هذا القيد الشيخ أحمد الزرقاني واعترضه طفي بأن الذي في السماع
 وابن رشد الاطلاق فمتى أقر اعتدارا فلا يأخذ المقر له الا بيئته كان السائل ممن يعتذر له أم لا ولا يتوقف
 ذلك على ثبوت الاعتدار فلا يلزمه وان لم يدعه بأن مات كما يفيد من قول المواق اه بن قال عيج وقد يقول الرجل
 للسلطان هذه الامه ولدت مني وهذا العبد مدبر لثلاثيأخذ هما ولا يلزمه ولا شهادة فيه ومثله ما يقول الانسان
 جارية كان يقول صاحب سفينة أو فر من عند ارادة ذى شوكه أحدها امها القلان ويريد شخصه بحمي ما ينسب
 اليه فانه لا يكون اقرارا له (قوله أو ذما) أي مثل قبح الله فلا تأقر ضي مائة وضيق علي حتى وفية أو أقر ضي
 فلان مائة وضيق علي حتى قضيته لا جراه الله عنى خيرا (قوله وصوب ابن يونس منه) أي من الخلاف عدم
 لزوم الاقرار أي خلافا لمن قال ان قوله في الذم حتى قضيته يعد ندما ويلزمه الاقرار (قوله جرى على قاعدته
 الاكثرية) أي من رجوع القيد لما بعد الكاف فان أقر بقرض لا على وجه الشكر ولا على وجه الذم ففيه
 تفصيل بين القرب والبعد وان أقر أنه كان تسلف من فلان الميت ما لا وقصاه اياه فان لم يطل الزمان من يوم
 المعاملة ليوم الموت لم ينفعه قوله قضيته الا أن تقوم له بيئته وان كان رمان ذلك طويلا حلف المقر ويرى (قوله
 وقيل أجل مثله) حاصله أنه اذا ادعى عليه بمال حال من بيع فأجاب بالاعتراف وأنه مؤجل فان كان العرف

(أو) قال في اقراره
 (اشتريت منك) خرا
 بألف فلا يلزمه شيء لانه
 لم يقر بشيء في ذمته
 (أو) قال (اشتريت
 منك) عبدا بألف ولم
 أقبضه فلا يلزمه شيء
 لان الشراء لا يوجب
 عمارة الذمة الا بالقبيض
 ولم يقر به وفيه بحث لان
 الضمان من المشتري
 بمجرد العقد فلا يعتبر
 القبيض الا أن يفرض
 في عبدا غائب ليكون
 الضمان فيه من البائع
 قدمه (أو) قال لمن
 ادعى عليه بأنه أقر شيء
 (أقرت بكذا وأنا صبي)
 وقاله نسفا لم يلزمه شيء
 حتى يثبت عليه أنه أقر
 له به وهو بالغ (كما
 مبرسم) أي قال أقرت
 لك به وأنا مبرسم لم يلزمه
 (ان علم تقدمه) أي
 البرسام وهو صرب
 من الجنون (أو أقر
 اعتدارا) لمن سأله
 اعارته أو شرائه وكان
 السائل ممن يعتذر له
 ككونه ذاو جاهة فلا
 يلزمه دفعه للمقر له ان
 ادعاه الا بيئته تشهد له به
 (أو) أقر (فرض

شكرا) كقوله جرى الله ولا ناكرا أقر ضي مائة وقضيتها له (على الاصح) قال ابن عارى في بعض النسخ أو بقرض شكرا
 أو ذما على الأرجح وهو الصواب أي لان مسألة لشكري الما وتقر لا خلاف فيها وانما الخلاف في مسألة الذم وصوب ابن يونس منه عدم
 لزوم الاقرار وعلى هذه النسخة لو قال المصنف كالذم على الأرجح جرى على قاعدته الاكثرية (وقيل) عند التنازع في حلول الدين وتأجيله

(أجل مثله) وهو أجل القريب الذي لا يتهم فيه المبتاع عادة فالقول قوله يمين (في بيع) فأتت فيه الساعة والاتحالفوا وتفاخروا ولا ينظر لشبهه فان اتهم المبتاع فالقول للبائع يمين (لا) في (قرض) بل القول المقرض أنه على الحلول يمينه حصل قوت أم لا حيث لا شرط ولا عرف والأجل به كما قدمه وقبل لا فرق بين البيع والقرض بل قبوله في القرض أقرب (٣٥٥) وأخرى من قبوله في المعاوضة لأن

الغالب في المعاوضة الحلول وفي القرض التأجيل رجزم به ابن عسرة وقال الخطاب ما قاله ابن عسرة لا شك فيه ورد بأن ما قاله المصنف هو ما في المدونة (و) قبل (تفسير ألف) مثلاً (في كالف درهم) ولا يكون ذكر الدرهم مقتضياً لكون الألف من الدراهم ونقصه تحليفه على ما فسره به إن أنه مائة أو خالفه وبلا حظ دخول الكاف على درهم أيضاً (و) قبل قوله له عندي (خاتم قصه لي) أو أمة ولدها لي أوجبة بطاقتها في وكذا باب مسماره لي وجبة الختم لي مما صدق الاسم فيه على المجموع إذا قال ذلك (نسفاً) بلا فصل (الافى غصب) كقصبت منه هذا الخاتم وقصه لي (فقولان) الراجع قبوله لأنه نص المدونة فلو قال ولوى غصب لمشي على الراجع (لا) يقبل تفسيره (بجذع) وباب في قوله (له من هذه الدار) شيء أوحق أوقدر (أو) من هذه (الأرض كفي) أي

بالعادة جارية بالتأجيل له كان القول قول المقر يمينه وإن كانت العادة عدم التأجيل أصلاً كان القول قول المقر له يمينه وإن لم يكن عرف بشيء فإن ادعى المقر أجلاً قر يمينه أن تباع السلعة له كان القول قول المقر يمينه وإن ادعى أجلاً بعيداً مستسكراً فإنه لا يصدق والقول قول المقر له يمينه وهذا إذا فاتت السلعة فإن كانت قائمة تحالفاً وتفاخراً ولا ينظر لشبهه ولا لعدم هذا محصل الفقه وظاهر المصنف أنه لا ينظر للعرف وإنما معنى ادعى المقر أجلاً يشبه أن تباع السلعة مثله بالدين كان القول قوله يمين ولو كان العرف عدم التأجيل وليس كذلك إذا عمل بالعرف أصل من أصول المذهب فينبغي أن يحمل كلام المصنف على ما إذا لم يجز العرف شيء (قوله أجل مثله) أي مثل ذلك الدين الذي ادعى به (قوله فان اتهم المبتاع) أي في أجل الذي ادعى بأن كان بعيداً مستسكراً (قوله لا في قرض) حاصله أنه إذا ادعى عليه بمال حال من قرض فأجاب بالاعتراف وأنه مؤجل فالقول قول المقر له يمينه لأن الأصل في القرض الحلول ولا يعمل بقول المقر أنه مؤجل ولو ادعى أجلاً قر يمينه إذا لم يكن عرف ولا عمل به (قوله وقيل لا فرق بين البيع والقرض) أي في قبول قول المقر يمينه إن ادعى أجلاً قر يميناً (قوله بل قبوله) أي قول المقر إذا ادعى أجلاً قر يميناً في القرض أقرب الخ (قوله هو ما في المدونة) أي وما قاله ابن عسرة مجرد بحث وإن ارتضاه (قوله وقبل تفسير ألف) أي أنه إذا قال لفلان على ألف ودرهم أوله ألف وعبد أو ألف وثوب ونحو ذلك وأهم في الألف فإنه يقبل تفسير الألف بأي شيء ذكره سواء فسر بالألف دينار أو درهم أو جديداً أو ثوب أو حمار ولا يكون المعطوف مفسراً للمعطوف عليه (قوله إذا قال ذلك نسفاً) أي إذا قال ذلك نسفاً قبل قوله ولا يلزمه إلا الخاتم دون الفص وأما إذا قال قصه لي أو ولدها لي بعد مهلة فإنه لا يصدق في أن الفص أو الولد له ويأخذ المقر له الخاتم قصه والجارية مع ولدها (قوله كقصبت منه) أي من فلان (قوله وقصه لي) أي والحال أنه قال ذلك نسفاً (قوله فقولان) أي في تصديقه في الغصب وعدم تصديقه فيه (قوله قبوله) أي قبول قوله في أن الفص له (قوله لا بجذع الخ) حاصله أنه إذا قال لفلان حق أوقدر أو شيء من هذه الدار أو من هذه الأرض أو فيها ثم فسر ذلك الحق أو القدر بجذع أو بباب منها فلا يقبل ذلك التفسير منه ولا بد من تفسيره بجزء من الدار أو الأرض كالربع أو الثمن أو النصف ولا فرق بين من وفي على الأحسن عند المصنف كما هو قول سحنون وقال ابن عبد الحكم يقبل التفسير بالجذع والباب عند التعبير بنى لأنها للظرفية ولا يقبل عند التعبير عن ولا بد من تفسيره بجزء لأن من للتبعيض (قوله أو من هذه الأرض) يعني شيء أوحق أوقدر (قوله أي كما لا يقبل تفسيره) أي للشيء والحق والقدر في الدار والأرض بالجذع والباب إذا قال الخ (قوله إذا قال له في هذه الخ) أي له في هذه الدار أو في هذه الأرض حق أو شيء أوقدر (قوله بماد ك) أي من الدار أو من الأرض (قوله يسوء قال عظيم أم لا) نحوه بعض الشراح وفي ابن الحاجب أنه إذا قال عندي مال عظيم فيه خمسة أقوال نصاب الزكاة نصاب السرقة يلزمه زيادة على نصاب الأدم في الإقرار بالمال المطلق الذي لم يقيد به عظيم ويرجع في تلك الزيادة لتفسيره بلزومه الديعة والحامس يؤمر بتفسيره ويلزمه ما فسره به (قوله أي من مال المقر) أي ولا يطر لمال أهل المقر له عند التحالف فإن كان المقر من أهل الذهب لزمه نصاب من الذهب وإن كان من أهل الفضة لزمه نصاب منها وإن كان من أهل الماشية لزمه نصاب منها وإن كان من أهل الحب لزمه نصاب منه ولو كان عنده الذهب والفضة والأبل والبقر والغنم والحب أو ثلاثة مثلاً من ذلك لزمه أقل الأنصاء قيمة لأن الأصل راءة الذمة ولا تلزم بمشكوك فيه ولذا لو قال له على نصاب لزمه نصاب السرقة لأنه المحقق الآن يجري العرف بنصاب الزكاة والألزمه وهذا كله على أن المراد بالنصاب نصاب الزكاة (قوله والمراد الخ) أي لأن الله تعالى أطلق المال

كما لا يقبل تفسيره إذا كان في سده الخ (عن الأحسن) عند المصنف لا فرق بين من وفي ولا بد من تفسيره بجزء مما ذكره سواء كان قليلاً أو كثيراً وهذا قول سحنون وقال ابن عبد الحكم يقبل تفسيره بالجذع نحوه في دين من لأن من للتبعيض وفي للطرفية (و) لزمه في قوله له عندي (مال) وسواء قال عظيم أم لا (نصاب) أي من مال المقر من ذهب أو فضة أو غيرهما والمراد بالنصاب زكاة

لا مفرقة (والاحسن تفسيره) أي المال ولو بقيراط أوجه أودرهم والمعتد الأول وشبهه في التفسير أي في قبوله مشهورا بقوله (كشور وكذا) أي إذا قال له عندي أدنى (٣٥٦) ذمى شيء أوله كذا فإنه يقتل منه تفسيره بيمين ولو بأقل من واحد كامل بأ

على نصاب الركة فقال حذ من أموالهم صدقة فعنى بالأموال لصايات والبول بلزوم نصاب الركة هو المعتد خلافا لمن قال يلزم المقر بالمال نصاب السرقة وهو ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو ما يساوي ذلك من العروض وخلافا لمن قال يلزم تفسيره (قوله والاحسن) أي على ما في كتاب ابن سحنون تفسيره فإن فسر فلا كلام ويلزمه ما فسر به من قليل أو كثير فإن أبي سحنون حتى يفسره (قوله ولو بقيراط أوجه أودرهم) فإن ادعى المقر له أكثر مما فسر به حلف المقر فإن نكل حلف المقر له واستحق ما حلف عليه هذا كله على القول بلزوم تفسيره المال وقد علمت أنه ضعيف فإن تعذر التفسير على هذا القول بأن مات المقر قبله فإظهاره أنه يقبل قول المقر له بيمين (قوله مشهورا) أي قول مشهورا ومقابله بطلان الإقرار من أصله (قوله ولو بأقل من واحد) كذا قال ابن عرفة خلافا لقول ابن عبد السلام وتبعه في التوضيح لا يفسر إلا بواحد كامل فأكثر ومحل حلف المقر أن ادعى المقر له أكثر مما فسر به فإن نكل حلف المقر له واستحق ما حلف عليه (قوله للتفسير) أي لتفسير الشيء وكذا بدون ميمزله وإذا حبس للتفسير فلا يخرج من السجن حتى يفسر (قوله وكعشرة ونيف) أي فإذا قال على عشرة من الدراهم ونيف فانه يقبل تفسيره النيف وقوله ولو بواحد فقط أي أو بأقل من واحد أو بأكثر منه ومثل ما إذا عطف النيف كالمثال ما إذا أفردته كما إذا قال له نيف من الدراهم فيلزمه تفسيره ويقبل تفسيره له بدرهم كامل وبأقل وبأكثر وقيل لا يقبل في تفسير النيف الكسر مطلقا سواء أفرد أو عطف (قوله ما زاد على العقد) أي من جنس الكامل كما قيل وقيل لانه مطلق ما زاد على العقد ولو كسر أو على هذا فيقبل منه تفسير النيف بالأقل من الواحد الكامل لا على الأول (قوله بالكسر) أي بكسر الباء (قوله وسقط شيء الخ) حاصله أنه إذا قال له على عشرة وشيء أو مائة وشيء أو ألف وشيء فإن الشيء الزائد على الجلة يسقط لانه مجهول (قوله بقرينة ما يأتي) أي أن ما يأتي قرينة على أن فاعل سقط ضمير الشيء لا ضمير الإقرار (قوله وكذا إذا قدم شيء) أي بأن قال له عندي شيء ومائة وقد يقال أنه يعكز على هذا قول ابن وجه السقوط في له على مائة وشيء مثلا كما يفيد ابن عبد السلام والتوضيح أن العرف إنما يقال مائة وشيء إذا أراد تحقيق المائة أي أنها مائة كاملة كما يقال فلان رجل ونصف أي كامل في الرجولية فإذا لم يكن عرف بذلك فلا يسقط ووجب تفسيره اه وظاهره أنه لا يأتي إلا في تأخير شيء لا في تقديمه فتأمل (قوله بخلافه مفردا) أي بخلاف ما إذا قال له على شيء مفردا فإنه يجب عليه تفسيره كما أنه لو قال له على عشرة لاشيء اعتبر الشيء وطول ب تفسيره (قوله وقيد ابن الماحشون السقوط) أي سقوط الشيء بما إذا تعذر سؤاله وأما إذا لم يتعذر سؤاله فلا بد من تفسيره وهو مخالف لظاهر المصنف وابن الحاجب وابن شاس من السقوط مطلقا ولو وجد المقر وأمكن تفسيره وأن كلام ابن الماحشون مقابل لا تقبيد (قوله لزمه عشرون) أي عند ابن عبد الحكم وقال سحنون لا أعرف ذلك ويقبل تفسيرها أي كذا سواء كانت مفردة ونصب تمييزها أو رفع أو خفض أو كررت بدون عطف أو مع عطف وهو أليق بأصول المذهب لبناء الإقرار على العرف وأكثر الناس لا يعرف ما ذكرناه من (قوله ويلغى المشكوك) أي لأن الأصل براءة الذمة منه لكن يحلف عليه أن ادعى المقر له أكثر من العشرين (قوله لزمه مائة) أي لأن كذا نسبة عن عدد وأقل عدد غير المفرد المجزوء المائة لكن المعول عليه كما قرر شيخنا لزوم واحد لانه الجارى على عرف الاستعمال وإن خالف مقتضى اللغة والقاعدة أنه إن وافق العرف فالله وإن تخالف فإن فسر المقر كلامه بما وافق العرف قبل منه واللام يقبل (قوله لزمه ثلاثة) أي لأن أقل عدد غير بالجمع مجزوء الثلاثة (قوله وهذا) أي لزوم العشرين إذا نصب الدرهم المميز لكذا ولزوم الواحد إذا رفعه أو وقف بسكون الميم ولزوم المائة إذا خفضه ولزوم الثلاثة إذا جمعه وقوله إذا كان أي المقر نحويا (قوله لأن العرف ليس جاريا على قانون اللعبة) ألا ترى أنه لو قال كذا درهم بالجر العرف يلزمه درهم واحد ومقتضى الذمة يلزمه مائة (قوله أحد وعشرون)

قال هو نصف درهم مثلا (وسجن له) أي للتفسير أي لأجله إذا لم يفسر (وكعشرة ونيف) يقبل تفسير النيف بيمين ولو بواحد فقط والنيف يشدد ويخفف ما زاد على العقد حتى يبلغ العقد الثاني وأما البضع بالكسر فن ثلثة إلى تسعة (وسقط) تنى بقرينة ما يأتي (في) قوله عندي (كأنه شيء) وكذا إذا قدم شيء لانه مجهول مع معلوم بخلافه مفردا كما هو قيد ابن الماحشون السقوط بما إذا مات المقر أو تعذر سؤاله (و) أن قال له على (كذا درهما) بالنصب لزمه (عشرون) لأن العدد ضمير المركب من عشرين إلى تسعين إنما يميز بالواحد المنصوب قبله منه المحقق وهو أقله ويلغى المشكوك فإن رفعه أو وقف بسكون الميم لزمه درهم واحد لانه المحقق إذا المعنى هو درهم لانه بدل أو بيان لكذا أو خبر عن مبتدأ محذوف ولو خفضه لزمه مائة ولو جمعه لزمه ثلاثة وهذا إذا كان المقر نحويا والطلب منه التفسير لأن العرف ليس جاريا على قانون اللعبة الفصحى

وله إذا قال سحنون لا أعرف هذا بل يقبل تفسيره (و) لزمه في (كذا وكذا) بالعطف (أحد وعشرون) لأن المعطوف في العدد من أحد وعشرين إلى تسعة وتسعين فيلزمه المحقق وهو مبتدؤها (و) في (كذا كذا) بلا عطف

(احد عشر) لانه الحق اذ العدد المركب من احد عشر الى تسعة عشر فيلحق المشكوك (و) في قوله له على (بضع او دراهم ثلاثة) ولو قال بضعه عشر لزمه ثلاثة عشر (و) لو قال له على دراهم (كثيرة) لزمه اربعة لان الرابع اول مبادى كثرة الجمع (أو) قال له على دراهم (لا كثير ولا قليلة) أو عكسه لزمه (أربعة) لحمل الكثرة المدفوعة على ثانی مراتبها وهو الخمسة (٣٥٧) والارم التناقض (و) لو قال له على

(درهم) لزمه (المتعارف) بين الناس ولو نحاسا كافي عرف مصر (والا) يكن عرف بشئ (فالشرعي) يلزمه (و) لو قال له على درهم معشوش أو ناقص (قبل عشه ونقصه) فلا يلزمه درهم خالص أو كما حمل (ان وصل) ذلك باقراره ولا يضرب فصل بعرض كعطاس بخلاف فصل سلام أو رده فيضرب (و) لو قال له عندى (درهم) مثلاً (مع درهم أو تحته) درهم (أو) درهم (فوقه) درهم (أو عليه) درهم (أو قبله) درهم (أو بعده) درهم (أو) درهم (أو ثم درهم) لزمه (درهمان) في كل صورة حيث لم يجز عرف بخلافه (وسقط) الدرهم المقربه أولاً وهو ما تقدم بل (في) قوله له على درهم (لا بل ديناران) أو دينار أو درهمان وكان الاولى النص على هذه الأخيرة لفهم ما قبلها بالاولى ومثل ذلك ما لو حذف

فلو كرر كذا ثلاثة فاستظهر التاكيد (قوله) أحد عشر فان حرا التمييز فثلاثة كما قال ابن معطى وقد علمت أن أصل سحنون التفسير في جميع ما ذكر وهو الأبق بالعرف (قوله) وفي قوله له على بضع لزمه ثلاثة (أى) لان البضع من ثلاثة تسعة فيلزمه الحق (قوله) أو دراهم (أى) لو قال له على دراهم لزمه ثلاثة لان دراهم وان كان جمع كثرة إلا أن الصحيح مساواته لجمع القسمة في المبدأ والذمة لا تلزم إلا بمحقق والمحقق من الجمع ثلاثة وأيضاً محمل افتراق مبدئهما على القول به حيث كان لكل صبغة والاستعمل أحدهما في الآخر (قوله) وكثيرة (أى) إذا قال له عندى دراهم كثيرة فالمشهور أنه يلزمه اربعة دراهم كما قال ابن عبد الحكم وقيل يلزمه تسعة لان ذلك تضعيف لا قبل الجمع ثلاث مرات وقيل يلزمه نصاب الزكاة (قوله) على ثانی مراتبها (وهو) الخمسة (أى) لا على أول مراتبها وهو الاربعه والارم التناقض لانه يصير نافيها بقوله لا كثيرة ومثبتها ثانياً بقوله ولا قليلة لان ولا قليلة تحمل على أول مراتب العلة وهو ثلاثة وهذا يستلزم ثبوت الكثرة بالاربعه فلو جعل نافيها لزم التناقض وأفعال العقلاء تصان عن مثل هذا (قوله) كافي عرف مصر (أى) فان المتعارف فيها ان الدرهم اسم للجدد النحاس وعرف الشام أن الدرهم من الفضة ما يعد له ستة جدد من الفلوس النحاس (قوله) والا فاشري بزمه (أى) وهو من الفضة وزن خسين وخمسين حبة من الشعر المتوسط وما ذكره من لزوم الشرعي عند عدم العرف نحوه لابن الحاجب ابن عرفة هو قول ابن شامس تبعاً لجير العراني ولا أعرفه لاهل المذهب ومقتضى قول ابن عبد الحكم وغيره أن الواجب ما فسر به المقر مع عينه ان خالفه المقر له وادعى أكثر اطر المواق وابن غارى له بن (قوله) قبل عشه ونقصه (أى) قبل قوله معشوش وناقص سواء جمعهما أو اقتصر على أحدهما فلا يلزمه درهم خالص أو كامل وقيل تفسيره في قدر النقص وطاهر الشارح أن الضمير للدرهم وهو ظاهر في الشرعي وكذا في المتعارف ان كان النقص والعش يجريان فيه ويحتمل أن الضمير للمقر به أعم من أن يكون درهماً أو غيره (قوله) ان وصل ذلك (أى) قوله ناقص أو معشوش وقوله باقراره (أى) بقوله له على درهم (قوله) كعطاس (أى) أو تناوب أو انقضاء نفس أو انهاء (قوله) بخلاف فصل سلام (أى) وأولى لفصله لا بشئ أصلاً فلا يقبل قوله معشوش ولا ناقص وهذا في اقراره غير أمانات وأمانها يقبل دعواه العش والنقص وان لم يصل على الرابع كما قال الناصر نحوه عندى درهم وديعه ووقف ثم قال معشوش أو ناقص لان المودع أمين (قوله) حيث لم يحرف عرف بخلافه (كان يكون قوله) درهم تحت درهم معناه درهم في مقابلة درهم أخذته منك والا كان الدرهم درهماً واحداً (قوله) وهو ما تقدم بل (أى) ما تقدم على لفظ بل وحاصله أنه إذا قال له على درهم لابل ديناران فان الدرهم يسقط ويلزمه الديناران وذلك لان بل نقلت حكم الاول للثاني ولالا أكيد على مذهب جهو والنعاة واحترامه ابن مالك وعند غيره هم أن لا لفي ما قبلها بل لا ثبات ما بعدها قاله شيخنا واعلم أنه إذا ضرب لارب من المقر به أولاً كالمثال سقط المقر به أولاً مطلقاً سواء وصل الاضراب بالمقر به أولاً أو لا وأما إذا ضرب لارب لابل ديناران على دينار بل درهم أولاً على درهم بل نصفه فلا يسقط عنه الاول الا اذا وصل كافي المواق عن سحنون وأما إذا ضرب مساو كما إذا قال له على دينار بل ديناراً فاطر هل يلزمه أحد المتعاطفين فقط لحمل الصيغة على شبه السكرار اللفظي لعدم وجود حقيقة الاضراب فيها أو يلزمه المتعاطفان وهو الظاهر لان بل حيث أصرب مساو كالفاء والواو في كونه المجرد العطف من غير اعتبار اضراب (قوله) على أم ايبانية (اعترضه شيخنا بأن شرطها اختلاف اللفظين آدمي اتخذ لفظ المصاف والمضاف اليه معت باتفاق البصريين والكوفيين فالصواب أن الاضافة للسبب أي انها من اضافة المسبب للسبب وأمل (قوله) في لصورتين (أى) وهما على درهم درهم ودرهم

لا واقصر على بل (و) درهم درهم) بالاصح ويحتمل ردهما (أو) درهم درهم) لحمل الاضافة في الاولى على أنها ايبانية والرفع على التوكيد ولحمل الباقي الثانية على السببية أو الظرفية أي له على درهم بسبب درهم أو في ظمير درهم عاملتي به (وحلف) في الصورتين (ما أرادها) لاحتفال حذف حرف العطف في الاولى وكون الباء للمعية في الثانية ثم شبه في الحكمين قوله

واحدة وخلاف المقر له (٣٥٨) فان اختلفا سببا او قدرا او نوعا لزمه المائتان معا وما مشى عليه المصنف ضعيف

بدرهم وقوله ما ارادهما أي ما اراد الدرهمين (قوله كاشهاده) أي من المقر في ذكر بخطه أو أمر بكتابه وحاصله أن المقر اذا كتب وثيقة بخطه ان لفلان عندي مائة دينار أو أمر بكتابتها أو شهد على مافي تلك الوثيقة ثم كتب أو أمر بكتابه أخرى بمائة دينار أو شهد على مافيها الشاهدين الاولين أو غيرهما فيلزم ذلك المقر مائة واحدة وتعد الثانية توكيد للاولى ويخلف المقر ما ارادهما وهذا اذا لم يدكر سببهما كما صورنا أو دكره وكان متعسدا كما اذا كتب في كل من الورقتين له عندي مائة من بيع أو من قرض والموضع اتحاد المكتوب في الوثيقتين قدرا ونوعا كما ثلثة ربال أو محبوب (قوله فيلزمه مائة واحدة) أي وتعد الثانية توكيد للاولى (قوله فان اختلفا سببا) بأن كتب في واحدة له عندي مائة ربال من بيع وفي الثانية مائة ربال من قرض (قوله أو قدرا) كالو كتب في وثيقة مائة ربال وفي الثانية مائة ربال وفي الثانية مائة ربال (قوله أو نوعا) كالو كتب في وثيقة مائة ربال وفي الثانية مائة محبوب (قوله لزمه المائتان) الاولى لزمه مافي الوثيقتين معا لانه في مسألة اختلاف مافي الوثيقتين قدرا للالزام له أكثر من مائتين (قوله وما مشى عليه المصنف) أي من أنه اذا شهد على ذكر بمائة وعلى ذكر آخر بمائة يلزمه مائة واحدة (قوله والمذهب لزوم المائتين) يمكن أن يخرج كلام المصنف على المذهب بأن يحمل كلامه على أن كلاما من الذكرين كتبه المقر له وأشهد على مافيها بأن أقر المقر بمائة ولم يكتبها ولم يأمر بكتبتها في مجلس ثم كذلك في مجلس ثان فكتب المقر له وثيقتين وقال للحاضرين في المجلس اكتبوا شهادتيكم في هذه الوثيقة على ما سمعتم وعلى هذا المعنى قرر عبق كلام المصنف حيث قال كاشهاده من المقر له في ذكر أي وثيقة كتبها لنفسه بمائة وفي ذكر آخر بمائة بخط المقر له أيضا فيلزم المقر واحدة (قوله أموال) أي لآمال واحد ومن أقر بمائتين لشخص لزمه (قوله كما اذا أقر عند قوم الخ) أي انه اذا أقر في مجلس بمائة وشهد عليه بها ولم يكتب ولم يأمر بكتبتها ثم أقر في مجلس آخر بمائة كذلك من غير كتب ولا أمر به لزمه مائة واحدة بمنزلة ما اذا كان الذكران بخط المقر له (قوله و بمائة و مائتين) أي وكاشهاده في ذكر بمائة وفي ذكر آخر بمائتين وكلاهما بخط المقر لزمه الأكثرهما إذا ظهر المصنف كان الحاجب والذكران عرفه ذلك فائلا ما لا ينالحاجب من أروم مائه في المسئلة الاولى والاكثر في الثانية لا عرفه في المذهب والمعروف لزوم مائتين في الاولى وثلاثمائة في الثانية لان الادكار اذا كتبها المقر أو أمر بكتبتها أموال بانفاق ابن القاسم وأصبح وقد جل الشيخ عبق كلام المصنف على أن كلاما من الذكرين بخط المقر له من غير أن يأمر المقر بكتبتها وشارحنا هنا جل كلام المصنف على الاقرار المجرد عن الكتابة لأجل التخلص من اعتراض ابن عرفة (قوله بلاكتانه فيهما) أي من المقر ولا يأمر منه بالكتابة (قوله مطلقا) أي تقدم الاقرار بالاقول أو بالأكثر (قوله القول الذي مشى عليه المصنف) أي من أن الادكار اذا كتبها المقر أو أمر بكتبتها تكون مالا واحدا وانه يلزمه في المسئلة الاولى مائة وفي الثانية الأكثر (قوله قول ابن القاسم) مقابل للمعتمد أي الذي وافقه أصبح عليه من أن الادكار اذا كتبها المقر أو أمر بكتبتها أموال لآمال واحد والحاصل أن المقر اذا كتب الوثيقتين أو أمر بكتبتها وأشهد على مافيها ولم يسب السبب أو بينه فيهما وكان متعسدا فالمعتمد أنه يلزمه مافي الوثيقتين سواء اتحد القدر أو اختلف وأما الاقرار المجرد عن الكتابة أو المصاحب لكتابه المقر له اذا تعدد فان كان المقر به أولا وثانيا متعسدا القدر لزمه أحدا الاقرارين وان كان مختلف القدر لزمه الأكثر منهما على المعتمد (قوله لزمه الثلثان منها فأكثر) هذا هو المعتمد وقيل انما يلزمه الثلثان منها فقط (قوله بالاجتهاد من الحاكم في تلك الزيادة) أي بالنسبة لعسر المقر وبسره (قوله وصدق بيمينه) أي صدق في أن هذا امراده ان نازعه المقر له وادعى أكثر مما فسر به بيمينه ومحل حلقه ان حقق عليه الدعوى وأما ان اتهمه في توجه اليمين عليه قولان والمعتمد عدم توجه بيمين التهمة (قوله ان فسر أكثر الخ) أي وانما يصدق في أن هذا امراده ان فسر أكثر الخ (قوله وهو) أي القول لمروم عشرة المكن بيمين قول

والمذهب لزوم المائتين بانفاق ابن القاسم وأصبح على أن الاقرار أموال اذا كتبها المقر أو أمر بكتبتها مافيها مع الاشهاد فيهما وما وأما الاقرار المجرد عن الكتب كما اذا أقر عند قوم وأقر ثانيا عند آخرين فقال واحد عند أحد أصبح وهو المعول عليه (و) أن أقر (بمائة و) أقر ثانيا (بمائتين) بلاكتابة فيهما لزمه (الاكثر) فقط وهو المائتان سواء تقدم الأكثر أو تأخر وقيل ان قدم الأكثر لزمه الجميع وان قدم الأقل لزمه الأقل فيه وقيل يلزمه الجميع مطلقا وأكر ابن عرفة القول الذي مشى عليه المصنف وردبأنه قول ابن القاسم والمسئلة منصوصة لابن رشد في الاسمعة (و) في له على (جل المائة) مثلاً (أو قسرها أو نحوها) أو أكثرها لزمه (الثلثان) منها (فأكثر) زيادة على الثلثين (بالاجتهاد) من الحاكم في تلك الزيادة فالاجتهاد انما هو في

الزيادة خاصة ومحل لزوم السبب والزيادة بالاجتهاد اذا تعدد سؤله بموت أو عيبه ولا سئل عن مراده أو صدق بيمينه ان فسر بأكثر من نصفها لآله أو باقل (وهل يلزمه في) قوله له على (عشرة في عشرة عشرون) سواء لي أن في بمعنى مع كأي بادر عن عرف العامة وفي نسخة بدل عشرون عشرة سواء على أن في بمعنى الباء السببية أي بسبب أنه عامل في عشرة وهو قول ابن عبد الحكم

وهو الصواب (أو) يلزمه (مائة) أي عشرة مضروبة في عشرة ولا يمين حيثئذ (قولان) قال ابن عرفة المنقول أنه هل يلزمه عشرة أو مائة قولان وقول ابن الحاجب عشرون لا أعرفه ولكن ما قاله ابن الحاجب التاسع له المصنف قريب لعرف العامة كما تدل لزوم العشرة فقط بعيد عرفا ولا يصح حسابا وإن جار يجعل في سببه كما عدم ومحل القولين إذا لم يكن المقر (٣٥٩) والمقر له عارفين بعلم الحساب والالزمه المائة اتفاقا (و) لو قال له

عندي (ثوب في صندوق) يضم الصادوق وقد تفتح وقد تبدل زايًا وسينًا (وريت في جرة) لزومه المظروف (وفي لزوم طرفه قولان) مثل بعثنا إلى إشارة إلى أنه لا فرق بين استقلاله بدون طرف وعدمه (لا) يلزمه الطرف في قوله له عندي (دابة في اصطبل) بقطع الهمزة (و) لو علق إقراره على شرط كقوله له على (ألف إن استحل) ذلك فقال استحللت (أو) إن (أعاني) الشيء الفلاني فأعانه له (لم يلزم) الإقرار لأنه يقول ظننت أنه لا يستحل له أو لا يعبر (كان) قال له عندي كذا إن (حلف) فحلف لم يلزمه إن كان ذلك (في غير الدعوى) لأن له أن يقول ظننت أنه لا يحلف باطلاً فإن كان حلفه بعد تقدم طلب منه عند حاكم لم يلزمه (أو) قال أو غيره لزومه (أو) قال له على كذا إن (شهد) به (فلان) لم يلزمه شيء كان فلان عدلاً وغير عدل وأما العمل بشهادته فيعمل بها إن كان عدلاً لا إن شهد (غير العدل)

ابن عبد الحكم وقوله وهو الصواب أي وأما القول بلزوم عشرين وهو ما مشى عليه ابن الحاجب فقد قال ابن عرفة لا أعرفه لكنه موافق لعرفنا إلا أن بالمعية (قوله أو يلزمه مائة) أي وهو قول سحنون (قوله هل يلزمه عشرة) أي يمين وقوله أو مائة أي من غير يمين (قوله ولزوم العشرة فقط) أي كما قال ابن عبد الحكم (قوله عارفين بعلم الحساب) أي بان كانا معاً أو أحدهما لا يعرف علم الحساب (قوله والا) أي والابان كانا معاً يعرفانه لزومه المائة اتفاقاً بحث شيخنا الغدوي في ذلك بأنه لا يلزم من معرفة الحساب مراعاة إلا أن يقيد كلام الشارح بما إذا كانت محاورتهم مبنية عليه فيكون من قبيل تعليق الحكم عشتق (قوله لزومه المظروف) أي ويستقبل تفسيره للثوب والزيت (قوله إشارة إلى أنه لا فرق إلخ) خلافاً لمن قال الخلاف إنما هو إذا كان المظروف يستقبل بدون طرفه كالثوب وأما إذا كان لا يستقبل بدون طرفه كالزيت فإن الطرف يلزم اتفاقاً كالظروف وأما لو قال له عندي صندوق وعينه بالإشارة لشخصه أو بوصفه فهل يكون له ما فيه أو لا قولان وعلى الأول إن قال وما فيه لي فهو كسؤاله عندي خاتم وفصه لي فيقبل قوله إن كان سقاً ولو أقر شخص بارض تناول الأقرار ما فيها من شاة وشجر وإذا أقر بما في الأرض من بناء وشجر دخلت الأرض فالأقرار كالبيع كما يفيد تـ بل ربما يقال أنه أولى من البيع بهذا الحكم وهو التناول لخروجه على غير عوض فيتساق فيه (قوله لا يلزمه الطرف) أي اتفاقاً لأنه لا ينتقل وانما يلزمه الدابة ويقبل تفسيره لها (قوله بقطع الهمزة) أي لأنه ليس من الأسماء التي تبدأ بمرة الوصل المشار لها بقول الخلاصة

وفي اسم است ابن انهم سمع * واثنين وامري وتأتي تبس

(قوله في غير الدعوى) المراد بالدعوى الطلب وإن لم يكن عند حاكم أي كان قال ابتداء من غير تقدم طلب له عندي كذا إن حلف فحلف لم يلزمه شيء (قوله فإن كان حلفه بعد تقدم طلب منه إلخ) بان قال له لي عليك عشرة فأتيتني بها فقال له إن حلفت عليها دفعتها لك فإذا حلف أن له عنده عشرة لزومه دفعها له ومطالبة وكيل رب الحق كطالبته ثم إذا قال له احلف وخذي مسئلة الدعوى أي تقدم الطلب ليس له الرجوع ولو قبل حلفه ولا يعتبر رجوعه كما في تـ عن ابن عرفة وأما لو قال له احلف على كذا وأخذ من غير سبق دعوى أي طلب فله الرجوع ولا يلزمه شيء لو حلف كما مر (قوله لزومه) أي ما حلف عليه في الصورتين ومثله الضمان احلف وأما من الطرح (قوله لم يلزمه شيء) أي بمجرد ذلك القول كان فلان عدلاً أو غير عدل لأنه غير إقرار خلافاً للشافعية وأما الشهادة فيعمل بها إن كان فلان عدلاً ولا يعمل بها إن كان غير عدل (قوله لأنه يوهم خلاف المراد) وذلك لأنه يوهم أنه إذا كان عدلاً فإنه يكون إقراراً وليس كذلك وأشار الشارح بقوله لا إن شهد فلان إلخ إلى أن عبر العدل منصوب على الحال من مقدم عامله أي لا إن شهد فلان غير العدل ولا يصح كونه حالاً من فلان المذكور لأن هذا ليس من مفعول المقر ولا رفعه على أن صفة لفلان لأن فلا تباكني به عن المعرفة فهو معرفة وغير مكررة واتفاق الصفة والموصوف في التعريف والتشكيك واجب ولا على أنه بدل من فلان المذكور لأنه يقتضي أنه إذا كان عدلاً كان إقراراً وليس كذلك تنبيهه قد علم من المصنف أنه إذا قال له على كذا إن شهد به فلان لم يلزمه شيء وأما لو قال إن حكم به فلان فتعاضداً إليه فإنه يلزمه ما حكم به سواء كان عدلاً أو غير عدل بشرط أن يكون حكمه على مقتضى الشرع بان كان مستند البينة أو شاهدين ويمين والأفلا لأنه يقول ما ظننته بحكم باطل (قوله لزومه الشاة) أي التي أقربها أولاً (قوله وحلف عليها) أي ما حلف بتامع وجود أو لاحتمال أهل الشاة يكون لا للشاة أولاً لاحتمال روال شكه ولو عكس بأن قال له عندي هذه الناقة أو هذه الشاة لزومه الناقة وحلف على الشاة أم ليست للمقر له ولو قال المصنف وكذا أو كذا الرمة الأول وحلف على الثاني أي على نقيه أي نفي كونه للمقر له كان أشمل (قوله ثم قال لا بل من آخر) مثل ذلك ما لو أسقط لابان قال عصيته

فلو حلف غير العدل كان حسناً لأنه يوهم خلاف المراد (و) لو قال له عندي (هذه الشاة) مثلاً (أو هذه الناقة) لزومه الشاة وحلف عليها أي على الناقة أنها ليست له وحاصله أنه لا يلزم الأول ويحلف على الثاني (و) لو قال عذا الشيء (عصيته من فلان) ثم قال

(لا بد من آخر) نساه (فهو الاول) يقضى له به (وقضى الثاني بقيمته) ان كان معقوما وبمثله ان كان مثليا (و) ان قال الشخص (لك احد ثوبين عين) المقر فان عين له الادنى حلف ان اتهمه المقر له (والا) (٣٦٠)

من دلائل من آخر (قوله بقيمته) أي ان كان معقوما وتعتبر القيمة يوم العصب ان علم والا في يوم الاقرار وظاهر المصنف انه لا عين على كل من المقر له أو لا وثايبا وهو قول ابن القاسم وقال عيسى ان ادعاء الثاني قوله بحلف الاول فان حلف الاول فكما قال المصنف يقضى به للاول وبقيمته للثاني فان نكل الاول حلف الثاني وأخذ المقر به ولا شيء للاول على المقر ابن رشد وقول عيسى تقييد لقول ابن القاسم لا يمين عليهما وان نكل الثاني فلا شيء له من القيمة لانه أنكر أن تكون القيمة له بسبب دعواه ان الذي له نفس الشيء المعصوب ويكون ذلك المقر به شركة بين المقر له الاول والثاني كما في عقب وخش لتساويهما في السكول وتعقبه بن بان الظاهر انه للاول خاصة لان سكول الثاني تصديق للمالك الاول المبدأ باليمين (قوله أحد ثوبين) أي أحد هذين الثوبين أو أحد هذين العبدين (قوله حلف ان اتهمه المقر له) فان لم يتهمه فلا حلف فان اتهمه المقر له وطلب عينه فنكل حلف المقر له وأخذ الادنى ونفى للمقر الادنى فان نكل أيضا فينبغي أن يشتركا فيهما (قوله والاي عين بان قال لا أدري الخ) أي وأما لو امتنع من التعيين مع معرفته فانه يحبس حتى يعين أو يموت بخلاف المقر له فانه اذا امتنع من التعيين مع معرفته فانه لا يحبس بل يعطى الادنى وقوله بان قال لا أدري أي عين ما للمقر له وان كنت أعلم ان له أحدهما (قوله حلفا على بن العلم واشتركا) وكذا يشتركان فيه اذا حلف أحدهما والموضوع أن كلا قال لا أدري (قوله كالعق والطلاق) أي واليمين بالله والنذر (قوله شرطه) أي في كونه يصح بشرطه وهو أن يتصل الاستثناء بالمستثنى منه فالفصل بينهما مضر الا لامر عارض كسعال وعطاس وان ينطق به لكن في غير هذا الباب يكنى النطق به ولو سربا بحركة لسانه وأما هنا فلا بد أن يسمع به نفسه لانه حق للخلق ولا بد أن يقصد الاستثناء أي الانحراج ولا بد أن يكون غير مستثنى عنه ولا مساويا له فاستثناء الأكثر أو المساوي باطل ويجوز استثناء الأقل أكثر من المستثنى منه وإبقاء أقله نحوه على عشرة الا تسعة خلافا لعبد الملك واذا تعدد الاستثناء فكل واحد يخرج مما قبله فاذا قال له على عشرة الا أربعة الا اثنين الا واحدا فالواحد مستثنى من الاثنين سقى منهما واحدا مستثنى من الاربعه يبقى مائة ثلاثة مستثناء من العشرة يبقى سبعة هي المقر بها (قوله وصح له الدار) أي التي يدي أو الدار الفلانية أو هذه الدار (قوله والبيت في) أي والبيت الفلاني منها في ونظير هذا المثال هذا الخاتم لفلان وقصه لي على ما مر (قوله فان تعددت بيوتها ولم يعين) أي البيت الذي له بان قال هذه الدار لفلان ولي بيت من بيوتها فانه يؤمر بتعيينه فان لم يعين جرى على ما مر (قوله كالف من الدراهم الخ) أي كقوله له على ألف من الدراهم أو الدراهم الا عيدا وكذا يصح عكسه نحوه على عبد الا عشرة دنانير فيقوم العبد وتسقط العشرة من قيمته ويلزم الباقي من القيمة (قوله وتسقط قيمته) أي يوم الاستثناء وبيان ذلك أن يقال للمقر اذا ذكر اصفه العبد فاذا ذكرها قوم على الصفة التي ذكرها وطرحت قيمته من الالف فبقي فهو المقر به اللازم للمقر وان ادعى جعلها فينبغي أن تسقط قيمة عبد من أعلى العبد لان المقر انما يؤخذ بالمحقق وهذا في فرض المصنف وفي عكسه تعتبر قيمة أدنى عبد وتسقط العشرة مثلا منها (قوله فان استعرفت الخ) أي فان استعرفت قيمة العبد الالف المقر بها وقوله بطل الاستثناء أي ولزم الالف المقر بها بينهما (قوله طرح صردها) أي صرف الدنانير من الدراهم ولزم ما بقي من الدراهم (قوله وان أبرأ) أي شخص فلانا أو كل رجل وتبطل البراءة مع اهمام المقر له كبريت رجلا كما قاله شيخنا وقوله وان أبرأ فلانا أي باحدى صيغ ثلاث كما بينها المصنف والحاصل أنه لا تحصل البراءة مطلقا أي من كل حق مالي أو بدني الا اذا وقعت صيغة من الصيغ الثلاث التي ذكرها المصنف وأما ان أبرأه بغيرها كابرأتك مما عليك فلا يبرأ مطلقا أي من كل حق بل من الدين لا من الامانة وان قال أبرأتك مما عليك فانه يبرأ من الامانات لا من الدين وان قال أبرأتك مما عندك برئ من الدين والامانة عند المارري ومن الامانة فقط عند ابن رشد ولا يبرأ من الحقوق البدنية اذا وقعت البراءة صيغة من هذه الصيغ (قوله برئ مطلقا) طاعره ولو أقر المبرأ بالفتح بعد الابراء الواقع

يعين بان قال لا أدري قيل للمقر له عين أنت (فان عين المقر له) أدناهما أخذ به بلا يمين وان عين (أجودهما حلف) للثمة وأخذ به (وان قال لا أدري حلفا) معا (على بن العلم) ويبدأ المقر (واشتركا) فيهما بالنصف (والاستثناء هما) أي في الاقرار (كعبه) من الابواب التي يعتبر فيها الاستثناء كالعتق والطلاق بشرطه نحو له على عشرة الا تسعة فيلزمه واحد (وصح) هما الاستثناء المعنوي كقوله (له الدار والبيت لي) فانه في قدرة قوله له جميع الدار الا البيت فان تعددت بيوتها ولم يعين جرى على قوله ولك أحد ثوبين الخ (و) صح الاستثناء (بغير الجنس كالف) من الدراهم (مثلا الا عبدا وتسقط) من الالف (قيمه) أي قيمة العبد ولزمه ما بقي فان استعرفت القيمة المقر به بطل الاستثناء والاقراء صحيح ولو قال له عندي عبدا لا ثوبا طرحت الثوب من قيمة العبد وفي له عندي ألف درهم الا عشرة دنانير طرح صرفها منها (وان أبرأ فلانا بما له قبله) أي جهته (أو من كل حق أو أبرأه) وأطلق (برئ مطلقا) بعد

ألف درهم الا عشرة دنانير طرح صرفها منها (وان أبرأ فلانا بما له قبله) أي جهته (أو من كل حق أو أبرأه) وأطلق (برئ مطلقا) بعد

من الحقوق المالية معلومة أو مجهولة ودائع أو غيرها (و) برئ أيضا (من) البدنية مثل حد (النفذ) ما لم يبلغ الامام الآن برئ بالستر على نفسه (و) برئ من مال (السرقه) لا الحد لانه حق لله ليس لاحد سقاطه (٣٦١) واذا قلنا بالبراءة مطلقا (فلا تقبل) بعد

ذلك (دعواه) أي دعوى المبرئ بحق نسيان أو جهل (وان بصك) أي وثيقة علم تقدمه على السراة أو جهل الحال (الابينة) تشهد له (أنه) أي الحق المدعى به حصل (بعده) أي بعد البراءة (وان أراه مما معه) بأن قال له أبرأتك مما معك (برئ من الأمانة) كودية وقراض وابطاع (لأدين) فلا يبرأ منه لانه عليه لامة وهذا محمول على ما إذا كان العرف عدم تناول مع لما في التهمة وأما لو كان العرف تساوي مع لعند وعلى برئ مطلقا وكذلك يبرأ من الدين إذا أبرأه مما معه ولم يكن له عنده أمانة بل مجرد دين ولو أبرأه مما عليه برئ الدين لا الأمانة الآن يكون له عنده أمانة فقط فيبرأ منها وان أبرأه مما عنده برئ منه مما عند المازري ومن الأمانة فقط عند ابن

رشد ﴿فصل﴾

وفي نسخة باب في الاستلحاق وهو ادعاء رجل أنه أب لهذا فيخرج هذا أبي أو ابن فلان ولذا قال

بعد انكاره وهو ظاهر كلام ج والذي أفتى به الناصر اللقاني وأخوه شمس الدين اللقاني أن الافرار الطارئ بعد الادراء الحاصل بعد الانكار يعمل به لانه بمنزلة اقرار جديد فيفيد ما هنا بما اذا لم يقر المبرأ بعد الادراء وقوله برئ مطلقا ظاهره حتى في الآخرة أيضا فلا يؤخذ المولى بحق بعده وأبرأه صاحبه منه وهو أحد قولين ذكرهما القرطبي في شرح مسلم والقرول لا تسقط عنه مطالبة الله في الآخرة بحق خصمه (قوله من الحقوق المالية) كديون المعاملات والقروض والقراض والودائع والرهون والميراث ودخل في الحقوق المالية المعينات كدار على الصواب مما في ح فيسقط بالبراءة الطلب بقيمتها اذا أفاها المبرأ والطلب برفع اليد عنها ان كانت قائمة ودخل فيها أيضا الحق المترتب على الاتلاف كالعرب للمال فيسقط ذلك بالبراءة وقوله معلومه أي للمبرئ وقت البراءة أو كانت مجهولة (قوله ما لم يبلغ الامام) أي فان بلغه فلا يصح ابرأه ولا بد من اقامه الحد الآن برئ بالستر على نفسه أي فاذا أراد ذلك كان له ابرأه ولو بلغ الامام لا ان أراد الشفقة على القاذف فلا ينفعه ابرأه ولا بد من حده (قوله فلا تقبل دعواه نسيان أو جهل) وكذا لا تقبل دعواه أن البراءة انما كان مما كان فيه الخصومة فقط وكذا اذا قال ليس قصدي عموم البراءة بل تعلقه بشئ خاص وهو كذا فلا يقبل منه كما قاله شيخنا العدوي (قوله بحق) متعلق بدعوى وقوله بنسيان أي سبب نسيان الخ (قوله علم تقدمه) أي الحق الذي في الصك (قوله الابينة أنه بعده) أي فيلزم ذلك الحق المدعى به (قوله برئ) أي بقوله أبرأتك مما معك وقوله مطلقا أي من الدين والأمانات (قوله عند المازري) أي وهو الظاهر وهو عرف مصر الآن فعلى مثل عند في عرف أهلها

﴿فصل في الاستلحاق﴾ (قوله وهو ادعاء رجل أنه أب لهذا) هذا قيد لبيان الواقع لان الشخص لا يكون أب لنفسه ان قلت ان الاستلحاق طلب لحق شئ والادعاء اخبار بقول يحتاج لدليل فكيف يصح تفسيره به مع أن الاخبار مقابل للطلب وأجيب بأن ما ذكرنا أصل الاستلحاق في اللغة ثم غلب في عرف الفقهاء على ما ذكره الشارح (قوله انما يستلحق الاب) أي لا الام اتفاقا والمراد لاب دنية فلا يصح الاستلحاق من الحد على المشهور وقال أشهب يستلحق الحد وتأوله ابن رشد على ما إذا قال أبو هذا ولدي لا أن قال هذا ابن ولدي فلا يصدق وسيأتي نحوه هذا الشارح في الاقرار بوارث غير ولد وحيد فلا يخالفه بن الشيخين وسر هذا أن الرجل انما يصدق في الحاق ولد بفراسه لا في الحاقه بفراس غيره واعترض على المصنف بأنه انما يحصر الاستلحاق في مجهول النسب ولم يحصر الاستلحاق في الاب فيفهم منه أن غير الاب له أن يستلحق غيره مجهول النسب وهو فاسد اذا لا يصح الاستلحاق الا من الاب فكان الواجب أن يحصر الاستلحاق في الاب بحيث يقول انما يستلحق مجهول النسب الاب فيؤخر الاب لان المحصور فيه انما يجب تأخيره وأجيب بجعل المؤخر معه هو لا المقدر معطوف على يستلحق فيتعلق به المحصور لعطفه على مدخول أداة المحصر أي انما يستلحق الاب يستلحق ولد مجهول النسب أو معمولا للمقدر مستأنف استثناء ما يبايلا لانه لما قال انما يستلحق الاب كأنه قيل ومن الذي يستلحقه فقال مجهول النسب أي يستلحق مجهول النسب أو يقال ان العاقل في انما المحصر في المتأخر فقط وقد يكون فيه وفيما قبله أيضا كما تقدم في انما يجب القسم للزوجات في الميت فكذلك هنا المحصر في الفاعل والمفعول معا التأخرهما عن الفعل (قوله مجهول النسب) أي مجهول الانتساب لاب معين وبشيء منه اللقيط فانه لا يصح استلحاقه الابينة أو بوجه كجاءه أولكونه لا يعش له أولاد فيطرحه لاجل أن يعش (قوله ولو كدته أمه) ولا يشترط أن يعلم تقدم ملك أم هذا الولد أو نكاحها لهذا المستلحق على المشهور وهو ظاهر المدونة وقال سحنون بشرط ذلك ابن عبد السلام وهو قول لابن القاسم ووجه الاول أنهم اکتفوا في هذا الباب بالامكان فقط لتشوف الشارع للحقوق النسب ما لم يتم دليل على كذب المقر اطرح (قوله ان لم يكذب العقل) هذا شرط أول اصحة الاستلحاق وقوله ولم يكن رق الخ شرط ثان ومطوقه صورتان ومفهومة وهو ما إذا كان رقاً أو مولى لم يكذب فيه تفصيل تارة يحصل استلحاق غير نام

(٤٦ - دسوقي ثالث) (انما يستلحق الاب) ولذا (مجهول النسب) ولو كدته أمه لتشوف الشارع للحقوق النسب لا مقطورة كولد الزنا المعلوم أنه من زنا ولا معلومه وحده من ادعاء حد النفذ (ان لم يكذب العقل)

وتارة لا يحصل أصلاً وأشار المصنف للآول بقوله لكنه الخ (قوله لصـ عـ رـ) أى لصـ عـ رـ الاب المستلحق مع كون الولد المستلحق بانفتح كبيراً فان ذلك يحمله العقل لما فيه من تقدم المعول على علمه (قوله كاستلحاقه من ولد بعد الخ) أى وكاستلحاق من علم أنه لم يقع منه سكاح ولا نسر أصلاً فان العادة لا العقل تحيل أن يكون له ولد لان كون الولد انما يكون بين ذكر وأنثى عادى لا عقلى ولذا قيل فى قوله تعالى أى يكون له ولد ولم تكن له صاحبة أن هذه جهة عرفية لا عقلية (قوله علم أنه لم يدخله) فان شك فى دخوله فمقتضى ابن يونس أنه كذلك ومقتضى الراعى جهة استلحاقه (قوله لأنه يتهم على اخراج الرقبة الخ) اعترضه المناوى أنه لا يلزم من اللحق خروج الرقبة من الرقبة إذ قد يتزوج الحر أمة ويولد لها ولداً لاحقاً بأبيه ورقيقاً لسيداً أمه ولذا قال ابن رشد الظاهر من جهة النظر قول أشهب باللحق بل وقع مثله لابن القاسم فى سماع عيسى فكان ابن القاسم فى قوله المشهور وهو عدم اللحق رأى أن السيد قد تلحقه مضرة فى المستقبل لو ثبت اللحق إذ قد يعتق هذا العبد ويموت عن مال فتقدم عصبية نسيبه على سيده فذلك المضرة قيل بعدم اللحق اهـ بن (قوله لكنه يلحق به) أى لكنه يلحق نسيبه بن استلحاقه (قوله ان تقدم له على أمه ملك) أى وأما ان استلحق رقا لمكذبه أو مولى لمكذبه ولم يتقدم له ملك على أمه فانه لا يلحق به أصلاً فى الظاهر ولا فى الباطن والحاصل أنه اذا استلحق رقا لمكذبه أو مولى لمكذبه فتارة لا يحصل لـ الاستلحاق أصلاً وذلك اذا لم يتقدم للمستلحق ملك على أم الولد المستلحق وتارة يحصل الاستلحاق باقصاص ذلك اذا تقدم له ملك على أمه فقول المصنف لكنه يلحق به إشارة لبعض مفهوم قوله ولم يكن رقا الخ وهو القسم الثانى منه (قوله إلا أنه يستمر ملكاً) أى ولا مفاة بين ثبوت نسيبه وبقائه رقا لا تحلان الشخص قد يكون رقا سيدياً كمن تزوج بأمة آخر أو ولدها فذلك الولد نسيب أى ثابت النسب ورقيق لسيد الام (قوله وفيها أيضاً يصدق الخ) أى أن من باع عبداً واحداً أو مع أمه رقيقاً أو أعتقه المشتري ثم استلحقه البائع فانه يلحق به وينقص البيع والعنق وينزعه المستلحق من المشتري ويرد له الثمن (قوله يصدق المستلحق) أى الذى كذبه المالك وقوله وان أعتقه المشتري أن الذى هو مكذب للمستلحق (قوله فهذه المسئلة) أى قوله وفيها الخ وقوله وما قبلها أى وهى قوله ولم يكن رقا لمكذبه أى فان كان رقا لم يصح الاستلحاق والحاصل أن هذه المسئلة محمولة على ما اذا تقدم له عليه ملك وما تقدم محمول على ما اذا لم يتقدم له عليه ملك فقد اختلف موضوع المسئلتين وان كان المالك مكذباً للمستلحق فيهما ولاختلاف الموضوع كان الحكم فيهما مختلفاً فقد حكم فى الآولى بعدم صحة الاستلحاق وفى الثانية بصحته وهذا التوفيق لآبى الحسن والعوى (قوله خلافاً لبعض الشراح) أى حيث جعل هذا كالمعارض للآول أى فعنى قوله وفيها أى وفيها قول آخر معارض للآول والمرضوع فيهما واحد وهو علم تقدم ملك المستلحق له أو لأمه فقد تقدم أنه يستمر ملكاً للمكذب يتصرف فيه كيف شاء وهذا حكم أن المستلحق يصدق وينزعه من المالك قال بن وقد حصل حيث شذ هذا مذهب ابن القاسم فقال فتحصل أنه اذا استلحق من هو فى ملك غيره أو فى ولائه سواء تقدم ملكه له أو لاهل يصدق أو لا قولان وعلى تصديقه وهو الظاهر فان كان المستلحق لم يدخل فى ملكه فانه يبقى فى ملك مالكه وان كان هو البائع فانه يلحق به وينقص البيع ان كان المشتري لم يعتقه فان أعتقه المشتري فهل ينقص البيع والعنق أو لا قولان ويظهر من كلام ابن رشد ترجيح القول بنقص البيع والعنق اهـ وطاهر سياقه كما قاله بعضهم أن مورد هذا التقسيم هو صورة التكذيب والله أعلم اهـ كلامه وأما فى صورة التصديق فيلحق به جرماً ثم ان كان المستلحق لم يدخل فى ملكه فهو فى ملك مالكه وان كان هو البائع له ينقص البيع والعنق قولاً واحداً اهـ (قوله وان كبراً ومات) أى لانه لا يشترط تصديقه لاستلحاقه كما هو قول ابن رشد وابن شاس وقال ابن حروف والعوى باشرطه وقال ابن يونس يشترط تصديقه ان كان فى حوزة مستلحقه لان كان فى غيره انظر بن (قوله وان كبراً ولولده أومات) أى وسواء كان المستلحق بانكسر صحيحاً أو مريضاً أحاط الدين بحاله أم لا (قوله بانكسر الباء) أى لانه بمعنى طعن فى الدين ومصارعة بالفتح وأما كبراً بالصم فمعناه عظم

كذب الاب فى استلحاقه (أو مولى) أى عتيقاً لمن كذبه لانه يتهم على اخراج الرقبة من رقب مالكتها أو على ازالة الولاء عن من أعتقه ومنطوقه صادق بصورتين ما اذا صدقه السيد وما اذا لم يكن رقيقاً ولا مولى (لكنه) أى الرقيق أو المولى (يلحق به) أى عن استلحقه حيث كذبه المالك أو الحائز لولائه ان تقدم له على أمه ملك إلا أنه يستمر ملكاً أو مولى للمكذب يتصرف فيه تصرف المالك (وفيها) أيضاً أى فى محل آخر (يصدق) المستلحق بالكسر اذا باعه أو باع أمه حاملاً أو باعه مع أمه (وان أعتقه مشـ تـ رـ بـ) ان لم يستدل على كذبه بما من عقل أو عادة وينزعه من المشتري ويرد له الثمن ويصير أباه فهده المسئلة فيما اذا باع العبد مستلحقه وما قبلها فيما اذا لم يبيعه فلم يكن ذكرها استسكالاً خلافاً لبعض الشراح ويصح الاستلحاق (وان كبر) الولد بكسر الباء (أو مات وورثه) أى ورث المستلحق بالكسر وهو الاب المستلحق بالفتح ادا مات (ان ورثه)

أى ورث المستلحق بالفتح (ان) الا صوب ولد كفى اللعان ليشمل الانثى وأن يقول ان كان له ولد أى ولو لم يرثه بان كان عبداً أو كافراً على المعتمد

وان كان مشكلا فتصديق المصنف له بالحر المسلم في باب اللعان ضعيف وان كان وجبها وعبارة هناك وورث المستلحق الميت ان كان له ولد حر مسلم أو لم يكن وقل المال ثم هذا الشرط ان استلحقه بعد موته وكذا في مرضه وأما اذا استلحقه حيا صحح جافانه برنه مطلقا أي ولو لم يكن له ولد أو أكثر المال ثم الشرط في مجرد الارث وأما النسب فلا حق على كل حال (أوباعه) عطف على كبر أي يصح لاستلحاق وان باعه المستلحق على أنه عبد (ونقص) البيع ولو كذبه المشتري على التحقيق فهذه المسئلة (٣٦٣) من نفسه قوله وفيها أيضا يصدق الخ

(و) اذا نقص البيع
(رجع) المشتري على
البائع المستلحق
(نفسه) عليه مدة
اقامته عند المشتري
(ان لم يكن له) أي للعبد
(خدمة على الأرجح)
فان كان له خدمة بان
استخدمه بالفعل فلا
رجوع له قلت قيمة الخدمة
من النسيئة أو لا كما
لارجوع للبائع ان زادت
على النسيئة ومقابل
الارجح الرجوع مطلقا
وعدمه مطلقا (وان)
باع أمه بالأولاد (أدعي
استيلاها سابق) أي
بولد سابق على البيع
(فقولان) بنقص البيع
وعدمه والارجح الاول
ومحلها اذا لم يتهم فيها
نحو محبة والأفلا
نقص اتفاقا والقولان
(فيها) أي في المدونة
(وان باعها) حاملا غير
ظاهرة الحمل (فولدت)
عند المشتري (فاستلحقه)
بائعها (لحق) به مطلقا كما
يأتي (ولم يصدق فيها)
أي في الامة فلا ترد إليه
(ان انهم) فيها (بمحبة)

في الجسم أو المعنى ومضارعه حيث يد بالضم أيضا وطم هذا بعضهم بقوله

كبرت بكسر الباء في السن واجب * مضارعه بالفتح لا غير بإصاح
وفي الجسم والمعنى كبرت بضمها * مضارعه بالضم بإيضاح

لكن ذكر شيخنا العلامة العدوي نقلا عن أئمة اللغة جوار كل من الضم والكسر في المعنيين (قوله وان كان مشكلا) أي لان الولد الرقيق والكافر لا يرثان فهما بمنزلة عدمهما فيهم الاب في استلحاقه لاجل أخذه المال الكثير بخلاف ما اذا كان الولد وارثا وقد يقال ان الشارع مشوف للحقوق النسب بالسراية في الاولاد ونشوا قويا فاذا وجدت أولاد فقد تقوى جانب الاستلحاق فنسب عنه الميراث فان لم يكن أولاد كان الاستلحاق ضعيفا فلا ميراث الا اذا قل المال لان المال القليل كالعديم في تأمل (قوله فتصديق المصنف له بالحر المسلم في باب اللعان ضعيف) ولا يقال ان ما هنا في استلحاق ولد لم يلاعن فيه فلا يشترط ولده حرة ولا اسلام وما تقدم في اللعان في استلحاق من لو عن فيه فيشترط ولده الحرة والاسلام لا بما قول انه لا فرق بينهما من حيث الحكم المدكور أعني عدم اشتراط الحرية والاسلام على المعتمد (قوله أوباعه) أي وان كان قد باعه أو لا ثم استلحقه بعد ذلك وقوله أو باعه ونقص البيع الخ ذكر المصنف هذا وان علم من قوله وفيها أيضا ليرتب عليه قوله ورجع الخ (قوله على التحقيق) أي خلافا لما سبق حيث قيد النقض بالتصديق والأفلا (قوله على التحقيق) أي لان ابن القاسم قال في هذا الموضع بنقص البيع حيث لم يعتقه المشتري فان أعتقه ففي نقص العتق قولان سواء صدقه المشتري أو كذبه كداني بن (قوله على الأرجح) أي على ما رجحه ابن يونس من الأقوال الثلاثة في المسئلة حيث قال هو أعد لها (قوله الرجوع مطلقا) أي الرجوع بالنسيئة مطلقا كان له خدمة أم لا (قوله بنقص البيع وعدمه) أعلم ان هذه المسئلة بيعت فيها الامة من غير ولد معها والافهي ما بعدها والقولان جاريان فيما اذا باعها سيدها سواء أعتقها المشتري أم لا على المعتمد (قوله أي في المدونة) أي وليس المراد بقوله فيها أي في الامة وان كان صحيحا (قوله وان باعها حاملا) أي بحسب دعوى البائع لأن الحمل معلوم لان الفرض أنها غير ظاهرة الحمل (قوله غير ظاهرة الحمل) أي وأما لو كانت ظاهرة الحمل يوم البيع لحق به ولو لم يستلحقه كذا في عجب واعترضه طي بان ولدا الامة ينتفي بغير لعان وحينئذ يقتضاه انه لا يلحق به الا اذا استلحقه وأجاب بحمل كلامه على ما اذا كان البائع أقر بوطئها قبل البيع (قوله مطلقا) أي سواء صدقه المشتري أو كذبه تصرف فيها المشتري أم لا ان قلت هذه المسئلة عين قوله فيما مر وفيها أيضا بناء على أن بين المهاجرين وفاقا كما مر للشارح ورد ذلك لاختلاف الموضوع لان المبيع هناك الولد والمبيع هنا الامة فقط قاله ابن ومن هذا تعلم أن الاولى للشارح قصر ما تقدم على بيع الولد لاجل أن ينتفي التكرار (قوله ولم يصدق الخ) حاصله أن الولد وان لحق به لكن أمه فيها تفصيل فان اتهم البائع فيها بمحبة أو عدم ثمن أو وجاهة فاما لا ترد للبائع ولزمه أن يرد الثمن لمشتريها وان لم يتهم فيها بواحد مما ذكر فاما ترد له أم ولد كما كانت أولا ويرد الثمن لمشتريها (قوله أي عسره) لا يقال انه ليس بعديم لانه مالك للامة لا بما قول هي أم ولد وهي لا تباع (قوله وظاهر أن هذا انما يكون الخ) أي فيقتضي أنه اذا كان لم يقبضه فانه يصدق فيها وهو كذلك والقرص عدم الاتهام بمحبة أو وجاهة (قوله أو وجاهة) أي رجاءة الامة (قوله ولحق به الولد)

أو عدم ثمن) عمدا البائع فيتهم على أنه بعد أن قبض الثمن من المشتري أراد أن يأخذ الامة وولدها منه بدعوى الاستلحاق ولا يرد الثمن لعدمه أي عسره وظاهر أن هذا انما يكون اذا قص الثمن (أو وجاهة) هي العظمة وعلاؤا القدر قبل والمراد بها الجمال (ورد) البائع (ثمنها) للمشتري لانه معترف بأنها أم ولد لكن من ادعى أن لا يرد الثمن الا اذا ردت اليه الامة حقيقة بأن لم يتهم أو حكما ان ماتت أو أعتقها المشتري لان عتقه ماض وسيدها يدعي أنها أم ولد فكانت ردت اليه (ولحق به الولد مطلقا) ردت أمه اليه لعدم الاتهام أم لا تصرف في مشتريها أم لا

(وان اشترى) المستلحق بالكسر (مستلحقه) بالفتح حتى ملكه بشراء أو وراث أو غيرهما من مال الكاذب له حين الاستلحاق (والمالك لغيره) أي لغير المستلحق بالكسر والاول للاحال أي اشترى مستلحقا حال كونه مملوكا لغير مستلحقه وكذبه المالك (عق عليه) بمجرد المالك وهذا من ثمرات قوله سابقا لكنه يلحق (٣٦٤) به (كشاهدت شهادته) تشبيهه في العتق أي شهد عتق عبد فلم تقبل شهادته

عما أتى به دأد قوله أولا لحق لأجل قوله مطلقا (قوله وان اشترى مستلحقه) أي الماشي عن تكاح أو ملك بان قال هذا ولدي من زوجتي فلانة أو من أمي فلانة وقوله مستلحقه أي من كان استلحقه في حال كونه في أيام الاستلحاق مملوكا لغيره وكذبه ذلك العبر (قوله حال كونه) أي حين الاستلحاق (قوله عتق) لو قال لحق وعتق كاجمع بينهما في المدونة كان أظهر في إفادة المراد لكنه أكتفى بالزوم للحقوق للعتق لأن المراد بالعتق هنا العتق بالنسب والحقوق لازم له ولم يجمع بينهما احتصارا (قوله بمجرد المالك) أي ولا يثوقف لعتق على حكم ومحل كونه يلحق به ويعتق عليه حيث لم يكذبه عقل أو عادة والالم يعتق ولم يلحق به ثم إذا عتق المستلحق بالفتح في مسألة المصنف فإن اشترى الأم بعد ذلك كانت به أم ولدان كان الولد المستلحق ناشئا عن ملك لا عن تكاح (قوله شهد بعتق عبد) أي ادعى أن سيده أعنته (قوله لمقتض) أي كعدم تمام النصاب أو فسق أو رفق (قوله ثم اشترى) أي الشاهد بعد رد شهادته وقوله فانه يعتق عليه أي يحكم الحاكم لا بمجرد المالك كما في غش وفي عتق والعتق عليه بالقضاء كما في المدونة في محل وفي محل آخر منها أنه يعتق عليه فقال اللخمي يحتمل أنه يريد به حكم ويحتمل أنه حر بنفس الشراء لأنه مقرر أنه اشترى حرا والحر لا يفتقر إلى حكم وطائفة كون العتق بلا حكم أنه لا يحل له وطؤها إذا كانت أمه كما لا يحل له البيع أو الرد إلى البائع أما على أن العتق بحكم فلا يشتري ما ذكره المصنف القاضى بالعتق (قوله وولاه للمشهد عليه) وجهه أن الشاهد لما شهد بعتقه على سيده فقد ثبت بمقتضى شهادته أن الولاء لسيده فلما اشترى في الولاء لسيده (قوله ان كان وارث) أي ان كان للمقر وارث حائز لجميع المال وانما يرث المقر به في هذه الحالة لأن المقر بهتهم على خروج الارث عنهم من كل يرث ولا يعكر على هذا العليل ماد كره الشارح من أن المعتبر الوارث يوم الموت لا يوم الاقرار لأن الشخص قد يترقب يوم موته فيعمل عليه بالاحتياط (قوله ولا يصح غيره) أي وهو الشرط المنق أي ان لم يكن وارث (قوله موافقة للنقل) حلة لقوله صحيحة أي ان محنتها من جهة موافقتها للنقل فلا يناق أن نسخة ابن قاري أصوب من جهة الصناعة لأن حذف الجواب يكون مع مضي الشرط لامع مضارعبته (قوله لا الاقرار) أي لا يوم الاقرار (قوله أو وارث غير حائز) أي كما إذا أقر يوم وجود بنت أو أخ لام (قوله لا اخلاف) يستثنى من كلام المصنف ما إذا أقر شخص بعتقه بان قال أعنتني فلان فانه لا اقرار بالسوة يرث المقر به من غير خلاف حيث لم يكن له وارث حائز لانه اقرار على نفسه فقط لأن المعتوق نورث ولا يرث فهو داخل في قول المصنف سابقا بواحد المكلف باقراره بخلاف الاقرار بالاحوة اذ هو اقرار على العبر أيضا لان كلا منهما يرث الا آخره الاقرار على العبر في المعنى دعوى (قوله والراح الارث) أي سواء كان الاقرار في حالة الصحة أو في حالة المرض كما في من وعلى الارث فهل يحلف المقر به أن الاقرار حق أولا يحلف قولان في ح (قوله ليس كالوارث) أي بل هو حائز بحوزة المال لأجل صرفه في مصالح المسلمين (قوله ويجرى الخ) أي فيقال لا يرث المستلحق بالكسر المستلحق بالفتح ان كان للمستلحق بالفتح وارث حائز لجميع المال والاخلاف (قوله فلو كذبه فلا ارث) أي فلا ارث لاحد منهما من الآخر كان له وارث حائز أم لا (قوله فهل هو كالتصديق) أي فيرث كل منهما الآخر ان لم يكن هناك وارث حائز على الراجح فان كان وارث حائز فلا ارث (قوله وخصه المختار) الضمير للاخلاف وكما وقع من المصنف لفظ المختار فهو اسم مفعول الا هذا فهو اسم فاعل يعني أن اللخمي قال محل الخلاف السابق اذ لم يطل زمن اقرار المقر بالاحوة ونحوها فان طال فانه رثه قول واحد لان قرينه الحال دلت على صدقه في ذلك ثم انه على المختار يترارثان عند الطول توارث ثابت السب بالبينه الشرعية كما نقل ذلك أبو عبد الله المتطفي في شرحه لمختصر الحوفي وغيره عن اللخمي فعلى هذا

لمقتض ثم اشترى أو ملكه بنحو هبة فانه يعتق عليه لا عتافه بحريته وولاه للمشهد عليه عند ابن القاسم وقال أشهب للشاهد (وان استلحق) شخص انسابا وارثا (غير ولد) كاخ وعم ويدخل فيه ما أذه الاستلحق أبا كقوله هذا أي وفي اطلاق الاستلحاق على هذا تجوز لانه اقرار (لم يرثه) أي لم يرث المقر به الذي هو غير الولد المستلحق بالكسر (وان كان وارث كذا في النسخ الصحيحة بالشرط المثبت ولا يصح غيره قاله ابن غازي قيل والذي بخط المصنف أن يمكن بالمضارع المثبت وهي صحيحة موافقة للنقل أي ان وجد وارث للمستلحق بالكسر من الاقارب أو الموالي يوم الموت لا الاقرار (والا) يمكن له وارث أصلا أو وارث غير حائز (فخلاف) بالارث وعدمه والراجع الارث أي ارث المقر به من المقر بجميع المال في الاولى والباقي في الثانية بناء على أن يت المال

ليس كالوارث المعروف والصحيح مبني على أنه كالوارث المعروف ويجرى هذا التفصيل في ارث المستلحق بالكسر وهو اذا المقر من المستلحق بالفتح حيث صدقه على استماعه لان كلاهما حينئذ مقر بصاحبه فلو كذبه فلا ارث وان سكت فهل هو كالتصديق أو يرث المستلحق بالفتح على تفصيل المصنف تردد (وخصه المختار) أي حص اللخمي الخلاف (بما اذ لم يطل الاقرار) بالاحوة ونحو

وأما ان طال زمن الاقرار بالشين كالثلاثة فلا خلاف في أنه يرثه لان الطول قرينه الصدق غالبا (وان قال لا ولاد أمته) وهم ثلاثة (أحدهم ولي) ومات ولم يعينه (عتق الأصغر) كله على كل حال لانه ان كان ولده قطاهروا ان كان (٣٦٥) ولد غيره فهو ولد أم ولد عتقت بموت

سبيدها فيعتق معها
(وثالثا الاوسط) لانه
حر بتقديرين وهما كونه
المقرب به أو الاكبر ورقيق
بتقدير واحد وهو
كون المقرب به الأصغر
(وثالث الاكبر) لانه حر
بتقدير واحد وهو
كونه المقرب به ورقيق
بتقديرين وهما كون
المقرب به الاوسط أو
الأصغر (وان افترقت
أمهاتهم) أي الاولاد
بأن كان كل واحد
من أم (فواحد) يعتق
(بالقرعة) ولا يرث
واحد منهم افترقت
أمهاتهم أم لا (واذا ولدت
زوجة رجل وأمة
رجل (آخر واختلاط)
أي الولدان (عينة
القافة) جمع قائف
كبايع وباعنة وهو الذي
يعرف الاساب بالشبه
والشكل والقافة لا تكون
في نكاحين وانما تكون
في ملكين أو نكاح وملاك
(وعن ابن القاسم فيمن
وجدت مع بنتها أخرى
لا تلحق به) أي بزوجها
(واحدة منهما) لاحتمال
كون البنت الأخرى من
نكاح والقافة لا تكون
في نكاحين لكن رجح

إذا أقر باخ وكان له أخ وطال زمن الاقرار شارك الاخ المقرب به الاخ ثابت النسب وأما نظير خش في كونه
يرث ميراث ثابت النسب أو ارث المقرب به فلا يرث ان كان هالك وارث حائر غيره فهو قصور كما قال بن وأورد
على المصنف بأن التعبير بصيغة الاسم غير ظاهر لان اللفظ اختار التفصيل وهو غير الاطلاق فهو غير
القولين فهو مختاره من عند نفسه فالمناسب أن يقول واختار تخصيصه بما اذا لم يطل الاقرار وقد يجاب بان
مختاره هذا المالم يخرج عن القولين لموافقته لهذا تارة ولهذا تارة فكانه اختاره من خلاف (قوله وأما ان طال
زمن الاقرار) أي من كل أو من جاب مع سكوت الآخر بناء على أنه كالتصديق على مامر (قوله كالثلاثة) أي
وأما السنة والسنتين فالخلاف جار فيهما (قوله فلا خلاف في أنه يرثه) أي مالم تقم قرينه على عدم القرابة
الموجبة للارث وفي عبق وانظر ادما مات المقرب به وله ولد هل ينزل منزلته في مسألة المصنف بتماها أم لا
اه قال بن فيه قصور فقد جزم المتبسط بأنه لا ينزل منزلة أبيه فلا يرث شيئا من المقروا ان لم يكن له وارث وذكر
ابن عرفة عن ابن سهل خلافا للافقأ كثيرا هل يظلموس بأن الولد يرث المقروا بن مالك وان عتاب أفتوا
بأنه لا يرث نقله ح (قوله ومات ولم يعينه) مفهومه انه اذا عاب ولم يعينه انتظر وحكمهم حين لا يتطار حتى
يقدم على الرق فتجربى عليهم أحكامه (قوله عتق الأصغر) أي وكذا اعتق أمهم لان واحدا منهم ولدها من
سبيدها فتكون به أم ولد والعتق الحاصل لها ولكل واحد من اولادها من رأس المال لا من الثلث (قوله على
كل حال) أي سواء كان ولده في الواقع أو ولد غيره (قوله وان كان ولد غيره فهو الخ) أي لان هذا الأصغر انما
وجد بعد سيرورتها أم ولد بالاوسط أو الاكبر وما حدث لام الولد من الاولاد من غير سبيدها يكون بمنزلتها يعتق
معها من رأس مال سبيدها أو اما ما حدث لها من الاولاد من سبيدها فهو حر متخلق على الحر به اذا كان سبيدها
حر (قوله أو الاكبر) أي أو كون المقرب به هو الاكبر فيكون الاوسط حدث لها بعد سيرورتها أم ولد به هذا الاكبر
وما حدث لام الولد من الاولاد بعد سيرورتها أم ولد بمنزلتها يعتق من رأس مال السيد بموته (قوله وهما كون
المنزلة الاوسط أو الأصغر) وذلك لان وجود الاكبر كان قبل سيرورتها أم ولد به هذا الاوسط أو الأصغر فيكون
رقيقا (قوله بأن كان كل واحد من أم) أي وقال أحدهم ولي ولم يعينه (قوله فواحد بالقرعة) أي على
الرؤس ولا ينظر للقيم خلافا لحش كما حققه طي وأمه أم ولد كأي عبق خلافا لما استظهره شيخنا لانه حيث
ثبت العتق الكامل في حالة الشك فأولى الامومة (قوله ولا يرث لواحد منهم) أي لعدم تحقق سبيه وهو
لنسب في واحد منهم وقوله ولا يرث لواحد منهم أي لا من السيد ولا من الآخرين وقوله افترقت أمهاتهم أي
كأي هذه المسئلة وقوله أم لا أي كأي المسئلة السابقة (قوله وان ولدت زوجة رجل) سواء كانت حرة أو أمة
وقوله وأمة رجل آخر أي ولدت منه أو من غيره بغير نكاح (قوله واختلاط) أي الولدان أي وقال كل واحد من
أبوهم لا أدري ولي من هذين أو نداء عبا واحدا أي كل واحد ادعاه لنفسه ونفيا الآخر وقوله عينته
القافة أي وليس للابوين في الصور رتب المدكورين أن يصطلحا على أن يأخذ كل ولد أو اما ذالم يختلف
الابوان في تعييبه بأن أحد كل واحد اعينه فله ذلك من غير قافة اه وقوله وأمة آخر أو اما ولد زوجته وأمه
الموطوءة له اذا ولدت في ليلة واحدة واختلاط والدهما ولم يعلم ولد كل منهما فلاقافة لان كلام الولدين لاحق به
ونسبه ثابت وبرتانه ولا قافة بين الامهات كذا في عبق ونحوه لطفي معترض على تت وخش التابعين
للبساطي من دخول القافة قائلا انما تدعى القافة لتحاق بالاباء لا بالامهات لكن في من عن ابن ميسر
عن سحنون أن القافة تدعى لتحقق لكل واحدة ولدها ومحل هذا الخلاف الا أن يقول الرجل أحدهما ولي
والآخر رتب به جاريته فان قال لا بدك واختلاط القافة في الحقة به فهو ولده وكان الا آخر غير ولده
(قوله والقافة لا تكون في نكاحين) فاذا ولدت زوجة رجل وروحة آخر واختلط الولدان فلا يلحق واحد
صهما بأحد من الرجلين المدكورين (قوله ثم المذهب أن القافة الخ) تحصل من كلامه أن القافة تكون

القول بامها تدخل في نكاح ومجهول كأي هذا الفرع ثم المذهب أن القافة تكون في النكاحين أيضا وعليه فلا
مفهوم لقول المصنف وأمة آخر ففرع ابن القاسم ضعيف على كل حال (وانما تعتمد القافة) في معرفتها الانساب بالشبه

(هل أبا يدين) أي بان عرقته قبل دونه سواء عرقته بعد الموت أو قبله ويكنى قائم واحد على المشهور ولا نه غير (وان أقر عدلان)
 ابنان أو أخوان أو عمان (ثالث ثبت النسب) للمقر به فان كانا غير عدلين فله مقر به ما نقصه اقرارهما كافر عدل واحد كإبائي ولا يشترط
 النسب وقوله ثالث (٣٦٦) يشعر بأنهما من النسب ولو كانا من الاجنبيين في ثبوت النسب بل أولى ومما زاد المصنف

بالاقرار الشهادة لان
 النسب لا يثبت بالاقرار
 لانه قد يكون بالظن
 ولا يشترط فيه عدالة
 بخلاف الشهادة فاما
 لا تكون الابنا ويشترط
 فيها العدالة (و) ان أقر
 (عدل) بأخ (يختلف)
 المقر به (معه) أي مع
 المقر أي مع اقرار المقر
 (ويرث ولا نسب) أي لا
 يثبت بذلك نسب (والا)
 يكن المقر عدلا (فحصه
 المقر) غير العدل (كالمال)
 أي كأيها هي المال
 المسترول فاذا كانا ولدان
 أقر أحدهما بنات
 فحصة المقر هي النصف
 بسين ثلاثة للمقر به ثلثها
 وهو سدس جميع المال
 والسدس الآخر
 ظلمه به المنكر ومما شى
 عليه المصنف من
 التفصيل ضعيف
 والمذهب أن المقر به
 ما نقصه الاقرار من
 حصة المقر سواء
 كان عدلا أو غير عدل
 ولا يمين وأشعر قوله ويرث
 أنه ان أقر بمن يحجه
 كإقرار أخ بان أخذ جميع

في ملكين ونكاح وملك اتفاقا هل تكون في السكاحين أو لا قولان والمذهب أنها تكون وفيهما هل تكون في
 نكاح ومجهول أو لا قولان والمعتد الاول (قوله على أب لم يدين) أي على معرفة أب لم يدين (قوله بعد الموت
 أو قبله) أي والحال أنه لم يدين وأما لو عرقته بعد الموت فليس لها أن تعتمد في معرفة النسب على الشبهة به
 حيث لا تغيره عن حالته الاولى وظاهره أنه اذا دقن وكانت القافة تعرفه معرفة تامة قبل موته أنها لا تعتمد
 على تلك المعرفة وليس كذلك فلو قال المصنف على أب لم تجهل صفته لكان أشمل (قوله ثالث) أي بالنسبة
 لهما والافه وقد يكون رابعا أو خامسا في نفس الامر (قوله ثبت النسب) أي فيأخذ من التركة كواحد منهما
 ويحرم عليه نكاح أم الميت وانتبه ان كان المقر به ابنا أو أخا للميت (قوله فان كانا غير عدلين فله مقر به
 ما نقصه اقرارهما) لعل الاحسن ما نقصه باقرارهما فاذا كان الميت خلف ثلاثة أولاد أقر اثنين منهم ثالث
 وأنكره الثالث بقسم المال على الانكار وعلى الاقرار فمسألة الانكار ثلاثة ومسألة الاقرار أربعة ومسألة أحدهما
 اثنا عشر لتباينهما فاقسمها على الانكار يخص كل واحد أربعة وعلى الاقرار يخص كل واحد ثلاثة فالتدني
 بقصه اقرار كل واحد من المقرين واحد فيعطى الاثنان للمقر به (قوله ولا يثبت النسب) أي فلا يحرم على
 المقر به اذا كان ابنا أو أخا للميت تروجه بنته أو أمه وقوله ولا يثبت النسب أي لاجماع أهل العلم على أنه لا يثبت
 النسب بغير عدول ولو كانا من الاجنبيين كالأبن يونس وللمازري عن ابن القصار ثبوته باقرار غير
 العدول اذا كانوا ذكورا وأحوار والميراث كله والمعتد الاول (قوله مثلها الاجنبيان) فاذا شهد عدل
 أجنبيان أن زيدا بن ثالث للميت أو أخ ثالث له ثبت النسب (قوله ومما زاد المصنف بالاقرار الشهادة) أي
 بغيره قوله عدلان وقوله ثبت النسب (قوله لان النسب الخ) أنه لحدوف أي لاحقية الاقرار لان النسب
 لا يثبت بالاقرار بل بالشهادة وقوله لانه أي الاقرار قد يكون باطن فيجوز للإنسان أن يقر بما طنه بدور
 تحقيق (قوله ولا يشترط فيه) أي في الاقرار عدالة (قوله الابنا) أي الابالب والجزم الذي هو العلم (قوله
 وعدل يختلف معه ويرث ولا نسب) أي فاذا أقر وارث عدل كاخ أو ثالث أو أخ الثاني خلف المقر به
 وورث أي أخذ ثلثا من غير أن يثبت سبه فله أن يتزوج بام للميت وبنته وأخته كالباجي والطرطوشي وابن
 شاس وابن الحاجب والذخيرة إلا أنه ضعيف كأي التوضيح والمعتد أنه ليس للمقر به الا ما نقصه المقر بسب
 اقراره كان المقر عدلا أو غير عدل ولا يمين على المقر به مطلقا كما قال الشارح وهذا اذا كان المقر رشيدا فان كان
 سفها لم يؤخذ من حصته شيء (قوله فحصة المقر هي النصف الخ) وذلك أن تقسم المال المترول على الانكار
 وعلى الاقرار فمسألة الانكار اثنان ومسألة الاقرار ثلاث ومسألة أحدهما ستة للتباين فاذا اقسمت الستة على
 الانكار كان لكل من المقر والمنكر ثلاثة وعلى الاقرار كان لكل واحد اثنان فيأخذ المقر به ما نقصه المقر باقراره
 وهو واحد ويأخذ المقر اثنان ويأخذ المنكر ثلاثة (قوله للمقر به ثلثها) أي للمقر ثلثها وهو ثلث جميع المال
 (قوله من التفصيل) أي بين كون المقر عدلا أو غير عدل (قوله أخذ جميع المال) أي الذي كان يأخذه المقر
 ولو كان للميت أخوان أقر أحدهما بابن وأبكره الآخر أخذ الابن المقر به نصف المال وأخذ الآخر المنكر
 نصفه ولو كان للميت أخ واحد وأقر بابن أخذ الابن جميع المال واذا أقر أحد الورثة ندين على مورثهم وأنكره
 الباقيون أخذ من نصيب المقر قدره عند ابن القاسم فاذا كان نصيبه نصف التركة أخذ منه نصف الدين المقر به
 وان كان نصيبه ثلث التركة أخذ منه ثلث الدين وهكذا ويكون هذا الوارث المقر شاهد بالدين بالسبب للمنكر
 فيختلف معه المقر له ويأخذ من المنكر ما يخصه وقال أشهب يؤخذ جميع نصيب المقر في الدين ان كان بعضه
 لا يبق به لانه لا ارث الا بعد وفاة الدين (قوله لان بل للاضرار بالالتشريع) أي ومتى كان العاطف للاضرار

المال (و) لو قال ابن الميت مثلا لا أحد شخصين معينين (هذا أحى) ثم قال (بل هذا) أحى (وللأول نصيب ارث
 أبيه) أي له نصف التركة لأعترافه له بذلك واضرا عنه لا يسقط ذلك (وللثاني نصيب باقي) بيد المقر وهو ربع التركة ولو قال لثالث بل هذا
 أخى لكان له نصف الباقي وهو الثلث وسواء أقر للثاني بعد الاول بترأخ أو بقور واحد كما هو ظاهر المصنف لان بل للاضرار بالالتشريع بل

خلافاً لما في بعض الشراح (وان ترك) ميت (أما وأخافاً فرت) الام (بأخ) آخر منها أو من غيرها وأنكره الاخ الثابت (فله) أي للمقر به (منها السدس) لطعها به ما من التمسك الى السدس وليس للاخ الثابت منه شيء ولو كان شقيقاً والمقر به للاب كما هو ظاهر المصنف لأنه إنما يأخذ به بالاقرار لا بالنسب والاخ الثابت منكراً فلا يستحق منه شيئاً وفيه بحث ادلاوجه لاستحقاق الاخ للاب له بل الوجه أن يوقف حتى يظهر الحال باقرار الشقيق أو بينة فإن لم يظهر فليت المال فلو تعدد الاخ (٣٦٧) الثابت لم يكن للمقر به شيء إذ لا تنقص الام عن

السدس (وان أقر ميت) أي عند موته (بأن فلانة جاريته ولدت منه فلانة ولها اشتان أيضاً) من غيره (ونسيتها الورثة والبينة أي نسوا اسمها الذي سماه لهم) (فان أقر بذلك الورثة) أي اعترفوا باقرار مع نسيانهم اسمها (فهـن) أي بنات الجارية الثلاثة (أحرار ولهن ميراث بنت) يقسم بينهن ولا نسب لواحدة منهن (والا) تقول الورثة بذلك مع نسيان البينة اسمها (لم يعق) منهن (شيء) لان شهادتها حينئذ كالعديم اذ الشهادة اذا بطل بعضها بطل كلها وأما اذا لم تنس البينة اسمها فهي حرة ولها الميراث أنكرت الورثة أو اعترفت (وان استحق) رجل (ولداً) ولحق به شرعاً (ثم أنكره ثم مات الولد) بعد الانكار (فلا يرثه) أبوه المنكر لانه نفاه (ووقف ماله فان مات) الاب (فلورثته)

كما هنا فلا فرق فيما ذكر بين المهلة والغورية والتفرقة بين المهلة والغورية إنما هو اذا كان العاطف للتشريك كالواو في مثل هذا أخي وهذا أخي أو لم يكن عطف أصلاً كما في التوضيح انظر من (قوله خلاف لما في بعض الشراح) أي وهو علق حيث قال اذا أقر للثاني بعد الاول تراخ أمالو كان الاقرار بغور واحد فمال بينهما يعني مع المقر على قاعدة الارث فيكون اثلاثاً (قوله فله منها) أي من حصتها التي أخذتها وهي الثلث السدس (قوله منه) أي من السدس الذي أخذته المقر به وحينئذ فالمسئلة من ستة للاخ الثابت ثلثاها أربعة وللأم السدس واحد وللأخ المقر به السدس الباقي واحد (قوله ولو كان) أي الاخ الثابت بالنسب (قوله لانه إنما يأخذ) أي لان المقر به إنما يأخذ السدس بالاقرار لا بالنسب (قوله والاخ الثابت منكراً) أي للمقر به فهو معترف بأن الأم تراث معه الثلث وأنه لا يرث غير الثلثين وحينئذ فلا يستحق من ذلك السدس شيئاً وعلى هذا يلغز ويقال أخ لاب أخذ من الميراث مع وجود الشقيق وما ذكره الشارح من أخذ الاخ للاب السدس بالاقرار مع وجود الاخ الشقيق مثله في خس وعقب (قوله ادلاوجه الخ) أي لان الاخ للاب لا يستحق شيئاً مع وجود الشقيق والام لم تقبل للاخ للاب بالسدس وإنما أقرت بأنه أخ لاب وهذا الاقرار لا يوجب شيئاً من الارث لما علمت أنه لا يرث شيئاً مع الشقيق (قوله باقرار الشقيق أو بينة) أي وحينئذ فيأخذ الاخ الشقيق (قوله أي اعترفوا باقراره) أي اعترفوا بأنه أقر وحاصله أن الجارية معلوم كونها له ومعلوم أن لها ثلاث بنات ثم قال قبل موته فلانة هذه بنتي من جاريتي والاخرى ابنتان ولداهما من غيري ثم ان البينة والورثة نسوا عين تلك البنت التي سماها الميت لهم فلا يحلوا ما أن يعترف الورثة بأن الميت قد أقر مع نسيانهم لعينها وأما أن لا يعترفوا بمقاتله (قوله ولهن ميراث بنت) ان قلت ما الفرق بين هذه المسئلة حيث حكم فيها بشبوت ميراث بنت لهن وبين المسئلة السابقة وهي ما اذا قال لاولاد أمته أحدهم ولدي ومات ولم يعينه فقد تقدم أنه يعق الأصغر وثلاثاً الاوسط وثلث الاكبر ولا ارث لواحد منهم ولا نسب مع أن الولدية متعققة في المستثنين لشخص قلت الفرق أن الإبهام في مسألتنا هنا عارض بخلاف المسئلة السابقة كذا قيل وقال بن التحقيق أنه لا فرق وإنما المسئلة خلافية هنا وهماك وما قيل في كل يجري في الأخرى (قوله ولا نسب لواحدة منهن) مقتضى ذلك أنه يجوز لابن الميت ولاخيه نكاح أي واحدة أو اثنتين منهن وإطره (قوله اذ الشهادة اذا بطل الخ) فالبينة شهدت على أن إحدى الثلاث بنته وأنهما فلانة وقد حصل النسيان لأحد الأمرين المشهود بهما ونسيان بعض المشهود به مبطل للشهادة كلها (قوله ووقف ماله) أي مال ذلك الولد (قوله فلورثته) أي في دفع مال الولد الموقوف لورثته أبيه (قوله ووقف الباقي) أي حتى يموت الاب فتأخذ ورثته (قوله فلو مات الاب أولاً ورثته الولد) فان مات الولد بعد ذلك ورثته عصبته من قبل أبيه المستلحق كما قال ابن رشد (قوله ورثته الولد) أي بالاستلحاق الحاصل أولاً (قوله ولا يضره الانكار) أي لانه لا يسقط سببه بانكاره بعد استلحاقه واعلم أن هذه المسئلة يلعب بها من أربعة أوجه الاول ان يرث أباه ولا عكس وليس بالاب مانع الثاني مال يرثه الوارث ولم يملكه مورثه الثالث مال يوقف الوارث دون الوارث الرابع مال يقضى منه دين الشخص ولا يأخذ هو

باب في الابداع

أي في بيان حقيقته (قوله توكيل بحفظ مال) علم منه أن الابداع نوع خاص من التوكيل لانه توكيل على خصوص حفظ المال والتوكيل على البيع أو الشراء أو الاقضاء أو الطلاق أو النكاح أو الخصومة لا يسمى

لان انكاره لا يقطع حقه - م (وقصى به دية) أي دين الاب ان (وان قام عزمه) أي عزماء الاب (وهو حي أخذوه) في دينهم ووقف الباقي ان كان فلو مات الاب أولاً ورثته ولده ولا يضره الانكار (باب) في الابداع وبيان أحكام الوديعة (الابداع توكيل بحفظ مال) أي على مجرد حفظه فالإبهام على

داخله على قدر قدر جت المواضع لان القصد منها اخبار الامين بحيفها لا الحفظ والايباء والوكالة لان ما على الحفظ والتصرف وايداع
الابولده لانه ليس بمال واذا علم (١٣٨) - ان لا يداع ما ذكر علم ان الوديعه مال وكل على مجرد حفظه وظاهره انه لا يشترط فيه

ايداعه على علم ان لا يداع تو كيل خاص تعلم ان كل من جاره ان يوكل وهو البايع اعامل الرشيد جاره ان
يودع ومن جاره ان يتوكل جاره ان يقبل الوديعه والذي يجوز له ان يتوكل هو الممير على ما قاله ابن رشد
وحكى عليه الاتفاق وخالفه النخعي وقال لا بد ان يكون بالغ رشيدا وواقفه القرافي وابن الحاجب وابن
عبد السلام والمصنف في التوضيح قال ابن عرفه وعليه عمل اهل بلدنا (قوله داخله على مقدر) أي
والقرينة الدالة عليه ان الاقتصار في مقام البيان يقتضي الحصر (قوله فخرجت المواضع) أي فخرج
التوكيل على الامه المراضعه وخرج أيضا التوكيل على التكاح والطلاق واقتضاء الدين والمخاصمة لانه ليس
توكيلا على حفظ مال (قوله لان القصد منها اخبار الامين الخ) أي لان القصد من التوكيل عليها اخبار
الامين بحيفها وليس القصد منه حفظ الجارية الى ان ياتيها الحبض (قوله والوكالة) أي على البيع أو
الشراء مثلا (قوله لانها على الحفظ) أي ان كلا منهما وان كان فيه توكيل لكن ليس على مجرد الحفظ بل
عليه مع النظر والتصرف (قوله مال وكل الخ) دخل في التعريف ذكر الحقوق لان الوثيقة متمول يراد
حفظه لاجل ما فيه وشمل أيضا العقار اذ وكل على حفظه فيسمى وديعه وهو ما ارتضاء الواوغي وح قائل
لم أر احدا أخرج العقار عن ان يكون وديعه لكن ابن عرفه شرط في الوديعه ان تكون مما يمكن نقله
وحيث يخرج العقار انظر بن (قوله وظاهره انه لا يشترط الخ) فيه نظر لانه سبق عند قوله لا بمجرد ذلك
ان التوكيل يقتضي صيغة فكذلك لا يداع لانه نوع منه وصورة السكوت التي ذكرها لاسلم خلوها
عن الصيغة لان السكوت قائم مقامها كالمعاطاة في البيع اه بن والحاصل انه يكفي في قبول الوديعه الرضا
بالسكوت واعلم انه لا يجب قبولها ولو لم يوجد غيره لا تخليص مستهلك كما يقع في أيام النهب من ايداع الناس
عند ذوى البيوت المحترمة ويحرم قبولها من مستغرق الدين ومن ردها له ضمن لبيت المال كما في ح (قوله فن
وضع ما لا عند شخص) أي عالم بذلك المال (قوله بسقوط شيء عليها) أي على الوديعه المفهومة من الايداع
وقوله ولو خطأ أي هذا اذا كان السقوط عمدا ل ولو كان خطأ كمن أذن له في تقليب شيء فسقط من يده فكسر
غيره فلا يضمن الساقط لانه مأذون له فيه ويضمن الاسفل بجنيته عليه خطأ والعمد والخطأ في أموال الناس
سواء وفي ح لا يجوز الرجوع لان الوديعه ولو أذن له ربح في اتلافها فان اتلفها ضامنا لو جوب حفظ المال
(قوله في نقل مثلها) نقل المثل يختلف باختلاف الاشياء فبعض الاشياء شأنه ان يحمل على جل وبعضها
شأنه ان يحمل على حار وبعضها يحمل على الر جال وبعضها يناسبه المشي بسرعة وبعضها على مهل (قوله
فان لم يحتج له) أي لنقلها أصلا ونقل نقل أمثاله أو غير نقل أمثاله وقوله ضمن أي في الصور الثلاث ان
انكسرت والحاصل ان الصور أربع لا ضمان في صورة المصنف وهي ما اذا احتاجت للنقل ونقلها نقل
أمثاله فانكسرت والضمان فيما عداها وهو ثلاثة ما اذا لم تحتج لنقل ونقل أمثاله أو نقل غير أمثاله
أو احتاجت للنقل ونقلها غير نقل أمثاله فانكسرت (قوله وضمن بخطها غيرها) أي وترتبت في ذمته
بمجرد خطها غيرها وان لم يحصل فيها تلف اذ تعدر التمييز أو عسر هذا ما يفيد كلام النخعي وقوله المواق
وح خلافا لابن غاري حيث قيد الضمان بالخلط اذ حصل فيها تلف اه بن (قوله اذ تعدر التمييز) أي كالم
كانت الوديعه سمنا وخطها بدهن أو زيت أو عسل (قوله أو عسر) كالم كانت ولا فخطها شعير (قوله الا
كفصح) لو قال الامتدباعت له لكان أشمل (قوله أردنا نبر مثلها) فيه أن هذه الصورة وكذا الخطط دراهم مثلها
كلنا هماد داخله تحت الكاف في قوله الا كفصح بمثلها فتسخره أو دراهم بد ماير أولي (قوله راجع للصورتين) أي
خلافا لابن غاري في ارجاعه هذا القيد للاولى خاصة قائلانه الذي في المدونة فقط وأما الثانية فلا ضمان فيها
ولو فعل ذلك لغير الاحرار ورد عليه بان أبا عمران وأبا الحسن قيد الثانية أيضا بذلك كذا في عقب ورد عليه بان
تقيدهما انما وقع لمسئلة خلط الداهم بمثلها والداهم بنها هو مما أدخلته الكاف في الاولى وأما خلط الداهم

ايجاب وقبول وهو
كذلك فمن وضع مالا
عند شخص ولم يقل له
احفظه أو نحوه فمقرط
فيه كان تركه وذهب
فضاع المال ضمن لان
سكوته حين وضعه يدل
على قبول حفظه ولما
كانت الوديعه أمانة
والامين لاضمان عليه
ويصدق في دعواه ما لم
يفرط أشار الى أنواع
التفريط الذي به الضمان
بقوله (تضمن بسقوط
شيء) من يد المودع
بالفتح (عليها) فتتلف
ولو خطأ لانه كالمصدق
الاموال (لا) تضمن
(ان انكسرت) الوديعه
من المودع بلا تفريط
(في نقل مثلها) المحتاج
اليه من مكان الى آخر
ونقل مثلها هو الذي
يرى الناس فيه انه غير
متعدي به فان لم يحتج له
أو احتاج ولكن نقلها
نقل غير مثلها ضمن
(و) ضمن (بخطها)
بغيرها وان لم يحصل
فيها تلف اذ تعدر
التمييز أو عسر (الا كفصح)
خلطه (بمثلها) جنسا
وصفة فلا يضمن فان

خلط سمرا بمحمولة ضمن (أرداهم بد ماير) ليس المير في نسخة أو بد ماير بمثلها (للأحرار) راجع
للصورتين أي لا ضمان في خلطه القمح بمثلها أو الدرهم بالد ماير اذا كان ذلك لاجل الأحرار أي الحفظ أو الفرق ولا ضمن لانه يمكن اداني
كلا على حدته أن يضيع أحد هما دون الآخر (ثم ان تلف بعضه) بعد الخلط للأحرار (فيينكنا)

على حسب الانصباة فاذا تلقى واحدا من ثلاثة لا يجدهما واحدا وصاحبه اثنان فعلى صاحب الواحد ثلثه وعلى صاحب الاثنين ثلثاه (الا ان يتميز) التالف كافي الدنانير والدرهم فالتالف من ربه خاصة (و) تضمن (٣٦٩) (بانتفاعه بها) بلا اذن ربه اقلقت او تعيبت

كركو به الدابة فعطبت ولو سماوى ان كانت تعطب بمثلها والا فلا ضمان في السماوى وكذا ليسه الثوب فضاع أو ابلاه (أو سفره بها) أى بالوديعة (ان قدر على ايداعها عند أمين) والا فلا ضمان (الا ان ترد) من الانتفاع بها أو من السفر بها (سالمه) لموضع ايداعها ثم تلقت بعد بلا تخطيط فلا ضمان (وحرر) على المودع بالفتح (سلف) أى تسلف (مقوم) غير اذن ربه لا اختلاف في الاغراض فيه فلا يقوم غيره مقامه (و) حرم تسلف (معدم) أى فقير ولو لمثل له لانه مظنة عدم الوفاء (وكره النقد والمثلى) للمثلى وهو من عطف العام على الخاص لان التقسّد من المثلى ولم يحرم لان المثلى العير المماثل مظنة الوفاء مع كون مثل المثلى كعينه فالتصرف الواقع فيه كذا تصرف وهذا في مثلى يكثر وجوده ولا يختلف فيه الاعراض وأما نادر الوجود أو ما يختلف فيه الاعراض كاللؤلؤ والمرجان فلا يجوز تسلفه (كالتيجارة)

بالدرهم فلم يقع من أحد تقييدها بذلك انظر ان فعلم منه أن الحق ما قاله ان غازی من ر حوع القيد للصورة الاولى وأما الثانية فلا ضمان فيها مطلقا فعليه الا حراز أو اعيه (قوله على حسب الانصباة) هذا هو المعتمد ومقاله أن ما تلقى يكون بينهما على حسب الدعاوى فصاحب الواحد يقول سلم واحد وذلك يقول هو المالك فيقسم المالك ذلك عليهما مناصفة على كل واحد نصفه فلصاحب الاثنين واحد قطعا من الباقيين وتنازعاني واحد يقسم بينهما فلصاحب الواحد مما بقى نصفه ولصاحب الاثنين واحد ونصف (قوله وعلى صاحب الاثنين ثلثاه) أى وحينه فيكون لصاحب الواحد مما بقى ثلثاا ردب ولصاحب الاثنين اردب وثلث اردب (قوله الا ان يتميز التالف) أى بان يعرف انه لشخص معين منهما فصبيته من ربه خاصة قال شيخنا يؤخذ من هذا أن المركب اذا وسقت بطعام الجماعة غير شر كاه واخذ طالم منه شيأ فان كان الطعام مخلوطا بعضه على بعض فما أخذ مصيبته من الجميع يقسم بينهم على حسب أموالهم وأما اذا كان غير مختلط بعضه ببعض بل كان طعام كل واحد متميزا على حدة فما أخذ مصيبته من ربه وأما ما جعل طلما على المركب بتماها فيورع على جميع ما فيها كان هنالك اختلاطا لم لا كالمجول على القافلة (قوله وبانتفاعه بها) أى وأما لو تعدى عليها أجنبي وتلفها فلا ضمان على المودع لعدم انتفاعه ويتبع ربه من أتاها (قوله كركو به الخ) أى وكأله للحنطة وحاصل ما ذكره الشارح في ركوب الدابة أن المودع اذا ركب الدابة وعطبت فانه يضمن اذا كانت المسافة شأن الدواب أن تعطب بمثلها سواء كان عطبها من ركوبها أو من سماوى وأما اذا كانت تلك المسافة الشأن أن لا تعطب الدواب بمثلها وعطبت فان كان عطبها بسماوى فله ضمان عليه وان كان من ركوبها فانه يضمن والذي في عقب وشب أنه اذا انتفع بالدابة انتفاعا لا تعطب به عادة وتلفت سماوى أو غيره فلا ضمان على الراحح فان تساوى الامر ان العطب وعدمه فلا ظهر كما يفيد أول كلام ابن ناجي الضمان ولو بسماوى وكذا ان جهل الحال للاحتياط والحاصل أن الصور ثمانية فادار كيهما محل تعطب في مثله عاليا أو جهلا الحال أو استوى الامر ان وتلفت ضمن كان التالف بسماوى أو تعديه وان ركبهما محل لا تعطب فيه عادة فلا ضمان اذا عطبت بسماوى أو بعيره كما قال ابن القاسم خلافا لسحنون القائل بالضمن ولو كان العطب بسماوى وعز شب ما قاله شارحنا لبعض التقارير (قوله والا فلا ضمان) أى وان يقدر على ايداعها عند أمين وخاف عليها ان تركت فلا ضمان عليه اذا صاحبها معه قتلت ولا فرق في السفر الذي فيه الضمان والذي لا ضمان فيه بين سفر القفلة بالاهل وسفر التجارة والزبارة (قوله الا أن ترد سالمه الخ) والقول قول المودع انها ردت سالمه عند تنازعه مع الوديعة واذا ردت سالمه بعد انتفاعه بها فله ان أجرتها ان كان مثله بأخذ ذلك والا فلا هذا هو الحق خلافا لما ذكره في أول العصب من اطلاق لزوم الاجرة له عدوى (قوله وحرم حلف مقوم الخ) أى وحرم على المودع بالفتح سواء كان مليا أو معدما تسلف الشيء المودع اذا كان مقوما وحاصل ما ذكره أن الوديعة امان للمثليات أو من المقومات وفى كل امان يكون المودع مليا أو معدما فالصور اربع فان كانت من المقومات حرم تسلفها غير اذن ربه مطلقا كان المودع المتسلف لها مليا أو معدما وان كانت من المثليات حرم عليه تسلفها ان كان معدما وكره ان كان مليا ثم ان محل كراهه تسلف المودع للمثلى حيث لم يبيع له ربه ذلك أو يمنعه بأن جهل الحال والا أبيع في الاول ومنع في الثانى ومنعه له اما بالمقال أو بقيام القرائن على كراهه المودع تسلف المودع لها قال عقب ومن تقرير عرج أن مثل المودع في تفصيل المصنف ناظر الوقف وجابه فلا يجوز ولو احدى منهما تسلف مال الوقف ان كان معدما ويكره له ان كان مليا واذا تسلف واحد منهما مال الوقف وان تجر فيه سواء كان السلف حراما ومكروها وحصل ربح فالربح له دون الوقف (قوله من المثلى) من للتبعيض أى بعض المثلى (قوله بالتصرف الواقع فيه) أى فى المثلى من المودع المفق (قوله فتعذر في المقوم) أى فيحرم التجرة بها بعير دون ربه اذا كانت مقوما كان المودع بالفتح مليا أو معدما وكانت الوديعة مثليا

وقيل تشبيه الكراهة فقط في الجميع (والرجح) الحاصل من التجارة (له) أي للمودع بالفتح فان كانت الوديعة نقدا أو مثليا فله المثل
وان كانت عرضا وفات فله قيمته وان كانت قائمة فله بها خبير بين أخذ سلعته ورد البيع وبين امضائه وأخذ ما بيعت به (وبرئ) متسلف
الوديعة (ان رد غير المحرم) وهو المكروه (٣٧٠) كالتقدي والمثلي للمثلي الى مكانه لذي أخذه منه فصاع والقول قوله في الرد يمينه اذ لم

والمودع معدهما وقوله وتكره في المثل أي اذا كان المودع مليا (قوله وقيل تشبيه في الكراهة فقط في الجميع)
هذا ضعيف (قوله والرجح له) أي والرجح الحاصل من التجارة بعد البيع له وهذا واضح اذا كانت الوديعة المتجر
فيها دراهم أو دنائير لانه انما يرد لصاحبها مثلها (قوله فان كانت الوديعة) أي المتجر فيها (قوله فله المثل)
أي وللمودع ما حصل من الرجح (قوله وان كانت عرضا الخ) أي سواء باعها بعرض أو بدراهم أو دنائير
والحاصل أن الوديعة اذا كانت عرضا وباعها المودع لمتجر فيها سواء باعها بنقد أو بعرض فان ردها بخير
كانت قائمة بيد المشتري بين أخذها ورد البيع وبين امضائه وأخذ ما بيعت به وان فأت بيد المشتري خيرا
بين رد البيع وأخذ قيمتها من المودع وبين امضاء البيع وأخذ ما بيعت به لانه يبيع فضولي فان رد صاحبها
البيع وأخذها فلا يكون هنالك رجح للمودع وان أجازها وأخذ ما بيعت به أو أخذ قيمتها فقد يكون له رجح اذا
اتجر بثمنها قبل قيام ربحها عليه وأما قول عبق ونس اذا كانت عرضا وبيعت بعرض وهلم جرا فلا رجح له وله
الاجرة وان باعها بدراهم أو دنائير فان فأت فله ما قيمتها الى آخر ما قال الشارح فقد رده شيئا خيرا في حاشية خش
بانه لا وجه لهذا التفصيل ولا قبل بساعده (قوله وفات) أي ذلك العرض (قوله فله قيمته) أي وله اجارة
البيع وأخذ ما بيع به (قوله ويرى ان رد غير المحرم) يعني ان ادعى رده لمحل وحاصله أن المودع اذا تسلف
الوديعة وادعى انه ردها تسلفه لمحل ثم ضاعت بعد ذلك وخالفه صاحبها فان المودع يبرأ منها ويصدق فيما ادعاه
من الرد يمين اذا كان تسلفه مكرها بان كان مليا وتسلف نقدا أو مثليا سواء أخذ الوديعة من ربحها بيينة أم لا
وأما التسلف الحرام بان كان لمقوم فانه اذا تسلفه ملي أو غيره وأذهب عينه وادعى انه ردها لموضع فانه لا
يبرأ ولا بد من الشهادة على الرد له ولا يكفي الشهادة على الرد لمحل الوديعة وأما ان كان تسلف مثلي لمقدم فانه
يبرئه رده لمحل ويصدق في دعواه الرد يمين ان لم يكن له يمينه به كالتسلف المكروه (قوله يمينه) أي فان نكل
فلا تقبل دعواه الرد (قوله ولا بد أن يدعى انه رده عينه أو صنفه) لعل أو بمعنى الواو والعطف نفسيري
فاندفع ما يقال ان فرض المسئلة انه تسلف الوديعة وشأن المتسلف أن لا يرد العين لانه قد انتفع به والا فليس
الاتفاق (قوله تفصيل) بان يقال قوله ويرى ان رد غير المحرم أي المكروه كالمثلي للمثلي ومفهوماً أن المحرم
فيه تفصيل نارة لا يبرأ رده ان كان مقوما مطلقا وقارة يبرأ رده ان كان مثليا لمقدم (قوله ترد في ذلك) أي في
برأه للمقدم اذا تسلف المثلي ورده لمحل والحق الا براء وذلك لان المودع انما منع من تسلفها خشية أن لا يردّها
اذا ردها فقد انتفت العلة التي منع لاجلها من تسلفها (قوله أو يقول ان احتج الخ) فيه ان هذا من
أفراد الادن وعطف الخاص على العام بالواو لا يجوز وأجيب بان المراد الا باذن مطابق أو قيد كان يقول ان
احتج الخ (قوله فلا يبرأ الخ) فلو ردها أخذ لمحل ثم ضاعت لم يبرأ مما تسلفه (قوله والاحسن رجوع
الخ) أي فالتحبي وحرم سلف مقوم ومعدم وكره التقدي والمثلي كالتجارة لا باذن فلا يحرم ولا يكره ويرى ان رد
غير المحرم الا باذن فلا يبرأ الا ردها أخذ منه الربح وخلاف الاحسن رجوع الاستثناء لخصوص قوله ويرى رد
غير المحرم كافر أو لا وانما كان ما ذكره أحسن لانه أكثر فائدة (قوله وذا أخذ بعض الوديعة) أي سلفا
أو للتجارة (قوله حراما) أي كان الأخذ غير اذن حراما أو مكروها (قوله ضمن المأخوذ فقط) أي لانه
هو الذي تعدى عليه بأخذه من غير اذن ربه ولا به هو الذي تسلفه حالة الادن (قوله على التفصيل الخ)
أي وهو ما اذا كان ذلك البعض أخذه باذن أو غير اذن وكان أحد حراما سواء رده لمحل فيه حرام أم لا أو كان
مكروها ولم يردّه وأما ان كان مكروها ورده فلا ضمان عليه لما أخذه ولا لمالم يأخذه (قوله أو بقفل) ففتح
اتفاق بمعنى القفل كما تقتضيه مرجع الشارح لا بالضم معى الآلة وان صح أيضا من جهة الفقه

تقم يمينه على رده ولا بد
أن يدعى أنه رده عينه
أو صنفه فان ادعى أنه
رد غير صنفه كالورد عن
الدنانير دراهم أو عكسه
أو عن القمح شعيرالم
يبرأ كالمورد المحرم وهو
المقوم ولا يبرئه الرد
منه لربه وأما الشهادة
على رده لمحل الوديعة فلا
يكفي لان القيمة لزمته
بمجرد هلاكه فان كان
المحرم مثليا كالمقدم
تسلف المثلي يرى رده
لمحل كالمكروه في مفهوم
المصنف تفصيل ويؤيده
نسخة المواق فان نسخته
ان رد غير المقوم لكن
المصنف في توضيحه
تردد في ذلك ولما كان
غير المحرم شاملا للمكروه
والجائر والمراد هو الاول
وأما الجائر كالمأخوذ
باذن ربه فلا يقبل قوله
في رده استثناء قوله (الا
باذن) في تسلفها بان
يقول له أدنت لك في
تسلفها أو التسلف منها
(أو يقول) له (ان
احتج فخذ) فلا يبرأ
الا ردها أخذ لربها
لان تسلفه حينئذ انما
هو من ربحها فانقل من

أما ته لدمته وصار كسائر الديون والاحسن رجوع الاستثناء لاسام السلف وللتجارة وقوله ويرى الخ أي (قوله)
باذن فلا يحرم ولا يكره ولا يبرأ (و) اذا أخذ بعض الوديعة باذن أو لا اذن حراما أو مكروها (ضمن المأخوذ فقط) على التفصيل المتقدم ولا
يضمن غير المأخوذ رده اليه ما أخذه أم لا (أو قفل) أي يضمن بسبب قفل (ينهي) أي مع خيبة عنه فسرقت بان قاله له ضعه في حقه أو قفل مثلا

ولا تغفل عليها لأن تلفت سماري أو حرق بلا تقريط لأنهم تلتف بالوجه الذي قصد الخوف منه (أو يوضع شعاس في أمره) ووضعها
(بمخار) فسرق فان لم يأمره بشئ لم يضمن أن وضعه بمحل يؤمن عادة (لأن زاد قفلا) على قفل أمره به إلا إذا كان فيه أغرام للص (أو عكس)
الأمر في المختار) بأن قال له اجعلها في نحاس فوضها في فخار فلا ضمان (أو أمر) (٣٧١) ربط (لهم) وأخذها باليد فلا

ضمان أن غصبت أو
سقطت لأن اليد أحرز
الآن يكون قصد اخفاءها
عن عين الغاصب (بجيبه)
أي كوضعها به إذا أمره
بربطها بكم فضاعت
نقص ونحوه فلا ضمان
(على المختار) اللهم الآن
يكون شأن السراق قصد
الجيب (و) ضمن
(نسيانها في موضع ابتاعها)
وأولى في غيره (وبدخوله
الحمام بها) فضاعت
(وتخرجها) من منزله
(بطنها) فتلفت) لأنه
جناية والعمد والخطأ
في أموال الناس سواء (لا)
يضمن (أن نسيها في كفه)
حيث أمره بوضعها فيه
(فوقعت) منه (ولا أن
شرط عليه الضمان) فيها
لا ضمان فيه لما فيه من
إخراجها عن حقيقة
الشرعية (و) ضمن
(بإبداءها) عند أمين
لأن ربه الم يضمن غيره
بخلاف الملتقط فله الإبداع
ولا ضمان عليه (وأن
يسفر) أي يضمن بإبداءها
ولو في حال سفره وقد
أخذها في السفر قال
فيها أن أودعت لمسافر
ملا فأودعه في سفره
ضمن انتهى وأعماله

(قوله ولا تغفل عليها) أي بخالف ووضعها فيه وقبضه عليها فسرق فيضمن لطمع السارق في الصندوق
سبب قفله ولا يضمن غير السرقة كالطرق والسماري عند ابن القاسم لقوله لا يضمن إلا إذا تلفت بالوجه الذي
قصد الاحتراز من أجله فان تلفت غير السرقة لم يضمن ومفهوم قوله بنهي أنه لو قفل عليها حيث لم ينهه فلا
ضمان وإنه لو ترك القفل عليها مع عدم الإهمال فلا ضمان وذكر ابن راشد في مذهبه أنه لو جعلها
في بيته من غير قفل وله أهل علم خيانتهم أنه يضمن لمخالفته لعرف وظاهره ولو علم ربه بجبايتهم لأنه يجب على
المودع حفظها ولو شرط ربه أحلافه لأنه شرط مناقض لحقيقتها (قوله لا أن زاد قفلا) بضم القاف بمعنى
الآلة (قوله فلا ضمان) وكذا لو وضعها في مثل ما أمر به في الأحرار كالوقال له ربه اجعلها في هذا الصندوق
أو في هذا السطل فخالف وجعلها في مثله كما قبله أبو الحسن عن اللخمي (قوله أو أمر بربط الخ) عطف على
زاد قفلا وحاصله أن رب الودعة إذا أتى المودع في غير بيته فدفع الودعة له وأمره أن يربطها في كفه حتى يذهب
مها إلى بيته فأخذها في يده أو وضعها في جيبه فضاعت فإنه لا يضمنها على المختار (قوله الآن يكون قصد
اخفاءها عن عين الغاصب) قال عبق انظر هل يقبل قول ربه أنه أراد ذلك بمجرده أو لابد من قرينة تصدق به
في ذلك قال شيخنا وإظهاره أنه لابد من قرينة (قوله فلا ضمان) وظاهره كان الجيب بصدده أو بجنبه وهو
مفتض كلامهم به رام واستظهر شيخنا قصره على الأول وإنه يضمن بوضعها في جيبه إذا كان بجنبه ولو جعلها
في وسطه وقد أمره بجعلها في عمامة لم يضمن وضمن في العكس أي ما إذا أمره بجعلها في وسطه فخالف
وجعلها في عمامة وكذا في جيبه أو كفه انظر بن (قوله على المختار) راجع لما بعد الكاف أي على ما اختاره
اللخمي خلافا لما في الراعي لأن شعبان من الصمان وكان الأول أن يبدل قوله على المختار بقوله على الحسن
لأن الذي رجح القول بعدم الضمان إنما هو ابن عبد السلام لا اللخمي كما في المواق انظر بن قوله وأولى في
غيره) أي كالأول مال لا لسان لا يشتري له به رضاعة من بلد أخرى حتى أتى لموضع خوف فأخذ ذلك المال في
يده خوفا عليه ونزل ليسول فرضعه بالارض ثم قام وسبه فضاع ولم يدرك محل وضعه فله يضمن كما أفق به ابن
رشد وابن الحاج عصره لأن نسيان جناية على ذلك المال المودع خلافا لفتوى الباقي وابن عبدوس بعدم
الضمان وقول الشارح وأولى في غيره كان وجه الأولوية أنه حصل منه تصرف بنقلها (قوله وبدخوله الحمام
بها) أي أردخوله المصاة به الرفع حدث أصغر أو أكبر فضاعت لكن محل الصمان فيها حيث كان يمكن
وضعها في محله أو عند أمين ولو كان المودع غريبا في البلد لقد رتبته على سؤاله فيها عن أمين يحملها عنده حتى
يرفع حدثه ولا لم يضمن وأعلم أن قبوله لها وهو داهب للسوق كقبوله لها وهو يريد الحمام فادخلها وضاعت
في السوق ضمنها إذا كان يمكن وضعها عند أمين ومحل الصمان أيضا ما لم يعلم ربه عند الإبداع أن المودع
داهب للسوق أو للحمام فان علم بذلك فلا ضمان إذا ضاعت في الحمام أو السوق على الطاهر قياسا على ما إذا
أودعه وهو عالم بعورة مبره كذا قرر شيخنا قال عبق والطاهر أنه يضمن في عصر إذا لم يجد أحدا يضعها عنده
ودخل الحمام بها لأن عرف مصر أن الداخل يودع ماله عند رئيس الحمام (قوله ويخرجها بها الخ) أي كذا
يدفعها لمن يطمه ربه (قوله لا يضمن أن نسيها في كفه) هذا مقيد بما إذا كانت غير مشورة ولا ضمن لأنه ليس
بمحرر جند (قوله ولا أن شرط عليه الصمان الخ) أي فلا ضمان إذا تلفت (قوله لما فيه) أي لما في شرط صحتها
(قوله وبإبداءها عند أمين) أي بغير إذن ربه فتلفت أوصاعت (قوله وقد أخذها) أي والحال أنه قد أخذها
من ربه في السفر (قوله وأعمال الخ) هذا مقيد أن قوله وان بسفر معناه وان قبلها في سفر أي يضمن أن
أودعها في - ضرا أو سفرها إذا قبلها في الحضر بل وان قبلها في سفر (قوله لا يبرر حجة وأمة الخ) منظومة

على السفر لئلا يتوهم أنه لما قبلها فيه كان مطمئنا لادس في الإبداع ومحل الصمان إذا أودعها لغير ربه وامة اعتيد بذلك) ومثلها
العبد واللاجري عياله والابن المعتادون لذلك بالتجربة مع طول الرمان والاصم واستثنى من قوله وبإبداءها وان سفر قوله (الا) أن
يودع (لعورة حدثت) للمودع بالفتوى لم يرد بالعودة العذر كهدم الدار وجار السوء (أو سفر) أي لا رادة سفر طرأ عليه

(عند الرد) لربها بان كان ربه غائباً أو مسجوراً مثلاً فيجوز له ايداعها ولا ضمان عليه ان تلفت أو ضاعت واحترز بقوله حدثت بها اذا كانت قبل الايداع وعلم ربه بها (٣٧٢) فليس للمودع بالفتح الايداع والاضمن فان لم يعلم ربه بها فليس للمودع قبولها فان

صادق بما اذا اودعها لاجبي اول زوجه أو امه أو عبداً أو ابن او اجيراً لم يعتادوا بذلك بان جعلها عند الزوجه باثر تزوجه أو عند الامه أو العبد باثر شرائه أو عند الاجير باثر استئجاره ومفهومه صورة واحدة وهو ايداع المودع لها لزوجه أو امه أو ابن أو عبداً أو اجيراً اعتيدوا لذلك بان طالت اقامتهم عنده ووثق بهم فلا ضمان عليه اذا تلفت أو ضاعت عنده من ذلك وصدق المودع بالفتح في دفعها لاهله وحلف ان أنكرت الزوجه دفعه اليها ان اتهم وقيل مطلقاً فان كل غرم وليس لب الوديعة تحليف أهل المودع بالفتح الا أن يكون المودع بالفتح معسر اقله تحليفها وادخل في قوله لعير زوجه وامه الزوج فتضمن الزوجه اذا وضعت الوديعة التي تحت يدها عنده على أحد قولين وعزاه لظاهر المدونة (قوله عند الرد) كلام المدونة صريح في أنه قيد في المسئلتين قبله كافي المواق وطفي اه بن (قوله ولا ضمان عليه ان تلفت أو ضاعت) أي عند المودع الثاني (قوله فليس للمودع بالفتح الايداع) بل يبقيا عنده فان ضاعت عنده فلا ضمان (قوله وهذا مبالة الخ) أي وحينئذ فالمعنى فان حدثت له عورة بعد الايداع أو طرأ له سفر بعده وعجز عن رد هال ربه ايداعها وان اودعت عنده في سفره (قوله بقيدة) أي وهو العجز عن رد هال ربه (قوله ووجب الاشهاد الخ) أي واذا حدثت له عورة أو اراد سفر او عجز عن رد هال ربه او اراد ايداعها ووجب عليه الاشهاد بالعدول لا جمل أن ينشئ عنه الضمان ان اودعها وتلفت (قوله من غير ان تراه) أي بل لا بد من أن يريهم اياه اذا كان عورة حدثت في البيت أو يقول لهم مرادى السفر وأن أضع الوديعة عند فلان ويشرع في السفر بحضورهم (قوله خلافا لما يوجب الخ) أي فالوقال المصنف بدل قوله ووجب الخ ولا بد من ثبوت العذر كان أحسن (قوله وبرى ان رجعت سالمة) ايست هذه مكررة مع قوله سابقاً الا أن ترد سالمة من السفر لان ما مر محمول على رد هال سالمة من سفره بم او ما هنار رجعت سالمة من عند المودع الثاني لا من سفره فلا تكرار (قوله اذا زال العذر المسوغ لايداعها) هذا يقيد أن كلام المصنف قيصم اودعها العذر كسفر أو طرأ عورة وهو كذلك أما من اودعها غير عذر ووجب عليه استرجاعها مطلقاً نوى الاياب أم لا اه عبق وحاصل كلام المصنف أن المودع بالفتح اذا اودعها العورة حدثت أو طرأ وسفر ووجب عليه استرجاعها من هي عنده اذا رجع من سفره أو زالت العورة بأن نبي جداره الذي سقط ومحل وجوب استرجاعها اذا رجع من سفره ان كان قد نوى عند سفره الاياب منه فان لم ينو الاياب عند سفره ندب له ترجيعها فقط اذا رجع والقول له أنه نواه فلا يضمن اذا لم يرجعها وهلكت الا أن يعاد الاياب من ذلك السفر والى الم يقبل قوله (قوله ان نوى الاياب) أي ان رجع من سفره وقد كان نوى الاياب عند سفره (قوله فان لم يسترجعها ضمن الخ) فلو طلبها المودع بالفتح من هي عنده وامتنع من دفعها له فيسبى القضاء عليه بدفعها له فان حصل تنازع في نية الاياب وعدمها فالظاهر أنه ينظر الى سفره فان كان الغالب فيه الاياب فالقول قول المودع الاول فيقضى بدفعها له وان كان الغالب فيه عدم الاياب أو استوى الامر ان كان القول قول المودع الثاني فلا يقضى بدفعها الاول وحينئذ فلا يضمن الاول تلفها في هذه الحالة والذي تعلق ضمانها به الثاني اه عوى (قوله وبعثها بها) يستثنى من كلامه من اودعت معه وديعة بوصالها بالبلد فعرضت له اقامة طويلة في الطريق كالسنة فله أن يبعثها مع غيره ولا ضمان عليه اذا تلفت أو أخذها اللص لبعثها في هذه الحالة واجب ويضمن ان حسمها أو ما ان كانت الاقامة التي عرضت له قصيرة كالايام فالواجب انماؤها معه وان بعثها ضمنها ان تلفت فان كانت الاقامة متوسطة كاشهرين حبري ارسالها في ابقائها فلا ضمان ان أرسلها وتلفت أو حسمها اهدا ما ارتصاه ابن رشد كافي ح (قوله فصاعت أو تلفت) أي أو أخذها اللصوص (قوله وكذا لو ذهب بها اليها الخ) أي وكذا لو ذهب المودع بالفتح بها لربها بعير ادنه ومثل عث المودع بها الى لصمان وصى رب المال ببعث المال للورثة أو يسافر هو به اليهم من غير ادنهم فانه يضمن اذا ضاع كما يصح عليه في التوضيح والمدونة خلافاً لما في كبر حش من عدم الضمان وكذا القاضي يبعث المال المستحقه من ورثة أو غيرهم بعير ادنه عند ابن القاسم خلافاً للقول أصبغ

قبلها وضاعت ضمن مطلقاً اودعها أم لا (وان اودع) بالبناء للمجهول (بسفر) أي فيه وهذا مبالة في جواز الايداع لعورة حدثت أو لسفر بقيده وبالغ عليه لئلا يتوهم انها لما اودعت عنده في السفر لا يجوز له ايداعها عند ارادته السفر أو حدوث العورة وان وجد مسوق الايداع لان ربه ارضى أن تكون معه في السفر (ووجب) عليه (الاشهاد بالعذر) وهو العورة أو السفر ولا يصدق ان ادعى أنه انما اودع للعذر بلايته ولا بد من معانة اليه للعذر ولا يكفي قوله اشهدوا أي اودعها لعذر من غير ان تراه ولو شهدت له من غير ان يشهدا كفت خلافاً لما يوجبهم كلامه (و يرى) المودع بالفتح اذا اودعها الغير عذر (ان رجعت) له من هي عنده (سالمة) ثم تلفت أو ضاعت بلا تفریط (وعليه) وجوب اادارال العذر المسوق لايداعها (استرجاعها) من اودعها عنده (ان نوى الاياب) من سفره ثم عاد فان لم

بعدم

يسترجعها ضمن وكذا ادارات العورة فالوقال ان نوى الاياب أو رال المسامح كان أشمل فان لم ينو

الاياب بان نوى عدمه أولاً لانه لم يجب عليه استرجاعها ان عاد ولكن يستعجل به (و) ضمن (ببعثها) لربها بعير ادنه

الرسول وكذا لو ذهب
بها ربها بلا اذنه
فضاعت كما في التوضيح
(و) ضمن (بانزائه) أي
بطلق الفحل (عليها)
بلاذن ربها (فمست)
من الانزاه بسل (وان
من الولادة) بخلاف
الراعي فلا ضمان عليه
لأنه ما دون حكم الرجوع
الضمير بالنظر للمعنى
ولو قال فماتت كان أحسن
(كامة رزجها) المودع بلا
اذن ربها (فماتت من
الولادة) وأولى من الوطء فلو
حذف من الولادة لشم
المسئلتين مع الاختصار
(و) ضمن (بجدها)
بان قال لربها ما أودعني
شيئاً ثم اعترف أو قام
عليه بيمينه بالإيداع والا
فالقول قوله (ثم في قبول
بينه الرد) من المودع
لربها (خلاف) هل تقبل
لأنه أمم - بين أولاً لأنه
أكذبها بجده أصل
الوديعة وقد جزم المصنف
في الدين بعدم قبول
بينه الرد بعد الجحد
وسأني في عامل القراض
بجده ثم يقيم بينه الرد
أن الرجوع قبورها (و)
ضمن (بموتها ولم يوص)
بها (ولم توجد) في تركته
أي تؤخذ من تركته
لاحتمال أنه تسلفها (الا)

بعدم ضمانه وان مشى عليه غير واحد اطر عبق (قوله فضاعت) أي أو تلفت أو أحدها منه للصوم
(قوله وضمن) أي المودع بانزائه الخ قال شيخنا مثل المودع في ذلك الشربك فاذا أنزى على الحيوان غير اذن
شريكه فمات فانه يضمن حصه شريكه وان كان الموت من الولادة إلا أن يكون العرف أن الشربك يفعل ذلك
من غير اذن شريكه فلا ضمان عليه حينئذ (قوله عليها) أي على الوديعة إذا كانت نوقاً أو شيئاً (قوله بلا اذن
ربها) أي وأما ان كان باده فلا ضمان عليه والقول قول ربها في عدم الاذن يمين إذا تنازع في الاذن وعدمه
قوله بخلاف الراعي فلا ضمان عليه) أي إذا أرى عليها فماتت تحت الفحل أو من الولادة وهذا القول
عزاه في المدونة لعير ابن القاسم والذي يأتي للمصنف في باب الاجارة ضمان الراعي وعزام بهرام في كبرى لابن
القاسم في المدونة قال شيخنا والظاهر المظهر للعرف والشرط (قوله وجع الضمير) أي في قوله قتل وقوله
بالنظر للمعنى أي لأن الوديعة تصدق بمعدود وأفراد الضمير أولاً في قوله عليها نظر اللفظ لأن لفظ الوديعة مفرد
(قوله فماتت من الولادة) وأولى من الوطء أي فيضمن ذلك المودع الذي تعدى وزوجها كما يضمن الزوج إذا
علم بتعدى المودع الذي زوجها ويصير ربها في اتباع أيها شاء فان لم يعلم بتعديه بدأ بالمودع لأنه المسلط له
عليها فان أعدم المودع انبوع الزوج (قوله ثم اعترف) أي بها بعد ذلك وادعى تلفها أو أنه ردها أو أقام ربها
عليه بينة بالإيداع فادعى تلفها أو أنه ردها فلا تقبل دعواه الرد أو التلف حينئذ (قوله والا فلقول الخ) أي
والا يعترف بها ولم تشهد عليه بينة بالإيداع فلقول قوله (قوله ثم في قبول الخ) أي أن أقام ربها عليه بينة بها
حين جحد ها أو أقام هو بينة بردها كان في قبول بينة الرد خلاف مشهور وكذا قرر عبق فقد جعل موضوع
الخلاف أن ربها أقام عليه بينة حين جحد ها وهذا يقتضي أنه لو أقر بعد الجحد ثم أقام بينة بالرد أنها تقبل من
غير خلاف وليس كذلك بل لا فرق بين الاقرار واقامة البينة في جريان الخلاف كما في المواق وتبصرة ابن
فرحون ونقله وأشعر قوله بينة الرد أن المودع إذا أنكر الايداع من أصله فاقام ربها عليه بينة بها فاشهد
بينة بتلفها لا تقبل اتفاقاً وليس كذلك بل الخلاف موجود في كل من بينة الرد وبينة التلف كما قاله جدد عجب
والشيخ أحمد الزرقاني واستصوبه شيخنا ثم الرجوع من القولين عدم قبول بينة الرد والتلف كما قال شيخنا
واقصر عليه في المجمع (قوله وقد جزم الخ) حيث قال وان أنكر مطالب المعاملة فالبينة ثم لا تقبل بينة بالقضاء
أي ثم إذا شهدت البينة عليه لا تقبل الخ وانما جزم في الدين بعدم القبول لأن الدين في الذمة والاصل بقاها
فيما بخلاف الوديعة فانها أمانة ولما جحد ها وظهرت حيايتها وأقام بينة بالرد صار لتلك البينة طرفان من جحد
طرف الأمانة من جحد لقبولها وطرف الجحد من جحد لعدمه فلذا جرى الخلاف في الوديعة (قوله ان الرجوع
قبولها) هذا يقتضي أن القول بعدم قبولها في القراض من جحد بخلاف القول هنا بعدم قبولها فان مشهور
والذي يقتضيه نقله في باب الوكالة كما قال بن استواء الوديعة والقراض والبضاعة في وجوب الخلاف في
الجميع وان من قال بقبول البينة قاله في الجميع ومن قال بعدم قبولها قاله في الجميع وأن الرجوع من القولين
عدم قبولها في الجميع وحينئذ فلا فرق أصلاً (قوله وبموتها الخ) مثل الوديعة من تصدق على ابنه الصبي
بشيء أو غيرها وأراها للشهور ودواها للولد تحت يده ثم مات ولم توجد في تركته فيبقى له بقيتها من التركة
الا لكعشر هذا هو الصواب كما قال ابن سهل (قوله ولم يوص بها) مفهومه أنه لو أوصى بها لم يضمنها فان كانت
باقية أخذها ربها وان تلفت فلا ضمان ويدخل في إيصائها بها ما لو قال هي بموضع كذا ولم توجد فلا يضمنها كما
قال أشهب ويحمل على الضباع لأنه بقوله هي بموضع كذا كأنه ذكر أنه لم يتسلفها وهو مصدق لاماته (قوله
أي تؤخذ من تركته) أي يؤخذ عوضها أو قيمتها أو مثاها من التركة وبخاص صاحبها بذلك مع العرماء
وهذا معنى ضمان الميت لها إلا أنه يتبع بمثلها أو قيمتها في ذمته كما قيل وفائدة ذلك أنه لا يخاصص بها مع
العرماء بل ان فضل بعد هاشي كان للوديعة والا فلا والحاصل أن المودع أدامات ولم يوص بها فانه يضمنها
وهل تكون متعلقة بتركته أو بدمته خلاف والمشهور الأول وقد علمت فائدة كل من القولين اطر بن (قوله
لاحتمال أنه تسلفها) أي وهو الأقرب وأما احتمال ضايعها فهو بعيد ولو ضاعت لتحدث بضايعها قبل موته

أن يطول الزمن من يوم الايداع (الكعشرة ستن) فلا ضمان ويحمل على أنه ردها ربها

والأولى حذف الكاف وحمل كون العشرة على طول الألف لا يمكن الودعة بينة مقصودة للتوثيق والألف لا تسقط الضمان ولو زاد على العشر (وأخذها) ربه (أن ثبت بكتابة عليها أنها) أي لمالكها الباء سببية متعلقة بأحد وعليها نعت كتابة وأنهم المعمول كتابة وقوله أن ثبت مجلة معترضة بين العامل والمعمول وقوله (٣٧٤) (أن ذلك خطه) أي المالك أو خط الميت فاعمل ثبت أي يأخذها بسبب كتابة

كأنه عليها بآثارها فلان ان ثبت بالبينة أن هذه الكتابة خط ربه أو خط الميت (و) تضمن (بسمه) أي المودع بالفتح (بها المصدر) بكسر الدال أي لظالم صادرة ليأخذها وكذا ان دل عليها كمن دل لصاعلي مال فانه يضمن (و) تضمن (بموت المرسل معه) الودعة (بليل) ليوصلها لربها بأذنه أي يضمنها الرسول فتؤخذ من تركته ومثل الودعة غيرها من دين أو قراض (ان لم يصل اليه) أي إلى البلد فان وصل ولم توجد في تركته بعينها لم يضمن ويحمل على أنه أوصلها لربها وحاصل المسئلة أن الرسول ان كان رسول رب المال فالدافع له يبرأ بالدفع اليه ولو مات قبل الوصول ويرجع الكلام بين رب المال وورثة الرسول فان مات قبل الوصول رجع في تركته وان مات بعده فلا رجوع ويحمل على أنه أوصله لربه وان كان الرسول رسول من عنده المال فلا يبرأ من إرساله الا

(قوله والأولى حذف الكاف) أي لا هم لم تدخل شيئا لان العشرة طول فماراد عليها (و) (قوله ادلم تكن الودعة بينة الخ) أي ادلم تكن ثابته بينة بل باقرار المودع أو بينة غير مقصودة للتوثيق (قوله والألف لا تسقط الخ) أي والألف ان كانت ثابتة بينة مقصودة للتوثيق ومثلها البينة الشاهدة بها بعد جرده فلا تسقط الخ (قوله وأخذها الخ) يعني أن من مات وعنده وديعة مكتوب عليها هذه وديعة فلان بن فلان فان صاحبها يأخذها بشرط أن يثبت بالبينة أن الكتابة بخط صاحب الودعة أو بخط الميت ولو وجدت أنقص مما كتب عليها ويكون النقص في مال الميت ان علم أنه تصرف في الودعة والام يضمن (قوله وأخذها كتابة الخ) أي وأولى بينة لا بامارة لاحتمال انه رآها (قوله معمول كتابة) أي أو بدل منها أو بيان ان كانت الكتابة بمعنى المكتوب (قوله مجلة) فيه مسامحة بل جرحه مجلة لما عيذ كره أن قرله ان ذلك خطه فاعمل ثبت (قوله بكسر الدال) أي لظالم صادرة وضابقتها ليأخذها منه وبصح فتح الدال ومعناه أن رب الودعة اذا صادرة وضابقتها ظالم لاجل أخذ مال منه وحين المصادرة ذهب المودع بالفتح ودفعها للمودع بالكسر بحضرة الظالم عالما بذلك فأخذها الظالم فان المودع بالفتح يضمن بسبب ذلك لانه يجب عليه إخفاؤها عن الظالم وحفظها في تنبيهه لو خشي المودع بعدم السعي بها للمصادرة اطلاعة عليها وانجب متاعه معها بادعاء أن الجميع للمصادر لحازله السعي بها للمصادر كما قرر بعضهم وفيه شيء اذا لا يجوز لاحد أن يصون ماله بعمال غيره كذا كتب بعض تلامذة عبق عنه (قوله وكذا ان دل عليه) أي على الودعة وقوله كمن دل لصاعلي مال أي سواء كان وديعة أو غيرها (قوله وبموت المرسل معه) أي ويضمن الودعة بموت الرسول الذي أرسلت معه كان من طرف ربه أو من طرف المودع قبل أن يصل لبلد ربه أو قد ضاعت بها وقد ضاعت ولم توجد معه والصامن لها في هذه الحالة هو الرسول وحينئذ تقو خذ من تركته وأما ان مات ذلك الرسول بعد وصوله لبلد ربه ولم توجد الودعة معه فلا ضمان على الرسول والمصيبة على ربه ان كان ذلك الرسول رسوله وعلى المودع ان كان ذلك الرسول رسوله لان المودع لا يبرأ الا بوصول المال لربه أو لرسول ربه بينة أو اقرار في تنبيهه في مفهوم موته أنه اذ لم يموت وكذب المرسل اليه ذلك الرسول بان ادعى الرسول أنه أوصلها للمرسل اليه والمرسل اليه بذلك لم يصدق الرسول الا بينة ولا يعمل بتصديق المودع لذلك الرسول على أنه أوصلها للمرسل اليه ويضمن ذلك المودع أيضا ان كان قد دفعها للرسول بغير اشارة لانه لما دفع لغير البلية التي اتهمته كان عليه الاشهاد فاجاز تركه صار مفرطا وأما ان دفع له باشهاد فقد برئ ويرجع المرسل اليه على الرسول عند عدم البينة (قوله ومثل الودعة غيرها من دين أو قراض) أشار بهذا إلى أن هذا التفصيل المذكور في الودعة يجري بعينه في ارسال المدين ما عليه من الدين لربه بأذنه وفي ارسال عامل القراض رأس المال لربه مع رسول بأذنه فيموت ذلك الرسول ولم يوجد المال معه يقال اما أن يموت قبل الوصول لمحل لربه أو بعده وفي كل امان يكون ذلك الرسول من طرف رب المال أو من طرف مرسله على ما مر (قوله لم يضمن) أي ذلك الرسول (قوله ويحمل على أنه أوصلها لربها) أي وللجنار وهو من كان ذلك الرسول من طرفه تحليف وارثه انه لا يعلم لذلك الشيء شيئا (قوله وان مات بعده الخ) اذا علمت هذا الحاصل تعلم أن كلام المصنف يصح أن يحمل على رسول رب الودعة وعلى رسول المودع لان تفصيله في ضمان الرسول جار في رسول المودع والمودع خلاف الشيخ أحمد الزرقاني فانه قصر كلام المصنف على رسول رب الودعة (قوله وركوب الدابة كذلك) والضامن لها المودع بالفتح ان كان اللبس أو الر كوب حاصل منه أو من غيره بأذنه وأما ان حصل من غيره بغير اذنه كعاصب فلا ضمان على المودع والضمان بما عو على المتعدي (قوله والقول له أنه ردها سالمة) هذا لا يحال في مفهوم قوله سابقا وبرى

بحصوله لربه بينة أو اقرار فان مات قبل الوصول رجع مرسله في تركته وان مات بعده فلا رجوع وهي مصيبة على المرسل ان (و) تضمن (بكسر التوب) لسان متقصا (وركوب الدابة) كذلك وهذا مستعنى عنه قوله سابقا وبانفعاها ما ردها لربه أي يبرأ عليه (قوله والقول له) بعينه (أنه ردها سالمة ان أقر بالفعل) أي اللبس ونحوه أي لم يعلم ذلك الا من اقراره

وعليه الكراء حينئذ وأما لو شهدت عليه بینه بالفعل فادعى أنه ردها سالمة لم يقبل قوله (وان أكرها) أي الوديعة بان كانت دابة أو عبدا
أو سنة بینه (الملك) ونحوها يغير اذن ربه (ورجعت) سالمة (بحالها الا انه حسبها عن أسواقها) بان (٣٧٥) نقصت قيمتها ولو كانت للقيمة

(فلان) يار بها ان شئت

(فيمتها يوم كرائه) لانه يوم

التعدي (ولا كراء) لك مع

أخذ القيمة (أو أخذه)

أي الكراء (وأخذها)

منه وينبغي حينئذ ان

عليه انفقته وليس له

ان زادت على الكراء

أخذ الزائد كالعاصب

وحكم المستعارة

والمكثرة بتعدي بها

المسافة المشترطة

كذلك ومفهوم

رجعت بحالها أنها ان

تلفت فلزم القيمة يوم

الكراء لانه يوم التعدي

وان نقصت خسر

كالنهي - ير الذي ذكره

المصنف حسبها عن

سوقها أم لا ومفهوم

حسبها عن أسواقها

أنها ان رجعت بحالها

ولم يتغير السوق نقص

خسر بين أخذها كريت

به وكراء المثل فله

الا كثر منهما (و) تضمن

(سدفعها) لشخص

(مدعيا) حال من

المودع بالفتح الذي هو

فاعل الدفع أي وادعى

دفعها (انك) بامودع

بالكسر (أمرته به)

أي بالدفع وأنكر ربه

وتلفت أو ضاعت بلا

تقريب من القابض لها

وقوله مدعيا الخ أي بلا

ان رد غير المحرم أي وأما المحرم فلا يبرأ الا بشهادة بینه برده لربه لا برده لحل الا بداع لان ماها انتفاع به حال
كونها وديعة وما تقدم انتفاع بها بعد ان تسلفها فإنها باقية في أماته وما تقدم خرجت من أماته لذمته
ه عبق (قوله سالمة) أي وأنها اعانتفت بعد الرد (قوله وعليه الكراء) أي ان كان رب الوديعة شاه أخذ
الكراء والا فلا كراء عليه هذا هو الحق خلافا للشارح من اطلاق لزوم الكراء تبعاً لح في أول العصب قاله
شيخنا العدوي (قوله وأما لو شهدت عليه بینه بالفعل) أي بعد انكاره له (قوله ورجعت بحالها) أي من غير
نقص في ذاتها ولو تعيبت كأي صج (قوله الا أنه حسبها عن أسواقها) أي حتى تغيرت أسواقها بنقص ومثل
تغير سوقها ما اذا طال الزمان طولا مظنه لتغير سوقها كما قال شيخنا (قوله بان نقصت الخ) أي بان كانت قيمتها
وقت كرائها أكثر من قيمتها وقت رجوعها (قوله ولو كانت للقيمة) أي هذا اذا كانت تراد للبيع بل وان كانت
مادة للقيمة هذا هو الصواب كما في طي خلافا لما قاله اللقاني وتبعه خش من أن الوديعة اذا أكرها
المودع رجعت سالمة الا أنه تغير سوقها فان كانت للقيمة فليس لربها الا كراءها وأما ان كانت للتجارة فيخير
ربها على ما قال المصنف فعمل كلام المصنف على خصوص التي للتجارة (قوله ان عليك) أي ياربها حيث
أخذتها مع الكراء (قوله وليس له) أي ليس للمودع بالفتح اذا زادت النفقة على الكراء أن يأخذ من ربه
رائد النفقة والحاصل أن النفقة والكراء ان تساوبا أو رادت النفقة على الكراء فان ربه يأخذها ولا يدفع
شيأ ولا يأخذ شيأ معها وأما ان زاد الكراء على النفقة فانه يأخذها ويأخذ رائد الكراء (قوله كذلك) أي اذا
رجعت غير سالمة فيخير ربه ان شاء أخذها أو أجزأه المسافة التي تعدي بها وعليه حينئذ نفقتها فان رادت
النفقة على الكراء لم يعر ربه شيأ ولا يأخذ معها شيأ وانما قلت ان رجعت غير سالمة لأمها اذا رجعت سالمة
يس له الا كراء الزائد كما ياتي في العصب (قوله ان تلفت فلزم القيمة الخ) أي ولا كراء لها ولو كان أكثر من
القيمة الخ ولو طلبه ربه لم يرض المودع بدفعه له اذا طلبه (قوله وان نقصت) أي وان رجعت ناقصة في
داتها بان رجعت مريضة أو هزيلة وسواء حسبها عن أسواقها أم لا والحاصل أن التخيير الذي قاله المصنف
يجري فيما اذا رجعت سالمة بحالها ووجه اذا رجعت ناقصة الا أنها ان رجعت ناقصة خسر على الوجه المذكور
مطلقا حسبها عن أسواقها أم لا وأما اذا رجعت بحالها فاعيا يخيير التخيير المذكور اذا حسبها عن أسواقها هذا
هو الصواب (قوله وبدفعها) أي وضمنها المودع بدفعها (قوله وأنكر ربه) أي أنكر أن يكون أمره بدفعها
لذلك الشخص * (تبيينه) * مثل انكار ربه انكار ورثته ان مات في ح لومات المودع بالكسر فادعى المودع
بالفتح أنه أمره قبل موته بدفعها فلان فانه يصمن ولا يصمدق ويحلف ورثة المودع على نفق العلم (قوله
وتلفت) أي والحال أنها قد تفت عند ذلك الشخص الذي دفعت له أو ضاعت منه (قوله على الصور الأربع)
أي دعواه أنه أمره بدفعها لذلك الشخص مباشرة أو بواسطة كتاب يعي غير مطبوع أو غير خط المودع
بالكسر أو بواسطة رسول أو أمانة (قوله ولا رجوع له) أي للمودع وقوله حينئذ أي حين اذا أنكر ربه الامر
بالدفع وحلف على ذلك وقوله لا اعترافه الخ الاعتراف المذكور اعيا يكون عند تحقق اذنه بالدفع له بان أمره
مشافهة وأما ان لم يتحقق اذنه بالدفع له بان حسن الظن بامارته أو برسوله أو بكتابه غير المطبوع أو الذي
هو غير خطه فانه يبرح على القاض حيث كانت قائمة يده أو تلفت غير سده وذلك لعلم المودع
بعدم تعديبه في القبض وهذه طريقة اللخمي والمتقدم أن له الرجوع عليه حيث كانت قائمة يده أو تلفت
ولو صدقه على أنه قبض بوجه صحيح قاله شيخنا وفي بن أن المودع حيث صمن في هذه الحالة وهي ما اذا أنكر
ربه الامر وحلف كان له الرجوع على القابض ولو تحقق اذن ربه به في الدفع مان أمره مشافهة أو عرف
الخط والامارة كافي النواذر عن ان الموارد لا يمنع من الرجوع عليه تصديقه فيما أتى به من الامارة والخط
ونحوه لا ينسب لوقول اللخمي أنه لا رجوع للمودع الى القابض اذا اعترف بانه قبض بوجه صحيح

واسطة بان يقول أنت أمرتي بدفعها له بنفسك أو بواسطة بان يقول له جاءني كتابك أو رسولك أو أمانة فاشتمل كلامه على الصور الأربع
(وحلفت) أنك لم تأمر أي فالصواب انك أنكر ربه الامر بالدفع وحلف على ذلك ولا رجوع له حينئذ على القابض قطعا لا اعترافه أن الامر

قد ظلمه فلا ينظم هو القابض (والا) حلف (المودع بالفتح) (وبرى) من الضمان في جميع الصور ورجع بها على القابض لقبضه
من غير منوع (الابينة) تقوم للدافع (٣٧٦) (على) ربحها (الامر) بالدفع فلا يضمن الدافع وهذا الاستثناء من قوله

تحقق اذنه في الدفع وان المودع طالم اختياره مخاف لما ذكره كلامه والارحه مافاله للخمي ولذا اقتصر
في المج عليه (قوله قد ظلمه) أي بانكاره الامر بالدفع (قوله حلف المودع) أي أنك أمرته بدفعها لذلك
اشخص (قوله في جميع الصور) أي الاربعة السابقة (قوله الابينة) أي تشهد بأن ربحها امر المودع بدفعها
لذلك الشخص وهذا مفهوما قوله مدعيها أنك أمرته به ومثل البينة الكتاب المطبوع مع الشهادة على أن الخط
خط صاحب الوديعة (قوله على ربحها الامر) مقتضى حل الشارح أن الامر يقرأ بالمد وهو غير متعين بل
يصح سكون الميم أي الابينة تشهد على ربحها بالامر بالدفع له (قوله وهذا الاستثناء من قوله بدفعها) أي
ضمن المودع بدفعها الشخص الابينة تشهد على ربحها بالامر بالدفع له (قوله ورجع الخ) أي وحيث قامت
بينة للدافع على أن ربحها امره بدفعها فلان وقتلنا ضمان على الدافع حينئذ فان ربحها رجع على القابض
ان ثبت تعديها عليها والافلا رجوع له على القابض كما انه لا رجوع له على الدافع فقول الشارح وهذا أي رجوع
الامر على القابض ان ثبت تعديها عليها أي أو كانت قائمة بيده (قوله راجع لقوله الابينة) أي وأما الصور
الاربعة التي قبل الافلا يرجع المودع فيها على القابض كما قال الشارح تبعاً للخمي ويصح أن يجعل قول
المصنف ورجع على القابض راجعاً لما قبل الا أي وحيث ضمن المودع في الصور الاربع التي قبل الا وغرم
رجع على القابض بما دفعه له وعلى هذا يكون المصنف ما شيا على طريقة ابن المواز المعتمدة والحاصل أنه ان
جعل قوله ورجع الخ راجعاً لما بعد الا كان المصنف ساكتاً عن رجوع المودع على القابض في الصور الاربع
التي قبل الا وعدم رجوعه عليه وأما ان جعل راجعاً لما قبل الا كان متسكماً على ذلك وساكتاً عن الرجوع
وعدمه فيما بعد الا (قوله والافلا) أي والايثبت تعديها بأن تلفت بغير سببه فلا رجوع له على القابض
كما لا رجوع له على الدافع لعدم تعدي القابض في قبضها والدافع في دفعها (قوله شاهد على قول الباعث)
أي من أنه أرسل ذلك وديعه أو صدقة وليس المراد أنه شاهد على فعل نفسه لان الفرض أن المبعوث له
مصدق على القبض (قوله لتمسكه بالاصل) أي وهو عدم الصدقة لان الاصل عدم خروج الشيء عن ملك
ربه على وجه خاص والاصل كالشاهد فلما انضم الاصل للشاهد صار الباعث كان معه شاهدين فذلك أحد
المال من غير يمين (قوله اكر يمين) أي لان الاصل كالشاهد الواحد فلا حلف معه (قوله أم لا) أي بأن
كان باقياً بيد الرسول أو ليس بدواً منهما وقوله ملياً أو معدماً أي كان المبعوث له المال ملياً أو معدماً وكان
على الشارح أن يزيد وسواشهد للرسول بينة على الدفع للمرسل اليه أم لا (قوله وهو قول ابن القاسم)
وذلك لعدم تعدي الرسول بالدفع للمبعوث له سبب اقرار ربحها أنه امره بالدفع لمن ذكر فشهادته جائزة (قوله
وظاهر المدونة) أي أن تاويل الاطلاق هو ظاهرها وهو للقاضي اسمعيل والحاصل أن ابن القاسم جعله
شاهداً أو أطلق ولم يجعله أشهب شاهداً أو أطلق فقبل بينهما خلاف والمعتمد ما قاله ابن القاسم من جعله
شاهداً مطلقاً وهو تاويل القاضي اسمعيل وقيل بينهما وفاق فكلام ابن القاسم محمول على ما اذا كان المال
باقياً أو عدمه وكان المرسل اليه ملياً أو قامت بينة على الدفع للمرسل اليه وكلام أشهب محمول على ما اذا لم يكن
للمال باقياً والمبعوث له معدماً ولم تقم بينة على الدفع له وهو تاويل ابن أبي ريد ومذهب سحنون التفصيل على
بحوثه أو يل الوافق انظر بن (قوله ان كان المال بيده) المراد بكونه بيده كونه قائماً سواء كان بيده أو بيد
غيره أي أو لم يكن قائماً بل عدمه وكان المبعوث له ملياً أو معدماً وشهدت بينة على الدفع للمرسل اليه وقوله
لا عند عدمه أي عدم المال أي والحال أن المبعوث له معدماً ولم تقم بينة بالدفع له (قوله لانه يتهم الخ) وذلك
لان المرسل اليه حيث كان معدماً لم يكن المال موجوداً ولم تقم بينة على الدفع له فان الرسول يضمن ولو كان
المرسل اليه مقراً بالقبض لاحتمال أن يكون الرسول أخذ المال وتواطأ مع المرسل اليه المعدم فاقرار
المرسل اليه المعدم بالقبض لا يفيقه على أحد القولين بخلاف الاشهاد على القبض فانه ينفعه (قوله
تاويلان) محلها ما اذا لم يكن المال باقياً بيده ولم تقم بينة على الدفع للمرسل اليه والمبعوث اليه معدماً فيجوز

و بدفعها منقطع لان
ما قبله مجرد دعوى
والمراد بالبينة ما يشمل
الشاهد واليمين وقوله
(ورجح) الامر (على
القابض) راجع لقوله
الابينة على الامر
ففاعل رجع عائد على
الامر لا المودع بالفتح
لانه اذا قامت له بينة على
الامر برى فلا رجوع
له على القابض وهذا
اذا ثبت أن القابض
تعدي عليها والافلا
(وان بعث اليه بمال
فقال) المبعوث اليه
(تصدق به على
وأكرت) الصدقة
وقلت بل هو وديعة
أو فرض (فالرسول
شاهد) على قول
الباعث فان شهد للمرسل
أخذه بلا يمين لتمسكه
بالاصل مع شهادة الرسول
وان شهد للمرسل اليه
أخذه على أنه صدقة
عليه يمين فان لم يشهد
الرسول بأن قال
لا أدري فالفسلوب لرب
المال لكن يمين (وهل)
تقبل شهادته (مطلقاً)
كان المال باقياً بيد المبعوث
اليه أم لا ملياً أو معدماً

وهو قول ابن القاسم وظاهر المدونة وهو الراجح (أو) انما يكون شاهداً (ان كان المال بيده) أي بيد المبعوث اليه أو بيد
الرسول وهو مما يعرف بعينه لا عند عدمه فلا تقبل شهادته لانه يتهم على اسقاط الضمان عن نفسه وعليه تاويل ابن أبي ريد (تاويلان)

يتفقان على قبول شهادته عند وجود المال بعينه (و) تضمن (بدعوى الرد) لهما من المودع بالفتح أو وارثه (على وارثان) أيها المودع بالكسر لانه دفع لغير المؤمن وكذا دعوى وارث المودع بالفتح أنه ردها اليك (٢٧٧) (أو) على (المرسل اليه المنكر) أو لم يعلم اقراره

فيضمن الرسول ولا يبرأ
الابينة قال فيها ومن
بعث معه بمال ليدفعه
الى رجل صدقة أو صلة
أو سلفاً أو غن مبيع أو
يتاع لك به سلعة فقال
قد دفعته اليه وأكذبه
الرجل لم يبرأ الرسول
الا بينة اتهمى
(كعليك) أي كدعوى
المودع الرد عليك
باربها فانه يضمن (ان
كانت له) أي لربها فقيه
الثقات من الخطاب
(ابينة) أي بالابداع
ويحتمل أن ضمير له
للإبداع أيضاً فلا الثقات
(مقصودة) أي للتوثيق
بان يقصد بها أن لا تقبل
دعوى الرد الا بينة ويشترط
علم المودع بذلك فلا تكن
بينه الاسترعاء ولا غير
مقصودة ولا مقصودة
لشيء آخر غير ما قد منا
فيصدق في دعوى الرد (لا)
تضمن (بدعوى التلف)
أو الضياع بلا تقريبطولو
مع البينة المقصودة
للتوثيق (أو) دعوى (عدم
العلم بالتلف أو الضياع)
أي لا يضمن اذا قال
لا أدري هل تلفت بحرق
ونحوه أو ضاعت بنحو
سرفه لانه أمين ادعى أحد

شهادة الرسول على قوله المرسل في هذه الحالة على الاول لا على الثاني (قوله يتفقان عند وجود المال بعينه)
أي يبرأ الرسول أو يبد المبعوث اليه أو لم يوجد واحد منهما وكان المرسل اليه ملبياً أو قامت بينة للرسول
على الدفع للمرسل اليه والخلاف بين التأويلين انما هو في صورة ما اذا كان المال غير موجود أصلاً وكان المرسل
اليه معدوماً لا بينة للرسول بالدفع للمرسل اليه فعلى الاول تجوز شهادة الرسول على قول المرسل لا على الثاني
(قوله لانه دفع لغير المؤمن) أي ومن ادعى الدفع لغير من اتهمه فلا يصدق الا بينة فلما قصر ترك الاشهاد
ضمن (قوله وكذا دعوى وارث المودع أنه ردها اليك) أي فانه يضمن كافي عن الجواهر وكذا اذا ادعى وارث
المودع بالفتح أن مورثه دفعها قبل موته لو ارثك يا مودع فالضمان في هذه الصور الاربع وأما ان ادعى ورثة
المودع بالفتح على ورثة المودع أو على المودع أن مورثهم قدردها للمودع قبل موته فلا ضمان عليهم في هاتين
الصورتين كما أنه لا ضمان اذا ادعى المودع بالفتح على المودع بالكسر أنه ردها له والحال أنه لم يقبضها بينه
مقصودة للتوثيق أو ادعى المودع بالفتح على ورثة المودع بالكسر أنه ردها لمورثهم قبل موته والحاصل أن
صاحب اليد الموثمة اذا كانت دعوى الدفع منها لليد التي اتهمها فلا ضمان على المدعى سواء كانت الدعوى
صادرة من ذي اليد الموثمة أو من وارثه على ذي اليد التي اتهمته أو على وارثه وفيما عدا ذلك الضمان (قوله
وعلى المرسل اليه المنكر) عطف على وارثك أي وتضمن الوديعه بدعوى الرد على المرسل اليه المنكر وحاصله
أن المودع اذا أرسل الوديعه مع رسوله الى ربهما باذنه فأنكر ربهما وصولها اليه ولا بينة تشهد عليه بقبضها من
لرسول فان الرسول يضمنها لتفريطه بعدم الاشهاد (قوله أو لم يعلم اقراره) أي بقبضها من الرسول لموته
فيضمنها الرسول لو رثته لتفريطه بعدم الاشهاد ومحل ضمان الرسول ما لم يشترط على المودع عدم الاشهاد
على دفعها لربها فان اشترط ذلك فلا ضمان عليه والضمان على المودع وسيأتي للشارح التيسير على ذلك
(قوله فانه يضمن) أي لانه اتهمه على حفظها لا على ردها (قوله ان كانت له بينة الخ) الطاهر أن مثل
البينة المذكورة أخذ ورقة على المودع بالفتح بخطه كالمبيع لا أن (قوله ويحتمل أن ضمير له للإبداع) أي
واللام عني على وقوله أيضاً أي كما أن ضمير به للإبداع (قوله بان يقصد) أي المودع بالكسر تلك البينة
وقوله أن لا تقبل دعوى الرد أي من المودع بالفتح (قوله ويشترط علم المودع ذلك) أي تلك البينة (قوله
ولا تكن) أي في الضمان بينة الاسترعاء أي لانه يقبل معاهد دعوى الرد (قوله ولا مقصودة لشيء آخر)
كما لو أشهداها خوفاً من موت المودع لبأحدهما من تركه أو يقول المودع بالفتح أخاف أن تدعى أني سلف
فأشهد لي بينة أنها الوديعه فأشهدها فيصدق في دعوى الرد كما دأبنا من المودع بالفتح بالاشهاد على نفسه
بالقبض كما قال عبد الملك وقال ابن زرب ونحوه لابن يونس لا يبرأ الا بالاشهاد لانه ألزم نفسه حكم الاشهاد
وعاقره الشارح علم أن المصنف حذف عدم مقصودة قيداً لا بد منه وهو للتوثيق لان المقصودة أعم
(قوله ولو مع البينة المقصودة للتوثيق) أي لانه أمين على حفظها (قوله ونحوه) أي كحرق وأكل فأر (قوله
هو مصدق الخ) أي وأما اذا قال لا أدري أتلفت بحرق أم رددتها أو لا أدري هل ضاعت سرقة أم رددتها
فانه يضمن فيهما ان قبضها بينة مقصودة للتوثيق لانه ادعى أمرين غير مصدق في أحدهما وان لم يقبضها
بينة مقصودة للتوثيق فلا ضمان عليه ويحلف مطلقاً سواء كان منهما أو غير منهما حقق عليه الدعوى أم لا
في صورة ما اذا قال لا أدري هل تلفت أو رددتها أو ضاعت أو رددتها والحال أنه لم يقبض بينة مقصودة
للتوثيق (قوله وحلف المتهم) قيل هو من يشار اليه بالتساهل في الوديعه وقيل هو من لبس من أهل الصلاح
(قوله في دعوى التلف أو الضياع) أي كذا في صورة دعوى عدم العلم بالتلف أو الضياع وقوله وحلف
المتهم أي سواء حقق رب الوديعه عليه الدعوى أو اتهمه (قوله دون غيره) أي دون غير المتهم فلا يحلف اذا
لم تحقق عليه الدعوى وأما اذا حققت عليه الدعوى فانه يحلف وهذا كله في المسائل الثلاث دعوى التلف
أو الضياع ودعوى عدم العلم بالتلف أو الضياع وأما في دعوى الرد فقط وفي قوله لا أدري هل تلفت أو

(٤٨ - دسرق ثالث) أمرين هو مصدق في كل منهما ولو مع بينة الموثق (وحلف المتهم) دون غيره في دعوى التلف أو الضياع (ولم
يفده شرط بينهما) أي ان شرط عند أحدهما أنه لا عين عليه في دعوى التلف أو الرد لم ينفعه ذلك لانه مما يقوى التهمة فلم يباحل فيه (فان نكل

حلقت ياربها والزمتة الغرم في دعوها التحقيق بان جازمت بكذبه وأما في الاتهام فيغرم بمجرد نكوله (ولا) ضمان على الرسول (ان شرط) على رب المال (الدفع للمرسل اليه بلاينة) فيعمل بشرطه ويحلف أنه دفع فهدم مقيدة لقوله سابقا والمرسل اليه المنكر فلو قال هناك لأن يشترط الدفع بلاينة لكان (٣٧٨) أحسن (و) تضمن (بقوله) لربها (تلفت قبل أن تلقاني بعدم دفعها) له ولو لعدرا أقامه

كاستغاله بالتوجه الحاجة ولو أثبت العذر لأن سكونه عن بيان تلفها دليل على بطلانها إلا أن يدهى أنه اعما علم بالتلف بعد أن لقى فلا يضمن ويحلف إن اتهم (كقوله) تلفت (بعده) أي بعد الاتي وامتنع من دفعها (بلا عذر) ثابت فانه يضمنها فان كان الامتناع لم يثبت لم يضمن (لا) يضمن (ان) قال لا أدري متى تلفت أقبل أن تلقاني أو بعده كان هناك عذر أم لا ويحلف المتهم (و) يضمن (بمنعها) من الدفع لربها (حتى يأتي الحاكم) فضاغت (ان لم تكن) عليه (بينه) بالتوثق عند ابداعها والا فلا ضمان والمراد الحاكم الذي لا يخشى منه (لان) قال عند طلبها منه (ضاغت من) مدة (سنتين) وأولى أقبل (و كنت أرجوها) فلا ضمان (ولو حضر صاحبها) بالبلد ولم يخبره بضياعها (كالقراض) تشبه تام في قوله وقوله تلفت الى هنا أي أن عامل القراض حكمه حكم

رد دنها والحال أنه ليس هناك بينة مقصودة للتوثق فانه يحلف كان منهما أم لا حقق عليه الدعوى أم لا (قوله) حلقت ياربها والزمتة الغرم في دعوها التحقيق) فان لم يحلف في التحقيق صدق المودع بالفتح (قوله) وأما في الاتهام فيغرم بمجرد نكوله (أي لان بين التهمة لا تنقلب كذا الحج فحمل كلام المصنف على خصوص دعوى التحقيق ونحوه قول المواق لم يقل ابن يونس في المتهم اذا نكل الا عدم رد اليمين والذي في التوضيح وابن عبد السلام وابن رشد وأصله للبيان أن بين التهمة تنقلب هنا على المشهور وكانهم شددوا هنا مراعاة للإمانة وحينئذ فيحمل المصنف هنا على بين التهمة وغيرها اه بن (قوله) ولا ان شرط على رب المال (لعل الاولى ان شرط الرسول على المودع بالفتح اذ هذا هو المناسب لجعل هذا تقييد لقوله سابقا والمرسل اليه المنكر تأمل (قوله) فيعمل بشرطه) أي من جهة عدم تضمينه وأما المرسل فانه يضمن للمرسل اليه حيث لم يشهد الرسول على الدفع (قوله) وبقوله تلفت الخ) صورته أن المودع اتى المودع يوم السبت فطلب منه الوديعة فامتنع المودع من دفعها العذر اعتذر به أو لغير عذر ثم انه اتيه في ثاني يوم وطلبها منه فقال له انها تلفت قبل أن تلقاني أمس فانه يضمن (قوله) لان سكونه عن بيان تلفها) أي حين لقى أو لا (قوله) وامتنع من دفعها) أي والحال انه امتنع من دفعها حين الملاقاة أو لا بلا عذر ثابت بان امتنع لغير عذر بالسكينة أو لغير محتمل (قوله) لم يضمن) أي لحمله على أنها تلفت قبل اللقاء ولم يعلم به الا بعده (قوله) كان هناك عذر) أي منع من دفعها له حين لقى أو لا (قوله) حتى يأتي الحاكم) أي من سفره ويدفعها له بحضوره أو حتى تأتي البينة ويدفعها له بحضورها وأما دامت المرأة الوديعة حتى يقضى روجها حاجته فتلفت فلا ضمان عليها كما في ح (قوله) فضاغت) أي قبل صور القاضى أو البينة وانما ضمن لانه يصدق في دعواه الرد فلا يحتاج لدفعها لربها بحضور الحاكم أو البينة وحينئذ فهو متسبب في ضياعها بحسبها واعلم أن مثل الوديعة فيما ذكر الرهن فاذا طلب ربه فمكاه وامتنع المرتهن من دفعه حتى يأتي الحاكم فتلف قبل اتيانه فانه يضمنه ان لم يكن قبضه بينة مقصودة للتوثق (قوله) والا فلا ضمان) أي اذا حسمها المحي بالقاضى أو البينة فضاغت أو تلفت قبل حضور من ذكر (قوله) وكنت أرجوها) كتب بعضهم أنه ينبغي أن يذكر هذا الابد منه في بني الضمان وانه لو لم يذكره لضمن وذلك لان ربه يقول له لو أعلمتني بضياعها كنت أفتش عليها فترك إعلامك لي تفريط منك (قوله) فلا ضمان) أي ولو لم يخبر بذلك أحدا (قوله) ولو حضر صاحبها) أي هذا اذا كان صاحبها عابثا بل ولو حضر صاحبها خلافا لمن قال انه يضمن ان كان صاحبها حاصرا بالبلد لان ترك اعلامه بضياعها دليل على كذبه (قوله) تشبه تام في قوله وبقوله تلفت الخ) أي فيضمن العامل مال القراض اذا طلبه ربه فبذمه منه ولو لعدرا ثم قال له بعد ذلك ضاع قبل أن تلقاني أو بعد أن لقيتني ان منعه أو لا غير عذر ثابت ولا ضمان اذ تلفت وقال لا أدري متى تلفت وضمن بمنعه من ربه حتى يأتي الحاكم اذا كان ليس عليه بينة للتوثق لان قال ضاع من سنتين وكنت أرجوه (قوله) وأما قبله) أي قبل وضوض المال (قوله) لمن ظلمه بمثلها) أي مملوكة لمن ظلمه وقوله بمثلها متعلق بظلمه والباء سببية وبعدها مضاف محذوف أي بأخذها تلمها وتقدير الكلام وليس له الاخذ منها اذ كانت مملوكة لمن ظلمه سبب اخذ مثلها أي في القدر والجنس والصفة (قوله) ان أمن العقوبة) أي ان أمن على نفسه العقوبة بالضرب فافوقه من حس أو قطع أروة سل (قوله) والذيلة) أي كان ينسب للخيانة لان حفظ العرص واجب كالتفيس (قوله) ويشهد له الخ) أي وأما جبراد لآمانة لمن اتهمه ولا تحس من خائن فاجاب ابن رشد بان معنى ولا تحس الخ اي لا تأخذ ازيد من حذق فتكون خائنا وأما من اخذ حقه فليس بجائن (قوله) ولا أجرة حفظها

المودع بالفتح في قوله تلفت قبل أن تلقاني الخ امكن بعد وضوض المال وطلب ربه أخذه وأما قبله فامتساعه من القسم أو من عطف احصار المال لا يوجب ضمانا لان الاول له في معه (وليس له) أي للمودع بالفتح (لا حذمها) أي من الوديعة اذا كانت (لمن ظلمه بمثلها) والمذهب أن له الاخذ منها فدر حقه ان أمن العوبة والردية ورجعها سدا أو منكر أو طالم يشهد له من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه الخ وسيأتي للمصنف في الشهادات ومن قدر على شئ فله أخذه الخ ولا فرق بين أخذ العين والمثل والقيمة على المذهب (ولا أجرة حفظها)

لان حفظها نوع من الجاه وهو لا يؤخذ عليه أجرة كالقرض والضمان ان لم يشترطها أو يجربها عرف (بمخلاف محها) فله أجرته ان كان مثله يأخذ (ولكل) من ربهها والمودع (تركها) متى شاء فله ربهها وأخذها والمودع ردها (٣٧٩) الألعراض فيحرم وقد يصيب (وان

أودع) شخص (صيا أو)
أودع (سفيها) وديعة
(أو أقرضه أو باعه
فألف) أو عيب (لم
يضمن) الصبي أو
السفيه شيأ لان ربه هو
المسلط له عليها (وان)
كان قبوله لما ذكر (بأن
أهله) ما لم ينصبه وإليه
في حائوته مثلاً
فيضمن لانه لما نصبه
لليبيع والشراء والاخذ
والعطاء فقد أطلق له
التصرف (وتعلق
الوديعة) بذمة العبد
(المأذون) له في التجارة
(عاجلاً) قبل عتقه
فتؤخذ منه الآن وليس
للسيد فسخ ذلك عنه
ولا تؤخذ من مال التجارة
ان كان لسيد (و)
تعلق (بذمة غيره) أي
غير المأذون فتؤخذ منه
(اداعق) لا برقبته لانها
ليست جنابة ولا يباع
فيها (ان لم يسلطه
السيد) عنه فان أسقطه
عنه لم يبيع (وان قال)
المودع بالفتح لشخصين
تناوعاها (هي لأحدكما
ونسبته تحالفا وقسمت
بينهما) كالوكلا فان
فكل أحدهما أخذها
الحالف وحده (وان
أودع اثنين) وغاب
وتسارعاه من تكون
عنده (جعلت سيد

عطف على الاخذ منها أي وليس له أجرة حفظها (قوله لان حفظها نوع من الجاه) هذا يقتضي منع أخذ
الأجرة على الحفظ ولو اشترطت أخرى لم يعرف ولا وجه له اذا لم يشرط حوازا لأجرة على الحراسة كما قال ابن
عبد السلام فالأولى أن يقال انما يمنع أخذ الأجرة على الحفظ لان عادة الناس أنهم لا يأخذون لحفظ الودائع
أجرة والحاصل أن تفرقة المصنف بين الحفظ والمحل فيما اذا كان العرف أخذ أجرة المحل دون الحفظ ولو انعكس
العرف انعكس الحكم أو استوى العرف استوى الحكم (قوله بمخلاف محها) أي الكائنة فيه فقط من المنزل
أو الحائوت كان ما كالمودع أو بالكراء فله أجرته أي ما لم يشترط المودع بالكسر عدمه أو يجز العرف بعدمه
(قوله فله ربهها) أي من عند المودع وترك الأيداع وقوله ردها له أي بعد الأيداع بل له عدم قبولها من
أول الأمر وبالجله انها جائزة من الجانبين بالنظر لذاتها لا لما يعرض لها من وجوب أو حرمة أو غيرهما من نية
الإحكام الخمسة فالوجوب كمال في بدع محجور عليه اذا لم يؤخذ منه تلف وكما يقع في زمن النهب من الأيداع عند
ذوي البيوت المحترمة والحرمة كقبولها من غاصب ليحفظها ثم ترد له لا ربه (قوله أو أقرضه) أي دفع له مالا
يعمل فيه قراضاً أو فرد الضمير لان العطف بأو (قوله هو المسلط له) أي لمن ذكر من الصعبر والسفيه (قوله
عليها) أي على اتلافها أي على اتلاف ما ذكر من الوديعة والقراض والمبيع (قوله وان كان قبوله) أي قبول
من ذكره من الصعبر والسفيه وقوله لما ذكر أي من الوديعة والقراض والمبيع وقوله باذن أهله أي في قبول
الوديعة أو القراض أو الشراء والذي حرره أبو علي المسناوي رجوع المبالغة للوديعة فقط كما يفيد لفظ
المدونة في المواق وأما ان اشترى باذن وليه أو قبل القراض باذن وليه وأتلف القراض أو ما اشترى فضاياه
من وليه انظر بن (قوله فيضمن) أي وليه الناصب له لا الصبي ما أتلفه مما اشتراه أو دفع له قراضاً أو وديعة ومحل
عدم الضمان أيضاً في الوديعة والقراض والمبيع ما لم يصرن الصبي أو السفيه ماله بما أخذه والا ضمن ما أتلفه
في المال الذي صونه به أي أنه يضمن القدر الذي صونه فقط مما كان ينفق مثله عادة ولا يعتبر زيادة الترفه على
أكله أو ليسه فاذا تلف المال الذي صونه به فلا ضمان عليه ولو استفاد غيره (قوله وتعلق الوديعة بذمة
العبد المأذون) أي اذا أتلفها (قوله فتؤخذ منه الآن) أي ان كان له مال أو مما يطرأ له من المال والمراد أنه
يؤخذ منه الآن عوضها (قوله وليس للسيد فسخ ذلك عنه) أي اسقاط عوضها عنه (قوله ان كان لسيد)
أي وأما ان كان له أخذت منه (قوله وتعلق بذمة غيره) أي اذا أتلفها وطاهاه بذمة العبد وان أدن
له سيد في قبوله أو لا شيء على السيد وهو كذلك (قوله لا برقبته) أي بحيث تدفع رقبته لرب الوديعة ان لم يفرده
سيده (قوله ان لم يسقطه السيد) ذكر الضمير باعتبار عوض الوديعة أو باعتبار معناها وانما كان للسيد اسقاط
عوضها عنه لانه ذين وهو يعيب العبد لانه ينقص من نعمه اذا أراد بيعه لان مشترهه يريد أنه اذا مات بعد أن
أعتقه وله مال ولا وارث له استبد بها له ولا يأخذ غراماً (قوله وان قال هي لأحدكما) أشعر ذلك أنه حي أما
لومات وقال الوارث لا أدري هي لمن منك لا أن أبي كان يدكر أنه أوديعه فالحكم أنهم اتوقف أحداهن
يستحقها أو أحدهما أو من غيرهما بالينة لان الموضوع أن المودع لم يعينها ولا غيرهما (قوله تحالفا) أي
بمخلاف الدين اذا قال المدين هو لأحدكما ونسبته فانه يعزم لكل واحد قدر ما عليه كذا قال عبق والذي في بن
ان في كل من الوديعة والدين خلافاً نص ابن عرفة وفي كرون الدين كالوديعة أو عكسه ثالثاً لتفرقة المذكورة
لانه يشدد فيما في الذمة أكثر من الأمانة ولو قال لمن تسارعاه هي لأحدكما ونسبته ثم قال هي ليست لواحد منكما
لم يقبل قوله وكانت بينهما بعد حلفهما (قوله جعلت سيداً لا عدل) أي جعلها الحاكم بسدا لا عدل (قوله فان
تساوى العدة) أي وأما لو كانا غير عداين فهل توضع عند غيرهما كالوصي أو تبقى بايديهما خلاف الأول
ظاهر المدونة كما في المراق والثاني حرم به عباص ونقله عن سحنون اه بن

باب في حكم العارية

الأعدل) والضمان عليه وحده ان شرط ان كان ربهها حاضر فالحاكم له ان يساويا في العدة قسمت بينهما ان قبلت القرض والا فالقرعة
باب في حكم العارية وما يتعلق بها وهي تشديد التعتية وقد تحفف

ما خودة من التعاور أي التداول فهي واو به فاصل عارية عورية فعلية بفتح تين تخفف ياؤها تشددت حركات
لواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا وقبل انهما مأخوذة من عرابي وبعني عرض فاصلها عارووة فاعولة قلبت
لواو الثانية ياء لتطرفها والتاء في فية الا فصال فاجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلب
لواو ياء وادغمت الياء في الياء هذا في المشددة وأصل المحققة عارووة فاعولة فأبدلت الواو ياء لتطرفها وقبل ان
يائه مأخوذة من العار فاصلها عارية تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا وردبائهما لو كانت يائية لقبل القوم
بتعيرون مع أنهم قالوا يتعاورون أي يعبر بعضهم بعضا (قوله صح وندب اعارة الخ) يعني أن مالك المنفعة سبب
ملكه للذات المنتفع بها أو استجاره لها أو استعارته لها يصح له أن يعبر غيره تلك المنفعة فخرج بقوله مالك
الفضولي فاعارته الملك العبر غير صحيحة أي غير منعقدة كهيته ووقفه وسائر ما أخرجه بغير عوض أما ما أخرجه
بعوض كبيعته فانه صحيح منعقد لكن يتوقف لزومه على رضا مالك (قوله لاجل افادة عدم الصحة في المخرجات
الآتية) أي وعبر بتدب لاجل افادة حكمها الاصل ولم يعبر في غيرها من العقود بحكمه غالباً بل يقتصر فيه
على الصحة لان الاصل فيما صح الاباحة بخلاف هذه فانه لما خاف حكمها وهو التدب الاصل في الصحة وهو
الاباحة نص عليه (قوله ان يكون مالكا للذات) أي بل المدار على ملكه المنفعة كان مالكا للذات أو مستأجرا
لها أو مستعيرها (قوله متعلق بمالك) أراد بالتعلق الارتباط يعني أنه متعلق بمعدوف حال من مالك أي حالة
كون ذلك المالك متلبا بعدم الحجر عليه (قوله من صبي وسفيه وعبد) أي وكذا يخرج المريض اذا عار
طارية قيمة منافعتها أزيد من ثلثه فانها غير صحيحة ولا يرد على المصنف عارية الزوجة اذا كانت قيمة منافعتها
أزيد من الثلث فانها صحيحة مع أنه محجور وعليها في التبرع عاراد على الثلث لا فرق بين التبرع بالذات أو بالمنافع
لانه لما قدم قوله وللا رجوع الجميع ان تبرعت بزائد ادفع ترهم دخوله هنا في عدم الصحة وحاصله أنهم
مستثناة من كلام المصنف هنا قرينة كلامه السابق (قوله وشمل كلامه الخ) أي فليس مراده خصوص
الحجر الشرعي الاصل وهو حجر المال بل مراده مطلق حجر الشامل للجعل والاصل والجعل هو ما جعله المعبّر
على المستعير بان قال له لا تعرها (قوله لا مالك انتفاع) قال عيج وملك الخلو من قبيل ملك المنفعة لا من قبيل
ملك الانتفاع وجئت فقل ملك الخلو بيعه واجارته وهبته واعارته وبورث عنه اذ مات ويتعاصص فيه غرماؤه
وقد أفتى الشيخ شمس الدين القفاني وأخوه الناصر القفاني بان الخلو معتد به لجريان العرف به وقال بن بمثل
ماد كرم من الفتوى وقعت الفتوى من شيوخ فاس المتأخرين كالشيخ القصار وابن عاشر وأبي زيد القاسمي
وسيدى عبد القادر القاسمي وأضرابهم والخلو اسم لما يملكه دافع الدراهم من المنفعة التي وقعت الدراهم في
مقابلتها ولذا يقال آجرة الوقف كذا وآجرة الخلو كذا وشرط الخلو احتياج الوقف لعدم الربح وذلك بان تكون
أرض برأحاً موقوفة على جهة أو دار متخربة موقوفة على جهة وليس في الوقف ربح يعبر به في دفع انسان
دراهم بلجهة الوقف ويأخذ تلك الأرض أو الدار على جهة الاستجار ويجعل عليها آجرة يدفعها كل سنة تسمى
حكراً أو ينيها والمفعلة الحاصلة بينائه تسمى خلواً فاذا كانت تلك الدار تؤجر كل سنة بعشرة بعد البناء وكانت
الآجرة المجعولة كل سنة ديناراً واحداً كانت التسعة آجرة الخلو والديار آجرة الوقف (قوله وهو من قصر الشارع
الخ) أي بخلاف مالك المنفعة فان الشارع جعل له الانتفاع بنفسه وبغيره كالمالك والمستأجر والمستعير فلكل
مهم أن يؤاجر وأن يهب وأن يعبر كما أنه يستفيع نفسه (قوله كما كن بيوت المدارس) أي بوصف كونه
مجاوراً أو مرابطاً والحال أن المساكن موقوفة على المجاورين في تلك المدرسة أو على المرابطين في ذلك الرباط
فلاستحقاقه الانتفاع بذلك الوصف فاذا استعنته بذلك الوصف فلا يجوز له بيع ولا كراء ولا هبة ولا عارية ولا
سكن فيه نعم يجوز له أن يسقط حقه منه لغيره فيستحق ذلك الغير الانتفاع به حيث كان من أهله كما
وقع للبرقي في سكنى حلوة الناصر به فانه قد أسقط له حقه فيها من كان يملك الانتفاع به عند قدومه لغير
الحج ويجوز إسقاط الحق في الانتفاع بسيوت المدارس والوطائف مجاناً وفي مقابلته سائرهم على

ينهما وإن كان التدب
يستلزم الصحة لاجل
افادة عدم الصحة في
المخرجات الآتية وصحة
العقد استجماعه
الشروط الشرعية
(اعارة) أي اعطاء وتقليد
(مالك منفعة) لذات
فليس من شرط المعبر
أن يكون مالكا للذات
كما سببه عليه (بلا
حجر) متعلق بمالك
خرج المحجور من صبي
وسفيه وعبد ولو ما ذوما
له في التجارة لانه انما
أذن له في التصرف
بالعوض لا في نحو العارية
الاما كان استئلافا
للتجارة وشمل كلامه
الحجر الجعلي من المالك
فانه اذا منع المستعير من
الاعارة فلا يجوز له أن
يعبر ولا فرق في الجعلي
بين الصريح وغيره
كقوله لولا أخوتك أو
ديانتك أو نحو ذلك
ما أعزتك وقوله (وان
مستعيراً) مبالغة في الصحة
لا في التدب اذ يكره له أن
يعبر ما استعاره ومحمل
الصحة ما لم يمنع المالك
كما تقدم (لا) تصح اعارة
(مالك انتفاع) وهو من
ملك أن يستفيع نفسه
فقط وهو من قصر
الشارع الانتفاع على

بإعادة وهذا إشارة إلى الركن

الثاني من أركان العارية

وهو المستعير يرضى أن

شرط المستعير أن يكون

من يصح أن تبرع

عليه فلا تصح العارة

للدواب ولا للجملات

وكذا عارة مسلم أو

مصحف لكافر إذا أصبح

التبرع عليه به وأشار

للكرن الثالث بقوله

(عينا) أي ذاتا (للمنفعة)

أي لأجل استيفاء

منفعتها فاللام للعلة

والقول بأنها تشبه لام

العاقبة ولا يصح أن

تكون للعلة لأن العلة

ثواب الآخرة مما لا يلتفت

إليه هنا وقوله عينا

معمول لا عارة لأنه أضيف

لفاعله ومفعوله الأول

من أهل التبرع والاصل

يصح أن يعبر بالمالك

أهل التبرع عليه عينا

للمنفعة (مباحة) استعمالا

وان لم يبيع بيعها ككتاب

سيصد وجلد أضحجة

أو جلد ميتة دبغ

(لا كذا مسلما) فلا

يجوز لمأفقه من اذلال

المسلم وهو محتر من

أهل التبرع عليه

وأدخلت الكاف المصحف

له والسلاح لمن يقاتل

به من لا يجوز قتاله (و) لا

عاراة (جارية لوطه)

أو استمتاع بها

المعتمد كافي عن التبرع وإذا سقط ما لا سقاع حقه منه سقط حقه على الوجه الذي أسقطه فان أسقطه مدة مخصوصة رجع إليه بعد انقضاءها كالعارة يقوان أطلق في الإسقاط فلا يعود له كما أفاده البرزلي وقوله كساكن بيوت الخ أي وكالمستعير الذي منع من أن يعبر لأن المعبر إنما قصد انتفاع ذلك الشخص المخصوص الموصوف بكونه مستعيرا أي وكن استعار كتابا وقفا فليس له أن يعبره لأنه مالك للانتفاع فقط إلا أن يسقط ذلك المستعير حقه في العارية ويكون الثاني من أهلها كما مر (قوله والجالس في المساجد والأسواق) أي فانه إنما يستحق الانتفاع بذلك المكان الذي اشتهر بالجلوس فيه من المسجد أو السوق فليس له بيعه ولا اجارته ولا عارته نعم له أن يسقط حقه فيه لغيره على ما مر (قوله من أهل التبرع عليه) أي بذلك الشيء المستعار (قوله من بمعنى اللام) اعترضه بن بأنه لا داعي لذلك لأنه سمع تعدية أعار لمفعوله الثاني بمن تارة وباللام أخرى كباع ووهب يقال أعاره منه وله (قوله وهذا إشارة إلى الركن الثاني) أي فلماذا كرر شرط المعبر وهو كونه مالك للمنفعة وأن يكون غير محجور عليه شرعا بذكر شرط المستعير فذكر أنه لا بد أن يكون من أهل التبرع عليه بذلك الشيء المستعار (قوله من يصح أن تبرع عليه) أي بذلك الشيء المستعار (قوله إذا أصبح التبرع عليه) أي وان كان من أهل التبرع عليه في الجملة أي بغير ذلك (قوله فاللام للعلة) أي ومعلومها العارة لا النذب أي أن مالك المنفعة يعبر الذات لأجل استيفاء المنفعة منها وهو ظاهر على أنه لا مانع من جعل معلولها النذب أي أعارة ذات العارة الذات لأجل الانتفاع بها (قوله والقول بأنها تشبه لام العاقبة) أي كما قال عبق وشبهها بالام العاقبة باعتبار الإيلولة أي نذب لمالك المنفعة أن يعبر عينا بول أمرها إلى استيفاء المنفعة منها أي عاقبة عارة العين وما آل أمرها استيفاء المنفعة قال عبق وأعماله كن لام لعاقبة لأنم التي يكون ما عدها تقيضا لمقتضى ما قبلها كالعداوة والحزن المناهية بين المقتضى الالتقاط من المحبة والسرور وهما يستقيضانه لأنهما يتجامعه فهى تشبهها من حيث الإيلوية كما مر اه ورد عليه بأن الحق أن لام العاقبة لا يشترط فيها ذلك دليل وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون (قوله لأن العلة) أي في النذب ثواب الآخرة (قوله مما لا يلتفت إليه) أي لصحة جعلها للعاقبة كما علمت وبصح جعلها للعلة ولا نسلم أن علة النذب الثواب بل الثواب مرتب على الانتفاع الذي هو العلة ولذا صرح البساطي بأن الثواب عاقبة لا علة (قوله ومفعوله الأول من أهل التبرع) أي وعينا مفعوله الثاني واعترضه بن بأن الصواب العكس لأن قوله من أهل التبرع مفعول مقيد بالجار فهو المفعول الثاني وعينا مجرود عن الجار فهو المفعول الأول كافي قوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا (قوله يصح أن يعبر) أي مالك المنفعة (قوله لمنفعة) أي لأجل استيفاء منفعتها (قوله مباحة) بالنصب صفة لعينا (قوله استعمالا) أي من جهة الاستعمال كانت مباحة من جهة البيع أيضا أم لا (قوله وجلد أضحجة أو جلد ميتة دبغ الخ) أي فهذه الأعيان كلها مباحة الاستعمال وان لم يجز بيعها وحشيش فتجوز عاراتها (قوله لا كذا) المعطوف بلا محذوف بدليل المعطوف عليه أي لا يصح أن يعبر مالك المنفعة لغير أهل التبرع عليه كعاراة ذمي عبدا مسلما فهذا تصريح بمفهوم قوله من أهل التبرع (قوله فلا يجوز لما فيه من اذلال المسلم) الأولى فلا يصح لأن هذه الأمور مخرجة من الصحة وعبر الجائر قد يكون صحيحا ثم جعل المصنف هذه العارية غير صحيحة يقتضى أنه لا يجبر على اخراجه من ملكه ويؤجر عليه لعدم استقرار ملكه عليه وهذا خلاف الطاهر والطاهر أنها تفتى ويؤجر عليه مثل هبة العبد المسلم للذمي كما صرح به خش وجزم به بن أيضا وحشيشه على المصنف المؤاخدة في اخراج هذه الأمور من الصحة وشارحا جعل بقوله أي لا يجوز إلى جعل الاخراج من الجواز الذي تستلزمه الصحة تأمل (قوله وأدخلت الكاف المصحف له) أي عارة المصحف له أي للذمي وكذا أدخلت الأولى أي ليستعملها في تكمر ودواب لمن يركبها لا ذاية مسلم ونحو ذلك من كل ما لا ربه أمر ممنوع فالكاف يلاحظ دحوها على ذمي وعلى مسلما (قوله وجارية للوطه) أي لا يجوز عارة جارية للوطه وليس المراد لا تصح عارة جارية للوطه كما هو ظاهره لا بها صحة لكن يجبر المستعير على اخراجها من تحت يده بإعادة أو يبيعها ان تكون عارته للوطه كتحليلها له في عدم الحداد أو حصل لوطه وفي التفريق

(أو خدمة) أي ولا إعاره خدمة تجارية (غير محرم) أي لرجل غير محرم لأنه يؤدي إلى الممنوع (أو) إعارتها (لمن تعتق عليه) من ذم أو أتى وكذا إعاره العبد (وهي لها) أي والمنفعة زمن الإعاره لمن تعتق عليه تكون للجارية لا لسيدها ولا للمعارة فلها أن تواج نفسها زمنها (والأطعمة والنقود قرض) (٣٨٢) لا إعاره وإن وقعت تلفظ العار به لأن المقصود من

على الواطى وإن امتنع من التقويم فتقوم جبراً عليها (قوله أو خدمة غير محرم) أي لا يجوز إعاره الجارية لخدمة رجل غير محرم لها فإن نزل ذلك بيعت تلك الخدمة من امرأة أو رجل مأمون إلا أن يكون المعبر قصد نفس المعارفة لا لأمه له وبطل العارية ثم محل عدم الجواز ابتداءً لأن يكون مأموناً وله أهل والأجارت العارية كإقال الخمس واقتصر عليه المواق (قوله لا يؤدي إلى الممنوع) أي وهو الخلوة والاستمتاع ما يرى من ابن أبي نعيم عن ثعلبة عن أبي مهران عن رجل في خلوة الرجل بأمة زوجته والظاهر الجواز إن وثق من نفسه بالأمانة والأمانع وأما الخلوة بالأجنبية فمنوعة مطلقاً لأن النفس مجبولة على الميل إليها وإن كانت كبيرة انظر من (قوله أو إعارتها لمن تعتق عليه) أي الخدمة من تعتق عليه وانما منع إعارتها لذلك لأن ملك المنفعة يتبع ملك الذات فلما كان من تعتق عليه لا يملك ذاتها فكذلك منفعته لا يملكها فلذا منعت إعارتها لخدمته وهذا في غير الرضاع وأما الرضاع فتستوى الإعاره والأجارة في الجواز والحاصل أن الرضاع تستوى فيه الإعاره والأجارة في الجواز لا فرق بين حرة وأمة وأما الخدمة غير الرضاع فتمنع الإعاره والأجارة فيها لا فرق بين حر ورفيق فلا يجوز للولد استئجاره أو والده أو والدته في غير الرضاع هذا ما صرح به ابن عرفة (قوله والمنفعة) مبتدأ وقوله تكون للجارية أي المعارة خبر وقوله لا لسيدها أي المعبرها (قوله ومنها) أي زمن العارية والظاهر أنه ليس لسيدها منعها من الإجارة وليس له نزع أجرها منها إلا إقرار السيد بملك الأمه للأجرة وعدم استحقاقه لها فإقرارها منها من قبيل رجوع الإنسان في هبته (قوله مع رد عينها) أي والنقود والأطعمة انما يستفح بهامع ذهاب عينها (قوله بل كل مادل على تملك المنفعة بعرض كفي) لكن لا تلزم العارية بما يدل عليها إلا إذا قيدت بعمل أو أجل أو لم تقيد وجرت العادة فيها بشئ من العمل أو الزمن واللم تلزم كإسداد المصنف (قوله ويجاز أعيى بعلامك اليوم مثلاً) أي أو بداتك أو بنفسك (قوله لا عينك بعلامي) أي أو بداتي أو بنفسي يوماً أو يومين وسواء مماثل المعان به لا تخاف لا وسواء التحدونوع المعان عليه كالبناء أو اختلاف كالبناء والبناء أو الحصاد والدراس وسواء تساوى الزمن أو اختلف كاعنى بعلامك يوماً لا عينك بعلامي يومين (إجارة) بالنصب على الحال أي جاز ما ذكر على أنه إجارة أي لا عارية فيشترط فيها شروط الإجارة من الأجل وتعيين العمل ويصح الرفع على معنى وهو إجارة (ضمن) المستعير (المغيب عليه) أي ما يعاب عليه وهو ما يمكن أخفاؤه كالثياب والخلي بخلاف الحيوان والعقار وأما السفينة

العارية الانتفاع بهامع رد عينها لربها وأشار للركن الرابع بقوله (بما يدل) عليها قولاً كعبرتك أو نعم جواباً لا عرفت كذا أو فعلاً كإشارة أو مناوله فليس لها صبغة مخصوصة بل كل مادل على تملك المنفعة بعرض كفي (وجاز أعيى بعلامك اليوم مثلاً) (لا عينك) بعلامي أو ثوري وسواء اتحد نوع المعارف به كالبناء أو اختلف كالحراثه والبناء أو الحصاد والدراس وسواء تساوى الزمن أو اختلف كاعنى بعلامك يوماً لا عينك بعلامي يومين (إجارة) بالنصب على الحال أي جاز ما ذكر على أنه إجارة أي لا عارية فيشترط فيها شروط الإجارة من الأجل وتعيين العمل ويصح الرفع على معنى وهو إجارة (ضمن) المستعير (المغيب عليه) أي ما يعاب عليه وهو ما يمكن أخفاؤه كالثياب والخلي بخلاف الحيوان والعقار وأما السفينة

فإن كانت سائرة فما يعاب عليه وإن كانت بالمرسى فما لا يعاب عليه وإذا وجب الضمان فانه يصح من قيمة الرقبة يوم انقضاء أجل العارية على ما ينقصها الاستعمال المأدون فيه بعد عينه لقد ضاعت به أعلا لا يقدر على ردها لأنه يتهم على أخذها بقيمتها من غير رضا صاحبها (الأيينة) على تلفه أو ضياعه بلا سببه

فلا يضمنه خلافا لأشبه القائل بالضمان (وهل) ضمان ما يغاب عليه (وان شرط) المستعير (نقيه) عن نفسه لان الشرط يزیده ثم ما
ولانه من اسقاط حق قبل وحواله فلا يعتبر اولا يضمن لانه معروف ومن وجهين العارية (٣٨٣) معروف واسقاط الضمان معروف

آخر ولان المؤمن عنده
شرطه (تردد) في النقل
عن المتقدمين (لا غيره)
أي لا غير المغيب
عليه فلا يضمنه المستعير
(ولو بشرط) عليه من المهر
واذا لم يضمن الحيوان
ضمن لجأه وسرجه
ونحوهما وانما جرى قول
مرجع في العمل بالشرط
فيما يغاب عليه دون غيره
لان الشرط في الاول
من المهر وفوق دون
الثاني (وحلف) المستعير
(فيما علم أنه بلا سببه
كسوس) في خشب أو
طعام ورقض فأر حرق
نار (أنه ما قرط) كان
مما يغاب عليه أم لا اذا
ادعى عليه أنه انما حصل
له ذلك من تقربطه فان
نكل غرم نكوله ولا
تردد على المدعي لانها
يمين نعمة وكذا الودعة
والرهن وعلم منه أنه
يجب تعهد العارية
والودعة والرهن ونحوها
مما هو في أمانته اذا كان
يخاف عليه العيب بترك
التعهد وحيث ضمن
فيضمن ما بين قيمته
سليما وقيمه بما حدث
فيه فان فات ضمن
جميع قيمته (وبرى)
المستعير (في كسر سيف

مع كونه يعرّم القيمة لانه يهتم (قوله فلا يضمنه) أي لان ضمان العواري عنده ضمان تهمه يتنى باقامة
البينة على ما ادعاه خلافا لأشبه حيث قال ان ضمان العواري ضمان عدا لا يني باقامة البينة (قوله تردد
في النقل الخ) أي فقد عرّى العتية الاول لابن القاسم وأشهب وعز اللخمي والمازري الثاني لابن القاسم
أيضا وعلى كلا القولين لا يفسد عقد العارية بذلك الشرط وقبل ان شرط في الضمان اذا كانت مما يغاب
عليه يفسد العقد ويكون للمعير أجره ما أعاد (قوله فلا يضمنه المستعير) أي والقول قوله في تلفها ولو غير
بينة الا أن يظهر كذبه (قوله ولو بشرط عليه) أي ولو كان الضمان ملتبسا بشرط عليه لان عدم ضمانه
يطريق الاصله وحيث لا يتنفع المعير بشرطه ورد بل على مطرف كما في المواق حيث قال اذا شرط المعير
لضمان لامر خافه من طريق مخرفة أو نهر أو لصوص أو نحو ذلك فالشرط لا يرم ان هلك بالامر الذي خافه
وشرط الضمان من أجله والمعتمد أنه لا ضمان ولا عبرة بشرطه ولو لا امر خافه قال شيخنا نعم تنقلب العارية
مع شرط الضمان اجارة فاسدة لانه كان آجرها بقيمتها وهي مجهولة وحيث فيها أجره المشمل مع الفوات
باستيفاء المنفعة وتنفذ قبل استيفاء المنفعة (قوله واذا لم يضمن الحيوان ضمن لجأه وسرجه) أي بخلاف
ثياب العبد فانه لا يضمنها لانه حائر لما عليه كما في التوضيح بن اللخمي وفي بن ابن يونس عن ابن حبيب اذا
أرسل المستعير العارية من الدواب مع عبده أو أجيره فطبت أو ضلت فلا ضمان عليه لان الناس هكذا
يفعلون وان لم يعلم ضياعها أو تلفها لا يقول الرسول وسواء كان مأمونا أو غير مأمون ذكره أبو الحسن في شركة
المفاوضة اه كلامه (قوله دون غيره) أي فانه لم يجز فيه قول مرجع بالعمل بالشرط وهذا لا ينافي وجود قول
مرجع فيه وهو الذي أشار له المصنف لو (قوله فيما علم أنه بلا سببه) أي فيما علم أنه بعير صناعه وهذا
صادق بكونه حصل بتقربط منه فلذا حلف على نفي التقربط وهذا اندفع ما يقال اذا علم أنه بلا سببه
فالتقربط منتف عنه فكيف يحلف أنه ما قرط (قوله أو طعام) الاولى حذف لما مر من عدم صحة اعارته
(قوله وحرق نار) أي كما هو قول ابن القاسم في المدونة نظر الى أمها حرقه بنفسها والمالك في كتاب محمد جعل
لبار مما يمكن أن ينشأ عن فعله ولا يبريه الا البينة انظر بن (قوله كان مما يغاب عليه) أي كان ذلك المستعار الذي
حدث فيه ما ذكر مما يغاب عليه أم لا (قوله ولا ترد على المدعي) أي الذي هو المعير وكذلك الراهن والمودع
بالكسر (قوله وكذا الودعة والرهن) أي فاذا ادعى الراهن أو المودع بالكسر أن السوس ونحوه كفرص
لفأر والحرق بالبار انما حصل بتقربط المرمي والمودع بالفتح فانه يحلف انه لم يقربط وعزم بمجرد نكوله (قوله
ترك التعهد) أي فان ترك التعهد تقربط ضمن وأما اذا تركه بعد كمرض وحدث العيب فلا ضمان (قوله
وحيث ضمن) أي لمكوله عن الجبس أو ترك التعهد تقربط حيث حدث العيب (قوله وقيمه بما حدث فيه)
الباء للملاسة وسواء كان قليلا أو كثيرا (قوله فان فات) أي المقصود منه سبب السوس أو البار أو قرض
الفأر (قوله ضمن جميع قيمته) أي كما هو بص المدونة كما قاله بن وحاصله أنه اذا فات المقصود منه ضمن
قيمة جميعه وان لم يفت المقصود منه ضمن ما بين قيمته سليما وقيمه بما حدث فيه من العيب سواء كان كثيرا أو
قليل (قوله ونحوها من آلة الحرب) أي استعارها صحيحة وادعى أنها الكسرت منه في المعركة (قوله ان
شهد له انه كان معه في اللقاء) أي وان لم تعين البينة أنه صرب به صرب مثله وذلك لان الشأن للمحافظة على
آلة الحرب عند اللقاء لان بهانجته فلا يضره الا شهادة البينة بالتعدي بخلاف غيرها والحاصل أن المستعار
دا كان آلة حرب ورد بها المستعير مكسورة فانه يبرأ من ضمانها اذا شهدت البينة أنها كانت معه وقت
اللقاء ولم يثبت تعديده عليها في الاستعمال سواء ثبت أنه ضرب بها ضربا مشاها أم لا هذا مذهب ابن القاسم
(قوله أو كان المستعار غير آلة حرب) أي كالفأس والقدم ورد به المستعير منكسرا فانه يبرأ من ضمانه

ورح وحجر ونحوها من آلة الحرب اذا ادعى أنها الكسرت منه في المعركة من قبل العدو (ار شهد له انه) كان (معه في اللقاء) ومثل
البينة القرينة فان تفصل المعركة ويرى على السيف أثر الدم وان لم تشهد بانه صرب بها ضربا مشاها (أو) كان المستعار غير آلة حرب
وشهدت البينة أنه (ضرب به ضرب مثله)

فأول تنويع والمطلوع أن المستعار أن كان له ضرب وأتى بها مكسورة فذهب المدونة وهو المعتمد أنه يكفي في الخروج من الضمان شهادة اليقظة بانها كانت معه في اللقاء وان لم تشهد أنه ضرب بها ضرب مثله اخلافا للسمعون وان كان غير آله ضرب كفاس ونحوه وأتى به مكسور واقلابا في الخروج من الضمان من أن تشهد أنه ضرب به ضرب مثله وأما لو شهدت أنه ضرب به جرحا ونحوه فالكسر ضمن فتدائن عمل كلامه على مسئلتين احدهما بطريق التنصص (٣٨٩) وهي السبب ونحوه من آله الحرب والثانية بطريق التضمن كالفأس ونحوه فقوله

في كسر كسيف أي وما شابهه في مطلق الضرب به وقوله ان تشهد له الخ راجع لمسئلة السيف وقوله أو ضرب الخ راجع لما شابهه كالفأس واحسن زبال كسر عن الثلم والحقاء ونحوهما فلا ضمان (وقول) أي جازله أن يفعل (المأدون) له فيه (ومثله) كعارته دابة ليحمل عليها ارب قمع فحمل عليها ارب قول أولير كيهما الى محل فركبها الى خبيرة مثله في المسافة وانما منعت المسافة في الاجارة الا باذن كاسياني لما فيه من فسح دين في دين لكن راجح أن العدول في المسافة لا يجوز كالاجارة (ودونه) كيلا أو دونه أو مسافة (لاضر) مما استعاره وان أقل زنة أو مسافة فلا يجوز كما اذا استعارها ليحمل عليها فحمل عليها حجارة أقل زنة (وان زاد) في الحمل (ماتعطب به) وعطبت (فه) أي لربها (قيمتها) وقت الزيادة لانه وقت التعدي (أو كراؤه

شهدت اليقظة أنه ضرب به ضرب مثله فانكسر (قوله فاول للتنويع) أي لتنويع الموضوع وعلى هذا فصار به الشيء المستعار لا للسيف اه وجعلت أوى كلام المصنف بمعنى الواو وهو غير طاهر لانه يكون موافقا للسمعون في اشتراط الامرين في عدم الضمان عند كسر آله الحرب وقد قال فيه ابن رشد انه بعيد (قوله خلافا للسمعون) أي القائل لا يبرئه الاشهادة اليقظة على انه كان معه حين اللقاء وانه ضرب به ضرب مثله (قوله وما شابهه في مطلق الضرب به) أي كالفأس والقدوم وساطور والجزار (قوله وفعل) أي المستعير وقوله المأدون له فيه أي من المعير (قوله أي جازله) انما قال ذلك ولم يقل أي طلب منه فعل المأدون فيه ومثله لانه المأدون فيه وكذلك مثله لا يطلب بفعله وانما هو حق مباح له ان شاء فعله وان شاء تركه (قوله ومثله) أي وفعل مثله في الحل والمسافة على ما قال الشارح (قوله أولير كيهما الى محل الخ) قد تسع في ذلك عجز ورد طئي بأن المنع مما أولى من الاجارة لانه دفع في الاجارة عيصادون ماها وأيد ذلك بقول عدة انظره في بن والحاصل أن المعتمد أن المراد بالمثل الذي يباح للمستعير فعله المثل في الحل لاي المسافة وأما المثل في المسافة فيجتمع فعله هنا كالاجارة على المعتمد لما في كل منهما من فسح المنافع في مثلها وهو فسح دين في دين (قوله لما فيه من فسح دين في دين) ان أراد بالدين الاجارة ففيه أنه املك للمؤجر بالعقد فلم يفسح وان أراد فسح المنافع في مثلها فهذا موجود في العارية فلذا قال الشارح لكن الراجح الخ (قوله لا أضر) أي لا يجوز له أن يفعل الاضر مما استعاره له سواء كان ذلك الاضر أقل مما استعاره له في الورن أو المسافة أو مساويا أو أكثر (قوله أقل زنة) وأولى اذا كانت مساوية في الزنة أو أكثر (قوله وان زاد الخ) أي وان استعار دابة ليحمل عليها شيئا معلوما فخالف وراذ الخ واعلم أن الصور ست لانه اذا اراد ما تعطب به تارة تعطب وتارة تعيب وتارة تسلم فالأولى منطوق قول المصنف وان راد الخ والثانية لم يتكلم عليها المصنف ولا تدخل تحت قوله والا وحكمها أن ربهما يأخذ من المتعدي الاكثر من كراء الزائد أو رش العيب والثالثة داخلية في قوله والا فكم كراؤه كما أنه ان زاد ما لا تعطب به ففيه الصور الثلاث وكلها داخلية في قول المصنف والا فكم كراؤه وهذه الاحوال الستة اذا كانت الزيادة في الحل لاي المسافة وأما الزيادة في المسافة فسيأتي الكلام عليها (قوله أو كراؤه) أي الزائد ومعرفة ذلك أن يقال كم يساوي كراؤه ها فيما استعاره له فاذا قيل عشرة قبل وكم يساوي كراؤه ها فيما حمل عليها المأدون فيه وغيره فاذا قيل خمسة عشر دفع اليه الخمسة الزائدة على كراء ما استعيرت له (قوله كرديف تعدي المستعير في حله) أي فيخير ربه على الوجه السابق أي ولو كان ذلك الرديف صيدا أو عبدا أو سفيها (قوله واتبع به ان أعدم ولم يعلم) أي واتبع الرديف عارضى به ربه من قيمة الدابة أو كراء الرائد ان أعدم المردف والحال أن ذلك الرديف لم يعلم بالاغارة وهذا قول ابن القاسم وقال أشهب حيث كان الرديف لم يعلم بالاغارة فلا ضمان عليه ولو كان المردف معسرا لانه غير متمدد ورده الا لخمى بانه وان كان غير متمدد الا أنه مخطئ والعبد والخطأ أي أموال الناس سواء ومحمل اتباع الرديف بما رضى به رب الدابة اذا أعدم المردف ان كان ذلك الرديف رشيدا وأما ان كان عبدا أو صيدا أو سفيها فانه لا يتبع شيء اذا لم يعلم بالعدا او الا كان جنابة في رقبته العبد وضمن المحجور كما تقدم في قوله وضمن ما أفسدان لم يؤمن عليه أفاده شيخنا العدوى (قوله فان أيسر المردف) أي فان كان المردف موسرا (قوله خلافا لظاهر المصنف انه لا يتبع الرديف) أي اذا كان لمردف ملبأ وقوله مطلقا أي علم الرديف بالعداء أو لا وليس كذلك بل في مفهوم قول المصنف ان أعدم المردف تفصيل وحاصله انه ان كان

أي الزائد فقط لأن خيره تنفي ضرره (كرديف) تعدي المستعير في حله معه فهلكت ماله بخير بين أحد القسم المردف أو كراء الرديف (واتبع به) الرديف (ان أعدم) المردف (ولم يعلم) الرديف (بالاغارة) واداعرم الرديف لم يرجع على المردف لانه يقول للرديف انما اتوجه على الغرم بسببك فان أيسر المردف لم يتبع الرديف ان لم يعلم بالعداء خلافا لظاهر المصنف انه لا يتبع الرديف مطلقا

ومفهوم لم يعلم أنه ان علم بالعداء اتبع مع عدم المردف وملائته وحيث تعلق الضمان بهما فهل تقض القيمة على قدر ثقلها أو نصفين لان هلا كلاهما كان بهما معا ولو انقرد كل لم تهلك خلاف (والا) بان زاد ما تعطب به ولم تعطب تعيبت أو سلمت أو مالا تعطب به وعطبت أو تعيبت أو سلمت (فكرأوه) أي الزائد فقط في الصور الخمس لكن في صورة التعيب بخير في الاكثر من الزائد قيمة العيب وكلام المصنف في زيادة الجمل كما أشرنا له تبع الشراعه ويبقى الطرف فيما اذا زاد في المسافة والظاهر كما قالوا أن حكمها في ذلك حكم الاجارة فان عطيت بالزيادة فيها ضمن قيمتها كانت تعطب بمثلها أم لا وان تعيبت فله الاكثر من كراء الزائد قيمة العيب (٣٨٥) وان سلمت فكم كراء الزائد (ولزم)

المقدمة بعمل) كاعارة أرض لزرها بطا أو أكثر مما لا يخلف كقصب أو يخلف كبرسيم وقصب (أو أجل) كسكنى دار شهرا مثلا (لا نقضانه) أي ما ذكر وهو العمل في الاولى والا جمل في الثانية (والا) تقيد بواحد منهما كاعارة ثوب لبسه أو أرض لزرها أو دار لبسكنها (فالمعتاد) هو اللزم وهو ما جرت العادة به بعارض اليه فليس لربها أحدا قبله لان العرف كالكسر طول لكنه ينافي قوله وله الانخراج في كبناء الخ فانه يقتضي أن له ذلك بشرطه الا في على أن الراجح أن للمعبر أن يرجع في الاعارة المطلقة متى أحب وأجيب بان محل قوله والا فالمعتاد فيما أعير للبناء والعرس وحصل لا ان لم يحصل ولا فيما أعير لغيرهما كاعارة الدابة للركوب والثوب للباس والدار للسكنى على المذهب خلافا لظاهر المصنف ومحل لزوم المعتاد في البناء والعرس

المردف ملية لم يتبع الرديف ان لم يعلم بالعداء والا اتبع أيضا وصار للمعبر عريمان (قوله ومفهوم لم يعلم الخ) الاولى حذفه لانه مستفاد مما قبله وحاصل الفقه أن الرديف اما أن يعلم بالا عارة أو لا يعلم بها وفي كل اما أن يكون المردف ملية أو معدما فان لم يعلم الرديف بالا عارة عزم ان عدم المردف وان كان ملية لم يلزم الرديف شيئا وانما يعزم المردف وان علم الرديف بالا عارة اتبع من عدم المردف وملائته كما يتبع المردف فيكون لرب الدابة عريمان بخير في اتباع أيهما (قوله وحيث تعلق الضمان بهما) أي كما لو علم الرديف بالا عارة كان المردف ملية أو معدما (قوله فهل تقض القيمة) أراد به اما أخذه رب الدابة من أحدهما فيشمل القيمة وكراء الرديف (قوله في صورة التعيب) أي ما اذا زاد ما تعطب به وتعيبت كما في عيبق اما اذا زاد مالا تعطب به وتعيبت فليس للمعبر الا كراء الزائد (قوله والظاهر كما قالوا ان حكمها الخ) والفرق بين زيادة الجمل وزيادة المسافة ان زيادة المسافة محض تعدد مستقل مفصل بخلاف زيادة الجمل فانه مصاحب للمأدون فيه أفاده شيخنا واعلم ان ما ذكره المصنف من التفصيل في زيادة الجمل طريقة لابن يونس قال ابن عرفة وظاهر كلام عبد الحق وعبر واحد من الشيوخ أن زيادة الجمل كزيادة المسافة في التفصيل المذكور فيها ذكر ذلك في باب العصب (قوله ولزم المقيدة الخ) ابن عرفة لا يخفى ان أحلت العارية بزمان أو انقضائه عمل لزم اليه وان لم تؤجل كقوله أعرتك هذه الأرض أو هذه الدابة أو الدار أو هذا العبد أو الثوب ففي صحة ردها ولو بقرب قبضها ولزم رد ما تعار اليه ثالثها ان أعاره أسكنى أو غرس أو بناء فالثاني والا فالاول الاول لابن القاسم فيها مع أشبه والثاني لغيرهما والثالث لابن القاسم في الدميانية فقول المصنف والا فالمعتاد مخالف لظاهر المدونة الا ان ابن يونس صوبه اه (قوله ان له ذلك) أي لربها أخذ ما قبل مضي ما جرت العادة أن تعار اليه (قوله شرطه لا في) أي وهو أن يدفع المعبر للمستعير ما أنفق من ثمن الاعيان (قوله على أن الراجح الخ) أي وهو قول ابن القاسم في المدونة مع أشبه (قوله متى أحب) أي ولو بورب قبضها (قوله وحصل) أي ولم يكن هناك تقييد بأجل فليزم ما جرت العادة ان الأرض لمعير للبناء أو العرس (قوله لان لم يحصل) أي الا كان لربها لرجوع متى أحب على المعتد وكذا يقال فيما بعد والحاصل أن الاقوال الثلاثة لاسفة فيما ادالم تقيد بأجل أو بعمل انما هي فيما أعير للبناء والعرس ولم يحصل الا وكانت الاعارة لغيرهما أو مالهو كانت الاعارة للبناء والعرس وحصل فانه يلزم المعتاد اتفاقا (قوله خلافا لظاهر المصنف) أي من لزوم المعتاد مطلقا (قوله ومحل لزوم المعتاد في البناء والعرس) أي اذا حصل بالفعل مالم يدفع المعبر للمستعير ما أنفق والا فله الرجوع قبل مضي المعتاد (قوله كما أشار له بقوله وله الانخراج الخ) أي فهو كالمستثنى من قوله والا فالمعتاد فكانه قال والا فالمعتاد في معار لبناء وغرس وحصل الا أن يدفع له ما أنفق فلا يلزم المعتاد وله انخراج المستعير (قوله وله) أي وللمعبر انخراج المستعير في كبناء أي فيما اذا أعاره الأرض لبناء أو عرس وحصل لا والحال أنه لم يحصل تقييد بأجل وبذلك ذلك المعبر بناء المستعير وعرضه ان دفع له ما أنفق (قوله لغيره عدم التقييد) أي بالاجل (قوله وفيها أيضا قيمته) أي والى والى لان مالك المدونة (قوله أي قيمة ما أنفق) أي من الاعيان التي يبيها من طوب وحجر وخشب ونحو ذلك (قوله ومحل دفع ما أنفق) أي من ثمن الاعيان (قوله أو محله)

(٤٩ - دسوقي ثالث) اذا لم يدفع المعبر للمستعير ما أنفق والا فله الرجوع قبل مضي المعتاد كما أشار له بقوله (وله الانخراج) أي انخراج المستعير (في كبناء) وغرس ولو بقرب الاعارة قبل المعتاد لتقريبه بعدم التقييد (ان دفع ما أنفق) من ثمن الاعيان التي بني بها أو عرسها ومن أجره الفعلة (وفيها أيضا قيمته) أي ان دفع قيمة ما أنفق (وهل) ما في الموضوعين (خلاف أو) فاق (قيمته) أي فمحل دفع القيمة (ان لم يشتره) بأن كان ما يبي به من طين وأحجار وخشب في ملكه أو مباحا لمحل دفع ما أنفق ان اشتراه للعمارة (أو) محله (ان طال) ر من البناء والعرس ومحل الثمن ان لم يطل (أو) محل دفع القيمة (ان اشتراه) أي اشترى ما عرسه أو ما بني به من حجر وطين

والمستعير (بغير كسر) وما أتفق أن لا يمكن بغير أربعين سيرا (أو ثلاث) أربعة واحد بالخلاف وثلاثة بالوفاء (وإن انقضت مدة البناء والغرس) المشتركة أو المعتادة (فكالمعاصب) (٣٨٦) لأرض بنيها أو غرسها فالحيار للمعير بين أمره يهدمه وقلم شجره وتسوية الأرض كما

أي محل دفع القيمة أن طال زمن البناء والغرس أي لتغير الغرس والاعيان بطول الزمان (قوله تأويلات أربعة) محلها في عارية صحيحة فإن وقعت فاسدة فعليه أجرة المثل ويدفع له المعير في شأنه وغرسه قيمته (قوله فكالمعاصب) أي فالمستعير كالمعاصب بخلاف من استأجر أرضا من شخص مدة طويلة كسنتين سنة على مذهب من يرى ذلك لغرس أو يبنى فيها وفعل ثم مضت تلك المدة وأراد المؤجر اخراج المستأجر ويدفع له قيمة بناءه أو غرسه منقوضا له لا يجاب لذلك ويجب عليه بقاء البناء والغرس في أرضه وله كراء المثل في المستقل وسواء كانت تلك الأرض المؤجرة ملكا أو وقف على جهة ومنه على ذلك في التوضيح ونقله عنه شيخنا العدوي في حاشية خش وأقره (قوله وبين دفع قيمته منقوضا) فإن لم يكن له قيمة منقوضاخير بين أن يأمره بقلعه وبين أن يأخذه مجانا وإذا أخذه مجانا فلا يرجع على المستعير بقيمة القلع والهدم وتسوية الأرض فيما يظهر بخلاف المعاصب اه عبني (قوله وإن ادعاها أي العارية) كدانة أو ثوب أو آنية إلا أخذ الخ كالمو ركب دابة رحل لمكان كذا أو لبس ثوبا بالاسان جمعة أو استعمال آنية بالاسان شهرا ورجع بها فقال لربها أخذتها منك على سبيل العارية وقال لربها كترتها مني فالقول قول المالك أنها كترها منه يمين كما أن القول قول المالك إذا ادعى الأمانة وادعى الاستعمال لأن القول قول من ادعى عدم البيع لأن الشيء لا يخرج عن ملك ربه إلا بيينة (قوله فالقول له) طاهر المدونة أن هذا الحكم محله إذا وقع النزاع بعد الانتفاع أما لو تنازع قبله فالقول للادعي بنى عقد الكراء لأن القول لمنكر العقد اجاعا وهو ظاهر اه بن (قوله وفي الأجرة) أي في قدرها (قوله فالقول للمستعير بيمينه) أي أنه أخذها على وجه العارية لا الأجرة (قوله عزم سكوله) أي عزم الكراء الذي قاله المعير شكوله أن كان ما قاله من الكراء مشبها ولا عزم كراء المثل (قوله فللمالك بيمينه) أي فالقول للمالك بيمينه أي أنه يحلف المالك أنه ما دفعها له إلا على وجه الأجرة وأخذ الكراء الذي زعم أنه كراءه له به (قوله فلا ظهر لاشئ له) قال الشيخ أحد وهذا هو الجارى على القواعد اه لكن الذي في النوادر عن أشهب كافي بن أن المالك إذا نكل كان له كراء المثل واقتصرنت عليه واعلم أن هذا التفصيل بين من يألف ومن لا يألف يجري فيمن أسكن شخصا معه في دار سكناه كما يجري في الدابة والسياب والآنية فإن كان لا يألف من أخذ الكراء فالقول للمالك أنه كراءه يمين فإن نكل فالقول قول الساكن يمين فإن نكل عزم الكراء معجور دنكوله وإن كان يألف فالقول قول الساكن أنه أسكنه بعير أجرة يمين فإن نكل حلف المالك وأخذ الكراء الذي زعم أنه كراءه به فإن نكل أحد كراء المثل أو لاشئ له على الخلاف الذي قد علمته وأما أن أسكنه بعير دار سكناه فالقول لربها أنه كراءه له أنف أم لا (قوله كراء المسافة) أي كما أن القول قول المالك بيمينه إذا تنازعا في رائد المسافة بأن قال المعير أعرتك دابتي من مصر لخرة وقال المستعير بل إلى دمشق فالقول قول المعير بيمينه إذا كان تنازعا قبل أن يريدا المستعير شيئا على ما ادعاه المعير وهذا صادق ثلاث صور ما إذا تنازعا قبل أن يحصل ركوب أصلا أو في أثناء المسافة التي ادعاه المعير أو في آخرها بان تنازعا في عرة لكن إن كان تنازعا قبل أن يحصل ركوب أصلا أو في أثناء المسافة حيز المستعير في الركوب إلى المحل الذي حلف عليه المعير أو يترك فإن خيف من المستعير أن يتعدى الموضع الذي حلف عليه المعير توثق منه قبل أن يسلمها إليه لئلا يتعدى (قوله فالقول له في نفي الضمان والكراء) أي فالقول قول المستعير بالنسبة لسي الضمان وفي الكراء مطلقا كان تنازعا قبل وصول دمشق أو قبله إلا أنه إذا كان التنازع قبل وصوله فلا يقبل قوله بالنسبة لما في من مسافة (قوله وهذا أشبه) أي أن محل كون القول قول المستعير بالنسبة لسي الضمان والكراء إذا تنازعا بعد أن ركب المستعير الرائد أن أشبه قوله وحلف فإن لم يشبه أو نكل عن اليمين كان القول قول المعير فضمن المستعير قيمتها ان عطيت في الزائد وكراءها ان ردت سالمة (قوله كما إذا كان اختلافهما

كانت وبين دفع قيمته منقوضا بعد اسقاط أجرة من يهدمه ويسوى الأرض إذا كان المستعير لا يتولى ذلك بنفسه أو خدمه والالم يعتبر اسقاط ما ذكر ويدفع له قيمته منقوضا تمامها (وإن ادعاها) أي العارية (الآخذ و) ادعى (المالك الكراء) بأن قال دفعته لك بكراء (فالقول له) أي للمالك يمين في الكراء وفي الأجرة إن ادعى أجرة تشبهه والا رد لأجرة المثل فإن نكل فالقول للمستعير بيمينه فإن نكل عزم سكوله (الا أن ياتف مثله) أي مثل المالك (عنه) أي عن الكراء أي كان مثله يستعظم أخذ أجرة على مثل ذلك الشئ فالقول للمستعير بيمينه فإن نكل فللمالك بيمينه فإن نكل فلا ظهر لاشئ له (كزائد المسافة) المختلف فيه فالقول للمعير بيمينه (إن لم يزد) المستعير أي لم يركب الزائد الذي ادعاه وهو صادق بثلاث صور ما إذا لم يحصل ركوب أصلا أو حصل بعضها أو جميعها (والا) بأن ركب المستعير الزائد أو بعضه (فالمستعير) أي فالقول

له (في نفي الضمان) أن عطيت الدابة فيه (و) في نفي (الكراء) أي كراء الزائد أن سلمت وهذا إن أشبهه وحلف والاف للمعير الخ كما إذا كان اختلافهما قبل ركوب المسافة المتفق عليها أو في أثناءها كما هو بخير المستعير في ركوب المتفق عليها أو بقيتها والترك

وبالغ على ما بعد الكاف من المستثنى قوله (وان) كانت الاستعارة (برسول مخالف) للمستعير أو المعبر أو لهما أي فالقول للمعبر ان لم يزد وان برسول مخالف له وموافق للمستعير والقول للمستعير ان زاد وان برسول مخالف له وموافق للمعبر وشبهه في عدم الضمان قوله (كدعواه) أي المستعير (رد ما لم يضمن) وهو ما لا يعاب عليه كغيره فالقول له ولا ضمان عليه ان لم يقبضه بينة مقصورة للتوثق والا ضمن وأما دعواه رد ما يضمن وهو ما يعاب عليه فلا يصدق وعليه الضمان مطابقة (وان زعم) شخص (٣٨٧) (أنه مرسل) من زيد (لاستعارة

حلي) مثاله من بكر فدفع له بكر ما طلبه (و) زعم أنه (تلف) منه (ضمنه مرسله) وهو زيد (ان صدقه) على الارسال (والا) يصدق (حلف) أنه لم يرسله (وبرى ثم حلف الرسول) لصد أرسلني وأنه تلف سلام تفريط مني (وبرى) أيضا وضاع الحلي هذا لكن الراجح أن الرسول يضمن ولا يحلف الا بينة بالارسال فالضمان على المرسل ومفهوم زعم أنه تلف أنه لو ثبت التلف بلا تفريط وقد صدقه المرسل فلا ضمان على أحد لا تفاته في العارية حيث ثبت ومفهوم حلي أنه لو كانت العارية مما لا يضمن كدابة فلا ضمان على أحد الا اذا عدي (وان اعترف بالعداء) بأن قال لم يرسلني أحد وتلفت منه ضمن الحر) الرشيد دون لغيره والصبي (و) ضمن (العبد في ذمته)

الح) أي كان القول قول المعبر اذا كان اخلافا لهما (قوله) وبالغ على ما بعد الكاف من المستثنى (وهما ما اذا تارعا) رأيا المساهة قبل أن يرد المستعير شيئا على ما ادعاه المعبر وما اذا تارعا بعد أن راد المستعير على ما ادعاه المعبر (قوله) وان كانت الاستعارة برسول أي قبضها من المعبر وسلمها للمستعير (قوله) ان لم يرد أي المستعير على ما ادعاه المعبر (قوله) وان برسول مخالف له وموافق للمستعير) وأولى اذا كان موافقا له ومخالفها للمستعير وأولى اذا كان الرسول لم يوافق واحدا منهما بل خالفهما (قوله) وان برسول مخالف له) وأولى اذا كان موافقا له ومخالف للمستعير وأولى اذا لم يوافق واحدا منهما والحاصل أن الرسول هنا لغيره فلا يكون شاهدا لاحدهما اذا صدقه (قوله مطلقا) أي سواء قبضها بينة مقصورة للتوثق أم لا (قوله) ثم حلف الرسول (وبرى) ما ذكره المصنف في هذه المسئلة هو سماع عيسى عن ابن القاسم وهو ضعيف والمعتمد مذهب المدونة وهو أن الرسول يضمن اذا أنكر مرسله الارسال وحلف فقول المصنف ثم حلف الرسول وبرى ضعيف كما في بن وغيره واذا كان ذلك المرسل عبدا فجنائية في رقبته والى مذهب المدونة أشار الشارح بقوله لكن الراجح أن الرسول يضمن ولا يبرأ بالحلف (قوله) انه لو ثبت التلف أي قبل وصوله للمرسل (قوله) لا تفاته في العارية أي لا تنفاه الضمان في العارية اذا ثبت تلفها بلا تفريط (قوله) وان اعترف أي الرسول بالعداء أي بتعديه في أحد العارية تغير ارسال والحال أنها تلفت منه (قوله) ضمن الحر الرشيد أي عاجلا (قوله) دون السفينة والصبي أي لتفريط المعبر بالدفع طماع عدم اختبار حليهما (قوله) لا رقبته أي ولا في ذمته عاجلا وطاهره ولو كان ذلك العبد مأذونا له في التجارة والذي ينبغي أن المأذون كالحر أي أنه يضمنها في ذمته عاجلا كما في الوديعه (قوله) فعليه وعليهم اليمين) قال طي هذا الا باني على المعتمد في المسئلة الاولى سواء أنكر والارسال أو لا أما الاول فلما تقدم أهم يحلفون ويعزم الرسول وأما الثاني فالرسول دفع المعبر اليه التي دفعت اليه بغير اشراف فيعزم على المشهور وصرح به في معين الحكم ولهذا قال الشارح والراجح ضمان الرسول كما تقدم (قوله) ويبدؤن باليمين كما في النقل) أي فكان الاولى للمصنف أن يقول فعليه ثم عليه اليمين فان سلكوا أدرك كل فالعزم عليهم ثم عليه أي أن رب المتاع يرجع عليهم فان تعسر الخلاص منهم رجع عليه وان حلفوا وسلكوا فالعزم عليهم وعكسه العزم عليه فقط وهذا معنى قول الشارح ومن سلك منهما ضمن (قوله) وفي علف الخ) العلف الذي فيه الخلاف بفتح اللام ما يعلف به وأما بالسكون فهو تقديم العلف للدابة فهو على المستعير قول واحد وظاهر المصنف جرى القولين ولو طالت المدة وهو كذلك حسلا فالقول بعضهم انها على المستعير في الليلة والليلتين وعلى المعبر في المدة الطويلة والسفر البعيد كداني المسواق وقد عكس ذلك عتيق (قوله) قيل على ربه أي لأنها لو كانت على المستعير لكان كراء وما كان علفها أكثر من الكراء فتخرج العارية عن المعروف الى الكراء (قوله) وقيل على المستعير أي لان ربه فعل معر وفاد لا يليق أن يشدد عليه والمعتمد من القولين أن علفها على ربه بخلاف العبد المحدم فان مؤنته على مخدومه بالفتح كما فاده شيخنا العدوي وفي بن أن اللائق باصطلاح المصنف أن يعبر بتردد انظر المسواق اه كلامه

(باب في العصب)

لا رقبته ولا يباع له (ان عتيق) وليس له استمطاعه (ون قال) الرسول (أوصيته أي المعار من حلي ونحوه) (لهم) أي لمن أرسلني فذكره وأذكر والارسال (ومله) ليمس أهم أرسلوه وأرسله (وعليه اليمين) أهم لم يرسلوه ولم يوصله لهم وتكون هدا ومن نكل منهما ضمن ويبدؤن باليمين كما في النقل والراجح ضمان الرسول كما تقدم (ومؤنه أحدها) أي أجرة أحدها من مكاه ان احتاجت لاجرة (على المستعير كردها) لربها (على الاطلس) لاسم معروف من المعبر فلا يملك أجرة معروف صمحه (وفي علف الدابة) المستعارة وهي عند المستعير (قولان) قيل على ربه وقيل على المستعير

(باب) * في العصب وأحكامه

(العصب أخذ مال) أي استيلاء عليه (قهر) على واضع يده عليه (تعديا) أي ظلمه (بلا حراية) فأخذ نجس يشمل العصب وخسيرة كما أخذ
 إنسان ماله من مودع أو مدين أو غير ذلك وهو من إضافة المصدر لمفعوله والفاعل محذوف أي أخذ آدمي مالا والمتبادر من المال الذوات
 فخرج التعدي وهو الاستيلاء على المنفعة سكنى دار وركوب دابة مثلاً وقوله قهر حال مقارنته لعاملها خرج به السرقة ونحوها إذ لا قهر
 حال الأخذ وإن حصل القهر

خرج به المأخوذ قهرا بحق
 كالدين من مدين مما طل
 أو من غاصب والزكاة كرها
 من ممتنع ونحو ذلك ولما
 كانت هذه القيود تشمل
 الحراية قال بلا حراية
 لأخراجها لأن حقيقتها
 غير حقيقة العصب
 من حيث ترتب بعض
 الأحكام على الحراية
 دون العصب (وآدب)
 غاصب (مميز) صغير أو
 كبير بخلاف غيره
 كجنون وصبي لم يبرأ
 الله تعالى ولو عفا عنه
 المعصوب منه بإجتهاد
 الحاكم وإنما آدب الصبي
 لأنه لدفع الفساد
 وإصلاح حاله كما ضرب
 الدابة لذلك (كذعبه)
 أي كما يؤدب مدعي
 العصب (على صالح)
 وهو من لا ينهم به
 لاختصاصه بالصالح
 عرفا وهو القائم بحقوق
 الله تعالى وعباده
 حسب الامكان بخلاف
 مدعيه على فاسق أو
 مجهول حال فلا يؤدب
 وحلف الفاسق وإن لم
 تكن للمدعي يمينه والا
 ضمن إن حلف المدعي

(قوله في العصب) أي في بيان حقيقة (قوله أي استيلاء عليه) يعني ليس الأخذ الحسي بالفعل لا رمايل متى
 حال الظالم بين المال وربه ولو أبقاه بموضعه الذي وضعه فيه ربه كان غاصبا واعتبر قول المصنف أخذ مال
 الخ بأنه يشمل الأخذ المانع فقط لأنها متمولة بعاوض عليها مع أنه تعدى العصب للذات فكان الأولى أن يقول
 أخذ مال غير منقعة لأجل إخراج التعدي فأجاب الشارح بقوله والمتبادر الخ (قوله أخذ آدمي) أي سواء كان
 مسلما أو ذميا سواء كان أجنبيا أو قريبا غير والد ولا يشترط كون ذلك آدمي بالعلم (قوله ونحو ذلك) أي ونحو
 نحو ذلك كأخذ الآب العني والجد من مال ولده قهرا عنه فلا يسمى غصبا وإنما خرج ذلك بقوله تعديا لأن
 المتعدى من لا شبهة له في الأخذ شرعية ولا بوالجد لها شبهة لخبرأت ومالك لا يملك وحينئذ فلا يحكم لذلك
 بحكم لعصب وهو الحرمة والآدب (قوله وآدب) أي وحوال بعد أن يؤخذ منه ما غصبه (قوله صغير أو كبير)
 أي سواء كان بالعلم أو غير البالغ وقيل غير البالغ لا يؤدب وحكي القولين ابن عرفة عن ابن رشد واللغوي وابن
 شعبان (قوله بخلاف غيره) أي بخلاف غير المميز فلا يؤدب (قوله لحق الله تعالى) علة لقول المصنف وآدب
 مميز وهذا التعليل يجري في البالغ والصغير وقوله بدو الخ علة أخرى لتأديب الصغير (قوله ولو عفا عنه
 المعصوب منه) أي خلافا للمتيقن حيث قال لا يؤدب إذا عفا عنه المعصوب منه (قوله بإجتهاد الحاكم) أي
 وتأديب الغاصب المميز بإجتهاد الحاكم فلا يحكم بقدر معلوم من الأسواط كالحدود (قوله كذعبه على صالح)
 قال في السوادرجل أدب من ادعاه على صالح إذا كانت الدعوى على وجه المشاتمة لأن كانت على وجه التظلم
 دعه بن فاذا ادعى عليه العصب على وجه التظلم فلا يمين عليه اتفاقا قبل أن أقام المدعي يمينه غرم والافلاشي
 عليه (قوله وهو من لا ينهم به) أي ولواتهم بغيره كرفاوسكر فله شبهة خفا وقيل المراد بالصالح من كان من أهل
 الخير والدين فعلى هذا لا يؤدب من ادعاه على من يثم بالزنا والسكر (قوله بخلاف مدعيه على فاسق) أي وهو
 من يشار إليه بالعصب ولم يكن مشتهرا به (قوله أو مجهول حال) وهو من لا يعرف بخبر ولا شر (قوله وحلف
 الفاسق) أي إذا ادعى عليه شخص أنه غصب كذا وقوله إن لم تكن للمدعي يمينه أي على ذلك الفاسق بالعصب
 (قوله والأضمن) أي والأيحلف الفاسق ضمن ما ادعى عليه به أنه غصبه (قوله وفي حلف المجهول حاله) أي
 إذا ادعى عليه بأنه غصب كذا وعدم حلفه قولان وأما إذا ادعى على من كان مشهورا بالعصب فانه يهدد ذلك
 المدعي عليه ويسجن لعله يخرج عين المعصوب فان لم يخرج شيئا حلف ويرى فان بكل حلف المدعي واستحق
 يظهر لك أن الأقسام أربعة لأن المدعي عليه بالعصب إما صالح وإما فاسق يشار إليه بالعصب ولم يشتهر به وإما
 مجهول حاله وإما مشهور بالعصب (قوله وقيل لا) أي وقيل لا توجه عليه اليمين بل أن أقام المدعي يمينه عليه
 بالعصب غرم والافلاشي عليه والقول الثاني أظهر لأنه أعم أن كل دعوى لا تثبت إلا بعدلين فلا يمين بمجرد ادعاه
 والعصب من باب التجريح وهو إنما يثبت بعدلين (قوله وضمن العاصب المميز) أي تعلق به الضمان وقوله
 بالاستيلاء أي بالخلوة يمينه وبين مالكة وإنما قلنا أي تعلق الضمان به ولم يقل أي ضمن بالفعل لأنه لا يحصل
 الضمان بالفعل إلا إذا حصل مفوت ولو سماوى أو جنابة غيره (قوله عقارا أو غيره) هذا هو المذهب خلافا
 لما في ابن الحاجب من أن غير العقار لا يتقرر فيه الضمان بمجرد الاستيلاء بل حتى ينقل والافيض من
 وسامه شارحه واعترضه ابن عرفة بأن المذهب ليس كذلك بل مجرد الاستيلاء على المعصوب يوجب ضمانه
 قطعا كان عقارا أو غيره انظر ابن (قوله وأشار بقوله الخ) أي أن فائدة تعلق الضمان به بمجرد الاستيلاء اعتبار
 القيمة يومه إذا حصل مفوت لا يوم القوات (قوله وسيأتي له الكلام عن خاص المنفعة) أي من أنه يضمنها

(وفي حلف المجهول) حاله (سواء) قيل يحلف لغيره من غرم فان بكل حلف المدعي استحق فانه كل شيء له رقيق
 لا (ضمن) العاصب المميز (بالاستيلاء) على المعصوب عقارا أو غيره ولو تلف سماوى أو جنابة غيره عليه وأشار بقوله وضمن بالاستيلاء
 أي بمجرد ادعاه إلى أن القيمة تعتبر يومه لا يوم حصول المفوت والكلام هنا في ضمان الذات المعصرة به وسيأتي له الكلام على عاصب المنفعة
 (والا) بكن العاصب مميزا بل كان غير مميز وكذا الجاني على نفس أو مال الغير المميز (فردد) أي طريقته

الطريقة الاولى تحكي الخلاف فيما يضمن هل يضمن المال في ماله والدية على عاقلة ان بلغت ثلث ديتيه والافق ماله اولاً يضمن المال بل الدية على ماذ كرتا اولاً يضمن مالا ولا دية بل فعله هدر كالعجماء والطريقة الثانية تحكي (٣٨٩) الخلاف في حد السن الذي يضمن

فيه اذا كان صغيراً قبل سنة وقيل سنتان وقيل سنة ونصف وقيل شهران وقيل غير ذلك الابن شهر فلا ضمان عليه كالعجماء واعترض قوله والابن معناه والا يكن العاصب مميراً وغير الممير لا يتصور منه غضب ويجب بانه يشمل المجنون المطبق وهو يتصور منه الغضب خلافاً لمن قصره على الصبي فاعترض ثم المذهب أن الصبي العبر المميز والمجنون يضمنان المال في مالهما والدية على العاقلة ان بلغت الثلث والافق مالهما وأن التميز لا يحد من فقد يكون ابن سنة وقد يكون ابن أكثر ومحل ضمان المميز اذا لم يؤمن على مال والا فلا ضمان كما في الحجر وسياق في الجراح أن هذه كالحطاط وأشار بقوله (كان مات) الحيوان المغصوب عند العاصب الى أنه يضمن السماوي كأنه دام الدار المعصومة قبل سكنها (أو قتل) عبد (مغصوب) (قصاصاً) ان جنى بعد العاصب أو لحرقه أو ارتداده (أو ركب) الدابة المعصومة

بمجرد فواتها على ربه او الحاصل أن عاصب الذات يتعلق به ضماناً من يوم الاستيلاء عليها ويضمن غلة تلك الذات من يوم استعمالها أو ما المتعدي وهو عاصب المنفعة فيضمن المنفعة بمجرد فواتها على ربه وان لم يستعمل الا عاصب البضع لاجل وطره والحرج لاجل استعماله فانه انما يضمن بالاستعمال فاذا وطئ واستخدم غريم صدق الاول وأحره الثاني والافلا (قوله الطريقة الاولى تحكي الخلاف) أي تحكي ثلاثة أقوال فيما يضمنه ومالا يضمنه (قوله اولاً يضمن المال الخ) أي فعله بالنسبة للمال كفعل العجماء وأما الدية فعلى عاقلة ان بلغت الثلث (قوله والطريقة الثانية تحكي الخلاف في حد السن) أي فهذه الطريقة تجزم بضمانه المال والدية ولكن تحكي الخلاف في حد أقل السن الذي يضمن فيه (قوله قليل سنة) فان كان عمره أقل منها فلا ضمان عليه (قوله وقيل سنتان) فان كان عمره أقل من ذلك فلا ضمان عليه (قوله وقيل سنة ونصف) فان كان عمره أقل من ذلك فلا ضمان عليه (قوله والا يكن لعاصب ميمراً) أي بان كان غير ممير فردد (قوله ويجب بانه) أي غير المميز يشمل الخ على أن لصي يتصور منه الغضب بأن يأخذ المال قهراً من هو مثله أو أقل منه أو يتلفه اهـ شـ (قوله خلافاً لمن قصره على الصبي الخ) أنت خير بان الطريقة تقتضي المذکورين انما تتأتيان في الصغير وأما المجنون فلا يتأتى منه الا الطريقة الاولى فالاولى قصر كلام المصنف على الصبي ولا اعتراض عليه لان الصغير الغير المميز يتأتى منه الغضب كما علمت قنأمل (قوله ثم المذهب الخ) أي وحينئذ فالتردد ضعيف سواء كان فيما يضمنه أو في السن الذي يضمن فيه على أنه ليس من عادته جعل التردد في موضوع متعدد ولو حذفه كان أحسن اهـ عقب وما ذكره من أنه المذهب هو القول الاول من الاقوال الثلاثة التي حكمتها الطريقة الاولى (قوله فقد يكون) أي المميز المفهوم من التمييز ابن سنة وقد يكون ابن أكثر فالمداري التمييز على فهم الخطاب وحسن الجواب عنه (قوله ومحل ضمان المميز) الاول ومحل ضمان الصغير لما أفصده من المال سواء كان مميراً أو غير ممير ان لم يؤمن عليه والا فلا ضمان (قوله ان عمده كالخطا) أي فيكون على عاقلة ان بلغت ثلث ديتيه والافق ماله (قوله كان مات) تشبيهه في الضمان في قوله وضمن بالاستيلاء (قوله أو قتل عبد الخ) أي انه اذا عصب عبداً قتل شخصاً بعد غصبه فقتل به فانه يضمنه العاصب وأما لو كان القتل سابقاً على العصب وقتل به عند العاصب فلا ضمان عليه وهذا ما يفيد كلام النوادر وقرر به ابن فرحون كلام بن الحاجب اذا علمت هذا فتوقف عقب تبع العاصب أحمد الرقاني في القتل السابق على العصب اذا قتل بسببه بعد العصب هل يكون موجبا لضمانه أو لا قصوراً نظر بن (قوله ولو لم يركب) أي لان مجرد وضع اليد بوجوب الضمان (قوله أودع) أي أنه اذا عصب دابة ودبحها لرمته القيمة بمجرد الدبح وصارت مملوكة للعاصب فيجوز له الاكل منها ويجوز لغيره أن يشتري منها والمذهب أن الذبح ليس عمقياً ولربها الخيار بين أخذ قيمتها أو أخذها مدبوحة من غير أن يأخذ معها ما قصه الذبح كما هو قول ابن القاسم في سماع يحيى وقيل انه يخير بين أخذ قيمتها أو أخذها مدبوحة مع ما قصه الذبح وهو قول ابن مسلمة قال ابن باجي وهو بعيد عن أصول المذهب اهـ بن (قوله ولربها) أخذها مدبوحة) أي وحينئذ فليس الذبح مفقداً للذابة المعصومة بخلاف ما يقتضيه كلام المصنف حيث عد من المفوتات تبعاً لابن الحاجب وابن شاس وقيل ابن عبد السلام وأصله لابن الجلاب وعلى المذهب فلا يجوز الشراء مما يدبحه الفصاة ولا يجوز الاكل منه (قوله لا شيء على مجتهد) أتلف شيئاً بفتواه ومن غير المختص ان نصبه السلطان أو نائبه للفتوى لانها كوظيفة عمل قصر فيها والا يكن منتصباً للفتوى وهو مقلد فقي صمائه قولان مبنيان على الخلاف في الغرور القولي هل يوجب الضمان أم لا والمشهور عدم الضمان وقال شيخنا الطاهر أنه ان قصر في مراجعة النقول ضمن والا فلا ولو صادف خطؤه لانه فعل مقدور ولان المشهور عدم الضمان بالغرور القولي (قوله ثم هلكت) أي عنده قبل أخذها منه وقوله لانه يحدها الخ لانه لم يحدوف أي فيضمن قيمتها لانه الخ (قوله أو أكل شخص طعاماً حصواً) أي أهدها

فهلكت بل ولو لم يركب (أودع) شيء لمغصوب فيضمن القيمة يوم العدي ولربها أخذها مدبوحة (أوجده) مودع (ودبحة) ثم أقربها أو قامت عليه بينة ثم هلكت ولو بسماوي لا يجحد هار كالعاصب (أو أكل) شخص طعاماً مغصوباً (بلاعلم) منه بان الطعام مغصوب

وبدئ بالغاصب فان اعسر اولم يقدّر عليه شي الا كل يقدّر اكله او ما وهب له فان اعسر المتبوع او لم يأسر او من اخذ منه شيء فلا رجوع له على الا تهرأ ما يعلم فهو والغاصب (٣٩٠) سواء (أو أكره غيره على التلف) فان المكره بالكسر يضمن لكن يبدأ بالمباشر للتلف

له الغاصب أو أكله ضيافة عنده (قوله وبدئ بالغاصب) أي فيضمن ذلك الا كل يقدّر ما كل لكن يبدأ الخ (قوله وما يعلم) أي وأما إذا أكل الشخص طعاما مغمصوبا مع علمه أنه مغمصوب (قوله فهو والغاصب سواء) فلا يبدأ واحد عن واحد بل يغرم الا كل يقدّر ما كل ويغرم الغاصب ما بقى (قوله لكن يبدأ الخ) الحاصل أنهم ما يضمنان مع هذا المباشر نه وهذا التسبب لكن المباشر يقدم في العمد على التسبب فلا يتبع التسبب الا اذا أعدم المباشر وكل من غرم شيأ منهما فلا رجوع له على صاحبه بشي مما غرمه هذا هو الذي في النوادر عن سعد بن وقيل بن عبد السلام والتوضيح وابن عرفة وبه قررنا وقال انه المذهب فحمل المصنف على ظاهره من ان الضمان على المكره بالكسر فقط ليس بصواب انظر بن (قوله فأنى له به) أي ثم أتلفه المكره بالكسر (قوله على كل منهما على السواء) أي فكل من قدر عليه منهما أخذ منه الجميع ومن غرم شيأ رجع نصفه على صاحبه وما ذكره في هذه المسئلة من أن الضمان منهما على السواء هو الذي اقتصر عليه سعد بن وقيل ابن عرفة بين هذه ومسئلة المصنف بان هذه قد وقع من كل منهما مباشرة بخلاف الاولى فلم يقع من المكره بالكسر الا الا كراه فذلك قدم عليه المباشر اه بن (قوله أو في طريق الناس) أي أو بصلتها بالاحاطة (قوله وأما ملكه) أي وأما لو حفرها بملكه أي أو بارص موات فتردى فيها شيء فلا ضمان اذا كان حفرها بغير قصد ضرر أو لو حفرها بملكه بتصد ضرر كوقوع شخص معين أو وقوع سارق أو وقوع حيوان محترم غير آدمي وان لم يقصد هلاكه فقد رآه الله أنه وقع فيها حيوان أو شخص آخر غير المعين والسارق وتلف فانه يضمن (قوله وقدم عليه) أي على الحافر المتعدى المردى عنى أن الضمان متعلق به وحده دون الحافر فانه لا ضمان عليه أصلا سواء كان المردى موسرا أو معسرا خلافا لما يؤولهمه لفظ قدم من أنه ان أعدم المردى ضمن الحافر وليس الحافر كالمكره بالكسر ولعله لان تسبب الحافر أضعف من تسبب المكره (قوله فسيان) هذا مقيد بما اذا علم المردى بقصد الحافر والاقتصر من المردى فقط كما نقله المواق عن ابن عرفة وما ذكره المصنف من أنهم ماسيان هو قول الناصي أبي الحسين وهو المعتمد وقال القاضي أبو عبد الله بن هر ون يقتل المردى دون الحافر تعليلا للمباشرة (قوله في الانسان المكافئ) أي لهما معا فان كان المكافئ أحدهما فقط كان حفرها حرم مسلم لأجل وقوع عيبد معين فرداه فيها عيبد مثله قتل المردى دون الحافر تعليلا للمباشرة وعليه الادب وانظر هل عليه شيء من قيمة العبد أم لا قاله عبيق (قوله وصمان غيره) أي غير الانسان المكافئ (قوله قيد عيبد مثلا) أي أوقع قيد حرقيد لثلاثين بق فذهب بحيث تعذر رجوعه فانه يضمن دية عيبد كما يأتي في قوله تكر باعه وتعذر رجوعه من أنه لا مفهوم لباعه بل حيث أدخله في أمر يتعذر رجوعه فانه يضمن دية (قوله قيد لثلاثين بق) مفهومه أنه لو وقع قيد عيبد قيدا لثلاثين بق لم يضمن ولو تازع ربه مع الفاتح فادعى ربه أنه إنما قيده لخوف ابائه وقال الفاتح عما قيده لثلاثين بق لم تقم قرينة على صدق واحد منهما فالظاهر أن القول قول سيده لان هذا أمر لا يعلم الا من جهته (قوله فابق) أي عقب الفتح أو بعده بجملة (قوله الا بصا به ربه) أي الا اذا فتحه بحضرة ربه ولو كان ربه نائما لم يضمنه فاحتج بكون عيبد شعور قال عبيق والظاهر أن المراد بصاحبه ربه في مسئلة المصنف أن يكون بكان هو مظنة شعوره بحروجه وان بعد عنه يسيرا بالملاصقة (قوله والاضمن) أي وان كان صاحبه حاضرا غير مأثم (قوله لا يمكن ترجيعه عادة) أي بخلاف غيره فانه يمكن ترجيعه (قوله فسال ما فيه) أشار به لدفع ما يبال ان قوله أوقع حررا مكررا مع قوله أو على غير عاقل وحاصل الجواب ان ما هاتق الحر على غير حيوان وما هاتق شعوره على حيوان أو أن ما هاتق الحر قد هاتق ما في داخله نفسه وما هاتق الحر وأخذ آحر ما في داخله (قوله أو أخذ منه شيء اذا كان جامدا) لكن في هذه يقدم الاخذ المباشر على الفاتح ومحل ضمان فاتح الحر ما لم يفتح بصاحبه ربه والا فلا ضمان على من فتحه كما احتاره ابن تومس فقد حذف المصنف قوله الا بصاحبه ربه من هنا دلالة ما قبله عليه ولو أخره وذكره هات كان أولى

على المكره بالكسر وكذا من أغرى ظالماعلى مال لا يتبع المغرى بالكسر الا بعد تعذر الرجوع على المغرى بالفتح لان المباشر يقدم على التسبب ومفهوم على التلف أنه لو أكرهه على أن يأتيه بمال الغير فأنى به فالضمان على كل منهما على السواء (أو حفر بنا تعديا) بان حفرها في أرض غيره أو في طريق الناس فتردى فيها شيء ضمن وأما بملكه بغير قصد ضرر فلا ضمان عليه (وقدم عليه) أي على الحافر لها في الضمان (المردى) أي تعلق به الضمان وحده لانه المباشر والحافر متسبب والمباشر مقدم في الضمان ولا ضمان على الحافر (الا) أن يحفرها (المعين) فرداه فيها غيره (فسيان) الحافر والمردى في القصاص عليهما في الانسان المكافئ وضمان غيره (أو فتح قيد عيبد) مثلا يابق فابق ضمن قيمته لربه (أو) فتح بابا معلقا (على غير عاقل فذهب فيضمنه) (الا بصاحبه ربه له) حين الفتح فلا ضمان على الفاتح ادالم يكن طيرا ولا ضمن لان الطير لا يمكن ترجيعه عادة (أو) فتح (حررا) فسال ما فيه اذا كان ما ناعا أو أخذ منه شيء اذا كان جامدا (المثلي)

معمول لقوله ضمن (ولو بغيره) ورد في قول من قال اذا غصبه يوم الغلاء فخرج من بعد ذلك اخذ به قيمته يوم الغصب (وصبر) ربه اذا تعذر وجود المثل كذا كنهه نرج ابانها (لو خوده) صبر (بلده) أي لبلد الغصب ان وجد العاصب بغيره (ولو صاحبه) بان كان المثل المعصوب مع العاصب في غير بلد الغصب لان نفسه قد توجب للمثل لاراد العين وجاز دفع عن عن الطعام المثل على المذهب لان طعام الغصب يحرق بحرق طعام القرض ويجب التعجيل لئلا يكون نسخ دين في دين ورد في قول أشهب بخبر ربه ان اخذه فيه أو في مكان الغصب (ومنه) العاصب منه أي من التصرف فيه (لثق) برهن أو حاشا صباع حق ربه (٣٩١) ومثله المقوم حيث احتاج لكبير رجل

ولم يأخذه ربه واذا منع من التصرف للتوثق فصرف فيه فصرفه مردود فلا يجوز لمن وهب له منه شيء قبوله ولا الاكل منه مثلاً وظاهره ولو فات عند العاصب ولزمه القيمة وبه قال بعض وقال بعضهم يجوز حينئذ ورجح وحاصله أن الحرام لا يجوز قبوله ولا الاكل منه ولا السكنى فيه مالم يفت عند الظالم وتعين عليه القيمة والا جاز على الأرجح ومن اتماه فقد استبرأ لدينه وعرضه (ولارد له) أي ليس للمعصوب منه أن يلزم العاصب رد ما صاحبه في غير بلد الغصب الى بلده لما مر أن نقل المثل فوت كالمقوم ان احتاج لكبير رجل خلافًا للمعبرة وهذا يغني عنه قوله بلده ولو صاحبه (كجازته بعهه معيها) تشبيهه في عدم الرد والضمير في اجازته يعود على المعصوب منه وفي بعهه يعود على العاصب والاضافة فيهما من اضافة المصدر لفاعله وبعهه

قوله مع ل لقوله ضمن (أو بغيره) أي ضمن بالاسيلاء المثل اذ عيب أو تلف بماله ولو عصبه بعلاء وحكم عليه به من رجا فقله بماله متعلق بضمن وقيدنا بقولنا اذا تعيب أو تلف احترازًا عما لو كان المثل المعصوب موجودا لبلد الغصب وأراد ربه أخذه وأراد العاصب اعطاء مثله فله ربه أخذه لانه أحق بعين شئته وان كانت المثليات لا تراد لعيانها لكن اتفقوا على أن المثليات تتعين بالنسبة لمن كان ماله حراماً أو كان في ماله شبهة قرب المعصوب له غرض في أخذه عين شئته لانه حلال ومال العاصب حرام (قوله قول من قال) أي وهو اللغوي (قوله قيمته يوم الغصب) أي لان العاصب أحق بالحل عليه (قوله صبر) أي المعصوب منه وجوباً بالبلد أي لبلد الغصب ان وجد العاصب بغيره محل ذلك مالم يتعذر الخلاص منه ذار حرج لبلده ولا عرمة قيمته في المحل الذي وجد فيه ولا بصبر عليه حتى يرجع لبلده كافي ح عن البررلى عند قول المصنف الآتي وان وجد غاصبه بغيره وغير محله فله تضمينه (قوله لان نقله فوت) أي لان نقل المثل ولو لم يكن فيه كلفة فوت بخلاف نقل المقوم انما يكون فوتاً اذا كان في نقله كلفة واحتاج لكبير رجل واعلم ان فوت المثل يوجب غرمه مثله وفوت المقوم لا يوجب غرم قيمته بل يوجب التخيير بين أخذه وأخذ قيمته (قوله بن أخذه) أي المثل وقوله فيه أي في البلد الذي وجد فيه العاصب (قوله ومنع منه) أي أن الحاكم يجب عليه أن يمنع العاصب من التصرف في المثل الذي صاحبه في غير بلد الغصب حتى يتوثق منه ربه برهن أو جيل (قوله فيه) أي في المثل المعصوب الذي صاحبه العاصب بغير بلد الغصب (قوله ومثله المقوم) أي ومثل المثل المقوم فيمنع العاصب عن التصرف فيه اذا وجد معه بلد آخر غير بلد الغصب حيث احتاج الخ (قوله لم يأخذه ربه) أي بل أراد أخذ قيمته (قصر في) أي فخالف وتصرف فيه ببيع أو هبة أو صدقة (قوله فلا يجوز لمن وهب له شيء منه) أي مع علمه بأنه معصوب (قوله والجار على الأرجح) أي والابان فات عند العاصب ولزمته القيمة جازاً كله على ما رجحه ابن ناجي تبعه صاحب المعيار ولو علم الاكل أن العاصب لا يدفع القيمة لان دفع العوض واجب مستقل واعتمده أيضاً شيخنا في حاشية خش خلافاً فتوى الناصر والقرافي وصاحب المدخل من المنع اذا علم أن العاصب لا يدفع قيمة (قوله لما مر من أن نقل المثل فوت الخ) أي وحينئذ فمجرد نقله صار اللارم له مثله في بلد الغصب (قوله ان احتاج الخ) أما لو لم يحتاج لذلك تعين أحد ربه له (قوله يعني عنه قوله وبلده ولو صاحبه) وجهه أنه اذا كان يجب الصبر لبلده ولو كان مصاحباً للعاصب يعلم منه أن العاصب لا يحرق على رده لبلد الغصب وفيه أنه لا يعلم منه ذلك لان المعصوب منه قد يقول للعاصب أنا صبر لبلده ولكن رده أنت اليه تأمل (قوله أحوال من ضميره) لعل الاولى أحوال من مفعوله المحذوف أي كاجارة المعصوب منه ببيع العاصب الشيء المعصوب حال كونه معيباً وذلك لان ضمير بعهه للعاصب والموصوف كونه معيباً الشيء المعصوب لا العاصب (قوله اذا باع ما عصبه معيها) أي حال كونه معيباً وقت بيع العاصب له سواء كان العيب طارئاً عنده أو كان عند ربه قبل العصب (قوله فليس له رد البيع) أي الذي اجازته ولا عبرة بقله انه انما اجاز لظنه دوام العيب لتفريطه اذ لو شاء لتثبت (قوله على الأرجح) هذا القول بعد الحق وظاهر ح ترجيحه على قول بعض القرويين له الرد (قوله بغير بلده) أي بلد الغصب (قوله بما تضمنه الخ) أي فيما تضمنه (قوله ولا رد له) وهو عد

مفعول اجازته ومعيباً مفعول بعهه أحوال من ضميره يعني أن العاصب اذا باع ما عصبه معيباً فاجار المعصوب منه بعهه (قال) العيب عند المشتري (وقال) المعصوب منه انما (أجرت) البيع (الظن نقائه) أي العيب ثم طهره واله فليس له رد البيع قال في المدونة من عصب أمة بعينها بياض فباعها ثم ذهب البياض عند المبتاع فاجار بها البيع ثم علم بذهاب البياض وقال انما أجرت البيع وأنا لا أعلم بزوال العيب وأنا الآن فلا أجزه لم يلتفت لقوله ويلزمه البيع اه ولو باعه العاصب سليماً بعد زوال العيب فاجاره ربه بطله نقاهه لكان الحكم كذلك على الأرجح من أنه ليس له رد البيع لان لعله تقر بطله اذ لو شاء لتثبت ولما كان المالك لا تسلط له على عين المثل اذا وجد مع العاصب بغير بلده أشار الى أن مثله ما اذا وجد على غير صفته مشبهاً له أيضاً بما تضمنه قوله ولا رد له

فقال (كفره) أو قلعة ذهب أو قلعة نحاس أو حديد غصبت (صغت) حليا أو غيره قلبي لربها أخذها بل له مثل النقرة والنحاس لقواتها بالصباغة (وطين لين) تضم اللام وكسر اليا مشددة أي ضرب لبيلا لا يراد له بل مثله أن علمه والافقيمتة (وقمع) مثلا (طعن) ودقيق عجن وعجين خبر لقواته هنا بخلافه في الرويات فلم يجعلوه باقلا فنعوا التفاضل بينهما احتياطا للرب باوهنا احتاطوا للغاصب فلم يضيعوا كافة طعمه وهو (٣٩٢) أن ظلم لا يظلم وقال أشهب إن الطعن غير ناقص هنا كرويات والظالم أحق بالحل عليه (ونذر) أي

لاتتقات لقول رب المصوب فما تضمنه قوله المدكور وجه الشبه لا المشبه به (قوله وصغت) أي صاغها العاصب حليا أو سبكها أو ضربها دراهم أو ضرب النحاس فلوسا (قوله لقواتها بالصباغة) أي وكذا بالضرب وأما جعل النحاس نورا فإنه لا يكون مقوتا (قوله والافقيمتة) أي لأن المثلي الجزاف يضمن بالقيمة للهروب من المزاينة وهي في الجنس المتحد ولو غير بوي ولو كان غير طعام أصلا وانما كان الطين مثليا مع أن ضابط المثلي لا ينطبق عليه لأنه يكال بالقفة فينطق الضابط عليه (قوله وقمع مثلا) أي أو شعيرا أو دخن (قوله وعجين خبر) أي فلا يراد له بل يرد مثله (قوله فلم يجعلوه) أي ماد كرم من الطعن والعجن والحبر باقلا فنعوا التفاضل بين القمع والدقيق وبين العجين وبين العجين والحبر (قوله غير ناقل) أي وحيث نذر فلرب القمع المصوب إذا طعنه العاصب أخذه مطحونا ولا يلزمه أحرة الطعن للعاصب وكذا إذا عجن الدقيق أو عجن العجين (قوله أي ما يدر الخ) أشار بهذا إلى أن البدر في كلام المصنف اسم لامصدر إذ هو مصدر القاء الحب على الأرض وهو لا يعصب أو يصاهو أي البدر بالمعنى المصدرى الزرع فلامعنى لقوله زرع (قوله ومعنى زرع بدر) أي لا بمعنى غطى لاقتضائه أن فوات المبدور يتوقف على تعطيه وليس كذلك إذ الفوات يحصل بمجرد طرح الحب على الأرض سواء غطى أم لا (قوله ريبص أفرخ) يعني أن من غصب يربضا فحضنه تحت دجاجة له فأفرخ فعليه ريبص مثله لربه والفراخ للعاصب لقوات البيض يخرج الفراخ منه (قوله إلا أن عصب) أي إلا أن غصبه طيرا قباض عنده ثم حضن ذلك الطير بيضه وأفرخ (قوله وأولى أن باضت عندها) أي وغصبها العاصب مع بيضها وضنت بيضها عند الغاصب وأفرخ ذلك البيض فالام والفراخ لربها وكذا إذا غصب من شخص واحد دجاجة وبيضا ليس منها وحضنه تحتها فإن الام والفراخ لربها وعليه أحرة مثله في تعبها فإن كاتل شخصين فلرب البيض مثله ولرب الدجاجة دجاجة وكرام مثلها في حضنها والفراخ للعاصب اه * (فرع) * لو مات حيوان حامل فأخرج رجل ماني طمه من الحل وعاش فالولد لرب الطيران وعليه أحرة علاج المخرج اه عبق (قوله وعصير) أي وكعصير عصير أي ماء عصب وقوله تحمر أي بعد عصبه وقوله فلربه مثل العصير أي أن علم كيه والافقيمتة وطاهر كلامه ولو كان العصير لامي مع أنه يملك الخمر فيبغى أنه في هذه الحالة يخير بين أن يأخذ ذلك الخمر أو مثل العصير كما إذا تحلل الخمر (قوله وان تحلل العصير المصوب) أي ابتداء أو بعد تخمره وقوله خير ربه أي سواء كان مسلما أو دميما (قوله لذني) أراد به غير المسلم فيدخل المعاهد والمؤمن والمطربي (قوله أو قيمة الخمر) أي بعرفة المسلمين أو الذميين (قوله أو أنه من باب الخ) أي أن الواو في قوله وحلي عاطفة لعامل حذف وتبقى معمولة أي وان صنع كغزل أو تعير حلي (قوله فقيمتة يوم غصبه) هذا جواب الشرط وهو قوله وان صنع كعزل بناء على أنه مستأنف وأما على جعله مبالغة في قوله وتعير أعيرة فالقاء واقعة في جواب شرط مقدر أي وحيث كان العزل والحلي وغير المثلي إذا تعير عند العاصب لا يأخذه ربه فاللازم للعاصب قيمته يوم غصبه وانما ألزمت القيمة في العزل والحلي لأن أصلهما وان كان مثليا لكنه دخلته صنعة والمثلي إذا دخلته صنعة ألزمت فيه القيمة (قوله يوم غصبه) أي لا يوم تعيره (قوله وان كان المصوب حامدا مينة الخ) مبالغة في ضمان القيمة في غير المثلي إذ تعير أي وان كان غير المثلي الذي عصبه وتعيره

ما يبدور من الحبوب (زرع) فيلزمه لربه مثله ومعنى زرع بذرا وقال وحب بذرا كان أبين (ريبص أفرخ) فلربه مثل البيض والفراخ للعاصب (الا) ان غصب (ما باص) من طير عند العاصب ثم أفرخ (ان حضن) يربض نفسه وأولى أن باضت عند ربه فالام والفراخ لربها (وعصير تحمر) فلربه مثل العصير المصوب (وان تحلل) العصير المصوب (خير) ربه في أخذه خلا وأخذ مثل عصيره أن علم قدره والا فالقيمة (كتحلها) أي الخمر المصوبة حال كونها (لذني) غصبت منه فربها الذي يخير بين أخذ مثل الخمر أو أخذ الحل هذا ظاهره لكن الذي به الفتوى أنه يخير في أخذ الحل أو قيمة الخمر يوم الغصب (وتعين) أخذ الحل (لغيره) أي غير الذي وهو المسلم الذي غصب منه خمر فتخلل بنفسه بل

(وان صنع) لصاد مهملة ونون مبني للمجهول أي وان تحلل بصبغة فيقيد أن الرجح أحد الحل مطلبا وان تحلل الخمر بصبغة عمده ونائب الفاعل ضمير يعود على الخمر وقوله كعزل الخ تشبيه فيما ليس له به أخذه ويحتمل أنه متعلق بصبغ أي أنه نائب الفاعل ومعنى صنع غير بصبغ تسليطه على ما بعده أو أنه من باب علقها تساويا وهو أن نائب الفاعل ضمير الخمر يكون قوله (كعزل) على حذف أي كتعير غزل مصوب عند العاصب ينسج أو غيره (و) تعير (حلي) تشكيرا أو بحلي آخر (و) تعير (غير مثلي) تعير أو موت وأولى بصباع قلبي لربه أخذه ماد كرم من العاصب وحيث نذر (لازمة له) (وان) كان المصوب (حامدا مينة لم يدنغ

أو كلباً) ما ذونا فأنلفه فإنه يغيرم القيمة ولو لم يحز ببيع ما ذر (ولو قتله) الغاصب (٣٩٣) (تعدياً) وفي نسخة بعداه أي بسبب عداه

المغصوب على الغاصب
فالقيمة يسوم الغصب
(وخبر) ربه (في) قتل
(الاجنبي) بالقيمة يوم
التلف أو الغاصب بها
يوم الغصب (فان تبعه)
أي تبع الغاصب (تبع
هو الجاني) بالقيمة يوم
الجنابة وتكون الزيادة
له ان زادت القيمة (فان
أخذ ربه) من الجاني قيمته
يوم الجنابة وكانت (أقل)
من قيمته يوم الغصب
(فله الزائد) أي أخذه
(من الغاصب فقط)
لا من الجاني (وله) أي
للمغصوب منه أرض أو
عمود أو خشب (هدم
بنا عليه) أي على
الشيء المغصوب وأخذه
وله انقاؤه وأخذ قيمته
يوم الغصب وأجرة الهدم
على الغاصب (وله غلة)
مغصوب (مستعمل) ربح
حله على العقار من دور
ورباع وأرض سكنها
أو زرعها أو أكرأها
دون الحيوان المستعمل
الذي شأ عن استعماله
على ككراء الدابة أو
العبد أو استعمالهما
لأنه مذهب المدونة
فيضمن في العقار إذا
استعمل والا فلا ولا يضمن
في الحيوان الا ما شأ من
غير استعمال كلبين

منه جلد ميتة ولو عبر بلوبدل ان كان أولى لرد الحلال قال ابن رشد في سماع عيسى قال في المدونة من
غصب جلد ميتة فعليه قيمته دبح أو لم يدبح وقال في المبسوط لا شيء عليه فيه وان دبح لأنه لا يجوز بيعه أهـ
قوله أو كلباً ما دوناً أي في اتخاذه ككلب صيد أو ماشية أو حراسة أو مالو قتل كلباً لم يأذن الشرع في اتخاذه
وان اتخذه شخص جهلاً فإنه لا يلزم قتله فيه شيء سواء قتله بعد أن أخذه قهرام من اتخذه أو قتله ابتداءً ولا
يحتاج لتقييد المصنف الكلب بالمأذون لأن غيره خرج بقوله الغصب أخذ مال وغيره بالمأذون ليس بمال (قوله
ولو قتله الخ) هذا ما بالغه في قوله فقيمته يوم غصبه أي ولو قتل الغاصب الشيء المغصوب تعدياً فيلزمه قيمته
يوم غصبه لا يوم قتله فليس قتل الغاصب يقتل الاجنبي وهذا قول ابن القاسم وأشهب وقال سحنون وابن
القاسم في أحد قوليه ان الغاصب اذا قتل الحيوان المغصوب تعدياً فإنه يلزمه قيمته يوم القتل كالا جنبي الذي
ليس بغاصب ولا خصوصية للقتل فلو عبر المصنف بالاتلاف كابن الحاجب كان أشمل (قوله وفي نسخة بعداه)
أي وعليها فيكون مبالغة في قوله فقيمته أي اذا قتل الغاصب الشيء المغصوب بسبب عداه عليه ولو لم يقدر
على دفعه عنه الا بقتله فإنه يضمن قيمته وان كان يجب عليه دفعه لظلمه بغصبه فهو المسلط عليه على نفسه
والطالم أحق بالجل عليه (قوله في قتل الاجنبي) أي للشيء المغصوب وقوله فان تبعه أي فان تبع رب المغصوب
الغاصب وقوله تبع هو أي الغاصب الجاني لأن الغاصب لما غرم قيمته ملكه فلا يقال ان الغاصب لا يربح
فكيف ربح هنا وإنما أورد الضمير لجر بيان الجواب على غير من هو له لأن ضمير الشرط لرب المغصوب وضمير
الجواب للغاصب (قوله وتكون الزيادة) أي زيادة القيمة يوم الجنابة على القيمة يوم الغصب (قوله فله الزائد)
أي ما زادته القيمة يوم الغصب على القيمة يوم الجنابة (قوله أرض أو عمود أو خشب) الأولى قصر ما هنا على
ما اذا كان المغصوب عموداً أو خشباً فادخل الارض هنا غير صحيح لأن حكمها مخالف للعمود والخشب لأنه
اذا غصب أرضاً ونى فيها خير رها بين أن يامرهم بدم ثنائيه وتسوية الارض كما كانت أو يدفع للغاصب قيمة
بنائه منقوضاً وسياتي حكمها للمصنف في قوله وفي بنائه أي أخذه ودفع قيمة نقضه الخ اهـ من وقوله أرض
أو عمود بالرفع نائب فاعل المغصوب (قوله وله انقاؤه وأخذ قيمته) أي فالمغصوب منه مخير بين هدم ما عليه
وأخذ شيئاً وبنيانها للغاصب وأخذ قيمته ولا يلتفت لقول الغاصب حيث طلب المغصوب منه القيمة أنا
أهدم بنائي ولا أعزم القيمة خلافاً لابن القصار حيث قال يلتفت لقوله ولو كان المغصوب عموداً واختار المالك
هدم ما عليه وأحده فتلف في حال قلعه فهل الصمان على الغاصب أو على المغصوب منه لأنه لما اختار أحده
فقد هلك على ملكه والظاهر الاول نقله شيخنا عن خط عيج وقوله هدم بناء عليه أي على الشيء المغصوب
يفهم منه بالاولى لو كان المغصوب أنقاضاً فبناها الغاصب فالمغصوب منه هدمها وله انقاؤها وأخذ قيمتها
وكذا اذا غصب ثوباً وحلها طائفة طلبة فلزمه أخذها وانقاؤها وتضمنه القيمة (قوله وله) أي للمغصوب
منه غلة الخ (قوله ربح الخ) حاصل هذا الذي رجحه بعض الشراح أن المغصوب ان كان عقاراً واستعمله
لغاصب كانت غلته له فيلزمه أحرته ان سكن فيه أو أسكنه لغيره ويلزمه أن يرد ثمر النخل الذي أثمر عنده
وان كان حيواناً فان كانت غلته ليست ناشئة عن تحريك الغاصب كاللبن والصوف فهي له وان كانت ناشئة
عن تحريك كلب أو كلب أو حذمة فهي للغاصب فلا يلزمه أجرة لركوب ولا استعمال الدابة في حث أو درس
وبحود ذلك (قوله لأنه الخ) غلة لغيره ربح حله الخ (قوله اذا استعمل) أي بان سكن أو ررع قوله لا ما شأ من
غير استعمال) أي أما ما شأ من استعمال الغاصب ككراء الدابة أو استعمالها بنفسه فلا يضمنه (قوله
ولا ربح حله على ظاهره من العموم) أي أن غلة المغصوب داته لدى استعماله الغاصب للمغصوب
منه سواء كان المغصوب عقاراً أو حيواناً كانت غلة الحيوان ناشئة عن تحريك الغاصب أو لا قال
ابن عاشر وجل كلام المصنف على هذا هو الطاهر وعليه حله قالن التوضيح وهذا ما صرح
به الماردي وشهره صاحب المعين وابن الحاجب وقال ابن عبد السلام هو الصحيح عند ابن العربي وغيره

(٥٥ - دسوقي ثالث) وصوره والاربع حله على ظاهره من العموم وطاهر قوله وغلة مستعمل

ولوفات المعصوب ولوقت القيمة فيأخذ العلة وقيمة الذات وهو قول مالك وطائفة أصحابه ويجهل أهل المدينة وقال ابن القاسم لا كراء له إذا أخذ القيمة واختار يستعمل عما إذا عطل كذا رغلقتها وأرض بورها ودابة حبسها فلا شيء عليه ولا يخالف قوله فيما يأتي ومنفعة الحر والبضع بالتقويت وغيرهما بالقوات لأنه في غصب المنفعة وما هنا في غصب الذات فإذا غصب أرضاً بورها فإن قصد غصب الذات فلا كراء عليه وإن قصد غصب المنفعة لزمه كراء مثلها (و) له (صيد عبد وجارح) غصبا منه أي مصيدهما وللعاصب أجره عمله ولربهما ترك الصيد وأخذ أجرتهما من العاصب (و) (٣٩٤) له (كراء أرض) معصوبة منه (بنيت) واستعملت نحو سكي والافلاشي له وسواء

من المتأخرين وقال ابن عاتر هو المشهور وهو الذي يأتي عليه قول المصنف إلا في وما انفق في العلة ذلوله تلزم العلة العاصب ما صح قوله في العلة انظر بن (قوله ولوفات المعصوب) أي من الذات المعصوبة (قوله وهو) أي أخذ العلة وقيمة الذات (قوله وقال ابن القاسم الخ) أي في المدونة وعلى قوله اقتصر ابن رشد في البيان والمقدمات وابن عرفة وبالجملة فقول ابن القاسم هو المعتمد كما قاله شيخنا وابن وغيرهما لأن القيمة يوم الاستيلاء فالغلة نشأت في ملك العاصب حتى قبل أن الأول مبني على أن القيمة يوم التلف (قوله ودابة حبسها الخ) هذا انما يناسب القول الثاني (قوله بالتقويت) أي بالامتثال (قوله وله) أي له نصوب منه (قوله وجارح) أي سواء كان باراً أو كلباً وقوله غصبا منه أي واستعمل العاصب كلاً من العبد والجارح في الصيد فبرد ذلك المصيد معهما لربهما وقوله وللعاصب أجره عمله أي إذا اصطاد بالجارح ورد المصيد مع الجارح لربه (قوله للعاصب) متعلق بترك (قوله وله كراء أرض بنيت الخ) أي للمعصوب منه كراء أرض بناها العاصب واستعملها أو سكنها فيلزم للعاصب كراؤها برأها حاله يسايرها وأما كراء البناء فهو للعاصب وهذا بالنسبة لما مضى قبل القدرة عليه وأما بالنسبة لوقت القيام على العاصب فسيأتي الكلام فيه من أن رب الأرض يخبرين أن يأمره به لم يناءه وتسوية الأرض كما كانت أو يدفع له قيمة ببناءه منقوضاً وأما أحده (قوله واستعملت نحو سكي) أي وأما مجرد دائها فلا بعد استعمالها موجبا للأجرة بخلاف الناصر اللقاني (قوله بما يؤجر به لمن يصلحه) هذا بالنظر للربح الخراب فهو كالمركب الدخرا لا تية في كونه يقوم بما يؤجر به لمن يصلحه وأما الأرض الراح فانهما يتقوم بما يؤجر به في ذاتها بقطع النظر عن كون الأجرة لمن يجرها والفرق أن الأرض ينفع بها براحاً بدون بناء فيها وأما المركب والربع الخراب فانه انما ينفع بهما بعد الإصلاح (قوله والزائد للعاصب) أي وما زاد من أجره البناء على أجره الأرض برأها فهو للعاصب (قوله فرمه وأصلحه واستعمله) أي ويلزمه كراؤه بالنسبة لما مضى قبل القدرة عليه (قوله فيسطر الخ) حاصله أنه يلزمه كراؤه غير مصلح بمن يصلحه ولا يلزمه كراؤه مصلحاً وهذا قول أشهب وأصيب والخمى وقال محمد يلزمه كراؤه مصلحاً والمعتد الأول انظر بن (قوله فما قبل لزم العاصب) أي فإذا كانت أجرتهما معمرة تريد على ما قبل كان الزائد للعاصب (قوله وإذا أحد المالك المركب) أي بعد القدرة على العاصب (قوله دارمت الخ) أي وكالغش أي وأما لو اراد العاصب نفس المالك فعليه قيمته لأنه هو المتعدي في الفرعين (قوله عير ذلك) أي عير مسمر بها وغير المسامير (قوله عطف على أرض) أي فالعصى وللمعصوب منه كراء أرض وله كراء صيد شبكة (قوله والقوس) هو بالقاف والواو لأنه آلة وأما الفرس بالفاء والراء فكما الجارح كذا كتب شيخنا العدوي وفي حش عن بعض المحققين أن الفرس مثل الآلات التي لا تصرف لها فاداعصت فرساً وصاد عليه صيدا كان الصيد للعاصب وعليه أجره الفرس لربها وعلى ذلك اقتصر في المبح (قوله وما انفق في الغلة) أي وما انفق من العاصب على الشيء المعصوب بحسب له من العلة ويقاصص ربه به من العلة وهذا مذهب ابن القاسم في المدونة وحاصله أنه يرجع بالاقبل مما انفق والعلة فان كانت المفقدة أقل من العلة عزم رائد العلة للمالك وإن كانت المفقدة أكثره لاربعه وعله ردد المفقدة وإن تساوى فلا يعبرم أحدهما لالتحاشياً

كان البناء اشاء أو ترميها فيشمل الدار الخربة يصلحها الغاصب فيقوم الاصل قبل البناء أو الاصلاح بما يؤجر به لمن يصلحه فيلزم العاصب الزائد للعاصب (كركب) بفتح الميم والكاف (نحصر) بكسر الخاء المعجمة أي بالاحتياج لا صلاح غصبه أو اختلسه فرمه وأصلحه واستعمله فينظر فيما كان يؤجر به لمن يصلحه فيفرمه العاصب والزائد للعاصب إن يقال ثم تساوى أجرته فنحصر المن يعمره ويستعمله فما قبل لزم العاصب (و) إذا أحد المالك المركب (أخذ) أي ملك مما يصلحه به (ملا عين له قائمة) يعني ملاقيمة لعينه لو انفصل كالزفت والمشاق واللفظة وأما ما له عيب قائمة فإن كان مسمر بها أو هو نفس المسامير خبير ربه أن يعط به قيمته منقوضاً وإن كان غير ذلك كانه رارى والمجاديف والخيال جبر العاصب بين أحدها أو برئها واحد قيمتها

بالأمر قلعه وإن كان غير ذلك كانه رارى والمجاديف والخيال جبر العاصب بين أحدها أو برئها واحد قيمتها (قوله) الآن يكون بموضع لا عني عنها ولا يمكن سيرها لحل أمنه إلا بما في خبر رب المركب بين دفعه قيمته بموضعه كيف كان أو بصلحه للعاصب (وصيد شبكة) بالحر عطف على أرض وصيدها بالمعنى المصدرى أي الفعل وفي قوله فيها مرمى وصيد بمعنى المصيد كما مر يعني أن لرب الشبكة المعصوبة ونحوها كالتفخ والشرك والرمح والسهم والقوس كراء الاصطياد بها وأما المصيد والعاصب ولوقال واصطياد بشبكة لكان أوضح وأشمل (وما انفق في العلة) يعني أن ما انفق العاصب على المعصوب كعلف الدابة ومؤنة العبد وكسوته

وسقى الأرض وعلاجها وخدمة شجر ونحوه يكون في الغلة التي تكون لربه كائنة العبد والذابة والأرض بقصاصة ثم إن تساوبا فواضح
وان نقصت الغلة فليس للعاصب المطالب بالزائد لظلمه وان زادت على النفقة كان لربه أخذ ما زاد فقوله وما أنفق في الغلة مبتدأ وخبر فيفيد
المحصر أي والذي أنفق كائن في العلة فلا يرجع بالزائد على ربه ولا في رتبة المصوب (٣٩٥) فان لم يكن له غلة فلا شيء له على ربه فالنفقة

محصورة في العلة وليست
الغلة محصورة في النفقة
والمقول عن ابن عرفة
ترجيح القول بأنه لا نفقة
للعاصب لتعديده لربه أخذ
الغلة تمامها مطلقا
أنفق أولا وعلى القول
بان غلة الحيوان التي نشأت
عن تحريرك العاصب
كالركوب والحمل وأجرة
ذلك تكون للعاصب بخلاف
اللبن والسمن والصوف
وبخلاف غلة العقار كما
تقدم لا يحسن جعل
النفقة في العلة لان غلة
الحيوان المذكورة له على
كل حال والنفقة تضيع
عليه على كل حال ولما قدم
أن العاصب اذا أنفق
مقوم الزمته قيمته يوم
الغصب أشار هنا الى أنه
ليس على اطلاقه بل ذلك فيما
إذا لم يعطرب المصوب فيما
عصب منه عطاء متعدها من
متعدد كعشرة من انسان
وأما ان أعطى فيه من
متعدد عطاء واحدا ففيه
خلاف بقوله (وهل) يلزم
العاصب المتلف لمقوم الثمن
المعطى فيه دون القيمة (ان
أعطاه فيه) أي في
المصوب المصوم انسان
(متعدد عطاء) واحدا

(قوله وسقى الأرض الخ) في بن أن محل كون العاصب له ما أنفق اذا كان ما أنفق ليس للمصوب منه بد لطعام
العبد وكسوته وعلف الدابة وأما الرجوع وسقى الأرض فان كان المالك يستأجر له لو كان في يده فكذلك وان كان
يتولاه نفسه أو عن عنده من العبد فلا شيء عليه كما قاله أصح ونقله أيضا ابن عرفة عن الأعمى (قوله وان
زادت) أي العلة (قوله فلا يرجع) أي العاصب بالزائد أي برائد النفقة (قوله فالنفقة محصورة في العلة)
أي لا تتعداها للزمة المصوب منه ولا لرتبة المصوب وجبت فلا يرجع العاصب برائد النفقة على ربه ولا
في رقبته كما مر (قوله وليست العلة محصورة في النفقة) أي بل تتعداها للعاصب فبرجع عليه بما زادته العلة
على النفقة والالزم أنه لو زادت الغلة على النفقة فانه لا يرجع المالك برائد الغلة على العاصب وليس كذلك
(قوله والمقول عن ابن عرفة ترجيح القول بأنه لا نفقة للعاصب) هذا القول لابن القاسم في الموازية قال
بن وقوله الاول الذي في المدونة أظهر لان العاصب وان ظلم لا يظلم ولم أجده في ابن عرفة ترجيح ذلك القول
(قوله وعلى القول بان غلة الحيوان) حاصلة أنه ان قول المصنف وما أنفق في العلة انما يأتي على الراجح من أن
علة المصوب مطلقا سواء كان عقارا أو حيوانا للمصوب منه كانت غلة الحيوان تتوقف على تحريرك أم لا
لأنه لو لم تكن العلة لازمة للعاصب ما صح قوله والنفقة في الغلة أي تحسب للعاصب من أصل مالزمه من العلة
وأما على القول الثاني من أن العلة التي تكون للمصوب منه انما هي علة العقار اذا استعمله وكذا غلة
الحيوان التي لا تتوقف على تحريرك وأما غلة الحيوان المتوقفة على تحريرك فهي للعاصب فلا يتأتى أن يقال
عليه النفقة في الغلة على الاطلاق بل بالنسبة للقسم الاول لا بالنسبة للقسم الثاني لان العلة للعاصب لاربه
(قوله وبخلاف غلة العقار) أي فانما تكون للمصوب منه للعاصب (قوله ولما قدم الخ) أي في قوله وان
صنع كعزل وحلي وغير مثلي فقيمته يوم غصبه (قوله فيما اذا لم يعطرب المصوب فيما عصب منه عطاء متعدها
من متعدد) هذا صادق باربع صور راذ لم يعطرب فيه شيء أصلا أو أعطى فيه عطاء متعدها من واحد أو عطاء
مختلف من متعدد أو من واحد (قوله وهل الخ) حاصلة ان المقوم المصوب الذي أتلفه العاصب اذا كان أعطى
فيه ثمن واحد من متعدد كان أعطى فيه زيد عشرة وكذلك أعطى فيه عمر وعشرة فهل اللازم لذلك العاصب
تلك العشرة فقط أو اللازم له الاكثر من تلك العشرة والقيمة قولان (قوله المتلف لمقوم الخ) أي وأما لو كان
المصوب المقوم الذي أعطى فيه عطاء واحد من متعدد لم يتلف عند العاصب وانما فات عنده بغير التلف
فانما يلزم العاصب قيمته اتفاقا كما هو مستفاد من جعلهم الخلاف المذكور في المصنف فيما أنفق بطر عبق
(قوله ليس على طريقته) أي لان طريقته أن يشير بالتردد لتردد المتأخرين في النقل عن المتقدمين أو لعدم
ص المتقدمين وهما وجد نص للمتقدمين كمالك وابن القاسم وعيسى ولم يختلف المتأخرون في النقل عنهم
وأجيب بان المصنف أشار بالتردد للخلاف الواقع بين ابن رشد وغيره في كون قول عيسى مقابلا لقول الاماميين
ضعيفا أو هو مقيد لنحو ما توضيحه أن الامام قال في العتية اذا أعطى في المقوم المصوب عطاء متعدها
من متعدد وأتلفه العاصب ضمن العطاء ولا يضر للقيمة وقال عيسى بضم من الاكثر من العطاء والقيمة
قال ابن رشد قول مالك ولا يضر للقيمة معناه لا أن تكون القيمة أكثر من العطاء فتكون له القيمة
وحيث دفع قول عيسى مفسر بقول مالك في العتية وقال غير بن رشد ان قول مالك باق على اطلاقه كما هو ظاهره
وحيث دفع قول عيسى مقابلا فظهر لك أن التردد بين ابن رشد وغيره في فهم كلام مالك في العتية وكلام المصنف
لا يؤدي هذا المعنى فلو قال وعن مالك ان أعطاه فيه متعدد عطاء فيه وهل على طهره أو لا أكثر منه ومن
القيمة تردد كان واضحا ولما كان الخلاف في فهم كلام العتية لا المدونة لم يعر تناوينا فان قلت هذا الكلام
وان صحح عدم التعبير بالتناويلين لا يصحح تغييره بالتردد لا بوافق اصطلاحه قلت يتكلف بجعله موافقا

كعشرة من كل مائة أو مائة (فيه) أي بغيره (أو بالاكثر منه ومن القيمة) أي ما أكثر من (تردد) الاول للمالك وابن القاسم والثاني
لعيسى ورجح كل فالتردد ليس على طريقته ولو تعدد عطاء قليل وكثير فالقيمة على مقتضى ظاهر المصنف وهو الذي ينبغي والخلاف
المذكور جاريا ايضا فيما اذا أنفق مقوم وقب على ثمن من متعدد وان لم يكن مضموبا (وان وجد) المصوب منه (عاصبه بغيره)

أى ملتبسا غير الشيء المعصوب (وغير محله) يعنى (٣٩٦) وفي غير محل العصب والبالا لاجل في الأول والطرفية في الثاني (فله تضمينه)

قيمته ثم وله أن يكلفه
الذهاب معه لمحل العصب
هو أو وكيله بخلاف المثلى
فانه يلزمه الصبر لمحل كما
مر (و) ان وجده غير
محله (معنه) المقوم
المعصوب (أخذه) ربه
(ان لم يحتج لكبير حمل)
والاخير به بين أخذه بلا
أجرة حمل وتركه وأخذ
قيمته لان مؤنة الحمل
صبرته بمنزلة ما اذا حدث
به عيب في الجملة ثم عطف
على قوله كان مات قوله
(لان هزلت) يكسر
الزاي مع ضم الهاء وفتحها
(جارية) أى فلا تقوت
به فلا تلزمه القيمة بل
بأخذها ربه ولا شيء على
العاصب ولولم يعد لها
السمن (أونسى عبد)
أوجارية (مصنعة)
عند العاصب (ثم عاد)
لمعرفتها فلا تقوت فان
لم يعد ذات (أو خصاه) أى
خصى العاصب العبد (لم
ينقص) عن عنه فان نقص
خير ربه بين أخذ قيمته
وأخذه مع أرش النقص
(أو جالس على ثوب غيره
في صلاة) أو في مجلس
يجوز فيه الجلوس معه
فقام رب الثوب فانقطع
فلا ضمان على الجالس

لا مطلاحة بمحل ان من فهم فها كانه ناقل له عن صاحب الكلام المفهوم فهو من رد المتأخرين في القل
تدبر (قوله أى ملتبسا غير الشيء المعصوب) أى ليس معه الشيء المعصوب بل معه غيره ولو قال المصنف بدونه بدل
قوله بغيره لكان أولى لان قوله بغير الشيء يقتضى أنه متصاحب بغيره وليس بمراد وإنما المراد أن المعصوب منه
وجد العاصب في غير محل العصب وليس معه المعصوب سواء كان معه غيره أو لا (قوله فله تضمينه قيمته) هذا
في المقوم وكذا في المثلى الذى هو جراف لانه يقتضى بقيمته لا بمثله وكذا في المثلى اذا علم قدره وتعدر الرجوع
لبلد العصب على خلاف في هذا اطر كلام الرزلى في ح ا ه بن (قوله هو أو وكيله) أى لاجل أن يسلمه الشيء
المعصوب (قوله كما مر) والفرق بينهما أن الذى يعزم في المثلى هو المثل وربما كان يزيد ثمنه في غير بلد العصب
والذى يعزم في المقوم هو القيمة يوم العصب في محله ولا فرق بين أخذه في بلد العصب أو في غيره لانه لا زيادة
فيها (قوله ان لم يحتج لكبير حمل) الصواب أن ضمير لم يحتج راجع للمعصوب لا لربه كإى عبق أى أخذه تعيينا
ان لم يحتج الشيء المعصوب لكبير حمل بان كان حيوانا أو من وحش الرقيق فان احتاج لكبير حمل بان كان
عرضا أو من على لرقيق فلا يتغير أخذه بل يحير به في تركه للعاصب وأخذ قيمته وبين أخذه بلا أجرة الحمل
وعلى هذا فيكون المصنف جارا على قول ابن القاسم ان القل في العروض وعلى الرقيق فوت لاقى الوخش
والحيوان خلافا لا صبيغ حيث قال ان نقل المعصوب من بلد لاخرى فوت مطلقا أى احتاج لكبير حمل أو لا
فيخير ربه في أخذه وأخذ قيمته يوم عصبه وخلافا للحنون حيث قال ان نقل المعصوب لبلد أخرى غير فوت
مطلقا فليس لربه الا أخذه فافهم ذلك ولا تنظر لغيره ا ه بن (قوله ولولم يعد لها السمن) أى عند العاصب
بعد المزال (قوله فلم ينقص عن ثمنه) أى وكذا لو راد ثمنه عبد ابن عبدوس ومشى عليه ابن الحاجب (قوله
فان نقص خبر ربه) أى ومثله مالو راد ثمنه عند ابن رشد لان الخصاء نقص عند الاعراب ونحوهم من الذين
لا رغبة لهم في الخصاء دون الاغنياء واستحسن هذا ابن عبد السلام (قوله في صلاة) طاهره ولو كان كل منهما
عاصبا ا كتنفل كل والحال أن عليه فريضة ذاكرا لها أو عند طلوع الشمس أو عند غروبها (قوله أو في
مجلس الخ) أشار بذلك الى أنه لا مفهوم لقوله في صلاة وقوله يجوز فيه الجلوس معه خرج المجلس المحرمه
والمكروهه فيضمن فيها (قوله فلا ضمان على الجالس) أى لانه مما تيم به البلوى في الصلاة والمجالس (قوله
بخلاف من وطئ الخ) مثل وطئ النعل قطع حامل حطب ثياب مار بطريق كإى المدونة فيضمن الحياطة
وأرش النقص عند عدم الانذار ويبغى عدم الضمان معه كما هو مذهب الشافعى ومن أسند جرة ريت مثلا
اسباب رجل ففتح الباب فانكسرت الجرة فقبل بضمها فاتح الباب لان العمد والخطا في أموال الناس سواء
وقيل بضمها بشرط أن لا يكون شأن الباب الفتح والافلا يضمنها كمن أحرق فرنه دار جاره فلا تقرب طافه
لا يضمن (قوله فانه يضمن) كتب شيخنا على عبق أنه يضمن قيمه المسطوعة مع أرش الاخرى ولكن المأخوذ
مما يأتى آخر الباب في رفو الثوب أنه يضمن خياطة المقطوعة وأرش الاخرى والفرق بين مسئلة النعل والصلاة
أن الصلاة ونحوها يطلب فيها الاجتماع دون الطرق ادلاحق له في مراجعة غيره كذا قيل قال شيخنا العبدى
قد يقال ان الاسواق مظنة المزاجه وصرح في حاشية خش أن الذى يدعى في مسئلة النعل عدم الضمان قياسا
على مسئلة الثوب في الصلاة لان العلة في عدم ضمان الثوب وهى عموم البلوى موجودة في النعل وكذا هو
في شب (قوله أو ظالم) أى عاصبا أو محاربا (قوله فلا ضمان على الدال) هذا هو الجارى على قول ابن القاسم
عدم الضمان بالغرو والقولى كما قال ابن يونس والمأزرى ولكنه ضعيف ا ه بن (قوله لكن عند الخ) أى لكن
ضمان الدال عند تعدر الرجوع على اللص وائس المراد أنه على هذا المعتمد لا ضمان على اللص وأما الضمان
على الدال اذ لم يلقه أحد كيف واللص مباشر لا حد المال وفي بن انه على القول المعتمد يكون للمالك هر يمان
بحرق اتباع أيهما فان تبع اللص فلا رجوع له على الدال وان تبع الدال رجع على اللص (قوله فلا ضمان) أى
وأحد صاحبه ولا يعزم قيمه الصياغة وألو باعه العاصب فكسره المشرى وأعاده محاله لم يأخذه مالكة

بخلاف من وطئ على نعل غيره فشيى صاحبها فانقطع فانه يضمن (أودل لصا) أو ظالما على شيء فأخذه فلا ضمان على
الدال والمعتمد الصمان بل - زعم به ابن رشد ولم يحل فيه خلافا لكن عند تعدر الرجوع على اللص ونحوه ومثلى الدلالة مالو حبس شيئا عن ربه
حتى أخذه لص أو ظالم (أو أعاده) العاصب (مصوغا) بعد أن كسره (على حاله) فلا ضمان (و) ان أعاده (على غيره فاقبضته) على العاصب

وليس له أخذ له فواته (ككسره) فيلزمه القيمة له وهو الذي يرجع إليه ابن القاسم بعد قوله يأخذه بقيمة الصياغة ورجع المرجوع عنه وبعده
تسمية المصنف عليه محله تشبها في قوله لأن هزلت أي فلا يضمن قيمته بل يأخذه أي مع (٣٩٧) قيمة الصياغة أن كانت مباحة إذ

الصياغة الحرمة كالعدم
(أو غصب منفعة) لذات
من دابة أو دار أو غيرها
أي قصد بغصبه لذات
الانتفاع بها فقط
كالركوب والسكنى واللبس
مسدة ثم يرد لها لربها وهو
المسمى بالتعدي (قتل
الذات) بسماري فبلا
بضمين الذات وإنما
بضمن قيمة المنفعة أي
ما استولى عليه منها
لابها التي تعدي عليها
(أو) عصب طعاما
(أو) كاه ماله ضيافة
أو بغير ذن الغاصب
فلا يضمنه وسواء علم
المالك أنه أم لا لأن
ربه باتسار اتلافه (أو
نقصت) السلعة
المعصومة به أي قيمتها
(للسوق) أي لتعديده من
غير تغير في ذاتها فلا
ضمان على الغاصب
في نقص القيمة بل
يأخذها مالكها ولا شيء
له إذ لا اعتبار بتغير
السوق في هذا الباب
بخلاف التعدي فإن
لربها أن يلزم الغاصب
قيمتها إن تغير سوقها
يوم التعدي (أو رجعها)
أي بالدابة (من سفر ولو
بعد) ولم تغير في ذاتها
فلا يضمن قيمة وأما

الابدع أجرة الصياغة لذلك المشتري لعدم تعديده وهذا في مشتري غير عالم بالغصب والافكا لغاصب في كونه
لا أجرة له في صياغته وينبغي في الأول وهو ما إذا كان المشتري غير عالم بالغصب أن يرجع المعصوب منه على
الغاصب بما دفعه للمشتري من أجرة الصياغة (قوله وليس له أخذ له فواته) الفرق بينه وبين ما تقدم من
تخييره مع الفوات في مسئلة ما إذا احتاج لكبير حل مع أن المعصوب المقوم قد فات في كل منهما أن هذا غير
شيء حكاه ما تقدم عين شبيهه اه عبق (قوله ككسره) أي من غير إعادة (قوله فيلزمه القيمة له) أي لأن
كسره يفوته على ربه (قوله يأخذه بقيمة الصياغة) أي بناء على أن الكسر لا يفوته والحاصل أن كسر المصوغ
وأعادته لحاله لا يفوته عند ابن القاسم وكسره وأعادته على غير حاله الأولى يفوته اتفاقا وأما كسره من غير
إعادة فهل يفوته على ربه أو لا يفوته عليه قولان لابن القاسم فالقوات هو ما رجح إليه ابن القاسم وعدمه
القوات هو ما رجح عنه ولكنه المعتمد وقول المصنف ككسره أن جعل تشبيها في لزوم القيمة كان ماشيا على
المرجوع إليه وإن جعل تشبها في قوله لأن هزلت جارية كان ماشيا على المرجوع عنه (قوله كالعدم) أي
وحيث إذا غصب الحلي المحرم وكسره أحده وبه مكسور من غير أخذ أجرة للصياغة (قوله أو غصب منفعة)
تعبيره بغصب فيه مساحه لأن هذا تعدد (قوله قتل الذات بسماري) أي وأما لو أتلغ الغاصب الذات فإنه
يضمنها فلا فرق في الاتلاف بين عصب الذات والمنافع وإنما يفرق في تلف الذات بالسماري (تنبيه)
لو تلفت الذات بسماري وحصل تنازع هل غصب الذات فيضمن أو تعدي على المنافع فلا يضمن اعتبرت
القوانين فإن لم تكن قريبة فتردد كقوله شيخنا (قوله أي ما استولى عليه منها) أي من المنفعة ولو كان جزأ سيرا
من الزمن (قوله وأكله ماله) أي قبل أن يفوت عند الغاصب بطبخ مثلا ولا يفي مجرد القوات ضمن
الغاصب قيمته ولو أكله ربه ضيافة فإن أكله ربه بعد القوات بغير إذن الغاصب ضمن كل منهما إلا أن القيمة
فالغاصب يضمن قيمته وقت الاستيلاء عليه وربه يضمن للغاصب قيمته وقت الاكل (قوله أو بغير إذن
الغاصب) أي أو أكرهه الغاصب على أكله فلا مفهوم لقوله ضيافة (قوله لأن ربه باتسار اتلافه) أي والمباشر
يقدم على المتسبب في الضمان إذا ضعف السبب والسبب هنا ضعيف وما ذكره المصنف من عدم ضمان
الغاصب إذا أكله ربه مقيد كما قال ابن عبد السلام بما إذا كان الطعام مناسباً لحاله ماله كالأكل لا
للبيع والاضمنه الغاصب له ويسقط عن الغاصب من قيمته قيمة الذي انتفع به ربه أن لو كان من الطعام
الذي شأه أكله كما إذا كان الطعام يساوي عشرة دراهم ويكفي ماله من الطعام الذي يليق به نصف درهم فإن
الغاصب يعزم له تسعة دراهم ونصفه قال شيخنا ينبغي أن يكون اعتبار هذا القيد إذا كان أكله مكرها أو غير
عالم وأما إن أكله طائعا عالم بأنه ملكه فلا ضمان على الغاصب بل ضمانه من المالك ولو كان ذلك الطعام
غير مناسب لحاله ومقيد بما إذا أكله ربه قبل فوته عند الغاصب كما قلنا والحاصل أن كلام المصنف مقيد
بقيدين كما علمت (قوله أو نقص الخ) أي ومن باب أولى ما إذا رادت قيمتها لتغير السوق وهي عند الغاصب
والحاصل أن كلامه نقصان القيمة وزيادتها لتغير السوق لا يفوت المعصوب على ربه فتيغير أحده له ولا رجوع
له على الغاصب شيء لا جمل نقص القيمة وإذا أراد الغاصب أخذه ودفع القيمة وأبى به أجبر الغاصب
على دفعه له (قوله بل يأخذها مالكها ولا شيء له) وسواء طال زمان إقامتها عند الغاصب أم لا (قوله في هذا
الباب) أي باب عصب الذوات (قوله فإن لم يلزم الغاصب قيمتها) أي وله أن يأخذ عين شيء ولا شيء له
على المتعدي (قوله أما الكراء فيضمنه) أي ككسره المارري فالمعنى في كلام المصنف ضمان القيمة فقط
وقوله خلافا لتف أي فإنه قال لا يضمن قيمة ولا كراء أي لا يضمن قيمة لعدم القوات ولا كراء لأن العلة
الباشئة عن تحريك الغاصب له بناء على ما من مذهب المدونة وقد علمت أن الرجوع خلافه (قوله ولا شيء
له على السارق ولو تعديسوقها) أي فإذا رجح السارق بها من سفر لم يضمن قيمتها وأما يارمه كراهها فقول
المصنف كسارق تشبه تام أي أنه تشبه في الأمرين أي عدم القوات لتغير السوق وسفره عليها مع نقائها

الكراء فيضمنه خلافا للتشائي (كسارق) أي لئلا يؤولم تعديدها لربها أخذها ولا شيء له على السارق ولو تعديسوقها

(وله) أي المالك (في تعدى كمتاجر) أو مستجير أو متاجر دابة أو استجارها ليركبها أو يحمل عليها شيئا معلوما إلى مكان معلوم فتعدى وزاد في المسافة المشتركة زيادة أي بسيرة كالبريد واليوم أو زاد قدر في المحول يسير الانعطاب به عادة (كراء الزائد ان سلمت) بان رجعت سالمه من عيب (والا) بان لم تسلم أو كثرت الزائد (٣٨٨) في المسافة عن ريد أو يوم ولو سلمت (خير) ربحا (فيه) أي في أحد كراء الزائد مع أخذها

(وفي) أخذ (قيمتها) فقط (وقته) أي التعدى دون كراء الزائد وقوله وله كراء الزائد أي مع الكراء الأصلي في الاستجار ومجردا في الاستعارة (وان تعيب) المعصوب عند العاصب يساوي (وان قل) العيب (ككسر نهديها) أي انكسارهما خيرا بين أن يضم من العاصب القيمة يوم الغصب وبين أخذه معيبا ولا شيء له في نظير العيب السماوي ولو الكثير (أوجبى هو) أي الغاصب (أو أجنبى) على المعصوب بان قطع يده أو فقأ عينه مثلا (خير) المالك (فيه) أي في العيب وهذا جواب قوله وان تعيب فهو راجع للمسائل الثلاث الآن كيفية التخيير المختلفة ففي السماوي ما تقدم وفي جنابة العاصب بين أخذ قيمته يوم الغصب وأخذ شبهه مع أرش النقص وفي جنابة الأجنبى بين أخذ قيمته من العاصب فيتبع العاصب الجاني بالارش وأخذ عين شئيه

على حاله لم تعيب في ذاتها (قوله وله) تعدى الخ) حاصله أن من استأجر أو استعار دابة للجل كذا أو يركبها لمكان كذا فتعدى ورادى للجل أو في المسافة المشتركة زيادة بسيرة كالبريد واليوم فان رجعت سالمه لم يربحها فليس لربها عليه الا كراء الزائد مع الكراء الاول في الاجارة أو كراء الزائد فقط في العارية فان لم تسلم الدابة بل عطيت أو تعيت أو راد كثيرا سواء عطيت أو سلمت خير المالك بين أن يصمنه قيمتها يوم التعدى ولا شيء له من كراء الريادة أو يأخذ كراء الزائد فقط في العارية أو مع الكراء الاول في الاجارة ولا شيء له من القيمة اه وهذا الذي ذكره الشارح من أن زيادة الجل كزيادة المسافة من غير تفرقة بينهما طريقة لعبد الحق وغير واحد من الشيوخ كما قال ابن عرفة وطريقه ابن يونس أن زيادة المسافة لا يفرق فيها بين ما تعطى به وما لا تعطى به فان سلمت كان له كراء الزائد وان لم تسلم خير بين كراء الزائد وقيمتها بخلاف زيادة الجل فانه يفرق فيها بين زيادة ما تعطى به وما لا تعطى به فان راد ما تعطى به فان عطيت خير بها بين قيمتها وكراء الزائد وان تعيت كان لربها الاكثر من كراء الزائد وأرش العيب وان سلمت كان له كراء الزائد فقط وان زاد ما لا تعطى به فليس لربها الا كراء الزائد عطيت أو تعيت أو سلمت والفرق بين زيادة المسافة وزيادة الجل على هذا القول أن من راد في المسافة فقد تعدى على كل الدابة لان زيادة المسافة محض تعد فاشبهه العاصب لما والذي زاد في الجل ليس متعديا تعديا محضا لمصاحبة تعديه للمأذون فيه وطريقه ابن يونس هذه هي التي اقصر عليها شارحننا في العارية وجل كلام المصنف عليها وقد حل كلام المصنف هنا على طريقه عبد الحق وما كان ينبغي ذلك (قوله بان لم تسلم) أي بان عطيت أو تعيت وقوله أو كثرت الزائد في المسافة أي أو في الجل لما علمت أنه لا فرق بين زيادة المسافة والجل على الطريقة التي سلكها (قوله خير بها فيه) أي في أخذ كراء الزائد مع أخذها أي ويأخذ أيضا أرش العيب اذا تعيت في زائد المسافة أو الجل وأما لو تعيت في المأذون فيه فلا أرش كما أفاده بن (قوله أو كثرت الزائد في المسافة عن ريد أو يوم ولو سلمت) ما ذكره من تخيره في زائد المسافة الكثيرة لا ينافي ما ينافي في الاجارة من أنها اذا سلمت ليس له الا كراء الزائد للجل على ما اذا كانت الريادة بسيرة وما هنا في الكثيرة (قوله وان تعيب المعصوب عند العاصب يساوي الخ) أي وكذا ان تعيب بعينه ومن ذلك العيب على العلية مع الشك في وطنها فان ذلك عيب يوجب لرب الخيار بين أخذها وتضمين العاصب قيمتها عند الاخوين وقال ابن القاسم ان ذلك غير عيب فليس لربها أن يضممنه القيمة بذلك (قوله وان قل) أي هذا اذا كان العيب كثيرا كالعمى والعور بل وان قل فلا فرق بين القليل والكثير كما حقه التلمساني في شرح تفريع ابن الجلاب خلافا للنقل المواق عن التفريع بين القليل فلا يضممنه العاصب والكثير فيصمنه وكذا سب اللخمى هذا التفصيل لتفريع ابن الجلاب قال التلمساني ما أدري من أين أخذ اللخمى هذا التفصيل من التفريع مع أن كلامه مطلق حيث قال فان نقصت قيمته تعيب حدث به فرب به بالخيار نعم ذلك التفصيل موجود في كتاب محمد بن (قوله أي انكسارهما) أي فالمصنف أطلق المصدر الذي هو الكسر وأراد الحاصل به وذلك لان الكسر فعل الفاعل فلا يكون عيبا فائما ان المعصوب بل العيب القائم بها أثر فعل الفاعل وهو الانكسار (قوله أوجبى هو) أي جنابة غير متلفة للمعصوب بل عيبه فقط (قوله كصبعه) أي كتخييره في مسألة صبعه وقوله في قيمته بدل اشتغال من قوله كصبعه وما ذكره المصنف من التخيير في مسألة الصبغ هو مذهب المدونة ومقابل لا شيء للعاصب في الصبغ ومعه كصبعه الباع وترويه مما لا قيمة له بعد نزعها وكان وجه ما فيها أن ما ذكر من التحصيل والتزويق مفارق يمكن ازالته بخلاف الصبغ فانه صبعة دخلت في نفس ذات الشئ (قوله ولا شيء عليه)

وابع الجاني بالارش لا الغاصب (كصبعه) فتح الصاد لان المراد المعنى المصدرى يحى لوعه ب ثوبا أبيض وصبعه أي بالكه بخير (في) أخذ (قيمتها) أبيض يوم الغصب (وأخذتوبه) وودع قيمة الصبغ (كسر الصاد أي المصبع به وهذا ان زادت قيمته مصبوغا عن قيمته أبيض أولم تزد ولم تنقص فان نقصت عن قيمته أبيض خير بين أخذ قيمته أبيض وأخذ مصبوغا ولا شيء عليه (و) خير المالك (في بناءه) أي بناء الغاصب عرصه أو في عرصه

(في أخذه) أي البناء وكذا العرس (ودفع قيمة نقضه) بضم النون يعني منقوضه أي قيمته منقوضا إن كان له قيمة بعد الهدم لا مالا قيمه له كخص وجبر وجرة (بعد سقوط) أي إسقاط أجرة (كأنه لم يتولها) الغاصب بنفسه أو خدمه أي شأنه أنه لا يتولى الهدم وتسوية الأرض وردها لما كانت قبل الغصب فيقال كم يساوي نقض هذا البناء لو نقض فأذا قيل عشرة قيل وما أجرة من يتولى الهدم والتسوية فأذا قيل أربعة غرم المالك للغاصب ستة فإذا كان شأنه أن يتولى ذلك بنفسه أو خدمه غرم المالك له جميع العشرة وحذف المصنف الشق الآخر من شق التخيير وهو أنه يأمره بهدمه أو قلعها إن كان شجرة أو بتسوية أرضه للعلم به وسيأتي الكلام على الزرع في أول فصل الاستحقاق والمالك أيضا محاسب الغاصب بأجرة المثل مدة استيلائه على الأرض كما قدمه المصنف (٣٩٩) في قوله وغلة مستعمل وكراء أرض

أي لا يبرمه قيمة أصبح هداما في الموضع خلافًا لابي عمران القائل أنه يحجر على الوجه الذي ذكره المصنف لو بقصه الصبغ والحاصل أن المدونة قالت وإذا غصب ثوبا وصيغه خير ربه من أخذ قيمة الثوب أبيض أو يأخذ الثوب ويعرم قيمة الصبغ وأطلقت في ذلك ولم تقيد بزيادة ولا مساواة وأبقاها أبو عمران على ظاهرها وقيدتها ابن الجلاب بما إذا كان الصبغ لا ينقص القيمة (قوله في أخذه ودفع قيمة نقضه) أي وليس له ترك الأرض للغاصب وأخذ قيمتها منه بخلاف العجود والافتقار المعصوبة كما مر من أن لربها أثر كها للغاصب وأخذ قيمتها منه وله أن يأمر بهدم البناء وأخذها (قوله إن كان له قيمة بعد الهدم) أي كحجر وحش ومساكن (قوله لا مالا قيمة له الخ) أي فإن المالك لا يدفع لذلك قيمة بل إذا أراد أخذ أرضه أخذ ما ذكر مجابا ولو قلع ذلك الغاصب فلا شيء عليه إن كان قبل الحكم به للمعصوب منه وأما إن قلع بعد الحكم لزمه قيمته هدا هو النقل كما في بن خلافة الماني عبق (قوله على الزرع) أي على ما إذا غصب أرضا وزرعها وقدر المالك على الغاصب قبل أن يطيب الزرع (قوله بأجرة المثل الخ) أي إن كان الغاصب قد استعمل بعد البناء والغصب والأفلا أجرة عليه كما مر (قوله فتنسقط من قيمة النقض) أي فإن بقي من قيمة النقض بعد ذلك شيء أخذ الغاصب وإن لم تب قيمة النقض بالأجرة أصلا في الأرض وجع المالك على الغاصب بالزائد كما قال الشارح (قوله أي لاستيفاء) أي فإن لم يستوف البضع بالوطء ولا استعمل الحر بالاستخدام بل عطل كلا عن الوطاء والاستخدام فلا شيء عليه (قوله مثلا) أي أو فعل به فعلا غير البيع تعذر سببه رجوعه فلا مفهوم لباعه (قوله أم لا) أي بان تحققت حياته أو شئت فيها (قوله لأنه في غصب الذات الخ) فتحصل أن غاصب الذات يضمنها بمجرد الاستيلاء ولو أنفت سماوى ولا يضمن منفعة الذات إذا استعملها وغاصب المنفعة لا يضمن الذات إذا تلفت سماوى ويضمن المنفعة التي قصد غصبها بمجرد فواتها على ربه وإن لم يستعمل الغاصب الحر والبضع فإنه إنما يضمن فيهما بالاستيفاء (قوله وهل يضمن الخ) يعني أن الشخص إذا شكك من غصبه أو من له عليه دين لحاكم ظالم وظلمه وعمره مالا يجب عليه في ضمان الشاكي ما عرمة المشكوك وعدم ضمانه أقوال ثلاثة القول الأول يقول إذا كان الشاكي ظالمًا في شكواه بان كان له قدرة على تخليص حقه بنفسه أو بجارك لا يجوز فإنه يعرّم جميع ما عرّمه المشكوك وأجرة الرسول وما راد عليهم وإن كان الشاكي مظلوماً بان كان لا قدرة له على خلاص حقه بنفسه ولم يجدها كما عاود لا يخاصه فإنما يغرم للمشكوك وأجرة الرسول والقول الثاني يقول إن كان الظالم غريم الجبيع وإن كان الشاكي مظلوماً فلا يغرم شيئا القول الثالث يقول لا يلزم الشاكي شيء أصلا سواء كان ظالمًا أو مظلوماً غاية الأمر أنه إن كان ظالمًا فإنه يوعد به قال ح وانظر لو شكك حلالا ظالمًا جائز لا يتوقى قتل النفس فضرر المشكوك حتى مات وهل يلزم الشاكي شيء أم لا قال بعضهم عليه دينه كمن فعل به ما يتعدى رجوعه وينبغي أن ذلك حيث تعدد القصاص من الظالم فتدبر (قوله وأخرى غيره) أي كالمدين (قوله لأن العرض الخ) علة لصحة رجوع الضمير للغاصب (قوله أنه) أي إن الكلام مفروض الخ (قوله فإن لم يطم) أي بان كان ظالمًا لعدم قدرته على التخليص بنفسه وعدم حاكم عادل

بنيت فتنسقط من قيمة النقض أيضا ويرجع بالزائد (و) ضمن الغاصب (منفعة البضع) بالتفويت فعليه في وطء الحرة صداق مثلها ولو نيبا وفي وطء الأمة ما تقتضيه ولو خشا (و) ضمن منفعة بدن (الحر بالتفويت) أي الاستيفاء وهو وطء البضع واستخدام الحر ولو عير به كان أصوب لأن التفويت يشمل مالو حبس المرأة حتى منعها التزويج أو الحمل من زوجها أو حبس الحر حتى فاته عمل من تجارة ونحوها مع أنه لا شيء عليه ثم شبه في الضمان قوله (كرباعه) الغاصب له مثلا (وتعذر رجوعه) فيلزمه دينه لأهله دينه عمد وسواء تحقق موته أم لا قال الخطاب ويضرب ألف سوط ويحبس سنة فإن رجع المعصوب يرجع بآثمه بما عرّمه (و) ضمن المتعدي (غيرهما) أي منفعة عير البضع

والحر (بالعوب) ر لم يستعمل ر يستعمل كذا ر بعينها ولدي به يحسمها ويعبد ونحوه لا يستعمله وهذا في المنفعة فلا يحالف قوله فيما تقدم وعلة مستعمل لأنه في غصب الذات (وهل يضمن شاكيه) أي الغاصب وأخرى غيره لأن العرض أنه ظالم في شكواه الغاصب والمدين ونحوهما ممن للشاكي عليه حق ووجه كونه ظالمًا في شكواه مع أنه له حق على المشكوك من غاصب ونحوه أنه مفروض فيمن له قدرة على الانتصاف من عرّمه بدون شكواه (المعرم) بكسر الهمزة المشددة أي شاكيه لظالم يتجاوز في ظلمه بان يعرّمه مالا يجب عليه (زائدا) مفعول بضم (على قدر) أجرة (الرسول) المعادة أي عرض أن الشاكي استأجر رسولاً أرسله للغاصب ليحضره عند الظالم سواء وجد رسولاً بالفعل أم لا (إن ظلم) الشاكي في شكواه بان كان له قدرة على تخليص نفسه أو بجارك لا يجوز فإن لم يطم لم يعرّم القدر الزائد

على أجره الرسول وإنما يغرم قدر أجره الرسول فقط لأنها على الشاكي أصالة يرجع بها المشكو عليه سواء كان الشاكي ظالماً لا فعله أنه ان ظلم غرم الجميع وحينئذ فتنبه أن يقال ما الفرق بين هذا القول وبين ما بعده وهو قوله (أو) يضم (الجميع) وجوابه أن الفرق يظهر باعتبار المفهوم وذلك أن مفهوم الأول أنه ان لم يظلم لا يضم من الزائد بل قدر أجره الرسول فقط ومفهوم الثاني أنه ان لم يظلم لا يغرم شيئاً (أولاً) يغرم الشاكي شيئاً ان ظلم فأولى ان لم يظلم وإنما يلزم الظالم الأثم والأدب (أقوال) ثلاثة المشهور في المذهب الثالث والمفتى به بمصر الثاني وهي (٤٠٠) في شاك له حق ماس وأما إذا لم يكن له حق فإنه من أفراد قوله المتقدم أو دل لصا وتقدم ان

(قوله) وإنما يغرم قدر أجره الرسول (أي أن لو كان هناك رسول أحضر المشكو للمشكوه (قوله أصالة) أي لان أجره الرسول على طالب الحق (قوله وحينئذ) أي وحين إذا كان القول الأول يقول إذا كان الشاكي ظالماً فإنه يغرم القدر الزائد على أجره الرسول ويغرم أجره الرسول أيضاً فتنبه الخ (قوله الثالث) أي لانه قول أكثر أصحاب الامام كما عزا لهم ابن يونس (قوله والمفتى به بمصر) أي وهو أرجح الأقوال كما قال شيخنا العدوي القول الثاني وهو غرم الجميع ان كان ظالماً والأول لا يغرم شيئاً (قوله وهي) أي الأقوال الثلاثة (قوله كما هو ظاهر كلامهم) ابن عرفة لو شكا رجل لظالم يعلم أنه يتجاوز الحق في المشكو ويغرمه مالا والمشكو لا تناعه للشاكي عليه في ضمان الشاكي ما عرمة المشكو نالها البعض أصحابنا لا ضمان عليه ان كان مظلوماً أي بأن قد فقه المشكو أو سبه (قوله وملكه ان اشتراه) به على هذا مع أن من المعلوم أن كل من اشترى شيئاً ملكه ليرتب عليه قوله ولو عاب ورد بلو على أشبه القائل لا يجوز بيع المعصوب لعاصبه إذا كان غائباً وذلك لان ذات المعصوب قد فانت بالعبية عليها وصار الواجب على الغاصب أنما هو القيمة فالذي يجوز للمعصوب منه أن يبيعه للعاصب إنما هو القيمة لا ذات المعصوب وحينئذ فلا بد من معرفته أي البائع لها وأن يبيعها بما تباع به (قوله اد لا يشترط حضوره بالبلد) أي لان الأصل سلامته (قوله أو عرمة قيمته) أي أو فانت عند العاصب وغرم قيمته (قوله أي حكم الشرع عليه) أي القاضي يغرمها إذا لا بد في ملكه له بالقيمة إذا فانت عند من حكم القاضي بها كافي بن خلافاً لما عبق (قوله ومحل ملكه) أي للقاتل يغرم القيمة أن لم يموت فقله ان لم يموت شرط في ملك القاتل القيمة فقط لا فيه وفي ملك العاصب شرائه كافي عبق فإذا اشترى المعصوب وادعى أنه غائب فقد ملكه ولو موته في دعواه العيبة خلافاً لعبق ووص المدونة قال ابن القاسم لو قضينا على الغاصب بالقيمة ثم ظهرت الامة بعد الحكم فإن علم أنه أخفاها فلها أخذها ورد ما أخذ من القيمة أنظر بن (قوله ويرجع عليه ربه بعين شئنه) أي ويرد له ما أخذه منه من القيمة (قوله وان كذب في الصفة) أي كالوعصب بد أو تلف أو تغير عده وأرد ما تعريضه القيمة فادعى أنه كان أسود فقوم وغرم قيمته على أنه أسود ثم تبين أنه كان أبيض (قوله ولا يتقص البيع) الأولى ولا يتقص الملك اد لا يبيع هنا (قوله ولزمه القيمة) أي لتلفه أو صباغه (قوله لو موته في الصفة) أي هذا إذا لم يموت أصلاً بل ولو موته في الصفة (قوله ويرجع عليه) أي عند التمهويه في الصفة (قوله أو موته في الصفة فقط) أي فالمنطوق صورتان وقوله يرجع عليه بفصله أخفاها راجع لأحدى صورتى المنطوق قال ح واطر لو وصعه العاصب ثم ظهر أنه أنقص مما قال بعد أن غرم القيمة فهل له الرجوع أم لا واستظهر شيخنا العدوي أن له الرجوع (قوله ومفهومه أنه ان موته في الذات) أي فقط وأولى في الذات والصفة كان يقول العاصب العبد الذي عصيته ملك الأسود قد أتق ثم يظهر بعد أن غرم قيمته أنه لم يأتق وأنه أبيض (قوله لم يملكه) أي بما عرمة من القيمة (قوله ولزمه أخذه) أي ورد ما أخذه من القيمة (قوله وبغته) أي فإذا عصب جارية وادعى هلاكها واحلفا في صفتها من كونها أبيضاء أو سوداء فالقول قول العاصب بيمينه ان أتى بما يشبهه فان أتى بما لا يشبهه صدق المعصوب منه بيمينه ان انفرد بالشبه فان تجاهلا الصفة قال المعصوب يجعل من أدنى حسنه ويعرمة العاصب قيمته على ذلك يوم العصب فله شئ بخا واد

الراجح تغريمه لانه ظالم ولا حق له وبني ما إذا كان له حق غير مالي بان قد فقه المشكو أو سبه أو ضرب به كما يقع كثيراً في هذا الزمان الذي تعطلت فيه الاحكام الشرعية وكثرت فيه تعدى الناس بعضهم على بعض وجور الامراء والحكام فهل يضم الشاكي قطعاً أو تجرى فيه الأقوال كما هو ظاهر كلامهم (وملكه) الغاصب (ان اشتراه) من ربه أو من وكيله (ولو غاب) المعصوب ببلد آخر اد لا يشترط حضوره بالبلد وهذا صريح في ضعف القول بأنه يشترط في صحة بيع المعصوب لعاصبه رده لربه وهو أحد شقي التردد الذي قدمه بقوله وهل ان رد لربه مدة تردد (أو) غرم العاصب (قيمته) لربه أي حكم الشرع عليه بغرمها لحصول مفوت مما مر فإنه يملكه وان لم يعرمة بالفعل ومحل ملكه (ان لم يموت) العاصب أي لم يكذب في

دعواه التلف أو الضياع أرت برذاته فان موته تبين خلاف دعواه فانه لا يملكه ويرجع عليه ربه بعين شبهه ان شاء (و) ان كذب في الصفة فقط بان وصفه بصفة تقتضي نقص قيمته فظهر أنه أفضل مما قال (رجع عليه) المالك (بفضله أخفاها) ولا يتقص البيع فإذا لم يموت في الذات ولزمه القيمة ملكه ولو موته في الصفة ويرجع عليه براد ما أخفاه فقله وملكه ان غرم القيمة ان لم يموت أي في الذات بان لم يموت أصلاً أو موته في الصفة فقط ومفهومه أنه ان موته في الذات لم يملكه ولزمه أخذه كما تقدم (والقول له) أي للعاصب لانه عارم (في) دعوى (تأخذه وبغته)

وقدره) ونخاله ربه (وحلف) أي أن القول قوله يمين أن أشبهه والآخر قول له أن أشبهه يمين فإن لم يشبهه ما عاقضى بأوسط القيم أن حلفاً
أو كلاً ما عاقضى للحالف على الناكل (كشتر منه) أي من العاصب فالقول قوله في تلفه (٤٠) ونفته وقدره وحلف (ثم غرم)

المشتري بعد حلفه قيمته

لربه (لا آخر رؤيته)

عنده أي أن العبرة في

التقويم بأخر رؤيته ربه

المعصوب عنده عليها

بعد شرائه من العاصب

فإن لم ير عنده فيوم القبض

ثم إذا غرم القيمة لربه

رجع بالثمن على بائعه

العاصب ومحل العرم

أن كان مما يعاب عليه

ولم تقم على هلاكه يئنه

أولاً لا يعاب عليه

وظهر كذبه وأدى

التلف بسماوي فيهما

فإن قامت على هلاكه

يئنه بسماوي أو لم يظهر

كذبه فيما لا يعاب عليه

فلا يعرم وهو معنى قوله

الآتي لا سماوي وأما

بجناية فيبأى تفصيله

(ولربه أمضاء يئنه)

أي العاصب وله رده

لأنه فضولي وبقيع

العاصب بالثمن أن قبضه

وكان ملبساً والاتباع

المشتري (و) له (نقص

عنى المشتري) من

العاصب (وأجارته)

فيم عتقه ويرجع بالثمن

على العاصب دون

المشتري (وضمن مشتر)

من العاصب (لم يعلم)

تجاءل القدر آخر مما الحالك بالصالح فان لم يصطلح آخر كل حتى يصطلح (قوله وقدره) أي من كيد أو ورس أو
عدد قال تت ورعاً يدخل في تحالفهم في القدر مستلذان الأولى غاصب صرة ثم يقيم أي البعير مثلاً ولا يدري
ما فيها فالقول قول العاصب مع يئنه عند مالك ابن ناجي وعليه الفتوى لا مكان معرفة ما فيها بعلم سابق أو
يحسمها وقال مطرف وابن كنانة وأشهب القول لربه مع يئنه أن ادعى ما يشبهه وكان مثله يملكه لأنه يدعى
تحقيقه أو لا تخرب يدعى تخميناً وأما أن غاب عليها العاصب فالقول قوله مع يئنه من غير خلاف والمسئلة الثانية
قول عبد الملك في قوم أعاروا على منزل رجل والناس ينظرون نهبراً ما فيه ولا يشهدون بأعيان المعصوب بل
بالأغارة والنهب فقط فلا يطى المسته من يئنه وأن ادعى ما يشبهه الأبينة وقاله ابن القاسم محتجاً بقول
مالك في الصرة وقال مطرف القول قول المعار عليه مع يئنه أن أشبهه وكان مثله يملك ذلك (قوله وحلف) أي
في القدر والعت كافي عبق بل وفي دعوى التلف أيضاً كافي بن قلا عن ج وابن عبد السلام (قوله أن
أشبه) أي وسواء أشبهه أم لا وقوله والآخر قول لربه أي ولا يحلف بأن نكل أو لم ينكل ولكن لم يشبه
فالقول لربه (قوله كشتر منه) فالقول قوله في تلفه (الح) أعلم أن القول قول المشتري من العاصب يئنه في
تلفه ونفته وقدره سواء كان الشيء المعصوب مما يعاب عليه أم لا علم المشتري بغصب البائع لذلك المبيع أو لم يعلم
بغصبه لكن أن علم بغصبه فحكمه في الضمان حكم العاصب سواء تلف المبيع بسماوي أو تلفه المشتري عمداً
أو خطأ فيبيع المالك أيهما شاء بالقيمة وإن كان المشتري غير عالم بالغصب فإن تلف ما اشتراه عمداً فكذلك
يكون ضامناً كالعاصب فإن تبع المالك المشتري بالقيمة يرجع بالثمن على العاصب وإن اتبع العاصب فلا
رجوع له على المشتري وسواء كان ذلك المبيع مما يعاب عليه أم لا وإن تلف بسماوي فإن المشتري يعرم القيمة
لا تخرب رؤيته أن كان مما يعاب عليه ولم تقم على هلاكه يئنه أو كان مما لا يعاب عليه وظهر كذبه وإذا غرم القيمة
رجع بالثمن على المشتري أما لو قامت على هلاكه يئنه أو لم يظهر كذبه فلا يغرم المشتري والذي يغرم القيمة أعم
هو العاصب وإن تلف بجناية خطأ وبطل كالعمد وقيل كالمساوي هذا حاصل الفقه فقول المصنف ثم غرم الح
هذا فيما إذا كان المشتري غير عالم بالغصب وكان التلف بسماوي (قوله بعد حلفه) أي على التلف (قوله فيوم
القبض) أي فالمعتبر قيمته يوم القبض (قوله فلا يعرم) أي والغرم إنما هو على العاصب البائع له (قوله ولربه
أمضاء يئنه) أي سواء قبض المشتري المبيع أو لا علم أن بائعه غاصب أم لا حضر المعصوب منه وقت
البيع أو غاب عيه قريبه أو بعيدة ومثل البيع الهبة وسائر العقود (قوله والاتباع المشتري) أي والاتباع يئنه
أو قبضه وكان مع ما اتبع الح وقيل لا رجوع له على المشتري حيث كان العاصب قبضه ولو مع ما ورع
هذا القول بناء على أن الأجارة للعقد والقبض معاً لا للعقد فقط انظر بن (قوله وله) أي للمعصوب منه نقص
عنى المشتري من العاصب أي وأحد الرقب (قوله وأجارته) ذكر هذا مع علمه من قوله وله نقص الح من
أنصرح بما علم التراما ولو أعتقه العاصب وأجار المالك عتقه فاما أن يجيره على أن يأخذ منه القيمة وأما أن
يجيره على أن لا يأخذ منه قيمة فإن كان الثاني لزم العتق بطر التشوف الشارع للحرية ولا يقال هذا عتق فضولي
أجاره المالك وعتق الفضولي إذا كان لا معاوضة فيه فانه يكون باطلاً ولو أجاره المالك كما مروا أن كان الأول فلا
يلزم عتقه إذا العتق ليس بفوت عمداً العاصب فهو باق على ملكه به وحيداً فلا يتعين على ربه أخذ قيمته التي
وقع الاتفاق عليها بل له أحد عين عبده (قوله ويتم عتقه) أي بالعقد الأول (قوله ويرجع) أي ربه بالثمن على
العاصب أي ولو معسراً وهذا بناء على أن الأجارة للعقد والقبض معاً كما هو الراجح (قوله وإن اتبع المشتري
فالمعتبر يوم التعدي) أن قيل قد مر أن المشتري يعرم لا آخر رؤيته فلم غرمه ما يوم التعدي قلت لأنه ما قصد
التلف من يوم وضع اليد مع ثبوت التلف عمداً اعتبر عرمة يوم الاتلاف بخلاف المشتري السابق فانه لم يثبت

(٥١ - دسوقي ثالث) بعصبه (في عمد) أي في اتلافه عمداً كالأكل الطعام أو ألبس الثوب حتى أبلاه أو قتل الحيوان
أو دبحه وأكله وهو حينئذ في مرتبة الغاصب في اتباع أيهما شاء بمثل المتلى وقيمة المقوم فإن اتبع العاصب فالقيمة تعتبر يوم الاستيلاء كما
تقدم ولا يرجع على المشتري وإن اتبع المشتري فالمعتبر يوم التعدي يرجع على الغاصب بجميه

(لا) يضمن المشتري غير العالم في (سماوى) (لا في) (غلة) استعملها لانه ذو شبهة بعدم علمه بالغصب ولا يرجع على الغاصب بها لانه لم يستعمل
فليس له رجوع في السماوى (٤٠٢) الاعلى اعاصب وان كان المشتري يضمن الثمن للبائع الغاصب (وهل) التلف أو التعيب

تعديه فيجوز له أن يحل المبيع فذلك اعظم من آخر رؤية رى عنده (قوله لا يضمن في سماوى) أى إذا
كان مما يعاب عليه وثبت التلف بينه أو كان مما لا يعاب عليه ولم يظهر كده في دعواه التلف وأما إذا لم
يثبت التلف بينه في الاول أو ظهر كذه في الثاني فانه يحرم القيمة لا آخر رؤية كما مر وهو محمل قوله
سابقاً ثم غرم لا آخر رؤية (قوله لانه ذو شبهة) أى فيغوز بالغلة (قوله فليس له رجوع في السماوى الاعلى
الغاصب الخ) هذا جواب عما يقال كيف لا يضمن المشتري من الغاصب السماوى مع أن له العلة ومن
له النماء عليه التوى وحاصل الجواب أن المنفى عن المشتري نوع خاص من الضمان وهو ضمانه للمالك
وهذا لا ينافى أنه يضمن للغاصب الثمن فيدفعه له ان كان لم يدفعه له أولاً (قوله وان كان المشتري يضمن
الثمن للبائع الغاصب) أى فيلزمه أن يدفعه له ان لم يكن دفعه له أولاً (قوله تأويلان) الاول لابن أبى زيد
والثاني لابن رشد ومبناهما على أن البيع هل هو على الرضى بجار أو على الاجازة حتى يرد اه بن (قوله
كالغاصب في الضمان) أى في ضمان قيمة الذات اذا تلفت بجناية عمداً أو خطأ أو بسماوى وضمان الغلة
(قوله فينبع الخ) أى يخبر في اتباع تركه الغاصب والوارث وفي اتباع الغاصب والموهوب له (قوله ومثلها
المشتري ان علم) أى بان بائعه غاصب لمبايعه أى أنه مثلهما أى أنه يضمن القيمة كان التلف عمداً
أو خطأ أو بسماوى أما إذا لم يعلم فانه انما يضمن القيمة حيث كان الانلاف عمداً لا بسماوى على ما مر
(قوله ولا يعلم بالغصب) أى ولا يعلم الوارث والموهوب له بالغصب بدى بالغاصب في غرم قيمة الذات
على وارثه وموهوبه كذا قرر الشارح قال بن الاول رجوع قوله والابدى بالغاصب للموهوب له فقط اذا لا
عاصب مع الوارث يبدأ به لان الموضوع أن الغاصب مات وقسم ورثته المعصوب واستعملوه ثم استحق فيضمن
الوارث قيمة المعصوب اذا تلف سواء علم بالغصب أو لا لكن عند عدم العلم لا يضمن الاحماية نفسه وعند العلم
يضمن حتى السماوى (قوله والابدى بالغاصب) أى ولا يرجع الغاصب على الموهوب له (قوله ويرجع عليه
بغلة موهوبه) الفرق بين علة المشتري منه فانه لا يضمنه كما مر وبين علة موهوبه فانه يضمنها أن الموهوب خرج
من يده غير عوض فكانه لم يخرج من يده بخلاف مبيعته (تفسيره) علم ما ذكر أن غلة الموهوب لا تكون
للموهوب له بل يرجعها المستحق على الغاصب ان كان ملياً والافعى الموهوب له وأن قيمة الموهوب اذا تلف
على الموهوب له اذا علم والافعى الغاصب الواهب وعلم منه أيضاً أن المشتري من الغاصب يخبر المستحق في
اتباعه أو اتباع الغاصب بالقيمة في العلم وعدمه وأما العلة فهي له عند عدم العلم فلا يخرمها الا هو ولا الغاصب
أما عند العلم فلا علة له ويخرمها كقيمة الذات وعلم أيضاً أن وارث الغاصب يخرم قيمة المعصوب اذا تلف
وأنه لا غلة له علم أن مورثه غاصب أو لامات ملياً أو لا ففيها الوثبات الغاصب وترك الاشياء المعصوبة واستعملها
ولده فالاشياء وعلة المستحق ومحمل كون الوارث يخرم الغلة اذا كانت السلعة قائمة وأما لو فانت وضمن الوارث
قيمتها كانت الغلة له لا للمعصوب منه اذا لا يجمع بين القيمة والغلة وفى بن لو باع عن الصعيق فربيه كالاخ والعلم
بلا ايصاء ولا حصانة فكبر الصغير وأحد شئيه من المشتري لا يرد المشتري علة له ولو كان عالماً يوم البيع
تعدى البائع كفى المعيار لان المشتري شبهة تسوغ له العلة وكذا من باع ما يعرف اخيره راجحاً ان مالكة
وكله على بيعه فلم يثبت التوكيل ففسخ البيع فلا يرد الغلة اه (قوله ولم يختصمينة القيمة) أى وانما
اختار أخذ الغلة قوله اذا لا يجمع الخ علة له دون أى فان اختار تضمينه القيمة أخذها فقط ولا شئ له من
الغلة اذا لا يجمع الخ (قوله في الصورتين) أى صورة البداءة بالغاصب عن يسهه وصورة البداءة بالموهوب
له عند عسر الغاصب وما ذكره من أن من عزم شيئاً لا يرجع له على صاحبه هو ما في المدونة وهو المعتمد
خلاف ما في البيان من أنه اذا عسر الغاصب فعلى الموهوب ثم يرجع على الغاصب اذا أسمر (قوله
ومحمل الرجوع الخ) هذا التقييد مبنى على قول ابن القاسم في المدونة أنه لا يجمع بين أخذ القيمة

(الخطأ) من المشتري الغير
العالم (كالعمد) فيضمن
للمالك قيمة المقوم ومثل
المثل ويكون غريباً ثانياً
للمالك لان العبد والخطأ
في أموال الناس سواء
أو كالمساوى فلا رجوع
له به عليه وانما يرجع
على الغاصب (قوله تأويلان
وارثه وموهوبه) أى
الغاصب (ان علماً) بالغصب
(كهو) أى كالعاصب في
الضمان فينبع المستحق
أيها شاء ومثلها المشتري
ان علم (والا) يعلم بالغصب
(بدى بالغاصب) في
الغرم فيرجع المالك على
التركة في الموت وعلى
الغاصب في الهبة بالقيمة
ومثل المثل (و يرجع)
المالك (عليه) أى على
الغاصب الملى بدليل
ما بعده (بغلة موهوبه)
أى بالعلة التي استعملها
موهوبه وليس للغاصب
رجوع على موهوبه بشئ
وادارجع على الغاصب
علة موهوبه فأولى ما استعمله
هو ثم محمل الرجوع بالعلة
اذا كانت السلعة قائمة أو
بانت ولم يختصمينة القيمة
اذا لا يجمع بين العلة والقيمة
فان أسمر الغاصب (فلى
لموهوب) يرجع بما استعمله

دون ما استعمله الغاصب قبله وأعسر فان أعسر أيضاً اتبع أو لم يأسر أو من عزم شيئاً لا يرجع به على صاحبه في الصورتين والعلة
محمل الرجوع بالغلة ان كانت السلعة قائمة أو فانت واختار أخذ العلة فان اختار تضمينه القيمة أخذها فقط ولا شئ له من العلة اذا لا يجمع بينهما

تقدم (ولحق شاهد) شهد المدعي (بالنصب) أي معاينة النصب من المدعي أن فلانا غصبه مني (الآخر) شهد له (على إقراره) أي الغاصب (بالنصب) من المدعي ويقضي للمدعي بالمغصوب بلا غير قضاء (كشاهد على كل) أي شهد بأن هذا الشيء ملك للمدعي (لأن الغاصب) أي غصبه ملك أيها المدعي فيقضي به لك (وجعلت) في المستثنين (ذايد) أي حائز فقط (لأما الكا) فلك التصرف بغير البيع والوطء وإن جاء مستحقها بالبيعة الشرعية أخذها أن كانت قائمة وبيعتهما الساقط أما في المسئلة الأولى فلا به لم يشهد له واحد منهما بالملك إذ قد تعصب من مستأجر ومستعير ومودع ومضرب

(٤٠٣)

غصبا وشاهد الغصب لم يثبت له ملكا (الأن تخلف) في الثانية (مع شاهد الملك) البين المكمل للنصاب (و) تخلف أيضا (بين القضاء) أنك ما بيعت ولا وهبت ولا تصدقت ولا خرجت عن ملكك بوجه من الوجوه وله جمعها في عين واحد على أحد القولين (وان دعت) امرأة (استكراها) على الزنا (على) رجل (غير لائق) به ما دعت به عليه بأن كان ظاهر الصلاح (بلا تعلق) أي بادياله (حدثه) أي للزنا المفهوم من قوله ادعت استكراها أي لإقرارها بالزنا ظهر بها حل أم لا الآن ترجع عن قولها إذا لم يظهر بها حل فإن تعلق به لم تحدد للزنا لأن التعلق شبهة تدرك الحد وتحدد لفظه مطلقا ومفهوم عسير لائق أمران فاسق فلا حد لفظه مطلقا ولا للزنا

والعلة والدي عليه مالك عامه أصح ما به أنه قد يجمع بينهما كما تقدم ذلك للشارح عند قول المصنف وغلة مستعمل (قوله كما تقدم) أي قرىب في العبارة التي قبل هذه (قوله فيقضي به لك) أي بدون عين منك (قوله أي حائز فقط) يعني للسلعة أن كانت قائمة ولقيمتها أن قامت عند ذلك المصنف ودعيه (قوله فلك التصرف الخ) هذا مترتب على حمله ذايد قال بن الذي كان يحرره بعض الشيوخ أما لا تمنعه من البيع ولا من الوطء إذ لا منازع له وإنما فائدة كونه ذايد أنه إذا قامت بينة بالملك لعبه قدمت على بيته لأنها إنما أثبتت له الحوز فقط وهو ظاهر كلامه (قوله فلان شاهد الملك لم يثبت له عضبا) الأولى حذف هذا من التعليل والاقتصاد على قوله لأن شاهد الغصب لم يثبت له ملكا لأن الاجتماع على الغصب لا يقتضي ملكا فثبت له (قوله الان تخلف) أي بأنهم املكك (قوله في الثانية) أي لأنها هي التي فيها شاهد الملك فإذا حلفت معه البين المكمل وبين القضاء كنت حينئذ مالكا لا حائرا (قوله وتخلف أيضا بين القضاء) ولا يكتفي بها عن الأولى وإن كانت تضمنها كما جزم به ابن رشد وجزم النحوي بالاكتفاء بين القضاء (قوله وله جمعها) أي وعلى ما قال ابن رشد من عدم الاكتفاء بين القضاء عن الأولى فله جمعها في عين واحدة على ما جرى به العمل خلافا لمن قال لا يكتفي بجمعها (قوله لا أن ترجع عن قولها) أي فلن رجعت عن قولها لم تحدد إذا لم يظهر بها حل فإن ظهر بها حل حدث ولا عبرة برجوعها وعلى كل حال تحدد للحد كأي خس (قوله لم تحدد للزنا) أي حلت أم لا (قوله تعلق به أم لا) أي ولا عين لها عليه (قوله مطلقا) أي تعلق به أم لا لا به صير عفيف (قوله إذا ظهر بها حل ولم تعلق به) أي وأما إذا لم يظهر بها حل تعلق به أم لا أو ظهر بها حل وجاءت متعلقة به فلا تحدد في هذه الأحوال الثلاثة للزنا (قوله ولا لزما) أي ظهر بها حل أم لا (قوله والاحداث) أي والتعلق به حدث واعلم أنه لا مهر لها على واحد من الثلاثة لأن ما ذكرته أقرأ على نفسها وعلى المدعي عليه فلا تؤاخذ بأقرارها عليه وأيضا فقد ذكر ابن رشد عن رواية عيسى عن ابن القاسم أنه لا صداق لها إذا ادعته على فاسق وتطلقت به فأولى إذا لم تعلق به وأولى إذا ادعته على مجهول حال أو صالح (قوله ما يشمل مجهول الحال) أي لأن دعواها عليه كدعواها على الصالح بالنسبة لهذا الزنا الذي كلام المصنف فيه وإنما يختلفان في حد القذف والمصنف لم يتعرض له (قوله ثم أعقب له النصب بالتعدي) أي لما بينهما من المناسبة من جهة أن في كل منهما تصرف في الشيء غير إذن ربه (قوله غالبا) مرتبط بقوله والمتعدي أي والمتعدي في غالب أحواله هو الذي يحنى على بعض السلعة (قوله ومنه) أي ومن التعدي على بعض السلعة تعدي الكثيري (قوله لا لمقصود الخ) علة أقوله ومنه تعدي الكثيري المسافة المشتركة أي وإنما كان تعديها تعديا على بعض السلعة لأن لمقصود بالتعدي إنما هو الركب والاستعمال الذي هو المنفعة والذات تابعة لا مقصودة بالتعدي وحينئذ فيكون ذلك المقصود بالتعدي كالجزء منها وحاصل ما في المقام أن ابن الحاجب قال المتعدي هو الجاني على بعض السلعة فاعترضه ابن عبد السلام بأن هذا التعريف لا يعم صور التعدي إذ لا يشمل من أكرى أو استعار دابة لمكان معين ثم راد على المسافة المدحول عليها فلهما متعديان على كل الدابة لا على بعضها ومع ذلك جعلوه من التعدي فلا بد من قيد غالبا لا دخالها واعترضه ابن عرفة بأنه لا يحتاج لهذا القيد لا حالها لأن المقصود

الأداه ظهر بها حل ولم تعلق به ومجهول حال فحدث الركب كالأصالح تعلق سقط ولا لزمها ولا تحدد للحدف والاولى أن يراد به لائق ما يشمل مجهول الحال ثم أعقب الغصب بالتعدي وهو غصب المنفعة أو الجباية على شيء دون قصد تملك ذاته فقال (والتعدي جان على بعض غالبا) أي بعض السلعة كحرق ثوب بالخاء المعجمة وكسر محفة أي كسر بعضها ومن غير الغالب قد يكون التعدي على جميع السلعة كحرق ثوب بالخاء همله وكسر جميع الصحفة وقتل الدابة ومنه تعدي الكثيري والمستعير المسافة المشتركة واستعمال دابة مثلا غير أدنى ركبها أو رصاه لأن المقصود بالتعدي إنما هو الركب والاستعمال الذي هو المنفعة دون تملك الذات والذات تابعة لذلك لا مقصودة بالتعدي فليتأمل ثم أشار إلى أن المتعدي يضمن قيمة السلعة في الفساد الكثير

أن شاء المالك دون البسيرة فإنه يضمن نفسه فقط بقوله (فإن آفات المقصود) مما تعدى عليه والمبادر من آفات العبد مع أن الخطأ كذلك فكان الأولى حذف الهمزة (كقطع ذنب دابة ذي هيئة) وحشمة كاسير وقاض رداة مضاف لذي والمراد من شأنها أن تكون لذي الهيئات سواء كان صاحبها ذاهية (ع . ع) أم لا فالهجرة بحالها لا محل مال كها فاطم ذنبها فثبت للمقصود منها بخلاف قطع بعضه أو تنف

بالتعدي إنما هو المنفعة لا الذات والذات تابعة لأنها مقصودة بالتعدي وحيد شديكون ذلك المقصود بالتعدي كالجزم منها نعم يحتاج لقوله غالباً لادخال حرق الثوب وقيل الدابة المستأجرة أو المستعارة ولا يشملها التعريف إلا زيادة غالباً واعلم أن التعدي والعصب يفتقران في أمور منها أن الفساد البير من العاصب يوجب له أخذ قيمة المعصوب إن شاء والفساد البير من المتعدي ليس له إلا أخذ أرش النقص الحاصل به ومنها أن المتعدي لا يضمن السماوى والعاصب يضمنه ومنها أن المتعدي يضمن غلة ما عطل بخلاف العاصب إنما يضمن غلة ما استعمل كما هو واستظهر شيخي أن وثيقة الأرباب أقرب للتعدي من الغصب لأنهم لا يقصدون التملك المطلق (قوله إن شاء المالك) أى وإن شاء أخذها وأخذ أرش النقص (قوله فكان الأولى حذف الهمزة) أى وعلى هذا فالمقصود بالرفع فاعله أى فان آفات المقصود من الشيء المتعدي عليه كقطع الخ (قوله والمراد من شأنها الخ) جواب عما يقال قوله كقطع ذنب دابة ذي هيئة مفهومه أن قطع ذنب دابة غير ذى الهيئته لا يوجب تباينها وطاؤه مطلقاً كانت هى ذات هيئة أم لا مع أنها إذا كانت ذات هيئة ثبت لها الكها الخيار بين أخذ قيمتها وأخذها مع الارش وأجاب الشارح أن المراد بقوله كقطع ذنب دابة ذي هيئة فى الكلام حذف أى كقطع دابة من شأنها أن تكون لذي هيئة كان صاحبها ذاهية أم لا وكل هذا على قراءة داه بلا تنوين بالإضافة لذي أما على قراءة دابة بالتنوين وذى هيئة صفة له فلا يرد عليه شئ من ذلك لصدفها عما إذا كان صاحبها ذاهية أم لا ولا يقال أنه يمنع من التنوين وصفها بذى إذا كان الواجب أن يقول ذات لانا نقول الدابة فى معنى الحيوان فيجوز زنى وصفها مراعاة المعنى فى الحديث فإذا داه أهلب طويل الشعر وفيه أيضاً فأنى داه أبيض فوق الحمار ودون البعل (قوله مفيت للمقصود) أى وهو التجهيل بها (قوله بخلاف الخ) أى فان هذا ليس مفيتاً للمقصود منها وحيد فلا يضمن إلا النقص فقط إلا العرف فإذا جرى العرف بتغيير المالك بين أخذ القيمة وأرش النقص فى قطع بعض الذنب أو تنف شعره عمل بذلك العرف (قوله هو المقصود) أن قلت لا حاجة لذلك لاستفادته من قوله فان آفات المقصود قلت الأول ذكر على أنه صاط كلى والثامى ذكر فى جزئى مثل به لينطبق على ذلك الكلى ومثل هذا لا يعد تكراراً (قوله وإن لم يفتسه) أى وإن لم يفت المتعدي بجبايته المقصود من المتعدي عليه (قوله وليس له تركه وأخذ قيمته) أى فها عن المتعدي وأما إذا رضى المتعدي بذلك كان له ذلك (قوله كلب بقرة) أى كقطعه أو تقليله (قوله وقطع يد عبد) أى وأما قطع رجله فمن الكثير (قوله إلا أن يكون صاعاً الخ) أى لأن ضمان قيمة الصانع بما يعطيه ولو أنعمه كالعج (قوله وعنى عليه الخ) أى أنه إذا تعدى على عبد عمداً فاصداً شينه وآفات المقصود منه بجبايته عليه فانه يعتق على ذلك الجاني أن قوم عليه أى أن اختار سيده أخذ قيمته منه (قوله ويدخل فى قوله أن قوم الخ) أى لأن قوله أن قوم صادق بما إذا كان التقويم برضا صاحبه فقط فى مفيت المقصود أو برضاهما معاً فى غير مفيته وأصل هذا الكلام لشرف الدين الطخينخى وتبعه عبق قال بن وهو غير صحيح لنص المدونة كلى المواق على أنه لا يعتق عليه فيما لا تحير فيه (قوله ولا منع الخ) يعنى أنه ليس لسيد العبد أن يمنع الجاني من التقويم بحيث يأخذه مع أرش النقص إذا كان البعدى فاحشاً مفيتاً للمقصود بل يلزمه أخذ قيمته ليأخذه الجاني فيعتق عليه كما اختاره ابن يوس (قوله وهذا مقابل) أى لأن معناه أن لرب المجنى عليه الخيار فى التعدي الفاحش بين أخذ القيمة وأخذه مع أرش النقص وهو عام فيمن يعتق بالمثل وغيره وأما ابن يوس فيقول ما ذكر من التحير فى غير من يعتق بالمثل وأما من يعتق بها فلا تحير فيه بل يتعين على صاحبه أخذ قيمته اهـ والحاصل أن غير الرقيق حكمه عند ابن يوس كحكمه عند غيره وهو تحير المالك فى أحد القيمة وأخذه مع أرش النقص وأما الرقيق فهو كذلك عند غير ابن يوس وأما عنده فيتعين فيه أحد السيد القيمة وليس له أخذه مع أرش النقص لئلا يجرم العبد من العتق (قوله والمذهب الأول) أى والمذهب الأول لانه مذهب المدونة (قوله

شعره) (أو) قطع (أذن) (أو طيلسانه) مثلث اللام (أو) قطع (لبن شاة هو المقصود) (الاعظم منها) (وقل عيسى عبد أو) قطع (بديه فله) أى للمالك (أخذه ونقصه) أى مع أرش النقص (أو قيمته) سليمان يوم التعدي ويتركه للمتعدى (وإن لم يفتسه) أى لم يفت المقصود (فقطه) فقط أى يأخذ ما نقصه مع أخذه وليس له تركه وأخذ قيمته ومثل للم لم يفته بقوله (كلب بقرة) أو شاة ليس هو المقصود الاعظم منها (و) قطع (يد عبد أو عينه) (أو) أن يكون صاعاً أو ذاب فقط أو عين فله أخذ قيمته (وعنى عليه) أى على المتعدى (أن قوم) عليه وأخذ سيده قيمته لأن أخذه ونقصه فلا يعتق ويدخل فى قوله أن قوم ما إذا تراضيا على التقويم فيما لا يجب فيه تقويم كجباية عمدها شين قصد ولم تنف المقصود (ولا منع لصاحبه) من التقويم أى وليس لسيد العبد أن يمنع الجاني من تقويمه ويختار أخذه مع

نقصه (فى الفاحش) أى المقيب للمقصود حتى يجرم العبد من العتق (على الأرجح) عمداً بن يوس بل يلزمه أخذ قيمته ليأخذه الجاني فيعتق عليه وبجبره الحاكم على أحد قيمته وبجبر الجاني على دفعها ليعتق عليه وهذا مقابل لقوله فله أخذه ونقصه أو قيمته وخاص بالجناية على من يعتق بالمثل والمذهب الأول وهو أن ربه يحير فى الفاحش مطلقاً

في العبد وغيره (ورقاً) الجاني (الثوب مطلقاً) كانت الجناية عليه محمداً أو خطأ أفادت (٤٠٥) المقصود حيث أراد به أخذه ونقصه

في العبد وغيره) بيان للإطلاق (قوله الثوب) أي التي حصلت فيها الجناية (قوله أم لم تقته) أي وتعين أخذه مع نقصه وما ذكره المصنف من كون الجاني يلزمه الرقوى اليسير كالكتير قول عبد الحق واعترضه ابن يونس بأنه خلاف ظاهر كلامهم إذ ظاهر كلامهم يقتضي أن الجناية إذا كانت بسيرة لا يلزم الجاني رقوى بل أرش النقص فقط انظر بن (قوله ثم ينظر إلى أرش النقص بعد رفو) أي في أخذه به مع أخذه الثوب والحاصل أن من تعدى على ثوب شخص فأفسده أفساداً كثيراً بخرقه أو شراً مطعوله وأراد به أخذه مع أرش النقص أو أفسده بسيرافانه يلزمه أن يرفوه ولو زاد على قيمته ثم أخذه صاحبه بعد الرفو ويأخذ أرش النقص بعد الرفو أن حصل بعده نقص والحاصل أن الجاني يلزمه شيئاً من الرفو وأرش النقص بعد الرفو لا أرشه قبله أذهو كثيراً ففيه ظلم على الجاني وبين الأمرين فرق مثلاً أرش النقص قبل الرفو عشرة وبعد خمسة وأجرة الرفو درهم فيلزمه درهم أجره الرفو وخمسة أرشه في نقصه بعده لا العشرة التي هي أرشه قبله (قوله وفي أجره الطبيب) أي وقيمة لدواء (قوله فيلزم الجاني أي على حرأورق) أي ثم ينظر بعد البرهان برئ على غير شين فلا يلزمه شيء إلا الأدب في العمود أن برئ على شين عزم النقص وهذا القول هو الراجح والقول الثاني عدم لزوم الأجرة وقيمة لدواء ثم ينظر بعد البرهان برئ على شين عزم النقص وأن برئ على غير شين فلا شيء عليه (قوله خطأ) أشار بذلك إلى أن محل الخلاف في جرح خطأ ليس فيه مال مقرر أو محمولاً قصاص فيه أما لاتفاه أو لعدم المساواة أو لعدم المثل وليس فيه مال مقرر أيضاً أمالو كان فيه مال مقرر فإن الجاني لا يلزمه غيره اتفاقاً وإن كان فيه القصاص فاعلم يقتض من الجاني ولا يلزمه شيء راد على ذلك اتفاقاً

*(فصل وان زرع فاستعنت) (قوله غاصب لارض) أي لذاتها انما خص الكلام بالغاصب والمتعدى لأن المصنف شبه به ذا الشبهة بعد ذلك والاراع في غير ملكه أما غاصب أو متعد أو ذو شبهة (قوله وليس المراد الخ) قال بن الصواب أن المراد بالاستحقاق هنا الاستحقاق المعروف إذا المراد بالملك الملك ولو بحسب الظاهر أو مطابق الكون تحت اليد مجازاً بقرينة أصافه الرفع اليه إذا الملك الحقيقي لا يرفع تدبر (قوله شتوت ملك) أخرج به مع الملك بالعق قبله وقوله قبله أي قبل الملك المرفوع أخرج به رفع الملك شتوت ملك بعده كافي الهبة والصدقة والبيع والارث (قوله إذا الكلام في العاصب والمتعدى) أي ولا ملك لها حتى يرفع (قوله إن شاء أمره بقلعه) أي فالحيار للمستحق لا لاراع ولا يجوز أن يتفاد على إبقائه في الأرض بكره لا به يؤدي لبيع الزرع قبل بدو صلاحه (قوله إن لم يفت وقت ما) أي وقت زرع تراد له وهذا شرط في قوله فله أخذه بلا شيء وفي قوله فله قلعه (قوله مما زرع فيها خاصة كقمح الخ) فإن فات إبان مازرع فيها من قمح أو فول فليس لرب الأرض أن يكلف العاصب قلعه وإن كان يمكن أن تزرع مقثاء أو شيئاً آخر غير مازرع فيها (قوله ولكن الأول أرجح) أي وهو قول أصبغ تابع أتباع الإمام وحمل عبد الحق المدونة عليه (قوله وله أخذه بقيمته) قال عبق وكاله أخذه بقيمته له إبقاؤه لزاعه وأخذ كراء السنة منه في القرض المذكور وهو بلوغ الزرع حداً لا انتفاع به ولم يفت وقت ما تراد له الأرض دون القسم الأول في المصنف وهو ما إذا لم يبلغ الزرع حداً الانتفاع به فليس له إبقاؤه وأخذ كرائها منه والفرق أنه فيه يؤدي لبيع الزرع قبل بدو صلاحه لأن صاحب الأرض لما ملكه الشرع من أخذه بلا شيء فإبقاؤه لزاعه بكره كان ذلك الكراء عوضاً عنه في المعنى فهو بيع له قبل بدو صلاحه (قوله على المختار) أي على ما اختاره اللخمي قال ابن رشد هو ظاهر المدونة في كراء الأرضين وقيل ليس له أخذه بقيمته بل يتعين أمره بقلعه وهو سماع سحنون أطربس (قوله شأنه أن لا يتولاه) أما إذا كان شأنه أن يتولى قلعه بنفسه أو بجذمه فلا تسقط أجره ذلك من قيمته (قوله وإلا بان فات وقت ما تراد له) سواء كان الزرع عند قيام المستحق بلغ حداً لا انتفاع به أم لا (قوله وكراء السنة يلزم العاصب) أي ويكون الزرع وائس المستحق الأرض أن ياحره بقلعه إذا بلغ حداً لا انتفاع به ولا أخذه مجازاً إذا لم يبلغ ذلك وقد اعتمد

أم لم تقته ثم ينظر إلى أرش النقص بعد رفو (وفي أجره الطبيب قولان) قيل تلزم الجاني على حرأورق خطأ ليس فيه مال مقرر أو محمولاً لا يقتض منه لمنايع وليس فيه مال مقرر أيضاً

*(فصل) (وان زرع) غاصب لارض أو لمنفعةها (فاستعنت) أي الأرض بمعنى قام مالها وليس المراد به الاستحقاق المعروف الذي هو رفع ملك شيء بثبوت ملك قبله إذا الكلام في العاصب والمتعدى (فان لم يتفع بالزرع) بأن لم يبلغ حد الانتفاع به ظهر أو لم يظهر (أحد الأشياء) في مقابلة البذر أو العمل وإن شاء أمره بقلعه (والا) بأن بلغ حد الانتفاع به ولو رعى (فله) أي للمستحق (قلعه) أي أمره به بقلعه وتسوية الأرض (إن لم يفت وقت ما تراد الأرض له) مما زرع فيها خاصة كقمح أو فول ويحتمل مما زرع فيها وغيره كما قاله ابن رشد وهو ظاهر المصنف ولكن الأول أرجح وأشار أقسام قوله فله قلعه وهو الشيء الثاني من

التحجير بقوله (وله أحد ميممه) مدلولاً (على المختار) بعد اسقاط كلمة قلعه لوقوع إدا كان العاصب شأنه أن لا يتولاه كما تقدم (والا) بان فات وقت ما تراد له (فكره السنة) يلزم العاصب شبهة في كراء السنة لا بفقد فوات إبان قوله (أي شبهة)

من مشكوك واثبت ومكتر منهم ما ومن غاصب ولم يعلموا بالغصب والمعنى أن من زرع أرضاً بوجه شبهة بان اشتراها أو ورثها أو أكثرها من غاصب ولم يعلم غصبه ثم استحقها (٤٠٩) وبها قبل فوات ما مر أدلة تلك الأرض فليس للمستحق الكراء تلك السنة وليس له نقله

المصنف في هذا على ما نقله في الوجهين عن اللغوي ونصه فان كان قيامه بعد خراج الابان فقال مالك الزرع للغاصب وعليه كراء الأرض وليس له نقله اللغوي وهو المعروف من قوله وذكر رواية أخرى أن للمستحق أن يقلعه ويأخذ أرضه وذكر ابن بونس أن هذه الرواية أصح وروى عن مالك أيضاً أن الزرع لأرب الأرض وإن طاب وحصد واختار هذه الرواية غير واحد لما في الترمذي من زرع أرض القوم غير أنهم قالوا زرع لأرب الأرض وعليه ثقته فظهر لك ترجيح كل من الروايات الثلاث اهـ بن (قوله من مشتر) أي من غاصب وقوله ووارث أي من غاصب بدليل قوله بعد والمعنى الخ وقوله ومكتر منهم أي من المشتري أو من الوارث وفي تمثيله بوارث الغاصب نظراً لاولى اسقاطه وذلك لان الشارح قد قال بعد فان فات الابان فليس للمستحق على الزرع كراء ومعلوم ان واثبت الغاصب عليه الكراء مطلقاً لا غلة له وان كان ذا شبهة من حيث عدم قلع زرعه اذ لم يعلم وسيأتي ذلك عند قوله والعلة لذى الشبهة تدبر (قوله ما مر أدلة تلك الأرض) أي سواء كان الزرع بلغ حد الانتفاع به أو لم يبلغ ذلك (قوله فان فات الابان) أي فان فات وقت ما مر أدلة زرعه تلك الأرض (قوله لا يقيد فوات الابان) أي بل يقيد بقاءه فهو تشبيه غير تام (قوله أوجه ل حاله) عطف على المعنى أي كأن كان ذا شبهة أوجه ل حاله (قوله أم لا) أي أو مبتاع (قوله فكأنني قبلها) أي فان استحقها ربحها قبل فوات الابان فليس للمستحق الكراء السنة كان الزرع بلغ حد الانتفاع به أم لا وان استحقها بعد فوات الابان فليس للمستحق على الراعي شيء (قوله جلاله) أي لجهول الحال وقوله على أنه ذو شبهة أي لا على أنه متعدد (قوله وفاتت بحرثها) وأولى زرعها الذي لا يحتاج لحث كالبرسيم وكالفاء الحب عليها حيث لم تنجح لحث وحاصل المسئلة اهـ اذا اكتري أرضاً من مال الكهاشي معين كعبد ثم استحق ذلك المعين من يد المكري فان كان استحقاقه قبل حث الأرض فسخ الكراء وأخذ الأرض صاحبها وان استحق بعد حث الأرض لم يفسخ الكراء بين المكري والمكتري ثم ان أحد المستحق عين شبهة من المكري ولم يجر الكراء كان للمكري على المكتري أجرة المثل وان أجاز عقد الكراء بعده وأبعاه للمكري فان دفع للمكتري أجرة حرثه كان الحق له في منفعة الأرض وان أبي من دفع أجرة الحث للمكتري قبل للمكتري ادفع للمستحق أجرة الأرض ويكون لك منفعتها أو أسلم له الأرض مجاًناً من غير شيء في مقابلة الحث (قوله ولا يصح الخ) هذا رد على بهرام وتنت حيث جلا كلام المصنف على ما اذا استحققت الأرض (قوله لم يبق للمكري كلام حرثها المكتري أم لا) أي والمصنف قد جعل له كلاماً اذا لم يجرها المكتري فان الكراء يفسخ ويأخذ المكري أرضه وكما لا يصح حل كلام المصنف على استحقاق الأرض لا يصح حله على استحقاق الكراء العبر المعين لعدم فسخ عقد الكراء سواء وقع الاستحقاق قبل الحث أو بعده وذلك لقيام عوضه مقامه (قوله أخذها) أي سواء كانت مؤجرة سنة أو سنتين (قوله اذا سلم الكراء) أي الذي هو العبد مثلاً ومعنى سلمه أبقاه بيده ومحل أحد المستحق له اذا سلم الكراء للمكري ودفع كراء الحث اذا كان المكتري لم يجرها بعد الحث والافان على المستحق باليد (قوله أعط المستحق كراء سنة أو سنتين) أي لان المستحق لم يرد الفسخ بل أجاز العقد بشئته فمفعله الأرض المدة التي حصل العقد عليها يستحقها (قوله والا أسلمها) أي والاعط للمستحق كراء سنة أو سنتين (قوله اذا سلمها) أي اذا سلمها (قوله وعلى هذا) أي التقرير (قوله من تنم ما قبله) أي حيث أجاز مستحق الكراء العقد به فان لم يجره وأحده للمكري على المكتري كراء المثل كما مر وجعل قوله والمستحق الخ من تنم ما قبله هو ما يقيد به نقل المواق عن ابن بونس (قوله يحتمل أنه في استحقاق الأرض) أي فاذا استحق اسان أرضاً من ذي شبهة بعد أن حرثها والشبهة وقبل أن يورعها كان لأرب الأرض أحداه ودفع أجرة الحث فان أبي قبل للمستحق منه أعط كراء سنة فان امتنع سلمه له به المستحق بلا شيء في مقابلة الحث وهذا الاحتمال هو مقتضى كلام ابن غاري وما مر من أن ذا الشبهة يلزمه كراء السنة ان لم يفت الابان فان فات لا شيء عليه وهو دما

الزراع لان الزارع غير متعبد وان فات الابان فليس للمستحق على الزارع شيء لانه قد استوفى منفعتها والغلة لذى الشبهة والمجهول للحكم كما يأتي فقد علم أن التشبيه في لزوم كراء السنة فقط لا يقيد فوات الابان (أوجه ل حاله) أي حال الزارع هل هو غاصب أم لا فكأنني قبلها جلاله على أنه ذو شبهة اذا اصل في الناس عدم العدا (وفاتت) الأرض (بحرثها) قبل زرعها ومعنى الفوات أن الكراء لا يفسخ فيما بين مكسر) للأرض (ومكتر) منه بكراء معين كعبد فاستحق الكراء وليس للمكري اذا أخذ المستحق شبهة منه الا الرجوع على المكتري بكراء أرضه وتبقى الأرض له كما كانت أولاً فان استحق قبل الحث انفسخ الكراء وأخذ المكري أرضه ولا يصح حل كلامه على استحقاق الأرض لانه اذا استحققت الأرض لم يبق للمكري كلام حرثها المكتري أم لا وسق الكلام بسين مستحق الكراء والمكتري بينهما

بقوله (وللمستحق) لكراء الأرض (أحدها) أي الأرض من المكري اذا سلم الكراء للمكري (ودفع كراء الحث) للمكتري (فان أبي) المستحق من دفع ما ذكر للمكري (قبل له) أي للمكتري (أعط) المستحق (كراء سنة) أو سنتين (والا أسلمها) بحرثها مجاًناً (بلا شيء) وعلى هذا فقول والمستحق الخ من تنم ما قبله ويحتمل أنه في استحقاق الأرض والاولى جعله شاملاً لهما

فيكون أول الكلام في استحقاق الكراء وقوله والمستحق الخ في استحقاقه حيث أجاز المستحق عقد الاجارة وفي استحقاق الارض (وفي سنين) أي وإذا أحرار الأرض من هي في يده وهو ذو شبهة مدة سنين أو شهور أو بطون ثم استحققت وفات الابان فلا شيء له من الاجرة فيما مضى لأن دال الشبهة فهو وبالغلة (يفسخ) العقدان شاء (أو يمضي) في الباقي (٤٠٧) (ان عرف النسبة) أي نسبة ما ينوب

الباقي من الاجرة لتكون الاجارة ضمن معلوم فان لم نعلم بأن كانت تختلف الاجرة لاختلاف الارض في تلك السنين ولم يوجد من يعرف التعديل تعين الفسخ ولا يجوز الا مضاء (ولا خيار للمكترى) بل يلزمه العقد (للعهدة) أي لاجلها والمراد عهدة الاستحقاق أي الاستحقاق الطارئ بعد الاول أي أن المستحق اذا أمضى الكراء فلا كلام للمكترى في فسخه خوفا من طرق استحقاق آخر فاللام للتعليل وهو علة للمتنى أي أن خيار المكترى لا حصل خوف طرر واستحقاق آخر منتف فليس له أن يقول أنا لأرضي الأمانة الاول لملائته مثلا ولا أرضي بالثاني لانها اذا استحققت مرة أخرى لم أجده من أرجع عليه لعسر المستحق (واتقذ) المستحق حصته من المكترى لما بقي من المدة أي قضى له بأخذ اجرة ما بقي من مدة الاجارة بشرطين أشار لاولهما بقوله (ان اتقذ

اذا استحققت الارض بعد الزرع (قوله فيكون أول الكلام) أي وهو قوله وفات حريتها فيما بين مكر ومكتر (قوله وفي استحقاق الارض) أي من ذي شبهة وقد كان حريتها (قوله وفي سنين) أراد بالجمع ما زاد على الواحد وهو عطف على أخذها والمعطوف في الحقيقة يفسخ بالنصب فانه في تأويل المصدر وأن محدوفة جوارا كما قال في الخلاصة وان على اسم خالص فعل عطف * تنصبه أن ثانيا أو من حذف وفي سنين متعلق بالمستحق والتقدير للمستحق في مسألة كراء سنين الفسخ والامضاء (قوله وهو ذو شبهة) أي وأما العاصب اذا أكرها سنين ثم استحققت من المكترى بعد زرعها بعض المدة فلا شيء له من الكراء كما تقدم في قوله وعلة مستعمل فيكون للمستحق كراء الماضي وان أمضى العقد فقد أمضى في الجميع فكذا أمضى معلوم ولا يتقيد بقوله ان عرف النسبة قاله بن (قوله أو شهور أو بطون) أي فلا مفهوم لقول المصنف سنين (قوله ثم استحققت) أي بعد ما زرعته بعض السنين (قوله فلا شيء له) أي للمستحق المفهوم من استحققت (قوله ويفسخ) أي للمستحق (قوله ان عرف الخ) أي ويحل جوارا مضائه العقد في الباقي ان عرف النسبة بقول أهل المعرفة كالأول كان أكثرى الارض ثلاث سنين بشعين درهمين وقال أهل المعرفة أجرتها في السنة الاولى تساوي أربعين درهما لقوة الارض في تلك السنة وفي السنتين الباقيتين تساوي خمسين فلسه أن يمضي العقد في السنتين الباقيتين وله أن يفسخ العقد فيهما (قوله ولا يجوز الا مضاء) أي لادائه للاجارة ضمن مجهول (قوله ولا خيار للمكترى للعهدة) أي لاجل خوف العهدة أي لاجل خوف الاستحقاق الطارئ بعد الاستحقاق الاول وهذا من تعلقات قوله أو يمضي ان عرف النسبة أي أن المستحق اذا أمضى الكراء فيما بقي من مدة الاجارة فلا كلام للمكترى في فسخ العقد فيما بقي من المدة خوفا من طرق استحقاق آخر (قوله أي أن خيار المكترى) أي في امضاء العقد في باقي المدة وفسخه منتف وحيد فلا كلام له في فسخ العقد فيما بقي من العهدة (قوله لا أرضي الا بأمانة الاول) أي بأمانة المكترى على المكترى (قوله فليس له أن يقول أنا لأرضي الخ) أي لان هذا القول لا يحصل له لان المكترى لا يدفع اجرة المدة الباقية للمستحق حالا اذا كان مأمونا أو يأتي بحميل ثقة كما يأتي (قوله وانتقد المستحق) أي حيث أمضى المستحق الاجارة فيما بقي من المدة بعد الاستحقاق فانه يفضي له بأحد اجرة ذلك الباقي حالاً من المكترى (قوله ان اتقذ الاول) أي ان اتقذ الاول الكراء بالفعل وكذا اذا اشترط نقده أو كان العرف نقده وأما لو اشترط نقده بانفعل فان عينه عن مدة كان لمن له تلك المدة وان جعله عن بعض مهم كان بينهما على حسب ما اكل وكذا يقال فيما اذا اشترط نقده بعضه أو جرى بنقده بعضه عرف (قوله وحيد) أي وحين اذ كان المكترى قد انتقد جميع الاجرة عن مدة الاجارة وانتقد المستحق حصته من المكترى فيلزم المكترى أن يرد حصته ما في المكترى (قوله وأمن هو) انما أبرر الضمير لمخالفة فاعل الفعلين المتعاطفين لان فاعل المعطوف عليه الاول وفاعل المعطوف المستحق (قوله ولا يحشى منه فرار أو مطل) أي لو طرأ مستحق آخر (قوله الا أن يأتي بحميل) فان لم يأت به لم ينتقد وتوضع اجرة ما بقي من السنين عند حاكم الى انقضاء المدة والحاصل أن المكترى لما كان يخاف أن يحصل استحقاق ثان وأنه يضيع عليه ما نقده للمستحق لاحتمال عدمه أو فراره أو مطله اشترط في انتقاده المستحق كونه مأمونا ولا فرق في ذلك بين كون الدار المؤجرة سنين صحيحة أو غير صحيحة وحيد فلا وجه لما نقله عبق وحش عن ابن بونس من قوله لعل هذا الشرط الثاني في دار يخاف عليها الهدم وأما ان كانت صحيحة فانه ينتقد ولا حجة للمكترى من خوف الدين لانه أحق بالدار من جميع العرماء قاله شيخنا (قوله والعلة) مبتدأ ولدى الشبهة حال وقوله للحكم خبر (قوله لا وارثه) أي فانه لا علة له مطلقا أي كان العاصب موصرا أو معسرا علم بعصم موثرته أم لا فادامات العاصب عن سبعة معصوبة

الاول) وهو المكترى أي ان كان أخذ جميع الاجرة عن مدة الاجارة وحيد فيلزمه رد حصته ما بقي من المدة للمكترى والى ثانيا بما يقول (وأمن هو) أي المستحق بأن لا يكون عليه دين محبط ولا يحشى منه فرار أو مطل والام ينتقد الا ان يأتي بحميل ثقة (والغلة الذي الشبهة) من مشتر ومكتر من فاصب لم يعلمها بعصمه لا وارثه مطلقا كونه

(أو المجهول) حاله هل هو
غاصب أو هل واهبه غاصب
أم لا (للحكم) بالاستحقاق
على من هي يـ...
ثم تكون للمستحق فاللام
في الحكم للغاية ثم مثل
لذي الشبهة بقوله
(كوارث) من غير غاصب
بل من ذي شبهة أو
مجهول أو من مشتري من
نحو غاصب وأما وارث
الغاصب فلا غلة له اتفاقاً
(وموهوب) مـين غير
غاصب أو منه أن يسر
الغاصب لأن أعسر فلا
غلة له وهو به (ومشتري
منه) أي من الغاصب
(أن لم يعلموا) أي تحقق
عدم علمهم أو جهل
علمهم لحملهم على عدم
العلم فالعلة لهم إلى يوم
الحكم للمستحق فإن
علموا فلا غلة لهم بل
تكون للمستحق
(بخلاف ذي دين)
طراً (على وارث) فلا
غلة للوارث المطر وعليه
بل يأخذ منه رب الدين
الموروث وغلته أي
أن الوارث إذا ورث
عقاراً كدار واستعمله
ثم طراً دين على الميت
فإن الوارث يرد العلة
حيث كان الدين
يستوفى بها فهو مخرج
من قوله والعلة لذي

واستغلهام ورثه أخذها المستحق وأخذ غلتها أيضاً منه (قوله ن أعسر الغاصب) ما لو كان موهوباً فإن
الغلة تؤخذ منه ويقر الموهوب بما استغله (قوله يظنها مواتاً) أي فبين أم مملوكة (قوله فلا غلة لهم) أي
وإن كانوا ذوي شبهة (قوله لا تكون لكل ذي شبهة) أي بل إنما تكون لمن أدى ثمنها أو نزل منزلته
فالثلاثة المذكورة ذوو شبهة لا يقطع غرس واحد منهم ولا يهدم بناؤه لكنه لا غلة له فذو الشبهة الذي له العلة
أخص من ذي الشبهة الذي لا يقطع غرسه ولا يهدم بناؤه (قوله أو المجهول) قضيته أن المجهول حاله ليس ذا
شبهة لأن العطف يقتضي المعايرة وهو ما تحرر لبعض الشيوخ بعد أن جعله عطف خاص أه شيخنا (قوله
هل هو غاصب أو هل واهبه غاصب أم لا) أي وليس كذلك بل هو مشتري من غاصب (قوله للحكم) لا ينافي هذا
ما ذكره آخر الشهادات من الوقف في الرابع من الخصام لأن معناه المنع من البيع مثلاً فلا ينافي
الاستغلال انظر بن (قوله للغاية) أي فهي بمعنى إلى والمعنى أن العلة تكون الذي الشبهة والمجهول من يوم
وضع يده إلى يوم الحكم به لذلك المستحق (قوله ثم مثل لذي الشبهة) أي لذي تكون له الغلة (قوله أو من
مشتري) أي أو وارث لمشتري من نحو غاصب ثم إن ظاهر الشارح أن وارث المشتري من الغاصب ليس وارثاً لذي
الشبهة لأن العطف يقتضي المعايرة وليس كذلك لما تقدم أن كلام المشتري من الغاصب والمشتري منه
دو شبهة وحينئذ قوارث كل منهما وارث ذي شبهة فكان الأولى للشارح أن يقول بل لذي شبهة أو مجهول
حال كوارث مشتري أو مكتري من غاصب بكاف التمثيل ويحذف نحو وعلم من ذلك أن وارث ذي الشبهة ذو شبهة
كوارث مجهول الحال (قوله فلا غلة له اتفاقاً) أي سواء علم بعصب مورثه أم لا (قوله من غير غاصب) أي بأن
وهبه المشتري من الغاصب أو وهبه مجهول الحال (قوله أن لم يعلموا) هذا شرط في الثلاثة المذكورة قبـله
أعني الوارث والموهوب والمشتري من الغاصب بناء على ما قرره قوله كوارث فالجمع في كلامه على حقيقته
وأما حل الوارث في كلام المصنف على وارث الغاصب وجعل الشرط راجعاً إليه وجع ضميره باعتبار الأفراد
أو راجعاً للثلاثة فهو حل فاسد لما علمت أن وارث الغاصب لا غلة له اتفاقاً مطلقاً (قوله فإن علموا فلا غلة
لهم) بل تكون للمستحق قال عبق والمعتبر علم المشتري من الغاصب وعلم الناس في موهوب الغاصب كما لا ي
عمران وذكره تت فيتبع وإن كان خلاف ظاهر قول المصنف فيما تقدم ووارثه وموهوبه إن علمهما كـه
والأبدى بالغاصب أه فإن ظاهره أن المعتبر علم الموهوب له لا علم الناس والفرق كما قال بعضهم بين المشتري
والموهوب له أن المشتري شبهته أقوى بالمعاوضة فقوى جابه (قوله إذا ورث عقار الخ) أشار الشارح إلى أن
كلام المصنف محمول على ما إذا قسم الورثة عين التركة ونمت في أيديهم وأما لو اشترى الوارث شيئاً من التركة
وحوسب بذلك من ميراثه ونما في يده فله نفاؤه ولا شيء لأرباب الديون منه بمنزلة ما لو اشتراه أجنبي ونما في
يده انطرح (قوله فهو مخرج من قوله والعلة لذي الشبهة) أي فهو في قوة الاستثناء منه وكأنه قال والعلة
لذي الشبهة إلا في طرودين على وارث فلا غلة للوارث علم الوارث بالدين قبل الاستعلال أولاً (قوله كان
أنسب) أي بالأخراج من قوله والعلة لذي الشبهة ثم إن ظاهر كلام المصنف أن العلة لذي الدين ولو كانت ناشئة
عن تجر الوارث أو تحرر الوصي على الوارث وهو كذلك فإدما مات شخص وترك ثلثمائة دينار وترك أيتاماً وأحد
شخص الوصية عليهم واتجر في القدر المذكور حتى صار ستمائة مثلاً وطراً إلى الميت دين قدر الستمائة أه
أكثر فانه يستحق جميع ذلك عند ابن القاسم خلافاً للمخرومي لقائل أن رب الدين الطاريء إنما يأخذ العلة
من الوارث إذا كانت غير ناشئة عن تحريكه أو تحرريك وصيه بقوله أبو الحسن وقوله فالتجر بالقدر المذكور رأى
الأيام وأما أن تحرر به لنفسه فالظاهر أن ربح المال له لأنه متسلم ولا يقال قد كشف العيب أن المال
للعريم لا نقول الوصي المتجرر به لنفسه أولى من غصب مالا واتجر فيه فربحه له وأما لو طراً العريم بعد
اتفاق الولي التركة على الأيتام والحال أن الولي غير عالم بذلك العريم فلا شيء على الولي ولا على الأيتام ولو كان
الولي مرسراً لانه أوفق بوجه جائر لانه مطالب بالاتفاق عليهم كافي المدونة بخلاف اتفاق الورثة الكبار نصيبهم
فاهم بضمنون العريم الطاريء بالخلاف وقرر شيخنا العدوي في هذا محل ما محصله لو عمل أولاد رجل

في ماله في حال حياته معه أو وحدهم وبشأن من عملهم غلة كانت تلك الغلة للاب وليس للاولاد الا احره عملهم
بدفعها لهم بعد محاسبتهم بنفقتهم ورواجهم ان زوجهم فان لم تف اجرتهم بذلك رجع عليهم بالباقي ان لم يكن
تبرع لهم عاذ كرم من النفقة والزواج وهذا ان لم يكن الاولاد بنوا لابسهم أولا ان ما حصل من الغلة لهم أو بينهم
وبينه والاعمال بما دخلوا عليه وقررا ايضا انه اذا انجر بعض الورثة في التركة فاحصل من الغلة فهو تركته وله
احره عمله ان لم يبين أولا انه يتجر لنفسه فان بين أولا كانت الغلة له والحسرة عليه وليس للورثة الا القدر الذي
تركه مورثهم (قوله كوارث طرأ على مثله) اشعر قوله كوارث طرأ انه لو طرأ مستحق وقف على مستحق آخر
استغله وهو يرى انه منفرد به أو سكن لم يرجع عليه بالعله ولا بالسكنى وهو كذلك رواه ابن القاسم عن مالك
وأما ان استغله عالما بالطارى رجع عليه بما يخصه من العلة (قوله والمراد انه لا يختص بالعله الخ) فحاصله ان
لو ارث اذا استغل ثم طرأ عليه وارث مثله فانه يضمن حصه الطارى في تلك الغلة وهذا اذا كانت الغلة ناشئة
عن كراه لان كانت انتفاعا بنفسه بدليل الاستثناء بعده (قوله كان اوضح) أى لان المحدث عنه في كونه يفوز
بالعله أولا بفوز المطر وعليه لا الطارى (قوله شرط أن لا يكون عالما بالطارى) أى رأما لو انتفع بنفسه مع علمه
بالوارث الطارى فانه يغرم له حصته من العلة (قوله وأن يكون في نصيبه ما يكفيه) أى لانه اذا كان نصيبه
يكفيه للسكنى كان مستغنيا عن حصه غيره بخلاف ما اذا كان نصيبه لا يكفيه فانه مضطر لحصه الغير فيغرم
حينئذ اجرتها لهم ان كان نصيبه يكفيه وسكن أكثر منه رجع عليه فالشرط اذن أن يسكن قدر حصته فقط
كما قال ابن عاشر وقوله وأن يكون في نصيبه الخ هذا الشرط في نفسه بعيد وأخذ من المصنف بعيد (قوله
وأن لا يكون الطارى بحجب المطر وعليه) أى والارجع عليه بجميع ما غتله (قوله وأن يفوت الابان الخ)
أى فان كان الابان باقيا فلا يفوز المطر وعليه بما انتفع به بل بحسبه الطارى بقدر ما يخصه واعلم أن هذه
الشروط في المخرج أى الانتفاع بنفسه ومحصله أن المطر وعليه اذا انتفع بنفسه فان الطارى لا يشاركه
في العلة بل يفوز به المطر وعليه شرط أن يكون ماسكن فيه قدر حصته فقط وأن لا يعلم بذلك الطارى وأن
يفوت الابان وأن لا يكون الطارى حاجبا فان احتل شرط من هذه الاربع رجع الطارى على المطر وعليه
وحاصله في العلة كما انه يحاصره اذا كان المطر ولم ينتفع بنفسه بل أكثرى من غير شرط (تيسيره) اذا
كانت دار مشتركة بين شخصين متلافاستعملها أحدهما مدة فان كان يكره رجع عليه شريكه بخصته في العلة
وان أشعلها بالسكنى فلا شئ عليه لشريكه ان سكن في قدر حصته فان سكن أكثر منها رجع عليه شريكه ولا
بشرط في عدم اتباع شريكه الا هذا الشرط وهو سكنه قدر حصته ولا بشرط عدم علمه بالطارى ولا
فوات الابان في العمليات

وما على الشريك يوم ان سكن * في قدر حظه لغيره ثمن

انظر بن (قوله وان غرس ذو الشبهة) أى كالمشترى أو المشتري من العاصب والموهوب له منه والمستعير منه
ولم يعلم واحد منهم بعيبه وقوله وان غرس أو بى أو مائة حلوتجوز الجمع وقوله غرس فرض مسألة اذ لو
صرف ما لا على تفصيل عرس أو خطاطته أو عمره سفينة فالحكم كذلك كما قرر شيخنا واحترز بدى الشبهة عما لو
بى أحد اشتركا أو عرس بغير ادن شريكه فالأدمنه يرجع به والا فلا يلزم نقله بل ان قسمه واروقع في قسم
غيره دفع له قيمته منقوضا وان أنفرا الشركة على حالها فلهم أن يأمر به بأحده أو يدفعوا له قيمته منقوضا
وقيل قائما بطرح (قوله قبل للمالك) أى وهو مستحق الارض وقوله أعطه قيمته قائما أى ولو من بناء المملوك
لانه وضعه بوجه شبهه كدائى حش ورده بن بان اس عرفة قديره بما د لم يكن من بناء المملوك ودوى لشرف
عان كان كذلك فالمنصوص أن فيه قيمته منقوضا لان شأنهم الاسراف والتعالى واحتج بذلك بسماع القرينين
ودكر أنها نزلت بالشع ابن الحبيب فأفنى بذلك (قوله أعطه قيمته قائما) أى على أنه في أرض الغير (قوله يوم
الحكم) أى بالشركة واقتصار المصنف عليه اطه ورده وقيل ان القيمة تعتبر يوم البناء أو العرس قال المواق

(كوارث طرأ على مثله)
فلا غلة للوارث والمراد
أنه لا يختص بالعله بل
يقاسمه أخوه الطارى
فيها ولو قال طرأ عليه
مثله كان اوضح (الآن
ينتفع) المطر وعليه
نفسه من غير كراه كان
يسكن الدار ويركب
الدابة أو يزرع الارض
فلا رجوع عليه بشرط
أن لا يكون عالما بالطارى
وأن يكون في نصيبه
ما يكفيه وأن لا يكون
الطارى بحجب المطر و
عليه وهذه الشروط
تفهم من المصنف
بالتأمل وأن يفوت
الابان فيما يعتبر فيه
ابان (وان غرس) ذو
الشبهة (أو بى) وقام
عليه المستحق (قبل للمالك
أعطه قيمته قائما) منفردا
عن الارض (فان أبى)
المالك (فله) أى العارس
أو البانى (دفع قيمته
الارض) بغير غرس وبناء
(فان أبى فشرى كان
بالقيمة) هذا بقيمة
أرضه وهذا بقيمة غرسه
أو بناءه ويعتبر بالتقويم
(يوم الحكم) لا يوم العرس
والبناء

(ألا) أن تكون الأرض (المجسة) على معينين أو غيرهم تستحق بعد غرسها أو بنائها (فالتقص) بنص الثمن مشعين لربها بأن يقال له
أهدم بناءك وخذ ودع الأرض لاستحقاقها أذ ليس ثم من يعطيه قيمته قائما إلا أن يكون في ثنائه منفعة للوقف ورأى الناظر بقاءه فله دفع
قيمتها منقوضا من ريع الوقف أن كان له ريع (٤١٠) فإن لم يكن له ريع ودفعها من عندده كان معتبرا وخلق الغرس أو البناء بالوقف

والقول لأن ذكرهما من عرفة من غير ترجيح لأحدهما على الآخر هين وكيفيه التقييم ن يقال ما قيمته البناء
قائما على أنه في أرض العير يقال كذا وما قيمته الأرض مفسدة عن الغرس أو البناء الذي فيها فيقال كذا
فيكونان شريكتين بقيمة ما لكل ولو قيل للمستحق أعطه قيمته قائما فيقال ليس عندى ما أعطيه إلا أن وما أريد
إخراجه عن ملكي ولكن يسكن وينتفع حتى يرزقني الله ما أؤدى منه قيمة البناء أو الغرس لم يجوز ذلك ولو رضى
المستحق منه لاه سافج بجر فعا وكذا لا يجوز أن يتراضيا على أن المستحق منه يستوفي ما وجب له من قيمة
البناء أو الغرس من كراء الشيء المستحق عند ابن القاسم لفسخ الدين في الدين عند ابن القاسم وأجازه أشهب
بناء على أن قبض الأوائل كقبض الآخر (قوله إلا المجسة) ما حر فيها إذا استحققت الأرض بملك والكلام
الآن فيما إذا استحققت الأرض بحبس وحاصله أن من بنى أو غرس في أرض بوجه شبهة ثم استحققت بحبس
وليس للباني الانقضاء اه فقوله إلا المجسة استثناء من الأوجه الثلاثة أي أن الأرض إذا استحققت بملك من
ذى شبهة بعد أن بنى فيها أو غرس فيها ما حر من الأوجه الثلاثة المشار لها بقول المصنف قبل لما لك الخ
وأما إذا استحققت بحبس فلا يجري فيها وجه من الأوجه المتقدمة فلا يقال لناظر الوقف أعطه قيمته إلى آخر
الثلاثة وإنما يقال للباني أهدم بناءك وخذ تقضه (قوله على معينين أو غيرهم) هذا التعيين هو المعتمد خلافا
لأن الحاج القائل إذا كانت حبس على معينين فتحكمها حكم المالك وإنما يتعين أحد الباني تقضه إذا كانت حبسا
على غير معينين اه شيخنا عدوى (قوله أذ ليس ثم الخ) هذا التعليل إنما يظهر بالنسبة للمحبس على غير المعينين
وقوله أذ ليس ثم من يعطيه قيمته قائما أي وليس للباني أن يدفع قيمة البقعة براحاله لأنه يؤدي لبيع الحبس فيتعين
أن الباني يهدم بناءه (قوله أو غرس هو أو غيره) أي في أرض الوقف (قوله ولا يكون) أي البناء المذكور
(قوله مملوكا) أي لناظر الباني ما لم يبين الملكية حين البناء أو بعده والا كان له كايأني في الوقف (قوله ويدفع
حكرا) أي في كل سنة (قوله من فهو غاصب) أي من غاصب ونحوه كوارثه وموهوره (قوله المستحقة) أي
برقية بدليل ضمانها بالقيمة (قوله ويرجع) أي المشتري بثمنها (قوله ولا يرجع الخ) أي إذا كان الثمن الذي
رجع به المشتري على البائع أكثر من قيمتها التي دفعها إليه لا يرجع الخ وقوله ربه أي وهو المستحق (قوله وهو
الحق) أي خلافا لما في صبق من أن لربها أن يرجع على الغاصب بما بقي له من الثمن أن زاد على القيمة التي
أخذت من المشتري فعلى هذا إذا كانت قيمتها عشرة وأخذها المالك من المشتري وكان الثمن الذي أخذه
البائع الغاصب خمسة عشر يرجع المشتري المستحق منه على البائع الغاصب بخمسة عشر ويرجع المستحق
أيضا على ذلك الغاصب بخمسة فيعزم الغاصب خمسة عشر للمستحق منه ويغرم أيضا خمسة للمستحق وقد
اعترضه بن بأنه غير صحيح وصوب ما قاله شارحنا (قوله لأن قيمتها) أي الأمانة قامت مقامها (قوله بان كان من
سيدها الحر) أي وهو الذي اشتراها من الغاصب (قوله بان كان من غير سيدها) أي بان اشتراها من الغاصب
وزوجها لحر فأولدها أو كان سيدها الذي اشتراها من الغاصب رقيقا فأولدها فالولد رقيق في الحالتين (قوله فله
أخذه وأخذها) أي والمستحق أن يأخذ الأمانة ولدها ويرجع المشتري على بائه بالثمن (قوله يوم الحكم)
أي بالاستحقاق وقوله لا يوم الاستحقاق أي قيام المالك واعلم أن ما ذكره المصنف من تبيين صمان القيمتين
وأن القيمة تعتبر يوم الحكم هو المشهور وهو الذي رجع إليه مالك وكان أو لا يقول لمستحقها أحدها أن شاء مع
قيمة لولد يوم الحكم قال في المدونة وعلى هذا جماعة المسامحة وأخذ به ابن القاسم ثم رجع عن هذين القولين
معالي أنه يلزمه قيمتها فقط يوم وطئها ولا قيمة للولد لأنه نخلق على الحرية وبه أفتى لما استحققت أم ولده إبراهيم
وقيل أم ولده محمدناظر بن بن تيبه إذا اعتبرت قيمة الولد الحر على القول به فيدون ماله على المشهور لانه

كالو بنى أو غرس هو أو
غيره بآذنه ولا يكون مملوكا
له ولا لغيره اللهم إلا أن
يتعطى الوقف بالمرة ولم يكن
هناك ريع له بقيمه ولم
يمكن إجارته بما بقيمه فأذن
الناظر لمن بنى أو غرس
في مقابلة شيء يدفعه بلغة
الوقف أو لا يقصد أحياء
الوقف على أن ما بناء أو
غرسه يكون له ملكا ويدفع
حكرا معلوما في نظير الأرض
الموقوفة لمن يستحقه من
مسجد أو آدمي فلهذا
يجوز أن شاء الله تعالى
ويسمى البناء والعرس
حينئذ خلوا بطن وبيع
ويورث ووقف على
ما أفتى به المصنف للقاء
وغير هذا ممنوع وقد تساهل
الناس في هذا الزمان
تساهلا كثيرا وخرجوا عن
قانون الشرع فاحذرهم
والله الموفق للصواب
(ضمن) مشترلا من
فهو غاصب لم يعلم تعديه
فأولدها (قيمة) الأمانة
(المستحقة) منه لما لكها
المستحق ويرجع ثمنها
على بائها كان قدر القيمة
وأقل أو أكثر لا يرجع ربه
على الغاصب بما بقي له من

التمن أن زاد على القيمة التي أحدث من المستحق منه على ما يفيد عبد الحق في مكنه وهو الحق لأن قيمتها قامت
مقامها (و) ضمن قيمة (ولدها) أيضا أن كان حرا بان كان من سيدها لحر فان كن رقيقا أن كان من غير سيدها أو سيدها العبد فله أخذه
وأخذها ونعتير القيمة (يوم الحكم) لا يوم الاستحقاق ولا يوم الوطء (و) أن قتل الولد خطأ

ضمن أبوه للمستحق (الأقل) من قيمته يوم قتله ومن دية (ان أخذ) الأب له (دية) وكذا ان عفا على الأرحح وأما العمد فان اقتص الأب فلا شيء للمستحق وان عفا فلا شيء عليه والمستحق الرجوع على القاتل بالأقل من القيمة والدية وان صالح شيء قدر القيمة أو أكثر رجع بالأقل من القيمة ومما صالح به وأن صالح بأقل من القيمة والدية أخذه ورجع على الجاني بالأقل من باقي القيمة أو الدية (لا صدق حرة) اشتراها على أنها أمة ووطئها فقتلها فحرة فلا يضمنها (أو غلتها) اذا استخدمها أو أحرها (١١٤) فلا يضمنها (وان هدم مكر) من

ذی شبهة دارا مثلاً
(تعدياً) بان كان بغير إذن
المكرى فاستحققت
(فالمستحق) على
المتعدي بالهدم (النقص)
ان وجد (وقيمة) نقص
(الهدم) أي ما نقصه
الهدم فيقال ما قيمة الدار
مثلاً قائمة فان قيل عشرة
قيل وما قيمة البقعة
والانقاص فاذا قيل خمسة
رجع المستحق على
المتعدي بخمسة بعد أخذ
الانقاص والبقعة فان باع
النقص هادمه كان عليه
للطالب ان شاء الثمن
الذي أخذه فيه أو قيمته
وهذا ان فات عند المشتري
والأقله نقص البيع وأخذ
الانقاص واجارته وأخذ
ثمنه مع ما نقصه الهدم
وبالغ على أن للمستحق
النقص وقيمة الهدم
بقوله (وان أرا مكر به)
من الهدم قبل ظهور
الاستحقاق وشبهه في عدم
نفع البراءة فسوله
(كسارق عبيد) من
شخص أراه المسروق
منه (ثم استحق) العبد

تخلق على الحرية ولم يملكه حتى يملك ماله كما أن الام تقوم بدون مالها لان مالها المستحقها كأي ح (قوله ضمن
أبوه للمستحق الأقل الخ) أي زيادة على قيمة الام كما هو ظاهر (قوله فلا شيء للمستحق) أي لا على الأب ولا
على الجاني (قوله وان عفا) أي الأب عن القاتل للولد عمداً (قوله فلا شيء عليه) أي فلا شيء على الأب
للمستحق (قوله والمستحق الرجوع على القاتل بالأقل من القيمة والدية) أي على تقدير أن فيه دية وهذا
قول عبد الحق وقال ابن ميمون لا شيء للمستحق على القاتل أيضاً ابن (قوله وان صالح شيء قدر القيمة الخ)
أي وان صالح الأب القاتل عمداً أو خطأ على شيء قدر القيمة فأكثر والحال انه أقل من الدية (قوله رجع بالأقل
من القيمة ومما صالح به) فاذا كانت الدية ألفاً والقيمة يوم القتل مائتين ووقع الصلح بخمسمائة أحد المستحق
القيمة مائتين لأنها أقل مما صالح به وان وقع الصلح بمائتين قدر القيمة أخذها المستحق فان صالح بمائة تعين
أن يأخذها المستحق لا القيمة التي هي أكثر من ذلك فاذا أخذ المستحق تلك المائة من الأب رجع ذلك المستحق
على الجاني أيضاً بمائة باقي القيمة ان كانت القيمة مائتين كما فرضنا فلو كانت القيمة ألفاً ومائتين رجع عليه
بمائة كمال الدية هذا محصل كلام الشارح (قوله لا صدق حرة) أي لا يضمن المستحق منه صدق حرة
وطئها بالملك لظنها أمة ولا يضمن غلتها لما مر من أن العلة لذی الشبهة ومثل الأمة العبد يستحق بحرية فلا
رجوع له بغلته على سيده الذي استحق منه وكذا من ابتاع أرضاً فاستعملها ثم استحققت بحبس فلا رجوع
للمستحقها على من أغلها بالعلة عند ابن القاسم حيث كان ذلك المشتري غير عالم بها بحبس والاردع لهما إلا أن
يكون البائع هو الموقوف عليه وهو ورثيد فلا يرجع حينئذ على المشتري بالعلة وان علم بانها وقف كأي ح
(قوله وان هدم) أي أو قلع العرس (قوله بان كان بغير إذن المكرى) هذا تفسير للتعدي ولم يحرز المصنف
بالتعدي عن الخطأ لانه كالعمد فان هدمها بادن المكرى كان كهدم المكرى فيأخذ المستحق النقص فقط ان
لم يبعه الهادم فان باعه فليس للمستحق الاثمة ولو كان قائماً عند المشتري ولم يفت كما جزم به الشيخ أحمد
الزرقاني وقال غيره انما له الثمن ان فات عند المشتري والاخير المستحق بين أحده وأخذ ثمنه (قوله فاستحققت)
أي بعد الهدم وقلع العرس (قوله ان وجد) أي أو فاته المكرى ببيع (قوله الثمن الذي أخذه فيه) أي مع
نقص الهدم (قوله أو قيمته) أي مع نقص الهدم (قوله وأحد الانقاص) أي مع ما نقصه الهدم (قوله وان
أراه) أي وان أرا المكرى المكرى من قيمة البناء الذي هدمه قبل الاستحقاق فان المستحق يأخذ ما
نقصه الهدم مع النقص لان نقص الهدم قد لزمت ذمة المكرى بمجرد التعدي ولا رجوع للمستحق على المكرى
بنقص الهدم لانه فعل ما يجوز له وهو الأبراء من قيمة البناء وانما يرجع على الهادم (قوله كسارق عبيد)
يعني أن من سرق عبداً من ذی شبهة فأفاته بوجه من وجوه المفوتات فأبرأ المالك ذمة السارق من قيمة
العبد ثم استحق فان المستحق يتبع السارق بقيمة العبد ولا عبرة بأبراء المالك لان القيمة ترتبت في ذمة
السارق بمجرد التعدي (قوله بخلاف مستحق مدعي حربة) حاصله أن العبد اذا برل في بلد فادعى الحرية
وعمل لشخص عملاً ثم استحقه شخص بالملك لكاه أو لبعضه فله أن يرجع على من استعمله بجميع أجره عمله
إلا أن يكون العمل قليلاً فلا رجوع له بأجرته كسقى دابة أو قضاء حاجة من مكان قريب واذا رجع
مستحقه بغير القليل أسقط منه قدر بقية ثمنه فحسب تلك البقعة على المستحق وتسقط من أجرته وان رادت
النفقة على العلة لم يرجع برأء النفقة على المستحق ان نقصت النفقة رجع المستحق عما راد منها على النفقة

فالمستحق الرجوع على السارق ولا رجوع له على المبرئ (بخلاف مستحق مدعي حربة) يستعمله اساء فلم يستحقه بوق الرجوع على
من استعمله بأجرة استعماله (الا القليل) كسقى دابة ورش شيء نافع فلا رجوع له به وهذا يخرج من قوله أو غلتها فلو قدمه عنده كان أبين
ولا يصح اخراجه مما قبله وظاهر المصنف من استعمله أجره أم لا ولو قبضها بآلة فله أو هو قول عبد الحق والظاهر أنه ان قبضها له لم يرجع
المستحق عليه للشبهة (وله) أي للمستحق قطعة أرض (هدم مسجد) بي فيها ولو طال الزمن واشتهر بالمسجدية

وله إبقاء مسجد أو أخذ قيمة عرسته وليس له دفع قيمة البناء للباني ثمانية من بيع الحبس لأن البناء خرج لله وقفا وسواء بناء بشبهة أو كان
خاصيا عند ابن القاسم وإذا أهدته جعلت (١٢) في مسجد آخر أو حبس وليس له بيعها ولا جعلها في غير ذلك وخص ذلك سحنون بما إذا

هذا هو الصواب ولا يعارض هذا ما يأتي من أن الصفقة التي تكون على المستحق إنما هي النفقة في رهن
الخصام لا فيما قبله لأن ما يأتي محمول على ما لا غلة له انظر بن (قوله وله) أي المستحق الأرض (قوله وليس له)
أي المستحق الأرض (قوله جعلت) أي الاتفاض المعلومة من قوله هدمه (قوله وليس له) أي الباني إذا هدم
المسجد وأخذ اتفاضه (قوله وخص ذلك) أي الهدم (قوله قيمة بناءه قائما) أي ويبقى مسجد الصاحب
الأرض (قوله قبل الباني أعطه قيمة أرضه) أي ويبقى مسجد الباني وإن أبي الباني أيضا كانا شريرين
وحيث قد فأن احتمال القسم وكان فيما ينوب الباني ما يكون مسجد أقسم وإن لم يحتمل القسم أولم يكن فيه لمن
بني ما يكون مسجد بيع وجعل ما ينوب الباني في مسجد أو حبس قاله أبو الحسن (قوله ورجع مال سحنون
أيضا) أي كارجح مالا بن القاسم فقد رجع اللغوي وعبد الحق قول ابن القاسم ورجع أبو عمران قول سحنون
والحاصل أن في هدم مسجد بني شبهة وعدم هدمه قولين مرجحين وأما لو كان الباني عاصبا فيهدم قول واحد
إذا طلب المستحق هدمه (قوله نقضت) أي الصفقة أي نقض بيعها بتمامها (قوله ولا يجوز له التمسك
بالباقى) أي لا بقيمتها ولا بما يخصه من الثمن (قوله جاز التمسك به) أي الباقى والاولى بعين التمسك به
وأشار الشارح بقوله وإن كان غير وجهها الخ إلى أن قول المصنف ورجع للتقويم مرتب على ما إذا استحق
غير وجه الصفقة واعتذر الجاهل في غير وجه الصفقة لقلته فليس كابتداء بيع شمن مجهول لأنه لا يعلم بما يخصه
الافى ثاني حال بعد التقويم (قوله ورجع للتقويم) أي نظريه لقيمتها فيرجع المشتري على البائع بما يخصه من
الثمن بميزان القيمة ولا ينظر فيه للتسمية فقط أي المسمى للجميع حين شرائه قبل الاستحقاق بحيث يقال
لثلث المبيع ثلث الثمن المسمى وهكذا لأن من جهة المشتري إذا كانت التسمية أكثر من القيمة أن يقول
رغبت في المجموع ليحمل بعضه بعضا فلورجع للتسمية لكان فيه عين على المشتري المستحق من يده (قوله
وقد قدم هذه المسئلة في فصل الخيار) أي في قوله وتلف بعضه أو استحقاقه كعيب به ورجع للقيمة لا للتسمية
ودكره لها في فصل الخيار استطراد (قوله أجبها) أي أجلبها وحاصل ما قيل في مسئلة استحقاق البعض
أن ذلك البعض المستحق إما أن يكون شائعا أو معيناً فإن كان شائعا بما لا ينقسم وليس من رباغ العلة كبعض
حيوان خير المشتري في التمسك بالباقي والرجوع بحصة المستحق من الثمن وفي رد البيع ضرر الشريك سواء
استحق الأقل أو الأكثر وإن كان ذلك البعض المستحق شائعا فيما ينقسم أو فيما كان متخذاً للعلة خيرا إضافي
استحقاقه الثلث فأكثرين أن يتماسك بالباقي ويرجع بحصة المستحق من الثمن ويب أن يرد البيع وإن كان
المستحق الشائع دون الثلث وجب التمسك بالباقي ورجع بحصة المستحق من الثمن وإن كان المستحق جزأ
معينا فإن كان من مفهوم كالعرض والحيوان فإن كان المستحق وجه الصفقة تعين رد البيع ولا يجوز التمسك
بالأقل وإن كان المستحق غير وجه الصفقة تعين التمسك بالباقي بقيمته ورجع بحصة المستحق بالقيمة أيضا لا
بالنسبية وإن كان البعض المستحق مثلبا فإن استحق الأقل رجع بحصته من الثمن وإن استحق الأكثر خيري
التمسك والرجوع بحصته من الثمن وفي الرد انظر ح د كره بن وقد تقدمت المسئلة في الخيار (قوله من
النسخة المتقدمة) أي وهي قوله فكالمبيع إذا المراد فكالمبيع المعيب أي الذي ظهر به عيب قديم وفي الحقيقة
كل من النسختين مفسرة للمراد من الأخرى (قوله استحق أفضلها بحرية) أي شيوتهما ولا عبرة بمجرد
الدعوى ولو كان في محل مشهور وسبع الأحرار وقيل يطالب السيد بثبات الرق في هذا ذكر هذا الخلاف (قوله
وله التمسك بالباقي) أي ليس فيه بيع مؤتلف شمن مجهول (قوله عني على) أي فالمعنى يجب على المشتري رد
أحد عيدين استحق أفضلهما أي ولا يجوز له أن يتمسك بالباقي بما يوبه من الثمن لأنه لا يعلم حصته ذلك إلا
بعد التقويم والفصل كان التمسك ببيع مؤتلف شمن مجهول وعلمت أن المجموع إنما هو التمسك بالباقي بحصته
من الثمن وأما تمسكه بجميع الثمن فهو جائز (قوله كن صالح الخ) حاصله أنه إذا اشترى عبدا ثم أطاعه عليه

كان الباني عاصبا وأما إن كان
ذات شبهة فليس له هدمه
ويقال للمستحق أعطه
قيمة بناءه قائما فإن أبي
قبل الباني أعطه قيمة
أرضه وكل من استولى
عليه أبقاه وإذا أخذ
الباني قيمة بناءه صرفه
في مسجد أو حبس ورجع
مال سحنون أيضا (وإن
استحق بعضا) ممن
متعدد اشترى صفقة
واحدة (فكالمبيع المعيب)
فإن كان وجه الصفقة
نقضت ولا يجوز له
التمسك بالباقي وإن كان
غير وجهها جاز التمسك
به (ورجع) حينئذ
(للتقويم) لا للمسمى من
الثمن يقال ما قيمة هذا
الباقى فإذا قيل ثمانية قيل
وما قيمة المستحق فإذا
قبل اثنان رجع المشتري
على بائعه بخمس الثمن
الذي دفعه له وقد قدم
هذه المسئلة في فصل الخيار
وأعادها هنا لأن هذا
المحل محلها إلا أن
المصنف أجبها كما ترى
وتعمها هناك وفي نسخة
فكالمعيب وهي مفسرة
للمراد من النسخة المتقدمة
(وله) أي للمشتري (رد
أحد عيدين) اشتراها
صفقة (استحق أفضلها)

أي أجودهما وهو موافق نصف القيمة (بحرية) وله التمسك بالباقي بجميع الثمن أو أن الالم بمعنى على ولا يجازى وله عيب
في الخيار ولا يجوز التمسك بأقل استحق أكثره وشبهه بقوله وإن استحق بعض فكالمعيب قوله (كان صالح) البائع (عن عيب) قديم

بعيد مثلا اشترى منه به ثم اطلع عليه (بآخر) أي بعد آخر وصار المشتري مالكا لعبدين ثم استحق أحدهما فان كانا متساويين أو استحق
الأخرى رجع عما ينوب المستحق ولزم إلا أن استحق الآخر (وهل يقوم) العبد (الأول) مع الثاني المأخوذ في العيب (يوم
الصلح) لأنه يوم تمام قبضهما (أو يوم البيع تأويلان) الرابع الأول وأما العبد الثاني فيقوم يوم الصلح قطعا (وان صالح) مقر شيء مما أقر به بشي
آخر من عوض أو مثلي (فاستحق ما يده مدعيه) أي مدعي الشيء المقر به وما يده هو (١٣٤) المصالح به (رجع) المقر له (في مقر به لم
يفت والا) بأن فات وان

بحواله سوق (في عوضه)
أي قيمته ان كان مقوما
أو مثله ان كان مثليا
(كانسكار على الارح)
تشبيه في الرجوع بالعوض
يعني أن من ادعى على
آخر شيء فانكره ثم صالحه
شيء فاستحق من يده
المدعي رجع بعوضه لا بعين
المدعي به ان كان قائما
أو عوضه ان فات اذ لم يتقرر
له شيء يرجع به أو بعوضه
(لا إلى الخصومة) بنسبه
وبين المنكر الذي صالحه
شيء استحق من يده اذ
الخصومة قد انقضت بالصلح
فما بقي الا عوض ما صالح
به (و) ان استحق (ما يده
المدعي عليه ففى الانكار
يرجع) المنكر على
المدعي (بما دفع) له ان
لم يفت (والا) بأن فات
(ف) يرجع (بقيته) ان
كان مقوما والا فبمثله
(و) ان استحق ما يده
المدعي عليه (في الاقرار
لا يرجع) المقر على
المدعي شيء لا اعترافه
انه ملكه وانه أخذ منه
المستحق طلبا (كعلمه

عيب قديم فصالحه البائع عن ذلك العيب بعد آخر دفعه له فكانه اشترى ما صدقه واحدة فاد استحق أحدهما
فانه ينظر فيه هل هو وجه الصفقة فيعين رد البيع أولا فيقوم كل منهما ويقتض الثمن عليهما بالنظر لقيمتيهما
ويتمسك بالباقي بما يخصه من الثمن بميزان القيمة ثم ان العبد المأخوذ صلحا يقوم يوم الصلح بالاخلاق وأ
لاول الذي وقع عليه البيع فهل يقوم يوم الصلح لأنه يوم تمام القبض أو يقوم يوم البيع في ذلك تأويلان الاول
رجحه شيخنا العدوي قال لان التأويل الثاني عابه أبو عمر ان القاسي (قوله بعد) أي كان ذلك العيب بعيد
(قوله اشترى منه به) أي اشترى ذلك العبد من البائع بالعيب (قوله ثم استحق أحدهما) أي الاول أو الثاني
لانهما بمنزلة ما اذا اشترى ما صدقه وقال أشهد اذا استحق الاول تعين الفسخ من غير تفصيل بين كونه وجه
الصفقة أولا وانما التفصيل اذا استحق الثاني (قوله وان صالح الخ) حاصله أن من ادعى على شخص شيء
كعبد أو قر له به ثم صالحه عنه شيء معلوم معلوم كهذا التوب أو مثلي كهذا الاروب القمح ثم استحق دلا
المصالح به فان المدعي يرجع في عين شئبه الذي أقر به المدعي عليه ان لم يفت بحواله سوق فاعلى فان فات ذلك
الشيء المقر به فان المدعي يرجع في عوضه أي يرجع بقيمته ان كان مقوما أو بمثله ان كان مثليا (قوله والا ففى
عوضه) أي والا فيرجع في عوضه أي عوض المقر به (قوله على الارح) أي عند ابن يونس وقال ابن اللباد
انه يرجع للخصومة لا بعوض المصالح به (قوله تشبيه في الرجوع بالعوض) أي في الرجوع المدعي بالعوض
فيما بعد والا وان كان المرجوع بعوضه فيقبل الكاف به المصالح عنه وفيما بعد المصالح به (قوله يرجع
بعوضه) أي بعوض المصالح به بخلاف المشبه به فان الرجوع بعوض المصالح عنه وهو المقر به (قوله لا بعين
المدعي) أي الذي هو المصالح عنه (قوله لا إلى الخصومة) أي ولا يرجع من استحق من يده ما صرح به
في الاسكار إلى الخصومة (قوله اذ الخصومة الخ) أي ولا يرجع له رجوعه للخصومة فيه عر راد لا يدرى ما يصح
له فلا يرجع من معلوم وهو عوض المصالح به الى مجهول (قوله وان استحق ما يده المدعي عليه) أي هدار
صالح المدعي بشي ودفعه له وحاصله أن من ادعى على شخص بعيد مثلا وانه ملكه فانكره ثم صالحه
عقود أو مثلي ودفعه له ثم استحق العبد فان المدعي عليه المنكر يرجع على المدعي بما دفعه له ان لم يفت
فان فات بحواله سوق فاعلى رجع بقيمته ان كان مقوما أو بمثله ان كان مثليا (قوله وفي الاقرار لا يرجع)
هدار واية أهل المدينة وبها العمل خلافا لاشبه القائل ان له الرجوع على المدعي بما دفعه له ان كان ما قبل
فان فات رجع عليه بقيمته ان كان مقوما أو بمثله ان كان مثليا (قوله لا اعترافه) أي المصالح وهو المدعي
عليه وقوله أنه أي الشيء الذي استحق من يده وقوله ملكه أي ملك المدعي وهو البائع (قوله فلا يرجع
له على البائع) هذا قول ابن القاسم وقال أشهد يرجع بقيمته على البائع وأما عكس مسئلة المصنف
وهو ما اذا علم عدم صحة ملك بائعه واشترى بقصد التملك فالمشهور أن له الرجوع بقيمته حيث استحق من
يده لانه انما قصد المعاوضة ومقابلته عدم رجوعه وبقدر كانه وهب الثمن وأما لو نوى فداء لصاحبه فهو
ما صرح به في قوله والاحسن في المذهب من لص أحده بالفداء (قوله ولو أتى الخ) مبالغة في رجوعه بالثمن على
بائعه وحاصله انه اذا اشترى سلعة من اسان والحل أنه لا يرجع له صحة ملكه لما ثم استحققت من يده له
الرجوع على بائعه ولو أتى ذلك المشتري بعبارة تشعر بصحة ملك البائع لم يمان قال دار فلان ولم يذ كر سب
اذا فتهاله من كونه من ساء آتائه أو من ساء فديعها وأما ان ذكر ذلك فلا رجوع له على البائع والحاصل

صحة ملك بائعه) تشبيه في عدم الرجوع أي ان من اشترى سلعة وهو عالم بصحة ملك بائعه فاستحققت من المشتري فلا رجوع له على البائع
لعلمه أن المستحق طالم في أحد هاتين وفي نسخة تعلية باللام فيكون عليه لما قبله وسنخه الكاف أولى لا فادتها مسئلة مستقلة (لان) لم يعلم
صحة ملك بائعه ولو أتى بعبارة تشعر بصحة ملكه كإن (قال داره) أو بعبدته اشترى يتسه منه فله الرجوع ان استحق منه على بائعه (و)
المستحق منه (في) بيع (عرض بعرض) استحق أحدهما

(بما خرج) من يده ان كان باقيا (أو قيمته) ان لم يوجد ومراعاة بالعرض ما قابل النقد الذي لا يقضى فيه بالقيمة فيتمثل الحلي فانه يقضى فيه بالقيمة وقوله عرض أي معين وأما غير المعين فليس فيه إلا الرجوع بالمثل (الانكاحا) أصدقهافيها عيدا مثلا فاستحق من يدها (ونخلها) على نحو عيدا فاستحق منه (وصلح) دم (عبد) على اقرار أو انكار عيدا أو شفعة فاستحق (و) الأعبدا أو شفعة (مقاطعة عن عبد) أي مأخوذا عن عبد اشترى نفسه من سيده (٤١٤) به فاستحق من يده السيد فالعق ماض ويرجع السيد عليه بعرضه ان كان المقاطع

به موصوفا أو معيناً وهو في ملك غير العبد وأما معين في ملك العبد فلا رجوع للسيد بشئ اذا استحق لانه كمال اتزعه منه ثم اعتقه (أو) مقاطعاً به عن كتابة (مكاتب) فاستحق (أو) مصالحه عن (عمري لدار) أي أن المعمور بالكسر صالح المعمور بالفتح بعبد مثلاً في تطير العمري فاستحق من المعمور بالفتح فلا رجوع للمستحق منه في هذه المسائل السبع بالذي خرج منه فلا ترجع الزوجة في بضعها بان يفسخ النكاح في الاولى ولا الزوج بالعصمة في الثانية ولا القصاص في الثالثة وهكذا بل بعرض ما استحق من يده واحتز بصلح العبد عن صلح الخطأ بشئ استحق من أحده فانه يرجع للديته ومثل الاستحقاق في هذه السبع الأخذ بالشفعة والرد بالعيب

أن المسئلة ثلاثية كرسبب الملك يجمع الرجوع قطعا مجرد قوله داره لا يمنع الرجوع قطعا لان الاضافة تأتي لادنى ملائمة التصريح بالملك مجردا عن ذكر سببه محل النزاع بين ان عيدا السلام وغيره فان عيدا السلام يقول انه يمنع من الرجوع وغيره يقول انه لا يمنع من الرجوع بالثمن على البائع واعتاده ح وقوله ولو أتى أي المشتري وأولى الموثق (قوله بما خرج من يده) وهو عرضه الذي بذله من يده لا مأخوذا بالاستحقاق من يده وهو عرض غيره (قوله ومراعاة بالعرض الخ) هذا جواب عن الاعتراض الوارد على المصنف بالقصور وقوله ما قابل النقد الاولي ما قابل المثل الذي لا يقضى فيه بالقيمة سواء كان نقدا أو غيره من المشتريات (قوله الا الرجوع بالمثل) أي مطلقا سواء كان ما خرج من يده باقيا أولا (قوله أصدقهافيها عيدا مثلا) أي أو شفعة في عقار (قوله فاستحق من يدها) أي أو أخذ من يدها بالشفعة أو رده بعيب قديم فلا ترجع بما خرج من يدها وهو البصع بل بعرض ما استحق أو رده بالعيب أو أخذ بالشفعة (قوله على نحو عيدا) أي على عيده ونحوه كشقص وقوله فاستحق أي أو أخذ بالشفعة أو رده بالعيب فلا يرجع بما خرج من يده وهو العصمة بل يرجع في العوض وهو قيمة ما استحق أو أخذ بالشفعة أو رده بالعيب (قوله وصلح دم عيدا) مثله صلح الخطأ عن انكار وقوله فاستحق أي أو أخذ بالشفعة أو رده بعيب (قوله فاستحق من يده السيد) أي أو أخذ منه بالشفعة أو رده بعيب (قوله وأما معين في ملك العبد فلا رجوع للسيد بشئ) هذا أحد قولين وقيل انه يرجع بقيمته كملك الاجنبي انظر بن (قوله أو مقاطعاً به عن كتابة مكاتب) أي مأخوذا عوضا عنها بأن كاتبه على دراهم ونجمها ثم اتفق معه على أنه ان أتى له بعبد فلان أو بعبد هو أو بشقص من الدار القلانية عوضا عن تلك الدراهم فهو حر فلا فرق بين كون المأخوذ عوضا عن الكتابة عيدا أو شقصا وقوله فاستحق أي أو أخذ بالشفعة أو رده بعيب والفرض أن ذلك العبد معين سواء كان ليس له في ملك المكاتب أو كان في ملكه وأما لو كان ذلك العبد موصوفاً فإن السيد يرجع بمثله وقول عبق سواء كان معيناً أم لا فيه بطرقه شعبة خنا وانما يمكن المكاتب كالعبد المقاطع في مسألة ما اذا كان معيناً في ملك العبد لان المكاتب ليس له انتزاع ماله بخلاف المقاطع (قوله صالح المعمور بالفتح بعبد مثلاً) أي أو شقص وقوله فاستحق من المعمور بالفتح أي أو أخذ بالشفعة أو رده بعيب (قوله فلا رجوع للمستحق منه في هذه المسائل السبع بالذي خرج منه) أي بالعوض الذي خرج من يده وهذا يشير إلى أن الاستثناء في كلام المصنف متصل بناء على ما قدمه من المراد بالعوض وحده تلك المسائل سبعة باعتبار أن الصلح عن دم العبد صادق بان يكون عن اقرار أو انكار (قوله عن صلح الخطأ) أي عن اقرار أو امان عن انكار فكان العبد كامر (قوله استحق من أحده) أي أو أخذ بالشفعة أو رده بعيب قديم (قوله من ضرب الثلاث) أي وهي الاستحقاق والاخذ بالشفعة والرد بالعيب وقوله في السبع أي وهي الخلع والنكاح وصلح العمد عن اقرار أو انكار والقطاعة والكتابة والعمري وقد أشار ابن عاري لهذه المسائل بقوله صلحان بضعان وعقاران معا * عمري لأرض عوض به ارجعاً

وقوله ارجعاً بأرض عوض أي سواء كان العوض استحق أو أخذ بالشفعة أو رده بعيب (قوله والاضمن) أي والايصرفه فيما أمر صرفه فيه بل صرفه في غير ما أمر صرفه فيه ضمن (قوله ان عرف بالحرية) قيل المراد بعرفته بالحرية اشتهاره ما بين الناس بان ورث الوراثة وشهدا لاداءات وولي الولايات وقيل المراد بعرفته

فالعوض أحد عشر وحاصلة من ضرب الثلاث في السبع ومعنى الرجوع في الشفعة أن الشفع بأحد الشقص بقيمة ويدفعها للماحول منه الشقص كالزوجة في الاولى والزوج في الثانية وهكذا (وان أخذت وصية) ميت (مستحق) ففتح الحاء (رق) أي استحققت رقبة وموته ربق وقد كان أوصى بوصايااً أخذها وصيه قبل الاستحقاق (لم يصح وصي) صرف المال فيما أمر صرفه فيه والاضمن (و) لا (حاج) حج عنه بأجرة من تركته كما أوصى (ان عرف) الميت أيام حياته أي اشتهر بين الناس بالحرية (ولم يظهر عليه شيء من أمارات الرق بل ولو جهل حاله على الأرجح لان الأصل في الناس الحرية

والشرط راجع للوصي والحاج لكن رجع ان الحاج اذا عينه المبت لم يضمن وان لم يعرف بالحريته وعليه فيحمل قوله وحاج على ما اذا عينه الوصي لا المبت (واخذ السيد) المستحق للمبت ما كان باقيا من تركته لم يبيع و (ما يبيع و) هو قائم بيد المبت تری (لم يفت بالثمن) الذي اشتراه به المشتري ولا ينقض البيع في دفع السيد الثمن للمشتري ويرجع به الى الوصي الذي باعه (٥٤) به ان كان باقيا بيده أو صرفه

في غير ما أمر به شرعا ولا لم يرجع عليه بشئ كما تقدم (كشهود بموته) تصرف وارثه أو وصيه في تركته وتزوجت زوجته ثم قدم حيا (ان عذرت ينشئه) الشهادة بموته في دفع تعمد الكذب عنها بان رآته صريحا في المعركة فظنت موته أو مطعونا فيها ولم يتبين لها حياته أو نقلت عن غيرها فانه يأخذ ما وجد من ماله و يأخذ ما يبيع بالثمن ان كان قائما بيد المبت تری لم يفت (والا) بان لم يعرف الاول بالحريته ولم تذر بيته الثاني (فكالعاصب أي فالأخذ شي كالعاصب ولو قال كالمشتري من العاصب لطابق النقل فيأخذ به ما وجد من ماله وان شاء أخذ الثمن وسواءات أولم يفت وتزد له زوجته ولو دخل بها غيره ثم ذكر قسم قوله لم يفت فيما قبل والا بقوله (وما فات) بيد المشتري في المستثنين (فالثمن) يرجع به المستحق للمبت والمشهود بموته على الوصي ان لم يصرفه فيما أمر به

بالحريته أن لا يظهر عليه شيء من أمارات الرق وهو ما قصر عليه نت وعجز وهو المعتمد فن جهل حاله محمول على الحريته على الثاني لا على الاول اذا علمت هذا تعلم أن لشارح لفق بين القولين ولم يبين هذا من هذا ولو قال وقيل أن لا يظهر عليه شيء من علامات الرق ولو جهل حاله كان أولى (قوله والشرط راجع للوصي والحاج) ومفهومه أنه لو كان غيره معروف بالحريته اضمن كل من الوصي والحاج لتصرفه في مال غيره (قوله لكن رجع الخ) أي خلافا لظاهر المصنف من أنه لا فرق بين ما عينه المبت وما عينه الوصي من عدم ضمانهما ان عرف المبت بالحريته والضمان ان لم يعرف (قوله اذا عينه المبت لم يضمن الخ) أي وأما اذا عينه الوصي فلا يضمن ان عرف المبت بالحريته وان لم يعرف بها فانه يضمن (قوله والا لم يرجع عليه) أي على الوصي شيء كما تقدم واذا رجع السيد على الوصي فوجده عديمًا فانه ينتظر يساره ولا شيء له على المبت تری (قوله و يأخذ ما يبيع بالثمن) أي ويرجع بالثمن على البائع فان وجده معدما انتظره (قوله ولم تعد بيته الثاني) أي بان تعمدت الزور (قوله فالأخذ) أي فالمشتري شيء من متاعه كالعاصب وجب فيه خير سيد العبد الذي قد استحق والمشهود بموته بين أخذ ما كان قائما بيده مجابا وبين أخذ ثمنه الذي يبيع به وسواء كان ذلك الذي وجد قائما بيد المشتري قد فات أم لا ويرجع ذلك المشتري ثمنه على بانه كان ذلك البائع وصيا أو غيره ولو كان ذلك الوصي صرفه فيما أمر به (قوله لطابق النقل) أي لانه لو كان كالعاصب حقيقة لحذف وطء الامه ورق ولده مع أنه حر ويعزم قيمته والعذر للمصنف أن التشبيه ليس من كل وجه ل من حيث الاحتمال (قوله وتزد له زوجته) أي في القسمين ما اذا عذرت بيته وما اذا لم تعذر (قوله وما فات فالثمن يرجع به الخ) أي في المسئلة الاولى وعلى الوارث في الثانية والحاصل أن ما قبل الا وهو ما اذا عرف ذلك المستحق بالحريته وما اذا عذرت بيته المشهود بموته يأخذ السيد والمشهود بموته ما وجد من متاعه قائما بيد المشتري بالثمن وما فات بيده يأخذ ثمنه من البائع سواء كان البائع وصيا أو غيره ان لم يكن الوصي صرفه فيما أمر به شرعا وأما اذا كان ذلك المستحق لم يعرف بالحريته وكذلك المشهود بموته لم تعذر بيته فان سيد الاول ونفس الثاني يحترق أحدهما وجد قائما بيد المشتري مجابا بالثمن وفي أخذ ثمنه الذي يبيع به من المشتري ويرجع المشتري ثمنه على بانه كان وصيا صرفه فيما أمر به وسواء كان ما وجد قائما فات أولم يفت (قوله والمراد بالقوات هنا) أي في مسئلة المعروف بالحريته والمشهود بموته وعذرت بيته وقوله ذهاب العين أو تعبر الصفة أي لاحواله السوق فغير فوتها (قوله وأولى ان أعتقه) أي أو كاتبه أو أولاد الامه فيعتق أحدهما وقيمة ولدها لان الفرض أنه عرف بالحريته وعذرت البيته (قوله فله أخذها وقيمة الولد) أي وله أن يأخذ ثمنها وقيمة الولد

(باب في الشفعة)

أي في بيان حقيقتها (قوله الشفعة أخذ شريك أي بحر شائع لا بأذرع معينة فلا شفعة لاحدهما على الاخر قطعا لا مباحرا ولا يعبر معينة عندما لك ورجعه ابن رشد وأقضى به ولا شبه فيها الشفعة قال قلت كل من الجر كالثلث والاذرع غير المعينة شائع قلت شيوعها مما يختلف اذ الجر شائع في كل جر ولو قل من أجراء الكل ولا كذلك لاذرع اذا كانت خمسة أمتا تكون شائعة في قدرها أي في كل خمسة من الاذرع لا في أقل منها (قوله أي استحقاقه الاحداخ) أي في الكلام مجاز بالحذف أو أنه من اطلاق اسم المسبب على السبب واطلاق الاحد على استحقاقه وان كان مجازا كما علمت لكمه مشهور فلا يقال ان المحارات يجب صون التعاريف ها والظاهر أن المراد بالاستحقاق هنا صيرورة الشريك مستحقا للاخذ وأهلاله

شرعا والمراد بالقوات هنا ذهاب العين أو تعبر الصفة كما أشار به بقوله (كالودبر) المشتري العبد وأولى ان أعتقه (أو كبر صغير) عنده فيعتق أخذ الثمن بخلاف قوله والا فكالعاصب فله أحده أو الثمن ولو أعتقه أو كاتبه أو أولادها فله أخذها وقيمة الولد فلا بد أن قال فكالعاصب *(باب في الشفعة وأحكامها وما ثبت فيه وما لا ثبت فيه)* (الشفعة) تضم الشين وسكون الفاء (أخذ شريك) أي استحقاقه الاخذ أخذ بالفعل أم لم يأخذ بدليل قوله لم يأخذ

بالشفعة فالأخذ كضد أي الترتيب عارض لها والعارض شيء غير ذلك الشيء المعروف فلا أخذ أي استعانة بحس وإضافته للشر يكسره
به استعانة أخذ الدائن دينه والمودع ودينته والموقوف عليه من ربيع الوقت ونحوهم (ولو) كان الشريك (ذميا باع) شريكه
(المسلم) شفعة (لذي) أو لمسلم فلا يذم من المشتري الذي أو لمسلم ونخص المصنف الذي لأنه المتوهم لأن المسلم إذا باع نصيبه لذي
كانت الخاصة بين ذميين فيتوهم (٤١٦) أن لا تعرض لها وعلى هذا فيما قبل المبالغة خمس صور لأن الشر يكين أماما مسلما باع

أو أنه صفة حكمية توجب له صحة الأخذ جبرافا ليس والتاء للصيرورة أو أنها للطلب أي فهو طلب الشريك
الأخذ كما قال عبيق وعلى كل حال فليس المراد به المعنى المتقدم الذي هو رفع ملك شيء بثبوت ملك قبله لعدم صحته
هنا (قوله عارض لها) أي طارعا بعد ما ترتب عليها إذ يقال أخذ الشفيع شفيعته أو ترك الأخذ بها (قوله غير
ذلك الشيء المعروف) أي بالبداية والاكات الصفة عين موصوفها (قوله ولو كان الشريك) أي الطالب
للأخذ بالشفعة (قوله أو لمسلم) هذا مندرج فيما قبل المبالغة أي هذا إذا كان ذلك الشريك الطالب للأخذ
بالشفعة مسلما أو باع شريكه المسلم أو الذي لمسلم أو ذي أو كان ذميا أو باع شريكه الذي لمسلم أو باع شريكه المسلم
لمسلم بل ولو باع شريكه المسلم لذي خلا فالقول ابن القاسم في المجموعة لا يتعرض لهم وحجة المشهور أنه لما
كان البائع مسلما كان للإسلام مدخل في الجملة فيكتفي بطلب الشفيع ويحجب لذي المشتري على الدفع له ولو لم
يتراعى اليسا (قوله ونخص الذي) أي ونخص الذي الثاني بالذكر بعد المبالغة دون المسلم (قوله لأنه المتوهم)
الاولى لأنه محل الخلاف والاقدم عدم الأخذ الذي بالشفعة من المشتري المسلم أكثر من توهم عدم الأخذ الذي
من الذي تأمل (قوله فما قبل المبالغة خمس صور) الاولى ست صور كما علمت مما ذكرنا وصور المبالغة
سابعة وقوله كذميين ثمانية تأمل (قوله لأن البائع لا يدخل له) أي لا يدخل له في التعاكم لأن التعاكم من
خصوص المتنازعين أي الشفيع والمشتري (قوله لا يتوقف الحكم) أي بالشفعة على رضا الشفيع والمشتري
أي يحكمنا بينهم والحاصل أن الحكم بالشفعة لا يتوقف على رضاهم يحكمنا إذا كان كل من الثلاثة ذميا
فإذا كان كل منهم ذميا توقف الحكم بينهم بالشفعة على رضاهم يحكمنا وإن كان التعاكم من خصوص
المتنازعين أعني المشتري والشفيع (قوله أو كان الشفيع) أي الشريك الطالب للأخذ بالشفعة (قوله ليس
الشفيع المأخوذ) ظاهره ولو على غير من حس عليه الجزاء لا وهو واضح من جهة المعنى وفي مرام
ليحس في مثل ما حس فيه الاول وبديل له كلام المدونة لا في وقوله ليس الشفيع المأخوذ أي وأما
إذا أراد الأخذ للمالك فلا شفعة له ما لم يكن مرجع ما حسه أولا له والا كان له الأخذ بالشفعة كما قال الشارح
(قوله فيجعله) أي فيجعله حيا في مثل الخ (قوله وهذا إذا لم يكن مرجعها له الخ) قال عبيق والظاهر أنه إذا
كان المرجع للغير ملكا كان لذلك العبر الأخذ بالشفعة لأنه صار شريكها حيا بالمرجع المجهول (قوله والاول
الأخذ الخ) ولذا قال ح من أعمر شخص صاحب أرضا ناعى دار وله فيها شريك فباع شريكه فله المهر بالكسر
الأخذ بالشفعة لأن الحصة ترجع له بعد موت المهر بالفتح (قوله مدة حياتهم) أي ثم بعد حياتهم ترجع
له (قوله وقد وجبت له شفعة) أي في حصة شريكه البائع بعينه وقوله أن للسلطان أن يأخذ أي وله أن يترك
الأخذ لا يقال المشتري من شريك المرتد لم يتجدد ملكه على ذلك بيت المال لا ما نقول أنه يتجدد بالسبب للمرتد
والسلطان منزل منزلته في استحقاق الأخذ وقوله وقد وجبت له شفعة الخ كالأخذ كانت دار مشتركة بين المرتد
وغيره وباع ذلك العبر حصته قبل ردة شريكه (قوله ولو لم يحس) أي ولو أراد الأخذ ليحس مثل ما حس
عليه إذا أصل له في الشقص المحس أولا ورد المصنف بل على قول من قال إن المحس عليه لا يحس له الأخذ
بالشفعة إذا أحد ليحس لكن ذكر المواق ما نصه سوى ابن رشد بين المحس عليه والمحس وإن أحدهما
إذا أراد الأخذ لنفسه لم يكن له ذلك وإن أراد الخاق الحصة التي يريد أخذها بالشفعة بالحس فإنه ذلك فاطر
هنا مع خليل اه (قوله إلا أن يكسره الخ) أي والا كان له الأخذ بالشفعة لأنه صار شريكها حيا

أحدهما لمسلم أو ذي وأما
ذميا باع أحدهما لمسلم
وأما مسلم وذميا باع الذي
لمسلم أو المسلم لمسلم وصوره
المبالغة سادسة والسابعة
قوله (كذميين تحاكموا
الينا) يعني أنه إذا كان كل
من البائع والمشتري
والشفيع لذي هو شريك
البائع ذميا فلا تقضي
للشفيع بالشفعة إلا إذا
ترافعا الينا راضين
بحكمنا بخلاف الصور
الست قبلها فتأبى وإن
لم يترافعا اليسا في كلام
المصنف مسامحة لأن
البائع لا يدخل له لكن جملة
على الجمع الإشارة إلى أنه
لا يتوقف الحكم على رضا
الشفيع والمشتري إلا إذا
كان كل من الثلاثة ذميا
(أو) كان الشفيع (محسبا)
لخصته قبل بيع شريكه
فهو الأخذ بالشفعة (ليحس)
الشفيع المأخوذ أيضا
قال فيها دار بين رجلين
حس أحدهما نصيبه على
رجل وولده وولده
فباع شريكه في الدار نصيبه
فليس للذي حس ولا

للمحس عليهم الأخذ بالشفعة إلا أن يأخذ المحس في مثل ما جعل نصيبه الاول أو عدا لم يكن مرجعها ولا وله لا حد ولو لم بالمرجع
يحس كأن يوقف على عشرة مدة حياتهم أو يوقف مدة معينة فله الأخذ طحا (السلطان) له الأخذ بالشفعة لبيت المال قال سعدون
في المرتد يقتل وقد وجبت له شفعة أن للسلطان أن يأخذها إن شاء لبيت المال وكذا لو رثت بيت من الأهل أيها نصف دار والنصف الثاني
ورثه السلطان لبيت المال وعت البيت نصيبا للسلطان الأخذ لبيت المال (لا يحس عليه) أي ليس له أحد بالشفعة (ولو ليحس) مثل
ما يحس عليه إلا أن يكون مرجع المحس له

كمن حبس على جماعة على انه اذا لم يبق فيهم الا فلان فهي له ملك (وجار) لاشفعة له (وان ملك فطرقا) أي انتفاعا بطريق الدار التي بيعت كمن له طريق في دار يتوصل به الى داره فيبيع تلك الدار فلاشفعة له وكذا لو ملك الطريق كما يأتي في قوله وممر قسم متبوعه (وناظر وقف) لا أخذه بالشفعة لانه لا ملك له الا أن يجعل له الواقع الاخذ بالحس (وكراء) أي لاشفعة (٤١٧) في كراء وهو صادق بصورتين الاولى

أن يكثرى شخصان دارا ثم يكرى أحدهما حصته والثانية أن تكون دار بين شخصين فيكرى أحدهما حصته فلا شفعة لشريكه (وفي ناظر الميراث قولان) بالاخذ بالشفعة لبيت المال وعند من ان ولى على المصالح المتعلقة باموال بيت المال مع السكوت عن أخذه بالشفعة وعدم أخذه فان جعل له السلطان الاخذ بها كان له الاخذ اتفاقا وان منع منه فليس له الاخذ اتفاقا (ومن تجدد ملكه) متعلق بأخذ أي بمن طرأ ملكه على الالة أخذ أي من يد الاخذ ولو ملكا عقارا معا معاوضة فلاشفعة لاحدهما على صاحبه الا اذا باع أحدهما لاجنبي فلا تنخر الاخذ حينئذ (اللام) صفة لملك اخترز به ممن تجدد ملكه معاوضة لكن يملك غير من تجدد ملكه وليس حارجا بقوله اللارم وأجيب بأن أخرجه بقوله لارم بناء على أن المبيع رهن الخيار على ملك المشتري فيصدق أنه تجدد ملكه الا ان ذلك الملك غير لارم قلدا أخرجه بقوله لارم اقول وأختر به أيضا عن بيع المحجور بلا دن وليه) أي فلاشفعة لشريك المحجور وبما عه المحجور والادن لان المشتري منه وان تجدد ملكه لكن ذلك الملك غير لازم فلاشفعة بمجرد بيعه بل حتى يحيزه وليه (قوله اختيارا) فيه ان هذا يغني عنه قوله معاوضة وأجيب بان الاوائل قد وقعت في مراكرها (قوله كالارث) أي فاداكانت دار بين شريكين ومات أحدهما عن وارث أحدهما حصته منها فليس لشريكه أن يأخذ من وارثه بالشفعة فقوله فلاشفعة أي للشريك من تجدد ملكه بالميراث (قوله معاوضة) أي سواء كانت مالية كالبيع وهبة الشواب والصالح ولو عن انكار أو غير مالية كالنهر والخلع (قوله فلاشفعة له) أي للشريك ممن تجدد ملكه بالهبة أو الصدقة (قوله أي لاجلهم) أي لاجل تفرقة الخ أشارم ذالى أن اللام في قوله للمساكين تعليمية روى الكلام حذف لآها صفة لبيع لانه اذا أوصى ببيع حصه للمساكين لم يكن للورثة أخذ بالشفعة اتفاقا وحاصل كلام المصنف أن الشخص اذا أوصى ببيع حرم من عقاره عدم موته بحمله الثلث لاجل أن يفرق ثمنه على المساكين ففعل فان الورثة يقضى لهم بأخذ ذلك المبيع بالشفعة ممن اشتراه على الأصح عبد الباجي والخمار عند اللخمي قال الباجي لان الموصي لهم ثمنه وان كانوا غير معينين فهم شركاء للورثة فائتوا بعد ملكهم بقية الدار وقد ذكر ذلك عن ابن

بالمرجع المحمول له (قوله كمن حبس) أي حصه في دار على جماعة (قوله فهي له ملك) أي فاداباع الشريك حصته كان لفلان هذا الذي مرجع الحبس له الاخذ بالشفعة (قوله وجار) انما أتى به مع خروجه بقوله شريك لان شريك وصف وهو لا يعتبر مفهوما ولا لاجل أن يرتب عليه ما بعده من المباحة (قوله أي انتفاعا بطريق الدار) أي طريق فيها كالمالك لو كانت دار بين اثنين فاقسمها و جعل بينهما حائطا وصار أحدهما لا يمكنه الوصول لداره الا من دارا لا تنخر واستأجر طريقا يمر منها أو أرفقه جاره ذلك (قوله كمن له طريق في دار) أي وتلك الطريق يملك منفعتها باجارة أو أرفاق وكذلك اذا كان له ملك في ذات الطريق (قوله فيبيع تلك الدار) أي التي فيها الطريق وقوله فلاشفعة له أي للجار المالك للطريق (قوله وناظر وقف) كدار موقوف نصفها على جهة وله ناظر فاداباع الشريك نصفه فليس للناظر أخذ بالشفعة ولو لم يحبس كقوله سحنون الا أن يجعل له الواقع الاخذ بالحس والا كان له الاخذ كقوله ع (قوله لانه لا ملك له) أي والشفعة انما تكون للمالك فليس الناظر كالحبس واعتراض المواق وابن عارى على المصنف بقوله انما أراد أجنبي أن يأخذ بالشفعة للحبس كان له ذلك على قياس الحبس والمحبس عليه اذا أراد ذلك لاحقاها بالحبس فالناظر أولى ساقط لانه تنخر بيج لا يعادل نص سحنون كذا وحده بحد عقب (قوله فلاشفعة لشريكه) أي في الوجهين وهذا هو مذهب المدونة ابن ناسي وهو المشهور ومقاله أن في الكراء الشفعة لكنه مقيد بما ينقسم وبأن يريد الشريك السكنى بنفسه والا فلاشفعة له قاله اللخمي والاول هو المعتمد كما علمت لكن في بن عن الزرقاني في لاميته وغيره جريان العمل بالشفعة في الكراء بالقييد الثاني فقط وهو أن يسكن بنفسه (قوله وفي ناظر الميراث) أي وهو أمين بيت المال وقوله قولان أي والمعتمد أن له الاخذ بالشفعة لقيامه مقام السلطان الذي هو الناظر الاصل على بيت المال (قوله ان ولى الخ) هذا بيان لحل الخلاف (قوله مع السكوت) أي سكوت السلطان الذي أقامه ناظرا (قوله اخترز به ممن تجدد ملكه) معاوضة لكن يملك غير لارم كبيع الخيار الخ) اعترض بان المعتمد أن الملك في رهن الخيار للبائع وحينئذ فلم تجدد ملك المشتري حين البيع فهو خارج بقوله ممن تجدد ملكه وليس حارجا بقوله اللارم وأجيب بأن أخرجه بقوله لارم بناء على أن المبيع رهن الخيار على ملك المشتري فيصدق أنه تجدد ملكه الا ان ذلك الملك غير لارم قلدا أخرجه بقوله لارم اقول وأختر به أيضا عن بيع المحجور بلا دن وليه) أي فلاشفعة لشريك المحجور وبما عه المحجور والادن لان المشتري منه وان تجدد ملكه لكن ذلك الملك غير لازم فلاشفعة بمجرد بيعه بل حتى يحيزه وليه (قوله اختيارا) فيه ان هذا يغني عنه قوله معاوضة وأجيب بان الاوائل قد وقعت في مراكرها (قوله كالارث) أي فاداكانت دار بين شريكين ومات أحدهما عن وارث أحدهما حصته منها فليس لشريكه أن يأخذ من وارثه بالشفعة فقوله فلاشفعة أي للشريك من تجدد ملكه بالميراث (قوله معاوضة) أي سواء كانت مالية كالبيع وهبة الشواب والصالح ولو عن انكار أو غير مالية كالنهر والخلع (قوله فلاشفعة له) أي للشريك ممن تجدد ملكه بالهبة أو الصدقة (قوله أي لاجلهم) أي لاجل تفرقة الخ أشارم ذالى أن اللام في قوله للمساكين تعليمية روى الكلام حذف لآها صفة لبيع لانه اذا أوصى ببيع حصه للمساكين لم يكن للورثة أخذ بالشفعة اتفاقا وحاصل كلام المصنف أن الشخص اذا أوصى ببيع حرم من عقاره عدم موته بحمله الثلث لاجل أن يفرق ثمنه على المساكين ففعل فان الورثة يقضى لهم بأخذ ذلك المبيع بالشفعة ممن اشتراه على الأصح عبد الباجي والخمار عند اللخمي قال الباجي لان الموصي لهم ثمنه وان كانوا غير معينين فهم شركاء للورثة فائتوا بعد ملكهم بقية الدار وقد ذكر ذلك عن ابن

(٥٣ - فسوق ثالث) بلاد وليه (اختيارا) اخترز به ممن تجدد ملكه للاختيار كالارث لاشفعة (بمعاوضة) ولو غير مالية كخلع ونكاح فان تجدد غير معاوضة كهبة وصدقة فلاشفعة له (ولو) كان تجدد الملك بالمعاوضة لعقار (موصى ببيعه للمساكين) أي لاجلهم أي لاجل تفرقة ثمنه عليهم ففيه الشفعة للورثة اذا كان شفعها أوصى الميت ببيعه من الثالث ليعرف ثمنه (على الأصح والاختار)

المشاور المصير عليهم والميت آخر البيع لو لم يقع فيه البيع إلا بعد ثبوت الشركة وهو بعد الموت وقال سحنون لا شفعة له لأن بيع الوصي كبيع الميت (لا) شفعة لو أرت من معين (موصى له ببيع جزء) من دار الميت من ثلثه والثلث بحمله لأن الميت قصد دفع الموصى له ويوجب تقييدها بما إذا كانت كلها للميت كما أشرنا له أما إذا كانت بينه وبين أجنبي أو بينه وبين الوارث لو جاب الأخذ بالشفعة لكونه شريكاً لا وارثاً (عقاراً) مفعول لا أخذ بشرط المضاف لقاعده وهو بيان للمأخوذ بالشفعة والعقار هو الأرض وما اتصل به من بناء وشجر فلا شفعة في حيوان أو عرض (٤١٨) - الاتباع كما يأتي (ولو) كان العقار (متلاقياً) والمناقلة بيع العقار مثله وله صور منها أن

المواز وقال به ابن الهندي ومقاله ما سحنون لا شفعة للورثة لأن بيع الوصي كبيع الميت في حال حياته والميت إذا باع حصة في داره ليس لورثته أخذها من المشتري بالشفعة لأنه لم يتجدد ملكه عليهم بل ملكه سابق على ملكهم كما أن ذلك المشتري ليس له أن يأخذ بالشفعة من الورثة ومجمل الخلاف إذا كان العقار كله ملكاً للميت أما لو كان مشتركاً بينه وبين أجنبي أو بينه وبين وارثه فالشفعة ثابتة للمشتري باتفاق من حيث كونه شريكاً لا وارثاً (قوله) لدخول الضرر عليهم (أي على الورثة بالبيع لغيرهم وقوله) والميت الخ جلة حاله (قوله) لا بعد ثبوت الشركة (أي بين الورثة والموصى لهم) ولذا كان للورثة الأخذ بالشفعة لتجدد ملك المشتري (قوله) من معين (أي من شخص معين أو وصى له الميت ببيع جزء من عقاره يحمله الثالث فاشترى ذلك الموصى له بعد موت الموصى وتقييد الشارح بمعين تبعاً لما يقتضي أن الموصى ببيعته للمساكين للوارث أخذه بالشفعة وليس كذلك كما يخزم به عيج والتعليل المذكور يقتضي ذلك والحاصل أنه لا شفعة للوارث في الشقص الذي أوصى الميت ببيعته لمعين أو لغير معين على الصواب (قوله) قصد به دفع الموصى له (أي وأخذ الوارث منه بالشفعة يبطل ما قصد مورثه) (قوله) بما إذا كانت كلها للميت (أي وأوصى ببيع ثلثها لشخص معين) (قوله) فاقول كل منهما (الاخر) أي سواء تأتت المناقلة بقصد الأرفاق بكل أو على وجه المشاحة (قوله) لضرر راح (أي لضرر الشريك القديم شركة الطارئ عليه) (قوله) التي هي علة الخ (أي على القول الثاني وأما على الأول فهي دفع ضرر القسمة والحاصل أننا قلنا أن سبب الشفعة دفع ضرر المقاسمة خصت بما ينقسم ألاجاب لقسمة غيره وان قلنا سببها دفع ضرر الشركة عمت ما ينقسم وغيره (قوله) فقال (أي الشريك له أي للأمير الماصر وقوله) حكم الخ أي أفنى على وليس المراد أنه حكم عليه بالفعل والامساخ نقض ذلك الحكم والحكم بالقول الآخر بعده تأمل (قوله) ولكن المعول عليه هو الأول (أي وهي رواية ابن القاسم عن مالك في المدونة والثاني لمالك أبصاراً وعنه بعض أصحابه أن قلت ان المقابل قد ذكر المصنف أنه عمل به وقد تكرر عندهم أن ما به العمل يقدم على غيره قلت محل ذلك كما كتب شيخنا عن كبير خشن إذا كان العمل عاملاً لا كعمل بادة مخصوصة وذكر أن المصنف نفي عمل للمجهول بمبالغة في ضعفه فاطره (قوله) أجبر شريكه عليه معه (أي لا جمل أن يتفق ضرر نقص الثمن فلذا لم يجب فيه شفعة) (قوله) بخلاف ما ينقسم (أي فانه إذا طلب أحد الشريكين البيع لا يجبر شريكه على البيع معه) (قوله) لغير الشريك على البيع معه (أي بخلاف ما ينقسم فانه لم ينتف ضرر نقص الثمن فيه لعدم جبر الشريك على البيع فلذا اشترعت الشفعة فيه لارالة لضرر) (قوله) لأن الضرر الذي شرعت لاجله الشفعة ضرر الشركة (أي أو ضرر المقاسمة سواء على عمومها ما ينقسم وغيره أو خصصها بالمقسم) (قوله) والضرر فيما لا ينقسم (الاولى حذف لا وقوله) ضرر نقص الثمن أي وجهه فالتعليل غير مناسب فالاولى ما ذكره عيج وبس وغيرهما من أننا قلنا أن سبب الشفعة دفع ضرر المقاسمة خصت بما ينقسم ألاجاب لقسمة غيره وان قلنا سببها دفع ضرر الشركة عمت ما ينقسم وغيره كما مر (قوله) مثل الثمن (أراد بالثمن ما وقع العقد عليه وان نفذ خلافه هذا هو الراجح

يكون لشخص حصصة من دار ولا آخر حصصة من أخرى فاقول كل منهما إلا أن شرط شريك كل منهما الأخذ بالشفعة ممن ناقل شريكه ويخرجان معاً من الدارين ثم أفاد أن شرط العقار الذي فيه الشفعة قبوله القسمة بقوله (ان انقسم) أي قبل القسمة لأن لم يقبلها أو قبلها بفساد كالحمام والفرن (وفيها) أي المدونة (الاطلاق) أي أنها تكون فيما ينقسم وغيره لضرر الشركة الطارئة التي هي علة الأخذ بالشفعة وكان عليه أن يزيد لفظ أيضاً ليقيد أن الأول فيها أيضاً (وعمل به) أي حكم بعض القضاة بالشفعة فيما لا ينقسم لكن في حمام كان بين أحمد بن سعيد الفقيه وشريكه فيه فباع أحمد الفقيه حصته فيه لأحمد بن اسحق فرفعه شريكه لقاضي الجماعة فطرطبة منذر

ابن سعيد فأحضر الفقهاء وشاورهم وأفتوا بعدمها على قول ابن القاسم فذهب الشريك للأمير الماصر لدين الله فقال له و هو زلت بي نارلة حكم على فيها غير قول مالك فأرسل الأمير للقاضي يقول له أحكم له بقول مالك فأحضر الفقهاء وسألهم عن قول مالك فقالوا مالك يرى الشفعة فحكم له به ولكن المعول عليه هو الأول وأما اختصاص الشفعة بما ينقسم لأن ما لا ينقسم إذا طلب الشريك فيه البيع أحبر شريكه عليه معه بخلاف ما ينقسم فانتفى ضرر نقص الثمن فيما لا ينقسم لغير الشريك على البيع معه كذا عللوا وفيه نظر لأن الضرر الذي شرعت له الشفعة ضرر الشركة الطارئة على من لم يبيع والضرر فيما لا ينقسم ضرر نقص الثمن والمبيع شريكه معه (شمل الثمن) أي يأخذ الشفيع بشمل الثمن الذي أخذه به المشتري

ان كان مثليا (ولو) كان الثمن المأخوذة (دينار) للمشتري في ذمة البائع (أو قيمته) ان كان الثمن مقوما كعبد وتعتبر القيمة يوم البيع لا يوم
الاخذ بالشفعة (برهنه وضامنه) الباء بمعنى مع أي أنه اذا بيع الشقص ثمن في ذمة المشتري وتوثق البائع منه برهن أو ضامن فان
الشفيع لا يأخذه الامع رهن مثل رهنه يدفعه للمشتري أو ضامن مثل ضامنه يضمه (٩٩ ع) للمشتري فان لم يأت بمثل الرهن أو الضامن

فلا شفعة له ان أراد
أخذه بدين كالمشتري كما
هو موضوع المسئلة فان
أراد أخذه بنقد فله ذلك
(وأجرة دلالو) أجرة
(عقد شراء) أي أجرة
كاتب الوثيقة (وفي) لزوم
غرم (المكس) بان يغرم
للمشتري ما أخذ منه
ظالما لانه مدخول عليه
ولان المشتري لم يتوصل
لشراء الشقص الا به
وعدم لزومه لانه ظلم
(تردد) الاظهر الاول
(أو قيمة الشقص)
بكسر الشين المعجمة
وهو النصيب المشفوع
فيه وهو عطف على
مثل أي يأخذه بمثل
الثمن أو بقيمة الشقص
ان دفع (في كخلع)
بان دفعته الزوجة
لزوجها في نظير خلعها
لها أو دفعه الزوج
لزوجته في نكاح أو
دفعه عبدا لسيده في
عتقه (و) في (صلح)
جنابة (عقد) على نفس
أو طرف لان الواجب
القود بخلاف الخطافان
الشفعة فيه بالدية من
ابل أو ذهب أو فضة
تسجم كالتسجيم على

وهو قول ابن القاسم وقيل المراد بالثمن ما قدمه المشتري ولو عمدا على غيره وهو ما مشى عليه شاشا شيحا
عبدوى (قوله ان كان مثليا) أي ان كان الثمن مثليا معلوما ووحدا (قوله ولو دينيا في ذمة البائع) أي وبأحد
الشفيع عتله ولو كان مقوما لان ما في الذمة بانه المثل (قوله فان الشفع لا يأخذه) أي بدين الامع رهن الخ
ظاهره ولو كان الشفع أملي من المشتري وهو كذلك كما هو أرجح قولنا أشهب (قوله أو ضامن مثل ضامنه)
أي مثل ضامن المشتري (قوله كما هو موضوع المسئلة) أي وليس موضوعها ان المشتري أخذه بدين في ذمة
البائع وهي المتقدمة في قوله وان دينه لعدم رهن أو ضامن في الشقص واذا علمت ان موضوع هذه المسئلة
ان المشتري اشترى بدين في ذمته فكان اللائق تأخيرها عن قوله والى أجله كذا قال عبق وقد يقال ان
موضوع هذه المسئلة ان المشتري اشترى بدين في ذمة البائع وان كان دين المشتري الذي على البائع رهن أو
جيل ثم لما اشترى به الشقص منه سقط الرهن والضامن فاذا أخذ الشفع بمثل الدين الى مثل الاجل فلا بد
ان يعطى المشتري مثل ما كان أو لامن رهن أو جيل اظهر بن (قوله وعقد شراء) وكذا يعرف الشفع عن ما
يكتب فيه وما عر به المشتري في الشقص كافي بن و بين ما وقع في المواق من الوهم فانظره (قوله ما أخذ منه
ظالما) أي والحال انه جرت به العادة كما دأبت العادة ان من اشترى عقارا يدفع دينار امكسا للعاكم أو
شيخ الحارة (قوله الاظهر الاول) أي بل هو المعنى به كما قال شيخنا (قوله أو دفعه الزوج لزوجه في نكاح)
هذا اذا دفعه لما قبل الدخول وأما لو دفعه لما في نكاح التفويض بعد الدخول فان الشفع يأخذ ذلك الشقص
بمهر المثل لا بقيمة الشقص كافي ح (قوله أو دفعه عبدا لسيده في عتقه) أي أو دفع صلحا في دم عمدا عن اقرار
أو انكار أو المدفوع قطاعه عن مكاتب أو دفع صلحا عن عمري والحاصل ان المصنف أدخل بالكاف قيمة
المسائل السبعة المتقدمة في الباب السابق وحينئذ فلا حاجة للتصريح بقوله و صلح عمدا وتعتبر القيمة في تلك
المسائل السبعة يوم عقد الخلع والنكاح ويوم عقد قيمتها لا يوم الاخذ بالشفعة (قوله بخلاف الخطا) أي
بخلاف الصلح بالشقص عن دم الخطافان الشفعة فيه بالدية أي التي أخذ الشقص عرضا عنها وهذا اذا كان
صلح عن اقرار أو مالو كان عن انكار فكما أخذ عن حرج العمدة (قوله من ابل) أي اذا كانت عاقلة الجاني
أهل ابل وقوله أو ذهب أي اذا كانت العاقلة أهل ذهب وكذا يقال فيما بعد واذا كانت العاقلة أهل ابل أحد
الشفيع الشقص بقيمة الا بل وان كانت أهل ذهب أو ورق فانه يأخذ الشقص بذهب أو ورق قدر الدية
وينجم ذلك على الشفع في ثلاث سنين كتسجيم الدية على العاقلة لو أخذت (قوله تعومل به) أي بالنقد (قوله
لكن الراجح في هذا) أي الفرع وقوله أنه أي الشفع وقوله لا يأخذه أي الشقص لا بقيمة الجراف أي الذي
دفع ثمن الشقص لا بقيمة الشقص نفسه كما قال المصنف لان المذهب جواز دفع النقد جزافا ان تعومل به
وربما لان تعومل به عددا والحاصل ان النقد اذا تعومل به عددا لا يجوز باتفاق بسعته جزافا وان تعومل به
وربما فيه خلاف فقيل بالمنع وقيل بالجواز وهو المذهب وعليهما اذا اشترى الشقص بحراف نقدا فبأخذه
الشفيع بقيمة على الاول بقيمة الجراف على الثاني (قوله الا بقيمة الجراف) أي بقيمة من غير جسده
فان كان ذهباً قوم بنفسه وان كان فضة قوم بذهب وعلى هذا الراجح فالشفيع يأخذ الشقص بقيمة الثمن في
حالتين ما اذا كان الثمن مقوما أو نقدا جزافا * (تنبيه) * لو كان ثمن الشقص بعضه نقد معلوم القدر وبعضه
جراف وقد لزم الشفع اذا أحده دفع مثل المعلوم وقيمة الجراف (قوله بما يخصه) أي بعدم معرفة ما يخصه
منه ولو قال الشفع أحدث بالشفعة قبل معرفة الثمن لم يلزمه الا حد كافي ح عند قوله بمثل الثمن (قوله
خلاف لما يوهه ت) أي من أنه يقوم كل منهما منفردا وتنسب قيمة الشقص لمجموع القيمةين ويأخذ من

العاقلة (و) بأحد الشفع لشقص بقيمة في (حراف نقد) مصوغ أو مسكوك تعومل به وربا يبيع به الشقص لكن الراجح في هذا انه
لا يأخذه الا بقيمة الجراف (و) أحد الشقص المشتري مع غيره في صفته (بما يخصه) من الثمن (ان صاحب غيره) فيقوم الشقص منفردا
ثم يقرم على أنه مبيع مع المصاحب له فاذا كانت قيمته وحده عشرة مثلا و قيمته مع المصاحب له خمسة عشر علم أنه يخصه من الثمن الثلثان
فأخذه بثلثي الثمن قل أو كثر أي فلا يقوم كل منهما منفردا خلافا لما يوهه الثاني

الشخص مؤجلاً أخذه الشفيع (إلى أجله) الذي وقع تاجيل الثمن إليه (إن أيسر) الشفيع بالثمن يوم الأخذ ولا يلتفت ليسره يوم حصول
الأجل في المستقبل (أو) (٤٢٠) ثم يوم سر واكن (ضمنه ملى) أو أتى برهن ثقة أو لم يثق الشفيع حتى حل الأجل وطلب ضرب أحد

التمن سلك السببه (قوله وقديقال الوجه مع ت) أى لا ما قاله يرجع لما قام غيره ولا وجه للرد عليه (قوله
ولزم المشتري الباقي) أى ولو كان قليلاً وليس له الزام الشفيع به ولا للشفيع أحد من المشتري (قوله وهو
الغير) أى غير الشخص (قوله ولا يلتفت ليسره) أى ولا يفتى بتحقيق يسره يوم حلول الأجل نزول جامكه أو
معلوم وطبقه في المستقبل إذا كان يوم الأخذ معسر أمراعاة لحق المشتري لا يحصل للشفيع بعدم الاكتفاء
بذلك ضيق فيكون ذلك وسيلة لتركه الأخذ بالشفعة ولا يراعى أيضاً خوف طرقه قبل حلول الأجل
العاء للطارئ لوجوده صحيح العقد يوم الأخذ وهو البسر (قوله أو لم يسر) أى يوم الأخذ (قوله الراجح
لاول) أى وهو قول مطرف وابن الماجشون وابن حبيب وصوابه ابن يوسف وابن رشد قال بن لكان الذى
حرى به العمل عندما القول الثانى وهو قول مالك وأصبغ وقوله الراجح الاول أى كأن الراجح فيهما إذا
اشتري الشخص بدين في ذمة البائع قبل حلول أجله ولم يأخذه الشفيع حتى حل الأجل وطلب ضرب أجل
كالاول أنه يجاب لذلك كما صرح به ابن زرقون خلافاً لما في الواضحة من أنه لا يجاب (قوله ولو بيع الشخص)
أى أو بنفسه (قوله فلا شفعة له) أى أسقط الحاكم شفעתه ولا شفعة له إذا وجد حياً بعد ذلك كما قاله ابن
حبيب ثم اداعجل الشفيع الثمن للمشتري لا يلزم المشتري أن يعجله للبائع بل حتى يتم الأجل الذى اشتري
له المشتري (قوله على المختار) مقابلته أنه متى كان الشفيع معداً ما فلا يأخذه الاضامن ولو كان مساوياً
للمشتري في العدم (قوله ولما فيه الخ) عطف علة على منتهى القول الخوالة رخصة بقصر فيها على ما ورد من
الحلول (قوله كان أحد الشفيع) أى مستحق الشفعة وقوله من أجني أى غير المشتري وغير البائع وقوله
مالاً أى كالجعالة وذلك كان يقول أجني للشفيع أعطيت ديناراً جعالة على أن تأخذ الشفعة من المشتري بما
اشتراه به وأنا أشتريه منك بذلك الثمن (قوله من المشتري بالثمن) أى بمثل الثمن الذى دفعه المشتري
(قوله في بيعه) أى لذلك الأجني (قوله زيادة على ما أخذه) أى كما إذا بيع الشخص بعشرة فيقول
الأجني للشفيع خذ بالشفعة وأنا آخذ منك بائني عشر فأربحك فيه اثنين وهذه الصورة تخالف ما قبلها
من جهة أن الزائد على الثمن الذى اشتري به المشتري دفع للشفيع في الأولى على أنه جعالة وفي الثانية دفع له
على أنه ربح وزاد خسر تبعا لتصوره ثالثه غير الصورتين المذكورتين هنا في الشرح وهى أن يأخذ من
أجني ما لا على أن يأخذ بالشفعة لنفسه ليس للأجني غرض في دفع المال إلا انكسار المشتري واضرارته اهـ
قال المسناوى والظاهر أنه في هذه الصورة لا تسقط شفעתه ولا بائني فيها قول المصنف ثم لا أخذه وقال
طنى أن هذه الصورة تحتاج لص عليها وعلى أنه لا أخذه بالشفعة اهـ بن (قوله من باب أكل
أموال الناس بالباطل) فيه أنه كالجعالة لأن استحقاقه لذلك المال معلق على إسقاط حق يحصل فالأولى
أن يعزل المنع بأنه خلاف مورد الشفعة لأنها اعاشر عتد لدفع ضرر الشركة عن نفسه لا ليربح اهـ شيخنا
(قوله وكذا لا يجوز أن يأخذ ليهب أو يتصدق) أى أو ليؤليه لغيره وجبئند فلا مفهوم لقول المصنف
ليربح (قوله كأخذه لغيره) أى لغير نفسه (قوله سقطت شفעתه) أى لأن أخذه لغيره أعراض عنها نفسه
ومحل سقوطها إذا علم ذلك بينة وقال المتبسط عن أشهب وكذلك إذا ثبت ذلك باقرار الشفيع والمبتاع
لا باقرار أحدهما اهـ بن (قوله بالجوار وعدمه) الأولى فقولا في سقوط شفעתه وليس له أن يأخذ بعد
ذلك وعدم سقوطها (قوله أو باع قبل أخذه) أى باع الشخص الذى يستحق أخذه بالشفعة لأجني قبل
أخذه إياه بالفعل قال في المدونة ولا يجوز بيع الشخص قبل أخذه إياه بالشفعة اهـ وانما جملنا كلام المصنف
على بيع الشخص لأجني لأن بيعه للمشتري هو الصورة الآتية بعد وجعلنا مقول باع الشخص الذى

كالاول فهل يجاب الى
ذلك أو لا خلاف الراجح
الاول لان الاجل له حصه
من الثمن (والا) يكن
الشفيع موسراً ولا ضمنه
ملى (عجل) الشفيع
(التمن) للمشتري ولو
يبيع الشخص لأجني
كما بآى للمصنف فان
لم يجعله فلا شفعة له (الا
أن يتساوى) أى الشفيع
والمشتري (عدما)
فلا يلزم الشفيع
حينئذ الا بيان اضمامن
ويأخذ الشخص بالشفعة
الى ذلك الاجل (على
المختار) فلو كان
الشفيع أشد عدما
لزمه الا بيان بحصيل
فان أبى ولم يأت بالدين
أسقط الحاكم شفעתه
(ولا يجوز) للمشتري
(احالة البائع به) أى
بالثمن على الشفيع لان
الحوالة اما تكون بدين
حال ولما فيه من بيع
دين بدين لان البائع
ترتب له في ذمة المشتري
دين بآعه بدين على
الشفيع فلو لم تقع الحوالة
الأخذ حلول المحال به

يستحق

جارت (كان أخذ) الشفيع (من أجني ما لا يأخذ) الشخص من المشتري بالشفعة (ويربح) لمال الذى

أخذه ابتداءً ويربح محقق بيده له بأن يبيعه له بزيادة على ما أخذه به ولا يجوز لانه من باب أكل أموال الناس بالباطل وكذا لا يجوز أن يأخذ
ليهب أو يتصدق ولا يجوز لأخذ الا ليمتلك ولو قال كأخذه لغيره لكان أحصر وأشمل فان أخذه لغيره سقطت شفעתه ولذا قال (ثم لا أخذه)
بعد ذلك وأما إن أخذ ليهب فقولا بالجوار وعدمه الاظهر الثانى (أو باع قبل أخذه) بالنفعل لم يجز لانه باع

فبطل ان يملك ولكن لا تسقط بذلك شفعته ولذا احره عن قوله لا احده (بخلاف اخذ مال) من المشتري (بعده) اي بعد الشراء (ليسقط) شفعته فيجوز ثم شبه بقوله عقار اقرله (كشجر) مشترك (وبناء) مشترك (بأرض حبس) (٤٢١) على البائع وشريكه في

الشجر أو البناء أو على غيرهما (أو) بأرض شخص (معبر) باع أحد الشركاء نصيبه من الشجرة أو البناء الكائنين في تلك الأرض فلشريكه الآخر الأخذ بالشفعة وهذه المسئلة إحدى مسائل الاستحسان الأربعة والثانية الشفعة في الثمار لا تيسر هنا والثالثة والقصاص شاهدو عين والرابعة أن الأئمة من الأبهام فيها خمس من الأصول وسأبان في الجراح (وقدم المعبر) على الشفع في أخذه لا بالشفعة بل لدفع الضرر (بنقصه) أي بقيمته منقوضا (أو نعمة) الذي اشتراه به أي بالآقل منهما فأولاً تغيب (وهكذا) (ان مضى ما) أي زمن (يعارله) وهذا شامل لما اذا كانت مطلقة ومضى ماتعارله عادة أو مقيدة ومضى ما قبلت به (والا) بمض ماتعارله عادة أو الآجل المحدود (فقائما) أي فبأخذ بقيمته قائما أي أو نعمة أي بالآقل منهما وهذا ظاهر في المطلقة وأما المقيدة بر من لم ينقض وقد دخل البائع مع المشتري على البقاء أو السكت

يستحق أخذه بالشفعة ولم يحله الشقص الذي تستحق الشفعة بسببه لأن هذا أساسيات المصنف يدكره في مسقطاتها حيث قال أرباع حصته (قوله قبل أملك) أي لأن من ملك أن يملك لا بعد مالكا (قوله أخذ مال) أي أخذ الشفع مالا من المشتري أو من أجنبي (قوله بعد الشراء) أي بعد شراء المشتري سواء علم الشفع بالبيع له أم لا (قوله يسقط شفعته) أي ليسقط حقه من الأخذ من المشتري بالشفعة (قوله فيجوز) أي وتسقط شفعته لأنه من اسقاط الشيء بعد وجوبه فان تقابلا ورجع المشتري على الشفع بمادفعه له من المال كان الشفع باقيا على شفعته لأن سقوطها كان معلقا على أمر لم يتم (قوله ثم شبه الخ) أي من تشبيه الخاص بالعام لأن العقار شامل للبناء والعرض وغيرهما كالأرض المجردة عن ذلك لأن العقار اسم للأرض وما اتصل بها من بناء أو شجر ويكفي المعايير بين المشبه والمشبه به ولو بالعموم والخصوص (قوله أو على غيرهما) أي كالأرض كانت الأرض محبسة على جهة فاستأجرها اثنان ونيا أو عرسا فيها ثم باع أحدهما حصته لأجنبي فلشريكه الآخر الأخذ بالشفعة قال المصنف في توضيحه عن شيخه المنوفي ينبغي أن يتفق على ثبوت الشفعة في البناء القائم في الأرض المحكرة عندنا بمصر لأن العادة عندنا أن رب الأرض لا يخرج صاحب البناء أصلا فكان صاحب البناء بمنزلة صاحب الأرض أي أنه لا شفعة لمستحق الأرض وإنما الشفعة للشريك ولو أخذ منه أن الشر يكين في الترام بل بمصر لأحدهما الشفعة إذا باع الآخر حصته فيها وبه أفتى عجم قال شيخنا وهذا مقيد بما إذا كانت الحصة التي فرغ صاحبها عنها غير مقسومة والأولا شفعة قال شيخنا أيضا والاراضي الرق التي على البر والصدقة فيها الشفعة أن كانت غير مقسومة فإذا باع أحد الشر يكين حصته لأجنبي كان لشر يكه الآخر الأخذ بالشفعة فان كانت مقسومة فلا شفعة فيها كما أن الرق الموقوفة على الشعائر لا شفعة فيها مطلقا فإذا كان شخصان مقرران في وظيفة طأطأ من صد عليها وفرغ أحدهما عن حصته لأجنبي فليس لشر يكه الآخر الأخذ بالشفعة (قوله فلشريكه الآخر الأخذ بالشفعة) أي لكن يقدم عليه المير كما يأتي فاهنا يحمل يفصله ما يأتي أو يحمل ما هنا على ما إذا كانت العارية مقيدة ولم تمض المدة وباع أحد الشر يكين حصته على البقاء أو السكوت فلا كلام حينئذ للمعبر والشر يك أحق بالأخذ بالشفعة (قوله مسائل الاستحسان) أي التي قال مالك في كل واحدة منها أنه شيء استحسنته وما علمت أحدا قاله قبلي (قوله الآية هنا) أي في قوله وكثيرة ومقتاة (قوله والثالثة القصاص) أي في الجراح (قوله والرابعة الخ) راد بعضهم خامسة وهي وصاية الأم على ولدها إذا تركت له مالا يسيرا كالستين دينارا وجع الكل بعضهم بقوله

وقال مالك بالاحتياط * في شفعة الاقصاص والتمار والجرح مثل المال في الاحكام * والخمس في أئمة الأبهام وفي وصي الأم بالبسير * منها ولاولى للصغير

اه بن قال قلت كيف تكون مستحسانات الامام قاصرة على هذه المسائل الاربعة مع أن الاستحسان في مسائل الفقه أغلب من القياس كما قال المبطل وقال مالك انه نسيه أعشار العلم قلت ان الاستحسان الواقع من الامام ليس قاصرا على هذه الاربعة بل وقع منه في غيرها أيضا لكن وافقه فيه غيره أو كان له سلف فيه بخلاف هذه الاربعة فإنه استحسنتها من عند نفسه ولم يسبقه غيره بذلك لقوله وما علمت أحدا قاله قبلي (قوله ان الأئمة الخ) حاصله أن كل أصبع دية عشر من الال وفي الأئمة ثلث ما في الأصبع الا الأئمة من الأبهام ففيها نصف ما في الأصبع أعنى خمسة من الال (قوله أي بالآقل منهما) أي سواء دخل البائع مع المشتري على الهدم أو السكوت (قوله وهذا شامل لما إذا كانت) أي العارية مطلقة أي لم تقيد برمان (قوله وهذا ظاهر في المطلقة) أي سواء دخل البائع مع المشتري على البقاء أو السكوت أو الهدم (قوله على البقاء) أي للبناء والعرض لا آخر مدة العارية (قوله بأحده) أي المعبر من الشفع (قوله وكثيرة) أي موجودة حين الشراء شرط كونها مؤثرة دالة في حط حصصها أو العبر الميخودة أو الموحودة عبر المؤثرة بأشارتها

فالشفعة شمس يك دون المعبر حتى تقضى مدتها فبأخذ بالآقل من نعمة أو قيمته مقروضا فان دخل معه على الهدم قدم المعبر بقيمته منقوضا أو نعمة كالأول وقوله وقدم المعبر أي ما لم يسقط حقه فان أسقط حقه أخذه الشفع بالثمن (وكثيرة)

بإحدى الشرطين (أو مقتاة) ويدخل فيه القرع (وباذنجان) مع المعجونة وكسر هافيهما الشفعة (ولو) بيعت (مفردة) عن الأصل في الثمرة وعن الأرض فيما بعدها (الآن تيس) الثمرة بعد العقد وقبل الأخذ بالشفعة فلا شفعة فيها وكذا إذا وقع العقد عليها وهي بأبسة كافي المسدونة (و) لو باع أحد الشرطين الأصول وعليها ثمرة قد أرهت أو أبرت قبل البيع واشترطها المشتري لنفسه ولم يأخذ الشفيع بالشفعة حتى يثبت وقتنا بسقوط الشفعة حينئذ فيها فإن أخذ أصلها بالشفعة (حط) عنه (حصتها) أي ما يترجمها من الثمن (أن أرهت أو أبرت) وقت البيع لأن لها حصصه حينئذ من الثمن (٤٢٢) ويأخذ الأصل عاينوه (وفيها) أيضا (أخذها) بالشفعة (مالم تيس أو

يقبضه هل هو) أي مافي
الموضعين (خلاف)
لأنه قال فيها مرة الآن
تيس ومرة مالم تيس
أو تجز وهو يفيد أن
الجسد إذ قبل التيس
مفوت كاليس أو وفاق
بجمل الأول على ماذا
اشترها مفردة عن
الأصل بالشفعة مالم
تيس فإن جذت قبل
التيس فله أخذها
والثاني إذا اشتراها مع
الأصل فالشفعة مالم
تيس أو تجز ولو قبل
التيس (تأويلان) ثم
ذكر قسم قوله وحط
حصتها أن أرهت أو
أبرت بقوله (وإن
اشترى أصلها فقط)
وليس فيها وقت الشراء
ثمرة أو ثمرة لم تؤبر (أخذت)
بالشفعة مع الأصول
أن لم تؤبر عند المشتري
بل (وإن أبرت) عنده
مالم تيس عنده أو تجز
والأفاربها المشتري

وأخذ الشفيع الأصول بالثمن ولا يحط عنه حصتها منه (ورجع) المشتري على الشفيع (بالمؤنة) من سقي وعلاج ولوراد على قيمتها مخالفة
(وكبير) أو عين مشتركة (لم تقسم أرضها) أي المشتركة التي تسقى أو ترعى بمائها إذا باع أحد الشرطين حصته في البئر أو العين
خاصة أو مع الأرض فالشفعة (والا) بأن قسمت أرضها وبقيت البئر مشتركة فباع الشرط حصته منها (ولا) شفعة لأن قسم الأرض
مع الشفعة كذا في المسدونة وفي العتبية له الشفعة وأحلف هل مافي الكتانين حلاي لأن طاهرهما عدم الشفعة مع القسم ولو تعددت
الأبار وظاهر العتبية الشفعة ولو اتخذت البئر أو وفاق يحمل ما فيها على البئر لو أحده وما في العتبية على المتعددة ولا خلاف بين الكتانين
عدم اتحاد الموضع وإليه أشار بقوله (وأولت أيضا بالمتحدة) أي حلت على البئر المتحدة أي وما في العتبية على المتعددة ولا خلاف والحق

الخلاف وعليه فالمعول عليه ما في المدونة وإذا لم يقل وهل في المتعدي تأويلان ثم أخذ يتكلم على محترزان قوله عقار أو ما بعده من القيود بقوله (لا عرض) بالجر عطف على يشر وهو لا ينافي أنه محترز عقار أو لو نصبه لكان أنسب ومراعاة ما قبل العقار فيشمل الطعام ونحوه فلا شفعة فيه (أو كتابة) لعبد (ودين) مشترك من اثنين مثلاً باع أحدهما مائة لاجنبي (٤٣٣) فلا شفعة لشریکه فيه نعم قيل إن الشريك

أحق بما باعه شريكه
لدفوع ضرر الشريك
للاشفعة (وعا) وعلى
سفل وعكسه) لانها
جاران ولو حذف وعكسه
كان أخضر والمعنى
لاشفعة في علو على سفل
إذا باع أحدهما (و) لا
(درع) مشترك ومراعاة
به غير ما تقدم من المقائى
والقصر من المقائى كما
تقدم (ولو) بيع الزرع
(بارضة) أى معها
والشفعة في الأرض
فقط ما ينوهم من
التمسك وسواء بيع
قبل يسه أو بعده (و)
لانى (بقل) كفجـل
وجزروقت وصل
وملوخية ونحوها إذ
مراده بالبقـل ما عدا
الزرع والمقائى لكن
تقدم أن القول الأخضر
فيه الشفعة وهو
مشكل ولعله لكونه
يؤخذ شيئاً فشيئاً فألحق
بالثمره كالمقائى ويرد عليه
أن البتـل كذلك على
أن الثمرة شيء قاله الإمام
ولم يسبق به كما قال فلا
يقاس عليه غيره إلا بنص

مخالفة التعية (قوله فلاشفعة فيه) أى إذا كان عرض أو طعم من اثنين باع أحدهما حصصه لاجنبي فإن البيع
يمضى للاجنبي وليس للشريك أن يأخذ منه باشفعة إذا لشفعة له (قوله مشترك) أى كل من الكتابة والدين
(قوله ولاشفعة لشریکه فيه) أى فيما ذكر من الكتابة والدين ويحصل أن المراد بكتابة باعها السيد ودين
بأعه صاحبه فلاشفعة فيه بمعنى أن المكاتب لا يكون أحق بكتاتبه ولا المدين أحق بدينه (قوله نعم قبل الخ)
قائله ع ح وحاصل ما قاله أن العرض أو الطعام إذا كان مشتركاً أراد أحد الشريكين أن يبيع حصته ووقفت
في السوق على ثمن فشریکه أحق بالدفع ضرر الشريك لالشفعة فإن فرض أنه باع لغير الشريك لمضى البيع
مالم يحكم للشريك حاكم بالشفعة يرى ذلك فقول المصنف أن الشريك أحق بما باعه شريكه أى بما أراد
شریکه بيه (قوله لا لشفعة) أى لأن الشفعة أحد من يد المشتري وهذا أحد من يد البائع (قوله وعلى
على سفل) أى لشفعة لصاحب علو في سفل إذا باعه صاحبه وقوله وعكسه أى لشفعة لصاحب سفل في علو
إذا باعه صاحبه لاجنبي (قوله لانها جاران) الأولى لشيهاها جارين لأن الجار حقيقة من هو عن يمينك
أو يسارك أو أمامك أو خلفك وهذا فوقه أو تحته فاطلاق الجار عليه مجاز ولم يكتب المصنف عن هذه بقوله
وجار لان شدة التصاق العلو بالسفل ربما يتوهم منه الشركة بينهما وإن في ذلك الشفعة (قوله ولا درع)
مراده به ما يشمل السدر (قوله ولو بأرضه) أى هذا إذا بيع مفرداً بل ولو بيع مع أرضه ورد بلو على من
قال إن فيه الشفعة إذا بيع مع أرضه تبعاً لأرضه (قوله ونحوها) أى كالنبلة (قوله أمراة الخ) علة لمجمله
للبقل بما ذكر (قوله ما عدا الزرع الخ) أى أن مراده به كل ما يجزأ أصله سواء أخلف أم لا كما أن مراده بالمقناة
كل ما يجنى ويبقى أصله ليخلف غيره كالقطن والباكية والدرع والبطيخ والقثاء والباديخان (قوله ان
البقل كذلك) فيه نظر لان البقل وإن أحدث شيئاً إلا أنه يحصل من أصله ويخلف غيره بخلاف المقائى
فإنها كانت ما رتبني مع بقاء أصلها والقول كذلك فالخاق القول الأخضر بالثمار دون البقول طاهر لعدم الفارق
في الأول وجوده في الثاني (قوله على أن الثمرة) أى على أن ثبوت الشفعة في الثمرة (قوله كما قال)
أى الإمام لقوله في كل مسألة من مسائل الاستحسان أن هذا الشيء استحسنه وما أعلم أحداً قاله قبلى
(قوله ولا يقاس الخ) فيه أنه إنما استحسن الشفعة في الثمار والمقناة لكونها تحي مع بقاء أصلها وهذا المعنى
موجود في القول المدكور فالخاقه بالثمار والمقناة ظاهرة ولا يحتاج القياس لنص من الإمام والاكاف قياس
أهل المذهب مالم ينص عليه الإمام على ما نص عليه غير صحيح فبأمل (قوله وهى ساحة الدار التى
بين بيوتها) أى المسماة بالحوش وسميت الفسحة المدكورة عرصه لعرض الصبيان أى تفريحهم فيها
(قوله والمتبوع) أى للعرصه والمهر هو البيوت وقد يكون المهر لجان فيكون متبوعه الجمان (قوله أو باعها
وحدتها) فيه نظر بل إذا باع حصه منها وحدها وجبت الشفعة كما نقله المواق عن اللحى قاله بن (قوله لاها
لما كانت تابعة الخ) أشار به إلى أن العلة في عدم الشفعة في المهر إذا قسم متبوعه كونه ليس مقصود
لدائه بل لغيره وهو متبوعه فلما سقطت في متبوعه سقطت فيه وأما تعليل بعضهم بأنه لا يملك لكونه
وقفاً فيه نظر لان الوقف أعما هو المهر العام وأما مهر جماعه خاصت فهو مملوك لهم قطعاً (قوله وهى البيوت
المنقصة) أى أصيرة أو أهلها خبرنا (قوله ولاشفعة في حيوان) أى آدمى أو غيره مشترك بين اثنين مثلاً
باع أحدهما حصته منه وأعاد هذا مع فهمه من قوله لا عرض لاجل الاستثناء بعده (قوله الا في كحائط) ينتفع
به فيه لكحرت أوسى وأما الذى لا ينتفع به فيه فلاشفعة فيه وقوله الا في كحائط قال ابن عارى لم أر من ذكر
الشفعة في دابة الرحا والمصرة والحجسة فانظر ما فائدة الكاف في المصنف وأجاب المقائى بأن الكاف

مسه (و) لالشفعة في (عرصة) وهى ساحة الدار التى بين بيوتها (و) لانى (مهر) أى طريق (قسم متبوعه) أى ما ذكر من العرصه والمهر
ولوقال متبوعه ما كان أوضع والمتبوع هو البيوت أى بقيت العرصه أو المهره مشتركاً فلاشفعة فيهما سواء باع الشريك حصته منهما مع
ما حصل له من البيوت أو باعها وحدها ولو أمكن قسمها لانها كانت تابعة لما لاشفعة فيه وهو البيوت المنقصة كانت لالشفعة فيها (و)
لاشفعة في (حيوان الا) حيوان (في كحائط) أى بستان سمى جائطاً لأنه يحول عليه حائط بدور به عالياً فإذا كان الحائط مشتركاً فيه حيوان

آدمي أو غيره مشتركين الشراكة فباع أحدهم نصيبه من الحائط فليبقية الشراكة أخذ الحيوان بالشفعة تبعه الحائط فان بيع منفردا عن الحائط فلا شفعة (و) لافي (ارث) أي (٤٢٤) موروث لدخوله في ملك مالكه جبرا (و) لافي (هبة بلا ثواب) لعدم المعاوضة

(والا) بان كانت لشواب
(فيه) أي فبالثواب
(بعده) أي بعد لزومه
وذلك في المعين بتعيينه وفي
غيره بالدفع أو القضاء
به (و) لافي بيع (خيار
الابعد مضيه) أي البيع
أي لزومه (و) وجبت
الشفعة (لمشتريه) أي
لمشتري المبيع بالخيار (ان
باع) المالك داره مثلا
(نصفين) نصفها (خيارا)
أو لا (ثم) النصف الآخر
(تلا) لشخص آخر ثانيا
(فأمضى) بيع الخيار
الاول أي أمضاه من له
الخيار بعد بيع البتل
فالمشتري بالخيار متقدم
على المشتري بتل الان
الامضاء حقق ملكه يوم
الشراء ومشتري البتل
متجدد عليه فالشفعة له
على ذي البتل وهذا
مشهور مبني على ضعف
وهو أن بيع الخيار
منعقد وكنهه ما يبنى
المشهور وعلى ضعف
وأما على أنه منعقد وهو
المشهور فالشفعة لمشتري
البتل لكنه ضعيف (و) لا
شفعة في (بيع فسد) ولو
اختلف في فساد (الا
ان يفتوت) المتفق على فساد
(فبالقيمة) وأما المختلف
فيه اذ اختلف في أخذه
بالثمن وأخرج من قوله

استقصائية أي أقصى ما يقال فيه بالشفعة من الحيوان حيوان الحائط لا تمثيلية لان حيوان الرحا والمقصورة
والهبة لا شفعة فيه أو يقال ان الكاف مدخلة للحيوان المبدل للعمل في الحائط وتقدير كلامه ولا شفعة في
حيوان الا في كحيوان حائط أي الا في حيوان حائط وما مثله فحيوان الحائط ما يعمل فيه بالفعل والمماثل له هو
المبدل للعمل فيه وأما الذي لا يحتاج للعمل فيه فلا ينسب اليه وحيد فلا شفعة فيه ولا يكتفي بمجرد ظرفيته في
الحائط (قوله نصيبه من الحائط) أي ومن الحيوان وكان الاولى ذكر ذلك (قوله تبعه الحائط) أي فاذا وقع
الشراء في الحائط بما فيه ثم حصل فيما فيه هلاك من الله ثم أراد الشريك ان يأخذ بالشفعة ألزم الشفيع
بجميع الثمن ولا يسقط لما هلك شيء اه عبق (قوله فان بيع منفردا) أي فان باع حصته من الحيوان
منفردة عن حصته من الحائط فلا شفعة فيه عند ابن رشد وهو الراجح وما نقله أبو محمد عن الوارثية من
الشفعة فهو ضعيف (قوله ولا في ارث) أي ولا شفعة لشريك ميت على وارث في ارث (قوله لدخوله في ملك
مالكه) أي رهو الوارث (قوله ولا في هبة) أي ولا شفعة لشريك في هبة لشخص يملكه شر يملكه لا تحولا
ثواب (قوله والافيه) أي والافيه الشفعة به أي بالثواب أي بانه ان كان مثليا أو قيمته ان كان مقوما هذا
وكلام الشارح يقتضي أن قول المصنف فيه بالباء الموحدة وفي بعض النسخ والافيه بالثبائة التمهنية أي والا
فيه الشفعة (قوله بعده) أي لكن لا يأخذ بالشفعة بالثواب الا بعد لزومه لا قبله (قوله وذلك) أي الاروم في
الثواب المعين بتعيينه الخ فتي كان الثواب معينا أخذ به الشفيع بمجرد تعيينه وان لم يدفع وان كان غير معين
فلا يأخذ به الشفيع الا اذا دفع أو حكم به (قوله ولا في بيع خيار) أي ولا شفعة في شقص بيع على الخيار لبايع
أو مشتر أو لهما أو لاجنبي لانه غير لازم (قوله أي لزومه) أي بمعنى رمن الخيار أو تمت من له الخيار قبل مضى
زمن الخيار واختلف هل الخيار الحكمي وهو خيار النقيصة كالشرطي أو لا فادارد المشتري بعد اطلاعه على
العيب فله الشفعة عند ابن القاسم بناء على أن الرد بالعيب اسداء بيع ولا شفعة له عند أشهب بناء على أن الرد
بالعيب نقض للبيع (قوله أي لمشتري المبيع بالخيار) أي المفهوم من المقام لا لمشتري الخيار كما هو المتبادر من
كلامه لان الخيار لا يشتري (قوله ان باع المالك داره مثلا نصفين الخ) يعلم من هذا أن موضوع المسئلة اتحاد
بائع الخيار والبتل ومثله دالم بعدا كما لو كانت دار بين شخصين فباع أحدهما حصته لاجنبي بالخيار ثم باع
الشريك الثاني حصته لتلاو أمضى من له الخيار فله الشفعة فيما يبيع بالانشاء على أن يبيع الخيار منعه تلالا
المشتري بتل اتحاد ملكه فيؤخذ منه (قوله فأمضى بيع الخيار) مفهوما أنه لو رد فلا يكون الحكم كذلك
والحكم أن الشفعة لبائع الخيار فيما يبيع سلا حيث كان بائع الخيار غير بائع البتل لان بيع الخيار منعزل على
المذهب والمبيع في رمن الخيار على ملك البائع فان كان بائع الخيار هو بائع البتل لم يكن له شفعة فيما باعه سلا
(قوله منعقد) أي فالملك للمشتري زمن الخيار الا أن البيع غير لازم والامضاء يقرره ويصير لازما (قوله وأما
على أنه منعزل) أي فالبيع على ملك البائع والامضاء بتسداء البيع لا تبرره (قوله ولا شفعة في بيع فسد)
يعني اذا باع أحد الثمر يكتفي حصته يعاقله اذ لا شفعة لشر يكتفي بها الا ذلك البيع مفسوخ شرعا فالشفقص
لم ينقل عن ملك بائعه فلو أحد الشفيع من المشتري بالشفعة وعلم بالفساد عد أحد شفيع فبيع بيع الشفعة
والبيع الاول لان المبني على الفساد فاسد (قوله الا أن يفتوت) أي المبيع يباع فاسدا عند المهرى فان فات
عنده كان للشفيع الا حده بما لم المشتري وهو العجوة ان كان الفساد متفعا عليه والنمن ان كان الفساد
مختلفا فيه والفوات هابعير حواله الاسواق كغير الذات بالهدم وكالبيع من غير علم الشفيع وأما
حواله الاسواق فلا تفتيت الرباع وقوله الا أن يفتوت المتفق على فساد أي وكذا المختلف في فساد
بيع صحيح وحاصله أن محل كون الشفيع يأخذ من المشتري بقيته الشقص اذا كان متفعا على فساد
البيع وفات عسده وبؤ حده بالثمن اذا كان مختلفا في فساد فان الفوات غير بيع صحيح فان
حصل من المشتري شراء فاسد بيع صحيح فان للشفيع أن يأخذ من المشتري الثاني بماد دفعه من الثمن

في القيمة قوله (الا) أن يفتوت المعنى على فساد (بيع صحيح) بعد الفساد أي الا أن يكون فسادا يوجب صحيح من مشتريه سواء

فاسدا (فبالثمن فيه) أى فبأخذ الشفع بالثمن الواقع في البيع الصحيح وهذا ان قام الشفع قبل دفع المشتري قيمته لبائعه ولا فالشفع بالتجار بين أخذ الثمن الصحيح أو القيمة في الفاسد لانها صارت كمن (٤٢٥) ساق على البيع الصحيح (وتنازع في سبق

ملك) أى اذا ادعى كل
منهما أن ملكه سابق
على ملك الآخر فلا شفعة
لأحدهما على صاحبه
ان حلفا أو نكلا فان
حلف أحدهما ونكل
الآخر فله الشفعة كما
أشاره بقوله (الآن
ينكل أحدهما وسقطت)
الشفعة (ان قاسم) المشتري
الشفيع وكذا ان طلبها
ولم يقاسم بالفعل على
الارجح (أو المشتري)
الشفيع من المشتري
فتسقط شفعته (أو ساوم)
الشفيع المشتري لان
مساومته دليل على أنه
أعرض عن أخذه بالشفعة
(أو ساق) بأن جعل
نفسه مساقيا للمشتري
فيما له فيه الشفعة (أو
استأجر) الشفع الحصة
من المشتري (أو باع)
الشفيع (حصته) فتسقط
شفعته لانها شرعت لدفع
الضرر وبيعها اتفق
(أو سكت) الشفع مع
علمه (بعدم أو بناء) أو
غرس من المشتري ولو
لاصلاح (أو) سكت بلا
مانع (شهر بن ان حضر
العقد) أى كتب شهادته
في وثيقة البيع فتسقط
شفعته بمعنى شهرين
من وقت الكتب وان لم

سواء كان البيع الأول متفدا على فساد أو مخلفا فيه وسواء وجد عند المشتري الأول مفوت قبل ذلك البيع
الصحيح أم لا فلا يلتفت للغوات قبله (قوله فالشفيع بالخيار بين أخذه بالثمن الصحيح والقيمة في الفاسد)
هذا في المتفق على فساد أو ما اذا قام الشفع بعد أن دفع المشتري الأول الثمن في المختلف فيه خير بين أن
يأخذ بالثمن الأول أو الثاني أو عدوى (قوله وتنازع) عطف على عرض وهو على حذف مضاف أى لا شفعة
في عرض ولا في عقار ذي تنازع في سبق ملكه كالأول كان يملك دارا فباع نصفها لزيد ونصفها لعمرو وتنازعا فادعى
كل منهما سبق ملكه على ملك الآخر يزيد أن يأخذ منه بالشفعة فلا شفعة لأحدهما على الآخر ان حلف
كل منهما على طبق دعواه أو نكلا (قوله وكذا ان طلبها) أى ان طلب الشفع القسمة ولم يحصل بالفعل (قوله
على الارجح) هذا قول أبي القاسم الجزيري ومن وافقه من الموثقين ومقابله أنه لا يسقطها الا مقاسمة
الشفيع للمشتري بالفعل وهو ما في النوادر وهو المعتمد كما في حاشية عدوى (قوله فتسقط شفعته) أى ولو
كان شراؤه منه جهلا بحكم الشفعة فلا يعذر بالجهل كما في حاشية عن ابن كوثر وكفى تنبيه عن الذخيرة ان قلت ان
الشفيع المشتري للشفيع قد ملكه بالشراؤه كما ملكه بالشفعة فقام معنى سقوطها قلت تظهر فائدة سقوط الشفعة
فيما اذا اختلف الثمن الذي أخذ به المشتري والذي أخذ به الشفع قدر الكمال لو كان البائع باع الشفع بمائة
ثم اشتراه الشفع من المشتري بمائة وخمسين فليس له أن يرجع على بائعه ويأخذ منه بالشفعة بالمائة التي هي عن
الشفعة وتظهر أيضا فيما اذا اشترى الشفع من المشتري بعير جنس الثمن الأول فليس له أن يرجع عليه ويعزم
له من جنس الثمن الأول (قوله أو ساوم الشفع المشتري) أى في الشقص الذي يأخذه بالشفعة مالم يرد
بالمساومة الشراء بقل من عن الشفعة والا فلا تسقط الشفعة بالمساومة ويحلف كما في التوضيح انظر في (قوله
بان جعل نفسه مساقيا الخ) أى فتسقط الشفعة لدلالة الجعل المدكور على رضاه وترك الآخر بالشفعة وأما
دفع الشفع حصته مساقاة للمشتري فلا يسقط الشفعة لعدم دلالة على الرضا بالترك (قوله أو استأجر) أى
وكذا اذا دعا الشفع المشتري لاستئجارها منه ولم يحصل استئجار بالفعل (قوله أو باع الشفع حصته) أى
التي يشفع بها فتسقط شفعة الشفع ويصير للمشتري الأول الشفعة على المشتري الثاني ثم ان طاهر المصنف
سقوطها ببيع حصته ولو فاسدا و قد رد المبيع على الشفع وليس كذلك بل الطاهر أن له الشفعة اذا ردت عليه
حصته في بيع فاسد كما له ذلك اذا باع حصته بالخيار و رد من له الخيار البيع انظر في ثم المراد بقوله أو باع حصته
أى كلها فان باع بعضها لم تسقط شفعته واحتاتف هل له شفعة بقدر ما بقي وهو كالصرح في المدونة أنه الكامل
واختاره اللخمي وغيره والمعتمد الأول فقوله الا في وهي على الاصل أى يوم قيام الشفع لا يوم شراء
الاجنبي ومحل هذا الخلاف اذا تعدد الشركاء كثلاثة شركاء في دار لكل واحد ثلثها باع أحدهم نصيبه ثم باع
الثاني النصف من نصيبه فيخلف هل يشفع هذا الثاني فيما باعه الأول بقدر ما باع وما بقي له أو بقدر ما بقي
له فقط وأما لو لم يكن معه شريك آخر فإنه يشفع للجميع ولا يظهر فيه وجه للخلاف وطاهر كلام المصنف سقوط
الشفعة بدفع حصته ولو غير عالم ببيع شريكه وهو طاهر المدونة وكفى البيان من رواية عيسى عن ابن
القاسم انما تسقط اذا باع عالم ببيع شريكه فان باع غير عالم ببيع فلا تسقط شفعته قال وهو طاهر الاقوال (قوله
أو سكت) أى عن القيام بالشفعة (قوله مع علمه عدم أو بناء) أى ولو كان كل منهما سيرا (قوله ولو لا صلاح)
أى ولو كان كل من الأولين لا صلاح فليست كسئلة الحياة فإنه لا يفوت العقار على مالكه اذا سكت مدتها الا
لهدم والبناء عبر اصلاح (قوله أى كتب شهادته) أى بان البائع باع للمشتري من غير تصريح باسقاط شفعته
(قوله لم يعول على مجرد الحضور) بل يقول اذا حضر العقد ولم يكتب شهادته فلا تسقط شفعته بمعنى شهرين
بل بمعنى سنة اذا كان حاضرا في البلد فلما كان ابن رشد لم يعول على مجرد الحضور وانما عول على كتابة

بمحضر العقد عند ابن رشد ومثل كتب شهادته الا مربه أو الرضا به ولا يصح
جلى المصنف على ظاهره لان ابن رشد لم يعول على مجرد الحضور بل كتب

(والا) بان لم يكتب شهادته تسقط بحضوره ما كتب بالاعذار (سنة) من يوم العقد والمعل عليه وهو مذهب المدونة انما التسقط لا بعض سنة وماقار بها كسفر بعد ما مطلقا (٤٣٦) ولو كتب شهادته في الوثيقة (كان علم فعاب) أي تسقط شفيعته بعض شهرين ان

الشهادة احتيج للأولى في كلام المصنف ليوافق ما قاله ابن رشد (قوله والا بان لم يكتب شهادته) سواء حضر مجلس العقد أم لا (قوله بحضوره) أي في البلد ساكتا عن القيام بشعبه وقوله سنة أي ولا يشترط الزيادة عليها حتى مضت السنة وهو حاضر في البلد ساكت بلا مانع ولا شفيع له (قوله كسفر) أدخلت الكاف الشهرين والثلاثة على ما قاله ابن الهندي والحاصل أن المدونة صرحت بان الشفيعه انما تسقط بعض السنة وماقار بها فاختلف فيما قار بها على أقوال فقبل شهر وقيل شهران وقيل ثلاثة واعلم أن ما ذكر من سقوط الشفيعه بعض المدتين المذكورتين أعنى الشهرين أو السنة أو بعض السنة وماقار بها مطلقا محله اذا كان السكوت من بالغ عاقل رشيد أو ولي سفيه أو صغير حاضر في البلد عالم بالبيع لم يمنعه من القيام مانع وأما لو كان من صبي أو سفيه مهمل كان له اذا ارشدا لاخذ بالشفيعه حيث كان غنيا وقت القيام وهل يشترط كونه غنيا وقت البيع أيضا أولا يشترط فيه خلاف ومثله الغائب فله أن يأخذ بها اذا قدم ولو طالت غيبته بل يعتبر له سنة وماقار بها بعد قدومه وعلى الاشتراط فهل يشترط ملاؤه وقت البيع فقط أو داخل السنة قولان فان كان حاضر اغبر عالم ببيع الشريك أو حاضر عالما به لكن ترك القيام لمانع لم تسقط شفيعته وتستأنف له المدة وهي السنة وماقار بها مطلقا على المعتمد أو الشهران والسنة على ما قاله المصنف من وقت علمه ومن وقت زوال المانع له من القيام (قوله كان علم فعاب) أي فكل حاضر في البلد تسقط شفيعته بعض شهرين ان كتب شهادته والافسنة على ما تقدم للمصنف من التفصيل والمعتمد أنه حيث كان كالحاضر فلا تسقط شفيعته الا بعض السنة وماقار بها كتب شهادته أم لا (قوله فانه يبقى على شفيعته ولو طال الزمن) فاذا قدم بعد الطول حلف انه باق على شفيعته وأخذها كما قال المصنف (قوله ان شهدت الخ) أي وانما يقبل قوله انه عتيق قهرا عنه ان شهدت الخ (قوله وحلف) أي مع البينة الشاهدة بحصول عدله عاقه عن الحضور أو القرينة الدالة على ذلك هذا وما ذكره الشارح من رجوع قوله وحلف ان بعد لقوله الا أن يظن الاوبة فعتيق لم يرتضه ح لانه يصير قوله ان بعد لا معنى له لانه اذا غاب بعد البيع فظن الاوبة قبل فعتيق ثم قدم بعد فاقاله يحلف مطلقا كان قدومه بعدها بقرب أو بعد والذي ارتضاه رجوعه لمفهوم قوله والافسنة أي وان لم يسكت سنة لم قام قبل السنة ولكن بعد ما بين العقد وقيامه لم تسقط شفيعته لكن لا يمكن منها حتى يحلف وحده البعد في ذلك أربعة أشهر ونحوها عند ابن رشد وكذا ان كتب شهادته وقام بعد العشرة الايام ونحوها فقال ابن رشد أيضا لا يمكن منها حتى يحلف ويؤخذ منه أنه اذا غاب بعد البيع وظن الاوبة قبل المدة ثم عتيق وقدم بعدها بشر أو بعد أنه يحلف بالاولى انظر بن (قوله مطلقا) أي كتب شهادته في الوثيقة أم لا (قوله وعليه ولا يحلف الخ) أي لانه كالحاضر كما قال المصنف وقد علمت أن الحاضر لا تسقط شفيعته الا بعض سنة وماقار عليها على المعتمد فكذلك من علم بالبيع فعاب ولا تسقط شفيعته الا بعض سنة وماقار عليها الا أن يظن الاوبة فعتيق وأتى بعد السنة وشهرين بايام كثيرة فانه يحلف أنه باق على شفيعته (قوله فلا يحلف المسافر) أي الذي علم بالبيع فعاب وأما العائب وقت البيع فقد علمت حكمه وقوله الا اذا رادت أي عيبته وقوله زيادة بنية أي كجمعه وقوله فان قدم بعدها أي بعد السنة (قوله بايام قليلة) أي كاليومين كافي عتيق (قوله ان أنكر الخ) أي ان أنكر بعد قدومه علمه بالبيع قبل سفره لان الاصل عدم العلم وحينئذ فله الاخذ بالشفيعه وله سنة وماقار بها بعد العلم وقوله ان أنكر الخ مفهومه أنه لو علم بالبيع وادعى جهل الاخذ بالشفيعه فلا يعدر وتسقط بعض السنة وماقارها (قوله لان غاب الشفيع) أي عن محل الشقص (قوله ولو غاب سنين كثيرة) أي ولو علم بالبيع في عيبته وطاهره قرب محل العيبة أو بعد وهو طاهر قول ابن القاسم (قوله أو يحصل أمر مما تقدم) أي المشار له بقوله وسقطت أن قاسم الخ (قوله أو أسقط الكذب في الثمن) مثل الاسقاط سكوته من غير أخذ ونسليمه للمشتري لما ذكر من الكذب (قوله أو أخني) أي له بها علقه كالسمسار وكذا

كتب شهادته بعد الوثيقة والافسنة (الا أن يظن الاوبة قبلها) أي قبل مضى المدة المسقطه (فعتيق) أي فعاقه طائق قهري فانه يبقى على شفيعته ولو طال الزمن ان شهدت له بنية بعذره أو قرينة (وحلف ان بعد) قدومه عن الشهرين أو السنة أنه باق على شفيعته الى الآن وقد علمت أن مذهب المدونة أن الشفيعه لا تسقطها في الحاضر الا سنة وماقار بها مطلقا وعليه فلا يحلف المسافر الا ان زاد عن شهرين بعد السنة زيادة بنية سواء كتب شهادته قبل سفره أو لا فان قدم بعدها بشهر أو شهرين أو أكثر بايام قليلة أحد بلاعين (وصدق) يمينه (ان أنكر علمه) بعد قدومه بالبيع ونارعه المشتري بان قال له سأفرت بعد علمك ما لم تقم له بنية بالعلم (لان فاب) الشفيع (أولا) أي قبل علمه بالبيع وأولى قبل البيع ولا تسقط شفيعته ولو غاب سنين كثيرة فاذا قدم من سفره كان حكمه حكم الحاضر العالم له سنة وماقارها

بعد قدومه ما لم يصرح باسقاطها أو يحصل أمر مما تقدم (أو أسقط) شفيعته (لكذب) من بائع أو مشتر أو أجنبي كسمسار أجنبي (في الثمن) بزيادة فهم على شفيعته ولو طال الزمن (وحلف) أنه انما أسقط للكذب

الشركة (ترك الشريك) المسمى وفي نسخة الشفيع (حصته) ولا يؤخذ منه الجميع فإذا باع صاحب النصف لصاحب السدس
أخذ منه صاحب الثلث سهمين وترك له سهمًا (وطواب) الشفيع (بالأخذ) بالشفعة (بعد اشتراؤه) أي اشتراء المشتري أي أن للمشتري إذا
تقرر البيع أن يطالب الشفيع بالأخذ بالشفعة أو يسقط حقه لما يلحقه من الضرر بعدم تصرفه فيها اشتراء (لا قبله) أي الاشتراء وليس أن
أراد الشراء مطالبة الشفيع بأخذ أو ترك (٤٢٨) (و) لو طالبه قبل الشراء فأسقط حقه (لم يزمه إسقاطه) ولو على وجه التعليق الصريح نحو

في نسخة الشفيع) أي ومعهما واحد (قوله وترك للشريك حصته) أي بما يخصهما من الثمن الذي اشترى به
(قوله لصاحب السدس الخ) أي وإن باع صاحب النصف لصاحب الثلث أخذ منه صاحب السدس سهمًا
وترك له سهمين بما يخصهما من الثمن الذي اشترى به وإن باع صاحب السدس حصته لصاحب النصف
أخذ منه صاحب الثلث سهمين وترك له ثلاثة أسهم بما يخصهما من الثمن الذي اشترى به وإن باع صاحب
الثلث الباقي له صاحب النصف سهمين وأخذ منه ثلاثة (قوله وترك له سهمًا) أي بما يخصه من الثمن الذي
اشترى به (قوله وطواب الشفيع) أي عند الحاكم وقوله بالأخذ أي أو بالإسقاط فإن أجاب بواحد منهما فظاهر
والإسقاط الحاكم شفيعه (قوله لأنه إسقاط لشيء قبل وجوبه) أي قبل ثبوته وتحققه (قوله وله نقض وقف أحدثه
لمشتري) أي في الشقص وإذا مضى ورد الثمن للمشتري فعمل المشتري به ما شاء وأما الإبقاء فبمقدار رددها
عريق هل يجري فيها التفصيل بين علم المشتري بالشفيع وعدمه فإن علم به جعلت في وقف آخر أو لا أو يقال
أنه يفعل به ما شاء كالثمن وإن علم بالشفيع لأنه لما علم به دخل على أن الوقف يستمر لقيامه فيملكه المشتري
بعد قيام الشفيع وهذا الثاني هو ما جزم به بن فاطمه (قوله شفيعه) أي شفيع الشقص (قوله أي أن له شفيعًا)
أي وإن لم يعلم عينه (قوله فإن لم يعلم الخ) أن قلت كيف يتصور أن يشتري شقصًا ولا يعلم أن له شفيعًا قلت
في صور ذلك فيما إذا اعتقد أن بائعه حصل بينه وبين شريكه قسمة وأنه باع ما حصل له بها أو اعتقد أن بائعه
ملك النصف الآخر وكذا يتصور في مسألة المصنف الآتية في قوله لأن وهب دارًا فاستحق نصفها (قوله
المأخوذ بالشفعة) أي الذي يدفعه المستحق (قوله ولا المتصدق عليه) أي لأن المشتري الواهب لم يعلم أن له
شفيعًا وهذه المسئلة محترزا للعلم في المسئلة السابقة كما هو عادة المصنف من عطف محتررات القيود عليها ويكون
صرح بفهوم الشرط خلفاء تصوره (قوله بلا إشكال) أي لأنه إذا لم يكن للموهوب ثمن النصف الذي هو
ملك الواهب فأولى أن لا يكون له ثمن النصف الذي تبين أنه ليس ملكا للواهب (قوله بأحد أمور ثلاثة) أي
فعلى هذا إذا باع الشفيع الشقص قبل أن يأخذ بواحد من هذه الأمور الثلاثة كان بيعه باطلا (قوله للمشتري)
أي وإن لم يرض المشتري به (قوله أو أشهاد بالأخذ) أي بالشفعة وأما الأشهاد بأنه باق على شفيعه فلا يملكه ذلك
سواء أشهد بذلك خفية أو جهرا ولو أشهد أنه باق على شفيعه ثم سكت حتى جاوز الأمد المسقط حق الحاضر ثم
قام بطلبها فلا ينفعه ذلك وتسقط شفيعته كما لا بد من العبدوسى (قوله ولو في غيبة المشتري) أي عند ابن
عرفة خلافا لابن عبد السلام حيث قيد كون الأشهاد بحضرة المشتري ولا يعرف ذلك لعبه ولعل هذا الخلاف
مخرج على الخلاف في أن الشفعة تقرأ أو استحقاق فكلام ابن عرفة على الثاني وكلام ابن عبد السلام على
الأول (قوله فلا يعمل لذلك) بل إن لم يأخذ بالشفعة حالا أو يسقطها حالا حكم الحاكم بإسقاطها وحاصله أن
المشتري إذا رفع الأمر للحاكم وأحضر الشفيع وقال له أما أن تأخذ هذا الشقص الذي اشتريته أو تسقط شفيعتك
فقال أمهلوني حتى أتروني في الأخذ وعدمه فإله لا يعمل ويستعجل بالأخذ حالا أو الإسقاط حالا فإن لم يأخذ
حالا أو يترك حالا حكم الحاكم بإسقاط شفيعته (قوله أي قصد النظر الخ) أي أن المشتري إذا طلب
الشفيع بالأخذ أو الترك فقال أمهلوني حتى أظفر الشفيع فإله لا يعمل بل يستعجل فاما أن يأخذ
حالا أو يسقط شفيعته حالا فإن لم يأخذ بالشفعة حالا ولم يسقطها حالا حكم الحاكم بإسقاط شفيعته

أن اشترى فقد أسقطت
شفيعتي وله القيام عليه
بعد الشراء لانه إسقاط
لشيء قبل وجوبه (وله)
أي للشفيع (نقض
وقف) أحدثه المشتري
ولو مسجدًا (كهبة
وصدقة) للشفيع
نقضهما والأخذ
بالشفعة (والثمن) الذي
يأخذه المشتري من
الشفيع (لمعطاء) أي
لمعطي الشقص هبة أو
صدقة وهو الموهوب له
والمتصدق عليه
للمشتري (أن علم)
المشتري (شفيعه) أي
أن له شفيعًا لأنه إذا
علم به كانه دخل على هبة
الثمن فإن لم يعلم أن له
شفيعًا فالثمن له دون
معطاء (لأن وهب)
المشتري (دارًا) اشتراها
بتمامها (فاستحق) من
الموهوب له (نصفها)
مثلا يملك سابق على الهبة
وأخذ المستحق النصف
الثاني بالشفعة فإن ثمن
النصف المأخوذ بالشفعة
ليس للموهوب له ولا
المتصدق عليه بل
للوأهب المشتري للدار

وأما ثمن النصف المستحق الذي يرجع به المشتري على بائعه فهو للواهب بلا إشكال (وملك) الشقص أي ملكه
الشفيع بأحد أمور ثلاثة (بحكم) من حاكم له به (أو دفع ثمن) من الشفيع للمشتري (أو أشهاد) الأحكام ولو في غيبة المشتري
(واستعجل) الشفيع أي أسقطه المشتري بالأخذ أو الترك لا يطلب الثمن خلافاً لمائتي (أو قصد) الشفيع بالتأخير (أو تروى)
في الأخذ أو الترك ولا يعمل لذلك (أو) قصد (بطل للمشتري) بالفتح أي قصد البطل بالشفعة لثمنه المشتري ولا يعمل لذلك

(الا) أن يكون بين محل الشفيع ومحل الشقص مسافة (كساعة) والكاف استقصائية والظاهر أن المراد بها الساعة الفلكية لا أكثر فلا يعمل بل يستعجل ولكن لا بد من وصفه ليصبح له الأخذ إذا لا بد من علم المشتري بما اشتراه ولو بالوصف وليس مراده أن تكون مدة النظر ساعة كما هو ظاهره لأنه مخالف للنقل فإن كانت المسافة أقل من ساعة أمهل بقدر (٤٣٩) ذلك فقط فيما يظهر والاستثناء راجع لقوله أو نظرا فقط لا لما

قبله وهذا كله إذا طلبه المشتري وأوقفه عند الحاكم فإن أوقفه عند غيره فهو على شفيعته إذا لم يسقطها فعلم أن قولهم له الأخذ بالشفعة ولو بعد سنة محله إذا لم يستعجله عند حاكم ولم يسقط الشفيع حقه وحاصله أنه على شفيعته ما لم يعض شهران بعد سنة من يوم الشراء وهو حاضر عالم ومالم يوقفه المشتري عند حاكم أو لم يسقط حقه (ولزم) الشفيع الأخذ بالشفعة (إن أخذ) أي قال أخذت بصيغة الماضي لأن المضارع واسم الفاعل (وعرف الثمن) الوال للعال أي أن قال أخذت في حال معرفته الثمن فإن لم يعلم الثمن فلا أخذ صحيح غير لازم على المشهور وقيل بل فاسد لأن الأخذ بالشفعة ابتداء ببيع ثمن مجهول فيردوله الأخذ بذلك وإذا لزم فإن وفي الثمن فواضح وإن لم يوفقه باع الحاكم للتوفيق من ماله كما أشار له بقوله (فبيع) أي يبيع الحاكم من ماله ولو الشقص المشفوع فيه (لثمن)

(قوله الا ساعة) أي فانه يعمل حتى ينظر إليه بعد مدة المسافة (قوله الساعة الفلكية) أي وهي خمس عشرة درجة لا زمانية التي تختلف باختلاف الزمان من مساواة الفلكية نارة أو نقص أو زيادة عنها نارة أخرى (قوله لا أكثر) أي لا أن كان بين محل الشفيع ومحل الشقص أكثر من ساعة (قوله لانه مخالف للنقل) أي لأن النقل أن مدة النظر والاحاطة بمعرفة بعد مدة المسافة وهي الساعة ومدة النظر بقدر حال المنظور فيه فلا تحد ساعة (قوله بقدر ذلك) أي بقدر مدة المسافة ومدة النظر لا أنه يعمل ساعة ومدة النظر (قوله والاستثناء راجع لقوله أو نظرا فقط) أي كما قال ح والبساطي وقوله لا لما قبله أي أيضا كما قال ابن غاري إذا لم يمهال في المسئلة الأولى أصلا (قوله وهذا كله) أي استعجاله إذا طلب ارتباء أو طلب النظر إليه (قوله ولزم الشفيع الأخذ بالشفعة) أي ولا ينفعه رجوعه وهذا أي لزوم الأخذ داخل تحت قوله سابقا أو اشهاد وصرح به هذا البيان شرطه وهو قوله وعرف الثمن لأن الواو في قوله وعرف الثمن والواو الحال وهي قيد العامل وبالجملة ما تقدم محمل وما هنا مفصل والحاصل أن الشفيع إذا قال بعد شراء المشتري اشهدوا أي أخذت بالشفعة فانه يلزمه ذلك الأخذ ولا ينفعه رجوعه إن كان يعرف الثمن الذي اشترى به المشتري الشقص من الشريك (قوله فلا أخذ صحيح) أي بناء على أن الأخذ بالشفعة استحقاق وقوله وقيل بل فاسد أي بناء على أن الأخذ بالشفعة شراء (قوله لان الأخذ بالشفعة ابتداء) أي قبل معرفته الثمن وقوله فيرد أي فيجبر الشفيع على رده للمشتري ولا يلزمه ذلك الأخذ (قوله وإذا لزم الخ) أشار الشارح بهذا إلى أن القاء في قول المصنف فيبيع الخ واقعة في شرط جواب مقدر وأشار بقوله أي يبيع الحاكم إلى أن الماضي بمعنى المصارع لأن جواب الشرط يجب أن يكون مستقبلا (قوله ولو الشقص المشفوع فيه) أي فإن أراد المشتري أحد الشقص حيث لزم بعه بالثمن فله ذلك ويقدم على غيره (قوله للاستقصاء في الاثمان) فيه أن التأجيل ليس للاستقصاء في الثمن بل لأحضار الثمن فالأولى أن يقول لكن بعد التأجيل ينظر الحاكم لأحضار الثمن (قوله ما هو الأولى أي) سواء كان الشقص أو غيره (قوله ولزم المشتري ذلك) أي شراء الشفيع هذا ظاهره والأولى أن يقول ولزم المشتري تسليم الحصة للشفيع إن سلم للشفيع الأخذ (قوله أخذت) أي الشقص بالشفعة وقوله وأنا سلمت أي الشقص لك بالشفعة وحاصل ما في المقام أن المسائل ثلاث أحداها أن يقول الشفيع أخذت وقد عرف الثمن وسلم المشتري له الأخذ فيلزم المشتري أن يسلم الشقص للشفيع ولا رجوع لواحد منهما ما لم يأت الشفيع بالثمن فلا كلام وإن لم يأت به فإن الحاكم يؤجله ثم يبيع من ماله بقدر الثمن الثانيه أن يقول الشفيع أخذت مع معرفته للثمن ويسكت المشتري فإن أتى الشفيع بالثمن أجبر المشتري على أحده وإن لم يأت الشفيع بالثمن فإن الحاكم يؤجله باجتهاده فإن مضى الاجل ولم يأت به فله أن يبيع على طلب الثمن فيباع له من مال الشفيع قدره وله أن يبطل أخذ الشفيع ويبقى الشقص لنفسه الثالثة أن يقول الشفيع أخذت ويأبى المشتري ذلك فإن عجل الشفيع الثمن أجبر على أحده وإن لم يعجله أبطل الحاكم شفيعته من غير تأجيل في هذه حيث أراد المشتري ذلك وله أن يرضى باتباعه بالثمن فيباع له ولو الشقص (قوله فإن سكنت فله نقضه) أي إن لم يأت الشفيع بالثمن بعد التأجيل باجتهاد الحاكم وله البقاء على أخذ الثمن فيباع من ماله ولو الشقص لسوقية الثمن فقره فيبيع للثمن يتفرع أيضا على سكوت المشتري كما فرعه على تسليمه وتقدمه على هذا يؤهم أم البست كذلك مع أمها كذلك (قوله فان أبطله) أي فإن أراد المشتري إبطال الأخذ بالشفعة فإن قال بعد قول الشفيع أخذت بالشفعة لا أسلم لك فيه (قوله فان عجل) أي الشفيع للمشتري الثمن

أي لا جبر فويعمه له شري سكتي استعجالا حيس يطرا لحاكم بالاستعجال في البيع ودوره ببيع (والم) (المشتري) ذلك بأن يارعه الدفع للشفيع (ن سلم) أن قال بعد قول الشفيع أخذت رأيت سكتك (فان سكت) أي أو أبى بأن قال لا أسلم عند قول الشفيع حدث (فبه أي) المشتري (نقضه) أي نقض الأخذ بالشفعة أي بطله أي وله أن يبقى على مطالب الثمن فيباع من مال الشفيع له على ما تقدم فإن أبطله فإن عجل له الثمن أخذه منه جبرا عليه وإن لم يعجله استعجله المشتري عند حاكم ليبيع له من ماله للثمن

مع التأجيل بالاجتهاد على ما مر أو يطل شفعته فلا قيام له بعد ذلك فقاعدة السكوت والمنع ابتداء أن له النقض ما لم يجعل له الثمن (وان قال) الشفيع (أنا أخذت) بصيغة المضارع أو بصيغة اسم الفاعل ولو لم يقل أنا (أجل ثلاثة أيام) أي ثلاثة أيام (للنقد) أي لاحتضاره فان أتى (والاستقطت) شفعته والقيام له بعد ذلك (وان اتحدت الصفقة) أي العقد واتحد المشتري بدليل ما عده (وتحدد الحصص) المشترى في أماكن مختلفة (و) تعدد (البائع) كان يكون (٤٣٠) ثلاثة شركة مع رابع هذا في بستان وهذا في دار وهذا في دار أخرى فباع

(قوله مع التأجيل بالاجتهاد) هذا المعايير عند سكوت المشتري لا عند بانه لما علمت أنه لا تأجيل في تلك الحالة فتأمل (قوله فقاعدة السكوت) أي فالقاعدة المترتبة على السكوت وعلى المنع ابتداء أي وعلى منع المشتري للشفيع في ابتداء أخذه بالشفعة وقوله ان له أي للمشتري النقض أي نقض الأخذ بالشفعة بخلاف ما إذا سلم له ابتداء فانه ليس له نقض شفعته (قوله وان قال الخ) حاصله أنه إذا قال الشفيع أنا أخذت بالشفعة بصيغة اسم الفاعل أو المضارع فان سلم له المشتري ذلك الأخذ فالحكم انه ان جعل ذلك الشفيع الثمن فلا كلام في أخذه وان لم يعجله أجل ثلاثة أيام لاحتضاره القدر فان أتى به فيها أو بعدها فالأمر ظاهر والاستقطت شفعته وهذا هو المراد بقول المصنف وان قال الخ أي وان قال أنا أخذت والحال أن المشتري سلم له الأخذ أجل ثلاثة أيام ان لم يجعل الثمن وأما ان سكت المشتري أو أتى فان جعل الشفيع الثمن أخذه المشتري جبراً والابطال شفعته حالاً فيهما وارجع الشفيع للمشتري (قوله وان اتحدت الصفقة الخ) من لوازم اتحادها اتحاد الثمن والالم تكن الصفقة واحدة (قوله واتحد المشتري) أي وكذلك الشفيع (قوله أي إذا امتنع المشتري من ذلك) أي من التبعيض وانما يجب الشفيع للتبعيض اذا طلبه وامتنع المشتري منه لان المشتري قد يكون غرضه في الجميع ومنه ما يأخذه الشفيع (قوله غير معتبر) أي بل لو كانت الحصص واحدة وأراد الشفيع أخذ بعضها بالشفعة لم يجبر المشتري على التبعيض وكذلك اذا تعددت الحصص وكان بائعها واحداً كما لو كانت دار وحائوت وسان شركة بين اثنين وباع أحدهما حصته في الثلاثة لاجنبى فليس للشفيع أن يأخذ البعض بالشفعة دون البعض الا اذ ارضى المشتري (قوله كتعدد المشتري) أي كعدم التبعيض في حال تعدد المشتري (قوله أي اذا وقع الشراء لجماعه) كما لو باع أحد الشريكين نصف الدار مثلاً لثلاثة كل واحد باع له سداً وكان البيع للثلاثة صفقة واحدة مائة (قوله ومقابل الاصح) أي وهو القول بالتبعيض لاشبه وسعنون (قوله صحح) أي فقد احتار اللغوي والتوسى وقال ابن شاش انه الاصح لان المأخوذ من يده لم تبعض عليه صفقة وقوله أيضاً أي كما صحح لاول بأنه مذهب ابن القاسم في المدونة ولقوة ذلك المقابل اعني المصنف بالدع عليه وأشار لاصل صحة ذلك المقابل بأفعال التفضيل فاندفع اعتراض ابن عاري حيث قال انه يستعني عن قوله على الاصح باقتصاره على مذهب المدونة (قوله وكان أسقط بعضهم) أي الشفعة حقه من الأخذ أي قبل أن يأخذ الباقيون بشفعته كما لو كانت الدار مشتركة بين ثلاثة أثلاثاً فباع واحد حصته لاجنبى وأسقط الثاني حقه من الأخذ بالشفعة قبل أن يأخذ الثالث فيقال للثالث اما أن تأخذ الثلث المبيع بتمامه أو تتركه للمشتري بتمامه وليس له أن يأخذ نصفه فقط الا اذ ارضى المشتري فقوله اما أن تأخذ الجميع أي جميع الشفيع (قوله أرفأب البعض) أي بعض الشفعة قبل أخذه أي انه اذا كان بعضهم حاضراً وبعضهم غائباً أراد المصنف أن يأخذ حصته فقط بالشفعة ويترك الباقي فليس له ذلك وانما له أن يأخذ جميع الشفيع أو يترك جميعه للمشتري فان قلت ماذا كره المصنف هنا منافي لقوله سابقاً وهي على الانصاء لان مقتضاه أنه اذا أسقط أحد الشفعة شفعته قبل أن يأخذ الباقي كان لغيره أن يأخذ حصته فقط بالشفعة وكذا اذا غاب بعضهم فلمن حضر أن يأخذ قدر حصته فقط قلت لا مما فاة لانها باقية لغيره الامر على انصاء بينهم واما لان ما مر بخصوص بما اذا حضر جميع الشركاء ولم يحصل اسقاط من أحدهم بدليل ما هنا (قوله لم يجبر المشتري على ذلك) أي بل له أن يقول لمن أراد الأخذ بالشفعة اما أن تأخذ الجميع أو تترك الجميع (قوله والصغير كالعائث) فاداً كانت الدار لثلاثة أثلاثاً

الثلاثة أنصاء هم لاجنبى صفقة واحدة وأراد الرابع الأخذ بالشفعة (لم تبعض) أي ليس له أخذ البعض دون البعض بل اما أن يأخذ الجميع أو يترك الجميع أي اذا امتنع المشتري من ذلك فان رضى فله التبعيض فقوله لم تبعض أي لم يجبر المشتري على التبعيض ومفهوم اتحدت الصفقة أنها ان تعددت فله التبعيض ومفهوم تعددت الحصص والبائع غير معتبر وانما هو نص على المتوهم فالمدار على اتحاد الصفقة (كتعدد المشتري على الاصح) والمسئلة بحالها من اتحاد الصفقة أي اذا وقع الشراء لجماعه في صفقة واحدة وتميز لكل ما يخصه تعدد البائع أو اتحد فليس للشفيع الأخذ في البعض دون البعض بل أخذ الجميع أو ترك الجميع الا أن يرضى من يريد الأخذ منه وهذا مذهب ابن القاسم في المدونة فعلم

أن المدار في عدم التبعيض على اتحاد الصفقة فقط كما تقدم ومقابل الاصح في هذه صحح أيضاً وشبه في عدم التبعيض أحدهم فاطفاً على قوله كتعدد المشتري قوله (وكان أسقط بعضهم) أي الشفعة حقه من الأخذ فيقال للباقي اما أن تأخذ الجميع أو تترك الجميع وليس له أخذ حقه فقط (أو غاب) البعض قبل أخذه فليس للحاضر أخذ حقه فقط جبراً بل اما أن يأخذ الجميع أو يترك الجميع فان قال الحاضر أنا أخذ حقي فقط فان قدم العائث ولم يأخذ حقه أخذه لم يجبر المشتري على ذلك والصغير كالعائث ولو عه كعدم العائث

(أراد أنه) أي التبعيض (المشتري) وأباه الشفيع فالقول للشفيع فليمن أن القول (٤٣١) لمن أراد عدمه فإن رغب به جاز وغسل به (ولمن

أحدهم صغير و باع أحد الكبيرين حصته وأراد الكبير من الشفيع أن يأخذ من المشتري بالشفعة حصته في الشفيع فقط فلا يجبر المشتري على ذلك بل له أن يقول للشفيع ما أن يأخذ الجميع أو يترك الجميع وإذا أخذ الجميع كان للصغير ذابغ أخذ حصته من ملك الشفيع مثل ما لو كان أحد الشفيعين غائبا وأخذ الحاضر جميع الشفيع وقدم شريكه لعائنه (قوله أو أراد) كما إذا اشترى شفعة شفعة غيب الواحد منهم فانه حاضر فأراد أن يأخذ جميع الشفيع فبعضه المشتري وقال له لا تأخذ إلا بقدر حصتك فالقول قول ذلك الشفيع الحاضر في أخذ جميع الشفيع إلى أن يقدم أمحابه (قوله أي قدم من سفره) أي وليس المراد لمن كان حاضر لا به يأخذ الجميع كما مر وقوله حصته أي في الشفيع المأخوذ (قوله وهكذا) فإذا كانت دار لاربعة لو أحد نصفها ثمانية عشر قيراطا ولا خوربعها ستة قرار يطول آخرها ثلاثة قرار يطول آخرها أيضا ثلاثة فباع صاحب النصف لاجنبي مع حضور صاحب الثمن فأخذ صاحب الثمن ذلك النصف بالشفعة ثم قدم صاحب الربع فان المأخوذ يقسم بينه وبين الذي قبله على الثلث والثلثين لصاحب الربع ثمانية وأصاحب الثمن أربعة فإذا قدم الشريك الثالث وهو صاحب الثمن الثاني أحد من صاحب الثمانية اثنين ومن صاحب الأربعة واحد (قوله وهل العهدة) المراد بها ضمان الثمن أي وهل ضمان ثمن هذا القادم إذا استحق هذا المبيع أو ظهر به عيب يكون على الشفيع الأول أو على المشتري الخ وفي الكلام حذف أي وهل كتابة ضمان ثمن هذا القادم إذا استحق هذا المبيع عليه والمراد بكتابة ضمان الثمن على الشفيع أو على المشتري أن يكتب اشترى فلان من فلان ومن لوازم ذلك ضمانه الثمن عند ظهور عيب المبيع أو استحقاقه لأنه يكتب الضمان من فلان (قوله أو يتعين كتبها على المشتري فقط) الأولى حذف قوله يتعين وقوله فقط لأن علمه يكون قول ابن القاسم نصافي مخالفة أشهب فلا يتأني التأويل بالوافق (قوله تأويلان) أي في كونها متوافقة بين كمال ابن رشد الصواب أن قول أشهب بالتخيير تفسير لقول ابن القاسم فقول ابن القاسم يكتب القادم العهدة على المشتري أي إن شاء أو متخالفين كما قال عبد الحق وقول ابن القاسم يكتب القادم العهدة على المشتري يعني فقط (قوله كعبه) ذكر هذا وإن كان معلوما لأن من المعلوم أن العهدة على البائع والبائع للشفيع هو المشتري لاجل أن يرتب عليه قوله ولو أقاله البائع (قوله ولو أقاله البائع) أي ولو أقال البائع المشتري من الشفيع الذي فيه الشفعة وهذا مذهب المدونة وأشار بلورد قول مالك أيضا أن الشفيع يحبر في مسئلة الاقالة في كتب العهدة على البائع أو المشتري (قوله وعهدة الشفيع على المشتري) أي يكتبها على المشتري (قوله بناء على أن الاقالة ابتداء بيع) أي لا على أنها تقضى للبيع والالم يكن للشفيع شفعة إذا كان لم يحصل بيع وحاصل ما أجاب به الشارح اختيار الشق الأول وأعمال بحبر في الأحكام بأي البيعتين ويكتب العهدة على من أحد شفعه لأنها مهم بالاقالة على إبطال حق الشفيع وقال شيخنا الأحسن أن يقال الاقالة هنا كالعهد كالمعنى مفاد حكم مالك عليها بالبطالان والمعدوم شرعا كالمعدوم حسا (قوله الآن يسلم الخ) أي أن محل كون الشفيع يكتب العهدة على المشتري إذا حصلت الاقالة من البائع له ما لم يترك الشفيع الشفعة للمشتري قبل الاقالة فان ترك له الشفعة ثم حصلت الاقالة فإمالة الأخذ من البائع ويكتب العهدة عليه لا على المشتري (قوله فله الشفعة والعهدة على البائع) أي ولا يلزم من إسقاط شفعته المشتري إسقاطها عن البائع لأنه

أحدهم صغير و باع أحد الكبيرين حصته وأراد الكبير من الشفيع أن يأخذ من المشتري بالشفعة حصته في الشفيع فقط فلا يجبر المشتري على ذلك بل له أن يقول للشفيع ما أن يأخذ الجميع أو يترك الجميع وإذا أخذ الجميع كان للصغير ذابغ أخذ حصته من ملك الشفيع مثل ما لو كان أحد الشفيعين غائبا وأخذ الحاضر جميع الشفيع وقدم شريكه لعائنه (قوله أو أراد) كما إذا اشترى شفعة شفعة غيب الواحد منهم فانه حاضر فأراد أن يأخذ جميع الشفيع فبعضه المشتري وقال له لا تأخذ إلا بقدر حصتك فالقول قول ذلك الشفيع الحاضر في أخذ جميع الشفيع إلى أن يقدم أمحابه (قوله أي قدم من سفره) أي وليس المراد لمن كان حاضر لا به يأخذ الجميع كما مر وقوله حصته أي في الشفيع المأخوذ (قوله وهكذا) فإذا كانت دار لاربعة لو أحد نصفها ثمانية عشر قيراطا ولا خوربعها ستة قرار يطول آخرها ثلاثة قرار يطول آخرها أيضا ثلاثة فباع صاحب النصف لاجنبي مع حضور صاحب الثمن فأخذ صاحب الثمن ذلك النصف بالشفعة ثم قدم صاحب الربع فان المأخوذ يقسم بينه وبين الذي قبله على الثلث والثلثين لصاحب الربع ثمانية وأصاحب الثمن أربعة فإذا قدم الشريك الثالث وهو صاحب الثمن الثاني أحد من صاحب الثمانية اثنين ومن صاحب الأربعة واحد (قوله وهل العهدة) المراد بها ضمان الثمن أي وهل ضمان ثمن هذا القادم إذا استحق هذا المبيع أو ظهر به عيب يكون على الشفيع الأول أو على المشتري الخ وفي الكلام حذف أي وهل كتابة ضمان ثمن هذا القادم إذا استحق هذا المبيع عليه والمراد بكتابة ضمان الثمن على الشفيع أو على المشتري أن يكتب اشترى فلان من فلان ومن لوازم ذلك ضمانه الثمن عند ظهور عيب المبيع أو استحقاقه لأنه يكتب الضمان من فلان (قوله أو يتعين كتبها على المشتري فقط) الأولى حذف قوله يتعين وقوله فقط لأن علمه يكون قول ابن القاسم نصافي مخالفة أشهب فلا يتأني التأويل بالوافق (قوله تأويلان) أي في كونها متوافقة بين كمال ابن رشد الصواب أن قول أشهب بالتخيير تفسير لقول ابن القاسم فقول ابن القاسم يكتب القادم العهدة على المشتري أي إن شاء أو متخالفين كما قال عبد الحق وقول ابن القاسم يكتب القادم العهدة على المشتري يعني فقط (قوله كعبه) ذكر هذا وإن كان معلوما لأن من المعلوم أن العهدة على البائع والبائع للشفيع هو المشتري لاجل أن يرتب عليه قوله ولو أقاله البائع (قوله ولو أقاله البائع) أي ولو أقال البائع المشتري من الشفيع الذي فيه الشفعة وهذا مذهب المدونة وأشار بلورد قول مالك أيضا أن الشفيع يحبر في مسئلة الاقالة في كتب العهدة على البائع أو المشتري (قوله وعهدة الشفيع على المشتري) أي يكتبها على المشتري (قوله بناء على أن الاقالة ابتداء بيع) أي لا على أنها تقضى للبيع والالم يكن للشفيع شفعة إذا كان لم يحصل بيع وحاصل ما أجاب به الشارح اختيار الشق الأول وأعمال بحبر في الأحكام بأي البيعتين ويكتب العهدة على من أحد شفعه لأنها مهم بالاقالة على إبطال حق الشفيع وقال شيخنا الأحسن أن يقال الاقالة هنا كالعهد كالمعنى مفاد حكم مالك عليها بالبطالان والمعدوم شرعا كالمعدوم حسا (قوله الآن يسلم الخ) أي أن محل كون الشفيع يكتب العهدة على المشتري إذا حصلت الاقالة من البائع له ما لم يترك الشفيع الشفعة للمشتري قبل الاقالة فان ترك له الشفعة ثم حصلت الاقالة فإمالة الأخذ من البائع ويكتب العهدة عليه لا على المشتري (قوله فله الشفعة والعهدة على البائع) أي ولا يلزم من إسقاط شفعته المشتري إسقاطها عن البائع لأنه

بيع ملاحظ فيها أهمها بادفاله على طالح حق شفع لا حاشية شفع الحباري كتبها على من شاء منها (الآن يسلم) الشفيع شفعته للمشتري أي يتركها له (قيلها) أي قبل الاقالة فان سلمها قبلها لم تنال الاقالة والشفعة والعهدة على البائع

وهذا كله اذا وقعت الاقالة بالتسليم الاول فان وقعت بزيادة أو نقص ولم يحصل من الشفيع تسليم فانه يأخذ بأى البيعتين شاء ويكتب العهدة على من أخذ ببيعته اتفاقا وقوله (تأويلان) راجع لما قبل الكاف ثم ذكر ما هو كالتخصيص لقوله وهى على الانصبا بقوله (وقدم) فى الاخذ بالشفعة (مشاركه) أى البائع (فى السهم) مذهب المدونة أن المشارك فى السهم يقدم على الشريك الا اعم فلو مات ذو عقار عن جدتين وزوجتين وأختين فباعت احدهن (٤٣٢) نصها بالشفعة لمن شاركها فى السهم دون بقية الورثة (وان) كان المشارك فى

لما سقط الاخذ من المشتري صار شريكا فادابا على البائع فله الاخذ منه بالشفعة لانه تجدد مدكه (قوله وهذا كله) أى ما تقدم من أن الشفيع يكتب العهدة على المشتري ولو أقال البائع المشتري من الشقص حيث لم يحصل من الشفيع ترك للشفعة قبل الاقالة محله اذا وقعت الاقالة بالتسليم الاول (قوله فانه يأخذ بأى البيعتين شاء) أى اتفاقا لان الاقالة بزيادة أو نقص بيع قطعا (قوله ما هو كالتخصيص الخ) أى فكانه قال وهى مفضضة على الانصبا اذا لم يكن للبائع مشارك فى السهم والا قدم مشارك فى السهم على غيره من بقية الشركاء (قوله وقدم مشارك فى السهم) أى على غيره من بقية الشركاء سواء كان ذلك صاحب سهم آخر كاختين شقيقتين أو لاب وأخ لام باعت احدي الاختين فالشفعة للاخت الاخرى دون الاخ للام أو كان عاصبا أو أجنبيا (قوله أن المشارك فى السهم) أى فى الخط والصيب والمراد به الفرض وقوله على الشريك الا اعم أى الغير المشارك فى الفرض سواء كان ذلك اعم صاحب سهم آخر أو عاصبا أو أجنبيا (قوله وان كانت الخ) أى خلافا لاشبه وكان الاولى المصنف أن يشير لردده بولابان اه بن (قوله وليس السدس الخ) هذا جواب عما يقال ان الاخت التى للاب ليست مشاركة فى السهم اذا فرض الشفيع النصف والسدس التى تأخذ الاخت للاب فرض آخر وحاصل الجواب أن السدس انما يكون فرضا مستقلا حيث لم يكن تكملة الثلثين كما اذا كانت تستحقه الجدة أو أكثر أو ولد الام وأما اذا كان تكملة الثلثين فلا يكون فرضا مستقلا بل هو تكملة للفرض خلافا لاشبه ولذا قال لا تقدم التى للاب اذا باعت الشفيع على العاصب تأمل (قوله ودخل على غيره) قال ابن عارى أى دخل الاخص من ذوى السهام أى الفروض على غيره أى من ذوى الفروض وأما دخوله على العاصب فهو مستفاد من قوله بعد كدى سهم على وارث أى عاصب وجه هذا فرار الشارح أولا ويحتمل أن يحمل قوله ودخل الاخص على غيره على العموم بحيث يشمل دخول أهل الورثة السفلى على أهل العليا ودخول ذى السهم على غيره من الورثة سواء كانوا ذوى فرض أو عصبه ودخول الورثة على الموصى لهم ودخول الجميع على الاجاب ويكون ما بعده وهو قوله كدى سهم على وارث مثالا وبذلك فرار الشارح آخر (قوله الاخص) أى الاقوى والاريد فى القرب (قوله من ذوى السهام) أى الفروض وقوله على غيره أى من أصحاب الفروض وهو الوارث الا اعم وهو عير الاقوى فى القرابة (قوله الطبقة السفلى اخص) أى لاهن أقرب للميت الثانى وفيه أن دخول البنات اعماهن من أجل تهرن منزلة أمهن الميتة فصارت البنات كأنهن نفس أمهن الميتة فرجع فى الحقيقة للشريك فى السهم وأما الاخصية وثمة القرب فباعتبار بعض البنات مع بعض وحينئذ وهذا الكلام غير مناسب قاله شيخنا وعلى هذا فالاولى جعل فاعل دخل ضمير المشارك فى السهم (قوله لقوله وقدم الخ) فان كانت الاخوات لام فقط كان من باب تقديم الوارث على الاجنبى ملجبهن بالبنات (قوله بقدر حصصهم) أى فيقسم ذلك النصيب خمسة أسهم لكل بنت سهمان وللم سهم (قوله ويحتمل أن تكون للتشبيه) أى لدخول الاخص من ذوى السهام على غيره وقوله وعليه أى وعلى جعله تمثيلا وقوله والمراد بالاخص أى على جعل ما هنا تمثيلا لمن يرث بالفرض أو بوراثنة أسفل أى أنه يفسر بمعنى عام (قوله فانه اخص) أى اقوى منه بتقديم ذوى الفروض والعول لهم وهذا أحد قولين للفرضيين فالجمله لما قدم أصحاب الفروض فى الارث قدموا فى الشفعة فى الجملة (قوله ومن يرث بوراثنة أسفل) أى كالبناات فى المسئلة السابقة فانهم قد ورثن بوراثنة الميت لأسفل وهو أمهن وقد يرجع هذا لما قبله لان الاخوات مع البنات عصبات (قوله فان من يرث بوراثنة أعلى) أى بوراثنة

السهم (كانت لاب) مع شقيقة أو بنت ابن مع بنت (أخذت سدسا) تكملة الثلثين فباعت الشقيقة أو البنت فلهى للاب أو بنت الابن الاخذ بالشفعة دون العاصب وكذا لو باعت التى للاب فالشفعة للشفيع بالاولى وليس السدس هنا فرضا مستقلا بل هو تكملة الثلثين (ودخل) الاخص من ذوى السهام (على غيره) كميت عن ثلاث بنات ماتت احدهن عن بنتين فباعت احدي اخوات الميتة فأولاد الميتة يدخلن على خالاتهن اذا طبقة السفلى اخص والعليا اعم وادابعت احدي بنتى الميتة فالشفعة لاختها ولا يدخل معها خالاتها لقوله وقدم مشارك فى السهم وكميت عن ثلاثة بنين مات أحدهم عن ابنتين باع أحدهما نصيبه اخص به أحسوه دون عميه فان باع أحد العمين دخل مع عمهما كدى سهم (أى كدخول صاحب فرض على

وارث) غير ذى سهم بل عاصب كميت عن اثنين وعمير باع احد العمين نصيبه فهو لا جميع بقدر حصصهم ولا يخص به العم فالكاف الميت للتشبيه ويحتمل أن تكون لا تمثيل كما قيل وعليه فتدلى أى الاخص على غيره أى على الاع والمراد بالاخص من يرث بالفرض فانه اخص ممن يرث بالتعصيب من يرث بوراثنة أسفل فان من يرث وراثته أعلى اعم منه (و) دل (وارث) أى من يرث لهم من ارباع أحدهم مناه فيدخل الوارث مع بقية أصحابه فى الشفعة فوارث عطف على الميت فى دخول ويجوز الجور بالعطف على ذى سهم ومفهوم المصنف

أحدى الزوجتين اتفق
الحق للاختين فان أسقطنا
فالعامة فان أسقطنا
فالموصى له فان أسقط
فلا يجزئى والاول هو الرابع
(وأخذ) الشفع اذا تعدد
البيع فى الشقص (بأى
بيع) شاء (وعهده) أى
درك المبيع من عيب
أو استحقاق (عليه) أى
على من أخذ يبعه أى يكتبها
عليه ان لم يعلم قبل الاخذ
بالشفعة بتعدد البيع فان
كان حاضر عالما لم يأخذ
الا ببيع الثانى لان حضوره
وعلمه يسقط شفعة من
الاول وكذا اذا كثرت
البياعات مع حضوره
عالما فلاخذ بالآخر فقط
ويدفع الثمن لمن يريده
الشقص ولو أخذ ببيع
غيره فان اتفق الثمنان
فظاهر وان اختلفا فان كان
الاول أكثر عشرة والثانى
كخمس فان أخذ بالاول
دفع للثانى خمسة ودفع
للمسألة الاخرى للاول وان
كان بالعكس دفع للثانى
خمس ويرجع بالمسألة
الاخرى على بائعه (ونقص
ما بعده) أى ما بعد البيع

(٥٥ - دسوقى ثالث) المأخوذ به ومعنى بقضه تراجع الايمان ويثبت ما قبله وسواء اتفقت الايمان أو اختلفت فان أخذت بالاحسير ثبتت البياعات كلها (وله) أى للمشتري (غلتسه) الى وقت الاخذ بالشفعة لانه فى ضمانه قبل الاخذهم ارا العلة بالضمان (وى) جواز (فسخ عقد كرائه) سم مصدق ربعى اكرأ أى اكرأ المشتري قبل أخذ الشفيع بالشفعة اذا كان وجيبة أو مشاهرة واتفق الاجرة وعدم الجوار بل يتعمم الامضاء (تردد) الرجوع الثانى

ولا يجوز ولو بعد الشفعة للمشتري وعلى الأول فالأجرة بعد هذا الشفع أي أن أمضاها (ولا يضمن) المشتري (نقصه) بالصادق المهمة أي ما نقصه الشقص عنده غير فعله بل بسماوى أو تعير سوق أو فعله لمصلحة كهدم لمصلحة من غير بناء دليل ما جسدته وسواء علم أن له شفعاً أم لا فإن هدم لمصلحة ضمن (فإن هدم وبني فله قيمته قائماً) على الشفع لعدم تعديبه (وللشفيع انقضاء) بالصادق المهمة أي المنقوض من حجر ونحوه إذا لم يعد في البناء فإن أعاده أو باعه أو تصرف فيه بوجه سقط عن الشفع ما قابل قيمته من الثمن ثم أجاب رحمه الله تعالى بخمسة أجوبة تبعاً للاشياخ (٤٣٤) عن سؤال أورده بعضهم على محمد بن الموارق قال كيف يتصور الأخذ

بالشفعة مع دفع قيمة البناء قائماً لأن الشفع ان علم بالهدم والبناء وسكت فقد سقطت شفيعته والا فالمشتري متعده فله قيمته منقوضاً بقوله (أما الغيبة شفيعه فقسام وكيله) غير المنقوض إذا المنقوض يقوم مقام الغائب وشمل كلامه جوابين الأول غائب أحد الشرى بكن أو كل إنسانا في مقاسمة شريكه الحاضر فباع الحاضر فقام الوكيل المشتري ولم يأخذ بالشفعة فإذا قدم الغائب كان له الأخذ بشفيعته الثاني غائب الشفع وله وكيل حاضر على أمواله لا في خصوص الشقص فباع شريك الغائب فسلم بر الوكيل العير المنقوض الأخذ للغائب بالشفعة فقسام المشتري فهدم وبني وأشار للجواب الثالث بقوله (أو) فاسم (فاض عنه) أي عن الغائب وكان لا يرى أن القسمة تسقط شفيعه الغائب أو لم يعلم بأن الغائب ثبت له شفعة وإنما قاسم المشتري من

بهذا أحد طريقين وقال بعضهم يتعتم أمضاؤه ولو طال ما بقى من أمد الكراء عشرة أعوام وعليه اقتصر في المبح (قوله والأجرة ولو بعد الشفعة للمشتري) أي على القول الثاني المبني على أن الأخذ بالشفعة بيع (قوله والأجرة بعد هذا الشفع) أي وأما أجرة المدة التي قبلها فهي للمشتري قطعاً لأنها غيلة (قوله بل بسماوى) أي بأن رز على مظهر فهدم شيئاً منه أو سقط شيء منه بزلزلة (قوله كهدم لمصلحة) أي بأن هدم لبني أو لأجل توسعة فإن شاء الشفع أخذ مهوداً وما بكل الثمن وإن شاء تركه للمشتري (قوله فإن هدم لمصلحة) أي بل عينا وقوله ضمن أي فيحط عن الشفع من الثمن نسبة ما نقصته قيمة الشقص بالهدم عن قيمته سليماً سواء هدمه عالماً أن له شفعاً أم لا ولا يقال كيف يضمن مع أنه لم يتصرف إلا في ملكه لأنه لما أخذ الشفع بشفيعته علم بالآخرة الأمر أنه ليس ملكه (قوله فإن هدم) أي المشتري لمصلحة وقوله وبني أي بعيراً ناقضه وقوله فله أي للمشتري قيمته أي قيمة البناء بمعنى الانقضاء وقوله قائماً أي مبنية أي فله قيمة الانقضاء مبنية بزيادة على الثمن الذي وقع به الشراء (قوله أو تصرف فيه بوجه) أي كان أهله أو وهبه (قوله سقط عن الشفع الخ) أي فيعزم قيمة البناء قائماً مع ما قابل قيمة الأرض من الثمن ويسقط عنه ما قابل قيمة الشقص من الثمن فيقال ما قيمة العرصه بالبناء وما قيمة النقص مهوداً وما بقى الثمن الذى اشترى به المشتري عليهم ما قابل العرصه من ذلك دفعه الشفع للمشتري زيادة على قيمة البناء قائماً وما قابل النقص من ذلك فإنه يحط عنه وتعتبر قيمة النقص يوم الشراء كما في بن عن المدونة (قوله تبعاً للاشياخ) فيه إشارة إلى أن تلك الأجرة ليست لابن الموارق المسؤول بل لبعض تلامذته وغيرهم من الاشياخ وزاد بعضهم جواباً أساساً وهو أنه يمكن عدم علم كل من المشتري والشفيع بالآخر بأن يظن المشتري أن بانه يملك جميع الدار ولم يعلم الشفع بالهدم إلا بعد البناء ولا تعدى حينئذ نقول السائل ولا يعلم الشفع بالبناء والهدم فالمشتري متعده فله قيمته معقوضاً ممنوع (قوله أورده بعضهم) ذلك البعض من المصرين أو رد هذا السؤال على ابن الموارق حين كان يقرأ في جامع عمرو (قوله أما الغيبة الخ) أي فالمشتري قيمة بناء قائماً أما لأجل غيبة شفيعه أي شفع المشتري أي الشفع الذى يأخذ منه فالإضافة لادنى ملاسمة (قوله فقسام وكيله) وكيله بالرفع فاعل قاسم والصمير للشفيع والمفعول محذوف أي وقاسم وكيله المشتري (قوله فإذا قدم الغائب) أي بعد أن هدم المشتري وبني بعيراً ناقضه (قوله كان له الأخذ بشفيعته) أي ويدفع قيمة بناء المشتري قائماً لأنه غير متعده (قوله على أمواله) متعلق بمحذوف صفه لو قيل أي وله وكيل وكله على أمواله أي على الطر لها والتصرف فيها (قوله فهدم وبني) أي فإذا قدم الشفع كان له الأخذ بالشفعة ويدفع للمشتري قيمة بناء قائماً وكذا يقال فيما بعده (قوله وكان لا يرى) أي بأن كان حقيقياً (قوله أو لم يعلم الخ) أي لأنه لو علم القاضي بأن لذلك الغائب شفعة لم يحزله أن يقسم عليه ولو قسم لم يقرر له شفعة إذا قدم (قوله نفاذاً) أي القسمة (قوله فهدم وبني) أي فإذا قدم الشفع كان له الأخذ بالشفعة ويدفع للمشتري قيمة بناء قائماً (قوله أو أسقط الشفع لكذب) أي فهدم المشتري وبني فلما تبين للشفيع الكذب وأن إسقاطه لشفيعته للكذب لا يعتبر أراد الأخذ بالشفعة فله ذلك ويدفع للمشتري قيمة بناء قائماً (قوله من غير المشتري) أي وأما لو كان أسقط شفيعته لكذب في الثمن من المشتري ثم اشترى هدم وبني فإن الشفع إذا علم تكذبه وأراد الشفع أن يأخذ بالشفعة فله قيمة ما منه منقوضاً (قوله الصف الثاني) أي فله يدفع له قيمة ما منه قائماً (قوله لعيب) أي لأجل عيب اطلع عليه المشتري في الشقص فإذا اشترى الشقص عانة

حيث أنه شريك الغائب وظن المشتري فهاذها فهدم وبني وللرابع بقوله (أو أسقط) الشفع (لكذب) ثم من غير المشتري (في الثمن) وكذا في المشتري بالفتح والكسر وللخامس بقوله (أو) اشترى الدار كلها ثم (استحق) منه (نصفها) بعد أن هدم وبني وأخذ المستحق النصف الثاني بالشفعة (وحط) عن الشفع من الثمن (ما حط) عن المشتري منه (لعيب) طهر في الشقص

(أولوية) من البائع (أن حط) الموهوب (عادة أو شبه الثمن بعده) أي بعد الحط أن يكون ثمن الشقص فالثمن بالرفع فاعل أشبه ويجوز نصبه وفاعل أشبه ضمير يعود على الباقي المفهوم من المقام وأعاد اللام في ليه ليرجع الشرط المذكور لما بعده فان كان الموهوب مما لا يحيط مثله عادة أو لم يشبه الباقي أن يكون ثمن الشقص لم يحط عن الشفيع شيء (وان استحق الثمن) المعين من البائع أي الذي وقع البيع الأول على عينه ولو مثليا (أورد) على المشتري (يعيب) ظهوره (بعدها) (٤٣٥) أي بعد الواحد بالشفعة (رجع البائع) على

المشتري (بقية شقصه)

لا بقية الثمن المستحق أو المردود بالعيب (ولو كان الثمن) المعين (مثليا) كطعام وحلي (الا نقد) المسكوك (فمثله) فان وقع البيع بغير معين رجع بمثله ولو مقسوما لا بقية الشقص (ولم ينتقص) البيع (ما بين الشفيع والمشتري) بل يكون للمشتري ما أخذه من الشفيع من الثمن وهو مثل المثلث وقيمة غيره كما هو القاعدة في الشفعة (وان وقع) الاستحقاق أو الرد بالعيب (قبلها) أي قبل الأخذ بالشفعة (اطلت) الشفعة أي فلا شفعة له الا اذا كان الثمن نقدا فان كان نقدا لم تبطل باستحقاقه ولا رده بالعيب فحذف الا لنقد من هنا لدلالة ما قبله عليه (وان اختلفا) أي الشفيع والمشتري (في) قدر (الثمن) المدفوع للبائع (فالقول للمشتري) أي فيما يشبه أن يكون ثمن

ثم اطلع فيه على عيب فحط عنه البائع لاجل عشرة فاحط عن الشفيع وبدفع للمشتري تسعين فحط (قوله أولوية من البائع) أي للمشتري اذا حوت العادة بمحيطه ذلك التدرج من الثمن بين الناس كان تجري العادة أن من باع شيئا بمائة يهب للمشتري من الثمن عشرة أي يحطها عنه (قوله أو شبه الخ) أي أو لم تجر العادة بالحط لكن أشبه الباقي بعد الحط أن يكون ثمن الشقص كالواشترى الشقص بمائة ثم حط عنه البائع عشرة ولم تجر العادة بحطها لكن الباقي شبهه أن يكون ثمن الشقص فانه يحط ذلك عن الشفيع (قوله وان استحق الثمن الخ) حاصله أن أحدا اشترى يكتفي اذا باع الشقص لاجني بثمان مائة ثم أخذوا الشفيع من ذلك الاجني بالشفعة ثم استحق ذلك الثمن المعين مقوما أو مثليا من البائع الاول فانه يرجع على المشتري منه بقية الشقص كان الثمن المعين مقوما أو مثليا الا أن يكون نقدا مسكوكا والارجع عليه بمثله هذا كله اذا كان الثمن معيناً أو مالهو كان غير معين واستحق بعد الشفعة الرجوع البائع الاول على من اشترى منه بمثله ولو كان مقوما (قوله ولم ينتقص البيع) أي في حال استحقاق الثمن من يد البائع أو رده على المشتري يعيب (قوله ما بين الشفيع والمشتري) أي وان كان قد انتقص ما بين البائع والمشتري ادلوا كان لم ينتقص البيع بينهما لرجع البائع بقية الثمن المستحق أو المردود ان كان مقوما ومثله ان كان مثليا وظاهر المصنف عدم الانتقص بين المشتري والشفيع ولو كانت قيمة الشقص التي يرجع بها البائع على المشتري تزيد على قيمه الثمن الذي اشترى به الشفيع زيادة كثيرة أو نقص عنها وهو كذلك لان هذا امر طرأ وقيل انه ينتقص ما بينهما وجبته فيرجع المشتري على الشفيع بمثل ما دفعه في قيمة الشقص ويرجع الشفيع على المشتري ما دفعه له من الثمن ويتقاسمان (قوله بل يكون للمشتري ما أخذه من الشفيع) أي تمامه وأما قول هب وخش وينبغي أن يرجع الشفيع على المشتري بارش العيب لانه دفع له ثمناسليما وهو قد دفع له ثمنه ثمننا معينا فغير صواب كما قال ابن لان شراء المشتري بالثمن المعيب لم يمس ببل رده وأعطي قيمه الشقص فكيف يتصور رجوع من الشفيع نعم يظهر ما قاله اذا رضى البائع بعيب الثمن ولم يردده للمشتري تأمل (قوله كما هو القاعدة في الشفعة) أي من دفع الشفيع مثل الثمن ان كان مثليا وقيمه ان كان مقوما (قوله وان وقع الاستحقاق) أي للثمن المعين أو الرد بالعيب قبلها بطلت من هذا يعلم أن استحقاق الثمن أو رده بعيب قبلها يحال رد الشقص بعيب قبلها فقد تقدم قولنا لا الأخذ بالشفعة بناء على أن الرد بالعيب ابتداء ببيع وعدم الشفعة بناء على أن الرد به نقض للبيع (قوله الا اذا كان الثمن) أي المستحق (قوله فان كان نقدا لم تبطل الخ) أي ويرجع البائع على المشتري بمثله لان المقد لا يتعين أي لا يراد اعينه (قوله وبما يشبه) أي في دعواه ما يشبه أن يكون ثمن الشقص عند الناس (قوله والا فلا يمين) أي والا يحق الشفيع عليه الدعوى ولم يكن ذلك المشتري متهما كان القول قول ذلك المشتري بلا يمين (قوله بلا يمين) طاهره ولو حقق الشفيع عليه الدعوى أو كان ذلك الكبير منهما فيما ادعى به (قوله لان شأن حواراه الغلو الخ) علة لكون القول قوله بلا يمين (قوله اذا أتى الخ) شرط في قبول قول ذلك الكبير المشتري (قوله بحواره) الباء سببية (قوله وقبل يمين) أي اذا حقق الشفيع عليه الدعوى أو كان متهما والا فلا يمين (قوله سواء جعل تشبيها) أي وان المعنى ككبير يرغب الناس في حواراه اشترى شقصا بحواراه لتوسعتها به فقام عليه الشفيع لياخذ منه بالشفعة فتسارع في قدر الثمن (قوله أو غشيا) أي لدعوى الشبه من المشتري وعليه فالعنى ككبيره وهو ظاهر المصنف سواء جعل تشبيها أو تمثيلا وهو الأرجح

للشقص أشبه الشفيع أم لا وانما يحلف اذا كان متهما أو حقق عليه الشفيع لدعوى كان به قول كس حاصر مجلس العقد ووقع الثمن نكدا والا فلا يمين وشبه في أن القول قول المشتري قوله (ككبير) أمير أو قاض (برعى في حواره) أي يرغب الناس في العقار المجاور لداره ليستظلوا بظله ويدخلوا في حياه فان شأن البيوت المجاورة له علوا الثمن فاد اشترى الكبير شقصا بحواره وأخذ منه بالشفعة فادعى ثمنها ليا القول قوله بلا يمين لان حواراه هلو وشأنه هو الدفع الكثير اذا أتى بما يشبه أن يرد بحواره وقيل يمين ككبيره وهو ظاهر المصنف سواء جعل تشبيها أو تمثيلا وهو الأرجح

(والا) بأن المشتري بما يشبه (ق) القول (لشفيع) ان أشبه بدليل قوله (وان لم يشبهها حلفا ورد الى) القيمة (الوسط) ونكروطها كحلفهما
ويقتضى للحالف على التام (وان نكل) عن اليمين (مشتري) فيها اذا تنازع مع البائع في قدر الثمن فقال المشتري بعشرة وقال البائع بعثا
اياهم عشرين وقلنا بتوجه اليمين (٤٣٦) ابتداء على المشتري لانه العارم فنكل وحلف البائع على دعواه وأخذ ما حلف

لكبير برعب الناس في مجاورته (قوله والايات المشتري بما يشبه) أي اواني بما يشبه ولكن نكل عن اليمين
(قوله فالقول للشفيع) أي يمين فان نكل فلا يأخذه الا بما قاله المشتري (قوله الى الوسط) أي وهو قيمة
الشخص يوم البيع قال عقب ما لم تزد قيمته على دعوى المشتري وما لم تنقص على دعوى الشفيع كذا ينبغي
ومثله في حش والصواب حذف ذلك لان الموضوع أنه لم يشبه واحدا منهما ولو رادت القيمة على دعوى
المشتري لكان المشتري مشبها أو بأحد بما ادعى مع أن الموضوع أنه لم يشبه بل زاد جدا وكذا ان قصت
القيمة في دعوى الشفيع كان الشفيع مشبها بم ما قاله يطهر فيما اذا أشبهنا نكلا فتأمل (قوله لان من
حجته الخ) أي أن من حجة المشتري أن يقول أنا وان اشتريته بعشرة لكن الشقص انما حصل لي بالعشرة
الانحرى فصرت كأني ابتدأت الشراء بالعشرين (قوله فهذا الفرع) أعني قوله وان نكل مشتري (قوله وقع
التنازع فيه بين المشتري والبائع) أي وما تقدم قد وقع فيه التنازع بين المشتري والشفيع لا يقال ان البائع
والمشتري اذا تنازعا في قدر الثمن فانهما يتفاسخان بعد حلفهما وهما لم يتفاسخا قلت هنالم يتفاسخا لكون
المشتري ومن المعلوم أنه يقتضى للحالف على التام (قوله بدليل قوله في الاخذ الخ) أي فان هذا لا يتصور
في التنازع بين الشفيع والمشتري لما تقدم أنهم اذا تنازعا كان القول قول المشتري يمينه ان أشبهه والا
يشبهه أو يحلف كل القول قول الشفيع يمينه ان أشبهه فان لم يشبهها فقيمة الشقص يوم البيع (قوله بزرها
الاحضر) لا مفهوم للزرع بل مثله البذر لان حكمه حكم الزرع عند المصنف من عدم لشفعه فيه فاداشترى
أرضا مبدورة ثم استحق نصف الارض فقط أخذ المستحق النصف الاخر منها بالشفعة بما ينوبه من الثمن
بدون بدر وأما على مقابله أعني القول بالشفعة في الزرع والبذر تبعا للارض فيأخذ الشفيع مبدورا
بجميع الثمن ومفهوم الاخر انه لو ابتاع أرضا رزعا اليها يستحق نصفها وأخذ الشفيع النصف
الثاني بالشفعة كان البيع صحيحا في الزرع لصحة بيع الزرع استقلاله بعد يسه وكذا ان لم يحصل الاستحقاق
حتى ييس ما ابتاعه أخضر مع الارض (قوله فاستحق نصفها) مفهوم نصفها انه لو استحق جملها فانه يتعين
رد الباقي لبائعه وخينئذ فليس للمستحق أخذ ذلك الباقي بالشفعة فانه عقب ورده بن أن حرمة التمسك
بالاقل انما هو في استحقاق المدين لا الشائع كما هنا اذ فيه بخير المشتري كما مر في الخيار وخينئذ فلا فرق هنا بين
استحقاق النصف والاكثر فكان الاولى للمصنف أن يقول فاستحق نصفها (قوله في النصف) أي في نصف
الارض المستحق والمأصل أن البيع بطل في نصف الارض المستحق وفي الزرع الذي فيه (قوله لبقائه
بلا أرض) أي وقد علمت أن الزرع الاخضر لا يجوز بيعه مفردا عن الارض على التبقية (قوله ويرجع)
أي نصف الزرع الذي ظل يبعه لبائعه وخينئذ فيلزمه أجرة نصف الارض المستحق لبقائه رزعه فيه (قوله
و بقي نصف الزرع الكائن في النصف المأخوذ بالشفعة للمبتاع) أي انه لا يبطل البيع فيه وخينئذ فلا يرد
للبائع بل يبقى للمشتري على الراجح ولا يلزمه كراء نصف الارض المأخوذ بالشفعة الذي فيه زرع له كالعلة
(قوله وقبل يرد للبائع أيضا) أي وهو ضعيف وان اقتضاه تعديل المصنف (قوله فيكون الزرع كله للبائع) أي
فعليه للمستحق كراء النصف المستحق من الارض دون ما أخذ بالشفعة فانه لا كراء له ومحل لزوم كراء النصف
المأخوذ بالاستحقاق اذا كان الاستحقاق في اباي الزراعة والا فلا كراء له أيضا (قوله لكن البطلان) أي
طلان البيع في نصف الزرع الكائن في نصف الارض المستحق (قوله لا يتفيد بالاستشفاع) أي بل البيع
فيه باطل سواء أخذ المستحق النصف الثاني بالشفعة أم لا (قوله حلاف الخ) أي لان قوله واستشفع بطل

عليه من الثمن وهو
العشرون في المثال فقام
الشفيع على المشتري
ليأخذ الشقص بالشفعة
(في الاخذ بما ادعى)
المشتري وهو العشرة في
المثال لان دعواه تتضمن
أن البائع طلبه في العشرة
الثانية (أو) بها (أدى)
للبائع وهو عشرون لان
من حجته أن يقول انما
ملك الشقص بها فلم
يسلم لي الشراء الا بها
(قولان) فهذا الفرع
مستقل لا يتعلق بهما قبله
وقع التنازع فيه بين
المشتري والبائع بدليل
قوله في الاخذ الخ (وان
ابتاع شخص أرضا
زرعها الاخضر فاستحق
نصفها) منه (فقط) دون
الزرع (واستشفع)
لمستحق أي أخذ النصف
لا آخر بالشفعة (بطل
ليبيع في نصف الزرع)
هو المالك في النصف
لمستحق (لبقائه بلا
رض) ويرجع للبائع
بطل أيضا البيع في
لنصف المستحق لبيان
ن البائع لا يملكه

سكت عنه لوضوحه وفي نصف الزرع الكائن في النصف المأخوذ بالشفعة للمبتاع على الراجح وقبل يرد للبائع أيضا
يكون الزرع كله للبائع كما أن الارض كلها تصير لمستحق النصف لكن البطلان لا يتفيد بالاستشفاع خلافا لما يؤولهم المصنف وأوجب أنه صرح
ه لتلايتوهم أنه اذا استشفع ظل البيع في الزرع جميعه كما هو ظاهر المدونة فيبين به أنه يبطل في المصنف خاصة كما جلت عليه المدونة ولو قال
لمصنف وان استشفع بالمائة كان أولى وشبه في البطلان قوله

(كمشترى قطعة من جنان بازا جنانه ليتوصل له) أي لما اشترى (من جنان مشترى به) اطهار في محل الاضمار فالاولى من جنانه أي المشتري (ثم استحق جنان البائع) صوابه المشتري كافي نسخة فان البيع يطل في الشفعة المشتراة لبقائها بلا ممر يتوصل لها منه ولو قال ليصل لها من جنانه ثم استحق لكان أحصر وأبين ثم نعم مسألة الارض المبيعة بزرها الا حضر بقوله (٤٣٧) (ورد البائع) على المشتري

(نصف الثمن) لان

الارض استحق نصفها

فبطل البيع فيه وفي نصف

زرعها (وله) أي للبائع

(نصف الررع) الذي بعير

أرض (وخبر الشفع)

المستحق (أولا) أي قبل

تخيير المشتري (بين أن

يشفع) أي بأخذ النصف

الاخر بالشفعة فتكون

الارض كلهاه ونصف

الزرع في النصف المستحق

البائع ونصفه الاخر

للمبتاع على الرجوع كما

قدمناه وعلى البائع كراء

نصف الارض المستحقة

ان كان الابان حين الاخذ

بالشفعة باقيا لان الزرع

وقع بوجه شبهة فان فات

الابان فلا كراء عليه وأما

المشتري فلا كراء عليه

في نظير النصف الاخر

(أولا) يشفع (فيخير

المبتاع في رد ما بقي) لبائعه

وأخذ بقية ثمنه وفي

التماسك بنصف الارض

برزعا فلا يأخذ بقية

الثلث والله أعلم

* (باب) في القسمة

وأقسامها وأحكامها *

(القسمة) ثلاثة أقسام

الح يفتضى أن البطلان انما يكون اذا استشفع والافلاهم ان هذا انما يرد ما على أن المراد ببول المصنف واستشفع أي أخذ بالشفعة بالفعل أما ان قلنا ان معناه واستحق الأخذ بالشفعة أخذها بالفعل أولا فلا يرد هذا الاعتراض أصلا (قوله كمشترى قطعة) يصح قراءته بالاضافة والسووين وقوله من جنان أي من جنان شخص آخر (قوله فالاولى من جنانه) أي من جنان نفسه (قوله صوابه المشتري) أي لان جنان البائع اذا استحق فالبطلان لذاته لا لعدم الممر الموصل لما اشترى (قوله ورد الخ) الحاصل أنه اذا استحق نصف الارض بطل البيع فيه وفي زرعه وحيث لا يلزم البائع أن يرد للمشتري نصف الثمن وخبر المستحق أولا اما أن يأخذ النصف الثاني بالشفعة أولا فان أخذ بالشفعة كانت الارض كلهاه وكان الزرع لدى في النصف المستحق للبائع فيلزمه أجرة الارض التي هو فيها والزرع الذي في النصف المأخوذ بالشفعة قيل انه للمشتري بما يخصه من الثمن وهو الرجوع وقيل انه يرد للبائع أيضا وعلى كل لا يلزم أجرة أرضه للمستحق وان لم يأخذ بالشفعة خير المشتري بين رد ما بقي من الارض والزرع للبائع وأخذ بقية ثمنه وأما أن يتماسك بنصف الارض وزرعها فلا يأخذ بقية الثمن (قوله وله نصف الزرع) هذا نص يرجع بما علم من قوله بطل البيع الخ لانه اذا بطل البيع في نصف الزرع كان للبائع (قوله لدى بعير أرض) أي الذي في نصف الارض المستحق (قوله وخبر الشفع أولا) أفاد المصنف بهذا بعده قوله واستشفع أن هاتين خبرين أحدهما سابق على الآخر وهذا لا يفيد قوله سابقا واستشفع فأتى بها هنا لزيادة الفائدة وهو أنه مخير في الأخذ بالشفعة وعدم الاحد وان قوله أولا واستشفع معناه ان شاء لانه على سبيل التعتم ومما سقط ما قيل ان قوله واستشفع منافي لقوله هذا وخبر الشفع لان المبادر منه تختم الاستشفاع وهو بنا في ما هنا من التخيير * (فرع) * اذا باع الشريك حصته من شائع على اسمه من نصيبه فليس يكره امضاءه له وله أن يدخل معه في الثمن وله أن يأخذ بالشفعة وله أن يقاسم انظر ح (قوله - بين الاخذ الخ) الاولى حين الاستحقاق كافي بن (قوله فلا كراء عليه) أي لان الشفعة بيع ومن زرع أرضا وباعها دون زرعه فلا كراء عليه

* (باب في القسمة) *

(قوله وأقسامها) عطف تفسير لان المصنف لم يذكر حقيقتها وانما ذكر أنواعها (قوله وهي المهايأة) بالياء التحتية وهي الاعداد بكسر الهمزة والتجهيز يقال هيا الشيء لصاحبه أي أعده وجهه له ويقال أيضا باليون (قوله تهايو) أي من شريك في رمن معين للاستعمال كدار بين شريكين يسكن فيها واحد منهما هذا الشهر والثاني الشهر الذي بعده أو أحدهما يسكنها سنة كذا والاخر يسكنها سنة كذا التي بعدها أو أحدهما يسكنها سنة كذا والاخر السنتين اللتين بعدها الا بشرط في تعيين الزمان مساواة المدة التي يستعمل فيها أحدهما للمدة التي يستعمل فيها الآخر وانظر هل من تعيين الزمان المقيد بشهر دون تعيينه بكونه يسا مثلا أو بالاشارة اليه وليس ذلك تعيينا وحيث لا تقسمه غير صحيحة والثاني هو ما حاربه بن عرفة واختار شيخنا العدوي أنه تعيين (قوله أوتون) أي مضمومة وهمة ويحور قلب همة ياء وحيث قلب ضممه المون الواقع قبلها كسرة (قوله لا أكثر) أي لان المدة التي يقع القبض بعدها في الاجارة فكما لا يحور اجارة عبد معين على أن يقبض بعد أكثر من شهر لا يحور في المهايأة أن يستعمله بعد أكثر من شهر وهنا كذلك وسيأتي تحقيق ذلك (قوله والامسدت) أي والايعين الزمان فسدت كان يتفقا على أن أحدهما يستعمله مدة

الاول قسمة مباح وهي المهايأة وترص وقرعه فاشار الى لاول بقوله (تهايو) بيا التحتية أوتون وهمة الاول من المهايأة لان كل واحد هيا لصاحبه ما يشفع به والثاني من المهايأة لان كل واحد هيا لصاحبه بما لا يتفاد به (في رمن) معين كخدمة عبد) وركوب دابة (شهر) لا أكثر (وسكني دارسين) يشمل اتحاد العبد والدار بين شريكين أو أكثر ملكا أو اجارة يستعمل كل منهما أو منهم العبد مثلا شهرا أو جعة فلا بد من تعيين الزمن قطعا اذ به يعرف قدر الانتفاع والافسدت

ويشمل المتعدد كان يكون (٤٣٨) بشر يكتن عبدان أو داران يستخدم أحدهما أحد العبدان أو يسكن أحد الدارين والاخر

يستخدم الثاني أو يسكن الثانية وفي هذه خلاف فقبل بشرط تعيين الزمن والافسدت وقيل لا وعليه فان عين الزمن فهي لازمة والا فلا فلكل منهما أن يجعل متى شاء (كالاجارة) أي في تعيين الزمن وفي اللزوم ولا يشترط تساوي المدة على أحد القولين فيجوز قسمتها مهاتاة على أن يسكنها أحدهما سنة أو أكثر ويسكنها الاخر مثله أو أقل أو أكثر على ما تراخى عليه ويلزمهما ما دخلا عليه ومثل الدار الأرض المأمونة يزرعها أحدهما عاما والاخر كذلك بخلاف غير المأمونة فلا يجوز قسمها مهاتاة (لا) تجوز المهاتاة (في غلة) أي كراء يتجدد بتجدد قهريلك المشترك كعبد أو دابة يأخذ أحدهما كراء مدة معينة (ولو يوما) والاخر مثله لعدم انضباط العلة المتعددة اذ قد تقل وتكثر ومن غير المنضبطة الحمام والرحا فان انضبطت كدار معلومة الكراء وكرايا طعن كل منهما حجة في مدة معينة جار ولا يضره أن يطعن لغيره

من الزمان والاخر كذلك (قوله ويشمل المتعدد) أي المقسوم المتعدد من العبد والدواب والدور (قوله فقبل بشرط) أي في صحتها وهو قول ابن عرفة (قوله وقيل لا الخ) أي وقيل لا بشرط في صحتها تعيين الزمن بل التعيين شرط في لزومها وهو قول ابن الحاجب وأقره ابن عبد السلام والتوضيح ونحصل بمقاله الشارح أنه ان عين الزمن صحت ولزمت في المقسوم المتعدد والمتعدد وان لم عين فسدت في المتعدد اتفاقا وفي المتعدد خلاف فان ابن الحاجب يقول بصحتها وان كانت غير لازمة وابن عرفة يقول بفسادها فعنده إذا لم عين الزمن كانت فاسدة مطلقا لافرق بين المتعدد والمتعدد وعلى ما لا ابن عرفة جعل ابن عاري وج كلام المصنف بدليل مثاله وقوله في زمن اذا المتبادر من قوله في زمن المعين والالم يحتج للص عليه اها اطربن (قوله كالأجارة) يفهم من التشبيه أن المهاتاة انما تكون بتراض وهو كذلك لان الاجارة كالبيع فلا يجبر عليها من أباه ولا يباي ذلك جعل المصنف قسمة المراضاة قسيما لها لان جعله قسيما لها باعتبار تعلقها بالذات والمهاتاة متعلقة بملك المنافع مع بقاء الذات بينهما وهذا لا ينافي أنه لا بد من رضاها معا في كل من القسمين (قوله أي في تعيين الزمن) الأولى أي في اللزوم عند تعيين الزمن واعلم أن المقسوم مهاتاة ان كان عقارا فيجوز أن تكون المدة التي يقع القبض بعدها كالمدة في الاجارة فكما يجوز راجارة الدار لتقبض بعدها أكثر من عام لكونها مأمونة فيجوز قسمتها على أن يسكن أحدهما سنتين وأما عبد معين يشترط فيه أخذ بعده هـ هـ فلا يجوز في الاجارة وأما في المهاتاة فانه يجوز فيه شهرا أكثر بقليل كما قاله ابن القاسم ولذا جعل المواق التشبيه راجع للدار فقط وأنه تام أي في اللزوم والتعيين وفي أن المدة التي يقع القبض بعدها هنا كالمدة في الاجارة ولا يصح أن يكون التشبيه راجع للعبد الا أن يجعل غير تام بأن يكون في اللزوم وتعيين المدة فقط اهـ اطربن (قوله على أحد القولين) أي السابقين وهما عدم اشتراط تعيين الزمن واشتراطه اذا كان المقسوم متعددا ومراعاة ذلك الاحد أوهما والاولى حذف قوله على أحد القولين لانه لا يشترط تساوي المدة سواء كان المقسوم متحدا أو متعددا قلنا باشتراط تعيين الزمن في المتعدد أو بعدم اشتراطه والشارح تبع فيما قاله عبق وقد اعترضه بن فائظه (فيجوز قسمتها) أي الدار (قوله الأرض المأمونة) أي اذا كانت ملكا أو مملوكة أو الحبس فاعلم أنه لا يجوز قسم رقابه اتفاقا وأما قسمة للاغتلال بان يأخذها كراء شهرا مثلا والاخر كذلك فقبل يقسم ويجبر من أبي لمن طاب وينفذ بينهم الى أن يحصل ما يوجب تغيير القسم زيادة أو نقصان يوجب التغيير وقيل لا يقسم بحال وهو ما يفهمه كلام الامام في المدونة وقيل يقسم قسمة اغتلال بتراضهم فان أبي أحدهم القسم فلا يجبر عليه فعاب القول الاول واستظهر ح القول الثالث وسواء على ما استظهره قسم قسمة اغتلال أو قسمة انتفاع بان يتفق كل واحد بالسكنى بنفسه أو بالزراعة بنفسه مدة وان كانت الاقوال الثلاثة انما هي في قسمة الاغتلال (قوله فلا يجوز قسمها مهاتاة) أي وان قلت المدة (قوله لا في غلة) عطف على مدقة تقديره وهي أي قسمة المهاتاة جائزة في منافع لا في غلة قال عبق ويستثنى من قوله لا في غلة اللبن كما يأتي فيقيد ما هنا عما يأتي فيجوز أن يحلب هذا يوما وهذا يوما اهـ والجوار مقيد فيما يأتي عما اذا كان هناك فضل بين (قوله كراء الحمامات والرحى) أي وحيثما لا يجوز قسم علتها مهاتاة بأن يأخذ أحد الشر يكتن أجرتها يوما أو جعة أو شهرا والاخر كذلك (قوله كدار معلومة الكراء) أي أو دابة أو عبد معلوم الكراء كالأوكات الدابة أو الدار أو العبد مستأجر الشخص كل يوم تكدا فيجوز أن يأخذ كل واحد من الشر يكتن أجرة شهرا أو كان كل منهما غير مستأجر بالفعل لكن علم أن كل واحد منهما يؤجر كل يوم تكدا (قوله لانه) أي الكراء تبع لما أي تبع للمدة المعينة التي وقعت المهاتاة عليها فلو دخلا على أن كل واحد يكرى مدته ولم ينصبط لم يحرى لانه من قسم العلة (قوله قول محمد) كذا في حش والدي في المواق أن هذا القول مردود عليه مقول عن مالك (قوله قد يسهل) أي قسم العلة مهاتاة في اليوم الواحد بان يأخذ كل واحد من الشر يكتن غلة المشترك يوما (قوله يأخذ حصة من المشترك) علم منه أن قسمة

المراضاة

بالكراء أي مدته لانه تبع لما وقعت المهاتاة عليه ورد بالقول محمد قد يسهل ذلك في اليوم

الواحد (و) الثاني من القسمة (مراضاة) بان يدخل على أن كل واحد يأخذ حصة من المشترك يرضى بها بدون قرعة وأشار بقوله

(فكاليبيع) إلى أن من صار له شيء ملك ذاته وأنها تكون فيما تمائل أو اختلف كعبد وثوب وفي المثل وغيره وسواء كانت بعد تعديل وثوب أم لا ولا يرد فيها بالعين إذا لم يدخل مقوما فيها وقد يتسامح فيها ما لا يتسامح في البيع كما يأتي في قوله وفي قفيز أخذ أحدهما ثلثيه وأشار لنفسه الثالث من أقسام القسمة بقوله (وقرعة) وهي المقصودة من هذا الباب (٤٣٩) لأن قسمة المهايأة في المنافع كالاجارة وقسمة

المراضاة في الرقاب
المراضاة في الرقاب
كاليبيع ولكل من الاجارة
والبيع باب يخصه (وهي)
أي قسمة القرعة (تميز
حق) في مشارع بين
الشركاء لا يبيع فلذا يرد
فيها بالعين ويجبر عليها
من أباه ولا تكون الا
فيما تمائل أو تجاس
ولا يجوز فيها الجمع بين
حظ اثنين (وكفي) فيها
(قاسم) واحد لان
طريقة الخبر كالفائف
والمفاتي والطيب ولو
كافرا وعبد الا أن يقيمه
القاضي فلا بد فيه من
العدالة (لا مقوم) فلا بد
فيه من التعداد وظاهر
المصنف أنه المقوم للسلع
أو الاماكن المقسومة
بالقرعة والتزمه بعضهم
قائلًا أنه ظاهر النقل
فليس المراد به خصوص
مقوم المتلفات التي
يترتب عليها غرم أو قطع
فيكون المقوم هنا
غير القاسم فالقاسم
مقدم فعله على المقوم
لان التقويم بعد
القسمة فان كان القاسم
هو المقوم فلا بد من
تعدده على ما مشى عليه

المراساة قسمة رقاب ودوات كالقرعة الا أنه بخلاف قسمة المهايأة فانها قسمة مسامح ولكن لا بد في كل من
المهايأة والمراساة من رضا الشريكين فلا تفعل واحدة منهما الا برضاها ولا يجبر أحدهما على الشريك على
واحدة منهما ان أباه بخلاف القرعة فانه اذا طلبها أحدهما وأباه الا أنه خروا طلب المهايأة والمراساة
فانه يجبر على القرعة من أباه (قوله فكاليبيع) أي المعايير للمراضاة فاندفع ما يقال ان قسمة المراضاة يبيع
فتشبهها به تشبيهه للشيء نفسه (قوله) وانها تكون فيما تمائل أو اختلف (أي فيجوز أن يأخذ أحدهما بقرة
والاخر بقرة مثناها أو يأخذ أحدهما دارا والاخر دارا مثله أو يأخذ أحدهما حيوانا والاخر عقارا أو ثوبا
أو قمحا (قوله وفي المثل وغيره) ذكره أن محل جواز المراضاة في المكيل والمورون اذا كان كل منهما من
أصناف كصبرتي قمح وقول كل منهما مجهولة القدر يأخذ كل واحد من الشريكين واحدة بالتراضي وأما
صنف واحد كصبرتي قمح كل واحدة مجهولة الكيل يأخذ كل واحد من الشريكين واحدة منهما بالتراضي فلا
يجوز قال عبق ومحل عدم الجوار اذا وقع القسم جرافا فلا تحرر أو يتعز في المكيل للعرر والمخاطرة وأما يتحرر
في المورون فيجوز وأولى مع الورن أو الكيل بالفعل (قوله اذا لم يدخل مقوما) أي فان أدخل مقوما رديها
بالعين الخافا لها بالقرعة ما لم يطل الزمان والافلارد (قوله وقد يتسامح فيها ما لا يتسامح في البيع) أي مراعاة
للقول بانها تميز بحق لا يبيع (قوله وفي قفيز) أي مشترك بين شخصين على السواء (قوله أحد أحدهما
ثانيه) أي والاخر ثلثه وقسم الفقير بتواضيهما على هذا الوجه جائز مراعاة للقول بان المراضاة تميز بحق
وكل منهما قد تميز حقه وتبرع أحدهما لصاحبه شيء من نصيبه أما على القول بان المراضاة بغير قسم الفقير
على الوجه المذكور ممنوع لما فيه من بيع الطعام بمثلته متفاضلا (قوله ولكل من الاجارة والبيع باب يخصه)
أي بخلاف القرعة فانها ليست كاليبيع ولا كالاجارة فلذا كان هذا بابها (قوله وهي تميز حق) هذا متفق
عليه وأما المراضاة فتقبل اهما مع وهو المشهور وقيل انها تميز حق (قوله بين الشركاء) أي بين شريكين فأكثر
فالمراد بالجمع ما فوق الواحد (قوله فلذا يرد فيها بالعين الخ) أي فلاجل كونها ليست بعيار يرد فيها بالعين أي ولو
كانت بغيرها لا يرد فيها بالعين لان العين لا يرد به اليبيع ويجبر عليها من أباه أي ولو كانت بغيرها لا يرد فيها بالعين
أما لان البيع لا بد فيه من رضا المتبايعين (قوله ولا تكون الا فيما تمائل) أي أم لا تكون الا فيما تمائل من
الأصناف كعقروا جاموس وقمح وقول أو المتحد منها كعبيدين أو دارين أو ثوبين لا في مختلف (قوله ولا
يجوز فيها الجمع بين حظ اثنين) أي بخلاف المراضاة فانها يجوز فيها ذلك (قوله وكفي فيها) أي في قسمة القرعة
أي كفي في تمييز الحقوق بقسمة القرعة قاسم واحد والمراد كفي في الاجراء وأشعر هذا أن الاثنين أولى وبه
صرح ابن الحاجب (قوله الا أن يقيمه) أي القاسم وقوله فلا بد فيه من العدالة أي لان القاضي لا يقيم مقامه
الا العدول بخلاف ما لو كان ذلك القاسم أقامه الشركاء فان الحق لهما فلهما أن يقبلا ولو عبدا أو كافرا (قوله انه
المقوم للسلع) أي المتلفة (قوله المقوم للسلع أو الاماكن) أي المعدل لاجراء المقسوم كذراع من الجانب
الشرقي بذراعين من العربي وكقفيز من بر يعدل قفيزين من شعير (قوله التي يترتب عليها) أي على تقويمها
(قوله أو قطع) أي كتقويم مسروق ليترتب على سارقه القطع (قوله فالقاسم مقدم فعله على المقوم) لعل
الاولى فالقاسم فعله مؤخر عن فعل المقوم لان التقويم قبل القسمة أي تمييز الانصاء لضرب السهام فتأمل
(قوله وأجره) أي أجرته (قوله أي على عدد الشركاء) أي مقصودة على عدد الشركاء (قوله وكذا أجره
الكاتب والمقوم) أي مقصودة على عدد الرؤس لا على قدر الانصاء (قوله وكذا أجره الاجرة الخ) في بن
تقييد الكراهة عن كان مقاما من طرف القاضي للقسمة أما من استأجره الشركاء على القسم لم فلا كراهة

المصنف (وأجره) أي القاسم (بالعدد) أي على عدد الشركاء من طلب القسم أو أباه لا على قدر الانصاء لان تعب القاسم في تمييز
الانصاء اليسير كتعبه في الكبير وكذا أجره الكاتب والمقوم لليلة المدكورة (وكذا) أحد الاجرة ممن قسم لهم سواء كانوا أيتاما أو غيرهم لانه
ليس من مكارم الاخلاق وهذا اذا لم يكن له شيء في بيت المال على ذلك والاحرم عليه الاخذ

تقسم قسم لهم وكذا اذا كان الاخذ مطلقا (٤٤٠) قسم أول يقسم (وقسم) فعل ماض مبني للمفعول و (العقار وغيره) نائب الفاعل والمراد

في أحده الاجرة (قوله من قسم لهم) أي سواء كانوا أيتاما أم لا (قوله وكذا اذا كان الاخذ مطلقا) أي أن محل الاقسام الأربعة المذكورة حيث كان لا يأخذ الا اذا قسم بالفعل فان كان يأخذ مطلقا كالمسمى في زماننا بالقسم حرم أخذه مطلقا كان المال لا يتام أو لكبار كان له أجر في بيت المال على القسم أم لا فالصور ريمان الحرم في ست وانكراهة في اثنتين (قوله والمراد غيره المقومات) أي كالثياب والحيوان (قوله بالقيمة) أي تقوم الدور أو الجهات في الدار أو الحيوان أو الثياب ويجعل أقساما قدر عدد الرؤس كما يأتي وهذا في قيمة القرعة وكذا في قيمة المراضاة أن أدخل مقوما فتقوم الدور وأوجهات الدار وكذا الثياب والحيوان ويأخذ كل واحد دارا أو جهة أو ثوبا أو حيوانا بالتراضي فقول المصنف وقسم العقار وغيره بالقيمة حار في قيمة القرعة والمراضاة أن أدخل مقوما (قوله لا بالعدد) أي في الثياب والحيوان وقوله ولا بالمساحة أي في العقار كالارض والدور (قوله حيث اختلفت أجزاء المقسوم) أي في القيمة (قوله فان اتفقت) أي أجزاء المقسوم في القيمة بأن كانت الدور متساوية القيمة (قوله واتفقت صفته) أي كسمراء ومحمولة وكون السمن شيعيا أو سمن رعي يرسم مثلا وانما قيد بقوله واتفقت صفته لانه محل الخلاف وأما مختلف الصفه فلا يقسم بالقرعة اتفاقا بل بالكيل والوزن (قوله فانه يقسم كيلا أو دورا لا قرعة) لانه اذا كيل أو وزن فقد استغنى عن القرعة فلا وجه لدخولها فيهما أي في المكيل والموزون وهذا قول ابن رشد وأفتى به الشيباني واقتصر عليه صاحب المعين وصاحب السبعة (قوله وقيل يجوز قسمه فرعة) أي وحينئذ فتقوم كالمقومات لكن لا يجمع بين صنفين منها وبه أفتى ابن عرفة واستظهره صاحب المعيار (قوله ولا وجه له) أي فالمعول عليه القول الأول وهو أن المكيل والموزون لا يقسم بالقرعة وأما المراضاة فهو جائز اتفاقا اذا كان كل من المكيل والموزون من أصناف وأما اذا كان من صنف واحد فلا يجوز اذا وقع القسم جزا فبالا تخرج أو تخرج في المكيل وأما تخرج في الموزون فيجوز وأولى مع الورن أو الكيل بالفعل كما مر (قوله وأقر دخل) فاذامات انسان وخلف عقارا وحيوانا وعرضا فان كل نوع يقسم على حدته ولا يصح لغيره هذا ان احتمل القسم فان لم يحتمل يبيع وقسم ثمنه ولا يضم لغيره الا اذا تراعى الورثة على جمعه مع غيره والاجع فتقول الشارح ان الذي لا يحتمل يفرد لبيع أي ويقسم ثمنه وقوله أو يقابل به غيره في التقويم أي فاذ تراعى على جمع ما لا يحتمل القسم من الأنواع لغيره فانه يعمل به كافي ح وقوله انه لا يضم لغيره في القسم أي وأما كونه يقسم أو يباع ليقسم ثمنه فشيء آخر (قوله فلا يجمع بين نوعين) أي كالعقار والحيوان والعرض فهذه أنواع ثلاثة فلا يجمع بين نوعين منها بل يقسم كل نوع منها على حدته وقوله ولا بين صنفين متباعدين أي كالارض والحوائط والدور فان هذه أصناف للعقار فلا يجمع بين صنفين منها بل يقسم كل صنف منها على حدته واحترز بقوله متباعدين من الصنفين المتقاربين كالحرير والصوف فانهما صنفان للزمتقاربين لان المقصود منهما الستراتفقاء الحر والبرد فيجمعان كما يأتي (قوله بل كل نوع على حدته) أي يقسم بالقرعة على حدته وأراد بالبيع ما يشمل الصنف والا كان الأولى أن يقول بل كل نوع أو صنف يقسم على حدته (قوله في القيمة بالسهم) أي القرعة واحترز عن قيمة المراضاة فانه يجوز الجمع فيها بين تلك الأنواع ويجوز أن يتراضى الورثة على أن يأخذ كل واحد منهم نوعا منها (قوله بل يقسم كل شيء من ذلك على حدته) أي ان احتمل القسم والبيع وقسم ثمنه ما لم يتراض الورثة على جمعه مع غيره والاجع كما مر (قوله بل يجمع الدور على حدته) أي يجمع بعضها لبعض وتقسم على حدتها (قوله أرض الزراعة) أي الحالية من البناء والشجر كما قال الجوهري (قوله مساحة في مقدر) هذا غير متعين اذ يصح أن تكون المبالغة في قوله جمع والبناء للملاسة أي جمع دور أو أفرجة هذا اذا كان جمعها ملتبسا برؤيتها بل ولو كان ملتبسا بوصف (قوله ولو كان تعيينها بالوصف) أي للمساحة والبناء (قوله والتعيين بالوصف الخ) الاوضح أن يقول رلا بد فيها ينقسم بالقرعة من الدور والأفرجة اذا كان معينا بالوصف أن يكون عابئا غيبة غير بعيدة من محل القسم (قوله بحيث يؤمن تعبير ذاتها) أي ولو كانت العيبة أريد من كميل (قوله وهذا) أي اشتراط قرب العيبة هنا (قوله وتعارف) أي

بغيره المقومات (بالقيمة) لا بالعدد ولا بالمساحة حيث اختلفت أجزاء المقسوم فان اتفقت لم يحتاج لتقويم بل يقسم مساحة وأما ما يكال أو يوزن واتفقت صفته فانه يقسم كيلا أو وزنا لا قرعة وقيل يجوز قسمه قرعة أيضا ولا وجه له (وأفرد) في قسمه القرعة (كل نوع) من عقار وحيوان وعرض احتمل القسم أم لا لكن الذي لا يحتمل يفرد لبيع أو يقابل به غيره في التقويم ان رضيا بذلك فمعنى أفرد أنه لا يضم لغيره في القسم فلا يجمع بين نوعين ولا بين صنفين متباعدين بل كل نوع على حدته قال ابن رشد لا يجمع في القيمة بالسهم الدور مع الحوائط ولا مع الارضين ولا الحوائط مع الارضين بل يقسم كل شيء من ذلك على حدته كما أشار له المصنف بقوله (وجع) في القيمة (دور وأفرجة) الواو عني أو ادلا يجمع دورا لأفرجة بل يجمع الدور على حدة والأفرجة بعضها البعض على حدة والأفرجة جمع قراح يفتح القاف وتحذف الراء أرض الزراعة أي أفدنة (ولو يوصف) مبالغة في مقدر أي ان عينت ولو كان تعيينها بالوصف روعا للجريالة والتعيين بالوصف انما هو في الدور والأفرجة العائبة غيبة غير بعيدة من محل القسم بحيث يؤمن تعبير ذاتها أو موقعا اذا ذهب اليها وهذا غير قوله وتعارف كالميل اذ هو

وتعارف أي أفدنة (ولو يوصف) مبالغة في مقدر أي ان عينت ولو كان تعيينها بالوصف روعا للجريالة والتعيين بالوصف انما هو في الدور والأفرجة العائبة غيبة غير بعيدة من محل القسم بحيث يؤمن تعبير ذاتها أو موقعا اذا ذهب اليها وهذا غير قوله وتعارف كالميل اذ هو

في جواز جمعها في القسم وهذا في جواز قسمها في حد ذاتها وجواز الجمع شروطا أشار لها بقوله (ان تساوت قيمة) ولو اختلفت صفة البناء فيها (ورغبة) وقد تكرر القيمة عند الناس متفقة ورغبة الشركاء لا من مائة مختلفة فلا بد من اتفاقهما عند الشركاء (وتقاربت) أي الدور أو الأقرحة أي تقاربت أمكنتها (كالميل) والميلين أي يكون الميل (٤٤١) أو الميلان جامعاً لا أمكنتها حتى يصح ضم بعضهما في قيمة

ضم بعضهما في قيمة
القرعة لبعض فان
تباعدت لم يجز الضم
بل تفرد على حدة ان
تعينت ولو بالوصف كما
تقدم والجمع بالشرطين
المذكورين (ان دعا
اليه) أي الى الجمع
(أحدهم) ليجمع له
حظه في مكان واحد ولو
أبى الباقر فيجبر على
الجمع من أباه (ولو)
كانت (بعلا) وهي
ما شرب زرعها بعروقه
من رطوبتها كالذي
يررع بأرض البيل بمصر
(وسبعا) وهو ما سبق بما
يجري على وجهها كالعين
والأنهار والمطر وانما
جمعا لا شترا كجماع في
حر الزكاة وهو العشر
وأما ما سبق بالآلات
فلا يجمع مع واحد منهما
لان زكاته نصف العشر
واستثنى من قوله وجمع
دور قوله (الا) دارا
(معسوفة بالسكس)
لمورثه سم (فالقول
لمفردا) لالمن أراد جمعها
مع أخرى ان حصل لكل
منهما أو منهم جزء ينتفع
به انتفاعا تاما والاضمت
لغيرها ولا تباع ليقسم

وتقاربت أمكنتها (قوله في جواز جمعها) أي مع الحاضر في القسم والحاصل أنه لا يجوز جمع الغائب مع الحاضر في القسم الا اذا كانت غيبته قريبة كالميل سواء كان ذلك الغائب معينا بالوصف أو برؤية سابقة (قوله في حد ذاتها) أي يقطع الطر عن جمعها مع غيرها وحاصله أن ما ينقسم بالقرعة اذا كان غائبا وكان معينا ولو بالوصف لا بد في حقه قسمته بالقرعة من كون غيبته غير بعيدة من محل القسم بحيث يؤمن من تعذر ذاته أو سوفه ولو كانت الغيبة أكثر من كيل إلا أنه ان كانت الغيبة كيل فأقل قسم بالقرعة مع ضمه لغيره من الحاضر وان كان أريد من كيل فانه يقسم بالقرعة على حدته من غير ضم (قوله وجواز الجمع) أي جمع الدور بعضها البعض والأقرحة بعضها البعض (قوله فلا بد من اتفاقهما عند الشركاء) أي في الرغبة والحاصل أن المراد بالرغبة في كلام المصنف رغبة الشركاء ولا يلزم من تساوي الدارين في القيمة اتفاق الشركاء في الرغبة فبهما فاحدا الأمرين لا يعني عن الآخر فلا بد منهما معا فاندفع ما يقال اتحاد القيمة واختلافها تابع لاتحاد الرغبة واختلافها وحيث أن أحد الأمرين يعني عن الآخر وحاصل الجواب أن الرغبة التي تكون القيمة تابعة لها رغبة أهل المعرفة بالتقويم وهذا ملحق بالسائل والرغبة هنا في كلام المصنف رغبة الشركاء وهذه قد تختلف وان كانت القيمة متعددة وحيث أن أحد الأمرين لا يعني عن الآخر (قوله وتقاربت كالميل) ظاهره رجوع هذا القيد لدور أو الأقرحة وهو الذي ذكره في التوضيح وعزاه للمدونة وتبعه ابن فرحون واعتزله طي بأن المدونة لم تجعل الميل حدا للقرب الا في الأرضين والحواطط وأما الدور فقال فيها وان كان بين الدور مسافة اليومين واليوم لم يجمع نظرين (قوله والجمع بالشرطين المذكورين الخ) أشار الشارح بهذه الى أن الأولى للمصنف عطف هذا الشرط على ما قبله وما يقال انه انما آتى بان لا اختلاف الفاعل في المحلين فقيه نظر لان هذا انما يجمع من عطف الفعل على الفعل وما هنا من عطف الجملة على الجملة ولا يجمع منه اختلاف الفاعل تقول ان جاء زيد وسلم عليه عمر وكان كذا وكذا (قوله وهي ما يشرب الخ) أي وهي أرض يشرب زرعها وكذا يقال فيما بعده من السبع لان الذي يشرب ويسقى هو الزرع والبعل والسبع اسم للأرض وما مشى عليه المصنف من جمع البعل مع السبع في المسم بالقرعة أحد طريقتين من حجتين والأخرى عدم جمعها نظرين (قوله لان زكاته) أي زكاة ما يخرج منها (قوله كغيرها) أي مما لا يضمن القسم من أنواع العقار (قوله لان لها من يشرف) أي بسكنى مورثهم ولذا قيل ان حبيب يكون المورث له شرف وحرمة (قوله وهو الارح) أي لانه تأويل الاكثر وأما الاول فهو تأويل فضل ولان حبيب قول آخر مثل الارل ان كان المورث له فضل وحرمة وجعله بعضهم تأويل ثالثا وليس ابن عرفة وهل الدار المعروفة بسكنى الميت كغيرها أي في اجابة من طلب جمعها مع غيرها ثالثها ان لم يكن الميت شريفا لها حرمة لان أبي رمنين مع قول أكثر مختصرهم او فضل وابن حبيب (قوله وفي جواز جمع) أي هل يجوز ان يجمع بينهما في القسم بالقرعة بأن يجعل هذا قسما وترى القرعة فكل من جاء عليه قرعته أحده أو لا يجوز جمعها في القسم بالقرعة بل يقسم كل واحد على حدته (قوله وعدم جوارحه) أي وعدم جوارحه في القرعة وقوله الا بالتراضي استثناء منقطع أي لكن يجوز الجمع بينهما في المراضاة وقوله لاهما كالشيتين الخ أي ولا يجوز الجمع بين مختلفين في قيمة القرعة (قوله تأويلان) أي في حوار جمعها في القرعة وعدم حوار جمعها وأما جمعها في التراضي بأن يتراضيا على أن أحدهما يأخذ الأعلى والآخر يأخذ الأسفل فهو جائز اتفاقا (قوله كل صنف) هو بالسوين والكاف في قوله كنفاح بمعنى مثل صفة لصنف هذا الذي أفاده المصنف هاتقدرا على ما تقدم من افادة أن كل نوع من أنواع العقار يفرد عن غيره فالاشجار تفرد عن البساء وعن الأرض وماها أفاد أن أصناف الاشجار

(٥٦ - دسوقي ثالث) ثمها كغيرها لان لها من يشرف عن غيرها (وقرأت أيضا بحلله) وأما كغيرها فالقول لمن دعا لجمعها مع غيرها وهو الاصح ان كان صبيح المصنف يفيد ضعفه (وفي) جوار جمع (العلو والسفل) بالقرعة لانها ما كالشيء الواحد وعدم جوارحه الا بالتراضي لانها كالشيتين المختلفين (تأويلان) وأفرد كل صنف كنفاح عن غيره من شجر نخوع ونحو ورماني فكل صنف يفرد في قيمة القرعة عن غيره ويقسم على حدته (ان احتول) والاضمت لغيره (الا كما نطافه شجر

مختلفة فكلما قل قدر قيل يقسم ما فيه بالقيمة للضرورة ويجمع لكل واحد خطه في مكان واحد ولا يتصرف ما يحصل له فيه من أصناف الشجر (أرض شجر) أي معه أو ملتبسة به وأرض بالجر عطف على حائط ولو حذف الكاف ونصبها ما كان أحسن (مفترقة) يعني فيها شجر مفترق فأنما تقسم مع شجر ما بالقيمة إذ لو قسمت الأرض على حدة والأشجار على حدة بما صار كل واحد شجرة في أرض صاحبه وأما غير المفترقة فلا يتوهم فيه أفراد الأرض (٤٤٢) عن الشجر بل المنظور له الشجر والأرض تبسع وهو معنى قوله وأفراد كل صنف كتفاح

يفرد كل صنف منها عن غيره فإذا كان في الحائط أصناف من الشجر وكان كل صنف منها مفردا على حدة في الحائط فانه يقسم وحده ان احتمل القسم بان حصل لكل وارث شجرة كاملة فأكثر من ذلك الصنف ولا يضم صنف لصنف آخر قال عبيق واعلم أن أفراد كل صنف من الشجر ومن الدور عند فقد شرط الجمع حق لله وليس لها التراضي على خلافه كذا يظهر (قوله مختلفه) أي مختلفه الأصناف (قوله يقسم ما فيه) أي من الأصناف بالقرعة (قوله الضرورة) هذا جواب عما يقال كيف جارت القرعة هنا أي في الأشجار المختلفة مع أنها لا تدخل في صنفين (قوله أي معه أو ملتبسة الخ) أشار إلى أن الباء أما للمصاحبة أو للملازمة ومفترقة صفة لشجر لا الأرض وهي واحدة والشجر مفروق فيها وحيتن ذلك فلابد في الكلام كما دعاه عبيق أي أو شجر مفترق في أرض وحاصله أن الأرض إذا كان فيها شجر مفروق فأنما تقسم مع شجرها بالقرعة وتعديل بالقيمة اه وفي عبيق لم يتعرض المصنف للعجوب بناء على أنها تقسم بالقرعة وفي الطور القطاني أصناف لا تجمع في القسم أي بل يقسم كل صنف منها على حدة أو يباع ويقسم نمسه (قوله على ظهر) أي حال كونه على ظهر كغم (قوله لا يجوز أكثر) أي الدخول على تأخير تمام الجزأ أكثر (قوله لما فيه من بيع معين يتأخر قبضه) أي والمعتقر فيه التأخير لنصف شهر فقط فقول لشارح لما فيه من بيع الخ علة لقوله لا يجوز أكثر أي إذا لا يجوز الدخول على تأخير تمام الجزأ أكثر من نصف شهر لما فيه الخ (قوله وهذه المسئلة) أي قول المصنف وحار قسم صرف على ظهر (قوله فيجوز لا أكثر) أي فيجوز وإن تأخر كل من الشرع والجر ونعمامه لا أكثر من نصف شهر وما ذكره الشارح تبع فيه الشيخ كرم الدين البرموني واعتمده شيخنا وفي شرح الدميري أن ما ذكره المصنف من الشروط في قسمة القرعة أيضا (قوله وجارأ حد الخ) يعني أن من مات وترك عروضا حاضرة ودبونا له على رجال شتى جاز للورثة قسم ذلك مراعاة بأن يأخذ وارث عروضا وارث دينا يتبع به العريم أن كان ذلك الدين مما يجوز بيعه (قوله بأن حضر المدين وأمر) راد نت نقلا عن ابن ماجي ولا بد من الجمع بين الوارث والمدين لأجل اطمئنان النفس ودفع المشاحة تأمل (قوله لما فيه من دمة) أي من بيع ما في ذمة بما في ذمة أخرى وهو لا يجوز لله عن بيع الدين بالدين (قوله بأخذ كل منهما منه ما يخصه) أي فتراضي الورثة على أن يأخذ الخ (قوله جار) أي ولو كان العريم غائبا لانه لا عرف فيه وسواء كان الدين كله مؤجلا أو أجل أو بأجلين كان يكون الدين مائتين أحدهما محرمة والأخرى رجسية فيتراضي الورثة على أخذ كل واحد منهما مائة (قوله لانه لا يجمع فيها بين صنفين) أي بل يقسم كل صنف على حدة بناء على دخول القرعة في المكيلات والموزونات (قوله وجار خيار أحدهما) أي جار أن يقسم ما ويجعل لأحد هما أو طهما معا الخيار سواء دخل على ذلك أو جعله أحدهما لا آخر بعد القسم (قوله وهو طاهر المدونة) وذكر بعض الرواة معه في القرعة وأما في المراضاة فلا تراعى في جواره (قوله كالبيع) أي حالة كون الخيارهما مما تالا للخيار في البيع في المدة المختلفة باختلاف السلع وفيما يدل على الرضا وفيما يدل على الرد (قوله يعني عنه) أي يعني عن رجوعه له (قوله يا من استعرت أرضا) أي أو استأجرتها (قوله غرس أخرى) أي سواء كانت من جنس الأولى المقلوعة أو من غير جنسها وأما عرس اثنتين بدل المقلوعة فأجازه بعضهم أن كابا من جنس الأولى وفي المدونة لا يعرض اثنتين مكان واحدة وطاهر ما لو كانا من جنس

الخ (وجاز صرف) أي قسمه (على ظهر) قيل جزؤه (أن جز) أي أن دخل على جزه (وان) تأخر تمام الجز (لكن صنف شهر) الأولى حذف الكاف اد لا يجوز أكثر وأما ابتداء الجز فلا يجوز تأخير أكثر من عشرة أيام لما فيه من بيع معين يتأخر قبضه وهذه المسئلة والتأخر بعد ما في قسمة المراضاة لا في القرعة لأنها غير حق فيجوز لا أكثر (وجارأخذ وارث عروضا) من تركه مورثه في نصيبه (و) أخذ وارث (آخر دينا) يتبع به العريم في قسمة المراضاة لا القرعة (أن جاز بيعه) أي الدين بأن حضر المدير وأقر وكان ملأ تأخذه الأحكام وأما أحد كل واحد دينا على رجل غير لا آخر فلا يجوز لما فيه من ذمة بذمة وهو لا يجوز أن كان الدين على رجل واحد يأخذ كل منهما منه ما يخصه جاز (و) جاز في قسمة المراضاة (أخذ أحدهما قطنية) كقول (والا آخر قطنية)

لدايد والامنع لما فيه من بيع طعام بطعام لأجل وأما في القرعة فلا يجوز لانه لا يجمع فيها بين صنفين (و) جاز (خيار الواحدة أحدهما) وخيارهما معاد ادخل على ذلك أو جعله بعد القسم وظاهره في المراضاة والقرعة وهو طاهر المدونة (كالبيع) في المدونة كونه في الخيار المختلفة باختلاف السلع وفيما بعد ذلك ويصح رجوع قوله كالببيع أقوله وأحد أحدهما قطنية الخ وفيه المناجزة كما قدمنا لا لقوله وأخذ وارث عرضا الخ لانه أن جاز بيعه يعني عنه (و) حار لك يا من استعرت أرضا مدة معينة باللفظ أو العرف تعرض فيها شجرا (غرس أخرى) بدل المقلوعة (ان انقلعت شجرتان) قبل تمام المدة بها أو

أو بفعل فاعل (من أرض غيرك إن لم تكن) المغروسة (آخر) من الأولى من جهة عروقها أو من جهة قرونها التي تستريحها
الأرض وشبهه في الجواز قوله (كغرسه) أي كجواز غرس صاحب الأرض شجرة (بجانب نهرك الجاري في أرضه) أي أرض العارس
وليس لب النهر معارضة رب الأرض في ذلك (وجعلت) بإرب النهر الجاري (٤٤٣) في أرض غيرك (في طرح كاسته) أي

كما سفة نهرك الذي
بجانبه غرس غيرك
(على العرف) لكن إن
جري بالطرح على حاقته
وكان هناك سعة فلا
يجعل به كما أشار به بقوله
(ولم تطرح) المكاسة
(على حاقته) أي النهر
إذا كان بها شجر غيرك
(إن وجدت سعة) والا
طرح عليها (وإذا جاز
ارتزاقه) أي أقاسم
(من بيت المال) وحينئذ
بحرم عليه الأخذ ممن
يقسم لهم كأمير (لأشهادته
على من قسم لهم أن كل
واحد وصله حقه من
القسم فلا يجوز ولو تعدد
لأنه شهادة على فعل
النفس وهذا إذا شهد عند
غير من أرسله وأما عند من
أرسله فيجوز وفي
الحقيقة كلام المصنف
غير محتاج لتفسير
حقيقة الشهادة إنما
تكون عند غير القاضي
الذي أرسله وأما عند
من أرسله فاعلام بما
حصل (و) جاز (في
تفسير) مشترك بين
اثنتين مناصفة (أخذ
أحدهما ثلثه والآخر
ثلثه) أو أقل أو أكثر
مراضاة فقط لا قرعة

الواحدة ولو لم يحصل بها خبر (قوله أو بفعل فاعل) أي سواء كان غير المستعير أو كان هو المستعير
(قوله إن لم تكن المغروسة) أي التي تريد غرسها (قوله من جهة عروقها) أي بأن تكون عروقها
المعية في الأرض تصرفا بما تجاوره أو تملكه (قوله بياض الأرض) أي الأرض البيضاء أي المشرقة
بالشمس فتضعف منفعتها يستألفقروا لها (قوله الجاري) أي الذي أجريته في أرضه بآذنه وأرسلته لأرض
(قوله وليس لب النهر معارضة رب الأرض في ذلك) طاهره مطلقا أضرب بالنهر أم لا وقبضه للمعنى بما إذا
لم يضرب به وهو مقتضى التشبيه في كلام المصنف اهـ بن (قوله كاسته) أي طينه الذي يخرج منه (قوله
على العرف) أي على عرف أهل البلد من طرحها على حاقته أو عيادته (قوله لكن إن جرى) أي العرف
وقوله بالطرح على حاقته أي وكان بها شجر وكان هناك سعة وأشار الشارح بهذا الاستدراك إلى أن قول
المصنف ولم تطرح بحاقته الخ كالمستثنى مما قبله (قوله والطرح عليها) أي على حافة النهر يعني في أسفل
الشجر المغروس على حافة النهر لا على أعلى الشجر كذا في عبق والذي في المدونة كما في المواق أنه إن ضاق
ما بين الشجر طرحت فوقها (قوله وحينئذ) أي وحين أدرزق الإمام القاسم من بيت المال حرم عليه الأخذ
بمن يقسم لهم سواء كانوا أيتاما أو لا وكذلك إذا جعل له الإمام أو القاضي في كل تركة أو في كل شركة كذا سواء
قسم أو لم يقسم فإنه ممنوع بالأخلاف وأما إذا جعل له في كل تركة أو شركة كذا إذا قسم وقسم بالفعل
فأخذه مكره كانوا أيتاما أم لا وأما الشر كذا إذا تراخى على من يقسم لهم بأجر معلوم فذلك جائز بالأخلاف
هذا محصل ما في المدونة والتوضيح وابن عرفة عن عياض (قوله وهذا إذا شهد عند غير من أرسله) أي
وسواء كان مقام من طرف القاضي أو لا كما هو المنصوص في المواق وغيره وأما قول عبق وهذا كله إذا
لم يكن مقام من طرف القاضي والاجازت شهادته على فعل نفسه عند من أقامه وعند غيره فهذا القيد غير
صحيح والنص بخلافه انظر المواق وغيره اهـ بن (قوله وأما عند من أرسله فيجوز) أي ولو بعد عزله حيث
نولى بعد ذلك وشهد عنده حال التولية (قوله وفي قفيز أخذ الخ) أخذ عطف على ارتزاقه والجار والمجور
أعني في قفيز فاصل بين العاطف والمعطوف والقفيز ثمانية وأربعون ساعة وهو المسمى عندنا بمصر رقيقة
هـ شيخنا عدوى (قوله مراضاة فقط لا قرعة) أي وأما بالقرعة فيمنع ولو على القول بدخولها في المثليات
لأنه لا بد في الجواز في هذه المسئلة من رضا الشريك بالتفاضل والقرعة إنما تكون عند المشاحة وما ذكره
المصنف من الجواز في مسئلة القفيز أو وقع القسم مراضاة مبني على أن المراضاة تميز حق لأنها بيع والا
فالمع فساد كره المصنف من الجواز فرع مشهور مبني على ضعف لأن المشهور أن المراضاة بيع (قوله
دا استوى الثلث والثلثان جودة أو رداءة) أي وكذا إذا كان الثلث أردأ من الفضل وهو معنى قول
الشارح لا تقي ويؤخذ منه الخ وأما إذا كان الثلثان أردأ فالمع لدوران الفضل من الجانبين (قوله لأن
راد أحدهما عياض الخ) أي لا يجوز إذا اقتسم عينا أن يريد أحدهما الجيدة عينا لا أخذ الرديئة لأجل داءة
بأخذه ولا يجوز إذا اقتسم طعاما أن يريد أحدهما الجيد كيلا لا أحد لردى الداءة مأخذه (قوله لدوران
الفضل من الجانبين) أي الفصل الحكمي لأن الجودة منزلة منزلة الزيادة في العدد فصاحب الجيدة يرغب
لما لجودتها أو كانت أقل عددا وأخذ الدنية يرغب لما لكثرتها فلما دار الفصل من الجانبين اتفق قصد
المعروف فعلم جانب البيع (قوله في الجرد جار) أي بان دفع أخذ الأردأ لا أخذ الجود زيادة
(قوله كما إذا استويا جودة أو رداءة) أي وراد أحدهما الصاحبه (قوله أحد أحدهما) على سبيل المراضاة
ولا يجمع في القرعة بين نوعين (قوله على أنها) أي المراضاة تميز حق وهو فرع مشهور مبني على ضعف

إذا استوى الثلث والثلثان جودة أو رداءة (أو راد) أحدهما (عياض) لصاحبه لأجل داءة بصيبه (أو) اد (كيلا لداءة) في منابه وسواء
كل المقسوم عينا أو طعاما فلا يجوز لدوران الفضل من الجانبين ويؤخذ منه أن الزيادة ذوات في الآخر دجار كما إذا استويا جودة
أو رداءة (و) جار (في كلاً من قفيز) من حب مشترك بينهما سوية (وثلاثين درهما) كذلك (أحد أحدهما عشرة دراهم وعشرين
قفيزا) والآخر عشرين درهما عشرة أفقرة (ان اتفق القميص) أو غيره من الحب (صفة) سمر أو محبولة نعيم أو علنا بناء على أنها تميز حق

لا يبيع عترة قسم المكمل وحده تقاشلا و الدراهم وحدها تقاشلا وقد علمت بجوازها حيث اتفق بجودة أو رداءه فإن اختلفت صفة الصبح لم يجر لا اختلاف الأغراض فينتقي المعروف وكذا أن اختلفت الدراهم لكن العبرة في الدراهم باختلاف الرواج لا بالذات فاختلافها في صفتها مع الاتفاق في الرواج لا يضر على المعتمد (٤٤٤) لأنها لا ترد لأعيانها (ووجب غلبة قبح) وعبره من الحب (ليبيع) أي

(قوله لا يبيع) أي والامتنع لما يبيعه من بيع طعام و دراهم بعثها وقوله بمنزلة أي وذلك بمنزلة الخ (قوله فان اختلفت صفة الصبح) أي بان أخذ أحد مما يحمله والاخر سمرا أو أخذ أحد مما تقيها والاخر غلثا (قوله لا اختلاف الأغراض) أي لان عدولها مما هو الاصل من أخذ كل واحد حصته من الاقصة والدراهم انما هو لعرض وهو هنا المكايسة (قوله وكذا ان اختلفت الدراهم) أي في الصفة فانه لا يجوز كما قاله بعضهم وعلى ذلك أنها اذا اختلفت في الصفة اختلفت الأغراض فينتقي المعروف لان عدولها مما هو الاصل من أخذ كل واحد حصته في الدراهم انما هو لعرض المكايسة وقوله لكن العبرة بالخ هذا إشارة لطريقة أخرى وهي المعتمدة وحاصلها أنه لا يشترط في الجواز اتفاق الدراهم في الصفة والعبرة انما هو باتفاقها في الرواج فاختلافها في الصفة مع لاتفاق في الرواج لا يضر وهذه الطريقة ظاهر المصنف حيث خصص شرط الاتفاق في الصفة بالبيع فيقتضي أن الدراهم لا يشترط اتفاقها في الصفة (تنبيه) مثل مسألة المصنف في الجواز مسألة المدونة وهي مائة فقير فرفع ومائة فقير شعير شركة بين اثنين اقتسماها مراعاة فأخذ أحدهما ستين فمعا وأربعين شعيرا وأخذ الاخر ستين شعيرا وأربعين فمعا فاجوز مع اتفاق الحب في الصفة بناء على أنها تميز حق (قوله ووجب غلبة قبح ان زاد غلثه على الثلث) أي سواء كان الغلث تناء أو غيره وكذا يجب تنقية لم زاد حشفه البالي الذي لا حلاوة فيه على الثلث وانما وجبت الغلبة عند زيادة الغلث على الثلث أي لان بيعه من غير غلبة فيه غرر كثير (قوله بخلاف القسمة) أي بالقرعة بناء على دخولها في المكيلات والمورونات وانما اعتقر فيها عدم الغلبة لأنها لا تميز حق فيغفر فيها ما لا يعتقر في البيع وذكر المصنف مسألة البيع هنا مع أنه لا تعلق لها بالقسمة إشارة إلى أن الغلبة فيها ليس حكمها كالبيع (قوله وجار في القسم جمع تراخ) أشار الشارع بهذا إلى أن قول المصنف وجمع الخ ليس عطف على فاعل وجب ولا ندب بل على فاعل جار المتقدم ومحل حوار الجمع اذا تراخا لما لم يطلبها القسم ولم يذ كر اجمعا ولا افرادا أما لو طلب الجمع أحدهما كان واجبا فان طلبها الافراد كان الجمع ممنوعا (قوله كل ما يلبس) أي ومنه القراء كما ابيض (قوله وهكذا) أي ثم يجمع في القسم فتقر عند التقويم وتجمع عند القسم بالقرعة لأنها وان كانت أصنافا حقيقة لم تكن جمعا لها كالصنف الواحد لان الغرض من هذه الاصناف واحد وهو السنن واتقاء الحر والبرد (قوله فلا يجب افراد كل صنف على حدة) أي بالقسم بل يجوز رجوعهما (قوله ولو كصوف) هذا ما بالغة في محذوف أي وجمع بز مختلف ولو كان الاختلاف كصوف الخ (قوله لا يجمع أرض) أي لا يجوز في قسمة القرعة جمع أرض كبعل وهي التي يشرب زرعها عروقه من رطوبتها (قوله أو غرب) أي أدوات شرع (قوله فتعابر المعطوفان) أي لان العرب معطوف على محذوف وهو الدولاب وهما معايران لأنه عطف على بشر حتى يلزم عطف الخاص على العام بأولان العرب ينسب من البئر (قوله مطلقا) أي سواء كانت بدولاب أو عرب (قوله فلا يجوز الجمع بينهما) أي بين البعل وبين ذات لبئر ذات العرب (قوله كالنوعين) أي فان الركة من الاول العشرون من الاخيرين صنفان فكل تلك الاراضي منزلة الانواع لمختلفة هي لا تجمع في القرعة (قوله والبيع) مبتدأ وقوله كالبعل خبره وقوله في تلك الاقسام أي اقسام المطوق والمفهوم فلا يجمع أرض سبيع مع ذات لبئر بدولاب أو غرب ولا معها ما أو اما جمع السبيع من البعل فقد تقدم للمصنف جوارحه وهو أحد قولين والاخر المصنف ساغما لو وقوله وهو أي السبيع مدخول الكاف أي في قول المصنف كبعل (قوله والمراد ثمر البخل خاصة) الصواب المحرم اذ لا فرق بين البهائم وغيره من الفواكه كافي بن وقوله بدليل الشرط الا في أي وهو قوله وانما هذا من بشر أو رطب

لاجل بيعه (ان زاد غلثه على الثلث والا) يزد على الثلث بان كان الثلث قد دون (بدت) الغلبة بخلاف القسمة فلا يجب فيها الغلبة ولو زاد الغلث على الثلث (و) جار في القسم (جمع نر) البر بفتح الباء كل ما يلبس من قطن أو كتان أو صوف أو خز أو حرير مخيط أو غير مخيط أي جمع بعضه لبعض بعد أن يقوم الكتان على حدة والقطن على حدة وهكذا فلا يجب افراد كل صنف على حدة (ولو كصوف وحرير) لأنها كالصنف الواحد عندهم لان المقصود منها اللبس وأما الزينة فلا تعتبر شرطا وسواء احتمل كل صنف القسمة على حدة أم لا (الا) جمع أرض (كبعل وذات) أي مع أرض ذات (بئر) بدولاب (أو غرب) أي ذو كبير فتعابر المعطوفان والاوجه في التعاير أن يقال ذات بئر مطلقا أو ذات غرب من بحر أو غدير فلا يجوز الجمع بينهما في القرعة لا اختلاف ركعة ما يخرج منهما فكاكنا

صنفين متباعدين كالنوعين ومطوقه ثلاث صور البعل مع كل منهما ومعهما معا ومفهومه أن ضم ذات الدولاب لذات العرب جائز والبيع وهو ما يروى بالماء الواصل لها من الاودية والاهار كما جعل في تلك الاقسام وهو مدخول الكاف (و) لا يجوز (عمر) بالمثلثة أي قسمة على رؤس الشجر والمراد ثمر البخل خاصة وهو البلم الصبر كالذي لم يبدع للاحه بدليل الشرط الا في (أو ررع)

بارضه قبل بدو صلاحه بالحرص أي التحري (أن لم يجزأه) أي لم يدخله على (٤٤٥) الجذب أن دخلا على التبقية أو سكتا لأن قسمه

من البيع وهو يمنع
بيعه منفردا بالتحري
قبل بدو صلاحه على
التبقية فان دخلا على
جذوه عاجلا جازوا ما
إذا بدا صلاحه فالمنع
بالأولى في قسمه بالحرص
على أصوله لأنه ربوي
والشك في التماثل
كتحقق التفاضل فلا
يقسم إلا كيلا أو بيعا
ليقسم ثمنه (كقسمه)
أي ما ذكر من الثمر
والزرع (بأصله) أي
مع أصله وهو الشجر
وأرض الزرع فلا
يجوز مطلقا دخلا على
الجذب أولا بدو صلاحه
أولا كثمر غير النخل
منفردا لما فيه من بيع
طعام وعرض بطعام
وعرض فالتشبيه في
مطلق المنع لا يقيد
الشرط المتقدم وفاقا
للشارح (أو) قسمه
(قنا أو درعا) بقسمة
ونحوها فلا يجوز بدا
صلاحه أم لا للشك في
التماثل المؤدى إلى المزاينة
(أو) قسم (فيه فساد)
ولا يجوز ولو مرضاة
لنهي عن إصاعة المال
سلافا فائدة (كياقوتة
أو كعبير) لسيف وأما

وفيه أن هذا شرط في شيء خاص فلا ينتج التخصيص في جميع السباق: قوله أو زرعه بارضه أي لا يجوز قسم
الزرع القائم في أرضه (قنا أي التحري) أي بأن يتحري أن زرعه أو يلح تلك الجهة قدر زرع أو يلح تلك الجهة
ويأخذ كل واحد جهة (قوله لأن قسمه من البيع) هذا التعليل يقتضي أن الممنوع قسمه مرضاة لأنها من
البيع وأن قسمه بالقرعة غير ممنوع وليس كذلك بل قسمه على التبقية أو السكوت ممنوع مطلقا كانت
القسمه مرضاة أو بالقرعة قنامل (قوله فان دخلا على جذوه عاجلا جار) أي إذا وجدت بقية شروط بيعه
على الجذب من الانتفاع به والاضطرار وعدم التماثل وكذا كره من (قوله فالمنع بالأولى) أي إلا ما سباني استثنائه
من الثمر والغيب فإنه يجوز قسمه بالحرص بأشروط السنة التي ذكرها المصنف (قوله بالحرص على
أصوله) أي ولو دخلا على الحد (قوله فلا يقسم إلا كيلا) أي بعد جذوه بالقيل (قوله أولا) أي بأن دخلا
على السكوت أو التبقية (قوله كثمر غير النخل) أي كما يمنع قسم ثمر غير النخل بالتحري قبل بدو صلاحه
ولو دخلا على جذوه كذا قال الشارح تبع العبق ورد من بابه غير مسلم بل ثمر غير النخل كثمر النخل إذا قسم
فردا بالحرص يمنع أن دخلا على التبقية أو السكوت وأما أن دخلا على الجذب فيجوز (قوله لما فيه الخ) علة
لقوله فلا يجوز مطلقا (قوله طعام وعرض) أي والعرض مع الطعام بقدر أنه طعام والشك في التماثل
كتحقق التفاضل (قوله لا يقيد الخ) أي لأن قسمه بأصله ممنوع ولو دخلا على الجذب (قوله وفاقا للشارح) قال
بن وهو غير صواب والصواب ما قاله غيره من جعل التشبيه تاما فقال كقسم ما لم يبد صلاحه من الزرع والثمر
مع أصله وهو الشجر وأرض الزرع فيمنع مع اشتراط التبقية أو السكوت وأما على الجذب فيجوز وأما قسم ما بدا
صلاحه مع أصله فيمنع ولو دخلا على جذوه لأن فيه بيع طعام وعرض طعام وعرض وهذا هو الموافق لنص
المدونة ونصها قال سلك إذا ورث قوم شجرا أو نخلا وفيها ثمر فلا تقسم الثمار مع الأصل قال ابن القاسم وإن
كان الثمار طلعاً أو ودياً لا أن يجزأه مكانه اه وحاصل ما يتعلق بهذه المسئلة أن تقول لا يجوز قسمه الزرع
والثمر بالتحري وقبل بدو صلاحه حيث دخلا على التبقية أو السكوت ويجوز إذا دخلا على الجذب وأما بعد
بدو صلاحه فلا يجوز طافاً لا أبيع والغيب فإنه يجوز بأشروط السنة التي ذكرها المصنف وهذا كله
إذا أريد قسمه بدون أصله وأما لو أريد قسمه معه فإن كان لم يبد صلاحه جار أن دخلا على الجذب ومنع أن دخلا
على التبقية أو السكوت وإن كان قد بدا صلاحه منع مطلقاً ولو دخلا على الجذب هذا على طريقة غير جهرام
وهي الصواب وأما على طريقة فمقي قسم مع أصله منع مطلقاً بدو صلاحه أو لا دخلا على التبقية أو الجذب
أو السكوت (قوله أو قسمه) أي الزرع تحرياً بقنا أي حرماً أو أي قوله أو قنامل عطف على بأصله (قوله فلا
يجوز) أي وأما يقسم بعد نصفيته بمعياره الشرعي وهو الكيل وإنما امتنع قسم الزرع هنا قنامل وجر بيع
لقت جزافاً كما تقدم في قوله رقت جزافاً لا منفوشاً لكثرة الخطر هنا إذ يعتبر في كل من الطرفين شروط الجراف
لو قبل بجواز لا بخلاف البيع فإنما تعتبر في طرف المبيع فقط وهو القنامل (قوله إلى المزاينة) أي لأن
كلام من الشر يكتنيز يرید بن الآخر أي دفعه وغلبته وما ذكره الشارح من التعليل يشير إلى أن مراد المصنف
بالزرع هنا ما يمنع فيه التفاضل وأما غيره كالبرسيم فيباني الكلام عليه عند قوله كيقبل (قوله أو فيه فساد)
صفة لموصوف محذوف كما قدره الشارح والموصوف المحذوف عطف على قسمه من قوله كقسمه بأصله
(قوله كياقوتة) أي رقص وأولؤه فلا يجوز قسم واحد مما ذكره مصنف وأخذ كل واحد من الورثة نصفاً
مرضاة أو بالقرعة وكذا يقال في الجفیر (قوله وأما المردوجان كالحقین) أي والعلمين والمصراعين وحلح
من المزدوجين الكتاب إذا كان سفرين (قوله فيجوز مرضاة) أي لا مكان كل من الشريكين شراء فردة أخرى
يكملهما لا انتفاع كذا علة أو قد يقال هذا التعليل يجري في القرعة أيضاً قنامل (قوله أو في أصله بالحرص)
عطف على أن لم يجزأه (قوله مع مقبله) أي مع ما قبل قوله تقسمه بأصله وهو قوله ونمراد معناه وثمر على أصله
(قوله ويحمل هذا الخ) على الجواب الأول بصراً الاستثناء وهو قوله إلا الثمر متصلاً وعلى الجواب الثاني

المردوجان كالجفیر ويجزأه مرضاة لا قرعة (أو في أصله بالحرص) بفتح الخاء المعجمة أي الحرر والتحري فيمنع ثم إن كانت في معنى
مع تكرار مع قوله تقسمه بأصله وإن كانت بمعنى على تكرار مع مقبله وأجيب باختیار الثاني ويحمل هذا على ما إذا بدا صلاحه وذلك
قبل بدو أو أن هذا يحمل على ثمر غير النخل وذلك في النخل خاصة بدليل الشرط بعده كما قدمنا

(كَيْفَ) لا يقسم على أصله بالحرص بل يباع ليقسم ثمنه إلا أن يدخلا على جذره وكان فيه تفاضل بين فيجوز أن لم يكن تفاضل بين ودخلا على جذره جاز أيضا عند أشهب وروى عنه لأنه ليس روي بأقصد الجواز على الدخول على جذره واستثنى من قوله أو في أصله بالحرص قوله (إلا الثمر) بالثلاثة والمراد ثمر النخل خاصة بدليل ما يأتي في الشروط (والغنب) فيجوز قسم كل على أصله بالحرص للضرورة أولا ما يمكن حرره باختلاف غيرهما من الثمار لتغطية بعضه بالورق بشرط ستة أشار لا ولها بقوله (إذا اختلفت حاجة أهله) بأن احتاج هذا لأكل وهذا للبيع (وان) كان الاختلاف (بكثره أكل) (٤٤٦) وقلته بأن يكون أكل أحدهما أكثر من الآخر لكثرة عياله دون الآخر والشرط

الثاني قوله (وقل) المقسوم لأن كسره فلا يجوز قسمه بخرصه والتفصيل ما يقع فيه اختلاف الحاجة عرفا والثالث قوله (وحل بيعه) أي بدو صلاحه والرابع قوله (واتحد) المقسوم (من سر أو رطب) فلو كان بعضه يسر أو بعضه رطبيا قسم كل منهما على حدته فلو صار تمرا يسر على أصله لم يجز قسمه بالحرص بل بالكيل لأن في قسمه بالحرص حينئذ اتقالا من البقيين وهو قسمه بالكيل إلى الشك واليه أشار بقوله (لا تمر) فيمنع وأشار للخامس بقوله (وقسم بالقرعة) لا بالمسراضة لأنها بيع محض فلا يجوز في مطعوم إلا بالقبض بجزء السادس أن يقسم (بالتحري) أي في كيله لأقيمته فيتحري كيله ثم يفرع عليه لأنه يتحري قيمته ثم يفرع عليه كافي المقومات ولا أنه يتحري ورثته ثم يفرع

يصير منقطعا وانما حل ما هنا على ما بدأ صلاحه وما تقدم على ما لم يبدأ صلاحه لا لاطلافه المنع هنا وتقييده فيما مر ولا شك أن ما لم يبدأ صلاحه انما يمنع قسمه إذا لم يدخلا على جذره والجار وأما ما بدأ صلاحه فيمنع قسمه مطلقا ولو دخلا على جذره وقوله أو أن هذا محمول على غير النخل أي الذي لم يبدأ صلاحه وقوله وذلك في النخل أي في ثمر النخل الذي لم يبدأ صلاحه وهذا الجواب فيه نظر لأنه يقتضي أن ثمر غير النخل الذي لم يبدأ صلاحه يمنع قسمه بالحرص مطلقا ولو دخلا على الجذع بخلاف ثمر النخل الذي لم يبدأ صلاحه فانه انما يمنع إذا لم يدخلا على الجذع وليس كذلك بل ثمر غير النخل كثمر النخل كما مر على الصواب فالأولى الحل الأول (قوله كَيْفَ) أي من كراث وسلق وكزبرة وبصل وجوز وفجل وخس اه قال شيخنا وما قيل في البقل يقال في زرع البرسيم وحاصل ما في البقل أن تقول إذا قسم على التبقية أو السكوت فالتنعيد صلاحه أو لا قسم بارضه أو وحده وان قسم على الجذع فان كان هناك تفاضل بين أجزاء اتفاقا وان لم يكن تفاضل بين أجزاء أشهب وعبد الحق ومنعه غيرهما لافرق بين كونه بدأ صلاحه أم لا قسم وحده أو مع أصله (قوله لا يقسم على أصله) أي لا يقسم حالة كونه على أصله التي هي الأرض (قوله شروط ستة) أي فإذا وجدت جازت القسمة سواء دخلا على الجذع أو على التبقية أو على السكوت (قوله لكثرة عياله الخ) الأولى سواء أراد عيال أحدهما على عيال الآخر أو لا فلا يشترط اختلاف عددهما بل المدار على اختلاف الحاجة مطلقا ولو كان الاختلاف بكثرة أكل عيال أحدهما وقلة أكل عيال الآخر ولو مع اتفاقهما عددا كافي بن خلافا لما في عقب من اشتراط اختلاف عددهما (قوله فلا يجوز قسمه بخرصه) أي وانما يقسم بالكيل بعد جذره أو يباع ليقسم ثمنه (قوله ما يقع فيه اختلاف الحاجة عرفا) هذا ما أخبره شيخنا وقال عج أن القلة معتبرة بالعرف (قوله وحل بيعه) أي على التبقية لا مطلق محلل للبيع لأن له غيرا إذا بلغ حد الانتفاع به حل بيعه لكن على الجذع لا على البقاء فلا يجوز قسمه إذا كان القسم على البقاء كما هو الموضوع هنا فالصحيح غير ما لم يجز بيعه على البقاء لم يجز قسمه على التبقية وإلى كون المراد وحل بيعه على التبقية أشار الشارح بقوله بدو صلاحه يعني بالأجرار أو الأصغر أو بالنسبة لثمر النخل وظهور الخلوة فيه بالنسبة للغنب (قوله قسم كل منهما على حدته) أي ولا يجمعان في القسم بالحرص (قوله إلى الشك) أي وهو قسمه بالحرص (قوله بالتحري أي في كيله) أي بأن يتحري كيل ما على النخل الذي في الجهة القلانية وكيل ما على النخل الذي في الجهة القلانية فادان ساري الكيلان صرت القرعة بينهما وإلى هذا أشار الشارح بقوله فيتحري (قوله شامل للثلاثة) أي تحري الكيل وتحري الوزن وتحري القيمة (قوله شرط الشيء) أي الذي هو التحري بقوله في نفسه أي لأن الموضوع قسمه بالحرص والحرص هو التحري (قوله موهم) أي لأنه ينهم منه تحري لوزن أو تحري لقيمة (قوله وهذا) أي اشتراط تحري الكيل (قوله لا بد منها الخ) أي ولا يشترط قلته ولا اتحاده من سر أو رطب دلالي في ذلك في البلع الرامخ والحاصل أن البلع إما صغير وهو المشار إليه بقوله وثمر وزرع أن لم يجدها بشرط في جوار قسمه بالحرص الدخول على الجذع فقط وإما كبير وهو الرامخ ولا بد في جوار قسمه بالحرص من الشرط المدكورة هنا في المنع الاشرط القلة والاتحاد من سر أو رطب وحلية البيع فالمشترط فيه تحري الكيل

عليه فالتحري الذي هو شرط تحري خاص بالكيل والحرص الذي هو موضوع المسئلة تحري عام شامل للثلاثة فلا يلزم والقسمة شرط الشيء في نفسه ولو صرح المصنف بالكيل كان أحسن لأن كلامه مرهم وهذا في محل معيار البلع والغنب بالكيل فقط أو هو مع الوزن وأما ما في بلد معيارهما فيه الوزن فقط كما صرفه تحري ورثته فإله الأشياخ كالبلع الكبير تشبيهه في جوار قسمه بالحرص وهو كالاتشاء من قوله وحل بيعه كانه قال إلا البلع الكبير وهو الرامخ فانه يجز قسمه بالحرص وان لم يحل بيعه ونقية الشرط من اختلاف الحاجة وان يقسم بالقرعة وان يتحري كيله لا بد منها ويراد هنا بشرط وهو أن لا يدخلا على التبقية أو الأفسد (و) إذا قسمهما

ذلك كذلك ثم اقتسمها الاصول فوقع ثمر هذا في أصل هذا والعكس ونشأ في السقي (سقي ذوالأصل) وإن كانت الثمرة لغيره وما تقدم في تناول البناء والشجر الأرض من قوله ولكل منهما السقي فعند عدم المشاحة (كباثعه) أي الأصل (المستثنى) لنفسه (ثمرته) فالسقي على البائع (حتى يسلم) الأصل لمشتريه وهو لا يسلمه إلا بعد الجذاذ وبالإستثناء تجوز إباحة الحكم الشرعي بوجوب إبقاء الثمرة للبائعين ولو لم يستأجرها ما لم يشترطها المشتري لنفسه كما تقدم في تناول البناء فليقرأ الخ) المستثنى بفتح النون اسم فاعول وثمرته بالرفع نائب الفاعل أي الأصل الذي استثنى له الشرع ثمرته عند بيع أصلها (أو) قسم (فيه تراجع) (٢٤٧) بين المتقاسمين فلا يجوز كدارين أو

عبدان بينهما أحدهما بمائة والآخرة بمسعين على أن من صار له ذو المائة يدفع لصاحبه خمسة وعشرين أذ كل منهما لا يدرى هل يرجع أو يرجع عليه فقبه غرر وجهالة (الأن يقل) ما يتراجعان فيه كنصف العشر فدون فيجوز والراجح المنع مطلقا وعندنا في القرعة كما يشعر به التعليل المذكور وأما المراضاة فجائزة مطلقا قل أو كثر (أو ليس في ضرر) لا يجوز قسمه قرعة ولا مراضاة لأنه ابن بلبن من غير كيل وهو مخاطرة وقار (الافضل بين) فيجوز لأنه على وجه المعروف (أو قسموا) دارا مثلا (لا يخرج) لأحدهما فيمنع (مطلقا) بقرعة أو مراضاة وهذا إن دخلا على ذلك (وصحت) القسم (أن سكتانه) (وكان) (أشريكه) (الانتفاع) بالمخرج الذي صار في نصيب صاحبه وليس له منعه (ولا يجبر) أحد من الشركاء (على قسم

والقسم بالقرعة واختلاف حاجة أهله والدخول على الجسد أو أمانة ما كان البيع قد بدا صلاحه فيجوز قسمه ولو على التبقية بالشروط التي ذكرها المصنف (قوله ذلك) أي البيع والعقب وقوله كذلك أي بالشروط المذكورة (قوله وبالعكس) أي ووقع ثمر هذا الثاني في أصل هذا الأول (قوله سقي ذوالأصل) المفعول محذوف أي أصله أو فخله (قوله فليقرأ الخ) هذا غير متعين بل يجوز قراءته بكسر النون على أنه اسم فاعل ويحمل على ما إذا كان الثمر غير مؤثر كداني عقب وهذا انما يظهر على القول الضعيف من جوار استثناء البائع ثمر الميراث بناء على أن المستثنى سبق فقط لأنه مشتري والامنع (قوله أو فيه تراجع) عطف على أول الممنوعات وهو قوله لا كثر أو زرع أن لم يحد (قوله على أن الخ) أي ودخلا قبل القسمة على أن من صار الخ وقوله أذ كل منهما لا يدرى أي حال القسمة (قوله كنصف العشر) أي كمالو كانت إحدى الدارين تساوي مائة والآخرى تساوي تسعين ودخلا على أن من أخذت المائة يدفع خمسة (قوله والراجح المنع مطلقا) أي كما قال ابن عرفه ظاهر الروايات منع التعديل في قسم القرعة بالعين مطلقا وما قاله المصنف تبع فيه اللغوي وهو ضعيف وإن سلمه ابن عبد السلام (قوله التعليل المذكور) أي وهو قوله أذ لا يدرى كل منهما هل يرجع أو يرجع عليه (قوله قل) أي ما يتراجعان فيه أو كثر (قوله أولين في ضرر) أي كان يكون بينهما قرعة واتفقا على أن كل واحد يحملها يوما أو فقرتان واتفقا على أن كل واحد يأخذ واحدة بأكل لبنهما مع بقاء الشركة سواء تراضيا على أن هذا يأخذ هذه وهذا يأخذ الأخرى أو اقترعا فلا يجوز سواء اتفق ذواللبن أو اختلف كبقر وغنم (قوله فيجوز) أي إذا كانت القسمة مراضاة سواء اتفق ذواللبن كبقر أو اختلف كبقر وغنم وكذا إذا كانت مهاداة على ما مر عن عقب (قوله لأنه على وجه المعروف) أي لأن أحدهما ترك الآخر الفضل على وجه المعروف فلا مخاطرة (قوله لا يخرج) مثل المخرج المرحاض والمباح فاذا قسما داخلين على أنه لا مراضاة أو لا مطبخ لأحدهما كانت القسمة فاسدة كانت مراضاة أو بالقرعة (قوله وهذا إن دخلا على ذلك) أعلم أن محل المسع إذا دخلا على ذلك ما لم يكن لصاحب الحصص التي لا يخرج لها محل يمكن أن يجعل له فيه مخرجا أو لا يجوز وكذا يقال في المرحاض والمطبخ وظاهر كلام المصنف ولو تراضيا بعد القسمة على خروج من لم يحصل المخرج في نصيبه من المخرج الذي حصل للآخر وهو كذلك لوقوع العقد فاسدا والعالم بعدم انقلابه جميعا (قوله ولا يجبر الخ) يعني أنه إذا كانت أرض تسقي من عين أو من نهر فقسمت الأرض فاتفقوا على أن العين أو النهر لا يقسم لأمر مراضاة ولا جبرا وإن مجرى الماء المسمى بالقناة لا تقسم جبرا فإذا طلب أحد الشركاء قسمتها أو أبي الآخرة فلا يجبر الآبي وإن تراضوا على قسمتها قسمت وإذا لم يتراضوا على قسمتها وقسمت لآبي على قسم المجرى قسم الماء بالقلد (قوله على قسم مجرى الماء) أي بالقرعة بأن يجعل قناتين وتضرب القرعة (قوله بدليل ما يأتي) أي وهو قوله وقسم أي الماء بالقلد أو لم يحمل ما هنا على القسم بعير القلد لما في ما بعده وذلك لأن قوله ولا يجبر على قسم مجرى الماء الجاري أقادني الجبر على قسمه وقوله عند وقسم أي الماء الجاري بالملد طاهره جبراً عن الآبي فإذا جمل قوله ولا يجبر على قسم الماء الجاري أي بغير القلد بدقت المناقاة (قوله فقد تكلف) هذا جواب من قال (قوله على كل حال) أي سواء فسرنا مجرى الماء بالماء الجاري

مجري الماء) أي محل جريه يجعله قناتين أو أكثر فيجيب إلى عدمه من أباه لأنه لا يقوى الجري في محل دون الآخر سبب ربح أو عاوم محل أو خفف آخر وغير ذلك فلا يصل لكل ذي حق حقه على الكمال وأما قسمه مراضاة فجائز ومن قال مراده الماء الجاري فالمراد بالمجرى الجاري وهو من إضافة الصفة للموصوف وإن معناه أي بغير القلد بدليل ما يأتي فقد تكلف بلا فائدة لأن المراد على كل حال أن القسمة المتبعة لا تجعل قناتين أو أكثر جارا مراضاة فإن قال بل معناه أن الماء الجاري أي الذي شأنه الجري كالعين والعيون لا يقسم بجبر فقهه بين النصيبين قلنا هذا منوع مطلقا بالجبر والمراضاة أو ليا فيه

من النقص والضرر (و) اذا كان لا يصير على قسم المجزئ (قسم) عند المشاحة (بالقصد) بكسر الهمزة وسكون اللام وهو في الاصل جرة أو قدر متعقب تقبيل الطيقان من أسفلها أو عملاً ماء ثم يرسل ماء لنهر مثلاً إلى الأرض للسقي فإذا فرغ ماء الجرة أرسل إلى أرض الشريك الآخر وعمراد الفقهاء به إلا أنما التي يتوصل بها إلى إعطاء كل ذي حظ حظه فيتميل الرعية التي يستعملها المؤقتون وغيرها والمصنف في باب الموات أراد به معناه الأصلي فلذا أعطى غيره عليه حيث قال قسم بقلد أو غيره وهنا أراد به المبنى المراد عند الفقهاء قلداً أطلق وشبهه في عدم الجبر قوله (كسرة بينهما) أي بين اثنين وهي لاحدهما فإذا سقطت لم يصير صاحبها على إعادتها بل يقال الجار استر على نفسه إن شئت فإن كانت مشتركة بينهما جبر من أبي إقامتها منهما على إقامتها فقوله بينهما متعلق بكون عام أي موضوعه أي كائنه بينهما ولا يصح تقديره مشتركة لأن المشتركة يجبر ألا يبي عليها (٤٤٨) كما علمت وكلامه رحمه الله تعالى في غاية الاجمال وحق العبارة كما ظ بين حار بن سقطت

وهي لاحدهما (ولا يجمع)

أو بمكان جرى الماء (قوله من القص) أي حص الماء (قوله ماء الهر مثلا) أي أو العين (قوله معناه الأصلي) أي وهو الذي أشار له بقوله سابقا وهو في الأصل حرة أو قد رآخ (قوله فإذا سقطت) أي بنفسها أو بأمر سماوي وأما لو هدمها صاحبها فانه يجبر على إعادتها كذا قبل وانظره (قوله ولا يجمع بين عاصبين) حاصله أن قسمة القرعة لا يجوز أن يجمع فيها بين عاصبين فأكثر سواء رضوا بالجمع أو لا فإذا كانت الورثة كلهم عصبية كان بعه أولاد فلا يجوز أن تجمع كل التركة قسمين كل قسم لعاصبين وتضرب القرعة إلا إذا كان مع العصبية صاحب فرض كزوجة أو أصحاب فروض فانه يجوز جمع العصبية حيث شاءوا رضوا رضي أصحاب الفروض يجمعهم أم لا فلترك زوجة وثلاثة أولاد فان التركة تجعل ثمانية أقسام وتجمع الأولاد الثلاثة وتكتب أسماؤهم في ورقة ويكتب اسم الزوجة في ورقة وترمي الورقتان فالقسم الذي جاءت عليه ورقة الزوجة لها وما بقي للأولاد فان شاءوا قسموا بعد ذلك وان شاءوا استمروا على الشركة (قوله وهم) أي العصبية (قوله فانه يجوز الجمع بينهم) أي بين العصبية في السهم (قوله ثم ان شاءوا قسموا) أي ما يخصهم أي وان شاءوا استمروا على الشركة (قوله إلا برضاهم) أي برضا العصبية رضي فيه الورثة أم لا هذا هو المصواب كما في بن (قوله بثبوت النون) أي فاسقاطها ما على اللغة القليلة التي تحذف نون الرفع لحرده التخفيف نحو كانتكونوا يولي عليكم وكفوله

واما ان هناك طامع قد راوه وان رضوا بجمعها وليس الشرط هنا مقدر قبل الفاء لان هذا الجواب لا تصحبه الفاء (قوله في مطلق الجمع) أي لان الجمع في العصبية مع أصحاب الفروض برضاهم وأما الجمع بين ذوى السهام فهو جبري ولو كان معهم عاصب وحاصله أن أصحاب كل سهم يجمعون أولا في القسم وان لم يرضوا (قوله لم تجب ذلك) أي كما يحكي عليه ابن رشد الاتفاق وهو وان تعضبه ابن عرفة بما ذكره عياض من الخلاف لكن لا يخفى رجحانه من كلام عياض انظر بين (قوله واكتب الخ) صفة ذلك أن يعدل المقسوم من دار أو غيرها بالقيمة بعد تجزئته على قدر مقام أقلهم حزا فإذا كان لواحد نصف دار ولا آخر ثلثها ولا آخر سدسها فتجعل ستة أجزاء متساوية القيمة ويكتب أسماء الشركاء في ثلاثة أوراق كل اسم في ورقة وتجعل كل ورقة في صدقة ثم يرمى بصدقة على طرف قسم معين من طرف المقسوم ثم يكمل لصاحبها مما يلي ما رميت عليه ان بقي له شيء ثم يرمى ثاني صدقة على أول ما بقي مما يلي حصة الأول ثم يكمل له مما يلي ما وقعت عليه ثم يتعين الباقي للثالث فكل واحد يأخذ جميع نصيبه متصلا بعضه ببعض من غير تفريق وتبين ان رمي الورقة الأخيرة غير محتاج اليه في تمييز نصيب من هي له الحصول التمييز يرمى ما قبلها فكثافتها وغلظها انما هو لاحتمال أن تقع أولا فلا يعلم أنها الأخيرة لا بعد (قوله بعد تعديل المقسوم) أي وبعد تجزئته على قدر مقام أقلهم حزا (قوله في خرج اسمه على قسم أحده) أي وكل له مما يليه ان بقي له شيء

أى لا يجوز الجمع فى قسمة
 القرعة (بين عاصبين) أو
 أكثر من عصابة كثيرة
 رضوا أو لم يرضوا فإذا
 كان أولاد الميت متسلا
 ثلاثة لم يجوز الجمع بين
 عاصبين ويفرد الثالث
 وإذا كانوا أربعة لم يجر
 الجمع بين اثنين أو ثلاثة
 وهكذا إلا أن يكون معهم
 صاحب فرض كزوجة أو
 أم أو بنت وهم أخوة لأب
 مثلاً فإنه يجوز الجمع بينهما
 ابتداء برضاهم ثم يقرع
 بينهم وبين صاحب الفرض
 ثم إن شأوا قسموا فيما
 بينهم وهذا هو مراده
 بقوله (الأبرضا هم الأمع
 كزوجة) من كل ذى
 فرض الصواب حذف
 إلا الثانية أى إلا أن يكون
 الجمع بينهم برضاهم حال
 كونهم مع ذى فرض
 كزوجة (فيجمعوا)
 حقه فيجمعون شوت

النون (أولاً) أي ابتداء أي يجمعون رجبهم في أنفسهم ابتداء ثم ان شأوا قسموا بعد أن يفرغ بينهم وبين دي (قوله)
السهم وشبهه في مطلق الجمع مستثنين الأولى قوله (كذى سهم) أي فانه يجمع في القسم مع ذى سهمه وان لم يرش فن مات عن زوجات
وأخوات لام وأخوات لغير أم فان أهل كل ذى سهم يجمعون ولا يعتبر من أراد منه عدمه فلو طلت إحدى الزوجات مثلاً لتقسم نصيبها
على حصة ابتداء لم نجعل لذلك والثانية قوله (وورثة) أي مع غيرهم يجمعون في القسمة ابتداء وان أي أحدهم كالوكات دار بين شريكين
مات أحدهما عن ورثة فانها تقسم نصفين نصفاً للشرى ونصفاً للورثة ثم ان شأوا قسموا فيما بينهم فالوا في قوله وورثة بمعنى أولانها
مسئلة ثانية ثم شرع في بيان صفة القرعة بين الشركاء وذكر طائفة من بقوله (وكتب) القاسم (الشركاء) أي أسماءهم في أوراق عددهم بعد
تعديل المقسوم من دار أو غيرها بالقيمة ويجعل كل ورقة في صدقة من شمع أو طين (ثم ري) كل صدقة على قسم من خرج اسمه على قسم أحده

(و أعطى كلا) من
الاوراق (لكل) من
الشركاء وهذا ظاهر
إذا استوت الانصباة أو
اختلفت وكان المقسوم
عسروضا فان اختلفت
وكان عقارا لم يظهر ولم
يصح غالبا كزوجة
وأخ لام وعاصب فلا
ينبغي أن تفعل هذه
الصفة لما يلزم عليها من
التفريق المضرا أو إعادة
العمل مرة فمرة وهو من
ضباع الوقت فيما لا ينبغي
فتعين الأولى (ومنع
اشترأ) الجزء (الخارج)
أي ما يخرج قبيل
خروجه لأنه مجهول
العين ويشعر تسليمه
عند العقد (ولزم)
القسم بقرعة أو تراخ
حيث وقع على الوجه
الصحيح فمن أراد الرجوع
لم يكن له ذلك (ونظر في
دعوى جور أو غلط
وحلف المنكر) منهما
حيث لم يتضح الحال
(فان تفاحش) الجور
أو العلط بان طهر ظهورا
بيننا (أو ثباتا) بالبيننة
(نقضت) القسم
وكان الانسب أن يؤخر
قوله وحلف الخ هنا بان
يقول والاحلف المنكر

(قوله أو كتب المقسوم) أي اسمه بان يكتب اسم الجهة ويريد المجاورة للمحل المخصوص فيكتب مثلا الجهة
الشرقية المجاورة لفلان وهكذا (قوله وأعطى كلا لكل من الشركاء) أي فيعطى صاحب النصف في المثل
الذي قلناه سابقا ثلاثة أوراق ولصاحب الثلث ورقتان ولصاحب السدس ورقة وعلى هذه الطريقة قد
تحصل تفرقة في النصيب الواحد قال الشيخ أجدولعله غير مضر في القسمة لأنها لرفع ضرر الشركة وذلك
حاصل مع التفريق أيضا وفيه نظوف في الجواهر وغيرها ما يفيد أنه لا بد من اتصال نصيب كل شخص وعدم
تفرقه وعليه فيعاد العمل إذا لم يحصل اتصال حتى يحصل لكل شخص نصيبه غير مفرق كذا في عبق قال
بن وهو كلام تخليط خلاف الصواب والصواب كما لابن غاري وطني وغيرهما أن قول المصنف أو كتب
المقسوم الخ عطف على قوله ثم روى فكتابة الشركاء مسلط عليه وحاصله أنه إذا كتب الشركاء في أوراق
بعددهم إما أن يرمي أسماءهم التي كتبها على أجزاء المقسوم أو يقوم مقام روى أسماء الشركاء على الأجزاء
كتابة الأجزاء معينة في أوراق ستة مثلا أو يأخذ ورقة من الأسماء ورقة من الأجزاء وكل لصاحبه مما يلي
أن يبقى له شيء كالعامل الأول سواء بلا تفريق ولا إعادة قسم انظر بن (قوله فتعين الأولى) أي وهي أن يكتب
أسماء الشركاء (قوله ومنع اشترأ الخ) كأن يكون لشخص من الورثة ربع الدار وأراد مقاسمة شركائه
فيقول له شخص اشترى منك ما يخرج لك بالقسمة بكذا فيمنع كل ذلك المشتري أجنيا أو شريكا على المعتمد
وظاهره المنع وقع البيع على البت أو على الخيار وهو ما اختاره عجم واختار اللقاني أن يحصل المنع إذا وقع
البيع على البت لأن وقع على الخيار فلا يمنع بناء على أن يبيع الخيار من عمل وهذا بخلاف ما إذا اشترى حصصة
شائعة على أن يقاسم بقية الشركاء فان ذلك جائز ويدخله الشفعة ووجه جوازها أنه لما كان الشريك مجبورا
على القسم عند طلب المشتري له لم يكن اشتراطه للقسم مناقضا لمقتضى العقد والفرق بين هذه المسئلة ومسئلة
المصنف أن البائع في هذه المسئلة قادر على التسليم بخلافه في مسئلة المصنف وذلك لأن المشتري لما دخل
على الشيوع صار المبيع معلوما له ومقدورا على تسليمه من حيث الشيوع بخلاف مسئلة المصنف فان
المشتري فيها دخل على شراء معين والتعيين غير حاصل في الحال فتأمل (قوله قبل خروجه) ظرف لقوله
اشترأ (قوله ويتعذر تسليمه عند العقد) أي ولأنه قد يخرج ما لا يوافق غرضه (قوله ونظر) أي ونظر الحاكم
في دعوى جور أو غلط أي في دعوى أحد المتقاسمين أن ما بيده أقل من نصيبه بالقسمة لجورهم أو هو ما كان
عن عمد أو غلط من القاسم وهو ما لم يكن عن عمد فان تحقق عدم ذلك منع المدعي من دعواه وإن أشكل عليه
الأمر بان لم يتفاحش ولم يثبت حلف المنكر لدعوى صاحبه الجور أو الغلط وإن تفاحش الجور أو الغلط بان
طهر حتى لعبير أهل المعرفة أو ثبت بقول أهل المعرفة نقضت وقوله ونظر الخ هذا في قسمة القرعة (قوله
حيث) ظرف لقوله حلف (قوله فان تفاحش) أفرد الضمير مع أن المتقدم شيئا أن الجور والغلط لأن
العطف بارأوني ثانيا نظرا لجوار لا مبر بن (قوله أو ثبت) أي أو لم يتفاحش ولكن ثبت الخ (قوله نقضت
القسمة) أي فان فأتت الأملك بناء أو عرس رجوع للقيمة يقسمونها فان فأتت بعضها ونقي سائرته على حاه
اقتسم ما لم يفت مع قيمة ما فات كأي ح وغيره وقوله نقضت القسمة طاهره نقض القسمة بثبوت العلط ولو
كان بسير أو عزاء عياض للمدونة وأشهب وابن حبيب وقيل يعني عن اليسير كالدينار في العدد الكثير وهو قول
ابن أبي ريد وغيره اه بن (قوله وكان الأسب الخ) أي لان قوله وحلف الخ مرتب على مفهوم قوله فان
تفاحش أو ثبت (قوله وهذا) أي ماد كرم من قصها ما لم تطل المدة حاصل الفقه أن محل نقص القسمة أن
قام واحد بانقر بوحده ابن سهل بن عام والطاهر أن ما قار به كنصف سنة كهو وأما ان قام واجده بعد طول
فلا نقض وهذا طاهر فيما إذا كان الجور أو الغلط ثبت بقول أهل المعرفة وأما لو كان متفاحشا طاهرا لأهل
المعرفة وغيرهم فلا تنقض القسمة بدعوى مدعيه ولو قام بالقرب بحيث سكت مدة تدل على الرضا فان لم
تص مدة تدل على الرضا حلف المدعي أنه ما طاع على ذلك ولا رضى به فان حلف كان له بقص القسمة وانما

فإن نكل المتكر عند الاشكال أعيدت القسمة وشبه في النظر والنقض قوله (كلما راضاه) فينظر فيها عند دعوى أحدهما الجور أو الغلط (إن أدخلنا) فيها (مقوما) يقوم لهما السلع أو المخصص لأنها حينئذ تشبه القرعة بخلاف ما لو وقعت سلا تعديل وتقويم فلا تنقض ولو ظهر التفاحش ولا يجاب له من طلبه لدخولهم على الرضا (وأجبرها) أي لقسمة القرعة (كل) من الشركاء إلا آيين إذا طلبها البعض (إن انتفع كل) من الآيين وغيرهم انتفاعا تاما عرفيا بما يراد له (و) أجبه (لبيع) من أباه من الشركاء لدفع الضرر (إن قصت حصة شريكه) أي شريك الآي وهو من أراد البيع إذا بيعت (مفردة) عن حصة الآخر لأن يلتزم لمن أراد البيع ما تقصه حصته إذا بيعت مفردة فلا يجبر وهذا فيما لا ينقسم كما هو المتبادر (٤٥٠) من الشرط المذكور عقارا أو عرضا كعبد وسيف لا مثليا ولا فيما ينقسم لعدم الضرر

أدشأن ما ينقسم لا ينقص إذا بيع منفردا فإن فرض أنه ينقص كبعض الثياب وأحد المزدوجين أجبر له الآخر (لا) إن كان المشترك (كربع علة) أي دار اشترت لأن تكسرى وأدخلت الكاف الحمام والفرن والحنان فلا يجبر الآي على البيع لعدم نقص ما يبيع مفردا عادة بل قد يرغب فيه أكثر من شراء الجميع (أو اشترى) مريد البيع (بعضا) أو وهب له البعض فالمراد ملك البعض مفردا فلا يجبر غيره على البيع معه والحاصل أن من طلب البيع فيما لا ينقسم أجبر له الآخر بشرط أن يتخذ للسكنى ونحوها لا لعل أو تجارة وأن يكون الشركاء ملكوه جملة ولم يلتزم الآي ما نقص من حصة شريكه

حلف لاحتمال اطلاعه عليه ورضاه به ولا يخلف إن نصيبه جورا أو غلطا الظهور للعارف وعبره قوله فإن نكل المتكر عند الاشكال أعيدت القسمة) فيه نظر بل إذا نكل قسم ما ادعى الآخر أنه حصل به الجور أو الغلط منهما على قدر نصيب كل مثلا لو كانت حصة أحدهما تساوي عشرة والأخرى تساوي خمسة عشر على دعوى مدعي الجور أو الغلط فالذي حصل به الجور ما يقابل خمسة فيقسم بينهما من غير رد بين أن أهمه المتكر أو بعد بين المدعي أن حقق المتكر كذبه كما في بن (قوله فينظر فيها) أي في المراضاة عند دعوى أحدهما الجور أو الغلط فإن وجد الجور أو الغلط فيها فاحشا ظاهرا لأهل المعرفة وغيرهم بنقضت وأما إن ثبت الجور أو الغلط بقول أهل المعرفة نقضت إن كان الجور كثيرا لقليل كالغياب وغيره وحكي ابن عرفة عليه الاتفاق وبهذا يعلم أن التشبيه في قول المصنف كلما راضاه غير تام وذلك لأن الجور الثالث بالبيئة تنتقض به القرعة سواء كان كثيرا أو يسيرا على المعتمد كما علمت وأما المراضاة فلا تنتقض به إلا إذا كان كثيرا نعم على ما قابل المعتمد في القرعة يكون التشبيه تاما تأمل (قوله ولا يجاب له) أي للنقض المفهوم من تنقض (قوله وأجبرها) أي عليها أو أنه ضمن أجبر معنى ألبى فلهذا عداه باللام وظاهره أنه يجبر عليها من أباهاد طلبها البعض كانت حصة الطالب قليلة أو كثيرة وهو كذلك وظاهره أيضا أنه يجبر الآي عليها إن انتفع كل ولو كانت الحصة بعد القسم ينقص منها عما يخصها ولو بيع المقسوم بتمامه وهو كذلك (قوله انتفاعا تاما) أي بان يكون انتفاعه بعد القسم مجازا لا انتفاعه قبل في المدخل والمخرج والمرفق وإن لم يكن الانتفاع بعد القسم مساويا لانتفاعه قبله فالمدار على كون سكناه بعد القسم كسكناه قبله بخلاف ما لو كان القسم يؤدي لعدم سكناه بل لا يجبره فقط فلا يجبر حينئذ ويقسم مراضاة أو بهيأة خلافا لأن المساجشون فالمدار عنده على أي انتفاع كان (قوله بما يراد له) أي للانتفاع به كبيت السكنى ومفهوم الشرط أنه إذا لم ينتفع كل انتفاعا تاما لا يجبر وهو كذلك وحينئذ فيقسم بارتاضي (قوله وأجبر للبيع الخ) يعني أنه إذا اشترى اثنين دار للسكنى أو للقبضة أو ورثاها معا أو وهبت لهما أو تصدق بها عليهما ثم أراد أحدهما أن يبيع حصته وامتنع شريكه من بيع حصته أجبر شريكه على البيع معه إن قصت حصة شريكه ذلك الآي وهو مريد البيع إذا بيعت مفردة عن حصة الآخر (قوله فإن فرض أنه ينقص الخ) فيه نظر بل الصواب أن ما ينقسم لا يجبر به على البيع بحال إذ لو طالب النسم بلجبر له الآخر نظرا بن (قوله لا كربع علة) أي أو اشترياه معا للتجارة (قوله بان راد الخ) فيه إشارة إلى أن أفعال علي بانه اه وقال بن المراد بالآي أكثر على ما صححه ابن غاري الثالث فأكثروا وبمعنى الكثير لا حقيقة اسم التفضيل إلا أنه إذا كان النصف فدون وله الخيار في التمسك بالقسمة وعدم الرجوع على صاحب الجزء السالم شيء وفي الرجوع عليه في السالم بقدر نصف المعيب من السالم ويكون لصاحب السالم من المعيب بقدر ما كان لصاحب المعيب من السالم فلا تستقص القسمة في الكل بل في البعض وإذا كان المعيب أكثر من النصف وله الخيار على وجه آخر وهو أن يتمسك بالمعيب ولا يرجع

في بيعها مفردة مما ينوها في بيع الحلة ولما ذكر القسمة ذكر ما يطرأ عليها والطارئ أحد أمور عشرة عيب شئ أو استحقاق أو عر يم على ورثة أو عر يم على وارث وعلى موصى له بالثلث أو موصى له بعدد على ورثة وعلى موصى له بالثلث أو عر يم على مثله أو وارث على مثله أو موصى له به بجزء على وارث وذكروا على هذا الترتيب فقال (وإن وجد) أحد المتقاسمين في حصته (عيبا) قديما لم يظهر له عند القسمة (بالأكثر) من حصته بان راد على نصفها (وله ردها) أي القسمة أي إبطالها وتكون الشركة كما كانت قبل القسمة وسواء كان المقسوم عقارا أو حيوانا أو عروضا أي رة التمسك بالحصصة ولا يرجع شئ لأن خبرته تنفي ضرره وليس له التمسك بها ويرجع أرش العيب لقوله وحرم التمسك بأقل استحقاق أكثره أي أو عيب أي حرم التمسك بأقل والرجوع وأما التمسك بالرجوع فلا يحرم ومثلي الآخر ما إذا كان المعيب

وجهه الصفقة (فان فات) عند الرد (ما) أي السالم الذي (يد صاحبه) أي صاحب واحد العيب (بكهدهم) أو صدقه أو حبس أو بيع ونحوها لا تغير سوق (رد) صاحب السالم لو وجد العيب (نصف قيمته) أي السالم الفات (يوم قبضه) سواء كان يوم القبض هو يوم القسم أو بعده (وماسلم) من الفوات وهو ما به العيب شركة (بينهما) ان فات (ما) أي الميعب الذي (يده) أي واحد العيب (رد) لصاحب السالم من العيب (نصف قيمته) أي الميعب يوم قبضه أيضا (وماسلم) من العيب والفوات معا (بينهما) فحصله أنه متى فات أحدهما بكهدهم فلا آخر بينهما نصفين مع رد قيمة نصف ما فات يده لصاحبه فلو فات النصيبان معاقال المصنف يرجع ذو الميعب على ذي السليم بحصته مما زادته قيمة السليم على قيمة الميعب فلو كان قيمة السليم عشرة والميعب ثمانية رجع عليه بواحد (والا) بحد عيبا بالاكتر بل بالاقل بان كان دون الثلث كربع (رجع بنصف الميعب) أي بنصف قيمة مقابل الميعب (مما يده) أي يد صاحب السليم (ثمنا) أي قيمة كما قدرناه مع تقدير مضاف أيضا فهو تمير محمول عن المضاف إليه أي فلا يرجع شر بكا فيما (٤٥١) يددى السالم (والميعب بينهما)

شر كفة فصاحب
الصحيح يصير شر بكا
في الميعب بنسبة ما أخذ
منه فإذا كان الميعب ربعا
ورجع صاحبه على ذي
الصحيح يبدل نصف
الربع قيمة فلصاحب
الصحيح نصف ربع الميعب
والمعتمد أن المراد بالاكتر
في قوله وان وجد عيبا
بالاكتر الثلث فما فوق لأن
العيب مقبض على
الاستحقاق الذي هو ثاني
الامور العشرة وقد ذكره
قوله (وان استحق نصف
أو ثلث) من نصيب أحد
المتقاسمين (خير) المستحق
منه بين التمسك بالباقي
ولا يرجع شيء وبين
رجوعه شر بكا فيما يبدل
شر بكا بنصف قدر
ما استحق قال ابن القاسم
في المسدونة إن اقتسما
عبدان وأخذ هدا عبدا
وهذا عبدا فاستحق نصف
عبد أحدهما أو ثلثه فللذي

شيء أو يفسخ القسمة من أصلها وعليه في قول المصنف وله رد ما جال (قوله وجه الصفقة) أي باعتبار القيمة وان لم يكن أكثر في التجربة (قوله أو بيع) ما ذكره من أن البيع مفيت ويلزم صاحب السالم أن يرد لو وجد العيب نصف القيمة هو ما في الام وذكروه أبو سعيد في نهدي به وهو الرجوع وفي ح أنه غير مفيت ووجد العيب مخبر ان شاء رد ذلك البيع فعود الشركة كما كانت قبل القسمة وان شاء أجاره وأخذ ما يقابل نصيبه من ثمنه وهو قول سحنون انظرين (قوله رد نصف قيمته) الاولى قيمة نصفه وهي أقل من نصف القيمة وذلك لأنه لو لم يحصل فوات أخذ النصف من السليم فاذ فات فلما أخذ قيمة نصفه لا نصف قيمته تأمل (قوله أو بعده) أي أو كان يوم القبض بعد يوم القسم (قوله وماسلم بينهما) لو قال والميعب بينهما لم يرد عليه شيء حتى يحتاج للجواب بقول الشارح من الفوات وهو ما به العيب (قوله انه متى فات أحدهما) أي أحد النصيبين وقوله فالآخر أي فالتصيب الآخر (قوله قال المصنف) أي في التوضيح (قوله والارجع الخ) حاصله أنه اذا وجد أحد المتقاسمين عيبا في حصته قليلا كالربع فأقل فان القسمة لا تنقض في الكل بل في البعض وذلك لأن صاحب الميعب يرجع على صاحبه بنصف قيمة الصحيح المقابل للميعب ويصير صاحب الصحيح مشاركا في الميعب قدر ما أخذ منه من الصحيح (قوله مما يده) أي حالة كون قيمة نصف مقابل الميعب مما يده (قوله عن المضاف إليه) أي وهو قيمة التي هي بمعنى غن (قوله أي فلا يرجع) أي ذو الميعب شر بكا الخ أي وانما يرجع عليه بنصف قيمة مقابل الميعب من السليم (قوله بنسبة ما أخذ منه) أي وهو قيمة بدل نصف الربع (قوله يبدل نصف الربع قيمة) أي بقيمة نصف الربع من السليم المقابل لنصف الربع من الميعب وتعتبر القيمة هنا يوم القسم لصحته لا يوم القبض (قوله والمعتمد الخ) أي خلافا لظاهر المصنف فانه يقتضي أن للثلث والنصف حكم الربع وانما إذا دخلان تحت قوله والارجع نصف الخ لأن المتبادر من الاكتر ما زاد على النصف (قوله الثلث فما فوق) أي كنصف وما فوقه الا أن كيفية التخيير مختلفة كما تقدم في كلام ابن غاري (قوله من نصيب أحد الخ) احذر عما اذا كان الاستحقاق من النصيبين فانه لا كلام لواحد منهما على الآخر لاستواء الكل في ذلك (قوله فللذي استحق ذلك من يده) أي وله ان يتمسك بالباقي ولا يرجع شيء (قوله بنصف قيمة ما استحق من يده) أي وهو الربع (قوله بنصف ما يقابله) أي ما يقابل ما استحق من يده (قوله واليه) أي الى عدم التخيير (قوله في الاكتر) أي في استحقاق الاكتر (قوله في الحلين) أي محل استحقاق لنصف والثلث ومحل استحقاق لاكثر (قوله أو على وارث وموصي له بالثلث) ان قلت لم فسخت في طر وموصي له بعدد على وارث وموصي له بالثلث مع أن وصية الميت اعما تنفذ جبر على الوارث من الثلث وكان القياس أن لا يرجع الموصي له بالعدد الا على الموصي له بالثلث قلت لأن حق الموصي له بعدد متعلق

استحق ذلك من يده أن يرجع على صاحبه بربع أو سدس العبد الذي في يده ان كان قائما وان فات رجع على صاحبه بربع أو سدس قيمته يوم قبضه ولا خيار له في غير هذا فلو كان المستحق ربع ما يبدل أحدهما فلا خيار له والقسمة باقية لا تنقص وليس له الا الرجوع بنصف قيمة ما استحق من يده ولا يرجع شر بكا بنصف ما يقابله واليه أشار بقوله (الارجع) ولو استحق جل ما يبدل أحدهما فان القسمة تنفسخ وترجع الشركة كما كانت قبل القسمة كما أشار له بقوله (وفسخت في الاكتر) من النصف فيرجع شر بكا في الجميع أي ان شاء وان شاء بقيت القسمة على حالها فلا يرجع شيء كافي العقل فعلم أن التخيير في الحلين ثابت وكذا عدم الفسخ فيهما مستوفى عدم الرجوع شيء وانما يختصان في ارادة الفسخ في النصف أو الثلث يرجع شر بكا بنصف قدر المستحق وفي الاكتر تبطل القسمة من أصلها ويرجع شر بكا في الجميع وشبهه في الفسخ قوله (كطريق غير موصي له بعدد) من دنائير ونحوها (على ورثته) فقط (أو على وارث وموصي له بالثلث) فان القسمة

تُنفِخ في الأربعة بالثيد الذي أشار له بقوله (والمقسوم) أي والحال أن المقسوم مفقود (كدار) أو حيوان أو ثياب لتعلق الأعراس بذلك
يريد وقد أبي الورثة من دفع الدين اذ لو دفعوه فلا كلام له كإبائي وإذا فسخت فإن الغريم أو الموصى له يعطى حقه ثم يقسم الباقي ثم ذكر مفهوم
القيد بقوله (وان كان) المقسوم (٤٥٢) (عينا) ذهباً أو فضة (أو مثلياً) كقمح لم تنفسخ و (رجع) الطاري من غريم أو موصى له

بجميع التركة وقد تلف ما قبضه الموصى له بالثالث أو ينقص (قوله تنفسخ في الأربعة) ومثلها في البطلان
طرق غريم على موصى له بعدد وطرق وارث على موصى له بعدد وطرق غريم على وارث وموصى له بعدد فهذه
الثلاثة تضم للأربعة التي ذكرها المصنف تنقض القسمة فيها (قوله وقد أبي الورثة من دفع الدين) أي
للغريم الطاري وقوله اذ لو دفعوه أي للغريم الطاري وقوله فلا كلام له أي في نقض القسمة وكذا يقال
في الموصى له بعدد (قوله أو مثلياً) أي غير العين فلا يقال إن فيه عطف العام على الخاص بأرو هو كعكسه
ممنوع (قوله ان كان) أي مأخذه قائماً وقوله وبمثله أي ورجع عليه بمثل ما يخصه ان كان مأخذه قد فات
(قوله فعلية) أي فيرجع الطاري عليه بما يخصه في ذمته ولا يأخذ مبلغاً عن معدم (قوله والمعتمد الخ) أي
وهو طاهر ابن الحاجب وابن شاس وصرح به ابن رشد في سماع يحيى ونصه واختلف اذ اطرأ على التركة
دين أو وصية بعدد بعد اقسام الورثة التركة من ديار أو دراهم أو عروص أو طعام أو حيوان أو عقار على
خمس أقوال ثم قال والثاني أن القسمة تنقض فيكون ما هلك أو نقص أو غنى من جميعهم إلا أن يتفق جميعهم
على عدم نقضها ويخرجوا الدين والوصية من أموالهم ويقدوها فذلك لهم وهو المشهور ومن مذهب ابن
القاسم المنصوص له في المدونة اه ومعنى كون ما هلك أو نقص من جميعهم أنه اذا هلك ما بيد أحدهم كذا
أو بعض ما سوى ثم نقضت القسمة لطر والدين فضمن ما تلف من جميعهم لا بمن كان بيده لأن القسم بينهم
كان باطلا للدين فان فصل من باقى التركة شئ بعد الدين كان لمن تلف قسمة الدخول مع الورثة فيما فضل
وأما ما هلك بيد أحدهم بفعله فلهم تضمينه اه وفي ح أن ما ذكره المصنف من التفصيل صرح
به في الباب وذكره ابن عرفة ونقله الأحمى وابن رشد أيضاً انظر بن نجيد نص ابن عرفة والباب فيه
(قوله وان دفع الخ) هذا كالاستثناء من الفسخ في قوله كطرق وغريم على وارث الخ (قوله جميع الورثة)
أي أو أجنبي فيما يظهر اه عبق وقوله للغريم أي أو للموصى له بالعدد (قوله مضت القسمة) أي
فيما اذا كان المقسوم عقاراً على طاهر المصنف ومطلقة على المعتمد (قوله ولا تنقض) ظاهره سواء قسموا
غير طالين بالغريم أو طالين به وهو كذلك خلافاً لما في كتاب محمد عن مالك من عدم صحة القسمة اذا قسموا
عالين بالغريم ولو دفعوا ماله من الدين بعد القسم (قوله فان امتنعوا أو بعضهم نقضت) الحاصل أنه اذا
دفع جميعهم أو بعضهم برضا الباقي أو مع إياهم ولو بقصد الدافع الرجوع شئ على من أبي فان القسمة
تقضى في هذه الصور الثلاثة وان لم يدفع أحد منهم للطاري أو دفع بعضهم مع إياهم بأقبحهم وأراد الدافع
الرجوع بما دفعه عليهم فانه انتقض في هاتين الصورتين (قوله كيبيهم الخ) يعني اذا باع الورثة
التركة بلا محاباة بل ضمن المثل فان بيعهم يكون ما ضايفاً اطرأ العريم بعد بيعهم فليس له نقضه وسواء
كان البيع بعد القسم أو قبله وكذا عصى ما اشتراه الورثة من التركة وحوسبوا به في ميراثهم وطاهره
مضى البيع ولو كانت السلعة قائمة بيد المشتري ولو كانت الورثة معدمين بالثمن وهو كذلك اذ لا مطالبة على
المشتري ومحل مضى البيع حيث لم يعلم الورثة بالدين حين البيع أما لو علموا به فباعوا فلا عزماء نقض البيع
وإن راع المبيع ممن هو بيده كما قاله في كتاب الدين من المدونة اطرأ (قوله مطلقاً) أي ولو بمحابة وقوله
ادافات الخ قيد في مضيه اذا كان بمحابة وقوله والافلهم أي للعزماء نقضه قياساً على الوكيل ببيع بمحابة
فانه ما ضايفاً و بعزم المحابة وللحوكل رده ان كان المبيع قائماً ولم يدفع للحوكل ما حابى به وما اقتضاه كلامه
من ان البيع اذا كان بمحابة للعزماء رده مع السيام ويمضى مع الفوات فيه بطر كما قال بن بل
البيع ما ص مطلقاً ولو مع القيام لان المحابة التي وقع البيع بها كالمحبة من الوارث رهيبه لا تردواختلف
هل يصح الواهب في هذه المسئلة فقال ابن حبيب يصح في دفع للعريم ولا يرجع على الموهوب له وهو

بالعدد (على كل) من
الورثة أو الموصى له
بالثالث بما يخصه ان
كان قائماً وبمثله ان فات
(ومن أعسر) منهم
(فعلية) في ذمته (ان لم
يعلموا) بالطاري فان
علموا به واقسموا التركة
كانوا متعددين فيؤخذ
المليء عن المعدم
والطاهر عن الغائب
والحي عن الميت هذا
تفسير يره على ظاهره
والمعتمد نقض القسمة
مطلقاً ولو كان المقسوم
عينا أو مثلياً علموا أم لا
فحق قسوله والمقسوم
كدار الخ أن يتأخر عن
المسائل الأربعة
الآتية وهي طرق
غريم أو وارث أو
موصى له على مثله أو
موصى له بحجزه على
وارث بأن يقول عقب
قوله على وارث ما نصه
نقضت القسمة ان كان
المقسوم كدار فان كان
عينا أو مثلياً اتبع كل
بخصته فاعل بالنسخ
المبيضة خرجته في غير
محله قاله الطخيني
وغیره (وان دفع جميع
الورثة) للغريم ماله من
الدين (مضت) القسمة

ولا تنقض لاستيفائه حقه فان امتنعوا أو بعضهم نقضت لان الدين مقدم على الارث كما علم مما تقدم (كيبيهم) المشتري

التركة (بلاغين) بل ضمن المثل فانه يمضى ولا ينقص ولا مقال للعريم الطاري فالبايع ضمن البائع ما حابى فيه ولا يرجع العريم به على
المشتري على الراجح فلا مفهوم لقوله بلاغين اذ بيعهم ما ص مطلقاً اذ افاض المبيع أو لم يفت ودفعوا للعريم ما حابوا به والافلهم نقضه

(واستوفى) الطارىء (مما ربحه) من التركة بيد بعضهم لم يهلك ولم يبعه (ثم) اذا استوفى مما ربحه قائما بيد بعضهم (تراجعوا) أى يرجع
المأخوذ منه على غيره (ومن أعسر) ممن لم يؤد (فعلية) خرم حصته في ذمته لمن أدى الطارىء ولا يؤخذ من ماله عن معدوم ولا حتى عن ميت
(ان لم يعلموا) بالطارىء ولا أخذ المولى عن المعدوم والمخاض عن العائيب لتعديهم (وان طرأ غريم) على مثله (أو) طرأ (وارث) على مثله
(أو) طرأ (موصى له على مثله أو) طرأ (موصى له بجزء) أى نصيب (على وارث اتبع (٣٥٤) كلاً) من المطروء عليه (بخصته) لا تنتقض
القسمة ولا يأخذ ملباً

عن معدوم علم المطروء
عليه بالطارىء أم لا وهذا
إذا كان المقسوم مثلباً أو
عينا فان كان مقوما كدار
نقضت القسمة لما يدخل
عليه من الضرر ببيع بعض
حقه وقد تقدم التنبيه
على ذلك (وأخرت)
قسمة التركة (لادين)
فلا يؤخر قضاؤه (لحل)
أى لو ضعه (وفى) تأخير
(الوصية) لوضع الحل
كالتركة وتعجيلها لرجاء
كالدين (قولان) ان لم
تكن الوصية بعدد ولا
جعلت كالدين اتفاقاً
(وقسم عن صعب أب أو
وصى) أو حاكم عند
عدمهما (وملتقط)
فليس له اذا بلغ رشيداً
كلام (كقاص) بقسم
(عن غائب) بعدت عيبته
والا انتظر (لأدى شرطه)
من جنس السلطان
فليس له أن يقسم عن
غيره وشرطه بورن غرقة
بضم فسكون (أو)
ذى (كف) أى صيانة
(أما) صعباً أى ليس
للأخ الكبير الذى كف

المستترى وذهب أشهب وسحنون الى انه لا يضمن فيرجع الغريم على الموهوب له بالمعاقبة وعلى كل حال لا
ينقض البيع انظر من وما تقدم من قياس الوارث البايع بمعاقبة على الوكيل بالمعاقبة فهو قياس مع الفارق
فان الورثة باعوا ما هو في ملكهم في اعتقادهم بخلاف الوكيل (قوله واستوفى الخ) حاصـ له أنه اذا طرأ غريم
أو موصى له بعدد على الورثة فوجد بعضهم استهلك ما أخذ به القسمة وبعضهم لم يستهلك أو بعضهم باع
حصته وبعضهم لم يبيع فانه يستوفى حقه ممن وجد يده شيئاً من التركة قائماً لانه لا ارث الا بعد وفاء الدين
واذا استوفى الغريم من ذلك الموجود فان الورثة يتراجعون بعد ذلك كما قال المصنف (قوله ان لم يعلموا) أى
قبل القسمة بالطارىء والا أخذ الخ كذا قرره الطخيشي وهو مشكل لانه اذا كان من أخذ منه الطارىء عالماً
فكيف يقال انه يأخذ المولى العالم عن المعدوم مع مساوئته في العلم والذي ينبغي أن يقال ان التراجع هنا كالحالة
فان لم يعلموا بذلك الطارىء قبل القسمة وأخذ الطارىء حقه مما وجد قائماً بيد أحدهم فان المأخوذ منه
يرجع على كل واحد بخصته ولا يأخذ أحداً عن أحد وان كانوا عاقلين بذلك الطارىء قبل القسمة وأخذ حقه مما
وجده بيد أحدهم فان المأخوذ منه يأخذ من المولى العالم حصته ويشاركه فيما على المعسر ولا جمل هذا
الاشكال قرر بعضهم وهو جديج أن قول المصنف ان لم يعلموا ليس شرطاً فيما قبله وانما هو راجع لعدم
الكلام أعني قوله كبيعهم بلاعبن أى كما يفتى ببيعهم بلاعبن ان لم يعلموا فان علموا كان للغريم بقضه كما هو
من المدونة وقوله ان لم يعلموا أى بان عليه ديناً وأنه يقدم على الارث فعلمهم بالدين مع جهلهم تقدمه على
الارث كعدم علمهم ونحوه لان عاشر وارثه المسنواوى لكن في تأخير ان لم يعلموا تشويش فله من
مخرج المبيضة (قوله ببيع بعض حقه) أى أخذ بعض حقه من قسم شخص والبعض الآخر من قسم شخص
آخر (قوله لادين) بالرفع عطف على الضمير المستترى أخرت من غير فاصل وفي قوله لادين رد على ابن أبين
القائل بتأخير قضاء الدين للوضع ووجهه بعضهم بأن ثبوت الدين يتوقف على الاعذار لجميع الورثة ويقوم
مقام الصعير وصيه وانما يقام عليه بعد وضعه ورده ح بأن اقالة الوصى عليه لا تتوقف على الوضع بل
تصح على الحل (قوله فلا يؤخر قضاؤه) أى بل يقضى عاجلاً لاوله بالموت (قوله وفي تأخير الوصية) أى في
تأخير تنفيذها وقوله كالتركة أى كقسم التركة (قوله قولان) أى وعلى القول بتعجيل حل انفاذ الوصية فان
نقض بقية التركة بعد تعجيل الوصية وقبل الوضع يرجع الورثة على الموصى لهم ثلثي ما بأيديهم مراعاة للقول
الآخر (قوله والاعجلت كالدين اتفاقاً) الحق أن الخلاف في الوصية مطلقاً سواء كانت بعدد أو بجزء كما
ينفرد فاعلم (قوله وقسم) أى بقرعة أو بتراص وقوله أب أى مسلم والافلاذ لا ولاية للكافر على المسلم وقوله
أو وصى أى ولو أما شرط كونه مسلماً أيضاً والمراد بالوصى ولو كما يدخل مقدم القاضى (قوله وملقط)
اسم فاعل يقسم عن ملتقطه بالفتح المشار له به فيما وهله (قوله فليس له) أى للصعير الذى قسم
عنه أبوه أو وصيه أو ملتقطه أو الحاكم كلام اذا بلغ رشيداً (قوله شرطه) أى علامة تميزه في لبسه
(قوله فليس له أن يقسم عن غيره) أى من صعباً رعايب الهم الا بأمر القاضى (قوله أودى كنف) هو
للكافل تطوعاً (قوله قل أو أكثر) لعدم في الجحر أن الحصن يبيع القليل والظاهر ان قسم القليل كبيع
وهو الذى يرجعه ابن سهل كما في المواقف عنه اهـ بن (قوله والاخر أخرى) هذا لفظها وقد استشكل بان
القسمة ان كانت قرعة كما هو مقتضى التعادل فلا تدخل في الوعير ولا يشترط فيها التراضى وان كانت

أما الصعير احتساباً ان يقسم له شيئاً أو شربل الامر للحاكم ان وجدوا لا يجمعاه المسلم به وهو واحد منهم وجاز أن يقرأ كيف فعلاً
ما يصا صفة للحدوف معطوف على ذى أى أو أخ كيف (أو أب عن) ابن (كبير) رشيد فلا يقسم له (وان غاب) وانما يقسم له وكيله أو الحاكم
(وفيها قسم) أى جوار قسم (محلة وزيتونة) مشتركتين بين رجلين (ان اعهدتا) قيمة وتراضيا على قسمهما بأن يأخذ هذا واحده
والاخر أخرى

وهذا وارد على قوله المتقدم وأفرد كل صنف الخ أن كل كلامها على قسمة القرعة كما جعلها عليه ابن يونس بدليل قولنا إن اعتدلتنا وإليه أشار بقوله (وهل هي قرعة) ووجه الإيراد أن القرعة لا تدخل فيما اختلف جنسه وأجيب بأن محل المنع في الكثير وأما في القليل بل كما هنا فتجاوز بشرط الاعتدال في القيمة كما هو نصها كما أشار له بقوله (وجارت للقلة) وعلى هذا فمعنى وتراضيا أي بالاستهام وقيل بل يحمل كلامها على المراضاة بدليل ٤٥٤ قولها وتراضيا فلا ينافي ما مر من قوله وأفرد كل صنف أن احتمال وإليه أشار بقوله (أو

مراضاة فلا يشترط فيها التعادل وأجاب ابن يونس باختيار الأول ودخلت في النوعين للقلة ولم يجبر عليها لاختلاف النوع وأجاب غيره باختيار الثاني أي أنها مراضاة ومعنى قولنا إن اعتدلتنا أن تدخل على قسمة لا عين فيها (قوله وهذا) أي قول المصنف وفيها قسم نحلة الخ (قوله وهل هي) أي القسمة المفهومة من قولنا وفيها قسم الخ (قوله قرعة) أي أن تضرب القرعة ليظهر من يأخذ هذه ومن يأخذ هذه (قوله وأجيب) أي عن الإيراد المذكور (قوله وقيل بل يحمل كلامها على المراضاة) أي كما جعلها عليه سحنون (قوله فلا ينافي الخ) أي لأنه في القرعة (قوله أنه ما دخل على بيع) أي على قسم لا عين فيه

باب في القراض

(قوله ونوع شركة) عطف على قسم أي ولأن فيه نوع شركة قبل قسم الربح (قوله من القرض) أي بفتح القاف (قوله بجزء من الربح) أي والعامل قطع الرب المال حر أم من الربح الحاصل ببيعته أه بن وحيث أن المقابلة على بابها (قوله توكيل الخ) هذا يقتضي أنه لا بد في القراض من لفظ ولا تكفي في انعقاده المعاوضة لأن التوكيل لا بد فيه من لفظ ويفسد ذلك أيضا قوله بجزء لأن جعل الجزء للعامل إنما يكون باللفظ لكن مقتضى قول ابن الحاجب القراض أجارة على التجرة في مال بجزء من ربحه أنه يكفي فيه المعاوضة لأن الأجارة يكفي فيها المعاوضة كالبيع إذا وجدت القرينة (قوله على تجر الخ) المراد به البيع والشراء لتحصيل الربح (قوله ما عدا) أي ما عدا ذلك التوكيل الخاص (قوله حتى الشركة) أي حتى خرجت الشركة وقوله لأن الخ علة لخر وج الشركة (قوله والشركة لا تقيد به) أي لجوازها بالنقد وغيره كما مر (قوله لأن النقد متجربه لافيه) أي وحيث أنه متعلق بتجر محذوف أي في كل نوع وليس المراد ظاهره من توكيله على بيع الذهب بالفضة وعكسه لعدم شموله للتجارة تنقذ في عروض مع أنها جائزة وقد يقال جعل في معنى الباء غير لازم بل يصح إبقاؤها على حالها لظرفية المجازية والتجرف في المال يشمل عرفا التجرة به في أي شيء كان تدبر (قوله ضربا يتعامل به) اشتراط التعامل في المسكوك هو الذي فهمه الشيخ زروق من كلام التنبيهات قال ح ولم أر من صرح به لافي التنبيهات ولا في غيرها فانظره أه بن (قوله لا بعروض) أي ومنها الفلوس الجدد وهذا محتمل رتبة قدم ما بعده محتمل مضر وبأن كان عليه أن يز يدولا بمضروب لا يتعامل به كافي بلاد السودان وظاهره عدم الصحة إذا كان رأس المال عرضا ولو كان يتعامل به ولو أنفرد التعامل به كالودع فصرنا للخصصة على مورد هالكن قال بعضهم كافي بن أن الدراهم والدنانير ليست مقصودة لذاتها حتى يمنع القراض بغيرها حيث انفرد التعامل به اظهره (قوله مسلم من ربه للعامل) أي بدون أمين عليه لا بد من عليه أو برهن أو ودية كما يأتي ولأن جعل عليه أمينا فان تسليمه حينئذ كالتسليم (قوله بجزء) الأولى تعلقه بتوكيل لا بتجر أي أن يتركه بجزء على أن يتجر بالقد أي بالمال كله وتعلقه بتجربتهم أن المتجر به الجزء مع أن المسجور به المال كله (قوله كعشرة دنانير) أي إلا أن ينسبها القدر سماه من الربح كعشرة أن كان الربح مائة وجوز لأنه بمنزلة العشرة (قوله أن علم قدرهما) أي وقت العقد (قوله يؤدي إلى الجهل بالربح) أن أراد الجهل بمقداره فهذا لا ريب لكل قراض ولا يصح أن أراد الجهل بالجزء المجعول للعامل من الربح من نصف أو ربع مثلا فلا يسلح فالأولى التعليل أن فيه خروجا عن سمة القراض الذي هو رخصة وذلك لأنه قد استثنى للصورة من الأجارة بمجهول ومن السلف بمنفعة (قوله الموصوف بما تقدم) أي من كونه مضروبا

مراضاة) وعليه فمعنى قوله إن اعتدلتنا مع أن المراضاة لا يشترط فيها اعتدال أنهما دخلا على بيع لا عين فيه وحاصل كلامه هل ما فيها مجهول على القرعة فيشكل على ما مر أو على المراضاة فلا يشكل (تأويلان) فإن لم يعتد لا منع قرعة لا مراضاة

(باب)

في القراض وأحكامه * ومناسبته لما قبله أن فيه قسم الربح بين العامل ورب المال ونوع شركة قبل ذلك وقد رسمه المصنف بقوله (القراض) بـ كسر القاف من القرض وهو القطع مسمى بذلك لأن المالك قطع قطعة من ماله لمن يعمل فيه بجزء من الربح (توكيل) من رب المال لغيره (على تجرفي نقد) ذهب أو فضة فهو توكيل خاص فخرج ما عداه من أنواع التوكيل حتى الشركة لأن معنى في نقد تجر مقيم بهذا القيد والشركة لا تقيد

متعاملا

به وفي معنى الباء أي بقدر لأن القدر مسجور به لافيه وهي بـ لا القراض تجر المصروف بالبيع والشراء ربح (مضروب) صريحا يتعامل به لا بعروض ولا بغيره بقارضة (مسلم) من ربه للعامل (بجزء) شائع كائن (من ربحه) أي ربح ذلك المال لا بقدر معين من ربحه كعشرة دنانير ولا شائع من ربح غيره وأولى معين (أن علم قدرهما) أي المال والجزء كربع أو نصف واشترط علم قدر الأصل لأن الجهل به كالودع له ما لا يعرف معلوم العدد والوزن يؤدي إلى الجهل بالربح ويجوز بالقد الموصوف بما تقدم (ولو)

كل (متشوشا) فهو مبالغ في مقدور لا من تمام التعريف فذكر مفهوم مسلم وهو ثلاثة الدين والرهن والوديعة ويد بالدين لانه الاصل بقوله (لا دين) لرب المال (عليه) أي على العامل لانه يتهم على أنه أخر به ليزيده فيسه (و) ان وقع لدين (استمر) ديننا على العامل يضمه لربه وللعامل الرجوع عليه الخمس (ما) أي مدة كونه (لم يقبض أو) (لم يحضره) لربه (ويشهد) أي مع الاشهاد بعد الدين أو عدل وامرأتين فان أقبضه لربه أو أحضره مع لاشهاد لي أن هذا هو الدين الذي على المدين وأن ذمته قد برئت منه ثم دفعه له قراضا صح لا تنفاه التهمة المتقدمة (ولا) يجوز (برهن أو وديعة ولو) كل من بينهما (بيده) أي بيد العامل أشبهها بالدين قال ابن القاسم لاني أخاف أن يكون أنفها فصارت عليه دينا والمنع اذا كان كل في غير يد المرتين والمودع بالفتح (٤٥٥) بأن كان بيده من ظاهر لان رب المال انتفع

بتخليص العامل الرهن أو الوديعة من الامين وهو زيادة منسوعة في القراض وهذا أمر محقق وأما لو كان كل بيد المرتين أو المودع بالفتح فيتوهم فيه الجواز لعدم الاحتياج الى تخليص ينتفع به رب المال وعلو خوف الاتفاق أمر متوهم مع أن المشهور المنع فلذا بالغ على ذلك بقوله ولو بيده فالمبالغة صحيحة ثم ان محل المنع اذا لم يقبض كل منهما أو لم يحضره مع الاشهاد والاجاز بالاولى من الدين الذي هو الاصل في المنع وهو واضح بل قال الاجهـوري ان احضار الوديعة ولو غير اشهاد كاف لانها محص أما ثم ن وقع عمل في الوديعة فالرجع لربه وعليه الخمس كافي النفل وما عرى الوديعة من أن المودع اذا التجرف في الوديعة فالرجع له فذلك فيما اذا التجرف فيها عبر اذن ربه وما هنا قد اذن له في العمل فيها فكان الرجع لربه والخمس عليه والرهن

متعاملا به (قوله لا من تمام التعريف الخ) صفة لمقدرا أي مبالغة في معدر مستقل لا من تمام التعريف لثلاث يلزم أحد الحكمين في التعريف وهو دور ورد المصنف بلوقول عبد الوهاب بالمنع كذا في بن وغيره (قوله لانه لاصل) أي في المنع لو ردد النص فيه وأما الرهن والوديعة فالمنع فيهما بطريق القياس على الدين (قوله واستمر الخ) مستأنف استئنافا يابا جوابا عما يقال قد قلت ان القراض بالدين لا يصح فباحكمه اذا وقع فأجاب بقوله واستمر الخ (قوله ما لم يقبض أو يحضره) ان قلت المحل للو لا لاول لان عدم الجواز مقيد بانتفاء الامرين معا فاذا انتفى القبض والاحضار مع الاشهاد فلا يجوز واد ا حصل أحدهما فالجواز والجواب أن أو بعد النفي لفي الاحد الدائر وهو صادق بكل منهما فلا بد من انتفائهما معا حتى يتحقق انتفاؤه كقوله تعالى ولا تطع منهم آثما أو كفورا (قوله أو أحضره) أي في يده لربه (قوله مع الاشهاد) أي لرجلين أو رجل واحد وامرأتين ولا يكفي اشهاد واحد وعين لعدم تصوره هنا لان اليمين على المسكر عند التنارع ولا نزاع هنا عما هو اشهاد على من حضر (قوله ثم دفعه له قراضا) أي في الحالة الاولى وهي ما اذا أقبضه لربه أو أمره أن يعمل به في الحالة الثانية وهي ما اذا أحضره لربه (قوله صح) ظاهره أنه مجرد القبض يصح امره ولو أعاده له بالقرب وهو كذلك والمعصوب يكفي في صحة عمل العاص به قراضا احضاره لربه كالوديعة (قوله ولو بيده) أي هذا اذا كان كل من الرهن والوديعة بيد أمين أماني الرهن فظاهر وأما في الوديعة فبيان أودعها المودع لعورة حدثت في منزله بل وان كانا بيد العامل أي عنده وفي محله (قوله مع ان المشهور بالمنع) أي للعلو التي علل بها ابن القاسم (قوله فلذا بالغ على ذلك) أي على منع القراض بالرهن ولو دية اذا كانا بيده (قوله ولو غير اشهاد كاف) قال بن وهو الصواب ومقتضى التعليل بأنها محص أما به أن الرهن ليس كالوديعة فلا يكفي فيه مجرد الاحضار بل لا بد معه من الاشهاد (قوله والرهن كالوديعة) أي فاد ا وقع القراض بالرهن فالرجع لرب المال والخمس عليه وليس للعامل الابرة مثله (قوله أي ببلد القراض) أي لمدة العقد وقوله أو العمل فيه أي أو بلد العمل في القراض واول تنويع الخلاف فالاول تقرير الشارح هرام والثاني للمواق (قوله اذ لم يوجد مسكوك يتعامل به أيضا) أي وأما اذا وجد مسكوك يتعامل به بالمنع ولو غلب التعامل به على التعامل بالمسكوك (قوله بالمنوع) أي بان وقع تبر أو بنقارضة أو حلى لم يتعامل به ببلده (قوله على المشهور) أي لان التبر اذا كان لا يجوز القراض به الا اذا اضر التعامل به والحال انه ليس منظمة للكساد فاولى الفلوس التي هي منظمة للكساد فلا يجوز القراض بها اللهم الا ان تنفرد بالتعامل بها والاجاز اتفاقا (قوله ولو في المحقرات) أي ولو كان العامل يعمل بها في المحقرات الخ (قوله وظاهره ولو في بلاد الخ) قد تقدم لك بن ان بعضهم أجاز جعل العرض رأس مال قراض اذا انفرد التعامل به (قوله يقتصر فيها على ما ورد) أي من الدراهم والديناير (قوله ومحل المنع) أي بالعرض (قوله سواء كان العرض نفسه قراضا) أي أن دفع رب المال له عرضا بمائة وجعل له جرا من الرجح اذ باعه ورجع وقوله أو نسه بأن دفع له عرضا وأمره ان يبيعه ويجعل ثمنه رأس مال وقيد الخمس في المعنى الثاني بما اذا كان

كالوديعة وذك كرم مفهوم مضروب بقوله (و) لا يجوز (تبر) وتجار وحلى (لم يتعامل به) أي بالتبر أو النقار أي القطع من الفضة أو الذهب (ببلده) أي ببلد القراض أو العمل به فان تعومل به ببلده جاز أي اذ لم يوجد مسكوك يتعامل به أيضا في المفهوم تفصيل ثم ان وقع بالمنوع مضى بالعمل فيه كما قاله ابن القاسم وقال أصح غرضي ولو لم يعمل فيه لقوة الخلاف فيه وذك كرم مفهوم نقد بقوله (كفلوس) لا يجوز قراضها ولو تعومل بها على المشهور وظاهره ولو في المحقرات التي الشأن فيها التعامل بها (وعرض) لا يجوز أن يكون رأس مال قراض وظاهره ولو في بلاد لا يوجد فيها التعامل بالنقد المسكوك كبلاد السودان لان القراض رخصة يقتصر فيها على ما ورد ومحل المنع (ان تولي) العامل (بيعه) سواء كان العرض نفسه قراضا أو ثمنه فان تولي غيره بيعه

لجعل ثمنه قراضاً جازراً (كان وكله على) خلاص (دين) ثم يعمل بما خلاصه قراضاً فيمنع (أو) وكله (ليصرف) ذهباً دفعه له بفضة أو عكسه (ثم يعمل) بالفضة أو بالذهب فلا يجوز أن وقع في المسائل الأربعة الفلوس وما بعدها (فأجر مثله) أي فله عامل أجر مثله (في تولية) ذلك من تخليص الدين أو الصرف أو بيع العرض أو الفلوس في ذمة رب المال (ثم) له (قراض مثله في ربحه) أي ربح المال لا في ذمة ربه حتى إذا لم يحصل ربح لم يكن له ثمن ثم شبه بما يمنع وفيه قراض المثل قوله (كان) أي كقراض قال رب المال للعامل لك (شرك) في ربحه (و) الحال أنه (لإعادة) تعين قدر الجزء في القراض (٤٥٦) المقول فيه ذلك فإن فيه قراض المثل فإن كان لهم عادة تعين الجزء من نصف أو ثلث عمل بها

لبيع خطب والجار وتقييده ضعيف والمعتمد المنع مطلقاً (قوله وجعل ثمنه قراضاً جازراً) أي لا أن جعل رأس المال قيمة العرض أو نفسه والمحصل أن قوله أن تولي العامل بيعه في مفهومه تفصيل وذلك لأنه إذا تولي غير العامل بيعه فإن جعل رأس المال الثمن الذي يبيع به العرض جازوا أن جعل رأس المال قيمته إلا أن أو بعد المفصلة أو نفس العرض منع (قوله كان وكله على خلاص دين) أي ولو كان الذي عليه الدين حاضر أمقراملياً تأخذه الأحكام وأما تقييد اللغوي المنع بالحاضر الملد أو الغائب الذي يحتاج للمضي إليه فضعيف (قوله أو ليصرف) سواء كان للصرف بال أو لا قصر المرخصة على مورد ها وتقييد فضل المنع بما إذا كان له بال ضعيف (قوله في المسائل الأربعة الفلوس وما بعدها الخ) الذي في بن عن ابن عاشر أن قول المصنف فأجر مثله راجع للتبر وما بعده واعلم أن جريان قوله فأجر مثله في التبر والفلوس ولو متعاملاهما ما حيث باعهما واشترى بينهما عروضاً فإن جعلهما مائتاً لعروض القراض فليس له أجر توليه وإعماله قراض مثله والعرض أن كلاماً من الفلوس والتبر لم ينقر دبالاً تعامل به لأنه محل الفساد وأما لو انفرد كل بال تعامل به فالقراض صحيح ولا يكون للعامل إلا الجزء الذي سمي له (قوله في ذمة) متعلق بقوله أجر مثله وحيد فله ذلك إلا حصل ربح أم لا (قوله ثم له قراض مثله) أي مثل المال لا مثل العامل (قوله فإن فيه قراض) أي لأن لفظ شرك يطلق على النصف فأقل وأكثر فيكون مجهولاً (قوله فلا جهل) أي وحيتند فيكون جائراً (قوله عطى على مدخول الكاف) الأولى على صفة مدخول الكاف المقدور (قوله أو قال بجزء الخ) لا يقال حله على هذا يلزم عليه التكرار مع قوله كل شرك فالأولى حله على الأول لا نأقول نظراً لاختلاف العنوان لمعايرة لفظ جزء للفظ شرك وإن كان المعنى واحداً (قوله وفيه قراض المثل) أي بخلاف ما إذا قال له يعمل به في الصيف فقط أو في موسم العيد فقط ونحو ذلك مما عين فيه ربح من العمل فانه فاسد وفيه أجرة المثل فقط كما يأتي وذلك لشدة التحجير في هذا دون ما قبله لأن المال بيده في هذا القسم وهو ممنوع من العمل به حتى يأتي الوقت الذي عينه رب المال للعمل فيه بخلاف ما إذا قال له يعمل فيه سنة من الآن أو يعمل فيه سنة فإن المال بيده ليس محجوراً عليه في العمل به وأما صورة إذا جاء الوقت فلا في فاعمل به فانه وإن كان محجوراً عليه في العمل فيما بيده حتى يأتي الزمان الذي عينه ربه فهو مطلق التصرف بعده فهو أخف مما يعمل فيه في الصيف فقط (قوله أي شرط فيه على العامل) أي وأما لو تطوع العامل أي وأما لو تطوع العامل بالضمان ففي صحة ذلك القراض وعدمها خلاف أنظر بن فإن دفع رب المال للعامل المال واشترط عليه أن يأتي له بضامن بضمنه فيما يتلف بتعديده فلا يفسد بذلك وهو جائز وإن شرط عليه أن يأتيه بضامن بضمنه مطلقاً أي لا يقيد كان القراض فاسداً ولو كان الضمان بالوجه ولا يلزم كما أفق به عجم (قوله أو قراض قال فيه للعامل الخ) أي أن رب المال أعطاه دراهم معينة وقال له اشترى سلعة فلان ثم يعها واتجر بثمنها ولك ثلث الربح مثلاً (قوله والصورة أربع) أي صورة المصنف ثم إن اشتراط البيع بالدين كاشتراط الشراء به فيفسد القراض وفيه قراض المثل إن عمل كما في وقت وقال المواق فيه أجرة المثل وعلى الأول حل عياض المدونة وعلى الثاني حلها ابن يوس (قوله أو شرط عليه ما يثقل وجوده) أي التجبر فيما يثقل وجوده (قوله بأن يوجد تارة) أي كالبيع الأجر والبطيخ (قوله إن عمل) أي وحصل ربح فإن حصل خسر فهو عليهما معا كما عبق (قوله على المعتمد) أي خلاف لمن قال بعدم انفساد اشتري ما اشتراط

بها وأما لو قال والربح مشترك فهو يفيد التساوي عرفاً فلا جهل فيه بخلاف شرك (أو مبهم) بالجر عطى على مدخول الكاف المقدراً أي أو قراض مبهم بأن قال يعمل فيه قراضاً ولم يتعرض لذكر الجزء أصلاً أو قال بجزء أو بشئ في ربحه ولم يبينه فله قراض مثله أي ولاعادة أيضاً (أو) قراض (أجل) كأعمل به سنة أو سنة من الآن أو إذا جاء الوقت الفلاني فأعمل به ففاسد وفيه قراض المثل إن عمل لما فيه من التعجير الخارج عن سنة القراض (أو) قراض (ضمن) بضم الضاد وتشديد الميم أي شرط فيه على العامل ضمان رأس المال إن تلف بلا تقييد أو أنه غير مصدق في تلفه وقراض فاسد لأنه ليس من سنة القراض وفيه قراض المثل إن عمل والشرط باطل لا يعمل به (أو) قراض قال فيه للعامل (اشترى

سلعة فلان ثم اشترى في ثمنها) عد بيعها وهو أجر في شرائه وبيعه وله أجر مثله في ذلك وله قراض مثله عليه وبيع فله هذه المسئلة مما يفيد أجرة مثله في توليه الشراء والبيع للسلعة وقراض المثل فكان عليه ضمه مع الأربعة المتقدمة لتكون المسائل خمسة (أو) قال اشترى (دين) أي شرط عليه الشراء فاشترى بنقد ففيه قراض المثل في الربح والخسارة على العامل فإن اشترى يدين كما شرط عليه أو عند اشتراطه عليه الشراء بنقد في الصورتين الربح والخسارة عليه لأن لثمن صار قرصاً في ذمته وأما لو شرط عليه الشراء بالنقد فاشترى به بالجزء أو بغيره فصورته ربح (أو) شرط عليه (ما يثقل وجوده) بأن يوجد تارة بغيره وأخرى ففاسد وفيه قراض المثل في الربح إن عمل وسواء خالفه واشترى به أو اشتراه على المعتمد أو أمّا ما يوجد في الآلهة وأصل وجوده في صحيح ولا ضرر في

اشتراطه (كاختلافهما) بعد العمل (في) جزء (الرجح وادعيا) أي كل من رب المال والعامل (مالا يشبه) كان يقول العامل الثلثين و رب المال الثمن فاللزام قراض المثل فان أشبه أحدهما بالقول له وان أشبهاهما بالقول للعامل لترجيح جانبه بالعمل وسيأتي أن الاختلاف اذا كان قبل العمل فالقول لرب المال أشبه أم لا فالنشبيه في المصنف في الرد إلى قراض المثل فقط لآي الفساد أيضا لان العقد في هذه صحيح (وفيما فسد غيره) أي وفي القراض الفساد غير ما تقدم (أجرة مثله في الذمة) أي دمة رب المال سواء حصل ربح أم لا بخلاف المسائل المتقدمة التي فيها قراض المثل فانه لا يكون الا في الربح فان لم يحصل ربح (٤٥٧) فلا شيء على ربه ويفرق بينهما أيضا بأن

ما وجب فيه قراض المثل اذا عثر عليه في أثناء العمل لا يفسخ بل يتبادى فيه كالمساواة بخلاف ما وجب فيه أجرة المثل فانه يفسخ متى عثر عليه وله أجرة فيما عهدهم أحد في بيان ما يرد العامل فيه لأجرة المثل بقوله (كاشتراط يده) مع العامل في البيع والشراء والاخذ العطاء فيما يتعلق بالقراض ففاسد لما فيه من التعجير عليه ويرد فيه العامل لأجرة مثله أو مراجعته أي مشاورته عند البيع والشراء بحيث لا يعمل عملا فيه الا باذنه (أو) اشترط (أمين عليه) أي على العامل وانما رد الى أجرة مثله لانه لما لم يأمنه أشبه الاجير (بخلاف) اشتراط رب المال عمل (علام غير عين) أي غير رقيب على العامل (نصيب له) أي للعلام من الربح فيجوز وأولى غير نصيب أصلا احترازا

عليه (قوله مالا يشبه) أي جرأ لا يشبه أن يكون جزء قراض (قوله فاللزام قراض المثل) أي جزء قراض المثل (قوله فالنشبيه الخ) أي انه غير تام ولا جل اختلاف هذا مع ما قبله في الصحة والفساد عدل المصنف عن عطف هذا كالأذى قبله للنشبيه (قوله وفيما فسد) خبر مقدم وما موصولة صلتها بجملة فسد وغيره حال من الضمير في الصحة وأجرة مثله مبتدأ مؤخر واستأنى أمثله في قوله كاشتراط يده الخ (قوله ويفرق بينهما) أي بين ما فيه قراض المثل وأجرة المثل وقوله أيضا أي كما فرق بما تقدم (قوله بأن ما وجب فيه قراض المثل) أي كافي المسائل المتقدمة (قوله بل يتبادى فيه) أي حتى يبيع ما اشتراه فقط كما هو صريح كلام ابن رشد وليس المراد أنه يتبادى ولو بعد نضوض المال (قوله فانه يفسخ متى عثر عليه) أي ولا يمكن العامل من التماهى على العمل (قوله في بيان ما يرد) أي في بيان المسائل التي يرد الخ (قوله كاشتراط يده) أي كان يشترط رب المال يده مع العامل أو يشترط العامل على رب المال عمل يده مع العامل كافي عبق (قوله أي مشاورته) أي رب المال (قوله بحيث لا يعمل عملا فيه) أي فيكون القراض فاسدا ويرد العامل لأجرة المثل ولا يعطى الجهر الذي سمي له حال العقد (قوله أو أمينا) هو بالنصب عطا على محل مراجعته كما أشار له الشارح بتقدير اشترط (قوله لانه لما لم يأمنه) أي لان رب المال لما لم يأمن العامل على مال القراض وجعل عليه أمينا صار العامل شبيها بالاجير (قوله بخلاف غلام الخ) أي فيجوز بالشرطين لا تبين (قوله غير رقيب) أي غير جاسوس يتطلع على ما يفعله العامل في المال ويخبر به ربه (قوله فالشرط الخ) قال بعضهم وبقى للجوار شرط ثالث وهو أن لا يقصد رب المال بذلك تعليم العلام والافساد القراض وكان المصنف لم يعتبر هذا الشرط فلم يذكره أو أنه اعتبره وأدخله في مسائل اشتراط زيادة على العامل لان تعليم العلام زيادة على العمل عليه (قوله وكان يخطط) عطف على قوله كاشتراط يده فيكون القراض فاسدا ويرد العامل لأجرة المثل (قوله أو يشترط عليه أن يشارك الخ) أي اشترط ذلك عليه في حال العقد وأما وقوع ذلك بعد العقد فجائز كما سيأتي أن له أن يشارك بالاذن (قوله أو يخطط) أي أو شرط عليه رب المال أن يخطط المال بما له فان وقع وخسر المالكان فخص الخسر عليه بما بقدر كل وللعامل على رب المال أجرة مثله فيما عمله في مال القراض سواء حصل ربح أو خسر أو لم يحصل واحد منهم وما يقبل قوله في الخسر والتلف وفي قدر ما تلزم به يمينته كما أفتى به عج (قوله الا باذن رب المال) أي بعد العقد (قوله والا ضمن) أي خسرته وتلفه فان أضعف غير اذن رب المال ورجح فان كان الابضاع بأجرة المبيع معه فهي في ذمة العامل وان كانت الأجرة أكثر من حظ العامل من الربح حسب العامل حظ من الربح يدفعه فيما عليه من الأجرة وغرم العامل الزائد وان كانت أجرة المبيع معه أقل من حظ العامل لم يلزم رب المال غير أجرة المبيع معه لان العامل لم يعمل شيئا وان عمل المبيع معه غير أجرة فللعامل الاول الاقل من حظه وأجرة مثل المبيع معه أن لو استأجره لانه لم يتطوع الا للعامل وذو المال رضى أن يعمل له فيه بعوض (قوله أن يزرع) أي يكرى الأرض والبقر ويشتري البذر من مال القراض ويعمل يده (قوله وأما لو شرط عليه أن ينفقه في الزرع الخ) يؤخذ منه أن تعيين رب المال للعامل ما يتحرقه

(٥٨ - دسوقي ثالث)

من جعل النصيب للسيد أي أنه ان كان نصيب للعلام لا للسيد والافساد ورد

لأجرة مثله فالشرط أن لا يكون العلام رقيقا وان لا يكون نصيب للسيد (وكان) يشترط على العامل أن (يخطط) أي يشارك (أو يخرز) خلودها أي الجلود المشتراة لها (أو) يشترط عليه أن (يشارك) غيره في مال القراض (أو يخطط) المال بما له أو بمال قراض عنده فلا يجوز له أجرة مثله (و) اشترط عليه في العقد أن (يبضع) بمال القراض أي يرسله أو يعضه مع غيره ليشتري به ما يتجره العامل به فيبيع وفيه أجرة مثله فان لم يشترط عليه لم يجز له الا بضاع الا باذن رب المال والا ضمن (أو) يشترط عليه أن (يرع) بمال القراض لان ذلك زيادة رادها رب المال عليه وهو عمله في الزرع وأما لو شرط عليه أن ينفقه في الزرع من غير أن يعمل يده

فلا يمنع (أو) يشترط عليه أن (لا يشترط) بالمال شيئاً (إلى) بلوغ (بلد كذا) و بعد بلوغه يكون له التصرف في أي محل ففاسد وفيه أجر
 المثل أن عمل لما فيه من التحجير (أو بعد اشتراؤه أن أخبره قرض) أي فاسد وفي نسخة بالواو بدل أو وهي الصواب إذ ليست هذه المسئلة من
 مسائل القراض الفاسد الذي يرد فيه العامل لأجرة المثل كما في سابقها وما بعدها فكان حقها التأخير بعد القراض من المسائل المسد كورة
 وذ كر الواو التي للاستئناف ومعناها أن الشخص إذا اشترى سلعة لنفسه بثمن معلوم نقد أقلم يقدر على نقده فقال لا آخر قد اشترى سلعة
 كذا بكذا فادفع لي الثمن لا نقده لربها على أن ربحها يتناصفه مثلاً فدفعه له على ذلك فيمنع ولا يكون من القراض بل هو قرض فاسد
 لأنه لم يقع على وجه القرض المعروف (٤٥٨) فيلزمه رد على الفور فإن أخذته السلعة فالربح للعامل وحده والخسر عليه ومفهوم أن

من عرض أو رقيق أو غيرهما غير مضر وهو كذلك كافي بهرام (قوله فلا يمنع) أي إلا أن يكون العامل له وجاهة
 يراعيه الناس لوجهته ويعملون له في الزرع بلا أجر ولا منع (قوله أو بعد اشتراؤه) أي وإن سأل العامل
 رجلاً بعد اشتراؤه سلعة ما لا ينقده فيها فذلك قرض فاسد إن أخبر السائل المسؤول بشرائه السلعة لأجل
 أن يدفع له ثمنها ويكون ربحها بينهما اهـ (قوله وذ كر الواو) مصدر عطف على التأخير (قوله لأنه لم يقع
 على وجه القراض المعروف) أي بل دخل ربه على سلف بره نقداً (قوله فيلزمه) أي فيلزم المدفوع له رد
 الثمن إلى صاحبه (قوله ادفع لي عشرة مثلاً) أي اشترى به سلعة (قوله لهما) أي للبيع والشراء وقوله ولو
 تعدد أي الزمن (قوله كسوق أو حانوت) أي جعل كذا والحال أن العامل لم يكن جالساً به من قبل والجار
 (قوله كان أخذ ما لا يخ) هذه المسئلة هي قوله أولاً لا تشتري بلد كذا لأن ذلك شرط عليه أنه لا يشتري
 حتى يبلغ موضع كذا فإذا بلغه اشترى منه أو من غيره فقد جبر عليه في الشراء قبل وصوله ولم يجبر عليه في
 الشراء من غيره بعد وصوله وأما هذه فقد جبر عليه قبل الوصول للبلد وبعد الوصول إليه وأيضا في هذه شرط
 عليه أن يخرج لبلد كذا فيشتري منه ثم يعود فيبيعه في بلد العقد فحجر عليه في ابتداء الشراء وفي محل التحجر
 والسابقة حجر عليه في ابتداء التجز فقط (قوله وعليه) خير مقدم والكاف في قوله كالتشرا اسم بمعنى مثل مبتدأ
 مؤخر (قوله الخفيفين) أي وأما غير الخفيف وما جرت العادة أنه لا يتولاه بنفسه وهو من مصلحة المال له
 أجره إذا عمله بنفسه وادعى أنه عمل ليرجع بأجره من غير عيب عند سكوت رب المال وأما إن خالفه رب المال
 وقال بل عملت ذلك تبرعاً منك فله الأجرة يمين على أحد القولين لأنهما دعوى معروف وقد تقدم الخلاف في
 نوجه اليمين في دعوى المعروف وقيل بلا عيب (قوله وعليه الأجران استأجر) أي ومثل النشر والطب النذل
 الخفيف فيلزمه وإن استأجر عليه فن ماله (قوله وجار للعامل جزء من الربح قل أو أكثر) ذكره لأجل
 التعميم صريحاً في قوله سابقاً يجوز لأنه نكرة في سياق الإثبات فلا تقيد العموم فلما كانت تلك النكرة لا تقيد
 العموم أتى به هنا صراحة (قوله علمه لهما) أي للجزء القليل أو الكثير حال العقد (قوله ولو كدينار) بأن قال
 رب المال للعامل جعلت لك من كل مائة تحصل ربحاً ديناراً أو جعلت لك من كل مائة وواحد مائة (قوله أي
 بعد العمل الخ) خلافاً لابن حبيب في منعه الرأية بعد العمل وأما بعد العقد وقبل العمل فلا يتوهم المانع لأن
 العقد غير لازم وكانها استأجر الآن عقداً (قوله المعلوم) أي من المقام أو من جزء لان الجزء بعض الربح
 والجزء يقسم منه كاه لادلالته عليه (قوله أو العامل) أي ولا يؤدي اشتراط زكاة الربح عليه إلى القراض
 بجزء مجهول لأن جزء الزكاة معلوم وهو ربع عشر الربح فكان رب المال قال للعامل لك من الربح نصفه
 مثلاً الأربع عشر الربح وما ذكره المصنف من جواز اشتراط زكاة الربح على أحدهما هو
 المشهور من المذهب خلافاً لما في الأسدية من منع ذلك (قوله وهو للمشتري) أي ولا يرجع للقراض

أخبره أنه ان لم يخبره
 بالشراء بل قال له ادفع
 لي عشرة مثلاً ويكون
 قراضاً بينا فقرض صحيح
 ولكنه يكره ذلك ومفهوم
 الطرف سيأتي في قوله
 وادفع لي فقد وجدت رخصاً
 أشترى به (أربعين) رب
 المال للعامل (شخصاً)
 للشراء منه أو للبيع له بأن
 قال له لا تشتري من فلان
 أو لا تبع إلا من فلان
 فقرض فاسد وفيه أجرة
 المثل (أو) عيب (زمناً)
 لهما ولو تعدد كلاهما تشترا أولاً
 تبع الألفي الشراء أو اشترى
 الصنف وبيع الشراء
 (أو محلاً) للتجز لا يتعداه
 لغيره كسوق أو حانوت ففاسد
 للتحجير وفيه أجرة المثل
 والربح لرب المال والخسارة
 عليه في الجميع (كان
 أخذ) العامل من
 شخص (مالاً ليخرج) أي
 على أن يخرج (به لبلد)
 معين (فيشتري) منه سلعة

ثم يجلبه لبلد القراض للبيع ففاسد وفيه أجرة المثل (وعليه) أي على العامل ما جرت العادة أن يتولاه (كالشرواطي) (وقوله
 الخفيفين و) عليه (الأجر) في ماله (ان استأجر) على ذلك لافي مال القراض ولا في ربحه (وجاز للعامل) (جزء) من الربح (قل أو أكثر) كالمساوي
 شرط علمه لهما كما تقدم ولو كدينار من مائة أو مائة من مائة وواحد (و) جاز (رضاهما) أي المتقارضين (بعد) أي بعد العمل وأولى بعد
 العقد (على ذلك) أي على جزء معلوم لهما قل أو أكثر غير الجزء الذي دخلا عليه لأن الربح لما كان غير محقق اعتذر فيه ذلاً (و) حار (ركاته)
 أي الربح المعلوم أي اشتراط ركاته (على أحدهما) رب المال أو العامل وأما رأس المال فركاته على ربه ولا يجز اشتراطه على العامل
 (وهو) أي الجزء المشترط (للمشتري وإن لم يجز) زكاته لم يباع

كقصور المال عن النصاب أو تقاصلا قبل الحول أو كان العامل ممن لم يجب عليه زكاة لرق أو دين أو كفر فإن كان للعامل نصف الربح وكان
 أربعين واشترطت الزكاة على العامل مثلاً فإنه يخرج ربع العشر وهو دينار واحد من الأربعين يطيه رب المال فيكون للعامل تسعة
 عشر ديناراً ولرب المال أحد وعشرون ديناراً حيث لم يجب الزكاة لماسر واستصرص على المصنف في المبالغة بأنه إن وجبت الزكاة كان الجزء
 للفقراء لا للمشتري فاقبل المبالغة مشكلاً وأجاب بان الواو للمحال (٤٥٩) وهي ساقطة في بعض النسخ وبان الضمير في وهو

عائد على جزء الزكاة على
 حذف مضاف أي وتقع
 جزء الزكاة للمشتري لأنه إذا
 وجبت الزكاة دفع الجزء
 من مال المشتري عليه
 للفقراء فانتفع المشتري
 بتوفير حصته بعدم
 أخذ الجزء منها وأخرج
 من حصته المشتري
 عليه وإن لم يجب أخذه
 المشتري لنفسه كما
 قدمنا (و) حاز (الربح)
 أي جعله كله (لأحدهما)
 رب المال أو العامل (أو
 لغيرهما) أي لأجنبي
 وحينئذ يخرج عن كونه
 قراضاً حقيقة (وضمنه)
 أي ضمن العامل مال
 القراض (في) اشتراط
 (الربح) أي للعامل بأن
 قال له رب المال أعمل
 ولك ربحه لأنه حينئذ
 كالقراض انتقل من
 الإمامة إلى الذمة
 بشرطين (أن لم ينفه)
 العامل عن نفسه بأن
 شرط عليه الضمان
 وسكت فإن بقائه بأن قال
 ولا ضمان علي أو قال
 له رب المال أعمل ولا
 ضمان عليك لم يضمن (ولم)

(قوله كقصور المال) يعني رأس المال وربحه عن النصاب كما لو كان رأس المال عشرة دنانير وربحه خمسة
 بينهما وشرط رب المال على العامل جزء الزكاة فإنه يدفع له ربع نصف واحد من حصته (قوله ركان) أي
 الربح (قوله مثلاً) أي أو على رب المال (قوله لماسر) أي بان تقاصلا قبل الحول أو كان العامل ممن لم يجب عليه
 الزكاة لرق أو دين أو كفر (قوله بأن الواو للمحال) أي والمعنى وهو للمشتري لا للقراض في حال كون الزكاة لم
 يجب لماسر لكونه اشتراط الزكاة ولم توجد والحاصل أن زكاة الربح إذا اشترطت على أحدهما ولم يجب الزكاة في
 الربح لماسر فإن جزء الزكاة من الربح بتمامه يكون لمشتري ولا يكون للقراض لكونه اشتراط الزكاة ولم توجد
 لأزكاة حصته المشتري فقط كما توهم (قوله والربح) أي كان يقول رب المال للعامل أعمل في هذا المال والربح
 الحاصل كله لي أولئك أولئك الأجنبي (قوله وحينئذ يخرج) أي وحينئذ جعل الربح لأحدهما أو لغيرهما
 يخرج عن كونه قراضاً إلى كونه هبة وإطلاق القراض عليه في هاتين الحالتين مجازاً لما علمت أن حقيقة القراض
 توكيل على تحرر نقد مضر ورب مسلم بجزء من ربحه وإذا علمت أنه في هاتين الحالتين يكون هبة فيجوز على
 حكمها فإذا اشترط الربح لغيرهما وكان معناه قضى له به أن قبله وإن لم يقبله كان للمشتري كما في جزء الزكاة هذا
 هو الصواب كما قال ابن رجب على ذلك في التوضيح وإن كان غير معين كالفقراء وحب من غير قضاء فإن اشترط
 لمسجد معين أو قال ابن ناجي أنه يجب من غير قضاء كالفقراء وغير المعينين وقال ابن رجب أنه يقضى به كالفقير
 المعين وإن اشترط للعامل لم تبطل بموت ربه أو فله قبل المفاصلة لأن المال كله بيده فكان الربح هبة مقبوضة
 وإن اشترط لربه فهل تبطل بموت العامل أولاً على أن العامل أجبر لرب المال فكان رب المال حائز له
 قولان (قوله وضمنه في الربح) فهم منه أنه لا ضمان على العامل في اشتراط الربح لربه وهو كذلك
 لبقاء المال على الإمامة وكذا إذا اشترط لغيرهما اهـ شب (قوله انتقل الخ) أي لأنه انتقل من الإمامة
 للذمة (قوله أن لم ينفه) أي أن لم ينف العامل الضمان عن نفسه (قوله بان شرط عليه الضمان) أي بان
 شرط رب المال على العامل الضمان (قوله يكون قراضاً فاسداً) وهل يكون الربح للعامل عملاً بشرطه أو
 فيه قراض المثل لكونه قراضاً فاسداً انظره اهـ عبق (قوله أو هما على المعتقد) أي وهو قول ابن الموار
 ومقابله لا يجوز اشتراط عملهما معاً لا شهت وقوله عمل غلام ربه أو دابته أي سواء كان كل منهما معيناً أو غير
 معين (قوله في المال الكثير) قيل هذا فرض مسألة لا قيد ولا م يذكره في المدونة كما قال المتبسطي وإنما هو في
 التوضيح عن ابن زرقون اهـ بن وعلى اعتباره فالظاهر أن القلة والكثرة معتبران بالعرف (قوله مجازاً) أي
 أو بجزء للعلام لا لسيده ولعل مراد ابن فرحون بمجانبة الشارع في التعبير بها أن لا يكون مجزئاً لربه
 فيوافق ماسر والحاصل أن اشتراط عمل علام ربه مع العامل جائز سواء كان المشتري ذلك رب المال أو العامل
 بشرط أن لا يكون مجزئاً لربه أعم من أن يكون مجزئاً أو بجزء للعلام ويشترط شرط ثان إذا كان المشتري رب
 المال وهو أن لا يكون ذلك للعلام عينياً بل على ما ينفعه العامل في المال ويجزئ ربه والامع كما مر (قوله
 وخطئه) أي مال القراض غيره (قوله وإن بماله) أي إذا كان الخط مال القراض عند بل وإن كان
 الخط بماله (قوله أن كان مثلياً) أي أن كان المال المخلوط والمخلوط به مثلياً (قوله وكان الخط قبل شغل
 أحدهما) قال بن لم أر من ذكر هذا الشرط وظاهر التوضيح خلافه (قوله فيمنع خلط مقوم) ظاهره
 ولو متمازلاً ونص في التوضيح على جواز خطئه بماله والحاصل أن جواز خلط مال القراض غيره فيده الشارح
 بشرط ثلاثة وقد علمت أن شرطين منهما غير مسلمين (قوله أي الخط) أي خلط مال القراض بماله أو بمال

يسمى قراضاً فإن سماه بأن قال أعمل فيه قراضاً أو الربح لك فلا ضمان عليه ولو شرط عليه الضمان لكه مع اشتراط الضمان يكون قراضاً
 فاسداً (و) جار (شرطه) أي العامل على رب المال (عمل غلام ربه أو دابته) أو هما على المعتقد (في المال الكثير) مجازاً والمشتري هنا العامل وما
 تقدم رب المال فلا تكرار (و) جار للعامل (خطئه) من غير شرط ولا فساد كما مر (وإن) كان الخط بماله (أن كان مثلياً وفيه مصلحة لأحد المالكين
 غير متقسية وكان الخط قبل شغل أحدهما فيمنع خلط مقوم أو بعد شغل أحدهما ويعين لصاحبه متيقنة (وهو) أي الخط (الصواب)

ان خاف بتقديم أحدهما رخصاً فيجب ان كان المالان لنفسه أو كان أحدهما له ويلزم من تقديم ماله رخص مال القراض لوجوب تنبيه عليه فان خاف بتقديم مال القراض رخص ماله لم يجب اذ لا يجب عليه تنبيه ماله ومثل الرخص أى في البيع العلام في الشراء وقيل معني الصواب التدب وعلى الوجوب يضمن الخسر اذا لم يخلط وعلى التدب لا يضمن (وشارك) العامل رب المال (ان زاد) على مال القراض ما (موجلاً) في ذمته كان يشترى سلعة بمال القراض ويؤجل في ذمته لنفسه فيصير شريكاً لرب المال بما راده عن مال القراض فيختص بربح الزيادة وخسرها وتعتبر (٤٦٠) الريادة (بقيته) أى قيمة المؤجل وان كان عينا فتقوم سلعة يوم الشراء ثم تقوم السلعة

قراض عنده (قوله ان خاف) أى العامل بتقديم أحدهما في البيع رخصاً في ثمن الثاني أى أو خاف بتقديم أحدهما في الشراء غلو الثمن في الثاني (قوله فيجب الخ) أى فيكون معني الصواب الوجوب لا التدب وهو أحد قولين والآخر التدب كما ذكر الشارح والاول قول ابن ناجي والثاني قول بعض شيوخه (قوله ويلزم من تقديم ماله الخ) جلة حالية قيد في قوله أو كان أحدهما له (قوله لوجوب الخ) علة لوجوب الخلط (قوله العلاء في الشراء) أى كان يخاف بتقديم أحدهما في الشراء العلوي ثمن الثاني (قوله يضمن) أى العامل الخسر اذا خاف ولم يخلط (قوله فتقوم) أى تلك العين المؤجلة بسلعة ثم تقوم تلك السلعة بنقد وما ذكره المصنف من أن العامل يشارك بقيمة المؤجل ولو عينها هو مذهب المدونة الذي أصلها عليه سحنون ومقابله وهو الذي كان في المدونة قبل الاصلاح أن العامل يشارك بما زادت قيمة ما اشتراه بحال ومؤجل على الحال فقط (قوله بربحه) أى بربح الثلث (قوله وما بقى) أى وهو الثلثان على حكم القراض أى فللعامل منه الجزء المجهول له والباقي لرب المال وهذا على القول المعتمد من أن العامل يشارك بقيمة ما زاد وأما على مقابله فتقوم تلك السلعة التي اشتراها بالمائتين فان كانت قيمتهما مائة وعشرين كان شريكاً بالسدس (قوله كما هو ظاهر المصنف) أى فان قوله وشارك ان زاد مؤجلاً ظاهراً كان شريكاً بالزائد لنفسه أو للقراض (قوله وقبل يخير رب المال) هذا هو الصواب كما جزم به ابن رشدانظرين (قوله في قبوله) أى في قبوله لما راده العامل للقراض (قوله وعدم قبوله) أى وعدم قبوله لما زاده العامل للقراض (قوله فالمال كله له) أى ويكون كله رأس مال القراض (قوله مطلقاً) أى سواء زاد مؤجلاً أو حالاً واشترى فيهما لنفسه أو للقراض فالصور أربع صورة المصنف ومفهومها ثلاثة قد عانت من الشارح (قوله قبل الشغل) أى قبل شغل مال القراض بشرائه به كلاً أو بعضاً سلماً (قوله أى ان لم الخ) أشار بذلك الى أن قوله قبل شغله متعلق ببيع حجر (قوله أو حصل بعد شغله) أى كلاً أو بعضاً (قوله وليس لرب المال منعه بعد الشغل) أى سواء كان المال قليلاً أو كثيراً وسواء كان السفر بعيداً أو قريباً وسواء كان العامل من شأنه السفر أو لا خلافاً لسحنون حيث قال لا يسافر بعد الحجر عليه بعيداً ولو بالليل ولا بن حبيب القائل يمنع السفر بعد الحجر عليه مطلقاً (قوله والالم يجوز) أى والافلوسهما كان قال وجدت سلعة كذا تباع رخيصة مع فلان أو سمى أحدهما لم يجوز وكان قراضاً فاسداً قال عبق وانظر هل تكون السلعة لرب المال وعليه للمشتري أجرة تولية الشراء أو تكون للمشتري أو ان عين البائع فكمسئلة اشترى سلعة فلان فله فسخ المثل وان عين السلعة فأجرة المثل (قوله بعرض) أى وأما بيبعه سلع التجارة يدين فلا يجوز (قوله لانه شريك) أى والشريك له أن يبيع بالعرض فان قلت مقتضى تعريف المصنف القرض أنه لو كبل على حجر بقدر الخ أن العامل وكيل مخصوص والوكيل المخصوص بمنع بيبعه بالعرض قلت هو وان كان وكبلاً مخصوصاً لكن جاز بيبعه بالعرض لتقوى جانبه بكونه شريكاً (قوله وجار له) أى للعامل رده بعيب قديم أى اطلع عليه بعد الشراء ولو أبى رب المال من رده وأراد بقاءه للقراض وطاهره ولو كان ذلك العيب قليلاً والشراء فرصة اه عبق (قوله وللمالك) أى وهو رب المال قبوله أى لنفسه على وجه المفاضلة وأما لو أحده لبيعه للقراض فليس له ذلك (قوله ان كان المعيب) أى ان كان ثمن

بنقد فاذا دفع له مائة فاشترى سلعة بمائتين مائة هي مال القراض ومائة مؤجلة فتقوم المؤجلة بعرض ثم العرض بنقد فاذا كانت قيمته خمسين كان شريكاً بالثلث فيختص بربحه وخسره وما بقى على حكم القراض وقولنا لنفسه فان اشترى به للقراض فالحكم كذلك كما هو ظاهر المصنف وقيل يخير رب المال في قبوله ويدفع له قيمته فيكون كله قراضاً وعدم قبوله فيشارك العامل به كما تقدم ومفهوم مؤجلاً أنه لو زاد حالاً شارك بعده واختص بربحه وهذا ان زاد بالحال لنفسه وأما ان زاده للقراض فرب المال يخير بين دفع المائة الثانية فالمال كله له وعدمه فيشارك بالنصف ثم حكم لزيادة مطلقاً المنع (و) جار للعامل (سفره) بمال القراض (ان لم يحجر) رب المال (عليه قبل

شغله) أى ان لم يحصل حجر قبل الشغل بأن لم يحصل حجر أصلاً أو حصل بعد شغله فان حجر عليه قبله لم يحجر له السفر فان سافر ضمن وليس لرب المال منعه بعد الشغل فان منعه وسافر بعد شغل المال لم يضمن (و) جار لشخص أن يقول لا تسخر (ادفع لي) مالاً لأعمل فيه قراضاً لك (فقد وجدت) شيئاً (رخصاً اشتريه) وهذا مفهوم قوله فيما هو أو عند شرائه الخ وتقدمت وهذا حيث لم يسم السلعة ولا البائع ولا لم يحجر وكان قراضاً فاسداً (و) جار للعامل (يبعه) سلع التجارة (بعرض) لانه شريك الادا ط كساده (و) جار له (رده) أى رده ما اشتراه (بعيب) قديم (وللمالك قبوله) أى المعيب شرطين (ان كان) المعيب (الجميع) أى جميع مال القراض (والثمن) أى ثمن المعيب (عيب) لان من حجة رب المال أن يقول لو رددته لنقض المال

ولي أخذه فان كان ثمن المعيب عرضا لم يكن له قبوله لان العامل يرتجور بجه إذا عاد اليه والواو في قوله والتمن للعمال أي والحال أن الثمن الذي اشترى به المعيب المردود عين (و) جازم لك (مقارضة عبده) مقارضة (أجيره) أي أجير لخدمة عنده مدة معلومة كسنة مثلا بكذا وسواء بقي على خدمته أم لا ومنعه سحنون لمساقيه من فسخ دين في دين لانه فسخ ما يترتب له في ذمته من المنفعة في عمل القراض (و) جازم لك (دفع مالين) لعامل كانه دينار وألف درهم (معا) أي في آن واحد (أو متعاقبين) في عقدين ودفع الثاني (قبل شغل الاول) بجزأين متفقين بل (وان) كانا (بمختلفين) في جزء الربح كأن يكون له في هذا نصف الربح وفي الآخر ثلثه ومحل الجواز في المالين معا أو متعاقبين اتفاقا في الجزء أو اختلافا (ان شرط خلطا) لهما لين قبل العمل فان لم يشترطاه بان سكتا أو شرطاه عدمه (٤٦١) منع في مختلفي الجزء لاثامه

على العمل في أحد المالين دون الآخر جاز في المتفق لعدم التهمة وهو ظاهر المدونة وقيل بالمنع أيضا ورجح وعليه فقوله ان شرط الخ راجع لما قبل المبالغة وما بعدها وعلى الاول راجع لما بعدها فقط وذكر مفهوم الطرف بقوله (أو) دفع الثاني بعد أن (شغله) أي الاول ولم ينض فيجوز (ان لم يشترطه) أي الخلط أن شرطاه عدمه أو سكتا فان شرطاه منع ولو اتفق الجزء لانه قد يحصل خسر في الثاني فيجبره بربح الاول (كنصوص الاول) تشبيه في الجواز أي يجوز لرب المال إذا نض ما يمد طامله أن يدفع له مالا آخر على أن يعمل فيه مع الاول بشرطين أو لهما قوله (ان ساوى) أي نض الاول مساويا لاصله من غير ربح ولا خسر والثاني قوله (واتفق جزؤهما) بأن يكون الربح للعامل في الثاني كالاول وطاهره

المعيب المردود جميع مال القراض والحال أن الثمن الذي اشترى به ذلك المعيب عين (قوله ولي أخذه) أي لانه إذا نض المال كان لربه أخذه ولا كلام للعامل ولا يعارض هذا قولهم عقد القراض لازم بعد العمل لانه محمول على ما قبل النضوض (قوله وسواء بقي الخ) هذا مذهب ابن القاسم فالجواز عنده مطلق غاية الامر انه إذا شغل القراض الاجبر عن الخدمة كلاً أو بعضا سقط من الاجرة بحسب الشغل (قوله ومنعه سحنون) أي إذا لم يبق على عمله الاول (قوله لمساقيه الخ) قال عجم ولعل جوابه أن عقد القراض ناسخ للعقد الاول (قوله ودفع مالين الخ) حاصل ما في هذه المسئلة من الضرر على الراجح أن المالين اما ان يدفع للعامل مل معا أو متعاقبين قبل شغل الاول أو بعده وفي كل امان يتفق الجزآن المجهولان للعامل في المالين أو لا في الاولين بقسميهما يجوز ان شرط الخلط والامنع وفي الأخير بقسميهما يجوز ان لم يشترط الخلط والامنع هذا كله ان لم ينض المال الاول وأمان دفع الثاني بعد ما نض الاول فان نض مساو بالرأس ماله واتفق جزؤهما جار والامنع (قوله ان شرط خلط المالين قبل العمل) انما جاز لانه ولو مع اختلاف الجزء يرجع لجزء معلوم ببيان ذلك انه لو دفع له مائتين مائة على الثلث للعامل ومائة على النصف على أن يخلطهما فحسابه أن تنظر لاقلة عدد له ثلث ونصف صحيح تجد ذلك ستة وقد علمت أن للعامل من ربح إحدى المائتين الثلث ومن ربح المائة الأخرى النصف فنجد له نصف الستة وثلثها وذلك خمسة ولرب المال نصف ربح مائة وثلثا ربح المائة الأخرى فنجد له نصف الستة وثلثيها وذلك سبعة أجمعها مع الخمسة التي سحت للعامل يكون المجموع اثني عشر اقسام الربح على اثني عشر جزءا للعامل خمسة أجزاء وذلك ربع الربح وسدسه ولرب المال سبعة أجزاء وذلك ثلث الربح وربعه ولا شك ان الربيعين والثلث والسادس مجموع الربح (قوله وعلى الاول) أي وعلى القول الاول وهو الجواز في المتفق (قوله فان شرطاه) أي أو حصل بالفعل (قوله مساويا لاصله) أي لرأس ماله (قوله ومفهوم الشرط الاول) أي وهو ما إذا نض الاول بربح أو خسر (قوله قد يضيع على العامل ربحه) أي بان يجبر به الثاني (قوله قد يجبر الثاني خسر الاول) أي فهو في الحالتين كاشتراط الزيادة على العامل أو على رب المال وذلك ممنوع (قوله والحق أنه يجوز مطلقا) أي والحق أنه إذا نض الاول بمساو جاز الدفع مطلقا اتفق جزؤهما أو اختلف ان شرط الخلط والامنع مطلقا اتفق جزؤهما أو اختلف (قوله رجار) أي سواء اشترى منه نقد أو بموئل (قوله ان صبح الخ) أي ولم يشترط ذلك عند العقد والامنع (قوله ان لا ينزل وادبا) أي محلا من خفضا كترعة (قوله أولا يتناع سلعة عينها) أي لقله ربحها أو لوضيعة أي خسر فيها (قوله وضمن ان خالف) أي وكان يمكن المشي بعير الوادي والمشى بالنهار والسفر بعير البحر والا فلا ضمان اه عدوى (قوله غير الخسر) أي كالنهب والعرق والسموى ومن المخالفة فقط ولا يضمن السماوى والنهب بعد المخالفة كما لا يضمن الخسر وهذا في الثلاثة الاول بخلاف الرابعة فإنه يضمن فيها السماوى والخسر وإذا تنازع العامل ورب المال في أن السلف وقع زمن المخالفة أو بعدها صدق العامل في دعواه أنه وقع بعد ومنها كما في ح عن اللخمي (قوله كان ربح الخ) يعني أن العامل إذا اشترى بالمال طعاما أو آلة للحرث أو أكثرى آلة أو أجر أو زرع بمحل جور بالنسبة اليه أو عمل بالمال في حائط غيره مساقاة بمحل جور بالنسبة اليه بان كان

شرطا الخلط أولا ومفهوم الشرط الاول المنع لانه ان نص بربح قد يضيع على العامل ربحه وان خسر قد يجبر الثاني خسر الاول ومفهوم الشرط الثاني المنع اذا اختلف الجزء مع نصوص الاول مساو يا حيث لم يشترط الخلط والاجاز والحق أنه يجوز مطلقا ان شرط خلطا والا منع مطلقا على الراجح المتقدم فلا مفهوم لهذا الشرط الثاني فالاولى للمصنف حذفه (و) جار (اشتراره به منه) أي من العامل ضيما من مال القراض (ان صح) القصص بان لا يتوصل به إلى أحد شي من الربح قبل المضاطعة بان يشتري منه كما يشتري من الناس بعير محاباة (و) جار (اشترطه) أي رب المال على العامل (أن لا ينزل وادبا أو) لا (يمشي بليل أو) يسافر (بجهر أو) لا (يتناع سلعة) عينها (وضمن) في المسائل الأربع (ان خالف) غير الخسر الا الرابعة فيضمن فيها حتى الخسر (كأن زرع) العامل (أو ساقى) أي عمل بالمال في حائط غيره

مساقاة (بموضع جدره) أي للعامل وإن لم يكن جدره غيره (أو حركه) العامل (بعد موته) أي موب ربه وعلمه بموته حال كون المال (عيناً) فيضمن لأن حركه قبل علمه بموته فخسر لم يضمن كالموكل غير عين (أو شارك) العامل غيره بمال القراض بلا إذن فيضمن (وإن) شارك (عاملاً) آخر لرب القراض أو غيره (أو باع بدين أو قراض) أي دفعه لعامل آخر قراضاً (بلا إذن) في المسائل الأربع إلا أن الإذن في الأولى من الورثة (وغرم) العامل الأول (للعامل الثاني) الزائد (إن دخل) أي عقد معه (على أكثر) مما دخل عليه الأول مع رب المال فإن دخل معه على أقل فالزائد لرب (٦٢ ع) (كخسره) المال تشبيهه في غرم العامل الأول يعني أن العامل الأول إذا تجاوز في المال فخسر ثم دفعه لا آخر يعمل فيه

بلا إذن من ربه فربح فيه فإن رب المال يرجع على الثاني برأس ماله وحصله من الربح ويرجع الثاني على الأول بما خصه من الربح الذي أخذه رب المال فإذا كان المال ثمانين ففسر الأول أربعين ثم دفع الأربعين الباقية لشخص يعمل فيه على النصف في الربح فصار مائة فإن رب المال يأخذ منه ثمانين ورأس المال وعشرة ربحه والعامل عشرة ثم يرجع العامل على الأول بعشرين تمام الثلاثين ولا يرجع لرب المال عليه لأن خسره قد جبر هذا إن حصل الخسر بعد عمله بل (وإن) حصل (قبل عمله) أي عمل الأول كالموكل ضاعت الأربعون في المثال المتقدم بأمر من الله قبل عمل الأول وقبل دفع الأربعين الباقية للعامل الثاني وإطلاق الخسر على ما قبل العمل مجاز فالمراد النقص (والربح لهما)

لا حرمه له فيه ولا جاء فانه يكون ضامناً للمال إذا تلف الزرع أو الثمن نهب أو سارق لأنه عرضه للتلف وأما لو كان للعامل حرمه وجاء ونهب الزرع أو الثمن أو سرق فلا ضمان عليه ولو كان المحل جدره بالنسبة لغيره (قوله عينا) حال من الملاء في حركه أي أو حركه العامل مال القراض حالة كونه عيناً بعد موت رب المال وعلمه بموته وظاهر قوله أو حركه أنه يضمن بالتعديك بعد علمه بموت ربه سواء حركه ببلد ربه أو غيره وقيد ابن بوس الضمان بالأول وأما إن كان غيره فله تحريكه ولو علم بموته طرأ إلى أن السفر عمل كشغل المال ولم يعتمد المصنف تقييده وظاهر كلام مرام اعتماد ذلك التقييد (قوله فيضمن) أي سواء اتجر لنفسه أو للقراض والربح له في الأولى وأما في الثانية فالربح كله للورثة ولا شيء للعامل (قوله لم يضمن) أي على الراجح لأن له فيه شبهة وقيل يضمن لخطئه على مال الوارث والعهد والخطأ في أموال الناس سواء (قوله كالموكل) أي مال القراض غير عين أي فانه لا يضمن بتعديك وليس للورثة أن يمنعوه من التصرف فيه كما أن موثرهم كذلك (قوله أو شارك) العامل غيره بمال القراض بلا إذن فيضمن) لأنه عرضه للضياع لأن ربه لم يستأمن غيره ومحل الصمان إذا شارك بلا إذن إذا غاب شريك العامل على شيء من المال وسواء كان ذلك الشريك صاحب مال أو كان عاملاً وأما إن لم يغيب على شيء لم يضمن إذا تلف كما قال ابن القاسم واعتمده أبو الحسن (قوله وإن شارك عاملاً آخر) أي هذا إذا شارك عامل القراض صاحب مال آخر بل وإن شارك عاملاً آخر لرب القراض أو لغيره (قوله أو باع بدين) أي بنسيئة فيضمن لأنه عرضه للضياع فالربح لهما والخسارة على العامل على المشهور اه خش (قوله في المسائل الأربع) أي وهي قوله أو حركه بعد موته عينا إلى هنا ولا يتأني رجوعه للزرع والمساقاة بمحل جدره لأن رب المال لا يأن في تلف ماله في هذه الحالة وقد يقال رب المال قد يرضى بالمخاطرة فلا يضمن العامل لعدم تعديبه ولذا أرجع هذا القيد الشيخ أحمد بابا للزرع والمساقاة أيضاً (قوله وغرم العامل الأول) حاصله أنه إن عامل القراض إذا دفع المال لعامل آخر قراضاً بعير أو بغيره بلا إذن رب المال فإن حصل تلف أو خسر فالضمان من العامل الأول كما مر في قوله أو قراض بلا إذن وإن حصل ربح فلا شيء للعامل الأول من الربح وإنما يرجع للعامل الثاني ورب المال كما سبق للمصنف والربح لهما ثم إن دخل العامل الأول مع الثاني على مثل ما دخل عليه الأول مع رب المال قطاهر وإن دخل معه على أكثر مما دخل عليه مع رب المال فإن العامل الأول يغرم للعامل الثاني الزيادة والربح للعامل الثاني مع رب المال ولا شيء للعامل الأول من الربح لأن القراض جعل لا يستحق الا تمام العمل والعامل الأول لم يعمل فلاربح له وإن دخل معه على أقل فالزائد لرب المال لا للعامل الأول لأنه لا شيء له إذا لم يحصل ربحاً فإن لم يحصل للعامل الثاني ربح فلا شيء له ولا يلزم العامل الأول لذلك الثاني شيء أصلاً كما هو القاعدة أن العامل لا شيء له إذا لم يحصل له ربح انظر بن (قوله تشبيهه في غرم العامل الأول) أي تشبيهه تام لأن العامل الأول يغرم في المحالين للعامل الثاني (قوله فخسر) أي أو تلف بعضه بسماوى أو ضياع بعضه أو نقصه بعد فلا مفهوم للخسر في كلام المصنف (قوله ويرجع الثاني على الأول الخ) قال بن محل غرم الأول للثاني ما خصه من الربح الذي أخذه رب المال ما لم يعلم العامل الثاني بتعدي الأول أو خسره والاقلاع غرم عليه كما في المدونة (قوله فخسر الأول) أي أو نقص بسماوى أو ضياع أو تعدد (قوله فالمراد بالنقص) أي فالمراد أنه نقص قبل عمله بضياع أو تعدد أو سماوى (قوله إذا قراض بلا إذن) أي وأما التعدي بالمشاركة أو البيع بدين فله الربح مع رب المال والتلف عليه وحده (قوله ككل أخذ مال للتنمية) أي فانه لا ربح له كما أن العامل الأول في

أي لرب المال والعامل الثاني في مسألة ما إذا قراض بلا إذن ولا شيء للعامل الأول لتعديبه وعدم عمله وشبهه بما تضمنه قوله والربح لهما من أنه لا شيء للأول قوله (ككل أخذ مال للتنمية) لربيه غير القراض كوكيل على بيع شيء ومبضع معه (قوله) فلا يرجع لرب المال كان يوكله على بيع سلعة بعشرة فباعها بأكثر فالزائد لرب الموكيل وكان يبضع معه عشرة فلبشري له

بها عبدا أو طعاما من محل كذا فاشترى بها نيسة قال زائد وهو الاثنان لرب المال لا للمشتري هذا معناه فكلام المصنف مشكك أو مثل هذا لا يقال فيه متعدد والتنمية هنا غير لازمة إذ قد يكون ذلك للتنمية وقد لا يكون كما هو ظاهر (٤٦٣) وأما إذا باعها بعشرة كما أمره فاتجر

في العشرة حتى حصل فيها ربح أو أن المبتضع معه اشترى بالعشرة مائة غير ما أمره بائضا عنها فربح فيها فالربح لو وكيل فيها كالمودع يتجر في الوديعة والعاصب والوصي والسارق إذا حركوا المال فربحوا فالربح لهم كأن الحسارة عليهم (لأن نهاء) أي لأن هي رب المال عاملة (عن العمل قبله) أي قبل العمل وانحل عقد القراض حيث كان تعدى وعمل فالربح له فقط كما أن الحسارة عليه فليس قوله لا أن نهاء الخ راجعا لقوله والربح لهما المدكور قبله بل لما يفهم من أول الكلام اذ علم منه أن الربح بين رب المال والعامل وأما المذكور قبله فالضمير في لهما رب المال والعامل الثاني فالضمير في نهاء للعامل لا بقيد الثاني ولا شئ في اجمال كلامه رحمه الله تعالى (أو جنى كل) من رب المال والعامل والمناسب التعبير بلو بدل أو لعدم ظهور العطف أي ولو جنى كل منهما على بعض مال القراض (أو أخذ) أحدهما (شيا) منه

المشبه لاربع له (قوله لا يقال فيه متعدد) أي لأن المتمدى من فعل في شئ غيره ما يضر به بغيره إلا أن يقال أراد المصنف بالتعدى مطلق المخالفة (قوله والتنمية هنا غير لازمة) هذا إشارة إلى اعتراض ثان على المصنف وحاصله أن كون الوكيل والمبتضع مع أخذ المال على وجه التنمية لا يظهر إذ قد يكون التوكيل والابضاع للتنمية وقد لا يكونان للتنمية وقد يجاب أن المراد بالتنمية ما يشمل فعل ما هو الأصل كذا قيل فتأمل (قوله فالربح للوكيل فيهما) أي كما أنه إذا حصل خسر فهو عليه وحده قال في غياث الطاهر أن الوكيل إذا تعدى لا ربح له سواء كان تعديه في بيعه بأكثر مما أمره بالبيع به أو كان تعديه بالتجر في الثمن الذي باع به وكذلك المبتضع معه لا ربح له مطلقا سواء تعدى بالتجر في المال الذي دفع له ليشتري به سلعة كذا أو كان تعديه باشتراؤه السلعة بأقل مما أمر به فلا فرق وما قاله شارحنا من التفرقة قد تبين قسمة وهو غير ظاهر والحاصل أن الأقسام الثلاثة العاصب والمودع والوصي إذا حركوا قائلهم الربح وعليهم الخسر والمبتضع معه والوكيل إذا خالفوا فلا شئ لهم من الربح وعامل القراض إذا شارك أو باع بدين فعليه الخسر والربح له مع رب المال وإذا قارض بلاذن فالحسارة عليه والربح للعامل الثاني مع رب المال (قوله لا أن نهاء الخ) لا عاطفة لمقدر على محذوف بعد قوله فتعدى معلوم من أول الكلام والأصل والربح لهما أي لرب المال والعامل أن لم ينه عن العمل قبله لا لربح لهما أن نهاء وإنما جعل المعطوف محذوف لأن لا تعطف الجمل وإنما قدرنا والربح لهما مع التصريح به لأن ضمير لهما المدكور لرب المال والعامل الثاني وهذا ليس بمراد صورته أعطى العامل مالا ليعمل فيه قراضا ثم قبل أن يعمل به قال له يا فلان لا تعمل فحيث بذل عقد القراض ويصير المال كالوديعة فإذا عمل بعد ذلك كان الربح للعامل وحده وظاهره ولو أقر العامل أنه اشترى للقراض بعد ما نهى وهو ما اختاره المصنف في التوضيح وقال ابن حبيب إذا قرأ أنه إذا اشترى بعد ما نهى للقراض فالربح لهما لا لرب المال نصيبه من الربح فيلزمه الوفاء به (قوله وانحل عقد القراض حيث) أي وحيث يشد فلا يجوز له أن يعمل فيه (قوله فليس قوله الخ) هذا تفريع على ذكر انحلال العقد في الحل السابق إذا انعقد أنها هو مع الأول (قوله اذ علم منه) أي من أول الكلام (قوله لا بقيد الثاني) أي بل من حيث هو عامل (قوله أو جنى كل الخ) حاصله أن العامل أو رب المال إذا جنى أحدهما على شئ من مال القراض أو أخذ أحدهما شيئا منه فرضا فان حكمه كجناية الأجنبي أي فيكون الباقي بعد الأخذ أو الجناية هو رأس المال والربح لذلك الباقي وأما ما ذهب بالجناية أو بالأخذ فرضا فيتبع به الجاني أو لا تحذف ذمته إن كان الأخذ أو الجاني هو العامل وكذا إن كان الجاني أجنبيا وأما أن كان الأخذ أو الجاني رب المال فكأنه بائعا قارض بما في فيكون هو رأس المال خاصة ويكون الربح له (قوله والمناسب التعبير بلو) أي لأن مدحول أو عطف على الشرط وجوابه بالنسبة لمدين قوله فكأن جنى وفيه بحث لأن الربح في المعطوف عليه ليس لهما فيقتضي أنه كذلك في هذين لأخراجهما كالذي قبلهما مما الربح فيه لهما مع أن الربح في هذين لهما (قوله فكأن جنى) أي فتحكمه حكم جناية الأجنبي (قوله فيتبع) أي الأخذ أو الجاني بما أخذه وما تلفه بجانيته (قوله في المستثنين) أي مستثنى جناية الأجنبي وجناية العامل أو أخذه بعضه قرضا (قوله ولا يصح بذلك) أي المأخوذ قرضا أو التلف بالجناية بالربح لأن الربح لا يجبر الخسر والتلف وأما الجناية والأخذ منه فرضا فلا يجبران به لأن الجاني يتبع بما جنى عليه والأخذ قرضا يتبع بما أخذه (قوله والربح له خاصة) أي لأنه رأس المال والربح إنما هو رأس المال ولا يعقل ربح المأخوذ مع أنه لم يحرك (قوله فقد رضى به) أي بأن الباقي رأس المال (قوله ولا فرق في الجناية أو الأخذ بين أن يكون قبل العمل أو بعده) أي في كون رأس المال هو الباقي ولا يصح بذلك بالربح ويتبع الأخذ بما أحده والجاني بما جنى عليه وهذا هو الصواب كما قال طي وأما قول خش ولا فرق بين أن تكون الجناية قبل العمل أو بعده لكن أن كانت قبله يكون الباقي رأس المال وأما بعده فربح رأس المال على أصله لأن الربح يحرمه ولا يجبره إذا حصل ما ذكر قبله وحيث لا يقتسمان من الربح إلا ما زاد على ما يحرم رأس المال ففيه نظر لأن الجاني والأخذ

قرضا (وكأن جنى) فيتبع به في المستثنين ولا يجبر ذلك بالربح ورأس المال هو الباقي بعد الأخذ أو الجناية والربح له خاصة لأن ربه أن كان هو الجاني فقد رضى به وإن كان العامل اتبع به في ذمته كالأجنبي ولا ربح للجاني الدية ولا فرق في الجناية أو الأخذ بين أن يكون قبل العمل أو بعده

(ولا يجوز اشتراؤه) أي العامل (من ربه) أي المال ساعدا للقراض لأنه يؤدي إلى جعل رأس المال عرضا لأن الثمن يرجع إلى ربه والمشهور في هذا الفرع الكراهة خلافا لظاهره وأما اشتراؤه منه لنفسه فجائز (أو) اشتراؤه ساعدا للقراض (بنسيئة) أي دين قيمته (وإن أذن) ربه فإن فعل ضمن والرجح له وحده ولا شيء منه لرب المال إذ لا يرجح لمن لا يضمن (أو) اشتراؤه للقراض (بأكثر) من ماله نقدا أو إلى أجل فإن فعل كان شريكا بنسبة قيمة ما زاد أو بعدده (٤٦٤) في النقد كولو اشتري لنفسه على ما تقدم من الرجح (ولا) يجوز (أخذه) أي العامل قرضا

يتبع بما أخذه وما جنى عليه وحينئذ فلا يجبر بالرجح فالأولى ما قاله الشارح (قوله ولا يجوز اشتراؤه من ربه ساعدا للقراض) أي وأما اشتراؤه منه ساعدا لنفسه فهو جائز (قوله والمشهور في هذا الفرع الكراهة) أي لئلا يتحول على القراض بعرض لرجوع رأس المال له (قوله أو اشتراؤه ساعدا للقراض بنسيئة) أي ما منع ذلك لأكل رب المال ربح ما لم يضمن وقد نهي عنه النبي عليه الصلاة والسلام فلا يشتري العامل بالنسيئة لنفسه لجواز الخلوص من النهي المذكور ثم إن المنع مقيد بما إذا كان العامل غير مديروا أو المديروا فله الشراء للقراض بالدين كما في سماع ابن القاسم ويجب أن يفيد ذلك بكون الدين الذي يشتري به يفي به مال القراض واللام يجوز (قوله وإن أذن ربه) أي بخلاف بيعه بالدين فإنه يمنع ما لم يأذن له رب المال والجاز ولا يقال إن اتلاف المال لا يجوز لأن التالف هنا غير محقق على أن اتلاف المال الممنوع أن يربيه في بحر أو نار مثلا بحيث لا ينتفع به أصلا (قوله فإن فعل ضمن) أي فإن فعل العامل واشتري بنسيئة ضمن ذلك العامل ما اشتراه بالنسيئة وكان له ربحه (قوله أو اشتراؤه بآثر) أي لادائه لسلف جر نفعًا إذا نقد وأكل ربح ما لم يضمن إذا لم ينقد (قوله فإن فعل كان شريكا) أي إذا لم يرض رب المال بما فعله أو مالورضى به دفع له رب المال قيمة الموقوف وعدد الحال وصار الكل رأس المال كما مر وقوله بنسبة قيمة ما زاد أي إذا كان ذلك الأكثر لا جمل (قوله كولو اشتري لنفسه) أي فإنه يكون شريكا بنسبة ذلك أي بنسبة قيمته أو عدده لمال القراض (قوله إن كان الثاني يشغله عن الأول) أي ما منع في هذه الحالة لأن رب المال قد استعحق منفعة العامل (قوله جوازه منه) أي ويجري فيه ما مر من التفصيل من دفع المالكين له معا أو متعاقبين قبل شغل الأول أو بعده (قوله ويجبر أيضا ما تلف الخ) التلف هو النقص الحاصل لا عن تحريك أو ما انحسر فهو ما نشأ عن تحريك وما ذكره المصنف من جبر انحسر والتلف بالرجح في القراض الصحيح وكذلك القاسد الذي فيه قراض المثل وأما الذي فيه أجرة المثل فلا يتأتى فيه جبر لأن المال ورجحه كله لرب المال وظاهر المصنف أن انحسر والتلف يجبران بالرجح ولو شرط خلافه بأن اتفقا على أن الباقي بعد انحسر أو التلف هو رأس المال وهو ظاهر ما للمالك وابن القاسم وحكي بهرام مقالة عن جمع فقهاء محل الجبر ما لم يشترط خلافه ولا يعمل بذلك الشرط قال بهرام واختاره غير واحد وهو الأقرب لأن الأصل أعمال الشر وطالبه المؤمنون عند شر وطهم ما لم يعارضه نص (قوله بسماري) أي وأما ما تلف بجناية فلا يجبر به الرجح لما مر أنه يتبع به الجاني سواء كان الجاني أجنبيا أو كان هو العامل وسواء كانت الجناية قبل العمل أو بعده (قوله أو أخذ لص أو عشار) أي ولو علموا وقد رعى الانتصاف منهما كما في عقب (قوله الذي في الباقي) أي فيما بقي بعد التلف أو انحسر (قوله للتلف فقط) أي لأنه وللخسر لأن الخسر إنما ينشأ بعد العمل (قوله إلا أن يقبض المال) أي بعد انحسر أو التلف (قوله ثم يعيده له) أي فيستجرف فيه فيحصل ربح (قوله فلا يجبر بالرجح بعد ذلك) أي لا يجبر بالرجح أو السلف الحاصل قبل قبض المال بالرجح الحاصل بعده (قوله وله الخلف) أي وله عدم الخلف لكل أو البعض كان التلف قبل العمل أو بعده وإذا خلف التالف في لزوم قبول العامل لذلك الخلف تفصيل أشار له بقوله فإن تلف الخ والحاصل أن رب المال لا يلزمه الخلف تلف الكل أو البعض كان التلف قبل العمل أو بعده فإن أخلف لزم العامل القبول في تلف البعض لا الكل إن كان التلف بعد العمل واللام يلزمه (قوله وله الخلف) أي ولا يجبر التالف بربح الخلف سواء كان التالف كل المال أو بعضه كما قال الأعمشي

آخر (من غيره) أي غير رب المال (إن كان) الثاني (يشغله) أي العامل (عن الأول) والجاز ومفهوم من غيره جوازه منه وإن شغله عن الأول (و) لا يجوز (بيع ربه ساعدا) من سلع القراض (بلاذن) من العامل فإن باع فله عامل رده لأنه الذي يحركه وينمي له حق فيما يرجوه من الربح (وجبر خسره) جبر بالبناء للمفعول وخسره نائب الفاعل ويصح قراءته بالبناء للفاعل وفاعله ضمير يعود على الربح المتقدم في كلامه يعني أن ربح المال يجبر خسره أن كان حاصلا فيه خسر (و) يجبر أيضا (ما تلف) منه بسماري أو أخذ لص أو عشار كما هو ظاهر المسندونه الحقا لا أخذهما بالسماوي لا بالجناية ومعنى جبر المال بالرجح الذي في الباقي أنه يكمل منه أصل المال ثم إن زاد شيء يقسم بينهما على ما شرطاهما أن حصل التلف بعد العمل (وإن) حصل تلف بعضه (قبل عمله) في المال فالمبالغة راجعة للتلف فقط لأنه

الذي يكون قبل تارة و بعد أخرى (الآن يقبض) المال أي يقبضه ربه من العامل أي ثم يعيده له فلا يجبر بالرجح بعد ذلك لأنه لا يضر قراضا مؤتمقا ومعلوم أن الجبر إنما يكون إذا بقي شيء من المال فإن تلف جميعه فأنه ربه ببذله فربح الثاني فلا يجبر بربحه الأول وهو ظاهر لأنه قراض ثان (وله) أي لرب المال التالف بيد العامل كله أو بعضه (الخلف) لما تلف كلا أو بعضا (فإن تلف جميعه لا يلزم الخلف) أي يلزم العامل قبوله وأما إن تلف بعضه فيلزمه قبوله إن تلف البعض بعد العمل لا قبله

فيكون له من المال ما لا يقل عن نصف ما كان له من المال في وقت
 الرجوع قال رحمه الله في هذا الموضع على ما ذهبنا إليه من أن
 الرجوع في مال الزوجين لا يترتب عليه الرجوع في مال الزوجين
 بالسوية كما أنه لو أخذ اثنان مالا واحدا وجعل لواحد نصف الرجوع وللآخر ثلثه فان
 العمل قدر ما جعل له من الرجوع ولا يكون العمل عليهم بالسوية (قوله كل واحد منهما بقية
 بيع أو شراء فالقول لم يضع المال عنده فان وضعه ربه عندهما ردا أحدهما لغيره فاختلاف في
 المال ان لم يتفقا (قوله وأتفق ان سافر) أي في زمن سفره وإقامته في البلد الذي يتبع
 حتى يصل لوطنه (قوله ويقضى له بذلك) أي عند المازعة (قوله من طعام) من عمن
 ما لم يشعه) أي العمل في القراض (قوله عن الوجوه التي يقتات منها) كالأول كانت له
 لأجل عمل القراض فله الاتفاق على نفسه من مال القراض وان كان حاضرا (قوله و
 أبو الحسن حلفا قالت القائل بعدم اعتباره (قوله ولم يبين زوجته) أي ولم يدخل بها فاما
 عقد عليها فلا تسقط نفقته حتى يدخل بها قال في معين الحكم ان تزوج في بلد لم تسقط نفقة
 نصير بلده نقله ابن عرفة والدعوى للدخول ليست مثله في اسقاط النفقة خلافا لعيني
 نبي سقطت نفقته) أي من مال القراض فان طلقها بعد البناء بها طلاقا بائنا فأنظر آه
 حاملا لان النفقة للحمل لا للزوجة كذا كتب شيخنا العذري تبعا للشب (قوله وان
 سافر فيها لم تسقط) أي كالأول سافر بها فينتق على نفسه بناء على أن الدوام ليس كالأبدا
 اليسير) فلو كان يبدل العامل مالا في سيران لرجلين ويحملان باجتماعهما النفقة ولا
 فروى اللخمي أن له النفقة والقياس سقوطها لحاجة كل منهما بأنه اعتمادا دفع ما لا يجب
 ابن عرفة ولا أعرف هذه الرواية لغيره ولم أجدها في النوادر وهي خلاف أصل المذهب
 رجلين كل واحد منهما لا تبلغ ثلث الدية وفي مجموعهما ما يبلغه أن ذلك في ماله لا على
 أهل الخ) بان كان سفره لاسل تسمية المال أما لو كان سفره لأجل واحد مما ذكر فلا
 لا في حال دهابه ولا في حال إقامته في البلد التي سافر إليها مطلقا وأما في حال رجوعه
 فلا نفقة له ولو كانت البلد التي رجع إليها ليس بها قرية وأما ان رجع من عند أهل
 النفقة لان سفر القرية والرجوع منه لله ولا كذلك الرجوع من عند أهل (قوله
 وأما المتقدمة فقد نبى بها حال سفره للتجارة (قوله كالأجانب) يعني وجودهم في
 العدم (قوله بالاعرف) فلو اتفق سرفا عيين أن يكون له القدر والمعتاد كما قال شيخنا

(٩٥ دسوی ثالث) والمراد بالاهل الزوجة المدخول بها الا لا فارب فهم كالحي ثم ان من سافر لقرينة كالحي وصلة الرحم فلا نفقة له حتى في رجوعه بخلاف من (بالمعروف) متعلق بالحق والمراد بالمعروف ما ياسب حاله (في المال) أى حال كونه فلو اتفق على نفسه من مال نفسه رجع به في مال القراض فالتمس ولا رجوع له على له على ربه بالزائد ولا ياتي هذا قوله واحصل المال لانه قد يعرض للمال آفة (واستغنى

أي اتخذته خادماً من المال في حال سفره (ان تأهل) أي كان أهلاً لأن يخدم بالشروط السابقة وهي ان سافر ولم يبق برز وجه واحتمل المال والافجرة خادماً عليه كنفقته (لادواء) بالجر عطف على مقدار أي أنفق في أكل وشرب ونحوهما لا في دواء المرض وليس من الدواء الحاجة والحام وحلق الرأس بل من النفقة (٤٦٦) كما تقدم (واكتسى ان بعد) أي ان طال سفره حتى امتن ما عليه ولو كانت البلد التي أقام بها

غير بعيدة فالمدار على
الطول يلد التبعر والطول
بالعرف وقوله ان بعد أي
مع الشروط السابقة
وسكت عنه لوضوحه
(ووزع) الاثاق (ان
خرج) العامل (لحاجة)
غيره الاهل والقرينة
كالجميع مع خروجه للقراض
على قدر الحاجة والقراض
فاذا كان ما ينفقه على
نفسه في حاجته مائة
وما ينفقه في عمل القراض
مائة فافق مائة كانت
المائة موردة نصفها عليه
ونصفها من مال القراض
ولو كان الشأن أن الذي
ينفقه على نفسه في اشتغاله
بالقراض مائتان وزع على
الثلث والثلثين وقيل
المعنى أنه ان كان ينفق
على نفسه للحاجة مائة
ومال القراض في ذاته
مائة كانت النفقة على
النصف هذا ان أحد
القراض قبل الاكتر أو
التزود للحاجة بل (وان)
أخذ من ربه (بعد أن
اكترى وتزود) للخروج
لحاجته خلافاً للخمى
القائل بسقوط النفقة من
القراض في هذه الحالة
كالذي خرج لاهله قال وهو

بالشروط الخ) ما ذكره من اعتبار الشروط في الاستعدادام تبس فيه الشيخ أحمد الزرقاني وهو الظاهر كما قال
بن بدليل قول ابن عبد السلام الخدمه أخص من النفقة وكل ما كان شرطاً في الاعسم شرط في الاخص وأما
قول عبيق ان عدم البناء بالزوجه وكونه لغير حج وغزو وقربه لا يعتبر في الاستعدادام فهو غير ظاهر (قوله
وهي ان سافر) فان كان حاضراً لا يستخدم وان تأهل لان الاستعدادام من جهة الاثاق وهو انما يكون في
السفر للتبعر (قوله لم يبق برز وجه) أي في البلد التي سافر اليها فان بقي زوجته بها سقط أجره الخادم من
القراض وكان عليه أن يزود وكان سفره للمال لا لاهل أو قرينه كحج أو غزو فان سافر لغير المال كانت أجره
الخادم عليه لا من مال القراض كما قال الشيخ أحمد (قوله واحتمل المال) أي فان لم يحتمل لم يستخدم من
مال القراض (قوله ان طال سفره) أي بالطريق أو طالت اقامته في البلد التي سافر اليها قال ابن عرفة وفي
كون البضاعة كالقراض في النفقة والكسوة وسقوطها فيها ثلثها الكراهة لسماح ابن القاسم مع رواية
عبد الوان رشد عن سماح القرينين ورواية أشهب وصوب هو والخمى والصقلى الثاني ثم قال عن الخمى
العادة اليوم لا نفقة ولا كسوة فيها بل اما أن يعمل مكارمة فلا نفقة له أو باجرة معلومة فلا شيء له غير هذا اه بن
(قوله فالمدار على الطول ببلد التبعر) الاولى أن يقول فالمدار على طول السفر (قوله أي مع الشروط
السابقة) أي فلا بد في الكسوة من شروط خمسة السفر وطول العيبة فيه واحتمال المال لها ولم يبق برز وجه
وكون السفر للمال (قوله والطول بالعرف) أي وجعل ابن القاسم في المدونة الشهرين والثلاثة طرولاً محمول
على ما اذا احتاج للكسوة والالم يكن له كافي عبيق (قوله وسكت عنه) أي ان اشتراطها (قوله ووضوحه
أي لان لكسوة أخص من النفقة وما كان شرطاً في الاعم فهو شرط في الاخص (قوله ووزع الخ) حاصله
انه اذا سافر للقراض وقصد معه حاجة لنفسه فلا تسقط نفقته ووزع ما أثق على الحاجة والقراض وقد
ذكر الشارح طريقين في التوزيع وحاصل الاولى أن ما ينفقه يوزع على النفقتين أي على ما شأنه أن ينفق
في القراض وعلى ما شأنه أن ينفق في الحاجة وهذا في المواردية وصححه ابن عرفة والعوفي وحاصل الثانية أن
التوزيع يكون على ما شأنه أن ينفق في الحاجة ومبلغ مال القراض وهذا ما في العتبية ونحوه في الموازية
لكن نظريه ابن عبد السلام والتوضيح (قوله وهذا) أي ما ذكر من التوزيع (قوله قبل الاكتر الخ)
فيه ان هذا يعارض قول المصنف ان خرج لحاجة لانه اذا أخذ القراض قبل الاكتراء والتزود كان خروجه
للقراض لا للحاجة وأجيب بان المراد بقوله ان خرج لحاجة أي ان أراد الخروج لها (قوله في هذه الحالة) أعني
ما اذا أخذ مال القراض بعد أن اكترى وتزود بخروجه لحاجته (قوله وان رضاه ابن عرفة بقوله ومعرفة
المذهب خلاف نصها) فيه نظر بل لم يرضه ابن عرفة ولم يقل ذلك بل يعقبه عليه واصله الصقلى فيها المال ان
خرج في حاجة لنفسه فاعطاه رجل قراضاً فله ان يفض النفقة على مبلغ قيمة نفقته ومبلغ القراض الخمى من
أخذ قراضاً وكان خارجاً لحاجته فمعرفة المذهب لا شيء له لكن خرج الى أهله وفيه أنه قد رجع لمعروف المذهب
خلاف نصها ما ظهر من (قوله ان لم يعلم بالحكم) أي الذي هو عتقه (على رب المال اذا ملكه) (قوله ويعلم لربه
نعمه) أي ويعلم العامل لربه نعم العبد الذي اشتراه به (قوله ما عدا ربحه) أي ربح العامل الكائن في المال
الذي اشترى به العبد وهذا اذا أراد بالمفاضلة فان أريد ابقاء القراض فان العامل يعرف مال المال ثمة كاه اه
بن (قوله بل الشراء) أي رأيا لرب الحاصل بعد الشراء هو هدر واحترق بقوله ان كان له ربح قبل
الشراء عما اذا لم يكن له ربح قبل الشراء فانه يدفع له ثمة تمامه كالمودع له مائة يعمل فيها قراضاً بانصاف
فاشترى بها ان رب المال عالماً انه انشأه فانه يمتنع عليه ويدفع لرب المال المائة تمامها فقط ولو كان

المعروف من المذهب وان رضاه ابن عرفة بقوله ومعرفة المذهب خلاف نصها (ون اشترى) لعامل من مال القراض (من يعتق على العبد
ربه عالماً) بالقراءة كالسبوة را لم يعلم بالحكم (حق عليه) أي على العامل بالشراء لمعده ولا يحتاج لحكم (ان أسره) العامل ويعلم لربه ثمة ما عدا
ربحه ان كان له ربح قبل الشراء كالمودع له مائة فاشترى بها راحة فاعطاه مائة وخمسين فاشترى بها ان رب المال عالماً انه عتقه عليه ويدفع لرب المال

مائة وخمسة وعشرين ان كانا على المناصفة ولا يلزم رد مال العامل فراضا ولا العامل قبولها (والا) يكن العامل موسرا (بيع) منه (تقديره) أي بقدر رأس المال (وقدر ربحه) أي مع حوز المال (قد له أي قبل ٤٦٧) شراء العبدان كان كالمثال المتقدم

وباع منه بقدر ما بقي بمائة وخمسة وعشرين (وعتق باقيه) قبل أو أكثر والولاء لرب المال في الصورتين (و) ان اشتراه العامل (غير عالم) بالقرابة (فعلى ربه) يعتق بمجرد الشراء له دخوله في ملكه لا على العامل لعذره بعدم علمه (و) على ربه للعامل (ربحه فيه) أي في المال وهو خمسة وعشرون في المثال المتقدم لا في العبد فلا يغرمه على المعتد كما لو كان العبد في المثال يساوي مائتين وقت الشراء فلا يغرم له خمسين نظر الراجح العبد وهذا اذا كان رب المال موسرا والابقى حظ العامل رقاله (و) ان اشترى العامل (من يعتق عليه وعلم) بالقرابة كبنوته (عتق عليه) أي العامل نظرا الى أنه شريك وبنوه رب المال (بالاكثر من قيمته ومنه) الذي اشتراه به ماعدا حصة العامل من الربح في الاكثر المذكور وعتقه على العامل اذا كان في المال ربح كالمثال المتقدم بل (ولو لم يكن في المال) الذي

العبد يساوي مائتين (قوله مائة وخمسة وعشرين) أي ووجدان ذلك العبد يساوي مائتين لما سمع من الربح الحاصل بعد الشراء هدر (قوله ولا العامل قبولها) أي ولا يلزم العامل قبولها لو ردها عليه رب المال ليعمل فيها قراضا (قوله والا يبيع بقدر ثمنه وربحه) هذا اذا وجد من يشتري بعضه فان لم يوجد الا من يشتري كله أو أكثر من رأس المال وحظ ربه من الربح يبيع كله في الاول وأكثره في الثاني وبأحد العامل حصته من الربح الحاصل قبل الشراء وحصته من الربح فيه وكذا رب المال وقولهم لا يربح الشخص فيمن يعتق عليه معناه حيث عتق وأخذ حظه من الربح وأما ان يبيع كما هنا فربح فيه (قوله وربحه قبله) أي وربحه الحاصل قبله لا الربح الحاصل بعده لانه هدر فلو كان أصل القراض مائة فأتجر به العامل فربح مائة واشترى بالمائتين ابن رب المال وكان هذا الابن يساوي ثلث مائة وقت الشراء فانه يباع منه النصف مائة رأس المال وخمسون حصة رب المال قبل الشراء ويعتق منه النصف لان حصة العامل قبل الشراء خمسون أفسدها على نفسه بعمله والمائة الربح في نفس العبد هدر (قوله ان كان) أي ربح كافي المثال المتقدم وأما ان لم يكن ربح كافي واشترى بمال القراض قبل أن يحصل فيه ربح يبيع منه بقدر ثمنه فقط (قوله في الصورتين) أي ما اذا عتق كله لكون العامل موسرا وما اذا عتق بعضه لكونه معسرا وانما كان الولاء له لان العامل لما علم بالقرابة واشتراه صار كانه اترم عتقه عن رب المال (قوله فلا يغرم له خمسين نظر الراجح العبد) أي وانما يغرم له خمسة وعشرون فقط التي هي حصته من ربح المال الحاصل قبل شراء العبد (قوله والابقى حظ العامل رقاله) أي فله يبعه ولا تقوم الحصة على رب المال لان الفرض أنه معسر والقول للعامل اذا تارعا في العلم بالقرابة وعدمه (قوله عتق عليه) أي بالحكم كافي المراق نظر لكونه أجيرا والحاصل انه نظر لكونه شريكا فعتق العبد على العامل نظر لكونه أجيرا فتوقف العتق على الحكم (قوله من قيمته) أي يوم الحكم لا يوم الشراء كافي التوضيح وجزم به ابن عرفة أيضا كافي بن قادا كانت قيمته يوم الحكم أكثر من ثمنه تبعه ثم الا انه مال أخذه لينمي له صاحبه فليس له أن يختص بربحه وان كان ثمنه أكثر من قيمته تبعه به لانه أثلفه على رب المال لقرضه في ربه (قوله ماعدا حصة العامل من الربح في الاكثر الخ) فادفع له مائة رأس مال فربح فيها خمسين ثم اشترى بالمائة والخمسين ولد نفسه عالما أنه ولده عتق عليه ثم ان كان ثمنه أكثر من قيمته كما لو اشتراه بالمائة والخمسين والحال انه يساوي مائة يغرم لرب المال الثمن وهو المائة والخمسون ماعدا حصة العامل من الربح في الثمن وهو خمسة وعشرون وان كانت قيمته يوم الحكم أكثر من ثمنه كما لو كانت قيمته تساوي مائتين والحال ان اشتراه بمائة وخمسين فانه يغرم لرب المال قيمته وهي المائتان ماعدا حصة العامل من الربح في ثمنه وهي خمسة وعشرون وماعدا حصة من الربح فيه وهي أيضا خمسة وعشرون (قوله اذا كان في المال) أي الذي اشترى به العبد (قوله كالمثال المتقدم) أي وهو قوله كالمثال أعطاء مائة واشترى بمائة مائة بمائة وخمسين واشترى العبد بالمائة والخمسين (قوله ولو لم يكن في المال الخ) رد بالمبالغة على المعبرة العائل انه اذا لم يكن في المال ربح لا يعتق عليه لانه لا يتعلق حقه بالمال ولا يكون شريكا لا اذا حصل ربح فيه فادام يحصل فيه ربح لم يتعلق حقه به وحيدشدا للعامل كانه اشتراه لغيره فلم يدخل في ملكه حتى يعتق عليه (قوله لانه بمجرد الخ) تعليل لعتق العبد على العامل في الحالة المذكورة وهي ما ذالم يكن في الثمن الذي اشترى به العبد فضل ولو علل الشارح بأنه لما علم شدده عليه لتعديده ولانه سبب علمه تأنه تسلف المال كما ان كان أسبب بما يأتي في الصراحة الآتية من تعييد المراق (قوله ببقية منه يعتق) أي والا يعلم قرأته فانه يعتق عليه في مقابلة قيمته التي يعرّمها الرب المال (قوله يوم الحكم) أي وتعتبر القيمة يوم الحكم لا يوم الشراء (قوله أي اعد الخ) خلافا

اشترى به بعد العبد (فصل) أي ربح بأن اشتراه برأس مال ودونه لا بمجرد قبضه بل ان يتعلق به حق فصار شريكا (والا) يعلم بالقرابة (بقية منه) يعتق يوم الحكم ولو كانت اقل من قيمته يوم الشراء وقونه ببقية منه أي ماعدا حصة العامل من الربح

منها فلا يغرر بها فإذا كان رأس المال مائة اشترى بها قريبه غير عالم بالقراءة وكانت قيمته يوم الحكم مائة وخمسين غرم لرب المال مائة وخمسة وعشرين حيث كان الربح على (٤٦٨) المناصفة ومحل اعتقه بالقيمة أن كان في المال فضل قبل الشراء والالم يعتق

منه شيء ويكون رقيقا لرب المال بخلاف حالة العلم فلا يراعى فيها الفضل ولذا أخر حالة عدم العلم عن المبالغة (أن أيسر) العامل (فيهما) أى فى صورتي العلم وعدمه (والا) يكن موسرا فيهما (بيع) منه (بما وجب) على العامل مما تقدم لرب المال وعتق الباقي والذي وجب عليه لربه الاكثر من القيمة والثلث حال العلم والقيمة فقط حال عدم العلم العير ربح العلم في الحالتين (وان أعتق) العامل عبدا (مشتري للعتق) أى اشترا من مال القراض للعتق وأعنته وهو موسر عتق عليه و (غرم عنه) الذى اشتراه به (وربحه) أى الربح الحاصل قبل الشراء وأما الربح الحاصل في العبد فلا يغرر به على الاربح وان كان الطاهر من المصنف غرمه (و) ان اشتراه (للقراض) فاعتقه وهو موسر غرم لربه (قيمته يومئذ) أى يوم العتق وقبل يوم الشراء (الاربحه) وفي نسخة لاربحه وهى أصوب وأما نسخة و ربحه بالاثبات

لما يتبادر من كلام المصنف من انه يغرر لرب المال كل العبد وليس كذلك (قوله) (قوله) أى حالة كون حصة العامل من الربح كائنه من قيمته (قوله) مائة وخمسين) أى ولو كانت قيمته يوم الحكم مائتين غرم لرب المال مائة وخمسين (قوله) ان كان في المال فضل) أى اذا كان في الثمن الذى اشترى به العبد زيادة على رأس المال لكونه حصل فيه ربح قبل الشراء (قوله) والالم يعتق منه شيء ويكون رقيقا لرب المال) كذا فى المواقف عن ابن رشد وذلك لانه انما يعتق على العامل مراعاة للقول بأنه شريل ولو اذالم يكن في المال فضل فلا يشرى كذا فلا يتصور عتق حتى تقوم عليه حصة شريكه وبهذا التقيد المذكور تعلم ان قول الشارع فان كان رأس المال مائة اشترى بها قريبه الخ فيه تسامح والاولى فاشترى بها سلعة باعها بمائة وعشرة ثم اشترى بها قريبه الخ والا كان مناقضا لما فى آخر الكلام من التقيد (قوله) فلا يراعى الخ) أى بل يعتق على العامل بالاكثر من الثمن والقيمة سواء كان في الثمن الذى اشترى به العبد فضل أم لا لانه انما يعتق شرائه عالما لتعديبه (قوله) ان أيسر) أى أن ما تقدم من أن العامل اذا علم يعتق عليه بالاكثر من القيمة والثمن ولو لم يكن في المال فضل وان لم يعلم عتق عليه بقيمته ان كان في المال فضل محله اذا كان العامل موسرا فيهما (قوله) يبيع بما وجب الخ) هذا مقيد بما اذا لم يزد ثمنه الذى اشتراه به على قيمته يوم الحكم فان زاد يبيع له بقدر رأس ماله وحصته من الربح الحاصل في القيمة يوم الحكم وتبيع رب المال العامل بما تبقى له من ربحه من الثمن فان كان رأس المال مائة أتجر فيها فربحت مائة فاشترى بالمائتين قريبه والحال أن قيمته يوم الحكم مائة وخمسون فان اشتراه عالما بالقراءة والحال انه معسر يبيع منه بمائة وخمسة وعشرين ويعتق الباقي وهو ما يساوى خمسة وعشرين وتبيع رب المال العامل في دمه بخمسة وعشرين وان كان غير عالم بالقراءة لم يتبعه بشيء وانما لم يبيع لرب المال بقدر رأس ماله وحصته من الربح الحاصل قبل الشراء في المثال المذكور وهو خمسون في حالة علمه لتشوف الشارع للحرية وتفضل أن في كل من يعتق عليه أو على رب المال أربع صور العلم وعدمه بضرر بان في اليسر والعسر فان ظرت فيمن يعتق على العامل لكون المال فيه فضل أم لا كانت صورته ثمانية والمعتبر في العسر واليسر يوم الحكم كقوله شيخنا العدوى (قوله) للعتق) أى لاجل أن يعتقه (قوله) غرم عنه) أى غرم رب المال الذى هو رأس ماله الذى اشترى به العبد وقوله و ربحه أى ربح الثمن أى غرم حصته رب المال من ربح الثمن الحاصل قبل الشراء ان كان فيه ربح (قوله) فلا يغرر به على الاربح) أى لانه منسلف (قوله) وان كان الطاهر من المصنف غرمه) أى بناء على أن الضمير في قوله و ربحه راجع للعبد لا للثمن (قوله) يوم العتق) هذا القول نقله المواقف عن ابن رشد وقوله وقيل يوم الشراء هذا القول ذكره البساطي وتنت ويبحث فيه شيخنا بأنه غير واضح لان الجناية على ذلك العبد يوم عتقه وقيمة الجنى عليه انما تعتبر يوم الجناية (قوله) الاربحه) أى ربح العامل أى الا حصة العامل من الربح الحاصل حتى في العبد فانها تحيط من قيمته فلا يغرر بها فاذا دفع له مائة فأتجر بها فربحت خمسين ثم اشترى بالجميع عبدا للقراض يساوى مائتين ثم أعنته فانه يغرر لرب المال مائة وخمسين وذلك قيمته يوم العتق ما عدا حصة العامل قبل الشراء وفي العبد وذلك خمسون فيسقط ذلك عن العامل فقوله الشارع أى حصة العامل من الربح الحاصل في العبد الاول أن يقول من الربح الحاصل حتى في العبد كفى كلام غيره (قوله) وهى أصوب) الاولى وكلاهما صواب كما قال عبيد ادلاوجه لاصوبية الثانية عن الاولى (قوله) فخطأ) أى لاقتضاها أن العامل يغرر حصته من الربح السكائن في العبد مع أنه يسقط عنه ولا يغرر به (قوله) أى لا حصة العامل) نفسه يراقول المصنف الاربحه (قوله) وهو الثمن و ربحه) أى وحصة ربه من ربحه (قوله) ان بقى شيء) أى وذلك اذا كان في العبد ربح والالم يعتق منه شيء و يبيع كله (قوله) مشتراه للوطء) أى اشتراه بامال اقرض بقصد الوطء (قوله) بقيمتها) أى يوم الوطء سواء كان ذلك العامل لوطئ موسرا أو معسرا لأنه ان كان معسرا

فخطأ أى حصة العامل من الربح الحاصل في العبد فلا يغرر بها (فأما عسر) العامل في حاله شرائه للعبد والمراعى ثم واعتقه (بيع منه بما) يجب (لربه) وهو الثمن و ربحه في الاولى و قيمته فقط في الثانية و يتق على العامل ما بقى ان ما بقى شيء (وان وطئ) العامل (أمة) مشتراه للوطء أو القراض (قوم ربه أو أبنى) أى قريبه وهو رب المال بخبرين أن يتركها للعامل بقيمتها أو يبيعهها للقراض (ان لم يحمل)

وهو ظاهر وقيل بل ترك للعامل ولرب المال أكثر من الثمن والقيمة وظاهر كلامهم ترجيح وجه وسواء أيسر أو أعسر لكنه إن أعسر بيعت أو بعضها لو قام ما وجب عليه من قيمة أو ثمن وأما إن جلت فقد أشار إليه بقوله (فإن) جلت و (أعسر) أي وهو معسر وقد أشترها للقراض فيعبر فيها ذلم تحمل من وجهين العسر واليسر والشراء للقراض أو الوطء ويخص ما إذا (٤٦٩)

إذا أعسر كما ذكره (اتبعه) رب المال إن شاء بدليل مقابله (بها) أي بقيمتها يوم الوطء على المشهور ولا يوم الحمل وتجعل في القراض (وبحصة) ربحاً من قيمة (الولد) الحرة (أو باع) منها (له) أي لرب المال (بقدر ماله) وهو جميعها إن لم يكن في المال فضل والافق قدر رأس المال وحصته من الربح ولو الحاصل فيها وبقي الباقي منها بحساب أم الولد وأما حصصة الولد فينبعها ولا يباع منه شيء لأنه حر ولا يباع من أمه شيء في قيمته وأما لو أيسر فإنه يبعه بقيمتها فقط يوم الوطء ولا شيء له من قيمة الولد إذ يقدر أنه ملكها يوم الوطء مجرد معجب الحشفة ليس به واعترض المصنف بأن رب المال لا يبعه بقيمة الولد إذا احتار اتباعه بقيمتها ولا يبعه بقيمة الولد إذا اختار أن يبيع له منها بقدر ماله وهو الشق الثاني من التخيير فكان عليه تأخير قوله وبحصة الولد عنه بأن يقول وتبعه

واختار رب المال بقيمتها فأنما اتباع على العامل فيما وجب عليه (قوله وهو ظاهر) أي والقول بتخيير رب المال في هذه الحالة أي حالة عدم الحمل بين إبقائها للقراض أو تقويمها على العامل ظاهر لا غبار عليه وهو ظاهر كلام النوادر وجل ابن عبدوس المدونة عليه وكذا ابن عبد السلام والوضوح جلا كلام ابن الحاجب عليه وكذا بهرام والساطي وت جلا كلام المصنف عليه (قوله وقيل بل ترك للعامل) أي في هذه الحالة وهي حالة عدم الحمل ويخير رب المال في اتباعه بالثمن أو القيمة وهذا القول لابن تاس والمتبسط وابن قنبر وجل بعض الشراح كلام المصنف عليه فقال قوم بها أي تبعه بقيمتها وقوله أو أنق أي أو أبقاها للوطء بالثمن الذي اشتراها به فهي تبقى للعامل في التخييرين والمقابلة بين الثمن والقيمة (قوله وظاهر كلامهم ترجيح) لكن بحث فيه ابن عبد السلام بأن ظاهر كلام هذا القائل أنه لا يكون له ما رددها للقراض وهو بعيد فقد تقدم أن أحد الشرطين إذا وطي أمه بينهما فلا غير الواطئ إبقاؤها للشركة إذا لم تحمل وحيث صرح أن المشهور في المشتراة للشركة أن لا غير الواطئ إبقاؤها للشركة فالتى للقراض مثلها فتأمل (قوله من قيمة) أي إن كانت أكثر من الثمن وقوله أو ثمن أي إن كان أكثر من القيمة فإن لم يوف عنهما ما اختاره من قيمة أو ثمن اتبعه بالباقي ديناً في ذمته (قوله على المشهور) وعليه فلا شيء لرب المال في الولد لأنه متخلق على الحرية وأما إلى مقابل المشهور وهو اعتبار القيمة يوم الحمل فرب المال حصته من قيمة الولد وعلى ذلك القول مشى المصنف في قوله وبحصة الولد (قوله ونجعل) أي تلك القيمة في القراض وأما الامة فتكون أم ولد للعامل (قوله أو باع) أي العامل (قوله إن لم يكن في المال فضل) أي إن لم يكن في الثمن الذي اشتراها به ربح قبل الشراء فإن اشتراها برأس المال فقط (قوله والافق قدر الخ) فإذا دفع له مائة أتجرها فبلغت مائة وخمسين واشترى بها أمه للقراض ووطئها وجلت وهو معسر فأنما أن يبعه رب المال بقيمتها وحصته من قيمة الولد وتجعل تلك القيمة في القراض وأما أن يباع لرب المال من تلك الامة بقدر ماله وهو مائة وحصته من الربح وهو خمسة وعشرون هذا إذا كانت قيمتها قدر الثمن أو أقل فإن كانت تساوي مائتين يبع لرب المال بقدر مائة وخمسين والباقي منها وهو مائة ساوي خمسة وعشرين في الأول وذلك سدسها وما يساوي خمسين في الثاني وذلك ربعها بحساب أم الولد أي أنه يعتق بعدم موت العامل من رأس المال (قوله وحصته) أي رب المال (قوله وأما حصصة الولد) أي وأما حصته من قيمة الولد فينبعها أي وحيث قد حذف المصنف قوله وبحصة الولد من الثاني دلالة الأول عليه (قوله بأن رب المال لا يبعه بقيمة الولد الخ) أي بناء على المشهور من أن القيمة تعتبر يوم الوطء لأنه إذا اتبعه بقيمتها يوم الوطء فقد تحقق أن الولد متخلق على الحرية فلا شيء له من قيمته كما لا ينشئ والميتبسط (قوله فكان عليه الخ) فصار حاصل الفقه أنه إذا وطيها وجلت وأحال أنها مشتراة للقراض فإن كان موسراً اتبعه رب المال بقيمتها حالاً ولا شيء له من قيمة الولد وإن كان العامل الواطئ معسراً أخبر رب المال أن يبعه بقيمتها إذا حصل له يسار ولا شيء له من قيمة الولد وإن شاء يبيع له منها حالاً بقدر ماله وتبعه بقيمة حصته من الولد إذا حصل له يسار (قوله بأن يقول وتبعه بحصة الخ) أي ويكون مساقه هكذا أو باع له بقدر ماله وتبعه بحصة الولد (قوله فإن لم تحمل الخ) الأولى إسقاط ذلك لأن قول المصنف أو لا وإن وطي أمه قوم ربحها أو أنقى شامل لما إذا اشتراها للوطء أو للقراض كما تقدم له (قوله أو أبقاها له) أي للعامل بالثمن وقد تقدم أن هذا أحد قولين والقول الآخر أنه يخبر بين تركها له بقيمتها يوم الوطء وبين إبقائها للقراض (قوله ولكل فسخه) أي فسخ عقد القراض وقوله أي تركه جواب عما يقال إن الفسخ فرع الفساد وهو غير فاسد حتى يفسخ (قوله قبل عمله) أي وقبل التروء له (قوله كره به فقط) أي دون العامل

بحصة الخ (وإن أحبل) العامل (مشتراة) من مال القراض (للوطن) أي اشتراها نه ليضأها ز فائمن) يارمه عا حلا ان أيسر (وأتبع به ان أعسر) ولا يباع منها شيء لعدم اشتراطها للقراض فإن لم تحمل خير بين اتباعه بقيمتها يوم الوطء أو إبقائها له بالثمن (ولكل) من المتقارضين (فسخه) أي تركه والرجوع عنه (قبل عمله) أي الشراء به لأن عقد البيع غير لازم (كره به) له فسخه فقط (وإن تروء) العامل (يسر) من مال القراض

(ولم يظعن) في السير والافليس له فسخه وأمالو تزود من مال نفسه فله فسخه وكذا ربه ان دفع للعامل عوضه والواو في قوله وان تزود ساكنة في نسخة وهي الصواب وعلى ثبوتها فتجعل للحال ليصح الكلام (والا) بان عمل فيه في الحضر أو ظعن (فلنضوضه) أي المال وليس لاحدهما قبل النضوض كلام فاللام عنى الى (٤٧٠) فان تراخى على الفسخ حار والنضوض خلوص المال ورجوعه عينا كما

كان وبه ثم العمل فليس للعامل تحريك المال بعده في الحضر الا باذن وجار في السفر الى أن يصل لبلد القراض الا يمنع (وان استنضه) أي كل منهما على سبيل البديهة أي طالب رب المال دون العامل أو عكسه نضوضه (فالخاتم) ينظر في الاصلح من تعجيل أو تأخير فان اتفقا على نضوضه جار كما لو اتفقا على قسمة العروض بالقيمة فان لم يكن حاكم شرعي فجماعة المسلمين ويكفي منهم اثنان فيما يظهر (وان مات) العامل قبل النضوض (فلوارثه الامين) لا غيره (ان يكمله) على حكم ما كان موروثة (والا) يكن الوارث أمينا (أي) أي عليه ان يأتي (بأمين كالاول) في الامانة والثقة (والا) يأت بأمين كالاول (سلموا) أي الورثة المال لربه (هدرا) أي بغير شيء من ربح أو أجرة (والقول للعامل في) دعوى (تلفه) كانه أو بعضه لان ربه

لان التزود من مال القراض بالنسبة للعامل عمل فله ربه تمامه ما لم يلزم غرم ما اشترى به الزاد رب المال والا كان له فسخه ورد المال لصاحبه (قوله ولم يظعن في السير) أي لم بشرع فيه (قوله والافليس له فسخه) أي (والا) بان طعن فليس لرب المال فسخه ويلزمه بقاء المال تحت يد العامل الى نضوضه (قوله وأمالو تزود) أي العامل من مال نفسه (قوله ان دفع للعامل عوضه) أي عرض المال الذي تزود به من مال نفسه والحاصل ان تزود العامل من مال القراض يمنعه من الانحلال ما لم يدفع لرب المال عوضه ولا يمنع رب المال من الانحلال وتزوده من مال نفسه لا يمنعه من الانحلال ويمنع رب المال منه ما لم يدفع له عوضه هذا ما يقبده كلام التوضيح وابن عرفة وأبي الحسن كافي بن حلاف المائي عبق (قوله اصح الكلام) أي لان جعلها للمباغة يلزم عليه تكرار ما قبل المباغة مع قوله واكل فسخه قبل عمله ومناقضته له لاقتضاها أنه اذا لم تزود ولم يظعن لربه فسخه دون العامل كما هو بعد التزود وهو ما قضى لقوله ولكل فسخه قبل عمله (قوله أرظعن) أي بعد التزود (قوله فلنضوضه) أي فيبقى المال تحت يد العامل لنضوضه أي خلوصه ببيع السلع (قوله الاصلح) أي من رب المال للعامل عن التعجيل في السفر بعد النضوض فليس له التعجيل حيث لا (قوله ينظر في الاصلح من تعجيل أو تأخير) أي فيحكم به (قوله ويكفي منهم اثنان الخ) استظهر وشيخنا العدوي كفاية واحدا عارف برضايته (قوله فلوارثه الامين ان يكمله) أي ولا يفسخ عقد القراض بعون العامل كالجعل وانما لم يفسخ كالأجرة تفسخ بثلث ما يستوفى منه ارتكابا لا خوف الضرر به وهما ضرر الوارث في الفسخ وضرر ربه في ابقائه عندهم ولا شك ان ضرر الوارث بافساخ أشد لضياع حقهم في عمل مورثهم وقوله فلوارثه الامين أي ولو كان دون أمانة من مورثهم (قوله لا غيره) أي ولو كان مورثه غير أمين لضرار المال به (قوله كالاول في الامانة والثقة) أي بخلاف أمانة الوارث فلا يشترط مساواتها لأمانة المورث والفرق أنه يحتاج في الاجنبى مالا يحتاج في الوارث وبعضهم اكتفى بمطلق الامانة في الاجنبى وان لم تكن مثل الامانة في الاول وفي حاشية شيخنا على خش ترجيحه (قوله والايات) أي وارث العامل بأمين كالاول أي والفرض ان ذلك الوارث غير أمين (قوله هدرا) أي أسليما هدر الان عمل القراض كالجعل لا يستحق العامل فيه شيئا لا بتمام العمل (قوله والقول للعامل في تلفه) وكذا القول قوله في أنه لم يعمل بمال القراض الى الآن كما استظهره مع قال ولم أرفقه نصا اذ بن وما ذكره المصنف من أن القول للعامل في التلف والخسر يجري في القراض الصحيح والفساد (تنبيه) قول المصنف والقول للعامل أي بيمين وقيل بعين وعلم أن الخلاف في تحليفه وعدمه جار على الخلاف في إيمان التهمة وفيها أقوال ثلاثة قبل تنوجه مطلقا وهو المعتمد وقيل لا تنوجه مطلقا وقيل تنوجه ان كان متهما عند الناس والافلا هعدوى (قوله لا لقريته تكذبه) بان سأل تجار بلد تلك السلع هل خبرت في زمان كذا ولا فاجابوا بعدم الخسارة (قوله رده الى ربه ان قبض بلا يمينه مقصودة للتوثيق) كذا بالمصنف مقيد بما اذا ادعى العامل رده رأس المال وجميع الربح حيث كان فيه ربح فادعى رده رأس المال فقط مقرا ببقاء ربح جميعه يده أو ببقاء ربح العامل فقط لم يقبل على ظاهر المدونة وقيل عند اللخمي وقال القاسمي يقبل ان ادعى رده رأسه مع رده ربح المال من الربح وأمالو ادعى رده رأس المال فقط مع بقاء جميع الربح يده فلا يقبل قوله وفاقا للمدونة والحاصل أن المدونة طاهرها عدم القبول في المستثنين واللخمي يقول بالقبول فيهما والقاسمي يقول بالقبول في واحدة وبعدمه في واحدة وذكر الاقوال الثلاثة ابن عرفة ومشى ابن المنبر في نظم المدونة على ما للقاسمي (قوله فكما لو قبض بلا يمينه) أي في أن القول قوله في دعوى الرد بيمين

رصبه أمينا وان لم يكن أمينا في الواقع وعدا لم تقم فيه على كذبه ولا صحت (و) في دعوى حصره) يجرى ولو غير مسمي على (قوله المنهوء الا لقريته تكذبه) (و) في دعوى (رده الى ربه ان قبض بلا يمينه) مقصودة للتوثيق بيمين ولو غير مسمي اتها فان كل حلف رب المال لا الدعوى هنا دعوى تحقيق بخلاف ما تقدم فيعزم بمجرد نكوله لانه ادعى اتهامه ولو قبض بيمينه غير مقصودة للتوثيق فكما لو قبض بلا يمينه

وكذا ان أشهد العامل على نفسه أنه قبض وأما المقصودة للتوثيق وشهدت على معايضة الدفع والقبض معا فلا يقبل قوله معها في الرد (أو قال) العامل هو (قراض) بجزء من لربح (و) قال (ربه) هو (بضاعة بأجر) فالقول للعامل يمين ان كانت المنازعة بعد العمل الموجب لزوم القراض وأن يكون مثله يعمل في قراض ومثل المال يدفع قراضا وأن يز يدجزء لربح على أجرة البضاعة (أو عكسه) أي قال العامل بضاعة بأجر وقال ربه قراض فالقول للعامل بالشروط المتقدمة فلو قال قراض وربيه بضاعة فلا أجرة فالقول لربه يمين وعليه أجرة مثله كما في المدونة (أو ادعى) رب المال (عليه) أي على من بيده مال (الغصب) (٤٧١) أو السرقة وقال من بيده مال قراض فالقول له يمين

لان الأصل عدم العداء ولو كان العامل مثله يعصب وعلى رب المال الاثبات (أو قال) العامل (أنفق) على نفسه (من غيره) فأرجع به وقال ربه بل منه فالقول للعامل ويرجع عما ادعى بربح المال أو خسر كان يمكنه الاتفاق منه لكونه عينا أم لا ان أشبهه بقوله الآخر ان ادعى مشبهها يرجع لهذه أيضا (و) القول للعامل يمينه (في) قدر (جره) لربح (أو ادعى مشبهها) بشرطين (ان ادعى مشبهها) أشبهه بربه أم لا (والمال) أي والمال ان المال الذي يدعيه الصادق ذلك بجميع المال أو بربحه أو خصوص الحصة التي يدعيها (بيده) أي العامل ولو كما أشار له بقوله (أو ودعيه) عند أجنبي بل (وان لربه) أي عند ربه فاللام بمعنى عند أي وأقر ربه بأنه عنده ودعيه وأما ان خالفه فينبغي أن يكون القول قول رب المال وقوله ان ادعى مشبهها

(قوله وكذا ان أشهد العامل على نفسه) أي من غير حضور رب المال أو أشهد رب المال على العامل عند الدفع له لا تخوف بحدوده بل تخوف انكار وارثه اذا مات (قوله وأما المقصودة للتوثيق) أي وهي التي يشهد بها رب المال خوفا من دعوى العامل الرد والظاهر أنه يقبل قوله أنه أشهدا خوفا من دعوى الرد لانه لا يشترط نصيحة للبيئة بذلك (قوله وشهدت على معايضة الدفع) أي من رب المال والقبض من العامل (قوله ان كانت المنازعة بعد العمل الخ) أي فاداخل شرط لم يقبل قوله ولو حلف كما أنه اذا وجدت وتكلم لم يقبل قوله وحلف ربه ودفع أجرة البضاعة (قوله فالقول للعامل بالشروط المتقدمة) أي ان كانت المنازعة بعد العمل وكان مثل العامل يشترى البضاعة للناس بأجر وكان مثل المال يدفع بضاعة وأن تزيد أجرة البضاعة على جزء الربح هذا هو المراد وانما قبل قول العامل في هاتين المسئلتين لان اختلاف بينهما وبين رب المال يرجع للاختلاف في جزء الربح وسيأتي أنه يقبل فيه قول العامل اذا كان اختلافهما بعد العمل كما هنا (قوله وعليه أجرة مثله) أي مثل المال سواء كان مثل العامل يأخذ أجرة أم لا (قوله كافي المدونة) قد يقال اذا كان القول قول رب المال فينبغي أن لا يكون للعامل أجرة مثله والا فلا ثمرة لكون القول قول ربه وأجيب بأن ثمرة كون القول قول رب المال عدم غرامة جره القراض الذي ادعاه العامل حيث زاد ووجه كون العامل له أجرة المثل أن دعوى رب المال تتضمن أن العامل تبرع له بالعمل وهو ينكر ذلك ويدعي أنه بأجرة له أجرة مثله (قوله على من بيده مال) أي لرب المال المدعى (قوله وعلى رب المال الاثبات) أي اثبات ما ادعاه من الغصب أو السرقة (قوله أو قال) أي قبل المفاصلة والمال أن المال بيد ذلك العامل وأشبهه في دعواه وأما لو ادعى ذلك بعد المفاصلة أو لم يشبهه في دعواه لم يقبل قوله (قوله أم لا) أي لكونه سلعاً اشتراها من ربح رأس المال القدر (قوله بعد العمل) أي وأما قبله فلا فائدة لكون القول قول العامل لان ربه فسخه (قوله ان ادعى مشبهها) أي وأما لو اقر رب المال بالشبه كان القول قوله كما يأتي (قوله أشبهه ربه) أي فيما يدعيه من الجهر أم لا (قوله الصادق ذلك بجميع المال) أي الأصل والربح وقوله أو بربحه أي فقط (قوله والمال بيده) أي حساً أو معنى ككونه ودعيه عند أجنبي بل وان كان عند ربه ومفهوم بيده أنه لو سلمه لربه على وجه المفاصلة لم يكن القول قول العامل ولو مع وجود شبهه وهو كذلك ان بعد قيامه فان قرب قال قول كما قاله أبو الحسن (قوله فاللام بمعنى عند) كقوله تعالى أفم الصلاة لدلوك الشمس (قوله وأما ان خافه) أي بان قال العامل هو بيدك ودعيه وقال ربه بل قبضته على المفاصلة (قوله فينبغي أن يكون القول قول رب المال) أي يمين يعني ان قام عن بعد أمان قام عن قرب فالقول قول العامل (قوله فان لم يشبه) أي رب المال أيضاً أي كأن العامل لم يشبه (قوله كما قدمه) أي في قوله كاختلافهما في الربح وادعيهما لا يشبهه أي كاختلافهما في جزء الربح المحمول للعامل والمال انهما ادعيهما لا يشبهه ومحل لزوم قراض المثل اذا حلفا أو نكلا والاقضى للعالف على الماكل (قوله فالقول لربه يمينه) أي سواء كان تارعهما قبل العمل أو بعده ولو قال رب المال دفعته لك قراضا وقال العامل بل فربا صدق العامل لان رب المال هنا مدعى للربح فلا يصدق والحاصل أن القول قول مدعى القرض منهما (قوله لان الأصل تصديق الخ) أي ولان العامل يدعي عدم ضمان ما وقع بيده عليه والأصل في وضع اليد

والمال بيده راجع لمسئلة لانفاق وما بعد ما دكر ما ينبل فيه قول العامل دكر مسائل يقبل فيها قول رب المال فقال (و) القول (لربه) يمينه (ان ادعى) في قدر جزء الربح (الشبه فقط) ولم يشبه العامل فان لم يشبهه ربه أيضا فقرص المثل كما قدمه (أو قال) رب المال (قرض في) قول العامل (قراض أو ودعيه) فالقول لربه يمينه لان الأصل تصديق المالك في كيفية خروج ماله من يده (أو) تارعا (في) قدر (جزء قبل العمل) الذي يحصل به لزومه لكل فالقول لربه بلا عين (مطلقا) أشبهه أم لا لغيره على رد ماله

(وان قال) ربه هو (وديعه) عندك وقال العامل قراض (ضمنه العامل ان عمل) وتلف الدعواه انه اذن له في تحريكه قراضا والاصل هذمه ومفهوم الشرط عدم الضمان ان ضاع قبل (٤٧٢) العمل لاتفاقهما على انه كان امانة ولا ذكر ما يصاحبه فيه العامل وما يصدق فيه ربه ذكر

ما هو اعم قوله (و) القول (لمدعي الصحة) دون مدعي الفساد وظاهره ولو غلب الفساد وهو المشهور لانها الاصل كما لو قال رب المال فقد ناعى نصف الربح ومائة تخصصني وقال العامل بل على نصف الربح فقط قال قول للعامل وفي عكسه القول لرب المال (ومن هلك) أي مات (وقبله) يكسر القاف وفتح الباء أي جهته (كقراض) أدخلت الكاف الوديعة والبضاعة (أخذ) من ماله (وان لم يوجد) في تركته لاحتمال انفاقه أو تلفه بتفريطه فان ادعى الوارث ان الميت رده أو تلف عنده بسماوى أو حصر فيه أو نحو ذلك مما يقبل فيه قول مورثهم فقال العوفي قبل منهم لانهم نزلوا منزلة مورثهم ولا تقبل دعواهم ان الردم منهم وتقدم في الوديعة زيادة بيان (وحاص) رب القراض ونحوه (غرماء) في المال المختلف عنه (وتعين) القراض ومثله الوديعة والبضاعة (بوصية) ان أفرزه وشخصه بها كهذا قراض فلان أو وديعة (وقدم صاحبه) أي صاحب القراض ونحوه المعين له على الغرماء الثابت دينهم

على مال لغير الضمان (قوله وان قال وديعه الخ) قال الشيخ أحمد الزرقاني جواب ان محذوف وقوله ضمنه العامل جواب شرط محذوف والاصل وان قال وديعه وخالفه العامل وقال قراض قال قول ربه وان كان العامل حركة ضمنه وقوله ان عمل دليل على هذا المقدر وعكس المصنف وهو قول ربه قراض والعامل وديعه قال قول للعامل لان ربه مدع على العامل الربح وهذا اذا تنازع بعد العمل والافقوله ربه كاختلافهما في الجهر قبل العمل (قوله والاصل عدمه) أي عدم اذنه له في تحريكه قراضا (قوله لاتفاقهما على انه كان امانة) أي لان أحدهما يدعي انه امانة على سبيل الوديعة والاخر يدعي انه امانة على سبيل القراض (قوله ولو غلب الفساد) أي فساد القراض في عرف بلدهم (قوله وهو المشهور) مقالة قول عبد الحميد القول قول مدعي الفساد ان غلب واستظهره بن (قوله قال قول للعامل) أي لانه مدعي الصحة ورب المال مدعي الفساد (قوله ومن هلك) أي أو أسروا وفقدوا مضت عليه مدة التعيين (قوله وقيله) خبر مقدم والكاف من قوله كقراض اعم بمعنى مثل مبتدأ مؤخر أي وجهته مثل قراض أي قراض وما ماله بينه أو اقرار من الميت (قوله أخذ من ماله) أي بعد حلف ربه أنه لم يصل اليه ولا قبض شيئا منه (قوله لاحتمال انفاقه) أي لاحتمال ان العامل أنفقه أو ضاع منه بتفريطه قبل موته (قوله أو نحو ذلك) أي تدعواهم انه أخذ من ماله (قوله فقال العوفي قبل منهم) أي ولم يؤخذ من مال الميت شيئا (قوله وتقدم الخ) حاصل ما تقدم ان محل الضمان والمخاصة حيث لم يوص ولم يطل الامر فان أوصى بالوديعة أو القراض أو البضاعة فلا ضمان وان لم يوجد وان وجدها أخذها وان لم توجد فلا شيء له لانه علم من ايصانه بها انه لم يتلفها ومن الوصية بها أن يقول وضعتها في موضع كذا ولم توجد فيه وان طال الامر كعشرين من يوم أخذ المال من ربه لوقت الدعوى فانه يحكم على أنه رده لربه ولا تقبل دعوى ربه انه باق (قوله ونحوه) أي كرب البضاعة والوديعة (قوله غرماء) أي غرماء الميت (قوله وتعين بوصية ان أفرزه بها) أي ان عينه بالوصية أي بحيث ينفذها عنه من قبله ويخصص به عن الغرماء عند اذا وجد ذلك المال المفروض وكان الميت الذي عينه غير مفلس مطلقا كان التعيين في الصحة أو المرض قامت بينة بأصله أم لا ولذا قال المصنف وقدم الخ وأما ان كان مقلبا قبل تعيينه ان قامت بينة بأصله سواء عين في حال الصحة أو المرض وان لم تتم بينة بأصله لا يقبل تعيينه كان صحيحا أو مريضا ولا فرق في هذا كله بين الوديعة والقراض والبضاعة على ما هو الصواب وأما ان عينه بالوصية ولم يوجد ذلك الذي عينه فلا شيء لربه بخلاف ما أوصى به لم يفرزه فانه ان وجد ربه أخذ به والا حاص به مع الغرماء اه وفي عجز لو أقر العامل بكراء حابوت أو اجرة أجبر أو دابة أو ببيعة فمن أو نحو ذلك فليزمل مال القراض ان كان اقراره قبل المفارقة لا بعدها ففي جرته ما عليه فقط وستل عجز عن عامل قراض أو سل سلعا لايه فأخذها رب المال بينة تشهد ان آياه أخبر أنها من سلع القراض وأسر العامل فجاء عنه كتاب بان مال القراض عنده وان السلع من غيره فأجاب بان العامل يصدق لانه أمين ولا ينظر للنهمة واقرار ابيه لا يلزمه لان اقراره لا يسرى على غيره (قوله ان أفرزه) أي والا حاص الغرماء ولا يقدم عليهم كما تقدم (قوله وشخصه بها) أي بالوصية (قوله المعين له على الغرماء) أي سواء كان تعيين القراض ونحوه أو في مرضه نت أسله بينة أم لا (قوله متعلق بمحذوف) أي كما قال طي نقديره الثابت وقال ابن عاشر الظاهر علمه بوصية (قوله أي يحرم) جعل الشارح كلام المصنف على التحريم وان كان لفظه كلفط المدونة يقتضي الكراهة لانه ان يوصى وابن ناجي انقطعا على التحريم (قوله كثير) وأما به التلبيل كدفع النعمة لسائل ونحوها فحازر كما انه يحرم وزله أن يعم للشواب لانها يبيع والفرق بين الشريك وطام ل القراض حيث جار لا لاول هبة الكثير للاستتلاف دون الثاني ان العامل رجح فيه أنه أجبر والقول بأنه شر ين مرجوح وجب شد

(في الصحة والمرض) وسواء ثبت دينه باقرار أو بينة أو بولي في الصحة متعلق بمحذوف تقديره الثاني أي

فاشربك

قدم على الدين الثابت في الصحة والمرض (ولا ينبغي) أي يحرم (العامل) في مال الغرماء (هبة) له رثا وبكثير ولولا الاستتلاف

(و) لا (تولية) لسلعة من القراض بان يوليها غيره بمثل ما اشترى وهذا ما لم يحتف الوضعية والاجاز (ووسع) بالبناء للمفعول أى رخص في الشرع للعامل وبجتميل البناء للفاعل والمرخص هو الامام مالك رضي الله تعالى عنه (أن يأني) العامل (بطعام كغيره) أى كباقي غيره بطعام يشتركون في أكله (ان لم يقصد التفضل) على غيره بأن لا يريد على غيره زيادة لما بال (والا) بان قصد التفضل (فليست حاله) أى يتحمل رب المال بان يطلب منه المسامحة (فان أبى) من مسامحته (فليكافئه) أى يعرضه بقدر ما يخصه * (باب) * في بيان أحكام المساقاة وهي عقد على خدمة شجرة وما لحق به بجزء من غلته أو بجميعها بصيغة ومناسبتها (٤٧٣)

فالشرية أقوى منه (قوله ولا تولية) أى لتعلق حق رب المال بالرجح فيها (قوله ما لم يحتف الوضعية) أى ان لم يحتف بها (قوله ان لم يقصد التفضل الخ) صادق بأن يكون طعام كل مساوياً بالطعام الا ان كان أزيد منه ولو كانت الزيادة لما بال لم تسمح بها النفوس الا أنه لم يقصد به المفاضلة قطا هره الجواز في الصورتين وهو مسلم في الاولى دون الثانية ولذا قال الشارح بأن لا يزيد الخ تفسير لعدم قصد المفاضلة (قوله بقدر ما يخصه) أى فيما زاد من الطعام على غيره (قوله عقد على خدمة شجرة) انما سمي ذلك العقد مساقاة مع أنه متعلق بغير السقي أيضا لانه معظم ما يتعلق به العقد (قوله وما لحق به) أى كالنخل والزروع والمقنأة ونحوها (قوله ظاهرة) أى من جهة أن كلا منهما عقد على عمل بجزء مجهول الكم وعلم أن المساقاة مستثناة للضرورة من أمور خمسة ممنوعة الاول بيع الثمرة قبل بدو صلاحها الثاني بيع الطعام بالطعام نسيئة اذا كان العامل يعمر طعام الدواب والاجراء لانه يأخذ عن ذلك الطعام طعاما بعد مدة الثالث العرر للجهل بما يخرج على تقدير سلامة الثمرة الرابع الدين بالدين لان المنافع والثمار كلاهما غير مقبوض الا أن الخامس الحارة وهي كراء الارض بما يخرج منها بالنسبة لتركها لياض للعامل كباقي (قوله انما تصح مساقاة شجرة) أى العقد على سقي شجرة فهي من المقنأة التي تكون لواحد كسافر وعاقاه الله وأراد بال شجرة ما يشمل النخل (قوله فهي) أى الشروط مصداق الحصر أى ويصح عليها من صبا على الشجر بقيد محذوف أى انما تصح المساقاة صحة مطلقة في شجرة ومعنى لا تطلق سواء عجز ربه أم لا (قوله وان بعلا) أى هذا اذا كان سيقا أى يشرب بالماء الجاري على وجه الارض بل وان كان به صلاح والنخل على البقل دفء التوهم عدم جوار المساقاة فيه لبعده عن محل الصق وهو السقي لا الرد على قائل بعدم جوار المساقاة فيه كما قاله علق فقد قال بن لم أرو حودا لخلاف في مساقاة البقل بعد البعث عنه في امر عرفة وغيره (قوله من الودي) أى وهو النخل الصغير (قوله فانه لا يبلغ حد الاثمار في عامه) أى فلا تصح المساقاة فيه (قوله لم يحل بيعه) صفة لثمر (قوله وهو) أى بدو صلاحه في كل شيء يحسبه في البلع باجراره أو اصفاراه وفي غيره بظهور الملاوة فيه (قوله لاستثنائه) أى وأجار سحنون المساقاة بعد بدو صلاحه على حكم الاجارة بناء على مذهبه من اعتماد الاجارة بلفظ المساقاة (قوله عطف على ذى) أى لا على لم يحل بيعه لان جملة لم يحل بيعه صفة لثمر وعدم الخلاف انما هو من أوصاف الشجر لا الثمر (قوله والمراد بما يخلف) أى من الهجر (قوله فانه اذا انتهى) أى طيب ثمره (قوله يناله من سقي العامل) أى والحال أنه لا يثمر في ذلك العام (قوله وأما ما يخلف مع القطع الخ) هذا محترز قوله اذ لم يقطع (قوله كالسدر) أى والسنت والتوت (قوله انما يكون بجذره) أى كالقرط والبرسيم والملاوية (قوله استثناء من مفهوم الثلاثة) أى كافي ح عن الباجي خلافا لقول ابن عارى انه استثناء من مفهوم الشرطين قبله (قوله وما يخلف تبعا) أى فلا يمنع من صحة المساقاة واذا دخل تبعا كان له ما ولا يجوز ابقاؤه للعامل ولارب الحائط لانه زيادة اما على رب الحائط أو على العامل يناله بسقيه مشقة والفرق بينه وبين الارض ورود السقة في الارض بطريقين

للقراض ظاهرة (انما تصح مساقاة شجرة) بالشروط الاتية فهي مصداق الحصر فلا ينافي ما يأتي له من أنها تكون في الزرع والمقنأة ونحوهما (وان بعلا) وهو ما يشرب بعروقه من ندوة الارض ولا يحتاج لسقي لان احتياجه للعمل يقوم مقام السقي (ذى ثمر) أى بلغ حد الاثمار بان كان يثمر في عامه سواء كان موجودا وقت العقد أم لا واحتترز بذلك من الودي فانه لا يبلغ حد الاثمار في عامه (لم يحل بيعه) عند العقد أى لم يبد صلاحه ان كان موجودا فان بدا صلاحه وهو في كل شيء يحسبه لم تصح مساقاته لاستثنائه (ولم يخلف) عطف على ذى ثمر أى شجر ذى ثمر وشجر لم يخلف فان كان يخلف لم تصح مساقاته ويخلف بضم أوله وكسر ثالثه من أخلف والمراد بما يخلف ما يخلف اذ لم يقطع كالمزفانه اذا انتهى أخلف لانه تبين

(٦٠ - دسوقي ثالث)

أخرى منه بجانب الاولى ثمر قبل قطع الاولى وهكذا

دائما فانتهاه عنزلة جذه فلا يجوز مساقاته لان الذي لم ينته منه يناله من سقي العامل فكانه زيادة عليه وأما ما يخلف مع القطع كالسدر فانه يخلف اذا قطع فتصح مساقاته وسيأتي في مساقاة الزرع أن من جملة ما يعتبر فيه أن لا يخلف أيضا لكن الخلاف فيه انما يكون بجذره فلا خلاف في الشجر غير معنى الخلاف في الزرع (الاتبعنا) استثناء من مفهوم الثلاثة قبله أى الا أن يكون ما لا يعرفه وما حصل بيعه وما يخلف تبعا لكن رجوعه لمفهوم الثاني أى لم يحل بيعه انما يصح اذا كان في الحائط

أكثر من نوع والذي حل بيعته من غير جنس ما لم يحل وأما إن كان الحائط نوعا واحدا فهو محل البعض حل الباقي كما هو فلا تنقضي فيه تبعية والتبعية في المسائل الثلاث الثلاث قدون (بجزء) الباء بمعنى على متعلقة بتصح والمراد بالجزء ما قبل المعين كشمرة نخلة بعينها أو أصع أو أوسق لا مقابل الكل إذ يجوز أن يكون جميع (١٧٤) الثمرة للعامل أو رب الحائط (قل) الجزء كعشر أو أكثر شاع في جميع الحائط احترازا مما إذا

(قوله أكثر من نوع) أي كبيع وخوخ والذي حل بيعه واحد منهما دون الآخر (قوله الثالث) وهو حل هو فيما لا أثر له بالنظر لثالث قيمته أصوله فإذا كانت قيمتها الثلث من قيمتها مع قيمة الثمرة جازت المساقاة والا فلا أو المعتبر عددا لا يشتر من عددها يشتره عيني (قوله والمراد بالخ) أي وحيدته فالحصر المتعلق بهذا نسبي أي أنما يصح بجزء لا بعدد أصع ولا بشمرة نخلة أو نخلات بعينها (قوله أو أصع) أي معلومة العدد (قوله في نخلة معينة) أي كساقيتك على العمل في هذه الحائط بثلاث ثمرة هذه النخلة أو هذه النخلات (قوله وعلم قدره) أي وعين قدره ولو جهل قدره في الحائط وسواء كان تعيينه باللفظ والنص عليه كربع بل ولو كان التعيين بالعادة التجارية في البلد (قوله لا يستلزم تعيين قدره) أي لأنه أعم منه لصدقه بما إذا قال له جعلت لك جزأ قليلا أو كثيرا أو بما إذا قال له جعلت لك الربع مثلا والأهم لا يلزم أن يصدق بأخص معين (قوله وبشترط في الجزء أيضا) أي كما يشترط شيوعه في جميع الحائط وتعيين قدره (قوله أن يكون مستويا الخ) قيد يقال في من هذا الشرط اشتراط شيوعه في جميع الحائط لأنه إذا حصل له النصف في الثمر والربع في الزيتون كان كل من الجزأين غير شائع في جميع الحائط فأمس (قوله أي بهذه المادة) أي فيدخل ساقيتك وأما ساقيتك أو أعطيتك حائطى مساقاة (قوله والمذهب الخ) هذا قول سحنون واختاره ابن شاس وابن الحبيب وما ادعاه الشارح من أنه المذهب تبع العيق قال بن فيه نظر ادقول ابن القاسم الذي هو ظاهر المصنف صححه ابن رشد في المقدمات والبيان وكذا كلام المتيطي وعياض والتوضيح وغيرهم يقتضي أنه المذهب ولذا اقتصر ابن عرفة عليه (قوله بعاملات ونحوه) كعاملتك على الخدمة في هذا الحائط بكذا أو عاقف دنتك على الخدمة في هذا الحائط بكذا (قوله ونحوه) أي كرضيت (قوله واحتراز بذلك عن لفظ الاجارة الخ) هذا يقتضي أن هذا متفق عليه عند ابن القاسم وسحنون وليس كذلك بل هو من محل الخلاف بينهما كما في كلام ابن رشد والمتيطي ونص الاول منهما والمساقاة أصل في نفسها لا تعتقد الا بلفظ المساقاة على مذهب ابن القاسم فلو قال رجل استأجرتك على العمل في حائطى هذا بنصف ثمرة لم يجز على مذهبه كما لا تجوز الاجارة عمده بلفظ المساقاة بخلاف قول سحنون فإنه يجزها ويجعلها اجارة وكلام ابن القاسم أصح اه بن (قوله ولا نقص الخ) الواو للمحال ولا نافية والخبر محذوف والتقدير انما تصح مساقاة شجرة بالشروط المذكورة والحال أنه لا نقص لمن في الحائط من الرقيق والدواب ولا تجديده موجود وهو ما تعلم أن ما ذكره الشارح حل معنى لا لاعراب (قوله ولا تصح باشتراط نقص الخ) أي ولا تصح المساقاة باشتراط رب الحائط على العامل أنه يخرج من كان في الحائط موجودا حين العقد من الرقيق أو الدواب ويأتي العامل ببذله (قوله بخلاف لو أخرجه) أي هذا العقد من غير شرط فإنه لا يضر كما أن إخراج من ذكر من الحائط قبل عقدها لا يضر ولو كان قاصدا للمساقاة (قوله ولا باشتراط تجديد) أشار به إلى أن لم يضر بما هو لا اشتراط وأما التجديد لشيء لم يكن في الحائط وقت العقد من غير شرط لم يضر كان لم يجد العامل أو رب الحائط وأشار المصنف بهذا القول المدونة وما لم يكن في الحائط يوم عقد المساقاة لا ينبغي أن يشترطه العامل على رب الحائط الا ما قل كعلام أو دانه في حائط كبيره بن (قوله خارجه عن الحائط) أي فهو غير قوله ولا تجديده فلا يقال انه لا حاجة لقوله ولا زيادة بعد قوله ولا تجديد (قوله ونحو ذلك) أي كان يشترط أحدهما على الآخر خدمة يتسه أو طعن أو رب مثلا (قوله الا ان كانت) أي لزيادة الخارجة عن الحائط قليلا وقوله أو دابة أي أو كان التجديد المشترط شيئا قليلا كدابة أو علامة في الحائط والحال أنه كبيع (قوله وجوبا) أخذ هذا من كون القضية مطلقة ومن القواعد أن قضايا العلوم لمطلقة تفيد الوجوب أو أخذ من ليعب

كان شائعا في نخلة معينة أو نخلات (وعلم) قدره كربع احترازا مما إذا جهل فهو لك جزء أو جزء قليل أو كثير فقوله بجزء قل أو أكثر لا يستلزم تعيين قدره فلذا قال وعلم ويشترط في الجزء أيضا أن يكون مستويا في جميع أنواع الحائط فلو دخل على أنه في الثمر النصف وفي الزيتون مثلا الربع لم يجز (ساقيت) أي بهذه المادة فقط عند ابن القاسم لان المساقاة أصل مستقل بنفسه فلا تعتقد الا بلفظها والمذهب أنها تنعقد بعاملات ونحوه أي من البادئ منها ما يكفي من الثاني أن يقول قببات ونحوه واحتراز بذلك عن لفظ الاجارة والبيع ونحوهما فلا تعتقد به فان قد شرط لم تصح (ولا) تصح باشتراط (نقص) أي إخراج (من) في الحائط (من رقيق أو دواب كانت موجودة فيها يوم العقد قال في الرسالة ولا يجوز المساقاة على إخراج ما في الحائط من الدواب أو الرقيق في انتهى فالضر شرط إخراج ما كان موجودا بخلاف

بالفعل

لو أخرجهما لا بشرط (ولا) باشتراط (تجديد) على العامل أو على رب الحائط

لشيء من ذلك لم يكن موجودا وقت العقد (ولا) باشتراط (زيادة) خارجة عن الحائط (لا أحدهما) كان يعمل له عملا في حائط أخرى أو يزيد به عينا أو عرضا أو منفعة كبيع دار ونحو ذلك لان كانت قد دابة أو علامة في الحائط كسبياني (وعمل العامل) وجوبا

(جميع ما يقتصر) الحائط (اليه عرفا) ولو بقي بعد مدة المسافة (كبار) وهو تعليق طلع الذكر على الاشئ (وتنقية) لمنافع العجر (ودواب
وأجراء) يصح تسليط عمل عليهم بالتضمن أي لتضمنه معنى لزم أي يلزمه الاتيان بهما ان لم يكونا في الحائط ويصح أن يقدر لهما عامل
يناسبهما أي وحصل الدواب والأجراء قال فيها وعلى العامل إقامة الادوات كالأدوات المساحي والأجراء والدواب (وأفق) العامل على
من في الحائط من رقيق وأجراء ودواب (وكسا) يحتاج للكسوة سواء كان (٢٧٥) رب الحائط أوله عامل قال فيها وتلزمه نفقة

نفسه ونفقة دواب
الحائط ورقيقه كأنواله أو
رب الحائط انتهى
(لاجرة من كان فيه)
بالرفع عطف على المعنى
أي على العامل ماذا كره
لاجرة أو لزمه ماد كره
لا تلزمه الاجرة فيامضي
ولا فيما يستقبل فحكم
الاجرة بخالف الحكم النفقة
فيما كان موجودا في
الحائط وأما اجرة ما احتاجه
فعليه (أو خلف من مات
أو مرض) أو أبق فلا
يلزم العامل وأما
خلفه على ربه (كراث)
من دلا وحيال فهي على
العامل (على الاصح)
فالتشبيه راجع لما قبل
التي فكان عليه تقديمه
عليه ثم شبه بقوله أول
الباب أعما تصح مسافة
شجر فقال (كزروع)
ولو عدا كزروع مصر
وأفريقية (وقصب)
يفتح الصاد المهمة وهو
قصب السكر اذا كان
لا يخلف كما يأتي لبعض
بلا المعرب بخلاف ما يخلف
كقصب مصر فلا يصح

بالفعل كذا قررر شيعنا (قوله جميع ما) أي جميع العمل الذي يقتصر الحائط اليه وصحير يقتصر للحائط المفهوم
من المقام وحيث قد فالصلة حرت على غير من هي له ولم يبرز مشيا على المذهب الكوفي لامن اللبس لان الذي
يقتصر للعمل أعما هو الحائط (قوله عرفا) أي لقيام العرف مقام الوصف (قوله كبار) أي وكذا ما يؤثر به
على المعتمد (قوله وتنقية لمنافع الشجر) أي وأما تنقية العين فعلى رب الحائط ويجوز اشتراطها على العامل
فلا يصح دخوله هنا لان كلام المصنف فيما على العامل لزم وما هذا وما ذكره المصنف من الفرق بين تنقية
منافع الشجر وتنقية العين أي كنسها تبع فيه ابن شاس وابن الحاجب وهو قول ابن حبيب ولكن الذي في
المدونة التسوية بين منافع الشجر وتنقية العين في أنه على رب الحائط الآن يشترطها على العامل كما في نقل
المواق قلعل الاولى أن مراد المصنف بالتنقية هنا تنقية النبات فلا يخالف المدونة انظر بن (قوله ودواب
وأجراء) أي وكذا عليه الجدا ذوالحصا د لثمر وزرع والكبل وما أشبه ذلك كالدراس (قوله وأفق العامل)
أي من يوم عقد المسافة على من في الحائط من رقيق أو دواب أو أجراء سواء كانوا في الحائط لربه قبل عقد
المسافة أو أقيم العامل فيه بعده (قوله من يحتاج للكسوة) أي بما في الحائط من الرقيق وقوله وكسا أي
سواء كانت الكسوة لا تبقى بعد مدة المسافة أو كانت تبقى بعدها لان بقاءها بعد هاز من قليل فليست مثل
كنس العين وبناء الجدار تأمل (قوله سواء كان) أي من في الحائط من الرقيق (قوله ورقيقه) أي رقيق الحائط
وقوله كانوا أي الدواب والرقيق (قوله لا تلزمه الاجرة الخ) ظاهر المصنف أنه لا يلزمه اجرة من كان فيه كان
لكراهه وجيبه أو مشاهرة وهو ظاهر المدونة كما قال ح وقال اللخمي أعما ذلك في الوجيبة تقدر رب الحائط فيها
م لا وأما المشاهرة فتلزمه ان لم ينقدها ربه مدة كما أن عليه اجرة ما زاد على مدة الوجيبة قال ح وهو مخالف
ظاهر المدونة أي فهو ضعيف خلافا للبساطي فانه جعل كلام اللخمي هو المعول عليه (قوله أو خلف من
مات) عطف على اجرة ومعناه أنه لا يجب على العامل خلف من مات أو مرض من الدواب التي كانت فيه
ابل هو كافي المدونة على رب الحائط وان لم يشترط العامل ذلك فلو شرط خلفها على العامل لم يجز (قوله
على الاصح) أي لانه أعما دخل على انتفاعه بها حتى تهلك أعيانها وتجديدها على العامل معلوم طادة وحيث
فلا يجوز اشتراطها على رب الحائط (قوله كزروع ولو عدا) أي لانه قد يخاف عليه الموت عند عدم سقيه
واحتياجه لعمل ومونة (قوله فلا تصح مسافته) أي لان اخلافه بعد قطعه وجواز المسافة فيما يخلف
بعد القطع خاص بالشجر كما مر (قوله وبصل) أي وكفجل وكراث مما يجذو كزروع وجزر وخس وكراث
واساخ وشبت (قوله ومنها الباذنجان) الاولى أن يقول ومنها القرع ومنها الباذنجان والبايما والعصفور
(قوله غير معناه في الشجر) أي لان المراد بالاحلاف هنا الاخلاف بعد القطع والمراد به في الشجر الاخلاف
قبل القطع (قوله ان عجر ربه الخ) ومنه اشتغاله عنه بالسفر كافي التوضيح عن الباسي خلافا لعقب (قوله
وحيف موته) أي وطن موته اذا ترك العمل فيه ولا يلزم من عجز ربه خوف موته لان السماء قد تسقيه وكلا
المدونة صريح في اشتراط هذا الشرط كما في نقل المواق فسقط اعتراض البساطي على المصنف بأن هذا
الشرط ليس في كلامهم صريحا (قوله وبرر) ان قيل لا معنى لاشتراط هذا الشرط ادلا بسمى زرعاً أو قصباً أو
بصل لا بعد برره وأما قبله فلا يسمى بهذا الاسم حقيقة والجواب أن هذا الاسم يطلق على البسدر بجارا
باعتبار ما يؤول اليه فاشتراط الشرط المدكور لدفع توهم أن المراد بالزرع ما يشمل البدر (قوله بشرطه) أي
الخسنة (قوله مما تجي) أي حالة كونه مما تجي ثم رنه ولو قال الذي تجي ثم رنه الخ لكان أوضح

مسافته (وهل ومناه) بشرطه وسكون الساف وباله المتلهم مهموز ومها الباذنجان و نزع فصح مسافة ذلك شجر وطخنة الاول
وقد تركه المصنف أن يكون مما لا يخلف أي بعد قطعه فلا يجوز في القصب بالضاد المعجمة والقرط بصم القاف والبتل كالكرات وكذا
برسيم فانه يخلف وقد علمت أن معنى الاخلاف هنا غير معناه في الشجر الشرط الثاني أشار له بقوله (ان عجر ربه) عن تمام عمله الذي يشمو به
وللتاثل بقوله (وحيف موته) لو ترك العمل فيه والارابع بقوله (وبرر) من أرضه ليصير مشابها للشجر وللخامس بقوله (ولم يبد صلاحه)
أن يد المجر مسافته والبدر في كل شيء بحسبه (وهل كذلك) أي مثل الزرع في المسافة بشرطه (الورد ونحوه) كالبايسمين (والقطن)

بما يفتى في حقه ويبنى أصله في شجرة مرة أخرى وأما ما يعني مرة واحدة من قطن أو غيره فكأن زرع اتفاقاً (أو كالأول) وهو الشجر فلا يشترط فيها جميع الشروط فيجوز مسافاتهما عجزاً بينهما أم لا (وعليه إلا كثيراً بلان) وذكر ابن رشد أنه لا يعتبر في الورد والياسمين العجز اتفاقاً وأن الرجح أن القطن كالزراع (واقفت) المسافة (بالجذأة) أي قطع الشجر ظاهرة أنه لا بد أن تؤقت بالجدد أي يشترط ذلك وانها ان أطلقت كانت فاسدة مع ابن الحاجب صرح بأنها ان أطلقت كانت صحيحة وتحمّل على الجذأة وسيأتي أنها يجوز سنين ما لم تكن جديداً فالتوقيت بالجذأة ليس شرطاً في (٤٧٦) صحتها فالمراد أنها اذا أقت لا يجوز أن تؤقت بزمن يزيد على زمن الجذأة عادة يعني

(قوله وذ كروا ابن رشد الخ) حاصل كلامه أن الورد والياسمين كالشجر بلا خلاف وحيث قلنا لا يعتبر في صحة مسافاتهما عجزاً بينهما وأما القطن ففيه الخلاف والراجح أنه كالزراع فيشترط في صحة المسافة فيه الشروط الخمسة المذكورة ولو أبدل المصنف الورد بالعصفرة كان أولى لوجود الخلاف فيه كالقطن وعبارة بن لم أر من ذكر التأويل الأول في الورد وظاهر كلامهم أنه كالشجر بلا خلاف فان ح والتوضيح والمواق لم يذكر والتأويل الأول لا في العصفرة وأما الورد فظاهر كلامهم أنه كالشجر اتفاقاً (قوله ولو كان نوع بطعم الخ) أي كافي التين والعنب في بعض بلاد المغرب (قوله ركياض نخيل أو زرع) أي وكارض بياض خالية من النخيل والزرع وانما سميت الارض الخالية بماد كرى بياضاً لانها تخلوها بماد كرى تصير في النهار مشرقة بضوء الشمس وفي الليل بنور القمر والكواكب وأما اذا استترت بزراع أو شجر سميت سوداء بلح ماد كرى مجة الاشراف فيصير ما تحته سوداء (قوله أي ادخاله الخ) الحاصل أن المصنف ذكر للبياض أربعة أحوال الأولى ادخاله في المسافة ويجوز بالشروط الثلاثة الثانية أن يشترطه رب الحائط لنفسه فيمنع وان قبل الثالثة أن يسكت عنه فيبقى للعامل ان قل الرابعة أن يشترطه العامل لنفسه وهي جائزة أيضاً ان قل (قوله ان وافق الجزء الخ) هذا هو المشهور ولم يشترط أصبغ موافقة الجزء قال المساوي وقد جرى العرف عندما يقاس أن البياض لا يعطى الاجزاء أثره مستند فلا يشوش على الناس اذ ذاك كذا المشهور راء بن (قوله و بذره العامل من عنده) أي واشترط بذره عليه لان الكلام في صحة العقد والمراد اشترط عليه ذلك مع عمله فيه جميع ما يقتضيه اليه عرفاً فلا بد من هذا (قوله مع قيمة الثمرة) أي بأن ينسب كراء البياض الى مجموع قيمة الثمرة بعد اسقاط كلفتها وكراء البياض وليس المراد أن كراء البياض ثلث بالنسبة لقيمة الثمرة مفردة (قوله ان اختلف شرط من الثلاثة) أي بان لم يكن جزءه موافقاً للجزء في الشجر أو الزرع أو كان موافقاً ولكن ليس البذر من عند العامل أو كان ولكن كان البياض أثمر من الثلث (قوله فسد العقد) أي عقد المسافة في البياض وفي غيره (قوله البياض البسر) أي وهو ما كان كراؤه الثلث فدون ومن باب أولى اذا كان كثيراً (قوله أي ليعمل فيه لنفسه) أي ليعمل فيه رب الحائط لنفسه وقوله لنبيه الخ الأولى اذا كان ياله شئ من سقى العامل (قوله ولذا) أي ولا جمل كون الفساد لنيل البياض شيئاً من سقى العامل لو كان ذلك البياض لا يناله سقى العامل لا بضر اشتراط ربه أخذ ذلك البياض لنفسه (قوله المستوفى الشروط المتقدمة) أي في قوله ان وافق الجزء الخ والأولى اسقاط ذلك اذا لمعنى له (قوله ان سكت عنه) أي وقت عقد المسافة على الشجر أو الزرع فلم يبين ادخوله في عقد المسافة ولا كونه للعامل أول ربه (قوله أو اشترطه) لما كان الشئ قد يكون جائزاً واشترطه بوجوب منعه كالتفدي يسع الخيار زاد المصنف واشترطه لبيه على حواره (قوله لم يبلغ) أي عند السكوت عنه (قوله ولا يجوز اشتراطه للعامل) فان اشترطه له فسد العقد (قوله ولا ادخاله في عقد المسافة) أي فان أدخل فيها فقدت والحاصل أن البياض ان كان كثيراً غير أن يكون له ولا يجوز اشتراطه للعامل

أن منتهى وقتها الجذأة سواء صرح به أو أطلق أو قيدت بزمن يقتضي وقوع الجذأة فيه عادة احترازاً عما اذا قيدت بزمن يزيد على مدة الجذأة فانها تكون فاسدة (و) لو كان نوع بطعم في السنة بطنين تميز احداً عما عن الاخرى (جملت) المسافة أي انتهاؤها (على الاول) منهما (ان لم يشترط ثان) وأما الجيز والنيق والتوت فبطونه لا تميز فلا بد من انتهاء الجميع (وكيياض نخيل) الاولى شجر لانه أعم (أو زرع) تجوز مسافاتهما أي ادخاله في عقد المسافة سواء كان منفرداً على حدة أو كان في خلال النخل أو الزرع بشروط ثلاثة أفادها بقوله (ان وافق الجزء) في البياض الجزء في الشجر أو الزرع فان اختلفا لم يجز (وبذره العامل) من عنده فان

دخل على أن بذره على ربه لم يجز (وكان) كراء البياض (ثلاثاً) فدون بالطر إليه مع قيمة الثمرة (باسقاط كلفة الثمرة) كان يكون كراؤه مفرداً مائة وقيمة الثمرة على المعتاد منها بعد اسقاط ما أنفق عليه ما ثلثان فقد علم أن كراءه ثلث (والا) بان اختلف شرط من الثلاثة (فسد) العقد (كاشتراطه ربه) أي رب الحائط البياض البسر لنفسه أي ليعمل فيه لنفسه فلا يجوز ويقتضيه ذلك من سقى العامل وهي زيادة اشتراطها على العامل ولذا لو كان معاً أو كان لا يسقى معاً الحائط بالكان منفصلاً عنها يسقى بماء على حدة بخلاف لربه اشتراطه لنفسه (والغنى) البياض المستوفى الشروط المتقدمة (للعامل ان سكت عنه أو اشترطه) لعامل نفسه والموضع أن البياض بسرياً كان كراؤه الثلث فدون فان كثيراً لم يبلغ وكان له ولا يجوز اشتراطه للعامل ولا ادخاله في عقد المسافة

(ودخل) لزوماً في عقد المساقاة (شجر تباع زرعاً) بأن ساقاه على زرع وفيه شجر هو تابع للزرع بأن تكون قيمته الثلث فدون كأن يقال ما قيمة الثمر على المعتاد بعد إسقاط كلفته فإذا قيل مائة قيل وما قيمة الزرع فإذا قيل مائتان علم أن الشجر تباع في عقد المساقاة لزوماً ويكون بينهما على ما دخل عليه من الجزء ولا يجوز العاؤم للعامل ولا لربه وعكسه كذلك (١٧٧) أي يدخل زرع تباع شجراً (وجاز زرع

وشجر) أي مساقاتها
معاً بمقد واحد إذا كان
أحدهما تبعاً للآخر
بل (وان) كان أحدهما
(غير تباع) بأن تساوي
أو تقارب بالمكن أن كان
أحدهما تابعاً باعتبار
شروط المتبوع فقط والا
اعتبر بشروط كل (و) جاز
(حوائط) أي مساقاتها
بعقد واحد (وان)
اختلفت تلك الحوائط في
الأنواع بأن كان بعضها
تخلو وبعضها مائة بعضه
عنباً (بجزء) متفق في
الجميع وكان الأوضح أن
يقول إن اتفق الجزء فإن
اختلف لم يصح (الا) أن
يكون مساقاتها (في
صفقات) متعددة فيجوز
اختلاف الجزء
فلاستثناء من مفهوم
قوله بجزء (و) جاز
(غائب) أي مساقاة
حائط فائت ولو عيسد
العينة بشرطين أشار لهما
بقوله (ان وصف) ما
اشتمل عليه من شجر
وأرض ورقبى ودواب
وما بقي به من نهر أو شر
أو غيرهما أو هو يعمل
ونحو ذلك (ووصله)
العامل أي أمكنه

ولا ادخاله في عقد المساقاة ولا يلحق للعامل عند السكوت عنه وان كان قبله لغيره الاحوال الأربعة المتقدمة
(قوله ودخل شجر) يعني أن المساقاة إذا وقعت قصداً على زرع وفيه شجر تباع فان ذلك الشجر يدخل
في عقد المساقاة على الزرع لزوماً ولا يجوز اشتراطه للعامل ولأرب الأرض لأن السنة أساوردت بالغاء البياض
لأبغاء الشجر ولا يعتبر في مسألة المصنف شروط التتابع بأن يقال لا بد أن يكون ذلك الشجر بلغ حد
الأنهار وان لا يحل بيع ثمره ان كان موجوداً وان يكون ذلك الشجر لا يختلف وكذا في عكسها فلا يقال لا بد أن
يعجز ربه عن العمل فيه وأن يبرز وأن يخاف موته وأن لا يبدو صلاحه وأن يكون مما لا يختلف وإنما يعتبر
فيها شروط المتبوع (قوله بأن تكون قيمته) أي قيمة ثمره الثلث فدون أي بالنسبة لمجموع قيمته وقيمة
المتبوع وهو الزرع وأما لو كانت قيمة ثمر الشجر أكثر من ذلك فلا يدخل في المساقاة على الزرع (قوله كأن
يقال الخ) ما ذكره من المثال يقتضي أنه إنما يعتبر شروط الكلفة في قيمة الثمرة دون الزرع وهو ظاهر كلام
البصرة واعتبر ذلك لشيء أحدهما فيهما معاً (قوله فيدخل في عقد المساقاة) أي على الزرع (قوله أي
مساقاتها معاً) أشار بذلك إلى أن المساقاة في هذه المسئلة تقع عقدها على كل من الأمرين سواء كان أحدهما
تابعاً أو لا وأما التي قبلها فاعتلقت بأحد الأمرين ودخل الآخر تبعاً فلا تكرر (قوله وان كان أحدهما)
مراده لأحد الشائع (قوله غير تباع) أي لا آخر (قوله اعتبر شروط المتبوع) أي وأما اتفاق الجزء فلا بد
منه في جميع الصور (قوله عقد واحد) أي أو عقود للعامل في الجميع واحد أو متعدد وكذا رب الحوائط
أما واحد أو متعدد (قوله وان اختلفت) أي هذا إذا اتفقت تلك الحوائط في الأنواع بل وان اختلفت (قوله
فلاستثناء من مفهوم قوله بجزء) أي فكانه قال لا يجزأ في الأقسام والصفقات والاستثناء متصل لأن قوله
وحوائط وان اختلفت شامل لما إذا كان العقد صفقة واحدة أو صفقات أخرج من ذلك ما إذا كان صفقات
(قوله ان وصف) أي سواء كان واصفه للعامل ربه أو غيره ويظهر من قوله ان وصف أنه لا يجوز مساقاة
الغائب برؤية لا يتغير بعدها ولا على الخيار بالرؤية وظاهر المدونة وح الجوار لأن المدونة شبهت مساقاة
الغائب ببيعها (قوله من شجر) أي من جنس الشجر وعدد (قوله وأرض) أي فيوصف ما هي
عليه من مسلاية أو غيرها (قوله أو غيرها) أي كغرب (قوله ان أمكنه وصوله قبل طيبه) أي وان لم يصل
بالفعل فان عقداها في زمن يمكن فيه الوصول قبل طيبه فتروا في طريقه فلم يصل إليه إلا بعد الطيب لم يفسد
رطب عن العامل نسبة ذلك كما يأتي في قوله وان قصر عامل عما شرط حط بنسبته ثم نفقته في ذهابه وأقامته
عليه لأنه أجبر بخلاف عامل القراض لأنه شريك على قول فيه نوع قوة (قوله والافسدت) أي والابان جزم
عند العقد بعدم وصوله قبل طيبه فسدت (قوله جزء الزكاة) الإضافة بآية ولو قال واشترط لزكاة لكفاه
وكلام المصنف من إضافة المصدر لمفعوله أي واشترط أحدهما الزكاة على الآخر وعلم أن النخل والزرع
المساقى عليه إنما يزكى كل منهما على ملك رب الحائط والزرع فان كان ربه أهلاً للزكاة وثمره أو زرعه وحده
أو مع ما ينضم إليه من غيره بصاب وجبت الزكاة ولو كان العامل من غير أهله لأنه أجبر فان لم يكن ربه من
أهله أو لم يبلغ الثمر أو الزرع ولو مع ماله من غيرها بصاب لم تجب عليه ولا على العامل في حصته ولو كانت نصيباً
وهو من أهله لأنه أجبر وما قلناه من أنه لا فرق بين الثمر والزرع هو الصواب كما بين وما في عقب من التفرقة
بينهما فيه نظر انظر بن (قوله بجزء معلوم) فكانه جعل لمن اشترطت الزكاة عليه نصف الثمرة مثلاً إلا نصف
عشرها (قوله وقبل لشرطه) أي وقيل ان جزء الزكاة وهو عشر الثمر أو نصف عشره يكون لمن اشترطه
على صاحبه (قوله وجاز سنين) أي والسنة الأخيرة تنتهي بالحد إذا تقدم الجراد على تمام السنة الأخيرة أو

وصوله (قبل طيبه) ولا فسد ولو فرض صرله قبله (و) جاز (أشترط جزء الزكاة) أي زكاة الحائط بتمامه على أحدهما بأن يجزأها من
حصته لرجوعه بجزء معلوم فان سكتا عن شرطها بدى به ثم قسم الباقي على ما شرط من الجزء فان قصر الخارج عن النصاب ألغى الشرط
وقسم الثمرة على ما شرط على الراعي وقبل لشرطه قياساً على القراض (و) جاز مساقاة عامل في حائط (سنين) ولو كثرت

أي الامانة اذا جهل الحال
(وضمن) الاول موجب
فعل غير الامين (فان عجز)
العامل أو وارثه عن
العمل (ولم يجد) أمينا
يساقبه (أسلمه) لربه
(هدرا) بلائى ولزم ربه
قبوله فان امتنع من القبول
حتى تلف شئ فضمنه
منه (ولم تنسخ) المسافة
(بفلس ربه) أي الحائط
الطارى على عقدتها (و)
ذالم تنسخ بالفلس الطارى
(بيع) الحائط على أنه
(مساقى) ولو كانت
المسافة سنين كما تباع الدار
على أنها متاجرة والموت
كالفلس لان المسافة
كالكره لا تنسخ موت
المتكاريين وأما لو تأخرت
المسافات عن الفلس لكان
للعزماء فسخها (و) جاز
(مسافة وصى) حائط
محجوره لانه من جملة
تصرفه له وهو محمول على
النظر (و) مسافة (مدين)
حائطه قبل قيام غرمائه
عليه وهو معنى قوله (بلا
حجر) ولا فسح لغرمائه
بخلاف ما لو أكرى أو ساقى
بعد قيامهم فلهم الفسخ كما
تقدم (و) جاز لمسلم
(دفعه) أي حائطه (لذنى)
يعمل فيه مسافة (لم
يعصر) حائطه (خجرا)

صلاحها وصارت المسافة دليلا (قوله وجاز مسافة العامل عاملا آخر) أي بعينه اذن رب الحائط وحمل
الجواز ان لم يشترط رب الحائط عمل العامل بعينه والامتنع من مساقبه لا (قوله أمينا) أي بخلاف
عامل القرض فليس له أن يعمل عاملا آخر بعينه اذن رب المال مطلقا ولو كان أمينا لان مال القراض مما
يغاب عليه بخلاف الحائط (قوله لا غير أمين) أي فلا تجوز مساقبته وان كان الاول مثله في عدم الامانة لان
رب الحائط ربحا رغب في الاول لا هرايس في الثاني وظاهر كلام المصنف كان جزء الثاني أقل من جزء
الاول أو أكثر منه أو مساويا له وهو كذلك والزيادة للعامل الاول فيما اذا كان الجزء الذي جاء به للثاني أقل
من الجزء المحمول له والزيادة عليه فيما اذا كان الجزء الذي جعله أكثر (قوله على ضدها) أي وعليه اثباتها
لان الأصل في الناس الجرحة لا العدالة وهذا بخلاف ورثة العامل الاول فانهم يحملون على الامانة حتى
يثبت ضدها فليسوا كالأجنبي لانهم ثبت لهم حق مورثهم فلا يزول إلا بأمر محقق بخلاف الأجنبي والفرق
بين ورثة عامل المسافة وورثة عامل القراض حيث حملوا على ضد الامانة أن مال القراض يغاب عليه دون
الحائط (قوله وضمن الاول موجب فعل غير الامين) أي موجب فعل الثاني اذا كان الثاني غير أمين وحاصله
أن العامل الثاني حيث حمل على ضدها عند الجهل بحاله فان العامل الاول يضمن موجب فعل الثاني الذي
لا أمانة عنده كانت المسافة في زرع أو شجر ولا يرجع قوله وضمن لما اذا كان الثاني أقل أمانة لانه اذا ثبتت
أمانته ولو كانت أقل فلا ضمان (قوله أسلمه لربه هدرا بلائى) قال في التوضيح طاهره أنه لا شئ له ولو انتفع
رب الحائط بما عمل العامل وهو ظاهر المدونة أيضا وقال اللخمي له قيمة ما انتفع به من العمل الاول قياسا على
قوله في الجمل على حفر البئر ثم يترك ذلك اختيارا ويتمم رب البئر حفرها اه وقال في التوضيح أيضا قوله
أسلمه هدرا قال ابن عبد السلام ظاهر المدونة وغيرها أن ذلك للعامل وان لم يرض رب الحائط لكن تأول
المدونة أبو الحسن وغيره بأن معناه اذا تراخى على ذلك خليل وهذا التأويل متعين اه اذا علمت هذا فقول
الشارح ولزم ربه القبول انما يتم على ما لا ين عبد السلام وقد علمت رده (قوله فضمنه منه) يعني أنه لا رجوع
له على أحد وقال اللخمي وابن بوس لو قال رب الحائط أنا استأجر من يعمل عام العمل وأبيع للعامل ما خصه
من الثمرة وأستوفى ما أدبت فان فضل شئ فله وان نقص اتبعته ان ذلك له نقله بن عن التوضيح (قوله ولم
تنسخ المسافة) أي عقدتها وقوله بفلس ربه أي بالمعنى الاعم أو الاخص وقوله الطارى على عقدتها أي قبل
العمل أو بعده (قوله بيع) أي لاجل قسم غنمه على العزماء وقوله على أنه أي على أن الحائط مساقى فيه
العامل بالثلث أو الربع مثلا (قوله والموت كالفلس) أي وموت رب الحائط الطارى بعد عقد المسافة كالفلس
في عدم فسخ المسافة به وفي عجز والظاهر أنه اذا استحق الحائط بعد عقد المسافة فيه خير المستحق بين ابقاء
العامل وفسخ عقده لكشف العيب أن العاقل له غير مالك وحينئذ يدفع له أجرة عمله ولو بيعت الحائط ولم يعلم
المشتري أنه مساقى الا بعد الشراء لم يثبت له خيار بخلاف من اشترى دارا ثم علم بعد الشراء أن بائعها قد أبرجها
مدة قبل البيع فله عيب بوجده الخيار فان شاء رضى بذلك وان شاء رد (قوله مسافة وصى) أي من قبل
الأب لامن الأم اذا لا ياتى لها حتى توصى خلافا لعقب انظر بن ومثله القاصي ومقدمه (قوله حائط
محجوره) أي دفعها للعامل يعمل فيها على وجه المسافة وهل يجوز له أن يعمل بنفسه مسافة في حائط اليتم
الذى في حجره لانه ليس مما يغاب عليه أو ليس له ذلك كلقراض انظر في ذلك (قوله وهو محمول على النظر)
لان هذا ليس من بيع ربه حتى يحمل على عدم النظر (قوله مسافة مدين حائطه) أي دفعه للعامل
مسافة (قوله وهو) أي كونه قبل قيام غرمائه عليه معنى قوله بلا حجر أي لقيام غرمائه عليه (قوله
فلهم الفسخ) أي لان قيام العزماء يمنع التصرف مطلقا سواء كان على وجه التبرع أو على وجه المعاوضة
والذى يمنع التبرع فقط انما هو احاطة الدين (قوله لم يعصر) أي اذا تحقق أوطن ظما قويا بأنه لم يعصر حصته
التي يأخذها على العمل خرا وسواء اشترط عليه ذلك أي عدم العصر أو لا فلما دار على عليه الظن بعدم العصر
هذا هو المعتمد خلافا لاساطى ومن تبعه من أنه لا بد في الجوار من أن يشترط المسلم عليه عدم عصر

والألم يجر لمخافته من إصابتهم على المعصية (لا مشاركة فيه) أي الحائط في المسافة فلا يجوز رأي لا يجوز لزب الحائط أن يشارك في مسافة حائطه على أن له جزءا معلوما من الفترة لأنه على خلاف ما جاءت به السنة (أو أعطاه أرض) لرجل (ليغرس) فيها شجرة من عنده (بلغت) حدا لا تمار مثلا (كانت) الحائط (٤٨٠) بيده (مسافة) سنين سماه له أو أطلق ثم يكون العرس ملكا لرب الأرض كما في النص فلا يجوز أن نزل

فسيخت المغارسة ما لم يجر الشجر أو أنجر ولم يعمل ولا عامل أجره مثله وقيمة ما أتقنه وقيمة الأشجار يوم عرسها فان أنجر الشجر وحمل لم تنسخ المسافة وكان له مسافة مثله وأما لو دخل على أن الأرض والشجر بينهما جازان حين ما يغرس في الأرض وكانت مغارسة والأقلا فان عثر عليها قبل العمل فسيخت وبعده مضت وعلى رب الأرض نصف قيمة العرس يوم العرس وعلى العارس قيمة نصف الأرض برأها وكان الحائط بينهما ما على ما شرط (أو) أو أعطاه (شجر لم يبلغ) حد الاطعام في عام العقد يساق به عليه (خمس سنين) أو أقل أو أكثر (وهي) أي والحال أن الأشجار (تبلغ) أثناءها أي أثناء الخمس سنين أي أثناء المدة فلا يجوز تقدير المنع على أعطائه شجر لم يبلغ حد الاطعام في عامه مدة خمس سنين مثلا وهي تبلغ بعد عامين مثلا من تلك المدة فهذا مفهوم قوله سابقا ذي عثر إذا معناه بلغ حد الأعمار كما تقدم وقوله لم تبلغ معموله محذوف أي حد الاطعام وخمس سنين

حصته خيرا ويدل للآول مساقاة عليه السلام لاهل خير ولم ير وأنه اشترط عليهم ذلك اكتفاء بالنظر القوي أنهم لا يعصرون (قوله والألم يجر) أي والأبأن تحقق عصره له خيرا أو ظن ذلك أو شك فيه لم يجر والظاهر الكراهة حالة الشك قياسا على ما ذكره من كراهة مقارضة من شك في عمله بالربا ومعاملته (قوله لا مشاركة فيه) هذا شروع في بيان الأمور التي لا تجوز في المسافة وهذه المسألة غير قوله إلا في واشترط عمل ربه لأنه وقع العقد في هذا ابتداء على أن العمل عليهما والربح بينهما على ما شرط كان يقول رب الحائط لشخص أسقى أنا وأنت في حائطي ولك نصف ثمرة بخلاف المسألة الآتية فان معناها أن العامل شرط حين العقد على رب الحائط أن يعمل معه بمجانا ويصح حل كلام المصنف أيضا على ما إذا اشترط العامل على رب الحائط حين العقد العمل معه ويشاركه في الجزء الذي شرطه له (قوله لأنه على خلاف الخ) أي لأن السنة أنما جاءت بتسليم رب الحائط الحائط للعامل فان وقع ونزل فان كان المشتري حائطه فله أجره مثله وان كان المشتري العامل فله مسافة مثله ووجه ذلك أنه في الأولى لما اشترط رب الحائط على العامل أن يعمل هو معه ولم يسلم له الحائط فكانه أجره على معاوته في العمل بخلاف الثانية فإنه لم يسلم له الحائط وكان المشتري العامل ترج جانب المسافة دون الأجرة فكان للعامل مسافة مثله (قوله ليغرس فيها شجرة من عنده) أي ويقوم بخدمة (قوله فإذا بلغت حدا لا تمار مثلا) أي أو بلغت قدر كدام سنين (قوله أو أطلق) عطف على سماها أي أو أطلق في السنين ولم يسم عدها (قوله ثم يكون العرس) أي ثم بعد مضي مدة المسافة يكون العرس ملكا لرب الأرض أي خابعا عن المسافة (قوله فلا يجوز) أي لما في ذلك من المحاطرة ألا يدري هل يبقى داث الشجر أو يموت قبل اتيان زمن المساقاة أو بعده (قوله فسيخت المغارسة) يعني العندة كلها المحتوية على المغارسة والمساقاة بدليل ما بعده (قوله ما لم يشمر الخ) أي ان فسخ العقد في صورتين ما إذا لم يجر الشجر وان حصل منه عمل أو أنجر من غير حصول عمل يعني في زمن المساقاة وذلك بعد بلوغ العذر المعلوم (قوله وللعامل الخ) أي وإذا فسخ فلا عامل فيما تقدم على سنين المساقاة أجرة مثله في مقابل عمله وله نفقته التي أفقها على الشجر وله قيمة الأشجار يوم عرسها فله أمور (قوله فان أنجر وعمل) أي في زمن المساقاة وقوله وكان له مسافة مثله أي زيادة على الأمور الثلاثة المتقدمة وهي أجرة مثله ونفقته التي أفقها على الشجر وقيمة الشجر يوم عرسه (قوله على أن الأرض والشجر بينهما) أي من حين العرس أو إذا بلغ حد كذا (قوله ما يغرس في الأرض) أي من نوع الشجر وان لم يعين عدده وقوله وكانت مغارسة أي صحيحة فلا ينافي ان صورة المصنف معارسة أيضا إلا أنها فاسدة (قوله والأقلا) أي وان لم يعين ما يغرس فيها حين العقد كانت معارسة فائدة (قوله فان عثر عليها) أي على المتعاقدين في هذه المغارسة الفاسدة (قوله وهي تبلغ أثناءها) أي وهي تبلغ حد الاطعام في أثناء مدة المساقاة ومن باب أولى إذا لم تبلغ أثناءها بل بعدها الصياح عمله باطلا (قوله أي أثناء المدة) أي أثناء مدة المساقاة كانت خمس سنين أو أقل أو أكثر (قوله فلا يجوز) أي للخطر (قوله ولا مفهوم لخمس) أي وانما عبر المصنف بما تبيح الرواية أي رواية ابن القاسم عن مالك في المدونة وقد علمت أن ما في الرواية فرض مسألة (قوله قبل بلابوغها الاطعام) أي وبعد العمل بدليل قوله وكان للعامل أجر مثله وأما لو عثر على ذلك حد الاطعام وقبل العمل فسخ ولا علقه لاحدا أحد (قوله أي وعمل) وأما لو عثر على ذلك حد الاطعام ولم يعمل فسخ ولا شيء له (قوله مسافة مثله) أي فتر هذه المسألة على المسائل التسعة الآتية (قوله فسيخت الخ) اعلم أن المساقاة إذا وقعت فاسدة لفقد شرط أو وجود مانع فان اطلع عليها قبل العمل فسخ ولا علقه لاحدا أحد سواء كان يجب فيها بعد تمامها أجرة المثل أو مساقاة المثل وان اطلع عليها بعد العمل فان وجب فيها أجرة المثل فسخ أيضا وحاسب

معمول مساقاة المقدور ولا مفهوم لخمس كما تقدم فان عثر على ذلك قبل بلوغها الاطعام فسخ وكان للعامل أجر مثله ونفقته العامل وان عثر على ذلك بعد بلوغ الاطعام أي وعمل لم تنسخ في بقية المدة وكان للعامل في بقية مدة المساقاة مساقاة مثله وفيما مضى أجرة مثله (وفسخ)

مساقاة (فاسدة) لفقد ركن أو شرط أو لو جود مانع (بلا عمل) صفة لفاسدة أى كائنة بلا عمل يعنى أن المساقاة الفاسدة إذا عثر عليها قبل العمل بتعين فسخها هدر أو كان الواجب فيها أجره المثل أو مساقاته أذ لم يضع على العامل شيء وأما إذا عثر عليها بعد العمل فأشار له بقوله (أو) عثر عليها (فى اثنا عشر) أى العمل وكانت المدة سنة واحدة بدليل قوله (أو بعد سنة من) مدة (أكثر) من سنة فتفسخ أيضا (أن وجبت) فيها (أجرة المثل) لأنه يكون للعامل فيها أجره مثله بحساب ما عمل فلا ضرر عليه (٤٨١) فان وجب مساقاة المثل لم تنفسخ فى

الصورتين (و) الواجب (بعده) أى العمل كذا أو بعضا (أجرة المثل) ان خرجا عنها (أى عن المساقاة) فهذا فى قوة جواب سؤال سائل قال له وما ضابط ما يجب فيه أجرة المثل وما يجب فيه مساقاة المثل فقال الواجب بعد العمل أجرة المثل ان خرجا عن المساقاة الى الأجرة الفاسدة أو الى بيع الثمرة قبل بدو صلاحها (كان ازداد) أحدهما (عينا أو عرضا) لأنه ان كانت الزيادة من رب الحائط فقد خرجا عن المساقاة الى الأجرة الفاسدة لأنه كانه استأجره على أن يعمل له فى حائطه بما أعطاه من عين أو عرض ويجزئه من ثمرته وذلك أجرة فاسدة توجب الرد لأجرة المثل ويحسب منها تلك الزيادة ولا شيء له من الثمرة وان كانت الزيادة من العامل فقد خرجا عنها الى بيع الثمرة قبل بدو صلاحها لأنه كانه اشتري الجزء المسمى بما دفعه لرب الحائط وأجرة

العامل بأجرة ما عمل وان كان الواجب فيه مساقاة المثل لم تنفسخ بعد الشروع فى العمل وتبقى لآفة قضاء أمدها لأنه انما يدفع للعامل من الثمرة فلو فسخ العقد قبل طيبها لزم أن لا يكون للعامل شيء لان المساقاة كالجعل لا يستحقها العامل الا بتمام العمل هذا يحصل كلامه (قوله بلا عمل) أى أصلا أو بعد عمل لا بال له اه عبق (قوله اذا عثر عليها) أى اذا اطلع على فسادها (قوله وكانت المدة) أى مدة المساقاة كلها سنة (قوله أو بعد سنة من أكثر) أى أو عثر على فسادها بعد مضي سنة من أكثر وانما ذكر هذه مع دخولها تحت قوله أو فى اثنا عشر لئلا يتوهم أن حكم هذه حكم ما اذا عثر على الفساد قبل العمل من حيث ان السنة قليلة فى جانب أكثر منها (قوله ان وجبت فيها أجرة المثل) أى ليكون رب الحائط والعامل خرجا عن المساقاة لأجرة فاسدة أو يبيع فاسد كأن زاد رب الحائط للعامل عينا أو عرضا فافسد ويوجب فيها أجرة المثل (قوله بحساب ما عمل) أى كالأجرة الفاسدة (قوله فان وجب مساقاة المثل) أى لكون الفساد من عقدها لا لخروجه عنها لبيع فاسد أو أجرة فاسدة وذلك كأن يشترط العامل على رب الحائط عمل دابة أو غلام لرب الحائط والحال أن الحائط صغير (قوله لم تنفسخ فى صورتين) أى بل يتعين إبقاؤها الى انقضاء أمدها وكان له مساقاة المثل لأنه لا يدفع للعامل نصيبه الا من الثمرة فلو فسخت لزم أن لا يكون للعامل شيء لان المساقاة كالجعل لا يستحق الا بتمام العمل اه ثم ان لزوم مساقاة المثل بالنظر للمدة المستقبلية بعد الاطلاع وأما المدة التى قبل الاطلاع على الفساد كفى الصورة الثانية فله فيها أجرة المثل كذا ذكر بعضهم واطره (قوله والواجب بعده) أى والواجب اذا فسخت بعد العمل كذا أو بعضا (قوله ان خرجا عنها) أى لأجرة فاسدة أو لبيع فاسد (قوله كان ازداد أحدهما عينا أو عرضا) يتحقق فى زيادة أحدهما عينا أو عرضا لخروجه للأجرة الفاسدة والخروجه لبيع الثمرة قبل بدو صلاحها كما بينه الشارح (قوله ولا شيء له من الثمرة) قال ابن سراج الا لضرورة كان لا يجوز رب الحائط عاملا الا مع دفعه له شيئا رائدا على الجزء فيجوز (قوله فقد خرجا عنها) أى عن المساقاة (قوله فساد المثل) أى وهى الواجبة للعامل واعلم أن مساقاة المثل واجبة فى حائطه فيكون العامل أحق به فى الموت والفلس بخلاف أجرة المثل فانها فى الذمة فلا يكون العامل أحق بماعمل فيه فى فلس ولا موت ولكن الذى ح قيل قوله وان ساقته أو أكرهته الخ أن العامل أحق بالحائط فيما فيه أجرة المثل فى الفلس لا فى الموت هذا فى المساقاة نعم فى القراض ليس أحق بما فيه أجرة المثل لا فى الفلس ولا فى الموت (قوله وليس تبعا) أى بان كان الثمر الذى بدو صلاحه رائدا على الثلث (قوله على حائط واحد) أى فيه ثمر أطعمه رائدا على الثلث من نوع مغاير للسود الذى لم يطعمه (قوله والا) خر لم يطعم أى فادالم يطلع على فساد هذه المساقاة الا بعد العمل كان له فيما لم يثمر مساقاة المثل والعلة فى فساد هذه المساقاة احتراؤها على بيع ثمر مجهول وهو الجزء المسمى للعامل شئ مجهول وهو العمل ولا يقال أصل المساقاة كذلك لان قول المساقاة خرجت عن أصل فاسد ولا يتناول خروجها هذا الفرع لخر وج هذا الفرع عن سنة المساقاة من كونها قبل الاطعام فتبقى هذا الفرع على أصله (قوله صفة واحدة) أى كأن يقول رب الحائط للعامل ساقيتك حائطى وبعثك سلعة كذا دينار وثلاث الثمرة والعلة فى فسادها اجتماع البيع والمساقاة فادالم يطلع عليها الا بعد العمل مضى وكان للعامل مساقاة المثل (قوله ان كل ما يمنع الخ) أى وهو ما ذكره بعضهم فى قوله نكاح شركة صرف وقرض * مساقاة قراض يبيع جعل

(٦١ - سوق ثالث) عمله فوجب أن يرد لأجرة مثله ولا شيء له من الثمرة (والا) يخرج عنها بان جاء الفساد من عقدها على غرر ونحوه (فساقاة المثل) وذكر كذلك تسع مسائل بقوله (كمساقاته مع ثمر أطعم) أى بدو صلاحه أى فيه ثمر أطعم وليس تبعا وهو شاعلى لما اذا ساقاه على حائط واحد ولما اذا ساقاه على حائطين أحدهما ثمره أطعمه والا خر لم يطعم (أو) وقعت (مع بيع سلعة) أى ساقاه بجزء معلوم وباعه سلعة مع المساقاة صفة واحدة ونعنى أن كل ما يمنع اجتماعه مع المساقاة من أجرة وجعلها ونكاح

ومصرف كذلك أي تفسخ وفيها مساقاة المثل (أو اشتراط) العامل (عمل ربه) معه في الحائط لجولان يده وأما لو كان المشترط رب الحائط فليس
أجرة المثل كالم (أو) اشتراط العامل (عمل دابة أو غلام) لرب الحائط (وهو) أي الحائط (صغير) وهذا مفهوم قوله ساقا في الكبير (أو)
اشتراط العامل على رب الحائط (حمله منزله) أي جل يصيب العامل لمنزل العامل إذا كان فيه كلفة ومشقة وكذا كسبه وهو اشتراط رب الحائط
على العامل ذلك (٤٨٢) (أو) اشتراط عليه رب الحائط أنه (يكفيه مؤنة) حائط (آخر) بلا شيء وله أجر مثله في الثاني ومساقاة

مثله في الأول (أو اختلف
الجزء) الذي للعامل
(سنتين) وقع العقد عليها
جسلة كان يعاقده على
سنتين أو أكثر على أن له
النصف في سنة والثالث
مثلا في أخرى (أو)
اختلف الجزء في (حوائط)
أو حائطين صفقة واحدة
أحدهما بالثالث والآخر
بالتصنف مثلا لمساقاة
المثل وأما مع اتفاق الجزء
أو في صفقات فيجوز كما
مر (كأختلافهما) بعد
العمل في قدر الجزء (ولم
يشبه) لمساقاة المثل فإن
أشبه أحدهما فله يمينه
فإن أشبهها معا فالقول
للعامل بيمينه فإن اختلفا
قبل العمل تحالفا وتقساما
ولا ينظر لشبه ونكولهما
ككفهما وقضى للعالم
على الكل وانما شبه
هذه بما قبلها لأن العقد
فيها صحيح ومساقاة المثل
للاختلاف بينهما (وان
ساقيته) على حائط (أو
أكرته) دارك مثلا
(فأقضيه) أي وجدته
(سارقا) بخاف منه على
سرقه الثمرة مثلا أو على

فجميع اثنين منها الطرقيه * قدس وطنا فان الحفظ سهل
(قوله مصرف كذلك) أي وشركة وقراض (قوله أي تفسخ) أي إذا طلع عليها قبل العمل وقوله
وفيها مساقاة المثل أي إذا طلع عليها بعد العمل (قوله أو اشتراط العامل عمل ربه معه) أي مجانا فغير قوله
ومشاركته ربه أو المراد اشتراط عمل ربه معه مجانا أو مع مشاركته له في الجزء وما تقدم من قوله أو شارك ربه بار
للمنع وهذا في الواجب بعد الوقوع ولا تكرار على كل حال وقوله أو اشتراط أي في صاب العقد لا بعده ولا يتأتى
الاشتراط بعده (قوله كالم) فيسهله لم يرد ذلك للشارح وإن كان مرادنا ذلك عند قوله أو مشاركته ربه وقد صا
وجهه أيضا (قوله أو اشتراط عمل دابة أو غلام وهو صعب) قال عبق الطاهر في هذه المسئلة وما بعدها الفساد
ولو أسقط الشرط (قوله أو حمله منزله) أي مجانا أو باجرة (قوله إذا كان فيه كلفة ومشقة) أي والاجازو ينبغي
أن يدفع له أجرة العمل في المتنوعة مع أجرة المثل (قوله حائط آخر) أي مجانا أو باجرة خلافا للشارح ولا مفهوم
لحائط بل متى شرط أحدهما على الآخر خدمة في شيء آخر حائط أو غيره وإن باجرة فسدت المساقاة وكان فيها
مساقاة المثل فكان الأولى للشارح أن يجعل آخر صفقة شيء لا الحائط (قوله في الأول) أي في الحائط الأول
وهو الذي وقع عليه العقد (قوله سنتين) المراد بالجمع ما زاد على الواحد ولو كثر ذلك الزائد جدا والحاصل أنه
حيث اختلف الجزء فالمنع سواء كانت السنين التي وقع العقد عليها قليلة أو كثيرة جدا وعلى كل حال له مساقاة
المثل لأنها لم يخرجها الباب آخر وانما المنع لغيره كذا قرر شيخنا العدوي (قوله صفقة) أي وقع عقد المساقاة
عليهما صفقة واحدة (قوله لمساقاة المثل) أي إذا حلقا أو تكلفا فان حلف أحدهما وتكلى الآخر قضى للعالم
على الناكل فإن كانت مساقاة المثل محتاجة بأن كانت عادتهم في بلدهم يساقون بالثالث وبالرسم قضى بالأكثر
أه تقر برشيعنا عدوي (قوله وأما مع اتفاق الجزء) أي وأما ان وقع عقد المساقاة على حوائط بجزء متفق
صفقة واحدة وأولى في صفقات أو وقع عقد المساقاة على حوائط بجزء مختلف في صفقات فيجوز (قوله أو في
صفقات) أي أو مع اختلافه في صفقات (قوله فالقول للعامل) أي لتقوى جانبه بالعمل (قوله تحالفا وتقساما)
أي بخلاف القراض إذا تنازع قبل العمل فإن المال يرد له بالاتفاق لأن عقده قبل العمل منحل بخلاف
المساقاة فإنها تلزم بالعقد (قوله وانما شبه هذه بما قبلها) أي ولم يطفها عليها (قوله ومساقاة المثل) أي وانما
وجبت مساقاة المثل في هذه المسئلة مع أن العقد فيها صحيح من أجل الاختلاف بينهما في قدر الجزء (قوله
أكرى عليه الحاكم المنزل الخ) فإذا أكرى عليه الحاكم المنزل بزيادة كانت الزيادة للمكترى الأول والنقص
عليه وكذا إذا ساقى عليه عاملا فإن كان الجزء أقل من جزء الأول أو أكثر فالزيادة له والنقص عليه (قوله
مالوا أكثريته) أي جعلته كرباعته للخدمة بقي ما إذا أكثرته للعمل فوجدته سارقا والظاهر كافي عبق
وحاشية شيخنا أنه مثل ما إذا أكرته دارك لا مثل ما إذا أكرته للخدمة (قوله كبيعته) أي كبيع شخص
سلعته لمفلس (قوله بل هو أسوة العرما في الثمن) أي أنه يحاصص معهم بالثمن فيما بيعت به سلعته وغيرها
وهذا إذا كان البيع له قبل اقتسام العرما وأما إذا باع له بعد اقتسامهم فلا دخول له معهم كالم (قوله لتفريطه)
أي حيث باع لذلك المفلس ولم يثبت (قوله إن له أحد عين شبيهه) أي المحار عنه في العباس (قوله أي
سقط منه) أشار بهذا إلى أن الإضافة على معنى من وفي الكلام حذف مضاف أي والساقط

شيء من الدار (لم تفسخ) عقدة المساقاة أو الكراه (وليتحفظ منه) فإن لم يمكن التحفظ أكرى عليه الحاكم المنزل وساقى الحائط من
وهذا بخلاف مالوا أكثريته للخدمة فوجدته سارقا له عيب يثبت به الخيار بين رده والتماثل مع التحفظ كما قال في ماسياني وخير إن تبيز
أنه سارق وشبهه في عدم الفسخ قوله (كبيعته) سلعته للمفلس (ولم يعلم) البائع (بفلسه) فالبيع لارم وليس له أخذ عين ماله بل هو أسوة غيره
في الثمن لتفريطه وأما ما تقدم في المفلس من أن له أخذ عين شبيهه فقيما إذا طرأ المفلس على البيع فلا تفريط عند البائع (وساقط النخل)
أي ما سقط منه حال كونه (كليف) وسقط

وأما ما سقط من خشب

النخل أو الشجر قلر به
(والقول لمدي الصحة)
بهمين كدعوى رب الحائط
انه جعل للعامل جزأ
معلوما وادعى العامل
أنه مبهم أو عكسه وسواء
كانت المنازعة بعد العمل
أو قبله وهذا ما لم يظلم
الفساد بأن يكون
عرفهم فيصدق مدعيه
بيمينه (وان قصر عامل
عما شرط) عليه من
العمل أو جرى به العرف
(حط) من نصيبه
(بنسبه) فينظر قيمة
ما عمل مع قيمة ما ترك
فان كانت قيمة ما ترك
الثلث مثلاً حط من
جزئه المشترط له ثلثه
وأشعر قوله قصر أنه لو لم
يقصر بان شرط عليه
السقي ثلاث مرات فسقي
مرتين وأغناه المطر عن
الثالثة لم يحط من
حصته شيء وكان له جزؤه
بالتمام وهو كذلك والله أعلم
ولما أنهى الكلام
على البيوع وما يتعلق
بها وما يلحق بها انتقل
بتكلم على الاجارة
بذلك وهو أول الربع
الرابع من هذا الكتاب
فقال رضي الله عنه
ونحننا بركاته وأسرا

من أجزاء النخل حاله كونه كليف ولا مفهوم للنخل بل مثله الشجر والزرع والساقط منه كالتين والوقيد يكون
بينهما على ما دخل عليه من الجزر في الحب (قوله وجريد) أي وبلغ رقة له كالثمرة أي الباقية من غير سقوط
(قوله قلر به) أي ولا تسمى منه للعامل فليست الاضافة ببيان صدقها بذلك مع أنه غير مراد (قوله لمدي
الصحة) أشعر قوله لمدي الصحة أنها لو اختلفا فقال رب الحائط لم تدفع لي الثمرة وقال العامل بل دفعها لك
صدق العامل لأنه أمين ابن المواز وبجانب كان التنازع قبل جذاذ الناس أو بعده اهـ (قوله كانت المنازعة
بعد العمل أو قبله) أي كما جزم بذلك النخعي وابن رشد وقل ذلك العلي في حاشيته على المدونة عن المتبلى
وفي الشامل وصدق مدعي الصحة اذا تنازعا بعد العمل والافعال فاستفت قال عجع وهو خير معول عليه
واعترضه الشيخ أبو علي المناوي بأن ما في الشامل هو الذي لابن القاسم في الغنية وابن يونس والتونسي
وأبي الحسن وابن عرفة وغير واحد فجعل أن طريقة ابن رشد والنخعي القول لمدي الصحة مطلقاً وطريقة
غيرهما التفصيل وعليها الشامل اهـ بن (قوله ما لم يغلب الفساد) أي بخلاف القراض فان القول قول
مدعي صحته ولو غلب الفساد على المشهور وروما ذكره تت هنا عن ابن ناجي من أن القول لمدي الصحة ولو
غلب الفساد على المشهور رده معج بأن ابن ناجي إنما ذكره في القراض لاقى المسافة (قوله بأن يكون عرفهم)
أي بأن يكون الفساد عرفهم (قوله فيصدق مدعيه بيمينه) أي ويخضع العمد (قوله عما شرط عليه من
العمل أو جرى به العرف) أي كالمحرث أو السقي ثلاث مرات فحرث أو سقي مرتين (قوله فينظر قيمة ما عمل
الخ) كان يقال ما أجره مثله لو حرث مثلاً ثلاث مرات فادأ قبل خمسة عشر فيقال وما أجرته لو حرث مرة فاذا
قبل خمسة حط من حصته من الثمرة ثلثها لان قيمة ما ترك خمسة ونسبتها للخمسة عشر ثلثها (قوله وهو
كذلك) قال ابن رشد بلا خلاف بخلاف الاجارة بالدرهم أو الدينار على سقاية حائطه زمن السقي وهو
معلوم عندهم وجاء ماء السماء فأقام به جناً فانه يحط من الاجرة بقدر اقامة الماء فيه والفرق أن الاجارة مبنية
على المشاحة والمسافة مبنية على المساحة لانها رخصة والرخصة تسهيل (قوله كذلك) أي وما يتعلق
بها وما يتعلقها والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

والله المرجع والمآب

ثم الجزء الثالث من حاشية الدسوقي على الشرح الكبير

في ريليه الجزء الرابع أوله باب في الاجارة



فهرست الجزء الثالث من حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للعلامة الدرديري

صفحة	باب	صفحة	باب
٢٨٤	باب الطوالة	٢	باب ينقض البيع بما يدل على الرضا
٢٨٨	باب الضمان	٤٢	فصل علة طعمام الربا اقتيات واستنار
٣٠٤	باب الشركة	٦٦	فصل في بيع الوكيل
٣٢٦	فصل في المزارعة	٧٢	فصل ذكر فيه حكم بيع العينة
٣٣١	باب صحة الوكالة	٧٩	فصل انما الخيار بشرط
٣٤٨	باب في الاقرار	١٣٧	فصل في المراجعة
٣٦١	فصل في الاستلحاق	١٤٧	فصل تناول البناء والشجر الارض الخ
٣٦٧	باب في الابداع	١٦٣	فصل ان اختلف المتبايعان في جنس الثمن
٣٧٩	باب في حكم العارية	١٧٠	باب السلم
٣٨٧	باب في الغصب	١٩٤	فصل في القراض
٤٠٥	فصل وان زرع فاستمعت	١٩٨	فصل في المقاصة
٤١٥	باب في الشفعة	٢٠١	باب في الرهن
٤٣٧	باب في القسمة	٢٢٨	باب في القلس
٤٥٤	باب في القراض	٢٥٥	باب في بيان أسباب المطهر
٤٧٣	باب المساقاة	٢٧٠	باب الصلم

(تمت)



٣٧٣	دائرة
٢٣	فهرست
١٥	ع

